

فهرسة الجزء الثاني من حاشية الطحاوى على الدر المختار

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٠٠٢	كتاب النكاح	٣١٥	باب الاستيلاء
٠١٣	فصل المحرمات	٣٢٣	كتاب الايمان
٠٢٥	باب الولي	٣٤١	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان
٠٤١	باب الكفاءة في النكاح	٣٥٠	باب اليمين في الاكل والشرب والكلام
٠٤٨	باب المهر	٣٦٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق
٠٦٩	باب نكاح الرقيق	٣٧٠	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة
٠٨٠	باب نكاح الكافر	٣٨١	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
٠٨٨	باب القسم	٣٨٨	كتاب الحدود
٠٩٢	باب الرضاع	٣٩٤	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه
١٠١	كتاب الطلاق	٣٩٩	باب الشهادة على الزنا
١١١	باب الصريح	٤٠١	باب حد الشرب
١٢٧	باب طلاق غير المدخول بها	٤٠٣	باب حقة القذف
١٣٢	باب السكاية	٤١٠	باب التعزير
١٣٩	باب تفويض الطلاق	٤١٨	كتاب السرقة
١٤٣	باب الامر باليد	٤٢٧	باب كيفية القطع وانباته
١٤٦	فصل في المشيئة	٤٣٣	باب قطع الطريق
١٥٠	باب التعليق	٤٣٦	كتاب الجهاد
١٦٥	باب طلاق المريض	٤٤٦	باب المغنم وقسمته
١٧٠	باب الرجعة	٤٥٠	فصل في كيفية القسمة
١٧٨	باب الايلاء	٤٥٤١	باب استيلاء الكفار
١٨٥	باب الخلع	٤٥٧	باب المستأمن
١٩٥	باب الطهار	٤٥٨	فصل في استئمان الكافر
١٩٨	باب الكفارة	٤٦١	باب العشر والجراج والجزية
٢٠٣	باب اللعان	٤٦٨	فصل في الجزية
٢٠٩	باب العنين	٤٧٧	باب المرتد
٢١٣	باب العتمة	٤٩٢	باب البغاة
٢٢٧	فصل في الحداد	٤٩٧	كتاب الاقيط
٢٣٢	فصل في ثبوت النسب	٥٠٠	كتاب اللقطة
٢٤١	باب الحضنة	٥٠٥	كتاب الايق
٢٥٠	باب النفقة	٥٠٨	كتاب المفقود
٢٨٤	كتاب العتق	٥١١	كتاب الشركة
٢٩٤	باب عتق البعض	٥٢٣	فصل في الشراكة الفاسدة
٣٠٤	باب الخلف بالعتق	٥٢٧	كتاب الوقف
٣٠٦	باب العتق على جعل	٥٥١	فصل يراعى شرط الواقف
٣١١	باب التسدير	٥٧٠	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد

الجزء الثاني من حاشية العلامة الطهطاوى على الدرّة •  
المختار شرح تنوير الابصار في فقهه  
مذهب الامام الاعظم أبي  
حنيفة النعمان مع •  
الشرح المذكور  
تفع الله به •  
المسكين •  
امين



٦٢٥

طحاوي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب النكاح

لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات لأن بها بقاء العابدين وقدم منها النكاح لأنه أقرب إليها حتى كان الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة أي الاشتغال بالنكاح وما ينشغل عنه من القيام بالمصالح واعفاف نفسه عن الحرام وتربية الولد وضوؤه اه نهر وفي القهستاني آخره مما تقدم لأنه بالنسبة إليه كالمسيح إلى المركب فإنه معاملة من وجه عبادة من وجه وفي البصراني ما تقدم على الجهاد لاشتغاله على المصالح الدينية والدنيوية (قوله ليس بالنكاح الخ) قال ابن الخطيب في تفسير سورة السجدة اعلم أن النكاح يوم القيامة وإن ارتفعت لكن الذكر والشكر لا يرتفع بل العبد يعبد ربه في الجنة أكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله كحال الملائكة الذين قال الله تعالى في حقهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون أي عن عبادته غاية ما في السبب أن العبادة ليست عليهم بتكاليف بل هي مقتضى الطبع من جملة الأسباب الموجبة لدوام نعيم الجنة وكيفية هذا وخدمته المولدة وشرف فلا تترك وإن قرب منه بل تزداد لذتها أي بالسعد في حاشية الأشياء فالخصر في كلام الشارح مضاف إليه (قوله إلى الآن) بالسكون يظهر السجدة (قوله إلا النكاح والایمان) الظاهر أن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد وإن كان حقيقته في العقد عندنا قال البغوي في تفسيره قوله تعالى وزوجناهم بحور عين أي قرناهم بهن ليس من عقد الزوجية لأنه لا يقال زوجه بامرأة وقال أبو عبيدة جعلناهم أزواجا كما يزوج النحل بالنحل أي جعلناهم اثنين اثنين اه بنى أن يقال النكاح بمعنى الوطء إنما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التماسل المطلوب شرعا وذلك مفقود في الاسترة وقد سئل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري عن الرجل السعيد في دنياه يتخلى الولد ولا يمتناه في الجنة فقال غنى الناس أولاد في الدنيا ملهم فيها حتى إذا انقرضوا بقي لهم نعيم يبقاه الولد وقد آمنوا الانقراض في الجنة كذا في الطبقات الناجية هذا وقد رفع سؤال لأعلام ابن أبي شريف صورته هل في الجنة تزوج وولادة كحال الدنيا أم حال الاسترة خلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف بين الساف في الولادة فقال بعضهم يكون الحمل والوضع والسكن في ساعة واحدة واستندوا في ذلك لما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري المؤمن إذا اشتبه الولد في الجنة كان حمل ووضع في ساعة واحدة كما يشتهى قال الترمذي حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستندوا إلى حديث في التذكرة أورده عن أبي رزين العنبي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد

(كتاب النكاح)  
ليس ابتداء عبادة شرعت من عهد آدم إلى الآن فمنه ترقى الجنة إلا النكاح والایمان

ولدوا الحديث الاول أولى تصحيح الترمذي له وأما التزويج فلم أر حين هذه الكتابة حديثا مصرحاً به عند النكاح  
في السنة كهيئة الدنيا ثم روى الطبراني في الكبير والاموطع عن أم سلمة حديثاً لفظه قلت يا رسول الله المرأة تزوج  
الزوجين والثلاثة والأربعة في الدينام تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون تزويجها منهم قال يا أم سلمة  
انهم يتخير فختار أحسنهم خلقاً فتقول أي رب ان هذا كان أحسنهم معي خلقاً فزوجهني يا أم سلمة ذهب حسن  
الخلق بخير الدنيا والاخرة فتقول المرأة الخيرة بين أزواجها في خطابها اليهم فزوجهني أي اجعله لي زوجاً ليس  
فيه قصير يرجع بالعقد أبو السعود في حاشية الاشياء عن الجوى وفي حاشيته على مسكين ما نصه ثقة في شرح  
المطبخ للعلامة ابراهيم ما يفيد أن أنكحة أهل الجنة بالعقد كما في الدنيا (قوله هو عند الفقهاء عقد الخ) العقد  
ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر سواء كان باللفظين المشهورين من زوجت وتزوجت أو غيرهما محاسباً ذكر  
أو كلام الواحد القائم مقامهما أي متى على الطرفين بغير اشتراط العلق الاربع فالايجاب والقبول  
في العقد علمه مادية وكل من الموجب والقابل علمه فاعلمية والعقد الحاصل علمه بصورة وملاك الاستمتاع هو العلة  
لغايبته وهذا الاطلاق حقيقي عند الفقهاء بنهر (قوله ملك المتعة) المراد أنه يفيد اختصاص الزوج بوضعها  
وسائر أعضائها استمتاعاً وهو في حكم ملك العين ولا يرد ما لو وطئت بشبهة فإن البذل هو لو ملك العبد لكان له لأن  
هذا الملك ليس حقيقة قابل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التي لا يتصل بحق الزوجية  
واذا عرف هذا فافهم أن المراد بالملك الحلي لا الملك الشرعي لأن النكاح لو وطئت بشبهة كأي العقرهما  
ولو ملك الاستمتاع بوضعها حقيقة لكان بدله فيه نظر بل ملك الاستمتاع به حقيقة فلا يلزم ذلك لما ذكرناه من وما ل  
كلامهما إلى أن المراد الحل وهذا اقتصر الحلبي على ما في البحر (قوله أي حل استمتاع الرجل من امرأة الخ)  
يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل للمرأة ويتفرع عليه ما ذكره الأبياري شارح الكنتري شرحه للجامع الصغير  
عند قوله صلى الله عليه وسلم احفظ عورتك الا من ذورتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج  
زوجته وحلقه دبرها ولو منعته بخلافها حيث لا تنتظر اليه اذا منهها من النظر أبو السعود (قوله مانع شرعي)  
كحيض ونزاس واحرام ونظما قبل التكفير بجر (قوله فخرج الذرايح) في البحر عن العناية محلها امرأته لم يمنع من  
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر للذكر والمثني مطلقاً والجنبة للانسي وما كان من التماس محرمات على التام  
كالحدام ولد أقال في التبيين من كتاب المثني لو تزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلاً لا يحكم بعصته حتى يتبين حاله أنه  
رجل أو امرأة فاذا ظهر أنه خلاف ما تزوج به تبين أن العقد كان صحيحاً والاقبال اطلأ عدم مصادفة المحل وكذا  
اذا تزوج المثني من خنثى آخر لا يحكم بعصته النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى اه ومنه تعلم  
ما في الشارح من الاجال (قوله والوثنية) الاولى والمشركة لانه أعم كأي التمييز في المحرمات حلي (قوله  
والحدام) أي نسيباً أو مصاهرة أو رضاعاً حلي (قوله لاختلاف الجنس) تامل للاخيرين اه حلي (قوله وأجاز  
الحسن) أي البصري رضي الله تعالى عنه كافي البصر والاولى التقيده به لاختراجه الحسن بن زياداً حد تلامذة  
ادام رضي الله تعالى عنه لانه يتوهم من اطلاقه جناناً أنه رواية في المذهب وليس كذلك (قوله بشهود) هل يشترط  
كون الشهود من الانس أو تقبل ولو كانوا من الجن وفي شرح الملتقى عن زواجر الجواهر الاصح أنه لا يصح نكاح  
أدنى جنسية كعكسه لاختلاف الجنس فكأنوا كبقية الحيوانات (قوله قصداً) حال من ضمير يفيد وتبين  
المصدر حالاً وان كثر سماعي (قوله كسراء أمة) فإن المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ذهني ولا يختلف  
في شراء الأمة المحرمة نسباً أو رضاعاً أو اشتراكاً حلي (قوله للتسري) خصه بالذكر لانه اذا اشتراها لا للتسري  
كان حل الاستمتاع ضمنياً بالاولى ولو قال ولو للتسري لكان أظهر وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة  
نابت ضمناً وان قصده للتسري اه حلي (قوله وعند أهل الاصول) أي أصول الفقهاء وهم المتكلمون فيما يقع  
من ألفاظ الكتاب والسنة يدل عليه قوله حيث جاء في الكتاب الخ وقال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة  
والشرع وقصد المؤلفين زيادة قوله وعند أهل الاصول وبقوله ما بقا عند الفقهاء دفع التناقض في الواقع في المصنف  
(قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون إلى الثاني رضي الله تعالى عنه وقيل مشتركاً لفظي  
فيه ما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشتركاً معنوي وبه مصرح من البحثنا حلي عن البحر  
(قوله حيث جاء) أي النكاح في الكتاب أي القرآن (قوله مجزئاً عن القرآن) أما اذا اقترن بما يفعله عادات

(هو) عند الفقهاء (عقد يفيد ملك المتعة)  
أي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من  
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والوثنية  
والخنثى المنكح لجواز ذكره والمحرم  
والجنبة وانسان الماء لاختلاف الجنس  
وأجاز الحسن نكاح الجنبة بشهود وثنية  
(قصداً) خرج ما يفيد الحل ضمناً كسراء أمة  
للتسري (و) عند أهل الاصول واللفظة  
(هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد) حيث  
جاء في الكتاب أو بالسننة مجزئاً عن القرآن  
يراد به الوطء كما في ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم  
من النساء

عليه (قوله فصرم منية الاب) وأما حرمة معقودة الاب بنفسه بوطه في الاجماع ولو قال لاسر آتانه نكحت  
فأنت طالق فإنه لاوطه فلو بأنهم زوجهما لم يثبت بحر (قوله بخلاف حتى تنكح زوجا غيره) هو حال من قوله  
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم أي حال كون ولا تنكحوا مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح حبس لم يرد به الوطه بل أريد به  
العقد لعدم تجزئته عن القرائن فإن استحالة الوطه منها قرينة أن المراد العقد لأن الوطه فعل وهي مفعولة  
لا فاعلة أفاده الحلبي ومنه ما إذا قال لأجنبية أن نكحتك فأنت طالق فإنه للعقد لتعذر الوطه شرعا فكان  
حقيقة مبهورة ولو قال ذلك لمن لا تحل له أبدا بأن قال أن نكحتك فعبدى حر انصرف الى النكاح الفاسد بحر  
(قوله لاسناده اليها) هل لما استفيد من المقام من أن المراد العقد واشترط وطه المحلل أخذ من حديث العسيلة  
(قوله الاجبازا) أي عقليمان أسناد النبي لقبر من هو له قال الهشبي قد يقال إذا كان لا انفكاك عن المجاز  
على التقديرين فالمرجح لأحدهما على الآخر أي أنه أن أبدا بالنكاح في الآية الوطه كان مجازا عقليا  
لعدم تصور الفعل منها وإن أريد به العقد كان مجازا عند أهل الأصول واللغة لأن حقيقة الوطه عندهم تحمل  
الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال إن حملها على الوطه أنسب بالواقع فإن المطابقة ثلاثا لا فصل بدون  
وطه المحلل اللهم إلا أن يقال المرجح كثرة الاستعمال (قوله ويكون واجبا الخ) أراد بالواجب المصطلح عليه  
لذكره الفرض بعده وعمه في البحر فقال أراد بالواجب الملازم فيشمل للفرض والواجب الاصطلاحي (قوله  
عند التوثان) بالحركات الثلاث وكان القياس هنا قلب الواو ألفا لوجود موجب الاعلال وهو تحريك الواو  
وافتحاقها قبله وهو اشتياق النص الى النساء والمراد شدة الاشتياق كما في الزيلعي بحيث يخاف الوقوع في الزنا  
أبو السعود قال في البحر وصفه فرض وواجب أما الأول فإن يخاف الوقوع في الزنا ولم يتزوج بحيث لا يمكنه  
الاحتراز عنه الآية لأن ما لا يتوصل الى ترك الحرام الآية يكون فرضا وأما الثاني فإن يخافه لا بالحقيقة المذكورة  
اذ ليس الخوف مطلقا مستلزما بلوغه الى عدم التمكن الآية اهـ والى هذا في القدر أشار الشارح بقوله فإن  
تيقن الزنا الآية فرض ومحل اقتراضه أو وجوبه اذ لم يقدر على التمسك بقوله أبو السعود (قوله وهذا إن ملك  
الخ) هذا الشرط راجع الى النفسين معا وزاد في البحر شرط آخر فيه ما هو عدم خوف الجور قال فان تعارض  
خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور لوزن قوله تقدم الثاني فلا اقتراض بل يكره أفاده السكاك في الفتح  
وله أنه لأن الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض  
لاحتياجه وغنى المولى تعالى (فرع) في نزع الوهابية اذا تزوج الصغيرة غير آيةها وجد هابن لا يقدر على المهر  
والنفقة لا يصح العقد ولو كانت معسرة (قوله والا) بأن عجز عن ما أو عن أحدهما (قوله فلاثم) أي في حالي  
لاقتراض والوجوب (قوله ويكرن سنة) دليل السنة حالة الاعتدال حاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورتبه على  
من أراد من أتمته التحلي للعبادة كما في الصحيحين رد الملبغا بقوله من رغب عن سنتي فليس مني كما أوتجده في فتح القدير  
قاله صاحب البحر (قوله في الأصح) وقال بعض مشايخنا أنه فرض كفاية وقيل واجب على الكفاية وقيل على  
التعيين نهر (قوله فيما نكح) قال في البحر ومقتضاه الاثم لولم يتزوج لأن الصحيح أن تركه المؤكدة مؤثر كما علم  
في الصلاة وكثيرا ما يتعاهل في اطلاق المستحب على السنة اهـ (قوله ان نوى تحسنا) أي حفظا ومعة لنفسه أو  
نفسها (قوله وولدا) الواو بمعنى أولاد أحدهما كاف كما لا يخفى (قوله أي القدرة الخ) وكان لا يخاف الزنا والجور  
وترك الفرائض والسنن فلم يقدر على واحد من الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة فليس معتدلا فلا يكون سنة  
في حقه بحر (قوله وجوبه) أي عينا صرح بذلك فيه أقول إن السنة والواجب متقاربان لترتب الاثم على  
ترك كل بل اذعى صاحب البحر سابقا سوابيهم الا أنهم قد يعبرون في شيء بالسنة ثم يعبرون فيه بخصوصه بالواجب  
أمكنه بعد ما يلزم عليه من بطلان فروع كثيرة يختلف الحال فيها بالوجوب والسنية (قوله والانكار) الواو  
بمعنى مع أي والمراد طيبة مع الانكار على التركة الآية الوجوب (قوله ومكرها) أي كراهة فحرم كما في النهر (قوله  
لخوف الجور) أي الظلم لكن بحيث يمكنه الاحتراز عنه كما في البحر (قوله حرم ذلك) وذلك لأنه انما نزع لمصالح  
من تحسب في النفس وتحصيل الثواب وبالجور بأنهم يرتكب المحرمات فتعذر المصالح لجهن هذه المقاسد وترك  
الشارح في محاسن اداسا وهو الاباحة تعذر خوف العجز عن الإيقاع بواجبه في المستقبل (قوله ويندب اعلانه)  
أي اظهاره لقوله صلى الله عليه وسلم أعلنوا هذا النكاح واجعلوا له في المساجد واضربوا عليه بالدقوف

فصرم منية الاب على الابن بخلاف حتى  
تنكح زوجا غيره لاسناده اليها والمتصوره منها  
العقد لا الوطه الاجبازا (ويكون واجبا عند  
التوثان) فان تيقن الزنا الآية فرض نكاحه  
وهذا ان للامهر والنفقة والا فلا ثم يتركه  
بدائع (و) يكون سنة مؤكدة في الأصح  
فما نكح يتركه وينسب ان نوى تحسنا وولدا  
(حال الاعتدال) أي القدرة على طه ومهر  
ونفقة ويرجع في النهر وجوبه له وامامة عليه  
والانكار على من رغب عنه (ومكرها  
لخوف الجور) فان تيقنه حرم ذلك ويندب  
اعلانه

(قوله ونقدم خطبة) أي على العقد أطلق في الخطبة كما صاحب البحر والنهر وغيرهما فأدب ذلك أنها ليس لها أنفاظ  
محبنة فيمكن أن يقول الخطيب الحمد لله الذي أحل لنا النكاح • وحترم لنا الفاح • والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد سيد الملاح • الذي أزال ظلام النور لنوره الوضاح • أما بعد فإن الله تعالى ورسوله أمر بالنكاح  
وهو سنة الإسلام • فقال في كلامه العزيز وهو أفصح الكلام • يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس  
واحدة وخلق منها أزواجها وبشمنهن ما رجا لا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسالون به والارحام وقال صلى الله  
عليه وسلم تناكروا تنكروا فاني مكاتبكم للام تم يجري العقد بشرطه كما يأتي إن شاء الله تعالى هذا ذكره  
خطبة صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهي الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره  
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله  
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا به ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم إلى رقيب أيايهم الذين آمنوا اتقوا  
الله إلى مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى عظيمي (قوله وكونه في مسجد) للامر به  
في الحديث (قوله يوم الجمعة) لأنه أشرف أيام الأسبوع (قوله بما قد رشيد) وهو أن يكون الزوج أوله وهي  
أوليها أقول الأولى أن لا تتولا بنفسها خروجا من الخلاف (قوله وشهود عدول) أي يكون العقد معقدا عليه  
فإن العقد لا شرط عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله والاستدانة) عطف على اعلانه كما في الخطبة  
أي يندب أن يستدين له فإن الله تعالى ضامن له الأداء فلا يخاف الفقر إذا كان من نيته التحصن والتعفف بجر  
(قوله والنظر إليها قبله) أي فإنه مندوب لأنه داعية للألفة فينظر إلى وجهها وكيفية وان لم تأذن له هي وأوليها  
إذا علم أنه يوجب في نكاحها أما إذا كان لا يوجب كزبال لبث العالم أولا مير فلا يجوز وفي النهر والنظر إلى  
ازوجة قبله سنة ويجوز من الشهوة ما أمكنه في البحر وتعليق البنات بالحلي والحلل يرغب فيهن الرجال سنة  
(قوله وكونها أدونه سنا) أي وقامة ولا يتزوج امرأة طينها وعمرها وماله وجهها فان تزوجها لذلك لا يزاد إلا  
ذلا ومقراد نامة بجرها الطاهر أن الواو يعني أو كما في أبي السعود (قوله وحسبا) هو ما بعد من مفاخر الأبناء حلي  
عن القاموس (قوله وجمالا) قال في البحر ويتزوج امرأة سالحة معروفة بالنسب والحسب والديانة فإن العرق  
نزاع ويجتنب المرأة الحسناء في منبت السوء • ويختار أيسر النساء خطبة ومونة ونكاح البكر أحسن للحدث  
عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها وأنى أرحاما وأرضى باليسر ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دميعة  
ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة حديث سوداء ولود خير من مسنة عقيم ولا يتزوج الامة مع  
طول الحرمة ولا حرمة بغير إذن وإيها المدم الجوار عند البعض ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق  
الجواد المورس ولا تتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميما ويرزقها كفوا فإذا خطبها  
الكنفولابون خر عليها وهو كل مسلم تقي ولا يخطب مخطوبة غيره لأنه جفها وخيانة (قوله وهل يكره الزفاف)  
في القاموس زف العرس إلى زوجها فزافا فأكتاب أهداها إليه • والمراد هنا الزفاف مع الاعلان بضرب  
الدف الخشبي عن الجلالجل أما ما له جلال ففكره واختلافه في الفناء في العرس والولية فنه من قال بعدم  
كراهته كضرب الدف كذا في البحر (قوله إذا لم يشغل على مفسدة دينية) كاختلاط الرجال بالنساء وإيذاء وقصد  
تفاخر (قوله وينقد الخ) الانعقاد ارتباط أحد الكلامين بالأخر على وجه يسمى باعتباره عقد اشترعا  
وبسبب عقد الاحكام بالشرايط الآتية (قوله ملتبسا) أشار به إلى أن الباء لهما لينة كما في بيت البيت بالخمر  
لا للاستعانة كما في كتب القلم لأنه شافى • تكون الإيجاب والتقبل أجزاء ما ذى حلي عن المنع قال في البحر  
والحق أن العقد مجموع ثلاثة الإيجاب والتقبل والارتباط الشرعي فلم يكن الإيجاب والتقبل عقد للعقد لان جزء  
الشي ليس عينه • (قوله بإيجاب) الإيجاب لغة الإثبات واصطلاحا ما صدر أو لامن أحد المتخاطبين  
مع صلاحية اللفظ لذلك رجلا كان أو امرأة وقوله وقبول مأخوذ من قبلت العقد أقبله قبله ولا مقيد في العرف  
بكونه ثانيا من أي جانب كان وأطلق فيهما فمثل اللفظين حكما وهو اللفظ الصادر من متولي الطرفين شرعا  
وشمل ما ليس بعربي من اللفظ وما لم يذكر معهما المقبولان أو أحدهما بدلالة المقام والمقدمات لأن الحذف  
للليل كائن في كل لسان (قوله وضما للمضي) أي وقصد به ما الانشاء فان هذه الصيغ أعني تزوجت وطلقت  
وأعتقت وبعت واشتريت وضمت لغة للانشاء والاخبار وذلك كان معروفا في الجاهلية لتحقق الحاجة إليه لأن

وتقدم خطبة وكونه في مسجد يوم الجمعة  
بما قد رشيد وكونه عدول والاستدانة له  
والنظر إليها قبله وكونه أدونه سنا وحسبا  
وعز وجل لا وفوقه خلقا وأداو وعاجالا  
وهل يكره الزفاف المختار لا إذا لم يشغل على  
مفسدة دينية (وينقد ملتبسا بإيجاب)  
من أحدهما (وقبول) من الآخر  
(وضما للمضي)

لهم أنكم معتبة قال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح لامن مغل فخره الشرح (قوله لأن الماضي أول الخ)  
 قال في البصر وانما اختير لفظ الماضي لأن واضح اللفظ لم ينع لانتشاء لفظا خاصا وانما عرف الانتشاء بالشرح  
 واختيار لفظ الماضي لدلائله على الصقن والتبوت دون المستقبل وقوله على التحقيق أى تحقق وقوع الحدث  
 (قوله كنز زوجت نفسى) لا فرق بين أن يكون القائل هو الزوج أو الزوجة بحيث قد قوله منك أما بفتح الكاف  
 أو كسرهما فانه الحلبي (قوله أو بنى) منله أى حلبي (قوله أو موكلى) منله موكلى وأشار بتعدد الإمثلة إلى  
 عدم الفرق بين كون الموجب أصيلا أو وليا أو وكيلا اه حلبي (قوله منك) المناسب زيادة أو من مولى منك  
 أو موكلك أو موكلك ايم الاحتمالات فانه المنهى (قوله ويقول الآخر تزوجت) أى أو قلت لنفسى أو لموكلى  
 أو لى أو لموكلى (قوله أو للعالم) كأن تزوج فقلت تزوجت وهذا الإيجاب وقبول قطع لا موكلى كما أفاده الحلبي  
 (قوله فالأول الأمر) لأن مدلوله لا يتحقق إلا بعد التلطف فهو مستعمل بالنسبة إلى زمن التكلم (قوله نفسك) بفتح  
 الكاف وكسرها نظرا للصفتين قال الحلبي ولو حذف قوله نفسك لثمل الوصل كقولك والولى أيضا (قوله أو كوفى  
 امرأتى) منله كوفى امرأتى أو امرأتى موكلى أو كوفى زوجى أو زوج بنى أو زوج موكلى فانه الحلبي وكل ذلك  
 داخل تحت الاستقبال (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء فصحة أى إذا عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله  
 بإيجاب وقبول والعطف يقتضى المفارقة عرفت أن لفظ الأمر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر  
 تزوجت فى هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الإيجاب والقبول  
 كما ذكره الشارح حلبي وقد عرفت أن الكلام فى الأمر أما الحال فبأنى (قوله بل توكل) البه ذهب جمع منهم  
 صاحب الهداية فقوله تزوجت قائم مقام اللذين بخلافه فى البيع لما عرفت أن الواحد فى النكاح يتولى الطرفين  
 بخلاف البيع وقال بعضهم إن الأمر بإيجاب ونمرة الخلاف تطهر فى تمام العقد فعلى أن الأمر توكل يكون تمام  
 العقد بإيجاب وعلى القول بأن الأمر بإيجاب يكون تمام العقد فاعلم ما وتظهر أيضا فى اشتراط سماع الشاهدين  
 الأمر على القول الأول لا يشترط لأنه لا يشترط الأشهاد على التوكيل ويشترط على القول الثانى أفاده صاحب  
 العصر (قوله ضمنى) جواب سؤال مقدر تقديره لو كان توكل لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر إيجاب بأنه  
 توكل ضمنى فلا ينافيه اقتصاره على المجلس حلبي من المنع (قوله فاذا قال) سواء كان رجلا أو امرأة أصيلا  
 أو وليا أو وكيل (قوله فى المجلس) قيد به لأن انعاده فى الإيجاب والقبول شرط إذا كان من شخصين حاضرين  
 فلو اختلف المجلس لم ينعقد فلو أوجب أحدهما تمام الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الإيجاب لأن شرط الارتباط  
 انعقاد الزمان فعمل المجلس سيرا وأما القول بغيره من شرطه ولو عدها أو ما يشبهان أو يسيران على الدواب  
 لا يجوز وإن كانا على سفينة سائرة جاز وانما قيد بالانضمام إلى الشخصين الحاضرين لأنه لو كان أحدهما غائبا أو رمل كتابا  
 يصح القبول مع اختلاف المجلس والفرق بين الكتاب والخطاب أن الكلام كما يوجد يتلانى فربما يصل الإيجاب  
 بالقبول فى مجلس آخر فاما الكتاب فقام فى مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فى فائصل الإيجاب بالقبول  
 فصح (قوله أو بالسمع والطاعة) أو رده عليه أن الإيجاب تزوجت نفسك والقبول هو قولك بالسمع والطاعة  
 فليس أحدهما ماضيا وموضوع الكلام أن أحدهما ماض كما يرشد إليه قول المصنف وبما وضع أحدهما  
 وأوجب بأن الجورز يمكن تعلقه بماض محذوف تقديره أوجب أفاده الحلبي (قوله بزازية) هذا العزو موجود  
 فى بعض النسخ ومنه فى بعضها والفرع نقول فى المصر عن الخلاصة لاهم البزازية فانه الحلبي أى هذه العزو  
 خطأ وليس كذلك فانه قد له فى النهر عن النوازل قال وجزم به البزازى وقوله والفرع منقول فى المصر عن  
 الخلاصة صوابه عن النوازل (قوله وقيل هو إيجاب) فائله فاضى خان وصاحب الخلاصة وقوله وجهه فى البصر  
 أى حيث قال لأن الإيجاب ليس إلا لفظ المضيق قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظة الأمر فليكن إيجابا  
 وبسحق عما أورد على أنه توكل من أنه لو كان توكل لما اقتصر على المجلس وجهه الكمال (قوله والثانى المضارع)  
 أى ما كان موضوعا للحال قال فى البحر وهو الأصح وعليه تنزع الأحكام كما فى قوله كل مملوك أملكه فهو حر فانه  
 بهنق ما ملكه للحال لا ما ملكه بعده بالألفية وقيل أنه حقيقة فى الاستقبال لأنه يحتمل الحال كما فى كلمة الشهادة  
 وقد أورد هنا الصقن والحال لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع اه وقيل مشرك بينهما (قوله  
 المبدوء به - مزنة) فهو تزوجك فتقول تزوجت نفسى فانه ينعقد (قوله أو فون) قال فى التهذيب يذكر والمضارع

لأن الماضي أدل على التحقيق (كنز زوجت)  
 نفسى أو بنى أو موكلى منك (و) يقول  
 الآخر (تزوجت) ينعقد أيضا (ما) أى  
 باللفظ (بن) وضع أحدهما (له) منى  
 (هو الآخر) لا يستقبال (أو للعالم) فالأول  
 الأمر (كنز زوجت) أو زوج بنى نفسك أو كوفى  
 امرأتى فانه ليس بإيجاب بل توكل ضمنى  
 (و) إذا قال (فى المجلس) (تزوجت) أو قلت  
 أو بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين  
 وقيل هو إيجاب وجهه فى البحر والثانى  
 المضارع المبدوء به من أو فون

المبدوء بالنون كترزجك أو تزجك من أبي ويبنى أن يكون كالبدوء بالهمزة اه فافى الشرح بمحل صاحب  
 النهر (قوله كترزجيني) بضم التاء وتشديد كسر النكاح ومنت زرجي نفسك بضم التاء خطا بالمد كترزجك  
 مفتوحة اه حلي (قوله اذالم ينوالا استقبال) فيكون استبعاد اقال الحلي وهو قيد في الثلاثة وهو مخالفت  
 لما في البصر والنهر من تخصيصه بمبادئ التاء ومعاينة الاول وان كان مبدوءا بالتاء فهو تزجيني بتك فقال فعات  
 يعقده ان لم يقصده الاستبعاد لانه يحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول اعني تزجج لانه لا يستغفر نفسه  
 عن الوعد اه قال الحلي وبقي من صيغ المضارع المبدوء بالياء التحتية كما اذا قالت المرأة لو كبر رجل بنكاحها  
 يزجيني نفسه فقال الوكيل قلت فايراجع اه (قوله وكذا انا تزجك) أي فانه كالمضارع المبدوء بالهمزة  
 كما يحسنه الكمال قال الحلي لان تزجج اسم فاعل وهو موضوع لان قام به الحادث وتحقق في وقت التكلم  
 فكان دالا على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية (قوله اوبنتك خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الضاعل  
 بكتك خاطبا ابتك ولترزجيني ابتك فقال الاب تزجك فالتكاح لازم وليس للخاطب أن لا يقبل لعدم  
 جريان المساومة فيه اه فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر  
 قوله خاطبا لا قوله ببتك لانه لا يعقده النكاح ولا يدخل فيه اه حلي (قوله لعدم جريان المساومة  
 في النكاح) احتريزه عن البيع فلو قال انا بشترا وجبتك مشريا لا يعقد البيع لجريان المساومة فيه (قوله أو هل  
 أعطيتنيها) أي فانه يعقده النكاح ان قبل الاخران قلت أعطيتني ماض فليس بمأخوذ فقلت أخرجه  
 الاستفهام عن تحقيق الوقوع فلم يحصل منه ما يقصد من الماضي قاله الحلي (قوله ان المجلس للنكاح) قيد  
 في مسئلة الاستفهام كما صرح به في النهر (قوله ولو قال لها يا عرسى طالح) القبول في هذه المسئلة ماض  
 والتقدير أجبنيك اجابة بعد اجابة والايجاب جله اسمية في المعنى لان التقدير ادعوك فأجاب حرف النداء عن  
 ادعوك وأقام الظاهر مقام المضر لكن ادعوك ليس من ألفاظ النكاح فلفظ الطوصيف بكونها عرسا  
 وهو بترتيب جله اسمية وهي أنت عرسى فكان بمنزلة انا تزجك قاله الحلي (قوله على المذهب) الذي في البحر  
 والنهر ان الانعقاد به خلاف ظاهر الرواية ولم يتفلا تعصيما للانعقاد (قوله فلا يعقد الخ) تفريع على ما تقدم  
 من انعقاده بلفظ الخ قاله الحلي (قوله كقبض مهر) قال صاحب الهداية يعقده وأكرهه صاحب المحيط  
 وقال لا يعقد ما لم يقل بلسانه قلت بخلاف البيع فانه يعقد بالتعاطي والنكاح لظهوره لا يعقده حتى يتوقف  
 على التهود وحلي عن البحر (قوله ولا تعاط) تكرار مع قوله كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي  
 ولا تعاط فان مسئلة قبض المهر التي قدمها نقلها في البحر بعينها شرح بها قول المصنف ولا تعاط اه  
 حلي (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزجك فكيف قبل لم يعقد بحر (قوله بل غائب) انما هو ان المراد به  
 الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد (قوله بشرط اعلام اليهود بما في الكتاب) أي ليكونوا شاهدين  
 على الايجاب والقبول جمعا فان جماعهم مافي الكتاب في الغائب كسماعهم من في الحاضر اه حلي (قوله  
 ما لم يكن بلفظ الامر) فان كان بلفظ الامر اكنى بجماع لفظه لانه قائم مقام الايجاب والقبول كما ذكره  
 الشارح فجماعهم بجماع الايجاب والقبول وهذا لان الامر لو كبر لا يجاب قاله الحلي وفي الهندي لو قالت  
 ان خلافا كتب الى يخطبني فاشهدوا اني قد تزوجت نفسي منه صح النكاح لان اليهود سمعوا كلامها بايجاب  
 العقد وسمعوا كلام الخاطب باسماعها باهم ولو أرسل اليها رسولا فقبلت بمضرة شاهدين سمعوا كلام  
 الرسول جاز لان اتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعوا كلام الرسول لا يجوزوا العقد والصغير والكبير  
 والعدل والفلسق في الرسالة سواء لانها تبليغ رسالة المرسل اه (قوله ولا بالاقراء الخ) لا يخاف ما صرح به جوابه  
 من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد بقولهم لا يعقد بالاقراء أي لا يكون من صيغ العقد أي لا يكون  
 لاتناء العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق أن التضام يثبت بالتصادق ويحكم به أبو الهيثم (قوله  
 كقولها هي امرأتى) رأنا زوجها وقالت هو زوجي وأنا امرأته (قوله لان الاقرار اظهرها لها هو ثابت الخ) قال  
 طاعني خان يبنى أن يكون الجواب على التفصيل ان أقتر بمقد ماض لم يكن يسماعه لا يكون نكاحا وان أقترت  
 المرأة أنه زوجها لم أقتر لرجل أنها زوجته بكون ذلك اقرارا ويضمن اقراره بذلك انشاء النكاح بينهما  
 (قوله كما يصح بلفظ الجعل) يقع الجهم وصونه كما في شرح المصنف أن يقول الزوج جعلت بنك لي بهذه الدراهم

أو انا تزجيني نفسك اذالم ينوالا استقبال  
 وكذا انا تزجك أو رجبتك خاطبا لعدم  
 جريان المساومة في النكاح أو هل أعطيتنيها  
 ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال  
 لها يا عرسى فقالت ابيك انعقد على المذهب  
 (قوله لا يعقد) به قول المصنف كقبض مهر  
 ولا تعاط ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط  
 اعلام اليهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ  
 الامر فتسوى الطرفين فتح (بالاقرار على  
 القنار) خلاصة كتوله هي امرأتى لان  
 الاقرار اظهرها لها هو ثابت وليس بانشاء  
 (وقيل ان) كان (بمضرة من اليهود صح)  
 كما يصح بلفظ الجعل





واجب بأنها ليست بشرط مع ذكر المهر لانه لم يبق مع ذكره احتمال أفاده صاحب النهر وان لم يذكر المهر فلا بد  
من النية كما قاله ابن فرشته ونقل الزيلعي عن جوامع الفقه لا يثبت ما نصه كل لفظ وضع لتمليك العين في  
الحال ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والافعال النية قاله أبو السعود قال لا شك في باق عند عدم ذكر المهر (قوله  
لتمليك عين) احتراز به عما لا يفيد التمليك كالإبراء والقصص والتمتع والاحلال والرضى والاباحة والوديعة واحتراز  
بالعين عما يفيد ملائمة المنفعة كالعارية فلا ينعقد بشئ منها أفاده صاحب البحر (قوله كاملة) صرح بفهمه  
بقوله فلا يصح بالشرط وفي النهر عن المحيط ذروح بنته منسه على أن يكون نصفها الفسلان لارواية في المسئلة  
وقد قيل انه يجوز وقيل لا يجوز اهـ (قوله غير المقيدة بالحال) بأن كانت مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت  
أما المقيدة بالحال نحو أوصيت لفلان بثلثي المال بالف درهم فبأنه كحققة في الفتح حلي (قوله كهبة)  
أى اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المسكوحة أمانة أو حرة فاذا أضاف الهبة الى الأمانة بأن قال لرجل  
وهبت أمتي هذه من كان النكاح يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر بمجلا وموجلا ونحو ذلك  
ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك  
ينصرف الى النكاح بقريته النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة وان أضيفت الى الحرة فانه ينعقد من غير  
هذه القرينة لان عدم قبول المحل لانه معنى الحقيقي وهو الملك للعزة يوجب الحل على المجازة وهو القرينة فلو قامت  
القرينة على عدمه لانه قد فوطط من امرأة الزنا فقلت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبيل لا يكون نكاحا  
كقول أبي البت وهبت لك لخدمك فقال قبيل الا اذا أراد به النكاح كذا في البحر (قوله وسلم) أطلقه  
وفيه تفصيل ان جعلت المرأ رأس مال السلم فانه ينعقد اجماعا وان جعلت مالها فانه ينعقد اختلاف قيل لا ينعقد  
لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه يثبت به ملك الرقبة ملكا ماسدا وليس كل ما ينفك عنه الحقيقي  
ينعقد مجازية ورجمه في فتح القدير قال في البحر وهو مقتضى ما في المتون (قوله واستتجار) قال في البحر  
واما اذا عقد بلفظ الاجارة فان جعلت المرأة أجرة صحت كقوله أجرتك دارى سـ نيتك أنما اذا جعلها مؤجرة  
كقوله أجرتك ابنتي بكذا اذا صحح أنه لا ينعقد لهما لانه لا ينعقد بملك العبد ولان بينهما مضافة لان التأنيـ من  
شرائطه والتأنيـ من شرائطها اهـ (قوله وقرض) في الانعقاد به قولان صحيحان (قوله وصلى) فيه قولان  
وجزم في غاية البيان بعدم الصحة لانه موضوع للمعطية واسقاط الحق (قوله وصرف) فيه قولان قيل لا ينعقد  
به لانه يثبت به ملك مالا يتعين من النقد والمعقود عليه هنا متعين وقيل ينعقد به لانه يثبت به ملك العين في الجدة  
ويجوز بجزمه لا خوله تحت قولهم ان النكاح ينعقد بما وضع لتمليك العين أفاده صاحب البحر (قوله وكل  
ما قلنا به الرقاب) كبيع وشراء كافى للمخ (قوله بشرط نية) قال في البحر ولم يقيد المصنف اللفظ المقيد للملك العين  
بالنية ولا بالقرينة وفيه اختلاف في التبيين لا بشرط النية مع ذكر المهر وفي المابوط لا بشرط مطلقا اهـ  
(قوله وفهم التهود المقصود) هو المختار كما في الفتح أى فهم أنه نكاح وهو متكرر مع قوله الا في فاهـ من  
أنه نكاح اهـ حلي (قوله لا يصح بلفظ اجارة) محمول على ما اذا جعلها مؤجرة لا أجرة كـ بـ (قوله ووصية)  
أى مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت وما في المتن من أنه مكرر مع قوله فرج الوصية المخ لا وجه له لان ما تقدم  
من كلام الشارح وهذا من كلام المصنف (قوله ورهن) فيه قولان أحصهما عدم الانعقاد كما في الولو الجدية  
وهو ظاهر لانه لا يفيد الملك أصلا كذا في البحر (قوله ونحوها) كقالة وكأبة وتمتع وخلع واباحة واحلال  
ووجه الاخبار أن لفظه محال لا يوجب الملك أصلا فان من أحل لغيره طعاما أو أباح له لا يملكه وإنما يملكه  
على ملك المبيع أبو السعود عن العناية (قوله لكن ثبت به) أى بما لا يفيد الملك حلي (قوله وكذا ثبت بكل  
لفظ المخ) هذه المسئلة تكرر مع قوله لكن ثبت به الشبهة لان ضمير به راجع الى ما لا يفيد الملك ولا ينعقد به  
النكاح مع أن قوله بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديق فقالت نعم فانه  
يصدق عليه انه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة ولا يندرى به الحد بخلاف العبارة الاولى  
فانها وقعت بيانا لنحو المذكورات في المتن فخصص بكل لفظ لا يفيد الملك ولا ينعقد به النكاح اهـ حلي  
وفيه أنه فسر الضمير في قوله لكن ثبت به الشبهة بما لا يفيد الملك ولا ينعقد به النكاح ولا شك أنه بهذا التفسير  
يشمل ما اذا قال لها أنت صديقة فبشرطه عليه ما أورده على الشارح (قوله وألفاظ مصحفة) قال في الصحاح

وهو كل لفظ (وضع لتمليك عين كاملة) فلا  
يصح بالشرط (في الحال) خرج الوصية غير  
المقيدة بالحال (كهبة) وتمليك وصداقة  
وعطية وسلم واستتجار وقرض وصلى  
وصرف بكل ما قلنا به الرقاب بشرط نية  
أو قرينة وفهم التهود المقصود (لا)  
يصح بلفظ اجارة) براء أو زاي (واعارة  
ووصية) ورهن ووديعة ونحوها مما  
لا يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يثبت  
وله الاقل من المسمى ومهر المثل وكذا  
ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فليحفظ  
(وألفاظ مصحفة)



[illegible]

لا يجوز (اصدوره لان قصده لا يصلح بل  
من تحريف وتعريف فلم يكن حقيقة  
ولا مجاز لعدم العلاقة بل غلط فلا اعتبار  
به اصله بل هو نفي لوانفق قوم على اللفظ  
بهذه اللفظة ومصدره عن قصده كان ذلك  
وضعا ما جدد فيه مع بدقي أو السعود  
وأما الطلاق فيقع بها قضاء كماله وانل  
الاشهاد (ولا (نهاط) احترا ما للزوج  
(وشرط سماع كل من العاقدين لفظ  
الامر) ليعتق رضاهما (وشرط  
(حضور شاهدين (حزين) أو حزينتين

بغيرهم والا فلا فائدة صاحب البحر (قوله مكلفين) أي بالعين عاقلين مسلمين فلا يشهد بحضرة الصبيان والجهانين  
والكفار في نكاح المسلمين لأنه لا ولاية لهم ولا بحر (قوله سامعين) هو المذهب فلو سمعوا كلامه ما مفرق  
لم يميز ولو اتحد المجلس ولو كان أحدهما أصم لم يسمع صاحب السمع ولم يسمع الأصم حتى صاح صاحبه في أذنه  
أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا بحر (قوله على الأصح) راجع إلى اشتراط السمع والمعية وفيه رد  
على الإمام السعدي في أن كفتاه بحضورهما وإن لم يسمعا وعلى إحدى الروايتين عن أبي يوسف وهي عدم  
اشتراط المعية حلبي (قوله على المذهب) وفي الأصل لا يشترط وينتقد على الأصح فقد اختلف  
التصحيح في اشتراط الفهم بحر وأما فهم العقادين في البحر عن التجديد لوعده عقد النكاح بلطف لا يفهمه من  
كونه نكاحا هل ينقد اختلاف المناجخ فيه قال بعضهم ينقد لأن النكاح لا يشترط فيه الفهم اهـ يعني  
بدليل محتم مع الهزل وظاهره ترجيحه اهـ (قوله مسلمين) ذكره مع دخوله في قوله مكلفين ليبين أنه شرط خاص  
بنكاح المسلم دون غيرها (قوله ولو فاسقين) اعلم أن النكاح له حكمان حكم الظاهر وحكم الانعقاد فحكم  
الانعقاد على ما ذكره المصنف وأما حكم الظاهر فأنما يكون عند التجاهد فلا يقبل في الظاهر إلا شهادة من  
تقبل شهادته في سائر الأحكام وفي فتاوى النسائي للقاضي أن يثبت إلى شافعي ليعطل العقد إذا كان بشهادة  
الفاسق والمعنى أن يفعل ذلك ويكذب أو كان يغير ولي تطلقها ثلاثا يثبت إلى شافعي بزوجها منه بغير محال  
ثم يقضي بالصحة وبطلان النكاح الأول يجوز إذا لم يأخذ القاضي الكتاب والمكتوب إليه شيئا ولا يظهر به هذا  
حرمة الوطء السابق ولا شبهة ولا خبث في الولد بحر عن الخلاصة (قوله أو محمددين في قذف) أي وإن لم يتوبا  
كافي البحر والمحدث في القذف أخص مطلقا من الفاسق وذكر الخالص بعد العام ليس مكررا بل هو واقع في كلام  
الله تعالى الذي هو في غاية الانحياز على أنه صريح في الحواشي السعدية من كتاب الأكرام أنه إذا قبل الخالص  
بالعام أراد بالعام ما عدا هذا الخالص ولا يفتي أن في عبارة المصنف عطف الخالص على العام بأو وهو ما انفردت به  
الأو وحق كافي المعنى أفاده الجوى وبجواب بما ذكره هو في العندين عند قول المصنف لوعدين أو خصما من أن  
النفقة ينسأحون في العطف بأو مطلقا ولو عطف خاص على عام أو العود (قوله أو عيين) محال في الحلية  
من باب من لا تجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا لأنه لا يقدر على التمييز بين المذمى والمذمى  
عليه والاشارة إليه ما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينقد النكاح بحضرة قال شيخنا والترجيح بتقديم المتن  
واعلم أن النكاح وإن كان ينقد بحضرة الاعمي لكن لا يقبل أداء الشهادة منه كافي عزى زاده فليس الخلاف  
إلا في انعقاد النكاح بحضرة أمه أو جازاء الشهادة منه فمما لا خلاف فيه أبو السعود (قوله أو ابني  
الزوجين) ولا يقبل أداءهما عند القاضي كقوله فائدة بحضرة العدين وأفاد في البحر أن من لا تقبل شهادته إذا  
انعقد بحضوره ثم أخبر به من تقبل شهادته جازله الشهادة بآلة سامع وصورة التزويج بحضرة ابنيه ما أن تقع  
الفرقة بين الزوجين بعد التواله ثم انعقد بحضور ابنيهما ولو تجا حد لا تقبل شهادة ابنيه ما عدا ما لا يخلو عن  
شهادتهما ما لا صلحهما ولو كان أحدهما ابنة والآخر ابنها لم تقبل أمه لا أبنا (قوله إن ادعى القريب) فإن كانا  
ابنهما أو ابنتا لم تقبل شهادتهما وإن كانا ابنيهما من غيرهما فإن أكره تقبل شهادتهما ما لا أن ذكرنا وبالعكس إن كانا  
ابنهما من غيرهما كذا في الحلبي (تنبيه) سائر أقواله سوى النكاح ثم قد يفهمه هو وليكن يستحب عليها إلا شهادته وفي  
الواقعات أنه واجب في المداينات ويستحب للعبدة أن يكتب للعق كالأب ويشهد عليه وثيقة أو صيانة عن التجاهد  
كافي المداينة بخلاف سائر التجارات لأنه مما يكثر وقوعه فالكتابة فيها تؤدي إلى الخروج وينبغي أن يكون النكاح  
أي في كتابة الوثيقة كالأدلة لأنه لا حرج فيه بحر (قوله ذمينة) أي كاتبة كافي القهستاني في فخرج غير الكتابة كما  
سأني في فصل المهرات ودخل الحرية الكتابية وإن كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في مهرات نمرح  
المتقى حلبي (قوله عند اثنين) ولو غير أهل كتاب كانا مجوسين كافي أبي السعود ثم هذا قولهم وقال  
محمد لا يجوز شهادة أهل الذمة وتوضيح الدليل اكل في البحر (قوله ولو مخالفين) كنصرانيين على يهودية (قوله  
مع انكاره) أما لو أنكرت في فتوح شهادتهم ما حلبي (قوله إن كل من ملأ قبول النكاح) أي مطلقا لنكاح  
من شهد عليها والآخرح أيضا العقادين لكنه يبحث فيه بأهل الحرب فانهم يمتثلون النكاح لأنفسهم ولا تنسخ  
شهادتهم للتبديد بالذميين في نكاح أهل الكتاب فليأتوا وليعزروا (قوله بولاية نفسه) خرج به الكتاب

(مكلفين سامعين معا قولهما) على الأصح  
(فاهمين) أنه نكاح على المذهب بحر  
(مسلمين) نكاح مسلمة ولو فاسقين أو مجوسين  
في قذف أو عيين أو ابني الزوجين أو ابني  
أحدهما وإن لم يثبت النكاح بهما  
بالابنين (إن ادعى القريب كما صح نكاح  
مسلم ذمينة عند ذميين) ولو مخالفين لغيرهما  
(وإن لم يثبت) النكاح (بهما مع انكاره)  
والأصل عندنا أن كل من ملأ قبول  
النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة



(فصل في المحرمات)

شروع في بيان شرط النكاح فان كون المرأة محالة لتصير محلا له وأفراد فصل على حدة لكثرة شعبه حاجي  
عن البحر (قوله قرابة) كفروعه وأصوله وفروع أبويه وأن نزلوا وفروع أجداده وحذاته إذا انفصلوا يبطن  
واسد كذا في البحر كالعمة والخالة أما المنة فصل يطين كبت العمة وبنت الخالة فيعوز (قوله مصاهرة) كفروع  
نسائه المدخول بين وأصولهن وحلائل فروعهم وحلائل أصوله حلي عن البحر (قوله رضاع) يحرم به ما يحرم  
من النسب إلا ما استثنى كما يأتي في عمله إن شاء الله تعالى (قوله جمع) أي بين المحارم وكذا بين الأجنبية زيادة على  
أربع حلي عن البحر فلو تزوجت من شخصين وأحداهما بنته أربع صح العقد على الشخص الآخر أبو السعود  
(قوله بلان) كسكاح السبدة بموكها حلي (قوله ركة) المراد به المشرقة الذي ليس له دين سماوي كما في البحر  
فتحل الدهرية النافية للصانع ثمالي اه حلي والجوسية كما في البحر (قوله ادخال أمة على - زنة) ومنه  
نكاحهما في عقد واحدة كما في الهندية اه (قوله وتعلق حق الغير بالخ) يتفرع عليه ما لو عقد على أختين مثلا  
أحدهما منكوحه الغير أو بنته صح العقد على الفارغة أبو السعود (قوله حرم أصالة) المعنى كما قال الشيرازي  
أن العين توصف بالحرمه حقيقة لكن المصود منه حرمة الفعل ونفسه بالطريق الأولى لأنه لا يتصور بدون المحل  
فإذا اتنى المحل كان المفعول بالافتاء أولى وبالتمتع أخرى فهذا كالكتابة أريد به بالموضع له لكن لا بد أنه بل  
لا ينقل الى لازمه فهو (قوله على المتزوج) أي مريد المتزوج قال في المنع وأما قواني أصله أي أصل المتزوج ذكر  
نكاح أو أتى وفروعه كذلك أنه كما يحرم على الرجل أن يتزوج من ذكر يحرم على المرأة المتزوج بتدوير من ذكر أقول  
يلزم من حرمة تزوجه أصوله وفروعهم حرمة تزوجه أصولها وفروعها فانه إذا حرم عليه تزوجه أمه فقد حرم على  
أمه تزوجه وهو فرعها فقد حرم على المرأة تزوجه فرعها ومنه الأم الجدة وان جعدت وكذا إذا حرم عليه تزوجه  
بنه فقد حرم على البنت تزوجه وهو أصلها فقد حرم على المرأة تزوجه أصلها على أن ناطقه المصنف لا يصح مع قوله  
وفيت أخيه بالنظر لشعوره لاخي لأن المعنى حينئذ وحرم على المرأة تزوجه بنت أخيها وهو متباعد وكذا ما بعده  
اتمى حلي مختصرا والمراد بلان كسكاح الذي قدره الشارع العقد وبه من حرمة الوطء ودواعيه بالطريق الأولى  
نهر والدليل على حرمة الأصول والفروع قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وحقيقة الأم في اللغة  
الأصل والبنت الفرع قد دخل الجذات وبنات الفروع بموضع المفظ رقبيل يدخل مجازا (قوله علا أو نزل)  
فشر على ترتيب اللب ولو قال أصله وان علا وفروعه وان نزل لسلم من تمكيد الصغير اه حلي (قوله وبنت أخيه)  
من أي جهة كان بجر (قوله وأخته) عطف على بنت لاهل أخيه بقريشة قوله وبنتها لكنه مجرور بالنظر لتقدير  
الشارح نكاح أو لا مرفوع بالنظر لامتى حاجي موصفا وأطلق في الاخت فعمها من أي جهة كانت (قوله  
ولومن زنا) تعميم بالنسبة الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله وفروعه وأخته أن يكون من الزنا ولا وكذا إذا كان له  
أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا أو من الزنا له بنت من الزنا وعلى قياس هذا قوله  
وبنتها وعمته وخالتها أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت  
من الزنا وكذا أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا  
وكذا أمه من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا إذا  
عرفت هذا مكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالتها اه حلي وبنت الملا عنه لها حكم البنت كما في البحر  
(قوله وعمته وخالتها) عطف على أصله (قوله ويدخل عمة جده وجدة) أي في قول المتن وعمته كما دخلت  
في قوله تعالى وعمهاتكم ومنه قوله وخالتكم اه حلي (قوله الأشقاء وغيرهن) راجع الى ما عدا الأصل والفرع  
(قوله وأما عمة أمه) قال في البحر عمة لعمه إن كانت العمة القربى عمة لأب وأم وألاب فعمة العمة حرام لأن  
القربى إذا كانت أخت أبيه لأب وأم وألاب فان عمتها تكون أخت جده أب الأب وأخت أب الأب حرام لأنها  
عمته وان كانت القرية عمة لأم فعمة العمة لا تحرم عليه لأن أب العمة يكون زوج أم أبيه فعمة أمه تكون أخت  
زوج الجدة أم الأب وأخت زوج الأم لا تحرم فاخت زوج الجدة أولى أن لا تحرم اه فالأولى للشارح أن يقول  
وأما عمة العمة لأم ويكون قوله لأم راجعا الى المضاف فتأمل (قوله وخالة خالة أبيه) الصواب أن يقول وخالة الخالة

(فصل في المحرمات)  
أسباب التحريم أنواع قرابة مصاهرة رضاع  
جميع ملك شرك ادخال أمة على حرة فهي  
سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبني التعلق  
ولا ما وتعلق حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها  
في الرجعة (حرم) على المتزوج ذكرها  
أولا في نكاح (أصله وفروعه) ولا أو نزل  
وبنت أخيه وأخته وبنتها) ولومن زنا  
(وعمة وخالتها) فهذه السبعة مذكرة  
في آية حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم  
جده وجدة وخالتكم والأشقاء وغيرهن وأما  
عمة أمه وخالة خالة أبيه فخلال

التي لا بد قال في المهر الخالة القري ان كانت لا بد وام لا تم نكاحها تحرم عليه وان كانت القري خالة لا بد  
نكاحها لا تحرم عليه لان ام الخالة القري تكون امرأة الخالة لا ام امه فاختبها تكون اخت امرأة اب  
الام واخت امرأة الخالة لا تحرم عليه اه قلت وكذا يفتي مثل هذا التفصيل فيما ذكره الشارح في العدة  
والخالة فليأتل (قوله ما وراء ذلكم) الاشارة الى ما تقدم من المحرمات (قوله وبنت زوجته) سواء كانت  
في حجره ام لا واذكر الجهر في الآية خرج مخرج المادة اود كر للتشيع والجهر بالغتص والسكر الحظن وهو ما دون  
ابطاله الى الكسح ثم قالوا فلان في حجره فلان أي في كنفه ونفقته وخلوة بازوجة لا تقوم مقام الوطء في تحريم بنتها  
كما في الهندية وفي الجوى عن الظهيرية وخلوة العصمة كالوطء عند أبي يوسف خلافا لمحمد وحرمه البنت  
مقبدة بكون أمها وقت أن دخل بها منتهية أم لا ودخل بالام صغيرة لانه انتهى فطلقها فاعتدت بالاشهر  
ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل لو طأني أمها قبل صبروتها منتهية التزوج بها وسألت في المصنف (قوله  
وام زوجته) خرج أم أمه فلا تحرم الا بالوطء او وداعه لان أفض النساء اذا أضيف الى الأزواج كان المراد  
منه الحر كما ذكر في انظاره والابلا كذا في البحر وأراد بالحر المملوك بعد النكاح ولو لم يغيره أبو السعود  
(قوله مطلقا) أي سواء يكن من قبل أمها أو أمها وان علون بحر (قوله يجرى العقد) أي بالعقد الجهر عن الوطء  
وقد بين ذلك بقوله وان لم يوطأ وأخرج بالصحيح العقد الفاسد فان أمها لا تحرم بغيره بل بالوطء أو بما يقوم مقامه  
من المهر بشهوة والنظر بشهوة لان الاضاعة لا تثبت الا بالعقد الصحيح بحر (قوله ويدخل بنات الرمية) أي  
وان سفلن وثبت حرمة ذلك بالايجاع اولان الاسم يشبهون فيدخلن في قول المصنف وبنت زوجته كما دخلن  
في قوله تعالى وورياتكم حلي من التبيين (قوله وفي الكشف الخ) لاحاجة الى تفهيمه بعد ما طغمت المتن بذكره  
فان الامر ونحوه كالوطء في ايجاع حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون وضع اه حلي (قوله ونحوه)  
هو النظر للفرج الداخل بشهوة (قوله عند أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه خصه لانه امام المذهب  
والا فلا خلاف فيه (قوله وزوجة أمه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فان الاولى في الآية  
أن يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه ويستدل لذلك حرمة المصاهرة بالوطء والحد بام دليل آخر بحر (قوله  
وفرعه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فان الاولى في الآية أن يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه ويستدل لذلك حرمة المصاهرة بالوطء والحد بام دليل آخر بحر (قوله  
حلي الابن من الرضاع والدليل على ذلك أن التبيح اتسع بقوله تعالى ادعهم لا باتهم ومب زولها أنه صلى الله  
عليه وسلم لم يبيح زواجه ثم تزوج زينب بعد ما طلقها زيد فنعى المشركون كون وقالوا انه تزوج حليته انه  
فنعى الله التبيح بقوله ادعهم لا باتهم ودفع طعن المشركين بهذا التقييد بقيت حليته الابن من الرضاع داخله  
تحت قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أبو السعود (قوله ولو بعيدا) لان لفظ الابناء  
يقتضون ابناء الاولاد وان سفلوا زبلي (قوله دخل بها أولا) لا طلاق النهر (قوله وأما بنت زوجة أمه) وكذا  
بنتها كما في البحر (قوله مما ذكر) بيان لفظ كل حلي (قوله نسب) تمييز عن نسبة تحريم للصغير المضاف اليه وكذا  
قوله مصاهرة حلي (قوله رضاعا) يميز عن نسبة حرم الى الكل بمعنى يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وفروع  
أبويه وفروعهم وكذا فروع أجدادهم وجداته الملبسونه وفروع زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله  
وحلائل أصوله وفروعه اه حلي (قوله الاما استثنى) أي استثناء منقطع وهو توسع صورته بالبط الى مائة  
وثمان حلي (قوله يقع مغلطة بفعل وقاعل وهي أول مسائل الفروع على وزن مفعلة أي حلي الغلط ويحتمل  
قراءته بصيغة اسم الفاعل (قوله ولها منه لبن) بأن ولدت منه سوا كان ولده ميتا أولا (قوله فنكحت صغيرا) بأن  
عقد له ولها عليه (قوله فصار أمه رضاعا) (قوله فدخل بها) اغلظ له لاجل هدم الطلقتين  
السابتين وتحليلها لاول لولا هذا المانع وهذا بناء على أن الزوج الثاني يهدم مالدون الثلاث وانما يذكر  
المدخول في الصغير لعدم تأنيبه فيه (قوله بواحدة) أي الباقية من افراد الطلاق (قوله أم ثلاث) لكون الزوج  
دخل بها فهدم الطلقتين (قوله ابنه رضاعا) لان اللبن له وفيه بعد تسليم الحكم أنه وقت تحقق البنوة لم تكن زوجة  
كما أنه وقت تحقق الزوجية لم يكن ابنا لها (قوله شري أمه) الاولى التعبير عن ليفيد الارث لقاده أبو السعود  
(قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطء أو شك في الحلي ولعل الوجه في الثاني أن الشك في الحرز  
لا يزيل الحل اليقيني وفي المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال في محيطها

كنت عنه وعنه وخاله وخالته لقوله تعالى  
وأحل لكم ما وراء ذلكم (و) حرم بالمصاهرة  
(بنت زوجته الموطوءة وأم زوجته)  
وجدا تم مطلقا بجزء العقد الصحيح (وان لم  
يقم) الزوجة لم تنكح بنات المحرمات  
يحرم بنات الربية والنكاح البنات يحرم الاتهام  
ويدخل بنات الربية والرب في الكشف  
والامس ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة  
وأقر المصنف (وزوجة أمه وفرعه مطلقا)  
ولو بعد ادخل بها أولا وأما بنت زوجة  
أمه أو ابنة خال (و) حرم (الكل) مما ذكر  
تحريره نه باوصافه فمرة (رضاعا) الا  
خاستني في بابه وفروعه يقع مغلطة فقال  
طأني امرأته تطلقها منه لبن فاعتدت  
فنسكت صغيرا فأرضعته فحرمت عليه  
فنسكت آخر فدخل بها فأبناها فهل زاد  
للاول بواحدة أم ثلاث الجواب لا زود  
له أمه أمه لم تحل له ان علم أنه وطئها



بقوله ان لم يكن مستهيا او زنادان كان مستهيا ولا بشرط محرك الا كونه محسوسا في المحيط والصفة وفي غاية البيان  
وعليه الاعتقاد وفائدة الخلاف كما في الذخيرة تظهر في الشيخ الكبير والفقيه والذي مانت بهونه فعلى القول الاول  
لا تثبت الحرمة وعلى الثاني تثبت وقد اختلف التصحيح بجر (قوله وفي امرأة وهو شيخ كعبير الخ) ظاهر  
ما في النصيب وفتح القدير ان قبل القلب كاف في الشيخ والعين انفاقا وان يحمل الاختلاف فيمن يتأق منه  
الا تشاور اذا مال بقلبه ولم تتشر آله كذا في البحر واراد بغير الشيخ العين والمحبوب كما في الحلبي ولم ارحم  
الخطي المشكل في الشهوة ومقتضى معاملة بالاضر ان يجري عليه حكم الاخي (قوله به يفتي) ففي اشتراط محرك  
الا كونه وعدمه في النظر قولان معنى بهما قال المحسني على هذا ينبغي ان يكون من الفرج كذلك بل اولي لان  
تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمة المصاهرة في المس لغير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف النظر (قوله  
ولا حرمة) لانه اذا لم ينزل تبين ان مقصوده الولد بخلاف ما اذا انزل حيث يعلم ان مقصوده مجرد الشهوة كذا  
في الحلبي أي ان الشأن كذلك ومعنى نفي الحرمة بالانزال ان الحرمة عند اشتداد المس حكمها موقوف الا ان  
يتبين الحال فان انزل لم تثبت والا ثبت وليس معناه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس ثم بالانزال فقط لان حرمة  
المصاهرة ما اذا ثبتت لا تسقط ابدا حوى عن العناية (قوله به يفتي) وقبل تثبت الحرمة مع الانزال كذا في البحر  
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا مفهوما ذكر الاصول والفروع فافاد به ان حرمة المصاهرة لا تحقق في غيرها (قوله  
اذا رآه) لاحاجة اليه احصاء تعلق المحرور بقوله المنظور (قوله لا يحرم المنظور الى فرجها الخ) هو على تقدير  
مضاف الى لا يحرم أصل وفرع المنظور الى فرجها والا فالمنظور الى فرجها لا يحرم مطلقا اه حلبي وفيه  
انها تحرم على أصوله وفروعه (قوله بالا انكاس) متعلق بالمنظور بالنسبة الى المقن وبالمرفى بالنسبة الى الشارح  
والمراد بالانكاس انعكاس الاشعة الخارجة من الحديقة الى سطح الصقيل كالمراة والماء من سطح الصقيل  
الى المرفى وفيه ان المرفى حينئذ حقيقة لانه لم يكن عليه سم ان يخرجوه على القول بالانكاس وهو ان المقابل  
للمقابل تطبع صورته ومثاله فيه كما لا يخفى على ذي درية في علم الكلام اه حلبي (قوله هذا) الاشارة الى  
حرمت المصاهرة (قوله ولو ما ضيا) كجوز شرفها لانها دخلت تحت حكم الاستبراء فلا يخرج عنه بالكبر ولا انها  
محل للولد كما وقع لزوجتي ابراهيم وزكريا عليه السلام (قوله وصغيرة لم تنسها) قال الفقيه ابو الليث  
مادون تسع سنين لا تكون مستهنة وعليه الفتوى اه فافاد انه لا فرق بين ان تكون حينة أو لا بجر (قوله  
فلا تثبت الحرمة بها) أي بالمصاهرة في غير ما ذكر (قوله أصلا) أي سواء لمس أو قطر أو وطئ في القبل أو الدبر  
وسواء أنزل أم لا حلبي (قوله مطلقا) أي سواء كان بصبي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات  
حلبي عن البحر (قوله لعدم ثبوت كونه في الفرج) على عدم ايجاب وطء المقضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم  
ايجاب وطء الدبر بالمصاهرة فالتبني بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث وانما كمالها فيهما  
بالاولى قال في البحر وأورد عليه ما أي على عدم ايجاب وطء الدبر والافضاء المصاهرة أن الوطء في المثلتين  
وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سببا لها بل الوجود فيهما أقوى وأجيب بأن العلة هي الوطء المسبب للولد  
وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطء ولم يتحقق في الصورتين اه وبه علم أنه لا فرق في المثلتين  
بين الانزال وعدمه اه حلبي (قوله لا فرق الخ) راجع الى قوله أما غيرها فلا يعني لا تثبت حرمة المصاهرة وطء  
غير المستهنة سواء كان وطؤها زنا أو نكاحا وكذا المنة لا تثبت بوطئها أو لمسها أو النظر الى فرجها حرمة  
المصاهرة (قوله فلون تزوج صغيرة) تفريع على قوله أما غيرها فلا سواء كان زنا أو نكاحا وتقدم بيان سن  
من لا تنتهي وأطلق في قوله قد دخل به فاعلم ما اذا أفضاها أو لا (قوله جاز للاولى التزوج بينها) أما أنها محرومة  
بمجرد العقد (قوله لعدم الاستبراء) على الجواز أي وهو شرط ثبوت حرمة المصاهرة (قوله وكذا بشرط الشهوة)  
أي انبوت حرمة المصاهرة في الذكر ان يجامع مثله وفي الحائض التي السبي الذي يجامع مثله كالبالغ قالوا وهو  
أن يجامع وينتهي ونسختي النساء من مثله وهذا ظاهر في اعتبار كونه مراها قالا ابن تسع خلافا لما في البحر اه  
نهي (قوله ولا فرق بين المس الخ) الصواب في التركيب أن يقول ولا فرق في المس والنظر بينهما وبين عدم الخ  
قال في الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو كرها أو مخطئا كذا في القم  
أو ناسيا كما في السراج بل كان الاولى ان يفسط قوله بين المس والنظر بينهما وهو ان الوطء فانه مثله ما في عدم

وفي امرأة وهو شيخ كعبير الخ  
أوزادته وفي الجوهرية لا بشرط في النظر  
للعين تدبر لك آله به يفتي هذا اذا لم ينزل  
فلو أنزل مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتي ابن  
كمال وغيره وفي الخلاصة وفي آخر أصواته  
لا تحرم عليه امرأة (لا) بجر (من) صرأة  
الى فرجها (الدخول اذا رآه) (من) صرأة  
أرواه (لان المرفى مثله) (بالانكاس) (لا هو  
هذا اذا كانت حينة وصغيرة لم تنسها) (فلا)  
(أما غيرها) به في المنة وصغيرة لم تنسها  
تثبت الحرمة بها أصلا كوطء دبر مطلقا وكما لو  
أنفاسها لعدم ثبوت كونه في الفرج صغير  
منه بلا فرق بين زنا أو نكاح (فلا تزوج صغيرة  
لا تنتهي قد دخل بها مطلقا وانقضت عنها  
وترزوجها بغير جاز) (الاول) (التزوج بينها)  
لعدم الاستبراء وكذا بشرط الشهوة في المس  
ولا فرق فبما ذكر (بين المس والنظر  
بشهوة بين عمد



الفرق بين العمدة الخفية يظهر اه حلي (قوله ونسبان) بأن حلف أن لا يمس غير حله ولا يتطرق اليه فحسب وانظر  
 أو مس (قوله وخطا) بأن ظنم ازوجته فمس أو نظر (قوله فلو أيقظ) فترجع على الخطا (قوله أو يدها بانه)  
 مخصوص بما لو كان الابن مراهما لانه حينئذ يكون مستهمل لا مطلقا بدليل ما سبق أفاده أبو السعود ولا بد  
 من قيد الشهوة أو ازديادها لانه قيد في موضوع المسئلة (قوله في أي موضع كان) سواء كان على الفم والخذ  
 أو غيرها (قوله بجوهرة) نقل في البحر عنها أنه لو مس أو قبل وقال لم استنه صدق الا اذا كان المس على الفرج  
 والتقبيل في الفم (قوله ولو على الفم) مباينة على المنى لا على النوى والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم  
 الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه  
 حلي (قوله وفي المس) ال عوض عن المضاف اليه أي وفي مس أي مس أم امرأته لا تحرم امرأته الخ (قوله  
 والمعاينة كالتقبيل) فتثبت الحرمة بها ما لم يظهر عدم الشهوة (قوله وكذا القرمص والعص بيهوة) ينبغي ترك قوله  
 بشهوة كما فعل المصنف في المعاينة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى لانه يمد  
 قالة الحلي (قوله ولو لاجنبية) أي لا فرق بين أن تكون زوجته أو أجنبية أما لاجنبية فصورته ظاهرة  
 وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه  
 بنتها واعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك اه حلي (قوله وتكنى الشهوة  
 من أحدهما) هذا الغاية في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الأخرام لا (قوله  
 ومراهن) أي في الوطء والمس والنظر وقوله كبالغ أي في ثبوت حرمة المصاهرة ولو تعم المقابلات بأن قال  
 كالبغ عاقل صاحب لكان أولى (قوله تحصرم) أي أنها فهو من باب الحذف والاصال حلي (قوله وبجرمة  
 المصاهرة الخ) ذكر صاحب الهندية عن نكاح الاصل لمحذ أن السكاح لا يرتفع أي حكمه من كل وجه بجرمة  
 المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التبريق لا يجب عليه الخذاشبه عليه أولم يشبهه  
 (قوله لا بعد المتاركة) ظاهر اطلاقه أن المتاركة بالقول أو بالبعد عنها تكنى ويحذر (قوله لا يكون زنا) بل هو  
 وطء يشبهه تدربا بالخذ (قوله فدخلت فراش أيها) ككنى به عن المس والاخترا الدخول بغيره لا يعتبر  
 وفي الهندية اذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة فتقضى أن تكون له جارية مثله افوقت منه شهوة مع وقوع بصره  
 قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي تنهاها لا تحرم  
 لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة اه ولومس ظفرها شهوة أو أسفل الخف ثبت الا اذا  
 كان منه ملا يجذب الندم والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قبل اذا مقبده الى امرأته بشهوة  
 فوقعت على أنف ابنتها فان دامت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع من ساعته اه (قوله وبنت سنها الخ) قال  
 في المعراج بنت خمس لا تكون متهمة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا متهمة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع  
 اختلاف الرواية والمناخ والاصح أنها لا تنبت بالحرمة كذا في البحر وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر أنه كان  
 يقول ينبغي للمفتي أن يفتي في السبع والثمان أنها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها سابعة فحجة خفيفة  
 يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة هندية (قوله وان ادعت الشهوة) أي ادعت وجود الشهوة منه مع اعترافها  
 بعدم وجودها منها وقد تقدم أن وجودها من أحدهما في المس كاف قال المقدسي "وقيل امرأته أي به بشهوة  
 أو الاب امرأته به بشهوة وهي مكرمة وانكر الزوج كونه بشهوة فالقول له لانه ينكر بطلان ملكه وان صدقت  
 حرمت اه (قوله في تقبيله) مصدر أضعف الى فاغله أي في تقبيله أيها (قوله وانكرها الرجل) أي زوجها  
 فهو مصدق لانه ينكر بطلان ملكه وان صدقت الزوج وقعت الفقرة ويجب المهر على الزوج ويرجع به على الذي  
 فعل ان تعمد الفاعل الفساد وان لم يعمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعمد بالوطء الفساد لانه وجب  
 الخلد والمال مع الخلد لا يجمع هندية (قوله الا أن يقوم) أي من قبلها سواء كان أبيا الزوج أو ابنة (قوله آله)  
 بالرفع فاعل منتشر (قوله القرينة كذبه) أي للقرينة الدالة على كذبه وهي انتشار آله (قوله أو يركب معها)  
 أي ويمسها من غير حائل أصلا أو مع حائل رقيق والمراد الركوب معها على دابة وهو معطوف كالذي قبله على يقوم  
 (قوله وفي الفتح بترأى الخ) الفرض منقول قال في الفتاوى الهندية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين  
 المرغيناني يفتي بالحرمة في القبلة على الفم والخذ والرأس وان كانت على مقنعة وكان يقول لا يصدق فانه لم يكن

ونسبان) وخطا واكره فلو أيقظ زوجته  
 أو أيقظته هي الجماعا فستبديه فتم المشاهدة  
 أو يدها بانه حرمت الاثم أبدا فتق (قبل أم  
 امرأته) في أي موضع كان على الصحيح  
 عليه (امرأته) ما لم يظهر  
 جوهرة (حرمت) عليه (امرأته) ما لم يظهر  
 عدم الشهوة (ولو على الفم) تحرم (ما لم تظهر  
 في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (ما لم تظهر  
 الشهوة) لان الاصل في التقبيل الشهوة  
 بخلاف المس (ولم تنس كالتقبيل) وكذا  
 القرمص والعص بيهوة وتكنى  
 الشهوة من أحدهما وما هو مقتضى  
 وسكران بته تحرم (وفي القرينة قبل  
 السكران بته حتى لا يجعل لها ان تزوج باخر  
 لا يرتفع السكاح حتى لا يجعل لها ان تزوج باخر  
 لا بعد المتاركة وانقض العدة والوطء بها  
 لا يكون زنا وفي الخاتمة أن النظر لفرج ابنته  
 بشهوة يوجب حرمة امرأته وكذا لو فزعت  
 فدخلت فراش أيها (وبنت) سنها (دون تسع  
 تحرم عليه أمتها) وبنتي (وان ادعت الشهوة)  
 ليست بشهوة) به يفتي (وانكرها الرجل  
 في تقبيله أو تقبيلها بانه (الا أن يقوم  
 فهو مصدق) لا هي (الأن يقوم) كذبه  
 منتشر (آله) (فيما بينها) أو يركب معها  
 (أو يأخذ منها) أو يركب معها (أو يركب معها)  
 على الفرج أو يقبلها على الفم فانه الخلد الذي  
 وفي الفتح بترأى الخ



بشهوة اهـ لكن قوله وان كانت على مقنعة محمول على ما اذا كانت المقنعة رقيقة تصل الحرارة معها كما صرح به  
 في البحر (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الهندية لو اقتربحرمة المصاهرة بواخذيه وينزق بينهما وكذلك  
 اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بأن قال لامرأته كنت جامعته أمتك قبل نكاحك بواخذيه وينزق بينهما  
 ولا يمكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى والاصرار على هذا الاقرار ايسر بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال  
 كذبت فالقاضي لا يصدق به ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فعلى اقتر لا تحرم عليه امرأته اهـ (قوله  
 ولو هازلا) أي ولو تكلم به على طريق الهزل (قوله عن شهوة) حال من اللبس والتقبل (قوله والنظر الى ذكره  
 أو فرجها) وكذا الاقرار بذلك اهـ حلبي (قوله بانتشار) أي فيمن يستشعر آفته اهـ حلبي (قوله أو آثار) أي  
 في المرأة والنسج الكبير والمحبوب والعين اهـ حلبي (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لأن قول المصنف بين امرأتين  
 يفنى عنه ولأن المرأة وامرأة ابنتها محارم ومع ذلك يجوز الجمع بينهما وأجاب الحلبي بأن قول المصنف بين امرأتين  
 بدل منه بدل فصل من مجمل وأطلق في المحارم فم المحرم نسباً ورضاعاً حتى لا يجوز الجمع بين الاختين رضاعاً  
 أفاده صاحب البحر (قوله أي عقد صحيحاً) لا غرة له هذا القيد ولذا تر كعه صاحب النهر وذلك لأنه  
 اذا تزوجهما في عقد واحد لا يكون صحيحاً والحرمه ثابتة وكذا اذا تزوجهما على التعاقب وكان  
 نكاح الاولى صحيحاً فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً والحرمه ثابتة فم له غرة فيما اذا تزوج  
 الاولى فاسداً فان له حذفاً أن يعقد على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما نكاحاً ونكاح الاولى  
 وان كان فاسداً يسمى نكاحاً كما شاع في عباراتهم حلبي زيادة (قوله وعدة) أي من جهة العدة  
 في احدهما وذلك لأن أثر النكاح قائم فلو جاز التزويج لم يجرم تزويج امرأة قبل انقضاء عدة أربع  
 مائة من فان انقضت عدة الكل معاجلة تزويج أربع وان واحدة فواحدة ولا تزويج أربع سوى أم ولده  
 المعتدة منه بعد عدة نفسها ولزواج المرتدة اللاحقة بداء الحرب تزويج أختها وأربع سواها قبل عدتها كذا  
 في البحر (قوله ولو من طلاق بائن) أو عن اعتناق أم ولد خلافاً لهما بصر (قوله بملك عين) متعلق بوطأ  
 واحترز به عن الجمع ملكاً من غير وطأ وذلك جائز كما في البحر (قوله بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحاً وعدة  
 ووطأ بملك العين (قوله أيتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذلك الم يحل للأخرى كالجمع بين  
 المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الأم والبنات نسباً أو رضاعاً كالجمع بين عمتين وخاتنتين كأن يتزوج  
 كل من الرجلين أم الآخرة فيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمه الأخرى أو يتزوج كل من  
 الرجلين بنت الآخرة فيولد لهما بنتان فكل من البنتين خالة الأخرى (قوله أبداً) خرج به ما لو تزوج أمة  
 ثم سبى منها فانه يجوز لانها حرة مؤقتة بزوال ملك العين وانما أخرجهما بقصد الابدية لدخوله تحت القعدة  
 فانه لو فرضت الأمة ذكر لا يصح له ارادة العقد على سببته ولو فرضت السيدة ذكر لا يحل له ابرامه العقد على أمته  
 الأعلى سبيل الاحتياط كما يأتي (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) فحاشا ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على  
 ابنة أختها فلهكم اذا فعلتم ذلك طعتم أرحامكم (قوله مخصص الكتاب) هو قوله تعالى وحل لكم ما وراء  
 ذلكم (قوله فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها) لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر بأن كان ابن الزوج لم يجز له أن  
 يتزوج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكر الجاز له أن يتزوج ببنت الزوج لانها بنت رجل أجنبي بصر  
 (قوله أو امرأة ابنتها) لأن المرأة لو فرضت ذكر الجرم عليه التزويج بأمرأة ابنة ولو فرضت امرأة الابن ذكر  
 الجاز له التزويج بالمرأة لانه أجنبي عمتها (قوله ثم سبى منها) أشار به الى أنه لو تزوجهما في عدة لم يصح نكاح واحدة  
 منهما ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الأمة اهـ حلبي (قوله لم يحرم) أي نكاح الأخرى  
 فلا يحرم الجمع وهذا لا يظهر في السيدة مع أمته لانه لا يجوز عقد السيدة على أمته الاحتياط إلا أن يراد بعدم  
 الحرمه حل الوطء أو حل ارادة العقد احتياطاً (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أم أم الزوج  
 أو الأمة ذكر احد ثم حدثت تحرم الأخرى اهـ حلبي (قوله بنكاح صحيح) خرج ما اذا تزوج أخت أمته الموطوءة  
 بنكاح فاسد فأنه أن بطأ أمته الا اذا دخل بالمنكوحه فحينئذ تحرم الموطوءة لوجود الجمع بينهما حقيقة حلبي  
 عن البحر (قوله أخت أمة) وعكس المثل حكمه كذلك وهو ما اذا تزوج جارية ولم يطأها حتى ملك أختها فليس  
 له أن يوطأ المشتراة لأن المنكوحه موطوءة كذا في البحر (تبيه) سئل عن الجمع بين الاختين في الجنة فأجاب

وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بأمه أمك  
 فقامت بأمه تثبت الحرمه ولا يصدق أنه  
 كذب ولو هازلاً (وتقبل الشهادة على الاقرار  
 بالامس والتقبل عن شهوة وكذا) تقبل  
 (على نفس اللبس والتقبل) والتقدير  
 ذكره وفرجها (عن شهوة في الفتنة) تجنب  
 لأن الشهوة مما يوقف عليها في الجمل بالمتأثر  
 أو آثار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (نكاحاً)  
 أي عقد صحيحاً (وعدة ولو من طلاق بائن  
 و) حرم الجمع (وطأ بملك عين بين امرأتين ابنتها  
 فرضت ذكر الم تحل للأخرى) أبداً الحديث  
 مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور  
 يصلح مخصصاً للكتاب (فجاء الجمع بين امرأة  
 وبنت زوجها) أو امرأة ابنتها أو أمة ثم  
 سبى منها لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن  
 أو السيدة ذكر الم يحرم بخلاف عكسه (وان  
 تزويج بنكاح صحيح) (أخت أمة) (وطأها)

الرملي بأنه لا مانع منه لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها والعلة التباغض وقطعة الرحم وهذا المعنى منتف  
 في الجنة اه وصرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا لا تم والنبت قال شيخنا ومذهبا أن العلة  
 المنصوص عليها يتعلق بها الحكم وجودا وعدمها كالطواف في الهرة الاهلية فانه لفقد في الوحشة صار سورها  
 نجسا وهذا العلة منصوص عليها بقوله صلى الله عليه وسلم فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرواحكم فما أجاب به الرملي  
 موافق لنسابة أو كون علة هذا الحكم منصوصا عليها بالاستتابة أبو السعود (قوله صح النكاح) لانه صدر  
 من أهله وهو واضح مضافا الى محله لان الاخت المملوكة وطؤها من باب الاستخدام وهو لا يمنع نكاح الاخت  
 حلبي عن العناية (قوله حتى يحرم) بفتح الياء من الثلاثي لا بعضهم من الرابعي المصنف لقصوره على ما اذا كانت  
 حرة احدى اهلها عليه بنقله منه وليس بالزم فانه بغير احداهما تحريم عليه وموتها ليس بغيره اه حلبي  
 (قوله حل استماع) من اضافة ما كان صفة أي يحرم الاستماع الحلال فالحرمة صفة الاستماع الذي هو فعل  
 المكلف لصفة الحل لانه مقابلة وليس فعلا لا يكف (قوله بسبب ما) كبيع الأتمة كالأمة كالأمة كالأمة كالأمة كالأمة  
 كذلك وهبتهما مع تسليم وكما بينهما تزويجهما بنكاح صحيح فلو فاسد الا عبرة به الا اذا دخل بها فتحرم الموطوعة  
 لوجوب العدة عليها فقل حينئذ المنكوحة ولا يوزن الا حرام والحيض والنفساء والصوم والرهن والأجارة  
 والتدبير لان فرجها لا يحرم بهذه الأسباب منح أقول من أسباب تحريم الموطوعة موتها ولم يذكر أسباب تحريم  
 المنكوحة كطلاقها وموتها مع عوم المنزلة حلبي (قوله لان للعقد حكم الوطء) اعترض عليه بأن النكاح  
 لو كان قائما مقام الوطء حتى تصير المنكوحة موطوعة حكم يجب أن لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير جامعا بينهما  
 وطأ كما قال به الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأجيب بأن نفس النكاح ليس بوطء حتى يصير جامعا بينهما  
 وانما يصير وطأ بعد حكمه وهو حل الوطء فلا يكون وطء الأتمة ما نسا عن النكاح كذا في العناية وردة الكمال  
 وأجاب بجواب مذكور في النهر فراجع ان ثبت (قوله ثبت نسب أولادها) ظاهره ولو من غير دعوة فاذا نفي  
 لاعتن أو كذب نفسه فيجد ويرز (قوله اثبت الوطء حكمك) أي بالعقد لان قطع المسافة جائز على طريق الكرامة  
 أو الاستخدام (قوله ولو لم يكن الخ) محترز لقوله قد وطئها حلبي (قوله له وطء المنكوحة) لان المرفوعة ليست  
 بموطوعة حكمك لم يصير جامعا بينهما وطأ لا حقيقة ولا حكما ولو لم تكن أختين له أن بطأ احداهما واذا وطئ احداهما  
 ليس له وطء الاخرى بعد ذلك ولو كانت جارية فوطئها ثم ماتت أختها كان له أن يطأ الاولى وليس له وطء الاخرى  
 ما لم يحرم فرج الاولى على نفسه ولو وهبها ثم ماتت لا يحل له وطء واحدة منهما حتى يحرم الاخرى بسبب بحر  
 (قوله ودواهي الوطء) كالقبلة واللمس والنظر بشهوة (قوله كالوطء) أي في التحريم حتى يحرم احدى اهلها عليه  
 (قوله أو من بينهما) هو كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر المثل للآخرى اه حلبي وقد تبع الشارح المصنف  
 في هذه الزيادة ولا حاجة اليها للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعهما من المحارم (قوله  
 ونسي النكاح الاول) فلو علم فهو الصحيح والساني باطل وله وطء الاولى الا أن بطأ الثانية فيحرم الاولى الى انقضاء  
 عدة الثانية كالموطوءة أخت امرأتين بثبوت شبهة حيث تحرم امرأتان لم تنقض عدة ذات الشبهة حلبي عن الجهر  
 (قوله فرق القاضي) اعلم أنه يفترض على الزوج أن يفارقه ما فلول يفارقه ما وجب على القاضي ان علم بحاله  
 أن يفترق بينهما وبينهما لان نكاح احداهما باطل يبين ولا وجه لتعيين احداهما لعدم الاولوية والترجيح من غير  
 مرجح لا يجوز ولا يجوز التحري في الفروج فيستعين التفريق ان لم يبين الزوج احداهما بالفعل فان دخل أو بين  
 أنها سابقة قضى بنكاحها لتصادقهما وفترق بينهما وبين الاخرى ولو دخل باحداهما وبين به ذلك أن الاخرى  
 سابقة يعتبر الثاني لان الاول يان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح أبو السعود ثم انما يفترق بينهما  
 وبين كل منهما ما اذا لم تكن احداهما مشغولة بنكاح الغير أو عدته فان كانت كذلك صح نكاح الفارغة اقدم  
 بتحقيق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد أو احدى ما تزوج بأربع نسوة فانما تكون زوجة  
 الاخر لانه لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت لا تحل لاحدهما واعلم أنه اذا تزوجها بعد قد واحد ووقع التفريق  
 فان كان قبل الدخول فلا مهر له ما ولا عدة عليه ما وان دخل بها ما وجب لكل الاقل من المسمى ومهر المثل كما هو  
 حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة واذا تزوجها بعد قد نسي الاول منهما ووقع التفريق فان صكك قبل  
 الدخول فله أن يتزوج ايتها ما شاء للعالم أو بعد الدخول بهما فليس له التفرق بواحدة منهما ما حتى تنقضي عدتهما

صح النكاح ان كان (لا يبطأ واحدة) نسيها  
 (حق يحرم) حل استماع (احدهما عليه)  
 بسبب ما لان للعقد حكم الوطء حتى لو نكح  
 منفرقة مغربية ثبت نسب أولادها  
 منه لثبوت الوطء حكمك ولو لم يكن وطئ الأتمة  
 له وطء المنكوحة ودواهي الوطء كالوطء ابن  
 كمال (وان تزوجها ما معا) أي الاختين أو من  
 بينهما (أو به قد نسي ونسي) النكاح  
 (الاول فرق) القاضي (بينه وبينهما)

وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدة ثم ادون الاخرى كلاب صبر جاءه وان بعد  
الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدة ما منع من تزوج أختها حلبي عن البصر  
(قوله ويكون طلاقا) حتى ينقض من طلاق كل واحدة منهما طلاقا ولو تزوجها بعد ذلك (قوله ويسعى في مسئلة  
النسيان) راجع الى قوله ويكون طلاقا والى قوله نصف المهر كما يعلم بما بعد والمراد بالمهر أحد المهرين لا الجنس  
الصادق به (ما قوله البطلان) أي فالتفريق فيه لا يكون طلاقا وهو مقيد بعدم شغل احدهما بنكاح الغير  
أو عدته فان كان صحيح نكاح الفارغة (قوله وعدم وجوب المهر الا بالوطء) قال في الهندية وان كان بعد الدخول  
يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر منلها ومن المسمى كذا في المضترات (قوله وهذا) أي نصف أحد المهرين  
بينهما (قوله متساويين قدرا وجنسا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم حلبي (قوله وهو مسمى) الضمير راجع  
الى المهرين بتأويل المذكور قاله الحلبي (قوله وأدعى كل منهما أن المهر الاولي) فلو قالنا لا ندري أي النكاحين  
كان أو لا لا يقضى لهما بشئ لأن المقتضى له مجهول وهو يمنع صحة القضاء من قال (جلين لاحد كما على ألف درهم  
لا يقضى لاحدهما بشئ) الآن تصطلح بأن تنقض على أخذ نصف المهر منه فبعضى لهما به كذا في البصر قال  
في التناوي وصورة الاصطلاح أن تقول المرأتان عند القاضي ثلثا عليه المهر وهذا الحق لا بعدد وانقضت على  
أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية اه حلبي (قوله ولا يثبت لهما) فلو أقامت احدهما واحدها  
البينة على السبق ففكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قد سنأى قوله ونفسى الاقل ومنسل عدم البينة لهما  
وجودها لهما قال في المتلوي الهندية واذا برئت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهرين بما بالاتفاق  
في رواية كتاب السكاح وهو ظاهر الرواية كذا في السكافي اه حلبي (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله  
متساويين قدرا وجنسا وهو صادق باختلافهما ما قد رافق كذا يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن  
الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسا كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن  
ألف درهم من الذهب وقد راجعنا كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي  
دوهم من الذهب قاله الحلبي (قوله فان علما) بالبناء للجهول ونسب التثنية عائدة على المهرين وليس المراد علم  
نفس المهرين بل علم أن هذا المهر المسمى لثلاثة والاخر للاخرى اه حلبي (قوله فلكل ربع مهرها) ففي الصورة  
الاولى اصاحبة الالف ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين خمسة ثلثان من الفضة وفي الثانية لصاحبة  
الالف الفضة ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالف الذهب ما ثلثان وخمسون من الذهب وفي الثالثة  
اصاحبة الالف الفضة ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين الذهب خمسة ثلثان من الذهب اه حلبي  
(قوله والا) أي وان لم يعلم أن هذا المهر لثلاثة بعينها وهذا الثلاثة بعينها (قوله فلكل نصف أقل المسمين) فيه  
نظر فانه اذا أخذت كل واحدة نصف أقل المسمين فقد أخذتاهما كاملا مع أن المستحق عليه نصف مهر كائنه  
عليه الشرع لئلا يفتك عليه أن يقول والاف لهما نصف أقل المسمين قاله الحلبي (قوله وان لم يكن مسمى) أي  
وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة واذا سمى لاحدهما دون الاخرى قل لهما المسمى أخذ ربه  
والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة اه حلبي (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) كذا في البصر وغيره والمتبادر  
منه أن كل واحدة يجب لهما ما سمى لهما وهو باطل لأن هذا حكم السكاح الصحيح وان حل على أن لاحدهما مهر  
كاملا والاخرى عقرا كاملا كما قاله في النهر لا يصح أيضا لان الواجب المهر المسمى كاملا لواحدة والاقل من المسمى  
ومهر المثل لواحدة كما في النسخ ويقسم الجميع بينهما فيكون لكل واحدة نصف المسمى ونصف الاقل من المسمى  
ومهر المثل قال السكالي ويجب حمله على أن المسمى اتحد لهما قدرا وجنسا فان اختلف تعذرا يجب العقرا  
ليست احدهما أولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد اه أي  
والوطء تحقق فيهما ويجب أيضا حمله على ما اذا اتحد مهرهما فان اختلف تعذرا يجب العقرا وان كان المسمى  
متحد فليراجع أفاده الحلبي ولم يبين الحكم عند تعذرا يجب العقرا والظاهر أنه يجب لكل الاقل من المسمى ومهر  
مثلهما (قوله ومنه يعلم حكم دخوله باحدة) يعني أن المدخول به يجب لهما نصف المسمى ونصف الاقل من مهر  
المثل والمسمى لان ان كانت سابقة وجب لهما جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لهما الاقل من مهر المثل والمسمى  
فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول به يجب لهما ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لهما نصف المسمى وان

ويكون طلاقا (وله ان نصف المهر) يعني  
في مسئلة النسيان اذا الحكم في تزوجهما معا  
البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطء كما في  
تأمة الكتب فتنبه وهذا (ان كان مهرهما  
متساويين) قد راجعنا (وهو مسمى في العقد  
منساويين) قد راجعنا (واذعى كل  
وكانت الفرق قبل الدخول) واختلف  
منهما أنهما الاولي ولا يثبت لهما فان اختلف  
مهرهما فان علما فلكل ربع مهرها والا  
فلكل نصف أقل المسمين (وان لم يكن  
مسمى فالواجب متعة واحدة لهما) بدل  
نصف المهر (وان كانت الفرق بعد الدخول  
وجب لكل واحدة مهر كامل) لتقرره  
بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله باحدة  
(وهكذا الحكم فيما جاء بهما من المحارم)  
في نكاح

كانت متأخرة لا يجب لها شيء في نصف النصف اه حلي (قوله وحرم نكاح المولى أمته) لأن ملك المتعة ثابت  
للمولى قبل النكاح فيلزم إثبات الثابت وليس المراد من هذه الحرمة استحقاق المولى العتوبة بل المراد أنه  
لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق  
عليها ووجوب القسم لها وعدة عليها خامسة وثبوت نسب ولها يدون دعوة منه بجر وغيره قال الشربلاني  
ولا يخفى ما في عدم عدتها خامسة ونحوه من عدم الاحتياط قال في البحر وأطلق في الأمة فتشمل ما لو كان له فيها  
جره ولو تزوج أمة الغير ثم اشتراها بطل النكاح الا اذا كان الشرا بشرط الخيار فلا يطل ومثل الأمة المكاتبه  
والمدبرة وأم الولد أو جارية له فيها حق ملك كجارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون هندية (قوله والعبد سيده)  
ولو قل نصيبا فيه نهر (قوله لأن المملوكية تنافي المالكية) بيانه أن النكاح لم يشرع الا بموافقات مشتركة  
بين المتناكحين فوجب له علم الله ~~تعالى~~ من نفسهما وقرارها في بيته وخدمته داخل البيت وتوجب لها عليه  
النفقة والمهر والكسوة والقسم والمملوكية فيها تنافي مالكيةها عليه هذه الحقوق فامتنع وقوع النكاح على الشركة  
فلا يشرع هذا النكاح لما علم أن كل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يكون مشروعا فأفاده الزيلعي (قوله  
نم لو فعله) الضمير إلى عقد النكاح والاولى ذكره قبل قوله والعبد سيده (قوله احتياطيا) أي لاحتمال  
أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوفا عليها بدمته أو قد حدث الحالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تداولت الأيدي  
كذا في البحر وقال صاحب الهندية فالوفا في هذا الزمان الاولى أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان  
الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية (قوله والثانية) نسبة إلى الوثن وهو ما له جنة أي صورة لنسان  
من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر تخت والجمع أوثان والضم صورة بلا جنة كذا فرق بين ما كثر من أهل اللغة  
نهر وحرمها انما هي للمسلم وحلت لكل كافر الا للمرتد كذا في البحر (قوله وصح نكاح كفاية) أطلقها فتشمل  
الحرية والذمة والحرة والأمة بجر لقوله تعالى والمحصنات من الذين أولوا الكتاب من قبلكم عطفها على الطيبات  
من قوله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات والمحصنات الحرائر وأوافق عن الزنا وصح أن حصة ذمة بن الإيمان  
تزوج به ودية وكذا كعب بن مالك أن تزوج الكفاية على المسلمة أو المسلمة على الكفاية جاز والقسم بينهما على  
السواء لأن جواز النكاح يقتضي على الحل الذي به صارت المرأة محللا للنكاح أبو السعود (قوله وان كره تنزيها)  
أي سواء كانت ذمية أو حرة قال في البحر والاولى أن لا يتزوج كفاية ولا بأكل ذبايحهم وفي المحيط بكرة تزوج  
الكفاية الحرة لأنه لا يأمن أن يكون يدهم ما لا فينسأ على طباع أهل الحرب ويتحقق بأخلاقهم فلا يستطیع المسلم  
قلعه عن تلك العادة اه والظاهر أنها كراهة تنزيه لأن التحريم لا بد لها من شيء أو وافق معناه لأنما هي رتبة  
الواجب اه (قوله مؤمنة بنى الخ) تفسر للكفاية لا تنسب اه حلي (قوله مقرة بكتاب) أي كتاب كان ولذا قال  
في التبيين ثم كل من يعتقد دينه ما وبأوله كتاب منزل كصفت إبراهيم وشيث وزبور وأدفعهم من أهل الكتاب فتجوز  
مناحتهم وأكل ذبايحهم اه قال في التهر لم يمنع زوجه الذمية من الخروج إلى الكنائس واتخاذ الجرف منزله  
أنما شرها منه فلا لأنه حلال عندها كذا في حربة الخبانية لكن المذکور في ظهار البرازية أن له المنع أيضا من  
الشرب كالمسلمة اذا كانت التؤم والصل أو ما يشف القم لان القبله حقه وذلك يحل به لو يكره اه (قوله وان  
اعتقدوا المسيح الها) لانهم وان كانوا مشركين لغة لا ينصرف اليهم لفظ المشركين في اسان الشرع وقيد الحل في  
المبسوط والمنصفي بما اذا لم يعتقدوا المسيح الها والعزير قبل وعليه الفتوى (قوله وكذا حل ذبيحتهم) أي وان  
اعتقدوا هذا الاعتقاد وحل يحتمل قرأته فعلا ماضيا ومصدرا قوله تجوز منا حكة المعتزلة) احترازهم عن  
المعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر معتقده فلا تجوز منا حكتهم بجر وغيره وفي التهر من خالف  
القواطع المعلومة من الدين بالضرورة كالقائل بقدم العالم ونفي العلم بالحزبيات كافر على ما صرح به المحققون  
وكذا الذي يقول بالايجاب بالذات ونفي الاختيار كإني الفتح (قوله وان وقع الزنا ما هم في المباحث) لأن لازم  
المذهب ليس بمذهب (قوله لانكاح عبادة كوكب) قال السكالك يدخل في عبادة الاوثان عبادة الشمس والنجوم  
والصور التي انسمسوها وفي المنع ولا يحتاج إلى افراد الصابغة بحكم فانهم ان كانوا مؤمنين بدين نبي  
وبقرون بكتاب الله تعالى صح نكاحهم لانهم من أهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم  
لم تجز منا حكتهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيها محمول على اشتباه مذهبهم وكل اجاب على ما وقع عنده

(و) حرم (نكاح) المولى (أمته و) الهـ  
(بـ) لـ لأن المملوكية تنافي المالكية نعم لو  
فعله المولى احتياطيا كان حسنا (و) حرم  
نكاح (الوندسية) بالاجماع (وصح نكاح  
كفاية) وان كره تنزيها (مؤمنة بنى) مرسل  
(مقرة بكتاب) نزل وان اعتقدوا المسيح  
ها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بجر  
وفي التهر تجوز ذبايح المعتزلة لا لانكاف  
أحد من أهل القبلة وان وقع الزنا ما هم في  
المباحث (لا) يصح نكاح (عبادة كوكب  
لا كتاب لها) ولا وطفها بكتاب

وعلى هذا حل ذبيحتهم اه (قوله والمجوسية) نسبة الى مجوس بوزن صـ ورو هو مغبر لاذن وضع ذبيحة  
 ودعا اليه قاموس وهم عبدة النار وعدم جواز كاحهمـ وله تلك اليمين هو قول الصحابة وفقهاء الامصار  
 وعلمه اجماع الائمة الاربعة لطبرسة واجهم سنة اهل الكتاب غيرنا لكن نسائهم ولا كل ذبيحتهم أى عام لموهم  
 معاملتهم فى اعطاء الامان بأخذ الجزية منهم نهر (قوله والوثنية) ذكرت هنا لبيان عدم صحة النكاح وفيما  
 سبق لبيان عدم حل نكاحها ولا يلزم من عدم الحل عدم الصحة فلا بد من تكرار (قوله والحرمه الخ)  
 الحديث الجماعه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنه صلى الله عليه وسلم لم تزوج بميمونة وهو محرم زاد  
 البخارى ونحوها وهو حلال ومات بسرف منع (قوله أو عورة) أو مائة خلو (قوله فتنبه) أشار به الى أن فى  
 المنصف ايها ما فانه يفهم منه عطنه على ما قبله قريبا وليس كذلك (قوله أو مع طول الحرة) هو أن يكون قادرا  
 على نكاحها بأن يكون له مهر الحرة وتنفذت اقاله المنصف وقال الزيلعي وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا  
 أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملكت أيما نكح من قنينا نكح المؤمنات بوجوب الحكم عند وجود الوصف  
 المذكور وعند وجود الشرط ولا تعرض لاني ولا لاثبات حال عدمه كقوله تعالى وكتبوهن إن علمن فيهم خيرا  
 انتهى (قوله الاصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرة فانه يجوز وطؤها ما مكأ ولا يجوز أن ينكح  
 الامة على الحرة (قوله وان كره تخريعا فى المحرمه) لانه يؤدى الى تنبيهه النفس لطلب الجماع فيستغل قلبه  
 وهو فى العبادت قال الكمال ولا يلزم أن يكون صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لا تنفاد ذلك فى حقه أبو السعود  
 (قوله وتزنيها فى الامة) هو بحث صاحب البحر حيث قال والظاهر أن الكراهة فى كلام البدائع تنزيهية  
 ر قوله لا يصح عكسه) ولا جعها فى عقد واحد بل يصح فى الجمع نكاح الحرة بالامة لانه اجمع فى الامة وحدها  
 للمحرّم والمبيح لانه لو تقدمت على الحرة حلت ولو تأخرت حرمت فقلنا بجرمة الامة دون الحرة عند الله قد علمها  
 معا تزجيج المحرم على المبيح وحمل حرمة ادخال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلودخل  
 بالحرة نكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة شربا لامة (قوله ولو أم ولد) مثلهما المدبرة والمكاتبة كذا فى البحر (قوله  
 ولو من بائن) وقال لا يجوز واتفقوا على المحرمه فى الرجعي (قوله لبقاء المالك) أى ملك نكاح الامة لانها لم تخرج  
 بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحره هى الداخلة على الامة (قوله ولو تزوج أربعها الخ) يؤخذ منه تقييد  
 بطلان نكاح الامة مع الحرة بما اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح فتصحبها الى الامة كما فى هذه  
 الصورة لا يوجب بطلان نكاح الامة جوى (قوله فى عقد واحد) أى على التسع قاله الحلبي (قوله لبطلان  
 الخمس) يعنى لو أبطلنا نكاح الامة لبطل نكاح الحرائر أيضا لانهم الخمس ولو أبطلنا نكاح الحرائر لصح نكاح  
 الامة فكذلك الثانى أولى وانما لم يطل نكاح التسع مع أن ضم الامة الى الحرائر فى عقد واحد يوجب بطلان  
 نكاح الامة ليكون الحرائر خمساً حتى لو كن أربعاً صح فيهن وبطل فى الامة اهـ الحلبي (قوله لا أكثروا  
 خالف الرواى ونحو قول الاجماع فلو ايجوزوا لا أكثر (قوله فلوله الخ) تفريع على قوله وله التسرى بما شاء  
 (قوله سريته) نسبة الى السر وهو النكاح والتزم ضم السين كضم الدال فى دهرية نسبة الى الدهر أو الى السرور  
 لحصوله بهما (قوله خيف عليه الكفر) أى لأن الله تعالى نفى اللوم عنه بقبوله وهو اصدق القائلين الاعلى  
 أزواجهم أو ما ملكت أيما نكحهم فانهم غير ملومين ومقتضى التعاميل أنه يتخفى عليه الكفر أيضا اذا أراد التزوج  
 على امرأته فلا مخرج له من كذا فى النهر مخالفا لما فى البحر (قوله ولو أراد) أى التزوج أو التسرى  
 (قوله فتسالت امرأته) أى أو أمته أبو السعود (قوله لانه مشروع) بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الخ (قوله  
 من رقت لمتى) أى رجها رقت الله أى انا به وأحسن اليه (قوله ولو مدبرا) مثله المكاتب وابن أم الولد الذى من  
 غير مولاهما كفى الغاية (قوله ويمنع عليه) أى العبد ولو مكاتباً قاله أبو السعود (قوله فلا يحل له التسرى)  
 لانه مبقى على الملك كفى النهر وما يقع به من التجار انه يبيع وطما جارية له بعد من غيره قد فوسر ام فيحتجب  
 أفاده أبو السعود (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) لانه لا ينفك لها حتى تضع لان المانع من جهتها بخلاف  
 الحيض لانه عذر مماوى وقال أبو يوسف لا يجوز وفى الجوى لو تزوج امرأتها بقط استبان خلقه بعد  
 اربعة اشهر جاز نكاحها وان اقل لم يجز لان خلقه لا يكون الا فى مائة وعشرين يوما كذا فى البحر جندى وقوله  
 لم يجز محمول على انه من غير زنا اهـ (تنبيه) لا يجوز اسقاط الحمل من زنا لانه محترم اذا لاجنابة منغنه بحسب

(والمجوسية والوثنية) هذا ما قطن من نسخ  
 الشرح ثابت فى نسخ المتن وهو عطف على  
 عابدة كوكب وقوله (والمحرمه) بجمع أو عورة  
 (ولو لم يهرم) عطف على كتابية فتنبه (والامة  
 ولو) كانت كتابية أو مع طول الحرة (الاصل  
 عندنا أن كل وطء يحل بتلك بين يحل بنكاح  
 وما لا فلا (ران كره) تخريعا فى المحرمه  
 وتزنيها فى الامة (وحرة على أمه لا) بجمع  
 (عكسه ولو) ثم ولد (فى عدة حرة) ولو من  
 بائن (وصح لو راجعها) أى الامة (على  
 حرة) لبقاء المالك (ولو تزوج أربعها) بجمع نكاح  
 وخمساً من الحرائر فى عقد واحد (صح نكاح  
 الامة) لبطلان الخمس (ولا أكثر) وله  
 من الحرائر والامة فقط للحر (قوله لو أربع  
 التسرى بما شاء من الامة) فلا يولد أربع  
 وألف سريته أو أراد شراء أخرى فلا مخرج له  
 خيف عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته  
 أو قل نسى لا يمنع لانه مشروع لكن لو تزك  
 لتلايفه ما يؤجر الحديث من رقت لمتى رقت  
 اقله بزيته (وانصتها له بعد) ولو مدبرا  
 (ويمنع عليه غير ذلك) فلا يحل له التسرى  
 أمـ لانه لا يملك الا الفالاق (و) بجمع نكاح  
 حبلى من زنا لا (حبلى من غيره) أى الزنا

(قوله انبوت نسبه) فهو في العدة ويجرم بكاح المعتدة (قوله ولومن حربي) بأن يبيت أو هاجرت اليها مسامة أو ذمتة وهو المعتد وفي المعنى عن الطعن أي أنه يجوز نكاحها (قوله المقتر به) بكسر القاف فان لم يكن مقتر به صح التزويج ويكون نصبا للولد دلالة لأن النسب كما يتنق بالصرح يتنق بالدلالة كما اذا قال لأمته تدولت ثلاثة أولاد لا أكبر منهم أي فانه ثبت نسب الاكبر فقط ويتنق عنه الاخران بجرع عن الفسخ (قوله ودواعيه) أي على قولهما كما في النهاية قال الحلبي والذي في نقضات الجرجور الدواعي فليجز ويكسح على قوله (قوله حتى نضع) أي وتنقضي مدة نفاسه ان نفست (قوله متصل بالمثل الاول) أي مع ملا - فله قوله وان حرم وطؤها ولا حاجة اليه بعد تقدم قوله وان حرم وطؤها فانه متعلق بالاولى البتة (قوله اثلا يسقي ماؤه زرع غيره) يحتمل قراءة ماؤه فاعلا ومنعولا وعلى الثاني فانه على بصم الياء من اسقي (قوله اذا الشعر ينبت منه) ويريد سمعه وبصره - مدة بالمثني (قوله انفاقا) (منها ومن أبي يوسف) (قوله والولد له) أي ينبت نسبه منه ولا يحرم عليه الحاق به هذا ما يعظمه ظاهره ولم ينظر واقبه الى وقت العلوق والانفكاك الاحكام وانما نظرنا الى النكاح فكذا انه صدر من نكاح في ابتدائه وحزيره ثم رأيت في أبي السهود نقلا عن الواقعات الحسامية رجل زنى بامرأة حدثت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالتكاح جائز فان جاء بولد بعد النكاح بسة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه ويرث منه لانها جاءت بالولد في مدة حمل تامة عقيب نكاح صحيح وان جاءت لاقل من ثمانية أشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه لانها لم تنجب به لمدة حمل تامة اه (قوله الحامل) صفة لما قبله وأورد لأن العطف بأو (قوله بعد علمه) أما اذا لم يعلم فلا يكون نصبا لاحتمال أنه لو علم به لاذعاه (قوله والموطوءة بملك عين) ولو لم ولد ما لم تكن حبلى منه بجر (قوله ولا يستبرئ من زوجها) لا ويجوز بالوا لا يستحبها وقال محمد لا أحب أن يطأها حتى يستبرئ قال أبو الليث وهو أقرب الى الاحتياط قال في البناية وبه نأخذ والبعض وفقهين القواين فجعل المنقح على قولهما الوجوب والمنبت على قول محمد الاستحباب قال في النهر وهذا من الحسن يمكن أمان اشترى الامه فيجب عليه الاستبراء والموطوء قبله من الله ~~بأن~~ بغير كافي تبين المحارم (قوله على الصحيح) مقابله ما في الولوالجية وشراح الهداية من أنه مندوب (قوله أي جائز نكاح من رأتها تزني) أي انفاقا والمواد بالنكاح العقد (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب أن يطأها حتى يستبرئها وعليه اقتصر في النهر (قوله فندوخ بآية فانكحوا ما طاب لكم) ردليل النسخ من السنة ما ورد أن رب لا أفي النسبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرأتي لا تدفع بيلا من فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال أفم أحبها وهي جميلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع بها كذا في الجرجور وغيره (قوله نطلق الناجرة) اطلق الفجور فمثل أنواعه كزنا وتزنا فرائض وغيز ذلك ما عدا الارتداد وكذا يقال في الناجرة (قوله ولا عليها نكاح الفاجر) بأن تملك له مال ليخافها أو ترفع امرها الى قاض يرى التفريق بينهما (قوله الا اذا خاف الخ) استثناء منقطع لأن التفريق مندوب كما يرشد اليه قول الشارح فلا بأس (قوله غما في الوهبانية) مرتبط بقوله وله وطؤها بلا استبراء (قوله كما يسطه المصنف) حيث قال فان قلت يشكل على ما تقدم من انه لو رأى امرأة تزني فترت زوجها الخ ما في شرح النظم الوهباني من أنه لو زنت زوجته لا يقربها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقي ماؤه زرع غيره وصرح النظم بحرمه وطئها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب فلا بد من الجواب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره الامام الدارسي في السنف وهو ضعيف قال مولانا في بجره لو تزوج بامرأة الغير عالما بذلك ودخل بها لا يجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يفتي لانه زنا والمزني بها لا يحرم على زوجها انم لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ~~ويحتمل~~ يحتمل حمل ما في السنف على هذا اه (قوله الى محرمه) بأن كانت ذات زوج أو وثنية أو من محارمه - حاجي عن البصر (قوله والمسمى كله) أي للعلة أي عند الامام نظر الى أن ضم المحرمة في عقد النكاح فهو كضم الجدار لعدم المحلية والانقسام من ~~م~~ المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحد بوط المحرمة لأن سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد منافا لقوله بسقوط الحد بوجود صورة العقد كما قد توهم وعندهما ستم على مهرنيلهما (قوله فلها مهر المثل) أي بالغ ما بلغ كفي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قولها - ما

انبوت نسبه ولوس حربي أو سلبها المقتر به  
(وان حرم وطؤها) ودواعيه (حتى نضع)  
متصل بالمثله الاولى لئلا يسقي ماؤه زرع  
غيره اذا الشعر ينبت منه \* فروع \* لونكها  
الزاني - حل له وطؤها اذا ما والولد له ولزمه  
النفقة ولو تزوج امته أو أم ولد الحامل بعد  
علمه قبل اقراره به جزوا نصبا لدلالة خبر  
عن التوشيح (و) نكاح (الموطوءة بملك)  
عين ولا يستبرئ من زوجها بل سلبها وجوبا  
على الصحيح ذخيرة (او) الموطوءة (برنا)  
أي جائز نكاح من رأتها تزني وله وطؤها بلا  
استبراء وأما قوله تعالى الزانية لا ينكها  
الا زان أو مشرك ففسوخ بآية فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء وفي آخره - نظير المجبي  
لا يجب على الزوج تطلق الناجرة ولا عليها  
تسريح الناجرة الا اذا خاف أن لا يقيمها  
الله فلا بأس أن ينفقها في الوهبانية  
ضعيف كما بسطه المصنف (و) نكاح  
(المضمومة الى محرمه والمسمى كله) (لها)  
ولودن بالحرمة فلها مهر المثل

كافي التبيين وانما وجب بالغام بلغ على ما في المبسوط لانهم لم يدخلوا في العقد كافي البحر فلا اعتبار بالتسمية  
 أصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج أخين في عقد ودخل بهما حيث أو جهتم لكل منهما الأقل من  
 مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحد منهما ما محل لا يراد العقد عليها وانما الممنوع الجمع بينهما فلهذا قلنا  
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المهرمة ليست محللا أصلا وانه تعالى الموفق قاله الحلبي (قوله وبطل  
 النكاح متعة) صورته أن يقول لامرأة متعة في نفسك بكذا من الدراهم مدة عشرة أيام أو بلا ذكر المدة  
 وهذا كان مباحا من زين أيام خبير وأيام فتح مكة كافي التفت ثم صارت منسوخة بإجماع الصحابة كافي النهاية  
 وروى في يجوز له لم يجز كافي العماد ولو بأبوابه صار كافرا كافي شهادة المضمرات وغيره لكن ليس فيه تعزير ولا  
 حد ولا رجم كافي التفت ولا طلاق ولا إيلاء ولا ارث فيه ستاني (قوله ومؤقت) مؤثره مودة المتعة إلا أنه  
 لا يكون إلا بانظ التزوج والنكاح مع التوقيت كافي المهرية والمضمرات والعمادى كذا في القهستاني وفي  
 البحر عن المعراج نحوه قال في البحر والتحقيق ما في فتح القدير أن معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به مصادرة  
 النكاح من القرار للولد وتزويجه بل إنما إلى مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقا العقد مادام  
 معها إلى أن ينصرف عنها فدخل فيه بما إذا مدة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون المؤقت من أفراد المتعة  
 وان عقد باق الرويج وأحضر الشهود (قوله وان جهلت المدة) كلما تزوجها إلى أن ينصرف عنها حلبي  
 (قوله أو طالت في الأصح) لأن التأخير هو المعين للجهة المتعة وقد وجد وروى الحسن عن الإمام أنه ان ذكر  
 مدة لا يفسد مثله ما لا يصح النكاح لأنه في معنى المؤبد قوله وليس منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر  
 لأن اشتراط القاطع يدل على انعقاده فهو بدو وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى مكنه معهما مدة معينة)  
 لأن التوقيت إنما يكون باللفظ (قوله ولا بأس بتزوج النكاحات) وهو أن يتزوج امرأة ليكفك عندها الزهار  
 دون اللبس ويدعي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها وإلها أن تطالب بالبيت عند هاله لا ما عرف في باب  
 القسم بحر أي حيث كان لها ضرورة قلها أبو السعود (قوله ويحل له وطء امرأة أذنت عليه الخ) أي مع الائم  
 عليها بسبب إقدامه على الدعوى الباطلة وان كان لائم عليها بسبب الوطء كاسياني (قوله عند القاضي)  
 هل المحكم مثله يجز (قوله نكاح صحيح) احتج به عن النكاح الفاسد فإنه لا يفسد حل الوطء ولو صدر حقيقة  
 (قوله خالية من الموانع) تفسيره لكونها محلا للأنشاء والموانع مثل كونها مسكرة أو محرمة أو زوجة الغير  
 أو معتذرة أه حلبي أو بطبقته فلا ينفذ قضاؤه لعدم قدرته على الإنشاء في هذه الحالة كذا في النهر (قوله  
 وقضى القاضي نكاحها) ونفذ قضاء ظاهر اقتبب الفتوة والقسم وغير ذلك وباطنا فثبت الحل عند الله  
 تعالى وان أم المتدعي أم إقدامه على الدعوى الكاذبة وهو يثبت شرط لنفوذ باطنا عند القضاء حضرة الشهود  
 قبل قسم وبه أخذ عامة المتأخر كذا في الكافي وقيل لا فال في الفتح وهو الوجه نهر وجهه الفاضل أن القضاء  
 قاطع للمنازعة واستدركه بعض المغاربة فسأل الاكمل عن هذه المسئلة طاعنا في المذهب بأنه يمكن قطع المنازعة  
 بالطلاق فأجابته الاكمل ما زيدا بالطلاق المطلق المشروع وغيره فغير المشروع لا يعتبر والمشروع يستلزم المطلوب  
 إذ لا يتحقق إلا في نكاح صحيح ونعقبه تلجذه العلامة عمر فاروق الهيداية بأنه جواب غير صحيح لأن له أن يريد  
 غير المشروع ليكون طريقا إلى قطع المنازعة وان لم يكن في نفسه صحيحا ونعقبه ما تلجذه الكمال بأن الحق التفصيل  
 وهو أن الطلاق المذكور يصلح سببا لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية أذ يمكنه ذلك وأما إذا كان هو المتدعي  
 فلا يمكنها التخلص منه فلم يكن قطع المنازعة سببا لالنفاد باطنا مع أن الحكم أعم من دعواها ودعواه  
 ولذا صرح المصنف كصاحب الكنز بما إذا كانت هي المدعية ليفيد أنه يحل له وطؤها وان أمكنه طلاقها لا ينفذ  
 أنه لا عبرة بالطلاق كما هو المذهب كافي البحر (قوله ولم يكن في نفس الامر تزوجها) الواو للصال (قوله وصح  
 محل له الخ) قال في البحر لا يلزم من القول بحل الوطء عدم أمه فانه آثم بسبب إقدامه على الدعوى الباطلة  
 وان كان لائم عليه بسبب الوطء وكما يحل له الوطء بحل لهما التمكن (قوله خلافا لهما) أي في قولهما لا ينفذ  
 القضاء باطنا فلا يحل له الوطء أما النفاذ ظاهر افتق عليه حلبي (قوله ويقولها يفتي) قال الكمال وقول  
 الإمام أوجه وأمدل له بدلالة الإجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسحها كذبا وبرهن فقتضيه حل  
 لبائع وطؤها واستنجد امها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالافتق وان كان فيه اتلاف ماله

(وبطل نكاح متعة ومؤقت) وان جهلت  
 المدة أو طالت في الأصح وليس منه ما لو نكحها  
 على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنه معهما  
 مدة معينة ولا بأس بتزوج النكاحات عيني  
 مدة معينة ولا بأس بتزوج النكاحات عيني  
 (و) يحل له وطء امرأة أذنت عليه (وهي)  
 قاض (أنه تزوجها) نكاح صحيح (وهي)  
 أي والحال أنها (محل للأنشاء) أي لا نشاء  
 النكاح خالية عن الموانع (وقضى) القاضي  
 (بنكاحها بينة) فقامت له ولم يكن في نفسه  
 الامر (تزوجها وكذا) تحل له (لواذعي  
 هو نكاحها) خلافا لهما وفي الشريعة  
 من الواجب ويقولها يفتي

فانه ابلى يلبس فيه ان يختاراً هو نفسها وذلك ما يسلم فيه دينه اه (قوله بذلك) أي بأن الشهادة في  
(قوله نفذ) أي القضاء ظاهراً وباطناً عنده (قوله وعند الثاني لا تحمل لهما) أي لا الأول الذي قضى عليه بالطلاق  
والثاني الذي يريد نكاحها (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حرمت عليه لوجوب العدة كالتكويح  
اذا طلت بشبهة بحر (قوله كما يصح) أي في كلب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) وذلك لأن  
التعلق بالشرط يختص بالامقاطات المحضة التي يحلف بها صك الطلاق والعتاق ولا يمتد لها والى النكاح ليس  
منها قاله المصنف (قوله لتعاقبه بالخطر) على عدم العدة والخطر هو بفتح الخاء المجردة والطاء المهملة  
ما يكون معدوماً وتوقع وجوده كذا في الحلبي (قوله وما في الدور) من أنه يصح النكاح ويطل الشرط المعلق  
عليه منع (قوله فيه نظر) وهذه مقبلة الشريعة لا يبقوله لم أر من قال بصدقة النكاح المعلق سوى المصنف بل  
كلامه في اليسر يخالف هذا حيث قال النكاح لا يصح اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه  
من معنى القمار اه وصرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والخاتمة  
والتأخرانية وفتاوى أبي الليث وجامع الفصولين والفتية واهل الشبهة عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح  
المشروط معه شرط فاسد وبينهم ما فرق واضح ذكره أبو السعود (قوله لم يصح) لا يناسب قول المصنف والنكاح  
لا يصح فان لا للمستقبل ولم للمضي (قوله ولكن لا يطل الخ) لوجه للاستدراك لان ما سئلته مستقلة  
(قوله يعني لو قد الخ) صورته أن يقول قبلت النكاح على أن لا نفقة علي أو علي أن نفقة ميني (قوله بخلاف  
ما لو علقه بالشرط) الأولى حذفه لأنه انما ذكره ليرتب عليه الاستثناء (قوله ماض) الأولى حذفه والاقترار  
على قوله كائن لأنه اسم فاعل وهو حقيقة في المتبلس بالفضل سواء كان التمسك به في الماضي واستمر الى الآن  
أو حدث الآن فيم الصورتين المذكورتين (قوله قبلت) أي قبل خطبتك (قوله ثم علم كذبه) ولو كان بعد المجلس  
ويدل عليه التعبير بـ ثم وعلم الكذب اما بخيارولي المزوجة أو بـ سكتة من ادعى تزويجها اياه (قوله لتعلقه  
بوجود) على لقوله فيكون تحقيقاً (قوله وكذا اذا وجد الخ) عطف على قوله الآن يعلقه وأشاره الى أن  
قوله سابقاً ماض قيد اتفاقاً ولذا قلنا الأولى حذفه لانه ساهم التقييد وصورته كافي المنع عن العمادية لوقايت  
تزوجتك بأن درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضراً فقال رضى جاز النكاح استخفافاً وان كان  
غير حاضر لم يجز اه حلبي (قوله وعمه المصنف بحثاً) حيث قال به نقل فرع العمادية ويغني أن يجري  
هذا التفصيل في مسئلة التعليق برضى الأب اذا لفرق بينهما ففيه يظهر اه حلبي وأصله صاحب البحر ذكره  
أول كتاب النكاح ثم نقل عن الظهيرية أن الأب كالأجنبي (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على قوله وكذا  
اذا وجد الخ وعبارته هناك بعد نقله التفصيل عن الظهيرية والحق ما في الخاتمة يعني ما قدمه من عدم  
الصحة مطابقاً اه حلبي (قوله والحق الاطلاق) أي في عدم الصحة سواء كان حاضراً في المجلس ورضى أم لا  
وسواء كان ذلك في الأب أو الأجنبي (قوله فليست أم المقتى) الذي يظهر اعتماد ما في الخاتمة قوله ان قاضي خان  
من أجل من يعتمد على تصحيحه كيف لا وقد ذكر صاحب النهر أن الحق ما فيها

• (باب الولي) •

لما ذكر النكاح والفاظه ومجمله شرع في بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحة في جميع الصور والولي  
فعل بمعنى فاعل (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول الدين قال في البحر وفي أصول الدين هو العارف بالله  
تعالى بأسمائه وصفاته حسيماً يمكن المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي الغفيرة المنهزم في الشهوات  
والاذنات كافي شرح العقائد اه حلبي (قوله على المذهب) قال في النهر وما في البرازية من أن الأب أو الجد  
اذا كان فاسقاً فلا قاضي أن يزوجه من الكف قال في الفتح انه غير معروف في المذهب اه كلام النهر لكن قال  
القاسمي وفي المصنف ما قال من شأننا لو عرف سوء اختيار الأب فسقاً ومجانة لم يجز عند الامام  
وهو الصحيح اه فيصل كلام البرازي على كلام النكرمان بأن يراد بالفاسق سبي الاختيار ويجعل المذهب على  
ما اذا كان الفاسق غريب سبي الاختيار ولا يمتد كفاً فاسق سبي الاختيار فيزوجه من غير كف أو بـ قص مهر باطل  
اجماعاً كافي التاوي الهندية عن السراج الوهليج وسبأ في الشرح وأما الفاسق المتهتك غريب سبي الاختيار  
اذا تزوج من غير كف أو ينقص مهر فلا ينفذ تزويجه كافي المنع عند قوله وكذا الأولى لمسلم على كافر اه حلبي

(ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها)  
بذلك لا ينفذ (حلها التزوج بأخر بعد العدة  
وحل الشاهد) فوراً (تزوجها وحرمت  
على الأول) وعند الثاني لا يخل لها وعند  
مجدد الأول ما لم يدخل الثاني وهي من  
فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي  
(والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كزوجتك  
ان رضى أي لم ينفذ النكاح لتعلقه  
بالخطر كما في العمادية وغيره وما في الدور  
فيه نظر (ولا اضافته الى المستقبل)  
كزوجتك غداً وبعد عتقك لم يصح (ولكن  
لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد) اما  
(يطل الشرط دونه) يعني لو قدم شرط  
فاسد لم يطل النكاح بل الشرط بخلاف  
ما لو علقه بالشرط (الان يعلقه بشرط)  
ماض (كأن لا يخل الخ) (فيكون صفة)  
فينفد في الحال كأن خطبتك  
لابنه فقال أبوها ما تزوجت اقبل من فلان  
فكذبه فقيل ان لم يكن تزوجتها انما كان  
قد تزوجتها الابن فقيل ثم لم كذبه انما قد  
تعلق به وجوده وكذا اذا وجد المعلق عليه  
في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعمه  
المصنف بحثاً لكن في النهر قبل كتاب  
الصرف في مسئلة التعليق برضى الأب  
والحق الاطلاق فليست أم المقتى  
(باب الولي)

(هو لغة خلاف العدو وعرفا العارف بالله  
تعالى وشرعاً) (البالغ العاقل الوارث)  
ولو فاسقاً على المذهب



(قوله ما لم يكن من نكاح) الاولى ان يز يد اوصى الاختيار بمجانة أو فسقا كما علم عامر (قوله فخرج فهو وصي)  
 أي كجنون ومعتوه غير أن العبي خرج بقيد البالغ والمعتوه والجنون بالعقل (قوله ووصي) أي وهو وصي  
 كالكافر إلى المسئلة والعبد على الحرمة وهو لا من جوا بقيد الوارث (قوله معالقا) أي سوا أو وصي إليه الأب  
 بذلك أم لا كما ساق (قوله على المذهب) وروى هشام عن الامام ان اوصى إليه الأب يجوز كذا في جامع الصغائر  
 (قوله والولاية الخ) هذا منها الذي انتهى أمامها هالة فالسلطنة والنصرة قال سيدي به الولاية بالقبح المصدر  
 وبالكسر الاسم (قوله تنفيذ القول على الغير الخ) هذا منها هاقها لافي خصوص هذا المحل كما تفهمه عبارة  
 البحر فلا ينافي تقسيمها إلى ولاية ذنب وولاية اجبار ولذلك قال الشارح وهي هنا والاحسن أن يقال  
 ان ما في المتن تعريف ولاية اجبار ويجعل الضمير في قوله وهي راجعا إلى الولاية طلقا فكون فيه شبه  
 الاستخدام وحيث يجب حذف قوله هنا قاله الحلبي (قوله وثبت بأربع الخ) اعترض بأنه لا ارث في الملك  
 والامامة وقد أخذ في تعريف الولى الوارث وأجيب بأن المراد بالارث أخذ المال بعد الموت من باب عموم الجواز  
 ولا شك أن الام بأخذ مال من لا وارث له فيضعه في بيت المال والمولى يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة  
 بعد موته كذا في الحلبي وقبه أنه لا دليل على هذا الجواز والتعريف يصان عن مثل هذا (قوله ولاية تدب) أي  
 استصبا ب فيستحب في - فقها تفويض الامر إلى وليها - ككلا تنسب إلى الوقاحة وانما تشترط الولاية على  
 المكلفة اتقوله صلى الله عليه وسلم الام أحق بنفسها من وليها اه وهي من لا زوج لها بكر كانت أو ثيبا  
 وروى ابن عباس ان قتادة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رغبة في قيام مع أبي قال فاذهي فأنكحني  
 واناله كارهة فقال صلى الله عليه وسلم أجزي مضع أبوك فقال لا رغبة في قيام مع أبي قال فاذهي فأنكحني  
 من شئت فقالت لا يا رسول الله ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس لأباهن أم وبناتهن شيء اه وأما ما رواه  
 الترمذي - أعيام امرأة نكحت بغير إذن وليها فنفاكها باطل فضعف أو مختلف في صحة فلا يعارض المتفق  
 عليه وكذا يقال فيما رواه أبو داود لا نكاح الابولى ولا القار يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم تنب عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كل مسكر محرّم ومن مس ذكره فليسوا ولا نكاح الابولى - أو ما رواه الترمذي بحول  
 على الامة والصغيرة والمعتوه أو على غير الكف وما رواه أبو داود على نفي النكاح كل ذلك لا دفع التعارض بغير  
 وغديره (قوله على المكلفة) أي العاقلة البالغة ولو سفيهة في مالها (قوله ومعتوه) ظاهر ضيعه أنه معطوف  
 على ثيبا فيكون متعلقا بالصغيرة مع أن المراد الكبيرة المعتوهة قال في البحر بعد ذكر الصغيرة وكذا الكبيرة  
 المعتوهة والرقبة اه فلاولى أن يقول والمعتوه والمرقوة ومعنى ولاية الاجبار عليهن أن للولى أن ينفذ  
 نكاحهن وإن أبين (قوله كما أفاده) أي النوع الثاني (قوله نكاح صغير) قيد المذكورة فيه وفيما بعده اتفاق  
 فانه صغيرة والجنونة والرقبة كذلك اه (قوله لا مكلفة) الاولى للشارح زيادة - ليقابل الرقيق (قوله فنفذ  
 نكاح - تز) خرج به الامة والمذبرة والمكاتبه وأم الولد فلا يجوز نكاحهن الا بأذن الولى بجرا (قوله والاصل الخ)  
 هذا ظاهر على قول الامام الاعظم فانه لا يرى الجرح على الحرز ما على قوله ما فلا يظهر لانها عتقه وان جرح عليها  
 في المال (قوله في ماله) الضمير راجع إلى من كف عن نفسه اه حلبي (قوله اذا كان عصبه) أي بنفسه فلا يرد  
 العصبه بالغير كالنبت مع الابن ولا العصبه مع الغير كالاخت مع البنت اه حلبي عن البحر (قوله في الاصح) وقيل  
 يختم الاعتراض بالحرام العصبه (قوله وخرج ذوا الارحام الخ) لان العصبه من أخذ الكل اذا انفرد والباقي  
 مع ذى سهم كما في البحر وهو لا يسهه وكذلك اه حلبي (قوله الاعتراض في غير الكف) بأن يرفع الامر إلى القاضي  
 ويطلب منه الفسخ قال في البحر للمرأة أن تمنع نفسها ولا تسكنه من الوطء حتى يرضى الولى لان من حجة المرأة  
 أن تقول انما تزوجت بك رجاء أن يجبر الولى والولى عصى يخاصم فيفترق بينهما اه (قوله فيه حجة القاضي) وقيل  
 الفسخ يقي أحكام النكاح من ارث وطلاق وأشابهه إلى أنه يشترط في هذه الفرقة قضاء القاضي فان فترق  
 بينهما بدخول فلها المهرى وعليها العدة ولها النفقة فيها وانخلوة العصبه كالدخول وان كان  
 قبلها فلا مهر لها لان الفرقة ليست من قبله خانية (قوله ويجتهد بجند النكاح) قال في البحر وتدل كلامه  
 ما اذا تزوجت غير كف بغير رضى الولى بعد ما تزوجها الولى منه أو لا برضاء وفارقه فلاولى التفريق لان الرضى  
 بالاول لا يكون رضى بالنثاني اه (قوله ما لم يسكت - قى تلد منه) الاولى حذف ما في الشرح لانه يفهم منه

ما لم يكن من نكاح وخرج فهو وصي ووصي  
 مطلقا على المذهب (والولاية تنفيذ القول  
 على الغير) وثبت بأربع (وهي هنا اجبار  
 واحقة ثانيا أو أي) وهي هنا نوعان ولاية  
 ذنب على المكلفة ولو بغير موته وهو قوله كما  
 على الصغيرة ولو بغير موته وهو قوله كما  
 أفاده بقوله (وهو) أي الولى (نكاح) لا مكلفة  
 (نكاح) من غير زوجة ورقيق (ولى)  
 (قوله نكاح حره مكلفة بلا) رضى (ولى)  
 والاصل أن كل من تصرف في ماله تصرف  
 في نفسه وما لا فلا (وله) أي الولى (اذا كان  
 عصبه) ولو غير محرم كابن عم في الاصح  
 خانية وخرج ذوا الارحام والام والقاضي  
 القاضي ويجتهد بجند النكاح (ما لم  
 يسكت - قى تلد منه)

أن ذلك من علم فلو كان من غير علم بكونه الإعتراض وان ولدت والعلة تنفي ذلك فالأولى إبقاء المصنف على ظاهره فتأمل (قوله لا يضيع الولد) أي أهدم من يريه كذا في المنع وفيه أن الولد ثابت النسب من الأب لأنه متولد من عقد صحيح على أصل المذهب والنفقة على أبيه (قوله وينبغي الخ) البصيص صاحب البحر اه حلي (قوله وينبغي في غير الكف الخ) الأولى حذف ما في الشرح لقرب العهدية وعلى هذا القول يحرم عليها تمكنه من الوطء كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر المثل وأن لا نفقة لها في هذه العدة وفي الخلاصة كثير من المشايخ أقروا بانعقاده فقد اختلف الاقواء بغير (قوله) وهذا يدل على أن كثير من المشايخ أقروا بانعقاده فقد اختلف الاقواء بغير (قوله أصلاً) أي ولو ولدت (قوله) وهو المختار للفتوى (لأنه ليس كل قاضٍ يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً بغير (قوله تكث) نعت لمطلقة وقوله بلا رضى متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف لارضى وضمير مرفعه راجع الى الولي وضمير اياه واجع الى غير الكف وقوله بلا رضى نفي منصب على المقيد الذي هو رضى الولي والمقيد الذي هو مرفعه اياه في صدق بنى الرضى مع المعرفة وعدمها وبوجود الرضى مع عدم المعرفة نفي هذه الصور الثلاثة لا تحمل وإنما تحمل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكف مع صلته بأنه كذلك اه حلي (قوله فليحفظ) قال صاحب الحقائق وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه قال الكمال لأن الحمل في الغالب يكون غير كف وأما لو باشر الولي عقد الحمل فانه لا تحمل للأول (قوله فرضي البهض الخ) أفاد بذكر الرضى أنه لا يشترط مباشرة الولي العقد لأن رضاه بالزوج كاف لكن لو قال الولي رضى بزوجها من غير كف ولم يعلم الزوج عينا هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي أن لا يكفي لأن الرضى بالجهول لا يصح كذا كره قاضى خان في فتاواه في مثله ما إذا استأذنها الولي ولم يسمعه الزوج فقال لأن الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولاً فاه في البحر (قوله كالكل) أي كرضى كلهم حتى لا يتراض أحد منهم بعد ذلك وقال أبو يوسف لا يكون كالكل (قوله لتبوءه لكل كلاً) يعنى أنه يثبت لكل واحد على الكمال وذلك لأنه حق واحد لا يتجزى لأنه يثبت بسبب لا يتجزى بغير (قوله كولاية أمان) فإذا أتم مسلم حرياً ليس لمسلم آخر أن يعرض للمسلمي أو لماله حلي (قوله وقود) أي فإذا أعفا أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه اه حلي وللاوارث الكبير استيفاءه ولكن إن كان الكبير ولياً للصغير التصرف في ماله كالأب والجد فيستوفيه قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أصحابنا سواء كانت الولاية له بالملك أو القرابة وإن كان ولياً للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف وإن كان للكبير أجنيب عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ حوى (قوله ويحققه في الوقت) قال المصنف هناك وبعض مستحقه يتصب خصماً عن الكل قال الشارح ~~ويحققه~~ كذا بعض الورثة ولا ثالث لهما كما في الأشياء قلت وكذا الوثب اعذاره في وجه أحد الغرماء كما سجي فتأمل وقالوا تقبل بقية الافلاس بقية المدعى وكذا بعض الأولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كلاً وكذا الأمان والقود وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق السلمين والتبعية يقتضى عدم الحصر اه (قوله والأفلاق قرب الخ) أي لا يستوون في الدرجة وقد رضى الأبعد فان للقرب الاعتراض كذا في فتح القدير وغيره (قوله مطلقاً) سواء نكحت كفواً أم غيره حلي (قوله أي ولي له حق الاعتراض) هذا معلوم من قول المصنف وله إذا كان حصبة الخ وأطلق في قبض المهر فتأمل ما إذا جهزها به أولاً أمان جهزها به فهو رضى اتفاقاً وإن لم يجهزها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه رضى كما في الذخيرة (قوله ونحوه) كف بغيره ومنه ذلك ما إذا خاصم الزوج في نفقة أو نفقة مهرها عليه بوكالة منها فان ذلك منه رضى وتسليم للعقد استعسانا بغير (قوله والا) أي أن لا يكن عدم الكفاية نائياً عند القاضي لا يكون رضى بالسكاح قياساً واستحساناً ذخيرة (قوله لا يكون سكوت رضى) أي لأنه لا يخل فلا يجعل رضى الا في مواضع مخصوصة ليس هذا منها وشمل اطلاقه ما إذا طالت المدة كما في الخلاصة بغير (قوله ما لم تلد) أي أو يظهر بها الحمل كما يحتمل صاحب البحر (قوله وأما نصد بيقه الخ) قال في البحر وقيد بالرضى لأن التصديق بأنه كف من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كف واثبت الآخر أنه ليس بكف كان له أن يطالب بالتفريق لأن المصدق منكر سبب الوجوب وأنكار سبب وجوب الشيء لا يكون اسقاطاً اه (قوله ولا تجبر بالغاثة) وكذا الحز البالغ والمكاتب والمسكينة

أبلاً يضيع الولد وينبغي في الحاق الحمل  
أقاربه (وينبغي) في غير الكف (بعد  
جواز أصلاً) وهو المختار للفتوى (لنفساد  
الزمان) فلا تحمل مطلقاً فلا تانكحت غير  
كف بلا رضى ولي بعده مرفعه اياه فليحفظ  
(و) بناءً (على الأول) وهو ظاهر الرواية  
(فرضي البعض) من الأولياء قبل العقد  
أو بعده (كالكل) لتبوءه لكل كلاً كولاية  
أمان وقود وحقه في الوقت (لواءتوا  
في الدرجة والأفلاق قرب) منهم (الفسخ  
وإن لم يكن لها ولي فهو) أي ولي له  
نافذ (مطلقاً) اتفاقاً (وقبضه) أي ولي له  
حق الاعتراض (المهر ونحوه) مما يدل على  
الرضى (رضى) دلالة أن كان عدم الكفاية  
نائياً عند القاضي قبل مختصته ولا لم يكن  
رضى كما (لا) يكون (سكوت رضى) مالم  
تلد وأما نصد بيقه بأنه كف فلا يرد حق  
الباقين مبسوط ولا تجبر بالغاثة

ولو صغر من حلي عن القهستاني (قوله البكر) هي في اللغة المرأة التي لم تلد ثم سميت به التي لم تنقض وشرعاً صم  
 لا امرأة لم توطأ بالنكاح وقيل لم يجامع بنكاح ولا غيره والأول قوله والثاني قولهما ويقع على المذكر الذي  
 لم يدخل بامرأة قهستاني (قوله لا تنقطع الولاية بالبلوغ) لأنها سحره مخاطبة لا يكون للغير عليها ولاية  
 والولاية على الصغيرة المصونة وعقلها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب إليها (نقطة) للأب والجد والقاضي  
 لا غيرهم من الأولياء قبض مهر البكر البالغة إذا ثبتت عن القبض ولها أن لا تجوز القبض عند عدم التهي  
 وليس لهم قبض غير المهر من الدين والهبة والهدية حتى لو قبض الأب الهدية أو الهبة من الزوج بغير إذنهما  
 كان للزوج الاسترداد وأما قبض مهر الصغيرة فلا باب والجد والوصي دون سائر الأولياء ولو أضاف دفعه إلى  
 أمها فإن وصية برئ والآخر بدبلوغها بين أخذ منه أو من ماله أن يرجع على الأم أن أخذت منه البنت  
 كما في المحيط وغيره وللأب والجد المطالبة به وإن كانت صغيرة لا يستمتع بها بخلاف النفقة والقاضي كالأب  
 إذا تزفت ولو طالت الزوج بالمهر بعد البلوغ فادعى دفعه إلى الأب وهي صغيرة ومصدق لم يصح إقراره عليها  
 اليوم وترجع به على الزوج ولا رجوع له على الأب لأنه أقر باستحقاق القبض إذا شرط براءته من الصداق  
 وقت القبض وفي الخلاصة الأب إذا جعل مهر البنت بعضه أجلاً والبعض عاجلاً ووجب البعض كالمهر  
 المهرود ثم قال إن لم تجز البنت الهبة فقد دخلت من ماله أن يؤذى قدر الهبة لا يصح هذا الضمان اهـ  
 وفي الذخيرة للأب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه ولا يشترط احضار المرأة للاستفاه  
 عند ما خلا فالزوجان قال الزوج للقاضي مر الأب فاقبض المهر مني ويسلم الجارية إلى أمره بذلك فإن امتنع  
 الأب ليس على الزوج دفعه إليه كما إذا قال الأب ليس في منزلي ولا أعرف مكانها وإن قال الأب هي في منزلي  
 وأنا أقبض المهر وأجهزها به وأسلمها إليه فالقاضي يأمر الزوج بالدفع فإن طلب الزوج من الأب كمال المهر  
 أمره القاضي به فإذا أقر بالكفيل أمر للزوج بدفع المهر فإن سلم الأب البنت برئ الكفيل وإن هجر عن ذلك فوصل  
 الزوج إلى حقه بالكفيل فيعتدل النظر من الجانبين وهو قول الثاني أو لا نرجع وقال القاضي يأمر الأب  
 أن يجعل المرأة مهراً لتسلم ويحضرها ويأمر الزوج بدفع المهر والأب بتسليم البنت فيكون دفع الزوج المهر  
 عند تسليمها نفسها إلى الزوج لأن النظر لا يحصل للزوج بالكفيلة لأنه لا يصل إلى المرأة كالكفيلة لا بحالة  
 وانما النظر في تسليم المهر يحضرها قال الخصاص وهو أحسن القولين والتيب ليس لأحد قبض مهرها  
 إلا بأمرها وعلى هذا فنزع ما لو طالب به مهرها فقال الزوج دخلت بها فلا تمكك القبض وقال الأب بل هي بكر  
 فالقول للأب ولو طلب الزوج تحليفه في أدب القاضي أنه لا يحلفه وقال الشهيد يحتمل أن يحلف وهو صواب  
 وما لو أقر الأب بقبضه فإن قبضه ان كان بكر الاثبات إذا كانت التيب صغيرة وما لو ادعى رده على الزوج بعد  
 قبضه فإن كانت بكر لم يصدق الا برهان لأن له حق القبض دون الرد وإن ثبنا صدق لأنه أمانة للزوج في يده  
 فيصدق في رده كما في المحيط الكل من البكر والنهر فرع هـ زوج الأب بنته من عبده من غير العلم بدول علم البنت  
 بذلك جازحوى عن البرجندى وهو قولهم وأعلم البنت أن اعلامها شرط للحوار بمعنى النفاذ وهذا ظاهر  
 بالنسبة للبالغة أما القاصرة فلا يشترط اعلامها فتدبر أبو السعود (قوله فإن استأذنها) أي البكر  
 أي ولو تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة ولذا قال في الظهيرية وإذا تزوج القاضي بين العتيق وأمر أنه  
 وجب عليها العدة وتزوج كاتزواج البكر انص عليه في الأصل بحر (قوله أي الولي) عبر به دون القريب إشارة  
 إلى أن المراد ولاية الاستعجاب لأن الكلام في البالغة العاقلة فيفسد أنه ليس لها ولي أقرب منه والقاضي  
 عند عدم الأولياء بمنزلة الولي في ذلك خاتمة (قوله وهو السنة) أي الاستئذان قبل العقد قال في المحيط والسنة  
 أن يستأمر البكر وإقبل النكاح بأن يقول إن فلا يخطبك أو يذكر لوان زوجها بغير استئذان فقد أخطأ  
 السنة ووقف على رضاها اهـ (قوله أو رسوله) كان يقول له جعلت رسولاً إلى فلانة لتخبرها بكذا أما الوكيل  
 فهو أن يقول له أنت وكيلي في أن تخبره فلانة بكذا أو وجهه أنه قائم مقامه فيمكن سكرته أو اختاره أكثر المتأخرين  
 كما في الذخيرة وسواء كان الاستئذان للترويج من نفسه أو غيره كما في البحر (قوله أو زوجها) أي من غيره وصريح  
 الشارح يفهمه بقوله ولو زوجها لنفسه فسكوت رد الخ (قوله وأخبرها رسوله الخ) قال في البحر وعلمها  
 بذلك بكونها رسوله أو رسوله مطلقاً أو فضولى عدل أو اثنين مستورين عند الامام ولا يكفي اخبار

البكر (على النكاح) لا تنقطع الولاية  
 بالبلوغ (فإن استأذنها هو) أي الولي وهو  
 السنة أو وكيله (أو رسوله أو زوجها) عليها  
 وأخبرها رسوله أو فضولى عدل

فاحمد غير عدل اه (قوله فسكنت) فديده لانهم الورثة ارثوه وقولها لا ارثي الزوج اولاً أر يد فلا تأسوا في أنه ودية  
سواء كان قبل التزويج أو بعده هو المختار كما في الذخيرة وأراد بالسكوت السكوت عن الرد لا مطلق السكوت  
لأنه لو بلغها الخبر فسكنت بكلام أجنبي فهو سكوت هنا فيه سكوت اجازة وسواء كانت عالمة بحكم السكوت  
أو جاهلة به (قوله مختارة) أمالوا أخذها العطاس أو المال حين أخبرت فلما ذهب العطاس أو المال  
قالت لا أرضى صرة ها وسكنت أو أخفها ثم تركت فقات لا أرضى لأن ذلك السكوت كان عن اضطرار بهر  
(قوله أو ضحكك غير مسهونة) قال في فتح القدير والمعول عليه اعتبار قرائن الادراك في البكاء والضحك فان  
تعارضت أو أشكل احتسب اه قال في البصر وضحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره لأن الضحك انما يجعل اذا  
لدلالتة على الرضا فاذا لم يدل على الرضا لم يكن اذا اه (قوله أو بكيت بلا صوت) هو المختار للفتوى لانه  
حزن على مفارقة أهلها بهر (قوله فاني الوفاة الخ) من قوله والبكاء بلا صوت فهو إذن ومعه رد وعبرة المقتضى  
منها اه حلي قال في البصر والصحيح المختار للفتوى أنها ان بكيت بلا صوت فهو إذن لانه حزن على مفارقة  
أهلها وان كان بصوت فليس باذن لأنه دليل السخط والكراهة غالباً اه وهو موافق لما في الوفاة والمنقضي  
مع افادة أنه الصحيح المختار للفتوى (قوله أي توكل الخ) فالإذن في عبارة المصنف مشترك بين الوكالة والاجازة  
ويخرج على كونه توكل في الأولى وهي مسئلة الاستئذان بفروعهما أن الولي لو استأذنها في رجل معين فقات  
بصلح أو سكنت ثم لما خرج قات لا أرضى ولم يعلم الولي بعدم رضاها فزوجها فهو صحيح كافي الظهيرية لأن  
الوكيل لا ينزل حتى يعلم واعلم أن السكوت ليس اذا حقيقة لما في الخاتمة من الإيمان اذا حلفت أن لا تأذن  
في تزويجها فسكنت عند الاستئثار لا تخفى بهر (قوله فلو تعدد المزوج) أي من الأولياء مع تعدد الزوج  
(قوله لم يكن سكوتها اذا) اذ لو كان اذنا لها لوقت النكاح وهي غير جائزة ولا وجه لانصرافه  
لاحدهم لعدم الأولوية (قوله واجازة في الثاني) أي ان تعدد المزوج فهذا الشرط لا بد منه فمما قال في البصر  
ولو تزوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما معاً بطلان عدم الأولوية وان سكنت بقيا  
موقوفين حتى يجيز أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في البدائع اه فلو أن الشرط السابق  
الى ما بعد لكان أولى (قوله ان يني) أي النكاح الموقوف وبماؤه بميزة الزوج قال في البصر ولا بد أن يكون  
سكوتها بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والا فليس باجازه لأن شرطها قيام العقد وقد بطل بموته كافي الفتاوى اه  
فقد علمت أن الضمير في قوله بموته يعود على الزوج (قوله زوجني أبي بأمرى) أي في الميراث (قوله وأنكرت  
الورثة) أي أمرها أي فلا ميراث لها (قوله فاقول لها) كأنه لأن الأصل في النكاح أنه يقع بالامر لما أن الغالب  
الاستئذان قبله وهو السنة والظن بالمساكين موافقتهما (قوله وتعدت) أي ولولم يدخل بهم سالان الموت كالدخول  
في ذلك (قوله فاقول لهم) لأنها أفزت أن العقد وقع غير تام ثم أذهت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها للمهمة  
كذا في التمر واذا كان القول لهم لا أثر وهل تعدت وأخذت بقولها فاجع قاله الحلبي والظاهر ثم لما ذكره  
(قوله رد قبل العقد لا بعده) الفرق بينهما أن هذا القول منه لا يتحمل الأذن وعدمه فقبل العقد لم يكن النكاح  
فله يجوز بالشك وبعد العقد كان فلا يبطل بالشك ولو قالت ذلك اليك اذن قبل العقد وبمده بخلاف قولها أنت  
أعلم أو بالمصلحة أخبروا بالحسن أعلم كذا في الفتح (قوله فسكوتها رد بعد العقد) وذلك لأن ابن المم كان أصيلاً  
في حق نفسه فمضوا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول الإمام ومحمد فلا يعمل الرضا (قوله لا قبله) أي  
لو استأمرها في التزويج من نفسه فسكنت ثم تزوجها من نفسه جازاً جامعاً (قوله صح في الأصح) لأن الرد الأول  
سكان قبل التزويج والسكوت بعده وهو إذن (قوله بخلاف ما لو بلغها) أي العقد (قوله لبطلانه بآرد)  
أي وبالباطل لا ييجاز (قوله ولذا استحسنوا) أي للزوج أو وليه التعدي أي بتجديد العقد أي لحرف ردّه حين  
بلوغ الخبر فيبطل النكاح ومحلّه اذ تزوجها قبل الاستئذان كآب عليه في البصر ومحلّه أيضاً في غير المجردة  
(قوله عند الزفاف) هو الذهاب الى بيت الزوج (قوله لأن الغالب) أي في حال الأبكار (قوله اظهرها انقرة)  
أي فيحصل أنها انقرت من النكاح عند اعلامها به فيبطل العقد ولا يلحقها الرضا فاذا جدد العقد بعد ذلك  
ارتفع هذا الاحتمال (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على اختلاف كافي مسئلة المتن الاسمية قاله الحلبي (قوله  
بلاذن) أو بالاطلاق كاعل برأبك أفاده أبو السعود (قوله فتتضاء عدم الجواز) قد يقال ان الوكيل في النكاح

(فسكنت) عن رده مختارة (أو ضحكك غير  
مسهونة أو بكيت بلا صوت) فلو  
بصوت لم يكن اذا ولا رداً حتى لو رضى  
بعده أنه قد معراج وغيره فاني الوفاة  
والمقتضى فيه نظر (فهو إذن) أي توكل  
في الأقل ان تعدد الولي فلو تعدد المزوج لم  
يكن سكوتها اذا واجازة في الثاني ان يني  
النكاح لا يول بطل بموته ولو قالت بعد موته  
زوجي أبي بأمرى وأنكرت الورثة فالقول  
لها فترت وتعدت ولو قالت بغير أمرى أكنه  
لها فترت وتعدت ولو قالت بغير أمرى أكنه  
بأنه في فترت فاقول لهم فلو تزوجها غيره أولى  
منه رد قبل العقد لا بعده ولو تزوجها نفسها  
فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استأذنها في  
معين فترت ثم تزوجها من نفسه فسكنت صح في  
الأصح بخلاف ما لو بلغها فترت ثم قالت  
رضيت لم يجز لبطلانه بآرد ولذا استحسنوا  
التعدي عند الزفاف لأن الغالب انظرها  
النقرة عند خفاء السماع ولو استأذنها  
فسكنت فوكل من تزوجها من سماء جازان  
عرف الزوج والمهر كافي القصة واستشكاه  
في البصر بأنه ليس للوكيل أن يوكل بلاذن  
فتتضاء عدم الجواز وأنهم استثنوا

وان قد سفير ومعه الحق وترجع الى الموكل فاذا اضرب في تعدده لاسما والزواج والمهر معا لو ان وبو يد ذلك  
ما ذكره المصنف والشارح في الوكالة حيث قالوا لو كسب لا يوثق الا باذن آخره الا اذا وكله في دفع زكاة  
فوكل آخر والوكيل يقبض الدين اذا وكل من في عبالة والاعند تقدير الخ من الموكل للوكيل فيجوز التوكيل  
بلا اجازة لمول المقصود اه في مسئلتنا هذه تظهر هذه العلة وهي كالمسئلة الاخيرة بجامع التعيين في كل  
فتكون مستثناة فية من الجواب الثاني في الشارح فتأمل (قوله انه من هو) المراد انما فعله ولو اجالا  
فلو قال أزوجه من رجل فسكت لا يكون اذا ولو سمى فلا نأ ولا نأ فسكت فله أن يزوجه من أيها شاء  
كافي البصر (قوله ولو في ضمن العام) مبالغة على قوله ان علت (قوله والا لا) أي ان كانوا الا به ون كفى نعم  
لا يكون رضا (قوله ما لم تفوض اليه الامر) أما اذا قالت أماراضة بما تفعله أنت بعد قوله ان أقواما مخطبونك  
أوزوجي عن مختاره ونحوه فواسم استئذان صحيح وليس له من هذه المقالة أن يزوجه من رجل ردت نكاحه أولا  
لان المراد به هذا العموم غير كالتوكيل بتزويج امرأ ليس للوكيل أن يزوجه مطلقا اذا كان الزوج  
قد شككها للوكيل وأعلم بطلاقها كافي الظهيرية (قوله لا العلم بالمهر) أشار بقدره الى أن المصنف راعى  
المعنى في عطفه المهر على الزوج وأصل الترتيب بشرط العلم بالزوج والمهر قاله الحلبي ووجه القول بعدم اشتراط  
علمه أن للنكاح صحة بدون ذكره وصححه صاحب الهداية ووجهه في البحر المذهب وإشارة كتب الامام محمد تدل  
عليه (قوله وقبل بشرط) لان رغبتهما تختلف باختلاف الصدق في القلة والكثرة قال السكال هو الواجب  
(قوله وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو أن المزوج ان كان أباً أو جداً فذكر الزوج يكفي فانه لا ينقص  
عن المهر وان كان غيرهما فلا بد من تسعة الزوج والمهر ونقل تصححه عن الكافي والشارح نسب اليه  
التصحيح لانه أقتره (قوله رده السكال) بأنه مهم ومن قائمه لان التفرقة بين الأب والجد وبين غيرها مما انفاهى في  
تزويج الصغيرة بحكم الخبر والكلام انما هو في الكبيرة التي وجبت مساورتها والاب في ذلك كالأجنبي لا يفعل  
شياً الا برضاها (قوله ان علمته) أي الزوج وانما تسعة المهر فعلى الخلاف المتقدم كتابه عليه في البحر (قوله كما مر)  
أي في قوله ان علم بالزوج (قوله مذ كورة في الاشياء) أي في القاعدة الثانية عشرة التي هي لا نسب الى ساكنة  
قول حدث قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها سكوت النطق سكوت البكر  
عند استئثار ولها قبل التزويج وبعد • الثانية سكوتها عند قبض مهرها • الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة  
أي عن اختيار نفها اذا كانت المزوج غير الأب والجد • الرابعة حلفت أن لا تزوجه فزوجهما أبو فسكت  
حلفت • الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له • السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له  
أو المتصدق عليه اذن • السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بده • الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بده  
• التاسعة سكوت المتفوض اليه قبول للتفويض وله رده • العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بده  
وقيل لا • الحادية عشرة سكوت أحد المتبايعين في بيع التبتة حين قال صاحبه بد أن أجهل بيعا صحبها •  
الثانية عشرة سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الفاعين رضا • الثالثة عشرة سكوت المشتري بالخيار  
حين رأى العبد يبيع ويشترى بسقط الخيار • الرابعة عشرة سكوت البائع الذي له حق - بس المبيع حين رأى  
المشتري قبض المبيع اذن يقبضه صحبها كان البيع أوفاسدا • الخامسة عشرة سكوت الشفع حين علم بالبيع •  
السادسة عشرة سكوت المولى حين رأى عبده يبيع غير ماله أو يشترى اذن أن يبيع ماله لا يكون اذا كان  
المولى فاضيا • السابعة عشرة لو حلف المولى لا يأتد له فسكت حث في ظاهر الرواية • الثامنة عشرة سكوت  
القرن وانقياده عند بيعه أو رده أو دفعه لخباية اقرار برقه ان كان به قبل بخلاف سكونه عنده اجازة أو عرضه  
للبيع أو تزويجه • التاسعة عشرة لو حلف لا ينزل فلا ياتي داره فسكت حث لا لو قال اخرج منها فاني أن يخرج  
فسكت • العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة ثم نكته اقرار به • الحادية والعشرون سكوت المولى  
عند ولادة أم ولده اقرار به • الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاختيار بالعيب رضا بالعيب ان كان  
الخبر مدلا لا لو كان فاسدا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسدا • الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار  
بتزويج الولي على هذا الخلاف • الرابعة والعشرون سكونه عند بيع زوجته أو قريه عصارا اقرار بأنه ليس له  
على ما أتى به مشايخ حمرة خلافا لما في مجاري فينظر المني وكذا سكوتها عند بيع زوجها فانه اقرار بأنه ليس

ان علم بالزوج) انه من هو تظهر الرغبة  
فيه أو عنه ولو في ضمن العام بغير أن أوبى  
معى لو صحه ون والا ما لم تفوض له الامر  
(لا العلم بالمهر) وقبل بشرط وهو قول  
المتأخرين بغير عن الذخيرة وأقتره المصنف  
وما صححه في الدرر عن الكافي رده السكال  
(وكذا اذا تزوجه الولي عنده) أي بغير رضا  
(فسكت) مع (في الاصح) ان علمته كما مر  
والسكوت كما هو في سبع وثلاثين مسألة  
مذكورة في الاشياء

لها على ما به الفتوى الخامسة والعشرون وآية يبيع عرضاً أو داراً فنصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت  
تسقط دعواه السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال لا تخراً ما اشتري هذه الامة لنفسى خاصة فسكت  
الشريك لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين اني اريد شراء  
لنفسى فشرأه كان له الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن التاسعة  
والعشرون سكوت عند رؤية غيره يشترى رقه حتى سال ما فيه وضاً الثلاثون سكوت الخائف لا يستخدم ماله  
اذا خدمه بلا امره ولم ينهه حنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثاً اثنتين من القنية الاولى  
دفعت لبنتم اني تجهيزها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد الثانية اثنتان في جهازها  
ما هو من نادف سكوت الاب لم تضمن الامة الثالثة باع جارية وتعليقها حتى وشروطان ولم يشترط ذلك له مشتري  
لكن تسلم الجارية المشتري وذهب بها والبائع ساكت بمنزلة التسليم فكان الحل فيهما كذا في الظهيرية قلت  
الاولى ان يقول فكان الحل له لان الرقيق لا يملك وان ملك ثم زدت أخرى وهي القراءة على الشيخ وهو ساكت  
تزل منزلة نقطة في الاصح وأخرى على خلاف فيها سكوت المذمى عليه ولا عدوله انكار وقبل لا ويحبس وهي  
في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رأيت أخرى كتبتها في الشارح من الشهادات سكوت المزكى  
عند سؤاله عن الشاهد تعدل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتن العين المرهونة  
كما في القنية اهلبي مع زيادة ويراد عليها المودع بصيره ودعا بسكوت به عقب وضع رجل متاعه عنده وهو ينظر  
كما في شرح الكنز وزاد في بعض الفضلاء أخرى وهي أن من وضع متاعه عند رجل فسكت وذهب بصيره ودعا  
بكسر الدال وفي الذي قبله ابتغى هو الرجل زوجته رجل بغير امره فهناك القوم وقبل التهنئة فهو رضاء لان  
قبول التهنئة دليل الاجازة وأحد الوصيين اذا استأجر حالي ليعملوا الجنائز الى المقبرة والاخر حاضر ساكت  
أو فعل ذلك بعض الورثة بمحضرة الوصي وهو ساكت بلزاً لأن ويكون من جميع المال وهي بمنزلة الكفن  
وصاحب الدار اذا قال للساكن اسكن بكذا والا فخرج فسكت وسكن مكانه ساكنه ساكنه ساكنه ساكنه  
وسكونه وكذا اذا قال الراعي للمالك لا أرضى بما سميت وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى الراعي لازم المالك  
ما سمى الراعي والمالوزف اليه امرأة بلا جهاز فله مطالبة الاب بما بث اليه من الدراهم والدناير وان كان  
الجهاز قليلاً فله المطالبة بما يليق بالمبعوث به وله استرداد ما بعث والمعتبر بما يتخذ ذلك الزوج لا ما يتخذها فلوسكت  
بعد الزفاف طويلاً ليس له أن يخاصم بعده وان لم يتخذ شيئاً والموهور له انما هو بطل الدائن ما عليه فسكت  
سقط الدين لأن سكوتيه وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ولو قال من ساعته لا يقبل بطل وبقي الدين على  
حاله والسكوت على المسكر وعلى بيعه رضاه ما اذا لم يشكر بقلبه وما لو تزوجت من غير كفوفه فسكت الولي  
حتى ولدت يكون شكره رضا أى على ظاهر المذهب والوكالة فاعلمها كانت ثبت بالقول تثبت بالسكوت ولذا قال  
في الظهيرية لو قال ابن العم للكبيرة اني اريد أن تزوجك نفسي فسكت فتزوجها ساجز وما لو أبرأه فسكت صح  
ولا يجتاز الى القبول وسكوت الراهن عند بيع المرتن يكون مبطل للراهن في احدي الروايتين  
وما لو وصى لرجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي بهض التركة أو قضى دينه فهو قبول للوصاية كفى مدين  
الحكام ذكره الجوى قال وهذا الجمع والاطناب من خواص هذا السكوت (قوله فان استأذنه اغير الاقرب الخ)  
هذا المختص بغير رسول الاقرب أو وكيله فانما ما قلنا من مقامه ذكره في السكوت ويؤخذ منه أن لو قيل الولي  
الاقرب أن تزوج بمحضرة الولي الأبعد وهي واقعة الفتوى حوى وقوله كما جنى يدخل فيه الاب السكافر  
والعبد والمكاتب فانه غير ولي كافي البصر (قوله فلا عبرة بسكوتها) لأن سكوتها حينئذ قلها الاتهام الى كلامه  
فلم يقع دلالة على الرضا ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء به للعاجلة ولا حاجة في غير الاولياء (قوله كالتيب)  
المراد بالتيب امرأة تزوجت فبانت بوجه بعد ما دخل بها فلا يكتفى بسكوتها اذا تزوجها الولي أو استأذنها بل  
لا بد من القول ونحوه لان نقطة الامة ذعيباً وقد قل حياتها بالممارسة فلا مانع من نحو النطق في حقها وهي  
ما خوزة من ثياب اذا رجع امهاودتها التزوج أولان الخطاب يعاودونها (قوله البالغة) انما يقدمها لأن الكلام  
فيمن يستأذن أما الصغيرة فلا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله لا فرق بينهما) أى بين البكر البالغة والتيب البالغة  
في اشتراط الرضا بالقول ونحوه (قوله الا في السكوت) أى سكوت البكر عند استئذان الولي الاقرب لا الاجنبي

(فان استأذنه اغير الاقرب) كما جنى  
أولى بعبد (قولا) عبرة بسكوتها  
لا بد من القول كالتيب البالغة لا فرق  
بينهما الا في السكوت

ولاوى غيره أقرب منه التي هي مسئلة المصنف (قوله لأن رضاهما) أي البكر والتيب الباشع والظاهر  
التفريق بينهما على قوله لا فرق بينهما (قوله أو ما هو في معناه) عطف على القول والضمير في معناه يرجع إليه  
(قوله كطلب مهرها ونفقةها) ظاهره أنه تمثيل للفعل الدال على الرضا وليس كذلك بل هو من قبيل القول  
ولذا قال الكمال الحق أن الكل من قبيل القول إلا التكين فإنه فوق القول وعارضه صاحب الجبر يقول التهنئة  
فإنه ليس بقول وإنما هو سكوت وفيه أن الكمال قال الحق أن الكل من قبيل القول لأن القول حقيقة وقبول  
التمنية ينزل منزلة القول في الرضا (قوله ودخوله بها) هذا يعني عنه قول المصنف وعكسها من الوطء والاولى  
أن يقول وخلوته بها ويكون جارية على ما استظهره صاحب الظهيرية قال فيم أولو خلاصها برضاها هل يكون  
ذلك اجازة لا رواية لهذه المسئلة وعندي أن هذه الاجازة اهـ (قوله والضحك سرورا) جسد الكمال من  
قبيل القول لأنه حروف وفيه تأمل (قوله ونحو ذلك) كما مرها بمحمل جهازها الى بيت الزوج (قوله بخلاف  
خدمته) أي أن كانت تخدم من قبل قال في المحيط والظهيرية والتيب إذا قبلت الهدية فليس برضا ولو كانت  
من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا لانه اهـ (قوله من زالت بكارتها) أي عذرتها وهي الجلدة (قوله  
أو حصول جراحة) أي في موضع العذرة (قوله أو عنده) يقال غسست الجارية تغسب بضم الغون غنوسا  
وعن سافهي عائش إذا طال مكدها به دأرا كما في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الابكار وكذا في الصحاح  
(قوله بكرة حقيقة) بالاتفاق فقد دخل في الوصية لا بكار بن فلان وذلك لأن مصيها أول مصيها لها ومنه البكرة  
والبكرة لا قول الفسار وأقول النهر فيجوز عليها حكم الابكار السابق (قوله كتمت ريق يجب الخ) أي كذات  
تفريق الخ قال المحشي وهو تنظير في كونه ابكارا حقيقة وحكما لا تنيل فلا يراد أن هذه ما زالت عذرتها فكيف  
بشبهها من زالت عذرتها (قوله أو طلاق) عطف على تفريق الحلبي (قوله بعد دخوله) ظرف للطلاق والموت  
وهذا من النص على المتوهم لأنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلو كانت بكرة حقيقة وحكما بالمرتين الأولى  
(قوله قبل وطء) قيد به لأنها بعد الوطء ثيب حقيقة وحكما (قوله وهذه فقط بكرة حكا) يعني أن من سبق ليست  
ببكرة حكا ويؤيد ظاهر اقتصاره فيما تقدم على قوله حقيقة مع أنها بكرة حكا في الموضعين كما صرح به في الجبر وغيره  
فالصواب أن يقول وهذه فقط بكرة حكا فقط اهـ حلبي (قوله والافتيب) صادق بثلاث صور ما إذا تكررت منها الزنا  
ولم تحدث ما إذا حدث ولم يتكرر منها الزنا وما إذا تكررت منها الزنا وحده اهـ حلبي (قوله كوطوءة بشبهة) فإنها  
ثيب حقيقة وحكما اهـ حلبي (قوله أو نكاح فاسد) أي وكوطوءة نكاح فاسد فهو عطف على قوله بشبهة فيقول  
الحلبي يعني بعد الوطء لا حاجة إليه وإذا لم يوطأ فيه فهي بكرة حقيقة وحكما كافي للنكاح الصحيح (قوله للبكر  
البالغة) انما يبدأ بالبالغة لأن الصغيرة لا يعتبر لها (قوله بلفك النكاح) أي المقتد للمعقود مع الولي (قوله وطأت  
رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كافي الشربة لانية (قوله ولاينة لها) أمان وجه ثبوت لانية لاحدهما  
عمل بها وإن أقامها كل منهما فالحكم ما ساق في الشارح اهـ حلبي (قوله على ذلك) أي المذكور من السكوت  
أو الرذ (قوله ولم يكن دخل بها طوعا) بأن لم يدخل بها أصلا ودخل كرها واحترز بذلك عما إذا دخل بها طائعا حيث  
لا تصدق في دعوى الرذ قاله الحلبي (قوله فالقول قولها) لأنه يدعى لزوم العقد وطلاق البضع والمرأة تدفعه فكانت  
منسكرة (قوله على المقتضى به) مرتبط بقوله بينهما فإن نكحت بفضي عليها بالنكول ومقابل المقتضى به قول الامام  
بعد الميمن عليها كما ساق في الاشياء الستة المذكورة في الدعوى (قوله وتقبل بينه الخ) جواب عن سؤال وارد  
على ما فهم من قوله ولاينة لهما فإنه يفيد أنه إذا أقام البينة قبلت (قوله بضم الشقين) الباء للتصوير وبعبارة النهر  
بل على حاله وجوده هي ضم الشقين في مجلس خاص يحاط بطرفه ويلزم منه عدم الكلام انتهت بزيادة من الجبر  
(قوله فيبنتها أولى) لا ثبات الزيادة أعني الرذ فانه زائد على السكوت (قوله إلا أن يبرهن على رضاها أو اجازتها)  
زاد في شرح الملقى أو اذنها فإذا برهن على قولها رضيت أو أجزت أو أذنت على ما في شرح الملقى فيبنتها  
مقدمة على بينتها بالرد لا ستواهما حيث نفي الاثبات وزيادة بينة باثبات الزوم وفي الخلاصة عن أدب القاضي  
للتصاف أن بينتها أولى هنا أيضا في هذه الصور خلاف المشايخ (قوله مثلا) أشار به الى أن ذكر الاب لا تنافي  
فالمراد الولي الجبر (قوله وهي مراقة) الجلة حال (قوله فان القول قولها) لانها إذا كانت مراقة كان البلوغ  
الذي ادعته محتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منسكرة وقوع الملك عليها (قوله أن سنها تسع) هو سن المراقة كما

لأن رضاهما يكون بالدلالة كما ذكره بقوله  
(أو ما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا  
(كطلب مهرها) ونفقةها (وعكسها من  
الوطء) ودخوله بها برضاها ظاهرة (وقبول  
التمنية) والضحك سرورا ونحو ذلك بخلاف  
خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها  
بوتنية) أي فطة (أو) دورود (حيض أو)  
محمول (جراحة أو غشيس) أي كبر بركر  
حقيقة (كتمت ريق يجب أو طلاق  
أو موت بعد دخوله قبل وطء (أو زنا) وهذه  
أو موت بعد دخوله قبل وطء (أو زنا) وهذه  
فقط (بكر حكا) أن لم يتكرر ولم يتخذ به إلا  
فتيب كوطوءة بشبهة أو نكاح فاسد (قال)  
الزوج للبركة (بالبالغة) بلفك النكاح ولاينة  
فستت وقالت (بل) رددت النكاح ولاينة  
لهما (على ذلك) ولم يكن دخل بها طوعا  
في الأصح (فالقوله قولها) بينها على  
الفتي به وتقبل بينته على سنها تسع  
وجودي بضم الشقين ولو برهنها فيبنتها  
أولى إلا أن يبرهن على رضاها أو اجازتها  
(كالزوج أو أباها) مثلا زاعما عدم بلوغها  
(قالت أنا بالغة والاب) والنكاح لم يصح وهي  
مراقة (وقال الاب) والنكاح لم يصح وهي  
صغيرة (فان القول قولها) أن ثبت أن سنها تسع

أما المصنف ولا موقع له في القول المصنف وهي مراعاة ولو قال الشارح والمراعاة من بلغت نسعا لكان أولى  
(قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه) يعني إذا باع الرجل ضياع ابنه فقال الابن أنا بالغ وقال المراهق أو الأب أنه  
صغير فالقول للابن إذا كان مراهما لأنه ينكر زوال ملكه وقيل بخلافه والاول أصح ومنه الأب الوصي كافي  
في المنع (قوله ولو برهنا فينبه البلوغ أولى) أصل العبارة كافي المنع وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي  
للزواج ردها باطل لأنهما صغيران ثبت أن سنهما تسع القول لها وإن أقاما لينة فينبه المرأة على أنها بالغة أولى  
أه إذا علمت ذلك فالأولى تقديم هذا الفرع على قوله وكذا لو ادعى المراهق الخ لأنه من ثقة ما قبله وقد يقال إنما  
آخره ليفيد حكم المراهق المذكور أنه مثلها فيه (قوله على الأصح) مقابله أن القول قول الأب (قوله بخلاف قول  
الصغيرة الخ) أي التي تزوجها غير الأب والجد أو من زوجها فلا خيار لها (قوله حين بلغت) الذي في البحر  
حين بلغت الخبر هو أحسن ليشمل من عات بعد البلوغ (قوله لانكاره زوال ملكه) أي وهي بما قالت تريد  
ابطال الملك الثابت فكانت مدعية صورة فلا يقبل منها اسناد الفسخ (قوله ولو هذا حاله البلوغ) بأن قالت  
عند القاضي أدركت الآن وفسخت فالقول لها إنها قادرة على إنشاء الرد ولا يشترط أن يكون حاله البلوغ  
حقيقة بل ولو كان باخبارها كذا بأنها بلغت الآن وقيل لمحمد كيف يصح وهو كاذب لأنها إنما أدركت قبل  
هذا الوقت فقال لا تصدق بالاسناد فجاز لها أن تكذب كيلا يطل حقه اه واغاب وبلغ لها ذلك إذا كانت  
اختارت عند البلوغ بالفعل وأخذ من ذلك جواز الكذب لأحياء الحق وهي منصوفة (قوله وللولى الخ) قد بدى  
احترازا عن الوصي حيث لا يملك ذلك ولو أوصى إليه به خلافا لما في العيني ولا يلحقه وأغاب ما لا تزويج أمة اليتيم  
لأنه من الكسب لمكان المهر وفيه إراقة من المؤنة ثم لو كان الوصي قريبا أو صاحب ملك بالولاية (قوله لا أتق  
بيانه) أي في قول المصنف الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ (قوله انكاح الصغير) قد بدى بالانكاح لأنه لو أقر  
الولي عليهم ما بالنكاح في حال صغرهما غاب قراره موقوف إلى بلوغهما فالأصل صدقاه فينفذ قراره ولا يطل  
وعندهما ينفذ في الحال قال في الشربلالية أنه الصحيح وقيل الخلاف فيما إذا بلغا وأنكر النكاح فأقر الولي  
أما لو أقر بالنكاح في صغرهما صح إقراره وهو الواجب كما قاله السكاك لقائمة من ملك الانشاء ملأه  
الإقرار ولو قال المصنف وللولى انكار غير المكان ليشمل الممتنع ونحوه لكان أولى ولم يتكلم المصنف والشارح  
على وقت الدخول بالصغيرة واختلافه فيه فقبل لا يدخل بها سالم بطلع وقيل يدخل إذا بلغت نسعا وقيل إن كانت  
سبعة جسمية تطبق الجماع يدخل بها والا لا قال في الهندية وأكبر المصلحة على أنه لا عبرة بالسنة وإنما  
العبرة للطاقة فإذا كانت خضمة سبعة تطبق الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج أن يدخل بها  
وان لم تبلغ التسع وان كانت مهزولة تخيفه لا تطبق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها  
ولو كبر سنهما والصحيح وإذا طلب الزوج بدانة المهر من القاضي أن يأمر الأب بتسليم الزوجة فقال إنما  
صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطبق إن كانت ممن تخرج أخرجها وأحضرها المجلس وينظر إليها  
فإن كانت تصلح أمره بدفعها والا لا وإن كانت ممن لا تخرج أمر من يوثق بهن من النساء أن ينظرن  
إليها فإن قلن أنها تصلح للرجال أمر بالدفع والا لا والخلاف والتصحيح في وقت ختان الصبي كالخلاف السابق  
في وقت الدخول أكثر الشايخ على اعتبار الطاقة (قمة) ليس لغير الأب والجد أن يسلم الصغيرة قبل قبض  
ماتعور قبضه من المهر وإن ملها قبله فالتسليم فاسد وترد إلى بيتها والأب إذا سلم البنت إليه قبل القبض  
له أن يمنعها بخلاف ما لو باع مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فإنه لا يسترده (قوله جبرا) دليله ما روى عن علي  
موقوف أو موقوعا لانكاح إلى العصبية (قوله ولو ثيدا) وذلك لأن ثبوت الولاية على الصغيرة عند عدم  
العقل أو نقصانه وعند الشافعي البكارة ومذهبا أولى لأنه المؤثر في ثبوت الولاية على مالها أجماعا وكذا في حق  
الغلام في ماله ونفسه وكذا في حق الجنونة أجماعا ولا تأثير لكونها ثيبا أو بكراف كذا الصغيرة (قوله كمتوه  
ومجنون) ومعتوه ومجنونة ولو بلغ مجنونا أو معتوها تنق ولاية الأب كما كانت ولو جن أو معتوه بعد البلوغ تعود  
في الأصح ولو تزوج الصغيرة غير الأب والجد من زوج لا يقدر على المهر والنفقة لا يصح العقد ولو كانت هي معسرة  
قال في الوهبانية وما صح من شخص وليس بقادر \* على المهر والاتفاق والمرس أعسر  
(قوله ولزم النكاح) أي لأخباره في هذه الصور الالتمية (قوله بنقص مهرها الخ) الباء للتصوير وقد

وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهنا فينبه  
البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف قول  
الصغيرة ردت - من بلغت وكذبهم بالزوح  
فألقوا له لانكاره زوال ملكه لو أنه إذا بدى  
زمان البلوغ ولو هذا حاله البلوغ فآل قول لها  
شرح وهو بانية فليحفظ (ولولى الخ) لا في بيانه  
(7) نكاح الصغير والصغيرة (جبرا) ولو ثيدا  
كأنه وه مجنون شه - را (ولزم) النكاح (ولو  
يقين فاحش) بنقص مهرها وزيادة مهره



بالصغير والصغيرة لانه لو تزوج أمتهما بغير فاحش لا يجوز وكذا البيع والشراء المتعلقان بحال البتيم لا يجوز  
 قيمما الغبن الفاحش والمراد النقص والزيادة من مهر المثل أو عليه (قوله أو بغير كف) بأن تزوج أمته  
 أو بنته بعد أو هذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجها بغير كف ولا يجوز الخلط ولا الزيادة إلا بما يتقاربان الفاحش  
 حلي عن المخ وفيه أن تزوج الابن أمة لا يصلح مثالا لعدم الكفاة فظنم لا تعتبر بلحق الرجال بل لحق النساء  
 لما قالوا ان الرجل مفترش ولا يغيظ الشريف دناءة فراشه (قوله بنفسه) احتزبه مما اذا وكل وكبيره ويجهها  
 وسياق بيانه قريبا اه حلي (قوله بغير كف) أي فاحش وكان عليه أن يقول أو بغير كف ولو قال الشارح المزوج  
 بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المخ لم من هذا اه حلي ملخصا (قوله وكذا المولى) أي اذا تزوج  
 الصغير والصغيرة المرقوقين ثم أعتقهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كف أو بغير مهر المثل ولا يثبت لهما  
 خيار البلوغ لئلا يكون ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يغني عنه (قوله وابن الجمنونة)  
 اذا تزوج أمته ثم أفاقت لا خيار لهما لانه مقدم على الاب في تزويجها وتزوج الاب لا خيار فيه فبالاولى من كان  
 مقدما عليه (قوله لم يعرف منهما) أي من الاب والجد وكذا المولى وابن الجمنونة كما لا يخفى قاله الحلبي (قوله  
 سوء الاختيار) من إضافة الصفة أي الاختيار السوء بان يفسد خلا فعلا لاسيما اشتراهم عند الناس والظاهر  
 أن المراد أنهم لا يجسدان التصرف الملتصق أو سفه أو غير ذلك (قوله بمجانة وفسقا) المجانة مصدر مجن فهو  
 ما جن أي لا يبالى قولاً وفعلًا كانه صلب الوجه حلي عن الفاسق مطلقا (قوله اتفاقا) أي من  
 الامام وصاحبه (قوله وكذا لو كان سكران) أي فلا يصح عقده اتفاقا أفاده صاحب الدرر (قوله فزوجها من  
 فاسق الخ) ظاهره أن عدم صحة عقد السكران محله اذا عقده هؤلاء أما اذا عقده بدون مهر المثل أو بغير كف  
 وكان المعقود له غير هؤلاء المذكورين يصح العقد وفيه بعد بل ظاهر تعديل الشارح بعلي أن العقد لا يصح  
 صحح اذا صدر من عاقل يعني الاختيار لانه عال بظهور سوء الاختيار أما السكران فعقد لا يصح من غير  
 هؤلاء وفي شرح الملتقى أن يكون الاب سكران أو موهوماً وسوء الاختيار مجنونة وفسقا فالعقد صحيح  
 على الصحيح كما لو تزوجها من فقير أو محترف مرفقة دينته اه ولعل المراد بالفاسق الفاسق بجارحة كالأفني  
 وشارب الخمر والشريش رشيد الخسومة ومن لا يحسن المعذرة (قوله أو فقير) أي لا يملك المهر المجهل كما يأتى  
 في الكفاة قاله الحلبي (قوله فلا تعارضه) الذي يراد به ظهور سوء الاختيار وقوله شفقة أي شفقة من فخر من  
 الاب والجد والمولى وابن الجمنونة (قوله وان كان المزوج غيرهما) أي غير الاب والجد ومثلهما المولى وابن  
 الجمنونة (قوله ولو الاتم أو الفاسق) وانما ثبت الخيار في عقد ههنا لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والعم واذا  
 ثبت الخيار في المتقدمة في التأخر أولى واقصروا رأي في الامور نقصان الشفقة في الفاسق وعن الامام أنه  
 لا يثبت لهما الخيار لان ولاية الفاسق تامة لانهم المال والنفس وشفقة الاتم فوق شفقة الاب فكان كالأب  
 والاول هو الصحيح زيلي وعليه الفتوى هندية (قوله لو عين لو كبله القدر) أي الذي هو عين فاحش ثم قال  
 أبو الوفاء هو قياسه العصة اذا عين لو كبل غير كف (قوله أصلاً) أي لا لازماً ولا معقوداً فصح خيار البلوغ (قوله  
 ولهما فسخه) أي بعد البلوغ (قوله ولكن لهما خيار الفسخ بالبلوغ) دفع به توهم لزوم التبادر من العصة  
 (قوله ومطلقاً) كما عتوه والمعتوه والمجنون والمجنونة اذا كان المزوج لهما غير من تقدم فان لهما الفسخ  
 اذا أفاقا أو عقلاً واعلم أن خيار الفسخ يثبت في حق أهل الذمة والصغيرة اذا تزوجت نفسها فأجاز المولى لأن  
 الجواز ثبت باجازه المولى فالنكاح الذي باشره بنفسه (قوله ولو بعد الدخول) ويجب كل المهر ولو المدخول  
 حكمه كالنكاح الصحيح ولو لم يدخل بها سقط المهر سواء كان اختياراً منها وهو ظاهر أو منه لان القرعة بالخيار  
 فسخ للعقد فكانه لم يكن (قوله بالبلوغ) ان علما قبل (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي البلوغ (قوله لقصور  
 الشفقة) على التولية ولهما خيار الفسخ (قوله ويغني عنه خيار العتق) أي في حقها وانما قلنا ذلك لانه ليس  
 للبعد خياراً اعتق سواء كان صغيراً أو كبيراً وظهره أن خيار البلوغ يثبت ويغني عنه خيار العتق وهو أحد  
 قولين ذكرهما الصفا في جامعه فقال الامة الصغيرة اذا تزوجها مولاها ثم أعتقت وهي صغيرة فلها الخيار  
 غير أنهما ان كانت صغيرة لا تصرف بهنكم هذا الخيارات فسخاً واجازة ما لم تبلغ فتصرف فسخاً بان تقصر  
 نفسها واجازة بان تختار زوجها لان هذا التصرف دائر بين النفع والضرد والصغيرة لم تؤهل لذلك وكذلك وليها

(أو) تزوجها (بغير كف) فان كان المولى  
 المزوج بنفسه بغير (أباً أو جداً) وكذا المولى  
 وابن الجمنونة (لغير كف) منهم ما سوء الاختيار  
 محبة ذوقها (وان عرف لا) يصح النكاح  
 إقاة فاقه أو شرباً أو قهراً أو ذى حرفة دينته  
 من فاسق أو شرباً أو قهراً أو ذى حرفة دينته  
 الظهور وسوء اختياره فلا تعارضه في نفسه  
 المظنونة بغير (وان كان المزوج غيرهما)  
 أي غير الاب وأبيه ولو الاتم أو الفاسق أو  
 وكبل الاب لغير في النهر بمثل الوعين لو كبل  
 القدر مع (لا يصح) النكاح (من غير كف)  
 أو بغير فاحش أصلاً (وما في صدر الشريعة  
 صحيح ولها فسخه وهم (وان كان من كف  
 ونهرا قبل مع) يمكن (لها) أي الصغير  
 وصغيره ومطلقاً (خيار الفسخ) ولو بعد  
 الدخول (بالبلوغ) أو العلم بالنكاح بعده  
 انصهر الشفقة ويغني عنه خيار العتق

لا يملك التهم فمهما هذا الخلل لا ينافي ما قام مقامها وإذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق ولا يخبرها خيار  
 البلوغ أي لعدم ثبوتها أولاً لأنه ثبت لها وخيار العتق ينتظمه لأنه أنفذ من خبرها بالبلوغ منهم من قال بالرد  
 وهو الصحيح لأن العقد صدر عن كامل الولاية لأن ولاية المولى على مملوك ولاية كاملة لأنها بسبب المال  
 ولا نقصان فيه فلا يثبت خيار البلوغ كما في الأب والجداه مالم يصار يختصم أو خيار العتق يثبت للامة  
 ولو كبرة كما صرح به صاحب البحر في نكاح الرقيق حلي مختصراً (قوله بمحضرة أبيه) الظاهر أن الجد كذلك  
 لأنه أولى من الوصي والظاهر أن وصي الجد كوصي الأب (قوله بشرط القضاء) أي لأن في أصله ضعف فوقف  
 عليه كالرجوع في الهبة وفيه إجماع إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما مالم يحضر لزوم القضاء على الغائب بنهر  
 (قوله للفسخ) أي سواء كان من جهتها أو وجهته ولا ينقص عدد الطلاق لأنه يصح من الاثنين ولا طلاق لها (قوله  
 نيتوارثان فيه) أي إن اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما  
 فوارثا ويحلى للزوج أن يطأها مالم يفرق القاضي بينهما ما كذا في الهندية (قوله ويلزم كل المهر) أي في الموت  
 وإن حصل قبل الدخول كما في النكح لأن الموت كالدخول في تمام المهر (قوله ثم الفرقة) أي التي ليست بصريح  
 ولا كتابة تخرج الأجر باليد وخيار الخيرة وانخلع فانه من الكتابات كذا في الحلبي عن النهر والسكلام  
 في الفرقة بغير خيار البلوغ والأفهي فسخ مطلقاً فلا يثنى التفصيل فيها وإن كان ظاهره يوم جربانه فيها وسبق  
 إيضاحه (قوله أن من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحتراز به عن التفسير والأجر باليد فإن  
 الفرقة فيها وإن كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً كذا في الحلبي ولا وجه لهذا  
 الاحتراز به فجعل موضوع الكلام في فرقته است بصريح ولا كتابة فتأمل (قوله لا ينقص عدد طلاق)  
 وصفت كائناً (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يطبق المعتدة بعدة الفسخ طلاق ولو صرح بها حلبي (قوله لا  
 في الردة) يعني أن الطلاق يلحق المرتدة في عدتها وإن كانت فوقتها فسخاً لأن الحرمة بالردة ضربة تأبده لا رجوعها  
 بالاسلام فيقع طلاقه عليها في الردة فإن كان ثالثاً شمرت عليه حتى تنكح زوجها غيره كذا في الفتح وتقر فيه  
 صاحب النهر وذكر في البحر أول الطلاق أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضي  
 بإبائه أحدهما عن الاسلام والشارح قبيل تفويض الطلاق قال تبع الشرح المصنف لا يلحق الطلاق عدة الردة مع  
 المحاقفة بقيد كلام البحر كذا في هناية عدم اللصاق كما لا يخفى حلبي ملخصاً ومزيداً (قوله وإن من قبله فطلاق)  
 أي إذا كانت لا تمسك منها فخرج بهذا القيد التباين والتقبيل والسبي والاملام فإن الفرقة فيها ليست بطلاق  
 وإن كانت من قبله وإلى هذا التقيد أشار في الهندية حيث قال ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق  
 لأنها فرققة يشترط في سببها الرجل والمرأة وحيداً يقال في الأول ثم إن كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منه  
 أو من قبله ويمكن أن تكون منها فسخ حلبي ملخصاً (قوله أو رددة) قد علم بمقتضى مقدم وعما هذا أن الردة فسخ وأن  
 الطلاق يلحق في عدتها إلا إذا حلقت أحدهما ما بدأ الحرب (قوله وخيار عتق) سبق قلناه أنه صريح في باب  
 نكاح الرقيق أنه لا يثبت للطلاق (قوله وأيس للفرقة) أي قبل الدخول حلبي (قوله إلا إذا اختار نفسه  
 بخيار) عتق فيه ما تقدمت فالتناسب أن يقال إلا إذا اختار نفسه بخيار بلوغ كافٍ البحر وهذا المحصر غير صحيح  
 لما في الخيرة من تزوج مكانة باذن سيدها على جارية تبينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى تزوجته من  
 زوجها على مائة درهم جازاً لتسكحاً فإن طلق الزوج المكاتبه أو لا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه  
 ولا يقع على الامة لأنه بطلاق المكاتبه أي قبل الدخول تنصف الامة وعاد نصفها إلى الزوج بنفس الطلاق  
 فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويطلق جميع مهر الامة عن الزوج مع أنها فرققة  
 جاءت من قبله قبل الدخول به لأن الفرقة إذا كانت من قبل الزوج انما تسقط كل المهر إذا كانت طلاقاً أو ما  
 إذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخاً من كل وجه فوجب سقوط كل الصداق كالمغير إذا بلغ وإيضاً  
 لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فإنه يسقط كل الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لأن فساد النكاح  
 كالمعلق بالمك أو حكمه ملق بالمك فإنه يحصل به على قبول المشتري على إيجاب البائع وانما سقط كل  
 الصداق لأنه فسخ من كل وجه اه ويرد على صاحب الخيرة إذا ارتد الزوج قبل الدخول فانه فرققة فسخ  
 من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه فالحق أنه لا يجعل لهذه المسئلة ضابطاً بل يحكم

ولو بلغت وهو صغيرة فزى بمحضرة أبيه أو  
 وصيه (بشرط القضاء) للفسخ (فتيوارثان  
 فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة أن من قبلها  
 ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها  
 طلاق إلا في الردة وإن من قبله فطلاق إلا  
 بملك أو رددة أو خيار عتق وليس لافرقه  
 منه ولا ورعابه إلا إذا اختار نفسه  
 بخيار عتق

في كل فرد بما أفاده الدليل ١٥ حلي من البحر وما في التهر عن الدير عن فيه نظر فليراجع (قوله وشروط لكل)  
 أي لكل الفرق (قوله الإثمانية) أي فلا يشترط لها القضاء لأنها تنفي على أسباب جلية حكم الملائم والتمتع  
 والإسلام والتقبل بخلاف غيرها فاعلمنا مبينة على أسباب خفية فاحتاجت إلى تقويتها بالقضاء كالكمالية  
 لأنها تنفي لا يعرف بالحس ونقصان المهر وخيار البلوغ مبنيان على قصور الشفقة وهو أمر باطن والاباء ربما يوجد  
 وربما لا يوجد حلي بزيادة (قوله فرق النكاح الخ) الشطر الأول من البيت الأول من القصيدة من الكامل  
 وباقيها من البسيط ومثل هذا لا يجوز صناعة وقد غيرة إلى قولنا إن النكاح في قوله هم فرق حلي  
 بزيادة (قوله جعاً) أي مجموعة وهي ست عشرة والمصدر حال وهو مقصور على السماع والأولى جعله مفعولاً  
 مطلقاً أي اتبنا جعاً أي مجموعاً (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق قبل مفعول والخبر قوله أتتكم أو خبر بعد خبر  
 (قوله يحكيها) أي يذكرها لك وشبهه النظم بالدر لئلا يسته (قوله تبين الدار) أي جنس الدار الصادق بدار  
 الإسلام ودار الكفر أي تخالف داري الزوجين كما إذا خرجت المرأة مهاجرة إلى مسلمة أو ذمية فأنهما تبين من  
 زوجهما الحربي وتنكح حالاً لم تكن حلي (قوله مع نقصان مهر) يتسكن عيش مع مهره ولو نقص المهر من  
 غير تنوين للضرورة بمعنى إذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولي بينهما فبني فسخ لكن إن كان ذلك قبل الدخول  
 فلا مهر لها وإن كان بعده فلها المسمى كما يأتي (قوله كذا فساد عقد) كأن نكح أمة على حرة (قوله وفقد الكف)  
 أي إذا نكحت غير الكف فلا ولياً له حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فالعقد فاسد (قوله  
 بنحيا) النعي هو الأخبار بالموت وهو تكلمة أشار به إلى أن من نكحت غير كف فكنها سامت (قوله تقبيل)  
 بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الإناث وأصولها أو فعلها ذلك  
 بفروعه الذكور وأصوله (قوله سبي) فيه نظر لما في باب نكاح الكافرة والمرأة تبين بتبين الدار بين لا بالسبي  
 ولئن كان المراد السبي مع التبين فالنكاحين مغي عنه فإله الحلي وهو مرفوع حذف منه حرف العطف (قوله  
 وإسلام المصارب) أي إذا أسلم الزوج وهو حربي ومضى عنها ثلاث حريض إن كانت من تحريض أو ثلاثة أشهر  
 لئن كانت من لا تحريض بآت وكانت هذه البيوتة فسحاً واحترزه عن إسلامها فإن البيوتة حينئذ طلاق  
 كما في باب نكاح الكافر من البحر حلي وفيه أن الفرق من جهتها فكيف تكون طلاقاً (قوله وأرضاع ضرمتها)  
 أي إذا أرضعت الكبيرة ضرمتها الصغيرة في داخل الحواشي فانه يفسخ النكاح كما يأتي في الرضاع لكونه بصير  
 جامعاً بين الأم وبنتها (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون إلا من جهتها بخلاف ما بهده حلي (قوله بلوغ)  
 بالجر عطفاً على عتق باستقامت العاطف (قوله ردة) بالرفع عطفاً على تبين بحذف العاطف وأطلق في الردة فم  
 ما إذا كانت منه أو منها (قوله ملك لبعوض) نص على المتوهم والاذن الكل أولى (قوله ونكح الفسخ بحصيا)  
 أي هذه الفرق يجعها الفسخ أي يعمها ويحقق في كل فرد منها (قوله فسخ الخ) أي تقرب يقبه (قوله وكذا  
 إيلائه) أي إذا أتى منها أربعة أشهر ومضت ولم يقربها (قوله ذاليتلواها) أي يبيع ما قبله في حكمه (قوله  
 خلاعت) أي خيار عتق (قوله وإسلام) بالجر وجله أي فيها صفته أو فاعل أي قوله تقبيل أول البيت فيكون  
 من المضن (قوله تقبيل) بغير تنوين للضرورة (قوله مع فساد) باسكان العين (قوله يدينها) تكلمة ليس له كبير  
 فائدة ومعناه أنه ينزلها عن مرتبتها (قوله وبطل خيار البكر) أي إذا بلغت وهي بكر وإنما اعتبر هنا سكوتها  
 قياساً على استئذانها (قوله بالسكوت لو مختارة) إمالو بلغها الخبر فأخذها العطاس أو السعال فلما ذهب عنها  
 قالت لا أرضى جاز إذا قالته متملاً وكذا إذا أخذها فترك فقالت لا أرضى جاز الرد هندية (قوله عالمة بأصل  
 النكاح) فيدبه لأنه لا يشترط عليها بنوت اختيارها ولا بعدم بقائه في المجلس كذا في شرح الملتقى (قوله  
 ولوسأت عن المهر) مثل ما ذكره لو قالت الجدقة اخترت فأنها تكون على خيارها هندية (قوله قبل الخلو)  
 ما بعد الخلو قالو قوف على كيمته استغال بالابقه لوجوبه بها نهر (قوله نهر رجنا) عبارته أما علمها بالزوج  
 وقد المهر فليس بشرط حتى لو سألت عن ذلك أو سلت على التهود بطل خيارها كذا في الشارح والدمي في فسخ  
 القدير أن هذا تعسف لا دليل عليه إذ غاية الأمر كون هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولوسأت البكر عن الزوج  
 لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وإن كان عدم ذكرها لا يطل كون سكوتها أرضاً على اختلاف فإن ذلك إذا لم تسأل  
 عنه لظهور أنها أرضية بكل مهر والسؤال يفيدني ظهوره في ذلك وإنما يتوقف رضاها على معرفة كيمته وكذا

وشروط لكل القضاء الإثمانية وتنظم صاحب  
 الأمر فقال  
 فرق النكاح أتتكم جعاً فاعلموا  
 فسخ طلاق وهذا لدر يحكيها  
 تبين الدار مع نقصان مهر كذا  
 فساد عقد وفقد الكف ينعيها  
 تقبيل سبي وإسلام المصارب أو  
 أرضاع ضرمتها قد عتد أنها  
 خيار عتق بلوغ ردة وكذا  
 ملك بعض وتلك الفسخ بحصيا  
 أما الطلاق فبغير عتق وكذا  
 إيلائه ولعمري ذاليتلواها  
 قضاء فاض أي شرط الجميع خلا  
 عتق وملك وإسلام أي فيها  
 تقبيل سبي مع الإيلاء إلى  
 تبين مع فساد العقد يدينها  
 (وبطل خيار البكر بالسكوت) لو مختارة  
 (عالمة) بأصل (النكاح) ولوسأت عن  
 قدر المهر قبل الخلو أو عن الزوج أو سلت  
 على التهود لم يطل خيارها مخرجنا

المستلزم على المقام لا يدل على الرضا وانما سئل لقرض الاشهاد على القسح وما زعمه في البحر في السلام بأن  
الاستغفار به فوق السكوت وأقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة أن سلامه على المشتري لا يبطئ لانه صلى الله  
عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شدة أن طلب الموائمة بعد العلم بالبيع يطل بالسكوت كخيار البلوغ  
ولو كان فوقه لبطأت وقا الوفاة من اشتراها وبكم اشتراها لا يطل شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح  
القدیر اه حلی و ذکر فی الهندیه عن المصنف نحو ما فی الشارح والنص منقح و قیاسه علی الشفعة لا یتبع به  
التصریح بخلاف ما اقتضاء (تنبیه) اذا اختار و أشهدت ولم تتقدم الی الضامی فهو علی خيارها كخيار  
العيب (قوله ولا يمتد إلى آخر المجلس) أي مجلس البلوغ أو العلم كذا في شارح المتن (قوله ولو اجعفت معه)  
أي الشفعة مع خیار البلوغ حلی (قوله ثم يتبدى بخيار البلوغ) ينظر هل الاستداه به على وجه اللزوم حتى  
لو أخرته بطل أو لا لأنها قد طلبت ما أولاً معاً فلا يضر تقديم أحدهما (قوله وتشهد) الأشهاد ليس بشرط وانما هو  
لا سقاط البين حمادیه (قوله ضرورة احیاء الحق) هذا انما يظهر فيما اذا بلغت قبل وكلامه فيما هو أعم قال في البحر  
يفسحني أن تطلب مع رؤية الدم فان رأته لا تطلب بل انما تفتقر فصح تكاخي وتشهد اذا أصبحت ونقول  
وأبنت الدم الآن وقبل لم يرد كذب وهو كذب وانما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق في الاسناد بخلافها أن  
تكذب لا يطل حقها اه سكن في النهر أن هذا ليس بكذب محض بل من المعارض الموقعة لاحیاء الحق  
لأن الفعل الممتدله واه حكم الاستداه والضرورة داعية اليه اه حلی قلت لا يظهر بعد التقييد بالأن أنه من  
المعارض بل من محض المكذب وكون الفعل الممتدله حكم الاستداه انما هو في أحكام آخر كالين فيما اذا حلف  
لا يسكن أو لا يركب واستداه على الفعل فقالوا وجهه لما قاله وهو أحد قولين فإستأمل (قوله وان جهلت به)  
أي بخيار البلوغ أي بأن لها ذلك اه حلی وكذا الوجهات أنه لا يمتد وهذا عند الشجين وقال محمد أن خيارها  
يمتد إلى أن تعلم أن ائها الخيار كذا في شارح المتن عن القهسباني (قوله لتفرغها العلم) أي لأنها تفرغ معرفة  
أحكام الشرع أي تمكن من ذلك والدردار العلم فلم تعذر بالجهل بمجر زيادة (قوله بخلاف خيار المعلقة فانه  
يمتد) أي إلى العلم به هذا أحد الوجوه التي يخالف فيها خيار العتق خيار البلوغ ثانيها اشتراط القضاء في خيار  
البلوغ و نه ثالثها أن خيار المعلقة لا يطل بالسكوت بل يمتد إلى آخر المجلس كما في الخيرة بخلاف خيار البلوغ  
في حق البكر رابعها أن خيار العتق يثبت للشيء فقط بخلاف خيار البلوغ فيثبت له ما شاءها أن خيار  
العتق يطل بالقيام عن المجلس كالمخيرة وخيار البلوغ في حق الثيب والغلام لا يطل به (قوله لشغلها بالاولى)  
أي فلا تفرغ لمعرفة الاحكام فتمذر بالجهل وهو مما لا يجب فعله حتى فوجب تعلقه على المولى (قوله وخيار  
الصغير) يستدأ خبره قوله لا يطل (قوله والذيب) سواء كانت حرة أو أمه وسواء كانت ثيباً عند التزوج او عند  
البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ اه من شارح المتن بإيضاح من البحر وانما لم يكتب بسكونها قیاساً على  
ابتداء نكاحها فانما تعرب عن نفسها (قوله أو دلالة) عطف على صريح والضمير في عليه للرضا (قوله ودفع  
مهر) حلی في فتح القدير على ما اذا كان قبل الدخول أما اذا كان دخل بها قبل بلوغه فبني أن لا يكون دفع المهر  
بعد بلوغه رضاً لانه لا بد منه أقام أو فسح اه ثم الدفع انما يظهر في جانب والقبول يظهر في جانبها ويقال فيه  
ما أبداه السكال (قوله ولا يطل بقاءهما عن المجلس) بضمير التثنية وهو الموافق لما في المنع والمثني وفي نسخة  
بقیامها (قوله لأن وقته) أي الخيار (قوله حتى يوجد الرضا) صريحاً أو دلالة (قوله ولو ادعت التمكن كرها)  
الاولى التمكن به عبر في البحر حيث قال ولو طالت كنت مكرهة في التمكن صدقت ولا يطل خيارها وهو  
موجود كذلك في غالب النسخ ومرادها أن خيارها باق لم يقطع بهذا التمكن (قوله وفاده الخ) هذا المقاد  
قد نقله البرازی وأقنى به صاحب البحر قاله المصنف (قوله لوفى حبس الوالی) لأن الظاهر صدقة (قوله لا المال)  
أما الوالی فیه فالاب ووصیه ووصی والجد كذلك والقاضي ووصیه كاذره المصنف متافهياً سألني (قوله  
العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالغیر ~~كما~~ البنت صبر مصيبة بالابن فلا ولاية لها على أئها الجنون وكذا لا يرد  
العصبة مع الغیر كالأخوات مع البنات فلا ولاية للاخت على أختها الجنون كافي المنع والبحر والمراد بخروج من  
ذكر خروجها من رتبة التتبع والافهام ولاية في الجملة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبة  
خالو لا ولاية الخ (قوله وهو من يصل بالاب) قال في البحر وفسر المصنف الوالی بالعصبة وسألني في الفرائض

(ولا يمتد إلى آخر المجلس) لانه كالثشفة  
ولو اجعفت معه تقول أطلب الحق ثم  
يتبدى بخيار البلوغ لانه دين وتشهد فائدة  
بلغت الآن ضرورة احیاء الحق (وان  
جهلت به) لتفرغها العلم (بخلاف) خيار  
(المعلقة) فانه يمتد لشغلها بالاولى (وخيار  
الصغير والذيب اذا بلغا لا يطل) بالسكوت  
(بلا صريح) رضا (أو دلالة) عليه (كقوله  
وليس) ودفع مهر (ولا) يطل (بقیامهما  
عن المجلس) لان وقته العسر فينبی حتى  
يوجد الرضا ولو ادعت التمكن كرها  
صدقت وفاده أن القول مدعى الاكراه  
لوفى حبس الوالی فليحفظ (الولی في النكاح)  
لا المال (العصبة بنفسه) وهو من يصل  
بالب

أنه من أخذ الكل إذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهو عند الإطلاق ينصرف إلى العصبه بنفسه وهو ذكر ينصل  
 بلا توسط أتى أي ينصل إلى غير المكلف ولا يقال هنا إلى الميت اه فالأولى للشارح أن يقول بدل قول بالمتن  
 بغير المكلف ونحوه (قوله حتى المقتة) ظاهر أن المقتة الصلوة وهو كذلك فإن الولاء لمسة كلمة القسب  
 كما ورد بذلك الحديث فالمراد بالعصبه ما ينصل النسبية والسببية كما في المتن وتدخل عصبه المقتى كما في  
 شرحه (قوله بيان لما قبله) وهو قوله العصبه بنفسه (قوله على ترتيب الارث والحب) قال في الهنديه ثبتت  
 الولايه بأسباب أربعة بأقربيه والولايه والامامة والملك كذا في البحر الرائق وأقرب الاولياء إلى الميراث ابن  
 ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان عدا كذا في المحيط فان كان للميتونة أب وابن أو جد وابن  
 فالولايه لابن عندهما وعند محمد لاب كذا في السراج والوهاج والافضل أن يأمر الاب الابن حتى يجوز  
 بلا خلاف كذا في شرح الطحاوي ثم الاخ لاب وأثم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأثم ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا  
 ثم العم لاب وأثم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأثم ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأثم ثم عم الاب لاب ثم  
 بنوهم على الترتيب ثم عم الجد لاب وأثم ثم عم الجد لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصبه إلى  
 المرأة وهو ابن عم بعد كذا في التارخية وكل هؤلاءهم ولأيه الاجابة على البتة والذي في حال صغرهما أو حال  
 كبرهما إذا جئنا كذا في البحر الرائق ثم مولى العتاقة يستوي فيه الذكر والأنثى ثم عصبه المولى كذا في التنف  
 (قوله لأنه يجيبه بعبث نصان) فيجيبه من الكل إلى السدس ولا يجيب الاب بعبث حرمان (قوله بشرط حرة)  
 فلا ولاية لأبيه ولو مكاتب إلا على أمته كذا في شرح المتن (قوله وتكليف) فلا ولاية له صغير ومجنون فلا يزوج  
 في حال جنونه مطبقاً أو غير مطبق فيزوج حال إفاقته من جنون مطبق أو غير مطبق فالطبق يسلب الولايه  
 فزوج ولا تنتظر إفاقته وغير المطبق الولايه ثابتة فلا تزوج مواليته وانتظر إفاقته كالنائم ومقتضى النظر أن  
 الكف الخاطب ان فات بانتظار إفاقته تزوج وإن لم يكن مطبقاً ولا انتظر على ما اختاره المتأخرون في عيبة  
 المولى الأقرب كذا في المنع عن الفسخ وفي حاشية العلامة أبي السعود مانصه قوله ولا ولاية له صغيراً لأنه  
 لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولايه على الغير فرع الولايه على النفس  
 زيلعي قال شيخنا وهذا نص في جواب حادثة سئل عنها الصغير أن الحاكم الشرعي قتر صغيراً في المهد وولاه  
 شيخاً على الخبرات ببعض غلاته ما ويزها ويفرقها عليهم وينظر في مصالحهم فأجبت بطلان التولية  
 والتفريق لنص المذهب المذكور لأنهم أن يختاروا شيئاً منهم يتولى ما ذكر اه (قوله وإسلام) أقوله تعالى  
 ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان مع (قوله في حق مسلمة)  
 أي مجبورة مسلمة وإن لم تكن بنته ومقتضى المسئلة لأن الكافره ولاية على بنته الصغيرة بغير (قوله نريد التزوج)  
 قيد المتن بذلك فاقضى ظاهر هذا القيد أن الكافره التصرف في المال وانما يمنع من التزوج وقد نص قرياً  
 على أن المسلم لا ولاية له في نكاح ومال على كافره فأولى الكافره على المسئلة فيها اللهم إلا أن يقال ذكره لكون  
 الكلام فيه لا الاحتراز (قوله وللمسلم) الولد يطلق على الذكر والأنثى وفيه عموم بالنظر لما قبله من جهة عموم  
 المذكور وخصوص من جهة الفرعية فإن قوله في حق مسلمة أعم فتدبر (قوله لعدم الولايه) فلعيل للمسلم من  
 قوله وإسلام الخ من أن الكافره ولاية له على مسلم أي أن ولايته غير ثابتة لما تقدم من الآية وقيدنا بالكافره لأن  
 الفسخ لا يسلب الإلهية عندنا على المشهور وهو المذكور في النظر من خافي الجوامع أن الاب إذا كان قاصداً  
 فلغاضي أن يزوج الصغيرة من كفوز غير معروف نعم أن كان من كلاً لا ينفذ تزويجه أبهاً بنقص عن مهر المتصل  
 ومن غير كفوز قال المصنف (قوله إلا أن يكون الخ) ذكر هذا الاستثناء الزيلعي والعيني وصاحب الدرر ونوقف  
 فيه صاحب البحر والنهر ولا وجه للتوقف مع التصريح من الأئمة به (قوله أو نائبه) أي كالقاضي فله تزويج  
 البتة الكافره حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره غير المراد من قوله وكان ذلك في منشور ما يمكن  
 ما أذوا من السلطان يزوج الصغار مطلقاً لا يشترط صغار الكفرة أو السوداء (قوله والكافره الخ) مفهوم  
 قوله وإسلام في حق مسلمة وقوله ولاية أي في النكاح والمال (قوله انفاً) الأولى حذفه لأنه يوهم أن مقابله  
 وهو قوله وإسلام في حق مسلمة خلاف وليس كذلك (قوله فان لم يكن عصبه) أي يوجد فهو من كل التامة  
 والمراد ما يعم العصبه السببية والنسبية كما في التبر (قوله فالولاية للام) هذا قول الامام والجهوه على أن الشافعي

حتى المقتة (بلا توسط أنثى) بيان لما قبله  
 (على ترتيب الارث والحب) فتقدم ابن  
 الميتونة على أبيها لأنه يجيبه بعبث نصان  
 (بشرط حرة وتكليف وإسلام في حق  
 مسلمة) نريد التزوج (ولعدم الولايه  
 وكذا الولايه) في نكاح ولا في مال (المسلم  
 على كافره إلا) بالسبب العام (لأن يكون  
 المسلم) سداً منة ككافره أو سلطاناً أو نائبه  
 أو نائباً (فان لم يكن عصبه فالولاية للام)



اولها حكمهم وعمل لا يكون الحكم كذلك وحل حكم المفسر كذلك مقتضى التعليل ثم وعظم من التوقف عنهم  
حل الوطء (قوله لان في مجزئ الخ) جواب سؤال حمله اتم قالوا كل عقد لا يجزئ حال صدوره فهو باطل  
لا يتوقف (قوله ولو تزوجها وليان) قال في البصر اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على النول  
لتزوج أحدهما أجازا لا آخر وأفسح بخلاف الجارية اذا كانت بين اثنين تزوجها أحدهما لا يجوز الا باجازه  
الاخر فان تزوج كل واحد من الولدين رجلا على حدة فالاول يجوز والاخر لا يجوز وان وقعا معا واحدة  
لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الاخر ولا يدرى السابق من الللاحق فكذلك لا يجوز لانه  
تو جاز جاز بالتصري والتصري في الفروج حرام هذا اذا كان في الدرجة سواء وأما اذا كان أحدهما أقرب  
من الاخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فمستكاح الا بعد يجوز اذا وقع قبل عقد  
الاقرب ذكره الاسيماوية (قوله ولولي الا بعد) قال في الهندية وان تزوج الصغير والصغيرة بعد الاولياء  
فان كان الاقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الا بعد على اجازته وان لم يكن من أهل الولاية بان  
كان صغيرا أو كبير مجنونا جاز وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الا بعد كذا في المحيط والمسراد  
بالا بعد القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم من قبل الولاية وفيه نظير بل المراد به الا بعد من الاولياء  
فهو مسمى على القاضي كما صرح به الشافعي شارح النفاية وعليه اطلاق المتن وما قاله رأى البعض أبو السعود  
عن الشيخ شاهين (قوله التزويج) قيد به لانه ليس للا بعد التصرف في المال وهو لا يقرب لانه رأى مستفتح به  
في حاله بان ينقل اليه لينصرف في مالها كذا في المحيط (قوله حال قيام الاقرب) أي وكان الاقرب من أهل  
الولاية بان لم يكن صغيرا ولا مجنونا (قوله ولو تحوّل الولاية اليه) أي الى الا بعد بموت الاقرب أو غيبته غيبة  
منقطعة (قوله لم يجز الا باجازه) لان تصرفه الاول بالفضل وقد صار أصليا (قوله واختار في المتن) بل  
اختاره أكثر المشايخ كما في الهابة ومجمعه اب الفضل وهو الاقرب الى الفسخ لانه لا ينظر في ابقاء ولاية حيث أخذ  
وفي المجتهدين المبسوط والخبر وهو الاصح وفي الخلاصة وكان يفتي الشيخ الامام الاساذ بجرحه قال والحاصل  
أن التصريح قد اختلف والاعلمن الاتفاق على ما عليه أكثر المشايخ (قوله وفيه اختلاف الخ) قال في الهندية  
فان كان الاقرب جوا لا يتوقف على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتفيا في البلد لا يتوقف عليه قال  
القاضي الامام أبو الحسن على السغدي يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فان كان زوجها الا بعد ثم ظهر  
انه كان محتفيا في المصر جاز نكاح الا بعد (قوله ولو تزوجها الاقرب الخ) قال في الهندية اختلف مشايخنا  
في ولاية الاقرب انه يزول بغيره أم بقيت قال بعضهم انه باقية لانه حدث للا بعد ولاية بغيره الاقرب فيصير  
مكانها ولبين مستورين في الدرجة كالأخوين والعين وقال بعضهم انقطعت ولايته وتنقل الى الا بعد  
وهو الاصح بدافع غاي المصنف مفرع على الاول ويتفرع عليه أيضا انه ان وقع عقد الاقرب جوا لا بعد معا  
فلا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا يدرى السابق من الللاحق هكذا في شرح الجواهر (قوله على القول الظاهر)  
مقابل ما في محيط البحر من عدم الجواز وجزم به في المبسوط وظاهره انهم ارجح به وقد تم تصحيحه (قوله  
من أولياء النسب) خرج السلطان والقاضي (قوله تزوج لقاضي عند فوت المكف) قال في الهندية  
غاب الولي أو غاب الأب أو الجد فاحفظ القاضي أن تزوجها من كف كذا في وجيز الكردري وفي البحر  
واذا خطبها كف وهذا الولي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاقل فيه التزويج وان لم يكن في منشوره  
لكن ما المراد بالفضل محتمل أن يمنع من تزوجها مطلقا ومحتمل أن يكون أعم منه ومن أن يمنع من تزوجها  
من هذا الخاطب الكف ليرتفعها من كف غيره وهو الظاهر ولم يصرحوا به وهذا يقتضي رجوع الولاية تنتقل  
عن الاقرب بعرضه الى القاضي وان وجد الا بعد لانه من قبيل إزالة الضرر وهو القاضي هو الذي يتولى إزالته  
لا الا بعد وهذا يؤيد ما تقدم من الشرع لا يرد تنبيه العلامة شاهين عليه (قوله بعض الاقرب) أي عن غيره  
كف ويجهز للمثل أما اذا امتنع عن غير الكف أو أكون المهر أقل من مهر المثل فانها لا تنتقل (قوله ولا يطل  
تزوجيه) أي الا بعد حال غيبة الاقرب والاولى ذكر هذه الجمل به بقوله ولولي الا بعد التزويج بغيره الاقرب  
(قوله وولي الجنونة والمجنون) مثلها المعنوية والمجنونة كالا يفتي (قوله ولو عارضا) انما غيبته لان فيه خلاف  
وذكر ما الاصل لا خلاف في حكمه المذكور (قوله اتفاقا) من الشيخين ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله ابنها) ولن

لان له مجزئ وهو السلطان ولو تزوجها وليان  
مستور بان قدم السابق فان لم يدرى وقعا معا  
بطلا (قوله ولولي الا بعد التزويج بغيره الاقرب)  
فلا يجوز الا بعد حال قيام الاقرب توقف على  
اجازته ولو تحوّل الولاية اليه لم يجز الا  
باجازته بعد التحول فهو متأنف وظهيرية  
(مسافة التصرف) واختار في المتن ما لم ينتظر  
الكف والخاطب جوابه واعقده بالافاقية  
وقد قل ابن الكمال أن ملبسه القوي وغيره  
الخلافا بين اختلف في المدينية هل تكون  
الغيبه منقطعة ولو تزوجها الاقرب حيث هو  
بناز (النكاح) على القول (الظاهر)  
ظهيرية (وتثبت للا بعد) من أولياء النسب  
شرح وهبانية لكن في القهستاني عن الفيات  
لوم تزويج الاقرب زوج القاضي عند فوت  
الكف (التزويج بعرض الاقرب) أي  
بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصة (ولا  
يطل تزويجه) السابق (بعود الاقرب)  
لحوله بولاية تامة (ولي الجنونة) والمجنون  
ولو عارضا (في النكاح) أما التصرف  
في المال فلا بد اتفاقا (ابنهما) وان سفل



أما بعد العقد لا خيار له إلا أنه مقدم على الأب ولا خيار له ما إذا تزجهما الأب فالابن أولى أفاده في البحر  
 (قوله كما ترى) راجع إلى قوله إنه أودع في قول الشارح سابقا وكذا المولى وابن الجوزي قوله والاولى أن يأمر  
 (الأب الخ) أي يأمر الابن الأب وذلك رعاية لتعظيم الأب لا لاحترامه إن يأمر الأب الابن فإنه صحيح أيضا  
 اتفاقا فأفاده العلامة أبو الوالد (قوله ولو أقرولي صغيرا وصغيرة) أطلقه فشمّل الأب والجد وظاهر قول المصنف  
 بعد أو يدرك الصغير أو الصغيرة فيصدق أن هذا الاقرار من الولي في حال صغرها فإن لم توجد بينة يكون اقراره  
 موقفا إلى بلوغها فإذا بلغا وصداقها يتصدق في الحال قال الشريفي في الحاشية  
 أنه الصحيح قال الكمال والذي يظهر أن الوجه هذا القول أبو السعود (قوله بخلاف مولى الامة) أي إذا أقر  
 عليها بالنكاح (قوله حيث يتفق اجماعا) أي بعد ما دعي رجل نكاحها فنفى بنكاحها بلا بينة وتصدق كذا  
 في الدرر والذي في غاية البيان أنه لا يتخذ اقراره بالنكاح على أمته بل لابد من بينة فهي مستثناة من قولهم  
 من ملك الانشاء ملك الاقرار قال العلامة أبو السعود يمكن أن يحمل ما في الغاية على ما إذا أقر المولى بنكاحها  
 من رجل وأنكر ذلك الرجل وما في الدرر على ما إذا ادعاه كاهن صريح بها فتزول الخرافة فإن قيل ما فائدة تضاد  
 اقراره عليها مع انكار الرجل والاقرار من المولى حجة قاصرة لا يمتد إلى المنكر قلت للفائدة منع تزويجها  
 من آخر مؤاخذه باقراره حتى يقول المنكر أن كانت زوجته هي طالق وليست أم (قوله لأن منافع بعضهما ملكه)  
 أي فاقرار المولى اقراره على نفسه (قوله بأن نصب القاضي الخ) جواب سؤال حاصله كيف تصح إقامة البينة  
 على الصغير المنكر وحاصل الجواب أن القاضي ينصب خصما عن الصغير حتى يتحقق تمام البينة على  
 المنكر كما إذا أقر الأب باستيفاء بدل الكتابة من عبداً به الصغير لا يصدق الا بينة فالقاضي ينصب خصما  
 عن الصغير فينكر تمام عليه البينة أفاده المصنف وأما المولى والعبد فيصالحان للخصومة (قوله عند  
 أبي حنيفة) رضى الله تعالى عنه ظاهره أن الخلاف في جميع المسائل وموافق كلام الدورية قضى بأنه في مسألة  
 الوكالة والعبد لابد من إقامة البينة أو وجود التصديق من المولى أو العبد من غير خلاف في ذلك (قوله وهذه  
 المسئلة) أي مسألة الاقرار على الصغير والصغيرة والمولى والعبد فالحال للجنس موقوله مخبرجة أي مستثناة  
 خالاه مفتوحة غير مشددة (قوله ملك الاقرار به) الاولى حذف به لعدم مرجع الصغير وان علم من المقام فإن  
 المعنى من ملك انشاءه ملك الاقرار به (قوله ولها نظائر) أي مخبرات من هذه القاعدة منها ما في الاشياء  
 من كتاب الاقرار استدانة الوصي على اليتيم فإنه ملك انشاءه دون الاخبار بها (قوله هل لولي مجنون  
 البحث صاحب النهر والظاهر أن الصبي في حكمكم من ذكر (قوله ومنعه الشافعي) رضى الله تعالى عنه  
 لا ندفع الضرر بالواحدة تنهر (قوله وجوزة) أي تزويج أكثر من واحدة (قوله للعاجلة) ينظر ما هي مذهبه

(باب الكفاءة)

قال في القاموس كأنه كفاءة وكفا مجاراه وفلا نامائله وراقبه والجد لله كفاء الواجب أي ما يكون مكافئاً له  
 والاسم الكفاءة والكفا يقتضيهما أو دهما (قوله والمراد هنا) أي بالمكافأة في اصطلاح الفقهاء وإنما قال ذلك  
 لأن كون المرأة أدنى ليس مدلولاً لها لغة وكذا تخصيص الكفاءة بالاشياء مالمذ كورة (قوله مساواة مخصوصة)  
 أي بالامور الالهية (قوله وأكون المرأة أدنى) فإذا تزوجت المرأة خيراً منها فليس للولي أن يفترق بينهما فإن  
 الولي لا يعبر بان يكون تحت الرجل من لا يكافئه هندية (قوله في ابتداء النكاح) فإذا كان كفواً وقت النكاح  
 ثم زالت الكفاءة بأن صار بعده فاسقاً فلا يفسخ كذا في القسطنطيني (قوله للزوجة أول صحتها) إشارة إلى القوانين  
 المتقدمة في أول باب الولي اه وقد علمت أن كلامهما مفتوح به (قوله لأن الشريعة تأبى الخ) فلا تنظم بينهما  
 مصالح النكاح فيفوت المقصود (قوله ولذا لا تعتبر) لا يظهر هذا التعليل وجهه فالاولى إبقاء المصنف على حاله  
 (قوله فلا تنظمه دناءة الفراش) أي المفروش فهو اسم بمعنى المفعول كاللباس والكتاب (قوله لكن) الاولى - مذهبا  
 وغير الظهيرة المحبط والبنائية (قوله وعندهما تبر في جانبها) استدلالاً بامثلة الجامع وهي مالوكه أمير  
 أن يزوجه امرأة فزوجته أمة لغيره جاز عند الامام خلافاً لها ولادلالة فيه على ما زعموا لأن عدم الجواز عندهما  
 يحتمل أن يكون لأن المطلق فيها مقيد بالعرف العادية وهما يقضيان بأن ثلثه لا يزوج أمة ولا اعتبار الكفاءة  
 في تلك المسئلة خاصة بغير زيادة (قوله لاحقها) هذا ينافي ما في الظهيرة لو اتسب الزوج لها تسبعا غير نسب

دون أبيها) كما ترى والاولى أن يأمر الأب به  
 ليصح اتفاقاً (ولو أقرولي صغيراً وصغيرة أو)  
 أقر (وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد  
 بالنكاح لم ينفذ) لأنه اقرار على الغير بخلاف  
 مولى الامة حيث ينفذ اجماعاً لأن منافع  
 بعضهما ملكه (الآن ينهد الشهود على  
 النكاح) بأن نصب القاضي خصماً عن  
 الصغير حتى ينكر تمام البينة عليه (أو يدرك  
 الصغير أو الصغيرة فيصدق أنه) أي الولي  
 المقر (أو يصدق المولى أو العبد) عند أبي  
 حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة  
 مخبرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك  
 الاقرار به ولها نظائره فروع هل لولي مجنون  
 ومنعه الشافعي وجوزة في الصبي للعاجلة  
 (باب الكفاءة)  
 لمن كفاه إذا ساء والمراد هنا مساواة  
 مخصوصة أو كون المرأة أدنى (الكفاءة  
 معتبرة) في ابتداء النكاح للزوجة أو لصحتها  
 (من جانب) أي الرجل لأن الشريعة تأبى  
 أن تكون فراشاً للذني ولذا (لا) تعتبر (من  
 جانبها) لأن الزوج مستفرض فلا تنظمه  
 دناءة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح  
 كما في الجارية لكن في الظهيرة وغيرهما هذا  
 عند من وعندهما تبر في جانبها أيضاً (و)  
 الكفاءة (هي حق الولي لا غيرها)



فان ظهر دونه وهو ليس بكفوف حتى الفسخ ثابت للكل وان كان كفواً الحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان  
ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانها صهي تميز من المقام معه ويشافي  
ما في الذخيرة اذ تزوج امرأته على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه أو وجهه فلها الخيار فقد جعل الخيار لها اللهم  
الا ان يقال ان هذا الخيار ترتب على القرار لا على عدم الكفاية (قوله لا خيار لها) قد يقال انما لم يثبت الخيار  
لها لانها لم تشترط الكفاية فكان عدم الرضى بعدم الكفاية منها بائناً من وجهه دون وجهه لان حال الزوج  
دائرين أن يكون كفواً وبين أن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بعدم الكفاية اذ لم يرض بعدمها من كل  
وجه فلا يثبت حال وجود الرضى بعدمها من وجهه فتأمل وهذا التوجيه ذكره المصنف تعليلاً لقوله في المسئلة  
الاشية لا خيار لاحد فلو صور التفريق بما اذا انكحته عالمة بأنه عديم فانه ثبت الخيار للاولياء ولو كان لها التمس  
غير منازع (قوله لا خيار لاحد) لتقصيرهم بعدم البحث عن حاله واتما بالنظر اليه اذ لا يثبت خيارها اليست حقها (قوله  
الا اذا شرطوا الكفاية) استثناء منقطع (قوله على ذلك) أي الكفاية المعلومة من قوله أولاً وأخبرهم بموافق  
العقد (قوله للزوم الكفاية) هذا على ظاهر المذهب وقد اختلف به (قوله خلافاً لما لك) حيث قال لا تعتبر وكذا اخصيان  
كافي يمكن اهـ على ما قال الكمال كان الاول ذكر الكرخي أيضاً وافقته له ما ذكر العلامة فوج أن الكرخي  
والجصاص ومن تبعهم من مشايخ العراقي لا يعتبرون الكفاية الا في الدين ولم تثبت هذه الرواية عندهم عن  
الامام ما اختاروا وبذهب جمهور مشايخنا الى أنها معتبرة فيما ذكرناه أبو السعود (قوله نسباً) أي من  
جهة النسب ونظم العلامة الجوى ما يذكر فيه الكفاية فقال

ان الكفاية في النكاح تكون في \* ستهايت بديع قد ضبط  
نسب واسلام كذلك حرفة \* حرية وديانة مال فقط

(قوله فقر يش الخ) القرشي من جهة التضرع بكنهه ومن لم يتسبب الا لا ب فوجه فهو عربي غير قرشي  
فالتضرع هو الجذل الثاني عشر لقصي صلى الله عليه وسلم ونسبه الشريف محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة  
ابن خزاعة بن مدركة بن الياهم بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وعلى عدنان اقصر البضاري والظلفاء الاربعة  
من قريش وليس فيهم هاشمي الا على ويجوز في قريش الصرف وعدمه على ارادة الحق والقبيلة وهو مصغر  
قرش تغلب ما هو الكسب والجمع كافي الصحاح وانما سمى به لانه كان يضر ويجمع بكعة بعد التفرق في البلاد  
(قوله بعضهم اكفاء بهضم) اشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم  
ولهذا تزوج علي وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة اميرته وعدوي قهـ سنانـي (قوله وبقيته العرب اكفاء)  
اعلم أن العرب صنفان عرب عاربة وهم اولاد قحطان ومعتزة وهم اولاد اسمعيل عليه الصلاة والسلام وقبيل  
قحطان من ذرية اسمعيل والحجم اولاد فروخ أخى اسمعيل وسمى الحجم موالى لان بلادهم قصت عنوة بأيدى  
العرب فكان للعرب استرقاقهم فاذا تزكروهم اسراراً فكانهم أعتقوهم وموالى هم المعتقون اولادهم نصر والعرب  
على قتل الكفار والنصارى مولى أبو السعود (قوله بنى باهلة) باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان  
والثاني للقبيلة واهـ كان في الاصل اسم رجل أو امرأة صحاح وفي الديوان الباهلة قبيلة من القيس وخسبهم  
التي أوجبت عدم كفاءتهم للعرب أنهم يطبخون العظام ويأخذون الدسومات منها وبأى يكون بقية الطعام مرة  
ثانية (قوله والحق الاطلاق) وهذا الاستثناء لا يتخلو عن نظر فان النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم العرب  
بعضهم اكفاء لبعض لم يفصل مع علمه صلى الله عليه وسلم بقبائل العرب وأخلاقهم ولبس كل باهلي كذلك بل فيه  
الا حود وكون قبيلة منهم أو بطن معاليك فعلاوا ذلك لا يرى في حق الكل أفاده الكمال (قوله وهذا في العرب)  
أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كافي المحيط والنهاية وغيره موالا الديانة كافي النظم  
ولا الحرقة كافي المضمرات لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً أو مآلاً ابقاها ظاهراً من عباراتهم أنه معتبر  
قهـ سنانـي وفي النهر من الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة في العرب والحجم فليحفظ وذكره المؤلف  
في شرح الملتقى وحرى عليه فيما ساقى ولا يعتبر النسب في الحجم لانهم ضيعوه كذا في شرح الملتقى (قوله فتعتبر  
حرية) انما لم تعتبر الحرية في العرب لانهم ائزمتهم لانه لا يجوز استرقاقهم (قوله لم أبو هاشم) واجمع الى

فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله فاذا هو عبد  
لا خيار لها بل للاولياء ولو تزوجوا برضاها  
ولم يعلموا بعدم الكفاية ثم علوا الخيار لاحد  
الا اذا شرطوا الكفاية وأخبرهم بموافق  
العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو  
كان لهم الخيار ولو الجسمة خلافاً لما لك (نسباً)  
الكفاية فالزوم النكاح ببعض (و) بقية  
فقريش بعضهم (اكفاء) بعض وامتنع  
العربي بعضهم (اكفاء) بعض وامتنع  
في الملتقى بغير الهداية بنى باهلة تلستهم والحق  
الاطلاق طاله المصنف كالبحر والنهر والفتوح  
والنسر بلائيه وبعضه اطلاقاً في العرب (و) أماني الحجم  
كالبحر والنهر وهذا في العرب (و) فسلم نفسه أو معتق  
فتعتبر (حرية واسلاماً) فسلم نفسه أو معتق  
غير كفوان أبو هاشم

قوله مسلم بنفسه - وفي التهذيب والذي أسلم بنفسه لا يكون كقول اللقي لها أبوان أو ثلاثة في الاسلام ويكون  
 كقول الله هذا إذا كان في موضع قد شاع فيه عهد الاسلام وطال وأما إذا كان العهد قرياً بحيث  
 لا يعبر ولا يكون ذلك عيباً فإنه يكون كقول كذا في السراج الوهاج (قوله أو حر) هو وما بعده راجع إلى قوله  
 أو معتق قاله الحلبي (قوله وأمهارة الأصل) لأن الزوج المعتقد فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت أمها  
 حرة الأصل كانت هي حرة الأصل وأما إذا كانت أمها رقيقة أو ممتوقة فإنه يكون كقول اللؤلؤ لأنها رقيقة  
 تبعاً لأمها ولا يكون كقول الثانية لأن لها أباً في الحرية والحرية تطير الاسلام بجر (قوله غير كقول ذات ابوين)  
 أي في الاسلام والحرية (قوله وأبوان فيهما كالاتباء) فن له أبوان في الاسلام والحرية كقولن لها آباء كثيرون  
 فيهما (قوله إقام النسب بالحد) قال في المنع لأن أصل النسب في التعريف إلى الأب وقامه الحد ولا يشترط أن ذكر  
 من ذلك اهـ (قوله مسلم بنفسه) أي غير رقيق ولوله آباء في الحرية (قوله لمعتقد بنفسه) ولوله آباء في الاسلام لأن  
 كلاً فحقن فيه منقصة هذا كقوله وهذا رقيق في كافان (قوله وأما معتق الوضيع الخ) لأن الولاء بمنزلة  
 النسب حتى أن مولد بني هاشم إذا تزوجت نفسها من مولى العرب كان لعنه هاشمي الترمذي هندية (قوله  
 وأما حر تذاً أسلم الخ) كأنه لأن الارتداد وصف عرض وقد زال (قوله فلا تعتبر) فلا تدعى الولي أن الزوج غير كفو  
 لم يفرق إلا أن يكون نسباً منهم ورا كبت ملكهم إذا خدعها حائل فيفترق لئلا يبين الفتنة لعدم الكفاة  
 والقاضي ما ووربتسكنها بينهم كما بين المسلمين أبو السعود عن التهر (قوله وتعتبر في العرب والعجم ديانة)  
 فلا يكون العربي الفاسق كقول الصالحة عجمية كانت أو عريسة بجزيرة واعتبار الديانة في العرب هو المحول عليه  
 كما تـ (قوله أي نقوى) وزهدا وصلاً كذا في البحر (قوله فليس فاسق كقول الصالحة) كبتدع فإنه ليس كقولاً  
 لسيئة قهستاني (قوله أو فاسقة الخ) قال في البحر ووقع في تردد فيما إذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها  
 صالحاً ونهها هل يكون الفاسق كقولاً ولا فظاً هل كلام الشارعين أن العبرة بصلاح أيها ووجدتها فأنهم  
 قالوا لا يكون الفاسق كقول البنات الصالحين واعتبر في الجمع صلاحهم ما انفقال لا يكون الفاسق كقولاً  
 للصالحة وفي الثانية لا يكون الفاسق كقول الصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن الصلاح  
 منها أو من آباءها كاف لعدم كون الفاسق كقولاً ولا أولاً أو صريحاً طال الفقهستاني صلاحها شرط وإنما  
 لم يذكر لأن الغالب أن تكون البنات صالحة بصلاح أيها بالعمى وهو الظاهر فإن الفاسقة لا تعتبر بالفاسق  
 ولو كان أبوها صالحاً ولا يقال إن الأب يعتبر بذلك الفاسق لأنه يقال بتعبيره ينيته أولى وقد جرى الشارع  
 على ما نهى الشارعون ومعه صاحب البحر (قوله معلاً كان أولاً) أما إذا كان جعلنا فظاً وأما غير المعان  
 فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجاريه فيفرق بينهما بطلب الأولياء (قوله بأن يقدر  
 على المجهل) قال في الملتقى وشرحه والقادر عليهما كقول ذات أم والاعظام عند أبي يوسف وهو ظاهر الرواية  
 عنهم ما هو الأصح لأن المال غادرانج وكثرته مذمومة شرعاً والمراد بالمجهل ما تعرف نجيبه ولا يعتبر الباقي  
 ولو كان حالاً هندية وفي التحنيس لو تزوج امرأته وهو فقير فترك له المهر لا يكون كقولاً لأنه اغتاتع بمهر حالة العقد  
 (قوله ونفقة نهر) أي نفقتها وان لم يقدر على نفقة نفسه وان لم يقدر على نفقتها لا يكون كقولاً ولو كانت فقيرة نهر  
 (قوله لو غير محترف) كالنابج والكار والابن ككان محترفاً فأن يكسب كل يوم كفايته أي وان لم يقدر على  
 كفايته هذا توافق بين قولين أشار إليه في الهندي بهد كرهياً فقال وكان نصبر رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت  
 شهر وهو الأصح كذا في التحنيس والمزيد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان قادراً على المهر ويكتسب  
 كل يوم ما يفتق عليها كان كقولاً وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير إفاضي خان والاحسن في المختارين  
 ما قال أبو يوسف اهـ (قوله لتطبيق الجامع) قال في الهندي ثم اغتاتع القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة  
 أو صغيرة تصلح للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه  
 الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الأخيرة إذا علمت ذلك فقول الشارح لتطبيق الجامع راجع إلى النفقة  
 فقط وفي البحر وظاهر كلامهم أن القدرة على المهر والنفقة لا بد منها في كل زوج عريساً كان أو عجمياً لكل امرأة  
 ولو كانت فقيرة بنت فقرا كما صرح به في الواقيات معلاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه اهـ  
 (قوله وحرفة) قال في القاموس الحرفة بالكسر الطعبة والصناعة يرتزق منها وكل ما اشتغل الإنسان به

أو حر أو معتق وأمهارة الأصل ومن أبوه  
 مسلم أو حر غير كقول ذات أبوين (وأبوان  
 فيهما كالاتباء) إقام النسب بالحد وفي الفتح  
 ولا يعلم مكانة مسلم بنفسه لمعتقد بنفسه وأما  
 معتق الوضيع فلا يكافي معتقة الزمخشري  
 وأما حر تذاً أسلم الخ لم يرتد وإنما  
 الكفاة بين الذميين فلا تعتبر الاقننة  
 (و) تعتبر في العرب والعجم (ديانة) أي نقوى  
 فليس فاسق كقول الصالحة أو فاسقة بنت  
 صالح مملكتا كان أو لا على الظاهر نهر  
 (وما لا) بأن يقدر على المجهل ونفقة نهر لو غير  
 محترف والافان كان يكسب كل يوم كفايته  
 لتطبيق الجامع (وحرفة)

وهي تسمى صنعة وحرقة لانه يصرف اليها اه وقيل الصنعة هي العلم الحاصل من التمرن على العمل فهي  
 اخص من الحرفة والمراد بالكفاة في الحرفة التقارب لا الاتحاد للخرج في ذلك وهو المروى عن الثاني فانه قال  
 الحرف متى تقاربت لا يعتبر التفاوت وتثبت الكفاة فالحال ان يكون كفو للعجم والدياغ يكون كفو  
 للكاس والاضمار يكون كفو للحداد والطار يكون كفو للبراز وعلمه الفتوى (قوله فذل سائل الخ)  
 قال في الملتقى وشرحه فالحال ان يكون كفو للبراز او حلاق او بيطار او حداد او صغار غير كفو لسائر الحرف  
 كعطار او برزاز او صواف ونحو ذلك به يبقى للتعريف بخسة الحرف والخلاف ليس بكفو للبراز والعطار كافي وفيه  
 اشارة الى ان الحرف جنسان ليس أحدهما كفو للآخر لا تسكن افراد كل منهما كفو لجنسها وبه يبقى زاهدي  
 (قوله لبراز) قال في القاموس البراز الثياب او متاع البيت من الثياب ونحوها وبانه البراز وحرقة البراز (قوله  
 ولاهما العالم وقاض) اوليتهم ما قال في البناية الكاس والجمام والدياغ والحمار والسانس والراعي والقيم أي  
 البلان في الحام ليسوا كفو للبنت الخياط ولا الخياط بالبنت البراز والتاجر ولاهما البنت عالم وقاض والحال ان ليس  
 كفو للبنت الدهقان وان كانت ماهرة وقيل هو كفو وقد غلب اسم الدهقان على ذى العقار الكخراها واطلقوا  
 في العالم والقاضي ولم يقدروا العالم بذي العمل ولا القاضي عن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي  
 حينئذ ظالم ونحوه العالم غير عامل وليجزر (قوله فأخس من الكل) وان كان ذا مروءة وأموال كثيرة لانه  
 من دماء المسلمين وأموالهم كافي المحيط نهم بعضهم كذا في شرح الملتقى وفي النهر من البناية في مصر  
 جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسربانية اه قلت في كونه أخس من اتباع الطلبة  
 نظر لانهم لم يذهبوا في افساد دماء المسلمين وأموالهم بل اذ اقصوا في حرفتهم دفع الاذى عن المسلمين لاسيما  
 اذا كان احترامهم في تنظيف قاذورات المساجد انبوا (قوله وأما الوظائف) أي التي بالاقواف بجر (قوله  
 فن الحرف) لانها صارت طريقا لا كسباب في صبر كالصنائع بجر (قوله ولو غير دينية) والذات مخرجها العرف  
 بجر (قوله كعبية) وسواقة وفوشة ووقادة بجر (قوله وذو تدريس) أي مدرس وأطلق فيه فهم  
 كل مدرس ولو غير فقيه (قوله أو نظير) هو بحث اصحاب الجروفة أنه ليس الاثن بشريف بل هو كاحاد الناس  
 وقد يكون عتبة قازنجية أو رعبا كل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفو المولى ذكر اللهم الا أن يعيد  
 بالنظر ذى المروءة والظاهر تقييد النظر به كونه على نحو مسجد أو ما نال الوقف الاهلي المشروط له النظر من  
 الواقف فليس مراد الا أنه لا يزداد رتبة بذلك (قوله ثم بجر) الاولى أن يقول ثم زالت كفاة لان القبول وانما يقابل  
 الديانة وهي احدى ما يعتبر في الكفاة (قوله والا لا) أي بأن تنوسيت بين الناس فلا أي فنتفي عدم كونه كفو  
 فيكون كفو (قوله وهو الاصح) نحوه في الفهستائي عن المضمرات وفي البرجندی الاصح أن ذا الجاه كالسلطان  
 والعالم لا يكون كفو للعالمية (قوله وادعى في البحر الخ) حيث قال بعد نقل الخلاف وكلها تنفيها المشايخ  
 وظاهر الرواية أن العجمي لا يكون كفو للعربية مطلقا (قوله لكن في النهران فسر الخ) اعلم أن قاضي خان ذكر  
 في جاءه عن المشايخ أنهم قالوا الحبيب يكون كفو للنسب اه والحبيب يطلق على العالم وعلى ذى الجاه  
 والخشعة والنسب والحبيب بالاطلاق الاول يكون كفو للجاهل العربي لان شرف العلم فوق شرف  
 النسب وبالاطلاق الثاني لا يكون هذا حاصل ما في الشارح عن النهر والذي في الفهستائي عن المضمرات  
 وفي البرجندی التصريح بأن العالم لا يكون كفو للعالمية فهذا التفصيل لا يصح بعد هذا التصريح وتفضل  
 أن في المسئلة خلافا للاصح ما في المحنف (قوله لان شرف العلم الخ) لان النسب بلا علم لا ثمرة وقد فضل أهل  
 البيت الاول بوضع النبوة والعلم فيهم (قوله والوجه فيه ظاهر) هذه الجلة في النهر مرتبة بجملة قبلها احذنها  
 الشارح وعبارة النهر وزادوا العالم النقيير يكون كفو للفقير الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم حيث  
 فاق شرف النسب فشراف المال أولى اه (قوله ولذا قبل الخ) أي لا شرفية العلم قيل ان عائشة أفضل لا كثرية  
 علمها فهي أفضل من هذه الدنيا وفاطمة أفضل من جهة النسب قائم ابضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا يفضل  
 على بضعة أحد (قوله والخفي كذو البنت الشافعي) الاولى أن يقول والشافعي كذو البنت الخفي فان الاول  
 لا وهم فيه وانما ناض على الثاني لانهم يسمون الى الشافعية أقوالا اضعف بعضها وأول بعضها ككثرتها  
 بظاهرها توهم التنقيص كسئلة الاستثناء في الايمان فاجابوا الى دفع هذا الوهم بأنه لا تنقص أصلا وان

فذل حالك غيرة كفو انسل خطاط ولا خطاط  
 ابرزونا جرولاهما العالم وقاض أو ما أتباع  
 الفلانة فأخس من الكل أو ما لو طائف من  
 الحرف فصاحب كفو للتاجر لو غير دينية  
 كعبية وذو تدريس أو نظير كفو لبنت الامير  
 كعبية (و) الكفاة (اعتبارها عند) ابتداء  
 بصير بجر (و) الكفاة (اعتبارها عند) ابتداء  
 (العقد فلا يفتروا لها بعده) فلو كان دينا فصار  
 كفو ثم بجر لم يسمع وأما لو كان دينا فصار  
 تاجر اقل في عارها لم يكن كفو ولا الانهر  
 بجنس (العجمي) لا يكون كفو للعربية ولو  
 كان العجمي (عالم) أو سلطانا (وهو الاصح)  
 كان العجمي وادعى في البحر أنه ظاهر  
 فتح عن الشافعية وادعى في النهران فسر  
 الرواية وأقره المحنف لكن في النهران فسر  
 الحبيب بذي الشافعية وان بالعالم فكذلك  
 للعالمية كافي الشافعية والنسب والمال  
 شرف العلم فوق شرف النسب والمال  
 كما جزم به البرازي وادعى ان عائشة أفضل  
 والوجه فيه ظاهر ولذا قبل ان عائشة أفضل  
 من فاطمة رضي الله عنهم اذكره الفهستائي  
 والخفي كذو البنت الشافعي

الحال من هذا إذا لام الشافعي ركن عظيم من أركان الإسلام رضي الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين جميعاً  
فقطه على هدى من الله تعالى كما قد أهدى الباقيين (قوله عن مذهبه) أي الإمام الشافعي فالشافعي يرجع إلى  
الشافعي - الإمام المجتهد لا المقلد في العبارة استخدام (قوله كتاب طه المصنف الخ) وعبارته قال في جواهر  
التناوي شفوعوية كبر بالغة زوجت نفسه من حنف وأبوها لا يرضى فانه يصح الحاح وكذا الزوجت  
نفسها من شفوعوية متى سئلنا أجبتنا أنه صحيح وإن كان لا يصح عند الشافعي والزوجان بعقدان ذلك  
المذهب ولكن إذا كانا قد خطأ قوله في ذلك وسئلنا وجب علينا أن نجيب بما تقدمه ولو كان في السؤال  
ما جواب الشافعي في ذلك هل يصح عنده يجب أن يقال يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وفيه أنه  
لا يجب علينا اعتقاد الخطأ بل الخطأ احتمال وإن كان راجحاً والذي يعتقد أن مخالفته محطى هو المجتهد لا المقلد  
كما تقدم وجوب الجواب بالمذهب انما يفتقر على اعتقاد الخطأ جزمنا ونحن في صحة من ذلك (قوله القروي)  
يفتح آفاقه إلى القربة سميت بها الاجتماع الناس فيها (قوله فلا عبرة بالبلد) فاما جرحي القري كفه  
أفت التاجر في المصر للقارب بحر (قوله كالأعيرة بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى الأولياء المجازمة  
في الحسن والجمال مذهبه عن التنازع خاتمة (قوله ولا يعيوب يصح من البسيع) كالخزام والجنون والبرص والبحر  
والدفن (قوله الجنون ليس بكفه) هو أحد قرأين ووجهه أن الجنون يفوت مقاصد الكساح فكان أشد  
من الفقر ودناءة الحرفة ويغني عن اعتماد لان الناس يبيعون بترويح الجنون أكثر من ذي الحرفة الدنيئة نهر (قوله  
أوجدته) زاد في الشرح لولاية الجدة والظاهر أن المراد الجدة والجدة من قبل الأب بل جريان التوارث بينهما (قوله  
بمضى المجل) أي المتعارف فجهله ولا عبرة بالباقي وإن كان حالاً كما مر عن الهندية (قوله كما مر) في شرح قول  
المصنف وما لا (قوله لأن العادة أن الآباء يبيعون عن الأبناء المهر) ومع ذلك لا يلزم الأب مهر ابنه إلا إذا ضمنه  
كبابي في المهر (قوله لا النفقة) فإذا لم يكن للصبي مال ينفق منه على الزوجة لا يكون كفواً وإن كان أبوه غنياً  
وقد تحمل منه المهر (قوله فلاولى العصبه) وإن لم يكن محرماً على المختار وخرج به القريب الذي ليس بعصبه  
والقاضي بحر (قوله الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح حتى أنه قبل التفريق ثبت فيه حكم الطلاق والظهار  
والإيلاء والتوارث وغير ذلك مذهبه وهو قول الإمام رضي الله تعالى عنه وقال ليس للولي ذلك لأن ما زاد على  
العشرة حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه (قوله دفعه بالعار) فإن الأولياء يتعرون بنقصان المهر  
ويتفخرون بفلائه نأشبه الحكماء وهذا فوجبه قول الإمام (قوله فلا مهر لها) لأن الفرقة جاءت من قبل من له  
الحق وهي فسخ كذا في شرح الملتقى (قوله قبل التفريق) - وإن كان بعد الدخول أم لا (قوله لانتهاء النكاح بالموت)  
فلا يمكن للولي طلب الفسخ فلا يلزم إتمام لانه انما يلتزمه الزوج بخوف الفسخ وقد زال النكاح بالموت (قوله  
أمره بتزويج الخ) أطلق في الأمر فمثل الأمر وغيره ووضعهما في الهداية في الأمر وهو اتفاق وقيد بكون  
الأمر رجلاً لانه لو كان امرأة تزوجها من غير كف لا يتخذ عليها كذا ذكره الشارح بعد (قوله فزوجها أمة)  
أي لغيره أما لو تزوجها أمة نفسه ولو كانت أمة فانه لا يتخذ كما في المحيط للتمتع ولو تزوجها عيماً أو شوهاء لها ألعاب  
سائل وعقل زائل وشق مائل أو شلاء أو رتقاء أو صغيرة لا يجامع مثلها أو كناية أو امرأة حاد بطلاقها  
أو تزوجها امرأة على كثر من مهر مثلها ولو بغين فاحسن عند الإمام أو تزوجها رجلاً بأهل من مهر مثلها  
كذلك أو امرأة كان الموكل آلى منها أو في عتده الموكل جاز (قوله جاز) في بعض نسخ نفذ وهي أن سب لان الكلام  
في النفاذ لا في الجواز - حلبي (قوله وقال لا يصح) صوابه لا يتخذ لان الصحة لا مانع منها حلبي - ووجه عدم  
النفاذ أن المطلق ينصرف إلى المتعارف وهو تزويج بالكفاءة (قوله وهو استعسان) وجهه أن كل واحد  
لا يجهز عن التزويج عطلق الزوجة فكانت الاستعانة بالتزويج بالكفاءة هداية وظاهره ترجيح قوله - ما لان  
الاستعسان مقدم على القياس إلا في مسائل معدودة ليس هذا منها بحر (قوله أو وائتة) عطف عام على خاص  
حلبي - فيسهل الأمة وغيره ما من له عليها ولاية التزويج ولو بنت أخيه الكبيرة عنده خلافاً لها ولو تزوجها أخته  
الكبيرة برضاها جازاً اتفاقاً (قوله كالأمر بجميعه الخ) وكألو أمره ببيضاء تزوجها - موداً أو على القلب أو من قبلة  
كذا فزوجها من أخرى (قوله أو أمة تخالف) ولا يعد مخالفاً في الأمة بتزويجها مدبرة أو أم ولد أو كاتبة رحكم  
الرسول لحكم الوكيل في كل ما ذكر (قوله فزوجها غير كف) وإن كان كفواً إلا أنه أعمى أو مفلج أو صبي أو معتوه

ومضى من هذا عن مذهبه أجبتنا بذهبا  
كتاب طه المصنف مع الجواهر القناوي  
(والقروي كفه - لا مدنى) فلا عبرة بالبلد  
كما لا عبرة بالمال خاتمة ولا بالعقل ولا بهيب  
بمنع من البسيع خلافاً للشافعي لكن في النهر  
عن الرغيباني الجنون ليس بكفه (قوله  
وكذا المهر) كفه بغني أي (أو أمه  
أوجدته نهر عن الهيا) بالنسبة إلى المهر  
يعنى المجل كما مر (لا) بالنسبة إلى (النفقة)  
لأن العادة أن الآباء يبيعون عن الأبناء  
المهر ولا النفقة ذخيرة (ولو نكحت بأقل من  
المهر هاتلولى) العصبه (الاعتراض حتى  
مهر مثلها (أو ينفق) القاضي بينهما  
بمهر مثلها (ولو طلقها) الزوج (قبل تفريق  
دفعه العار) الدخول فله نصف المسمى  
الولى قبل الدخول فله نصف المسمى  
فلو تزوج الولي ييس ما قبل الدخول فلا مهر  
له وإن بعد ذلك المسمى وكذا الوما  
أحد ما قبل التفريق فلا يس للول المطالبة  
بالانجام لانتهاء المسمى كساح بالموت جواهر  
القناوي (أمره بتزويج امرأته تزوجه أمة  
سائر) وقال لا يصح وهو استعسان - قوله - ما  
سائر الهداية وفي شرح الطحاوي - قوله - ما  
أحسن للفتوى واختاره أبو الليث أقره  
المصنف وأجمع وأما تزويجه أو بصيرة  
أو وائتة لم يجز كالأمر بجميعه أو بغيره  
أو أمة تخالف أو أمره بتزويجها ولم يبين  
فزوجها غير كف - لم يجز اتفاقاً

جاء ولو كان خصياً أو غيباً وإن كان لها التفريق بعد ولزوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول الامام (قوله بنكاح  
امرات) قيد يكون المرأة منكراً لأنه لو عيّن زوجها وأخرى معها تتركه المعينة (قوله لا يتخذ) لأنه لا وجه  
لتفاديهما للمخالفة ولا إلى التفادى أحدهما غير عين البهالة ولا إلى التعيين لعدم الأولوية فتعين التفريق  
عند عدم الإجازة (قوله وتوقف الثاني) لأنه فضولي فيه (قوله لم تجز المخالفة) والفرق أنه في الأول أثبت الوكالة  
حال الجمع ولم ينقها حالة التفرد فصايل سكت عنها وانصبص على الجمع لا يدل على نفي ما عداه وفيما هاتي  
الوكالة حال التفرد في الأولى وحالة الاجتماع في الثانية والثني مفيد فلا بد من مراعاة النفي فلم يصروا كحالة  
الانفراد وحالة الاجتماع (قوله غائب عن المجلس) أي مجلس الإيجاب (قوله في سائر العقود) هو أولى مما وقع  
في الكثر من قوله على قبول نكاح قاطب لأنه وبما أفهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله وغيرهما)  
كصلح وإجارة وما هو من عقود المأوضات أما عقود التبرعات كالهبّة والعارية فتعقد بالإيجاب وحده  
وترتد إذا أضر (قوله بل يطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف أنه نائم كنفاء بالإيجاب وحده دفع هذا  
الابهام بالأضراب ومحل البطلان إذا لم يقبل فضولي عن الغائب أما إذا قبله عنه وتوقف على الإجازة (قوله  
ولا تلحقه الإجازة) يعني أنه إذا بلغ الأثر الإيجاب فقبل العقد لان الباطل لا يجاز (قوله يقوم مقام  
القبول) أي وقد كفي من نفسه أيضاً فلا يوجب بنفسه الشطرين ولا يحتاج إلى القبول بعده (قوله كأن كان  
ولداً) صورته قول الجدة تزوجت ابن أخي من بنت أبي وقد مات ابنه مثلاً (قوله أو وكلاً) صورته زوجت موكلي  
من موكلي وقد ثبت التوكيل من كل ويكفي شاهدان على وكالته وكالته وعلى العقد لان الشاهد  
يصل الشهادة العديدة (قوله أو أصيلاً من جانب وكلاً) كقوله زوجت موكلي من نفسه وقد وكلته  
أن يتزوجها (قوله أو ولياً من آخر) كقول ابن العزم زوجت بنت عمي وهي قاصرة من نفسي (قوله ليس  
الواحد) أي المتولي للطرفين (قوله ولو من جانب) أي جانب الزوج أو الزوجة فخرج هذا القيد ما إذا كان  
فضولاً فيهما أو ولياً من أحدهما فضولاً من الآخر أو أصيلاً من أحدهما فضولاً من الآخر أو وكلاً  
من أحدهما فضولاً من الآخر فهذه صور أربع باطلة عندهما خلافاً للثاني وبقيت صورة مستصيلة كونه أصيلاً  
من الجهتين وبانضمام هذه الصور إلى الجنس المذكورة في النسخ تصير الصور عشرة وقد ذكرها صاحب البحر  
(قوله وان تكلم بكلامين) بأن يقول زوجت فلاناً وقبلت منه بجر (قوله على الراجح) وهو الحق خلافاً  
لما في الحواشي لاتفاق أهل المذهب في نقل قوله ما على أن الفضولي الواحد لا يترى الطرفين وهو مطلق بجر  
(قوله اذ قبوله) أي الفضولي في جميع صور (قوله غير معتبر شرعاً) أي فيكون الواقع إيجاباً لا قبولاً وهو  
لا يتوقف على قبول غائب فيبطل وهذا هو ما أفاده بقوله لما تقرّر راجح (قوله ونكاح عبد) ولو مدبراً أو مكاتباً نهر  
(قوله وأمة) ولو أتم ولد نهر (قوله موقوف على الإجازة) فإن أجازة المولى بالقول أو بالفعل نفذ ولا يبطل (قوله  
كنكاح الفضولي) الفضولي هو من يتصرف بغير ولاية ولا وكالة لنفسه وليس أهلاً ولا غائباً عنه لا يدخل  
نكاح العبد بغير إذن ان قلنا أنه فضولي والاف هو ملحق به في أحكامه ودخل تحت تصرف الفضولي ماله على  
طلاق زوجة غيره بشرط فهو موقوف فإذا أجاز الزوج تعلق قنطاق بوجود الشرط ولو وجد قبله الم تطلق الا اذا  
وجدناه باعدها بجر (قوله سبي) في البسوق توقف عقوده كما هو الخ) يأنه العبي إذا باع ماله أو اشترى أو تزوج  
أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه يتوقف على إجازة المولى في حالة الصغر فلو بلغ قبل أن يجيزه المولى فأجاز نفسه  
نفذ لانها كانت متوقفة ولا يتخذ بجر دبلوغه ولو طلق الصبي امرأته أو خطبها أو أعققت عبده على مال أو دونه  
أو وهب أو تصدق أو زوج عبده أو باع ماله بحد فاحشة أو اشترى بأكثر من القيمة مما لا يتغابن فيه أو غير ذلك  
من أفعاله وله لا يتخذ كانت هذه الصور باطلة غير متوقفة ولو أجازها بعد البلوغ لعدم المجزوءة العقد  
الا إذا كان لفظ الإجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كأن يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق  
أو العتاق والصبي يدخل في الفضولي بناء على أنه يم من يتصرف لنفسه وليس أهلاً كما مر (قوله ولا بن الأم)  
أي مثلاً فهذا الحكم في كل ولي مع موليه الا القاضي كما تقدم (قوله الصغيرة) يدخل فيها ما بعثها  
من الجنونة والمعتوهة وتقيّد بنت الأم بالصغيرة أولى من اطلاق الكثرة فانه من الكبيرة وليست مراد الانه ان  
وكيله فهو وكيل فيدخل في المسئلة النسابة والاف هو فضولي وقد تقدم بطلان ان لم يقبل عنها أحد ولو أجازته

(ولو) زوجته المأهور بنكاح امرأت  
(امرات) بن في عقد واحد لا يتخذ للمخالفة  
وله أن يجيزهما أو أحدهما أو ولي عقد يترام  
الأول وتوقف الثاني ولو امرأته بن في عقدتين  
في عقدتين فزوجه واحدة أو اثنتين في عقدتين  
جاء لا إذا قال لا تزوجني إلا امرأتين في عقدتين  
أو في عقدتين على قبول غائب عن المجلس في سائر  
الإيجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر  
العقود من نكاح وسبع وغيرهما (وتبطل  
الإيجاب ولا تلحقه الإجازة انفساً) (وتبطل  
طرفي النكاح واحد) بالإيجاب يقوم مقام  
القبول في خمس صور أصيلاً من جانب وكلاً  
وكلاً من الجانبين أو أصيلاً من جانب وكلاً من آخر  
أو ولياً من آخر أو ولياً من جانب وكلاً من آخر  
زوجت بن من موكلي (ليس) ذلك لواحد  
(بفضولي) ولو (من جانب) وان تكلم بكلامين  
على الراجح اذ قبوله غير معتبر شرعاً لما تقرّر  
أن الإيجاب لا يتوقف على قبول غائب  
(ونكاح عبد وأمة بغير إذن السيد موقوف)  
على الإجازة (كنكاح الفضولي) سيجوز  
في البسوق توقف عقوده كما اناه المجزوءة  
العقد ولا تبطل (ولا بن الأم) أن تزوج بنت  
عمه الصغيرة

بعده كذا في المنع قال أبو السعود وهذه المسئلة من جريبات ما من قره وللولي انكاح الصغيرة لانه أم من  
نكاحها لنفسه أو لغيره (قوله فلا بد من الاستئذان) وهو توكيل فهي داخله في مسئلة التوكيل الآتية وتثبت  
الوكيل بالسكوت كما ثبت بالصرح قال في الظهيرية لو قال ابن العم لك برة اني أريد أن أزوجه منك من  
نفسى فسكتت فزوجهما جاز (قوله لا يجوز عندهما) لانه أصيل من جانب فضولى من الآخر عبارة الفضولى  
ولومن جانب لا تقوم مقام العبارتين فتكون باطلا ولا تلحقها الاجازة بعد (قوله وقال أبو يوسف يجوز) لان  
ما يقوم بالفضولى عقد تام عنده فيصح أن يتولى الطرفين لانه لو كان مأمورا من الجانبين بقذفها كان فضوليا  
يتوقف (قوله وكذا المولى المعتبر) يعنى أن المولى المعتبر اذا تزوج معتقته الكبيرة بالاستئذان لا يجوز ومنه  
الحاكم والسلطان اذا تزوجا كبيرة بلا استئذان اه حلي وفي الهندية لا يجوز نكاح أحد على بالغة صحيحة  
لعقل من أب أو سلطان بغير إذن ابكر كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها فان اجازته  
جاز وان رذته بطل (قوله كذا في الجوهرية) من ابتداء قول المصنف ولابن العم (قوله بخلاف الصغيرة) أى فانه  
لا يجوز له ما أن يتزوجها مطلقا وان أذنت لعلم اعتبار إذنهما لانهم مارية في حق أنفسهم ما وهو الذى مر  
في الفروع وهذا أولى من حله على جواز نكاحهما المأخوذ من المذهب فلا حاجة حينئذ الى تحرير  
(قوله من نفسه) العوايا اسقاط الجار لان زوج متعت بنفسه الى المفعول الثاني ويتعدي اليه بالياء قال  
نعلى وزوجناهم بجور عين كفى القاموس (قوله كالتوكيل الخ) بشرط أن يعرفها اليهود أو يذكر اسمها  
واسم أبيها وجدها ان كانت غائبة لان الغائبة لا تعرف الا بالنسبة حتى لو قال تزوجت امرأة دكتنى بالنكاح  
لا يجوز ما اذا كانت حاضرة متعينة ولا يعرفها اليهود فقال اشهدوا اني تزوجت هذه المرأة فقالت المرأة  
تزوجت نفسى منه جاز هو الفتح تار لانها حاضرة والحاضرة تعرف بالاشارة فان أرادوا الاحتياط فكشف  
وجهها حتى يعرفها اليهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها حتى يكون متفقا عليه فيقع الامن من أن يرفع  
الى قاض يرى قول من لا يجوز وهو نصير بن يحيى فيبطل النكاح وهذا كله اذا كان الشهود لا يعرفون  
المرأة أما اذا كانوا يعرفونها وهى غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا عرف الشهود أنه أراد  
المرأة التي عرفوها لان المقصود من النسبة التعريف وقد حصل باسمها وذكر انحصاف أنه لا يشترط  
معرفتها ولا ذكر اسمها ونسب الشهود حتى لو قال تزوجت المرأة التي جمعت أمرها الى محلى صدق كذا  
عندهم صح والمختار من المذهب خلاف هذا وان كان انحصاف كبير في العلم يقتضى به بجر ملخصا واستغنى  
بما هنا أنه لا يشترط الشهادة على التوكيل انما المدار على معرفة شهود النكاح بانها أودكر النسب لهم  
(قوله فانه ذلك) الاولى حذف قوله فانه لان اسم الاشارة مبتدأ مؤخر وقوله لا وكيل خبر مقدم وهذه  
الزيادة وجبت كون الخبر لا مبتدأ ولا يصح أن يجعل المبتدأ قوله أن يزوجه لانه يقتضى أن الوكيل عنها  
مطلقا أن يزوجه من نفسه وفساده لا يجنى اه حلي (قوله لانها نصبت له زوجا) ولانها أمرته بالتزويج  
من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة وهو الذى أفاده الشارح بالاصل (قوله  
أو وكنته أن يتصرف الخ) هذا مفهوم بالاولى مما قبله لانه تفويض في غير النكاح بحسب الظاهر واذ لم يملك  
في تفويض النكاح فلا يملك في تفويض غيره بالاولى (قوله أو قالت له زوجه نفسي الخ) هذا هو المعتقد فيها  
وقيل يصح (قوله أربعة أشياء) هى المبيع والعاقدان والتمن ان كان عرضا حلي وعبرة البصر مريحة في أنها  
أربعة خلاف التمن العرض وهو الموافق لما ذكره المصنف في الفضولى حيث قال وحكمه قبول الاجازة  
اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما وكذا التمن لو عرضا وكذا صاحب المتاع أيضا اه فلا يجوز اجازة وارثه  
لبطلانه بجونه (قوله الفضولى) بضم الفاء فى اللفظة من يشتغل بما لا يهنيه منسوب الى الفضول جمع فضل بهى  
الزيادة المطلقة وقد غلب الجمع على ما لا غير فيه أبو السعود قال في البقرة قول بعض الجاهلة لمن يأمر بالمعروف  
أن فضولى يعنى عليه التكفر (قوله لا يملك نفذ النكاح) لان الحقوق فيه متعلقة بغيره أما الوكيل بالنكاح  
فيملك التفصى بيانه وكل رجلا بان يزوجه امرأة بغير إذن اقليلها حتى نفذ الوكيل  
النكاح قولاً أو فعلاً بآبأن يزوجه أختها (قوله بخلاف البيع) فملك نفذه لان الحقوق فيه ترجع اليه بعد  
الاجازة لانه يصير كالوكيل أبو السعود (قوله بشرط لزوم العقد الخ) فالوكلاء أن يزوجه ولانه باللف درهم

قوله كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى  
لو تزوجهما من غير استئذان فسكتت أو  
افضت بارضى لا يجوز عندهما وقال أبو  
يوسف يجوز وكذا المولى المعتبر بخلاف  
والسلطان كذا في الجوهرية يعنى بخلاف  
الصغيرة كما في بقية رر (من نفسه) فيكون  
أصيل من جانب وليه من آخر كالوكيل الذى  
وكنته أن يزوجهما من نفسه فان له ذلك  
فيكون أصيلا من جانب وكيله من آخر  
(بخلاف ما لو وكنته بزوجيهما من رجل  
فزوجهما من نفسه) لان نصيبه منه رجا  
لا تزوجا (أو وكنته أن يتصرف فى أمرها  
أو قالت له تزوج نفسي من شئت) لم يصح  
بزوجيهما من نفسه كفى الخاتمة والاصل  
أن الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت  
النكحة (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح  
الفضولى بعدد ونه صبح) لان الشرط قيام  
المفعول له وأحد العاقدين لنفسه فقط  
(بخلاف اجازة بيعه) فانه بشرط قيام  
أربعة أشياء كما سبق فروع الفضولى  
قبل الاجازة لا يملك نفذ النكاح بخلاف  
البيع بشرط لزوم عقد الوكيل موافقه  
فى المهر المسمى

فزوجها اياه بأقبح من ان أجاز الزوج جازوان رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والا يجب المسمى وان لم يرخص الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أعزيم الزيادة وأزكمها النكاح لم يكن له ذلك منع (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في التهر (تنه) بقي الرسول ذكره في المذهب وطحيث قال اذا أرسل الى المرأة رسولاً حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً فقال ان فلاناً بك أن تزوجيه نفسك فأنت مكرهت أن تزوجيه وسمع الشهود وكلامهما فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه يئنة فان لم يكن أحد منهما فلا نكاح بينهما. ما لان الرسالة لما لم تثبت كان الاخر فضولاً ولم يرخص الزوج بصنعه قال في الفتح ولا يخفى أن مثل هذا يعينه في الوكيل والله تعالى أعلم

### (باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر نهر (قوله الصداق) فيه سبع لغات أحصاهما عند ذهب فقي الصاد وعند الفراء والاختصاص كسرهما وبقي من أسماءه الاجر والقرينة والعلائق والحياة وقد جمعها بعضهم ما عدا الصدقة والعطية فقال

صداق ومهر فحله وقرينة • حياء وأجر ثم مقر العلائق

(قوله عشرة قيمة البكر) أي عشر قيمتها اذا كانت بكرًا و نصف العشرة اذا كانت ثيبًا والظاهر أنه يشترط عدم نقصان البكر أو نصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لأن المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر مثل أو مسمى أو حلي • موضعنا ثم هذا يخالف ما يأتي من أن مهر المثل في الالة بقدر الرغبة فيها (قوله لحديث البيهقي) هو وان ضعف لكنه بتعدد طرقه ارتقى الى الحسن نهر (قوله ورواية الاقل) في حديث عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أن تزوج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت لها فقال زنة فوات من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة رواه الجماعة كذا في التبيين اه حلي وفي حديث التمس ولو خاتما من حديث (قوله تحمل على المجمل) هذا على تقدير أن يراد بالثبوت فوات القرفان أو يذهب ما وزنه خمسة دراهم كما هو عند الأكثر أو ثلاثة دراهم كما هو عند الامام أحمد رضي الله تعالى عنه سقط احتجاج الشافعي به رضي الله تعالى عنه كافي التبيين (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن (قوله مضروبة كانت أولا) فلو سمى عشرة تبرأ أو عرضا قيمته عشرة تبرأ الا مضروبة صح وانما اشترط المسكوك في نصاب السرقة نقلا لوجود الجذ (قوله ولودينا) حتى لو تزوجها على عشرة له على زيد صح وتأخذها من أي - ماشاء فان اتبع المديون أجبر الزوج على أن يوكها بالقبض منه ولو على الالف التي له على فلان الى سنة فاتيته الزوج أخذته بالمال الى سنة خاتية وبصح تزوجها على دين له في ذمتها كما قاله الحلبي (قوله أو عرضا) لم يذكر المنفعة وفيها تفصيل ان كانت كخدمة أو باها وهو حر أو على تسليم القرآن وما أشبه ذلك لا ترفع التسمية ويرجع الى مهر المثل وان كانت سكنى الدار وركوب دابته وزراعة أرضه جازحت علم المدة هندية أو بالهود (قوله وقت العقد) فلو كانت قيمته يوم العقد عشرة وصارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لار ما جعل مهر المتيقري نفسه وانما التقير في رغبات الناس بغير عن البدائع (قوله أنما في ضمانا) أي لقيمة العرض الهالك أو المستهلك فيعتبر فيه يوم القبض لانه انما دخل في ضمانه يومه فلو كان العرض باقيا والمسئلة بهاها الظاهر أنه لا تجبر على تسليمه وتأخذ نصف القيمة بل هو يجبر على قبول نصف القيمة انفاذ قصرة فانيه حتى لو كان عبدا فاعتقه نفذ وعمله فيما يجب بالتبعض اما ما لا يجب كالكيل والموزون كان له بالطلاق قبل الدخول نصف عبته أو بالهرد ملخصا (قوله ونجب العشرة) أي وجوبها غير متأكد لان تأكد الكل انما يكون بما يأتي في قوله ويتأكد الى آخره (قوله أو دونها) انما يجب مهر المثل في تسمية ما دون العشرة لان المهر فيه حقان حقها وهو ما زاد على العشرة الى مهر مثلها وحق الشرع وهو العشرة فاذا أسقطت حقها برضاها بما دون العشرة بقي حق الشرع فوجب تكملها قضاء ملحقه اه نهر مختصر ويستثنى من ذلك ما اذا تزوج أمته من عبده بأقل من عشرة دراهم حيث لا يجب بل لا يجب شيء أصلا لانه لا فائدة في إيجابه وقيل يجب ثم يسطح ويؤى ولو تزوجها على

وسمى رسول كوكيل  
• (باب المهر) •

ومن أسمائه الصداق والصدقة والعطية  
والعطية والهرة وفي استيلاء الجوهره العقر  
في الجواهره المثل وفي الأمانه عشر قيمة  
البكر ونصف عشر قيمة الثيب (أقل عشرة  
دراهم) حديث البيهقي وغيره لا مهر أقل  
من عشرة دراهم ورواية الاقل يحمل على  
المجمل (نصف وزن سبعة) مقابل كافي الزكاة  
(مضروبة كانت أولا) ولودينا أو عرضا  
قيمه عشرة وقت العقد أما في ضمانه بطلاق  
قبل الوطء فيوم القبض (ونجب) العشرة  
(ان) ماها أو دونها



ذواتهم من هذه المدة لا تسقط ولا تنقضي بغيرها كان على الزوج قيمة ثلث الدواهم يوم كسدت على المختار بجر  
 (قوله ويجب الاكثر) بالغا ما بلغ فالتقدير بالعشر قلن النقصان (قوله ويتأكد) أي ينضم لزوم كله بتلك الاشياء  
 ما قبله فوجبه ثابت الا انه جائز سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول (قوله من الزوج) الاولى حذفه لان  
 الخلوة العصة لها شرائط تعتبر من جهته وجهها فافحصه من جانبه وجانبها الا من جانبه فقط (قوله أو موت  
 أحدهما) الموت كالوطء في حكم المهر والعدة لا غير كما لا ازيد (قوله أو تزوج ثانيا) صورته لو طلقها  
 باثنا بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة  
 عليها فوق الخلوة بجر وانما فرضها في الباقي لان الرجعي لا يبتدأ له نكاح ولا يفرض له مهر غير الاول وفهم  
 من قوله لان وجوب العدة الخ أنه اذا طلقها ثانيا ابتداءت عدة ولا يعتبر ما مضى من الاولى (قوله بغير بجر)  
 كما صبه وشعته ومفتاح ولم يبينوا حكم ذلك هل هو مكروه وانما هو واقع كثيرا وانما هو واقع كثيرا وانما هو واقع كثيرا  
 والاكره وقد يأتى الزوج للاماشطة أو غيرها من النساء بازالة البكارة كما هو واقع كثيرا وانما هو واقع كثيرا  
 مكان باجزته بقر عليه المهر ويحرم ذلك على الزوج والمزيلة والزوج له من الاطلاع على العورة  
 من غير ضرورة مع مخالفة السنة (قوله بخلاف ازالتهما) أي ازالته اياها فهو من اضافة المصدر الى مفعوله  
 (قوله فانه يجب النصف بطلاق قبل وطء) لم يتكلم على الواجب بدفعه المزيلة للبكارة هل يجب عليه الارش  
 أولا ويحترز (قوله فعلى الاجنبي أيضا) أي كما أن على الزوج نصف المسمى أفاده في البحر (قوله نهر بجر) قال في  
 النهر وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع أخرى فزال بكارتهما وجب عليه مهر المثل اه وهو باطلاقة بعم  
 ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبي كما لا يخفى اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول  
 فتدبره اه كلام النهر وفيه أن عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل  
 بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها كما لا يخفى وحسنه بعارض الإيجاب نصف مهر المثل على الاجنبي  
 فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المنع لكن في جواهر الفتاوى ولو اقض مجنون بكارة امرأه  
 بأصبع فقد أثار في المبسوط والجامع الصغير أنه اذا اقضها كرها بأصبع أو بجر أو بآلة مخصوصة حتى أفضاها  
 فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون أن هذا وقع وهو اذا لا يجب الا بالآلة الموضوع لقضاء الشهوة والوطء ويجب  
 الارش في ماله اه كلام المنع فليحترز قوله الحلبي قلت عبارة المبسوط والجامع الصغير تؤيد ما في جامع  
 الفصولين من حيث إيجاب مهر المثل مطلقا وان لم يدخل الزوج بهما وكلام المشايخ يفيد أن الواجب  
 في التدافع الارش اذ هو ازالة بغير الآلة المخصوصة فيكون ما وقع في جامع الفصولين سهوا وانما فرض  
 المسئلة في الجنون لانه لو كانت الازالة بالآلة المخصوصة من عاقل حد (قوله ويجب نصفه) أي نصف المهر  
 المسمى كذا في المنع فلو لم يسم مهر كافي المفوضة فالواجب المتعة كما سيأتي (قوله بطلاق) لو قال بكل فرقة  
 من قبله لكان شاملا للمثل رده وزناه وتقبيله ومعايقته أم امرأه وبنتها قبل الخلوة فهستأني عن النظم  
 وفي الفتية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبله بآية ونصف المهر في الاول  
 والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف التبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان  
 بغير أمره اه (قوله فلو كان تلحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه ولم يكن لا يظهر بالنظر الى وجوب  
 الدرهم بن نصف (قوله كان لها نصفه) فيقتسمه ان لم يضره التبعض (قوله ودرهمان ونصف) تمة  
 خمسة دراهم لانه اذا سمي أقل من العشرة وجبت العشرة ونصف بالفرقة قبل الدخول (قوله بجر بطلاق)  
 أي بالطلاق الجرد عن القضاء والرضى (قوله لم يطل ملكها منه) أي من جميع ما جعل مهرها حتى نفذ  
 تصرفها في جميعه (قوله فلهذا) أي لتوقف عوده الى ما كره على القضاء أو الرضى (قوله عبد المهر) مفعول العتق  
 والمراد أنه لا ينفذه منه عتق الكل ولا النصف (قوله ونحوه) المراد به الرضى اه حلبي (قوله قبله) أي قبل القضاء  
 ونحوه (قوله ونفذ تصرف المرأة) من جهة المخرج على قوله بل توقف الخ (قوله وعليها نصف قيمة الاصل) دون  
 الزيادة (قوله لان زيادة المهر الخ) علمه لما استبعد من التقيد بالاصل واعلم أن الزيادة في المهر مأمونة متولدة  
 كالنهي أو كالمسبغ أو منفصلة متولدة كآوله أو لا كالارش وكل اما أن يكون قبل القبض فيتصرف الا ان  
 المتولدة أو بعده فلا يتصرف الاقسام ثمانية حلبي عن النهر واذا علمت ما ذكر فالاولى للسارح أن يقول لان زيادة

(و يجب (الاكثر منها ان سمي) الاكثر  
 ويتأكد (قوله وطء أو خلوة بجر) من  
 الزوج (أو موت أحدهما) أو تزوج ثانيا  
 في العدة أو ازالته بكارتهما بنحوه بجر بخلاف  
 ازالته بدفعه فانه يجب النصف بطلاق قبل  
 وطء ولو ادفع من أجنبي فعلى الاجنبي  
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول  
 والا فكله نهر بجر (و يجب (نصفه بطلاق  
 قبل وطء أو خلوة) فلو كان تلحها على ما يقفه  
 خسة كان له نصفه ودرهمان ونصف (وعاد  
 النصف الى ملك الزوج بجر بطلاق اذا لم  
 يملك ملكها منه بل (كان (مسما) لها  
 بجر على القضاء والرضى (قوله هذا) لانها  
 وليك (على الزوج (عبد المهر بعد طلقها  
 لعتقه) أي قبل القضاء ونحوه اعدم ملكه قبله  
 (قوله) أي قبل المرأة (قوله في الكل لبقاء  
 ونفذ تصرف المرأة) قبله (في الكل لبقاء  
 ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض  
 لان زيادة المهر انفسه لا يتصرف



المهر المتولد قوي يكون شاملا لغيرها من المتصلة والمنفصلة وأخرج غير المتولدة بقسمها فلا تنصف وأما الزيادة  
 في خيار العيب فزيادة المتولدة المتصلة أو المنفصلة الغير المتولدة لا تمنع الردية والمتصلة غير المتولدة والمنفصلة  
 المتولدة بمنع الردية وكل زيادة في البيع الفاسد فأنها لا تمنع الاسترداد والقبض الزيادة متصلة غير متولدة  
 وكل زيادة متصلة متولدة أو غير متولدة تمنع الرجوع في الهبة بخلاف المنفصلة مطلقا ولا يمنع من رد العين  
 في الفصيص إلا الزيادة المتصلة الغير المتولدة التي لا يمكن فصل المقصوب عنها كذا في البصر فأنها لا صاحب  
 فلهذه هذه المواضع فأنه ما نصيبه (قوله قبل القبض) ظرف لقوله تنصف ولا تخالف عبارة النهر التي جعلته  
 ظرفا للزيادة فإن المؤدى واحد فليست أمثلة (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر شاعر اه طبع وأصل الشغور  
 الخلق يقال بلدة شاعرة إذا خلت من السلطان والمراد هنا الخلق من المهر لأنهما بهذا الشرط كأنهما أخليا  
 البضع عنه نهر (قوله هو أن يزوجه الخ) الاحسن ما في البصر فأنه قال وأما في الاصطلاح فتزوجه موليته على  
 أن يزوجه الآخر موليته ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر (قوله معاوضة بالعقدين) أخرج به ما ليس  
 كذلك بأن قال تزوجتك بنتي على أن تزوجني بتك ولم يقبل ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر ولا ما يؤدى  
 معنى ذلك فقبل الآخر فأنه لا يكون شغارا اصطلاحا وإن كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو ذكر أحدهما  
 التعويض دون الآخر فأنه صاحب الجبر وأخوه (قوله وهو منهي عنه نطقه) عن تسمية المهر من غير أن يجب  
 شيء آخر على ما كانت عليه عادتهم في الجاهلية وهو محمول على الكراهة قاله أبو السعود وهو يفيد أنه الآن  
 ليس عنهي عنه لوجوب مهر المثل فيه وأن المكروه ليس منها عنه وفي كل ذلك نظر (فرع) لو زوج بنته من رجل  
 على مهر مسمى على أن يزوجه الآخر فإنه على مهر مسمى فإن تزوجه فذلك واحدة منهم ما سمى لها من الآخر  
 وإن لم يزوجه الآخر كان للمزوجة تمام مهر مثلها إن كان المسمى أقل منه لأن رضاها بدون مهر المثل باعتبار  
 منفعة مشروطة لا ينها (قوله فليق شغارا) ظاهره أنه باجيب مهر المثل فيه ارتفع النبي وفيه بعد بل الظاهر  
 ثبوته لأن مورد المني حقيقة وإن أبطل الشرع حكمها وأوجب مهر المثل وأعل أبو السعود أخذ ما ذكره  
 سابقا من هذا المثل (قوله وفي خدمة زوج حر) فهو المهر ما صرح به المصنف بعد بقوله ولها أخذت لوجه  
 وقوله سنة اغتاز كره لتوهم صحة العقد بتعيين المدة فاذا لم يصح في العين ففي الجهول أولى (قوله للدهار)  
 ويحرم عليها تخذيمه ذلك كحرمة خدمة الأصل فرعه (قوله لأن فيه قلب الموضوع) فإن موضوع الزوجية  
 أن تكون هي خادمة (قوله ومفاده الخ) أي مفاد التعليل فأنه في خدمة سيدها أو وليها ليس فيه قلب  
 الموضوع والبحث لصاحب النهر (قوله قصة شعيب مع موسى) عليه ما السلام فإن شعيبا استأجر موسى غنما  
 سنين أو عشر أربعى غنمه وجعل ذلك مهر ابنته قال في النهر واختلفت الرواية في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد  
 في غنمها ما خدمة وعدمه فعلى رواية الأصل والجامع لا يجوز زوها والصح وروى ابن مساعة أنه يجوز انتهى  
 (قوله برضى مولا) ويجب حينئذ على المولى تسليمه كما في الجبر وأما إذا كان بغير رضى مولا فقيمة الخدمة (قوله  
 أو حر آخر برضاء) قال في الهندية ولو تزوجها على خدمة حر آخر فإن لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمتها وإن كان  
 بأمره فإن كانت خدمة معينة فتستدعي مخالطة لا يؤمن معها إلا نكشاف والفتنة وجب أن تمنع وتعطى  
 هي قيمتها أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وإن كانت غير معينة بل تزوجه على منافع ذلك الحر حتى تسيب  
 أحق بها لأنه أجبر وجهه فأن صرفته في الأول فكذا في الثاني فكذا في الثاني (قوله وفي تعليم القرآن)  
 أي يجب مهر المثل إذا تزوجها على أن يعلم القرآن (قوله لنص بالإنفاق بالمال) أي لنص القرآن في الدال  
 على طلب النكاح بالمال وهو قوله إن يتنقوا بأموالكم (قوله وبأن تزوجتك الخ) أي الوارد في حديث سعد  
 الساعدي فإنه صلى الله عليه وسلم قال له التمس ولو خائفا من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فأتى فقالت عليه الصلاة  
 والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا فالتمس فأتى فقالت عليه الصلاة والسلام قد  
 حلكتك يا معك من القرآن ويروى أنك كنتك أو تزوجتكها (قوله أو لا تعليل) أي لأجل أنك من حله القرآن  
 أو المراد بركة ما معك منه فلم يصح دليل الجبر (قوله لكن في النهر) أصله صاحب البصر حيث قال وسأيت أن شاء  
 الله تعالى في كتاب الاجارة أن الفتوى على جواز الاستجار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته مهر  
 لأن ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما تقدمت فأنه عن البدائع وهذا ذكر في فتح

قبل القبض لا بعده (ووجب مهر المثل في  
 الشغار) هو أن يزوجه بنته على أن يزوجه  
 الآخر بنته أو أخته مثلا معاوضة بالعقدين  
 وهو منهي عنه نطقه عن المهر فأوجبنا فيه  
 مهر المثل فلم يبق شغارا (و) في خدمة زوج  
 حر سنة (للدهار) لحقة أو لأنه لأن فيه  
 قلب الموضوع كذا قالوا ومنه أضافه  
 تزوجها على أن يخدم سيدها أو وليها كخدمة  
 شعيب مع موسى كخدمة على خدمة عبده  
 أو أمته أو عبد الغير برضى مولا أو حر آخر  
 برضاء (و) في تعليم القرآن لأنه بالنسبة  
 بالمال وبأن تزوجتك بها عن من القرآن  
 للسببية أو لا تعليل لكن في النهر

القدير هنا لما جاز في الشافعي - أخذ الاجر على تعليم القرآن صحيح تسميته مهرًا فكذا تقول يلزم على المقتضى به خدمة  
 تسميته صداقًا ولم أر أحدًا من منزهة واقعه الموفق للصواب انتهى وما يخرج على مذهب المتقدمين ما في الهداية  
 إذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الأحكام أو على الحج والعمرة ونحوهما من الطاعات لأنصح التسمية  
 عندنا وإذا بحث التسمية على ما قال المتأخرون فالظاهر أنه يلزمه تعليم القرآن إذا قامت قرينة على إرادة  
 البعس والحفظ ليس من مفهومه - لا ينبغي غير وفاقس الشريفة لا بأن التعليم خدمة وليس من مشترك  
 بمصالحهما فلا يصح تسميته كذا في شرح المائني والظاهر عدم تسليم كونه خدمة لها كالأجنبي وبغرض كونه  
 خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وإنما يمنع لو كانت الخدمة للترذيل أبو السعود عن الشيخ عبدالحق وهو  
 حسن لأن معلم القرآن والعلم لا بعد خادما للمعلم لا شرعًا ولا عرفًا (قوله على قول المتأخرين) وهو المقتضى به  
 فيكون التزوج على التعليم كالتزوج على سكنى الدار أفاده الحلبي (قوله وإلا خدمته الخ) هذا إذا كانت حرة  
 ولو تزوج عبداً على خدمته سنة لمولاهما فإنه صحيح بالاولى ويخدم المولى بهر (قوله لو كان الزوج عبداً أو ذونا)  
 لأنه لا خدمتها بذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة ولأن خدمة العبد لزوجته أيسر بهرام إذ ليس له شرف  
 الحرية بهر عن غاية البيان (قوله خدمته لها حرام) أي إذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام  
 يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه قال في البر وساحله أنه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله  
 فيما إذا لم يسم مهرًا) بأن سكتها منع (قوله أو نقي) بأن تزوجها على أن لا مهر لها (قوله أو مات أحدهما)  
 أراد به ما يعق القتل سواء قتله أجنبي أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه أو قتل الأمة ولاها وكان  
 صبيًا أو مجنونًا أما إذا كان مكلفًا وكان قبل الدخول سقط المهر عند الامام هندية وأما إذا ماتا جاعلًا بقضى بهر  
 المثل إذا لم يتقادم العهد أما إذا تقادم العهد بحيث يعذر على القاضي الوقوف على مهر مثلها لا يقضى بشئ  
 أبو السعود (قوله والا) بأن تراضيا على شئ فذلك هو الواجب أي إذا حصل وطء أو موت أو ما لو طلقها قبل  
 الدخول والحالة هذه تجب المتعة كما هو صريح قول المصنف بعد وما فرض بعد العقد لا ينصف وفي الهندية  
 ولو فرض القاضي لها مهرًا أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكد كيدنا كد كائنا كدمهر المثل وان طلقها  
 قبل الدخول تجب المتعة (قوله أو سمى خرا أو خنزيرا) فيجب مهر المثل لأنهم ليسا بمسلمين في حق المسلم كافي  
 الهداية وأما غير متقوم كافي البدائع وأشار إلى عدم صحته على الميتة والدم بالاولى لأنهم ليسا بمسلمين عند أحد  
 أصلا وهذا في حق الزوج إذا كان مسلما وإن كانت غير مسلمة لأنه لا يمكن إيجاب نفقته والخير على المسلم وتقدم يكون  
 المسمى هو المحرم فقط لأنه لو سمى لها عشرة دراهم ورطلا من خرافها المسمى ولا يكمل مهر المثل كافي الهيطة  
 منع مختصرا (قوله وهذا الخ وهو خرا) لها مهر المثل عند الامام ومحمد مع الامام في التي بعد ما ولو عكست  
 المسائل بأن تزوجها على هذا الدن من النهر فاذا دخل أو على هذا الخ فاذا هو عبيد ومنه ما على هذه الميتة  
 فاذا هي ذكبة فلها المصار إليه في الأصح عند الامام وبه قال أبو يوسف ولو ظهر في الثانية أنه عبيد غيره تجب قيمته  
 أو عبيد ما يجب مهر المثل ولو على عبيد ظهر جارية فعليه عبيد بعدل قيمة الجارية ولو مدبرا أو كاتبا فالقيمة  
 وقامه في الهندية (قوله تعذر التسليم) أي تسليم المصار إليه (قوله أو دابة أو نوبا) لأن الكتاب أجناس  
 كالحيوان والدابة فليس البعض أول من البعض إلا بالارادة فصارت الجهالة فاحشة منع (قوله أو دارا) هذا  
 في غير اليدوي أما هو إذا تزوجها على بيت فإنه يجب لها بيت شعر ذكره البهسي (قوله لم يبين جنسها) أي جنس  
 هذه الأشياء والجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين مختلفين بالأحكام كالإنسان والنوع هو المقول  
 على كثيرين متفقين بالأحكام كرجل ولا شك أن الثوب تحت الكتان والقطن والحرير والأحكام مختلفة  
 فإن الثوب الحرير لا يحمل لبسه وغيره يحمل فهو جنس عندهم اه منع وفي شرح المتن وفيه اشعار بجواز إطلاق  
 الجنس على الأمر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة أو نوعا ود بطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفيه دلالة  
 على أن المتشرعين ذنب أن لا يلتفتوا إلى ما اصطلى عليه الفلاسفة كافي القهستاني عن الكنف (قوله ويجب  
 متعة) أي تفرض (قوله مقوضة) بكسر الواو من قوضت أمرها إلى ولم افزوجها بلا مهر وبغضها من قوضها  
 ولها إلى الزوج بلا مهر منع وقول الشارح من زوجت بأن على المعنيين أي تزوجها وإلها بعد نفويضا أو لا  
 (قوله طلق قبل الوطء) ومثل الطلاق ما لو فارقها بإبلا أو مان أو جب أو عنة أو ردة أو أباء منه أو تقبيل أبنه

ينبغي أن يصح على قول المتأخرين (وله ما  
 خدمته لو) كان الزوج (عبدا) ما ذونا في  
 ذلك أما المخر فخدمته لها حرام لما فيه من  
 الإهانة والاذلال وكذا استخدام بهر عن  
 البدائع (وكذا يجب) مهر المثل (فما إذا لم  
 يسم) مهر (أو نقي أن وماني) الزوج (أو مات  
 أحدهما إذا لم يراضيا على شئ) يصلح مهر  
 (والا فذلك) الشئ (هو الواجب أو سمى خرا  
 أو خنزيرا) وهذا الخ وهو خرا وهذا العبد  
 وهو (تر) تعذر التسليم (أو دابة) أو نوبا  
 أو دارا (لم يبين جنسها) لغرض الجهالة  
 (و) يجب (متعة مقوضة) وهي من زوجت  
 بلا مهر (طلق قبل الوطء)

أو أنها يشترط أن لا يملكها أو فارقته بخيار البوع أو الصق أو غيرهم كفاءة أو بوضع أو تقبل أو غيرهم  
تسقط التمتع وكذا لو اشترى منكوك من مولاها المتأخر المولى الزوج في سبب الشقوط ظهر ومعهما إذا لم يمت  
التسمية من كل وجه أما لو صحت من وجه كما إذا تزوجها على ألف على أن يهدى لها هدية وجب لها انصبا على  
لا التمتع مع أنه لو دخل بها وجب مهر المثل لأن نقل من الألف بجر (قوله وهي درع) هو قبض المرأة كالقبض  
الصالح وبالقبض يعرف الذخيرة (قوله وخيار) هو ما تقضى به المرأة رأسها (قوله ومطقة) هي الملاءة وهي  
ما تلحق به المرأة قاله صاحب المغرب ولو أعطاها قبضة الأنواب دواهم أو ياتر بغيره على القبول لأن الأنواب  
ما وجبت بهين بل من حيث انما مال (قوله لا تزيد على نسقه) لأنه عند التسمية التي هي آكد لا يزداد على نسقه  
المسمى فمنعدهما أولى (قوله ولا تنقص عن خمسة دراهم) يعني إذا كان نصف مهر مثلها أقل منها (قوله به  
يقى) هو قول الخصاص صححه الوالوجي وقال وعليه الفتوى كما اقترناه في النفقة (قوله فلا تنصحب لها) على  
ما قاله أبو الحسن القدوري وقال غيره بالاستصحاب وعليه فلا يستثنى (قوله فالمطلقات أربع) مطلقة لموطأ  
ولم يسم لها مهر فحبب لها التمتع ومطقة لم توطأ وقد سمى لها مهر وهي التي اختلف في استحباب التمتع لها ومطقة  
وطئت ولم يسم لها مهر ومطقة وطئت وقد سمى لها مهر فها كان يستحب لها التمتع فالجواب أنه إذا وطئها  
يستحب لها التمتع سواء سمى لها مهر أم لا لأنه أو حتم بالطلاق بعد ما سئل البه المعقود عليه وهو البضع  
فيستحب أن يعطى أشياء زائدة على الواجب وقد تقدم بعض علماء اليمن الموضح على أن يجب التمتع أو ينصحب  
أولا ولا يقال

طوالق التماس من أربعة • واحدة يلزم أن تقبلا  
من كان قبل وطئها التعلق • ولم يكن في مهرها تحقيق  
ولا تنصحب • سمى مهرها • سداقها • ولا ياتي الوطأ قدر  
واحدة • امتناعها لا يجب • ولله أبو الحسنين شذب  
بوني التي معين صداقها • وكان قبل وطئها طلاقها

أو السعور (قوله فلا تنصحب) سواء كانت الزيادة من جنس المهر أم لا من زوج أو ولي فقد صرح جواباً أن الأب  
والجد ولو زوج أمه ثم زاد في المهر صرح وشمل الزيادة في الرجعة فلو راجعها على ألف وقبلت زنت والافلا وسواء  
كان بلفظ الزيادة أم لاحق لو قالت امرأة تزجل زوجك نفسي على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح على  
ألفين جاز النكاح لأنه أجاب بما جاز طيبته وزيادة وصحت الزيادة ولو من غير شهود بجر ونهر والاولى أن يقول صح  
وتلزمه بشرط قبوله الخ (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله أو قبول ولي الصغيرة) أي في المجلس ولو لم يقبل  
هي كما في أنفع الوسائل (قوله ومعرفة قدرها) فلو راجعها وقال بذلك في مهرها لا يصح للبهالة خاتبة (قوله ويقاء  
الزوجية الخ) قال في البعور وشمل ما إذا زاد بعد موتها فأنهم اصبحت إذا قبلت الورثة عند الامام خلافاً لما كان في  
التبيين من البيوع وشمل ما إذا كان بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة وأما بعد انقضاء العدة في الرجعي وفي  
الطلاق البائن فلم أر فيه نقلاً وقال في أنفع الوسائل وقياس الزيادة بعد موتها أن يصح قيمه ما عند الامام  
بالطريق الاولى لأنه في الموت انقطع للنكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق قابل وما ذكر بعضهم من أن  
الزيادة بعد الفرق باطله محمول على أنه قول أبي يوسف وحده اه قال في النهر والظاهر عدم جوازها بعد الموت  
واليدون في قوله يرشد بقيد المحيط بما في قيام النكاح إذ قد نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك المبيع  
لا تصح وفي رواية التماس من غيرهم من ثم جزم في المعراج وغيره بأن شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها  
لم تصح اه والذي يظهر أن ما في المحيط والمعراج يخرج على قولها وحينئذ لا يثنى ما في التبيين وكون ظاهر  
الرواية عدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون هو ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفصيلين قام عند  
المجتهد فانه في النكاح المحرم الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين فيه وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده  
مشروعية التمتع بخلافه البيع (قوله جدد النكاح الخ) صورته تزوج امرأة وجعل لها مهرها ألفاً ثم جدد  
نكاحها بزيادة ألف (قوله على الظاهر) أي ظاهر قول محمد في الاصل نهر ومقابل ما في الظهورية المختار عندنا  
أن لا يلزم الألف الثانية لأنهم لا يثبتون بقاء النكاح لو ثبتت الزيادة المحتملة في حق ضمن النكاح فإذا لم يصح  
النكاح لم يصح ما في ضمنه والحاصل أنهم اتفقوا على أن النكاح بعد النكاح لا يصح وانما الاختلاف في لزوم

وهي درع ونحوه ومطقة لا تزيد على  
نفسه (أي نصف مهر المثل أو الزوجيتها  
ولا تنقص من خمسة دراهم) لو قبلا  
(وقبيل) التمتع بها لها (أي المقتضية  
ولا تنصحب التمتع من واهها) أي المقتضية  
(الامن من مهرها) ومطقة قبل وطئها  
تستحب لها بل لموطقة هي لها مهر أو لا  
فالمطلقات أربع (وما فرض) بتراضيها  
أو غير من قاض مهر المثل (بعد العدة)  
الخطأ من المهر (أو زيد) على ما سمى فانها  
تلزمه بشرط قبولها في الجاه أو قبول ولي  
الصغيرة وهو فقد ردها وبقائه الزوجية على  
الظاهر نهر في الكافي جدد النكاح بزيادة  
ألف لزمه الاصلان على الظاهر

الزينة (قوله ويجعل على الزينة) وهو المختار عند الفقهاء ووجهه في التخصيص بوجوب تصحيح التصرف ما أمكن  
وقد أمكن بأن يجعل كونه زادا على المهر (قوله الا شبه أنه لا يصح بلا قصد الزينة) أي فلا يجعل زيادة بلا قصدها  
(قوله في العقد) متعلق بالمهر وعرض وقوله بان نص متعلق باختصاص والمراد بالنص قوله نصلي فنفص ما فرض  
اذا فرض من غير ما كان يمكن عند العقد وهذه العلة تصلح لعدم تنصيف المهر ونسب العقد وعدم تنصيف  
الزينة (قوله في الاصل) المشار اليه بقول المصنف أولا وما فرض بعد العقد (قوله ونصف الاصل في الثاني)  
المشار اليه بقول المصنف ثانيا اذ زيد فقوله سابقا فانها تنزعه مقيد بما اذا نكح المهر بالوطء ونحوه (قوله وصح  
حطها) ولو بشرط كالزوجه اجماعا دينا على أن تحط عنه حينئذ فيها قبضت كافي الخاتمة وقد يحط بها لان حيا  
أيها غير صحيح فان كانت صغيرة فهو باطل وان كانت كبيرة توقف على ايجازتها فان ضمنه الاب ان لم يقبض البنت  
فالضمان باطل ثم يشترط في صحة الخط أن يكون المهر دراهم أو دنانير فلو كان مثقالا لا يصح لان الخط لا يصح في الاعيان  
ومعنى عدم صحته أن لها أن تأخذ منه مادام قائما فلو ملك في يده سقط المهر عنه وصح الخط ولو بعد الموت  
أو البينونة ولا بد في صحة حطها من الرضى حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوف امرأته بضرب حتى وهبت  
مهرها لا يصح ان كان قادرا على الضرب ولو تزوج امرأته سرا أو أراد أن تبرئ منه من المهر فدخل عليها أحد قاؤه  
وقالوا لها ما أنت تبرئيه والاختلاف للحنيفة كذا وكذا فيسود وجهه فأبرأته خوفا فهو اكرامه ولا يبرأ ولو لم يقولوا  
فيسود وجهه فليس بأكراه ولو اختار في الكراهية والطوع ولا يئذ: فأقول المذعي الاكرام ولو أقام الدين فيئذ  
الطواصة أولى ولو قال للمقتله لا تزوجك ما لم تنبيئي مالا على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم أبى  
الزوج أن يتزوجها فالمرافق على الزوج تزوج أولم يتزوج ولو قال ابرئني من مهر كحتى أحب لك كذا فوهبت  
مهرها وأبى الزوج أن يهب لها ما وعد بعد المهر وعلى هذا الوقات وهبت منك على أن لا تقبلي أو على أن تصح بي  
لأن لم يمكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر ولو اختلنا في الاشتراط وعبره فأقول لها وقد عرف أن الخطا  
في مرض الموت وصية تنوق على الاجازة الا أن يكون مبانة منه وقد انتقض ما وسمه فنفذ من الثلث فلو وهبته  
له ثم ماتت فقال الزوج كانت في الصحة والورثة في المرض فالقول له لانه ينكر المهر ففوات الزوجان كان يملك  
المهر فقد أبرأته في الحال وليس بتعليق ولو قالت المهر الذي على زوجي لو ادعى رخصا فقرارها به ولو وهبته  
في مرض الموت ففوات الزوج قبله فلا دعوى لها فاذا ماتت فلورثتها دعوى مهرها ولو أبى الاضطجاع معها  
فقال لها ابرئني من المهر فأطيع معك فأبرأته ببراءة أو على أنه بشرط في صحة جرائتها من المهر علمها بعناها فلو  
قال له اقولي وهبت مهرى منك ففوات وفي التحسين العربية لا يصح (تنبيه) لو أبرأه من الدين ليصلح مهمه  
عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة (قوله قبل أولام) وهذا بخلاف الزيادة فانه بشرط فم القبول كما في غيره اليه كرض  
جعله حيا لانه يحس بالوجدان (قوله يمنع الوطء) هذا شرط في مرضها فقط على الصحيح ومثل المنع اذا كان  
يلتصها به ضرر أو ما مرضه فهو مانع مطلقا لانه لا يعبرى من تكسر وقتور عادة بجر (قوله وطبى) نسبة الى  
الطبع (قوله كوجود ثالث) فيه أن الخلوة لم تحقق لأنها وجدت مع المانع من محبتها (قوله من الحسى) لوجوده  
حدا وجعله في البدائع من الشرعى لانه يجرى مجاها بحضرة فلذلك وجهه (قوله فليس للطبى) مثالا مستقلا  
بل هو ما طبى حسى كوجود الثالث وما طبى تنرى كالخبيض فانه الحلبى وفي البصر والظاهر أنه لا يوجد لنا  
مانع طبى الا وهو شرعى فلما كنفوا بالمانع الشرعى عنه لكان أولى ونحوه في النهر ويمكن تمثيل الطبى دون  
الشرعى بأمنه فانه لا يمنع شرعا من غشيلين زوجته بمحضرتها لكنه يمنع طبعيا باعلى ما اختاره السر حسى  
كما يأتي (قوله كاحرام لفرس أو فحل) لحج أو عمره قبل وقوف عرفه أو بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فعم  
ما اذا كان ياذنه أو بغير اذنه وقد نصوا على أنه أن يخلها اذا كان بغير اذنه (قوله وورثي) لما كان ظاهر العطف  
يقضى أن الرثى وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع أنها من الحسى فقد الشارح قوله ومن الحسى  
(قوله التلاحم) يقال امرأته تقاء بينة الرثى اذا لم يكن لها خرق الا لبال وفي المغرب ما يفيد اتحاد الرثى والقرن  
والعقل وعبارة القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما غدة طليقة أو لحم أو عظم وامرأة تدعىها لانا  
(قوله عظم) فيه تصور كاعلمت من عبارة المغرب (قوله غدة) هو بهذا التفسير داخل في القرن ومثل ما ذكر  
الشعر داخل الفرج المانع من جاعها (قوله ولو تزوج) هو العقد وبه جزم قاضى خان (قوله لا يطاق معه الجماع)

وفي الخاتمة ولو رتبته موردا ثم أعز ذلك  
من المهور وقبلت صح وبوجه على الزيادة  
وفي البرازية لا يشبه أنه لا يصح بلا قصد  
الزيادة (لا تنصف) لا ختم اس التنصيف  
بالمهر ورضي في العقد بالعرض بل يجب التبعة  
في الاقرب. ونه في الاصل في الثاني (وصح  
حطها) اكلمه أو رخصه (منه) قبل أو لا ويرتد  
بالزكافي الجبر (والخلفة) مبتدأ خبره قوله  
الافق كالوط (بلا مانع حتى) كوجود  
لا حده مما يجتمع الوطه (وطبعي) كوجود  
نالت عاقل ذكر ابن السكال وجعله في الاسرار  
من الحسي وعليه فليس للطبعي مثال  
مستقل (وشري) كالحرام فليس  
أؤنف (و) من الحسي (رتق) بخصته  
اللاحم (وقرن) بالسكون عظم (وعقل)  
بخصته غدة (وصغر) ولو بزوجه (الابطاق  
عنه الجامع)

وفي الذخيرة التي تطبق الجماع المرافقة (قوله ولا يوجد ذلك) يريد عليه ما تقدمت عليه على قبيل المناهج ثم لا  
لا تكرار مع ما تقدم لان ما سبق قتل من الشارح وهذا من المصنف نفسه (قوله ولو نالها) أو يبيد ما قبله وشي  
الثالث زوجته الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطهرا بغيره من غير ما كلف البحر (قوله أو أعي) فصل صاحب  
المتن في فيه فقال ان لم يقف على الحال نصح وأطلق الشارح في الاعي غيبه لاذ كان ناقصا (قوله صغير الا يعقل)  
يؤخذ من تفسيره أن المصنف الذي يعدل هنا هو الذي يمكنه التحجير عن الحال الواقع (قوله وكذا الا عي) أي عا  
يقال فيه ما قبل في الجنون والمغنى عليه من التفصيل المذكور وفي السراج الجنون والمغنى كالصبي فان كان  
يعقلان فليست بخلو وان كانا لا يعقلان فهو خلو وفيه تأمل (قوله به يعني) مقابلة ما يرميه الامام السرخسي  
في البسوط بأن كلاما من جاريته وجاريتها معصية وهو قول الامام وصاحبه لانه يمنع من غيبها بين يدي  
أمنه طبعها (قوله مطلقا) ظاهره ولو لا جنبي (قوله لا يمنع مطلقا) أي وان كان حضوره لانه لا يقتضي على سبيله  
ولا صلى من يمنع من سبيله كافي التبر يعني وسبيله هنا في صورة الغالب له اذ لا يقتضي عليه وفيه أن الرجل  
قد يأمرها بالاستسلام عليه فيقع عند الكتاب أنها متدنية عليه فيعد وعليها فيكون ما دعا وقد يقع عند الكتاب  
أنهما متضامان فيعين سبيله بغيرها الآن هذا نادرا (قوله أو كان للزوجة) أي وان لم يكن حضورا (قوله وكان في  
بالو او في بعض التسخين بأو هو خريفه على (قوله وفيه منه) أي من المانع وأطلق في هذه الاشياء فعم مالوكا  
فيها بلبلا ونهارا (قوله وطريق) ان كانت جادة وان لم تكن صحت عند ينفذ ليقدر الطريق في البحر (قوله  
وسام) أي غير مقبول عليه ما كمالا يعني (قوله وصحراء) أي ليس بقرية أحدها ولكنها لا بأمان من حرها والظلم  
هندية (قوله وسطح) ليس على جوانبه شرا وكان المسترققا أو قصر بحيث لو قام انسان يقع بصره عليها  
لا تصح الخلوة اذا خاف هجوم الغيران أو مناصحت ظهيرة (قوله بيت بابه مفتوح) قال في العرا اختلاف في البيت  
اذا كان بابه مفتوحا وطوايقه بحيث لو نظر انسان رأها في مجموع النوازل ان كان لا يدخل عليها أحد الا  
ياذن فهي خلوة ولو لم يكن في الهن في جوفها ولو كان ينهين من في البيت من النساء مترقيق يرى منه أو كان قصيرا  
بحيث لو قام انسان رأها لانه خلوة (قوله وما اذا ردها) لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف  
ما اذا لم تعرفه والفرق أنه ان كان من وطهرا اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه  
أنه اذا لم تعرفه يحرم عليها عكسه منها فالظاهر أنها تمنع من وطهرا بنا على ذلك فينبغي أن يكون ما دعا له الحلبي  
قلت ان هذا المانع بيده ازالته بأن غيره ما أنه زوجها فلما جاءه نفسه سبر من جهته يصح بعضه الخلوة فيلزم المهر  
(قوله والمندوب) هذا ما اوتفاه في النهر وقال في البحر فينبغي أن يكون صوم القرض ولو مندوبا يمنع صحة الخلوة  
اتفاقا لانه يمنع من اغساد وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي (قوله أن نصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة  
بشيء خلاف الامام مالك رضي الله تعالى عنه فانه يرى فطره بأكله ناسيا ولا كفارة تلفد ذلك يحدث اغا حداث  
على مظهر (قوله وكل ما أمقط الكفارة) كشر وبجاء ناسيا أو نية شرا أو نية نفل (قوله أداء) لان الحرمة في الاداء  
أقوى منها في غيره لما اشقت عليه من افساد الصوم وحرمة الشهر ولذا غلط عليه بالكفارة مع القضا منه  
(قوله صلاة القرض فقط) أما صلاة النفل ولو السنة المؤكدة الرباعية وغيرها الواجب فلا يمنع صحة الخلوة  
أشار اليه في البحر وأطلق في القرض فعم الاداء والقضا وقول الحلبي أي أداء كما يحسنه في النهر في نظر فان قوله  
النهر ولا بد من الترام هذا في الصلاة يعني القرض مطلقا كما يظهر من سابق كلامه لانه أي يرد على محض أخيه  
في البحر من أنه ينبغي أن يكون مطلق الصلاة ما عدا ما راجعه متأملا (قوله فيما يجي) أي من الاحكام (قوله  
ولو يجي با) أي مقطوع الذكر والمصنفين من الحب وهو القطع قال في الفلية والظاهر أن قطع الخمينين ليس  
يشترط في المحبوب ولذا اقتصر الاستيعاب على قطع الذكر حلي عن النهر (قوله أو خصيا) بفتح الشا المبهمة فيقول  
يعني مفعول وهو من سلت خصيتاه وفي ذكره حلي (قوله ان طهر حاله) أي قبل الخلوة (قوله كما يسلطه في النهر)  
حيث أنه قال في البحر أشار المصنف الى صحة خلوة الخنثى بالاولى وأقول يجب أن يراى من طهر حاله أم لا فيشكل  
فمن كانه يبرق الى أن يبين حاله ولهذا لا يزوج جبهه وليه من تحته لان النكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر  
كذا في النهاية والخنثى البسوط أن حاله يبين بالابوح فان ظهرت فيه علامة الرجال فحده فوجه أبوه امرأته حكم  
بصحة نكاحه من حين عقد الايم فان لم يصل اليها أبول كالعنبر وان تزوج رجلا تبين بطلانه وهذا امر مريب

(و) بلا (وجود) النكاح (لأنه لو نالها أو أعيها)  
(الآن يكون) الثالث (صغير الا يعقل)  
بان لا يصبر بها يكون بينهما (أو ينجونا)  
أو معنى عليه (لكن في الزانية ان في الليل)  
صحت لافي النهر وكذا الا عي في الاصح  
(أو جارية أحدهما) فلا تقع به جنبي من جنبي  
(والكلب يمنع ان) سكن (مضروبا)  
(والكلب يمنع ان) أن كلبه لا يمنع مطلقا (أو)  
وفي الفتح وعندى أن كلبه لا يمنع مطلقا  
كان (لأنه لو جازع) يمكن حضوره أو كان له  
كان (لا) يمنع وفيه عدم صلاحية المكان  
بمسجد وطريق وسام وصحراء وسوم الطوق  
بأيه مفتح وما اذا لم يعرفها (وصوم الطوق)  
والنكاح والكفارات والقضاء بالانفسام  
لصحتها في الاصح اذا كفارة بالانفسام  
ومفاده انه لو أكل ناسيا فأنس غلابها  
أن تصح وكذا أكل ما أمقط الكفارة (أو)  
لأن المانع صوم رمضان (أو) (ولو) كان  
القرض فقط (كلوط) فيما يجي (أو) (أو)  
الزوج (بجوبيا أو خصيا أو خصيا) أو (أو)  
ان طهر حاله والافتكاك عليه من طهر حاله  
وما في البحر والافتكاك ليس على طهر حاله  
كما يسلطه في النهر

في عدم صحة طهارة قبل ذلك ووجه التفسير ذلك أن ما قلناه في الاستبراء من الأصل لزوجه أو غيره فلا فوصل اليه  
بأنه والإجماع على ذلك أن ما قلناه من حصول المهر بآجال كالعين ليس على ظاهره وأنه تعالى للوطق  
عنه على البسيط من طهارة يمين بالزوج وهو على الغالب والاختلاف ولا تظهر علامة محيرة أو تظهر على ما  
مستأنفة (قوله أو كبريت) نص عليه شارح الوهبانية في العين بعد تردده فيه (قوله في ثبوت النسب) قال  
في البصر ينفى أن لا يذ كر ثبوت النسب في أحكام المأونة القائمة مقام الوطء لأنه من أحكام العقد وان لم يوجد  
طهارة أصلا كما في نكاح المنسرق في غيرية حلي بزيادة (قوله وفي نكاح المهر) اعلم أن وجوب المهر المسمى بالمهر  
أو المأونة العينية إنما هو في النكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب نفي الأباطيل من جندى (قوله بلا نسبة) يرجع  
إلى مهر المثل (قوله والنفقة) حال في المهر ومازاد الشارح وغيره من وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة  
ومنع الإرجع وإذا حال الأمام أو قبله من الطلاق ووقوع بائن آخر فالتعويض أنه من فروج العدة حلي وأصله  
أما حب البصر (قوله والعدة) وجوبه لمن أحكام المأونة سواء كانت محصة أم لا (قوله في عدتها) متعلق بنكاح  
والأولى تأخير به بعد قوله وحرمة نكاح الأمة (قوله وحرمة نكاح الأمة) فإن نكاحها يحرم ولو في عدة من  
الطلاق الحرة البائن (قوله وحرمة وقت الطلاق في حقها) فإذا قال بعد المأونة أن طلق ثلاثا سنة وقع  
عند كل طهر طهارة ولو كانت آيسة أو صغيرة وقت الساعة واحدة بعد شهر أخرى وبه أشهر أخرى  
أبو السعود (قوله وكذلك في وقوع طلاق بائن آخر) يعني أن طلقها بعد المأونة طلقها في العدة طلقة بائنة  
وقعت كما إذا طلقها بعد الوطء طلقها في العدة طلقة بائنة حيث تقع وأما قوله بائن آخر إلى أن  
الطلاق الأول أيضا وقع بائنا لو كان مكان بصريح الطلاق وذلك لأنهم لم يجعلوا المأونة مثل الوطء في أحكام  
دون أخرى فإن جعلتها كلوطا في حق وقوع الطلاق وجمع رجعا وإن لم يجعلها مسئلة في حق وقوع بائنا فكلنا  
بالبائن اجبة إذا قلنا قلنا لا يقي جامع بين المشبه والمثبه به لأن النسبة ملحقه بالبائن والمثبه به ملحق  
فيه بالبائن الرجعي قلت المراد التشبيه من بعض الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخره حلي وفيه  
أن المشبه به يلحق فيه بالبائن البائن إذا كانا صريحا أو أحدهما وقوله البائن لا يلحق بالبائن محمول على  
حال إذا كانا بلفظ النكاح (قوله على المختار) هو إحدى الروايتين كما في البصر وفي رواية لا يقع لما أن البائن لا يلحق  
البائن إلا إذا كان مطلقا والفرض أن هذا يتميز بوجه المختار ما ذكره في البصر من الذخيرة من أن الأحكام لما  
اختلفت وجب القول بما وقع حلي (قوله والاحصان) في اختلى بزوجته خاوة محصة ثم زنى وثبت عليه  
بالتهم ولا يجب عليه حد الرجم فقد شرط الاحصان (قوله وحرمة البناات) فإذا خالجهما فطلقها قبل الوطء  
لا يحرم عليه بنتهما وهو الرجم بشرط طهارة عن المهر بشبهة أو تقبيل كما في عقد الفرائد أبو السعود  
(قوله وحله الأول) أي للزوج الأول الذي طلقها ثلاثا لأن الحمل مشروط بطهارة عسيلة الثاني ولم يوجد  
في المأونة لمجردة (قوله والرجعة) أي لا يصبر رجعا بالمأونة ولا رجعة بعد الطلاق الصريح بعد المأونة بغير  
(قوله والمبرات) فلا يمانع من عدتها لم تزل محجبة (قوله وتزوجها كالابكار) الأولى كالبناات لأن المعنى  
لا تكون المأونة كالوطء في تزويجها كالبناات بل تزويجها كالابكار (قوله على المختار) وجعلها في المجتبى  
كالوطء في حق التزوج فتزوج كالنسيب حال في البصر وهو ضعيف لما قدمنا من أنها تزويج بعد ما كالابكار إذا  
قالت لم ينفى بي (قوله وغير ذلك) كالأجزة فإن المأونة لا تكون كالوطء في إجازة العقد الموقوف  
كما في البصر ولا في سقوط حق الزوجة في الوطء ويأتي غامه في النظم أفاده الحلبي (قوله في نظمه صاحب النهر)  
يعني أن ما ذكره المصنف من كون المأونة كالوطء في أحكام دون أحكام مماثل لما نظمه صاحب النهر من البسيط  
والله سبحانه وتعالى أعلم من كل وجه لأن ما في النظم أكثر (قوله وغيره) أي غير الوطء في إحدى عشرة صورة وهو ما رفع  
عطفنا على مثل أفاده الحلبي (قوله وبهذا العقد تفصيل) مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين أطلق على المقصد مجازا  
يعني من أراد أن يجعل أحكام المأونة عليه هذا العقد (قوله لم يقبل) خبر محذوف أي ما ذكرته من الأحكام  
مقبول غير مردود (قوله وأربع) بالجر عطف على الاخت حلي (قوله وكذا قالوا إلا ما) أي يمنع دخولها في هذه  
الطلاق بعد المأونة (قوله فيه ترجيل) يقال ترجل تقوم عن المكان استقلوا كما في القاموس والمراد كما قاله حميد  
الطلاق وفيه أن المصنف ينفى عليه زمان طلاق فيه طلاق وهو ما قلنا في الأولى أن يراد بالترجيل الاستقلال عن

وفيها من شرح الوهبانية أن العدة قد تكون  
أرض أو ضعف خلقة أو كبريت (في زبوت  
النسب) ولومن الجبوب (و) في (ن) كد  
المهر) المسمى ومهر المثل بلائيه (و) والنفقة  
والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع  
سواها) في عدتها (وحرمة نكاح الأمة  
وساعة وقت الطلاق في حقها) وكذا  
في وقوع طلاق بائن آخره على أحكام  
تسكون كلوطا (في حق) بقية الأحكام  
كالفضل (والاحصان وحرمة البناات وحلها  
للأول والرجعة والمبرات) وتزوجها  
كما لا يكره على المختار وغير ذلك كما قلناه  
صاحب النهر فقال  
دخلوا الزوج مثل الوطء في صور  
وتغير وبهذا العقد تفصيل  
في جعل مهر واحد كذا النسب  
اتفاق سكنى ومنع الاخت خبير  
وأربع وكذا قالوا إلا ما قلناه  
سواء من فراق في ترجيل

عصمة الزوج وان لم يكن نائما بقائه العدة (قوله ولا يقع عليه) أي على الزوجين أي معه أي أو مع مواعيد الطلاق بعد  
 الخلو طلاقا إذا حقه في العدة وقال الحلبي ان الصغير فلا حد له يعني العدة لم يتقدمه مرجع سيئ (قوله إذا  
 لحقا) الصغير للطلاق والالتف للطلاق قاله الحلبي (قوله القيل) يدل على الاول الحلبي (قوله أما المغار) أي حكم  
 الطلاق المغار حكم الوطء (قوله بالأمي) مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله ورجعة) خمسة صورتان لا تكون للخلوة  
 ورجعة ولا رجعة في هذه طلاق بعدها بخلاف الوطء فيها (قوله سقوط وطء) أي حق الزوجة في الوطء بسقطه  
 ولا بسقطه بالخلوة (قوله نكاح البكر بذول) أي عطفا على الشرع المحتلي بها فانها بكر حقيقة وحكما كما حاله  
 المؤان في شرح الملتقى (قوله كذلك التي) يعني ان آلى من زوجته ثم وسم في المدة كان فيأوان خلاها الحلبي  
 (قوله والتكفير) يعني أن الزوج ان وطئ نهارا في رمضان فعليه الكفارة وان خلاها الحلبي قال في التبر وعذ  
 التكفير هنا لا ينبغي اذ الكلام في الخلو العصمة وصوم الاداء يفسدها كما (قوله ما فسدت عبادة) ما نافقة  
 يعني ان وسم الزوج في عبادة يفسدها الوطء كالصوم والصلاة والاعتكاف الواجب فسدت وان خلاها بالالا  
 أفاده الحلبي (قوله لانكارها سنة وطء نصف المهر) قد يقال ان هذا منافق القول لهم النافي الصمان عن نفسه  
 وقد يجاب عنه بأن محله ما لم يثبت سبب الضمان وهنا قد ثبت بالعقد أو ما لم تقم قرينة وقد قامت وهي الخلو (قوله  
 وان أنكر الوطء) لان المقصود من انكاره الوطء دعوى سقوط نصف المهر وهي تنكره والقول للمتكبر بالعين طالع  
 الحلبي والاولى أن يقول ولو أنكرت الوطء كما هو في نسخ لانه المتوهم ويدل عليه ما في المنع حيث قال ولو طلبت  
 لم يطأني يجب لها كمال المهر ولا يكون قوامها ما فاعمن ذلك كما في القنية والخائسة وبه جزم في النظم الوهابي وفعل  
 الوجه فيه أن الشاوعد قد قوامها حيث أقام الخلو العصمة مقام الوطء واقده سبحانه وتعالى أعلم اه وانما كان  
 ما قلنا اولى لان ما ذكره هو عين موضوع المصنف (قوله ولو لم يمكن) في الخلو أي وتصادف على ذلك أما اذا اختلفا  
 فهي المسئلة السابقة (قوله الطرسوسي) نسبة الى طرسوس كحلزون بلاد املاحي فخصب كان للارمن ثم أعيد  
 الى الاسلام في عصر نافعاه وس (قوله وأقره المصنف) وشيخه في البحر وصار المصنف كما قلنا الحلبي ولو لم يمكنه  
 في الخلو ففيه اختلاف المتأخرين كما في الذخيرة والقنية واختار الطرسوسي تفقهها من عنده أنها ان كانت بكرا  
 صحت الخلو لانها لا توفى الا كرها وان كانت ثيبا لا تصح اهدم تسليم البضع اختيارا فكانت واضحة باستقاط  
 حقها بخلاف البكر فانها تنسخي اه لا يقال كيف يعمل بالبعث مع وجود النص لاننا نقول ظاهر كلامهم أنه  
 لانص من قدماه المذهب عليه على أنه توفيق بين القولين لم يخرج عن كلامهم (قوله ولو قال) أي لغبر المدخول  
 بها الحلبي (قوله فخلاها) أي بخلوة صحيحة لانه المتبادر من لفظ الخلو كذا في الحلبي قلت قد عذ في البحر والمهر من  
 مواعيد عصمة الخلو هذا التطليق فهي فاسدة (قوله بانثا) انصرف بهم بأن الطلاق الواقع بعد الخلو العصمة يكون  
 بانثا من أي فنهنا اولى لعدم صحتها فانها لا تقابل الوطء الا في وجوب العدة (قوله لوجود الشرط) على لطفك وأما  
 حله كونه بانثا فهو ما قدمناه من المنع أفاده الحلبي (قوله ووجب نصف المهر) لان كماله يمكنه من الوطء محضا  
 ونسرا وهو ما يجزى دما خلاها بانثا وحرم وطؤها فكان غير متكمي شرعا فوجب نصف المهر ولهذه العلة لم تجب  
 العدة فان قلت غاية ما لزم من هذا التعليق أنها خلو فاسدة والعدة لازمة فيها كما سيأتي قلت الفرق أن الزوجة  
 باقية فيما سيأتي بخلافها الحلبي (قوله ولا عدة عليها) فلا نفقة ولا سكنى ولا كدوة ولا ميراث لانها من فروع  
 وجوب العدة (قوله وتجب العدة) ظاهر أنها واجبة قضاء وديانة وفي المجتبى عن العتابي تكلم مشايخنا  
 في العدة الواجبة بالخلوة العصمة أنها واجبة ظاهرا أم على الحقيقة فنقل لوزجرت وهي متيقنة بعدم المدخول  
 حل لها ديانة لا قضاء بحر (قوله توهم الشغل) أي شغل زوجها بالولد فالعدة في الشرع والولد لاجل التسبب  
 فلا تصدق في ابطال حق الغير بغيره وقد يقال ان التوهم منقطع مع القصاد خصوصا اذا كان المانع حيا  
 (قوله قائله القدوري) في شرح مختصر الكرخي منابذة (قوله تجب العدة) لثبوت التمكن حقيقة (قوله كسفر)  
 لا يطلق معه الوطء كمال (قوله مرض مدنف) الدنف محر كالمريض الملازم ودنف المريض كسفر فقل  
 فاهوم (قوله لا تجب) لانعدام التمكن حقيقة (قوله لانه نص محمد) في الجامع الصغير (قوله قاله المصنف) أصله  
 لشيء في البحر (قوله الموت أيضا) أي كما أن الخلو كذلك والمراد موت أحد الزوجين (قوله في حق العدة)  
 فاذا مات وجب عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله حتى الخ) فربيع على ما فهم من قوله فقط وقيل أنه

واو تعوادة تطلقه اذا حلتا  
 وقبل لا والصواب الاول الطليل  
 أما المقابر فالاحسان بالأمي  
 ووجه وكذا التوريب معقول  
 سقوط وطء واحلال لها وكذا  
 تحريم بنت نكاح البكر مبذول  
 كذلك في والتكفير ما فسدت  
 عبادة وكذا بالتفصيل كما قبل  
 (ولو اقرها فانها بعد المدخول وقال الزوج  
 قبل المدخول قال القول لها) لانكارها سقط  
 نصف المهر وان أنكر الوطء ولو لم يمكنه  
 في الخلو فان بكرا صحت والا لان البكر  
 انما لو طأ كرها كما يجزى الطرسوسي وأقره  
 المصنف (ولو قال ان خلوت بك فأت طاني  
 فخلاها طائف) بانها لوجود الشرط (ووجب  
 نصف المهر) ولا عدة عليها بانه زينة (وتجب  
 العدة في الكل) أي كل أنواع الخلو ولو فاسدة  
 (استحاطا) أي استحسانا توهم الشغل  
 (وقيل) قائله القدوري واختاره الترمذاني  
 وخاضى خان (ان كان المانع نسرا)  
 كموم (تجب) العدة (وان) كان (حسابا)  
 كسفر ومنه من مدنف (لا) تجب والمذهب  
 الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى  
 الموت أيضا كالوطء في حق العدة والمهر فقط  
 حتى لو مات الام قبل دخوله بها حلت بنتها



(قبضت ألف المهر فوجبه له وطلبت قبل  
وطموجع) عليها (نصفه) لعدم ثبوت العقود  
في العقود (وان لم يقبضه أو قبضت نصفه  
فوجبه الكل) في الصورة الاولى (أو ما بقى)  
وهو النصف في الثانية (أو) وجبه (عرض  
المهر) كنوب معين أو في الذمة (قبل القبض  
أو بعده لا رجوع لمسؤول المفسود) ونكحوا  
بألف على أن لا يخرجهما) من البلد  
(أو لا يتزوج عليها أو) نكحها (على أن ان  
أقام بها وعلى العتيان أن يخرجها ثمان وقد)  
جاء شرط في الصورة الاولى (وأقام) بها  
في الثانية (فلها ألف) رضاها فنهت  
وجودان الاولى سمجة مهر على تقدير وغيره  
يتقدها والثانية سمجة مهر على تقدير وغيره  
على تقدير (والأ) يوف ولم يقم (المهر المثل)  
فقدر رضاها بغيره النفع لكن (لا يزاد) المهر  
في المسئلة الاخيرة (على ألفين ولا ينقص  
من ألف) لاتفاقهما على ذلك ولو طلقها  
فدخل المهر نصف المهر في المشتين  
ل سقوط الشرط وقالوا الشرطان محصيان  
(بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ان كانت  
بينة وعلى ألفين ان كانت جيلة فانه يصح  
الشرطان)

الفرمان



الثانية لانه لا يدري أن الزوج يخبرها اه حلي (قوله في الاصح) ونصر في نوادر ابن معاذة عن محمد بن حنبل  
 اختلاف وضعفه في البحر حلي (قوله بخلاف ما ردد الخ) كان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة مع مسئلة الاثنية  
 والا لفيق لا يخلو حكمهما كما فعله في شرح الملقى حلي (قوله والافهر المثل) هذا قياس قول الامام وقياس  
 قول الصحابين صحة التسعين أو السعد (قوله لزمه الكل) لأن المهر انما يشرع لمجرد الاستماع دون البكارة  
 وفي شرح الملقى وان شرط في النكاح البكارة بلا زيادة شئ لها بأن تزوجها على أنها بكر فوجدها ثيبا لزمه كل المهر  
 أي مهر المثل بلا تسمية أو المسمى بلا نقصان لأنها تذهب بأشياء فليحسن الظن بها ركذ الوشرط أنها ثيبا  
 فوجدها بغيرها اه (قوله ولو تزوجها على هذا العبد الخ) ضابط هذه المسئلة أنه ردد بين شيئين مختلفين سواء  
 اختلف الجنس كما في العبد والاثني أو اتحد كافي العبدين وقيد بالتزويج لأنها اذا خالعت أو اعتقت أو أقر كذلك  
 وجب الاقل وحمل ذلك اذ لم يجعل لها أوله انما في الاخذ والدفع أمالو قال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شئت  
 أو على أني بالخيار أعطيك أيهما شئت فانه يصح كذلك كافي البحر وغيره (قوله والألفين) أشار به إلى أن ذكر الألف  
 ليس احترازا ولو قال أو على هذا الف أو الألفين ليفيد أنها مسئلة أخرى في مذهب الجنس لأن أحد الشقين أزيد  
 من الآخر تسمية لكان أولى وقد فعل كذلك في البحر (قوله أو على أحد هذين) أراد به هذا الله لا فرق بين كلمة أو  
 ولفظ أحدهما حلي من المنع (قوله وأحدهما أو كس) فلو كانا سواء فلا تحكيم ولها الخيار في أخذ أيهما شئت  
 بحر (قوله حكم مهر المثل) هذا مذهب الامام وقالوا لها الاقل (قوله ظها لا رفع) هذا في المائة ظاهرا ووجهه  
 فيما إذا كان أرفع أنها رضيت به ويقال تطهره في الاوكس (قوله لأنها الاصل) أي عند فساد التسعية (قوله وجبت  
 المنفعة) وما في غاية البيان من أن لها نصف الاقل انفا قال ليس على اطلاقه (قوله أو عبد الخ) لو أعاد الفعل  
 في المعاطف اكل أول دفعات توهم أنه من المسئلة الأولى اذ موضوع هذه أنه تزوجها على شئ بين جنسه دون  
 نوعه (قوله أو بغير هوى) نسبة إلى هراة بلد معلوم (قوله أو فرائس بيت) قال في المنع وان تزوجها على فرائس  
 بيت صحت التسعية ولها الوسيط مما جرت عادة أهل بلد هراة لانها أعطاهما قيمته أجهت على القبول (قوله أو عدد  
 معلوم) مراده بالعدد ما يشغل الواحد كجمل وناقعة وذكر هذه الاشياء مهمة لانه في المعين كهذا العبد والفرس  
 يثبت الملك فيه لها بمجرد القبول ان كان مملوكا وكذا لو لم يكن مشارا اليه الا أنه أضافه إلى نفسه كعبدى لأن  
 الاضافة إلى نفسه من أسباب التعريف كالاشارة لكن لا تحير على قبول القيمة في المضاف إلى نفسه فان لم يكن  
 مشارا اليه ولم يصفه إلى نفسه بأن قال تزوجتك على عبد زيد فلها أن تؤاخذ به شرانه لها فان عجز عن شرانه  
 زمته القيمة ولو قال على عبيدي وله أعبدت ثبث لها الملك في واحد وسط بمافي ملكه وعليه تعينه أبو السعد  
 (قوله في كل جنس له وسط) قصد به هذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم ما يلزم  
 كل جنس له وسط معلوم حلي (قوله الوسط) لانه ذو حظ من الجيد ولو حظ من الردي (قوله أو قيمته) أي ان  
 شاء أعطاهما قيمة الوسط ونجبر لأن الوسط لا يعرف الا بالقيمة فكانت أصلا في الايقاف وتعتبر القيمة بحسب اختلاف  
 الاوقات من الغلاء والرخس على الاصح (قوله وكل ما لم يجز الخ) لما لم يبين المصنف من له الخيار في أخذ العين  
 أو القيمة أشار إليه الشرح بالتفصيل فالحبوان لا يجوز فيه السلم والنوب يجوز فيه (قوله وكذا الحكم في كل  
 حبوان الخ) فذكر الفرس ليس قيد او لو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته لكان  
 أخصرا وأشمل فانه يتم نحو العبد والنوب المهرى أفاده الحلبي (قوله المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام)  
 كانسان قاله المصنف (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام كالغنى فانه يشغل المعز والضأن والبقر فانه يشغل  
 الجاموس والاحكام متعددة في الزكاة وتكميل التصاب واما اختلافها في الايمان فله عرف ومثل المصنف للزويج  
 سابقا برجل (قوله لانه لا وسط له) لتعدد أفراد ما دخل تحته (قوله ووسط العبد في زماننا الحبشي) وأما أماله  
 فالروى وأدناه الزنبي كذا في البحر والنهر والمنع ولعل هذا كان بحسب عرفهم أما في عرفنا الحلبي لا يجب  
 الا بالتصبيص عليه لأن العبد متى أطلق بصره لا ينصرف الا للزبي فانه اقصر على ذكر العبد ووجب الوسط  
 من السودان (قوله وان أمهرها العبدين) أراد بالعبدين النبتين الحلالين وأراد بالخمر أن يكون أحدهما لا يحمل  
 نسبه فدخل فيه ما إذا تزوجها على هذا البيت وهذا العبد فاذا العبد حر أو على مذبح حنين فاذا أحدهما ميتة  
 كذا في شرح الفهم (قوله فمهرها العبد) وهذا بخلاف ما لو اشترى أحدهما فلها الباقي وقيمة المستحق

اتخاذا في الاصح قلها الجاهل بخلاف ما لو ردد  
 في المهر بين القلة والكثرة للتبوية والبكارة  
 فانما ان يميز لزمه الاقل والافهر المثل لا يزداد  
 على الاكثر ولا يتقص من الاقل فنع ولو شرط  
 البكارة فوجدها ثيبا لزمه الكس در وجهه  
 في البزارية (ولو تزوجها على هذا العبد أو  
 على هذا الاثني) والألفين (أو على هذا هذين  
 العبد أو على هذا العبد) أو على أحد هذين  
 (وأحدهما أو كس) القاضي  
 (مهر المثل) فان مثل الرفع أو فوقع فلها  
 الرفع أو مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس  
 والافهر المثل (وفي الطلاق قبل الدخول  
 يحكم بنفقة المثل) لانهم الاصل حتى لو كان  
 نصف الاوكس كس أقل من النعمة وجبت  
 النعمة فنع (ولو تزوجها على فريس) أو عبد  
 أو فريس أو فرائس بيت أو عدد معلوم  
 من نحو ما يل (فالواجب) في كل جنس له وسط  
 (الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجز السلم فيه  
 فأنه لا تزويج ولا ظلمة (وكذا الحكم)  
 وهو زوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه  
 هو عند النكاح المقول على هو المقول على  
 في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على  
 كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس  
 كنبوب وداية لانه لا وسط له ووسط العبد  
 في زماننا الحبشي (وان أمهرها العبد  
 والحلال ان) (أحدهما) آخر فمهرها العبد  
 عند الامام

ولو استخف جميعا فلها قيمتهما كذا في شرح الطحاوي (قوله أقله) أي المهر (قوله وعند الثاني الخ) وعند الثالث  
 لها المهر الباقي ويقام مهر مثلها إن كان مهر مثلها أكثر من العدة بغير (قوله كنهود) أدخلت الكتاب زرقج  
 الاختين معا ونكاح الاخت في عدة واختار المعتدة والخامسة في هذه الرابعة والأمة على الحزبة ونكاح الكافر  
 مسلمة فلا يحدان وينبت النسب وعليها العدة (قوله بالوطء) وقبل الوطء لا حكم له أصلا ولا يجب به المهر  
 واحد وان تكرر وكذا كل وطء حصل عقب شبهة المثل بخلاف شبهة الاشتباه كوطء الابن جارية أبيه فلا حكم  
 وطء مهر وعمل ما لو كان الوطء صيا وعقابه في البصر (قوله في القبل) قبله لأنه لو وطئها في الدبر لا يلزمه مهر لأنه  
 ليس محل للعدل وإذا علم الحكم في وطء الدبر لم يفي المس والتقبل بشبهة بالاولى بغير (قوله لمحرمة وطئها)  
 بسبب فساد العقد فلا يثبت به التمكن فهي غير صحيحة كالحلوة بالحائض فلا نظام مقام الوطء (تنبيه) لو وطئ  
 المعتدة عن طلاق ثلاث وأدعى الشبهة إن كانت الطلقات الثلاث جملة فظن أنها لم تقع فهو ظن في موضعه فيلزمه  
 مهر واحد وإن ظن أنها تقع لكن ظن أن وطئا حلالا فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر ولا يعد  
 الوطء به زانيا ولا يكون الولد زنا (قوله ولم يزدهم المثل الخ) ذكر صاحب البصر بعد قول حافظ الدين في الذكر  
 ومهر مثلها الخ ما لله معنى بالخصوص لمنصا ليس المراد من المهر الذي يجب بالوطء بنسبة مهر المثل للذكر  
 هنابل العترة وفسره الاستيعابي بأنه الذي تستأجر عليه بازنا لو كان حلالا أبو السعد ولكن قول المصنف  
 ولم يزدهم المسمى وقول الشارح بعده ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل فيفيد أن المراد مهر المثل المتعارف  
 ولعل في المسئلة قولين (قوله على المسمى) ولو كان أقل من العشرة بخلاف النكاح الصحيح إذا وجب فيه مهر  
 المثل فإنه لا ينقص عن عشرة ومحمل عدم الزيادة على المسمى في نكاح غير المهر أمثاله فيجب مهر المثل بالغا  
 ما بلغ كذا في الخاتمة والمراد المسمى المعلوم أما الجهول فيجب فيه مهر المثل بالغا ما بلغ (قوله ولكل واحد منهما  
 فضحة) أفاد به أن المفسر يتحقق منها كما يتحقق منه وقد نبه عليه صاحب النهر (قوله ولو بغير محض من صاحبه)  
 أي حضوره فهو مصدر رمي (قوله في الأصح) وقبل بعد الدخول ليس لاحدها فضحة بغير محض من  
 صاحبه حلبي عن النهر وغيره (قوله فلا ينافي وجوبه) قال في النهر وقول التاجر ولكل منهما فضحة بغير  
 محض من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب إذا شك في أنه خروج عن المعصية والخروج منها واجب بل أفاد  
 أنه أمر ثابت له وحده اه أي لكل واحد منهما على الانفرد حلبي وموضعا (قوله بل يجب على القاضي) اضرب  
 اتعالى (قوله ويجب العدة) أي بالحيض أو بالاشهر وكذا يجب عليه العدة إذا كانت هذه الموطوءة أخت امرأته  
 قهرم عليه امرأته إلى انقضاء عتته وكذا إذا كانت هي الخامسة أبو السعد ولا إحداد علم في هذه العدة  
 ولا ثلاثة لها فمها لأن وجوب النفقة باعتبار الملك الثابت بالنكاح وهو منتف هنا (قوله بعد الوطء)  
 أحاط به فلا يحكم من وجوب عدة وثبت نسب حلبي وقد ناه (قوله لا الخلوة) أي لا يجب العدة في النكاح  
 الفاسد بعد الخلوة لعدم اعتبارها ووجوب العدة ولو في الخلوة المأددة انما هو بعد النكاح الصحيح (قوله  
 للطلاق) متعلق بيجب وفي تنبيهه بالطلاق نظيرة أن الفترة تنافس لطلاق ولذا قال في البصر ولا ينهق الطلاق  
 في النكاح الفاسد بل هو متاركة وأوجب بأن الطلاق قد يراد به التارك كما سيأتي في نكاح الرقيق في طائفتها  
 أو فارقها حلبي بزيادة (قوله لا الموت) أي موت الرجل قبل الوطء أما لو مات بعد الوطء وجبت هذه الموت قطعا  
 كما يأتي في باب العدة اه - لبي قلت الذي يأتي في العدة أنها تعتد ثلاث حميض في الموت والفرقة وحينئذ يقول  
 الشارح لا الموت أي لا تعتد عدة الموت فلا ينافي أنها تعتد عدة الطلاق بعد الموت (قوله من وقت التفريق)  
 أي تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فضحه العقد أو وضع أحدهما وقال زفر من آخر الوطأت واختاره  
 أبو القاسم الصنار وهو الصحيح يجمع الأنهر وفي البصر ظاهر كلامهم أن ابتداءه من وقت التفريق قضاء ودبانه  
 وفي فتح القدير ويجب أن يكون هذا في القضاء ما فيها بينا وبين الله تعالى إذا علم أنها حاضت بعد آخر وطء  
 ثلاثا فيبني أن يهل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى اه (قوله أو متاركة الخ) قال في البصر ولا تنهق  
 المتاركة إلا ما قول أن كانت مدخولا بها كقوله تاركك أو تاركها وأخلت سيدك أو سيدتها وأخلت لها أو أخلت لها وأما  
 غير المدخول بها فتصحق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض  
 لا تكون المتاركة إلا بالقول فيها ما في لزوم كما هو مضمي سنون لم يكن لها أن تزوج بآخر اه وشرطي الفصول أن

(إن ساوى أقله) أي عشرة دراهم (والأصل  
 لها العشرة) لأن وجوب المسمى وإن قل يمنع  
 مهر المثل وعند الثاني لها قيمة المثل ولو عسدا  
 وجهه الكمال كالواستحق أحدهما (ويجب  
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو الذي فقد  
 مهر المثل من شرط العدة كنهود (بالوطء)  
 بشرط أن يرافقه العدة كنهود (بالوطء)  
 في القبل (لا ينفرد) كالحلوة بالمرأة وطائها  
 (ولم يزدهم المثل) مهر المثل (على المسمى) لزم مهر المثل  
 بالوطء ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل  
 لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم أو  
 جهل لزم بالغا ما بلغ (و) يثبت لكل واحد  
 منهما فضحة ولو بغير محض من صاحبه  
 دخل بها أو لا في الأصح خروج عن المعصية  
 فلا ينافي وجوبه بل يجب على القاضي  
 التفريق بينهما (ويجب العدة) بعد الوطء  
 لا الخلوة للطلاق لا للموت (من وقت التفريق)  
 أو متاركة الزوج

يقول لها اذهبى وتزوجى فان لم يقل لها ذلك لا يمكن مشاركتها في الهبة ونحو المشاركة بالزوج سبباً في الهبة  
في معنى المطلق فيقتصر بها الزوج أما الصريح فرفع القسمة لا يقتضي به وان كان في معنى المشاركة فإدخالها  
(قوله في الأصح) وجهه في البحر عليه اقتصر الزبط وقيل ان عليها بشرط لصحة المشاركة وصح حتى لو لم تعلمها  
لا تقتضي عدتها وأعلم أن الزوج لا يجذبونها بل التفرق للشبهة ويصداها وطلتها بصلة التفرق هكذا  
في البدائع (قوله ويثبت النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وحده الموقوف أبو السعود (قوله احتياطاً) أي  
في إثباته لا حساب الولد (قوله ونعتبر مدته) أي مدة ثبوت النسب (قوله فأكثر) أخذه أن التقدير بالاقبال المأخوذ  
للاختراجه عن مدته لا عما زاد عن أكثر مدة الحمل لانها لو جاءت بالولد لا تكسر من مقتضى وقت العقد وأول دخول  
ولم يفارقه فإنه يثبت نسبه انما جاز (قوله وقال ابتداء المدة الخ) وفائدة الاختلاف نظره فيما إذا تمت  
بولد سنة أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبه على المقتضى به (قوله ووجهه  
في البحر) ترجمه لا يقاوم الاقناع بالاول قال فيه ولا ينبغي أن النسب حيث كان يحتاط في إثباته فلا اعتبار بوقت  
العقد أس (قوله وتظم منها العشرة الخ) قال وبنى من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم  
والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة فالصدقة كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض  
والخلع حكمه أنه اذا بطل العوض كالمطلوع على خيراً وخيراً وميتة وقرباناً والشركة التي فقد شرطها يجعل  
الرجح فيها على قدر المبال ولا ضمان عليه لو ملك المال في يده وحكم المسلم اذا فقد فيه شرط من شروط الهبة  
أن تراعى المال فيه كالمسحوب وحكم الكفالة الفاسدة كما اذا جهل المكفول عنه فهو ما يابعت أحدنا على عدم  
الرجوع عليه ويرجع بما أذاه أما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فاطاها أنهم لم يفترقوا بين فاسدها  
وباطلها وصريحاً جواباً أن الاقالة كالكساح لا يطلها الشرط المساسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله  
وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية أي المبيعة فهي باطلة اه (قوله وقاسد من العقود  
عشر) هذا مفهوم عدد قبض الحصر أو مراده من العقود المذكورة في النظم (قوله اجارة الخ) بدل مفصل  
من مجمل (قوله وحكم هذا الاجر) حكمه يتبدل والاجر خبره واسم الاشارة الى الاجارة الفاسدة باعتبار المذكور  
(قوله وجوب أدنى مثل) أدنى بمعنى أقل وهو يدل بمحاكاة وقوله مثل مضاف اليه وقوله أو مسمى معطوف على  
مثل والاضافة بيانية أي الواجب الأقل الذي هو المسمى أو أجزا المثل فيا اذا فسدت الاجارة بشرط فاسد كاشتراط  
مرمته على المستأجر (قوله أو كالة) بالجرع عطف على أدنى أي الواجب كل أجزا المثل بالغامط الخ اذا فسدت التسعة  
ومثل ذلك ما اذا جهل المسمى أو مسمى نحو خمر كما أفاده الحلبي وفي التجريد المستأجر في الاجارة الفاسدة أمانة  
أبو السعود (قوله والواجب الاكثر الخ) يعني اذا فسدت الكتابة كان كتابه على عبد فلان يجب على المكاتب  
الاكثر من قيمته والمسمى الحلبي (قوله في الكتابة) بجزئ التام منها ومن القيمة ولا يوقف عليها ما بالها والنظم من الرجز  
الحلبي بزيادة (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود فلا هو المثل أي بالغامط الخ ان لم يسم ما يصلح مهر أو لا  
خالاقل من مهر المثل والمسمى الحلبي (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب شيء الحلبي (قوله وخارج البذر)  
يعني أن المزارعة الفاسدة كما اذا شرط فيها قفران معينة لاحدهما يكون انخارج فيها صاحب البذر ثم ان كانت  
الارض له فعليه مثل أجر العامل وإذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض الحلبي وهو في البحر (قوله  
أجل) أي نعم وهو تكليف الحلبي (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بنحو جهالة البذل المصالح عليه والرهن  
أما سذكره من المشاع حكمه مما دون لفضل لكل من المتعاقدين الحلبي مؤمناً (قوله أمانة) أي اذا اختلف  
بهلك أمانة عند الكرخي وقوله أو كالصحيح حكمه يعني وقيل ان الرهن الفاسد في حكم الرهن الصحيح فيهلك  
مضموناً بالدين وهو ما في الجامع الصغير وأفاد في البحر جريان الخلاف في الرهن ولم يذكر حكم بدل الصلح وجعل  
المشاع في خلاف جاريانيه (قوله لكل نقضه) بهريك الهاشمي ومن حكمه لضرورة النظم (قوله ثم الهبة)  
فيكون الماهية للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة  
مشاع يقدم الحلبي فالهبة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض كما في البحر والهبة بمعنى اسم المفعول بدليل الاخبار  
عنها بقوله مضمونة (قوله رصع يه) أي المستقرض وقوله ليد الام زائدة والضمير في اقترض يرجع الى  
المستقرض وأشار به الى القرض الفاسد فإنه في الحيوان لا يصح لانه قبيح كنهه مع فساده فيجد الملك

وان لم تعلم المرأة بالمشاركة في الاصح (ويثبت  
النسب) احتياطاً بلا دعوى (وهو من مدته)  
وهي سنة أشهر (من الوطء فان كانت منه  
الى الوضع أقل مدة الحمل) يعني سنة أشهر  
فأكثر (يثبت) النسب (والا) بأن ولدته  
لاقل من سنة أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد  
وبه يفتي وقال ابتداء المدة من وقت العقد  
كاصح ووجهه في النهر بأنه أحوط وذكر من  
التصرفات الفاسدة أحد عشر وعشرين ونظم  
منها العشرة التي في الخلاصة فقال  
وفاسد من العقود عشر  
اجارة وحكم هذا الاجر  
وجوب أدنى مثل أو مسمى  
أو كالة مع فقد المسمى  
والواجب الاكثر في الكتابة  
من الذي سماه أو من قيمته  
وفي النكاح المثل ان يكن دخل  
وخارج البذر مال أو جبل  
والصلح والرهن لكل نقضه  
أمانة أو صحيح حكمه  
ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
وسمى به لعبد اقترض

كما إذا استقرض عبد أخاه فانه يصح بيعه ومجتهذ فيضمن للمقرض قيمته كما لا يخفى (قوله مضاربه) يسكون  
 الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بفرض اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة  
 في يد المضارب أمانة حلبي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بفرض اشتراط لا يقتضيه العقد ضمان  
 مثل المقبوض الهالك ان كان متلبا وقيمته ان كان قيميا وتا الامانة والقيمة مرفوعة ولا يوقف عليها ما لا يسكون  
 لما مر في الحلبي (قوله والخزنة مهر مثلها) صرح الشارع بغيره به بعد بقوله ومهر الامانة بقدر الرغبة فيها  
 (قوله الشرعي) زاده مع زيادة التقوى في الخبر دفع قوم الاتحاد بين المبتدأ والخبر على أن المبتدأ عام والخبر  
 خاص بالمثل من قوم الأب (قوله من قوم أيها) الأولى من قرأب أيها لأن القوم خاص بالرجال عند المحققين  
 كذا في شرح الملتقى (قوله لا أمها) المقصود أنه لا اعتبار للامتن وقومها مع قوم الأب لانها لا تعتبر أصلا حتى  
 تكون أدنى حالا من الايجاب برجندی (قوله كبت عمه) مثال للمنفى وهو كونها من قوم الأب (قوله ويعتبر  
 بأخواتها وعماتها) وإنما تن كافي البحر والنهر عن الخلاصة (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) بجته صاحب البحر  
 وأقره صاحب النهر وقيد به عبارة الكثر إلا أنه في البحر قال وظاهر كلامهم خلافه فظاهر عدم اشتراط الترتيب  
 (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشرح حلبي أي ولا يعتبر وقت الدخول  
 ولا وقت الترافع (قوله سنا) أي صغرا وكبرا (قوله وبجلا) ظاهره أنه يعتبر في الاشراف وغيرهم وهو الظاهر  
 وقيل لا يعتبر الجبال في بيت الحطب والشرف وإنما يعتبر ذلك في أوساط الناس اذ الرغبة فيها للجمال  
 بخلاف بيت الشرف واستوجه الكمال (قوله وبلدا وعصرا) حتى لو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما  
 أو زمانهما لا تعتبر عمرها لان البلدين يختلف عادة أهلها في غلانه وخصه نهر عن الكمال وكذلك الأزمنة  
 وفيه أنه يكفي وجود بعض الصفات المذكورة هنا كما يأتي (قوله وعقلا) هو القوة المميزة بين الامور الحسنة  
 والقيحة أو مهنة محمودة للانسان في حركته وسكاته ويمكن أن يراد به ما يقابل الجنون أو السهو عن البرجندی  
 (قوله ودنيا) أي تقوى يجرى من العيني وجمع بينهما في التفت فاقضى المغاربة فن كانت على دينها ولا تنسأ بها  
 في التقوى فليست مثلها (قوله وعدم ولد) ان كان من اعتبارها المهر كذلك وان كان لها ولد اعتبر مهر مثلها  
 بهر من لها ولد (قوله ويعتبر حال الزوج أيضا) بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نسائها في المال  
 والحطب وعدمها كافي الفتح ويغني أن يكون للجمال والبلد والصغر والتقوى والسكن مدخل فيه أيضا  
 اذ الشاب والمتى يتزوج بأرخص من الشيخ واغنى حلبي عن البحر (قوله بقدر الرغبة فيها) فينظر إلى كم يدفع  
 الراغب مهر في نكاحها وظاهره ولو كان لها قوم أب كان تزوج حرة زوجا فاستولدها بنتا ولم ينسأ حرة  
 أو لاد منها مخالفتها القوم أيها بالرقية كما قاله الحلبي (تنبيه) قال في شرح الجمع وان لم يوجد كل الاوصاف من  
 قوم أيها يعتبر الموجود منها وكذا في البرجندی معللا بأن اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين يراه زواجا  
 يذكر في الخزنة كونها من بلد واحد ولم يذكر في الخلاصة لعقل والعصر أي الزمن من غلام وخص وفي الظهيرة  
 لم يذكر المال سوى بقليل زيادة وفي الملتقى اعتبر ذلك اذ فقد الاقارب من الايجاب وهو صريح في أنه لا يعتبر  
 من وجد فيه بعض الصفات من الاقارب حيث وجد كلها في الايجاب وما في شرح الجمع والبرجندی أيسر  
 وقال في البحر لم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أيها في جميع الاوصاف المعبرة مع اختلاف  
 مهرهم ما قلته وكثرة ويغني أن كل مهر اعتبره القاضي وحكمه أنه يصح لقلة التفاوت (قوله لما ذكر) متعلق  
 بالمثل ويعني به الاوصاف المتقدمة أي المثل في الاوصاف المتقدمة ولا كبير فائدة فيه (قوله اخبار رجلين الخ) أي  
 عدول بدليل قوله فان لم يوجد شهود عدول (قوله فالقول للزوج) أي في تقدير مهر المثل وقوله فرض المهر أي  
 مهر المثل وقوله بذلك أي بفرض القاضي (قوله وصح ضمان الولي مهرها) الحاصل أن الولي ما ولي المرأة ادولى  
 الزوج الصغيرين أو الكبيرين أو ما ولي الزوج الكبير فهو كالاجنبي وولاية عليه ولاية استحباب وحكم ضمان  
 مهره كحكم ضمان الاجنبي فان ضمن عنه باذنه وجع والا فلا وما اذا كان صغيرا بأن تزوجها به ونسأ للمرأة  
 مهرها فصحيح لانه صغير ومهرها ما ضمنه ولي المرأة المهر عن زوجها فلا يلزمها ما أن تكون كبيرة أو صغيرة فان  
 كانت كبيرة فظاهر لانه كاجنبي ضمن لها المهر وثبت لها الخبار في مطالبته ومطالبة زوجها ان كان كبيرا ويرجع  
 الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره سواء كانت الكبيرة عاقلة أو مجنونة وأما اذا كانت صغيرة تزوجها الأب

مضاربه وحكمها الامانة  
 والمثل في البيع والاقيمة  
 (و) الخزنة مهر مثلها الشرعي (مهر مثلها)  
 التقوى أي مهر امرأة عماتها (من قوم  
 أيها) لا أمها ان لم تكن من قومه كبت عمه  
 وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها وعماتها فان لم  
 يكن فبنت الشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده  
 اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة في  
 الاوصاف (وقت العقد) سنا وبجلا وما لا  
 وبلدا وعصرا وعقلا ودنيا وعدم ولد ويعتبر  
 وعفة وعلم او ادب او كمال خلق) وعدم ولد ويعتبر  
 حال الزوج أيضا ذكره الكمال قال ومهر  
 الامانة بقدر الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي  
 في ثبوت مهر المثل لما ذكر (اخبار رجلين أو  
 رجل واحد) رأين واقتطاعا للزوجة بمهره في المحيط  
 نهر وعدول فالقول للزوج بمهره في المحيط  
 من أن للقاضي فرض المهر حله في النهر إلى  
 (مطلبا رضى) بذلك (فان لم يوجد من قبله  
 أيها في الايجاب) أي من قبله فمائل قبله  
 أيها (فان لم يوجد فالتقول له) أي للزوج في  
 ذلك بينة كما مر (وصح ضمان الولي مهرها  
 ولو المرأة صغيرة)



فانهم ما قالوا اذا دخل بها طاعة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما افاده في شرح الملتقى (قوله لان كل  
 وطنة معقود عليها) لانها نصرت في البضع المحترم فلا يعرى عن العوض ابانة لحظه بحر (قوله لاخذ ما بين  
 تعجيله) ولو كان المهر مبنيا معينة كعبد كما في النهر عن البدائع وليس كحكم المقاضاة في امر كل بالتسليم خلافا  
 لما في البحر (قوله او اخذ قدر ما يجعل مثلها) أي اذا سكتا والحاصل كما في البحر انه اما أن يصير حابجوله أو تعجيله كله  
 أو تأجيله كله أو يجعل بعضه وتأجيل بعضه أو يسكتان شرط حلوله أو تعجيله كله فلها الامتناع حتى  
 تستوفيه كله والحلول والتعجيل مترادفان وكذا اذا شرط حلول البعض فلها الامتناع حتى تقبض المشتروط  
 فقط وأما اذا شرط تأجيل الكل فليس لها الامتناع أصلا لانها استقطت حقها بالتأجيل وأما اذا سكتا في  
 الثانية ان لم ينسوا قدر المجل ينظر الى المراءى الى المهر كم يكون المجل اذل هذه المراءى من مثل هذا المهر فيجل ذلك  
 ولا يتقيد بالربع والخمس بل يعتبر بالتعارف فان الثابت عرفا كما ثابت شرعا ٥١ (قوله ان لم يؤجل) شرط  
 في قوله أو اخذ قدر ما يجعل مثلها يعني أن محل ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تعجيله (قوله فكما شرط) جواب  
 شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يجل كله حلبي (قوله لان الصريح) جواب سؤال حاصله لم يعتبر العرف  
 فيطالب في هاتين الصورتين بالتعارف تعجيله وحاصل الجواب أن الشرط الواقع يتم ما بالتأجيل أو التعجيل  
 صريح والتعجيل للبعض أخذ من العرف دلالة والصريح يفوق الدلالة (قوله الا اذا جهل الاجل) استثناء  
 من أعم الاحوال أي فكما شرط في كل حال الا في حال جهل الاجل الخ ومثال الجهالة الفاحشة التأجيل  
 الى الميسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تظفر السماء أو أخرج بالفاحشة المتقاربة كالحصاد والدياس ونحو ذلك  
 فهو كالمهر على الصحيح كما في الظهيرة أي في باب النكاح بخلاف البيع بهذا الشرط فانه يفسده ولا يعد  
 معلوما بغيره ومخصا (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى حلبي (قوله اطلاق أو موت) قال الزاهد صابر  
 تاخير الصدق الى الموت والطلاق بخوارزم عادة مأثورة وشريعة معروفة عندهم ٥١ ومجمله فيما اذا لم يشترط  
 تعجيله أو تأجيله وهو خلاف الواقع في مصر والشام وما والاها من البلاد اذ فاسية قلت وفي مصر المتعارف  
 الآن تعجيل الثلثين وتأخير الثلث الى الموت والطلاق وفي بعض أعمالها ته ورقت تعجيل النصف وتأخير النصف  
 الى عشر سنوات مثلا وهذا التخييم لازم ولا يجل بالطلاق قال في البحر اما اذا كان التأجيل الى مدة معينة  
 لا يتعجل بالطلاق كما يقع في ديار مصر في بعض النكحة أنهم يجعلون بعضه حالا وبعضه متجما في كل سنة قدر معين  
 فاذا اطلعت لا يتعجل النكح لانها تأخذ بعد الطلاق على نجومه كما تأخذ قبل الطلاق على نجومه ٥١ مختصرا  
 (قوله ان أجله كله) لانه لم يطالب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستتاج قال الولو الجني ويقول  
 ابي يوسف يفتي استحسانا بخلاف البيع لان العادة جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة  
 أن الاستاذ ظهري والدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بأن لها ذلك ٥١ فقد اختلف  
 الاتفاق وهذا كما اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت ليس لها الامتناع اتفاقا بغيره عن  
 الفتح وأخذ من قول الشارح ان أجله كله أنه اذا كان المؤجل بعضه ليس لها الامتناع لاجله لعدم ظهور الالة  
 المذكورة هنا فيه والذي في الهندية أن لها المنع على قوله أيضا (قوله أن يجعل أربعة) والباقي على حكم  
 الحلول كما لا يخفى (قوله لها منعه) أي من الوطء والاخراج وكذا لها المطالبة قبل الطلاق والموت (قوله حتى  
 تقبضه) أي الباقي من المهر (قوله ولها النفقة بعد المنع) أي اذا سلمت طاعة قبل فلا بد نشوزا عنده وقال  
 بعد فلا نفقة لها ما يفتي أن لا تكون ناشزة على قوله ما اذا كان المنع وهي في بيته لانه لا بد نشوزا وكان الضار  
 يفتي في المنع بقهرها ما في السفر بقوله قال البزدوي وهذا أحسن في التقيا به في بعد الدخول لا تمنع نفسها  
 ولو منعت لا نفقة لها كما هو قولها ولا يسافر بها ولا يسكنها الامتناع منه لطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه بغير  
 عن غاية البيان (قوله للحاجة) أما لغير الحاجة فلا تخرج ولو خالته من الزوج لان الله تعالى أمرهن  
 بالقرار في البيوت فقال وقرن في بيوتكن (قوله فلا تخرج الا لغيره) أي بعد الاخذ أو ما قبله فتخرج له ولغيره  
 من حاجته أو توضيح ذلك ما في شرح الملتقى عن الاشياء لها أن تخرج بغير إذنه قبل ايفاء المجل مطلقا وبعد  
 اذا كان لها حق أو عليها أو كانت قابلة أو غاسلة أو زيارة أو غيرها كل جمعة مرة أو زيارة محارمها كل سنة  
 وفيما وراء ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو خرجت باذنه كاعاصيين ٥١ وهو يعلم أن قول

لان كل وطنة معقود عليها تقاسم البعض  
 لا يوجب تقاسم الباقي (لاخذ ما بين تعجيله)  
 من المهر كله أو بعضه (أو) اخذ قدر ما يجعل  
 مثلها عرفا به يفتي لان العرف كان شرط  
 (ان لم يؤجل) أو يجل (كله) فكما شرط الاجل  
 الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل  
 جهالة فاحشة فيجب حالا غاية الا تأجيل  
 اطلاق أو موت فيصح للعرف بزيادة عن  
 الثاني لها منعه أن أجله كله وبه يفتي استحسانا  
 ولو الجنية وفي النهر لو تزوجها على مائة على  
 حكم الحلول على أن يجعل أربعة من بعد المنع  
 حتى تقبضه (و) لها (النفقة) بعد المنع  
 (و) لها (السفر والخروج من بيت زوجها  
 للحاجة) (و) لها (زيارة أهلها بلائذنه مالم  
 تقبضه) أي المجل فلا تخرج الا لغيره أو

عليها

الحلي لا يخرج الخ تفصيل لما أبهمه المتن في قبيل الاخذ لا يخرج بلاذنه الا الحق لها الخ قلها ان يخرج  
بغير اذنه وأما بعد الاخذ فليس لها أن يخرج بغير اذنه أصلا اه سبق قدم في أبي السعود من قوله بقى أن يقال  
هل له منعها من الخروج إذا أوفاهما المهر وان كانت قابلة أو غالة لم أرمو الظاهر أن له ذلك ولو شرط عليه  
في صلب العقد الخروج لانه شرط لا يقتضي العقد محل تطروفي حاشية الجوى عن الخلاصة فان كانت قابلة  
أو غالة أو كان لها على آخر حق يخرج بالاذن وبغير الاذن وان أودت أن يخرج مجلس العلم بغير رضی الزوج ليس  
لها ذلك فان وقت لها تازلة ان سأل الزوج لها من العالم وأخبرها بذلك لا يسعها الخروج وان امتنع من  
السؤال بسببها الخروج من غير رضی الزوج وان لم يقع لها تازلة لكن أراد أن يخرج الى مجلس العلم لزم  
المسئلة في الوضع والصلاة أن كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عند هاله أن يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى  
أن لا يمنعهما أحباتا وان منعها لشيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تمنعها تازلة (قوله لزارة أبو يه) أى أو  
أحدهما جوى (قوله كل سنة) أى مرة ولها الزيادة على ذلك بالاذن جوى (قوله أو غالة) هى التى تغسل  
الموتى وما فى الجوى آخر من أنه ينبى للزوج أن يمنع القابلة والغالة من الخروج لان في الخروج اضراؤه  
وهى محبوسة لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بحيث لا يمرض ما تقدم نقله عنه عن الخلاصة (قوله بلا تزين)  
أى وتطيب كفى الاشياء وفى الجوى أقول ليس ما ذكرنا صابا للخروج لدخول الحمام بل هو شرط في كل خروج  
قال المحقق ابن الهمام وحيث أجنبنا الخروج فانما يساح شرط عدم الزينة وتغير الهيئة الى ما لا يكون داعية  
لنظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلة الاولى اه وسأفى لاه صنف ما يفيد أنه لا شك  
في حرمة الحمام لهن الآن لدخولهن مكشوفات العورة كهن أو البعض واختلاط الملمات بالكنيات وقد نصوا  
أن الكافرة لا تنظر من المسلمة الا كما ينظر الرجل من الأجنبية (نقطة) اختلف هل دخل صلى الله عليه وسلم  
الحمام قال بعض مشايخنا نعم وقال مابعد الله بأوساخنا والاصح عدم دخوله لعدم وجوده في أرض العرب  
في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله ويسافر بها) أى السفر الشرعى وهو ثلاثة أيام فأكثر وصرح المصنف  
بأنهم الاقل بعدوا والحاصل أن في السفر بها أقوال ثلاثة ما في الشرح من عدم السفر بها ما عاينا الارضا ما  
الثاني يسافر بها مطلقا وهو ظاهر الرواية والثالث ما في المصنف من التفصيل دكها أمضى به وافق بالاقول  
المفاد وتبعه الفقه فقد اختلف الاقواء والاحسن الاتفاق بقول الفقيهين من غير تفصيل اه الا أنه بعراض  
قولهم اذا اختلف الاتفاق بقدم ظاهر الرواية وهو السفر مطلقا (قوله مؤبلا) هو ذهب أبي يوسف ومنه  
في شرح الملقى على مقابلة يجوز له السفر ما حيث أجزكله (قوله واعتمده المصنف) قال في شرحه وما جزمنا به  
في المختصر من انقول الفصل أعدل الاقوال فليكن المعول عليه في الاتفاق (قوله يفى بما يقع عنده من المصلحة)  
فان كان الرجل ظاهرا الامانة والصلاح وظهرت عنهما في الامتناع باعراها بالسفر معه والا فلا (قوله وسقطها)  
فيما دون مدته) أى اذا أوفاهما المهر على ما تقدم وينبى أن يقيد بما اذا كان أمونا عليها (قوله يمكنه) الاولى  
يمكنها ولو زوج ابنته البكر البالغة فأراد أبوها التحول الى بلد آخر بعاله فله أن يحملها معه وان كره الزوج  
ذلك اذا لم يكن أعطاهما المهر وان كان قد أعطاهما المهر فليس له ذلك الا برضى الزوج هندية ولم يذكر حكم  
الصغيرة والظاهر أنها اذا أطاقت الوطء تكون في حكم الكبيرة والاف يستحبها الاب (قوله وان اختلفا في المهر)  
أى في أصله أو قدره لباقي التفصيل فالحق (قوله حاتف) أى بعد عجز المدعى عن البرهان كفى شرح المصنف  
(قوله يجب مهر المثل) لا يزداد على ما تدعيه ولا ينقص عما ادعاه فهو وهذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل  
الطلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده أو كان الاختلاف بعد الطلاق أو وقع بعده الدخول أو انخلوة  
أما اذا اختلفا بعد الطلاق قبل ذلك فالواجب المتعة كفى البحر ولم يتعرض له الشارح والمصنف حلي (قوله)  
وفي المهر يحلف اجماعا) أى اذا اختلف فيه أشار به الى الرد على صدور التريفة في قوله أنه يحلف عندهما لا عنده  
لانه تحلف في النكاح فيجب فيه مهر المثل قال صاحب البحر وفيه نظرا لان التحليف هنا على المال لا على أصل  
النكاح فينبغي أن يحلف منكر التسمية اجماعا اه وقد أخرج الشارح بهذا التقدير المصنف عن ظاهره المقصد  
هذه الافادة ولو اذاجا بعد قوله حلف منكر التسمية لاغناء عن هذا التكلف (قوله وان اختلفا في قدره الخ)  
قيد به لانه لو كان في جنسه بأن قالت تزوجتنى على عبد فقال بل على جارية أو صفته من الجود والارادة أو نوعه

أول زيارة ابوتها بكل جمعة مرة أو المصالح كل  
سنة أو أكثرها طالة أو غالة لا يفيد ذلك  
وان أذن سكانا عاصمين والمعد جواز الحمام  
بلا تزين اشياء وسبجي (قوله اذا كان  
بعد أدركه) مؤبلا ومجلا ولم يكن مأمونا  
مأمونا عليها والا يؤذ كفه أو لم يكن مأمونا  
(لا) يسافر بها وبه يفى كفى في خروج الجمع  
واختاره في ملحق الايجار ورجوع القتاوى  
واعتمده المصنف وبه أفى شيخنا الرملى لكن  
في التمسروا الذى عليه العمل في ديواننا أنه  
لا يسافر بها بجبر عليها وبه جزم البزازي  
وغيره وفي المختار وعليه التمسروا وفي القصول  
يفى بما يقع عنده من المصلحة (قوله وسقطها فيها)  
دون مدته) أى السفر (من المصر الى القرية  
وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه ليس بقرية  
وقيد به في التا تاريخا بقدر يمكنه الرجوع  
قبل الليل الى وطنه وأطلقه في الكافي فائلا  
وعليه القنوى (وان اختلفا في المهر ففى)  
أصله) حلف منكر التسمية فان شكك ثبت  
وان حلف (يجب مهر المثل) وفي المهر يحلف  
(اجماعا) ان اختلفا (في قدره)



كان تركي أو ذرعه ان كان مذكوراً والمسعى عن أو اختلاف في قيمته وهو هالك فالقول للزوج ولا ينص الفان ولو كان  
 المذكور دسباجب مهر المثل وتقام ايضاً في حاشية العلامة أبي السعود (قوله حال قيام السكاح) أي أو بعد  
 الفرقة بعد الدخول جوى وتقيده بما بعد الدخول لمسايقاً من قول المصنف وفي الطلاق قبل الوطء حكم  
 منعة المثل (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) ولا يخالف عند شهادة لاحدهما وانما يتحقق اذا خالف قولهما  
 وهو عين قوله وان بينهما تخالف ولو قدمه هذا كان أوضح وهذا يخرج الشيخ أبي بكر الجصاص احد بن علي  
 الرازي ذي المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التصانيف في الاصول والفروع وصحح هذا  
 التخرج صاحب النهاية وقال قاضي خان انه الاول وقال الاستاذ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين السرخسي  
 ذو العلم والورع والاجتهاد والتصنيف بالتخالف في جميع الصور ويبدأ بأبي واحد منهما في الحلف والاولى البدأة  
 بين الزوج لان التسليم عليه أو لا فيكون الميمن عليه أو لا ويرجح هذا التخرج في الملبوط والمحيط (قوله وبينه  
 مقدمة ان شهد لها) هو ما جزم به الزبلي هنا وفي باب التحالف وقال بعض مشايخنا تقدم بينهما اذ لا انهما  
 أظهرت شيأ لم يكن ظاهر ابعادهما جرح (قوله لان البيئات لا يثبت خلاف الظاهر) والظاهر مع من شهد له  
 مهر المثل (قوله أو برهنا) لاحاجة اليه لانه الموضوع فقيماً اذ ابرهنا وكان بينهما قضي به من غير تحالف وقوله  
 وان برهن أحدهما قبل برهانه موضوع هذه فيما اذا لم يشهد مهر المثل لواحد منهما وموضوع قوله وأي أقام  
 بينة فيما اذا شهد لواحد منهما (قوله قضى به) أي مهر المثل لكنه في صورة التحالف يدفع الزوج ما تنفعه عليه  
 من غير تخيير والزائد عليه الى مهر المثل بخير في دفعه دراهم أو دنانير وفي صورة البرهان منه ما يجب مهر المثل  
 ويخير الزوج فيه بين دفع الدراهم والدنانير قاله الأكرماني وهو الاول بجرح (قوله لانه تورد عوا) أي لان المبرهن  
 أظهر دعواه وأوضحها بأقامة برهانه (قوله قبل الوطء) أي والخلو أبو السعود (قوله حكم منعة المثل) فان  
 شهدت لاحدهما فالقول قوله مع يمينه وصحح في البدائع وشرح الطحاوي أنه ينصف ما قال الزوج ورجحه في  
 فتح القدير بأن المنعة واجبة فيما اذا لم يكن فيه شبهة وهنا تنفع على التسمية فقلنا يقيم ما تنفعه عليه وهو نصف  
 ما أقتره الزوج ويحلف على نفي دعواه الزائد بجرح (قوله كسيلة العبد والجارية) بأن قالت تزوجتني على عبد  
 فقال بل على جارية حلبي عن النهر ولو عكس التصور لمكان أولى بكلام الشارح (قوله فلها المنعة بلا تحكيم) هذه  
 بخلاف ما اذا اختلف في الألف والالفين لان نصف الألف ثابت ييقن لانهما على تسمية الألف والمالك  
 في نصف الجارية فليس ثابتاً ييقن لانهم لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القطع بنصف الجارية الا باخبارهما  
 فاذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع الى المنعة كذا في البدائع حلبي (قوله أصلاً وقدر) فان كان  
 الاختلاف بين الحلي وتورثته الميت في الأصل فان ادعى الحلي أن المهر مسمى وتورثته الآخر أنه غير مسمى أو بالعكس  
 ولا برهان وجب مهر المثل وان كان الاختلاف في القدر حكم مهر المثل أبو السعود (قوله لعدم سقوطه) أي  
 مهر المثل أي لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما أبو السعود (قوله لانه تورثته) أي فلما عترفوا به  
 زعمهم والا لا حلبي عن النهر (قوله القول لمكر التسمية) هم ورثته الزوج لانهم الذين ينكرونها ويدل عليه قول  
 الأكثر لو ماتوا لم يورثوا في القدر فالقول لورثته (قوله لم يقض بشئ) أي اذا تقدم العهد فلو كان العهد قرضاً قضى به مهر  
 المثل بجرح الاول أن يقول ولم يقض بالواو ليكون عطفاً على قوله القول لمكر التسمية حاجي (قوله ما لم يبرهن)  
 بالبناء لمعجول أي ما لم يبرهن مدعى التسمية عليها كما قاله الحلبي (قوله وقال يقضي به مهر المثل) الا اذا برهن  
 وارثه عليه أو على اقرار ورثته به (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من تحكيم مهر المثل عند الاختلاف في القدر  
 في حال حياتهما أو حياة أحدهما وبعد موتهما القول لورثته في القدر ولمكر التسمية عند الاختلاف في الأصل  
 (قوله اذا لم تلم نفسها) أي للزوج والظاهر التقييد بالطوع لان التسليم كرها لا يعتبر والعلة تدل عليه (قوله  
 وبعدها) أي بعد الحياة وهو حال الموت سواء ماتا أو أحدهما (قوله لا بعد تعجيل شئ) وتجيئه يقضي التسمية  
 وعند الا يرجع الى مهر المثل وهذا الما يظهر في حق من اعتاد ذلك أو ما فبين اعتاد تأخير كله الى الطلاق أو الموت  
 كنعوا رزم كما في القاسية فلا يظهر (قوله بل يقال لها) أي ان كانت حية ولورثتها ان كانت ميتة لان الكلام  
 في الحالين كما تقدم (قوله بالتمعارف تعجيله) كالثلثين بمصر (قوله ثم يحل في الباقي كاذرنا) ذكرنا هذه العبارة  
 مجمله في الجرح والنهر والمخ والهندي وشرح الملتقى وغيرها ولعل معناها أنها ان أقترت بشئ وادعى غيره ينظر

حال قيام السكاح فالقول لمن شهد له مهر  
 المثل (بمينه) وأي أقام بينة قبلت (سواء  
 شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقام  
 البينة فبينتها) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)  
 وبينتها) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)  
 لان البيئات لا يثبت خلاف الظاهر (وان  
 كان مهر المثل بينهما ما تخالفان حلفاً أو  
 برهناً اقضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه  
 لانه تورد عوا) وفي الطلاق قبل الوطء  
 حكم منعة المثل (لو المسعى ديناً وان عينا  
 كسيلة العبد والجارية فلها المنعة بلا تحكيم  
 الا ان يرضى الزوج بنصف الجارية) (وأي  
 أقام بينة قبلت فان أقام فبينتها) (أولاً ان  
 شهدت له المنعة) وبينتها ان شهدت لها وان  
 كانت المنعة (بينهما كما اتفقا وان حلفا وجب  
 منعة المثل وموت أحدهما كحياتهما في الحكم)  
 أصلاً وقدر وعدم سقوطه بموت أحدهما  
 (وبعد موتهما في القدر القول لمكر التسمية  
 في الاختلاف) (في أصله) القول لمكر التسمية  
 (لم يرض بشئ) ما لم يبرهن على التسمية  
 (وقال لا يقضى به مهر المثل) لحال حياة (وبه  
 يفتى وهذا) كله (اذا لم تلم نفسها فان سلمت  
 ووقع الاختلاف في الحالين) الحياة وبعد ها  
 (لا يحكم به مهر المثل) لانها لا تسلم نفسها الا  
 بعد تعجيل شئ عادة (بل يقال لها لا بد أن تقر  
 بما تعجلت ولا قضينا عليك بالتمعارف)  
 تعجيله (ثم يعمل في الباقي كاذرنا)



الى مهر المثل فان شهد لها فالقول قوؤها اوله فله أو كان بينهما فمضى به وفي موت أحدهما كذلك ثم ينقض  
بالتعارف تعجيله منه ويجزى (قوله وهذا اذا ادعى الزوج) أي أو ورثته كما لا يخفى ولولم يدع فلا ينقض ذلك  
أي القضاء بالتعارف تعجيله من أي ويكون الحكم ماسبق وفي الثانية رجل مات وترك أولاداً صغاراً فجعل  
القاضي رجلاً وصيلاً ولولده فادعى دين على الميت ووديعه وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس لهذا الوصي  
أن يؤدي شيئاً من الدين والوديعه ما لم يثبت ذلك بالبينة وأما المهر فان أدعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها  
مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً وهو ما يكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج  
يخفيها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجهل الى تمام مهر مثلها  
(قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) أي من الثقلين أو العروض أو بما يؤكل قبل الزفاف أو بعد ما يخفيها مهر (قوله  
ولم يذ كر جهة الخ) المراد أنه لم يذ كر المهر ولا غيره (قوله ثم قال انه من المهر) أي بعد قوله انه لم يذ كر جهة فليس  
مرتبطاً بالمصنف كذا يفاد من البحر (قوله لو وقع هدية) أي هبة وليس له الرجوع فيها لان الزوجية من موانع  
الرجوع أما اذا كان ذلك قبل العقد فله الرجوع بعينه لعدم المانع ولو بعث اليها بقرة عند موت أبيها فبذبحها  
وأطعمها فطلب قيمتها فان اتفقا على أنه لم يذ كر قيمة ليس له الرجوع وان اتفقا على ذكر الرجوع بالقيمة فله الرجوع  
وان اختلفا فالقول قوؤها واختار قاضي خان أن القول قوله لانها تدعى الاذن بالاشهاد لا بغير عوض وهو ينكر  
فالقول له كمن دفع الى غيره دراهم فأنتفها وأدعى أنها اقترض وقال المنقذ هبة فاقول قول صاحب الدراهم بحر  
(قوله والبينة لها) أي اذا أقام كل بينة يتقدم بينها (قوله من جنسه) لم يذ كر الزيلعي هذه الزيادة وعبارة الهندية  
كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه وهذا هو المعتمد خلافاً للاسكافي فقال هو كذلك ان صرحت بالتمويه  
وان نوته كان هبة منها ولو بعث الى خطيبته دنائير واتخذوا له شياباً كما هو العادة ثم ادعى أنها ما تقدمها من المهر  
القول قوله ولو قال اتفقا البعض الى أجرة الحائض والبعض الى غنى الشاة لا يقبل قوله انه من المهر (قوله وشاة  
حبة) اقتضى تقييده أن اللحم مطلقاً أو مشويماً من قبيل المهيال لا كل لانه يفسد بالقاء أو السعور قال الكمال  
الذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الحنطة واللوز والقيق والسكر والشاة الحية يكون القول فيها  
قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر مع المرأة لا معه ولا يكون القول قوله الا في نحو  
الشباب والجارية وأقره صاحب البحر والمهر زاد في الترمذي أن لا يقبل قوله أيضاً في الشباب المحمولة مع السكر  
ونحوه للعرف قال أبو السعود ينبغي أن يكون القول لها في غير النقود للعرف المستترى بأن غيرها لا يكون من  
المهر (قوله مشوي) لا مقهور له (قوله ولذلك) أي لتكذيب الظاهر له (قوله كحف وملاحة) قال الزيلعي لانه  
لا يجب عليه أن يتكلم من الخروج بل أن يمتنعها اه حلي ومنه ما ذكر متاع البيت كما في البحر في القاموس  
والملاحة بالضم والمذاقطة اه والبطاة كل نوب لين رقيق (قوله ودرع) هو القفص (قوله يعني ما لم يدع أنه)  
أي المدفوع من الخار والدرع (قوله ولم يزوجها أبوها) مثله ما اذا أبت أن تنزوجه وكانت كبيرة (قوله فقط) أي  
ولا ير دقيمة ما نقص بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم من عقابه ما انتقص من استعنه له شيئاً  
منه (قوله أو قيمته) الأولى أو عوضه ليشمل المثل (قوله ولم تتم) أي المعاوضة بعد تسليم البضع (قوله لان فيه  
معنى الهبة) أي والموهوب اذا هلك عند الموهوب له أو استهلكه لا يرجع الواهب فيه وفي الهندية عن أبي  
حامد خطب لانه خطيبة وبعت اليها دراهم ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال  
ان تمت الوصلة بين الزوجين بالنكاح فهو ملك لانيه وان لم تتم فهو ميراث وان كان الأب حياً يرجع الى بيانه اه  
وفي قوله فهو ملك لانيه نظر (قوله ولو ادعت أنه من المهر) تريد أنها لا تضمن ما نقص باستعمالها وتقتنع من رده  
وهو يريد بدعوى الوديعه امتداداً أو تضمينها نقصان استعمالها (قوله فان كان من جنس المهر) المسمى كنفه  
ونحاس اذا عميا (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى صورتين (قوله أنفق على معتدة الغير) الظاهر أن ذكر المعتدة  
اتفاقاً (قوله بشرط أن يتزوجها) ويحرم هذا انتهى عنه بل لا يباح التعريض الا بمقتضى الوفاة (قوله مطلقاً) أي  
سواء دفع لها أو أكلت معه كادل عليه الا حلي (قوله مطلقاً) أي سواء تزوجته أم لا ولا وجه له بعد  
فرض المسئلة في أنها أبت أن تنزوجه وقال الحلي مفسراً هذا الاطلاق سواء شرط عاها في الاتفاق التزوج أم لا  
وفيه أن فرض المسئلة في الاشتراط وفي الهندية قال الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله تعالى الاصح أنه يرجع زوجت

وهذا اذا ادعى الزوج ابطال نكاحها  
(ولو بعث الى امرأته شيئاً ولم يذ كر جهة عند  
الدفع غير جهة) (المهر) كقوله لم يذ كر جهة  
ثم قال انه من المهر لم يقبل قبة لوقوعه هدية  
فلا ينقلب مهر (فقلت هو) أي المبعوث  
(هدية وقال هو من المهر) أو من الكسوة  
أو عارية (فالقوله) بينه والبينة لها فان  
سلف والمبعوث قائم فلهما أن تردّه وترجع  
يبقى المهر رذ كر ابن السكال ولو عوضته  
ثم ادعى عارية فلهما أن تستردا عوض من  
جنسه زيلعي (في غير المهيال لا كحل)  
كشباب وشاة حبة وسمن وعسل وما يبي  
شهر أخى زاده (و) القول (لها) بينها  
(في المهيال) كخبر وطعم مشوي لان الظاهر  
يكذب ولذلك قال الفقيه المختار انه يعتد فيما  
لا يجب عليه كحف وملاحة لا فيما يجب كخار  
ودرع يعني ما لم يدع أنه كسوة لان الظاهر  
معه (خطب بنت رجل وبعت اليها أشياء ولم  
يزوجها أبوها) فاعلم بالاستعمال (أو قيمته  
قائم) فقط وان تغيب بالاشهاد لا تسترد  
هالكاً لانه معاوضة ولم تتم فإجاز لا تسترد  
(وكرز) يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون  
الهالك والمستحل (لان فيه معنى الهبة) ولو  
ادعت أنه أي المبعوث (من المهر) فالقول لها  
وديعه فان كان من جنس المهر فاقوله (بشهادة  
وان كان من خلافه فاقوله) (على معتدة الغير  
المهر) (أنفق) رجل (بعد عتتها) (ان تزوجته  
بشرط أن يتزوجها) (بشرط أن تزوجها) (ان تزوجته  
لا رجوع مطلقاً وان أبت فله الرجوع ان  
كان دفع لها وان أكلت معه فلا مطلقاً)



(قوله على ما في زواهر الجواهر) متعلق بالثان والاربعين فان صاحب زواهر الجواهر حاشية الاشياء وهو الشيخ صالح ابن مصنف التنوير زاد على ما في الاثني عشر مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف حلبي (قوله) لو زفت اليه بلاجهان الخ) فوضيحه كما في الجواز اذا زفت اليه امراته بلاجهان فله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدنانير ولا رهم وان الجها ز قليلا فله المطالبة بما يلدق بالمبعوث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولم يذكر أنه اذا أخذ الزوج الدراهم والدنانير ما يضيف لها والظاهر أنه يشتري بها ما يلدق بها وله يحترق وقوله فله مطالبة الاب أي أو مطالبة بها ان كانت كبيرة وفي القهستاني ولكن بعد أخذه أي أخذ المهر من الزوج له أن يطلب الجها عند بعضهم كما في النصولين (قوله الا اذا سكت طويلا) المراد بالسكوت الطويل أن يسكت زمانا يدل على رضا قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وإن يتخذ له شيء حلبي والظاهر أن الطول والقصر موكول الى العرف (قوله الصحيح الخ) هذا التصحيح مخالف لما عليه العرف فان الناس يعتبرون في قوله الجها ز وكثرته المهر وقوله المال غيره مقصود ليس على إطلاقه فان الله تعالى أنما أباح استغناءه بالمال وأوجب مهر المثل عند عدم التسمية أو فسادها والمراد به أن ذكره عند العقد ليس بشرط فلا ينافي كونه مقصودا لأنه أحد العوضين (تنبيه) قال الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهما اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعده أو بعدهما وقعت الفرقة. يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والغازل والصندوق وما أشبه ذلك فهو للمرأة لأن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقنطرة والمنفاقة والفرس والثور فهو للرجل لأن يقيم المرأة البينة وما كان للرجال والنساء كالعبد والخادم والشاة والفرس والثور فهو للرجل لأن يقيم المرأة البينة واذا مات أحدهما المشكك لبقا منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بذلك فهو للرجل وإن كان أحدهما غائبا عما كان له أي ما كان للمسلم والذمية كالمسكين والصغير مع الكبير أو الصغيران في حكم الكبيرين ولو كان ذلك الاختلاف في غير الزوجة كالأب مع الابن وأحدهما في عيال لا يتحرران المتاع عند الاشياء لئلا يعول وإن أتاها بغزل وقال اغزليه لم يكن الغزل للزوج ولا أجر لها وإن ذكرها أجر معلوما كان لها وإن ذكر أجر مجهولا أو بشرط أن يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل للزوج ولها أجره مثلها ولو اختلفا في الاجر فالقول للزوج بيمينه ولو قال اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع يمينه ولو قال اغزليه لبيكون الغزل لنا فالقول لها ولها أجر المثل ولو قال اغزليه ولم يزد عليه فالقول له وإن تنهاها عن الغزل فغزاته كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها (قوله ثمة) أي في دار الحرب (قوله بيمته) سواء كانوا يتولونها كالموقوذة أو لا كالبيته حنف أنفها نهر والموقوذة مأخوذة من وقدها فاضربه حتى استرخى وأشرف على الموت بابه وعد أبو السعود عن المختار (قوله بأن سكتانه) قال المحقق في فتح القدير ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه نهر وغيره (قوله أو أنقباه) أي ولم يدينوا بمهر المثل عند النبي هندية (قوله فلامهر لها) أي ولا معة في الطلاق قبل الدخول أبو السعود وهذا اتفاق في أهل الحرب وأما في نكاح الذمية كذلك فقالا لجمهر المثل أن دخل بها أو مات عنها والمتعة أن طلقة قبل الدخول كذا في شرح الملتقى (قوله لانا امرنا بتركهم) تركا عراضا لا تقرير وقوله وما يدينون الوالاه لطف وألصاحبه فلا نغنيهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير ويصعبهما أبو السعود (قوله وتثبت بيمته أحكام النكاح) أن اعتقدها أو زافعا البنا (قوله وخيار بلوغ) لصغير أو صغيرة إذا كان المهر غير الأب والجد (قوله ونكاح محارم) كان يتزوج محرمة وهذا أحد قواين أفاده الحلبي والذي يظهر أن المراد منه أنه يحرم عليه نكاح محارمها كاختها وعمتها وخالتها (قوله قبل القبض) أما بعد القبض فليس لهما الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله ولها في غير عين) هو قول الامام وقال أبو يوسف لهما مهر المثل في العين وغيره وقال محمد له قيمته ما في الوجهين وإنما أوجبنا ذلك فيما إذا أسلم هو دونها لأنه نهي عن تعاطيها (قوله كاخذه عنه) أي حيث كانت القيمة بدلا عنه كما في مسئلتنا أما إذا كانت بدلا عن غيره كالواشترى ذمي من مثله دارا بخنزير وشقيعهها مسلم فانه يأخذها بقيمة الخنزير وفيه أنها تبادل عن منافع البضع (قوله الوطء) أي وطء غيره لو كانت أمة أو كانت أمة أخيه وعنه قال المصنف في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به حد بوطء أمة أخيه وعنه (قوله صبي تنكح بلاذن) أما لو زنى فحكمه منه كورفي الهندية قال فيها غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأته وهي نائمة

بل الثان والاربعين على ما في زواهر الجواهر  
الى السكوت فيها كالطلق • فرع • لو زفت  
اليه بلاجهان فله مطالبة الاب اذا سكنت  
قنينة زاد في البصر عن المبتنى الزانية  
طويلا فلا خصوصية له لكن في النهر عن الزانية  
الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لأن المال  
في النكاح غير مقصود (تنبيه) في  
أو تستأمن (ذنية أو حربي) الحال أن  
أو بلا مهر بأن سكتانه أو نقباه (و) الحال أن  
ذنا زعدهم فوطئت أو طلقت قبله أو مات  
عنها فلا مهر لها (ولو أسلم أو ترافعا البنا لانا  
أمرنا بتركهم وما يدينون (وتثبت) بيمته  
(أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب  
النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)  
كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث نكاح محارم  
صحيح وحرمته مطلقة ثلاثا ونكاح محارم  
وإن نكحها بغيره أو خنزير عين) أي مشار اليه  
(ثم أسلم أو وسلم أحدهما قبل القبض فاهما  
ذلك) فتخلل الخمر ونسب الخنزير ولو طلقها  
قبل الدخول فله انصفه (و) لها (في غير عين  
قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) إذا أخذ قيمة  
القبض كاخذه عنه • فروع • الوطء في دار  
الاسلام لا يجوز من حد أو مهر إلا في مسكتين  
• تنكح بلاذن •

لا تدرى ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا يقر وان كانت بكر او اقضها الزمه مهر مثلها وان زني بصبيته فمليه المهر  
وان اقتر بذلك لامهر عليه وان زني بجمرة بالغة واذبح مذرته ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة  
دعته الى نفسها فلا مهر عليه والصبي اذا دعيت صبيها الى نفسها واذبح مذرته فمليه المهر لان امرها لم يصح  
في اسقاط حقهما بخلاف البالغة والامة ولو بالافة كالمغيرة لهدم حجة امرها في حق المولى اه وانظر ما لو اجبر  
نكاحه هل يلزم المهر المظاهر نعم لصحة النكاح (قوله وطاوعته) أطلقه فم البكر والثيب ومفهومه أنه اذا لم  
تطاوعه يلزمه المهر والمهر المظاهر أنه مهر المثل ولو سمي اد تسمية الصغير لا تميز ويجوز (قوله وبائع امة قبل تسليم) أى  
وطايعه فلا حد ولا مهر لانه من شبهة المثل وذلك لانها في ضمانه ويده ولو هلكت عادت الى ملكه ومثله المبعة فاسدا  
اذا وسمها بالدائع سواء كان قبل القبض والامر فيه ظاهر لبقاء الملك أو بعده لان له حق المفسخ فله حق الملك فيها  
وكذا المبعة بخيار ربائه بالبقاء اه اه اول تميز لانهم لم يخرج عن ملكه بالكتابة اه حلبي وبه اذا لم أن قول  
الشارح الا في مستثنين ليس في محله (قوله ما قابل البكارة) ان كانت بكر الحدوث العيب فيها بفعله (قوله والا فلا)  
أى ان لا تنكح بكر افلا بسقط شي من الفتن (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم ما فيه (قوله لا يبي الصغيرة  
المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كما في الهندية عن التجنيس والمز يد وتقييده بالغيرة غملا لا يفي  
ففي الهندية للآب والجد والفاضى قبض صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نكحت وهي بالغة صح التهي  
وليس بغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة والثيب البالغة حتى قبض لها دون غيرها اه وشمل الغير  
في قوله وليس بغيرهم ذلك الا تم فليس لها قبض الصداق الا اذا كانت وصية وحينئذ تطالب الام اذا بلغت دون  
الزوج كما افاده فيها (قوله لم يلزمه طلبها) أى الزوج شرح الملتقى (قوله خدع امرأة) أى اختال عليها (قوله المهر  
مهر السر وقيل العلانية) أجل الشرح المقام وفيه تفصيل مذ كور في الهندية حاصله أنه اذا تزوج امرأة  
على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين الاول أن يتواضع في السر على مهر  
ثم تعاقد في العلانية بأكثر فان كان ما تعاقد اعليه في العلانية من جنس ما تواضع اعليه في السر الا أنه أكثر مما  
تواضع اعليه في السر فان تعاقد على المواضعة أو شهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة  
سمعة فالمهر ما تواضع اعليه في السر وان اختار فادعى الزوج الواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة فالمهر  
هو المسمى في العقد والقول للمرأة الآن بقم الزوج البينة وان كان ما تعاقد اعليه في العلانية من خلاف جنس  
ما تواضع اعليه فان لم يتفقا على الواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على الواضعة يتفقا بالمهر  
المثل وان تواضع في السر على أن المهر دينار وسكك في العقد عن المهر يتفقا بالمهر الوجه الثاني أن يتفقا  
في السر على مهر ثم اقتر في العلانية بأكثر من ذلك فان تفقا على ما تواضع في السر وشهد أن الزيادة في العلانية  
سمعة فالمهر هو المثل كور عند العقد في السر فاما اذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة فعلى قول الامام ومحمد  
المهر مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه اه لمصالح (قوله  
يتعجل بالرجعي) جزم في القضية بأنه لا يحل الا الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا من غير ما في الشرح على  
غير قول العامة (قوله ولو وهبت المهر الخ) توضيحه كما في البحر قال لاطاقت لا تزوجك ما لم تهينى مالك على  
من المهر وهبت مهرها على أن يتزوجها فاني الزوج أن يتزوجها فاما مهر باق على الزوج تزوج أو لم يتزوج انتهى  
وقوله تزوج أى بعد الاباء أو لم يتزوج وقوله فاني مفهومه أنه اذا لم ياب صحت الهبة (قوله ولو وهبت لاحد الخ)  
هذا حكم كل الديون (قوله لم يصح) لان الحق فيه انتقل الى المحال (قوله وهذه حيلة الخ) ذكر في البحر عن القضية  
ثلاث حيل غير هذه احداها ان شئ من موقوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أى ثم بعد ما تزوجها تزوجها بالثانية  
صلح انسان معهما عن المهر شئ من موقوف قبل الهبة ان ثالثة هبة المهر لابن صغيرها قبل الهبة اه وجرى صاحب  
القضية في الثالثة على غير المختار فان الله ارأها لا تصح لانها هبة غير مقبوضة كما في التجنيس وأفاذ بقوله وهذه  
حيلة من يريد أن هذه الحيلة ليست قاصرة على المهر الا أن هذه الحيلة بعدة لاشتراط رضى المحال عليه بالحوالة  
فالمدينون علم أولان هذا كلام لا يفيد صدور الحوالة قبله الامع المحل بالحكمة

(باب نكاح الرقيق)

الرقيق في اللغة العبد ويقال للعبد مغرب ومناسبة هذا الباب بيب المهر هي أن الرقيق يصلح أن يكون مهورا

كما اذا تزوج امرأة على رقيق حوى وقال في النهر لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم (قوله هو المملوك) اعلم ان المملوك اعم من الرقيق لصدقه على غير الادمى والرقى اعم من جهة صدقه على الاسير قبل اخراجه من دار الحرب فانه رقيق لا مملوك كما قاله الكمال اذا عرفت ذلك تعلم ان التعريف لم يساو المعترف له مومه وأجيب بأن المراد بالمملوك المملوك من بنى آدم وبالرقيق هو من أحرز بالاسلام فاحمد أو هو من التعريف بالاعم وهو جائز على طريقتي المتقدمين من علماء الميزان ثم ان الرق والمالك قد يكونان كالمسلمين كافي الفتن وقد يكونان ناقصين كافي معتق البعض وقد يكمل الرق دون المالك كافي المكاتب وعكسه في المدبر وأتم الولد اه حلي بتصرف (قوله واقف المملوك كلاً) القى بالكسر خالص القسوة أى العبودية تويقال قتان واقفان على ما قال ابن الاثراني وقال غيره لا يبنى ولا يجمع ولا يؤث كافي الاساس وهو في الشرع على ما في المغرب عبيد غير مكاتب ولا مدبر وفيه إشارة الى أن الفتن لا يشمل الأمة عند الفقهاء قهستاني (قوله فوق نكاح قن الخ) سواء تزوج بنفسه أو تزوجه غيره وقيد بالنكاح لان التمسرى للعبد والمكاتب والمدبر حرام بغير ولو طلق أحدهم قبل الاذن كان متاركة ولم ينقص عدد الطلاق قهستاني (قوله ومكاتب) انما فوق نكاحه لان النكابة أو جبت فلك الحجر في حق الكسب وأما في حق النكاح فهو على حكم الرق وهذا لا يملك المكاتب تزويج عبده ويملك تزويج أمته لانه من باب الاكتساب وكذلك المكاتب لا يملك تزويج نفسه بغير إذن المولى ويملك تزويج أمته بغير إذن في المكاتب معتق البعض فلا ينفذ نكاحه عند الامام (قوله ومدبر وأتم ولد) وذلك لان المالك فيهما قائم ودخل في أم الولد ابنتها من غير سيدها فانه في حكمها فينوقف نكاحه الا في مسئلة وهي ما اذا تزوج جارية غيره واستولدها وفارقها وقزوجها من غيره فاستولدها أبضاً ثم اشتراها زوجها الاول مع ولديها فان ابنته حر وأبن الآخر رقيق امسرى حكم أمته لانها حين ولدها لم تكن أم ولد بل رقيقة الغير بغير موصى (قوله فان أجرت نفذ) سواء كانت الاجازة صريحاً كاتبرت أو رضيت أو أذنت أو دلالة قولها هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت اذا علم أهلها قوله على وجه الاستمزا أو فله لا يخفى أن يسوق اليها مهرها أو شيئاً منه بخلاف الهدية أبو السعود عن العيني (قوله فلامهر) فترجع على بطل قاله الحلبي وهو يوم القن والمكاتب والأمة والمكاتب أى فلا مهر عليه ولا مهر لها (قوله فطالب) الاولى بطالب بالواو ويجعلها مستأنفة لان هذا حكم فاصر على الذكور (قوله من له ولاية تزويج الأمة) - وان كان مالكا لها أم لا (قوله وموصى) أى من أحد الثلاثة فان هذا التصرف في مال الصغير وهو وصى هو لا يمكن لا يجوز لا حد هو لأن تزوجها العبد نفسه كما لا يجوز لأب أن يزوج جارية ابنته من عبد ابنته في ظاهر الرواية على ما في المبسوط (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا عبده (قوله ومفوض) أى فانه يزوج أمة المفوضة لانه لا يزوج العبد حلي عن القهستاني أما شريك العنان والعبد والصبي المأذونان فلا يملكون تزويجها أبو السعود والدرر (قوله ومتولى) هكذا في النسخ بالياء كقناني والاولى حذفها فيهما كما هو في نسخ والمراد المتولى على وقف أو بيت المال ونظائره أنه نص المذهب وليس كذلك بل هو بحث لصاحب النهر وعبارته ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق في الغنمية المهرزبة دارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى ينبغي أن يصح في الأمة دون العبد كالوصى اه فيتمين التنبيه من الناموس على مثل هذا (قوله الامن يملك اعتاقه) وهو المالك المتصرف في جميعه لا الاثب وما عطف عليه حتى المفوض لانه لا يملك اعتاق الجميع اه حلي مع زيادة (تنبيه) اعلم أن نكاح العبد حالة التوقف يكون سيد العمل ويتأخر حكمه أى من الوطء ودواحيه والنظر الى وقت الاجازة قبل الاجازة طهر الحل من وقت العقد حتى لو حلت منه قبلها الحق به كالببيع الموقوف سبب للحل فاذا زال المانع من ثبوت الحكم بوجود الاجازة طهر وأثره من وقت وجوده ولذا مملكت الزوائد بغير موصى واعلم أنه اذا نكح بغير إذن فان لم يدخله فلا حكم له وان دخل فلا يجوز ما أن يفرق بينهما المولى بعد أن يجيز النكاح فان فرق بينهما فلا مهر لها عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر في حق المولى فصار كدين أقر به العبد وان أجازه المولى به بعده وجب مهر واحد استحسننا فهو وإن قيسا مهر بال دخول ومهر بالاجازة كافي النكاح الفاسد اذا جدد صحيحاً ولم يبين المنفك ان يكن المهر وبينه صاحب البدائع فقال كل ما وجب من مهر الأمة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر

المملوك كلاً أو بعضاً والقن المملوك كلاً  
وقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأتم  
على اجازة المولى فان أجاز نفسه وان ود  
ب) فلا مهر ما لم يدخل فطالب بغير المثل  
سنة ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج  
مكة كتاب وجد فاضى وصى ومكاتب  
ما وصى ومتولى وأما العبد فلا يملك تزويجه  
من يملك اعتاقه درر

المثل وسواء كانت الامة قنة او مدبرة او لم ولد الا المسكينة والمعتق بعضها فان المهر لها ماقى فتح القدر ان مهر  
الامة يثبت لها ثم تنقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر (قوله وغيره) من مدبر ومكاتب (قوله  
لوجود سبب الوجوب) اذ وجوب النفقة والمهر وهو العقد وقوله منه أى من المذكور من القن وغيره (قوله  
وبسقطان بهم) محمول على ما اذا لم يترك كسبا أبو السعود واليه يشير قول الشارح لفوات محل الاستيفاء لانه  
عند وجود كسب لم يفت على الاستيفاء ثم القيد ظاهر بالنسبة للمهر أما النفقة ولو مفضية فسقط عن الحرز عنه  
فبالاولى العبد لم يثبت له (قوله ويبيع فن) أى باعه سيده لانه دين تعاقب في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه  
فيومر ببيعه فان امتنع باعه القاضي بحضرته الا اذا رضى أن يؤذى قدرته نهر عن الهبط (قوله كدبر) ادخلت  
الكاف المكاتب ومعنى البعض وابن أم الولد كما في البصر (قوله بل يسمى) بأن يحرره. تنوف ما عليه من أجرته من  
الزائد على نفقته وفي أبي السعود أما المكاتب فيسمى في جميع قبته وأما المدبر ففي ثلثي قيمته ويعطيان المهر من  
كسبهما فاذا غنت الهامة عتقا اه (قوله ولومات مولاه) أى مولى المدبر (قوله لزمه) أى المهر (قوله جله)  
أى واحدة كونه صار حراً بموت سيده وسواء لزمته الهامة لها قبل موت السيد أو طالبت به بعد موته  
(قوله ان قدر) أما اذا لم يقدر فينتظر الى الميسرة (قوله نهر وقنية) الاولى نهر عن القنية فان صاحب النهر نقل  
عبارة القنية مستند الهام في هذا الحكم (قوله ان تجددت) أى ان لزمه نفقة كما تقي درهم مثلاً فيبيع بمائة ثوب  
الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع عند السيد الثاني ثم ان جمعت له نفقة عند  
السيد الثاني يبيع فيها ويذهب بالفضل كما مر حلبي بايضاح من البصر (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر  
عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانياً فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تجدد عند  
السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر احلبي عن شيخه أقول يمكن الفرق بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها  
متحقق عند السيد الاول فتكرر بيعه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا سبب  
عن عقد مستغنى حتى توقف على اذنه وفي المبسوط ليس شيء من ديون العبد يباع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة  
لانه يتجدد وجوبه لبعضى الزمان وذلك في حكم دين حادث اه ولو بيع لحال العداق مرة ثم حل باقيه ظاهر  
ما في المراج أنه يباع فيه مرة أخرى فانه قال لانه يبيع في جميع المهر فادائه اذا يبيع له فيه أنه يباع لباقيه  
وبهذه الافادة مخرج صاحب النهر في البصر فخر يباع على ما في الكفاي أنها لو باعته العبد في مهرها فاشتراه المولى  
فلو يوفى ثم وجب بيعه للنفقة تأخذ المرأة ما بقي لها من المهر مع النفقة (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوج عبده  
امرأة بألف درهم ثم باعه بناتسه ما نذرهم بعد ما دخل العبد بهما فانه سائناً خذ التسميته بمهرها ويطلق  
النكاح ولا ترجع المرأة المائة الباقية على العبد وان عتق جحر قال الحلبي لان ما عليه من مقدار ثمنه يلقى  
قصا صابرة درهمها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده اه ولو أعتق المولى العبد خيراً  
بين تضمن المولى القيمة أو تابع العبد بجميع الدين سواء كان الاعتاق باذنها أم لا بحر ونهر (قوله ولو زوج المولى  
امته) أى سواء كانت قنة أو مدبرة أو أم ولد حلبي (قوله من عبده) سواء كان قنناً أو مدبراً أو ابن أم ولد حلبي (قوله  
لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامة يثبت للسيد ابتداء  
في غير المأذونة والمسكينة ومعنة البعض حلبي عن النهر (قوله في الأصح ولو الجلية) قال فيها لان الوجوب وان  
كان حاقاً له تعالى فانما يجب للمولى ولو جاز وجوبه للمولى سابعة لجاز وجوبه أكثر من سابعة اه (قوله بل يسقط)  
أى بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولاً ثم تنقل الى السيد كما في النهر عن الفتح اه  
حلبي قال في البصر ولم أذكر مرة لهذا الخلاف وعكس أن يقال انها تظهر فيه التزوج الا بأمه الصغير  
من عبد الصغير فعلى قول من قال يجب ثم يسقط قال بالخصه وهو قول الثاني ومن قال بعدم الوجوب أصلاً قال  
بعدمها وهو قوله ما به جزم في الوالدية معللاً بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد (قوله وحمل  
الخلاف) أى في الوجوب وعدمه (قوله فان كانت يبيع أيضاً) لانها يبيع واكسابها حق الغرماء (قوله لانه يثبت  
لها الخ) هذا التعليل لم يذكر في النهر بل لا وجه لذلك لانها اذا كانت مدبونة لا ينقل للمولى بل للغرماء وهبارة  
النهر ويغنى أن يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت يبيع أيضاً ويذل عليه ما في الفتح  
مهر الامة يثبت لها ثم تنقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه (قوله بدور معه) تفهيم ما قبله

(فان تكبروا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم)  
أى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب  
منه (وبسقطان بهم) انقوات محل  
الاستيفاء (ويبيع فن فيهما لا) يباع (غيره)  
كمدبر بل يسمى ولومات مولاه جله ن  
قد نهر وقنية (لكنه يباع في النفقة مراراً)  
ان تجددت (وفي المهر مرة) ويطلب الباقي  
بعد عتقه الا اذا باعه منها خاتمة (ولو زوج)  
المولى (أمه من عبده لا يجب المهر) في الأصح  
ولو الجلية وقال الزبازي بل يسقط وحمل  
ببطلان خلاف اذ لم تكن الامة مأذونة مدبونة  
فان كانت يبيع أيضاً لانه يثبت لها ثم تنقل  
للمولى نهر (فلو باعه سيده بعد ما تزوجه امرأة  
فالمهر برقبته) بدور معه أي اداها

وهذا هو الصحيح وقبل المهر في النكاح قال في البحر وكل من القولين ميكل لانهم جعلوا المهر كدين التجارة وقد  
 نقلوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير مرضي أصحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري  
 عيب العبد فهم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري قيمته أو أجازوا البيع وأخذوا النكاح فكذلك  
 هنا اه وأقره في التهرأى فالمراد اما ان ترد البيع أو تجيزه وتأخذ النكاح وان ردت البيع والمشتري عيب العبد  
 خيرت في تضمين القيمة المشتري أو السيد (قوله كدين الاستلاك) أي كدين ترتب بذمته لشيء استهلكه فانه يضمه  
 ويباع فيه لان الجبر لا يأتي في الافعال ولذا ذكرنا في البحر أنهم ان أنفقوا شيئا منه (قوله لكن للمرأة فسخ البيع)  
 أي ان ماعه بغير رضاها (قوله لولاء المهر عابه) أي على العبد أو مالها أو فاه سببه أو غيره عنه ليس لها الفسخ (قوله  
 فكانت كالفراة) أي غرماء العبد المأذون وفيه إشارة الى ما ذكره صاحب البحر (قوله طلقها اربعية) مثله  
 أو وقع عليها الطلاق أو طلقها تطليقة تقع عليه أو قيد بالرجعي - لانه لو قال طلقها بائنا لا - يكون اجازة بغير  
 اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء (قوله للنكاح الموقوف)  
 - وان كان من رقبى أو فضولى ولكل من الرقبين نفسه قبل الاجازة (قوله لا طلقها أو فارقها) فانهم ما رد  
 (قوله لانه) أي ما ذكرنا أو فرد لان العطف بأو (قوله يستعمل للمتاركة) أي ولا اجازة فكان محبة فلا لا اجازة  
 والرد فعمل على الرذلة أدنى لان الدفع أسهل من الرفع أو لانه ألين بحال العبد الموقوف على سواه فـ انت  
 الحقيقة تروكة بدلالة الحال كذا في العناية (قوله حتى لو أجازته) تنزيح على المقاد من المقام وهو أن هذين المفظين  
 للرد (قوله لا يند) لان المفسوخ لا يجاز (قوله بخلاف الفضولى) أي اذا قال له ارج طلقها أو فارقها فانه  
 يكون اجازة لان الزوج يملك التطبيق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى وهذا ما اختاره صاحب المحيط  
 ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسي أنه ليس باجزة فلا فرق بينهما واستوجه الكمال الاول (قوله واذنه  
 له بده الخ) أطلقه فعمل ما اذا اذن له في نكاح حرة أو أمة وما اذا كانت معينة أو غير معينة (قوله يقتطع) أي يجم  
 (قوله وفاسده) فينتهي الاذن به لا بالموقوف كما اذا تزوج امرأة بفضولى - فله أن يتزوج أخرى غير أن المرأة  
 اذا أجازت ما فعله الفضولى لزمه المهر كذا أفاده صاحب البحر بخلاف قول ان كان زواجه الثانية قبل الاجازة  
 فظاهر وان كان بعد ما ينتهي قطعاً لانه لما ملقه الاجازة فقد تم وخروج كونه موقوفاً قال في البهران للمهر  
 انه الزم به بعد اجازته او قد خرج عن كونه موقوفاً (قوله بعد اذنه) لاحاجة الى رغبته موضوع المسئلة الا أنه أشار به  
 الى أنه لو صدر أو فاسد من غير اذن ثم اذن فيه كان الحكم واحداً (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد  
 الا به (قوله خلا قالهما) فها لان الاذن به لا يباول الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعصاف  
 والتحصين وذلك بالجائز وله أن اللفظ مطابق فيجوز على إطلاقه وبعض المقاصد في النكاح حاصل كالسب  
 وجوب المهر والعلة على اعتبار وجود الوطء وفائدة الخلاف في لزوم المهر فيه بعد الوطء فيبيع فيه عنده  
 وبطالب بعد العتق عنده ما وفي انتهاء الاذن بالعقد فينتهي به عنده فليس له التزوج بعده صحها الامتناع ولا من  
 غيرها وعدهما لا ينتهي فله ذلك بعده بغير (قوله تنبيه) ويصدق قضاء ودانية كما جوزه في النهر (قوله صح)  
 فاذا دخل به الزمة المهر في قولهم جميعاً نهر (قوله نهر) أي بخلافه ورد به على ما يجزه أخوه من أنه لو قيد بالفاسد  
 تقيد بالتزوج صحها لا يصح انفساها وعند التأمل فيما ذكره كل من الشيخين يقوى ما يجزه صاحب البحر (قوله  
 ولو نكحها ثانياً) بعد العقد الفاسد (قوله صحها) ويعلم حكم الفاسد بالاولى وحكمه عدم تعلق المهر برقبته حالاً  
 بهد الوطء بل يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا اذن ومثل ذلك يقال في قول المصنف صحها (قوله لا تنها الاذن  
 برة) ومثل الاذن الامر بالتزوج كما لو قال له تزوج فانه لا يتزوج الا امرأة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار  
 وكذا اذا قال تزوج امرأة فان المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس كذا في البدائع (قوله وان نوى امرأ الخ)  
 فوضح هذه الجملة ما في البحر عن شرح المغني للهندي فانه قال لو قال له بده نوى مرة بعد أخرى لم يصح  
 لانه عدد محض ولو نوى اثنين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بأكثر من اثنين وكذا  
 التوضيح بالنيكاح بأن قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموكل الاربع ينبغي  
 أن يجوز على قياس ما ذكرناه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل اه ما ذكره في بحث الامر من  
 شرح المنار وقوله لانه عدد محض أي والمهد والمفهوم من تزوج وهو التزوج لا يقتل العدد المحض بل يحمل

(كدين الاستلاك) لكن للمرأة فسخ البيع  
 لو المهر عليه لانه دين فكانت كالفراة منع  
 (قوله لولاء المهر عابه) لانه لو قال طلقها بائنا لا يند بخلاف  
 الموقوف لو أجازته بعد ذلك لا يند بخلاف  
 للمتاركة حتى لو أجازته بعد ذلك لا يند بخلاف  
 الفضولى (واذنه له بده الخ) فانه لو قال لها ولو نوى  
 تزوج فاسده فوطئها خلا قالهما ولو نوى  
 فاسد بعد اذنه فوطئها خلا قالهما ولو نوى  
 المولى الصحيح فقط يقيد به كذا في البهران  
 نص على الفاسد صح (أو) نكح (أخرى)  
 (ولو نكحها ثانياً) صحها (أو) نكح (أخرى)  
 بعد ما صحها وقف على الاذن (لا تنها)  
 الاذن برة وان نوى امرأ ولو نوى  
 لانهم ساء كل نكاح العبد وكذا التوكيد  
 بالنكاح



أما على الفرد الحقيقي - وهو المزة الواحدة أو لا اعتباري - وهو الاثنان في حق العبد والاربع بالنظر للفرق مسئلة  
 التوكيل (قوله بخلاف التوكيل به) يرجع الى قوله والاذن بالشكاح يقتطع جائزه فاسده أي بخلاف توكيل  
 الزوج أو الزوجة بالشكاح فانه لا يقتل فاسده وقيد بالشكاح لأن التوكيل بالبيع يقتل فاسده منه اتفاقا  
 غير لأن الفساد منه يفيد الملك بالقبض (قوله به يفتي) ظاهره أن فيه خلافا والذي في البحر والنهر إرادة الاتفاق  
 الا أنه زاد في البحر أن الفتوى على الاتفاق فلو قال فلا يفتي به اتفاقا به يفتي أي بالاتفاق لكان أولى (قوله  
 لا يملك الصحيح) لانه يلزمه في الصحيح ما لا يلزمه في الفساد من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومن تمام المهر  
 بالخلوة والموت وليس الفساد كذلك (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف التوكيل ببيع فاسده فانه يملك الصحيح قال  
 في شرح الماتني والفرق أن البيع الفساد يفيد الملك بعد القبض بخلاف الشكاح الفساد (قوله والتوكيل بالبيع)  
 ظاهره أن التوكيل بالبيع ضير الاقنه وهو خلاف ما صرح به في البحر حيث جعله مائشياً واحدا وعبارته  
 وأشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يقتل الفساد بالاولى اتفاقا لأن الفساد فيه يفيد الملك  
 بالقبض اه والذي يظهر أن الاذن أعم من التوكيل لانه المحقق في شكاح الرقيق دون التوكيل (قوله واليمين  
 على نكاح الخ) قال في البحر واليمين في النكاح لا يقتل الفساد كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يثبت الا بالصحيح  
 وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يقتل الفساد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي  
 الماضي وقوع العقد ذكره في المبسوط (قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم ان عينه في الماضي منعقدة على  
 صورة الفعل وقد وجدت في الماضي بخلافها في المستقبل منعقدة على المتبقي لانه واجب وهو لا يحصل بالفساد ومثلها  
 الصوم والحج (قوله تناوله) أي اليمين وذكر باعتبار القسم فان اليمين مؤثرة سمحا (قوله صحيح) لان الحصة تنبني  
 على ذلك الرقة وهو باق بعد الدين (قوله وساوت المرأة غراما) الغرام جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المدين  
 أيضا ولكن لا يصح ارادته هنا حوى (قوله في مهر مثلها) أي اذا ساوى المسمى (قوله والاقل) يهني أنها تخص  
 الغرام بالاقل من مهر المثل أو المسمى (قوله والرائد عليه) أي اذا تزوجها بأزيد من مهره لم تضرب بمهر  
 مثلها مع الغرام وما زاد عنه يؤخر الطلب به الى استيفاء الغرام فان بقي شيء بعد الاستيفاء تأخذه والا تعد  
 العتق (قوله كدين الحصة) التشبيه في مطلق تأخير فان دين المرض يؤخر الى استيفاء دين الحصة كما يؤخر رائد  
 من المسمى الى استيفاء الغرام من بينهم ودين الحصة ثابت بينه مطلقا وباقراره حصصا وشهوده سببه  
 في مرضه ودين المرض ثابت باقراره مريضا (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوجه بألف رباعه منها بانه عمانية  
 وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع فالتعمانة يضرب الغريم فيها بألف وكذا المرأة ولا تبيعه المرأة ويبيعه الغريم  
 بما بقي من دينه نهرا ونما متنع عليها به مع أنه عبدها لانه تعلق به حق الغير وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها  
 وجه الاستثناء أن ما بقي لها من المهر سقط لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً أبو السعود (قوله كما تز) أي  
 قبل قوله ولوزوج المولى أمته من عبده الخ حلي (قوله بنته) المراد من تزجه من النساء بعده ونه سواء كانت  
 بنتاً أو بنت ابن أو اختا (قوله الا اذا جاز) أي من أدام بدل الكتابة منع (قوله فرق) أي ما برده أو رد القاضى (قوله  
 للثاني) أي بين مقتضى الملك والنكاح (قوله أو أم ولد) وهما المدبرة ولا تدخل في المكتوبة بقرينة قوله  
 فتقدمه أي المولى لأن المكتوبة لا يملك المولى استخدامها فلذا يجب الدقة لها بدون التبوتة بحر الا اذا خرجت  
 بغير اذن الزوج فتكون ناشرة شر بلاية (قوله لا يجب عليه تبوتها) فسر الخصاص التبوتة بان يحل بينا وبينه  
 ويدهها اليه ولا يستخدمها فان كانت تذهب ونحى وتخدم المولى لا يكون تبوتة نهير وقيد بالتبوتة لأن المولى  
 اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يتوهمها فلو باعها حبس لا يقدر الزوج عليه ا  
 سقط مهرها فان قبل التبوتة تسلمت عليه قلنا لا بل هو أمر زائد عليه لأن التسليم يقتضي بدون التبوتة  
 بأن يقال متى ظفرت بها وماتها أبو السعود (قوله وان شرطها) وأصل ما قبله وهو شرط باطل فليس الزوج  
 أن يمنع المولى من استخدامها لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير والشرط لوصح لا يخلو من أحد أمرين اما  
 أن يكون بطريق الاجارة والا عارة ولا يصح الاول بل هو الملتزم الثاني لأن الاعارة لا يعلق بها الزوم (قوله  
 في العدة) ذكره ليعلم حكم ما اذا ودها قبله أو بعده بالاولى (قوله أما لو شرط الخ) جوابه وال تقديره ما الفرق  
 بين هذا وبين أن بشرط الحرة المتزوج بأمة رجل حرة أو ولده حيث يلزم الشرط في هذه وتثبت حرة الاولاد مع

(بخلاف التوكيل به) فانه لا يقتل الفساد  
 فلا يفتي به به يفتي والوصح ببيع  
 فاسده لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن  
 وفي الاشياء من قاعدة الاصل في الشكاح  
 الحقيقية الاذن في الشكاح والبيع والتوكيل  
 بالبيع يقتل الفساد وبالشكاح لا واليمين على  
 نكاح وصلاة وصوم وصح ويصح ان كانت على  
 الماضي تناوله وان على المستقبل لا (ولو زوج  
 عبده له أو ذواته بواحد من المسمى (قوله والاقل) يهني أنها تخص  
 الغرام بالاقل من مهر المثل أو المسمى (قوله والرائد عليه) أي اذا تزوجها بأزيد من مهره لم تضرب بمهر  
 مثلها مع الغرام وما زاد عنه يؤخر الطلب به الى استيفاء الغرام فان بقي شيء بعد الاستيفاء تأخذه والا تعد  
 العتق (قوله كدين الحصة) التشبيه في مطلق تأخير فان دين المرض يؤخر الى استيفاء دين الحصة كما يؤخر رائد  
 من المسمى الى استيفاء الغرام من بينهم ودين الحصة ثابت بينه مطلقا وباقراره حصصا وشهوده سببه  
 في مرضه ودين المرض ثابت باقراره مريضا (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوجه بألف رباعه منها بانه عمانية  
 وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع فالتعمانة يضرب الغريم فيها بألف وكذا المرأة ولا تبيعه المرأة ويبيعه الغريم  
 بما بقي من دينه نهرا ونما متنع عليها به مع أنه عبدها لانه تعلق به حق الغير وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها  
 وجه الاستثناء أن ما بقي لها من المهر سقط لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً أبو السعود (قوله كما تز) أي  
 قبل قوله ولوزوج المولى أمته من عبده الخ حلي (قوله بنته) المراد من تزجه من النساء بعده ونه سواء كانت  
 بنتاً أو بنت ابن أو اختا (قوله الا اذا جاز) أي من أدام بدل الكتابة منع (قوله فرق) أي ما برده أو رد القاضى (قوله  
 للثاني) أي بين مقتضى الملك والنكاح (قوله أو أم ولد) وهما المدبرة ولا تدخل في المكتوبة بقرينة قوله  
 فتقدمه أي المولى لأن المكتوبة لا يملك المولى استخدامها فلذا يجب الدقة لها بدون التبوتة بحر الا اذا خرجت  
 بغير اذن الزوج فتكون ناشرة شر بلاية (قوله لا يجب عليه تبوتها) فسر الخصاص التبوتة بان يحل بينا وبينه  
 ويدهها اليه ولا يستخدمها فان كانت تذهب ونحى وتخدم المولى لا يكون تبوتة نهير وقيد بالتبوتة لأن المولى  
 اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يتوهمها فلو باعها حبس لا يقدر الزوج عليه ا  
 سقط مهرها فان قبل التبوتة تسلمت عليه قلنا لا بل هو أمر زائد عليه لأن التسليم يقتضي بدون التبوتة  
 بأن يقال متى ظفرت بها وماتها أبو السعود (قوله وان شرطها) وأصل ما قبله وهو شرط باطل فليس الزوج  
 أن يمنع المولى من استخدامها لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير والشرط لوصح لا يخلو من أحد أمرين اما  
 أن يكون بطريق الاجارة والا عارة ولا يصح الاول بل هو الملتزم الثاني لأن الاعارة لا يعلق بها الزوم (قوله  
 في العدة) ذكره ليعلم حكم ما اذا ودها قبله أو بعده بالاولى (قوله أما لو شرط الخ) جوابه وال تقديره ما الفرق  
 بين هذا وبين أن بشرط الحرة المتزوج بأمة رجل حرة أو ولده حيث يلزم الشرط في هذه وتثبت حرة الاولاد مع

المتر



أنه شرط لا يقتضيه نكاح الأمة وتقييده بالحر يخرج العبد عنه إذا شرط هذا على سبب الأمة فإنه لا يعمل به  
وتكون الأولاد أرفاء عندهما خلافاً لما قد تقرر فيه المحشى بأن التعليق المسمى موجود (قوله أولادها) أي  
القنة ونحوها وقوله فيه الظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجوز (قوله وعق الخ) عطف لازم (قوله في هذا  
النكاح) أما لو طلقها ثم نكحها ثانياً فمهم أرفاء إلا إذا شرط كالأول (قوله والتزويج) عطف على قبول ويصح  
عطفه على الشرط وعليه اقتصر الحلبي (قوله على اعتباره) حال من التزويج والماء للشرط جلي (قوله هو  
عنى تعليق الخ) خبران حلي (قوله على اعتباره) حال من التزويج والماء للشرط جلي (قوله هو  
التاميل وذلك لأن التعليق لا يصح إلا إذا كان المعلق حياً ما سكا منه وجود الشرط (قوله فلا حرية) لعدم  
وجود العهرط في ما سكا قال في شرح المتن وبذلك جرح في المدسوط في قوله كل ولد له منه فهو حر إلا أن يترن  
بين التعليق صريحاً ومعنى اه وأصله صاحب البحر (تنبيه) الأولاد كما يكونون أحراراً بالشرط يكونون  
أحراراً بالغرو رأياً لكن بالقيمة فلا قالت امرأت رجل تزوجني فإني حر فقتل وجهاً فوالت ثم ظهر أنه أمة الغير  
فلا تم رقيقة والولد حر بغيره ولا يرجع إذا الرجوع بقيد المعنوية ولم يوجد نهر (قوله ولا سكتي لها) سبأ في أن  
النفقة نعم ثلاثة أشياء الطعام والكسوة والسكنى فمطف السكتي على النفقة من عطف الخاص وأق بالاسترادك  
لدفع ما يتوهم من وجوب النفقة لأن السيد لم يمنع شيئاً وجب عليه (قوله ويجوز) ظاهر عبارة القاسموس تفيد  
جواز التملك في الدال (قوله ان ظفر) بكسر الفاء كما في القاسموس والمصدر الظفر بالتعريك (قوله فارغة عن  
خدمة المولى) قال في البحر وظاهره أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها وانما يجوز له  
إذا لم تكن مشغولة بخدمته المولى ولم أره صريحاً حلي (قوله لذلك قوله) لأن حق المولى أقوى من حق الزوج  
لأنه يملك ذاتها ومنافعها ولا كذلك الزوج وقد يقال إن كان استمتاعه بها لأخص خدمة المولى أبلغ لأنه ظفر  
بخدمته غيره بنقص حق المولى لاسيما المذمومة (قوله صرح رجوعه) لأن التبرئة كالإعارة يرجع فيها بقى شاء (قوله  
ومعقت النفقة) يعني أنه لا يطالب بها في المستقبل أما الماضية المقضية والمتراضى عليها فلا (قوله بالاستخدامه)  
يفهم منه أنه إذا استخدمه هال بلا سقت (قوله أو استخدمها الخ) ونفقة المارة على السيد ونفقة الليل على  
الزوج اه حلي من القهستاني ولو طلقها بانه بعد التبرئة يجب لها النفقة والسكنى وقبلها أو بعد الاسترداد  
لا يجب أبو السعود عن الزبلي (قوله وله السقر بها) أي ولو أضافها المهر لربما (قوله وإن أي الزوج) لأن حق  
المولى أقوى من حق الزوج كما مر (قوله وله إيجابه وأمنه) وذلك لأن سماء له رقبته ويدافعها عليها  
كل تصرف فيه صيانة ملكه وسواء أوجب السيد وقيل أو أوجبها على ذلك أبو السعود (قوله ولو أم ولد) قال  
في البحر أطلق ما شتمل الصغير والكبير والصغيرة والكبيرة الفتن والمدر وأتم الولد لأن الملك في الكل كامل (قوله  
ولا يلزمه الاستبراء) أي الزوج أبو السعود (قوله فهو من المولى) أي إن ادعاه في القنة والمدة ولم ينفقه عنه  
في أم الولد فإطلاقه ليس بصائب ولذلك قال أبو السعود فيه بالنسبة للإمامة والمدة تقرر توقف ثبوت النسب  
من المولى على وجود الدعوة وأما بالنسبة إلى أم الولد فلا إشكال لعدم توقفه على الدعوة في حق ولدها اه لكن  
بشرط أن لا ينفيه (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج (قوله وإن لم يرضها) لأحاجة إليه لعلمه من  
الإيجاب وفسر الإيجاب في البحر بتنفيذ النكاح عليها وإن لم يرضها لأنه يحملها عليه بضرب ونحوه (قوله  
لا مكاتبه ومكاتبته) لأنهما التحاقان لأجانب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الأرض على المولى بالجناية عليهما  
وتستحق المكاتبته المهر إذا وطئها المولى فصارا كالحزبن فلا يجبران على النكاح أبو السعود (قوله الحاقاً  
بالبالغ) أي فيما ينبنى على الكتابة بحر عن المحيط (قوله ولو أذبا وعقاً) أي ولم يقع منهما ردة للنكاح كما في البحر (قوله  
عادم وقفا على إجازة المولى) تجدد ولاية له بالولاء الذي هو أثر الملك وهو يجب فانهم لم يصحوا النكاح  
قبل العتق مع حقيقة الملك ويصح به بعد فطر الأثر وكذا صحوا إجازة المكاتب الصغيرة نكاحها قبل العتق  
وهي حر متداول لم يصحوا بعده وهي حر تداولاً ورجية لأنهم في العتق لم يصح نصرتها به والعق لصغرها وأما قبله  
فيصح الحاقاً بالبالة حلي عن القهستاني وقد يقال في المودة الأولى أنما لم يعتبر به حقيقة الملك لكونه على شرف  
الزوال بخلاف أثره وهو الولاء فإنه عصبية قوية لا تزول بجزيل (قوله إن لم يكن عصبية غيره) كالإخ والمأم وأما ذوا  
الأرحام فالمراد مقدم عليهم (قوله ثانياً) يرجع إلى قوله توقف أي كما كان متوقفاً أولاً على إجازة المكاتب

صحة أولادها فيه ومع وعق كل من ولده  
في هذا النكاح لأن قبول المولى للشرط  
والتزويج على اعتباره هو في تعاقب الحزبية  
بالولاية فيجمع فتح ومفادته أنه لو باعها أو طاق  
منها قبل الوضع فلا حرة ولو ادعى الزوج  
الشرط ولا يثبت له حلف المولى نهر (لكن  
لأنه لا سكتي لها إلا بها) بأن يدفعها إليه  
ولا يستخدمها (وتخدم المولى ويطأ الزوجان  
تفريقها فارغة) عن خدمتها وطئها نهر (فان  
في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطئها نهر) فانه  
بقواها نهر (مع) منها (مع) رجوعه لبقائه حقه  
(ومعقت) النفقة (ولو خدمته) أي السيد  
بعد التبرئة (بلا استخدام) أو استخدمها  
نهر (أو أعادها لبيت زوجها البلا) لا سقت  
لبقاء التبرئة (وله) أي المولى (السفر بها)  
أي أخته (وإن أي الزوج) ظهريه (وله إيجاب  
قوله وأمنه) ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء  
بل يندب فلو ولدت لأقل من نصف حول فهو  
من المولى والنكاح فاسد بحر من الاستبراء  
وثبوت النسب (على النكاح) وإن لم يرضها  
لا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على إجازتها  
ولو صغيرين الحاقاً بالبائع فلو أذبا وعقاً عاد  
موقوفاً على إجازة المولى لا على إجازتهما  
لعدم اهليتهما أن لم يكن عصبية غيره ولو عجز  
توقف نكاح المكاتب على رضی المولى ثانياً

فالتأويل بالنظر إلى مطلق التوقف حلي. ملخصاً (قوله لعود مؤن النكاح عليه) قال في البحر لكي لا يذم من  
 إجازة المولى وإن ~~مستكان~~ قدرضى أولاً لأنه انما رضى له ملق مؤن النكاح وانتهت به بكسب المكاتب لا بملك  
 نفسه وكسب المكاتب بعد هجره ملك المولى كذا في التلخيص (قوله حل بات) هو حل وطه السيد اياها اه  
 حلي (قوله على موقوف) هو حل وطه الزوج اياها حلي (قوله والدليل يعمل العجائب) قال في البحر نقلاً  
 عن المحيط وغيره المولى اذا تزوج مكرهته الصغيرة توقف النكاح على إجازته لانها ملحقة بالبالغة فيما يضي على  
 الكتابة ثم انما لو لم ترد حتى أدت فعتقت بنى النكاح موقوفاً على إجازة المولى لا إجازتها لانها بعد العتق لم تبق  
 مكتوبة وهي صغيرة والصغيرة ليست من أهل الإجازة فاعتبر التوقف على إجازته حال رقها ولم يعتبر بعد العتق  
 قالوا وهذه المسئلة من عجيب المسائل فانها كلما زادت من المولى بعد إزادته اليه قربا في النكاح فانه بملك الزام  
 السكاح بعد العتق لا قبله وأجيب منه أنها لو ردت إلى الرقي يطل النكاح الذي باشره المولى وإن أجازته المولى لأنه  
 طراً حل بات على موقف فأبطله الآن هذا كله ثبت بالدليل وهو يعمل العجائب اه حلي (قوله وبجحت الكمال  
 دنا غير صائب) قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقه ما ينقذ  
 النكاح لما صرح جوابه من أنه اذا تزوج العبد بغير إذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على إجازة المولى  
 وهو ممتنع لا تناف ولا ينافي على العبد ولا وجه له لانه مصدر من جهته فكيف يتوقف ولانه ~~مستكان~~ نفاذا  
 من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولي بمجرور وانما التوقف على انهم بالعقد الكتابة وقد زال  
 فبقى النفاذ من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيرا ما يقلد الساهون الساهين وهذا بخلاف الصبي اذا تزوج  
 نفسه بغير إذن وليه فانه موقوف على إجازة وليه فلا يبلغ قبل أن يرده لا يتخذ حتى يجيزه الصبي لأن القدر حين  
 صدر منه لم يكن نافذاً من جهته اذا نفاذ حالة الصبي وعدم أهلية الرأي بخلاف العبد ومولى المكاتب الصغيرة  
 والحاصل أن الصغير والصغيرة ليسا من أهل العبارة بخلاف البالغ اه قال في البحر جوابه أنه سوء أدب وغلطاً ما  
 الاول فلان المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير ومعلوم أنه من روايته عن الامام فكيف يذهب السهو  
 اليه وإلى مقلديه وأما الثاني فلان محمد رحمه الله تعالى على لتوقفه على إجازة المولى بأنه تجدد له ولاية لم تكن وقت  
 العقد وهي الولاية بالعتق ولذا انما يكون له الولاية اذا لم يكن له مولى أقرب منه كالأنخ والتم قاله اركاثر يك  
 زوج العبد ثم ملك الباقي ولكن أذن للعبد بانه أزوج نافذته ثم مات الابن بجحلاف الراهن ومولى المأذون باعاً  
 ثم سقط الدين حيث لا يفقر إلى الإجازة لأن النفاذ بالولاية الأصلية وحده أن الولاية التي قارنهم بارتضاء  
 بتزويجها ولاية يحكم الملك وبعد العقد تجدد له ولاية يحكم الولاية فستطر رضاه لتجدد الولاية كذا في شرح  
 تلخيص الجامع الكبير وكثيرا ما يمرض الخطي على المصبيين حلي (قوله ولو قتل المولى أمته الخ) قيد بالقتل  
 لانه لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيرها بوضع لا يصل اليه الزوج لا بسقطه ثم لا يجب دفعه على الزوج  
 قبل حضورها وفي الخاتمة لو أبقته فلا صدق لها ما لم تحضر في قياس قول الشيخين وقيد بالسيد لأن قتل غيره  
 لا يسقط به المهر اتفاقاً نعم وقيد بالأمه لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العقد دون المعقود عليه  
 بحر (قوله قبل الوطء) ولو الحكمي نهر (قوله ولو خطأ) أو نسبياً كما هو مقتضى الإطلاق نهر (قوله فلو صيبا)  
 مثله المجهنون بل أولى نهر (قوله لم يسقط) لانه ليس من أهل المجازاة حلي عن المنع (قوله سقط المهر) هذا عند  
 الامام وقال عليه المهر ولو لاها اعتباراً بوجوبها احتف أنفها وهذا لأن المقتول ميت باجده وله أنه منع المبدل قبل  
 التسليم فيعازي عنع البديل كما اذا ارتدت الحرة وكما اذا قتل البائع المسع قبل التسليم والقتل في أحكام الدنيا  
 جعل اتلافاً حتى وجب انقصاص والدية فكذا في حق المهر وأما بسقوطه أنه ان لم يكن مقبوضاً سقط  
 عن ذمة الزوج وإن كان مقبوضاً لم يرد جميعه على الزوج كذا في المبسوط حلي عن المنع (قوله ولو صغيرة) لأن  
 الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الأفعال بحر (قوله لا لو فعلت ذلك امرأة نفسها)  
 لأن جنابة المرأة على نفسها غير مقبوضة في حق أحكام الدنيا فبأنها موتها احتف أنفها ولا يملك إسقاط حق  
 ورثتها اركاثر كما اذا قاتل قتلته فانه يجب الدية بخلاف قطع يدي قطعها لا يجب شيء (قوله ولو أمه) حاصل  
 ما يفهم من كلامهم أن العلة في سقوط المهر بالقتل أمران معا الاول أن يكون صادراً عن المرأة الثانية  
 ان يترب عليه حكم ذنبوي كالمذكور في مصدر المتن وفي الأمه غير المأذونة والمكاتبه اذا قتلت نفسها فقد

لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه  
 لانه طراً حل بات على موقوف فأبطله  
 والدليل يعمل العجائب وبجحت الكمال هنا  
 غير صائب (ولو قتل) المولى (أمته قبل الوطء)  
 ولو خطأ فتح (وهو مكاف) فلو صيبا لم يسقط  
 على الراجح (سقط المهر) لانه المبدل كثره  
 ارتدت ولو صغيرة (لا لو فعلت ذلك) القتل  
 (امرأة) ولو أمه



نسبوق بالقبضه والله تعالى الموفق اه حلي عن النهر (قوله ولو بلاذن الزوج) اخذ صاحب النهر من هذا أنه  
 يباح لها أن تنفذ رحم ثلاثي بل بغير اذن وهو خلاف ما به في البحر من المنع (قوله بلا كراهة) لما ورد من  
 اباحة ذلك عن الشارع صلى الله عليه وسلم وقيل بكره (قوله حل نفسه) بشرط ثلاثة هدم تحصينها ووجود العزل  
 منه وغلبة الطلق بأنه ليس منه (قوله ان لم يعد قبل بول) بأن لم يعد أصلاً أو عاد بعد البول نهر وقد عزل ثانياً  
 أبو السعود والظاهر أن النوم والمنى مثل البول في حصول الانتفاء كما ذكره في باب الغسل حلي أقول الظاهر  
 خلافه لأن البول يقطع مآذنه أصلاً بخلافه ما فات باقية يخرج على رأس الذكر فيحصل به الحل والقياس على  
 الغسل قياس مع الفارق فإن المصود في الغسل الانتفاء من مادة الخارج وهو يحصل بالأخراج على رأس الذكر  
 والمميز به بخلاف الطلق ويؤيد ما وجد بخط زلمي بعد قولهم انه اذا عاد بعد البول جاز له نفسه وينبغي أن يزداد  
 بعد غسل الذكر وما ذلله الاحتمال العلوق بما يكون على رأس الذكر من المني فليست له (قوله وخبرت أمة)  
 ولو لا علم الزوج في الصحيح وشمل اطلاق الأمة أم الولد كما ذكره الشارح والفتنة والمدينة والكبيرة والصغيرة بحر  
 (قوله وكاتبه) خالف زفر فقال لا خيار لها وهو ضعيف وان قواه السكال (قوله تحت سر) وقال الشافعي رضي  
 الله تعالى عنه لا خيار لها تحته (قوله بطلانة ثالثة) متعلق بزيادة الباطل للتصوير (قوله فلا مهر لها) أي ان لم يكن  
 دخل بها الزوج لأن اختيارها نفسه ما فسخ من الأصل وان كان دخل بها فظاهر واجب لسببها لأن الدخول  
 بمهر منكم فكاح صحيح فتشتربه المسمى بحر (قوله أو زوجها فالمهر ليس بها) سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل  
 لأن المهر واجب بعقابه ما ملك الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر وهو باطلاقة شامز  
 لما اذا كان العتق قبل الوطء فيشكل بما سأل في المسئلة التي تليها حيث قال المولى على قوله فاهله والاله  
 الآن يحمل هذا الاطلاق على ما اذا كان وطئها بعد العتق أبو السعود (قوله تأخر) أي خيار العتق اه حلي  
 (قوله لبلوغها) وذلك لأن فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تلغى الصغيرة وعملك  
 ولها عليها القيام مقامها أبو السعود من البحر (قوله في الاصح) وقيل لها خيار البلوغ ويندرج في خيار العتق  
 وقدم اه حلي (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاث وانما قيد به لأنه بارتداد أحدهما أو طلقه أو سببه ينفسخ  
 النكاح اه حلي (قوله خبرت عند الثاني) لأنها بالعتق ملكت أمرتها وارتدادها لك الزوج عليها حلي عن  
 البحر (قوله خلا لثالث) فانه قال لا خيار لها لأنه بأصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انقص الملك  
 فاذا أعتقت عادى أصله كما كان ولا يفتي ترجيح قول أبي يوسف له خواها تحت النص كافي البحر ومراة  
 بالنص قوله صلى الله عليه وسلم ابريرة - حين أعتقت ملكت بضعك فاختاري - لحي (قوله والجمل هذا الخيار  
 عذر) كالجمل بالعتق لا شغلها بخدمة المولى فلا تنفرد لتعلم ثم اذا علمت يطالب بما يملك على الاعراض  
 في مجلس العلم كخيار الخيرة ولو جعل لها قدر على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كافي النهر وهل تستحق القدر  
 أو لا أمه والظاهر أنها لا تستحقه اذ هذا من الحقوق المجردة التي لا يصح الاعتياض عنها كفي الشفعة بل أولى فله  
 أبو السعود (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار - لحي (قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذ ازوج  
 عبده أمة ثم أعتقها فلم تعلم أن لها الخيار حتى ارتدت أو طلق بدار الحرب ورجعاً مسلمين ثم علمت بشيئ الخيار  
 أو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم كذا في الحلبي وكذا الحربية اذا تزوجها حربي ثم أعتقت  
 خبيرة - سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسخها  
 اعودها رقيقة بالحكم لها قالان الكفا في دار الحرب كاهم أو قاموا وكانوا غير مملوكين لا حد كما يأتي أول كتاب  
 العتاق حلي (قوله وليس هذا بحكم) جواب سؤال تصديره كيف حكمتم بضمه فسخ نكاح من في دار  
 الحرب وأحكامه مانقطة عنهم حلي (قوله بل قنوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة (قوله ولا يتوقف  
 على القضاء) أي لا يتوقف التمرين بخيار العتق على القضاء وهذا هو الثاني من أوجه المناقشة والاول قوله  
 والجمل هذا الخيار عذر (قوله ولا يطيل بسكوت) أي ولو كانت بكر ابل لا بد من الرضى صريحاً أو دلالة (قوله  
 ولا يثبت لقلام) أي لعبد اذا أعتق بخلاف خيار البلوغ (قوله ويقتصر على مجلس) أي مجلس العلم فاذا قامت  
 بطل ما خيار البلوغ فان كانت بكر افاته لا يمتد إلى المجلس بل هو كمن الشفعة وان كان للقلام أو النيب  
 الصغيرة فانه لا يطيل بالقيام بل وقته العمد ولا يطيل إلا بعقد رضى صريحاً أو دلالة كما مر (قوله كخيار الخيرة)

ولو بلاذن الزوج (وعن أمة بغير اذنها)  
 بلا كراهة فان ظهر بها حمل حل نفسه  
 ان لم يعد قبل بول (وخبرت أمة) ولو لم ولد  
 (ومكاتبه) ولو حكم كعتقه ببعض (عتقت  
 تحت سر أو عتق ولو كان النكاح برضاها)  
 دفع ما زادت المالك عليها بطلانة ثالثة فان  
 اختارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فظاهر  
 اسبدها ولو صغيرة تأخر بلوغها وليس  
 لها خيار بلوغ في الاصح (أو كانت) الأمة  
 (عند النكاح) حرة ثم صارت أمة (بأن ارتدت  
 ولحقها بدار الحرب) ثم سببها معاً فاعتقت خبرت  
 عند الثاني خلا لثالث (عذر) فلو لم تعلم به  
 بهذا الخيار (خيار العتق) صحيح الا اذا  
 حتى ارتدت أو طلقا ففعلت فسخ صح الا اذا  
 تخشى بالهاف وليس هذا بحكم بل قنوى كافي  
 (ولا يتوقف على القضاء) ولا يطيل بسكوت  
 ولا يثبت لقلام ويقتصر على مجلس كخيار

الآن منه افراس من جهة أن القرقة في خيار العتق لا تكون طسلا كما في خيار الخيرة تكون طسا ومن جهة  
 أن الجهل بأن ما الخبير في خيار الخيرة ليس بعد وبخلاف خيار العتق بجر (قوله في النكاح) وهي الاحكام  
 الخمسة المتقدمة بل زاد اداس وهو أن الجهل بالعتق عذر بخلاف الجهل بالبلوغ (قوله نكح عبد بلاذن الخ)  
 قيد بالذبح كاح لأنه لو اشترى شيئا بغير اذن مولاه ثم أعتقه بطل بجر (قوله عتق) بفتح آؤه مبني على ما  
 ولا يجوز ضمها بالنسبة للمفعول لأنه لازم أبو الوالد عود عن الجوى (قوله فأجاز المشتري) النكاح الواقع عند  
 البايع عزى زاده (قوله زوال المانع) أى بالعتق وذلك لأن التوقف إنما كان لحق المولى وقد زال نهر (قوله وكذا  
 حكم الأمة) أى في نفاذ نكاحها بعد عتقها وقيد بالامتناع لأن الحرة المعتقة لو نكحت بلاذن ثم بلغت توقف على  
 اجازته او كذا المولى لا بعد اذ انقضى مع وجود الاقرب ثم انقلبت الولاية اليه توقف على اجازته منه مستأنفة  
 (قوله أكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق والحاصل أن عقد النكاح متى تم على المرأة  
 وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها (قوله فلم تصح زيادة الملك) أى بطلقة  
 نالته أى والخيار معلول بثبوته بذلك ومتى فقدت الملك فقد المعلوم (قوله وكذا لو اقترنا) أى بالنسبة للاجازه  
 بأن اجازهما المولى معا وليس المراد أن التزوج والاعتاق واقعان معا والمعنى أن حكم مقارنة نفاذ العتق لنفاذ  
 النكاح حكم ما اذا سبق النكاح ثم عتقت (قوله عتقت بموته) أى وخرجت من الثلث وان لم يخرج لم يخرج حتى  
 تؤدى الععاية عند الامام وعندهما يجوز ان أعتقهما فالحكم كالقنة اذا عتقت (قوله ان دخل بها زوج)  
 أى فينفذ النكاح وهذا انما يصح على رواية ابن مساعة عن محمد لأنه وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة  
 من المولى ولا يصح على ظاهر الرواية لأنه لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى ووجوب العدة من  
 المولى قبل الاجازة يوجب انقضاء النكاح (قوله تمنع نفاذ النكاح) لأن النكاح وقع في عتده الفاسد وهو فاسد  
 (قوله فالمراسي) أى ولو أزيد من مهر النسل واذا عتقت التسعة فالمرجع هو المثل نهر وانما كان للمولى  
 لأنه استوفى منافع مملوكته (قوله بمنفعة ملكتها) وهي منفعة البضع ومعنى ملكتها أنها صارت في تصرفها  
 (قوله قنة ابنه) المراد الولد ولو أنى ولو صغيرا كافى الجوى ومفهوم القنة ما صرح به بعد في قوله ولو أذى ولد أم  
 ولده المنقح الخ وقيد بالابن لأنه لو وطئ جارية أحرأه أو والده أو جدته فولدت وأدعاه لا يثبت النسب ويدرأ عنه  
 الحد بالنسبة كفى البصر (قوله فولدت) عطف على محذوف أى وانقضت مدة الحمل فولدت أو يتنازل الترتيب ذكرى  
 لازمانى جوى وأشار به الى أنه لو ادعاه وحمل قبل الولادة لم تصح دعواه حتى تلد ولم أره بجر الآن ناد  
 لاقل من ستة أشهر من وقت الدعوة نهر (قوله لم عقرها) وهو عقر واحد ولو تكرر الوطء قال النكاح مهره فلها  
 ما يرغب به في مثلها اجالا فقط وأما ما قبل ما يستأجر به مثلها فالزنا لو جاز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى  
 كذلك أقل مما يعطى مهر الامة ليس لبقاء بخلاف الاول (قوله ولا يحد فاذفه) لأنه وطئ وطأ حراما  
 في غير ملكه (قوله فاذعاه) أى عند قاض كافى شرح ابن الحلبي وأقادت الفاء أنه لا بد أن يذمه فور الولادة ولم أره  
 صريحا جوى (قوله وهو حر) خرج بذلك العبد والمكاتب وخرج بالمسلم الكافر وخرج بالعاقل المجنون  
 فلا تصح دعوة هؤلاء لعدم الولاية كذا في البصر (قوله ثبت نسبه) وان لم يذع الاب شبهة وان لم يصدقه الابن  
 قوله بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطء الخ) فلو طقت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استردّها  
 لم تصح الدعوى لأن الملك انما ثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية الخلق من حين العلوق  
 الى التملك هذا ان كذبه الابن وان صدقه صحت الدعوى ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه أجنبي وبعد ق على المولى  
 محيط (قوله ويعملها لآخيه مثلا لا بضر) أى لاخ المالك وهو ابن الواطئ أيضا ومثله ابن ابنه كفى الحلبي وذلك لأنه  
 لا مانع من الاستناد في ملكهما لأنه لو حصل ذلك ابتداء في طسلا كالصبي فبأنه أولى (قوله وصارت أم ولده)  
 وذلك لأن الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه لحديث أم ومالك ليلك وماؤه جزؤه فوجب  
 صونه عن الضباع مال الابن وذلك بملك الجارية منع (قوله لاستناد الملك الى وقت العلوق) به تبيين أن الوطء  
 حلال غير أنه لا يحد فاذفه لأن شبهة الخلاف في أن الملك يثبت قبل الابلاج أو بعده مسقط لاحصائه كفى الفسخ  
 (قوله وعليه فثبتها) أي ولده يوم علق كفى مسكين ولو استحقها رجل يأخذها لعقورها وقيمة ولدها لأن الاب  
 صانعه فرور ورجع الاب على الابن بقيمة الجارية دون المقر وقيمة الولد لأن الابن ما ضمن له سلامة الاولاد محيط

بخلاف خيار البلوغ في النكاح  
 (نكح عبد بلاذن عتق) أو بآية نأجاز  
 المشتري (نفذ) زوال المانع (وكذا)  
 حكم (الامة) ولا خيار لها (لكن)  
 النفوذ بعد العتق فلم تصح زيادة الملك وكذا  
 لو اقترنا بأن زوجها فوطئها وعقدتها فوطئ  
 وأجازهما المولى وكذا ما يدبره عتقت  
 بموته وكذا أم الولد ان دخل بها الزوج والنكاح  
 ينفذ لأن عتقها من المولى تمنع نفاذ النكاح  
 (فلو وطئ) الزوج (الامة) (أو بعده فلها)  
 (فالمراسي) أى للمولى (ومن وطئ قنة ابنه)  
 فلها بلية بمنفعة ملكتها (ومن وطئ كسب محزما)  
 فولدت (فلو لم تلد لم عقرها) وهو - وتسلم  
 ولا يحد فاذفه (فادعاه الاب) وهو - وتسلم  
 عاقل (ثبت نسبه) بشرط بقاء ملك ابنه  
 من وقت الوطء الى الدعوى ويعملها لآخيه  
 مثلا لا بضر نهر بعتا (وصارت أم ولده)  
 لاستناد الملك لوقت العلوق (وعليه فثبتها)  
 لجهت

(قوله لغو وساجدة بقائه) جواب عن سؤال حمله كيف أوجبتم عليه القبة مع اضطرابه الى صون ماله  
 بقاء النسل واذا كل طعام الابن مضطر الا يضمن شيئا فله لا سوينم أو عكسهم وحاصل الجواب أن في كل طعام  
 الابن ابقا النفس وفي صون الماه ابقا النسل وبقاء النفس أعظم فاقترافا لهذا وجبنا القبة في صون الماه دون  
 صون النفس (قوله يجعل له) أي الاب (قوله ويجبر) من قبة العلة (قوله لا على دفع جارية لتسرية) لانها لا دفع حاجة  
 الوط القاصرة (قوله ما لم تكن مشتركة) أي بين الابن وأجنبي فتجب حصه الاجنبي من العقر وكذا لو كانت  
 مشتركة بين الاب والابن وبين الاب وغيره من الاجانب فتجب حصه الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها اذا كانت  
 لعدم تقديم الملك في كل مال انتظام وجبه وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكفي لخصه الاستيلاء واذا صح  
 ثبت الملك في باقيها حكمه بالنسبة كذا في فتح القدير وهي مثله بحسب قاته اذ لم يكن للوطى فيها شيء  
 لامهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه حلبي بقليل زيادة (قوله قدم الاب) لان له جهتين حقبة الملك في خصيه  
 وحق الثقل في نصيب ولده بجر (قوله والا فالابن) هذا يقتضي أنه اذا كانت لاب واذ عياء كانت لابن وضاده  
 ظاهر ولو حال فلومع الابن فان كانت لابن قدم الابن والا فالاب (لم من هذا حلبي اللهم الا أن يقال ان المعنى  
 والا أي بأن كانت لابن خاصة وقد ادعاء (قوله أم ولد) أي الابن (قوله المنى) بالنسبة نعمت لولد أم ولد قاله  
 الحلبي وهو قيد احترازي اذ لو لم يكن منفيًا بل كان ثابتًا من الولادة لباتى الحاقه بالاب بوجه لان النسب  
 لا يقبل الانتقال ولو استولد أم الولد هل بشرط تصديق الابن له أولا كالأمة فليعز (قوله أو مدبرته) أي ولد  
 مدبرة الابن (قوله أو مكانته) أي ولد مكانية الابن سواء ولدته في الكابة أم قبلها ~~هـ~~ كذا يقتضيه الطلاقة  
 (قوله بشرط تصديق الابن) وهل يلزمه عقر بجزر ولا شيء عليه غير القرآن لزمه لانهم لم يخرجوا عن التدبير  
 والكتابة والاستيلاء (قوله وجدهم) خرج به الفساد وغيره من ذى الرحم الحرهم فلا بد في جميع  
 الاحوال لفساد ولا ينهم كذا في المحيط (قوله فيه) متعلق بالكاف لانها بمعنى مثل فهي اسم يصلح لتعلق حلبي  
 موضعها (قوله لا يكون كالأب) حكمه كالاجنبي (قوله وبشرط ثبوت ولايته) قال في البحر وليس مراده بحال  
 العدم أن يكون الاب معدوم وقت الدعوة فقط لانه بشرط أن يكون معدوم وقت العلوق أيضا فيثبت  
 بشرط أن ثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو أتت بالولد لاقول من سنة أشهر من وقت انتقال  
 الولادة اليه لم تصح دعوه لما ذكرنا في الاب اه (قوله ولو فاسدا) لان الفاسد ثبت فيه النسب فاستغنى عن تقديم  
 الملك (قوله ولو بالولاية) أي على الصغير كان كانت جارية لولده الصغير والجنون فترجها (قوله لم نصر أم ولد) لان  
 كاح لما جاز صار ماؤه مصونها فلم يثبت ملك الامين فلا تصير أم ولد ولا قيمة عليه فيها ولا في ولدها لانه  
 لم يملكه ما عليه المهر لالتزامه بالنسكاح والولد حر لانه ملك أخاه فعنت عليه بالقرابة وقوله في التعليم لان  
 النكاح لما جاز الخ لا يظهر في الفساد واختلف في الولد قبل يعتق قبل الانفصال واستوجه الاتفاق لان  
 الولد حدث على ملك الاخر من حين العلوق فكما ملكه عنت عليه وقيل بعده واستظهره صاحب البحر وأقره  
 اخوه لانه لا يملكه من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا بد أنه  
 لا قدرة له على التصرف في الجنين قبل الوضع يبيع أو هبته وان صح الاصابة واعتاقه وثمره الخلاف أنه  
 لو مات المولى وهو الابن بصير الولد على الاول من ورثته لا على الثاني (قوله ومن الحبل الخ) قال في الاشياء اذا  
 أراد أن يبطأ جارية ولا يمنع بيعها لو ولدت منه بيها لانه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد أحرار ولا تكون  
 أم ولد اه قلت الا أنه يمنع من الرجوع في تلك الهبة فلا تعود له مرة لخروجها عن ملكه أصلا ولم يذ كر صاحب  
 الاشياء غير هذه ودخل تحت قول الشارح أن يملك أمه لطفه به ما منه بالقيمة أو أقل (قوله ولو وطئ جارية  
 امرأته) مفهوم قوله سابقا قاته ابنه (قوله الابن المولى) أي في أنه أحلها له وأن الولد منه فان صدقه  
 في الامرين جبه ما ثبت النسب والا فلا بجر (قوله فلا كذب) أي مالك الجارية (قوله ثم ملك الجارية) أي  
 المستولدة (قوله ثبت النسب) وبصير الولد حر أو هي أم ولده معاملة له باقراره قال في البصرة ما ركن زنى جارية  
 غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه (قوله برقيق) ولو مكاتب أو مدبرا (قوله الحر  
 المكاتب) صفتان للمولى وأخرج بالحر المكاتب لعدم جواز الاتفاق منه ولو على مال كذا ذكره المحنف  
 في أحكام المكاتب وبالمكاتب العبي ولو أذونا فلم يثبت البيع به االكلام اكونه ليس أهلا للاتفاق بجر وفيه

لقه وساجدة بقائه من بقائه ولدا  
 يجعل له عند الحاجة الطعام لا الوط ويجبر  
 على ندقة أبيه لا على دفع جارية لتسرية  
 (لا عقره ولا قيمة ولدها) ما لم تكن مشتركة  
 فتجب حصه التريك وهذا اذا ادعاء وحده  
 فلو مع الابن فان شربك يقيم قدم الاب والاب  
 فالابن ولو ادعى ولده أم ولد المنى أو مدبرته  
 أو مكانته بشرط تصديق الابن (وجدهم  
 كاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون  
 ورق فيه) أي في الحسب المذكور  
 لا يكون كالأب (لا قبله) أي قبل الزوال  
 المذكور وبشرط ثبوت ولايته من الوط  
 الى الدعوة (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أبوه)  
 ولو بالولاية (فولدت لم نصر أم ولد) لتولده  
 من نكاح (ويجب المهر لا القية ولدها حر)  
 الملك أخيه ومن الحبل أن يملك أمه لطفه  
 ثم يتزوجها (ولو وطئ جارية امرأته أو ولده  
 أو جده فولدت وادعاء لا يثبت النسب الا  
 بتدبير المولى) فلا كذب ثم ملك الجارية  
 وقتما ثبت النسب وسجي في الا نيلاد  
 (قوله من تزوج برقيق) قالت اولي زوجها  
 الحر والمكاتب

أن الصبي ليس معتقاً لها هو كبل عنها فيه فقتضاه أن يتوقف بيعه على إجازة وليه وأما الإعتاق فلا يتقرر البتة  
 لصحة فوكيله فيه (قوله أعتقه عنى بألف) مثله لو قال رجل بعتته أمة أو لاهاً أعتقه ما عني بألف ففعل عتقت  
 الأمة وفسد النكاح لثنائي أيضاً لكن لا يسقط المهر بجر (قوله أوزادت) أى على ذر لا تلف (قوله كالصحيح)  
 أى فى احتمال سقوط القبض بدائع (قوله نقول) أى قال أعتقته حلبي عن النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ  
 على ما يكون يتوقف صدقه عليه أو صحته فاقضى بافتح ما استدعاء صدق الكلام كرفع الخطأ واللبان فان  
 المقتضى هو رفع الأثم فيها وليس المراد رفع عينها لعدم صدقه أو ما استدعاء حكم لزمه شرعاً كمثل الكتاب  
 فالملك منه شرط وهو تبع للمقتضى بالسر وهو العتق اذ الشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالتبع  
 بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهاراً للتبعية فسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت  
 فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدوراً للتسليم حتى يصح الامر باعتاق الأبق ولو قال أعتقه عنى بألف  
 ورطل من خمر فأعتقه وقع عن الأتم وسقط اعتبار القبض فى القاسد لانه ملحق بالصحيح فى احتمال سقوط  
 القبض هنا حلبي وأصله فى البحر (قوله لك الخ) استدراك على ما يترجم من صحة ما ذكر بالاولى لصراحته  
 والضمير فى قال للمأمور وقوله كذلك أى بصريح اللفظ المذكور (قوله لعدم القبول) أى من الأتم والشئ  
 قد يثبت ختمه وان لم يثبت صريحاً للبيع الاجتهاد فى الارحام حلبي عن النهر (قوله ومقاده) البحث له احب النهر  
 حلبي (قوله لو قال) أى الأتم (قوله وقع عن الأتم) اظهار فى محل الانذار (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوبه  
 على عبدها بجر (قوله عنى بفارها) أى الزوجة الأتمرة (قوله لا يفسد) فبقي على ملك المولى ولا يفسد  
 النكاح لعدم الثنائي

• (باب نكاح الكافر) •

لما فرغ من نكاح المسلمين بغير تبنيهم الاحرار والارقاء شرع فى بيان نكاح الكفار والتعبير بالكافر اولى من أهل  
 الشرك لانه لا يشمل الكتابي بجرادى مكتة العدول أشار الشارح بقوله يشمل المشرك والكتابي وأجيب عن  
 عبره بأنه ما رخصه فقه عرفة فى مطلق الكفار (قوله المشرك والكتابي) لو قال يشمل الكتابي وغيره لكان اولى  
 بدخل من ليس بمشرك ولا كتابي كالأهري حلبي (قوله وهما) أى فى نكاح الكفار ثلاثة أصول أى ضوابط  
 (قوله فهو صحيح بين أهل الكفر) لتطافر الاعتقادين على صحته ولاموم رسالته صلى الله عليه وسلم فثبت وقوع  
 من الكفار على وفق الشرع العام وجب الحكم بجهته بجر (قوله خلافاً للمالك) أى فلا يقول بجهته أنكتمهم  
 ولو صح بين المسلمين وأخذ منه أنه لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى (قوله ويرده) أى قول مالك المفهوم  
 من قوله خلافاً للمالك فانه فى منزلة وقال مالك لا ينع (قوله وامرأته حالة الخطب) أى فهذه الاضافة قاضية  
 عرفاً ولغة بالنكاح وقد قصها الله تعالى فى كتابه مهيدة لهذا المعنى (قوله ولدت من نكاح) الاستدلال به ليس  
 بجيد لاقتضائه كفر الوالدين وفيه اساءة أدب والذى يذنب اعتقاده حفظهما من الكفر وأن الله تعالى أحباهما  
 وأمنابه كما ورد به الحديث لبنا لا فضيلة للصحة ويدل على ذلك ما ورد فى حق أبى طالب من قوله صلى الله عليه وسلم  
 أدنى أهل النار عذاباً من اتعبل بهما بن بقل منهم ما دعاغ فانه محمول عليه وذلك إكرام له عليه الصلاة والسلام  
 ولو كان والداه على الصفة المذكورة لكانا أولى بهذه المنزلة من أبى طالب لأن إكرامه تعالى له فى والديه  
 أسرته وأقرله منه من عه كما لا يخفى على أن أهل الفترة تاجرون ولو غير وابدوا على ما عليه الاشاعرة وبعض  
 الحقبة من المازيدية ونقل السكال فى التحرير عن ابن عبد الدولة أنه المتأخر بقوله تعالى وما تكلمهذين حتى  
 نبعث رسولاً وما فى الفقه الا كبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما ناعلى الكفر فسدسوس على الامام ويدل  
 عليه أن النسخ المعتمد منه ليس فيه ما نعى من ذلك قال ابن حجر المكي فى ذواؤه والموجود فيه ذلك لاي حنيفة  
 محمد بن يونس البزارى لا لاي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى وهى تسليم أن الامام قال ذلك فغناه انهم ما ناعا  
 فى زمن الكفر وهذا لا يقتضى انصافهم ما به كيف والله تعالى يقول فى كلامه العزيز وتقبل فى الساجدين  
 والمراد بالساجدين ما بين الساجدات أى انتقالاً من أم لاب الطاهرين الى أرحام الطاهرات وبالجملة لا يفتى  
 ذكر هذه المسئلة الامع من يد الادب وليست من المسائل التى يضرب جهلها أو يدأل عنها فى القبر وفى الموقف فحفظ  
 الانسان عن النكاح فيها الا بخير اولى وأسلم وحكى أن بعض الفضلاء مكث مدة كرايلة فى أبويه صلى الله عليه

(أعتقه عنى بألف) أوزادت ورطل من خمر  
 اذ العادة هنا كالصحيح (ففعل فسد النكاح)  
 لتقدم الملك اقتضاء كانه قال بعتته ملك  
 وأعتقته عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق  
 عن المأمور لعدم القبول كفى الحيوانى  
 السعدية ومما داه أنه لو قال قبلت وقع عن  
 الأتم (ولو لولاهما) وزادها الألف وسقط  
 المهر (ويصح) العتق (عن كفارتها) ان نوته  
 عنها ولو لم نقل بالان لا يفسد لعدم الملك  
 (ولو لولاه) لانه المعتق والله أعلم  
 (باب نكاح الكافر)  
 يشمل المشرك والكتابي وهما ثلاثة أصول  
 الاول أن كل نكاح صحيح صحيح خلافاً للمالك ويرده  
 صحيح بين أهل الكفر خلافاً للمالك ويرده  
 قوله تعالى وامرأته حالة الخطب وقوله عليه  
 الصلاة والسلام ولدت من نكاح



وسلم واختلف العلماء في حديث احباهما واياهما من مضعف ومن معصم وهل يمكن الجمع بين الاقوال أم لا  
فما سهرته العكره حتى مال على السراج فاحرقه فلما كانت صبيحة ذلك القليل أتاه رجل من الهند يسأله أن يضيغه  
فتوجه الى بيته فزفي أثناء الطريق على رجل خضرى قد جلس باب خزانة فمحت فانوت به امواز به وبقي  
آلات البيع فقام هذا الرجل حتى أخذ بعنان دابة الشيخ وقال له شعر

أمنت ان أبا النسبي وأنته • احباهما الى القدر البارى  
حتى لقد شهدته برسالة • صدق فتلك كرامة الخنار  
وبه الحديث ومن يقول بضعفه • فهو اضيق من الحقيقة عارى

ثم قال خذها اليك أيها الشيخ ولا تسهر ولا تعب نفسك متفكرا حتى يحرقك السراج ولكن امض الى المحل  
الذى أنت قاصده لتأكل منه لقمة حرام انتهت الشيخ لذلك ثم طاب الرجل فلم يجده فاستخبر عنه جيرانه من أهل  
السوق فلم يعرفه منهم أحد وأخبروا بأنه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحل أصلا ثم ان الشيخ رجع الى منزله  
ولم يجد له اراجندي لما سمعه من مقالة هذا الاستاذ (قوله لا من سفاح) هو والسفاح والمأخذه الفجور فاموس  
(قوله كعدم شهود) وكالتكاح في العدة (قوله عند الامام) وعند صاحب نكاحهم من غير شهود جازوا  
يجوز اذا وقع في العدة (قوله حرمة الحل) أي لكون الحل محرما (قوله ويحد فاذنه) يعنى لو لم يحد فاذنه انسان  
يحد على عن البحر (قوله لا يترارون) أي بهذا السبب وأما بالتب فيترارون أبو السمود (قوله على  
خلاف القياس) والقياس يقتضى عدم الارث لانهما أجنبيان (قوله مطلقا) أي ما يسمى بهما عند الاطلاق  
التكاح المعتبر شرعا وأما نكاح المحارم فيسمى بهما المطلقا بل بالنسبة لهم اه حلى (قوله أو في عدة  
كافر) قيد بعدة الكافر لان نكاح الكافر كافر في عدة المسلم فاسد اجماعا ويكون المتزوج كافر لان المسلم  
لو تزوج ذمية في عدة كافر ذمة كافر وبعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يبرئها او قال لا نكاح باطل  
قال صاحب النهر وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبه لان القول به عدم  
وجوبها في حق الكافر مقيد به كونه لا يدينونها اه وأما المصنف أنه لا عدة من الكافر لا كافر فلا تثبت  
للكافر المطلق الرجعة ولا نسب ولدها اذا أتت به بعد الطلاق لاقول من سنة أشهر وقد ذكر الحكم الثاني صاحب  
المحيط وجرى عليه الزبلي وقيل يجب لکن الضعفاء لا تمنع صحة نكاح الثاني كالاستبراء يجوز تزويج الائمة  
في حال قيام وجوبه على السيد والاول الباقى قاله صاحب النهر (قوله معتقدين ذلك) أي معتقدين جواز  
أما لو لم يكن جازيا بان ائمة قد ووجوبه يفرق اجماعا قال الكمال فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا  
يعتقدونه لان المضاف الى ثبوت الدار الفرقه لاني العدة نهر قال ابن الكمال وفيه أن الشرط جواز في دين  
الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاده وحده بل دينه العام لاهل محله وبما ذكرنا سقط ما نظره الجوى تبعا لعمري زاده  
وتبعهما أبو السعود في كلام ابن الكمال فليراجع (قوله أقر عليه) سواء أسلم أو أسلم أحدهما زافعا أو ترفع  
أحدهما وقال أبو يوسف ومحمد لا يقران على النكاح في العدة وفي الهندية عن الكمال ان الخلاف بينهم فيما اذا  
كانت المرافعة أو الاسلام والمدة قاطعة أما اذا كان بعد انقضائها فلا يفرق بالاجماع اه (قوله لا نأمرنا الخ)  
هذا التعليق انما يظهر فيما اذا تراه ما وهما كافران أما بعد الاسلام فعلته كافي البصائر حاله البقاء والشهادة  
ليست شرط فيها ما وكذا العدة لا تنافيها حال البقاء كالمسكوحه اذا وطئت بشبهة (قوله محرمين) بأن كانت أمته  
أو أخته ومثل المحرمين الجمع بين المحارم أو النكاح كافي الهندية (قوله فرق) أي والعقد صحيح وقبل فاسد وفائدة  
الخلاف تظهر في وجوب النفقة وفي سقوط احصائه بالدخول فيه فعلى الصحيح يجب ولا يسقط حتى لو لم يحد فذه  
انسان يحد ولكن لا يترارن فيه اتفاقا كذا في الجرويه بضعف ما في الفقه الثاني أنها يترارن اه قال  
البرجندي وظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البينة بالاسلام وقال قاضي خان تين بدون تفرق القاضي ذكره  
في الفتية أبو السعود (قوله لعدم الحلبة) أي لأن الحل غير قابل لبقاء النكاح لمكان المحرمية (قوله لا يفرق) ان أبي  
الانحر حكم الاسلام هندية (قوله لبقا حتى لا يتر) أشار به الى الفرق بين مراعاة أحدهما واسلامه ووضع  
في البحر فقال لان استحقاق أحدهما لا يطل بمراعاة صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده أما اعتقاد المهر لا يعارض  
اسلام المسلم لان الاسلام يعمل ولا يعلل اه (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثنائا من قوله وبمراعاة أحدهما لا

لا من سفاح (و) الثاني ان كل نكاح جرم  
بين المسلمين فقد شرطه كعدم شهود (يجوز  
في حقهم اذا اعتقدوه) عند الامام (ويترن  
عليه بعد الاسلام) الثالث ان (كل نكاح  
حرم حرمة الحل) كالمهرم (يقع جازوا قال  
مشايخ العراق لا) بل فاسد والاول أصح  
وعليه فتجب النفقة ويحد فاذنه وأجروا  
أنهم لا يترارون لان الارث ثبت بالنسب  
على خلاف القياس في النكاح الصحيح  
مطلقا فيتم به عليه ابن ملك (أسلم المتزوجان  
بلا) جماع (شهود أو في عدة كافر معتقدين  
ذلك أقر عليه) لا نأمرنا بتبركهم  
وما يعتقدون (ولو كانا) أي المتزوجان اللذان  
أسلم (محرمين أو أسلم أحدهما) القاضي  
زافعا البنا وهما على الكفر (فرق) القاضي  
أو الذي حكماه (بينهما) اهدم الحلبة  
(وبمراعاة أحدهما لا) يفرق البقاء حتى  
الانحر خلاف اسلامه لان الاسلام يعمل  
ولا يعلل (الا اذا طلقها ثلاثا) وطلب

التفرق



(قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفریق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلاقات الثلاث قاطعة لذلك  
 النكاح في الايمان كلها بصر (قوله كالمواخاة) تشبيه في مطلق تفریق لا بقيد كونه بعد مراعاة قول الشارح  
 بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة (قوله من غير عقد) وذلك لان المانع طلاق والتمتع يعتقد كونه  
 الطلاق من غير النكاح والوطء بعده حرام في الايمان كلها يعتقدون به نهر أي بالوطء بعده ومحل الحدان لم يعتقد  
 شبهة الحل في العدة كائن عليه في الحدود ومثل هذا التعليق يقال في مسئلة الطلاق الثلاث الاتمية (قوله  
 أو تزوج كناية في هذه مسلم) والتفریق هنا لصيانة ماء المسلم نهر وغيره (قوله أو تزوجها الخ) هذا مخالف لما نقله  
 صاحب البحر عن الاسيحياتي وصاحب الهندية عن السراج من أنه اذا جسد عليهم اعادة النكاح من غير أن  
 تتزوج باسرها فلا تفرق وان لم يجسد النكاح فزقي بينهما وان لم يترافعا وسوى في المحيط في التفریق بينهما اذا جسد  
 نكاحهما أم لا (قوله خلافا للزبلي) حيث جعل مسئلة الطلاق الثلاث والجمع بين المحارم أو الخمس في حكم  
 نكاح المحرم وهو أنه اذا أسلم أو أسلم أحدهما أو ترافعا البنا فزقي لاجراعاة أحدهما عند الامام وعندهما النكاح  
 باطل فأفاد أن الامام يعتبر المراعاة منه في الطلاق الثلاث (قوله والحاوي) أي القدسي وظاهره أن صاحب  
 الحاوي صرح بمسئلة المراعاة في الطلاق الثلاث وليس كذلك وعبارته كما في المنع ومن تزوج من المشركين امرأة  
 من محارمه أو في عدة غيره أو جمع بين خمس نسوة في عقد واحد أو جمع بين أختين وذلك جائز في دينهم فانه يخلى  
 بينهم وبين ذلك ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يفرق واذا ترافعا فزقي بينهم  
 بالاجماع اه قال المصنف وهذا يقتضى ما ذكرناه من الزبلي ومراعاة به جريان الخلاف بين الامام وصاحبيه  
 في مسئلة الجمع بين المحارم والخمس المذكورين بعد مسئلة الطلاق وليس مراد المصنف أن التقوية تنسحب  
 على مسئلة الماطقة ثلاثا لعدم ذكرها في عبارة الحاوي ففهم الشارح أن التقوية راجعة الى الجمع (قوله  
 الجوسيين) الحاصل أنهم ما أن يكونا ككائين أو مجوسيين أو أحدهما ككائيا والآخر مجوسيا وهو صادق  
 بصورتين فهي أربعة وكل من الأربعة ما أن يكون المسلم الزقي أو الزوجة فهي ثمانية منها مسئلتان لا يمرض  
 الاسلام فيهما على الآخر وهما ما اذا كانت المرأة ككائية والزوج ككائي أو مجوسي والمسلم هو الزوج والباقية  
 مرادة هنا بصر (قوله أو امرأة الككائي) اما اذا أسلم الزوج الككائية فان النكاح ينيح لحوار التزويج بها ابتداء (قوله  
 عرض الاسلام على الآخر) وذلك لتحصل مقاصد النكاح بالاسلام وتثبت الفرقة بالاباء لا بالاسلام لانه طاعة  
 فلا يصلح سببا للفرقة وأضاف الشافعي رضي الله تعالى عنه الفرقة اليه (قوله فيها) أي فقد انصف بالصفة الحسنة  
 التي ينيح معها النكاح (قوله بأن أبي أوسكت) ظاهره أن الحالتين متساويتان والذي في البحر عن الذخيرة أنه  
 اذا صرح بالاباء لا يمرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكوت ولم يقل شيئا فالقاضي يمرض عليه  
 الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث اه (قوله فزقي بينهما) ولو لم يفرق بينهما فهي امرأته حتى يجب كمال المهر  
 بموته قبل الدخول وانما لا يتوارثان لان المنع الكفر (قوله انشاها) منها ومن أبي يوسف (قوله على الاصح) مقابله  
 لما يحكي عن أبي يوسف أن اباه لا يصح كمالا تصح رذته (قوله فيما ذكر) من الاسلام والاباء والسكرت (قوله  
 والاصل) في مقام الله تعالى (قوله أي غير غير المميز) لم يبينوا هنا بأي شيء يكون مميزا وظاهره أنه وقت عقده  
 الايمان (قوله لعدم نهايته) أي لعدم العلم بانتهائه فلا فائدة لا تتطارد زوا (قوله فأيهما أسلم) سواء كان الاب أم  
 الام لأنه ينبع من أسلم منهما (قوله فان لم يكن له أب) أراد بالاب ما يشمل الام أيضا نظرا لالتغليب المذكور في المتن  
 فيفيد أنه لو كان له أب فقط عرض على الاب وكذا لو كان له أم فقط اه جلي ونظر هل الاجداد والجدات في حكم  
 من ذكر فليحذر والمقصود عليه في الصغير أنه يتبع أسد الابوين ولا يتبع الجد وهذا من أوجه المخالفة بين الاب  
 والجدود ووضوح المسئلة هنا الجنون (قوله نصب القاضي عنه وصيا) أطلقه فشمع المسلم والتمتع (قوله ينيح  
 نكاحها) كالموت وودت أو تجتبت زوجة النصراني لان الكفر كله له واحدة اليه أشار في البحر (قوله لانها ككائية  
 ما لا) له لقوله ينيح نكاحها والاوى ذكره بصلته أي والككائية تصلح منكوبة لعملم (قوله طلاق) أي بان حتى  
 لو أسلم الزوج بعد ثلاث الرجعة كما في أبي السعود وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليهم ان كان دخل بها لان  
 المرأة ان كانت هي التي أسلمت فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة ونصب لها النفقة ما دامت  
 فيها لان المنع جاء من جهته وان أسلم هو فقط تجب أيضا وان لم تعتقد وجوبه لان العدة حق الزوج وحقوقنا

قوله فانه يفرق بينهما) اجابا (كالمواخاة) انما  
 معها من غير عقد أو تزوج ككائية في عدة  
 مسلم) أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها  
 ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير  
 مراعاة بصر من المصنف خلافا للزبلي  
 والحاوي في اشتراط المراعاة (واذا أسلم  
 أحد الزوجين الجوسيين أو امرأة الككائي  
 مرض الاسلام على الآخر فان أسلم) فيها  
 (والا) بأن أبي أوسكت (فزقي بينهما ولو كان  
 الزوج (صبياء ميمنا) انشاها على الاصح  
 (والصبياء ككائية) فيما ذكره والاصل أن كل  
 من مع منة الاسلام اذا أتى به مع منة  
 الاباء اذا عرض عليه (ويقتصر عقل) أي غير  
 (غير المميز ولو) كان (مجنونا) لا ينتظر لعدم  
 نجاته بل (بعرض) الاسلام (على ابويه)  
 فأيهما أسلم تبعه فبقي النكاح فان لم يكن  
 له أب نصب القاضي عنه وصيا ففرض  
 عليه بالفرقة باقائي عن البني من روضة  
 العلماء لانه مدعي (ولو أسلم الزوج وهي  
 مجوسية فتودت أو تجتبت زوجة نصراني) لانها ككائية  
 كالموت وودت في الابتداء كذلك (لانها ككائية  
 ما لا) (والتفریق) بينهما (طلاق) فينبغي  
 العدد (لو أبي لا لو أب) لان الطلاق لا ينيح  
 من النساء

لا يطل بدياتهم ولا تنقضاءه الا ان المنع من جهته او وجب كل المهر في المدخول به او نصه في غيرهما ان أي  
وان أبت فلا شيء الا للوطوءة لان غير الموطوءة فوقيت المبدل قبل تأكد البذل فاشبه الرقة والمطوعة اه واعلم  
أن القاضي يقوم مقامها في التفريق على أنه فسخ ومقاسمه على أنه طلاق فهو نائب عن كل منهما فيما اليه وقال  
أبو يوسف لا يصح كون طلاقاً في الوجهين (قوله وأباً المميز) أي تفريق القاضي بسبب الأب أو الأخت لا يصح  
بطلاق حلي (قوله وأحد أبوي الجنون) فيه أنه باسلام أحدهما في النكاح كما تقدم في بني اسقاط لفظه أحد  
الا أن نعرض المسئلة في وجود أحد الأبوين فقط وفيه بعد حلي وإذا كان الأبوان مجنونين وهو غير مجنون فيفترق  
القاضي بينهما اتفاقاً بغير بقليل زيادة (قوله في الأصح) وقيل أنه من أحدهما فسخ فأفاده أبو السعود (قوله  
حيث يقع الخ) حذيفة تعديل (قوله وفيه نظر) أي في قولهم يقع الطلاق من صغير ومجنون (قوله وهو عليهما)  
أي فهو بغير اختيارهما كإقضاء عليه بضمان ما تلقه وفيه أنه انما كان أباه طلاقاً لانهما ماتت الامساك  
بالمعروف وجب التسريح بالاحسان وناب القاضي مناه فكان تفريق القاضي باباً بطريق النيابة عن المميز  
وأحد أبوي الجنون وفعل النائب بسبب إلى المنيوب منه لا محالة فكان الطلاق واقعهما حكماً أبو السعود  
وفيه أن القاضي حاكم لا نائب (قوله كالموثر قريبه) فإنه يعنى عليه كافي المنع فهو ايقاع من الشارع عليه  
لا ايقاع منه (قوله ولو قال الخ) هو من المشبه به وحمل التشبيه الصورة الثانية (قوله لم يقع) لان الطلاق يعقب  
وقوع الشرط وهو الجنون وفي حنبه لم يكن مكلفاً (قوله وقع) لانه عاق الطلاق على دخوله وقد وجد وهو من  
باب الوقوع لا ايقاع كافي البصر والمنع فقد أضاف الطلاق في الاولى الى حالة تآني وقوعه بخلاف الثانية (قوله  
أي أحد الجوسين) تقدم مرجع الضمير معنى في قوله ولو أسلم الزوج وهي مجوسية الخ (قوله وأمرأة الكتابي)  
مفهوم قوله ولو أسلم الزوج الكتابية فهي له (قوله كالبحر الملح) قال في التبريد في أن يكون مائس يد الحرب  
ولا اسلام لمحقايد الحرب كالبحر الملح لانه لا قهر لاحد عليه فاذا أسلم أحدهما وهو ركب توقيت البيئونة  
على مضي ثلاثين سنة أخذ من تعاليمهم بتعذر الرض لعدم المولايه وهل حكم البحر الملح في غير هذه حكم دار  
الحرب حتى لو خرج اليه الذمي صار حربياً وانقضت هذه وإذا خرج اليه الحربى وعاد قبل اصاله داره ينقض  
أمانه ويضمن ما معه بجزء (قوله لم تبين حتى تحض الخ) أفاد بتوقف البيئونة على الحضي أن الاثر لو أسلم قبل  
انقضائها فلا بيئونة ولم يبين صفة البيئونة هل هي طلاق أو مضي للاختلاف فيها في السير أنه طلاق عند الامام  
ومحمد لان انصرام هذه المدة جعل بدلا عن قضاء القاضي والبدل قائم مقام الاصل وعند أبي يوسف فسخ وبجث  
في البحر أن المسلم ان كانت المرأة في فرقة بطلاق وان كان الزوج فهي فسخ ونذكر الوجه فيه وتطرقه  
أبو السعود بوجهين أحدهما يلوح ردة ظاهر اجمع كل واعلم أنه لا عدة عليها بعد الحيض أو انقضاء المدة أمان كان  
المسلم هو فبالتفاق وان كانت هي فكذلك عند الامام خلافا لهما ومال الطحاوي الى قولهما (قوله أو تخفى  
ثلاثة أشهر) ان كانت لا تحيض لصغر أو كبر كما في البحر وان كانت حاملا تخفى نضع حملها - ابي عن القهستاني  
(قوله قبل اسلام الاخر) أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فعمل ما اذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار  
الحرب أقام الاخر فيها أو خرج الى دار الاسلام فحاصله أنه عالم بحقه في دار الاسلام فإنه لا يرضى الاسلام على  
المصر سواء خرج المسلم أو الاخر لانه لا يقضى افاث ولا عليه محبط (قوله إقامة لشرط الفرقة) أي في الطلاق  
الرجعي وهو مضي المدة قاله أبو السعود وقيد بالرجعي لان الفرقة تحقق في البائن بعد ايقاعه ولو في العدة  
الآتري أنه لا يجوز نكاح المبانة الا بعد جديد (قوله مقام السبب) أي سبب الفرقة وهو الاباء ومقام بضم الميم  
لانه من أقام حاجي زيادة (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه الحيض أو الثلاثة أشهر بعدة (قوله لدخول غير  
المدخول بها) أي في هذا الحكم ولا عدة لها ولو كانت عدة لا ختمت بالمدخول بها (قوله ولو ما لا) راجع الى قوله  
الكتابية (قوله كما تر) أي في قوله ولو أسلم الزوج وهي مجوسية فتوحد أو تنصرت بنى نكاحها (قوله فهي له) لان  
الجسم التزوج به البتة ما قبله أسهل أبو السعود (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباين حقيقة تباعد شخصهما  
ويحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على - ميل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحربى  
دورا بآمان لم يبن زوجته لانه في داره حكما الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالبي) وقال الامام الشافعي رضى الله  
تعالى عنه ان الفرقة بالبي لا بالتباين ويحصل هنا أربع صور الاولى اتفاقية وهي ما لو خرج الزوجان اليئامها

(واباه المميز) أحد أبوي الجنون طلاق  
في الأصح وهو من أغرب المسائل حيث  
يقع الطلاق من صغير ومجنون زباني وفيه  
تطرد الطلاق من القاضي وهو عليهما لانها  
فليس بأهل للايقاع بل لا وقوع كما لو رث  
قريبه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن  
لم يقع بخلاف ان دخلت الدار - دخلها  
مجنونا وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحد  
المجوسين أو امرأة الكتابي (قوله أي في دار  
الحرب ومحق بها كالبحر الملح) لم تبين حتى  
فحص ثلاثاً أو تخفى ثلاثة أشهر (قوله  
اسلام الاخر) إقامة لشرط الفرقة مقام  
السبب وليست بعدة لدخول غير المدخول  
بها (ولو أسلم زوج الكتابية) (تبين بتباين الدارين)  
(فهي له) (قوله لا بالبي) حقيقة وحكما

ذميين أو مسلمين أو مستأمنين ثم أسلم أو صار ذميين لا تقع الفرقة والناية انفاقية أيضا وهي مالوسى أحدهما  
 وأخرج إلى دارنا تقع الفرقة عندنا للتيان وعند السبي والثالثة خلافية وهي ماذا أخرج أحدهما إلى دارنا  
 أو ذميا أو مستأمنًا ثم صار بأحد الوصين فعندنا تقع الفرقة فإن كان هو الرجل حل له التزويج بأربع في الحال  
 وبأخت امرأته الحرة إذا كانت في دار الاسلام وعندنا لا تقع والرابعة خلافية أيضا وهي ماذا في الزوجان  
 ما فعنده تقع فليسبى أن يباها بعد الاستبراء وعندنا لا لعدم التباين (قوله فلو أخرج أحدهما) هذه خلافية  
 (قوله وأخرج مسيبيا) هذه انفاقية (قوله وأدخل في دارنا) ذكره لأنه لا ينفق السبي الابيه (قوله كالموتى)  
 ولهذا الوالتحق بهم المرتد يجرى عليه أحكام الموتى ولا يشرع السكاح بين الحي والميت أبو الهود (قوله أو ثم  
 أسلم) أى أو مستأمنين ثم أسلم (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع على اشتراط اختلاف الدارين حقيقة وحكما  
 (قوله لم ين) لأن الزوج حينئذ ما في دار الاسلام وفيه اتحاد المرافقة وحكما وفى دار الحرب وفيه اتحاد  
 الدار حكماء سلبى وفيه أن الذمى لا يمكن من دخول دار الحرب (قوله ولو نكحها) أى نكح المسلم حرية في دار  
 الحرب (قوله بان) لاختلاف الدارين حقيقة وحكما (قوله وان خرجت قبله لا) لأنها صارت من أهل دار الاسلام  
 بالتزام أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا تباين اه وهذا انما يظهر إذا  
 خرجت ذمىة والكلام أعم (قوله وما في الفسخ عن المحيط تحرير) قال في التهور في المحيط مسلم تزوج حرية في  
 دار الحرب فخرج بها رجل إلى دار الاسلام بان من زوجها بالتباين فلو خرجت بنفسه قبل زوجها لم ين لأنها  
 صارت من أهل دارنا بالترامها أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا تباين قال  
 في الفسخ بعدة أنه يريد في المودة الاولى إذا أخرجها الرجل قهرا حتى ملكها التحقق التباين بينهما وبين زوجها  
 حينئذ حقيقة وحكما ما حقيقة تظاهروا ما حكمنا فلا تنافي دار الحرب حكماء اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى  
 في الحوائى السعدية وفى قوله رأ ما حكمنا فلا تنافي دار الحرب حكماء اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى  
 الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على مبيع الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك إذا تمكن من  
 الرجوع ثم راجعت المحيط الرضى فاذا الذى فيه مسلم تزوج حرية كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج  
 وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم ين وعليه بما مر وهذا لا يخبر عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة  
 صاحب الفسخ تحرير والصواب ما أحسنه صاحب (قوله ومن هاجرت البنا الخ) الماهجرة التاركة دار الحرب إلى  
 دار الاسلام على مزم عدم العود وذلك بأن يخرج مسلمة أو ذمىة أو صارت كذلك بغير (قوله حالا) هي غير الحلي  
 (قوله بلا عدة) أى عند الامام وقال عليها العدة (قوله فيجوز تزويجها) بدعى حالا (قوله على الاظهر) لأنه إذا ظهر  
 القرائن في حق النسب يظهر في حق المنع من النكاح احتياطاً ودوى الحسن من الامام أن العدة صحيحة والوطء  
 حرام حتى تضعه وما ذكرنا من التعليل أولى مما ذكره الشارح من التعليل لأنه يقتضى صحة العدة مع حرمة الوطء  
 وهو رواية الحسن (قوله فلا ينقص عددا) أى عدد الطلاق فلوارتد مرة أو حذوا السلام في كل مرة وجدد  
 النكاح على قول الامام فحل امرأته من غير اصابة زوج ثان كما في الخمانية وانما كانت فسحا ولم تكن طلاقاً لأن  
 الردة منافية للنكاح كونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعذر أن يجهل طلاقاً بغير (قوله بلا قضاء) أى  
 وبلا ماضى ثلاثة قروء في المدخول بها كما في المنع (قوله ولو حكم) كالتحليل بها خلوه صحة منع (قوله كل مهرها)  
 مطافاً سواء ارتد أو ارتدت (قوله لتأ كده به) أى لتأ كدها بالوطء ما أخذ من الموطوءة (قوله أو المتعة)  
 ان لم تكن تسعة (قوله لو ارتدت) قد في قوله ولو غيرها نصفه فقط سلبى (قوله وعليه نفقة العدة) ونفقة ثلاث  
 حبس لوحرة عن تبيض وثلاثة أشهر لو أيسة أو صغيرة ويوضع الحمل لو كانت حاملاً لو دخل سواء ارتد أو ارتدت  
 بغير والمراد أن عليه نفقة العدة بأنواعها إذا كانت الردة منه (قوله والنفقة) أى نفقة العدة في المدخول بها أما  
 غير المدخول بها فلا عدة عليها فإذا كانت موطوءة وارتدت فلا يجب لها شيء من أنواع النفقة الا السكنى (قوله  
 لبي الفرقه منها) على لقوط المهر (قوله استحصانا) ولا يرثها قباها وهو قول زفر (قوله وصدر حواشيه) ثلاثون  
 خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فإن نهاية تعزير الحرة عند خمسة وسبعون وعنددهم تسعة وثلاثون  
 قال في الحواشى القدسي ويقول أبي يوسف تأخذ قال في البحر فعلى هذا المعنى في نهاية التعزير قول أبي يوسف  
 سواء كان في تعزير المرتدة أم لا (قوله وعلى تجديد النكاح الخ) فكل قاض أن يجسد النكاح بمهر يسير

فلو خرج أحدهما (البنا مسلم) أو ذميا  
 أو أسلم أو صار ذمىة في دارنا (أو أخرج  
 مسيبيا) وأدخل في دارنا (بان) بتباين الدار  
 إذا حل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي  
 وميت (وان سلبا) أو خرجا البنا (معاً) ذميين  
 أو مسلمين أو ثم أسلم أو صار ذميين (لا)  
 تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسبية  
 متسكوة مسلم أو ذمى لم ين ولو نكحها ثمة  
 متسكوة مسلم أو ذمى لم ين ولو نكحها ثمة  
 ثم خرج قبله بان وان خرجت قبله لا وما  
 في الفسخ عن المحيط تحرير (وه من هاجرت  
 البنا) مسلمة أو ذمىة (حالا بان بلا عدة)  
 فيجوز تزويجها ما الحامل حتى تضع على  
 الاظهر ولا عدة بل لشغل الرحم بحق الغير  
 (وارتد أحدهما) أى الزوجين (فسخ)  
 فلا ينقص عددا (عاجل) بلا قضاء  
 (فالموطوءة) ولو حكم (كل مهرها)  
 لتأ كده به (ولغيرها نصفه) لو سلبى أو  
 المتعة (لو ارتدت) وعليه نفقة العدة  
 (ولانق) من المهر والنفقة سوى السكنى  
 به بقى (لو ارتدت) لبي الفرقه منها قبل  
 تأ كده ولو ماتت في العدة ورثها زوجها  
 المسلم استحصانا وصدر حواشيه  
 وسبعين وتعزير على الاسلام وعلى تعزير

النكاح

رضيت أم لا وتنتج من التزوج بغيره بعد الإسلام قال في البحر ولا يخفى أن عمله ما إذا طلب الأول ذلك أما إذا رضى  
 بتزوجها من غيره فهو صحيح لأن الحق له وكذلك لو لم يطلب تجديد النكاح واستمر ساكنا لا يجسده القاضى حيث  
 أخرجهما من بيته ١٥ (قوله زجرها) يؤخذ منه أن عمل ما ذكر إذا قصدت بالردة المفارقة ونحوها وهو صحيح  
 ما في الهندية حيث قال فيها ولو أجزت كلمة الكفر على لسانها مغايظة لزوجها وأخرجها فبها من حالته  
 أو استيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها تصير على الإسلام ولكل فاض أن يجدد النكاح  
 بأدنى شيء ولو زيد بنار ورضيت أو سخطت وليس لها أن تزوج إلا بزوجه وأخذ به الهندوانى وقال أبو الليث وبه  
 نأخذ ١٥ قظاهر التقييد بما ذكره أن الموارثتت جهلا لا تعطى هذا الحكم (قوله كيد بنار) يعنى به أقل المهر (قوله  
 برقة) متعلق بالفرقة (قوله زجرها وتيسر) يؤخذ منه استواء العاصدة للردة والمجاهلة في هذا الحكم وهو عدم  
 الفرقة (قوله قال في التهر والافتناء بهذا أولى الخ) عبارته ولا يخفى أن الافتناء اختاره بعض أئمة بلخ أولى من  
 الافتناء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المساق في تجديد ما فصلنا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحصى  
 وقد كان بعض من استخفنا من علماء العجم يأتى بأمرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكر وعن التجديد تأبى ومن  
 القواعد المشقة تجلب التبهير واقع الميسر لكل عسير (قوله بما في النوادر) وهي ما يأتي من قوله وحاصلها الخ  
 حلي (قوله ومن تصفح) أى قدش واطلع (قوله وتكون فيما للمسلمين) ظاهره ولو أسلمت بعده لأن الإسلام الرقيق  
 لا يخرج من الرق (قوله وبشترها الزوج) أى أن لم يكن مصر فإدليل المقابلة قال صاحب القنية وصاحب  
 خزائن الفتاوى والسرخسى لو أفتى مفت بهذه الرواية خصها بهذا الأمر لأبأس به (قوله ولو استولى عليها  
 الزوج الخ) بحث لصاحب البحر خزجه على هذه الرواية والظاهر أن ذلك محمول على ما إذا كان مصرفا (قوله  
 يكون كالم ولد) ذكر في الثانية أن أم الولد إذا ارتدت وطقت بدوا الحرب ثم سببت ثم ملكها السيد بعد كونها أم  
 ولده فأومىة الولد تنكز بتكز الملك (قوله ونقل المصنف الخ) استثناس لاستدلال وذلك لأن الغائب من حال  
 النائية وقوع الردة (قوله فضر بها بالردة) هي بكسر الدال التي يضرب بها وبالضم الواو العظيمة قاموس  
 ولم يضرب صلى الله عليه وسلم يده مدة حياته خادما ولا عبدا ولا أمة أبو السعود عن الأياري (قوله ومن هنا)  
 أى أخذ الفقيه من قول عمر أنه لا حرمة لها الخ (قوله والذراع) أى الجنس والمناسب للذى قبله صيغة الجمع  
 (قوله كيف غمز) أى على هؤلاء النسوة وعوراتهن بادية (قوله فقال) تنكر ما مع قال الأولى (قوله لا حرمة لهن)  
 أى لا احترام لهن فلا حرمة في المرور عليهن وهن بهذه الصفة (قوله كأنهن حريات) أى والحريات رقيقسات  
 والرأس والذراع ليس بهورة للرقيق وفيه أن الشك لا يقتضى حل النظر اليهن فإن المراد من قوله كيف غمز أى مع  
 النظر والافارور مع فض الطرف ليس به نوع أصلا ولم يظهر وجه الاختلاف من قول عمر رضى الله تعالى عنه فإنه  
 امتد في قوله ذلك إلى باب وهو الناحية وهما لا سبب بسقط حرمتهم فتأمل (قوله بأن لم يعلم السبق) الأولى  
 ما في المنع حيث قال والمراد بقوله ارتداهما هو أعم من أن يعلم أنهما ارتداه بكلمة واحدة أو لم يعرف سبق  
 أحدهما على الآخر (قوله كالغرقى) فإنه إذا لم يعلم سبق أحدهما لم يزلون منزلة من ماتوا معا ولا يرث أحد  
 منهم الآخر فانتشبه في أن حالة الجهل بالسابق كحالة المعصية وارتدادهما معا كأن سجد الصم أو ألقيا مصفا  
 في قاذورة معا (قوله كذلك) أى ما على نحو ما قبل في ردتها (قوله استعسانا) وفي القياس تقع الفرقة بينهما  
 وهو قول زفر لأن ردة أحدهما منافاة للشكاح فردتهما أول أبو السعود (قوله وفسدان أسلم الخ) لأن ردة  
 أحدهما منافاة للشكاح أشد فكذلك إيقاع نهر (قوله قبل الآخر) عرف منه بينوتهما بما لوبقى أحدهما مرتدا  
 بالأولى نهر (قوله لو المتأخرى) لأنها أسقطت عنها متأخرها عن الإسلام وقيد بقوله قبل الدخول لأنه بعد  
 الدخول لا يسقط شيء مطلقا كذا في البحر (قوله فنصفه) أى أن كان مسمى أو متعة أن لم يكن (قوله والولد ينسب)  
 سواء كان ذكرا أو أنثى والمراد الذى لا يعقل الإسلام ولا يصفه فاللام للعهد ما لو عقل الإسلام ووصفه صار  
 مسلما بالاصالة فهو متأنى من المحيط وغيره (قوله يتبع خبر الأبوين ديناً) هذا يتصور من الطرفين في الإسلام  
 المعارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر واتمروا بى أو بعده في مدة ينبت  
 النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل إسلام أحدهما فإنه بالإسلام أحدهما يصير الولد مسلما وأما في الأصل  
 فلا يتصور إلا أن تكون الأم كائنة والأب مسلما نهر وكل لا يشمل تبعية الولد لآبائه المرتد إذا كانت أمه كائنة

لأن المرتد لا دين له إلا أن يقال المراد الدين ولو حكا والمرتب باعتبار جبره على الاسلام قريب من المسلم خسار  
 بهذا الاعتبار مسلما حكا جوى واعلم أن في التقييد بالابوين ايماء الى انه لا يتبع الحد وهذا مما خالف فيه الحق  
 الاب أبو السعود (قوله ولو حكا) عطف على محذوف أى حقيقة ولو حكا وصورة الاتحاد الحقيقي "أن يكونا  
 في دار الاسلام أو الحرب (قوله والاب نعمة) أى أسلم نعمة في دار الحرب لأنه من أهل دار الاسلام حكا (قوله بخلاف  
 العكس) بأن كان الاب في دار الاسلام والولد في دار الحرب فأسلم الاب لا يتبعه وولده ولا يكون مسلما لأنه لا يمكن  
 أن يجعل الولد من أهل دار الحرب ولا تجرى أحكامنا على من في دار الحرب حتى يجعل الولد تبع الاب به الكائن  
 في دار الاسلام وهذا اختلاف حقيقة وحكا وفائدة عدم التبعية أنه يصح سببه فيكون مملوكا للسابي أبو  
 السعود (تنبيه) اعلم أنه اذا صار الصبي مسلما ولو بالتبعية ثم بلغ فانه لا يلزمه تجديد الايمان لوقوعه فرضا ما على  
 قول الماتريدي فظاهر لأنه فائز بوجوب أداء الايمان على الصبي العاقل كافي التحرير وأما على قول غير الاسلام  
 فظاهر أيضا لأنه فائز بأصل الوجوب عليه وان لم يجب ادائه فاذا أداه وقع فرضا كتجديد الزكاة قبل الحول  
 وأما على قول شمس الائمة فكذلك وان قال بهدم أصل الوجوب عليه لأنه انما قال به للتربية عليه فاذا وجدته  
 وجد الوجوب كالمسافر اذا أصلى الجمعة ولا خلاف لاحد في عدم وجوب بنية الفرض عليه بعد بلوغه (قوله  
 والجوى) نسبة الى جوى كجوى ورجل صغير الا الذين وضع ديناً ودعاه اليه فامس ثم صار على عبدة النار  
 (قوله كونه) هو من يعبد الوثن (قوله وسائر أهل الشرك) الذين لا دين لهم سماوى كما بأتى (قوله شر من الكتابي)  
 لأن للكتابي ديناً سماوياً بحسب الدعوى ولهذا اتوا كل ذبيحته ويجوز مناهضة الكتابية بخلاف الجوى فكان  
 شر منه حتى اذا ولد ولد بين كتابي وجوى فهو كتابي لأن فيه نوع نظره اه جوى قال صاحب النهر ولم يدخله  
 في الجملة الاولى تخامياً عما وقع في بعض عبارات من اطلاق الخبر على الكتابي بل الشر ثابت فيه أيضاً غير أن  
 الجوى أشترأ وفيه أن هذه الجملة انما لم تدخل في الاولى لم يعلم حكم الولد مع الجوى والكتابي بل انما أفادت  
 كون الجوى شر من الكتابي وليس للتبعية ذكر فيها ومع ذلك لم تدخل في الاولى من اثبات الخبر لاقبح قطعاً لأن  
 أقبل التفضيل يقتضى المشاركة في أصل الفعل أفاده الحلبي واعلم أن خبراً ونسباً يستعملان للمفاضلة ولغيرها  
 فاذا كانا للمفاضلة فاصلهما آخر وأشر على وزن أقبل وقد نطق بأصلهما قال صلى الله عليه وسلم لا تقسم أنتم  
 أخيرهم يوم القيامة أى أخير الائمة واذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جملة الاسماء كقوله تعالى ان ترك خيراً أبو السعود  
 عن الجوى والاشكال انما يراد على استعمال خبر للمفاضلة (قوله والنصراني شر من اليهودي) هذا ما عليه  
 الخبازي ويؤيده ما يأتي من قوله لأن نزاع النصاري الخ وفي الخلاصة من باب التكفير ما يفيد خلافه فانه قال  
 لو قال النصرانية خير من اليهودية يكفر ويبنى أن يقول اليهودية شر من النصرانية (قوله لأنه لا ذبيحة له) أى  
 لا يذبح دليل قوله بل يخنق وهذه علة أشترية في الدنيا ولعل الخلق فعل طائفة منهم ما اذا ذبحوا حل ولو  
 اعتقدوا المسيح الها كما مر أول كتاب النكاح (قوله وفي الآخرة عذاباً) لأن نزاع النصاري في الالهيات ونزاع  
 اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفهيم حلبي عن  
 النهر وهذا علة أشترية في الآخرة (قوله لو قال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر الخ) هذا يقتضى أنه  
 لو قال الكتابي خير من الجوى أنه يكفر وقد وقعت هذه العبارة لبعض مشايخنا كما جهت الآن يقال بالفرق  
 وهو الظاهر لأنه لا خبر به لاحدى الملتين على الاخرى أى اليهودية والنصرانية في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف  
 الكتابي بالنسبة للمجوس للفرق بين أحكامهم في الدنيا والآخرة اه يجر وهذا الذي لا ينافي قول الشارح  
 والنصراني شر من اليهودي فتدبر (قوله لما قبح بالقطعي) وهو النصرانية واليهودية لأن أقبل التفضيل  
 يقتضى ثبوت أصل الفعل لهما إلا أن أحدهما أنيد فيه (قوله لكن ورد الخ) استدراك على قوله كفر فان العبارة  
 الاسمية وصف فيها المجوس بالاسعديّة وهي ثابتة في كتب السنة وهذا دليل على عدم تكفير قائلها والاماذ كرت  
 وحينئذ فقول القائل النصرانية الخ لا كفر فيها أيضاً لانهم امثلها وأجيب بأن المنهى عنه هو كونهم خير من كذا  
 مطلقاً لا كونهم أسعد خالصة أى أقل مكاره وأدنى اثباتاً للشرك اذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض  
 وعذاب بعض أدنى وأهون من بعض هكذا أجاب في النهر يعنى فلا ينافي حكمته بالكفر على من يقول النصرانية  
 خير من الجوسية مثلاً لكن اذا قبل الوارد في السنة التأويل فما المانع من تأويل ما نحن فيه فله الحلبي والظاهر

ولو حكا بأن كان الصغير في دارنا والاب نعمة  
 بخلاف العكس (والجوى ومثله) كونه  
 وسائر أهل الشرك (شر من الكتابي)  
 والنصراني شر من اليهودي في الدارين  
 لأنه لا ذبيحة له بل يخنق كبوسى وفي الآخرة  
 أشد عذاباً وفي جامع الفصولين لو قال  
 لنصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر  
 لأنسانه الخبر لما قبح بالقطعي لكن ورد في  
 السنة أن الجوى أسعد طائفة من المعتزلة

أن محل ما ذكره في التفسير في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى حيث قصد التأويل فلا ~~ص~~ كفر قطعا  
(قوله لا ثبوت الجحوس خالقين) القائل بذلك طائفة منهم تسمى الماوية من اليهود والنصارى والنور المسي  
يزدان والظلمة الممساء أهرمن وزعموا أهدمهم الله تعالى أن النور يخلق الخير والظلمة تخلق الشر ورد عليهم  
أشياء كثيرة منها قول الشاعر

وكم لظلام الليل عندك من يد • تحدث أن الماوية تكذب  
وكما سرى الأعداء من يجمعهم • وزارك فيه ذوالبنان الخضب

(قوله وهو لا) أثبتوا خالفوا لعدله) حيث قالوا أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وظاهرة أن القائل  
بذلك كافر وقد نصوا على أنهم مؤمنون فاجون وذلك لأنهم لا يثبتون التأثر للعبد استقلاله بل القدرة التي فيه  
خلقها الله تعالى وأما الجحوس فثبتوا التعدد لدلالة وأثبتوا التأثر لكل استقلالاً (قوله ولو نجس أبو صغيرة) أي  
وأثما راغما احتضنا إلى تقدير هذا المعطوف لقول الشارح بآيات والأفالمصنف في ذاته لا يحتاج إلى تقدير (قوله  
بانت) وإن لم يد خلاها دار الحرب وكذا إذا بلغت معنوهة لأنها إذا بلغت معنوهة بقيت تابعة للأبوين في الدين  
لأنه ليس للمعنوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه هندية (قوله بلامهم) أي أن لم يدخل  
بها حلي (قوله مثلا) أي أويوم ردية (قوله وكذا عكسه) بأن نجست أمها بعد أن مات أبوها انصرا بنا حلي (قوله  
لتناهي التبعية) أي انتهائهما (قوله بموت أحدهما) أي الأبوين (قوله ذميا) أي فإذا نجس الباقي منهما لا يتبعه  
وقوله أو مسلما فإذا نجست الكتابة التي كانت تحتها لا تتبعه البنت لما ذكر (قوله أو مرتدا) أنما سبع المرات البنت  
لأنه في حكم المسلم من جهة أن كسب اسلامه برئه وارثه المسلم (قوله فلم تبطل بكفر الآخر) الأولى أن يقول فلم  
تبطل بنجس الآخر لأنه كان أولا كافرا غاية الأمر أنه انتقل إلى حاله من الكفر أنتر من التي كان عليها وورعا  
أو همت بمبارته أن لا ب الآخر لم وهو ينافي قوله بموت أحدهما ذميا أو مرتدا بقى أن يقال إن التبعية إنما  
تناهت وانقطعت عن بقى من الوالدين بنجسه لا بموت أحدهما لأنه لو أسلم من بقى تبعية ابنته (قوله ولو ارتدا) أي  
الأبوان (قوله لم تبين) أي الصغيرة لأن أحكام المسلمين قائمة في حقهما فان كسبهما لورثتهما المسلمين ولا يقران على  
الردة حلي (قوله لم يلقا) أي قتيبن لكونهم ما صار من أهل الحرب بالحق ولا يجري عليهم ما الجبر (قوله مطلقا)  
أي سواء مطلقا لم يلقا حلي لأنها مسلمة أصلا لا تبعها بجر فان الجحون يراعى حاله قبل طر والجنون (قوله فنجسا)  
أي الزوجان هاءا والبنوة في هذه الصورة قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه وقال محمد رضي الله تعالى عنه  
لا تقع لابي يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تفرقة الزوج وحده وفرق محمد بأن الجوسية لا تحمل  
للمسلم فاحد اثنا أي الجوسية كالارتداد فكانت ما ارتد ما عا فلا تقع الفرقة (قوله أو تنصرا) لا يظهر لأن  
الموضوع أن المرأة تنصراية ولا يظهر فوجيه قول محمد فيها (قوله بانت) لأن سبب الفرقة جاء من قبل الزوج  
خاصة وأما الزوجة فهي كافرة الأصل هندية موصفا (قوله مطلقا) أي لاسلمة ولا مرتدة ولا كافرة ولا هي  
كذلك أما المرتدة فلا تتعاققه القتل والامهال ضرورة التأمل والنكاح يتسبغ عنه ولا يرد من وجب عليه  
القصاص لأن العفو مندوب اليه وأما المرتدة فلا تنكح بمجوسية لأنها قبل وخدمة الزوج تسبغها ولا ينفك عنها  
المصالح والنكاح ما شرع الله بل لمصالحه (قوله وخبره محمد) أي خبر محمد الذي أسلم في اختيار أربع نسوة أي  
أربع كانت وخبره أيضا في اختيار رأي الاختسين شاء والبنت أي يختار البنت في نكاحها مع أمها لا الأم  
أو يتركها ما جعلا لأنه روى أن غيلان الدبلي أسلم ونجته أخنان فاختارا أحدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها ممنوع من  
فاختارا أربعاً ممنوعين وكذا فبروز الدبلي أسلم ونجته أخنان فاختارا أحدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها ممنوع من  
نكاح الأم وأولها ما أن هذه الانكحة فاسدة لكلا لا تعرض لهم لأننا أمرنا بتركهم وما يدينون فإذا أسلموا يجب  
التعرض وتخيير غيلان وفبروز كان في التزوج بعد الفرقة اه حلي عن المنع وانظر الحكم في صورة اجتماع الأم  
مع بنتها على قولها هل له أن يخير في أحدهما بعد التفريق أو الحكم حرمهما معاً لأن وطء الأم يحرم البنت  
والعقد على البنت يحرم الأم أو يحكم بعصمة المتقدم والآخر باطل يحرم (قوله تمامه في الكافي) حيث قال مسلم  
تزوج صغيرة نصرانية ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تقل ديناً من الأديان ولا تنصفه وهي غير معنوهة  
فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تنصفه وهي غير معنوهة

لا ثبوت الجحوس خالقين فقط وهو لا خالفا  
لا عدله برانية ونهر (ولو نجس أبو صغيرة  
نصرانية فنجسه مسلم) بانت بلامهم ولو كان  
(قدمائت الأم نصرانية) مثلاً وكذا عكسه  
(لم تبين) لتناهي التبعية بموت أحدهما  
ذميا أو مسلما أو مرتدا لم تبين ما لم يلقا  
الآخر في المحيط ولو ارتدا لم تبين  
ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم نجست فارتدت  
مطلقا لم ينجس نصرانية فنجسها أو تنصرا  
بانت (ولا) يصح أن (تدخ) مرتدا أو مرتدة  
أحد من الناس مطلقا (الم) الكافر  
(ونجته خمس نسوة فماعدوا) واختان أو تم  
وبنتها بطل نكاحهن أن تزوجهن بدة واحد  
فان رب فلا تنكح باطل وخبره محمد  
والنكاح في عملا بمحدث فبروز قلنا كان  
تخبره في التزوج بعد الفرقة (بلغت المسلمة  
المسكحة ولم تنصف الاسلام بانت) ولا مهر  
قبل الدخول ويغني أن يذكر الله تعالى  
بجميع صفاته عندها وتزويجها غايه  
في الكافي

بانت من زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعدده يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته مندها ويقال لها أهو كذلك فإن قالت نعم حكم بإسلامها وإن قالت أعرفموا قدر على وصفه ولا أمسه بانته ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وإن وصفت الجوسية بانته عند الامام ومحمد وجهما الله تعالى خلا فلا يبي يوسف وهي مسئلة ارتداد الصبي اه فقول الشارح وبغني معنى يجب وقوله تفترم فروع على الاستئناف

### (باب القسم)

ما ذكر جواز نكاح أربع من النسوة للحر وتبين للعبد لم يكن بد من بيان القسم غير أن اعتراض ما هو أهم بالذكر أوجب تأخير (قوله القسم) أي قسمة نحو المال بين الشركاء وتعيين انصبا لهم ونشر عائدية الزوج بين الزوجات في أنا كقول والمشرى والملبوس والبيتوتة لافي المحبة والوطء قهستان وفيه أن النفقة يعتبر فيها حالهما على المختار فحينئذ قد تكون احدهما غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما في النفقة ولا تأتي ذلك إلا على قول من يعتبر حال الرجل وحده أفاده صاحب البحر (قوله النصيب) أي من الخير ويطلق على أحد الاقسام أفاده صاحب النهر أي وإن لم يكن نصيبا وقال العيني يقال كلاهما أي المكسور والمفتوح بمعنى النصيب إلا أن الأول يستعمل في موضع خاص اه (قوله يجب) صرح بالوجوب في الهندية والمثني والقهستان وغيرهما وظاهره أنه الوجوب المصطلح عليه وهو ما ثبت بدليل ظني المتن أو الدلالة وبعباقب على تركه أقل من عقاب تركه (قوله وظاهر الآية) وهي قوله تعالى فإن خفتن أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم حلبي (قوله أنه فرض) وبه صرح مسكين ونهر الجوى فيه بأن القرضية لا تثبت بالظاهر بل بالصريح القطعي وكلام الفتح ربما يفيد أن الوجوب بمعنى الافتراض فانه قال وهو واجب أقوله تعالى بعد بيان حل الأربع فان خفتن أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فاستفاد أن حل الأربع يفيد عدم خوف الحرور ويؤيد ما ذهبنا عن أكثر من واحدة عند خوفه فلم يجبه عند تعددهن فتدبره (قوله أي أن لا يجوز) أشاره إلى أنه ليس المراد بالعدل في المصنف التسوية الحقيقية إذ لا تأتي ذلك بين الحررة والامة بل المراد ما يعبرها ودم حسن العشرة مثلا أفاده الحلي (قوله بالآية وفيه في البيتوتة) الباء للتصوير وفيه أنه لا تسوية بين الحررة والامة (قوله وفي الملبوس والمأكل) قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحررتين أو الامتين في المأكل والمشرب والملبوس والسكنى والبيتوتة اه وهكذا ذكر الوالجى والحق أنه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة وأما على القول المقتضى به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما طلقا في النفقة بحر (قوله والصحة) أي التأسيس بأن يؤانسها كما يؤانس الاخرى فان بات عند احدهما معبدا وجهه لم يأت بالواجب ويدل على هذا المعنى ما في الهندية من قوله وبما يجب على الزوجات للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك والبيتوتة عند الحاجة والمؤانسة لافيه الايالك وهو الحب والجماع كذا في الخاتمة وفي البحر عن السكالك لا نعلم خلافا في أن العدل الواجب في البيتوتة والتأسيس في اليوم والليلة وليس المراد أن يضبط زمان النهار فبقدر ما عاشر فيه احدهما مباشرة الاخرى بهدري بل ذلك في البيتوتة وما في الهارفي الجملة قاله في النهر يعني لو مكث عند واحدة أكثر النهار كفاه أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل حتى لو كان عند احدهما بعد الغروب ثم جاء الثانية في ليلته بعد العشاء فقد ترك القسم اه (قوله لافي الجماعة) لا يقتضاها على الذات لا بد من تنقي (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة حلبي وانما لم يحمله شاملا للصحة إذ لا تكليف بها ذهبي ميل القليل وفي الهندية والمستحب أن يسوى بينهما في جميع الاستقاعات من الوطء والقبلة وكذلك بين الجوارى وأمهات الا لا ودل يجب نبي وعال المصنف الاستحباب بقوله ليصنن عن الاشياء والميل إلى الفاحشة (قوله وبه قطع قههاجرة) قال المصنف اعلم أن ترك الجماعة مطلقا لا يحل صرح أصحابنا بأن جماعها أحيانا واجب ديانة لم يكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطأة الاولى ولم يقدروا فيه مدة ويجب أنه لا يبلغ فيه مدة الا بلاء الارضها بها وطيب نفسها اه قال في النهر وفي هذا الكلام تصريح بأن الجماع بعد المزة الاولى حقه لا حقه (قوله ولا يبلغ - آية الا بلاء) هو بحث لا يكال كما في النهر ومدة الا بلاء أربعة أشهر للحره وشهران للامة وانظر هل يعتبر في كل مدة ايلانها أو المعتبر مدة الحررة (قوله ويؤمر المتعبد) ونظيره المشغل بالاماء قال في الهندية أي لو كان

(باب القسم) يقع القاف القسم والكسر النصيب (يجب) وظاهر الآية أنه فرض من نهر (أن يعدل) أي أن لا يجوز (فيه) أي في القسم بالآية وفي البيتوتة (وفي الملبوس والمأكل) وفي البيتوتة (كالجماعة) كالحبة بل يستحب والصحة (لا في الجماعة) كالحبة بل يستحب ويستقط حقهما بآية ويجب ديانة أحيانا ولا يبلغ مدة الا بلاء الارضها بها (باب القسم) ويستحب



للرجل امرأته واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يستغفر بصحبة الاماء فتقلت المرأة الى القاضي امره  
القاضي ان يبيت معها اياما ويفطرها احيانا وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أولا يقول يجعل لها يوما  
وليلة ولزوج ثلاثة ايام وللبائت رجوع فقال يوم الزوج ان راعهم افيؤنهم ابصيته اياما واحيانا من غير  
ان يكون في ذلك شيء مؤقت كذا في الخاتمة (قوله وقد زده الطحاوي) هو رواية الحسن عن الامام قاله المصنف  
قال الشافعي روى ان امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعنده كعب بن مسور وقالت يا امير  
المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وانا اكره ان اشكو فقال لها نعم الرجل زوجك فرددت كلامها وعمر  
لا يزيد على ذلك فقال كعب يا امير المؤمنين انك تسكو زوجها في هجرة فرائها فقال له عمر كأنه من اشارتها  
فاحكم بينهم ما ارسل الى زوجها فقال كعب ما تقولين فقال

يا أيها القاضي الحكيم ارشده الله في خليلي عن فراخي مسجد

زهد في مضجعي تعبده \* نهاره وليله ما يرقده

ولست في أمر النساء أجده

فقال زوجها ما تقول فقال

زهدني في فرشها وفي الكال \* اني امرؤ اذهلي ما قد نزل \* في سورة النحل وفي السبع الطول  
فقال له كعب ان لها حق عليك يا رجل \* تصيبها في أربع لمن عقل \* فأعطها ما دل ودع عنك العقل  
فقال له عمر من أين لك هذا قال لأن الله تعالى أباح للرجل أربع زوجات فبكل واحدة يوم واحدة فأعجب ذلك عمر  
وجعله قاضي البصرة اه حلي (تتمة) ذكر البقاعي في المناسبات حديثنا في المرأة أن تسكو زوجها  
فقال له (تتمة) قوله وسبع لامة) أي سبع ليل لامة أي إذا كانت الزوجة أمة لانه اذا فرض  
ثلاث زوجات حرام معها كان لكل منهن من الاسبوع يومان ولبيلتان ولها يوم وليلة تتم الاسبوع (قوله  
والرأي في تعيين المقدار للقاضي) أي المقدار من العدد قال المؤلف في شرح الملتقى أما تعيين المقدار فلم أره  
لا غنى في كتاب المالكية قبل يفتي بأربع ليل وأربع نهار أو قبل بأربع نهار فقط قبل بعشر قال  
في التمر وعندى أن الرأي فيه للقاضي فيقتضي بما غلب على ظنه أنها تطيقه اه قلت المثلة اذا لم ينص عليها  
في المذهب فالمرجع اليه مذهب الامام مالك كما نقله الجوى في حاشية الاشياء فلا وجه للبحث حينئذ وانظر  
ما اذا كانت الالة كبيرة طولا أو غلظا لا تطيقها اهل الرأي للقاضي يجوز قال في الدر المنثور ويكره للرجل أن يما  
امرأته وعندنا صاحب يعزل أو أعى أو ضربتم أو أمته اه (قوله بما ينطق طائفتا) أفاد بذلك أنه لا يعمل  
بقولها في تعيين الوطأت وفيه أن ظنه قد لا يصادف طائفتا ومقتضى اعتبار طائفتا أن يكون اتقول لها في تعيين  
العدد والمقدار (قوله بلافرق بين فخل الخ) وذلك لأن وجوبه انما هو للصحة والموانسة لا للعبادة أفاده المصنف  
(قوله ونصى) بفتح الخاء من زعت خصيتها وبني ذكره (قوله وصبي دخل بامرأته) الاولى كافي البعد دخل  
بامرأته لان قسمه لا يكون الا بين المدخول بهن لان وجوبه لخلق النساء وحقوق العبادة توجه على الصبيان  
عند فقهاء السيب وفي التبع عن مالك يدور الى الصبي به على نسائه وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة  
في كونه معها (قوله وبالع لم يدخل) وبالاولى ان دخل قال في البحر لان في كونه معها فائدة قال في التمر  
ولم أر حكم المنكوسة اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدره لها على وفائه والناشرة والمسطور  
في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب للموطوعة بشبهة أخذ من قولهم انه لم يزد الا يناس  
ودفع الوحش قولى المحبوسة ترددوا ما الناشرة فلا يذبحى التردد في سقوطه لها لانها باجور وجهها رضى باسقاط  
حفظها اه وأقول في دعوى وجوبه في العدة للمنكوسة الموطوعة بشبهة تأمل اذ نفقها في هذه العدة ليست  
واجبة عليه ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البيوتة والنفقة والسكنى فليقرر خوى قال أبو السعود  
والتقسيد في المحبوسة المدبونة بأنه لا قدرة لها على وفائه يقتضى انه اذا كان لها قدرة لا قسم لها وهو ظاهر (قوله  
يمكن وطؤها) أما من لا يمكن وطؤها فلا قسم لها لانه لا نفقة لها (قوله ومحرمه) أي حجج او حرة او بهما (قوله  
ودناهم) بفتح الهاء حلي (قوله ومولى) يضم الميم وسكون الواو وفتح اللام متونة من الايلاء وقوله منها تارجه  
كل من مظاهرو مولى خلي (قوله ومقابلاتهن) أي مقابل ما ذكر من قوله وحاض الخ (قوله رجعية) أي طائفة

وقد زده الطحاوي يوم وليلة من كل أربع  
لحزة وسبع لامة ولو نضرت من سكر  
جاءه لم يجر الزيادة على قدر طاقتها والرأي في  
تعيين المقدار للقاضي باطن طاقتها نهر جينا  
(بلافرق بين فخل ونصى) وصبي دخل بامرأته  
ومريض وصحيح) وصبي دخل بامرأته  
وبالع لم يدخل بامرأته) وحاض وذات نفسان  
ومريضة وصحيحة) وحاض وذات نفسان  
ومجنونة لا تخاف وزنا وقربا) وصغيرة  
يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهرو مولى منها  
ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجعية ان قصد  
رجعتها والا لا يجز

رجعية (قوله في غير سفر) أما إذا سافر أحدهما ليس للأخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندهما مثل ما كان  
 عند التي سافرت إندية (قوله وهذا معنى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك هندية (قوله بعد  
 نهي القاضي إياه) أعاد به أنه لا يعز في المنة الأولى وبه صرح في البحر (قوله بغير حبس) بل يوجب عتوبة هندية  
 (قوله لتفوتيه) أي الحبس الحق أي حق القسم قاله الحلي فيكون عليه لمخوف تقديره وانما لا يحبس لتفوتيه  
 الحق وفيه أن مدة الحبس ساقطة من القسم فلا يفوت به شيء بل يحصل به الزجر عن المخالفة ويحقل أنه عليه لقوله  
 عزروا الصغير في التفوتيه إلى الزوج (قوله وهذا) أي التعزير (قوله انما غفلت ذلك) أي زيادة المكث عند أحدهما  
 (قوله بقدره) أي لائق خاصته (قوله والجديدة) هذا فيه خلاف الأئمة الثلاثة فقالوا ان كانت الجديدة بكرا  
 بفضلهما يبيع إياها وان كانت ثيبا يفضلهما بثلاث (قوله والمسلية والكثائية) المارة فمت المسألة من الكثائية  
 بالاسلام بعبايتهم عدم استواء الكثائية معها في القسم فرفع هذا الوهم بهذه الجملة (قوله لا طلاق الآية) وهو  
 قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله تعالى وان نسيت طبعوا أن تعدوا بين النساء ولو سررهن فلا تجزوا أي  
 ان لم نسيت طبعوا العدل والتسوية في المحبة فلا تجزوا في القسم قاله ابن عباس (قوله والائمة الخ) قضى بذلك  
 المذنب وعلى مرضى الله تعالى عنهما ولا حل الأمانة نقص من حل الحرة بدليل أنه لا يجوز نكاحها معها  
 ولا بعدا فلا بد من اظهار النقصان في الحقوق نهر (قوله والمذبرة) ولون تدبر بالملقة (قوله والمبعة) هي التي  
 عتق بعضها وسألت أن تحكمها كالكتابة الا في ثلاث (قوله والسكنى معها) أي الإقامة والمعاينة (قوله أما  
 النفقة) وهي الأكل والشرب والسكنى واللبس (قوله فجاءها) أي فتعبر بها لها من الفقر والغنى وهذا هو  
 ما قدمناه عن صاحب البحر والشرح جرى فيما سبق على قول من اعتبر حاله فقط (قوله ولا قسم في السفر) أي  
 لا يجب عليه أن يسافر بزوجه ويقسم بينهما ولا أن يقسم للمعاينة بقدر المدة التي كان فيها مع المسافرة (قوله  
 دفعها العرج) قال في البحر لانه قد يثنى بأحدهما في السفر والاخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأمانة  
 أو لنظرف الفتنة أو يمنع من سفر أحدهما كثرة جنم اقتعين من يخاف محبتهم في السفر لخروج فرعهم الزام الضرر  
 الشديده وهو مندفع للعرج (قوله والقرعة) بالضم طينة أو بجملة مدقوقة مثلا يدحج بها قرعة يكتب فيها اسم  
 للسفر والحضر ثم يسلم إلى محبي يعطى كل امرأة واحدة منهم حلي من الفضة ثاني (قوله والقرعة أحب)  
 وقال الشافعي القرعة مستحقة المروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا  
 أقرع بين نسائه وأتيون خربت فرقتا خرج به أمته في عليه ولنا ما سبق أنه لا حق في السفر وضعه عليه الصلاة  
 والسلام يدل على الاستحباب ونحن نقول به تطبيقا لقوليه والدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم تكن التسوية  
 واجبة عليه في الحضر وانما كان يفعله تفضلا قال الله تعالى تربي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء فكان من  
 يأوي عائشة وأم سلمة وزين وحفصة وعن أرواحه سودة وجويرة وأم حبيبة وصفية وميمونة ذكره المذنب فإذا  
 لم يجب عليه في الحضر فكيف يتبدل بفعله على الوجوب ز يلحق قال البيضاوي تربي من تشاء منهن وتؤويها  
 وتترك مضافا منهن وتؤوي اليك من تشاء تنضم اليك وتضاجعها أو تطلق من تشاء وتترك من تشاء ومن انقضت  
 طليقت من عزات طلقت فلا جناح عليك في شيء من ذلك أبو الوالد عود (قوله صح) لما روى أن سودة بنت زمعة  
 سألته أن يراجعها ويجعل نوبتها عائشة اه فهو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم طلقها وبواقعه أيضا ما سألني  
 في الكتابات أنه قال ابودة اعتدى ثم راجعها السكن الذي نقله شجنا عن الموأب أنه لما كبرت وودة أراد النبي  
 صلى الله عليه وسلم طلاقا فانسأته أن لا يفعل وجعلت يومها عائشة فأهـها أبو الوالد ولوجعلت  
 لزوجها جـهـه لأن يزد بها في القسم فهو حرام وهو رشوة فراجع عادت اليه وكذا لو حطت من مهرها شيئا  
 ليزيد ما في القسم أو زادها في مهرها أو جعل لها ثيابا تجعل نوبتها لصاحبها فالكل باطل (قوله لانه) أي حقها  
 وهو القسم ما وجب أي لم يجب بعد فاسقط أي فله فقط باسقاطها حلي وبوخذه منه أن من قال ما صحته  
 من اقتناحي في المستقبل أن لا يسقط حق في المستقبل بهذا الاسقاط اعدم وجوبه حال الاسقاط (قوله  
 وفي البحر بحثناهم) حيث قال وأعل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل أي التفصيل الذي ذكره الشافعية وأوجبوه  
 فيه لان هذه الامة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له أو لم يهبها له أن يجعل حصه الواحدة  
 لمن شاء بل في (قوله ونارعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له فيما اذا وهبت لصاحبته انما منع في المبدائع

(ولو أقام عند واحد شهر رافى غير سفر  
 في حاشيته الأخرى) في ذلك (نومس بالعدل  
 لان القسمه تكافون بعد الماه عزر) بغير  
 الجور بعد نسى القاضي الحق وهذا الم يقل  
 احبس جوهرة لتفوتيه الحق وهذا الم يقل  
 انما غفلت ذلك لان خيار الدورى فحينئذ  
 يقضى القاضي بتدوينه رجعتا (والبحر  
 والذهب والجديدة والقضية والائمة  
 والكثائية سواء) لا طلاق الآية (والامة  
 والكثائية وأم الولد والمذبرة) والمبعة  
 (نصف المنة) أي من البيت ونحو السكنى  
 معها أما النفقة فجاءها (ولا قسم في السفر)  
 دفعها العرج (قوله السفر من تشاء منهن والقرعة  
 أحب) تعابيا لقوليه (ولو زكت فمها)  
 بالهـكـسـر أي نوبتها (لضررتها صاحب ولها  
 الرجوع في ذلك) في المستقبل لانه ما وجب  
 فاسقط ولو جعلته أهنة هل له جملته لغيرها  
 ذكر الشافعي لا وفي البحر بحثناهم ونارعه  
 في النهر

في توجيه المسئلة بأنه حتى ثبت لها فاعلم أنها تستوفي ولها أن تترك اه حلي أقول كون الحق لها انما هو قبل  
الاسقاط أما بعده فاعتبره المشايخ اسقاطا عنه فراجع الامر اليه فيه وقد يقال ان الحق حيث كان لها واسقطته  
لمعنة لا يجوز أن يجعله لغيرها (قوله منق) هذا انصافي وحكم الاتنين كالجمع (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها)  
ولو نهارا ولا بأس أن يدخل عليها نهارا للعاجلة ولا يدخل عليها ليلا (قوله حتى تنق) يعني أنه إذا أقام عسر  
ليال عند واحدة وأقام عند الأخرى حصل لها في أثناء مدة مرض شديدة أنه أن يؤخر تمام مذهبها إلى شفاء  
المرضة وليس للصحة أن تطالب بتمام مدة مرض شدة مرض الأخرى فلو غت مدة الأخرى واشتد المرض  
فأقام عند هالباي فالظاهر اعتبار القسم بقدر مدة فاقته عند المريضة لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرضة  
ويجوز (قوله يعني اذ لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بحدوثها وظاهر إطلاقه الشر بليالي في الحاشية  
(قوله ولو مرض هو في بيته) قال في البحر ولم أر كيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول إلى بيت  
الأخرى والظاهر أنه إذا صح ذهب عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضا ولا يخفى أنه إذا كان الاختيار  
في مقدار الدور إليه حال صحته ففي مرضه أولى فإذا مكث عند الأولى مدة أقام عند الثانية بقدرها نهر ويبنى أن  
يحمل ما ذكر على ما إذا كانت البيوت لهن فلا ينافي ما ذكره الشرح عنه لانه مفروض من هذا إذا مرض في بيته (قوله  
وإذا راد ذلك) أي المكث في بيته ويطلب كلا في نوبتها (قوله وان شاء ثلاثا) في القهستاني عن اخذ الثانية والسراجية  
وغيرها أنه أن يقم عند امرأته ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه (قوله وقيد في الفتح) حيث قال اعلم  
أن هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور ستة سنة ما يظن إطلاق ذلك بل ينبغي  
أن يطلق له مقدار مدة الإيلاء وهو أربعة أشهر وإذا كان وجوبه للثاني ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة  
القريبة وأظن أن أكثر من جهة مضارة الآن برضا اه فقوله وأظن الخ اضرب إبطا على عن مدة الإيلاء  
خالي (قوله أو جهة) أو بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا غائبين أو زادا غائبة لولا رجاؤك لقد قلت أولادي اه  
حلي (قوله وعمه في البحر) حيث قال والظاهر الإطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطلقة  
عجي نوبتها اه حلي (قوله ونظر فيه في النهر) حيث قال وفي نفي المضارة مطلقا نظرا ليجزى اه حلي (قوله  
وظاهر مجتمعا) أي صاحب الفتح والبحر حلي عن المنع (قوله بثلاثة أيام) قد علمت ردة عما قلناه عن القهستاني  
(قوله وهو حسن) ظاهره أنه ارتضاء للاقتضاء (قوله وحقه الخ) ذكر في البدائع أن من أحكام النكاح  
المعاصرة ما يعرف واختلف فيها فقيل الاحسان قول لا دفع ولا دخله وقيل أن يعمل معها كما يجب أن يعمل  
مع نفسه وهي مستحبة من الجانبين ومنها إذا حصل نشوز أن يدها بالوعظ ثم بالعجز ثم بالضرب لا ية فانها  
على الترتيب واختلف في اليوم فقيل ترك مضاجعتها وقيل ترك جماعها والظاهر ترك كلامها مع المضاجعة  
والجماع وان احتاج إليه اه (قوله في كل مباح) ظاهره أنه عند الامر به منه يكون واجبا عليها كما إذا أمر  
السلطان الرعية به وله ضربها بترك الزينة إذا كان يريد بها وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها  
كذا في الفتح ولوله امرأة لا تلي له أن يطلقها وان لم يقدر على إيصالها فها وان كان لها أب زمن وليس له من  
يقوم عليه وزوجها معهما من الخروج اليه لها أن تعصى زوجها وتطبع الواطء ومنها كان أو كافر ولوله أم  
ثابة تخرج إلى الولية والمصيبة وليس لها زوج لا ينعها بانها مالم يتحقق عنده أنها تخرج افساد فحينئذ يرفع  
الامر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمنع له أن ينعها اقبامه مقامه هندية عن الكافي (قوله ومن أكل ما ينادى  
من راحته) كنوم وبل (قوله بل ومن الحناء) أقاد بهذا أن له منعها من الزينة المؤدية له (قوله وغامه فيما علقته  
على الملتقى) وعبارته عن الحاشية معز بالملتي لو كان له امرأة سراري أمر يوم وبله من كل أربع عندها  
وفي البراق عند من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة أمر يوم وبله عند كل منهن ويقم في يوم وبله عند من  
شام من السراري ولوله أربع أقام عند كل يوما وبله ولم يكن عند السراري الاوقفة المار بكرة لرجل أن يطأ  
امرأته وعند هاجمي يعقل أراحمي أو ضربتها أو أوتها أو امتها هم قال ولا يجمع بين الضرايم بالارض ولو فالب  
لا سكن مع امتك ليس لها ذلك ولو أقام عند الأمومة ما عتقت بغير عند الحرة وما وكذا العكس حلي وفي أبي  
السعود لا يلزم بعد تمام الدور على نساءه ان يبتدئ الدور على من عقب تمامه فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض  
الليالي واقر بد نفسه أو كل بعد تمام الدور على نساءه مع سراريه وامهات اولاده لا ينع من ذلك اه وهذا

(ويقم عند كل واحدة منهن يوما وبله)  
لكن انما تلزمه التسوية في الليل حتى لو جاء  
لاذ ولي بعد الغروب والثانية بعد العشاء فند  
ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا  
لا يدخل عليها بالليل الا لعبادة ولو اشتد  
في البويرة لا بأس أن يقم عندها حتى  
تنق أو توت انتهى يعني اذ لم يكن عندها  
من يؤذيها ولو مرض هو في بيته فدعا كل  
في نوبتها لانه لو كان معها أو أراد ذلك ينبغي  
أن يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا) أي ثلاثة  
أيام وليالها (ولا يقم عند واحدة مما أكره  
الاباء من الأخرى) خلاصة زاد في الثانية  
(والرأي في البداية) في القسم (اليه) وكذا  
في مقدار الدور هداية وتبيين وقيد في الفتح  
بجداية مدة الإيلاء أو جهة وعمه في البحر  
ونظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر مجتمعا  
أنه لم يطعها على ما في الخلاصة من التقيد  
بثلاثة أيام كما عرفت لانه في المختصر والله تعالى  
أعلم (قروم) لو كان عليه ليل كالحارس ذكر  
النافعة أنه يقسم نهارا وهو حسن وخبر  
عليها أن تطيعه في كل مباح بأمرها به وله  
منها من الغزل ومن أكل ما ينادى به من  
وراحته بل ومن الحناء والنفس ان تاذى من  
رايحته نهر وعمه فيما علقته على الملتقى

يشافى قوله ولم يكن عند السرى الا وقفة المارة

(باب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعبر في ابتداء امره غالباً الا بالارضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي  
 من آثار النكاح المتأخرة عنه جعله آخر أحكامه وبهذا علم أن عدوته يباب أولى من كتاب كما وقع في الكنز  
 وفي البرجندى وأورده عقب النكاح لانهم انظروا من حيث أنهم ما عيّن للحرمة أو ضلّ من حيث أن النكاح  
 سبب للحل والرضاع سبب للحرمة اهـ ومنه يستفاد أن الشيء الواحد قد يكون نظراً ووضوحاً باعتبار الجبينة  
 أبو السعود عن الجوى والرضاع مصدر راضع وله مصدران آخران رضاع ومراضعة وأما رضع ففي القاموس  
 ان رضع من باب سمع وضرب وكرم فاضاً محركة بالحركان الثلاث كما يجوز في الضامن من مصدره الضغ والكسر  
 والسكون يجوز (قوله بفتح وكسر) ويجوز فيه الضم ومعنى المضموم أن ترضع معه آخره من القاموس (قوله  
 من الثدي) الثدي مذكّر كافي المغرب وفي المصباح الثدي للمرأة وقد يقال في الرجل أيضاً قال ابن السكيت  
 وهذا التوريف قاصر لانه في اللغة يسمّ المص ولون من بهيمة ولو قال كافي القاموس هو لغة شرب اللبن من الضرع  
 أو الثدي لكان أولى (قوله من ثدي آدمية) خرج به الرجل والشاة نهر (قوله أو آية) أخذه صاحب النهر  
 من إطلاقهم قال وهي جاذبة الفتوى (قوله وألحق بالمص الوجور والسعوط) نهر يض بالرد على صاحب البحر  
 حيث قال التعريف منقوض طر دأى قد يوجد المص ولا رضاع إذا لم يصل إلى الجوف وعكسا قد يوجد  
 الرضاع ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم أجاب بأن المراد بالمص الوصول إلى الجوف من المنفذين وخصه لانه  
 سبب للوصول فأطلق السبب وأراد السبب واعتز به في النهر بأن المص يستلزم الوصول إلى الجوف لما في  
 القاموس مصصته شربه شر بارقية أو جعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص اهـ حلبي والوجور بانضم المصدر  
 كالسعوط في المختار الوجور بالفتح الدواجر من وسط الفم أي يصب تقول وجرت الصبي وأجرته أبو السعود  
 (قوله هو حوّلان ونصف عنده) وعند ذفر ثلاثة وقبل خمس عشرة سنة وقبل أربعين سنة وقبل جميع العمر  
 كما ستأتي (قوله وهو الاصم) لأن قوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين إن أراد أن يتم الرضاعة  
 يدل على أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى فإن أرادوا فصلاً عن رضاعتها وتساور فلا جناح عليهما فأنما هو  
 قبل الحولين بدليل تقييده بالرضاع والتساور لانه بعد الرضاعة لا يحتاج إليها مذكّر صاحب البحر (قوله من العون) كذا  
 في أكثر النسخ وفي بعض النسخ عن التميميون وعبارة النهر وفي تصحيح القدوري معز بالي العون على الدراية حلبي  
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله وبه يقتضى وحاصله أنهم ما قولاً أن ألقى بكل منهما (قوله واستدلوا الخ) استدلال به  
 صاحب الهداية لئلا يرد على الحق في باب ثبوت النسب من أن الثلاثين إلهام على التوزيع أعاده في البحر  
 (قوله وفصله) أي خطامه (قوله أي مدة كل منهما) بيان ذلك أنه تعالى ذكر شيئين وضرب إلهام مدة فكانت  
 بكاملها لكل واحد منهما كالاجل المضروب للدينين كان يقول لفلان على ألف وشئنة أقتره إلى شهرين (قوله  
 في الأول) وهو الحمل (قوله بقول عائشة لا يبيح الولادة الخ) الذي في الترمذ عن عائشة رضي الله تعالى عنها لا يبيح الولادة  
 في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بطل ذلك فمغزل فالشرح ورواه المعنى (قوله ومثله لا يعرف إلا سماعاً) أي قول عائشة  
 مما ليس للعقل فيه مجال إذ لا يعرف إلا بالسمع منه عليه الصلاة والسلام (قوله والآية مؤولة) جواب سؤال  
 حاصله كيف يجوز إلا ما يخص من الآية بالحدث والقاضي لا يخصه الظنى وأجيب بأن الآية ليست قطعية  
 بل هي قابلة للتأويل بخلافه يجوز التخصص به وأورد أيضاً على قوله لزوم الجمع بين الحقيقة وقوة الجواز لأن أفظ العدد  
 استعماله في حقيقة بالنظر إلى مدة الفصال وفي أربعة وعشرين بالنظر إلى مدة الحمل مع أن انتهاء العدد لا يقبوز  
 بشئ منها عن الآخر (قوله لتوزيعهم) أي العلماء منهم أصحابنا ومراجع الضمير معلوم من المقام والمراد  
 بالاجل اسم العدد والمراد بالاجل أقل مدة الحمل وبالأكثر أكثر مدة الفصال (قوله على أن الواجب الخ) دفع به  
 ما يتوهم من عدم العمل بذهب عدم ظهور دليله (قوله كما أفاده) أي قاضي خان في رسم الفتى أقول فتأويله  
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله على أن الواجب الخ (قوله قيل بخبر الفتى) وقيل يقدم قول الامام وإن لم يظهر  
 دليله وهو ما أفاده قوله على أن الواجب الخ (قوله والاصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البحر ولا يخفى قوة دليلها  
 أقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الآية (قوله أما لزوم اجز الرضاع) وكذا لا يجب عليها

(باب الرضاع)  
 (هو) لغة بفتح وكسر من الثدي وشراً  
 (من من ثدي آدمية) ولو بكر أو ممتنة  
 أو آية واللحق بالمص الوجور والسعوط  
 (في وقت مخصوص) هو (حوّلان ونصف  
 عنده وحوّلان) فقط (عندهما هو  
 الاصم) فتح وبه يقتضى كافي تصحيح القدوري  
 عن العون لكن في الجوهر أنه في الحولين  
 ونصف ولو بعد الفطام محترم وعليه  
 الفتوى واستدلوا القول الامام بقوله  
 تعالى وحده وفصله ثلاثون شهراً أي مدة  
 كل منهما ثلاثون شهراً إن نقص في الأول  
 قام بقول عائشة لا يبيح الولادة أكثر من سنتين  
 ومثله لا يعرف إلا سماعاً والآية مؤولة  
 لتوزيعهم الاجل على الأقل والأكثر فلم  
 تكن دلالة قطعية على أن الواجب على  
 المثل العمل بقول المجتهد وإن لم يظهر دليله  
 كما أفاده في رسم الفتى لكن في آخر الحديث  
 فإن خالف قبل خبر الفتى والاصح أن العبرة  
 بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم أما لزوم  
 اجز الرضاع للمطابقة فتدبر حولين بالاجتماع

الارضاع ديانة بعد ما كفى المجتبى وقوله بالاجماع فيه أن الحموى نقل أن المطابقة لها طلب أجرة الرضاع ولو بعد  
مضى الحولين وقد يجاب بمحمل الاجماع على ما إذا استغنى الولد بالطعام عند الحولين وما نقله الحموى على عدم  
الاستغناء بعد الحولين كذا قاله بعض الافاضل (قوله فقط) اخرج به للرضاع بعدها فانه لا يوجب التصريم بغير  
(قوله غنى الزيلعي) أي من قوله وذكر الخصاف انه ان فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا  
وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن الامام وعليه الفتوى اه حلي (قوله متى اختلفت) أي اتمدد  
الاغوال (قوله ولم يبع الارضاع بعد مده) والمدة ما علمته على الخلاف فلا يجوز الارضاع بعد سنتين عندهما  
وفي المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف حول ولا اتم منه العائنة خلافا لطلب بن أيوب  
(قوله ولا انتفاع به لعدم ضرورة حرام) أما اذا كان لضرورة ففيه خلاف والفتوى على المنع كما يأتي وانظر ما اذا  
لم يستغن المجتبى بالطعام بعد الحولين أو رخص على الخلاف هل يجوز ارضاعه أو حكمه حكم النداءى  
ويجوز (قوله وفي البحر) عارته من الفتح أهل الطب يثبتون لابن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة نفعا  
لوجع العين واختلف المشايخ فيه فقبل يجوز وقبل لا يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا يجزئ أن حقيقة العلم  
متعذرة فالمراد غلبة الظن ولا يجزئ أن النداءى بالحرز لا يجوز في طاهر المذهب أصله بول ما يؤكل لحمه فانه  
لا يشرب أصلا اه (قوله كما) أي قبيل فصل الترحيم قال فرع اختلف في النداءى بالحرز وطاهر المذهب  
المنع كافي رضاع البحر لكن نقل المصنف أنه وهما عن الحواي وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما  
رخص النحر للعطشان وعليه الفتوى اه حلي وفي هذا العمل عن العترة نظر فان الفتوى في كلامه على  
المنع لاعلى الترخيص ونصها في الحواي القديمة "واذا سال الدم من انف ان كان لا ينقطع حتى يجشى عليه  
الموت وقد علم بالتجربة انه لو كتب فافحة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته ينقطع فلا يرخص له فيه وعليه  
الفتوى وقيل يرخص كما رخص في شرب النحر للعطشان وأكل الميتة في الخمسة اه (قوله ولا اب اجبار أمته)  
أي لاب الطفل اجبار أمته وأخرج باضافته اليه أمة الغير فان الحق ليس بها الا الاولاد (قوله وله هانته)  
وولدها من غيره كذلك لانه مذكور (قوله ان لم يضره القطام) اما ان ضره حرم فليس له الاجبار (قوله أيضا)  
لا حاجته مع الكاف (قوله أي أمته) انما هو منه ما يرمى المذبة وقوله على الارضاع طاهره وان لم يكن الولد هاما  
(قوله بنوعيه) هما الاجبار على القطام قبل الحولين عند عدم الضرر ولا اجبار على الارضاع (قوله مع  
زوجته الحرة) أما الزوجة الامة فاذا يظهر أن الحق للسيد ان لم يشترط الزوج حرة لا ولاد (قوله ولو قبلها)  
هذا التعميم ظاهر بالنسبة للاجبار على الارضاع فالمنع انه لا يجزئ الحرة على الارضاع خارج الحولين  
ولا داخلها وأما في الاجبار بالنسبة للقطام فلا يظهر الا اذا أراد الاجبار قبلها لانه هاما لانه جبرها على  
قطامه بعدهما اما ان الارضاع بعدهما حرام للانتفاع بجزء آدمي وحديثه لا يظهر فيه تعميم لان المعنى عاينه  
حلي وليس له جبرها على القطام بعدهما ولا قبلها فيخص التعميم بأحد النوعين أفاده الحلي وفي فتاوى خير  
الدين لو كان له أب معسر ولا مال لا يغير تجبر الأم على ارضاعه عند النكاح ولا يرضى على البذلقة الارضاع  
والوجه في ذلك أن أمه ذات يسار بالبن والأب معسر والمعسر في حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي باجبار الأم  
على الارضاع عند اعسار الاب لكن جعل الاجرة ديناء على الاب اه مختصرا (قوله لان حق الترية لها)  
أي فليس له اجبارها على الفصال قبلها ما اذا لمعارضة في حقها وكذا لا يجبرها على الارضاع اذا تركته لانها  
تركت خالص حقها (قوله ولولين الحربين) قال في البحر عن البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب - واه  
حتى اذا رضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه حلي (قوله وان قل)  
القليل مفسر بما علم انه وصل الى الجوف هندية وأشار به الى خلاف الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه  
يشترط خمس وضعات مشبعات حلي ولو أرضعت الرضيع رضعة ورفع الامر الى فاض شافعي وقضى بعدم الحرمة  
فقد حكمه ولذا رفع الى حتى أمضاء قال في التناخية وما اختلف فيه المنفعة وقضى به فاض براء ثم رفع الى  
فاض آخر يرى خلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاقل ولا ينفضه ولو نفضه كان باطلا اه من فتاوى الرمي  
(قوله لا غير) بأن محترزه في قول المصنف ولا الاحتقان والاقطار في اذن وجائفة وأمة أفاده الحلي (قوله فلو  
التقم الحلة الخ) نرى على التمسيد بقوله ان علم وفي القضية امرأه كانت تعطى ثديها مسية واشتهر ذلك بينهم

(وبين التصريم في المدة) فقط ولو (بعد)  
القطام ولا استغنى بالطعام على (طاهر  
المذهب) وعليه الفتوى فتح وغيره قال  
المصنف كاهن في الريلعي خلاف المعتمد  
لان الفتوى في اختلاف رجح ظاهر الرواية  
(ولم يبع الارضاع بعد مده) لانه جز آدمي  
والانتفاع به لعدم ضرورة حرام على الصحيح  
شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز النداءى  
بالحرز في طاهر المذهب أصله بول المأكول  
بالحرم في طاهر المذهب أصله بول المأكول  
بالحرم (قوله ولا اب اجبار أمته) أي الولد  
منه قبل الحولين ان لم يضره (أي أمته  
النظام كماله) أيضا (اجبارها) أي أمته  
(على الارضاع وليس له ذلك) وفي الاجبار  
بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو (قبلها ما)  
لان حق الترية لها جوهرة (وبين به) ولو  
بين الحربين برزبة (وان قل) ان علم وصوله  
لجوفه من غيبه أو أنه لا غير ولو التقم الحلة  
ولم يدلم أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يجرم



ابن عمه الرضيع فلا تب الرضيع التزوج بها ولو كانت نسيبة لا يجوز له لانها تكون أخته أو الأخت نسيبي فقط وقد استوفى المصنف هذه الصور (قوله استثناء منقطع) جواب عما قاله القاضي البضاوي ان الاستثناء غير صحيح لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فبقي الاعتراض جعل الاستثناء متصلا (قوله بالمصاهرة) أي حرمة من ذكر اذا لم يكن رضاعا انما تكون بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متناولا لها فاستثنوا ما منه منقطع وفي القاموس الصهر بالكسر القرابة وحرمة الخنونة (قوله لا بالنسب) فيه نظر فان عمه ولده حرمتها بالنسب لانها أخته الشقيقة أو لاب أو لأم وكذلك بنت عمه ولده حرمتها بالنسب لانها بنت أخته الشقيقة أو لاب أو لأم وما بقي من صور مخالفة الرضاع للنسب ليس الحرمة فيها عند عدم الرضاع بالمصاهرة من كل وجه بل نارة ثبتت الحرمة لاجلها ونارة ثبتت لاجل النسب بيان ذلك أن أم أخيه نسيبا انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كان الأخ شقيقا أو أمه حينئذ امرأة الاب أما اذا كان الأخ شقيقا أو لأم فحرمة الأم للنسب لانها أمه وأما أخت ابنه نسيبا ان كانت أخت الابن لأمه كانت حرمتها بالمصاهرة لانها ربيبة وان كانت أخت ابنه شقيقة أو لأمه حرمتها بالنسب لانها تكون بنته وأما جدته ابنه انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كانت أم امرأته أما الجدّة أم الاب فحرمتها بالنسب لانها أمه وأما أم عمه انما تحرم بالمصاهرة اذا كان الأم لأم لانها تكون موطوءة الجدّة أما اذا كان الأم شقيقا أو لأم فأم الأم أم الخال فلا تحرم بالمصاهرة الا اذا كان الخال لاب لانها تكون موطوءة الجدّة القاسدة أما اذا كان الخال شقيقا أو لأم فهي جدته نسيبا من جهة الأم وبنت أخت ولده ان كانت أخت الولد لأمه حرمت بالمصاهرة لانها ربيبة وان كانت الأخت شقيقة الولد أو لأمه فانها بنت بنته وأم ابن ابنه حرمتها بالمصاهرة لانها حليّة الابن وأما بنت بنته فهي بنته حرمتها بالنسب فقد ظهر من هذا أن التعديل المذكور غير صحيح والتعديل الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة أم أخته وسينضح ان شاء الله تعالى أفاده الحلبي فقوله فلم يكن الحديث الخ لا يظهر لأن النسب متحقق في جميعها أما من كل وجه كما في صورتين الأولىين أو من بعض الوجوه كما في الصور الباقية (قوله فلا تخصيص بالعقل) تفريع على قوله فلم يكن الحديث متناولا لأن التخصيص انما يتحقق عند التناول وفيه رد على من زعم أن هذا التخصيص بالعقل كصاحب الغاية وفي البحر من الفتح قالت طائفة هذا الخارج تخصيص للحديث أعني يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بدليل العقل والمحققون على انه ليس بتخصيص لانه أحال ما يحرم من الرضاع على ما يحرم من النسب وما يحرم من النسب ما يتعلق بغيره وقد تعلق بما عير عنه بلفظ الامهات والبنات وأخوانكم وعما أنكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت فما كان من معنى هذه الالفاظ متحققا في الرضاع حرم فيه والمذكورات ليس شيء منها من معنى تلك فكيف تكون مخصصة وهي غير متناولة (قوله لكونها أمه الخ) أي لا لاجل انها أم أخته أو أخته الا يرى انها تحرم عليه وان لم يكن له أخ أو أخت وكذلك أخت ابنه من النسب انما حرمت عليه لاجل انها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها وان لم يكن له ابن (قوله وهذا المعنى) وهي كونها أمه أو موطوءة أبيه (قوله مفعود في الرضاع) فلم يتناوله الحديث فلم تصح دعوى التخصيص (قوله وقس عليه) الضمير يرجع الى أم الأخ والأخت باعتبار المذكور ووقع في شرح المتن مثل ما هنا ولا وجه لجعل البعض مقبولا والبعض مقبوسا عليه في هذه الصور لأن الحكم بالحلل فيها لكونها غير داخل في الحديث هي مستوية هذا المعنى (قوله وكذا عمه ولده) لم يذكر وخاله الولد لانها حلال من النسب أيضا لانها أخت زوجته بحر (قوله وبنت عمه) أي عمه ولده وتحرم من النسب لانها بنت أخته وأما بنت عمه نفسها فانها حلال نكاحا ورضاعا (قوله وبنت أخت ولده) وتحرم من النسب لانها ما بنت بنته أو بنت ربيبة (قوله وأم أولاد أولاده) بأن أرضعت أجنبية ولده ولده أنه يتزوج بهذه المرأة بخلافها من النسب لانها ما حليّة ابنه وأما بنته ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع (قوله وكذا أخوان المرأة لها) يبقى عنه قول المصنف الأم أخته فانه اذا جاز له التزوج بأم أخيه رضاعا جاز لها التزوج بأخي ابنه فبقي داخلة تحت قوله وباعتبار ما يحل لها أوله وأيضاحه معلوم من قوله وأخت ابنه فكما جاز له التزوج بأخت ابنه رضاعا جاز له التزوج بأخي ابنه رضاعا (قوله فهذه عشر صور) الأولى أم أخيه وأخته الثانية أخت ابنه وبنته الثالثة جدته ابنه وبنته الرابعة أم عمه وعمته الخامسة أم خاله وخالته السادسة عمه ولده السابعة بنت عمه ولده الثامنة بنت أخت ولده التاسعة أم أولاد أولاده العاشرة أخوان المرأة وقد علمت ما في ذكر العاشرة من النظر فانه

(الأم أم أخيه وأخته) استثناء منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث متناولا للاستثناء الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قبل فان حرمة أم أخته وأخيه نسيبا لكونهم أمه أو موطوءة أبيه وهذا المعنى مفعود في الرضاع (و) قس عليه (أخت ابنه) وبنته (وجدته ابنه) وبنته (وأم عمه) وأم خاله وخالته (وكذا عمه ولده) وبنت عمه وبنت أخت ولده (وأم أولاد أولاده) فهو لاء من الرضاع حلال للرجل وكذا أخوان المرأة لها فيه فغير مجزئ





منهن لانهن أخواتهن رضاعا وكان لاختوته أن تزوجوا بنات الأخرى لانهم أخوات أخيه رضاعا إلا البنت التي  
 أوضعها أمهم وحدها فلا تحل لهم لانهم أخوتهم رضاعا (قوله وابن بكر بنت تسع سنين) قيد بالتسع لانها اذا لم  
 تبلغها لا يتعلق بلبثها تحريم كالمولود لها ماء أصفر فانه لا يثبت من ارضاعه تحريم نهر مختصرا والمراد بالبكر هنا  
 التي لم تتجاع قط بكاح أو سفاح وان كانت العذرة غير باقية كأن زالت لثعوبية حوى والحرمة لا تعدى الى  
 زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه فهاستافى (قوله وكذا يحترم لبن ميتة)  
 هو طاهر عند الامام لأن التحريم بالموت لما حلت الحياة فيه وهو منتف في اللبن وقالوا بنجاسته بالمجاورة للوعاء  
 التحريم لكنه غير مانع من الحرمة كالحليب في اناء نجس وأوجبه الصبي نهر (قوله ولو لم يولد) لا فرق بين أن يحلب  
 قبل موته فيشربه الصبي بعد موته أو يحلب بعده موتها يجرى عن الوالدية والخلافة (قوله فيصبر ناكلها)  
 أي ناكل البنت التي رضعت من الميتة فمضينا ناكلها عائد على متقدم معنى دلالة قوله وكذا يحترم لبن  
 ميتة عليه اه حلي وقوله محرما للميتة وجهه أنها أم امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنت الميتة  
 لانهما أختان بحر (قوله فيمهما) أي عند فقد الاناث من غير خرفة بخلاف غير المحرم فيمهم بخرفة وقبل نفسل  
 في ثيابها (قوله ويدتها) لأن الأولى بالدفن المحرم (قوله بخلاف فوطتها) جواب سؤال ذكره في المنع بقوله فان  
 قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وطلت الميتة حيث لم تثبت حرمة المصاهرة بالايجاع قلت أجيب بأن المقصود  
 من اللبن التغذية والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة اه حلي (قوله  
 لا اللذة) أي المعتادة كما قاله المصنف وفيه أن حرمة المصاهرة قصد الولد لا الذلة والانتبث حرمة المصاهرة  
 بالنسبة شهوة مع الانزال وبالتنظر الى الفرج الداخلى بشهوة مع الوطء في الدبر لوجود الشهوة مع الانزال  
 وليس كذلك قالوا لى أن يقال والمقصود من الوطء الولد وذلك لا يوجد في الميتة حلي (قوله ومخلوط بماء) مثله  
 كل مانع بل والجامد كذلك أفاده صاحب التمر (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة  
 في أيمان الثانية من حيث الاجزاء وقال قاضي خان في هذا الباب فسر محمد الغلبة في الدوام بأن يفرض عن كونه  
 لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما تهر ونحوه في الجهر وفوق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة  
 بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أو روي كما يروى عن أبي يوسف انه اعتبر التغيير في غير الجنس بوصف  
 واحد والمذكورات أنفسا أنه لا يتغير الا اذا غير الطعم واللون نعم وافقه ما في الهندية من اعتبار واحد الاوصاف  
 الا انه لم يعزه لابي يوسف (قوله وكذا اذا استويا) أي ابن المرأة واحد المذكورات اه حلي ويستفاد منه انه  
 عند تساوى ابن المرأة بين يثبت التحريم منهما وعلمته ما ذكره الشارح بقوله لعدم الأولوية (قوله لعدم الأولوية)  
 علة لاستواء لبن المرأة واستواء لبن المرأة مع الباقي فهو ان لبنها غير مغلوب ولذا قال في الجهر بعد ذكر  
 الغلبة في المسائل الثلاث وهي الماء والدواء ولبن الشاة ولوا متويا واجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب فلم يكن  
 مستهلكا اه ولو نظر الى عدم الأولوية لاقتضى التوقف بعنى لا يحكم بحل تغار لبن المرأة ولا بحرمة نظرا  
 للحضاط (قوله مطلقا) سواء تداوبا أو غلبا لان الجنس لا يقبل الجنس حلي (قوله قبل وهو الاصح)  
 وهو رواية عن الامام قال في الغاية وهو اظهر وأحوط وفي شرح الجمع قبل انه الاصح وفي الترتيب لبلية ورجع  
 بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دلائل محمد كافي الفسخ حلي (قوله مطلقا) سواء مسته  
 النار أم لا وسواء كان غالبا بحيث يتقاطر عند رفع القمعة أم لا وسواء أكل لقمة أو حساء حسوا وقيل  
 ان كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم قطرا للغال وبخلاف فيما اذا لم تحسه النار اما المطبوخ فلا تغا فاكفى البحر  
 وفي مجمع الانهر عن الثانية ان حساء حسوا تثبت به الحرمة عنده وقيل لا تثبت بكل حال واليه مال السرخسي  
 وهو المصحح كافي أكثر الكتب حلي (قوله وان حساء حسوا) في القاء ومن حسا زيدا المرق شره شيأ بهدشي بحر  
 (قوله وكذا الوجبة) قال في الجهر ولو جعل اللبن مخضرا ورابيا الرشيرا زأ أو جينا أو قنا أو صلا قنا وله الصبي  
 لا تثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت اللحم ولا ينزr العظم ولا يكتفى به الصبي في الاغتذاء  
 فلا يحترم اه حلي وفي القاء ومن اللبن لم يخض ما اخذ زيدا والشيرا زأ اللبن الرائب المستخرج مائة والأطع  
 من لبنه بحر وككتف ورجل وابل حتى يقض من الخيض الفخي ووصل مولا ومولا قطر واللبن صار في وعاء  
 بنوحين أو جرق ليظطر ماؤه (قوله لأن اسم الرضاع) تعطيل للمصنف وقوله وكذا الوجبة (قوله ولا الاحتقان)

(وابن بكر بنت تسع سنين) فاستدرك محمد  
 والا لا جوهرة (وكذا) يحترم (لبن ميتة) و  
 محلولها فيصبر ناكلها محرما للميتة فيمهم  
 ويدتها (قوله ويدتها) لا يوجد في الميتة (قوله  
 التقدي لا اللذة) (ومخلوط بماء) (قوله  
 أخرى أو لبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا  
 استويا) اجاعا لعدم الأولوية جوه  
 وعلى محمد الحرمة بالمرأتين مطلقا قبل وه  
 الاصح (لا) يحترم (المخلوط بعلمام) مطلقا  
 وان حساء حسوا وكذا الوجبة لأن اسم  
 الرضاع لا يقع عليه بحر (و) لا الاحتقان

في الصباح - قنت المريض اذا وصلت الدواء الى باطنه - بالمقنة واحتقن هو والام الحقة مثل الغرقم  
الاختلاف ثم اطلقت على ما يتداوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف (قوله والاقطان) كذا في التمعن زيادة  
التام الذي شرح عليه المصنف الاقطار وهو في البحر والنهر (قوله وجائفة) جراحة في الجوف واللائحة جراحة  
في هامة الرأس لعدم الحرمة فيها لان المناط طريق الحرمة وليس ذلك في الواصل من السافل بل الى المظلة  
وذلك من الاعلى فقط والاقطار في الاحليل غاية ما يصل الى المثانة فلا يتغذى به الصبي - وكذا في الاذن لمضيق  
الغيب وفيه نظر لتصر محهم بالمطر باقطار الدهن في الاذن فيوصل الى باطنه ولا يمنع ضيقه والوجه كونه ليس  
بما يتغذى به والمفسد في الصوم لا يتوقف عليه كذا في الفتح فانه صاحب النهر (قوله ولا ابن رجل) لانه ليس  
بلبن على الحقيقة لان اللبن انما يتصور من يتور منه الولادة فصار كالحذرة التي لم تبلغ تسع - من يجر  
(قوله والا لا) لا يحسن الاتيان به في مثل هذا التركيب لانه علم من قوله ومشكل اذا التقدير ولا يحرم لبن مشكل  
بجفاف عبارة الجوهرة وتوزنها كما في البحر واذا نزل الغنشي لبن ان علم انه امر متعلق به التحريم وان علم انه رجل  
لم يتعلق به التحريم وان أشكل ان قال النساء انه لا يكون على غزارته الا لامرأة متعلق به التحريم احتياطاً وان لم  
يقن ذلك لم يتعلق به التحريم خبي (قوله وغيرها) من الحيوانات (قوله لعدم الكرامة) أي والحرمة انما تثبت  
بطريق الكرامة بواسطة شبه الجزية ولا جزية بين الآدمي والبهائم وما يحكي عن البخاري صاحب الصحيح  
من الاقناع بالحرمة بين مبيدين ارتضعا شاة فانه أعلم بهجته (قوله فلو أرضعت الكبيرة) أطلقها ففعل المدخولة  
وغیرها وسواء كان لبنها منه أم من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق أو بعده في عدة رجب أو بثنى صغرى  
أو كبرى فقوله ولو مائة يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الرجعية قائمة من كل وجه ثم التقييد به ليس  
احتراراً بالان أخذت الكبيرة وأما ابنتها نسباً ورضاعاً ان دخلت بالكبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبنت  
أختها في الاول وبين الاختين في الثاني فبين المرأة وبنت ختم في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منها فقط  
ولا المرضعة أيضاً وان لم يدخل بالكبيرة في الثالثة فان المرضعة لا تعلق له ليكونها أمراً له ولا الكبيرة لتكونها  
أمراً له - <sup>١٩</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٠</sup> <sup>٩</sup> <sup>٨</sup> <sup>٧</sup> <sup>٦</sup> <sup>٥</sup> <sup>٤</sup> <sup>٣</sup> <sup>٢</sup> <sup>١</sup> <sup>٠</sup> <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩</sup>

مثل ما عبره الشارح (قوله والاباز تزوج الصغيرة ثانيا) تحته ثلاث صور ما اذا اتفقا معا أو اتفق أحدهما دون الآخر والمقصود الأول سواء كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان قبله انفسخ كاحكامهما لكونه جامعاً بين الام وتبنتها رضاعاً وله أن يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالام وعلى هذه الصورة يحمل كلام الشارح وان كان الارضاع بعد الطلاق لا ينفسخ تكاح البنت لكونها حال الارضاع لم تكن مضرة لها لان غير المدخول بها لا عقد عليه بافقد أرضعتهما مع اتمام الزوجية حقيقة وحكما وحرمت الكبيرة في صورتين للعقد على بنت رضاعاً أما اذا اتفق أحدهما فقط بأن وجد الدخول دون اللبن أو اللبن دون الدخول على ما قدمنا فالحرمة ناسبة فيهما (قوله ان لم يوطأ) قيد به لانه لو وطئها كان لها كمال المهر مطلقاً لكن لا تنفك اه في هذه العدة اذا اجابت الفرقة من قبلها والافلها النفقة بغير (قوله لم يجز الفرقة منها) بهـ ذا لتعليل يعلم أن الكبيرة لو كانت بكرهه أو نائمة فارضتها الصغيرة أو أخذت من نكاحها فأوجبه الصغيرة أو كانت الكبيرة بمنونة كان لها نصف المهر لانفساخ الضلعة الفرقة اليها بغير (قوله وللصغيرة نصفه) لان الفرقة قبل الدخول لا من قبلها ولا يقال الارضاع فعلها والفرقة باعتبارها لانا نقول فعلها ما غير معتبر في اسقاط حقها لان المهر انما يسقط جزاء على الفعل والصغيرة ليست من أهل الجوازات على الفعل فلا يسقط مهرها الا ترى أنه لا يجب الكفارة ولا تجرم عن الارث باقتل حتى لو وجد في الكبيرة أيضاً ما يمنع اعتبار فعلها كالجنون وغيره على ما تقدم لا يسقط حقها أبو السعود عن الزيلعي (قوله لعدم الدخول) لانه لا يتأتى دخول جماع حال كونها في مدة الرضاع (قوله وكذا المومر) أي مثل الكبيرة في أن الزوج يرجع عليه بنصف المهر ان تعدد الفساد حلي وفي أبي السعود عن الزيلعي ويرجع بنصف مهر كل منهما على الرجل الذي أخذ لبنتها فأوجبه الصغيرة ان تعدد الفساد (قوله ان تعددت الفساد) هذا القيد انما هو في الرجوع عليها أما في سقوط مهرها قبل الوطأ فلا يشترط له تعدد الفساد أبو السعود والمناسب أن يزيد أو تعدد الرجوع الى المومر وهذا يشاء في ما تقدم فربما عن الجبر فيجوز (قوله بأن تكون عاقلة الخ) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة (قوله ولم تقصد دفع جوع) فان قصده ثم تبين أنها كانت شابة لانه لا تكون متعمدة والحق القهستاني قصداً لا كرام بقصد دفع الجوع وفي شرح الماتني دفع الجوع فندوب ودفع الهلاك فرض (قوله لان التيب) أي الضمان به يشترط فيه التعدي فاخر البزازا كان في ملكه لا يضمن والاضمن بغير (قوله والاقول قولها) مع عيبتها (قوله ان لم يظهر منها تعدد الفساد) قال في الجبر وهو قيد حسن لانه اذا ظهر منها تعدد الفساد لا يقبل قولها لظهور كذبها (قوله طلق ذات لبن) أي منه (قوله تخكمه من الاول) أي فالاحكام النابتة للرضاع تثبت للأول من كونه الرضيع ابناً له وهو أبوه وأبو الزوج جده وأخوه بغير (قوله لانه منه يبين) ويشك كافي كونه من الثاني فلا يزول بالنسك من (قوله والوطأ بشبهة كالحلال) صورته وطئت امرأة بشبهة خلعت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابناً للوطأ بشبهة لا للزوج ومثله صورة الزنا اه حلي (قوله والوجه لا فسخ) قال فيه بعد ما ذكر أن لبن الزنا كالحلال مانعه وذكر الوري أن الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب حينئذ تثبت من الاب وكذا ذكر الاسيحاتي وصاحب النبايع وهو الوجه لان الحرمة أي حرمة تكاح البنت من الزنا على أيها المثل للبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كذا من مائه لانه فرع التغذية بخلاف الولد والتغذي لا يقع الا بما يدخل من أعلى العدة لامن أسفل البدن كالحقنة فلا اثبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أثبت الحرمة منه اه بزيادة أي حرمة تكاح البنت من الزنا على أيها المثل (قوله قال زوجته) أي قال في حقها فليست الام له مدية القول والاقوال انت رضيعتي لاهذه حلي (قوله ثم رجعت) بأن قال وهمت وايس الامر كما قالت هندية (قوله صدق) فلا يفرق بينهما استغناء هندية (قوله لان الرضاع ما يجني) قال في المنع لانه اقترع ما يجري فيه الغلط فكان معذوراً فقد يقع عند الرجل ان يبينه وبين فلان رضاعاً فيجب بذلك ثم يتحصن عن حقيقة الحلال فيبين له غلطه في ذلك فاذا أخبر أنه غلط يقبل قوله وكذا اذا اقتران هذه اخته او امته او بنته رضاعاً ثم اراد ان يتزوجها وتحال اخطأت او وهمت او نسيت وصدقته فهما صدقانه وان يتزوجها اه (قوله ولو ثبت عليه) فاعل ثبت ضمير يرجع الى الزوج وضمير عليه يرجع الى القول اي ولو ثبت الزوج على قوله هذه رضيعتي ودام عليه واصراً اه حلي قال في الهندي ولو لم يحدده ذلك لا يقع به جهوده ولو وجد الاقرار فشهد اثنان

والاباز تزوج الصغيرة ثانياً (ولا مهر ولا كبيرة ان لم يوطأ) لم يجز الفرقة منها (والصغيرة نصفه) لعدم الدخول (ورجع) الزوج (به) على الكبيرة (وكذا المومر) ان تعددت (الفساد) بان تكون عاقلة طاهرة مشقة عامة بالنكاح وبإفساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك (والالا) لان التسبب يشترط فيه التعدي والاقول قولها ان لم يظهر منها تعدد الفساد، عراج (طلق ذات ابن فاعتدت وتزوجت) بأحر (خلعت كالحلال قبل وكذا الزنا والوجه لا فسخ) عن قوله (لزوجته) هذه رضيعتي ثم رجعت (قال صدق) لان الرضاع ما يجني فلا ينعى (الطريق فيه) ولو ثبت عليه بأن قال لم بعده

(هو حق كما قلت ونحوه) هكذا فسرا النبات  
 في الهداية وغيرها (تفرق بينهما ما وان أقرت)  
 المرأة بذلك (ثم أ) كذبت نفسها وقالت  
 أخطأت وزوجها جاز كما لو تزوجها قبل أن  
 تكذب نفسها) وان أصرت عليه لأن  
 الحرمه ليست اليها فالأوبه يفي في جميع  
 الوجوه بزيادة ومفاده أنها لو أقرت بالثلاث  
 من رجل حل لها تزوجها (أو أقرت بذلك جميعا)  
 ثم كذبت نفسها (أو كذبت بالثلاث جميعا) في النسب  
 ثم تزوجها (جائز) (وكذا) الأفراد (في النسب  
 ليس يلزمه إلا ما ثبت عليه فالوقال هذه أختي  
 أو أمي وليس نسبها معروفا ثم قال وهمت  
 صدق وان ثبت عليه فترق بينهما ما (الرضاع  
 حجة المآل) وهي شهادة عدلين أو عدل  
 وعدلتين أو كذا لا تقع الفرقة إلا بتفريق  
 القاضي لتضعها حق العبد (وهل يوقف  
 ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا) لتضعها  
 حرمه الفرج وهي من حقوق الله تعالى  
 (كافي الشهادة بطلاقها) ولو شهد عندنا  
 عدلان على الرضا بينهما أو طلاقها فلا  
 وهو يجمع بينهما ما إذا عاين قبل الشهادة عند  
 القاضي لا يبعدها المقام معه

على الاقرار فترق بينهما اه اذ اعلنت ما في الهندية تعلم أن قول الحايي ودائم عليه ليس في محله (قوله ونحوه)  
 بالنسب بأن يقول الى صادق فيما أخبرت به أو فيما قلته أو بيقن عندى ذلك وبهضمهم اعتبره الاشهاد على الأفراد  
 ثباتا عليه أو قسما للثبات في اثبات الحكم (تنبيه) قال في الهندية لو تزوج امرأه فقاتلها امرأه أرضه متكاملا  
 أربعة أوجه أن صدقها فسد النكاح ولاهره ان لا يدخل بها وان كذبها فالنكاح بطلان لكن اذا كانت  
 عدلة فانتزعه أن يضارها كذا في التذيب واذا فارقها فلا فضل له أن يعطيها نصف المهران كان قبل الدخول  
 والافضل لها أن لا تأخذ منه شي أو أن كان بعد الدخول بها فالافضل للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة  
 والسكنى والافضل لها أن تأخذ الأقل من مهرها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو  
 في سعة من المقام معها كذا في البدائع وكذا اذا شهدت امرأتان أو رجلا وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل  
 وامرأتان غير عدول وان صدقها الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بطلان وان صدقها الرجل وكذبها الرجل  
 فالنكاح بطلان ولكن لها أن تأخذ منه شي أو أن كان بعد الدخول بها فالافضل للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة  
 وظاهر المتن أنه لا يعمل به فليكن هو العقد في المذهب (قوله وان أقرت المرأة بذلك) أي بالرضاع قال في الهندية  
 واذا أقرت المرأة أن هذا أبي من الرضاة أو أخي من الرضاة أو ابن أخي وانكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفسها  
 وقالت أخطأت فتزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح  
 قد كنت أقرت قبل النكاح أنك أخي وقد قلت إن ما أقرت به حق حين أقرت بذلك وقد وقع النكاح فاسدا  
 فإنه لا يفرق بينهما (قوله لأن الحرمه ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع أمها فلا يعتبر اقرارها بها (قوله فالأوبه  
 يفي في جميع الوجوه) أي بصل التزويج والمقام معها سواء قالت أنه أخي رضاها أو خالعه أو ابنتي أو أختي  
 فلا يجل له المقام معي (قوله ومفاده الخ) قال في الصغرى هذا دليل على أنها لو أقرت بالثلاث من رجل حل لها  
 أن تزوج نفسها منه اه لأن الطلاق في حقها بما يجزى لاستقلال الرجل به فصع رجوعها كذا في النهر وقوله لأن  
 الطلاق في حقها بما يجزى يدل على أن قول الصغرى حل لها أن تزوج نفسها منه أي في الحكم أمافيها وبين  
 الله تعالى فلا يجعل لها ذلك اذا كانت عالمة بالثلاث حلبي وهذا انما يظهر في الطلاق لأن الرضاة ليس مما يستقل به  
 الرجل فالظاهر أنه اذا وقع صدق الخبر عند هاته لا يجعل لها ديانة ويجزى (قوله وقالوا خطأنا) يحذف تفسير (قوله  
 ثم تزوجها جاز) أي واذا قال ذلك حال قيام النكاح لا يفرق بينهما (قوله وكذا الاقرار في النسب) أي الاقرار  
 بالنسب مثل الاقرار بالرضاع من حيث أنه اذا لم يصبر المقتل على طال النكاح وان أصرت بطل (قوله أو أمي) مثله  
 أو بنتي والحال أنها تصلح أن تكون أمه أو بنتا أما اذا كان مثلها لا يولد له أو منته لا يولد لها لم يثبت النسب  
 ولا يفرق بينهما عندية بقبول زيادة (قوله وليس نسبها معروفا) أما اذا قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت  
 عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه أمي وله أم معروفة وثبت على ذلك لا يفرق بينهما عندية  
 (قوله والرضاع حجة) قدر الرضاة ليعود الضمير الى قريب في الذكر وفي الهندية الرضاة يظهر بأحد أمرين  
 أحدهما الاقرار والثاني البينة كذا في البدائع ولا يقبل في الرضاة الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول  
 كذا في المحيط ولا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي كذا في النهر الفائق (قوله حجة المآل) قال في الدر المنثور  
 لأن الشهادة به شهادة بالفرقة اقتضاء فكانت كالشهادة على الطلاق ولا لا تتوقف على الدعوى لتضعها حرمه  
 الفرج التي هي حق الله تعالى ثم قبل الدخول لاهر وبهذه الأقل من مهرها والمسمى بالنفقة كافي المضمرات  
 اه (قوله وهي شهادة عدلين الخ) اما اذا شهدت امرأتان أو رجلا وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل  
 وامرأتان غير عدول ولم يطلقها فهو في سعة من المقام معها عندية (قوله وعدلتين) ولو أحدهما المرضعة  
 ولا يصرف في شهادتها كونها على فعل نفسها لأنه لا تهمة في ذلك كشهادة القاسم وشهادة الوزان والكيال على  
 رب الدين حيث كان حاضرا بحر (قوله لتضعها) أي الشهادة حق العبد أي ابطال حق العبد وهو النكاح  
 ان كان قائما بينهما أو حل النكاح ان كان قبله (قوله الظاهر لا) كذا في البحر ونقدم عن شرح الملتقى الجزم به  
 (قوله وهي من حقوق الله تعالى) أي وهي لا تتوقف على الدعوى كفي الشهادة بفسق الأمة والوقف (قوله  
 ثم ما بالغاها) أي الشاهدان (قوله لا يبعدها المقام معي) قال في الهندية واذا شهدت رجلان عدلان أو رجل  
 وامرأتان بعد النكاح عند ما إلى بالرضاع لا يبعدها المقام مع الزوج لأن هذه شهادة لوقامت عند القاضي ثبت

الرضاع فكذا اذا قامت عندها (قوله ولا يقتله) أي بالدواء قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية واذا لم تقدر على منعه عنها الا يقتله بالدواء اختلفوا فيه والقوى أنها لا تقتله اه لان الحكم لم يتصل بهذه الشهادة حلي وقوله أي بالدواء أي بأن يجعل السم له في دواء يتناوله (قوله وقيل لها التزوج) عبارة تشرح الوهبانية وكذا الوشيد اعلى رضاع بينهما حل لهما الفرائض والتزوج بغيره ديانة وقال البعض ليس لها ذلك اه وهذا يفيد أن أكثر أهل المذهب قائلون بحل التزوج ديانة والذي يمنع انما هو البعض ومعلوم أن الاعتماد على ما عليه الأكثر وهذا يتأق فيه حكاية الشارح ذلك بقيل وقد علت عبارة الاصل المنقول عنه والظاهر أن التزوج في الطلاق الثلاث حكمه كارضاع ولها أن تنافق الزوج الثاني ثم تجدد عقد على الاول ولها أن تقيم مع الثاني وتفر من تمكن الاول منها ويجزى (قوله لم تحرم) لان الرضاع انما يكون محرما حال كون الرضيع لم يتم سنه سنتين وهذا ليس كذلك حتى لو كان رضاعا حرم عليها لانه صار انهما (قوله لم يضمنا) لان كل واحدة منهما غير مفسدة بفسدها وانما الفساد بالاختبة العارضة وهو معنى تعطيل الشارح وله أن يعيد العقد على احدهما (قوله غرم المهر) لتعديبه بهذا الفعل (قوله وقال ذلك) أي تعمدت الفساد (قوله للزوم الحد) أي حد الزنا حيث وجدت شروطه من الاقرار اربعة في مجالس اربعة (قوله فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حد ومهر

\*(كتاب الطلاق)\*

لما ذكر النكاح واحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فتدعى الاشدة على الاخف وهو مما يحاف به وينبغي ترك ذلك تبعاً لما عدا عن قبض الحلال اليه تعالى وسئل العلامة الطوري عن قال أيمان المسلمين تلزم من فعلت كذا فافقه له فأجاب ان كانت له زوجة طلقت والازمة كفارة عين واحدة لان العين لا تزد عندنا الا بتعدد صرف القسم ولم يوجد اه والظاهر أنهم انطلقوا واحدة وهل هي بائنة أو رجعية الظاهر الثاني لتسقطه وفي فتاوى العلامة خير الدين الرمي سئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك فاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائناً أو رجعياً أجاب هو رجعي ولا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي بذلك (قوله هو لغة رفع القيد) قال الفهستاني هو اسم من التطلق لغة الارسال ويجوز أن يكون مصدر طلقت بالضم أو الفتح فهي طالق ورفع القيد يكون في المعاني والحسبان بدليل ما بعده (قوله لكن جهلوه الخ) ذكره في حيز المعنى القوي يدل على أن الواو والعرب ونظائر عبارة الجبر أن الجاهل والمستعمل في الفقهاء لانهم المفسرون بين الصريح والسكينة لا العرب (قوله في المرأة) الاولى في النكاح لان المرأة يتصور فيها الاطلاق الذي هو المعنى الثاني (قوله طلاقاً) الاولى تطلقاً وهو الذي وقع في الجبر لانه قال استعمل في النكاح بالتطبيق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول سريراً والثاني كناية فلم يتوقف على النية في طلقتك وأنت مطلقة وتوقف عليها أظنه ذلك وأنت مطلقة بالتخفيف اه ثم ان التنقيط في الصيغة ان كان في الثانية أو الثالثة فهو للتكثير كقلقت الابواب والافعال تشوكيد والظاهر أنه للتوكيد مطلقاً لانه في الثانية والثالثة لم يقيده باليجزى هذا الايقاع فقط (قوله فلذا) أي لكون الاطلاق مستعملاً في غير المرأة (قوله بالسكون) أي سكون الطاء لانه من الاطلاق وأما اذا شد فهو من التطبيق فيكون صريحاً لا يتوقف على النية (قوله وشرعاً رفع قيد النكاح) المراد بالقيد الاحكام التي عرفت بسبب النكاح وهي قسمان أصلية وهو حل الوطء وعارض وهو حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك بدأ نفع وهذا التفسير أولى من تفسيره بغيره من منعها عن الخروج والبروز فانه معترض بأن رفع هذا القيد يحصل لها بالاذن في خروجها وخروج بالنكاح رفع القيد الحسي ورفع قيد الرق ويحذف التعريف بأنهم قالوا ركن الطلاق اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فكان ينبغي أن يرفع قوله به فانه فاق حقيقة النفي ركنه فلي هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح (قوله في الحال) متعلق برفع (قوله بالبائن) متعلق برفع والبائن أعظم من البائن الاصغر والا كبر واعتز بأن القيد لم يرتفع فيه لوجوب العدة والنفقة بأنواعها فيه وأجيب بان ذلك لحق الشرع قال الله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية والنفقة تابعة للعدة فالأ (قوله أو المالك) أي بعد انقضاء العدة فان الماطقة الرجعية قبل انقضاءها زوجة حتى يقسم لهما أن أرادما جمعتهما وأورد عليه أنه يقتضي أنه لو طلقها ثم راجعها قبل انقضاء عدها لا يكون طلاقاً لانه لم يوجد الرفع مآلاً وأجيب بأن الرفع في المال لم ينصرف في انقضاء العدة قبل المراجعة فانه اذا طلقها ثم راجعها

ولا يقتله بغيره ولا التزوج بالآخر وقبل لها التزوج ديانة نسج وهبانية \* فروع \* قضى القاضي بالتفريق براضاع بشهادة امرأتين لم يتمد من رجل ندى زوجته لم تحرم تزويج صغيرتين فأرضعت كلا امرأتين والنفقة من رجل لم يضمنا وان تعددنا الفساد لم يرويه بالاختبة قبل الابن زوجة أبيه وقال تعمدت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر

\*(كتاب الطلاق)\*

(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقاً وفي غيرها طلاقاً فلذا كان أنت مطلقة بالسكون كناية وشرعاً (رفع قيد النكاح في الحال) بالبائن (أو المالك)

يبقى الطلاق وان كان لا يزال القيد والحل للرجال لانه يزول ما في المأكل اذا انضم اليه ثنتان فرفع القيد مالا انما  
 بانقضاء العدة أو بانقضاء المائتين اليها ويبحث في الجواب بأنه لو طلقها رجعيها ورجعها قبل انقضاء العدة  
 ثم ماتت على عصمة أنها لا تنفع تلك الطلقة لعدم رفع القيد بأحد الشئين حتى لو حلف أنه لم يطلقها قط لا يثبت  
 مع أنه قد صدر منه اللفظ الدال على رفع القيد الذي هو ركن الطلاق فالحسن في التعريف الشرعي ما ذكره  
 القهستاني بقوله هو ازالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص (قوله بلفظ مخصوص) أو رده عليه أن فيه  
 دورا فان الطلاق متوقف على ذلك اللفظ لانها أخذت في تعريفه وهي متوقفة عليه لعلم معناها منه وأجيب  
 بأنه كالكافة فان المتوقف عليها الطلاق الشرعي وهي متوقفة على الطلاق اللغوي (قوله هو ما اشتمل على  
 الطلاق) شمل الصريح من ألفاظه والكليات سواء كان الواقع به رجعياً أو باتنا ولفظ الخلع وقول القاضي عند  
 ابراء الزوج من الاسلام فزت منك كافاً بانه طلاق لا بانه ما شمل تعريفه في العنة واللعان فانه طلاق (قوله  
 فخرج القسوخ) أي بقوله بلفظ مخصوص (قوله كناية عن حق) ومثل ما ذكره في القاضي بابائهما من الاسلام  
 (قوله فانه فسح) أي التفريق في هذه المسائل والضمير راجع الى معلوم من المقام (قوله وبهذا) أي زيادة بلفظ  
 مخصوص ولفظ ما لا في التعريف (قوله علم أن عبارة الكثر والكثر) هي رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح (قوله  
 منقوضة طرداً وعكساً) أي منه ما وجدناه في هذا الباب من التفريق بين خيار العتق والبلوغ والردة لانها رفع القيد  
 الثابت بالنكاح مع أنها فسوخ ويخرج عنه الرجعي اذ لم يوجد فيه رفع القيد أي حالاً فخرج الاول بالقياس  
 الاخير وادخل الثاني بقوله أو ما لا (قوله وايضا مع مباح) أي لكنه أبغض المباحات الى الله تعالى الماعن ابن عمر  
 مر فوعا أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق واستشكل ظاهر الحديث بأنه بغيره أن الطلاق حلال ومبغض  
 الى الله تعالى وهما متنافيان فان الحلال ما استوى فله وتركه والمبغض ما رجع تركه على فعله وأجيب بأن المراد  
 بالحلال فيه ما ليس تركه بالزعم فشمع المباح الاصطلاحى والمندوب والمكروه (قوله لا طلاق الايات) منها قوله  
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء (قوله الاسح حظه) لقوله لم الى الله عليه  
 وسلم لعن الله كل ذواق طلاق بغيره فيه أن هذا الدليل انما يظهر فيمن تركه وقوع الطلاق وقصد بالنكاح  
 ذوق عسايتهم بانياس على طلاقها وهذا غير المذمى (قوله كرية) بوقوع الفاحشة أو موقعتها (قوله والمذهب  
 الاول) لما تقدم من الايات ولعمل النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة اياه فقد طلق النبي صلى الله عليه وسلم  
 حفصة رضي الله تعالى عنها لا لريته ولا كبر سن فأمره الله تعالى أن يراجعها فانما صوامه قوامه وطاق عمر رضي  
 الله تعالى عنه أم عاصم وطلق ابن عوف فمما ضر وطلق المغيرة بن شعبه أربع نسوة والحسن بن علي رضي الله تعالى  
 عنهم استكثر النكاح والطلاق بالكوفة فقال علي رضي الله تعالى عنه على المنبر ان ابن هذا مطلق فلا تزوجه  
 فقالوا تزوجه ثم تزوجه ثم تزوجه بغير (قوله وقوله الخ) هذا الجواب لصاحب الجرد فرفع به ما ذكره الكمال من  
 التناهي الواقع في كلامهم فانهم ذكروا اباحتهم علواً ليعمل لبعض المسائل فيقيد حظره لما فيه من كفران نعمة  
 النكاح وانما أوجب للعصاة كعصية (قوله معناه أن الشارع الخ) حاصل الجواب كافي الجبر أنه لا تدفع بين  
 كلامهم فانهم صرحوا بهذا باباحتهم غير حجة وقولهم في بدعية الثلاث ان الاصل في الطلاق الحظر لما فيه من  
 قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية وابطاحتها حاجة التخاص وهي لا تتحوج الى جمع الثلاث  
 لا يدل على حظره شرعاً بل المراد منه أن الاصل حظره وترك ذلك بالشروع ضار حله هو المشروع كقول صاحب  
 السكنف ان الاصل في النكاح الحظر وانما يصح لحاجة التوالد والتناسل فالحق اباحتها لتفريق حاجة طلبها  
 للتخلص اقله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وحمله على الحاجة ليس بصحيح (قوله بل  
 يستحب) اضرب انما قال (قوله لوم وذية) أطلقه فشمع الموزنية أو لغيره بقولها أو بفعلها (قوله أو تارك الصلاة)  
 الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالمسألة وعن ابن مسعود لأن أتى الله وحدها فهاذا متى خير من أن أعاش  
 امرأته لاتصلي (قوله ومفاده) أي مفاد استحياب طلاق من لاتصلي وهذا المفاد لصاحب البحر وتبعه أخوه  
 (قوله ان لا اثم معاشرته من لاتصلي) لأن ترك المستحب لا يؤثم وقالوا له أن يضربها على ترك الصلاة في احدى  
 الروايتين وقيل لا يضربها عليه (قوله ويجب لو فات الامساك بالمعروف) كما اذا كان خصماً وهو من تزعت  
 خصيتاه وبقي ذكره أو عتبتا وهو من لا يصل الى النساء مرض أو كبيراً أو مجبواً وهو مقطوع الاثم أو سكاراً بغير

(بلفظ مخصوص) هو ما اشتمل على الطلاق  
 فخرج القسوخ كناية عن حق وبلوغ ورده فانه  
 فسح لا طلاق وبهذا علم أن عبارة الكثر  
 والمتنق منقوضة طرداً وعكساً بغير  
 والمتنق منقوضة طرداً وعكساً بغير  
 (وايقضه مباح) عند العاقبة لا طلاق  
 الايات اكمل (وقيل) فانه الكمال (الاسح  
 حظه) أي منعه (الاحكام) كرية وكبر  
 والمذهب الاول كافي الجبر وقوله الاصل  
 فيه الحظر معناه بل يستحب لو ذرية  
 الاصل فاباحتها غاية مفاده أن لا اثم  
 أو تارك صلاة يجب لو فات الامساك  
 بمعاشرته من لاتصلي ويجب لو فات الامساك  
 بالمعروف



الشين المجبة والكاف المشددة وبعد الالتزاي وهو الذي اذا جذب المرأة أنزل قبل أن يخاطبها ثم لا تنشر  
 أنه بعد جماعها أو مسكورا وهو المربوط والحكم في غير المحبوب اذا خاصته أن يؤجل سنة من يوم الخصومة  
 فان وصل اليها فيها أو لا فتر في المحبوب يفترق في الحال بطلبها اذا فائدة في تأجيله وسيد الأئمة يختار عنها  
 شرب لآلى والظاهر أن الوجوب في هذه المسائل للاقتراض ولم يمتثلوا لقوات المعروف منها ويمكن غنيله بنحقق  
 الزنا فيها ولا رغبة فيها وقد رعى فراقها أما اذا كان له رغبة فيها فله المقام معها الحديث أن امرأى لا ترد يد لأمس  
 كما تقدم (قوله ويجرم لو بدعي) بهذا القسم الاقسام أربعة الاباحة والاستحباب والوجوب والحرمة ومن البدعي  
 ان يطلقها ثلاثا قال اذا عصيت بك وبات منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدكم  
 ثم يركب الحوقلة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وإن يتق الله لم يجد الله حرجا  
 عصيت بك وبات منك امرأتك وأما الثاني فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من الموجل الى الفراق ووجب  
 عليه ما دام في العدة الاتفاق والكسوة ان طالت اه رمى في فتاواه محتمل صرا والشافعي يظهر في غير البدعي أيضا  
 (قوله ومن مجامع التخصيص به من المكاره) وجعلت ولايته الى الرجل لانه كالسارق لها بالمر ولا لانه لا روية لها  
 في أمورها وشرع العدة فيه للمكن من التدارك عند الندم وانحصر في الثلاث لانه عديم معين في الشرع وهو  
 أقل الجمع ولا ينافي لا كثره عيني وهل الطلاق يصرف في حقه صلى الله عليه وسلم في الثلاث خلاف والمكاره اما  
 للزوجة دينها ودينها وما له دينها بان لا ينفى بقسمها ونحوه ودينها بان لا يجد ما ينفق عليها (قوله وبه يعلم أن طلاق  
 الدور) أي يكون التخصيص المذكور من مجامعها اذ لو لم يقع طلاق الدور فانت هذه المحكمة وهي به لانه دار الامر  
 بين متنافيين وذلك لانه يلزم من وقوع الثلاث قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد  
 الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو فوق كل من الشيتين على الا تخريف لزم تقدم الشيء على نفسه وتأخره اما  
 عبرة أو مرتين (قوله واقع) بأن تلحق القليلة لما قلنا من المحكمة فيصير كأنه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا  
 فاذا طلقها وقعت الطلقة ثم تقع الثلاث عقبها فوقع منها ما يقبله المحل فتصير طالق ثلاثا اه حلي (قوله اجماعا)  
 لم يعتبر خلاف ابن سريج من أصحاب الشافعي فانه قال بعدم وقوعه لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم  
 من وقوعها قبله عدم وقوعه ويلزم من وقوعه عدم وقوعه والشي اذا أدى وجوده الى عدمه كان وجوده باطلا  
 فلا تقع الطلقة المنجزة ولا الثلاث المتعلقة وقد جرح بقوله الاجماع ورأى بعض الصالحين النبي صلى الله عليه وسلم  
 فله من طلاق الدور فقال صلى الله عليه وسلم من قال بطلاق الدور أي بعهدة الدور وعدم الوقوع فقد أضل  
 أمتي اه (قوله حتى لو حكم بعهدة الدور حاكم لا ينفذ) فيجب على حاكم آخر تفريقه ما لان خلاف ابن سريج  
 لا بعد خلافه لانه قول مجبور باطل فاسد ظاهر البطلان وبه علم بطلان ما في فتاوى الطوري من عدم وقوعه  
 مقتصر عليه (قوله واقسامه) أي الطلاق (قوله حسن) هو أحد قسمي السني والسنة في المطلاق من  
 وجهين العدد والوقت فالاول يستوي فيه المدخول بها وغيرها وهي أن لا يزيد على واحدة والثاني انما يتحقق  
 في المدخول بها وهي أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان الطلاق ينفى ايضاعه في زمان تجدد الرغبة وهو  
 الطهر الخالي عن الجماع أما من الحيض فزمن النفرة بالجماع مرة في الطهر نفرة الرغبة وغير المدخول بها لانه أن  
 يطلقها حال الحيض والظاهر خلاف الزفر (قوله وأحسن) هذا هو القسم الثاني من السني وانما كان أحسن  
 لاتفاق الأئمة عليه بخلاف الحسن فان الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين قال بكراهته  
 لاندفاع الحاجة بالواحدة ولما روى ابراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون  
 أن لا يزيدوا على واحدة في الطلاق حتى تمضي عدتها وان هذا أفضل عندهم (قوله وبدعي) منسوب الى البدعة  
 المحرمة لتصر يحجم به صيانته واليه أشار الشارح بقوله بأنم به (قوله صريح) هو ما لا يحتاج الى نيئة في الابقاع أما  
 فسد ما بالخطاب فلا بد منه وسواء كان الواقع به رجعي أو باتنا كالطلاق الثلاث (قوله ولحق به) أي بالصريح  
 في عدم احتياجه الى النيئة كانت حرام (قوله وكتابه) هي ما احتل الطلاق وغيره من غير حصري في عدد ولا بد من  
 النيئة في جميع أقسامه ديانة كما يأتي (قوله ومجمله المنسكوحة) أي أو المعتدة التي تصلح للطلاق وهي كل معتدة  
 عن طلاق رجعي أو باتن غير الثلاث في الحرة وغير الثنتين في الأمة ويقع على المعتدة بعد تفريق القاضي باباه

ويجرم لو بدعي ومن مجامع التخصيص به من  
 المكاره وبه يعلم أن طلاق الدور نحو ان  
 طلقك فانت طالق قبله ثلاثا واقع اجماعا  
 كما حرره المسنف معز الجواهر الشاوي  
 حتى لو حكم بعهدة الدور حاكم لا ينفذ أصلا  
 (واقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي)  
 بأنم به (والناظله صريح) ولحق به (وكتابه)  
 ومجمله المنسكوحة

أحدهما عن الإسلام وبعد ارتداد أحدهما مطلقاً فقط ولا يقع في عدة فسخ إلا في هاتين وجع المقدس ما يقع  
الطلاق في عدته بقوله في عدة عن الطلاق بلحق • أوردته أو بالأبواب فرق

بحر والحبلى موصفاً (قوله عاقل) ولو تقدير البدخل السكران بمظور وأخرج به الجنون وقصور (قوله بالغ)  
خرج الصبي ولو مرأه قال قوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والجنون ولا رد ما إذا كانا  
خصيين أو مجبورين فإنه يفرق بينهما ويقوم الأب مقامهما لأن هذا وقوع لا ابتاع (قوله مستيقظ) خرج الثائم  
لاستقاء الإرادة (قوله لفظ مخصوص) خرج به الفسوخ (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه  
فلا يقع في طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله تعالى زاد في البحر ولا يكون الطلاق انتها غايته فإنه  
لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثلاثة عند الامام (قوله طلقه) التام للوحدة وقيد بها لأن الزائد  
عليها بكلمة واحدة بدعي ومقتضى قاليس بأحسن بجر (قوله رجعية) أما الواحدة البائنة بدعي بجر وفي الدر  
المتقى تعالى تهتاني أن البائن يكون سبباً عنه خلافاً لهما وعزاء للتف (قوله في طهر) هذا صادق بأوله وآخره  
قبل والناسي أولى احترازاً من تطويل العدة عليها وقبل الأول قال في الهداية وهو الاظهر أي في كلام محمد بن  
وقيد بالطهر لأنه في الحيض بدعي بجر (قوله لاوط فيه) جله في محل جز صفة للطهر ولم يشل لاوط منه فيه  
ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فإن طلاقها والحالة هذه بدعي نص عليه الاستيعابي وقيد بأوط  
الشيء لأن لاوط طئت بزنا وطلقة في طهر وقع فيه يكون سبباً فالحاصل أنه إذا قال لها أنت طالق للسنة وهي  
ظاهرة ولكن وطئها غيره فإن كان زناً وقع وإن كان بشبهة لا وكن أن الفرق أن وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام  
النكاح فكان هذا بخلاف لاوط بشبهة وكان عليه أن يقول لاوط فيه ولا في حبس قبله ولا طلاق فيهما  
ولم يظهر حملها ولم تكن أبسة ولا صغيرة كافي البدائع لأنه لو طلقها في طهر وطئها في حبس قبله كان بدعيًا وكذا  
لو كان قد طلقها فيه أو في هذا الطهر لأن الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكروه ولو طلقها بعد ظهور حملها  
أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها (قوله وتركها  
حتى تخفى عدتها) معناه التزم من غير طلاق آخر لا التزم مطلقاً لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه  
أحسن (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه أحسن فاندفع به ما قيل كيف يكون أحسن مع أنه  
أبغض الحلال ومعنى كونه مسنوناً ثبوته على وجه لا يستوجب عتاً بالألأنه المستعقب للثواب لأن الطلاق ليس  
عبادة في نفسه لم يثبت له ثواب قالوا هذا المباح نعم لودعته نفسه أن يطلقها بدعيًا فكف نفسه إلى وقت السقي  
بثاب عليه لكفه نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق (قوله ولو في حبس) انما لم يكن بدعيًا هنا بخلاف  
الموطوعة لأن الرغبة فيها متوفرة لأنه لم يذق عذابتها فطلاقها حال الحيض يقوم دليلاً على تحقق الحاجة إليه  
(قوله ولموطوعة نفرين الثلاث) نفرين مبتدأ وقوله لموطوعة متعلق بنفرين وقوله في ثلاثة أطهار متعلق به  
أيضا وقوله في ثلاثة أشهر عطف على قوله في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر (قوله في ثلاثة أطهار) قال مالك  
هو بدعة فلا يساح الا واحدة والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كما به عليه صاحب البحر (قوله  
لاوط فيها) أما لو وطئ فيها كان بدعيًا لأنه بالجماع مرة تنفذ الرغبة فيها (قوله ولا في حبس قبلها) لأنه وبما يكون  
الحاصل عليه نفرة النفس مما رآه حال الحيض فإذا تأخر إلى الطهر الثاني لعذر زول ما قام به (قوله ولا طلاق  
فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق فيه  
ولا في الطهر لأن الموضوع نفرين الثلاث في ثلاثة أطهار (قوله في حق غيرها) وهي الآيسة والصغيرة والحامل  
والأولى لأنه صنف التصريح بهن ليعود الضمير من قوله وحل طلاقهن اليهن ثم الطلاق إن كان في غرة الشهر تعتبر  
الشهور بالأهلة وإن كان في أثناءه قبل أيام وكذا في كل ما قد بدله رعه عند الامام وعندهما بكل الأول بالآخر  
والمتمسكان بالأهلة ثمى وغيره قبل القسوى على قوله ما كافي قال الحق وإيس بنى وباطلة الثلاثة بين من  
عدتها شهر إذا مضى تمت العدة وكذا القول في ذات الحيض إذا وقع عليها ثلاث تطليقات في ثلاثة أطهار فقد  
مضى من عدتها حبستان إن كانت حرة لأن العدة بالحيض عندنا وبقيت حصة واحدة فإذا حاضت حصة  
أخرى فقد انقضت عدتها (قوله وحل طلاقهن) هو أولى من التعبير بصح لأن الكلام فيه لافي العمة  
(قوله أي الآيسة) وهي بنت خمس وخمسين سنة على الاظهر ودخل تحت من لا تحيض من بلغت بالسن

وأهل الزوج عاقل بالغ مستيقظ ودكه انطق  
مخصوص خال عن الاستثناء (طلقه)  
رجعية (فقط في طهر لاوط فيه) وتركها  
حتى تخفى عدتها (أحسن) بالنسبة إلى  
البعض الآخر (وطئته لغريم موطوءة ولو  
في حبس ولموطوءة نفرين الثلاث في)  
ثلاثة (أطهار لاوط فيها) ولا في حبس قبلها  
ولا طلاق فيه (فمن تحيض وفي) فعل  
(أشهر في) حق (غيرها حسن وسقي) فعلم  
أن الأول مستوفي بالاولى (وحل طلاقهن)  
أي الآيسة

ولم يزد ما أصلا فإن الطلاق يفرق على الأشهر بجر (قوله والصغيرة) هي التي لم تبلغ تسع سنين على المختار وممتدة  
 الطهر ولا تطلق للسنة الواحدة لانها من ذوات الاقراء فلو كان جامع في الطهر وامتنع لا يمكن تطليقها السنة حتى  
 يحض ثم تطهر (قوله لان الكراهة) أي كراهة الطلاق عقب الوطء (قوله والبدعي ثلاث متفرقة) وبالأولى اذا  
 كانت مجتمعة وذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعية الى أن الطلاق الثلاث جله لا يقع الا واحدة لما روى عن  
 ابن عباس أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة  
 فأما ما روى عن عمر وثلاث ما روى من حديث الجعلافي وفيه أنه طلقها ثلاثا ما قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم  
 منفق عليه ولم يتصل انكاره وقد روى ذلك نضاعن عمر وابنه وعلي وأما حديث ابن عباس فهو انكار على من  
 يخرج عن سنة الطلاق بإيقاع الثلاث واخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر من  
 العصرين كأنه قال الطلاق الموقع الآن ثلاثا كان في ذلك العصر من واحدة اه وهذا الجمل لا يتجه مع قوله  
 فأما ما روى عنهم عمرو بن عبد ذلك ما ذكره الفهستاني أنه كان في الصدر الاقل اذا أرسل الثلاث جله لم يحكم  
 الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرته من الناس اه وفي البحر  
 من أنكر وقوع الثلاث فقد خالف الاجماع ولو حكم حكم بأن الثلاث تقع واحدة لم يخذل حكمه لانه لا بدوغ فيه  
 الاجتهاد لانه خلاف لا اختلاف (قوله لاربعة فيه) أما اذا احتمل بين المطلقين ربعة اذا كانت ربعة بالقول  
 أو بنحو القبله أو بالامس عن شهوة فلا يكون بدعيًا وأما اذا راجعها بالجماع فليس له ذلك بالاجماع لان هذا طهر فيه  
 جامع بجر (قوله والبدعي ما خالفهما) أي الحسن والاحسن (قوله لكان أوجز واقيد) الأول ظاهر وأما الثاني  
 فلا يثبت له الموطوءة في الحيض المطلقة في طهره لانها مخرجة من القسمين الاولين فقد تكون داخله في الثالث  
 وهو البدعي (قوله على الأصح) واختار القدروري استحبابه القول محمد في الاصل وينبغي أن يراجعها فانه  
 لا يستعمل في الوجوب (قوله في الحيض) قيد به لانه لو لم يراجعها حتى طهرت تفترت المعصية كذا يذهبهم من  
 كلام الاصحاب عند التامل قاله الكمال (قوله ردة المعصية) بالراء وهي أولى من نسخة الدال أي تخلص من  
 المعصية بالقدر الممكن لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن لكنه يمكن رفع أثره وهو العدة المراجعة وهو علة  
 لقوله يجب وعلى أيضا بالمثل بحقيقة الامر وهو الوجوب في قوله صلى الله عليه وسلم مرايتك ظلي راجعها (قوله  
 فاذا طهرت طلقها) ان شاء ظاهر عبارته أنه بطلانها في الطهر الذي طلقها في حبسه وهو موافق لما ذكره  
 الطحاوي وهو رواية عن الامام لان أثر الطلاق انهدم بالراجعة فكانه لم يطلقها في هذه الحيضة فيسقط ما سبقه  
 في طهرها لكن المدكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كافي الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كافي في فتح القدير  
 أنه اذا راجعها في الحيض أمست عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فبطلانها ثانية ولا يطلعه في الطهر  
 الذي بطلانها فيه حصة لانه بدعي كذا في البحر والمنع وعادة المصنف تقتضيه حلي (قوله قيد بالطلاق الخ)  
 راجع الى قوله أو في حيض موطوءة (قوله لان التحريم) أي من الزوج لزوجته في بقائها وافتراقها (قوله  
 والاختيار) أي اختيار نفسه بأن يبلغ السبي وقد عده غير الاب والجد (قوله واخلم) فانه لا يكره جملة الحيض  
 بالاجماع ذكره الاسي جاني ومثله الطلاق على مال كافي المعراج (قوله والنفاس كالحيض) لان المنع في الحيض  
 لتطويل العدة عليها وهذا حاصل في النفاس بل هو أولى لان مدته أطول من مدة الحيض غالباً (قوله قال  
 او طوته) أي ولو حكمها فان التختل بها في هذا الحكم مثلها كما أفاده مسكير (قوله أنت طالق) لا يقال طائفة على  
 الأشهر (قوله للسنة) الام لا لوقت أي وقت السنة ويلزم من السبي وقتا السبي عددا و قبل الام للاختصاص  
 والمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فيصرف الى الكامل وهو السبي عددا و وقتا فوجب جعل الثلاث  
 مفرقة على الاطهار (تنبيه) ألفاظ السنة أن يقول أنت طالق للسنة أو في السنة أو على طلاق السنة أو طلاق  
 العدة أو للعدة أو التدين أو الاسلام أو الحق أو القرآن أو الكتاب أو احسن الطلاق أو كذا أو أعله ولو في  
 كتاب الله أو بكتاب الله بنوى السنة فهو سنة (قوله وقع عند كل طهر طلقه) سواء بنوى أو لم ينو وأفاده انها اذا  
 كانت طاهر موقته ولم يكن جامعها فيه وقته للهال واحدة وان كانت حائضا أو جامعها في ذلك الطهر لم تطلق حتى  
 تحيض ثم تطهر (قوله وتقع أولاها) أي أولى الثلاث ومثلها التنبيه ولو قال وتقع الاولى لا فاذ ذلك سريعا (قوله  
 فلو كانت غير موطوءة) سواء كانت من ذوات الحيض أم لا وهو محتمل في قوله او طوته (قوله ولا تنقض) محتمل في قوله

والصغيرة والحامل (عقب وطء) لان  
 الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبس وهو  
 موقوف هنا (والبدعي ثلاث) متفرقة  
 (أو اثنتان بمنزلة أو تزين في طهر) واحدة  
 (لاربعة فيه أو واحدة في طهر وطقته فيه  
 أو واحدة) (في حيض موطوءة) لو قال  
 والبدعي ما خالفهما لكان أوجز واقيد  
 (وتجب رجة من) على الأصح (فيه) أي في  
 الحيض رجة للمعصية (فاذا طهرت طلقها  
 ان شاء) أو مسكها قيد بالطلاق لان التحريم  
 والاختيار والخلم في الحيض لا يكره مجسبي  
 والناس كالحيض جوهرة (قال لموطوءة  
 وهي) حال كونها (من تحيض أنت طالق  
 كلاما) أو تزين (السنة وقع عند كل طهر  
 طلقه) وتقع أولاها في طهر لاوطء فيه ولو  
 كانت غير موطوءة أو لا تحيض تقع واحدة  
 للكمال



فلا يطالب به غيره ذكروه المصنف في الاكراه (قوله قبول لا بداع) قال في القنية أكره على قبول الوديعة فقلت في يده فلم يستقمها فضمن المودع له وانما يظهره في مسائل الاكراه أن لو ضبط المودع بفتح الدال وهو الظاهر ثم ظهر في بعد ذلك أنه يكسر الدال وليس من المواضع في شيء قاله صاحب النهر (قوله هذا الصلح عن عمد) أما الاكراه على الصلح عن خطأ فلا لأنه يثبت به مسائل الاموال لأنه كالتبعية (قوله طلاق على جعل) افردته وإن دخل في الطلاق السابق لتقييد ما جعل أي المال من جهة الزوجة أو غيرها (قوله يمين به أنت) أي بالطلاق والمراد الطلاق المطلق وافردته لأن الراد بما تقدم المنجز (قوله كذا العتق) أي يصح مع الاكراه إذا كان بالقول لا بالفعل كشرائه فريسه كما ذكره المؤلف في الاكراه عن ابن كمال ويرجع بقية العبد على المكروه إذا اعتقه لغير كفارة ولا فلا رجوع كما ذكره المصنف هناك ومثل العتق اليمين به كما أفاده الحلبي (قوله والاسلام) ولومن ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الثانية من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحربي فيصح بقياس والاستحسان محتمة مطلقاً فأفاده الشارح في الاكراه (قوله تدبير للعبد) يضم الرأ من غير تنوين للضرورة حلبي وتقييده بالعبد لتناسب الروي والامة مثله (قوله وإيجاب احسان) أي إيجاب الصدقة كما إذا قال الله على أن تصدق بذرهم وهو داخل في النذر (قوله وعتق) عطف على احسان وهو داخل في النذر أيضاً (قوله فهذه) مبتدأ أو جمل تصح خبره عشر من بالواو خبر ثان وفي نسخة بالياء فيكون منصوباً على الحال من فاعل تصح ويرجعها في النهر إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان واعتق في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق (قوله في العتق) ذكره تكلمة أو ليفيد أن كونهم عشر من انما هو بالعدة لا بالبيعة لأنها تخرج إلى ستة عشر (قوله لا بقصد حقيقة كلامه) قصد به بيان الهازل وفي القاموس الهزل نقض الجدة ولا بد في الهزل من قصد التلقظ باللفظ فخرج الخطأ عن حقيقته وإن ساواه في الحكم وللسيد الحموي

وليس الاكراه مع هزل يؤثر في عتق كاح طلاق واليمين تلا

(قوله خفيف العقل) قال في القاموس السفه والسفاهة خفة الخلق أو تقييده أو الجهل وسفه نفسه ورأيه كفرح حله على السفه (قوله أو سكران) لأن التمرع لما خاطبه في حال سكره بالامر والنهي يحكم فرعي كالملازمة عرفاً أنه اعتبره كقائم العقل تشديداً عليه في الاحكام الفرعية وقد فسروه هنا بذهب الامام وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السماء من الارض وهو المعقد واختاروا في وجوب الحد عليه تفسيره بقولها ما هو من يهز في أكثر كلامه واختاروا في نقض الطهارة وفي حلفه أن لا يسكر نفسه بأنه الذي في مثبته خلل جبر وغيره (قوله ولو نبذ) قال في النهر اطلاق السكران يشمل من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل كما هو قول محمد وهو المختار كما في البرازية وفي الفتح وبه يفتي لأن السكر من كل شرب حرام وعندهما لا يقع بناء على أنه حلال ومحمه في الثانية قال في الجوهره والاختلاف مقيد بما إذا شربه للتداوي أما إذا كان للهو والطرب فوقع بالاجماع (قوله أو حشيش) اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية والحنفية على التحريم أي تحريم تناوله ولو أمر مشايخ ما وراء النهر بإحراقه مع خطر قيمته وأذيت بآدمه وانشد به على آكله وإيقاع طلاقه زجرانهر (قوله أو أفيون أو بنج) الأفيون ما يخرج من الخشخاش وهو انواع والبنج بالفتح بنت مستقبت ذكر في شرح المنار لابن ذلك أن غير الاسلام والمصنف وكثيراً ذكر والبنج من امسلة المباح مطلقاً وذكروا في شرح الجامع عن الامام أنه إن علم تأثيره في العقل فأنكره فسكر يصح طلاقه وعتاقه وهذا يدل على أنه حرام له والحق التقصيل وهو أنه إن كان للتداوي لم يقع اعدام المعصية وإن كان للهو وادخال الآفة قصد أفينبغي أن لا يتردد في الوقوع وتقييد ابن مالك في شرح المنار بأحبة البنج الأفيون بما إذا كان للتداوي وفي تصحيح القدوري مع زوال الجواهر وفي هذا الزمان إذا سكر من البنج والأفيون يقع طلاقه زجرانهر وعليه الفتوى نهر (قوله زجراً) إشارته إلى التفصيل المذكور فإنه إذا كان للتداوي لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية (قوله واختلاف التصحيح الخ) قال في النهر وأما من سكره بمرها أو مضطراً فالاصح عدم وقوع طلاقه كما في القصة وشرح الجامع والفتاوى لقاضي خان في كتاب الطلاق وإجماده في الاشربة وقال التصحيح أنه لا يقع وعن محمد أنه يقع والتصحيح الأول وجزم في الامة بالوقوع مع العلم بأن زوال عقله حصل بفعل هو محظور وإن كان مباحاً بعارض الاكراه ولكن السبب الداعي للظن قائم فأثر في حق الطلاق قال في الفتح والأول احسن لأن وجوب الوقوع عند زوال العقل ليس السبب في زواله محظور

قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد  
طلاق على جعل يمين به أنت  
كذا العتق والاسلام تدبير للعبد  
واجباب احسان وعتق فهذه  
نصح مع الاكراه عشر من في العتق  
لا بقصد حقيقة كلامه  
(أو هازل) لا بقصد خفيف العقل (أو سكران)  
(أو بنج) خفيف العقل أو حشيش أو أفيون أو بنج زجراً  
بدينه في تصحيح القدوري واختلاف التصحيح  
فبين سكره بمرها أو مضطراً

وهو منتف وفي تصحيح القدوري وهو التحقيق (قوله نعم لوزال عقله بالصداع) هو رواه عن محمد قال في الهندية ومن  
 محمد رحمه الله تعالى إذا شرب النبيذ ولم يواقع فارتفع وصدع فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع وطبقه في  
 البحر بأن زوال العقل مضاف الى الصداع لا الى الشرب ولوزال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زوال  
 عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في الخاتمة (قوله أو وباح) كما إذا سكر من ورق الرمان فإنه لا يقع طلاقه ولا عتاقه  
 ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية (قوله وفي القهستاني) نقله الشارح في شرحه للعقل  
 أيضا وأقاد في البحر أنه ضعيف وعبارته والعجب مما صرح به في بعض عبارات من أن السكران هو الذي معه من  
 العقل ما تقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا ينبغي لاحد أن يقول لا تصح تصريفاته (قوله منها الوكيل  
 الخ) ومنها الردة فإنه لا تصح ردته استنصافا لأن الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وروى أن رجلا من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته قل يا أيها الكافرون وحذف لامه ووضعها فانزل الله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى سواء مؤمنوا وفي القياس يصح وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس  
 وفي تهذيب القلانسي أن رداد السكران والمكره ومن ذهب بعقله بالبرسام ونحوه لا يصح حتى لم تبين أمره أنه وليس  
 على المرتد قضاء الصلاة والصوم في حال الردة ولو لم يتم ردته ثم أسلم فعليه حجة الاسلام ما نيا وكذا القول في ثم ارتد ثم  
 أسلم في الوقت عليه الاعادة سوى ومنها الاقرار بالحدود فلا يكون كالصاحي زيادة احتمال الكذب في اقراره  
 فيصالح لدرء الحد لأنه خالص حتى الله تعالى ويفهم من تقييده الحدود بالخالصة أنه في اقراره بهذا القذف يكون  
 كالصاحي وبه صرح في العمادية ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة بأقل من مهر المثل والصغير  
 بأكثر منه فإنه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لوسعه فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغصب من صاح وردة عليه  
 وهو سكران (قوله صاحبا) ولو كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع نهر (قوله أكن قبده) أي عدم الوقوع  
 المفهوم من المقام (قوله بكونه على مال) لأن الرأي لا يثبت منه لتقدير البدل وظاهر التعليل أنه لو عين له قدرا فطلق  
 عليه سكران وقع أفاده الحلبي (قوله والواقع مطلقا) سواء كان التوكيل والايقاع حال السكر أو الايقاع فقط  
 وبالأولى إذا كان التوكيل حال السكر والايقاع حال الصحو (قوله ولم يقع الشافعي الخ) لأنه لا قصد له كاللثام  
 زبلي (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) ومحمد بن سلام بحر (قوله والقنوي عليه) هو مخالف لاسائر المتون  
 ولم يقول عليه في الكتب المعتمدة وعبارته النهر أو كان الزوج سكران خلافا لما اختاره الطحاوي والكرخي من أنه  
 لا يقع ولنا الخ فله مقابلة قول أهل المذهب جيه أو في الهندية وطلاق السكران واقع إذا سكر من الخمر والنبيذ  
 وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط (قوله أو آخرس) أي يقع طلاقه وكذا يصح نكاحه وعتاقه  
 وبيعه وشراؤه بإشارته لأنها صارت مفهومة فكانت كالعبارة في الدلالة استحصانا بحر (قوله ولو طارئا) وبسمى  
 المقتل لأنه يحجز عن النطق به في لا يبرح زواله فصار كالآخرس الأصلي (قوله ان دام للموت) قيد في طارئا فقط  
 حلبي (قوله به يفتي) وقبل بشرط امتداد العقل سنة كما قد ريد ذلك القرطبي (قوله وعابه) أي على هذا القيد أي  
 على اعتباره (قوله تصريفاته موقوفة) فان استقر الى الموت نفذت تصريفاته بإشارته وان زال اعتقاله رجع اليه  
 وأصل هذا الكلام لصاحب البحر (قوله واستحسن الكمال اشتراط كتابته) قال في البحر وقال بعض المشايخ ان  
 كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالإشارة لاندفاع الضرورة بما هو أدل على المراد من الإشارة قال في فتح القدير  
 وهو حسن حلبي قال في النهر والخلاف انما هو في قصر صحة تصريفاته على الكتابة والافقيه يقع طلاقه بكتابته  
 ولا يحتاج الى التنية حدث كان على وجه الرسم فبالبك به أو صورة الرسم أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم  
 أما بعد إذا وصل اليك كتابي فانت طالق وسيأتي ما فيه (قوله بإشارته المعهودة) أي المقرونة بتصويت منه لأن  
 العادة منه ذلك فكانت الإشارة بيان لما أجهل الآخرس حلبي عن البحر وان لم يكن له إشارة معروفة يعرف ذلك  
 منه أو يربك فيه فهو باطل كذا في المبسوط وطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا  
 في المختصرات هندية (قوله فانما تكون كعبارة الناطق) أي في الدلالة على المقصود وفي نسخة بهذا تكون  
 (قوله بأن أراد التكلم) بقدر الطلاق كان أراد أن يقول سبحان الله فغيري على لسانه أنت طالق تطلق لأنه صريح  
 لا يحتاج الى التنية لكنه في انقضاء كطلاق الهازل واللاعب منع وفي الهندية عن الجامع الاصفهري شل رايد  
 عن أراد أن يقول زنب طالق فغيري على لسانه مرة ففي القضاء تطلق التي سمي وقبائنه وبين الله تعالى لا تطلق

نعم لوزال عقله بالصداع أو وباح لم يقع وفي  
 القهستاني عزب الزاهدي أنه لو لم يبر  
 ما يقوم به الخطاب كان تصريفه باطلا انتهى  
 واستثنى في الاشياء من تصريفات السكران  
 جميع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبا  
 لكن قيده البزاري بكونه على مال والواقع  
 مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق السكران  
 واختاره الطحاوي والكرخي وفي  
 التاتارخانية عن التفريق والقنوي عليه  
 (أو آخرس) ولو طارئا ان دام للموت به يفتي  
 وعليه قصر فاته موقوفة واستحسن الكمال  
 اشتراط كتابته بإشارته المعهودة فانما تكون  
 كعبارة الناطق استحصانا (أو محظنا) بأن  
 أراد التكلم فغيري على لسانه الطلاق

واحدة منهما (قوله أو تلفظه غير عالم بعنانه) أي إذا قال لا امرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هندية عن الذخيرة (قوله أو غافلا) عطف السامعي عليه فيفيد أن المراد به المغفل وهو من له عقل إلا أنه لا يصل إلى حد التدبير فله العلامة العدوى في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله أو ساهيا) صورته أن يحلف أن لا تلفظ بالطلاق فجري على إسناده الطلاق سهوا منه (قوله أو بأول اصطفاة) كطلاق العين والغبين والكاف وبالتمام عوض الطاء (قوله يقع قضاء) متعلق بالمخفى وما بعده حلي (قوله بخلاف الهازل) هو بالزاي المجع من الهزل تقيض الحد وفعله من بابي ضرب وفرح وبالدال المجع وسط الليل وأوله فاموس (قوله واللاعب) في القاموس لعب كجمع لعباءة ذلك الفاء وتلعابا وتلعابة وتلعاب كثير اللعب اه والتأهر أن عطفه على الهازل للتفسير اه حلي (قوله فانه يقع عليه قضاء وديانة) لانه مكابر بالنظر فيستحق التغليب من (قوله لان الشارع جعله حله به حذا) في حديث ثلاث جدتهن جدوهن لهن جد الطلاق والعناق والغبين (قوله أو مريضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل (قوله أو كافرا) أي وقد زفعا المال لانه لا يحكم بالفرقة بلا زافع الا في ثلاث كماز في نكاح الكافر (قوله لوجود التكليف) عله إلهما وهو جرى على المعتقد في الكفار أنهم مكلفون بأحكام الفروع اعتقادا واداء (قوله أو ما طلاق الفضولي الخ) قال في المنع واعلم أن طلاق الفضولي موقوف على اجازة الزوج فان أجاز وقوعه والافلاسوا كان الفضولي امرأه أو غيرها كما في البصر فعلا عن المحيط وفي الخاتمة رجل قبل له أن فلا ناطق امرأته وأعتق عبدا فقال نعم ما صنع أو بفس ما صنع اختلفوا فذاع الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها رجل قال طلقت امرأته فقال أصبت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون اجازة ولو قال أحسنت برحمة الله حيث خلتني منها أو قال في اعتناق العبد أحسنت تقبل الله منك كان اجازة وانما لم يكن اجازة في نعم ما صنعت لحله على الاستنزاه اه (قوله وفعلا) كما إذا دفع اليها مؤخر صداقها (قوله ونساء الخ) أشار بذلك إلى أنه مرتبط بقول المصنف ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا (قوله على امرأته عبده) لا فرق في المرأة بين أن تكون حرة أو أمة للمولى وألغيره جوى وانما لم يقع طلاقه لان ملك النكاح حتى العبد فيكون الاسقاط اليه دون المولى هدية (قوله لحديث ابن ماجه) من طريق ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الدارقطني أيضا عن غيره من (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) اسقط لفظه انما من لفظ الحديث فهو من الرواية بالمعنى وأصله كما في المنع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما جاء رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينها فصدد المنبر عليه الصلاة والسلام فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفرق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله فقال العبد قبلت) وإذا اراد صيرورة الامر اليه من غير توقف على قبول العبد يتنعم المولى من تزويجه حتى يقول العبد إذا تزوجتها فأمرها سيدي لئلا يبدأنهم بزوجه المولى له فيكون الامر سيدي المولى ولا يمكنه إرجاعه حلي هي البصر (قوله ابدا) فائدة ذكر عدم اقتصار الامر على المجلس (قوله والجنون) أي لا يقع طلاقه سواء كان لا يفقه أصلا أو يفقه أحيانا كذا في الدر المنثور أي إذا تطلق في حين جنونه وبصدق في أنه طلق حال الجنون وإذا كان يعرف منه وفي الخاتمة رجل عرف انه كان مجنونا ففعلت امرأته طلاقا فقال يا أبا عبد الله الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله (قوله فوجد الشرط) دخل فيه ما إذا قال لها طلق نفسك ان ثبتت فجن فطلعت نفسها كما في النهر (قوله أو كان عتينا) معطوف على قوله علق أي أو كان الجنون عتينا واجل سنة بطلها ففرق القاضي فانه يكون طلاقا (قوله أو مجبوا) أي وطلبت التفرق فان القاضي يفرق بينهما حالا ويكون طلاقا (قوله وهو كافر) أي وزوجهما مجنون كافر (قوله أو أبي أبواء الاسلام) ولو سلم احدهما فهو نابع له (قوله والعبي) فانه لا يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والجنون والمراد بالجواز التفاد دون الحل لان فعل الصبي والجنون لا يوصف بالحرمة وذلك لفقد أهلية التصرف خصوصا ما هو دائر بين النفع والضرو وانما أضاع اسلامه لانه حسن لذاته لا يقبل السقوط وتقع له (قوله أو اجازة بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا وبالاطل لا يجاز (قوله أو قال أو قته وقع) ونله لو قال أو قته ذلك الطلاق بخلاف ما لو قال أو قته الذي تلفظ به فانه لا يقع والفرق ان قوله أو قته ذلك الطلاق يجوز ان يكون إشارة إلى الجنس وقوله الذي تلفظ به إشارة إلى الشخص الذي حكم بطلانه فأشبه ما إذا قال لها أنت طالق القائل طالق

أو تلفظ به غير عالم بعنانه أو غافلا أو ساهيا أو بالخطأ متهمة يقع قضاء وديانة لان له اهل واللاعب فانه يقع عليه قضاء وديانة لان له الشارع جعله حله به جدا فصح (أو مريضا أو كافرا) لوجود التكليف وأما طلاق الفضولي والأجارة قولاً وفعلاً فكلاهما نكاح برزاقية (و) بناء على اعتبار الزوج المذكور (لا يقع طلاق المولى على امرأته عبده) لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ بالساق الا إذا شرط في العقد فقال زوجتها منك كهي أن أمرها سيدي أطلتها كذا ثم قال العبد إذا العبد قبلت ورواه الدارقطني أيضا عن غيره من (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) اسقط لفظه انما من لفظ الحديث فهو من الرواية بالمعنى وأصله كما في المنع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما جاء رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينها فصدد المنبر عليه الصلاة والسلام فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفرق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله فقال العبد قبلت) وإذا اراد صيرورة الامر اليه من غير توقف على قبول العبد يتنعم المولى من تزويجه حتى يقول العبد إذا تزوجتها فأمرها سيدي لئلا يبدأنهم بزوجه المولى له فيكون الامر سيدي المولى ولا يمكنه إرجاعه حلي هي البصر (قوله ابدا) فائدة ذكر عدم اقتصار الامر على المجلس (قوله والجنون) أي لا يقع طلاقه سواء كان لا يفقه أصلا أو يفقه أحيانا كذا في الدر المنثور أي إذا تطلق في حين جنونه وبصدق في أنه طلق حال الجنون وإذا كان يعرف منه وفي الخاتمة رجل عرف انه كان مجنونا ففعلت امرأته طلاقا فقال يا أبا عبد الله الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله (قوله فوجد الشرط) دخل فيه ما إذا قال لها طلق نفسك ان ثبتت فجن فطلعت نفسها كما في النهر (قوله أو كان عتينا) معطوف على قوله علق أي أو كان الجنون عتينا واجل سنة بطلها ففرق القاضي فانه يكون طلاقا (قوله أو مجبوا) أي وطلبت التفرق فان القاضي يفرق بينهما حالا ويكون طلاقا (قوله وهو كافر) أي وزوجهما مجنون كافر (قوله أو أبي أبواء الاسلام) ولو سلم احدهما فهو نابع له (قوله والعبي) فانه لا يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والجنون والمراد بالجواز التفاد دون الحل لان فعل الصبي والجنون لا يوصف بالحرمة وذلك لفقد أهلية التصرف خصوصا ما هو دائر بين النفع والضرو وانما أضاع اسلامه لانه حسن لذاته لا يقبل السقوط وتقع له (قوله أو اجازة بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا وبالاطل لا يجاز (قوله أو قال أو قته وقع) ونله لو قال أو قته ذلك الطلاق بخلاف ما لو قال أو قته الذي تلفظ به فانه لا يقع والفرق ان قوله أو قته ذلك الطلاق يجوز ان يكون إشارة إلى الجنس وقوله الذي تلفظ به إشارة إلى الشخص الذي حكم بطلانه فأشبه ما إذا قال لها أنت طالق القائل طالق





في غير الحائل (قوله ألفاء الثاني) أي أبو يوسف والقنوي على قوله كما في النمر بلالية لأن الفارقة وقعت على أحد الزوجين صاحبه وبنيامين الدارين فخرجت المرأة من محبة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحبة وقال أبو يوسف أولا كقول محمد (قوله وعند الشافعي بالرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء والدليل لنا ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها ترفعه طلاق الأمة ثنتان وعدتها حبثتان جعل على طلاق جنس الاماء ثنتين لأنه أدخل لام الجنس على الأمة فكانت له طلاق كل أمة ثنتان من غير فصل بينهما إذا كان زوجها حراً وعبد أو سواء كانت الأمة قنة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد (قوله وطلاق أمة ثنتان) فإذا قال لها أنت طالق للسنة وهي طاهرة ولم يأتها في طهرها طلقت واحدة ثم إذا حاضت وطهرت طلقت أخرى فإذا حاضت وطهرت انفقت عدتها (قوله مطلقاً) راجع إلى الحرة والأمة أي سواء كانت الحرة والأمة تحت حراً وعبد (قوله بنية أو دلالة حال) أفاد أنه من الكتابة (قوله لا عكسه) أي لا يقع العتق بلفظ الطلاق ولو قال لامته طلقك لا تعتق مني أي وإن نوى (قوله لأن إزالة الملك أقوى) أي فيصح استعادة الأقوى للأضعف دون العكس حلبي (قوله من إزالة القيد) أي قيد النكاح (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين من رسومه وغيره رسومه ونعني بالرسومة أن يكون مصدر أو هو ناسم ما يكتب على الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدر أو معنونا وهي على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والأرض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء ونحو لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وإن نوى وإن كانت مستبينة لكذا غير مرسومة إن نوى الطلاق يقع والأفلاوان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو المرسومة لا تحلوا ما أن أرسل الطلاق بأن كتب أتابعه فقلت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وإن عاق طلاقها بمجيء الكتاب بأن كتب إذا جاءك كتابي فقلت طالق فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة (قوله إن مستبينة) بأن كان على وجه يمكن فهمه وقراءته والأفلا يقع (قوله وقع) أن نوى هذا في المكتوب على غير وجه الرسم والرسالة (قوله وقيل مطلقاً) سواء نوى أو لم ينو (قوله ولو على نحو الماء) من كل ما لا يفهم ما كتب فيه وهذا مقابله قوله إن مستبينة (قوله فلا مطلقاً) نواه أم لا (قوله ولو كتب على وجه الرسالة) بأن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد أوصلي اليك كتابي فقلت طالق وهذا مقابله ما تقدم من التفصيل في النية وعدتها (قوله طلق بوصول الكتاب) أي إليها ولو وصل إلى أبيها والمسئلة بما لها فأخذت الاب ومزقه ولم يدفعه إليها إن كان الاب منصرفاً في جميع أورد فوصل الكتاب إليه في بلدها وقع الطلاق وإن لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل إليها وإن أخبرها الاب بوصول الكتاب إليه فأن دفع الاب الكتاب إليها وهو مخزق إن كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والأفلا هندية وفيها الوقت لا تنرا كتب إلى امرأتها كتاباً أن خرجت من منزل فقلت طالق فكنت فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به إلى المرأة لم تطلق بالخروج الأول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال للكتاب قد شرطت أن خرجت إلى شهر أو بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزاً ولو أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلا بد بنت فلان بن فلان فقلت لا تطلق (قوله كتب لامرأته الخ) صورته لامرأة تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب بخاف منها فكتب إليها كل امرأة غيرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة اه حلبي (قوله لم تطلق) ظاهره أن ذلك قضى بتمامه والظاهر خلافه لأن القضاء مبنياً على الظاهر والظاهر منه طلاق غير المخاطبة فإذا علم القاضي بزوج جنة حكم بطلاقها ويحتر (قوله عجبية) وجه العجب فيها نفع الكتابة بعد محوها (قوله وسيجيء بالواستقنى بالكتابة) أي في باب التعاق عند قوله قال لها أنت طالق إن شاء الله متصلاً اه حلبي وفي الهندية وإذا كتب الطلاق واستقنى بلسانه أو طلق بلسانه واستقنى بالكتابة هل يصح لا رواية لهذه المسئلة وينبغي أن يصح كذا في الظهيرة

\*(باب الصريح)\*

لما فرغ من بيان أصل الطلاق ووصفه شرع في بيان تنويعه أي تنويع ما به الإيقاع إلى الصريح والكتابة فبدأ أولاً ببيان الصريح ثم اعتبه بالكتابة والصريح فعل بمعنى فاعل من صرح بمعنى خلس من تعلقات الغير وكلام

ألفاء الثاني) في المستبينة (وأوقعه الثالث) فيهما (وأعتبه بأربعة بالنساء) وعند الثاني بالرجال (فطلاق حرة ثلاثاً) وطلاق (أمة ثنتان) مطلقاً (ويقع الطلاق بنية أو دلالة حال) (لا عكسه) لأن إزالة الملك أقوى من إزالة القيد \* فروع \* كتب الطلاق إن مستبينة على نحو الماء فلا إن نوى وقيل مطلقاً ولو على وجه الرسالة والخطاب مطلقاً ولو كتب على وجه الرسالة إذا كان كتابي هذا كان يكتب بأفلا إن كان كتابي جوهره فقلت طالق طلق بوصول الكتاب جوهره فقلت طالق لا امرأته كل امرأة في غيرك وفي البصر كتب لامرأته كل امرأة في غيرك وفي البصر فقلت طالق ثم محاقوله الأخيرة وبعثه لم تطلق وهذه حيلة عجبية وسيجيء بالواستقنى بالكتابة والله أعلم (باب الصريح)

١١٦٩

صريح لا يفتقر الى اضممار أو تأويل أو بمعنى مفعول من صرح به بمعنى أظهره ومنه سمي القصر صرحا لظهوره  
 (قوله صريحه مالم يستعمل اللفظ) هذا هو المعنى الاصطلاحي وما وقع له مصنف وقع نظيره لصاحب التمر حيث  
 قال هو ما لا يتعدى في الطلاق دون غيره وهما قاضيان بأن اللفظ لا يستعمل في غير الطلاق ولو نادرا بقدر حتى  
 صراحته فيه مع أنهم نعوذ على أن الترتيب يستعمل هذا اللفظ للتحال ولا يصدق قضاؤه أنه أراد به بل يحكم  
 عليه بالطلاق الأبريقال إن المراد بالحصص كثرة الاستعمال فعلى هذا القول صريحه ما كثر استعماله فيه لكان  
 أولى أنهم ~~صريح~~ ما إذا لم يستعمل اللفظ بالاولى وما في قول المصنف مالم يستعمل واقعة على لفظ وأطلق  
 في الاستعمال فم الحقيق كانت طلاق والمجازي كانت حرام (قوله ولو بالفارسية) مراده بها غير العربية (قوله  
 كذا قلته) بتشديد اللام هـ ساني (قوله وأنت طالق) بكسر اللام وقها لانه الفتح مما يجري على ألسنة الناس  
 لا سيما حال الغضب والخصومة بجر وهو لغة بعض من يسكن ريف مصر ومعناه أنت ذات طلاق فهو من  
 النسبة بالهفة أو شئ ذو طلاق على ما ذهب اليه سيويه فهو اسم فاعل ولذا يذكر طلاق لغة هـ ساني ويشترط  
 أن يقصد بها بالخطاب فهو كرم مسائل الطلاق بحضورها لا يقع قضاؤه وبذلك ذكره في الدر المنثور وفي الهندية حكى  
 عمن رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خاف به لعله امرأته أن نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكة واستئناف الطلاق  
 وكان موصولا بحيث يصلح للإيقاع على امرأته يقع لأنه أوقع وان لم ينو شيئا لا يقع لأنه محمول على الحكة كذا  
 في الفتاوى الكبرى (قوله بالتشديد) أما بالتخفيف فلحق بالحكة بجر ولو قال أنت مني ثلاثا وقع وان لم ينو  
 كما في الخانية بقرينة ذكر العدد في الخبر ولو حذف المبتدأ وقال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت  
 امرأتها وهو بفتح القيد الوقوع بالنية ولو قال امرأتى طالق بالتكثير أو قال طلقت امرأتا ثلاثا وقال لم أعني به  
 امرأتى بصدق وفيه تاوي الخبر الرمي اذا قل لزوجه ثلاث ولم يزد على ذلك أو قال أنت بالثلاث أو أنت فقط  
 أو أنت مني ثلاث لا تطلق مالم ينو في الأخير وما لم يكن في مذاكرته (قوله قيد بخطها) أى بالكاف أو بالضمير  
 المنفصل (قوله لتركه الاضافة) أى المعنوية وهي شرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه  
 طالق وكذا انقوا امرأتى طالق وزين طالق اه وعلة في البرازية بقوله لعدم ذكر حلقه بطلاقها ويحتمل الحلف  
 بطلاق غيرها فالقول له اه ولو قال بعد قوله زين طالق لم أعني زين امرأتى طلقت امرأته ولا يصدق قضاؤه  
 كما لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم أبيها دون اسمها وامرأته بنت فلان وقال لم أعني امرأتى فلا يصدق قضاؤه  
 ولو نسبها الى أمها أو ولدها أو أخيه فكذلك الحكم (قوله وما يعنها من الصريح) كانت الطلاق واقعت عليك  
 طلاق وشذى طلاقك في الأصح ولا يقتصر الى قولها أخذت ورضيت طلاقك وأنت اطلق من فلانة بعد  
 قولها له فلان طلق امرأته فطلقته وباطلاق وباء طاعة بالتشديد ولو كان لها زوج طلقها قبيل وقال أردت ذلك  
 الطلاق صدق ديانة اتصافا وقضاؤه رواية استحسنه الكمال وصحبه في الخانية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق  
 ويتوقف على النية في طلاقك الله تعالى ومنه اطلقك بصفة المضارع حيث غلب في الحال وأخبرها أو بنهرها  
 بطلاقها أحل اليها طلاقها أخبرها أنها طالق قل لها أنها طالق فتطلق للحال ولا يتوقف على وصول الخبر اليها  
 ولا على قول المأمور ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع مالم يقل المأمور ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا فإنه في  
 أن يقع للحال بجر ونهر (قوله نحو طلاع) بالهمزة وذكر في البحر أن اللفاظ المصنوعة خمسة وهي تلاق وتلاغ  
 وطلاق وطلاغ وتلازل زاد في التمر تلاق وتلازل وفي أن يقال إن الفاء امطاء اراتنا واللام اما قاف او عين او  
 غير او كاف او لام وانسان في خمسة بعشرة الصريح منها الطامع القاف وما عدا ذلك مصنف (قوله واطال ق)  
 أى تمجي به ففتح أن نوى كما في الدر المنثور (قوله واطلاق باس) أى طلاق عظيم وعظمه بصراحته لان الكتابة  
 أدنى من حيث احتمالها ولغيره ومن حيث افتقارها الى النية (قوله بلفرق الخ) مرتبطة بقوله ويدخل نحو طلاع  
 وتلاغ وطلاق وتلازل كما في البحر وغيره (قوله نعمدنه) أى التحريف بتغيير بعض الحروف نحو يفسا ولم يكن من  
 قصد الطلاق اه حلي (قوله الا اذا شهد عليه قبله) أى قبل التكلم بان قال امرأتى طلقت معنى الطلاق وأنا لا  
 اطلق فأقول هذا بجر (قوله بالهاء) بأن قطع الحروف ونطق بالسمي ونطقه بأسماء الحروف كقطع بحسبها فبها  
 يظهر وفي القاء وس الهمزة ككساة تقطع الأنظمة بجر وفها (قوله طلقت) أى بلانية كما يفاد من اطلاق الخانية  
 وشرطها في البدائع بجر ولو قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عنيت غيرها صدق ديانة ولو غيره صدق قضاؤه

(صريحه مالم يستعمل اللفظ) ولو بالفارسية  
 (كطلة تملك وانت طالق ومطابقة) بالتشديد  
 عبيد بخطها لانه لو قال ان خرجت يقع  
 الطلاق ولا يخرجى الا بانى فاني حلفت  
 بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الاضافة اليها  
 (ويوقع بها) بهذه الالفاظ وما يعنها من  
 الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاغ وطلاق  
 وتلازل واطال ق واطلاق باس بلفرق بين  
 عالم وباهل وان قال نعمدنه فغيره يفسا لم  
 يصدق قضاؤه الا اذا شهد عليه قبله به يفتى  
 ولو قبل له طلقت امرأتك فقال نعم اولى  
 بالهاء طلقت بجر

ورجل هذه الوصفة قد غلبت من المصلحة قبل ان احيط قاصراته بلان طالق واسم امراته فلا غنى غيرها  
لا تطلق لان خروج قبله فليست كذا في المصلحة (قوله واحدة) بالرفع من حذف فاعل يقع أى يقع طلقه  
واحدة آتاهما للمصلحة وضبط بالنسب على المفعول المطلق والفاعل ضمير الطلاق (قوله رجعية) نسبة  
الى الرجعية بالفتح والاكسمر وحى هو المطلق الى مطلقته قاسوس وانما له المنسوب لا المنسوب اليه حتى يجب  
سبغها أو بالدهود واذا كان المطلق رجعي لا يحتاج الى تجديد التكاح ولا يرضى المرأة وولى الصغيرة وتطلب  
هذه على هذه الوفاة لو ماتت فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتعتد الأمة عدة الحرة اذا اعتقت  
فيها ويرش الحى لو ماتت الا خرقها ويكون مظاهرا أو مولى اذا ظاهر او الى فيها ويجب الاعان لا الخذف والنفذ  
ببطلان البائة فليست تفيض لهما على الكل ولذا قبل الرجعي كالقطع والباطل كذا القتل كذا التفت حلي من  
التمسك بالى عرافة التمسك بالى ان الجزاء اذا كان مريضا فالشرطية فوجب طلاقا رجعي او اذا كان بائنا فبائنا  
ولو نال بغيره بائنا أو نالنا فذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله انه الحق بهما التثنية لانه جعل  
الواحدة ثلاثا وفي الصبرية لو قال على أن لا رجعة على عليه فبائنة ولو قال ولا رجعة على عليه فرجعية (قوله  
وان نوى خلافا) يخرج منه ما اذا قال أنت طالق ونوى من وثاق وكان مكرها فانه يقبل منه قضاء ولا يقع شيء  
والخلاص صادق عليها آتاه صاحب النهر (قوله من البائن) أى الواحد ونفى الا كثر يفهم عابده والبائن هو  
أن يكون جهروف الابنة أو جهروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرها بعد الثلاث نسا  
أو اشارت أو صوغا بصفة تنهى عن اليسوة أو تدل عليها من غير عرف العطف أو شبهه بعد أو صفة تدل عليها  
بجر (قوله أو أكثر) يقابل قوله واحدة وقوله من البائن يقابل قوله رجعية فبالب وقوله خلافا  
لشافعي (راجع الى قوله أو الا كثر فقط حلى) والاولى أن يقول خلافا للأئمة الثلاثة كما يخالف من الجهر وهو القول  
الاولى للامام لانه نوى محقق لفظه (قوله أو لم ينشأ) لاجابة اليه فان الواو التي تذ كر قبل الشرط الواو  
تكون عاطفة على خذ الشرط المذكور ويجوز أن تكون الواو السال عليه فلا يشكال حوى (قوله ولو نوى به  
الطلاق) الضمير يرجع الى الصريح وحاصل ما ذكره هنا ثلاثة ألقاظ الواو والقيد والعمل وكل منها ما أن يذكر  
أو ينوى فان ذكرها ما أن يقرن بالعدد أو لا فان قرن بالعدد لا يلتفت اليه ويقع الطلاق بلائنه كما لو قال أنت طالق  
ثلاثا من هذا القيد تطلق ثلاثا ولا يصدق في القضاء كما في الحبس واذا لم يقرن بالعدد وقع في ذكر العمل قضاء لادبائة  
فمرو أنت طالق من هذا العمل كما في البزاية وغيرها وفي الوثاق لا يقع أصلا ومثل الوثاق القيد وان لم يذكر شيئا  
من هذه الثلاثة وانما هو الايدى في لفظ العمل أصلا ويدين في الوثاق والقيد ويقع قضاء الا أن يكون مكرها  
يجر واعلم أن المرأة كالقاضي لا يعمل لها أن تمكنه اذا سمعت أو شهد عند حاجه عدل لكن تصبر بينه وبين اقه  
لما في دور قد خدعه عن نفسه بغير القتل على المختار للفتوى وعلى القول بالقتل فقتله بالدار وما كان قتلته بالراح  
ويجب القضاء عليها وهذا اذا كان بعد انقضاء العدة أما اذا كانت طاعة فلا يجرم عليه وطول حاله رجعي فلا  
تمنع من نفسها شر بلاية والمراد بكون المرأة كالقاضي أن ذلك في عدم التصديق لامطلقا فان خسر الواحد  
يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شأن القاضي التفرق وشأن المرأة عدم التصديق احتسابا بجر  
وأبو السعود عن المولى عزى زادا (فرع) الاقرار بالطلاق كذا يقع به الطلاق قضاء لادبائة (قوله من وثاق) قال  
في المسباح الوثاق بفتح الواو وكسر هاء القيد ووجه وثق كباط وربط (قوله دين) أى عمل بدياته والمراد أنه يصدق  
ولا يقع عليه طلاق بالنظر لما علمه الله تعالى من حاله (قوله ان لم يقرنه بعدد) أطلق في العدد فمثل الثلاث  
والاثنتين فاذا قال أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يصدق في القضاء ان لم ينوط طلاقا لانه لا يتصور رفع القيد ثلاث  
مرات فالصرف الى قيد التكاح كذا لا يقرن وهذا التعليل بقيد اتحاد الحكم فيها لو قال مرتين اه (قوله صدق  
قضاء أيضا) أى كما يصدق صيانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه (قوله كالوصرح الخ)  
أى قل يصدق قضاء ودبائة (قوله وكذا الووى طلاقها) أى يصدق قضاء ودبائة اذا كان لها زوج طلقها فبالب  
كفى الجهر حلى وينبى أن يقيد بما لا يقرن بعدد لم يقرنه بوقته الاول أما اذا قرنه بعدد والزوج الاول لم يقرنه  
فانه لا يصدق ويجوز ولو لم يكن لها زوج أو كان لها زوج قد مات لا يصدق بجر ولو اراد الشتم يدين فقط خلاصة  
(قوله على الصحيح) الخلاف انما هو في القضاء بجر (قوله لم يصدق أصلا) أى ما طلقها قضاء ودبائة (قوله ولو صرح به)

(واحدة رجعية وان نوى خلافاها من  
البائن أو كذا خلافا لشافعي) (أو لم ينشأ)  
ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يشره  
بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا كما لو صرح  
بالوثاق والقيد وكذا الووى طلاقها من  
زوجها الاول الى الصحيح خاتمة ولو نوى من  
للمعمل لم يصدق أصلا ولو صرح به

أعني بطلان نكاحي أنت طالق أنت طالق من جملة كذا أو من هذا المصل عندية (قوله من فقط) الفرق بينه وبين الوثائق يستقام  
 عما يأتي عن المحدثي (قوله أو طلاق) أشابه إلى أنه لا فرق بين المعترف والمنكر وفرق الطلاق وبين المصدر بالفتوى  
 فلا تصح فيه نية الثلاث و بين المعترف حيث تصح ولا أصل لمعنى الرواية المشهورة كذا في البدائع (قوله أو أنت  
 طالق طلاقاً) أو طلاقاً أو طلاقاً طلاقاً تستأني (قوله تقع واحدة وجعية) لأنها من ألفاظ المصريح (تنبيه)  
 قولهم المصريح يتبع به الطلاق رجعي باستثنى منه المصريح الحق بالباث فانه ليس برجعي أخذه أبو السعود  
 (قوله يعني بالمصدر) الاظهر ذكر هذه النماية بعد قوله أو اثنين لأن ما ذكره فروض في نية الاثنين (قوله فنعنا  
 وجعيتين) لأنه ايقاع بلنظيرين صريحين محضين (قوله لو مدخولاً بها) وإن لم يكن مدخولاً به الغا الكلام الثاني  
 أبو السعود وهذا ظاهر على ما قاله صاحب الهداية من أن نية الاثنين إنما لا تصح إذا لم يشترط تزويج ومقتضى  
 إطلاقهم عدم صحة نية الاثنين وإن نواها بالتزويج بأن نوى بالمصدر واحدة أخرى وبه قال غير الاسلام وهو  
 المرجح في المذهب نهر (قوله أو اثنين) أي في غير الاثنتين (قوله لأنه صريح مصدر) على قوله أو اثنين يعني  
 أن المصدر من ألفاظ الوحديات لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالقرينة الحقيقة والبلنية والمنفى  
 جعزل عنهما نهر (قوله فان نوى ثلاثاً الخ) محل اشتراط النية إذا لم يقل أنت طالق الطلاق كله أم فيه فقع الثلاث  
 بغير نية ههنا (قوله فلا ت) أما في أنت الطلاق أو طلاقاً فلا يصح استعمل في الطلاق كان الغالب  
 ارادة الاسم به كرجل ذل ولذا كان صريحاً فيه واحتل أنت ذات طلاق والمبالغة يجعله اعمنه وتقدير ارادة  
 المستعين الأخيرين تصح نية الثلاث فلا كان محققاً توقف على النية وأما في أنت طالق الطلاق أو طلاقاً فتوقع  
 الثلاث بالمصدر وهو الطلاق وهو بمعنى التطبيق كالسلام بمعنى التسليم كذا قالوا ولا يتم الا بالفاء طالق مع  
 المصدر كما في مع العدد والوقع طالق واحدة وبالطلاق ثنتان حين ارادة الثلاث فليزم الثنتان بالمصدر وهم  
 لا يقولون به بحدوثه (قوله لأنه فرد حكمي) يعني الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل منه فإرادتها لا تكون  
 ارادة العدد وقوله حكمي أي الثلاث في حكم الواحدة والافعى الفرد الكامل (قوله ولذا كان الثنتان) أي  
 للقرينة الحكمية (قوله لكن جزم في الجرائم هو) حيث قل وأما في الجوهرة من أنه إذا تقدم على الحرة واحدة  
 فانه يقع ثنتان إذا نواها يعني مع الأولى فهو ظاهر اه وتقر فيه صاحب النهر بأنه إذا نوى الاثنين مع الأولى  
 فقد نوى الثلاث وإذا لم يقف فيه لمصلحة الاثنتان وقعنا اه جلي ونقل صاحب النهر في الكتابات ما وافق ما في البحر  
 (قوله ومن الالفاظ المستعملة) أي في السنة العاشرة الطلاق يلزم أي لا أفعل كذا أو لا فعل كذا وكذا يقال  
 فيما بعده قال الحلبي وفي ديارنا صار المعروف غاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيصير  
 الاقضاء بوقوع الطلاق به من غير نية كما هو الحكم في الجرائم يلزم وعلى الجرائم وعن مخرج بوقوع الطلاق به  
 لتعارف في ديارهم الشيخ قائم في قصده فخصم القدوري هذا وقد أفق شيخ الاسلام أبو السعود وفق المبدأ  
 الرومية بأنه ليس بصريح ولا كتابية وقد قرأه بخطه الماهود ومنه في حال حياته وهو مبنى على عدم استعماله  
 في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى قال في التمر ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزم أي أو الجرائم ولم يقل لا أفعل  
 كذا لم أجده في كلامهم قال أبو السعود وقد ظفر به شيئاً مصرحاً به في غاية السريحي معزى إلى المنق ونه الطلاق  
 يلزم أي أو لازم صريح لأنه يقال لمن وقع طلاقهم لزم الطلاق وكذا قوله على الطلاق أو لو قال الطلاق لا يلزم  
 بغير نية بخلاف قوله لا مراً لك الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام كقوله لها عليك الطلاق فتطلق بالنية  
 وإن قال طلاق عليك واجب وقع اه (قوله المعروف) في النهر عن الكفعمي انه معروف في عرفنا الحلق بالطلاق يلزم  
 لا أفعل كذا يريد ان فعله لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت كذا وكذا  
 تعارف أهل الاوباء الحلق بعلى الطلاق لا أفعل كذا اه ويؤيده ما ساقى في قوله كل حل على حرام وأنت  
 على حرام أو حلال الله على حرام حيث قال المتأخرون انه باث بلانية لغلبة الاستعمال بالعرف اه (قوله فيكم  
 بالحنث) ذكره الصدوق في واقعاته وبه كان يفتي الامام الاوزجندى وكان نجم الدين السبكي يقول ان  
 الكلام يتعلل ولا يجعل عينا نهر (قوله وكذا على الطلاق من ذراعي) قال في البحر وإذا لم يقرب بالحدود وقع في ذراعي  
 العمل قضاء لادبانه فهو أنت طالق من هذا المصل كما في البرزخية وغيره وهو يدل على أنه لو قال على الطلاق من  
 ذراعي لا أفعل كذا كما يخالف به اعمام أنه يقع قضاء بالاولى اه قال المحدثي اه أخذ بعضهم من هذا أنه يقع على

دين فقط (وفي أنت الطلاق) أو طلاق أو  
 أنت طالق الطلاق (أو أنت طالق طلاقاً تقع  
 واحدة رجعية إن لم يشترطاً ونوى) يعني  
 واحدة رجعية إن لم يشترطاً واحدة وبالطلاق  
 فالمصدر لأنه لو نوى بطالق واحدة وبه  
 فالصدر لأنه لو نوى بطالق واحدة وبه  
 أخرى وقصا رجعية لو مدخولاً بها كقوله  
 أنت طالق أنت طالق زيلبي (واحدة أو اثنين)  
 لأنه صريح مصدر لا يحتمل العدد (فان نوى  
 ثلاثاً فلا ت) لأنه فرد حكمي (و) لذا كان  
 (الثنتان في الأمة) وكذا في حرة بقرينة  
 واحدة جوهرة لكن جزم في الجرائم يلزم  
 (بقرينة الثلاث في الجرائم) ومن الالفاظ  
 المستعملة الطلاق يلزم وعلى الجرائم بلانية  
 وعلى الطلاق وعلى الجرائم بلانية  
 لا يعرف ولو لم يكن له امرأة يكون عينا فكم  
 بالحنث تصح القدوري وكذا على الطلاق  
 من ذراعي بحر

من يقول على "الطلاق" من فداي وجعلها أولى وأنت خبير بأنه في المقام عليه قد شاطب المرأة التي هي محل  
الطلاق ثم ذكر الصلح للنفقة لم يكن مقيد به حسا ولا مراعاة لأصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف  
أنفسا إلى غيره بلا دليل بخلاف على "الطلاق" من ذراعي لأنه لم ينفذ إلى محله بل أضافه إلى ما ليس بمحله وهو إذا  
ضم إلى محله وإلى ما ليس بمحله كالقول لا مراة ولرجل أول امرأة أجنبية أحدا كما طالق لا يقع فكيف إذا  
أضافه إلى غير محله ومما يطهره الأول قال لأجنبية أو بجهة أنت كذا بل قالوا لو وضع يده على رأس امرأته وقال هذا  
منك طالق لا تطلق فكيف إذا أضافه لذراع نفسه الذي ليس بمحله أصلا وهو لو قال أنا منك طالق لغاؤه وهو  
كلام وجبه اهـ على (قوله ولو قال طلاقك على لا يقع) لاحتمال أن يكون مراده حرام والظاهر أنه إذا نوى  
واجب على أو فرض كان في حكم ما بعده (قوله المختار لا) أي وان نوى وقبل ثم بالنية وصحح بمر (قوله المختار نعم)  
أي الوقوع في الكل لأن الطلاق لا يكون واجبا أو تابعا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت إلا بعد الوقوع بمر  
بقوله قال الكل الحق نعم) أي لاحتمال الدعاء كما يقع فهو كثير أقال المتقدم ويوقع في عصرنا نظير هذا يطلب  
الرجل البرائة من المرأة فتقول أبرأك الله وكانت حادثة الفتوى وكتب بصحتها المتعارف فهم ذلك ذكره الأسفاطي  
(قوله بالتسديد) أي بتسديد اللام ما يكونها فهو من الكتاب كذا في الهندية (قوله وقع) أي من غير نية لأنه  
صريح (قوله وكذا باطل بكسر اللام) أي لو قال باطل بكسر اللام وقع بلانية كذا في الثانية (قوله وضعها) تبع  
في هذا صاحب النهر حيث قال وينبغي أن يكون الضم كذلك إذا هو لغة من لا ينتظر بضم خلاف الفخ فانه يتوقف  
على النية اهـ قال السيد الخواري وفيه تأمل ووجهه انه ينبغي أن يتوقف على النية في الضم فانه إذا لم ينتظر  
الحرف الذي بعد اللام لم تكن مائة طلق موجودة ولا ملاحظة فلا يكون الطلاق بمصرح بها لا يحتاج إلى نية  
بمخلافه على لغة من ينتظر الآخر أبو السعود (قوله لأنه ترخيم) أي على لغة من ينتظر في الأول ومن لا ينتظر  
في الثاني قاله الخواري (قوله وأنت طال بكسر) في النهر عن الثانية لو حذف الفاف من أنت طالق فان كسر  
اللام أو كان ذلك في هذا كذا الطلاق وقع بلانية والوقوف عليه أو وجهه صاحب الثانية بأنه ترخيم وغلطه  
الكمال بأنه أغما يكون الخبر في النداء وفي غيره اضطراب في الشعر ورتبان الترخيم لغة يقال على مطلق الحذف  
كأنص عليه الجوهرى وغيره وهو المراد هنا فالتناسب للشارح أن يزيد بعده قوله بالكسر أو حال هذا كذا الطلاق  
(قوله والوقوف على النية) أي بأن فسخ أو ضم ويزاد ولم يكن في هذا كذا الطلاق على ما قاله في الثانية (قوله كمالو  
تجيب به أو بالعنف) بأن قال أنت طالق أو أنت حر فانه يتوقف على النية على ما جزم به صاحب البدائع  
ومما قدمه الشرح من أن طالق صريح لا يتوقف على نية بناء على ما في الثانية في المثل نصان مشي على  
أحدهما سابقا ويرى هنا على الآخر (قوله عن التصحيح) أي تصحيح العلامة فاسم (قوله الصحيح عدم الوقوع  
برحمتك طلاقك) لأن الرحمن لا يفيد زوال الملك وقيل يقع لأن الرحمن لا يكون إلا في الموجود ووجود الطلاق  
يقضي وقوعه (قوله ونحوه) كونهت وأودعتك طلاقك كافي النهر وما راد الأمر بيد هاف قوله أعزتك طلاقك  
وقولنا ما قال (قوله وإذا أضاف الطلاق إلخ) المراد الإضافة العنصرية (قوله كانت طالق) أو كلك أو جميعك  
أو جلتك وأن من أنت شعير ذاتها فيكون الطلاق مسندا إلى جملتها وذكر هذا مع علمه سابق فقيده ما بعده (قوله  
بكل رغبة) فانه قد عبر بها عن الجمله في قوله تعالى قهر برغبة على (قوله والعنف) هو الرقة كافي للصباح وعبر به  
عنها في قوله تعالى فقلت أعناقهم لها خاضعين (قوله والروح) ملأها النفس قال تعالى وكنتم بناء عليهم فيها أن  
النفس بالنفس ومذكره المصنف أولى مما ذكره الزملي أن الإضافة إلى الروح والجسد من الإضافة إلى الجمله لأن  
الروح جزء من الإنسان وكذا الجسد لتركبه منها فكل جزءه والبدن مراد للجسد عرفا وقول الشارح الأطراف  
ما خله الخ مقدمه في كتاب الصلاة وهذه المنفعة غير متعارفة والمقام غير محتاج إليها والأطراف اليدين والرجلان  
والمراد ما بين الرأس وقد صرح به في النهر (قوله والقرح) عبر به عن الجمله فيه ما روى عن الله الفروج على الدروج  
وهو غريب جدا نهر (قوله والوجه) عبر به عن الذات في قولهم جاني وجوه الناس أي أعينهم وفي قوله تعالى  
عزني وجهه وملك ذوالجلال والإكرام على تأويل الخلف أن المراد بالوجه الذات (قوله والرأس) يقال أمرى حسن  
خدا لهم ما سلك سالكنا (قوله بخلاف البضع والذبح) قال في البحر الاست وإن كان مرادا فلا بد من لا يلزم مساواتهما  
في الحكم لأن الألف هنا لكون اللفظ بعد به عن الكل الآخرى أن البضع مراد للفروج وليس حكمه هذا

ولو قال طلاقك على لا يقع ولو زاد واجب  
أو لازم أو نأيت أو فرض هل يقع قال  
البرازي المختار لا وقال القاضي الخاصي  
المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يقع لنية  
قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني  
طالقا أو طالق أو بامطلة بالتسديد وقع  
وكذا باطل بكسر اللام وضعها لأنه ترخيم  
أو أنت طال بكسر أو بوقف وفي النهر عن التصحيح  
كالترخيم به أو بوقف برحمتك طلاقك ونحوه  
الصحيح عدم الوقوع برحمتك طلاقك  
(قوله إذا أضاف الطلاق إلخ) كذا  
(أولى ما عبر به عنها كالرقة والعنف والروح  
والبدن والجسد) والأطراف والوجه  
في الجسد دون البدن (والفروج والوجه  
والرأس) وكذا الاست بخلاف البضع والذبح

حكمه في التعبير (قوله والدم) المناسب اسقاطه لذكره بعد في محله واخذ كذا بمرهنا مع ذكره فهاهنا في كسر  
 مراده وهو الاستأخذه الطلبي وقد بملوا الدم بعبره عن الجله في الكفالة دون الطلاق والحق وكان التقاطع  
 جريان العرف فيها دونها وصح في الجوهرة الوقوع به ولو أشد الى العبر وقع لانها بما بعبره عن الكل يقال  
 عن القوم وهو حين في النمس أخاده صاحب النهر (قوله كصفها وثلاثها) الى عشرها وكذا لو أضافه الى جزء من  
 ألف جزءها كما في الدر المنثور لانه محلي لسائر تصرفات كالبيع الا أنه يتجزأ في غير الطلاق وقال شيخنا زاده  
 انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لشبهه ببيع في الكل (قوله لعدم تجزئه) على قوله أو الى جزء شائع منها  
 (قوله ولو قال نصفك الاعلى الخ) أشار به الى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين بل الحكم واحد  
 كما في هذه المسئلة (قوله وقعت بجناري) ولا نص فيها عن المتقدمين ولا عن المتأخرين هندية (قوله فافق بعضهم)  
 أي بعض مشايخ جناري الموجود حال الحادثة بطلقة نظر الى أن الرأس في النصف الاعلى فيصير مضيقا للطلاق  
 الى رأسها (قوله علاما بالاضافتين) لأن الرأس في النصف الاعلى والفرج في النصف الاسفل فيصير مضيقا للطلاق  
 الى رأسها بالاضافة الى النصف الاعلى والى فرجها بالاضافة الى النصف الاسفل محبط ولو قال لاصرا أنت  
 طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كنت مدخولة طلفت ثلاثا وان غير مدخولة طلفت واحدة وكذا اذا  
 قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق أو طالق طالق كذا في الدخارج ولو قال أنت طالق وكررت الجله ثلاثا وقال حنيت  
 بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة انها مهادين فقط خاتمة وفي كثر لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو  
 يتعقد الطلاق وان صحت بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقه أنت طالق أو طلفتك أنت طالق ولو قال  
 طلفتك فأنت طالق لا يقع أخرى الابالغية ظهيرة وبالكل من الهندية (قوله أو الوجه) أي منك (قوله بل من  
 العضو) بقرينة ذكر منك ووضع اليد في الاخيرة (قوله وأشار الى رأسها) مقتضاء الوقوع فيما أشار الى الرقبة  
 بدون وضع يد وظل هذا العضو طالق قياسا على ما ذكره الشارح أبو السعود (قوله وقع في الاصح) كأن الفرق أن  
 الجمع بين اشارة القول ووضع اليد عند ارادة الجله بخلاف انفراد اشارة فانه قد يراد به الجله معها (قوله  
 خال الجمع لو أضافه الى اليد) أو دعيه بأن اليد غير جها عن الجله في قوله تعالى يتبيند أبي لهب وقوله صلى الله  
 عليه وسلم على البدن أخذت وجب بانه مدخول في العرف المشهور عما جاب الشارح من أنه مجاز والعلاقة  
 الجزئية ومثل البدن ما شبهها قال في البحر وحاصله انه ثلاثة صريح مع شمس ثلاثة كالرقبة وكتابه لا يقع بها  
 الابالغية كالبو والميسر محال ولا كتابة لا يقع به وان نوى كل ريق والسن والشعر والتففر والكبد والقلب  
 (قوله الابالغية المجازية) أي من الكل فهو كتابة تحمل العلامة الجوى عن المحاكات لجلال زاده فانه يجب أن يقع  
 في أمر الطلاق اذا أضفت اليه اليد والرجل باللسان التركي فانهما فيه بعبر بهما عن الجله والذات (قوله لانه  
 لا بعبر به) أي بالذات كوردها هذه الالتفات (قوله ظهيرة قومه) أي بما ذكر ولا خصوصية بل لو عذروا بأي عضو كان  
 كذا ذكره أبو السعود بن الدرر (قوله وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة) كالظهار والابلا والعضو عن  
 القصاص والضايق حتى لو أعتق اصبعه مثلا لا يقع أخاده في البحر وان قال لأقرب رأسك أو وجهك أو عقلتك  
 أو به نأشهر أو رأسك لي كظهر أمي كن مولا فظاهر اتفاقا وان أضافه الى البدن لا يكون مولا ولا مظاهرا  
 عندنا خلافا لفر والشافعي (قوله لا الحل) كالسكاح أي فانه لا يصح ولو أضافه الى جزء شائع حتى لو تزوج نصفها  
 لم يصح السكاح احتياطا كما في البحر وكذا بقال اذا أضافه الى ما بعبر به عن الجله فانه لا يتعقد كما في سنده كلامه  
 فالتفصيل السابق محله أسباب الحرمة لا الحل وقوله اتفاقا أشار به الى الرد على الزيلعي حيث قل أن الجزء الشائع  
 محل السكاح (قوله وجزء الطلقة) مبتدأ خبره قوله بطلقة وتعبيره بالجزء أولى من تعبيره بالسكنة بالنصف والثلاث  
 كما أفاده في البحر حيث قال ولو قال وجزء الطلقة نطفة لكان أوجزا مثل واحد وان أوجب عنه بأنه قصد  
 الابضاع (قوله ولو من ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزأ من ألف جزء من طلقة (قوله لعدم التجزئ) أي  
 في الطلاق فذكر جزئه كذا كرهه كالعضو عن بعض القصاص فانه عفو عن كله (قوله ولو زادت الاجزاء)  
 مع الإضافة الى الضمير كانت طالق نصف طلقة وثلاثا ولو زادت الاجزاء الى الواحدة نصف الميسر  
 فتقع به طلقة أخرى (قوله هكذا) يعني لو زادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث طلقات ولو زادت ثلاث طلقات وثلاثا  
 ارباعها وأربعة اجزاء على طلقتين وقع ثلاث طلقات ولو زادت واحدة طلقة واحدة (قوله لا يقع)

والدم على الفشار خلاصة رأيه (أو) إضافة الى  
 جزء شائع منها كصفها وثلاثها (وقع) لعدم  
 تجزئه ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة  
 ونصفك الاسفل ثنتين وقعت بجناري فافق  
 بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث علاما بالاضافتين  
 خلاصة (واذا قال الرقبة منك أو الوجه  
 أو وضع يده على الرأس أو المني أو الوجه  
 وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح)  
 لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل من العضو  
 حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق  
 وأشار الى رأسها وقع في الاصح ولو نوى  
 تقصيف العضو ينجى أن يدين فصح (سكن)  
 لا يقع (لو أضافه الى اليد) الابنية المجاز  
 (والرجل واليد والبطن واللسان والاذن  
 وانفخذ والظفر والذقن والسن والريق  
 والضم والصدور والذقن والدم جوهرة لانه  
 والعرف) وكذا الذقن والدم جوهرة لانه  
 لا بعبره عن الجله فلو بعبر قوم به منها وقع  
 وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة لا الحل  
 اتفاقا (ويزن الطلقة) ولو من ألف جزء  
 (طلقة) لعدم تجزئه ولو زادت الاجزاء  
 وقع أخرى وهكذا لم يقل نصف طلقة  
 وثلاث طلقة فميسر طلقة فتقع الثلاث



الثلاث) لأن المتكررة أصبحت متكررا كمن الثاني غير الأولى فيتم كمال كل جزء بخلاف ما لو قال أنت طالق نصف  
 طلقة وثلاثا وسببها حيث يقع واحدة ثلاث الفصحى الثاني والثالث من الأولى فكل أجزاء طلقة واحدة  
 وهذا في المستعمل بها أما غير هاتين فليقع عليها الواحدة في الصور كلها فأدعى البحر (قوله فواحدة) لأن كل  
 واحد يدل على محله والمبدل منه في المثالين (قوله ولو قال طلقة ونصفها) قال في الهندية ولو قال أنت طالق  
 واحدة ونصفا أو قال واحدة ورعا أو ما أشبه ذلك يقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها أو قال واحدة ورعا يقع  
 واحدة كما في المحيط وهكذا في البدائع وهذا قول بعضهم والمختار أنه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج  
 والجوهرة النيرة (قوله وكذا لو كان مكان السدس ربعا) أي في صورة قوله أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقات  
 وسدس طلقة (قوله قهستاني) عبارته عن المحيط لو قال نصف طلقة وثلاث طلقات ورابع طلقة ثنتان على  
 المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدس ثلاث وقيل واحدة وهذا من القهستاني سبب قلم في النفل  
 والحكم أما الأولى فإن عبارة المحيط كما في الهندية ولو قال أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقات وسدس طلقة  
 يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء إلى طلقة متكررة والنكرة إذا تكررت كانت الثانية غير الأولى ولو قال  
 نصف طلقة وثلاثا وسدسها يقع واحدة فإن جاوز مجموع الأجزاء طلقة بأن قال أنت طالق نصف طلقة  
 وثلاثا ورعا أو قال واحدة وقيل يقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح  
 كذا في الظهيرية اهـ فموضوع الخلاف في الواحدة والثنتين في الإضافة إلى الضمير وأما الثاني فلأنه إذا كان  
 يقع في السدس ثلاث طلقات كما قدمه مع أن النصف والثلث والسدس مجموعها طلقة واحدة فلا يقع الثلاث  
 في الربع وهو زاد عليها نصف السدس أولى وهذا هو المتعين في العبارة فغير ذلك فيه حل كلام الشارح على غير  
 الواقع (قوله وسببها) أن استثناء الخ قال في فتح القدير إخراج بعض التلخيص أقواله بخلاف إيقاعه فلا يقال طالق  
 ثلاثا لأن نصف طلقة وقع الثلاث وهو قول محمد وهو المختار وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لأن التلخيص  
 لا يجرى في الإيعاز فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة ونحوها في المنع (قوله بخلاف إيقاعه) قد ذكره هنا  
 (قوله واحدة) اعتبارا للغاية الأولى (قوله ثنتان) بادخال الغاية الأولى ليعرب عليها الثانية إذ لا ثانية بدون أولى  
 وإخراج الغاية الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثالثة (قوله فيما أصله المظهر) كالطلاق أي قبل ورود  
 الشرع باباحته (قوله دخول الغاية الأولى فقط) لأن حظره قرينة على عدم إرادة الكل (قوله عند الإمام) وقال  
 تدخل الغايتان تطلق في صورتين السابقتين اثنتين وفي الأخيرة ثلثا ولو لم يقع زفر بالاولين شيئا أو وقع  
 بالآخرتين واحدة وقد نص غير واحد على أن قوله الاستحسان وقال السكال أن قول الإمام استحسان أيضا  
 إلا أنه ما أطلقا وقصد الإمام دخول الغايتين فيما مرجه الإباحة (قوله الغايتين) أي دخول الغايتين فله  
 أخذ المائة على عن البحر والأولى فله أخذ المائة لأنه المتوهم (قوله ثلاث) لأن نصف التلخيص واحدة  
 فتكون الواحدة مكررة ثلاثا فثلاثة أنصاف تلتحقين ثلاث طلقات ضرورية ثم بقليل زيادة قال في البحر إذا  
 نوى تنصيف كل من الطلقتين فتكون أنصافها أربعة فثلاثة منها طلقة ونصف فتقع طلقتان ديانته ولا يصدق  
 في القضاء لأنه احتمال خلاف الظاهر وفيه تأمل (قوله وقيل ثنتان) وجهه ما تقدم عن البحر (قوله أو منى  
 طلقتين) نقل صاحب البحر عن الذخيرة لو قال أنت طالق نصف طلقة نصف فواحدة ولو قال نصفى طلقتين ثنتان  
 وكذا نصف ثلاث طلقات ولو قال نصفى ثلاث طلقات فتلاث (قوله طلقتان) لأنها في الأولى طلقة ونصف  
 فتتم كمال وأما في الثانية فلأن نصفى الطلقتين طلقتان لأن الطلقة وهي النصف مكررة مرتين (قوله وقيل يقع  
 ثلاث) لأن كل نصف يتم كمال فيصل ثلاث (قوله والأول أصح) صححه العتابي واختاره الناطقي وهو المنقول  
 في الجامع الصغير (قوله أن لم يشو) مثله ما لا نوى الطريقة لأنه لا ظرف له بحر (قوله أو نوى الضرب) أي الحساب  
 ولو علمنا بعد الحساب خلافا فرفقه لأن عرفهم فيه تضعيف أحد العددين بقدر الآخر كقوله واحدة مرتين  
 ووجهه في فتح القدير والحرير بأن عرف الحساب في التركيب لا على كون أحد العددين ضعفا بقدر الآخر  
 والفرض أنه تكلم بعرفهم وأردده ضار كالأول أو وقع بلفة فارسية أو غيرها وهو يريد ما هو وجهه في غاية البيان (قوله  
 لأنه يكثر الأجواء) أي فلا يزيد بالضرب في نفسه لأنه لو كان كذلك لم يبق أحد في الدنيا فغيره لأنه يضرب ما ملكه  
 من الدراهم في مائة يصير مائة ثم يضرب المائة في الألف فتصير مائتا ألف فصار معنى قوله واحدة في ثنتين واحدة

ولو بلا واحد فواحدة ولو قال طلقة ونصفها  
 فثنتان على المختار جوهرة وكذا في كل مكان  
 السدس ربعا فثنتان على المختار وقيل واحدة  
 قهستاني وسببها أن استثناء بعض  
 التلخيص له بخلاف إيقاعه (و) يقع قوله  
 (من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى  
 ثنتين واحدة) بقوله من واحدة أو ما بين  
 واحدة (التي ثلاث ثنتان) الأصل فيها  
 أصله المظهر دخول الغاية الأولى فقط عند  
 الإمام وفيما مرجه الإباحة كختم مالي  
 من مائة إلى ألف الغايتين اتفاقا (و) يقع  
 (بثلاثة أنصاف طلقة) أو نصفى طلقتين  
 (طلقتان وقيل يقع ثلاث) والأول أصح  
 (وبواحدة في ثنتين واحدة أن لم يشو أو نوى  
 الضرب) لأنه يكثر الأجواء لا الأفراد



الرشد إليه الى القاضي أبي يوسف - آله - عن قول القائل

فَابْتَغِ تَرْفُقَ يَاهُنْدَ فَالْتَقِ أَهْلَهُ ۖ وَانْصَرِقِ يَاهُنْدَ فَانْصَرِقِ أَهْلَهُ

فأنت طلاق والطلاق مزينة • ثلاث ومن يهرق أعق وأظلم

بما يلزمه اذا وقع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف هذه مسئلة فتعوية فقهية ولا آ. من الخطا ان قلت فيها  
برأي فانيت الكسائي وهو في فراشه فداسته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر أن  
الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما يذهب ما جله معترضة فكتب بذلك الى  
الرشيد فأرسل الى الجواز فوجهت بها الى الكسائي اه ملخصا وتعقبه في فتح القدير بأنه بد كونه غلطا بعيد  
عن مقام معرفة الاجتهاد فان شرطه معرفة العربية وأساليبها لان الاجتهاد يقع في الادلة السهمية العربية  
والذي نقله أهل المذهب في هذه المسئلة عن الذي قرأ الفتوى على محمد بن حسين وصلت اليه خلاف ذلك وان المرسل  
بها الكسائي الى محمد وهو ابن خالته ولادخل لابي يوسف أصلا ولا للرشيد ولقام أبي يوسف أجل من أن يحتاج  
في مثل هذا التركيب مع امامته واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ الى غيره وفي المسودة  
ذكر ابن جماعة أن الكسائي بعث الى محمد بفتوى فدفعها الي فاذا فيها ما رواه أجاز بن عيسى وهو الروي في تاريخ  
الخطيب البغدادي وذكره الحافظ البيهقي في حاشية المغني فأداه الحلبي (قوله فان ترقى الخ) في التمرع  
شرح التواهد للجلال الرقي ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء رفق بضمها وانخرق بالضم وسكون الراء الاسم من  
خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا بفتح الخاء واراوه وهو ضد الرفق وفي القاموس ان ماضيه بالكسر كفرح وبالفهم  
ككرم وأمين من الجن وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد البين وذكر ابن عيسى أن في البيت الثاني حذف  
الفاء والمبتدأ اي فهو أمي اه (قوله فان طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل (قوله والطلاق هيمة) أي  
معزوم عليه ليس بلفظ ولا لعب نحر (قوله وتقامه في المعنى) حيث قال أقول ان الصواب أن كلاما من الرفع والنصب  
محتمل لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة أما الرفع فلان أل في والطلاق اما لجواز الجنس كما تقول زيد الرجل  
هو الرجل المستدبه واما للعهد المذكور. مثلها في فاصي فرعون الرسول اي وهذا الطلاق المدكور مزمة ثلاث  
فعلى المهدية تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فانه محتمل لان يكون على  
المفعول المطلق وحيد يقتضي وقوع الثلاث اذا المعنى فانت طالق ثلاثا لانم اعترض بينهما ما بقوله والطلاق  
عزيمة ولان يكون من الضمير المستتر عزيمة وحيد لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا  
اي جنس الطلاق وأما اذا قصد العهد فيكون الواقع ثلاثا وأما أظهر الاحتمالين ارادة العهد المذكور فيقع الثلاث  
ولذا ظهر من الشاعر أنه أراد كما أفاده البيت الاخير بجم مختصرا (قوله وفيما علفناه على اللقي) عبارة بعد قوله  
كم يقع فاجاب لنرفع ثلاثا ونقع واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وان نصبها وقع ثلاث  
لان معناه أنت طالق ثلاثا وما يذهب ما جله معترضة وهذا مفاد اللفظ وأما ما ادلتنا عرفة والاثلاث اقوله به  
فبني على ان كنت غير موفقة \* وما امرني به الثلاث مقدم

انتهت قال في النهر ان قوله ان كنت تعلية والام مقدرة اى لاجل كونك غير رقيقة والمقدم مصدر ميمي من  
قدم بمعنى تقدم اى ليس لاحد تقدم الى انفسه والالف بعد غام الثلاث ادبها غام الفرقة حلي (قوله ويقول  
أنت طالق غدا الخ) شروع في اضافة الطلاق الى الزمان وهو ناخذ حكمه عن وقت التسليم الى زمان يذكرك بعده  
بغير كلمة الشرط نهر عن النهاية فلو قال لامر أنه أنت طالق غدا اذا دخلت الدار بلغوز ذكر الغد فيطلق الطلاق  
بدخول الدار حتى لو دخلت اى وقت كان طلق ولو قدم الشرط وقال ان دخلت الدار فانت طالق غدا يتعلق  
طلاق الغد بالدخول اظهرية وبه علم أن التقييد بالوقت انما يصح اذا لم يأت بعده تعليق التعارض الاضافة  
والتعليق فيخرج انا خبر افاذه في البحر (قوله يقع عند طلوع الصبح) اى الفجر الصادق ووجهه أنه وصفها  
بالطلاق في جميع الغد فتعين الجزء اذ قل لعدم المزاحم (قوله وصح في الثانية نية العصر) لانه وصفها به في جزء  
منه وهو يصدق بالاول والآخر (قوله اى آخر النهار) تفسير مرادوا الظاهر أنه لو اراد وقت الضوء ازالوا  
صدق كذلك (قوله قضاء) وقالوا لا يصح كالأول ولا خلاف في صحته فيها ادبائه والفرق له عموم متعلقها بدخولها  
مقدرة لاملحق بالطلاق للفرق لفة بين صمت سنة وفي سنة وشرعا بين لاد ومن جرى حيث لا يبر الابن وم كله

فان ترفقي باهذه فالرقى عين  
وان تخفري باهذه فالخرق انشام  
وانت طلاق والطلاق مزينة  
ثلاث ومن يخفرك اعق وانظلم  
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة على  
ثلاث وتعامه في المني وفيما اعقناه على  
الماتى (و) بقوله (انت طالق غدا) وقد غدا  
يقع غدا (طالع) العج وصح في الثانية  
العصر) أى آخر النهار واذا وصدت فيهما  
(ديانة)

وَأَنْتَ طَلَّقَ وَالطَّلَاقُ مَرْبُوعَةٌ  
 ثَلَاثٌ وَمِنْ بَعْرِقٍ أَعْقٌ وَأَطْلَمُ  
 كَمْ يَقَعُ فَقَالَ إِنْ رَفَعَ ثَلَاثًا فَوَاحِدَةٌ وَإِنْ نَصَبَهَا  
 ثَلَاثٌ وَتَعَامَلُ فِي الْمَنْفَى وَفِيهَا عِلْقَانُهُ عَلَى  
 الْمَلَاتِقِ (و) يَقُولُهُ (أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا أَوْ غَدَ  
 يَوْمٍ) طَلُوعُ (الْحَجَرِ) وَصَحَّ فِي الثَّلَاثَةِ  
 (أَيَّ أَنْتِ الْبَارِقَةُ) وَصَدَّقَ فِيهَا  
 (دِيَانَةُ)

كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحد على  
ثلاث وثلاث في المني وفيما علقناه على  
المني (و) بقوله (أت طالت غدا أو فغد  
يقع عند طلوع العج وصح في الثانية  
العصر) أي آخر النهار فذا وصدق فيهما  
(ديانة)

وفي عري يساعة وبين قوله ان صحت شهر افعله حرجت يقع على موم جميعه بخلاف ان صحت في الشهر  
حيث يقع على موم ساعه سطحي عن الشهر (قوله ومثله أنت طالق الخ) قال في البحر واليوم والشهر وقت  
العصر كالفد فيما ومثل قوله في غده قوله في شعبان مثلا فاذا قال أنت طالق في شعبان فان لم تكن له نية طلق  
حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف (قوله اعتبر اللفظ الاول) فقطع  
في الاول في اليوم وفي الثاني في غده لانه بذكره اياه ثبت حكمه تعيينا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحفل بالتعريف  
بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التمييز (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف  
غير الموقوف عليه غير أنه لا حاجة الى ايقاع الاخرى في الاولى لما كان وصفها غدا بطلاق وقع عليه باليوم  
ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان حلي (قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) قال في البحر واستفاد من المستثنى  
أنه لو قال بالنهار أنت طالق بالليل والنهار وقع طلقان ولو قال بالنهار والليل وقع واحدة ولو كان بالليل انعكس  
الحكم اهـ (قوله أو أول النهار وآخره) فان كانت هذه المقالة أول النهار طلقت واحدة ولو قال بدله أنت طالق آخر  
النهار وأوله طلقت اثنين ولو كانت في آخره انعكس الحكم كذا في البحر واستشكله في النهار فاجب وعلم أن  
التشبيه في وقوع الواحدة والثنتين (قوله وعكسه) بالجزء عطف على مدخول الكاف أو بالنصب عطف على جملة  
أنت طالق الخ وقد علم حكم العكس من النقل السابق (قوله أو اليوم ورأس الشهر) لو قدمه على قوله وعكسه  
لكان أولى كما لا يخفى حلي فان قال هذه المقالة في اليوم اتحد الواقع ولو قال رأس الشهر واليوم تعدد (قوله  
مق أضاف الطلاق لوقت الخ) ولو أضيف الى أحد الوقتين وقع عند آخرهما كقوله أنت طالق غدا أو رأس  
الشهر يقع عند رأس الشهر وكذا اليوم أو غدا يقع عند الغد وان علقه بغيره يقع عند آخرهما اذا جاء فلان  
واذا جاء فلان فلا يقع الا عند مجيئه ما وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما ما نحو اذا جاء فلان أو جاء فلان  
فأيهما جاء طلقت وان علقه بالفعل والوقت يقع بكل واحد تطلقه وان علقه بفعل أو وقت فان سبق الفعل وقع  
ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل بجر (قوله كأن يستقبل) كاليوم وغدا (قوله اتحد)  
لأنها تجعل ما علقه في غده بطلاق واقع اليوم ولا حاجة الى التعدد (قوله طلقت واحدة في الحال وأخرى في الغد)  
أما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غدا فلا يجزئ بشرط معطوف على جملة الايقاع والمعطوف غير المعطوف  
عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطلقه أخرى فان لم يذ كر الواو كما اذا قال  
أنت طالق اليوم اذا جاء غدا لا تطلق الا بطاوع الفجر فتوقف المنجز لا اتصال معنى الاول بالآخر كذا في البحر  
وأما في قوله أنت طالق لابل غدا فلا بد ان أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى اهـ  
حلي (قوله فطرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد والثاني اوله تطلق رجعة لانه أدخل الشك  
في الواحد فبقى قوله أنت طالق وله ما ان الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجتمع عليه  
من أنه لو قال لغدا المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف لكان كذا ثلاثا اهـ حلي (قوله  
لحالة منافقة للابتناع) وهي موهة او للوقوع وهي موهة كذا أنت طالق التشبيه في كونه لغدا او اضافته  
الى حالة منافقة له وقيد بالطلاق لان حكم العتق بخالفه كما يأتي (قوله قبل أن تزوجك) لا فرق بين أن يزيد بشهر  
أو لا وتمام تفادير معاملة في البحر (قوله أو أمس وقد نكحها اليوم) أي فهو لغدا لانه أسنده الى حالة منافقة  
كما في التي قبلها فصار كما لو قال طلقتك وأنا نام أو وصي أو مجنون وكان جنونه معهودا (قوله لان النساء في الماضي  
الخ) قال في البحر لانه لم يسند الى حالة منافقة ولا يمكنه تعديده اخبارا فكان انشاء ما انشاء في الماضي انشاء  
في الحال فيقع الساعة (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس سر (قوله وقبل بهكسه) فاذا  
قال أنت طالق أمس واليوم تقع واحدة لان ايقاعه في أمس ايقاعه في اليوم فكانه كثر لفظ اليوم مرتين قال  
في البحر وهو مقتضى القاعدة من أنه اذا بدأ بالكائن اتحد ولو قال اليوم وأمس تقع ثنتان وهذا ما ذكره المقدسي  
في شرح الكنز عن الذخيرة وهو الحق كما في الحلي (قوله وكان معهودا) وان لم يكن معهودا طلقت الحال (قوله  
كان لغوا) لانه أضاف الطلاق الى حالة معهوده تنافي صحة الايقاع فكان مذكرا لامتناعه اهـ حلي ولا حاجة  
الى هذه الجملة لفهمها من التشبيه (قوله كما لو أقر له بد) أي بجزئته (قوله لاقراره بجزئته) عليه قاله والثلاث  
(قوله قبل موني) مثله قبل موتك (قوله لا تنفاه الشرط) ظاهر كلامه أن الجمله فيها شرط ولم يوجد وليس كذلك

ومثله أنت طالق شعبان وفي شعبان (وفي أنت  
طالق اليوم غدا أو غدا اليوم اعتبار اللفظ  
الاول) ولو عطف بالواو يقع في الاول  
واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله أنت طالق  
بالليل والنهار وأول النهار وآخره وعكسه  
او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف  
الطلاق لوقتين كان ويستقبل بمجرى عطف  
فان بدأ بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد  
وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غدا أو أنت  
طالق لابل غدا طلقت واحدة او لا  
وأخرى في الغد (أنت طالق واحدة او لا  
او مع موني او مع) (موتك لغوا) أما الاول  
فغير الشك وأما الثاني فلا ضاقه لمقالة  
منافقة للابتناع والواقع (كذا أنت طالق  
منافقة للابتناع او أمس) قد نكحها  
قبل أن تزوجك أو أمس وقع لان  
اليوم) ولو نكحها قبل أمس وقع لان  
الانشاء في الماضي انشاء في الحال ولو قال  
أمس واليوم تعدد ويصح انشاء قبل  
بعكسه (أو أنت طالق قبل أن اخلق أو قبل  
أن تخلق أو طلقتك وأنا مضي أو نائم) او  
مجنون وكان معهودا كان لغوا (بجلا في  
مجنون) (أنت حر قبل أن اشتريك أو أنت حر  
قوله) (أنت حر قبل أن اشتريك أو أنت حر  
أمس وقد اشتراه اليوم) فانه يفتى كما يعتق  
(أو أقر له بد) (أو أقر له بد) (أو أقر له بد) (أو أقر له بد)  
طالق قبل موني شهرين أو أكثر ومات قبل  
مضي شهرين لم تطلق (لا تنفاه الشرط

فان الشرط ما كان على خطر الوجود والموت المضاف الطلاق الى ما قبله بكذا كائن لاحتماله كان معززا لوقت  
 المضاف اليه الطلاق واجيب بان الخطر حقيقة بالنظر الى الموت المقيد بكونه قبل كذا ولا شك انه قد يكون كذا  
 وقد لا يكون (قوله وان مات بعده) أي بعد الشهرين وكذا الحكم اذا مات على رأس الشهرين (قوله طلقت  
 مستندا) عند الامام ولا تطلق عنده ما وترث منه وسياق ان الصحيح عنده ان العدة انما تجب من وقت الموت  
 وان استند الطلاق (قوله لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث - بعض) أي لم يبين بثلاث - بعض من التباس  
 الظرف بخلافه وقد تبع في هذا صاحب الدرر وهو قد جرى على قول ضعيف والصحيح ان العدة من وقت الموت  
 وترثه عند الامام اذ لا يظهر الامتناد في حق الميراث لما فيه من ابطال حقها المتعلق بحاله عنده فانه قلت ان  
 العدة تابعة للطلاق ثبت مع ثبوته لانها اثره اجيب بان العدة تثبت مع الشك ولازم انني يتخلف عنه ما يقتضيه  
 كتحلف الحكم عن الاله كاطلاق الميم اذا عينه بعد منى ثلاث حبس اكل من امرأتين قال لهما احدا كما طالق  
 كانت العدة على التي مينة من وقت البساق واذا وجبت العدة من وقت الموت كان فار الان وقت وقف مرض  
 فتعنت بأبعد الاجابين فالخاص اصل انه على قوله لا يتبع طلاق اصل وترثه وتعد عدة الوفاة وعنده يقع الطلاق  
 مستندا والعدة من وقت الموت وتقدر بأبعد الاجلي وترثه (قوله أنت طالق كل يوم) هو قول الثلاثة وقال زفر  
 يقع ثلاث في ثلاثة أيام بجر (قوله أو كل جمعة) محله ما اذا نوى كل جمعة تمر بأيامها على الدهر ولم تكن له نية  
 وان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين بثلاث بجر (قوله أو رأس كل شهر) الاولى  
 حذف رأس لانها في هذه الصورة تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة بخلاف كل شهر فانها تطلق واحدة لانه في  
 الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك في الثاني أفاده في البصر (قوله فان نواه كل يوم) بان نوى أن تطلق كل يوم  
 نطقا أخرى فتصح نيته بجر ومثله كل جمعة (قوله والاصل الخ) قال في البحر والفرق أن في الظرف والزمان  
 انما هو ظرف من حيث الوقوع فيه فيلزم من كل يوم فيه وقوعه تعدد الواقع بخلاف كون كل يوم فيه الاتصاف  
 بالواقع اه ومع وعند وكما مضى الخ من في (قوله وفي الخلاصة أنت طالق) فيه مخالفة لقول الخارج أو مع ولم يزد  
 عليه الا بذكر القول المطلق وهو نطقا ولا يظهر فارق أفاده الحلبي (قوله تطلق الاخرى) أي عقب موت  
 احدهما لوجود شرطه حينئذى وبغير قوله الآن المستدركه قاله الحلبي (قوله لوجود شرط) أي المعنوي -  
 وهو ما دل عليه قوله حينئذى أي حين اذ مات الاخرى قبلها (قوله فقدم به شهر) مفهومه انه اذا قدم قبل  
 الشهر لا يقع الطلاق (قوله وقوع الطلاق مقتصرا) قال في المنع فان قلت ما الفرق بين هذه وبين مثله الموت  
 المتقدمة - حيث وقع في الاولى - مستندا وفي الثانية مقتصر انك أجيب عنه بأن الموت ليس بشرط لان الشرط  
 ما يكون فيه خطر الوجود كالقدوم والموت كائن لا محالة فصار كقوله أنت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق  
 في أول شعبان اهـ الحلبي وقد يحدث هذا الفرق بما سبق (قوله اعلم الخ) الداعي الى ذكر هذه العبارة قوله سابقا  
 مستندا وقوله هنا مقتصرا (قوله ان طريق نبوت الحكم) المراد جنس الطريق فصم الاخبار بقوله أربعة (قوله  
 كالتعليق) صورته أن يقول ان دخلت الدار فأت طالق فان الدخول ليس بعلة حال التلفظ به وينقلب علة عند  
 وجوده لوقوع الطلاق به والمراد بالتعليق المعلق عليه (قوله موت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق  
 والعتاق وغيرها - أي عن المنع (قوله بشرط بقاء المحل كل المدة الخ) هذا جواب سؤال أشار اليه في المنع قوله  
 فان قلت لا فرق بين الاستناد والظهور وهو التبيين قلت الفرق بينهما اختلاف الشرط فان شرط الاستناد  
 قيام المحل حال نبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت نبوت الحكم الى الوقت الذي استند اليه كما في النصاب  
 فزكاة وليس ذلك بشرط في التبيين حتى لو قال ان كان زيدا في الدار فأت طالق فغاضت ثلاث حبس ثم طلقها  
 ثلاثا ثم ظهر أنه كان في الدار في ذلك الوقت لا تقع الثلاث لانه تين وقوع الاول وان يضاع الثلاث كان بعد  
 انقضاء العدة كذا حقه الشيخ أمك الدين وغيره اهـ الحلبي (قوله بين الحول) أي حين قيامه (قوله مستندا لوجود  
 النصاب) الاولى أن يقول مستندا لوجوده أو له أي الحول بشرط وجود النصاب كل المدة والمراد أن لا يقدم كاه  
 في الاشياء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك نصابا آخر ولو بعد الاول بصاعه اعتبر حوله مستأنف (قوله والتبيين) الاولى  
 بالتعريف أن يقول والتبيين (قوله فتعنت منه) أي من حين القول (قوله أو متى لم أطلقك) من مثل متى حين  
 وزمان وحيث ويوم فلو قال - بين لم أطلقك تطلق حين سكنت - كذا زمان لم أطلقك وحيث لم أطلقك

وان مات بعده طلقت مستندا) لا قول المدة  
 لاعداء الموت (قوله فائدة انه) (لاميراثها)  
 لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حبس  
 (قال لها أنت طالق كل يوم) أو كل جمعة  
 أو رأس كل شهر (ولانية تتبع واحدة) فان  
 نواه كل يوم أو طالق في كل يوم أو مع أو عند  
 أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة  
 والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحد والا  
 نه تدور في الخلاصة أنت طالق مع كل يوم  
 نطقا وقيل ثلاث الحال (قال أطول كما  
 حرر طالق الآن لا تطلق - حتى تموت  
 احدهما تطلق الاخرى) لوجود شرطه  
 حينئذ (قال أنت طالق قبل قدوم زيد  
 بغيره فقدم بعده ووقع الطلاق  
 مقتصرا) اعلم أن طريق نبوت الحكم  
 أربعة: الانقلاب والاقتصار والاستناد  
 والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة  
 كالتعليق والاقتصار نبوت الحكم في الحال  
 والاستناد نبوته في الحال مستندا الى ما قبله  
 بشرط بقاء المحل كل المدة كالزوم الزكاة حين  
 الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين  
 أن يظهر في الحال تقديم الحكم كقوله ان كان  
 زيد في الدار فأت طالق وتين في الغد  
 وجوده فيها تطلق من حين القول فتعنت منه  
 (أنت طالق ما لم أطلقك) أو متى لم أطلقك  
 أو متى لم أطلقك

ويوم لم أطلقك ولو قال كالم أطلقك فأنت طالق أو سكنت يقع الثلاث متتابعاً لا جملته أقاده صاحب البحر (قوله وسكت) معناه صرح به المصنف بقوله وفي قوله الخ (قوله طلقك للسالك بسكونه) لأن في ظرف زمان وكذا ما تكون مصدريه نائبة عن ظرف الزمان كما في قوله مادمت حياً وهي وإن استعملت للشرط لكن اتفق العلماء على أنها هنا للوقت فصار حاصل المعنى إضافة الطلاق إلى زمان حال عن طلاقها وهو حاصل بسكونه بحر مختصراً (قوله وفي أن لم أطلقك) ذكرهم أن وإذا هنا بالتبعية والافاناسيب أهـ باب التعليق بحر (قوله حتى يموت أحدهما) لأن الشرط أن لا يطلقه أو ذلك لا يتحقق إلا بالأس من الحياة وهو في آخر جز من أجزاء الحياة فإن مات وكانت مدخولاً به أو رثته بحكم الفرار وإن كان الطلاق ثلاثاً أو الأثر منه وأشار بقوله يموت أحدهما إلى أن موتها كونه وصحبه في الهداية وإذا سكتها بوقوعه قبيل موتها لا يرث منها الزوج لأن مات قبل الموت ولم يقع بينهما زوجية حال الموت لا تنقضاء العدة بموتها فهي كغير المدخول به لأن الفرض أن الوقوع في آخر جز لا يتجزأ فلم يله إلا الموت وبه تميز والحاصل أنه لا يرث منها طلقاً سواء كانت مدخولاً بها أم لا ثلاثاً أو واحدة وهي رثته إذا مات بحكم الفرار أقاده في البحر (قوله قبيل الموت) هي بالمدخل لا بالشرارة إلى وقوع الطلاق في الجزء الأخير الذي يليه الموت (قوله لتحقيق الشرط) وهو عدم الطلاق (قوله بلائيه) صرح بمفهومه في قوله وإن نوى الوقت الخ (قوله مثل أن) فلا تطلق حتى يموت أحدهما قبل الطلاق للإمام أن إذا استعملت للشرط كما استعملت في الوقت فلا يقع الطلاق بالسك ومن استعملها للشرط قوله وإذا نصبت خصامة فتجمل أي أرى يصيب فقر ومسكنة فاعطوا الفتي من نفسك والتزين وتكلف الجليل أو كل الجليل وهو النعم المذاب قال الشاعر

قد كنت قدما مثيراً مقولاً • متجملات متعففاً متديناً

فلا تنصرت وقد عدت مقولاً • متجملات متعففاً متديناً

أي كنت ذا نزوة وعفة وديانة نصرت آكل لحم نهم مذهب وشارب عفاة أي بقية ما في المضرع من اللبن وإذا بين نهر عن التلويح (قوله مثل في مندهما) فتطلق للسالك بسكونه انتهى الوقت كما في قوله وإذا تكون كريمة أدعى لها (قوله وإن نوى الوقت) أي إذا وجد عليها كتي فانه يصدق انفصالها وديانة لتسديده على نفسه بحر (قوله أو الشرط) فانه يصدق على قولها أيضاً ينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط لأنها عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية أحقال فلا يصدق القاضى بحر (قوله ما لم تقم قرينة القور) أي قرينة دالة على القور ولو في أن التي هي صريح في الشرط والقرينة قد تكون دلالية وقد تكون معنوية فمن الأولى طلقني طلقني فقال إن لم أطلقك فأنت كذا كان على الدور كافي الغنية ومن الثاني ما لو طلب جماعة فأبى فقال إن لم تدخل البيت فأنت كذا فدخلة بعد ما سكت شهوته طلقته راءول لا يقطعه وينبغي أن يكون الطيب ونحوه من كل ما كان من دواهي الجاع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر واهم أن المراد بالبول بوله الأبوله حتى لو لم يدخل إلا بعد قتال فانه تطلق لأنه لا يكون إلا بعد سكون شهوته أبو السعود (قوله فعلى القور) جزاء شرط مقدراً أي فان قامت قرينة قطاق على القور (قوله بقوله) تنافي بقوله مع الوصول (قوله بالمنجزة الأخيرة) فائدة وقوع المنجزة دون المعلق أن المعلق لو كان ثلاثاً وقت واحدة بالمنجزة فقط إذا كان موصولاً فلو كان مفصلاً وقع المنجز والمعلق منع وقوله والمعلق أي ما قبله المعلق منه (قوله استحصانا) والقياس أن يقع ثنتان إن كانت مدخولاً بها وهو قول زفر لأنه أضاف الطلاق إلى زمان حال عن التعليق وقد وجد ذلك وإن كان قليلاً وهو زمان استغفاه بالطلاق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان أن زمان البرغية يدخل في العين وهو المقصود ولا يصح أن يفتقه إلا بالخارج ذلك القدر من العين منع (قوله أن يطلقها) أي ثلاثاً (قوله به بقى) وفي قياس ظاهر الرواية تقع الثلاث لأنه تحقق شرط الحذف وهو عدم التطلق (قوله لأن التطبيق المقيد) بدو من وهو الالف أقاده المصنف (قوله يدخل تحت المطلق) أي مطلق طلاق المفهوم من قول الخالف إن لم أطلقك أي فقد وجد الطلاق فلا يقع الجزاء لانعدام شرطه وهو عدم المطلق (قوله يوم أتزوجك) المراد بالتزوج العقد (قوله بخلاف الأمر بالسك) من أجل الأمر بالسك والركوب والعوم وتخفيف المرأة وتفويض الطلاق كافي البحر (قوله وللأصل أن اليوم الخ) قيد به لأن الليل لا يفصل فيه هذا التفصيل فلا يستعمل الوقت بل هوامسوا إذا الليل وضاموا عرفاً فقط اليوم يطلق على يابض النهار بطريق الحقيقة ففانوا على مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض فيصير مشتركاً وبطريق

وسكت طلقك (للعالم بسكونه) وفي أن لم أطلقك لا تطلق بالسكوت بل يمتد الكاح (حتى يموت أحدهما قبل) أي قبل تطلقه قتل قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون قاتلاً (وإذا ما وإذا بلائيه) مثل أن عنده قاتلاً (في مندهما) وقد مر (قوله مثل أن) وإن نوى الوقت أو الشرط حكمه ما (وإن نوى الوقت أو الشرط اعتبر) نيته انفصالاً حتى ما لم تقم قرينة القور فعلى القور (وفي) قوله (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق مع الوصول) بقوله ما لم أطلقك (طلقك) (قوله لا تجزأ الأخيرة) فقط استحصانا • فخرج • قال إن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق • لأن ما قبله أن يطلقها على ألف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به بقى خاتبة لأن التطبيق المقيد يدخل تحت المطلق (أنت طالق يوم أتزوجك) فانه بالبطلان • بخلاف الأمر بالسك (أي أمرك بسكوتك يوم يقدم زيد فقدم ليلاً لم تنصبر ولو نهاراً بقى لغروب الأصل أن اليوم

الجواز عند البعض وهو الصحيح لأن جلي الكلام على الجواز أولى من حله على الاشتراك والمشهور أن اليوم من  
 طلوع الفجر إلى غروب الشمس والثامن من طلوعها إلى غروبها وقل الشارح اليوم بالتعريف الأول ذكره منكر الما  
 في البحر اعلم أن اليوم إنما يكون لطلوع الوقت فيما لا يمتد إذا كان اليوم منكر أما إذا كان معترفاً بالدم التي لا يمتد  
 الحضورى فإنه يكون ليلاً من النهار (قوله متى قرن الخ) عدل عن قوله متى أضيف لأن الجواز على اعتبار  
 الامتداد وعدمه في المظروف ومن المتأخر من تسامح فاعتبر ما أضيف إليه اليوم وحاصله أن الصور أربع لأنه  
 إما أن يكون المضاف اليوم ومظروف اليوم مما يمتد كقوله أمر لك بكذا يوم بركب فلان أو يكون ما من غير الممتد  
 كقوله أنت طالق يوم بكذا في هذا لا يختلف جواب المتأخرين أن اعتبار المضاف إليه أو المظروف أو يكون  
 المظروف ممتداً والمضاف إليه غير ممتد كقوله أمر لك بكذا يوم بكذا فلان أو يكون المضاف إليه ممتداً والمظروف  
 غير ممتد فحرم أنت حر يوم بركب فلان واتفقوا فيه على اعتبار المظروف في أمر لك بكذا يوم بكذا بكذا فلا  
 لا يكون الأمر يدها اتفاقاً في أنت حر يوم بركب بكذا فلا يمتد اتفاقاً أو ما من تسامح واعتبر المضاف إليه  
 دون المظروف إنما اعتبره فيما إذا كان المظروف والمضاف إليه ممتدين أو غير ممتدين. ما فعل هذا الخلاف  
 في الحقيقة بغير مخلص من الكشف والتلخيص (قوله بعل) مراده بعله هو الشيء ولو عرّبه لكان أولى لأن الأمر  
 بالبدل لا يمتد من الأفعال عرفاً (قوله يستوعب المدة) أشار به إلى ما ذكره في البحر من أن المراد بالامتداد امتداد  
 يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لأنهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أن التكلم مما يمتد زماناً  
 طويلاً لا يمكن أن يمتد بحيث يستوعب النهار (قوله يراد به مطلق الوقت) لكن لو قال غيبته بياض النهار صدق  
 قضاء لأنه نوى حقيقة كلامه فيصدق وإن كان فيه تخفيف على نفسه ذكره ليزيل كل ما صدق فيه قضاء صدق  
 ديانة من غير عكس فإن قلت كثيراً ما يمتد الدهل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل أركبوا يوم بأتاكم العدة  
 وأحسنوا الطن بالله تعالى يوم بأتاكم الموت وبالعكس في مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حر يوم تكفي  
 الشمس قلت الحكم إنما هو عند الإطلاق والناظر من الموانع ولا يمنع مخالفة معونة القرائن كافي الامتداله بغير  
 (قوله كافي الطلاق) أي مطلق في أي وقت في قوله أنت طالق يوم أترجك (قوله أوبرى) بخلاف أنت  
 بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكتابات فأداه الحلي (قوله ليس بشئ) لأن عملية الطلاق إنما هي فاعته بما لا به  
 فالإضافة إليه إضافة إلى غير محله فغير نهر وأشار به إلى أنه لو ملكها الطلاق فاعته لا يقع لما تقدم بناءً بغير (قوله  
 أو أأعلك حرام) الأولى الاتيان بالو (قوله لازالة الوصلة) أي وصلة النكاح فأداه صاحب البحر (قوله وهما)  
 أي إزالة الوصلة وإزالة الحل (قوله منكر كان) بصيغة اسم المذحول أي منكر = ان بين الزوج والزوجة فيصير  
 إضاةهما إلى كل منهما مالا بحقيقة فمما (قوله متى لم يقل الخ) الأولى أن يقول ولم يقل منك ويكون محترز  
 التقييد بمنك وعليك في تصوير المصنف وقد ويصدق بعض النسخ كذلك ولا وجه للتفريق قال في البحر قد نا  
 بقولنا منك وعليك لأنه لو قال أأأبائن أو أبنت نفسي ولم يقل منك أو حرام ولم يقل عليك لم تطلق وإن نوى لأن  
 الميونة منه قد كافي المهرج أي فيجوز أن تكون له امرأة أخرى فغيره ما بقوله أأأبائن منها أو حرام عليها حلبي  
 (قوله ان نوى) هذا القيد في أنت حرام جار على أصل المذهب أما على مابى الفتوى فيقع بلانية كما يأتي في الإيلاء  
 حلبي (قوله وان لم يقل متى) رده على الاكل حيث ذكر في خزانته أنه إذا لم يقل متى يكون باطلا وهو هو ومجمله  
 في الصورة المذكورة بعد (قوله بلانية) لأنه صريح في ابطال النكاح (قوله مع عتق مولاه بال الخ) عبر  
 بالعتق عن الاعتاق مجازاً من استعادة الحكم لله له وإنما عمل في المفعول وهو مالك على اعتبار كونه اسم مصدر  
 كما هي في كلام زيد نهر (قوله له) أي للزوج المعلوم من انقام (قوله لوجود الطلاق بعد الاعتاق) أي لكون  
 الاعتاق شرطاً للطلاق في وجود تطلق التثنية بعده. قارنا للعتق المتأخر عن الاعتاق فيقع الطلاق المتأخر عن  
 التطلق بعده فصادفها حرمة فيلزم الزوج الرجعة بغير وهذا يدل على أن المراد بالعتق أثر الاعتاق لا الاعتاق  
 وينظر حكم ما إذا عبر بالاعتاق وظاهر كلام ابن النكاح أن الحكم فيه مما يمتد لكونه مع منزلة الشرط (قوله لأنه  
 شرط) افترض بأن مع لغة فاعته على ما هو المشهور ولا نمرطو أجيب بأن ما قد تجبى للتأخير كافي قوله تعالى ان مع  
 العسر يسرا أي بعده فالتأخير شرط الماراد به التأخير فأداه العتيق وقال السبيل الحوى مع هنالنا أخير تأخير لا منزلة  
 المقارنة لتحقق وقوعه لا المقارنة كما هو الاستعمال الكبير الشائع فقط ما قبل أن كلمة مع القرآن فيكون منغلغاً

متى قرن بعل يستوعب المدة يراد به النهار  
 كلاماً بالبدل فإنه يصح جعله بدها يوماً  
 أو نهاراً وفي قرن بعل لا يستوعبها راد به  
 مطلق الوقت كما يفسر الطلاق فإنه لو قال  
 طلقك أنت (مراسم طالق) أو برى (ليس بشئ)  
 للحال (أما طالق طالق) أو برى (ليس بشئ)  
 ولو نوى (أي أأأبائن أو أأأعلك)  
 والحرام (ان نوى) لأن الإيلاء لا يزيل الوصلة  
 حرام (ان نوى) لأن الإيلاء لا يزيل الوصلة  
 والتأخير لا يزيل الحل وهما منكر كان فتصح  
 لإضافة إليه متى لم يقل منك أو عليك  
 كما يفتح بخلاف أنت بائن أو حرام حيث يقع  
 ان نوى وان لم يقل متى نوى لوجعل أمرها  
 يدها شرطاً لها بائن متى ويقع بأمرانك من  
 الزوجة بلانية (أنت طالق لا يبين مع عتق  
 مولاه بال الخ) سدها طلق تثنى  
 والرجعة لوجود التطلق بعد الاعتاق  
 لأنه شرط



لمعنى الشرط اه فان قيل على ما ذكره فبني أن يصح قوله لا جندية أنت طالق مع نكاحك على معنى  
 أن تزوجك والحكم أنه لا يصح ولا يقع الطلاق إذا تزوجها قلنا انما تركنا الحقيقة فيما نحن فيه باعتبار أن الزوج  
 ماله لا لطلاق تغييرا رة عليه أو نصرة منه فافهم من صحته تعلقه بها أو ما الاجنبي فلا يملك الطلاق تغييرا ولا تعلقه  
 ولكن ذلك الميعن فان صح التركيب كحرره بأن قال ان تزوجتك فأنت طالق صح ضرورة تعيين زبلى  
 اه أبو السعود (قوله ونفى ابن الكمال) في ايضاح الاصلاح من الطهارة (قوله اذا ألهم) أى أدخل (قوله بين  
 جنسين) كالطلاق والعاق والعسر واليسر (قوله تحمل محل الشرط) (مكانه قال ان أعنتك فتكون مع عصى  
 بعد اه حلى (قوله ولو طلق) أى عاق الزوج والسيد بأن قال المولى اذا جاء الغد فأتت حرة وقال الزوج اذا جاء  
 الغد فأتت طالق فتبرمخ (قوله بجنى الغد) المدار على اتحاد الشرط وما ذكره مثال (قوله لارجعه لهما)  
 وفي نسخة (قوله لتعاقبهما) أى العتق والطلاق بشرط واحد قال في المنع لأن وقوع الطلاق مقارن لوقوع  
 العتق فيقع الطلاق وهي أمة بخلاف المسئلة الاولى فان العتق هذه مقدمة رتبة كما عرفت وعند محمد يملك الرجعة  
 لأن العتق أسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو أمر مستحسن بخلاف الطلاق فإنه أبغض المباحات  
 فيكون في وقوعه يبطؤ وتأخر (قوله في المسئلتين) أى هذه المسئلة ومسئلة مع المقدمة (قوله ثلاث حصص)  
 ان كانت من ذواتهم والا فثلاثة أشهر أو وضع الحمل (قوله احتياطا) انما يظهر في المسئلة الثانية كأن قوله  
 ولو مرض الخ خاص بها (قوله لوقوعه وهي أمة) أى وهي لا تراث من الحرة فلا يصدق الفرار وفي التمر رتبة  
 الجوى مقتضى ما مر من محمد أن تراث (قوله بالاصابع) جمع أصبع مئونة وكذا إذا تراث أصابعه من التمر  
 والبصر كذا في المصباح وقال الصغاني الغالب التأنيث وبذكره فأتت جعت في قول ابن مالك

تثلبت بأصبع مع شكل همزته • من غير قيد مع الاصبع قد كلا

أو أصبوع وزن مصفورا المشهور من اغاثها كسر الهمزة وفتح الباء وهي التي ارتضاها الفصحاء بجر ونهر (قوله وقع  
 بعدده) لانه تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كمنه بالاصابع المشار اليه بكذا والضمير يرجع الى ما أشار  
 اليه أى بعدد ما أشار اليه فلو أشار بواحدة فواحدة أو اثنين فتنتان مع ومنه علم أن فى الاصابع للجنس (قوله  
 فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا فواحدة) لانه يحتمل التشبيه من حيث العدد ويحتمل التشبيه في الصفة وهو الشدة  
 فأيها نوى صحت منه وان لم يصح لانه يحتمل على التشبيه من حيث الصفة لانه أدى اه يادع وفي المحيط  
 اذا لم ينو الثلاث وقع واحدة بانه كما في قوله أنت طالق كلف بجر (قوله لأن الكاف) أى في هكذا (قوله ولذا)  
 أى للفرق المذكور بين الكاف ومثل (قوله كما كان جبريل) فان الحقيقة في الفردين واحدة وهو التصديق الجازم  
 الذى بلغ الغاية في الجزم (قوله لا مثل إيمان جبريل) أى من حيث زيادة الانوار والقرائن المترتبة عليه من  
 التقريب وغير ذلك (قوله ككف) أى كما أنوى الإشارة بالكف دون الاصابع فانه يصدق ديانة لا قضاء فأداه  
 في البحر (قوله والمعتمد في الإشارة الخ) أى لا يصدق ديانة في نسبة الإشارة بالكف الا اذا كانت الاصابع بقاءها  
 منشورة وأما اذا نشر البعض دون البعض فيعتبر المنشور لأن النشر قرينة على ارادة العدد كذا ظهر في فهم  
 هذه العبارة وبني ما اذا كانت كلها مضمومة والظاهر أن الحكم فيها كالمشورة (قوله انه يصدق قضاء الخ) فجعله  
 محضا لالحكم بنية المضموم منها فانه يصدق فيه ديانة فقط قال الحلبي لا يظهر وجهه لانه أراد خلاف الظاهر  
 فالقاضي لا يصدق (قوله ولو لم يقل هكذا) بان قال أنت طالق فقط وأشار بأصابعه (قوله يقع واحدة) أى بالصيغة  
 (قوله افتقد التشبيه) أى تشبيه الواقع من الطلاق بالمشار اليه من الاصابع المستفاد ذلك التشبيه من الكاف  
 (قوله لم أره) عدم وقوع الطلاق به أظهر من أن يحتمل وان نوى لانه هذا اللفظ ليس بصريح ولا كتابية ولا إشارة  
 بيان للمعنى ولو لم يوجد اه حلى (قوله ولو أشار بظهورها) أى فيكون بطن الكف في جانب المشير فأداه  
 المستف (قوله للعرف) أى عرف الحساب وطريقه فهم قاله المصنف ولو أراد العرف الجاري بين الناس لكان  
 أولى وعافى المصنف جزم صاحب الوقاية وصاحب الدرر وقيل تعتبر المشورة طائفا (قوله فالعبرة بالنشر)  
 حاصله أن العبرة بجهة العمل لأن عمله بين قصده (قوله أنت طالق بائن) لما فرغ من الرجعي تنزع يتكلم على  
 البائن (قوله أو البينة) هو مصدر ثبت أمره اذا قطع به وجرم نهر (قوله لو وطوء) هى محل الخلاف فان طلاق غيرها  
 بائن اتفاطا ولا عدة (قوله أو أغش العاقل) أشار به الى كل وصف على أفعاله لانه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة

ونفى ابن الكمال أن كلمة مع اذا أقدم بين  
 جنسين مختلفين تحمل على الشرط (ولو طلق)  
 بالبناء لسجود (عنه) وطاها بجنى الغد  
 واحد (وعندها) في المسئلتين (ثلاث حصص)  
 احتياطا (ولو) كان الزوج (مريضاً لا تراث  
 منه) لوقوعه وهي أمة لا تراث مبسوط  
 (أنت طالق هكذا مشيراً بالاصابع) المنشورة  
 (وقع بعدده) بخلاف مثل هذا فانه ان نوى  
 ثلاثا وقعن والا فواحدة لأن الكاف لا تشبيه  
 في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا قال  
 أبو حنيفة إيمانى كما كان جبريل لا مثل إيمان  
 جبريل بجر (وتفسير المنشورة) لا المضمومة  
 الادبانية ككف والمعتمد في الإشارة  
 الكف ينسركل الاصابع ونقل النهستانى  
 انه يصدق قضاء بنية الإشارة بالكف وهي  
 واحدة ولو لم يقل هكذا مشيراً ولم يقل طالق  
 التشبيه ولو قال أنت هكذا مشيراً لم يقل طالق  
 لم أره (ولو أشار بظهورها) فالمضمومة للعرف  
 ولو كان رؤسها نحو الخاطب فان نشر عن ضم  
 فالعبرة بالنشر وان ضمها عن نشر فالظلم ابن  
 كمال (و) يقع (قوله أنت طالق بائن أو البينة)  
 وقال الشافعى يقع رجعا لو وطوء (أو  
 أغش الطلاق أو طلاق الشيطان



صفته المعلقة (قوله لعدم وقوع الطلاق عليها) أى فكيف يجعل بائناً أو لا بائناً فانهما تحت سبب الصفة الموصوفة  
(قوله مقلده) بضم الميم أى مفاد تعليل البرائى وهو قوله لأن الوصف الخ (قوله لا تباين) الأولى أن يقول  
مساواته لقوله فهو بائن أو ثلاث الواقع فى عبارة البرازية (قوله والوصف لا يوجب البائن) قد علمناه  
لا يثبت فى عبارة البرازية وكذا هنا لم تقع هذه الجملة فى كلام المصنف هنا (قوله بائناً المثلثة) هو تعريف عن  
أكثر من كلمة (قوله ولا يدين فى إرادة الواحدة) مفهومه أنه يدين فى إرادة الثنتين ووجهه أن الفعل  
الفضل قد يراد به أصل الفعل أى كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فصدق ديانته قاله الحلبي وانما يدين فى  
الواحدة لأنها لم تكن من محتملات اللفظ (قوله كالموالات) أى بالمثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين إذا  
قال نويت الواحدة بجر (قوله أو أوت طلاق مرارا) جمع مرة وأقل الجمع ثلاث ومحل هذه فى المدخول بها كفى  
الجر (قوله أو أوت) بضم الهمزة جمع أنفثوا غايوة الثلاث فى هذه فقط لانها منتهى الطلاق فيبطل ما زاد (قوله  
أولا قليل ولا كثير) أى أنت طالق لا قليل ولا كثير لانه لما خال لا قليل أثبت الكثير وبقوله ولا كثير يريد فيه لا يقبل  
كذا فى الجوهرية يعنى والكثير ثلاث فانه لو قال أنت طالق كثير ذكر فى الأصل أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث  
وذكر أبو الميثم فى الفتاوى أنه يقع ثنتان فعلى قياس ما قاله يقع فى لا قليل ولا كثير ثنتان كذا فى الحلبي عن البحر  
وفى التعليل نظيران (المسكلم يقصد الاختيار بالقليل فقط أم لا) الاختيار بنى من المسكلم من المعطوف والمعطوف  
عليه تقديره وسط والوسط من الطلاق ثنتان نظير ما قالوه فى الرمان حالوا مضى وظاهر التعليل أنه لو عُدَّ لا كثير  
على قوله لا قليل أنه يقع واحدة لانه أثبت القليل لا كثير ثم أراد فيه وقد ذكر بعد أن الواقع به ثنتان وقيل تقع  
واحدة (قوله هو المختار) أشابه الى ترجيح كلام الأصل حلبي وقوله فثلاث ذكره للإيضاح والافهم معلوم من  
الكافى قوله كالموالات (قوله فواحدة) الظاهر أنها راجعة لأنها أقل من البائن (قوله ولو قال عامة للطلاق)  
انما وقع به ثنتان أكثره عامة تعمله فى الغالب وغالب الطلاق ثنتان (قوله أو أوت) المنة قول فى لنظ الجلب ووقع  
الثنيتين لاستعصاء فى معنى القالب وأما الاجل ظم أروم الظاهر أن نوى أعظمه من جهة الكثرة يقع ثلاث وان نوى  
أعظمه من جهة التسرع يعنى أو وقع للسنة فواحدة راجعة فى طهر لاوط فيه ولا فى حبس قبله (قوله أو لو نيت)  
واقع به مارجعتان كفى البحر عن الذخيرة وأما ثلاثة ألوان أو أنواع أو وجوه أو ضرب فثلاثة كفى الهندية  
(قوله أو أكثر الثلاث) انما وقع به الثنتان لأن الأكثر مضاف الى الأفراد وأكثرها ثنتان بخلاف أكثر الطلاق  
فان الأكثر فيه لما أضيف الى الجنس كان معناه الثلاث (قوله أو كبير الطلاق) انما وقع به الثنتان لأن الواحدة  
صغير الطلاق والثلاث أكبر فالثنتان كبير (قوله على الاشبه) وجهه أنه بنى الكثير بث القليل ثم بنى  
القليل شذذ على نفسه فيضع الوسط وهو ما بينهما وذلك ثنتان بخلاف لا قليل ولا كثير ومقابل الاشبه  
ما فى الجوهرية من أنه يقع واحدة أفاده الحلبي (قوله وطاقي آخر الخ) أى وأنت طالق الخ (قوله والفرق دغس  
حسن) وجه الفرق انه أضاف الاخر الى ثلاث معهودة أى حيث قرن بأل ومعهوديتها بوقوعها بخلاف المتكرر  
أفاده الحلبي وقوله ومعهوديتها بوقوعها فيه تطر بلوا وإرادة اليهودية ذهابا من الشارع فانه جعل الطلاق  
لا يتجوزها أو ما هو ودوقوعها من بعض الناس (قوله يقع بأنت طالق الخ) لأن كلا إذا أضيف الى معترف  
أفادت عموم الأجزاء وأجزاء الطلقة لا تزيد على ثلثة وإذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الأفراد وهى ثلاث  
حلبي (قوله وعدد التراب) فهو عدد الشمس والتعبير بمثل كالتعبير بعدد كفى البحر قال الحلبي أراد ما يصدق  
على القليل والكثير وهو اسم الجنس الأفرادى كالماء والعسل (قوله واحدة) أى بائناً ثلثان التشبيه يقتضى ضمنا  
من الزيادة وهو البينونة (قوله وعدد الرمل ثلاث) أراد به ما لا يصدق على قليله وكثيره كالماء والغيب قاله الحلبي  
(قوله وعدد شعر ابليس) أراد به التشبيه بجهول النبي والاثبات بجر (قوله أو عدد شعر بطن كفى) أراد به التشبيه  
بمعلوم النبي بجر (قوله وقع بعده) والواقع ما يقبله أهل العلم والروايات (قوله والالا) أى وان لم يوجد شئ من الشعر  
والسكك لا يقع الطلاق قال فى الهندية لو أضاف الطلاق الى حاشائه الثبوت لكنه زائل وقت الحلف بعارض  
كعدد شعر ساقى أو ساقك وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا فى فتح القدير ولو قال بعدد الشعر الذى على فركك  
وقد كانت طلت أو ليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كالموالات بعدد الشعر الذى على ظهر كفى  
وقد طلى كذا فى الخاتمة ولو قال أنت طالق عدد شعر راسى وقد طلى لا يقع نبي (قوله فقال صدقت) على قياسه

اعتدتم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده  
 وقوع الطلاق الرجعي في حق تزوجت عليه  
 فأنت طالق طلقه فلكين به انفسك اذا فاته  
 مساوئه لايت باقن والوصف لايسبق  
 الموصوف ~~هـ~~ كذا حرة المصنف هنا  
 وفي الكتابان (بخلاف) أنت طالق (أكثره)  
 أي الطلاق بالبناء المتنازع من فوق فانه يقع به  
 الثلاث ولا يدين في (ارادة الواحدة) كالمو  
 قال أكثر الطلاق أو أنت طالق صرا  
 أو ألوفاً ولا قلبيل ولا ~~هـ~~ كبر فثلاث  
 هو المختار كما في الجوهره ولو قال أقل  
 الطلاق فواحدة أو أكثر الثلاث أو كبير  
 أو أقله أو لو بين منه أو أكثر ولا قلبيل  
 الطلاق فثلاث وكذا الأكسبه ولا تنك  
 على الاشبهه ضميرات وفي الغنية طائفتان  
 آخر السلات نظائرات فثلاث وطائفتان  
 ثلاث طائفتان فواحدة والفرق دقيق  
 حسن \* فوقع \* يقع بأنت طالق كذا الطائفة  
 واحدة وكل طائفة ثلاث وعدد القرب  
 واحدة وعدد الرسل ثلاث وعدد شعور  
 ابلابيس \* وعدد شعربطن كفي واحدة وعدد  
 شعربطن كفي أو ساقى أو اقل أو فرجك  
 أو عدد ما في هذا الخوض من السمك وقع  
 بعده ان وجد والالاست لا يزوج أو  
 لست لي بامرأة أو طالت له لست لي بزوج  
 فقال مدعت طالق



التأويل (قوله لعموم اللفظ) أي لفظ النفس وهو يمّ غير المدخول فيه أن الآية صريحة في المدخول بها  
 لأن الإطلاق ذكري مفترقا ونفريقه مخصوصا ولا يكون في غير المدخول بها الابتجيد السكاح فالاولى الاستناد الى  
 السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد (قوله رجله) أي كلام الحسن البصري - حلي (قوله على كونها متفرقة) يعني  
 ن الحسن انما قال بوقوع الواحدة اذا فترقت الثلاث أما اذا جمعتها في لفظ واحد فبفتح وجبته لا خلاف والله تعالى  
 أعلم بصحة هذا الحلي اذ لو كان كذلك لما نقل الامثله اعتبارون خلافه خلافا عن سلف (قوله وان فرق بوصف) كأن  
 يقول أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة حلي (قوله أو خبر) نحو أنت طالق طالق طالق حلي (قوله أو جعل)  
 نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق حلي (قوله بعطف) أي في الثلاثة سواء كان بالواو أو الفاء أو هم أو بول  
 فالصورات ثلثة عشر يضاف إليها صور ثلاث في صورة عدم العطف فالجمله خمس - ثمة صورة من ضرب أربعة  
 حروف العطف في ثلاث صور ذكرها المشايخ مع إضافة صور عدم العطف وقد تبع الشايخ صاحب التبر في ذكر  
 العطف هنا مع ذكره بعد ما حذف فرض التفرق في غير العطف قال وقيد بغير حرف العطف لأنه لو فترق  
 بغير حرف العطف فبذلك (قوله أو غيره) الاظهر أن يقول وبدونه (قوله بآت بالاولى) قبل الفراغ من جملة  
 الكلام الا أن عند أبي يوسف ووجهه المرخص في أصوله وعند محمد بن عبد الله وعمر بن عبد الله ما قيل الفراغ فبذلك  
 الثاني يقع خلافا لمدخلوا أن يلحق بآخره شرطا أو استثناء من شرح المؤلف للمتنق وتماه في المر (قوله  
 ولذا) أي لكونها بآت لا إلى عدة حلي (قوله لم تقع الثانية) ولم تقع الثالثة بالاولى (قوله حيث يقع الكل) أي  
 في جميع الصور المقتضية لبقاء المدة ولا يصدق قضاء أنه على الاول يجوز (قوله وعم التفرق) أي المفهوم من قوله  
 ون فترق أفاده المصنف (قوله متفرقات) انما أدخله في التفرق لأنه صريح فيه حتى لو قال ذلك للمدخول بها  
 لا يقع جملة بل مفترقا حتى لو حلف أنه لم يطلق ثلاثا جملة لا يثبت كالا يثبت (قوله أو اثنين مع طلاق بال) انما  
 كان الواقع واحدة لأن مع هنا معنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا فالتثنية لا محل لها ما بعدها واحدة  
 في غير المدخول بها الحروف جملة من العطف (قوله كما لو قال نصف واحد) لأن قوله نصف واحد كقوله واحدة مكانه قال  
 أنت طالق واحدة واحدة فكان من المتفرق فلم تقع الثانية شيئا حسن الجبرق وعمله صاحب التبر بأنه غير  
 مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلاما واحدا وهو أولى لأن ما ذكره شيئا يجري في الصورة الثانية وقد اتفقوا  
 على وقوع التثنية بها (قوله لأنه جملة واحدة) قد يقال ان هذا يجري في المسئلة الاولى وهله في التبر بأنه أراد  
 الاتباع بها وليس له ما عار يمكن أن يفتق بها أن يفتق من هذه وفيه أن قوله أنت طالق اثنين أخصر منها قوله  
 ثلاث (قوله أو قول أبي يوسف قال في التبر وحزم الشايخ به يومى الى ترجيحه وكذا يقع الثلاث بأحد عشر لعدم  
 العطف (قوله لما ذكر) أي من قوله لأنه جملة واحدة حلي (قوله والطلاق يقع بعد قرن به) أراد بالعدم ما يعم  
 الواحدة والثنتين والثلاث والواحد ولم يكن عدد الا أنه مبدوء وقدمت أن الوقوع بالواحدة عند ذكرها  
 بقوله أنت طالق خبر وأشار بقوله قرن الى أنه لا بد من كون العدد متصلا بالابتنع ولا يضر الانتطاع لا نطاع  
 النفس فلو قال أنت طالق وسكت من غير انقطاع النفس ثم قال ثلاثا تابع واحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان  
 فبذلك ثم قال ثلاثا ثلاثا اذ قال على الصور عند رفع البدع عنه ومثل العدد الشرط والانشاء فلو قال له أنت طالق  
 ان دخلت الدار ذات قبل قوله ان دخلت أو ان شاء الله لم يفتق لان مصدر الكلام توقف على آخره لوجود ما يغيره  
 من الشرط والانشاء يجوز (قوله عند ذكر العدد) لا حاجة اليه لأنه موضوع الكلام (قوله بعد الابتنع) الاولى  
 بعد الصيغة لأن الابتنع انما هو بالعدد (قوله قبل تمام العدد) أفاد الشايخ بتقدير تمام أمه الوصيات في أنه اللفظ  
 بالعدد لا تطلق (قوله انما) فثبت المهر بتمامه ويرث الزوج منها أبو السعود (قوله لما تقرر) أي من أن الوقوع  
 بالعدد وهو لم تكن محلا عند وقوع العدد حلي (قوله أو أخذ أحدته) أي ولم يقل شأ بعد ذلك يجوز (قوله قبل ذكر  
 العدد) مرتبط بقوله مات وأخذ (قوله عملا بالصيغة) لأن لفظ الطلاق لم يصل بذكر العدد فبذلك أنت طالق  
 وهو عامل بنفسه فيقع شيخي زاده (قوله بلفظه) مصدر مضاف الى مفعوله والضمير الى العدد (قوله لا يقصد) أي  
 بتعدد العدد بدون تلفظ به (قوله ولو قال لغير الموطوءة الخ) مراده بالموطوءة ما يعم المختلى بها فان المختلى بها أي حكم  
 الموطوءة (قوله بالعطف) أي بالواو وانما وقع واحدة في هذه الصورة لأن الواو لطاق الجمع أي جمع المتعاطفات  
 في معنى العامل أهم من كونه على المعية أو على تقدمه بعد المتعاطفات أو تأخره فلا يتوقف الاول على الآخر

منشؤه الغفلة عما تقرر أن المدة لعموم  
 اللفظ لا خصوص السبب وحده في غير  
 الازدكار على كونها متفرقة فلا يقع  
 الا الاولى فقط (وان فترق) بوصف أو خبر  
 أو جعل يعطف أو غيره (بآت بالاولى) لا الى  
 عدة (و) لدا (لم تقع الثانية) بخلاف  
 لما لو طوت حيث يقع الكل وعم التفرق  
 (وكذا أنت طالق ثلاثا متفرقات  
 أو اثنين مع طلاق بالقطاعات واحدة وقع  
 واحدة) كما لو قلنا واحدة واحدة  
 المعنى جوده ولو قال واحدة ونصفا  
 فثنتان اثنا لانه جملة واحدة ولو قال  
 واحدة وعشرين أو وثلاثين فثلاثمائة  
 واحدة وعشرين بعد قرن به لا به نفسه  
 والطلاق يقع بعد هذه الوقوع بالصيغة  
 عند ذكر العدد وعند هذه غيرهما (جملة  
 (الومات) نعم الموطوءة وغيرهما (جملة  
 الابتنع قبل) تمام (العدد لفا) لما تقرر  
 (الومات) (زوج أو أخذ أحدته قبل  
 ذكر العدد) (وقع واحدة) عملا بالصيغة  
 لأن الوقوع بلفظه لا بتعدد (ولو قال)  
 لغير الموطوءة أنت طالق واحدة واحدة  
 بالعطف

لأن الحكم يتوقفه متوقف على كونها للمعية بخصوصه وهو منتف فبجعل كل لفظ عمله قتيبن بالاولى فلا يقع ما  
 بعدها واذا علم الحكم في المعطوف بالاولى علم بالفاء ونتم بالاولى لاقتضاء الفاء التعقيب ونتم الترتيب بجر وقد ساءت  
 أنه اذا تفرق بوصف ولو بغير عطف ينوتها بالاولى فقولها بالعطف اتفاقاً (قوله أو قبل واحدة) قبل اسم زمان  
 متقدم على ما أضيفت اليه والاصل ان الطرف متى كان بين اسمين فان لم يقرن بهاء الكناية كان صفة للاول فتقول  
 جاءني زيد قبل عمرو فالقبليتها صفة لزيد وان قرن بهاء الكناية كان صفة للثاني فتقول جاءني زيد قبله عمرو فاذا  
 قال أنت طالق واحدة قبل واحدة فقد وقع الاول قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية بجر (قوله أو بعدها  
 واحدة) بعدها اسم زمان متأخر على ما أضيفت اليه وانما وقعت واحدة لانه وصف الثانية بالعبدية فلولم يصفها بها  
 لم تقع فهذا اول بجر (قوله باتنة) هذا حكم كل خلاف وقع على غير المدخول بها (قوله واحدة بعد واحدة) وجهه  
 أنه يجعل العبدية صفة للاول فاقضى ايقاع الثانية قبلها وهو لم يقع قبل شيئاً فكان ايقاعاً في الحال فبترتان  
 بجر (قوله أو قبلها واحدة) وجهه أن ايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لا امتناع الاستناد الى الماضي  
 لعدم الوجود فيه فيقتربان فتقع ثنتان بجر (قوله أو مع واحدة الخ) مع لاقتران فلا فرق بين الاثنين بالضمير  
 أو لا فاقضى وقوعهما معاً بجر (قوله ثنتان) أي ان اقصر عليهما وان زاد بأن قال واحدة بعد واحدة واحدة  
 أو قبلها واحدة واحدة أو بعد ثنتين أو قبلها ثنتان أو مع قتيبن أو معاً ثنتان فيقع ثلاث بالاتفاق سواء كان  
 بالعطف بالوار أو بالفاء واذا علم هذا في غير المدخول بها ففي المدخول بها اول لتوقف أول الكلام على آخره (قوله  
 متى وقع بالاول) كافي في وقوع الواحدة (قوله أو بالثاني) كافي في وقوع الثنتين (قوله اقترنا) أي وقعا  
 جميعاً (قوله لان لا يقتنع في الماضي ايقاع في الحال) لانه لا يأتى انشاء طلاق هذا الوقت يقع ما ضيفاً فكانه  
 أنشأ طليقتين بعبارة واحدة فيقع الثنتان وهذا العمل في غير موصوفى المعية أطابقه ما قاله في الاقتران (قوله  
 لتعلقهما بالشرط الخ) اعلم ان العطف تارة يكون بالوار وتارة بالفاء أو بتم وحاصله كافي البعر أن الحروف الثلاثة  
 وكل على وجهين تقديم الشرط وتأخيرها في الوو وللفاء وقع واحدة ان قدمه وثنتان ان أخره وفي ثم ان قدم الشرط  
 تعلق الاول وتعتبر الثاني ولغا الثالث وان أخره تنجز الاول ولغا ما بعده (قوله ووقع واحدة ان قدم الشرط)  
 هذا عنده وعندهما يقع ثنتان فيه ما ويرجمه الكمال (قوله لان المعلق كالمنجز) أي المعلق عند وجوده كالمنجز  
 ولو تنجز حقيقة لم تقع الثانية بجر (قوله في كلها) أي كل الصور المقتضية (قوله ومن مسائل قبل وبهـ) الاول  
 تقديم هذه المسئلة قبل مسألة الشرط فيذكر بعد ذلك قبل وبهـ (قوله أيدها) نصف البيت الهاوي من لفظ  
 الجلالة والنظم من الخفيف فاعلاتم مسئلة فاعلاتن (قوله وينشد على ثمانية أوجه) أحدها قبل ما قبل قبله  
 ثانيها قبل ما بعد قبله ثالثها قبل ما قبل بعده رابعها بعد ما قبل قبله خامسها بعد ما بعد بعده سادسها  
 بعد ما قبل بعده سابعها بعد ما بعد قبله ثامناتها قبل ما بعد بعده بجر (قوله فتقع بمحض قبل الخ) أجاب  
 بعضهم عنه نظماً بقوله

محض قبل ذوجہ محض بعد • فالجمادی الاخریٰ اعلان

مع قبلین کف ما کان بعد • فہو سؤال عکسہ شعبان

وتظم المادتين الجواب أيضا فقال مع ذكر القاعدة

هذا الشهر بعد الام فان جئت بقبل فانه شعبان

• أوبقيل شهره القريمان

قابل القبيل بالذى هو بهد • وسواه يبنى عليه البيان

وتأمل بفتنة وذمكاه • فيه تدرك الوجوه الخمان

يعني أسقط القبل في مقابلة بعد وابن علي الباقي ففي الصورة الاولى تعلق في شهر قبله رمضان وهو شوال (قوله في ذى الحجة) لأن قبله هذا القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان (قوله) وبعض بعد في جمادى الآخرة) لأن بعده رجباً وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد شعبان (قوله في شوال) صوابه شعبان لا إسقاط قبلية في مقابلة بعدية ويأتي بعد فنكاته قال في شهر بعده رمضان وهو شعبان (قوله كذلك) أى أولاً وآخرها ووسطاً وقوله في شعبان صوابه شوال لما قلنا (قوله لالقاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه انما أطلق

(أ) وقبل واحدة أو بعدة واحدة يقع واحدة  
بائنة ولا تلحقها الثانية لعدم العدة (وفي)  
أنت طالق واحدة (وبعد واحدة أو قبلها  
واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة فتان)  
الأصل أنه متى وقع بالآول لغير الثاني أو بالتاني  
اقتدرنا لأن الإيقاع في الماضي يقع في الحلال  
(و) يقع (بأن) طالق واحدة واحدة  
دخلت الدار فتان لو دخلت (لغيره) ما  
بالشرط دفعة (و) تقع (واحدة) ان قدم  
الشرط (لأن) المعلق ~~بأن~~ لوجود العدة  
(في) الموطوءة فتان في كلهما  
ومن مسائل قبل وبعد ما قبل  
ما يقول الفقهاء أنه الله  
ولا زال عنده الاحسان

في ربيع الثاني علق الطلاق بغير  
قبل ما بعد قبله رمضان  
وبنينا على ثمانية أو وجهه فبع بعض قبل  
في ذي الحجة وبعض بعد في جادى الاخرة  
وبقبل أو لا أو وسطا وآخر في شوال ويهد  
كذلك في شعبان لانقاء الطارقين فيبقى قبله  
أو بعده رمضان

عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعادة الفسخ يلحق قبل بيعة وعادة النهر يلحق قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان حلي (قوله أو ثلاث) مثلثون الاربع اذ لا فرق ويؤخذ من كلامه آخر المتن معرفات فان عرفت واحدة فقط وقع عليها الاخير (قوله منقن) الاولى حذفه لانه لا يعم المتن اقامة الحلي (قوله وأما تصحيح الزيلعي) جواب عن سؤال حاصله لا يصح ذكر الاتفاق في هذه المسئلة مع أن العلامة الزيلعي ذكر أن ثبوت خيار التعمين هو الصحيح فأثبت خلافا ونقله عن صاحب الدرر وحاصل الجواب أن التصحيح انما هو في أنت على حرام الذي هو ليس بصريح وان كان في حكمه وقد أخطأ صاحب الدرر في نقله التصحيح في مسئلة المصنف والحاصل أن الصريح وغيره كأمري حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين على حرام ثبت فيه خيار التعمين غير أن الصريح بانفاق وغيره على الصحيح (قوله وسيجي) عبارة المصنف مع الشارح هناك قال لا مرأته أنت على حرام ايلا ان نوى التصريم أو لم ينو شيئا وظاهر ان نواه وهدوان نوى الكذب وتطليقة بائنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وبقي بانه طلاق بائن وان لم ينو ولو كان له أربع نسوة والمسئلة بمجالها وقع على كل واحدة منهن طليقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي والبرازي وغيرهما وقوى الاول الكمال وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى وأقره المصنف لكن في النهر يجب أن يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بمجالها هي في التصريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبا لواحدة كما في المتن فانه يجب أن لا يقع الاعلى مخاطبة اه فيجري الخلاف في قوله حلال الله أو المسلمين لا في قوله أنت على حرام (قوله طليقت كل واحدة تطليقة) لانه أصاب كل أربع فقيم (قوله تطليقتان) يصيب كل واحدة نصف منهما وقيم طلاقا كاملا (قوله أو ثلاث) وجهه أن الثلاثة اذا قسمت على أربع خص كل واحدة ثلاثة أرباع طاقة فقيم لها واحدة كاملة (قوله أو أربع) فان كل واحدة واحدة (قوله تطلق كل واحدة ثلاثا) هذا انما يظهر في الثلاث والأربع أما في التنكير فيقع ثمان (قوله ولو قال يسكن خمس تطليقات الخ) وجهه ان أربعة منها منقسمة على أربع نسوة فيصيب كل واحدة طاقة وانما تقسم عليهم فيصيب كل واحدة ربع فقيم لها طاقة وهذا اذ لم ينو تقسيم كل طاقة بينهن والواقع ثلاث كما لا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله هكذا الى الخ) الغاية داخله في الستة ينصف الثنتان عليهم بعد تقسيم الاربعة وقسمه الثمانية ظاهرة وأما السبعة فيصيب كل من الاربع نسوة بعد الطليقة الكاملة ثلاثة أرباع طاقة فقيم لها طليقة كاملة (قوله طليقت كل واحدة ثلاثا) لتوزيع ما زاد على الثانية عليهن (قوله ومثله قوله الخ) أي مثل قوله يسكن تطليقة كما أفاده المصنف (قوله لا يصدق) أي فتطلق كلتاهما (قوله ولو مدخولتين) مثله ما اذا دخل بواحدة منهما وأرادها (قوله فله ابقاع الطلاق) أي المصنف ذكر على التي بينهما من المدخولات فانها بواسطة بقاء العدة تقبل الطلاق الثاني (قوله على احداهما) وفي نسخة أحدهما وفي نسخة أحدهما بالياء عوضا عن الالف لانها اذا وقعت بعد دلالة أحرف رسم ياء فالنسخة الاخيرة توافق القواعد الرسمية (قوله لعمدة تفرق الطلاق الخ) فيكون من الطلاق المكرر فان نوى التأكيدي (قوله لا على غيرها) فيكون التكرار قرينة ارادة المرأة الثانية (قوله قال امرأته الخ) أي يباه المتكلم وانما لم يذكر كذلك تباعد عن صورة الاضافة الى نفسه ويقع ذلك في كلامهم كثيرا (قوله استحسنانا) ظاهره أن القياس ليس كذلك مع أنه اذا لم يدع أن له امرأة أخرى القياس يقتضي الوقوع ايضا (قوله كلتاها معا معروفة) الظاهر أن الجهولتين في حكم المعروفتين (قوله ولم يحك خلافا) وفيه على صاحب الدرر حيث أفاد الخلاف فيها وان الصحيح ثبوت خيار التعمين (قوله فان نوى التأكيدي) في الهندية ولو قال لها أنت طالق طائ أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق وقد طلقك يقع ثنتان اذا كانت المرأة مدخولا بها ولو قال غيبته بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى اه وأطلق الشارح فم ما اذا تعدد المجلس والقاهر خلافه (قوله وقعا والالا) هو المعتمد وذكره أبو في التنقيح أنه اذا سمها بطائ ونادها طليقت بخلاف ما اذا سمها حرا ونادها والفرق أن الحرام صالح فتصح التسمية به وهو اسم لبعض الناس وأما المطلقة والطائ ليس اسمها صالحا فلا تصح التسمية وفي الاشياء من المصنف العاشر من مباحث النية ضمن فروع مانعة لو كان اسمها طائقا أو حرة فتأداها ان قصد الطلاق أو العتق وقعا أو انداء فلا وأطلق فالمعتمد عدمه (قوله هذه الكلمة الخ) الظاهر أنه لو لم يشر وأنى بال اسميه يه يكون

(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث تطلق واحدة) منقن (وله خيار التعمين) وأما تصحيح الزيلعي فانما هو في غير الصريح كما مر في حرام كما حرمه المصنف وسيجي في الابلاء (قال لسانه الاربع يسكن تطليقة طليقت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال يسكن تطليقتان أو ثلاث أو أربع الا أن ينوي تسعة كل واحدة فيمن تطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال يسكن خمس طليقات واحدة ثلاثا ولو قال هكذا الى ثمان يقع على كل واحدة طلاقا واحدة تطليقتان فان زاد عليها طليقت كل واحدة ثمانية ثلاثا) ومثله قوله اشركتكن في طليقة ثانية وفيها (قال لا امرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ولو مدخولتين فله واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله ابقاع الطلاق على احداهما) لعمدة تقربا (قال الطلاق على المدخولة لا على غيرها) معروفة امرأته طالق ولم يسم وله امرأة) معروفة (طلقت امرأته) استحسنانا (فان قال لا امرأة أخرى وايها سميت لا يقبل قوله الا مبينة ولو كان له امرأتان كلتاها معا معروفة مبينة الى أيهما شاء) خاتمة ولم يحك خلافا معروفة الى أيهما شاء) خاتمة ولم يحك خلافا معروفة كثر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التأكيدي كان اسمها طائقا أو حرة فتأداها ان قصد الطلاق أو العتق وقعا والالا قال لا امرأته هذه الكلمة طالق



الحكم كذلك أما إذا لم يشتر ولم يكن نيته بالعهود زوجته أو عبده أنه لا تطلق ولا يعتق لكون الكلية والجار  
غير محل للطلاق والعق ويحذر (قوله طالق) لأنه أراد الشتم والطلاق كما أنه أراد الشتم والعق في الثانية (قوله  
وعني به الاخبار كذباً) مثله ما إذا عني الشتم كافي البصر (قوله على ذلك) أي الاخبار كذباً (قوله وكذا المعلوم  
إذا شهد الخ) اختلاف أهل الاعتبارية المالحف أو نسبة المستخلف والفتوى على اعتبار نسبة المالحف إن كان  
معلومًا أن كان ظالمًا كما في الاشياء (قوله أنه يحلف كاذباً) متعلق بأشهاد ١١ حلي (قوله شرح وبيان) قال  
الشرنبللي في شرحها بعد آيات المصنف صورتها لو قال لعبد أنت حر أو زوجته أنت طالق وعني به الاخبار  
كاذباً لا يقع دليته ويقع قضاءه وإن أشهد قبله على أنه يخبر عن الطلاق أو العتاق كاذباً أو أشهد المعلوم ثم أخبر لم يكن  
طالفاً ولا عتاقاً ١٢ (قوله قال فلانة) أي زينب مثلاً حلي (قوله واما كذا) أي زينب مثلاً حلي (قوله دين)  
ولا يصح قضاء بحر (قوله ولو غيره) عطف على قوله واما كذا أي ولو كان اسمها غير زينب ١٣ حلي  
(قوله وعلى هذا الخ) قد لا يسلم هذا الاستنباط فإنه في هذه المسئلة صرح باضافتها اليه في قوله امرأتي ولا كذلك  
ما تقدم وقد يقال إن الاسم دل على تكذيبه في الاضافة (قوله على الاربعة مذاهب) يريد أن الطلاق يقع عليها  
بإتفاقهم من (قوله ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء الخ) قال في المنع جل قال أنت طالق في قول الفقهاء  
أو قول الفضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق  
فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو ١٤ حلي ووجهه أنه يحتمل ارادة التعليق أي إن قال الفقهاء به (قوله قال نساء  
الدين الخ) قال في البحر وليس من الصريح نساء العالم أو الدنيا طالق فلا تطلق امرأته بخلاف نساء هذه البلدة  
أو هذه القرية طالق وفيها امرأته طلقت وعن أبي يوسف لو قال نساء بعد اد طالق وفيها امرأته لا تطلق وقال  
محمد تطلق كذا في الخاتمة ويحرم بالوقوع في البرازية في نساء المحلة والدار والبيت وجعل الخلاف انما هو في نساء  
القرية ١٥ ويحذر الفرق بين هذه المسائل (قوله لم تطلق امرأته) الا اذا نواها كما في الهندية (قوله وكذا العتق)  
أي فانه مثل الطلاق صوراً وخلافاً (قوله فقال فعات) أي ظلمت فاعتق فعات على صفة الارادة (قوله وكذا العتق)  
فواحدة أي ان نواها أو لم ينو شيئاً أصلاً هندية (قوله ان لم ينو الثلاث) اعترض بأن طلقت صريح في الواحدة  
ونية الثلاث فيه لا يعتبر وأجب بأن تقدم السؤال ثلاثاً قرينة قائمة على صحة الارادة (قوله ولو عطف بالواو  
فثلاث) لأن العطف يقتضي الجمع لكونه بالواو وقوله قد فعلت معناه فعلت هذا المجموع (قوله اعتباراً بالانشاء)  
يعني اعتبروا اجازته الدلاق كأنه فيه منع كانه قال طلقته ولا يحتاج الى نية (قوله كذا أنت نفسي اذ انوى) لأن  
لفظ الابانة من الكتابة فلا يقع به الطلاق الابانية في اجازته وفي البحر عن تلخيص الجاهع وشرحه لو قالت أنت  
نفسى أو حرمت نفسى فقال أنت وقع بانثاء بشرط أن ينوي كل منهما الطلاق وتصح نية الثلاث ١٦ (قوله اذا  
نوى) لأن الابانة ازالة الوصل وهي مشتركة واجازته لازالها الوصل لا تقتضي ازالة من جهته الابانة  
(قوله ولو لاها) أي اذا نوى بالاجازة انشاء الابانة ثلاثاً علمت نيته (قوله بخلاف الاول) أي طلقت نفسى فانه  
اذا اجازته لا يتوقف على نية ولا تصح فيه نية الثلاث لانه بمنزلة طلقته وهو لا يحتاج الى نية ولا تصح نية غير  
الواحدة كما تقدم أول الباب (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) يعني اذا تكلمت به فقال أجرته لا يقع لانه لم يوضع  
الاجواب بالقوله اختارى نفسك مثلاً ولم يوضع للانشاء (قوله ففعله واحد منهم الخ) فان كان هذا الفعل يتكرر  
كرفع الحجر ونقد الفاعل طلقت زوجة كل من فعل (قوله فهو اقرار منه بجرمها) فقد وقع الطلاق بغير افظ  
أصلاً لا صريحاً ولا كتابة وبغير دة واباء فتصل لغزاً (قوله وقيل لا) لعل وجهه أنه لم يأت بصريحه ولا كتابته (قوله  
وسئل الخ) هي عين مسئلة البرازية الآن الفاعل في السابقة واحد وفي هذه الجماعة فالتصديق لا يوجب كيد النص  
الاول (قوله لم يصح في يده) مفرد مضاف بيم الدين لأن التصديق لا يثبت في الايم ما عبارة البحر يديه وهي اوضح  
(قوله فقال طلقن) الظاهر أنه لو كان لهم نسوة مطلقات قبل الحادثة لا تطلق من في عصمتهم لصديق الاخبار حينئذ  
(قوله ثم تكلم المالحف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر أنه لا يقع لان تعليق التكلم لا يسرى حكمه الى غيره  
الا اذا قال القير أو ما كذلك مثلاً ولم يوجد أو ما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء  
(قوله والمالحف لا يخرج نفسه) الواو ليعمال وأشار به الى أن دخول المالحف هنا في عموم كلامه لقرينة الحال  
فلا يثبت قواهم التكلم لا يدخل في عموم كلامه حلي بزيادة (قوله من العيين) بطلاق على التعليق وهو المراد

طلقت أوله بعد هذا الجار حترعتني قال أنت  
طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كذباً وقع  
قضاء الا اذا أشهد على ذلك وكذا المعلوم اذا  
أشهد عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث  
أنه يحلف كاذباً بصدق قضاءه وديانة شرح  
وهيانية وفي البحر قال فلانة طالق واسمها  
كذلك وقال عني غير هادين ولو غيره صدق  
قضاءه وعلى هذا لو حلف له انسه بطلاق  
امرأته فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر  
في زماننا قول الرجل أنت طالق على الاربعة  
مذاهب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه  
قضاء وديانة ولو قال أنت طالق في قول  
الفقهاء أو فلان القاضي أو المفتي دين قال  
نساء الدنيا ونساء العالم طالق لم تطلق  
امرأته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت  
وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا  
العتق قالت زوجها طلقني فقال فعلت  
طلقت فان قالت زدي فقال فعلت طلقت  
أخرى ولو قالت طلقني طلقني فقال  
طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف  
بالواو فثلاث ولو قالت طلقت نفسي فأجاز  
طلق اعتباراً بالانشاء كذا أنت نفسي  
اذ انوى ولو لاها بخلاف الاول وفي اخترت  
لا يقع لانه لم يوضع الاجواب وفي البرازية قال  
بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراماً  
فله فعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار  
منه بجرمها وقيل لا انتهى وسئل أبو الليث  
عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة  
فليصدق بيده نصفه فوافق طلاق وقيل  
ليس هو باقرار جماعة تصدقون في مجلس  
فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته  
طالقت ثم تكلم المالحف طلقت امرأته لأن  
كلمة من لانه ميم والمالحف لا يخرج نفسه من  
اليمين فيجوز واقعه تعالى اعلم

## • (باب الكتابات) •

أفرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لأن الأصل وضعه للأهوام والصريح أدخل فيه شرح  
في الكتابات وهو صدر كتابه إذا استترقا لفظا الكتابية فيها استتار المعنى فالباشر مثل إرادته المنفصل عن  
وصلة النكاح وفي دلالة عليه خفاء نزول بالقرينة ويجوز أن يراد بالكتاب ما ذهب إليه البيانيون مما استعمل  
في معناه لنقله إلى منزلة كان الباش مستعمل في معناه لنقل منه بقرينة إلى منزله الذي هو الطلاق  
كما ذكر في التوضيح ورد بأن معناه الحقيقي لا يلزم أن يكون ثابتا في الواقع في أين يلزم الطلاق بصفة البيئونة  
كما في التلويح وأوجب بأنه وإن لم يلزم لكن ملاخفته لازمة فيصعق أن يكون المستتر في منه بطول النكاح بطول  
القائمة بلا حيلة أصاف طول القائمة بطول النكاح وإن لم يكن له نكاح حقيقة قال في البحر الكتابية عند علماء  
البيان لفظا بقصد معناه معنى ثان لزوم له وهي لا تنافي إرادة الموضوع له فأنها استعملت فيه لكن قصد معناه  
معنى ثان كما في طو بل النكاح بخلاف الجواز فإنه استعمل في غير ما وضع له فينافي إرادة الموضوع (قوله كتابية)  
أي الطلاق (قوله عند الفقهاء) أي في كتاب الطلاق والألفاظها عندهم مطلقا كالاصوليين ما استترقا إرادته  
في نفسه قال في التهر ونخرج بقوله في نفسه ما لو استترقا المراد في الصريح بواسطة فهو غريبة اللفظا وانكشف المراد  
في الكتابية بواسطة التعبير ويكون كل من الصريح والكتابية حقيقة ويجازا فالخقيقة غير المجهورة صريح  
والمجهورة التي غلب معناها الجازي كتابية والجواز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كتابية اه حلي  
(قوله ما لم يوضع له الخ) أشار بذلك إلى عدم حصرها ولذلك قال في شرح المتن ثم أفاض الكتابية كثيرة ترقى  
إلى أكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والتنف وزيد غير ما اقتضيه اه (قوله فالكلمات الخ)  
تفرع على قوله ما لم يوضع له الخ (قوله قضاء) فبدله لأنه لا يقع ديانة الألبانية ولا عبرة بدلالة الحال بجر (قوله  
الأبنة أو دلالة الحال) إنما اشترط أحدهما لأن أفاض الكتابية لما كانت تحتل الطلاق وغيره احتج إلى المرح  
زبدى بالمعنى وأمانة خلوت تجوز الجمع أبو السعود والحال في اللغة صفة الشيء يذكروا ويؤتى يقال حال حسن  
أو حسنة والمراد بدلالة الحال الطاهرة المفيدة المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق كما في الهيظ (قوله وهي  
حال مذكرة الطلاق) وذلك بأن تسأل هي طلاقها أو غيرها بسألها هندية (قوله فالحالات ثلاث) لما كان  
ذكر الغضب يقاتله الرضى فهو مفهوم منه باللفظ ومصحح التفرع قال في التهر من الفتح حقيقة التقسيم  
في الأحوال قسمان الرضى والغضب وأما المذاكر فمصدق مع كل منهما ما يلزم لا يمتد رسوا لها الطلاق  
إلا في إحدى الحالتين لأنهما ضدان لا واسطة بينهما قصر التقرير أنه في حالة الرضى المجرد عن سؤال الطلاق  
يصدق في الكل وفي المسؤل فيه الطلاق بصديق فيما يصلح رد أو في حالة الغضب المجرد بصديق فيما يصلح سببا  
أو رد أو فيما يصلح جوابا وفي الغضب مع المسؤل يجتمع في عدم التصديق في المتعص جو باب بيان وكذا في قبول  
قوله فيما يصلح رد أو فيما يصلح للسبب يتفرد الغضب بانبياته فلا تتغير الأحكام اه حلي قال صاحب التهر  
والأولى عندى الإقتصار على حالة الغضب والمذكرة الكلام في الأحكام التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقا  
ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الأحوال ثلاثة كالتأرجح حال نفي حالة الرضى يدبر في القضاء وإن كان في حالة  
مذكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا إن الكتابات أقسام ثلاثة ذكر ما زو هذا هو التحقيق اه (قوله ما يحتمل  
الرد) أي ويحتمل الجواب (قوله أو ما يصلح للسبب) أي ويحتمل الجواب وفي نسخة بالواو بدل أو (قوله أو لا ولا)  
أي لا يصلح للسبب ولا للرد ويحتمل الجواب أفاد ذلك القهستاني (قوله فهو اذهي الخ) ينشر مرئب وانما يقع باذهي  
إذا لم يذكر معه ما يدل على غير الطلاق فإن ذكره كان قال اذهي فيسبى فوبك لا يقع وان نوى وإن قال إلى جهنم  
يقع إن نوى ولو قال اذهي فتزجر وقال لم أو الطلاق لا يقع نفي لأن معناه إن أمكنك وحل كذا ذكره قاضي  
خان في شرح الجامع خلافا لما في البرازية من وقوعه من غير نية بجر وهو وما بعده محتمل لأن يكون المراد اذهي  
واخرى وقوى حاجتك أولاني طاعتك (قوله تقنى) أمر بأخذ القاع أي للتمار على الوجه أو بالقناعة فيحصل  
تقنى للستر أولاني طاعتك حلي بزيادة (قوله تقمري) أمر بالتصبر وهو ليس التمار حلي والتمازوب تغطى به  
المرأة أسها بجر وقال فيه ما قيل في تقنى (قوله استترى) أمر بالاستتار أي لأنه مطلوب شرعا أولانه حرام على  
النظر اليك بالبينونة حلي بزيادة ومجمله ما لم يقل منى فان قال استترى منى خرج عن كونه كتابية كما في البحر عن

• (باب الكتابات) •  
(كتابية) عند الفقهاء (ما لم يوضع له) أي  
الطلاق (واحقه وغيره) (الكتابيات) (لا تعلق  
بها) قضاء (الأبنة أو دلالة الحال) وهي حال  
مذكرة الطلاق أو الغضب فالحالات ثلاث  
رضى وغضب ومذكرة والسكتات ثلاث  
ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسبب أو لا ولا  
أذهي واخرى وقوى تقنى تقمري

الخاتمة (قوله اتللى اتعلق) مثل اذهبى وقد تقدم حلي (قوله من الغربة) راجع الى الاول ومعناه تعاقدى حلي  
 (قوله أو العزوبة) راجع الى الثاني من عزب عنى فلان يعزب أى بعد غنائه تعاقدى أيضا - حلي (قوله يحتمل رذا)  
 أى لا والله الطلاق وعدم اجابة أى ويصلح جوابا أيضا السؤلها الطلاق ولا يصلح سبوا شتما حلي (قوله خلية)  
 أى خالصة عن النكاح أو الحسن - ثلاثة صفة على فعله - أفاده القهستاني (قوله بريئة) فعليه صفة يجب  
 معها كفى الكافي والكرمانى وفى الرضى أن تخفيفه لازم عند سيديوه والمجوزدى - قليل قهستاني ويحتمل  
 البراءة من الخبرات أو من النكاح (قوله حرام) أى ذات منع أو مخرجة صفة أو مخرجة صفة أو مخرجة صفة قهستاني  
 وسألتى وقوع البائن به بلانية في زمانا للتعريف لافرق في ذلك بين محرمه وحرمه سواء قال على أم لا وحلال  
 المسلمين على حرام وكل حل على حرام وأنت مهي في الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد أن يقول عليك وأورد أنه  
 اذا وقع الطلاق به ذواللفاظ بلانية ينبغي أن يكون كالصريح في إعفائه الرجعة - وأجيب بأن المتعارف بها هو  
 البائن بالرجعى حتى لو قال لم يؤم لم يصدق ولو قال - تين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحت نيته عند  
 الامام وعليه الفتوى حلي عن النهر (قوله بائن) أى ذات بين أى ينونة الفارقة قهستاني فهو من بان النهر انفصل  
 أى منفصلة من وصله النكاح أو عن الخبر حلي (قوله ومردفها) لا حاجة اليه للاستغناء عنها بخبر (قوله كينة)  
 من البت بمعنى القطع فيقول ما أحق له البائن وأوجب سيديوه فيه الالف واللام وأجاز القراء إسقاطها حلي عن  
 النهر والفعل من بابى ضرب وقتل جهر (قوله بئله) من البتل وهو الانقطاع وبالتول سميت مريم لانقطاعها عن  
 الرجال وقاطمة الزهراء لانقطاعها عن نسائها ما من فضلها ويداوحها وقيل عن الدنيا الى دهرها وفيه من الاحتمال  
 ما مر في بائن حلي بزيادة (قوله يصلح سبوا) أى شتما وكلاما في عرضها بما يعيب قهستاني - أى ويصلح جوابا أيضا  
 لسؤلها الطلاق ولا يصلح ردا حلي بقليل زيادة (قوله اعتدى) أى عدى ما عليك من الاقرار لاني طلقك أو زم  
 الله عليك من نكاحي لك ونحوه قهستاني بزيادة (قوله واستعفى) بكسر الهمزة قبل الباء أى اطلى براءة رجل  
 من الولد زوج آخر والله لم يعدم الولد قهستاني (قوله أنت واحدة) أى أنت طالق نطقا واحدة أو أنت واحدة  
 عندى أو فى قومك مدحا أو ذما حلي (قوله أنت حرة) أى عن رقب النكاح أو غيره قهستاني (قوله اختارى  
 أمرك سيدك) كناية عن تفويض الطلاق فلا تطلق ما لم تطلق نفسك بها وانما كانا من الكتابات لانهم ما احتملان  
 لان يكون المعنى اختارى نفسك بالفراق أو فى عمل وأمرك بذلك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن  
 الحوائى السعدية وهذا لا يناسب ذكره فى هذا المقام وقد وقع بذلك خطأ عظيم من بعض المقدمين فزعم أنه يقع به  
 الطلاق من غير ايقاع منها وحرم - حلالا لنعوذ بالله تعالى من ذلك - حلي ومثل أمرك بذلك أمرك بيمينك  
 أو شمالك أو فك أو لسانك من الدرامتنى عن الخلاصة (قوله - حركك) من السراح يفتح السين وهو الارسال  
 وفى الخاتمة أنت السراح كانت خلية وانما كان هو وما بعده كناية لانهم لا يتيمين ان فى الداء بل يقال - سرحت  
 ابل وفترت مالى ولوقبل ان - حركك بمنزلة أرسلتك لاني طلقك أو لحاجة لى وكذا فارقتك لاني طلقك  
 أو فى هذا المنزل فلم تنكحنى فيه فاحل الطلاق وغيره لكان أولى وفى المجتبى ومنايخ خوارزم من المتقدمين  
 والمتأخرين كانوا يفتون بأن لفظ التبرع بمنزلة الصريح يقع به الرجعى بلانية نهر مختصرا (قوله لا يحتمل الرذ  
 والسب) بل هو متعين للجواب كما أفاده صاحب البحر والقهستاني (قوله أى غير الغضب والمذاكرة) انما قال  
 ذلك لان الرضا يجامع المذاكرة وعند المذاكرة لا يتوقف الاما يصلح رذا وهو الاول فقط (قوله تتوقف الاقسام  
 الثلاثة) نظم حاصل هذا العلامة نور الدين على بن غانم القاسى فقال

بعض الكتابات جوابا يرد • وبعضها سب وبعض رذ  
 فاشتراط النسبة للطلاق • فى كل الاقسام لدى الاطلاق  
 وما أتى للرد فى المذاكرة • صدق ان كان الطلاق ذاكرة  
 ولا صدق حالة الغضب • فى كل ما يختص بالجواب

أبو السعود (قوله تأثرا) تمييز يحتمل عن الفاعل أى يتوقف تأثير الاقسام الثلاثة على نية (قوله للاحتمال) أى  
 احتمال نية الطلاق بها وعدم النية ولا قرينة فلا وجه لا يقع الطلاق الا بالنسبة فان قلت ان ما يصلح جوابا ينبغي  
 الايقاع فيه وان لم يكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتعصيل الطلاق بل هو جواب لكل ما يغير

اتللى انطلق اعطى من الغربة  
 أو العزوبة (يحتمل ردا وله وخلية بريئة حرام  
 بائن) ومردفها كينة مثله (يصلح سبوا شتما  
 اعتدى واستعفى من رقبك أنت واحدة أو أنت  
 حرة اختارى أمرك سيدك سرحت فارقك  
 لا يحتمل الرذ والسب فى حالة الرضا) أى غير  
 الغضب والمذاكرة (تتوقف الاقسام الثلاثة  
 تأثرا على نية) للاحتمال

السؤال أما إذا تكلمت به وقال الطلاق فقد حصلت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاقول كما يأتي (قوله  
 يمينه) اليمين لازمة له سواء أذعن الطلاق أم لا حقيقته تعالى بغير (قوله ويكنى تحليفها له) اللام زائدة وهو  
 صدره ضاعف الى الفاعل قال أبو نصر سألت محمد بن سلة أبحلقه الحائض أم هي تحلقه قال يمينه فقلت يمينه  
 بانه في منزله وإذا حلقته خلف فهي امرأته والارفعته الى القاضي فان نكل عن اليمين فزني بيننا ماهر (قوله فان  
 نكل) أي عند القاضي لأن النكول منه غيره لا يعتبر (قوله لا يتوقف الا قولان) أي ما يصلح ردًا وجوابًا وما يصلح  
 سبًا وجوابًا ولا يتوقف ما يعين للجواب (قوله ان نوى وقع) يبان منه في التوقف (قوله وفي هذا ذكر المذكرة الطلاق)  
 المفاعلة على غير ما بالان المراد بهما سؤالها الطلاق أو سؤال الاجنبي ذلك إما أو وقوعه أو لا (قوله الاول فقط)  
 وهو ما يصلح ردًا وجوابًا فطر الاحتمال الرد (قوله لان مع الدلالة) فيه حذف اسم ان من التركيب (قوله  
 لا يستدق قضاءه في نية النية) قال في ابضاع الاصلاح فان قلت يتنكل هذا في بعض الصور فان دلالة الطلاق  
 لا تنكفي فيما يصلح ردًا فان الطلاق لا يقع في حال مذكورة الطلاق بنحو آخر وجوهره وقوى بغير توقف على النية  
 فان صلاحية الرد كانت معارضة لصلاح مذكورة الطلاق فلم يبق دليلًا لفككت الصور المذكورة خالصة عن  
 دلالة الاحتمال ولذلك توقف فيها على الوجه والله أعلم بمقتضى الحال اهـ (قوله لانها أقوى) أي من النية (قوله  
 ولذا) أي لكون الدلالة ظاهرة والنية باطنة (قوله يمينتها) أي المرأة (قوله لا على النية) لعدم الاطلاع عليها (قوله  
 الآن يقام) أي البينة وذكر الضمير نظرًا الى كونها امرأته فان في بعض النسخ بالتاء (قوله بها) أي بالنية فهتاف  
 (قوله ثم في كل موضع) أي لفظ من ألفاظ الكتابات (قوله تستلزم النية) وهو الانقسام الثلاثة في الرضا  
 والا قولان في الغضب والا قول في المذكرة (قوله فلو قال سوال بهل يقع) يعني اذا قال السائل قلت كذا لم يقع على يده  
 على الطلاق يقول المفق نعم ان نويت حلي (قوله ولو لم يقع) يعني اذا قال السائل قلت كذا لم يقع على يده  
 بل يقع وقوع واحدة ولا يستلزم لاشتراط النية يعني لا يقول له المفق تقع واحدة فان نويت لان قوله لم يقع دليل  
 على حصول النية وانما هو من قدر الواقع حلي (قوله وتقع رجعية) وان نوى البائن حلي (قوله بقوله  
 اعتدى) لانه من باب الاضرار أي طاعتك فاعتدى أو اعتدى لان طاعتك في المدخول به اثبت الطلاق ويجب  
 العدة وفي غيرها ثبت الطلاق علانية ولا يجب العدة اهـ وهو يقصد أنه من باب الاقتضاء في غير المدخولة أيضا  
 وان كان أمره اياه بالعدة ليس عوجب شيئا فلا حاجة الى تكلف الجواز طال الكمال ان اعتدى يقتضي فرقة بعد  
 المدخول وهي أهم من رجعي وبائن لكن لا يوجب ذلك تعيين البائن بل تعيين الانحرف لعدم الدلالة على الرد وقد  
 ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة أم المؤمنين اعتدى ثم راجعها (قوله واستغفر رجعت) هو مجاز عن كوف  
 طالق المدخولة اذا كانت أبية أو صغيرة وفي غير المدخولة لم يطأ وقد يقال ما تقدم في اعتدى هنا (قوله وأنت  
 واحدة) انظر واحدة نعمت المصدر محذوف تقديره طليقة والطلاق الواحد يعقبه الرجعة والتدبير محلي  
 الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانها صفة للمصدر المحدود وبها فلا يتجاوزها (قوله وان نوى أكثر) وأصل بقوله وتقع  
 رجعية رد سنن (قوله في الاصح) وقال بعضهم ان نصب الواحدة وقع وان لم ينو لا نهت المصدر محذوف  
 وان رفع لا يقع شيء وان نوى لا نهت للرافع وان سكتهم يحتاج الى النية لاحتمال الامرين وجه الاصح ان العوام  
 لا يترقون برؤية الاعراب والخواص لا يلتزمون في مخاطبة آتهم بل تلك صناعاتهم والعرف لغتهم ولذا ترى  
 أهل العلم في مجاري كلامهم لا ياتزمون ولا يرفع الرفع لا ينافي الطلاق لانه يحصل أن نفس المرأة جعلها طلاقا  
 للمبالغة أي أنت طليقة والنصب لا يعين أي يكون تعاملا مصدر الطلاق بل يجوز أن يكون مصدر فعل آخر كقوله  
 أنت ضاربة ضربة واحدة ونحوه فصار الاحتمال موجودا في الكل فلا يتعين البه من مراد مع الاحتمال  
 الابدليل كذا في المحلى عن النبيين والنهر (قوله المذكرة) أي هنا فلا يرد على المنصف ما ذكره وجعل صاحب  
 البحر هذه الالفاظ بمعنى الالفاظ الثلاثة السابقة وعبارته ولما كانت العلة في وقوع الرجعي بهذه الالفاظ  
 التساوية وجود الطلاق علم أنه لا حصر في كلامه بل كل كتابة كان فيها ذكر الطلاق كانت داخله في كلامه ويقع  
 بها الرجعي بالاولى كقوله أنا برة من طلاقك الطلاق عليك حلي الطلاق لك الطلاق وهذا طلاقك اذا قالت  
 اشتريت من محمد بديل قد شاء الله طلاقك قضى الله طلاقك شئت طلاقك خلعت سبيل طلاقك  
 أنت طليقة بنحوه الطاء أنت أطلق من امرأة فلان وهي مطابقة أنت طالق بحذف الآخر خذ طلاقك

والقول له يمينه في عدم النية ويكنى تحليفها له  
 في منزله فان أبي رفته للساكن فان نكل نوى  
 بينهما مجتبي (وفي الغضب) توقف (الا قولان)  
 ان نوى وقع والا لا (وفي هذا ذكر المذكرة)  
 يتوقف (الا قول فقط) ويقع بالآخرين وان لم  
 يتوقف مع الدلالة لا يستدق قضاءه في نية النية  
 لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا  
 تقتضي نيتها على الدلالة لا على النية الا ان  
 يقام على اقراره بها سوال بهل يقع وقوع واحد  
 فتستلزم النية فلو قال سوال بهل يقع وقوع واحد  
 ان نويت ولو لم يقع وقوع واحد ولا يتوقف  
 لا تستلزم النية بزيادة فقط (وتقع رجعية)  
 بقوله اعتدى واستغفر رجعت وأنت واحدة  
 وان نوى أكثر ولا عبرة بما عراب واحدة  
 في الاصح (و) يقع (بأقربها) أي بالي ألفاظ  
 الكتابات المذكورة فلا يرد وهي الرجعي  
 ببعض الكتابات أيضا

أقرضتك طلاقك أعزتك طلاقك وبصير الأهرية على ما في المحيط لست لي بأمرأة وما أنا لك بزوج ما أنت لي  
بأمرأة قال الشريف أبو السعود ووجد بخط العلامة السيد الجوى أقول قد تقدم في باب الصريح أن منه  
خذي طلاقك وأعزتك طلاقك ووجهه لك وثبت طلاقك في الأصح لأنه من الإيقاع بالمصدر وهو صريح  
ولا يكلام هنا في الكتابة فلا يرد ما ذكره اه (قوله أنا بركي من طلاقك) أي منزعه عنه ومتباعد ويحتمل أن المراد  
لأنني أوفيته إيقاعه (قوله وخليت - ييل ملاقك) أي تركته وتباعدت عنه أو خليت سبيله فخرج ووقع (قوله  
وأنت أطلق من امرأة فلان) تقدم أنه من الصريح حيث قالت له أن فلانا طلق زوجته (قوله وأنت طالق)  
أي تهبها بأن تطلق بأسماء الحروف ومشي المؤلف على ما اختاره صاحب البدائع من اشتراط التسمية وأطلق  
لوقوع في الثانية وأشار السارح إلى الروايتين أول باب الصريح (قوله وغير ذلك) ما انفكنا عن البحر (قوله خلا  
اختاري) استثناء من قوله وبها فيها بالظن إلى قوله وثلاث نواه ولو أخرجه بعد بأن يقول وثلاث نواه  
الأي اختاري لكان أولى (قوله فإن نية الثلاث لا تصح فيه) لما ساق في باب تفويض الطلاق من عدم تنوع  
الاختيار اه حلي (قوله أيضا) أي كالاتصحية الثلاث في اللفاظ الثلاثة السابقة (قوله كما يأتي) أي في باب  
التفويض (قوله أو للثنتين) يعني لا يقع في صورة نية الواحدة أو للثنتين الواحدة مائة منع ولو كان طلقها قبل  
واحدة كما في الحلبي عن الثمر والافندي التعمير واحدة بالثنتين (قوله لما نفتر أن الطلاق مصدر) هذا  
لا يظهر في كل ألفاظ الكتابات فان نفوس حرك وفارقك وخليت وبرية لا مصدر فيها (قوله للوحدة الجنسية)  
أي الحقيقة لاجتماع أفراد الحقيقة فيها (قوله ولذا) أي للوحدة الجنسية (قوله صح في الآية) (قوله للثنتين)  
لأنه كل الجنس فيها (قوله وبالأي - أيضا) هذا انه يظهر فيمن تحيض فلو كانت أبسة أو صغيرة فقال أردت  
بالأولى طلاقا وبالباقي زبنا بالأشهر كان الحكم كذلك بحر (قوله صدق قضاء) أي ودانية فيها لا يصدق فيه انما  
لا يصدق قضاء ما ديانة فلا يقع الامع النسبة بحر (قوله لدية - حقيقة كلامه) يعني اذ انوى بالباقي حيا  
قد نفوى - حقيقة كلامه لان الاعتدادي الخاضع بالحيض (قوله دلالة الحال) أي حال هذا كونه الطلاق حال في  
لبحر به علم أن هذا كونه الطلاق لا يتصرف في سؤال الطلاق بل هو أعم منه ومن تقدم الإيقاع (قوله بنية الأول)  
مصدر مضاف إلى مفعوله أي بسبب نية الطلاق باللفظ الأول (قوله حتى) تفريع على ما فهم من اعتبار دلالة  
الحال (قوله ولو لم ينو) أي شيئا أصلا ما اذ انوى به الحيض فطلق واحدة كما يأتي (قوله لم يجمع) له تدلالة  
(قوله وأقسامها أربعة وعشرون) قال في البحر ودخل تحت المسئلة الأولى يعني وقوع واحدة ما ذنوى بكل  
منها حيا فطلق واحدة وهي الأولى وما اذ انوى بالثلاثة طلاقا لا غير وما اذ انوى بالثالثة حيا لا غير وما اذ  
نوى بالثالثة طلاقا وبالثالثة حيا لا غير أو بالآخرين حيا لا غير أو بالأولى طلاقا وبالثالثة والثالثة  
حيضا ففي هذه الست لا تنوع الا واحد ودخل تحت المسئلة الثانية وهي مسئلة وقوع الثلاث ما اذ انوى  
بالأولى حيا لا غير أو بالأولى طلاقا لا غير أو بالأولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثالثة والثالثة طلاقا لا غير  
حيضا أو بكل من اللفاظ طلاقا فذهبت يقع بها الثلاث وخرج عن طائفتين مع ما لحق  
بهما اثنا عشر مسئلة الأولى أن لا ينوي بكل منها شيئا فلا يقع شيء وما بقي وهو إحدى عشرة مسئلة يقع بها اثنتان  
وهو أن ينوي بالثالثة طلاقا لا غير أو بالأولى طلاقا وبالثالثة حيا لا غير أو بالأولى طلاقا وبالثالثة حيا  
لا غير أو بالآخرين طلاقا لا غير أو بالآخرين حيا لا غير أو بالأولى والثالثة حيا لا غير أو بالأولى والثالثة  
طلاقا وبالثالثة حيا أو بالأولى والثالثة طلاقا وبالثالثة حيا لا غير أو بالأولى والثالثة حيا لا غير أو بالأولى  
أو بالأولى والثالثة حيا لا غير أو بالأولى والثالثة حيا لا غير أو بالأولى والثالثة حيا لا غير أو بالأولى  
هذا كونه الطلاق فلا يصدق في عدم نية شيء مما بهدها وبصد في نية الحيض لظهور الأمر باعتداد الحيض عقب  
الطلاق واذ لم ينو الطلاق بشئ صح وكذا كل ما قبل المنوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبوقة بواحدة منوى  
بها الطلاق يقع بها الطلاق ويثبت بها حال المذاكره فيجوز فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبوقة  
بواحدة أو بريد بها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية لصحة الاعتداد بعد الطلاق اه (قوله ويراد الخ) قال في البحر  
وأشار إلى أنه لو قال فليت بالكل واحدة كان ما قبل لفظ ثلث تطليقة وهو ما لا ينجز فيه كمال فيقع  
الثلاث كفي المحيط وهذا وجه الثلاث في القضاء (قوله فواحدة ديانة) ويحتمل تكرار اللفظ على التأكيد

فبحر أنا بركي من طلاقك وخليت سبيله  
طلاقك وأنت مطلقه بالتخصيف وأنت اطلق  
من امرأة فلان وهي مطلقه وأنت طالق  
وغير ذلك مما صرحوا به (خلا اختاري) فاق  
نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا يقع به ولا  
بأمرتك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما يأتي  
(البائن ان نواها أو للثنتين) لما نفتر أن  
الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد  
(وثلاث ان نواها) للوحدة الجنسية ولذا صح  
في الآية نية الثنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى  
بالأولى طلاقا وبالباقي حيا صدق) قضاء  
لدية حقيقة كلامه (وان لم ينو) أي بالباقي  
(ثلاثة ثلاث) دلالة الحال بنية الأول حتى  
لنوى بالثاني فقط فثنتان أو بالثالث فواحدة  
على كل حال لم يجمع وأقسامها أربع  
وعشر وقد ذكرها الكل ويزاد لنوى بالكل  
واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء

(قوله فان نوى واحدة) أي في الصور الثلاث (قوله فواحدة) لأنه نوى حقيقة كلامه بجزء (قوله أو اثنين) أي  
 في الجميع أقاده صاحب البحر (قوله وقضا) لأنه يحتمل بجزء (قوله ففى الواحدة) قال في البحر وان لم تكن له نية  
 ان قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة لأن الفاء للوصل وان قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان لأنه لا يذكّر  
 موصولا بالاول فيكون أمرا مستأنفا وكلاما مستأنفا وهو في حال مذاكرة الطلاق فيجمل على الطلاق وعند زفر  
 يقع واحد فلا عرف اه ومنه علم أن حكم عدم العطف حكم العطف بالواو (قوله وفي الفاء) قال في النهر وان لم تكن  
 له نية فعن الثاني أنه في الفاء تقع واحدة وبه جزم في المحيط على أنه المذهب والمذكور في الخاتمة وقوع الثنتين في  
 الوجوه الثلاثة اه محتصر او وجه وقوع الواحدة أن تجعل الفاء للتفريع (قوله طلقها واحدة) أي بائنة لا بدفع  
 التمسك راريا اه مثله الثانية ولو قال المصنف طلقها واحدة طلقا فعملها بائنا أو ثلثا لكان أخصر (قوله بعد  
 الدخول) قد به لأنه قبله لا يتصور الجعل المذكور ونظر وجهان من العدة بالفظ الاول (قوله صح) أي ذلك الجعل  
 لأن الواحدة تكون ثلاثا بائنة ام الثنتين فيصير على هذا تصعب الكلام مخ (قوله كالوطلة هار جعيا) تشبيه في  
 الصحة وهذا عندهما وعند محمد لا يصير بائنة لأنه قد تغير المشرع وهو باطل ولاية الرجعة بعد ثبوتها فيلزم  
 وإهماله أنه مالت للطلاق بوصف البيونة ابتداء لوجود الحاجة فيصح الحاق هذا الوصف بتعديها التصرفه  
 وتخصيلا فرضه مخ (قوله قبل الرجعة) قد به لأنه لو واجهها ثم قال جعلت بائنة لا يصح انفا فالأه بالرجعة  
 أبطل على العلق فتعديها بائنة مخ عن الدور (قوله لأن الوصف لا يسبق الموصوف) فيه ما قد منا وهو  
 أن وصف البيونة معلق بتبع الطلاق وقوعه لا سابق (قوله كما مر) أي قبيل باب طلاق غير المدخول بها قاله  
 الحلبي (قوله فتذكر) أي ما مر (قوله الصريح يلحق الصريح) صورته قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق  
 أو طلقها على مال بجزء ويلحق بالصريح الكتابات الرجوع وهي اعتدى واستنرى رجلك وأنت واحدة فانها  
 في حكم الصريح وان احتاجت الى نية حتى تلحق البائن ويلحقها البائن في ظاهر الرواية أشار اليه في النهر ولا يرد  
 أنت حرام على المفق به من عدم توقفه على النية مع أنه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لما أن عدم توقفه  
 على النية أمر عرض له لا يجب أصل وضعه قاله الحلبي (قوله ويلحق البائن) فيكون بائنا ايضا لأن البيونة  
 السابقة عليه تمنع الرجعة وصورة قال لها أنت بائن أو خالعها على مال ثم قال أنت طالق ولا بد من الخطاب  
 أو الإشارة في الصريح الا لاحق لبائن أو خالعها ثم قال كل امرأة طالق فانه لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال  
 ان فعلت كذا فامر أنه طالق لا يقع على المعتدة من بائن كما في البحر عن البرازية (قوله بشرط العدة) هذا الشرط  
 لا بد منه في جميع صور اللحاق فالاولى تأخير عنها اه حلبي (قوله والبائن يلحق الصريح) صورته قال لها أنت  
 طالق ثم قال اه في العدة أنت بائن بجزء (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) يؤخذ منه بالمعاينة أن البائن  
 ما احتاج اليها أي وليس الصريح ما وقع به الرجعي والبائن ما وقع به البائن ولذا في بقوله بائنا كان الواقع به  
 كالطلاق الثلاث فتدبر هذا التعميم على من فسر الصريح بما وقع به الرجعي لتورود ما ذكره الشارح عليه من  
 الطلاق الثلاث والطلاق على مال فانها ما لو كان من البائن على ما قاله لا يلحقان البائن مع أنهما لا يلحقان  
 جعيا (قوله فنه الطلاق الثلاث) تفريع على التعميم (قوله فيلحقها) كما اذا قال أنت بائن ثم قال أنت طالق  
 ثلاثا أو قال أنت ط. لزم ثم قال أنت طالق ثلاثا (قوله ويجب المال) لحصول فائدة لم تكن بخلاف ما بعده حلبي  
 (قوله والبائن) بالنصب عطف على الرجعي (قوله ولا يلزم المال) لكونه لا بد من قبوله نظرا الى الوقوع قال  
 في البرازية قال لها بعد الخلع أنت طالق على ألف لا يقع الا قبولها وان كان المال لا يلزمها بجزء (قوله لا المعنى  
 على المشهور) دفع به ما ذكره البعض في صورة ما اذا طلقها ثلاثا بعد طلاق بائن من أنه لا يقع الثلاث سواء كانت  
 في العدة أم لم تكن وعمله بأنه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله  
 الأصح والمفتى به أقاده المصنف (قوله لا يلحق البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق البائن البائن بلفظ الكتابات  
 فهو كان بائنا بغيرها يقع كالوقوع أنت طالق أغش الطلاق ثم قال وهي في العدة أنت طالق أغش الطلاق  
 نهر عن القبح وفي شرح المنار للشيخ زين ماله نظره والمراد بالبائن الثاني ما كان بلفظ الكتابة المفيدة للبيونة  
 فلو خلعها ثم خلعها لم يقع الثاني ولو خلعها ثم طلقها على مال وقع الثاني ولا يجب المال كما في القنية ولو خلعها  
 ثم قال أنت طالق بائن وقع الثاني وان كان بائنا لا وقع بائنا طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة

ولو قال أنت طالق اعتدى أو عطفه بواو  
 أو فاه فان نوى واحدة فواحدة أو ثنتين وقعا  
 ولو لم ينو ففى الواحدة ثنتين وفي الفاء تعدل واحدة  
 وقيل ثنتين (طلقها واحدة) بعد الدخول  
 (فجعلها ثلاثا) صحيح كالوطلة هار جعيا (قوله  
 قبل الرجعة) بائنا أو ثلثا كما ذكره وقال  
 في العدة ألزمتا صراحي ثلاثا تطليقت تلك  
 التطليقة أو ألزمتا صراحي ثلاثا تطليقت تلك  
 فهو كما قال ولو قال أنت طلقك هي بائن أو  
 ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لأن الوصف  
 لا يبق الموصوف كما قد ذكر (الصريح  
 يلحق الصريح) يلحق (البائن) بشرط  
 العدة (والبائن يلحق الصريح) الصريح  
 ما لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به أو رجعا  
 فتح في الطلاق الثلاث فيلحقها ما وكذا  
 الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويجب للمال  
 والبائن ولا يلزم المال كما في الخلاصة  
 فالمعتبر به اللفظ لا المعنى على المشهور (لا)  
 يلحق البائن (البائن)

أبسه لأن الصريح بهد البائن بائن ولو خلعه ثم طلقه أو ألقاه أو وقع التلاوث وان كان الثاني بائنا بعد بائن لانه  
بالصريح لا بالكناية كما في فتح القدير اهـ (قوله اذا أمكن جعله اخبارا) قيد في عدم اللحاق ومحتز ما أعاده بقوله  
بجلاف ابتك باخرى (قوله كانت بائن بائن) الاظهر كانت بائن أنت بائن لانه ليس المراد الاخبار النحوي بل  
الاخبار عن الامر الذي صدر أو قولا وهو انما يتم بالجله وظاهره أنه قال ذلك في مجلس واحد ولا يلتزم بل الحكم  
واحد ولو اخذنا الجلس لظهر العلة (قوله أو ابتك بتطبيقه) بمعنى لو قال أنت بائن ثم قال أنتك بتطبيقه فانه  
لا يلحق وأشابه ذلك الى أنه لا يشترط اتحاد اللفظين قال في البحر وشمل كلامه ما اذا قال للمبائنة أنتك بتطبيقه  
فانه لا يقع بجلاف أنت طالق بائن كما في البرازية والفرق بينهما كما ذكره صاحب الذخيرة أنه اذا ألقينا ما يتأخر  
قوله طالق وجه يقع ولو ألقينا أنتك بقاء قوله بتطبيقه وهو غير مفيد (قوله فلا يقع) أي رار نوى لما في البحر  
الحاوي ولا يقع بكنايات الطلاق شي وان نوى (قوله لانه اخبار) الاولى أن يقول لصاحبه لا اخبار فانه  
لو أنشأ ثابا لا يعتبره الشارع بل جعله بمنزلة الاخبار قال في البحر وينبغي أنه اذا أبان ثم قال لها أنت بائن ناويا  
طلقة ثانية أن تقع الثانية بنية لانه لا يصلح خبرا فهو كالمو قال أنتك باخرى الا أن يقال ان الوقوع انما هو  
بلفظ صالح له وهو أخرى بجلاف مجرد الثانية اهـ وفيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بعين له لكان أظهر  
وما سبق في عن المحيط صريح في الغاء النسبة (قوله أو قال نويت البينة الكبرى) أي بالباين الثاني وذلك لانه  
كناية ويصح فيها ارادة الثلاث ثم هذا هو المعقد وقيل لا يصح ذلك لأن اللفظ صفة البينة فاذا لفت التسمية  
في أصل البينة لكونها خاصة له لفت في اثبات وصف الغلط كذا في المحيط وانما قيد بالكبرى لانه  
ان نوى واحدة لا يلحق لا مكان جعلها اخبارا وكذا اذا قال نويت ثنتين لعدم صحة تسمية الثنتين فيها اهـ -  
(قوله لتعذر حله الخ) علة لقوله بجلاف المقيد للحاق في الصور المذكورة قوله ولذا وقع المعلق أي لتعذر الحل  
على الاخبار (قوله الا اذا كان البائن معلقا بشرط) يشمل ما اذا أتى من زوجته ثم أبانها قبل مضي أربعة أشهر  
ثم مضت أربعة أشهر قبل أن يقر بها وهي في العدة فانه يقع عندنا بخلافه بجر (قوله لانه لا يصلح اخبارا)  
مستغنى عنه بقوله سابقا ولذا وقع المعلق (قوله ومثله المضاف) الاولى ومثاله المضاف الخ وأما مماثلته في الحكم  
فمفهومه من قول الشارع سابقا أو مضافا (قوله كانت بائن عدا) أي ناويا بالطلاق كما في البحر (قوله وفي البحر)  
استدلال على أنه لا بد من النسبة في لفظه بائن أعاده المحلبي (قوله معلقا) مثله المضاف كما عرفت (قوله ولو قال  
ان دخلت الخ) بيان ما اذا كانا معا في بحر (قوله ثم دخلت الدار وبانت ثم كنت) فلو عكست والحالة هذه فاعاظر  
ان الحكم كذلك محلي وهذا انما يظهر عند عدم العطف أو العطف بالواو أما اذا عطف الشرط الثاني بالفاء أو بضم  
فالذي يظهر عدم الوقوع لتعلق الثاني بعد ايقاع الاول (قوله وفي البرازية) لا فرق بينه وبين ما قبله الا في لفظ  
البائن وحلال المسلين عليه حرام وفي أعاده نه يقع بآيهما سبق (قوله ففعل أحدهما) يؤيد ما بينه والمحشى سابقا  
(قوله وكذا الوضوء الثاني) أي بآية أخرى ومراده بالثاني كما قاله المحلبي لا استلزام الترتيب بدليل قوله أحدهما  
(قوله قيد بالقبلية) أي المصنف في قوله قبل ايجاد المنجز البائن (قوله ثم أضاف البائن أو عاقبه) أي في عدة  
البائن (قوله لم يصح) فيه أنه لا يمكن جعله اخبارا عن الاول اهـ (قوله ويستثنى ما في البرازية) أي يستثنى من  
قوله الصريح يلحق البائن والاول ذكره عنده ثم لا وجه للاستثناء لانه انما لم يقع في هاتين لعدم تناول لفظ  
المرأة معتدة البائن بل يقال هي مبانة منه ومحتاجه حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في النهر وفي المنصوري  
شرح المصنوع أن المختلة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة لان بقاء أثر النكاح كاف في لحوق الصريح  
البائن محلي بزيادة من أبي السعود (قوله وبضبط) بضم الباء وكسر هالانه في القاموس ذكر ما فيه غير مضبوط  
وقاعده أنه اذا لم يضبطه يكون في مضارعه الوجهان والضبط الجمع والمراد بالكل صور اللحاق والمستثنى منها  
وصوره عدم اللحاق والمستثنى منها (قوله ما قبل) من الرجز والبيت الاول لو ادشيع الاسلام عبد البر شارح الظلم  
الوهابي كما في المنع والبيت الثاني لصاحب النهر محلي مع زيادة (قوله كلاجن) أي أجز طلاق كل من وقوع الصريح  
والباين وروى البيت لحوقه أجز ذكره أبو السعود كذلك والمعنى عليه أجز لحوق كل من أفراد الطلاق لبعضها  
ولا يتقيم عليه الوزن (قوله لا بآية) عطف على كلا ومع بسكون العين به في بعد كافي قوله تعالى ان مع العسر  
يسرا نعمت لقوله باثنا أي لا تجز بآية كائنا بعد مثله وهذا العطف كالاتناء في المعنى كأنه قال كلا أجز البائنا

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول ثاب  
بائن بائن أو أنتك بتطبيقه فلا يقع لانه اخبار  
فلا ضرورة في جعله انشاء بجلاف أنتك  
باخرى أو أنت طالق بائن أو قال نويت  
البينة الكبرى لتعذر حله على الاخبار  
فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا  
كان البائن معلقا بشرط) أو مضافا (قبل  
ايجاد المنجز البائن) كقوله ان دخلت الدار  
فأنت بائن ناويا بالطلاق ثم أبانها ثم دخلت  
بانت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله  
المضاف كانت بائن عدا ثم أبانها ثم جاء القيد  
يقع أخرى وفي البحر عن الوهابية أنت بائن  
كناية حلة كان أو منجزا فيقتصر لانه ولو قال  
ثم مضت أربعة أشهر قبل أن يقر بها وبانت ثم  
زيدا فانت بائن ثم دخلت الدار وبانت ثم  
كنت يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت  
كذا فحل الله علي حرام ثم قال كذا  
لا امر آخر ففعل أحدهما بآية وكذا الوضوء  
لأنه لا يشبه فلينظر في قوله أو عاقبه لم يصح  
لو أبانتم أو لا ثم أضاف البائن ما في البرازية قال  
كتميزه بدائع ويستثنى ما في الغضلة ولو قال ان  
امرأة طالق لم يقع على الغضلة ولو قال ان  
فعلت كذا فامرأة كذا لم يقع على معتدة  
البائن وبضبط الكل ما قبل  
كلا أجز البائنا مع مثله  
الا اذا علقته من قبله



مع مثله قاله الحلبي (قوله الا اذا علقته من قبله) استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا يجوز بانثاء بعد  
 بانث الا اذا علق البائن الواقع بعده مثله على شيء قبله وضمير علقته للبائن الاول وضمير قبله للمثل الذي هو البائن  
 الثاني قاله الحلبي (قوله الا بكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلا أجزائه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي  
 البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية  
 من قوله كل امرأة طالق وكان له مختلفة فانه صريح لحق بانثا ولم يقطع لما قد مناه البائن في قوله بكل امرأة بمعنى  
 في وافظ كل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع للحال والحق مبنى لفاعل معطوف على خلع وبعد مبنى  
 على الضم لقطعه عن الاضافة ونية عناء وهو ظرف لا تلحق أى وألحق الصريح بعد الخلع اهـ الحلبي ولم يبه على  
 المثلة الثانية وهي ما اذا وقع الصريح بلغظ امرأة بعد البائن بغير الخلع بكونها في حكم الخلع (قوله هي فسخ)  
 أى لعقد النكاح (قوله من كل وجه) سواء صدرت منه أو منها (قوله كاسلام) بمعنى اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع  
 على الآخر طلاق كذا في المنع عن البرازية سكن في أول طلاق البصر أن الطلاق يلحق المعتدة بعد تفريق القاضي  
 اذا أسلم أحد الزوجين وأبى الآخر الحلبي (قوله وردة مع لحاق) قال في البصر اذا ارتدت ولحق بدار الحرب وطلقها  
 في العدة لم يقع لا لقطع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحق لم يقع عليها  
 طلاقه فان عادت قبل الحيض لم يقع كذلك عند الامام لبطان العدة بالحق ثم لا تعود بخلاف المرتدة (قوله  
 وخيار بلوغ) له أو لها (قوله وعتق) خاص بها (قوله طلقا) صريحا أو بانثا قاله الحلبي أو خيرا أو علقا قاله  
 أبو السعود أو كانت العدة بالحيض أو بالاشهر (قوله هي طلاق) من جانبها كافرقة في الايلاء والعمان والجب  
 والعنة (قوله على نحو ما ينأ) من قوله الصريح يلحق الصريح الخ قاله الحلبي (قوله اعتدة الطلاق) خرج غير  
 المدخول بها اذا طلقت (قوله لاوط) أى بشبهة أو نكاح فاسداً ومكناً يمين اذا عتقت (قوله لم يكن طلاقاً)  
 لأن تزويجه ايها ليس من صريح الطلاق ولا كفايته (قوله ثم رقم) أى مشير البعض المشايخ وظاهره كالبصر اعتماد  
 الاول (قوله وتزويج تقع واحدة بلانية) هذا ما في البرازية وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان اذهى فتزويج  
 اذا لم ينوبه طلاقاً لا يقع شيء لان عناء فتزويج ان أمكنك وحل فدينها تناف الآن يفرق بين الواو والقاء  
 وهو بعد مجر (قوله يقع ان نوى) فالمراد الطلاق والشم (قوله وأفلمى) أى فيقع الطلاق فيها بالنسبة لانه معنى  
 اذهى تقول العرب أفلم يجبر ويحتمل الظفرى بمرادك يقال أفلم الرجل اذا ظفر برأيه مجر (قوله وأنت على  
 كالميتة) معطوف على ما قبله فيشترط فيه النية (قوله لانه تشبيه بالسرة) الاولى في السرة كانه قال أنت  
 حرام سربعا كسرة الماء في جريه وقدمت أن أنت حرام بغير تشبيه ملحق بالصريح فلا يحتاج الى نية فاعلم هذا  
 مبني على غير المفتي به (قوله ولا يقع بأربعة طرق الخ) كذا عن محمد وفي النظم قال أسد قال محمد يقع ثلاثا وقال  
 ابن سلام أخاف أن يقع ثلاثا بمجر فعن محمد روايان (تنبيه) من ألقاظ الكناية حلك على غاربك والغارب ما بين  
 سنام الناقة وعتقها فهو استمارة تخيلية الحق بأهلك بكسر الهمزة من حذو علم ويأتى من الالتحاق بكافي البصر عن  
 المصباح الحق برقتك وهبتك لا هلك أو أهلك أو أمك عفوت منك لاجلهم رددت اليهم ولا يثبت قرطوبه لم  
 ولو قال لا خنك أو لا خنك أو لعنتك أو نكحتك لم يقع وان نوى واعتقك وكوفي حرة واعتق الظفرى بمرادك  
 خالعك نفي است لى باصرة است لا بزواج لست أنازوجك ما أنازوجك ما أنت باصرة أى لا نكاح بين وبينك  
 صرت غير امرأتى أو قالت لست لى بزواج فقال صدقت انتهى الزواج ابعدي عنى ولو قال لا أريدك لا أحبك  
 لا أشتيك لا يقع وان نوى اهـ من الدرا المنق والهندية (خاتمة) قال السيد أبو البصير هود سمعت عن شخص قال  
 على يمين لا أفعل كذا ناويا الطلاق فعلى هل يقع طلاقه أجبت لا وان نواه وزمه كفارة يمين قال صاحب النهر في  
 باب الايلاء قوله على يمين أى موجبها وهو الكفارة واستبعد الجواب بعض أهل العصور وما الى الوقوع لقلوبهم  
 الكناية ما احتل الطلاق وغيره فوضعت رسالة بينت فيها أن ما ذكره في تعريف الكناية ليس على اطلاقه بل  
 مقيد بلفظ يصح خطابها به ويصلح لانشاء الطلاق الذي أضمره وألاخباراً بأنه أوقعه كانت حرام اذ يحتمل لاني  
 طلاقك أو حرام العصبة والعشرة وكذا بقية الالفاظ كناية وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح أن يخاطبها بآيات  
 يمين فضا عن ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أوقعه حتى لو قال أنت يمين لاني طلاقك لا يصح وحينئذ  
 ليس ما احتل الطلاق يكون من كفايته بل بالقيدين السابقين ولا بد من قيد ثالث هو أن يكون معنى اللفظ

الا بكل امرأة وقد خلع  
 والحق الصريح بعد لم يقع  
 (كل فرقة هي فسخ من كل وجه) كاسلام  
 وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعتق (لا يقع  
 الطلاق في عتقها) مطلقا (كل فرقة هي  
 طلاق يقع) الطلاق (في عتقها) على نحو  
 ما ينأ فروع انما يلحق الطلاق المعتدة  
 الطلاق اما المعتدة لاوط فلا يلحق خلاصة  
 وفي القضية تزوج امرأته اذهى وتزويج  
 طلاقا ثم رقم ان نوى طلقت اذهى في وجهه يقع  
 تقع واحدة بلانية اذهى على وانفك  
 ان نوى خلاصة وكذا اذهى على كالميتة أو كليم  
 وفسخ النكاح وأنت على كالميتة بالسرة  
 الخنزير أو حرام كالماء لانه تشبيه بالسرة  
 ولا يقع بأربعة طرق عليك فتوجه وان نوى  
 نالم يقل حذى أى طريق شمس

مبدأ عن الطلاق وثالثاً عنه حكم الحُرمة في أنت حرام فأنه مسببة عن الطلاق ونقل في البحر عدم الوقوع في لأحديك لا اشتبهك لا رغبة في فيك وان نوى وجهه أن هذه الألفاظ التي هي عدم المحبة وغورها ليست ناشئة عن الطلاق بل الغالب التدم بعد الطلاق فتشأ المحبة والشهوة والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذا الإلفاظ مع احتمال أن يكون المراد لا في طاعتك في لفظ الميّن بالاولى وقد قسموا ألفاظ الكناية أقساماً ثلاثة ما يصلح جواباً للاعتراض ولفظ الميّن غير داخل تحت واحد من هذه الثلاثة وبه ظهر أن ما نقله بعضهم عن الطوري في فتاواه أنه إذا قال أيما من المسلمين تلمي في طلاق امرأته أن كان له امرأه خطأ فاحش وسعت كثير امر شيعنا بقول فتاوى الطوري كفتاوى الشيخ زين لا يوثق به الا اذا تأيدت بنقل آخر اه مختصراً أقول أن قول لقال على عيّن الخ يحتمل الطلاق وغيره لأن الميّن يكون به وبالله تعالى حيث نوى الطلاق عملت نيته وكأنه قال على طلاق لا أقول ويكون من التعليق المعنوي كما تقدم في قول القائل على الطلاق لا تفعل كذا وصار كأنه قال ان فعلت هذا فعلي الطلاق وأما ما في فتاوى الطوري فكان القياس فيه لزوم ما ينافي به المسلمون من الطلاق والعتاق والميّن بالله تعالى ولكنه انما خص بالطلاق لأن العرف فهو كقوله حلال المسلمين على حرام على أن الميّن لا يمتد عندنا لا لامتداد العاطف فتبدروا ما قوله لا بد أن يكون لفظ الكناية صالحاً للخطاب الخ فيصل على غير التعليق

(باب تفويض الطلاق)

(قوله المذكر الخ) يشير الى ما ذكره في النهر من المناسبة حيث قال لما كلف الطلاق بولاية مستفاد من الغير على خلاف الاصل ذكره بعد بيان ماهو الاصل أبو السعود (قوله بنوعيه) أي الصريح والكناية فانه الحلبي (قوله وأنواعه ثلاثة) الضمير عائد الى ما يوقعه الغير لا لتفويض المتقدم ذكره في المصنف والابنزم تقسيم الثاني الى نفسه والى غيره أبو السعود (قوله تفويض) المراد به تعليق الطلاق والفرق بين التعليق والتوكيل كما قاله الكمال أن التعليق الاقدار الشرعية على نفس التصرف ابتداء والتوكيل الاقدار الشرعية على نفس التصرف لا ابتداء أفاده في البحر (قوله ورسالة) اهل الفرق بينها وبين التوكيل أن الوكالة فيها تصرف وترجع الحقوق الى الوكيل في بعض العقود ولا كذلك الرسالة فانها مجرد تحمل (قوله ثلاثة) دليل المحصر الاستقراء كافي شرح المتي (قوله تخيير) هذا بالنسبة له ادر منه ويقال له ادر منها اختيار قال الشريف أبو السعود الاختيار من الخيرة على وزن عنبة وهو اسم من قولك اختاره الله وقال الجوهرى الاختيار اسم من الاختيار وقال أيضاً الاختيار الاصطفاة وقال تاج الشريعة الاختيار الميل الى الخير والى ما بين الافضل والاولى اه (قوله قال لها اختارى الخ) أشار بعدم ذكر قبولها الى أنه عليه السلام بالملك وحده فلو رجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقتضائه على التخيير المطلق لانه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعة لانه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاثنين بالرجعي وتركه بحر (قوله أو امرئ يبدك) لاحاجة اليه لذكر أحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي (قوله يقرى) دلالة الحال فانه مقام النية قضاء لا ديانة والدلالة هذا مرة الطلاق أو الغضب وقدمنا أنه مما يخص الجواب واقول قوله مع الميّن في عدم النية أو الدلالة وإذا لم يصدق قضاء لا يسعها الاقامة معه الابتكاح مستقيل لانها كالفاضي وانما ترك ذكر الدلالة هنا لعلهم بما قدمه أول الكنايات بحر (قوله تفويض) دل على تقدير هذا المضاف عقد الباطل كافي النهر الحلبي (قوله لانهم كناية) تعليل لاشتراط النية الحلبي (قوله فلا يعملان) أي لا يفيدان تعليق الطلاق (قوله بلاية) أي أو ما يقوم مقامه لمن الدلالة (قوله أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج الى نية والواقع به رجعي كما يستفاد عما يأتي (قوله في مجلس عليها) أفاد به كرجاسه أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها ثم قام ولم يطل بخلاف قيامها بحر عن البدائع (قوله ما لم يوقته) قال في البحر وقيد بمجلسها إشارة الى أنه لو خبرها وهي غائبة اعتبر مجلس عليها ولو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس عليها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خبرها ولو قال الزوج علمت به في مجلس القول وأبكرت فالتقول لها لانها منكرا اه قلت سيأتي له قريباً أن المعتبر الوقت ولا يضر الاعراض في المجلس الا في المطلق (قوله ويعضى) الوالعمال وليس معاً وفاصل يوقته والاحذف الياء اه الحلبي (قوله قبل عليها) نص على التوهم فسقط

(باب تفويض الطلاق)  
لاذ وما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه  
غيره باذنه وأنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل  
ورسالة وألفاظ التفويض ثلاثة تخيير  
وأمر يبدك ومشيئة (قال لها اختارى  
أو امرئ يبدك بتوى) تفويض (الطلاق)  
لانهم ما كناية فلا يبعد لان بلاية  
(أو طلق نفسك قلها أن تطلق في مجلس  
عليها) مشافهة أو أخباراً (وان طال)  
يوماً أو أكثر ما لم يوقته ويعضى الوقت قبل  
عليها

ما في الحلبي (قوله ما لم تقيم) أطلق في القيام فمثل ما إذا أقامها الزوج قهرًا فانه يخرج الامر من يده لانه يمكنها  
ممانعته في القيام أو المبادرة حينئذ الى اختيارها فانه ما قدم ذلك دليل الاعراض بجر (قوله لتبذل محلها  
حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ايضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس  
وان لم يتبذل بمجرد القيام الا أن الاختيار يسلط به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية  
وفي التبيين المجلس يتبذل نارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر ونارة حكميا بالاشد في عمل آخر اه (قوله مما يدل  
على الاعراض) أشار به الى ما في البصر حيث قال وأراد بالعمل الآخر ما يدل على الاعراض لا مطلق العمل لانه  
لو خبرها فلبست ثوبا أو شربت لا يسلط خيارها لأن المجلس قد يكون لتدعونه وودا والعهود قد يكون شديدا  
يمنع من التأمل ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التغيير المطلق أما الوقت بيوم أو شهر أو سنة مثلا  
فلها أن تختار ما دام الوقت باقيا سواء عرضت عن ذلك المجلس أم لا اه (قوله فيستوقف على قبولها) هذا ليس  
بصواب لما ذكرناه من البراءة لا يتوقف على القبول وفي القهستاني التفويض عليك يقتضي الجواب في المجلس  
كما قال بعضهم لا توكيل يقتضي أن يكون وقته جميع العمر كما قاله آخرون انه مختصر اقالا لا ذنب للشارح أن يقول  
فيستوقف على جوابها (قوله لا توكيل) رذبه على القول الضعيف الذي فيه عليه القهستاني (قوله فلم يصح  
رجوعه) تفرع على كونه تملكه كونه نظر فانه لا يلزم من التملك عدم صحة الرجوع فان الهبة عليك ويصح فيها  
الرجوع كما في المعراج الآن يفرق بين تملك التصرف في نحو الفسوخ وملك التصرف في الاعيان (قوله حتى  
لو خبرها الخ) الاولى الاتيان بالواو فانه مما يترفع على كونه تملكه فان علم عدم الحث أن المطلق هي يقتضي  
تملكه لا هو لو كان توكيل الحث فانه يثبت فيه بفعل ما موره كما ذكره المصنف في الايمان (قوله في الاصح) وقال  
محمد يثبت الحلبي عن النهر (قوله وأخوانه) وهي اختار وأمر لك يملك وفوضت اليك الطلاق وأمرى بذلك  
كما يأتي (قوله فلا يثبت بالمجلس) أما في متى وما فلا نعلم العموم الاوقات فمكاته قال في أي وقت شئت  
فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا واذا ما قلناه ما متى سواء هند هما أو ما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان  
للظرف لكن الامر صاريدها فلا يخرج بالشك الحلبي عن المنع (قوله لما مر) من أنه عليك لا توكيل فانه الحلبي  
(قوله فيصح) زاد الشارح انه ان زيادته أما الحلبي (قوله لانه توكيل محض) أي لا يشوبه عليك منع (قوله كان  
تملك في حقها الخ) وهذا من عموم الجواز من استعمال المشترك في معنييه حيث استعمل الصيغة في التملك  
الذي هو الاقدار على التصرف ابتداء وفي التوكيل الذي هو الاقدار عليه لا ابتداء وليس له الرجوع بالنظر انما  
وله الرجوع بالنظر لضررها (قوله فيه غير عليك) فلا عليك الرجوع لانه فوض الامر الى رأيها او مالك هو الذي  
يتصرف من حيث يشتهر وأما لو كبل فملوب منه الفعل شاء أو لم يشأ منع (قوله لا توكيل) رذبه على زفر (قوله  
ولا يعزل) لا حاجة الى ذكره لانه اذا لم عليك الرجوع لا عليك العزل فعدم الرجوع يعني عنه على ان العزل اغايد ذكر  
في التوكيل كذا أفاده بعضهم (قوله ولا يسلط بجنون الزوج) نظر الى أنه تعلق (قوله لا يعقل) هو الخالص (قوله  
فيصح) تفرع على الخالص وببانه ما في الهبط لو جعل أمرها بيد صبي لا يعقل أو مجنون فذلك اليه مادام  
في المجلس لأن هذا عليك في ضمنه تعلق فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار رمه في التعاطي فصح ما باعتبار  
التعلق فمكاته قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق وباعتبار رمه في التملك يقتصر على المجلس عملا  
بالشبه (قوله وصبي لا يعقل) بشرط أن يكلم فيصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل بجر (قوله  
بخلاف التوكيل) فان الموكل له أن يرجع ويهزل ويهطل التوكيل مجنون ولا يثبت على مجلس ويتقيد بالعقل (قوله  
نم لو جن) أي المفوض اليه (قوله فمناشوخ الخ) تنبيه كما قال في المهر ولو كل رجلا يبيع عبده فحق الوكيل  
جنونا لا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا يثبته به ولو كل رجلا يبيع عبده فحق البيع عبده ثم باع  
الوكيل فذبحه لانه اذا لم يكن مجنونا وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد  
ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت العهدة فيه على الموكل فلا ينفذ ما اذا كان الوكيل مجنونا وقت التوكيل فاما وكل  
يبيع تكون العهدة فيه على الموكل فاذا أنى بذلك نفذ بيعه على الموكل وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدا أصلا  
وانكس الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض  
الى مجنون ابتداء ثم قال ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء

(ما لم تقيم) لتبذل محلها حقيقة (أو) كما  
بان (ثم عمل ما يقطع) مما يدل على الاعراض  
لانه عليك فيستوقف على قبولها في المجلس  
لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خبرها  
ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت لم يثبت  
في الاصح (لا) تطلق (بعده) أي المجلس  
(الا اذا زاد) حتى قوله طالق نفسك وأخوانه  
(متى شئت أو متى ما شئت) اذا شئت أو اذا  
(متى شئت) فلا يثبت بالمجلس (ولم يصح رجوعه)  
ما مر (و) أما (في طالق ضرتك أو) قوله  
لا جنبي (طلق امرأتك فيصح رجوعه) عنه  
(ولم يثبت بالمجلس) لانه توكيل محض وفي  
طالق نفسك وضرتك كان عليك في حقها توكيل  
في حق ضرتك وجوه (الا اذا علقه بالمجلس)  
فصير عليك لا توكيل والفرق بينهما في  
خسة أحكام في التملك لا يرجع ولا يعزل  
ولا يسلط بجنون الزوج ويتقيد بمجلس  
لا يعقل فيه مع تفويضه لمجنون وصبي  
لا يعقل بخلاف التوكيل ثم توجب بعد  
التفويض لم يقع فمناشوخ ابتداء لا بقاء  
عكس القاعدة فليحفظ

وهو ~~مكرر~~ القاعدة الفقهية من أنه يتسامح في البقاء ما لا يتسامح في الابتداء اه (قوله وجالس القنينة)  
وكذا انكأوها كما في الهندية (قوله وانكأ القاعدة) أما إذا اضطررت فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان  
احداهما يطل خيارها وبه قال زفر رحمه الله تعالى والثانية لا يطل هندية (قوله للمشورة) ظاهر التقييد أنها  
إذا دعت له غيرها كان اعراضا في بطل خيارها (قوله بفتح فضم) قال في القاموس أشار عليه بكذا أمره وهي  
الشورى والمشورة مفعلة لا مفعولة اه وفي البحر والامم المشورة وفيها الغتان سكوت الشين وفتح الواو وض  
الشين وسكوت الواو اه (قوله ودعاء شهود لا شهاد) في الهندية المخيرة إذا قامت لدعوة الشهود بأن لم يكن  
عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو أما أن تحوّل عن موضعهما ولم تحوّل ان لم تحوّل لا يطل الخيار بالآلة مذاق  
وان تحوّل عن موضعهما اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بناء على أن المستبرق بطلان الخيار اعراضا عنها  
أو تبدل المجلس عند البعض أي ما وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح (قوله إذا لم يكن عندها من  
يدهوهم) صادق بأن لم يكن عندها أحد أصلا أو عندها ولا يدعوهم وأخذ من التقييد أنه إذا وجد من يدهوهم  
فدعت بنفسها كمن من الاعراض والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الأب للمشورة (قوله وإيقاف دابة)  
أما تسمية الوقافة في خيار هندية (قوله مكرهة) وبالأولى إذا كانت طائفة وبه صرح في الهندية (قوله  
والفلا لها كالميت) قال في الهندية ولو كانت في بيت فحش من جانب إلى جانب بقي خيارها والسفينة كالميت  
لا كالدابة وشافيه ما تقدم أن القيام يتبدل به المجلس كالتحول من مكان إلى مكان الآن يراد بالتحوّل التحوّل  
في غير البيت (قوله ويتبدل بسير الدابة) سواء اتحدت الدابة أو اختلفت وكانت هي على دابة وهو يعني هندية  
(قوله الآن تجيب مع سكرته) أي إذا كانت سائرة فأجابت كما سمت في خطوتهم باتلك بات منه وكذلك الجواب  
ان كانت ماشية وان سبقت خطوتهم أجابهم لم تبين منه هندية (قوله فانه كالسفينة) أي فلا يتبدل المجلس  
بسيره (تمه) ان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة  
فانتم فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة  
التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خیرت وهي  
في الأربع قبل الطهر فأتت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يطل هندية (قوله  
وفي اختاري نفسك) أي غير اقرون بعدد ما المقرون بالعدد فسأيت حكمه (قوله اعدم تنوع الاختيار) قال  
في النهر لان اختيارها انما يفيد الخلوص والصفاء والبيّنونة تثبت فيه مقتضى ولا عموم له بخلاف أنت بائن وأمرك  
بيدك اه حلي (قوله بخلاف أنت بائن) أي فتصح فيه نية الثلاث تنوع البيّنونة إلى غليظة وخفيفة بحر (قوله  
أو أمرك بيدك) أي فتصح فيه نية الثلاث لان الأمر باليد جنس يحقل الخصوص والعموم فأبهم ما نوى صحت  
نيته بحر (قوله بل تبين بواحدة) أشار به إلى أن نية الرجعي لا تصح لان اختيار النفس على الكمال انما يكون  
بالبائن كذا في القهستاني (قوله اخترت نفسي) لا حاجة إلى زيادة نفسي لانها ذكرت في كلامه فلا حاجة إلى  
ذكرها في كلامها لانه يوم اشترطها فيه وليس كذلك (قوله وأنا اختار) أشار به إلى أنه لا فرق بين الماضي  
والمضارع ولا بين الجلالة الفعلية والاسمية (قوله استحسنانا) والقياس عدم الوقوع الا أنه ترك بما ورد من عائشة  
رضي الله تعالى عنها حين خيرها الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت اختار الله ورسوله ورضيه منها عليه  
الصلاة والسلام جوابا (تنبيه) المضارع عندنا موضوع للحال ويحقل الاستقبال فأبهم في كلمة الشهادة  
وأداء الشهادة للتحقيق دون الوعد (قوله بخلاف قوله طلق نفسك الخ) مثله ما لو قال لعبد أعتق رقبتك فقال  
أنا عتق لانهم لا يمكن جعله اختيارا عن طلاق قائم أو عتق قائم لانه انما يقوم باللسان فلو جاز قام به الامران  
في زمن واحد وهو محال بحر عن الكمال (قوله لانه وعد) أي وهو غير لازم وهذا انما يظهر في أنا طلق وأما أنا  
طلق فاعلم فيه ما ذكره الكمال وفي البرزخية لو قال أنا أجد لا يلزمه شيء بخلاف ما لو قال ان شئ الله مريضى فأنا  
أجد كان تذكرا لان المواعيد باكتساب التعاليق تصير لازمة وفي كتاب الكفاية منها لو قال الذبح الذي لك على  
فلان أنا أدفعه أو أسلمه أو أقبضه متى لا يكون كفالة ما لم يقل انما يبدل على اللزوم كضمت أو كملت أو على أو إلى  
وهذا اذا ذكره منجزا أما اذا قال علقا بآن قال ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك أو نحوه يكون كفالة لما علم أن  
المواعيد باكتساب صور التعاليق تكون لازمة أفاده صاحب البحر (قوله ما لم يتعارف) أي ايقاع الطلاق به

وجالس القنينة وانكأ القاعدة وقعود  
الكنة ودعاء الأب أو غيره (للمشورة) بفتح  
فضم المشورة (و) دعاء (شهود لا شهاد)  
على خيارها الطلاق إذا لم يكن  
عندها من يدعوهم سواء تحوّل عن مكانها  
أو لا في الأصح خلاصة (وإيقاف دابة هي  
دابة كالميت لا يقطع) المجلس ولو أقامها  
أوجامعها كركه بطل لئلا يكتفى من الاختيار  
(والفلا لها كالميت وسير دابة كسرها)  
حتى لا يتبدل المجلس بغير الفلا ويتبدل  
بسير الدابة لا ضاقته اليها الآن تجيب مع  
سكرته أو يكون في محمل بقودها الجلال  
فانه كالسنة (لعدم تنوع الاختيار بخلاف  
نية الذبح) أنت بائن وأمرك بيدك (بل تبين) بواحدة  
(ان قالت اخترت نفسي أو أنا اختار  
نفسى) استحسانا بخلاف قوله طلق نفسك  
فقال أنا طلق أو أنا طلق نفسي لم يقع  
لانه وعد جوهره ما لم يتعارف



لانه لا عبرة لا بقاها بل لتفويض الزوج وانما صلح جوابا لانه التطلق داخل في ضمن التخيير بجر وفي الشلبي عن  
الفتح الواقع بالاخبار بان لانه ينبغي عن الاستخلاص والصفاء عن ذلك الملك وهو بالبينونة والام يحصل فائدة  
التخيير اذا كان له أن يرجعها شامت او أبت اه ويؤخذ من التعديل أنه يقع بلفظ خالصة الواقع في كلام بعض  
الناس البائن لانه اذا كان يقع بالاخبار البائن لكونه ينبغي عن الاستخلاص فأولى ما كان صريحا فيه بل هو  
في بعض أرياف مصر كالصريح في الطلاق لا يحتمل غيره عندهم (قوله في الاصح) مقابله ما ذكره صدر الاسلام  
في جامعهم أنه يقع به الرجعي نظرا لما أوقفته المرأة وهو مخالف لما في الكتب من (قوله لتفويضه بالباين فلا غلظ  
غيره) الا ترى أنه لو أمرها بالباين أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاخترت نفسها) يصلح جوابا  
للأمر بالبد كباقيها ولا اختيار وهو ظاهر (قوله والمفيدة للبينونة الخ) جواب سؤال ذكرهما صاحب البصاح  
الاصلاح بقوله فان قيل أمرك يدك واختاري يفيد البينونة فلا يجوز صرفه - مع أنها الى غيرها قلنا لما قرنه  
بالصريح علم أنه أراد الرجعي - كما لو قرن الصريح بالباين في قوله أنت طالق بائن ذكركه في التبيين اه (قوله  
بخلاف الخ) الباء للسببية متعلق بقيد أي انما قيد بني بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض حلي  
(قوله فهي بائنة) لان اتصال لفظ الطلاق عن الامر والاختيار فيقع البائن نظرا له (قوله كما لو جعل الخ) بأن  
قال أمرك يدك ان لم تصل نفقي اليك فطلق نفسك متى شئت فقله لو لم تصل شرط وقوله أمرك يدك دليل  
جوابه وقوله فطلق نفسك لكون أمرها بيدها حلي - والاولى أن يقول كما لو قال جعلت أمرك يدك لو لم تصل  
نفقي اليك لتتناسب لفظ التركيب (قوله كان بائنا) زيادة ايضاح والا فالكاف تنفي عنه (قوله لان لفظة الطلاق)  
علمه - للمسائل الثلاث (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر بالبد أي لم يكن معمولا به وادبر المراد  
بنفس الامر الواقع حلي (قوله فلم تختتر) الصواب حذف الفاء به عبر صاحب البحر ووجهه أنه أمره بامر  
في لم يفعل لم يحصل المأمور وفي نسخة فلاخبار لها لم يخبرها (قوله بخلاف اخبرها بالخيار) قال في البحر ولو قال  
اخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها وقع لان الامر بالاخبار يقتضي تقدم الخبر عنه  
فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الاخبار لها (قوله وقع ثنتان) أحدهما بالنية والثاني بالخيار لانه فوض  
اليها طلاقين أحدهما صريح والآخر كتابي والكتابي حال ذكر الصريح لا تنفذ في نية بجر (قوله اتحد) حتى اذا  
ردت في اليوم بطل أصلا بنية ومثله اذا قال اختاري في اليوم وغدا كما في البصر (قوله ولو قال واختاري غدا)  
بأن قال اختاري اليوم واختاري غدا فها خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار (قوله قال اختاري اليوم) مثله  
الشهر في العبارة احتباك (قوله فمن ساعة تكلم الخ) نشر مرتب والطاهر أن الليل لا يدخل في ذكر اليوم  
ويدخل في الشهر (قوله خبرت في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ونعت الشهر نوعان الليل والنهار  
فأقول اللبالي الليلة الاولى وأول الانهار اليوم الاول ولو قال اختاري اذا قدم فلان أو اذا أهل الهلال فلها  
الخيار ساعة يقدم وأهل الهلال في المجلس بجر (قوله ولا يطل الوقت) أي الخيار اوقت يوم أو شهر أو سنة  
بالاعراض في مجاز المسلم بل بمعنى الوقت المعين أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض (قوله علمت أولا) أي  
بالتخيير والله سبحانه وتعالى أعلم

### • (باب الامر بالبد) •

الامر هنا بمعنى الحال والدفع في التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله  
زوجها في تصرفه أو غدا آخره عن الاختيار لتأيد التخيير باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخلاف الامر بالبد  
من (قوله هو كالاختيار) أي في جميع مسائل من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها ومن عدم ملك الزوج  
الرجوع واذا قال لامرأة أمرك يدك ينوي الطلاق فان كانت تسع فأمرها به وان كانت غائبة فهو على  
وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يلقاها فيه وأما اذا جعل الامر اليها وقتا بوقت فان  
يلقاه مع بقائه من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم لم علمت فلاخبار لها هذبة  
مطلنا (قوله الا في نية الثلاث) أي فانهم اتفقت على الثلاث في التخيير لان الامر بالبد جنس يحتمل المخصوص  
والعموم فأمره انوى صحت نية بجر (قوله لا غير) قد ورد داخل لا على غير معنى عا خلافاً أن تكرره وقال صوابه  
ليس بجر (قوله ولو غيرة) - مثلها للبينونة (قوله لانه كالتعليق) أي كانه علق طلاقها ببقاءها وأطلق الامر

في الاصح لتفويضه بالباين فلا غلظ غيره  
(أمرك يدك في طاعة أو اختاري فطلقه  
فاخترت نفسها فطلقت رجعية) لتفويضه  
اليها بالامر صريح والمفيدة للبينونة اذا قرنه  
بالصريح صار رجعا كمنه قبله  
ومثلها الباء بخلاف تطلق نفسك أو في  
طاعة فيفد بائنة كما لو جعل أمرها بيدها  
لو لم تصل نفقي اليك فطلق نفسك متى شئت  
فلم تصل فطلقت كان بائنا لان لفظة الطلاق  
لم تكن في نفس الامر - فروع - قال لرجل  
خبر امرأتى فلم تختتر ما لم يخبرها بخلاف  
اخبارها بالخيار لا قرار به قال لها أنت طالق  
ان شئت واختاري فقال شئت واختارت  
وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا فقلت  
ولو قال واختاري غدا فقلت قال اختاري  
اليوم أو أمرك يدك هذا الشهر وخبرت  
فقلت فها خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار  
تلكم أني مثله من الغد والى عام ثلاثين يوما  
ولو جعل لها رأس الشهر وخبرت في الليلة  
الاولى ويومها ولا يطل الوقت بالاعراض  
بل بمعنى الوقت علمت أولا  
• (باب الامر بالبد) •

هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير  
(ان قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق  
برأيه

باليد ففعل المبحر والمطابق اذا وجد شرطه ومن الثاني ما في المحيط لو قال ان دخات الدواقر لم يبدل فان طلق  
فسمها كما وضعت القدم فيها طلقت لان الامر في يدها وان طلقت بهد ما تمت خطوبتين لم تطلق لانها طلقت  
بهدها مخرج الامر من يدها (قوله امرك يبدل) اشار بخطابها الى ان علمها شرط حق لوجعل امرها يدها ولم تعلم  
فطلقت نفسها لم تطلق بجرع الخيانة وبأنى (قوله أو شبهه) (قوله أو يمينك أو كفك وان قال في عينيك وأما له بسأل  
عن النية بجرع (قوله أي تغويضا) أي تغويض الثلاث حلي (قوله فقالت في مجلسها) استغيد هذا القيد من  
الغناء التعقيدية نهر (قوله اخترت نفسي بواحدة) أي بأخذارة واحدة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة  
خصوص المقدرة فتقع الثلاث بخلاف طلقت نفسي بواحدة لان التقدير بتطبيق واحدة ولا تصح نية الثلاث فيه  
نظر بخصوص العامل (قوله أو قبلت نفسي) ظاهره صحة ولو صدر من الصغيرة وبويدة ما تقدم أنه من باب  
التعليق (قوله وكذا لو قال أبوها قبلتها) يعني فيما اذا جعل الامر يديها حلي من البحر (قوله وبذبحي أن يقيد  
بالصغيرة) لاحاجة الى هذا التعييد فانه حتى جعل الامر يديها لا ب فقال ذلك بان سوا كانت صغيرة أو كبيرة لانه  
كالعليق ويدل عليه اطلاق عبارة الهندية ونص ما راجل جعل امر امرأته يديها فقال أبوها قد قبلتها طلقت  
كذا في المحيط (قوله وذكر اسمها تعالى للتبرك) أي للتعليق (قوله وان لم ينو ثلاثا فواحدة) هذا محترز قوله ينو  
ثلاثا وعدم نية الثلاث صادق بأن لم ينو عددا أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فانها تقع واحدة بنية وقد منا  
أنه لا بد من نية التفويض اليهودية أو يدل الحال عليه قضاء بجرع (قوله ولا دلالة) أما اذا وجدت الدلالة كذا كره  
الثلاث أو الإشارة فبعدم هو وهذا أولى من قول صاحب التبرك اذا كان في حال الغضب أو مذاكرة الطلاق  
فانه لا يبدل على نية الثلاث (قوله وتقبل ينتها على الدلالة) أي على نية الآن تقام على قراره بما نهر عن  
العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكليات حلي (قوله واتحاد المجلس) أي مجلس المشاهدة أو العلم (قوله  
أو ما يقوم مقامها) أي من الاختيار وقيلت نفسي واخترت أمرى (قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ) ليس المراد  
تخصيص اللفظ بهيئته وما ذنب بل المراد الصلاحية في الجملة ولو بتغير الضمائر وبعض الهيئات فانت بان يصلح  
للجواب بالغير بان تقول أنا منك بان (قوله وقع) لانه يصلح للإيقاع بأن يقول لها أنت طالق أو طلقت نفسك  
(قوله بخلاف نحو طلقتك) أي فانه لا يصلح جوابا بان يصلح للإيقاع لانه يلزم منه ايقاعها اطلاق على الرجل  
فيكون مطلقا بصيغة المفهوم وهو لا يوصف بذلك (قوله لم يكن يرد عليه) أي على المصنف في قصره الاستثناء  
على الاختيار وهذا الاعتراض لصاحب البحر (قوله صحته) أي الجواب بقبولها اذا جعل الامر لها وقبول  
أيها أي فيما اذا جعل الامر له أي مع أنه لا يصح به الايقاع فهذا الضابط فاسد الطرد بطلقتك والعكس  
بالقبول فتأمل (قوله كما مر) هو قريب (قوله في جوابه) أي الامر المنوي به ثلاث (قوله بان بواحدة)  
أما كونها واحدة فلا يمنع من اطلاقه وهي واحدة ولما ملكت الثلاث ملكت الواحدة وأما كونها بانه فلا  
التفويض انما يكون في البائن فأده صاحب البحر (قوله تفويض الزوج) أي وهو بالباين (قوله ولا يبدل  
الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره اه حلي (قوله  
لانها ما تليكان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مقصود بينه ما بمن مماثل اه حلي (قوله  
تقديم الامر المذكور بالاول وتقديم الامر الثاني فيه) لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم  
المذكور لانه ما عطف جملة على جملة أي امرك يبدل اليوم وأمرك يبدل بعد غد ولو أفرد اليوم لا يدخل الليل  
فكذا اذا عطف جملة أخرى اه حلي (قوله فكان أمرها يدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالاول  
وهي الاولى (قوله ولو طلق الخ) من جملة التفريع وطلقت بالتشديد والبناء لافعال يعني لو طلقت نفسها لالا  
أي في احدي الليلتين لا يصح وهذا نص صريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل أفاده الحلي (قوله ولا تطلق الامرة)  
أي في احدي اليومين وأراد به ذافع ما يتوهم من اقتضاء كونها عليكن جواز أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم  
مرة اه حلي (قوله وان ردت الخ) الاولى أن يقول فان بقا التفريع كما قال فيما قبله قاله الحلي (قوله لانه تفويض  
واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر فكان جمعا بجرع الجمع في التثنية الواحد فهو وكقوله امرك يبدل يومين وفيه  
تدخل الليلة المتوسطة استعما لانقوابا وعرفيا بجرع (قوله ولم يذكر) أي صاحب الخاتبة خلافا لوقع في الهداية  
من عز وهذا الفرع لا يوسع ايسر الا لكونه خترجه لان فيه خلافا حلي (قوله ولا يدخل الليل) لانها

(أمرك يبدل) أو شبهه لا أو قبلك أو لاك  
(ينوي ثلاثا) أي تفويضها (فقلت)  
في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة) أو قبلت  
نفسى أو اخترت أمرى أو أنت على حرام  
أو في بائن أو أنا منك بان أو طالق (وقعن)  
وكذا لو قال أبوها قبلتها خلاصة وبذبحي  
ان يقيد بالصغيرة (وأعزتك طلاقك) زامرك  
بدها وبذلك أمرى يبدل على اختيار  
خلاصة (كما مرك يبدل) وذكر اسمها تعالى  
للتبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة ولو طلقت  
ثلاثا فقال نويت واحدة ولا دلالة لحلف  
وتقبل ينتها على الدلالة كما مر (واتحاد  
المجلس وعلمها) وذكر اسمها يدها لم تعلم  
مقامها (نهر فلو جعل أمرها يدها لم شرطه  
بذلك) وطلقت نفسها لم تطلق (لعدم شرطه  
بذلك) (وكل لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح  
خاتبة) (وكل لفظ يصلح للإيقاع منه فلا)  
للجواب منها (والا) يصلح للإيقاع منه (فلا)  
يصلح للجواب منها (فأولت أنا طالق) أو طلقت  
نفسى وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة  
توصف بالطلاق دون الرجل اختيار (اللفظ  
الاختيار خاصة) فانه ليس من ألفاظ الطلاق  
ويصلح جوابا منها بدائع لكن يرد عليه صحته  
بقوله أو قبول أيها كما مر قدس (وفي)  
قولها في جوابه (طلقت نفسي واحدة أو  
اخترت نفسي بتطبيقه بان بواحدة) لا تقرر  
أن المقصود تفويض الزوج لا ايقاعها  
(ولا يدخل الليل في قوله أمرك يبدل اليوم  
وبعد غد) لانها ما تليكان (فان ردت الامر  
في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان  
أمرها يدها بعد غد) ولو طلقت لئلا يصح  
ولا تطلق الامرة (وبدخ) الليل (في أمرك  
يبدل اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق  
في القد) لانه تفويض واحد (ولو قال أمرك  
يبدل اليوم وأمرك يبدل بعد غد فما أمران)  
خاتبة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل  
كما لا يخفى



أمران (قوله ظاهر مأمور) أي من قوله فان ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم وانما حال ظاهر  
 لاحتمال أن يراد بردة الأمر اختيارها فزوجها لا قولها رددته وسنسمع التفصيل فيه اهـ حلبي (قوله لكن  
 في العمادة) في العبارة اختصار محمل وكان عليه أن يقول ظاهر مأمور أنه يرتد بزوجها وفي الذخيرة لا يرتد ووفو  
 العمادي بأنه يرتد الخ قال في التهر وهذا أعنى الحكم بصدقه ردها مناقض لما صرح به في الذخيرة من أنه لو جعل  
 أمرها يدها أو يد أجنبى ثم ردت الأمر أو رده الأجنبى لا يصح لأن هذا عليك شيء لازم فبقع لازما والمسئلة  
 مروية عن أصحابنا رجهم الله تعالى قال العمادي في فصوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض أم بعده ما قبله  
 ثم أراد المقصود اليه رده لا يرتد نظيره الاقرار فان من أقر لسان بشئ فصدقته المقر له ثم ردت اقراره لا يصح الرد  
 اهـ قال في فتح القدير وحاصله أنه كالإبراء من الدين بثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد واختار قبله توفيقا  
 آخر هو أن المراد بردة هذا اختيارها فزوجها اليوم وحقيقته انتها ملكها وهناك المراد أن تقول رددت وقال  
 ابن قاضي سهاوية بمحمل أن يكون في المسئلة روايتان لأنه تعالى من وجه فيصح رده قبل قبوله نظرا إلى القليل  
 ولا يصح نظرا إلى التعليق لأجله ولا بعده فرواية صحيحة الرد نظرا إلى التعليق ورواية قساده نظرا إلى التعليق حلبي  
 مختصرا (قوله قبل قبوله) أي قبلي قبول المرأة للتخير مثلا (قوله وأنه) عطف على أنه اهـ حلبي وهذا وارد على  
 قول المصنف وان ردت في يومه لم يبق في القدر وقوله في المتحد أي من قبل قوله أمرك يديك اليوم وغدا قاله الحلبي  
 (قوله ولها أن تختار نفسها في القدر) أي فقدني مع أنه من المتحد حلبي (قوله عند الإمام) وقال أبو يوسف خرج  
 الأمر من يدها في الشهر كحلبي (قوله ووجهه في الدراية) قال في التهر غير أنه في الدراية وجه قول الإمام  
 بأن الأمر بالرد لم يرد كحلبي (قوله ووجهه في الدراية) قال في التهر غير أنه في الدراية وجه قول الإمام  
 بمثالا لم يرد كحلبي (قوله ووجهه في الدراية) قال في التهر غير أنه في الدراية وجه قول الإمام  
 أن هذا يقتضي أن يفيق اهـ (قوله ووجهه في الدراية) قال في التهر غير أنه في الدراية وجه قول الإمام  
 كذا فالتناقض به الدليل اهـ قلت المقصود بالموافق ثبوت التناقض لا دفعه لأن يخرج هذا  
 الفرع اهـ (قوله ووجهه في الدراية) قال في التهر غير أنه في الدراية وجه قول الإمام  
 أمرها قول واحد اهـ حلبي (قوله هل يطل) اهـ (قوله هل يطل) اهـ (قوله هل يطل) اهـ  
 لا يخرج اهـ حلبي عن الجبر (قوله ان كان التفويض) اهـ (قوله هل يطل) اهـ (قوله هل يطل) اهـ  
 شروع في التوفيق بين المتعارضين وانما بطل أمرها في هذه المسئلة (قوله هل يطل) اهـ (قوله هل يطل) اهـ  
 بخلاف ما إذا كان التفويض معلقا فخرج من الدار فأمره يديك (قوله هل يطل) اهـ (قوله هل يطل) اهـ  
 (قوله لكن في الجبر عن القنية ظاهر الرواية الخ) بقيد أنه المعتد وأن تفصيل القنية  
 كالمتجزى أي في أن البائن يطل كلامها أعاده الحلبي (قوله نكحها على أن أمرها يدها ص) هذا ما في الجبر  
 من التفصيل وعبارته عن الخلاصة والبرزنية ولو تزوج امرأة على أن طالق أو على أن أمرها يدها تطلق نفسها  
 كما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الأمر يدها ولو بدت المرأة نقضت زوجت نفسها ذلك على أن طالق أو على أن  
 أمر يدي يطل نفسى كما يريد فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الأمر يدها ولو بدأ العبد فهو كالو بدأ  
 الزوج ولو بدأ المولى فهو كبداء المرأة (قوله لم تسع) أي لعدم حصول غرته (قوله ثم ادعته) أي الطلاق زاد  
 في الجبر والمهر (قوله وانكر) مقتضاه أن يكون القول قوله لأنه منكر وانما كان لها الداعية وجود السبب منه وهو  
 التخيير فالظاهر عدم اشتغالها بشئ آخر حلبي ملخصا (قوله ان ضربها من غير جناية) ذكرها عما يدها منها جناية  
 ضربه وغزيق ثيابه وأخذ نسجه وقوله يا حمار يا له وامنه ولو بعد ما لفعلى ما عليه العاقبة ويا يدي ولو بعد قوله  
 لها ذلك وشتمها اجنبيا وكشف وجهها بغير محرم واسمها اجنبيا عدم اصوتها عند تكليمها وزوجها وخرجها  
 من البيت بعد إعطاء المجل وإعطاءها شيئا لم تجز العادة بإعطائه من غير أنه ودعاها عليه وقولها الكلبة أكلت  
 أو أختك به صدق قوله جاءت أمك الكلبة وأزواج النساء رجال وزوجى لا وصدورها السطح الذى من غير تجميع  
 ودعى البطيخ على وجه الاستخفاف أفاده في الجبر (قوله فالقول له) وان لم يبين الجناية كما في الدر المنثور حلبي  
 (قوله لم تقبل بينهما على الشرط المنفى) قال في الدر المنثور لو أقامت بنة أنه ضربها بغير جناية ينبغي أن تقبل  
 وان قامت على النفي لسكونها في الشرط والشرط يجوز إثباته بالبينة وان كان نفيها حلبي (قوله كما سيبي) أي

• تنبيه • ظاهر مأمور أنه يرتد بزوجها لكن  
 في العمادة أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالإبراء  
 وأنه في المتحد لا يفيق في القدر لكن في الولو الجنية  
 أمرك يديك إلى رأس الشهر فقاتل اختارت  
 زوجي بطل خبرها في اليوم ولها أن تختار  
 نفسها في القدر عند الإمام ووجهه في الدراية  
 بأنه متى ذكر الوقت اعتبر تعاقبا والأفضل  
 بغير لوطتها بالثبوت هل يطل أمها ان كان  
 التفويض منجزا ثم وان معلقا كان دخلت  
 الدار أو وقتا لا عمادية لكن في الجبر  
 القنية ظاهر الرواية أن المعلق كالمجزئ  
 لا فرق • نكحها على أن أمرها يدها ص  
 ولو ادعت جدها أمرها يدها لم تسع الإذا  
 طلق نفسها بحكم الأمر ثم ادعته فتسع  
 قالت طلق في المجلس بلا يذل وأنكر  
 فالقول لها جدها أمرها يدها ان ضربها  
 بجناية فضرها ثم اختلاف القول له

بباب التعليق عند قوله (إذا برهنت أحادي) (قوله طلب أولياؤها) الجمع ليس بقيد كأن ذكر الالب كذلك  
(قوله والقول له فيه) أي في التصويض أنه لم يرد كذا في الدر المنسق (قوله لا يدخل نكاح الفضولي الخ) في البصر  
عن القضية ان تزوجت عليك امرأتها فامرها يدك فدخلت امرأتها في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس  
لها أن تطلقه ولو قال ان دخلت امرأتها في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اهـ والوجه في ذلك كما أحاطه  
الحلي أنه في الأولى لم يزوجها وانما أجاز نكاحها وصدق اللفظ على الثانية (قوله جعل أمرها بين رجلين) قال  
في الهندية ولو جعل أمرها بين رجلين لا ينفرد أحدهما فان قالوا كذا طلقنا في المجلس فأنكر الزوج حلف باقته  
ثم قال ما نعلم ان الأمر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخرتين أو ثلاثا وقعت واحدة  
لا تهما معا عليه كذا في العناية (قوله لم يقع) لانه جعل الأمر مشتركاً ولو لم يوجد الاشتراك

### • (فصل في المشيئة) •

(قوله قال لها طلق نفسك الخ) المناسب للترجمة الانباء بمشئله فمما ذكر المشيئة وقيل انما تقدم ذكر هذه  
الفصل لانها بالنسبة لما فيه المشيئة بمنزلة المفرد من المركب وفيه أن المقصود هنا ذكر مسائل المشيئة والأولى  
الاكتفاء بالمقصود على أن المفرد قد تقدم قبل هذا (قوله أو نوى واحدة) لوعكس العبارة بأن قال نوى واحدة  
أو لم ينو أو اقتصر على قوله ولم ينو لكان أولى لانه اذا طلق واحدة مع عدم النية وقع بينهما بالاولى أو بالعود  
(قوله أو اثنين في الحرة) انما لم يتبع الثنتان اذا فواهما لان قوله طلق معنى اطلق لا طلاقاً والطلاق لفظ فردي يحتمل  
الواحد والاعتبارى وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما لا يحتمل العدد المحض وهو الثنتان بل يلى ودرر وقيد  
بالحرة لان الثنتين في الأمة اذا فويتا فمقتضى لانها المفرد الكامل فيها (قوله فطلقن) أي واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً  
وكل مع عدم النية اصلاً ومع نية الواحدة او الثنتين في الحرة فهي تسعة والأربع طلقة رجعة في الجميع فأفرد  
الحلي (قوله وان طلقت ثلاثاً) بلطف واحد أو متفرق وسواء قالت طلقت نفسي ثلاثاً أو قالت فمات أي مع نية  
الثلاث بجر (قوله وقعن) أي الثلاث لان قوله طلق بنفسك معناه افعلى فعل التطبيق فالمصدر مذكور لأنه  
جزء معنى الفعل فتصح نسبة الموم باعتبارها وهو في حق الأمة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث بجر بإيضاح (قوله  
قد بخطأها الخ) فيه أن التركيب الآخر فيه خطاب فلو قال قد بأمرها بطلاق نفسها (قوله لانه لو قال الخ)  
منه أمر نسائي بذلك (قوله لم تدخل الخ) اقبام القرينة على عدم ارادته ايها (قوله في جوابه) أي في جواب  
طالق نفسك (قوله أبنت نفسي) مثله طلقت نفسي بأية (قوله رجعة) وجهه أن محال انتهى الوصف فقط فيقع  
اصل الطلاق دون ما وصفته به بجر (قوله ان أجازته) ظاهره أنه شرطى أبنت نفسي الواقع جواباً لطالقي نفسك  
... ثم شرع بالطلاق قرينة دالة على نية الزوج الطلاق فلا حاجة الى الإجازة ولا لنية منها وان ذكره  
الحلي ومعايل على عدم اشتراط الإجازة قول المصنف فيما يأتي أمرها يائى أو رجعى فتعكست في الجواب  
وقع ما أمره وبلغ وصفها اهـ فانه عين هذه المسئلة بل الإجازة مفروضة فيما اذا قالت المرأة ابتداء أبنت  
نفسى فلا يقع الطلاق به الا بتبرطين يتم الطلاق وإجازة الزوج وبدل على ذلك عبارة النهر ونصها والفرق أن  
الإبانة من ألباط الطلاق التي تستعمل في إيقاعه كناية فقد أجابت بما نوقض اليها غير أنها زادت وصفاً فلفظ  
بجواب الاختيار اذ ليس هو من الصريح ولان الكناية ومن ثم لو قالت أبنت نفسي وتوقف على إجازته  
وفي اختراعه لا تحقه الإجازة بل يطل اهـ فان قوله ومن ثم لو قالت أبنت نفسي أي ابتداء وتوقف على إجازته  
أي اذا نوت به الطلاق والا لا توقف فليأمل (قوله لانه كناية) هذا لا يصلح عليه لاشتراط الإجازة بل لاشتراط النية  
ويحتمل أنه تعليل للمصنف فيكون المراد أنه كناية وقد وجدت القرينة الدالة وهي الأمر بالطلاق (قوله لان  
الاختيار الخ) أي فلا يجاب به صريح الأمر بالطلاق (قوله ولا يملك الزوج الرجوع عنه) ولو صرح بلفظ  
الوكالة كما اذا قال وكنت في طلاقك فاه كقوله طلق نفسك في كونها عليك كذا في البصر (قوله بأفواعه الثلاثة)  
يعنى سواء كان بلفظ التغيير والأمر بالرد أو طلق نفسك أو بالسعود (قوله لما فيه من معنى التعليق) وهذه العلة  
أيضاً لا يصح عزلها ولانها كافي البصر وانما زاد انما لمعنى لانه ليس فيه صريح التعليق (قوله لانه تملك) فاذا  
قامت أو أنت بمابدل على الاعراض بطل كلتفو بعض به احكام تقرن على جهة التملك واحكام على جهة  
التعلق نهر (قوله الا انما زاد من ثقت) الارادة والمحبة والرضا كالشيئة منح (قوله وشعره) كذا وحين وأما

طلب أولياؤها طلاقها فقال الزوج لا يملكها  
عازية منى افعلى ما تريد وخرج فطلقها أبوها  
لم يطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له  
فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفضولي  
سالم بقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل  
أمرها بين رجلين فطلقها أحدهما لم يقع

### • (فصل في المشيئة) •

(قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة)  
اوتنتين في الحرة (فطلقت وقعت رجعية  
وان طلقت ثلاثاً ونواه وقعن) قد بخطأها  
لانه لو قال طلق أي نسائي ثنت لم تدخل  
تحت عموم خطاب (وبقوله) في جوابه  
(أبنت نفسي طلقت) رجعة وان أجازته لانه  
كناية (لا بانخرت) نفسي ولا كناية (ولا يملك  
الاختيار وليس بصريح) أي من التفويض  
الزوج (الرجوع عنه) أي من التفويض  
بأنواعه الدالة لما فيه من معنى التطبيق  
(وتعبد بالمجلس) لانه تملك (الاذا زاد منى  
ثقت) وتحرر



وزيادة وصف فياغو الزائد منع (قوله بخلاف الاصل) كخالفه في العدد (قوله لم يقع شيء) لاشتراط الموافقة لفظا  
 (قوله ثانية وبجر) الواقع أن صاحب البحر نقله عن الثانية وليس له عبارة مستقلة فالاولى بجر عن الثانية  
 وفي بعض النسخ بجر بدون وادوي بمعنى ما قلنا (قوله فقلت قلت الخ) اي مقصرة عليه أما لو قالت ثنت  
 طلاقى ان ثنت فقال ثنت أنا ناويا الطلاق وقع اكونه شائيا طلاقها لفظا بجر (قوله ان ثنت) أشار به الى كل  
 منيئة معلقة بمشيئة غيرها ولو كان العلق معلقا على مشيئة ذلك الغير ايضا لما في المحيط لو قال أنت طالق ان ثنت  
 وشاء فلان فقلت قد ثنت ان شاء فلان وقال فلان ثنت لا يقع لانه علق الطلاق بمشيئة مرسله من غير أنها وهي  
 أنت بمشيئة معلقة فبطل مشيئتها وبشيئة فلان وجد بعض الشرط فلا يقع الطلاق بجر (قوله اي لم يوجد بعد)  
 لما كان قوله لعدم صادقا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تقييد خاصه بقوله اي لم يوجد بعد حاجي  
 وقوله به بمعنى الآن (قوله كان شاء الخ) مثل عنالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المعلوم محقق المجي  
 كالثاني أو محتمل كالاول حلي موضحا (قوله بطل الامر) اي الطلاق المعلق على المشيئة (قوله كان كان أبي  
 الخ) هذا مثال الحاضر ومثال الماضي ان كان فلان قد جاء والحال أنه قد جاء (قوله لانه تقييد) اي التعليق بما ذكر  
 تقييد لانه كان وكذا يصح تعليق الابرأ بكائن زمن التخييل لو قالت ثنت ان فسد الزمان لان فساد الزمان معلوم  
 لا محالة وكان كالمشيئة المجردة قهستاني فان قلت مقتضى كون التعليق بالكائن تقييدا أن يكفر من قال هو  
 كافر ان كان فعل كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع أنهم قالوا المختار أنه لا يكره أن يجيب عنه بأن الكفر ينبغي على نقل  
 الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل كما في الجرح عن القبح (قوله أو متى ما ثنت) ذكر ماع مع متى ليقيد أنها  
 لا تصيد التكرار معها ايضا وهو رد لقول بعض النحاة انه اذا زيد عليها ما كانت للتكرار قال هو ضعيف  
 لان الزائد لا يفيد غير التوكيد وهو عند النحاة لا يغير المعنى بجر (قوله او اذا ثنت) في البحر عن ابن  
 أحمد ها أن تكون ظرفا لما يتقبل من الزمان وفيها معنى الشرط نحو اذا جاءك كرمك والثاني أن تفسر  
 للوقت المجرد نحو أقم اذا احضر اليسرى وقت احرازه والثالث أن تكون مرادفة للقاء فيجوز بها كقوله تعالى  
 وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون اه وفي المحيط لو قال حين ثنت فهو بمنزلة قوله اذا ثنت لان  
 الحين عبارة عن الوقت (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك أن نشاء لا لم يلحقها في الحال شيأ بل أضافه الى وقت مشيئتها  
 فلا يكون تليسا كقوله فلا يرتد يار دوجعله تليسا كما ينظر الى معناه لان المالك هو الذي يصرف عن مشيئته  
 وارادته لنفسه وهذه كذلك نهر (قوله ولا يتقيد بمجلس) الا اذا قال أردت بجزء الشرط فيتقيد به ويحذف لنفي  
 التهمة كذا في النهر (قوله لانهم اتهم الزمان) تعليل لعدم التقيد بالمجلس كما أن قوله لا الافعال على لقوله ولا تطلق  
 الا واحدة (قوله لا تطلق) مساوية النصب عطفا على التعليق اه حلي وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولها  
 يعر في الثلاث) اي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد  
 قهستاني (قوله ولا تجمع) عم ما اذا قالت طلقت نفسي ثلاثا وطلقت نفسي واحدة واحدة واحدة وطلقت  
 مكررا حلي عن النهر (قوله ولا تنفي) اي ليس لها أن تطلق نفسها مرتين بلفظة او بادنتين فلو طلقت نفسها  
 ثلاثا أو تنفي في مجلس لا يقع شيء عنده وقال لا يقع واحدة نهر (قوله لانهم العموم الافراد) بفتح الهمزة وبصح  
 كسرها فيكون مصدرافوا فقتصرهم بالانفراد يعني أنها للعموم على سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع  
 أفاده الحلي والاضافة على الاخير لا في ملاسة (قوله ان كانت طلقت نفسها الخ) لان التعليق انما يصرف  
 الى الملك النسائي فباستغراقه ينتهي التفريق نهر (قوله والافلها الخ) اي ان لم تطلق نفسها اصلا وطلقت نفسها  
 ثلاثا في مجلس وطلقت نفسها واحدة فقط أو تنفي في مجلس اه حاجي (قوله وهي مسألة الهدم الاتية) فمن  
 قال بعدم الهدم وهو محمد بقول بالقر ببق فلها أن توقع ما بقي من الثلاث ومن قال بالهدم فتعذر بطلان مستأنف  
 لا يقول بالتفريق وهما الشبان وظاهر هذا أن القول بالتفريق هذا اختيارا لقول محدودة نقل الشارح فيها بأن  
 عن الكمال أنه الحق اه (قوله لانهم الامكان) بحيث تارف مكان يعني على الضم وأين ظرف مكان يكون  
 استغناء ما اذا قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا ايضا وتزاد فيه ما فيه قال انما تقيم أقم بجر عن  
 المصباح (قوله فجعلنا محجرا عن ان) جواب عن سؤال حمله أنه حيث ألقى المكان في حيث وأين ينبغي أن يتجزأ  
 الطلاق وحاصل ما أثار اليه من الجواب أن كلامهما من الشرط يفيد ضربا من التأخير فلهما عليه اولى ومن

والاصل أن الخالفه في الوصف لا يطل  
 بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا  
 بمشيئتها فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها  
 ما أتت بمشيئة ما قوض البها خاتمة وبجر  
 قال لها أنت طالق ان ثنت فقلت ثنت  
 ان ثنت أنت (فقلت ثنت بنوى الطلاق  
 او قالت ثنت ان كان كذا المعلوم) اي  
 لم يوجد بعد كان شاء أبي او ان جاء الليل وهي  
 في النهار (بطل) الامر فقد مضى  
 قالت ثنت ان كان كذا الامر قد مضى  
 أراد بالمضى المحقق وجوده كان كان أبي  
 في الدار وهو فيها أو ان كان هذا البلا وهي  
 فيه مثلا (طلعت) لانه تقييد (قال لها أنت  
 طالق متى ثنت أو متى ما ثنت او اذا ثنت  
 او اذا ما ثنت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد  
 بالجلس ولا تطلق نفسها (الا واحدة) لانها  
 تم الزمان لا الافعال فقلت التعليق في كل  
 زمان لا تطلق بعد تطلق (ولها نهر في  
 الثلاث في كل ما ثنت ولا تجمع) ولا تنفي لانها  
 لعموم الافراد (ولو طلقت بعد زوج آخر  
 لا يقع) ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة  
 والافلها تفرقة بها بعد زوج آخر وهي مسألة  
 الهدم الاتية (أنت طالق حيث ثنت وان  
 ثنت لا تطلق الا اذا ثنت في المجلس وان  
 قامت من مجلسها) قبل مشيئتها (لا)  
 مشيئة لها لانهم لا مكان ولا تعلق للطلاق به  
 ربه لا يجازع ان

الغائم ما (قوله لانها آتم الباب) انما كانت آتم الباب لانها المحض الشرطية كونه اما انما اعريقة فيه لا يشوبها  
غيره بخلاف باقي الادوات وهو جواب عما يقال لماذا اجلتاه الى ان دون (قوله يقع في الحال) اي قبل  
مشيئته عنده وعندده ما لا يقع شيء ما لم تشأ وجه قول الامام انه اوقع الطلاق وخبرها في وصفه اه نهر  
(قوله وقع ماشائه) تضييرها اياها في وصفه او عدد ولولم تحضره في ذكر في الاصل قال في النهر ويجب ان تعتبر  
مشيئتها (قوله والا فرجعية) اي ان نوى خلاف ماشائه وانظر ما لو نوى واحدة بائنة او ثلاثا وشاءت رجعية  
(قوله لو وطوء) اما المختلئ بها فالطلاق الواقع عليها بائن كما تقدم (قوله وبطل الامر) اي خرج امر المشيئة  
من يدها لقوات محلته لعدم العدة فلا يفيد قوله كيف شئت شيئا (قوله وقول الزيلعي) عبارته وغررة الخلاف  
تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق  
رجعية وعندده ما لا يقع شيء والرد كالقيام اه حلي قال في النهر ومثله يضمن سهو القلم اه اي اظهره (قوله  
وفي كم شئت) كم اسم للعدد فكان التقويض في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء وهو اسم ناقص  
معنى على السكون او موافق من كاف التثنية وما تم قصرت وسكنت وهي للاستفهام ويحذف ما بعدها وقد  
يرفع وقد يجعل اه افيصرف ويشدد تقول اكثر من الكثر والكمية (فائدة) في البحر عن المفتي كم خبرية بمعنى كثير  
واستفهامية بمعنى أي عدد ويشتركان في خمسة امور الامة والايهام والاعتقاد الى التميز والبناء ولزوم  
التصديق ويقتربان في خمسة احدها ان الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية  
الثاني ان التكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه خبر او تكلم بالاستفهامية يستدعي لانه  
مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية الرابع ان تغيير  
الخبرية مفرد او مجموع ولا يكون تغيير الاستفهامية الامفردا الخامس ان تغيير الخبرية واجب الحذف وغير  
الاستفهامية منه وبلا يجوز جزمه مطلقا اه (قوله او ما شئت) تعهيد في العدد (قوله ماشائه) ولو اكثر من  
واحدة مجز (قوله ولم يكن بدعا للضرورة) اي لم يكن الواقع منها بدعا ولو ثلاثا للضرورة لانه لما كان متقيدا  
بالمجلس لا يتأنيها التفريق على الاظهار او الانهري وقال تظن ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت  
ثلاثا مع التنية (قوله او ات بدعا لغير الاعراض) كان نامت (قوله لانه تملك في الحال) قال في التبيين فان قامت  
منه قبل ان تشاء بطل الامر لانه امر واحد وهو تملك في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقتضى جوابا في المجلس  
كسائر التلخيصات اه ابو السموذ (قوله والا قول اظهر) لان من لتبعض حقيقة اذا دخلت على ذي ابدان  
والطلاق منه وما لا عموم وقد امكن العمل به سمايان يجعل المراد بعضا ما والثلثان كذلك لانه بالنسبة الى  
الواحد عام والى الثلاث بعض اه ابو السموذ (قوله ان شئت وان لم تشأ) اعلم انه ان جعل المشيئة وعدمها  
شرطا واحدا او المشيئة والاياه لا تطلق ابد المتعذرة كانت طالق ان شئت ولم تشأ وان شئت وايت وان كثر  
ان وقدم الجزاء كالضرورة المذكورة في الشرح فشئت في مجلسها طلقت وان قامت من غير مشيئة تطلق ايضا  
لانه جعل كلامها شرطا على حدته كقوله انت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخل فاني ما وجد طلقت وان  
آخر الجزاء كان شئت وان لم تشأ فانت طالق لا تطلق به هذا ابد لانه مع التأخير صار كشرط واحد وتعذر  
اجتماعهما بخلاف ما اذا امكن اجتماعهما فانها لا تطلق حتى يوجد الخوف انك وان شررت فانت طالق  
وان كثران واحدهما المشيئة والاخر الاياه كانت طالق ان شئت وان ايت فان شئت وقع وان ايت وقع وان  
سكنت حتى قامت عن المجلس لا يقع لان كلاهما ما شرط على حدة والاياه فعل كالمشيئة فأيهما وجد يقع وان  
انعدم ما لا يقع وكذا لو لم يكثران وعطف باو كانت طالق ان شئت او ايت لانه على الطلاق باحدهما ولو قال  
ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت  
تبغضينه فانت طالق لا تطلق والفرق انه يجوز ان لا تحب ولا تبغض فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق ولا يجوز  
ان تشاء وان لا تشاء فيكون أحد الشرطين ثابتا لا محالة كذا في البحر (قوله لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض)  
محله فيما اذا طالت لا أحب ولا أبغض اما اذا طالت انا أحبه انا أبغضه تطلق (قوله فقالت كل انا شئت حبال الخ)  
ترد جواب المسئلة الثانية بكونه معلوما بالمقايضة على جواب الاولى اه حلي وانظر ما لو توافقا على  
التساوي في واحد منهما او سكتا واطارا في الاولى عدم الوقوع لعدم الاثنية (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ)

لانها آتم الباب (وفي كيف شئت يقع)  
في الحال (رجعية فان شئت بائنة او ثلاثا  
وقع) ماشائه (مع نيته) والا فرجعية  
لو وطوء والايات وبطل الامر وقول  
الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعده  
قتبه (وفي كم شئت او ما شئت ايها ان تطلق  
ما شئت) في مجلسها ولم يكن بدعا للضرورة  
(وان ردت) او ات بدعا لغير الاعراض  
(ارتد) لانه تملك في الحال بخوابه كذلك  
(قال لها طلق) نفسك (من ثلاث ما شئت  
تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من  
الثلاث ما شئت) لان من تبغضه وقال  
ببائنة تطلق الثلاث وان لم تشأ فانت  
قال انت طالق ان شئت وان لم تشأ فانت  
للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت  
طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق  
لم تطلق لانه يجوز ان لا تشاء ولو قال له ما  
ولا يجوز ان تشاء وان لا تشاء ولو قال له ما  
اشئت فكلها لا تطلق او اشد كما يفضل طالق  
وقالت كل انا شئت حباله لم يقع لدعوى على ان  
صاحبها اقل حبا منها فلم يتم الشرط ثم  
التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضى او  
الهوى او المحبة بكون التعليق به معنى

التعليق

وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بجر (قوله فيتنقيد بالجر) تفريع على التعليق والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه لنتفزع على كونه تعليقا فان تفرعه عليه اظهر من تفرعه على التعليق كما سبق (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق بدخول الدارقانه تعليق محض كذا في الحلبي والله تعالى أعلم

### • (باب التعليق) •

ذكره بعد بيان تغيير الطلاق صريحا وكفاية لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فانخر عن المفرد وحقيقة التعليق شرط وجزء نهر وتعبيره بالتعليق اولى من تعبيره الهادى باليمين لشموله التعليق الصورى وان لم يكن عيننا كالتعليق ببعضها او طهرها او يحد بعضها حبضة المذكور في هذا الباب افاده صاحب البحر (قوله من علقه تعليقا) تبين في هذا التعدير صاحب البحر والاولى ان يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا (قوله ربط حصول مضمون جله) هي جله الجزاء بمحصل مضمون جله اخرى هي جله الشرط والمضمون هو المصدر المتصيد من الجمله وهو طلاق المراتن حصل دخولها مثلا (قوله ويسمى عينا مجازا) وجه هذه التسمية ان اليمين في الاصل القوة ويسمى الخلف عينا لافادته القوة على المحالوف ولا شك في افادة تعليق المكروه لنفسه على امر بحيث ينزل شرعا عند نزوله قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها على ذلك يفيد الجمل عليه فكان عينا ووجه كونه مجازا ان حقيقة ما قد متناه والعلاقة معنى السببية في كل افاده صاحب البحر (قوله كون الشرط) أى فعله واعلم ان الشرط يعلق على الاداة وعلى الفعل وعلى الجملين معا (قوله على خطر الوجود) بفتح الخاء والطاء اى على شرف الوجود اى جائز الوجود والعدم (قوله تنجيز) ليس على اطلاقه بل فيما بقائه حكم ابتدائه كقوله اعيده ان ملكتك فانت حر وقوله ان ابصرت او سمعت وهي بصيرة وسمعة لان البصر والسمع امر يتبدل فكان لبقائه حكم الاستداه وقوله للصحة ان صححت كذلك بخلاف قوله لها ان حضت وهي حاض او ان مرضت وهي مرضية فعلى حبضة مستقبله اى ومرض كذلك وذلك لان الحيض والمرض مما لا يتبدل افاده صاحب البحر وفيه تأمل (قوله والمسئيل) محتمز وقوله على خطر الوجود اه حلبي (قوله في سم الخياط) اى ثقبه (قوله لغو) منه ما في القنبية سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحي الباب الليلة فانت كذا ولم يكن في الدار احد لا تطلق وفي الخاتمة ان لم تردى على الدية الذي اخذته من كبسى فانت كذا فاذا الدية تارفي كبسه لا تطلق نهر وانما كان لغو لان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ما بان امكان البر شرط اذ فقد اليمين خلافا للثاني بجر (قوله وكونه متصلا) فهو ألحق بشرط ما بعد سكونه لم يصبح وفي الظاهرية رجل فافاة او نقل في لسانه لا يمكنه انتم الكلام الا بعد مدة خاف بالطلاق وذكر الشرط او الاستئناس به بدتردد وتكاف ان كان معروفا بذلك جازا استئناؤه وتعليقه ومن شرائطه ان لا يفصل بين الجزاء والشرط فاصل اجنبى فان كان ملائما وذكر لا علام المخاطبة اولتا كيد ما خاطبها به معنى قائم في المبادئ فانه لا يضر كقوله لامرأته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا حد ولا امان لانه انما كيد ما خاطبها به كقوله يا زانية بخلاف ما اذا قال يا زانية انت طالق ان دخلت الدارقانه قاذف بجر (قوله المجازاة) اى جرمه كلامها والمفاعلة على غير بابها (قوله باسفه) هو الذى لا يبالى بما قال ولا بما قيل له اه حلبي وفي ابي السعود تكلموا في معنى السفلة روى عن الامام ان المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وروى عن ابي يوسف انه الذى لا يبالى بما يقول (قوله تنجيز) لان الزوج في الغالب لا يريد الا اذا اذاعها بالطلاق فان اراد التعليق يدين فلا تطلق الا اذا كان سفلة وقتوى اهل بخارى عليه اه كمال (قوله وذكر المشروط) اراد به فعل الشرط اه حلبي (قوله لغو) هو قول ابي يوسف والفتوى عليه لانه ما ارسل الكلام ارسله الا وقال محمد تطلق حالا ومثل ما ذكر انت طالق ثلاثا ولا وان كان وان لم يكن نهر (قوله ووجود رابط) اى كالفا واذا النجائية اه حلبي (قوله كما يأتى) اى عند قوله والفاظ الشرط اه حلبي (قوله شرطه الملك) اى شرط زوجه اما التعليق في غير الملك والمضاف اليه فصحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبى لوجه انسان ان دخلت الدارقانه طالق موقوف على اجازة الزوج فان اجازته لزم التعليق فتعلق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها وكذا الطلاق المتجزى من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصر على وقت الاجازة اه بجر (قوله حقيقة) هذا ليس بما انتقام فيه واقتصر المصنف كالنكاح على الملك الحكيم لانه المقصود (قوله او حكما) اى او كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالذبح

فتنقيد بالجلس كما مرليك بخلاف التعليق بغيرها  
• (باب التعليق) •  
(هو) لغة من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا ربط حصول مضمون جله بمحصل مضمون جله اخرى ويسمى عينا بمحصل مضمون جله كون الشرط معدوما مجازا وشرط صحته كون الشرط كان السماء على خطر الوجود فالتحقق كان دخول الجمل في سم فوقنا تنجيزا والمستحيل كان دخول الالاعذب الخياط لغو وكونه متصلا بالافاة فقال وان لا يقصده المجازاة فلو قالت باسفه فقال ان كنت كما قلت فانت كذا تنجيز كان كذلك او لا وذكر المشروط فمخوات طالق ان لغو به يفنى ووجود رابط حيث ناهر الجزاء كما يأتى (شرطه الملك) حقيقة كقوله لفته ان فعلت كذا فانت حر او حكما او حكما





جعل التزوج يحجاز عن الملك لانه سببه وحمل مع على بعد تصحاله وفي مع ذلك ان كان له كذا كلام  
 ناقص فلا يقدر بعد السكاح فلا يقع ويصح النكاح بغير وحكي هذا الفرق بقيل (قوله اتمام الكلام الخ) في النفس  
 من هذا التعديل شيء فان قوله مع فكاك على تقدير مع نكاحي بالزوال المقدر كالمقروط حلبي (قوله كع موق  
 او موتك) فانه اضافه الى حالة منافية للايقاع او الوقوع (قوله عن محمد) ظاهره انه رواية عنه وجهه في الظهيرة  
 قوله قال في الجبر بقوله يفتي (قوله في المضافة) بمعلقة بالملك (قوله وبه أفق) ثمة خوارزم) عبارة الظهيرة  
 تفيد أن غيرهم أفتى به ايضا (قوله وللحنى تقايد) فيه انه حيث كان هو المفتي به على ما ذكره في الجبر فالاداعي الى  
 التقليد (قوله بفسخ قاض) قال في الجبر وللحنى أن يرفع الأمر الى شافعي بفسخ اليمين المضافة فلو قال ان تزوجت  
 فلانة فهي طالق ثلاثا فتزوجها فغاصته الى قاض شافعي وادعت الطلاق لحكم بأنها امرأته وأن الطلاق ليس  
 بشيء حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد السكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا اذا فسخ واذا فسخ بعد التزوج  
 لا يحتاج الى تجديد العقد فان أمضاء قاض حنفي بعد ذلك كان أحوط بشرط قاضي خان بل هو ارفسح ليمين المضافة  
 أن لا يكون القاضي أخذ على ذلك مالا فان أخذ لا يتخذ فسخه عند الكل وان أخذ على الكتابة فان كان يقدر  
 أجرة المثل نفذ وان كان أزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقا وحمل الفسخ من الشافعي قبل أن يطلقها ثلاثا  
 في الثانية رجل قال لامرأة اذا تزوجت فترجوها وطلقها ثلاثا ثم انما ارفقت الامر الى القاضي ليفسخ اليمين فان  
 القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق ثلاثا لتجيزه بعد السكاح فلا تفيد اه (قوله بل يحكم) قال في الحاشية حكم  
 الحكم كاقضاء على الصحيح (قوله بل اتمام عدل) قال في الجبر نقلا عن البرازية نقل عن أصحابنا ما هو أوسع  
 من ذلك وهو أنه لو استعفى فيها عدلا فقام بطلاق اليمين له العمل بقتواه وامساكها ووجه كونه أوسع أنه لم يتجيز  
 في ذلك الى مراعاة عند قاض ومحكم وروى أوسع من هذا وهو أنه لو أقتاه مفت بالحل ثم أقتاه آخر بالحرمة بعد  
 ما عمل بفتوى الاول فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ويعمل بكلا التفتوين  
 في حادثتين لكن لا يفتي به اه (قوله وهذا يعلم ولا يفتي به) قال الصدوق لا يحل لاحد أن يفعل ذلك وقال الحلواني  
 يعلم ولا يفتي به ثلاثا تطرق الجهال الى هدم المذهب اه قال أبو السعد ففائدة عمله أن يعمل به لنفسه اه قلت  
 اذا كان الفسخ قول محمد وأفتى به أئمة خوارزم على ما في المجتبى أو أفتى به هم وغيرهم على ما في الظهيرة فكيف  
 لا يفتي به امامنا لاهل خوارزم أو مطلقا (قوله ويطلق) بضم الياء من أبطل وتنجيز فاعل ومعلقة مع قول (قوله  
 تمليقه للثلاث) هذا خاص بالحزرة وقوله ومادونهاهم الحزرة والامة وتقديره في الامة ويطلق تنجيز الثنتين في الامة  
 تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة وظاهر عبارة الشرح أن ضمير تمليقه الى الزوج المعاق وهو  
 اولى من جعله عائد اعلى الطلاق لان الاصل اضافة المصدر الى فاعله كما ذكره في النهر وقيد بتعليق الطلاق لان  
 تنجيز الثلاث لا يطل الظاهر تنجيزا كان او تعليقا كما اذا قال ان دخلت الدار فأت على كذا فأت على كذا فأت على كذا فأت على كذا  
 ثم دخلت بعد ما عدت اليه بعد زوج كان مظاهرا لان الظاهر تحريم الفعل لا تحريم الحل الاصل وقيام النكاح  
 شرط له ولا يشترط بقاء الشرط لبقاء المشرط كالشروط ولا نكاح أقاده صاحب الجبر (قوله الا المضافة الى  
 الملك) يعنى أن تنجيز الثلاث يطل تمليقه اذا كان التعاقب مضافا الى سبب الملك فلا يطله وذلك في كلمة كلما فهو  
 كما تزوجتك فأت طالق قال في الدر المنثور تبعالقه سنان ويطلق تنجيز الثلاث لا غير تعليقه اى الطلاق  
 سواء كان المعاق واحدة أو تنقي أو ثلاثا ولو بكلمة كلما اذا دخلت على أن تزوج كما مر اه فقوله كما مر إشارة الى  
 ما قدمه في كلما ما هنا لم يتقدم الكلام على كلما فلا يصح قوله كما مر اه حلبي (قوله بزوال الحل) ولا يكون  
 الا بإيقاع الثلاث (قوله لا زوال الملك) قال في الجبر وقيد بالطلاق لان الملك اذا زال بعد تعليق العتق لا يطل  
 التعليق كما اذا قال له بعد اذ دخلت الدار فأت حرمت باعه ثم اشتراه ثم دخل عتق لان العبد بصفة الرق محمل  
 للعتق وبالسبع لم تنف تلك الصفة حتى لو فاتت بالعتق بطات اليمين ولو كان المحلوف عليه أمة فارتدت ولحققت  
 بدار الحرب ثم سبت ثم ملكها المولى ودخلت الدار لم تعتق (قوله فلو علق الخ) مفرغ على قوله اعلم الخ والضمير  
 في علق ونكح يرجع الى الزوج (قوله لم يطل) لعدم زوال الحل بل الزائل الملك (قوله فيقع المعلق كله)  
 اى اذا نكحها بعد زوج آخر لعدم زوال الحل بتنجيز مادون الثلاث والتعليق انما يطل بزواله (قوله وأوقع  
 محمد بقية الاول) لانه الباقي من الملك والحاصل أن كلاما من الشافعي ومحمد لم يطل التعليق لعدم زوال الحل وانما

تمام الكلام بفاعله ومفعوله (أزواله) كع  
 موق أو موتك فائدة في المجتبى من محمد  
 رحمه الله في المضافة لا يقع وبه أفق أئمة  
 خوارزم انتهى وهو قول الشافعي وللحنى  
 تقايد بفسخ قاض بل يحكم بل يقتضى به  
 وبفتوين في حادثتين وهذا يعلم ولا يفتي به  
 بزانية (ويطلق تنجيز الثلاث) للحزرة والثنين  
 لائمة (تعليقه) لائمة (مادونها) اعلم أن  
 الى الملك كما مر (لا) تنجيز (مادونها) الملك فلو  
 التعليق يطل بزوال الحل لا بزوال الدار ثم تجز  
 عاق الثلاث أو مادونها بعد التحليل يطل التعليق  
 الثلاث ثم نكحها سنان ولو كان تنجيز مادونها  
 فلا يقع بدخولها سنان وأوقع محمد بتعليقه  
 لم يطل فيقع المعلق كله وأوقع محمد بتعليقه  
 الاول وهي مسئلة الهدم الاتية

الخلق من الملق (قوله زجعتا) أي عندهما المودها ثلاث قنول واحدة منها بال دخول وتبقى  
 ثنتان (قوله لا تخلف) فانه يقول لا يملك الرجعة لعودها إلى من المثل الأول وهي واحدة وقد وقعت  
 بال دخول (قوله وكذا يطل) أي التعلق وهذا عطف على المتن اه حلي (قوله بلماقه) بفتح اللام فاموس  
 (قوله خلافا لهما) وجه قوله ما أن زوال المثل لا يطلوه أنه اعتقاد بتعليقه للوقوع باعتبار قيام أهليته  
 وبالعود اذ رتبه العصية فلم ينسب لتعليقه لقوات الآية فان عاد إلى الاسلام لم يعد ذلك التعلق الذي  
 حكمه فوطه لاستحالة عود الساقط فانه في البحر (قوله فأتوا بستانا) نشر مرتب (قوله كما بد طناه  
 فباعلقتنا على الملقى) زاد في ذلك الشارح عما هنا فرعا واحدا وهو لو قال لا يخرج من بخاري الا بادن هؤلاء  
 الثلاثة فخرج أحدهم لا يخرج لانه اذا أفاق الجنون حث ولومات لم يثبت لبطلان العين اه بزاد من البحر  
 (قوله وسجي مسئلة الكوز بفرعها) أي في باب الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان البر  
 شرط صحة انعقاد العين عندهما خلافا لابي يوسف فلو حلف لشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان  
 نصب قبل مضيه لا يثبت لان العبرة بآخر الوقت وحينئذ البر غير ممكن خلافا له وان لم يبق اليوم ولا ماء فيه  
 فكذلك الحكم أما ان كان فيه الماء فثبت بالاتفاق اه حلي وزيادة في كلام الشارح اشارة إلى أن  
 المسئلتين السابقتين يجري فيهما هذا التفصيل فتدبر لانه لا يظهر الا اذا قال ان لم تكلمني وان لم تندخلي  
 دار فلان (قوله لرجعتا) لانه في حالة التعلق لا يملك الاطاعتين فيكون معطاهما وبطلت الثالثة وبطلتها  
 بحدوده عليها لانه الثالثة حيث لم تحت لنفسها لان اعتبار الطلاق بالنساء حلي بزيادة (قوله وألغى الشرط)  
 عدل عن الاسماء والحروف لاشغالها عليها ما هو يسكون الرامس متفق اشتقاقا كبيرا من الشرط محتمل كعبني  
 العلامة معي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى ومعنى الثاني جوابا لانه لما لم يزل على القول الاول  
 صار كالكلام الاتي بعد كلام السائل وجزا فقبول لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في النهر فاضافة  
 الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم اه حلي وفيه أن الاشتقاق فيما ذكر صغير ونفيل في البحر ان  
 الشرط له معان في اللغة منها الزام الشيء والتزامه وعند الأصوليين تعلق حصول مضمون جملة الخ (قوله  
 أي علامات وجود الجزاء) أي أن هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود الشرط  
 اه حلي (قوله فلو وقع ما وقع في الحال) وهو قول الجهور لانه لا تعليل ولا يشترط وجود العلة أي في الوقوع  
 بل يقع المطلق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي من اطر الشبهة في مجلس الرشد أنه بشرطية بمعنى اذا وهو  
 مذهب الكوفيين ووجه في المعنى وعلى كل حال اذا نوى التعلق ينبغي أن نصح بینه من مختصر أو الى ذلك أشار  
 الشارح بقوله فيدين (قوله وكذا ألغى الفاء من الجواب) أي الذي لا يصلح شرطاً وهو ما ذكر في البيت  
 فانه يتم للسؤال قال في النهر فلو حذفها في الجواب تغير سواها بديل معك انها أو أولا فان نوى التعلق دين  
 ولو أدخلها على الشرط كانت طالت فان دخلت الدار قال في الدراية لارواية فيه ولتأمل أن يقول نطلق ولتأمل  
 أن يقول تعلق والاول أوجه ولو أنى بالواو طلقت بكل حال لانها في مثله عاطفة على شرط هو تقيض المذكور  
 فغيره ان لم تدخل الدار وان دخلت وان هذه هي الوصلية ونم كالواو اه (قوله في نحو طلبية الخ) قال الحلي  
 الاضبط الاخصر ما في البحر عن الرضى أنها واجبة في أربعة مواضع أحدها الجملة الطلبية كالامر والنهي  
 والاستفهام والتقني والعرض والتعريض والدعاء الثاني الجملة الانشائية كنم وبس وما تضمن انشاء المدح  
 والذم وسواء فعل التعجب والقسم الثالث الجملة الاسمية والرابع كل فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم  
 في المضارع سواء كان الفعل المصدرا مضيا أو مضارعا اه قال في البحر وظاهره أن الطلبية لا تدخل تحت  
 الانشائية ولذا صرح بعده بما يفيد التباين فقال ان الجملة الانشائية مضمرة عن الزمان والطلبية مستعملة  
 للاستقبال اه وفرق صاحب التوضيح بينهما بأن الانشائية ما عارن لفظها معناها والطلبية ما تارة وجود  
 معناها من وجود لفظها اه (قوله واسمية) فخوان تعذبهم فانهم صابون البحر (قوله وبجاءه) فخوان تبدوا  
 الصدقات فتعماهي اه بحر (قوله وبما) فخوان فلو انما على الرسول الابلاغ (قوله وقد) ظاهرة أو مضمرة فظهر  
 فخوان يسرق فقد سرق أخه بحر (قوله وبلن) فخوان ما يفعلوا من خير فلن يكفروه (قوله وبالتفيس) فخوان  
 يرتد منكم من دينه فسوف يأتي الله بقوم ومثال ما يناسب المقام على الترتيب ان دخلت الدار فاطلق أو فأنشد

وفيه من عاق واحدة ثم فخرت من ثم نكحها  
 وهذا من ج آخر قد خلت له رجعتا خلافا لهما  
 وكذا يطل بلماقه من تدا بدار الحرب خلافا  
 لهما وبقيت محل البر مكان كانت فلا  
 اودخلت هذه الدار فان أو جعلت بستانا  
 كما بستانا فباعلقتنا على الملقى وسجي  
 مسئلة الكوز بفرعها فرع قال لزوجه  
 الآية ان دخلت الدار فأت طالت فلا  
 ففتحت فدخلت له رجعتا فبقيت (وألغى  
 الشرط) أي علامات وجود الجزاء (ان)  
 المسكوتة فلو وقع ما وقع في الحال ما لم ينو  
 التعلق فيدين وكذا ألغى الفاء من  
 الجواب في نحو طلبية واسمية وبجاءه •  
 وبما قد وبلن وبالتفيس

طالقي أو قضى أن تطلق أو قضا أنت في بركة نأوا بالطلاق أو قد طلقك أو فلتن ~~بعض~~ على فلتن  
أو سوف أطلقك والظاهر أنه في عى وسوف لا تطلق ويحذر (قوله كما خصناه في شرح الملتقى) قال قد تم الجواب  
بقرن بالغام وجوابا إذا كان الجواب واحدا من سبع بل من تسع لأن الطائفة تشمل القصبة والتقصير يشمل  
السين وسوف والسبعة جمعت في قوله طلبية الخ (قوله وإذا) ظرف للمستقبل ضمن معنى الشرط وتخص  
بالفعلية ويكثر كون الفعل بعدها ماضيا والمحققون على أن العامل فيها شرطها لا ما في جوابها من فعل  
وشبهه والجواب على أنها لا تخرج عن الظرفية اه (قوله وإذا ما) قال في البحر ما المذكورة بعد أداء الشرط  
زائدة وتزاد في خمس في إذا ومتى ولا تفيد التكرار أو إياها وإن نحو فاما ندبك وتدخل بعد إياها قليلا ولا يست  
في حيثما وإذا ما زائدة لأنها المصيبة لتكون مجازة من وهي الكافة أيضا من الإضافة (قوله وكل) هو اسم وضع  
للمتقدم مع أنه لا واحد له من لفظه فهو عام بمعنى نهر وفي المنع وكل ليست للشرط حقيقة لأن ما يليها اسم  
والشرط ما يتعلق به الأجزاء والأجزاء تتعلق بالأفعال لكن ألحقت بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها اه  
(قوله ولم تسع كلها) أي المقتضية للتكرار نهر (قوله الامتصوبة) أي على الظرفية نهر والعامل فيها محذوف  
دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالقي كلها كان كذا وما التي معها هي المصدرية التوقيفية (قوله  
ولو مبتدأ) أشار به إلى مذهب ابن عصفور فإنه قال إنه امتدأ وما تكررة موصوفة والعائد محذوف وبجمله الشرط  
والجزاء في موضع الخبر فإنه بعد تسليمه لا ينافي أنهاء فتوحة فصيحة ببناء لاضافتها إلى مبنى أخاذه في النهر (قوله  
ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس مقصود المصنف حصر ألفاظ الشرط في هذه الستة فإن منها لو إياها وأياها وإن  
وما ومن (قوله كلو) أشار به إلى الرذ على الكمال في قوله أنها تحقق عدم الشرط فلا يتأتى التعليق على ما فيه  
خطر الوجود قال في البحر ولا يحل للتردد لأن المذهب أن لو عصى الشرط قال في المحيط وكلة لو عصى الشرط  
فإنه ياتى به عمل هذه الكلمة لا مرتقب منتظر فصار بمعنى الشرط الذي هو مرتقب التوب ولا على خطر  
الوجود فتوقف عليه حتى لو قال لا امرأته أنت طالقي لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل اه (قوله فإزداد  
عموما) أي الدخول وعبارة البحر ونحوها في النهر لأن الدخول أضيف إلى جماعة فيراد نعمة عرفا مرة بعد مرة  
فخو من قتل فتلا عليه اه (قوله وهي غريبة) لعل وجه القرابة أن التكرار عهد في كل واحد من المراد في قصور  
هذه الصورة تكرر الفعل من واحدة بل إنما اعتبر تكراره من الجمع (قوله وجعل في البحر أحد قولين) حيث قال  
والحق أن ما في الغاية أحد قولين وقد نقل القولين صاحب القنية في مسئلة صعود السطح اه وقال قبله  
والصحيح أن غير كل ما لا يوجب التكرار (فروع) أن تمت فلانة فذات طالقي قضى الظاهر هي حية يقع لا مكانه  
بمخلاف أن كانت الموق حيث لا يقع لعدمه لو قال أي امرأة تزوجها فهو على امرأة واحدة بخلاف كل امرأة  
والفرق في البحر أن يتكّن أكلت من هذا الطعام شيئا فكذا أنا كلن جميعا طلقن كلهن وكذا لو قال أيتكّن دخلت  
هذه الدار فدخلتها أو أيتكّن شامت الطلاق فشتن جميعا أو أيتكّن يشرب في شربة جميعا وان مندر فافلا لاوى أيتكّم  
حلى هذه الحشبة فهو حر فعملوها جميعا ان كانت الحشبة بحيث يطبق عليها واحد لم يحنث وان كان بحيث  
لا يحملها الواحد رعتقوا أيتكّم شرب ما هذا الوادى فشربوا جميعا رعتقوا أيتكّم شرب ما هذا فلكوز وكان  
ماؤه يمكن شربه للواحد يدفعه أو دفعه تين فشربوا جميعا لم يحنث واحد منهم ان حملت هذه الحشبة فانتقم أحرار  
فعملها بعضهم لم يحنث ويبيان العلل في البحر (قوله أي بطل) فيصنث وتنتهي لأنها غير مقتضية للمعصوم  
والتكرار لغة (قوله إذا وجد الشرط مرة) فلا يثبت والحشبة مرة أخرى الابيين آخر أو به معوم تلك البين  
ولا هم له بحر (قوله لا في كلها) فإن البين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأقار حصره أن متى لا تفيد التكرار  
وقيل تفيد والحق أيضا إنما تفيد عموم الأوقات في متى خرجت فانت طالقي المقاد أن أى وقت تحقق فيه الخروج  
يقع الطلاق فإذا تحقق في وقت وقع ثم لا يقع بخروج آخر واظن ان وان قرن بالناسد كفى فإذا قال ان تزوجت  
فلانة أبد أفهمي كذا فقلت تزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانية لا تطلق وأى كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها ففهمي  
طالقي لا يقع إلا على امرأة واحدة نهر (قوله لاقتضاها عموم الأفعال) قال في البحر والخلاص ان كلما معوم  
الأفعال وهو عموم الاسماء ضروري فيصنث بكل نفس حتى تنتهي طلقات هذا المثل لكل معوم الاسماء وهو عموم

كما خصناه في شرح الملتقى (وإذا وإذا ما وكل  
ولم تسع كلها) الامتصوبة ولو مبتدأ  
لاضافتها إلى (وتى وتى ما) ونحو ذلك  
كأن كانت طالقي لو دخلت الدار لم تطلق  
تدخلها ومن نحو من دخل منكن الدار  
فهو طالقي لو دخلت واحدة منكم أو طلق  
بكل مرة لأن الدخول أضيف إلى جماعة  
فإزداد عموما كذا في الغاية وهي غريبة  
وجهه في البحر أحد قولين (وفيها) كلام  
(تدخل) أي بطل (البين) بطلان التعاطي  
(إذا وجد الشرط مرة لا في كلها) فانه يفعل  
بعد الثلاث لاقتضاها عموم الأفعال

للافعال ضروري ولو لم يصنف الا في كل وكلما كان أولى لان العن وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره  
 من الاسماء (قوله كاتقضاء كل عموم الاسماء) فلو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق نطق كل امرأة تزوجها  
 فان تزوجها لم يلحق لا تطلق لا تقضاء كل عموم الاسماء لا عموم الافعال ولو نوى بعض النساء صحت نيته ديانة لا قضاء  
 لان نيته تقتضي العام خلاف الظاهر وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب  
 وان أخذ بقول الخصاص اذا كان الخالف مظلوما فلا بأس به ولو الجب (قوله فلا يقع ان تكبها بعد زوج آخر)  
 أي ان تزوجت بعد وقوع ثلاث عليها من الاول لان المحلوف عليه طلاق هذا الملك وهي مناهية فان كان  
 بعد الوقوع مرة أو مرتين وقع ما بقي اهـ اي (قوله الا اذا دخلت كلبا على التزوج) فلا تفعل البين بعد الثلاث  
 (قوله لا دخولها على سبب الملك) أي الحكمي وهو المتزوج (قوله ومن لطيف مسائلها) أي كلبا والاضافة من  
 اضافة ما كان صفة (قوله لموطونه) قد به لان هذا الحكم المذكور ولا يأتي في غيرها لانها بايقاع الطلاق  
 تبين لا الى عدة فلا يقع بعده نهي (قوله لتكرار الوقوع) أشار به الى الفرق وهو ان الشرط في الثانية اقتضى تكرار  
 الجزاء بتكرار الوقوع فيكون غير ان الطلاق لا يزيد على الثلاث فتقتصر عليها وفي الاولى اقتضى تكرره بتكرار  
 تعلقه ولا يبال بطلاقها اذا طلقت بوجود الشرط فيقع طلاقان احدهما بحكم البيع والآخر بحكم  
 التعليق وبما ينخرط في ذلك كلبا لو قال كلبا دخلت الدار فامر أي طالق وله ثلاث نسوة فدخل ثلاث مرات  
 ولم يعم واحدة معينة تقع بكل دخله طلاقا ان شاء فترقها عليهن وان شاء جها على واحدة ولو قال كلبا قعدت  
 عندك فامر أنه طالق تقع عند ساءة طلقت ثلاثا لان الدوام على الفعود بخلاف الانشاء وفي حكمه  
 كل ما يستدام ولو قال كلبا فامر بترك فانت طالق فضر بها يديه جها طلقت ثنتين وان ضربه ابكف واحدا لا تطلق  
 الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة (قوله وزوال الملك) أي بعد البين (قوله من تكاح أو بين) أشار به الى أن  
 المراد من الملك ما يملك الحكمي (قوله لا يطل البين) أي التعليق وهو مقيد بما اذا زال الحكمي بما دون الثلاث  
 أما زواله بالثلاث فبطل التعليق كالتزويج وزوال الملك بغير تردد وثلاث لا يطلها (قوله ان أولى وحيد  
 بزوال الملك لان زوال امكان البر المصحح للتعليق بطل له فلو قال ان لم أدفع اليك الذي اراد الذي على الشهر فكذا  
 فابراة قبل الشهر بطل البين اهـ من البصر (قوله فلو أباهما) أي بما دون الثلاث (قوله وتصل البين الخ) لا تكرار  
 بين هذه وبين قوله قياسا سبق وفيها تفصيل البين اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هناك الانحلال برة في غير كل  
 وهنا مجرد الانحلال اهـ حلي ولا نهنا بين انحلالها بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق (قوله) قال امرأته  
 طالق ان كان لك على ألف درهم وبرهن الذي وقضى عليه حنت الخالف عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد  
 ولو برهن على اقرار المذمي عليه بألف لا يحنث كما في واقعات الناطق ولو ادعى رجل على آخر دين خالف المذمي  
 عليه بالطلاق ماله نفي فاقام المذمي البينة وقضى له بطلاق قال كان له علي دين وأوفيته لم تطلق امرأته وان  
 قال لم يكن له نفي فطلقت امرأته سكران قال لا آخر ان لم أكن عبدك فامر أنه طالق ثلاثا لا يحنث ان كان  
 متواضعا له حال ان وضعت يده على الفزل فكذا فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث ان دفعت لا خيلك شيئا  
 ودفع اليها رزاقا دفعه اليه لا يحنث خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيء نفسه فيها لا يحنث وهذه  
 المسائل اعتبر فيها المعنى لا ظاهر اللفظ كذا في البصر (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أم لا كما يدل  
 عليه اللاحق اهـ حلي (قوله لكن ان وجد في الملك طلقت) ليس مراده أن يوجد جميع الشرط في الملك بل أن  
 يوجد مقامه فيه حتى لو قال ان حنت حنتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت  
 ومراده بالملك ما يملك الحكمي حكما كما اذا وجد في العدة واعلم أنه يقتضي المعلق أن يكون أهلا عند التعليق  
 لا وجود الشرط حتى لو علق عاقلا ووجد الشرط مجنوناً وقع لا محالة (قوله خلية الخ) تفريع على قوله  
 والا لا (قوله أي ثبوته) أي تحققه (قوله ليم العدى) فهو ان لم ندخل الدار اليوم فانت طالق وان لم أجاءك  
 في حبيبتك فكذا فخالقه له في أنها دخلت وجمع وان كان الظاهر يشهد لها وتصدك ان جبهذا التعميم دفع  
 ما يرد على المصنف في تجميع ما يوجد وفي الجوى لو أسقط الوجود لكان أولى له ليعلم ما اذا اختلف في أصل  
 الشرط أخاذه هو المهود (قوله فالقول له) مقيد بما إذا لم يعلم الا من جهتها أم اذا كان كذلك فالقول لها  
 كالبين (قوله لا تكرار الطلاق) أي والقول قول المكرم عينية للحدوث المشهور مخ (قوله ومفاده) بضم الميم

كاتقضاء كل عموم الاسماء (فلا يقع ان تكبها  
 بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلبا على  
 التزوج فهو كلبا تزوجك فانت كذا)  
 لا دخولها على سبب الملك وهو غير مناهي ومن  
 لطيف مسائلها لو قال لوطونه كلبا طلقتك  
 فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثلاثا لتكرار الوقوع  
 وقع عليك طلاق يقع ثلاثا لتكرار الوقوع  
 لكنه لا يزيد على الثلاث (وزوال الملك)  
 من تكاح أو بين (لا يطل البين) فلو أباهما  
 أو باعه ثم تكحها أو استزاه فوجد الشرط  
 برة وتصل البين (بعد) وجود الشرط  
 (وتصل) البين (بعد) وجود الشرط  
 مطلقا) لكن ان وجد في الملك طلقت وحتى  
 والا لا يحنث من علق الثلاث بدخول الدار  
 أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها  
 فتجوز البين فبنيكها (لأن اختلاف في وجود  
 الشرط) أي ثبوته ليم العدى (فالقول  
 له مع البين) لا تكرار الطلاق ومفاده أنه لو علق  
 طلاقها بعد دم وصول نفقتها أمّا ما فادى  
 الوصول وأنكرت أن القول له وبه جزم  
 في التنبه

أي مفاد التحليل أو المصنف (قوله أن القول لها) كأنه لما في عدم وصول المصلح لأنه لا يقبل قوله في كل موضع  
 يذم فيه حق وهي تنكره بغير (قوله وهو يقتضي تخصيص المتن) بغير الاختلاف في عدم إيمانها بالفتنة المطلق  
 عليه طلاقها وفي المتن قال لها إن لم تصل الفتنة إليك إلى ثلاثة أيام فأمر بك يدك فجاء بالفتنة في اليوم  
 الثالث فتوارت المرأة فلم يجد ما حتى مضى اليوم الثالث فأمرها به لوجود الشرط اهـ (قوله وحرم شيئا)  
 يعني صاحب البصر (قوله لأنها الموضوعة لنقل المذهب) فهي مقدمة على الخلاصة والبرازية لأنها من الفتوى  
 (قوله إلا إذا برهنت) على دعواها بحجة لا ثقة بها أو اختلافا في الولادة ثبت بقول امرأة فهي تاني (قوله وإن كان  
 نصيا) لأنها على النقي صودة وعلى إثبات الطلاق حذيفة والعبرة للمصنف (قوله كان نفي صهر في الخ)  
 السهر بالكسر القرابة وحرمة المختومة والاختان أصهار وزوج بنت الرجل وزوج أخته اهـ والمراد بالهرة أم  
 زوجته أو اختها (قوله فتم دأها لم يقبضه) عبارة المصنف في شرحه كالبرق فتم دأها حلف كذا ولم ينجي صهره  
 في هذه الآية قبلت ومالقت امرأته اهـ (قوله لأنه يملك الأنشاء) فلا يملكهم (قوله والالا) أي وإن كانت ظاهرة  
 لا يملك لأنه لا يرد بإبطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله وإن اختلفا  
 في وجود الشرط فالقول له مع البين اهـ حلبي (قوله والآتية) هي قوله إن حلفت الخ كما بينه الشارح فيها اهـ حلبي  
 (قوله ليست على الإطلاقهما) فيؤخذ تنقيح السابقة من قوله والالا فإنه يفيد أنها إذا كانت ظاهرة لا يكون القول  
 قوله ويؤخذ تنقيح الآتية من صدر المسئلة لأنها إن كانت حائضا وأدعى الجماع فيه يكون القول قوله لا قولها  
 وأنت خير بأن اختلف في هذه المسئلة وقع في الجماع وفي الآتية في الحيض فكيف يؤخذ التنقيح (قوله وما لا يعلم  
 إلا منها الخ) أما إذا كان يعلم من غير ما توقف الوقوع على تصديقه أو البينة اتفاقا كالدخول والكلام بغير (قوله  
 صدقت في حق نفسها خاصة) لأنها في حق نفسها آمنة وفي حق ضررتها ممتعة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا  
 بعد في أن يقبل قول الإنسان في حق نفسه لا في حق غيره كاحد المورثة إذا أقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه  
 إذا لم يصدق الباقر والمشتري إذا أقر بما ليس استحق لا يرجع بالحق على البائع كذا في نفع القدر (قوله انحصارنا)  
 وجهه أن هذا الأمر لا يعرف إلا من قبها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كالبائع في الحرام إذا  
 الاجتناب عنه واجب عليه حاشا غيب طر يقفه وهو الأخبار فتعنت في غيب قبول قولها لتخرج عن عهدة  
 الواجب والقباس أن لا يقبل قوله إلا أنها تدمي وقوع الطلاق وهو شكر فيكون القول قوله ولأنه صدق الإجابة  
 كسائر الشروط اهـ حلبي (قوله بلابمين نهر مجتا) وأصله لا تخفي في البحر ونخل الجوى عن ومن المقدسي أن عليها  
 البين بالاجماع إذا يس هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه البين أبو السعود (قوله  
 ومراعاة كالألف) فإذا علق على حصة ما فالت حصة تصدق كالألف (قوله واحتلام كبحض في الأصح) لأن  
 الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض ولذا إذا حال احتلت في حال اشكال أمره يصدق فيها وفيها عليه لأنه أخبر  
 بخبر يحتمل الصدق والكذب فيصدق كالمطالبة وفي رواية هشام تصدق المرأة ولا يصدق الغلام لأن الغلام ينظر  
 إليه كيف يخرج المني ولا يستطيع ذلك في الحيض لأنها تدخل الدم في المخرج فلا يعلم منها ومن غيرها (قوله أو  
 أن كنت تخمين عذاب الله) أو تخميني أو تخمين القرائ أو الطلاق أو تنكره من الجنة أو تنقضني فأجبت بماوافق  
 الشرط وهل تنكر المرأة بقولها ما أحب عذاب جهنم أو أكره الجنة قال صاحب البصر ظاهر كلامهم هنا عدمه  
 ويصحت بعض مشايخه فقال إن سررت فأنت طالق فضررها فالت سررت أنها تطلق وقيد بحجبها لأنه لو عطفه  
 بحصة غيرها فظاهر المحيط أنه لا يضمن تصديق الزوج (قوله فإن انقطع لم يقبل قولها) لأنه ضروري في شرط قيام  
 الشرط ولو كانت لا يحض مثلها وأدعت الحضر كآيسة وصغيرة بنعي أن يقبل قول الآية لا الصغيرة نهر  
 (قوله أو علم وجود الحيض) بأن شوهد نزوله ومثله المحبة كان أخير بوجودها معصوم (قوله طلقا جميعا) أما  
 في مسئلة التصديق فثبتت الشرط في حق الأخرى بتصديقه وأما في الشائبة فلتحقق الشرط (قوله وفي أن  
 حلفت الخ) مثل أن مع وفي كقوله هي طالق في حضيها أو معها (قوله فإن استقر ثلاثا) ولو حكا كذا في المتن  
 المتن (قوله من حين رأت) الدم فيجب على المتق أن يمينه فيقول طلقت حين رأت الدم بغير وفي النهر ولا تحسب  
 هذه الحصة من العدة لأن الشرط حيث كان رؤية الدم لازم أن يكون الواقع بعد بعضها ولا اعتداد ببعض  
 طلقت فيه (قوله وكان بدعيًا) لو وقع في الحيض (قوله ولو غير مدخولة) فترجع على قوله من حين رأت أو ما قبله

لكن صح في الخلاصة والبرازية أن القول  
 لها أو أقر في البصر والنهر وهو يقتضي  
 من المتن لكن قال المصنف وجزم شيئا  
 في تنويع بما تفيد المتن والشرط لا سيما  
 الموضوع لقتل المذهب كما لا يخفى (الأذا  
 برهنت) فأن البينة تقبل على الشرط  
 وإن كان نصيا كان نفي صهر في الخ  
 فإمرأتي كذا فتشدد أنها لم تجده قبلت  
 وطلقت منع وفي التبيين أن لم أجمعك  
 في حيفك فأنت طالق السنة ثم قال يا عتق  
 إن حائضا فالقول له لأنه يملك الأنشاء ولا  
 لا انتهى قلت فالمسئلة السابقة والآتية  
 ليست على الإطلاقهما (وما لا يعلم) وجوده  
 (الأمنا صدقت في حق نفسه خاصة)  
 احتجنا بلابمين نهر مجتا (قوله إن حلفت  
 واحتلام كبحض في الأصح) كقوله إن حلفت  
 فأنت طالق وظللة أو أن كنت تخمين  
 عذاب الله فأنت كذا أو بعده من قولها  
 حلفت والحيض قائم فإن انقطع لم يقبل  
 قوله أو زلجي وحذادى (أو أحسن) طلقت  
 هي فقط أن كذب الزوج كان صدقها أو علم  
 وجود الحيض منها طلقا جميعا (قوله لا احتمال  
 وفي أن حلفت لا يقع برؤية الدم) لا حين  
 الاستحاضة (فإن استقر ثلاثا) وقع من حين  
 رأت (قوله وكان بدعيًا) ولو غير مدخولة  
 قدر وجهه بآخر

بغير المدخولة لوجوب العدة على المدخول بها ولو سبما كالتحليل بها (قوله في ثلاثة أيام) أي التي رأت فيها الدم  
لا مطلق ثلاثة والاولى كما قاله الحلبي أن يقول في الثلاثة أيام (قوله فلو ماتت) أي غير المدخول بها وقد تزوجت  
بآخر (قوله فأنزلها الزوج الاول) لانه لا يدري ان كان ذلك حيا أم لا بجر من الخائفة (قوله وتصدق في - قها)  
أي اذا أنكر الزوج استقرار الدم هذه المدة وادعته فالقول لها ان الزوج أقرب وجود الشرط ظاهرا لان رؤية  
الدم في وقته يكون حيا ولهذا أنكره ترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرقى من أن يكون حيا  
فلا يصدق وقوله دون ضرر - نهما محل ما إذا لم يصدقها كما سبق (قوله أو نصفها) فلو قال ان حصة نصفها فانت كذا  
واذا حصة نصفها الاخر فانت كذا لم يقع شيء ما لم تحض فاذا طهرت وقعت طلقا نهر (قوله لعدتم تجزئها) أي  
وذكر بعض ما لا يجزئ كذكر كاه (قوله حتى تطهر) أي يحكم بطهرها اما بانقطاعه لعدته أيام أو بالاعتسال  
أو بما يقوم مقامه من صيرورة الصلاة دينيا في ذمتها فيما اذا انقطع لمادونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الجاء  
الزرة الواحدة وأما بالكسر الاسم والجمع الحيض صحاح (قوله اسم للكل) يعني ولا يكمل الحيض الا بالطهر منه  
(قوله ما لم تر) في نسخة بابيات الالف المرسومة يا واثباتها مع الجازم لغة وما ظرفية صدرية يعني انما يقبل قولها  
انها حاضت مدة عدم رؤية حيضة أخرى وذلك بأن تخبروهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر منه أما اذا أخبرت  
بعد تلبسها بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أو انه فصارت متممة كذا  
في الجبر عن الكافي (قوله وفي ان صحت الخ) لم يذكر الصلاة وفيها تفصيل أيضا فان قال ان صليت صلاة يحث  
بشفع وان أطلق يحث بما يصدق عليه اسمها وهو ركعة بسجدة (قوله فانه يصدق بساعة) الظاهر أنها الغوبة  
(قوله فولدتها) أي واحدا بعد واحد نهر بدليل قوله ولم يدرك قول (قوله وثنتان تنزها) أي تباعدان مكان  
الحرمة والمراد بكان الحرمة مظاهرها كما ذكره الكمال ومن فسر بالديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى فقد أخطأ  
ولو قال واخرى تنزها لكان أولى لايها العبارة أن الثنتين غير الواحدة وان سلم عدم الايام فالتنزه انما هو  
بواحدة والاخرى قضاء أبو السعود عن الجوزي (قوله لاحتمال تقدم الجارية) ولا يقع بالغلام شيء لان الطلاق  
المقارن لانقضاء العدة لا يقع به شيء أي ويحتمل تقدم الغلام فتقع واحدة وبوضع الجارية تنقضي العدة ولا يقع به  
شيء لما قلنا نهر (قوله فلا كلام) أي فوقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء (قوله وان اختلفا) فاذت تقدم  
الجارية وادعى تقدم الغلام (قوله لانه منكر) أي لزوم الطلقة الثانية (قوله وان تحقق ولادتهما) لم يذكره  
المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت خنتي وقعت واحدة ووقفت الاخرى حتى يتبين حاله هندية عن الجبر  
ان اخر (قوله وان ولدت غلاما وجاريتين وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها) لان الغلام ان كان أولا أو وسطا تطلق ثلاثا  
واحدة به وثنتين بالجارية الاولى وان كان آخر اوقع ثنتان بالجارية الاولى ولم يقع بالثانية شيء ولا بالغلام من نهر  
(قوله فواحدة قضاء وثلاث تنزها) لانه ان كان الغلام اولا وقعت بالاول واحدة لا بالثاني لانحلال البين  
بالاثر ولا يقع بولادة الجارية شيء لانه حال انقضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا يقع ثلاث واحدة بأول  
الغلامين وثنتان بولادة الجارية فتزد بين واحدة وثلاث فيلزمه الاقل قضاء والاكثر تنزها من (قوله وهذا الخ)  
أي الحكم في مسئلة الولادة بخلاف الحكم في مسئلة الحمل (قوله لان الحمل اسم) أي اسم جنس مضاف فيم كله  
فما لم يكن الخ (قوله وكذا لو قال ان كان مافي بطنك الخ) نظيره قوله ان كان مافي هذا العدل حنطة فهي طائى أو  
دقيقا فهي طالق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق بجر (قوله والمثله بجاهها) أي ولدت غلاما وجارية (قوله لعدم  
اللفظ العام) واصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن (قوله علق طلقها بجبلها)  
المستحب له بعد هذا البين أن لا يبطأها حتى يستبرأ لانها اذا استبرأت ثم حبلت تبين حدوث الحمل المعلق عليه ولم  
يكن الاستبراء واجبا لان الاصل حل الوطء وحدث الحمل أمر وهو م (قوله حتى تلد لاكثر من سنتين) ان قلت  
المعلق عليه الحمل فتقضاء وقوع الطلاق بظهور الحمل لا سيما اذا استبرأها قبله اوجب بأنه انما وقف وقوع الطلاق  
على ولادتها بعد السنتين لاجل التيقن بحدوث الحمل بعد التعليق أما اذا وقفها بجر بظهور الحمل فيحصل  
أن الحمل سابق على التعليق والمعلق عليه حصل حادث والاستبراء لا يدل على حدوث الحمل بعده لاحتمال  
أن المرقى استباحة وان مافي بطنها نافع فالحق لحدوث الحمل بعد البين ولادتها بعد السنتين ثم اذا ولدت  
وقعت مستندا الى ظهور الحمل بخلاف ما اذا ولدت على رأسها أو قبيلها فيحصل ان هذا الحمل حدث قبل

في ثلاثة أيام صح فلو ماتت فيها فأرثها الزوج  
الاول دون الثاني ونصدق في حقه هادون  
ضررتها (و) في (ان حضت حيضة)  
أو نصفها أو ثلثها أو سدسها العدم تجزئها  
(لا يقع حتى تطهر منها) لان الحيضة اسم  
للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر - حصة  
أخرى جوهرية (وفي ان صحت يوميات  
طالق تعلق حين غربت) الشمس (من يوم  
صومها بخلاف ان صحت) فانه يصدق  
بساعة (قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق  
واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتها ولم يدرك الاول تلزمه طلقة واحدة  
قضاء وثنتان تنزها) أي احتياطا لاحتمال  
تقدم الجارية (ومضت العدة) بالثاني فلذا  
لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء  
العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان  
اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق  
ولادتهما معا وقع الثلاث ولا يدري الاول  
(وان ولدت غلاما وجاريتين) وان ولدت  
(وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها)  
غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها  
(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان حملك  
غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية  
فنتين فولدت غلاما وجارية لم تلد - في)  
لان الحمل اسم للكل فمالم يكن الكل غلاما  
أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (ان كان  
مافي بطنك غلاما) والمثله بجاهها  
(بخلاف ان كان في بطنك) والمثله بجاهها  
(فانه يقع طالق) لعدم اللفظ العام  
فروع علق طلقها بجبلها لم تطلق حتى تلد  
لاكثر من سنتين من وقت البين

التعليق ولو لمصلحة لطيفة بأن عاق الطلاق أثر الجماع الذي علق منه ثم الظاهر أنه لا يحرم عليه الوطء في هذه  
 المدة من أجل هذا التردد وتطيره إذا طال أطول كما عرط الطالق فيجوز له وطؤها حتى يظهره والحال بوجوب أحدهما  
 فليست أم (قوله فولدت ولدا ميتا) الولادة لا تثبت بقولها اتفاقا بل لا بد من نصاب الشهادة عنده وامرأة  
 عندهما اه أبو السعود وعم الولد السقط المستبين الخلق كما في الهندية (قوله تنقضي به العدة) هذا سبق قلم لأن  
 العدة إنما تجب بعد الحزيرة والحزيرة إنما تثبت بعد الولادة فكيف تنقضي العدة بها قاله الحلبي (قوله ولو الثلاث)  
 زاد لولا فيد أن الثلاث في كلام المصنف ليس قيد (قوله حقيقة) احتريزه عما إذا كان للشرط الثاني عين الأولى  
 كقوله إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار وهما واحد فالقياس عدم الحث حتى تدخل في الحثين فيها  
 وفي الاستحسان يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تنكرا أو أعادة (قوله بتكرار الشرط) وذلك بأن عطف شرطا  
 على آخر وآخر الجزاء نحو وإذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأن طالق فإنه لا يقع حتى يقدم ماله عطف شرطا  
 على شرط لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيتعاقبهما فصارا شرطا واحدا فلا يمنع الإيجاد وجودهما فان نوى الوقوع  
 بأحدهما صححت نيته بتدريج الجزاء على أحدهما وفيه تغليب ولو قال إن كنت إن أبست وكتر وعرف الشرط بغير  
 عطف فأن طالق لا تطلق ما لم تابس ثم نأكل فتقدم المؤخر وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها إن كنت فلانا فهي  
 طالق بتقدم المؤخر فيصير التقدير أن كنت فلانا فكل امرأة أتزوجها طالق قال في العرواح والحاصل أنه إذا كرر  
 أداة الشرط بلا عطف فإن الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما أو أخره عندهما أو وسطه لكن  
 إن قدمه أو أخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو المذموم به أو لا على التقديم والتأخير وإن وسطه فلا يمتنع  
 الملك عندهما وإن كان بالعطف فإنه موقوف على أحدهما إن قدم الجزاء أو وسطه وأما إذا أخره فإنه موقوف  
 عليهما وإن لم يكثر أداة الشرط فلا يمتنع وجود الشئين فقدم الجزاء عليهما أو أخره عندهما اه (قوله أولا) أي  
 لم يتكرر الشرط بأن يكون فعلا منعقبا بشئين من حيث هو متعلق بهما نحو إن دخلت هذه الدار وهما أو إن كنت  
 زيدا وهما فكذا فأنهما بشرط واحد لأن نوى الوقوع بأحدهما بشرط للوقوع قيام الملك عند آخرهما  
 وكذا إذا كان فعلا قائما بشئين من حيث هو قائم بهما نحو إن جاء زيد وعمر وكذا فإن الشرط يجتمع ما أفاده صاحب  
 البحر (قوله يقع المعلق) من نحو طلاق وعناق (قوله حالة الحث) أي وحالة التعاقب فالمراد أنه لا بشرط لاولهما  
 (قوله والمثله رباعية) لأنهما إما أن يوجد في الملك أو خارجيه أو لا في الملك والعكس فإن كل الشان  
 في الملك وقع الطلاق سواء كان الأول في الملك أولا وإن كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الأول في الملك  
 أم لا اه حلبي (قوله علق الثلاث) مثلا (قوله بالوطء) هو الجماع لا الوطء ما تقدم والجماع عبارة عن الواو سبلن  
 والمساعدة أي شئ كان فان مجدا كثيرا ما يقول في كتاب الحج ألسن جامعته نواعي كذا أي وافقتونا وحكم القصاد  
 الطحاوي أنه كان على على ابنته مسائل يقول في أملا أنه ألسن جامعته نواعي كذا أي وافقتونا وحكم القصاد  
 فتبسم ابنته يوم من ذلك فوقع بصره عليها فقال ما شأنك فتبسم مرة أخرى فأحسن الطحاوي أنها ذهبت لشهود  
 الجماع المعروف بهذا اللفظ فقال أو يفهم من هذا فاحترق غضبا وقطع الاملاء ورفع يديه إلى السماء وقال اللهم  
 لا أريد حياة بعد هذا فمات بعد نحو خمسة أيام اه بحر قال صاحب النهر وكان ذلك في آخر عمره وذلك أنه جاور  
 النخاعين أو اتبعين بناء على الاختلاف في ولادته فقبل سنة تسع وعشرين وقبل تسع وثلاثين ومائتين  
 ولم يختلفوا في أن موته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة قال العلامة فاسم في طبقاته أحد بن محمد بن سلام بن سلمة بن  
 عبد الملك بن سلمة بن سليمان بن حبيب الأزدي الحنظلي المصري الطحاوي أبو جعفر كان ثقة نبلا فقهيا اماما  
 جليلا صاحب المزي وتفق به ثم تركه وصار حنفي المذهب تفقه على أبي جعفر أحمد بن محمد بن عمران بن موسى بن عيسى  
 وخرج إلى الشام فلقى بها أبا حازم عبد الحميد بن جعفر فتفق عليه وسع منه وله كتاب أحكام القرآن يزيد على  
 عشرين جزأ وكتاب معاني الآثار وبيان مشكل الآثار والمختصر في الفقه وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع  
 الصغير وله كتاب الشروط الكبير والشروط الصغير والشروط الاوسط وله المحاضر والسجلات والوصايا  
 والفرائض وكتاب نقض المداسين على الكرايس وله كتاب تاريخ كبير ومناقب أبي حنيفة وله في تفسير القرآن  
 ألف ورقة وله النوادر الفقهية عشرة أجزاء والنوادر والحكايات تنيف على عشرين جزءا وحكم أراضى مكة  
 وقصة النقي والغنائم وكتاب الرد على عيسى بن إبان وكتاب الرد على أبي عبيدة وكتاب اختلاف الروايات صلى

قال إن ولدت ولدا فأنت طالق أو حرة فولدت  
 ولدا ميتا طلق وتعتق قال لا ثم ولده إن  
 ولدت فأنت حرة تنقضي به العدة جوهرية  
 (علق) العناق أو الطلاق ولو (اللاث  
 بشئين) حقيقة بتكرار الشرط أو لا كان  
 نجا زيدا وبكر فأن كنت (يقع) المعلق  
 (إن وجد) الشرط (الثاني في الملك والاولا)  
 لا بشرط الملك حالة الحث والمثله رباعية  
 (علق الثلاث أو العناق) لا منه (بالوطء)  
 حث بالتقاء الحثين



مذهب الكوفيين وكتاب اختلاف الفقهاء والعقيدة المشهورة اه باختصار ولولوى الدوس بالقدم لم يصدق  
 في صرفة عن الجماع لكن يحتمل به ايضا ولولا ان وطئت من غير ذكر امرأة كان على الدوس بالقدم باتفاق  
 اصحابنا كذا في النهر (قوله ولم يجب عليه العقر) أشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث وأن الواجب عليه  
 التزعم لعمال والعقر بالضم مهر المرأة فأداه صاحب البحر (قوله باللبث) في القاء وس اللبث بفتح اللام وسكون  
 هودية الفرج الملقب وب وصادق المرأة فأداه صاحب البحر (قوله باللبث) في القاء وس اللبث بفتح اللام وسكون  
 البناء المكشمن لبث كسج وهو نادى لان المصدر من فعل بالكسر قياسه بالتعريكان اذ لم يتعد اه بحر (قوله ولذا)  
 أى لتكون اللبث ليس بوطه (قوله لم يصير به مراجعا) هذا مذهب محمد وقال أبو يوسف يصير به مراجعا لوجود  
 الأساس بنسوة وجرم المصنف بقول محمد دليل على أنه المختار لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة  
 وينبغى ترجيح قول أبي يوسف لظهور دليله بحر (قوله بأن حرّك نفسه) أى من غير إخراج وإيلاج وهو تصوير  
 لقوله أو كما حلبي (قوله فيصير به مراجعا) يعنى بالحركة الثانية أى في مسألة الطلاق الرجعى اه حلبي (قوله  
 ويجب العذر) أى فيما ادعى الثلاث أو عتي الأمة (قوله لاتحاد المجلس) أشار به الى دفع إيراد صاحب المعراج  
 حيث قال وقوله أن يقول اذا أخرجتم اوج في العتي ينبغى أن يجب الحسنة لانه ووطه لافى ملك ولا فى شبيهته  
 بخلاف الطلاق لوجود شبهته وهى العدة وجوابه أن هذا ليس بأبداً فعل من كل وجه لاتحاد المجلس  
 والمقصود اه فان قلت انه لو زنى بامرأة فترجها فى تلك الحالة فانه ان لم ينزع من ساعتها وجب مهران مهر  
 بالوطه السابق على العقد لان الحسنة سقطت فوجب المهر ومهر باللبث لأن دوامه على ذلك فوق الخلوة بها فقد  
 جعل لآخر الفعل الواحد حكماً على حدة وهذا عندهم جميعاً وتخصيص محمد فى بعض الكتب بالرواية عنه لا يدل  
 على خلاف بل لانها لو ثبت عنه دون غيره كذا فى البحر وحينئذ فلا يصح جواب الحلبي بأن ما فى هذه المسئلة  
 رواية عن محمد وما سبق قوله فلا تنافى (قوله ولم يوجد) لأن التزوج عليها أن يدخل عليها من يشاء فى الفرائض  
 ولم يوجد (قوله وقيد فى النهر) أى قيد الطلاق اذا تكهها فى عدة الرجعى (قوله بما اذا أراد رجعتها) لانه لا يجب  
 عليه القسم الا بهذه الارادة كذا فى الدر المنقى (قوله كما مر) أى فى باب القسم قاله الحلبي (قوله أنت طالق  
 ان شاء الله تعالى) أشار بذلك الى أن محتمة انما تكون فى صيغ الاخبار وان كانت لئنشاء من عاود مثل الطلاق  
 البسع والاعتكاف والعتي والنذر بالصوم فخرج الامر واليهى فلو قال أعتة واعبدى من بعد موتى ان شاء الله  
 تعالى لا يصح الاستئنا وكذا يصح عدى ان شاء الله تعالى له بعبه وخرج ما لم يخص باللسان كانية فلو قال نويت  
 ان شاء الله تعالى صوم يوم كذا بغير عدى ان شاء الله تعالى له بعبه وخرج ما لم يخص باللسان كانية فلو قال نويت  
 فى قوله أو عطاس بضم العين (قوله أو نقتل لسان) ولو طالق فى تردد الكلام بحر (قوله لا تكيد) فهو أنت  
 فضحاى ان شاء الله اذ قصد التاكيد فانه تقدم فى القروع قبيل الكليات أنه لو كرر فافظ الطلاق وقع الكل  
 أضل التاكيد دين اه وكذا أنت حر ان شاء الله تعالى ومنه التاكيد عطف التفسير نحو أنت حر  
 لا يمين ان شاء الله تعالى اه حلبي عن البحر (قوله أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة أو ثلاثا ان شاء الله تعالى  
 أو طالق باثنا ان شاء الله تعالى (قوله أو نداء) نحو أنت طالق يا زينا ان شاء الله تعالى اه حلبي (قوله كأنك طالق  
 يا زانية أو باطالق ان شاء الله تعالى) مثالا لنقص الحد والطلاق على سبيل التثنية والمرتبة وهما مثالا للنداء أيضا  
 والاصل عنده أن المذكور فى آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حكماء مثل الشارح فالاستئنا على الكل  
 اه حلبي مخلصا (قوله وقع) الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنا الغوا لانه لا فائدة فى ذكر الرجعى التاكيد مدلول  
 الى صفة شرعا (قوله يقع بنية البائن) فيسأل عن نيته قال فى البحر والله واب أنه ان عنى الرجعى يقع لعدم جهة  
 الاستئنا لافاصل وان عنى البائن لم يقع لصحة الاستئنا (قوله وقواه فى النهر) حيث قال راداعلى صاحب البحر  
 والصواب ما فى القنية وذلك أن معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبمذا لا يكون الرجعى لغوا وان نواء بخلاف  
 طالق لوى البائن فانه يقع للفصل لغوا بقوله رجعى قال الحلبي أقول الحق ما فى البحر لانه اذا نوى الرجعى بجملة  
 أنت طالق تنقيد فكان قوله رجعى أو باثنا الذى هو بمعنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى الدائم فان تلك  
 الجملة لا تنقيد فلم يكن قوله رجعى أو باثنا لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعى لغوا ان كان يكسبه  
 أن يقول أنت طالق باثنا فالتاكيد هو تركيب صحيح لغوه وشرعا كقول أحدى امرأتى طالق وحسبته كان مقصوده

(ولم يجب) عليه (العقر) فى الماتين  
 (باللبث) بعد الإيلاج لأن اللبث ليس بوطه  
 (و) لذا (لم يصير به مراجعا) فى (الرجعى)  
 (الا اذا أخرجتم اوج فى العتي) (قوله ولذا)  
 حقيقة أو حكماء بأن حرّك نفسه فيصير  
 مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر  
 لا الحد لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة  
 (فى) قوله للقديسة (ان تكهها) أى فلا تله  
 (عليك) ففى طالق اذا تكه (فلا تله) (عليه)  
 فى عدة البائن (لان الشرط مشاركتها  
 فى القسم ولم يوجد) (ولو) تكه (فى عده  
 الرجعى) (أولم يقل عليك) (طالقت) الجديدة  
 ذكره مسكين وقيد فى النهر رجعا اذا أراد  
 رجعتها الا فلا قسم لها كما مر (قال اه انتم  
 من ان شاء الله تعالى متصلا) (الالتفيس  
 أو عطاس أو نقتل لسان)  
 أو ما سلف أو فاصل مفيد التاكيد أو تكميل  
 أو حد أو طلاق أو نداء كأنك طالق يا زانية  
 أو باطالق ان شاء الله تعالى صح الاستئنا  
 أو باطالق ان شاء الله تعالى بخلاف الفاصل اللغوى  
 طالق رجعى أو باثنا يقع بنية البائن لا الرجعى  
 قنية وقواه فى النهر

كتاب

كتاب

بإطلاق واستثنى بالكتابة أو عكس (قوله في مائة وثلاثة فون)

أن تضاعف إلى الله تعالى أو إلى العبد وعلى كل فاما بان أو بالاء  
والاستثناء أو بكتبهما أو بلفظ بالاول ويكتب الثاني أو بالعكس  
بعد الكتابة المشار اليه بقول العمادة السابق أو أزال الاستثناء بعد الكتابة  
وسين لان ازالته اما في صورة كتابتها معا أو كتابته فقط وفي كل صورة فانون وان اعتبر تقدم انشاء  
وتأخره وانما بالفاء وعدمه حال التقديم تزداد الصور (قوله أنت طالق ثلاثا الخ) فاستثنى الاستثناء  
وهو في الاصل نوعان وضعي وعرفي فالعرفي ما تقدم من التعليق بالمشيئة والوضعي هو المراد هنا وهو من حيث  
أو احدي احوالها أن ما بهدهم لم يرد بحكم الصدر بجر ويرى سبني الى الفهم أن في المتصل تنافسا من حيث  
أن قوله لا يزيد على عشرة الاثلاثة فيه اثبات الثلاثة في ضمن العشرة ونفي لها من غير ما فاضطرر والى بيان كيفية  
عمله الى ثلاثة أقوال الاول وعليه أكثرهم أن العشرة يحاظر من السبعة والاقرشة الثانية أن المراد بعشرة  
معناها أي عشرة أفراد فيقول الثلاثة والسبعة معان أخرجه منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم أسند الحكم الى العشرة  
الخارج منها ثلاثة فلم يقع الاستناد حقيقة الا على سبعة الثالث أن عشرة لا ثلاثة موضوع بازاء السبعة حتى  
كانه وضع له اسمان محذور وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثة نهر (قوله وفي الاثنين تقع واحدة) فيه إياه السبعة  
استثناء الا كرهوه قول الكوفيين وهو أصح وظاهر الرواية وهذا الثاني أنه لا يصح وبه قال أكثر البصريين  
نهر (قوله لان استثناء الكل باطل) مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء آخر يكون جبرا للصدر وفان كن صرح وعلى  
هذا فنزع ما لو قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا واحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنين او واحدة وقعت ثلاثان  
لان الاستثناء اذا تعدد بلاوا وكان كل اسقاطا مما يليه ويطلق الاستثناء بالكتابة اختيارا وبالزيادة على المستثنى  
منه كانت طالق ثلاثا لا أربعة او باستثناء بعض الإطلاق كانت طالق الانصاف او بما يؤدى الى تصحيح بعض  
الاستثناء وابطال البعض كما لو قال أنت طالق اثنين وثنتين الاثلاثا بجر (قوله إن كان لفظ الصدر) أي كما مثل به  
المصنف وكقول نسائي طواني الانساني وعبيدي أحرار الا عبيدي اه حلي (قوله أو مساويه) نحو أنت طالق  
ثلاثا لا واحدة واحدة وأنت طالق الاثنين واحدة ونحو أنت طواني الزبيب وعمره وفرد وليس  
له رابعة وأنت أحرار الاسماء وانما ورشدا وليس له رابع اه حلي (قوله كنسائي طواني الا هو لا) انما يصح  
الاستثناء لان المساواة في الوجود لا تقع صحة الاستثناء ان عم وضعا اه حلي عن النهر فتم أن الاستثناء يتبع  
الوضع لا الواقع في نفس الامر اذ لو كان الاستثناء يتبع الواقع لما صح قوله في أنت طالق عشر الاتسع عشر  
لان يدعي على الثلاث شرعا وهو صحيح بلا خلاف (قوله بلاوا) فان كان بالواو كان الكل اسقاطا من الصدر  
أنت طالق عشر الاخا والا ثلاثا لا واحدة تقع واحدة اه حلي (قوله كان كل) أي كل واحد من المستثنى  
اسقاطا مما يليه أي مما قبله فالسبعة في المثال تخرج من الثمانية بقي واحد فيخرج من التسعة بقي ثمانية  
فتخرج من العشرة فالواقع اثنان ولو قال يخرج الباقي من كل من الذي قبله لكان أولى (قوله أن تأخذ العدد)  
ولو أخذت العشر في العدد الاول الخ صادق بالتسعة والواحد فان شئت أخذت التسعة بالعين والثمانية  
بالبسار والسبعة بالعين والستة بالبسار وهذا الى أن تأخذ الواحد بالعين وان شئت أخذت الواحد  
بالعين والاثنين بالبسار والثلاثة بالعين والأربعة بالبسار الى أن تأخذ التسعة بالعين فيجمع في البعين خمسة  
وعشرون وفي البسار عشرون قد قطعا مما في البعين فالباقى هو المطلوب قال الحلي وعلى طريقة اسقاط كل  
مما يليه أسقط الواحد من الاثنين بقي واحد أسقطناه من الثلاثة بقي اثنان أسقطناهما من الاربعة بقي اثنان  
أسقطناهما من الخمسة بقي ثلاثة أسقطناهما من الستة بقيت ثلاثة أسقطناهما من السبعة بقي أربعة أسقطناهما  
من الثمانية بقي أربعة أسقطناهما من التسعة بقي خمسة أسقطناهما من العشرة بقي خمسة (قوله فهو الواقع) أي  
المقتر به (قوله اخرج بعض التلخيص) قال في النهر ولو قال أنت طالق واحدة الانصاف وقعت واحدة أي  
انصافا وانما اختل في التوجيه فبقي ان استثناء النصف وان صح لكنه يصح كما قال أنت طالق نصف تطليقة  
وهي مما لا يجزأ فتسكامل وقيل لانه استثناء الكل لان ذكر ما لا يجزأ أكد كراهه وأثر الخلاف يظهر فيما لو قال أنت  
طالق ثلاثا لا نصف واحدة وقع الثلاث على الاول وهو قول محمد وهو المختار وعلى الثاني يقع ثلاثان ونسب الى

فهي مائة وعشرون وفي كنف شاة الله  
تغلق رجعية (أنت طالق ثلاثا لا واحدة  
يقع ثلاثان وفي الاثنين يقع واحدة  
وفي الاثلاثا) يقع (ثلاث) لان استثناء  
الكل باطل ان كان لفظ الصدر أو مساويه  
وان يغيرهما كذا في طواني الا هو لا أو  
الا زبيب وعمره وفرد وعبيدي أحرار الا  
هؤلاء أو الاسماء وانما ورشدا وهم  
الكل مع كسبي في الاقرار (وبعتبر)  
في المستثنى (كونه كذا أو بعضا من جملة  
الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم  
الكلام لا من جملة أنت طالق عشر  
بعضه) وهو الثلاث في أنت طالق عشر  
الاتسع يقع واحدة والاثني يقع ثلاثان  
والاسماع يقع ثلاث وفي تعدد الاستثناء  
بلاوا وكان كل اسقاطا مما يليه فبقيت ثلاثان  
بأنت طالق عشر الاتسع الاثمانية الا (٩)  
ويذكر خمسة بل على عشرة الا (٩) الا (٣)  
الا (٧) الا (٦) الا (٥) الا (٤) الا (٣)  
الا (٢) الا (١) ونقره أن تأخذ العدد  
الاول بينك والثاني ببسارك والنات  
بينك والرابع ببسارك وهو  
ما يساوك مما بينك فبقي في الواقع  
(اخراج بعض التلخيص) فلو جاز لا انصاف تطليقة  
فلو قال أنت طالق ثلاثا لا نصف واحدة  
وقع الثلاث في المختار

ثاني اه (قوله ومن الشئ ثمان) لان التعلق لا يتجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء فلهذا قال  
 الواحدة والجواب أن الايقاع انما لا يتجزأ المعنى في الموقع وهو لو جرد في الاستثناء فيجزأ فيه فصارت كلامه  
 عبارة عن تعلقين ونصف فتعلق ثلاثا من (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدم) قيل عليه ما المانع أن يكون المقدر  
 واحدة ويكون استثناء الكل من الكل فيبطل أو يكون المقدر اثنين ويكون استثناء البعض من الكل  
 فيقع واحدة (قوله سألت المرأة) قيد اتفاق وهو مثال (قوله لغوا) لعدم قبول الحمل له (قوله في إيمان الفخ)  
 خبر مقدم لما وليس نصا لقروع ليكون جيع ما ذكر في هذه القروع ليس في إيمان الفخ بل الذي فيها الفرع الاول  
 فقط أقاده الحلبي (قوله وقع الثلاث) يعني بدخول واحد كاندل هذه عبارة الفخ والظاهر أنه انبوى التأكيد  
 بين اه حلبي (قوله وخرج فوراً) أي من البلد وأقاده أنه اذا كنت حذرت لان السك في محابته وانظر  
 ما لو خطعه وهو خارج قبل الانهال من البلد ثم أقام والظاهر عدم الحث لعدم تحقق السكنى حال كونها  
 امرأة ومثل الخلع الطلاق البائن (قوله قبل العدة) أي قبل انقضائها اه حلبي (قوله لم تطلق) لانها لم تطلق  
 بامرأة وقت وجود الشرط اه بحر (قوله بخلاف فأت طالق) حيث تطلق لان المعلق على السكنى طلاقها  
 لا يتبدل كونها امرأة وما دامت في العدة فهي محل له وهذا المعلق فيه الصريح البائن (قوله بخلاف ما لو أخر  
 الجزاء) صوابه بخلاف ما لو قدم الجزاء وتزوجه ما اذا وسطه وفصله في الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال  
 ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى  
 يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان  
 تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك فبطل بكل واحد من التزوجين كذا في البدائع اه حلبي (قوله ثم طلقها)  
 أي ما دون الثلاث أم الثلاث فيبطل التعلق زال والحل (قوله ولو اختلفت منه) صورته كافي البحر عن القنية  
 قال لها امرئ يدرك ثم اختلفت منه وتفرقت ثم تزوجها في بقاء الامر بداهة روايتان والعصم أنه لا يبيح وبهذا  
 طهر أنه في صورة الخلع لاتعاقب أصلاً خلافاً لما ينادر من عبارة المولى ومثل الخلع الطلاق البائن فيما يظهر  
 (قوله لانه تميز) أي للتصوير وهو يطل بزوال الملك (قوله والاول تعلق) أي للتصيرة ~~كان~~ عينا فلا يطل اه  
 بحر (قوله ثم نسيها) انظر ما لو نسيها أحد هما والظاهر الحث لامكان البرئت كبر الآخر (قوله لا يقع) لان  
 امكان البرئت شرط لبقاء البين بعد انعقادها كما هو شرط لانه قالها لا فلا يبيح يوسف كما يأتي في باب الإيمان  
 ومع النسوان لان كان اه حلبي وفيه أن الشرط عدى وهو يقع مع العجز (قوله ان مستقطا حث) لانه يصدق  
 عليه عرفاً أنه أتاها ولو كان ناعماً لا يثبت كافي البحر عدم ما ذكر عرقاً (قوله فعلى انزالها) أي بجماعه لا بمقتداته  
 لأن شهاهه اراد به كسر شهوته به وهي تنكسر بالانزال (قوله فعلى المبالغة لا العدد) فلا تقدر بذلك والسبب هو  
 كثرة خيانية والظاهر أن محله ما لم ينو العدد فان نواه علمت نيته لانه قد عد على نفسه واه كانت البين مقيدة  
 أو مطلقاً لكن في المقيدة يصح يوم بشرط امكان فعل هذا العدد فيه (قوله حث به أيضاً) لاسترافه به على نفسه  
 ولا يصدق في صرفه عن الجماع كذا ذكره محمد في إيمان الجامع والظاهر أنه لا يصدق قضاء ولو قال ان وطئت من غير  
 ذكر امرأة فهو على الدوس بالقدم هراغة والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والاعلم نيته  
 فيما يظهر (قوله طلق النفساء) لا متداده عرفاً غالباً الحيض فانه فيه عن اقربان والعبادات المتوقفة على  
 الطهارة كما (قوله فعلى الحائض) لانه أخش في الذك في العرف من النفس (قوله في البك حاجة) البك متعلق  
 بحاجة أي حاجة التمت البك كائناً (قوله فله أن لا يصدق) أفادت اللام أن له التصديق بانه (قوله فاخذهم  
 العسر) هو من بطوف بالليل لدفع أهل الريبة (قوله لا يثبت) شافى ما يأتي قريناً أن شرط الحث ان كان  
 عدماً وبه خرجت اه حلبي وأصله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحث  
 لوجود البروتنم له ما يأتي منافي الايمان لا يخرج أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد ها ثم رجع حث اذا جاوز  
 حران مصره على قصد ها اه فان عدم الحث فيها لوجود المخلوق عليه (قوله فخرجت خريقتها لا يثبت)  
 وكذا اذا خرجت لغيرها الغالب وذلك أنه وان كان الشرط قد وجد ولكن الشرط الخروج بغير اذنه لغير الحرق  
 والفرق بحر ومثلهما فيما يظهر لعدم (قوله ثم رجع لشيء نسيه لا يثبت) هذا والذي قبله ما اعتبر فيه معنى  
 البين لا فلفظه وذلك لان مقصوده الرجوع قصد على الوجه الذي كان عليه أو لا وهذا الرجوع انما هو لضرورة  
 لا يثبت

ومن الشئ ثمان فخرج وفي السراجية انت  
 طالق الواحدة يقع ثمان انتهى فكانه  
 استثنى من ثلاث مقدم (سألت المرأة  
 الطلاق فقال أنت طالق حين طلقة فقال  
 المرأة ثلاث تكفي فقال ثلاث ثلاث البواقي  
 لصاحبك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق  
 المخاطبة ثلاثاً لا غيرها أصلاً) هو المختار  
 لسيرورة البواقي لقوا فلم يقع بصرفه  
 لصاحبها شئ فخرج في إيمان الفخ  
 ما لقاه وقد عرف في الطلاق أنه لو قال ان  
 دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار  
 فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق وقع  
 الثلاث واقره المصنف عه ان سكنت هذه  
 البلدة فأمر أنه طالق ونرج فوراً فخلع امرأته  
 ثم سكنا قبل العدة لم تطلق بخلاف فأت  
 طالق فليحتمل ان تزوجتك وان تزوجتك  
 فأنت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين  
 بخلاف ما لو أخر الجزاء فليحتمل ان غبت من  
 اربعة اشهر امرئ يدرك ثم طلقها فاعتدت  
 ثم تزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة  
 اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلفت  
 لانه تميز والاول تعلق دعاه للوفاع  
 فأبت فقال مني يكون فقلت غدا فقال  
 ان لم تقبلي هذا المراد غدا فأنت كذا ثم نسيها  
 حتى مات الغدا لا يقع حلف لا يأتيها فاستلق  
 فخرجت فجاءت ان مستبينة فطاحت ان لم  
 اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك  
 افسرة فلهذا فعل المبالغة لا العدد ان  
 وطئت من غير ذكر امرأة فان نواه  
 بالقدم حث به ايضاً امرأة جنب وحائض  
 ونفساء فقال اخيبتك طالق طلق النفساء  
 وفي أخشكتك طالق فعلى الحائض قال في البك  
 حاجة فقال امرأته طالق ان لم اقضم فقال  
 هي أن تطلق امرأتك فله ان لا يصدق قال  
 لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزل  
 فأمراته كذا فذهب بهم بعض الطريق  
 فأخذهم العسر فخرجت خريقتها لا يثبت ان  
 خرجت من الدار الا باذن فخرجت خريقتها  
 لا يثبت حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه  
 لا يثبت

(قوله فاليمين على التلفظ باللسان) لانه هو الذي يمكن البرية واخر اوجه حقيقة غير ممكن فافترضنا اليمين  
 الى ما ذكر وهل لابد من المشافهة بالخطاب أو يكفي تحريك اللسان بحضوره من غير ايماعه لاسيما اذا كان  
 لا يمكن مشافهته بالخطاب (قوله ان لم يجزئ) بهل المؤنفة الخطاطبة ليناسب قوله فانت طالق اه حلي (قوله  
 الساعة) راجع اليها وقد ربه لان المطلقة لا يحنت فيها الا بالياس نحو موت الخائف أو ضياع الثوب (قوله من  
 جانب آخر) الاولى أن يقول بنفسه (قوله وأخذ الثوب) أي الخائف (قوله لا يحنت) لعدم إمكان البر وقيل  
 يحنت فيه ما يحمر (قوله بطل اليمين) لعدم إمكان البر (قوله ما يكتب في التعاليق) هي التعاليق التي يكتبها الموتى  
 على الروح عند العقدة مثلا (قوله فلو دفع لهما الكحل) أي كل الصداق أو الدين الذي عليه (قوله هل تبطل) أي  
 التعاليق على البراءة فلا يقع الحلق على البراءة بوجودها بعد دفعه الكحل مثلا (قوله لتصر بحكم براءة  
 الاسقاط) قال الخوي في شرحه فافلا عن نظم ابن وهبان في الية وعزاه في شرحه الى البر وطو لوقض البائع  
 الثمن ثم أبر المشتري منه صح الابراء ورجع على البائع عماد فعه اليه وهذا يقتضي بقاء اليمين لعصاة الابراء بعد  
 القبض ورجع مع ما وقع الابراء عليه اذ لا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمراد براءة الاسقاط لبرائة الاستيفاء  
 كما لا يخفى اه (قوله حلف بالله أنه لا يدخل الخ) في التصوير نظر فان هذه اليمين منعقدة لكونها على المستقبل  
 وفرض المسئلة فيما اذا كانت على ماض قل في البحر حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده  
 حر ان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحنت ولا كفارة  
 وان كان كاذبا فهي بمنزلة الغفوس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا يدخل لنهاي القضاء فلم يصرفها كاذبا  
 شرعا فلم يتحقق شرط الحنت في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى بعق أو طلاق حنت  
 في اليمين لان لهما مداخل في القضاء اه (قوله حنت في اليمينين) لانه بكل زعم الحنت في الاخرى كما يأتي في باب  
 عتق اليه من اه حلي (قوله ونسله) أي فصداق أنها سلت الدرهم لانه موقوف في الكس وانظر حكم  
 ما لو أخرج اللص من بعض دراهم من الكيس قال تبرأ بسلام ما بقي واقابل أن يقول ان درهمه يحتمل بقاؤه وعدمه  
 والعصمة ثابتة بيقين فلا تزول باحقال الزوال ويجزئ ولو أذهب ما في كيسه أو سقط في البحر قبل مضى اليوم  
 وقد قيد به لا يحنت لعدم إمكان البر آخره كمثل الكوز (قوله ولو ضاع من اللصام الخ) هذه مقروضة في بين لم تقيد  
 باليوم أما المقيدة به يحنت بعصبة لوجود شرطه وصورة اليمين المطلقة كما في البحر ما اذا دفع الى امرأته درهما  
 ثم قال ما فعلت بالدرهم فقالت اشتريت به لحاف فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع  
 الدرهم من يدا انصاب قالوا ما لم يعلم أنه أذهب ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يحنت اه (قوله لا يحنت) لانه يمكن  
 الرد بخلاف ما اذا أذهب أو سقط في البحرفاته في حكم المذائب (قوله ان لم اكن اليوم في العالم الخ) الاولى حذف لم  
 ويقول ان اكن فانه اذا حبس لا يحنت وما في صورة لم فانه بالحبس يتحقق الحنت وانما لم يحنت بالحبس لان الله  
 تعالى أطلق عليه نقيض الارض فكانه لم يكن فيها وهذا الفرع لم يعتبر فيه العرف (قوله حتى مضى الغد حنت)  
 هو المختار للفتوى بغير (قوله فهرت منه) ولم يقدر على أخذها بغير وجهه على أن الهروب قبل الذهاب وبدل  
 له قول صاحب البحر ولم يقدر على أخذها هو الظاهر أما لو وجد الذهاب بعض الطريق فهي كمثل العسر  
 (قوله أو ان لم تحضرى) بفتح الصاد وضمان بابي علم ونصر (قوله حنت في المختار) لان الصيد والمنع اكراه  
 وللا كراه تأخير في القبل بالاعدام كالسكنى لافي العدم والمعاق عليه في هذه المسائل العدم فلم يؤثر فيه الاكراه  
 وأغاديه وفي المختار ان هناك قول بعدم الحنت كما أنه أغاديه أن هناك قول بالحنث في المسئلة الآتية (قوله  
 لا حنت في المختار) لان شرط الحنت فعل وهو السكنى والا كراه يؤثر فيه ومثله العجز (قوله حنت في العدمي) أي  
 اذا كان الحنت انما يترب على العدم لا الوجود كعدم الحضور وعدم الذهاب فيما تقدم وهذا ينبغي أن إمكان البر  
 في العدمي لا يشترط بقاء (قوله لا الوجودي) أي ولا يحنت بالعجز اذا كان القرب عليه الحنت امر او جوديا  
 كالدخول في ان دخلت والسكنى في لا سكن (قوله ومفاده) أي هذا الاصل (قوله ليؤدين الخ) شرط الحنت  
 فيها عدمي وهو عدم الاداء (قوله وقد قدم يقرضه) الحنت اولى اذا اتيت احدهما فقط (قوله خلافا لما يحنته  
 في البحر حيث قال ان قوله في القبية انه متى عجز عن الحلف عليه واليمين موقوفة قائم تبطل يقتضي بطلانها  
 في ليؤدين اليوم الا ان يوجد قبل صريح بخلافه اه حلي فكلام الفقيه يجعل على ما اذا كان شرط الحنت

حلف ليخرجن ما كن داره اليوم والساكن  
 ظالم فان لم يمكنه اخراجه فاليمين على التلفظ  
 باللسان ان لم يجزئ بخلافه وان لم تردى توبي  
 الساعة فانت طالق بخلافه فان من جانب آخر  
 بنه وأخذ الثوب قبل دفعه لا يحنت كذا  
 ان لم أفع اليك الدينار الذي على الى رأس  
 الشهر فكذا فابرأته قبل الشهر وبطل اليمين  
 بقى ما يكتب في التعاليق متى نظها أو تزوج  
 عليها أو أبرأته من كذا أو من باقى صداقها  
 فلو دفع لها الكحل هل تبطل الطاهرا لا  
 انه مر بحكم براءة الاسقاط والرجوع  
 بمادفعه حلف بالله أنه لا يدخل هذه الدار  
 اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة  
 ولا يعتق عبده ما الصدقة اولام اغفوس ولا  
 مدخل للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت بينه  
 الاولى بعق أو طلاق حنت في اليمينين  
 لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما  
 فاشترت بها وخاطه اللصام بدراجه وغل  
 زوجها ان لم تردى اليوم فانت كذا الخ لانه  
 تخذ كس اللصام ونسله للزوج ولو ضاع من  
 اللصام فحالم يعلم أنه أذهب أو سقط في البحر  
 لا يحنت حلف ان لم اكن اليوم في العالم اوفى  
 هذه الدنيا كذا يحبس ولو في بيت حلي يعني  
 اليوم ولو حلف ان لم يجز بيت فلان قد  
 قعيد ومنع حتى مضى الغد حنت كذا ان لم  
 أخرج من هذا المنزل فكذا قيد او ان لم اذهب  
 بن الى منزلي فأخذت ففقدته ابوها حنت  
 تحضرى الية منزلي فكذا فافتح الباب ارقيد  
 في المختار بخلاف لا سكن قال ابن النخبة  
 لا يحنت في المختار قلت شرط الحنت حنت  
 والاصل أنه متى عجز عن شرط الحنت حنت  
 في العدمي لا الوجودي قال في النهر ومفاده  
 الحنت فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فيعجز  
 لغيره وقد قدم يقرضه خلافا لما يحنته في  
 البحر قد بر

وجودها قال صاحب النهر وهذا من المواضع المهمة فكن فيه على بصيرة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب طلاق المريض) •

قال الكمال لما فرغ من طلاق الصحيح بأقسامه من التخيير والتعلق والصريح والكتابة كلاهما شرع في طلاق المريض إذا مرض من العوارض ثم أن تصور مفهومه ضروري إذ لا شك أن فهم المراد من إفظ المرض أجل من فهمه من قوتها معنى يزول بحلوله في بدن الحي اعتدال الطبائع الأربع بل ذات يجري مجرى الدم ويرف بالاختفى اه شلبي (قوله عنون به لاصاته) تبع فيه صاحب النهر وأما الجوى فجعل المريض عاملاً من مرضه حكمي وعليه فتكون الترجمة سياب المريض ما دونه للترجمة سياب الفار فيدخل من قرب للقتل والاصالة بفتح الهمزة (قوله لفراره) بكسر الفاء وهذه العلة تعتبر في الجنس (قوله إلى تمام عدتها) - تتعاقب بعد (قوله كما سيجي) في قول المذهب ولو باشرت بسبب الفرقه وهي مريضة الخ (قوله من غالب حاله الهلاك بمرض الخ) احتريه عما إذا طلق في العصة ثم مرض ومات وهي في المدة فإنها لا تراث منه كما يأتي وقوله بمرض متعلق بالهلاك والباله لاسيحية (قوله وأغبره) كبار زنه من هو أقوى منه وتقديم اقل (قوله بان أضناه مرض الخ) في كلام المتألف وتشر مرتب وفي القاموس ضى بالكسر ضى مرض مرضاً مخاضاً كما ظن بركه نكس وأضناه المرض اه (قوله عجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت) أما من يذهب ويحجي أم يحجم فلا يجوز من يقوم بمصالحه داخل البيت كلبول والغائط لا يخرج عن كونه مريضاً على الصحيح كما في التبيين (قوله هو الاصح) وقيل من لا يصل فاعا وقيل من لا يمشي وقيل من يزاد مرضه فها تاني (قوله يحجز الفقيه) أي المدرس (قوله ويجز السوقي) بضم السين نسبة إلى السوقي (قوله وفي حقها) عطف على محذوف تقديره هذا في حقه (قوله ان يحجز عن مصالحها داخله) كالطبخ والخبز والغسل وانظر حكم ما إذا عجزت عن البعض دون البعض (قوله لم تكن مريضة) وقيل تكون مريضة كما في الفتح عن الذخيرة (قوله قلت) مقابل الاصح كما تقدمت الإشارة اليه (قوله المضي المبيح) خبر عن قوله المرض (قوله والمنعقد) أي الذي أقعده المرض عن القيام كالنكس قال في لقاموس به قعاد وا قعادا يقدمه فهو منعقد (قوله والمفلوج) قال في البحر الفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا فيبطل إحساسه وربما كان في النقيين ويحدث بقعة اه (قوله والمسؤول) من السبل بالكسر مرض معروف وأسله الله تعالى امرضه بذلك فسل بالبناء للمجهول وهو مسؤول من الزاد ولا نكاد صاحبه يبرأ منه وفي كتب الطب أنه من أمراض الشباب لكثرة دمهم وهو قروح تحدث في الرئة (قوله إذا تناول الخ) أما إذا لم يدا أول أو تناول وأقعه فهو مريض (قوله ثم مرض الخ) نقله في الهندية عن الشيخ الترنائي وهذا الرمز جعله في الوقعات لشمس الدين السرخسي (قوله حد التطاول سنة) فإذا جافها هو لا ولم يقدمه فحكمهم كالصحاء (قوله وفي القبة الخ) لا ينافي ما قبله لأن الزيادة إلى السنة فقط اه حلي وفيه تأمل وقال في الفتناري الهندية المقعد والمفلوج مادام يزداد به كالربض فان صار قديماً لم يزدفه وكالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الأئمة والصدر الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه العلة سنة فصرفه بعد ما كد صرفه في حال صحته كذا في الترنائي اه فهذه العبارة تقضي بالخلاف وقد ذكر صاحب البحر في حجة أقوال (قوله أو بارز رجلاً أقوى منه) قال في المصباح برز الشيء برزاً من باب قد ظهر وبرز في الحرب مبارزة وبرزاً فوه ومبارز اه وقوله أقوى منه كذا قيد به بعضهم كما في الدرا المنق وتقل تصحيه في البحر ووجهه أنه لا يلقب عليه الهلاك إلا عند ذلك واحتريه مما إذا ساء أو كان أضعف منه والذي يظهر عدم اعتبار ظن المبارزة كونه أقوى منه بل نفس الامر (قوله أو قدّم لقتل من قصاص الخ) أو قدّم ظالم لقتله قه تاني وفي الهندية لو أعيد المخرج للقتل إلى الحبس أو رجع المبارزة إلى الصف صار في حكم الصحيح كما روى من مرضه كذا في البدائع (قوله أو بقي على لوح من السفينة) أو تلاطمت الأمواج وخيف الغرق كما في الميسوط والبدائع ولا بد أن يموت من ذلك الموج أو ما لو سكن ثم مات لا تراث ذكره الاسيحي (قوله فابالطلاق) فلا يجوز له التماثل لتعلق حقه بما لا إلا إذا مضت به بحر ونظر فيه صاحب النهر بأن الشارع حيث رذ عليه فعله لم يكن آتياً بالابصيرة الإبطال لاجبة فته أي فلا يكون آتياً وذه الامة الجوى بأن رذ الشارع قصده لا ينافي حصول الحرمة بالاقدام على

• (باب طلاق المريض) •  
عنون به لاصاته ويقال له الفار لفراره من  
أرضه ما قدر عليه قصده إلى تمام عدتها وقد  
يكون الزاد منها كما سيجي (من غالب حاله  
الهلاك بمرض الخ) وغيره بأن أضناه مرض  
عجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت) هو  
الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان إلى المسجد  
وعجز السوقي عن الاتيان إلى دكانه وفي  
حقه أن يحجز عن مصالحها داخله كما في  
البرازية ومفاده أنهم لا يقدرون على نحو  
الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة  
قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخره صا  
• (باب طلاق المريض) •  
قاعد أو المقعد والمفلوج والمبيح لصلاته  
تطاول ولم يقدمه في القرائن كالصحيح ثم مرض  
شيخ حد التطاول سنة انتهى وفي القنية  
المفسر في والمسؤول والمقدّم مادام يزداد  
• (باب طلاق المريض) •  
(أو قدّم لقتل من قصاص الخ) أو قدّم ظالم لقتله قه تاني وفي الهندية لو أعيد المخرج للقتل إلى  
الحبس أو رجع المبارزة إلى الصف صار في حكم الصحيح كما روى من مرضه كذا في البدائع  
(قوله أو بقي على لوح من السفينة) أو تلاطمت الأمواج وخيف الغرق كما في الميسوط والبدائع ولا بد أن يموت  
من ذلك الموج أو ما لو سكن ثم مات لا تراث ذكره الاسيحي (قوله فابالطلاق) فلا يجوز له التماثل لتعلق حقه بما لا إلا إذا مضت به بحر ونظر فيه صاحب النهر بأن الشارع حيث رذ عليه فعله لم يكن آتياً بالابصيرة الإبطال  
لاجبة فته أي فلا يكون آتياً وذه الامة الجوى بأن رذ الشارع قصده لا ينافي حصول الحرمة بالاقدام على

بما إذا كان التعلق والشرط في المرض واعتبر في الباقيين وجود الشرط فقط فيه فيفهم منه ما ذكره (قوله)  
 أو بضعها ولها منه بد) سواء كان التعلق والشرط في المرض أو كان التعلق في الصحة والشرط في المرض لأنها  
 رضية بالشرط والرضاء به يكون رضا بالشرط أبو السعود عن الدرر الزباني (قوله) وحاصلها ستة  
 عشر (ترث في ستة ولا ترث في عشرة وترك الشارح مفهوما قوله ولا بد لها منه وهو ما إذا كان لها منه بد مطلقا  
 سواء كانا في الصحة أو في المرض أو أحدهما في الصحة والآخر في المرض فهي أربع تضم إلى ما ذكرته في عشرين  
 (قوله في صحته) أما إذا كان هذا التعلق في المرض ورثت في جميع الصور لأن التعلق بفعل الاجتناب وفعله وقد  
 تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة (قوله والفرق لا ينجي) قال في الصبر وحاصله أن الطلاق تعلق على مشيئة ما  
 فإذا شاء أمعالم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارقا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لأنه حينئذ تعلقت العلة به  
 اه (قوله صار الملاق معاقا على فعله) وقد أوقعه باختباره (قوله على ثلاث) المراد منه البائن كما في الجوى (قوله)  
 وعلى مضي العدة) قيد به لظهور خلاف السابقين حيث قال يجوز إقراره ووصيته لا تقاوم التهمة باتقاء العدة  
 كما في التبيين فيفهم منه أنه لو تصادق على الثلاث في الصحة ولم تصادق على انتفاء العدة يكون لها الأقل انصافا  
 اه حلي (قوله ثم أقولها بدين) سواء كان مبرا أو غيره جوى عن البرجندى (قوله قلها الأقل) الظاهر أن هذا  
 عند عدم تصديق الورثة أما إذا صدقوا على الإقرار أو أجازوا الوصية فلها ذلك كما يعلم من باب إقرار المريض  
 (قوله منه) قال الجوى وشيوخه للمصنفين في الموضوعين بيان للأقل والواو يعني أو وصلة الأقل محذوفة تقديرها  
 من الآخر والمعنى قلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث والميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز  
 أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى حينئذ قلها الميراث والموصى به الميراثان هما الأقل وهو فاسد كما لا يجوز أن  
 تكون من في الموضوعين صفة الأقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الأول قلها الأقل من كل  
 واحد منهما وعلى الثاني قلها الأقل من أحدهما وهو فاسد (قوله للتمة) بيانه أن المرء قد تحتار الطلاق لينفخ  
 فيها باب الإقرار والوصية فيزدحمها والزوجان قد يتواضعا على ذلك أياها الزوج على زيادة على ميراثها قال  
 السروجي وينبغي تحكيم الحال أن ترك خدمته في مرضه نعمة وممة سبقت فيصير لعدم التهمة والالتصاف  
 وفي التمرينبي أن يخفى حال التهمة والناس الذين هم مظانهم وأهذ أفضل الشفدى حيث قال ما ذكر محمد من أن  
 ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا منفردين من الوقت الذي أسند الطلاق إليه أما لو كانا مجتمعين  
 فالكذب في كلامه ظاهر فلا يصح أن في الاستناد وهذا كما ترى ظاهر في تحكيم الحال جوى وفي الشلبي عن الاتفاق  
 التهمة معروفة ويجوز في عينها السكون والفتح والاكثر الفتح والسكون حسن قاله عبد القاهر في المقصد اه  
 قوله قلها جميع ما أقترأ أو وصى) لأنها صارت اجبة وقالوا ما تأخذ له شبه الميراث فلو نوى شيء من التركة قبل  
 التقسيم كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم والتركة عروضا لم يكن لها ذلك وشبهه بالدين حتى كان للورثة أن  
 يعطوها من غير التركة (تمة) الوصية على ثلاثة أنواع الأول أن يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد الموصى  
 بورثته كالوديعة بأن يوصى بعين مال قائم بخروج من الثلث حتى لو ملك بلائذ لا يضمن الثاني أن يكون الموصى له  
 كالشريك مع الورثة بأن يوصى بثلاث ماله وهذا الاستناد ما لا بعد الوصية يعطى ثلث المستفاد أيضا والعبرة  
 لوقت الموت الثالث أن يكون الموصى له كالغريم بأن يوصى بالدراهم المرسله سواء كان له دراهم أو لا ثم مات بأخذ  
 الموصى له تلك الدراهم إن كانت حاضرة والانباع تركته ويعطى ثلث الدراهم كالدين لكن بينهما وبين الدين فرق  
 وهو أنه يبدأ الدين للصحة ثم يدين المرض ثم بالوصية والدين من الكل وهذه من الثلث جوى عن البرزانية (قوله)  
 به يفتي) مقابله قول السابقين (قوله ولو مات بعد مضيها) أي العدة التي هي من وقت الإقرار (قوله ولو لم يكن  
 بمرض موته) يعني ادعى أنه طلقها منذ زمان وصدقته وأقترأ بدين أو وصى لها بوصية ثم مات وهي في العدة  
 صح إقراره ووصيته فيمنع ذلك على الورثة ولكن العدة تنقضي بمرور وقت الإقرار بالطلاق كما يفاد من الصبر وكلامه  
 صادق بما إذا كان صحيحا أو مريضا ثم صح (قوله ولو صدقته) محذوف قوله تصادقا (قوله لم يصح إقراره) أي  
 ولا وصيته معاملة لها بزوجها أنها زوجة وهي وارثة ولا وصية لوارث ولا إقراره بدين (قوله أنه أبانها)  
 سواء كان صحيحا أو مريضا قاله الحلبي (قوله ومات) عطف بالواو المضافة للاجتماع المطلق ليسوعه التفصيل  
 بعد (قوله ترثه لو صدقته قبل موته) وذلك لأنها أكذبت نفسها ولا طمع لها في الميراث لكونه جبا بخلاف

أو بضعها ولها منه بد وحاصلها ستة عشر  
 لأن التعلق بما يجبي وقت أو بضعه أو اجنبي  
 أو بضعه أو بضعها وكل وجه على أربعة لأن  
 التعلق والشرط ما في الصحة أو في المرض  
 أو أحدهما وقد علم حكمها (قال لها في صحته  
 ان شئت) أنا (وقلان فانت طلاق ثلاثا  
 ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي ثم مات الزوج  
 صا وشاء الزوج ثم الاجنبي أو لا ثم الزوج ورثت  
 لا ترث وان شاء الاجنبي أو لا ثم الزوج ورثت  
 كذا في النسابة والفرق لا ينجي اذ يشيئة  
 الاجنبي أو لا صار الطلاق معلقا على فعله  
 فقط (تصادقا) أي المرض مرض الموت  
 والزوجة (على ثلاث في الصحة) على (مضى  
 العدة ثم أقترأ بدين) أو عين (أو وصى لها  
 بشئ قلها الأقل منه) أي مما أقترأ أو وصى  
 (ومن الميراث) التهمة ونفقة من نفقة  
 إقراره به يفتي ولو مات بعد مضيها  
 جميع ما أقترأ أو وصى مما دية ولو لم يكن  
 بمرض موته صح إقراره ووصيته ولو كذبه  
 لم يصح إقراره شرع بجمع وفي الفصول اذ  
 عليه مريض أنه أبانها بزوجها وحلقه (انصاف  
 خلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل  
 موته لا لو بعد

(كن طلقت ثلاثاً بأمري في مرضه ثم أوصى لها أو أمراً) فانها الاقل (قال صحيح لا مرأته احداً كما طلق في بين) الطلاق (في مرضه) الذي مات فيه (في احدهما صار فاراً بالبيان قترت منه) كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحاً وحنت مرضاً فبينته في احدهما صار فاراً ولم أره نهراً (ولا يشترط علمه) اي الزوج (بأدائها) أي المرأة (للمبرات فسلو طلقها ما تاتي في مرضه وقد كان سيدها أعتهقها قبله) أو كانت كناية فأسلت (ولم يعلم به كان قادراً) قترته طهرية (بجفاف ما لو قال لامته أنت حرة غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غداً علم بكلام المولى كن فاراً والا) يعلم (لا) ترث خاتبة ولو علقه بعتهقها أو بمرضه أو بركبه وهو صحيح فأوقعه طلق مرضه قادراً على عزله كن فاراً (ولو يائسرت) المرأة (سبب الفرقة وهي) أي والحال أنها (مرضية وماتت قبل انقضاء عتقها ورثها) الزوج (كما اذا وقعت الفرقة) بينهما (باختبارها نفسها في خيار البلوغ والعق أو بتقبيلها) أو (بغيرها) (ابن زوجها) وهي مرضية لانها من قبيلها ولا يمكن طلاقاً (بجفاف وقوع الفرقة) بينهما (بالجب والعنة واللمان) فانه لا يرثها (علي) ما في الخاتبة والفتح عن الجامع وحزم به في المكلف قال في الصحيح يمكن هو (المذهب) لانها طلاق فكانت مضافة اليه (وقيل) فانه لا يرثها (هو كالأول) فغيرتها (ولو ارتدت ثم ماتت أولحقت بدار الحرب فان كانت الردة في المرض ووثها زوجها) استحصانا (والا) بأن ارتدت في الصحة (لا) يرثها (بجفاف ردته) فانها في معنى مرض موته قترته. طلقاً ولو ارتد ما عاقان أسلت هي ورثته ولا لا خاتبة (قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلاثاً فكنه امرأة ثم أحرى ثم مات الزوج) طلقت الاخرى (عند التزوج) و(لا يصير فاراً) خدلاً فالحال ان الموت معرف واتصافه بلا حرة من وقت الشرط فثبت مقتداً دروي فروعاً أياها في مرضه ثم طلقها اذا تزوجت فثبت طلق ثلاثاً فزوجها في الردة ومات في مرضه لم ترث لاسها في عدة مضافه

بالتصديق بعد الموت (قوله بأمرها) لو قال برضاها لكان أشبه فانه يقتضون ما اذا قال لها اختاري فاخترت نفسها دون قوله بأمرها جوى عن البرجندى (قوله قال صحيح) قصد بذكر الصحيح التنبيه على المتوهم والافلو قال ذلك وهو مرض لكان أولى بهذا الحكم (قوله قترت منه) لانه كالانشاء في حق الارث للتممة بجر (قوله أنه لو سلق) أي علم بأن قال ان دخلت الدار فأحداً كما مالمق (قوله ولا يشترط علمه الخ) أي لا يشترط في كونه فاراً علم الخ (قوله فأسلت) أي قبل الطلاق (قوله والابعلم لارث) قال في البحر لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت أهلاً قبل نزول الملاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان عدةها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه أمر حكيم فلا يشترط العلم به. بقي الكلام في الواقع هل هو طلقان لانه لا يملك حال الاضافة غيرهما أو ثلاث نظر الوقت الوقوع فانها حرة وقتها فمقتضى ما تقدم قيل قوله وألعاظ الشرط من قوله فرع قال لوجهه الأمانة دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً فاعتقت فدخلت له رجعها أن يقع عليه طلقان (قوله ولو علمه) أي الطلاق بعتقها ولا بد أن يكون التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل أجنبى (قوله أو بمرضه) انما كان فاراً لانه جعل شرط الخذف المرض مطلقاً كما في الوالدية وصحة في الخاتبة أي وبدخل في مطلق مرض من الموت فاذا تحقق وجوده طلقت فصدق عليها انها طلقت في مرض الموت (قوله فأوقعه) أي الموكيل (قوله قادراً على عزله) قال في الهنديه لو فوض طلاق امرأته إلى أجنبى في الصحة فطلقها الاجنبى في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله لم ترث. مثل أن يملكه الطلاق وان كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل أن يوصى بالطلاق فطلق في المرض ورث اه (قوله ورثها الزوج) لانه لما تعلق حقها بماله في مرض موته تعلق حقها بماله في مرض موتها بجر (قوله وهي مرضية) لا حاجة اليه لانه الموضوع (قوله لانه لا يرثها) أي ولا ترثه كما ترث عند قول المصنف أو اختلفت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه (قوله لانها طلاق) فيعتبر باقاعاً من جهته فلا تكون فارة وفيه أنه يقال مثله فيما اذا سلمت مرضاً وطلقتا وماتت في العدة فلا واسميرنا باقاعاً من جهته لورثته وقد قالوا انها لا ترث لرضائها بالسلامة حقا (قوله ثم ماتت أولحقت) أي قبل انقضاء العدة (قوله ورثها) لانه بين أن قصدها الفراق (قوله استحصانا) والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين السلم والكافر (قوله لا يرثها) لان ردته البت من أسباب الهلاك اذا تعلق فيل يابى لست تبار فلا فراز بخلافه اذا ارتد (قوله فانها في معنى مرض موته) لكونه يقتل ان استدامها (قوله مطلقاً) سواء كانت في الصحة أو المرض (قوله ولو ارتد ما عاق الخ) قال في البحر اذا ارتد لعائنه لم يرث أحد من ماله أحد من مات الم لا ترث المرتدة وان كان الذي مات مرتداً هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردته في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث اه (قوله لا يصير فاراً) كذا في نسخة وفي نسخة بواو مزيدة من الشارح وهي الانسب واذا لم يصير فاراً لا ترثه ولا ترث في عدم ارثها عند الامام بين أن تكون مدخولاً أو لا الا أنه ان دخل بها فامهر ونصف النصف بالطلاق قبل الدخول بها والمهر الكامل بالوطء بعد الطلاق الثلاث وعدتها بالحيض عنه وعند ماله المهر واحد وعابها الهة لا بعد الاجلين اه أبو السعود عن الشربلية (قوله خلافاً لهما) دليلهما أن الاخرية لا تتحقق الا بعد تزوج غيرها بعد ما وذلك يشق بالموت فكان الشرط متحققاً عند الموت فيقتصر عليه اه أبو السعود (قوله لان الموت معروف) أي يعرف أنها آخر امرأته بتزوجها أبو السعود (قوله وانما لفه) أي التزوج الثاني (قوله من وقت الشرط) وهو التزوج (قوله فيثبت مستنداً) أي يثبت الطلاق مستنداً الى وقت التزوج وبه لا يكون فاراً وظاهره ولو كان التزوج حال المرض وظاهره أيضاً أن العدة تعتبر مستندة لوقت التزوج والذي في الشربلية يقتضى اعتبارها بعد الموت وهو الذي قد مره وقوله فيثبت مستنداً يفيد أنه بالتزوج في كل مرض يصير فاراً لانه طلاق في المرض (قوله لانها في عدة مستقبله) فأبطل لكم الفراق بالطلاق الاول جوى (قوله بفعلها) أي فكانت راضية بما يتبع الثلاث فلا ترث والذي في البحر والجوى بفعلها أي فلم يكن الزوج تمام العدة فلا يكون فاراً (قوله خلافاً لمحمد) فعنده يطل الفراق بقلم العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث بجر (قوله في الطلاق) أي البائن (قوله فالتقول لهما) لانهم يدعون عليها الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكح فالتقول لهما وهي العدة في المسئلة الآية يعبر



(قوله وقال في البقطة) أي وهو طبع اذ لو كان مريضا تزنا أيضا (قوله فالمشكل) وهو ما يصلح طويلا  
(قوله لا يبروتها الأجنبية) أي بمعنى العدة فلم يبق لها يد ووضع اليد حيث لا يورثها فالتقوى لهم (قوله بخلافه  
في العدة) أي بخلاف الموت في العدة فإن المشكل حيث لا يورثها عند الامام لانها تزنا فلم تكن أجنبية فكانت مات  
قبل الطلاق اه بحر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الرجعة) •

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة طبعها فأخرت وضعها وذلك لانها شرعت لرفع الطلاق والرافع ابد لا يكون  
الا بعد الوقوع جوى وهي اسم مصدر والمصدر رجعا ورجعا ورجعا اه أبو السعود (قوله بالفتح ونكسر)  
أشار بهذا التعبير الى أن الفتح أفصح من الكسر (قوله يتعدى) أي فعله بنفسه اه (قوله ولا يتعدى) بنفسه  
بل بواسطة الى (قوله هي استدامة الملك) قال الزاوي أي طلب دوام النكاح الموجود قبل مضي العدة اه  
أبو السعود وجعل بعضهم السين والتا زائدين لان الرجعة ليست للطلب (قوله الملك) أي ملك الفتح (قوله  
بلا عوض) بيان للواقع لان المهر ما يبقا به ابتداء لابقاء بجر (قوله مادامت في العدة) والقول في انقضائها  
حيث كانت بالحيز قول المرأة ولا تصدق في انقضائها في أقل من شهرين بجر (قوله أي عدة الدخول  
حقيقية) وهو الوطء اه حلي (قوله اذ لا رجعة في عدة الخلو) ولو كان معها لمس أو نظرت بهوه ولو الى الفرج  
الداخل اه حلي (قوله ابن الكمال) هو الذي في شرح المتن في نسخة ابن الملك (قوله بعد الدخول) صوابه  
بعد الخلو (قوله لا في عكسه) وهي ما اذا تمت الوطء أو نكح قال في البحر من البرازية لو قال بعد الخلو بها  
وطئت بك وأنكرت فله الرجعة وان أنكر الزوج الوطء لا رجعة له اه والمصنف سيذكر هذه المسئلة  
فالاولى للشارح حذفها (قوله وتصح مع اكرام) قال في البحر من أحكامها أنه لا تصح اضافتها الى وقت  
في المستقبل ولا تملقها بالشرط كما اذا قال اذا جاء غدا فراجعتك أو ان دخلت الدار فراجعتك وتصح مع  
الاکراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح كذا في البدائع (قوله وهزل) الهزل نقض الجسد وهزل كضرب  
وفرغ قاموس (قوله ولعب) قال في القاموس لعب كسمع لعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا  
ضد جده اه وهذا يقتضي أن الهزل واللعب نبي واحد (قوله وخطا) مثاله أراد أن يقول استغنى الماء فقال  
راجعتك زوجتي (قوله بخوراجعتك) الاولى أن يقول بالقول بخوراجعتك ليعطف عليه قوله لا تقي بالقول  
(قوله راجعتك) وراجعته امرأتى سواء كانت حاضرة أو غائبة جوى وارجعتك ورجعتك وكلاهما صريحة  
وتزوجتك يستعار للرجعة ولا تستعار هي له أفاده صاحب البحر (قوله ورددتك) اشترط بعضهم فيه ذكر  
الصلة بأن يقول الى أو الى نكاحي أو الى عصمتي قال في الفتح وهو حسن اذ مطلقه يستعمل في ضد القول  
جوى (قوله مسكتك) مثله أمسكتك (قوله لانه صريح) ومن كتاباته أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى  
لان حقيقة تصدق على ارادته باعتبار المبرات جوى (قوله وبالفعل) ظاهر كلامهم أن الفعل لا يكون  
الاصريحا (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقهم أنه انحرارية (قوله بكل ما يوجب حرمة المضاهرة) بدل من  
الفعل بدل بعض من كل وليس حاصرا لان الوطء في الدبر رجعة ولا يوجبها ودخل فيه كافي البحر الوطء  
والتقبيل بشهوة عنى أى موضع كان سواء كان فاعلا أو مفعولا أو ذقنا أو جهة أو رأسا وخرج ما اذا كانت  
هذه الافعال بغير شهوة وخرج النظر الى غير داخل الفرج بشهوة ولو الى حلقه الدبر فانه لا يكون به مباحا لكنه  
مكروه اه (قوله كس) بلا حائل أو بحائل يجسد الحرارة معه بشهوة بجر (قوله ولو منها) قال في البحر ولا فرق  
بين كون التقبيل والامس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدها سواء كان بمسكتك أو فعلته اختلاسا  
أو كان ناعما أو مكروها أو معتوها اما اذا دعت فأنكره لا تثبت الرجعة اه (قوله أو نكحها) اذ لا بشرط فيها  
الرضا (قوله ان صدقها) بأن أفاق المجنون والمعتوه وصدقها النائم بعد بقطة أو المكروه (قوله  
أو ورجته بعد موته) أى اذا صدقها الورثة بعد موته أنه المته بشهوة كان ذلك رجعة (قوله ورجعة المجنون)  
أى الذى طلق عاقلا بالعدل ولا كراهة لعدم التكليف وعلى هذا القول اقتصر البرازي قال في البحر وله الراجح  
لما عرف أنه واخذ بأفعاله دون أقواله وقيل لا تصح مطلقا وقيل تصح مطلقا (قوله به يفتى) وهو ظاهر الرواية  
عن الامام وروى عنه في غير ظاهر الرواية أنه ليس برجعة وتصح بلفظ النكاح والخلوة ليست برجعة وتصح

كقولها طلقنى وهو نائم وقال في البقطة  
ولو الجدية طلقها في المرض ومات بعد العدة  
فانتهى كل من متاع البيت لوارث الزوج  
لمس ورجتها أجنبية بخلافه في العدة جامع  
الفهولين  
• (باب الرجعة) •  
بالفتح ونكسر يتعدى ولا يتعدى (هى  
استدامة الملك القاسم) بلا عوض مادامت  
(في العدة) أى عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة  
في عدة الخلو وأنكرت فله الرجعة  
الوطء بعد الدخول وأنكره كراه وهزل وطء  
لا في عكسه وتصح مع اكرام راجعتك  
ونكح (نكح) منعلق باستدامة (و)  
ورددتك ومسكتك بلانية لانه صريح (و)  
بالفعل مع الكراهة بكل (ما يوجب حرمة  
المضاهرة) كس ولو منها اختلاسا أو ناعما  
لو مكروها أو مجنوناً أو معتوها  
صدقه هو أو ورثته بعد موته جوهرة  
ورجعة المجنون بالفعل برأية (و) تصح  
(ينزوجها في العدة) به يفتى جوهرة

الرجعة من وكيله درمستقي (قوله ان لم يطلق باننا) قيد في قوله هي استدامة الخ وعم البائن القلظ والخلف  
 فان كلامه ما يقع الرجعة ولا فرق في المرأة المراجعة بين المسلمة والكافية والحرة والمملوكة لا إطلاق الدلائل  
 بجر (قوله فله الرجعة) لانها حكمكم أثبتته الشارع غير قيد برضا فلا يسلط بالاسقاط كالميراث وقد جعل  
 الشاويح الوصول في كلام المصنف شرطاً أو في جوابه وهو قوله فله الرجعة (قوله قولان) قال في البحر ولو قال  
 راجعتك بألف درهم ان قبلت المرأة صح ذلك والافلا لانه زيادة في المهر وفي الميراث في الرجعة ولو قال  
 راجعتك على ألف درهم قال أبو بكر لا يجب الا ألف ولا يصير زيادة في المهر كما في الاقالة ~~في~~ في الميراث اه  
 (قوله لا يجهل الموجل) ولواله مذهبنا بقية (قوله وفي الصربية) مقابل لما في الخلاصة وصح في الظهيرية  
 ما في الخلاصة (قوله ونوب اعلامها الخ) فأدبه أن علمها لا يشترط مطلقاً وما في العناية من اشتراط علم  
 الغاية بها فسهو اه جوى واعلم أن الرجعة على ضربين سفي ويُدعى فالسفي أن راجعها بالقول ويشهد على  
 رجعتها ويعلمها بالبدعي أن راجعها بالقول ولا يشهد أو يشهد ولا يعلمها (قوله بعد العدة) أي العدة في زعمها  
 (قوله فرق بينهما) لعله فيما إذا كانت الرجعة ثابتة بالبينة ويلزم الزوج الثاني مهر المثل ان دخل بها وعتد منه  
 ثم ترجع الى الاول من غير إعادة عقد سابق الرجعة وهذا أحد قواين لما في الهندية ويفرق بينهما وبين الثاني  
 وفي المعنى هذا هو الصحيح اه (قوله ونوب الاشهاد) والامر في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم محمول على  
 النوب أقاده الحوى وغيره (قوله بعداين) أو عدل وعدلين جوى (قوله ولو بعد الرجعة بالقول) أي إذا  
 راجعها بالفعل فلا فضل أن يراجعها بالاشهاد ثانياً كما في الحوى القدسي قال الحوى وقيدنا الاشهاد بكونه على  
 القول لأن الاشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقبيل والممس والنظر أنه يشهد أنه لا علم للشاهد  
 بها (قوله ونوب عدم دخوله بلاذنها عليها) فيعلمها بالزنا أو بالتخضع أو صوت النعل انتأهب سواء قصد رجعتها  
 أو لا فان كان الاول فانه لا بأس أن يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو ~~مكره~~ من  
 وجهين وان كان الثاني فلا بد وعيائون ذى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعاً بالنظر اليه من غير قصد  
 ثم يظنهم وان ذلك اضربها اه مخ (قوله لتأهب) أي لتتأهب لالتزمه (قوله وان قصد رجعتها) رتبته على صاحبه  
 الهداية والدرر في تقييدها من ادب الاعلام بما إذا لم يقصد رجعتها (قوله صح بالمداقة) لأن النكاح يثبت  
 بتصادقهما فالرجعة أولى جوى (قوله والا لا) أي وان لم يصدقه لا تصح الرجعة لانه أخبر عما لا يملك انشاء  
 ولا صدق له ثم اذ لم يكن برهان فلا يعين عليه احوى عند الامام خلافاً لما ذهب اليه (قوله وكذا الخ) تشبيهه في الصحة  
 والاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف كان رجعة (قوله ونقدتم قبولها) أي تقدم في فصل المحرمات  
 قبول البينة اذا قامت على اللبس والتقبيل بشهوة لانها بما يوقف عليه بآثاراً وانتشار وظاهر كلامه أنها تقبل  
 ولوم وجهها والذي في البحر لا تقبل الشهادة على قولها لان الشهوة لا تعرف الا بقواها وهو أيضاً مخالف  
 لما تقدم قريبا عن الحوى وان حل على وقوع خلاف فلا تنافي (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) أقول  
 لا وجه للجب فان اقراره بأنه أقر في العدة مجرد دوى فلا يثبت بلاينة اه حابي (قوله للملكة الانشاء  
 في الحال) أي ومن ملك الانشاء لك الاخبار كالوصى والمولى والوصي ~~بـ~~ بالبيع ومن له الخيار اه بحر  
 (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار فراجع الى تصديقه ولو بد أن هي فذات انقضت مدتي فقال الزوج  
 راجعتك فالقول لها انتفاها في الفسخ لو خرج الكلامان معاً ينبغي أن لا تثبت الرجعة جوى (قوله فانها لا تصح)  
 اذا كانت المدة تحت عمل الانقضاء فلم يفتحه ~~له~~ ثبتت الرجعة الا اذا ادعت أنها ولدت وثبت ذلك ونسخت  
 المرأة هنا على أن عذتها منقضية حال اخبارها (قوله لمقارنتها الخ) ولأن قوله راجعتك انشاء وهو إثبات أمر  
 لم يكن فلا يستدعي سبق الرجعة وقوله انقضت عذتي اخبار وهو ظاهر امر قد كان نيفضى سبق الانقضاء  
 ضرورة (قوله حتى لو سكنت) أي بغير عذر ولو لحظت (قوله ثم أجابت) ظاهره ولو قصدت الاخبار (قوله عن  
 مضى العدة) الاولى على وهو متعلق باليمين (قوله فصدة السد وكذبته) قيد به لانها الوصية فثبتت الرجعة  
 اتفاقاً ولو كذبها لا تثبت اتفاقاً كما في التهر (قوله ولا يئنه) فلو أقامها ثبتت الرجعة جوى (قوله فالقول لها عند  
 الامام) وقال القول للمولى لان بضعها مملوك له فقد أقر بما هو خالص حقه للزوج فتسابه الاقرار بما بالنكاح  
 وله أن يحكم الرجعة بنفي على العدة والقول في العدة قولها فكذلك انما ينبغي عليها اه حابي (قوله على الصحيح)

(ووطئها في الدبر على المعتد) لانه لا يخلو عن  
 من يشهده (ان لم يطلق باننا) فان أبانها فلا  
 (وان أثبت) أو قال أبطلت رجعتي أولاً  
 رجعة لي فله الرجعة بلا عوى من ولو سمي هل  
 يجعل زيادة في المهر قولان ويجهل الموجل  
 بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي  
 الصربية لا يكون حالاً حتى تنقضي العدة  
 (ونوب اعلامها عليها) لثلاث تكسح غيره بعد  
 العدة فان تكسح فرق بينهما وان دخل فنفى  
 (ونوب الاشهاد) بعداين ولو بعد الرجعة  
 بالفعل (و) نوب (عدم دخوله بلاذنها  
 عليها) لتأهب وان قصد رجعتها اكرهتها  
 بالفعل كما مر (ادعاهما بعد العدة فيها) بأن  
 قال كنت راجعتك في عدتك (فصدقه  
 صح) بالصادقة (والالا) يصح (و) كذا  
 (لو أقام بينة بعد العدة) أنه قال في عدتها قد  
 راجعها أو أنه قال قد جامعها) وتقدم قبولها  
 على نفس اللبس والتقبيل فليصمط (سكان  
 رجعة) لأن النابت بالبينة كالنابت بالمعانية  
 وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت  
 نوافر اقراره بل بالبينة كما لو قال فيها كنت  
 راجعتك أمس) فانها تصح (وان كذبته)  
 للسلطة الانشاء في الحال (بجلاوف) قوله لها  
 (راجعتك) يريد الانشاء (نقالت مجيبة له قد  
 مضت مدتي) فانها لا تصح عند الامام  
 لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم  
 أجابت صححت انما فاما لو نكحت عن اليمين عن  
 معنى العدة (قال زوج الامة بعددها) أي  
 العدة راجعها فيها فصدة السد وكذبته  
 الامة ولا يئنه (أو قالت مضت مدتي وأبكر)  
 الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لانها  
 أمينة (فلو كذبته المولى وصدقه الامة  
 قال قوله) أي للمولى على الصحيح لظاهره ومملكه  
 في البضع فلا يحكمكم ابه اه

أى من مذهب الامام وهو جبري على ما قاله أولاً من اعتبار قول المولى قال في الهداية ولو كان على القبط  
 فعند هذا القول قول المولى ~~وكذا~~ عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال وقد ظهر ملك المنفعة  
 للمولى فلا يقبل قوله في ابطاله بخلاف الوجه الأول لأن المولى بتدبيره بالرجعة مقر بقيام العدة عندها  
 ولا يظهر ملكه مع العدة اهـ حلي (قوله كان له الرجعة) ظاهره ولو كانت المدة تحتل الانقضاء (قوله في حق  
 عليها) وهو نبوت حق الرجعة للزوج (قوله لا بالاسقط) أى لانه لا يرتب عليه أحكام الولد الا باستينائه بعض الخلق  
 الطلاق بلخلة (قوله وله تخليفها أنه مستبين الخلق) لانه لا يرتب عليه أحكام الولد الا باستينائه بعض الخلق  
 (قوله الابينة) وتكنى القابلة عندها لانه (قوله اشيرة أيام) الامم بمعنى بعد وقال الحوى أى لاجل  
 تمامها سواء انقطع الدم أولاً اهـ (قوله وان لم تغسل) تفسير لا طلاق الذي في النسخ قاله الحلبي (قوله حتى  
 تغسل) انما شرط في الأقل ذلك لانه لما احتل عود الدم لبقاء المدة فلا بد أن ينقوى الانقطاع بحقيقة الاعتدال  
 أو لزوم شيء من أحكام الطهارة اهـ بجر (قوله ولو بسوء رجاء الخ) فتقطع الرجعة لاحتمال طهارته  
 بجر (قوله لكن لا تصلى) لاحتمال نجاسته بجر وهذا التعليل مبني على أن الشك في طهارته والمشهور أن الشك  
 انما هو في طهوريته فاعلمه عدم البقين بالطهارة ولم يتكلم على ما اذا اغتسل به مع عدم المطلق والظاهر أنه  
 لا يعتبر الا اذا تيممت به كما تقدم في الطهارة (قوله أو يمضي جميع وقت صلاة) هذا لما يظهر اذا طهرت  
 أول الوقت قال في الجبر وأشار بعض الوقت الى أنه لا بد من غير وجه اعتبار الصلاة في ذمتها فان كان المظهر  
 في آخر الوقت فوذلك الزمان السير الذي تقدر فيه على الاعتدال والتحرية لا مادونه وان كان في أوله لم يثبت  
 هذا حتى يخرج جميعه لأن الصلاة لا تصير بنا الا بذلك وعلى هذا لو طهرت في وقت مهمل ~~ك~~ بعد الشروق  
 لا تنقطع الرجعة الا بدخول وقت العصر اهـ والاولى للتأخر حذف جميع وقت صلاة على قوله تصير دين  
 في ذمتها (قوله ولو عاودها الخ) ظاهره ولو بعد الغسل أو التيمم (قوله ولم يجاوز العشرة) اما اذا تجاوزها  
 ظهر انقطاعها من وقت انقطاع الدم لانقضاء العدة اذ لا حتى لو كانت تزوجت ولو قبل الغسل ظهر محضه  
 نهر (قوله فله الرجعة) لتبين أن في الحيض والغسل باطل ولو نكحت غيره كان النكاح باطلا (قوله وتصل) قيد  
 بالصلاة لانها لو قرأت القرآن بعد التيمم أو مست المصنف أو دخلت المسجد لا تنقطع الرجعة لانها اتباع الصلاة  
 فلا يطل لها حكمها وقال ~~السكر~~ حتى تنقطع لانه من أحكام الطهارة وقال محمد تنقطع الرجعة بمجرد التيمم  
 وهو القياس لانه طهارة مطلقة (قوله في الاصح) وقيل تنقطع بمجرد الشروع حوى (قوله كذلك) أى تنقطع  
 رجعتها بمجرد الانقطاع اهدم الخطاب (قوله ردت أقل من عضو) أى شكت في ذلك والمراد كافي ايضاح  
 الاصلاح أن تنجس بجمعة فصاعداً صبيح أو صبيحين ولم يعتبروا هنا ما اعتبروه في الطهارة من أنه اذا حصل الشك  
 قبل الفراغ غسل ما شك فيه وان كان بعد الفراغ من الطهارة لا يعتبر ومثل ذلك يقال فيما اذا نسيت عضواً  
 (قوله تنقطع) أكن لا يحل لها التزوج وكذا لا يحل قربانها حتى تغسل احتياطاً في أمر الفروج أو يمضي عليها  
 وقت صلاة حوى (قوله فلو تيممت عدم الوصول) محال بمنعه (قوله ولو نسيت عضواً) كيدور على حوى (قوله  
 لا تنقطع) لان احتمال جفافه بعد الاصابة بعيد جداً (قوله على الصحيح) وقيل ان كل واحد منهما كعضو تام  
 (قوله قبل الوضع) وبعد لارجعة اهـ حلي (قوله لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق الخ) وذلك لان هذا  
 يدل على أن الولادة لانه لا فراش وظاهره أنها اذا ولدت ستة أشهر فصاعداً من وقت الطلاق لا تصح الرجعة  
 وهذا يخالف ما يأتي في قوله نجاست بول لاقل من حواين فان التصبر فيه ما واحد ولم ترد الآية الا بالخلوة الا  
 أن تحمل هذه على ما اذا أقرت بعض العدة والاشية على ما إذا لم تقتر حلي عن الشهر (قوله وستة أشهر فصاعداً  
 من وقت النكاح) قيده لانها لو أنبت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح كان انعقاد الولد قبل النكاح  
 فلم يكن مكذباً شرعاً فلا رجعة اهـ حلي (قوله وتوقف ظهور رجعتها الخ) قال في الوفاية طلق ذات حمل  
 أو ولد وقال لم أطأ راجع اهـ واستشهد كل صدر الشريعة ما ذكر بأن وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف  
 اذا ولده لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة  
 قبل وضع الحمل لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذباً شرعاً لا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لا قبلها ففي العبارة  
 تساهل اهـ قال في البحر بعد أن ذكر ردّه قوباً بأشياء ذكره صدر الشريعة فعله بما قرره أنه الحمل يثبت

(قالت انقضت عدي ثم قالت لم تنقض كان  
 له الرجعة) لاخبارها بذلك بما في حق عليها  
 نفي ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض لا بالاسقطوله  
 تخليفها أنه مستبين الخلق ولو بالولادة لم يقبل  
 الابينة ولو حرة قطع (وتقطع) الرجعة (اذا  
 طهرت من الحيض الاخير) يوم الامة  
 طهرت من الحيض الاخير (وان لم تغسل ولاقل  
 له شرة) أيام مطلقاً (وان لم تغسل ولاقل  
 لا) تنقطع (حتى تغسل) ولو بسوء رجاء  
 وجود المطلق ~~ك~~ (وقت صلاة)  
 احتياطاً (أو يمضي) جميع وقت صلاة  
 تصير ديناً في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز  
 العشرة قبل الرجعة (أو حتى) (تتيمم)  
 عند عدم الماء (وتصل) ولو فلا صلاة تامة  
 في الاصح وفي الشكاية بمجرد الانقطاع ما تقي  
 لعدم الخطاب قلت ومفاده أنه يجرى مجرى  
 والمعروفة كذلك (ولو اغتسل وتيمم  
 أقل من عضو وتنقطع) لتدريج الجفاف ولو  
 تيممت عدم الوصول أو تركه عدلاً لا تنقطع  
 (ولو) نسيت (عضواً) تنقطع وكل واحد  
 من المضمضة والاستنشاق كالأقل لانها  
 عضو واحد على الصحيح منسب (طلق حامل  
 عضو واحد على الصحيح منسب) (فجاءت  
 منكراً وطأها فراجعتها) قبل الوضع (فجاءت  
 بولاً لاقل من ستة أشهر) من وقت الطلاق  
 وستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح  
 (صحت) رجعتها السابقة وتوقف ظاهراً  
 صحتها على الوضع لا بناءً في صحتها قبله فلا  
 مسأحة في كلام الوفاية

قبل الوضع وبثبت النسب به قبله لما صرحوا به في باب خيار العيب ان حل الجارية المبيعة ثبت بظهوره قبل  
الوضع بشهادة امرأته حتى كان للمشتري ردها بعيب الحبل قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه ثبت بالحبل  
الظاهر وهذا ما يدل على عدم التوقف فيه أن هذه المسئلة لا بدقها من التوقف وأنه لا يحكم بصحة الرجعة  
حتى يظهر الحال بعده وليست هذه كالمثلين المتبر ذكرهما ما يدل على ما ذكرنا قول السيد الجوى معترضا  
على التعبير بظهوره في قوله وتوقف ظهوره وصحته الخ وفيه نظر وحاصله كيف يحكم بصحة الرجعة السابقة  
قبل وضعه بستة أشهر من وقت الطلاق مع أنه لا يصير كذباً في انكاره الوطأ المعقب للرجعة الا بالوضع في المدة  
المذكورة فدعوى أن الموقوف ظهور الصحة لاصل الصحة ممنوع اه (قوله منكر او طأها) - واه انكره حال  
التطبيق أو بعده جوى (قوله لان النسخ كذبه) أو رده عليه أن قوله لم أطأها صريح في عدم الجماع وثبوت  
النسب دلالة على الجماع والصريح فوقه اذ كان أولى وأجيب بأن الدلالة من الشارع أقوى من صريح العبد  
لا احتمال الكذب منه دون الشارع جوى عن المفتاح ومن فروع التكذيب شرعا ما اذا اختلف البائع والمشتري  
في غير العتق فقال المشتري اشترى بألف وقال البائع بعته بألفين وأقام البينة فان الشفيع يأخذها بألفين  
لان القاضي كذب المشتري في اقراره ومنه المشتري اذا أقر بالملك للبائع ثم استحق المبيع من يده بينة فله الرجوع  
عليه باثني اكرهه صار مكذبا في اقراره حتى قضى القاضي به للمستحق ومنها الوادعى عليه كغالة معينة وانكرها  
فبهرن المدعى وقضى على التكميل فله الرجوع على المدين اذا كان بأمره لكونه صار مكذبا في انكارها  
حتى قضى القاضي به عليه وليس نهاما اذا ادعى المدين الا بقاء أو البراء على صاحب الدين وبجهد الدائ  
وحلف وقضى القاضي له بالدين على الغريم لا يصير الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة الا بقاء أو البراء تقبل كذا  
في البحر (قوله حيث لم يعلق باقراره حق الغريم) قال في البحر ولا يرد ما ورد في الكافي بأن من أقر بعد لاسر  
ثم اشتراه ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يؤمر بالتسليم الى المتزلة وان صار مكذبا بشرعا لكونه تعلق باقراره  
حق الغريم بخلاف مسئلة الرجعة اه - الجوى (قوله ولو خلاها) أى خلوة صحيحة جوى (قوله لان النسخ  
لم يكذب) لان المالك يتأكد بالوطأ وقد أقر بعد ما في صدق في حق نفسه والرجعة حقه فلم يصير مكذبا شرعا  
لان تأكد المهر يثبت على تسليم الميسل لاعلى الترض والعدة تجب احتياط الاحتمال الوطأ فلم يكن القضاء بها  
فضا بالدخول (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول (قوله والمسئلة بمجالها)  
يعنى أنه اختلى بها وانكر الوطأ (قوله صحت رجعتها) أى ظهر رجعتها (قوله اصبر وورنه مكذبا) أى في قوله  
لم أجامعها حيث جعله الشارع وطأها حكما لان الرجعة تبنى على الدخول وقد ثبت لثبوت النسب لانه لا نسب  
بلاماء ونزل وطأها قبل الطلاق لبعده وان انكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا جوى (قوله كما مر) أى  
في قوله لان النسخ كذبه يجعل الولد للفراش (قوله فاعتدت) الصواب حذفه لانه انما كان في رجعة باحتمال  
الوطأ في العدة (قوله يبينين) يعنى أن كل ولد في مدة حمل مستقلة (قوله ولو لا أكثر من عشرين) لان الولد الثاني  
من علوق حدث منه في العدة لانهم لم يقر بانقضاء العدة فيصير مراحعا جلا لحاله - ما على الصلاح كما اذا طأها  
رجعا بخبات بولد لا أكثر من سنتين اه - البحر (قوله لان امتداد الطهر لا غاية له) يعنى ويجعل من تمتدات الطهر  
نميا لتهمة الزنا واما اربا الطهر هنسا الطهر المختل بين الحيض والاخالة الا باس حاله طهر (قوله بخلاف مالوكا  
يبطن واحد) أى فلا يكون الثاني رجعة لانه ليس بمحدث بعد الاول كما اذا طأها رجعا بخبات بولد لا قل  
من سنتين اه - بحر (كما مر) من جعله من علوق حدث في العدة (قوله فبالاشهر) أى فتعتد بالاشهر ويبتل ماضى  
من الحيض ان وجد منه شئ وقد تقدم في باب الحيض (قوله بالاولين) أى بالاول والثاني وانما جعل الثاني  
اولا بالنسبة الى الثالث (قوله لانقضاء العدة به) الا أن نجى برابع أى قتل بالثالث ولولم تلم الثالث لا تطلق  
بالثاني ولو كان الاولان في بطن والثالث في بطن يقع واحد بالاول وتقتضى العدة بالثاني ولا يقع شئ  
بالثالث ولو كان الاول في بطن والثالث في بطن يقع ثنتان بالاول والثاني وتقتضى العدة بالثالث فلا يقع شئ اه  
من الدر المنقى (قوله تترين) أى في وجهها جميع بدنهما كافي للمتنى وشرحه واده أنه يستحب لها ذلك قال في  
البحر ثم الرجعة مستحبة والترين حامل عليها فيكون مشروعا وانما ثبت ذلك لان السكاح قائم بينهما  
(قوله ويجرم ذلك في البائن) أى يجرم الترين على المطلقة باثنا سواء كانت اليينونة صغرى أو كبرى ولو كان

(كما) صحت (لو طلق من ولدت قبل الطلاق)  
فلو ولدت بعده فلا رجعة لمنى العدة  
(منكر او طأها) لان النسخ كذبه يجعل  
الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق  
بأقراره حق الغير (ولو خلاها ثم انكره) أى  
الوطأ (ثم طلقها الا) تلك الرجعة لان النسخ  
لم يكذب ولو أقر به واه (قوله فله الرجعة  
ولو لم يخل بها) فلا رجعة له لان الظاهر شاهد  
لها ولو البينة (فان طلقها فراجعها) والمسئلة  
بمجالها (بخبات بولد لا قل من حولين) من  
حين الطلاق (صحت) رجعة السابقة  
اصبر وورنه مكذبا كما مر (ولو قال ان ولدت فأتت  
طالتي فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم) ولدت  
(آخر يطينين) يعنى بعد ستة أشهر ولو  
لا أكثر من عشرين مالم يقر بانقضاء  
العدة لان امتداد الطهر لا غاية الا باس  
(فهو) أى الولد الثاني (رجعة) اذ يجعل  
العلاق بوطأ حادث في العدة بخلاف  
مالوكا فانيطين واحد (وفي كل ما ولدت)  
فأتت طلق (قولت ثلاث بطون تفصح  
التلاص والولد الثاني رجعة) في الطلاق  
الاول كذا ووطأ به ثانيا (كالولد الثالث)  
فانه رجعة في الثاني وطلق به ثالثا بكمسا  
(وتعتد) لاطلاق الثالث (بالحيض) لانها  
من ذوات الاقراء مالم تدخل في سن الاياس  
فبالاشهر ولو كانوا يطين يقع ثنتان بالاولين  
لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح (والمطلقة  
الرجعة تترين) ويجرم ذلك في البائن والوفاة

الزوج حاضر أو كانت راجية العود إليه طرمة النظر إليها وعدم مشروعية الرجعة أفاده في البحر (قوله لفقده  
 الملة) هي الحسل على الرجعة (قوله ولا يخرجها من بيتها) عبر بالخروج دون السفر لايامه السفر الشرعي  
 والحال أن الخروج مطلقا من بيتها منه لا يخرجه من بيتها من بيتها ولو لم يادون  
 أو بعده وعمله صاحب الهداية بأنه لما راجعها في عدتها تبين أن الطلاق لم يعمل عمله فزالت الحرمة (قوله ما لم  
 يشهد على رجعتها) لعل الأولى أن يقول ما لم يراجعها لأن الأشهاد مندوب فقط (قوله وهذا الخ) الإشارة  
 إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد على رجعتها من أن الإخراج ليس رجعة فان محله إذا صرح عند الإخراج بعدم  
 المراجعة أما إذا لم يصرح فبكون السفر الشرعي رجعة (قوله كان السفر رجعة) المراد به السفر الشرعي  
 لا مادونه مخ (قوله فتح بحثنا) عزاه في البحر إلى شرح الجامع الصغير لقاضي خن ولقناويه والبداية وغاية  
 البيان والملاءمة بأن السفر دلالة الرجعة (قوله والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء) لأن الله تعالى سمى المطلق بعلا  
 حيث قال ويعتزلن أحق برذهن والتسمية حقيقة تستلزم قيام الزوجية وبقيها ما يستلزم حل الوطء اجماعا  
 لا يقال لا حاجة إلى ذكر هذه المسئلة لأنه قد علم مما تقدم أن الرجعة تكون بالوطء أخذًا من قوله وما يوجب  
 حرمة المصاهرة لا نأخذ قول المراد بيان أنه يجوز له وطؤها وان لم يقصد الرجعة بذلك غاية أنه تقع الرجعة بغير قصد  
 كما يتفاد من البرجندى سوى (قوله لا فالشافعي) رضى الله تعالى عنه فإنه حرم الوطء وأوجب به العقرب  
 فلا حنبله عنده وإن علم بالحرمة والدليل أن ما ذكرنا من الأولى تأخير هذه الجملة عن قوله فالوطء لا يعقربه ليفيد  
 برهان الخلاف فيه أيضا (قوله لأنه مباح) مراده به غير المحرم فيصدق بالمكروه لأن الرجعة بالفعل مكروهة  
 وهذا يفيد أن الكراهة تنزيهية (قوله لكن تكراهة الخلوة) لأنها رعا أدت إلى المماس بشهوة فيصير مباحا وهو  
 لا يبررها فيطلتها قطول العدة عليها بحر (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصد المراجعة لا يثبت القسم لأنه  
 لو ثبت مع عدم قصد هارعا أدى إلى الخلوة ولو خلاه لم يزم ما مر (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله وهو) أي  
 أملا امرأته وهذا من ثمة كلام البحر (قوله وينكح مباحته) أي يتزوجها بعد بحدرة شهوة ويلزم فيه مهر جديد  
 قال الاتفاق في المآذ كذا التدارك في المطلق الرجعي وهو بالرجعة شرع في بيان التدارك في غيره من الطلاقات ففي  
 الحرة فيأدون الثلاث التدارك بنكاح جديد وفي الثلاث باصا به زوج آخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الأئمة  
 بعد ثنتين باصا به زوج آخر اه (قوله بما دون الثلاث) في الحرة وما دون الثنتين في الأئمة (قوله بالاجماع) راجع  
 إلى قوله في العدة فالأولى ذكره بجوابه وهو جواب سؤال ورد من قوله تعالى ولا تزموا عدة النكاح حتى يبلغ  
 الكتاب أجله فإنه عام في الزوج وغيره مواسل الجواب أن الزوج خص بالاجماع دره مني (قوله ومنع غيره) أي  
 غير الزوج في العدة لا شبهة بالنسب بالعلق فإنه لا يوقف على حقيقة أنه من الأول أو من الثاني قال الحوى  
 وأعرض بالصغير والآنسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة الصبي والخضة الثانية والثالثة فإنه لا شبهة  
 في هذه المواضع ولا يجوز التزوج في العدة وأجيب بأن هذه حكمه للحكم بوجوده راعى في الجنس لا في كل فرد  
 وأجيب في العناية بأن شبهة النسب مانع من جواز النكاح في عدة الغير وهذا صادق وأما أنه يلزم جوازه  
 إذا عدم هذا المانع فليس بالازم لجواز أن يكون ثمة مانع آخر وهو جهة التعبد اه (قوله من نكاح صحيح  
 نافذ) أي اتفاقا فإن ما سبقه النكاح فيه صحيح نافذ عندنا لا عند الشافعي رضى الله تعالى عن الجميع فإنه  
 لا يحكم بحصته فلهذا الحادثة أن يقلده ويرفع إلى قاضي شافعي يقضى بطلانه (قوله كما سنجقه) أي قبيل  
 قول المصنف والزوج الثاني يدم الخ اه حابي (قوله وما في المشكلات) أي من أن من طلق امرأته قبل  
 الدخول بها أثلا نافذه أن يتزوجها بلا تحليل ولأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجا  
 غيره ففي المدخول بها اه (قوله باطل) قال الكمال تعمد الله تعالى برحمته ما وقع في بعض الكتب من أن غير  
 المدخول بها إذا طلق ثلاثا تحلل بالزوج زلة عظيمة مصادمة للفسد والاجماع لا يحل لمسلم رأه أن ينقله فضلا  
 عن أن يعبره لأن في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان في تخفيف الأمر فيه ولا يخفى أن منله  
 مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لغوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو ذبا لله تعالى من الزيف والضللال  
 ومن صرح فيه بعدم الفرق مختارات التوازل والأمر فيه من ضروريات الدين لا يعمدا كنار مخالفة اه (قوله  
 أو مؤول) أي بأن يحمل على أنه طلقها ثلاثا متفرقة وحينئذ لا تقع الا واحدة اتفاقا ولا يلحقه غير ما لعدم

(زوجها) الحاضر لا الغائب انفق العدة  
 (إذا كانت مرحوة) والأفلا تفعل ذكره  
 مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لم يادون  
 السفر انتهى المطلق (ما لم يشهد على  
 رجعتها) فبطل العدة وهذا إذا صرح  
 بعدم رجعتها فالوطء يصرح كان السفر رجعة  
 دلالة فتح هذا وأقره المصنف (والطلاق  
 الرجعي لا يحترم الوطء) خلافا للشافعي (قوله  
 وطئ لا يعقربه) لأنه مباح (لكن  
 تكرر الخلوة بها) تنزيها (ان لم يكن من قصد  
 المراجعة والا لا) تكرر (ويثبت القسم لها  
 ان كان من قصد المراجعة والا لا) قسم  
 لها بحر عن البدائع قال ويترجوا أن لا  
 ضرب امرأته على ترك الزينة وهو ما ملها  
 للمطلة رجعا (وينكح مباحته بما دون  
 الثلاث في العدة وبعد هاهنا بالاجماع ومنع  
 غيره فيها لا شبهة بالنسب (لا) تنكح (مطلقة)  
 من نكاح صحيح نافذ كما سنجقه (لها) أي  
 بالثلاث (لوحدة وتبين لو أئمة) ولو قبيل  
 الدخول وما في المشكلات باطل أو مؤول

وجوب العدة على غير المدخول بها وهذا التأويل للعلامة البخاري شارح درر البصار وقد تبعه المصنف وشيخه  
وهذا التأويل بعيد مع حل صاحب المشكلات الآية على المدخول بها (قوله كما مر) أقول طلاق غير المدخول بها  
(قوله حتى يطأها غيره) وان لم يعلم شخصه المطلق فانه ليس بشرط في التحليل كما في الدر المنثور والتمهيد الثاني  
وما قاله سعيد بن المسيب أنه لا يشترط المدخول فغيره يعتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالآثار  
المشهوره كما في الهداية وغيرها وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلم غير بعيد عن تقوا على اشتراط  
الدخول وفي الزاهدي أن ذلك ثابت بإجماع الأمة وفي المنيعة أن بعد ارجاع عنه إلى قول الجمهور في غسل به  
يسود وجهه ومن أفتى به يعزروا منسب إلى المصدر انتهى من أفتى القاضي لوقفي بالحل للأول بمجرد النكاح  
صح بالإجماع فليس له أن يفتي بمصنفاته بل الموجود فيها انتهى وفي الخلاصة أن من أفتى به فعليه طهارة والملائكة  
والناس أجمعين فانه يخالف الإجماع فلا ينفذ فيه قضاء القاضي كذا في القهستاني قال في البحر وشتمل ما دارا  
طلقة أو زوج كل زوج لا تأجيل المدخول فتزوجت بآخرو دخل بها تحلل للكل (قوله ولو لم يغيرها) (قوله) الأولى  
أن يكون حراً بالغاً فان أنزال شرط عند مال كافي للخلاصة ومراجعة المذهبين أولى والمراد بالمقارب للعلم وفي  
الدر المنثور عن التتارخانية لا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه قبله غير واقع اهـ (قوله بإجماع مثله) المراد أنه  
بإجماع هو فلو كان طهارة البنية لا بإجماع لا يحلها (قوله وقد رخص الإسلام بعشر سنين) فإذا تجاوز العشر  
فهو فاشئ (قوله أو خصياً) بفتح الخاء هو من قطعت خصيتاه وانما جاز تحليله لوجود الآية اهـ حلبي (قوله)  
أو مجنوناً) بتوئين قاله الحلبي أي وبطاعتها بعد الاقامة (قوله لذمية) أي ولو كان التحليل لأجل مسلم اهـ حلبي  
وسواء كان الزوج حراً أو عبداً قاله في البحر (قوله بنكاح نافذ) متعلق بقوله حتى يطأها (قوله خرج المأسدة  
والموقوف) أي قوله نافذ فان النافذ لا يكون الا صحيحاً ولم يثقل للمأسدة ظهوره كالكاح بقدر شهود  
أو في العدة اهـ حلبي زيادة (قوله فلو نكحها بعد الخ) محله إذا لم يكن لها ولي أو كان ورثي وهو مثال للموقوف  
اهـ حلبي (قوله حتى يطأها بعدها) قد يقال لأحاجة إلى الوطء الثاني لأن الإجازة تقع مستعدة لأول العقد  
فوقع الوطء في نكاح مجاز ولو لم يكن النص متبع (قوله ومن لم يطأها قبل الخ) قال في البحر لو خافت ظهر أمرها  
في التحليل سبب أن تنقبه ثم عسب قد شترى سراً فغير وجهها منه بشاهد من سبب العبد لها فيبطل النكاح  
ثم تبع العبد إلى بلاد آخر فلا يظهر أمرها وهذا مني على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط  
لنفعقاد وأما على رواية الحسن المفتي بها (قوله تقدم أن طاهر المذهب مفتي به أيضاً) (قوله أن لها  
ولي) أي ولم يرخص فقوله والأى وان لم يكن لها ولي أو كان ورثي اهـ حلبي (قوله كما مر) أي في باب الكفاءة  
والأولياء اهـ حلبي (قوله وتقتى عدته) سواء كانت العدة عدة وفاة أو طلاق أو فسخ أو بالعدود (قوله  
أي الثاني) أي الزوج الثاني أو الكاح الثاني (قوله لا يشترط الزوج بالنص) قال الجوزي لأن النص إنما جعل  
الحرمة عقوبة نكاح آخر والمولى ليس بزوجة ولو صرح المصنف بوصف قوله غير بيان يقول حتى يطأها  
زوج غيره لم يفتح إلى هذه الجهة اهـ (قوله ولا ملأ أمة) أي ملأ الزوج زوجته الأمة التي طلقها أثناء نكاحه فلا يحل له  
وطؤها بسبب ملكها قال الحلبي وهذه المسئلة ليست مما نحن فيه فكان عليه أن يقول فيما تقدم لا يتكح معاملة  
بها لحوزة وثنتين لو أمة ولا يطؤها بعلات عيين اهـ وكذا يقال في المسئلة التي بعده هذه (قوله من فرق بينهما) ما بظهار  
فيه أن لا تفرق في الظهار (قوله لم تحل له أبداً) أي ما لم يكفر في الظهار ويكذب نفسه أو تصدقه في اللعان اهـ  
حلبي (قوله في الحمل) المراد الحمل المشتهى فصع التفرع بقوله فلو صغيرة الخ اهـ حلبي (قوله لم تحل للأول)  
أي لأن وطأها غير موجب للغسل اهـ حلبي (قوله وان أفضاها) أي سواء حبلى أو لا كما هو قضية الطلاق  
وحينئذ ما الفرق بينه وبينها إذا وطئ مفضاة لا تحل الا إذا حبلى ويمكن أن يقال إذا أفضاها لا بد أن يسوق بماسة  
جميع الحشفة لباطن المرج الداخل لغير الإفضا بخلاف المفضاة من قبل اهـ حلبي وفيه أنه كيف يتأتى قوله  
سواء حبلى أو لا مع فرض انه صغيرة (قوله فلو وطئ مفضاة الخ) محتمز قوله المتيقن (قوله فلا تقتصر الخ)  
هو المصنف (قوله والموت عنها) أي إذا ذكره دفعا لما يتوهم من قوله إن الموت كالدخول فان ذلك في حق العدة  
وتكميل المهر فقط (قوله واستشكله المصنف) الغنى يرجع إلى الإحلال الذموم من قول المصنف يحلها

كما مر (قوله حتى يطأها غيره ولو) الغير (مراعاة)  
بإجماع مثله وقد رخص الإسلام بعشر سنين  
أو خصياً أو مجنوناً أو ذمية لذمية (بنكاح)  
نافذ) خرج القاسد والموقوف فلو نكحها  
بعد بلان سنين (قوله حتى يطأها بعدها) ومن لطيف  
لا يحلها حتى يطأها بعد ذلك (قوله ولو لم يغيرها) (قوله) الأولى  
الحل أن تزوج لم يوطأ سراً حتى يشاهد من  
فإذا أوجب على سبيلها فيبطل النكاح ثم يفتي  
بلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على رواية  
الحسن المفتي بها أنه لا يحلها لعدم الكفاءة  
ان لها ولي ولا فيجها انما كذا (قوله) لا يشترط  
عدته) أي النكاح (قوله لا يملك  
الزوج بالبرص فلا يحلها وطء المولى ولا ملك  
أمر بعد طلقين أو حرة بعد ثلاث دورته وسي  
تغيره من فرق بينهما بظهار ولعان ثم ارتدت  
وسببت ثم نكحها لم تحل له أبداً (والشرط  
التيه في وقوع الوطء في الحمل) المتيقن به فلو  
كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للأول والا  
حلت وان أفضاها بزيادة (قوله) ليعلم أن الوطء كان  
لأنحل لها (الأنكاح) (قوله) فاسم التحلل  
في قبلها (كما لو تزوجت بحبيب) فاسم التحلل  
حتى يحل لوجود الدخول حكم حتى يثبت  
النسب فتح فلا تقتصر على الوطء قصه والا  
أن يرمي بالمتيقن والحكمي (والإلاج في  
محمل البكارة بجهلها والموت عنها) كفاي  
العتبة واستشكله المصنف

وأصل الاشكال كما صاحب الجرح فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة  
وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة مانعة من مواراة الحشفة أه أي ولا يحل الا الوطء الموجب  
للغسل (قوله وكأنه) أي ما في القنية (قوله موجب للغسل) أي وهذا ليس كذلك (قوله بلا حائل يمنع الحوازة)  
صادق بان لا يكون حائل أصلاً ويكون ولا يمنع الحرارة (قوله فلا يحلها الخ) بخلاف من في آتته فتوروا ووطئها  
فيه حتى التقي الختان فانها تحل قاله المصنف ونقل المؤلف في شرح الملتقى عن المجتبى لو أوج الشيخ انصافاً ذكره  
بمساعدة يده أو يدها لا يحلها والصواب أنه يحلها لأن الاحلال تعلق بدخول الحشفة ~~لكن~~ قيده في النهر  
بما اذا انشع وعمل والا لا (قوله ولو في حبض الخ) تعميم في قول المصنف السابق حتى يطأها غيره والاولى  
ذكره بقربه (قوله وان لم ينزل) لأن الزال يتحقق به كماله لا أصله ولعدم اشتراطه أشار النبي عليه الصلاة  
والسلام بالدوق وبصغير العسيلة كذا في الدر المنثور (قوله مطلقاً) أي ولو بالمساعدة كما يفيد عبارته المتقولة  
عنه في شرح الملتقى السابقة وحينئذ لا وجه للاستدلال بالانطلاق في خاص وهو الشيخ الثاني اللهم إلا أن  
يقال انه نظر فيه للتعليل الذي ذكره في شرح الملتقى بقوله لأن الاحلال تعلق بدخول الحشفة فانه يقتضي الحل  
ولو تحقق في نائمة فصح الاستدراك (قوله وهي نائمة) أقول ينبغي أن يكون نومه وانماؤه كذلك لعدم ذوقه  
العسيلة قاله الحلبي (قوله لعدم ذوق العسيلة) ولا يقال مثله في الجنون فانه يذوقها (قوله وكراهة التروج للثاني  
الاولى حذف الثاني لانه مكروه للاول أيضاً كافي للجوى عن الظهيرية (قوله لعن الله المحلل) الذي رواه  
الترمذي وصححه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له (قوله بشرط التعليل) أي قاله من يحول على  
اشتراط التعليل وأقول في هذا الحل نظرمع بقائه لعن على حقيقة اذا فاعل الحرام لا يستوجب اللعن فمما مل  
المكروه تحريمه اولى ومن ثم قيل المراد من الحديث أحلت ابنتي أو اختي ونحوه من غير نكاح وأما هذا  
احله هو وانما أحله الشرع بل المحلل مأجور على ذلك كذا في الجوى عن الملقط وفي القهستاني والاشبه أن  
حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اطهار خسارة المحلل بالمباشرة والحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره  
كافي الكشف وفيه كلام أه ويمكن أن يقال ان المراد باللعن الطرد عن منازل البرار لا عن رحمة العزيز الغفار  
فهو مثيل قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده ولعن الله الغرورج على  
السروج ونحو ذلك كثير (قوله كتر زوجتك الخ) مثال لما اذا وجد الشرط منه ومنه ما اذا قالت هي حوى (قوله  
أحمة النكاح) لانه لو كان قاسداً الماسماً محملاً ولو كان غير مكروه لمالعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحر (قوله  
خلافاً لما زعمه البرازي قال في البحر وهل هذا الشرط لازم قال في البرازية زوجت المطاعة نفسها من الثاني  
بشرط أن يجامعها ويطلقها التحل للاول قال الامام النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أبي طلاقها أجبره القاضي  
على ذلك وحلت للاول أه ونقله في غاية البيان عن روضة الزند وسقى وردة في فتح القدير بأن هذا ما لم يعرف  
في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعوله عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف الثبوت تنبؤ عنه قواعد المذهب لانه  
لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على قسمين منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها  
ما يطل فيه ويصح الاصل ولا شك أن النكاح مما لا يطل بالشرط والفسادة لا يطل الشرط ويصح وهو فيجب  
بطلان هذا وأن لا يجبر على الطلاق نعم يكره الشرط كآفة تقدم من محل الحديث وفي ما رواه وهو قصد التحليل  
بلا كراهة أه وعن الثاني أنه لا يحلها الفساد وعن محمد كذلك ~~لكن~~ لا فساد بل لانه استجمل ما أخره  
الشرع فيجاري بنوع مقصوده كافي قتل الوارث مورثه (قوله ومن لطيف الحل الخ) ذكر حلتي حيلة  
لما اذا خافت أن لا يطلقها وحيده لما اذا خافت أن يمكها من غير وطء (قوله وأمسكتك الخ) فان أمسكها  
فوقها طاعت وحلت للاول ان وطئ فيها والا لا (قوله ولو خافت الخ) الاولى او تقول زوجتك نفسى الخ لأن  
الحلتيين السابقتين سببهما الخوف المذكور (قوله ونماه في العمادية) قال في النهر وفي الفصول لو قال  
أه تزوجتك على أن أمرني بسدك فقلت جازاً نكاح وانما يصح في الملك أو مضافاً اليه  
ولم يوجد واحد منهم ما بخلاف ما مر فإن الأمر صار يدها مقارناً لغيره رتبه امثله كونه أه (قوله أما اذا أنكر ذلك)  
قال في البحر أما لو نوى كان مأجوراً لأن مجرد النية في المعاملات غير معتبر (قوله بقصد الاصلاح) أي بإزالة  
الحرمة ورد ما كان من المودة والائنة بينهما (قوله وتناول اللعن اذا شرط الاجر) حكاه في البحر بقيل ونحوه

وفي المهر وكأنه ضعيف لما في التبيين بشرط  
أن يكون الابلاج موجباً للغسل وهو انقاء  
الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قرة  
نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة  
اليد الا اذا انشع وعمل ولو في حبض  
ونفسا من حرام وان كان حراماً وان لم ينزل  
لأن الشرط الذوق لا النسيج قلت وفي  
المجتبى الواب سألها بدخول الحشفة  
مطلقاً لكن في شرح المنار لابن مفلح لو  
وطئها وهي نائمة لا يحلها الاول لعدم ذوق  
العسيلة وينبغي أن يكون الوطء في حالة  
الانغماس كذلك (وكراهة التروج للثاني  
(تحريماً) الحديث لعن الله المحلل والمحل له  
(بشرط التعليل) كتر زوجتك على أن أحلل  
(وان حلت للاول) أحمة النكاح وبطلان  
الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حقه لكلام  
خلافاً لما زعمه البرازي ومن لطيف الحل  
قوله ان تزوجتك وجامعتك أو وامسكتك  
فوق ثلاث مثلاً فان بائن ولو نافت أه لا  
يطلها نكاحاً تزوجتك نسي على أنه نسي  
بيدي زيلبي ونماه في العمادية (أما اذا  
أنكر ذلك) بذكره (وكان الرجل  
ما جاور) بقصد الاصطلاح وتناول اللعن  
اذا نيط الأجر ذكره البرازي



في الجوى من البرجندى والمشهور بالحل الاول وهو ما اذا كان التزوج بشرط التعايل وفي الحلبي ما يفيد ان  
 للبرجنديين اشتراط التعايل واشتراط الاجر (قوله فرع صحة النكاح الاول) تبع في هذا التعبير صاحب النهر  
 وليس بصواب لانه يقتضى أن العقد عندنا في هذه المسائل ليس بصحيح وليس كذلك والذي في البحر والجوى  
 اذا كان العقد بلاولى بل بعارة المرأة أو كان بلفظ الهبة أو بوضعية فاسقين ثم طلقها ثلاثا الى آخر ما هنا  
 (قوله أو بلفظ هبة) يفتقد بها عندنا لا عند الشافعي رضى الله تعالى عن الجميع (قوله أو بوضعية فاسقين الخ)  
 أقول مثل هذه الاشياء لا ينبغي اظهارها لما فيه من فتح المفسد على أنه حينئذ لا يتحقق طلاق ثلاث لان العدالة  
 المشترطة بقول الامام الشافعي لا توجد الا نادرا فكل العقود صحيحة على مذهب أبي حنيفة على أنه اذا قضى  
 الشافعي بطلان ذلك ففي أى مذهب يعتقد ما يسانا من مذهب الشافعي تنسرد دور العدالة وان اعتبر  
 مذهب أبي حنيفة وعنده عليه يفعل كالأول وهكذا فلا يحكم بوقوع ثلاث والحالة هذه أصلا والعجب بكل  
 العجب أنهم قالوا في البين المضافة التي لا تقع عند محمد وأتقى به أئمة خوارجهم وغيرهم يعلم ولا يفتى به خوف هدم  
 المذهب ولم يقولوا بتطير هنامع أن الفاتل يفسد هذه العقود مجتهد آخر (قوله يرفع الامر لشافعي) ظاهره  
 ولو كانت الحادثة لحنى (قوله فية نفي به) أى بالحل واتخاذ كراهة لانه يصير الحادثة الخلافية كالجميع عليها  
 (قوله ويطلق النكاح) عطف سبب على سبب فان قضاء ميطلان النكاح الاول سبب لطلوعها بالزوج آخر  
 حاله الحلبي (قوله والآن) عطف تفسير على القائم والاولى أن يقول والآن وعادة الجوى بإيضاح وبه أى  
 بقضاء الشافعي بطلان النكاح لا يظهر أن الوطء كان في النكاح الاول حراما أو أن في الاولاد خبثا لان القضاء  
 الملاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآن لافي المنقضى اه (قوله فالقول لها) وكذا لو قال دخلت بها  
 وكذبته فالقول لها كما في البحر (قوله ولو قال الزوج الاول ذلك) أى لم يدخل بك الثاني أو كان العقد فاسدا  
 (قوله أى في حق نفسه) ولا يعتبرى حقها فلا يحصل له نظر الحق ولو كان ذلك بعد أن تزوجها واجب لها نصف  
 المسمى أو كاله ان دخل بها انظر الحقها قال في الهندية لو طاعت وطئ الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد  
 ما تزوجها ما وطئت الثاني تزويج بينهما وعليه نصف المهر المسمى اه أى اذا لم يدخل بها (قوله والزوج الثاني)  
 أى نكاح الزوج الثاني المصاحب للدخول نهر (قوله يهدم) بابه صرب قاموس (قوله كما يهدم الثلاث) تفسير  
 لا يهدم (قوله لانه اذا هدم الثلاث الخ) أعاد البردوى أن قوله تعالى فان طلقها إلى قوله تعالى حتى تنكح زوجا  
 غيره يفيد أن الزوج الثاني انما يهدم الحرة الغليظة الناشئة بالطلاق الثلاث اذا المراد بقوله تعالى من بعده  
 الثلاث واستشكل مذهب الامام ومحصل كلام البرجندى أن الآية وان أعادت أن الزوج الثاني يهدم الحرة  
 الغليظة فلا دلالة فيها على عدم هدمه الحرة الخفيفة فلا اشكال غاية الامر انما يحتاج الى دليل آخوشت أن  
 الزوج يهدم الحرة الخفيفة كالحليلة وهو الحديث أبو الهود والحديث هو من الله الحلال فانه أثبت له  
 الاحلال مطلقا ومعناه حينئذ لعن الله منعت الحبل اذا شرطه وأورد أنه انما جعل محلا في صورة الحرة  
 الغليظة فلا يلزم ثبوته في غيرها وأجيب بأنه ينبغي بالآية لانه لما كان محلا في الغليظة في الخفيفة أولى اه  
 جوى وهذا الجواب يقال في الآية (قوله فن طلق دونها) أى الثلاث في الحرة والنساء بزيادة ودون الثنتين  
 في الآية لمناسب ما بعده فمأمل (قوله وهو الحق فتح) قال فيه لان التحليل انما يجعل في حرمته الثلاث ولا حرة  
 قبلها فظهر أن القول ما قال محمد والائمة الثلاثة (قوله كغيره) من صاحب البحر وأخيه والجوى (قوله  
 ولو أخبرت مطلقا الثلاث) هذا في الحرة ومنه في الآية اذا لم يخالف السيد (قوله بضمى عدته) أى الزوج  
 الاول وأسد العدة اليه لانه سببها جوى (قوله بعد دخوله) انما ذكره لان وجوب العدة منه لا يستلزم الدخول  
 حقيقة للزومها في الطلقة قال في البحر وقد اقتصر المصنف في اخباره على ما ذكره في الهداية مبسوطا حيث  
 قال فقالت انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلعتي وانقضت عدتي في الحال في النهاية انما ذكرى صاحب  
 الهداية اخبارا وهكذا مبسوطا لانها لو قالت حلت لك فتزوجها ثم حلت في الثاني دخل بي ان كانت  
 حاملة بشرائط الحل لم تصدق والانه قد وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال اه (قوله والمدة تحتمله)  
 قيده لان المدة لم تحتمل لانه قد بجر (قوله أن يصدقها) أى بينهما جوى لانه امان المعاملات لتكون  
 البضع مئة وماعند الدخول أو الديارات لم تلتحل به وقول الواحد ببول فيه ما اه أبو الهود عن الدرر

ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى  
 لو كان بلاولى بل بعارة المرأة أو بلفظ هبة  
 أو بوضعية فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد حلها  
 بالزوج يرفع الامر لشافعي فية نفي به  
 ويطلق النكاح أى في القائم والآن  
 لافي المنقضى بزيادة وفيها قال الزوج الثاني  
 كان النكاح فاسدا أو لم يدخل بها وكذبته  
 كذا لو قال ولو قال الزوج الاول ذلك  
 فالقول لها كما في البحر (قوله ولو قال الزوج الاول ذلك)  
 أى لم يدخل بك الثاني أو كان العقد فاسدا  
 (قوله أى في حق نفسه) ولا يعتبرى حقها فلا يحصل له نظر الحق ولو كان ذلك بعد أن تزوجها واجب لها نصف  
 المسمى أو كاله ان دخل بها انظر الحقها قال في الهندية لو طاعت وطئ الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد  
 ما تزوجها ما وطئت الثاني تزويج بينهما وعليه نصف المهر المسمى اه أى اذا لم يدخل بها (قوله والزوج الثاني)  
 أى نكاح الزوج الثاني المصاحب للدخول نهر (قوله يهدم) بابه صرب قاموس (قوله كما يهدم الثلاث) تفسير  
 لا يهدم (قوله لانه اذا هدم الثلاث الخ) أعاد البردوى أن قوله تعالى فان طلقها إلى قوله تعالى حتى تنكح زوجا  
 غيره يفيد أن الزوج الثاني انما يهدم الحرة الغليظة الناشئة بالطلاق الثلاث اذا المراد بقوله تعالى من بعده  
 الثلاث واستشكل مذهب الامام ومحصل كلام البرجندى أن الآية وان أعادت أن الزوج الثاني يهدم الحرة  
 الغليظة فلا دلالة فيها على عدم هدمه الحرة الخفيفة فلا اشكال غاية الامر انما يحتاج الى دليل آخوشت أن  
 الزوج يهدم الحرة الخفيفة كالحليلة وهو الحديث أبو الهود والحديث هو من الله الحلال فانه أثبت له  
 الاحلال مطلقا ومعناه حينئذ لعن الله منعت الحبل اذا شرطه وأورد أنه انما جعل محلا في صورة الحرة  
 الغليظة فلا يلزم ثبوته في غيرها وأجيب بأنه ينبغي بالآية لانه لما كان محلا في الغليظة في الخفيفة أولى اه  
 جوى وهذا الجواب يقال في الآية (قوله فن طلق دونها) أى الثلاث في الحرة والنساء بزيادة ودون الثنتين  
 في الآية لمناسب ما بعده فمأمل (قوله وهو الحق فتح) قال فيه لان التحليل انما يجعل في حرمته الثلاث ولا حرة  
 قبلها فظهر أن القول ما قال محمد والائمة الثلاثة (قوله كغيره) من صاحب البحر وأخيه والجوى (قوله  
 ولو أخبرت مطلقا الثلاث) هذا في الحرة ومنه في الآية اذا لم يخالف السيد (قوله بضمى عدته) أى الزوج  
 الاول وأسد العدة اليه لانه سببها جوى (قوله بعد دخوله) انما ذكره لان وجوب العدة منه لا يستلزم الدخول  
 حقيقة للزومها في الطلقة قال في البحر وقد اقتصر المصنف في اخباره على ما ذكره في الهداية مبسوطا حيث  
 قال فقالت انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلعتي وانقضت عدتي في الحال في النهاية انما ذكرى صاحب  
 الهداية اخبارا وهكذا مبسوطا لانها لو قالت حلت لك فتزوجها ثم حلت في الثاني دخل بي ان كانت  
 حاملة بشرائط الحل لم تصدق والانه قد وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال اه (قوله والمدة تحتمله)  
 قيده لان المدة لم تحتمل لانه قد بجر (قوله أن يصدقها) أى بينهما جوى لانه امان المعاملات لتكون  
 البضع مئة وماعند الدخول أو الديارات لم تلتحل به وقول الواحد ببول فيه ما اه أبو الهود عن الدرر

وأشار بقول قوا المطلقة الى أن منكوبة رجل اذا حالت لا تحرطق في زوجي وانقضت عتق كان له تصديقها  
 اذا وقع في الظن صدقها عدل كانت أم لا ولو أراد أن يتزوج امرأة نشهد عنده أو عند القاضي أن لها زوجا  
 فتزوجها لا يفتق اه بحر أي ويقتصر - ضرر الزوج (قوله ان غلب على ظنه صدقها) وان لم تكن عدلة قال  
 في البدائع وغيره لا بأس أن يصدقها ان كانت ثمة عنده أو وقع في قلبه صدقها أفاده صاحب البحر (قوله  
 بحيض) وبالأشهر ثلاث طهارة ونصفها الأتم قاله الحلبي وعندهما تسعة وثلاثون يوما اعتبار الأقل مدة الطهر  
 والحيض (قوله شهران) فيجعل كأنه طلقها في أول الطهر بعد الوفاة فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لأنه لا غاية  
 لاكثره فيؤخذ لها بالأقل وحيضها خمسة لان اجتماع أقلهما في أمرأة واحدة نادرون فيؤخذها بالوسط فلا ثلاثة  
 أشهر تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستين وهذا يخرج محمد لقول الامام  
 وأما على تخريج الحسن فيجعل كأنه طلقها في آخر الطهر - ترا من تطويل العدة عليها فيجعل - فيجعل  
 عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لا نال قدرنا طهرها بالأقل قدرنا - فيجعلها بالأكثر ليعتد لا في طهرها  
 بثلاثين يوما وثلاث حيض بثلاثين وهذا من الزوج الأول وثالثها من الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن  
 وهو الذي يقع فيه تزوجها بالثاني اه أبو السعود فالمدتان على توجبه محمد مائة وعشرون يوما وعلى غيره  
 الحسن يراى عليها خمسة عشر يوما والمناسب للمواف أن يزيد لثلاثة طهارة عليه ما بعده (قوله ولائمة أربعين  
 يوما) أي على تخريج محمد طهران بثلاثين وحيضان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما وطهر  
 بخمسة عشر وحيضان بعشرين فتصدق بثلاثين يوما على تخريج محمد وبخمسة وعشرين يوما على تخريج  
 الحسن بزيادة طهر يقع فيه نكاح الثاني (قوله ما لم ندع السقط) راجع الى كل من الحرة والائمة أي السقط  
 الذي ظهر بهض خالقه ليكن اذا دعت السقط فاما أن تدعيه من الأول فقط أو من الثاني فقط أو من كل منهما  
 ولا بد في كل من مدة تحتل ظهوره وبعض الخلق فيجعل زواله الحلبي (قوله كما مر) أي في أوائل الباب في شرح حبل  
 لمصنف فالت انقضت عتق في ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة (قوله ولو تزوجت) أي زوجها الأول قاله الحلبي  
 ولم يسألها بحر (قوله لم تصدق) هذا ما في الخلاصة وفي التفاريق أنها تصدق اذا يعلم ذلك الامن جهتها (قوله  
 دليل الحل) أي دليل أنها ماتت حالا لا في وقت كون مناقضتها ثانيا لا امرأ عارض فلا تعبر (قوله لا يجعل تزوجها  
 - في يستفسرها) أي لا اختلاف الناس في حلها بمجرد العقد أي فيمكن أنها أخبرت أنها حلت اعتمادها على أنها  
 حلت بمجرد العقد فلا حجة فاسار أحوط والقاتل يحل به المجزء العقد سعيد وفيه أنه رجع عنه (قوله ليس لها ذلك)  
 أي تزويج نفسها ولو سمع رجل منها ذلك والزوج يقول لا بل - طلاقه تنسب لابن سح من سمع منها أن يحضر  
 نكاحها ويعنه ما استطاع والذي مر آخر الرضاع أن لها أن تتزوج لان الحرمة أبت اليها فيجزى رقت ان  
 الذي قد مضى - حيث قال ومفاده الخ وما هنا نص وهو مقدم (قوله أنه طلقها) أي بانثا (قوله لها قتله  
 بدواه) قال في المحيطين في اها أن تهدي بها لها وتهرب - منه وان لم تقدر رقتة متى علمت أنه يقربها والمكن  
 ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها ان تقتل نفسها وان قتلته بالالة - فيجب القصاص اه بحر (قوله فان حلف  
 ولا يئنه لها) الانسب فان لم يكن لها يئنه وحلف (قوله فلا تهم عليه) ولا تهم عليها بكنهه من نفسها (قوله  
 وان قتلته) هذه العبارة تفيد اباحة الامرين (قوله لها لتزوج باخر) أي ثم اذا حضر الغائب تطلب منه تجديد  
 النكاح وتتمل بأنه اشك خالج قها (قوله لو غابا) اما لو كان حاضر ليس لها ذلك لان الزوج اذا انكر قضى  
 بالفرقة بينهما (قوله قلت يعني ديانة) قال في البحر والحاء ل انه على جواب شمس الائمة الا وزجندى ويقبح الدين  
 التيسير والمصير داي نجاج وأبي حامد والسرخسي يحل لها ان تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى  
 جواب الباقر لا يحل اه (قوله لا يجعل له قتلها) ظاهره أنه بانفاق ونظر الفرق بينا وبين ما قبلها او يحل على  
 الماتى به من عدم حل قتلها (قوله كما مر) أي عن الاوزجندى (قوله لا يصدق ان) ظاهره سواء اصلنا  
 معاشره الأزواج اولا (قوله أخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على بقاء العصمة وتطلق ثلاثا محلا  
 باقراره واحتياطاً والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الايلاء) •

هو مصد رآلى كاعلى أى حلف والجمع أيا كما طابا قال الشاعر

ان غلب على ظنه صدقها) وأقل مدة عتق  
 نفسه بحيض شهران ولائمة أربعين يوما  
 ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة  
 فتعده ثم قالت لم تنقض عتق على التزوج  
 بأن لم تصدق لان اقدامها على التزوج  
 دليل الحل وعن السرخسي لا يجعل تزوجها  
 حتى يستفسرها وفي البرازية قالت طلقني  
 ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها  
 ولائمة أم أكرهت نفسها  
 ذلك أصرت عليه أم أكرهت نفسها  
 (يجوز من زوجها أنه طلقها ولا يقدر على  
 منه من نفسها) الا يقتله (لها قتله) بدواه  
 خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال  
 الا وزجندى ترفع الامر للقاضي فان  
 حلف ولا يئنه لها فالائمه عليه وان قتلته فلا  
 شيء عليها والباقي كالثلاث بزيادة وفيها  
 شهدا أنه طلقها ثلاثا لها للترقيج  
 للتحليل لو غابا انتهى قلت يعني ديانة  
 والصحيح عدم الجواز فنية وفيه قول يقدر  
 هو أن يقتل عنها ولو غاب - مجزء وورثه  
 اليها لا يجعل له قتلها او بعد عنها - (قوله يئني)  
 لا تقتله فانه لا يصح - (قوله يئني)  
 كما في التفسير خاتمة ونسج الوهاب كية عن  
 الملقط أي والائمه عليه كما مر (قال بعده) أي  
 بعد طلاقه ثلاثا (كان قبله المطلقة  
 واحدة وانقضت عتقها ومدة تقي) المرأة في  
 ذلك لا يصدق ان على المذهب (المفتى به كما لو لم  
 تصدق هي وقبل يصدق ان ولو طلقها ثنتين  
 قبل الاخذول ثم قال كنت طلقها قبله - ما  
 واحدة أخذ بالثلاث قنية  
 • (باب الايلاء) •

خليل الا لا باحفظ اعينه \* وان بددت عنه الالبسة برت

حوى أى بر في عينه قاله في الدوامتى وبددت بالباء أى سبقت والبادرة البديهة مغرب وجهه الاتقافى بالنون  
والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان قاوا فان الله غفور رحيم وان عزموا  
الطلاق فان الله سميع عليم قرأ ابن مسعود فان قاوا فممن أى رجعا فى الأربعة أشهر قال الواحدى كان ايلاء  
الابلا هدية السنة والسنتين فوقه الله أربعة أشهر فمن كان ايلاءه دون أربعة أشهر فليس بابلاء اه أبو السعود  
عن الغاية (قوله مناسبته البينونة ما لا) أى مناسبة الابلاء للطلاق الرجعى قاله الحلبي والاولى ذكر ان مناسبة  
بين البائن والايلاء اذ التكلم على الرجعى انقطع عند قوله ويتكلم مباته بمادون الثلاث ولذا قال في الكنز فصل  
ويتكلم مباته الخ وعبارة الشارح قابلة له والمعنى أن البائن لما كان يحصل بالايلاء ما لا مناسب ذكره عقب  
البائن وفي حاشية الشلبي عن الاتصافى مناسبة الابلاء لما تقدم أن انصرم الذي يحصل من جهة الزوج أربعة  
الطلاق والايلاء والظهار او اللعان فلما فرغ من بيان الطلاق شرع في الابلاء لان حكم الطلاق في الابلاء  
لا يثبت على الفور بل يؤجل الى انقضاء المدة وكان القياس أن يؤجل كرائع قبل الابلاء لان المانع نوع من الطلاق  
الا انه لما كان بعوض تباعد عن الطلاق فأنزل عن الابلاء وقدم المانع على الظهار لان الظهار منكر من القول  
وزور وليس المانع كذلك ثم قدم الظهار على اللعان لان الظهار اقرب الى الاباحة من اللعان بدليل أن سبب  
اللعان وهو القذف بالزنا لا يوجب الحذف والموجب للعنة صبيحة بلا شائبة الاباحة  
اه (قوله وشرع الحلف) أى حلف الزوج مسلما كان او ذميا كان أو عبدا بالله أو بتعالى ما يستشقه اه  
حوى وظاهره أنه لا فرق بين الابلاء والحلف وقبل بينهما فرق قال ايلاء الحلف على ترك الفعل والحلف على الترتك  
والفعل فيكون بينهما العموم والخصوص أفاده أبو السعود (قوله على ترك قربانها) أى ترك وطء الزوجة حقيقة  
أو حكما كالطهارة الرجعية حوى ولو كانت الزوجة صغيرة لاوطأ والقربان كالقرب مصدر وقرب بكسر التسين  
في الماضي وقصها في المضارع وفي لغة من باب قتل وقرب بمعنى فعل أو دافى عن الاول ولا تقر بوا الزنا وقربت  
المرأة قربانا ومن الثاني لا تقرب الحبي أى لا تمد منه أفاده أبو السعود والضمير في قربانها يرجع الى الزوجة وهما  
تخرج الأمة الموطوءة بتلك المدين فلا يلامنها (قوله مدته) المراد بها أن لا تكون أقل من أربعة أشهر للحر  
وشهرين للزوجة الأمة فلا يشككل بما اذا قال والله لا أقربك أبدا فانه لا يوقيت فيه أفاده أبو السعود (قوله  
ولو ذميا) عنده وعندهما لا يصح منه والاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله والمولى) يضم الميم وكسر  
اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابنئ مشق يلزمه) خرج راقه لا أقربك الا بوطأ أقربك فيه فانه يمكنه قربانها  
من غير نهي يلزمه على ما سبقت اه حاشي وذكر الجوى وغيره أن المولى هو الذى لا يخلو عن أحد المكرهين  
من الطلاق ولزوم ما سبق عليه (قوله مشق) خرج نحو ان قربتك فعلى صلاة ركنين اه حاشي ولا يثبت مشقة  
ذات بعراض ذم في النفس كالكسل كافي النهر (قوله الامانع كفر) استثناء من الاستثناء والاضافة للبيان  
بمعنى أن الكافر اذا آلى يمكنه قربان زوجته من غير لزوم نهي قال الحاشي انه اشارة الى الجواب عن دليل صاحبين  
حيث قالوا اذا قال الذمى والله لا أقربك لا يكون موطئا لانه يمكنه قربانها بلا كفارة تلزمه فصار حكمه بالحلج  
والصوم وأبو حنيفة يقول انه أهل للمين الا أنه لا تلزمه الكفارة لانها عبادة وليس من أهلها (قوله وركنه  
الحلف) الاول حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف هو الحلف (قوله ومنه) أى من كونها منكوحته وقت تحيز  
الايلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعلق وهو عدم القربان بالشرط وهو التزوج كالتحيز عند وجود الشرط  
فكانه آلى منها بعد وجود التزوج أفاده الحلبي (قوله ولو زلزل وأنت طالق) بأن قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك  
وأنت طالق قال القهستاني ناقلا عن النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة  
بالقربان ووقع بآل بتركه بلا خلاف اه وفيه انه ان تزوجها تطلق لعطف قوله وأنت طالق على الجملة التسمية  
المعلقة بالشرط وليس هناك عدة لوقوع الطلاق قبل الدخول فكيف تبين بترك الوطء اه حاشي (قوله وأهلية  
الزوج للطلاق) فلا يصح ايلاء صبي ومجنون وصح ايلاء العبد لانه أهل للطلاق والكفارة بغير المال (قوله فصح  
ايلاء الذمى) عنده لانه من أهل الطلاق ولا يصح عنده ما لانه ليس من أهل الكفارة (قوله بغير ما هو قربة)  
اعلم أن ايلاء الذمى على ثلاثة أنواع صحيح اتفاقا كالو حلف بما لا يتعلق به قربة كالهاتف وباطل اتفاقا كالخلف بالحلج

مناسبة البينونة ما لا (هو) لفظة المدين  
وشرعا (الحلف على ترك قربانها مدته)  
ولو ذميا (والمولى هو الذى لا يمكنه قربان  
امرأته الابنئ) مشق (يلزمه) الامانع  
كقرب ركنه الحلف (وشرطه محمية المرأة  
بكونها منكوحه وقت تحيز الابلاء) ومنه  
ان تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد وأنت  
طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع  
الحلف بغير (وأهلية الزوج للطلاق)  
وعنده ما للكفارة (فصح ايلاء الذمى) بغير  
ما هو قربة



فيه من الامم وقال الثاني يعتبر بالايام وعن ذكر اعتبار رخصة الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل  
 ايام الشهر الاول بالايام من اول الشهر الرابع اه نهر (قوله تعيين المدة) فانه قرينة على أن المنع ليعين لا للمنع  
 في الظاهر أن التأخير كذا المدة كما تقدم (قوله أو لم يجرى يوم أو شهر أو سنة إذا عين  
 للدرابتي عليه أخرجه أو فكل ملوك أملاكه حر أو كل امرأة تزوجها فهي طالق أو قلته على - هدى أو اعتناق  
 أو عمن أو كفارة أو فاعلى ذبح والذى فيصع ويلزمه ذبح شاة ولو قال أو حلف بما يشق له ان كان أفود أو خصر كذا  
 في الدر المنقي (قوله لعدم مشقة) ولا تعتبر مشقة من كسل (قوله وقباسة) أى التقيد بقوله بما يشق (قوله  
 بما يشق) هذا التقيد لا يلزم فيما يظهر لأن لمعنا من الثلاث والتابع نحو العسر جئنا تزوجنا بشر  
 في الهندية لو قال فعلى اتباع جنازة أو حصة تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو نسيعة فليس  
 بمول ويجب صحة الابلاء فلو قال فعلى مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة اه وانما لم يكن موليا بالصلاة في بيت  
 المقدس لأن تعيين المكان لاغ عندنا واعلم أن التقيد بنحو مائة ركعة انما يبنى صحة الابلاء به على كونه مشقة لا  
 يصح عملا مشقة فبها وأما اذا علل عدم الحصة بأن الصلاة لا يحلف بها عادة فلا فرق بين الركعتين والمائة فأقاده  
 صاحب البحر (قوله ولم أره) البحث لصاحب الترمذ عليه في شرح المتن (قوله أو فوات طالق) فان قرىم  
 في المدة طلقت رجعا وان مضت المدة بلا في بابت واحدة (قوله أو بعده حر) ظاهره ولو كان عن لا يشق عليه  
 الجعق لأن شأنه المشقة (قوله ومن الكذبات الخ) ومنها لا أسك لا تظنك لا سواك لا أجمع رأسى ورأسك  
 لا أحاسبك لا أدنومك لا أيت معك في فراش بحر (قوله لا أسك) أى ان قوى به الوطء قاله الباقى وفي البحر  
 وقال واقه لا يمس جلى جلده لا يكون موليا لأنه بحث في ميمه بالأس بدون الجماع في الفرج اه وهذه العلة  
 ظهور في لا أسك مع أنه يكون موليا اذا نوى به الوطء فان في البحر يحمل على ما اذا لم يرد (قوله فان قرىم في المدة)  
 كما ذكره وان أختى عنه قوله سابقا وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده (قوله وجبت الكهارة) ولو كفر قبل الخنث  
 من قبله فله الاستيعاب (قوله وجب الجزاء) أى ما لم يتعدر لما في الهندية اذا حلف على قرب امرأته يعق عبده  
 ثم يبيع (قوله من عادى ملكه قبل القرىم انفق ديارا موان دخل في ملكه بعد القرىم لا ينفق ولو قال  
 ان قرىم يجرى حران فانا جعلا أو باعها معا أو على التعاقب بطل الابلاء ولو لم يرض المصنف لما اذاجع  
 بين العين بالله والتعلق وقد تقدم ما فيه (قوله بابت واحدة) انما كانت بابت واحدة لانه وقع التخلص من الظلم ولا يكون  
 بالرجوع لانه يبدل من أنه يرد لها الى صحته وبعد الابلاء متعين الباطل لثقت نفسها وتزول سلطنته عليها  
 جزاء لظلمه بحر (قوله بمضيها) بأوه السببية وباه قوله واحدة للتعدي فاندفع الاشكال المشهور (قوله بعده مضىها)  
 لما اذا دعا فيها فالقول قوله لانه عا لانشاء فلا يكون منهما (قوله الاينة) أى يتيهها على مقالته  
 فيما أنه جامعها لم اقبل بها لأن الثابت باقراره كالتاب بالعبادة بحر (قوله وسقط الحيات لو كان موقتا)  
 لانها انتهت بالتمز قوله ولوعتدين) بأن حلف على تركها ثمانية أشهر كذا في الدر المنقي (قوله لا لو كان مؤبدا)  
 بأن يصرح به أو بطنى فلا يسهط الحلف الا أنه لا يتكرر عليه الطلاق قبل التزوج في المختار لانه لم يوجد منه منع  
 الحق بعد البينة حوى (قوله وكانت طاهرة) قد سبق ما فيه (قوله أى قرىم) الاولى حذوه لأن الذى يكون  
 باللسان كما ساقى (قوله والمدة من وقت التزوج) سواء كان التزوج في المدة أو بعد انقضاءها قال في المهر واختلف  
 في اعتبار انقضاء مده في الهداية وعليه جرى في الكافي أنها من وقت التزوج وقبسه في النهاية والعناية تبعاً  
 للقرنائى والمرغباتى بما اذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبارا بشأوه من وقت الطلاق قال  
 الشارح وهذا لا يثبت الا على قول من قال بتكرار الطلاق قبل التزوج وقد رخصه قال في الفتح فالاولى  
 الاطلاق اه حلى (قوله فان كنهما) أى المولى الذى انتهى ملكه بالثلاث قاله الحلى (قوله لانها هذا الملك)  
 أى ثلاث سواء وقعت منفردة بسبب الابلاء المؤبد أو فجزها بعد الابلاء قبل مضى مده اه بحر (قوله بتعريف  
 الطلاق) أى بتعريف طلاق أو طلقين اه حلى (قوله ثم عادت بثلاث) الاولى حذف قوله بثلاث لبيان خلاف  
 عهد فانها اعتلوه عند عباقى (قوله يقع بالايام) أى المؤبد السابق فكلمها مضى أربعة أشهر بلا قطع مات بعد  
 التزوج فله في شرح المتن (قوله سلا فالحج) أى فيقيم بالايام ما يقى فان كاتب الاولى واحدة تقع ثلثان اذا  
 مضت المدة ثلثان لكانت لثلاثين ثم وقع واحدة فمما أقاده ظاهره بارت من ان عهد الا يوقع بالايام بعد الزهر

تعيين المدة (وان قرىمك فعلى حج أو لم يجرى)  
 مما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس  
 بمول لعدم مشقة ما بخلاف فعلى مائة ركعة  
 وقباسة ان يكون موليا بمائة ركعة  
 أو اتباع مائة جنازة ولم أره (أو فوات  
 طالق أو بعده حر) ومن الكذبات لا أسك  
 لا أحاسبك لا أدنومك لا أيت معك في فراش بحر  
 علىك ومن المؤبد نحو حتى تخرج الدابة  
 أو الدجال أو تطلع الشمس من مغربها (فان  
 قرىم في المدة) ولو لم يجنونا (حنث) وحينئذ  
 (فى الحلف بالله وجبت الكفارة) وقى غيره  
 (فى الحلف بالايام) لانها آمين  
 وجب الجزاء وسقط الابلاء لانها آمين  
 (والا) يقربها (بابت واحدة) بمضيها  
 ولو ادعى لم يمس جلى جلده لا يكون موليا  
 (وقط الحيات لو) كان موقتا ولو عادت  
 اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الابلاء  
 (فان كان مؤبدا) وكانت طاهرة كما مر  
 وفزع عليه (فلو كنهما نائيا) وبالثلاث  
 ومضت المدة من وقت التزوج (فان  
 بان قرىم) والمدة من وقت التزوج  
 نكحها أو تزوج آخر لم تطلق لانها هذا  
 المثل بخلاف ما لو بات بالايام بما دون  
 ثلاث (فان كان مؤبدا) فمما أقاده  
 وقع بالايام خلافا لما مر في مسئلة الهدى

الثاني شيا فغير مراد (قوله وان وطأ بعد زوج آخر) أي ولو بعد الثلاث يلزمه التكفير من بعده لبعثنا في حقه  
وان لم يتن في حق الطلاق أقاده صاحب البصر (قوله للفت) متعلق ببقاء (قوله بعد هذين الشهرين) عند أخاف  
لأنه لو لم يذكر كان الحكم كذلك بجر (قوله تصحق المدة) لأنه جمع بين المتعاطفين بجر الجمع وهو كما يجمع بالفتنة  
فكانه قال والله لا أقربك أربعة أشهر (قوله اذا الساعة كذلك) المراد به العظة من الزمن (قوله لم يكن موليا)  
لأن الثاني ايجاب مبتدأ وقد صار عنوا بعد العين الاول عن شهرين وبعد الثانية عن أربعة الا يوما متلاظما  
تسكمل مدة الايلاء (قوله امكن ان قاله انحدرت الكفارة الخ) قال في البصر وتقييده بقوله بعد الشهرين انما هي  
أيضا لأنه لو لم يذكره لا يكون موليا أيضا لكن يتم ما فرغ من وجه آخر وهو أنه عند ذكره تعين مدة العين الثانية  
ومن بعد عدمه تصير مدة تمام واحدة وتاخر الثانية عن الاولى يوم ففي نسخة الكتاب لم تدخل المدة فان  
فلو قرى بها في الشهرين الاو اثنين لزمه كفارة واحدة وكذلك في الشهرين الاخرين لأنه لا يجمع على شهرين ميمنا بل على  
كل شهرين عينا واحدة (فروع) لو كرر الثاني بان قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين أو كرر القسم بان قال والله  
لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين لا يكون موليا لأنه سماعين ان فتد اخل مذهبهما حتى لو قرىها قبل مضي  
شهرين يجب عليه كفارتان ولو قرىها بعده مضى ما لا يجب عليه لا قضاء مذهبهما وحكم الجور حكمكم الايلاء في عدم  
التعدي اذا كانت الواو فقط والتعدي اذا تكرر حرف الثاني أو القسم ولا فرق في تكرار القسم بين تكرار المقسم  
عليه أو لا حتى لو قال والله واقه لا أفضل كذا فهو ميمنا في ظاهر الرواية كقوله واقه لا أفضل كذا والله لا أفضل  
كذا ولو قال واقه لا أقربك ثم قال بعد ساعة واقه لا أقربك ثم بعد ساعة قال والله لا أقربك فغير مراد بعد العين  
الثالثة لزمه ثلاث كفارات لداخل المحلوف عليه ولو لم يقر بها حتى مضت أربعة أشهر يأتى وعند تمام الثانية  
وهو بساعة بعد هاتين باخرى اذا كانت في العدة وعند تمام الثالثة تعين بثلاثة بلا خلاف بجر (قوله الا يوما)  
منه الساعة حوى (قوله لم يكن موليا بالعدل) لأنه استثنى يوما منكر ان يصدق على كل يوم من أيام تلك السنة  
تحققه فيمكنه قربانها قبل مضي أربعة أشهر من غير أن يلزمه صرفه الى اليوم الاخر اخرج له عن حقيقته اعنى  
التكثير الى التعيين بلا حاجة بخلاف ما لو قال الانقضاء يوم فانه ينصرف الى الاخير لان نقصان انما يظهر بالآخر  
ويخلاف ما لو قال اجرتك داري سنة الا يوما فانه يراد به اليوم الاخير لان الحاجة دعت اليه فخصها بالعددا  
ومثل الاجارة لو قال اجرت ديتي عندك سنة الا يوما فان المقصود من التأجيل تأخير المطالبة فتعين الاخير بدلالة  
الحال وكذا لو قال لا اكلم فلانا سنة الا يوما وقامه في البحر والتمهر (قوله وبقي من السنة اربعة اشهر) أي ولم يقر بها  
فيها شهر (قوله صار موليا) اذا غابت الشمس من ذلك اليوم ولا يكون موليا بمجرد اقربان بخلاف قوله سنة الا مرة  
فانه اذا قرىها صار موليا من ساعته بجر (قوله والا لا) أي وان لم يبق أربعة أشهر ومنه ما لو بقيت وجاء بها فيها  
(قوله فيصير موليا) هو في حكم الايلاء المؤبد (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قرىها أو لا بجر (قوله لأنه يمكنه أن  
يقر بها) بناء على مضي المدة فان كان لا يمكنه بأن كان بينه ما غايته أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه  
وأما على ما ذكره قاضي خان فالعبرة بأربعة أشهر والذي يظهر ضعفه لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فيلتصبان  
في أقل من ذلك بجر وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل لأن الحلف على ترك قربان المنكوحه والحلف هنا على عدم  
الدخول وقد يجاب بانه من كفايته فلا يكون موليا به الا بالنية (قوله فيطأها) أي من غير أن يمشي بلزمه  
بالوطء (قوله لبقاء الزوجية) أي فبقينا ولها قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وأورد أن وقوع الطلاق  
في الايلاء لظلمه بمنع حقها في الوطء ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون ظالما لما منع وأجاب شرف الإثمة الكردي  
وهو أول من قرأ الهداية على مؤلفها بأن العبرة في المنصوص لعين النكح لا لعناؤه وهذه من نسايتا فيجعلها  
آية الايلاء والله جل ذكره هي المطلق رجعي بالوطء وهو الزوج حقيقة ومجرد عدم ثبوت حقها في الجماع لا أثره  
في عدم صحة الايلاء الا ترى انه يصح من الزوجية ولو واسطعت حقها من الوطء حوى (قوله ويطلق بمعنى العدة)  
فان لم تغضبان امة تطهرها وكانت من ذوات الاقربان ماتت بمضي مدة الايلاء حوى (قوله ولو آتى من مباتته)  
وهي في العدة سواء ماتت بصفرى أو كبرى (قوله ولم ينفقه) اما اذا اضافه بان قال ان تزوجت فنقواقه لا أقربك  
اربعة اشهر كان حويا (قوله كما مر) في شرح قول المصنف بشرطه محلة المرأة (قوله لبقاء العين) في حق وجوب  
الكفارة عند الخت لان انعقاد العين بعد التصور حلالا شرعا لا ترى انها تنقذه على ما هو مصيبة بجر

(وان وطأها) بعد زوج آخر (كفر لبقائه)  
العين (للمنفذ) واقه لا أقربك شهرين وشهرين  
بعد هذين الشهرين ايلاء (تصحق المدة) ولو  
ماتت يوما (أو اده سطلق الزمان اذا الساعة  
كذلك بجر) ثم قال والله لا أقربك شهرين  
ثم يكن موليا قال (بعد الشهرين الاو اثنين)  
أولا لتقص المدة لكن ان قاله انحدرت  
الكفارة والا تعددت (أو قال واقه  
لا أقربك سنة الا يوما) لم يكن موليا بالعدل  
بل ان قرىها يومين من السنة أربعة اشهر  
قاله صار موليا والا لو وحذف سنة  
لم يكن موليا حتى يقر بها فغير موليا ولو زاد  
الا يوما أقربك فيه لم يكن موليا لأنه  
استثنى كل يوم يقر بها فيه فلم تصور منه  
(أو قال وهو بالبصرة واقه لا أدفع له  
وهي بها الا) يكون موليا لأنه يمكنه أن  
يقر بها منها فيطأها (أي من اكلها في العدة  
صح لبقاء الزوجية ويطلق بمعنى كفايتها  
ولو) آتى (من مباتته أو اجتمع في كفايتها  
بعده) أي بعد الايلاء ولم ينفقه للملك كما مر  
(لا) يجمع انوات محله ولو وطأ أكثر اربعاء  
العين

(قوله ولو أني فابن الخ) فلو أني ثم طعنها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضائه المحرم كان الابلاء على حاله حتى  
 لو قتل أو بعت أو شتر من وقت الابلاء يقع عليها تطليقة أخرى بحكم الابلاء وان تزوجها بعد انقضائه المدة كان  
 حرمها وقت الابلاء من وقت النكاح بغير (قوله كاحرام) مثله الاعتكاف وهو غنبل للجهنم الحكمي فاذا  
 أحرم وقت الابلاء وزنه وبين الفراغ من أفعال الحج أربعة أشهر فعندنا لا يكون فيه الابلاء لجماع لانه انما  
 باختياره بطريق محظور فبما زمه فلا يستحق تحميها اه بجر (قوله ارض بأحدهما) أي منع عن الجماع  
 كافي للزنية (قوله أو غيرها) انما قصره عليه لان صفره مانع من صحة ابلائه (قوله أو رقةها) هو وضع النساء  
 اذ لم يكن لها خرق الا الجبال كذا في شرح با كبير وقال العلامة مسكين انه اذا لم يرفع يده عن وضوءه وبالسكون  
 مانع يمنع من سؤله الذي كرامنة غليظة أو لحمة مرتفعة أو عظام كذا في الطلبة جوى فهو بالسكون أعم منه  
 بالفتح أبو السعود (قوله أو جبه أو عنته) أو أسرا وكانت في مكان لا يعرفه وهي فائضة أو حال القاضى بينهما  
 بالشهادة عليه بالثلاث للزنية جوى (قوله لا بقدر على قطعها في مدة الابلاء) فان قدر لا يصح فيه باللسان بجر  
 عن البدائع (قوله اذ لم يقدر على وطئها في السنين) فان قدر عليه فقصته الجماع كما يعلم من الجهر (قوله فليراجع)  
 راجعناه قرأناه ونقول في الفتاوى الهندية عن غاية السروحي حيث قال والحسب بحق لا يعترف في باللسان  
 وبظلم بغيره على (قوله وكذا حبسها ونشوزها) أي ما نهان اذا كانا بغير حق ولم يقدر على الجماع في الحبس  
 والنشوز (قوله فهو قوله بلسانه) قد بدله لانه لو فاء بلسانه لا يعتبر بجر (قوله وضوءه) كرجعتك وارتجعتك  
 ولا حاجة الى ذكره هنا للاستغناء عنه بقول المصنف نحو قوله الخ قاله الحلبي (قوله بالمنع) الاولى أن يقول  
 بذكر المنع فيكون ارضاؤها بالوعد باللسان وأراد يكون التي باللسان مع تيرائه مبطل للابلاء في حق الطلاق  
 أما في حق قضاء العين باعتبار الخلف فلا حتى لو وطئها بعد التي باللسان في مدة الابلاء لانه كفارة لقعة الخلف  
 قاله في الجهر (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل كلامه ما اذا كان قادر وقت الابلاء ثم يحجز بشرط أن يمضي  
 زمن يقدر على وطئها بعد الابلاء وما اذا كان عاجزا وقت ثم يقدر في المدة اه بجر وقيد بالمدة لانه لو قدر عليه بعد ذلك  
 لا يبطل (قوله لانه الاصل) أي واللسان خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبطل بطل البذل  
 كالتميم اذ ارأى الماء في صلانه (قوله فان وطئ في غيره) كذا اذا وطئها حالة الحيض او قبلها بشهوة او لمها او نظر  
 الى فرجها بشهوة كافي للهندية (قوله ومقتاده) أي مفاد قوله فان قدر على الجماع في المدة (قوله وفي الحياوى)  
 تأيد لما في المتن لانه كان يمكنه التي بالجماع حال الصحة اه حلبي ومجمله ما اذا مضى بعد الابلاء زمن يقدر فيه  
 على وطئها ولم يفعل كما سبق وقيد قوله وهو صحيح لا بد لو آلى في مرضه وفاء بلسانه يبطل ابلاءه في حق الطلاق  
 فان صح قبل تمام المدة يبطل قدرته على الاصل كالتميم (قوله وبني شرط ثالث) والاول الهجر والثاني دواءه قاله  
 الحلبي (قوله بلى الابلاء) لان التي بالاول حال قيام النكاح انما يرفع الابلاء في حق حكم الطلاق لحصول انقضاء  
 حقه بها ولا حتى لها حال الامتنون بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البيزونة حتى لا يبق الابلاء يبطل  
 لانه حنف بالوطء فانما العين وبطلت بجر (قوله ابلاء ان نوى التحريم) الظاهر انه من الابلاء المؤبد  
 وانما كان ابلاء لان تحريم الحلال عين كافي للجوى (قوله ولم ينوشيا) أي لاظهار او لا طلاقا ولا ابلاء ولا كذبا  
 أبو السعود عن الجوى (قوله وظهارة نواه) لان فيه حرمة ذنواه صح ولانه محتمل كذا في العيني وقال محمد  
 لا يكون ظهارة لعدم ركنه وهو تشبيه الهالة بالحرمة ولم يذكر هذا الخلاف في ظاهر الرواية وانما نقله السرخسي  
 عن النوادر والمذكور في جوامع الفقه عن محمد كقولهم ماهر وجوامع الفقه تأليف أبي يوسف واعلم ان ظاهر  
 كلام النير يقتضي أن رواية النوادر ليست من ظاهر الرواية والصرح به في كلام ابن كمال باشا من كتاب الحج أنها  
 مستحسنة من ظاهر الرواية ونصه الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول هو ان المراد من الاصول المذهب  
 والجماعان والزيادات والسير الكبير وليس فيه رواية الحسن بل كاه رواية محمد ورواية النوادر قد تكون ظاهر  
 للرواية والمراد من رواية النوادر روايتها عن غير الاصول المذكورة وقد صرح بعضهم بعدم الفرق اه أبو السعود  
 (قوله وهدر) أي باطل وفي القاموس الهدر ما يطل من دم وغيره هدر يهدر يهدر يهدر وهدر وهدر وهدر لازم  
 منه اه (قوله ان نوى الكذب) قال في الجهر الكذب: فتح الكذب وكسر الذاو بكسر الكاف وسكون الذاو  
 هو الاشبار عن الشيء بخلاف ما هو سواه فيه العمد والخطأ ولا واسطة بين الصدق والكذب على مذهب اهل

ولو أني فابن الخ ان مضت مده وهي في العدة  
 بان باخرى والا لانه (يجز) بجر احتقيا  
 لا حكميا كاحرام أكونه باختياره  
 (عن وطئها المرض بأحدهما أو بغيرها  
 أو رقةها) أو جبه أو عنته (أو بمسافة لا  
 يقدر على قطعها في مدة الابلاء أو لحيته)  
 اذ لم يقدر على وطئها في السنين كافي الجهر  
 من الغاية وقوله (لا يحق) لم أره لفهره  
 فليراجع وكذا حبسها ونشوزها (نفسه)  
 نحو قوله (لسانه) (قوت اليها) اوراجعت  
 اوراجعت الابلاء اوراجعت عما قلت ونحوه  
 لانه اذا ما بالمنع فبعضها بالوعد (فان قدر على  
 الجماع في المدة فنفسه الوطء في الرج) لانه  
 الاصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا يكون  
 الا بغيره اشتراط دوام الجهر من وقت  
 الابلاء الى مضى مده وبه صرح في المتن  
 وفي الحياوى آلى وهو صحيح ثم مضى لم يكن  
 فيه الابلاء وبني شرط ثالث ذكر في البدائع  
 وهو قيام النكاح وقت السني باللسان فلو  
 أمنا الممخاف بلسانه بلى الابلاء (قال لا صرته  
 أنت التي حرام) ونحو ذلك كانت معنى في  
 الحرام (ابلاء ان نوى التحريم ولم ينوشيا  
 وظهارة نواه وهدران نوى الكذب)  
 وذادانية



السنة والاثني عشر الطهر اه واما صدق في نية الكذب لانه في حقيقته كلامه اذ حقيقته في حقيقته كلامه  
وهي موصوفة بالحق فكان كذباً او ورد أنه لو كان حقيقته كلامه لانصرف اليه بلانية لكان حقيقته كلامه  
النية ينصرف الى البين والجواب أن هذه حقيقة أو لا تنال بالابنية واليعين الحقيقة الثانية هي الجواب  
الاشهار بنهر وغيره (قوله وأما قضاء فالبلاء) لكونه بمنزلة الظاهر الانقراض بها الحلال بين النص فلا يصدق في حقيقته  
خلاف الظاهر وحكاية الجبر قبيل وقائه السر حتى (قوله ان نوى الطلاق) سواء نواه ما نواه أو جهلاً أو جهلاً  
أو نيتين أحدهما عن الفهتان وأما انشروط هذه النية في غير حالة الغضب والمذاكرة وأما مع أحدهما فلا يصدق  
شرطاً للوقوع قضاء بغير (قوله ونسأل ان نواها) لانه من الكتابات وفيها تصح نية الثلاث جوى وقيد بالثلاث  
لانه ان نوى نيتين لا تصح نية الا اذا كانت أمة هندية (قوله وان لم ينو) هذا في القضاء وأما في الدية فلا يقع  
ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية نفي أصلها ونية الظاهر أو الإيلافه لا يصدق قضاء صريح به الزيلعي  
حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء (قوله لفظة العرف) هذا جواب سؤال حاصله اذا وقع الطلاق  
بلانية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به رجعيًا والجواب أن المتعارف به ايقاع البائن (قوله وهذا) أي  
لفظة تعارفه في الطلاق (قوله لا يحلف به الا الرجال) أي على أنه طلاق فلا ينافي ما يأتي أن المرأة اذا حلفت به  
كان مينا (قوله ولو لم يكن له امرأة) قال في الجبر في المواضع التي يقع فيها الطلاق بلفظ الحرام ان لم يكن له امرأة  
ان حنت لزمته الكفارة وقال القسبي لا تلزمه والظاهر ان محله ما اذا قال على الحرام ونحوه أما اذا قال امرأة  
على حرام أو أنت على حرام فانه كذب لا يلزم به نفي (قوله وأحلفت به المرأة) حار في الهندية اذا قالت لزوجها أنه  
على حرام أو قالت أنا عليك حرام كان مينا وان لم تنو كافي جانب الزوج حتى لو مكنت زوجها حنت ولا ميتها  
الكفارة كذا في الذخيرة اه (قوله كالموات) أو بآيات لا الى عدة ثم وجد الشرط (ظاهرة أنه تلزمه كفارة عين  
فيهما وليس كذلك قال في الخائسة اذا كان له امرأة وقت البير فانت قبل الشرط أو بآيات لا الى عدة ثم بشر  
الشرط لا تلزمه كفارة عيز لان مینه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها اه (قوله لا الى عدة) مثله  
ما اذا انتقضت عدة ووجد الشرط (قوله لم تطلق امرأته) المناسب ولم تطلق ويكون معطوفاً على قوله كالموات  
فان معناه يكون مينا (قوله لصبر ودمعينا) هذا التعليل اغايطه في لزوجته له أما في زوجة وماتت أو بآيات  
لا الى عدة فوجهه أن المزرعة ثانياً لم يكن الحلف عليها (قوله به يفتي) وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تبين  
المزوجة بعد (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام (قوله أنت مسمى في الحرام) الأولى حذفه لانه قد قدمه (قوله  
والحرام يلزمي) قال في المنع ومن الألفاظ المستعملة في مصرنا وفرنسا الطلاق يلزمي والحرام يلزمي وعلى  
الطلاق وعلى الحرام قال في المختارات ان لم يكن له امرأة يكون مينا فوجب الكفارة بالحنث (قوله أو حرمت  
نفسه عليك) قال في الهندية ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك  
ونوى الطلاق لم تطلق بخلاف تحريمه نفسها اه بايضاح (قوله أو أنت على كالحار أو كالتنيز) قال في الهندية قال  
لامرأته أنت على كالميتة أو كالداء أو كلعن الخنزير مثل عن نية فان نوى كذابه وكذب وان نوى التحريم فهو  
ايلاً وان نوى الطلاق فهو طلاق اه وظاهر كلام الشارح أنه يفتي في هذا بالطلاق البائن وان لم ينو (قوله  
والسنة بها لها) المراد به أن يكون الحرام عنده طلاقاً على ما يظهر من سياق كلامه وأما كون وضع المسئلة أنت  
على حرام فلا فان ما يقتضيه صحة المساق هو أن تكون العبارة هي امرأة أي على حرام اذ لا مساق أن يقول  
لأربع نسوة أنت على حرام ولا يأتى صحة القولين المذكورين الا على ما قرأناه أبو السعود عن عزى زاده وفيه  
إيحاء أن توفيق الشارح (قوله كما مر في الصريح) أي في باب الصريح وليس المراد أن الصريح يجري فيه هذا الحكم  
فانه قال في البحر بخلاف الصريح فانه لا يقع الا على واحدة فيما اذا قال امرأة طالق وله أكثر من واحدة (قوله  
وقال الكمال الخ) عبارته كافي المهر وعندي أن ما في الفتاوى أشبه لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم كل  
كوبة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله من طوالت لان حلال الله يشمل على الاستتراق اه  
فهو صريح كلام الكمال في قوله حلال الله الخ لا في أنت على حرام (قوله لكن في النهر) استند والعلية عليه وهم  
أن الخلاف في أنت على حرام (قوله فانه يتم) أي كل نسائه (قوله وبه) أي بما ذكر من كلام النهر ومن قول  
الشارح قلت الخ (قوله يحصل التوفيق) أي بين كلام المشايخ فمن قال إنه يقع على الجميع يحصل على ما إذا قال

وأما قضاء فالبلاء ففهمتان (ونظرة بائنة  
ان نوى الطلاق وثلاث نواها) ويقتضى بأنه  
طلاق بائن وان لم ينو (لفظة العرف) وإذا  
لا يحلف به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة  
أو حلفت به المرأة صح ان مينا كالموات  
أو بآيات لا الى عدة ثم وجد الشرط لم تطلق  
امرأته المزوجة به يفتي الصبر ودمعينا  
قلت لا يجب طلاقاً ونسأله أنت مسمى في الحرام  
والحرام يلزمي وحرمتك على وأنا عليك حرام  
أو حرام على أو لم يقل على وأنا عليك أو أنت على  
أو محترمة أو حرمت نفسي عليك أو أنت على  
كالحار أو كالتنيز برتبة (ولو كان له) أربع  
نسوة) والله تعالى أعلم (وقع على كل واحدة  
منهن طلاقاً) بائنة (وقيل تطلق واحدة منهن  
والسنة البائن) كما مر في الصريح  
(وهو الاظهر) والاشبه ذكر الزيلعي  
والبزازي وغيرهما وقال الكمال الاشبه  
عندي الا قول به جزم صاحب البحر في قوله  
وصحبه في جواهر الفتاوى وأقره المصنف  
في شرحه لكن في النهر يجب أن يكون معنى  
قول الزيلعي والمسئلة بها ما يعني التحريم  
لا يقيد أنت على حرام بخلاف ما لا يقع  
كافي المسئلة بل يجب فيه أن لا يقع  
المسئلة اه قلت يعني بخلاف حلال الله  
أو حلال المسلمين فانه يتم به يحصل التوفيق  
عليه

حلال الله أو الملبين من حال انه يقع على المخاطبة فيما اذا قال أنت على حرام وليس المراد التوفيق بين القولين  
الذين في المصنف فان موضوعهما فيما اذا قال امرأتى على حرام فان الاضافة تأتى للجنس وللهود والحاصل  
أن اللفاظ ثلاثة الأول حلال الله الخ وهذا مخرج ما في الفتاوى وهو صريح كلام الكمال والمصنف  
الثاني أنت على حرام وهو يخص المخاطبة الثالث امرأتى على حرام وفيها الخلاف قال أبو السعود والحاصل  
أن اختلاف القولين إنما يجتنى على ما اذا أضاف التحريم الى امرأة لا يبينها بأن قال امرأتى على حرام ولم يبين  
وله نسوة لانه قال مخاطبة معينة منهن ولا أنه هم فقال نسائي على حرام اذ لو خاطب واحدة منهن لم يقع الاعطاف  
اه شريطة لكن ما نقلناه عن الكمال يقتضى أن الخلاف جار في حلال الله أو الملبين (قوله ألف مرة يقع  
واحدة) لانه اذا أتى بالكاف أو بعلل بمقتضى ارادة التسمية في القوة لاني العدد فيكون الطلاق واحدا فكذا  
اذا حذفتها أو اراد هذا المعنى وعلى قياس ما تقدم انه اذا أتى العدد يقع ثلاث كما اذا قال بعد ألف كما تقدم قيل  
طلاق غير المدخول بها (قوله ما واثنتين) أي بقوله أنت على حرام (قوله وقع واحدة) لأن الكليات لا يصح فيها  
ارادة التثنية لان ما عدد محض أما اذا أتى الثلاث صحت فيتم ويقع ما يقبله الحمل كما في البصر عن الخاتبة (قوله  
وبالثاني عينا ص) أي قضاء رديانة في غير المقتضى به وديانة فقط على المقتضى به اه حلي وفيه أن البائن لا يلحق  
البائن اذا كان كاتبة (قوله به يقتضى) وقال أبو يوسف يقع ثلاث على كل واحدة اه حلي (قوله حنت بوطء كل)  
قال في الهذلية لو قال أتعالي حرام يكون مولى من كل واحدة منها ويحنت بوطئها اه وهذا غير المقتضى به وعلى  
المقتضى به يقع على كل واحدة طلبة بآئنه اه حلي (قوله والفرق لا يجنى) هو أن في قوله أتعالي حرام حرمتهما  
على نفسه وتحرهما تحريم لكل منهما وفي قوله والله لا أقربكما من نفسه من قربانها ما لا يجنى الا بوطئها  
وقد صرح بهذا الفرق صاحب التهر في كتاب الايمان عنده قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حديث فرق بين قوله اكل  
هذا الرغيف على حرام وبين واقعه لا اكل هذا الرغيف بأنه يتصرعه الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضا وفي الثاني  
انما منع نفسه من اكل الرغيف كانه فلا يجنى بالبعض اه حلي وفي الجبران قوله والله لا أقربكما صار ايلاما  
يلزمه من هذه حرمة الاسم وذلك لا يتحقق الا بقربانها ما وأما قوله أتعالي حرام فانما صار ايلاما باعتبار معناه  
وهو اثبات التحريم واثبات التحريم قد وجد في كل منهما فثبت الايلام في كل واحدة (قوله ان نوى التكرار)  
أي التاكيد (قوله اتحد) أي الايلام واليمين فهو ايلام واحد وعين واحدة كذا قرب في المدة كفر كماراة واحدة  
(قوله والاول) أي أن لم ينو التكرار وهو صادق بصورتين بدمية شيء أصلا وبنية التشديد والتلفظ حلي (قوله  
فالايلام واحد) ان لم يقرب في مدته (قوله واليمين ثلاث) فيكون ثلاث كفارات بقربانها (قوله تعذر الايلام واليمين)  
اعلم أن الايلام على أربعة أوجه ايلام واحد وعين واحدة كقوله والله لا أقربك وابلان وعينان وهو ذا آلى من  
امرأته في مجلسين أو قال اذا جاء غدا فوالله لا أقربك واذا جاء غدا فوالله لا أقربك وايلام واحد وعينان وهي  
مسئلة الخلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا أقربك والله لا أقربك وأراد به التخليط فالايلام واحد واليمين ثلثان  
عند الامام وأبي يوسف حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بآئنه واحدة وان قربها وجبت كفارتان وابلان  
وعين واحدة وهو اذا قال لامرأته ثلث دخلت هذين الدارين فوالله لا أقربك قد خلت أحدهما دخلتين أو  
دخلت ما دخله واحدة فهو ايلام وعين واحدة فالاول منع عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية  
كذا في السراج الوهاج اه حلي واقعه سبحانه ونهالى أهل واستغفر الله العظيم

\*(باب الخلع)\*

لما اشترك مع الايلام في أن كلاهما قد يكون معصية وقد يكون مباحا وزاد الخلع عليه بشبهة المال اخره لانه  
بجنزة المفرد من المركب اه بهر وقد مناه نسبة أخرى أول الايلام (قوله هو لغة الازالة) أي ازالته عن شيء  
وفضله وتميزه عنه كخلع الثوب والنعل (قوله واستعمل في ازالة الزوجية) منيعه يفيد أن هذا الاستعمال  
لغيره لا ذكره الشرع يده قال الشريف الحموي يقال خالعت المرأة زوجها خالعا اقتدت منه واخلعت بالضم  
لغة فيه صيغ منها المفاعلة ملاخطة للإيسة كل الاثر كالنوب المايوس قال تعالى هن لباس لكم واتن لباس  
لهن اه (قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها (قوله ازالة ملك النكاح) انقض الازالة جنس وقوله ملك النكاح فصل  
أخرج به ازالة غيره وقوله بلفظ الخلع أخرج به ازالة النكاح بلفظ الطلاق وفي التهذيب في عن شرح الطحاوي

• فروع • أنت على حرام ألف مرة يقع  
واحدة طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناويا  
ثنتين وقع واحدة كثره مرتين ونوى بالاول  
طلاقا والثاني عينا ص قال ثلاث مرات  
حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد  
الشرط وقع الثلاث قال ايها أتعالي حرام  
ونوى في احدهما ثلاثا ونوى في الأخرى واحدة  
فيكافون به في نية وتعلمه في السببية قال  
أتعالي حرام حنت بوطء كل ولو قال واقعه  
لا يجنى في الجوهرة كثر واقعه لا أقربك  
ولا ما في مجلس ان نوى التكرار اتحد والا  
فالايلام واحد واليمين ثلاث وان تعذر  
المجلس ثلاث الايلام واليمين  
• (باب الخلع) •  
هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية  
بالضم وفي غيره بالفتح ونسب كما في الجرح  
(ازالة ملك النكاح)

السدنة اوقع بين الزوجين اختلاف أن يجمع أهل الرجل والمرأة لصلح بينهما خلع لم يسلما جاز له الطلاق  
والخلع (قوله خرج) أي بقوله ملك النكاح الخلع في النكاح الفاسد فإنه لا ملك فيه شرعا إذ يحرم على كل  
مخالطة الاخر ولا يعمل له ما ينبغي مما يعمل لمخصوص الزوجين فيكون الخلع باطلا ولا يلزم فيه شيء (قوله وبعد  
البيئونة) لعدم ملك النكاح بعدها فلا يسقط المهر بغير (قوله والردة) فلا يلزم به شيء ولا يسقط المهر وفي البصر  
من البرازية ويبقى له بعد الخلع ولاية الجبر على النكاح في الردة (قوله خرج به ما لو قال خذ منك الخ) به علم أن هذا  
الانظم الكليات (قوله غير مسقط للعقوق) من المهر والنفقة (قوله لعدم توفقه) أي هذا اللفظ الذي هو في  
الطلاق وقوله عليه أي على قبوله إذا اشتراط القبول لما يلزم من البذل ولا بد هنا (قوله فانه خلع مسقط)  
للعقوق المتداخلة بالزوجية (قوله ردته) لأن المهر الذي يذمته سقط بالخلع فيرجع بمقتضى لأن البذل من مقتضى  
بأمناله إذا خلع مسقط الوصف الذي في الذمة فيرجع بمقتضى في الجوى اختلاف فيما إذا كان البذل منه فقبل  
لا يصح والمخرون له قالوا ان لم يكن المهر مقبوضا يجعل كانه وقع على مهر هاسوى مقدار البذل المهر وطع على  
الزوج وان كان مقبوضا جعل زيادة في مهرها والمهر بالبذل في كلام الشارع المهر كافي البصر عن الخاتمة  
(قوله بلفظ الخلع) متعلق بآزلة وفي القهستاني وألفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمباينة والبيع والشراء  
كذا في التنبيه وأقاده المصنف بقوله أو ما في معناه (قوله لفظ المباراة) بالمهر وصورته ان تبرئه من المهر مثلا  
(قوله كما يجب) في قول المصنف ويسقط الخلع والمباراة الخ (قوله وأقاده التعريف الخ) الاقادة من قوله ازالة  
ملك النكاح فان الملك في الرجعي باق (قوله لاشفاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم (قوله  
بما يصلح مهر) لأن ما صلح عوضا لله متقوم أولى أن يصلح عوضا للغير المتقوم فان البضع غير متقوم حالة الخروج  
ومتقوم حالة الدخول ولهذا منع الأب من خلع صغيرته على مالها وجاهله تزويج ولده بهاء ونفذ خلع المريضة من  
لثك وجاز تزويج المريض بمهر المثل من جميع ماله وفي القهستاني أن بدل الخلع واجب في الحال لكن التكليف به  
جائز الى معلوم ومجهول اه وفي البصر ولو خلعها على ألف الى الحصاد ثبت الاجل ولو قالت الى قدوم فلان أو مونة  
رجب سالا ويجوز الرهن والكفالة بيد الخلع ويصح الخلع على ثوب أو صوف أو مكيال أو موزون كالمهر وكذا على  
زراعة أرضها أو ركوب دابة أو خد متاعه على وجه لا يلزم منه خلوة بها أو خدمة أو حبي لأن هذه تجوز مهرها  
ويطل البذل فيه لو كان ثوبا أو دارا كالمهر ووجب عليها رد المهر اه (قوله بغير عكس كل) يعني أن انعكاسها كلية  
قضية كاذبة والصادق انعكاسها موجبة جرتية قائمة بهض ما جاز بدل خلع جاز كونه مهر أو أقاده الجوى (قوله  
وبطن غنمها) ومثله ما في بطن جارتها قال في التمر والفرق أن ما في البان ليس مالا في الحال لفي المال فكانه  
تعلق بالانفصال من البطن وأحد العوضين هنا وهو الخلع وقبل التطليق فكذا الآخر أي المال ولا يقبل  
لنكاح التعلق فكذا العرض الآخر (قوله وجوز العكس انعكاسها) وهو منقول عن الاتفاق في غاية البيان  
قال في البحر وأشار الى أن هذا الاصل لا ينعكس كليا فلا يصح أن يقال مالا يصلح مهر الا يصلح بدلا في الخلع وذكر  
في غاية البيان أنه مطرد منه كس لأن الغرض من طرد الكل أن يكون مالا لا يتقو ما ليس فيه جهالة مستترة وما  
دون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يراد السؤال على الطرد الكل ولا على عكسه اه فصدق العكس  
الكل القائل ما صلح بدل خلع صلح مهر فان الخمسة من حيث وصفها بأنها مال متقوم لاجهالة فيه تصلح  
مهر الا من حيث قدرها قال صاحب النهر ولا ينبغي أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلق المال  
المتقوم خالبا عن الكمية يصلح مهر امتنع فالمذموم ان كان مالا متقوما لا جهالة فيه مطلق المال  
كالطلاق فيشترط أن تكون المرأة محللا لطلاق وأهلية الزوج (فرع) المتعلقة بطلوعها صريح الطلاق مادامت  
في العدة وتلقها الكتابة أيضا إذا كانت في حكم الصريح فتواء عتدي واستبرق رسول أبو السعود (قوله  
يقبول المال) أي قبول الزوجة وفيه أن المطلق عليه المدفع مثلا أو ما القبول فهو شرط وإذا قال في المنع شرط  
قبول المال (قوله ولا يقتصر على المجلس) قال القهستاني ولا يقتصر على المجلس فلا يطل بقيامه عن المجلس  
قبل القبول لكن يطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز إذا كانت غائبة فإذا خلعها فلها خيار  
القبول في المجلس ويصح منه التعلق بالنهر طمحوان جئتني بأف فأت طالق ويصح الاضافة الى الوقت فهو  
إذا جاء غدت خلعك على كذا اه (قوله ولا يقتصر قبولها) يعني عنه قول المصنف الآتي ولا يقتصر

خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد  
البيئونة والردة فانه لقوله كما في النكاح  
(المتوقف على قبولها) خرج ما لو قال  
خلعتك ناو بالطلاق فانه يقع باتنا غير مسقط  
للعقوق لعدم توفقه عليه بخلاف خلعك  
بلفظ الملة اعلى أو اختلى بالامر ولم يسم  
شيا قبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت  
قدت البذل ردته ثانية (لفظ الخلع)  
خرج الطلاق على مال غير مسقط وقع وزاد  
قوله (أو ما في معناه) لا يدخل لفظ المباراة  
فانه مسقط كما يجب ولفظ البيع والشراء  
فانه كذلك كما يجب في العكس خلافا  
للهائية وأقاده التعريف صحة خلع المطلقة  
وجبها (ولا بأس به عند الحاجة) لا شق في  
وهو لم الوفاق (بما يصلح مهر) بغير عكس كل  
لصحة الخلع بدون العشرة وبما في بداهة  
وبطن غنمها ويجوز العكس انعكاسها كلية  
شرطه كالطلاق وصفه ما ذكره بقوله (قوله  
يعين في جانبه) لأنه تعلق الخلع بقبول  
المال (فلا يصح رجوعه) عنه (قبل قبولها)  
ولا يصح شرط الخلع ولا يقتصر على  
المجلس أي مجلسه ويقتصر قبوله على  
مجلس عليها

على المجلس (قوله وفي جانبها) صنف على قوله في جانبه منع (قوله معاوضة بمال) لأن المال من جانبها كذا في الدر المنثور (قوله يصح رجوعها قبل قبوله) فإذا قلت اختلفت نفسي منك بكذا أو اختلفت على كذا فريحت منه قبل قبوله بطل الإيجاب فهستاني (قوله وصح شرط الخيار لها) أي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خلعتك أو طلقتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام قبلت جازيها بالخير إن ردت وطلقت إن لم تزد ولم البدل وهذا عنده وأما عند هذا فيجز الخيار فوقع الطلاق ولم البدل فهستاني (قوله على المجلس) أي مجلس الإيجاب وفي البصر اختلف من جانبه يبطل بقاءها لا ببقائه ومن جانبها يبطل بقيام كل اه (قوله كالبيع) ومثله النكاح فإن القبول فيه لا بد من حصوله في مجلس العقد ولا توقف على قبول غائب (قوله عليها معناه) فلو قال لها اختلي بنفسك ~~فإن~~ فأنتم بالعبودية حتى قالت اختلفت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يصح ائطاع لانه معاوضة كالبيع بخلاف الطلاق والعناق والتدبير لانه اسقاط محض والاسقاط يصح مع الجهل كذا في المحيط (قوله وطرف العبد الخ) قال في النفاية وشريحها للهستاني والعبد والأمة في العتق بمنزلة أي المرأة في الخلع فالولي بمنزلة حتى أنه إذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له وإذا قال المولى بعت نفسك بكذا اليس له الرجوع وقس عليه بشرط الخيار أو انقضاء على المجلس اه (قوله والشراء) صورته أن تقول المرأة اشترت نفسي أو طلاق منك بألف منغ (قوله أو طلقتك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق لي مال مسقط لله وكالخلع وهو خلاف العقد كما ساقى اه حلي (قوله أو أبارأتك) من المباشرة بالهمز لا خير كذا في الدر المنثور وتزله الهمز خطأ حوى ومثل ما ذكرنا إذا قال برئت من نكاحك بكذا كذا في صدر الشريعة (قوله وحكمه أن الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمباشرة اه بجر (قوله ولو بلا مال) قال في التمهيد لو قال العا لم يذكر أمالا لا يصح ائطاع في رواية عن محمد والاصح أنه يصح وبسقط المهر (قوله وبالطلاق الصريح على مال) ولو على برأته منه ولو لم يبرأ بطريق الكفالة وانما ذكر الصريح نزعاً على المتوهم فلو صدر بالكتابة كان كذلك وانما قيد بالمال احترازاً عن الطلاق على التأخير فانه رجعي لانه ليس مال وانما تأخر فيه المطالبة كما إذا قالت طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فإن كان تأخير غاية معلومة صح التأخير وإن لم يكن له غاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كافي البرازية (قوله طلاق بائن) لقوله عليه الصلاة والسلام الخلع قطلقة بائنة وفي الشافعي أن نوى الزوج فلا نا كان ثلاثاً وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة اه (قوله وغرته الخ) قال في المنع والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام لأن بدل الخلع إذا بطل بقي الطلاق بائناً وعوض الطلاق إذا بطل يقع رجعياً اه أفراد الشارح بالقرة الفرق وفي الحلي فرق آخر هو أن الخلع يسقط الحقوق والطلاق على ملل لا يسقطها على المعتد (قوله كما سيجي) أي قريباً حيث قال المصنف والشارح وقع طلاق بائن في الخلع رجعي في غيره ووقعها بالبطلان البدل وهو الفقرة كما مر (قوله والخلع الخ) مثله المباشرة كما يأتي (قوله من قرأت الطلاق) كذا كره لطلاق وسؤال الهاله وفي الدر المنثور وتسمية المال وإن لم يكن منقوماً من القرائن اه (قوله لسر لوقضي) استندوا على قوله والواقع به طلاق بائن (قوله بكونه نسجاً) هو مذهب ابن حنبل (قوله نذ) لا يجبي أن قضاء هذا الزمان ليس أهم الا القضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه بائناً ثم نبلاية (قوله لم يصدق قضاء) أي ويصدق ديانة لأن الله تعالى عالم بسر لكن لا بدع المرأة أن تقيم معه لأنها كالقاضي لا تعرف منه الا الظاهر بجر (قوله في الصور الأربع) البيع والشراء والطلاق والمباشرة والخلع (قوله فيما إذا وقع) أي الخلع بمعنى الإزالة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) أي فأنه ما صريحاً فيه وصراحة الطلاق ظاهرة وصراحة البيع فيه بمعنى أن دلالة عليه قطعية لا تخلف عنه لأن البيع فيه زوال ملك العين فيلزم منه قطعية زوال ملك النعمة فأخذه المصنف الآن في ذكر الطلاق نظر لانه لا يكون كالخلع على إحدى الروايتين لا عند ذكر المال فيه وعند عدم ذكره يكون رجعياً (قوله وفيه) أي في قوله لانها كتابتان (قوله الى اشتراط النية) يقوم مقام النية هذا كره الطلاق كافي الخاتمة (قوله ههنا) أي في لفظ الخلع قال في البرازية تيسر الطلاق في الخلع والمباشرة شرط الصحة الآن المشايخ لم يشترطوا في الخلع لمصلحة الاستعمال ولأن الخاتمة الغالبة كون الخلع بعدم ذكر طلاق فلو كانت المباشرة أيضاً كذلك لاحتاج إلى النية وإن كانت من الكتابات وإن لم تكن كذلك فتبقى النية مشروطة في المباشرة وسائر الكتابات على الأصل اه (قوله لانه يحكم الاستعمال) لعله في عرفه.

وفي جانبها معاوضة بمال (صحيح رجوعها) قبل قبوله (و) صحيح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بجر (ويقتصر على المجلس) كالبيع فائدة بشرط قبولها عليها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدبير لانه اسقاطا ولا اسقاط يصح مع الجهل (وطرف العبد في العتق عبي مال كطرفه في الطلاق) والخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق أو طلقتك على كذا بعت نفسك أو طلاقك أو طلقتك على كذا أو أبارأتك أي فارقتك وقبلت المباشرة (و) حكمه ان (الواقع به) (على مال طلاق بائن) (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن) وغيره فيما لو بطل البدل كما سيجي (و) الخلع (وهو من الكتابات فيعتد به ما يعتبر فيها) من قرأت الطلاق لسر لوقضي بكونه فسخاً فلهذا لا يلزم فيه وقبل لا (خلعهانم قال لم أنوبه الطلاق فان ذلك كره لا لم يصدق) قضاء في الصور الأربع (والاصدق في) ما ذارفع بالفظ (الخلع والمباشرة) لانها كتابتان ولا قرينة بخلاف لفظ يتبع وطلاق لانه خلاف الظاهر وفيه إشارة إلى اشتراط الآية وهو شرط الرواية الآن المشايخ قالوا لا يشترط النية ههنا لانه يحكم الاستعمال (قوله لانه يحكم الاستعمال) لعله في عرفه.

عن منتزعات طلاق الجاهل



منه الحاصلة بالبراءة فهو لا يوجب على الواهب ضمانا بزيادة (قوله ولو في يدها أقل) وان كان أكثر أخذ الجميع  
منه (قوله لم أن) هو صاحب النهر فانه قال لو سمعت دراهم فاذا في يدها دنانير لا يجب له غيرها دراهم ولم أره قاله  
الطحاوي (قوله والبيت) كماله على ما في بيتي من شيء وليس فيه شيء فلا يجب شي وإن قالت من مال أو متاع  
وجب رد المهران قبضت واللاشيء عليها وكذا يقال في باقي الأمثلة (قوله ويطن الجارية) قال في المحيط لو اختلفت  
على ما في بطن جارتها أو غنمها أو غنمها أصح وله ما في بطنها وان لم يكن فلا شيء له ولو حدث بعدها في بطنها  
فلم ير أن ما في بطنها اسم للموجود للمحال ولو اختلفت على حمل جارتها وليس في بطنها حمل رد المهر لانها  
غيرته حيث أطمعته فيما له قيمة لا في الحمل مال متقوم ولكن في وجوده احتمال ونزولهم ويصح الخلع بموضع موهوم  
بجملته ما في البطن لانه قد يكون مالا وقد لا يكون كريح أو ما يحتويه البطن (قوله اذ لم تدل أقل المدة) بأن  
ولده لا كثر منها فاذا ولده لا قلها كان له وعبرة البحر أو على ما في بطن جارتها ولم تدل أقل من ستة أشهر كذا  
في المجتبى وهي بقية أنه لا يكون له الا اذا ولدت لأقل من الأقل والظاهر أنه يعتبر في الغنم أن تدل أقل من  
مذتها وشره (قوله وعمر النحر) اشار به الى ما اذا ذكرت مالا الا أنه ليس بوجود في الحال كما أنه أشار بالخلع على  
ما في نحو البيت الى احتمال أن يكون مالا وأن لا يكون مالا كذا في الهندية (قوله فذكر البدمثال) أي في كلام  
غير المصنف أمه وقيل يقتصر عليها (قوله قال وقيد في الخلاصة الخ) أي قيد عدم الزمها بشيء في المسائل  
المذكورة بعدم العلم الا في حذف عدم ثم ان عبارة الخلاصة كعبارة البحر عن المحيط فاصرة على صورتين  
وظاهر الشرح أن هذا الحكم في جميع ما ذكر فعله أخذ به طريق القياس وعبرة البحر عن المحيط لو خالعهما  
بمالها عليه من المهر ثم تبين أنه لم يبق عليه شيء من المهر لزمها رد المهر لانه طلقها بقطع مانع عليه فلا يقع  
عليه مجازا فان علم الزوج أنه لا مهر لها وأن لا متاع في البيت في مسئلة على ما في البيت من متاع لا يلزمها شيء  
لانها لم تطلعه فلم يصر مغرورا (قوله خالعت على عيبها) قيد بانطلاق لأن بيع الآبق لا يصح  
لأن مبيع البيع على المضاربة فالعجز عن التسليم يقضي الى المنازعة فيه ولا كذلك (قوله لها ليس بقيد  
فاذا اختلفت على عبد الغير صح وعلمنا بقية وان سلمته فيها البحر) (قوله على رأتها من ضمانه) تعني ان لم تجده  
فلا شيء عليها (قوله لم تبرا) لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العرض بحر وقيد بالبراءة من ضمانه لأن البراءة  
من عيبه صحيحة نهر (قوله لانه لا يطل بالشرط الفاسد) تعليل لما استفيد من المقام أن الخلع صحيح ومن  
الشرط الفاسد لو خالعهما على أن يملك الولد عنده فان الخلع صحيح والشرط باطل أو اختلفت على أن يكون  
صدقا لو لولدها أو لا يجزي كذا في البحر (قوله طلقني ثلاثا بالالف) قيد بقوله ثلاثا لانها لو طلقها واحدة  
بألف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلق ثلاثا بغير شيء في قول الامام وقال صاحباه  
تقع واحدة بألف وثلاث بغير شيء بحر (قوله طلقها واحدة) مثلهما التثنية شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع  
الألف سواء كانت باللفظ واحدة وتفرقة بعد أن تكون في مجلس واحد بحر (قوله وقع في الاول باثنية  
بثلاثة) لأن الباء تعصب الاعراض وهو تقسم على المعوض (قوله ان طلقها في مجلسه) اشترط مجلسه لانها  
المبتدئة بخلاف ما اذا بدأ هو فقال خالعتك على ألف فانه يعتبر في القول مجلسه لا مجلسه حتى لو ذهب من  
المجلس ثم قبلت في مجلسه اذ ذلك صح قبولها كذا في الجوهرية (قوله لو كان طلقها اثنتين) أي قبل الواحدة  
التي أوقعها والمثله بها (قوله فله كل الألف) لانها التزم المال بايقاع البينة الغليظة وقد تم ذلك  
بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والخاتمة وينبغي أن لا يفرق فيها بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود  
لا اللفظ (قوله لا على الشرط) أي والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط لأن الشرط هو العلامة  
والعلامة هو الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فتقع طلقه رجعية لانه صريح خال عن  
العوض وان طلقها ثلاثا فمقتضيات في مجلس واحد لزمها الألف وفي ثلاث مجالس لا يستوجب شيئا عنده  
واستوجب الثالث عندهما (قوله وقال كالباء) فالحكم فيها عندهما كالاولى (قوله الابكل الألف) وهي لما  
أوقعت واحدة تزيد دفع الثالث من الألف فقات. قصود فلم يقع شيء اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج وهو غير  
جائزا فاده الشلبي (قوله فبعضها أولى) فيه أنه قد يكون لها غرض صحيح في تخصيص الثلاث كان قصد عدم  
العود اليه أصلا أو رد شفاعه الغير اذا شفع بعود العصة ولا يثبت الا بالثلاث (قوله فقبلت في مجلسها) فرض

(أو ثلاثة دراهم) في الثانية ولو في يدها  
أقل كملها ولو سمعت دراهم فبأن دنانير لم أره  
(والبيت والسندوق ويطن الجارية)  
(والبطن) (الغنم) وعمر  
اذ لم تدل أقل المدة (و) بطن (الغنم) وعمر  
النحر (كالد) فذكر البدمثال كافي البحر  
قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم  
فقال ولو لم أنه لا متاع في البيت أو له لا مهر  
أها عليه في خالعهما بحر (قوله لا يطل على  
لم تطلعه فلم يصر مغرورا) (خالعت على  
م المهر ثم تبين أنه لم يبق عليه شيء من المهر لزمها رد المهر لانه طلقها بقطع مانع عليه فلا يقع  
عليه مجازا فان علم الزوج أنه لا مهر لها وأن لا متاع في البيت في مسئلة على ما في البيت من متاع لا يلزمها شيء  
لانها لم تطلعه فلم يصر مغرورا (قوله خالعت على عيبها) قيد بانطلاق لأن بيع الآبق لا يصح  
لأن مبيع البيع على المضاربة فالعجز عن التسليم يقضي الى المنازعة فيه ولا كذلك (قوله لها ليس بقيد  
فاذا اختلفت على عبد الغير صح وعلمنا بقية وان سلمته فيها البحر) (قوله على رأتها من ضمانه) تعني ان لم تجده  
فلا شيء عليها (قوله لم تبرا) لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العرض بحر وقيد بالبراءة من ضمانه لأن البراءة  
من عيبه صحيحة نهر (قوله لانه لا يطل بالشرط الفاسد) تعليل لما استفيد من المقام أن الخلع صحيح ومن  
الشرط الفاسد لو خالعهما على أن يملك الولد عنده فان الخلع صحيح والشرط باطل أو اختلفت على أن يكون  
صدقا لو لولدها أو لا يجزي كذا في البحر (قوله طلقني ثلاثا بالالف) قيد بقوله ثلاثا لانها لو طلقها واحدة  
بألف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلق ثلاثا بغير شيء في قول الامام وقال صاحباه  
تقع واحدة بألف وثلاث بغير شيء بحر (قوله طلقها واحدة) مثلهما التثنية شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع  
الألف سواء كانت باللفظ واحدة وتفرقة بعد أن تكون في مجلس واحد بحر (قوله وقع في الاول باثنية  
بثلاثة) لأن الباء تعصب الاعراض وهو تقسم على المعوض (قوله ان طلقها في مجلسه) اشترط مجلسه لانها  
المبتدئة بخلاف ما اذا بدأ هو فقال خالعتك على ألف فانه يعتبر في القول مجلسه لا مجلسه حتى لو ذهب من  
المجلس ثم قبلت في مجلسه اذ ذلك صح قبولها كذا في الجوهرية (قوله لو كان طلقها اثنتين) أي قبل الواحدة  
التي أوقعها والمثله بها (قوله فله كل الألف) لانها التزم المال بايقاع البينة الغليظة وقد تم ذلك  
بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والخاتمة وينبغي أن لا يفرق فيها بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود  
لا اللفظ (قوله لا على الشرط) أي والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط لأن الشرط هو العلامة  
والعلامة هو الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فتقع طلقه رجعية لانه صريح خال عن  
العوض وان طلقها ثلاثا فمقتضيات في مجلس واحد لزمها الألف وفي ثلاث مجالس لا يستوجب شيئا عنده  
واستوجب الثالث عندهما (قوله وقال كالباء) فالحكم فيها عندهما كالاولى (قوله الابكل الألف) وهي لما  
أوقعت واحدة تزيد دفع الثالث من الألف فقات. قصود فلم يقع شيء اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج وهو غير  
جائزا فاده الشلبي (قوله فبعضها أولى) فيه أنه قد يكون لها غرض صحيح في تخصيص الثلاث كان قصد عدم  
العود اليه أصلا أو رد شفاعه الغير اذا شفع بعود العصة ولا يثبت الا بالثلاث (قوله فقبلت في مجلسها) فرض





المراد أنهم ما سكتاه فاهم ساقط وان كان المراد التصريح بنفسه فلا شيء ولو اختلفا في مقدار البديل فالقول  
قولها عندنا ولو دفت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة أخرى أفنى الامام ظهير الدين أن القول قوله  
وقيل لها لانها المملوكة بجر (قوله وادى الخلع) أي عليها كما في البصر (قوله فالقول لها في المهر الخ) وجهه  
أن المهر كان ناشئا عليه قبله فدعواه سقوطه غيره مقبولة ونفقة العدة ليست بواجبة قبله وهي تدعى استحقاتها  
بالطلاق وهو يشكر فكان القول له وهو مشكل فانما انفضا على سبب استحقاتها لأن الخلع والطلاق يوجبان  
نفقة العدة فكيف تسقط بجر (قوله على مسمى ما) فإذا كانت قيمته ثلاثين ومهر واحداهما مائتان ومهر الأخرى  
مائة تزم عشرون من مهرها مائتان وعشرة من مهرها مائة ولا يقسم بينهما مائة مائة وماله إذا كان العبد  
لا جنبي أولهما والمهران متفانان أما إذا كان بينهما مائة مائة والمهران متساويان فيكون العبد بدل الخلع  
(قوله وبسقط الخلع) لا فرق بين أن يذكر بلفظ خلعتك أو خلعتك حيث ذكر العوض أما إذا لم يذكره بينهما ففرق  
من وجهين الأول أن خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خلعتك الثاني لبراءة في الأول دون الثاني ومحل  
السقوط إذا خاطبها به أما لو خاطبها مع أجنبي على مال فانه لا يسقط المهر لانه لا ولاية لأجنبي في إسقاط حقها  
بجر وظاهر إطلاقهم فيسقط إسقاطه لكل حتى وإن ذكر البديل ولو كان غير مال كالتبر فيسقط المهر زيادة على البديل  
(قوله في نكاح صحيح) ذكره ما في التنبيه والافتقار خرج القاسد أول الباب بقوله ملك النكاح (قوله كما عده  
العمادى وغيره) وهو صاحب الصغرى وقال قاضى خان أنهم لا يوجبان البراءة عن المهر إلا بذكره اتفاقا  
وهو الصحيح كذا في البصر فما قولان معصمان (قوله أي الأبرار من الجانبين) بأن تقول المرأة ثابتي على كذا  
فقال بارأئك أو قال الزوج ذلك وقالت قلت أبو السعد عن شرح المظومة وفي البصر عن شرح الوفاية هي  
أن يقول الزوج برئت من نكاحك اه وجهه في التبر غير مسقط فانه قال بعد قول المصنف أو بارأها قبله لانه  
لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي أن لا يسقط به شيء اه وأقره الجوى وما في البصر أولى لانه  
وقد علمت أن مراد الشارح من الأبرار من الجانبين ما بين الأبرار من أحدهما والقبول من الآخر (قوله كل حق  
الخ) كالمهر والمتمتع في التي لم يسمها مهر أو النفقة الماضية المفروضة برجسدى فان قلت كيف كانت المنة  
كالمهر في السقوط بالخلع أو المبارأة مع أن المنة لم تكن واجبة قبل الخلع بل بعده فالقبول عدم سقوطها كنفقة  
العدة قلت ينبغي أن يحمل كلامه على ما إذا كان الخلع أو المبارأة قبل الوطء لان المنة حينئذ تجب لها عوضا  
عن المهر قتا خذ حكمه وهو السقوط بالخلع أو المبارأة اه أبو السعد ومختصره (قوله ثابت وقتها) خرج بذلك  
نفقة العدة والسكنى فلا تقع البراءة منهما انهم وهذا التقيد من الشارح أوجب الاستغناء عن قول المصنف لان نفقة  
العدة الخ فلا يولى إبقاء المصنف على عمومه ليصح امتثاؤه (قوله انكل منهما على الآخر) فلا تطالبه بجر ولا نفقة  
ماضية مفروضة ولا يطالب هو بنفقة مجاهلها عن مدة مستقبله ولم يخص مدتها ولا يطالب أيضا بهرسله وخلع قبل  
الدخول ملتي وشرحه للمؤلف وفروع مسائل البديل في التبر قوله بما يتعلق بذلك النكاح) خرج ما لا يتعلق  
بالنكاح أصلا كما إذا كان عليه أو عليها دين وروى عن الامام البراءة عن سائر الدين كذا في فغ القدير وأخرج  
باسم الإشارة ما ذكره بقوله حتى الخ (قوله ومثله المنة) أي مثل المهر المنة في أنه يسقط وجوبها أو استحبابها  
إذا كانت متعة ذلك النكاح لانه لا يملكه (قوله صح) والغياص أن لا يصح الإبراء العام (قوله  
لاختصاص البراءة الخ) قال في البصر كانه لما وقع أي الإبراء العام في ضمن الخلع يخص بها من حقوق  
النكاح (قوله وسكتاها) من عطف الخاص لان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى واللابن أن يقول  
بعد قول المصنف النفقة العدة الا اذا نص عليها أو ما السكتى فلا تسقط ولو نص عليها فيجعل السكتى فرعا  
مستقلا لان عبارته لا تخلو عن قلاقة (قوله فتسقط النفقة) بخلاف ما لو أبرأت زوجها عن النفقة في المستقبل  
فانه لا يصح ولو اختلفت على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر الصداق ونفقة  
العدة تثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل الخلع وبعده تثبت نفقتها كذا في البصر (قوله لانها حق الشرع)  
قال تعالى لا تخفوهن من نيوتن أي وحق الشرع لا يملك العبد إسقاطه (قوله الا اذا أبرأته عن مؤنة  
السكنى) بأن التزمها أي التزمت دفع اجرة البيت وأوقات السكنى يبتا واعند نفسه أو كانت ساكنة  
ملكها صحيح بشرط وطا في العقد لانه خاص حقا فافرق بين السكنى ومؤنتها مؤنة السكنى تسقط بالتاميم

ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها  
وادعى الخلع ولا نفقة فالقول لها في المهر وله  
في النفقة خلع أمر أتتبه على عبد قمت  
فقته على مسمى ما خلعتك على عبدى  
وقف على قبوله أو لم يجيب شيء بجر (وبسقط  
الخلع) في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء  
كما عده العمادى وقديره (والمبارأة) أي  
الأبرار من الجانبين (كل حق) ثابت وقتها  
(القول) مسمى ما على الآخر (قوله كل حق  
النكاح) حق أو أباها ثم نكحها أو أباها بجر آخر  
فاختلفت منه على مهرها برى عن الثاني  
لا لأول ومثله المنة بزازة وفيه الاختلاف  
على أن تدعى لكل على صاحبه ثم ادعى  
أنه كلف من النكاح (النفقة العدة) وسكتاها  
بجهة أو النكاح (الا اذا نص عليها) قد سقط  
النفقة لا السكنى لا محق الشرع  
الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى فيصح فسخ



لا يحسن الشرع رفع الزوج لظلمها على صداقها بسقط الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفذ قضاؤه  
 لا يضاف في موطن الاجتهاد (قوله وهي غير شديدة) أي سفينة في أمر دنياها (قوله فانها تطلق) لان الطلاق  
 على حال وانطلق بغيره ان القبول ردة (قوله ولا يلزم المال) لانه لا منفعة ظاهرة لها في التزامه فانظر  
 في حقها أن تجعل كالصغيرة (قوله فيما) أي في الصغيرة وغير الرشيدة (قوله أي ملتزما الخ) لما كان الضمان  
 شقة فصل على الاصيل ولا شيء مناعا على الاصيل أو له بما ذكره (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تحقق  
 المكافاة اذ هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة ولا مطالبة على الاصيل (قوله كالخ مع الاجنبي)  
 كان أضاف البديل الى نفسه فاعتبر قبوله لانه التزم تسليم ذلك من ملكه وان لم يضاف الى نفسه ولا الى أحد  
 من المعتبرين وإما لانها الاصل فيه فلو قال الاجنبي للزوج اخلع امرأتك على هذه الدار وهذه الأت فالقبول  
 الى المرأة ولو قال على عبدي هذا والتي هذا ففعل وقع الخلع لانه هو الماقدما أضاف المال الى نفسه ولو قال لها  
 الزوج خلعتك على دار فلان فالقبول اليها ولو قالت اخضعني بألف على أن فلانا ضامن له ففعل وقع الخلع  
 فان ضمن فلان اخذ الزوج من أيم ما شاء والا فلا ففعل ولو كبل عنها بالخلع اذ قبل الخلع ثم كان الوكيل أرسل  
 البديل برسالة بان قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذا الألف وأشار الى ألف المرأة كان البديل  
 على المرأة ولا يطالب به الوكيل وان أضاف الوكيل البديل الى نفسه اضافة ملك أو ضمان بان قال اخلع امرأتك  
 على أتي هذه أو على هذه الألف وأشار الى ألف نفسه أو على ألف على أي ضامن كال بديل على الوكيل  
 ولا يتطلب به المرأة ولو كبل أن يرجع على المرأة قبل الاداء أو بعده وان تكن المرأة أمرته بالضمان اهـ بجر  
 (قوله فالأب أولى) لانه يملك التصرف في نفسها ومالها جوى أي بالملكية (قوله بلا سقوط مهر) أي فيه اذا  
 خلعها على مال غيره وكذلك لو خلعها على مهرها على أنه ضامن له صح ولا يسقط مهرها لانه لم يدخل في ولاية  
 الأب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكذا ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن  
 أو يرجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج ولو كان المهر عينا أخذت كله من الزوج ان كان بعد الدخول ونصفه  
 ان كان قبله ويرجع الزوج على الأب الضامن بقيمة اهـ جوى (قوله لانه لم يدخل) أي لان الاسقاط (قوله  
 أن يجعله بديل الخلع الخ) صورته أن يأمر الأب اجنبيا أن يلتزم للزوج بديل الخلع وهو عشرة دراهم وهي بقدر  
 المهر فيضاح الزوج عليه والمهر في ذمته فيصير الزوج به الأب على الاجنبي لانه بديل الخلع بقدره فيقبل  
 الاجنبي الخوالة ثم يعثره الأب أو يقر بقبضه منه وفيه أنه حيث يرجع الامر الى اقرار الأب بالقبض يقر بالقبض  
 من أول وخلفه ولا حاجة الى هذا التكاثر ثم يطلقها الزوج (قوله ثم يصير الزوج) أي بديل الخلع وضمر عليه  
 للاجنبي (قوله من له ولاية قبض ذلك) أي المهر منه أي الزوج وهو الأب فقط كما تقدم في باب المهر (قوله الزوج  
 فاعل وقوله من له ولاية ذلك ففعل يصير) (قوله أي الزوج الضمان) الاولى أن يقول أي الزوج بديل الخلع لانه  
 لا معنى لاستراط الضمان عليها (قوله وهي من أهل) أي القبول (قوله لعدم أهلية الغرامة) أي لعدم تأهل  
 الصبية للغرامة (قوله وان قبل الأب) لان قبولها متى شرط العين وهو لا يقبل النيابة (قوله في الاصح)  
 وفي رواية يصح لانه تقع محض لانها تتخلص بلا مال قاله في البصر (قوله فأجازت) أي قبول الأب كافي للدوام  
 ويصح رجوعه الى قبولها السابق حال صغرها (قوله ولم يذكر كرامالا) قد سبق ان الخلع مسقط للمهر ولو مع  
 ذكر البديل فضاة ذكر هذا القيد الرجوع عليها بالمهر ان دفعه ولا يرجع فيها اذ ذكر البديل (قوله ويرى من المهر  
 المؤجل) ولو دفع البعض وبقى البعض فليس لكل رجوع على الآخر فيما قبضه وما كان باقيا بذمة بسقط بحر  
 (قوله لما أمرته معاوضة) أي من جانبها (قوله فيعثر بقدر الامكان) أي وقد أمكن الرجوع الى امره  
 بينهما وهو المهر (قوله خلع المريضة) أي بديل خلعها (قوله والا فاقبل) أي والا يخرج بديل الخلع من الثلث  
 فلزوج الاقل من ارثه والثلث (قوله ان ماتت في العدة) حاصل التفاوت بين مضي العدة وعدم مضيتها أنه بعد  
 مضيتها لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج من بديل الخلع قدر الثلث ولو أكثر  
 من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بديل الخلع دون ثلث المال  
 لو تئنه أكثر ولو برئت من المرض سلم للزوج كل البديل كهيبتها فيه ثم يرثه والا ارثه منها بازوجة ماتت في العدة  
 أو بعد التراضيه ما يطلان حقه ولو اختلفت صحبة الزوج مريض فانطلق جائزا بالمعنى قبل أو أكثر ولا يرث

(كالخوالة) المرأة (بذلك) أي بمالها  
 وبهرها (وهي غير شديدة) فانها تطلق ولا  
 يلزم المال حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجوعها  
 فيها ما شرح وبما بينه (فان خالها) الأب على  
 مل (فانما له) أي ملتزما لا كهيلا ادم  
 وجوب المال عليها (صح والمال عليه)  
 كخلع مع الاجنبي فالأب أولى (بلا  
 سقوط مهر) لانه لم يدخل تحت ولاية الاب  
 ومن قبل سقوطه أن يجعله بديل الخلع  
 على اجنبي بقدر المهر ثم يصير به الزوج  
 عليه من له ولاية قبض ذلك منه بزازية  
 (وان شرطه) أي الزوج الضمان (عليها)  
 أي الصغيرة (فان قبلت وهي من أهل) بان  
 تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب  
 (طلقت بلائني) ادم أهلية الغرامة وان لم  
 في الاصح زبلي ولو بلغت فأجازت جاز ففعل  
 (قال) الزوج (خالعتك فقبلت) المرأة  
 ولم يذكر كرامالا (طلقت) لوجود الاجيجاب  
 والقبول (وبرى عن) المهر (المؤجل لو)  
 كان (عليه والا) يكن عليه من المؤجل نحوه  
 (ردت) (ماساق اليه لمن) المهر  
 (المجمل) لما أمرته معاوضة فتعثر بقدر  
 الامكان (خلع المريضة يعثر من  
 الثلث) لانه يرجع قبل الاقل من ارثه وبديل  
 الخلع ان خرج من الثلث والا فالاقل من  
 ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد  
 أو قبل الدخول فله البديل ان خرج من  
 الثلث وتماه في القبولين

ثم ما مات في العدة أو بعدها اه (قوله لغيرها من التبرع) علم له حذف معلوم من المقام تقديره ولا يلزمها  
 المال حالا (قوله لزمها المال الحال) لأن المنع انما كان لحق السيد وقد أذن أخاها المصنف وتقرر القولي  
 بينهما وبين المكتبة فآله أو السعود وقد يقال انهم لم تكن تحت حجره - حتى يتبرأ منه لها فآله وعندهم سواء (قوله  
 ونسب أم الولد والمدرسة) أي يؤيدان من كسبهما كما في الدر المنثور وزاد المدرعة على ما في المصنف إشارة إلى أن  
 الحكم لا يختلف فيما (قوله فبعد العتق) للعبر عن التبرعات مع عدم الاذن (قوله على رقبتهما) أي جعل السيد  
 للزوج رقبتهما بدل الخلع (قوله صح الخلع مجازا) ظاهره أنه لا يسقط المهر وظاهره وطه لبطان التسجعة فهو  
 كسجعة الخمر والخنزير (قوله وصارت أمة للسيد) أي سيد العبد والمدير بحر (قوله فلا يطل النكاح) لأنها  
 لا تصير مملوكة للزوج بل لمولاه وأما المكتاب فإنه ثبت له فيها حق الملك وحتى الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد  
 النكاح كما لو اشترى المكتاب زوجته بحر وما في المنع من أن الملك يقع لسيد المكتاب وهو ظاهر الشارح حيث  
 أطلق ولم ينسب عليه غير صواب (قوله لبطل النكاح) لأنه فارق وقوع الطلاق وقوع الملك في رقبتهما فتعذر  
 إيجاب العوض أخاها المصنف والمؤلف في شرح المتن (قوله فكان في تصحيحه ابطاله) أي كان في تصحيح هذا  
 الخلع بهذا البطل ابطال الخلع والنسب إذا أدى تصحيحه إلى ابطاله يكون باطلا وظاهره هذا التعليق الحكم  
 ببطلان الخلع مع أنه واقع وبالبطلان اتمامه بطله (قوله فآله ثلاثا) انما ذكره لأنه ما ينافي دفع فوهم أنه تلفظ بثلاثا  
 (قوله فقبلت) أي بعد الثلاث وقوله طلقت أي ثلاثا كما استظهره الحلبي كما إذا ذكر التعليق ثلاثا أما إذا قبلت  
 بعد المرة الأولى طلقت واحدة بألف ولا يقع بالتأخر شيء لأن البائن لا يلحق البائن (قوله لتعليقه بقبولها) فوقع  
 الثلاث جملة عند قبولها بثلاثة آلاف (قوله فقبلت) أي الأربع (قوله طلقت) أي ثلاثا بألف بحر (قوله  
 اتعليقه) أي الزوج الطلاق وقوله بقبولها أي الألف وقوله أنه لا تعليق وانما هو بالنعوى وبجواب بأن  
 المراد التعليق المعنوي فكانه يقول ان قبلت أربع تطليقات بألف فقد أوقعتم (قوله بازاء الأربع) الأولى  
 تخلف أزاه (قوله فتدبر) قال صاحب البحر وقد طلب من بالمدرسة المصرية غشية الفرق بين على أن تعطى حيث  
 توقف على القبول وبين على أن تدخل حيث توقف على الدخول وطلب أيضا الفرق بين أنت طالق على دخولك  
 الدار حيث توقف على قبولها لا على الدخول كما في الخاتبة وبين على أن تدخل حيث لا يكفي القبول مع أن أن  
 والفعل بمعنى المصدر اه قال في الدر المنثور نقلا عن العباب شرح السبب في بحث لام الجلود الفرق بين المصدر  
 الصريح والمصدر المؤول محتمل الثاني على الجنة دون الأول وتبعه الشريف المحقق في حواشيه على الرضى  
 اه قال الحلبي يعني فيصح أن يقال زيدا ما أن يقوم وانما أن يبعد ولا يصح زيدا ما أقام أو قعودا لكن لم يظهر  
 الفرق فيما نحن فيه اه وقال بعض مشايخنا الفرق ظاهر اذ فرق بين قولك خاتمتك على قولك كذا وبين على  
 أن تقول كذا ومثل ذلك على كلامك وعلى أن تتكلم وحده على قيامك وعلى أن تقوى فدهوى الصريح  
 دال على تقدم الدخول وصيرورته صفة لها فيدخل على الحصول وفي المؤول دال على طلب الحصول ذلك الفعل  
 أعني الدخول في مثال الشارح فيوقوف الصريح حيث قد على القبول والمؤول على طلب الحصول فتدبر اه وفيه  
 أنه بعد تسليم كون الصريح يدخل على الحصول وهو الدخول بالفعل مثلا يقتضي عدم توقف الطلاق على  
 القبول بل يقتضي تعييره لأنه في مقام العلة والمعلول على أن الواقع أنه لم يمتنع وجوده في المثال فتدبر (قوله  
 فالقول لها) لأنهما اتفقا على الواحدة وادعى زيادة لبطل عليها وهي تنكر وتنفي ضمان ما زاعى عنه - ما قال  
 في الدر المنثور لو أقامها البينة فيمنع الزوج أولى اه (قوله وبطل الشرط) فالمراد بالزوج ولا ينافي للولد ولا لا جنبي  
 بحر وانما بطل الشرط في الثالثة لأن الحضنة حق الولد فلا تملك اسقاطها فبأخذها يشق عليه اذ لم يكن له مال  
 (قوله بانث) لأن قوله طلقت وقع جوابا لقوله اختلعت منك وهو في يد البينة وقوله طلقتك لا ينافيها  
 إذ الطلاق يقع على البائن كما يقع على الرجعي وبه أفتى الامام ظهير الدين (قوله وقيل رجعي) ويجعل استثنافا  
 وهو قول القاضي أبي علي - الذي ظالم المصنف وأنا أفتي بأنه يسأل الزوج اسقاطا في موضع الخلاف (قوله  
 ولا رواية الخ) فيحصل أن يقع البائن نظرا لآمال ويحتمل أن يقع الرجعي - نظرا إلى إيقاعه لكن مسألة الزيادة  
 تدل على وقوع البائن اه حلبي قال في البحر في القضية في الباب العنود للمسائل التي لم يوجد فيها رواية  
 ولا جواب شاف للمتأخرين قالت لزوجه بألف أنك عن المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلعا

اختلعت المصكاتب لزمها المال بعد  
 العتق ولو باذن المولى لغيرها من  
 التبرع (والأمة وأم الولدان باذن المولى  
 رزهما المال الحال) قبضت الأمة  
 ونسب أم الولد والمدرسة ولو باذن فبعد  
 العتق (خلع الأمة مولاهما على رقبتهما إن  
 زوجها حر صح الخلع مجازا وإن زوجها  
 مكاتب أو عبدا أو مديرا صح وصارت أمة  
 للسيد) فلا يبطل النكاح أما الحر فلو ملكها  
 لبطل النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه  
 ابطاله اختياره فروع قال خاتمتك على  
 ألف فآله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة آلاف  
 لتعليقه بقبولها في المتن أنت طالق أربعا  
 بألف فقبلت طلقت ثلاثا وإن قبلت  
 الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بألف  
 الأربع أنت طالق على دخولك الدار وتوقف  
 على القبول وعلى أن تدخل الدار وتوقف  
 على الدخول قلت في طلب الفرق لأن  
 والنقل بمعنى المصدر فتدبر قال خاتمتك  
 واحدة بألف وقالت انما سألتك الثلاث  
 فقلت لهنها فالقول لها خلعها على أن  
 صدقها الولد ما ولا جنبي أو على أن  
 يسك الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط  
 قالت اختلعت منك فقال لها طلقك بانث  
 وقيل رجعي ولا رواية لو قالت أربعا من  
 المهر بشرط الطلاق الرجعي - فطلقها رجعيها  
 لكن في الزيادة أنت طالق اليوم رجعيها  
 وغدا أخرى رجعيها بألف فالبطل لهما  
 ومما باتنا





ذم من شق (قوله على استباحة وطها) انما قدر استباحة لان العود عن التحريم يكون بالاستباحة لكونها ضدًا  
 للحرمة بجر والمعاد ان يعتقد ان الوطء مباح له والحرمة لا غلبة (قوله أي يرجعون عما قالوا) أي عن حكم ما قالوا  
 وهو الحرمة وقوله فيريدون الوطء أي استباحته لئلا يحسب ما قدمه والا نسب بال صناعة ذكر الالة قبل تفسيرها  
 (قوله واللام بمعنى عن) أو باقية على حقيقتها وفي الكلام حذف أي انقض ما قالوا بجر أو انقض ما قالوا نهر (قوله  
 انعلق حقها) قضاء وديانته ان لم يطل ولو مرة والاندبانه (قوله وعلى القاضي الزامه به) أي التحسين العشرة بينهما  
 لا للوطء لانه بعد الاولى لا يطل به قضاء (قوله بجمس أو ضرب) التحسين بينهما هو ما في التواريخ (وفي البحر  
 عن المشايخ انه يجزى فان أي ضربه اه وانما ظاهرا عقاده (قوله فان قال كمرت) أي باعتاق أو اطعام أو صيام  
 (قوله ولو قومه بوقت الخ) ولو أراد قربانها داخل الوقت لا يجوز ولا كفارة بجر والظاهر ان الوقت اذا كان أربعة  
 أشهر فأكثر انه لا يكون ايلا اعدم ركعه وهو الحلف أو تعليق المشق (قوله بتطلة) لانه من الاقوال (قوله بخلاف  
 مشبهة فلان) فانم لا يتطلة ويكون غلظا فلان في المجلس كان ظهرا اه حاجي مع زيادة (قوله أو ظهرا)  
 انما صحت نيته لانه من كتاباته (قوله أو طلاقا) هو من كتاباته أيضا فيقع به بالنية أو دلالة الحلال على ما رآه  
 في التمر فقول الشارح بعد لانه كتابة لتعلل لا يضاع الظهار والطلاق به عند النية وان نوى به ايلا كان ظهرا  
 عند الكل على الصحيح كافي البحر (قوله ويكره الخ) أي تحريمه على ما يظهر من عبارة البحر وهي وقيد بالنسبة  
 لانه لو خلا عنه بأن قال أنت أي لا يكون مظاهرا لكنه مكره لقربه من التشبيه بقياسا على قوله يا خبيثة المسمى  
 عنه في حديث أبي داود المصرح بالكراهة ثم قال ومثله قوله يا خبيثي يا بغي ونحوه اه (قوله ونحوه) من كل  
 ذي رحم محرم (قوله من ظهرا) انما صحت نيته لانه شبهها في الحرمة بامه وهو اذا شبهها بظهرها يكون مظاهرا  
 فيكلمها أولى نهر (قوله أو طلاقا) انما صحت نيته لان قوله أنت على حرام من كتابات الطلاق وقوله كافي تأكيد  
 للحرمة ولم أر ما اذا قامت دلالة الحلال على ارادة الطلاق بأن سأله اياه وقال نويت الظهار نهر (قوله ثبت الادنى  
 وهو الظهار) اعدم ازالته ملك النكاح ولو طلق (قوله في الاصح) هو قول محمد وقال أبو يوسف ايلا (قوله ثبت  
 الظهار لا غير) فلا عبرة بغيره من طلاق أو ايلا وبثبت الظهار وان لم يكن له نية بجر (قوله من أمته) ولو موطوءة  
 أو أم ولد أو مكاتبه أو مستهانة لان لفظ النساء الواقع في الآية لا يتناولها بجر (قوله اعدم الزوجة) فيكون  
 صادقا في التشبيه في ذلك الوقت ولا يتوقف ظهاره على الاجازة بجر (قوله كالايلا) أي اذا حلف بالله لا يقرب من  
 أربعة أشهر لزمه كفارة واحدة لان الهتك حرمة اسم الله تعالى وهو ليس بمعتقد وهذا بائنا في (قوله فار بجلس  
 صدق) أي قضاء كافي التبريل لاية عن السراج قاله الحلبي (قوله والا) أي بأن كان يجالس لاي صدق الادبانه  
 (قوله على المعتد) تبع في هذا التعبير المصنف وهو مخالف لما نقله في حقه من أن المعتد أنه يصدق مطلقا  
 وعبارته وأشار إلى أنه لو ظاهرا من امراته مرارا في مجلس أو يجالس فعليه لكل ظهار كفارة إلا أن نوى به  
 الأول كاد كره الاستيعابي وغيره وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمعتد الأول اه ونقله عنه  
 صاحب الهندية وأقره والمصنف في شرحه نسب التفصيل للاستيعابي وجه له المعتد مع أن الاستيعابي هو  
 المطلق وقد اشتهر الحال على العلامة أبي السعد وقد ذكر ما لم يتقبل (قوله وكذا الوعلقة ينكحها) بأن قال ان  
 تزوجت كانت على كظهر أمي وكثره فان نوى التأكيد دين ولا فرق بين المجلس والمجالس على المعتد (قوله اتحد)  
 أي كان ظهرا أو احدا بجر في طلق بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقربها ايلا (قوله يتجدد) أي الظهار كل يوم  
 فاذا مضى يوم بطل ظهاره ذلك اليوم وكان ظهرا في اليوم الآخر وله أن يقربها ايلا بجر لان القوف فيه معنى  
 الشرط (قوله مع بقاء الأول) بخلافه ما في البحر حيث قال أنت على كظهر أمي اليوم وطلعا يوم كان مظاهرا  
 منها اليوم واذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقربها ايلا فاذا جاء غدا كان ظهرا طهارا آخر اذا غدا غدا وقت  
 اه وأما ما ذكره من بقاء الأول فهو في صورة ما إذا قال أنت على كظهر أمي وكما جاء يوم فانه لا ينقض ظهار  
 اليوم الأول وكما جاء يوم صار ظهرا طهارا آخر مع بقاء الأول ولا يطله الا بكفارة كافي الهندية وغيرها  
 (قوله وفي هلق بشرط مكث) كالوفاة كما دخلت الدار فانت على كظهر أمي يتكرر بتكرار الدخول فيكفر  
 بعد الدخولات (قوله لا في شعبان) لكونه ليس من الوقت المظاهرة ويحتمل على انه لم يطل في رجب فان  
 وطئ فيه صح تكفيره (قوله لا يجزى) (قوله ولا اجاز) سواء كان قبل يوم الجمعة أو بعده والله تعالى اعلم بالصواب

(على) استباحة (وطها) أي يرجعون عما  
 قالوا فيريدون الوطء قال الفراء العود  
 الرجوع واللام بمعنى عن (ولم أر أمته مطالبته  
 بالوطء) انعلق حقها به (وعليها انتمعه  
 من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي  
 الزامه به) بان ككفر دفعا للضرر عنها  
 بجمس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق فان  
 قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو  
 قسده بوقت سقط بفضه ونعليه بمشبهة  
 الله بطله بخلاف مشبهة فلان (وان نوى  
 بآنت على مثل أمي) أو ككافي وكذا  
 لو حذف على خاتمة (برأ أو ظهرا  
 أو طلاقا صحت نيته) ووقع ما نواه لانه كتابة  
 (والا) بنوشا أو حذف الكاف (انما)  
 وتبين الأدنى أي البريعة في الكرامة وبكره  
 قوله أنت أي وبأنتي وبأختي ونحوه  
 (وبأنت على حرام كافي مع ما نواه من  
 ظهار أو طلاق) وتتم ارادة الكرامة لزيادة  
 بوطء التحريم وان لم ينو ثبت الأدنى وهو الظهار  
 في (الاصح) وبأنت على حرام كظهر أمي ثبت  
 الظهار لا غير) لانه صريح (ولا ظهار) صحيح  
 (من أمته ولا من نكحها ايلا) امرها ثم ظاهرا  
 منها ثم أجازت (لعدم الزوجية) (أنتن على  
 كظهر أمي ظهرا منهن) اجامعا (وكذا لكل)  
 وقال مالك وأحمد بكفارة كفارة واحدة  
 كالا بجر (لأنهم من امراته مرارا في مجلس  
 أو يجالس فعليه لكل ظهار كفارة) فان في  
 التكرار) والتأكيد (فان بجمس صدق  
 والا لا) على المعتد وكذا الوعلقة ينكحها  
 كما رعن التواريخ (فروع) أنت على  
 كظهر أمي كل يوم اتحد ولو أن في تحذره  
 قر بانم ايلا ولو قال كظهر أمي اليوم وكذا  
 جاء يوم فكما جاء يوم صار ظهرا طهارا  
 آخر مع بقاء الأول ومتى عاق بشرط مكث  
 ككفر ولو قال كظهر أمي رمضان كله  
 ورجب كله اتحد استقصا فاصح تكفيره  
 في رجب لا في شعبان كن ظاهرا واستغنى  
 يوم الجمعة مثلا ان ككفر في يوم  
 الاستغناء لم يجز والاجاز تاريخية ويحرم





أَوْ خُتْمِي (قوله أو مقطوع الاذنين) ان كان السمع باقيا (قوله أو مكاتبا) انما جاز عنها لان الرق فيه كامل وان كان  
 الملك فيه ناقصا وجواز الاعتاق عنها بعد كمال الرق لا كمال الملك وحل الوطء بغير كمال الملك لغرم وطء المكاتبة  
 لا المدبرة وأم الولد تنتسخ الكتابة بالنظر الى جواز التكفير وأما الاولاد والا كساب فسأله لعبد بجر (قوله  
 لا الوارث) أما اذا اعتقه الوارث صح لتضمنه الاراء من يدل الكتابة المقتضى للاعتاق وانما يقب من كفارة  
 المورث لبقاء الكتابة بعد الموت فلا. لك للوارث فيه بخلاف عتق سيده حال الكتابة بجر (قوله وكذا يقع عنها شراء  
 قريبه) المراد بالشراء أن يدخل في ملكه بضمه كالمهبة وقبول الصدقة والوصية والمراد بالقريب ذوالرحم المحرم  
 (قوله بنية الكفارة) أي عن الظاهر صرح بها أو فواها ولا عبرة بالنسبة المتأخرة (قوله بخلاف الارث) اذا نوى  
 التكفير بالموروث عند موت مورثه لعدم المنع (قوله ثم باقية) أي قبل المسيس كما يؤخذ من الباقي (قوله  
 استصفا) وجهه أنه اعتق رقبة كاملة بكلامين والقصص تمكن على ملكه ومثله غير مانع كي أجمع شاة للاضحية  
 فأصاب السكين عيناها والقياس عدم الجواز لانه يعتق النصف تكن القصص في الباقي (قوله كما يجزى) أي قريبا  
 في قول المصنف واعتاق نصف عبد الخ (قوله لا يجزى فائت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق  
 والبطن والسفي والعقل فاستأنى والمراد أنه اذا فأت منفعة بتمامها من منافعه لا يجزى عنها (قوله لانه هالك  
 حكما) علله في البحر بقوله لانه بفوات جنس المنفعة تصير الرقبة فائتة من وجهه بخلاف نقصانها وهو أولى (قوله  
 ومريض لا يربى برؤه) لانه ميت حكمًا خائفة (قوله وساقط الاسنان) لعدم قدرته على المضغ ولو الجيسة (قوله  
 والمقطوع يده) مثله أسنلهما أو أشل الرجلين والمعلوج اليابس الشق والمقعد (قوله أو أياه ماء) أي أياه ما يديه  
 أما مقطوع أياه ماى الرجلين في أبي السعد وأنه يجوز (قوله أو ثلاث أصابع من كل يد) لان لا كثر حكم الكل  
 حوى (قوله أو رجلاه) فهو ان منفعته المسمى منع (قوله أو يده ورجل من جانب) لانه فائت منفعة المشى لانه  
 متعذر عليه منع (قوله ومعتوه ومغلوب) الذي في البحر وكذا المعتوه والمغلوب (قوله ولا يجزى مدبر وأتم ولد)  
 لاستحقاقهما الجزية بجهة فكان الرق فيها ناقصا والاعتاق عن الكفارة بعتد كمال الرق كالبيع فلذا لا يجوز  
 بيعهما (قوله ومكاتب أذى بعض يده) لانه تحرر برعوى وروى الحسن عن الامام العيص لانه عتقه معاق  
 بأداء كل البذل فلا يثبت شيء من العتق بأداء البعض محيط (قوله وهي حيلة الجواز الخ) الضمير يعود الى التخيير  
 المعلوم من المقام وأنت ضمير مظهر التخيير (قوله بعد ضمانه) أي بعد تضمين الشريك اياه قيمة حصته (قوله لم تكن  
 النقصان) أي في نصيب صاحبه حيث لا يمكن استئداء رقبته بسبب اعتاق نصفه ثم اذا تحول اليه بالضمان تحول  
 ناقصا فلا يجزئته كالتدبير (قوله ونصف عبده الخ) هذا مذهب الامام وعندهم الاعتاق النصف اعتاق الكل  
 فحصل عتق الكل قبل المسيس (قوله فان لم يجد المظاهر ما يعتق) عطف على محذوف تقديره هذا ان وجد  
 ما يعتق أي ان لم يجد رقبته بعقها ولا غنما فاضلا عن قدره كفايته وقدر الكفاية للتحريف قوت يومه والذي  
 لا يعمل قوت شهر بجر (قوله وان احتاجه لخدمته) مبالغة على الفهوم فكانه قال أما ان وجد تعين عتقه  
 وان احتاجه لخدمته حلبي (قوله أو لقتاده) قال في البحر الذين لا ينع تحرير الرقبة الموجودة وعتق وجوب  
 شرائم اجمال على أحد القولين (قوله غنما في الجوهره) تفريع على قوله وان احتاجه (قوله الا أن يكون زمنا)  
 لما كان ظاهر رجوع الضمير الى المولى فيفيد أنه اذا احتاجه الى الخدمة لا يلزمه عتقه وهو ناقض مافي البدائع  
 دفعه الشارح تبعًا للبحر رجوع الضمير الى العبد (قوله ويحتمل رجوعه للمولى) أي ضمير بكونه فهو لصاحب  
 التهر قال الشرف الجوى في شرحه ولو قيل بجواز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجده من يخدمه اذا اعتقه لكان  
 له وجه وجيه (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به قادر على العتق فلا تعين عليه بيعه وشرا رقبته بل يجزئه  
 الصوم لانه لباس أهله خزنة وتقييدهم بالمال يمكن بفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه يتعين عليه بيعه  
 وفي الدرالمعتق ولا يعتبر ثيابا التي لا بد له منها اه وتقييدها بالمال بدله منها بفيد أنه يتعين عليه بيع ما لا يحتاج اليه  
 منها (قوله والا فتولان) قيل يجزئه لان محمدا عليه بأنه يحل له الصدقة وهو بشرى أن ماله ملحق بالعدم حكما  
 لكونه مستحق الصرف الى الدين كالماء المستحق للعطش لا يمنع التيمم وقيل لا يجزئه وذكر محمد ما يدل عليه فانه  
 خص الصوم بعباد قضاء الدين وذلك لان ملك المدينون في ماله كامل بدليل أنه يملك جميع التصرف فيه ولو كان  
 له دين على آخر فان قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم والا جزأه كذا في البحر (قوله ولو عليه كفارتان) أي

(أو مقطوع الاذنين) أو داهب الحاجبين  
 وشعر لحية ورأس أو مقطوع اذن  
 أو شفتين ان قدر على الاستكمل والا  
 (أو غور) أو اعشى (أو مقطوع احدى  
 يديه واحدى رجليه من خلاف أو مكاتبا لم  
 يؤد شيئا) واعتقه مولا لا الوارث (وكذا)  
 يقع عنها (شراء قريبه بنية الكفارة)  
 لانه بضمه بخلاف الارث (واعتاق نصف  
 عبده ثم باقية) عنها استحصانا بخلاف  
 المشترك كما يجزى (لا) يجزى (فائت جنس  
 المنفعة) لانه هالك حكمًا كالأعلى والجنون  
 الذي لا يعقل (فن يفسق بجور في حال  
 افاقتة ومريض لا يربى برؤه وشاقط  
 الا سنان والمقطوع يده أو أياه ماء)  
 أو ثلاث أصابع من كل يد (أو رجلاه أو يد  
 ورجل من جانب) ومعتوه ومغلوب كافي  
 (ولا) يجزى (مدبر وأتم ولد ومكاتب أذى  
 بعض يده) ولم يجز نفسه فان عجز فخره  
 جازوه هي حيلة الجواز بعد أدائه شيئا (واعتاق  
 نصف عبده) مشترك (ثم باقية بعد ضمانه)  
 لكن النقصان (ونصف عبده من تكفيره  
 ثم باقية بعد وطء من ظاهر منها) لا مدبره  
 قبل التماس (فان لم يجد) المظاهر (ما يعتق)  
 وان احتاجه لخدمته أو لقتاده (قوله غنما في الجوهره) له عبد  
 واحد حقيقة بدائع فان كان يكون زمنا  
 للخدمة لم يجز الصوم الا أن يكون زمنا  
 انتهى يعني العبد ليتوقف كلاهما ويحتمل  
 رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل  
 ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعابه دين مثله  
 ان أدى الدين أجزأه الصوم والا فتولان  
 ولوله مال غائب انتظره ولو عليه كفارتان  
 وفي ملكه رقبته فصام عن احدها ما لم  
 اعتق عن الاخرى لم يجز

لظهاره ما قد مضى مع أنه يمتنع صاحب الصوم من بعده لم يقفوا عليه ويستندون في ذلك  
كل فبعدم عبارته في شرح المتن وهي وفي المحيط عليه كقارنا بين وعنده طعام يكتفى لاحداهما فصام من  
احداهما ثم أطعم عن الأخرى لم يميز صومه لأنه صام وهو قادر على التكفير بالمال ويستفاد منه ما لو كان عليه  
كفارة ناظها وفي ذلك رتبة فصام من احداهما ثم أعتق عن الأخرى أنه لا يجوز بخلاف ما لو أعتق أولا أه  
(قوله وبه كسسه جاز) الكلام في الصوم أما العتق فجاز عن الذي أعتق منه على كل حال (قوله لزمه العتق)  
وانقلب صومه نفلا (قوله ولا قضاء لو أفطر) لأنه شرع فيه مطلقا لا مطلقا فلا فرق بين بحر (قوله قبل المسيس)  
هو صوم ركاس (قوله وليس فيه ما رمضان) ممنوع الصرف لزيادة الألف والنون جوى (قوله وأيام نهي عن  
صومها) وهو يوم العبد وأيام التضرع لأن الصوم بسبب النهي عنه ناقص فلا يتأذى به الكامل ورمضان  
في حق الجميع المقسم لا يسع غير فرض الوقت وفي اقتصاره على نفي الأيام المتبعية وشهر رمضان دلالة على أنه  
لا يشترط أن لا يكون فيه ما وقت نذر صومه لأن المذود والعين إذا قوى فيه واجبا آخر وقع عما نوى بخلاف  
رمضان وفي كلامه إشارة إلى أن هذه الأيام لو دخلت على الصوم انقطع التتابع صامها أولا لا مكان وجود شهرين  
بصومهما ما خالف عنها بحر (قوله وكذا كل صوم شرط فيه التتابع) ككفارة افطار وعين ونذر معين شرط  
فيه التتابع أما المعين لئلا عنه فإن التتابع فيه وإن لم يكن لا يستقبل إذا أفطر فيه يوما كرجب مثلا لأنه  
لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرنا كذا في القح من الأيمان (قوله بعذر) أي مبيع لفطر وغير المبيع أولى (قوله  
بخلاف حيض) فإنه لا يقطع كدائرة الظهار ونحوه لأن لا يتجدد شهرين خالين عن حيضها بخلاف كفارة العين  
وفي البدائع علم بأن فصل أيام القضاء به من الجهر بما قبله حتى لو لم تصلي وأفطرت بعد الحيض لم يثبت  
لتركها التتابع بلا ضرورة بخلاف نفاسها فإنه يقطع وهذا ما خالف فيه النفاص الحيض (قوله إذا أديت) أي

وبعكسة جاز (صام شهرين) ولو غيبية  
وخمين يوما بالليل والآنستين يوما ولو  
قدرة على التحريم في آخر الأخبار لزمه العتق  
وأنتم يومه ندبا ولا قضاء لو أفطر وإن صار  
نفلا (متتابعين قبل المسيس) وليس فيه ما  
ومضان وأيام نهي عن صومها) وكذا كل  
صوم شرط فيه التتابع (فإن أفطر بعذر)  
بكسفر ونفاص بخلاف حيض إذا أديت  
(أو غيره أو وطئا) أي المظاهر منها ما لو  
وطئ غيرها وطئا غيره فطر لم يضر انقضا  
كلوط في كفارة القتل (فيهما) أي  
الذين من (مطلقا) لئلا أو نهارا عايدا أو  
ناسيا كما في المختار وغيره وتقييد ابن مالك  
الليل بالعدم غلط بجر لكن نقل القهستاني  
ما يخالفه فتنبه (استأنف الصوم)  
لا الاطعام إن وطئها في خلاه) لأن  
النص في الاطعام وتقييده في تحطاف  
(والعبد) ولو كان تابا أو مستبر صام  
الحزب المحجور عليه بالسنة عن وكذا  
(لا يجوز له الصوم) المذكور بالاعتد  
بها من معنى العبادة وليس للبيعت لما  
(ولو) وصلي (اعتق سيده عنه أو اطعم)  
لو باصره لعدم أهلية التملك إلا في الإحصار  
فيطم عنه المولى قبل ندبا وقيل وجوبا

بعد الحيض فيقطع التتابع وصومته صامت شهر الخاضت ثم أديت بلزمتها السن (قوله إذا أديت) أي  
مرعاة التتابع فلمها (قوله أو غيره) لا حاشية له (قوله أو غيره) لا حاشية له (قوله أو غيره) لا حاشية له  
أما الصوم عند الحيض أو في وقت الحيض فلهما بالاولى ر قوله وطئا غيره فطر) كأن وطئها بلا مطلقا  
أو ناسيا كذا في التمهيد أما أن وطئها نهارا عايدا بطل صومه (قوله كلوط في كفارة القتل) أي الوط  
الذي لا يفسد الصوم بحر (قوله مطلقا) هو قولها وقال أبو يوسف النضر عدم فساد الصوم ولو جامعها بلا  
أو نهارا ناسيا لا يستأنف والصحيح قولها لأن المأمورية صوم شهرين متتابعين لا مسيس فيها فإذا جامعها  
في خلاه لم يأت بالمأمورية وإذا أفطر في خلاه انقطع التتابع بحر (قوله لكن نقل القهستاني ما يخالفه)  
أي ما في البحر وعبارته كافي الخلفي وكذا استأنف الصوم إن وطئ أي المظاهر منها إلا عايدا كافي الميسوط  
والنظم والهداية والكافي والقدروري والمضترات والزاهدي والتف وغيرها وبجزم قول الاستيعابي في شرح  
الطحاوي بالليل عدا أو ناسيا لا يعلق أن يجعل العهد في كلام الهداية والمنصف على أنه قبلنا اتفاقا كما فعله  
أنه الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية لذلك اه عليه فيكون تأويل الآية قبل  
من المسيس لأن النسيان بعذر في كثير من الأحكام (قوله لا طلاق النص في الاطعام) إلا أنه يمنع  
في نفسه أنه لا بد من جواز قدره على الاعتاق والصوم فقعا بعد المسيس والمنع اعني في غيره لا يمنع المشروعية  
استسعاها مولا طي عن الهداية (قوله وتقييده) أي النص فيها ما قبل المسيس (قوله أو مستدعي) هو الذي  
في باقيه (قوله فساك رقبته) كان يؤجره مثلا أو يأخذ من أجره ما زاد عن نفعه كعبد أعتق نصفه فاستسعاها  
الظهار به على المعتد من جريان الحجر على الحزب نفسه وهو قول صاحبين فلما عتق السفيه عبده في كفارة  
(قوله نهي في قبحه) ولم يميز عن تكفيره جوى عن خزنة الأكل (قوله المذكور) وهو شهران متتابعان جوى  
وهو من ينصف جواب سؤال أشار إليه ما في البحر بقوله فإن قلت لم يكن الرق منصف الصوم الكفارة مع أنه  
ينصف نعمة وعقوبة قلت لما كان فيه معنى العبادة لم ينصف لأن العبادة كالصلاة والصوم يستوى فيها الحال  
الجز والعبد (قوله وليس له سيده منعه منه) لتعلق حق العبد وهو المراتبها (قوله لعدم أهلية التملك) أي من  
العبد فلا يصح ما لكاتبه كحديث لا يملك العبد شيئا ولا يملكه مولا له أي والاطعام والاعتاق شرطهما الملك  
(قوله إلا في الإحصار) فإن للمولى أن يبيعه عنه ليجل فاذا عتق فعليه حج وعمره بحر (قوله فيطم عنه) أي يرسل  
لدينا يبيع عنه في الحرم يتصدق به واطم الاق الاطعام على إرسال الهدى غير مشهور (قوله قبل ندبا وقيل

وجوبا) الخلاف في المزوم وعدمه كالحق الجبر وغيره وعبارة الجبر عن البدائع لو أحصره - دما أحرم باذن المولى  
ذكر القدر في شرح مختصر الكرخي انه لا يلزم المولى انفاذه في لانه لو لم يملك العبد ولا يجب للعبد  
على مولاه حتى فاذا اعتقه وجب عليه وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه على المولى ان يذبح عنه  
هديا في الحرم فيصير لان هذا الدم وجب لبلية ابتلى بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة الذنقة والتفقة على المولى  
كعدم الاحصار اه وقد يقال من نفي الوجوب لا ينافي النذب بل يقول به مراعاة لقول الآخر (قوله مرض  
لا يبرح برؤه) ولو كان المريض شابا (قوله أي ملك ستمين مسكينا) انما أول أطعم بملك لصح ذكر القيمة بعد  
واما الاباحة فذكرها بعد قوله وان غداهم الخ وقيد بالمسكين لاخراج الفقي فلا يجوز اطعامه في الكفاية  
تلك الاباحة لا لخراج غيره من مصارف الكفاية يصح صرفها للجميع ومن له مال وعليه دين فهو فقير  
كالحق الجبر (قوله ولو حكما) كاطعام واحد ستمين يوما (قوله ولا يجوز غير المراهق) الاول ان يقول ولا يجوز  
من دون المراهق لان غير المراهق صادق بن هو أكبر منه (قوله قدرا) في دفع نصف صاع من بر أو صاع من تمر  
أو شعير ودقيق كل كاس له وكذا السويق ولو دفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير جازا اذا كان قدر  
الواجب كأن يدفع ربع صاع من بر ونصفه من شعير وانما جاز التكميل بالآخر لا لتحديد المقصود وهو  
الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كالأذى نصف صاع من بر أو صاع من الوسط (قوله وصرفا) فلا يجوز  
اطعامها أصله وفروع واحد الزوجين ومملوكه والهائمي ويجوز اطعامها الذي يصح (قوله من غير المنصوص)  
فلودفع نصف صاع تمر تبلغ قيمته نصف صاع بر أو صاع من البر أو أقل من نصف صاع بر عن صاع تمر وفتنه  
تبلغه لم يجوز لان العبرة في المنصوص اعم من النص لا اعتناء ولو لم يعتبر لزم ابطال التقدير المنصوص عليه في كل  
صنف وهو باطل وعليه ان يتم للذين أعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجد لهم استأنف حتى عن الفتح  
(قوله اذ العطف) أي عطف القيمة في المنصف على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضي ان القيمة غير  
المنصوص اه حلي وفيه نظر اذ القيمة أعم من قيمة المنصوص عليه أو غيره نهر (قوله وان أراد الاباحة) انما  
كفت الاباحة لورود الاطعام فيها وكذا في الفدية وهو حقيقة في التمكن فان قيل المباح - بملك المباح له على  
ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت اذا صار مأكولا زال ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملك أحد بجر (قوله فقداهم  
وعشاهم) الغدا بالاطعام الغدا والعشاء بالفتح طعام العشاء بالكسر (قوله وأعطاهم قيمة العشاء) فيكون  
جامعا بين الاباحة والتملك وهذا يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين غدا وعشاء بجر وبما ذكره الشارع هذا  
يستغنى عن قوله فيما يأتي ويجاز الجمع بين التملك والاباحة (قوله أو عشاءين) أو شعيرين (قوله وأشبعهم)  
ولا اعتبار بالقدار الاطعام بعدهم ولشبع حتى روى عن الامام في كفارة ليلين لو قدم أربعة أرغفة الى عشرة  
- ساكنين وشبعوا أجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع تناوخا به وحل المراد بالشبع الشرعي أو ما اعتاده  
كل آكل منهم بجر (قوله بشرط ادم في خبر شعير وذرة) ليحكمهم الاستيفاء الى الشبع وهذا ما عليه بعض المشايخ  
واليه مال الكرخي وقال بعضهم لا يجوز بجر الشعير بناء على ان محمد انص على خبر البذر في الزادات (قوله لتجدد  
الحاجة) أي لان حاجة هذا الشخص تتجدد بتجدد الايام فتكثر المسكين يتكرر الحاجة حكما فكان تعدد احكام  
بجر (قوله ولو اباحه كل الطعام الخ) المراد بالاباحة التملك (قوله عن يومه ذلك) الاول ان يقول عن مسكين  
واحد (قوله لتجدد حقيقة - وكما) اه لا يملك ثلاثين قال في المنع لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم  
فانصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز (قوله عن ظهارة) بدل من الضمير في عنه (قوله سبع) أي  
من كفارة ظهارة الا امر لانه طلب منه التملك في والفقر قابض له أو لا ثم نفسه فيتحقق غناكم ثم غناكم منع (قوله  
على ان ترجع) مثله اذا حال الدائع على ان اربع لانه لما قبل الشرط فقد التزم باختياره فأفاده الحلي (قوله في  
الدين يرجع) لان مطلق الامر بقضائه موجب للرجوع لان الدين مضمون في الدنيا والاخرة فتنبوت الرجوع  
على الامر لا يكون رجوعا أكثر مما سقط من نعمته (قوله لا يرجع على المذهب) لانه لو رجع بجر زاد الامر لرجوع باكثر  
ما سقط عن ذمة الامر لان الوجوب من احكام الاخرة وثبوت الرجوع يقتضي الوجوب في الدنيا والاخرة  
ولا يجوز ان يرجع باكثر مما سقط عن ذمته حلي عن النهر (قوله بشرط الشبع) لا حاجة الى ذكره للتصريح به  
في قوله سابقا واشبعهم الا ان يقال ان ذلك - رهنه لا فائدة تعمم اشتراطه لكل كفارة (قوله سوى القتل) لو قال

(فان يجوز عن الصوم) لمرض لا يبرح برؤه  
أو كبر (أطعم) أي ملك (ستين مسكينا) ولو  
حكم لا يجوز غير المراهق بدائع (كالفطرة)  
قدرا وصرفا (أو قيمة ذلك) من غير  
المنصوص اذ العطف للمعقارية (وان) أراد  
الاباحة (قداهم وعشاهم) أو عشاءهم  
وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءه أو أطعمهم  
غدا أو بر أو عشاءين أو عشاءه وصرفا  
واشبعهم (جاز) بشرط ادم في خبر شعير  
وذرة لا بجر (كما) جاز (أو أطعم واحد ستمين  
يوما) لتجدد الحاجة (ولو اباحه كل  
الطعام في يوم واحد دفعة اجرا عن يومه  
ذلك فقط) اتفاقا (وكذا اذا ملكه الطعام  
في يوم واحد دفعة) (قوله وحكم) (امر)  
الزباني لتجدد الحاجة (قوله) القبر  
غيره ان يعلم منه عن ظهارة فقل (الغير  
ذلك) (صح) (وه) ليرجع ان قال على ان  
ترجع ربيع وان سكت في الدين يرجع  
اتفاقا وفي الكفاية والاسكان لا يرجع على  
المذهب (كاحكام الاباحة) بشرط الشبع  
(في) طعام (الكفارون) سوى القتل

فخرج كمارة القتل فانه لا اطعام فيها لكان أولى (قوله وفي القدية) روى الحسن عن الامام انه لا بد من التلبك  
 والمعدد ما في المصنف (قوله لصوم) في شيخ فان (قوله وجناح) كان حلق أو غطى رأسه بعذر فانه ان شاء ذبح  
 وان شاء اطعم كل فقير نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع وما فاذا أباح في الاطعام صم (قوله دون  
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة البطر (قوله ان ما شرع بانط اطعام وطعم) ككفارة لظهار وكفارة العين ومثل  
 كفارة الظهار كمارة الاططار وكفارة قتل الصيد فان الله تعالى قال أو كفارة طعام مسكين وانما جازية الاباحة  
 لان ما ذكر حقيقة في التمكن من الطعام وهو يحصل بالاباحة (قوله وأداء) كزكاة وصدقة فطر كما في البحر (قوله  
 شرط فيه التملك) لان البناء والاداء للقليل حقيقة بجر (قوله لا اتحاد الجنس) فلا حاجة الى نية التمين لانها  
 في الجنس المتحدس به لقوله قاله الحلبي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كما اذا كان عليه كفارة بين وكفارة  
 ظهار وكفارة قتل غائت عتق عبيد عن الكفارات لا يجوز به عن الكفارة بجر (قوله الا ان يتوى بكل كلام) استثناء  
 من قوله بخلاف اختلافه المقيد عدم الجواز يعني لو اعتق في الصورة المتقدمة ثلاث رقبات فابا أن يكون عتق  
 رقبة عن واحدة منهم الاجبةا وهكذا جاز بالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه محبط وما افاده ظاهره من انه يتوى  
 بكل رقبة كل واحدة من الكفارات ليس مرادوا والمرق بين هذه وبين ما اذا اعتق عبيد عن الكفارات غير فان  
 مقابلة الجمع بالجمع تقتضي التسمية على الاحاد فكانت بمعنى هذه (قوله بعينه) فعل مضارع صفة لواحد أي له أن  
 يعين أي الظهارين شاءوا في نسخة بعينه بالباء الموحدة وهي بمعنى الاخرى (قوله التي كفر عنها) أي عن ظهارها  
 (قوله وعن ظهار وقتل لا) راجع الى جميع الصور (قوله لما تر) أي من قوله بخلاف اخذ لافه (قوله قد صم عن  
 الظهار) أي يصم عتقها عن كمارة الظهار (قوله استصسانا) والقياس عدم الجواز للجهالة في مختلف الجنس  
 وهي مضرقة (قوله اعدم صلاحيتها للقتل) فانه لا بد منه أن تكون الرقبة مؤمنة للآية ونظير ذلك ما اذا جمع بين  
 المرأة ويبتها وأختها ونكحها معا فان كانتا غائبتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت احدهما متزوجة  
 صح في الفارغة بدائع (قوله بدفعة واحدة) فان كان بدفعات جازا فصح (قوله كما تر) ذلت لظهارين أي  
 من امرأة وامرأتين حلبي (قوله كذا في نسخ النمرح) أي نسخ المتن الذي في شرح المصنف حلبي (قوله وفي نسخ  
 متن) أي المجردة عن شرح المصنف (قوله لم يصح أي عنها) فلا ينافي صحته عن أحدهما فوافق نسخ النمرح  
 معنى لكن لما كان فيها ايهام انه لا يصح أصلا أصلها لمصنف حال شرحه وانما صم عن واحد فقط لانه زاد في قدر  
 الواجب ونقص على الحمل فلا يجوز الا بقدر الحمل لان النقصان عن العدد لا يجوز قالوا يجب في الظهارين اطعام  
 مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كالأطعم ثلاثين مسكينا لكل واحد صاع فانه لا يكتفى عن  
 ظهار واحد بجر (قوله خلافا للمعد) فقال يجوز ذلك عنهم ووجه الاتفاق في المؤدى فاقبهم ما وانقص  
 صرف لهم اقصار كالأطعم كبدفتين أو اختلف جنس الكفارة (قوله ووجه الكمال) حيث قال كما يحتاج الى  
 نية التعيين عند اختلاف الجنس يحتاج اليه التميز ببعض أشخاص ذلك الجنس وقد اعترضوا ذلك في العتق فانه لو كان  
 عليه كفارة ظهار لامرأتين فأعتق عبدا وانا عن أحدهما صح فعيده ولم يبلغ وحله وطو هاجع اتحاد الجنس  
 لم يصح في الاطعام اثبت فرضه وهو حالهما معا الحلبي (قوله صح عنها) لاختلاف الجنسين نمر (قوله والاصل  
 نية التعيين) أي لكفارة في الظهار معا وانما قلنا ذلك لانه اذا عتق ظهارا احدهما للتكفير صح وحله فربما  
 كما في البحر (قوله المتحدس به) أشار به الى أن معنى اتحاد الكفارين اتحاد سببهما وكذا الاختلاف قاله الحلبي  
 قال في البحر والاصل ان ما اختلف سببه فهو المختلف وما لا فهو المتحد والصلوات كلها من قبيل المختلف في  
 الظهارين من يومين وصوم أيام رمضان من قبيل المتحدان كان من سنة واحدة وان كان من سنتين فهو المختلف  
 (قوله مفيد) الاوضع مفيدة والاختلاف سببه كالافطار والظهار فيصم بينهما (قوله وقت التكفير) واعتبر  
 لامام أحمد وقت الوجوب والامام الشافعي رضى الله تعالى عنهم أجاب عن أغاظ الحالين والوجه لنا ان القدرة انما  
 يحتاج اليها الاداء في شرط وجودها وعدمها عنده (قوله أطعم مائة وعشرين) أي أكلة واحدة (قوله فيعيد  
 على سنتين منهم) كما لو غذى سنتين وعشى سنتين غيرهم فانه لم يجزه الا أن يمد على أحد النمرع منهم غداء أو عشاء  
 (قوله لزوم العدد) وهو الستون وقوله مع المقدار وهو الغداء والعشاء في الاباحة ونصف الصاع في التلبك  
 في المسئلة السابقة انما وجد العدد دون المقدار (قوله ولم يجز اطعام فطيم) أي الا بطريق التلبك كما افاده

(و) في (القدية) اصوم ونبأ به ج ورجاز  
 الجمع بين اباحة وتلبك (دون الصدقات  
 والعشر) والاضابط ان ما شرع بانط اطعام  
 وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع لم يفت  
 وأداء شرط فيه التملك (حزب عبيدين من  
 ظهارين) من امرأة وامرأتين (ولم يعين)  
 واحد الواحد (صح عنها ومثله) في النسخة  
 (الصيام) أربعة اشهر (والاطعام) مائة  
 وعشرين فقير الاتحاد الجنس بخلاف  
 اختلافه الا ان يتوى بكل كافي صم (وان  
 حزر عنهما رقبة) واحدة (أو صام) عنها  
 (شهرين صم عن واحد) بعينه وله وطه التي  
 كفر عنها دون الاخرى (وعن ظهار وقتل لا)  
 يصح لما تر لم يجز ككفارة فتصح عن الظهار  
 استصسانا لعدم صلاحيتها للقتل (أطعم  
 ستين مسكينا كالأطعام) بدفعة واحدة (عن  
 ظهارين) كما صم (صح عن واحد) كذا في  
 نسخ النمرح ونسخ المتن لم يصح أي عنهما  
 مالا فالحمد ووجه الكمال (و) عن افطار  
 وظهار صم (عنهما اتفاقا والاصل ان نية  
 التعيين في الجنس المتحدس به لغو وفي المختلف  
 سببه مفيد فروع \* المعتبر في البسار  
 والاعصار وقت التكفير أطعم مائة وعشرين  
 لم يجز الا عن نصف الاطعام فبعد على سنتين  
 منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم  
 العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم  
 ولا شعبان

صاحب البحر في شرح قول المصنف وهو تحرير رتبة ثم ان هذا ~~مكرر~~ مكرر قول الشارح سابق ولا يجوز غير  
الرائق وقوله ولا يشبهان مكرر مكرر قوله سابقا واشبههم فانه يفيد عدم هذا الوصف قبل تناولهم قتال والله  
سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب اللعان) •

مصدر لعان قياسي وسماحي أو سماحي والملاءمة وتتمرد المفاعلة غالباً بما فؤاها يكامر مباشرة ومن  
غير الغالب يابومه مباومة ويوما حكامه ابن سيدة أفاده صاحب المنهر (قوله من اللعان) أي مشتق منه لان المزيد  
مشتق من الجرود (قوله والابعاد) أي عن رحمة الله تعالى وعن منازل الابرار والالباق الثاني بالمؤمنين كما أفاده  
التهستاني وعطف الابعاد على ما قبله عطف تفصيلي (قوله للعهنة نفسه قبلها) أو هو من باب التغليب فالمراد  
باللعن ما يعيب الغضب ووجه التغليب السابق المذكور أو لما كان الغضب يستلزم اللعان أطلق عليه ولا يصل فيه  
آيات النور من قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى قوله حكيم واختلف في سبب نزولها فروى البخاري عن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر يك بن محمدا  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهره فقال يا رسول الله إذا رأيت أحدا ناعلي امرأته رجلا  
ينطق بيمين البينة فخذل رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول البينة والا حد في ظهره فقال هلال  
والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد فتزل جبريل يقول الله تعالى والذين يرمون  
أزواجهن حتى بلغ ان كان من الصادقين فأنصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه ما يخافه هلال وشهد  
والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان أحدكما كاذب بهل منكما نائب ثم قامت فشهدت فلما كانت عند  
انطامسة وعظها وقال انهما وجبة فتاكات ونكصت حتى طنسا لم ترجع ثم طالت لأفضح قري سائر اليوم  
فغضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أكل العينين سابغ الالبين خدج الساقين فهو  
انريك بن محمدا فخاوت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله تعالى لكان لي  
واهاش ان اه قال في الصباح خدج أي خضم بحر (قوله وشرا عاهدات الخ) أفاده أنه لا بد أن يكونا أهلين  
للسهادة ولو قذف بكامة أو بكلمات أربع زوجات له بالزنا لا يكفيه لعان واحد لهن بل لا بد أن يلاعن كلامهن  
على حدة بخلاف ما إذا قذفها امرأته بيمين لعان واحد اه (قوله كنهود الزنا) أي اعتبرناه بهم فاللعان  
لما كان شاهد لنفسه كثر عليه أربع أفاده في شرح المتن (قوله مؤكيدات بالايان) أي وقويات بها فان لفظا  
شهد محمود على المشاهدة عن يقين وعلى النسم كما ذكره في الشهادات وفي الدر المنثور ليس لنا من الايمان  
ما يتعد من جانب المدعي الا هنا وفي القسامة (قوله مقرونة شهادته باللعان) أي بعد الرابعة بان يقول لعنة  
الله عليه ان كان من الكاذبين (قوله لانحن بكثير اللعان) أي على انفسهن فلا تنال به ذكره حينئذ لا اعتبارا  
(قوله فكان الغضب أردعها) أي أزعجها بعبادة لفظه وانفرد منه (قوله مقام حد القذف في حقه) أي بالبدنة  
اليه الا مطلقا والالم تتبل شهادته أي دامع انهما مقبول كذا ذكره الشارح في حد القذف (قوله مقام حد الزنا  
في حقه) ولا يصح العذوة عنه والابرام والصلح اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك جوى (قوله سقط عنه  
حد القذف) أي ان كان كاذبا وهي صادقة (قوله وعنها حد الزنا) ان كانت كاذبة وهو صادق بحر (قوله لان  
الاشتهاد باقته) أي من الطرفين والسبب والثناء زائدتان (قوله مهلك) أي مع الكذب (قوله بل أشد) لان فيه  
عدم مراعاة مقام الألوهية حيث تجرى على ذكره كاذبا فربما يطول عذابه في الآخرة بذلك بخلاف الحد لاسمعا على  
القول به جابر (قوله وشروط قيام الزوجية) اعلم ان شرائط وجوب اللعان بعصمها يرجع الى القاذف خاصة  
وبعضها الى المقدوف خاصة وبعضها اليهما جميعا وبعضها الى المقدوف به وبعضها الى المقدوف فيه وبعضها الى  
نفس القذف اما القول فواحد وهو عدم إقامة البينة على صدقه وأما الثاني فانكارها وجود الزنا منها وعقمت  
عنه وأما الثالث فالزوجية بينهما والحرية والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لعان  
بقذف المذكوحة فاسد اولاً بقذف المبانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعا ولو قذف زوجة به بزنابقيل  
الزوجية وجب اللعان وأما ما يرجع الى المقدوف به فهو الزنا وأما ما يرجع الى المقدوف فيه فكونه مافي دا  
الاسلام وأما ما يرجع الى نفس القذف فان يكون بصريح الزنا (قوله قذافي وجب الحد في الاحنية)

(باب اللعان)

(هو) لغة مصدر لعان كقائل من اللعان  
وهو الطرد والابعاد يسمى به لا بالغضب للعنة  
نفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيح  
وشرا عاهدات (شهادات أربع) كنهود الزنا  
(مؤكدات بالايان مقرونة) شهادته  
(باللعان) وشهادتها بالغضب لانحن بكثير  
اللعان في مكان الغضب أردعها (فأعته)  
شهادته (مقام حد القذف في حقه)  
(وشهادتها) (مقام حد الزنا في حقه) أي  
اذ لا عا سقط عنه حد القذف وعنها حد  
الزنا لان لا اشتهاد بالله مهلك كالحق بل أشد  
(وشروط قيام الزوجية وكون الذم كاح  
صحيحا) لا فاسدا (وجنبه قذف الرجل  
زوجته قذافي وجب الحد في الاجنبية)





نفسه (قوله لانه المذني) علمه للبعدية قال في الجبر لان الزوج في حكم الشاهد عليها بفسادها وهي مسقطه  
 بشهادتها ما حققه عليها من الزنا فلا يصح ان تبندى المرأة كالابصح ان تبندى المذني عليه بما يسط المدعى  
 عن نفسه كذا في شرح الاقطع اه (قوله أعادت) ليكون على الترتيب المشروع وظاهره الوجوب وفي النهاية  
 لو بدأ ببلعائها فقد أخطأ السنة ولا يجب أعادته قال الكمال وهو الوجه شرعية لانية (قوله لحصول المقصود) وهو  
 التلاعن (قوله والاحتياط) العلم فيه ما تقدم في الزوج (قوله ولا تحذف) لان الحذف لا يجب بالاقرار من تركه فكيف  
 يجب بالتصديق (قوله ليس باقرار قصدا) لان المقصود به دفع اللعان عن نفسها (قوله ولا يفتني التلبس) أي  
 نسب الولد اذا قذفها بغيره فصدقته (قوله لانه حق الولد) الضعيف الى النسب (قوله فلا يصح قذفه في ابطاله) فهو  
 ولد لها مجر (قوله ولو اشتهر) عن اللعان بعد أن ترافعا (قوله على ما إذا لم تنف) أما إذا مضت فانه لا يجب بهما  
 لكن لها أن تطالب به متى شئت لما تقدم من عدم سقوطه بالهتاف حلي وهو في الجبر (قوله لعدم وجوبه)  
 أي اللعان حيث لا أي حين امتنع فالامتناع منها ليس امتناعا على وجوب عليها ويحكم أن يقال في دفع  
 الاشكال انه بعد الترافع منها صار امتناع اللعان من حق الشارع وهي تنف فالتقاضى بطالب كلافها ظاهرا  
 الامتناع كانت غير متمثلة للمحكم الشرعي قصير لا مثله بخلاف ما إذا أي هو فقط فلا تحبس لان عدم  
 الامتناع لم يفتق الا منه (قوله لرقه) أو لكونه محمدا وفي قذف وقوله أول كفرة صورته ما إذا أسأت ثم قذفها  
 قبل عرض الاسلام عليه مجر (قوله وكان أهلا للقذف) قد بدله لان الزوج لو كان صيدا أو مجنونا فلا حد ولا لعان  
 مجر (قوله ناطقا) فلو كان آخرس فلا حد ولا لعان منع (قوله لانه من جهته) كعدم صلاحه - ينسب له الشهادة  
 (قوله ولو كان القذف صحيحا) أن اجتمع فيه الشروط من كون القاذف بالغا عاقلنا طاقا (قوله أنها هي لم تصلح)  
 بأن كانت صغيرة أو مجنونة أو محدودة في قذف (قوله أو ممي لا يحذفها) بأن لم تكن عفيفة (قوله  
 فلا حد) لعدم الأهلية عند عدم صلاحيتها الاداء الشهادة ولصدقها فيما قال اذا كانت من لا يحذفها (قوله  
 لانه خلفه) وحيث اتنى الاصل اتنى الخلف (قوله ولكنه يعسر) أي وجوب لانه اذاها والحق الشين بها كذا  
 في الجبر وظاهره وجوب التعزير ولو غير عفيفة فله أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحق الشين بنفسها  
 (قوله وهذا) أي قول المصنف وان صلح وهي من لا يحذفها (قوله بما فهم) من قوله سابقا من قذف زوجته  
 العفيفة عن الزنا ويحتمل أنه راجع أيضا الى قوله وان لم يصلح شاهد الخ فانه مفهوم من السابق أيضا واليه  
 يشير ما في النهر (قوله ويثبت بالاحسان الخ) أي الذي هو شرط في حقها ومنه ومن قوله وكذا بقط برزها بعد لم  
 اشترط ادوام الاحسان من حين القذف الى حين التلاعن (قوله بالطلاق البائن) وهو الحلية في اسقاط  
 الايمان وقيد به لان الرجعي لا يسهط لانه لا يخرج عن العصمة بقط اذا خرجت من عدته (قوله وغيبته)  
 أطلق فيها فم الغيبة المقطعة وغيرها (قوله لو علمي الشاهد أوفى) بخصات أي خرج عن الطاعة لانها أهل  
 للاداء بعدهما (قوله أو ارتدت) انما لم يسهط بها لان هودا الى الاسلام مرجو حتى لو مات أو قتل على رذته سقط  
 وهذا التعديل يشكل على سقوطه بالغيبة فان الحضور مرجو فكان الظاهر عدم سقوطه أيضا بالغيبة مادام  
 حضوره مرجو واذا نظر ما المانع لها من طاب اللعان بعد حضوره أبو السعود (قوله وهو مهود) أي الجنون  
 مهود أي وقع بها وانما أعاد الضمير على الجنون فقط لان الصغر ثابت مهود ولا يهزم عده (قوله الى غيبه  
 محله) القائل له وهو الصغر والجنون فأخذه المصنف ولو قال لا سنده الى حاله غير وجبة للعان لكن أظهر لانه  
 لا وجه ليعمل الجنون والصغر محلا غير قابل (قوله بخلاف زنت وأنت ذميمة وأمة) انما وجب اللعان فيها  
 لانه يلحقها الشين مع ذين الوصفين بخلاف الصغر والجنون أبو السعود (قوله أو منذ أربعين سنة) لانه كذب  
 بديهة أبو السعود ومقتضى الكذب وجوب الحد قوله حيث تلاعن كذا في نسخة بخلاف الذنن والاول  
 اثباتها كما هو في نسخة أخرى (قوله لاقتصاره) أي على وقت القذف قد يقال انه اذا كان لها عهد بالذميمة  
 أو الرقية أن يسهط كما قيل في الجنون والصغر فالاولى التعديل بما تقدمنا قوله وصفته) أي هيته الواقعة فيه  
 أنعم من كونها أركانا أو نناوهي على وجه السنة كما نقله المشايخ أن القاضي يقيمها مائة بلين ويقول  
 التمن فيقول الزوج انهم يدانقه انان الصادقين فيسار بهن من الزنا ورموا في النجاسة لعنة الله عليه  
 ان كان من الكاذبين فيسارها بهن من الزنا بسير اليها كل رقة ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه لجر

لانه المذني فلو بدأ ببلعائها أعادت فلو فرق  
 قبل الاعادة منخ لحصول المقصود اختيار  
 (والاحتياط حتى تلعن أو تصدقه)  
 فيندفع به اللعان ولا حد وان صدقته  
 أربع لانه ليس باقرار قصدا ولا يفتني  
 النسب لانه حق الولد فلا يصح قذفه في ابطاله  
 ولو اشتهر ببلعائها بعد أن ترافعا (قوله على ما إذا لم تنف) أما إذا مضت فانه لا يجب بهما  
 لكن لها أن تطالب به متى شئت لما تقدم من عدم سقوطه بالهتاف حلي وهو في الجبر (قوله لعدم وجوبه)  
 أي اللعان حيث لا أي حين امتنع فالامتناع منها ليس امتناعا على وجوب عليها ويحكم أن يقال في دفع  
 الاشكال انه بعد الترافع منها صار امتناع اللعان من حق الشارع وهي تنف فالتقاضى بطالب كلافها ظاهرا  
 الامتناع كانت غير متمثلة للمحكم الشرعي قصير لا مثله بخلاف ما إذا أي هو فقط فلا تحبس لان عدم  
 الامتناع لم يفتق الا منه (قوله لرقه) أو لكونه محمدا وفي قذف وقوله أول كفرة صورته ما إذا أسأت ثم قذفها  
 قبل عرض الاسلام عليه مجر (قوله وكان أهلا للقذف) قد بدله لان الزوج لو كان صيدا أو مجنونا فلا حد ولا لعان  
 مجر (قوله ناطقا) فلو كان آخرس فلا حد ولا لعان منع (قوله لانه من جهته) كعدم صلاحه - ينسب له الشهادة  
 (قوله ولو كان القذف صحيحا) أن اجتمع فيه الشروط من كون القاذف بالغا عاقلنا طاقا (قوله أنها هي لم تصلح)  
 بأن كانت صغيرة أو مجنونة أو محدودة في قذف (قوله أو ممي لا يحذفها) بأن لم تكن عفيفة (قوله  
 فلا حد) لعدم الأهلية عند عدم صلاحيتها الاداء الشهادة ولصدقها فيما قال اذا كانت من لا يحذفها (قوله  
 لانه خلفه) وحيث اتنى الاصل اتنى الخلف (قوله ولكنه يعسر) أي وجوب لانه اذاها والحق الشين بها كذا  
 في الجبر وظاهره وجوب التعزير ولو غير عفيفة فله أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحق الشين بنفسها  
 (قوله وهذا) أي قول المصنف وان صلح وهي من لا يحذفها (قوله بما فهم) من قوله سابقا من قذف زوجته  
 العفيفة عن الزنا ويحتمل أنه راجع أيضا الى قوله وان لم يصلح شاهد الخ فانه مفهوم من السابق أيضا واليه  
 يشير ما في النهر (قوله ويثبت بالاحسان الخ) أي الذي هو شرط في حقها ومنه ومن قوله وكذا بقط برزها بعد لم  
 اشترط ادوام الاحسان من حين القذف الى حين التلاعن (قوله بالطلاق البائن) وهو الحلية في اسقاط  
 الايمان وقيد به لان الرجعي لا يسهط لانه لا يخرج عن العصمة بقط اذا خرجت من عدته (قوله وغيبته)  
 أطلق فيها فم الغيبة المقطعة وغيرها (قوله لو علمي الشاهد أوفى) بخصات أي خرج عن الطاعة لانها أهل  
 للاداء بعدهما (قوله أو ارتدت) انما لم يسهط بها لان هودا الى الاسلام مرجو حتى لو مات أو قتل على رذته سقط  
 وهذا التعديل يشكل على سقوطه بالغيبة فان الحضور مرجو فكان الظاهر عدم سقوطه أيضا بالغيبة مادام  
 حضوره مرجو واذا نظر ما المانع لها من طاب اللعان بعد حضوره أبو السعود (قوله وهو مهود) أي الجنون  
 مهود أي وقع بها وانما أعاد الضمير على الجنون فقط لان الصغر ثابت مهود ولا يهزم عده (قوله الى غيبه  
 محله) القائل له وهو الصغر والجنون فأخذه المصنف ولو قال لا سنده الى حاله غير وجبة للعان لكن أظهر لانه  
 لا وجه ليعمل الجنون والصغر محلا غير قابل (قوله بخلاف زنت وأنت ذميمة وأمة) انما وجب اللعان فيها  
 لانه يلحقها الشين مع ذين الوصفين بخلاف الصغر والجنون أبو السعود (قوله أو منذ أربعين سنة) لانه كذب  
 بديهة أبو السعود ومقتضى الكذب وجوب الحد قوله حيث تلاعن كذا في نسخة بخلاف الذنن والاول  
 اثباتها كما هو في نسخة أخرى (قوله لاقتصاره) أي على وقت القذف قد يقال انه اذا كان لها عهد بالذميمة  
 أو الرقية أن يسهط كما قيل في الجنون والصغر فالاولى التعديل بما تقدمنا قوله وصفته) أي هيته الواقعة فيه  
 أنعم من كونها أركانا أو نناوهي على وجه السنة كما نقله المشايخ أن القاضي يقيمها مائة بلين ويقول  
 التمن فيقول الزوج انهم يدانقه انان الصادقين فيسار بهن من الزنا ورموا في النجاسة لعنة الله عليه  
 ان كان من الكاذبين فيسارها بهن من الزنا بسير اليها كل رقة ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه لجر

الكاذبين فيما رماي به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا والقيام بدوب القوله صلى الله عليه وسلم لم باعاصم قم فاشهد وللمرأة قومي فاشهدى ولان الحسد ودمية لها على الشهرة وظاهر هذا أنهم مائة ومائة وخلاف ما في القصة - تأتي حيث قال ثم يقعد الرجل ويقول المرأة قائمة الخ وزاد بعضهم بعد القسم الذي لاله الا هو والخطاب برميته بك وانك ان الكاذبين ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي ابي السهم ودالعي نوعان أحدهما الطرد عن رحمة الله تعالى وهذا ليس الا للكافرين والثاني الابعاد عن درجات الابرار ومقام الاخبار وهو المراد والحاصل أن الطرد والابعاد على مراتب في حق العباد وان الله يعصى اليأس من الرحمة لا يجوز ولو على كافر الا من علم بالنص أنه مات أو يموت كافر ولا جهة للجور في خبر اذا دعا الرجل زوجته الى فراشه فأبت لانتها ما الملائكة لان ذلك ليس من لعن المعين اذا تعين انما يحصل باسم أو إشارة بل من اللعن على الوصف فهو بمنزلة الله - من العن من بأت هاجرة فراش زوجها اه مناصي وظاهر اقراره أن قواعد المذهب لا تأباه (قوله ولو أكره) لا حاجة اليه مع قول المتن ولو أخطأ الحاكم اه حلي (قوله بتفريق الحاكم) لا باللعان وحده كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله فيتوارثان قبل تفرقه) ويقع طلاقه عليهما ويصح ايلأوه ونظماه قبله حموي (قوله وان لم يرضيا بالفرقة) لانها حق الشرع قال صلى الله عليه وسلم التلاعن لا يجتمعان أبدا (قوله ولو زالت أهلية الامان) أي بعد التسلاع قبل التفرق (قوله فزق) لانه يربح عود الا حصان يجر (قوله والا لا) يعني اذا زالت بما لا يربح زواله بأن أكذب نفسه أو قذف أحدهما انسانا فخذ للثقف أو وطلت وطأ حراما أو خرس أحدهما لا يفرق بينهما كما في البصر (قوله فزق) القاضى لا المحكم (قوله ومفاده) البحث لما صاحب النهر حيث قال بعد نص التارخانية وهو ظاهر في أن لا يخلو كل بيطر (قوله ولو لم يفرق) تفرع على التقييد بالظرف في قوله الذي وقير الامان عنده (قوله صح) لان لا كثر حكم الكل (قوله ولو بعد الاقل) أي منهما (قوله لانه يجتمع فيه) فالشافعي رضي الله تعالى عنه قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج وحده - حلي عن النهر (قوله وقيد في البصر) أي قيد القاضي المرفق في هذه المسئلة (قوله بغير القاضي الحنفى) اذا حنفى لا يربى ذلك والاولى أن يقول بقاض يرى ذلك اذ ليس كل غير حنفى يرى الجواز (قوله فلا ينفذ) أي قضاؤه بالتفريق (قوله وحرم وطؤها) أي ودوا عليه كما ر (قوله لا ر) أي من حديث التلاعن لا يجتمعان أبدا اه - حلي (قوله ولها) أي لهما عنه بعد التفريق النفقة الا عثم من الكسوة والطعام مادامت في العدة كما في البصر عن التارخانية وكذا السكى لوجوب العدة في بيت طلقت فيه (قوله وان قذف الزوج بولد) أي نفاه عنه أما نفاه الولد عن الزوج الاول حكمه كالزنا (قوله حتى) أي عند قطع النسب فلو نفاه بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا لو جات بولدين أحدهما ميت فنفاها بولدين ولزماه وكذا لو نفاه ما ثم مات أحدهما أو قتل قبل الاعان زماه وبطل الاعان عند الثاني لاعتنه الثالث يجر (قوله نفي الحاكم نسبه) فيه إشارة الى أن التفريق بينهما لا يكتفى اقطاع نسب الولد فلذا روى عن أبي يوسف أنه لا بد أن يقول قطع نسب الولد عنه بعد ما قال فزقت بينهما كما في المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق نفي النسب ألا ترى أنه بعد موت الولد يفرق بينهما باللعان ولا ينتفى نسبه بجرع عن التسمية (قوله وألفقه بأمه) خرج مخرج التوكيد من (قوله بشرط صحة النكاح) التحقيق أن هذا الشرط والذي بعده من شرائط اللعان لا من شرائط النفي فلذا حذفهما في البدائع حموي فلا لعان بنى الولد في النكاح الفاسد ولو طه بشبهة ولا ينتفى النسب بجرع (قوله حتى لو علق) أي الحمل (قوله لعدم التلاعن) لفقد شرطه وهي الصلاحية لاداء الشهادة لانها اذا عقلت حال الرق والكفر يصير كأنه قذفها فيهما وهو لا يوجب امانا (قوله وأما شرط النفي) أي نفي الولد وجوب قطع نسبه بجرع (قوله فستة) الاول التفريق والثاني أن يكون وقت الولادة أو بعدها يوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم منه اقرار به صريحا أو دلالة كسكونه عند التهنئة الرابع أن يكون الولد حيا خلاصا من أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد فلو ولدت فتذا ولا عن الحاكم بينهما وفرق بينهما وأزيم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغد زماه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفيه الا لانها أجنبية وللعان ماض لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وان قال الزوج ههنا لا بد عليه ولا يكون مكذبا نفسه لاحتمال الاختيار بما رآه شرعا السادس أن لا يكون محكوما بنبوه شرعا فان كان كذلك لا يقع عليه نسبه بأن ولدت امرأة ولدا فانقلب هذا

(فان التلعن) ولو أكره (بأن بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفرقه (الذي وقع اللعان عنده) وبفريق (وان لم يرضيا) بافرقة نفي ولو زالت أهلية اللعان فان يما يربح زواله كيجنون فزق والا ولو تلاعننا فغاب أحدهما وكل بالتفريق فزق تارخانية ومفاده أنه اذا لم يוכל ينظر (فالم يفرق) الحاكم (حتى عزل أو مات استقبله الحاكم الثاني) خلافا لعمد اختيار (ولو أخطأ الحاكم فزق بينهما بعد وجود الاكس من كل منهما صح ولو بعد الاقل) أي مرة أو مرتين (لا ولو فزق بين لعانه قبل لعانها فزق لانه يجتمع فيه تارخانية وقيد في البصر بغير القاضي الحنفى أما هو فلا ينفذ (وحرم وطؤها بعد الاعان قبل التفريق) لا ر (ولا حتى) (نفي) (وان قذف الزوج بولد) حتى (بأمه) الحاكم (نسبه) عن أبيه (وارثه بأمه) بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال يجرع فيه اللعان حتى لو علق وهي أمة أو كناية فنفقت أو سات لا ينتفى لعدم التلاعن وأما شرط الذي فستة مبسوط مذكورة في البدائع

الولد على رضى مع ذات الرضيع وقضى بدنيه على عاقلة الاب ثم نفي الاب نسبه بلا من القاضى بينهما ولا يقطع نسب  
الولد منه لان القضاء بالدية على عاقلة الاب قضاء يكون الولد منه فلا يقطع النسب بعده او كان له امرأتان  
دخل بهما ثم قال احدا كما قالني ثلاثا لم يبين حتى ولدت احدهما لا اكثر من سنتين من وقت الطلاق كانت  
الولادة ميتا لوقوعه على الاخرى لان الولد حصل بعلوق حادث بعد الطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان  
نفي الولد عن القاضى بينهما ولا يقطع النسب لان حكم الشرع يكون الواريا حاكم بكونه منه وبعد الحكم به  
لا يقطع باللعان او كان له امرأة جاءت بولد فنفاه فلم يلاعنها حتى قدفها اجنبى بالولد فخذ فقد ثبت نسب الولد  
ولا يفتنى به بذلك بجر (قوله وسجى) أى بعض هذه الشروط عند قوله نفي الولد الى الخ ويجوز في القروع أيضا  
(قوله وان كذب نفسه) أى بعد اللعان فان كان قبله ينظر فان لم يطقها قبل الاكذاب بعد وان أبانهم انهم كذب  
نفسه فلا حد ولا لعان زيلى وسواء كان الاكذاب باعترافه أو بيمينته ثم قوله وان كذب نفسه ليس تكرارا  
بما تقدم من قوله حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيه بعده شر بلاية  
وانما لم يجب حد ولا لعان فيما ذاك كذب نفسه بعد الابانة لان المقصود من اللعان التفريق به بينهما ولا يتأق بعد  
اليمين ولا يجب عليه الحد لان قدفه كان موجبا لللعان فلا يقبل موجبا للحد لان القذف الواحد لا يوجب  
حدين اه أبو السعود (قوله فاذى نسبه) فانه يحد ولا يثبت نسبه فان ترك ولد اثبت نسبه من الاب  
ورثه الاب لا احتياجا الى النسب بجر (قوله للقذف) فيه نظر فان القذف أخذ موجبه وهو اللعان  
بل انما حد لانه نسبه في شهادات اللعان الى الزنا وهو شهادة وشهود الزنا اذ ارجعوا يحدون نهر (قوله حد أولا)  
وتعقيد الزيلى الحل بالحد اتفاق (قوله وكذا اذا قذف غيرها) سواء كان المقتوف رجلا أو امرأة كذا  
في الدر المنثور (قوله نخذ) وكذا اذا قذفت نخذت لبطلاق الاهلية كذا في الدر المنثور قال في البحر ولو قال وكذا  
ان قذف أحدهما أخذت لكان أولى (قوله أوزنت) المراد به الوطء الحرام وان لم يكن رشا شرعا بجر والمراد أنه  
حصل أحد هذه الاشياء بعد اللعان والتفريق بيمينته قوله انه ينكحها فان النكاح لا يكون الا بعد التفريق  
وكذا يدل عليه قوله والحاصل الخ (قوله عن أهلية اللعان) وهو ما ذكره قبله وبه من الخرس (قوله وكذا  
لو طرأ الخ) الاولى حذف كذا (قوله لدرته بالشبهة الخ) قال أبو السعود ولا لعان بقذف الاخرس لانه قائم  
مقام حد القذف وقدفه لا يمرى عن شبهة والحدود تدرا بها روكذا لا حد شر بلاية عن شرح الجمع وكذا  
اذا كانت المرأة خرسا لجواز تصديقها لو تنطق والحد لا يثبت بالشبهة فكذا اللعان غاية ولو خرس أحدهما  
بعد اللعان قبل التفريق فلا حد ولا تفريق كما لو ارتد أو كذب نفسه بجر (قوله وهو لفظ أشهد) ولو قال أحلف  
مكان أن أشهد لا يجوز بجر وقد قدم من القهستاني جواز أقسم بدل أنهد (قوله مع فقد الركن) أى فى المنة  
الاولى (قوله ولا الا لعن بالكتابة) أى للشبهة لا يثبت اللعان بالكتابة لان الكتابة بمنزلة ما ليس بصريح  
من الناطق فصا شبهة أبو السعود ويحتمل أن ايناد أنه لا يجري اللعان بالكتابة لفقد الركن (قوله لعدم ثبوت  
لاحتمال كونه انتفاخا كذا فى الدر المنثور (قوله ولو نيقناه الخ) استئناف بقرينة قوله بصير بدون فاء  
ولو كانت وصلة لاقبها للتفريع (قوله لا قبل المدة) أى مدة الحمل والاولى لا قبل من ستة أشهر بأن يكون بين  
نفي الحمل والوضع أقل من ستة أشهر حتى يكون موجودا يقينا عند النفي (قوله فكذا) أى فحمله ليس منى وهذا  
مذهب الامام وعندهما يجري اللعان اذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر للتيقن بقبامه وأشار الشارح الى دلائل  
الامام بقوله والقذف لا يصح تطبيقه بالشرط وهذا بخلاف العتق فصيح ويتوقف على الولادة وأما ما رآه المبيعة  
بسبب الحمل فلان الحمل ظاهر واحتمال الریح شبهة والربط بالعيب لا يمنع بالشبهة وكذا التسبب يثبت مع الشبهة  
وأما وجوب النفقة له المطلقة اذا اعت جلا فلقبول قوامها فى أمر عتقها فأفاده صاحب البحر (قوله للقذف  
الصريح) أى بقوله زينت (قوله ولم ينف الحاكم الحمل) وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه ينفى عنه عليه الصلاة  
والسلام نفي ولده لال وقد قدفها حاملا اه أبو السعود (قوله لعله بالوحى) أى لعلم النبي صلى الله عليه وسلم اننى  
بالوحى بعنى والوحى مفقود فى أمته (قوله عند التهنئة) بالهمزة من هنا أنه بالولد بالتقبيل والهمزة  
كما فى المباح وهى قول الاس له عند التهنئة عند الميلاد أقر الله عينك وأبارك الله تعالى لك فيه وورثك منله  
فاذا انقضاء خبثه مع نفيه أيضا عند ابتعا آله الولادة يفتنى النسب (قوله ومدتها سبعة أيام) قال الجوى وغيره

وسجى (وان كذب نفسه) ولو دلالة بان  
مات الولد المنفى من مال فاذى نسبه  
(حد) للقذف (وله) بعد ما كذب نفسه  
(أن يلد لها) حد أولا (وكذا اذا قذف  
غيرها لحد أو) صدقته أو (زنت) وان لم تحد  
زوال العفة والحاصل أن له تزوجها اذا  
خرج أو أحدهما عن أهلية اللعان (ولا  
ادمان لو كانا خرسين أو أحدهما وكذا  
لو طرأ ذلك) الخرس (بعده) أى اللعان  
(قبل التفريق فلا تفرق بين واحد) لدرته  
بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ أشهد ولا  
لا لعن بالكتابة (كالا لعن بنى الحمل)  
لعدم ثبوت القذف ولو نيقناه بولادتها  
لا قبل المدة بصير كانه قال ان كنت حاملا  
فكذا والقذف لا يصح تطبيقه بالشرط  
(ولا لعن بجر زينت وهذا الجمل منه)  
للقذف الصريح (ولم ينف) الحاكم  
(الحمل) بلم الحكم عليه قبل ولادته ونفيه  
عليه الصلاة والسلام ولده لال لعله بالوحى  
(نفي الولد) الحى (عند التهنئة) ومدتها سبعة أيام

لم يقدروا منها مقدار في ظاهر الرواية بل ما جرت به العادة وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفي رواية الحسن  
 بسبعة وضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالاي لا يجوز اه وأشار الشارح بقوله عادة انه اخذ  
 بهذا التقدير من عادة الناس عندهم فلو سككت سنة ايام ونفى في السابع مع نفيه (قوله وعند  
 ابتياع آله الولادة) قال البدر العيني الاول ان يفسر بالكسرى الذي نادى عليه المرأة ونحوه كشرامبا شكري  
 حال الولادة ابوالسود وظهر كلامهم انه لا ينتفى الا اذا نكحها عند التتمة وعند الابتاع فيكون  
 عند احدهما اقراره بان الولد له قال في المنع لان قبول التتمة او سكوتها عند التتمة او نكاح آله الولادة  
 وسكوته عن التتمة عند منى ذلك الوقت اقراره بان الولد له اه (قوله وبعده لا) اي ان نكاحه بعد زمان  
 الابتاع والتتمة لا ينتفى عنده وهو الصحيح واما عندهما فيصير نفيه الى اربعين يوما فمستثنى (قوله لاقراره به  
 دلالة) حيث سككت لان تقادم العهد دليل الالتزام قال في البحر وادى الاختيار ثالثا لا يصح التتمة بعده وهو  
 قول هدية الاحل والحق انها اربع بزيادة السكوت حتى يمضي وقت التتمة ونكاح آله اه (فرع) ولدا المملوك  
 اذا حق به فسككت لا يكون اقراره بالنسب افاده في الشرع لا يثبت عنه من شرح الجمع (قوله غالة عمله كحالة  
 ولادتها) فعندها قدر مدة النفاس وعنده قدر مدة قبول التتمة كذا في الدر المنثور (قوله فيما اذا صح) اي التتمة  
 او لا وهو نفي بقرينة فيما افاده الحلبي (قوله بنى الولد) اي بببب ان الزوج اذ حق نفي نسب الولد عنه (قوله  
 ولم ينف النسب) اي فيما اذا وجدت قرينة من قبول التتمة وهدية اهل وبكوت عند ابتياع آله ولادة او تهنئة  
 (قوله فقول) اي المصنف (قوله فيما) اي في قوله وان قذف بولده نفي نسبه وأخذه بآته (قوله ليس على اطلاقه)  
 اذ يخرج منه هذه والصور السابقة المنقولة عن البحر (قوله نفي أول التوأمين) التوأمين ولدان بينهما أقل من  
 ستة أشهر والتوأم فوعل والاني توأمة والاثنتان توأمين والجمع توأم وتوأم (قوله عدان لم يرجع)  
 فمده لانه لو يرجع عن الاقرار الثاني لاعتق له ما لم يأتى به من اقراره بعد اقراره لا يقطع النسب (قوله  
 لتكذيبه نفسه) اي بدعواه الثاني وهو علة لقوله حدث حلبي بزيادة من البحر (قوله وان عكس) بان اقتراب الاول  
 ونفي الثاني (قوله ان لم يرجع) عن نفي الثاني بان اقتراب ما يجيئا وعن الاقرار بالاول بان نكاحها جميعا فانه اذا  
 فعل ذلك لا بد له عليه قال في البحر واعلم انه في صورة ما اذا اقتراب الاول ونفي الثاني اذا قال بعده هما ابناي او ابنا  
 بائني فلا حجة فيهما كما في نفي التقدير وسكت عن اللعان والظاهر انه في نفيه ما يلاعن وفي اثباته ما لا وما في الحلبي من  
 انه اذا وجع لا يلاعن بل يحد مصادم ما في البحر (قوله لقتلها) علة لقوله يلاعن (قوله بنفيه) الباء للمعية  
 (قوله لا على الخ) لقتلها بنفيه والذي في التهرمز مع في وجوب الحد حيث قال وان نفي أول لتوأمين واقتراب الثاني  
 حد لانه كذب نفسه يدعى الثاني وعلى هذا لو كان ثلاثة اقتراب الاول والثالث ونفي الثاني اه وعلى مذهب  
 الشارح كسخط المصنف في وجوب الحد فيه ما قلنا بل (قوله يحد) لتكذيبه نفسه (فرع) قال في الهندية الولد  
 الواحد اذا اقتربه ثم نكحها ثم اقتربه يلاعن ويلزمه فان نكحها ثم اقتربه يحد ويلزمه كذا في محيط السرخسي (قوله شئني)  
 الذي في شرحه للمتنى بالعز والى الشئني فهو عرض في التوأمين وان كان الحكم لا يختلف في الاثروا بانه وفيه  
 اشارة الى انه لو نكحها ثم مات أحدهما قبل اللعان لم يحد خلافا لابي يوسف لان الذي مات لا يمكن نفي  
 نسبه لانه بالموث واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا يتصل عن الاخر في ثبوت النسب ذكره الشئني اه (قوله  
 وله ولد) سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله ثبت نسبه اجماعا) لا احتياج الى النسب بغيره ويترتب على ذلك  
 الارث من المتوفى (قوله وان كان أنثى لا) اي وقد ماتت كاهو الموضوع اما لو كانت حبة ثبت نسبه كذا في البحر  
 (قوله لاستغنائه) اي ولدت اللعان بنسب أبيه لان نسب كل ولد أنثى لا يثبت نسبه (قوله خلافا لهما) فقالا لا يثبتونه  
 منع (قوله حرام) لانه يترتب عليه ارث وحجب وكشف عورات وفهرم حلال وتحليل حرام (قوله كالكسوت)  
 اي اذا علم أن الولد الذي ولدت زوجته من غيره وسكت عنه حتى لحقه نسبه يحرّم عليه ما قلنا (قوله وفيه) اي  
 في البحر (قوله متى سقط اللعان بوجه ما) كان لم يصلح الاداء الشهادة قال في البحر ولو نفي ولد زوجة اللعان وهما  
 عن ليعان بينهما لا ينتفى سواء وجب الحد أو لم يجب وكذا ان كانا من أهل اللعان ولم يتلاخضا فانه لا ينتفى اه  
 (قوله أو ثبت النسب بالاقرار) كان اقترانه ولده فانه لا ينتفى بنفيه بعد (قوله فلو نكح الخ) فربيع على قوله  
 أو بطريق الحكم كما في الحلبي (قوله ولا ينتفى بعد ذات) اي بعد قضاء القاضي بالحد على الفاذي لانه تضمن الحاد

(و) هذه (ابتياع آله الولادة مع وبعده لا)  
 لاقراره به دلالة ولو غابا لكانت علة كحالة  
 ولادتها (ولا من فيها) فيما اذا صح أول  
 لوجود الفذف فقد تحقق اللعان بنى الولد  
 ولم ينف النسب فقول فيما من نفي نسبه ليس  
 على اطلاقه (نفي أول التوأمين) وأقتر  
 بالثاني حد ان لم يرجع لتكذيبه نفسه  
 (وان عكس لا عن) ان لم يرجع لقتلها  
 بنفيه (وان ثبت ثابت فيه ما) لان ما من  
 ما واحد ولو كان بثلاثة في بطن واحد  
 قتي) الثاني وأقتر بالاول والثالث لا عن  
 وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث وأقتر  
 بالثاني يحد بهم بنوه) كوت أحد هم شئني  
 (مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاح ان  
 ولد اللعان ذكر اثبت نسبه اجماعا  
 (وان) كان (أنثى لا) لاستغنائه بنسب  
 أبيه خلافا لهما ابن ملك (فرع) في  
 الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام  
 كالكسوت لاستحقاق نسب من ليس منه  
 بحر وفيه متى سقط اللعان بوجه ما  
 أو ثبت النسب بالاقرار أو بطريق الحكم لم  
 ينف نسبه أبدا ونكحاه ولم يلاعن حتى  
 قذفها أجاب بالولد فقد ثبت نسب  
 الولد ولا ينتفى بعد ذلك نفي نسب  
 التوأمين ثم مات أحدهما عن توأمة  
 وأمه وأخ لأم فالارث اثلاثا فريضا

نسبه بآيه (قوله اللهم السدس) لوجود الجمع من الاخوة (قوله وللأخوين الثلث) لان الاخوة لأم اذا زادوا على واحد كانوا ثلث (قوله والباقي) وهو النصف (قوله برء عليهم) بقدر حصصهم فيخص كل ثلث فالسنة القرشية من ستة والدين من ثلاثة (قوله وبه علم) أي يجعل التوم ~~ك~~كالأخ لأم ولم يأخذ ما بقية القرائن وهو الثلثان (قوله إن نفسه) أي التوم (قوله يخرج به عن كونه عصبية) إذا لو كان عصبية لأخذ الثلثين وانما قطع النسب بالتبعية لا يهتما فأداه صاحب البحر أي تبعه التي الأب لهما فلا يردهما خلفا من ماء واحد (قوله قال) أي صاحب البحر اه حلي (قوله يبقا نسبه) أي ولد الملاعنة وخ ~~ك~~م ولد أم الولد إذا انفاه المولى وقلنا بصحته حكم ولد المنكوحه إذا نفي في سائر الأحكام لكن المولى يرث منه بالولاء إذا لم يكن عصبية أقرب منه ونجب نفقة على المولى بعد اعتاقه بحكم الملك بحر (قوله في كل الأحكام) فيبقى في حق الشهادة والركعة والقصاص والنكاح وعدم المهر في حق لا يجوز شهادة أحدهما لآخر ولا صرف ركعة ماله إليه ولا يجب القصاص على الأب بتله أو لفصاص ورثه على أبيه ولو كان لابن الملاعنة ابن ولزوج بنت من امرأة أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بتلك البنت اه حلي بزيادة من أبي السعد (قوله اقيام فراشها) قال في البحر لان النفي باللعان ثبت شرعا بخلاف الأصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الأحكام اه (قوله حتى لا تصح دعوة غير الثاني) تفرع على ثبوت الأحكام الا فيما استثنى (قوله وان صدقه الولد) أي أو الثاني بحر (قوله قلت قال البهني) الخ لم يعزه الى أحد يوثقه ولعل البهني أخذ من بحث الكمال حيث قال وهو مشكل في ثبوت النسب إذا كان المدعى بمن يولد مثله لأمه وادعاء بعد موت الملاعن لانه مما يحتاط في اثباته وهو مطلق النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوت النسب من أمه لا ينافيه اه ويعمل على انه وطئ بشبهة مثلا نسبه في البحر عن نفقة الضاوي من القرائن ولد الملاعنة وولد الزاني ~~ك~~كم الميراث بعتلة ولدرشدة ليس له أب فلا يرث هذا الولد من الأب وقبرائه ولا يرث الأب ولا قرابته من هذا الولد لان قوم الأب تتبع له في قطع النسب وهو ولد الأم فبرث منها ومن قرابته وولدها وترثه الأم وقرابتها اه خاتمة يقال ان الامام محمد بن حبيب كان ولده ملاعنة ومن ثم قبل ان حبيب اسم أمه وانه غير منصرف وقيل هو اسم أبيه والا كثرون على الأول وكان بغداديا عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية الامة مؤنونا به في روايته توفي في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين قاله الدماميني في حواشي الغني وفي فتح القدير من كتاب الشهادات بعد ما نفي على الدماميني دمايين بالنون بادة بالصعيد نهر

### • (باب العنين) •

قال الاتقاني لما كان لعنين نسبة بالنكاح والفرقة جميعا ذكر أحكامه وما شابهه من الجبوب ونحوه بعد الفراغ من أحكام النكاح والطلاق جميعا وأخره عن أبواب الطلاق ليكون العنة ونحوها من العوارض حلي (قوله وبغيره) بدل الخصي والسكران والمسهور والخنثى المشكل والمعنونه والشيخ الكبير دون العبي اذ ليس لامرأه طلب التفرق قبل بلوغه فهاتين والسكران يرفع المجبة وكاف مستدرة وبعد الاطلاق زاي هو الذي اذا حدث المرأة انزل ثم لا تنتشر آله بعد ذلك لجماعها اه مخ وادخل الجوى في العبد ذكر العيب في أحد الزوجين (قوله هو لغة من لا يقدر الخ) قال الجوى العنين من عن اذا جسر في العنة وهي حظيرة الابل أو من عن اذا عرض فان ذكره يسترخي فيعن يمينا وشمالا ولا يقصد المأني منها والنقمة ايد كرون في مصدره العنة ولم يوجد ذلك في كتب الامة اللجوهرى والموجود فيها العنين اه ملخصا والمرأة عينة بحر وغيره (قوله من لا يقدر على الجماع) أي في جميع النساء ولا يشتهين كما في نفسه عبارة المنع فهو أعم من الاصطلاح (قوله فعيل) بوزن تنين (قوله بمعنى مفهول) اه هذا ظاهر على الوجه الأول لانه محبوس وأما على الوجه الثاني فهو معنى فاعل لانه معرض (قوله وجمعه عن) كسر وذل على فعل يفتح العين لانه يأتي جمعا لاسم على فعله كقربة وقرب أو على فعل ككبرى وكبر وصغرى وصغر (قوله على جماع فرج زوجته) أي وان كان يقدر على اتيان دبرها أو غيرها من النساء نية كانت أو ~~ك~~كراسوا كانت آله تقوم أو لا مخ وقال ابن عقيل تنتفي العنة باتيان دبرها لانه اشتد من جماع القبل كذا في المعراج (قوله يعني المانع منه) أي فقط فرج ما إذا كان المانع منها فقط أو منها جميعا

ورد الالام السدس وللأخوين الثلث والباقي برء عليهم وبه علم أن نفسه يخرج به عن كونه عصبية قال وصرحوا ببقائه نسبه بعد القطع في كل الأحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير الثاني وان صدقه الولد انتهى قلت قال البهني الا أن يكون عن يولد مثله لأمه أو ادعاء بعد موت الملاعن فليحفظ والله أعلم (باب العنين وغيره) (قوله لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفهول وجمعه عن وشرا) من لا يقدر على جماع فرج زوجته) يعني المانع منه

كأيا في (قوله أو مصر) لأن المقصود منه فاق في حقها والسحر عندنا حق وجوده وتكون أثره محيط (قوله أذ  
الرتقاء) عطلة للتعقيد بوجود المانع منه (قوله إذا وجدت المرأة الخ) أرادهم أن لها حق المطالبة بالجماع فلو كانت  
مغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعين لاحتمال رضاها بما أمالو كان أحدهما مجبوراً فانه لا يؤثر في عقله في  
الجب والعتة لعدم الفائدة ويترق بينهما في الحال في الحب وبعد التأجيل في العين لأن الجنون لا يعدم الشهوة  
مقصومة ولي أن كان والا فمن شبهه القاضي ولو جاء الولي بينة في المستثنين على رضاها مجبياً أو بدنه أو على  
علمها بجهالة عند المقدم يترق ولو طالب بينهما على ذلك تحلف فان تكلمت لم يترق وإن حلفت فترق ذكره الكمال  
(قوله مجبواً) أي مقطوع الذي كروا الخصيتين والمصدر الجباب بالفتح والكسر بحر عن المصباح والمصبتان بضم  
الحاء كافي الامقاطي عن المصباح (قوله أو مقطوع الذك فقط) استظهره المصباح النهر ساقه الشارح مساق  
المنصوص وعبارة النهر ولم يذكر أو مقطوع الذك فقط والظاهر أنه يعطى هذا الحكم أيضاً اهـ (قوله أو صفير)  
بالضير العائد إلى الذكر (قوله كازر) بكسر الزاي أحد أزرار القميص قاله الحلبي (قوله ولو قصير لا يمكنه الخ) قال  
الشرياني في شرح الوهبية أقول إن هذا حاله دون حال العين لا يمكن زوال عنه فيصير إليها وهو مستحيل  
في هذا حكمه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكنه ادخال آلتها القصيرة داخل الفرج فاضطر والحاصل للمرأة  
مسواضرها من المحبوب فلها طلب التفرق وبمذاً ظهر أن انتفاء التفرق يقب له لوجه وهو من الغنية فلا يلزم  
اهـ (قوله لا في مستثنين) ويزاد ثالثة وهو أنه لا يشترط بلوغه ورابعة وهو أنه لا يشترط صحته بحر (قوله ويجي  
الولد) ذكره فيما سألني بقوله جاءت امرأة المحبوب بولد بعد التفرق إلى سنتين ثبت نسبه (قوله فترق الحاكم) أي  
القاضي قاله الجوزي (قوله بطليها) هو على التراخي كما يأتي (قوله لو - رة) يأتي التكلم على فهو موه في قوله ولو أمة  
فانجليا لمولاهما (قوله بالغة) تقدم الكلام على المغيرة (قوله غير رتقاء وقرناه) أما هما فلا خيار لهما ما تحقق  
المانع فيهما أيضاً ولأنه لاحق لهما في الجماع فلا حاد لهما في الطلب (قوله وغير راضية بعده) أي بعد النكاح  
ولو اختلصا في جبه تعرف حقيقة حاله بالجماع من غير نظر بأن يمس من وراء الثياب ولا تكشف عورته وإن  
كان لا يعرف إلا بالنظر أمر القاضي أميناً لينظر إلى عورته فيضرب بها لأن النظر إلى العورة يباح عند الضرورة  
خانية (قوله بينهما في الحال) وهذه الفرقة طلاق بائن كفرقة العين بحر (قوله ولو المحبوب صليها) أي أو مريضاً  
كافي البحر بخلاف العين فيهما كما مر (قوله لحصول حقها بالوطء مرة) وما زاد عليها فهو مستحق ديناً لا قضاء  
بحر عن جامع قاضي خان وبأنما إذا تركه بالامتناع مع القدرة على الوطء بخلافه في الأمة ولو مع احتياجها  
إليه نهر (قوله ولم تلم) قيد في ثبوت الخياراتها (قوله فادعاء) انما يقيد به دفع ما يؤولهم أنه لا ادعاء وسلط دعواه  
صرحاً بسقط حقها والافسوت النسب منه لا يتوقف على الدعوى كتحفيدة عبارة ابن عدي (قوله إلى سنتين)  
أي إلى تمام السنتين منه أو لم تمامها وأما إذا جاءت به بعدهما كان دليلاً على حدوده بوطء من غيره بعد  
التفرق (قوله باق) قدره لبيان منعاق الجار (قوله لبقائه جبهه) علة لقوله باق أي انما يبق التفرق ولم ينقض  
بثبوت النسب لأن التفرق انما وقع للجب وهو موجود (قوله ولو كان عنيها) أي والمثل بهما (قوله زوال  
عنه) فانه ظهر بثبوت النسب أنه ليس بعين والتفرق انما كان باعتبارها (قوله بثبوت) متعلق بزوال  
(قوله قبل التفرق) متعلق باقرارها (قوله لا بعده) أي لا يطل التفرق باقرارها بعده أنه وصل إليها قبله  
من غير إقامة بينة كذا في البحر عن الخانيسة (قوله للثمة) أي لكونهم اتمتة في ابطال القضاء والاولى أن يعطل  
بأن القضاء لا ينقض بالاقرار قصوره (قوله فسقط نظر الزيلعي) قال في البحر وقالوا لو جاءت امرأة المحبوب بولد  
بعد التفرق إلى سنتين ثبت نسبه ولا يطل التفرق بخلاف العين حيث يطل التفرق لأنه لما ثبت نسبه  
لم يبق عنيها ونظريه الشارح بأن الطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يطل ألا ترى أنها لو أقرت بعد التفرق  
أنه كان قد وصل اليه لا يطل التفرق وجوابه أن ثبوت النسب من المحبوب باعتبار الانزال بالحق  
والتفرق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوت من العين فانه يظهر به أنه ليس بعين والتفرق  
باعتباره بخلاف ما استشهد به من اقرارها فأنتم اتمتة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد  
كما في فتح القدير اهـ حلبي (قوله هو من لا يصل إلى النساء) هذا معناه لغة وأما الشرع المتكلم عليه هنا فهو  
ما عرزه المصنف سابقاً بقوله هو من لا يقدر على جماع فرج زوجته فالاولى حذف هذه الجملة (قوله مرض)

ككبر من أو مصر إذا ارتقاء لا خيار لها  
للمانع منها خانية (إذا وجدت المرأة  
زوجهما مجبواً) أو مقطوع الذك فقط  
أو صفير جداً كازر ولو قصير لا يمكنه ادخاله  
داخل الفرج فليس لها الفرقة بحر وفيه  
المحبوب كالعين لا في مستثنين التأجيل  
وحي الولد (فرق) الحاكم بطلم الوحدة  
بالغة غير رتقاء وقرناه وغير عالمة به قبل  
النكاح وغير راضية بعده (فيما في  
الحال) ولو المحبوب صغير العدم فائدة  
التأخير (فوجب بعد وصوله إليها) مرة  
(أو صار عنيها بعده) أي الوصول (لا)  
يترق لحصول حقها بالوطء مرة (جاءت  
امرأة المحبوب بولد) ولم نعلم جبهه فادعاء  
بنسبه ثم عطف عليها الفرقة تارخانية  
ولو ولدت (بعد التفرق إلى سنتين ثبت نسبه)  
لانزاله بالصحة (والتفرق) باق (مجهول)  
اقتضاء جبهه (ولو) كان عنيها بطل التفرق  
زوال عنه بثبوت نسبه كما يطل التفرق  
بالينة على اقرارها بالوصول قبل التفرق  
لا بعده للامتناع فسقط نظر الزيلعي (ولو  
وجدته عنيها) هو من لا يصل إلى النساء  
مرض أو كبر

ظاهرة أن المريض يؤجل وهو خلاف ما في الصريح قال ولا بد من تقييد الزوج ~~بكونه~~ موصيا سابق أن  
 المريض لا يؤجل حتى يصح ويسبق للنارح أيضا (قوله وهبانية) راجع إلى قوله أو صرح لانه لم يذكر الصغير  
 والمريض فيها وظاهره أن هذه التسمية المذكورة في نفس المتن وليس كذلك بل هي في مذهبها فان التسمية لا  
 قال في شرح قول المصنف خصى وعين وجب تخير به العرس والشكازم المسهر قوله أو مسهورا أخذ به عن  
 النساء ويسمى في زماننا مسهورا ثم هذا أكثر مع قوله سابقا يعني مانع منه ككبر بن أو بصير (فائدة) قال في تبيين  
 المحارم من كتاب وهب بن سبه ان عايتفع للمسهور والمربوط أن يؤتى بسبع ورفات سدس خضروند في بن حجر بن  
 ثم عزج عايتفع ومنه ويستعمل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) هو بفتح الخاء فاعيل بمعنى  
 مفعول مثل جرح وقيل والجرح خصيان والخصيان الجلدة تان والمصدر الخصاء بالكسر  
 وهو من زمت خصيتاه وبقي ذكره ولا فرق بين سلها أو قطعها ما هجر (قوله فان انتشر لم يخبر) لتكنه من اداء  
 - فها والمراد أنه ينتشر عليها لان انتشاره لغيرها لا يخرج به عن حكم العنين (قوله وعليه) أي على التقييد  
 بقوله لا ينتشر (قوله فهو الخ) أي ذكر الخصي بعد العنين وهذا جواب عن سؤال أو رده صاحب الجرح حيث قال  
 وعلى هذا الحاجة إلى عطفه على العنين لانه ان لم يكن عني فلا تأجيل والافقو داخل فيه وحاصل الجواب أنه  
 من عطف الخاص على العام فاورد أنه لا حاجة إلى تخصيصه حيث حكم العنين فأجيب بأنه انما خصص  
 بالذكر لظفائه لانه ربما يظن تخصيصه بحكم واعترض بأن عطف الخاص على العام من خصوصيات الواو وحق  
 فأجيب بأن الفقهاء يكون مقصودهم الاشارة إلى تساهلون في عطف الخاص على العام بغيرهما هذا  
 حاصل ما أشار إليه المؤلف بهما للشر وهو واضح وقد توقف الجوى في هذه العبارة وكذا أبو السهود (قوله أجل)  
 أي أجله القاضي وفي الجوى شرح الذكر ودل كلامه على أن تأجيل غير القاضي لا عبرة به وظاهره ولو محكما  
 (قوله لا تنفذها على الفصول الاربعة) الصنف والاشياء والربيع والخريف أي فاذا مضى ولم يصل اليها عرف أن  
 ذلك آفة أصلية هداية قال الكمال وفيه نظر فان ظاهره أن وجوب التعريق كونه من علة أصلية والسنة تنبئ  
 لتعريفه وهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم الوصول اليها سنة كون ذلك آفة أصلية في الخلقة اذ المرض قد يمتد سنة  
 فالحق أن التعريق ينوط احاطة بظن عدم زواله زمانه أو لا آفة الأصلية والوجوب هو عدم ايضا فحقها فقط  
 بأي طريق كان والسنة جاءت غاية في الصبر والبلاد العذر شرعا حتى لو غلب على الظن بعد انقضاء ثما قرب زواله  
 وقال بعد السنة أي متى يوما لا يجيبه إلى ذلك الا برضاها فلورضيت ثم رجعت كان لها ذلك ويسط الاجل اه  
 شلي (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) ظاهره اشتراط قاضي بلدة العنين وليس كذلك بل المدار تأجيل أي  
 فاض كان قال في شرح المتن يؤجله القاضي ولا عبرة بتأجيل غيره وفي الشلي ولا عبرة بتأجيل غير الحاكم كما ثبنا  
 من كان اه وفي البحر وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا عبرة بتأجيل المرأة ولا غيرها وأما  
 رضاها به عند غير القاضي فسدق حقا كما في الخلاصة (قوله بالاهلة) على حذف أي التفسيرية (قوله على  
 المذهب) وجهه كما قال الكمال أن الثابت عن العصاة كعدم رضاه الله تعالى عنه اسم السنة قول أهل الشرع  
 انما يرفعون الاشهر والسنة بالاهلة فاذا اطلقوا السنة انصرف إلى ذلك ما لم يدر حوا بجلاله اه شلي (قوله  
 واربعة وخمسون يوما) اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما والنصف الآخر كل شهر ثمانية وعشرون يوما وزاد  
 يوم اذا كان منها سبعة أشهر ثلاثين ونصف يوم اذا كان خمسة منها ثلاثين فمستأني (قوله وبهض يوم) فسره  
 القهستاني بثمان ساعات وثمان وأربعين دقيقة (قوله وقيل شمسية) هي مدة قساراة الشمس من نقطة من الفلك  
 الدائم إلى العود إليها واذ ثلثا ثمانية وخمسة وستون يوما وخمسة ساعات وخمسة وخمسون دقيقة أو تسع وأربعون  
 دقيقة فمستأني (قوله وهي أزيد بأحد عشر يوما) وقيل بمسيرة أيام وربع يوم تقريبا وقيل اثني عشر يوما  
 وربع تقريبا (قوله قبل وبه يفتي) قاله صاحب الخلاصة وهي رواية الحسن عن الامام وأبها ذهب الشمس  
 السرخسي وصاحب الكفة قال الاتقاني وهو المختار عندي وقد اختارها الامامان قاضي خان وظهير الدين  
 قال الكمال والذي يظهر أن هذا كما محدث وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى شرح أن يؤجل  
 العنين سنة من يوم يرفع اليه ~~وكذا~~ قول الراوي عن عمر في المرأة التي أتت اليه فأجله حولان غير تقييد  
 في السنة والحول هو ما تراه بالاهلة هذا الذي يعرفه العرب وأهل النمرع اه (قوله فبالايام) وهي السنة

أو هو يسمى المدة وهبانية (أو خصيا)  
 لا ينتشر ذكره فان انتشر لم يخبر بهج وعليه  
 فهو من عطف الخاص على العام فاورد أنه لا  
 وان كان بأولان (قوله فها) في  
 ذات شهر (أجل سنة) لا تنفذها على الفصول  
 الاربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة  
 (قوله بالاهلة) على المذهب وهي ثمانية  
 وأربعة وخمسون يوما وبهض يوم وقيل  
 خمسة بالايام وهي أزيد بأحد عشر يوما وقيل  
 وبه يفتي ولو أجل في أثناء الشهر فبالايام  
 اجاعا



الصدقية وهي ثلثانة وستون يوما قال القهستاني ولا ينبغي أن النسبة أولى بحال الزوج ثم الصدقية (قوله  
 ورمضان الخ) فصوره غيره منها بالاولى (قوله وأيام حضاها) وكذا انفاسها بجر (قوله وكذا حججه وغيبته) انما  
 احتسب عليه ذلك لان الجزاء فطعه ويمكنه أن يجرهما معه أو يوزع المخرج والغيبه فلا يكون مذكرا متخ (قوله  
 لامة حججهما وغيبتهما) أي لا يحسب عليه من السنة لان الجزاء من قبله امكن عذرا متخ (قوله مطلقا) سواء  
 كان شهرا أو دونه وسواء كان بطلاق معه الوطء أو لا ويصح في الخاتمة أن الشهر لا يحسب وما دونه يحسب ونقل  
 القهستاني عن الخزانة تقييد المرض بالذي لا يتطابق معه الوطء وان عليه الفتوى فقد اختلف التصحيح  
 والاققاء (قوله فيمعد بلوغه الخ) فيه نثر مرتب (قوله واحرامه) المناسب لابقبه أن يقول واحلاله قاله  
 الحلبي (قوله لا يقدر على العلق) أما اذا قدر عليه أجله القاضي سنة فقط (قوله أجل سنة وشهرين) الذي  
 في البحر وان كان عاجزا عنه أمه القاضي شهرين للكمفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه  
 ويحسب ذلك عليه اه وانما يمهله شهرين لصومهما من كفارة الظهار قبل القياس (قوله فان وطئ) أي  
 العنين أو الخصى أبو السعود (قوله بالتفريق من القاضي) فيشترط للفرقة القضاء وحضور الزوجين وعندهما  
 قطع الفرقة باختبارها وهو ظاهر الرواية كما في المضمرات وهذا التفريق طلاق بائن ولها كمال المهر وعليها العدة  
 لوجود الخلوة الصحيحة بجر (قوله ان أبي طلاقها) وجهه انه وجب عليه التصريح باحسان حين يجر عن  
 الامساك بالمعروف فاذا امتنع كان ظاهرا فاذاب القاضي عنه فاضيف فعله اليه أبو السعود (قوله بطلبها) أي  
 طلبا مانعا لا قول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها (قوله تعلق بالجميع) أي بجميع  
 الافصال وهي فرق وأجل وبانت قاله الحلبي ولا يظهر تعلقه ببيان (قوله كما مر) المراد به قوله بطلبها المذكور  
 به بقول المصنف فرق اه حلبي (قوله ولو مجنونة) قال الشريف المجوى وانقسم فيما اذا كان أحدهما  
 مجنونا وليه فان لم يكن نسب القاضي من يخصم اه وفيه انها قد ترضى به اذا افاقت فلما لم تنتظر افاقتها  
 كانت بطول الصغيرة ولو كان مجنونا وفيه هل تنتظر افاقتها أم لا المشكلة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج  
 لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لحواجزها به اه اذ هي افاقت كمالا وكانت غير بالغة اه وهذا يؤيد البحث (قوله  
 فان لم يولد لها) سواء كان زوجها مجنونا أو غيره عند الامام فان رضى المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت  
 الخصومة كما في العزل وقال أبو يوسف انما رآى الامة كقوله في العزل واختلفوا في قول محمد فقبل مع  
 أبي يوسف كما في العزل وقبل مع الامام هنا بجر عن الخاتمة (قوله لان الولده) هذا التعليق لا يظهر اذا اشترط  
 الزوج حرته أو لولده (قوله أي هذا الخيار) تبع فيه المصنف والاولى رجوع الصغير الى الطلب لانه ربما يفيد  
 تقييده بخيار المولى والمراد أن الطلب الاول والثاني كلاهما على التراخي كما في البحر (قوله فلو وجدته) تفرع  
 على قوله وهي على التراخي وقوله عينا بنجل الخصى الذي لانة لمرأته (قوله ولو ضاع عنه) وصل بما قبله  
 وفي البحر لو كان بأنها فيما دون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل اليها في فرجها وأقامت معه زمانا كذلك  
 وهي بكر أو ثيب ثم خاصمت الى القاضي أو جله سنة ولو كان له امرأتان يصل اليها وولدت منه أولاد ثم أتاها  
 ثم تزوجها ولم يصل اليها في النكاح الثاني فهو عنين لانها باعتبار كل مقصد يتجدد لها حق المطالبة اه  
 (قوله كالأورقة) تمثيل للتراخي في الطلب الثاني (قوله ولو ادعى الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبه مد  
 والحاصل كما في المنع انما ان كانت ثيبا فالقول قوله في الوطء ابتداء وانتهاه مع عينة فان نكل في الابتداء يؤجل  
 سنة وفي الامة بخلافه وان كانت بكر ايت عدم الوصول اليها بول الواحدة الشقة فؤجل في الابتداء  
 وبه روي في الامة (قوله نقة) أي علة وهذا الاشتراط للماكم الشهيد (قوله احوط) وأثنى بدائع وافضل  
 اسمعيلي وهي بمعنى واحد ولا تصد الوجوب (قوله بأن يقول على جدار) فيه تردد فان موضع البكارة خير  
 موضع المبال كذا في الدر المنثور وقد يقال انما اعتبر ذلك لانها اذا كانت بكر امكن حملها مستدافا فيرجع البول  
 مجتذا الى الجدار واذا كانت ثيبا حصل فيه ارتقاء فلا يمتد البول على أن هذا يرجع الى التجربة فان وصل  
 الى الجدار فبكر والا فلا (قوله مع بيضة) بالحاء المهملة قال في القاموس الملح خالص كل شيء وصفره لبيض  
 كالحمة أو ما في البيض كاله والذات عوماني البحر حيث قال أبو رسل في فرجها ما في بيضة فان دخل فثيب  
 وإذا دفع في فرجها أصفر بيضة فالدجاجة فان دخلت من غير عنقه فهي ثيب والافكر اه (قوله في مجلسها)

(ورمضان وأيام حجبها منها) وكذا حججه  
 وغيبته (لامدة) حججهما وغيبتهما (ورمضان  
 ومريضها) مطلقا به بنقل ولو الجدة ويؤجل  
 من وقت الخصومة ما لم يكن صبا أو مريضا  
 أو محرما فبعد بلوغه وحسنه وأحرامه  
 ولو مظاهرا لا يقدر على العلق (والابانت  
 وشهرين) فان وطئ) مرة فيها (والابانت  
 بالتفريق) من القاضي ان أبي طلاقها  
 (بطلبها) تعلق بالجميع مع قيم امرأة المجهوب  
 كما مر ولو مجنونة بطالب ولها أو من نصيبه  
 القاضي (ولو أمة فان لم يولد لها) لان  
 الولده (وهو) أي هذا الخيار (عنيها)  
 التراخي) لا يجوز (فلا وجوده غيبته)  
 أو مجنونا (ولم تخصم زمانا لم يبطل جدها)  
 وكذا لو خاصمت ثم تزكت مدة فله المهر بية  
 ولو ضاع عنه تلك الايام خاتمة (كالأورقة)  
 الى فاضة أو جله سنة ومضت (السنة) ولم  
 تخصم زمانا) زيلبي (ولو ادعى الوطء  
 وانكرته فان قالت امرأته نعم) والاشنان  
 أحوط (هي بكر) بأن يقول على جدار أو  
 يدخل في فرجها مع بيضة (خيرت) في مجلسها



الصغيرة والجنونة (قوله عند وجود سببه) أي التبرص والسبب في وجوب العدة عليهما ما ذكره المصنف بقوله  
 في قوله وسبب وجوبها والسبب في الوجوب عليه ما تضمنته المواضع المذكورة من الموانع (قوله وموافق  
 تريمه عشر من الخ) قال في البحر وقد ضبط الفقيه أبو الليث في خزانة التفهيم المواضع التي يمتنع الإنسان من  
 الوطء فيها - في تحضي مدة في عشرين نكاحاً أخذت امرأته وعملها وخالها وبنت أخيها وبنت أخيها وبنت أخيها وبنت أخيها  
 فأرق أحدهما الآخر فلا بد من انقضاء عدة المطلقة حتى تحل له وادخال الأمة على الحرة فلا بد من انقضاء عدة  
 الحرة حتى يدخلها ونكاحاً أخذت المطلقة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد فلا تحل تلك الاخت له إلا بعد  
 انقضاء عدة المطلقة وفيها ونكاح الرابة = ذلك أي إذا وطئ (الرابة نكاح فاسد أو شبهة عقد لا يحل له  
 نكاح غيرها إلا بعد مضي عدة تلك المطلقة ونكاح المعتدة للابتن حتى تمضي العدة ونكاح المطلقة ثلاثاً  
 حتى تنكح زوجاً غيره وتعد منه ووطء الأمة المشتراة حتى يبرئها بمحضة أو ينهر والحامل فصرم على من  
 تزوجها حتى تضع والحرة إذا أسست في دار الحرب وهاجرت النكاح كانت حاملة فلا يحل تزوجها حتى تضع  
 والمسبية لا وطئ حتى تحيض أو يمضي شهران كانت لا تحيض لصغرها وكبر ونكاح المكاتبه ووطئ مولاهما  
 حتى تعتق أو تنجز نفسها ونكاح الوثنية والمردة واليهودية لا يجوز حتى يعلن أهله من يداوهم بالتفصيل يزيد  
 على العشرين (قوله للمانع) هو كالجمع بين المحارم في العدة وادخال الأمة على الحرة وحق الصغير (قوله لم زواله)  
 أي زوال المانع أي الانتظار إلى زواله (قوله وما طلاقاً) أي في اصطلاح الفقه وهو أخص من المعنى الشرعي  
 (قوله تبرص) أي حرمان نكاحها وقت تربيها بالوافق قوله بعد وركنهما حرمان (قوله أو ولي الصغيرة) مثلها  
 المجنونة وقصده الجواب عما ورد على قول المصنف يلزم المرأة من أنه لا لزوم في حق الصغيرة لعدم التكليف  
 وحاصل الجواب أن الولي هو الخطاب بأن لا تزوجها - في تنضي مدة العدة ولهذا لم يطلق أكثر المناهي  
 الوجوب على عدة الصغيرة لعدم خطابها وانما يجوزون تعدد أقاد في البحر (قوله عند زوال النكاح) أو رد عليه  
 أن المطلق الرجعي لا يزول فيه النكاح لانقضاء العدة في البدائع من جعلها - لاجل ضرب لا انقضاء  
 ما بقي من آثار النكاح أولى ويذهب عنه إيراد الصغيرة إذ ليس في التعريف ذكر الزوم بل هي مجرد انقضاء  
 الأجل وأولى منه قول ابن الكمال في الإصلاح هي اسم لاجل ضرب لا انقضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض  
 اه لأنه ينظم عدة أم الولد (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المني بها وإن كانت حاملاً لكن يقع عن الوطء  
 حتى تضع والافئندب له الاعتبار وقد مر لكن في البحر عن شرح المنظومة وسيأتي في النسخ إذا زنت المرأة  
 لا يترجمها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من زناها لا يسي ما ذكره غيره ويجب حفظه لغرابته (قوله  
 أو شبهة) معطوف على الزوال لا على النكاح لأنه لو عطف عليه لا يقتضي أنه لا يجب الاعادة زوال الشبهة  
 وليس كذلك بجر أقول إن النكاح الفاسد لا يجب فيه العدة إلا بزوال النكاح وهو المتأركه فأن حصل دخول  
 فلا بد من المتأركه بالقول كذا ركنك أو خلت سبيلك وان لم يكن دخول فتصح بالقول والفعل كما ذكره  
 المصنف في باب المهر عند قوله وتجب العدة من وقت التفريق وسأني والمراد بمتأركه الفعل مفارقة الأبدان  
 ولا يبعد أن يمتنع مفارقة الأبدان في المرفوعة لغير زوجها زوالاً فيمتثل وفي البحر وتقييد الوطء به يكونه من  
 شبهة للاحتراز عما لو تزوج امرأة الغير بما بذلك ودخل بها حيث لا يجب العدة حتى لا يجرم على الزوج ووطئها  
 وبه يفتى لأنه زنا اه وهذا يدل على أن قول شارح المنظومة سابقاً لا يترجمها زوجها حتى تحيض محمول على  
 النكاح (قوله ومن فوقه لغير زوجها) وقالت النساء أنها زوجها بجر (قوله أو شبهة) بكسر الشين وسكون الباء  
 والصغير إلى النكاح ويصح فتح الشين والباء وعليه اقتصر الحلبي (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأنها تبرص يلزمها  
 عند زوال شبه النكاح لما أن لها فراشاً كالحرمة وإن كان أضعف من فراشها وقد زال بالمتن بجر والتمسك بأن  
 الولد للاحتراز من المدبرة والأمة إذا امتقتا أو ماتت سيدهما فإنه لا عدة عليهما بالاجماع ولو كان بطونها تجاأني  
 في النكاح (قوله عند النكاح) أي ولو فاسد بجر (قوله المتأكد) بالرفع صفة للعقد (قوله بالتسليم) أي بالوطء  
 (قوله وما جرى مجراه) الذي في البحر وما يجري مجراه من الخلوة والموت وهو الأنثى لا بالسبب أحدهما  
 أخاه الحلبي والصغير يرجع إلى أمه وهو عطف عليه (قوله أي صحبة) فيه نظار فان الذي تقدم في باب المهر  
 أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحبة كانت أو فاسدة وبأنه لا ينافي له أيضاً وقال القدوري إن كان الفاسد مانع

عند وجود سببه وموافق تريمه عشر من  
 المذكورة في الخزانة حاصلها يرجع إلى  
 أن من منع نكاحها عليه المانع لم  
 زواله كذا نكاح أخيها وأربع مواها  
 وأصل طلاقاً (تبرص يلزم المرأة) أو ولي  
 الصغيرة (عند زوال النكاح) فلا عدة زنا  
 (أو شبهة) كذا نكاح فاسد ومن فوقه نصيب  
 زوجها وينبغي زيادة أو شبهة ليشمل  
 أم الولد (سبب وجوبها) عقد النكاح  
 المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من  
 موت أو خلوة أي صحبة

شرعي كالصوم وجبت وان كان لما منع حتى كالتزويج لا يوجب وكلام الشارح لم يوافق واحد من القولين اه على  
 قوله فلا عدة بخلوة الرقاه) أي لفساد الخلوة بالمنع المحسنى (قوله وشرطها الفرقه) فالاضافة في قولهم عدة  
 الطلاق ضمن الاضافة الى الشرط بجر (قوله وركتها حرمت) أي لزوم حرمت (قوله لحرمة  
 تزويج) أي على الغير (قوله وخروج) أي حرمة خروج من منزل طلقت فيه وهي حق الشرع واهذا لا يسقط  
 لو أسقطناه ولا يجعل لها الخروج لو أذن لها الزوج وتتداخل العدة فان ولا يدخل حق العدة زيل في الكلام  
 على الخلوة أبو السعود (قوله وصحة الطلاق فيها) ظاهر جعله ركنا أنه يتحقق في جميع أفراده مع أنه لا يتحقق  
 في البائن بعد البائن ولا يتحقق في عدة الثلاث فالاولى حذفه ولذا لم يذكره شيخه (قوله وحرمة نكاح أختها)  
 وكذلك حرمة أربع سواها وأمة في عدتها وهي حرمة (قوله وأنواعها الخ) لم يذكرها المحظورات وقال في البصر  
 ومحظوراتها حرمة التزويج والتطبيب خصوصاً في البائنة والخروج من المنزل عموماً كما سبق في الحداد وقد  
 يقال ان هذه الحرمان داخله في قول المصنف وركتها حرمت (قوله ولو كناية) لأن الكناية كالسنة حرمتها  
 كزومتها وأمتها كآمتها بجر (قوله تحت مسلم) أما إذا كانت تحت ذمتي فلا عدة لها إذا كانوا لا يدنون بها إلا إذا  
 كانت حاملاً عند الامام خلافاً لما بجر (قوله لطلاق) أي طلاق القبل والنكاح والحبوب كذا في الدر المنثور  
 وهو متعلق بالغير باعتبار مرجعه وهو العدة وخبره قوله ثلاث حبض (قوله بجميع أسبابه) كالفرقة بخيار  
 البلوغ والعنف وعدم الكفاءة وقاها عن الاسلام بعد اسلامه وارتداد أحدهما عند النكاح وملاك أحد  
 الزوجين صاحبه فمسئلتها تختصراً (قوله ومنه) أي من المفسر (قوله الفرقه بتقبيل ابن الزوج) فيه رد على  
 صاحب الايضاح حيث جعل الفرقه فيه رفعاً لا فسخاً فالقيام عنده ثلاثة طلاق وفسخ ورفع وأشار الى  
 الفرقين الآخرين بقوله في ايضاحه كل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار  
 العتق والفرقة بعدم الكفاءة ففسخ وكل فرقة بغير طلاق به تمام النكاح كالفرقة بملك أحد الزوجين الآخر  
 والفرقة بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع قال وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن قال في التمهيد وهذا التقسيم لم ينزل  
 من عزج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القصة ثنائية وأن الفرقه بالتقبيل من الضميمة كما قد مناقا السيد الطوسي  
 وأيضاً يقتضى كونه رفعا أن يكون منقضا للعدد اذ لطلاق يرفع القيد وليس كذلك أفاده من أبو الهود (قوله  
 أو حكا) المراد الخلوة ولو فاسدة كما في البصر والمنع (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة  
 أو حكا في منته الذي شرح عليه ونجم بجرم وقوله للمصنف أيضاً (قوله بأن قوله الآتي) أي في قوله ثلاثة أشهر  
 بالايام ان وطئت (قوله للجمع) أي لا معدة بالحض بأنواعها والمعدة بالاشهر بأنواعها ثم ان هذا لا يفيد تعميم  
 الوطء للمكتمل فلوزاد الشارح لفظة وعم الوطء ليست في به مما هنا لكان أولى (قوله لعدم تجزئ الحيضة)  
 مرتبط بكلام مخدوف ذكره المصنف بقوله حتى اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة ببعض الحيضة  
 الرابعة لكنه لم يجزأ فاعتبر بانها تمامها كما تقر في كتب الاصول قال في الدر المنثور ولا حاجة الى كوامل لأنها  
 المرادة عند الاطلاق (قوله فالاولى) الاولى حذف الفاء اذ لا وجه للتفريع أو هي فاء الفصيحة أي اذا عرفت أنها  
 ثلاث وأردت ببيان الحكم كمة فاقول الخ (قوله لتعرف براءة الرحم) يقرأ لتعرف بصيغة المصدر ليساسب  
 ما بعده ويصح قراءته بصيغة الفعل وبراءة نائب فاعل والمسمى أنه انما شرعت الحيضة الاولى ليظهر بذلك حال  
 الرحم هل فيه حمل أو لا وهذا بيان للحكمة والا فالدليل الكتاب والسنة (قوله لحرمة النكاح) أي لتعظيم  
 نكاح الزوج المطلق فشرعت ليظهر الحزن على الزوج حيث فانتهازمة النكاح التي هي عليه من أجل النعم  
 لما ينزب عليه من وجوب طعامها وشرابها وكسوتها وللباء ما وعفاها بالوطء من الزنا وغير ذلك (قوله  
 لفصله الحزينة) يعني أن الحيضتين السابقتين تنساوي فيها الحرة والامة فلا تنجس الى الظهار من به للعربية ودفع  
 لتساوي المعدوم بينهما فشرعت الثالثة لذلك (قوله كذا عدة أم ولد) أي مثل ما تقدم في أن عدتها بالحيض  
 (قوله لان لها فراشا كالحرة) وفراش أم الولد وان كان أضعف من فراش المتكوجة الا أنهم ما يشتر كان في أصل  
 الفراش والمحل محل الاحتياط فألحق القاصر بالسكامل ولا تنفقه لها في العدة ومعاية على بآتم الولد حكاية لطيفة  
 ذكرها في المعراج هي لما أخرج خمس الائمة من السجن زوج السلطان أمهات أولاده من خبذامه الا حراً  
 فسأل العلماء عن ذلك فقالوا نعم ما فعلت فقال خمس الائمة أخطأت لأن تحت كل خادم حرة وهذا تزويج

فلا عدة بخلوة الرقاه وشرطها الفرقه  
 (وركتها حرمت ما تبسة بها) بحرمة تزويج  
 وخروج (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة  
 وحرمة نكاح أختها وأنواعها حبض وأنهر  
 ووضع حمل كما أفاده بقوله (وهي) في حق  
 (حرمة) ولو كناية تحت مسلم (محض  
 لطلاق) ولو رجعي (أو فسخ) بجميع  
 أسبابه ومنه الفرقه بتقبيل ابن الزوج ثم بعد  
 الدخول حقيقة أو حكا) أسقطه في النكاح  
 وجرم بان قوله الآتي ان وطئت  
 للجمع (ثلاث حبض كوامل) لعدم تجزئ  
 الحيضة فالاولى لتعرف براءة الرحم والثانية  
 لحرمة النكاح والثالثة لفصله الحزينة  
 (كذا) عدة (أم ولد) مولاتها  
 أعنتها لان لها فراشا كالحرة

الامة الى الحزنة فقال السلطان اعتقتهن وجدد العقد فسأل العلماء فقالوا نعم ما فعلت فقال شمس الائمة  
 أخطأت لأن العدة نجيب عليهم بعد الاعتناق فكان تزويج المعتدة من الغير فأنسى الله تعالى العلماء الجواب  
 في هاتين المسئلتين لظهور فضل شمس الائمة ١٥ وقيل غير ذلك كذا في البحر (قوله ما لم تكن حاملا) أما إذا كانت  
 حاملا فعدتها موضع الحمل خالية (قوله أو أبسة) أما إذا كانت كذلك فعدتها ثلاثة أشهر وخمس الأسبوعين  
 لأن أم الولد ليست صغيرة قطعا وهي من أهل الحيض لأن من لم تحض لم تحبل ١٥ حلي (قوله أو محترمة عليه)  
 أما إذا كانت كذلك فلا عدة عليها وأسباب الحرمة عليه نكاح الغير وعدته والثالث تقبيل ابن الزوج فلا عدة  
 عليها بعوت المولى أو اعتناقه بعد تقبيل ابنه خالية (قوله تعتد بأربعة أشهر وعشر) هذا مفروض فيما إذا علم  
 أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام لأن المولى إن كان مات أولا ثم ماتت الزوجة وهي حرة فلا يجب عدة  
 بموت المولى ومدة الوفاة عدة الحرائر أربعة أشهر وعشر وإن كان الزوج مات أولا وهي أمة فلهما شهران  
 وخمسة أيام ولا يلزمها بعوت المولى شي لانها معتدة الزوجة في حال يلزمها أربعة أشهر وعشر وفي حال نصها  
 فلهما إلا **ثرا احتياطا** ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا أنها لا تنتقل في الموت بحر (قوله  
 أو بأربعة أسبوعين) هذا مفروض فيما إذا علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام فأكثر فعليها أن تعتد بأربعة أشهر  
 وعشر فيها ثلاث حيض احتياطا لأن المولى إن كان مات أولا لم تلزمها عدته لانها منكوبة وبعد موت الزوج  
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وإن مات الزوج أولا لم يلزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لانها  
 مصورة أن بينهما قدرهما وأكثر فموت المولى بعدهم يجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطا وأما صورة  
 ما إذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا الأول منهما فدخل في كلامه لانها كالأولى عند الامام **والثانية** عندهما  
 كافي البحر عن المراج وغيره وبين دليل كل فيه وقال في الكافي ان قولهما احتياط (قوله ولا تترث من زوجها)  
 في جميع الصور (قوله لعدم تحقق حريتها) يعني والارث لا يستحق بالنكاح (قوله ولا عدة على أمة ومدة)  
 لجمعها **والأولى** أمة فماتت عنهما بحر (قوله وكذا موطوعة بنسبة) سواء كانت شبهة فعل أو محل أو عقد  
**كما في الدر المنثور** أي ان عدتها بالحيض ووجوبها بسبب أن النسبة تقام مقام الحقيقة في موضع الاحتياط  
 واجباب العدة من باب الاحتياط ولا حداد عليها في هذه العدة ولها أن تقب مع زوجها الأول وتنفقها وسكاتها  
 عليه لأن النكاح بينهما قائم انما حرم الوطء وليس لها أن تخرج الا بانه فان أذن لها فلها أن تخرج وان لم تنقض  
 عدتها ذكره الاسيحي ومراوده اذا لم تكن راضية بالوطء اما ان كانت راضية عالمة فلا تنفق لها بحر (قوله  
 كرفوفة لغيره لهما) وكذا الموجودة لبلال على فراشه اذا دعاها فأجابته (لطيفة) حكى شمس الائمة في الميسر  
 واقعة مناسبة للموطوعة بنسبة دالة على أفضلية الامام على علماء زمانه هي أن رجلا تزوج ابنته بتسعين وصنع  
 الوليمة وجمع العلماء وفهم أبو حنيفة **له** كنه لم يكن حينئذ من المشهورين ففي أثناء الليل سمعوا لولة النساء  
 فسألوا فأخبروا أنهن غلطن فأدخلن زوجة كل أخ على أخيه فقالوا العلماء فاجابوا بأن كل واحد يعجب  
 ما أصابها حتى تنقضي العدة فتعود الى زوجها ففسر ذلك عليهم فسأل الامام كل واحد من الأخوين عن مراده  
 فقال **كل** مرادى موطوعة في الاما عقدت عليها فقال يطلق كل زوجته ويهدده على موطوعة ويدخل عليها  
 للعالم لانه صاحب العدة فرجع العلماء الى جوابه فأفاده صاحب البحر (قوله كوفت) ونكاح منعة فنهى  
 ونكاح بغير شهود ونكاح محارم مع العلم بعدم الحل عند الامام خلافا لهما بحر (قوله في الموت) انما لم نجيب  
 عدة الوفاة لانها انما تجب لظهور الحزن على فوات زوج عاشرها الى الموت ولا زوجية هنا (قوله والفرقة) انما  
 لم **يكتف** بصيغة كالاستبراء لان الفساد ملحق بالعصم (قوله يتعلق) أي كل من الجبرور وما عطف عليه (قوله  
 بالصورتين) الأولى صورة الوطء بنسبة والثانية صورة النكاح الفساد (قوله وفي حق من لم تحض) سواء  
 كانت حرة أو أم ولد أو حرة موطوعة بنكاح فاسد أو شبهة للطلاق أو الفسخ أو موت مولاها أو اعتناقها فاستأنى  
 (قوله أو أم ولد) بيان لعموم من في قول المصنف من لم تحض ثم ان الله عدم الحيض متعددة تارة تكون الصغر  
 وهذه لا تنافي في أم الولد وتارة الكبر أو البلوغ بالنسب وهما متباينان فيها فلا منافاة بين ذر أم الولد والصغر كما دعاه  
 الحلي (قوله بأن لم تبلغ تسعا) هو المختار (قوله بأن بلغت سن الاياس) وهو خمس وخمسون في المختار  
 كافي البرزنية وقيل خمسون سنة وعليه الفتوى مع وأعلم أنه يشترط للحكم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع عنها

ما لم تكن حاملا أو أبسة أو محترمة عليه  
 ولو ماتت مولاها وزوجها ولم يدرك الأول  
 تعتد بأربعة أشهر وعشر أو أبعد الأسبوعين  
 بحر ولا تترث من زوجها لعدم تحقق حريتها  
 يوم موته ولا عدة على أمة ومدة كان  
 بقاها لعدم الفراش جوهرية (و) كذا  
 (موطوعة بنسبة) كرفوفة لغيره لهما  
 (أو نكاح فاسد) كوفت (في الموت  
 والفرقة) يتعلق بالصورتين هما (و) العدة  
 (في) حق (من لم تحض) حرة أو أم ولد  
 (الصغر) بأن لم تبلغ تسعا (أو كبر) بأن  
 بلغت سن الاياس

لدم مدة طويلة وهي ستة أشهر في الاصح وهل يشترط أن يكون انقطاع الحيض ستة أشهر بعد مدة الاياس  
 الاصح انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس وطلقها زوجها ~~فحكم~~ بما هي عليه من ثلثة أشهر  
 وهذه دقيقة تحفظ كذا يحفظ العلامة بأكبر كانه عنه العلامة أحد بن بونس كذا في الجوى (قوله أولفت  
 بالسق) وهو خمس عشرة سنة عناية (قوله ولم تحض) شامل لما اذا لم ترد ما أورأت وانقطع قبل التام بحر (قوله  
 بأن حاضت) أي ثلثة أيام فما كثر الى العشرة مرة أو زادت ثم انقطع (قوله ستة أشهر) طاهره أن العدة لثلاثة  
 كما هو ليس كذلك بل المراد أنه اذا انقطع الدم عنها ستة أشهر تعتد بعد ثلثة أشهر فتكون الجدة تسعة أشهر  
 وقال الشربلاني في شرح الوهبانية ضرورة ما تمتد الطهر مضى لها ستة أشهر لم ترد ما فاعتدت بثلثة أشهر بعد  
 نصف الحول وقضى به القاضي بجلالته مجتهد فيه ويحفظ هذا ~~بكثر~~ وقعه وقيل ان الفتوى عليه وأنه  
 مذهب مالك وفي شرح الزاهدى وقد كان بعض أصحابنا واستاذنا يفتون بقول مالك في هذه المسئلة للضرورة  
 اه (قوله فلا يفتى به) لأنه لا داعي الى الافتاء بقول معتد أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان التراجع الى مالكي  
 يحكم به نهر وأقول فيه نظر فان الداعي الى الافتاء بقول مالك الضرورة وذلك عند عدم وجود قاض مالكي  
 خصوصاً ويارا كتر أصحابنا بما رواه النهر لا يكاد يوجد فيها قاض مالكي سوى واعلم أن الانتفاء بقول مالك هو  
 عين التقليد ولا نزاع في جواز عدم التفتي على ما ذكره الشيخ حسن وأفرده برسالة وبخالفه ما ذكره  
 العلامة ابن الملا فروخ حيث صرح بجواز العمل بالتفتي وأطال في ذلك على وجه التحقيق وأفرده برسالة أيضاً  
 وعزا القول بجواز التفتي لابن الهمام في التحرير ولصاحب البحر في بعض رسائله وأنه قال أي صاحب البحر  
 منع العمل بالتفتي خلاف المذهب وغير صاحب البحر من علماء خوارزم بل عزا العمل بالتفتي لابي يوسف  
 ولكن كلام العلامة نوح اقدى في رسالته المتعلقة بمسائل المسبوق يؤيد ما ذكره الشيخ حسن اه أبو العود  
 (قوله ما مذهب الامام الشافعي) أي مثلاً (قوله وجب ان يقول الخ) وذلك لأنه يجب على الشخص التكلم  
 بالصواب لا بالخطا وقول الخ في اعتقاد الحنفى خطأ يحتمل الصواب وتقدم في الخطبة أن محل هذا في الجملة  
 اما المقلد فلا يجب عليه هذا الاعتقاد بل نصوا على جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل مع ان المفضل  
 خطؤه ~~نرو~~ وقد اشار الى ذلك صاحب البحر في بعض رسائله ولذا قال الشريف الجوى ثم لا يخفى ما في كلام  
 الخلاصة الذي قوى به صاحب النهر بجهته من النظر (قوله نعم) استدراك على ما يهتوم من قوله فلا يفتى به من انه  
 لا يفتى بالتأصيه (قوله بذلك) أي بعض العدة بثلثة أشهر في ممتدة الطهر (قوله نقد) المراد انه لا يزوج الحنفى  
 نقضه كما يدل عليه النظم (قوله وقد نظم) أي حكم هذا الفرع (قوله الخبر) بانطه المجمة واليا المثناة من تحت  
 يعني خير الدين قاله المجلد (قوله من النقد) أي الاعتراض الوارد على الزاهدى وشارح المنظومة (قوله فقال)  
 هو من الطويل (قوله لممتدة) بالتسوين ونصب طهر على التمييز (قوله وقاعدة) بتصرف والضرورة وهو مبتدأ  
 خبره قوله بتسعة أشهر والجلة دليل جواب الشرط الذي هو ان مالكي يفتى به ان حكم القاضي المالكي  
 بتقدير التسعة أشهر لممتدة طهر ~~كان~~ هذا المقدور عدمه ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا  
 المقدار لا وجه لنقض القاضي الحنفى حكمه لأنه فصل مجتهد فيه فقضاؤه رفع الخلاف اه حلي (قوله هكذا  
 يقال) يعني ينبغي ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من انه يفتى  
 به للضرورة اه وقد علمت جواب هذا النظر (قوله وامامتة مدة الحيض الخ) شمل كلامه المجبة وهي التي نسبت  
 عادت والى استمرها الدم ولم تنس أيام عادت او هو لا يصح في الذنية لأنها تزد الى أيام عادتها كما في البحر في عبارته  
 ما لا يخفى فان الحيض لا يمتد فوق زمنه قالوا ان يقول واما المباحصة (قوله فالتفتي به الخ) وقيل في الاولى  
 تنقضى بثلثة أشهر لانها اذا عذرت بها علم انها حاضت ثلاث حيض يقيين بحر (قوله والا فبالايام) أي عند  
 الامام وفي رواية عنه وعن ابي يوسف وعند محمد اتمام الشهر الاقل من الرابع بالايام والباقي بالاهلة كما في المخطط  
 وقاضى شان والنظم والتممة والحقائق والمبسوط فقد اشكل ما في النهاية من الميسوط أن الخلاف في الابارة  
 وأما في العدة فبالايام بالاتفاق ونحوه في اجارة الصغرى فمستأنى (قوله في الكل) أي كل الفروع المتقدمة  
 في الحيض والاشهر (قوله ولو فاسدة) أطلقها فتمل ما اذا كان فسادها المانع حتى اوشى وهذا هو الحق  
 كما بيناه عند قوله مصححة طاه الحلي (قوله كما مر) أي في باب المهر لا في هذا الباب فان الذي قدمه فيه التعيد

(أولفت بالسق) (وخرج بقوله (ولم  
 تحض) الشابة الممتدة الطهر بأن حاضت  
 ثم امتد طهرها فاعتد بالحيض الى أن تبلغ  
 حد الايام جوهره وغيرها وما في شرح  
 الوهبانية من انتفاءها بتسعة أشهر  
 غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به  
 كرف وفي نكاح الخلاصة الشافعي في كذا وجب  
 ما مذهب الامام الشافعي  
 أن يقول قال أبو حنيفة كذا انتم لو قضى  
 به مالكي بذلك نقد كما في البحر والنهر وقد نقله  
 شيخنا اندرالى في سالا من البقرة فقال  
 لممتدة طهر اربعة أشهر  
 وقاعدة ان مالكي يفتى  
 ومن بعده لا وجه للنقض هكذا  
 يقال بالنقد عليه ينظر  
 وأما حصة الحيض فالتفتي به كما في حيض  
 الفتح بتقدير طهرها بتسعة أشهر  
 لا طهرها وثلاث حيض بتسعة أشهر  
 (سلاية أشهر) بالاهلة (ان وطئت) في  
 (بالايام) بحر وغيره (ان وطئت) في  
 الكل ولو حكى كالمسألة ولو فاسدة كما مر

بالصحة (قوله ولورضيها تحجب العدة لا المهر) قال في البصر فقام له أن الزوج الصبي كالمبالغ في الصحيح والقاسد  
وفي الوطء بشبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كالايجنى فليحفظ ثم رأيت في النسخة ما نصه تحجب  
العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي أحاديث الجرجاني فتواه وجوب المهر والعدة بوطء الصبي وقوله محمد  
وجوب العدة دون المهر قال ولا خلاف بينهم لأنهم ما أجابوا في مراهقته وتصوره منه الاعتدال وهو أجاب فيمن  
لا يتصور منه لأن ذكره في حكم أصبهه اهـ حلي وصورة فراقه أن يرتجبه أبوه بعد فساد بوطئه ثم يحكم  
القاضي بالتفريق تحجب العدة لا المهر وقد علم أن مراد الشارع بالرضيع من لا يتصور منه الاعتدال (قوله  
بالأهله) وإن نقصت من العدد بجر (قوله لوفى الفزة) فإن اتفق الموت بعد أيام مثلاً من الشهر يعتبر بالأيام فتعده  
بمائه وثلاثين يوماً (قوله كما مر) هو قريب (قوله وعشر من الأيام) قال في شرح المتن ويلزمه عشر من الأيام  
لأن ليلة العاشر تسبق يومه فلو عقد قبل انقضاء اليوم العاشر لا يصح وقد مر أن ذلك محكم كل من الأيام  
والأيام بصيغة الجمع يقتضي دخول ما يارزانه من الآخر وجرم في الكافي بأن اللدالي تابعة للأيام في الطن ترجيح  
اعتبار اللدالي منذ كبر عشر في الآية فإن المهر إذا حذف جازت ذكراً العدد اهـ قال في التهر ولعل المقضي لهذا  
التقدير أن الجنين في غالب الأمر يقتزل في ثلاثه أن كان ذكر أو في أربعة أن كان أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيده  
عليه عشرة استظهاراً قال القاضي في تفسيره وتجب بما في الصحيح أنه يكون في البطن أربعين يوماً نطفة  
ومثلها علقة ومثلها مضغة ثم تنفع فيه الروح اللهم إلا أن يكون معنى الحديث أن كمال النطفة في كل عضو ولا يكون  
الابعد المدة المذكورة وهو لا شأ في النسخ في بعضها قبل هذه المدة قاله الكازروني (قوله بشرط بقائه  
لنسكاح صبيها إلى الموت) فلما اشترى المكاتب زوجته ومات عن وفاء لم تحجب العدة لفساد النسكاح قبل الموت  
فتعده بمحضين إن لم تلده منه وقد دخل بها فإن ولدت سميت وسعى ولدها على نحره فان عجزا فعدت شهران  
وخسة أيام فإن أذبا وكان الأداة في العدة كان عليها ثلاث حيض مستأنفة تستكمل فيها شهرين وخسة أيام  
من يوم موت زوجها فإن أذبا بعد ما انقضت كان عليها ثلاث حيض مستأنفة كذلك في البدائع فإن لم يدخل  
بها فلا عدة أيضا حوى وفي البصر أن يبيها الموت بشرط وجوبها النسكاح الصحيح فلا تحجب في النسكاح الفاسد  
ومبذوها من وقت الوفاة لا من وقت العلم بها (قوله وطئت أولا) وذلك لأن الموت مثل الدخول في تكميل المهر  
والعدة (قوله إلا الحامل) فإنها تعده بالوضع في الوفاة أيضا بجر (قوله وعمر كلامه) أي المصنف بمنتهى الطهر أي  
فإن عدتها أربعة أشهر وعشر (قوله كالرضع) تخيل لمدة الطهر فإن الغالب في الرضعات انقطاع الدم عن  
مذته (قوله وهي واقعة الفتوى) الاضافة على معنى اللام أي حادثة وقع السؤال عنها الطلب الانتفاء عليها  
(قوله فلتراجع) لا حاجة لمراجعته بعد ذلك منهم أنه لم يخرج منها إلا الحامل (قوله وفي حق أمة) أطلقها ففعل  
الزوجة الفقة وأتم الولد والمدررة والمكاتبة والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول في الأمة إلا في المتوفى  
عنها زوجها بجر (قوله لطلاق أو فسخ) أو نسكاح فاسد أو ووطء بشبهة فعدت إلى (قوله لعدم التصري) علة  
لحذف تقديره ولم يجعل عدتها حصة ونصفا وهذا الدليل المعقول وأما المنقول فالجديد (قوله نصف الحرة)  
هو شهران وخسة أيام في المتوفى عنها زوجها وشهر ونصف في غيرها واعلم أن الرق منصف نعمة وصوبة  
الاف في الصوم والطهارة والصلاة وصوم الكفار والفقراء وأجل العتق وأما الإبل والأمة والحرد  
والنسكاح والطلاق فهي على النصف بجر (قوله مطلقا) سواء كانت المرأة حرة أو مملوكة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم  
ولداً ومستعانة مسلمة أو كاتبة وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو مشاركة أو ووطء بشبهة وسواء كان الحمل ثابت  
النسب أو لا ويتصور ذلك فيما إذا تزوج حاملة لا ناهدية (قوله فدخل بها) أي وإن كان الدخول حراما لأنه  
لا يجوز أن يطأها ما لم تضع كيلا يكون ماؤه سابقا لزوجه غيره أو المراد الدخول المسمى وهو الخلوة وعبرة  
البدائع المنقولة في التهر وشرح المتن خالية عن ذكر الدخول قطاها أنها تعده بالوضع وإن لم يطأ لأنه يصدق  
عليها أنها طافت أو مات عنها وهي حامل ونظيرها زوجة الصغير الحامل فإن حملها من فجور والعدة بوضعه وقصد  
يفرق بين المطلقة فلا بد فيها من الدخول ولو سكاوا فلا عدة عليها لقوله تعالى فالحكم عليهن من عدة فعدتوهن  
وبين من مات عنها زوجها لأن الموت بعزلة الدخول موجب للعدة متأمل ثم رأيت أبا السعد عود فسر الدخول  
بالمه في الثاني (قوله ثم مات أو طلقها الخ) أي لأنه لا فرق في مدة الحامل بين أن تكون عدة موت أو فراق (قوله

ولورضيها تحجب العدة لا المهر قضية  
(و) العدة (لوت أربعة أشهر) بالأهله  
في الفزة كما مر (وعشر) من الأيام بشرط  
بقائه النسكاح صبيها إلى الموت (مطلقا)  
وطئت أولا ولو صغيرة أو كاتبة تحت مسلم  
ولو عيدا فلم يخرج عنها إلا الحامل قلت وعمر  
كلامه بمدة الطهر كالمراجع (وفي) الحق  
الفتوى ولم أرها إلا في فلتراجع (مضتان)  
(أمة نصيف) الطلاق أو فسخ (مضتان)  
أعدم التصري (وفي أمة لم تنصف) لطلاق  
(الحرة) مطلقا ولو أمة أو كاتبة أو من  
(الحامل) مطلقا ولو أمة أو كاتبة أو من  
زنا بأن تزوج بغيره من زنا فسد دخل بها ثم  
مات أو طلقها تعده بالوضع جواهر  
الفتاوى



وضع جميع حملها ولا يشترط أن ينزل جملة فلان نزل متفرقا في أشهر انقضت بآخره كما لا يخفى قال في البصر ولو ولدت  
وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر لان الحمل اسم لجميع ما في البطن قلت ومنه يستفاد أن الجنين اذا مات في بطنها  
ثم جلت بالآخر فطلعت فوضعت الثاني لا تنقض العدة بل تتوقف على وضع الآخر وفي المحيط اذا سقطت سقطت  
استبان بعض خليفه انقضت به العدة لانه ولد وان لم يستبين بعض خلقه لم تنقض به العدة لان الحمل اسم لقطعة  
متفرقة بدليل أن الساقط اذا كان مضمرة أو علقية لم تنقض به العدة لانهم لم يتغير ولم يعرف كونها متفرقة يبقين  
الابانة ببعض الخلق اه (قوله لان الحمل) أي في قوله تعالى أن يضع حملن وهو علة التقدير لفظ جميع  
(قوله في كل الاحكام) من انقضاء العدة واذا علق شيئا بولادتها وقع ثم بعد انقضاء العدة لا تحل للزوج فتحرم  
على الاول لانقضاء العدة ولا تحل للثاني لعدم وضع جميع الحمل احتياطا فيه ما تأمل (قوله الا في حملها للزوج)  
هو المعتمد وقال في المهارين ان يخرج أكثر الولد لم تنصح الرجعة وحلت للزوج بجر (قوله احتياطا) وجهه  
أن الحمل المذكور في الآية اسم للجميع لا لبعض وان كثر (قوله ولا عبرة بخروج الرأس) فلا تنقض به العدة  
(قوله فلا قصاص بقطعه) بل تجب به الدية (قوله ولا يثبت ذنبه) أي بخروج الرأس ولو مع الاقل قال في البصر  
وفي نوادر ابن سماعة لو جاءت المبانة المدخولة بولد خرج رأسه لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لا كثر من سنتين  
لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لا كثر ولو خرج رأسه فقتله انسان  
وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذلك في أذنيه ولو قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية اه (قوله غير  
مراهم) مفهوماً ياتي في قوله نعم ينبغي ثبوته من المراهق (قوله في الاصح) مقابل ما من أبي يوسف في رواية  
شاذة ورويت عن الامام أنه يلزمها عدة الوفاة في الحائض لان الحمل ليس بنات التبع منه فاستوى الموجد  
عند الموت والحادث بعده بجر (قوله وفيمن حبلت) حبل من باب طرب كما في المختار (قوله لعدم الحمل حين  
الموت) أي تخين الموت تحققت العدة باله ورولا يتغير بمحدث الحمل أفاده في البصر (فروع) ذكر في الايضاح  
أنه اذا حبلت المرأة في عدة الوفاة فعدتها بالاشهر ورواها بوجبات معدة عن ثلاث فعدتها بالوضع اه (قوله في حاله)  
أي في الوجود وقت الموت وهي الاولى والحادث بعده وهي الثانية (قوله اذا ما لم ينج) أي فلايته ورمته  
العلق ولا يرد ثبوت نسب ولداً امرأه المشرقة من المغربية لان الكساح انما أقامه قام العلق تهووه  
حققة وهو غير متصور هنا حقيقة فافترقا بجر (قوله نعم ينبغي ثبوته الخ) قال في البصر ينبغي أن يثبت النسب  
احتياطاً الا أن لا يمكن أن يثبت به لاقل من سنة أشهر من وقت العقد كما في فتح القدير وتقدم أن المراهق  
من بلغ عشر (قوله أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر به وفيه أنه منافق لقوله تعالى وأولات الاحمال  
اجلن الآية فتأمل فله الحامي (قوله وفي حق امرأة الفار) أي والعدة في حق امرأة الفار الخ وقوله من الطلاق  
متعلق بذلك المذوف والطلاق البائن يتم الواحد والاكثر وهو بيان للواقع لانه لا يكون فاراً الا بالطلاق البائن  
وقيد بالفار وهو المطلق في مرضه لانه لو طلقها بائناً في صحته لا تنتقل فلا تراث بجر (قوله ان مات وهي  
في العدة) أي قبل انقضاء العدة بالحيض أما اذا حاضت ثلاثاً قبل موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت  
المسئلة لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بجر  
(قوله من عدة الوفاة الخ) بيان للاجابه من بيانته وليست متعلقة بأبويه (قوله احتياطاً) علة للاعتداد بالابعد  
(قوله وفيه) أي كلام الشئ حيث قال فيها ثلاث. بعض من وقت الطلاق تصور قوله لان لم تزفها أي  
في الاربعة أشهر وعشر وكذا خبر بعد ما يرجع اليها (قوله حتى تبلغ الاياس) هو على حذف مضاف أي سن  
الاياس ثم اذا بلغته هل تعد بالاشهر أو تعتبر عدة الوفاة السابقة لم أر من تكلم عليه ومقتضى اعتبار العدة بعد  
الاياس أنه لا بد من انقضاء الاشهر بعده (قوله لان لمطاقة الرجعي الخ) الكلام متعلق بامرأة الفار ولا يصح  
هنا اطلاق الفار على المطلق رجعيه على أنه ليس بصحيح كالأقضية أنه اذا طلق رجعيه ما وزوجها مريض  
فانقضت لها اربعة أشهر وعشر وهو حق لا تراثه مع بقائه من حيضها وهذا ما تأمل لبقاء عدتها لانها من  
ذوات الاقراء وقد طاعت رجعيه فعدتها بالحيض ولو طال الزمان وبقتضى أيضاً أنها اذا حاضت ثلاث. حاض  
وهو حق ولم تجز أربعة أشهر وعشر ثم قد صارت اجنبية وهو غير فار وهو خطأ أيضاً وأما اذا مات وقد  
توفي من عدتها بالحيض حتى فاقم سائمة قبل عدة الوفاة وليست محدثين فيه فان الكلام في ثبوت زوجة الفار

(وضع) جميع (حملها) لان الحمل اسم  
لجميع ما في البطن وفي البصر خروج أكثر  
الولد كما قيل في كل الاحكام الا في حملها  
للزواج احتياطاً ولا عبرة بخروج الرأس  
ولو مع الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت  
ذنبه من المبانة لولا قل من سنتين ثم باقية  
لا كثر ولو كثر (قوله زوجها) البتة (صغيراً)  
غير مراهق وولدت لاقل من نصف حول  
من موته في الاصح لعدم الموت (صغيراً)  
الاحمال (وفيمن حبلت بعد موت المراهق)  
بأن ولدت نصف حول فأكثر (عدة الموت)  
اجتماع عدم الحمل حين الموت ولا نسب في  
حاله (قوله ما لم ينج) نعم ينبغي ثبوته من  
المراهق احتياطاً ولو مات في بطنها ينبغي بقاء  
عدتها الى أن ينزل أو تبلغ حد الاياس نهر  
(وفي حق) امرأة الفار من العدة (أبعد  
البائن) ان مات وهي في العدة الطلاق  
الاجل من عدة الوفاة وعدة أشهر وعشر  
احتياطاً لا يتبرع أو بعد أشهر وعشر  
من وقت الموت فيها ثلاث. بعض من وقت  
الطلاق شفع وفيه قد ورد لانها لم تزفها  
حيضاً تعد بعدها ثلاث. حاض حتى تبلغ الاياس  
اذا طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس  
فتصح (و) قيد بالبائن لان (لمطاقة الرجعي

في عدتها والمطابقة رجعيًا لا يكون زوجها فأروا بعد ما يجب حالها الله كالمسحوق في عدتها  
 في ثلاثة أشهر والاصل وضعه وقد وقع الإيهام في كثير من الكتب كالكاظمي والعناية فأجبت به أقول في الرد  
 ما إذا مات المطلق رجعيًا وقدي من عدتها بالحض شيء أو أشاروا بذكرها إلى محلة المسئلة السابقة وإن كان  
 زوجها لا يزال في دار (قوله ما لا موت) أي فتعددة بأربعة أشهر وعشر وقوله والعدة مبتدأ أخبره قوله أن تم الخ  
 (قوله أن تم الخ) الأولى حذفه (قوله كعدة الحرة) فإن كانت من ذوات الأقراء صارت عدتها ثلاث حض  
 والاقتلانة أشهر بحر (قوله كعدة أمة) أي حنتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة بلا انقلاب إلى عدة الحرة  
 فهو ساني (قوله وقد تنقل العدة سنا) فيه أن الانتقالات خمس وأما الله بما عتبارا منتقل عنه الأول فهو سني  
 (قوله طلق رجعيًا) فقدمه ليعلم الانتقال إلى الثلاث حض بعاشق المولى بخلاف ما إذا كان باثنا فلا تنقل  
 بالاعتاق إلى الثلاث كما أقامه قول المصنف لعدة البائن والموت فستطو قول أي العود ولم يقدم به بكونه  
 رجعيًا بكان أولى لأن الحكم لا يختلف اهـ (قوله فحاض) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعد (قوله تسير  
 بالانتهز) ولا تعتبر الأيام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض (قوله فعاددمها تصير بالحيض) يعني  
 على أحد أقوال ثاني (قوله على جاري عادت) بأن يكون كثير لماء لا وعليه الفتوى كما في المعراج واحترزوا بذلك  
 عما إذا رأت بلبنة مرة فأنما لا تعتبر (قوله أو حبلت من زوج آخر) لأنه حينئذ من ذوات الأقراء إذا لايسة  
 لا تقبل اهـ أبو السعود (قوله وفسد نكاحها) ويكون الموطوط شبهة (قوله واستأنفت بالحيض) سواء رأت  
 الدم قبل الحكم بإيسام أو بعده وسواء كان بعد الشهر أو في أثناءه ولكن عبارة المصنف فيما إذا كان بعد  
 الأشهر أقامه صاحب البحر (قوله لأن شرط الخفية) أي خفية الأشهر عن الحيض والخلف هو الذي لا يصر إليه  
 الاعتداع ذرا الأصل وأما البديل كالمسح على الخفين فلا يشترط فيه ذلك (قوله وذلك) أي تحقق اليأس عن  
 الأصل (قوله فانه في البحر) بما رآه وقد تحزر أن فيها ستة أقوال صحيحة فيجب النظر فيما ثبت عن صاحب  
 المذهب الإمام الأعظم وقد صرح الاقطع ونبيه في غاية البيان بأن ظاهر الرواية القول بالانتقاض مطلقا وهو  
 مختار صاحب الهداية فتمين المصير إليه اهـ (قوله بعد حكاية ستة أحوال) أحدها ينتقض مطلقا واختاره  
 في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسيحي الثالث ينتقض إن رآته قبل تمام الأشهر وإن رآته بعدها  
 فلا وأفتى به الصدر الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للباس  
 التي هي ظاهر الرواية فانه انما ثبت الأمر على ظاهرها فاحضت تبين خطؤه ولا ينتقض على رواية التقدير  
 واختاره في الإيضاح واقصر عليه في الخاتمة وحزم به القدوري والجصاص واختاره في البدرائع الخماس  
 ينتقض إن لم يكن حكم بإيسامها فان حكمه فلا مكان يدعى أحدها مساقا لنكاح فيفضي بصحته وهو قول  
 محمد بن مقاتل وصححه في الاختيار السادس ينتقض في المستقبل فلا تعتد بالالحيض لطلاق بعده لا الماضي  
 فلا تنفد الانكحة المباشرة بعد الاعتداد بالأشهر وصححه في النوازل اهـ حلي (قوله لكن اختار الخ) وجه  
 الاستدلال هوهم أن الاقناء وقع بظاهر الرواية فرفضه بالاستدلال والمفتي به مقدم على ظاهر الرواية (قوله  
 حال نكاح جاني) لأنه واقع بعد العدة (قوله وغمامه فيما علقه على المتني) ما في المتن لا يزيد عما هنا (قوله  
 لا تستأنف) لأنه لا يميز بالحيض أنها كانت قبل من ذوات الأقراء بخلاف الآية (قوله إذا حاضت) استفتاء  
 مسقط (قوله في أثناءها) أي قبل تمامها ولو باساعة (قوله ثم أبست) أي حكم بإيسامها كما قدمناه (قوله تحزرا  
 من الجمع بين الأصل والبديل) استدل في النهاية بمن شرع في صلاة وضوء فسبقه الحدث ولم يجد الماء فانه  
 يتيم ويبنى وعن شرع في الصلاة في بعض أركانها وسجود فحضر عنها فانه يتم الصلاة بالإيماء واجب بأن التيمم  
 ليس يدل عن الوضوء وانما هو خلف وبأن الإيماء ليس بدلائل الركوع والسجود لأن البعض لا يصلح أن يكون  
 بدلائل الكل بخلاف الاعتداد بالأشهر فانه خلف عن الاعتداد بالحيض فلا يجوز تكميل أحدهما بالآخر اهـ  
 من (قوله والاياس الخ) قال في القاموس أي من كسح الماسقطة وفي البحر منه اليأس القنوط وضد الرجاء  
 وقطع الأمل اهـ فالاياس واليأس بمعنى القنوط ومجتبى آية لقنوطها من رؤيتها حضها (قوله للرؤية  
 وغيرها) وقبل للرؤية خمس وخمسون وألفها ستون وقبل ستون مطلقا وقبل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدر  
 فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحض منكم فافهمه وذلك يعرف بالاجتهاد والمحاكمة في تركيب البدن والسن

ما لا موت) أجماعا (و) البنية فمب اعنت  
 في عدة رجعي لا عدة البائن (و) لا (الموت)  
 ان تم (كعدة حرة ولو) اعنت  
 (في أحدهما) أي البائن والموت (فكعدة  
 أمة) لبقاء النكاح في الرجعي دون الآخرين  
 وقد تنقل العدة سنا كعدة أمة صغيرة  
 منكوحة طلق رجعيًا فاعتقت تسير ثلاثا  
 فحاضت تسير حنتين فاعتقت تسير ثلاثا  
 فاستطهرها للاياس تسير بالأشهر  
 فعاددمها تصير بالحيض فأت زوجها تصير  
 أربعة أشهر وعشر (آية اعتدت بالأشهر  
 ثم عاددمها) على جاري عانتها أو حبلت من  
 زوج آخر بطأت عدتها وفسد نكاحها  
 (و) استأنفت بالحيض لأن شرط الخفية  
 تحقق الاياس عن الأصل وذلك بالبحر والادام  
 إلى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الفتاوى  
 واختاره في الهداية فتعين المصير إليه فانه في  
 البحر بعد حكاية ستة أقوال صحيحة كما أقره  
 المصنف لكن اختار البهسي ما اختاره  
 الشهيد أنها إن رآته قبل تمام الأشهر  
 استأنفت لا بعدها قلت وهو ما استأصده  
 الشريعة ومن لا خسروا الباقى وأقره  
 المصنف في باب الحيض وعليه النكاح جائز  
 وتمد في المستقبل بالحيض كعدة الحرة  
 في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجتبى انه  
 الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي صحيح  
 القدوري وهذا الصحيح أولى من صحيح  
 الهداية وفي التمهيد اهـ هذه الروايات عامة  
 فيما علقته على المتن (و) الصغيرة لو حاضت  
 بعد تمام الأشهر (لا) تستأنف (الاذا  
 حاضت في أثناءها) تستأنف بالحيض (كما  
 تستأنف) العدة (بالشهور من حاض  
 حصة) أو حبلت (ثم أبست) تحزرا عن الجمع  
 بين الأصل والبديل (و) الاياس (سنة) للرؤية  
 وغيرها (خمس وخمسون) عند الجمهور  
 وعليه الفتوى

عن أبي بصير (قوله وقيل الفتوى على خمسين) قال القهستاني وبه يفتي اليوم كافي المصنف  
 خمسين أو ثلاث وستين أو ثلاثين وعنه أنه مفقوض إلى مجتهد الزمان وقدره بعضهم بعدم رؤية الدم مرة وقيل  
 مرتين وقيل ثلاثا اهـ (قوله وفي البصر عن الجامع صغيرة الخ) لعل هذا مبني على القول بأن سنة ثلاثون هذا  
 إن قلنا إنها رأيت دم الحيض ثم انقطع وأما إذا لم ترد ما أصلا فقد تقدم أن عدتها بالاشهر (قوله وعدة المنكوحه  
 الخ) هذه الجمله بقاها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا أم ولما مات عنها مولاها وأعتقها وموطوءة بنسبه  
 أو نكاح فاسد في الموت والفرقة (قوله نكاحا فاسدا) ككاح بغير شهود (قوله فلا عدته في باطل) مثاله تزوج  
 المتروكة عالمًا بذلك اهـ حلبي أو عقد بغير الألفاظ التي ينفذ النكاح بها أبو السعود (قوله وكذا موقوف الخ)  
 قال في البصر وقيد بالنكاح الفاسد لأن المنة كونه نكاحا موقوفا ككاح الفضولي لا ينجب فيه العدة قبل  
 الإجازة لأن النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد في حق كونه فلا يورث شبهة الملاء والحل والعدة  
 وجبت صيانة للماء المحترم عن الخلط واحترازا عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل  
 يخالف للرواية فقد نقل الرلي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة  
 بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر من تزوجها فأدعاها المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد  
 اعتبر من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحك خلافا قال الحواري هذه المسئلة دليل على أن الفرائس  
 ينعقد بنفس العقد في الكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا ينعقد إلا بالدخول اهـ فهو صريح  
 في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا اهـ حلبي (قوله غير عالم بها)  
 فان علم كان زافرا لعدته فيه ولا يحرم على زوجها وطؤها وبه يفتي نهر قال الحوي ودخل تحت الشبهة ما لو وطئ  
 معتدته وأدعى الشبهة بأن تزوجها قبل زوج آخر وقال ظننت أنها تحل لي أو كان منكر إطلاقها ولذا استقبل  
 العدة في هذه الحالة بخلاف ما إذا كان عالمًا بغيرها كافي الفتوى في شرح النقاية للبرجندي إذا جامع مطلقته  
 الثلاث في العدة معتز بإطلاقها تستأنف العدة وإذا خلان وإن كان منكر الاستأنف وإن وطئ المطلقة بطلت  
 أو نبتين من غير دعوى الشبهة ومع العلم بالحرمة تستأنف العدة اهـ (قوله كما يجبي) أي في التنازح الباب  
 (قوله يعني إذا لم تكن عالمه راضية) أما لو كانت عالمه راضية تسقط نفقتها لحرمة وطئها التي جاءت من قبلها  
 (قوله كما يجبي) أي قبيل الفروع (قوله وأم الولد) ولا نفقة لها في العدة لأنها عدة وطء كالعدة من نكاح  
 فاسد وإنما استوى فيها الموت والعق لأنها وجبت لتعرف براءة الرحم لانقضاء حق النكاح ولم يكف بجبضة  
 لأن الوطء بشبهة كالفاسد وهو كالصحيح وعدة أم الولد بزوال الفرائس فأشبهت عدة النكاح وأما من فيه عمر  
 رضي الله تعالى عنه فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض اهـ أبو السعود (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) قال  
 في البصر وقيد بأم الولد لأن المدبرة والامة إذا اعتقت أو مات سيدها لعدة عليها بالاجماع كما ذكره الاستيعابي  
 اهـ حلبي (قوله غير الآيسة) مل منسوب على الحال وصاحب الحال الثلاث المتقدمة وهي المنكوحه  
 نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة وأم الولد (قوله فان عدتها ما بالاشهر والوضع) هو على سبيل ألف والنشر المرتب  
 (قوله الحيض) جمع حبضة كما يدل عليه حل المصنف ثم إن كانت الموطوءة بشبهة أو المنكوحه نكاحا فاسدا حرة  
 فمعتبر ثلاث حيض وإن كانت أمة فحيزتان (قوله أي موت الواطئ) هذه العبارة أولى من عبر بقوله أي لموت  
 أزواجهن لما فيه من التغليب لأن سيد أم الولد لا يقال له زوج وزوج أم الولد إذا مات عنها تكون عدتها كعدة  
 الامة أبو السعود بإيضاح (قوله وغيره) قال في المنع وشمل قوله وغيره الفرقة في النكاح الفاسد وهي أما يقرب  
 القاضي أو بالتاركة أو ابتدأها من وقت الفرقة والموت (قوله لأن عدة هؤلاء) جواب عن سؤال حاصله كانت  
 عدة هؤلاء بالحيض ولم يمتد بمرور اثنين عدة وفاة (قوله لتعرف براءة الرحم) أي لا لانقضاء حق النكاح  
 إذا لانكاح صحيح والحيض هو المعروف من (قوله ولم يكف بجبضة) قال في المنع فان قلت كان ينبغي أن يمتد  
 بجبضة كالاستبراء قلت الفاسد ملحق بالصحيح للاشتراط (قوله ولا امتداد بجبض طلقته فيه) لأن الواجب  
 ثلاث حيض أو نبتان بالنص فلا يفتقر عنهما أبو السعود عن العيني (قوله وإذا وطئت المعتدة) وكذا المنكوحه  
 إذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتداخلت نهر (قوله ولو من المطلق) اهـ لم أن المرأة  
 إذا زوج عليها بعد أن فاما أن تكون من رجلين أو رجل واحد فان كان الثاني كما إذا طلقها ثلاثا وقال ظننت

وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البصر  
 عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم  
 تنحس حكمها بإيسرها (وهذه المنكوحه  
 نكاحا فاسدا) فلا عدة في باطل وكذا  
 موقوف قبل الإجازة اختيار لكن الواجب  
 ثبوت العدة والنسب بغير (والموطوءة  
 بنسبه) ونسبه تزوج امرأة الغير غير عالم  
 بها ككاسبي (والموطوءة بشبهة أن تقيم مع  
 زوجها الأول وتخرج باذنه في العدة لقيام  
 النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى يلزمه  
 من نفقتها وكسوتها بحريه في إذا لم تكن عالمه  
 راضية كما يجبي (وأم الولد) فلا عدة على  
 مدبرته ومعتقة (غير الآيسة والحامل)  
 فان عدتها ما بالاشهر والوضع (الحيض  
 للموت) أي موت الواطئ (وغيره) كفرقة  
 أو مناركة لأن عدة هؤلاء لتعرف براءة  
 الرحم وهو بالحيض ولم يكف بجبضة  
 اختيارا (اعند ادجيز طلقته فيه)  
 اجاعا (وإذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من  
 المطلق

أنها تحل في أو طلقها بالفساظ الكتابة فوطئها في العدة فلا تثنى أن العدين تد اختصا وان كانت الأولى وكاتمان  
جنسين كالتد في منها زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالمطابقة اذا تزوجت في عدهم فوطئها  
الثاني وتزويج بينهما اذا اختلعا عندنا فهو ككون ما تزاه من الحيض محضا بامتناعها واذا انقضت العدة الأولى  
ولم تكمل الثانية فعلم ان تمام الثانية دور (قوله بعد السبب) وهو وطء الشبهة (قوله وتداخلت) قال في البصر  
والوطء بشبهة يصح في صور منها من زفت الى غير زوجها ومنها الموطوءة للزوج بعد الثلاث في العدة بشكاح  
قبل زوج آخر أو بعده في العدة اذا قال ظننت أنها تحل لي ومنها المبانة بالكتابة اذا وطئها في العدة ومنها المعتدة  
اذا وطئها آخر في العدة بشبهة أو من في عصمة فوطئها آخر بشبهة ثم طلقها الزوج ففي هذه يجب عدتان  
وتد اخلاص ثم اذا تدخلت وكانت العدة من طلاق رجعي فلا نفقة على واحد منهما لها وان كانت من بائن  
فنقضها على الأولى والزوجة اذا تزوجت بآخر وقرق بينهما بعد الدخول وجبت عليهم العدة فلا نفقة لها فيها  
على زوجها لانما منعته نفسها في العدة ولو كان الواطئ في العدة هو المطلق فلا نفقة لها بعده عدة الطلاق (قوله  
والمرق من الحيض منها) محله اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني اما اذا حاضت حمضة ومدوطه  
الثاني قبل التفريق فانها من عدة الأولى خاصة وبقي عليها من تمام عدة الأولى حمضان وللثاني ثلاث حمض فاذا  
حاضت حمضتين كانت منها ما جدها وبقيت من عدة الثاني حمضة كذا في الجوهرة (قوله وعليها أن تم الخ) وجوب  
الانتمام بالنظر لغير الواطئ الثاني اما هو فلا فلو حاضت المطلقة حمضة ثم تزوجت بآخر ووطئها وقرق بينهما  
ثم حاضت حمضتين بعد التفريق فقد انقضت عدة الأول وحل لثاني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها حتى  
تحيض ثلاثا من وقت التفريق وان كان طلاق الأول رجعيا كان له أن يراجعها قبل أن تحيض حمضتين  
لبقا عده ولا يوطئها حتى تنقضي عدة الثاني فان حاضت ثلاثا من وقت التفريق فقد انقضت العدتان كذا  
في الخاتمة وفي شرح النقاية للرجدي يحتمل أن تنقضي العدتان معا وذلك بأن كانت معتدة عن وفاة بعد  
ما انقضت شهر ووطئت بشبهة فحاضت ثلاث حمض بعده ومضى من المرات أربعة أشهر فانقضت العدتان معا  
ويحتمل أن تنقضي الثانية قبل الأولى بأن كانت الأولى عدة الوفاة والثانية بالحيض وتنفذ الحيض الثلاث  
قبل تمام أربعة أشهر وعشر (قوله وكذا لو بالاشهر) كما اذا كانت آيسة ووطئت بشبهة في خلال عدتها فانها  
تم الثانية بالاشهر أيضا حوى (قوله أو بعد الوفاة) أي اذا وطئت بشبهة فتعد بالاشهر ولو وفاة ويحتمل  
بما تزاه من الحيض فلو لم تزفها دام يجب أن تعد بعد الاشهر بثلاث حمض بجر عن الفسخ (قوله فلو حذف قوله  
والمرق منها) أي الذي هو قاصر على من تحيض وقد يجاب بأن المراد بالمرق الحاصل بالمرق لا برؤية البصر (قوله  
لعمهما) أي لم تنقضي العدتين بالاشهر ومن تعد بالاشهر للوفاة وبالحيض لوطء الشبهة (قوله وعم الحائض)  
عطف على عمومها يعني ولم معتدة الطلاق والفسخ والموت وهي حائض اذا حبلت في العدة من وطء زوجها  
أو غيره بشبهة فانه يلزمها عدتان احدهما بالحيض والاخرى بالوضع وتنفذ بالوضع لان الحامل  
لا تحيض عندنا فينبغي أن يكتب في موضع الحمل حلبي عن البصر (قوله الامتدة الوفاة) أي تعدت بالاشهر  
ولو حبلت (قوله كالمتر) لم يقدمه هنا وتبع فيه صاحب المرق فانه قال في الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فقدتها  
أن تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حبلت بعد موت الزوج تعدت بالاشهر وراه وقد مر عن البدائع أي  
في شرح قوله وزوجة الفارأ بعد الاجاب وقد يقال ان السراج أحال على ما تقدم في زوجة الصبي اذا حبلت بعد  
موتها فانها اذا اجابت بولد نصف حول أو أكثر عليها عدة الوفاة ولا تنتقل عدتها الى عدة الحامل ثم انها لا تنتقل  
بالنظر الى المتوفى وأما بالنظر الى الواطئ الثاني بشبهة فانها اذا حبلت منه فلا بد من وضع الحمل وقد يقال انه  
كان نافلا عدة ويحل ا عقد عليها وان كان لا يحل وطئها حتى تضع فتأمل (قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق الخ)  
لانه عند الطلاق والموت يتم السبب فيستعقبها من غير فصل فيكون مبدأ العدة من غير فصل بالضرورة كال  
(قوله لانها أجل فلا يشترط العلم بحضه) أي الاجل قاله الحلبي وقدم المصنف أنها حرامات (قوله فلو طلق)  
تفريع على المصنف (قوله من وقت البيان) لانه انشاء من وجه بجر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ  
العدة بعد الطلاق والموت قال في الشربلالية والحاصل أن ما ذكره المصنف من أن مبدأ العدة بعد الطلاق  
لا ينشئ على عموم بل يستثنى منه من بين طلاقها فان عدتها من وقت البيان لان وقت قوله احدا كما طالق

(وجب عدة أخرى) تجدد السبب  
(وتد اخلاص المرق) من الحيض (منها ما)  
عليها أن (تم) العدة (الثانية) ان تمت  
الأولى وكذا لو بالاشهر أو بمعدة  
وفاة فلو حذف قوله والمرق منها لعمهما  
وعلم الحائض لو حبلت بعد عدتها الوضع  
الامتدة لو وفاة فلا تنقض بالجل كما مر وصحبه  
في البدائع (ومبدأ العدة بعد الطلاق  
(و) بعد (الموت) على النعوت (وتتم على  
العدة وان جهلت) المرأة (جمعا) أي  
بالطلاق والموت لانها أجل فلا يشترط العلم  
بعضه سواء اعترف بالطلاق أو أنكره  
(طلق امرأته ثم أنكره وأثبت عليه بينة  
وقضى القاضي بالفرقة) كان أدلة عليه  
في شوال وقضى به في المحترم (فالعدة من  
وقت الطلاق لمن القضاء) بزازية وفي  
الطلاق المبهمة من وقت البيان

وان مات قبل البيان لزم كلامهم عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حبس ١٥ (قوله ولو شهد اطلاقها) مفترع  
على المصنف أيضا (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي من وقت تحمل الشهادة لامن وقت أدائها  
فانهم لو شهدوا في المحرم أنه طلقها في قول كان ابداء العدة من شوال ١٥ حلي وظاهر الشارح يفيد خلاف  
المراد وهذا اذا ادعى الشهادة من غير تأخير ما اذا أخرها لغير عذر فلا تنبيل الشهادة كما في البحر لأن شهادة  
الحسبة لا تنبيل اذا أخرت (قوله فان الفتوى أنها من وقت الاقرار) فلا يحمل له التزج بأختها أو أربع سواها  
حتى تنقضي العدة زجرا له حيث كتم طلاقها وظاهر المبسوط أن العدة تعتبر من وقت الطلاق ووفق السعدي  
بحمل كلام محمد في المبسوط على ما اذا كانا متزقين وكلام المشايخ على ما اذا كانا مجتمعين لأن الكذب من كل  
منهم فظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وهو حسن وفي فتح القدير ان فتوى المتأخرين بالاعداد من  
وقت الاقرار بخلافه للأئمة الاربعة وجهه والعبادة والتابعين فينبغي أن يقيده بحمل النية ولهذا قيد السعدي  
بأن يكونا مجتمعين وأقره صاحب النهروان والبحر والجوى (قوله مطلقا) سواء صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر  
تصديقها الا في اسقاط النفقة خاتبة (قوله بالنسبة الواضحة) قال في القاموس الواضحة المراهضة وتتاركة  
البيع والمواصفة في الامر وهم أوضح الرأي أطلعت على رأيي وطلعت على رأيك ١٥ وهي هنا بمعنى الموافقة  
أي فبالنية أنهم ما توافقا على اظهار هذا الامر (قوله في الاسناد) أي في اسناد طلاقها الى الزمن الذي أقر أنه  
أوقع الطلاق فيه (قوله كذلك) أي فالعدة من وقت الاقرار (قوله لانه مهرا) وهل يتكرر بتكرار الوطأت  
يجزى (قوله ولا تنقذ الخ) أي اذا كان الزمن الماضي امتنع عن العدة أما اذا بقي منها شيء فحبس النفقة والسكنى  
فيه (قوله لقبول قولها على نفسها) أي في حق نفسها نهى قط ماوجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبه  
في الاسناد أو قالت لا أدري في وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من  
وقت الاقرار ١٥ وفيه أن السكنى من حق الله تعالى فتقتضاه لإدومها وان صدقته (قوله ثم أقام معها) أطلق  
في العبارة فحمل ما اذا وطأها أولا (قوله ان مقرا بطلاقها) هذه من أفراد الاقرار بالطلاق لأن الحكم فيها  
يختلف ما ذكره المصنف ولذا قال صاحب البحر على هذا بدء العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة  
١٥ قال في النهر ويخرج على التفصيل المذكور في هذه المسئلة ما في المجتبى قال لها ان فعلت كذا فانت طالق  
ثلاثا ثم فعلته ولم يعلم به الزوج ورضي عليها ثلاثة أقراء وتزوجت بآخر ودخل بها ثم طلقها واعتدت ثم أخبرت  
زوجها بما صنعت فصدقها لم تحل له لأن عدة المطلقة ثلاثا من وقت الفراق لامن وقت الطلاق عندنا والاقرب  
أن ما في الثانية من اعتبار الاقرار وعدمه غير صحيح والصحيح ما في الجواهر من اعتبار الشهرة وعدمه كما قال  
هو الصحيح ويأتي للشارح في القروع التعويل على الشهرة وهو يؤيد ما في الجواهر ولا تنس ما مر عن السعدي  
والكمال نص جواهر الفتاوى تأليف العلامة أبي بكر محمد بن أبي المفاخر الكرماني رجل طلق امرأته ثلاثا  
وأقام معها فان اشترط طلاقها فبما بين الناس تنقضي عدتها والا فلا وكذا لو خالفها قال كان الخلع فيما بين الناس  
وأشهد على ذلك تنقضي العدة والأدلة هكذا ذكرها وهو الصحيح وعن بعض المشايخ خلافه وذكر الامام الشهيد  
في واقعات هذه المسئلة واختاره قول من قال انه لا تنقضي العدة في الصورة التي كتم طلاقها وحكي عن بعض  
المشايخ أنه أفق كذلك زجرا ١٥ ونص عبارة واقعات الشهيد حسان الدين طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت  
حبسها في أكرها على الجبان أن جامعها منكر اطلاقها تستقبل العدة وان كان مقرا بطلاقها لكن جامعها على  
وجه الزنا لا تستقبل وكذا من طلق امرأته ثلاثا وبأنه أقام معها زمانا ثم أقام معها منكر الطلاق لم تنقضي  
عدتها هكذا اختار المشايخ زجرهما وان أقام مقرا بطلاقها انقضت عدتها ١٥ وهذا يؤيد ما قلنا ان اعتبار  
الاقرار وعدمه طريقا لبعض المشايخ وان الصحيح اعتبار الشهرة وعدمه ما وقد اختصر المؤلف عبارة جواهر  
الفتاوى اختصارا مختلا بالمراد (قوله تنقضي والا) يتفرع على هذا أنه اذا طلقها ثلاثا بعد مدة يحفل فيها  
انقضاء العدة فان كان الطلاق الاول مشتهرا لا يقع الثلاث والواقع (قوله وأشهد) له قيد اتفاق لأن المدار  
على الشهرة ولا حاجة الى ذكر الخلع بعد قوله بأنها لان الخلع طلاق مائت (قوله وكذا لو كتم طلاقها) أي أخفاه  
والحاصل على ما يفهم من كلامه أنه اذا اشهر طلاقها وكان مقرا به فالعدة من وقت الطلاق وان كان غير مشهر  
فالعدة من وقت الاقرار وكذا اذا اكتم ثم أقر به وقد علمت الحكم من عبارة جواهر الفتاوى والواقعات

ولو شهد اطلاقها ثم بعد أيام عد لا تنقضي  
بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء  
بخلاف ما لو (أقر بطلاقها من بعد زمان)  
ماض فان الفتوى أنها من وقت الاقرار  
مطلقا بالنسبة الواضحة لكن (ان كذبه)  
في الاسناد أو قالت لا أدري (وجبت) العدة  
(من وقت الاقرار ولو لم يطلها النفقة والسكنى  
وان صدقته فكذلك غير أنه) ان وطئ الزمه  
مهرا وان احتسار (ولا نفقة لها ولا سكنى)  
ولا كونه لقبول قولها على نفسها خاتبة  
وبأنه أقام معها زمانا ثم أقام مقرا  
بطلاقها تنقضي عدتها لان ان منكر اقرار  
أول طلاق جواهر الفتاوى بأنها وأقام  
معها فان اشترط طلاقها فبما بين الناس  
تنقضي والا لا وكذا لو خالفها فان بين الناس  
وأشهد على ذلك تنقضي العدة والواقع  
وكذا لو كتم طلاقها لم تنقضي زجرا لا تنقضي



كان أولى (قوله وعليها عدة مبتدأة) أي وتبدأ اختار قوله لبقاء أثره وهو العدة (فإذا عقد عليها ما يتأبى وحى  
مقبوضة في يده ناب القبض الا على من القبض المستحق بالتأني كالفاسد اذا اشترى المقصوب وهو في يده يصير  
مقابضاً بمجرّد العقد ~~فمن~~ فلا يقيده الدخول ولا يقبل وجب على هذا ان يملك الرجعة عليها لان الطلاق بعد  
الدخول يوجب الرجعة ولا رجعة له لا نقول لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة  
ان يقوم مقامه في حق الرجعة ألا ترى أن الخلوة أقيمت مقام الوطء في حقها ولم تقم في حق ملك الرجعة فله  
بالمصنف (قوله وهذه إحدى المسائل العشرة الخ) تأنيه للزوجها انكاحاً قاسداً او دخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها  
وهي في العدة عن ذلك الفاسد ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية عندهما وهذه  
الصورة دخلت في قول انتشار ولو من قاسد ثالثاً لو دخل بها في الحصة وطلقها باتساقاً ثم تزوجها في المرض في  
عدتها وطلقها باتساقاً قبل الدخول بها هل يكون قاراً أولاً وبها للزوجها غير كف ودخل بها ففرق القاضي  
بينهما يطلب الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بمهر وفترق القاضي بينهما قبل أن يدخل بها كان عليه المهر  
كاملًا وعليها عدة مستقبلية عندهما استقصانا وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها تمام العدة الاولى خامسها  
تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها باتساقاً ثم تزوجها في العدة قبلت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج  
امرأة ودخل بها ثم طلقها باتساقاً ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت ثم أسلمت ففرقها في العدة ثم طلقها قبل الدخول  
سكناً في فتح القدير شكرار التزوج ثلاثاً ولا حاجة اليه في التصوير ويكتفي فيها أنه تزوجها مرتين وأن العدة  
حصلت مرة واحدة فليست أملاً سابعها تزوجها ودخل بها ثم طلقها باتساقاً ثم تزوجها في العدة ثم أسلمت ففرقها  
في العدة ثم طلقها قبل الوطء ثامناً تزوجها ودخل بها ثم طلقها باتساقاً ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل  
الدخول تاسعها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة فاختارت نفسها قبل الدخول كذا في البحر  
عشرها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة فاختارت نفسها قبل الدخول كذا في البحر  
عن فتح القدير والمهر اجاب اهلبي ولا فرق بين السادسة والسابعة والثامنة الا بتكرار التزوج وعدمه (قوله  
ان الدخول في السكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون دخوله في الثاني فلا عدة  
مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اهلبي (قوله اطله  
المصنف بما يطول) حيث قال هذا وقد يقع كثير في ديارنا العمل بقول زفر رحمه الله تعالى من بعض القضاة  
الذين لا خوف لهم طمعه ما في تحصيل الخطام الثاني قال الكمال في فتحه وما قاله زفر فالدلالة على انهما  
المقصود من شرعيتهما وهو عدم اشتباها الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به  
قاضي فخذ قضاؤه لان لا جرم ادفيه مداعوه وموافق اصريح القرآن وهو قوله تعالى ثم طلقوهن من قبل  
أن تنهوهن فالكلام عليهن من عدة تعدونهما والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه اذا وقع انما يقع  
لاجل أخذ مال في مقابلته كما هو المهور في زماننا من النضاة لاسيما والسلطان انما يولي القاضي ليحكم بالصحيح  
من مذهب امامه فيكون معزولاً بالنسبة الى الاقوال الضعيفة كما لا يخفى ونقل عن الكرخي ان هذا هو المشهور  
من قول زفر وهو الذي تفعله قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم طمعا في أخذ الرشوة فيزجون في حال الطلاق  
قبل الاستقبال ولا ينظرون الى ما نص عليه علماءنا من أن القاضي اذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها  
وهم ليسوا من أهل الاجتهاد بل مقلدون والملة اذا خالف امامه في حادثة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح  
وحرا من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المجتهد كان نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ  
الدين لا يخفى أن مسلم قضتا ليس بشبهة فضلا عن العلة فله من قضاء بلاده في زمانه فكيف اليوم وأكثرهم  
جامعون نعوذ بالله تعالى من الجرائم على أحكام الله تعالى من غير علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور  
المذهب لا غير قال مشايخنا المتأخرون ان الذي يقول له السلطان وليك القضاء على مذهب فلان ليس له  
أن يقبض وزمنه ووزن ذلك المذهب مجتهدا كان أو مقلدا لان التولية حصرت فلا يتعدى المشهور الا أن ينص  
السلطان على العمل بمذهب المشهور ونحوه مذنب وسوغ له ولم يقع مثل ذلك قط واعلم أن المتأخرين عولوا على قول زفر  
في مسائل مهوره ونصوا عليها والدليل والعرف وأعرضوا عن هذه المسئلة لما فيها من خطر الشبهة  
لاختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء العالمين الاكابر قرى من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم قضاة وغيرهم

(و عليها عدة مبتدأة) لانها مقبوضة  
في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة  
وهذه إحدى المسائل العشرة المبينة على أن  
الدخول في السكاح الاول دخول في الثاني  
وقول زفر لا عدة عليها ففصل للزوج اطله  
المصنف بما يطول ويجزم بأن القاضي المقلد  
اذا خالف مشهور مذهب لا ينفذ حكمه  
في الاصح كما لو ارتضى الا أن ينص السلطان  
على العمل بمذهب المشهور فلا يسوغ فيه صير  
خلفاء زفر يا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه  
فليحفظ



أفنى يجوزها ولا يحكم بها ولا يحسنه عنهم لجزاهم الله تعالى خير جزاء حيث اجتنبوا ما ريب فيه  
 بالابريص قال عليه الصلاة والسلام دع ما يريك الى ما لا يريك قالوا واجب على ولي أمور المسلمين أيده الله تعالى  
 به الدين وقع به القسدين الفحص عن أحوال المتورين فانه مسئول من الله تعالى عن رعيته أجمعين قال عليه  
 الصلاة والسلام من ولي انسا ناعلا وفي رعيته من هو خير منه فقد خان الله ورسوله وبجاعة المسلمين اه سلب  
 ملخصا (قوله ذمية) أي كناية سواء كانت نصرانية أو يهودية وانما تعرض لها لانه لا عدة على حرية طلقها حر في  
 بالاتفاق أفاده القهستاني (قوله لم تمتد) فلو تزوجها سلم أو ذمي فور طلاقها جاز فتح (قوله عند أبي حنيفة)  
 لكن روى عنه أنه لا يوطؤها حتى تستبرأ بجمضة وعنه لا يترجها الا بعد الاستبراء وقال عليه العدة منع  
 (قوله اذا اعتقدوا ذلك) أي عدم العدة المفهوم من المقام أما اذا اعتقدوا وجوبها وجبت انصافا قهستاني  
 (قوله لا امرنا بتركهم وما يعتدون) حذف الشارح بعض التعليل وذكره المصنف بقامه فقال ولا يحنيفة أن  
 العدة لو وجبت عليها لا يخلوا ما أن يجب حقا للشرع أو للزوج ولا وجه للقول لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع  
 ولا للناسي لان الزوج لا يستقده وقد أمرنا بتركهم وما يعتدون اه (قوله وما يعتدون) الواعني مع  
 وما يعتدون والمصدر المنسبك مفعول معه ويصح جعل ما موصولا اسما حذف عانده (قوله وقيدته الوالوي)  
 بما اذا اعتقدوها) والاول أصح وعلمه صاحب الهداية بأن في بطنها ولد أنابت النسب (قوله انصافا) من الامام  
 وصاحبه (قوله مطلقا) أي سواء اعتقدوها أو لا وبينه المصنف بقوله سواء كانت سالما أو حاملا (قوله يعتقده)  
 أي الاعتداد المفهوم من المقام أي فهي حقه (قوله بتباين الدارين) أشار به الى سبب الفرقة عندنا وقال الشافعي  
 رضى الله تعالى عنهم أجمعين السبب (قوله والحرقى بالجماد) أي فلا حرمة لفراسه منع فيجوز تزوجها  
 فوراً (قوله لا لانها معتدة الزوج) لانه ملحق بالجماد (قوله بل لان في بطنها الخ) فدية قال ان النكاح يصح ويتنوع  
 الوطء حتى تضع كففي الحبل من زنا فلا يصح التعليل به لعدم التزوج وروى عنه أنه في حكم الحبل أي من الزنا  
 وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله أو ذمية) فالاسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية أن لا تعود  
 اليها كما في النكاح لكن في نكاح الهداية والمضرات وغيرهما أن الخروج ليس بشرط لانهم قالوا لو أسلت  
 في دار الحرب ومضى ثلاث حيض بات منه ولا عدة عليها عنده خلا فلهما قهستاني (قوله لما أمر أنه) أي الحربي  
 زوج المهاجرة ملحق بالجماد (قوله لما أمر) أن في بطنها ولد أنابت النسب (قوله وكذا العدة الخ) أي فلا يمنع  
 الزوج الأول من الوطء (قوله ووطئها) لا حاجة اليه مع قول المصنف ودخل بها (قوله عالما بذلك) أي بأنها  
 امرأة الغير (قوله ولا بد منه) لانه اذا لم يدخل فلا عدة في النكاح فضلا عن الزنا (قوله ولهذا) أي لكونها لا عدة  
 عليها لو تزوج الخ والاولى جعله كلاما مستقلا مع فلا يشوبه لانه زنا أو يقدم قوله لانه زنا (قوله مع العلم بالحرمة)  
 أفاد كلامه أن الحد لا يجب الا بشيئين العلم بأنها في عصمة الغير والعلم بالحرمة (قوله لا يقرها زوجها الخ)  
 محمول على الذنب لما ذكرناه أنه اذا رأى امرأته أو أمته تزني شذب الاستبراء ولو حبلت لا يأتى حتى تضع وكذا  
 لو رأى امرأته تزني ثم تزوجها واذا حمل كلام شارح الوهبانية على الذنب انتفت الغرابة وقد سبق أنهم أقولان  
 (قوله فلا يسقى) تفريع على قوله فلا يقرها زوجها حتى تحيض (قوله بخلاف ما ذالم يعلم) أي الزوج الثاني  
 بأنم ازوجة الغير (قوله حيث تحرم على الأول) أي يحرم ووطئها لانه نكاح شبهة حنفية (قوله لانها صاوت  
 ناشئة) يمنع نفسها عن الوطء في عدة الشبهة (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشهر  
 فتزوجت لا تكون ناشئة وكذا اذا أكرهت على النكاح (قوله كما مر) في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة  
 وقد أحال هناك على ما هنا (قوله أدخلت منيه فرجها) أي أدخلت زوجته من غير خلقة ولا دخول حال  
 في البهر ولم أر حكم ما اذا ووطئها في دبرها وأدخلت منيه في فرجها ثم طلقها من غير إيلاج في قبلها وفي تحوير  
 الشافعية وجوبها فيها ولا بد أن يحكم على المذهب به في الثاني لان ادخال المني يحتاج الى تعزف براءة الرحم  
 أكثر من مجرد الإيلاج اه قال في التمهيد أقول ينبغي أن يقال ان ظهور حملها كان عدتها موضع الحمل والافلا عدة  
 عليها اه واعتز به بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي فررت منها وان جاوزت  
 تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى قل اه حلي أقول ان الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا  
 الاعتراض السيد الحوى ونظريه أبو السعود بأن ما ذكره في البهر شامل لما اذا ظهر حملها أو لم يظهر والفتوى

(ذمية غير شامل لطلقها ذمي) أو مات عنها  
 لم تعتد (عند أبي حنيفة) اذا اعتقدوا ذلك  
 لا امرنا بتركهم وما يعتدون (ولو) كانت  
 الذمية (حما) لا تعتد بوضعها (و) الذمية  
 الوالوي بما اذا اعتقدوها (و) انصافا  
 (لو طلقها مسلم) أو مات عنها (نعتد) انصافا  
 (مطلقا) لان المسلم يعتقده (وكذا لا تعتد  
 مسدية) افتقرت بتباين الدارين لان العدة  
 حبت وجبت انما وجبت حقا للعباد والحربي  
 ملحق بالجماد (لا الحامل) فلا يصح تزوجها  
 لانها معتدة بل لان في بطنها ولدا أنابت  
 النسب (كحرية) خرجت بالناسلة أو ذمية  
 أو مستأنسة ثم أسلت أو صارت ذمية (لما مر)  
 أنه ملحق بالجماد (الاحمال) (لما مر) وكذا  
 لا عدة لوزوج امرأته (الفسير) ووطئها (عالم)  
 بذلك (وفي نسخ المند) ودخل بها ولا بد منه  
 وبه يفتى ولهذا يجدد مع العلم بالحرمة لانه زنا  
 والمنزق بها لا يحرم على زوجها وفي شرح  
 الوهبانية لوزن المرأة لا يقرها زوجها ولا يسلق  
 تحيض لاحتمال ما وقعها من الزنا فلا يسقى  
 خاؤه ذرع غيره فليحفظ لغرابته (بخلاف  
 ما ذالم يعلم) حيث تحرم على الاول الى أن  
 تنقضي العدة ولا تنقضي لعدتها على الاول لانها  
 صارت ناشئة خاتمة قلت يعني لو عالمة راضية  
 كما مر قد بره فروع اه أدخلت منيه فرجها  
 هل تعتد في البهر بما ان ظهر حملها انهم  
 براءة الرحم وفي التمهيد بان ظهور الحمل  
 والا وفي القصة ولدت ثم طلقها وصح  
 سبعة أشهر فكيف آخر لم يصح

فظهر في المورث وقت قبل التعريف من براءة الرحم ثم ظهر خلوصها لصاحب النكاح على ما ذكره في النهر اذ العدة  
عليها عند عدم ظهور الحمل لا على ما ذكره في البحر لانه اوجب عليها العدة مطلقا وفي البحر المحيط اذا عالج الرجل  
جاريته فيمدون الفرج فانزلنا أخذت الجارية مائة في شئ فاحسب دخلته في فرجها في حدان ذلك فعلقفت  
الجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولده اه ومكترا عما اذا وطئها في دبرها والظاهر فيه وجوب العدة  
أيضاً لانه لا يحصل غالباً الامع الخلوة وهي وجبة للعدة (قوله اذ لم تمض فيها) التقيد بالسبع اتفاق (قوله لان  
من لا تحيض لا تحبل) أي فلا حبلت تبين أنها من ذوات الحيض فلا تنقض عدتها الا ثلاث حيض أو بسلالة  
أشهر بعد بلوغ سن الاياس حلي مزيدا (قوله وفيها) أي القنينة (قوله ومضت عدتها) أي فلا يقع الثلاث (قوله  
ملومضها معلوما) ويلزم من العلم بضمها العلم بوقوع الطلاق وهذا معنى قول صاحب الجواهر السابق فان اشهر  
طلاقها فيما بين الناس تنقضي والا لا (قوله بالينة) الباء فيها للسببية وهي في قوله بوقوع التعدية (قوله بعد  
انكاره) أي الثلاث (قوله قبل ذلك) أي قبل الثلاث المحكوم عليها (قوله بمدة) أي يحتمل فيها انقضاء العدة  
(قوله لم يقبل) لتناقضه في الدعوى فانه ادعى أولاً عدم صدور الثلاث منه ثم ادعى صدوراً وأنه لم يصادف محلاً  
فان قلت ان التوفيق يمكن بحمل انكاره الثلاث أولاً على عدم وقوعه لعدم مصادفته محلاً اوجب بأنه غير  
التيادر (قوله أخبرها مرة) هذا الفرع واللذان بعده أعانتاظهر في الدابة لان القاضي لا يعمل بخبر الفرد ولا بالخط  
ولا بخبر غالب الطلاق فتكررو (قوله أو طلقها ثلاثاً) أي أو واحدة بانه لا يختلف الحكم (قوله أو أتاها منه  
كتاب) ولا ندري أنه كابه أم لا بحر (قوله فلا بأس أن نعتد) أي من وقت الايقاع ان علم أو الموت وتزويج وتعبيره  
بلا بأس بقصد أن الاولى عدم ذلك (قوله فلا بأس أن ينكحها) فالاولى عدمه وفي البحر عن الخلاصة جاءت امرأة  
الى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه أنها صادقة سواء كانت عدلة أو لا حل له  
أن يتزوجها وان قالت وقع نكاح الاول فاسد لم يحل له وان كانت عدلة اه والحل لا ينافي عدم الاولوية المفاد  
من عبارة المؤلف (قوله وفيه) أي البحر عن كافي الحاكم ونجاسة البيان ونصه اذا أتاها خبر موت زوجها ولو شككت  
في وقت الموت نعتد من الوقت الذي تتيقن فيه بموته لان العدة يؤخذ فيها بالاحتياط وذلك في العمل باليقين  
اه (قوله وفيه عن المحيط) عبارته وفي فتح الله بروعكس هذه المسئلة اذا قال الزوج أخبرني بأن عدتها  
قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقضي في ثاها لا يقبل قوله ولا قوله الا ان تبين ما هو محتمل من اسقاط  
سقط مستين الخلق في نذيقبل قولها ولو كان في مدة فتحملة فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج بأختها لانه  
أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالاصل أنه يعمل بخبره ما بقدر الامكان بخبره فيها هو حقه وحق الشرع وبخبرها  
في حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو جاءت بولد لا كثر من سنة أشهر ثبت نسبه منه لان حقها في النسب  
أصل لكن الولد لانها لم يولد ليس له أب معروف فلم يقبل قوله ولا ينعقد نكاح أختها لانه لا يتصور استحقاق  
النسب الا بقاء الفرائض فصار الزوج مكذباً في خبره شرعاً بخلاف انقضاء النفقة لانه يتصور استحقاق النفقة  
بغير العدة فكانها وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقها بسبب آخر فان تزوج أختها ومات فالمرات للآخرى  
ذكره محمد في النكاح وقبل ان قال هذا في الصحة ثم مات فالمرات للآخرى لانه متهمة وان قاله في المرض فالمرات  
للمعدة فاذا قضى بالمرات للمعدة قبل بفسد نكاح أختها والاصح أنه لا يفسد لانه يتصور استحقاق الميراث  
بغير الزوجية فقل منزلة استحقاق النفقة محيط (قوله كذبته) أي الزوج في قوله انها أخبرني بانقضاء عدتها  
(قوله فتحملة) أي تحتمل انقضاء العدة (قوله عملاً بخبرها) كذا في نسخة وفي أخرى بخبرها ما هو عليه الوجه لثب  
قبله (قوله ولم يفسد نكاح أختها) هذا غير صواب كما يعلم من العبارة السابقة (قوله قدره لومات) محله ما اذا قال  
انها أخبرني بانقضاء العدة ثم تزوج أختها ومات لاني صورة الولادة كما يعلم من العبارة السابقة فتأمل والله تعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الحداد) •

لما ذكر العدة ومن عليه فجب أردفه بذكر ما يجب فيها على المعتدة فان في المرتبة الثانية من أصل وجوبها  
نهر وهو من الحد يعني المنع لمنع الشارع اياها عن الزينة (قوله من باب احسد) واسم الفاعل لا تقي محذو ومحملة  
والمصدر الاحداد وفي نسخة من باب احسد (قوله ومذ) مضارع بضم العين كبصر غير أنه أدغم وقوله ومذ

اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن  
حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض  
لا تحبل وفيها طلقها ثلاثاً وبقول كنت طلقها  
واحدة ومضت عدتها فلو مضى بها  
عند الناس لم تقع الثلاث والاتفق ولو حكم  
عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو  
برهن أنه طلقها قبل ذلك بعدة طلقته لم  
يقبل بحر وفيه عن الجوهرة أخبرها مرة أن  
زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثاً أو  
أتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان أكبر  
لأنها أنه حتى فلا بأس أن نعتد وتزوج  
وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي  
وانقضت عدتي فلا بأس أن ينكحها وفيه عن  
كافي الحاكم لو شككت في وقت موته نعتد من  
وقت تتيقن به احتياطاً وفيه عن المحيط  
كذبته في مدة فتحملة لم تسقط نفقتها ماؤه  
نكاح أختها عملاً بخبرها ما بقدر الامكان ولو  
ولدت لا يفسد نكاح أختها في الاصح قدره لومات  
دون المعتدة  
• (فصل في الحداد) •  
جاء من باب احسد ومذ ومذ

فيكون من باب ضرب والمصدور له ما حداد بكسر وهى حاذية بغيره (قوله وروى بالجيم) فيكون من باب ضرب  
 الشيء قطعته فكانت النقط طعت عن الزينة وما كانت عليه حوى (قوله ترك الزينة للعدة) أى مطلقاً ولو من دهن  
 أو كانت كافرة أو صغيرة فيكون أهم من النمرى (قوله ونحوها) كالطيب والدهن والكيل (قوله بضم الحاء)  
 يعنى وقع التام من يلب مذ قاله الحلبي (قوله وكسرها) يعنى وقع التام فيكون من باب قرأ أرضها فيكون من  
 باب احد اه - لحي (تنبيه) الحداد واجب اقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبس المتوفى عنها زوجها المصفر من  
 الثياب ولا المشق ولا الخلى ولا تختضب ولا تنكحل نهر والممشق المصبوغ بالمشق أى القوة حوى وفى أبه  
 المصفر عن البدر العيني المفر (قوله مكلفة) أى بالغة عاقلة فلا حداد على صغيرة ومجنونة لعدم التكليف (قوله  
 مسلمة) خرجت الكافرة ولكن لو أسلت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيها بقى منها جوهره (قوله ولو أئمة)  
 انما وجبت عليها الكونهم مكلفة بمقتضى الشرع ما لم يفت به - فى العبد ولذا لا يحرم عليها الخروج الا اذا كانت  
 فى بيت الزوج وقت الطلاق ولم يخرجها المولى ويصل ان أخرجه او المذبر فوال مكاتبه والمسة - عاة كالقنط بجر  
 (قوله منكروحة) بالرفع صفة مكلفة فلا حداد على معدة العتق كما يأتى (قوله نكاح صحيح) يأتى محتمل فى قوله  
 ومعدته نكاح فاسد (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة لمعدته البت أما بالنسبة لمعدته المهر فهو مضر  
 لأن معدته اوتت يجب عليها العدة وان كانت غير مدخولة فيجب عليها الحداد فكل الصواب اسقاط هذا القيد  
 فان لفظ معدته يعنى عنه اه حلى (قوله اذا كانت معدته بت) يعنى المبتوت طلاقها وهى المطلقة ثلاثاً  
 أو واحدة بائنة والمختلعة ومعدته الفرقة بخيار الحب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه حق الشرع) أى فلا يملك  
 العبد اسقاطه (قوله اظهارة التأسف) علة تعدد أيضاً لاق هذه الاشياء ودواى الرغبة وهى ممنوعة عن النكاح  
 فتحتمل الثلاثة برزجة الى الوقوع فى المحرم هداية (قوله بترك الزينة) متعلق بتعدد الزينة ما تزين به المرأة من  
 حلى أو كل كفى الكشاف فيسند ذلك ما بهد هه - تمانى وفى النهران من ذكر الفصل بعد الجميل واستشكل  
 متعلق بالحدود فيحد بان الاحداد ترك الزينة ووجه الاشكال لزوم ملابسة الشئ لنفسه ان جاءت الباء للملابسة  
 الا ان تجعل التصور او من ملابسة الكلى لجزيته فالكلى ترك الزينة مطلقاً لا يقيد كونها من المعدة والجزئى  
 ترك المعدة لرنة أو مجرد تعدد عن بعض معناه وراية تناسف (قوله بحلى) سواء كان من ذهب أو فضة  
 أو جواهر أو قصب بجر (قوله أو حبر) بجميع أنواعه وألوانه ولو أسود بجر واستثنى البهنى الأسود كذا فى الدر  
 المنقى (قوله بضيق الاسنان) ويجازى بواع الاسنان بجر (قوله والطيب) اسم لعين الطيب والترك لم يلح عليه  
 وقوله والدهن بالضم اسم العين لقول السارح ولولبلاطيب كزيت خالص فانه صريح فى أن المراد به اسم العين  
 (قوله وان لم يكن لها كسب الا فيه) قال فى البحر وأطلق فى ترك الطيب فلا تحضره ولا تجزئ فيه وان لم يكن لها  
 اكسب الا فيه اه وقوله ولا تجزئ فيه أى بنفسه فلا تتمع عنه بوكيله شرى بلالية (قوله كزيت خالص) أى من  
 الطيب وأدخلت الكاف الشيرج والسمن وقد ذكرهما صاحب البحر (قوله والكيل) بالفتح اسمع الى السجل  
 بالضم نهر (قوله والحناء) لأنه طيب كما فى حديث أخرجه النسائى (قوله بمغفرة) هى الطين الاسود ويحرك  
 حلى عن جامع اللغة (قوله أو ورس) هو بت أصفر يكون باليمن حلى عن جامع اللغة (قوله لا بهذر) أى فلها  
 ليس الحرير للكمة والقمل ولها لا اتصال للضرورة وليس المعفورة والمزعة اذا لم يجد غيره لوجوب ستر العورة  
 بجر انكن لا تقصد الزينة بل ستر العورة فله مسكين وبقى أن يقيد الجواز بقدر ما تسعدت ثوباً غير ما يبيعه  
 والاستحلاف بنده أو من مالها ان كان لها مال فغ (قوله راجع للجميع) أى الجميع ما ذكر من الزينة الخ  
 (قوله تنبع المحظورات) نسبة الاباحة اليها مجاز والمبيع الشارع (قوله ولا بأس بأسود وأزرق) لانها لا يقصد بهما  
 التزين نهر (قوله ومعهم فرخلق) قال فى المصباح خلق الثوب بالضم اذ ابل فهو خلق يقتضين الجمع خلقه ان  
 اه وقال القهستانى والمراد بالنوب ما كان جسد يد ايقع به الزينة والا فلا بأس لانه لا يقصد به الاستراة العورة  
 والاحكام تنبى على المقاصد محبط (قوله لا رائحة له) لم أره لغیره ولم يذكره فى شرح المتن الا أن يقال ذكره نظراً  
 لثالب فان الخلق لا رائحة له (قوله لاحداد) أى واجب (قوله كافر وصغيرة ومجنونة) لعدم التكليف وفيه أنه  
 يقال اما اذا لم يحاط به ولى الصغيرة والمجنونة كفى العدة وتؤمر الكافرة بربعة المسلم لحقه (قوله ومعدته عتق)  
 لانه ما فاتهم ائمة النكاح (قوله كونه عن أم ولده) تنظير لما قبله وأما اعتناق أم الولد فهو اراد بقول المصنف

وروى بالجيم وهو لغة كفى التام من ترك  
 الزينة للعدة ونهر ترك الزينة ونحوها للعدة  
 بان أو موت (معدته) بضم الحاء وكسرها  
 كآمر (مكلفة مسلمة ولو أئمة منكروحة) اذا  
 بنكاح صحيح ودخل بها بديل قوله (اذا  
 كانت معدته بت أو موت) وان أمرها بالموت  
 أو الميت بتركه لانه حق الشرع اظهارة التأسف  
 على فوات نعمة النكاح (ترك الزينة)  
 بجرى أو حريراً أو متشابهاً بضيق الاسنان  
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب الا فيه  
 (والدهن) ولولبلاطيب كزيت خالص  
 (والكيل والحناء) وليس المعفورة (راجع  
 وص) وبغفرة أو ورس (لا بهذر) ولا  
 للجميع اذ الضرورات تنبع المحظورات ولا  
 بأس بأسود وأزرق ومعهم فرخلق لا رائحة له  
 (لا حداد على مسبعة كافر وصغيرة  
 ومجنونة) (معدته عتق) كونه عن أم ولده  
 (و) معدته (نكاح فاسد)

ومعتدة حتى فلا وجه لقبول الحلبي الشارح بالكاف الى أن مثله لو اعتضها (قوله أو وطء بشبهة) محترز قوله  
 منكروحة فكان المناسب ذكر مع معتدة العتق فانه الحلبي (قوله أو طلاق رجعي) محترز قوله اذا كانت معتدة  
 بات أو عتق وكان ينبغي أن يذكر المطلقة قبل الدخول أيضا فانما خرجت بقوله معتدة اه حلبي وتقدم ما يفيد  
 ندب التزويج لمطلقة الرجعي اذا كانت الرجعة من حرة (قوله ويباح الحداد) أفاد أنه لا يجب في غير ما تقدم به عليه  
 صاحب البحر وغيره (قوله فقط) ولا يحل فوق ذلك لقول محمد في النوازل لا يحل الحداد لمن مات أبوها وأبنتها  
 أو أمها أو أخوها وأخواتها في الزوج خاصة قال الكمال قبل أراد محمد عدم الحل فيما زاد على الثلاث لما في الحديث  
 لمن أباحت للمسلمات على غير أزواجهن ثلاثة أيام (قوله وللزوج منعها) قال في التهريني هل له منعها في الثلاث  
 مقتضى الحديث لا والمذهب كورفي كتب الشافعية ثم وقواعد المذهب لا تأباه فيحل الحل في الحديث على عدم  
 منعه والله تعالى العتق ونوهم الشارح أنه من تنقح كلام القح وليس كذلك وإنما هو بحث لصاحب النهر (قوله  
 ولا تعذر في لبس السواد) أي التي تصبغ بعد موته أو حين الموت أما الأسود المصبوغ قبل فظاهر عبارته بأنه  
 لا يتم فيه ومبارتها مثل أبو الفضل من الرأى بموت زوجها أو أبوها أو غيرها من الأقارب فتصبغ ثوبها أسود  
 قبله شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأمنا على الموت أتعد في ذلك فقال لا وثلث منها على بن أحمد فقال لا تعذر وهي  
 آتمة الا الزوجة في حق زوجها فانما تعذر في ثلاثة أيام اه فقوله سابقا ولا بأس بأسود يجعل على الأسود غير  
 المصبوغ بعد الموت (قوله وظاهره معها من السواد الخ) يجعل على المصبوغ أسود بعد الموت كما قلنا تتوافق  
 عباراته. (قوله وفي النهر) أي بمنا وأصله لصاحب البحر (قوله ولو بلغت) الصغيرة ومنه المجنونة اذا أفادت بصر  
 (قوله لزوما الحداد فيما بين) الخافاه ما بالكافرة اذا أسلمت المنصوص عليها (قوله قتم) تفرغ على العموم  
 المفهوم من عبارة العيني وفيه إشارة قد دفع توقف صاحب البحر حيث قال أطلقها أي المعتدة فتعمل المعتدة عن  
 طلاق بنوعيه وعن وفاة عن عتق وعن غير ذلك ولم أره صريحا اه (قوله اذا لم يحط بها غيره) أي اذا خطبها غيره  
 فيحرم لحديث لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه (قوله وترضى به) قال في البحر فان خطبها فلي ثلاثة أوجه  
 أما أن تصرح بالرضا قصر أو بالردة فصل أو نكحت فتقولان للعلماء ولم أر هذا التفصيل لا محابا وأصل الحديث  
 الصحيح لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بأن لا يأتد له اه وظاهر النسخ أن هذا منصوص المذهب  
 وقد علمت ما فيه (قوله خطبتها) مصدر كأن خطب كقولك أنه لحسن الجلوسة والقعدة تريد الجلوس والقعود  
 وفي اشتقاقه وجهان أحدهما أن الخطب هو الأمر والشأن يقال ما خطبك أي ما شئت كقولهم خطب فلان  
 ثلاثة أي سألها أمر أو شأنا في نفسها والثاني أصل الخطبة من الخطاب الذي هو الكلام يقال خطب المرأة خطبة  
 اذا خاطب في عقد النكاح وخطب خطبة أي خاطب بالزجر والوعظ والخطب الأمر العظيم لانه يحتاج فيه الى  
 كلام كثير بصر عن الرازي (قوله ونضم) هو غريب نهر (قوله وضع التعريض) هو لغة خلاف التصريح والفرق  
 بينه وبين الكتابة أن التعريض تضمن الكلام دلالة ليس فيها ذكر صيغة ذلك ما أقبح البخل تعرض بأنه يجيب  
 والكتابة ذكر الرديف وإرادة المردوف كقولك فلان طويلا بعد وكثيرا ما يدعى أنه طويل القامة ومضاف  
 فانه في المغرب فالمراد به هنا أن يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره فانه في البحر وقال الله تعالى والتعريض أن التعريض  
 هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا وكناية ومن السياق معناه معرضا به فالوضع له والمعرض به  
 كلاهما مضمودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لا تسلم عليك فيقصد  
 من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء اه (قوله كأريد التزويج) ووددت أن يسمرا قل أي امرأة سالحة  
 وما قبل من أنه يقول أنك الجميلة وإني فيك لأرغب وإني لأرجو أن أجمع أنا وأنت فردة في البدائع بأنه غير سديد  
 اذا يحل لاحد أن يشافه أجنبية لا يحل له نكاحها لئلا يذل اه وفيه نظر فقد أخرج البيهقي عن ابن  
 جبير في قوله تعالى الآن تقولوا قولنا معروفه يقول إنني فيك لأرغب وإني لأرجو أن أجمع قال في الفتح وشعوره  
 الخ بجملة أو سالحة فلا يصح نكاحها ولم يقول على ما في البدائع نهر قال المحمدي وفيه تأمل ووجهه والله  
 تعالى أعلم أنه لا يلزم من العمل بقول ابن جبير (قوله لا المطلقة أجماعا) نقله في النهر عن المعراج وأطلق في المطلقة  
 نعم المأنة بقسمها وفي نقل الإجماع نظر يعلم بك صراحة القهستاني حيث قال لا يجوز له الرجعية أصلا  
 وكذا معتدة البائن كافي النهاية وغيره عن شرح التناويل لكن في اختار أنه يجوز كالمعتق في زوجها منها

أو وطء بشبهة أو طلاق رجعي ويباح الحداد  
 على قرابة ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها لأن  
 الزينة حق ففح ونفي حل الزيادة على الثلاثة  
 اذا رضى الزوج أو لم يكن من وجه نهر  
 وفي التناولية ولا تعذر في لبس السواد وهي  
 آتمة الا الزوجة في حق زوجها فظاهره معها من  
 ثلاثة أيام قال في البحر وظاهره معها من  
 السواد تأمنا على الموت زوجها فوق الثلاث  
 في النهر لو بلغت في العتة زمتها الحداد  
 فيمكث (والمعتدة) أي معتدة كانت عيني  
 قتم حلت عتق ونكاح فاسد أو ما الخالية  
 قسطب اذا لم يحط بها غيره وترضى به فلو سكنت  
 فتقولان (تخرج خطبتها) بالكسر وتضم  
 (وضع التعريض) كأريد التزويج (لومعتدة  
 الوفاة) لا المطلقة أجماعا لافضائه الى عداوة  
 المطلق

اتفاقا (قوله ومفاده) أي التحليل حيث تبدد اوة المطلق والضمير في جواز التعريض وبه يخرق بين المصلحة  
 والتعريض (قوله لكن القهستاني) عبارة ولم يوجد نص في معتدة وطه بنسبة وفرقة ونكاح فاسد فيبقى  
 أن يعرض للأولين وفي المضمرات أن بناء التعريض على الخروج اه ومراده بالأولين المتوفى منهم لزوجهما  
 ومعتدة الوطه بنسبة وبالأخرين معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد لكن عدم خروج معتدة  
 النكاح الفاسد مبني على ما في الظهيرية كما ساقى اه حلي (قوله ولا يخرج معتدة ربي وباتن) أطلق في المباني  
 فم الواحد والمتعدد سواء كان المنزل مملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار بأجرة فادارة على دفعها  
 فليس لها أن تخرج بل تدفع الأجرة وترجع ان كان باذن الحاكم (قوله بأي فرقة كانت) ولو كانت بمصيبة  
 كتبيلها ابن زوجها بدائع (قوله على ما في الظهيرية) نقل في البحر من البدائع جواز خروج المعتدة من نكاح  
 فاسد ثم قال وفي الظهيرية وسائر وجوه الفرق التي وجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق  
 حرمة الخروج من بيتها في العدة وحكي قوى شمس الاسلام الا وزجندى أنها لا تعتد في منزل الزوج لانه لا ملأله  
 عليها اه وفي المجتبى لا تمنع المعتدة من نكاح فاسد من الخروج اه حلي (قوله في الاصح) به اتفق الصدر  
 الشهيد (قوله أو على السكنى) عطف على قوله على نفقة عتدها يعنى لو اختلفت على أن لا سكنى لها لا يساح لها  
 الخروج وقد مر في الخلع أنه لا يصح على اسقاط السكنى لانها حق الله تعالى بخلاف ما اذا اختلفت على اسقاط  
 مؤنة السكنى بأن تدفع الأجرة من ماله ان يصح فيصل هذا عليه للتوفيق (قوله لو حرمة) أما الأمة والمذبرة وأم  
 الولد والمكاتبه والمستعدة فيجوز لهن الخروج في عدة الطلاق والوفاة لان حال العدة مبني على حال النكاح  
 ولا يلزم من المقام في منزل الزوج حال النكاح فكذا بعده ولان الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطاها الا اذا يواها  
 منزلها حيث لا يخرج وله الرجوع ولو يواها في النكاح ثم طلقت فلزواج منعها من الخروج حتى يطلبها الولي  
 بحر (قوله ولو من فاسد) أي ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي فرقة كانت على ما بينا  
 اه حلي (قوله مكافئة) خرج الصغيرة والجنونة فلا يعاقبهما شيء من التكليف لكن للزوج أن يمنع الجنونة  
 من الخروج تحمها بنائها ويمنع الصغيرة اذا سكنت مطلقا رجعا بدائع والمرافعة كالباغية في المنع من  
 الخروج وكالسكنية في عدم وجوب الاحداد فلا يحرم عليها الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منعها  
 زوج فان أعنت الا أمة أو أسات الكفاية حرم الخروج بدائع (قوله من بيتها) أي من مسكنها الذي تسكن فيه  
 قبل العدة وهو بيت الزوج وأضيف اليها سكناها حوى (قوله لا لبلا ولا نهارا) بيان لقوله أصلا (قوله ولا الى  
 صحن دار فم منازل اقره) لانها غيرة السكة قهستاني بخلاف ما اذا كانت المنازل بحر (قوله ولو باذنه) فعميم  
 في قوله ولا يخرج معتدة حتى ان المطاعة رجعا وان كانت منكوسة حكام لا يخرج من بيت العدة ولو أذن الزوج  
 بخلاف ما قبل الطلاق لان الحرمة بعده للعدة وهي - قته تعالى فلا يمكن ابطاله بخلاف ما قبله لان الحرمة  
 لحق الزوج فملك ابطاله بالاذن اه بحر (قوله بخلاف فهو أمة) أي كالمذبرة وأم الولد والمكاتبه أي فلها  
 الخروج سواء أذن الزوج أم لا وقد تقدم ما فيه (قوله في الجديدين) الليل والنهار لانها ما يتجدد دين دائمها  
 وفي القاموس والجديدان والاجدان الليل والنهار (قوله وتبيت أكثر الدليل الخ) الحاصل أن مدار الحمل  
 خروجها النفل المعيشة فينتهذ بقدر مفعلي انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها كذا  
 في الفتح ويدل عليه قوله في الهداية لانه لا نفقة لها احتساج الى الخروج ثم عار الطلب المعيشة وقد تمتد الى أن يجهز  
 الليل فيصل ما في المصنف على ما اذا اضاعت الى ذلك أفاده في النهر وفي الجوهرية يعنى بعض الدليل ما تمسك على به  
 حوايجها (قوله كزراعة) وطلب نفقة وخراج كرم ولا بد أن يتدبأن تبيت في منزلها حوى (قوله ولا وكيل لها)  
 أما اذا وجد لها وكيل فقد استغنت عن الخروج فيصير عليها (قوله طلقت الخ) سواء كان الزوج معها  
 أم لا بحر (قوله وهي زائرة) أي مثلا (قوله لوجوبه عليها) أي العود فتداعى الى تحصيله منع وأقره الضمير  
 في عليها لان العطف بأو (قوله أي معتدة طلاق وموت) عبارة النفاية ونهر - هلاوتة المعتدة في منزلها على  
 منزل زوجها وقت الفرقة أي فرقة كانت اه (قوله في بيت وجبت فيه) وهو المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى  
 ودفع بهذا البيان ما يقال ان العدة أول ما وجبت في البيت الذي صد فيه الطلاق أو المات وفي البدائع  
 أجرة المنزل بعد وفاة الزوج من مالها (قوله ولا يخرج ان) بالنسبة للقاعل والمناسبة الاتيان بالثبوت لانه لا معنى

لوفاده جواز معتدة حتى ونكاح فاسد  
 ووطه بنسبة نهر لكن في القهستاني عن  
 المضمرات أن بناء التعريض على الخروج  
 (ولا يخرج معتدة ربي وباتن) بأي فرقة  
 كانت على ما في الظهيرية ولو ختلة على نفقة  
 عتدها في الاصح احتسار أو على السكنى  
 فليزمنها أن تكتري بيت الزوج معراج  
 (لو حرمة) أو أمة مبرأة ولو من فاسد (مكافئة  
 من بيتها أصلا) لا لا ولا لانها راولا الى صحن  
 دار فم منازل اقره ولو باذنه لانه حتى الله  
 بخلاف فهو معتدة حتى العدة (ومعتدة  
 موت يخرج في الجديدين وتبيت) أكثر الدليل  
 (في منزلها) لان نفقة عليها احتساج الى خروج  
 حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالطالقة  
 فلا يحل لها الخروج فتح وجوب في الثانية  
 بخروجها الاصلاح ما لا بداهة كزراعة  
 ولا وكيل لها (طلقت) أو مات وهي زائرة  
 (في غير مسكنها عادت اليه فوراً) لوجوب  
 عليها (وتعتدان) أي معتدة طلاق وموت  
 (في بيت وجبت فيه) ولا يخرج ان منه

المأوى (قوله الآن تخرج) المناسب للاتباع من غير التثنية وأطلق في الإخراج فتصل ما إذا أخرجها المطلق ظلما  
 وما إذا أخرجها صاحب الدار لعدم قدرتها على الكراه ووجدت منزلا بغير كراه وما إذا أخرجها الوراث وكان  
 نصيبها من البيت لا يمكنه بغير (قوله أو شهد المثل) أي أو جانب منه وتخطف على مالها أو نفسها نهر (قوله  
 أو تلف مالها) من ذلك ما إذا ملقتها بالبادية وهي معه في خيمة والزوج ينتقل إلى موضع آخر للكلالة والماء  
 وتخطف التلف على نفسها أو مالها فله أن يتحول بها أو لا فلا (قوله ونحو ذلك من الضرورات) كما إذا لم يكن معها  
 أحد في البيت وقلم يخاف بل لا من أمر الميت والموت خوفا شديد فلها التحول وإن لم يكن شديدا فليس لها  
 التحول ظهريه (قوله فتخرج) أي معتدة الوفاة كما يدل عليه ما بعده (قوله لا قرب موضع اليه) وتعين المنزل  
 الثاني لها وظاهره تعين الأقرب وجوبا ويجزى في الهندية وإذا انتقلت لعذر بكون سكناها في البيت  
 الذي انتقلت إليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج بدافع (قوله وفي الطلاق) عطف  
 على محذوف تقديره هذا في الموت (قوله إلى حيث شاء الزوج) هذا إذا كان حاضرا أما إذا طلقها وهو غائب  
 فالتعين لها بغير (قوله انتقلت من الجانب) ثقة بعبارة وأولاده الكبار (قوله وظاهره) أي حيث عبر بالفعل  
 (قوله أو الكراه) وجه الوجوب فيه أن الشراء إذا وجب عند مكانه وهو أوثق فلا يجب الكراه عند مكانه  
 وهو أخف أولى (قوله بنسخي) النسخة منكم والمجتبي يدل وليست الماء للتثنية أبو السعود (قوله فلجيزر)  
 الظاهر أن نسخته محوثة لأنه إذا كان لا يكتفي باليمين المكث بغير شراء أو كراه فكيف يؤمر بالمكث مع الاستئثار  
 اه حلي ويدل لما في البحر من شرح الجمع لابن مالك لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تتقل  
 ثم إن الذي في المجتبى بنسخه ما في النهر عن الحائسية وغيرها لو كان في الورثة من ليس محرما لها وحصلها  
 لا تسكنها فلها أن تخرج وإن لم يخرجوها اه فانه يقتضي عدم وجوب الشراء والكراه (قوله ولا بد من ستره  
 بين ما في البائن) وفي الموت تستر عن سائر الورثة من ليس بحرم لها هندية وظاهره أنه لا تستر في الرجعي  
 وما يأتي من قول المصنف ومطلقة الرجعي كالباين فيد طلب السترة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة  
 أنه لا يدخل على مطلقة الرجعي إلا أن يؤخذ منها الظاهر نذب السترة فيه لتكونها ليستة أجنبية ويجزى (قوله  
 ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة) هو صاحب البحر قال فيه فيكر أن يقال في الأجنبية كذلك وإن لم تكن  
 معتدة إلا أن يوجد نقل بخلافه وانما كثر بالحائل لأن الزوج معترف بالحرمة اه (قوله أو كان الزوج فاسقا)  
 لا يؤمن أن يباها في الخلوة (قوله ومفاده وجوب الحكم) قال في البحر وهكذا صرح في الهداية بأن خروجه  
 أولى من خروجها عنه عند العذر ولعل المراد أنه أرجح فيجب الحكم به كما يقال إذا عارض محرم ومبيح ترجح المحرم  
 أو الفاحش أولى فانه يراد الوجوب لأنهم ملوا أولوية خروجه بأن مكنتها واجب لا مكنته كذا في فتح القدير وقوله  
 به أي بخروجه (قوله وحسن) أي استحب قال في الهندية وإن أراد القاضي أن يجعل معها امرأة ثقة تقدر  
 على الحيلولة فهو حسن اه (قوله امرأة ثقة) لا يقال إن المرأة على أصلكم لا تصلح أن تكون حائلة حتى قلتم  
 لا يجوز للمرأة أن تسافر مع نساء ثقات وقلم بانضمام غير ما تزاد الفتنة فكيف تصلح حائلة لا تقول أصل  
 أن تكون حائلة في البلد لبقاء الاستبراء من العشرة ولا مكان الاستفانة بجماعة المسلمين وبأدلى الأمر منهم  
 بخلاف الفلادون في السفور يباهي (قوله قادرة على الحيلولة) بأن تكون بصيرة ذات قوة يمكنها الصباح للاستفانة كذا  
 ينبغي أن نفهم ولم أره (قوله وفي المجتبى الأفضل الحيلولة بستر) أي لو عد لا بغير وهذا مقابل قول المصنف ولا بد  
 من ستره بين ما في البائن والظاهر الأول لظهور وجهه (قوله قال) أي الزاهدي في المجتبى (قوله بعد الثلاث)  
 أي بعد مضي العدة (قوله التقاء الأزواج) بلن تقابل مكشوفة الوجه والخراطين وغير ذلك (قوله خوف فتنة)  
 أحد بلن يميل إلى وطئها أو يميل اليه (قوله افتقرا) أي بطلاق مطلقا وانقضت العدة (قوله قال نعم) المدار  
 على التشرطين المذكورين في المجتبى وهو عدم التقائها التقاء الأزواج وعدم خوف الفتنة وما يغاها هذا السن  
 أم لا تكن بينهما أولاد أم لا والمذكور أنهما حادثة السؤال (قوله رجعت) ظاهره الوجوب وفي الهندية  
 ما يفيد التحريم حيث قال ولو سافر بها ثم طلقها بائنا أو ثلثا أو مات عنها بائنا وبين مهرها ومقصدتها أقل من  
 الضمان شلت مضي وان شامت رجعت سواء كانت في المهر أو غيره معها محرم أولا إلا أن الرجوع أولى ليكون  
 الاعتدادي في منزل الزوج ثم رأيت في البحر أنهم أو اثنان لاهل المذهب (قوله ولا بد من مائة وميسرة)

(الآن تخرج أو شهد المثل أو تخالف)  
 انهدامه أو تلف مالها ولا تجد كراه البيت  
 ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب  
 موضع اليه وفقد الطلاق إلى حيث شاء الزوج  
 ولو لم يكن لها نصيبها من الدار اشترت من  
 الجانب المجتبى وظاهره وجوب الشراء  
 لو فادته أو الكراه بغير وأقره أخوه والمصنف  
 قلنا لكن الذي رأيته بنسخي المجتبى  
 استترت من الاستئثار فلجيزر (ولا بد من  
 ستره بينهما في البائن) لتلا محلي بالأجنبية  
 ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة (وان  
 ضاق المنزل عليهما أو كان الزوج فاسقا  
 فخرجت أولى) لأن مكنتها واجب لا مكنته  
 ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكماله  
 (وحسن أن يجعل) القاضي (بينهما) امرأة  
 (تؤخذ من بيت المال بغير عن القاضي  
 الحاكم) قادرة على الحيلولة بينهما  
 وفي المجتبى الأفضل الحيلولة بستر ولو فاسقا  
 فبأمرأة قال ولهما أن يستأجرا الثلاث  
 في بيت واحد إذا لم يلقا التقاء الأزواج  
 ولم يكن فيه خوف فتنة ومثل شيخ الإسلام  
 عن زعيمنا قرضا وكل منهم استون سنة  
 وبينهما أولاد تذر عليهما مائة درهم في كل  
 في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان  
 التقاء الأزواج هل اه ما ذاك قال نعم وأقره  
 المصنف (أبانها أو مائة من أزوجها في مائة  
 ولو في مائة) وليس بينهما وبين مهرها مائة  
 سفر رجعت ولو بين مهرها مائة وبين مهر  
 مقصدتها أقل مضى (وان كانت ثلثة) أي  
 مائة الف (من كل جانب) منهم ولا يعتبر  
 ما في مائة وميسرة





منهما ويحتر الحكيم فيما اذا انت به لتمامهما (قوله لاحتمال امتداد طهرها) بأن قبض كل عشر سنين مرة وهذه  
 آله تظهر في الابنية وغيرها قال السيد الجوى ولا مجال للعمل على الزنا والوطء بشبهة مع امكان الحل وهو  
 أولى أيضا من كونهم سائقين بغيره لان البقاء أسهل من الابتداء اه (قوله وعلوقها) أى حبيلها (قوله والمدة  
 تحتمله) أى المدة التى عقب الطلاق تحتل مضى المدة بأن تكون ستين يوما على مذهب الامام أو تسعة  
 وثلاثين على قولهما فاذا جاءت بولد لا يثبت نسبته الا اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فانه  
 يثبت نسبته للثبوت بقيام الحل وقت الاقرار فظهر ككذبها (قوله وكانت الولادة رجعة) انما جعل الرجعة  
 بالولادة دون الحبيل لاحتمال أنه انتفاخ (قوله لعلوقها في العدة) والظاهر أنه منه لاتفاء الزنا منها فصار بالوطء  
 مراجعها اه (قوله للشك) أى لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعها بالشك بجر  
 (قوله ولو ثبت نسبته) موصول بما قبله (قوله بالادوة احتياطا) قال في البحر لانه يحتمل أن يكون الولد قائما  
 وقت الطلاق فلا يثبت بزوال الفرائض فيثبت النسب احتياطا اه (قوله في مبتوتة) أى محتتملة أو مطلقة بان  
 أو ثلاث أى مقطوعة من النكاح أو مبتوت طلاقها فاستأنى واعلم أن ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة  
 الرجعية والباشنة مقيدها أساسا فى من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبيل أو حبيل ظاهر (قوله لجواز  
 وجوده) أى الحل أى قيامه وقته أى الطلاق (قوله ولم تقترضها) فلو أقرت به ثم ولدت لاقل من ستة أشهر ثبت  
 نسبته لانها أخوات في الاقرار فان ولدت لا كثيرا فاستأنى عن الكافى (قوله كما مر) أى اقرارا بمائة المأمر وهو  
 أن يكون مع احتمال المدة مضى العدة الذى أفاده قوله والمدة تحتمله ثم هذا الحكم فى المصنف مخصوص  
 بالمبتوتة المدخول بها أما اذا لم تكن مدخولا بها فان جاءت بولادة ستة أشهر أو أكثر من وقت الفرقة لا يثبت  
 النسب وان جاءت به لاقل منها ثبت حوى عن البرجندى أى لاقل منها من وقت الفرقة وستة أشهر من وقت  
 العقد أبو السعود (قوله وان لتمامها لا) خصه بالذكر لانه فى الولادة لا كثيرا لا يثبت بالاولى اه حلى لان الحمل  
 حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لحمة وطئها فى العدة بخلاف الرجعى بجر ويحكم بانقضاء عدها قبل ولادته  
 ستة أشهر عندها فيجب أن ترد نفقة ستة أشهر حلالا على أنه من غيره بنكاح صحيح وأقل مدة الحمل ستة أشهر  
 فقد أخذت ما لا تسحقه فى هذه الستة أشهر فترده وقال أبو يوسف لا تنقض الا بوضع الحمل (قوله وزعم  
 فى الجوهر أنه الصواب) قال فى البحر وأما اذا أنت به لتمام الستين فتشكل فانهم اتفقوا على أن أكثر مدة الحمل  
 ستين وألحقوا الستين بالاقل منه ما حتى انهم أثبتوا النسب اذا جاءت به لتمام ستين وجوابه بالفرق فانه  
 فى مسئلة المبتوتة اذا جاءت به لستين من وقت الطلاق لو أثبتنا النسب منسبة للزمن أن يكون العلوق سابقا على  
 الطلاق حتى يحل الوطء فحينئذ يلزم كون الولد فى بطن أمه أكثر من ستين وفى الحديث لا يمكث الولد أكثر من  
 ستين فى بطن أمه بخلاف غير المبتوتة لحل الوطء بعد الطلاق اه قال فى النهر أقول لزوم كون الولد فى البطن  
 أكثر من ستين ممنوع بالحل على جعل العلوق فى حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال الفرائض كذا قرره قاضى خان  
 وهو حسن قال فى الجوهر والمدة كور لغير ثبوته والحق حله على اختلاف الروايتين لتوارد المتن على عدم  
 ثبوته كما قال القدورى اذ قد جرى عليه المصنف هنا وفى الوافى وهكذا صدر الشريعة وصاحب المجموع وهم  
 بالرواية أدري حلى (قوله وهى شبهة عقد أيضا) أى كما أنها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعى  
 حيث قال الا أن يدعى لانه التزمه وله وجه بأن وطئها بشبهة وهى فى العدة هكذا ذكره وفيه نظر لان المبتوتة  
 بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة فى الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء فكيف أثبت به النسب هنا  
 قال فى البحر وجوابه تسليم أن شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاء اذا كانت متعصية والا فلا كفى المطلقة  
 ثلاثا أو على ما ل فانه ثبت النسب فيها بالادوة لان الشبهة فيها لم تتمحض للفعل بل هى شبهة عقد أيضا فلا  
 يكون بين التصيين تناقض وقد صرح ابن مالك فى شرح الجمع أن من وطئ امرأة أجنبية زنت اليه وقبل له انها  
 امرأتك انه من شبهة الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاء فعلم أنه ليس كل شبهة فى الفعل تمنع دعوى النسب وقال  
 فى الحدود فقرر أن النسب لا يثبت فى شبهة الفعل الا فى موضعين وسياق أن شاء الله تعالى الفرق بين شبهة الفعل  
 وشبهة العقد اه ملخصا (قوله والاخر لاكثر) أى من الستين أى فيثبت نسبتهما منه عندهما لانها مخلقان ماء  
 واحد وبخال محمد لا يثبت نسبهما لان الثانى من علوق حادث فى ضروراته أن يكون الاول كذلك بجر مختصرا

(وان ولدت لاكثر من ستين) ولو لستين  
 ستة فاكتر لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها  
 فى العدة (ما لم تقترض مضى العدة) والمدة تحتمله  
 (وكانت) الولادة (رجعة) لو (فى الاكثر  
 منها) أو لتمامها وعلوقها فى العدة (لا فى  
 الاقل) للشك ولو ثبت نسبته (كما) ثبت  
 بلا دعوى احتياطا (فى مستوتة) جاءت به  
 لاقل منها (من وقت الطلاق لجواز وجوده  
 ولا (ولم تقترضها) كما مر (وان لتمامها لا)  
 يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق  
 فى حال الطلاق وزعم فى الجوهر أنه  
 الصواب (الا بدعوى) لانه التزمه وهى شبهة  
 عقد أيضا والا اذا ولدت أو أمين أحدهما  
 لاقل من ستين والاخر لاكثر

(قوله والا اذا ملكها) قال في البحر وشمل الحزبة والامة لكن بشرط أن لا يملكها بعد الطلاق ولو تزوج مرة  
ثم دخل بها ثم طلقها او احدى ثم ملكها يلزمه ولدها ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الملك ولا يلزمه  
ان جاءت لسته أشهر فصاعدا ووجهه انها اذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر يكون ولد المعتدة وان جاءت به لسته  
أشهر فصاعدا يكون ولدها لو لم يمسأ في ايضاحه في فروع ثبوت النسب (قوله وكالطلاق) أي البائن (قوله  
بدائع) عبارتها وكل جواب عرف في العدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من أسباب الفقرة  
(قوله لكن في القهستاني) استدراك على قول المصنف وان تمامها لا لا بدعوتها وبعبارة القهستاني لكن  
في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الدعوة لا كثر من سهاه فانه يقتضي مفهومه أنه لا يحتاج الى دعوة  
في الولادة لتتمامها ويمكن جريانها على الرواية التي جرى عليها صاحب الجوهرة وغيره وكلام المصنف على الرواية  
التي جرى عليها القروزي (قوله وان لم تصدقه) قال في الزهر وفي اشتراط تصديقها روايتان قال في الفتح والوجه  
عدم اشتراطه لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر الاشتراط الا في السرخسي والبيهقي في الكامل  
وذلك ظاهر في الضعف والغرابية اه حلي (قوله ولورجعي) انما بالغ به لان الرجعي يحاسب حكم البائن  
بالسهولة كما تقدم فأقاربها اتحادها مع البائن هنا (قوله المرافقة) هي الصيغة التي يجامع مثلها وهي في سن  
يمكن بلوغها فيه بأن تكون بنت تسع فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ حوى عن البناية (قوله وان ولدت  
لا قبل من الاقل) وان جاءت به لا كثر منه لا يثبت حصول العلق وهي اجنبية بجر (قوله وكذا المقتزى) قال  
في البحر وقيدنا بكونها لم تقربا بقضاء الانهالوا أقرت به بعد ثلاثة أشهر ولم تندع جلا ثم جاءت بولد فان كن لا قبل  
من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت النسب وان جاءت به لسته أشهر أو أكثر لم يثبت لانقضاء العدة ويجوز في الولادة لمدة  
حبل تام بعده (قوله لذلك) أي لا قبل من الاقل من وقت الاقرار أي ولا قبل من تسعة أشهر من وقت الطلاق  
لظهور كذبها بيقين كما صرح به في التبيين وحينئذ لا فرق بين أن تقربا ولا تقربا في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولده  
لا قبل من تسعة أشهر في الصورتين وانما قيد بعدم الاقرار ليطهر خلاف أبي يوسف فانه يقول اذا لم تقربا بقضاء  
عدتها يثبت النسب منه الى سنتين ان كان بائنا وان كان رجعي يثبت النسب منه الى سبعة وعشرين شهرا  
وبعدده لا يثبت أما اذا أقرت وجاءت به لا كثر لا يثبت اتفاقا لانقضاء العدة ويجوز في الولادة لمدة حبل تام بعده  
اه حلي (قوله فلو ادعته فكالغة) تكرار مع ما سياتي من تنامع ما فيه من الاطلاق في محل التقيد اه حلي (قوله  
لا قبل من تسعة أشهر) لانها اذا ولدت قبل مضي تسعة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الحمل كان قبل انقضاء  
العدة وان ولده لتسعة أشهر فما كثر فهو حل حادث بعد انقضاء عدتها بالاشهر بجر وانما اعتبر بتسعة أشهر لان  
ثلاثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحمل أبو السعود عن الجوزي (قوله والا) بأن للدعي رأس تسعة  
أشهر أو أكثر بجر (قوله لكونه) أي العلق بعدها أي العدة (قوله لانها الخ) علة للعامة في الصورتين وقوله لمصرها  
علة قدمت على معلولها وهو قوله يجعل (قوله كالاقرار بعض عدتها) فيجوز فيه حكم الاقرار المتقدم لكن  
يرد على هذا التعليل أن هذا المصلحة للصغيرة فيه على أنها السبب بصغيرة بعد حيث حلت وقد تبع الشارح  
صاحب النهر في هذا التعليل والاولى ما ذكره صاحب البحر فيه حيث قال لانقضاء عدة الصغيرة جهة  
معينة وهي الاشهر فتمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار  
يحتمله اه (قوله في بعض الاحكام) قال في البحر وقيدنا بكونها لم تندع حبلا لانها لو أقرت بالحبل فهو اقرار منها  
بالبلوغ فيقبل قولها فاصارت كالكبيرة في حق ثبوت نسب ولدها لا قبل من سنتين وان رجعي يثبت نسبه منه اذا أتت به لا قبل  
من تسعة أشهر فان كان الطلاق بائنا ثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر  
من سنتين وان طال الى سن الاياس لجواز امتداد طهرها ووطئه اياها في آخر الطهر اه حلي (قوله لا عتقها  
بالبلوغ) أي وهو لا يعلم الا من جهتها فالقول لها فيه (قوله فان ولدت) أي ولم تقربا بقضاء العدة كما يعلم من  
المقابلة ولم تندع حبلا أيضا وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بيننا في المعتدة الصغيرة من  
الطلاق فان ادعت الحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول في ذلك قولها حلي عن التبيين (قوله  
ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا) لانه حادث بعد مضيا (قوله قولته

والا اذا ملكها فثبت ان ولده لا قبل من ستة أشهر من يوم النكاح ولو لا كثر  
من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق ما في عن  
أسباب التفرقة بدائع الكن في القهستاني عن  
شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة  
في الولادة لا كثر منها (وان لم تصدقه) المرأة  
(في رواية) وهي الاوجه فتح (و) يثبت نسب  
ولد المطلقة ولو رجعيها (المراقة المدخول  
بها) وكذا غير المدخولة ان ولدت لا قبل من  
الاقل (غير المقتزاة بقضاء عدتها) اذا لم تندع  
ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (لا قبل من تسعة  
شهور) فلو ادعته فكالغة (لا قبل من تسعة  
شهور) من طلقها تكون العلق في العدة  
(والالا) لكونه بعدها لان الصغرها يجعل  
سكوتها كالاقرار بعض عدتها (فلو ادعت  
حبلها فهي كالكبيرة) يثبت نسب ولدها  
(لا عتقها بالبلوغ) يثبت نسبه منه من وقت  
معتدة (الموت لا قبل من تسعة أشهر) يثبت نسب ولدها  
أما الصغيرة فان ولدت لا قبل من تسعة أشهر  
عشرة أيام يثبت والا ولو أقرت بضمها بعد  
اربعة اشهر فلو ادعت تسعة أشهر لم يثبت

ستة أشهر) أو أكثر حلي عن التبيين أما إذا ولد له لاقل تبين كذبها في اقرارها بمعنى العدة وثبت نسبه وهذا  
 يقتضي تساوي صورتي الاقرار وعدمه (قوله فكمناض) قال في البحر وشمل ما إذا كانت من ذوات الاقرار وما  
 إذا كانت من ذوات الاشهر لكن قيده في البدائع بأن تكون من ذوات الاقرار أو ما إذا كانت من ذوات الاشهر  
 بأن كانت آيسة أو صغيرة فكمناض في الموت ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه قال في النهر ولم أجده  
 في البدائع والذي في الشارح الخ وذكروا ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى (قوله الا الحامل) أي فتعة بالوضع كغيره  
 (قوله من وقته) أي الموت (قوله لا يثبت) لأن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين حوى (قوله فكمناض) أكثر  
 مقتضى ملطف عن النهر والجوهرة أنه يثبت لتمامهما (قوله وكذا المقر بمضيها) أي يثبت نسب ولدها سواء كانت  
 معتدة بأن أو رجس أو موت اه حلي (قوله لولا قل من أقل مدته) لو قال كما في الكثر لولا قل من ستة أشهر  
 لكان أوضح (قوله ولا قل من أكثرها) قال في النهر هذا إذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وإن لاكثر  
 لا يثبت ولولا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار (قوله من وقت البت) أراد بالبت البائن والموت فخرج الرجعي  
 اثبوت النسب فيه لاكثر من سنتين ويكون رجعة كما تقدم اه حلي (قوله لليقن بكذبها) أي حيث أقرت  
 بالانقضاء ورجعها من قول أبو السعود عن الدرر قال في النهر واعلم أن التيقن بكذبها ظاهر فيما إذا قالت انقضت  
 عدتي الساعة ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت  
 الاقرار المطلق ولا قل من سنتين من وقت الفراق فاليقن بكذبها غير ظاهر بل جواز أن عدتها انقضت في ثلاثة  
 أشهر من ثلاث أقرت بعد ذلك بزمن طويل وعلى هذا ينبغي أن لا يثبت النسب وأن يقيد إطلاق المتون بما إذا  
 قالت انقضت عدتي الساعة اه حلي وقد يقال إن في الحاق نسبه عند الإطلاق نظرا إلى الولد لأن النسب حقه  
 فيحاط فيه (قوله والا لا) أي الاتأني بالولد لاقل من ستة أشهر بأن جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
 أو جاءت به لاقل منها ولاكثر من سنتين من وقت البت والعلة أنما تظهر فيما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت  
 الاقرار فهي فاصرة والعلة في الأخرى أن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين (قوله أو طلاق) شامل للمطلقة  
 رجعي وفيه إذا جاءت به لاكثر من سنتين أشكال لأن الفراق ليس بمنقضى في حقها لأنها تكون مراجعة لكون  
 العلوق في العدة ولذا قال في البحر والحق أنهم ان جاءت به لاقل من سنتين احتج إلى الشهادة كالباين وإن لاكثر  
 ثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقا فالقيام الفراق (قوله ان جحدت ولادتها) بالبناء للجهول والنساء الزوج  
 في الطلاق والورثة أو بهضمهم في الموت اه حلي مزيدا (قوله بحجة تامة) وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
 بأن دخلت المرأة بيتا ولم يكن في البيت أحد والرجلان عن الباب حتى ولدت فعلمت الولادة برؤية الولد وسماع صوته  
 منع وقد يقع النظر من الشاهد من غير قصد في بيان الولد نازلا منها أفاده صاحب النهر (قوله قيل أو رجلين)  
 أي على قولهما (قوله أو رجلين) المراد بظهوره أن تكون امرأة حملها بالغة مبلغا يوجب غلبة الظن بكونها  
 حاملا لكل من شاهدها أبو السعود عن العلامة قاسم (قوله في البحر بخاتم) عبارة كما في الحلي ولا يخفى أنها إذا  
 ولدت وحده الزوج ولادتها وأدت أن حملها كان ظاهرا أو أنكر ظهوره فلا بد من إقامة البينة عليه أي رجلين  
 أو رجل وامرأتين فظهر الحمل عند الانكحار إنما يكون بإقامة البينة لأن الحمل وقت المنازعة لم يكن موجودا  
 حتى يكتفي ظهوره لأنها بعد الولادة ولم أر من صرح به اه فهذا تصوير لثبوت الولادة بالحمل الظاهر إذا لا يكون  
 ذلك إلا بانيته وليست مستقلة عن مسئلة المصنف كما توهمه المؤلف فتأمل وفي النهر أو رجلين فظهره كل  
 أحد أو أقرار به أي بالحمل من الزوج لأن النسب في هذين ثابت قبل الولادة كذا في الفتح وهذا ظاهر في أنها لو  
 ولدت وقد كان الحمل ظاهرا فأنكره كفي بالشهادة كونه كان ظاهرا اه (قوله بالحمل) على حذف أي التفسيرية  
 (قوله ولو أنكر) بالبناء للجهول فشهد له فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه حلي وقال في البحر وقيد المصنف  
 بقوله ان جحدت ولادتها لأنه لو اعترف بولادتها وأنكر تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة أجماعا ولا  
 يثبت نسب الولد إلا بشهادتها أجماعا لا محال أن يكون هو غير هذا المعين (قوله تكتفي شهادة القابلة) يعني إذا  
 أنكر تعيين الولد لا بد من شهادة القابلة بأن هذا الولد هو الذي ولدت في جميع الصور حتى في صورة ظهور الحمل  
 وصورة اعتراف الزوج بالحمل خلافا لما في البدائع من عدم الاشراف فيهما عند الامام حلي مزيدا من البحر  
 (قوله كما تكتفي) أي شهادة القابلة الخ وهو تشييد لطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن كما أشرنا إليه

وأما الآية فكمناض لأن عدته المورث  
 بالاشهر لكل الاحمال زيلعي (وان ولد  
 لا أكثر منهما) من وقته (لا) يثبت بها  
 ولولهما فكمناض أكثر بجر مجزا (و) كذا (المقر)  
 بمضيها (لو) (لا قل) من أقل مدته من وقت  
 الاقرار (ولا قل) من أكثرها من وقت البت  
 لليقن بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال  
 حده به بعد الاقرار (و) يثبت نسب ولد  
 (المعتدة) موت أو طلاق (ان جحدت ولادتها)  
 بحجة تامة (واكتفي بالقابلة قبل أو رجلين  
 (أنهم حبل ظاهر) وهل تكتفي بالشهادة بكونه  
 ظاهرا (في البحر بخاتم) (أو أقرار) الزوج (به)  
 بالحمل ولو أنكره يمينه تكتفي شهادة القابلة  
 أجماعا كما تكتفي في معتدة رجعي

(قوله لا كثر من سنتين) وذلك لأن الفراش لم يبرئ من نكاحه في حقه لا نكاحه بكون رجعة (قوله لا أقل) فان ولدت كذلك فكله متدة عن طلاق بائن لا نفصاء فزاشها بالولادة بجر فلا يثبت الا بأحد الطرق الاربعة التي ذكرها المصنف (قوله أو تصديق بعض الورثة) أي على ولادتها ان مات الزوج بعد الانكار ولم يشهد على الولادة أحد لأن الارث خالص حقه فقبل فيه تصديقه سم وفيه إيماء إلى أنه لا يشترط لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم ولا العدد ولا العدالة نهر ثم ان كان المصدق رباً أو امرأة لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدق والمكذبن كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد من العدد عند الكل ليعتدى في حق الكل بجر عن الثانية أي كل الورثة المصدقين والمكذبن أبو السعود (قوله في حق المقرين) لو قال فيبت في حق من أقرا كان أولى لشموله الواحد ولأن المقرين اذا تعدد وثبت في حق غيرهم فلا يصح قوله بعد وانما يثبت النسب في حق غيرهم الخ لأن الحمل على التعدد مع عدم العدالة أفاده الحلبي (قوله وانما يثبت النسب الخ) عبارة النهر وأما في حق ثبوت النسب من الميت لظهور في حق الناس كافة فقتالوا اذا كانوا من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا أو مع اثاث وهم عدول ثبت لقيام الحجة فيتناول المسكرين أيضا (قوله في حق غيرهم) أي غير المقرين من المكذبن وقوله في حق الناس كافة أي ثبوتاً منتهياً إلى عموم الخلق (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) ظاهره أنه لا بد أن يكون في الشهادة أحد من غير الورثة ثم يتم النصاب بالورثة وليس كذلك كما حملت وشرح المصنف منه بما لا يفيد حيث قال بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبن جميعاً والحاصل أن ثبوته بغير الورثة يستفاد من قوله بجملة نامة وأما ثبوته بالورثة فقط أو بهم مع غيرهم فهو ما أفاده المصنف والشارح هنا (قوله بأن شهد مع المقر رجل آخر) أي بأن شهد مع المقر الذي هو من الورثة رجل أجنبي وفي تفسير الشارح يشهد إشارة إلى أنه لا بد من لفظ الشهادة والامدالة وليس القاضي نظراً للأجنبي فليراجع اهـ الحلبي حمزداً (قوله وكذا الوصقة عليه الورثة) أي صدق الورثة المقررة الاقرار اهـ وأشار به الشارح إلى أن ما اقتصر عليه المصنف ليس بلازم بل يكفي ولو كان النصاب من الورثة وقوله الورثة بصيغة الجمع ليس بقيد بل المراد أن يتم النصاب بشخص آخر (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا عاقلين بالغين وتصديق غيرهم لا يعتبر (قوله ولا يقع الرجوع) أي لورج المقرين الورثة لا ينفعه الرجوع بل يقاسمه في حصته ولو كانوا أصابا يثبت في حق غيرهم أيضا (قوله ولا يتم نصابها) بأن صدق واحد وامرأة منح (قوله لا يشارك المكذبن) لعدم ثبوت النسب في حقهم (قوله وهل يشترط الخ) في النهر والاصح أنه لا يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم لأن الثبوت في حق غيرهم تبسع للثبوت في حقهم ولا يراعى لتبسع شرائط الا اذا ثبت امسالة وعلى هذا لو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم فتح (قوله نظر الشبهة الاقرار) قال في البحر ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدقين والمكذبن فكان ذلك كشهادة غيرهم الا أنهم لم يثبتوا لفظ الشهادة وانحصرت بين يدي القاضي لأنه يشبهه الاقرار لأنه يشاركهم باقرارهم فن حيث انه يشبه الشهادة اعتباراً بعدد ومن حيث انه يشبه الاقرار لم تعتبر الحصة وثابت لفظ الشهادة فوفرا على الشبهين حظهما (قوله ما يفيد اشتراط العدالة) وهو ما أفاده عنه في شرح قوله ان تم نصاب الشهادة بهم (قوله فتقول شيخنا) أي في البحر (قوله بما لا ينبغي) لمصادمته المنقول (قوله وفيه أنه الخ) جملة أنه الخ مبتدأ والخبر قوله فيه أي هذا البحث يقال ويرد على هذا الاشتراط (قوله في المقر) هم الورثة المصدقون (قوله اللهم الآن يقال لأجل السراية) أي لأجل سراية ثبوت النسب إلى غير المقر وعدم حزمه بهذا الجواب وان كان ظاهراً من ديباته وفيهم منه أن المقر اذا لم يتم نصاب الشهادة به لا يحتاج إلى التعديل لعدم السراية فتأمل (قوله في المادة) أي قدر المادة التي دخلت فيها تحت نكاحه (قوله فتقات) من عطف المفصل على الجممل (قوله بل عجين) أي عظم الامام رضي الله تعالى عنه (قوله كما سيجي في الدعوى) من أن الفتوى على الخليف في المسائل الستة ولا يحرم عليه بهذا الجواب أن تكون حلالاً من زنا حين تزوجهما ولا تسمع بينه وبينه ورثته إلى تاريخ نكاحهما بباطن قوله لا نكاح شهادة على النبي معنى فلا تقبل والنسب بمحتمل لانتباههما أمكن والامكان هنا بدق التزوج بهما سرهما بغير وجه ربا أكثر منعه الشهود اهـ أبو السعود (قوله بالولادة) بصور للظاهر وفي البحر لأن الظاهر شاهد لها فانها تادم نكاح لا من سفاح ولا من زوج تزوجت به هذا

ولدت لا كثر من سنتين لا أقل (أو تصديق بعض الورثة) فثبت في حق المقرين (و) انما يثبت النسب في حق غيرهم (بهم) بأن شهد مع كافة (ان تم نصاب الشهادة عليه الورثة وهم المقر رجل آخر وكذا الوصقة عليه الورثة وهم من أهل التصديق فثبت النسب ولا يتم الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبن ولا يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم ودل يشترط لفظ الاقرار وشروط العدد والاصح لا تطرأ شبه الاقرار ونقل المصنف عن تطور الشبهة الشهادة ونقل قال فتقول الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة بما لا ينبغي شجنا وينبغي أن لا يشترط العدالة في المقر قلت وفيه أنه كيف تشترط السراية فتأمل اللهم الآن يقال لأجل اختلافها في المادة وليراجع (ولو ولدت فاختلف حول (فتقات) المرأة (نكتة) من المصنف وقال وادعى الأقل فالتقول لها) بلا عيب (وهو) يخالف ويقتضي كما سيجي في الدعوى (وهو) أي الولد (انه) شهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح

الزوج في عتده وهو مقدم على الشاهد الذي يشهده وهو إضافة الحادث وهو النكاح الى اقرب الاوقات  
 لانه اذا تعارض ظاهران في ثبوت نسب وعتده قدم المتيقن له لوجود الاحتياط فيه حتى انه يثبت مع الابعاء  
 مع القدرة على النطق بخلاف سائر التصرفات (قوله فتكهما) أي قد علمها (قوله لتصور الوطء حالة العقد)  
 بأن عقدا أنفسهم أو سمع الشهود كلامهم ما أو وكلا في ذلك فوافق النكاح الانزال والثاني حسن وانما قيل  
 أن يقول أن الحمل على ما اذا تزوجها وهو محاط لها حمل المسلم على الحرام وهو لا يجوز ولذا فتر بعض المشايخ عن  
 هذا التصور وقال لا حاجة لي هذا التكفيل بقيام الفرائض كاف ولا يعتد بمكان الدخول لأن النكاح قائم  
 مقامه كما في تزوج المشرقي مغربية وبينهما مسيرة سنة فجاءت بولدها لسته أشهر من يوم تزوجها لكن في فتح القدير  
 والحق أن التصور بشرط ولذا الوجبات امرأة الصبي بولده لا يثبت نسبه والتصوير ثابت في المغربية لثبوت كرامات  
 الاولياء والاستخدا مات فيكون صاحب خطوة أو جنسا به بحر (قوله لم يثبت) لأن العلوق حينئذ من زوج قبل  
 النكاح بحر (قوله وكذا لا أكثر) لانه تبين أنها علفت بعده لانا - كما نحاجن وقوع الطلاق بعدم وجوب العدة  
 لكونه قبل الدخول والخلوة لم تبين بطلان هذا الحكم حلبي عن التبيين (قوله ولو يوم) أي لحظة اه حلبي  
 (قوله لكن بحث فيه في الفتح) بأن منعهم النسب في مدة تصور أن يكون منه وهو سنان شافي الاحتياط  
 في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فإن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وربع ما تعفى  
 دهور لم يسمع فيها ولادة في ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوده احتمال فأى احتياط في اثبات  
 النسب اذا انقضاء لاحتمال ضعيف يقتضي فيه وترك الظاهر يقتضي ثبوته ولبت شعري أي الاحتمالين أبعد  
 الاحتمال الذي فرضوه لتصور العلوق منه لثبوت النسب وهو كونه يتزوجها وهو بطؤها وسمع الناس  
 كلامهم ما واه على تلك الحالة ثم وافق الانزال العقد واحتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر يوم يكون  
 من غيره اه أقول ظاهر كلامه أن الاحتمال الذي استبعده لا يأتي هنا مع أنه لا بد منه أيضا على فرض ثبوت  
 النسب (قوله وأقره في البحر) وكذا أقدم من بعده والبحث وان أقره لا يعارض النقل (قوله لبعده واطنا حكما) قال  
 في المهر لانه يثبت النسب منه جهل واطنا حكما وما قيل من أنه لا يلزم اذ قد يبين كون الحمل من ادخال المني  
 الفرج بدون جماع رذ بأنه نادر والوجه الظاهر هو المعتاد قال الشارح وكان ينبغي وجوب مهرين مهر بالوطء  
 ومهر بالنكاح كالزواج امرأته حال وطئها اه لكن اذا كان الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول وليس  
 الا بما ذكر وهو انه تزوجها وهو بطؤها الى آخر ما قد تناوذه حكمه بحر واحدف صريح الرواية فالفرع المشبه به  
 مشكل لفته اصريح المذهب وايضا الفعل واحد وقد انصف بشبهة الحمل فيجب مهر واحد هذا حاصل ما في  
 فتح القدير اه قال الحلبي وأجاب شيخنا عن هذا الاشكال بأن تصور هذه المسئلة فاما اذا اجاب الزوج وقبل  
 قولها أو رجوعا مني ثم قالت فالوطء فيم حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق أي  
 بخلاف ما اذا وطئ أو لا حراما ثم أجرى العقد قبل التزعم فانه لما سقط الحد بالعقد وجب مهر الوطء الاول والمهر  
 الثاني وجب بالعقد الجاري حال وطئه وليس في تلك الامور الذي حصل بالعدة فلا وجه لكلام الزيلعي ولا يقاس  
 أحد المرعين على الآخر (قوله ولا يكون محصنا) أي اهدم تبين الوطء فاذا زنى فخدمه الجلد (قوله بل بحجة  
 نامة) أي رجلان أو رجل وامرأة ان لانها ادعت الحنف فلا يثبت الا بحجة نامة وقبول شهادة النساء ضرورية  
 فلا تظهر في حق الطلاق (قوله خلافا لهما) فضلا تطلق بشهادتها لانها بحجة في ذلك قال صلى الله عليه وسلم  
 شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال وبشرط في البدائع على قولهما أن تكون المرأة عدلة بحر (قوله  
 كما مر بحث قال في شرح قول المذهب ان يحدث ولادتها الخ واكتفيا بالقبالة (قوله مع ذلك) أي التعليق (قوله  
 طلقت بالولادة بلا شهادة) هذا عند الامام لان الاقرار بالحبل اقرا بما يقتضي اليه وهو الولادة ولانه أقتر بكونها  
 مؤتمنة فيقبل قولها في رد الامانة وأما فيما اذا كان الحبل ظاهرا فلان الطلاق ملحق بأمر كائن لا محالة فيقبل  
 قولها فيه وعندهما بشرط شهادة القابلة منع (قوله لاقرار بذلك) أي بالولادة أي حكما كما وضخناه (قوله وأما  
 النسب) أي في فائقة الفرائض كما يعلم من مطلقة الرجعي اذا جاءت به لاكثر من سنتين وقوله كامومية الولد أي  
 كما في مسئلة المصنف المذكورة (قوله كامومية الولد) أي اذا كانت أمة وأدخلت الكتاب ثبوت اللعان فيما اذا  
 نساء وجوب الحد بنفسه ان لم يكن أهلا لللعان بحر (قوله فشهدت امرأة الخ) انما يحتاج الى هذا عند الانكار

(قال ان تكتمت فهي طالق فتكهما فولدت  
 نصف حول من ذلعهان من نسبه) احتياط  
 لتصور الوطء حالة العقد ولو ولدته لا قل منها  
 لم يثبت وكذا لا أكثر ولو يوم لكن بحث فيه  
 الفتح وأقره في البحر (و) زمه (مهرها) لجهله  
 واطنا حكما ولا يكون محصنا نامة (علو  
 طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة  
 بل بحجة نامة خلافا لهما كما مر (ولو أقتر  
 المملوك (مع ذلك بالحبل) أو كان ظاهرا  
 (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لاقرار بذلك  
 وأما النسب ولو زمه كامومية الولد فلا يثبت  
 بدون شهادة القابلة انما فاجب (قال لا نامة  
 ان كان في بطنك ولد) أو ان كان بك حبل  
 فهو في فقهنا امرأة)

(قوله ظاهره بيم غير القابلة) البعث صاحب النهر وعبارته وقد ذكر في المختصر المرأة دون القابلة وكثيرا ما يذكرون القابلة والظاهر أن كونها القابلة ليس بشرط (قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المذمى بقوله فهو منى وإنما الحاجة إلى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة انصافا دور وثبت وان لم تصدر منه دعوة لسببها منه بقوله فهو منى اه أبو السعود (قوله قال الغلام) أي يولده مثله لثله ولم يكن معروف النسب ولم يكذب (قوله يرثانه) فلها الف والباقي للولد (قوله استحصانا) والقياس أن لا يكون لها الارث لأن النسب يثبت بالنسكاح الفاسد وبالوطء بشبهة وبامومة الولد فلا يكون اقرا بالزوجية لها وجه الاستحسان أن المسئلة مفروضة فيما إذا كانت معروفة بالحزبة والاسلام وبكونها أم الغلام والنسكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعها عادة لأنه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهي احتمالات لا تعتبر في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه مطلقا في حتمته وانقضت عذمتها لانه لما ثبت النسكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله بغير (قوله أو موميها) الماسب زيادة إرسالها اليك من محترز الثالث (قوله أنت أم ولده) أي فلا ترين (قوله قيد انصاف) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كما في الجرم غاية البيان اه حلي (قوله اذ الحكم كذلك) والحكم عدم الارث (قوله أو كنت نصرانية) محترز قوله والاسلام أي فلا ترين لاختلاف الدين (قوله ولم يعلم اسلامها) أماء معلومة الاسلام لا يسمع فيها قوله ذلك (قوله وقته) أي وقت الموت (قوله أو قال وارثه) قيد انصاف كما قال المشرح (قوله لارث) لأن الحزبة الثابتة بظاهر الحال تصلح لدفع الرق ولا تصلح لاصحاف الارث اه مخ وهذه العلة فاصرة على ما إذا كانت حريتها مباحة (قوله قبل نم) قال في النهر وفي سكونه عن المهر ايدان بهدم وجوبه وأوجب القرناشي لها مهر المثل لانهم أقروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولد بقوله لم وارثها في فتح القدير وردة الاتفاقى بأن الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح إذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النسكاح فمما والاصل عدم الشبهة اه حلي ويجوز الواجب فان قيل هو المسمى قلنا هو غير معلوم اذ لو علم لما قال الورثة ماذا كر (قوله لم يثبت نسبه) اهل هذا فيما إذا جاءت به لستة أشهر فأكثروا من وقت التزوج والا فلا مانع من ثبوته من السيد (قوله لزوم فسح النكاح) أي لانه لو ثبت النسب من السيد لم فسح النكاح (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني أن النكاح بعد تمامه لا يقبل الفسخ واحترزنا بقولنا بعد تمامه عن نحو الفسخ بهدم الكفافة بالبلوغ والعقد لانه قبل التمام فان قلت قد يفسخ بالردة وقبول ابن الزوج ونحوهما وذلك بعد التمام قلت ذلك انفساخ لا فسخ اه حلي (قوله لا قراره بينونه) علة لقوله وعق الولد أي فلزم حريته وان لم يثبت المزموم وهو البنوة وقوله وأمومتها أي ولا قراره بامومتها ابنة وهو له اقله وتصير أم ولد (قوله الموطوءة) ليس قيد الا في حل الدعوة أما إذا تعام من غير الموطوءة ثبت نسبه لكن يحرم عليه استنطاقه وفرع ه ذكر في الهندي لوزني بامرأة فخلت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت نسبه وان جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه الا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما أن قال انه من من الزنا لا يثبت نسبه ولا يرث منه (قوله عبارة الدور استولداها) الحكم لا يختلف في الصورتين لكن إذا ادعيها ما ثبت نسبه منها (قوله كأم ولد كآبها مولاها) فانها إذا أنت بولد لا يثبت النسب من المولى الا إذا ادعى الحرمة وطئها عليه اه حلي والتشبيه في عدم ثبوت نسب الثاني لا بد منه فحال الولد بعد الكتابة يخالف حاله قبلها فانه يثبت بغير دعوة قبلها (قوله على أربع مراتب) ضعيف وهو فراش الأمة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فراش أم ولد فان النسب وان ثبت فيه بلا دعوة لكنه يتنق بالذني وقوي وهو فراش المنكوحه ومعتدة الرجي فان الولد لا يتنق فيه الا باللعان وأقوى كفراش معتدة البائن فان الولد لا يتنق فيه أصلا لأن فيه متوقف على اللعان بشرط اللعان قيام الزوجية وهي في البائن ليست بشائعة حلي مزيدا (قوله وقد اكنفوا) أي في ثبوت النسب بقيام الفراش وهو عبارة عن حل الوطء عن عقد وان لم يحصل دخول حقيقة أو حكما كالخلوة (قوله كزوج المغربي بمشرقية بينهما سنة) أي مثلا (قوله فولدت لستة أشهر) أي أو أكثر (قوله مذ تزوجها) التزوج مصد ويجزى بعد (قوله لتصوره) علة لقوله وقد اكنفوا (قوله أو استخداها) أي حلي يأمره بحمله في أسرع وقت إلى زوجته فيباضعها ولو اعتبروا زيادة ساعة مع أقل المدة ليتحقق فيه الذهاب لكان حسنا (قوله لأن طي المسافة) أي سيرها في أقرب وقت وشبهت المسافة بثوب يماوى ويدخل به في بعض

ظاهره بيم غير القابلة (بالولادة فهي أم ولده) اجما (ان جاءت به لأقل من نصف حول من وقت عقالة وان لا يكون من نسبه لانه لا احتمال علوقه بعد عقالة قيد بالتعلق لانه لو قال هذه حامل مني ثبت نسبه إلى سنتين حتى ينفقه غايه (قال الغلام) هو ابن ومات) المقر (قلت أنت) المعروف بجزية الاصل والاسلام وبأنهم أم الغلام (أما امرأته وهو ابنه يرثانه) استحصانا (فان جهلت حريتها أو موثقتهم المثلث وقوله (فان جهلت حريتها أم ولد أبي) قيد انصاف إذا الحكم كذلك لو لم يقبل شب أو كان صغيرا كما في الجرم (أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته (أو قال) وارثه (كانت زوجة له وهي أمه لا ترث في الصور المذكورة وحلي لها مهر المثل قبل نم (زوج أمته من عبده) فحاش بولدها فادعاه المولى لم يثبت نسبه) لزوم فسح النكاح وهو لا يقبل الفسخ (وعنى الولد) (تصير) الأمة (أم ولده) لا قراره بينونه وأمومتها (ولدت أمته) الموطوءة وله ولد اوقف ثبوت نسبه على دعونه) اضعف فراشها (عبارة الدور اثنين استولداها واحد) (ثم جاءت بولد لا يثبت النسب استولداها) (ثم جاءت بولد كآبها مولاها بدونها) الحرمة وطئها كأم ولد كآبها مولاها وسبب في الاستيلاد أن الفراش على أربع مراتب وقد اكنفوا بقيام الفراش بالدخول كزوج المغربي بمشرقية بينهما سنة فولدت لستة أشهر مذ تزوجها بالتصوره كرامة أو استخداها فتح لكن في النهر الاقتصار على الثاني أولى لأن طي المسافة ليس من الكرامة عندها

ففيهما مضمهر في النفس وذكر الطي تحييل (قوله لكن في عقائد التنازاني) مراده شرح عقائد النسفي للمولى  
 شهد الدين التنازاني (قوله جزم بالاول) وهو كونه كرامة (قوله ما في الثقلين) هما الانس والجن مما به لتقل  
 الارض بهما واثقلهما بالتكليف أو الذنوب (قوله بل مثل) أي النسفي اه حلي (قوله ان الكعبة أي بناءها  
 أما العروضة وما حاذاهما على أعلى السموات وسفل الى تخوم الارضين فلا يتقبل وهو القبلة التي يتوجه  
 اليها فلا يقال اذا رفعت الكعبة على أي شيء يتوجه المصلون (قوله القول به) أي باذ كرم من الزيادة (قوله فقال  
 خرق العادة الخ) جواب عام افاد الجواز في المسؤل عنه (قوله ولا لبس بالمجزة) أي ولا تلبس الكرامة بالمجزة  
 لان المجزة انما تكون ان رأى عقب دعوى الرسالة (قوله وبإذعائها) أي وبإذعاه الولي الرسالة يكفر فوراً لتكذيبه  
 القرآن فانه نص على ختم النبوة بأشرف مخلوق سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام قال تعالى وخاتم  
 النبيين (قوله وتعامه في شرح الوهبانية) قال فيها

ومن لولي قال طي مسافة • يجوز جهول ثم بعض بكفر  
 وقدمه هو امن أن تكون كرامة • مجزة مما يحيل ويكبر  
 كاحياء ميت وانشقاق ونسج ما • من اليد والاشباع للجمع يكفر  
 من القل من طم وكالاقاب للعصا • فتشهد نعبا نال من يتدبر  
 واثباتها في كل ما كان خارقا • عن النسفي النجم يرى وينصر  
 وفي منقذ المصري ألحق أن ما • به قد تحدى الانبياء لا يهتد

قال الشعر بلالي في منقذ المصري أي كتاب المصري وتضمنت الايات أن من بقية قد طي المسافة البعيدة في زمن  
 يسير لولي استجبه له بعض وبعض كفره وقد منع العلماء أن تكون المجزات الجوار كرامة لولي كاحياء الموتى وقلب  
 العصا حية وانشقاق القمر ونسج الماء من اليد واشباع الجمع الكثير من الطعام القليل اذ الجواز اجراؤه بطريق  
 الكرامة لم يبق فائدة للتخصيص وفي كلام القاضي أبي زيد ما يدل على أنه ليس بكفر قال الشارح ويكفر أن يستدل  
 لعدم التكفير بما قالوا في مشرفي تزيق مغربية وبينهم ما مسافة بعيدة فأنت بطلان سنة أشهر من وقت العسدة  
 ثبت نسبته منه لجلهم امكان الوصول منه لها كرامة وفي التنازانية هذه المسئلة تؤيد الجواز أي فلا تحييل  
 ولا تكفر باعتقاد ذلك وقال امام الحرمين المروزي عندنا تجوز خوارق العادات في معرض الكرامات دون ما فيه  
 نص قاطع على المنع كآقرآن والانهاف ما ذكره الامام النسفي نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رحمه الله تعالى  
 حين مثل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادات على سبيل  
 الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة وهو المشار اليه بقول المصنف يروى وينصر أي ينص محمد أنا ومن  
 بكرامات الاولياء ولم يفسر ذلك والالتباس بالمجزة ينتفي به دم دعوى النبوة لان المجزة تظهر على اترد دعوى  
 الرسالة والولي لو ادعى ذلك كفر من ساعته ولم يبق كرامة فكيف تلبس بالمجزة والى هذا أشار باليت الاخيرا  
 كلام الشعر بلالي وقال محشي شرح ابر الشحنة على الوهبانية وما كان البيت الاول مشتملا على ما يخالف  
 ما ذكره النسفي وما تقر من أن ما كان مجزة لنبى جاز أن يكون كرامة لولي أردفه بالبيت المشتمل على ما عليه  
 العلامة النسفي وعبارته وكرامات الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة لولي من قطع المسافة  
 البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجهاد  
 والجهاد ودفع المهم من الاعداء عن توجه اليهم من البلاد وغير ذلك من الاشياء اه والولي هو المداوم على فعل  
 الطاعات واجتناب المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات قال ابن حجر كذا قالوا وينجيه أن هذا ضابط للولي  
 الكامل وأن أصل الولاية يحصل لمن وجد فيه صفة العدالة الباطنة بالشروط المذكورة عند الفقهاء  
 والكرامة ظهور خارق للعادة غير مقارن لدعوى النبوة على يد من عرفت ديانته واشتهرت ولايته باتباع نبية  
 في جميع ما جاء به والا فهي استدراج أو صحر أو دلال كما وقع لمسيئة الكذاب لعنه الله تعالى أنه جاء أعور يدعوه  
 فندعاه فدعيت العجيبة أبضاوى يسمى اهانة وقد يظهر الخارق على يد عاصي تخلصه من قسسه ويسمى معونة  
 وتعامه في الحلي (قوله من السير) أي من كتاب السير وهو جمع سيرة وأصلها سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في  
 مغايبه ثم أطلقت على مطلق جهاد (قوله ومن لولي) من مبتدأ أصلته قال وطى مسافة مبتدأ لولي متعلق به

قلت لكن في عقائد التنازاني جزم بالاول  
 ثم ما في الثقلين النسفي بل مثل عما يحكي  
 أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء  
 هل يجوز القول به فقال خرق العادات على  
 سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل  
 السنة ولا لبس بالمجزة لان ما اترد دعوى  
 الرسالة وبإذعائها يكفر فوراً فلا كرامة وتعامه  
 في شرح الوهبانية من السير عند قوله  
 ومن لولي قال طي مسافة  
 يجوز جهول ثم بعض بكفر



أويجوز ويحوز خبر المبتدأ وقوله جهول خبر من (قوله وانباتها الخ) أسقط المؤلف أيًا تأملت عما ذكرناه سابقاً  
 (قوله التجم) مع سدر تجم نعم تجماً ونحو ما ظهر يطاق على التنبات الذي لا ساق له ومنه قوله تعالى والنجم  
 والشجر يسجدان وعلى مطلق كوكب وعلى النرياء والكلام على التشبيه البليغ أي التسمي الذي كالنجم أو المصدر  
 بمعنى اسم الفاعل أي الظاهر والمجرور متعلق بيروى والجملة خبر انباتها (قوله هذا القول) المروى عن النبي  
 (قوله أما مؤمن) في نسخة أنا مؤمن بكرامات الأولياء أي ولم يفصل بين خارق وخارق (قوله غاب عن امرأته  
 فتزوجت بأسر) شامل لما إذا بلغها مونة أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان بخلافه ولما إذا ادعت ذلك ثم بان  
 بخلافه اهـ حلبي (قوله ان احتمل الحال) أي بأن تلد ستة أشهر فأكثر من وقت نكاح الثاني والآخر الأول  
 وحينئذ لا فرق بين المذهب وبين قول أبي يوسف كما سيظهر لك من عبارة المجموع اهـ حلبي (قوله حكى أربعة  
 أقوال) ومنه مع الشارح وانعني لها زوجها يعني المرأة التي أخبرت بموت زوجها إذا اعتدت وتزوجت وأنت  
 بالذبح الأول أي الزوج الأول حيا فله أي الولد الأول عند أبي حنيفة مطلقاً أي سواء أنت به لاقل من ستة  
 أشهر أو لا لأن النكاح الأول صحيح والثاني فاسد باعتبار الصحيح أولى ولأن في رواية وعليه الفتوى لأنه هو  
 المستفرض حقيقة والولد للفرأش الحقيقي وإن كان فاسداً ويوجب له أي أبو يوسف الولد الأول أن أنت به لاقل  
 من ستة أشهر من حين العقد أي عقد النكاح الثاني لئلا ننأ أن العلق من الأول وأما إذا كان لاكثر من ستة  
 أشهر فالولد للثاني وحكمه به أي بمجد بالولد الأول أن كان من حين ابتداء الثاني بالوطء إلى الولادة أقل من  
 سنتين وإن كان أكثر من مائة وللثاني لأننا ننأ أنه ليس من الأول لأن النكاح الصحيح مع احتمال العلق منه  
 أولى بالاعتبار وانما وضع المذهب في الولد إذا المرأة تزوجت في الأول اجماعاً وعلى هذا الخلاف لو سببت امرأة  
 فتزوجها رجل من أهل الحرب فولدت أولاداً وكذا لو ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت بأسر والزوج الأول  
 جاحد من المحيط اهـ حلبي (قوله ثم أنقضي عما عقده المصنف) لكن لا بد من تقييده بما يقيد به ابن الحنبل لأنه لا يتم  
 الحاقه بالثاني وبين الوضع والعقد أقل من ستة أشهر وحينئذ فلا وجه للاستدراك (قوله نكح أمة) أي عقد على  
 أمة الغير وحاصله أنه إذا تزوج أمة ثم طلقها ثم شرها ثم ولدت فتارة يكون طلاقها قبل الدخول وتارة بعده  
 وإذا كان بعده فتارة يطلقها رجماً وتارة يطلقها بائناً بينونة صغرى وتارة بينونة كبرى فإن طلقها قبل  
 الدخول ولا يكون الابتناء فإن كان بين الوضع وبين الطلاق أقل من ستة أشهر ومن وقت العقد ستة أشهر  
 فأكثر ثبت النكاح والأفلاوان كان بعد الدخول وطلقها رجماً فإن كان بين الشراء والوضع أقل من الأقل  
 لزومه نسبته والا فلا نظر لوقت الطلاق وإن طالت المدة وان طلقها بائناً صغرى فإن كان بين الوضع والشراء  
 أقل من الأقل وبين الوضع والطلاق أقل من سنتين ثبت نسبته وإن كان بين الوضع والشراء ستة أشهر فأكثر  
 لا يلزمه إلا بالبدعة وإن كانت بينونة كبرى فلا نظر لوقت الشراء بل لوقت الطلاق فإن كان بين الوضع  
 والطلاق أقل من سنتين ثبت نسبته والا فلا فرق بين البينونة الصغرى حيث اعتبر فيها وقت الشراء وبين  
 البينونة الكبرى حيث لم يعتبر فيها ذلك أن الوطء بعد الشراء حرام في الكبرى دون الصغرى فليست قبل (قوله  
 فطلقها) الطلاق ليس يقيد بل كذلك إذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها في جميع ما ذكرنا لأن النكاح يفسد  
 بالشراء وتكون معتدة إن كان بعد الدخول حتى لا يجوز له أن يتزوجها غيره ما لم تحض حيفتين فيه يكون  
 ما ولدته قبل ستة أشهر من وقت الشراء ولذا المنكوحه وبمده ولد المملوكة لما ينأ أن الحوادث تضاف إلى أقرب  
 الاوقات أبو الوالد (قوله فشرها) ليس يقيد بل المراد أنها دخلت في ملكه بأي سبب كان ولا بد من كونه قبل  
 الاقرار بانه قضاء العدة أبو السعود (قوله لزومه) أي نسبته سواء أقر به أو نفاه كافي الزبط لأنه ولد المعتدة أي  
 بالنسبة لغيره بأن أراد أن يتزوجها أو ما بالنسبة إليه فهي مملوكة (قوله والا لا) أي وإن ولدته لسته أو أكثر  
 لا يثبت نسبته منه إلا أن يدعيه لأنه ولد المملوكة لا المعتدة لآخر العلق عن الشراء اهـ أبو السعود (قوله  
 الا المطلقة قبل الدخول) لما كان قوله فطلقها شاملاً لما إذا طلقها واحدة ورجعية وبأنه وثبت قبل الدخول  
 وبمده وكان الحكم المتقدم مختصاً بالمطلقة واحدة بعد الدخول رجعية وبأنه استثنى هذه الصور الثلاث وأعلم  
 أنه في البينونة الصغرى يعتبر وقت الشراء وإن كان ثنتين من وقت الطلاق اهـ حلبي من زيد من البحر (قوله  
 قبل الدخول) شامل للمطلقة والطلقين والثلاث اهـ حلبي وهو سبق قلم في الثلاث لانها أمة وقت الطلاق

وانباتها في كل ما كان خارقاً  
 عن التسمي التجم يروى وينصر  
 أي ينصر هذا القول بنص محمد بن أبي نصر  
 بكرامات الأولياء (غاب عن امرأته فتزوجت  
 فأخرو ولدت أولاداً) ثم جاء الزوج الأول  
 (فالأولاد للثاني على المذهب) الذي رجع  
 إليه الإمام وعليه الفتوى كافي الحاشية  
 والجمهرة والكافي وعليه الفتوى كان  
 شرح المنار لابن الحنبل وعليه الفتوى  
 احتمل الحال لكن في آخر دعوى المصنف  
 أربعة أقوال ثم أنقضي عما عقده المصنف  
 وعلمه ابنه لئلا يأنه المستفرض حقيقة فالولد  
 للفرأش الحقيقي وإن كان فاسداً ونفاه فيه  
 فراجعه فروع ونكح أمة فطلقها فشرها  
 فولدت لاقل من نصف حول منذ شرها  
 لزومه والا لا المطلقة قبل الدخول

وطاقتها اثنتان (قوله والمبنة اثنتان) أي بعد الدخول اه حلي وفي البحر والحاصل أنه يستثنى من حكم  
المسئلة المذكورة في المختصر المطلقة قبل الدخول والمبنة بالثنتين فإنه فيما لا اعتبار بوقت الشراء وانما يعتبر  
وقت الطلاق ففي الأولى يشترط لثبوت نسبه ولادته لا قبل من ستة أشهر وفي الثانية استثنى فأقل اه (قوله فخذ  
مطلقها) أي لا يلزمه الولد إلا أن تلد لا قبل من ستة أشهر مطلقها أي ولقاه ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج  
لأن العلق حدث في حال قيام النكاح وان أقل لا يلزمه لأن العلق سابق على التزويج أبو السعود (قوله لكن  
في الثانية يثبت الخ) يعني المبنة وان اعتبر وقت الطلاق فيها لكن لا تعتبر ولادته لا قبل من ستة أشهر منه بل  
يثبت لستين منه فأقل لأنه لا يمكن إضافة العلق إلى ما بعد الشراء للحرمة الغالبة فيضاف إلى أبعد الاوقات  
وهو ما قبل الطلاق جلا لأمراه على الصلاح بغيره وأبو السعود (قوله استثنى) هذا على ما ذكره صاحب  
الجوهرة وأدعى أنه الصواب وقواه صاحب النهر وقد صنف (قوله وفي الرجعي لاكثر) أي من ستين وقوله مطلقا  
أي سواء كان ذلك الأكثر عشر سنين أو أكثر قال في البحر وقد علم مما تقدم المصنف أن هذه الأمانة لو كان  
طلاقها رجعا فإنه يثبت نسب ولدها وان أنت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر اه حلي وانما ذكر الرجعي  
وان كان داخل في قوله أول الفروع فمطلقها لأنه يخالف البائن الواحد فيما زاد على الستين وان استوفى اعتبار  
وقت الشراء فتمام (قوله في المستثنى) أي في المطلقة اثنتين بعد الدخول وفي الرجعي هذا مقتضى عبارته وهو  
خطا لأن المبنة اثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا اه حلي وانما يعتبر وقتها في البيونة الصغرى كما قدمناه  
عن البحر وهي أولى المسائل (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) قال في البحر وأشار بقا صاه على الشراء إلى أنه  
لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب إلى ستين بالإدعوى من يوم الشراء  
لأنه من يوم الشراء بطل النكاح وجبت العدة لكنها لا تظهر في حقها لذلك وبالعتق ظهرت وحكمه معتدة  
لم تقترنا قضاءه مدة تلك اه حلي (قوله قولان) قال أبو يوسف لا يثبت إلا بتدبير المشتري لما رآه من النكاح  
به إلى وعند محمد يثبت بلا تعدد إلى أنه لا بد من الدعوة بغير (قوله لدون ستين) الذي في الهندي عنه عن العتبية إلى  
ستين وعبارتها مات عنها مولاه أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى ستين من وقت العتق ونحوه في البحر (قوله  
ولاكثر إلا أن يدعيه) أي إن جاءت به لاكثر من ستين لا يلزمه إلا أن يدعيه فان ادعاه لزمه اه بغير وهذا  
لا يظهر إلا في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله في العدة) أي من الموت أو العتق كما في البحر  
ويدل عليه ما بعد (قوله لكونها معتدة) أي والحكم المذكور حكم المعتدة (قوله بخلاف ما لو تزوجت الخ)  
قال في الهندي أم الولد إذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل به الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه  
المولى كذا في خزائن المفتين (قوله فإنه للزوج انصافا) هذا لا يظهر إلا في مسألة الهنقي (قوله فساد نكاح  
الآخر) ولعدم إمكان إثبات للنسب إذا المدة من العقد أقل من ستة أشهر (قوله ولو لا قبل من نصفه) أي ولا أكثر  
من ستين من وقت فراق الأول وهو مفهوم قوله ونصف حول منذ تزوجت (قوله لم يلزم الأول) لكونه بعد  
الأكثر من ستين ولا الثاني لكون المدة من وقت التزويج لا تبلغ أقل مدة الحمل فهو آمن وطه شبهة أو ونا (قوله  
ولو لا قبل منهما) أي من وقت طلاق الأول (قوله وادعيه) من نكاح الثاني بغير (قوله أنه لا قول) لأن نكاح  
الثاني فاسد بخلاف الأول فيلحق به (قوله لكنه نقل هنا عن البدائع) أي والنص هو المتبع فلا يقول على  
البحث معه ونقله هنا على ثبوت النسب قبيل قوله إلا أن يدعيه (قوله دليل انقضاء مدتها) أي من الأول  
وبعد انقضاء العدة منه لا يلحقه النسب (قوله حتى لو علم الخ) قال في البحر هذا إذا لم يعلم أنها كانت معتدة  
وقت النكاح فان علم بوقوع الثاني فاسدا وجاءت بولد فان الولد يثبت من الأول ان أمكن إثباته منه بان جاءت  
به لا قبل من ستين مطلقا الأول أو مات ولستين أشهر فأكثر منذ تزوجها الثاني وان جاءت به لاكثر من  
ستين من وقت الطلاق ولستين أشهر من وقت التزويج فهو للثاني كذا في البدائع (قوله بأن تلد لا قبل من ستين)  
هو موضوع المسئلة فلا حاجة إليه (قوله نفسه للثاني) وبإجاز النكاح لأن خلقه لا يدعي من الأولى مائة وعشرين  
بما هي يكون أربعين يوما مائة وأربعين يوما مائة وأربعين مائة بغير (قوله نكح) أي بغير وشهود (قوله لا يثبت  
النسب منه) لأنه ليس يشبه بقرنة عدم وجوب العدة منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحضانة)

والمبنة اثنتان (قوله والمبنة اثنتان) أي بعد الدخول اه حلي وفي البحر والحاصل أنه يستثنى من حكم  
المسئلة المذكورة في المختصر المطلقة قبل الدخول والمبنة بالثنتين فإنه فيما لا اعتبار بوقت الشراء وانما يعتبر  
وقت الطلاق ففي الأولى يشترط لثبوت نسبه ولادته لا قبل من ستة أشهر وفي الثانية استثنى فأقل اه (قوله فخذ  
مطلقها) أي لا يلزمه الولد إلا أن تلد لا قبل من ستة أشهر مطلقها أي ولقاه ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج  
لأن العلق حدث في حال قيام النكاح وان أقل لا يلزمه لأن العلق سابق على التزويج أبو السعود (قوله لكن  
في الثانية يثبت الخ) يعني المبنة وان اعتبر وقت الطلاق فيها لكن لا تعتبر ولادته لا قبل من ستة أشهر منه بل  
يثبت لستين منه فأقل لأنه لا يمكن إضافة العلق إلى ما بعد الشراء للحرمة الغالبة فيضاف إلى أبعد الاوقات  
وهو ما قبل الطلاق جلا لأمراه على الصلاح بغيره وأبو السعود (قوله استثنى) هذا على ما ذكره صاحب  
الجوهرة وأدعى أنه الصواب وقواه صاحب النهر وقد صنف (قوله وفي الرجعي لاكثر) أي من ستين وقوله مطلقا  
أي سواء كان ذلك الأكثر عشر سنين أو أكثر قال في البحر وقد علم مما تقدم المصنف أن هذه الأمانة لو كان  
طلاقها رجعا فإنه يثبت نسب ولدها وان أنت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر اه حلي وانما ذكر الرجعي  
وان كان داخل في قوله أول الفروع فمطلقها لأنه يخالف البائن الواحد فيما زاد على الستين وان استوفى اعتبار  
وقت الشراء فتمام (قوله في المستثنى) أي في المطلقة اثنتين بعد الدخول وفي الرجعي هذا مقتضى عبارته وهو  
خطا لأن المبنة اثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا اه حلي وانما يعتبر وقتها في البيونة الصغرى كما قدمناه  
عن البحر وهي أولى المسائل (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) قال في البحر وأشار بقا صاه على الشراء إلى أنه  
لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب إلى ستين بالإدعوى من يوم الشراء  
لأنه من يوم الشراء بطل النكاح وجبت العدة لكنها لا تظهر في حقها لذلك وبالعتق ظهرت وحكمه معتدة  
لم تقترنا قضاءه مدة تلك اه حلي (قوله قولان) قال أبو يوسف لا يثبت إلا بتدبير المشتري لما رآه من النكاح  
به إلى وعند محمد يثبت بلا تعدد إلى أنه لا بد من الدعوة بغير (قوله لدون ستين) الذي في الهندي عنه عن العتبية إلى  
ستين وعبارتها مات عنها مولاه أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى ستين من وقت العتق ونحوه في البحر (قوله  
ولاكثر إلا أن يدعيه) أي إن جاءت به لاكثر من ستين لا يلزمه إلا أن يدعيه فان ادعاه لزمه اه بغير وهذا  
لا يظهر إلا في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله في العدة) أي من الموت أو العتق كما في البحر  
ويدل عليه ما بعد (قوله لكونها معتدة) أي والحكم المذكور حكم المعتدة (قوله بخلاف ما لو تزوجت الخ)  
قال في الهندي أم الولد إذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل به الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه  
المولى كذا في خزائن المفتين (قوله فإنه للزوج انصافا) هذا لا يظهر إلا في مسألة الهنقي (قوله فساد نكاح  
الآخر) ولعدم إمكان إثبات للنسب إذا المدة من العقد أقل من ستة أشهر (قوله ولو لا قبل من نصفه) أي ولا أكثر  
من ستين من وقت فراق الأول وهو مفهوم قوله ونصف حول منذ تزوجت (قوله لم يلزم الأول) لكونه بعد  
الأكثر من ستين ولا الثاني لكون المدة من وقت التزويج لا تبلغ أقل مدة الحمل فهو آمن وطه شبهة أو ونا (قوله  
ولو لا قبل منهما) أي من وقت طلاق الأول (قوله وادعيه) من نكاح الثاني بغير (قوله أنه لا قول) لأن نكاح  
الثاني فاسد بخلاف الأول فيلحق به (قوله لكنه نقل هنا عن البدائع) أي والنص هو المتبع فلا يقول على  
البحث معه ونقله هنا على ثبوت النسب قبيل قوله إلا أن يدعيه (قوله دليل انقضاء مدتها) أي من الأول  
وبعد انقضاء العدة منه لا يلحقه النسب (قوله حتى لو علم الخ) قال في البحر هذا إذا لم يعلم أنها كانت معتدة  
وقت النكاح فان علم بوقوع الثاني فاسدا وجاءت بولد فان الولد يثبت من الأول ان أمكن إثباته منه بان جاءت  
به لا قبل من ستين مطلقا الأول أو مات ولستين أشهر فأكثر منذ تزوجها الثاني وان جاءت به لاكثر من  
ستين من وقت الطلاق ولستين أشهر من وقت التزويج فهو للثاني كذا في البدائع (قوله بأن تلد لا قبل من ستين)  
هو موضوع المسئلة فلا حاجة إليه (قوله نفسه للثاني) وبإجاز النكاح لأن خلقه لا يدعي من الأولى مائة وعشرين  
بما هي يكون أربعين يوما مائة وأربعين يوما مائة وأربعين مائة بغير (قوله نكح) أي بغير وشهود (قوله لا يثبت  
النسب منه) لأنه ليس يشبه بقرنة عدم وجوب العدة منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحضانة) ففتح الحاء وكسرها

يقال حُضِنَتْ ولداها حُضَانَةٌ من باب طاب وحُضِنَ الطائرُ يهضمه إذا جُمِعَ عليه بكنفه بحضنه كذا في المغرب  
والحُضْنُ مادون الابطال الكُتْمُ تَهْرُ والكُتْمُ بوزن القُطْبِ ما بين الحاصرة إلى الضلع والمَصْرُوعُ والانسِلَاقُ  
أبو السَّعْدِ عَنْ عَنَّا وَالصَّاحِبِ وَالْمُنَاسِبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ أَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَتْ بَوْنُ السَّبَبِ عَقِبَ أَحْوَالِ الْهَيْفَةِ كَرَمٍ  
يَكُونُ عِنْدَهُ الْوَلَدُ حَوِيٌّ (قوله تربية الولد) هذا معناه لغةً وأما معناه شرعيةً فهو تربية الأم أو غيرها على  
الحضانة الصغرى أو الصغرة قبل الفرقة أو بعدها فهستأني مزيداً وانفصوا على أن الأب يجبر على تفتته ويجبر على  
إمسكه وحفظه وصيانته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه جبر (قوله نبت) أي الحضانة وهي  
هي حق من نبت له أو حق الولد قولان وسيأتي الكلام على ذلك (قوله التسمية) أحقره من الأم الرضاعية  
فلانبت لها اهـ حلبي وكذا الاخت والخالة والعمة منها (قوله ولو كانت) لأن الشقة لا تختلف باختلاف  
الدين وهي أشق على من أبيه لكونه من مائها الخارج من ترائبها القريبة من القلب حوى وغيره (قوله  
أو بجوسية) بأن أسلم الأب وأبى عن الإسلام حوى أو كان على دينهما وترافعا البنا (قوله أو بعد الفرقة) أي  
هذا إذا كان قبل الفرقة بل ولو كان بعدها وسواء كانت الفرقة بطلاق أو موت حوى لما روي أن امرأة جاءت له  
على الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله إن أختي هذا كان بطني له وعاء ويجري له حواء وربي له سقاء وزعم أبوه أنه  
ينزعه مني فقال عليه السلام أنت أختي به عالم تنكهي فربي لكن لا يدفع البها في نطابه اهـ حوى (قوله  
الآن تكون مرتدة) سواء لحقت بداء الحرب أم لا بجر (قوله لأنها تحبس) أي وتضرب فلا تنفرغ للحضانة دور  
(قوله فجوراً يصح به الولد) هو معنى عبارة مسكين وغيره أو فاجرة غير مأونة ومقتضى هذا التقييد أن مطلق  
القبول لا يوجب سقوط حق الحضانة ما لم يقترب بعدم الأمن خلافاً لظاهر الزبلي والعبسي والدرر ولهنا قال  
عزى زاده ولا ينبغي إهمال هذا التقييد لأن الكافرة أخت بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالصغيرة المأونة  
أختى أبو السَّعْدِ (قوله وغناه) بالكسر ما المذاق التقييد والمراد أنها تخرج بقصد التام وأما المنعنة لنفسها  
فلا تكون مضبغة (قوله بجنا) راجع إلى كل من البصر والنهر قال في البحر ونبتى أن يكون المراد بالفسق  
في كلامهم هنا الزنا المقتضى لاستئصال الأم عن الولد بالخروج عن المنزل ونحوه لا مطلقاً الصادق بترك الصلاة  
لما سألني أن الأمية أخت بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالسائلة الفاسقة أولى اهـ قال في النهر وأقول في تحصره  
على الزنا وقواذلو كانت سارقة أو غنية أو ناصحة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق بضيع الولد اهـ  
فعلى هذا لو كانت سالحة كثيرة الصلاة قد استولى على قلبها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولم  
ضباعه نزع منها ولم أره اهـ حلبي أقول لا وجه لاعتراض صاحب النهر على أخيه بعد قوله ونحوه فإنه معطوف  
على الزنا ولعله فهم أنه معطوف على قوله بالخروج عن المنزل (قوله قال المصنف الخ) عبارة بعد أن نقل  
عبارة البحر لكن عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لأن الأمية إنما تفعل ما تفعل بما يوجب الفسق على  
جهة اعتقاده ديناً لها فكيف يلحق به الفاسقة فالذي يظهر إجراء كلام الكمال وغيره على المسألة كما هو  
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانه لها اهـ وبعد ما علمت أن المدا على  
الضباغ تحققت أن بحث المصنف لا وجه له وقال أبو السَّعْدِ أن يجزأ القبول لا يوجب سقوط الحضانة إلا إذا  
كانت غير مأونة وتقدم أنه لا ينبغي إهمال هذا التقييد عليه فعدم سقوط بترك الصلاة يكون بالاولى حيث  
كانت مأونة وحينئذ فبحث صاحب البحر قوى خلافاً لما ذكره منصف التنوير وإن أخره في الدر اهـ (قوله  
وفي القنية الخ) يحمل على القبول غير المضيق فيوافق ما تقدم اهـ حلبي (قوله ولو بسنة السيرة) أي الذي تربى  
بها (قوله ما لم يعقل) من العقل كذا في البحر وجميع تصحيح المؤلفات ومجموع المعنى ما لم يعقل الولد لها  
وفي النهر وتبعه الجوى ما لم تفعل ذلك بالناء المتأثرة فوق من العقل وفسره بقوله أي ما لم يثبت فصله عنها وهو  
٩٠ فاده الحلبي أقول كيف يصح هذا مع قول القنية معروفة بالقبول فإن معرفتها تقتضي وقوعه  
الامطلة (كرم في الجنبى) حيث قال ولا حق في الحضانة لغير الحرم ولا لام إذا لم تكن مأونة ولا للعضنة  
وبعد وكأ أقول أنها إذا لم تكن مأونة بأن تخرج كل وقت الخ كانت فاسقة فيستغنى عنه بقوله أو فاجرة  
أنه في الدين كره إلا أن يعمر بأن يقال أو غير مأونة ولو باشتغالها بالعبادة كما يحسنه الحلبي آخراً (قوله ولدت فلان  
ولدت قبل الكتابة) وأما المولود حال الكتابة فهي أخت به لخلوه فيها أبو السَّعْدِ وظاهره أنها إذا ولدت قبل

تربية الولد (نبت الأم) التسمية و (لو)  
كافية أو بجوسية أو (بعد الفرقة الآن تكون  
مرتدة) حتى تسلم لأنها تحبس (أو فاجرة)  
بجوراً يصح به الولد كذا وغناه وسرقه  
ونباحة كذا في البحر والنهر جنانا قال المصنف  
والذي يظهر العمل بطلانهم كما هو  
مذهب الشافعي أن الفاسقة بترك الصلاة  
لا حضانه لها وفي القنية الأم أخت بالولد  
ولو بسنة السيرة معروفة بالقبول ما لم يعقل  
ذلك (أو غير مأونة) فذكره في الجنبى  
بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً (أو)  
تكون (أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكملية) ولدت  
ذلك الولد قبل الكتابة

الكتابة لا يعود اليها الحق بعد الكتابة والذي يظهر عوده بعندها كما يفيد التعليل بالاستئصال من خدمة المولى فانها بعد الكتابة غير مستقلة بخدمته (قوله لاستئصاله من خدمة المولى) ولان في الحضانة نوع ولاية ولا ولاية لمن على نفسه فعل غير من أولى وفي القهستاني اذا اعتق صرن كالمراة (قوله أو متزوجة بغير محرمه) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تنكحى ولان تزوج الام بغيره نكاحا لا يملكه من زرا زليهي وقوله نكحوا أي قليلا وشرا أي نظر المفيض عنابة والمحرم كعهده والمراد المحرم الرحم فلو كان محرم غير رحم كالم رضاعا أو رجما من النسب محرم من الرضاع كان عمة ذبا وهو عمة رضاعا فهو كالأجنبي ولو ادعى تزوجها وانكحها فالقول لها ولو اقترن به لكنها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عمة وبذني أن يكون مع الميعن في الفصلين اه أبو السعود عن النهر (قوله والعمة تقبل ذلك) فبده الشربلالي في كشف القناع بما اذا كانت غيره تزوجة بغير محرم للصغير لانها حينئذ لا حق لها في أخذ الولد وحاصل ما ذكره في كشف القناع أنه اذا قدر أن كل مستفظة للعامة أو مستحق لها لم يرض بما سأل الصغير أو الصغيرة إلا بالاجرة أو بأزيد من أجر المثل اذا وفرت شروط القيام بالصغير في المتبرعة تقدم فان اختل حالها لا يدفع اليها لان الام اذا كانت فاجرة أو تخرج غالب الاوقات وتترك البنت ضائعة لا تسحق حضانة فكيف اذا كانت المتبرعة بمثابة اه ومنه يعلم أن الحكم ليس فاصرا على العمة بل الأجنبية في حكمها فزال توقف المؤلف الا في ثم قال أي في عبارة الخاتبة والظهيرية وهي صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة ارادت العمة أن تربي أي وترضع الولد بجائنا ولا تمنع الولد من الام والام تأبى ذلك وتطلب الاجرة ونفقة الولد لا تختلفوا فيه والصحيح أن يقال اما أن تمسك الولد بغير اجرة واما أن تدفعه الى العمة وتقيدهم العمة باليسار والاب بالاعسار يستفاد منه أنه اذا كان الاب موسرا تكون الام أحق بما سأل الولد بالاجر المثل نظر للصغير اذا لضر رغبة على الاب الموسر فلا تقدم العمة المتبرعة قال أبو السعود ولم أر ما المراد يسار العمة في كلام صاحب الدرر وغيره كفتح القدير والظاهر أن المراد به القدرة على الحضانة اه (قوله ولا تمنعه من الام) بل تحكمها من النظر اليه لانه لا يجوز ولومن الاب والام قال في الهندية الولد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الاخر من النظر اليه وعن تعاهده تاريخية وذكر الشربلالي في حاشية الدرر أن الأجنبية تزهر بالارضاع عند الام مالم تزوج بخلاف من لها حق في الحضانة حيث لا تؤمر بالارضاع عند الام بل تؤمر الام بدفع الصغير اليها بالشرط المتقدم وهو عدم كونها متزوجة بغير محرم الصغير اه أبو السعود (قوله على المذهب) وقبل لا ينزع منها (قوله وهل يرجع الم والم) ذكر الم لا يناسب هنا وله مفروض فيما اذا انفق الم على اولاد أخيه فقوله وذكر الشارح في فروع النفقة أن الاخ يجبر على نفقة اولاد أخيه ليرجع بها على الاب اه والحاصل أن الاتفاق من الم ونحوه ان كان بأمر القاضي رجوع وان كان بأمر من عليه النفقة فقولان ثم هذا شافى قول المصنف والعمة تقبل ذلك واذا كان المراد أن تقبله والنفقة مقدرة عليه وتصير دينيا في ذمته يقال ان الام أولى بهذا (قوله والعمة ليست بقيد فيما يظهر) قد علمت مما ذكره للشربلالي أنفأ أن الأجنبية كذلك وفي الحوى من النفقة على الرمز والظاهر أن العمة ليست بقيد بل من لا حق له في الحضانة كذلك وفي التارخية ما يشير اليه اه قال الشربلالي في رسالة كشف القناع يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة أن يبحث فلا يجيب بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام ثم عا فلا يطل بمجرد قول غيرها ولا بحضور المدعية وطلبها أخذ الولد فانه قد يفتنه هل توافقا وتقبل لا سقاط ما قرر على الاب فاذا مال الام الى ترك الولد لعدم قدرتها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها بمخاط في أمر الصغير وينظر في أمر الأجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطوع الاب لاضاعة التقرير ويحصلها بالصغير هل للأجنبية لبن وهل معها رضيع برأحم التي تريد التبرع بارضاعه وحضائنه وهل للمتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسهل اه وقامه في أبي السعود (قوله بلا نفقة) أي من مال الصغير الموروث له من آية اه مخ (قوله وأراد وصيه تربيته بها) أي بالنفقة من مال الصغير ولم أره كم ما اذا كان الاب هو الطالب في هذه الحادثة ومقتضى التعليل الدفع اليها (قوله لبقا لماله) قال في المنع بعد ذكر ما في المتن له وجه وجهه لانه رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم حقوق الضرر الذي يحصل له ككونه عند الأجنبية واقفه سبحانه وتعالى أعلم (قوله تزوجت) أي الام وقوله بأجنبي أي عن الصبي (قوله والتزمت)

لاستئصاله من خدمة المولى لكن ان كان الولد رقة ما كان أحق به لانه للمولى مجتبي (أو متزوجة بغير محرمه) الصغير (أو اب معسر) أن تربيته بجائنا (الحال أن) المجتبي (أو اب معسر) (والعمة تقبل ذلك) أي تربيته بجائنا ولا تمنعه من الام قيل لا دم اما أن تمسكه به بجائنا أو تدفعه للعمة (على المذهب) وهل يرجع الم والم العمة على الاب اذا أبى برسل الم مجتبي والعمة ليست بقيد فيما يظهر وفي المتن تزوجت أم صغير توفي أبوه وأرادت تربيته بلانفقة بمقدرة وأراد وصيه تربيته بها دفع اليها الا لبقاء ماله وفي الحوى تزوجت بأجنبي وطالب تربيته بنفقة والتزمت ابن عمه بجائنا

أى التريفة والاولى تأنيث الضمير (قوله ولا حاضنة) يفيد بجهوده أنه اذ لو وجدت حاضنة طالبة فلا يجوز تفرغ  
 عليه لانه لاحق له بخلاف ما اذا كان الطالب الاب وقد وجد منتهى عنه كما تقدم (قوله فله ذلك) أى أشده والاولى  
 التصريح به لعود اسم الاشارة الى غير مذكور في عبارته (قوله ولا يجبر من لهما الحضانة الخ) قال في البحر  
 اختلفوا في وجوب حضنته على الام وبهرها من النساء وفي جبرها اذا امتنعت فصرح في المهدى بانها  
 لا يجبر لانها هتت أن تهجر عن الحضانة وصححه في التبيين وفي الوالولية وعليه الفتوى وفي الواقعات والفتوى  
 على عدم الجبر لوجهين أحدهما أنه ربما لا تقدر على الحضانة والثاني أن الحضانة حتى الام ولا يجبر على استيفاء  
 حقها وفي الخلاصة وقال مشايخنا لا يجبر الام عليها وكذلك الحالة اذ لم يكن لها زوج لانها ربما تهجر عن ذلك اه  
 فأفاد أن غير الام كالا في عدم الجبر بل هو بالاولى كافي الوالولية وذكر الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندوازي  
 وخوارزمي زاده أنهم يجبرون على الحضانة وتعمسك لهم في فتح القدير عا في الكافي للعالم الشهد الذي هو جمع كلام  
 الامام محمد لو اختلفت على أن تترك ولدها عند الزوج فانطاع جائز والشرط باطل لأن حق الولد أن يكون عند  
 أمه ما كان اليها محتاجا زاد في المبسوط فليس لهما أن تطالب بالشرط فهذا يدل على أن قول الفقهاء الثلاثة هو  
 جواب ظاهر الرواية وأما قوله تعالى وان تعاسرتن فسترضع له أخرى فليس الكلام في الارضاع بل في الحضانة  
 قال في التمهيد ثم الام وان كانت أحق بالحضانة فإنه لا يجب عليها ارضاعه لأن ذلك بمنزلة النفقة ونفقة المولود على  
 الوالد الا أن لا يوجد من رضعه فقير والمحصل أن الترجيح قد اختلف والاولى الاقضاء بقول الفقهاء الثلاثة  
 اه قلت كيف يبقى به وقد أطبق فتوى المشايخ على الاول وكثيرا ما بعد دلون عن ظاهر الرواية الى الاقضاء  
 بغيره (قوله من لهما الحضانة) لفظ من يتم الام وغيرها وبما نعيم مريح المصنف (قوله الا اذا تعينت لهما) أى فقير  
 من غير خلاف قال في الفتح فان لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف (قوله أولم يكن للاب الخ) قد يقال لما ذالم تقدر  
 النفقة على الاب ويجبر على الدفع اذا أبسر (قوله به بقى) راجع الى قول المصنف ولا يجبر (قوله واذا أحقت  
 الخ) هذا على أنها حقة لها ولا يجبر عليها (قوله ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير) هذا على أن الحضانة  
 حتى الولد فقير عليها وهو قول الفقهاء الثلاثة وقول المصنف ولا يجبر عليها مبنى على أنها حقة لها تقدر جمع المصنف  
 بين القولين على وجه لا يفيد الخلاف وابس هذا استحسننا (قوله وبطل الشرط) مقتضى القول الاول منه  
 (قوله لانه) أى الحضانة وذكر الضمير نظر التبعير (قوله ولولم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف) تذكر اربع قول المتن  
 الا اذا تعينت (قوله وهذا الخ) أى قولنا ولولم يوجد غيرها (قوله يتم الخ) ليس عمومه من افظ فان لم يوجد  
 وانما هو تفسير مراد كما يؤخذ من التهر فالمراد بالعدم ما يتم الحقيقى والحكمى وفي البحر وظاهر كلامهم أن الام  
 اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فاستنعت أجبرت الام لا من دونها (قوله وحينئذ) أى حين  
 اذ لم يوجد غيرها بالتفسير السابق (قوله فلا أجر لها) لأنها قامت بأمر واجب عليها انما (قوله ونسحق  
 الحاضنة) الاولى أن يقول الام أقصو هذا الحكم عليها (قوله اذا لم تكن متكوفة) هذا بان نسبة لولده منها ما  
 لو كان ولده من غيرها فانها ذلك مطلقا سواء كان النكاح قائما أم لا صريحه الزايع بقوله ولو استأجر مستكوفة  
 لترضع ولده من غيرها جاز اه أبو السعود واعلم أن المعتدة من طلاق رجعي ليس لها طالب الاجر لارضاع  
 ولدها اتفاقا وفي المبسوط رواية أن درر والفتوى على أن لها ذلك شربة لانية (قوله وهي غير أجره ارضاعه) فعلى  
 هذا يجب على الاب ثلاثة أشياء أجره الرضاع وأجره الحضانة ونفقة الولد أبو السعود عن الشربلانى (قوله  
 من المهر اجية) قال في المنع والظاهر أنه اراد بها فتاوى سراج الدين فارى الهداية ونصها مثل هل تسحق  
 المطلقة أجره برب حضنة ولدها خاصة من غير رضاع له فأجاب نعم تسحق أجره على الحضنة وكذا ان احتلج  
 الى خادم يلزم به اه ويحتمل أنه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة لكن لم أقف على ذلك في بابها بنسحق  
 والعلم أمانة في أعناق العلماء واقفه تعالى أعلم اه (قوله خلافا لما نقله المصنف) من أن المبسوطة بعد فطام ولدها  
 ليس لها أجره الحضانة فإنه يقتضى أنه انما هو للارضاع فقط (قوله وليس لهما مسكن) يفيد بجهوده أنه اذا كان  
 لهما مسكن لا يجبر الاب عليه وقد يقال ان هذه حادثة السؤال ولا تظر لهذا القيد ويدل عليه كلامهم لانه  
 (قوله على الاب مسكناهما جميعا) وفي الفارق لا يجب كذا في الشريعة وينبغي ترجحه اذ وجوب الاجر للسلطنة  
 لا يستأنم وجوب المسكن بخلاف النفقة نهر وقد اختلف المترجم في هذه المسئلة (قوله وكذا من احتلج

ولا حاضنة له فله ذلك (ولا يجبر) من لهما  
 الحضانة (عليها الا اذا تعينت لهما) بان لم  
 يأخذن لى غيرها أولم يكن للاب ولا للغير  
 قال به بقى ثانية وسيجي في النفقة واذا  
 أحقت الام حقها صارت كنية أو متروجة  
 أمقتت الام حقها صارت كنية أو متروجة  
 قتل للجنة بجر (ولا تقدر الحاضنة على  
 ابطال حق الصغير بها) حتى لو اختلفت  
 على أن تترك ولدها عند الزوج صح الخلام  
 ويحل الشرط لانه حق الولد فليس لهما أن  
 تطالب بالشرط ولولم يوجد غيرها أجبرت  
 بلا خلاف فتح وهذا يتم ولو وجد والتمنع  
 من القبول بجر وحينئذ فلا أجر لها بجره  
 من الحاضنة (أجرة الحاضنة) لانيه وهي  
 اذ لم تكن متكوفة ولا معتدة كافي البحر من  
 غير أجره ارضاعه ونفقته عن جواهر  
 السراجية خلافا لما نقله المصنف عن جواهر  
 الفتاوى وفي شرح الزكاة لابا فافاه من البحر  
 المحيط مثل أبو حفص من لهما المسكن الولد  
 وابس لهما مسكن مع الولد فقال على الاب  
 مسكناهما جميعا وقال نجم الاثمة الفتاوى عليه  
 السكتي في الحضانة وكذا ان احتلج الصغير  
 لخادم يلزم الاب به

المصنف الملام) فهو مثل ما اذا كانت بمصنعه واحتاج ولادته الى خدم أو أكثر فانه يفرض عليه نفقتهم قال المصنف  
 في باب النفقة ولوله اولاد لا يكفيهم خادم واحد فرض عليه نفقة لخادم واحد أو أكثر انما قاله (قوله قال شيخنا)  
 هو الرعي (قوله وقواعدنا تقتضيه) قائمه من جهة النفقة وسياق في النفقة أن نفقة الطفل القتي في ماله  
 وفي الفتاوى الخيرية مثل في رجل مات عن زوجة وبنت وشوا من اخوة يريدون انقضاء ما من أمهات لهن  
 ذلك أم الأم أحق بحضاتها مادامت عازبة واذا طلبت حضاتها أجرا هل تجاب الى ذلك أم لا أجاب ليس لاحد  
 انقضاءها من أمها وابطال حضاتها والأم أحق من كل أحد مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق  
 أجره على الحضنة اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه وهو باطلا فبم أي في مال المضمون أو مال الأب ان كان  
 له مال وان لم يكن له مال ولا أب وجب عليه حضنته مدبارة واقفه تعالى أعلم (قوله ثم حرر الخ) حيث قال مثل  
 في وضع يمين لمال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجره لارضاعه  
 وحضنته عليه يجيبها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضنته مجابا أجاب لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للمصغر  
 أب معسر يجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البقرة لا عن الخاتبة فكيف بالآخر والحضنة به هذا الحكم أولى واقفه  
 تعالى أعلم (قوله بأن ماتت) الأم ولم تكن أهل للحضنة كما في البحر والنهر أي بأن كانت فاجرة غير مأمونة (قوله  
 اولم تقل أو اسقطت) بأن اختلعت على اسقاطها أو ارتدت وفي نسخة بالواو قال الحلبي وهذا سفي على عدم الجبر  
 كما لا يخفى (قوله أو تزوجت بأجنبي) أما اذا تزوجت بمعمره الرحم فلا تسقط كما يأتي (قوله أم الأم) هذا هو المعتمد  
 وذكر المصنف أن الخاتمة أولى من أم الأم حوى (قوله عند عدم أهلية القرى) يعني انما تنقل الحضنة الى العليا  
 عند عدم أهلية القرى وهو صادق بموتها وتزوجها وعدم أماتها (قوله ثم أم الأب وان علت) لانها من الأمهات  
 ولهذا فقهر نيرات الأمهات وهو السدس ولانها أوفر نفقة درر (قوله بالشرط المذكور) وهو عدم أهلية القرى  
 (قوله بصر) عبارة عن فلا عن الوالدية جنة الأم من قبل الابي وهي أم أبي الأم لا تكون غفلة من كانت من قرابة  
 الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم وظاهره تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن الخاتمة أيضا وقد صارت حادثة  
 المختوى اه ووجه ذلك أن الاخت لا أم والخالات متأخرات عن أم الأب فاذا كن أولى من أم أبي الأم لكونهن من  
 قرابة الأم فمن كانت مقدمة عليهن وهي أم الأب أولى بالقدم (قوله ثم الاخت لاب وأم) لانها أشقى حوى وغيره  
 (قوله لان هذا الحق) أي الحضنة وقوله لقرابة الأم أي فلذا تقدمت اخت لا أم على الاخت لاب (قوله ثم الاخت  
 لاب) هذه رواية كتاب النكاح اعتبار القرب القرابة وفي رواية كتاب الطلاق الخاتمة أولى منها لانها تدلى بالأم وتلك  
 بالاب قال في الفتح فعلى رواية كتاب النكاح تدفع بعد الاخت لاب الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الاخت لا أم  
 ثم الى بنت الاخت لا أم ثم الى الخاتمة الشقيقة اه وفي غيره أن اولاد الاخوات لاب وأم وأولام أحق من العمات  
 والخالات باتفاق الروايات وأما اولاد الاخوات لاب فالاصح أن الخاتمة منهن أولى نهر (قوله ثم لاب) جرى  
 على حاق الفتح وهو ضعيف لما صرح به صاحب البحر وغيره من أن الصحيح أن الخالات أولى منها وقد ذكرها بعد  
 جريا على المعتمد (قوله ثم الخالات) أي خالات الصغيرة لا خالات أمه وابيه لانهن مؤخرات في الرتبة (قوله ثم نيرات  
 الاخ) أي لاب وأم الأم وأولاب فيهما يظهر قاله الحلبي (قوله ثم العمات كذلك) أي عمات الصغيرة على ترتيب  
 الخالات السابق وهو معنى كذلك الاتي (قوله ثم عمات الأمهات والاآباء) فظاهر العطف بالواو استواء العمات  
 من جهة الأمهات والاآباء وقوله بهذا الترتيب فتقدم العمات الشقيقات ثم لا أم ثم لاب ومقتضى قوله سابقا  
 أن هذا الحق لقرابة الأم أن تقدم عمات الأم على عمات الأب وهو الذي نفقه عبارة المخ عن الفتح ومثله  
 في الهندية (قوله ثم العمات بترتيب الارث) أفاد أن مرتبة المذكور من العمات مؤخره عن مرتبة من تقدم  
 من النساء ومرتبة العمات أربع الفروع والاصول وفروع الاآباء وفروع الاجداد ولا يتأني هنا مرتبة الفروع  
 لان المضمون لا فرع له وذكر الشارح للثلاثة (قوله ثم الجد) أي أبو الأب وان هلا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) فتقدم  
 ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لا أم ومثله قوله ثم بنوه كذلك اه حلبي وأشار بصيغة الجمع الى أن اولاد الاخ  
 الشقيق اولاد الاب وان سفلوا مقفون على العم وبه صرح في البحر (قوله واذا اجتمعوا) بان كان له عمان قال الحلبي  
 وبني اسقاطه والاستغناء بما يأتي فانه راجع الى الكل (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العمات  
 ظلي البحر ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولى العناقة فخر زاعن الفتنة اه وظاهره ولو كان العصبة عماء او جداء

وفي كتب الشافعية نفقة الحضنة في مال  
 المضمون ولولده والاآباء من نفقة نفقة  
 قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فينفق  
 ثم جزوان الحضنة كل رضيع (ثم) أي بعد  
 الأم بأن ماتت أو لم تنجب أو اسقطت حضتها  
 أو تزوجت بأجنبي (أم الأم) وان علت عند  
 أمهات القرى (ثم أم الأب وان علت)  
 بالشرط المذكور وأما أم أبي الأم فتؤخر عن  
 أم الأب بل عن الخاتمة أيضا بغير (ثم الاخت  
 لاب) أم ثم لا أم لان هذا الحق لقرابة الأم  
 (ثم الاخت كذلك) أي لا يورث  
 ثم لا أم ثم لاب ثم بنت الاخت لا أم ثم نيرات  
 الاخ (ثم العمات كذلك) ثم خاتمة الأم كذلك  
 ثم خاتمة الأب كذلك ثم عمات الأمهات  
 والاآباء بهذا الترتيب ثم العمات الشقيقات  
 الارث فتقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق  
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم بنوه كذلك  
 واذا اجتمعوا فالاو رج ثم الاآباء اختيار  
 سوى فاسق





بجلاف الإجنبي (قوله تعالى) أي صاحب النهر وأصله لصاحب البحر حيث قال ودخل تحت غير المخرج الرحيم  
 الذي ليس بحرم كائن الم فهو كالأجنبي هنا فاذا تزوجت سقط حقه وهذا يؤيد ما تقدم من أنه لا حضنة لابن  
 الم (قوله البائنة) وأما الطلاق الرجعي فإنه لا يعود حقه حتى تنقضي عدتها لقيام الزوجية بغير (قوله  
 زوال المانع) أي أن عود الحضنة انقضت بزوال المانع وليس من عود الساقط وقولهم يسقط حقه ما عناه  
 منع منه مانع والتعبير بالسقوط مجاز ونظير ذلك الناشئ تسقط نفقتها إذا عادت إلى نخل الزوج بحجب وكذا  
 الولاية تسقط بالجنون والارتداد ثم إذا زال ذلك عادت الولاية غير (قوله والقول لها) مع عيها بغير حجبنا (قوله  
 في نفي الزوج) بأن قال لها الأب تزوجت بزوج آخر وانكرت اه شلي (قوله وكذا في نطقه) أي القول قولها  
 مع البين نهر بجا (قوله ان ابنه منته) لانها لم تقرب احد حتى على نفسها ألا ترى أن كل من ادعى عليها الكساح  
 بحكم هذا الاقرار لا يلزمها اه شلي (قوله لا ان عتبه) أي ان عتبت الزوج لا يقبل قولها حتى يقرب ذلك الرجل  
 اه أي لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقربه الزوج شلي عن الكمال (قوله حتى يستغنى) لانه اذا استغنى  
 يحتاج للتأديب بآداب الرجال وخلاقهم والاب أفدوى على التأديب بغير (قوله وقد ربيع) هو قول المصنف  
 ووجهه أن الظاهر أن الصغير اذا بلغ السبع يهتدى بنفسه إلى الأكل والشرب واللباس والاستنماء وحده  
 فلا حاجة إلى الحضنة (قوله وبه يغنى) مقابلة ما روى عن المصنف أيضا من التقدير بثمان وقدره أبو بكر الرازي  
 بتسع سنين وقد علمت المغني به (قوله لانه الغائب) أي في حصول الأشياء الأربعة فيه وهي الأكل والشرب  
 واللباس والاستنماء ثم من المشايخ من قال المراد من الاستنماء تمام الطهارة وهو الماهوم من ظاهر كلام المصنف بغير وضرب الكرماني  
 قال بل من الخلصة وان لم يقدر على تمام الطهارة وهو الماهوم من ظاهر كلام المصنف بغير وضرب الكرماني  
 الاستنماء بأن يمكنه أن يغض سراويله عند الاستنماء ويثد به بعده (قوله فان اكل الخ) فاهره أنه لا يقع فيها  
 تخالف وهو كذلك كافي البحر عن الظهيرية (قوله ولو جبرا) أي يجبر الاب على أخذه لأن نفقته وصيانته عليه  
 باجماع فيبصر وكذا غيره من الصيات در سنن (قوله والا) بأن فقدت الأربعة أو بعضها لا يدفع اليه (قوله والجلدة  
 لأم وألاب) أي وان علمت (قوله أي نيلخ) ويلوغها اما بالحيض او بالزوال او السن ووجهه أنها بعد الاستنماء  
 تحتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج إلى التعصين والحفظ والاب فيه أقوى  
 وأهدى بغير (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الاستنباط (قوله في حبسها) أو في البلوغ بالسن بغير (قوله  
 قال قول لأم) كالو ادعى تزوج الأم وانكرت بجماع انه في كل يدهى سقوط أحتمها وهي شكر بغير من يد (قوله  
 وأقول) هو صاحب النهر وجاربه وأقول يغني عن النظر إلى سنها فان بلغت سننا تحجب فيه الاثنى غالبا  
 فللقول والالاه (قوله ويعمل بالغالب) أي في هذا السن هل هو الحيض أو عدمه ولم يتكلم صاحب الهر  
 على ما اذا اختلف في البلوغ بالسن فكانه سلم لصاحب الجرفيه (قوله وغيرهما) أي الأم والجلدة بقسمها  
 (قوله وقد ربيع) قدره أبو الليث وفي الولوالجية ليس لها حدة مقدر لانه يختلف باختلاف حال المرأة (قوله  
 كذلك) أي أحق بالاثني حتى تنتهي يلوغ السن المتقدم قال في النقاية وهو المعسر لفساد الزمان وروى  
 المصنف عن أبي يوسف منه وفي الخلاصة وفيهاث المغني والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان بغير وفي الوقاية  
 وهو الحق لفساد الزمان قال في البحر والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف  
 بقوله حتى تشفى من غير تنقيده (قوله بتزوجها) أي البنت المحضونة ولا تظهر رأيت يقول بتزوجها (قوله مادامت  
 لا تصلح للرجال) ظاهره أنها اذا وصلت لهم قبل البلوغ وقد تزوجها ابوها أنه لا حضنة لانهما اتفاقا بغير (قوله  
 الا رواية) وهي ضيقة لأن الرواية عن أحداهم لا تقاوى معتد المذهب الوارد عنهم جميعا (قوله يستأنس) أي  
 الزوج بها أي تذهب بها عنه وحشة الانفراد (قوله وفي الظهيرية الخ) دخول على المذنب (قوله وقد ماتت  
 أمه) هذا من جهة الدعوى (قوله فقال صدقت) أي في أنه ابنه وأنت جدته (قوله فأعطى) جهز القطع (قوله  
 وصانته) أي لها حق الحضنة في الجلدة (قوله ثم ادعى أحقية غيرها) وهي الأم (قوله وذاعث) أي لصدقه  
 وصح كذبه فلا يظهر الحال الا بحضور من ادعى أنها أمه ومحقق بصيغة اسم الفاعل أي محقق للوجهين (قوله  
 فان أحضر الاب امرأة) أي يولد مثل هذا الولد لها (قوله وقد ماتت ابنتي الخ) هذه هي الدعوى السابقة  
 ولا تكون لان ما تقدم من كلام الشارح (قوله والمرأة التي معه) فيه هذا أنها صدقته في دعواه وحكم ما إذا

قال والرحم فقط كائن الم كالأجنبي  
 (وتعود) الحضنة (بالفرقة) البائنة لزوال  
 المانع والقول له لفي نفي الزوج وصك زافي  
 تطاقة ان ابنه منته لان عتبه (والحضنة)  
 أما وغيرها (أحق به) أي بالغلام (حق)  
 يستغنى عن النساء وقد ربيع وبه يغنى  
 لانه الغائب ولو اختلفا في سنه فان اكل  
 وشرب ولبس واستنبي وحده دفع اليه ولو  
 جبرا والالاه (والأم والجلدة) لأم وألاب  
 (أحق بها) بالصغيرة (حتى تحجب) أي تبلغ  
 في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حبسها والقول  
 لأم بغير حجبنا وأقول يغني أن يحكم سنها  
 ويهل بالغالب وعند مالك حتى يحتم الغلام  
 وتزوج الصغيرة ويدخل في الزوج عتبه  
 (وغيرها) أحق بها حتى تشفى (وقد ربيع  
 وبه يغني) بنت أحد عشر مشبهة اتفاقا  
 زيلي (كمن محمدي الأم والجلدة كذلك وبه  
 يغني) لكثرة الفساد زيلي وأفاد أنه لا تسقط  
 الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال  
 او في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها  
 كافي القنية وفي الظهيرية امرأة ماتت هذا  
 ابنك من نفقه وقد ماتت أمه فأعطى نفقته  
 فقال صدقت لكن أمه لم تغت وهي في منزلي  
 وأراد أخذ الصبي يمنع حتى يهرق الناضى  
 أمه وقضرت أخذ لانه أقر بأنها جدته  
 وحاضنته ثم ادعى أحقية غيرها وذاعث  
 فان أحضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك  
 وهذا الجن منها وفات الجلدة لا ما هذه ابنتي  
 (وقد ماتت ابنتي أم هذا الصبي) فاقول  
 للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليهما  
 لان العراش لهما فبصكون الولد لهما

كذبته لم يأت به الشارح وحزيره (قوله لا منها) عطف على محذوف تقدير من غير ما وضعه الشارح بقوله بل من غيرها (قوله لا منه) هو على قياس ما تقدم (قوله حكم يكونه ابنا لها) بيان لوجه الشبه (قوله لما قلنا) من أن القرائن لها ما يكون الولد منها (قوله لوقات الجدة) هي جدة يدعواها (قوله وصدقها المرأة) بأن كانت لها صدقت ما أتانا به وقد كذب هذا الرجل ولكن امرأته بحر (قوله لانه لما قال الخ) هذا التعليل يظهر في هذه المسئلة وفيما قبلها وهذه المسائل المتقدمة ما ذكره بقوله لأن القرائن الخ (قوله وهي أقرت له بالحق) لانها أقرت بأن الولد ابنه والاب له حق الحضنة في الجدة (قوله انتهى ملخصا) هي عبارة الظهيرية بعينها لا تلخيص فيها كما هي منقولة في البحر (قوله ولا خيار للولد عندنا) المراد بهدم خياره أنه اذ بلغ السن الذي يرفع فيه من الام يأخذ الاب ولا يخير المغير أخاه في البحر (قوله وهذا قبل البلوغ) صادق بـ من الحضنة وليس مراد بل المراد ما بهدم قبل البلوغ (قوله فيضير بين أبيه) الا اذا كان فاسقا يفضي عليه نفي غالب أولى من الام وله ان يضمه معه الى نفسه لانه أقدر على صلاته شلى والمعتوه اذ بلغ السن الذي سقطت فيه حضنة الحضنة يكون عند أبيه كما يحتمل في البحر مخالفا لبحث الكمال أنه يكون عند أمه (قوله وان أراد الانفراد فله ذلك) أي ان كان مأمونا عليه وان كان مخوفا عليه فله أن يضمه الى نفسه كما ذكرنا شلى عن الولوالجية (قوله وأخاه) أي أقاد ثبوت التخصير للبالغ وأن له الانفراد الخ وفيه أن المصنف أقاد التفصيل بين البكر والنبيب والغلام (قوله يبلغ النساء) بالحيض أو بالسن (قوله ضمها الاب الى نفسه) لان امرأته الاغتداع شلى عن الولوالجية (قوله واجتمع لها رأي) أي تم عقلا بحيث لا تخدع (قوله فتسكن حيث أحببت) أي وليس للاب ضمها الى نفسه زوال ولا يته عنها كذا في الشلي (قوله لا يضمها) للعلة المذكورة قريبا (قوله الا اذا لم تكن مأمونة) فان اختلف الاب والنبيب بالغة مثل عن حالها فان كان كما يقول ضمها الى نفسه كذا في الولوالجية (قوله والجدة) مستدرة في جميعا أتى صريحا في المصنف (قوله لا تفرهما كما في الابتداء) والفرق أن الاب والجدة كان له ما حق الجدة في ابتداء حالها فجازلهما أن يبعدها الى جرحهما اذ لم تكن مأمونة أما غير الاب والجدة لم يكن له حق الجدة في الابتداء فلم تكن له ولاية الاعادة لكن يتراضون الى القاضي ليسكنهما بين قوم صالحين لان القاضي ولاية على الناس ولولم يتراضوا لم يمتز تكب ما يلحقهم الضرر به من العار وغير ذلك اه شلى فقول الشارح كما في الابتداء يرجع الى صورتى الاثبات والتي ثم ان هذا يشاق ما يأتي في المصنف من قوله وان لم يكن لها أب ولا جد ولكن لها أخ أو عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا الخ وهو المذكور في الشارح الزبلى قال الشلي وفيه العمل به لاسباب هذا الزمن واقفه تعالى الموفق (قوله اذا عقل) أي بلغ كما تدل عليه عبارة الولوالجية وبه صرح في الهندية (قوله واستغنى برأيه) أما اذا كان معتوها ومجنونا فله عند الاب نهر (قوله الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه) بأن كان امرأه صبيح الوجه أو فاسقا (قوله فله ضمها) أشار باللام الى أنه لا يجب على الاب ذلك (قوله لا تقع قسنة) أي قسنة الولد بوقوعه في الفواحش أو افتتان التماس به (قوله او عار) أي اذ وقع عار عن نفسه فانه يعير بفساد دوله كذا في الدر المنثور وذلك كعقوب لواط به (قوله اذا وقع منه شيء) أي عتائف للشرع والكلام في البالغ الماذكر الاستيعابي أن للاب أن يؤذبه ولده البالغ اذا وقع منه شيء (قوله ولا تفرقه حليه) لانه بالغ أي مالم يكن عاجزا عن الكسب وعن تعبيره كإسباقي في النفقة (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر والنبيب والغلام والتأديب (قوله وان لم يكن لها أب) هذا أقصر على الاتي ولم يتكلم على الذكركل هو كذلك ويحزر (قوله لم يكن مفسدا) أي فاسقا وليس المراد به الافساد في المال فانه موضع عند أمين غيره (قوله من ذلك) أي من الضم اليه (قوله وكذا الحكم في كل عصبة) يعني أن حكم الاخ والعم من التفصيل بين كونهما مفسدين أو لا ياتي في كل عصبة (قوله والاولى ضمها عند أمه) أمينة قادرة على الحفظ ظاهره وان لم تكن مرفوعة من بيت المال والاقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يمكنها الصباح عند رؤية منكر فيمناظره (قوله لانه جعل ناظرا للمعين) علة لقوله فالنظر فيها الى الحاكم (قوله واذا بلغ الذكور وهذا الكسب) أي ولم يلقوا الاحتلام والاقتصر فهم لانفسهم (قوله ليكسبوا) ويتفق عليهم من كسبهم (قوله بخلاف الاناث) فان نفضتهن واجبة وان كن غير عاجزات ولا يوزرنه في ولايد فهن الى الاكساب وهذا غير تعليل من الصنائع فان الاب يصحح عادة الى دفع دراهم منه كما سباني (قوله ولولا الاب مبذرا) بأن يتفق المال على غير مقتضى الشرع والمفضل

(كسب زوجين منهم ما ولد فاذى) الزوج (أنه ابنه لا منها) بل من غيرها (وعدت) فقاتلها هو ابني لا منه (حكم يكونه ابنا لها) لما قلنا وكذا لوقات الجدة هذا اليك من بقي المينة فقال بل من غيرها فالتوله وبأخذ العبي منها وكذا لو أحضر امرأه وقال ابني من هذه لامن بنتك وكذبته الجدة وصدقها المرأة قال اب اولي لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد أنكر كونها جده فبكون منكر الحق حضنتها وهي أقرت له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا ما قلنا) ذكر أرائي خلافا للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ ما بعده فيضير بين أبيه وان أراد الانفراد فله ذلك موفد زاده معزب للمنية وأخاه بقوله (بلغت الحاررية) يبلغ النساء (الا اذا دخلت ان بكر اضمها الاب الى نفسه) الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي فسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها (وان نبىالا) يضمها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا بل والجدة ولاية الضم لا لغيره فلما كان في الابتداء بحر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمها الى نفسه) الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمها لرفع قسنة او عار وناديه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا أن يتبع بحر (والجدة لا الاب فيه) فيما ذكر (وان لم يكن لها أب ولا جد) لكن لها أخ أو عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا (وان كان مفسدا) لا يمكن من ذلك (وكذا الحكم في كل عصبة ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره ما من العصبات أو كان لها عصبة مفسدا فنظر فيها الى الحاكم فان كانت مأمونة خلاها فنظر في الكسبي والاولى ضمها عند أمه) أمينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين البكر والنبيب (لانه جعل ناظر للمسلمين ذكره العيني وغيره) واذا بلغ الذكور حذ الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤجرهم ويتفق عليهم من أجرهم بخلاف الاناث ولولا الاب مبذرا

(قوله يدفع كسب الابن الى امين) أي بعد اخراج نفقته منه (قوله كما في سائر الاملاك) أي أملاك الصبي  
 اذا كانت تحت يد الاب وكان مبدرا (قوله ليس للمطلة الخ) قيد بالمطلة لان المنكوحة لا تخرج ولو من غير ولد  
 اذا أوفاهام بجل مهرها وفي الهندية مكان الحصانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجة بينهما قاعة حتى لو أراد  
 الزوج أن يخرج من البلد وأراد أخذ ولده الصغير عن له الحصانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وان  
 أرادت المرأة أن تخرج من منزل الصبي الذي هو فيه الى غيره للزوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد  
 أو لم يكن اه (قوله باتنا) ومطلة الرجعي حكمها حكم المنكوحة بجر (قوله بعد عتقها) أما المعتدة فلا يجوز لها  
 الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج إخراجها هندية (قوله الخروج بالولد من بلاد الخ) قال في البحر الذي  
 يظهر عدم صحة التعبير بالسفر أو بالخروج على الإطلاق لأن السفر ان كان المراد به السفر الشرعي لم يصح إلا بشرط  
 في منعها عن الخروج به أن يكون بين الوطنين ثلاثة أيام وان كان المراد السفر اللغوي فلا يصح أيضا لانه اذا كان  
 بين المكاتبين تقارب لا تقع مطلقا فهو كالانتقال من محله الى أخرى وكذا التعبير بطلق الخروج لا يصح فالعبارة  
 الصحيحة ليس لها الخروج من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت اه واختارها المصنف (قوله فلو بينهما تفاوت الخ)  
 يستثنى من ذلك نقلها من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا اه بجر أي سواء كان بينهما تفاوت أو تقارب  
 (قوله لم تنع مطلقا) سواء كان وطنها أو لأوقع العقد فيه أو لا كما في الهندية أذن لها الاب أو لا كما في أبي السعود  
 (قوله من محله الى أخرى) أي من حارة الى أخرى في بلد واحد وفي القاموس المحلة بالكسر جماعة بيوت الناس  
 أو مائة بيت اه (قوله الا اذا انتقلت من القرية الى المصر) ظاهره جواز النقلة الى المصر ولو كان بينهما تفاوت  
 بعد سفر وهو ظاهر ما في البحر حيث قال فالعبارة الصحيحة ليس لها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما  
 تفاوت الا اذا انتقلت من قرية الى مصر فان لها ذلك لأن فيه منظر الى الصغير حيث يتخلق باخلاق أهل المصر  
 وليس فيه ضرر على الاب اه وبخالفه ما في الهندية عن المحيط حيث قال وان أرادت أن تنقله من قرية الى  
 مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الآن يكون المصر قريبا من القرية على  
 التفسير الذي قلنا كذا في المحيط والتفسير الذي قدمه عنه هو أن الاب اذا خرج لمطالعة الولد يصح كنه الرجوع  
 الى منزله قبل الليل ويصح كنه جل عبارة البحر عليه اقر به قوله وليس فيه ضرر على الاب فان الضرر انما ينتج  
 عن الاب بقرب المسافة الا انه على هذا الوجه للاستثناء بل التفصيل المتقدم يجري في هذه المسئلة أيضا  
 كما يجري بين المصريين والقرية بين رما من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا كما أفاده قوله وفي عكسه لا أي  
 ليس لها الانتقال من مصر الى قرية مطلقا (قوله الا اذا كان ما انتقلت الخ) نفيد عبارة حيث عم في الانتقال  
 اليه انه استثناء من قوله ليس له مطلقا الخروج الخ وهو الذي نفيد به عبارة ~~المنكوحة~~ خرجت قال ولا تسافر  
 مطلة الا الى وطنها وقد نكحها ثم وحيث كان الاولى الاتيان بالولد ليفسد هذا المعنى واذا نظر الى المصنف في ذاته  
 يجهل الاستثناء لانه يرجع الى قوله وفي عكسه لا والمعنى انم ليس لها أن تنقله من المصر الى القرية الا اذا كانت  
 القرية وطنها وقد نكحها ثم وحيث كان الاولى الاعلم جواز الانتقال في هذه الصورة يعلم جوازها فيما اذا نقلته من قرية الى مصر  
 أو الى قرية أو من مصر الى مصر (قوله وطنها وقد نكحها ثم) خرج ما ذكره من وطنها ولم يتزوجها فيه فقد  
 الامر من وما اذا كان وطنها ولم يتزوجها فيه أو تزوجها فيه وهو غير وطنه لان التزوج في دار الغرب ليس التزاما  
 لمكث فيها عرفا كما في الهداية وانما كان لها ذلك اذا اجتمع الامران ولو بعدت المسافة كما في الجوى لانه التزم  
 المقام فيه شرعا وعرفا قال عليه الصلاة والسلام من تأهل يبلدة فهو منهم وروى ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي  
 في مسنده أن عثمان رضي الله تعالى عنه صلى على أربعمائة من تأهل خال صلى الله عليه وسلم من تأهل يبلدة فهو  
 من أهلها صلى صلاة المقيم وان تأهل منذ قدمت مكة وقوله ثم يفتح المثلثة اسم إشارة لكان (قوله أي عقد  
 عليها) بين به أن المراد بالنكاح في المصنف حقيقة الاصطلاحية وهي العقد (قوله ولو في قرية على الاصح)  
 مقابله ما في شرح البقائي من انم ليس لها ذلك وهو ضعيف فانه صاحب البحر (قوله الا الى دار الحرب) أي  
 فليس لها النقلة ولو اجتمع الامران وكان الولد لمسلم أو ذمي كما في الجوى وغيره (قوله الا أن يكونا مسلمين)  
 أي فقد كن المرأة من الذهاب اليها لاهل دار الاصلية لهما وهما لا يمكن من المقام في دار الاسلام سنة الا بعد  
 الذمة (قوله وهذا الحكم) أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه (قوله المطالعة) أطلقها وهي مقيدة بما

يدفع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك  
 مؤيد زاده معز بالتبلاصة (ليس للمطلة)  
 باتنا بعد عتقها (الخروج بالولد من بلدة الى  
 أخرى بينهما تفاوت) فلو بينهما تفاوت بحيث  
 يمكنه أن يصير ولده ثم يرجع في نسبه لم تقع  
 مطالعة الا انه كالانتقال من محله الى أخرى  
 بهذا انتقلت من القرية الى المصر في  
 الإسكندرية (الضرر الولد بفساده باخلاق أهل  
 السودان) (الا اذا كان) ما انتقلت اليه (وطن  
 وقد نكحها ثم) أي عقد عليها في وطنها ولو  
 في قرية على الاصح الا الى دار الحرب الا أن  
 يكونا مسلمين (وهذا) الحكم (في الامم)  
 المطلقة فقط

تقدم والاولى خذنه لانه موضوع المسئلة (قوله كجدة وأتم ولد اعنت) اي يولد هاتين ويضهم الحكم في غير الجدة  
من الحاضرات بالاولى حوى (قوله فلا تنفذ على نكته) وان كان أصل العقد فيه هندية (قوله لعدم العقد  
بينهما) اي بين الزوج والجدة وبين الاب وأتم الولد اي ولاية الاخراج بحكم العقد كافي المشاي (قوله الا باذنه)  
اي الاب أو من له حق الحضانة من الرجال (قوله من بلد أمه) الحكم لا يخص الأم بل كل حاضنة كذلك فيما يظهر  
(قوله أن يسافر به الى أن يعود حق أمه) في الشريعة لا يملك من البرهان ما يخالفه حيث قال وكذا لا يخرج الاب  
من محل إقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عودها بزوال المانع اه (قوله وقيد  
المصنف) كالحوى وصاحب النهر (قوله وفي الحوى له ائراجها) هذا قيد لقوله كما يمنع الاب من ائراجها  
وكان ينبغي أن يذكر بعد قوله قال في النهر وقيد بالأم لان الاب ليس له ائراج الولد من بلد أمه ما بقيت الحضانة  
لها وقيد في الحوى القدسي بغير القريب أما المكان القريب الذي لا يقطع عنه اذا أرادت أن تنظر ولدها كل  
يوم فانه يجوز كافي جانبها وهو حسن اه اقول هذا يشاء في ما قدمناه عن الهندية من أن الزوج لو أراد أن يخرج  
من البلد وأراد أخذ ولده الصغير من الحضانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها اه وفي القصة اني فلا  
يخرج الاب الا أن يستغنى ولا غيره ممن يسخن الحضانة نظرا للصغير اه وظاهر الشريعة لا يملك كاهو المصنف  
من نقل أبي السعود عنهما أن قسيدا الحوى هذا انما هو راجع الى قول من منع الاب من الخروج مع سقوط  
الحضانة وهو المتقول عن البرهان سابقا وهو ظاهر ويدل عليه قوله كافي جانبها فان ذلك مفروض فيما اذا كانت  
الحضانة لها وحضانة الاب سابقة وحديثه فالاولى أن يكون مافي الحوى نقيد للمصنف ولكن حل مافي النهر  
من قوله ما بقيت الحضانة على بقائها اذا زال المانع فيخرج بذلك ما اذا بلغ الحد الذي لا حضانة لها فيه فلا يقيد  
بذلك والله تعالى أعلم (قوله لا يخرج على أن يره الخ) وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها فأداه بالسعود  
(قوله يره بسافر به بغيره) اي بعد مضي سبع سنين في الفلام وتسع في الحجازية ونقيد الحوى  
السابق فيما اذقيت مدة الحضانة ليكن منع منها مانع (قوله وبأن غير الاب من العصبان) نصه في فتاواه  
سئل في صغير يقيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه تزوجة باجنبي طالب ابن عمه المراهق وضعه هل يجابى  
ذلك أم لا اجاب ان اذى المراهق المذكور البالغ دفع اليه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للهي أب وانقضت  
الحضانة من سوا من العصبان اولى الاقرب فالاقرب غير أن الاثني لا تدفع الى غير المحرم ومثله في الخلاصة  
والتاوانية وغيرهما وانما قيد باندعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من باب الولايات كذا  
في شرح الجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولايات كافي الاشياء والله تعالى أعلم (قوله وعزاه للخلاصة) اي  
عزاه الى الفتاوى الثانية لا الاول كما علمت (قوله خرج بالولد) اي الى غير بلد أمه (قوله لا يلزم رده) بل يقال لها  
اذهي اليه وخذني اه بجر (قوله لزمه) فليعلم أن يهي به اليها بجر (قوله كالوخرج به مع أمه) اي ان اخرجها  
الى محل فرد هادونه ثم طلقها يلزمه رد الولد لانها لم تأذن بائراجها منفردا بل ائراجت معه ثم طرأ الفراق  
والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب النفقة) •

اولا في مباحث النفقة في ذيل كتاب الطلاق تبعاً لما صاحب الهداية فان من جعلها مباحة نفقة المطلقة وبعضهم  
اولا في ذيل كتاب النكاح لوجوب نفقة المتكسوة وبعضهم اورد هافي كتاب على حدتها فيها من مباحث  
نفقة ذوي الارحام والمالك وهي لا تملك بالنكاح ولا بالطلاق (قوله هي الطعام الخ) بهذا يعلم أن النفقة  
المطلقة دونه ليست مشتقة من النفوق بمعنى الهلاك ولا من الفوق او التفاق بمعنى الزواج بل هي اسم للمنفق وهذا  
بناء على أن أسماء الاعيان لا تستق من المصادر وهو المشهور وقيل تستق منها فهي من النفوق بمعنى الهلاك  
اذ بها هلاك المال أو من التفاق بمعنى الزواج اذ به يزوج المال في مصالح الحال (قوله والمتكسوة)  
بالكسوة والاضم اليها لباس مغرب (قوله والسكنى) اسم من الاسكان لامن السكون كافي الصحاح فيسكنها بين جدران  
صالحين اه فتداني (قوله وعرفاهي الطعام) اي في عرف الناس وقد قصرها بعضهم عليه اصطلاحا كما يدل  
عليه مافي القصة بهستاني حيث قال فذكر فاضى خان أن النفقة الواجبة هي هذه الثلاثة الا أن اكرمهم منهم  
المصنف ذهبوا الى انها الطعام (قوله باسباب ثلاثة) اي بأحد أسباب ثلاثة (قوله ومالك) يتناول هو

(اما غيرها) كجدة وأتم ولد اعنت (قوله فلا تنفذ  
على نكته) لعدم العقد بينهما (الا باذنه) كما يمنع  
الاب من ائراجها من بلد أمه بلا رضاها  
ما بقيت حضانتها فلو اخذ المطلق ولده منها  
لتزوجها (له ان يسافر به الى ان يعود  
حق أمه) كافي السراجية وقيد المصنف  
في شرحه بما اذا لم يكن له من يتقل الحق اليه  
بعد هاهو ظاهر وفي الحوى له ائراجها الى  
مكان يمكنها أن تنصر ولدها كل يوم كما  
في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية ان  
سقطت حضانة الأم واذا أرادت أن تراه  
أن يرسلها لولدها اي اذا أرادت أن تراه  
من ذلك وافق شيخنا الرمي بانه يسافر  
تمام حضانتها وبأن غير الاب من العصبان  
كالاب وعزاه للخلاصة والتاوانية  
خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان اخرجها  
ما ذنها لا يلزمه رده وان بغير اذنها لم يلزمه  
كالوخرج به مع أمه ثم ردها ثم طلقها فطالبته  
رده بجر والله أعلم

• (باب النفقة) •

هي اقسم ما ينفقه الانسان على عياله وشعره  
(هي الطعام والكسوة والسكنى) وعرفاهي  
الطعام (ونفقة الغير تجب على الغير باسباب  
ثلاثة زوجية وقراءة ولان)

العبد كان المالك يجبر على الاتحاق عليهم بالاتفاق وكذا الإمام عند أبي يوسف وأما عند غيره فيفتى به ديانة  
وأما العتق فلا يفتى بالجبر وإن كان تضييعه مكروها فمستثنى (قوله لمناسبة مامر) وهو الطلاق لأنها محل  
(قوله أو أصل الولد) أي الأصل في ثبوت النفقة للولد لأنه فرعها لمصلحة أي فهي مقدمة على القريب لأن  
هذا لا يظهر فيها إذا كان القريب من غير الأبناء (قوله فلو بان فساده) بأن ظهر أنها معتمدة القبر قال في البحر  
وأراد بالزوجة الزوجة في نفس الأمر بشكل صحيح لأنه لا نفقة للزوجة بشكل فاسد لأجل التفريق ولا بعده  
(قوله أو بطلانه) كأن ظهر أنها أخته رضاعا قال في الظهيرية لو أن امرأة أخذت نفقة من زوجها أشهر ثم شهد  
شاهدان أنها أخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت اهـ (قوله يرجع عا أخذ من النفقة)  
لأنها غادفعه على ظن الزوم ولم يلزم (قوله بحر) لم يذكروا في البحر الرجوع إلا في الباطل وهو المذكور في الظهيرية  
وذكر الشايع الرجوع في الفساد إذا كان بتقدير القاضي أما لو أنفق عليها بغير أمر القاضي فلا يرجع ومنه  
في الهندية وفيها واجدوا أنه في النكاح يغير شهود نسخت النفقة كذا في الخلاصة ونقله الحوى ونظر فيه بأنه من  
أفراد الفساد (قوله على زوجها) ولو عبدا كما في شرح المتن (قوله لأنها جراه) هذه العلة عقلية والنقلية الإجماع  
وقوله تعالى وعلى المولود رزقه وكسوتهن بالمعروف (قوله وكل محبوس الخ) فاس من الشكل الأول أنفق  
لزوم النفقة للزوجة (قوله وقاض) ووال كما في البحر فتجب نفقة هؤلاء في بيت مال المسلمين لأنهم حبسوا أنفسهم  
لنفقتهم (قوله ووصى) فتجب نفقتهم في مال الصبي وظاهره ولو كان غنيا ومعه في مدة عمله واشتغاله به مائة  
الصبي لا في غيره وقت الاشتغال كما لا يخفى (قوله وعامل) هو من نسيه الإمام لا أخذ الصدقات (قوله فامو بدفع  
المدق) أي شأنهم القيام بدفع عتق المسلمين بحيث اعتدوا أنفسهم لذلك فتجب النفقة لهم ولذا رتبهم (قوله  
ومضارب مافعال مضاربة) فتجب نفقته في مالها بالمعروف بخلاف ما إذا كان في المصر كما يأتي وذكرنا يلحق  
هذه السنة وزاد عليهم الوالي (قوله ولا يرد الرهن) قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق الرهن أيضا وهو  
الاستيفاء وإذا كان أحق به من سائر القرامع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس لحق الرهن أيضا وهو  
وفاء دينه عند الهلاك مع كونه ملكا اهـ فغلب مع كونه ملكا ترجح بجانب الرهن في وجوب النفقة عليه  
وعدم مع كونه محبوسا لحقه ما والشارح أدخل به اهـ طبعي (قوله إذا اضغها) أي عند العقد فإن لم يضمها  
يستدين الأب ثم يرجع على الابن إذا أبصر وفي الشرع بلالة عن قاضى خان وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال  
لا يجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أبصر أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير  
مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر أو رضيع بالغة حد الشهوة وأطاعت الوطء بهر كثير وزوم نفقة يقررها  
القاضي لتعريف ماله إن كان أو يصير ذابن كثير ونص أهل المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار رجحانه  
أو فسقا فالعقد باطل صريح به في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي كذا ذكره الحلبي وأبو السعود (قوله  
في المهر) أي في باب المهر فقدم أن المهر في حكم النفقة (قوله لأن المانع من قبله) أي فقط أما إذا كان المانع منها  
أيضا كان كانت صغيرة لا تطبق الوطء فلا نفقة لها كما يأتي (قوله أو فقيرا) أبس عنه قدر النفقة وزوجه مخ  
فتستدين عليه بإمر القاضي (قوله ولو كانت مسلمة الخ) وسواء كانت حرة أو رقيقة كما في شرح المتن ولا وجه  
للمباقة بالمسلة (قوله أو تنسهي الوطء) لأن الزوج يستحق بهلها وإحاي (قوله حتى لو لم تكن كذلك) بأن كانت  
صغيرة جدا لا تطبق الوطء مطلقا (قوله فلا نفقة) لعدم وجود التلبيم (قوله كالو كذا صغيرين) قال في المنع  
ولو كانا صغيرين لا يطبقان الإجماع لان نفقة لها لأن المنع معنى جاء من قبلها فغاية ما في الباب أن يجعل المنع من  
جهته كالعدم والمنع من جهتها فاطم ومع قيام المانع من جهتها لا تستحق كذا في النهاية (قوله كان كان الزوج  
صغيرا) تظهر لما في المصنف والجامع وجوب النفقة ولا حاجة إليه لفهمه من قول المصنف ولو الزوج صغيرا  
(قوله أو كانت رتقاء) إشارته إلى الإبراد والجواب المذكورين في شرح المتن وعبارته ولا يرد نحو الرتقاء والقرناء  
لأن المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتنفع به الزوج بالوطء أو بدواعيه والناسي موجود هنا اهـ (قوله لا ووطأ)  
يصح رجوعه إلى المعتوهه أيضا بأن كان الطبع ينفر منها وعدم وطء الكبيرة ما لعدم اشتغالها أو لحصول  
مرض يمنع من وطئها قال في البحر النفقة واجبة سواء أصابتها هذه الأمراض بعد ما انتقلت إلى بيت  
الزوج أو قبل ذلك (قوله واختاره في النفقة) وصاحب الإيضاح أيضا كما في البحر في المهر الأصح أن الإطلاق

بدل الأول لمناسبة مامر ولأنها أصل الولد  
(فتجب للزوجة) بنكاح صحيح فلو بان فساده  
أو بطلانه يرجع عا أخذ من النفقة بحر  
(على زوجها) لأنها جراه الاحتباس وكل  
محبوس للنفقة غيره بانه نفقته كفت وقاضى  
ووصى زبلى وعامل ومقاتلة فامو بدفع  
العدو ومضارب مافعال مضاربة ولا يرد  
لأنه إن لحقه لنفقتهم ما (ولو صغيرا) جدا  
ففي المهر على أبيه إذا اضغها كما تفرق المهر  
(لا يرد الرهن) لأن المانع من قبله  
(أو فقيرا) كانت (مسئلة أو كافرة أو كبيرة  
(أو تنسهي الوطء) أو تنسهي الوطء فبا  
أو صغيرة تطبق الوطء لو لم تكن كذلك كان المانع  
دون القريب حتى لو لم تكن كذلك كان المانع  
منها فلا نفقة كالو كذا صغيرين (قضية  
أو تنسهي الوطء) أو تنسهي الوطء فبا  
أو كبيرة لا ووطأ وكذا صغيرة تصل للخدمة  
أو للاستئناس إن أمكنها في بيته عند الثاني  
واختاره في النفقة

ليس لها حدم مقدور بالسنة وأن السعينة تطبقه ولو صغيرة تؤجل بفت نسع اه مفترح على بشرط لوجوب  
النفقة صلاحيتها للوط (فرع) ذكر في الخلاصة أبو الصغيرة التي لا نفقة لها اذا طلب من اناضى فرض النفقة  
على الزوج وظن الزوج أن ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب هي والفرض باطل اه قال في البحر وتطير  
ما في الظهيرية لو فرض لها القاضي النفقة فأخذتها أشهراً ثم شهد التهود بأنها من الرضاع وفترق القاضي  
بينهما رجع الزوج عليها بما أخذت من النفقة اه وهو يفيد الرجوع بالنفقة في مسئلة الخلاصة فليحفظ (قوله  
ولو منعت نفسها المهر) انما وجبت لها النفقة لانه منعه بحق فكان فوت الاحتباس لمعنى من قبله فيجعل  
كلافت اه بحر (قوله دخل بها اولا) عنده وعند ما نسقط بالمنع بعد دخول الا اذا كانت ملت نفها وهي  
دون البلوغ لعدم صحة تسليم الاب أبو السموود عن العيني (قوله وعلى الفتوى) لانه لما طلب تأجيله ففقد  
رضى باسقاط حقه في الاستمتاع قال الولوالجي ويقول أبي يوسف يفتى انفسا باختلاف البيع ولان العادة  
جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة أن الاستاذ زهير الدين كان يفتى بانه ليس لها الامتناع  
والصدر الشهيد كان يفتى بأن لها المنع اه ذكره صاحب البحر في باب المهر فقد اختلفت الفتوى وقد منا هناك  
عن الهندية أن تأجيل البعض بمنزلة تأجيل الكل عند أبي يوسف والحاصل أن التأجيل صحيح لوقوعه بالرضا  
ولها المنع لرضا بسقوط حقه وان لم يكن لها حق الطلب لصحة التأجيل والظاهر أن محل ما ذكرنا لم بشرط  
الدخول أما اذا أجل الكل بشرط الدخول فلا يكون راضيا باسقاط حقه في الاستمتاع (قوله بقدر حالهما)  
هو قول الخصاص (قوله به يفتى) مقابلة قول الكرخي وهو ظاهر الرواية باعتبار حاله فقط وقال به جمع كثير من  
الشافعية ونص عليه محمد وقال في الخصفة والبدائع انه الصحيح فنظرنا الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن  
قد ر عليه رزقه فلينفق عما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وأجاب في الهداية بانما قول هو وجوب النص  
فيضا ط بقدر وسعه والباقي دين في ذمته وانفقوا على نفقة المومنين اذا كانوا مومنين وعلى نفقة المومنين  
انما كانوا مومنين وانما الخلاف عند اختلاف حالهما وعلى المفقى به تجب نفقة وسط وهو فوق نفقة المعسرة  
ودون نفقة الموسرة فاذا كان الزوج مفترقا ليسا ربا كل الطلوع والهم المشوى والاباجان والمرأة فقيرة تأكل  
في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها بما يأكل بنفسه ولا بما كانت تأكله في بيت أهلها وله أن  
يطعمها الوسط وهو خبز البر وباجة أو باجتين بجرم الحما (قوله بل يندب) قال في البحر قال مشايخنا يستحب له  
أن يواكلها لانه ما مور بحسن العشرة معها وذافي أن يواكلها التمكن من نفقتها ونفقة سوا اه (قوله ولو هي  
في بيت أبيها الخ) قال في البحر وأشار المصنف الى أن شرط وجوب النفقة تسليم المرأة نفسها الى الزوج وقت  
وجوب التسليم ونعني بالتسليم التخلية وهي أن تخل بين نفسها وزوجها برفع الموانع من وطئها والاستمتاع بها اذا  
كان المانع من قبلها أو من قبل غير الزوج فلا تزوج بالنفقة حرة صحيحة سليمة ونقلها الى بيت فلها النفقة وكذلك  
اذا لم ينقلها وهي بحيث لا تمنع نفسها وطلبت النفقة ولم يطالبها هو بالنفقة فلها النفقة فان طالبها بالنفقة  
وامتنعت فان كان امتناعها بحق بأن امتنعت لاستيفاء مهرها المجل فلها النفقة وكذلك لو طالبها بالنفقة بعد  
ما وقفا المهر الى دار مقصوبة فامتنعت فلها النفقة لانه بحق ولو كانت ساكنة منزلها فغنته من الدخول  
عليها لا على سبيل التوزيع بل قالت حوتلى الى منزل أو أكثرى منزلا فاني احتاج الى منزلى هذا أخذ كراهه  
فلها النفقة اه بدائع (قوله به يفتى) وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا تنصق النفقة اذا لم تزف الى بيت  
الزوج والذوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة اذا لم يطالبها بالنفقة بحر (قوله فان لها النفقة  
استحسانا) قال في البحر وقد ما يكونها لم تزف لانها لو مرضت في بيت الزوج مرضا لا يستطيع معه الجماع لم تبطل  
نفقة عنها بخلاف لان التسليم المطلق هو التسليم الممكن من الوطء والاستمتاع وقد حصل بالاتصال لانها كانت  
صحيحة كذا في البدائع (قوله كما حرره في الفتح) قال في البحر وحاصله أن المذوق في ظاهر الرواية وجوب النفقة  
للمرأة سواء كان قبل النقلة أو بعد ما وعوا كان يمكنه جماعها او لا كان معها زوجها ولا حيث لم تمنع  
نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والذخيرة وغاية البيان معزيا الى كتاب في الحاكم والمبسوط والشامل  
وشرح الطحاوى فكان هو المذهب وصحبه في فتح القدير وقال ان الفتوى عليه اه وقامه فيه (قوله ان لم يكن  
أما قلها) أى الى بيت الزوج (قوله بحجة) بكسر الميم شبه اليهودج (قوله فلها النفقة) أى لوجوب التسليم أولا

(ولو منعت نفسها المهر) وشمل بها اولا  
ولو كله من قبل منة الذاتي وعليه الفتوى  
كما في البحر والنهر وارتضاء معنى الاشياء لانه  
منع بحق فتصح النفقة (بقدر حالهما) به  
يفتى ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين الى  
المبصرة ولو وسر اوهى فقيرة لا يلزمه أن  
يقطعها بما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت  
أبيها) اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة به يفتى  
وكذا اذا طالها ولم تمنع أو امتنعت للمهر  
(او مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة  
استحسانا قيام الاحتباس وكذا لو مرضت  
ثم البسوة مات أو في منزله لم تبطل ونفس  
خامنت وعليه الفتوى كما حرروا في  
وفي الخاتمة مرضت عند الزوج فليكن  
أبيها ان لم يمكن من نقلها بحجة فيكونها  
فلها النفقة

متهاهم انهم لم يفتح نفسها بعد بل المانع عذر ما قوى لا يستطاع دفعه (قوله والا لا) أى ان كان يمكن تسليمها الى بيت  
 الزوج محضه وهو حاله منتقل فلا نفقة لها (قوله كما لا يلزمه مداواتها) أى انما لها ما الطبيب والا دوية  
 وانظر هل ما يصرف عليها نفاسها من الا دوية فلا يلزم فليجوز (قوله لا نفقة لاحد من) الاولى لاحدى عشرة  
 (قوله مرتدة) لانها تجبس لتراجع الى الاسلام فلم تكن محبوسة بحق الزوج (قوله ومقبلة ابنه) فلا نفقة لها  
 وتجب لها السكنى لانها حق الشرع كانتدم (قوله ومعتدة موت) ولو حاملا الا أم الولد الحامل فلها النفقة  
 من كل المال كما يأتى (قوله ومنكوحة فاسداً أو عدته) الاولى ومعتدة وهما بمنزلة الواحد والازدات على احدى  
 عشرة ووجه ذلك ان النفقة انما تجب في النكاح الصحيح أو أثره وهذا ليس كذلك (قوله وأمة لم تنوأ) أى أمة  
 منكوحة بالعقد ولم يتوأمها ولا هالان لم تكن محبوسة للزوج بل هي في مصالح سيد لها وفي الهندية من  
 القذار خاتمة عن البتية مثل والذى رجه الله تعالى عن أمة زوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمة  
 السيد طول اليوم وبخدمة الزوج بالليل فتدفع نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج اه (قوله وصغيرة  
 لا توطأ) اولاً تلحق للخدمة والى استئناس على قول الثاني الذى اختاره صاحب النفقة والابيضاح (قوله وهي  
 الناشئة) هي في اللغة العاصية على الزوج المبغضة وفي الشرع كما قال المصنف الخارجة من منزل زوجها  
 المانعة نفسها منه والمراد بالخروج كونها في غير منزل بغير اذنه ليسهل ما اذا امتنعت عن الجنى الى منزله ابتداء  
 بعد ايقافه بمحل مهرها وما اذا خرجت من منزل بهد الانتقال اليه بجر قال المصنف وقولنا للخارجة اولى من  
 قول بعضهم لانشئة لانه يحتاج الى نفسه بغيرها فيؤدى الى التطويل والمقام مقام الاختصار اه (قوله حتى  
 تعود) أى الى منزل الزوج (قوله ولو بعد سفر) فتخرج عن أن تكون ناشئة بجر عن الخلاصة وفائدته أن النفقة  
 اذا كانت مقضية أو متراضى عليها نازله وما اذا اعد ما وعادت في سفر فليس لها أن تحاسبه بعد قدومه على  
 حامض (قوله والقول قولها في عدم النشور بينهما) فان حلفت أخذت النفقة وان نكحت سقطت بجر ويظهر  
 ذلك في المدة الماضية فتلزمه نفقتها اذا كانت بالقضاء أو الرضى وان أقام بينة تشهد له على النشور فان شهدوا أنه  
 أو فاعاها المجل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدوا أنها ليست في طاعة الزوج للجماع لا تقبل لانه  
 يحتمل أنها تكون في بيته ولا تكون في طاعته وبه لا تسقط النفقة لأن الزوج يقبل عليها اه خلاصة (قوله  
 ونسقط به المفروضة) يعنى اذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نزلت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف  
 ما اذا أمرها بالامتناع فاستدانت عليه فانما لا تسقط كما سيأتى في مسئله الموت اه حلى (قوله لا يسم الومانعة  
 من الوطء) أى مع كونها مقبلة معه في المنزل بجر والمفاعة على غيرها بها (قوله لم تكن ناشئة) لان الظاهر  
 أن الزوج بقدر على تحصيل المقصود منها بدليل أن البكر لا توطأ الا كرها بجر (قوله كان المنزل) أى الذى  
 يسكن فيه ولو كان لها بالاجرة قاله أبو السعود (قوله نفقة من الدخول) أما اذا لم تنعمه من الدخول  
 ومنعته من الوطء فلها النفقة كما اذا منعته في منزله كما لا يخفى (قوله ما لم تكن سائلة النقلة) فان قالت له  
 حولى الى منزل أو كترى لا أنزله فاني أحتاج الى منزلى هذا أخذ كراه فلها النفقة ولو منعته من الدخول  
 عليها (قوله ولو كان فيه شبهة) يعنى لو كان البيت الذى يريد الزوج نقلها اليه بنى أو شترى بمال مثبته لا يعرف  
 حله من حرمة (قوله فامتنعت منه) أى من الانتقال اليه (قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) قاله صاحب  
 الهداية في التجنيس (قوله بخلاف ما اذا خرجت من بيت النصب الخ) أى فان لها النفقة لانه ليس منزل له  
 أصلاً بجر وهذا شروع من الشرع في مفهوم قوله بغير حق (قوله وأبى الذهاب اليه) بفتح الذال المجبة (قوله  
 أو السفر بها) أى ولو أفاها بمحل مهرها على المقتضى وعلى ظاهر الرواية تجبر على السفر معه فلا نفقة لها اذا  
 امتنعت أفاده في البحر (قوله أو مع أجنبي) قيده في الهندية بمدة السفر حيث قال ولو كان الزوج في بلد  
 أخرى قدر سفر فبعث اليها الحولة والازد حتى تنتقل اليه ولم تجد محرماً فذهب اليه نستحق النفقة كذا في وجيز  
 الكردرى وظاهر التقييد بقدر السفر أنها اذا امتنعت فبإدونه لا نفقة لها لان المرأة لها أن تخرج الى ما دون  
 السفر بلا محررم وهذا على القول بأن السفر موقوف على بعض العلماء عن امرأته لزوج لا يعلى والمرأة تأنى  
 أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية (قوله وزوجها شريف) أى يعبر بارضاع زوجته ابن الغير  
 بأجرة (قوله ولم يخرج) أى من منزل الزوج أما اذا خرجت فيضاف النشور الى الخروج حيث كان بغير اذنه

والا كما لا يلزمه مداواتها (لا) نفقة  
 لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومعتدة  
 موت ومنكوحة فاسداً أو عدته وأمة لم تنوأ  
 وصغيرة لا توطأ (الخارجة من بيته بغير  
 حق) وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفر  
 خلافاً للشافعي والقول قولها في عدم  
 النشور بينهما ونسقط به المفروضة  
 لا يسم الومانعة من الوطء كالموت قيد بالخروج  
 لانها لو مانعته من الدخول لم تكن ناشئة  
 وشملت الخروج المحكى كان كان المنزل  
 لها فنفقة من الدخول عليها فهي سائلة للخارجة  
 ما لم تكن سائلة النقلة ولو كان فيه شبهة  
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشئة  
 لعدم اعتبار النسبة في زمانها بخلاف  
 ما اذا خرجت من بيت النصب أو أبى الذهاب  
 اليه أو السفر بها أو مع أجنبي بغيره لينقلها  
 فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها الارضاع  
 متى وزوجها شريف ولم يخرج



(قوله وقيل تكون ناشزة) حكايته بقيل تشعر بضعفه وبه سرح في البحر والذى تقدم آخرياً بالضم أن الفروج  
منها من الغزل ومن كل ما تاذى برأيه ومن الخفاء والنقص أن تاذى برأيه ما والارضاع أشنى من  
الغزل لسكونه يترها كما هو مشاهد فتنزه أن يكون المنع فيه أولى وتكون ناشزة بالخالف وفي النهر من الرضاع  
عن الخمانية بكرة الارضاع من غير اذن زوجها الا اذا خافت هلاكه فتنزل بالأس به اه قال في البحر وبني  
وجوبه وفي الولو الجبة والواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فان فعلن فليحفظن أو ليحفظن اه  
وذكر صاحب البحر في سرح قول حافظ الدين في الكتولهم النظر والكلام معها مانسه وقالوا هاته أن يمنع  
امرأته من الغزل ولا تتماق بالصلاة والصوم بغير اذن الزوج كذا في الظهيرية وبني عدم تخصيص الغزل  
بل له أن يمنعه من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل  
تبرعاً لا جني اه وهذا كله يؤيد القول الثاني (قوله لنقص التسليم) أي الواجب عليها والاضافة من اضافة  
المصدر الى مفهوله (قوله بأنه لو تزوج الخ) الباء لتعويبر الواقعة (قوله من المحترقات) كالفالحة والفاصلة  
والماشطة (قوله فلانفة لها) أي لنقص التسليم وأقر الله ستاني ما يمنعه ازاهدي (قوله قال في النهرويه  
نهار) أصله صاحب البحر حيث قال بعد نقل كلام المجتبى مع أنه سيأتي أن القابلة لها الخروج اه وبين الحلبي  
وجه النظر بأنها معدودة لاشتغالها بعملها فلا يجعل خصا لتسليم بخلاف من سلت نفسها بالليل دون النهار  
أو عكسه من غير عذر فان نقص التسليم بنسب اليها فلانفة لها اه وفيه أن المحبوسة طلباً والمحبوسة وجبة  
الفرض مع غيره معدودة وقد سقطت نعمتهن لتسكن هذه كذلك على أن كلام الزاهدي في المجتبى عام للمعدودة  
وغيره ووجب صاحب البحر بالقابلة لا يظهر لأن الكلام في خروج جميع اليوم أو الليل والقابلة ليست كذلك  
والذي تقدم عن الهندية في الامة اذا اشتغلت بخدمه السيدهارا وبخدمه الزوج للواجب النفقة لليلة  
وقد اسهنا كذلك فليست (قوله ومحبوسة) شمل اطلاقه ما اذا حبست على دين وكانت قادرة على ايفائها أولاً  
وما اذا حبست قبل النقلة أو بعده وعليه الاعادة وفي فتح القدير وعليه الفتوى (قوله ولو ظلم) لأن المعتبر  
في سقوط نفقة افوات الاحتباس من جهة الزوج وقد فات الاحتباس هنا من جهته بجر (قوله الا اذا حبسها  
هو بدين) اشارة بالاستثناء الى تقييد المنع في اطلاقه واخذ (قوله وكذا الورع على الوصول اليها في الحبس)  
أي وقد حبست بدين لغيره أو ظلماً (قوله صيرفة) عبارتها كافي المنع عازي الى القاضي جلال الدين اذا حبست  
ظلماً أو بغير ذلك كفي الاصل والجامع أنه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل وعند أبي يوسف ان بدين لا تقدر على  
ادائه يجب والا لا حال وهذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر قالوا لا يجب النفقة اه (قوله كسبه  
مطلقاً) أي سواء قدر على الاداء أم لا أو بدين ظلماً أي فان النفقة يجب عليه لان الاحتباس هنا فان اعني من  
جهة الزوج بجر عن الخلاصة على أنها محبوسة لحقه لانه لا يرضى بخروجها حال حبسه (قوله لكن في تصحيح  
القدوري الخ) قال في المرقب يجب عليها لان حبسه مطلقاً غير مطلق لفقها كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح  
القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في حبس السلطان ظلماً احتلوا فيه والتصحيح أنها لا تنصق النفقة اه  
والذي في الهندية عنها تنصق بدون لانسافه والامر عليه ظاهر ولا استدراك والخطأ في نقل صاحب التصحيح  
أوصاحب النهر (قوله وفي البحر عن مآل الفتاوى الخ) عبارته وفي الخلاصة أنها اذا حبسته وطلب أن يقبس معه  
فانها لا يقبس وذكر في مآل الفتاوى الخ والظاهر أن التقييد بحبسه اتفاقاً (قوله يقبس معه) ظاهره  
ولو كانت هي غير الحابسة له وبني أن يقيد ذلك بما اذا كان الحبس يصلح لجمعهما أما اذا كان هناك رجال آخرون  
يحتل بهم بعضهم فيجب أن لا يجاب له لانه لا سيما اذا كان المكان مظلماً ومكان قضاء الحاجة ضداً (قوله أي  
لا يمكنها الانتقال معه أصلاً) أما اذا انتقلت بالذلل أو طلبت البقاء فلم ينقلها الزوج فلم النفقة حيث كان يمكنها  
الانتقال وقيد بقوله لم ترض لانها اذا رقت ثم مرضت فانتقلت الى بيت أبيها ولم يمكنها الانتقال ولو بنحو محفة  
استصفت النفقة كما قدمته عن الخمانية والاولى للشرح التعبير بالواو وبدل أي (قوله وهو مصوبة كرها) تبع في هذا  
التقييد صاحب النفاية وابس احترازاً ولا فرق بين أن تكون راضية بأغصب أو لا حموى ورضاه لا يشافي الغضب  
منه وعن الثاني عدم السقوط في الضلعين والفتوى على السقوط (قوله وحاجة) فيسببه لانها لو كانت معقرة أو  
ناجرة وليس معها زوجها لا يجب اتفاقاً حموى ولا فرق في سقوط النفقة في الحج بين أن تخرج قبل أن تسلم نفسها

وقيل تكون ناشزة ولو سلت نفسها بالليل  
دون النهار وعكسه فلانفة لنقص التسليم  
قال في المجتبى وبني جواب واقعة في  
زمانا بأنه لو تزوج من المحترقات التي تكون  
في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلانفة  
لها انتهى قال في النهرويه نظر (ومحبوسة)  
ولو ظلمها الا اذا حبسها هو بدين  
النفقة في الاصح جوهره وكذا الورع على  
الوصول اليها في الحبس صيرفة كسبه  
لكن في تصحيح القدوري لو حبس في حبس  
السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر من  
قال في الفتاوى ولو خيف عليه الفساد  
فحبس مع عند الآخرين (ومحبوسة لم ترض)  
أي لا يمكنها الانتقال معه أصلاً فلانفة لها  
وان لم تنع نفسها لعدم التسليم (ومحبوسة)  
(ومحبوسة) كرها (وحاجة)

أوليه وهو ظاهر الرواية لأن الامتناع من جهتها فأوجب سقوطها سواء كانت عاصبة في الخروج أو طائفة بغير  
 (قوله ولو قلنا) الصواب أن يقول ولو فرضا لانه محل الخلاف قال في المنع وفي رواية عنه يؤمر الزوج بالخروج  
 معها والاتفاق عليها إذا أرادت حجة الاسلام اهـ ولانه إذا فهم الحكم في القرض يفهم في النفل بالاولى بخلاف  
 حكمه (قوله ولو معه) أي ولو جئت مع الزوج ولو كان الحج فلا كافي الهندية (قوله فعليه نفقة الحضر خاصة)  
 فنظر إلى قيمة الطعام في الحضر ولا ينظر إلى قيمته في السفر اهـ بجر (قوله عن لا يتخدم) أي عن لا يتأثر هذه  
 الأعمال بنفسها (قوله أو كان بها على) أي تمنعها من مباينة هذه الأعمال (قوله لا يجب عليه) أي أن يأتيها  
 بالطعام المهيأ ولا يمنحها الاستقيد الا في من المصنف وصرح بالشأن في المنع ثم اذ لم يجب عليه هل يجبر  
 ذكر صاحب البحر عن حافظ الدين في بعض المواضع أنها تجبر وقال السرخسي لا تجبر ولكن اذ لم تطبخ لا يعطها  
 الا دام وهو الصحيح اهـ (قوله على ذلك) أي انظر والطبخ المفاد به كرا الطعام لانها لو أخذت لا أخذت على عمل  
 واجب عليها في الفتوى أي الديانة فكان في معنى الرشوة فلا يحل الاخذ من غيرها (قوله لوجوبه عليها ديانة)  
 فاقاضى لا يجبرها عليه هندية (قوله لانه عليه الصلاة والسلام) اهـ لوجوب العمل على الشريعة ديانة  
 (قوله قسم الأعمال) أي أعمال المعيشة (قوله تفعل أعمال الخارج) أي خارج البيت كالتيان الحطب والماء  
 وتحصيل النفقة (قوله والداخل على فاطمة) أي داخل البيت كالطين والخيزر والخبز (قوله مع أنها سيدة نساء  
 العالمين) ولو عاشت من حيث انما بضته صلى الله عليه وسلم وكذلك هي أفضل من حريم وقوله تعالى واصطفاك  
 على نساء العالمين فالمراد عالمي زمانها كما ورد في حديث أي واذا علم الحكم في فاطمة فهو في غيرها بالاولى وقسمته  
 هذه دلائل الوجوب ديانة وانما لم يكن واجبا قضاء لقوم المخرج به على من لا يمتد مباشرة هذه الأعمال (قوله  
 ويجب عليه آلة طحين) أي تحصيل آله وهي الخمران وما يتبع ذلك (قوله كدكوز وجرة) يرجعان الى الشراب  
 (قوله وقد روي غرقة) يرجعان الى الطبخ والمفرقة بوزن مكنته ما يعرف به قاموس (قوله أدوات) جمع اداة وهي  
 الآلة قاموس (قوله ولابد) اللزوم والحدود اهـ حلي عن جامع اللغة (قوله وطنفسه) مثله الطام والقضاء  
 وبكسر الطاء وفتح الصاد وبالكسر واحد الطنافس البسط والنياب وحسب من ضعف عرضه ذراع والطنفس  
 بالكسر الردي السج قاموس والمراد البسط (قوله وما تنظف به) قال في الهندية ويجب لهما تنظف به  
 وتزبل به الوسخ كالنظف والذهن ومانع من الرأس من الصدر والخطمي وما تزيل به الدرر كالأشنان  
 والهاون على عادة أهل البلد وأما ما قصده التلذذ والاستمتاع مثل الخضب والكحل فلا يلزم بل هو على  
 اختياره ان شاء أهله وان شاء زوجها وإذا هيأ لها فعلها استعمله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقع به  
 السهولة لا غير ويجب عليه ما ينقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجره للطبيب ولا الفصد ولا الحجامة  
 كذا في السراج الوهاج وعليه من الماء ما تغسل به يديه او يدهن من الوسخ كذا في الجوهرية انيرة (قوله كشط)  
 مثله كشط وعرق وكحل ومنع آله يمشط بها قاموس (قوله الصمان) بالضم داء الاطالة كالهنة بالكسر  
 (قوله ومداس رجليها) يختلف باختلاف البلدان (قوله ولوجات بلا استنجار قبل عليه الخ) ظاهره أنها  
 منصوبة وليس كذلك قال في البرهان جاءت بقدر استنجار فقامت أن يقول عليه لانه مؤنة الجماع واقام  
 أن يقول عليها كأجرة الطبيب اهـ وأصله في جبر الكردى وبوخد من قوله كأجرة الطبيب أن النفاس من  
 الامراض فلا يلزمه الاثبات بما يحتاجه (قوله ونفرض لها الكسوة الخ) كان على المصنف أن يصل الكلام  
 على الكسوة بهضم يهضم فكان يشتم قوله وتزاد في الشتاء جبة ولحافاها أو يؤخر هذه الجلة هناك واعلم أن  
 تقدير الكسوة مما يحتاجه باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكسوة بالمعروف في كل  
 وقت ومكان فان شاء القاضي فرضها أصنافا وان شاء قومه وقضى بالقيمة كذا في المجتبى (قوله في كل نصف  
 حول مرة) الا اذا تزوجها ونحوها ولم يبعث اليها الكسوة قلنا أن نظام الكسوة قبل مضي ستة أشهر بجر  
 وفي البدائع الكسوة على الاختلاف في النفقة من اعتبار حالها أو حالها (قوله لتعذر الحاجة) أي حاجة المرأة  
 (قوله حرأوبردا) أي وقت الحر والبرد فيجب عليه أن يدفع عنها إذا ما لا أن جميع ما يحتاج اليه المرأة من لباس  
 بنسها وفرض بيتها ما تنام عليه وتنظف به لا يزم على الرجل اما أن يأتي به وأما أن يفرضه القاضي عليه أصنافا  
 أو دراهم كل ستة أشهر ونحوها لو غلب على أن يلبس الزوج شراء الامتعة لها كما قد مناه في الاتفاق الا اذا ظهر

ولو قلنا (لامنه ولو عزم) لقوات الاختصاص  
 (ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة) لا نفقة  
 السفر ولا الكراه (امتنعت) المرأة (عن  
 الطين ان كانت عن لا يتخدم) أو كان جارا  
 (فعليه أن يأتيها بطعام) لا يجب  
 من يتخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا يجب  
 عليه ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك  
 لوجوبه عليها ديانة ولو شرب خمر لانه عليه  
 الصلاة والسلام قسم الأعمال على علي  
 وفاطمة لجعل أعمال الخارج على فاطمة رضي الله  
 رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله  
 تعالى عنهم أم أنها سيدة نساء العالمين بجر  
 (ويجب عليه آلة طحين وآنية شراب وطبخ  
 سكر وزوجته وقد روي غرقة) وكذا سائر  
 أدوات البيت كحصر والبسط وطينة وما  
 تنظف به وتزبل به الوسخ كتنسج واشنان  
 وما يمنع الحسنان ومداس رجليها ونحوها  
 في الجوهرية والبرهان وفيه أجره الفالبة على  
 من استأجرها من زوجة أو زوج ولوجات  
 بلا استنجار قبل عليه أو قبل عاها (ونفرض  
 لها الكسوة في كل نصف حول مرة) تعذر  
 الحاجة حرأوبردا

مطله أو خباته في الشراء لها فحينئذ هي التي تلي ذلك بنفسها أو بوكيلها بجر (قوله وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا ليأخذ ما فضل فإن النفقة المفروضة أو المدفوعة اليها مملكتها لها فلهذا لا يطعمها عنها والصدق ولو قزر لها كل يوم مثلا قدر ما عينا من الفضة فأمرته باتفاق البعض وأرادت أن تحملك الباقي فتنتضي التملك أن لها ذلك وفي الخيانة المرأة إذا فرض لها النفقة فأكلت من مال نفسه أو من ماله الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها ولو أمره بنسرا طعنا فاشترى فأكلت وفضل شيء واستغنت عنه في يومها فليس له أكله وإنما التصرف فيه اليها كما هو مقتضى التملك بجر (قوله إلا أن يظهر للقاضي الخ) مصب الاستثناء إذا كانت مفروضة على قوله وبأمره لا يعطيا والا فلن فرض حاصل قبل (قوله بطلبها مع حضرته) قال في البحر وبشرط لوجوب الفرض على القاضي شرطان أحدهما طلب المرأة أو التي حضرة الزوج حتى لو كان الزوج غائبا فطالب المرأة من القاضي فرض نفقة عليه لم يفرض وإن كان غائبا بالزوجة عند الإمام في قوله الأخير لأن الفرض من القاضي قضاء وقد سمع من أصلنا أن القضاء على الغائب لا يجوز من غير خصم اه حلي (قوله أن شكت مطله ولم يكن صاحب مائدة) مرتبط بقوله يفرض لها كما تنفقه عبارة البحر والنهر يجوز الطلب لا يوجب الفرض إلا مع شكاية المطلب فإذا أرادت التقدير لتأخذ المقتدر وتنق على نفسها من غير شكاية لا يجيبها فالفرض مشروط بالطلب مع شكاية المطلب وحضوره وعدم كونه صاحب مائدة ثم إذا فرض بتولي الاتفاق بنفسه إلا إذا شكت مطله بعده فيؤمر بالدفع كما يدل عليه عبارة الخلاصة من أن الزوج يلى الاتفاق عليها إلا إذا ظهر مطله فهو مر بأن يعطيه التنق على نفسها والمراد بالمطل عدم الاتفاق عليها فإذا لم تملك المطل لا يفرض لها نفقة سواء كان صاحب مائدة أم لا وكذا إذا شكت المطل وكان صاحب مائدة لا يفرض لها النفقة قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المراد بصاحب الطعام الكثير الذي هو صاحب المائدة أن ينفق على من لا تجب عليه نفقة فحينئذ هي متعنتة في طلب الفرض لأنه إذا كان ينفق على من لا تجب عليه نفقة فلا يتبع من الاتفاق على من عليه نفقة إلا إذا ظهر للقاضي اضطراره بها أن لا ينفق عليها فحينئذ يفرض لها النفقة اه (قوله لأن لها أن تأكل الخ) علمنا ما استفيد من قوله ولم يكن صاحب مائدة من أن صاحب المائدة لا يفرض عليه النفقة حيث كانت تتكهن من مائده بما يكتفيها ويبدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وهو أي يصل النفقة نوعان تمكين وتعليك فالتمكين متعين فيما إذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة تتكهن المرأة من تناول مقدار كدائها فليس لها أن تطالب بفرض النفقة وإن لم يكن بهذه الصفة فإن رضيت أن تأكل معه فمها وإن خاسمت في فرض النفقة يفرض لها بما يعرف وهو التملك كذا في غاية البيان فنقول صاحب البحر تملك المرأة من تناول مقدار كفايتها هو الذي أشار إليه المؤلف بقوله لا تأكلها الخ (قوله من كرباسه) الكرباس ثياب القطن والمراد ثياب مثلها التي تلبسها (قوله فإن لم يعط) عطف على قوله ليعطها كما يستفاد من عبارة الخلاصة والذخيرة (قوله ولا تسقط عنه النفقة) أي بحسبه لأنه ظالم يمنع الحق بل وإن كان مظلوما كما سلف (قوله أي كل مدة تناسبه) أشار بذلك إلى أن ذكر الشهر في كلام المصنف اتفاق في المحترف يوما يوما لأنه قد لا يقدر على دفع نفقة شهر ويعطيه عند المساء اليوم الآتي لتتمكن من التصرف في حاجتها النهار وإن كان صادرا لا ينفق عليه إلا بالنقضاء الأسبوع فيفرض عليه أسبوعا أسبوعا كذا في القمح وغيره ويغني أن يكون محله ما إذا رضي الزوج والأول فالأول التاجر والدهقان أو الصانع أنا دفع نفقة كل يوم مجزلا لا يجرى على غيره لأنه إنما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه فإذا كان بضرة لا يفعل اه بجر من بدا (قوله كما لها الطلب الخ) الحلبي جعل الخيار لها ينافي جعل الخيار له أقول لا تناقض في جعله لهما ومعنى جعل الخيار له أنه لا يجرى نفقة الشهر والسنة والأسبوع بل أنه يدفع كل يوم فيصير بين أن يدفع يوما أو أكثره معنى جعل الخيار له أن تطالب عند المساء اليوم الآتي أو في غدوته (قوله ولها أخذ كقيل بنفقة شهر) أي فهو كقيل بذلك في الشهر في الشهر ولو طلبت منه كفيلًا لم أخوفا من غيبته استحسن الثاني أنها تأخذ كفيلًا بنفقة شهر وبقي وانظر هل يعتبر الشهر في تقديرها بالسنة على الدهقان أو يؤخذ كقيل بها (قوله فأكثر) قال في القمح ولو علم القاضي أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ الكفيل بأكثر من شهر اه (قوله خوفا من غيبته) هذا علم لا أخذ الكفيل

(وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) ولو بعد فرض القاضي خلاصة (الأن يظهر للقاضي عدم اتفاقه في فرض) أي بقدر (أما) بطلبها مع حضرته وبأمره لا يعطيا أن شكت مطله ولم يكن صاحب مائدة لأن لها أن تأكل من طعامه ولا تسقط كرباسه بلاذنه فإن لم يعطها وقوله (في كل مدة تناسبه) أي كل مدة تناسبه كقيل للمحترف (شهر) أي كل مدة تناسبه كقيل للمحترف (وسنة) أي كل مدة تناسبه كقيل للمحترف (الطلب كل يوم عند المساء اليوم الآتي) أي كل يوم عند المساء اليوم الآتي (أخذ كقيل بنفقة شهر) أي فهو كقيل بذلك في الشهر غيبته عند الثاني وبقي



ذلك كان داعيا لها الى الالتفات الى غيره وفيه من المفاسد ما لا يحصى كما وقع لفساد خبر اسراييل لما نزلت رجا لهن  
التظافه ومن حقه عليه أن يصدقها في الجماع بالثاني لانها اذا نزل قبلها قال ابن عباس اني أحب أن اكصل  
لها كما أحب أن تكصل لي وكل هذا مذهبهم من قوله تعالى واهن مثل الذي طعن بالمعروف ( قوله وتزاد  
في الشبهة الخ ) الاول له الانتصار على قوله ويختلف ذلك بسارا واعسارا واحالا وبلاداو يكون اسم الإشارة  
راجعا الى الكسوة والمأكل كقولهم يمزج على اختلاف الاحوال قوله في البحر اما في عرفنا فيجب السراويل  
وثياب آخر كلبية والفرش التي تمام عليه والحقاف وما يدفع به أذى الخنزير والبرد وفي الشبهة درع خز وجبة قز  
وخمارا برسم ( قوله وسروالا ) اثباته فرد السراويل طريقة غير جائزة والمشهور أن سراويل مفردا شبه الجمع  
في الصيغة ( قوله ولحافا وراشا ) أي من نحو مضربة وهذا في بلاد جرت عاداتهم بأن ذلك على الزوج أما  
في نحو مضرب جرت عادة أهلها بأن ذلك من جهازها وسراويلها ( قوله ان طلبته ) راجع الى قوله ويقدرها  
بقدر الغلاء والرخس والى قوله وتزاد في الشبهة الخ ( قوله ويختلف ذلك بسارا ) قال في المجتبى ان ذلك يختلف  
 باختلاف الاماكن والعداات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء القاضي  
 فرضها اصنافا وان شاء قومه وقضى بالقيمة اه فهي كالمأكل قول وقوله حالا المراد به حال الزوجين يسارا  
 واعسارا ( قوله وليس عليه خفها ) ومثله المكعب لان ذلك انما يحتاج اليه في الخروج وليس على الزوج  
 تهيئة اسباب الخروج كما في البحر لكن سألني انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدتين في كل جعة اذ لم يقدر على  
 اثباتها وهذا يقتضي وجوب الخف والمكعب عليه اه حلي والظاهر لزوم ذلك عليه لانها المطالبة  
 ببر والدليم ما لا يجب عليه ذلك خلاصة الامر انه لا يمنعها وامل المكعب غير المداس فانه واجب عليه كما قدمه  
 المؤلف ( قوله بل خف أمتها ) لانها تحتاج الى الخروج قاله الحلبي عن البحر وفيه أن وجوبه لسراويله  
 في الحرة وساقا الامتلاء بسراويله ثم رأيت في الهذلية أن ذلك تابع للعادة وعبارتها قال في الكتاب ولغلام المرأة  
 المكعب والخف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان  
 الخادم وكسوته فهو وبناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات  
 في كل وقت وعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يرض لها في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة  
 الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط ( قوله وفي البحر الخ ) نقل ما فيه بالمعنى والفظه والحاصل أن المرأة تلبس عليها  
 الاتساع تقسم في بيته وعلمها جميع ما يكفيها بحسب حاله ما من كل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها  
 أن تستمتع بما هو ملكها ولا أن تفرش له شيئا من فراشها وانما أكثرنا من هذه المسائل بتيسرها للازواج لما نراه  
 في زماننا من التقصير في حقوقهن حتى انه يأمرها بفرش امتهن ما جبراه عليها وكذلك لإضافته وبعضهم  
 لا يعطى لها كسوة حتى كانت عند الدخول غنية فصارت فقيرة وهذا كاه حرام لا يجوز زوجه بقائه تعالى من  
 شروا أنفسنا ومن سيئات أعمالنا اه ( قوله من هذا ) أي من كون الحاف والفرش عليه ( قوله ذلك )  
 أي الفرش والحاف ( قوله فله مطالبة الاب بالنقد ) أي بما تقدمه من دراهم المهر فيستري له ما يناسب حاله فأقدم  
 صاحب البحر في المهر ( قوله الا اذا سكت ) أي زنا به بفرش بذلك رضاه في ذلك يمكن له أن يخاسم به وذلك وان لم  
 يتخذ له شيء ذكره المؤلف في الوقت قال الحلبي اكن قدّم في المهر عن التهر عن البزاية أن الصحيح انه لا يرجع  
 على الاب بشيء لان المال في النكاح غيره قصود اه وانا فيه بصحت قدّمنا في المهر ( قوله وعليه فلوزفت به اليه  
 لا يحرم عليه الانتفاع به ) أي على أن الزوج المطالبة بالجهاز الخ والاولى حذف الفاء قال الحلبي وجه البناء  
 غير ظاهر فانه لا يلزم من كون المطالبة بالجهاز من التزام كثرة المهر لكثرة وقتله وقتله أن يكون له استعمال  
 جهازها بغير اذنهابل يجوز أن يكون ذلك للاختيار بين الاقران اه اقول ان الاعتماد في ذلك على العادة  
 والمعروف كالتسروط والمشاهدة في العادة الاستمتاع بجهازها واتخاذها للفرش بدون استعمال عمالا يكاد يوجد  
 ثم انه على تسليم ما في التهر ينبغي أن يلزم الزوج تهيئة الفرش وتبييض النكاح لان الفرش بالنعم ولان العرف  
 جار بذلك ( قوله فينبغي العمل بما ) أي من عدم حرمة الانتفاع عليه ( قوله كذا في التهر ) قال الجوزي بعد نقله  
 وفيه نظر لان ما في المجتبى ضعیف كما اعترف به هو في باب المهر والعرف انما يعمل به اذا كان عاقلًا فالحق  
 ما في البحر اه ( قوله هل تقدير القاضي ) أي من غير قوله وحكمته بذلك ( قوله لان طالب التقدير بشرطه )

( وتزاد في الشبهة ) وسروالا وما يدع  
به أذى حر برد ( ولحافا وراشا ) وحدها  
لانها رجا لهن نزل عنهن أيام حبسها ومصرها  
ان طلبته ويختلف ذلك بسارا واعسارا  
( ان طلبته ) واختار وليس عليه خفها بل  
وحالا وبلادا ) اختار وفي البحر قد استعمل من  
خف أمتها مجتبى وفي البحر قد استعمل من  
هذا انه لو كان لها أمتعة من فرش وغيره  
لا يقطع عن الزوج ذلك بل يجب عليه ولا يملك  
وأما من يأمرها بفرش كسوته  
جبراه عليها ذلك حرام منع من المجتبى  
اكن قد صنف في المهر عنه عن الاب بالنقد  
اليه بلا جواز بل قد سألنا في المهر  
الا اذا سكت انتهى وعليه فلوزفت به اليه  
لا يحرم عليه الانتفاع به وفي غيره لقلته  
كثرة المهر كسوته بل يبق العرف  
أن المعروف وفيه من قضاء البحر هل  
كذا في التهر وفيه من قضاء البحر هل  
القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب  
التقدير بشرطه دعوى

وهو حضور الزوج وشكوى المثل وكونه غير صاحب مائة (قوله فلا تسقط) أي النفقة بمعنى المدة وهذا أثر به على كونه حكماً اهـ (قوله قلت نعم) لأن كل هذا العموم الإزمان (قوله إلا مانع) كأنه وزفان النفقة تسقط به في مده كما تقدم مع أن الذكاح قائم اهـ حلي (قوله ولذا قالوا الخ) دليل لما استفيد مما سبق أن النفقة تنصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بمعنى المدة وقال الحلي في عبارته قصور فان عدم صحة الأبرام شرط بكونه قبل قضاء القاضى وقبل التراضى أيضاً ومع ذلك فعل هذه الجلة عند قول المتن والنفقة لا تنصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضى كما فعله في النهر تبعاً للبر حيث قال واعلم أنه ينبغي على كونها لا تثبت في الذمة إلا بالقضاء أو الرضى أن الأبرام إنما قبل ذلك غير صحيح لما أنه ابراً قبل الوجوب ولو كان القاضى فرض لها كل شهر كذا أصبح في الشهر الأول فقط وكذا الوثاق ابراً أنك عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن شهر إلا أن يكون فرض لها كل سنة كذا ولو ابراً أنه بعد مضي أشهر عما مضى وعما يستقبل برى علمضى وعن شهر فيما يستقبل أى لأن لها قبضه أول دخوله فيصحبها أن تبرئ منه كذا في الفتح بمعنى إذا فرض كل شهر كذا وقبضه أنه لو فرض لها كل سنة كذا فخلعت ستة ابراً أنه عما مضى وعما يستقبل ان يبرأ عن سنتين ماضية ومستقبله وأنه لو فرض لها كل يوم نصفه فخلعت من النفقة يبرأ عن يوم فقط اهـ حلي مزيداً (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضى النفقة حكماً اهـ حلي وهو أنه إذا لم يقدر روزاضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل قد ينقض تراضيهما (قوله عشرين) أى بقدر ما يحتاج اليه في المؤنة من غير فرض أصناف أو قيمته فاقوله من غير تقدير بيان له (قوله كسوة الشتاء والصف) أى كسوة واحدة اهـ (قوله لم يلزم) أى لكونه غير حكم (قوله فلهما بعد ذلك طلب التقدير فيهما) أى في النفقة والكسوة قال في البحر فان قلت إذا شرط عليها وقت العقد أن النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصف فهل لها بعد ذلك طلب التقدير فيهما قلت لم أره ضرر بحوا القواعد فتعنى ان لها ذلك لأن هذا الشرط ليس يلزم اذ هو شرط فيما لم يكن واجبا به وهذا قالوا ان الأبرام عن النفقة لا يصح الا اذا وجبت بالقضاء أو الرضى ومضت مده فحينئذ يصح الأبرام كفى البدائع فان قلت اذا حكم مالكي في أصل العقد وفي شروطه وكتب وحكم بوجبه كما يفعل الآن ثم بعد ذلك شكك المرافعة طلبت التقدير عند قاضى حتى فهل له تقديرها قلت لم أره ضرر بحوا أيضاً فقلت في كتاب القضاء كفا في فصول العمادية والبرازية من أن الحكم لا يرفع الخلاف الا اذا كان به دعوى صحيحة في حادثة من خصم على خصم وما تنقل النكل ان شرط صحة الحكم تقدم الدعوى والحادثة يقتضى أن للخصم ذلك وقد كثر وقوعه ما في زماننا خصوصاً ان النفقة تجدد في كل يوم وما يتجدد لم يقع فيه حكم اهـ حلي وقد علم منه أن الجواب في الصورتين المذكورتين بحث اصحاب البحر وساقهما لشرح ما ان المنصوص (قوله بوجوب العقد) الاولى أنه يقول بوجوب الشرط (قوله يرى ذلك) أى التقدير فيهما (قوله لعدم الدعوى) وشرط القضاء أن يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو اقاماً صريحاً به السرخصى ونقل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي القواعد الدرية اتفق ائمة الحنفية والمشافعة على أنه يشترط لصحة الحكم في حقوق العباد الدعوى الصحيحة المجموعة شرعاً وأنه لا بد في ذلك من انصوصة الشرعية قاله المصنف في القضاء (قوله والحادثة) أى التي يسمع القاضى الدعوى فيها فلو كانت الدعوى بعد خمس عشرة سنة لم تكن حادثة شرعية (قوله يبنى لو حكم الحنفى برفضها) أى اصنافاً ودرهم أى وقد استوفى ما لا بد له من شروط الحكم كفاي النهر وغيره (قوله بعده) أى بعد حكم الحنفى (قوله أن يحكم بالتقوين) أى بالكفاية من غير تقدير (قوله في وجبات الاحكام) بفتح الجيم جمع موجب وهي ما يترتب على الحكم ويلزمه (قوله لا) أى ليس له الحكم بالتقوين لأن فيه اوطاً بالقضاء الحنفى المستوفى للشرط (قوله وعليه الخ) هذا البحث لصاحب النهر أخذ من نص الشيخ قاسم على حكم الفرض السابق (قوله فلو حكم الشافعى) أى حكماً مستوفياً للشرط كما سلف (قوله بطل الفرض السابق) أى فليس لها أن تتحااسب عليه وتستوفيه وانما قد بالسابق ليقيد أنها اذا أثبت عن التقوين وعادت الى طلب المقدور في المستقبل لها ذلك وفي البحر وقد علم أن رضاهما وصلحهما على نفي صالح للنفقة بهد فرض القاضى للنفقة مبطل لفرض القاضى النفقة حتى لا يلزم الاما تراضيا عليه بعد فرض القاضى فيستفاد منه انهما لو اتفقا على أن تكلل بهما قويا بعد فرض النفقة أو الاتفاق على قدر معين أنه يطل التقدير السابق

فلا تسقط بمعنى المدة ولو فرض لها كل يوم  
أول شهر هل يكون قضاء مادام السكاح  
قلت نعم إلا مانع ولذا قالوا الأبرام قبل الفرض  
باطل وبعده يصح عما مضى ومن شهر مستقبل  
حتى لو شرط في العقد أن النفقة تكون من غير  
تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصف  
لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما ولو  
سكت بوجوب العقد مالكي يرى ذلك فلهما  
تقديرها لعدم الدعوى والحادثة حتى بعده أن  
الخصم يرضى ادراهم هل للشافعى وجبات  
الحكم بالتقوين قال الشيخ قاسم في وجبات  
الحكم لا وعليه فلو حكم الشافعى بالتقوين  
ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا  
بعد الفرض على أن تأكل معه قويا بطل  
الفرض السابق

لرضاها بذلك وهي كثيرة الوقوع في زمانها اهـ ويفيد قوله مبطل لفرض القاضي انها اذا وجدت من القوم  
 يحتاج الى تقدير متأنف (قوله بذلك) أي بالاعتقودين أو بإبطال الفرض الآخر من بطل (قوله ورضيت وقضى)  
 لو عبر بأولئك أولى ليفيد أن حكم القضاء والرضى واحد الآن يقال إن الرضى المجرد يفهم حكمه بالاولى (قوله  
 اجاب نعم) كأنه والله تعالى أعلم ان الأصل التقدير بالقماش والتقدير بالدرهم ليس لازماً لاختلاف  
 الاحوال (قوله ما بقى) مبتدأ خبره قوله لها ويتفرع عليه ما لو قررها كل يوم مثلاً قدر معيناً من النقصة  
 فأمرته بانفاق البهض وأرادت أن غسك الباقي بقضى التملك أن لها ذلك وقد ذمناه (قوله بقضى باخرى)  
 الاولى فتطالب باخرى (قوله بخلاف اسراف) أي لو أسرفت في نفقة شهر فأكثه قبل مضيه واحتاجت  
 لا يفرض لها أخرى كمالها كنت كافي الذخيرة بجر (قوله وملاك) من عطف العام على الخاص (قوله ونفقة  
 محرم) أي وبخلاف نفقة محرم أي فانها اذا زادت عن الوقت المقدرة له لا يقضى لهم بأخرى وأما اذا ضاعت  
 النفقة أو الكسوة فيفرض لهم أخرى قال في البحر فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة المحارم  
 وكسوتهن فانه في الاقارب اذا مضى الوقت وبقي شيء من الدراهم أو الكسوة فالقاضي لا يقضى بأخرى  
 في الاحوال كلها لانها باعتبار الحاجة في حقهم وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس ولهذا اذا ضاعت  
 النفقة أو الكسوة من أيديهم يفرض لهم أخرى لما ذكرناه (قوله وكسوة) أي وبخلاف كسوة فانه اذا زادت  
 على الوقت الذي قدره القاضي لا يقضى بأخرى لانها لما استباح المدة ولم تنفد فقد ظهر خطأ القاضي  
 في التقدير يبين أفاده صاحب البحر (قوله الا اذا تنفدت بالاستعمال المعتاد) قبل مضى الوقت يفرض لها  
 أخرى لانه تيسر الخطأ في التقدير وقيدنا باعتبار لانه اذا لم يكن معتاداً والحال انها تنفذت قبل مضى الوقت  
 لا يفرض كذا في البحر (قوله واستعملت معها أخرى) هذه في صورة ما اذا قضى بالكسوة الى مدة وبقيت  
 بعد هذا فالاولى للشرح أن يقول أو بقيت وقد استعملت معها أخرى قال في البحر ولو مضت المدة والكسوة  
 بأية فان لم تستعمل تلك الكسوة أو أصلاً حتى مضى الوقت يفرض لها القاضي كسوة أخرى لانه لم يظهر  
 خطأ القاضي في التقدير وان استعملت تلك الكسوة فان استعملت معها كسوة أخرى في تلك المدة يفرض  
 لها كسوة أخرى وان لم تستعمل مع هذه الكسوة كسوة أخرى لا يفرض لها أخرى لانه ظهر خطأ  
 في التقدير حيث وقت وقتاً في الكسوة وراعى ذلك الوقت اهـ (قوله ونجب لخدمها) أي يجب النفقة  
 لخدم المرأة لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذا بدلتها منه فيلزمه لخدمها أدنى الكفاية لا تبلغ نفقة  
 المرأة وكذا كسوته بأرض خاص ما يكون بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وقيل كل من يخدمها حر أو كان  
 أو غيره ملكاً لها أو له أو لغيرهما حلياً عن البحر (قوله ملكاً تاماً) خرج به ما إذا كانت الزوجة مكاتباً ولها  
 خادم فانه لا نفقة له على الزوج لعدم تمام الملك لانها قد تنجز من اداء بدل الكتابة فتعود ملكاً للسيد أفاده  
 المصنف والاولى أن يخرج به الحرة اذا كانت جارية الخادمة ليس لها نفقة لان تلك المكاتبه لم تكن للزوجة  
 ملكاً تاماً وانما قلنا ذلك لان المكاتبه التي في صورة المصنف ليست حرة فهي خارجة بقيد الحرة وفي البحر  
 والمراد بالملوك ما يملك القلام والجارية ويغني أن يدخل المدبر والمدبرة تحتها (قوله ولا شغل لغير خدمتها  
 بالفعل) قال في البحر بأن يكون متفرغاً لها ولو فيه عن الذخيرة نفقة لخدمها انما يجب على الزوج بازاء الخدمة  
 فاذا امتنع عن الطبخ والتدبير وأعمال البيت لم تستحق النفقة لانه لم يوجد ما تستحق النفقة بمقابلته بخلاف  
 نفقة المرأة فانها في مقابلته الاحتباس فاذا لم تعمل تستحق النفقة وهذا هو ظاهر الرواية اهـ وظاهر هذا انها  
 اذا لم تخدم لعدم اقتضاء خدمتها في يوم مثلاً لا تسقط النفقة لعدم الامتناع وهو خلاف ما يقتضيه قول الشرح  
 بالفعل قلنا لم (فرع) في الذخيرة لا يفرض نفقة لخدمها الدراهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض لها  
 ما يكفيها بالعرف ولكن لا تبلغ نفقة لخدمها نفقتها اهـ (قوله فلاولم يكن في ملكها) الاولى زليداً ولم يكن  
 تاماً الملك ليقابل قوله ملكاً تاماً (قوله بازاء الخدمة) أي مع كونه ملكاً للزوجة اهـ حلياً وهذا التقدير صلح  
 جعل التعليل واجبا الى العزمين قبله (قوله ولوجاهها بخادم) أي وقصد اخراج خادمها كافي الحلي قال في البحر  
 وأطلق في وجوب نفقة الخادم فمثل ما اذا أراد الزوج أن يخدمها أو يخدمها بخادم ولا ينفق على خادمها قال  
 في الخاتمة وان قال الزوج أنا أخدمك أو تخدمك جارية من جوارى الصبيح أن الزوج لا يلجأ اخراج خادم المرأة

لرضاها بذلك وفي السر اجبته قدر كسوتها  
 ودراهم ورضيت وقضى به هل لها أن ترجع  
 وتطلب كسوة قماش أجاب نعم وقالوا ما بقى من  
 النفقة لها فقضى باخرى بخلاف اسراف  
 وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا  
 تنفذت بالاستعمال المعتاد واستعملت معها  
 أخرى فيفرض أخرى (و) يجب (لخدمها)  
 المملوك لها على الظاهر ملكاً تاماً ولا شغل لغير  
 خدمتها بالافعل فلاولم يكن في ملكها ولم  
 الخدمه ولوجاهها بخادم لان نفقة الخادم بازاء  
 الا برضاها



عن يثنه وعمله الولوالجي بأن للمرأة عسى لا يتهأأها الخدمة بخدم الزوج اه قال في التهور ينفى أن يقصد  
بما إذا لم يضر من خادمها أما إذا ضررت منه بأن كان يحتلس من عن ما يشتره كما هو دأب مغار العبد في ديارنا  
ولم يتبدل به غيره وجاء ما يخدم أمين فانه لا يرفق على رضاها اه وقوله بأن كان الخ لا يظهر لانه يمكن الزوج  
أن يعطى الشراء بخدمة لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمته الخاصة والكلام فيما يتعلق بها (قوله  
بهر بجا) حيث قال وظاهره أى ظاهر قوله -م ليس له اخراج خادم المرأة حيث أفردوا الخادم انه يملك اخراج  
ما عدا خادم واحد من يثنه لانه وإن دعى قوله ما وسياق أن المأخوذ به رواية الثاني (اه حلي) بزيادة (قوله لوسون)  
لا حاجة الى هذا القيد مع قول المتن المملوك فانه لا يكون الا لزوج وقال المصنف واستغنى عن هذا القيد وهو  
كونه حر بقول المملوك انه يلزم على تقديره هذا عدم ارتباطه وسرايش يقتضى اعترافه لان التقدير حينئذ  
لو كانت حره مومرا ولا معنى له وفي البحر عن غاية البيان واليسار قد رتب صاحب حرمان الصدقة لابنصاب وجوب  
الزكاة انتهى (قوله في الاصح) هو رواية الحسن عن الامام خلافا لمحمد وجه الاصح انها تنكفي بخدمة نفسها  
وانما الخادم لزيادة التمتع فلا يلزمه الاحالة اليسار نه وقد يقال عليه ما المانع من فرض نفقة الخادم عليه حال  
اعساره وتنديها عليه كانه دين دين نفقة (قوله والقول له في العار) لانه متمسك بالاصل مخ وذلك لان  
الانسان أول أمره لا يملك شيئا قال القهستاني العسار اسم من العسار الاقتدار يستعمله بعض أهل العلم الا انه  
غ - برصموع كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنهم -م ارتكبوها لمزاوجة اليسار اه حلي بزيادة  
وفي التهور لو طلبت من القاضى السؤال عن حاله من جوارحه لا يجب عليه ذلك بخلاف سائر الديون بزيادة (قوله  
ولور هنا فبيننا أولي) لا يثبت خلاف الظاهر (قوله لا يكفيه) الاوى لا يكفيههم (قوله فرض عليه نفقة لخادمين  
الخ) لعل المراد أنه يلزم أن يأتيهم عن يعينها ولو بالاجرة وليس المراد أن هؤلاء الخدم ملك لها لانهم قد تضرط  
الى من يعينها في أولاده ولا تملك الخدم (قوله انفاقا) بين الطرفين وأبي يوسف (قوله وعن الثاني غيبة الخ) ووى  
صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المراد إذا كانت محجول مقدار ما عن خدمة خادم واحد انفق على من لا بد  
لهامن من الخدم من هو أكثر من الخدم الواحد والنفق أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان  
(قوله وفي البحر عن القاية الخ) قال فيه والخاص -ل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند  
المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله فرض عليه نفقة خادمين) هذا على رواية أبي يوسف المعول عليه ومجمله فيما  
اذا لم يحل تقدره عن الاثنين والا فلها أزيد كما مر عن صاحب الاملاء (فرع) اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزم  
الزوج كرا غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاج اليه من السوق كما صرح به في الفتاوى السراجية  
(قوله ولا يفرق بينهم ما يعجزه عن النفقة) أى وموضوع المسئلة انه حاضر أم اذا كان غائبا فبالاوى لعدم القضاء  
على الغائب ولا احتمال غناه ووجه عدم التفرق أن فيه ابطال -ته وفي عدمه تأخير حقها والثاني أخف ضررا  
من الاول فكان أولى على ان غاية النفقة أن تكون دين شافى الذمة وقد أعسر الزوج بها فكانت مأمورة بالانظار  
بالنص -وى ومن ذكر النفقة يعلم حكم المهر بالاوى كما في البحر (قوله بأنواعها الثلاثة) وهى ما كول وملبس  
ومسكن اه حلي (قوله ولا يخدم ايافاه لو غائبا) وذلك بأن لم يرسل اليها ما تحتاجه وهو غائب ولو لم يبق لها  
ما يكفيها (قوله ولو موسرا) قد علم أن هذا في موسر غائب وأما الموسر الحاضر فقال في فتح القدير لو امتنع من  
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق ويبيع الحاكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجسه حتى يتفق عليها ولا  
يفسخ اه (قوله وجوزة الشافى) رضى الله تعالى عنه باعسار الزوج (مقابل للمسئلة الاولى) وهى قوله ولا يفرق  
بين ما يعجزه (قوله وبغير رها بغيته) اهدم الاتفاق عليها وهذا مقابل قوله ولا يخدم ايافاه (قوله لم ينفذ)  
لخالفته مذهب (قوله نعم لو أمر شافيا) أى لو أمر القاضى الحنفى الجواز بالنفوس شافيا الخ وظاهره أن  
الحنفى يأمر الشافى بما ذكر ولو وجد من يدين الزوجة وفي شرح الحموى خلافة فانه قال واعلم انه اذا لم يوجد  
من هؤلاء أحد ولا من يدينها استحسن علما بأن يأمر القاضى شافى المذهب أن يفرق بينهم ما ينفذ قضاؤه  
فان كان الزوج غائبا وأقامت بيته على اعساره فالصحيح أن قضاؤه لا ينفذ ولو نفذ فاض آخر على الاصح كذا  
في الذخيرة يعنى القاضى الحنفى فلا ينافى ما في فتاوى قارئ الهداية ولو فسخ مع الغيبة فان نفقه فاض آخر  
وتزوجت صح الفسخ والتنفيد والتزوج فانه ذلك محمول على القاضى الشافى ولا يرتفع القضاء بمحض الزوج

فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر  
بجاء (لو) حره لا أمة جوهره لعدم ملكها  
(موسرا) لا عسرا في الاصح والقول له في  
العسار ولو رها فبيننا أولي خاتبة (ولو له  
أولاد لا يكتسبه خادم واحد فرض عليه نفقة  
لخادمين أو أكثر انفاقا) فتح ومن الثاني  
غيبه زفت البه بخدم كسرا استغنى نفقة  
الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي السراجية وبغير  
القاية أمه أخذ قال وفي السراجية وبغير  
عليه نفقة خادمها وان كانت من الأشراف  
فرض عليه نفقة خادمين وعليه الفتوى  
(ولا يفرق بينهم ما يعجزه عن النفقة) بأنواعها  
الثلاثة (ولا يخدم ايافاه لو غائبا) حها ولو  
موسرا) وجوزة الشافى باعسار الزوج  
وبغير رها بغيته ولو قضى به حتى لم ينفذ  
نعم لو أمر شافيا فنفق به بغيره

وإذا عاينه تركه عند هانفة مدة غيبته وإقامة الاستبداد لا بد من المرأة بعد النفقة اتصل به القضاء فلا يتقض  
 اه بقليل إيضاح (قوله إذا لم يرتش الأمر والمأمور) هذا شرط في كل حكم صدر من القاضي فلا يعضى بالرشوة  
 ولو كان حذوا ولا وجه له كره هنا الاستدانة للأمر (قوله وبعد الفرض) أي فرض القاضي النفقة على العاجز  
 والذي لم يوف الحق وان كان موسرا كما سبق (قوله بالاستدانة) هي أن تدعى بالنفقة بأن يقول لها القاضي  
 اشترى الطعام والكسوة وكلي والبسي لزوجي بغيره على الزوج لأن يقول استقرض على الزوج لأن التوكيل  
 بالاستدانة لا يصح سوى عن البرجندى (قوله لتجمل عليه) قال في البحر قال مشايخنا ليس فائدة الأمر  
 بالاستدانة بعد فرض القاضي النفقة أثبات حق للمرأة عليه لأن حق رجوعها ثابت بالفرض سواء أكلت من  
 مال نفسه أو استدانته بأمر القاضي أو غيرها أمره ولكن فائدة أن يرجع القريم على الزوج وبدون الأمر ليس  
 له الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي ترجع بالمفروض على الزوج وفي تجريد القدوري أن فائدة  
 أن تجمل المرأة القريم على الزوج وان لم يرز الزوج وبدون ليس لها ذلك وفيه أنه يشترط في الحوالة رضی الحال  
 عليه وذكر الحاكم في المختصر أن فائدة الرجوع على الزوج بعد موت أحدهما وبدون الرجوع اه مافي الذخيرة  
 من يدا فقد ذكر الملازم بالاستدانة ثلاث فوائد لكن من جعل فائدتها إمكان الاحالة عليه بدون رضاه ظاهره  
 أنه ليس لرب الدين الأخذ من الزوج بدون الحوالة وعلى الأول له ذلك كما لا يخفى اه فقد أشار النسخ أحدى  
 الفوائد الثلاث (قوله وهي عليه ان صرحت) صريحه أن ذلك شرط في رجوعها عليه وليس كذلك بل الرجوع  
 لها مطلقا بعد الفرض ولو أنفق من مال نفسه أو عبارة البحر سليمة من ذلك ونصها فإذا استدانته هل تخرج  
 باقى امتدين على زوجي أو تنوى فاما إذا صرحت فظاهرها وكذا إذا فوت وإذا لم تصرح ولم تنول لا تكون استدانة  
 عليه ولو ادعت انها فوت الاستدانة وأنكر الزوج فالتقول له اه فخل الكلام في كون ما ذكره استدانة أولا  
 لا في الرجوع وعدمه اه وثابت كالمسبق والحاصل أنها لا تكون استدانة ويترتب عليها الفوائد الثلاث للبشرطين  
 الأمر من القاضي وتصرحها عند الأخذ أن ذلك دين عليه أو يثبتها التي يصدقها الزوج فيها (قوله واختيار) تذكر  
 عبارة مع كلام الزبلي ليستخرج مافي النسخ قال فيه ان المرأة المعصرة إذا كان زوجها معسرا ولها من  
 غيره موسر أو أخ موسر فنفقة على زوجها وبوهر الابن والاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج إذا أبسر  
 ويحبس الابن أو الاخ إذا امتنع لأن هذا من المعروف قال الزبلي قبيح بهم هذا أن الادانة لنفقة إذا كان الزوج  
 معسرا وهي معسرة تجب على من كانت عليه نفقة الوالدين والزوج وعلى هذا هو مكان للمعسر أولاد صغار ولم  
 يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الأب كالاتم والاخ والمتم ثم يرجع على الأب إذا أبسر  
 بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بهد اليسار لأنها لا تجب مع الاعسار فكانت كالثبات اه وأقره  
 في فتح القدير (قوله وسيتضح) أي في النزوع اه حلي (قوله قضى بنفقة الاعسار) بأن كانوا معسرين اه حلي  
 (قوله ثم أبسر) أي الزوج كما فسره في المنع والاولى أن يقول ثم أبسر أحدهما كما لا يخفى (قوله فاصمت) هو شرط  
 التقدير كما مر (قوله ثم القاضي نفقة يساره) أي يسار الزوج الذي امر أنه فقير وهو الوسط ولو قال وجب الوسط  
 كما قال في الذي بعده لمكان أو نصح اه حلي (قوله أو بالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه موسرين ثم أعسر  
 الزوج على ما قاله أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أبسر أحدهما أو بالعكس  
 وجب الوسط لمكان أو نصح اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله بقدر حاله اه حلي (قوله زيدت)  
 مقتضاه انما ازداد جبرددعواها من غير أن ينظر القاضي في سعر الطعام وليس كذلك بل إذا ادعت ذلك ينظر  
 القاضي في سعر الطعام فان كانت متعنتة لا تسع دعواها وعبارة الثانية صريحة في هذا حيث قال ولو صالحت  
 زوجها على ما لا يكتفيها كان لها أن ترجع وتطلب الكفاية اه وحينئذ لا فرق بينها وبين الزوج اه حلي أي  
 في النظر إلى سعر الطعام وفي البحر وأشار المصنف إلى أن القاضي إذا فرض للمرأة النفقة فغلا الطعام أو رخص  
 فان القاضي يغير ذلك الحكم ظهريه وفي الذخيرة وإذا فرض القاضي ما لا يكتفيها عليه أن يدارك النقص  
 بالقضاء لها ما يكتفيها وكذلك إذا فرض على الزوج زيادة على ما يكتفيها له أن يمنع عن الزيادة اه فهذا صريح  
 في المساواة (قوله فهو لازم) أي ولا يصدق في قوله لأنه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على أداء  
 ما التزمه في جميع ذلك (قوله الا أن يتعزف) مرتبط بقوله فهو لازم (قوله فيوجب بقدر طاقتة) فان كانت

إذا لم يرتش الأمر والمأمور (و) بعد  
 الفرض (بأمرها القاضي بالاستدانة) لتحصيل  
 (عليه) وان أبي الزوج ما بدون الأمر ف يرجع  
 عليها وهي عليه ان صرحت بأنما عليه  
 أو فوت ولو أنكر نيتها القول له تجبى ويجب  
 الادانة على من تجب عليه نفقة ونفقة  
 الصغار لولا الزوج (سأخوهم ويحبس الآخر  
 ونحوه إذا امتنع لأن هذا من المعروف زبلي  
 واختار ويستفح (قضى بنفقة الاصلان  
 أبسر فخا صيته ثم) القاضي نفقة يساره في  
 المستقبل (أو بالعكس وجب الوسط) كما مر  
 (صالحت زوجها من نفقة كل شيء) (قال  
 دراهم ثم) قالت لا تسكن في زيدت ولو (قال  
 الزوج لا يطبق ذلك فهو لازم) فلا التفت  
 لمقاتلته بكل حال (الا إذا تعسر سعر الطعام  
 وعلم) القاضي (ان مادون ذلك) المصالح  
 عليه (بكتفها) فحينئذ يرتش كفايتها فنسقه  
 المصنف عن الثانية وفي البحر عن المحسنة  
 الا أن يتعزف القاضي عن حاله بالوال من  
 التماس فيوجب بقدر طاقتة

الوسط فيها والا فندفع ما أطاق والباقى دين بذمته (قوله على مائة درهم) أى وهى ازيد من نفقة مثلها بزيادة  
 فاحشة وان كان عايشا فيها جازولا تنقض قال فى الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقها فى النفقة  
 والكسوة ان كان قدر ما يتغابن الناس فى مثله جاز وان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة ويلزمه نفقة  
 مثلها اه (قوله والزوجه محتاج) اظهر أنه قسدا اتفاق ولذا لم يقيد به صاحب الخلاصة (قوله والنفقة لا تنصير  
 ديننا) بحيث يطلب بها ويحبس عليها الا بأحد هذين الشئين فتأخذها منه جبرا سواء كان غائبا أو حاضرا أو كانت  
 من مال نفسه أو استدانته بغير (قوله الا بالقضاء) بأن يفرضها عليه اصنافا ودرهما حوى (قوله أو الرضى)  
 بأن يصالحها الزوج على مقدار معين فبذلك تنصير دينها فى الذمة لأن ولايتها على أنفسها فوق ولاية القاضى  
 عليها ما حوى وغيره (قوله أى اصطلاحهما على قدر معين) أشار بهذا الى رد ما توهمه بعضهم من أن المراد بالرضى  
 انه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ لزمه وهو خطأ ظاهر لا يفهمه بميزن لا عن حق كذا  
 فى المتح وأما له النسخة فى البحر وأيده فى التهرى فى الظهيرية حيث ذكر فيها مانصه فان فرض لها القاضى أو صالحت  
 زوجها عن النفقة على شئ معلوم كل شهر ولم ينفق عليها حتى أنفقت من مال نفسها أو استدانته رجعت بذلك  
 على الزوج أمرها القاضى بالاستدانة أولا اه ووجه بطلان الصلح بعد أنه صلح عمالا يجب فى الذمة حوى  
 (قوله فقبيل ذلك) أى الذى ذكره من القرض لا ينفق على نفسه الا ترجع بذلك على الزوج اه وأطلق الشرح فى عدم لزوم فسخ  
 لا تطالب بفسخ ما مضى من الزمان قبل القرض لانه عندنا لا تنصير النفقة دين الا بالقضاء أو التراضى فان كانت  
 المرأة استدانته قبل القرض أو أنفقت على نفسها لا ترجع بذلك على الزوج اه وأطلق الشرح فى عدم لزوم فسخ  
 المدة القليلة لكن ذكر فى الغاية أن نفقة حادون الشهر لا تسقط وعزاه الى الذخيرة فكانه جعل القليل عمالا يمكن  
 التبرز عنه اذ لو سقطت عنى يسير من المدة لما كانت من الاخذ أصلا فأداه صاحب البحر وفى التعليل نظر (قوله  
 ويعدده) أى بعد المذكور من الشئين (قوله ترجع عما أنفقت) سواء شرط الرجوع لها أولا ولا بغيره عن الذخيرة  
 الكفالة بالنفقة قبل القرض والتراضى على معين لا تنصير وبعداً أحدهما تنصير اه وفيه أن الكفالة لا تنصير الا بدين  
 صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الابرار وهذا الدين يسقط بالموت والطلاق على خلاف فيه (قوله ذخيرة) عبارتها  
 لو اختلفت اعياض من المدة من وقت القضاء أو من وقت الصلح فالقول قول الزوج والبنية بينة المرأة لانهما تدعى  
 زيادة دين والزوج ينكر فالقول قوله مع يمينه واذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كما  
 فى سائر الديون اه (قوله وبموت أحدهما الخ) التقييد بمرت أحدهما اتفاقاً لانه لو مات ما يكون الحكم كذلك  
 اه محتاج بل هو أولى أبو السعود (قوله أو طلاقها) اتفق بذلك الصدوق والشيخ الامام ظهير الدين  
 الميرغنية (قوله واعتقد فى البحر بمثل الخ) حيث قال قال العمدة الضعيف ينبغى ضعف القول بسقوطها بالطلاق  
 ولو باتنا لا مورد كران أجلها ما ذكره فى الطلاق على مال انه لا يسقط شيان من حقوق النكاح وهى ثلاثة النفقة  
 والكسوة المأقروضتان والمهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة بالطلاق على ما لا صاحب البدائع الذى يعين  
 المصير اليه على شكل مفت وقاض اعتد عدم السقوط خصوصاً ما تنصنه القول بالسقوط من الاضرار  
 بالنساء حتى استفتيت وقت تأليف هذا المجلد عن امرأة لها كسوة مفروضة فجدد لها عشر سنين ولم يدفع لها  
 الزوج ثم رفعت الى قاض وحكم عليه بالدفع فاستعملها بما نذر من ذهب الى قاض روى وخالفها عنده بغير علمها  
 فحكم له القاضى الحنفى بسقوط الكسوة الماضية ولا يجزى ما فى ذلك من الضرر اه مختصراً ورده المقتضى  
 بقوله الذى يعين المصير اليه خلاف هذا وهو أن يقال يتأخر عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ فى مثل هذا  
 المقام فان هذه الرواية لم يظهر ضعفها كيف وقد أفتى بها الشيخان الصدر وغيرهم غينان وذكر فى المتن  
 كذا لوفاء والنقابة وغيرهما والابضاح والاصلاح والدرر والغرر اه ولم يجب عما استدلل به صاحب البحر من  
 الحكم المذكور فى الطلاق على مال كأن الرملى لم يتعرض له كما سأتى (قوله والفتوى عدم سقوطها بالرجعى)  
 هذه عبارة جواهر الفتاوى كفى المخ فيكون بدلا عما قال المنصف به من أنه ذلك أقول ينبغى أن يقول على  
 هذا ما فى الاقناع بخلافه من الاضرار بالنساء فان الزوج لا يجوز أن يطلق رجعا فراجعها فبسط ما عده من  
 نفقة مفروضة والله تعالى أعلم (قوله وبالأول) أى بالسقوط مطلقا (قوله أفتى شيخنا الرملى) حيث قال نعم هو  
 مسقط للنفقة المقتضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعا كما صرح به فى الخلاصة والبرازية وكثير من العتق

وفى الظهيرية صلحها عن نفقة كل شهر على  
 مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه النفقة  
 مثلها اه (قوله والنفقة لا تنصير ديننا الا بالقضاء أو  
 الرضى) أى اصطلاحهما على قدر معين  
 أصنافا ودرهما حوى (قوله أو الرضى)  
 وبعدة ترجع عما أنفقت فى المدة فالتقول له  
 لم يفسد ولو اختلفا فى المدة فالتقول لها  
 واليمين لها ولو أنكرت اتفاقه فالتقول لها  
 بيمينها ذخيرة وبموت أحدهما أو طلاقها  
 ولو رجعا ظهيرية ونائية واعتقد فى البحر  
 بيمينها عليهم سقوطها بالطلاق لكن اعتقد  
 المنصف ما فى جواهر الفتاوى والفتوى  
 عدم سقوطها بالرجعى كى لا يتخذ الناس  
 ذلك حجة واستحسنه بخشى الاشياء  
 وبالأول أفتى شيخنا الرملى

وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا الشيخ أبي الدين وهي في فتاويه ما وصرح به في الخلية والظهير وقد  
 عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحسن لا ينهض  
 مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا في ما مرارا كما أفتى الصدر الشهيد ومام ظهير الدين وفوارد النقل فيها  
 واستفاض اه والذي نقله الرمي عن الشيخ زين في فتاويه ينافي ما اعتقده في البهر (قوله لكن صحح الشربلاني  
 الخ) عبارة المرأة إذا طلقت وقد تجدها نفقة مفروضة قبل نكاحه وهذا غير المختار وأشار إليه المصنف  
 بصيغة قبل والاصح عدم سقوط ولو كان الطلاق بائنا لا يتخذ حيله استقوط حقوق النساء وما ذكره الشرح  
 غير التحقيق في المسئلة اه كلامه وفي القيسية ينافي ما وافقه حيث قال وفي خزانة المفتين أن المفروضة لا تسقط  
 بالطلاق على الاصح اه (قوله قال) أي الشربلاني (قوله فتأمل عند الفتوى) أي بأن يتطرق في حال الرجل  
 هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لا وهو خلافا مستلغا كان الأول يلزم به إيان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله  
 المقدسي في الرض ويغني التعويل عليه (قوله لانما له) أي والصلوات تسقط بالموت كالهبة والدية والجزية  
 وضمان العتق يجر وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق (قوله بأمر قاض) قيده لانما له الاستدانت بعير اذن القاضي  
 فانما تسقط بموت أحدهما كالأول فنفقت من مال نفسها يجر (قوله في الصحيح) راجع الى كل من الموت والطلاق  
 قاله الحلبي (قوله لما مر أنها كانت استدانته بنفسه) لم يتر هذا في باب النفقة (قوله وعبارة ابن الكمال) أي  
 في الاصلاح حيث قال فيه الا اذا استدانته بعد فرض قاض وقال في شرحه لم يقل بأمر قاض لأن شرط  
 كونها بعد فرضه لا كونها بأمره ومن هنا ظهر أن قاعدة الاستدانة غير مختصة في إمكان إحالة القريم كما هو  
 عبارة اه أي قوله قاعدة ثابتة وهي عدم سقوطها بالموت وقوله ومن هنا ظهر الخ فيه أن هذه القاعدة فيما اذا  
 أمر القاضي بالاستدانة كما تقدم أن له فوائد ثلاثا (قوله فليحذر) أنت خبير بأنه مخالف للمتون والشروح فلا  
 يعول عليه اه حلبي (قوله المجلة) بعد فرض القاضي أو التراضي يجر (قوله أو طلاق) ولو قبل الدخول يجر  
 (قوله أو أبوه) وذلك لما في الولو البينة وغيرها أبو الزوج اذا دفع نفقة امرأة ابنة مائة أي مثلا لم يطلقها الزوج ليس  
 للاب أن يترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسئلة بها الم يكن لها ذلك فكذا اذا أعطاها أبو الزوج يجر مختصرا  
 (قوله ولو فاقته) إشارة الى خلاف محمدي في قوله اذا كانت قائمة أو مستهلكة يجب لها نفقة ماضى وما بقى فهو  
 الزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة اه حلبي عن المنع (قوله يباع القن الخ) وذلك لأن دين النفقة دين وجب في  
 ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى بانه فيه ملق برقبته فيباع فيه (قوله ويسعى مدبر) ومثله ولد  
 أم الولد لعدم جواز بيعهما (قوله لم يجر) يقر بألتشديد ومفعوله محذوف أي نفسه وبالتخصيص لازم فاذا أجز  
 نفسه يباع لزوال المانع (قوله ويدينه يطالب بعد عتقه) يعني اذا تزوج القن أو المدبر أو ولد أم الولد أو المكاتب  
 يغير اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال وقته اهدم كونها زوجة حلبي قال  
 في الجروقي ما بان المولى لانه لو تزوج بغير اذنه لا يباع في النفقة لعدم وجوبه لعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد  
 المصنف بالأذن لانه عند عدمه لم تكن زوجة تعجب لها النفقة اه لكن عليه ان يقول لعدم نكاحه بغير اذن المولى  
 قوله لعدم صحة النكاح لما علم في باب نكاح الرقي أن مثل هذا النكاح صحيح وموقوف فاقده على اذن المولى  
 وقال في الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا يغير اذن المولى فلا نفقة عليه م ولا مهر كذا في الكافي وان أعتق  
 واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند الامام بمنزلة  
 المكاتب كذا في المحيط اه حلبي (قوله المفروضة) أما غير المفروضة لا يباع فيها السقوط لها بعضي المدة (قوله اذا  
 اجتمع عليه ما يجر عن أدائه) قال في الجروقي لم أره يباع القن في النفقة البسرة أو نصبر المرأة حتى يجمع لها من  
 النفقة قدر قيمته ان قلنا بالاول فيه اضرار بالمولى ويقتضى أن يباع في نفقة يوم اذا طلبها ولم يفده السيد وان قلنا  
 بالثاني ففيه اضرارها خصوصا اذا كانت فقيرة وكفى في الذخيرة ما يدل على المراد ولفظها فاذا اجتمع عليه من  
 النفقة ما يجر عن أدائه يباع فيه الا أن يفده المولى اه فاذا فرض لها القاضي نفقة شهر فطالبته وبجر عن  
 أدائه باعه القاضي ان لم يفده والله تعالى الموفق للصواب قال الحلبي فلوفر عن يوم هل يباع فيه عند  
 عدم فداء سيده اه قلت ان نفقة اليوم لا يقال فيه مجتمع وعبارة الذخيرة صريحة في الاجتماع وفي الجوى عن  
 البرجندی انما يباع العبد اذا لم يكن من كسبه ما يصره الى الدين أما اذا كان فلا تباع رقبته ما بقى الكسب

لكن صحح الشربلاني في شرحه للمرأة بانية  
 ما يجزى في الجرم من عدم السقوط ولو باننا  
 قال وهو الاصح ورد ما ذكر ابن النجاشي  
 فتأمل عند الفتوى (يسقط المفروض) لانها  
 صلة (الا اذا استدانته بأمر قاض) فلا تسقط  
 بموت أو طلاق في الصحيح لما مر أنها كانت استدانته  
 بنفسه وعبارة ابن الكمال الا اذا استدانته  
 بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره فليحذر  
 (ولا ترد) النفقة والكسوة (المجلة) كما يجر  
 أو طلاق محلها الزوج أو أبوه ولو فاقته به  
 يفتى (يباع القن) ويسعى مدبر ومكاتب لم يجر  
 (المأذون بالنكاح) ويدينه يطالب بعد  
 عتقه (في نفقة زوجته) المفروضة اذا اجتمع  
 عليه ما يجر عن أدائه

في يده اه (قوله ولم ينفقه) أي سبده أما إذا فداه لاتبه لان حقها في النفقة لاني عين الرقبة بجر (قوله ولو بنت المولى) أي ولو كانت زوجة العبد بنت سيده ثبت لها النفقة لان النفقة في معنى سائر الديون من وجسه والبنت تستحق الدين على الأب فكذلك على عبد الأب اه ذخيرة (قوله لا أمته) أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولاه سواء بزاها أولا وانما هي على المولى لانهم جميعا لان المولى ونفقة المملوك على المالك ذخيرة وفيد بأمة المدة لانه لو تزوج بأمة الغير وجب عليه النفقة بجر (قوله ولا نفقة ولاء الخ) قال في البحر وقد نفقة زوجته لان نفقة اولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلان الاولاد أحرازها لها والحرة لا يستوجب النفقة على العبد الا الزوجة وان كانت المراءة أمة فنفقة الاولاد على مولى الأمة وان كانت نفقة الأم على العبد لان الاولاد تتبع الأم في الملك فتسكون نفقة الاولاد على المالك لا على الزوج ولو الجارية (قوله بل نفقة على أمه) يعني فيما إذا كانت حرة أو مكاتبه أما الأمة ومثلها المدبرة وأتم الولد فعله بجدته اه حلبي (قوله لتبعيته للأم) على قوله بل نفقة على أمه أي لتبعيته للأم الحرة في الحرة والمكاتبه في كونه يسكنها معها اه حلبي مزيدا (قوله ولو مكاتبين) أي ولو كان الزوجان مكاتبين سواء كانا سيدين أو سيده واحد (قوله سعى لا أمه) أي سعى الزوج زوجته التي هي أم الولد فالغدير في سعى الى الزوج وفي أمه الى الولد (قوله ونفقة) أي الولد على أبيه فهي كنفقة أمه فيسبى لها ومما نقله الشارح عن الجوهره تخالف لما في البحر عن الكافي وغيره ولما في الفتاوى الهندية عن الذخيرة من أن نفقة الولد على أمه لانه تابع لها في الكتابة ولهذا كان كسب الولد لها وأرض الجناية عليه لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون عليهم بخلاف ما إذا وطئ المكاتب أمته فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لانه داخل في كتابه ونص الهندية فنيما إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليهم اه وهي ملحقه في الجواهره يخرج في اختلاف المشايخ (قوله مرة بعد أخرى) وذلك لان النفقة تتجدد شيئا فشيئا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري بجر (قوله أي لو اجتمع عليه نفقة الخ) أشار به الى أنه لا يساع فيما يبق من النفقة الاولى (قوله ثم علم فرضي الخ) أما إذا لم يعلم المشتري بماله أو علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه عيب اطاع عليه كذا في فتح القدير (قوله وابن الكمال) حيث قال في الايضاح والاصلاح ونفقة عرس القن يساع فيها مرة بعد أخرى أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما يسع في النفقة يسع ما يساويها لثاوارها وفي غير بينهما يساع مرة والفرق أن النفقة تتجدد في كل زمان فتسكون ديناً آخر حادثا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون اه مختصرا (قوله في الدارين بالصدر وهو) تقرير على قوله لانه دين حادث المقصد أنه لا يساع فيما يبق من النفقة لعدم حدوثه وعدم اعادة الصدر بعد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بمائة مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يساع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع بمائة مائة لا يساع مرة أخرى اه وهي عبارة الدرر بعينها ولا شك أن ذلك كالصريح في أنه يساع مرة أخرى للخمسة مائة الباقية من النفقة بقرينة آخر العبارة وانما كان سهوا التصريح بهم بأن دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولا يلزم عليه أن يكون دين النفقة أقوى من سائر الديون والا به باله كسر قال الحلبي ان عبارة ما وان احتملت غير المذهب فهي محتملة للمذهب بأن يجهل قوله ما يساع مرة أخرى على أنه يساع فيما يتجدد منها لاني الخمسة مائة الباقية وأحسن من عبارة الشارح عبارة الشربلاني حيث قال وفيه تساهل لانه يومهم أنه يساع فيما يبق عليه من الألف وليس كذلك بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذهب اه ولما كان المتبادر من العبارة هو هذا الوهم حكيم الشارح تعالى صاحب البحر وغيره بالسهو (قوله ونسقط بموته وقتله) ولا يؤخذ المولى بشيء افوات محل الاستيفاء ولان النفقة من الصلوات وهي تملك بالقبض ونسقط بالموت قبل القبض ونقله الحلبي عن المنخ (قوله في الاصح) وقبل لا تسقط بالقتل لانه خلف القيمة فتنتقل اليه كسائر الديون وانما تسقط أن لو فات المثل لا الى خلف كالعبد الجاني اذا قتل بالجناية وهذا ليس بشيء لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت على ما بينا فكيف يتركها من غير ما مضى عن الزباني (قوله ويساع في دين غيرها مرة) فيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في الملك المولى اذا يسع فيه لا يساع في بقيته عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها والحادث يساع فيه سواء كان مهراً أو نفقة أو غيرها الآن يقال ان سبب النفقة وهو التكاثر

ولم ينفقه ذخيرة ولو بنت المولى لا أمته ولا نفقة  
ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على أمه ولو  
مكاتبه لتبعيته للأم ثم ولو مكاتبين سعى لا أمه  
ونفقة على أبيه جوهره (مرة بعد أخرى) بعد ما اشتراه  
أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى يسع ما يساويها وكذا  
من علم به ولم يعلم ثم علم فرضي يسع ما يساويها وكذا  
المشتري الثالث وهو لم يرض لانه دين حادث فله  
الكامل وابن الكمال في الدارين بالصدر (ويساع  
سهو) ونسقط بموته وقتله في الاصح (ويساع  
في دين غيرها مرة)

لما كان أمرا واحدا مستترا يقال انه يبيع فيه مرارا عند موال متعدين بخلاف غيره اه حابي مزيدا (قوله)  
 لعدم التجدد) أى فى دين غير النفقة (قوله استسهاه) هو أن يؤجر ويؤخذ من أجره ما زاد على نفقته (قوله أن  
 اه استسهاه) ليكون من جلة الغرماء يؤيده أنها تخصهم (قوله قال) أى صاحب البحر (قوله فى كفنها)  
 المراد به مؤن تجهيزها (قوله ينبغي على قول الثانى المقتضى به ثم) عبارة البحر وقد سئلت عن كفن امرأة العبد  
 وتجهيزها على القول المقتضى به من أنه على الزوج وان تركت مالا فأجبت بأنى الى الآن لم أرها صريحة لكن  
 نعلمهم لا ييوسف بأن الكفن كالنكاح وحال الحياة يقتضى أن يكون على العبد ومقتضاه أن يباع فيه كبايع  
 فى كسوتها اه وتابعه على هذا البعث صاحب النهر والجوى (قوله ونفقة الأمة المنكوحه) أى المعقود عليها  
 قال فى البحر وأخرج بقيد المنكوحه الماء لو كة فان نفقتها على سيدها مطلقا (قوله أما المكتبة فكالحرز)  
 فلا تحتاج الى التوبة لاستحقاق النفقة لأن منافعها على حكم ملكها يصير ورثتها أحق بنفسها ومنافعها بعد  
 الكتابة ولهذا الميراث للمولى عليها ولا ية الاستخدام فكانت كالحرز بحر أى تستحق النفقة بمجرد التحسين من  
 نفسه وان لم تنتقل ونسقط بالتشور كما تقدم فى الحرز (قوله ولو عبدا) أى لغير سيد الأمة اذ لو كان عبده فنفقها  
 على السيد بؤراها ولا زيلعى ويظهر ما لو كان مكاتب للمولى ولعلها عليه أبو السعود عن الشربلالية (قوله)  
 ولا يستخدها) ظاهره أنه لو استخدمها وهى فى منزل الزوج لافقة لها لأن لتبوت شربلانية فاذا أفقد أحدهما  
 فقدت وعلاها الزيلعى بقوله زال الموجب ولو بايعت الأمة من منزل زوجها بد التوبة وسقطت المولى فى بعض  
 الأوقات من غير أن يستخدمها لم تسقط كما صرح به فى الذخيرة بحر (قوله ولو استخدمها المولى) أى ولو فى بيتها  
 كما سلف وفى التاموس خدمة يخدمه ويخدمه خدمة وتفتح فهو خادم اه (قوله وأهله) قال فى الذخيرة لو جاءت  
 الى بيت المولى فى وقت والمولى ليس فى البيت فاستخدمها أهل المولى ومنعوا من الرجوع الى بيت الزوج فلا  
 نفقة لها إلا أن استخدم أهل المولى أياها بمنزلة استخدام المولى وفيه توبة التوبة اه وانظر هل المراد بالأهل  
 الزوجة أم ما هو أعم (تنبيه) لو بؤراها لم يعمل لها النفقة ثم أخرجها المولى للخدمة وقد بقى فى بدلتى بترده  
 زيلعى من المضاربة وتعامه فى أبي السعود وقد سلف أنهم لو كانت تخدمه ليل لانهما رافعه نفقة الليل خاصة  
 وقولهم أنه لو استخدمها ولو فى بيت الزوج نسقط نفقتها محمول على مدة الاستخدام كما يظهر (قوله سقطت) الأولى  
 التبرير بل يجب لأنه اذ لم يتزوجها أصلا لم يجب حتى يقال سقطت ولو فرض ما قبله بطل الفرض ولاجل أن تحسن  
 المقابلة مع قوله قبله انما يجب (قوله بخلاف حرز نشر الخ) لعل الفرق أن وجوب النفقة فى الأمة ممنوط  
 بالتبوتة فقام فوجد لم يجب وفى الحرز بالتسايم ولو سلكا عدم منع نفسها والتبوتة لمعبرة ما وقعت حال قيام الكاح  
 لآدمه أما الحرز بعد الطلاق مادامت فى العدة فى حكم المنكوحه إلا أن الشرع لا سقطها فلذا عادت وجبت  
 (قوله باطل) لأنه قبل السبب بحر (قوله ونفقة الزوجات المختلفة) أى يسارا وعسارا ورعا وحرة ولا فصم  
 المختلفات وهذا من جلة بحث صاحب البحر (قوله مختلفة بمجالهما) أى بمجال الزوج مع كل واحدة منهن  
 قال فى البحر وفى الذخيرة والولو ليلية وإذا كان للرجل نساء بعضهن حرائر وملمات وبعضهن اما ذميات  
 فهن فى النفقة سواء لأن النفقة مشروعة لكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية لأن  
 الأمة لا تستحق نفقة الخدام اه وينبغي أن يكون هذا مقترعا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المقتضى به  
 فلسن فى النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا وعسارا فلهن نفقة المورقة نفقة المأمورة وليست نفقة  
 الحرز كالأمة كالايجنى ولم أرهن نية عليه اه (قوله وكذا يجب لها السكنى) لقوله تعالى أسكنوهن من حيث  
 كنتم ومنع السكنى الإسكان فهو ستانى (قوله فى بيت) أى فى مكان يصلح لمأوى للانسان حيث أحب الزوج لكن  
 تكون بين جديران صالحين لاسيما إذا كان من يتهم بالايذاء فهو ستانى (قوله عن أهله) من ضرورة أو محرم كأمه  
 وأخته وبناتى (قوله الذى لا يفهم الجاه) أما الذى يفهم فليس له اسكانه معها لانهما عادة بينهما غالبا إلا أن ترضى  
 (قوله وأمه) فليس لها أن تمنعه عن اسكان أمه فى المختار بحر ولا يطلأها بمحضرة كما أنه لا يحل وطء زوجته  
 بمحضرة ولا بمحضرة الضرة أبو السعود وعن الشربلالية وكرو وطؤها فى البيت قائم أو حتى عليه أو وصي عاقل  
 فهو ستانى (قوله وأتم ولده) على المختار وبحر وقبل انه كالأهل ظاهرا عنها كما فى شرح الملقى (قوله من غيره) طال  
 من ولدها لافقة والازم حذف المورول مع بعض الصلة فهو ستانى اذ التقدير المكاش من غيره اه - لمبى قال

لعدم التجدد وسببى فى (أأذن أن الغرماء  
 استسهاه) ومقتضاه أن لها استسهاه ولو  
 لنفقة كل يوم بحر قال وهل يباع فى كفنها  
 ينبغي على قول الثانى المقتضى به ثم كبايع  
 فى كسوتها (ونفقة الأمة المنكوحه) انما  
 ولو لم يرد وأتم ولدها مال المكتبة فكالحرز (انما  
 تجب) على الزوج ولو عبدا (بالتبوتة) بأن  
 يدفعها إليه ولا يستخدمها (ولو استخدمها  
 المولى أو أهله بعد لاقبله) أى ولو كان  
 (الرجل) انما قضاء العدة لاقبله (بخلاف حرز)  
 بؤراها قبل الطلاق (سقطت) فكل فرضها  
 نشرت فعلقته عادت وفى البحر بطلان  
 قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة  
 مختلفة بمجالهما (وكذا يجب لها السكنى  
 فى بيت خال عن أهله) سوى طائفة التى لا يفهم  
 الجاه وأمه وأتم ولده (وأهله) ولو ولدها  
 من غيره

أبو الهود ومقتضى ما سبق في ولده أن يقال في ولدها إذا كان صغيرا لا يفهم الجوع ولم أراه فيه نظرقاش  
 البيت ملكة فله أن يمنع من شاة من الملك فيه بخلاف طفله وأيضاً فإن طفلهما بشغلها عن خدمة الزوج ولوقى بعض  
 الأحيان بخلاف طفله فهو قد اس مع التارق وأخذ القهستانى من التعليل بأنه ما كده ليس له المنع من ملك  
 الغير بأن كان ملكه أو المراد بملك الرقبة أو المنفعة (قوله بقدر حالهما) أى فى الإيسار والاعسار وليس  
 مسكن الأغنياء كسكن الفقراء أفاده صاحب البحر (قوله وبنت) أى ما يات فيه وهو محل مفرد معين فهستانى  
 وهو المراد بقول المصنف منفرد وليس المراد به المتباعد (قوله له غلق) بالتصريك ما يعلق ويفتح بالمفتاح فهستانى  
 وقد اقتصر على الغلق فأفاده ولو كان الخلاه مشتركة فليس لها أن تطالبه بمسكن آخر وبه قال الامام لأن الضرر  
 بالخوف على المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون الخلاه مشتركة بينهم وبين غير الجانب بجر  
 ملخصاً (قوله زاد) أى على الغلق (قوله ومفاده) أى مفاد ذكر المرافق وهى جمع مرفق ما ارتفعت به وانتفعت  
 صاحب (قوله لزوم كنف) هو بيت قضاء الحاجة يسمى كنفاً لأنه يكنف الداخل فيه أى يستره (قوله ومطبخ) أى  
 محل يطبخ فيه بحسب حاله ما ينبغى أن يزداد ويحل التنوران كان جرت عادة مشه بالخير فى البيوت لأنه من  
 المرافق (قوله وينبغى الافتاء به) أى فيقدم على ما فى الهداية من اشتراط الغلق فقط أفاده فى البحر (قوله كفاها)  
 فلا يطالب بغير مظاهره ولو جهازها كثيراً لأنه لا يلزمه استجار محل لحفظه لكونه ملكها (قوله من أحماه الزوج)  
 صوابه من أحماه المرأة كما فى الهندية لأن أقارب الزوج أحماه المرأة وأقاربها أحماؤه اه حلي قال فى الصحاح  
 وحامه المرأة أم زوجها لا لغة فيها غير هذه وكل شئ من قبل الزوج مثل الأب والابن فيه أربع لغات مما مثل قضا  
 وجوه مثل أبو وحام مثل أب وحام ساكنة الميم هموزة وكل شئ من قبل المرأة فهم الاختان اه المراد منه (قوله  
 ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع الاحام) حيث قال وفرق فى الملقط لصدر الاسلام بين ما إذا جمع بين امرأتين  
 وأسكن كلا فى بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالب ببيت فى دار على حدة لأنه لا يتوفر على كل منهما حقها  
 الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحام فان المناقرة مع الضرر انراؤفر والله تعالى أعلم وحمل الحلي  
 ما فى الملقط على ما اذا كانوا لا يؤذونها فلا يتا فى ما فى الخاتية اه قلت وما يحمل على هذا الحل ما فى الهندية  
 عن الظهيرية امرأة أبت أن تسكن مع نثرتها أو مع أحماها كأمه وغيرها فان كان فى الدار بيوت وفرغها بايتها  
 وجعل لبنتها غلقاً على حدة ليس لها المطالب بأخر فان لم يكن فيها البيت واحد فها ذلك اه (قوله فليكن من  
 زوجتيه) من كلام صاحب الملقط (قوله على حدة) صفة للدلالة على (قوله وبأمره باسكانهم بين جيران  
 صالحين) قال فى الهندية وان أسكنها فى منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها  
 ومات القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساتته فان علم انقاضى أن الامر كذا قالت  
 زجره على ذلك ومنعه عن التهمذى وان لم يعلم بظفران كان جيرانه هذه الدار قوم صالحين أقرها هناك ولكن  
 يسأل الجيران عن منعه فان ذكروا مثل الذى ذكره زجره ومنعه عن التهمذى فى حقها وان ذكروا أنه  
 لا يؤذيها فالقاضي يتركها فمعه وان لم يكن فى جواره من يؤثق به أو كانوا يعيلون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج  
 أن يسكنها بين قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبقى الامر على خبرهم محبباً (قوله بحيث لا تستوحش) بأن تكون  
 المنازل متقاربة فلا تستغناء عن المؤنسة لابتدائه من شئ يثين السكنى ويجوار الصالحين وعدم الوحشة (قوله  
 ومفاده) أى مفاد ما فى السراجية (قوله وظاهره) أى ظاهر ما فى السراجية حيث قال وبأمره باسكانهم بين  
 جيران صالحين كذا يفاد من التهر (قوله ليكن نظرقاشه الشرع لئلا الخ) بأن المسئلة مذكورة فى البحر حيث قال  
 ليس عليه أن يأتيها بأمرأة تؤنسها فى البيت اذا خرج اذا لم يكن عندها أحد كافى فتاوى قارئ الهداية وفيه وقد  
 علم من كلامهم أن البيت الذى ليس له جيران غيره مسكن شرعى اه قال أبو الهود ما ذكره قارئ الهداية من  
 عدم لزوم المؤنسة بحمل على ما اذا كان المسكن صغيراً كما ساكن التلى فى الربوع والحيطان به يرمى ذلك قوله  
 بحيث لا تستوحش اذا لا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم الاتيان بالمؤنسة اذا استوحشت بأن كان  
 المسكن متسهاً كالدواوان كان له جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة فى هذه الحالة من المضارة بغير شرك لاسيما اذا  
 خشيت على عهدها وما فى التهر من قوله وهو ظاهر فى وجوبه افيما اذا كان المسكن خالياً من الجيران بحمل على  
 ما اذا رخصت بسكانها فيه ولم تطالبه بالسكنى الشرعى وهو ما له جيران وحيد فلا يلزمه تسليم الرضا عليه بما فى البحر

(بقدر حالهما) كلامهم وكسوة (وبنت)  
 منفرد من دار له غلق) زاد فى الاختيار  
 والعينى ومرافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ  
 وينبغى الافتاء به بجر (كفاها) لمعول  
 المقسود هداية وفى البحر عن الخاتية بشرط  
 أن لا يكون فى الدار أحد من أحماه الزوج  
 يؤذيه أو يقل المصنف عن الملقط كفايته مع  
 أحماه لامع الضرر فليكن من زوجتيه  
 مطالبته ببيت من دار على حدة (ولا يلزمه  
 استجاره) وبأمره باسكانهم بين جيران  
 صالحين بحيث لا تستوحش من سكاكتهم عاباً بجر  
 أن البيت بلا جيران ليس مسكناً شرعياً  
 وفى التهر وظاهره وجوب الواليت خالياً من  
 الجيران لاسيما اذا خشيت على عهدها من  
 سعة قلت ليكن نظرقاشه الشرع لئلا



من أن البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى - فقصص أن الاقتناء بلزوم الاتيان بالمؤنسة وعندهما  
يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان المسكن بحال لواء استغاثت بجيرانها فأخافوها سريعا  
لما بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والا لزمته اه (قوله بما تروى) أى عن البصر (قوله ان لم يقدر ا على اتيانها)  
فان قدر ا على اتيانها لا تذهب وهو حسن فان بعض النساء لا يشق عليه الخروج الى الاب وقد يشق ذلك على  
الزوج فتتبع وهذا قول أبو يوسف قال في البحر والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي  
ذكرت وان لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهم ما لم يكن بعد الحين على قدر متعارف والصحيح أنه لا يمنعها  
من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم كل سنة وانما يمنعهم  
من السنن عند ما عليه الفتوى كما في الخاتمة فعلى المقتضى به تخرج الى الوالدين في كل جمعة باذنه وبغير اذنه  
وزيارة المحارم كل سنة مرة باذنه وبغير اذنه وأما الخروج الى الاهل زائدا على ذلك فلها ذلك باذنه اه ملخصا  
(قوله زمنا) المراد بالزمن هذا المريض (قوله فعليها تعاهده) أى القيام بخدمة وقبلا بالاحتياج لانه  
لو استغنى عنها بزوجه أو رقيقه أو أجيره لا يجب (قوله وان أبي الزوج) الظاهر أنها بهذا العvisان لا تكون  
ناشرة فتجب لها النفقة حتى وقته أن تنقضي اجراء احتسابها وقد قالت (قوله ولا يمنعها من الدخول عليها) أى  
لا يمنع الوالدين ولوعليها كما يظهر (قوله لها الخروج) هذا على المقتضى به لا على قول أبي يوسف الذي قدمه لانه عليه  
يشترط لخروجها عن الوالدين عن الابن اليها فالحارم أولى بهذا الاشتراط (قوله ويمنعهم من الكينونة) لأن  
المسكن قد يحدث منه ضرر على الزوج (قوله وفي نسخة من البيتونة) وقد وقعت للفتاوى (قوله لكن عبارة  
من كلام مسكن من القرار) أى في رجعت النسخة الاولى اه حلي وقال في الكنز نرى حله للعدوى وإهم النظر والكلام  
معهما أى وقت شأنا فقاما مع قطعة الرحم مع عدم الضرر عليه بدخول بيته وفي شرح النفاية للبرجندى  
ويفهم من ذلك أى من التميل أنه لو كان في التكلم ضرر على الزوج بأن وقع منهم الاغراء على مخالفة الزوج فله  
المنع أيضا والعموم في كلام بعضهم ليس على ظاهره بل المراد منه الاوقات التي لا يكون للزوج فيها مخالطة معها  
بالجماع وما يتعلق به اه وفي البحر عن الخلاصة يجوز للرجل أن يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة  
الابوين وعبادته ما وزيارتهم أو أحدهما وزيارة المحارم (قوله والولية) أى وليمة النكاح أطلق فيها أفضل  
ما اذا كانت للوالدين في غير وقت الزيارة (قوله وان أذن) أى فخرجت (قوله له منعهما من الغزل) لاستغنائها عنه  
بوجوب كفايتها عليه اه حلي وفي البحر قالوا هل له أن يمنع امرأته من الغزل ولا تطوق بالصلاة والصوم وبغير  
أذن الزوج ظهريه ويمنع عدم تحصيل الغزل بل له أن يمنعها من الاعمال كلها المقتضية للعبسب لانها  
مستغنية عنها لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعاً لا جني بالاولى اه (قوله ولو تبرعاً لا جني)  
الاتيان بلونها غير صحيح فان شرطها أن يكون حكم ما بعد اذنى مما قبلها وهما أولى قال في البحر وكذا من  
العمل تبرعاً لا جني بالاولى اه حلي (قوله ولو قابله أو مفصلة) أى لاه وفي قال في البحر ويمنع للزوج أن يمنع  
القبالة والفاسلة من الخروج لأن في الخروج اضار به وهى محبوسة طهقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بخلاف  
الحج الفرض لأن حقه لا يقدم على فرض العين اه (قوله ومن مجلس العلم) قال في البحر فاذا أرادت أن تخرج  
الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فاذا وقعت لها نازلة ان أأل الزوج من العالم وأخبرها بذلك  
لا يسعها الخروج وان امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج وان لم تقع لها نازلة لكن أرادت  
أن تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عندها  
له أن يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى أن يأذن لها أحيانا وان لم يأذن فلائى عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها  
نازلة اه (قوله وان جازى لاترين) أى ينعه اياها من دخوله لا يدل على حرمة دخوله فتقول المجوى وتقول  
الفتية انها تمتع من الجماع خالفه قاضى خان فى أول الفتاوى حيث قال دخول الحمام مشروع للنساء والرجال  
خلافا لما قاله بعض الناس اه فيه نظر فان منعهما منه لا يدل على عدم مشروعيته ثم نقل عن الفقيه ما نصه  
وحيث أبغضنا الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغير الهيئة على ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة  
اه (قوله قال الباقيات) نسبة الى باقة قرية من أعمال نابلس (قوله وعليه) أى على اشتراط عدم كشف العورات  
(قوله في منعهن) أى من دخول الحمام (قوله بأنواعها الثلاثة) أى المأكول والملبوس والسكنى

بما تروى ما لا جيران له غير مسكن شرعى  
قنبه (ولا يمنعها) ما من الخروج الى  
الموالدين في كل جمعة ان لم يقدر ا على  
اتيانها على ما اختار في الاختيار ولو  
أبوها زمنا مثلا واحتاجها فليها تعاهده  
ولو كان كافرا وان أبي الزوج فتح (ولا يمنعها  
من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من  
المحارم في كل سنة) اه الخروج واليهما  
الدخول زبلى (ويمنعهم من الكينونة)  
وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة من لا  
مسكن من القرار (عندها) به يفتى حلي  
ويمنعها من زيارة الاجانب وعبادتهم  
والولية وان أذن كانا عاصيين كما تروى في باب  
المهر وفي البحر له منعهما من الغزل فكل عمل  
ولو تبرعاً لا جني ولو قابله أو مفصلة اتفقتم  
حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم  
الاتسالة امتنع زوجها من سؤالها ومن  
الحمام الا لنفسه وان جازى لاترين وكشف  
عورة أحد قال الباقيات وعليه فلا خلاف في  
منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا  
في الشرع لا يسع معز بالسكك (وتفرض)  
النفقة بأنواعها الثلاثة

(قوله لزوجة الغائب) أما الحاضر فيجبر على الانفاق (قوله واستحسنه في البحر) حيث قال وأطلق المصنف في الغائب فمثل المفقود وغيره كما في شرح الطحاوي ولم ينفذ فيما عدا من الكتب النفيسة بنى الألفي الفتاوى الصبرية فانه قال ايجاب النفقة في مال الغائب بشرط أن يكون مذكراً اه وهو قيد حسن يجب حفظه فانه قيد ونهاية لاحتضاره ومراجعته اه كلام البحر لكر في القهستاني وبفرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر أم لا كما في النية وبفسخ أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل المفقود اه حلي وفي الجوى من البرجندی عن القنية عن المحيط سواء كانت النفقة مدة سفر أم لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فلا قاضي أن يفرض لها النفقة اه (قوله ولو مفقودا) وهو الذي لا يدري محله ولا حسنة أو مونة (قوله وطفله) أي القصر الحاضر (قوله ومثله كبير زمن) المراد به من لا يقدر على التكسب (قوله وأنّى مطلقاً) ولو غير مريضه لأن صفة الأونة تجزأ أبو السعود (قوله وأبويه) أي أن كانا محتاجين مطلقاً ولو لمع القدرة على الاكتساب لوجب نفقتهما بمجرد الفقر بخلاف غيرهما من الأقارب حيث لا يكفي لوجوب النفقة مجرد الاحتياج بل لا بد معه من صفة العجز عن الكسب والاجداد والجدات ~~كما لا يوجب~~ أبو السعود (قوله وأخيه) المراد به كل قريب ذي رحم محرم منه غير الأصول والفروع (قوله ولا يقضى عنه دينه) قال في البحر وقيد بنفقة من ذكر لا احتراز عن دين على الغائب فإن صاحب الدين لو أضر غرضاً أو مودعاً للقائم بآمره القاضي بقضاء الدين وإن كان مقرراً بالمال وبدينه لأن القاضي إنما يأمر في حق الغائب بما يكون نظراً وحفظاً للمك في الانفاق على زوجته من ماله حفظاً لمالكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الفروع وهو لا يجوز كذا في الذخيرة انتهى قلت منه يستفاد جواب سادته عن أي شخصاً يدعي أنه كان مودعاً أو مودعاً فإذا ما شخص ظله وأخذ منه قدر ما علم من المال وأنه يريد الدعوى على وكيله بمصر ليقضي له القاضي بالدفع من ماله وكله الذي في يد الوكيل فأجبت بأن الدعوى على الوكيل لا تنفع ولا يقضى عليه بالدفع وإن كان مقرراً بما عليه من أخذ ماله أبو السعود (قوله لأنه قضاء على الغائب) أنه أقوله ولا يقضى عنه دينه وأقوله وأخيه قال في البحر قيد بالطفل والأبوين للاحتراز عن غيرهم من الأقرباء كالأخ والعمة فإن نفقتهم إنما يجب بالقضاء لأنه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز اه وأما نفقة المملوك فلا يقضى به إلا أن السيد لو كان حاضراً لا يجبر على نفقتهم بل تكون نفقتهم في كسبهم في الأولى إذا كان غائباً (قوله في ماله) أما إذا لم يكن له مال فسيأتى الكلام عليه في المصنف (قوله كتب) أدخلت الكاف الدراهم والدنانير وغلة العبد والدار سوى وجعلوا التبرع بغيره التقدين لأنه لا يعلم قيمة له ضرور زباني (قوله ما خلافة) كالعروض والعار (قوله ولا يساع مال الغائب اتفاقاً) أما عند الامام فلا نيل يساع على الحاضر فكذلك الغائب وأما عندنا فلا نيل وإن كان يقضى على الحاضر لأنه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يعرف امتناعه اه بحر ومثله في الهداية وبه يظهر ضعف ما في الجوى عن البرجندی من أن عروض الغائب تباع في نفقة زوجته عندنا اه عند الامام وفي العتار روايتان اه (قوله عندنا) أي من يقر به) قيد بما ذكرناه لو كان له مال في يده فطلب من القاضي فرض النفقة فإن لم بالنكاح بينهما ففرض لها في ذلك المال لأنه أيضاً ملحق المرأة وأيسر بقضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر بينهما ثم غاب وله مال حاضر من جنس الدين وطلب صاحب الدين قضاء دينه من ذلك قضي له به بحر وقيد بالاقراء لأنه لو أقر فطالبت بمينه لا يستخلف ولو أقامت البرهان بما ادعته عليه لا تقبل لأنها أما أن تقام على المال فتكون المرأة بهذه البينة تثبت المال للغائب وهي ليست بخصم في إثبات الملكة وأما على الزوجية فلا تقبل أيضاً لانها بهذه البينة تثبت النكاح على الغائب والمودع والمديون ليسا بخصم في إثبات النكاح عليه (قوله عند الامانة) صادق بالودبعة والمضاربة بحر (قوله ويد بالاقول) أي على سبيل الأولوية حال القهستاني والودبعة أولى من الدين في البداية بالاتفاق كما في قاضي خان اه وكأنه لأن الودبعة على شرف التوى بخلاف الدين فكان في الصرف منها أولاً ونظر لقائمه اه حلي (قوله وبقي قول المودع الخ) أي بهد القضاء قال في النهاية وبعد ما أمر القاضي المودع أو المديون إذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الايبينة اه وكأنه لأن المودع أحسن وأما المديون فيدعي فراغ ذمته فلا يصدق بلا اثبات (قوله أو اقارها) بحث لما صاحب البحر (قوله ولو أنقضا بفرض ضمنا) المراد بالضمنا في جانب المديون

(زوجة الغائب) مذكراً صبرية واستحسنه في البحر ولو لمفقوداً (وطفله) ومثله كبير زمن وأنّى مطلقاً (وأبويه) فقط فلا تنقض له لوكه وأخيه ولا يقضى عنه دينه لأنه قضاء على الغائب (في ماله) من جنس ماله كدعوى المودع أو المديون لا يساع مال الغائب اتفاقاً (عنده) أي على (من يقر به) عند الامانة وعلى الدين ويسد بالاقول وبقي قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الايبينة لوقارها وسبب بحر ولو أنقضا بلا فرض ضمنا لا رجوع

عدم البراءة وبعبارة الجبر أو وضع حيث قال وأشار بقوله فرض إلى أن المودع والمديون لو أنفقا بغير أمر القاضي  
فإن المودع ضامن ولا يبرأ المديون ولا رجوع للمنفق على من أنفق عليه ذخيرة (قوله وبقراره الولاد) أقامه  
أن الشرطي الفرض للزوجة شيان إقراره بالمال وبالزوجة وبغيرها إقراره بالمال وبالنسب (قوله ولو علم  
بأحدهما) أي أحد الشرطين سواء كان في جانب الزوجة أو غيرها (قوله إلى الإقرار) أي من المودع أو المديون  
(قوله ولا يمين) أي ليس لمرأة طلب اليمين من واضع البدل لأنه لا يخلط الامن كان خصما كذا في الغلبة من  
الوديعة وهي عما يستثنى من قولهم كل من أقر بشئ لزمه فإذا أنكره يخلط عليه اهـ (قوله في الأصح) يرجع إلى  
قوله بما أخذته ومقابلته انزل يأخذ الكفيل بنفسها وإلى قوله وجوباً ومقابلته قول انحصاف أنه حسن (قوله  
ويحلفها) كان الأولى تقديمه على التكفيل لأن القاضي يحلف أولاً ثم على النفقة وبأخذ الكفيل كافي بإيضاح  
الاصلاح اهـ حلبي وانظر هل يحلفها أنها ما أخذت منه نفقة الأطفال (قوله وكذا كل أخذ نفقة من الزوجة  
والوالدين والأقارب ولو بكراً أو أمراً والد كور الكار الرمي أبو السعود ملخصاً قال في الشرع لا بد لك بأخذ  
الكفيل من القريب ولاداً ويحلفه قال في الجوهرية وبأخذهم كفلاً بذلك القريب حنظلاً وفي أخذ  
الكفيل نظر للغائب اهـ أي وكذلك التحليف وفيه أنه كيف يحلف ليرقب نظر اهـ ما لم يتردد إلى وأجاب  
بعضهم بأنه يكفي في المغير بغير تحليف وهذا وقد اعترض في الضر والنزول أخذ الكفيل من القريب ولاداً  
وتحليفه بأنه لا فائدة فيه. لأنه لو أقر بأخذها النفقة وادعى هلاكها أو فقها قضى له بأخرى فتأمل اهـ حلبي  
وفيه أن فائدة طلب اليمين تظهر فيها إذا لم يدع الهلاك (قوله فلو ذكر الغيب) أي في كفله أو يحلفها كابن السكال  
أي حدث حال في إيضاح الاصلاح ويحلفه أنه لم يتوف النفقة ويكة اهـ حلبي (قوله ولا كانت ناشئة) تقدم  
أن الناشئة إذا عادت ولو في سفره تجب لها (قوله مضت عتقها) فيه لأنه لو لم تض عتقها ظاهراً النفقة (قوله  
أنه أو فاهما) أي ما عطاها لها من غير واسطة وأما بالارسل (قوله طوك الخ) لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت  
بغير حق (قوله ونكت) قيد نكول المرأة لأن نكول الكفيل ليس يلزم فنكول المرأة يكفي لبثت الخيار للزوج  
وان لم ينك الكفيل لأن النكول إقرار والاصيل إذا أقر بالمال لزم الكفيل وان يجد الكفيل ولا ضمان على المودع  
لأن أمر القاضي بالرفع اليه اقدم صح فصار كما مره بنفسه اهـ ويخالف قوله والاصيل إذا أقر الخ مافي المبسوط  
وشرح الطحاوي أنها لو أقرت أنها انجبت نفقتها فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل اهـ وقد ذكر الخواص  
بعدم الحق مافي المبسوط بجر إذا علمت ذلك فقوله الشارح ونكت لا يلزم لأنه بمنزلة الإقرار وإذا أقرت لا يلزم  
الكفيل فكذا إذا نكحت (قوله باقاة الزوجة) هذا يعمز التقيد بالإقرار به وانما لم يفرض لأن المودع والمديون  
ليس انحصار عن الغائب في إثبات النكاح (قوله أو بالنسب) المناسب لهذا الذي يتقرر بغيره لا يفرض على غائب  
باقاة الزوجة أو القريب ولاداً كما لا يخفى اهـ حلبي (قوله ان لم يحلف مالا) يعمز قوله في ماله (قوله وبأمرها)  
بالتص مطلقاً على يفرض اهـ حلبي (قوله ولا يقضى به) أي بالنكاح وهو معطوف على قوله لا يفرض اهـ حلبي  
(قوله وقال زفر يقضى بها) ولا يحتاج إلى إقامة بينة أنه لم يخلف لها نفقة على قوله بجر (قوله لابه أي بالنكاح)  
انفاها وقول البينة عليه للنفقة أجاز زفر (قوله على هذا) أي قول زفر (قوله وهذا من الست) قال الجوى  
ووصلت إلى خمس عشرة مسألة وقد نظمتها في قصيدة من بحر البسيط سميتها عقود الدرر فيما يقضى به من أقوال  
الامام زفر منها في هذه المسئلة التي الكلام فيها قولي

أما ما عارض على من غاب بينة \* من زوجة صح للانفاق بالملى

ومنها عقود المريض في الصلاة كهيئة المتشهده ومنه عقود التمثيل كذلك ومنها من سعى إلى سلطان ظالم يبرى  
تفرقة ومنها دعوى النفاة ولا بد فيها من بيان الحدود الأربعة ومنها قبول شهادة الأعمى فيما فيه تسمع ومنها  
أن الوكيل بانشاء الخصومة لا يلائق قبض المال ومنها أنه لا يسلط خبارا اشتري إذا رأى الدار من صحتها  
لمنها أنه لا يسلط خياره إذا رأى ظاهر الذوب مطوياً ومنها أنه يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس  
الحكم ومنها أنه يجب على المراجع بيان أنه اشتراء سليماً بكذا إذا انقلب عنده ومنها أن تأخير التشفيع النفقة شهراً  
بعد الاثبات يطلها ومنها أنه إذا وصى بثلث نقد وغنمه فضاع الثمان فله ثلث الباقي. ومنها أنها إذا قضى  
الفرع من جباة بدل زوجه فانه لا يجبر على القبول ومنها أنه إذا أنفق الملقط على اللقطة وجبها إلا شفاهاً فهلك

(وبالزوجة و) بقرينة (الولاد وكذا) الحكم  
الثابت (إذا علم فاض بذلك) أي ببال  
وزوجة ونسب ولو علم بأحدهما احتج إلى  
الإقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة هنا لعدم  
النسب (وكذاها) أي أخذتها ككفلاً  
بما أخذته وجوباً في الأصح (وبما معها)  
أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل أخذ نفقة  
فلو ذكر الضرب كان السكال مكان أول  
أن الغائب لم يدهها النفقة ولا كانت ناشئة  
ولا مطلقة مضت عتقها فان حضر الزوج  
وبرهن أنه أو فاهما أخذت وكذا لو لم يبرهن  
أو كفيلها بردها أو طولت فقط (لا) لزوج  
ونكت ولو أقرت طولت فقط (نكتة) على  
على غائب (باقاة) الزوجة (ولا) يفرض أيضاً  
النكاح (أو بالنسب) لا يفرض عليه  
(ان لم يخلف مالا) فاقامت بغيره (لا يقضى به) لأنه  
وبأمرها بالاستدانة (وقال زفر يقضى بها)  
قضاء على الغائب (وقال زفر يسلط) وعمل  
أي بالنفقة (لا به) أي بالنكاح (وقال زفر)  
القضاء اليوم على هذا به للعاجلة فبقي  
وهذا من الست التي ينبغي بها يقول زفر

قائه يسقط ما أنفق هذا حاصل ما ذكره في رسالته (قوله وعليه) أي على قول زفر (قوله فلو غاب) ولو أقل من مدة  
 سفر كما سلف (قوله تقبل بنتها على النكاح) أي ولا يقضي به لما تقدم من أنه لا يقضي بالنكاح عند ناوله عند  
 زفر اه (قوله ان لم يكن عالما به) أما إذا علم به القاضي في فرضها لها لا كقائه بعلمه كما سلف (قوله بالانفاق)  
 أي من مالها ان كان لها مال على نفسها وأولادها (قوله أو الاستدانة) أي من الغير لفتها ونفقتها سم ان لم يكن  
 لها مال (قوله لترجع) أي ينفقها ونفقة them (قوله وتجب المطلقة الرجعي الخ) قال في الهندية المعتدة عن الطلاق  
 تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو لا نكاحا كانت المرأة أو لم تكن خاتمة (قوله والفرقة  
 بلا معصية) الاصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كان يحق  
 لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعصية من جهة غير هاتين النفقة فلا معصية النفقة والسكنى  
 والمبانة بالخلع والايلاء ووردة الزوج ومجمعة الزوج أمتها تسحق النفقة وكذا امرأه العنين اذا اختارت  
 الفرقة وكذا أم الولد والمذبة اذا اعتقتا وهما عند الزوج وقد بؤاه المولى يتنا واختارتا الفرقة وكذا المغيرة  
 اذا أدركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة وان ارتدت أو طأعت  
 ابن زوجها أو أباه أو لمسته بسهولة فلا نفقة لها استحسانا ولها السكنى هندية (قوله وفريق بعدم كفاية) أي بعد  
 الدخول فيه وفيما قبله من الخيارات وهو مبني على ظاهر الرواية أن النكاح ينعقد ولا وليا حتى الاعتراض  
 (قوله ان طالت المدة) قيد في السكنى وظاهره هذا أن كسوة المعتدة على التفصيل ان استغنت عنها القصر المدة  
 كما اذا كانت عذتها بالحيض وحاض أو بالانقطاع لا كسوة لها وان احتاجت اليها لاول المدة كما اذا كانت  
 مدة الطهر ولم تحض فان القاضي يفرض لها وهذا هو الذي حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل وهو تحرير  
 حسن مفهوم من كلامهم كذا في البصر (قوله ولا تسقط النفقة المفروضة الخ) ظاهره سواء استدانت بأمر  
 للقاضي أو لا والذي في الهندية بخلافه وعبارة اذا فرض القاضي نفقة المعتدة في مذهبها وقد استدانت على  
 الزوج أو لم تستدنت ثم انقضت عتتها قبل أن تقبض شأن الزوج فان استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع  
 بذلك على الزوج وان استدانت بخير أمر القاضي أو لم تستدنت أصلا قبل تسقط وهو الصحيح كذا في جواهر  
 الاطلاعي اه ونقل نصه في البصر عن الذخيرة (قوله فلها النفقة) ويكون القول قولها طالبت المدة  
 أو قصرت بجر (قوله ما لم يحكم بانقضائها) فان حكم به بان أقام الزوج بينة على اقراره برئ منها حلي عن  
 البصر (قوله ما لم تدع الحبل فلها النفقة الى سنتين) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره فان ادعت الحبل  
 وهذا التركيب يقضي أنها اذا ادعت الحبل بعد الحكم بالانقضاء فلها النفقة الى سنتين مع أن الذي تقدم  
 في باب ثبوت النسب أنها اذا أقضت بانقضائها في مدة نكحته لم تستدنت بولدها لستة أشهر فأكثرت من وقت الاقرار  
 لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة الى سنتين اه حلي والاولى جعلها مسئلة مستقلة كما صنع في البصر فانه  
 قال وان ادعت حبلًا أنفق عليها ما بين اربعين سنتين من يوم طلقها فان قالت كنت أظن اني حامل ولم أحض  
 وأتممت مدة الطهر الى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يري ويح ويأمر أريد النفقة حتى تنقضي عتدي وقال الزوج  
 قد ادعت الحبل ولوا كره سنن فان القاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقض العدة اما بلاثان حيض  
 أو بحد أو بغيره في ثلاث أشهر بعده فان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحيض  
 والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضائها المدة اه (قوله وان شرطه) بان قال على أنها ان لم تكن  
 حاملا ردت ما أخذته بجر (قوله ولو صالحها على نفقة العدة) أي بدارهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنقضي ذخيرة  
 (قوله صح) لانها معلومة بعد دها (قوله للجهالة) لانها تختمل أن عتتها تنقضي في سنتين يوما ويحتمل أن عتدها  
 الطهر فيسقط عليها هذا العلم ولم يتكلم على الحامل اذا صولحت ويجزئ حكمها والظاهر عدم المعصية لان مدة  
 الحمل تختلف (قوله ولو حامل) تفسير للاطلاق وهو ما في النهر وفي البحر والنهر والهندية والنهر بلالية ونقل  
 الجهرى عن البرجندى استثناء عتدها الوفاة الحامل فتجب لها النفقة وفي التمهات في من المضمرات قبل الحامل  
 النفقة في جميع المال فحصل أن معتدة الموت الحامل تختلف في وجوب النفقة لها الا الآن تكون أم ولد فتجب  
 لها النفقة بالانفاق من جميع المال لانه لا يرثها قال في النهر وينبغي أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها  
 واعترف بأن الحبل منه سكنها لم تلد الا بعد الموت أبو السعود حريدا وقوله في النهر واعترف الخ ليس بالارزاق فان

وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار وقبل ينسبها  
 على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم  
 ويأمرها بالانفاق أو الاستدانة لترجع بجر  
 (و) تجب المطلقة الرجعي والبائن والفرقة  
 بلا معصية كسارعتي وبلوغ وفريق بعدم  
 كفاية النفقة والسكنى والكسوة ان طالت  
 المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمعنى المدة  
 على المختار بزيادة ولو ادعت امتداد الطهر  
 فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع  
 الحبل فلها النفقة الى سنتين من طلقها قالو  
 مستأنس بسبعين أن لا حبل ولا رجوع عليها  
 وان شرطه لانه شرط باجل بجر ولو صالحها  
 على نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحيض  
 لا للجهالة (لا) تجب النفقة بانواعها  
 (معتدة ولو مطلقة) من مولاهما فلها النفقة  
 من كل المال جوهرة

تصدق ورثته بعده كافر ارموا نجا احتج الى ذلك لان نسب ولد أم الولد الثاني ثبت بالسكوت وهو في حال الولادة  
كان ميتا (قوله به صحتها) اما ان كانت الفرقة من قبله فلها النفقة مطابقا بميتة أو بغيره بميتة طلاقا  
كانت أو فسخا بغير (قوله قهستاني وكناية) عبارة القهستاني والكلام مشر إلى أنه لا سكنى في هذه الفرقة وهذا  
اذا خرجت من بينه والا فواجب كما أشير اليه في الكفاية اه قال الحلبي ولا يقال في مثل هذا قهستاني وكفاية  
بل قهستاني عن الكناية اه (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها (قوله فلا تسقط بحال) حتى لو خالها  
على أن لا نفقة لها ولا سكنى ظاهرا السكنى دون النفقة لان النفقة حقها فيصح الا برأ عنها دون السكنى بغير (قوله  
بردتها بعد البت) قال في الهندية وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى سقطت نفقتها لا من الرد ولكن  
لانها تجلس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تجلس بعد بل هي في بيت زوجها فانها لا نفقة  
فان ثابت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزال العارض وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا فأو بانسافا ما المعنونة من  
طلاق رجعي اذا ارتدت فلا نفقة لها ما جئت أولا كافي (قوله لا يفيكين اية) أي وهي معتدة البائن كما هو فرض  
المسئلة أو معتدة فرقة بغير طلاق وان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا نفقة لها عندية (قوله اعدم حسبها)  
أي التي فارقت بفيكين ابن زوجها (قوله حتى لو لم تجلس فلها النفقة) أي ان يثبت في بيته كما هو صريح عبارة  
القهستاني السابقة وحيث يذهب تنفي عن هذه الجلة بعبارة القهستاني وقيل بدلها فان عادت الى بيته عادت  
النفقة الا اذا حلفت بدار الحرب وحكم بطاقتها ثم عادت اه حاشي قال في البحر لافرق بين المثلثين في الحقيقة  
لان المرتدة بعد البينونة لم تجلس تجلس لها النفقة كافي غاية البيان والمحيط كما يمكنه والممكنه اذا لم تلزم بيت  
المعدة لا نفقة لها فليس لردة أو التمكين دخل في الاسقاط وعدمه بل اذا وجد الاحتباس في بيت المعدة وجبت  
والالا اه (قوله ثم عادت) أو سببت سواء عثقت أو لا عندية (قوله وهو يشير الخ) أي التعليل بأن المساق  
كلوت وهي عبارة النسيب لآلية كما قال الحلبي (قوله يعودها) أي مسلمة وعلى ذلك يحمل ما في النهر من قوله  
ولو جئت أو لحقت فعادت الى الاسلام ورجعت الى بيتها عادت نفقتها لان نفقة اه (قوله بأنواعها) الثلاثة  
المبوسر والمأكول والسكنى لكن في ايجاب السكنى كفي قطرقان الفضل لا يحتاج اليها الا لهم الا ان يقال  
أن وجوبها فيما اذا كان محضونا وطلبت الحاضنة السكنى كما ترى الحاضنة (قوله على الحز) اما اله بد فان كانت  
زوجه حرة أو مكاتبه فنفقة الولد عليها وان كانت أمة فنفقته على مالكها وبارأى بعض هذا في النسخ (قوله  
لطقة) هو الولد حيث يستطمن بطن أمه الى أن يحلم ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل أول ما يولد  
صبي ثم ما حل اه حاشي عن النهر والنفقة على الأب الى أن يبلغ حد الكسب وان لم يبلغ الحلم فاذا بلغ - هذا الكسب  
كان للأب أن يزوجها ويتفق عليه من أجرته وليس له في الاثنى ذلك بغير (قوله والجمع) لعل عموم المجمع من حيث  
اضافته لانه مفرد مضاف لانه إطلاق أقوى لان جمعه أطفال قال تعالى واذا بلغ الاطفال الآية (قوله لفقر)  
كان عليه أن يقول الذي لم يبلغ حد الكسب لمساكف (قوله على مالكه) أي لا على ابيه حرا كان الأب أو عبدا  
بصرف في الشرح لف ونشر مشوش (قوله ان أشهد) أي أو أؤذنه القاضي بغير (قوله لان نوى) أي لا يرجع بما  
أنفق ان نوى الرجوع به الا بانه أي فيما بينه وبين الله تعالى فيعمل له الرجوع بغير (تنبيه) ان كان الصغير عقار  
أو ردة أو سب أو سبب واحتج الى النفقة كاللأب أن يبيع ذلك كله ويتفق عليه لانه غني بهذه الاشياء (قوله  
يكتسب) أي اذا كان قادرا على الكسب وان امتنع حبس وقوله أو يتكفف أي بآل الناس بكفه ان عجز عن  
الكسب ففي المقام توزيع أفاده صاحب البحر وليس المراد من عبارة المؤلف التخيير (قوله ويتفق عليهم) الانسب  
عليه وقيل نفقته في بيت المال (قوله ولو لم يتيسر) أي الكسب أو لم يف كسبه بما جنته بغير (قوله ورجع) أي  
اذا كان أشهد أو أمره القاضي وسأني أن هذا قول ضعيف وانه لا رجوع الا للام وموسرة (قوله ولو لم ينفقه)  
الأم) ظاهره ولو كان التسكاح قائما (قوله وأمره بدفعها للام) لانها أرفق بالاولاد (قوله ما لم تثبت خيانتها الخ) قال  
في البحر ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين وكذلك وظاهر قدر النفقة فالقاضي بالخيار  
ان شاء يدفعه الى نفقة يدخلها اليها صبا حوا ومساء ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيره ان يدفعها على الاولاد اه  
فالضهير يدفع أو يأمر بارجع الى القاضي (قوله ومساء) كذا في نسخة والواو بمعنى أو فهو مخير بين أن يدفعها  
في صبيحة اليوم وبين أن يدفعها في المساء اليوم الثاني وانما يدفع كذلك لانها تسدر خيانتها في يوم

(ونحب السكنى) فكذا (المعدة فرقة به صحتها)  
الا اذا خرجت من بينه فلا سكنى لها في هذه  
الفرقة قهستاني وكناية (كرزة) وتقبل اية  
من ما علمه وكنسوة وانسقط بحال  
(لا غيرها) من ما علمه ولا تسقط بحال  
أن السكنى حتى الله تعالى فلا تسقط بحال  
والنفقة حقها فتنسقط بعد البت أي  
ونسقط النفقة بردتها بعد البت أي  
ان خرجت من بينه والا فواجب كفاية قهستاني  
(لا يفيكين اية) لعدم حبسها بالخلاف المرتدة  
حتى لو لم تجلس فلها النفقة الا اذا حلفت بدار  
الحرب ثم عادت ونابت لمسه وطالعته بالحاق  
لانه كارت بغير وهو يثبت الى أنه قد حكم  
بلد بها والاقعة وندقتها يعودها فليحفظ  
(و) تجب النفقة بانواعها على الحز (المعدة)  
يعم الاثنى والجمع (الفقر) الحز فان نفقة المملوك  
على مالكة والنفي في له الحاضنة فله حاضنة  
فعل الاب ثم يرجع ان أشهد ان نوى الا بانه  
ولو كانا فقيرين فلا ب يكسب أو يتكفف  
ويتفق عليهم ولو لم يتيسر أنفق عليهم الزبيب  
ورجع على الاب اذا أيسر ذخير ولو خافته  
الام في نفقته فخيرها القاضي وأمره بدفعها  
للام ما لم تثبت خيانتها فدفع لها كسبا  
ومساء أو يأمر من يتفق عليهم

(قوله عن نفقتهم) أي نفقة الاولاد الصغار موسرا كان الزوج أو معسرا بحر (قوله تدخل تحت التقدير) أي تقدير المقدرين كان يفرض لها حصة من دراهم نفقتهم والحال أنه يكفيهم تسعة أو ثمانية لكن اذا جاء المقدرين بقول بعضهم يكفيهم العشرة والبعض يقول أقل وهذا الجمله تفسير للزيادة اليسيرة (قوله زيدت) أي الى الكفاية (قوله رجعت بنفقة دون حصتها) لأن نفقة الاقرب تفرض بعد هلاكها أو سرقة اقبل المذدودون الزوجة كما مر (قوله وفي المنية أب معسرا الخ) ينبغي أن يراد بالمعسر من أعسر عن الكسب والتكفيل لرواقي عبارة الذخيرة السابقة (قوله تؤمر الام) أي يأمرها القاضي (قوله وهي أولى من الجدة الموسر) مثله في البحر حيث قال الام أول بالتكفل من سائر الاقارب حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة ولا صغير جدموسر تؤمر بالانفاق من مال تقسمها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بذلك لانها أقرب للصغير وهذا ينافي ما في الاشياء من كتاب الفرائض الجدة كالاب الا في ثلاث عشرة مسألة منها ما في الثانية مات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم أم وجد أبواب فالنفقة عليهم أملا ما هو وينافي أيضا ما في الواقعات للعلامة عبد القادر نقلا عن الثانية في نفقة ذوى الارحام حيث قال رجل مات وترك ولدا صغيرا أو ابنا كانت نفقة الصغير على جده فان كان للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام أملا ما في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن الامام كانت نفقة الصغير على الجد كمالو كان مكان الجد اب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الام كالمدة وحاصل دفع المناقاة أن ما في الاشياء والواقعات مفروض حال موت الاب وما في البحر حال حياته (نفقة) قال في الهندية وان كان الاب قد مات وترك أموالا وترك اولاد اصغارا كان نفقة الاولاد من انصباهم وكذلك كل من يكون وارثا فنفقة في نصيبه وكذلك امرأة الميت وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من انصباهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يفرض لكل أحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه في النفقة على قدر وسعة أموالهم وضيقةها ويشترى للصغير خادما ان كان يحتاج اليه لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فان كان الميت لم يوص الى أحد وله اولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد في نصيبه ونصيب القاضي وصافي ماله فان لم يكن في الباقية قاض فأتفق الكبار على الصغار من انصبا الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فأما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم ذخيرة قال مشايخنا في رجال في سفر أئمتنا على أحدهم فأفق الآخر على المغنى عليه من مال المغنى عليه لم يضع استعدانا وكذا اذا مات فجوز صاحب من ماله وعقابه فيها (قوله لا ولادة من الامة) بل نفقتهم على سدا لامة الا ان يشترط الزوج حرثهم فنفتهم عليه والمراد بالامة غير المكتوبة أما هي فنفتهم عليها تبعيتهم لها في الكتابة (قوله ولومن حرثة) بل النفقة عليها حيث ذوان كانت أمة أو لادة فنفقة الجميع عليه وأولفهم فنفتهم على مولى أهمهم (قوله وعلى الكافر نفقة ولده المسلم) لانه حرثه واختلاف الدين انما يسقط الارث لا النفقة في الاولاد والزوجة (قوله كما سيجي) أي في شرح قول الكنز ولا نفقة مع اختلاف الدين (قوله العاجز عن الكسب) كالذي به زمانة أو عي أو شلل أو ذهاب عقل حوى (قوله كاتني) أي الى أن تترج واذ اطلقت وانقضت عدتها عادت نفقتها حوى (قوله مطلقا) أي ولو تادرة على العمل قال الشريف الحوى وليس له أن يؤجرها في عمل وان كان لها قدرة (قوله ومن يلحقهم العار بالكسب) كبناء الكرام اذا كانوا لا يجدون من يستأجرهم حوى وظاهره أنه لا يشترط عدم اهتدائهم للكسب أبو الهود (قوله وطالب علم لا يتفرغ لذلك) أي للكسب (قوله لطلبه زمانا) قال في الدراية أني وطالب علم لا يهتدي الى الكسب وهذا اذا كان به رشد كافى الخلاصة ولذا قال صاحب المنية والقنية أنا أفق بعدم وجوبها فان قلنا منهم حسن السيرة مشقة بل بعلم الدين وأكثرهم فساق مبتدعة شرهم أكثر من خيرهم يحضرون الدروس ساعة لخلافات ركيكة ضررها في الدين أكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالحزيرة والغيبة والوقوع وغيرها مما يستحقون به لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين فبقذف الله تعالى البعض في قلوب آياتهم ويترفع منهم الشفقة فلا يعطون مناهم في ملابسهم وطعم فطابونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التافيف ولو علم المالك بسيرتهم لم يفرغوا الانفاق عليهم فضلا عن أن يفرضوا انفاقهم كذا ذكره الفهستاني وأما من كان بخلافهم فنادوا في هذا الزمان فلا يفرد بحكم لخرج التميز بين الصالح والمفسد قلت نرى طلبة العلم بعد الفتن العامة المشغلين بالفقه ونحوه يمنعه الكسب عن التعميل

وصح صلحها عن نفقتهم ولو زادت بسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكسبهم زيدت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية أب معسر وأم موسرة تؤمر الام بالانفاق ويكون ديناً على الاب وهي أولى من الجدة الموسر وفي النفقة على الخزانة ولادة من حرث الموسر ولا على العبد ولا ولادة من حرثه وفي الكافر نفقة ولده المسلم كما سيجي بحر (قوله) كذا يجب لولده (الكسب) العاجز عن الكسب كاتني مطلقا ومن ومن يلحقهم العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك بعد ما طلبه زمانا كما بسط في القنية

ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الا ان قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة  
 كالاخواب كافي البحر عن القضية وكتب بعض الافاضل بها مشبه ما لفظه اقول طلبية زمانها يحضرون مجالس  
 العلم بلا مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا مراجعة ويسألون مسئلة الامير وينهقون كهنق الحبير واذ قاموا  
 من الدرس وسئلوا عما القى اليهم لم يوجد عندهم شيء من القوائد ولا في فكرهم ذرة من العوائد فجل همهم العياط  
 والصباح والتكلم بلا روية ليقال انه تكلم وبئست النية لا بارك الله تعالى فيهم انهم سفلى لا يستحقون شيئا لا كثيرا  
 ولا قليلا ولا يجب على آباءهم نفقتهم اولئك كالانعام يلهمهم اضل سبيلا اه كلام الدر المنسق واقول الحق الذي  
 تقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوده الذي الرشد لا غيره ولا سرج في التمييز بين  
 المفيد والمضلل فانه ورمسالك الاستقامة وتمييزه عن غيره وبالله تعالى التوفيق اه حاشي (قوله بنى الرشد)  
 اظاهر انه هو المشتغل بالعلم الدقيق المعرض عن الفسق والابتداع الذي لا يتوغل في الغلغلة والاضافات الرصاصة  
 المفترقة في الدين ولا يشتغل بالسخرية والغيبة في أعراض الناس ومن اتصف بفضدها كرهه وغيره رشيده  
 كايستفاد مما سبق (قوله في ذلك) اى في نفقة طفله والولد الكبير العاجز والانى مطلقا (قوله كنفقة ابويه) اى  
 فانها تجب على الولد من غير ان يشاركه احد من الاعام والعلمات والاجداد والجدات وتجب على الذكور والانات  
 بالسوية لان المعنى وهو التأويل يشمل الذكر والانثى وفي الجوى عن البر بندي ولو كان للفقير ابان احدهما  
 فأتى في انثى والاخرى كانا فاطمة كانت النفقة عليهم بالسوية وفي الذخيرة عن الحلواني التسوية انما يكون  
 اذا كان التفاوت يسيرا اما اذا كان التفاوت فاحشا يجب ان يتفاوتا في قدر النفقة وانما وجبت على الولد  
 نفقته ما لان لهما في مال الولد تأويل لقوله عليه الصلاة والسلام انت وما لك لا ييك ولا تأويل لهما في مال غيره  
 ولانه اقرب الناس اليه ما فكان أولى بايجاب نفقته عليه وبازمه نفقة اجداده وجسدانه لانهم من الآباء  
 والاقربات ولو كانا فاقمين واما كانوا من قبل الاب والام كافي الشر بلاية ويشترط لهم الفقر ولو كان لهم منزل  
 وخادم ففي استحقاق اجرة المنزل ونفقة الخادم خلاف ورواية الاستحقاق هي العواوب ودل الطلاقه ان الاب  
 لو كان مع فقره يتدر على الاكتساب تجب نفقته ايضا بالسوءود (قوله وعمره) اى زوجته وفي الصحاح العرس  
 بالكسر امرأة الرجل اه (قوله به يفتي) راجع الى مسئلة الفروع ووجه ما روى عن الامام ان نفقة الولد على الاب  
 او الام اثلاثا يعني الكبير اما الصغرة نفقته على آبيه خاصة من غير خلاف قال الشربلاني ووجه الفرق بين  
 الصغرة والكبير ان ان اجتمع للاب في الصغرة ولاية وموثة حتى وجبت عليه صدقة فطره فاخص بزوج نفقته  
 عليه ولا كذلك الكبير لان نفقته لا تدرى الولاية فيشاركه الام اه (قوله فتجب على غيره) عن تجب عليه نفقته عند فقد  
 الاب (قوله بلا رجوع عليه) اى على الاب والابن اذا ابسر (قوله الا الام وسيرة) اى فانها اذا انفقت على  
 الاولاد فترجع على الاب بوقته الشارح سابقا من النية حيث قال وفي النية اب معسر وام وسيرة تؤمر الام  
 بالانفاق ويكون دينها على الاب وهي أولى من الجدا المورس اه (قوله قال) اى صاحب البحر (قوله وعليه) اى على  
 المعصم من المذهب من ان الرجوع انما يكون للام فقط (قوله فلا بد من اصلاح المتون) اى والشروح الواقعة فيها  
 اثبات الرجوع مطلقا كعبارة الذخيرة التي نقلها الشارح قريبا لفظه ولو لم يتيسر أنفق عليهم القريب ويرجع على  
 الاب اذا ابسر (قوله جوهره) ان كان المراد ان صاحب البحر نسب ذلك الى الجوهره فلا بد من تلوه عباره عن  
 ذلك وافتها واصاله ان الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت الام المورس والافالاب كالميت والوجوب  
 على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في المعصم وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كالايجي اه وان كان  
 المراد ان صاحب الجوهره نقل ذلك عن صاحب البحر فبطلانه ظاهر لسبق صاحب الجوهره على صاحب البحر  
 (قوله فالام حق) لعل وجهه ان لها من البراضة ما لا لب كادات عليه الاحاديث وذلك لكثرة تحملها  
 المشاق في حمله وولادته ورضاعه وحضائه وقد بين الله تعالى سبب الاحسان في حقها دون الاب بقوله عز وجل  
 حاتمته وحماته واهلها ومن حمله امه كرها ووضعته كرها (قوله فالطفل احق) لانه لا صبر له ولا يمكنه التكسب  
 ولا التكفف بخلاف الاب (قوله وقيل يسعها) اى يقسم ما يتحمل من النفقة فيها اى في المشتمل (قوله)  
 وعليه نفقة زوجة آيه) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون زوجة الاب مسلمة او ذمية وهو مشكل لان النفقة  
 مع اختلاف الدين لا تجب الا في الزوجية والولاد وقد يقال وجوبها عليه انما هو بطريق التبعية لا بغيره

ولذا قبله في الخلاصة بنى الرشد (لا يشاركه)  
 اى الاب ولو لم يشاركه احد في ذلك كنفقة ابويه  
 وعمره) به يفتي ما لم يكن معسر فنجب  
 بالبيت فتجب على غيره بلا رجوع عليه على  
 المعصم من المذهب الا الام وسيرة بغيره قال  
 وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره  
 ففروع لولم يقدر الا على نفقة احد ابويه  
 فالام حق لولده اب واخل فالطفل احق  
 وقيل يسعها فيها ووليها نفقة زوجة ابويه  
 وان ولد



في التابع ما لا ينفرد في غيره حموي وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً او به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا حال في المحيط وعلى هذا فلا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان به هذه المنابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة اعتماد هذه الرواية وأن القول بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن أبي يوسف بجر (قوله بل وزوجه أو نسبه) محمول على ما اذا كان زناً أو مريضاً كما هو المذهب مخرج به في الذخيرة (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فاذا كن مؤسرات فالوسط أو مسرات فالدون تساوين مع الزوج في الفروع وان كان بعضهن مؤسراً والبعض مسراً كان كل من زوجتان مؤسرة ومهسرة فالظاهر ان يدفع اليه نصف نفقة مهسرة ونصف نفقة مؤسرة فان كانت نفقة المؤسرة أربعين والمهسرة ثلاثين يدفع اليه خمسة وثلاثين عشرون منها للمؤسرة والخمسة عشر للمهسرة وقد اعتبرنا في الجميع حال الزوج مع الزوجات (قوله بل وزوجها عليهن) ولهن ان يرفعن أمره الى القاضي ابأمر من باعته ما يكفين وتكون ديناً في ذمته يدفعها اذا أبصر وان لم يجدن من يدينه وجبت نفقتهن على من تجب عليه لولا الزوج (قوله وفي المختار والماتق الخ) بخلافه ما قدمه المصنف في باب المهر وأقره المؤلف ولفظه ما ولا يطالب الاب بمرأته المغيرة غير انما الفتي فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لامن مال نفسه اذا تزوجه امرأه الا اذا ضمنه على المدة وكافي النفقة فانه لا يؤاخذها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا ضمنه الرجوع عند الاداء اه ووجه المخالفة أن التعبير بعلى يفيد الوجوب ولم يقيد بالضمان والذي يظهر أن ما هنا هو القول عليه لأن ذكر الشيء في غير محله قد يساهل فيه أو ما تقدم في المهر محمول على غير الفقير الزمن والمغير الفقير والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لقدري أفندي) اه عبد القادر بن يوسف كما ذكره أول خطبة الكتاب المذكور (قوله ويجبر الاب الخ) الظاهر ثبوت الرجوع له كما في النظر لا تنية (قوله امرأته الغائب) انما يقيد به ليقيد انه لو كان حاضر الا لزمه نفقة لهم وعلى ذلك يحمل ما في الوقعات قبل هذه العبارة من قوله رجل معسر زن وله عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله ان كان من عليه نفقة انما يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان اباً لا يجبر على نفقة زوجة الابن لأن زوجة الاب تجردهم وخدمة الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن اه (قوله اترجع بها على الاب) أي الغائب ويقال له مثله فيما يأتي وهذا لا ينافي ما تقدمه من تعميم أنه لا رجوع للام لأن دام فروض في الغيبة وذلك في الاعسار (قوله اترجع على زوج أمة) أي أو على أبيه وقد صرح به في الوقعات وزوج الام يشمله (قوله وكذا الام) أي فيجبر على النفقة ويرجع بها على الاقرب (فرع) لو كان للصبي أم مملقة وقد خرجت من العدة فاحتاجت الى أن ينفق عليها من كسب ولها طهر ذلك لأن الاب حتى احتاج اليه فله أن يأخذ منه قدر حاجته فكذا الأم اه واقعات (قوله وأقره الوصي) أي بالامر (قوله ولا يعلم ذلك) أي الامر (قوله لو المنفق عليه صغيراً) لانه هو الذي يتصرف عليه الوصي أما الكبير فالنفقة عليه تبرع (نفقة) الوصي اذا اشترى من مال نفسه كسوة للصغيراً وما ينفق عليه يرجع اذا أشهد على ذلك وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي يقبل في حق الاتفاق لاني حتى الرجوع بالاشهاد بزيادة وفي الغيبة والخلاصة أن الرجوع بالنسب وان لم يشهد بخلاف الابوين ويقبل قوله في كل ما يذعه من الاتفاق الا في اثنتي عشرة مسئلة والاصل أن كل شيء كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا ولا الاب ذلك ما عاك الوصي بخلاف الجد والاب اعارة طهره اتفاقاً لا ماله على الاكثر ولو اشترى لغيره فاباؤه ما أو أشهد أنه يرجع به يرجع به لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ومثله لو اشترى له داراً أو عبداً فترجع سواء كان له مال أم لا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه وانما كتبته هنا لكثرة الاحتجاج اليه فليحفظ اه من الدر المنق (قوله وقيل لا) ظاهره أن القولين على حد سواء وفي الدر المنق أن كل من قام عن غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالانفاق عليه وبقتضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء زكاته ماله وبأن يجب فلاناً مينا لا رجوع وكل موضع عاك المدفوع اليه المال المدفوع اليه ما بلا عاك مال فان الأمر يرجع بلا شرطه والا فلا اه (قوله وكذا كل ما كان مطالبا الخ) أي فانه يرجع بالامر به بلا شرط الرجوع (قوله بكناية) صورته جنى على شخص وقضى عليه بالارث فأمر شخصاً بدفعه عنه فله الرجوع بما دفع وان لم يشترط الرجوع (قوله ومؤمن ماله)

بل وزوجه أو نسبه أو نسبه لوله زوجان فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ابوزعها عليهن وفي المختار والماتق الخ نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زماناً وفي الوقعات المتضمنة لقدري أفندي ويجبر الاب على امرأته الغائب ولها طهر وكذا الابن نفقة الولد ترجع به على زوج أمه وكذا الاخ على نفقة الام اترجع بها على الاب على نفقة اولاد أخيه اترجع بها على الابن على نفقة اولاد أخيه الا غاب الاقرب انتهى وصح كذا الا بعد اذا غاب الاقرب أخيه وفي الفصول من الرابع والثلاثين أخيه فيفق على بعض الورثة فقال أنفق باص الوصي وأقره الوصي ولا يعلم ذلك الا بتق الوصي بعلى ما أنفق قبيل قول الوصي الوصي عليه صغيراً انتهى وفيه قال أنفق الوصي على أبي أو ولادى فله قبل يرجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل ما كان مطالبا به من جهة العباد بكناية ومؤمن ماله

كالعشر والخراج (قوله ثم ذكر) أي صاحب القسولين (قوله إن الأسير) أي الذي أخذ في دار الحرب (قوله  
 أصدره) أي ليطالب به بشئ قال في انقاسه صادره على كذا طالبه به (قوله خلفني) أي من أيدي الكفار  
 أو السلطان (قوله قيل يرجع) ظاهره الرجوع ولومن غير تعيين قدر ومن غير اشتراط رجوع (قوله وقيل لا) أي  
 لا يرجع إلا أن يشترط الرجوع وانظر هل يشترط مع ذلك تعيين المقدار من الامر (قوله في الصحيح وبه يفتي) وجهه  
 أن ذلك ليس واجبا عليه شرعا ولا مطالبا له من جهة العباد (قوله وليس على أمه ارضاعه) أي الام التي هي  
 في عقد النكاح أو المطلق (قوله بل ديانة) أي تؤمر ديانة لأنه من باب الاستخدام وهو واجب عليها بجر وهذا  
 فاصر على غير المطلقة (قوله الا اذا تعينت) بأن لا يأخذ لبن الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع  
 بلا أجره وليس للاب ولا لله غير مال اه حلي عن الدر المنثور واجبارها في هذه الصور متفق عليه كما يفاد من  
 البحر (قوله كما مر) أي في الحضانة حيث قال المصنف والشارح ولا تجبر من لها الحضانة عليها الا اذا تعينت لها  
 بأن لم يأخذ ثدي غيرها ولم يكن للاب ولا لله غير مال به يفتي خاتمه وهل تجبر حيث سب بلا أجره كما في الحضانة يحرر  
 (قوله تجبر على ابقاء الاجارة) يعني فيما اذا استؤجرت شهرا مثلا فلما انقضى الشهر أبت أن ترضعه وقد تعينت وهل  
 لأن الحضانة لها) أما اذا سقطت الحضانة فالامر للاب وظاهر هذا التعليل أن كل من ثبتت لها الحضانة في حكم  
 الام (قوله ولا يلزم القدر المكث عند الام) فلها أن ترضع وتعود الى منزلها كما لها أن تجعل الصبي الى منزلها  
 أو تقول أخرجه فترضع عند قضاء الدار ثم تدخل الولد على الوالدة (قوله ما لم يشترط) أي المكث في العقد (قوله  
 خلافا للذخيرة والنجبي) أي لمؤلفيهما حيث فلا يجوز استئجارها من مال الغير لعدم اجتماع الواجبين على  
 الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر والوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قاله من أنه  
 لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز من غير ذلك خلاف لأنه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع  
 أجره الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعا لما جاز هنا قد بره اه اي بل المانع أنه واجب ديانة لكن في الجوى  
 عن البرجندى معز بالمنصورية مالفظة ذكر ابن رستم عن محمد أنه اذا استأجر الاب أمه من ماله حال قيام  
 النكاح يجوز لأن نفقة المأبوت من مال الرضيع فيجوز أن تستوجب الاب في ماله مقابل الرضاع بالشروط  
 وانه تنوى على هذه الرواية اه فحينئذ يفتي على الذخيرة والنجبي (قوله في الاصح) قال بعضهم انه ظاهر الرواية  
 كما في فتح القدير ومقابل الاصح أنه لا يجوز استئجارها لأن النكاح قائم في بعض الاحكام (قوله كاستئجار  
 منكوحته الخ) أي فانه جائز لأنه لم يجب عليها ارضاعه بخلاف الام لانه وجب عليها ارضاعه ديانة بجر (قوله  
 وهي أحق الخ) لأنها أشق فكان النظر للصبي في الدفع اليها (قوله بعد المدة) وكذا قبلها الا أنه ذكره ليصح قوله  
 اذا لم تطلب زيادة الخ (قوله ولودون أجر المثل) أي ولو كان الذي تأخذه الاجنبية دون أجر المثل وطلبت  
 الام أجر المثل فالاجنبية أولى (قوله أحق منها) أي من الام حيث طلبت شيئا ولم يقبله وانما يكون الاب معسرا  
 كما في الحضانة (قوله أي في الارضاع) فحينئذ ذلك يستأجر الاب له من يرضعه عندها (قوله فلام) أي ولو وجد  
 متبرعة بها حيث كان الاب موسرا أما اذا كان معسرا أو امة أو غيرها من الاجانب تقبله بمجانة فله نزع ودفعه  
 للمتبرعة فليحفظ الفرق بين الحضانة والارضاع (قوله كما مر) أي في الحضانة (قوله وللرضع النفقة والكسوة)  
 أي فبذلك صارت على الاب ثلاث نفقات أجره الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرض  
 وغطاء وفي النجبي واذا كان للصبي مال فنفقة الرضاع ونفقة بعد الطعام في مال الصغير بجر وسكت عن  
 المسكن التي تخصه فيه والذي في معنى المفتي الهتار أن السكنى في الحضانة على الاب وهو الاظهر جوى عن  
 شرح الوهبانية (قوله وللأم أجر الارضاع بلا عقد اجارة) بل نفقة بالارضاع في المتدنون قال خلافة عليه  
 انما تنوى عن رضا المقدم فيكون هذا مستثنى من قولهم ان الاجرة لا تلزم من غير عقد اجارة الا في الثلاثة  
 المشهورة تنقسم هذه الى الثلاثة قال في البحر وأكثر المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الاجر حولان عند الكل  
 حتى لا يستحق بعد الحولين اجماعا وتستحق في الحولين اجماعا فوسفه لولم يستحق بالحولين حل لها ان ترضعه  
 بهما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن أيوب (قوله وحكم الصلح كاستئجار) فاصح فيه الاستئجار مع فيه  
 الصلح على الاجرة ونقل في البحر عن الذخيرة أنه لو صالت المرأة زوجها على أجره الرضاع على شيء ان كان الصلح

ثم ذكر أن الأسير من أخذ السلطان  
 أصدره لو قال رجل خلفني فدفعت المأمور  
 لا لا خلاصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح  
 وبه يفتي (وليس على أمه ارضاعه) قضاء بل  
 ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر كما مر في الحضانة  
 وكذا الطر تجبر على ابقاء الاجارة بزازية  
 (ويستأجر الاب من ترضعه عندها) لأن  
 الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم القدر  
 المكث عند الام ما لم يشترط في العقد (ولو  
 لا) يستأجر الاب أمه لو منسوبة (والنجبي  
 من مال الصغير خلافا للذخيرة والنجبي  
 أو عند رجعي) ويجوز في السابق في الاصح  
 جوزه كاستئجار منكوحته لولده من غيرها  
 (وهي أحق) بالارضاع ولها بعد الاجنبية  
 (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنبية)  
 ولودون أجر المثل بل الاجنبية لا بركة  
 أحق منها بباقي أي في الارضاع أما أجره  
 الحضانة فلا تملك أجر الارضاع بلا عقد اجارة  
 والكسوة وللأم أجر الارضاع بلا عقد اجارة  
 وحكم الصلح كاستئجار

فقال قيام النكاح أو في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان عن طلاق بائن واحدا أو لا بائنا على إحدى  
الروايتين لأن الصلح على أن يعطيهما شيئا أو يرضع ولهما استخبارا لها وان صلح عنها على شيء بغير عينة لا يجوز  
إلا أن يدفع ذلك في المجلس حتى لا يكون يسع دين بدين اهـ وهو يسع ما عليه من الأجرة بالمخالص به (قوله جاز  
الاستخبار) وهي أن تكون غير ممتدة أو في عدة بائن وعبر بالجوهر إشارة إلى أنها تلزم بمجرد العمل وإن لم يحصل  
عقد وقدمت (قوله ووجبت النفقة) خرج بذلك ما إذا لم تجب كما إذا خالعتة عليها فانه لا شيء لها حينئذ (قوله  
بل تكون) أي المرضعة أسوة الغرماء أي غرما الزوج (قوله لانها أجرة) ولا توقف على القضاء كما في البحر  
أي ولا تسقط بالموت (قوله لا نفقة) أي حتى تسقط بالموت (قوله ولو صغيرا) الوجوب على الصغير بمعنى الوجوب  
في ماله لعدم تعلق خطاب التكليف به في الفروع اهـ حلبي (قوله يسار الفطرة) وهو بأن يملك نصاب حرمان  
الزكاة (قوله على الأرجح) مقابلة ما في الاجناس من اشتراط نصاب الزكاة قال الصدوق به يقتضي اهـ حلبي (قوله  
ورجح الزبلي) والكمال اتفاق فاضل كسبه) هذا تقييد للقول بالنصاب قال في التمر عن الفتح هذا إذا لم يكن  
كسوبا فان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهو أن اليسار بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما  
ويكفيه أربعة دراهم ويجب عليه دانتان للقريب وهذا يجب أن يعقل عليه في الفتوى اهـ حلبي وفي الدر  
المتنق التصریح بأنه قول آخر وكذا يستفاد من البحر لانه تقييد والذي يظهر أن ما في الفتح وفتن بين القولين  
لا تقييد وفي البحر فلا كان كل منهما كسوبا يجب أن يكتب الابن ويتفق على الاب فالتصريح بإيجاب نفقة الوالد  
بمجرد الفقر قيل هو ظاهر الرواية لأن معنى الأيذاء في إيكا له إلى الكد والتعب أكثر منه في التأفيف المحرم بقوله  
تعالى فلا تقل لهما أف كذا في فتح القدير (قوله أن الكسوب يدخل أبو به في نفقته) أي وإن لم يملك نصابا فلهذه  
العبارة مؤيدة لما قبلها من كلام الزبلي والكمال والمراد منها أنه يتفق عليه ما فاضل كسبه كما تقدم وفي الدر  
المتنق لم يفضل من كسبه شيء فلا شيء عليه لكن يؤمر بأنه أن لا يضيع والده اهـ (قوله للقريب) أي المحتاج وبه عبر  
في البحر ثم قال وإذا لم يكن محتاجا لم تكن نفقته عليه لا يجوز له أن يسرق مال ابنه اهـ (قوله المومر) أي ولو  
بالكسب على ما تقدم (قوله ما يكفيه) وسرقة ما فوق الكفاية بأن يجر (قوله ان أبي) أما إذا أعطى قصر  
السرقه (قوله ولا فاضل غنة) وبوجود فاضل غنة بأن يسرقه ماله بحر (قوله النفقة) أي الطعام والشراب  
والكسوة والسكنى حتى للتأدم بحر (قوله لاصوله) ولومن أهل الذمة لامن أهل الحرب كما في الجوى وانما  
وجبت لهم لقوله تعالى وصاحبهم ما في الدنيا معروفا أنزات في الابوين الكافرين وايس من المعروف أن الابن  
يعيش في نعم الله تعالى ويتركه ما عاين جوعا والجداد والجدات من الآباء والامهات لانهم سبب في احبائه  
فاستوجبوا عليه الاحياء بمنزلة الابوين ما لم تكن الأم متروكة فان نفقتها حينئذ على الزوج كذا في البحر (قوله  
الافقر) شرط الفقر لانهم لو كانوا ذوي مال فإيجاب النفقة في مالهم أولى من إيجابها في مال غيرهم بخلاف الزوجة  
(قوله والقول لمكر اليسار) أي لو ادعى الولد غنى الاب وأبكره الاب فاقول للاب واليئنة للابن لا ثباتها خلاف  
الظاهر واليئنة للابنات (قوله بالسوية) فلو قضى بالنفقة على الولدين للاب فأي أحدهما أن يعطى الاب  
ما يجب عليه فالناضي بأمر الآخر بأن يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بمحضته ذخيرة والقول بالسوية  
هو الصحيح وفي الخلاصة وبه يقتضي وفي فتح القدير وهو الحق لملق الوجوب بالولد وهو ينجمه بالسوية بخلاف  
غير الولاد لأن الوجوب عاق فيه بالارث اهـ (قوله وقيل كالارث) وهو رواية عن الامام حلبي عن الفهستاني  
(قوله والجزئية) نصريح بعلوم لأن الكلام في نفقة الاصول (قوله النفقة على البنت) أي في المسئلة الاولى  
والامرات منهم ما وانما وجبت على البنت لانها أقرب (قوله أو بنتها) أي في المسئلة الثانية ومثل الاثنى الذكر والامرات  
لا يخرج وذكر الاخ هنا خروج عن الموضوع لانه في نفقة الاصول على الفروع ولو كان للمسلم العقبان نصرا في وأخ  
مسلم فالنفقة على الابن والامرات لا أخ (قوله لانه لا يعتبر الارث) على أقوله والمعتبر الخ والدليل على عدم اعتبار  
الميراث في هذه النفقة أنه لو كان أحدا بمذمة فالتنفقة عليه وان كان الميراث للمسلم منها بحر (قوله الا اذا  
استنوبا) أي في القرب بكه وابن ابن أي إذا كان رجل فقير له جد وابن ابن وموثران فنفقته عليهما كما بينهما  
لاستنواهما في القرب منه حيث يدل كل منهما اليه بواسطة واحدة فسد النفقة على الجد والمباقي على ابن الابن  
وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقبلا لكن لا يناسب ما نحن فيه اذ كلامنا في انصاف الفرع على أصله

وفي كل موضع جاز الاستخبار ووجبت النفقة  
لأنها أجرة لا نفقة (و) تجب (على مومر)  
ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الأرجح ورجح  
الزبلي والكمال اتفاق فاضل كسبه  
في خلاصة المختار أن الكسوب يدخل أبو به  
المومر في نفقته ان أبي ولا فاضل غنة ولا أثر  
(النفقة لاصوله) ولو أب أمه ذخيرة  
(الذكراء) ولو فادرن على الكسب والقول  
بأنكر اليسار والميئنة للذعية (بالسوية) بين  
الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الناضي  
(والمعتبر في القرب والجزئية) فلوله بنت  
وابن ابن أو بنت بنت وأخ النفقة على البنت  
أوليتها (لا) لا يعتبر (الارث) الا اذا استنوبا

وهذا المثال من قبيل أن وفق على الشخص أصله وفرمه **هـ** حلي تم بحث في الاستثناء بأن الابن والبنت  
 ستويان في القرب وقد سبق يتم في النفقة ولم تعتبر وافيهما الارث (قوله الاربع) استثناء من الاستثناء والمعنى  
 أنه عند التساوي يعتبر في النفقة الارث الا اذا ترجح احد المتساويين فتكون عليه اعتبار ذلك المرجح وبسقط  
 اعتبار التساوي (قوله لترجح) أي الولد أي لترجح وجوب النفقة عليه (قوله بأن ومالك لا يملك) المقصود  
 الحث على اكرام الابناء آباءهم وليس المراد ان مالك حقيقة بقرينة أنه لم يقصره على المال بل جعل ذاته في ملك أبيه  
 مع أن ذاته حرة لا تملك لاحد من الخلق (قوله له أم وأب أب وفكرارهما) أي فالنفقة عليهم ما على قدرارتهما أثلاثا  
 لأن الأم وان ترجحت عليه بالقرب يرجح عليها بكونه أب أب فتساويا وهذا المثال ليس مما شئ فيه بل من  
 قبيل انشاق الأصل على فرع فحل ذكره قوله والمثل الذي بعده **هـ** حلي  
 (قوله فعلى الأم) لأن أب الأب المساري الأم وكأب الأم أدنى من أب الأب لكونه جد فاعدا كان أدنى من  
 الأم بالضرورة فتقدمت عليه **هـ** حلي (قوله فعلى أب الأم) لأنه من الأصول والأم من حواشي الآباء **هـ** حلي  
 (قوله واستشكله في البحر) نقله عن القنية وانما نسبته اليه لأنه أقدم (قوله فكرارهما) أي فقد جعل الأم في منزلة  
 الأم وفي المسئلة المتقدمة جعل أب الأم متقدما على الأم فيلزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم لأنه  
 حيث تقدم على مساويه هو الأم تقدم عليها مع أنهم أوجبوا على الأم وأيضا فتفتى فتقدم على أبيها أن  
 تقدم على الأم لأن أبها متقدم عليه فكيف تكون عليهم ما كثرتهما (قوله قال) أي صاحب البحر عبارته عن القنية  
 له عم وجد أب الأم فنفقته على أب الأم وان كان الميراث لعم ولو كان له أم وأب أم ومسران فعلى الأم وفيه اشكال  
 قوى لأنه ذكر في الكتاب اذا كانت له أم وعم ومسران فالنفقة عليهم ما أثلاثا لم يجعل الأم أقرب من الأم  
 وجعل في المسئلة المتقدمة أب الأم أقرب من الأم ولزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم مع هذا أوجبها  
 على الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع اشكال الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب أم ومسران فيجوز  
 أن تجب على الأم لا غير لأن أب الأم لما كان أولى من الأم والأب أولى من أبيها كانت الأم أولى من الأم لكن يترتب  
 جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم والأم أثلاثا **هـ** (قوله وتجيب أيضا لكل ذي رحم محرم) لكن لا يجب  
 ادائها الا بالنقضاء أو الرضا بخلاف الأصول والنزوع والروية ولهذا لا يقتضي بها على الغائب ليس لهم أخذ  
 شيء فذكر رواه من جنس النفقة بخلاف الأصول ونحوهم حوى وهو متقدم بأن يكون من تجب نفقة **هـ** حلي  
 أم لو كان ذو الرحم المحرم عبدا أو أمة أو مدبرة أو أم ولد فلا نفقة لهم على ذي الرحم المحرم منهم لأن الواجب على  
 مواليم برجندی وقيد ذي الرحم لأنه لو كان محرما غير ذي رحم كالأخ من الرضاع لا تجب نفقته وأخرج المحرم  
 ابن العم فلا تجب عليه نفقته قال في البحر ولا بد أن تكون المحرمية بجهة القرابة لأنه لو كان قريبا محرما لاسن جبهتها  
 كان الأم اذا كان الرضاع فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق المصنف فيجب عليه هذه  
 النفقة فحمل الغني الصغير والغنية الصغيرة فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل  
 (قوله ولو كانت الأنثى الخ) تفسير لا إطلاق (قوله صحيحة) أي فادرة على التكسب لأن النفقة صفة مجز  
 لكن عاجزا) الأولى ابقاء المصنف على حاله لأن العطف بلكن يشترطه تقدم في أونها ولا تعاف على الإنبات  
 (قوله كهمي) أفاد أنه ليس من الزمانة ويناقبه ما في شرحه للمتنى حيث قال اعلم أن الزمانة تكون في سنة أعي  
 وذاهب البيهقي أو الرجلين وذاهب البيهقي والرجل من جانب والاخرس والمفلوج كافي أحكام الصغار فحينئذ  
 فذكر الأعي مستدرئ كما أفاده التمهيد في وفي القاموس الزمانة الحب والعاهة (قوله وعنه) بسكون التاء  
 قال في القاموس عنه كعني عمتها وعنتها وانقص عقله **هـ** وأفاد في المصباح أنه بفتح التاء وبهله من باب نعب  
 وقد سلف (قوله أو لا يحسن التكسب لخرفة) الجار والمجرور متعلقان بالتكسب وهو بالخاء المعجمة **هـ** والفاء  
 ووقع في نسخة نظيره بالخاء المعجمة والفاء أي لكبر سنه وفساد عقله ووقع في بعض نسخ المتن نظيره بالخاء المعجمة  
 والفاء أي لحسن وجهه بالاكتساب والعبارة الأولى أعم (قوله أو لكونه من ذوى البيوت) أي الذين يلحقهم  
 بالمعاري بالتكسب (قوله أو طالب علم) اذا كان لا يهتدى الى التكسب وهذا اذا كان به رشد **هـ** من شرحه على  
 المتن (قوله فقيرا) أي ولا بد أن يكون من تجب عليه موسرا واختلف في اليسار على أربعة أقوال صحح منها  
 قولين أحدهما أنه مقدر بنصاب الرضا حتى لو اتقص منه درهم لا تجب وبه يبقى ثانيهما أنه نصاب حرمان

يذكر وابن ابن فكرارهما الاربع كوالد  
 فعلى ولد له أم وأب أب وفكرارهما  
 وفي الثانية له أم وأب أم فعلى الأم ولوله عم  
 وفي القنية له أم وأب الأم واستشكله في البحر  
 وأب أم فعلى أب الأم واستشكله في البحر  
 بقولهم له أم وعم فكانت أم كالأخت  
 وأب أم هل تلزم الأم فقط أم كالأخت  
 (و) تجب أيضا (لكل ذي رحم محرم صغير  
 أو أنثى) مطلقا (ولو) كانت الأنثى (بالغة)  
 صحيحة (أو) كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزا)  
 من التكسب (بغير زمانة) كهمي وعنه  
 زاد في المتن والفتار ولا يحسن التكسب  
 لمرفة أو لكونه من ذوى البيوت (قوله **هـ**)

الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنصاب في الهداية وعليه لفتوى قال في البحر والاربع (قوله حال من  
 المجموع) الاولى جهلا حال من ذي رحم محرم له وماله الكل وفي نسخة فقرا (قوله بحيث تحل له الصدقة) تفسير  
 للفقير وعدم الحل يقتضي على النصاب صدقة الفطر وقضاءه اذا كان معه أقل من نصاب لا يكفل أن يتحقق منه  
 على نفسه بل يجب نفقته على قريبه ذي الرحم المحرم منه وفيه نظر (قوله ولوله منزل وخادم) وهل يتحقق نفقة  
 الخادم ومقتضى ما ذكره في وجوب تزويج الاب على ابنه من أن ذلك لوجوب خدمة الابن على أبيه أن لا يجب  
 نفقة خادم المحرم لعدم وجوب خدمته على محرمه يحترق (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة  
 التي وجبت على المولود فقاط الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث (قوله ولذا) أي للآلية  
 الشريفة حيث عبر فيها على المفيد للآلام (قوله يجبر عليه) أي على الاتفاق كما في المنع (قوله فقير) ولا بد  
 أن يكون عاجزا عن الكسب (قوله له أخوات متفرقات) أي أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام (قوله عليهن  
 أخماسا) المسئلة الفرضية من ستة للشقيقة النصف ثلاثة وللأخت لأب السدس تكمله الثلثين وللأخت  
 للام السدس فرضا والسدس السادس يرد عليهم فيعطى كل منهن قدر نصيبه والمسئلة الرقبة من خمسة  
 والنفقة تجرى عليها (قول فدمسها على الأخ لأم الخ) ولا شيء على الأخ لأب لأنه ليس بوارث فانه يجب  
 بالشقيق لقوته (قوله كانه) مصدر مضاف الى المفعول أي كانهم إياه (قوله وكذا لو كان معهن)  
 أي الأخوات الأناث في المسئلة الاولى أو معهن أي الأخوة الذكور في المسئلة الثانية فإن الجمع لا يختلف  
 (قوله ليس بوارثه) أي ويقضى عليهم بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعدوم لانه لا يصير الأخوة والأخوات  
 ورثة فيتعدرا بيجاب النفقة عليهم (قوله على الأشقاء فقط) أراد بالجمع ما فوق الواحد وأراد الشقيق  
 في الأخوة والشقيقة في الأخوات فتجب النفقة على الشقيق وحده لانه يرث مع البنت ويجب غيره وقد تعدر  
 لعمرها بيجاب النفقة على البنت وتجب على الشقيقة خاصة لانها وارثة مع البنت فإن الأخوات مع البنت  
 عصبة فارثه بينهما نصمان وقد تعدرا بيجاب النفقة على البنت فتجب على الأخت (قوله وعند المتعاه)  
 أي تعدد المومنين والميسرين والاولى أن يقول وعند الاجتماع لأن التعدد يتحقق في المسائل السابقة في الاب  
 الحي ولو اجتمع المومنون والميسرون ووجب النفقة على المومنين اعتبر الميسرون أحياء في حق الجهر عن  
 قدر ما يجب على المومنين (قوله ثم يلزمهم الكل) أي يلزم المومنين كل النفقة (قوله فالنفقة عليهم ما هو ماله  
 لأن النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للأخت لأب والسدس للأخت لام وكذا عليه  
 الشقيقة والام أربعة فربع النفقة على الام وثلاثة أرباعها على الشقيقة اهـ حي ولو لم يعتبر الميسرون اكانت  
 النفقة أخماسا اعتبارا بالمسئلة الرقبة فانه يترتب سهمهم وقد اجتمع النصف ومخرجه اثنان والثالث ومخرجه  
 ثلاثة فالجموع خمسة ثلاثة على الشقيقة واثنان على الام كالارث كما يلزم من سراح المراجعة (قوله أي الرحم)  
 الاولى أن يزيد الحرم كما هو في نسخ (قوله أهلية الارث) أي كونه وارثا في الجمله لافي الحالة الواقعة ولا شك أن  
 الخال في الصورة الآتية وارث في الجمله (قوله اذ لا يتحقق الابدالموت) أي ولا نفقة حينئذ فتقوله تعالى وعلى  
 الوارث مثل ذلك معناه والله تعالى أعلم الرزق والكسوة واجبان على من هو أهل لارث ذلك المنفق عليه  
 في الجمله (قوله على الخال) أي وان كان ابن العم هو الوارث وحده في الحال اهـ طي (قوله ولو استويا في المهرمية)  
 أي مع استوائهما في أهلية الميراث (قوله ربح الوارث الحال) أي بتقدير موت المنفق عليه وأنه تركه وورثا (قوله  
 ما لم يكن معسرا) الضعيف في بكن للعم (قوله فيجعل كائت) رتكون النفقة كما هو على الخال من غير رجوع عن  
 العم اذا أبسر كما تر التنبه عليه (قوله يجبر الابدالموت اذا غاب الأقرب) صورته له أخ شقيق وأخ لاب وها مومنان  
 فتاب الشقيق يجبر الأخ لأب على النفقة وقدم الشارح هذه العبارة في القروع عن الواقعات فالاولى حذفها  
 (قوله ويرجع به على الزوج اذا أبسر) هذا بنا في ما تقدم أن الرجوع انما يشبث للام فقط على الاب دون غيرها  
 (قوله على من رجه كامل) وذلك بأن يكون محرما من النسب (قوله ولذا) أي لكون النفقة انما تجب على من  
 رجه كامل (قوله قواهم) أي في مسئلة الخال وابن العم (قوله فافهم) به على أن هذا الكلام متعلق بكلامه  
 السابق وهو قوله فنفقة من له خال وابن عم (قوله بواجبة) زاده ليفقد أنه ليس المقصود النهي عن الاتفاق  
 على غير من ذكر (قوله للزوجة) صورته تزوج مسلم كآية (قوله والاصول) بأن يسلم الولد والدة مذهبها

حال من المجموع بحيث تحل له الصدقة  
 ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع (يقدر  
 الارث) انقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك  
 (و) لذا (يجبر عليه) ثم فزع على اعتبار الارث  
 بقوله (فنفقة من) أي فقير (له أخوات  
 متفرقات) مومنان (عاجزين أخماسا)  
 ولو أخوة مستقرين فدمسها على الأخ لأب  
 والباقي على الشقيق (كانه) وكذا لو كان  
 معهن أو معهن ابن معسر لانه يجعل كالنصف  
 ليس بوارثه ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب  
 على الأشقاء فقط لانه ماله معها وعندها تعدد  
 بعسر الميسرون أحياء في المومنين  
 ثم يلزمهم الكل كذا في أم وأخوات متفرقات  
 والام والشقيقة مومنان فالنفقة عليهم ما  
 أرباعا (والمعترف به) أي الرحم (أهلية  
 الارث) حقيقة (اذ لا يتحقق الابدالموت)  
 فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم  
 ولو استويا في المهرمية كم ونال ربح الوارث  
 للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كالنصف  
 وفي التقسيم لا بعد اذا غاب الأقرب  
 وفي السران ليس له زوجة ولزوجته أخ  
 مومنان (قوله أخوها على نفقة) ويرجع به على  
 الزوج اذا أبسر (قوله وفيه النفقة انما هو  
 على من رجه كامل ولذا قال النهي الثاني  
 قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس بمحرر  
 والكلام في أي الرحم المحرم فافهم  
 (ولانفقة) بواجبة (مع اختلاف دينها  
 الازوجة ولا حول ولا قوة)

(قوله ما لو أوسدوا) أشار به إلى أن المراد بالاصول ما يعم الابوين والاجداد والجدات وما فرغ ما يعم  
وان سفل وصورته في الفروع تزوج ذنبي ذمية قوله له ما لو لم أسلم الذمية - كذا - سلام الولد - كذا -  
على الاب وفي البرجندى ولا يراد نفقة المملوك الكافر على السيد المسلم وان كان فقيرا لأنه يصدق بيان الأقارب  
اه (قوله لا الحريين ولوم مستامين) لا نأمنهم من البرقي حق من يقا تلذافا في الدين بحر ويقر بأصبة الجمع ليم  
الاصول والقروع والطاهر أنه لا يعم الزوجة فيها النفقة ولو حربية كناية لا بأس بها الاحتباس (قوله لا انقطاع  
الارث) تعليل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا فالنكاح واجب له بالاعتقاد لا بحسابه ما يحق مقصوده وذلك لا يتعلق  
من ذكر متعلقة بالارث بالنص بخلاف الزوجة فانهم لا واجب له بالاعتقاد لا بحسابه ما يحق مقصوده وذلك لا يتعلق  
بالتحريم الملة وأما غير الزوجة من الولد فلان الجنين ثابتة بوجه المهر في معنى نفسه فكلا لا تنفع نفقة نفسه  
بكفره لا تنفع نفقة جرحه (قوله يبيع الاب عرض ابنة الكبر) هذا استعسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
كالمعقار وهو قول ما زال ولايته بالبلوغ ولذا لا يملكه حال حضرته وجه الاستعسان أن لا يلاب ولا يه حفظ مال  
القائب ويبيع المنقول من الحفظ دون العقار اه (قوله يبيع الاب عرض ابنة الكبر) هذا استعسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
اه (قوله والله تعالى أعلم عدل الشارح عن هذا) التعليل إلى ما ذكره وانظر هل الجد في حكمه (قوله لا الام الخ)  
لانهم لا ولاية لهم أصلا في التصرف حاله اه (قوله يبيع الاب عرض ابنة الكبر) هذا استعسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
ولد اقال في الذخيرة المظاهر أن الاب يملك البيع والام لا يملكه ولكن بعد ما يباع الاب فانما يصرف اليه ما  
في نفقته ما اه (قوله عرض ابنة الكبر) هذا استعسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
(قوله الكبر) المناسب زيادة العاقل اه (قوله يبيع الاب عرض ابنة الكبر) هذا استعسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
والشرب والدور والمنازل اه (قوله يبيع الاب عرض ابنة الكبر) هذا استعسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
وصاحبه (قوله) زوجه وأطفاله (قوله) أي زوجة القائب وابنه كاتفيمه عبارة النهر (قوله كافي النهر بما) أقره  
اب ج (قوله بقدر حاجته) قال في الجهر أشار بقوله للنفقة إلى أنه لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة  
جوابه زله أن يبيع الزيادة على ذلك كافي غاية البيان وبهذا لم أن هذا كلام مستأنف لا من جهة بحث النهر كما فهم  
اداره ما عترض بأنه بحث الطعام لا بحث صاحب النهر (فرعان) الاول الابن ليس كالأب فلا يبيع مرض أبيه  
شي من نفقه ولا نفقته ههنا في عن شرح الطحاوي الثاني قال في الذخيرة اذا طاب الابن الكبير المأجر أو الأختي أن  
أمد له كافر القاضى النفقة على الاب أجابه القاضى ويدفع ما فرض لهم اليهم لأن ذلك حكمهم واهم ولاية الاستيفاء  
أما قال صاحب الجهر فعلى هذا لو قال الاب للولد الكبير أنا أطلعك ولا أدفع لك شيئا لا يلتفت اليه وكذا الحكم  
في نفقة كل محرم مكس لا يشترط بساار الاب للنفقة الولد الكبير المأجر زانه (قوله ولا في دين له) أي للأب سواها  
وقيد بدين الاب ليفيد حكم دين غير ما لاولى قال في المنع لأن ثبوت الدين يحتاج إلى القضاء أي ولا يقضى على  
غائب بخلاف نفقة الاولاد (قوله لها نفقة دين النفقة سائر الديون) أشار به إلى الجواب عن اراد ان يلبي وحاصله  
أنه اذا كان البيع من الحفظ وله ذلك فالمانع منه لا جل دين آخر وحاصل الجواب وهو لا تفتي أن النفقة لا تشبه  
سائر الديون لأنه حينئذ يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضى  
اعانة فجاز بيع الاب لعدم القضاء على الغائب اه (قوله لا ديانة) فلا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولا حرمة  
ولو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنه ليس له - م عليه - حتى لأنه لم يرد بذلك غير الإصلاح وتقريره اذا عرف  
الوصى الدين على الميت فضاء ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضى ولا الورثة لا يأثم وكذا اذا كان لرجل عند آخر  
ودية وعلى صاحب الوديعة دين منها او المودع يعلم أنه مات ولم يقض دينه وسع المودع أن يقضى ذلك الدين بحاله  
ولا يقربه وكذا اذا كان على زيد اعمرو دين وعلى عمرو مائة وعشرين لا يقره لرجل آخر فأتى عمرو زيد يعرف أن عمرو  
لم يقض دينه يسع زيد أن يقضى دين عمرو ومائة وعشرين لا يقره لرجل آخر فأتى عمرو زيد يعرف أن عمرو  
اذا أتفق على من ذكرهما عليه يضمن كذا يفهم منه ولا يظهر إلا ان يراد بالضمان عدم البراءة من الدين وقد سلف  
(قوله لو أتفق الوديعة) المناسب أو ما عليه من الدين (فرع) لو قضى المودع دين المودع بالوديعة قلنه يكون  
منا ولو كان بأمر القاضى لأن الامر هنا بقضاء الدين قضاء على الغائب وهو لا يجوز (قوله بغير أمر المالك)  
فكان بأمره فلا اشكال (قوله أو قاض) وذلك لأن امره ملزم لمعوم ولايته ولا يقال انه قضاء على الغائب  
فلو

علا أو سئلوا (الذين) لا الحريين  
أولم يستأمنين لانقطاع الارث (يباع الاب)  
لان له ولاية التصرف لا الاتم ولا قبلة أقاربه  
ولا القاضى اجاعا (عرض ابنة الكبر)  
القائب لا الحاضر اجاعا (لا عقاره) فيبيع  
عقاره بغير وجهين اتفاه (النفقة) له  
وزوجه وأطفاله كافي النهر بمقتدر حاجته  
لا فوقها (ولا في دين له سواها) لها نفقة دين  
النفقة سائر الديون (شمن) قضاء لادبائ  
(مودع الابن) كدونه (لو أتفق الوديعة على  
لغيره) ودينه وأطفاله (بغير أمر المالك)  
أو (قاضي) ان كان

فلا يجوز لنا نقول نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء وقضاؤه اعانة لهم بحسب كذا في غاية البيان (قوله والا فلا ضمان) أي الا يكن قاض في بلد الوديع فلا يضمن لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح وله نظائر منها رجلان كما في سفر فاعني على أحدهما أنفق الاسترعى المغمى عليه من مال المغمى عليه لم يضمن استسما نا وهكذا إذا مات فجهره صاحب من ماله لم يضمن استسما نا أو كان للمسجد أو قاف ولم يكن له امتول مقام واحد من أهل المحلة في جميع الاوقاف وأنفق على المسجد فيما يحتاج اليه لا يضمن استسما نا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد رحمه الله تعالى أنه مات واحد من الامتنة فباع محمد كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يؤمر بذلك الى احد فتلا قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح فما كان على قياس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استسما نا ما في الحكم فهو ضمان وكذا الورثة البكار اذا أنفقوا على الصغار ولم يكن هناك وصي فانهم متطوعون حكوا وأماد يانه فانهم محسنون ويسعهم أن يقرروا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولحقوا بالانبي عليهم اه (قوله كالارجوع) قال في الجرح وقالو الارجوع له لان المودع ملك المدفوع بال ضمان فكان متبرعا بملك نفسه وظاهره أنه لا فرق بين أن يفتق عليهم وأن يدفع الوديعة اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما (قوله وكالو انحصار الخ) قال في التبرع ويغني أنه لو انحصار ائنه في المدفوع اليه كاذب مثلا فلا ضمان كالو أطعم المصوب للمالك بغير علة وهذا لانه وصل اليه عين ما يستحقه اه حاشي وهذا انما يكون بعدموت المودع وإرادة الوارث الذي أنفق عليه الرجوع بدعوى الاتفاق بغير اذن المالك (قوله والا يوان) مثلهما الزوجة والولد كما يأتي (قوله أي جنس النفقة) رجع المصنف الضمير الى الحق أي من جنس حقه ما بأن يكون دراهم أو دنانير ومثلهما غلة العبد والدار كما مر (قوله لوجوب نفقة الولاد) أي الاصول والفروع وأشار به الى أن الحكم ليس قاصرا على الابوين أي واذا كانت واجبة فبالا اتفاق استوفوا - وقومهم (قوله حتى لو ظفر بجنس الخ) الاولى أن يقول كافي الجرح حتى اذا ظفر احد هؤلاء بجنس - قهم كان له الاخذ بغير قضاء ولا رضا فامانة نفقة سائر الاقارب فلا يجب الابالقضاء أو الرضا حتى لو ظفر واحد من الاقارب بجنس - قهم لم يكن له الاخذ بالقضاء أو رضا اه ثم ان الاخذ بغير قضاء مقيد باباء الابن وأن لا يكون ثمة قاض كما سلف (قوله حكم الحال) أي حال الاب يوم النصوصة فان كان معسرا فالقول قوله استسما نا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن بجرع ان خلاصة (قوله غير الزوجة) يشمل الاصول والفروع والمحامد والمالك وما في التصريح بغيره ومعه (قوله زاد الزيلعي والصغير) هو تابع لغيره قال في الجرح واستثنى في الذخيرة مع زوال الحواي وأقره عليه الزيلعي نفقة الصغير فانما تصدق على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة سائر الاقارب اه (قوله أي شهر فأكثر) أمّا اختلاطه فلا تسقط وهي مادون الشهر كافي الذخيرة وتبعها الشارحون لانها لو سقطت بالمدة البسيرة لما أمكنهم استيفاءها بجر (قوله سقطت) وهل يحرم عليه النزع عند الطلب مقتضى وجوبها لان ولا يجب الاب بالقضاء أو الرضا أفاده صاحب البحر (قوله لوجوب الاستغناء فيما مضى) أي ونفقة هؤلاء يجب كفاية الحاجة وقد حصلت الكفاية وقبّه أنه قد يقرض النفقة في هذه المدة (قوله بالقضاء) أي أو الرضا ولا يمتد الى الرضا في جانب الصغير الا مع أمه مثلا (قوله الا أن يستدين غير الزوجة) أما الزوجة فله النفقة مطلقا ولو كانت من مال نفسها أو من مسئلة الناس (قوله بأمر قاض) وذلك لان القاضي له ولاية عامة فصا رادنه كأم الغاصب فتصير ذينا في ذمته بجر (قوله فلو لم يستدين بالفعل) أي وأنفق من صدقة تصدق بها عليه مثلا (قوله فلا رجوع) لعدم الحاجة وحصول الكفاية (قوله بل في الذخيرة ولو كل أطفاله الخ) مقتضى كون الصغير كالزوجة أنها لا تسقط نفقتهم بأكلهم من مسئلة الناس الا أن تنفي هذه المسئلة أو يكون المراد بكون الصغير كالزوجة أن لا تسقط نفقته بمعنى المدة في كل شيء (قوله ولو أعطوا شيئا واستدان شيئا) هذه الجملة من كلام الذخيرة حيث قال فيها فلو أعطوا نصف الكفاية واستدان لهم الام الصغير رجعت بما استدان (قوله أو أنفقته) هذا ابتداء كلام الخاتمة ونصها رجل غاب ولم يترك لولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الإثم على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما اذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما اذا كلوا من المسئلة (قوله رجعت بما زادت) التبعير به غير ظاهر ولو قال رجعت بما استدان أو بما أنفقت ويكون الاول واجبا الى مسئلة الذخيرة والثاني الى مسئلة الخاتمة لكان

والا فلا ضمان استسما نا كمالا رجوع  
وصكها ولو انحصار ائنه في المدفوع اليه  
لانه وصل اليه عين حقه (و الا يوان) لو أنفق  
ما عندهما (للقائب) (من ماله على أنفسهما  
وهو من جنسه) أي جنس النفقة  
(لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة  
قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله اخذه  
ولذا فرضت من مال القائب بخلاف بقية  
الاقارب ولو قال الابن أنفقته وأنت موسر  
وكذا الاب - حكم الحال يوم النصوصة (ففي نفقة  
ولو برها فبينه الابن خلاصة (ففي نفقة  
غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضت  
مدة) أي شهر فأكثر (سقطت) لاصول  
الا - تقاضا عليها. ففى وأما مادون الشهر  
ونفقة الزوجة والصغير فتصير ذينا بالقضاء  
(الا أن يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض)  
فلو لم يستدين بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة  
لو كل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع  
لا تهم ولو أعطوا شيئا واستدان شيئا  
أو أنفقته من مالها رجعت بما زادت خاتمة



حسنا (قوله وينفق منها) أي من المستدانة (قوله عزاء) الضمير للاستدانة (قوله لكن نظرفيه) أي في هذا الاشتراط  
في الهر ونبه الجوى (قوله حتى لو استدان وأنفق من غيره وفي الخ) أقول الظاهر أن هذا اتفاقا وانما أراد  
من اشتراط هذا الشرط إخراج النفقة من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط  
فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم الحاجة اهـ وحينئذ  
فلا خلاف بينهم وسقط التنظير (قوله أو من عليه النفقة) يشمل القريب ذا الرحم المحرم (قوله أي الاستدانة  
المذكورة) التي هي بأمر القاضي وقد أنفق منها (قوله دين ثابت) فيمنع من وجوب الزكاة لأنه دين له مطالب من  
جهة العباد يجر (قوله ثم نقل عن البرازية) حيث قال وفي البرازية قالت الأم للقاضي افرض نفقة هذا الصغير  
على أبيه ومرفى حتى أستدين عليه فعله القاضي فإذا استدان عليه وأبسر رجعت فان لم ترجع عليه حتى  
مات لا تأخذ من تركته في الصحيح اهـ (قوله ونقله المصنف) أي هذا التصحيح (قوله فائلا ولولم ترجع الخ) ظاهره  
أن هذا لم يكن في عبارة البرازية مع أنها صرحت به وضمير ترجع الى الأم (قوله حتى مات) أي الأب (قوله قائل)  
قال الحلبي هذا أمر للمفتي بالتأمل في اختيار أحد القوابر المصححين مراعاة لأحرى والافرق بالناس كما مر أول  
الكتاب اهـ أقول الذي ظهر لي أن موضوع العبارتين مختلف فمثله المصنف ويرى عليها في العكس  
والوقاية والاباح عامة في الأم وغيرهما من الأقارب والوالدين وموضوعها اذا مات وترك شيئا لا يعتبه موصرا  
كمبدأ الخدمة وثبات البدن وأما مسألة البرازية والخلاصة فهي في الأم اذا لم ترجع على الأب بعد عيسار  
ثم مات كما هو المتبادر منها لأن سكوتها عن عيسار دليل تبرعها بما أنفق ولا يؤخذ من هذه خصوصية بل هي جريان  
الخلاف في جميع صور المسئلة ولذا لم يذكرها في البحر على أن كانت لما في المصنف أي صاحب العكس  
ولم يبقه أخوه والراي والجوى وغيرهم على أن البرازية هذا الخلاف والله تعالى الموفق (قوله له وواتها بعضي الزمن)  
لأنه من بعض بني زمان ونسب طائفة فيه وفيه اضرب بالمستحق وعود على موضوعه بالنقض وفيه انه يقال  
ما المانع أن يأمر بالاستدانة ثم يجبره ليدفع ما استدان وذكره الحلبي وكتبته قبل الاطلاع عليه  
(قوله وقسده) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب أفاده الجوى (قوله بما فوق النهر) الأولى بالشهر  
وما فوقه لأن الكثير النهر وما فوقه والقليل مادونه وهو الذي أسلفه أي فحبس أقل من النهر لعدم سقوطه  
ولا يحبس شهرافا كثر (قوله ولا يصح الأمر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه) قال في البرازية  
وان لم يكن له غيره ولا له مال أمر الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع  
اهـ فقد أفاد أن الحاكم لا يملك الأمر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه  
اهـ حلبي عن المنع والمراد بقوله اذا كان للصغير مال المال القائب والامالة الحاضرة يتفق منه (قوله ويجب  
النفقة الخ) أي بقدر كفايته من غلب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتسار فيه على ستر  
العورة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لا يجب عليه أن يدفع الى الرقيق مثله بل يسحب ذلك وان كان  
السيد يأكل ويابس دون المعتاد شخصا ورياضة زمره رعاية الغائب الرقيق على الاصح ويستحب ان يسوى بين  
عبده وجواربه في الطعام والادام والكسوة على الاصح ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف ويجب  
على المولى شراء الماء لطهارة رقيقه وان أولى رقيقه اصلاح طعامه وعبده بخير من يملكه لئلا يكل معه فان امتنع  
العبد فاد بالسيده أن يطعمه منه واجلسه معه أفضل ند بالي التواضع ومكافأه للاحلاق هندية (قوله بانواعها)  
حتى السكنى ان لم يكن في بيت المولى مأوى له (قوله له لو كره) يشمل الصغير والكبير الذكرا والانثى الصحيح والمريض  
والزمن والاعمى وشمل ما اذا كان له أب موجود حاضر أو لا والامة المتزوجة حيث لم يؤتم منزل الزوج اهـ يجر  
(قوله كوصي بخدمته) بشرط أن يكون منتفعا به أما اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يبلغ  
حد الخدمة فنفقته على مالك الزينة يجر (قوله على البائع) هذا اذا كان يبيع ما يملك في بيع الخمار يكون على  
من يصر اليه الملك هندية (قوله واستشكله في البحر) أصله لصاحب القنية (قوله بأنه لا ملكة) أي للبائع (قوله  
فينبغي أن تلزم المشتري) البحث لا يرد المنقول ووجه المنقول ظاهر وذلك لأنه لم يملكه الى مالكه ولا يخرج عن  
ضمانه الا بتسلطه ففيه شائبة الملك (قوله فان امتنع فهي في كسبه) أي ان امتنع السيد من الاتفاق فالتفقة  
في كسبه قال في الهندية فان أبي المولى عن الاتفاق فكل من يبيع لاجارة يؤجر ويتفق عليه من أجره كذا

(وينفق منها) عزاء في طهر لاهب وطاكن  
نظرفيه في النهر بأنه لا أثر لما فيه مما استدان  
حتى لو استدان فانفق من غيره ووفقه  
استدان لم تسقط ايضا حتى (قوله مات الأب)  
او من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة  
المذكورة (فهي) أي النفقة (دين) ثابت  
(في تركته في الصحيح) يجر ثم نقل عن البرازية  
تصحيح ما يحمله ونقله المصنف عن الخلاصة  
قائلا ولولم ترجع حتى مات لم تأخذها من  
تركتها وهو الصحيح اهـ نفقة القريب المحرم  
وفي البدائع المنع من نفقة القريب المحرم  
بغير ولا يجب لقوامها بنفق  
فبستدرك بالضرر وبقيته في النهر  
بما فوق النهر لعدم استقرارها على الأب  
ولا يصح الأمر بالاستدانة  
بلوغه (و) يجب النفقة بأقوال  
منفعة وان لم يملك رقية كوصي  
وفي القنية نفقة المبيع على البائع  
هو الصحيح واستشكله في البحر  
رقية ولا منفعة فينبغي أن تلزم الماشترى  
(فان امتنع فهو في كسبه)

في الحظ وان لم ينف الكسب بالنفقة فالباقي على المولى وان زاد فلان يادله كذا في السراج ومن لا يصلح للاجارة  
 لصغر أو ما أشبه ذلك ففي المذهب والامة يؤمر المولى لينفق عليهم أو يبيعهما وفي المذهب وأما الولد يجبر المولى على  
 الاتفاق لا غير محبط (قوله بأن كمال صحبها) تصوير لا قدرة وليس المراد أن يكون له معرفة بها (قوله كمن البناء)  
 هو الذي يسمى في عرف مصر بالفاعل (قوله ككونه زمنا) غشيل ان لا يقدر على الكسب الذي أفاده قول  
 المصنف والاولاد دخلت الكاف الصغير وقد سبق (قوله أو جارية لا يؤجر منها) بأن كانت حسنا يخشى عليها  
 الفتنة والحال أنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعرفة بذلك بأن كانت خبازة  
 أو غسالة تؤمر بالكسب أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البخاري وأبو اسحق الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى هندية  
 قال في الشرع بلالية فهو لم أن الاونة هنا ليست اماره بل مجرد مخالفة في ذوى الارحام ا ه لكن نقول المولى من  
 البرجندى عن الملقط ما يقتضى كون الاونة اماره بل مجرد مخالفة في الاما ونصه للجارية أن تنفق من مال مولاه  
 على نفسها لانها ليست من أهل الكسب بخلاف العبد ولعل المسئلة ذات خلاف (قوله أمره القاضي) أى أمر  
 اجبار حوى وأما كان يأمره ولا يبيع عليه لان الامام لا يرى جواز البيع على الحر ولكنه يجبره حتى يبيعه  
 اذا استفق عليه البيع اه بحر (قوله ان محله) أى ان كان المملوك محل للبيع كالفن (قوله كدبر) أى مطلق  
 (قوله أو أخذ) أى دراهم لا يشترى بها ما يحتاجه (قوله قدر كفايته) ونحو الزيادة (قوله أو لم يأذن له فيه) أى  
 في الكسب مع القدرة قال في الهندي يزجل له عبد لا يتفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من  
 مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله أن يأكل وان كان قادرا ومنعه عن الكسب يقول العبد اتمان تأذن لي  
 في الكسب وأما أن تنفق على فاذا لم يأذن له فله أن يتفق على نفسه من مال مولاه كذا في التتارخانية ناقلا عن  
 الولوالجية (قوله والا) أى بأن لم يكر عاجزا أو أذن (قوله كالمو قتر عليه مولاه) أى ضيق عليه في النفقة بأن دفع له  
 شيئا لا ينجيه (قوله لا يأكل منه) أى من مال مولاه (قوله ان قدر) بأن كان صحبها وان كان زمنا أخذ ما يكفيه  
 (قوله وفيه تنازع في عبد الخ) في الهندي ولو كان المملوك بين التبريد فنفقته عليه ما يقدر مله كمال وكذلك  
 لو كان في أيديهما كل واحد منهما ما يدعى أنه ولا يئذ له ما فنقته عليه ما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين  
 أنت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليه ما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما بدائع (قوله لانه  
 مضمون عليه) جواب سؤال حاصله كل الابق الاجابة بالبيع لانه رعايتون هندية فبعضه وحفظ غنه أولى  
 وحاصل الجواب أنه محفوظ عليه مطلقا لانه مضمون على الغاصب (قوله أو أخذ الا بيق) أى العبد الا بيق ومثله  
 اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر كافي البحر (قوله أو أحد شريكى عبد غاب أحدهما) فزوجه أو يبيعه  
 ويدفع النصف للباشر ويحفظ ما يتبقى حفظه للغائب (قوله ونحوها) وهو الا بيق وعبد الشريك (قوله بل يؤجره)  
 أى يأمره بأن يؤجره كافي البحر (قوله بل يؤجره) أى القاضي صنع الشارح يقتضى أن هذا الحكم في الا بيق أيضا  
 مع أن المذهب فيه أن أخذ الا بيق اذا طلب من القاضي ذلك فان رأى الاتفاق أصل أمره وان خاف أن تأكله  
 النفقة أمره بالبيع وأما اجارته فهي بحت لصاحب التهر حيث قال ان أمره بالاجارة أصل ولم يذكروه اه فان كان  
 يفتى للشارح أن يدخل مسئلة الا بيق في الحكم الذي ذكره المصنف لاجلها أنه منقول المذهب ويمكن أن يجاب  
 عن بحت صاحب التهر بأنه انما منع من اجارته خوف افاقه ثانياً أفاده أبو السعود (قوله دفعا للضرر) أى عن  
 المالك بسبب أكل النفقة ويستغنى عن هذا بقوله ثلاثا كله النفقة (قوله والنفقة على الا بيق) أى نفقة العبد  
 أو الدابة على الا بيق لانه المالك (قوله والمخير) وذلك لانه لا نفقة بغير عرض فصار كالوصى له بالنفقة  
 أفاده في البحر (قوله وتسقط به نفقة) أى تسقط النفقة به في السيد له بد ونحوه (قوله وتلزم بيت المال) أى  
 اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزن والاربع على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا  
 في المختارات (فرع) يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفاقا على ذلك فتح (قوله أجبره القاضي)  
 ذكر الخصاص أن القاضي يقول للابن اتمان يبيع نصيبك من الدابة أو تنفق عليها رعاية لجانب الشريك اه  
 بحر (قوله ديانة) أى لو استغنى بيق بذلك (قوله للثمن عن تمذيب الحيوان واضاعة المال) وقد اجتمعنا قال  
 في البحر لا يجبر على الاتفاق على غير الرقيق ولو كان حيوانا لانها ليست من أهل الاستحقاق الا أنه لو استغنى بيق  
 فيما بينه وبين الله تعالى في الاتفاق على الحيوانات لانه عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى

ان قدر بأن كان صحبها ولو غير عارف بصناعة  
 فينجز نفسه كمن البناء بحر (والا) ككونه  
 زمنا أو جارية لا يؤجر منها (أمره القاضي  
 يبيعه) وقال لا يبيعه القاضي وبه يفتى (ان  
 محله) والا تكذب وأتم ولد الزم بالانفاق  
 لا غير (عبد لا يتفق عليه مولاه كل)  
 أو أخذ (من مولاه) قدر كفايته (بالرضاه  
 عاجزا عن الكسب) أو لم يأذن له فيه (والا)  
 يأكل كالمو قتر عليه مولاه لا يأكل منه بل  
 يتكسب ان قدر ويجتنب وفيه تنازع في عبد  
 أو دابة في أيديهما يجبران على نفقته (نفقة  
 العبد المضمون على الغاصب إلى أن يرده إلى  
 مالكه فان طلب الغاصب (من القاضي  
 لا يصلح له النفقة أو البيع لا يجيبه) لانه مضمون  
 عليه (والمالك) (ان خاف) القاضي  
 (على العبد الضايغ باعه القاضي لا الغاصب  
 وأمسك) القاضي (غنه المالك طلب المودع)  
 أو أخذ الا بيق أو أحد شريكى عبد غاب  
 أحدهما (من القاضي الامر بالنفقة على  
 عبد الودعة) ونحوها (لا يجيبه) تلا  
 تأكله النفقة (بل يؤجره ويشتري منه أو يبيعه  
 ويحفظ غنه مولاه) دفعا للضرر والنفقة  
 على الا بيق والراهن والمستعبر وأما كونه  
 في بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين  
 امتنع أحدهما من الاتفاق أجبره القاضي)  
 لتلاي ضرر شريكه جوهرة وفيها (وبؤمر)  
 اما بالبيع واما (بالانفاق على جماعة ديانة  
 لا قضاء على) ظاهر (المذهب) للثمن عن  
 تعذيب الحيوان واضاعة الماله

عن اضاءة المال وفيه اضاءته (قوله ورجه الطحاوي) قال الطحاوي وبه نأخذ وقال الكمال غايه ما فيه أن تصور فيه دهمى حسبه فيجبر القاضى على ترك الواجب فيه قال في البحر وظاهر المذهب والحق ما عليه الجماعة ونقل عن الهداية أن الأصح قولهم ما قصص أنه ما قولان صحيحان ولكن المفتى به قواهما (تقية) يكره الاستقصاء في جلب البهية إذا كان مضراً بها كقوله العارف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يرضى الحالب أظفاره اثلاً يؤذيها ويستحب أن لا يأخذ من لبها إلا ما فضل عن ولدها مادام لا يتناول غيره ويكره تكليف الدابة ما لا تنطق به من ثقل الحمل وإدامة السير وغيره وإذا كان له فعل يستحق أن يبقى لها في كوارثها شيئاً من العسل ويستحب أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وإن قام شيء لغيرها مقام العسل لم يهين عليه إبقاء العسل كذا في الجوهرية النيرة (قوله في غير الحيوان) كالدور والعتار والاشجار زيلبي (قوله وإن كره تضييع المال) أى تعريها (قوله ما لم يكن له شريك) فيجبر (قوله كما مر) أى في الدابة من قوله لا يضر شريكه وقد صرح به في شرح الملتقى (قوله أنفق الآخر) ظاهره ولو بلا أمر قاض قال الحلبي والفرق بين هذا وبين ما إذا غاب أحدهما أن هذا منعته في عدم انصافه بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيبته وفي نسخة الثاني والأظهر التعبير بالآخر (قوله وكذا التخييل والزرع) أى إذا أنفق أحد الشريكين في غيبة صاحبه من غير إذن صاحبه وأذن القاضى فانه يكون منطوقاً (قوله والوديعه) إذا أنفق عليها المودع وليس للقاضى أن يأمره بالنفقة بل بالاجارة والبيع (قوله واللقطة) أى إذا أنفق عليها من غير أمر القاضى ولا يقال من غير إذن صاحبها لأنها حينئذ تخرج عن كونها لقطة وحكم اللقطة أن الملقط إذا رفع إلى القاضى إياها بالانفاق لا ياتى إلى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضى بالخيار أن شاء قبل وإن شاء لم يقبل وبعد ما قبله ان كان الانفاق أصح أم لم يكن وان كان تركه أصح أم يبيعه وأمسك الثمن هندية (قوله إذا استمرت) أى رهما أحد الشريكين وانظر ما لو كان مضطراً إلى ثباتها بأن علم أنه لو لم يبين له دمت ونقل الشارح في الشركة عن الاشياء المشتركة إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتل القسمة لأجير وقسم والاثنى ثم أجروا يرجع (فرع) انهدم السفلى وامتنع صاحبه من بانه لصاحب العلوان ينييه ويمنع صاحبه عنه حتى يعطيه ما غرم فيه ولا يكون متبرعاً لانه مضطراً لانه لا يصل إلى حقه الآية والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم • (كتاب العتق) \*

مناقبه للطلاق أن في كل رفع القيد وأن كلامهم لا يقبل الفسخ بعد الوقوع غير أنه قدّم الطلاق وإن كان غير مذدوب اليه وصلاته بمقابله وهو النكاح وذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة ونحوه في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة وأعتقت عائشة تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالنضه وأعتق عبد الله بن عمر الفراء عتق ألف عمره وخرج سبعين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله تعالى وأعتق ذوالكلاع الجبيري في يوم غميلة ألف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً وروى الحاكم عن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد الرحمن سلسيل الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وعما بلغنى أى سيد صار من العبد وبوابه عبد الله لم استولى على ولده الحربي بهتق ويصير مولاه ملكاً (قوله ميزت الاسقاطات) أى ميزها للشارع والاسقاطات جمع اسقاط والمراد اسقاط قيد النكاح والرق والطلب باقود وبادين (قوله اختصاراً) وجه الاختصار هنا أن العتق أخصر من قولنا اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به المملوك من الأحرار (قوله وعما في الذمة) أى من الدين (قوله وعن البضع) أى اسقاط منافعه (قوله ليم نفعوا سيلا دوماً قريب) ودخول حربي اشترى مسلماً دار الحرب فانه في هدم الصور لم يتحقق الاعتاق بل العتق ومن عبر بالاعتاق كالكثر والملتقى نظراً إلى الغالب (قوله ولفظة الخروج عن الملوكة) ويطلق لفظة أيضاً على التجاء يقال عتقت الفرس إذا سبقت ونجت وعلى الطير أن يقال عتق فرخ القطة إذا طار (قوله من باب ضرب) وأما العتاقة بمعنى التدم والعتق بمعنى الجمال فن باب نصر (قوله ومصدره عتق وعتاق) الأول بالكسر والثاني بالفتح وهذا ما في البحر عن ضياء الخوهم وفي القهستان العتاق والعتاقة بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه اه فعمل العتق اسم منه (قوله عبارة عن اسقاط المولى الخ)

وعن الثاني يجبر ورجه الطحاوي  
والصحيح مال وبه قالت الأئمة الثلاثة  
ولا يجبر في غير الحيوان وإن كره  
تضييع المال ما لم يكن له شريك كما نقلت  
وفي الجوهرية وإن كان العبد مشتراً كما فتنع  
أحدهما أنفق الآخر ودفع عليه ونقل  
المصنف فيه البحر عن الخلاصة أنفق الشريك  
على العبد في غيبة شريكه بلا إذن الشريك  
أو القاضى فهو متطوع وكذا التخييل والزرع  
والوديعه واللقطة والدار المشتركة  
إذا استمرت والله أعلم

• (كتاب العتق) •  
ميزت الاسقاطات بأسماء اختصاراً فاسقاط  
الحق عن القصاص عفو وعما في الذمة أبراء  
وعن البضع طلاق وعن الرق عتق وعتقون به  
لأبالاتاق ليم نفعوا سيلا دوماً قريب  
(هو) لفظة الخروج عن الملوكة من باب  
ضرب ومصدره عتق وعتاق وشركاً (عبارة  
عن اسقاط المولى)

لوعرفته بأنه قوة حكمية يصير بها أهلا للقضاء والشهادات وغيرها كان أولى لأن الاقطاع بما يناسب الاعتقاد  
 وهو لم يصبر به على أن التعريف به انما هو على قول الامام القائل بالتجزى لا مكان اسقاط بعض الحق دون  
 البعض وأما على مذهب المصاحين فهو إثبات القوة الشرعية فلا يتجزى عندهما (قوله - حق عن مملوكه) من  
 البيع والمكاتب والتدبير والوطء والانكاح والاستخدام (قوله بوجه مخصوص) وهو ما دعوى التسبب  
 أو الاقرار بجزية بعده أو اللفظ الانشائي الدال عليه ولا يدخل فيه ملك القريب والدخول في دار الحرب  
 فانهما في العتق لا في الامتاق المعترف بالاسقاط (قوله يصير مملوكا به من الاحرار) أخرج بذلك التدبير  
 والمكاتب قبل موت السيد وأدله الخيوم فان فيه ما اسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصبر العبد به من  
 الاحرار (قوله وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا بالجزية أو ادعاء نسب أو لفظا انشائيا والضمير يرجع  
 الى العتق سواء نشأ عن اعتاق أم لا وانما قلنا ذلك ليصح قوله وملك قريب (قوله ودخول حرب الخ) صورته  
 اشترى حربى مستأن من عبد امسلفا فدخله دار الحرب عتق عند مولاه فالامام رضى الله تعالى عنه وقال  
 صاحباه لا يعتق (قوله واجب كفارة) أى كفارة القتل والظهار والظهار واليمين الا أنه في الثلاثة الاول واجب  
 على التعيين في حق القادر عليه وفي اليمين واجب بخبر فيه وهل المراد بالوجوب المصطلح عليه أو الافتراض  
 قولان (قوله بلائيه) أى نية قرينة أو عصية (قوله لحديث عتق الاعضاء) وهو ما في الكتب الستة من اعتق  
 رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من التارو واه أبو داود وأبو جرحل اعتق امرأتين  
 مسلمتين كانتا فكاك من النار يجزى. كان عظمين منها عظم من عظامه اه ومن هنا قال المشايخ يشدب  
 أن يعتق الرجل الرجل والمرأة المرافقة (قوله وهن يحصل ذلك) أى المندوب المترتب عليه الذنوب المذكور  
 (قوله الطاهر نم) أى ولا يوقف على مادة العتق ولا بد في تحصيله من النية والبحث له صاحب التهر قاله الحلبي  
 (قوله ومكروه افلان) الطاهر أنما تحريره لان المرادة عند الاطلاق وهذا يشاء في ما في البحر عن المحيط من أن  
 الاعتاق قد يقع مباحا لاقرية بأن اعتق من غير نية أو اعتق لوجه فلان اه اللهم الآن يراد بالمباح ما ليس حراما  
 فبعض المذكور الآن الاقرب حينئذ كراهة التنزيه (قوله وحرام بل كفر للشيطان) مثله الصم والكلام على  
 التوزيع فان اعتق اهما من غير قصد عظيم ثبت الحرمة من غير كفر وان مع قصد ثبانا اه وكذا يحرم عتقه ان  
 غلب على ظنه أنه يذهب الى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه السرقة أو قطع الطريق كما في التهر (قوله ويصح من  
 حر) فلا يصح من ماذون له في التجارة ولا من مكاتب (قوله مكاتب) مفهومه ما فاده الشارح بقوله لا من صبي  
 الخ (قوله ولو سكران) أى بمخوول وتزليه منزلة العاقل (قوله أو مكراها) فلا يشترط فيه الطوع كما لا يشترط فيه الخذل  
 فيقع بالهزل والاولى للشارح - حذف هذا وما قبله لان المصنف فيما يأتي ذكرهما (قوله أو مخطئا) كما اذا أراد  
 أن يحاط به بقوله أنت صالح مثلا فنقال أنت - (قوله أو مريضا) ولو مرض الموت لكر به تفرقه من الثالث لانه  
 وصية كما في البحر (قوله وأشار الى المبيع) أى أوالى المصوب فأعتقه المالك أو المشتري من غير علم أنه عبده (قوله  
 عتق) ويجعل المشتري به قابضا ويلزمه الثمن بصر وكذا يجعل المالك قابضا للمغصوب فلا توجه له مطالبة على  
 الغاصب (قوله لا من صبي) أى لا يصح العتق منه كالأصغر طلاقه وان كان عاقلا (قوله ومعه الخ) قد سبق  
 في الطلاق ابضاح معانيها فراجع ان شئت (قوله ويجنون) اذا أوقعه حال جنونه أما اذا كان جنونه متقطعا  
 وأوقعه حال افاقته فهو في العاقل كما في البحر (قوله أو قال وأما حربى في دار الحرب) سيأتى أنه لو اعتق المسلم  
 أو الحربى عبده في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتخلية فلا ولاه خلافا للثاني والمصلحة محمولة على ما اذا كان العبد  
 حربيا أما اذا كان العبد مسلما أو ذميا عتق باذخاله دار الحرب عند الامام لعدم محليته للاعتراق فيما (قوله وقد علم  
 ذلك) أى الجنون ونحوه وكونه حربيا أما كونه ذميا أو ناسيا فما يتحقق في كل شخص قال في البحر ولو قال أعتقت  
 وأنا صبي أو وأنا نام كان القول قوله وكذا لو قال أعتقته وأنا مجنون بشرط أن يعلم جنونه أو قال وأما حربى في دار  
 الحرب وقد علم ذلك اه ولا بد أن يكون مالكه في الحالة التي أسند اليها كالأبني (قوله فاقول له) وهل  
 يهلف اذا طلب العبد ذلك بجزر (قوله في ملكه) خرج اعتاق غير المملوك ولا بد عتق الفصولي الجاهل كما هو مذهب  
 في البحر لأن الاجازة اللاحقة كالوكالة الساخنة نهر والمراد الملك المحقق ليخرج اعتاق الجاهل المولد لسنة أشهر  
 فأكثر من وقته (قوله ككتاب) فانه حر يد مملوكه ومنه العبد المأذون والمشتري قبل القبض والمرهون

حقه عن مملوكه بوجه مخصوص (بصير  
 المملوك به) أى بالاسقاط المذكور (من  
 الاحرار) وركنه اللفظ الدال عليه أو ما يقوم  
 مقامه كملك قريب ودخول حربى اشترى  
 مسلما في دار الحرب وصفته واجب لكفارة  
 ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة حتى يصح من  
 الكافر ومندوب لوجه الله تعالى لحديث عتق  
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء  
 قريب الطاهر نم ومكروه افلان وحرام بل  
 كفر للشيطان (وبمع من حر مكاتب  
 ولو سكران) أو مكراها أو مخطئا أو مريضا  
 أو لا يباع بأنه مملوكه كقول الغاصب للمالك  
 أو البائع لا يشتري أعتق عبدي هذا وأشار  
 الى المبيع عتق لا من صبي ومعه ومعه هوش  
 وميرسم ومعه على ويجنون وأنا نام كالأصغر  
 طلاقهم ولو أخذ منه طلاقه أعاد كالأصغر وأنا  
 حربى في دار الحرب وقد علم ذلك فاقول له  
 في ملكه) ولورقة ككتاب

والمستاجر والعبد الموصى بربقة لانيان وبخدمته لا تخر اذا اعتقه الموصى له بالربقة بجر (قوله اذا ولد له  
استه أشهر) لعدم اليقين بوجوده وقته بجر (قوله ولو باضافته اليه) أي باضافة العتق الى الملك والاولى الا بيان  
بأو والحاصل أنه اذا علق بالملك أو سببه كالتسرا لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وان علق بغيرهما كدخول  
الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فباينهما (قوله بخلاف ان مات  
مورثي) يحتجز الاضافة الى سبب الملك أما لو قال ان ورثته فانت سر صرح لان الارث سبب الملك (قوله لان  
الموت ليس سببا للملك) اذ قد يموت المورث بقتل الوارث فيمنع عن الارث وقد يرتد الوارث عند موت المورث  
(قوله مات الاب) أي ولم يترك وارثا الا ذلك الابن والاولى اذ ارتكبه غيره معه (قوله وكأنه) أي كأن وجهه عدم  
وقوع العتق والطلاق (قوله ثبت مقارنا لها) أي للطلاق والعتق فعدم وقوع الطلاق ظاهر لانه لا يقع على  
المملوك ووجه عدم وقوع العتق أن الجزاء اذا قارن التمر لا يقع وذلك لان مرتبة الجزاء النزول بعد تحقق  
الشروط وهذه العلة تصلح لعدم وقوع الطلاق أيضا (قوله بالوت) يتعلق بنبذ البالية اه حلي (قوله  
قتل) أشار به الى دقة تعليل المسئلة اه حلي (قوله بصرحه) يتعلق بقوله وبصرحه ماله لا يستعمل الا  
فيه وضعا وشرا عا ه مخ (قوله بلانية) لانها اعتاش شرط اذا اشتبه مراد المتكلم ولا اشتباه مخ (قوله كانت حر)  
يفتح التام وكسر هالكل من العسود والامة قال في الكشف من حروف المعاني ان الفتوى لا يعتبر ون الاعراب  
ألا ترى أنه لو قال رجل زيت بكسر التاء أو لاهم أة زيت بفتحها وجب حذو القذف وحر بالقلم مأخوذة من  
الحرف الفتح ومولفة المخلص وشرا عا خلوس حكى يظهر في الاذى لا انقطاع حق الذم عنه كذا في الدر  
المنقي (قوله أو عتق) بلغة المصدر وأشار به الى ضعف ما في جوامع الفتوى أنه يحتاج الى انية فيه وفي عتاق  
وحرية وتبعه الكمال والحق ما هنا فهو كقوله لزوجه أنت طلاق (قوله كان كاية) فيوقوف على النية بجر  
(قوله أو أخبر) عطف على قوله وصف به والمراد أنه خبر لفظا انشاء معنى بوضع الشارع (قوله أو هذا مولاي)  
أي للمذكر ومولاي للمؤنث وذلك لانه ملحق بالصريح فصار كقوله يا حر (قوله أو ناري) عطف على قوله وصف  
(قوله فهو يا مولاي) ولو قال يا سيدي أو يا مالكي لم يفتق على الاصح لانه يراد به التعظيم الابالية أبو السعود  
وفي الدر المنقي عن القهستاني لو قال أنت مولاي أو يا مولاي اختلف فيه المشايخ كالو قال له يا سيدي أو يا  
يا سيدي (قوله بخلاف أو يا عبد لي الاصح) أي فانه لا يعتق وبذلك أجاب الصغار حين سئل عن جارية نبات  
بسراج لمولاه فقال لها ما أقول بالسراج يا من وجهك أضوأ من المراج يا من أعا عبدك لان هذه كلمة تطلق  
وفي المحيط قدم عبد على مولاه فقال المولى أي حر قد علمنا لا يعتق لانه يراد منه التحقير اه حلي (قوله أو يا حر)  
أو يا عتيق لانه ناداه بمجاهد صريح في الدلالة أبو السعود (قوله فلو قال أردت الكذب) أي بهذين اللفظين  
(قوله دين) ولا يعتق في القضاء لعدم دلالة عن الظاهر وفي الخاتمة لو قال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة بجر (قوله  
الاذا اسماء به) أي بما ذكر من سر وعتيق فانه لا يعتق لان المراد الاعلام باسم علمه كذا في الدر المنقي (قوله وأشهد  
وقت تسميته) اعل هذا الاشتراط بالنظر الى القضاء وما فيه ما بينه وبين الله تعالى فتعبر عنه وأخذ صاحب البحر  
كله من هذا الاشتراط من تصوير الخاتمة حيث قال رجل أشهد أن اسم عبده حر الخ وهو لا يفيد هذا الشرط  
لانه تصوير (قوله وكذا في الطلاق) فاذا افرق بين العتق والطلاق على الظاهر كما حرره في البحر كذا في الدر  
المنقي وانما فصله بكذا المانية من الخلاف قال في المنع وفرق في التنقيح بين تسميته بجر حيث لا يقع اذا ناداه به وبين  
تسميته المرأة بطائفي حيث يقع اذا ناداه به لانه عهدهد التسمية بجر كالخبر بن قيس بخلاف طائفي فانه لم يعمد  
التسمية به وفي كذا الكتب لم يفرق بينهما لان العلم لا يشترط فيه أن يكون مهورا اه حلي (قوله بمرادفه  
بالجمية) ظاهره أنه اذا ناداه بمرادفه بالعربية فهو يا عتيق أو يا عتق أنه لا يعتق والمبادر خلافه وبذلك  
التعليل بعدم العلية (قوله كما أراد) بفتح الهمزة وبالزاي المهمة بهدها ألف ثم دال موهمة ما كنه اه حلي (قوله  
لعدم العلية) علة للمستثنين (قوله كذا رأسك حر) مراده أن العضو الذي به جبهه عن الكل كالكل كما اذا قال  
ورقبك حر أو رأسك أو وجهك أو فركك حر كلاً منة بخلاف العضو الذي لا يعبر به عن الكل كاليد والرجل أماده  
صاحب البحر (قوله كثره) مثل للجزء الممن وتتركه غيره وقال في الخاتمة لو قال سهم منك حر عتق السهم ولو قال  
جزء منك حر أو شئ منك حر يعتق منه ما شاء المولى في قوله اه (قوله كما يجب) أي في الباب الذي بعده هذا

ونخرج حق الحمل اذا ولده استه أشهر فأتد  
ولو لا قل صح (ولو باضافته اليه) كان ملكك  
أو الى سببه كان اشتريك فانت حر بخلاف  
ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت  
ليس سببا للملك ومن لطائف التعليق قوله  
لا يشته ان مات أي فانت حر فباينها اه  
ثم كنهها فقال ان مات أي فانت طائفي فتنين  
فانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه وكأنه لان  
الملك ثبت مقارنا لها بما لم يولد قتال (بصرحه  
بلانية) اه واه وصف به (كانت حر أو)  
عتق أو عتيق أو عتق أو مهور) ولو ذكر  
اندر فقط كناية (أو) أخبر فهو حر ورن  
أو اعتقك أو اعتقك الله في الاصح ظهريه  
(أو هذا مولاي أو) نادى فهو (يا مولاي)  
(أو يا مولاي بجر) لاف أعا عبدك في الاصح  
(أو يا حر أو يا عتيق) فلو قال أردت الكذب  
أو حر من العمل دين (الاذا اسماء به)  
وأنهم وقت تسميته خاتمة فلا يعتق ما لم يرد  
الانشاء وكذا في الطلاق (ثم) بعد تسميته  
بالسراج (اذا ناداه) بمرادفه (بالطسمية) كذا  
أراد (أو عكس) بأن معناه بأزاد وناداه  
بالعربية يا حر (عتق) لعدم العلية (كذا  
وأسك حر ووجهك حر ولو أضافه  
عن البدن) كما صرح في الطلاق ولو أضافه  
لجزء من أفع كثره عتق ذلك القدر لجزءه  
عنه الامام كاسبيبي

(قوله ومن الصريح قوله لبعده أنت حر) فان التائب له وجه باعتبار ذاته أو جنة. كما أن التذكير فيها باعتبار  
 جسمها أو شخصها (قوله فيعتق. طلقا) سواء قبل أو لم يقبل. نوى أو لم ينزل. لايجاب من الواهب والبايع  
 لازالة الملك من الموهوب والبائع وانما الحاجة الى القبول من الموهوب والمشتري لثبوت الملك اهما وهما  
 لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح مملوكا لنفسه فبقي الهبة والبائع لازالة الملك عن الرقيق لا الى أحد وهذا  
 معنى الاعتاق بجر (قوله توقف على القبول) لانه عتق على مال والقبول شرطه (قوله اعتاق عليك) أى واقع  
 عليك ولا يصح تقديره بواجب أو لازم لانه ينشأ في الفرع المذكور بعد (قوله لكفارة) ونذكر بخلاف طلاقك على  
 واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه فاعتق هذا وقوعه ظهريه (قوله أن نعم  
 لم يعتق) أى اهدم اللفظ مع امكانه والتبادر أن هذا في غير الاخرس اما هو فالظاهر أنه اذا عتقت اشارته بعمل  
 بها كما به لم من التطاهر (قوله ولولوا من هذا العمل) هذه المسئلة ليست متعلقة بمسئلة الاجام بالراس بل راجعة  
 لاصل الكلام قال في البحر ولوقال أنت حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء اهـ على  
 وتحصل مما هنا وما سبق أنه اذا صرح بالعمل أو نوى الحرية منه دين (قوله ولا يملكه) مفهومه ما ذكره بعد (قوله  
 عتقا قضاء) أماد يأنه فاعا يعتق الذي عناه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فاذا هو عبد غيره عتق سالم لانه لم يخاطب  
 الاسما فينصرف اليه (قوله عتق قضاء) لادبانه لعدم القصد (قوله ولو قال رأستك الخ) قال في الهندية لو قال  
 رأستك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال مثل رأس حر أو مثل وجه  
 حر أو مثل يد حر بالاضافة ولو قال رأستك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالتعريف عتق وكذا  
 اذا قال فربك فرج حر بالتعريف عتقت كذا في السراج الوهاج (قوله لانه وصف) أى لرأسه بالحزبة والرأس  
 مما به يبره عن الكل فكأنه قال أنت حر (قوله وبكأنه ان نوى) قال الحموي ثبت في الاصول أن النسرط  
 في الكتابة النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ايزول ما فيها من الاشتباه اهـ (قوله كلامك عليك) أى  
 فانه يتوقف على النية لان نفي الملك والرق جازان يكون بالبائع كما جازان يكون باعتق فلا بد من النية نهر (قوا  
 أو لا سيل لي) انتفاء السبيل يحتمل باعتق وبالارضاء حتى لا يكون عليه سبيل في الورم والعقوبة فصار جملا  
 والمجل لا يتعين بعض وجوه الابائية بجر (قوله وخرجت من ملكي) انما كان كناية لانه محتمل لاني اعتقتك  
 أو خرجت من ملكي الى ملكه غيري (قوله خلت سبيلك) أى لاني اعتقتك وألاني أهلت أهلك أو لغيري  
 (قوله قد اطلقتك) أى فانه يتوقف على النية بخلاف ما لو قال اطلقتك فلا يقع به وان نوى لما سبق أن الطلاق  
 يقع بلفظ امتنى بلا عكس دري بقليل زيادة (قوله وأنت أعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت أعتق  
 من فلانة وهي معتقة وانه قوله من فلان وهو معتق اهـ على وانما كان كناية لانه محتمل أنه أعتق أى أقدم منها  
 في السن أو هو بمعنى أجل (قوله أولو زوجته أطلق) ينظر ما وجه كونه كناية فان المتبادر منه الصراحة (قوله  
 كنهجهما) أى كنهجي ألفاظ الطلاق والعتق وذلك بأن ينطق بأسماء الحروف وانما كان كناية لاحتمال حكاية  
 أسماء الحروف اخبار عن ذاتها وان كان الاخبار فاعدا وليس المراد تحقيق المدلول (قوله وفي الخلاصة الخ)  
 اختصرها وعبارتها الوفا لبعده أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يذم به ولا أن يستخدمه فان مات  
 لا يربطه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فمذقه كان مملوكا وكذا لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق اهـ  
 قال صاحب البحر وظاهره أنه يكون حرا ظاهرا لا معتق فتكون أحكامه أحكام الاحرار حتى يأتي من يذمه  
 ويثبت فيكون مملوكا اهـ (قوله لا يعتق) لا حاجة اليه بعد قوله وكذا على أنه يباح ناقص فانه يأتي فيه ما يأتي  
 في سابقه (قوله وفاس عليه) أى على قوله أنت غير مملوك وليس هذا بعبدى (قوله لكن نازمه في النهر) حيث  
 قال وعندى أن هذه المسئلة مغايرة لمسئلة الكتاب وذلك أنه في مسئلة الكتاب انما أقرب بأنه لا مملوك فيه وهذا  
 لا ينافي لمسئلة لغيره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه غير مملوك أصلا لا معتقه له وأطريته الاصلية فتب  
 لهذا فانه مهم انتهى والذي يظهر يأن تأمل أن الحق مع صاحب البحر فان الفرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر  
 فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هذا من يذمه ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلناه من يذمه صاحب  
 الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى اهـ حاشي أى فان قوله ليس هذا بعبدى مساو لقوله  
 لا مملوك عليك وفيه أن المصنف ذكر أن لا مملوك عليك من المكاتب وهذا ينافي جملة كقوله أنت غير مملوك

ومن الصريح قوله لبعده أنت حر ولا منه  
 أنت حر خاتمة ومنه وبين أوبعتك نفسك  
 فيعتق مطلقا ولولوا بكذا توقف على القبول  
 فتح ومنه المصدر فهو العتاق عليك وعتقتك  
 على فيعتق بالنية ولولوا بكذا توقف على القبول  
 لولوا بوجوب الكفارة ظهريه وفي البدائع  
 قبل له أعتقت عليك فأولأبرأسه أن نعم  
 لم يعتق ولولوا من هذا العمل عتق قضاء  
 ولو قال يا سالم فأجابته غانم فقال أنت حر  
 ولانية له عتق المحب ولو قال ضيف سالمة  
 قضاء وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية  
 قل امسك أنت حر فقال له عتق قضاء ولو  
 قال رأستك رأس حر بالاضافة لا يعتق  
 وبأنه عتق لانه وصف لانيه (وبكأنه  
 ان نوى) لاحتمال (كلامك لي ملكك  
 أو لا سيل لي أو لاري وخرجت من ملكي  
 وخلت سبيلك) كقوله (لانية قد  
 اطلقتك) نوات أعتق وتطلق ان نوى  
 من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوى  
 كنهجهما وفي الخلاصة أعتق احكام الاحرار  
 مملوك لا يعتق بل ثبت له احكام الاحرار  
 حتى يقر بأنه مملوك ويصدق فملكه  
 وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق وفاس عليه  
 في البحر لا مملوك عليك لكن نازمه في النهر

فتأمل وفيه أن كونه كتابة لا يشافي جريان حكم الخلاصة عند عدم النية (قوله ويصح أيضا بهذا) لأنه أخبار  
عن حريته لأن البنوة في المملوك سبب لحرية وإطلاق السبب وأرادة السبب مستباز في اللغة أو المراد أنت كاتب  
في الوصف الملازم له وهو الحرية (قوله أو بنى) أى أو هذه بنى ولا يصح أن يكون التقدير وهذا بنى لاسمى أنه  
كتابة وكلامه الآن في الصريح ولو قال أو هذه بنى لكان أولى له حليتي وفيه أن الذى بنى هذه بنى لذكر وهذا  
ابن للاثنى (قوله للاصغر والاكبر) الماصل أن قوله هذا بنى على وجهين إما أن يصلح ابنه بأن كل منسله وله من له  
أو لا وكل منهما إما أن يكون مجهول النسب أو معروفه فان كان يصلح ابنه وهو مجهول النسب يثبت النسب  
والعتق بالاجماع وان كان معروف النسب من الغير لا يثبت النسب بلا شك ولكن يثبت العتق عندنا وان كان  
لا يصلح ابنه لا يثبت النسب بلا شك وهل يثبت قال الامام يعقوب سواء كان مجهول النسب أو معروفه وقال  
لا يعقوب على هذا القول لم لو كره هذه بنى خلافاً وفاقاً بصر (قوله أو جدتى) ولو قاله لصغير على الاصح لانه وصفه  
بصفة من يعقوب عليه باله والاصل أنه اذا وصف العبد بصفة من يعقوب عليه اذا ملكه فانه يعقوب عليه الا في قوله  
هذا بنى أو هذه بنى وقد افاد الشارح ذلك بقوله وان لم يصلحوا لذل (قوله لذل) أى لا لبوة والجدودة  
والاقضية (قوله ولم ينو العتق) كذا في نسخ وفي نسخ أو (قوله ولذا اجابا بالباء) أى اعلم أنه عطف على قوله وبكثائمه  
ولو لم يذكر حرف الباء أو هم أنه عطف على أمثلة الكتابة نحو لا ملك لك عليك الخ فيلزم أنه كتابة وليس كذلك منع  
(قوله وأخرها) أى عن ألفاظ الصريح حيث ذكرها بعد ألفاظ الكتابة وهو جواب عما يقال انها اذا كانت من  
الصريح خفية أن تذكر مع ألفاظه (قوله لتفصيلها) أى لما فهم من التفصيل بجر والتفصيل هو ما أفاده بقوله  
فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا وجهل نسبهم) قال في البحر وأما الثاني فهو قوله هذا بنى فان كان يصلح أباه ولكن  
للقائل أب معروف لا يثبت النسب ويعقوب عندنا وان كان لا يصلح أباه لا يثبت النسب بلا شك ولكن يعقوب عند  
الامام وعندهما لا يعقوب والكلام في أمي كالكلام في أبي ومنه ما جدتى وحكم الابن قدمناه وجهالة النسب  
نعتبر في حق القائل انه أبى أو جدتى أو أمي وأما اذا قال هذا بنى فتعتبر الجهالة في حق المقر (قوله في مولدهم)  
هو المعتمد وقيل في محل اقامتهم (قوله وليس لقائل أب معروف) أى أو جدته معروف أو أمته معروفة وهذا يعقوب  
عنه قوله وجهل نسبهم (قوله ما لم يقل ابنى) في مقام الاستثناء من قوله يثبت النسب أيضا قال في البحر ولو قال  
هذا بنى من الزنا يعقوب ولا يثبت النسب (قوله وهل يشترط) أى في ثبوت النسب تصديقه للسيد فيما أقربه  
قال في البحر وأشار المصنف الى أنه لا يشترطه دين العبد المقر به بالنسب وفيه اختلاف فقيل لا يحتاج الى  
تصديقه لأن اقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه وقيل يشترط تصديقه فيما سوى دعوة البنوة لأن  
فيه محل النسب على الغير فيكون فيه الزام العبد بعد الحرية فيشترط تصديقه اه وأما دعوة البنوة فانه هو  
الذى محل النسب على نفسه فلا يشترط فيه تصديق المملوك (قوله ولا تصير أمه) أى أم من قال له هذا بنى (قوله  
أم ولد) ظاهره ولو ثبت نسبه منه وفيه أنه قد تقدم في ثبوت النسب أنه اذا ادعى نسب ولدته أمه ومن لوازم  
ذلك ثبوت الامية وصورة المسئلة أن يكون له جارية قد ولدت هذا الولد الذى قال له سيده هذا بنى (قوله انتمقر  
للنية) هذا محض انما لم يافى سكين وحواشيه عن الخائنة وحاصله أنه اذا قال له بعد هذه بنى قبل هو على الخلاف  
أى في عتق عند الامام ولا يعقوب عند صاحبين وقيل لا يعقوب اجماعاً وهو الاظهر لأن المشار اليه اذا لم يكن من  
جنس المسمى فالعبرة بالمسمى كالمواضع فاعلى أنه ياقوت فاذا هو زواج كان باطلاً والذكر والاثنى من بنى آدم  
جنسان فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور تصحيح الكلام في المعدوم ايجاباً واقراراً فيلغو كذا  
في البرهان (قوله وفي هذا خالى أو عصى عتق) بخلاف ما لو ناداه به ما ذكر ابن رستم في نوادره عصى مجد لو قال يا أبى  
يا جدتى يا خالى يا عصى أو قال لجاريته يا عصى يا خالى لا يعقوب في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الابائية (قوله وأخى  
لا الخ) قال الحوى في شرحه لو قال هذا بنى لم يعقوب في ظاهر الرواية إلا أن ينوى به الاخ من النسب لأن الاخ  
كما يقال على النسب يقال أيضاً على الاخ في الدين والابن وان أطلق على الرضا عى والمتبني لكنه إطلاق مجازى  
فلا يعارض الحقيقة اه ملخصاً (قوله لا يعقوب يا ابنى) الابائية كما يأتي لانه للاعلام المبرد دون تحقيق الوصف  
لتعذره والبنوة لا يمكن اثباتها حال النداء لانه لو انطلق من ما غيره لا يكون ابنه بهذا النداء ومثل ذلك  
لو قال يا بنى تصغير ابن أو قال يا ابن بغير اضافة فان الامر كما أخبر لانه ابنه لا خصوصية لما ذكر بل كذلك اذا

(و) يصح أيضا (هذا بنى) أو بنى (لا يصح)  
منه من المالك (والاكبر) كذا (هذا بنى)  
أو جدتى (أو) هذه رأيت وان لم يصلحوا لذل  
ولم ينو العتق لانها صريح لا كتابة ولذا اجاب  
بالباء وأخرها لتفصيلها فان صلحوا وجهل  
نسبهم في مولدهم وليس للقائل أب معروف  
يثبت النسب أيضا ما لم يقل ابنى من الزنا  
فيعقوب فقط وهل يشترط تصديقه فيما سوى  
دعوة البنوة قولان ولا تصير أمه هذا بنى  
ولو قال له بعد هذا بنى أو عصى عتق وأخى لا  
اقترع للنية وفي هذا خالى أو عصى عتق (يا ابنى)  
ما لم ينو من النسب (لا) يعقوب (يا ابنى)  
ويا ابنى ولا يا أخى ويا أبى



قال باجدي يا خالي باهي أو لجاريته باعني يا خالي كذا في غاية البيان (قوله ولا سلطان لي عليك) انما لم يعتق به لان السلطان كتابية عن اليد يقال لفلان سلطنة ويراد بها القدرة واليد ولو صرح بنى البدن أو بالعتق لم يعتق لجواز أن تزول اليد ويبقى الملك كما في المكاتب فكذلك اذا صرح بنى السلطان حوى بتصرف (قوله ولا بألفاظ الطلاق الخ) وجهه أنه قوي والقول يصلح مجازا فيمدون حقيقة لانيماه وفرقه فلذا امتنع في العتق وساغ في عكسه وحاصله أنه يستعار ألفاظ العتق لاطلاق دون عكسه لانه يجوز استعارة السبب للمسبب دون عكسه (قوله كاسر) أي في الطلاق (قوله لاخيرة) وهي عدم الوقوع بألفاظ الطلاق وكتابته (قوله لتوقفه) على لما تأخذه قوله قيد في الاخيرة من أنه ليس قيد انفيما قبلها (قوله وكذا في السلطان) أي يتوقف على النية (قوله كارجحه الكمال) حيث قال والذي يقتضيه النظر كون نفي السلطان من الكتابات اه (قوله وكذا أنت مثل المخر) فلا يعتق به لانه أثبت الممانعة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يقع بلانية للشك زيلعي (قوله الا في قوله أطلقك) تكرار مع التثنية المتقدمة أعاده هنا لمشاركتها الامر بالبدل والاختيار في أن كلام من كتابات العتق والطلاق اه حلي (قوله ولو ابعده) لانه كقوله خليت سبيلك فغ (قوله أو اختاري) للأنى ولذا ذكر اختر (قوله فهو من كتابات العتق أيضا) جواب عن المذاهب الواقعة في المصنف وحاصلها أن استثناء هذه الألفاظ ينافي قوله سابقا بالألفاظ الطلاق وكتابته وحاصل الجواب أنه كتابية فيها والمنوع استعارة ما كان من ألفاظ الطلاق خاصة صريحا أو كتابية (قوله ولا بدع) أي لا غرابة في كون لفظ يصلح كتابية لكثيرين خصوصاً مع تقارب المعنى (قوله ويتوقف على القبول في المجلس) هذا انما يظهر بالنسبة لامر بكيدك واختاري بالنسبة لاطلقتك كما هو ظاهر قال في المحيط وانما يتوقف على القبول في المجلس لانه ملكها ابقاء العتق والاعتاق اسقاط الملك فيقتصر حكمه على المجلس كما في الطلاق (قوله وكذا اختر العتق) أي فانه يتوقف على القبول في المجلس (قوله وان لم يجز للنية) لانه صريح في ذلك كلفظ العتق اه حلي (قوله لانه عليك) على لقوله ويتوقف أي والتعليك يقتصر حكمه على المجلس (قوله ولا يعتق بنحو أنت على حرام) كفر جك على حرام لانه من كتابات الطلاق المستعانة به (قوله وان نوى) لان اللفظ لما لم يصلح له لافتي مجرد النية وهي لا يقع بها نية (قوله لكن يكفر بوطئها) لان تحريم الحلال عين مكانه قال والله لا أطوك اه حلي (قوله بقوله عدي أو جاري) يعني جمع بين هذين اللفظين وقوله أو جاري أي بدل جاري وهذا عنده وقال لا يصح ويانه في الزيلعي (قوله طلفت امرأته) ظاهره أنه صريح ولا يحتاج الى نية (قوله لا لوجع بين امرأته أو أمته الخ) الاظهر أن يقول بين امرأته أو أمته يعني ثم قال احدا كما طالق في الأمرين أو حر في الاثنين فان الحية لا تطلق ولا تعتق (قوله جوهره) عبارتها ولوجع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحائض والسارية فقال عدي حر أو هذا أو قال احدا كما تعتق العبد عند الامام وعندهما لا يعتق وان قال لعبده وعبد غيره أحد كما حر لم يعتق عبده اجماعا الابانية لان عبد الغير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين أمة حية وأمة ميتة لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرّة وماتت أمة فلا يختص الحرية بأمة اه حلي وظاهره الاجماع على عدم الوقوع فيما اذا جمع بين الميتة والميتة وقد علمت أن الشارح زاد مسئلة الطلاق على ما في الجوهره (قوله ويملك ذى رحم محرم) سواء باشر بسبب الملك بنفسه أو بنائبه قد دخل ما اذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من مولاه ولاديس عليه فانه يعتق بخلاف المديون فانه لا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما بجر قال في الهندية وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرام نكاحه أبدا فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة السن كما في المحرم بلارحم فهو أن يملك زوجة ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته رضاعا لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي ولولم يك محرما برضاع أو صاهرة ريعتق عليه ولوهذا أحد الزوجين صاحبه لا يعتق عليه كذا في المبسوط فقول الشارح أي قريب نفس بر ذى الرحم وقوله حر نكاحه أبدا لنفسه بل المحرم (قوله عنده) أي عند الامام الأعظم تجزى العتق عنده خلافا لما (قوله أو جلا كثره زوجة أياه) قال في البدائع لو اشترى زوجة أياه المامل منه عتق ما في بطنها دون الأمة وليس له بيعها قبل أن تنزع حملها لانه ملك أخاه فيعتق عليه اه وهذا مناف لقوله لم أن الحمل لا يدخل

(ولا سلطان لي عليك و) لا (بألفاظ الطلاق) صريحه (وكتابته) بخلاف عكسه كما مر (ان نوى) قيد للاخيرة لتوقفه في الزيادة على النية كما في ابن الكمال وكذا نفي السلطان كارجحه الكمال وأقره في البحر (و) كذا (أنت مثل المخر) يعني بالنية ذكره ابن الكمال وغيره (الا في قوله) أطلقك ولو ابعده فغ (أمر بكيدك أو اختاري) فانه عتق مع النية فهو من كتابات العتق أيضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق أو امر بعتقك يملك وان لم يجز للنية لانه عليك كما طلاق ولا يعتق بنحو أنت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها (و) يصح أيضا بقوله عدي أو جاري (أو جاري) أو جاري (حر) كما لو جمع بين امرأته وبهيمة أو جحر وقال احدا كما طالق طلفت امرأته لا لوجع بين امرأته أو أمته الميتة والميتة جوهره وزيلعي (و) يصح أيضا بملك ذى رحم محرم أي قريب حرم نكاحه أبدا ولو شقضا فيعتق بقدره عكسه لو جلا كثره زوجة أياه

المامل منه

فتح المملوك حتى لا يعتق بكل مملوك حر فيحتاج الى الجواب بحر وما أجابه في النهر من أنه يستملك  
ولا يلزم من كونه ملكا كونه مملوكا كما مطلقا به نظر (قوله ولو المالك صيدا ومجنونا) انما جعلنا أهلا لعق القريب  
عليه ما لأنه يتعلق به حق العبد فشا به النفقة بحر (قوله في دارنا) صفة لكافر قال الحلبي احتزبه عما اذا ملك  
الحربي قريه الحربى في دار الحرب حيث لا يعتق عليه لأن أحكامنا لا تجري عليهم واظهار أن المسلم اذا ملك  
قريبه في دار الحرب كذلك كما يفهم من قوله حتى لو أعتق المسلم الخ فإن العبد اذا لم يعتق بالاعتناق الصريح  
لا يعتق بالملك كما لا يخفى وهل يعتق بالتخلية كما اذا أعتق باللفظ يجوز (قوله حتى لو أعتق المسلم الخ) لا يظهر  
تفريعه على التقيد المذكور وانما يصلح تعليل الحربي المذهب من التقيد ويكون المعنى أنه لو أعتق الحربي  
وكذا المسلم عبده في دار الحرب لا يعتق يعني فاذا كان الاعتناق منه ولم يرض عليه فبالأولى اذ لم يكن بفعله كالكافر  
القريب قال الحلبي ومثل المسلم والحربي في الحكم المذكور الذي وفيه أن الذي لا يمكن من الذهاب الى دار  
الحرب (قوله عبده في دار الحرب) أي عبده الحربي بقرينة قول الشارح ولو عبده مسلما أو ذميا قال في الهندية  
ولو أعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينصف اعتاقه في قول الامام خلافا لما ساجبه ولو أعتق عبده  
المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم ويكون الولاء للمولى اه (قوله بل بالتخلية) أي برفع يده عنه بعد اعتاقه  
باللفظ (قوله فلا ولا له) أي عندهما لانهم يقولان هو وان اعتقه بلسانه الا أنه مسروق يده لأنه تحصيله  
وقهره ولو طرأ الاستيلاء على الحزب أطل حريته فانه ان أول أن يطل الحزب حتى لو خلى مبيلا وأزال يده عنه  
عتق ولا ولا عليه لأنه عتق بالتخلية لا بالاعتناق زبلي (قوله خلافا للثاني) فيصح عتقه عنده لأنه ملك وقبضه  
فيملك ازالة الملك بالعتق ويترتب الولاء على العتق قال في الغاية والاصل فيه ما روى أنه خرج عبدا الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه . واللهم قالوا يا محمد والله ما خرجوا اليك رغبة في دنك  
وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم عليهم فغضب عليه الصلاة والسلام وقال  
ما أراكم يا مشركين تنهون حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم فأبى أن يردهم وقال هم عتقا لله  
عز وجل أبو اسود (قوله ولو عبده) أي عبد المعتق في دار الحرب مسلما كان أو ذميا أو حريا اه الحلبي (قوله  
عتق بالاتفاق) أي بين المشايخ الثلاثة سواء كان بالاعتناق أو بشراء القريب ذي الرحم المحرم اه الحلبي (قوله  
لعدم محله للاسترقاق) أي بالاستيلاء بحر وأفراد الضمير لأن العطف بابا (قوله وبصرف لوجه الله) أي لذاته  
لا لفرض من الاغراض حوى وفي البحر أراد بوجه الله رضا مجازا (قوله والشيطان) واحد شياطين الانس  
والجن بمعنى مردتهم والنون أصلية ان كان من شغل أي بعد عن الظهور اذ ان كان من شغل بشياطين هلك  
بحر (قوله والصنف) هو صورة انسان من خشب أو ذهب أو فضة فان كان من حجر فهو وزن حوى (قوله أي  
بالاعتناق للصنف) تبع في هذا الحل المصنف ولو أعاد الضمير الى الاعتناق للشيطان أيضا لكان أولى لأنه في هذا  
الحكم مثله كما تدل عليه عبارة الجوهرية الآتية (قوله عند قصد التعظيم) أما اذا لم يقصده بأن كان مختصا باللفظ  
أو كان ذا دلا ومثله اذا كان مكرها فإلا بغيره (قوله وعبارة الجوهرية الخ) تحصل على ما اذا قصد التعظيم  
فوافقت ما في المصنف (قوله أي اكراه) انما أوله به لأن الكراهة واقع من الشخص لعلية والمقصود الثاني والدال  
عليه الاكراه قال في القاموس كرهه بالكسر كرها وكراها وكراهية ومكرهه اه وفي البحر الاكراه حل  
الغير على ما لا يرضاه اه وهو المراد (قوله ولو غير ملجئ) الملجئ ما يفوت النفس أو العضو أو ما يكون بضرب مبرح  
ذكره الشارح في الاكراه وغير الملجئ بخلافه والأولى المدافعة بالملجئ كما لا يخفى (قوله - يي) أي في كتاب الانشربة  
(قوله ان كل مسكر حرام) هو مجمع عليه ومذهب محمد أن ما أسكر كثره فقلبه حرام (قوله فلا يخرج) أي عن  
المسكر المحرم (قوله الانشرب المضطر) أي لاساغة القصة وكذا يخرج بالحرز السكر التام من الادوية أو من  
الاشياء المباحة كالحل فإنه قد يسكر بعض من غاب عليه الخلط الصقراوى فلا يقع فيه الاعتناق (قوله  
كالاغما) أي وهو لا يصح معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق حوى (قوله ويصنع اهزل) لما روى أنه  
عليه الصلاة والسلام قال ثلاث جد هن جد وهزلون جد النكاح والطلاق والعتاق وفسره نحر الاسلام  
رحم الله تعالى باللعب وهو أن يراد بالشيء ما لم يوضع له يقوم بعضهم من هذا التفسير أنه يشمل الجواز وقد أضع  
المقصود صاحب التفتيح حيث فسره اهزل بعدم ارادة المعنى الحقيقي ولا المجازي باللفظ ذهبه المصنف

(ولو المالك صيدا ومجنونا أو كافرا) في دارنا  
حتى لو أعتق المسلم والحربي عبده في دار  
الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتخلية فلا ولا له  
خلافا للثاني ولو عبده مسلما أو ذميا عتق  
بالاتفاق لعدم محله للاسترقاق زبلي  
بالاعتناق (و) يصح ايضا (بصرف لوجه الله) بالاعتناق  
(و) والصنف (ان) انهم (كفره) أي بالاعتناق  
للمسلم (المسلم عند قصد التعظيم) لأن التعظيم  
الصنف كفر وعبارة الجوهرية لو قال للشيطان  
اولا صنف كفر (و) يصح ايضا (بكره) أي اكراه  
ولو قيل بلجئ (و) مسكر بيب محذور (سجبي  
أن كل مسكر حرام فلا يخرج الانشرب المضطر  
فانه كالاغما) (و) يصح ايضا مع (هزل) هو  
عدم قصد حقيقة ولا مجاز

(قوله صحيح) اذ املكه وقت التعليق ونزول الجزاء ولا يضرب زواله فيما بينهم وقد سلف (قوله بأمر كائن) اى  
محقق (قوله وهو فى ملكه) اما اذ لم يكن فى ملكه صح التعليق عندنا وبطل عند الامام الشافعى رضى الله تعالى  
عنهم اجمعين (قوله انصورا لاضافة) اى لان فى اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا اى عدم تحقق  
اذمرا اذ يقوله ان أنت عبيد ان كان لا يصدر منك أمر الا اذ فى فانت حر والمكاتب ليس بهذه الصفة فلا يمتنع  
(قوله تعليق) كانه قال اذا أصبحت فانت حر (قوله تعبير) لأن المراد أنه متوقف في جميع أحواله (قوله لأن المراد  
عرض الماء عليه) اى لافراة عطشه ان كان وليس المراد لزوم الشرب فى الجوى وكان وجهه أن التعليق انما  
يكون بما فى الوسخ وغاية ما فى وسع العبد عرض الجار على الماء اه (قوله عتق من محبة سنة) المراد أنه يعتق من  
دخل فى ملكه منذ سنة صاحبه أولا (قوله ونوى فى الملك) اى نوى أنه عتق أى قديم فى ملكه (قوله دين)  
ولا يصدق قضاء بجر (قوله ولو زاد فى السن) بأن قال أنت عتق فى السن يعنى كبير السن لا يعتق اى قضاء وديانة  
وفى الحاشية لو قال أنت حر النفس يعنى فى الاخلاق عتق فى القضاء (قوله وعتق بما أنت الا حر) سواء نوى أم لا  
ويستثنى منه ما نقله العلامة الجوى عن منية المفتى اذا أمر غلامه بشئ فامتنع فقال له ما أنت الا حر فانه لا يعتق  
ذكرة أبو السعود لأن قرية الحال دالة على أن المراد ما أفعالك هذا لا أفعال الحر (قوله لاء أنت الا مثل الحر  
وان نوى) بشكل عليه ما اذا قال أنت مثل الحر فانه يمتنع بالنسبة فيكون العتق بالنسبة فيما أنت الا مثل الحر ولو با  
اه أبو السعود لمكان المحصر (قوله ولا بكل مالى حر) لانه يراد به الصفا والخلو عن شركة الغير بجر (قوله  
ولا بكل عبيد فى الارض أو كل عبيد الدنيا) لم يفرقوا فى هذين الفرعين بين النية وعدمها وفرقوا فى عبيد أهل بلخ  
قال فى البحر ولو قال عبيد أهل بلخ أسرا ولم ينو عبيده الخ فقوله ولم ينو عبيده يفيد التفصيل ومقتضاه جريان  
التفصيل فيها (قوله حر) أفرد الخبر نظر اللفظ كل فى المثلة الثانية (قوله عند الشافعى) وقال محمد يمتنع وبه قال  
شذاد (قوله بخلاف فى هذه المسألة) لم تذكر هذه فى البحر وظاهره أنهم اتفقا فى ما قبلها من المسائل الخلافية وجعل  
فى الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق والمراد أن عبيده فى بلخ وفى السكة أوفى الدار  
(قوله أصالة) بفتح الهزنة عطف القصد عليها من عطف العلة على المعلول أما فى الأم فظاهر وأما فى الجنين فمن  
حيث أنه جزء والحرير المسلط على الكل مسلط على الجزء أصالة وقصد وهو مقيد بأن لا يكون خرج أكثره  
فان كان لا يعتق لانه كالمفصل فى الاحكام فانه تنقضى المدة والدم الواقع بعده ففاس (قوله اذا ولدته الخ)  
وذلك المتيقن بوجوده وقت الاضاق (قوله ولو لاكثر) أو لتماها بجر (قوله وعمره انحرار ولانه) الحاصل أن الحل  
يعتق باعتاق أنه مطلقا سواء ولدته لاقل من ستة أشهر أو لاكثر فان وقع العتق عليه قصد ابان ولدته لاقل من  
سنة أشهر يعتق ولا يخل ولاؤه ابد الى موالى أبيه وان وقع بغير تدبيرة أنه بأن ولدته لاكثر يمتنع أيضا لكن اذا  
متى الاب بعده ينجز ولاؤه الى مواليه درر (قوله ولو حره الخ) خص الحرير لانه يسهو بهتة لا يصحان لان  
التسليم شرط فى الهبة والقدرة عليه شرط فى البيع ولم يوجد بالاضافة الى الجنين والاعاق لا يشترط فيه شئ  
من ذلك بخلاف الفرق بجر (قوله ولو بلفظ علة أو مضعة) بأن يقول العاقبة أو المضعة التى فى بطنك حر اه حاشي  
لكن لا يمتنع فى هذين الا اذا كان موجودا قبل الحرير ولا يمتنع وجوده الا اذا ولدته لاقل من ستة أشهر فان  
ولدته لستة أشهر فأكثر لا يمتنع ولا يكون قوله التى فى بطنك حرا اقرار بوجوده لعدم التيقن به بل هو اقرار  
وقامه فى البحر (قوله أو ان حملت بولده فحر) الظاهر أنه فى هذه لا يشترط ولادته الاقل من الستة (قوله عتق  
قط) اى دون الام اذا لوجه لعاقبة مقصود لعدم الاضافة ولا تبعالا فيه قلب الموضوع ونهر اى لان الوضع  
العقل أن يكون الحل تبعالا لامة تكون الام تبعالا لقلب له أبو السعود عن عزى زاده (قوله ولم يجز بيع ام) اى  
مادامت حبل (قوله وجاز هبتها) الفرق بين البيع والهبة أن استثناء ما فى بطنها عند بيعها لا يجوز قصد انكسار  
كما بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلان البيع الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر اه بجر (قوله ولو دبره لم ينجز  
هبتها) قال فى المبسوط وبعد ما دبر ما فى البطن ولو وهب الام لا يجوز وهو الاصح والفرق أنه باتدبير لا يزول ملكه  
ما فى البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوم مشغول بما ليس بموهور فيكون فى معنى هبة المشاع فيما يحتمل  
القسمة وأما بعد العتق ما فى البطن غير مملوك اه حاشي عن البحر واليه أشار للشارح بقوله لانه كشاع  
وقال المصنف والشارح فى الهبة وهب امه الا جعلها محت الهبة وبطل الاستثناء لانه بعض أو مجهول

(وان عتق) العتق (بشرط) كونه خولا دار  
(صح) ومتى اذا دخل (والتعليق بأمر كائن)  
تصير قوله ليعبد (وهو فى ملكه)  
ان ملكك فانت حر متى للمال بخلاف قوله  
لمكاتبه ان أنت عبيد فانت حر لا يمتنع  
لغيره لاضافة ظهيرية وفيها تصحيح حرا  
تعليق وتقوم حرا وتعتق حرا  
ان سبقت حراى فذهب به للماء ولم يشرب  
عتق لان المراد عرض الماء عليه قال عبيد  
الذى هو قديم العصبية حر عتق من محبة  
سنة هو المختار ولو قال أنت عتق ونوى  
فى الملك بين ولو زاد فى السن لا يمتنع (ومتى  
بما أنت الا حر) لاء أنت الا مثل الحر  
وان نوى ولا بكل مالى حر ولا بكل عبيد  
فى الارض أو كل عبيد الدنيا أو أهل بلخ  
عند الشافعى وبه يمتنع بخلاف فى هذه المسألة  
او الدار بجر (حر حرا لا محققا) أصالة وقصد  
(اذا ولدته بعد عتقه لاقل من نصف حولا)  
ولو لا أكثر عتق نجا وعمره انحرار ولانه  
(ولو حره) ولو بلفظ علة أو مضعة أو ان  
حلت بولده فحر (حق فقط) ولم يجز بيع  
الام وجاز هبتها ولو دبره لم ينجز هبتها فى الاصح  
لانه كشاع

(قوله وبطل شرط المال عليه) اذ لا وجه لالزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزامه الام لانه في حق  
العقيق نفس على حدة بغير (قوله وكذا على أمته) أي لو قال أعنتق ما في بطنك على أمك عليك فقبلت بغتة بوله  
لاقل من ستة أشهر يصتو بالانثى لأن العقيق معلق بقبول الامة الا ان وقد قبلت الا ان فعتق الولد وبطل المال بغير  
(قوله لكن بشرط قبولها للعقيق) وهو قول القبول محذوف بتقديره المال وهو راجع الى صورة جعل المال عليها  
كما يدل عليه الفصل بكذا ويدل عليه ما في البصر أيضا حيث قال لكن لو أعنتقه على مال أمته فانه لا بد من  
قبولها الصفة وان لم يلزمه انثى اه حلي مزيدا (قوله تعليق) فاذا ولدته لاقل من ستة أشهر ثم أذى العقيق  
حلي عن البصر (قوله أو وصي به) أي بما في بطن جاريته لانسان والضعيف مات للموصي والضعيف في قوله فأعتقه  
لما في بطن الجارية (قوله فأعتقه الورثة) أي باعتاق أمته لانه يتبع أمه أما لو أعنتقه قصد اطلاقه عدم جوارزه  
لانه غير مملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم كانه والله تعالى أعلم لأن الجارية دخلت في ملكهم ولم يدخل ما في بطنها  
في ملك الموصي له اذ لا يحقق له ملك ولا ية عليه الا بعد الولادة وقد سبق اعتاقهم عليها (قوله وضمنه يوم الولادة)  
لانه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي من غير اعتاق (قوله فأقره ما خروجا أكبر) ظاهره أنهم ما لو خروجا معا لم يمتقي  
واحد منهم الا أن تلد نالتا قبل معنى ستة أشهر فانه ما يعتق ان لانه يصدق عليها ما أن ما أكبر والولد وان ذكر  
مفرد لكنه مفرد مضاف فيم أبو السعد (قوله والولد يتبع الام) اجماعا وانما يتبع أباه لان ما هو مستهلك بما فيها  
فخرج جارية ولانه مستحق به من جهتها ولهذا ثبتت ذب ولدا الزنا وولد الملاعة عنها حتى تزني ويرثها اه بغير  
(قوله مادام جنينا) أشار به الى جواب سؤال أورده صاحب البصر على الكفر في تعبيره كالمصنف بالولد حيث قال  
ولو عبر المصنف بالجلل أو الجنين بدل الولد لكان أولى لانه لا يتبع الام في أوصافها الا بالجلل وأما الولد بعد الوضع  
فلا يتبعه في شيء مما ذكره حتى لو أعنتق الام بعد الولادة لا يعتق الولد وحاصل الجواب أن في التعبير بالولد مجاز  
الاول (قوله فيكون لصاحب الانثى) أي اذا بيعت أو وهبت وهي حامل يكون حملها مشتركا بين الموهوب له  
وكذا اذا تزاد كعلى أنى فقبلت كان حملها للمالك الانثى وليس للمالك الذكركنى (قوله ويؤكل ويضئى لوائمه  
كذلك) هو المعقد واعتبار النسب به قول ضعيف ولا يخفى أن محل ما ذكره بعد الولادة والكلام في الجنين ثم قوله  
ويضئى أي يصلح للأنفحة ويحتمل أن المراد أنه اذا اشترى أنفحة فذبحت وخرج ما في بطنها حيا فانه يذبح  
للأنفحة بسلامه ولم أر حكم ما اذا ولدت آدميا هل يذبح ويؤكل ويضئى به ومقتضى تعميم اعتبار الام ثم  
(قوله بسائر أمهات) كسرا وربة وارث اه حلي (قوله الولد المفرد) هو من تزوج امرأته على أنها حرة فاذا  
هي أمة فان ولده حر بالقيمة وينبئ أن يستثنى أيضا من شرطت حرية فان من تزوج أمة وشرط حرية الولد كان  
حرا اه (قوله وصورة الرق بلامك) قال في البصر وأشار المصنف بعطف الرق على الملك الى المغاربة بينهم وهو  
كذلك فان الملك هو القدرة على التصرف ابتداء فخرج الوصي والولى والوكيل وأما الرق فمخرج حكمي عن  
الولاية والشهادة والقضاء والسياسة المال واختلافه واهل هو حق الله تعالى وأحق العامة قبيل بالاول لان الكفار  
لما استنكحوا عن عبادته جعلهم الله تعالى أرقاء لعبيده فكان سبب كفرهم أو كدرا أصولهم وقيل بل لأن  
أكونه وسيلة الى نفعهم واقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وقالوا أول ما يؤخذ المأسور بوصف بالرق ولا يوصف  
بالمالك الا بعد الاخراج الى دار الاسلام والمالك يوجب جدي الجهاد والحيوان غير الا دمي دون الرق ويتبع ذلك الفرق  
بينهم في القن وأم الولد والمكاتب فان الرق والمالك كاملان في القن ورق أم الولد والمدبر ناقص حتى لا يجوز  
عتقه ما عن الكفارة والمالك فيهما كامل حتى جازوه أم الولد والمدبرة والمكاتب رقه كامل حتى جازعتقه عن  
الكفارة ولملكه ناقص حتى خرج من يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك في فهو حر اه مختصرا (قوله  
فهستاني) ليس هذا التصور في القهستاني وهو خطأ اذ الولد حينئذ مسروق أصالة والمثال الصحيح كما قاله  
الحلي أخذ حاملا يتبعها الحمل في الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المنفصل (قوله والحزبة) أي  
الاصلية بأن تزوج عبدة حرة أصلية فحملت منه وأما الطارئة فقد مرت أي في قوله حر حرا لا اعتقا حوى بزيادة  
(قوله والعقيق) الاولى حذفة لعلمه من قوله سابقا حر حرا ملاعة وما في الحلي سبق ثم لانه الموضوع في الجنين  
لا في الولد بعد انفصاله (قوله ككتابته) بأن كاتب أمته الحامل بغتة لاقل من ستة أشهر من وقت الكتابة حوى  
فيعتقان عباداتهم بابل الكتابة وكذا كل ولد تلده في ستة الكتابة اه حلي فحكم الكتابة لا يخص الحمل

وبطل شرط المال عليه وكذا على أمته لكن  
بشرط قبولها للعقيق وفي الظاهرية قال  
ما في بطنك حر حتى أدى الى الفاء تعلين وفيها  
أوصى به ومن فأعتقه الورثة جازر فيمنه  
يوم الولادة ولو قال أكبر ولد في بطنك حر  
فولدت ولد ين فأنزلها خروجا أكبر (والولد)  
مادام جنينا (يتبع الام) ولو بهيمة تكون  
لصاحب الانثى ويؤكل ويضئى لوائمه كذلك  
(في الملك) بسائر أسبابه (والرق) الاول  
المفرد وصورة الرق بلامك كالكفار في دار  
الحرب فان كاهن أو فاع غير مملوك  
لاحد فأول ما يؤخذ المأسور بوصف بالرق  
لا المملوكية حتى يهرز بدرا فاذ أخذت  
وهو اولد يتبعها في الرق فهستاني (والحرية  
والعقيق وفروعه) ككتابته

كالتدبير (قوله وتدبير مطلق) أي إذا برحله رتد برجلها وكل ولده بعده فيعتقون جميعاً بموت السيد  
واحتقاره عن المقتد بخوان من مرضى هذا إقانت حرة فانه لا يتبعها ولدها فيه اه حلي والاولى جعلها  
(قوله واستيلاد) بأن زوج أم ولد غفلت تبعها ولدها في حكم أمومية الولد حتى يعتق بموت المولى أيضاً (قوله  
إذا لم يشترط الزوج حرة الولد) وينبغي أن يستثنى أيضاً للفرور كما لا يخفى اه حلي (قوله كما مر) أي في نكاح  
الرفيق حيث قال المصنف والشرح زوج أمه أو أم ولده لا يجب عليه تبنيها وان شرطها في العقد أمالو شرط  
الحرة حرة أو ولدها فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح لأن قبول المولى الشرط والزواج على اعتباره  
هو معنى تعليق الحرة بالولادة فيصح فتح (قوله وفي رهن) أي إذا رهن حاملاً كان ولدها رهنها معها اه حلي أي  
فإذا وضعته ليس للرهن نزعه من يد المتهن (قوله ودين) صورته أذن لأمته الحامل في التجارة ثم رهنها دين  
تبعها الولد فيه حتى يباع فيه اه حلي (قوله وحق أخصية) صورته اشترى شاة حامللاً لأخصية لزمه التخصية  
بولدها أيضاً أي بعد وضعه وأخرجه حياً من بطنها بعد ذبحها (قوله واسترداد بيع) أي مبيع يباع فاسد أو صورته  
كما في الحلبي باع أمة يباع فاسدا ثم استردها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد (قوله وسريان ملك) قال  
في الأشباه وحق المالك القديم يسرى اليه اه حلي وصورته إذا تداوت اليد الجارية فردت بحبيب قديم  
على المالك الأول وهي حامل تبعها جملها وكذا إذا استحققت (قوله ففي اثنا عشر) بعد فروع العن الثلاثة (قوله  
في كفالة) أي إذا كفلت وهي حامل بمال أو نفق لا يتبعها الولد في الطلب إذا استمرت الكفالة حتى ولده وكبر وكذا  
إذا كفلت أمة حامل بأذن السيد لا يتبعها ولدها (قوله واجارة) أي إذا أجرها عشر سنين مثلاً وكانت حاملاً  
فولدت في اثنتائها لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه (قوله وجناية) بأن جنت وهي حامل فلا يتبعها  
ولدها في الدفع عنها وإذا فدى السيد انما يفدى الأم فقط (قوله وحدث) فلا تحصد وهي حامل مطلقاً أي حذ كان  
فإذا ولده فإن كان حذها الرجم وجبت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها على ما روى عن الامام الاعظم وهو  
المعتدوان كمن الجلد بعد التناس كما يأتي في الحدود (قوله وقود) فلا تقتل الا بعد الوضع اه حلي (قوله وزكاة  
ساعة) لانه لا شيء في الفصلان والعجاويل والحملان الا انما مات الكارشاء المحول وأخلقت صغارها فيها كبير  
في الاول لا يجب في الحمل شيء (قوله ويرجع في هبة) أي لو وهبها غفلت فأراد الواهب الرجوع ليس له الرجوع  
في الحمل واعترضه السيد المحوي في حاشية الاشياء بأنه لا يمكن تخلف الحمل عنها وذكر المؤلف في الهبة مانعه  
ولو حبست ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم ووجه في المنع كلا القولين فقال  
في توجيه ما في السراج ان الموهوبة متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لأن الولد يحدث جزءاً فلا يصل الى الرجوع  
فيما وهب الا بالرجوع فيمالم يهب كل زيادة المتصلة أي وهي تمنع الرجوع وقال في توجيه ما في الزيلعي لأن الحمل  
نقصان أي من القيمة لازادة قال أبو السعود في حاشية مسكن عنده هذا المحل وينبغي تخصيص الخلاف  
بما إذا لم يكن من الموهوب له اذا علمت ذلك فعلم أن ما ذكره ناسم أنه يرجع في الأم ولا يتبعها الحمل لاوافق أحد  
القولين (قوله وايضا بخدمتها) يعني إذا أوصى بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصي له أن يستخدم  
الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان متحققاً وقتئذ لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بذات  
أخرى (قوله ولا يتد كذب كذا أمة) أي بذهبها سواء كان تام الخلق أم لا وما روى ذكاة الجنين ذكاة أمة فهو على  
التنبيه أي كذا ذكاة أمة بدليل رواية النصب فاذا خرج ميتاً لا يؤكل وهو الصحيح وقال ان تم خلقه أكل (قوله  
كما بسط في يروع الانساب) اول كتاب البيوع (قوله ولا في نسب) أي لا يتبع أمته في نسب هذا نص صريح في أن  
ابن الشريفة ليس بشريفة وان كان له شرف لسبي حوى (قوله رقيق كائنه) لأن الزوج قدرضى برق الولد  
حيث قدم على تزوجها مع العلم برقها بجر (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) أي في حكم حدث بعد الولادة  
أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاد فإن الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق  
(قوله اذا استحققت الأم بيعة) أي فانه يتبعها ولدها بشرط القضاء به أي بالولدي الاصغر وكلام البرازي يفيد  
تقييده بما إذا سكت اليهود فلو ينو أنه لذي اليد أو قالوا لا يدري لا يقتضى به نهرو قيد بالبيعة لانه لو أقروا باليد  
بها لرجل لا يتبعها ولدها فأخذها وحدها لان الأقراجه قاصرة بخلاف البيعة (قوله ومعها ولدها) أي فيتبعها  
على المفتي به كما في الدر المنثور ومحل ما إذا سكت عنه أما إذا صرح بعدم دخوله فالامر بظاهر (قوله ملك لسيدها)

وتدبير مطلق واستيلاد إذا لم يشترط الزوج  
حرة الولد كما مر وفي رهن ودين وحق أخصية  
واسترداد بيع وسريان ملك فهي اثنا عشر  
ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحدث وقود  
وزكاة ساعة ورجوع في هبة وايضا بخدمتها  
ولا يتد كذب كذا أمة فهي تسع كما بسط في  
يروع الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب حتى  
لو تبيعها هاشمي أمة فولدها هاشمي  
رقيق كما تمة ولا يتبعها بعد الولادة الا في  
مسئلتها اذا استحققت الأم بيعة وإذا بيعت  
البيعة ومعها ولدها وقتئذ (وولد الأم مئة من  
زوجها ملك لسيدها) تعالىها

لأنه مخلوق من مائها وهي ملكة فكذلك جزؤها كذا في الدر المنثور (قوله ولو ولد لها من مولاهما) لأنه انقطع  
حزها للقطع بأن سيدنا إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قط الا حراً لأنه يعلق على كونه مملوكاً متى  
يحرر (قوله كأن نكح عبد) أي باذن سيده وأن يفتح الهمزة مصدرية (قوله أمة أي) أي الحرة وهو معلوم  
لأنه لا يملك الا الحرة (قوله وعليه) أي على ما في الظهيرية لأن العلة فيه ملك القريب الرحم (قوله وابنه أي) أي  
مثلهما أخوه وابن أخيه (قوله من كفر) أي زوج كافر والضمير في أسلم يعود إليه (قوله قلت الخ) البعث  
لصاحب النهر (قوله لأنه قبل الوضع موهوم) مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي تدرصها  
أو باب الخبر أن يجبر لأن يراد بكونه موهوماً ما يعم ما ذكر ويعم كونه يحصل عنها أو يموت في بطنها فإن انفصاله  
موهوم (قوله وبه) أي بتوهم الحمل المأخوذ من موهوم (قوله لا يسط حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على  
بيعها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب عتق البعض)\*

أخره أم القسلة وقوعه أو الخلاف فيه أولانه يبيع الكل أولانه دون في النواب جوى (قوله ولو لمهما) بأن يقول  
جزء منك أو شخص ولو قال سهم منك حرة فقياس قول الامام أن يعتق سبعة كما في الوصية بالسهم من عبده  
ولو أعتق سهما من عبده فالباقي على ملكه يجب تحرره أما بالاعتاق أو السعاية وطلاعتي الكل ولا سعاية عليه  
جوى (قوله صح) يعني أنه زال الملك عن البعض ويتأخر اعتاقه إلى زوال الملك عن الكل بالسعاية ولهذا كان  
رقبة في شهادته وسائر أحكامه شلى عن الرازي ووجهه أن العتق قوة شرعية حتى قدرته على تصرفات شرعية  
ولا يصور ثبوت هذه في بعضه شائعاً قطع بعدم تجزئه والملك متجزئ قطعاً فترى من عتق البعض زوال الملك  
عن البعض وتوقف زوال الرق على زوال الملك عن الباقي اه بحر بطلان تصرف (قوله ولزمه بيانه) أي ألزمه  
القاضي بيانه بأن يأمر به نهر (قوله وسعى فيما بيني) في البحر عن جوامع الفقه الاستسقاء أن يؤجره ويأخذ قيمة  
لما بيني من أجره اه وفي النهران له عمل معروف أخذ من أجره وان امتنع عن العمل أجره وأخذ ذلك اه وهذا  
الحكم يعم الصغير العاقل قهستاني (قوله ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل  
شهادته ويصير أحق بمكاسبه ويخرج إلى الحرية بالسعاية والاعتاق ويؤول بعض الملك عنه كما يؤول ملك اليد  
عن المكاتب فينبى كذا إلى أن يؤدى السعاية كذا في الدر المنثور (قوله بلارذ إلى الرق لو عجز) الفرق بينه  
وبين المكاتب أن معتق البعض زال الملك عنه لا إلى مالك ولزمه المال ضرورة الحكم الشرعي وهو وضعه قهراً  
أما المكاتب فعتقه في مقابلة التزامه بالبدل بعقد قبل الإقالة والفسخ بتجزيته نفسه ومعتق البعض ليس  
كذلك نهر (قوله بطل فيها) لأنه لما عذر رده إلى الرق صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قن وحرفه البيع بطل فيها  
فكذا هذا اه جلى ولو جمع بين القن والمكاتب بطل في المكاتب (قوله فلا قود) للاختلاف في مونه حراً أو رقبة  
فيشبهه ولي الدم هل هو المولى أو الورثة فعلى القول بأنه مات رقبة المولى وعلى القول بأنه مات حراً المولى  
الورثة بخلاف المكاتب فإنه إذا مات لا عين وفاء مات رقبة بخلاف وولم الدم هو المولى فينا فعلى من قبله  
عمداً يستد القود للمولى لفقد علة الاستنباه (قوله عتق كله) ولا يسي ملتي (قوله والخلاف مبني على أن  
الاعتاق الخ) اعلم أن ههنا أربعة أشياء الرق والعتق وإزالة الملك والاعتاق وأحكامها أربعة وهو أن الرق  
والعتق لا يتجزآن وإزالة الملك متجزئ أجماعاً كما إذا باع نصف عبده والاعتاق مختلف فيه بناء على أنه إزالة الملك  
عنده وإثبات العتق عندهما وأصله أن الاعتاق متجزئ عنده فيقتصر على ما أعتق إذا اعتاق إزالة الملك  
وعندهما لا يتجزأ بمعنى أن اعتاق البعض اعتاق للكل لأن الاعتاق إتماماً لثبات العتق أو إسقاط الرق وهما  
لا يتجزآن فلا يتجزأ الاعتاق ضرورة قالة الشيخ باكر وقال العلامة الزبائى الاعتاق يوجب زوال الملك وهو  
متجزئ وعندهما يوجب زوال الرق وهو غير متجزئ وأما نفي الاعتاق أو العتق فلا يتجزأ بالاجماع لأن ذات  
القول وهو العلة وحكمه وهو زوال الحرية فيه لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا يتجزأ بالاجماع لأنه ضعف  
حكمي والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فإذا ثبت هذا فالامام اعتبر جانب الرق  
لعله كله رقبة على ما كان وقال زال ملكه عن البعض الذي أعتق ولم يكن ذلك البعض حراً وهما اعتبار جانب  
الحرية فصار كله حراً اه وفي حاشية المرحوم عجم زاده على شرح السيد للسراجية مائنه التصديق أن العتق

(أو ولد لها من مولاهما حرة) وقد يكون حراً من  
رقبة بل لا يتجزأ كما نكح عبداً أمة أي  
قوله حرة لأنه ولد للمولى ظهيرية وعليه  
قوله حرة من سببها وابنه أو أمة حرة  
جلى أمة ككافر فكافر من كفر فأسلم  
هل يؤمر مالكاها أن يكفر ببيعها لاسلامه  
تعا قال في الاشباه لم أره قلت الظاهر أنه  
لا يجبر لأنه قبل الوضع موهوم وبه لا يثبت  
حق المالك

\*(باب عتق البعض)\*

(أعتق بعض عبده) ولو لمهما (صح) ولزمه  
بيانه (وسعى فيما بيني) وإن شاء حرره (وهو)  
أي معتق البعض (كتاب) حتى يؤدى  
الاقب ثلاث (بلارذ إلى الرق لو عجز) ولو جمع  
بينه وبين قن في البيع بطل فيها ولو قبل  
ولم يترك وفاء فلا قود بخلاف المكاتب  
(وقال) من أعتق بعضه (عتق كله) والعصم  
قول الامام قهستاني على أن الاعتاق يوجب  
والخلاف مبني على أن الاعتاق يوجب  
زوال الملك عنده وهو متجزئ وعندهما  
زوال الرق وهو غير متجزئ

لا يجزى باتفاق على ما وانما الخلاف في أن الاعتاق تجزى أولاً فذهب مالك وأبو حنيفة وجهما الله تعالى إلى أن الاعتاق تجزى والمصاحبان وللشافعي رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجزى كالمعتق وليس المراد من تجزى الاعتاق أن ذات القول أو حكمه تجزى لأنه معنى واحد فلا يقبل التجزى بل المراد منه أن المحل في قبول حكم الاعتاق تجزى وأما أصل الخلاف فراجع إلى أن اعتاق النصف مثلاً هل يوجب زال الملك عن المحل كله فنده لا يوجب ذلك بل المحل كله يبقى على الرقبة ولكن يزول الملك بقدر موعدهما يوجب زال الرق عن الكل وما ذهب إليه ظاهر لأن العتق لا يجزى بالاتفاق فينبغي أن لا يجزى الاعتاق أيضاً لأنه أثبت العتق وعدم تجزى اللازم يستلزم عدم تجزى المملوك وتخصيصه أن الاعتاق أثبت العتق الذي هو قوة حكمية جالبة للولاء بأن يظهر أثره في المحل بكونه صالحاً للولاء بانسكان القضاء والشهادات والقوة لا تثبت في المحل إلا بزوال ضد هاعنه وهو النصف الحكمي الذي هو الرق وهما لا يجزى بالاتفاق فكذا الاعتاق واللازم تحلف المعلول عن العلة وما لا يجزى إذا أضيف إلى المحل ثبت كله سواء أضيف إلى البعض أو الكل كالطلاق والعفو عن التصاص وما ذهب إليه الإمام دقيق وهو طريقتان أحدهما أن الاعتاق أثبت العتق بإزالة الملك والثاني أن الاعتاق إزالة الملك والملك تجزى فكذا إزالته الذي هو الاعتاق وانما قلنا أنه أثبت العتق بإزالة الملك أو هو إزالة الملك ولم نقل أنه أثبت العتق بإزالة الرق كما ذهب إليه لأن الاعتاق قصر وقصر في الإنسان انما يصح فيها هو داخل تحت ولايته وأثبت العتق بالمعنى الذي ذكره ليس بداخل تحت ولايته العبد بل ذلك لله تعالى وكذا الرق غير داخل تحت ولايته لأن الرق اما حقه تعالى لأن الكفار لما استكفوا عن عبادة تعالى جعلهم الله تعالى عبيدا لعبيده جزاء وفاؤا وكان سبب رقهم كفرهم وكفر اصولهم أو هو حق لعامة المسلمين لا تنفعهم وإقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وعلى التدبيرين لا يجوز للإنسان إبطاله قصداً أو ابتداءً لأنه خلاف قاعدة الشرع فإن قاعدته أن يمنع الإنسان عن إبطال حق الغير قصداً لا تنعاقه غير ممنوع منه فالعبد لا يقدر على إثبات ملك القوة وإزالة هذا النصف الذي هو الرق وانما للعبد إزالة ملكه فذهب وإزالة الملك كالمعتق فيكون الاعتاق متجزئاً (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا بر بعض عبده اقتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده وسرى إلى كله عندهما ولا سعاية عليه (قوله والاستبلاذ) أي فانه تجزى عنده ولكنه يملكه بالضممان كذا في الدر المنقى فإذا استولد الأمة المشتركة تحقق الاستبلاذ في النصف وملك النصف الآخر باضمان وفي القضية لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضممان فكملة الاستبلاذ وعندهما يسرى في الجميع والضمان عليه وعندنا فالتام ل واحد (قوله ومن الغريب ما في البدائع) أي فلا يعارض ما قرره من أنه لا يجزى أن ولذا استعده الكمال (قوله لو ظهر على جماعة) أي غلب عليهم (قوله ونسب الرق على أنصافهم) هذا مثل تجزى الرق وقوله ومن على الأنصاف تغيب تجزى العتق وفيه أن هذا اعتاق لا عتق (قوله ويكون حكمهم بقاء) أي بعد فعل الإمام الحاشية المذكورة كالمعتق أي معتق البعض في تخيير الإمام فيهم إن شاء استعاهم وإن شاء حررهم قلت وجههم كالمعتق عما ينفي التجزى في العتق والرق فهم أرقاء على قول الإمام أحرار على قولهما (قوله فاشريكه) أي الذي يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبياً ينتظر بلوغه أن لم يكن له ولي أو ومسى فإن كان له أحدهما فله الخيار إن شاء نحن وإن شاء استسعى أو كتب وللشافعي أن ينصب وصياً ليختار أحدهما وليس له اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالمعتق وإذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لأنهم فائضون مقام مورثهم ومعنى اعتاقهم إبراؤهم لاحقية العتق لأن المستسعى بمنزلة المالك كاتب عنده ولا نورث رقبة المكاتب بموت مولاه وانما يورث بدل الكتابة اه بحر مختصراً (قوله بل سبع) لأن التحرير نوعان منجز ومضاف وإن اعتبر الصلح مع العبد أو مع الشريكين وأنه تارة يكون على نصف القيمة وتارة على الأقل منه زادت الأقسام وهذه الخيارات عند الإمام وقال ليس له الاضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد (قوله ومضافاً لمدة الاستسعاء) قال في الفتح وينبغي أنه إذا أضافه أن لا تبدل منه أضاقته إلى زمان طويل لأنه كالتدبير معنى ولو دبره وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبغي أن يضاف إلى مدة تشا كل مدة الاستسعاء اه حلي عن البحر (قوله أو بصلح) أي الساكت المعتق أو العبد كما يفاد من البحر (قوله لا على أكثر من قبته) المراد الكثرة الناحية أما البسيرة فمقتضفة وهو راجع إلى الصلح والكتابة قال

وعلى هذا الخلاف التدبير والاستبلاذ ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئهما عند الإمام لأن الإمام لو ظاهر على جماعة من الكفرة ونسب الرق على أنصافهم ومن على الأنصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمعتق (ولو اعتق) الشريك (نصيبه فاشريكه) ست خبارات بل سبع (أما أن يجزى) نصيبه منجزاً (مضافاً لمدة الاستسعاء) فقع (أو بصلح أو بكتاب) لا على أكثر من قبته



في البحر ويدل على أن الكتابة في معنى الاستسعا أنه لو كتبه على أكثر من قيمته ان كان من النسخين لا يجوز  
 الآن يكون قد راي تغاير الناس فيه لأن الشرع أوجب السعاية على قيمته فلا يجوز الا كقولنا لو صالحه على عروضا  
 أكثر من قيمته جاز وان كانت على الحيوان جاز ثم قال ولو صالح الذي لم يعتق العبد المعتق على مال فهذا لا يصلح  
 من الاقسام التي ذكرناها في الكتابة فإذا كان الصلح على الدراهم والدنانير على نصف قيمته فهو جائز وكذلك  
 اذا كان على أقل من نصف قيمته وكذا اذا صالح على أكثر من نصف قيمته بما يتغاير الناس في مثله فاما اذا كان  
 على أكثر من قيمته بما لا يتغاير الناس في مثله فالفضل باطل في قولهم جميعا لانه ربا اه ثم المراد أنه يستحق  
 نصف القيمة لا كل القيمة كما توهمه العبارة (قوله لومن النسخين) ويجوز بأكثر اذا كانت عروضا أو حيوانا لأن  
 أمثالها يجب اتفاق العاقلين عليها (قوله ولو عجز استسعى) أي ولو عجز العبد عن بدل الكتابة استسعا ما الساكت  
 أقاده في البحر والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح كذلك (قوله فان امتنع أجره جبرا) أي ويؤخذ نصف القيمة من  
 الاجرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه  
 العقد وان كانت الزيادة يسيرة (قوله وتزمو السعاية للعال) فلا يجوز له أن يترك على حاله يعتق بعد الموت بل اذا  
 أدى عتق لا تدبيره اختياره للسعاية اه بحر (قوله فلو مات المولى فلا سعاية) جواب سؤال تقديره اذا كان  
 التدبير راجعا الى السعاية فافادته فأجاب بأن فادته أن المولى اذا مات عقب التدبير وفي اثناء مدة الاستسعا  
 يعتق العبدان خرج من الثلث ولولا التدبير لسي للورثة كما أن فائدة الكتابة تعيين البذل لانه لولا الكتابة  
 لاحتج الى تنويحه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار ونقله الحلبي عن البحر  
 (قوله كما مر) أي من كونه يؤجره جبرا ان امتنع نهر وغيره (قوله والولا لهم) أي في جميع الخيارات السابقة  
 (قوله أو يضمن المعتق) ويثبت فليس كذلك أيضا بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء  
 استسعى بدائع وان أبرأ الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولا للمعتق هندية (قوله استسعا  
 على المذهب) وعن أبي يوسف أن له الضمين لانه عنده ضمان فله ان لا تلاف بحر والظاهر أن اقتضاه على السعاية  
 يريده نفي الضمان لا نفي الاعتاق والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة السعاية (قوله ويرجع بما ضمن)  
 وله أن يجبل الساكت على العبد فيؤكله بقض السعاية اقتضاء من حقه ثم ان الرجوع ينبت للضامن  
 على العبد وان أبرأ الساكت كما مر عن الهندية والظاهر أنه ليس للضامن أن يترك العبد مبعضا كما أن  
 الساكت ليس له ذلك (قوله حيث ملكه بالضمان) فهو بمنزلة ما لو كان الكل له فأعتق بعضه ثم باقه  
 (قوله ومتى اختار امرأتين) واختاره أن يقول اخترت أن أعتك أو يقول أعطني حتى أتما اذا اختار بالقلب  
 فذلك ليس بشئ اه نهاية (قوله الا السعاية فله الاعتاق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية  
 (قوله ولو باعه أو وهبه ضيحه) أي لو باع الساكت أو وهب نصيبه للمعتق لم يجز استحسانا لانه يرق محلا للقليل  
 لانه مكاتب عنده حرمدون عندهما وليس لهما خيار التملك على حاله لانه لا يميل الى الانتفاع به بعد ثبوت  
 الحرية في جزء منه فلا بد من تخرجه الى العتق بدائع واذا علم عدم جواز البيع والهبة للشريك فغيره بهذا  
 الحكم أولى (قوله يوم الاعتاق) مرتبط بقوله مالكا وبقوله قيمته فان يوم الاعتاق يعتبر لهما قال في الهندية  
 ويعتبر في العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو عتق قيمته يوم أعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كلفت أمة  
 فولدت لم يثبت الى ذلك كذا في البدائع ولو كان في يوم الاعتاق صحته ثم عيى يجب نصف قيمته محصا ولو كان  
 أعيى يوم العتق فأنجلي براض عنيه يجب نصف قيمته أعيى كذا في فتح القدير وكذلك يعتبر بدار المعتق  
 واعساره يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعمر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أسر  
 لا يثبت الشريك حق التضمين اه (قوله سوى ملبوسه) قال في الهندية عن العيون المختار أن الموسر في زمان  
 العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم وشاع البيت وثياب الجسد (قوله قوم للعال) لانه  
 أمكن معرفة قيمته للعال بالعيان ورفع اختلافهما بالبيان (قوله فالقول للمعتق) لانه تعذر معرفة قيمته  
 بالعيان لأن أوصافه تتغير بالموت فيجب اعتبار قول واحد منهما والساكت يدعى الزيادة والمعتق ينكر فيكون  
 القول له وان اتفقا على ان الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق أيضا سواء كان العبد قائما أو هالكا  
 لانه وقع العجز عن معرفة قيمته لأن قيمة الشيء قد تزداد وقد تنقص بمضي الوقت فيكون القول قول المعتق

لومن النسخين ولو عجز استسعى فان امتنع  
 أجره جبرا (أو يدبر) وتزمو السعاية للعال  
 فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث  
 (أو يستسعى) العبد كما مر (والولا لهم)  
 لانها المعتقتان (أو يضمن) المعتق (لوموسر)  
 وقد أعتق بلا ذنه فله استسعا على المذهب  
 (ويرجع) بما ضمن (على العبد والولا) كله  
 (له) لصدر العتق كله من جهته حيث ملكه  
 بالضممان وهو ليجوز الجمع بين السعاية  
 والضمان ان تعدد الشرطان والالاومنى  
 اختيارا من اثنين الا السعاية فله الاعتاق  
 ولو باعه أو وهبه نصيبه لم يجز لانه مكاتب  
 وبإساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيبه الاخر  
 يوم الاعتاق سوى ملبوسه وثقوت برمه  
 في الاصح مجتبي ولو اختلفا في قيمته ان قائما  
 قوم للعال والا فالقول للمعتق لان تكراره  
 الزيادة

لا تكاره الزيادة بجر (قوله) وكذلك لو اختلفا في بشاره واعساره) أي فالقول للمعتق وأطلق في محل التقيد  
وقد فصله في البصر فقال وان اختلفا في بشار المعنى واعساره والعنى متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف  
ففي البشار والاعسار فالقول قول المعتق لانه يتكر البشار وشغل ذمته بالضمان وان كان لا يختلف يعتبر  
الحال فان علم بشار المعتق للحال فلامعنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق اه (قوله) وان تعددوا انما زاده  
لرفع اجهام ان عدم القبول بسبب أن الشاهد الفرد كعدمه قال في البحر لا تقبل شهادته على صاحبه وان كانا  
اثنين لانهم ما يجزان الى أنفسهم ما غنما ولا يعق نصيب الشاهد ولا يضمن احصاءه وسعى العبد في قيمه لهما  
موسرين كانا وموسرين في قول الامام اه (قوله) لجرهم مغنما هو تضمن الشريك وهذا انما يظهر حال البشار  
(قوله) كل من الشريكين) هذا قد اتفقا في اذلولهم احدى ما على صاحبه أنه اعتقه وانكره الاخر فالحكمكم  
كذلك بجر (قوله) يعق الاخر حظه) أي باعتاقه حوى (قوله) فأنكر كل) بقديه لانهم لو اعترفوا أنهم ما اعتقاه معا  
أو على اتعاقب وجب أن لا يضمن كل الاخران كانا موسرين ولا يستحق العبد لانه عتق كله من جهته ما ولو  
اعترف احدى ما وانكر الاخر فان المنكر يجب أن يخلف لأن فيه فائدة فانه اذا نكل صار معترفاً أو باذلاً وحينئذ  
صارا معترفين فلا يجب على العبد سعاية المأقلا بجر (قوله) سعى لهما) لأن كل واحد منهما يشهد على صاحبه بالمعتق  
وعلى نفسه بالتكاتب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه ويمنع به استرقاقه ويستحقه لليقين به  
لانه ان كان صادقا فاهو ومكاتبه وان كان كاذبا فاهو وعبد ولا يختلف ذلك بالبشار والاعسار عده لأن حق  
الاستعانة لا يطل بالبشار بل يثبت له الخيار وهناته ذر التضمين لانكار الاخر فيبقى الاخر مخيرا بين الاستعانة  
والاعتاق والتدبير والمكاتبه على ما تقدم أبو السعود عن الزيلعي (قوله) ما لم يحلفهما القاضي المراد ما لم يترافعا  
الى القاضي فاذا ترافعا اليه فاما أن يعترفا أو ينكلا وفيهما يعق العبد لا سعاية ولا يضمن احدى ما الاخر  
وان حلفا سعى لهما لأن كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا واعتقاده أن العبد يحرم استرقاقه فانه تخلف القاضي  
لهما كما لحالة التي قبل المرافعة في أنه يسعى لهما وان حلف احدى ما ونكل الاخر ذكر الشارح حكمه باقوله  
ولو نكل احدى ما الخ اذا علت ذلك فلا محل لقول الشارح فحينئذ يسرق لعدم تحققه في صورة من الصور  
فليراجع حلي (قوله) فلا سعاية) أي على العبد لنا كل وعليه السعاية للعالم اه حلي (قوله) ولومات قبل  
أن يتفقا) أي على اعتاق احدى ما فليت المال بعق لومات العبد قبل أن يتفقا على اعتاق احدى ما فولاؤه  
ليت المال ووضع هذا الجمله في هذه الموضع غلط لانه يقتضي أن الولاء عند الامام موقوف وليس كذلك  
وموضعه بعد قوله حتى تصادقا كما علة في البصر والفتح وغيرهما لانه من تقية كلام الصالحين اه حلي  
(قوله) ومختلفين) لاجابة اليه لعله بالاولى (قوله) والاولاهما) لأن كلا منهما يقول عتق نصيب صاحبي عاين  
باعتاقه وولاؤه وعق نصيبى بالسعاية وولاؤه وهو عديم مادام يسعى كالمكاتب بجر (قوله) وقال ابى الخ  
زاده الشارح ليربط به قول المصنف ولو تخالف الخ فانه من كلام الصالحين لا الامام (قوله) لا للموسرين) لأن  
كل واحد منهما سعى بجر عن ضمان على صاحبه لان بشارا للمعتق يمنع السعاية عندهما الا أن  
الدعوى لم تثبت لانكار الاخر والبراءة قد ثبتت لاقراره على نفسه (قوله) سعى للموسر) لانه لا يذى الضمان على  
صاحبه لاعساره وانما يذى عليه السعاية فلا يبرأ عنها ولا يسعى له عسر لانه يذى الضمان على صاحبه لبشاره  
فيكون مبرئا العبد عن السعاية حلي عن البحر (قوله) والاولاء موقوف) أي عندهما في الكل أي في بشارهما  
واعسارهما واختلفا فلهما الا أن كل واحد منهما يجله على صاحبه ويبرأ عنه حلي عن البحر (قوله) حتى تصادقا  
أي يتفقا على اعتاق احدى ما فلو مات العبد قبل أن يتفقا وجب أن يأخذه بيت المال كافي البحر اه حلي  
(قوله) كذا في البحر) أي ما ذكره الشارح من المذهب وأنه لا يختلف الحال باختلاف البشار والاعسار عند  
الامام ويختلف باختلاف ما عندهما والاولاهما عنده وموقوف عندهما هو المذکور في البحر وغيره وهو  
تمهيد لقوله في المتن الخ (قوله) في المتن خلط) أي خلط لمذهب الصالحين بمذهب الامام وقد وقع فيما عارض  
به في قوله ولومات قبل أن يتفقا فليت المال وسبحان من تنزه عن الغلط والتسليم (قوله) به) أي في غير فتاواه  
اذ لم يذكره في كتاب العتق منها وقوله على ذلك أي الخلط وقوله كذلك أي كآبته عليه المؤلف (قوله) فله الحمد  
أي على الهداية للصواب وموافقة السلف من المشايخ (قوله) فأنول لمكر الشرايينه) لانه بنى لزوم الفهم

وكذا لو اختلفا في بشاره واعساره (ولو  
شهد) أي أخبر بعدم قبولها وان تعددوا  
لجزءهم مغنما بدائع (كل من اشركين  
يعق الاخر) حظه فأنكر كل (سعى لهما)  
ما لم يحلفهما القاضي فحينئذ يسرق أو يسعى  
فلا سعاية ولومات قبل أن يتفقا فليت المال  
بجر (مطلقا) ولو موسرين أو مختلفين  
(والاولاهما) ولو تخالفا بشارا يسعى للموسر  
لانه موسرين وهو المبرر والاولاء موقوف في الكل  
لانه حتى تصادقا كذا في البحر والمذوق وعامة  
الكتب قلت في المتن خلط لا يقتضي قنينة ثم  
رايت شيئا الرمي به على ذلك كذلك فله  
الحمد فرفع وقال أحد شريكين لا تخرى بعت  
مذنب نصي وان لم أكن بعده منك فهو حر  
وقال الاخر ما اشتريته وان كنت اشتريته  
منك فهو حر فالقول بتكر الشرايينه

والقول قول من نفي الغممان عن نفسه (قوله ولا يئنه للبائع) هذه حال لازمة لانه لا يحلف الا عند عدم وجود  
 يئنه للبائع واحتزبه عما اذا اقام البائع يئنه فانه يثبت البيع ويلزم المشتري نصيب صاحبه وعق العبد عليه  
 لانه عاق حريته على ثبوت الشراء وقد ثبت قنات الحرية على جميعه فليأتل (قوله بلا سعاية لمذى البيع)  
 لانه عاق حظه على عدم البيع وقد تحقق العدم بحلف المذى عليه فيعتق مجانا (قوله بل لا آخر في حظه)  
 والظاهر انه يجري فيه حكم معتق البعض المشتري فله ان يعتقه ويديره ويكتبه ويصالحه (قوله بكل حال)  
 أي موسرا كان البائع أو معسرا فلا يس له التضمين كانه لان الاعتاق لم يكن قصودا ابتداء (قوله لم يبع لاحد)  
 من الشر يكتسب الا ان الموسر يضمن لشر يكتسب لان السعاية واليسار لا يجتمعان عندهما (قوله في الاصح)  
 وهي رواية أبي - غصن وفي رواية أبي سليمان يسي لهما عندهم - مجيبا ان كانا معسرين وان كانا موسرين يسي  
 لمذى البيع في نصف قيمته فقط غير (قوله ولو علق أحدهما) أي أحد الشر يكتسب في عبد واحد (قوله بفعل)  
 سواء كان فعلا أجنبي أو محالوف به بته (قوله مثلا) يعني أن ذكر الغد ليس قيد ابل المراد وقت معين لا فرق  
 بين الغد واليوم والامس بجر وكذا ذكر الدخول (قوله فقال ان لم يدخل) أي فلان غدا الدار غانت حر (قوله  
 قضى الغد) أي مع بقائه ملكهما الى الغد أما اذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد بطل تعلقه بعض الغد  
 وينظر في تعليق الآخر ان هل وقوع شرطه عتق حظه والا فلا كالايجني (قوله وجهل شرطه) أي شرط العتق  
 الصادق بالدخول وعدمه كما ذكره الشارح واذ اعلم الحال هل بعتضاه والظاهر انه لا يعمل بقول الملقى على قطعه  
 لان اختياره بفعل نفسه لا يثبت - كما على الغير عند التجاحد (قوله وسعي في نصه) هذا عندهما وعند محمد  
 يسي في جميع قيمته (قوله مطلقا) أي موسرين أو معسرين أو محتادين اه حلي (قوله كل واحد منهما  
 لاحدهما) لو قال لكل واحد كان أولى لان ظاهره يقتضي الشركة في كل عبد وليس مراد او انما المراد  
 ان لكل عبدا فقال أحدهما ان دخل زيد الدار غدا غانت حر وقال الآخر لعبد ان لم يدخل زيد الدار غدا  
 غانت حر فحضى الغد وجهل الحال (قوله لتفاحش الجهالة) أي في المقضى له وهو أحد العبدين وفي المقضى  
 عليه وهو الحد فتفاحش القضاء أما في المسئلة السابقة فالعبد الواحد المقضى له بجزية تصفه وبسقوط  
 نصف السعاية عنه والمقضى به وهو الحرية وسقوط نصف السعاية معلوم والجهول واحد وهو الحائث  
 منهما فغلب المعلوم الجهول وفي هذه بالعكس لان الجهول هو الغالب فيها اه - حلي - مزيدا (قوله حتى لو اتحد  
 المالك) غاية على مفهوم التقيد - تفاحش الجهالة وانما حكم يعتق أحدهما لان الجهالة ارتفعت في المقضى  
 عليه قال في البحر وأشار الى انصف بعدم عتقه ما في مسئلة الكتاب الى أنه لو اشتراهما انسان صح وان كان  
 عالما بحد أحد المالكين لان كلامهم ما يزعم أنه يبيع عبده وزعم المشتري في العبد قبل ما - اه - غير معتبر  
 كالأقرب بجزية عبده ومولاه يشكر ثم اشتراه صح واذ اصح شراؤه لهما واجتماعي ملكه عتق عليه أحدهما لان  
 زعمه معتبر الا ان وبأمر بالبيان لان المقضى عليه معلوم كذا في فتح القدير وهو يفيد أن أحد الخالفين لو اشترى  
 العبد من الخالف الآخر فانه يصح ويعتق عليه أحدهما وبأمر بالبيان كالايجني وفي المحيط هذا اذا علم المشتري  
 بحلفهما فان لم يعلم فالتأذي يحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تفرق البيئنة على ذلك اه - حلي - مزيدا (قوله من علم  
 بحلفهما) الاولى التعبير بانسان لان من الواحد والمتعدد واه - كن قوله المتحد المالك قرية على المراد  
 (قوله أو الخالف) عطف على المالك والحكم مختلف بين المتعاطفين فانه في هذه الحنفية فهم - ما لانه قد اتفقت  
 الجهالة في المقضى عليه وله ونبتت في المقضى به لانه بكل عين زعم الحنفية في الاخرى فبقوله عبده حر ان لم يكن  
 دخل زعم الدخول وهو شرط الحنفية في الطلاق وبقوله امرأته طالق ان كان دخل زعم أنه لم يدخل وهو  
 شرط الحنفية في العتق (قوله بخلاف مالو كانت الاولى بالله) قال ببيان في باب البيئنة تنقض صاحبتهما  
 من أيمان شرح الخيصر الجامع مانعه لو كانت البيئنة الاولى باقته بأن قال والله ما أدخل هذه الدار ثم قال  
 عبده حر ان لم يكن دخل له تزعم كسار قوله لا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا الكذب فهو  
 الغموس والغموس ليس مما يدخل تحت حكم الحاكم ليصير الحكم كذا بالبين الاخرى اه والظاهر  
 أن التقيد بالاولى ائنا في فلو قال المؤلف بخلاف مالو كانت احداها لكان أولى وقد تقدمت هذه المسئلة قبل  
 طلاق المريض اه - حلي (قوله ومن ملك قريه) أي ذا الرحم المحرم منه وهذا الحكم يجري فيما لو حلف

فان حلف ولا يئنه للبائع عتق بلا سعاية  
 لمذى البيع بل لا آخر في حظه بكل حال  
 وكذا عندهما لو البائع معسرا ولو وسرا  
 لم يبع لاحد في الاصح (ولو علق أحدهما  
 عتقه بفعل غدا) مثلا كان دخل فلان الدار  
 غدا غانت حر (وعكس) الشر يكتسب (الاخر)  
 فقال ان لم يدخل قضى الغد (وجهل شرطه)  
 أدخل أم لا (عتق نصفه) لمحت أحدهما  
 يمين (وسعي في نصفه لهما) مطلقا والاولاه  
 لهما (ولا عتق) والحد - مثله مجالها (لو - لفتنا  
 على عبدين كل واحد منهما لاحدهما) (لو - لفتنا  
 لتفاحش الجهالة - حتى لو اتحد المالك كان  
 اشتراهما من علم بحلفهما - ملائق عليه  
 أحدهما وأمر بالبيان فتح أو الخالف بأن  
 (قال عبده حر ان لم يكن طالق ان كان دخل  
 الدار اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان دخل  
 اليوم عتق وطلقت) لانه بكل عين زعم الحنفية  
 في الاخرى بخلاف مالو كانت الاولى باقته  
 اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم الكذب به  
 في الاخرى (ومن ملك قريه)

أحدهما يعتق عبدان ملك نصفه فلكم مع آخر بجر (قوله بسبب ما) سواء كان شرا أو هبة أو صدقة أو وصية أو بدل مهر أو أمانة (قوله مع رجل آخر) أقاد بد كرمع أنهم اتفقوا فيما هو عليه العتق وهو الشراء مثلا وسأني محترزة (قوله بلا ضمان) ولو كان موسرا (قوله علم الشريك) أي غير القريب والضمير في بشارته يعود إلى الشريك القريب (قوله على الظاهر) مرتبط بقوله بسبب ما وبقوله علم الشريك بشارته أو لا وهذا قول الامام وقالوا بضمن الأب في غير الارث نصف قيمته ان كان موسرا وان كان ميسرا يسي العبد في نصف قيمته ان شريك قريبه المشتري كذا في مسكين (قوله لأن الحكم) هو الضمان أو عدمه (قوله يدار على السبب) وهو التعدي أو عدمه وقد عدم التعدي هنا وهذا التعليل أولى من التعليل بأن الشريك رضى بافساد نصيبه بمشاركته فيما هو عليه لاقتضائه أن عدم الضمان منسوط بما إذا علم الشريك أنه قريبه مع أنه لا فرق في ظاهر الرواية (قوله أما لو ملك مستولده) ولو بالارث كما في البحر وقوله بالكساح متعلق بقوله مستولده (قوله لكونه ضمان تلك) أي فلا يختلف باليسار والاعسار اه حلي ولو قال الشارح فيضمن حفظه يشترط أن يكون له موسرا ليفيد أن هذه العلة لا ملاق لكان أولى (قوله فله) أي لا لا يجني أن يضمن المشتري لوجود التعدي ولو أبدل المشتري بالقريب لكان أوضح (قوله أو يستدعي العبد) لا احتباس ماليه عنده وهذا قول الامام لأن يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وقالوا لا خيار له وبضمن الأب نصف قيمته لأن يسار المعتق يمنع السعاية عندهما (قوله هذه ساقطة) أي جله قوله وان اشترى نصفه أجنبي الخ سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف (قوله مطلقا) سواء كان موسرا أو ميسرا عند الامام والمالك محترزان سواء أعتق نصيبه وان شاء استعماه كما في البحر وقالوا ان كان القريب موسرا يجب عليه الضمان (قوله لمشاركته) أي البائع في العلة وهو البيع لأن علة دخول المبيع في ملك المشتري لا بحجاب أو قبول وقد تناو كافي (قوله وقيد بملكه) الأولى التعبير بملك كله لأنه هو الذي عبر به المصنف ووقع في بعض نسخ المصنف كذا ذكر المؤلف (قوله لزمه الضمان) لأن الشريك الذي لم يسع لم يشارك في العلة فلا يطل حقه بفعل غيره ولا يضمن البائع شيئا كما في البحر والضمير المستتر في لزم للمشتري (قوله لو وسرا) ولو كان ميسرا سمي العبد بالاجماع هندية (قوله وبعبده أعنته آخر) أي قبل الضمان أما لو أعنته بعد تضمين الساكت المدير ضمن المدير المقتن ثلث قيمته قتالان الاعتقاد وجدده ثلث المدير نصيب الساكت وانما ضمنه الثلث الذي ضمنه الساكت فما ابقاه قنا على ملكه فان التدبير ينجز أو ثلثا والولا المدير وثمة للمعتق لأن ضمان المعتق ضمان جنسية لا ضمان تلك اه حلي عن البحر (قوله وهما موسران) أما لو كان المدير ميسرا والساكت الاستعماه دون تضمين وكذا المعتق لو كان ميسرا فالمدبر الاستعماه دون تضمين الماقت بجر (قوله ان شاء) وان شاء أعنته وان شاء بر نصيبه وان شاء استعسى العبد في نصيبه وان شاء كاتبه وان شاء تركه على حاله لأن نصيبه باق على حاله فادبا فادنا في ملكه حيث سدد عليه طرق الاتصاف بالبيع ونحوه اه حلي عن التبيين (قوله ثلث قيمته قنا) وذلك لأن التدبير ينجز أعنته الامام كالاتفاق لأنه شبهة من شبهة فيكون معتبرا به فاقصر على نصيبه (قوله ورجع بها على العبد) أي ان شاء كما في الفسخ والاولى تذكرة الضمير لأنه يعود إلى الثالث (قوله لأن التدبير ضمان معاوضة) الأولى لأن الضمان في التدبير ضمان معاوضة أي وفي الاعتقاد ضمان اتلاف وذلك لأن المدير يؤخر وما روي يستخدم ولا يمكن ذلك في المعتق لأنه امتنع عليه باعتاقه استخدامهما واجارته واعارته (قوله ثلثة مدبرا) لأنه أقصد نصيبه مدبرا والضمان يتنذر بقدر المثلف زيلعي والحاصل ان المدير يرجع بثلاثين من القيمة ثلث قيمته قنا وهو الذي ضمنه للساكت يرجع به على العبد وثلثة الذي كان له وذبره ويرجع به على المعتق لأنه أقصد انتفاعه به (قوله لا ما ضمنه) لأن ملك المدير ثبت مستد إلى وقت أداء الضمان إلى الساكت وهو ثابت من وجه دون وجه لأنه وقت التدبير لم يكن له مال كان نصيب الساكت فلا يظهر في حق التضمن وان ظهر في حق الاستعماه لقيام مقام الساكت في حقه زيلعي بزيادة من أبي السعود (قوله وسيجي) أي في المتن آخرياب التدبير حيث قال وقيمة المدير ثلثا قيمته قنا اه وبه يفتى ولأنه ينتفع بالحق استخداما وسعاية وبذلك وقد زال الاخير في المدير فسقط ثلث القيمة بزواله وقال صاحبان في هذه المسألة ان العبد كله مدبر له دم ينجز التدبير عندهما (قوله والولا بين المعتق والمدير اثلاثا) عند الامام وقال صاحبان الولا كله للمدبر كذا في الهداية (قوله للمدبر الخ)

بسبب ما (مع رجل) آخر عتق خطه بلا ضمان علم الشريك (بشارته أولا) على الظاهر لأن الحكم يدار على السبب (ولشريكه أن يعتق أو يستدعي) أما لو ملك مستولده بالكساح مع آخر فيضمن حفظه يشترط أن يكون له موسرا (وان اشترى نصفه أجنبي) أو يستدعي العبد هذه (المشتري) موسرا (وان اشترى نصف ساقطة من نسخ الترمذ) وان اشترى نصف قريبه من ملكه (قوله لا يضمن له ثمة مطلقا) لمشاركته في العلة (و) فبذلك لا (لو اشترى من أحد الشريكين لزمه الضمان) اجاعا (لشريك الذي لم يسع لو) المشتري (موسرا) عبد بين ثلاثة ذبره واحد (وبعبده أعنته آخر وهما موسران ضمن الساكت) الذي لم يدبر ولم ينجز (مدبره) ان شاء ثلث قيمته قنا ورجع بها على العبد (لا معتقه) لأن التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل (و) ضمن (المدير) قيمته ثلثة مدبرا (لا ما ضمنه) المدير من ثلثة قنا لنفسه بتدبيره وسيجي أن قيمة المدير ثلثة قنا (والولا بين المعتق والمدير اثلاثا) للمدبر وما بين المعتق لعتقه هكذا على ملكه

أعاذ كره هذه الجملة دفع التوهم أن التلثين للمعتق لا يقال إذا كان المدبر يملك نصيب الساكنة بالضمان  
 وجب أن يملك المعتق نصيب المدبر بالضمان فوجب أن يكون للمعتق التلثان من الولاء ولله مدبر التلث لا ما تقول  
 ضمان المعتق نصيب المدبر ضمان جنابة لا ضمان معاوضة لأن المدبر لا ينقل من ملك إلى ملك بسبب من  
 الأسباب فكذلك بالضمان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكنة حيث يملكه المدبر بالضمان لأن الملك يستند فيه  
 إلى وقت التعدي وهو وقت التدبير ونصيب الساكنة في هذا الوقت يقبل الانتقال من ملك إلى ملك فاقترعا  
 أبو السعود عن الزبلي وللمدبر الولاء حال حياته لأن العتق المجزئ يوجب إخراجها إلى الحرية بتجزئ أحد الأمور  
 من التضمين مع اليسار والسعاية والعتق كالأعتق أحد الشرطتين بشأه وأدبره الاخر فانه لا تأخر حرية باقية  
 إلى الموت بجزء (قوله وأكر شريكه) قيد به لأنه لو صدقه كانت أم ولده ولزومه نصف قيمتها ونصف عقرها كما  
 في البحر وقوله ولاينة حكم وجود الينة حكم التصديق (قوله فخذمه) من بابي نصر وضرب (قوله فخذمه) أي  
 المنكر المفهوم من أنكر وذلك أن المفزول كان صادقا كانت الخدمة كلها المنكر ولو كان كاذبا نصف الخدمة  
 فثبت ما هو اتفق وهو النصف والطاهر أن المراد باليوم ما اتفق عليه من وقت معين قال الزبلي ولا سعاية  
 عليه لأنه لا يترتب له يدعي الضمان على شريكه بدعي التلث عليه دون السعاية ٨١ (قوله بلا خدمة) لأن المقر  
 تبرأ منها بدعي انتقاه إلى شريكه أبو السعود (قوله ونفقته في كسبها) وإزاد على النفقة نصفه للمنكر  
 ونصفه موقوف اعتبارا بما فيها فأفاده في البحر (قوله ولا فعل المنكر) أي أن لم يكن لها كسب فنفقتها على  
 المنكر كذا في المختلف من باب محمد ولم يحل فيه خلافا وقال غيره أن النصف على المنكر لأن نصف الجارية له  
 قال ابن الهمام وهو الألبق بقول الامام (قوله وجنابته موقوفة) أي الجنابة منها وعليها موقوفة عند الامام  
 إلى تصديق أحدهم أو قال محمد وهو قول الثاني أو لا تنس في جنابته بمنزلة المكاتب وتأخذ أرض الجنابة عليها  
 قد تبين به كذا في كافى الحاكم وغيره (قوله ولا قيمة لأم ولد) لأن الحرية فيها النسابة بواسطة الولد متحققة  
 في الحال إلا أنه لم يظهر عملها في حق الملك ضرورة الاتماع فعملت في إسقاط التقوم (قوله الضرورة اسلام  
 أم ولد التصرفي) فانه تدعى في قيمته وهو ثلث قيمته كذا يأتي في الاستيلاء لأنه بعتقة تقومها وقد أمرنا  
 بتركهم وما يدعون وحكمنا بكاتبها عليه دفع الضرر عنها لا لا يمكن بقاؤها بلو كده ولا إخراجها جميعا كما  
 زبلي (قوله وقوماها الخ) لأن الاستيلاء قوت منفعة البيع والسعاية وبقيت منفعة الاستخدام ومنه الوطء  
 بخلاف المدبر فإن الغائبات فيه منفعة فهو البيع فقط لوجوب السعاية عليه بعد موت المولى إذا لم يخرج من  
 التلث (قوله فلا ينس عن الخ) نص على المتوهم فإن العصر أولى بهذا الحكم (قوله وكذا لو ولدت) أي ولدا  
 آخر بعد الولد المنشتر لأنه لا تقوم له فاذا أدها أحدهما ثبت التسبب منه من غير ضمان عليه ولا سعاية على الولد  
 (قوله ولا سعاية) أي على أم الولد في الأولى ولا على الولد في الثانية قاله الحلبي (قوله خلافا لهما) فانها ما خلا  
 ينس في الأولى إذا كان موصرا وسعت إذا كان معسرا وفي الثانية ينس نصف قيمته موصرا وبسي الولد  
 إذا كبر في نصف قيمته معسرا (قوله وأغناضين بالجنابة) أي بذلك قيمته فانه (قوله فاقترعها) أما لو مات في هذا  
 الحال حلت أمه فانه لا ينس زبلي (قوله لأنه ضمان جنابة) أي وهو لا يتوقف على كون المثلث موقوما  
 بخلاف ضمان القصب (قوله ولذا) أي لكونه ضمان جنابة لا يتوقف على التقوم (قوله ينس العبي الخ) بعتقه  
 ينس بالنسبة للمجهول والنفس في عتقه يعود إلى ضمان الجنابة بعد في إذا جنى على العبي الخرجان فانه ينس  
 الجنابة عليه مع أنه لا تقوم له بخلاف ما لو مات حقت أمه ولا وجه للتقسيم بالصبي إذا لم يخرج كذا في التلث  
 (قوله عنده) أي حضرا عنده (قوله فإدام حيا يؤمر بالبيان) أي يأمره القاضي بالبيان ويجبره عليه ولا عيب  
 محضه قال في البحر فان بدأ ببيان الإيجاب الأول فان عني به الخارج عني الخارج بالإيجاب الأول وتبين  
 أن الإيجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عيدين فيؤمر بالبيان لهذا الإيجاب وان عني  
 بالإيجاب الأول الثابت عني الثابت بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لقوا لحصوله بين حر وعبد  
 وهو إنشاء في أحد الماهم الدائريين ما ولا يمكن ذلك إذا كان كل منهما محلا لحكمه والحر ليس كذلك فبطل  
 انشائه وان بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان عني به الداخل في الإيجاب الأول بين الخارج والثابت على حاله  
 كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عني الثابت بالإيجاب الثاني وعني الخارج بالإيجاب الأول لبعينه

(ولو قال هي أم ولد شريكه وأنكر) شريكه  
 ولا ينة (فخذمه) يوما وتوقف بلا خدمة  
 (يوما) عملا بأقراره ونفقته في كسبها ولا  
 فعل المنكر وجنابته موقوفة (ولا قيمة لأم  
 ولد) إلا لضرورة اسلام أم ولد التصرفي  
 وقوماها بثلث قيمتها (فلا ينس عن الخ)  
 أعنته بمنزلة (بأن ولدت فادعها وصارت  
 أم ولد لهما فأنفقها أحدهما لم ينس وكذا  
 لو ولدت فادعاه أحدهما ثبت نسبه ولا  
 ضمان ولا سعاية بخلاف لهما (و) انما ينس  
 بالجنابة (بجاءها) فلو قترها إلى سبع فاقترعها  
 ضمان (لأنه ضمان جنابة لا ضمان غصب  
 ضمان) (لأنه ضمان جنابة زبلي) (ولو قال  
 ولا ينس العبي الخ) الحر بمنزلة زبلي (له أحد كما  
 لعبد عنده من ثلاثة) (عبد له) أحد كما  
 جزئ فخرج واحد ودخل آخر فإدام قوله  
 أحد كما جزئ فإدام حيا يؤمر بالبيان

للعق باعتاق الثابت اه بقليل زيادة من الشلبي (قوله وان مات) أى السيد الخ: أما لو مات واحد من العبيد  
فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثانى وقع باطلا وان مات الثابت عتق الخارج  
بالايجاب الاول، والداخل بالايجاب الثانى لان الثابت قد أعيد عليه الايجاب فونه يوجب نعتن كل واحد  
منهم ما للعق وان مات الداخل بؤمر المولى بالبيان للايجاب الاول فان عين به الخارج عتق الخارج بالايجاب  
الاول وبقي الايجاب الثانى بين الداخل والثابت فيؤمر بالبيان وان عين به اثبات تبيين أن الايجاب الثانى وقع  
باطلا فانه في البحر (قوله يمتحن بمن ثبت ثلاثة ارباهه ومن كل من غيره نصفه) لافرق في هذا الحكم بين أن تكون  
قيمة الاعبد متساوية أولا أبو السهم ودعى الشرية لدية أما الخارج فلا لأن الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت  
فأوجب عتق رقبة بينهم فبعضب كل منهم ما النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثانى بينه وبين الداخل غير أن  
نصف الثابت شاع في نصفه فما أصاب منه المستحق بالاول لغاوما أصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة  
الارباع ولا مراض لنصف الداخل فعق نصفه عندهما وقال محمد بعتق ربعه لانه ان أريد بالايجاب الاول  
الخارج صح الثانى وان أريد به الثابت بطل فدار بين أن يوجب أولا فينصف فيعتق نصف رقبة بينهم ما حلبي  
(قوله لبرته بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد) جواب عما يرد على الصاحبين في قوله به بالتجزى في هذه  
المسئلة قال في فتح القدير واشتد شكل قوله ما يعتق النصف والثلاثة ارباع مع قوله ما يعدم تجزى الاعتاق  
والجواب أن قوله ما يعدم التجزى اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان الحكم بنبوته للضرورة وهي متضمنة  
لانقسامه انقسم للضرورة وهي لا تنقسم في موضعها والحاصل أن عدم التجزى عند الامكان والانقسام  
ضرورى وبذلك بعض الطلبة يمنع ضرورة الانقسام لان الواقع أن كل من أعتق بعضه لا يتزى الرق بل يسمى  
في باقيه حتى يخلص كما حرر فمكن أن يقال يعتق جميع كل واحد عندهما ويسعى في ذلك القدر فيقدر الحاصل  
على قوله ما وقول الامام غير أنهم عنده يسعون وهم عبيد وعندهما يسعون وهم أحرار والحاصل أن الضرورة  
أوجبت أن لا يعتق جميع واحد بما لا لأن يعتق بعضه فقط ثم تأخر عتق الباقي الى أداء السعاية فلا يلزمهما  
مخالفة أصلهما وورد على ذلك الطالب أنه لو أعتق الكل من كل واحد ابتداء ثم يسعى وهو حر لم أن يكون  
موجب قول المولى أحد كما حزم اعتاق الاثنين وهو باطل لان أحد كما لا يؤذى معنى كلا كما وقد دفع عنه جماع كون  
الموجب ذلك بل موجه يعتق رقبة شائعة وانما أعتق الكل من كل منهم بالضرورة التي اقتضت توزيعه وحين  
لزم التوزيع ووجب عتق بعض وجب وقوعه في الكل فكان التوزيع مقتضى الضرورة فوقع عتق النصف  
منه لا موجب للتوزيع كوقوعه موجباً لعتق الكل ككقوله أعتقت نصفك فكما يقع اعتاق النصف  
اعتاقاً للكل اذا وقع عن موجب فكذلك يقع هنا والحاصل أنه لا موجب أصلاً لخروجهم ما عن أصلهما  
وموافقة أبي يوسف الامام في عتق نصف الداخل لا توجب موافقة في التجزى وقد عرفت منه أن كلام  
الشارح لم يتم فالاولى اسقاطه حينئذ وعطف الضرورة على التوزيع من عطف السبب (قوله وان صدر  
ذلك) أى الايجابان من السيد على عبيده الثلاثة وأورد باعتبار المذكور كما أعاده الشارح (قوله  
في مرضه) يعنى مرض موته (قوله وضاق الثلث) الكلام الاتى انما هو اذا لم يكن له مال الا هو لا لا عبد قال  
مسكين ولو كان القول في المرض أى مرض موته فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة  
ارباع رقبة عندهما وعند محمد رقبة ونصف رقبة ولم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له  
مال سوى العبيد ولم تجز الورثة قسم الثلث من العبيد الخ (قوله عنهم) أى عن القدر الذى يعتق منهم (قوله  
ولم يجزه الورثة) الضعيف يرجع الى القدر المعتوق منهم (قوله وقيمتهم سواء) لم يبين الحكم عند اختلافها وقد رز عن  
الشرية لاني أنه لافرق في هذا الحكم بين تساوى القيمة واختلافها لم يراجع الحكم ويحزر (قوله كما تر) أى على  
طريق التفاوت فانه تقدم أنه يعتق من الثابت ثلاثة ارباهه ومن كل من الاخرين نصفه (قوله بأن جعل الخ)  
ايضاحه كافي الجرا بجمع بين سهام العتق وهي سبعة على قوله ما لا نأخذ كل رقبة على أربعة لحاجتنا الى  
ثلاثة ارباع فنقول يعتق من الثابت ثلاثة أسهم ومن الاخرين من كل واحد منهم ما سهمان قبلت سهام العتق  
سبعة والعق في مرض الموت وصية ومحل فاذا هذا الثلث فلا بد أن يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فتجعل  
كل رقبة على سبعة لجميع المال أحد وعشرون فيعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة ومن الاخرين من كل

(و) ان (مات بلا يمين عتق من ثبت ثلاثة ارباهه) نصه بالاول ونصف نصفه بالثاني  
(و) عتق (من كل من غيره نصفه) النبوة  
بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد (وان  
صدر ذلك) المذكور (منه في مرضه)  
وضاق الثلث عنهم (ولم يجزه الورثة) وقبيلهم  
سواء قسم الثلث بينهم كما تر بأن (جعل كل  
عبد سبعة) أسهم (كسهم العتق)  
لاختيار جنسالى مخير له نصف ورديع وأقله  
أربعة





أباه كالبيع في سقوط الرد بالعيب وبشمه قوله الاتي وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ولذا أدخله أبو الوالد عروة  
في هذه الكلية وفي البصر والعرض على البيع ملحق به في الموقوف عن أبي يوسف وفي الملتقي والبيع بيان في العتق  
المبهم وكذا العرض على البيع وسياق قوله هنا قرينا أن المدامة بيان (قوله ولو فاسدا) كان معه قبض أم لا بآنا  
أو بشرط الخيار وظاهر أنه لو باعها مع عالم يكن بيانها بطلان البيع لأن أحدهما حرة في حق غيرها وأما كان البيع بآنا  
في العتق لأن البيع ينافي العتق فيتعين الاسترخاء للعتق الملتزم بقوله أحد كما حرر (قوله وموت) أطلقته فتشمل القتل  
سواء قتله المولى أو أجنبي فان كان القتل من المولى فلا شيء عليه وإن كان من الأجنبي فعليه قيمة المقتول للمولى  
فإن اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحق ولكن تكون القيمة لورثة المقتول لأن المولى قد أقر بحريته  
فلا يستحق شيئا من قيمته بجر (قوله ولو بقتل العتق نفسه) بحث صاحب النهر ساقه الشارح مساق المنصوص  
(قوله وتحرير) المراد به انشاؤه فيعتق هذا بالاعتاق المستغنى عن ذلك بالفاظ السابق ولو ادعى أنه عتق بقوله  
أعتقك ما زعمه بقوله أحد كما حرر صدق قضاء ولو لم يقتل شيئا اعتقا بجر ونهر (قوله ولو علقا) م ورثة قال لاحدهما  
أن دخلت الدار فانت حر بعد قوله أحد كما حرر فان العبد الاخر الذي لم يعلق عتقه تعين للعتق الاول قال  
الحلي وأشار بذكر المعلق إلى أن العتق المضاف الى الزمان كذلك وذلك لأنه أقوى لتحقيق حيي الوقت المضاف اليه  
بخلاف المعلق بدخول الدار فلا فانه قد يقع وقد لا يقع (قوله وتحرير) لأن المقصود من التدبير ابقاء الاتباع إلى  
الموت وبالعتق زالت اليد بالكلية فوقع التدبير في أحدهما مع تعين العتق المبهم في الآخر (قوله واستيلاد) هو  
مقهوم بالاولى لأنه فوق التدبير فأداه في الهر (قوله وكذا كل تصرف الخ) لأن اقتداده عليه دليل على اختياره  
العتق المبهم في الآخر (قوله وإجارة) لا يقال الإجارة لا تختص بالملك بل يجوز إجارة الحر لا ناقول الاستعداد  
بإجارة الأهلين على وجه يستحق به الأجر لا يكون بالملك فيكون تعينا دلالة وهكذا نقول في الانكاح اه  
حلي (قوله وإبصاء) أي إبصاء به كما صرح به في التناوي الهندية عن المحيط يعني إذا أوصى به رجل فقد أوصى  
استدقاء رقه فتعين الآخر لعتق اه حلي (قوله مسألتين) تسع المصنف في هذا التقيد صاحب الهداية ووجهه  
أن التملك لا يتم إلا به ورده الشارح بزيادة قوله ولو غير تابع للحر والنهر والوجه ما ذكره (قوله فهذه) الاولى  
أن يقول فهاتان (قوله كقوله أحد كما حرر) هذا مثال للعتق المبهم المنجز ومنه ما علق كما إذا قال إن جاء زيد فأحد كما  
حرر فلو مات أحدهما قبل الشرط أو تصرف فيه بازالة الملك ثم جاء زيد عتق الباقي فأداه صاحب البحر ومنه  
أحد كما حرر هذا - ز وهذا أو معهما قال سالم حرر أو مارك شلبي عن الكافي (قوله ولو قبل له أيهما أوتى الخ) قال  
في الاختيار لو قال أحد كما حرر فقبل له أيهما أوتى فقال لم أعن هذا عتق الاسترخاء قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق  
الاول أيضا وكذلك طلاق أحدي المراتين بخلاف ما لو قال لاحدهما عتق على ألف فقبل له وهذا أفضل لا لا يجب  
للاخر شيئا والفرق أن التمين واجب عليه في الطلاق والعتاق فإذا انتفاء عن أحدهما تعين الاسترخاء فامة للواجب  
أما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه لأن الاقرار للجهول لا يلزم حتى يجبر عليه فلم يكن نفي أحدهما تعينا للاخر  
بجر (قوله ولو جنى أحد هـ ما الخ) أم لو جنى عليه فانه لا يعتق الا خسروا كان القناع من المولى أو من أجنبي  
فإن كان من أجنبي وبين المولى العتق في غير الجنى عليه فالأرض للمولى بلا شك وإن بينه في الجنى عليه ذكر  
القدوري أن الأرض للمولى لا للجنى عليه وذكر الاسيحي أن الأرض للجنى عليه بجر (قوله وعليه) أي  
الجاني الدية المراد به ما به الأرض (قوله لا يكون الوطء الخ) لأن الملك ثابت فيهما وهذا كان له أن يستخذهما  
وكان له الأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئا بنسبه لأن العتق المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل  
قبله بجر (قوله ودواعيه) من التقبيل واللمس والخطراتي فرجها شهوة عند الامام وهي بيان عندهما فهي  
على الخلاف محيط (قوله وعليه الفتوى) قال في البحر والحاصل أن الرأج قوله - ما وأنه لا يفتي بقول الامام  
كافي الهداية وغيره المسافيه من ترك الاحتياط مع أن الامام رحمه الله تعالى ناظر إلى الاحتياط في أكثر المسائل  
اه وما أفاده ظاهره من أن الخلاف جار فيما إذا ثبت أيضا غير ما دبل الحبل بيان اتفاقا كافي البرجندى  
(قوله لعدم حله الا في الملك) فالظاهر من حال المسلم أنه لا يفعل مثل ذلك الا في ملكه فتعين الاخرى للاعتاق  
(قوله في الاختيار) بكسر الهمزة (قوله لأن الاخبار يصح في الحق والميت) وحينئذ فلا يكون الموت بياناً  
إذا لم يكن بياناً في الحق الا إذا لم يصلح الميت له (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره أن هذه الجملة لا يصح جعلها انشاء

(كبيع) ولو فاسدا (وموت) ولو بقتل  
العبد نفسه (وتحرير) ولو علقا (وتدبير)  
ولو علقا (واستيلاد) وكذا كل تصرف  
لا يصح الا في الملك ككتابة وإجارة وإبصاء  
وتدبير وهن (وهبة وصدقة) ولو غير  
(مسألتين) ذكره ابن الكمال لأن المساومة  
بيان فهذه أولى بالقبض بدائع (في حق  
(عتق مبهم) كقوله أحد كما حرر فقبل له أيهما  
تعين الآخر ولو قبل له أيهما أوتى قال لم أعن  
لم أعن هذا عتق الآخر ثم ان قال لم أعن  
هذا عتق الاول أيضا وكذا الطلاق بخلاف  
الاقرار واختيارا ولو جنى أحد هـ ما تعين  
الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجانية  
(لا يكون الوطء) ودواعيه بياناً (في هـ)  
وقالاهو بيان حبلت أولا وعليه الفتوى  
لعدم حله الا في الملك (كذلك الموت لا يكون  
بياناً في الاختيار) اتفاقا (فلو قال له فلا عين  
أحد كما جنى أو قال لجانيه بياناً في العتق  
ولدى فأت أحد هـ ما لا يتعين الباقي للعتق  
ولا للاستيلاد) لأن الاخبار يصح في الحق  
والميت بخلاف الانشاء



حلفت لهما بالله حادثة فاجر \* لتأموا ثمان من حديث ولاصالي

وقال امرؤ القيس

والمراد بالحلف بالعقن تعليقه بشرط اه حلي والحق بكسر الحاء مع سكون اللام العهد (قوله فكل مملوك الى الخ) يشمل العبد والامة فانه كالا دمي يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة ولو قال غيب الذكر دون الانثى لم يدين قضاء اه قهستاني (قوله ولوليلالا) أي ولو كان الدخول لئلا وأشابه الى أن المراد باليوم مطلق الوقت لانه أضيف الى ما لا يعتد كما في النهر (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى أن اضافة يوم الى الدخول أخذ بالحاصل ووصل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب أن يوم مضاف الى اذ المضافة الى الدخول حال في الفتح والمراد باليوم هذا مطلق الوقت حتى لو دخل ليل لا يعتد ما في ملكه لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو الدخول وان كان في اللفظ انما أضيف الى لفظ اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييد اليوم لكن اذا أريد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كنعو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت وقت بغلامون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون يفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الاستكثير اللغوي عن الجملة المحذوفة أو عمادها أعني التنوين لكونه حرفا واحدا أساسا كالتحسين لم يلاحظ معناها ومثله كثيرا في بعض ألفاظ أهل العربية لا ينبغي على من له نظر فيها اه حلي (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) أي وهو يشمل المملوك وقت الحلف وبهذه (قوله ولذا) أي ليكون الملك معتبرا بيوم الدخول الذي أفاده قوله لان المعنى الخ (قوله عتق من له وقت حلفه) لان قوله كل مملوك لي يختص بالحال لان المختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول أن معناه قائم حال التكلم بمن نسب اليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه واللام للاختصاص ولا فرق بين كون العتق معلقا كما في الكتاب أو منجزا وسواء قدم الشرط أو أخره وسواء كان التعليق بان كما في الكتاب أو بغيرها كذا دخلت أو اذا ما أومتى أو متى ما وذكرك لي ليس بقيد بحر (قوله لان لي) أي باعتبار متعلقها لان التقدير كل عتق ثابت لي وثابت اسم فاعل وهو الحال (قوله أو أملكه) انما كانت للحال لان صيغة أفعّل وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولفظا انما العرف فان من قال فلان يأكل أو يفعل كذا يريد به الحال ويقول الرجل ما أملك ألف درهم ويريد به الحال وأما الشرح فان من قال أشهد أن لا اله الا الله يكون مؤمنا ولو قال أشهد أن فلان على فلان كذا كان شاهدا وأما اللفظة فان هذه الصيغة موضوعة للحال على طريق الاصل لانه ليس للحال صيغة أخرى ولا استقبال السين وسوف فنكانت الحال أصلا فيها والاستقبال دخيلا فعند الاطلاق ينصرف الى الحال ولو قال عتيت به ما استقبل ملكه عتق ما ملكه للحال وما استحدث الملك فيه ما ذكرنا أن ظاهر الحال وبنيته بصرفه عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق في قوله أردت ما يحدث ملكي فيه في المسئلة قبل فيعتق عليه باقراره اه بحر (قوله ودبر) بالنسبة للفاعل كما نفيد عبارة المصنف والمراد التدبير المطلق (قوله من كان له) مفعول دبر منح (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها وصوابه النسب اه حلي (قوله بل مقيدا) قال في البحر الحاصل أن من كان في ملكه وقت الحلف لم يدر مطلق ومن ملكه بعد هافليس يدر مطلق وانما هو مدبر بقيد فيعتقان بموت المولى عند الامام ومحمد (قوله عتق من الثالث) أي عتق من كان في ملكه يوم قال ومن ملكه بعد القول فان خرجا من الثالث فلا كلام ولا ضرب كل بقيمة فيه ولو كانت التركة بالدين مستغرقة وجبت السعابة ولا ينبغي أن من كان في ملكه يوم - لفت في هذه المسئلة مدبر مطلق وما ملكه بعد مقيد هذا هو ظاهر مذهب الكل وعن الثاني لا يعتد ما استفتاده بعده لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يعتق به ما يملكه ولها أن مجموع التركيب ايجاب عتق وايضا بقوله بعد موافق ولذا اعتبر من الثالث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك وقت القول حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما استقر أن الوصية بعتقها كل من الجهتين الا يرى أنه يدخل في الوصية بالحال لا ولاد فلان ما يستفيد ومن يولد بعده فصار كأنه قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حر اه حلي (قوله لتعلقه بالموت) لانه لا يعتق من الثالث رعتق من ملك بعد القول (قوله لانه تبع لاقه) فهو كمن ضمن أعضائها ولذا يجوز عن الكمارة ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا وانما المملوك اغنا بصرف عند

فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولوليلالا سواء (ملكه بعد حلفه أو قبله) لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله (و) لذا (لوم يفل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل مدبر لي أو ملكه حر بعد غد) أو بعد شهر اعتبر لي أو ملكه حر بعد غد (قوله لا يعتد ما في ملكه وقت دخوله) أي وهو يشمل المملوك وقت الحلف وبهذه (قوله ولذا) أي ليكون الملك معتبرا بيوم الدخول الذي أفاده قوله لان المعنى الخ (قوله عتق من له وقت حلفه) لان قوله كل مملوك لي يختص بالحال لان المختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول أن معناه قائم حال التكلم بمن نسب اليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه واللام للاختصاص ولا فرق بين كون العتق معلقا كما في الكتاب أو منجزا وسواء قدم الشرط أو أخره وسواء كان التعليق بان كما في الكتاب أو بغيرها كذا دخلت أو اذا ما أومتى أو متى ما وذكرك لي ليس بقيد بحر (قوله لان لي) أي باعتبار متعلقها لان التقدير كل عتق ثابت لي وثابت اسم فاعل وهو الحال (قوله أو أملكه) انما كانت للحال لان صيغة أفعّل وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولفظا انما العرف فان من قال فلان يأكل أو يفعل كذا يريد به الحال ويقول الرجل ما أملك ألف درهم ويريد به الحال وأما الشرح فان من قال أشهد أن لا اله الا الله يكون مؤمنا ولو قال أشهد أن فلان على فلان كذا كان شاهدا وأما اللفظة فان هذه الصيغة موضوعة للحال على طريق الاصل لانه ليس للحال صيغة أخرى ولا استقبال السين وسوف فنكانت الحال أصلا فيها والاستقبال دخيلا فعند الاطلاق ينصرف الى الحال ولو قال عتيت به ما استقبل ملكه عتق ما ملكه للحال وما استحدث الملك فيه ما ذكرنا أن ظاهر الحال وبنيته بصرفه عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق في قوله أردت ما يحدث ملكي فيه في المسئلة قبل فيعتق عليه باقراره اه بحر (قوله ودبر) بالنسبة للفاعل كما نفيد عبارة المصنف والمراد التدبير المطلق (قوله من كان له) مفعول دبر منح (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها وصوابه النسب اه حلي (قوله بل مقيدا) قال في البحر الحاصل أن من كان في ملكه وقت الحلف لم يدر مطلق ومن ملكه بعد هافليس يدر مطلق وانما هو مدبر بقيد فيعتقان بموت المولى عند الامام ومحمد (قوله عتق من الثالث) أي عتق من كان في ملكه يوم قال ومن ملكه بعد القول فان خرجا من الثالث فلا كلام ولا ضرب كل بقيمة فيه ولو كانت التركة بالدين مستغرقة وجبت السعابة ولا ينبغي أن من كان في ملكه يوم - لفت في هذه المسئلة مدبر مطلق وما ملكه بعد مقيد هذا هو ظاهر مذهب الكل وعن الثاني لا يعتد ما استفتاده بعده لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يعتق به ما يملكه ولها أن مجموع التركيب ايجاب عتق وايضا بقوله بعد موافق ولذا اعتبر من الثالث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك وقت القول حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما استقر أن الوصية بعتقها كل من الجهتين الا يرى أنه يدخل في الوصية بالحال لا ولاد فلان ما يستفيد ومن يولد بعده فصار كأنه قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حر اه حلي (قوله لتعلقه بالموت) لانه لا يعتق من الثالث رعتق من ملك بعد القول (قوله لانه تبع لاقه) فهو كمن ضمن أعضائها ولذا يجوز عن الكمارة ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا وانما المملوك اغنا بصرف عند

الاطلاق الى المملوك اصاله واستقلاله بغيره (قوله فلا يعتق حل جارية من قال الخ) ولولده لا قتل من  
سنة أشهر من وقت القول وكذا لا يعتق في قوله ان اشترى مملوكين فباع احدهما جارية فباعها ولا تعتق  
أتمه لان شرط ان يخلت شرهما مملوكين والحل لا يسمى مملوكا على الإطلاق فأفاده صاحب البحر (قوله الحامل) بدون  
ناه التي في بطنها حل والحامل من حملت على رأسها ثلاثين شهرا (قوله فيعتق الحل تبعاً) أشار به الى أن هذه لا ترد  
نقضا على قولهم الحل لا يدخل تحت المملوك فان الحل في هذه انما يعتق به لا قصداً (قوله لا يتناول المكاتب)  
أما كونه لا يدخل تحت المملوك فلا نه غير مملوك على الإطلاق اذ هو حر لا يدخل تحت لفظ العبد لان  
العبد من لا يتصرف الا باذن سيده والمكاتب ليس كذلك (قوله والمشتري) أي الابانة وذلك أنه لا يصدق عليه  
أنه عبده أو مملوكه اذ المراد الكامل والمشتري ليس بكامل المالك ولا المعبودية وذكر في المحيط أنه لا يتناول المشتري  
الا اذا ملك التصرف الاخر بعده فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوكا فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل  
اه بحر (قوله ويتناول) أي لفظ المملوك المدبر أي والمدرية والمأجور والامام وان كان حراً ومملوكاً وأولاده  
وأولادهم حراً (قوله على الصواب) فخطئة لصاحب المجتبى في قوله لا يدخل العبد المهرهون والمأذون  
في التجارة كما ذكره في البحر اه حلي ثم المأذون ان لم يكن عليه دين يعتق عبده ان نواه السيد والا فلا وان  
كان عليه دين لم يعتق وان نواه كذا في فتح القدير وغيره (قوله ولو نوى الذكور) أي بقوله كل مملوك حل حر  
فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة (قوله دين) لانه نوى تخصيص العام  
فقد نوى ما يحتمل لفظه فصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه حلي والاولى أن يقول أو نوى  
غيرا المدبر لان عدم ديانة المدبر لا تكون مخصوصة لاحتمال أنه لم يخطر بوجهه شيء (قوله وفي مملوكي كاهم الخ) قال  
في البحر من الذخيرة قال مملوكي كاهم أحرار ونوى الرجال دون النساء قالوا لا يصدق ديانة بخلاف قوله  
كل مملوك حل ونوى تخصيص يصدق ديانة اه فان قلت ما الفرق وفي الوجهين ينية تخصيص العام فالجواب أن  
كاهم تأكيده للعامة قوله وهو ليكي لانه جمع مضاف فيم وهو رفع احتمال المجاز غالباً والتخصيص يوجب المجاز  
فلا يجوز بخلاف قوله كل مملوك فان الثابت أصل العموم فخط فقبل التخصيص اه (قوله فكاتب) أي ومسي  
المكاتب وأدى حتى صار حر (قوله أو اشترى قريباً) أي اشترى الحالف قريبه ذا الرحم المحرم منه (قوله حنت)  
لان الكتابة تعتق معلق بأداء التجوم وفي شراء القريب قد بان سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد نفسه وهو  
اعتاق (قوله ان يعتق الخ) قال الشلبي في حاشية الزيلعي قال لعبده ان يعتق فأنعت حر لم يعتق لان نزول العتق  
المعلق بعد الشرط وبعد البيع هو ليس بمملوك فلا يعتق الا ان يكون البيع فاسداً فيعتق لان المالك فيه بعد البيع  
باق لا ينزل الا بتسليمه الا ان يكون المشتري تسلمه قبل البيع فحينئذ ينزل ملكه بنفس البيع فلا يعتق كذا  
في المبسوط وحقيقة الوجه أن يقال وقت نزول العتق هو وقت زوال المالك لانه ما معاً يعقبان البيع فلا يثبت  
العتق في حال زوال المالك كما لا يثبت في حال تقرر زواله اه (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار  
في شهادته به غير منهم فصحت شهادته اه شلبي (قوله لان على فعله) أي لان شهادته من المكمل على فعل نفسه  
وهو التكليم فلم يبق الا شاهد واحد وشهادته كاهم (قوله ولو شهد بان فلان) أي في صورة التعليق على كلام  
أيهما (قوله ان يجد) أي الاب لانها شهادة على أيها مشلبي (قوله وكذا ان ادعاء) أي وكذا قبل شهادة الابن  
ان ادعى أبوهما الكلام (قوله عند محمد) وجه قوله أنه لا منفعة للمشهد ودله لا يهـ ما محمد يعتبر بالمنفعة لوجود  
التهمة وأبو يوسف يعتبر بمجرد الدعوى والايمان لانها ما بشهادتهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه شلبي عن الكمال  
والله سبحانه ونعمالي أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب العتق على جعل) •

الحمل ما جعل للانسان من شيء يفعله ويصعد الجمالة بالكسر كافي الصحاح وفي ديوان الادب وغيره بالفتح  
وفي مثلث السمر ازي مثلثة الجيم والمراد هنا المال المفعول شرعاً لعتقه وانما أخره لانه خلاف الأصل حموي  
(قوله ويقع) أفاده بهذا التعبير أن الفتح قليل ولم يذكره غيره وانما اقتصر على الضم ولعله سري اليه من ذكرهم  
الفتح في الجمالة (قوله أعتق عبده) قيد بكون العبد مكمله لانه لو كان له نفسه فقال له أنت حر على ألف فقبل  
فانه يعتق نصفه بمائة الا اذا أجاز الأخر فيعيب الالف بينهما عند الامام لان العتق يغير أعنده بخلاف ما اذا

(فلا يعتق حل جارية من قال كل مملوك  
ذكره وحر) ولولم يقل ذكره لخل الحامل  
فيعتق الحامل تبعاً (وكذا) لفظ المملوك  
والعبد لا يتناول (المكاتب) والمشتري  
ويتناول المدبر والمهرهون والمأذون على  
الصواب ولو نوى الذكور أو لم ينو المدبرين  
وقى بالكي كاهم أحرار لم يدين دفع احتمال  
التخصيص بالتأني كاهم فروع حلف  
لا يعتق عبده فكاتب أو اشترى قريباً أو  
اشترى له بدينه حنت ان يعتق فأنعت حر  
فباعه فاسداً يعتق ومصححاً لا ان دخلت  
دار فلان فأنعت حر فشهد فلان وأخر أنه  
دخل عتق وفي ان كانه لا لانها على نفسه ولو  
شهد بان فلان أنه كلم أباهما جازت ان يجد  
وكذا ان ادعاء عند محمد وأبطلها الشافعي  
• (باب العتق على جعل) •  
• (باب العتق عبده) •

قال أعتقت نفسي بألف فقبل العبد لزمه الألف للمعتق لا بشاركه الساكت فيه لأن الألف بمقتضاها تصيبه بجر  
عن المحيط (قوله على مال) أطلقه فمثل جبيع أنواعه من النقود والعرض والحيوان والطعام والمكيل والموزون  
إذا كان مكان معلوم الجنس ولا يشترط جهالة الوصف لأنها يسيرة ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والنوب  
بعد بيان جنسهم ما من القرس والحمار والعبد والنوب الهروي ولو أتاها بالقيمة أجبر المولى على القبول بجر عن  
المحيط وعن العبد على مال مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً وعلى  
أن لا عليك ألفاً أو بعتك نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوض كذا (قوله صحيح) خرج به  
ما إذا سمى قدر من الخمر فإنه لا يجوز أن كان يعتق بقبوله نهر وهذا في حق المسلم أما الذمى فذكره في البحر  
بقوله وشمل إطلاق المال الخمر في حق الذمى فأنها مال عندهم فلو أعتق الذمى عبده على خمر فإنه يعتق  
بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد قيمة الخمر كذا  
في المحيط (قوله معلوم الجنس) فلو لم يسم الجنس بأن قال على نوب أو حيوان أو دابة فقبل متى ولزمه قيمة نفسه  
كما لو أعتقه على قيمة رقبة فقبل متى كافي المحيط (قوله والقدر) فلو قال على دراهم لم يجبر على القبول أي لم يجبر  
المولى على قبول ما يأتي به العبد ويجب على العبد قيمته لأن مثل هذه الجهالة لا تصح كونها في المعاوضة نهر عن  
الشراح ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره فالقول للعبد مع عينه كما لو أكره أصل المال وإن أقامها البيعة  
فالبينة للمولى بخلاف ما إذا كان العتق معلقاً بالأداء وهي المسئلة الثانية فإن القول فيها قول المولى والبيعة  
بينة العبد كذا في البدائع (قوله فقبل العبد) أشار بذلك إلى أنه يعتق بالقبول ولو كان المال ملكاً للغير كان  
بغير عينه فعلى العبد مثله في المثلى والوسطى القيمي وإن كان معياره إلى العبد بقيمة نفسه عند الإمام وأبي  
يوسف وقال محمد بقيمة المستحق بجر (قوله كل المال) فلو قال لعبد أنت حر بألف فقال قبلت في النصف فإنه  
لا يجوز عند الإمام لأن العتق عنده يتجزأ ولو جاز قبوله في النصف وجب عليه نصف البدل وصار الكل خارجاً  
عن يده لأنه يخرج إلى العتق بالاعادة والمولى مرضى بزوال نصفه بنصف البدل وانما عقد العتق على كاه بكل  
البدل (قوله يم مجلس عام) قال في البحر ولم يقيد القبول بالمجلس الماعرف أنه لا بد من كل قبول من المجلس فإن  
كان حاضراً بجملة الإيجاب وإن كان غائباً بجملة مجلس عامه فإن قبل فيه صح وإن ردد أو أعرض بطل كذا في  
شرح الطحاوي (قوله لأنه) أي العتق المفهوم من عتق (قوله حتى لو رد الخ) فترجع على التعليل (قوله أو أعرض  
بطل) الأعراض يكون بالقيام أو بالاشتغال بعمل آخر بعد علم أنه قطع لما قبله بجر (قوله كان أدبت فأنت حر)  
قيد بالقول لأنه لو لم يأتهم في الجواب لا يعلق بل يتجزأ سواء كان الجواب بالواو أو كقوله أن أدبت إلى أنساو أنت  
حر أو لا كقوله أن أدبت إلى ألفاً أنت حر لكونه ابتداء لا جواباً لعدم الرباط بجر (قوله صار مأذوناً له دلالة)  
قال في النهر ما رآه العبد مأذوناً له في التجارة ضرورة الحكم الشرعي بهذه هذه التعليق واستغفاه آثاره من العتق  
عند الأداء وذلك يقتضي أن يتمكن شرعاً من الاكتساب بالتجارة لا التكدى لأنه خسة بطق المولى عارها مع  
أنه لو اكتسب منه وأدى عتق أه حلي (قوله تردد فيه في البحر) حيث قال ولم أر صريحاً أنه لو جرح على هذا  
العبد المأذون هل يصح جرحه وقد يقال أنه لا يصح جرحه لأن الأذن له ضروري لصحة التعليق بأداء المال وقد يقال  
أنه يصح لما أنه يملك به فملك جرحه بالأولى أه حلي أقول الظاهر الثاني (قوله لأنه صريح) أي وأما الكتابة  
فليس فيها نص صريح بل هي أن يقول كاتبك على ألف على أن تؤدى لي كل شهر كذا مثلاً (قوله فلا يتوقف عتقه  
على قبوله) فإذا أدى بعد قول المولى أن أدبت الخ عتق وبشروط القبول في المكاتب كما في الوفاية (قوله  
قبل وجود شرطه) أي شرط العتق (قوله خلاف) قال أبو يوسف يجب وقال محمد لا ولكن عتق بخلاف الكتابة  
فأنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويؤديه فأنما بجر هذا ولا يظهر كونها من مسائل الخلاف وإن عتقها في البحر  
والنهر ضرورة مستقلة لأن المكاتب لا يباع ولو صح هذه المسئلة لناقض مفهوم ما قبلها من أنه لا يجوز بيع  
المكاتب (قوله وعتق بالصلية) هذا غلط لأنه يقتضي أن المكاتب لا يعتق بالصلية مع أنه أيضاً يعتق بها  
كما صرح به الزبلي فالواجب عدم ذكرها هنا قاله الحلبي والمراد بالصلية وضع المال بين يدي السيد من غير مانع  
شرعي فقولته بصحت تصوير الصلية والضيم المستتر في مدو أخذ إلى السيد (قوله ولو أدى عنه غيره تبرعاً)  
مثله ما إذا أدى مديون العبد عنه كما لا يخفى فلو أخطأ التبرع كان أخصراً وعم فأنه الحلي (قوله لأن الشرط أداءه)

(على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر  
(قبل العبد) كل المال (في المجلس) يم  
بجلس على لو غائباً (عتق) وان لم يؤد لأنه  
ملتق على التبول لا الأداء حتى لو رد أو  
أعرض بطل (و) أما (لو علقه بأداءه) كان  
أدبت فأنت حر (صار مأذوناً له دلالة) لأنه  
يصح جرحه تردد فيه في البحر (لا كتاباً) لأنه  
صريح في تعليل العتق بالأداء وهو بخلاف  
المكاتب في غير من مسئلة ذكر من أن هذه  
فقال (فلا يتوقف) عتقه (على قبوله ولا يطل  
برده) ولله ولولي به قبل وجود شرطه (وهو  
الأداء ولو باعته ثم اشتراه هل يجب قبول  
ما يأتي به خلاف (وعتق بالصلية) بصحت أدبه  
أدبه لئلا يأخذه (ولو أدى عنه غيره تبرعاً) أو  
أمر غيره بالأداء فأدى (لا) يعتق لأن الشرط  
أداؤه ولم يوجد

بخلاف الكتابة لانها معروفة حقة فيها معنى التطبيق فكان الاصل فيها المعروفة فكان المقصود  
 حصول البدل اه بجر (قوله كالا يعنى الخ) أى وان قبل المولى لعدم الشرط كان ذكره الخارج بعد  
 (قوله أو بهذا الشهر دفع في غيره) أى فانه لا يعنى ولا يحتاج الى حكم حاكم أو تراش والكتابة لا تطل الاجتهاد  
 الحاكم أو بتراضيه ما اه منح (قوله أو حط عنه البعض بطلبه) أى بطلب العبد انما قد به لعدا مارة مستقلة  
 والا فليس الطلب من العبد شرط لان السيد اذا أبرأ ابتداء لا يعنى (قوله وكذا لو أبرأ) أى كذا أو بعضها فانه  
 لا يعنى بخلاف المكاتب فانه يعنى بالابراء قال في البحر والظاهر أنه لا موقع لهذه المسئلة لانه لا دين على العبد  
 بخلاف الكتابة اه قال الحلبي - ويمكن أن يجاب بأنه يكفى في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه أبرأ منك عن  
 بدل الكتابة لصحة الابراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأ مولاه لعدم صحة الابراء  
 اه (قوله وأدام الى الورثة) أى أدى المال المعلق عليه العتق (قوله لعدم الشرط) عليه لقوله كالا يعنى الخ  
 (قوله بل العبد با كسبه) صورة مستقلة هي الثالثة عشرة من صور الخصال قال في البحر الثانية لومات المولى  
 وفي يد العبد كسب كان لورثة المولى ويساع العبد بخلاف الكتابة اه (قوله كالومات العبد) هي الرابعة عشرة  
 (قوله فتركت له مولاه) ولا يؤدى منه يعنى بخلاف الكتابة بجر (قوله بل له أخذ ما ظفر به أو ما فضل عنده من  
 كسبه) هما صورتان كافيتان في البحر فانه قال في التامعة أن السيد أن يأخذ ما ظفر به عما اكسبه قبل أن يأتيه  
 بما يؤذيه بخلاف المكاتب العاشرة أنه اذا أدى وعتق وفضل عنده مال عما اكسبه كان للسيد  
 فيأخذه بخلاف المكاتب اه (قوله ولو أدى من كسبه) هي السابعة عشرة قال في البحر لو اكسب ما لا قبل  
 تعليق السيد فاداه بعده اليه عتق وان كان السيد يرجع عتقه على ما سب كرخلاف الكتابة فانه لا يعنى بأدائه لانه  
 ملك المولى الا أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير أحق به من سيده فاذا أدى منه عتق اه (قوله  
 قبل التعليق) غرض لكسبه اه حلبي (قوله وتقيده أو بالجلوس) فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر  
 فأدى لا يعنى بخلاف الكتابة بجر (قوله وبالألا) نهامتى كافى في البحر وليست هذه من صور الخصال (قوله  
 ولا يتبعه أولاده) فلو كان المعلق عتقه بأدائه أمة فولدت ثم أدت فتمتق لم يعنى ولا هاله انه ليس لها حكم الكتابة  
 وقت الولادة بخلاف الكتابة بجر (قوله دين صحيح يصح التكفيل به) فيه أنه قبل الاداء لا دين لان السيد  
 لا يستوجب على عبده مديونا بعد الاداء لا دين أبضا فلا وجه لهذا الكلام بل ذكره هذه المسئلة هنا غلط  
 وموضوعها فيما اذا عتق ملى مال لا فى المعلق عتقه على أدائه وانما يحسن ذكره عند قول المتن أعتق عبده  
 على مال فقيل العبد فى المجلس عتق كما فعله فى البحر حيث قال فاذا قبل ما رخصه وأما شرطه دين عليه حتى تصح  
 الكفالة بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المانفى وهو قيام الرق على ما عرف اه حلبي - والدين الصحيح هو  
 ما لا يسقط الا بالاداء أو الابراء (قوله فانه لا تصح الكفالة به) لانه يسقط بالتعجيل (قوله عشرون) صوابه عشرون  
 على أنه مفعول الموقفة فانه الحلبي (قوله لو علقه بأن) أى لو علق عتق العبد باداء ألف (قوله عتق) لوجود  
 الشرط وهو الاداء (قوله ورجع الغريم) أى غريم العبد وهو دائره بالالف على المولى وهل يرجع السيد على  
 العبد الظاهر نعم لانه يرجع عليه فيما اذا دفع من كسبه حال رقه فهذه أولى (قوله حتى يتم ديونهم) أى أن كان  
 هناك ما يوفى (قوله ولو استقرض ألفين) أى وقبضته ألفان بقدر ما استقرض كافى في البحر حتى لو كانت قبضته  
 خمسمائة رجع على السيد بألف وخمسمائة لانه انما أتلف نفسه وهي مقومة بخمسمائة (قوله وأكل الاخرى)  
 أى أكل العبد الألف الاخرى وشمل ما اذا أكلها قبل الدفع أو بعده لان الدين استقرضت منه من حين الاستقراض  
 فلا يقال ان الألف أكلها وهو حر وهل يرجع المولى عليه بما دفع بحزم المراد بالاكل طلق استعماله (قوله  
 فللغريم مطالبة المولى) وان شاء المقرض اتبع العبد بجميع دينه ايضا بجر (قوله لم يمتعه بقية الخ) الضمير ان  
 الاقلاق للسيد ويحتمل أن يكون الضمير الاول للغريم والثانى للعبد وكذا الاخبار ان اوالا رابع للغريم والباء  
 فى بعته للسبيبة وهذا انما يظهر على الألف التى أكلها العبد وأما الألف التى دفعها فالعلة فيه ما ذكره آنفا  
 من أن الغرماء أحق بمال المأذون أى وهذا بخلاف المكاتب فان الرجوع فى هاتين الصورتين عليه لانه ليس  
 مأذونا فلا تظهر فيه العلة السابقة (قوله ولو قال أنت حر بعد موتى) بقية قوله أنت حر لانه لو قال أنت مدبر على  
 ألف درهم قاله قول فيه للعالم فاذا قبل ما رخصه ولا يلزمه المالك لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده

(كالا لا يعنى الخ) قد يدبراهم فأدى ذناب  
 أو يكسب أى يبيع فدفق فى كسبه أو يبيع  
 الشهر فدفق فى غيره أو (حط عنه البعض  
 بطلبه وأدى الباقي) وكذا لو أبرأ (أو مات  
 المولى وأدام الى الورثة) لعدم الشرط بل  
 العبد با كسبه لورثة كالمومات العبد قبل  
 الاداء فتركت له مولاه بل له أخذ ما ظفر به  
 أو ما فضل عنده من كسبه ولو أدى من كسبه  
 قبل التعليق عتق ورجع السيد عتقه عليه  
 (وتقيده أو بالجلوس) لمن علق بان وبأدائه  
 لا ولا يتبعه أولاده بخلاف المكاتب  
 الكل (وهو) أى المال (دين صحيح يصح  
 التكفيل به بخلاف بدل الكتابة) فانه لا تصح  
 الكفالة به وهذه الموقفة عشرون ويزاد  
 ما فى الذخيرة لو علقه بأن فاستقرضها  
 ودفعها أولاده حتى ورجع الغريم على المولى  
 لان غرماء المأذون أحق بماله حتى يتم ديونهم  
 ولو استقرض الدين فدفق احداها أو اكل  
 الاخرى فلا غريم طالبة الاولى به ما المتعنه  
 بقية من يبيع بدينه (ولو قال أنت حر بعد  
 موتى بألف

دينا أن يكون حكايا (قوله ان قبل بعده) أشار به الى أن القبول حال الحياة لا بعد تركه كافي الجوى لان ايجاب  
العتق اضيف الى ما بعد الموت وانما يعتبر القبول بعد نزول الایجاب كذا في ايضاح الاصلاح (قوله واعتقه مع  
ذلك) أي مع القبول (قوله أو وصى) أي وصى الميت على تركته مثلا وانما اشترط ذلك لان العتق تأخر عن  
الموت الى أن يقبل والعتق متى تأخر عن الموت لا يثبت الا باعتناق واحد من هؤلاء لانه صار بمنزلة الوصية  
بالاعتناق كذا ذكره الامام الهادي وجرم به الاستيعابي (قوله وهو الاصح) مقابله أنه يعتق باقبال فقط وهو  
رواية عن الامام وأيده في الفتح حوى وفي البصر والحاصل أن المسئلة تختلف فيها وظاهر إطلاق المتن أنه يعتق  
بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتناق أحد وهو قول البعض كما يشير اليه لفظ الاصح وله أصل في الرواية  
كافي غاية البيان وصحح المتأخرون أنه لا يعتق بالقبول كما قدمناه اه (قوله لان الميت الخ) علة لقوله وأما  
الخ وأورد على التعليل أنه متى حكم ميت ولا يشترط فيه الاهلية كما اذا ملك الصبي أو الجنون قريبه ما اذا رحم  
المهرم ورد بأن العتق الحكمي وإن كان لا يشترط فيه الاهلية بشرط فيه قيام الملك وقته وهنا قد خرج  
ملك المعلق وبني للوارث متى خرج عن ملكه لا يقع بوجود الشرط مع وجود الاهلية فإظنك عند عدمها  
اه وظاهر الرد تسليم كونه لا يشترط فيه الاهلية الآن المانع عدم قيام الملك فالاولى حذف هذا التعليل  
(قوله والولا للميت) أي لا للوارث كما في البصر فتره عصبته المتعصبون بأنفسهم دون الاما ولو كان الولا  
للورثة ابتداء لدخل فيه الاناث فليست (قوله ولا يوجد كلالا امرين لا) بأن فقدنا أو أحدهما إنما عدم عتقه  
على عدم تقدير الامر الثاني فلان العتق متى تأخر عن الموت لا يثبت الا باعتناق الوارث أو من يقوم مقامه  
وإنما عدم عتقه على تقدير عدم الاول وهو القبول فلان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقا وذلك  
لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت المولى اه ايضاح (قوله بذلك) أي يقول السيد السابق (قوله على خدمته)  
أي على خدمة العبد المولى ومنه غيره (قوله عتق في الحال) لان الاعتناق على الشيء يشترط فيه وجود القبول  
في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود بجر (قوله الا بالشرط) وهو الخدمة لان المعلق لا ينزل الا بعد وجود  
المعلق عليه الذي هو الشرط (قوله فلو خدمه أقل منها) أي في صورة التعليل بان (قوله لا يعتق) لعدم وجود  
الشرط (قوله لان ان لتعليل) هذا لتعليل لكون القبول كافيافي مثال المصنف وأنه لا بد من وجود الشرط  
في صورة الشرح وقوله للتعليل أي خالم يوجد المعلق عليه لا يوجد المعلق وقوله وعلى للمعاوضة يعني وبكفي  
في المعاوضة القبول كافي عقود المعاوضات (قوله وخدمه) يعني من ساعته بجر وغيره (قوله الخدمة المعروفة)  
في البيت وخارجيه كذا في الدر المنثور وليس للسيد أن يطالبه بالخدم الشاقة ككثير الحطب وقطع الحجر  
وضرب اللبن (قوله مدته) أي المدة المضروبة للمولى أفاده المصنف (قوله ايا كانت) سنة أو أقل أو أكثر (قوله  
أومات هو) أي العبد (قوله ولو حكما كهمي) هذا بحث لصاحب النهر ساقه الشارح ساق المنصوص وعبارة  
النهر ينبغي أن يكون حكم مرضه الذي لا يرجح برؤ كالمعي وفحوه كالوث اه وأصله لصاحب البحر (قوله  
قلها) متعلق بمات بمرضه والضمير الى الخدمة (قوله ولو خدم بعضا فبجابه) كما اذا خدمه سنة من أربع سنين  
ثم مات فعلى قوله ما عليه ثلاثة ارباع قيمة وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كذا في شرح الطحاوي  
(قوله فبجابه) أي العبد (قوله فلو خدمه للورثة) هذا فيما اذا مات المولى وانما تختلف الورثة المولى  
في الخدمة لانها عبارة عن المنفعة وهي لا تورث اولان الناس يتفاوتون فيها فان خدمة الفقراء أسهل من غيرهم  
وخدمة الشيخ ليست كالنشاب وقد يكون الورثة كثيرين وخدمة الواحد أسهل من خدمة الجماعة بجر (قوله  
أو من تركه المولى) هذا فيما اذا مات العبد ومحل ان كان له تركه والاضاعت على المولى كما لا يخفى (قوله فبجابه  
قيمة خدمته) أي أجر مثله كلالا اذا لم يخدم أصلا وبعض اذا خدم بعض المدة أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله  
بجابه في البصر الثاني) حيث قال وقد وقع الاستفتاء عما اذا حرره على خدمته مدة معينة وقبل العبد وعتق  
وكان له زوجة وأولاد فما حكم نفقة ونفقة المالك اليك له مال فانه لا يتفرغ فلا كساب بسبب خدمة المولى هذه  
المدة ولم أر فيه نقلا وينبغي أن يشغل بالانكساب لاجل الاتفاق على نفسه وعياله الى أن يستغنى عن  
الاكساب فيخدم المولى المدة المعينة لانه الآن معسر عن أداء البذل فصار كما اذا اعتقه على مال ولا قدرته  
عليه فانه يوزن الى الميسرة اه حاشي (قوله والمصنف الاول) أي ويصح المصنف الاول حيث قال ويصح

ان قبل بعده) أي مونه (وأعتقه) مع ذلك  
(وارث أو وصى) أو فاض عند امتناع  
الوارث) وهو الاصح لان المتبليس باهل  
للاعتناق (عتق) بالالف والولا للميت  
(والا) يوجد كلالا امرين (لا) يعتق  
بذلك ولو حرره على خدمته سنة (فقبل عتق  
كأن عتقك على أن تخدمه سنة ففأنت  
في الحال) وفي أن تخدمه سنة أقل منها  
حر لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه وأولادى  
أو بموضعه أو لاد لا يعتق لان لا لتعليل  
فما ببعض الولاد لا يعتق لان لا لتعليل  
وعلى المعاوضة (وخدمه) الخدمة المعروفة  
بين الناس (مات) ايا كانت (فان) جهلت  
أو مات هو) ولو حكما كهمي (أو وولا  
قلها) ولو خدم بعضا فبجابه (فبجابه  
عليه) فلو خدمه للورثة أو من تركه للمولى  
وعند محمد فبجابه قيمة خدمته وبجابه خذ حوى  
وهل نفقة عبالة لوفقه راعى مولاه في المدة  
كالوصى له بالخدمة أو يكسب للاتفاق  
حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالمعسر حيث  
في البحر الثاني والمصنف الاول





أو غير المأذون وبصيرهم الخطاب مأذوناً دلالة أفاده أبو السعود وفي الهندية لو قال العبد أعتق مني عبداً  
وأنت حر أو لم يقل عني أو قال إذا أعتقت عبداً فانت حر فينصرف إلى الوسيط صار العبد أذوناً في التجارة ولو  
أعتق عبداً ردياً أو مرقاً لا يجوز فإن أعتق عبداً أو وطأه تقابلاً لساغابته إن قاله في صحته وبين مصنفه أحكم  
القول في المرض ثم قال وإذا قال له إن أديت إلى عبداً فانت حر ولم يصف العبد إلى قبته ولا إلى جنس فهو  
جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد في باقي الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبء وسط يجر المولى على القبول وكذلك  
إن أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وإن أتى بعبء ردي لا يجبر على القبول ولا يمكن إن قبل يعتق ولو جاء  
العبد بقبعة عبء وسط لا يجبر المولى على القبول وإذا رضى به وأقبلها لا يعتق اه (قوله عبداً جدياً) منه الردي  
لكنه انما يقيد به لما سأل في التعليل (قوله لا يعتق) أي عبد القائل وكذا العبد الجيد لأنه لا يكون راضياً  
بإخراج الزيادة (قوله لأنه ادخال في ملكه) أي لأن أداء العبد الجيد ادخال في ملك السيد (قوله فيكون راضياً  
بالزيادة) لأن كل أحد يجب زيادة ما يدخل في ملكه (قوله وأما العتق) أي عتاق العبد الجيد في المسئلة الأولى  
(قوله إخراج) أي من ملك المولى لأنه يعتقه وهو في رق السيد ولا يعتق المأذون إلا بإذنه ذلك العبد يعني وهو  
لا يرضى بالزيادة الخارجة من كلامه وفيه أن كلامه بثبوت سحر بأنه إذا أعتق الردي يعتق رضاء بإخراج القليل  
من ملكه وهو ينافي ما في الهندية (قوله لأن كسبه للمولى) لأنه لو أخرج المقيّد أن العبد الجيد المعتق  
ملك المولى وأفاد التعليل أنه مأذون وهو كذلك لأنه ثبت له الأذن بهذا القول كما مر من الهندية والله تعالى أعلم  
واستغفر الله العظيم

• (باب التدبير) •

بيان للعق الواقع بعد الموت بعد ما بين الواقع في الحياة وقد مره على الاستعداد له قوله الذكر والاني وركنه  
اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام شرائط العتق فلا يصح الا من الاهل في المحل مخبراً  
أو علقاً أو مضافاً سواء كان الوقت أو إلى الملك أو إلى سببه والخاص تعليقه بموته فلو عاق بموت غيره لا يكون  
مديراً وإن يكون مطلقاً بموته وأن يكون بموته وحده كما سأل في وأما مصنفه فالتعزّي عنده خلافاً لما فلو دبره  
أحدهما اقتصر على نصيبه ولا آخر عند يساوي شريكاً ستة خيارات الخ لمة المتقدمة والتزك على حاله بغير  
مختصراً (قوله هو لغة الاعتاق عن دبر) هذا التعريف اللغوي أعظم من الشرعي لأنه يشمل ما إذا علق عتقه  
بموته مقيداً بموت غيره وفي ضياء العلوم التدبير عتق العبد والامة بعد الموت وتدبير الامر النظر إلى ما تنصير إليه  
الغاية اه فأفاد الاشتراطين ما ذكره من المعنيين وعلى الثاني اقتصر الاتفاق في فقال والتدبير في اللغة هو  
النظر في عاقبة الامور فكان المولى لما نظر في عاقبة أمره وأمر عاقبته أخرج عبده إلى الحرية بعد فوجّه  
منامة المعنى الاصطلاحي للمعنى الثاني اللغوي أن المولى بمرئيه حيث استخذه في حال حياته وتقرب به  
إلى الله تعالى بعد وفاته قاله البدري العيني (قوله وهو ما بعد الموت) انما كانت تلك الحالة تدبر الانها تأني خلف  
الحياة كما أن تدبر الحيات وان خلفه وفي الصباح الدبر بضمين وسكون الباء تخفيف خلاف القبول من كل شيء ومنه  
يقال لا تدبر الامر تدبر وأمله ما أدبر عنه الانسان ومنه تدبر الرجل عبده تدبيراً إذا أعتقه بعد موته وأعتق عبده  
عن دبر أي بعد دبر والدبر بالروح والجمع ادبار وولاه دبره كناية عن الهزيمة وأدبر إذا ولي أي صار إذا دبراه (قوله  
بمطلق موته) أي بموته المطلق فخرج تعلق العتق على موته المقيد بصفة كانت من مرضي هذا (قوله ولو معني)  
يصح رجوعه إلى التعليل والتعليل معنى كالوصية له برقبته أو نفسه أو بثلث ماله فإن ذلك من التدبير وجنبه  
فقصر الشارح المبالغة على قول المصنف بطلاق موته قصور وأراد بذلك كما ذكره الجلي أنه لا فرق بين أن يكون  
مطلق الموت مطلقاً للنظر أو معني كانت حر بعد موته أو معني فقط كان مت إلى مائة سنة فانه وإن كان مقيداً  
لنظال لكنه مطلق معني إذا كان لا يعيش إليها وذلك لأن معناه إذا وقع موته في أثناء هذه المدة التي أولها  
هذا الوقت وآخرها مائة سنة منه وأود أن ذلك في النكاح اعتبر به فوينا وأبطلوا به النكاح وهذا جلوه  
تأييداً لموجب التدبير وأجيب بأنهم اعتبروه في النكاح فوينا لأنهم عن النكاح الموقت فلا احتياط في منعه  
تقدم على المعزوم على المير لأن النظر إلى الصورة مجزؤه إلى المدة في بيحه وأما هنا فنظر في التأنييد المعنوي  
ولا مانع منه فالاصل اعتبار المعنى المانع فلا تنافض ولهذا كان هو المختار وإن كان الأول أولى بحزم بأنه

فأعتق عبداً جدياً لا يعتق وفي إذا لي يعتق  
لأنه ادخال في ملكه فيكون راضياً بالزيادة  
وأما العتق إخراج لأن كسبه للمولى  
• (باب التدبير) •  
(٥٩) لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت  
وشعره على العتق مطلقاً بموته ولو معني  
كان مت إلى مائة سنة

ليس مدبر مطلقاً - وية منه وبين النكاح شرعية (قوله بقيد الاطلاق) أي المفهوم من قوله بطلاق موته  
 (قوله أصلاً) أي لا مطلقاً ولا مقيداً بمر (قوله أو حدث في حادث) هذا بمنزلة أن مات لأنه تعورف الحادث  
 والحادث في الموت بمر (قوله أو أنت حر من دبري) حاصله أن الناطق بالتدبير ثلاثة أنواع أحدها أن يصرح  
 بالتدبير بأن يقول دبرتك أو بضيف الحرية إلى ما بعد موته ~~كقوله أنت حر~~ بعد موته والثاني أن يكون بلفظ  
 التعلق كقوله أنت فانت حر ونحوه من القران بالموت والناس أن يكون بلفظ الوصية بأن قال أو وصيت لك  
 برقبتك أو بعقلك لأن المبدأ لا يملك نفسه فكان الوصية به وصية بالعقل وكذلك الوصية له بثلاث ماله لأن رقبته من  
 جملته ماله فكان وصى له بثلاث رقبته وهو تملك بعد الموت وتملك العبد من نفسه اعتناق أبو السعود (قوله زاد  
 بعد موته) كأن يقول أنت مدبر بعد موته أو دبرتك بعد موته فإنه يكون مدبراً الساعة لأنه أضاف التدبير إلى  
 بعد الموت والتدبير بعد الموت لا يتصور فيلغو قوله بعد موته فيبقى قوله أنت مدبراً ويجعل قوله أنت مدبراً معنى  
 أنت حر كأنه قال أنت حر بعد موته كذا روى هشام بن محمد (قوله يوم أموت) فأخذه أن السبب واحد وقيد به  
 لأنه لو كان بين اثنين فقالا إذا امتنا فانت حر لم يصرف لأن مدبراً أو له ما أن يبعاه فإن مات أحدهما صار مدبراً من  
 قبل الثاني وصار حكمه حكم عبد بين رجلين دبره أحدهما فأخذه هذا المثال أن كل لفظ وقع به العلق للمحال  
 إذا أضيف إلى الموت فإنه يوجب التدبير كقوله أعتقتك أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موته أو بمر (قوله  
 أريد به أي باليوم (قوله مطلق الوقت) فيعتق مات المولى ثم أرا أو يسلاً (قوله صح) لأنه نوى حقيقة كلامه  
 (قوله وكان مقيداً) لأنه علق عقده باليس بكأن لا محالة وهو موته ثم أرا لأنه قد عتق يسلاً وإذا كان مقيداً  
 فيعتق أن مات ثم أرا وله به أخذه في البحر (قوله مثلاً) يعني أن قيد المائة اتفاقاً حتى لو ذكر مائة أقل منها وهو  
 لا يبيش إليها غالباً فالحكم كذلك (قوله هو المختار) فما به ما في النبايع وجوامع النفع أنه مقيد قال قاضي خان  
 وهو قول أصحابنا اه حاجي لأنه موت مقيد بصفة وهي أن يكون أثناء هذه المدة فإن مات فيها عتيق وإن مات  
 بعدها لا (قوله وأخذاً بالكاف) أي في قوله كذا مات الخ (قوله وذكرنا في شرح المتن) بمبارنه وعن الثاني  
 أوصى لعبد بهم من ماله يعق بعد موته ولو بجزء لا الجزء عبارة عن الشيء المبهم والتعيين فيه للورثة فلم تكن  
 الرقبة داخله تحت الوصية بخلاف السهم فإنه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية وهي تملك بعد  
 الموت وتملك العبد من نفسه اعتناق بني الكلام في أنه بطالب بسدس باقي المال أو أن الوصية بالنظر إليه فقط  
 فليس له المطالبة بجزء (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع قاله الحلبي (قوله ثم جن) لم يبين  
 هذا الجنون المطلق للوصية وفيه خلاف فقبل شهر وروى عن أبي يوسف وقيل تسعة أشهر وروى عن محمد  
 وفي رواية سنة كذا في الوصية قال بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول الأول قياساً على بطلان الوكالة به  
 وهو مشدرفيه ابشهر على الفتى به كما في المنعرات قال السيد الجوى في حاشية الأشباه بعد ذكره لما تقدم  
 أقول قد صرح المصنف في رسالته بأن القياس بعد الإلزام بعامة منقطع فليس لأحد أن يقبس مسألة على مسألة  
 والمستوى في الوصية على التتويض إلى رأى القاضي اه (قوله بطلت) الأولى فإنها تبطل قال في البحر والفرق  
 أن التدبير اشتمل على معنى التعليق والتعلق لا يبطل بالجنون ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا  
 جاز تدبير المكره ولا يجوز وصيته كذا في الظهيرية (قوله بخلافها) أي الوصية في هذين الحكمين وأما مخالفتها لها  
 في الأول فقد صرح بها المصنف (قوله الا في هذه الثلاث) فيه أن المدبر لا يصح بيعه ويصح بيع الموصى به وتبطل  
 به الوصية كما ذكره في كتاب الوصايا فلا حصر فيما ذكر (قوله ويراد مدبر السفيه) تفيد عبارة أن وصية السفيه  
 غير جائزة والمدرك في النهر عن الخاتمة أن تدبير المحجور عليه بالسفه يصح ويعونه بسفي في كل قيمة أي قيمته مدبراً  
 كما في الحلبي وأما وصية المحجور عليه بالسفه من الثلث فجازة اه فليطلب الفرق ولعله أن التدبير اتلاف الآن  
 بخلاف الوصية فإنها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها جوى فالحاصل أن كلام من تدبر السفيه ووصيته  
 نافذ الآن التدبير بسفي فيه والوصية تنفذ من الثلث (قوله ومدبر قتل سيده) يعني إذا قتل المدبر سيده عتيق  
 رسي في قيمته وإذا قتل الموصى له الموصى فلا شيء له لأنه لا وصية لقاتل وسيأتي تفصيله قاله الحلبي (قوله  
 فلا يباع المدبر) كذا ابن عمر رضي الله تعالى عنهم لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثلث أي لا يصح بيعه  
 بل يبطل حتى لا يملك بالتبضع وعلى هذا الوجه منه وبين فن ينبغي أن يسرى الفساد إلى الفن والمراد أنه لا يباع من

ونخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما ينبغي  
 ويؤونه تعليقه بموت غيره فإنه ليس بتدبير  
 أم لا بل تعليق بشرط (كذا) أو حتى أو أن  
 (ت) أو هلكت أو حدث في حادث فانت  
 حر) أو عتيق أو معتق (أو أنت حر من دبر  
 متى أو أنت مدبراً ودبرتك) زاد بعد موته  
 أولى (أو أنت حر يوم أموت) أريد به مطلق  
 الوقت لقرائنه بما لا يتعد فان نوى التماس مع  
 وكان مقيداً (أو أن من مات إلى مائة سنة) مثلاً  
 (وعلى وجه قبلها) وهو المختار لأنه كالكان  
 لا محالة وأخذاً بالكاف عدم المحصر حتى  
 لو أوصى لعبد بهم من ماله عتيق بجزء ولو  
 بجزء لا والفرق لا ينبغي وذكرنا في شرح  
 المتن (دبر بعد) ثم ذهب عنه فالتدبير على  
 حاله لما ذكرناه تعلق وهو لا يجل بجنون  
 ولا رجوع (بخلاف الوصية) رقبته لأنسان  
 يتم جن فانت بطلت (ولا يقبل) التدبير  
 (الرجوع) عنه (ويصح مع الإكراه بخلافها)  
 فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاث أشباه  
 وزاد مدبر السفيه ومدبر قتل سيده (قوله  
 يباع المدبر) المطلق

غيره وأما يمينه من نفسه أو هبته منه فاعتاق بمال أو بلا مال فلا اشكال كافي شرح النقاية للبرجندي والمراد  
 بالبيع الاخراج عن المالك بغير عوض اه جوى (قوله خلافا لشافعي) فقال بجواز يمينه وغيره من التصرفات لما  
 روى أن رجلا اعتق غلاما عن دبره فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره  
 فعين بن عبد الله ولنا رواية ابن عمر السابقة وما رواه لا يحتج به لانه يحتل أنه كان مدبرا مقبدا ويحتل أنه باع  
 منه عنه بأن أجره والاجارة نسبي يعاقله أهل المدينة لأن فيها يبيع المنفعة ويحتل أنه باعه في وقت كان يباع  
 المثل بالدين ثم نسخ بقوله فعلى فتنظره الى ميسرة زيلعي (قوله فلو قضى بيمينه نفذ) المراد به فاض يرى جواز  
 يمينه أو المجتهد (قوله قبل نم) أي ويكون فتحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم ما من التدبير بوجه من الوجوه ثم مات  
 لا يمتنع وهذا مشكل لانه يطل بقاء القاضي ما هو محتلف فيه وهو لزوم التدبير لاجتماع التعليق فينبغي  
 أن يطل وصف الزوم لا غير اه جوى عن الظاهرية وظاهر الشرح أنه قول ضعيف وليس كذلك بل هو المنصوص  
 لاهل المذهب لا غير (قوله نم لو قضى يطلان يمينه الخ) يعني لو باعه المولى فرفعه العبد الى فاض حنفي واذا  
 عليه أو على المشتري فحكم الحنفي يطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير منقضا عليه فليس لشافعي أن يقضى  
 بجوازه يمينه بعده كافي فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقواعد اه جوى (قوله صار كالحز) أي في عدم جواز  
 البيع ونحوه انفا وليس المراد أنه تجري عليه أحكام الاحرار من كل وجه (قوله ولا يوجب) يعني لا يخرج منه عن  
 ملكه بغير عوض ولا يخرج منه أيضا جوى (قوله ولا يرهن) لأن الرهن والارتهان من باب ايقاض المدين  
 واستيفائه عندنا فكان من تعليق الدين وغلقها جوى (قوله فشرط واقف الكتب الرهن) هذا تقرير على المذهب  
 التي ذكرناها والاولى للشارح ذكرها لظهور التقرير وعجالة الجور من هنا يعلم أن شرط الواقفين في كتبهم أنها  
 لا يخرج الابره من شرط باطل اذ الوقف أمانة في يده مستمرة فلا يتأتى الايقاض والامتناع ما يرهن اه وفيه أن  
 مقتضى كونها أمانة أنها تضمن في المانع من صحة الرهن لهذه الجينية وعليه يحمل شرط الواقفين  
 تصحيحا لعارضهم وفيه أيضا أنه لا يظهر التقرير على المدبر لانه هو المهرمون وفي مسئلة الوقف المهرمون مملوكون  
 يصح يمينه عند تعذبه على كتب الوقف بالانلاف ولا كذلك المدبر فليتناقل (قوله وسبضع في يابه) ايضاحه  
 أن المدبر الذي كونه أمانة يسي في ثلثي قيمته ان شاء أو يسي في كل البدل بموت سيده فقيرا لم يتركه غيره وأما  
 اذا تركه لا غير وهو يخرج من الثلث عتق مجانا (قوله كان مت الخ) مثل ذلك ما لو قال هذا متي ان احضرت الى  
 يمينها أو يمينها وان بقيت بعد موتي فهي حرة جوى وغيره (قوله ويستخدم المدبر ويستأجر) ومثله المدبرة بجوى (قوله  
 وينكح) أي ان ولاية الاجبار لا يرد على غيره المدبر حتى لو اراد تزويجه جبر اياه لانه الملك ثابت وبه يستفاد  
 ولاية هذه التصرفات اه (قوله وأرثه) أي أرض الجنابة عليه أو عياله وأما ارش الجنابة الواقعة منها فعلى  
 المولى وبطالب الاقل من القيمة ومن ارش الجنابة ولا يضمن المولى أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنابات  
 أفاد صاحب الجبر وفي بعض النسخ وانه وهو يخرج لانه انما يعتق بعت السيد وما دام السيد حيا لا يملك  
 المدبر شيئا بل الذي في يده ملك سيده ولا يوصف بأنه موروث (قوله لبقا ملكه في الجلة) تباع فيه المصنف وأصله  
 لساحب الدرر وظاهره أن الملك فيه ليس بكامل واعترضه الشربلاني بأنه يعتق بكل مملوك حر وهو آية كال  
 الملك فيه الآن يقال أنه لم يبق الملك فيه من كل وجه والاجاز يمينه وهبته (قوله كلفاه) بفتح اللام أي السيد أي  
 وقد حاكمهم به (قوله عتق في آخر جز) هذا يناقض ما أفاده المصنف من أن العتق سببه الموت فيكون متأخرا  
 عنه وبعبارة الجبر فبعد أن في المسئلة قولين ففيه عن الحيطة أن المدبر يعتق في آخر جز من أجزاء حياة المولى  
 اه وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه فقوله وهو التحقيق يفيد أنه له مقابل الا أن في هذا التحقيق نظرا  
 فانه اذا قال ان مت فهو حر لا تقع الحرية الا بعد الموت وكذا في قوله أنت حر بعد موتي (قوله من حياة المولى)  
 لو فسر النعري قوله بمرته وأخبره بالكان أنسب (قوله الا اذا قال في صحة أنت حر أو مدبر) أي جمع بينهما  
 وقد بانحة لانه لو قال ذلك في المرض فكل من النصفين يخرج من الثلث (قوله ومات مجهلا) ادم فاعل من  
 المضعف أي لم يبين مراده فلو بين فعل ما بين فاه الحلق (قوله فيعتق نصفه من الكل) نظر القوله أنت حر (قوله  
 ونصفه من الثلث) نظر القوله أنت مدبر (قوله وسعي بحسابه) فان خرج خمسة سعي في أربعة اجزاء وان خرج  
 سدسه سعي في خمسة اجزاء وهكذا (قوله ان لم يخرج من الثلث) ولو خرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل

خلافا لشافعي فلو قضى بيمينه نفذ  
 وهل يطل التدبير قبل نم لو قضى يطلان  
 يمينه صار كالحز (ولا يوجب ولا يرهن)  
 بشرط واقف الكتب الرهن باطل لأن الوقف  
 في يده مستمرة أمانة فلا يتأتى الايقاض  
 والاستيفاء بالرهن به جوى ولا يخرج من  
 الملك الا بالاعتاق والكتابة تهذيبا للجزية  
 وسبضع في يابه والحيلة لمريد التدبير على  
 وجهه يملك يمينه أن يدبره مقبدا اكان مت  
 وأنت في ملكي أو ان بقيت بعد موتي فأنت  
 حر (ويستخدم المدبر) جبر (ويعتق) وينكح  
 (والامة بوطأ وتنكح) جبر (والمولى أحق  
 بكسبه وأرثه وهو المدبرة) لبقا ملكه  
 في الجلة (ويعونه) ولو حكما كلفاه صنف  
 (عتق) في آخر جز من حياة المولى (من  
 ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته الا اذا قال  
 في صحة أنت حر أو مدبر ومات مجهلا فيعتق  
 نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاري  
 (وسعي) بحسابه ان لم يخرج من الثلث  
 (وفي ثلثه)

أن تصل إلى الورثة فلم يبق السعاية حوى (قوله لأن عتقه من الثلث) أي ثلث المال ولا مال الا هو فاعتق  
 ثلثه (قوله لم يجزه أي التدبير) الاولى أن يقول لم يجزه أي عتقه بالتدبير بما (قوله لأنه وصية) أي وهي توقف  
 على الاجابة فيما زاد على الثلث (قوله ولذا الوقتل سيده الخ) أي لكونه وصية ومقتضاها بطلانها وسأيت الجواب  
 عنه في كلام الجوهرية (قوله في قيمته) أي مدبرا كما يؤخذ من التشبيه (قوله كدبر السفيه) أي فانه يسى  
 في قيمته مدبرا وليس عليه نقصان التدبير فانه محمد في كتاب الطبر (قوله كما بسط في الجوهرية) حيث قال ولن ينى  
 المدبر على مولاه ان كان عدا يجب القصاص لانه مع مولاه فيما يوجب القصاص كالاجنبي فعلى هذا اذا قتل  
 مولاه عدا وجب عليه أن يسى في جميع قيمته لأن العتق وصية وهي لا تسلم للقاتل الا أن تفسخ العقد بعد وقوعه  
 لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم الورثة بالخيار ان شاءوا فجاءوا القصاص وان شاءوا استوفوا السعاية ثم قتلوه  
 ولا يكون اختيار السعاية مسقطا للقصاص لانها عوض عن الرق لا عوض عن المقتول وان قتل مولاه خطأ  
 فالجناية هدر وكذا فيما دون النفس الا أنه يسى في قيمته لأن العتق وصية ولا وصية لقاتل وأما أم الولد اذا  
 قتل مولاه فانه ياتى لأن القتل موت فان كان عدا اقتصر منها وان كان خطأ لاشئ عليه من سعاية  
 ولا غير هال ان عتقه ليس بوصية بخلاف المدبرة فانها تفتى من الثلث وتسمى في جميع قيمته يعنى اذا قتل  
 مولاه خطأ كان رد الوصية لانه لا وصية للقاتل اه حلى عنها مختصرا (قوله وهو جند) أي حين السعاية  
 وقوله ككتاب الخ يبنى على الخلاف أنه لا يقبل شهادته ولا يزوج نفسه هذه وعندهما ما قبل وله تزويج نفسه  
 لكن في الشرع بلالية ولا يمكن قصص العتق فيجب رد قيمته لوجود العتق المعلق بوجود شرطه فلا يتوقف عتقه  
 على أداء السعاية وتثبت له أحكام الاحرار ومن قال انه يبنى على حكم الارفاء الى أداء السعاية لم يجز الحكم  
 ولذا فيه رسالة سميتها ايقاظ ذوي الدراية لوصف من كاف السعاية وحاصل ما ذكره فيها أنه يعتق ويسى وهو حر  
 اتفقا وان ما يخالفه مردود اه حلى (قوله بمحيط) أي يدين بمحيط بجميع ماله الذي من جملة المدبر أو برقة  
 المدبر ان لم يكن له مال سواء اه حلى أما لو كان الدين غير محيط فانه يسى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها  
 وصية ويسى في ثلثي الزيادة يجوز عن شرح الطحاوى (قوله خيار العتق) وهي سبعة اذا كان النزيل  
 موسرا وستة اذا كان معسرا باسقاط التضمين (قوله فان ضم شريكه الخ) أي ضمن الساكن النزيل المدبر  
 فلما ضمن أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في النصف  
 الآخر كاملا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كله مدبرا بتدبير أحدهما وهو ضمان  
 نصيب شريكه وسرا كان أو معسرا اه حلى عن الهندي (قوله وولد المدبرة) أي الذي جاء بعد التدبير لا قبله  
 مدبر فاعتق بموت سيده (قوله أما المقيد) أي أما ولد المدبرة بتدبيره مقيدا (قوله فلا يتبعها) أي في التدبير من  
 حيث انه يعتق بموت السيد وليس المراد أنه لا يجوز اخراجه عن ملكه لأن ذلك جائز في أمته (قوله وذكر المصنف  
 في البيع الفاسد الخ) عبارة فيه وولد المدبر كره اه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر اه  
 ورد في البحر بأن التبعية انما هي لادم لا للاب قال الحلي ويمكن الجواب عن المصنف وصاحب الهداية بأن المدبر  
 يعم الذكر والانثى ويكون المراد به في عبارتهم الانثى بقرينة ما قد صنفنا من أن الولد يتبع الأم في التدبير لا الأب  
 اه وهذا الجواب وان صح في عبارتي المصنف وصاحب الهداية لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله  
 كايه فلو ذكر عبارة المصنف من غير ترميز فيه السكان أولى (قوله فقال وأماند بيرا الحل فكفتم) هذا التركيب  
 يقتضى أن المصنف ذكر مسند له تدبير الحل في البيع الفاسد وليس كذلك وعلى فرض ذكرها هناك فلا وجه  
 للتفريع بقوله فقال كالايجنى والذي يظهر أن النسخ محرفة وصلحها باسقاط قوله فقال وتكون مسندة  
 مستقلة أفاده الحلي وفي نسخة قاتل وهي ظاهرة واعلم أنه يصح اعتناق الحل وحده اذا كان موجودا وقت  
 التعبير بأن ولده لا قل من ستة أشهر والا فلا يعتق الا أن تكون معتدة عن طلاق أو وفاة فولدت لاقل من  
 سنتين من وقت الفراق ولولا أكثر من ستة أشهر من الاعتناق بدليل ثبوت نسبته كذا في الدر المنثور عن البدو  
 العيني فيكون التدبير جاريا على هذا التفصيل وفي الهندية مدبر ما في بطن جاريته فهو جائز فاذا ولدت بعد ذلك  
 لاقل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لا أكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية (قوله وبطل التدبير)  
 معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فكانه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية

لأن عتقه من الثلث (ان لم يترك غيره وله وارث لم يجزه) أي التدبير (فان لم يكن وارث أو كان واجزه عتق كله) لانه وصية ولذا الوقتل سيده يسى في قيمته كدبر السفيه ولو قتلته أم الولد لاشئ عليها (أي كل قيمته في الجوهرية) وهو جند ككتاب وقال آخر مدبر اجنبي وهو جند ككتاب وقال آخر مدبر (لو) المولى (مدبرونا) بمحيط ولودبر أحد الشرعيين فلا تخر أخبار العتق فان ضمن شريكه ففات سعى في نصه مختار (قوله المدبرة) تدبيره طاعة (الموسر) أما المصنف فلا يتبعها وذكر المصنف في البيع الفاسد أن ولد المدبر كايه فقال وأماند بيرا الحل فكفتم (ولو ولد المدبرة من سيدها الجمل فكفتم) (ولو ولد التدبير) لانه من الثلث فهو أم ولده وبطل التدبير والاستيلاء من الكل

فان قلت ما قاله التدبير جئت في قوله كل مدبري - رقتني حالا ولا يتوقف عنقها الى ما بعد الموت (قوله فكان أقوى) أي وهو يطل - كم الاضغ (قوله ويبيع الخ) قال في البصروا غايي المدبر المقيد لان سبب الجزية لم يقع في الحال للتردد في هذا المقيد لجواز أن لا يوت منه فصار كسائر المتعلقات بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عنقه بطلق مونه وهو كائن لا محالة اه وأشار الشارح بقوله ووجب الى أن المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه (قوله عما يقع غالباً) أي عما يقع حياته بعد هاغابا او معنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موف في هذه المدة التي أولها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين سنة واحترز بما ذكر عما اذا ذكر مدة لا يعين الى مثلها كما أنه سنة فانه يكون مدبراً مطلقاً وقد ترك الكلام عليه (قوله وكفت) كذا في نسخ وفي نسخ باو وهي الموافقة لما في البصر وقال فيه فيعتق من الثالث اذا مات استخفاً لانه يغسل ويكفن ويدفن عقب الموت قبل أن يتزو ملك الوارث اه (قوله أو ان مات أو قتلت) أي يجمع بين الجملتين (قوله ورجعه الكمال) أي رجع ما قاله زفر قال في البصر أو يتردده بين الموت والنيل كقوله اذا مات أو قتلت فليس يدبر مطلق عند أبي يوسف لانه علقه بأحد الشيتين والقتل وان كان موتاً فالموت ليس يقتل وتمايقه بأحد الامرين يمنع كونه عزيمة في أحدهما خاصة فلا يصير مدبر ويجوز به وقال زفر هو مدبر مطلق ورجعه في فتح القدير بأنه أحسن لانه في المعنى تعلق بطلق مونه لانه لا ترد في كون الكاش أحد الامرين من الموت قتلاً وغيره فلهذا في العنق مطلق الموت كقوله كان اه ولا يذهب عليه أن المرجح قول الثاني بعد قول الامام ولا يعكر عليه ترجيح الكمال لانه ليس من أغمة الترجيح (قوله بعد موف وموت فلان) مثله بعد موت فلان وموف قاله الحلبي (قوله مدبر مطلقاً) جواب للتمهيد والتقدير فان مات فلان قبله صار الان مدبراً مطلقاً فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبراً وكان للورثة أن يهبوه كما في الهندية عن المحيط قاله الحلبي (قوله بل تطبيقاً) أي بشرط مطلق كالتطبيق بامثال الشروط من دخول الدار وكلام زيد وغير ذلك قاله المصنف (قوله بطل التطبيق) وصار مدبراً للورثة (قوله كعتق المدبر) أي المطلق فالحكم به بالموت لا يختلف في المطلق والمقيد (قوله ففرق بين من وفي) فان من تقيد التعليل والسببية فالمراد أن الموت يحصل بسبب هذا المرض والقتل بسبب آخر غيره وفي تقيد أن المراد وقوع الموت في هذا المرض وان كان بسبب آخر (قوله قال محمد هو مرض واحد) لعل الوجه فيه والله تعالى أعلم أن أحد هذين الدارين يشأ عن الآخر غالباً فاداموا أحداً فلا يقال في غيرهما من الادواء كذلك ونظر الجوى فيه بأن المذكور في كتب الطب أنهم امرضان اه وهو لا يشافى ما ذكرنا لعل تخصيص محمد بالذکر لكونه المخرج للفرع والافلم ارفقوله مقابلاً فيصير أبت (قوله به يفتي) مقابله ما اختاره الصدوق والشهد بأنها النصف قال في الوالوجية وهو المختار لان الانتفاع بالمملوك نوعان اتماع بعينه وانتفاع بيده وهو النتن والانتفاع بالعين قائم وبالبديل فانت بجر (قوله والمدبر المقيد بقوم قنا) فيسمى في كل قبته قنا (قوله صحيح الخ) أما المريض اذا قال ذلك ومات بعد الشهر عتق من الثالث (قوله عتق من كل ماله) هو الصحيح لان العتق على قول الامام يستند الى أول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الخمانية وقال به فهم يعق من ثلث ماله (قوله ولولاه يبعه) أي اذا عاش المولى بعد هذا القول أكثر من شهر كذا بجهته النرية لاني أو السجود (قوله في الأصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله ومقابله ما تقدم والى قوله ولولاه يبعه ومقابله أنه لا يجوز بيعه لانه صار مدبراً مطلقاً وعلى جواز البيع أكثر المشايخ فهو مدبر مبيعاً بهذا الشهر تعلق العتق بموته ومضى شهر يتصل به (قوله صح الايصاء) فيخرج من الثالث ويجب عليهم العتق (قوله لان الاول أمر الخ) كذا في البصر وبطريقه عدم صحة الاستثناء في الأمر وفي الهندية أن ذلك استفسان يعني ومقتضى القياس عدم الفرق والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الاستيلاد) •

لما اشترك كل من التدبير والاستيلاد في استحقاق العتق بعد الموت اقترنا الان التدبير بايجاب بالادب قنا - ب ما قبله فقدم على الاستيلاد جوى (قوله هلولة طلب الولد) أفاد أن السنين والتاء للطلب (قوله وخصه الفقهاء بالشأن) أي خصوصاً الاستيلاد بطلب الولد من الامة أي استلحاقه والاستيلاد يحصل بشيئين أحدهما أن يتدعى السيد ولد أمته أنه منه فقه كانت الامة أو مدبرة الثاني أن يملك الزوج زوجته الامة التي ولدت منه فانه يفسد

فكان أقوى (ويجمع) ووجب ورهن المدبر المقيد (كان قاله ان مت من سفرى أو مرضى) هذا (أو الى عشرين سنة) مثلاً عما يقع غالباً وان مت وغسلت وكفت أو ان مت أو قتلت خلافاً لفرور ورجعه الكمال أو ان مت حر بعد موف وموت فلان لم يمت فلان قبله فيصير مطلقاً (أو ان مت حر بعد موت فلان) كما في الدرر والكنز ورد في البصر بما في المبسوط وغيره من أنه ليس تدبراً بل ذهاباً قنا لومات فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات المولى أو لا بطل التطبيق (ان وجد الشرط) أن (وبه عتق) المقيد (ان وجد الشرط) أن مات من سفره أو مرضه ذلك (كعتق المدبر) من الثالث لوجود الاستثناء للموت (قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف) ما لو قال (في مرضى) ففرق بين من وفي ولولاه حتى فقتل صداعاً أو بعبه قال محمد هو مرض واحد مجتبى (وقية المدبر) المطلق (ثلاثاً قبته قنا) به يفتي (و) المدبر (المقيد بقوم قنا) درر عن الخمانية وفيها عنها صحيح قال ابيده أن حر قبل موف يشرى فوات به شهر عتق من كل ماله زاد في الجتهى ولولاه يبعه في الأصح • فرع • قال مريض أعتق وأغلاى يبعه في الأصح • وفي أن شاء الله صح الايصاء وفي موف حر بعد موف ان شاء الله لم يبع لان الاول أمر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فصح الاستثناء • (باب الاستيلاد) • هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمه وخصه الفقهاء بالثاني

النكاح بينهما وتصر أم ولد بلا دعوة ووجه آخر عند زفر وهو أن يستولدها بالزنا ثم يملكها فتصير أم ولده وهو  
 القاصد وفي الاستحسان لا تصير أم ولد وهو قول علماءنا الثلاثة تريحدي (قوله ولو سقطا) قال في البحر اطلاق  
 في الولد فعمل الولد الحلي والميت لأن الميت ولد بدليل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصر به  
 المرأة نقضا وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين نفي لانه يكون أم ولد وإن ادعاه اه (قوله  
 ولو مدبرة) أي فيجتمعه لحزبه سببها التدبير والاستيلاء وأما قول صاحب البدائع بطل التدبير لأن أئمة  
 الولد أنفع لها لأنها لا تسعى فعناء كما في الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد ذلك فكانه بطل لانه تنقضي من جميع  
 المال كذا في البحر فان قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت دخوله في قوله كل مدبري حر اه حلي (قوله من  
 سيدها) أطلق فيه فشم ما إذا كان مالكها كلها أو بعضها لأن الاستيلاء لا يتجزأ فإنه فرع النسب فمعنى  
 باصله وشمل السيد المسلم والكافر ذميا أو مرتدا أو مستأمن كذا في البدائع وفيه منافاة لما تقدم من أن الخلاف  
 يجري في تجزئته كالأهناق (قوله ولو باسند دخل منه فرجها) قال في البحر أطلق في الولادة من السند فعمل  
 ما إذا كان بجماع منه أو بغير جماع لما في المحيط عن الإمام إذا عالج الرجل جاريته فيادون الفرج فأنزل فأخذت  
 الجارية ماء في شئ فاستند خلته فرجها في حدثان ذلك فعملت الجارية ولدت فالولد ولده والجارية أم ولده  
 اه حلي (قوله باقراره) متعلق بولدت مع ملاحظة قوله من سيدها يعود التصريح إليه (قوله ويغني أن يشهد)  
 يعني يغني للمولى أن يشهد على أن الجارية ولدت منه خوفا من أن يسرق ولده بعد وفاته قلت ومثل ذلك  
 إذا كانت حاملا كالإيجي (قوله ولو حاملا) أي ولو كان اقرار المولى حال كون الأمه حاملا فهو حال من الاقرار  
 لا قيد كونه بالولادة ولا يصح ملاحظة القيد لانه بصير التدبير عليه ولو كان الاقرار بالولادة حال كونه حاملا سلا  
 ولا وجه له أفاده الحلي (قوله أو ما في بطنها مني) وإذا ادعى في هذه الصورة أن الذي كان به ارجح وصدقه لم نصبر  
 أم ولدا لحال الولد والرجح بخلاف ما إذا قال ما في بطنها من ولد فهو مني فانه لا يقبل منه بدها إنما لم يكن  
 حاملا وإنما كان ربيها ولو صدقه الأمه لأن في الحزبة حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد منع  
 (قوله وهذا قضاء) أي وقت ثبوت نسب ولد الأمه على اقرار السيد انما هو في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى  
 فيثبت بلا دعوة يعني فلا يجوز له نفسه ان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها فان لم يحسنها أو عزل عنها فعن الإمام  
 يجوز نفسه وعن أبي يوسف لا يجوز إذا وطئها ولم يستبرئها عزل عنها أو لا حسنها أو لا وطئها من محمد لا يغني أن يدعيه  
 إذا لم يعلم أنه منه كذا في التبيين وفي البحر والتحسين منعها من الخروج والبروز إلى مظان الرية والعزل  
 أن بطاها ولا ينزل في موضع الحمامة وفي المجتبى مزيلا إلى تجريد القدوري وثبت نسب ولد الجارية من  
 مولاه وان لم يدعه فهذا نص على أن دعوى المولى ليست بشرط اصبر ورثها أم ولد في نفس الامر وإنما يستترط  
 لظهوره والقضاء عليه اه (قوله كاستيلاء مدعوه ومجنون) أي فانه ثبت النسب منه ما بلا دعوة لأنه ما ليسا  
 بأهل للدعوة لكن لا بد أن يتحقق وطئها كمالا لا يفي (قوله وهبانية) قال فيها

وذو عته أوجه ولدت له \* ولم يدعيه أم ولد نصير

قال شارحها الشرنبلالي صورتها ولدت أمه من مولاه المجنون أو المعتوه صارت أم ولد بدون دعواها اه  
 فهما نان الصور نان مستثنان من اشتراط الدعوة في ثبوت نسب ولد الأمه (قوله كوط بشبهة) كأن تكلمها  
 في عدة الغير (قوله أي ملكها) أشار به إلى أن التقييد بالشراء في عبارة المصنف اتفاقا إذا الحكم كذلك لو هبت  
 له أو وصى لها (قوله كلا وبعضا) نصيب للضمير المفعول فاه الحلي وأما عدم تجزئ الاستيلاء وفي الدرر  
 المتفق هل تجزئ الاستيلاء في التبيين نعم وفي غيره لا إذا أمكن تكميله اه (قوله من حين الملك) أي لامن حين  
 العلوق (قوله فلو ملك ولدها) أي الذي حدث منها بعد أن استولدها بالنكاح وقبل أن تدخل في ملكه (قوله  
 من غيره) بأن تزوجها سيدها بشخص بعد الزوج الا قول فخاء منه بولد (قوله فله بيعه) لانه لم يحدث حال الحكم  
 عليها بأن أم ولد شرعا حتى ينسحب حكمها عليه بل انما حدث قبل ذلك لان العبرة ليوم الملك (قوله وكذا  
 لو استولدها ملك) عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استخفت أو لحقت  
 ثم ملكها اه حلي (قوله ثم استخفت) أي استخفها الغير بأن أقام بينة على انتماء أمه مثلا قال الحلي ويغني  
 أن يكون ولدها حرا بالبيعة لانه مغرور (قوله ثم ملكها) أي من المستحق أو من السليبي من دار الحرب

(إذا ولدت) ولو سقطا (الأمه) ولو مدبرة  
 (من سيدها) ولو باسند دخل منه فرجها  
 (باقراره) ويغني أن يشهد ثلاثا بولده  
 (ولو حاملا) كقوله حليها أو ما في  
 بطنها مني كما ترى ثبوت النسب وهذا قضاء  
 أماد بانه فيثبت بلا دعوة كاستيلاء مدعوه  
 ومجنون وهبانية (أو) ولدت (من زوج)  
 تزوجها ولو فاسد كوط بشبهة فلو لدت  
 فاشترها الزوج أي ملكها كالأوبعضا  
 (فهي أم ولد) من حين الملك فلو ملك ولدها  
 من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها بملك ثم  
 استخفت أو ولقت ثم ملكها



(قوله فان عتق أم الولد يتكرر) الاصوب جعل هذه مسألة مستقلة فانه لا يناسب ارتباطه بما قبله وصورته  
 أم ولد أعنتها مولاها فارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت فاشترها المولى فانها تعود أم ولد وكذلك ثانيا  
 وثالثا اه هندية ونحوه في البحر وظاهر الشرح أنها تعود معتوقة ككل ما ذكرت لا أم ولد وهو الثاني ما ذكر (قوله  
 كالحارم) أي لو ملك ذارحم محرمة منه وعتق عليه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت وملكه عتق وكذا ثانيا  
 وثالثا هندية (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه اذا أعنتها ثم ارتدت وسببت فملكها لا تصير مدبرة والفرق أن عتق  
 المدبر توصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يني عتقها معلقا بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يبطل بالاعتاق  
 والارتداد لقسام سببه وهو نبوت نسب الولد اه حلي عن البحر (قوله وقدمت) أي في قوله فلا يباع المدبر الخ  
 فانه الحلبي (قوله الا في ثلاثة عشر) قال في الدر المنثور وتفاوت المستولدة المدبرة في مسائل ذكر في فروق الاشياء  
 معز بالفروق الصكر ايسى منها ثلاثة عشر فقال لا تضمن بالقصص وبالاعتاق والبيع الناسد ولا يجوز القضاء  
 ببيعها بخلاف المدبرة وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وعليها العدة اذا أعنتت أو مات السيد لاعلى المدبرة  
 ولو استولدت أم ولد لم تتركه لا يملك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدبرة وينبت نسب ولدها بالسكوت دون  
 ولدها المدبرة ولا تسمى لدين المولى بعد موته بخلاف المدبرة ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحر  
 بيعها وله بيع المدبر ولو استولدت جارية وله صحر ولو صغيرا ولو در عبده لا والثالث عشر أنها تعتق بعد موته ولو حكما  
 من جميع ماله وأما المدبر فغن الثلث اه ملخصا وقوله وله بيع المدبر فيه نظر فان المدبر المطلق لا يباع والذي في نسخ  
 الاشياء ولا يملك الحربى بيعها وله بيع المدبر (قوله منها أنها تعتق) ذكر منها أربعة (قوله بموته) أي ولو حكما  
 كالحاقه مرثدا بحر (قوله من كل ماله) قال في النزيل لانه اذا لم يكن معها ولد ولا جاهل تعتق من الثلث باقرار  
 المريض كأي البحر اه فقوله أم الولد تعتق من جميع المال بموت المولى ليس على عموم بل يستثنى منه ما لو نبتت  
 أخته ولدها بمجر دافراؤه في مرض موته اه أبو السعود عن الحوى وبأنى للشرح التنبيه عليه في آخر الفروع  
 (قوله من غير رعاية) أي لغرماء السيد (قوله والمدبرة تسمى) اتاني كل قيتها أو بعضها بحسب الدين (قوله  
 ولو قضى يجوز بيعها) أي قضى قاض غير حنفى يرى ذلك فان بعض العلماء وأصحاب التطواهر قال به حكى عن  
 أبي عبد البر دعى شيخ الصكر حتى أنه خرج حاكما من بردعة فوصل يوم الجمعة بعد ادفع رأى بعد صلاة الجمعة قوما  
 جلسوا للنظر وفيهم داود فسأله حنفى عن بيع أم الولد فقال يجوز بيعها لأن كان جازا قبل العلوق  
 بالاجماع فنحن على هذا الاجماع حتى نعتقد اجماع آخر لأن ما ثبت يقين لا يزول الا يقين مثله فقبح الحنفى لانه  
 لا يقبل القياس وخبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد أجمعا على عدم جواز بيعها بعد العلوق لأن  
 في بطلنها ولذا حترافحن على هذا الاجماع حتى نعتقد اجماع آخر فقبح داود وانقطع فلما رأى وهنه ووهن أصحابه  
 في الفقه زلزالا فخرجوا الى الحج وجلس للتدريس فاجتمع عليه أصحاب داود وكان على ذلك حتى سمع ليله مناديا  
 يقول فأتا الزيد فذهب جفا وأما ما ينفع الناس فينكث فالبت ساعة اذ فرغ انسان بابه وأخبره بموت داود  
 فاستقر أمره بعد ذلك زيلى والبردى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره العين المهملة  
 نسبة الى بردعة بلدة بأقصى اذربيجان وبعضهم يجمع الذال واسمه أحمد بن الحسين أبو السعود عن طبقات  
 عبد القادر (تمة) سئل أبو بكر عن رجل مات وزل أم ولد له بالنفقة في ماله قال ان لها منه ولد فلها  
 النفقة وان لم يكن لها ولد فلا نفقة لها حوى عن ابن الحلبي معزيا لقاضى خان (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه  
 الفتوى وقال ينفذ والخلاف مبنى على خلاف في مسألة أصولية هي أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف  
 المتقدم عندهما لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم وعندهم رفع كذا في الحلبي عن المتخ  
 (قوله بل يتوقف) أي القضاء على قضاء قاض آخر امضاء وابطال المنصوبان على التمييز فالامضاء فيما اذا كان  
 القاضى الثانى ظاهريا أيضا فرفع الخلاف فليس لاحد بعده نقضه والابطال فيما اذا كان القاضى الثانى غير  
 ظاهرى فانما قضى بطلانه صار بيعها مجمعا على بطلانه وانما احتج الى القاضى الثانى هنا لأن الخلاف في نفس  
 القضاء فيحتاج الى قاض آخر ارفع الخلاف اه حلي وغيره (قوله وينفذ في المدبرة) أي ينفذ قضاء القاضى  
 الشافعى ببيع المدبرة ولا يتوقف على قضاء قاض آخر (قوله كما مر) أي في باب التدبير حيث قال المصنف  
 والشرح فلا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعى فلو قضى بجمعة ينفذ اه (قوله وان ولدت بعده) أي بعد الولد

فان عتق أم الولد يتكرر يتكرر الملك  
 كالحارم بخلاف المدبرة (و) المستولدة  
 حكمها (كالمدبرة) وقد مر (الا) في ثلاثة  
 عشر مذكورة في فروق الاشياء والبيع  
 الفاسد من البحر منها (أنها تعتق بموته من  
 سئل ماله) والمدبرة من ثلثه (من غير رعاية)  
 والمدبرة تسمى قضا قاض آخر امضاء وابطالا  
 بل يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء وابطالا  
 ذخيرة وينفذ في المدبرة كما مر (وان ولدت  
 بعده ولدا)

الاول الذي اعترف به حموى (قوله ثبت نسبه بلا دعوة) انما لم يحجج الثاني الى الدعوة لانه يدعى الاول معين  
الولد مقصودا منها فصار تفراسا كالمكسوخة ولهذا ارسمتها العدة ثلاث حبس بعد العتق منع (قوله اذالم تحرم  
عليه) أى على سيدها المستولدها (قوله بنحو نكاح) أدخل باقظ نحو الاشتراك فيها فلو ولدت المشتركة ولذا  
ثابت لا يثبت بلا دعوة كما في الدر المنقح أو كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجته الصغيرة نهر (قوله أو وطء ابنه)  
مصدر مضاف الى فاعله ونحو ذلك أن يطأها أحد أصول السيد أو فروعه (قوله أو المولى أمتها) مراده أن يطأ  
المولى واحدة من أصولها أو فروعها اه حلي (قوله فحينئذ) أى حين اذ حرمت عليه بأحد هذه الاشياء اه حلي  
(قوله لا كثر من ستة أشهر) الاول لستة أشهر فأكثر بدليل المقابلة بقوله ولولا قل من ستة أشهر الخ أفاده  
الحلي (قوله لا يثبت الادعوة) لان الظاهر أنه ما وطئها بعد الحرمة فكانت حرمة الوطء كالنفي دلالة اه بجر  
(قوله فلا يثبت بل يعق عليه) ووجهه أن الولد للفراش فهو ثابت النسب من الزوج وبإخاذ السيد باقراره  
بالنسب فيعق عليه حالا (قوله ولولا قل من ستة أشهر) مقابل لقوله لا كثر من ستة أشهر (قوله ثبت بلا دعوة)  
أى في جميع الصور المتقدمة قاله الحلي وظاهر الشرح أن ذلك منصوص في المذهب وأفاده في البحر أنه بحيث  
الكمال وعبارته وظاهر تقييده بالاكثر من الستة أشهر إذا ولدت بعد عروض الحرمة لا قل من ستة أشهر فإنه  
يثبت لليقين بأن العلوق كان قبل عروضا وقد ذكره في الفتح جينا اه (قوله لنسب استبرائها قبله) أى استبراء  
المولى أباه قبل النكاح وظاهره أن العلة في فساد النكاح نيب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وليس  
كذلك بل العلة في فساد ظهور الحمل قبل غام الستة أشهر كاستبراء البائع لاحتمال أنها جلبت منه فيكون النكاح فاسدا  
أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال أنها جلبت منه فيكون النكاح فاسدا  
فكان تعريضا للفساد اه قال الحلي وهذا يقتضى أنه لو استبرأها فزوجه فولدت لا قل من ستة أشهر من  
الزواج لا يثبت نسبه من المولى مع أنها علق قبل النكاح على ملكه فينبى أن يثبت بلا دعوة وان استبرأها  
مالم يقه قال وهو مقتضى عبارة الهندية اه قلت لعل وجه عدم ثبوت النسب أن تزوجهها بعد استبرائها  
عند نفس الولد وان كان قبل الستة أشهر على أنه لا ينافى الاستبراء مع الحمل وان أراد الاستبراء بالا أشهر كانت  
صغيرة أو أبسا ولا حمل فيهما وفي الهندية للمولى أن يزوجهها ولا ينبى أن يزوجهها حتى يستبرئها كذا في البدائع  
وان زوجهها قبل الاستبراء فولدت لا قل من ستة أشهر فالنسب ثابت والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة  
أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط  
وان زوجهها فحاشا بولدها في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسي لاحد ويعق بموته من  
كل ماله وله استخداؤه واجارته الا أنه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجاعية فان كان النكاح فاسدا فإنه يلحق  
بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير (قوله وقدمناه في نكاح الرقيق) عبارة المصنف والشرح هناك وله  
اجبارته وأمه ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لا قل من نصف حول فهو من المولى والنكاح  
فاسد بجر من الاستيلاء وثبوت النسب اه والضمير في قوله وقدمناه للاستبراء ولم يتقدم للاستبراء ذكر في ثبوت  
النسب فليراجع (قوله لكنه يبنى بنفيه) الضمير في لكنه وينتق للمولى الثاني والضمير في بنفيه يرجع الى المولى  
ولما كان يثبته من ثبوته من غير دعوة عدم نفيه أصلا كالمعتدة أو توقف نفيه على اللعان كالمكسوخة دفع هذا  
التوهم بالاستدراك (قوله لان الفرائس أربعة) اعلم أن بعضهم ذهب الى أن الفرائس اثنان قوى وهو فرس  
المكسوخة وضعيف وهو فراس أم الولد فينتق ولها عجز والنفي وولد المكسوخة باللعان وصرح في الهداية بأن  
الامة ليست بفرائس ومنهم من جعل الفرائس ثلاثة كصاحب البدائع قوى وهو فراس المكسوخة حتى يثبت  
النسب بلا دعوة ولا يبنى الا باللعان وضعيف وهو فراس الامة حتى لا يثبت النسب بلا دعوة ووسط وهو  
فراس أم الولد حتى يثبت النسب من غير دعوة وينتق بلا ملة ومنهم من جعله أربعة كالشرح أفاده  
أبو السعود (قوله وعلم حكمهما) علم حكم الامة من الحال الاول في أم الولد وهو أنه لا يثبت النسب الادعوة  
(قوله للمكسوخة) أى المعقود عليها ولو لم يكن دخول ومثل المكسوخة المطلقة رجعا لانها لا تخرج عن كونها  
مكسوخة أبو السعود (قوله وأقوى للمعتدة) أى معتدة البائن قاله الحلي (قوله لعلم اللعان) لان شرط  
اللعان قيام الزوجية بأن تكون مكسوخة أو معتدة رجعى كما تقدم في باب قاله الحلي (قوله الا اذا قضى به قاض)

ثبت نسبه بلا دعوة اذالم تحرم عليه بنحو  
نكاح أو كتابة أو وطء ابنه أو المولى أمتها  
فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت  
الادعوة الا في المراجعة فلا يثبت بل يعق  
عليه بدعونه ولولا قل من ستة أشهر ثبت  
بلا دعوة وفسد النكاح لنسب استبرائها  
قبله بجر وقدمناه في نكاح الرقيق وثبوت  
النسب (لكنه يبنى بنفيه من غير توقف  
على لعان) لان الفرائس أربعة وعلم حكمها  
للامة ووسط لأم الولد وينتق الا باللعان  
وقوى للمكسوخة فلا يبنى أصلا لعلم اللعان  
وأقوى للمعتدة فلا يبنى أصلا لعلم اللعان  
(الا اذا قضى به قاض)

استثناء من قوله لكنه يتقى نفسه (قوله غير حقيقي) أما الحنفى فليس له الحكم من غير صريح الدعوة اه بحر  
 (قوله يرى ذلك) أى يرى عدم صحة تقى الولد الثاني قاله الحلبي (قوله فيلزمه بالقضاء) أى يلزم الولد الثاني أى  
 نسبه بالقضاء وظاهر ما أن ذلك القضاء يرفع الخلاف (قوله أو تطاول الزمان) سبق الاختلاف في تحديده  
 في اللعان (قوله لانه دليل الرضى) أى لأن التطاول مع السكون دليل الرضى وعبارة البحر لأن التطاول دليل  
 اقراره لوجود دليله من قبول التهمة ونحوه فيكون كالصريح اه (قوله في هاتين الصورتين) زاد  
 في الشربلاية ما لو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها الى ستين من يوم الاعتاق كما اذا مات ولا يمكن نفسه ان فرايتها  
 تأكد بالحزبة اه أبو السعود (قوله يعنى الكافر) يشمل المستأمن قصيرى عليه أحكاما لدفع الذل  
 عن المسلمة (قوله أو مدبرته) المدبرة كأم الولد تعجب السعاية على كل منهما غير أن أم الولد تسعى في ثلث قيمتها  
 والمدبرة في الثلثين وحكم المكاتب كذلك بل هى أولى لأن وجوب السعاية عليها ثابت قبل اسلامها اه  
 أبو السعود (قوله نظرا للجانين) جانب أم الولد يدفع المذل عنها بصيرورتها حرة وجانب الذمتى بالسعاية عليها  
 فدفع الضرر عنه بها (قوله أشد من خصومة المسلم) لأن الذمتى لا يرجى منه العفو وقت الحاجة ولا وجه  
 لأعطائه ثواب طاعة المسلم لانه ليس من أهل الثواب ولا لوضع وبال الكفر على المسلم فتبقى خصومته أفاده  
 أبو السعود وقد يقال لمانع من وضع وبال غير الكفر من السيئات على المسلم فيعذب بها عنه وروى من ظلم ذمتها  
 كنت يحبه يوم القيامة وحله بعض العارفين على معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهاجج عن المسلم لأن الذمتى  
 يقول لأرضى بخضوعى الآن يكون خصمه معه في محل استقراره ووجه الاشتباه في الدابة ما قلنا في الذمتى  
 من أن الطاعة لا تدفع لها فافهم الانتم بل نصير ترابا وليس عليها أوزار حتى يحملها الأذى عنها وأيضا فافهم  
 لا تشكو ولا تتصرف بخلق وقد روى من أظلم من ظلم من لا يجده ناصر غير الله (قوله في ثلث قيمتها قنة) كذا  
 في البحر وغيره في الشلى من قوله وهى ثلثا قيمتها قنة ليس على ما ينطق (قوله وهى مكاتبه) أى كالمكاتبه  
 بأن يقدر القاضى قيمتها فينصبها عليها كذا في الدر المنثور وشرط في الخاتمة لكونها مكاتبه قضاء القاضى  
 كذا في البحر (قوله اذ لورثت لا عدت) أى فيلزمه الدل وهو مدفوع عنها شرعا (قوله ولومات قبل سعاتها)  
 أى قبل أداء ما سعت فيه (قوله ولادته في سعاتها) أى في مدة السعاية بأن طال مدة السعاية وتزوجت في اثنتائها  
 ياذن السيد وادت ولدا وكبر ثم هذا محله ما اذا ماتت هى كفى البحر وشرح الملتقى لافيا اذا ماتت هو التى هى  
 مسئلة المصنف فالاصوب جعلها مستقلة ولا يمزجها بكلام المصنف (قوله وكذا حكم المدبر) أى فى انه يسعى  
 ويعتق بعد الاداء وأنه كالل مكاتب الخ (قوله فيسعى في ثلثي قيمته) وقيل نصفها وهما قولان معصمان كما مر  
 قال الحلبي وكان المناسب أن يقول في قيمته كما قال الخ فى أم الولد في قيمتها ويقول في ثلثي قيمته كما قال هو  
 فى أم الولد في ثلث قيمتها (قوله قنة الذمتى) ومثل القنة كفى البحر وغيره (قوله تخلص من يد الكافر) أفاده  
 بهذا التعليل أن الذمتى ليس بقيد حكم الحرب المستأمن كذلك (قوله ولومع ابنه) بالنون بعد الباء وهو الموافق  
 لما في البحر وغيره قال الحلبي وفى بعض النسخ بالياء المثناة من تحت بعد الباء الموحدة وهو غير صحيح اه وفيه نظر  
 اذا لمانع من صحة دعوى الابن نسب ولدا لامة المشتركة بينه وبين أبيه (قوله ثبت نسبه منه) وجهه أنه لما ثبت  
 في نفسه لصاحبه ملكه ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لما نسب لا يتجزأ وهو العلق اذ الولد الواحد لا يعلق  
 من مابين (قوله أو مريضا) أى مرض الموت بحر (قوله أو مكاتب) أى اذا ادعى الولد وحده ثبت نسبه منه وضمن  
 نصف قيمته للشريك ضمان تلك فيدخل نصيب شريكه في ملكه ونصيب كلهما لملكه وأم ولد (قوله لكنه ان عجز  
 فله بيعها) هذا لا يصح لانه عند العجز يصير قنا والتم لا يملك شيأ من التصرفات المالية وقد وقع نحو ما للشرح  
 لصاحب البحر وغيره وأصل العبارة للظهيرية ونصها وان كانت بين حر ومكاتب فادعى المكاتب وحده ثبت  
 نسبه وضمن نصف قيمتها للشريك وقال أبو يوسف نصيب الشريك بجماله كما كان يستخدمها كل واحد منهما  
 يوما فاذا عجز المكاتب كان له أن يبيعه الا أن حكم الاستيلاء في نصيب المكاتب بصفة الاقرار ولم يثبت بدليل  
 أنها باع بعد العجز اه وهو محتاج الى البيان فقوله ضمن نصف قيمتها للشريك أى ضمان تلك فيدخل نصيب  
 شريكه في ملكه ونصيب كلهما لملكه وأم ولد ثم ان عتق بأداء بدل السعاية استقرت أمومية ولدها وان عجز  
 زالت أمومية ولدها لانه لا جاز أن تبقى أم ولد للعبد لعدم ملكه ولا السيد لانه لم يستولدها فتعين كون نصيب

غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء (أو تطاول  
 الزمان) وهو ساكت كما مر في اللعان لانه  
 دليل الرضى بحر (قوله) يتقى نفسه في هاتين  
 الصورتين (إذا أسلت أم ولد الذمتى) يعنى  
 الكافر أو مدبرته مسكين (عرض عليه  
 الاسلام فان أسلم فعلى له والاسف) نظرا  
 للجانين لأن خصومة المسلم (فى) ثلث  
 القيامة أشد من خصومة المسلم (أى القية  
 قيمتها) قنة (وعتقت بعد ادائها) وهى مكاتبه فى حال  
 التى قدرها القاضى (الاقى صورتين) بلا رد الى الإق  
 سعاتها (اذا لورثت لا عدت) ولها ولد ولدت فى سعاتها  
 لو عجزت (ولها ولد ولدت فى سعاتها) لانها أم  
 قبل سعاتها (والا) عتقت مجانا لانها أم  
 سعى فيما عليها (حكم المدبر فيسعى في ثلثي قيمته  
 ولد وكذا حكم المدبر فيسعى في ثلثي قيمته  
 (ولو أسلم قنة الذمتى عرض الاسلام عليه فان  
 أسلم فيها والأمر ببيعها) تخلص من يد الكافر  
 ذكره مسكين (فان أدعى ولدا لامة مشتركة)  
 ولومع ابنه (ثبت نسبه منه) ولو كافر  
 أو مريضا وبكاتبه لكنه ان عجز فله بيعها

المكاتب فيرق السبيل أنه يبيعه وللشريك الآخر أن يبيع حصته فقول الظهيرية فاذا هجر المكاتب كان له أي  
 للشريك يبيعها أي يبيع حصته منها لأن حكم الاستيلاء وهو عدم جواز البيع في نصيب المكاتب كان بسبب  
 صفته هي إقرار المكاتب بالولد ولم يثبت ذلك الحكم بقرينة أن سيد المكاتب يبيع ما خص المكاتب بعد هجره  
 فذلك الشريك الآخر يبيع حصته أيضا فان أعتق العبد وماله كماله ما من الدهر صارت أم ولده اه حلي  
 بغيره (قوله وهي أم ولده) أي اتفاقا أما عنده فلا الاستيلاء لا يتجزأ وعندهما بصير نصيبه أم ولده ثم يملك  
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك بجر (قوله وضمن يوم العلوق نصف قيمتها) لأنه تملك نصيب صاحبه لما استكمل  
 الاستيلاء وهو ضمان مستند ليوم العلوق فاعتبر (قوله ونصف عمرها) لأنه وطئ جارية مشتركة والتملك انما ثبت  
 بعد الاستيلاء (قوله ولو معسرا) مبالغة على قوله وضمن بنفسه أفاده في البحر (قوله لأنه علق حرا الأصل)  
 وذلك لأن أخته ولدها ثبتت مستندة إلى وقت العلوق فالتسبب ثبت مستندا إلى وقت العلوق أيضا فلم يعلق بشئ  
 منه على ملك شريكه (قوله وان ادعياه معالج) قيد بالمعنى لأنه لو سبق أحدهما بالدعوة كان السابق  
 أولى كائنا من كان كذا في السراج عن الامام محمد رحمه الله تعالى وقيد بكونهما اثنين للاختلاف فيما زاد عليهما  
 فعند الامام يثبت الولد من المدعين وان كدروا وقال أبو يوسف يثبت نسبه من اثنين ولا يثبت نسبه من الثلاثة  
 وعند محمد يثبت من الثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة لا غير وهو رواية الحسن عن الامام (قوله وقد  
 استويا بالخ) فلورج أحدهما لم يعارضه المرجوح كإبائي (قوله وقت الدعوة لا العلوق) فلو كان أحدهما  
 مسلما والاخر ذميا وقت العلوق ثم أسلم الدمي وقت الدعوة كانا متساويين وكان لهما (قوله فهو ابنيهما) وذلك  
 لكتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى شريح في هذه الحادثة لبسافليس عليهما ولو بينا ليل لهما هو ابنيهما يرثهما  
 ويرثانه وهو الباقي منهما وكان ذلك بمحض من العماة برضى الله تعالى عنهم ولا اعتبار بقول القائف وسرور  
 النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف في أسامة لأن الكفار طعنوا في نسبه وكان قول القائف قاطعا لظنهم  
 (قوله قدم من العلوق في ملكه) قال في الفتح اذا جلت على ملك أحدهما رقبة فباع نصفها من آخر فولدت  
 يعني لتمام ستة أشهر من بيع النصف فادعياء يكون الأول أولى لكون العلوق في ملكه اه وكان المناسب  
 أن يقول يعني لا قل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلوق في ملكه وبدليل ما ذكره في مسئلة  
 النكاح كما يستسمعه اه حلي (قوله ولو بنكاح) قال في الفتح اذا كان الحمل على ملك أحدهما نكاحا ثم اشتراها  
 هو آخر فولدت لا قل من ستة أشهر من الشراء فادعياء فهي أم ولد الزوج فان نصيبه صار أم ولده والاستيلاء  
 لا يحتمل التجزئ ابتداء عندهما ولا بقاء عنده فثبت في نصيب شريكه أيضا حلي (قوله وأب) عطف على من  
 في قوله قدم من العلوق في ملكه (قوله على ابن الخ) هو على سبيل النشر المرتب (قوله ومترد) كذا وقع  
 في البحر والنهر وشرح الجوى وهو مخالف لما في الزيلى ونصه والمرتد أولى من الذمي وفي الفتح ولو كانت الدعوة  
 بين ذمي ومترد فالولد للمترد لأنه أقرب إلى الاسلام فانهما سبق فلم أفاده أبو السعود (قوله لم لا يثبت نسب ولد  
 ثان) أي في جميع الصور المتقدمة (قوله لحرمة الوطء) أي بالشركة (قوله كما مر) من أنها اذا ولدت ولدا ما نيا  
 يثبت نسبه من غير دعوة اذا لم تحرم عليه (قوله وهي أم ولدها) لأن دعوة كل واحد منهما في نصيبه من الولد  
 معتبرة راجحة على دعوى صاحبة قسامة المخرج فتصح دعواه فيه فتبعية أخته فيصير نصيبه أم ولد تبعاً لولدها مخ  
 وأفاد بكونها أم ولدها أنها اتخذت كلا منهما يوما واذا مات أحدهما عتقت فلا ضمان للحي في تركه الميت رضى  
 كل منهما بعقوبتها بهد الموت ولا تسمى للحي عند الامام لعدم تقويمها وعلى قولها تسمى في نصف قيمتها  
 ولو أعتقها أحدهما عتقت ولا ضمان عليه للساكن ولا سعاية في قول الامام وعلى قولها يضمن ان كان موسرا  
 ويسمى ان كان معسرا كذا في فتح القدير (قوله ان جلت في ملكهما) بأن ولدت لستة أشهر فأكثر من يوم  
 الشراء حلي عن البحر (قوله لا لو اشتريها حلي) بأن ولدت لا قل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعياء  
 أو اشتريها بعد الولادة ثم ادعياء فانها لا تكون أم ولدها لأن هذه دعوة عتق لا دعوة امتلاك فيعتق الولد  
 مقتصر على وقت الدعوة بخلاف الاستيلاء فان شرطها كون العلوق في الملك وتستند الحرية إلى وقت الدعوة  
 فيطلق حرا بجر (قوله وبإدعاء أحدهما) أي فيما اذا اشتريها حلي ولم يثبت الاستيلاء أما اذا ثبت الاستيلاء  
 من أحدهما فهي عين قول المصنف أنما فان ادعى ولداً مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف

(وهي أم ولده وضمن) يوم العلوق (نصف  
 قيمتها ونصف عمرها) ولو معسرا (لا قيمة  
 ولدها) لأنه علق حرا الأصل (وان ادعياء  
 معا) أو جهل السابق (وقد استويا) وقت  
 الدعوة لا العلوق (في الاوصاف فهو ابنيهما)  
 فالولم يستويا قدم من العلوق في ملكه  
 ولو بنكاح وأب وسلم وحز وذنبي وكلاهما  
 على ابن وذنبي وعند ومترد ويجوز  
 ثم لا يثبت نسب ولداً بلا دعوة لحرمة  
 الوطء كما مر (وهي أم ولدها) ان جلت  
 في ملكهما لا لو اشتريها حلي لان دعوة  
 عتق فلا ولدها وبإدعاء أحدهما يثبت  
 نصف قيمة الولد

قيمتها ونصف عقرها لاقية ولدها (قوله لا العقر) لعدم الوطء في ملك صاحبه كيف وقد قلنا انها مدعوة عتق  
 (قوله وتقاصا) فائدة ايحاب العقر على كل منهما مع المقاصصة تظهر فيما اذا كان نصيب أحدهما أزيد فانه  
 يرجع بالزيادة وفيما لو أبرأ أحدهما صاحبه بقي الآخر ولو قوم نصيبه بقصة والاخر بنهب كان له دفع القصة  
 وأخذ الذهب فأفاده في شرح الملتقى (قوله بخلاف البنوة والارث) الحاصل أن النسب وإن كان لا يتجزأ لكن  
 تتعلق به أحكام متجزئة كالليرات والنفقة والحضانة والمهر في ماله وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية  
 الانكاح فما يقبل العزبة ثبت بينهما على العزبة وما لا يقبلها ثبت في حق كل منهما على الكمال كأنه ليس معه  
 غيره قاله الزيلعي وغيره (قوله فان ذلك لهما) أفرد اسم الإشارة بتأويل المذكور (قوله وإن كان أحد هما الخ)  
 وصل (قوله فيكون سوية) أي فيكون النسب بين الشريكين سواء أي كملأ وليس المراد أنه يقسم نصفين اذ هو  
 لا يتجزأ كما قاله الشارح (قوله لعدم الاولوية) حذف من العبارة كلام ذكره المصنف بقوله لأن النسب لا يتجزأ  
 وهو في الحقيقة لاحدهما فيكون بينهما على السواء لعدم الاولوية والارث تابع للملك وكذا الولاء اه (قوله  
 وورث الابن الخ) وجهه أن كل واحد منهما أقر له على نفسه بينوته على الكمال فيقبل قوله منع (قوله وورثنا  
 منه اوثأب واحد) لأن المستحق أحدهما فيقسمان نصيبه لعدم الاولوية كما اذا أقام كل واحد منهما البينة  
 أن هذا ابنه أو على أن هذا الشيء له منع وأفاده انه لو مات أحدهما قبل الولد ثم مات الولد فجميع ميراثه للباقي  
 منهما وإن الولاء يعلية في التصرف مشترك ولذا قال في الخاتمة من باب الوصي رجلان اذ عاصمرا اذعى كل  
 واحد منهما انه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه  
 أو وجه له أخوه لا يتصرف بذلك المال أحد الابوين عند الامام ومحمد وعند أبي يوسف بتفرد بحجر  
 يتصرف (قوله ولو نساء) يعني اذا ادعى ولدا كل منهن تدعى انه ولدها (قوله وتعامه في البحر) ذكر فيه عن  
 غاية البيان لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عند الامام وعندهما لا يقضى للمرأتين وكذا ثبت عند  
 الامام للفسس ولو تنازع فيه رجل وامرأتان قضى بينهما عند الامام وعندهما يقضى للرجل ولا يقضى  
 للمرأتين فاذا تنازع فيه رجلان وامرأتان قضى بين الرجلين ولا يقضى بين المرأتين اه حلي يتصرف (قوله  
 وفيه لو مات أحدهما الخ) هاتان المستانحفتان على كون الحاربه أم ولد لهما (قوله قلت) أصله صاحب  
 البحر (قوله انما يتجزأ) أي على قول الامام (قوله في القصة لافي أم الولد) بقي الكلام في المدير والمكاتب هل  
 يتجزأ عتقهما اه حلي قلت قول الشارح في باب التدبير ولودبر أحد الشريكين فلا يخرج لهما العتق فان  
 ضمن شريكه فان سمي في نفسه اه فيسد أن العتق في المدير يتجزأ لانه جازل للشريك الآخر العتق مع بقاء نصيب  
 الآخر على التدبير وقال المصنف والشارح في باب كتابة العبد المشترك عبد لشريكين اذن أحدهما صاحبه أن  
 يكتب خطه بألف ويقتضيه بل الكتابة فكاتب الشريك المأذون له نفذ في خطه فقط عند الامام لتجزؤ الكتابة  
 عنده وليس لشريكه فسخه لاذنه اه ولو قبض الالف عتق حظ القابض اه المراد منه وهو يقتضي تجزؤ عتق  
 المكاتب وإن قوله عتق حظ القابض يفيد به فهمه أن حظ غير المكاتب لم يعتق وحينئذ فله خياران العتق  
 فليأخذ (قوله وخرج الكلامان منهما معا) لم يبين المصنف تلاكذي رأيته من المؤلفات حكم التعاقب والظاهر  
 انه اذا سبقت المدعوة تكون في حكم المعبة واذا سبق الاعتاق يكون العبد معتق البعض ومقتضاه أن يكون  
 للشريك الخيار السابقة لانه بقوله هو اجنى اعتقه ولا مانع من ثبوت نسبه حينئذ ويجزؤ (قوله فالمدعوة  
 أولى) فيكون الضمان مثل ما تقدم في الحاربه المشتركة اذا ادعى أحدهما ولدها (قوله لاستنادها للعلق) أي  
 لو قتل العلق أي والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتق ولد الغير منع (قوله كدعوتيه ولد جارية  
 الاجنبي) قال في التهر لانه غاية أمره أن يكون كلاجنبي ولو ادعى ولد جارية اجنبي فصدقه المولى ثبت نسبه اه  
 والمراد أنه أي الولد منها انكاح لاجزئ المال أي انه اذا زني بأمة فولدت فملكها لم تصراً ولد فهنا أولى قتائل (قوله  
 فلا يشترط تصديقها) لأن رقبتهما مملوكة له بخلاف كسبها وخبر بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن تفجر  
 نفسها وتصير أم ولد كذا في التهر عن الدراية (قوله كجاسي) أي في كتاب المكاتب فالله الحلي (قوله ولزم المدعى  
 العقر) لا، وطء بغير نكاح ولا نكاح بين وقد سقط عنه الحد للشبهة أبو السعود عن الدرر (قوله وقيمة الولد) وجهه

لا العقر (وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا  
 اذا كان نصيب أحدهما أكثر فأخذ منه  
 الزيادة) لأن المهر بقدر الملك بخلاف البنوة  
 والارث والولاء فان ذلك لهما سوية وإن كان  
 أحدهما أكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزؤ  
 النسب فيكون سوية لعدم الاولوية وتبعه  
 الارث والولاء (وورث ابنه من كل اوث  
 ابن كامل (وورثا منه اوث أب) واحد  
 وكذا الحكم عند الامام لو كثر أولادها  
 وتعلية في البحر وفيه لو مات أحدهما  
 أو اعتقه غنقت بلائني قلت فلعنتي انما  
 يتجزأ في القصة لافي أم الولد بل يعتق بعضها  
 يعتق كلها اتفاقا مجتبي فليحفظ (جارية بين  
 رجلين ولدت فاذا جاء أحدهما واعتقه  
 الآخر وخرج الكلامان منهما معا فالمدعوة  
 أولى) لاستنادها للعلق خاتمة (ادعى ولد  
 امته كتابه وصدقه المكاتب لزم النسب)  
 تصادقهما كدعوتيه ولد جارية الاجنبي  
 انما ولدها كذا لانه لا يشترط تصديقها كما  
 سمي (ولزم المدعى) (العقر وقيمة الولد)  
 يوم ولد



منصوص عليه في باب الوصية بالثالث (قوله استحسن محمد) انظر هل هذا الاستحسن على طريق النذب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله ولا شيء للمدبر) أي من هذه النيبات كما في البحر والمعنى ولم يستحسن محمد للمدبر شيئاً والأنا الحكم فيه وفي أم الولد واحد وهو أنه لا شيء لهما وقد سبق في التدبير أنه لو أوصى له يسهم صحت الوصية ويعتق وهو يدل على صحة الوصية للمدبر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(كتاب الايمان)\*

(قوله مناسبته) أي مناسبة ذكر الايمان عقب العناق قال الكمال اشترك كل من البين والعقد والعلاق والنكاح في أن الهزل والاكراه لا يؤثران فيه الا انه قد تم على الكل النكاح لانه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق رفعه بعد تحققه فلا يؤاهاً وجه واختص الاعتاق عن البين بزيادة مناسبة بالطلاق من جهة مشاركته اياه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرع الذي هو السراية تقدمه على البين اه سلبى (قوله في الاسقاط) أي وان اختلفت الحثية فإن الطلاق اسقاط قيد النكاح والعناق اسقاط قيد الرق (قوله والسراية) فانه اذا طلق نصفها مثلاً سرى الطلاق الى كلها وكذا اذا اعتق وهذا انما يظهر على قول صاحبين فانهم ما لا يعدم التجزى وأوجب السعاية وأما على قول الامام فلا اعتاق متجزئ (قوله لفظة القوة) قال في النهر والبين لفظة مشتركة بين الجارحة والقوة والقسم الا أن قولهم كما في المغرب وغيره يسمى الحاق عينا لأن الحالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يماسكون بأيمانهم فيعد أن لفظ البين منقول لامتراك كذا في القبح اه أقول هو منقول من أصل اللغة الى عرفها فلا ينافي كونه في اللغة مشتركين الثلاثة وانما اقتصر الشرح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن فانه الحلقي قال المجوى بعد نقل كلام النهر وفيه نظر فان المنقول بهجر فيه المعنى الأصلي وهذا ليس كذلك اه أي لأن البين تستعمل كثيراً بمعنى الجارحة والقوة كما في قوله تعالى لاخذنا منه بالبين فلم بهجر المعنى الأصلي بحيث لا يستعمل الا في القسم فقط (قوله عن عقد قوى بعزم الحالف) هذا التعريف للزبلي وعليه جرى ابن الكمال في الاصلاح ثم قال في الايضاح اعلم أن البين نوعان نوع يعرفه أهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم المقسم به ويسمون ذلك قسم الايمانهم لا يحضون ذلك بالله تعالى وفي الشرع هذا النوع من البين لا يكون الا بالله تعالى والنوع الآخر الشرط والجزاء وهو بين عند الفقهاء لما فيه من معنى البين وهو المنع والايجاب ولكن أهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم اه فالمراد بالقدرة ان الله تعالى للعنف به أو صفة من صفاته التي يحلف بها والتعليق والكتاب موضوع للأول (قوله على الفعل والترنن) متعلق بالعزم أو بقوى (قوله فدخل التعليق) اصدق التعريف عليه (قوله فانه بين شرعاً) وذلك لما فيه من معنى البين وهو المنع والايجاب (قوله الا في خبر) قيل عليه لم يظهر عدم الحنث في هذه المسائل مع اطلاق كون التعليق عينا اه أقول الاطلاق قيد بغير ما استثنى اه جوى والاولى أن يقول الا في ست لانها كذلك وقد تردد بالتفصيل (قوله مذكورة في الاشياء) عبارتها حاف لا يحلف حنث بالتعليق الا في مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أو يعلق بمجيء النهر في ذوات الانهر أو بالتطليق أو يقول ان أدبت الى كذا فأنت حرز ان يحزن فأنت رقيق أو ان حضت حضة أو عشرين حضة أو بطول الشمس كما في الجامع اتهمت مشال التعليق بأفعال القلوب قوله أنت طالق ان أردت أنا وأحببت فانه لا يكون تعليقاً فلا يكون عينا لانه اخبار عن مالكية نفسه كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان أردت أنا والا فلا يكون وهو كالتعليق بالمشيئة والتعليق بالمشيئة لا يكون عينا سواء علق بمشيئة نفسه أو غيره ألا ترى انه لو قال بعث منك هذا العبد ان شئت صم ولو كان هذا تعليقاً محضاً لما صح اذا بيع لا يقبله وقوله أو يعلق بمجيء النهر في ذوات الانهر مثاله أن يقول اذا أهل الهلال فأنت طالق لا يكون عينا وهذا معنى على أصل وهو أن كلامه متى خرج تفسيراً للطلاق السرى كان تقييداً للتعليق فاذا أقال لذات الاشهر اذاجاه وأس النهر فأنت طالق كان تفسيراً للطلاق السنة وقيد بقوله في ذوات الاشهر لانها لو كانت من ذوات الاقراء يكون عينا لعدم صحة كونه تفسيراً وقوله أو بالتطليق عطف على قوله بأفعال القلوب وذلك كأن يقول ان طلقك فبعدي حر هذا مع كلامه وفي كونه ليس عينا كذا في بعده نظر وقد راجعت ايمان الجامع فلم أوافقوه وقوله ان حضت حضة مثاله قول الرجل لامرأته أنت طالق اذا حضت حضة فلا يحنث في البين الا في لانه تفسير للطلاق السنة وهو تقييد لتعليق كانه

الا اذا أوصى لها به نعم في المجتبى استحسن محمد أن يترك لها المدة وقدر ومنفعة ولا شيء للمدبر والله تعالى أعلم  
\*(كتاب الايمان)\*

مناسبته عدم تأثير الهزل والاكراه وتقدم العناق اشارة بكونه للطلاق في الاسقاط والسراية (البين) لفظة القوة وشرعاً (عبارة لمن عقد قوى بعزم الحالف على العمل أو الترتل) فدخل التعليق فانه عين شرعاً الا في حنث مذكورة في الاشياء



قال أنت طلاق للسنة ولو قال كذا طلقت اذا حاضت وطهرت لأن الحيضة اسم للكاملة ولا يتحقق الكمال الا بوجود جرم من الطهر ولو قال اذا حاضت ثلاث حيض قال أبو الحسن الكرخي ينبغي أن لا يبحث لانه يصلح تفسيراً للطلاق السني فأمكن جعله مفسراً ولو زاد على ثلاث حيض حكى الجصاص عن الكرخي أنه قال يجوز أن يقال يحض في اليمين الاولى لأن هذا لا يصلح تفسيراً للسني لأن ما بعده مضي أربع حيض ليس بوقت للطلاق السني في هذا النكاح اذا لم يزيد الاوقات السنة على الثلاث ألا ترى انه لو قال لها في طهر جامعها فيه أنت طالق ثلاثاً للسنة لا يقع بعد الحيضة الرابعة شيء وقال أبو بكر الرازي ينبغي أن لا يبحث لانه يصلح تفسيراً للسنة لأن ما بعد الحيضة الرابعة وما بعد عشرين حيضة في هذا النكاح قد يكون وقتاً للسنة لأن السنة قد تنأخر الى الحيضة الرابعة أو أكثر منها بأن يجامعها بعد العي في الحيضة الاولى والثانية والثالثة ثم يجامعها حتى طهرت من الرابعة فانها قد تطلق في هذا الطهر كذا في شرح تلخيص الجامع الصغير للقاضي نجر الدين المارديني حوى وقال الحلبي انما يبحث بالتطبيق لاحتمال حكاية الواقع الا انه جعل الصورة فيها اذا علق الطلاق على التطبيق كقوله ان طاعتك فانت طالق فانه يحتمل أنت طالق بهذا الطلاق المعلق عليه وانما يبحث بان أدت فانت حراً لانه تفسير للكافة اه ولم يتكلموا على التعليق بطولوع الشمس وكأنه لانه من المحقق (قوله فلو حلف لا يحلف الخ) تفريع على كون التعليق أيماً قال النخري في شرح الكترا طلق محمد اليمين على التعليق وهو حجة وظاهرة أنه يمين لغة وقيل انه منه بناء على عرف الفقهاء وقد نه ظهري في حلف لا يحلف ثم علق بأن قال ان دخلت الدبر فكذا فليس القول بأنه يمين يبحث وعلى القول الثاني لا يبحث اه فقول الشرح حنث بطلاق وعناق أي معلقين (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في النهر وشرطها كون الحالف مكلفاً مسلماً وفراً في الحوائج السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الى البدائع وما قلناه أولى اه أقول وجهه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكاف بالاصول والفروع كما حقق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة وأما اليمين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فانت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى اه حلي أقول مقتضى تكليفه بالفروع أن يمينه معتبر في حقه بمعنى انه يعذب على اقامته من دمه وعلى عدم اخراج الكفارة مع القدرة في غيره عند الحنث ولذا قال الشيخ عثمان النخري في شرح الكترا والكافر يمينه منعقدة لتغير الكفارة فن شرط الاسلام اعم الى حكمها وفي الهندية لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم غنث لا كفارة عليه عقداً وخرج بقيد التكليف المصبي والمعتوه والمجنون فلا يصح يمين هؤلاء بشرط أن يكون خالعين الاستئناء بنحو ان شاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو أحب غيره اه وليس من الشروط الحزبية ومن زاد الحزبية كالشعي فقد ساءلتهم بان العبد يكفر بالصوم (قوله وامكان البر) بأن يكون الخبير المضاف اليه اليمين محملاً للصدق والكذب متتلايين البر والهتك أفاده صاحب البحر وغيره وهذا عندهما لا عند أبي يوسف (قوله وحكمها البر) أي أصالة أو الكفارة أي خلفاً اه حلي عن الدراستي وقال في البحر وحكمها شيان وجوب البر بتحقيق الصدق بنفس اليمين والثاني وجوب التكفير بالحنث كذا في المحيط وهو بيان لبعض أحكامها فانه سياتي أن البر يكون واجبا ومنسنداً ويا حراماً وأن الحنث يكون واجباً ومنسنداً اه (قوله اللفظ المستعمل فيها) يشمل اليمين بالله تعالى وصفاته والتعاليق (قريبه) قال في المحيط والافضل في اليمين بالله تعالى تقييدها لا في تكثير اليمين المضافة الى الماضي نسبة نفسه الى الكذب وفي تكثير اليمين المضافة الى المستقبل تعريض اسم الله تعالى للهتك اه قلت وعليه الصوقية قال

فبالله لا تخلف وان كنت صادقا \* ولا تكذبن يوما وان كنت هانزلا

ولا تعدن يوما وان كنت واعدا \* فبادوا الى انجاز وعنده عاجلا

حوى عن الرمز وقال العلامة النخري وكثرة الايمان ولو صدق فلو رث الفقر والنسب (قوله بغير الله تعالى) كالطلاق والعناق (قوله للتمهي) وهو ما ورد لا تخلفوا بما بآئكم ولا بطواغيت من كان حالفاً فيحلف بالله أو لا يذر اه بحر ومجل الحديث غير التعليق مما هو معروف القسم اه شلي (قوله وعانتهم لا) أي لا يكره لانه لم يقع نفسه أو غيره شلي (قوله لاسيما في زماننا) فان أحد الايصاق ولا يؤمن عليه في اليمين بالله تعالى لقلة مبالاة

فلو حلف لا يحلف حنث بطلاق وعناق  
وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر  
وحكمها البر أو الكفارة وركتها اللفظ المستعمل  
فيها وهل يكره الحلف بغير الله تعالى قيل  
نعم للتمهي وعانتهم لا يوجب الا سيما في زماننا

ظهرت في الناس فمس الحاجة الى الوثيقة بالطلاق وغيره وقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه حلف  
 بالطلاق عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان مكروها لكانت عليه  
 اه شلي عن الكافي (قوله وحلوا النهي) أي عن الحلف بغير الله تعالى (قوله لا على وجه الوثيقة) بل على  
 جرى العادة في مخاطبات والمساخرة بذكر الآباء وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر بن الخطاب  
 وهو سائر في نفر يقسم بأبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى نهاكم أن تحلفوا بأبائكم  
 فأما الطلاق والعقاق فخرج عن هذه المقاصد فيجوز الحلف به (قوله كقوله أبين) فإنه ليس المقصود منه  
 الوثيقة بل الجري على عادة العرب في مخاطباتهم ومحاوراتهم حتى لو قصد به الوثيقة وأنه يجب البر فيه يكفر  
 كما سيأتي اه حلي (قوله ولعمرك) أي حياتك وقوله تعالى لعمرك إنهم لن يسكرتهم بعمهون من أقسام الله  
 تعالى كالكاف والنجم وله تعالى أن يقسم بعاشاء ولا يجوز لمخلوق ذلك (قوله وهي أي الذين بالله تعالى الخ)  
 وجه الحصر أن الذين لا يتحلوا أمانة يكون فيها مؤاخذة ولا الثاني اللغو والأول لا يتحلوا أمانة أن تكون المؤاخذة  
 دينية أو أخوية فالأول المنعقدة والثاني الغموس وفي المبسوط أن الغموس ليست بين حقيقة لأنها كبيرة  
 محضة والذين عقد مشروع والكبيرة ضد المشروع ولكن سميت بينا مجازا لأن ارتكاب هذه الكبيرة بصورة  
 الذين كما يسمى بيع الخمر يعلو وجود صورة البيع فيه اه (قوله لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف  
 أي تصور حكمهما والآن في قوله فيقع بهما اه حلي (قوله في غيره تعالى) أي في غير الذين به تعالى (قوله فيقع  
 بهما) أي باللغو والغموس (قوله الطلاق ونحوه) كالعتاق والنذر قال في التهرل أن تعليق الطلاق والعتاق  
 والنذر بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو والغموس لأن الطلاق يقع به وكذا العتاق والنذر وسواء كان  
 وقت اليمين عالما ولم يكن كذا في الشرح (قوله ولا يرد) أي على التقسيم نحو هو يهودي الخ وأما الذين على  
 الفعل الماضي صادقا فأدخلها الشارح في اللغو كما يأتي له (قوله لأنه كناية عن الذين بالله تعالى) أي فلم يخرج عن  
 الأقسام الثلاثة بل تنافى فيه (قوله وان لم يعقل وجه الكناية) أقول يمكن تقرير وجه الكناية بأن يقال مقصود  
 الحالف بهذه الصيغة الاحتجاج عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهي تستلزم النفرة عن الكفر وهي  
 تستلزم نفطيم الله تعالى فكانت له حال والله العظيم لأفعل كذا قاله الحلي (قوله نفسه) أي تكون سببا فيما ذكر  
 وهو بيان لما في صيغة فعول من المبالغة اه حلي مزيدا قال صلى الله عليه وسلم من حلف كاذبا أدخله الله النار  
 كذا في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في صحيح ابن حبان وغيره كذا في الدر المنقي (قوله مطلقا)  
 سواء أقطع بها حق مسلم أولا وجاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقطع بها حق مسلم ومن ثم قال  
 في البحر ينبغي أن تكون كبيرة إذا أقطع بها مال مسلم أو آذاه وصغيرة إذا لم يترتب عليها مفسدة وردة  
 في التهرل بأنه ينافي إطلاق ما روي بنا وما قد مناعن شمس الأئمة صريح فيه ومعلوم أن أئمة الكبار متفاوت جوى  
 وفيه نظر (قوله لكن أئمة الكبار متفاوت) الاثني في اللغة الذنب والخمر وعند أهل السنة استحقاق العقوبة (قوله  
 ان حلف) أي الشخص المكلف ذكر اكان أو أثنى أو خشي مشكلا جوى (قوله عمدا) حال من الفاعل المستتر  
 أو صفة لمصدر محذوف (قوله ولو غير فعل أو ترك) مثال الفعل والله لم يفعل كذا ومثال الترك والله ما فعلت  
 جوى (قوله كوالله انه حذر الآن) قيد بقوله الآن ليسين كونه غير فعل وترك أو لولاه لا يمكن تقدير كان  
 في الماضي ويكون في المستقبل قاله الحلي (قوله في ماض) متعلق بقوله حلف (قوله عالما بالله) هذا قيد في كونه  
 غموسا وهو كقول المصنف عمدا فأما إذا كان ناسيا أو مخطئا فلا يدخل في الوعيد المذكور (قوله كوالله ماله  
 على ألف) نحو والله ما فعلت كذا الآن كما في الدر المنقي ثم هذا المثال يحتمل في ترتب شي مطلقا في الذمة مع  
 كون الواقع خلافه ويحتمل أنه ينفي القدر الكثير ويقرب بقل من منع كون الواقع خلافا (قوله والله انه بكر الخ)  
 مثال ثان للحال أفاده صاحب البحر (قوله وتقييدهم) الانسب الاثني بالنساء (قوله اتفاني) أي ان لم تعتبر  
 الكثرة أو أكثر أي ان اعتبرناها قاله الحلي (قوله ويأثم بها) انما عظميا حاوى (قوله قتلته التوبة) لا الكفارة  
 وأوجب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه الكفارة در منقي (قوله لغو) في المغرب اللغو الباطل ومنه اللغو  
 في الإيمان لما لا يمتد عليه القلب وقد لغا في الكلام يلغو ويأثم (قوله الا في ثلاث الخ) لا وجه لهذا  
 في الامتثال بعد جعل للموضوع اليمين بالله تعالى كما فسره الضمير السابق (قوله فيقع الطلاق الخ) وذلك لأنه

وحلوا النهي على الحالف بغير الله لا على وجه  
 الوثيقة كقوله بأبيك ولعمرك ونحو ذلك  
 عني (وهي) أي الذين بالله تعالى لعدم  
 تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع  
 بهما الطلاق ونحوه عني فليحفظ ولا يرد نحو  
 بهما الطلاق ونحوه عني فليحفظ ولا يرد نحو  
 هو يهودي لأنه كناية عن الذين بالله تعالى  
 ان لم يعقل وجه الكناية بدافع (غموس) نفسه  
 ما ذكرتم ثم في النار وهي كبيرة مطلقا لكن  
 أئمة الكبار متفاوت نهر (ان حلف على  
 كذب عدا) ولو غير فعل أو ترك كوالله انه  
 حذر الآن في ماض (كوالله ما فعلت) كذا  
 عالما بنفطيم أو حال (كوالله ماله على ألف  
 عالما بخلافه والله انه بكر عالما بأنه غيره)  
 وتقييدهم بالفعل والماض اتفاني أو أكثر  
 (ويأثم بها) قتلته التوبة (و) تأثم بها  
 (لغو) لا مؤاخذة فيها الا في ثلاث طلاق  
 وعتاق ونحوها في خلافا وقد اشتمل في الشافعية  
 المتن اذا شئنا خلافا وقد اشتمل في الشافعية  
 خلافا

في اليقين بغير الله تعالى بلغوا المحلوف عليه ويبقى قوله امر أنه طالق أو عبده حر أو عليه حج فيلزمه (قوله فالتأويل)  
 تفرع على مفاد من المقام وهو استواء القموس واللغوي الزمانين (قوله وأما في المستقبل فالمعتقد) هذا  
 التركيب يقتضي أن المستقبل لا يكون فيه الا المعتقد مع أن القموس تكون فيه فالصواب أن يقول وأما  
 المعتقد ففي المستقبل قاله الحلبي (قوله ونخصه الشافعي رضي الله تعالى عنه الخ) قال في البحر عن البدائع  
 قال أصحابنا هي اليقين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال وهي أن يخبر عن الماضي أو عن الحال على  
 ظن أن الخبر به كما أخبر وهو بخلافه في النفي أو الإثبات وهكذا روى ابن رستم عن محمد فانه قال اللغوي أن يحلف  
 الرجل على الشيء وهو يرى أنه حق وليس بحق وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه بين اللغوي وبين اليقين التي  
 لا يقصدها الخالف وهو ما يجري على ألسن الناس في كلماتهم من غير قصد اليقين من قولهم لا والله وبلى والله  
 سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل وأما عندنا فاللغوي المستقبل بل اليقين على أمر في المستقبل  
 بين معقودة وفيها الكفارة إذا حثت قصد اليقين أو لم يقصد وإنما اللغوي الماضي والحال فقط فيرجع حاصل  
 الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصدها الخالف في المستقبل فعندنا ليست بلغوا وفيها الكفارة وعنده لغوي  
 ولا كفارة فيها اه وهو أعم مما في المختصر الكبير باعتبار أن اليقين التي لا يقصدها الخالف في الماضي أو الحال  
 جهاهما لغوي وعلى تفسير المصنف لا تكون لغوي لأن الخالف على أمر يظنه كما قال لا يكون الاعن قصد الآن يقال  
 انه يكون لغوي بالاولى فلا مخالفة فالخالف أن تفسيرنا للغوي أعم من تفسير الشافعي الا في المستقبل اه كلام  
 البحر وبه عرف أن قول الشارح ونخصه الشافعي ليس في محله لانه يقتضي عفوهم أن كلام المتن عام شامل لما قاله  
 الشافعي وليس كذلك كما هو ظاهر اه حلبي (قوله ولولا ت) بهذا كان تفسير الشافعي للغوي أعم من تفسير  
 اللغوي الذي رواه محمد عن الامام (قوله فلذا قال) أي لو قزع الخلاف المقهوم من المقام لم يحزم المصنف باللغوي  
 بل قال ويرجى عفو قال في البحر وانما يأثم في الثانية لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولهذا حزم  
 المصنف بعدم الاثم في اللغو لكن الامام محمد بن الحسن لم يحزم به وانما علقه بالرجاء فقال الايمان ثلاثة بين مكفرة  
 وبين لا تنكسر وبين زجر أو لا يؤخذ الله بها صاحبها فاعترض عليه بأنه كيف يعاقبه بالرجاء مع أنه مقطوع به  
 لاية لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم كما قاله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم كما قاله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم  
 ونعقبه في فتح القدير بأن الاصح أن اللغوي بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا  
 بالكفارة فلم يتم العذر عن التعليق فلا وجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والتأديب فهو  
 كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر وأما ان شاء الله بكم لاحقون فان اللغوي متحقق وعاقبه بالمشيئة تبركا  
 والحاصل أن الاول الجزم كما فعل المصنف لقطعية الدليل كالجزم في نظائره مما في معناه اختلاف اه كلام  
 البحر قال في النهر أقول اختلف المتأخرون في المؤاخذه المنسية فقبل هي المعاقبة في الآخرة وقبل هي المؤاخذه  
 بالكنارة كما في الكشف وغيره والثاني أظهر بدليل ما بعده وهو قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان  
 ولا شك أن تفسير اللغوي على رأينا ليس أمراً مقطوعاً به اذ الشافعي قائل بأن هذا من المعتقد فلا جرم عاقبه بالرجاء  
 وهذا معنى دقيق لم أر من عزج عليه اه حلبي يتصرف قلت الا نسب بصدور كلام النهر أن يقول فثبت كان  
 المنفي المؤاخذه بالكفارة كان اللغوي بالنظر الى حكم الآخرة مسكوناً عليه في الآية فلا نص عليه فلذا علقه بالرجاء  
 وفي المحوى بصدور كلام النهر وفيه نظر لأن خلاف الشافعي بعد محمد فكيف يقال ان محمد علقه بالرجاء  
 باعتباره وحينئذ فلا محيص عما قال المحقق ابن الهمام اه (قوله وكذا اللغوي حلقه على ماض) قال في النهر  
 لم يقل كغيره هي ثلاثة لعدم انحصارها فيها اذ اليقين الصادقة على الماضي كقوله اني لقائم الآن في حال قيامه  
 ليست منها مع أيها عين وأجاب صدر الشريعة بأن المراد بها اليمين التي اعتصمها الشرع ورتب عليها الاحكام  
 وردت في البحر بأن عدم الاثم فيها حكم وفيه نظر اه أقول الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه (قوله كوالله  
 اني لقائم الآن في حال قيامه) الكاف للتقدير وان كان خلاف الظاهر من التركيب لأن الآن نص في الحال  
 وقد علمت من العبارة السابقة أن الشارح تبع صاحب النهر في هذا التعبير (قوله على مستقبل) أعم من الفعل  
 والتبرك ولا حاجة اليه لانه بمعنى آت لا يقال قد زه الشارح ليفيداً صفة لموصوف محذوف لا تأنيق هو أيضاً  
 صفة يحتاج الى موصوف (قوله يمكنه) أي أن يكون فعله محتملاً قال في النهر ويجب أن يراد بالفعل فعل الخالق

(ان حلف كاذباً يظنه صادقا) في ماض  
 أو حال فالفارقي بين القموس واللغوي عند  
 الكذب وأما في المستقبل فالمعتقد ونخصه  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه بما يجري على  
 اللسان لا قصد مثل لا والله وبلى والله ولو  
 لا ت فلذا قال (ويرجى عفو) أو تأنيق  
 وتأنيق كوالله حلقه على ماض صادقا كوالله  
 اني لقائم الآن في حال قيامه (و) مستقبل (آت)  
 (منعقده وهي حلقه على) مستقبل (آت)  
 يمكنه فقصو والله لا أموت ولا تطلع الشمس  
 من القموس (و) هذا القسم (فيه الكفارة)  
 لاية واحفظوا أيمانكم

الجبرج فهو والله لا أموت ولا تطلع الشمس فانها في هذين غموس (تنبيه) من حلف على ما لا يملكه لا يترب عليه  
 حنث حيث أمر أو نهى بالقول وان لم يصعب الفعل قال العلامة عبد القادر في الوقائع لو حلف أن لا يدع  
 فلا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للعالم فغنه بالقول ولم يغنه بالفعل حتى دخل حنث في عينه ويكون  
 شرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للعالم فغنه بالقول دون الفعل حتى لو دخل  
 لا يكون حنثا ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلا يتر على هذه القنطرة فغنه بالقول بكونه بان لا يملك  
 المنع بالفعل ولو قال لابنه ان تركت تعمل مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل  
 فغنه بالقول بكونه بان وان كان الابن صغيرا كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعا اهـ ونقله عن خزانه  
 المفتين من اليمين على الترك وأفاد أنه لا فرق بين اليمين بالله تعالى واليمين بالطلاق وظاهر قوله كان شرط بزه المنع  
 بالقول والفعل جميعا أن يشترط في البر مجموع القول والفعل وفيه نظر (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل)  
 ير عليه الغموس المستقبلة فكان عليه أن يقول ولا يتصور حفظ الا في مستقبل بكنه اهـ حلي وفي النهر  
 عن الخواص السعدية ولا يتأتى الحفظ والهلك الا في المستقبل (قوله فقط) متعلق بالهاء في نفسه باعتبار  
 مرجعها ويكون المعنى ان في هذا القسم لا في غيره من قسميه الكفارة وليس متعلقا بلطف الكفارة لانه  
 بصير المعنى عليه أن فيه الكفارة لا غيرها من الاثم مع وجوده فيها فالاول وفيه فقط الكفارة اهـ حلي بايضاح  
 (قوله وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضا) لانهم ائتمروا برفع ذنب هلك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق  
 بالاستشهاد به كاذبا فاشبه المعنود ولنا قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الذكرا كفارة فيهن وعذمتها  
 اليمين الناجرة وقال ابن مسعود وابن عباس كانعة اليمين الغموس من الكفارة التي لا كفارة فيها وهو اشارة الى  
 المحاربة وحكاية اجماعهم زبلي (قوله وهي رفع الاثم) لفظ الكفارة بني عنه لان معناه الستارة وهي  
 لا تحجب الارفع الاثم زبلي (قوله عنها) متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوجد اهـ حلي (قوله ولو الحلفا) اهـ  
 مكرها) أي على الحلف ممن يتأتى منه الاكراه (قوله أو مخطئا) كما اذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب  
 الماء اهـ يبر (قوله أو ذاهلا أو ساهيا أو ناسيا) قال القهستاني والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب  
 الى الغير كما في الغموس وأما عرفا فالسهو قسم من النسيان فانه فقدان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن  
 من ملاحظتها أي وقت شاء ويسمى هذا ذهولا وسهوا أو بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم وكسب جديد ويسمى  
 نسيانا عند الحكم كافي التلويح اهـ أقول استفيد منه أن الذهول مرادف للسهو لكن في قوله فالسهو قسم  
 من النسيان نظر فانه يقتضي أن بينهما العموم والخصوص المطلق والتعليل صريح في أنها التباين وقال  
 ابن أمير الحاج في شرح التحرير وجزم كثير باتحادهما لان اللغة لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بأن السهو زوال  
 الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب  
 جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا  
 فالنسيان أخص منه مطلقا وقيل يسمى زوال ادر السابق بقصر زمان زواله نسيانا وغفلة لاسهوا وزوال ادواله  
 سابق طلال زمان زواله سهوا ونسيانا فالنسيان أعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن  
 النسيان من الوجدانيات التي لا تقتصر على تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش  
 اهـ حلي (قوله بأن حلف أن لا يحلف) قال في النهر أراد بالناسي المخطئ كما اذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال  
 والله لا أشرب الماء وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هوم بلطف باليمين ذاهلا عنه والمجئ الى ذلك  
 أن حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور قاله الشارح وقال العيني وتبعه الشنقي بل تتصور بأن حلف أن لا يحلف  
 ثم نسي الحلف السابق فحلف ووده في الجبر بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لأن حلفه كان ناسيا اهـ وفيه نظر  
 اذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا يتأتى كونه عينا بدليل أنه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل المحلوف عليه وأخرى  
 باعتبار حنثه في اليمين اهـ كلام التهر أقول الحق ما في الجرفان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يتأف كونه  
 عينا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثا لا من جهة كونه عينا اذ هوم من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان  
 كما لا يخفى على منصف اهـ حلي (قوله لحديث ثلاث هزل من حنث) تمامه كما في الهداية النكاح والطلاق واليمين  
 وفي رواية الإمام أحمد مكان اليمين الرحمة وفي مصنف عبد الرزاق مكان اليمين العاق وهذا استدلال منه

ولا يتصور حفظ الا في مستقبل (فقط)  
 وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضا (ان)  
 حنث وهي أي الكفارة (رفع الاثم وان لم  
 توجد) منه (التوبة) عنها (معها) أي مع  
 الكفارة سراجية (ولو) الحلف (مكرها)  
 أو مخطئا أو ذاهلا أو ساهيا (أو ناسيا) بأن  
 حلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف فحلف عليه  
 مرة ثم حلفه وأخرى اذا فعل المحلوف عليه  
 عيني لحديث ثلاث هزل من حنثها اليمين

على أن الحلف يتقدم التسيان قال في النهروا ورد أن حقيقة اليمين أمضى تقوية أحد طرفي الخبر لا يتقدم  
في التسمي إذا اختار له وأجيب بأن هذا هو القياس لكنه ترك التام النص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث  
جدهن جده وهزلهن جده الطلاق والعاق واليمين ورده في الفقه بأن حديث اليمين لا دلالة فيه على المدة في تقدير  
ثبوته لأن المذكور فيه جعل المهزل باليمين جدها والهازل فاصدقين غير راض بحكمه فلا يعتبر عدم وضاه به  
شرعا بعد مباشرة السبب مختارا والناسي لم يعتد شيا وكذا المخطئ لم يقصد التناظر به بل شيا آخر فلا يكون  
الموارد في الهازل وارد في التسمي اه وهو اراد قوى ولذا أقوه في البحر والنهر مع أن أهل المذهب صرحوا  
بالنسيان في جانب الحلف والمخلص من هذا البحث ما قدمناه عن البحر من أن النسيان لا يتأتى في جانب الحلف  
والمراذبه في كلامهم الخطأ ويبنى بحته في الخطأ على حله اه حلي (قوله أو في الحنث) الحنث هو الحلف  
في اليمين وأصله أن يقال بلغ الغلام الحنث أي المعصية أي وقت كتب للمعصية عليه ومؤاخذته بها لأنه إذا وقع  
منه الحلف في اليمين أم أهلك حرمة اسمه تعالى جوى وقيد بالحنث لأنه لو لم يحنث كالوحدف أن لا يشرب  
فاو جوا وصب في حلقه الماسكرها فإنه لا اعتبار به وقيد فاضى خان بأن يدخل في جوفه بغير صنعه فلو صب  
في فيه وهو مسكر فأمسكه ثم شربه جعل ذلك حنث اه بحر (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها) لأن  
الفعل الحقيقي لا يندم بالأكراه والنسيان وهو الشرط والمراد من الشرط السبب لأن الحنث عندنا سبب  
لوجوب الكفارة لا شرط بحر (قوله لو فعله) أي المحلوف عليه (قوله وهو مغمى عليه أو مجنون) أما اليمين منهما  
ومن النائم والصبي فلا يعتبر قال في الملتقى وشرحه ولا يصح عين الصبي والمجنون لانعدام أهليتهما والنائم  
لعدم الاختيار اه والمعنى عليه مثل من ذكر والعلّة ظاهرة فيه (قوله فكفر) عطف على قوله فيحنث (قوله  
لو رفع الهاء) مثله اسكانها كما في جمع الأنهر قال وهذا إذا ذكر بالياء وأما بالواو فلا يكون عينا إلا بالجر اه  
شديد منه أنه إذا ذكر الواو ضم أو سكن أو نصب وحذف الهاء لا يكون عينا وشي أن يشترط في الانعقاد  
ذكر الهاء أو لا فلا ينعقد عينا كما ذكره الشرنبلالي في شروط التصريح وفي الشلبي عن الخانية لوقال الله لأفعل  
كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لانعدام حرف القسم إلا أن يعربها بالكسر فيكون عينا لأن الكسر  
يقضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم اه (قوله وكذا بسم الله عند محمد) أي مطلقا سواء نوى اليمين  
أم لا وقيل ليس بيمين مطلقا وقال القدوري أنه يمين مع النية اه حلي (قوله ويرجعه في البحر) حيث قال  
والتظاهر أن بسم الله يمين كما حرم به في البدائع معللا بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان  
الحلف بالاسم حلقا بالذات كما أنه قال بالله اه حلي (قوله بخلاف بله) بتشديد لام الجلالة وحذف الهاء كما هو  
متعارف بين كثير من الناس ولم يتكلم على ما إذا فسخ اللام (قوله وقصد اليمين) أقاد بفهمه أنها إذا انتفيا معا  
أو أحدهما لا يكون عينا (قوله ولو مشترك) كالخليم والعليم والقادر قال في المنع وجميع أسماء الله تعالى في ذلك  
سواء تعارف الناس الحلف بها أو لا وهو الظاهر من مذهب أصحابنا وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله  
تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما سمي به غيره كالخليم والعليم والقادر فإن أراد عينا فهو يمين والافلا وقال في البحر  
وأقاد بطلانه في اليمين بالله تعالى أنه لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو يمين تعارفه أولا على الظاهر  
من مذهب أصحابنا وهو الصحيح كما في الذخيرة وغيرها وبه اندفع ما في الوالوجية من أنه لو قال والرحمن لأفعل  
أن أراد السورة لا يكون عينا لأنه يصير كأنه قال والقرآن وإن أراد به الله تعالى يكون عينا اه فان هذا التفصيل  
في الرحمن قول بشر المريسى كما في الذخيرة والمذهب أنه يمين من غير نية اه (قوله والطلاب الغالب) قال  
في الوالوجية ولو قال والطلاب الغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد اه يعني أنه بعد ما حكم  
بكونه عينا متعارف الحلف به أهل بغداد وليس ذلك اعتبارا لعرفهم لأن الأسماء لا تعتبر فيها العرف  
كما سلف (قوله والحق معترف الخ) الحاصل أن الحق إنما أن يذكر معترفا ومنه كرا ومضافا فالحق معترف  
سواء كان بالواو أو بالياء يمين اتفاقا كما في الخانية والطهيرية ومنكر يمين على الأصح أن نوى مضافا أن كان  
بالياء فيمين اتفاقا لأن الناس يحلفون به وإن كان بالواو ففيه الاختلاف السابق واختار أنه يمين كما سبق  
وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الاتفاضة الثلاثة مطلقا بحر (قوله لو نوى بغير الله الخ) المراد بغير الله الأسماء  
المشتركة قال في البحر لأن هذه الأسماء وإن كانت تطلق على المطلق لكن تعين المطلق مراداً بدلالة القسم

(في اليمين أو في الحنث) فيحنث بفعل المحلوف  
عليه مكرها خلافا للشافعي (وكذا) يحنث  
(لو فعله) وهو مغمى عليه أو مجنون (فيكفر)  
ما لحنث كيف كان (والقسم بالله تعالى)  
ولو رفع الهاء أو نصبها أو حذفها كما يستعمله  
الأتراك وكذا واسم الله كلف النصارى  
وكذا بسم الله عند محمد ويرجعه في البحر  
بخلاف بله بكسر اللام (من أسماء)  
وقصد اليمين (أو باسم) آخر (من أسماء)  
ولو مشترك كما تعرف الحلف به أو لا على  
المذهب (كالرحمن والرحيم) والخليم والعليم  
ومالك يوم الدين والطلاب الغالب (والحق)  
معترفا لا منكرا كما سمي وفي المجتبى لو نوى  
بغير الله غير اليمين دين

أذا قسم بفراقه تعالى لا يجوز فكان الظاهر أنه أراد اسم الله تعالى - لا كلامه على الصفة إلا أن ينوي به  
غير الله تعالى فلا يكون ميمنا لأنه نوى ما يحتمل كلامه فيصدق في أسر بينه وبين ربه اه (قوله أو بصفة) المراد بالصفة  
اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتا ولا يحمل عليها حل هو هو كالعز والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم اه فتح  
(قوله بمفاتيحها عرفا) وهذا هو الصحيح لأن صفات الله تعالى كلها صفات ذات وكما هاء -ية والایمان مبنية على  
العرف فمات عرف الناس الخلف به يكون ميمنا وما لا فلا اه (قوله لا يوصف بصفاتها) على حذف أي التفسيرية  
(قوله كجزء الله) أي غلبته من حد نصر أو عدم النظر من حد ضرب أو عدم الخط من منزلة من حد علم  
اه حلبي (قوله وجلاله) أي كونه كامل الصفات والعظمة الكاملة فيها وفي الذات والجلال من الالفاظ الخاصة  
بألفه تعالى وقيل لا يحتمل أفاده سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وكبريائه) أي كونه كامل الذات  
أفاده الحلبي (قوله وملكوته وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهاء -ة في جبروت خطأ فاحش قال في شرح  
المواهب الملوكوت اسم مبنى من الملك كالجبروت والرحيوت من الجبر والرهبة فاه في النهاية وقال الراغب أصل  
الجبر إصلاح الشيء بغير رب من القهر وقد يقال الجبر في الإصلاح المجزء كقول علي -يا جابر كل -كسر ومسهل  
كل -كسر ومارة في القهر المجزء وأصل الذات مراد قول النهاية من الجبر اه وفي شرح الشفاء للشهاب الملوكوت  
صيغة مبالغة من الملك كل رحوت من الرحمة وقد يحتمل عايقا بل عام الشهادة ويسمى عالم الأمر كما أن مقابله  
يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه (قوله وعظمته) أي كونه كامل الذات امالة وكامل الصفات -ما قاله الحلبي  
(قوله وقدرته) أي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل وانترك بحسب الحكم والمصالح اه حلبي ينصرف (قوله  
أو بصفة ذل) عطف على قوله صفة ذات وقوله يوصف بها أو بصفاتها وصف كائنه وقوله كالغضب والرضى أي  
الانتقام والانعام غنيل لصفة الفعل في حد ذاتها فلا يشافي ما يأتي أن الرضى والغضب لا يحلف به -ما (قوله فان  
الایمان الخ) غلة للتفصيل بقوله عرفا (قوله لا يقسم بفراقه تعالى) أي يحرم در منقبي (قوله فيكون ميمنا) قال  
محمد رحمه الله تعالى في الأصل لو قال والقرآن لا يكون ميمنا ذكره مطلنا والمعنى فيه أن الخلف به ليس بمعتاد  
فهو كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أمافي زمانه فيكون ميمنا وبه تأخذوننا مروعة وقد وقال محمد بن مقاتل  
الرازى -نوح الخلف بالقرآن يكون ميمنا وبه أخذجه وورثنا بخارجهم انه ذمال هندية عن المضمرات (قوله وقال  
العيني) عبارة الجوى في شرحه قال العيني وعندي أنه لو حلف بالمصنف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا  
فهو - لا سيما في زمانه الذي كثرت فيه الآيات الفاجرة اه وهذا بحث (قوله الامن المصنف) قال في الهندية  
ولو قال أنا باري من المصنف لا يكون ميمنا ولو قال أنا باري من المصنف يكون ميمنا كذا في الكافي (قوله  
بل لو تبرأ من دفتر الخ) قال في الهندية ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم  
وقال أنا باري من المصنف ان فطنت كذا فقه هل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا باري من بسم الله الرحمن الرحيم  
اه ثم أن الأولى للمؤلف أن يقول بل لو تبرأ من دفتر الخ أو لو تبرأ من المصنف لا يكون ميمنا فأولى الدقة  
(قوله فيمين واحدة) لأن الإيمان لا تعدد الأبد كرهام عطفوه وهذا ليس كذلك (قوله ولو كثر البراءة فأيمان  
بعدمها) قال في الظهيرية والأصل في جنس هذا المثلثة أنه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة  
واذا اتحدت اتحدت اه (قوله فأبرم) بناء على أن التبري مذكور مرتين في قوله برئان بسبب التثنية حلبي  
عن البصر (قوله فيمين واحدة) وجهه ما تقدم قريبا (قوله أو صوم رمضان) قال في البحر ولو قال ان فعلت كذا فأنا  
بري من شهر رمضان فان أراد البراءة من فرضه فهو عين كما إذا قال ان فعلت كذا فأنا باري من الإيمان وان أراد  
البراءة عن أجره لا يكون ميمنا لأنه شئ غيب وان لم تكن لهنية لا يكون ميمنا في الحكم كذا في المحيط والظاهر أن صوم  
رمضان في حكمه (قوله أو من المؤمنين) وجهه كونه ميمنا أن البراءة من المؤمنين تكون لأنكار الإيمان ظهيرية  
(قوله وتعددت الكفارة) قال في الهندية إذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو يجلس  
آخر لا يفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة ميمنين وهذا إذا نوى ميمنا آخر أو نوى التخليط أو لم يكن لهنية وان نوى  
بالكلام الثاني الميمنين الأول عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى -بسم الله إلى الامام رحمه الله  
تعالى أنه قال هذا إذا كانت ميمنة بحجة أو مرة أو صوم أو صدقة فأما إذا كانت ميمنة بألفه تعالى فلا تصح بانه  
وعليه ككفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعنا منه وان كان أحدي الميمنين بحجة

(أو بصفة يحلف بها) عرفا (من صفة أه  
تعالى) صفة ذات لا يوصف بصفاتها (كمنزلة  
الله وجلاله وكبريائه) وملكوته وجبروته  
(وعظمته وقدرته) وصفة فعل يوصف بها  
وبصفاتها كالغضب والرضى فان الإيمان  
مبنية على العرف ذاتا وعرف الخلف به فيمين  
وما لا فلا (لا) يقسم (بفراقه تعالى) كائنه  
والقرآن والكعبة فان الكمال ولا يخفى أن  
الخلف باقرآن إلا أن متعارف فيكون ميمنا  
الخلف بكلام الله فبعدم ومع العرف وقال  
العيني وعندي أن المصنف عين لاسمها  
الزمانة لا وعنده الثلاثة المصنف والقرآن  
وكلهم فيمين زاد أحد والنبي أيضا ولو  
تبرأ من أحداهما فيمين أجماعا لا من المصنف  
الأن تبرأ مما فيه بل لو تبرأ من دفتره  
بسمه كان ميمنا ولو تبرأ من كل آية فيه  
أو من ذلك الكتاب الأربعة فيمين واحدة ولو كثر  
البراءة فأيمان بعدمها وبري من الله  
ورسوله ميمنان ولو زاد واقعه ورسوله برئان  
منه فان بصر وبري من الامام أو صوم رمضان  
واحدة وبري من المؤمنين أو أعبد  
أو من الصلاة أو من المؤمنين أو أعبد  
الصليب ميمنا لأنه كثر وعطى الكفر به يكفر  
بمين وسبغ به ان اعتقد الكفر به يكفر  
ولا يكفر في البصر عن الخلاصة والتجريد  
وتعددت الكفارة لتعدد الميمنين والمجالب  
والمجالب سواء

والاخرى بالله فله كفاية وحجة كذا في المبسوط وظاهر ان ثبوت التاكيد في غير الجنب بالله تعالى نافذة ولو  
في مجالس عدة ونقل القهستاني عن المنبه وشريحه انه ترجيح تدخل الكفارات اذا كثرت الايمان وعليه  
فكفاية عدة تكفي عن ايمان العدم الماضي (قوله لا يقبل) أي لا تعسر بيته ديانة اذ لا مدخل للقضاء  
في الكون تعالى (قوله وفيه معزالا لاصل الخ) عبارة بجملة ووضيحه اما ذكره في الهندية عن محمد ربه الله  
في مباشرة هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو ما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان  
فهم ما زال يمين واحد اه (قوله في الاصح) راجع الى كلتا المثلتين قال في الفتاوى الهندية اذا قال رجل  
والخمس من لا أقفل كذا كائمين حتى اذا حث بأن فعل ذلك القفل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية  
واه كافي جنس هذه المثل ان الخالف بالله تعالى اذا ذكر كرايين وبني عليهما الخلف فان كان الاسم الثاني  
فعنا اسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كان يميناً واحدة بان في الروايات كلها كافي قوله والله الرحمن  
لا أن كذا فان كان الاسم الثاني يصلح فعنا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كائمين في ظاهر الرواية  
كي قوله والله الرحمن لا أقفل كذا ذكره في المحيط وأكثرا المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان  
واذا كان الاسم الثاني لا يصلح فعنا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كافي قوله والله والله لا أقفل كذا كائما  
ين في ظاهر الرواية وهو الصحيح فان لم يذكر بينهما حرف العطف كائمين واحدة بان في الروايات هكذا ذكره  
شيخ الاسلام كذا في المحيط وان نوى به يمينين كان يمينين وبصر قوله الله ابتداءً من يحذف حرف القسم وانه  
قسم صحيح هكذا في البدائع ولو قال والله والرحمن لا أقفل كذا ففعل فعله الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى  
قاضي خان اه واعلم انه اخذ الامام الطوري من قولهم لا أقفل كذا ففعل فعله الكفارتان لا يمتد بحرف القسم انه في قول  
القاتل ايمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا لا تعدد اليمين ونصه في فتاواه سئل عن انسان قال ايمان المسلمين  
تلزمني أو تلزمني ان فعلت كذا ففعل فعله ما يلزمه فاجبت ان كان له زوجة طلقت والا لزمته كفارة واحدة  
لان اليمين عند ما لا تعدد الا بعدد حروف القسم ولم يوجد اه ورأيت فتوى لبعض المعاصرين صورتها سئل  
عن قول القاتل ايمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا هل يقع به شيء عند وجود الشرط الحوالب لا يقع شيء لانه  
ليس من الفاظ اليمين لا صريحاً ولا كناية اه حلي وقد سلف الكلام على هذا الفرع أول كتاب الطلاق (قوله  
وإن اعتقد وجوب البراءة الخ) ليس من كلام ارازي كما يعلم من مراجعة البحر وقال المؤلف في شرح الملتقى من  
يخلف بروح الامر وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وما أقسم الله تعالى بغيره من القيل والنهي وغيرهما  
فليس له بعد أن يخلف بها اه ومعنى اعتقاد وجوب البراءة بغيره تختم البراءة بالخلف ولو حثت وجبت  
الكفارة وهذا قل ان يمنع (قوله وعن ابن مودودي الخ) لعن وجه قوله والله تعالى أعلم أن الكذب بالله تعالى  
حرام وقد نسقط الحرمة بالكفارة والحال بغيره أعظم حرمة ولذا كان قرياس الكفر ولا كفارة له (قوله ولا بصفة  
الخ) كان الاول للمصنف ذكر ما ينه قد القسم به متواليا كد كمالا يشعده (قوله وصفته) كأن يقول  
وصفته الله خديعة لا تقرب من صفاته ما يدكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة ذكر الاسم بجر (قوله ونحو ذلك) كالتلليل  
والجملدة (قوله لعدم العرف) قال في المنع لان الخلف به هذه الالفاظ غير متعارف كما صرح به المشايخ والعرف  
معتبر في الخلف بالمعاني كما تنقروا لان العلم بكروبراديه المعلوم يقال اللهم اغفر علك فينا أي معلومك ولان  
الرحمة يراد بها أنزهها وهو الملم والجنة والغضب والسخط يراد منهم العقوبة اه (قوله ولعمري) بفتح العين  
ومعناه البقاء كما ذكره الشارح فهو من صفات الذات فكانه قال وبقاء الله والضم وان كان بمعنى البقاء أيضاً  
الا أنه لم يستعمل في القسم لانه الرضى لان القسم موضع التخصيف لكثرة استعماله وظاهره انه مع اللام مرفوع  
على الابتداء والخبر محذوف وجوباً أي قسمي وحذف لسد جواب القسم منه ولا يلحق المنوخ الواو في الخط  
بجلا في عروا العلم فانما الخلف به للفرقة بينه وبين عمر قال في النسخ وأما قولهم عمر الله ما فعلت فعنه باقراره  
بالبقاء فبني أن لا يعتقد بعينه لانه الخلف بفعل الخطاب وهو اقراره واعتقاده ذكره أبو السموذ عن البحر والنهر  
(قوله وايم الله) الاضافة لادنية هي ملازمة أي اليمين الكائن بالله تعالى (قوله أي يمينه) ظاهره انه تفسير لا بيان  
لمفرده مع انه جمع ولا يصح تفسيره للجمع بالمفرد وأيم ففتح الهمزة وكسر هاء وبعثوا الياء أيضاً فقالوا أم الله  
وربما بقوا الميم وحدها منجزة وقد لا يجب كونه فاعلموا الله وربما قالوا من الله بتبليغ الميم فالجميع تسعة أوجه

ولو قال عنت بالثاني الاول ففي حلقه بالله  
لا يقبل وبجبة أو مرة يقبل وفيه عز  
للاصل هو يهودي هو نصراني يمينان وكذا  
والله والله أو والله والرحمن في الاصح والله  
أن والله والرحمن يمينان ولا عطف واحدة  
وفيه معنى للفتح قال الرازي انه في من  
قال ججاني وحياتك وحياتك رولو لا  
يكفروا ن اعتقد وجوب البراءة بك رولو لا  
أن العانة يقولونه ولا يعلمونه ان كائمين  
وعن ابن مودودي الله عنه لان كائمين  
بأنه كاذباً أحب الي من أن أخلف بغيره  
صافها (ولا) بقسم (بصفة لم تعارف  
الخلف بها من صفاته تعالى كرسمة  
وعليه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه  
وانته وشريعته ودينه وحده وموصفته  
وسجانه الله ونحو ذلك لعدم العرف (و)  
القسم أيضاً بقوله (لعمري الله) أي بقاؤه  
(وايم الله) أي يمينه





فان لا ذلك لانه اتروج كذبه لا اهانة للمصنف  
يجزي وفيه شهد الله لا افعول يستغفر الله  
ولا كرامة وكذا شهدك واسم لصلواتك  
ولا كرامة وفي الذخيرة ان فعلت كذا  
لعدم العرف ولا يكون بيننا ولا يكون في فانا  
فلا اله في السماء يكون بيننا لان منكرها  
بري من الشفاعة فليس بيننا لان منكرها  
مبتدع لا كافر وكذا انصلا في وصايا ما هذا  
الكافر او اخصوصي لليهود فيمن ان اراد  
القرية لان اوابه الثواب (وقوله) سبدا  
خبره قوله الاتي لا (وقوله) اذا اراد  
اسم الله (وحق الله) واختار في الاختيار  
انه لا عرف ولو بالياء فبين اتفاقا فيهم  
(وحرمته) وبجهرته شهد الله وبجهرته لاله  
الا الله ويحق الرسول والايمان او الصلاة  
(وعذابه ونوابه ورضاه وبعثه الله واماتته)  
لكن في الخاتمة امانة الله بين (وان فعل فطبعه  
قوى الابدات فليس بين (وان فعل فطبعه  
غضبه واضطه اوله الله الله يكون  
اரசارق او سارق سحر او كل ربالا يكون  
قبحا لعدم التعارف ولو تعرف الحظا هل  
قبحا لعدم الظاهر كلامهم ثم واما كلام  
يكون بين ظاهرا كلامهم ثم وفي العبر ما يباح  
الكمال لا يكثر مستحله كدم وخنزير (الا  
لفضروية لا يكثر مستحله كدم وخنزير (الا  
اذا اراد) الحالف (ب) قوله (حقا) اسم الله  
تعالى فبين على المذهب (كاحصه في الخاتمة

أي برجله (قوله فائلا ذلك) يحتمل رجوعه الى قوله الله يعلم الخ فيكون جامعا بين امرين فيجوز وبهتمل  
ان المراد انه حلف بالمصنف كذا باووطه فيكون جارا على ان الحلف بالمصنف عين وبهتمل ان المراد انه حلف  
بالله ليعلم ان اولاده هل كاذبا قال ابو السعدي وهو يفيد ان وضع القدم على المصنف لا يستلزم الاستغناء ومنه  
في الاشياء حيث فان يكفر بوضع الرجل على المصنف مستغنا والا فلا (قوله وكذا شهدك الخ) أي فانه  
بسته فخر الله تعالى فيه ولا كفارة قوله لعدم العرف (قوله ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون  
بيننا) قال في البحر وينبغي ان الحالف اذا قدس في المكان عن الله تعالى ان لا يكون عينه لانه حينئذ ليس بكافر  
بل هو الايمان اه حلي (قوله لان منكرها مبتدع لا كافر) أي واليمين انما تنعقد اذا علق الكافر (قوله وكذا  
فصل في الخ) أي انه ليس بين يمين يجرى عن المجتبى (قوله واما فصوصي لليهود) لا يظهر فرق بين صومى وصامى واليهود  
والكافر ولذا قال الحلبي يجب ان يجرى هذا التخصيص في قوله فصوصي وصامى لهذا الكافر اه وقوله ان اراد  
القرية أي التقرّب اليهم بالعبادة لانه يكون كعمران عليه بالشرط عين واما الثواب فهو مغيب لا يتحقق فيه  
فلا وجه لا نقاد العين (قوله وحقا) الصواب اسقاط الواو كما عبر به في المتن حيث قال وكذا قوله حقا وهذا  
لان الحالف انما يقول حقا لانه لو انى بالواو لكان حقا بجرور رايها فانه الحلبي وانما لم تكن عينه لان المنكر  
منه براد منه فحق في الوجود فكانه قال اعمل كذا لا يحلف في زيلعي ولا يخفى ان ما ذكره من التعليل فيه دأله لم يرد  
اسم الله تعالى وحينئذ فلا ينافي ما ذكره قاضي خان من ان الصبي انه اذا اراد اسم الله تعالى يكون عينه بخلاف  
لما يظهر من سياق كلام الهر ابو السعدي (قوله الا اذا اراد اسم الله) تعالى مكرز مع ما بان من انما اراده  
ان الاتي ذكره هنا فانه الحلبي (قوله وحق الله) لانه يحتمل الحقوق التي له على العباد نحو الصلاة والزكاة فالحالف  
ابو يوسف عين لان حق الله حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو الحق ارفعدى فانه البدر العيني (قوله فبين لهما فانا)  
لان الناس يحلفون به بجر (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام أو حرمة الله ما لا يحل له (قوله) بين الحنيفة  
قسم بغير الله تعالى حوى عن البرجندى (قوله وبجهرته شهد الله) البدال المهمة في تسميته من التسخ والتكسب  
وفي بعضها شهد الله بالراء وكل من النسختين صحيح المسمى فانه الحلبي (قوله وبجهرته) رسول قال في الهندية  
ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون عينه الكس حقه عظيم كذا في الخلاصة (قوله ورضاه) هذا مناف لقوله  
سابقا وصفة فعل يوصفها بضدها كغضب والرضى ويجاب بأن ما تقدم محمول على ما اذا جرى العرف  
بالحلف بها لانه المعنى في الحلف بالصفات وما هنا محمول على ما اذا لم يجر أو أن ما تقدم يان الصفات الفعل في ذاتها  
وان لم تكن عينها (قوله واما ته) خال في البحر ولو قال واما الله ذكر في الاصل انه يكر عينه خلافا لمطاعوى  
لانها طاعته ووجه ما في الاصل ان الامانة المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد به صامته اه (قوله وان فعل  
فطبعه غضبه) أي بضمير الغائب والمراد التكلم بتاعدا عن الابهام وانما لم يكن بيننا لانه دعا على نفسه ولا يتعلق  
ذلك بالشرط اذ الغضب مثلا يتحقق بارتكاب الخطور وان لم يتعارف حوى (قوله لعدم التعارف) ولان  
حرمة هذه الاشياء فتعمل التسخ والتبديل فم يكن في معنى حرمة اسم الله تعالى هداية ومعنى احتمال التسخ  
فيها ان حرمتها تحتمل السقوط انا الجرف طاهر واما لرقعة فعند الاضطراب وكذا اذا كره المرأة على الزنا  
بالسيف واما الرباني دار الحرب بخلاف حرمة اسم الله تعالى فانه لا يحتمل السقوط حوى (قوله ولو تعرف  
الحالف) أي بجهرته ما تقدم (قوله وعلمه) أي تمام ما لا يكال في النهر حيث قال ان معنى العين في التعليق فهو  
ان دخلت الدار فبعدى حر ان يعلن ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده عند الفعل وليس بمجرد  
وجود الفعل بصير زانيا أو سارقا فلا يكون كذلك الا بطله ما حقيقة وجود المحلوف عليه لا يلزمه وجود  
فعله ما حتى يكون موجبا امتناعه عنها فلا يكون عينه بخلاف الكفر فانه بالرضى به يكفر من غير توقف على عمل  
آخر اه حلي موضحا (قوله وفي البحر الخ) عبرانه عن اللو الجلية واما في الاستحلال فلان استحلال الدم  
لا يكون كذا الامهالة أي دعا فانه في حال الضرورة بصير حلالا وكذا اللحم الخنزير اه فافاد ان ما يباح للضرورة  
لا يكفر مستحله اه كلام البحر بزيادة قوى دعا فانه الحلبي بانه فهم ان قول اللو الجلية للاحالة الذي هو معنى  
دعا فاد في النتي الذي هو لا يكون ويكون المعنى اتنى كونه كفرا اذا لم يكن كذلك بل هو قد في النتي والمعنى  
ان كونه مكفرا اذا علمتني بل تارة يكون مكفرا وهو ان يكون في حالة الاختيار وتارة لا كفاة الاضطراب بوضعه

على المصطلح حيث قال ولو كان هوياً على الميتة لكان فعل كذا لا يكون مينا وكذا اذا قال هو يسهل الميتة  
 أو سهل الكفر بالشرط لا يكون مينا وكان يجب أن يكون مينا لأن استعلال الحرام كفر فقد علق الكفر بالشرط  
 وعلق الكفر بالشرط بين كماله هو يهودى أن دخل الدار قلنا استعلال هذه الاشياء ليس بكفر لا محالة فانه  
 في حالة الضرورة نص هذه الاشياء حلالاً ولا يكون كفراً وإذا احتل أن يكون استعلال هذه الاشياء كفراً كان  
 في حالة الضرورة فيكون مينا واحتل أن لا يكون كفراً كان في حالة الضرورة فلا يكون مينا لا يصير مينا بالنسبة  
 بخلاف قوله هو يهودى أن فعل كذا لأن اليهودى من أنكر رسالة محمد عليه الصلاة والسلام وأنكر رسالة  
 محمد صلى الله عليه وسلم كفر على كل حال فالجواب أن كل شئ هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط بحال من  
 الاحوال كالكفر واشباهه فاستعلاله مطلقاً بالشرط يكون مينا وكل شئ هو حرام نسقط حرمة بحال كالميتة  
 وانخر واشباههما فاستعلاله مطلقاً بالشرط لا يكون مينا اهـ بتصرف (قوله ومن حروفه الخ) أفاد أنه  
 حروفه الخ من حروفه الميم وضما صريح به الله مستأنف عن الرضى وقد سبق والضمير في حروفه الى اليمين  
 بنا وبيل القسم (قوله الواو والياء والتاء) الاولى تقديم الواو لانها أكثر استعمالاً في القسم وكذا فعل حافظ الذين  
 في اليمين فقال صاحب البحر قدّم الياء لانها الاصل لانها صلة الحلق والاصل احق أو اقسماً باقية وهي  
 اللسان تلتحق فعل القسم بالحروف به ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم المقصود ولا صلتها دخلت  
 في المظهر والمضمر فحذف لا تعلق ثم نفي بالواو لانهما لا يبدل منها لانهما نسبة معنوية وهي ما في اللسان من الجمع الذي  
 هو معنى الواو وكونها لا انحطت عنها بدرجة قد دخلت على المظهر لا المضمر ولا يجوز اظهار الفعل معها  
 لا تقول احق بالله كما تقول احق بالله وأما التاء فبدل عن الواو لانها من حروف الزيادة وقد أبدت كثيراً منها  
 كما في تجاء ونحوه وتران فاعطت درجتين فلم تدخل في المظهر الاعلى اسم الله تعالى خاصة وما روى من  
 قولهم تربي وترب الكعبة لا يقاس عليه وكذا انصابتك ولا يجوز اظهار الفعل معها لا تقول احق بالله اهـ  
 (قوله ولا م القسم) هي بمعنى التاء ويدها معنى التعجب ورمها جات التاء لغير التعجب دون اللام (تبيين) قوله  
 يوهمة الاستفهام) هي همزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور ونسبته إبهمة الاستفهام بمجاز كذا  
 في الدماميني على التسهيل اهـ حلي والنظار أن الجزم هذه الحروف انبأ بها عن أحرف القسم (قوله وقطع  
 ألف الوصل) أي مع جزاء الاسم الشريف اهـ حلي وظاهره أنه يكون مينا ولوم غيريته مع أن ألف الوصل التي  
 هي همزة أل تقطع عند الابتداء بها ولوم غير إرادة القسم وقد يقال تعين القسم بقرينة جزاء الاسم الشريف  
 وفي كون الهمزة من حروف القسم نظير بل الظاهر أن حرف القسم مضمر (قوله والميم المكسورة والمضمومة)  
 لعلمهم اعتبروا صورة الميم فعدوها من حروف القسم والافتقار سبق أنهما من جهة اللغات في أين الله كن الله (قوله  
 الله) بفتح لام القسم وجزاءها قاله الحلي (قوله وهما الله) مثال لحرف التنبيه وهما مجرورة اهـ حلي (قوله  
 يوم الله) بضم الميم وكسر هاء والهاء مجرورة اهـ حلي وترك الشارح التذليل لهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل  
 (قوله وقد مضى) يدل على التعبير بضم لأن الانصاف يرقى أثره بخلاف الحذف وعلى هذا فيجوز أن يكون في  
 حالة النصب الحرف محذوفاً لأنه لم يظهر أثره وفي حالة الجزم مضمر الظهور أثره وهو الجزم في الاسم أفاده المصنف ولو  
 أراد بالانصاف عدم التذكري فصدق بالحذف لكان أولى لأنه كما يكون حالف مع بقاء الآخر يكون حالف مع النصب أيضاً  
 بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ أفاده صاحب النهر والجوى (قوله حروفه) أي الاصول والثابتة  
 كلها التنبيه ولا م القسم حتى يأتي النصب والرفع في المقسم به كما سجد كربعد (قوله بالحركات الثلاث) أما الجزم  
 فانه اذا لبقاء أثر الحرف بعد حذفه ونقل الجوى عن المغني أن شذوذ ذلك في غير القسم أما في القسم فمطرد وأما  
 النصب ففعل القسم لأنه لما حذف اتصل الفعل به وأما الرفع ففعل على أنه خبر مجذوف والاولى أن يكون المضمر  
 هو الخبر لا الجاع على أنه أعرف بالمعارف أفاده الجوى (قوله وغيره) أي غير لفظ الجلالة كالرحمن والرحيم والقرآن  
 بناء على أنه ميم (قوله والتزم رفع أمين) أي على الوجهين السابقين (قوله كقوله الله لا فعلن) قال في البحر عازياً  
 إلى الظاهر بطلوا قال الله لا فعل كذا أو سكن الهاء أو نصب بالآخر مينا إلا أن يعرب بالجزم فيكون مينا وقيل  
 بغير الجزم مينا مطلقاً ثم قال وينبغي أنه اذا نصب أن يكون مينا بلا خلاف لأن أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل  
 من الوجهين ولكن النصب أكثر كان كرهه القادر في مقصده كذا في غاية البيان وإذا اختلف ما ذكره علم ما نقله

(و) من حروفه الواو والياء والتاء ولا م  
 حروف التنبيه وهمة الاستفهام  
 وقطع ألف الوصل والميم المكسورة  
 المضومة كقوله وهما الله يوم الله  
 حروفه ايجازاً فيضم اسم الله  
 بالحركات الثلاث وغيره بغير الجزم  
 أين واهم الله (قوله الله)

المؤلف عن مسكين وقد تبع فيه صاحب المبسوط (قوله بنزع الخافض) أي بالفعل بسبب نزع الخافض وبما  
 جعل التصب بالفعل دون نزع الخافض دفعا لما يرد عليه من أن نزع الخافض غير عامل أبو السعود (قوله أخاذا)  
 أي بتقييد الأضمار بالحروف أخاذا المصنف (قوله لا يجوز) لأن الأتيان به على وجه التأكيدي في الأضمار  
 إذ غير المدكور لا يجوز (قوله بالعربية) أي في الفارسية ونحوه فيعتبر العرف الجارى بينهم في لفهم (قوله لا يكون  
 إلا بحرف التأكيدي) أي بكل من اللام والنون كما هو مذهب البصريين وأحدهما كما هو مذهب الكوفيين  
 والفارسي (قوله الحلبي) (قوله وهو اللام والنون) فالمراد بحرف التأكيدي الجنس والتأكيديهما إنما يكون  
 في المستقبل (قوله لقد فعلت كذا) يفيد أنه لابد في الماضي المثبت من اللام وقد (قوله مقرونا بكلمة التأكيدي)  
 هي اللام فانما مؤكدة لمعنى القسم والتأكيدي قد من حيث أنها تفيد تحقق النسبة لأن المراد بالتأكيدي  
 التأكيدي المعنوي (قوله وفي التثنية) مطف على قوله في الإثبات (قوله بحرف التثنية) وهو لا في المضارع وما  
 في الماضي ولا يصح محي من التوكيد في التثنية فان جى بها فيه كان غلطاً أبو السعود (قوله حتى لو قال) لا يظهر  
 نفي به والاول ذكره مستقلاً لأنه قد بين علمه بعد (قوله كانت عينه على التثنية وتكون لامضرة) اعلم أن الحلف  
 كاليمين يتناول التطبيق وأما القسم فخاص باليمين بالله تعالى كما صرح به القهستاني إذا تقرر هذا فيجب أن يراد  
 بالحلف هنا اليمين بالله تعالى خاصة لا ما يشمل التطبيق لعدم جريان اشتراط اللام والنون في المثبت منه فتقوى  
 الفاعل على الإطلاق أي اليوم يبرأ بيمينى أو يحنث بعدهم لأن معناه ان لم أجد اليوم فامرأته طالق وكذا إذا  
 قال على الإطلاق تكون اليمين عندي فان كان برز والاحتضن خلافاً لما جرى في ذلك حكم القسم بالله تعالى  
 وجعل لا مقدرة وأنه ان جاء من لا حنث ولا يبرأ الا بعدد اليمين وقد أفتى الجوى فيمن قال عليه الطلاق انى أصبح  
 أشتكبك من النقيب بالحنث بعدهم الشكوى والبرء الكون بالحنث قسم بالله تعالى قال العلامة المقدسى  
 على هذا أكثر ما يقع من العوام بالقسم بالله تعالى لا يكون يميناً على الإثبات اعدم اللام والنون فلا كفاية عليهم  
 في عدم الفعل وينبغي أن تلزمهم الكفارة ان لم يفعلوا في نحو قولهم والله أفعله لتعارفهم الخطاب بذلك وبؤيده  
 ما عن الطهري أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله يكون يميناً مع أن العرب ما نطق بغير الجز وماذا لا  
 لا اعتبار بالعرف وهذا البحث وجهه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول يجب عنه بأن هذا المنقول كان قبيل  
 تفسير الفقه وأما الآن فلا ياتون في مثبت القسم باللام والنون أصلاً ويرفون بين الإثبات والتثنية بوجوده  
 وعدمها وما اصطلاحهم على هذا الا كما اصطلاح الفرس في أيمانهم على لفهم اهـ حلبي بتصرف قلت وما يؤيد  
 بحث المقدسى أنه اعتبر العرف في أحكام كثيرة منها الالفاظ المصحفة في نحو النكاح فليعتبر في هذا الفرع أيضاً  
 (قوله لا متناع الخ) جواب عن سؤال حاصله أنه حيث رجع الامر الى التقدير في قدر اللام والنون ويجعل إثباتاً  
 لاسميا والعرف يساعده (قوله لا ضمائر العرب الخ) على لامية (قوله لا بعض الكلمة) أي هي النون واللام  
 وفي الحقيقة هي كالبعض لا بعض حقيقة (قوله وكفارة الخ) قال الكمال الكفارة فعلالة من الكفر وهو المستغوبه  
 سمى الليل كفرة قال في ليلة كفر العجوم غمامها وتكفر بالنوب استعمل به اهـ شلبي (قوله أو اطعام عشرة  
 مساكين) حقيقة أو تقدير حتى لو أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم  
 واحد بدفعات في عشر ساعات لا يجوز على الصحيح أبو السعود (قوله كما ترى الظاهر) راجع الى كل من التحرير  
 والاطعام فيجوز اعتاق رقبة مطلقاً ولو كفرة أو أنى أو صغيرة ولا يجوز فئات جنس المنفعة ولا المديروا أم الولد  
 ولا المسكاتب الذي أذى بعض شيء ويجوز في الاطعام التليل والاباحة فان ملك أعطى نصف صاع من بر  
 أو صاع من تمر أو شعير لكل مسكين وان أراح غداهم وعشاءهم فان كان يجز البر لا يحتاج الى الادام وان كان  
 يجز غيره احتاج اليه اهـ بحر (قوله أو كسوتهم) لابد أن يعطى كل واحد قميصاً أو جبة أو دية أو قبعة أو ثوباً  
 سابلاً بحيث يتوشح به عند الامام وأبي يوسف والافهوكلسراويل ولا تجزى القمامة الا أنه ان كان يتخذ منها  
 ثوب يجزى عما ذكرنا جزواً أما الظنوس فلا تجزى بحال بحر وغيره (قمة) الا ان يوب واحد والا فلي  
 كسوة ثوبين أو ثلاثة وما ذكر للرجل أما اذا دفع للمرأة فلا بد من ان يخلع مع الثوب أبو السعود (قوله مما  
 يصلح للوسط) أي أو وسط الناس حال ثياب الائمة وهذا المشبه بالمواهب يعطى بحسب حال القابض فان  
 مسكناً الثوب يصلح له يجوز والافلا (قوله ويقتنع به فوق ثلاثة أشهر) أشار به الى عدم اشتراط دفع الجديد حتى

نصبه بنزع الخافض وجزء الكوفيين مسكين  
 (لا تعلق كذا) أخاذا أن ضمائر حرف التأكيدي  
 في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله  
 (الحلف) بالعربية (في الإثبات لا يكون  
 إلا بحرف التأكيدي) والله لا فعلت كذا  
 والله لا فعلت كذا والله لا فعلت كذا  
 مقروناً بكلمة التوكيد وفي التثنية كانت عينه  
 حتى لو قال والله أفعل كذا اليوم كانت عينه  
 على التثنية وتكون لامضرة كأنه قال لا أفعل  
 كذا لا متناع حذف حرف التوكيد في الإثبات  
 كذا لا متناع حذف حرف التوكيد في بعض  
 لا ضمائر العرب في الكلام (وكذا بانه) هذه  
 الكلمة من العرب عن المحيط (وكذا بانه) ثبت  
 إضافة للشرط لأن السبب عندنا أن ثبت  
 (تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين) يصلح للوسط  
 من (في الظاهر أو كسوتهم) يصلح للوسط  
 وينتفع به فوق ثلاثة أشهر

البصر لو أعطى فوباً مختلفين كفارة اليمين ان لم يكن الاتماع به أكثر من نصف عقد الجديدي يعني أكثر من ثلاثة أشهر  
 جازاه (قوله ثم خبز للبراءيل) هذا ما صحه في الهداية لأن لابسه يسمى عريانيا في العرف وفي نوادر  
 جماعة الجواز (قوله الا باعتبار قيمة الاطعام) قال في البصر لكن لا يجوز عن الكسوة ويجزئه عن الاطعام  
 باعتبار القيمة اهـ وهذا على ظاهر المذهب من أنه لا يشترط للاجتماع عن الاطعام أن ينوبه عن الاطعام وعن  
 أبي يوسف لا يجوز له إلا أن ينوبه عن الاطعام شلبي عن الكمال (قوله بجهة) بأن كساوا طام وأعنت في آن واحد  
 (قوله ولم يؤولا به مقامها) شرط في قوله مرتباً فقط لقريضة ذكر التمام وفيه أن النية بعد تمامها انما تلام  
 الاطعام والكسوة لصحة النية بعد الدفع مادام في يد الفقير كافي الزكاة وأما الاعتاق فلا إلا أن تصور  
 المسئلة فيما اذا اخذت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق قوى الثلاثة من الكفاية قاله الحلبي (قوله للزوم  
 النية) عمله لما استغنى من المقام أنه لا بد في التكفير من النية وقد نص عليه الكمال وغيره (قوله هو اعلاها قيمة)  
 وما زاد نافع ولا يقع الأول من الواجب كما فهم لأن الامتنال حصل بالجمع فيصرف الأعلى الى الواجب (قوله  
 السقوط الفرد بالادنى) فيعاقب على ترك ما يسقط الفرض (قوله وان عزالخ) أي لا يجوز التكفير بالصوم  
 الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك به فوق الكفاف  
 والكفاف منزل يسكنه ونوب يلبسه ويستعمره وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وان كان له عيب  
 وهو محتاج الى خدمته لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق والعبد لا يكفر الا بالصوم لأنه عاجز  
 عن الثلاثة ولو اعتق عنه مولا أو أطم أو كسا لا يجوز به (قوله وقت الاداء عندنا) أي لا وقت الخنث  
 فلو خنث وهو مصرم أبصر عند الاداء لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 تمت الخنث كما يأتي (قوله قلت) البحث لصاحب البصر (قوله وهذا يستثنى الخ) وجهه أنه لو كان خنثاً أي كانه  
 لم يقع عنه أصلاً لكان المال موجوداً في يده وحنثه لا يجوز له الصوم (قوله لم يولد) يكسر الواو أي متتابعة وشرطنا  
 التتابع فلا جازاة ابن مسعود متتابعة وقراءته كروايته وهي مشهورة بتجوزها الزيادة على التام المطلق  
 (قوله ويطلب بالحيض) لا مكانها حال عدمه بخلاف كفارة الضرفان المدة لا تخلو عنه غالباً ككفارة الطهارة  
 (قوله فلو صام المسراخ) مثل العصر العبد اذا اعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم (قوله ولو بساعة) أي من  
 اليوم الثالث واهـ بحث كلام النارج أن لو حذف لفظ يومين من المصنف (قوله ويستأنف انال) أي التكفير به  
 وفي نسخة بالمال (قوله ناسي المال) أي الذي يكتني لاحد الثلاثة السابقة على الصوم (قوله لم يجز) لأن الصوم  
 انما يجزئ عند عدم كون أحد هذه الاشياء في مذكرة وقد وجد قاله الحلبي شارح النية في باب التيم (قوله لا يثنى  
 عليه) لأنه لا مرجع ولا يقال يلزم الأقل المتبقي لأنه لا أهل بل اليمين بالله تعالى أعظم الايمان (قوله ولم يجز الخ)  
 لأن الكفارة ليست اجنبية ولا جناية واليمين ليست بسبب لانها مانعة من الخنث غير مضغية اليه بجر  
 (قوله ولو بالمال) كأن دفع الكسوة أو ملك الاطعام أو دفع قيمتها (قوله ولا يسترد من الفقير) لأنه غلب  
 الله قصده القربة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن يقضه ويطلب اهـ شلبي (قوله  
 هو مصرم فمصرف الزكاة) وهو الاصناف السبعة (قوله خلا فلا) أي خلا لا يكون مصرفاً للزكاة لا يكون  
 مصرفاً للكفارة (قوله خلا للثاني) فانه قال بعدم جواز الصرف اليه فلا استثناء على قوله في العكس  
 (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله ولا كفارة بين كافر الخ) لأن شرط انعقادها الاسلام فهو ليس بأهل لليمين  
 لانها عقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظماً وليس بأهل للكفارة لأن الكفارة عبادة ذاتها وكونها  
 حقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس أهلاً لعبادة بجر وأبو السموذ عن الزيلعي (قوله في معنى الصوري) أي  
 صورة الايمان التي أظهرها بجر (قوله كصليف الحاكم) للكافرين فان أيمانهم فيه صورة أيمانهم المقصود  
 منها إرجاء النكول لأنه يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا يشاب عليه وهو المراد بقوله  
 ومع الكفر لا يكون معظماً بجر (قوله يطلها) أي اليمين (قوله أصلاً) أي لا يمتنع ولا اطعام ولا كسوة  
 ولا صيام وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان خنث حال كونه كافر بالعتق والكسوة والاطعام  
 دون الصوم وان خنث بعد إسلامه كفر بالصوم ان كان مصرم أفاده التلبي (قوله لما تقرر أن الاوصاف)  
 كالكفر والمجربة (قوله للصوم) هو ذات الكافر وذات المحرم (قوله والبقاء) المراد به الطرود والعروض

(ويستمر عاتق البدن) فلم تجز السروران  
 الا باعتبار قيمة الاطعام (ولو أذى الكل)  
 جله أو مرتباً ولم ينو الا بعد تمامها للزوم  
 النية لصحة التكفير (وقع عنها واحد هو  
 أعلاها قيمة ولو ترك الكل هو قرب واحد هو  
 أدناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى  
 (واق عجزه ٢٤) كلها (وقت الاداء)  
 عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه صام ثم رجع  
 به بغيره بجر اهـ الصوم مجتبي قلت تباه البصر  
 وهذا يستثنى من قوله الرجوع في الهبة  
 فصح من الأصل (صام ثلاثة أيام ولا ي  
 يطل بالحيض بخلاف كفارة الطهارة  
 وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند  
 الخنث مسكين والنسب استمرار العجز  
 واستمر الخنث من الصوم فلو صام المصمر  
 يومين ثم قبل غواغه ولو بساعة (أبصر)  
 ولو جوت ورثه موثراً (لا يجوز له الصوم)  
 ويستأنف المال خاتمة ولو صام فاسياً  
 لليمان لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي  
 كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لا يثنى  
 عليه إلا أن يترك خاتمة (ولم يجز التكفير)  
 ولو بالملك خلافاً للشافعي (قبل حنث)  
 ولا يسترد من الفقير لو قومه صدقة  
 (ومصرفه مصرف الزكاة) خلافاً للثاني وبقوله يبقى كما ترى  
 الا لثاني خلافاً للثاني وبقوله يبقى كما ترى  
 بابها (ولا كفارة بين كافر وان حنث مسلماً)  
 ما بينة انهم لا إيمان لهم وأما وان نكثوا  
 أيمانهم في معنى الصوري (يطلها) اذا عرض  
 (وهو) أي الكفر (يطلها) اذا عرض  
 بعد ما (ولو حلف مسلمان ارتد) والعياذ  
 بالله تعالى (ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة)  
 أصلاً لما تقرر أن الاوصاف الراجعة للحال  
 يستوي فيها الابتداء والبقاء

(قوله كالحرمية في النكاح) فانه يستوي فيه الابتداء والعروض فيحرم عليه نكاح بنت من ينه كالحرم على زوجته اذا نفي بأنها (قوله بما هو قربة) كاصوم والصدقة والاباء زائدة (قوله على معصية) فعلا أو تركا كالقتل مثال الفعل وعدم كلام الابوين مثال الترك (قوله لأن وجوب الحنث) أي طيه باختياره (قوله لحنثه في آخر حياته) فلا يتصور الحنث باختياره حتى فوجبه عليه حيث نذر لأن البرموسع ولا يتصدق عليه الابتصيق البر وهذا اذا كان الملووف عليه ابنا أو اما اذا كان نكاحا فلا يحنث في آخر حياته بعده الا أنه يتأق الحنث فيه حالا بأن يكلم أبويه وبهم اذا عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط بمرحلي بصرف (قوله بموت الحالف) الاولى حذفه لأن الحالف هو الموصى والتعريض بقيد المغايرة بينهما فلا ولي الا ببيان بالضمير (قوله ويكفر عن يمينه بهلاك الملووف) وذلك لقوات محل البر (قوله لأنه أهون الامرين) جواب عن: والاصله أن الحنث معصية فكيف يكون واجبا وحاصل الجواب أن الامردارين معصيتين لا بد من ارتكاب احدهما فيجب حينئذ ارتكاب الا هو منهنما أفاده الموصى (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لاحاصل المصنف فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركا (قوله كلفه بيمينين الطهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك واقفه لا شرب الخمر وبرد فرض (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه واقفه لا صلين النهي ومثال الترك واقفه لا جالس ذوى التيم قال الحلبي وحكمكم هذا القسم بغيره أن بره أولى وأوجب على ما يحته السكال كافي القسم الخامس (قوله أو غيره) أي غير الملووف عليه وهو الحنث أولى (قوله كلفه على ترك) هذا مثال الترك ومثال الفعل حلفه ليضربن عبده وقد فعل ما يقتضي الضرب فان المصوم مندوب (قوله ونحوه) بمقتل الجزع طفا على وطء زوجته كما اذا حلف على ترك وطء أمته وبمقتل النصب طفا على شهرا (قوله لا يحنثه أولى) لأن القربا زوجة أعم وكذا المصوم عن العبد كما سلف (قوله أو مستوبان) أي فعل الملووف عليه يستوي مع عدمه بحيث لا يكون أحدهما واجبا ولا أولى من الآخر (قوله وبره أولى) لحفظ اليمين فان قلت أن الاقسام حينئذ أربعة لأن الخامس يرجع الى الثالث قلت يمكن الفرق بينهما بأن أولوية البر في الثالث بالنظر لذاته كماله النفي وأولوية في الخامس بالنظر للامر بالحفظ والآية (قوله فتح) عبارة ولو قال قائل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا أيمانكم على ما هو المختار أنه البر فيها أمكن اه وقوله أنه أي الحفظ هو البر فيها لقوله أمكن جواب لو (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين وهو ما صورة الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما البر فيه أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الامران (قوله أي على نفسه) تبع في هذا التعبير صاحب الجرح حيث قال وقد يكون حرمه على نفسه لأنه لو جعل حرمته معاقبة على فعله فانه لا تلزمه الكفارة لما في الامة لوصة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف (نبا) ولو جازما أو ملكت غيره كقوله انحرأ وما لفلان على حرام فبين ما لم يرد الاخبار بخاتبة (ثم فعله) بأسكل أو وثقه ولو صدق أو وهب لم يحنث بحكمه العرف زلي (كفر) ليمينه لما تقر أن تجزى بالحلل عين

كالحرمية في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا يلزمه نهي (ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه أو قتل فلان) وانما طال (اليوم) لأن وجوب الحنث لا يتأق الا في اليومين الموقته أما الحنث لحنثه في آخر حياته فيوصى الملققة لحنثه في آخر حياته فيوصى بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك الملووف عليه غاية (ويجب الحنث بالترك) لأنه أهون الامرين وحاصله أن الملووف عليه اما فعل أو ترك وكل منهما اما معصية وهي مسئلة المان أو واجب كلفه ليمينين الطهر اليوم وبرد فرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كلفه على ترك وطء زوجته شهرا ونحوه وحنثه أولى أو مستوبان كلفه لا بأس كل هذا الخبز منل وبره أولى وآية واحفظوا أيمانكم تفيد وجوبه فتح فهي عشرة (ومن كفر) أي على نفسه لأنه لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف (نبا) ولو جازما أو ملكت غيره كقوله انحرأ وما لفلان على حرام فبين ما لم يرد الاخبار بخاتبة (ثم فعله) بأسكل أو وثقه ولو صدق أو وهب لم يحنث بحكمه العرف زلي (كفر) ليمينه لما تقر أن تجزى بالحلل عين

فلهذا يمانعكم فيمن الله تعالى أن يبيعه صلى الله عليه وسلم حرم شيئا مما هو حلال وهو كما رواه أنس أنه عليه الصلاة  
 والسلام كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عاذنة وحفصة حتى حرمها على نفسه وأنه فرس له تحلته وقول المؤلف  
 لما تفرغ الخ من المدعى لما تقدم أن تحريم الحرام يبين إذا لم يقصد الأخبار (قوله ومنه) أي من تحريم  
 الحلال (قوله حنث البعض) ومنه كما في البحر كلام فلان وفلان على حرام وفي فتاوى قاضي خان الصحيح أنه  
 لا يكون حائلا لا قوله هذا الرغيف على حرام بتفرقة قول والله لا آكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لم يحنث بأكل  
 البعض اه والظاهر أن هذا الصحيح يجري في باقي الأمثلة الأولى وقد أجرى فيها الجمع مراد به الواحد  
 كما في الاشياء (قوله لا يحنث بالاكل) صريحه أنه لا فرق بين أن يعين المحلوف عليه بالاشارة كهذا الطعام  
 أو لا كالأول حلف لا ينام على فراشين ولم يعين لم يحنث بالاجماع وبغني أن يكون هذا هو المعتمد خلافا لما وقع  
 في القنية من تقييد الضابط بما إذا يعين فيحنث بالجمع والتفريق أفاده الجوى في حاشية الاشياء  
 والفرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين والله لا آكل هذا الرغيف أنه بتحريم الرغيف على نفسه حرم أجزاءه  
 أيضا وفي الثاني أن ما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعض كذا في النهر ومنه يعلم الفرق في الأمثلة  
 الآخر اه حلي (قوله زادي الاشياء) عبارته لا يحنث الحائث بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف  
 لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد الخ (قوله أو حلف لا يكلم فلانا الخ) من كلام الاشياء  
 ذكره فيما يحنث فيه بالبعض (قوله ونوى أحدهما) قيل عليه أن أراد به أنه استعمل اللفظ الموضوع لهما  
 في أحدهما مجازا كما لو قال لا أكلم زيد أو عمر مریدا باللفظ زيد أو حده مثلا كان المحلوف عليه كلام زيد وحده  
 فلا يكون كلام زيد فاعلا بعض المحلوف عليه كما زى وإن أراد أنه قال لا أكلم زيد أو عمرانا وبالأأكلم أحدهما  
 الصادق بكل منهما بدون استعمال اللفظ مجازا فكذلك لا يكون بكلام زيد وحده مثلا فاعلا بعض المحلوف  
 عليه فتأمل فإن مراده لم يتخصص جوى عن الاشياء (قوله أو لا يكلم أخوة فلان الخ) عبارة الوقائع التي  
 نقل عنها صاحب الاشياء لو قال والله لا أكلم أخوة فلان وله أخ واحد لم يحنث إذا كان ذلك الواحد  
 لأنه ذكر الجمع وأراد الواحدون كان لا يعلم لا يحنث لأنه لم يرد الواحد فثبت العين على الجمع قال الجوى ومنه  
 يعلم ما في نقل المسند نف بعض صاحب الاشياء من الخلل وقد تبعه المؤلف فيه (قوله وتعامه فيها) وهو حلف  
 لا يأكل أرغمة من هذا الحطب ولا يرفيه الا واحد كما في الوقائع حلف لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الرجا  
 حث بواحد بخلاف رجلا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل ثلاثة حث لا يكلم  
 فرجاء فلان وأصدقاؤه وأخوته لا يحنث الا بالكل والاطعمة والنساء والياب عما يحنث فيه بفعل البعض كما  
 في الوقائع اه وبأني في باب العين في الاكل الفرق بين المستثنين اه حلي (قوله فلت) البحث صاحب البحر  
 في الباب الا في قوله الحلبي (قوله وبه) أي بالحكم المذكور في لا أكلمكم ولا أكله وهو أنه لا يحنث الا بالكل  
 (قوله فطاع واحد منهم) المراد أنهم لم يطلوا وتمامهم يقال طلع الكوكب بطلع من باب نصر ومنع وأما طلع  
 الانسان فهو من باب منع لا غير (قوله كل حل) مفعول لمحذوف تقديره قال وقوله أو حلال الله عطف على  
 كل حل (قوله زاد الكمال الخ) عبارته وثل هذه اللفظ لم يتعارف في دارنا بل المتعارف فيها حرام على  
 كلامك وضوءه كأكلم كذا وبه دون الصيغة لعامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزم في ولا شك في أنهم يريدون  
 للطلاق معاقفاتهم يريدون بعده لا أفعل كذا ولا فعلت كذا وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزم في لا أفعل كذا فإنه  
 يراد أن فعلت كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم اه (قوله فهو على الطعام والشراب) أي لا يعرف فانه  
 يستعمل فيما بناه اول عادة فيحنث إذا كل أو شرب ولا يتناول المرأة الا بنية فلا يحنث بجماع زوجته لاسقاط  
 اعتباره موم فاذا نواها كان ايلا ولا تعرف العين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية  
 كذا في الهداية (قوله في زماننا) بل في زمن صاحب الهداية ومن قبله فان صاحب الهداية نقل أن الفتوى  
 عليه (قوله على أنه تبين امراته) لغلة استعمله في الطلاق (قوله بن جميعا) قال في النهر بعد نقل ذلك لكن  
 في الهداية وكان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كقوله امرأتى على كذا وله امرأتان  
 أو كذا في شرح الملتقى وقيل واحدة واليه البيان وهو الاشبه قال أبو السعود وحيث كان الاظهر وقوعه على  
 واحدة واليه البيان فبأن الظهريتين وقهره على الكل خلاف الاظهر وإن كان في البحر لم يحك خلافه اه

ومنه قولها لا زوجها أنت على حرام أو  
 حزنك على نفسي فلو طأعتني في الجماع أو  
 أكرهها كزرت مجتبي وفيه قال أقوم كلامكم  
 عن حرام أو كلام الفقراء أو أهل بغداد أو  
 عن هذا الرغيف على حرام حث البعض  
 على حلف لا أكلمكم أو لا أكله لا يحنث الا  
 وفي والله لا أكلمكم أو لا أكلمكم الا إذا لم يمكن أكله  
 في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا وفلانا  
 ونوى أحدهما أو لا يكلم أخوة فلان وله أخ  
 واحد أو حلف لا أكلمكم أو لا أكلمكم جواب حادثة  
 حلف بالطلاق أن أولاد زوجته لا يطلهون  
 بنية فطاع واحد منهم لم يحنث (كل حل)  
 أو حلال الله أو حلال المسلمين (على حرام)  
 في الزمانا (على أنه تبين امراته) بتطبيقه  
 ولوله أكثر مما يجب



قلت قد روي باب الإيلاء أن هذا الخلاف محله ما - أقال امرأتي على حرام ولم يعين له ذنوبه ولا أنه قال محاطا  
لمعينة منهن بان قال أنت على حرام ولا أنه عم بان قال نسائي على حرام اذ لو خاطب واحدة منهن لم يقع الاعطاف  
ولو عم لعمه وان رافاد صاحب النهر بهذا القول أن هذا الخلاف يجري في كل حلال أو حلال الله أو حلال  
المسلمين على حرام ولا يختص الخلاف بامرأتي على حرام (قوله بلائيه) يتعلق بقول المصنفين امرأته ويقتدر  
مثله لقول الشارح بن جيه أو باله كسر وحذف من الأول دلالة الثاني (قوله وان نوى ثلاثا ثلاث) أي  
في الواحدة والجمع (قوله لم يصدق قضاء) أقاد أنه يصدق ذبانه (قوله لغلبة الاستعمال) أي غلبة استعمال هذه  
الالفاظ في الطلاق (قوله ولا) أي لغلبة المذكورة (قوله سوانك بعد أولها) هو المعتمد لأن - لأنه جعل  
عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصح إطلاقا فيه ذلك وقال الدقيقه أبو جعفر تين المتروجة (قوله ولو باقاه  
على ماض) أي وفرض المسئلة أنه لازوجه له قال الحلبي وفي التركيب خلل والصواب أن يقال ولو على ماض  
فعموس ان جعلناه عينا بالله تعالى أي فليزمه الاستغفار وان جعلناه عينا بالله لاق لا يلزمه شيء قال في التمع  
وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا أو قد كان فعل وله امرأة واحدة أو أكثر بن جميعا وان لم يكن له امرأة  
لا يلزمه شيء لأنه جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله تعالى فهو محموس اه وهذا التردد باعينا والمفهومين  
يعنى ان جعلناه عينا بالطلاق كما هو الفتوى لا يلزمه شيء لعدم المرأة وان جعلناه عينا بالله تعالى كما هو ظاهر  
ازوايه من جهة على الطهارة والشراب كان محموسا فليزمه الاستغفار وبه - إذ عرفت أن في كلامه خلافا جوهرا  
فذكر خلاف المتن في وتر كذا المتن به مع أن كلامه في قوله لا يصدق قضاء فانه عند عدم المراء  
يكون عينا بالله تعالى قال في البحر بعد قول المصنف والفتوى على أنه تين امرأته مانصه وان لم يكن له امرأته ذكر  
في النهاية معزى بالانوارل أنه يجب عليه الكفارة اه يعني اذا أكل أو شرب لا تصرفه عند عدم الزوجة الى الطهارة  
والشراب اه فيتمه ان يكون هنا محموسا باتفاق قدبر وحينئذ فليس الخلل الا في التركيب فقط (قوله أو انقوى)  
أي ان كانت على فان الصدق (قوله ولو كانت له امرأة الخ) أي وقد قال لها ان دخلت اذ لم تطل الخلال المسلمين  
على حرام (قوله وقتها) أي وقت البين (قوله فبات بلاعة) كان ملحقها قبل الدخول وهله ما اذا طلقها  
وانقضت عقدتها وماتت ثم باشر الشرط (قوله لا تصرفها بالطلاق) أي فلا تجعل في حكم البين بالله تعالى بعد  
أو الهود (قوله مطلقا) أي عن ذكر الشرط ولم يقدمه بان قال الله على صوم سنة فلا يحوى (قوله  
كما يصير حبه) أي المصنف في قريش أو يأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله عبادة) خرجت المعصية وهو يغني  
عن اشتراط كونه غير معصية فانه لا ينافي في الشرح (قوله خرج الوضوء) لانه وان كان عبادة لكنه ليس بعبادة  
مقصودة لذاته او اغما هو شرط عبادة فهو ودية وهي الصلاة منح (قوله وتكفين الميت) فانه ليس بعبادة  
مقصودة بل هو لا جل محض فلهذا لا تسترأيت شرطه في الصلاة عليه (قوله لزم النادر) أي وجوبا  
كافي الهداية ومن التزم طهرين من قال بفرضيته وهو الاظهر شر بلائية عن البرهان وأراد بزمه لزوم أصل  
القربة التي التزمها لا يخل وصف اتممه لانه لو عين درهم أو فقيرا أو كانا للصدق أو للصلاة فان التعيين ليس  
بلازم بغير خلاف بل لا يوقف على انقراء المقيمين بل كذا لان مراعاة شرط الواقف لازمة أبو الهود وقوله فان  
التعريف ما لا يخلو ليس بلازم أي في المنجز منه لا للعلق كما سيذكره الشارح وكلام المصنف هنا يشمل المنجز والمعلق بشرط  
براهينه لا يكونه أولا يرا دوهو ظاهر الرواية لكن ما سيذكره من التفصيل في قوله ثم ان علقه الخ هو الصحيح كافي الهداية  
المنع تصرف (قوله فانهم ساعدات) ملة لهذوف أي قلزم النذر بها لان الخ (قوله لوجب العلق) نزل ذكر  
الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره (قوله والمشي للنجس) المراد الحج ماشيا والاقامتي ليس بعبادة  
مطلوبة اه حلبي (قوله من أهل مكة) أي ومن حولها كما ذكره مسكين في الحج (قوله وهي ابنت) لفتح اللام  
وعنه والظاهر أن المراد بالابنت مطلقا لا خصوص كونه في المسجد اذ المسجد لا يشترط شيء من الصلوات حتى  
لحمة بدليل قولهم لو دخل الامام قصره وأذن للناس بالدخول وصلى بهم جائزا ورد أنه ان كان التشبيه  
فلا يلزم من خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف لجواز الوقوف مدة اعتكافه وان كان في مطلق الكيفية فم  
خص من القعدة مع أن الركوع كذلك والجواب اختيار الشق الأول والغالب في الاعتكاف ان يعود اه حلبي

بلائية وان نوى ثلاثا ثلاث وان قال لم نوى  
طلاقا لم يصدق قضاء لغلبة الاستعمال ولذا  
لا يخلط به الا الرجال ظهريه (وان لم يكن له  
امرأة) وقت البين سواء تكس بعده أولا  
(فيجب) فيكفر باكله أو شربه لو عينه على آت  
ولو باقاه على ماض فعموس أو لو قد كان  
له امرأة وقتها فبات بلاعة فكل في  
كفارة لا تصرفها بالطلاق وقد مر في الاية  
(ومن نذر نذر مطلقا ومعلنا بشرط وكان  
من جنسه واجب) أي فرض كما يصير حبه  
تيمم للبر والدور (وهو عبادة مقصودة)  
خرج الوضوء وتكفين الميت (ووجد الشرط)  
المعلق به (لزم النادر) لحدب من غير وجه  
فهو الوفاء بما سمى (كصوم وصلاة وصدق)  
ووقف (واعتكاف) وعلق رقبة ورج ولو  
ماشيا فانهم ساعدات مقصودة ومن جنسها  
واجب لوجب العلق في الكفارة والمنى  
للنجس على القادر من أهل مكة والقعدة الاخيرة  
في الصلاة وهي ابنت كالا اعتكاف

بقليل زيادة (قوله ووقف مسجد) أي في كل بلدة على الظاهر (قوله على المسلمين) أي إن لم يكن بيت مال  
 مستظلم (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي وعد بكركه قال المصنف في شرحه وهذا ثبت أن المراد  
 بالواجب في قولهم يشترط في لزوم النذر أن يكون من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره مستدلا  
 عليه بقوله في مجموع النوازل لو قال وهو مريض ان برئت من مرضي هذا ذبح شاة أو على شاة أذبحها فبرئ  
 لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها أو أذبح بطنه لزمه اه قال لأن الذبح من جنسه واجب وهو الذبح  
 في الاضحية وقد صرح بأنه لا يصح النذر بالذبح من غير أن يصح بالصدقة بلحمة وما ذاب الالكون الصدقة من  
 جنسه ما فرض اه بصرف ثم قوام بعض الدرر على الافتراض أقول إن ما في مجموع النوازل لا يعين اشتراط  
 الافتراض بل إنما يلزمه لأن ما صدق منه هذه الصيغة ليس نذرا حتى لو تأنظ بصيغة النذر في الذبح (وهو أن كان  
 من جنسه واجب لا فرض ويدل عليه ما في الهندية عن فتاوى قاضي خان رجل قال ان برئت من مرضي هذا  
 ذبح شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول ان برئت فتق عليه "أن أذبح شاة اه فأخاذا أنه اذا صرح بنذر الذبح لزمه  
 وقد علمت أن من جنس الذبح واجب وكذا ذكره صاحب الدرر آخره وأعله بأن اللزوم لا يكون إلا بالنذر والدال  
 عليه ذلك في الأول فهذه دليل على أن المراد بالواجب حقيقة المصطلح عليها عندهم وإذا كان من جنسه  
 فرض لزم بالاولى وأما قول صاحب الدرر المتذوق إذا كان له أصل في الفروض لزم النذر فإراد به ما يعم الواجب  
 بأن يراد بالفرض في كلامه اللزوم وبه يندفع التنافي الواقع في عباراتهم (قوله كعبادة مريض) هذا يفيد أن  
 مرادهم بالفرض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اه حلي أي فإن عبادة المريض فرض كفاية  
 وفيه ظن (قوله ودخول مسجد) الظاهر أنه إنما يصح النذر بدخول المسجد لكونه عبادة غير مقصودة والافه  
 من جنسه واجب وفرض لأن طواف البيت للركن فرض ولادعاء واجب ولا يتبين أن بدخوله وما وقف  
 عليه الواجب والفرض فهو واجب وفرض وما يدل على ما ذكرنا قول المصنف في المنع لأنه ليس له أصل  
 في الفروض المقصودة لتعليل الشارح (قوله ولو مسجد الرسول) الاولى ذكر مسجد مكة لأنه التوهم (قوله  
 وهذا هو الضابط) أي في لزوم النذر وأهم الإشارة يرجع إلى وجود فرض مقصود من جنس النذر (قوله فزاد)  
 على كونه من جنسه واجبا فالزيد أربعة رابعة قوله أو ملكا غيره (قوله أن لا يكون معصية لذاته) فإن كان  
 معصية لذاته لا يصح فإن فعل تلزمه الكفارة كافي الهندية وقد تقدم ما يقتضيه عن هذا بشرط من اشتراط كونه  
 عبادة وقوله فإن فعل أي النذر بذلك (قوله فصم نذر صوم يوم النحر) لأنه طاعة في ذاته وأغما صار معصية  
 باعتبار أن فيه أعراضا ضيافة الله تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) مراده ما يعم الفرض  
 بدليل المثال (قوله أو ملكا غيره) فلو قال قه على "أن أهدى هذه الشاة وهي ملكا غيره لا يصح النذر اه بجر  
 (قوله لزمه المائة فقط) لأنه فيما يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافا إلى سيده فلا يصح كقوله مالي في المساكين  
 صدقة ولا مال له فانه لا يصح فكذا هنا بجر (قوله قلت ويزاد الخ) وبه صارت الشروط سبعة هي أن يكون  
 بعبادة مقصودة وأن يكون من جنسه واجب وهذه الخمسة وإذا اعتبرت كون العبادة مقصودة صارت  
 ثمانية لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك وأن لا يكون ملكا لغير خاص يعض صور النذر (قوله على الأغنياء  
 لم يصح) لأنه ليس من جنسه واجب وقوله ما لم يؤا بناء السبيل لأنهم مصرف لذكاة وفي الهندية نذر أن يتصدق  
 بدينار على أغنياء ينفق أي أن لا يصح وقبل ينفق أي أن يصح إذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط في فضته  
 بنية أو بناء السبيل أحد قولين (قوله ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة) لعل "مراده التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثا  
 وثلاثين في كل وأطلق على الجميع تسبيحاتا لئلا يكون سابقا وفيه إشارة إلى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض  
 وفيه أن تكبير التبريق واجب على المقتضى وكذا تكبير الأحرار وكذا تكبيرات العبد فينبغي صحة النذر به  
 بناء على أن المراد بالواجب هو المصطلح عليه (قوله لزمه) لأن من جنسه فرض وهو الصلاة عليه مرة واحدة  
 في العمر وتجب كذا ذكرنا ما هي فرض على "قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قطعا (قوله وقيل لا)  
 لعل هذا القائل إنما يصح النذر بها لاشتراطه كون الفرض قطعيا فأفاه الحلبي (قوله ثم إن المطلق الخ)  
 المحاصل أن في مسألة النذر ثلاثة أقوال الاول لزوم الوفاء بالنذر مطلقا وهو ظاهر الرواية الثاني التخيير مطلقا  
 وهي رواية النوادر والثالث التفصيل المذكور وهو قول محمد واليه يرجع الامام قبل موته بسبعة أيام

ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام  
 من بيت المال والافه على المسلمين فتح (ولم يلزم)  
 الناذر (ما ليس من جنسه فرض كعبادة  
 مريض وتشميع جنازة ودخول مسجد) ولو  
 مسجد الرسول أو الأقصى لأنه ليس من  
 احدها فرض مقصود وهذا هو الضابط  
 في الدرر وفي الجبر شرائطه خمس فزاد أن  
 لا يكون معصية لذاته فصم نذر صوم يوم النحر  
 لا يكون مبرورا أن لا يكون واجبا عليه قبل  
 النذر فلو نذر رجعة الاسلام لزمه شيء غيرها  
 وأن لا يكون ما لزمه أكثر مما يملك أو ملكا  
 لغيره فلو نذر التصديق بأنفسه ولا يملك المائة  
 لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد  
 ما في زواهر الجواهر وأن لا يكون مستحبا  
 الكون فلو نذر صوم أمس أو عسكافه لم يصح  
 نذره وفي القصة نذر التصديق على الأغنياء  
 لم يصح ما لم يؤا بناء السبيل ولو نذر التسبيحات  
 دبر الصلاة لم تلزمه ولو نذر أن يصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه  
 وقبل لا (ثم إن) أهله في تفصيل

(قوله يريد) أي يريد تحصيله والمراد أنه يصلح أن يراد شرعاً ولا يراد شرعاً ولا لاخذ يكون التاثير فيه فعل الزنا  
أو قتل النفس وقد عده ووجوبه لا يريد فليست تأكل أو يقتل انما هو لا يراد بالزنا لاجل حال المسلم على الصلاح  
فلو كانت الرغبة في تحصيله لازم الوفاء بالنذر بقرينة تعليل الدرر لا تأتي وحيدة فغيره في الابراد فغيره (قوله  
يوفي وجوباً) وقيل اقترافاً وهو الاظهر (قوله مثلاً) يعني عنه الكفاية الداخلة على المثال (قوله فحقت) أي  
حصل منه فعل الزنا (قوله على المذهب) قال في الايضاح والاصلاح وهو الصحيح رواية ودرواية انما الاول فلا نه  
صح وجوب الامام علة قبل عنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء وعلقه بشرط يريده أو بشرط لا يريده  
وانما الثاني فلا نه اذا علقه بشرط لا يريده فغيره معنى العين وهو المنع لكنه بظاهره مذكّر في خبر اه (قوله لا نه نذر  
بظاهرة عين معناه) لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى أي الجهتين بخلاف ما اذا علق بشرط يريده  
تبيوه لان معنى العين وهو قصد المنع غير موجود لان قصده الرغبة فيما جعله شرطاً أبو السعود عن الدرر (قوله  
في خبر ضرورية) هذا جواب سؤال حاصله أن الشرط اذا كان أمراً حراماً كان زيفاً مثلاً يعني أن لا يتخير لآن  
التخفيف تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف وأجاب صاحب الدرر بأنه ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل هو  
وجود دليل التخفيف لان اللفظ لما كان نذراً من وجهين من وجهين لم يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجهز  
اهدأراً أحدهما فتم التخيير الموجب للتخفيف بالغة وزنه اه (قوله في ملكه) أي وجوده في ملكه (قوله انم  
بالترك) انترك الواجب أو انقض على ما مر (قوله تحت الحكم) أي حكم القاضي أي لا يجري فيه حكمه (قوله  
فعله مثلاً) استسناها اه حلي عن الهندية (قوله لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام) أي وشرع من قبلنا  
شرع لما اذا لم ينسخ وفيه أن الفداء كان من الله للذبح نعم ان ثبت أن من شرع الخليل ذلك تم الدليل (قوله والذاه  
الناسي) لانه نذر بمعية من (قوله كذره بقتله) أي كما لا يصح النذر بقتل ولده انفاً لانه معصية وقصة  
الخليل انما وردت في الذبح لا القتل (قوله ولغالو كارتذبح نفسه) والفرق بينه وبين الولد أن نفسه ليست كسبالة  
ولده كسبالة من (قوله أو عبده) الفرق بينه وبين الولد أن الولد استحق هذه الكرامة لقصة الخليل عليه الصلاة  
والسلام والعبد لا يستحق هذه الكرامة فتعذر الحاقه به فيلزم من (قوله وأوجب محمد الشاة) أي في الصورة بين  
وجهه في الاولى أنه كذره بذبح الولد في التجريم فيتحكم الحكم وفي الثانية أنه لما وجب الفداء في الولد مع أنه ليس  
ملكه فلا ينبغي في العبد هو ملكه أولى من غيره (قوله لانهم ليسوا كسب) في الدليل نظر (قوله لان  
الذبح ليس من جنسه فرض) هذا قيد أن هدى المتعة والقران ليس فرضاً أبو السعود وهو كذلك بل هو واجب  
وقد يقال كما قاله صاحب الدرر عليهم السلام لزوم وجود صيغة النذر لكن يكره عليه الاستثناء المد كور بقوله  
الا اذا زاد فان مقتضى كونه غير نذر أن لا يلزمه شيء أصلاً وقد مر ما فيه (قوله في متن الدرر تناقض) أي  
حيث صرح أولاً بأنه يشترط في النذر أن يكون له أصل في الفروض ومن ثانياً على لزوم النذر بذبح الشاة مع أن  
الذبح ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات اه حلي وقد مر الكلام فيه (قوله ووجهه لا ينبغي) هو أنه كما قام  
عن سبع شاة في الهدايا والصلوات كما ذكرنا انقوم هي عنه (قوله لا يلزمه شيء) لان المقصود الذهاب الذي لا يورده  
ولم يحصل (قوله أن النذر غير المعلق الخ) أمراً المعلق فلا يجوز تجهيله قبل وجود الشرط كما ذكره المصنف في كتاب  
الصوم ويراد على ذلك ما التزمه بصيغة الهري فانه يختص بفقرائه مكة بمكة كما يأتي في باب العين في البيع اه  
حلي (قوله لا يختص بشيء) أي من الفقهاء والدرهم والزمان والمكان وذلك لان المقصود التقرب الى الله تعالى  
بدفع حاجة الفقير فلا مدخل لخصوص المكان قال الفقيه وهو قول علمائنا الثلاثة خلافاً لفرق الوعين  
مكاناً للصلاة أو درهماً أو فقيراً لا يلزمه التخصيص من (قوله من الخبز) مثلاً يتصدق في وقته به عشرة دراهم على  
حذف أي بما قيمته عشرة دراهم (قوله فتصدق بغيره) أي من أرز ولحم مثلاً (قوله جاز) لان خصوص الخبز  
لا مدخل له في دفع الحاجة من (قوله وكذا غنمه) أي وكذا يجوز لو تصدق بمشرة دراهم التي هي من الخبز قال  
في المتن لان الثمن أنفع للفقر (قوله لا يلزم) فلو لم يلزمه كان قال الله على صوم شهر متتابعاً لزمه بوصف التتابع  
حتى لو أفطر يوماً استكمل اه حلي (قوله وان قال متتابعاً) لان شرط التتابع في شهر يعني أنه لو أنه متتابع  
بتتابع الايام من (قوله لانه معين) أي ولو أمر بالاستقبال صار ما صامه من الايام ملامع أن ما من المعين  
والظاهر أن هذا في المعلق حتى لو كان غير متتابع لا يتعين لجواز تقديمه وتأخيره عن هذا المعنى كما يفهمه قول

فان (علقه بشرط يريده كان قدم غامبي)  
أوشى مريض (يوفي) وجوباً (ان وجد)  
الشرط (و) ان علقه (عالم يريده كان زيف  
بفلا نه) مثلاً فحقت (و) بنذره (أو كسر)  
لبيته (على المذهب) لانه نذر بظاهرة عين  
بعينه في خبر ضرورية (نذر) مكلف (بمقتضى رغبة  
في ملكه وفيه والا) يوفي (اشم) بالترك  
(ولا يدخل تحت الحكم) فلا يجوز المقاضي  
(نذر أن يذبح ولده فعلة مثلاً) لقصة الخليل  
عليه الصلاة والسلام والفداء الثاني والثالث  
كذره بقتله (ولغالو كان يذبح نفسه أو)  
عبده وأوجب محمد الشاة ولو يذبح (أي به  
أوجبته أو أمته) لغا اجماعاً لانهم ليسوا كسب  
(ولو قال ان يرت من مرضي هذا نذر)  
شاة وعلى شاة أو بجها فبقي لا يلزمه شيء  
لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب  
كالاخص فلا يصح (الا اذا زاد أو زاد في  
بلمها) فليز به لان الصدقة من جنسها  
فرض وهي الزكاة تقع وجب متى الدرر  
تناقض من (ولو قال الله عليه السلام)  
جزوا وانصدق بلمها فذبح مكانه شاة  
شاة سباز) كذا في مجموع التوازي ووجهه  
لا ينبغي وفي القصة ان ذبح هذه العلة في  
كذا ذبح شاة ثم عادى لا يلزمه شيء (نذر  
لفقرائه مكة جاز الصرف الى فقرائه غيرها) لما  
تقر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق  
لا يختص بشيء (نذر أن يتصدق بمشرة دراهم  
من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة)  
وكذا غنمه (نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً  
ان كان أفطر فيه) (يوما قضاء) وحده وان  
قال متتابعاً (بلازم استقبالي) لانه معين

الشارح أنهما المانعة في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق لا يجهن بشئ فيجوز أن يقال أنه يؤمر بالاستعانة بالشهر  
 من تابع غير هذا المعين (قوله لعذر فدى) فيد بالعدو جلال الحال الملم على الصلاح والأفلا فرق في لزوم الفداء بين  
 النذر وعنده له حلي يصرف (قوله وهو علك دونها) أي مائة مثلاً لأنه وإن كان عنده عروض أو خادم  
 يساوي مائة فإنه يبيع ويصدق وإن كان يساوي عشرة يصدق به عشرة وإن لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه  
 هندية (قوله هو الختار) أفاد أن له مقابلاً له بلزمه بالكل ويجعل غير المتحصل ديناً في ذمته إلى المبصرة  
 ويحذر (قوله لم يوجد الخ) أي بشرط صحة النذر أن يكون المتدبر له لئلا يندرج في مضاف إلى السبب كقوله  
 أن اشتريتك فقه على أن أعتك (قوله في المسكين) أي صدقة ففروقه فيهم والمعنى أنها مدفوعة إليهم والمسكين  
 جمع تكسيرا عرابه على النون (قوله ولا مال) هذا اتفاق لأنه لو كان له مال لا يلزمه شئ لعدم مسغبة النذر  
 (قوله لم يصح اتفاقاً) لعدم المال والاصافة إليه (قوله الماتر فماتر) أي من أن النذر غير المعلق لا يجتنب  
 بشئ اه حلي (قوله على نذر الخ) موضوع المسئلة أنه قصد الانشاء لا الأخبار (قوله ولم يزد عليه)  
 أما إذا زاد أبان قال على نذر مجمل لا يلزمه (قوله ولا يذمه) فإن نوى قرينة من القرب التي يصح النذر بها نحو الخ  
 والعرة فعليه ما نوى لأنه يحتمل لفظه فجعل ما نوى كالمطوق به اه مجر (قوله ولو نوى صياماً)  
 محتمز وقوله ولا يذمه قال في الوالدية وإذا حلف بالنذر وهو نوى صياماً ولم ينو صيداً معلوماً فعليه صياماً  
 ثلاثة أيام إذا حلف أن يجيب الله بدمه معتبر بإيجاب الله تعالى من الصيام وأدى ذلك ثلاثة أيام في كفارة  
 ليعين وأن نوى صدقة ولم ينو عدد فعليه طعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع لما ذكرنا اه (قوله  
 ولو صدقة) أي بلا عدد (قوله كالفطرة) التشبيه في قدر المدفوع وفي صفته من التملك والاباحة (قوله لا يلزمه)  
 بقدر عمره) فلو حضرته الوفاة قبل اكتمالها لا يلزمه الوصية بالباقي قاله الحلبي لأن الباقي ليس في قدرته فلا يصح  
 قدره وليس المراد لزوم الزيادة على الثلاثين إذا عاش أكثر منها (قوله وصل بماله الخ) قيد بالوصل لأنه لو فصل  
 لا ينفذ إذا كان انقطاعه بنفسه أو سهال ونحوه فإنه لا يضر أفاده صاحب البحر وغيره وعن ابن عباس  
 جواز الاستئنا المنفصل إلى ستة أشهر كما في الشبي عن الكافي (مستظرفة) روى أن محمد بن اصبغ صاحب  
 المغازي كان عند المنصور فكان يقرأ عنده المغازي وأبو حنيفة كان حاضر فأراد أن يقرأ الخليفة عليه فقال  
 ابن اصبغ إن هذا الشيخ يخالف جندك في الاستئنا المنفصل فقال أبلغ من قدرك أن تخالف جندك فقال  
 إن هذا يريد أن يفسد عليك ملكك لأنه إذا جاز الاستئنا المنفصل فبارك الله الذي عمودك فإن الناس يابونك  
 ويحلفون ثم يخرجون ويبستنون ثم يخالفون ولا يجنحون فقال نعم ما قلت وغضب على محمد بن اصبغ  
 وأخرجه من عنده وقال لا يـ حنيفة استر هذا على اه قال في المنع ويؤذى هذا القول إلى كون العقود الشرعية  
 غير ملزمة وأخرجهما أن تكون مقيدة بأحكامها لأنه يبيع أو يتزوج أو يطلق ثم يستثنى أي وقت شاء ولو صح هذا  
 لما احتج إلى الزوج الثاني حتى فعل للأول فيما إذا طلقها ثلاثاً بل كان يؤمر بالاستئنا حتى تبطل الطلقات به  
 اه قلت وأهل ابن عباس يشترط لعمل الاستئنا المنفصل شروطاً لم تقف عليها ولا يفعل قدره أن يقول قولاً  
 يرتب عليه نحو هذه المفسد (قوله إن شاء الله) مفعول وصل (قوله بطل عينه) ذكر باعتبار كون اليمين قسمين  
 وأفاد أن اليمين غير منعقدة أصلاً وهو قوله ما وقال أبو يوسف إن اليمين منعقدة إلا أنه لا حث عليه أصلاً لعدم  
 الإطلاع على مشيئة الله تعالى (قوله عبادة) كندروا عتاق (قوله أو معاملة) كطلاق وإقرار (قوله لو بصيغة  
 الأخبار) أي ولو كانت موضوعاً شرعاً لا إنشاء كبيع العقود (قوله أو انتهى) كقوله لو كلفه لا تبسغ لفلان  
 إن شاء الله تعالى أو لما ضاربه لا تسافر إلى كذا إن شاء الله تعالى (قوله لم يصح) فيكون اليمين موصى له بالعتق  
 أو بالعود (قوله وبيع عبدي) لفظ الجمله مبتدأ وقوله لم يصح الاستئنا خبره بحذف العائد أي لم يصح فيها  
 الاستئنا قال أبو الوالد هو فيكون وكذا لا يبيعه ونقل عن حاشية الاشباة أن عدم العصة في الأمر أحد دليلين  
 (قوله صككم اه في الصوم) من أنه إذا وصل المشيئة بالتلفظ بالنية لا يبطل لأنها المطلب التوفيق حوى  
 وظاهره أنه ما يست فيه للاستئنا حتى يقال إن النية ليست من الأقوال فلا يبطل بالاستئنا أبو السعد وواقه  
 تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والابتیان) •

ولو نذر صوم الأبد فأكل بدناً كل لعذر فدى (نذر أن  
 يصدق بألف من ماله وهو علك دونها) هو المختار لأنه فيما لم يملك  
 لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً إلى سببه فلم  
 يصح (كما لو قال مالي في المسكين صدقة ولا  
 مال له لم يصح) اتفاقاً (نذر التصدق بهذه  
 المائة يوم كذا على زيد قد صدقت بمانته  
 أخرى قبله) أي قبل ذلك اليوم (على فقير  
 آخر جاز) لما تقرر في مآثر (قال على نذروني  
 ففعلت عليه ولا يذمه) لأنه عليه كفارة بيمين ولو نوى  
 صياماً بلا عدد لا يلزمه ثلاثة أيام ولو صدقة  
 فما جاء عام عشرة مساكين كان الفطرة ولو نذر  
 بركابين بيمينه بقدر عمره (وصل بملته  
 إن شاء الله بطل) بيمينه (وكذا يبطل به) أي  
 بالاستئنا المتصل (لو بصيغة الأخبار ولو  
 عباداً لم معاملة) كاعتق وأعبدى بعد موقوف  
 بالأمراء انتهى (كاعتق وأعبدى هذا إن شاء  
 الله لم يصح الاستئنا) بخلاف المتعلق  
 بالقلب (كاعتق وأعبدى هذا إن شاء  
 الله لم يصح الاستئنا) بخلاف المتعلق  
 بالأم (باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى  
 والابتیان) • والركوب

شروع في بيان الافعال التي يصف علمها ولا سبيل الى حصرها لكثرتها المتعلقة باختبار الفاعل فتدور على القدر  
الذي ذكره أصحابنا في كتبهم والمذكور نوعان أفعال حسية وأمور شرعية وبأباليهم وهو المدخول ونحوه لأن  
حاجة المدخول في مكان أزم للجسم من أكله وشربه منع (قوله وغير ذلك) كالضرب والجلبوس (قوله على الحقيقة  
القنوية) الذي في البحر عن الكمال الاصل أن الايمان مبنية على العرف عندنا على الحقيقة القنوية كقائل من  
الشافعي ولا على الاستعمال القرآني كما هو ماله ولا على النية مطلقا كما هو أحداه وظاهره أن ما ذكره روایات  
عنهم ويدل لهذا ما قاله السيد الجوى أن مذهب الشافعي ليس كذلك بل الايمان عنده مبنية على العرف وذكر  
البدراعي - الامام أحمد مع الامام الشافعي فأنهم ما قالوا ببناءها على الحقيقة القنوية فتعبر المؤلف بعنده المأيدة  
أن ما ذكره اذهبهم ليس على ما ينبغي (قوله وعندنا على العرف) وذلك لأن المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفي  
أعني الالفاظ التي يراد معانيها التي وضعت في العرف كما أن العرفي حال كونه من أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق  
القنوية فوجب صرف الفاظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد بها وما وقع مشتركا بين أهل اللغة وأهل العرف فتعبر  
اللغة على أنها العرف بمر عن الكمال (قوله ما لم ينوما محلة اللفظ) أي قنوية بنية وان كان العرف بخلافه  
(قوله فلا حنت الخ) وذلك لانصراف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت فانه في الضر والمتعارف لا ينحل  
بيت العنكبوت ثم ما ذكر بحث الكمال وأقرب من بعده وبعضهم جعل هذا الحكم خذنا وحزم بأنه لا حنت أصلا  
بيت العنكبوت ولو نواه وبعضهم قال ان العرف انما يعتبر اذا لم يكن العمل بحقيقته قال الكمال ولا ينبغي  
أن هذا يصير المعبر الحقيقة القنوية الا ما كان من الالفاظ ليس له وضع لغوي بل أحده أهـ دل العرف  
وأن ماله وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر معناه القنوي وان تكلم به متكلم من أهل العرف وهذا بهدم قاعدة  
حل الايمان على العرف وهو بعيد اهـ (قوله لا على الاغراض) أي النيات التي لم تكن من مدلول اللفظ بل المعبر  
اللفظ مراد به معناه العرفي فلو قال استغنى المدعوى به الطلاق لا يقع قال الحلبي والمعنى أن النية لا تعمل  
الافعال القنوية وهذه القاعدة غير قاعدة الايمان مبنية على العرف اهـ (قوله وأبعدني) بالنفي الجهة والحدال  
لهمله وفي نسخة بالذال المجهمة (قوله وضرب بعضها) أي بعض الاسواط هذا غير ظاهر لانه لم يعين للاسواط  
عددا وفي بعض النسخ: بضرب بعضها وهي الموافقة لما في تلخيص الجاسع والبحر (قوله وغدي برغيف)  
بالبناء للفاعل كما يدل عليه ما قبله وما بعده (قوله اشتراء بألف) أما اذا اشتراء بألف فيحتمل لعدم وجود شرط البر  
(قوله لم يحتمل) أي وان كان غرض الحائض في العودة الاولى القرار في الدار وفي الثانية الاستئذان عن  
إيلام العبد وفي الثالثة كون ما يغدي به كغير القيمة كذا في بلبان شارح جامع الخلاط اهـ الحلبي قاله حصل  
بالنظر الى اللفظ ولم يلتفت الى قنوة الغرض اهـ جوى (قوله لأن العبرة لعموم اللفظ) أي لا لعموم الغرض أي  
واللفظ السوط مثلا لا يميم اهـ ولوقلتنا فيحتمل اذا ضرب بعض مكان من تعميم الغرض ولا يعتبر أفاذه الحلبي  
(قوله الا في مسائل) أي في غير غيرها الغرض (قوله حنت بألف عشر) وجهه أن قد عده عدم شرانه بعشرة  
فأكثر فلذا لا يحتمل بأحد عشرة فكان المعبر الغرض لا اللفظ اهـ جوى ولانه اشتراء بعشرة وزيادة والزيادة  
على شرط الحنت لا تمنع الحنت كالحلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دار أخرى وقد يقال ان هذه  
العلة تظهر فيما لو حلف لا يشتري له فحاشى له بأكثر (قوله بخلاف البيع) أي لو حلف البائع لا يبيع بعشرة  
فباع بأحد عشر لا يحتمل لحصول شرط بره لان غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد ولو كان تسعة في الموردين  
فلا حنت أيضا أما المشتري فلانه مستنقص فكان شرط بره الشراء بأنقص من عشرة وقد وجد وأما البائع فلا  
ران كان مستزيدا للثمن على العشرة الا أنه لا حنت بقنوة الغرض وعدمه بدون وجود الفعل المسمى وهو البيع  
بعشرة اهـ الحلبي عن بلبان (قوله لا يحتمل بدخول الكعبة الخ) لأن البيت عرفا ما أعدلا يتونه وهذه البقاع  
لم تكن لها وينبغي أن يحتمل بالدخول في البيت الحرام والمسجد ان نوى ذلك لأن الآيات القرآنية باطقة باسم  
البيت عليهم ا أبو الهود عن النهرو في الخلاصة حلف لا يسكن بيتا ولا يسه له فسكن بيتا من شعر أو فوطا  
أو خبة لا يحتمل ان كان الحائض من أهل الامصار وان كان من أهل البادية فيحتمل (قوله والبيعة) بكسر الباء  
نهر (قوله والدليل) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب صحاح (قوله والظلة التي على الباب) وهي  
السايط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع أطرافها على جدار الباب وأطرافها الأخرى على جدار

وغير ذلك الاصل أن الايمان مبنية عند  
الشافعي على الحقيقة القنوية وعند مالك  
على الاستعمال القرآني وعند أحمد على  
النية وعندنا على العرف ما لم ينوما محله  
اللفظ فلا حنت في الايمان مبنية  
العنكبوت الا بالنية فتح (الايمان مبنية  
على الالفاظ لا على الاشياء فلو)  
على غيره (حلف أن لا يشتري له شيئا  
على غيره) أو أنه (شأنه)  
فليس فاشترى له بغيره) لأن  
يحتمل كن حلف لا يخرج من الباب  
أولا يضرب أسواها أولي قد نية اليوم  
بألف فخرج من السطح وضرب بعضها  
وغدي برغيف) اشتراء بألف  
(لم يحتمل) لأن العبرة لعموم اللفظ  
في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حنت  
بأحد عشر بخلاف البيع (اشترى) لا يحتمل  
بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) لأن  
(والكعبة) لليهود (والدليل والظلة)  
التي على الباب

المسجد المتأهل له وانما قد نابه لان الظاهر اذا كان هناك ما هو داخل البيت مسددا فانه يحث بدخوله لانه يات فيه اه حلي عن البحر (قوله اذا لم يصلح للبيتوتة) عبارة البحر وأطلق المصنف في الدهليز والصفة وهو قيد بما اذا لم يصلح للبيتوتة اما اذا كان الدهليز كبيرا بحيث يات فيه فانه يحث بدخوله لان منتهى يضاد بيتوتة الضيق في بعض القرى وفي المدن يات فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحث اه والحاصل كما قاله الكمال ان كل موضع اذا أغلق صار دخلا لا يمكن الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتوتة يحث بدخوله اه (قوله في حلقه) منه لم يبق قوله لا يحث (قوله لانها لم تعد للبيتوتة) عرفا وهو قوله لا يحث والصالح للبيتوتة من دهليز وظلة مع ذكره للبيتوتة (قوله ولذا) أي يكون المعنى الاعداد للبيتوتة وعدمه (قوله في الصفة) أطلق فيها فاعلم ما اذا كان لها أربع حوائط كافي صفاف الكوفة أو ثلاثة على ما يحسن في الهداية بعد ان يكون مسددا كافي صفاف ديارنا لانه يات فيه غاية الامر ان مفتحه واسع يمر عن الكمال (قوله والا يوان) عطف تصدير (قوله وان لم يكن مسددا) ظاهره انه راجع الى الصفة بتأويل المذكور وهو ليس بصحيح لما تقدم من اشتراط السقف فيه وانما الذي لا يشترط فيه السقف البيت قال في البحر ان السقف ليس شرطاً في معنى البيت فيحث وان لم يكن الدهليز مسددا كذا في الفتح قلت ان الصفة بيت فكيف لا يشترط في البيت السقف لا يشترط فيها ولعل في السقف قوانين بالاشتراط وعدمه (قوله لا بناء فيها أصلاً) فاذا زال بعض حيطانها بقي البعض فهذه دار خربت فينبغي ان يحث في المنكر ان يكون له نية كذا في فتح القدر أي فلا يحث وظاهر اطلاقه عدم الحث اذا نوى أنه لا يحث في القضاء والديانة أبو السعد (قوله للعرصة) أي الساحة (قوله والبناء وصف) مراده بالوصف ما يتناول جوهره وانما يجوهره ريد قيامه به حسناً وكلاً ويورث اتقاؤه عنه قضاؤه منع (قوله والصفة انما تعتبر في المنكر الخ) هذه التفرقة بالنسبة للدار ما في البيت فلا فرق فيه أبو السعد وعن البحر وانما اعتبرت في المنكر لانها هي المرفة وقوله لا في المعين وجهه ان ذاته تعترف بالاشارة فوق ما تعترف بالوصف أفاذه في المنكر (قوله الا اذا كانت شرطاً) أي فتعتبر حيث تنضم له قال لمرآته ان دخلت هذه الدار والجواردة لدار فلان فأت طالق فان الجواردة مرفة ذكرت على طريقة الاشتراط (قوله أو داعية للمعين) أي حادثة عليه (قوله فيتحث بالوصف) فاذا أكل تمر الا يحث ويخرج ما لا يكون داعياً كن حلق لا يكلم هذا المعنى فانه لا يتقيد بسببه بحر (قوله أو بيتاً) أي واحد ايات فيه (قوله لا يحث) لانها لم تبق دار الاعتراض اسم آخر عليها أبو السعد ر قوله وان ثبت دار بعد ذلك (زوال اسمها بالانهدام وهو وانها بالبناء لكنه بصفة أخرى فكان غير المحلوف عليه نهر (قوله وكذا بيتاً بالاولى) هذا بالانظر لصورة الانهدام فقط أما اذا بنينا آخر دونه في المنكر حث فوجه الاولوية ان المعترف الذي لا يعتبر فيه الصفة وهو البناء لا يحث بدخوله بعد هدمه أو بنائه بيتاً آخر في باب أولى المنكر الذي تعتبر فيه الصفة فلا يحث فيه زوال صفته (قوله زوال اسم البيت) عليه أقوله فهمم والعلة في النسبة ان هذا البناء غير البيت الذي منع نفسه من دخوله أفاذه في النهر ويحتمل أنه تعليل له ما والمراد زوال اسم البيت المحلوف عليه فيه ما قد بر (قوله لانه كالصفة) أي السقف كالصفة والصفة لا تعتبر في المعين بالاشارة (قوله كما تـ) قريباً في قوله والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين (قوله لكن نظريه) أي في الفرق بين منكر البيت ومرفة (قوله بأنه لا فرق) أي في الحث بدخوله غير مسدود بين كونه مرفاً ومنكراً وتظهر ظاهر غير أنه لا يقاوم المنهوص (قوله قيد هذه الدار) الاولى ذكره قبل قوله كهذا البيت الخ حتى تكون مسائل الدار مرتبطة بعضها ببعض (قوله على أي صفة كانت) ولو مسجداً أو حماماً أو بيتاً (قوله كهذا المسجد الخ) أي فانه يحث بدخوله على أي صفة كانت (قوله به يفتي) وهو قول أبي يوسف وقال محمد ان المسجد اذا خرب واستغنى عنه فانه يعود الى ملك الباني أو ورثته كافي الاسعاف أبو السعد (قوله لم يحث) لان المعين وقعت على بقعة معينة فلا يحث بغيرها (قوله وكذلك الدار) أي في حكم المسجد بهورنييه (قوله على الاضافة) أي اضافة المسجد والدار الى بني فلان (قوله وذلك موجود) أي الاضافة متبعة في زيادة الحادثة بهورنييه (قوله بدائع بحر) الاولى ان يقول بحر عن البدائع (قوله الاسطوانة) العمود المتخذ من اللبن ونحوه (قوله لم يحث) زوال الاسم (قوله كالوصف لا يكتب الخ) العرف الا ان خلاف هذا فانه يقال له قلم مكسور (قوله وفي زواله يثبت المعين) من ذلك ما اذا حذف على قص فكسره ثم جعله مقصاً غير ذلك وكذلك كل سكنين وسيف وقدر

اذا لم يصلح للبيتوتة بحر (في حلقه لا يدخل بيتاً) لانها لم تعد للبيتوتة (ر) لذا (يحث في الصفة) والا يوان (على المذهب) لانه يات فيه صفاف وان لم يكن مسددا فتح (وفي لا يدخل داراً) لم يحث بدخوله (خبره) لا بناء فيها أصلاً (وفي هذه الدار يحث وان) صارت محرواً أو (ثبت داراً أخرى بعد الانهدام) لان الدار اسم للعرصة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا في المعين الا اذا كانت شرطاً أو داعية للمعين كحلقه على هذا الطبع فيتحث بالوصف (وان جعلت) بعد الانهدام بيتاً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو غلب عليها الماء فصارت نهر (لا يحث وان بنيت داراً بعد ذلك) كهذا البيت (وكذا بيتاً بالاولى) فهو دم أو بني بيتاً (آخر) ولو بقض الاول زوال اسم البيت ولو هدم السقف دون الحيطان فدخل حث في المعين لانه كالصفة (لا في المنكر) لان الصفة تعتبر فيه محلاً ومزاة في البحر للبدائع لكن نظريه في البر بأنه لا فرق حيث صلح للبيتوتة قيد بهذه الدار لانه لو أشاء ولم يسم بأن قال هذه حث بدخولها على أي صفة كانت كهذا المسجد فخر ببقائه مسجداً الى يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه حصه فدخلها لم يحث ما لم يقل مسجد بني فلان فيحث وكذلك الدار لانه عقد عينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر (ولو حلق لا يجلس على هذه الاسطوانة أو في هذا الحائط فهو ما من بنياً ولو (نقص ما) هذا الحائط فهو ما من بنياً) لا يركب هذه السفينة ففقت ثم أعيدت أو لا يركب هذه السفينة ففقت ثم أعيدت بخت بها (لم يحث) كالمسجد لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم يراه فيكتب به (لأنه غير المبرق) لا يسمى قلماً بل أبو باقة فاذا كسره فقد زال الاسم وفي زواله يثبت المعين

(والواقف على السطح داخل م) عند  
 المتقدمين خلافا لما تأخرين ووفق الكمال  
 جعل الحنت على سطحه سار وعوده على  
 مقابله وقال ابن الكمال ان الخالف من بلاد  
 الحج لا يحن طال مسكن وعليه الفتوى  
 وفي البصر فأد أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً  
 حنت وعلى قول المتأخرين لا والظاهر  
 قول المتأخرين في الكل لأنه لا يسمى داخل  
 مرفاً كالخوض سردياً أو قناة لا يتنفع بها  
 أهل الدار قال وعم الخلق المسجلون  
 فوقه مسكن فدخله لم يحن لأنه ليس  
 بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنت  
 الحادث ولو تقبلاً إذا عينه بالإشارة  
 بدائع (و) الواقف بقدميه (و) طاق  
 الباب (أي عتبه التي) بحيث لو دخل  
 الباب مسكن خارجاً لا يحن (وان كان  
 بعكسه) بحيث لو أخلق كان داخل  
 (حنت) في حلقه لا يدخل (ولو كان  
 المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم)  
 لكن في المحيط حلف لا يخرج فرق شجرة  
 فصار بمحال لو سقط سقط في الطريق لم  
 يحن لأن الشجرة كبناء الدار (وهذا)  
 الحكم المذكور (إذا كان) الخالف  
 (واقفاً قدميه في طاق الباب فلو وقف  
 بأحدى رجليه على العتبة وأدخل  
 الأخرى فان استوى الجانبان أو كان  
 الجانب الخارج أسفل لم يحن وان كان  
 الجانب الداخل أسفل حنت) زبلي  
 (وقيل لا يحن طاقاً هو الصحيح) يخرج  
 الظهيرة لأن الانفصال التام لا يكون إلا  
 بالقدمين (ودوام الركوب واللبس  
 والسكنى كالإنشاء) فيحن بمكة ساعة  
 (لادوام الدخول والخروج وتزوج  
 والتطهير) والضايق أن ما عتبه فلدوامه  
 حكم الابتداء والا فلا وهذا الوجه حال  
 الدوام أتماً فلا ولو قال كلما ركبت  
 فأنت طالق أو فلي درهم ثم ركبت ودام  
 درهمه طلاق ودرهمه ولو كان راكباً  
 في كل ساعة يمكنه النزول طاعة ودرهم

كدرهم صنع مثله (قوله والواقف على السطح داخل) أي سطح الدار المحلوف على عدم دخوله المظلم ومصلح اليد  
 من سطح آخر وانما عتد دخوله من الدار لأن السطح المسجل منه حتى حرم على الجانب والخاص الوقوف  
 عليه ولم يطل الامتناع بالصعود عليه نهر (قوله ووفق الكمال الخ) وجهه أن الدار عبارة عما أحاطت به  
 الدائرة وهذا حاصل في كل الدار وسفلها وهو غائب إذا مسكن السطح بمسيرة ولو لم يكن له حصص فليس  
 هو إلا في الهواء الدار قال في النهر ومقتضى كلام الكمال أنه لو حلف لا يخرج منها فعد إلى سطحها الذي  
 لا حصص له أن يحن والمطور في غاية البيان أنه لا يحن مطلقاً لأنه ليس بخارج (قوله قال مسكن  
 وعده الفتوى) وفي التبيين هو المختار لأن الواقف على السطح لا يسمى داخل عندهم قال الحلبي وأنت خبير  
 بأنه إذا كان المدار على العرف فلامعني لقوله مسكن وعليه الفتوى إلا أن يكون معناه أن الالتقاء به عدم الحنت ووقع  
 في بلادهم (قوله لو ارتقى شجرة) أي في الدار والمراد أنه ارتقى إليها من خارج الدار ولو ارتقى من الدار لم يكن  
 داخل الدار فيحن من غير خلاف الحلبي (قوله أو حائطاً) ولو حلف بالدار (قوله والظاهر قول المتأخرين)  
 قال الشارح وهو المختار وفي الكافي وعليه الفتوى نهر (قوله كالخوض سردياً) أي تحت الدار ثم دخله (قوله  
 أو قناة لا يتنفع بها) أي الدار) قال في البصر ولو كان لقناة موضع مكتشف في الدار فان كان كبيراً يستقي أهل  
 الدار منه فادباغ ذلك الموضع حنت لأنه من الدار فان أهل الدار يتنفعون به انتماع الدار فيكون من مرافق  
 الدار بمنزلة بئر الماء وان كان بئر لا يتنفع به أهل الدار وانما هو للوضوء لم يحن لأنه ليس من مرافق الدار ولا يعتد  
 داخله داخل الدار (قوله قال) أي صاحب البصر وهو يقتل بالاعتق (قوله المسجد) أي فالواقف على سطحه داخل  
 (قوله فلو فوقه مسكن الخ) الظاهر أن المراد به مسكن بناء الواقف أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح  
 عن حكم المسجد (قوله حنت بالحادث ولو تقبلاً) لأنه عقد عتبه على الدخول من باب منسوب إلى الدار والباب  
 الحادث كذلك فيحن وان عني به الباب الأقول دين ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر حيث أراد بالملق  
 المقيد ولو دخلها من غير الباب لم يحن لعدم الشرط وهو الدخول من الباب بجر والظاهر أن المراد النقب  
 المهيأ لأن يجعل باباً أما النقب غير المهيأ فلا يقال له باب عرفاً فلا يحن به (قوله إلا إذا عتبه بالاشارة) فانه  
 إذا دخل من باب آخر لا يحن لأنه لم يوجد الشرط بدائع (قوله لا يحن) لأن الباب لا حراز الدار وما فيها لم يكن  
 الخارج من الداخل بجر (قوله بحيث لو أغلق) الباب تصوير انعكس الحكم (قوله حنت) لأنها من الدار  
 (قوله انعكس الحكم) فان كانت العتبة بحيث لو أخلق الباب تكون خارجة حنت لكونه خارجاً وان كانت  
 داخله لا (قوله لكن في المحيط) استدر العتلى ما أفاده قوله انعكس الحكم من أنه إذا وقف على العتبة  
 الخارجة يحن إذا دخل لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط أن لا يحن لكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن  
 يفرق بالعرف فان كان على العتبة الخارجة بعد خارجاً ومن كان على أغصان الشجرة بعد مسكنها على  
 أغصان الشجرة التي في الدار لا يخرجها (قوله حلف لا يخرج) أي من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها  
 خارج الدار (قوله كبناء الدار) كالحائط فانه لو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنت  
 في عتبه لأن الحائط من جله الدار وتدخل في بيع الدار من غير كروقيده ابن الفضل بما إذا كانت لها حب الدار  
 أما المنزلة فلا يحن به أفاده الحلبي (قوله لم يحن) أي في حلقه لا يدخل لأن اعتقاد جميع بدنه على رجله التي  
 هي في الجانب الأسفل (قوله ودوام الركوب الخ) يعني لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس  
 هذا الثوب وهو لابس أو لا يمسك هذه الدار وهو ساكنها فانه يحن بالدوام كالأبداءها بخلاف  
 ما إذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فانه لا يحن بالاسقرار فيها أو حلف لا يخرج وهو خارج فانه لا يحن  
 حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو متزوج أو لا يظهر وهو متطهر فاستدام الطهارة والنكاح لا يحن  
 والمراد بالدوام تجدد أمثاله وهذا يوجد في الركوب واللبس والسكنى ولا يوجد في الدخول لأنه اسم للاتصال  
 من العورة إلى الحصن والمكث قرار فيسحب البقاء تحقيقه لأن الاتصال حركة والمكث سكوت وهمه اذنان  
 بجر (قوله فيحن بمكة ساعة) قيد به لأنه لو نزل من ساعته أو نزح الثوب فانه لا يحن وقال زفر يحن (قوله  
 أن ما عتد) أي بيع امتداده وقران المذقة كيوم وشهر (قوله وهذا) أي كون الدوام له حكم الابتداء فيما عتد  
 (قوله ولو قال كلما ركبت الخ) قال في النهر لأن مكث إذا لم يكن الحائض راكباً رادبه إنشاء الركوب فلا يحن



بالاستقرار وان كان له حكم الابتداء بخلاف ما لو حلف الزاكب لا يركب فانه يراد به الاثم من ابتداء الفعل  
في حكمه عرفا اه (قوله في الفصول كلها) أي ما يجتنب وما لا يجتنب وسواء كان متلبا بالالفعل ثم حلف أو لم يكن  
(قوله واليه مال استاذنا) وعن أبي يوسف ما يدل عليه وعبارة الجنبى واليه أشار استاذنا ونقل ذلك صاحب  
البرق وأقره ظاهره اعتمادهم فرغ ه ذكر في البدائع لو حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه في بيته فان قصده  
بالدخول يحنت وان لم يقصد لا يحنت وكذلك ان دخل عليه بيت غيره فان دخل عليه في مسجد أو ظلة  
أو سقفة أو دهليز أو يحنت وان دخل عليه في فسطاط أو خيمة أو بيت شعر لم يحنت الآن يكون الحائض من  
أهل الدابة لانهم يسمون ذلك بيتا وانعويل في هذا الباب على العرف وعن محمد لا يدخل على فلان هذه  
الدار فدخل الدار وفلان في بيت من الدار لا يحنت وان كان ضمن الدار حنت اه (قوله أو المحلة) والسكة  
كالمحلة أبو الوالد عود عن البرق (قوله وأهله) الوادعنى أولان الحنف يمسك بيضا أحدهما والمراد بالاهل زوجته  
وولاده الذين معه وكل من كان يأويه نخله منته والقيام بأمره ولا بد من نقل جميعهم بالاجماع بحر (قوله حتى لو  
بنى وتحدث) هذا الحل محتمل لانه يلزم منه بقاء مسئلة المتن بغير جواب وكان عليه أن يقول وبني متاعه ولو  
وتداهذا وقال المؤلف في الدر المنقي سكن في الكافي والمجسط وغيرهما لا يحنت عندهما الا بقاء ما يقصده  
السكنى فلا بد من بقاء مكانة فليحفظ اه والوند بكسر التاء أفصح من قصها حلي عن القهستاني (قوله واعتبر  
محمد الخ) واعتبر أبو يوسف نقل الاكثروا فحقى به بعضهم (قوله وعليه الفتوى) وفي الشربلالية عن البرهان وهو  
أصح ما يقضى به من التصحيح اه وفي الشلبي عن الكمال والحق أن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود  
اليه ونقل من أمتعته ما يقوم به أمر سكناه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس له سكنى في هذا المكان بل انتقل  
منه وسكن في المكان الثاني اه قال في النهر وبمسندنا يترج قول محمد وهذا أولى عما في البرق حيث قال فقد  
اختلف الترجيح كما ترى والاقناع بذهب الامام أولى وان كان غيره أرفق واعلم أن الخلاف في غير اهل أمهم  
فلا بد من نقل جميعهم اجابا (قوله على الوجه) قال في الهداية فان انتقل الى السكة أو الى المسجد فالوا لا يبر  
دليله ما في الزيادات أن من خرج بماله من مصره فلم يتخذوطنا آخرى في وطنه الاقل في حق الصلاة كذا هذا اه  
وفي فتح القدير واطلاق عدم الحنف أوجه وكونه وطننا قيا في حق اتمام الصلاة مالم يستوطن غيره لا يستلزم  
تجنيبه ما كثر عا فذلك المكان بل يقطع من العرف فيمن نقل أهله وأمتعته وخرج مسافرا أنه لا يقال فيه انه  
ساكن اه حلي (قوله وأقره في النهر) لكن نقل فيه وكذا في البرق عن الظهيرة أنه يحنت مالم يتخذ مسكنا آخر  
(قوله وهذا لو عيى بالعريية) قال في النهر وجواب المسئلة مفيد بقيود أن تكون البين بالعريية وأن يكون  
الحائض مستقلا بالسكنى وأن لا يكون التعلل طلب منزل اه ملخصا (قوله يبر بخروجه بنفسه) وان كان مستقلا  
بسكناه بحر (قوله كالمكان سكناه) كالمكان سكناه بحر (قوله وكذا في البرق عن الظهيرة أنه يحنت مالم يتخذ مسكنا آخر  
الدار فخرج بنفسه وترك أهله وماله أو هي زوجها وماله لا حنت بحر (قوله وكذا لو أبت المرأة النقلة وغلبته) أي  
وخرج هو ولم يرد المود اليه بحر (قوله أو لم يمكنه الخروج) بأن أوتى (قوله ولو دخل ليل) قال في النهر ان سكنت  
هذه الدار فانت طالق وكانت البين ليل عذرت حتى تصبح لانها في معنى المكروه ولو قال ذلك لرجل لم يكن معذورا  
لانه لا يخاف هو المختار ويخفى في ديارنا أن يكون وجود الليل عذرا في حق الرجل أيضا اذا كان ممن يخشى من  
مصادفة الوالى أو اتباعه فيه اه فأخذ الشارح الاطلاق من بحث صاحب النهر (قوله أو غلق باب) أي ولم يقدر  
على قفله ولا على الخروج منه وكذا لو قدر على الخروج بهدم بعض الحائط ولم يهدم لا يحنت وليس عليه ذلك انما  
تعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود عند الناس بحر عن الظهيرة (قوله أو اشتغل بطلب دار أخرى) لانه  
من عمل النقل فصار مدة النقل مسنة انما لم يفترط في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل اه نهر  
(قوله فاشتغل بنقلها بنفسه) أي ولم تفترا النقلة ولا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يسبى ناقلا في العرف  
حتى لا يلزمه أن يستأجر من ينقل متاعه في يوم ولو قدر على ذلك اه نهر (قوله لم يحنت) تصرح بعالم من التذنية  
في قوله كالمكان سكناه الخ (قوله ولو نوى الصلوات) أي الخروج على نية عدم العود (قوله دين) ولا يحد في قضاءه  
بطلع (قوله فانه يبر بنفسه فقط) ولا يتوقف البر على نقل المتاع والاهل فيها المأنة لا بعد ما كفى الذي انتقل عنه  
مروا في مصر فليعدسا كالمكان سكناه فيها ومتاعه فيها ولو خرج وحده فينبى أن يمسك نهر (قوله في عريضة داب) أي

قلت في عرفنا لا يحنت الا ابتداء الفعل في  
الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا  
مجتبى (حلف لا يسكن هذه الدار والبيت  
أو المحلة) بعض الحائض (نخرج وبني متاعه  
وأهله) حتى لو بنى وتحدث (حنت) واعتبر  
محمد بن نقل ما يقوم به السكنى وهو أرفق  
وعليه الفتوى قاله العيني ولو الى سكة  
أو مسجد على الوجه قاله الكمال وأقره  
في بروه هذا لو عيى بالعريية ولو بالعارضة  
بحر بخروجه بنفسه كالمكان سكناه  
لو أبت المرأة النقلة وغلبته أو لم يمكنه  
الخروج ولو دخل ليل أو غلق باب أو اشتغل  
بطلب دار أخرى أو دابة وان بنى أمما أو  
كان له أمتعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه  
وان أمكنه أن يستكرى دابة لم يحنت ولو  
نوى التعلل بغيره دين وعند الشافعى يكفي  
خروجه بنقلها بنفسه (قوله فلا ف المص) في  
والبلد (والقريية) فانه يبر نفسه فقط  
فرغ ه حلف لا يسكن فلا فاسا كنه  
في عريضة دار وهذا في حرجه وهذا في حجرة  
حنت

ساحتها وهو السعي بالحيث بلغة مصر. مثل العرصة البيت والغرفة الواحدة. ثم ابل هو اولى كافي البحر (قوله لا  
 أن تكون دارا كبيرة) كدار الوليد بالكوفة وكذا كل دار عظيمة فيها مقام مبرم منازل اه بحر (قوله ولو  
 دخلها فلان غصبا) صورتها حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا الخ ولا بد من التقييد في هذا  
 الصرع وما بعده بكونه دخل بأهله ومتاعه لما في البحر. ان لا يساكن فلانا فساكنه في مقصورة أو بيت واحد  
 من غير أهل ومتاع لا يحنث (قوله ان أقام) أي اقام مع الغاصب (قوله حنث) ظاهره ولو قل لا يحنث بساعة  
 ويفرق بين نزول الغصب والضافة واء الحنث عند عدم العلم لانه في العرف بعد سكاكاه (قوله وان اتنزل فورا)  
 أي عند الامكان كما سبق (قوله كالو نزل ضيفا) تشبيهه في عدم الحنث أي ولم يقم خمسة عشر يوما قال في الصروق  
 لواقعات حلف لا يساكن فلانا فتنزل منزله فيكتفيه يوما أو يومين لا يحنث لانه لا يكون ساكنا معه حتى يقم  
 معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا ينزله لو حلف لا يسكن الكوفة فترجمها فافترقوا أربعة عشر يوما لا يحنث  
 فان فوى خمسة عشر يوما يحنث اه حلي. وأنت ترى أن عبارة الواقعات ليس فيها التقييد بالاضف فينزل مالو  
 دخل من غيرية الضافة وبقي مالو حلف لا يسكن فلان داري فدخل المحلوف عليه داره لا على وجه الغصب هل  
 يجري فيه هذا الحكم للظاهر ولم يتنص ما مر من أن السكنى لا تكون الا بالاهل والذاع (قوله به يفتي) وهو هو  
 أبي يوسف وقال الامام يحنث (قوله اعدم امتدادها) قال في البحر ولو حلف لا يساكن فلانا شهر فساكنه  
 ساعة في ذلك الشهر حنث لان المساكنة عملا تمتد ولو قال لا أقيم بارقة شهر الا يحنث ما لم يقم جميع الشهر اه  
 وهو مناصف لعدم السكنى من الممتد كما يصرح به قول المصنف ودوام الركوب والسكنى كالانشاء  
 وكذا وقع في الكتز لما ذكره من الضابط وهو أن ما يعتد فلا روميه حكم الابتداء والافلا وأدخلوا السكنى فيه  
 قال الحلي وهو الحق أي فلا يحنث الا بالشهر (فروع) الميت يكون بأكثر الليل وان كان أقله لم يحنث  
 وسواء نام في الموضع أو لم يتم فلو حلف لا يبيت الليلة في هذه الدار وذهب ثلث الليل ثم بات بقية ليلته قال محمد  
 لا يحنث لان البيوتة اذا كانت تقع على أكثر الليل فقد حلف على ما لا يتصور فلم يحنث عنه اه ولو قال واقف  
 لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل لان نوى الليلة الجارية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة بحر (قوله  
 فضر بها من غير قصد لا يحنث) لما يأتي في باب العين بالضرب من أنه يشترط في الضرب القصد على الاظهر قاله  
 الحلي (قوله وحنث في لا يخرج الخ) الخروج هو الانفصال من المحسن الى العورة على مضادة الدخول بحر  
 (قوله من المسجد) قصد به لان الخروج من الدور المسكونة أن يخرج الحالف بنفسه ومتاعه وعياله كما اذا حلف  
 لا يسكن والخروج من البلدان واقرى أن يخرج الحالف بيده خاصة بحر وهذا ينفذ فيه عن المتن اذا خرج  
 بيده فقد برأ وادسه فاولم يرد كذا في الذخيرة فعلى ما في الذخيرة يحنث بغير وجه يبيده وعلى ما في البحر  
 والقذورى لا يحنث الا اذا أخرج أهله ومتاعه أيضا (قوله وأخرج مختارا بأمره) انما حنث والحالة هذه لان  
 فعل المأمور مضاف الى الأمر (قوله بأن جعل مكرها) الاولى حذفه ليصح التعميم بقوله ولوراضيا (قوله في  
 الاصح) وجهه أنه لو وجد منه فعل ينسب اليه ومقابل الاصح القول بالحنث ووجهه أنه لما كان متكاملا  
 الامتناع فليمتنع صار كالأحرار بالخراج أخاه السلي (قوله ومثله) أي مثل لا يخرج (قوله واذا لم يحنث) شرط  
 جوابه قول المصنف لا تغفل عنه (قوله أو يراق) عطف على قوله بلا أمره أي يراق قدمه وراق غفقتين مصدر  
 راق ككفرح وفي نسخة ولوراق (قوله أو عثر) بصيغة المصدر فهو يركب الناء الثلاثة قال في القاموس  
 عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثرا وعثرا وعثرا (قوله أو جمع دابة) أي وهو لا يستطيع امتساكها  
 بحر (قوله على الصحيح) راجع الى جميع المعاطيف (قوله اعدم فعله) واذا لم يوجد الفعل المحلوف عليه كيف  
 تفعل العين فثبت على حالها في الذمة ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحنث من قال  
 انزلت قال لا يحنث ومن قال لم تنزل قال حنث ووجب التكفارة وهو الصحيح شلي عن الكمال (قوله  
 لكنه) الضمير الى صاحب البحر (قوله فاصد عند انفصاله الخ) اما اذا خرج لغيره ثم قصد ما حنث (قوله  
 والروح) فانه مثل الذهاب كما يحنث صاحب البحر وذكره من كتب على الجامع الصغير للسيوطي فانه  
 يطلق الروح على الذهاب وقت الفداء كما يطلق على الذهاب وقت المساء فهو من الاضداد داخلان في قوله  
 على الثاني ويطلق أيضا على الرجوع ومنه وتروى بطاها (قوله والعبادة والزيار) بما يفيد كلامه أنه انما

ان أن تكون دارا كبيرة ولو تهاجسا اجابا  
 يحنث من عين الدار في عينه حنث وان  
 تنكرها لا ولو دخلها فلان غصبا ان أقام  
 معه حنث علم أولا وان اتنزل فورا كمالو  
 نزل ضيفا وكذا لو سافر الحالف فسكن  
 فلان مع أهله يحنث لانه لم يساكنه حنث  
 ولو قصد المساكنة بغير حنث بساعة  
 لعدم امتدادها بخلاف الإقامة بحر  
 وفي غزاة الفتنى حلف لا يضر بها  
 فضر بها من غير قصد لا يحنث (وحنث في  
 لا يخرج) من المسجد (ان جعل وأخرج)  
 مختارا (بأمره ويدينه) بأن جعل مكرها  
 (لا يحنث) ولوراضيا بالخروج في الصحيح  
 (ومثله لا يحنث) أقساما واحدا (كما هو)  
 يحنث بدخوله بلا أمره أو يراق أو عثر  
 أو بوجع دابة على الصحيح  
 ظهيرة (لا تغفل عنه) لعدم فعله على  
 المذهب (الصحيح) فتح وغیره وفي البحر من  
 الظهيرة به يفتي لكنه خالف في فتاويه  
 فأفتى بافلالها أخذ بقول أبي حنيفة لانه  
 أرفق اكنت علمت المعتمد (ولا يحنث في  
 قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها)  
 فاصد عند انفصاله من باب داره متى  
 معوام لا كما في البدائع ان خرجت الا الى  
 المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد  
 ثم بدلتها فذهب لغير المسجد لم تطلق (ثم  
 أنى أمرا آخر) لان الشرط في الخروج  
 والذهاب والروح والعبادة والزيار

البعوضه اولي زورنه يتر اذا نوى عند الانفصال من داره العبادة أو الزبارة وصل دار المود والمزور أو لا وهذا  
 خلاف ما يتفاد من العرفانه قال وقيد بالاتبان لأن العبادة والزبارة لا يشترط فيها الوصول ولذا قال في الذخيرة  
 اذا حلف لبعود فلا نأول بزورنه فأنى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لاحتث وان أتى بابه ولم يستأنح حث  
 انتهى فأفاد أنه لا بد من اتیان الباب والاستئذان (قوله التية عند الانفصال) أى والموجود في مسئلة المصنف  
 الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج لأن الخروج عبارة عن الانفصال من داخل والاتبان الى حابة  
 أخرى عبارة عن الوصول فتعبر فلا يحتث نهى (قوله الاى الاتيان) أى فيشترط فيه الوصول نوى عند  
 الانفصال أولا أفاده صاحب البحر (قوله فلو حلف) تفريع على قوله لأن الشترط في الخروج والذهاب الخ  
 (قوله أولايذهب) جعل الذهاب كالخروج هو المعتمد قاله الباقي وهو الاصح كافي الوفاة وقيل هو كالاتبان  
 وصححه في التائيه والخلاصة قاله الزيلعي هذا اذا لم تكن له نية وأما اذا نوى أحدهم فهو على ما نوى لأنه نوى  
 ما يحتمله لفظه (قوله بحر بمناء) قال فيه ولم أر من صرح بلفظ الروح من أئمة أو هو كثير الوقوع في كلام المصريين  
 وفي أعيانهم لكن قال الارهرى لغة العرب أن الروح الذهاب سواء كان أول الدليل أو آخره وفي الدليل ثم قال  
 فعلى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو يحلف لا يذهب وهو معنى الخروج يحتث بالخروج وصل أولا (قوله  
 ثم رجع منها) أى أراد العود عن ارادته اياها وهذا صادقا بما اذا قصد غيرها وليس من شرط الحث الرجوع  
 الى البلدة وقد يقال انما قيد بالرجوع ليعلم حثه عند عدم رجوعه بالاولى أفاده أبو السعود (قوله حث اذا جاوز  
 عمران مصره) لأن الشرط أى شرط الحث قد وجد اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج ولو خرج  
 قاصدا مكة ولم يجاوز عمران لا يحتث كافي الظهيرة وغيرها كائنه ضمن لفظ أخرجه معنى أيما فوالعلم بأن انفى  
 اليها سفر بحر (قوله على قصد ما) توضيح أقوله سابقا يريدها (قوله ان يذهب ويصحب الخ) نقله صاحب البحر عند  
 السكندر ذكر بعده ما ينافيه حيث قال والحاصل أن الخروج اذا كان من البلدة فلا يحتث حتى يجاوز عمران مصره  
 سواء كان الى قصد مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجا من البلدة فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهو حسن لأن  
 الخروج الذي هو مجاوزة السفر لم يرد به السفر الشرعي حتى يقال اذا لم يتحقق مدة سفر براد بالخروج مجزود  
 الانفصال من البلدة وان لم يجاوز عمران (قوله حتى جاوز البيوت) بحيث يباح له قصر الصلاة بحر (قوله بر  
 وان بدله أن يرجع من غير ضرر بحر (قوله فخرج مع جنازة) أى حتى جاوز عمران وان لم يصل المقابر  
 كما يفاد مما سبق لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا بد من خارجا من عرفتها  
 (قوله كما تز) قريسي في قوله الاى الاتيان (قوله والفرق لا يجنى) هو أن الخروج على قصد مكة قد وجد وهو الشرط  
 اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج وأما الاتيان فعبارة عن الوصول قال الله تعالى فأتيا فرعون  
 فقولا بحر (قوله حتى مضى العرس) ذكره اتفاق أو نص على المتوهم (قوله فهو أن يأتي منزله) قد بدله لأنه لو أتى  
 مسجدا لا يبر ولو انتقل من منزل الى آخر لا يبر الاتيان الثاني أفاده في البحر (قوله حتى مات أحدهما الخ)  
 قال في غاية البيان أصل هذا أن الحالف في البين المطلقة لا يحتث مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور  
 البر فاذا مات أحدهما فانه يحتث اه وهذا اذا كان البين على الاثبات فان كانت على النفي كلاتيه لا يحتث في  
 آخر حياته ويمكن حثه حالا كما لا يجنى اه حلي (قوله حث في آخر حياته) الضمير يرجع الى الاحد الذي قدره  
 الشارح وبه حث العبارة (قوله وكذا كل يمين مطلقة) مثل ليضر بن زيد أو ليعطين فلانة أو ليعطى زوجته  
 انتهى بحر (قوله فيعتبر آخرها) أى آخر وقتها فاذا مضى ولم يفعل حث (قوله انه لو ارتد وطلق) أشار به الى أن  
 الموت في كلام المصنف المراد به الموت الحقيقي لا الحكمي فان الرد مع الهالك موت حكمي (قوله لبطلان يمينه  
 باقته تعالى) أشار به الى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلا لا تطل بالردة لأن الكفر لا ينافي التعلق بغير القرب  
 ابتداء فكذلك ابقاء اه حلي (قوله كما تز) أى أول الايمان (قوله قد بر) أشار به الى ما ذكرناه من الإشارة (قوله  
 حلف لبايئنه) سواء كانت يمينه بالله أو بطلاق أو عتاق شلي (قوله فهي استطاعة العصاة) أى دون الاستطاعة  
 التي هي القدرة التي لا تسبق الفعل بل تخلق معه بلا تأثير فيه شلي واستطاعة العصاة هي سلامة الآلات وصحة  
 الاعصاب وفسرها محمد رده الله تعالى بقوله اذا لم يمرض ولم يتبعه السلطان ولم يجرى أمر لا يقدر معه على اتيانه  
 فمما هو المراد بسلامة الآلات صحة الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع والمراد بصحة الأسباب نهيه لارادة

التية عند الانفصال لا الوصول الاى  
 الاتيان فلو حلف (لا يخرج أو لا يذهب)  
 أو لا يروح بحر بمناء (الى مكة فخرج يريدها  
 ثم رجع) منها قصد غيرها أم لا غير (حتث  
 اذا جاوز عمران مصره على قصد ما) ان يمينه  
 وبينه مدة سفر والا تحت بمجرد انفصاله  
 قطع وفيه - لم يخرج من مع فلان العالم  
 الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بر  
 وفي لا يخرج من قصد الخروج مع جنازة  
 والمقابر خارج فداد حث (وفي لا ياتيها  
 لا تحت ولو حلف أن لا تأتي امرأته  
 عرس فلان فذهب قبل العرس وكانت  
 عرس حتى مضى العرس لانها ماتت العرس  
 بل العرس انما ذخير حلف (لبا يمينه)  
 فهو أن يأتي منزله أو حاتونه لقيه أم لا (فلو لم  
 ياتي حتى مات) أحدهما حث في آخر  
 حياته وكذا كل يمين مطلقة أو موقوفة  
 فغير آخرها فان مات قبل مضيه فلا  
 حث وقوله حث يفيد أنه لو ارتد وطلق  
 لا تحت لبلدان يمينه باقته تعالى مجزود  
 الردة كما مر قد بر حلف (لبا يمينه) عدا  
 (ان استطاع فهي) استطاعة العصاة

الفعل على وجه الاختيار فخرج المتنوع بحر (قوله أو سلطان) أي منع سلطان (قوله بحر بحثا) عبارة  
 وفي المبدوء الاستطاعة رفع الموانع اه فينبغي أنه إذا نسي العين لا يبحث لأن النسيان مانع وكذا الوجه في بانه  
 حتى مضى الغد كما لا يخفى ولذا قال في غاية البيان وحدها التبرؤ وتنفيذ الفعل على ارادة المتهاراه (قوله صدق  
 ديانة) فان لم يأت له ذم منه أو لغيره عذر لا يبحث كانه قال لا يثبت ان خلق الله تعالى اناني وهو اذا لم يأت لم يخلق  
 الله تعالى انانيه ولا استطاعة الاتيان المقارنة والالاتي اه شلي (قوله لا قضاء على الاوجه) لانه وان كان  
 مشتركا بينهم لكن تعرف استعماله عند الاطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه وهو سلامة آلات  
 الفعل وصحة أسبابه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصدق القاضى في خلاف الظاهر شلي عن السكالك (قوله  
 وقد أظهر الزاهد في الخ) عبارته في المجتبى وفي قوله حقيقة الاستطاعة قبا يقارن الفعل نظر قوي لانه بناء  
 على مذهب الاشعرية والاشعية أن القدرة تقارن الفعل وأنه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان  
 وسائر الكفرة الذين ما نوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليفه بما لا يطاق وكان ارسال  
 الرسل والانبيا وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد ضمانعة في حقهم اه وهو غلط لان التكليف  
 ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات كما عرف  
 في الاصول بحر وفي الشلي عن الاتفاق وزعت المعتزلة أنها سابقة على الفعل واليه ذهب أكثر الكرامية اه  
 (قوله لا تخشى بغير اذن الخ) محله فيما اذا قال له زوجته أو عبده أو ماله أو قال لا أكلم فلانا الا اذن فلان فانه لا يتكرر  
 الاذن بحر (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) أي مادام الذكاح باقيا لان الاذن انما يصح عن له المنع فلو اذن لها  
 ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لم يبحث وان كان زوال الملك لا يطل العين عندنا لانها لم تتعد الا على مدة بقائه  
 في الذكاح والمناسب للسارح زيادة وأمر وعلم ورضى ليوزع على ما راده على المصنف قال الحلبي وهو يعلم  
 بطريق القياس على ما في المصنف والاذن لا يقدسه من الفهم حتى لو اذن لها بالعبادة ولا عهد لها بالعبادة  
 فخرجت حنت كن اذن لها وهي غائبة أو نائمة لم تنع حنت وهذا قولهما وقال أبو يوسف وزفر الاذن يصح  
 بدون العلم والسمع ويستلزم أن لا يقصد به التهديد فلو قالت له أريد أن أخرج حتى أصير مطابقة فقال الزوج نعم  
 فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا التهديد لا للاذن ولو قال لها اخرجي أما والله لو خرجت يخرسك الله تعالى  
 ونحو ذلك قال محمد لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة ونأهت للخروج فقال الزوج دعوها فخرج لم يكن اذنا  
 الا أن ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضبه اخرجي بنوي التهديد والتوعيد يعني اخرجي حتى نطلق لم يكن  
 ذلك اذنا (قوله أو حرق) أي غالب فيها بحر (قوله أو فرقة) ظاهره ولو خرجت في اذنه لا يقع وحزوه (قوله دين)  
 لانه محتمر كلامه فاستعار معنى حتى لانه كنهه خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى (قوله وتعمل عينه الخ) فلو  
 خرجت به بذلك لا تطلق أخرى (قوله ولو نهماها به ذلك) أي عن الخروج صبح وأجمعوا أنه لو اذن لها في خرجة  
 ثم نهاها عن تلك الخرجة فان نهيها يعمل ولو اذن لها ثم قال كلمانيستك فقد أدنت لك فيها لم يصح نهيها أبو السعود  
 (قوله للحاكم) بم القاضى والوالى يوم ما صرح في المنع (قوله لا يبحث) ولا يقال ان هذا النقل بأمره فيصحت  
 لان الحاكم لا يصير مأمورا برفع الامر اليه أقامه المصنف (قوله لانه لغاية) أشار به الى الفرق بين التلفظ  
 بالاباذن وبحق وبالآن وأوضحه في البحر فقال والفرق أن في الاول المستثنى خروج مقرون بالاذن لانه مفرغ  
 للمنعان فصار المعنى الاخرى بما لمصقاه فاما لم يكن ملصقا بالاذن فهو داخل في العين فيبحث به وفي الثاني الاذن  
 غاية أما في حق فظاهر وأما في الاقتصار بالا فيها التعذر استثناء الاذن من الخروج وبالمرأة فينتهي المحلوف  
 عليه اه (قوله صدق) أي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بحر (قوله براديه نسبة السكنى اليه) هو  
 على تقدير مضاف أي ذات نسبة السكنى اليه أي الدار المسكونة له فلو دخل داره لان ملكه وهو غير ساكن  
 فيها لا يبحث وعن محمد أنه يبحث لانها مضافة الى المالك بملك الرقية والى المستأجر ملك المنفعة وبكلامه ناهية  
 (قوله ولو تبعها) حتى لو حلف لا يدخل دار أمته أو بنته وهي تسكن مع زوجها حنت بالداخل كافي لغاية (قوله  
 أو باعارة) الا اذا عارها له بالتخفيف فيها وإيمه قد دخلها الحالف فانه لا يبحث كافي للعمدة والوجه فيه ظاهر كافي للغير  
 والجوى لانه لا يقال لها دار سكنى (قوله باعتبار عموم الجاه) متعلق براديه نسبة السكنى اليه مع التعميم المذهب  
 في الشرح فانه بم الدار المسكونة وغيرها فأعاد السارح أن هذا العموم ليس من قبيل الجمع بل من قبيل التعميم

لانه المعارف تنزه (على رتبة المراتب)  
 كرض أو سلطان وكذا اجنود أو نسيان بحر  
 بحثا (وان نوى) بما (القدرة) الخفية  
 (صدق ديانة) لا قضاء على  
 المقارنة للفعل (صدق ديانة) لا قضاء على  
 الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد أظهر  
 الزاهد في اعتزاله هذا في المجتبى كما أظهره  
 في الفتية في موضعين من الفاظ (الاباذن)  
 (لا تخشى) بغير اذن أو (لا تخشى)  
 أو بأمرى أو بعلى أو برضاى (شرط اذن)  
 (سكنى) خروج اذن (الفرق) أو حرق  
 أو فرقة ولو نوى الاذن من دين وتعمل  
 عينه بحر وجهه من قبل اذن ولو قال  
 خرجت فقد أدنت لك سقط اذنه ولو نهاها  
 بعد ذلك صح عند محمد وعلمه الفتوى  
 ولو الجدية وفي الصيرفة حاشى بالطلاق  
 لا ينقل أهله البلد كذا أرفع الامر  
 فيبحث رجلا بذنه فسقط أهله لا يبحث  
 فيبحث (قوله) (الآن أو حتى) أدرك  
 لانه لغاية ولو نوى التسعد صدق الحلف  
 لا يدخل دار فلان براديه نسبة السكنى  
 اليه بحر ولو تبعها أو باعارة باعتبار عموم  
 الجاه

وقد عناه ون محلي الحقيقة فردا من افراد  
 الجواز (أو) حاف (لا يضع قدمه في دار دن  
 حث بدخلها مطلقا) ولو حافيا أو راكبا  
 تقرر أن الحقيقة متى كانت متعذرة أو  
 مهيورة صبر إلى الجواز حتى لو اضطلع ووضع  
 قدميه لم يثبت (وشرط الحث في) قوله  
 (ان خرجت مثلا) فانت طالق أو ضربت  
 عبدك فبدي حر (اريد الخروج) والضرب  
 (فعله فوراً) لانه قصد المنع عن ذلك الفعل  
 عرفاً ومدار الإيمان عليه وهذه تسمى عين  
 الفور فتزد أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 باظهارها ولم يخالفه أحد (و) كذا (في)  
 حلقه (ان تغتدي) فكذا (بعد قول الطالب)  
 فقال (تغتدي) شرط الحث (تغتديه معه)  
 الطعام المدعو اليه (وان ضم) إلى ان  
 تغتدي (اليوم أو معك) فبدي حر حثه  
 بطلاق التغدي (زيادته على الجواب فجعل  
 مستنداً وفي طلاق الاشياء ان التراضي الا  
 علم بنية الفور ومنه طلب جاعها فثبت فقال  
 ان تدخل في البيت فدخلت به دسكرك  
 شهوته حث وفي البحر عن المصنف طول  
 التيمم لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوثق  
 الصلاة فسلمت أو اشتغلت بالوضوء له لالة  
 المكتوبة أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه  
 عذر شرعي وكذا عرقاً (مركب العبد المأذون)  
 والمكاتب (ليس له لولاء في حق المبيع الا)  
 بشرطين (اذا لم يكن دينه مستغرقاً) قد  
 نواه) في ثبوت الحث (حلف لا يركب فإلين  
 على ما يركبه الناس) عرفاً من فرس وحمار  
 (فلو ركب ظهراً انسان) أو بهيمة أو بقرة أو  
 فيلاً (لا يثبت) استحصانا بالابنية ظهرياً  
 قلت ويذهب في حثه بالعبر في مصر والشام  
 والقبيل في الهند للتعارف فانه المصنف ولو  
 حل على الدابة مكرها فلا حث لحلفه لا يركب  
 فرساً فركب برذوناً أو بعكسه لان الفرس  
 اسم للعربي والبرذون اسم للهمجي والخليل  
 بعم هذا لولاء بالعبودية ولو بالقارسية  
 حث بكل حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب  
 مركباً حث بكل مركب سبيغة أو بحملا  
 أو دابة سوى الأدهى

قانه تمتنع عند تأبل هو من يوم الجواز أي من الجواز اعم (قوله محل الحقيقة) الاضافة للسان أو من اضافة  
 المدلول إلى الدال لأن الحقيقة الكلمة (قوله حث بدخلها مطلقاً) وذلك لانصرف اليقين إلى الدخول  
 أي عرفاً من زيادة (قوله متعذرة) نحو وافته لا أكمل من هذه الخلة اه حلي (قوله أو مهيورة)  
 كما في مثالنا اه حلي (قوله حق لو اضطلع) أي خارج الدار ووضع قدميه فيها اه حلي (قوله ان خرجت  
 مثلا) أشار به إلى أنه لا يختص بشال ولو قال لا مراة عند خروجها من المنزل اذا رجعت إلى منزلي فانت  
 طالق ثلاثاً لم يثبت فلم يخرج زماناً ثم خرجت ورجعت وهو يقول نوبت الفور فظاهر أنه يصدق لانه  
 لو قال ان خرجت ولا يثبه بنصرف إلى هذه الخرجة فكذا اذا قال ان رجعت ونوى الرجوع بعد هذه الخرجة  
 كان أولى أن ينصرف إلى الرجوع عن هذه الخرجة كما في المحيط (قوله فعله) أي المذهب كور من الخروج  
 والضرب (قوله فوراً) مأخوذ من فارت القدر اذا غلت واستعير للسرعة ثم سببت به الحالة التي لا ريث فيها أي  
 لا يبط وقيل جاء فلان من فوره أي من ساعته وسببت هذه اليقين به باعتبار فوران الغضب قال الاتقاني وهي  
 كل عين خرجت جواباً للكلام أو بناء على أمر فتتقدم بذلك دلالة الحال ولا يثبت في عينه استحساناً خلافاً لفر  
 وخلاف زفر مذكور في التحفة (قوله لانه) أي الحالف وفي نسخ بدون ضمير (قوله عرفاً) والمنع باعتبار العرف  
 في نحو ذلك انما يكون في الفور فكأنه قال ان خرجت الساعة فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يثبت وكذا  
 اذا ترك العبد ساعة بحيث يذهب فور ذلك ثم ضربه لا يثبت (قوله تغتدي أبو حنيفة باظهارها) وكانت اليقين  
 في عرفهم قسمين مؤبدتين وهي أن يحلف مطلقاً ومؤقتة وهي أن يحلف أن لا يفعل كذا اليوم أو هذا الشهر  
 فأخرج أبو حنيفة بين الفور فالتناس كاهم بحالها فيقال في الفقه كله بحر ملخصاً وظاهر هذا أنه لم يخالفه بمجهز  
 فيها (قوله ولم يخالفه أحد) قد مر في نقل الاتقاني عن التحفة مخالفة زفر (قوله تغتديه معه ذلك الطعام)  
 فاذا تغتدي في يومه في منزله لا يثبت لانه يمين يقع جواباً تضمن إعادة ما في السؤال والمسؤول الفداء الحلال  
 فينصرف الحلف إلى الفداء الحلال لتنع المطابقة بحر (قوله أو معك) فيه أنه لم يرد على السؤال لأن السؤال فيه  
 اقلية مع أيضاً فالصواب أن يقول المصنف بعد قول الطالب تغتدي كذا في الكثر اه حلي بإيضاح (قوله  
 حث بطلاق التغدي) الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغتدي معه أو في بيته مثلاً في هذا اليوم وبالنظر إلى قوله  
 معي تغتديه معه ولو في غير هذا الوقت ولا يثبت ان تغتدي مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه (قوله ان لتراضي)  
 فلا حلف ان رأى فلان بالضرب فالثبوت على القريب والبعيد والضرب متى شاء الا أن يعني الفور ولو حلف  
 بضرب بن غلامه في كل حق وباطل أي ان شكى اليه وايس له نية فهو على أن يضربه كلما شكى اليه ولا يكون عينه  
 على قول الشكاية ما لم ينو ذلك اه (قوله طول التناجر الخ) فاذا تناجرت معه بعد هذا اليقين أن فعلت احد  
 ما ذكر بعد ثم دخلت لا يثبت لهدم انقطاع الفور وكذا يقال فيما اذا حلف بالخروج قتلاً (قوله وكذا لو خافت  
 فوت الصلاة) فظاهر أنه لو لم تحث فوترها وصلتها بقطع الفور هو يثاب في قوله بعد أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة  
 فانه مطلق بل يشمل الفضا (قوله أو اشتغلت بالوضوء) ولو اشتغلت بالتطوع أو بالوضوء له أو أكلت أو شربت  
 حث لان هذا ليس بعذر شرعي بحر (قوله لانه عذر شرعي) فصار مستثنى من عينه (قوله وكذا عرقاً) فانه يقال  
 فيه انهم لم تناخروا فامتنعوا الصلاة (قوله مركب العبد الخ) يعني لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة  
 عبداً فانه يثبت بالشراطين بحر (قوله والمكاتب) لان ملكه ليس يضاف إلى المولى لا ذاتاً ولا يدا بحر (قوله  
 اذا لم يكن دينه مستغرقاً وقد نواه) ههنا صواب أربع الاول أن يكون على المأذون دين مستغرق فركبته وكسبه  
 فلا يثبت لان هذا المركب ليس له الذاتية أن لا يكون عليه دين مستغرق ولا يمكن نوى بحر فركب فلان مركبه  
 الخافس به فلا يثبت الذاتية أن لا يكون عليه دين ولم ينو مركب العبد فلا يثبت لان الملك وان كان فلان لكن  
 يضاف إلى العبد فافاضت الاضافة إلى المولى فبدون النية لا يتناولها الافظاه اربعة ما في المصنف أبو السعود  
 (قوله لا يثبت استحصانا) لان أوهاج الناس لا يندى إلى هذا اه واقعات (قوله ولو حل على الدابة مكرها)  
 أي لو لم يكره على الركوب فركب حث (قوله ولو حلف لا يركب الخ) هذه المسئلة بعينها تقدمت في المتن مع  
 استخلاص الحكم في الجزم مثله فليحذر اه حلي والذي في التروا الجموي والهندية الاقتصار في الثبيل على قوله  
 لا يركب تركباً أو تغتدي الهنسية أن ماله كفي الشرح رواية هشام وقال الحسن في الجزم لا يثبت أي يركب



ولذا قال في الشربة لابلابة قد يقال ان المراد بالاكل الانفاق في أى شئ فيجوز به اه قائل (قوله لان الحقيقة  
 معجورة) صوابه متعذرة كما عبر به في ابضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال معجورة لم يفرق بين المتعذرة  
 والمعجورة قال صاحب الكشف المتعذرة لا يتوصل اليه الا بمقتضى كمال التخلية والمعجورة ما يتيسر اليه الوصول  
 السكن الناس تركوه كوضع القدم اه حلي (قوله لم يبحث بأكل ما يخرج منها) ظاهر عبارة انه يبحث  
 بأكل منها والحالة هذه فبني في قوله لا يبحث وان فواها فليجوز اه حلي قلت هما قولان كما تقدمه عبارة النهر  
 قال أبو السعود ما في الولو الجلية هو الصحيح (قوله لتعين الجواز) فاذا نوى خلاف الظاهر لا يقبل وان كان حقيقة  
 وله شاهد كثيرة بجر (قوله فالتأكل اهل العرف انما يأكلونه مطبوخا) أى فلا يبحث بأكله اسكونه دخله صنعة  
 جديدة اه حلي (قوله لا بالابن) مثله الزبد (قوله فتعقد العين عليها) أى ولا يصار الى الجواز (قوله من هذا البسر)  
 بضم الباء صحاح (قوله بأكل رطبه الخ) نشره رتب (قوله وغيره) بالهاء المشناة من فوق (قوله وشبهه) به رزه) هو ما خثر  
 من اللبن أى نحن بهد ما استخرج ماؤه نهر قال العلامة باكيره وبكسر الين المجبة ابن يقلى فيخثر جدا ويصير  
 فيه جوضة (قوله لان هذه صفات الخ) قال في النهر ولا يخفاه أن صفة البسورة والرطوبة واللينة به قد تدعو  
 الى العين بحسب الاثر من جهة فاذا زالت زال ما عقد عليه العين فاذا أكله فقد أكل ما لم تنفذه عليه العين اه (قوله  
 بخلاف لا يكلم هذا الصبي) هذا اذا لم ينو الحقيقة فتعقد العين فلو نواها تعقدت به لانه نوى حقيقة كلامه  
 والظاهر لا يخفاه شربة لابلابة عن البرهان (قوله ولد الشاة) أى في السنة الاولى أبو السعود (قوله لانها غير  
 داعية) وذلك لان صفة لصيا والتبوية وان كانت داعية الى العين لكن هجرانه لاجل صباه أى أرتب ويسته  
 منهى عنه شرعا لان امرنا بحمل أخلاق العتيان ومراجعة الصبيان فكان معجورا شرعا والمعجور شرعا كالمعجور  
 حادة فلم يعتبر الداعي أبو السعود عن الزبلى وكذا الحل فان صفة الصغر في هذا ليست داعية الى البرهان  
 الممنوع منه أكثر امتناعا عن لحم الكلب وفيه نذر اذا ناسلم أن الشارع منع الهجران مطلقا فقد يجوز ووجه  
 بأن كان الصبي يتكلم بما هو معصية أو كان الحالف يحضى فتنة أو فساد عرضه بكلام من ذكر ولا نسلم أن صفة  
 الحل غير داعية بل هي داعية لأن أكله لا يحمد أكثره رطوبة بخلاف الكلب فان لحمة فيه مزيدة فتوبة  
 للبدن وأجيب عنه بأن الايمان بنهاها العرف وأهله يفضلون الحل ويبتذونه وكذا الصبا فانه لما كان  
 سبب الشفقة في الشرع وعند العامة كان غير داع وعماذ كنادر لا يبي عليه حكم فانصرفت العين الى الذات  
 وهي هي والتغير الصفات (قوله اذا كان بصفة داعية) أى متلبا بصفة تدعو به على العين (قوله تقيد به)  
 ذكر تبأ ويل الصفة بالوصف (قوله زال العين) الاولى زالت لان العين مؤتمنة بما عاها كما مر (قوله وما لا يصلح داعية)  
 أى والصفة التي لا تصلح باعثة على العين (قوله اعتبر في المنكر) كلاً أكل صيا فكم شابا ذكر الصغر في اعتبر  
 نظر اللفظ ما (قوله دون المعترف) كلاً مثله الثلاثة (قوله لانها صفة داعية) أى ما ذكر من الجنون والكفر داع  
 الى العين لان الجنون قد يطر به اذا كلفه والكفر بغض شرعا (قوله وفي لا يكلم رجلا فكم صيا حنت) لان  
 اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة كما مرح به ابن الكمال في تصحيح السراجية وله كنه في العرف لا يسمى  
 فالحق القول الثاني قاله الحلبي (قوله كلابكم صيا فكم بالغ) لانه صار مقصودا بالحلف لكونه هو المعترف  
 للمعروف عليه فيجب تقييد العين به وان كان حراما حلي عن البحر (قوله الى الثلاثين) وقيل الى ثلاث وثلاثين  
 (قوله فصار جنة) بتشديد النون حلي عن الدراستي ونقل العلامة الامقاطي عن الجوزي فيه ثلاث لغات  
 سكون الباء وضمة السبعاء والتفيل وأولها أقواها وثالثها أضعفها (قوله كذا في نسخ الشرح) أى نسخ المتن  
 الذي شرح عليه المصنف وهو المواقف لمافي البحر (قوله وفي نسخ المتن) أى المجردة عن الشرح (قوله لم يبحث)  
 لانها صفات داعية الى العين فتقيد به (قوله فأكل حبسا) فسر في البدائع بانه اسم لقر ينقع في اللبن وينشرب  
 فيه وقيل هو طعام يخدم من غرو يضم اليه شئ من السمن أو غيره والغالب هو الترف فكانت أجزاء التمر يحالها فينبى  
 فلا سم اه (قوله وفي الاصل الخ) فلو حلف لا يأكل هذا الطعام ان كان بقدر على أكله كله دفعة واحدة لا يبحث  
 سبي بأكل كاه وان لم يقدر حنت بأكل بعضه وهو الاصح المختار لما احتجنا ولو حلف لا يأكل من هذه  
 النامية فأكل بعضه حنت (فرعان) الاول قال ان أكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طاق ثلاثا وان لم أكله  
 اليوم فامته حنة فكل النصف لم يبحث لانعدام شرط الجنة بالعين وهو أكل الكل أو ثلثه الكل الثاني لو أخذ

لان الحقيقة معجورة ولو الجلية وفي الهبط  
 لوني أكل عينه لم يبحث بأكل ما يخرج  
 منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف  
 بهما السجدة وينبغي أن لا يصدق قضاء العين  
 الجواز زاد في النهر فان قلت صرف العين لعينه قلت  
 يؤكل عرفا فينبى صرف العين لمعنه قلت  
 أهل العرف انما يأكلونه مطبوخا (وفي الشاة  
 بحث بالعم خاصة) لا بالابن لانها مأكولة  
 فتعقد العين عليها (ولا يبحث في) حافة  
 (لا يأكل من هذا البسر أو الرطب أو اللبن  
 بأكل رطبه وغيره وشبهه) لان هذه صفات  
 داعية الى العين فتقيد به (بخلاف لا يكلم  
 هذا الصبي أو هذا الشاب فكمه بعد ما شاع  
 أولا بأكل هذا الحل) بفحنتين ولد الشاة  
 غير الجلية والأصل أن الحالف عليه اذا كان  
 بصفة داعية الى العين تقيد به في المعترف  
 والمنكر فاذا زالت زال العين وما لا يصلح  
 داعية في المنكر دون المعترف وفي المجتبى  
 حلف لا يكلم هذا الجنون فبرئ أو هذا  
 الكافر فالتم لا يبحث لانها صفة داعية  
 وفي لا يكلم رجلا فكم صيا حنت رقبلا  
 كلابكم صيا فكم بالغ لانه بعد ما بلغ يدعى  
 شابا وفي الى الثلاثين فكم الى خمسين فشيخ  
 (أولا يأكل هذا الغيب فصار زيبا) هذا  
 وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر  
 مما لا يبحث به (أولا يأكل هذا اللبن فصار  
 جنة) أولا يأكل من هذه البيسة فأكل  
 فراريجها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن  
 فرخها (أولا يذوق من هذا الخمر فصار خلا  
 أو من زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار  
 لوزا) أو منه شاة لم يبحث بخلاف حلفه  
 لا يأكل غمرا فأكل حبسا فانه يبحث لانه  
 غير مفت وان ضم اليه شئ من السمن أو غيره  
 بحرفيه الاصل فيما اذا حلف







لا يطلق على ما ذكره في أن يعجز عن عدم حننه وتقدم ما عن الجوى (قوله ما يباع في مصره) أي ما يكسر والظهر  
 في التنوير فلا يبحث برأس الجراد والعصفور كما في مسكين (قوله اعتبارا للعرف) فوجب على الملقى أن يفتي  
 بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الخائف اهـ بجر (قوله التفاح) يضم التاء وتشديد الفاء مفتاح (قوله  
 والبطيخ) بكسر الباء أخضر كان أو أصفر وفي لغة لاهل الجواز جعل الطاء مكان الباء وذكر السرخسي أن البطيخ  
 ليس من المأكلة وما في الكتاب رواية القدوري وهو رواية عن أبي يوسف (قوله والمشتمل) بكسر الميم  
 ومضممه ما وضعهما الايمان في المختار والاختار نظما لاجه وروى عبد الرحمن الشافعي تحنى التعرير (قوله  
 خلاف عصر) أي لا خلاف حج وأدلة (قوله والعبرة للعرف) لمحوه في شرح مسكين والبصر (قوله ما بعد فاكهة)  
 الفاكهة اسم لما ينسكه به قبل الطعام وبعده أي ينتم به زيادة على المعتاد ومن نظم سبدي على الاجهوري  
 قدم على الطعام فتأخونا \* والتين والمشمش والبطيخا  
 وبعده الاياض كثرى رطب \* وثلث الرمان أضاء العنب  
 ومعه الخيار والجوز \* قنا وتفتح كذا الموز  
 (قوله ما ليس من جنسه حامض) كالتين والعسل والسكر والرطب والتروخ مخرج ما كان من جنسه حامض  
 كالعنب والبطيخ والرمان والاياص فلا يبحث به أفاده في البصر (قوله بأكل خبيص) قال في الصحاح الخبيص  
 معروف والخبيصة أخص منه اهـ وفي القاموس الخبيص المهول من التمر والسمن والخبيصة طعنة يقبل بها  
 الخبيص في الظنير اهـ وفي أوائل السيوطي أول من خبص الخبيصة عثمان رضى الله تعالى عنه خلط بين العسل  
 والتين من الدقيق ثم دث به الى النبي صلى الله عليه وسلم في منزل أم سلمة فوضع بين يديه فقال من دث بهذا  
 قالوا عثمان فرفع وجهه الى السماء وقال اللهم ان عثمان يسترضيك فارض عنه (قوله لكن المرجع فيه الى عادات  
 الناس) الاولى خذف لكن قال في البصر وحاصله أن الحلوى والحلوة واحد وهذا ليس عرفنا فان الحلوى  
 في عرفنا اسم للعسل المطبوخ على النار بنشاء ونحوه وأما الحلوة والحلوة فاسم لسكر أو عسل أو ماء عنب طبخ  
 على النار وقد حقي صار جامدا كالعقيد والقانيد والحلاوة الجوزية والسحمية ونحوها اهـ (قوله فلا حنت  
 الخ) أي لعدم اطلاق لفظ الحلوة عليها (قوله في قانيد) هو حلوا تصعل كالكدن والاصابع (قوله والادام)  
 هو بكسر الهمزة ووجهه آدم كاهاب وأهب ويسكن للتخفيف (قوله ما به طبع به) عبره كانه لكثرة امتزاجه فأن  
 مقام الصبغ بالتوب غير وهو يضم الياء التحتية على البناء للمفعول ويعدي بالياء جوى وفي المصباح الصبغ  
 ما يصبغ به من الادام ومنه قوله تعالى وصبغ لآكلين والجمع صباغ (قوله اذا اختلط) ظرف لقوله به طبع  
 (قوله لذوبه) جواب سؤال حاصله أن الملح لا يصبغ الخبز وحاصل الجواب انه يصبغه في القم لذوبه فيه ونقصه من  
 الزيلعي الادام بالمانع صحيح في الملح أيضا اعتبارا انه يذوب في القم ويحصل به صبغ الخبز أفاده في البصر (قوله هو  
 ما يؤكل مع الخبز غالبا) لأن الادام من المواد وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الخبز موافق كاللحم والبيض  
 ونحوه (قوله به يفتي) أي للعرف وفي المحيط وقول محمد اظهروه أخذ الفقيه أبو البيث (قوله وفي البدائع  
 الجوز الخ) قال في المحيط ما روى أن الجوز واللوز من الفاكهة هو في عرفهم أمان عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه اهـ  
 قلت والمعتبر في هذا الباب العادة أي العرف كما ذكره المؤلف في شرح الملقى (قوله لانه لا يؤكل الا كذا) بخلاف  
 اللحم والبصل فانهم ما يؤكلان على غير هذا الوجه (قوله وهذا ان وجد طعمه) أي حننه مفيد بوجود طعم الفلفل  
 (قوله ويزاد في الزعفران) يعني اذا حلف شخص لا يأكل زعفران فأكاه عز وجل الطعام لا يبحث الا اذا ثبت  
 عينه والعلة ما ذكر في الفلفل (قوله وفي لا يأكل لبننا) متعلق بقوله الا في يبحث قال الحلبي والظاهر أنه  
 يبحث اذا كان اللبن كذا احتجرا عن الايز كافي من السويق الآن يفرق بأن هذا مطبوخ بخلاف السويق (قوله  
 والى رأسه الخ) قال في الهندية حلف لا ينظر الى فلان قرأه من خلف ستر أو زجاجة يمين وجهه من خلفها  
 حنت بخلاف ما لو نظر في مرآة قرأى وجهه اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد  
 لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى  
 بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئا أقل من النصف فلم يره اهـ  
 لمصافا فاد أنه لا يبحث برؤية الرأس وحدها ويبحث برؤية الظهر وبرؤية أكثر البطن والصدر فبين أن تكون

(والرأس ما يباع في مصره) أي مصر الخائف  
 اعتبارا للعرف (والفاكهة المصاح والبطيخ  
 والمشتمل) ونحوها (الانصب والرمان  
 والرطب) خلافا لما خلاف عصر والعبرة  
 للعرف فيصنف بكل ما بعد فاكهة عرفنا ذكره  
 الشفي وأقر المصنف (والحلوى ما ليس من  
 جنسه حامض فيصنف فيه الى عادات الناس فلا  
 وسكر) لكن المرجع فيه الى عادات الناس فلا  
 حنت في قانيد وعسل وسكر ما يصبغ به الخبز  
 عن الظاهرية (والادام ما يصبغ به الخبز  
 اذا اختلط به) كحل وزيت رملج الخ  
 في القم (لا اللحم والبيض والخبز) كما في البصر  
 هو ما يؤكل مع الخبز غالبا به يفتي (سما في البصر  
 من التذيب وقبه قابو كل وحده غالبا كثر  
 وزبيب وجوز وعنب ويطبخ ويقل وسوا  
 التمر كدليس ادا ما الا في موضع يؤكل تبعا  
 التمر غالبا اعتبارا للعرف وفي الذرائع الجوز  
 للخبز غالبا وبإيه ادم (فروع) حلف  
 رطبه فاكهة وبإيه ادم (فروع) حلف  
 لا يأكل لحما ولا آخر بصل ولا آخر فلفل  
 فطبخ حنوبه كل ذلك فاكهه الا كذا وهذا ان  
 صاحب الفلفل لانه لا يؤكل الا كذا وهذا ان  
 وجد طعمه ويزاد في الزعفران رؤية عينه  
 وفي لا يأكل لبننا فطبخه بارز أو لا ينظر الى  
 فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه  
 لم يبحث والى رأسه وظهره ويطبخ حنت

الواو في كلام الشارح يعني أو غير أن الأولى له حذف الرأس فتدبر (قوله بمس اليد والرجل) تقييده بمما يفيد  
أنه إذا مس غيرهما لا يحنث وفيه نظرو قد يقال انما قيد بمما ذكرهما في النظر أي فامس يحذف النظر في ذلك  
فلا ينافي أنه يحنث بمس غيرهما (قوله عرض عليه ألين) مراده بالعين التعليق بدليل قوله أن الشاهد يقول  
للزواج تعليقا أما ألين بالله تعالى فنقل في أول آيات البصر عن الولو الجنى رجل قال لا تحرق الله فتعلقن كذا أو قال  
والله فتعلقن كذا أو قال لا تحرقن أن أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجنب الحلف يكون كل منهما حاله إلا أن قوله  
نم جواب والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا فعلن وإن أراد المبتدئ الاستحلاف  
وأراد الجنب الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لأن كل واحد نوى ما يحتمله لفظه وإن أراد المبتدئ الاستحلاف  
وأراد الجنب الحلف فالجنب حالف والمبتدئ لا لأن كل واحد منهما نوى ما يحتمله لفظه وإن نوى واحد منهما شيئا  
ففي قوله الله الحالف هو الجنب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ (قوله حلي) (قوله كان حائفا) وجهه ظاهر لأن  
الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال (قوله لكن في فوائد شيخنا) استدراك على قوله في الصحيح فانه يقتضي  
أن مقابله ضعيف (قوله لا يصير حائفا) كأن وجهه أن ألين ليس مصر حائفا فلا تميز لكن تقدم في كتاب الطلاق  
عن الخلاصة قبل له ألت طلقها تطلق بيل لأنهم قال في الفسخ ينبغي عدم الفرق للعرف وهذا يرجح القول الأول  
وسبأني في آخر كتاب الإيمان ما يؤيده أيضا (قوله من التعاليق) حذفه أولى وتنسخ العبارة بدونه  
(قوله لا يصح) أي عينا (قوله على الصحيح) الذي تلخص من العبارة أن في المسئلتين تصحيب (قوله المترادف)  
خرج غير المترادف فلو كل لفتين ثم فصل بزم بعد فاصلا ثم كل لفتين وهكذا لا يكون غداء (قوله الذي  
يقصده الشيع) فلو كل ثم أوشرب لسا لا يحنث أن كان غير يوسى كما يأتي (قوله وكذا التعنى) والصور  
كذلك على الظاهر (قوله ولا بد أن يأكل أكثر من نصف الشيع) الظاهر أن المراد من الشيع شعبه المعقولة  
لا الشري كالثلث وظاهر التقييد بأكثر الشيع عدم الحلف بأكل نصف الشيع (قوله وينبغي اعتداده للعرف)  
لأن الأصل كل قبل طالع الشمس لا يسمونه غداء (قوله في البصر وأشار المصنف رحمه الله تعالى أنه لو حلف  
لبأنه غدة وقتاء به طالع الفجر إلى نصف النهار فقد بر وهو غدة لأنه وقت الغداء كما في البدائع وأما الخطوة  
فمن طالع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى نصف النهار لأنه وقت الصلاة الغنى (قوله لو حلف  
لمعطين فلا ناحق خطوة فوق الخطوة من حين تبيض الشمس إلى أن تزول وإن قال عند طالع الشمس أو حتى  
تطلع الشمس فانه من حين أن تطلع إلى أن تبيض شلى عن السكال (قوله ثم لا بد أن يكون) أي التغذى ومنله  
التعنى والصور (قوله وغداء كل بلدة ما تعارفه أهلها) يعني عنه الذي قبله (قوله بعد صلاة العصر) بين  
ابتداءه ولم يذكر غايته والظاهر أنه إلى قبل نصف الأول من الليل وحزرة نقلا (قوله والصور) هو يضم السين  
الأك في هذا الوقت ويقعها اسم لما يؤكل فيه أبو السعود (قوله بعد نصف الليل) حتى لو حلف لا يتحرق فأك  
في هذا الوقت حنت عني وهذا هو القول عن أبي يوسف وروى المعلى عن محمد فحين حلف لا يكاه إلى الصور  
فاذا دخل ثلث الليل الأخير فليكن له لأن وقت السحر ما قرب من الفجر وفي النهار لأن السحر لما كان من الثلث  
الأخير سمي ما يؤكل في نصف الثاني لقربه منه سحر وافتح السين والأصل كل فيه سحر (قوله أو قال إن  
شربت الخ) لا حاجة إلى ذكر قال أو أعاذ كره لدفع أنه جمع بين العبارتين في عينه (قوله وهو ذلك) كلابركب  
أولا يقتل أو لا يسهل ونوى الخليل أو من جنابة امرأة معينة أو بالاجارة أو الأعاة أفاده في النهر (قوله  
لم يصدق أصلا) أي لا قضاء ولا دابة لأن الذبة انما تعلق في الملقوط فتعين بهض محتملانه وما نواه في لفظ غير  
مذكور نصا فلم تصادف النية محلها فلفظ والتصديق أن هذا ليس من المقتضى لأنه ما يقدر لتصحح المنطوق بأن  
يكون للكلام بدونه كذا ظاهرا كرفع الخطأ والنسيان أو غير صحيح شرعا كما عني بعدك عني فيقد يرفع حكمهما  
وبعنه مبنى وقول القائل لا أكل خال عن ذلك ثم المفعول أعني الماء كقول من ضروريات وجود فصل الأكل  
ومنه ليس من المقتضى بل من باب حذف المفعول لكن هذا المحذوف لا يقبل التخصيص لانه ليس في حكم  
المنطوق لتناسبه وعدم الالتفات إليه أذ ليس الغرض إلا الأخبار بمجرد الفعل على ما عرف أن الفعل المتعدي  
قد ينزل منزلة اللازم (قوله وقبل يدين) وهي رواية عن الثاني واختارها الخصاص لأنه مذكور تقديره وان لم يذكر  
نمساويين الخصاص كتاب الحبل على هذه الرواية والصحيح ظاهر الرواية نهر وشلي (قوله كالونوى كل الاطعمة)

وفي المس بحث بمس اليد والرجل  
عليه ألين فقال نعم كان حائفا في الصحيح كذا  
في الصحيح وغيرهما قال المصنف هذا هو  
الشاهد ولكن في فوائد شيخنا عن التناخية  
أنه بنم لا يصير حائفا هو المصنف ثم فرع أن  
ما يقع من التعاليق في المصنف على  
يقول للزوج تعليقا فلول نعم لا يصح على  
الصحيح (التغذى الأكل المترادف الذي  
يقصده الشيع) وكذا التعنى ولا بد أن  
يأكل أكثر من نصف الشيع وهو ما بعد طالع  
الفجر وفي البصر من الخلاصة عند طالع  
الشمس قال وينبغي اعتداده للعرف زاد في النهر  
على كل من يسمونه غداء فلهذا هو  
الأكثر فدخل وقت الغداء فلهذا هو  
قلت وكذلك أهل الشام (الذي زوال الشمس)  
ثم لا بد أن يكون (عما يتغذى به) أهل بلد  
(عادة وغداء كل بلدة ما تعارفه أهلها) حتى  
لو شيع يشرب ألين يحنث البدوى  
لا الحضرى زيلبي (والتعنى منه) أي  
الزوال وفي البصر عن الأسجياي وفي عرفنا  
وقت الغداء بعد صلاة العصر قلت وهو في  
عرف مصر والشام (الذي نصف الليل والصور  
هو الأكل بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر  
قال إن أكلت أو قال إن شربت أو لبست)  
أو نكحت ونحو ذلك ففسدى حر (ونوى  
معينا) أي خبر أولينا أو قطنا مثلا (لم يصدق  
أصلا) فحنث بأي شيء أكل أو شرب وقبل  
يدين كالونوى كل الاطعمة أو كل مياه العالم

أى كبايدن لو نوى ~~كل~~ الاطعمة وقتضى منه أن المسئلة مفروضة فيما إذا حذف القهول والذى  
 في البحر والنهر أنهما إذا ذكرهما عبارة النهر قيد بكونه نوى معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يبحث أصلا صدق  
 قضاء قال في المحط حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا وعنى جميع الاطعمة وأجمع مياه العالم صدق قضاء  
 والمذكور في الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو المتيقن فان نوى الكل حتى لا يبحث أصلا صدق قضاء  
 فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان فيه تحققة أصل نفسه اه قال في البحر والفرق بين الديانة والقضاء انما  
 يظهر في الطلاق والعناق وأما في الحلف بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حتى الله تعالى ليس للعبد فيها حق حتى  
 يرفع الخالق الى القاضي (قوله لئنه محتمل كلامه) علة لم دخول الكاف (قوله ولو ضم لان اكل الخ)  
 الاخصر أن يقول ولو ضم الى ما ذكر طعاما وشرابا ونوبادين (قوله لانه نكرة في سياق الشرط) ان قلت الفعل  
 نكرة لتضمنه مصدرًا متكررا كما سر حوايه وهو واقع في سياق الشرط فيجب أن يتم تنصيص نية القضاء بصرف  
 في البحر عند قوله وحت في لا يصوم بساعة لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم  
 ولا يصوم صوما فيجب أن لا يبحث في الأول الا اليوم لانه قول الثابت في ذهن الفعل ضروري لا يظهر أثره  
 في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال وفي إيمان المحبط  
 عن سبويه أن الفعل لا عموم له اه حلي (قوله كالتكررة في النفي) على أن الشرط الثابت يؤل الى كونه في سياق  
 النفي لان الحلف على نية قول الحالف ان ليست نوباديا كذا يقول الى قوله لا أليس نوباديا لا يصدق قضاء لانه  
 خلاف الظاهر فلا يجله الاناضي منه أضافه الكمال (قوله في فعل الخروج والمسكنة) يعني لو قال ان خرجت  
 فمدي حزنوني السفر مثلا وما كنت فلا فاعبدي حزنوني المسكنة في بيت واحد بين ان الخروج منخرج  
 الى سفر وغيره والفعل محتمل التنويع دون التخصيص والمسكنة متوقفة الى كلمة وهي المسكنة في بيت  
 واحد وأعمها أن تكون في بلدة واحدة والمطلق منها أن تكون في دار واحدة وقد بينا أن نية النوع في الفعل تصح  
 وكذلك لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى حسنة لان الحبسة نوع من المرأة بهر وزيلج قال الحلبي ومن هذه  
 التعاليل عرفت أن النية في الامثلة الثلاثة لم تعمل الا في ما عرفت فلامعنى لاستثناء الشارح اياها اه وانما  
 قيد بفعل الخروج لانه لو نوى الخروج الى مكان خاص كخدا لا يصح لان المكان غير مذكور اه (قوله  
 وتخصيص الجنس) أى التخصيص الواقع في الجنس ببعض أنواعه فالجنس امرأة وتخصيصه بكونه باحشية  
 أو رومية تخصيص بالنوع (قوله لا الصفة) فلو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو مصرية لا يصح لانه نية  
 تخصيص الصفة والصفة لم تكن مذكورة حتى تخصص (قوله نية تخصيص العلم تصح ديانة) قال السيد  
 المحمدي في حاشية الاشياء وكما يخص العلم بالنية يخص بقرينة الحال ومنه ما في التتارخانة لو قال من قتل  
 قتيلا فلا ساية يقع على كل قتل في تلك السفارة ما لم يرجعوا وان قال في حال القتال فقتل بذلك القتال وفي شرح  
 الجامع الكبير للصبري ما جاز تخصيصه بارادته وحده جاز تخصيصه بارادة جميع الناس كيف وقد دل الدليل  
 على ارادته أيضا لان المقصود الافهام وتخصيل المقصود من الكلام عند الاطلاق ينصرف الى المتعارف ولهذا  
 حملنا القهول على الجواز المتعارف اه (قوله اجماعا) والذي انفرد به الخصاص صحت قضاءه أيضا أعاده المحمدي واعلم  
 أن المسئلة السابقة من جزئيات هذه القاعدة (قوله ثم قال فويت من بلد كذا) هذا ينافي ما تقدم من انه لا يدين  
 في نية الكونية مثلا الا أن يفرق بين قوله فويت امرأة كوفية وبين قوله فويت امرأة من بلد الكوفة انتهى حلي  
 قلت والى الفرق أشار المحمدي حيث قال قبل لا يشك على هذا ما لو قال لا أستري جارية ونوى مولدة فان نية  
 باطله لانه تخصيص الصفة فأشبه البصرية والكوفية بخلاف ما لو نوى من بلد كذا كذا في الوصول الى تحرير  
 الاصول (قوله فلا حلقه الخ) أى بالطلاق انه ما عصب منه ما لا يثبت انه عصب منه دراهم فرفضه المرأة  
 الى الحاكم فاذعى انه نوى انما فيه لا يصدق الحاكم وعند الخصاص يصدق وانما عصبونا في بين الطلاق اهدم  
 تعلق القضاء باليمين بالله تعالى كما قاله الشارح اه (قوله وفي الوالوجية حتى حلقه نظام وأخذ بقول  
 الخصاص فلا بأس به) فهو في المحمدي منها وهي مشككة لانه ان أراد به الاخذ في الديانة فلا يحتج بقول  
 الخصاص وان أراد به الاخذ قضاء فلا يظهر وجهه اذ لا معنى لاخذ الحالف بقول الخصاص قضاء هذا ان جعل  
 الضمير في قوله أخذ يرجع الى الحالف وان كان راجعا الى القاضي لا يظهر اذ لم يتقدم له ذكر في عبارة الوالوجية

حتى لا يبحث أصلا لئنه محتمل كلامه  
 (ولو ضم) لان اكلت طعاما او شربت  
 (شرابا او) ليست (نوبادين) اذا قال عيت  
 شيادون شي لانه ذكر اللفظ العام المقابل  
 للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فم  
 كالتكررة في النفي والاصل أن النية انما  
 في الملقوط الا في ثلاث فبين في فعل  
 والمسكنة وتخصيص الجنس كعشبة  
 أو عريية لا الصفة ككوفية أو مصرية  
 (نية تخصيص العلم تصح ديانة) اجماعا  
 (نية تخصيص الجنس) ككوفية أو مصرية  
 قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال  
 فليت من بلد كذا (لا يصدق في هذا) وكذا  
 فويت من بلد كذا انسان فلا حلقه الخ  
 من غصب دراهم (به يعني) خلافا للخصاص وفي  
 فاما نوى خاصا (به يعني) خلافا للخصاص وفي  
 الوالوجية حتى حلقه نظام وأخذ بقول  
 الخصاص فلا بأس به

مع تشييت الضمائر وأيضا اليمين لا تكون الا عند القاضى وعليه فتقوله ظالم موقوف موقوف تقديره  
 قاض وحيث كان المحلف القاضى فلا وجه لاخذ بقول الخصاف في تصديقه أنه نوى التخصيص على أن  
 القاضى ليس له القضاء بالضعيف وقول الخصاف ضعيف فان لولو الجنى قال وما قاله الخصاف مخلص لمن حلفه  
 ظالم والقضى على ظاهر المذهب والذى في الخلاصة فان كان الحالف مظلوما يفتى بقول الخصاف اه وفي الاشياء  
 الفتوى على قول الخصاف وهذا ربما يجيد رجوع الضمير في قوله أخذ الى المفتى أى اذا عرض الحالف الحادثة  
 على المفتى وأخبره بأنه حلف ظالما فله فتى أن يقبضه اعتمادا على قول الخصاف وفيه أن المفتى له أن يقبض بالديانة  
 وقدم أن الديانة لا تخص قول الخصاف وليعزّر (قوله وقالوا النبوة) قال في الظهيرية حلف رجل لا تخلف ونوى  
 غير ما أراد المستصاف ان كان اليمين بالطلاق والعناق تعتبرية الحالف ظالما كان أم مظلوما وان كان اليمين بالله  
 عز وجل فان كان الحالف مظلوما تعتبر نيته وان كان الحالف ظالما تعتبرية الحالف اه وهذا اذا كان على أمر  
 في الماضي لأن الواجب باليمين كاذبا لا ثم حتى اذا كان ظالما فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمل لفظه لأنه توصل  
 بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر مستقبل فتعتبرية الحالف على كل حال اه وضوءه  
 للقلندى في تهذيبه والمراد بقوله وقالوا النبوة الخ أى في الديانة لا في القضاء بدليل ما ذكره الامام خواهر زاده من  
 قوله وهذا الذى ذكرناه في اليمين بالله تعالى فأما اذا حلف بالطلاق أو العناق وهو ظالم أو مظلوم فتدوى خلاف  
 الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا أو نوى فيه الاخبار كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله  
 تعالى لأنه نوى ما يحتمل لفظه والله مطلع عليه الا أنه ان كان مظلوما لا يأتى ثم الغموس لأنه ماقطع به حق امرئ  
 مسلم وان كان ظالما أثم ثم الغموس وان كان ما نوى صدقا حقيقة لأن هذه اليمين غموس معنى لأنه قطع به حق  
 امرئ مسلم اه بقى لو حلف بالطلاق أو العناق من غير أن يحمله أحد ونوى تخديص العام والحكم أنه يصدق  
 ديانة لأن هذا من مشمولات القاعدة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وان ظالما لم يستصاف) هذا يخص اعموم  
 قولهم نيّة تخصيص العدم تصح ديانة تيقا الا اذا حلف بالله تعالى وكان ظالما فلا تعتبر نيته بل نيّة المستصاف  
 ووجهه أن اليمين مشروعة لحق المدعى ليمسح المذمى عليه عن اليمين فيحصل المدعى الى حقه وان حلف كاذبا صار  
 مستكبرا بيب اليمين الكاذبة كما أهلك حقه فيكون أهلا كلبسب أهلا كالكفصا واما يحصل هذا المعنى  
 اذا اعتبرت نيّة المستصاف أما اذا لم يكن المدعى عليه ظالما فاليمين مشروعة لحقه حتى تقطع منازعة المدعى  
 من غير حجة فتعتبر نيّة الحالف فيه أفاده الحلبي عن المحيط (قوله ولا تعلق للفتاوى باليمين بالله تعالى) لأن الكفارة  
 حتى الله تعالى ليس العبد فيها حق حتى يرفع الحالف الى القاضى اه وليس المراد أن اليمين لا تعلق بها القضاء  
 أصلا فان القاضى يحلف المدعى به اذا أنكر (قوله من شئ الخ) أى به ليفيد أن تغيير المصنف بدجمله اتفاق  
 فالأنا والنبيل والكوزن مثله (قوله دجلة) بمنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو خبر بفقداد (قوله على الكرعى)  
 هو تناول الماء باقم من موضعه نهرا أو ناء كما في المغرب (قوله لم يحنث) لا تقطاع النسبة الى دجلة (قوله لا يكون  
 الا بعد الخوض في الماء) فانه من الكراع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب انتهى  
 فلا يحنث الا بادخال رجله في الماء الى هذا الحد (قوله لكن في الفتوى فى الخ) وضوءه في المنع عن التلويح حيث  
 قال الكرعى أن يتناول الماء بقبه من موضعه يقال كرعى في الماء أدخل فيه كراعها بالخوض فيه ليشرب  
 وأصل ذلك في الدابة لا تكاد تشرب الا بادخال كراعها فيه ثم قيل للانسان كرعى في الماء اذا شرب بقبه خاص  
 فيه أو لم يحنث فلو شرب بانه لا يحنث اه (قوله فيحنث بغير الكرعى أيضا) كالشرب من اناء لأنه بعد الاعتراف  
 بنى منسوب اليه وهو الشرط وأشار بقوله أيضا الى حنثه بالكرعى وما ذكره المذهب الامام وقالاهما سواء فيحنث  
 في الاولى بالشرب من اناء لأنه المتعارف المفهوم وله أن كلمة من لتبعض وحقيقته في الكرعى وهى مستعملة  
 ولهذا يحنث بالكرعى اجما فحنثت المصير الى الجواز وان كان متعارفا (قوله وفيما لا يتأتى فيه الكرعى كالبر  
 والحب) أى اذا لم يكن نائمتين والاحتث بالكرعى والحب بالخاء المهملة الخاوية والكرامة غطاؤها ويقال لك  
 عندى حب وكرامة يعنى الخاوية وغطاها (قوله ولو تكلف الكرعى) فيما اذا قاله بغير ما (قوله امكان نهرا والبر)  
 قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من لفظه ورفعه يمكن وليس معناه متعلا اه فلا يستقيم معنى العبارة  
 حيثنذ فالصواب اسقاط تصور كما هو في بعض النسخ (قوله في المستقبل) لاحاجة اليه لأن المنعقدة لا تتأتى

وقالوا النبوة للمستصاف لو بطلاق أو عناق وكذا  
 باقمه لو مظلوما وان ظالما فلا مستصاف ولا  
 تعلق للقضاء باليمين باقمه حلف (لا يشرب من)  
 شئ يحنث فيه الكرعى نحو (دجلة فيمنه على  
 الكرعى) منه حتى لو شرب من نهرا أخذ منه  
 لم يحنث وفي الصبر عن الظهيرية الكرعى  
 لا يحنث الا بعد الخوض في الماء لكن  
 في الفتوى عن الكشف أنه ليس بشرط  
 (يحنث من ماء دجلة) فيحنث بغير الكرعى  
 عليه (وقد لا يتأتى فيه الكرعى كالمبر  
 واغيب يحنث بالشرب بالامام مطلقا) حواه  
 قال من الشرا ومن ماء البرايعين الجواز ولو  
 تكلف الكرعى فيما لا يتأتى فيه ذلك) أى  
 الكرعى (لا يحنث) في الأصح لعدم العرف  
 (امكان تصور البر في المستقبل)

في غيره (قوله ولو بطل) قال في غيرهما ولا بين اليمين بانه تعالى والطلاق (قوله وبقيتها) عطف على انعقاد  
 أي هو شرط لها إذا ما بقيت له لكن انما يكون شرطاً في بقائها إذا كانت مقيدة عندها فإذا قال والله  
 لا وفينك غداً فمات أحدهما بطلت اليمين بخلاف اليمين المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء  
 باليمين (قوله) يأتي من زوال الشر بطلالة أبو السعود (قوله) إذا لا بد من تصور الأصل تحقيقه أن المقصود من اليمين  
 ألا الكفارة لذاتها ولا هذا لا تجب الكفارة في القنوع واليمين الغموس مع أنه ما عيّن أن يمتنع عن شرب الماء  
 ثبت فكل عين استحال فيه البر استحال فيها الخنث فلما استحال شرب ماء لم يمكن في الكوز استحال البر  
 فلمنع اليمين استحال الخنث لأن الترتب انما يكون فيما يصح وجوده اهـ شلبي والمراد بالأصل في كلام المؤلف  
 وفي كلامه مصادرة (قوله) لتنعقد في حق الخلف) أي إذا فات الأصل وذلك بأن لا يبر في اليمين (قوله) ثم ترفع  
 به (أي على هذا الضابط وهو قوله مكان البر الخ) (قوله) في حلقه الخ) الجمله في محمل نصب مفعول افتزع  
 فاصل أن الصور أربع انتان في المقيدة واثنان في المطلقة والخنث في واحدة (قوله) أو بنفسه (قوله) متعلق بصعب  
 بقدر المسائل لما في المصنف وتقديره انصب أولى وكذا الحكم لوصف في آناه آخر تبديل النسيبة (قوله) قبل الليل  
 مستغنى عنه (قوله) لا يبحث) وهل يأنم إذا علم أنه لا ماء فيه وقاس ما عن القرطبي في مسألة لصعدن السماء  
 الاثم (قوله) أولاً صادق بما إذا علم عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئاً اهـ شلبي (قوله في الأصح) وقال الاستيعابي انما  
 لا يبحث إذا لم يعلم عدم الماء أما إذا علم أنه لا ماء فيه يبحث بالاتفاق لأنه إذا علم وقت عينه على ما خلق الله تعالى  
 فيه وقد تحقق في عدمه فيبحث حينئذ (قوله) لعدم مكان البر (قوله) لعدم الخنث في الصور الثلاث قال في العناية  
 اعترض بأن البر منه ورفي صورة ادراقة لأن إعادة القطرات المهرقة ممكنة فكان متصوراً واجب بأن البر  
 انما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه بأعادة الماء  
 في الكوز وشربه في ذلك الزمان اهـ شلبي (قوله) كما فرغ) أي من اليمين (قوله) وقد فأنصبه) أشار به إلى الجواب  
 عن اشكال السكال حيث قال ولقائل أن يقول وجوب البر في المماثلة في الحال ان كان بمعنى ثمينه حتى يبحث  
 في ثمن الحال منعناه أي لأنه إذا بقي الماء لا يبحث في الجزء الأول من الزمن وان كان بمعنى الوجوب الموسع  
 إلى الموت فيبحث في آخر جزء من أجزاء الحياة فالوقت كذا فلا معنى بطلت عند آخر أجزاء الوقت  
 في الموقته ولم يتأمل عند آخر جزء من أجزاء الحياة في المطلقة اهـ وحاصل الجواب أنه انما يتأخر الخنث  
 في المطلقة هنا إلى آخر جزء من أجزاء الحياة لعدم فائدة تأخيرها فيقرب محل البر بخلاف لا أكلم زيداً مثلاً تتأخر  
 اليمين لفائدة التأخير إذ يمكن في كل جزء من أجزاء الحياة البر ولا يتحقق فواته إلا في آخر جزء من أجزاء الحياة  
 فأقاده الجوى في شره (قوله) أما الموقته فتفي آخر الوقت) وجهه كافي الحلبي عن العناية أن التأقيت  
 للتوسعة فلا يجب الفعل إلا في آخر الوقت فلا يبحث قبله وهذا لأن اليمين متى عقدت على فعل لا يمتد موقته بوقت  
 يمتد بعين الجزء الأخير لا انعقاد لأن الوقت طرف له فيلزم في جزء منه ويتعين آخره اهـ والأولى أن يسل  
 قوله لأن انعقاد بقوله البر (قوله) وهذا الأصل) وهو إمكان البر الخ (قوله) منها ان لم تصل الخ) وهو لو حلف على هذا  
 زيداً اليوم فمات زيد قبل مضي اليوم ومنها لو حلف ليأكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الليل لم يعلم  
 حلف لم يضمن فلا فاد منه غداً وفلان قد مات ولا علم له أو مات أحدهما قبل مضي الغد أو قضاه قبله أو أبرأه  
 قبله لم تنعقد ومنها لو قال لزيد ان رأيت عمراً فم أهلك فمبدي حرّ فراه مع زيد فسكت ولم يقل شيئاً أو قال هو عمرو  
 لا يعتق عندهما ومنها لو حلف لا يعطيه أو لا يضربه أو لا يكلمه حتى يأذن فلان فمات فلان ففعل ومنها ان حلفت  
 هذه الليلة في هذه الدار فأمر أنه كذا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يبحث في عينه لأن شرط الخنث وهو النوم  
 في الليلة الماضية لا يتصور ومنها ما لو قال ان لم أبت الليلة في هذه الدار أو المسئلة بمسألة الكل من البصر (قوله)  
 بكرة) أي أولى النهار وانظر حكم ما لو مضى من الوقت ما بهما أن تصلبه فلم تفعل (قوله في الأصح) مقابله  
 قول أبي يوسف بالخنث لأنه لا يشترط إمكان البر (قوله) لعدم تصور البر) أي فلم تنعقد العين فلا يترتب الخنث  
 (قوله) ان وهبته) هكذا في نسخة ثابث الباه وهي للاشباع كالباه في قوله سابقاً أخذته (قوله) فالحلبي  
 أي في خلاصهما من الخنث (قوله) منه) أي من الزوج (قوله) فبالمعروف) فائدة التقييد بملفوف الرد عليه بخيار  
 الرؤية اهـ شلبي (قوله) وتقبضه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد الشراء ثبت له في ذمتها الثمن فالتقبض اقصا وذكر القبض

(شرط انعقاد اليمين) ولو بطل لا (وبقيتها)  
 إذا لا بد من تصور الأصل لتنعقد في حق الخلف  
 وهو الكفارة ثم ترفع عليه (قوله) حلقه  
 لا تفر من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه  
 أو كان فيه ماء (وصب) ولو بطل لا أو بنفسه  
 قبل الليل (أو أطلق) عينه من  
 الوقت (ولا ماء فيه لا يبحث) سواء علم وقت  
 الخلف أن فيه ماء أو لا في الأصح عدمه  
 البر (وان) أطلق (كان) فيه ماء (فصل)  
 حيث لو جوب البر في المطلقة كما فرغ وقوله  
 فأن نصبه أما الموقته فتفي آخر الوقت  
 الأصل فروع كثر منها ان لم تصل إلى  
 غداً فأنشأ كذا لا يبحث في آخر الوقت  
 في الأصح ومنها ان لم تؤدى إلى آخر الوقت  
 أخذته من كسبي فأنشأ طالق فإذا انشأ  
 في كسبه لم يطل لعدم تصور البر ومنها  
 ان لم تهين صداقك اليوم فأنشأ طالق وقال  
 أبوها ان وهبته فأملك طالق فالحلبي أن  
 تشتري منه بغيرها فبالمعروف فأنشأ



اتفاق كما أفاده الزيلعي في حل قول الكثر والبيع به قضاء وذكروا هذه المسئلة ولم يشترط فيها القبض اهـ -  
 (قوله ولا الزوج) قال المقدسي في شرح نظم الكثر أقول يشكل على هذا قولهم ان الدين اذا قبض لا يقطع عن  
 ذمة المدين حتى لو أبرأ الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى أمر الشراء أن يكون كقبضه اهـ -  
 أن يقال ان الأيمان مبناها العرف وهو يقضى بأنها اذا اشترت منه شيئا بعمره انصير لاشيائها فقدم محل البر  
 عرفا فلا يثبت (قوله ثم اذا ارادت الرجوع) اي رجوع الصداق الى ذمة الزوج (قوله ردت) اي النوب  
 المحلوف (قوله لم يصدق الدعاء) اولاه مسنبا اولاه طيرت في الهواء كما في القهستاني (قوله حث) اي ان لم يفعل  
 هذه الافعال (قوله للحال) اورد على ذلك بأنه ينبغي أن يبحث في آخر حياته كما في قوله لا تدين البصرة وأوجب بأنه  
 انما ينتظر آخر الحياة فيما يرى وجوده غالبا لتحقيق من اجتهاد ما في الحال أما فيما لا يرى وجوده غالبا كما في مسئلة  
 فلا تحقق العجز في الحال وعدم من اجتهاد المال أفاده الشافعي (قوله لا مكان البر حقيقة) وذلك لان مصدر السماء  
 واقع للملائكة ووقع للانبيا ويقع الطير في الهواء لا لربها وقاب البحر ذهابا يمكن يتحول الله اي يخلعه صفة  
 طيرية والبأس صفة الذهنية بناء على أن الجواهر كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو بعبارة أخرى  
 الطيرية وابدائها بأجزائها من جهة والقول في الاول أظهر وهو يمكن عند المتكلمين على ما هو الحق شافعي (قوله  
 ثم يبحث) عطف على محذوف معلوم من المقام اي قننه قديمينه ثم يبحث وذكر الترتيب الثاني أنه بما ثم لا نه حلف  
 بما لا يقدر على فعله غالبا فكان متمم لصلته الاسم ووجه انعقاد الايمان أن ايجاب العبد معتبر بايجاب الله  
 تعالى وايجاب الله تعالى يعتمد التصور دون القدرة فبما خلف ألا ترى أن الصوم واجب على الشيخ الصافي  
 وان لم يكن له قدرة كان الله ور والخلف وهو الندية فتجب الكفارة هنا عقب وجوب البر بجمته بواسطة  
 عجزه الثابت عادة كما وجبت الندية هناك عقب وجوب الصوم وذكر في الفوائد الظاهرية قوله لم يبحث مالم يحضر  
 الخ) وحديثه فلا كفاية عليه قبله كمال (قوله فليمد بسبب) اي يجعل الى السماء اي سما البيت ثم يقطع اي يقطع  
 وقد بطل أن هذه المسئلة قريبة من مثله لا صدق السماء فهلا قيل في ذلك كما قيل في هذه أو بالقلب (قوله  
 والظاهر خروجها الخ) وذلك أن الأيمان لا يثبت على الفاظ القرآن وانما مبناها العرف (قوله وكذا الحكم)  
 اي في الانعقاد والحلف للحال لانه اذا كان عالما فقد عديمينه على حياة يحدنها الله فيه وهو تصور وقوله  
 ليقطن مثل القتل كل ما خص بالحياة كالأطعام والضرب (قوله فيبحث) تصرح بمعلوم (قوله ولا يتصور)  
 اي قتله بعد موته ولو أحيى لان هذه الحياة غير الحياة المحلوف عليها (قوله كسئلة الكوز) تشبيه في عدم الحث  
 وسراده المسائل الثلاث المتقدمة (قوله وكنتوله ان تركت) عطف على قوله كسئلة الكوز في نفسه وقوله (قوله  
 لا يتصور في غير المقدور) اي واذا كان المس غير مقدور فقد فات محل البر والمراد أنه غير مقدور عادة كما ذكره  
 الحلبي (قوله فلو لم يقطه) أي بالبناء هو عين على الشر غير المرتب (قوله هو المختار) وذلك أنه اذا لم ينتبه كان كما اذا  
 ناداه من بعيد وهو يبحث لا يسمع صوته ومقا به ما لا قد يرى أنه لا يشترط الايقاظ كما اذا ناداه وهو يبحث بسمع  
 له كنهه ليقفه لثقله وسمعه السرخسي استدلالا بفرع ذكره الامام محمد في السير الكبير هو أنه اذا نادى المسلم  
 اهل الحرب بالأمان من موضع بحيث يسمعون صوته الا أنهم لم يسمعوا لثقلهم بالحرب فهو أمان وقد فرق بأن  
 الأمان يحتاط في اثباته لما في عدمه من سفك الدماء وسلب الاموال بخلاف ما هنا (قوله لو يبحث بسمع) ان  
 اصغى اليه اذ نه وان لم يسمع لعرض أمر كان مشغولا به او كان أصم وان كان لا يسمع صوته لو اصغى اليه اذ نه لثقة  
 البعد لا يبحث كذا في الذخيرة (قوله بشرط اتصاله) اي الكلام الخطاب به لا بقيد كونه نداء (قوله فاذهبي)  
 مثله اخرى وقوى وشتمها وزبرها متصلا بجر (قوله لا تطلق) لان هذا من تمام الكلام الاول فلا يكون مرادا  
 بالعين (قوله ولو قال يا حائط امع الخ) دليله ما روى أن عبد الرحمن بن عوف حلف لا يكلم هثما فكان  
 اذا مزبه يقول يا حائط اصنع كذا وباحائط كان كذا اهـ والظاهر أن ذكر الحائط ليس قبدا بل توجيه الخطأ  
 اليها بكني يدل عليه ما في البحر حيث قال ان شكوت حتى الى أخيك فأت طالق فجاءها أخوها وعند هما صبي  
 لا بهل فقلت المرأة ان زوجي فعل بي كذا وكذا وخطبت الصبي بذلك حتى سمع أخوها لا تطلق لانها ما شككت  
 اليه اذ لم تخطأ به وانه اذا قال ان شكوت بين يدي أخيك على ما مستظهره صاحب الواقعات وفي القهطرية  
 حلف لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا حث ولو كان معها غيرها لما يبحث

فاذا مضى اليوم لم يبحث أبوها لعدم الهبة  
 ولا الزوج للبحث بها من الهبة عند الغروب  
 اسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع  
 ردت به بخيار الرؤية (وفي) حلقه والله (لم يصدق)  
 السماء اوليا قبل هذا الجرح ذهابا حث للعال  
 لا مكان البر حقيقة ثم يبحث مالم يحضر ذلك الوقت  
 وقت البين لم يبحث مالم يحضر ذلك الوقت  
 وفي حيرة القهطية قال لا امرأته لم أعرج  
 الى السماء هذه الآية فأت كذا انصبا  
 ثم يرجع الى السماء اي سما البيت قال الداني  
 والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى الايمان  
 (وكذا) الحكم لو حلف (ليقتل فلانا عالما  
 عليه) الذي يمكن قتله بعد احياؤه تعالى فيبحث  
 (وان لم يكن عالما) بموته (فلا) يبحث لانه عقد  
 بمينه على حياة كانت فيه ولا يتصور كسئلة  
 الكوز وكنتوله ان تركت من السماء فبدي حر  
 لان البر لا يتصور في غير المقدور (حلف  
 لا يكلمه فناداه وهو قائم فاقظه) فلو لم يقطه  
 لم يبحث هو المختار ولو مستقلا حث لو يبحث  
 بسمع بشرط انفصاله عن البين فلو قال  
 موصولا ان كذا فأت طالق فاذهبي او  
 فاذهبي لا تطلق مالم يرد الاستئناف ولو قال  
 اذهبي طلق لانه مستأنف ولو قال يا حائط  
 اصنع او اصنع كذا او كذا

ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يبحث لانه استغفم نفسه اه ولو حلف لا يكلمه فلم على قوم هو فهم حنث  
 الا ان لا يقصده في صدق ديانته لا قضاء الا اذا استغفم واحد اذ صدق قضاء ولا يبحث بسلام الصلاة سواء كان  
 عن عينة أو بساره ولو صدق عليه الباب فقال من حنث ولو ناداه المخلوف عليه فقال ليك أو لي حنث ولو كلفه  
 الحالف بكلام لم يفهمه المخلوف عليه فقه روايتان (قوله رقه دراجع المخلوف عليه) نص على انهم فان  
 عدم الحنث عند عدم القصد أو (قوله فتكسر أبو حنيفة) أي طأ طأ رأسه قال في القاموس الناكس مطأطأ  
 الرأس (قوله حنث مرتين) بالثانية في الاولى والثالثة في الثانية وسواء قصد التأسيس أو التأسيس كعب  
 كما يفيد إطلاقه (قوله حسنا أو أحسن) فان قوله حسنا يفيد عدم التأمل في المسئلة وقوله أحسن يفيد  
 أن عنده علما بالحكم قبل السؤال فيكون كالمعتق ومنه من محمد لا يهدسوه أدب لو وقع عمله حال صفه (قوله  
 أو حلف) عطف على حلف الذي في المصنف (قوله لا اشتقاق الاذن من الاذان) أي اشتقاقا كبيرا كما في النهر  
 وتبعه الجوى لان الهز لا يشتق اشتقاقا صغيرا من الزيد بل المكسر يعني فكانه قال لا اكلمه حتى يعلى بأن  
 اكلمه لان الاذن هو الاعلام وهو لا يقتضي الا بالسمع بجر (قوله في شرط العلم) أي علم الحالف بالاذن  
 (قوله فرضي) ظاهر التلذذ أنه يكتفي برضا قلبه وان لم يتلفظ فلا يعلم رضاه الا بخبره بعد (قوله فتم به)  
 أي بالراضي وحده ولا حاجة الى علم الغير شلي (قوله الكلام والتحديث لا يكون الا باللسان) ولا يبحث فيه ما  
 الا بالمشاهدة كما في المنع والكذب يقتصر على اللسان ايضا حتى لو حلف أن لا يكذب فله ان ياتى عن امره برك  
 رأسه بالكذب لا يبحث لان الكذب تكلم بكلام هو كذب أفاده في البصر (قوله فلا يبحث بالشارة وكناية) وكذا  
 لا يبحث بالشارة رسول لانه لا يسمى كلاما ماعرا فاختلافا لما لا واحد (قوله ففرق) أي فأنشئ خان (قوله بعد  
 مسئلة ثم الربحان) حيث نقل في شرح قوله حلف لا يتزوج فزوجته فصولي فأجاز بالقول حنث وبالفعل  
 لا يبحث عن أيمان الجماع اذا حلف لا يكلم فلانا وقال والله لا أقول فلان شيأ فكتبت له كما لا يبحث و ذكر  
 ابن سماعة في نوادره أنه بحث اه فقوله خلافا لابن سماعة أي فيه ما تفصل أن الاقوال ثلاثة الحنث مطلقا  
 وعدمه مطلقا وتفصيل قاضي خان (قوله تكون بالكتابة) الاولى أن يزيد أيضا لاجل أن يفيد أنها تكون بالكلام  
 (قوله والانشاء) بالنون كذا وقع فيما شرح عليه المصنف والذي في البصر الافشاء وذكر بعده ولو قال لا أظهر سر  
 ولا أفشي أبدأ فان صرح الرجل واحد ذكره فقد أفشى سره وكذلك يبحث بالكتابة والرسالة الى انسان كذا  
 في المحيط (قوله ايضا) أي كما تكون بالكلام والمصنف يفيد أن هي أيضا أنها تكون بالكتابة (قوله فلو قال لم أفو  
 الاشارة) قال في البصر فان في ذلك كله أي في الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار كونه بالكلام والكتابة  
 دون الاشارة دين فيما بينه وبين الله تعالى اه وربما يفيد اقتضاه كالشرح على الاشارة أنه لا يدين في نيته  
 عدم الكتابة (قوله وفي لا يدعوه) مثل ما ذكر لا يلقه كما في البصر وقوله أولا يبشره يبحث بالكتابة قال الحلبي  
 هو مكرر مع قول المصنف والاشارة تكون بالكتابة (قوله وأعلنني) أو بشرني كما في المنع وفيه أن البشارة هو الخبر  
 الصادق وذكر الاعلام هنا في ما سبقت في الباب الاتي حيث قال المصنف والاشارة فيه والاعلام لا يفيد  
 من الصدق ولو لم يأت بالاشارة لان الاعلام اثبات العلم والكذب لا يفيد اه (قوله ونحوه) أي نقول فلانا  
 قدم كقوله ان عوفي أو بيات (قوله لا فادتها) أي الباء الصادق الخبر نفس القدم ولا يتأتى هذا الصاق الا بتحقق  
 القدم وفيه ان الباء في قوله ان أخبرني أن فلانا قدم مقدرة وحذفت لاطراد حذف الجار مع أن وأن يقتضاه  
 قهره على الصدق (قوله ثم كذا ان كتبت بقدم فلان) أي أنه مثل ما ذكر في اقتضاه على الصدق بخلاف  
 ان كتبت الى أن فلانا قدم لم يكتب قبل قدمه فوصل اليه الكتاب حنث سواء وصل اليه قبل قدمه أو بعده انتهى  
 من (قوله فقال نعم يا مبر المؤمنين ان كان مثلك) قال السرخسي وهذا صحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه  
 وانما يأمر به ومن عاداتهم الامر بالايماء والاشارة اه (قوله لا يكلمه شهر الخ) ولو حلف بالليل لا يكلمه يوما  
 فانه يبحث بكلامه من حين حلف الى أن يقرب الشمس من الغد فيدخل في عينه بقية الليل حتى لو كلفه ليلتين  
 من الليل أو في الغد يبحث لان ذكر اليوم لا يخرج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلتين حنث بكلامه من حين  
 حلف الى طلوع الفجر ولو قال في بعض النهار لا اكلمه يوما فالجواب على بقية اليوم واليلة المستقبلة الى مثل تلك  
 الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف لا يكلمه ليلة فاليومين من تلك الساعة الى أن يجي مثلها من

وقصد اجتماع المخلوف عليه لم يبحث  
 وفي السراجية - آل محمد حال صفه أبا  
 حنيفة فمن قال لا تسروا لله لا أكلم ثلاث  
 مرات فقال أبو حنيفة ثم ماذا قسم محمد  
 وقال انظر حسنا يا شيخ فتكسر أبو حنيفة  
 ثم قال حنث مرتين فقال محمد أحسن فقال  
 أبو حنيفة لا أدري أي الكلمتين أو جمع على  
 قوله حسنا أو أحسن (أو) حلف لا يكلمه  
 (الابانة فاذن له ولم يعلم) بالاذن في شرط  
 (حنث) لا اشتقاق الاذن من الاذن في شرط  
 العلم بخلاف لا يكلمه الا برضا فرضي ولم  
 يعلم لان الرضا من اعمال الذنب فيبشره  
 (الكلام) والتحديث (لا يكون الا باللسان)  
 فلا يبحث بالشارة وكناية كما في قوله  
 وفي الانشائية لا أقول له كذا فكتب اليه حنث  
 ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف  
 بعد مسئلة ثم الربحان عن الجماع أنه  
 كالكلام خلافا لابن سماعة (والاخر  
 والاقراد والاشارة تكون بالكتابة بالاشارة  
 والاعيان والاطهار والانشاء الاعلام  
 تكون بالكتابة وبالاشارة ايضا) ولو قال  
 لم أفو الاشارة دين وفي لا يدعوه أولا يبشره  
 يبحث بالكتابة (ان أخبرني) أو أعلنني (أن)  
 فلا نأقدم ونحوه يبحث بالصدق والكذب  
 ولو قال بقدمه ونحوه فعلى الصدق خاصة  
 لا فادتها الصادق الخبر نفس القدم كما حذفت  
 في بحث الباء من الاصول وكذا ان كتبت  
 بقدم فلان كما سيجي في الباب الاتي  
 وسأل الرشيد محمد بن حلف لا يكتب الى  
 فلان أو ما بالكتابة هل يبحث فقال نعم يا مبر  
 المؤمنين ان كان مثلك (لا يكلمه شهر الخ  
 حين حلفه)

الليلة المستقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك لانه حاتف على ليلة من كركم فلابد من الامة فاه بحر (قوله)  
ولو عزفه فعلى باقية) وكذا حكم السنة واليوم كافي البحر (قصة) لا يجوز هجر المؤمن فوق ثلاث لما في  
الطريقة المحمدية وشرحها قال صلى الله عليه وسلم لا يهل المؤمن أن يهجره ومنافق ثلاث فادارت به ثلاثة  
فيلحقه وليس لم عليه فان رده عليه فقد اشترى كافي الاجر وان لم يرد عليه فقد با بالانتم وزاد في رواية فمضى هجر  
فوق ثلاث دخل النار وهذا محمول على الهجر لاجل الدنيا وأما لاجل الآخرة والمعصية والتأديب فبما  
بل مستحب من غير تقدير لو روده عنه صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة تقدم هجره لثلاثة الذين تخلفوا وأما  
الصحابة بهجرهم حتى تاب الله عليهم اه وقوله تخلفوا أي عن غزوة تبوك أبو الهودود والحرمه انما تحقق بقصد  
الهجر (قوله فيما يتناول الابد) وذلك كالمثال الاول لانه لو لم يذكر الشهر تأيد الجين فذكر الشهر لاجرا  
ماوراءه فبقي ما يلي عينه داخله لابل لانه حاله (قوله وفيما لا يتناول) كالمثال الثاني والثالث وذلك لانه لو لم يذكر  
الشهر لا يتأيد الجين فكان ذكره لتقدير اليوم به وانه ذكر فالتعيين اليه (قوله لانه اليه) أي للتصديده (قوله)  
على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو ما عليه القدوري (قوله كارجحه في البحر) حيث قال فقد اختلفت الفتوى  
والاقتناء بظاهر المذهب أولى (قوله ويرجع في الفسخ عدمه) حيث قال انه أي عدم الخلف خارجها اختبر للفتوى  
من غير تفصيل بين هذه العين بالعربية أو بالفارسية وان ظاهر المذهب التفصيل الذي ذكره القدوري لأن معنى  
الايان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسبيع والقرآن كلاما حتى انه يقال لمن يسبح طول يومه  
أي من لم يتكلم اليوم بكلمة اه فتقول الشارح طاقا في سواء كانت العين بالعربية أو بالفارسية (قوله وعليه)  
أي على عدم الخلف (قوله الدرر والمنتقى) أي جرى عليه صاحبهما (قوله عن التهذيب) هو لانه لا ينسى (قوله)  
وقواه) أي قوى ما في الفسخ والاولى تقديم هذه العبارة على قوله بل في البحر (قوله ويقاس عليه) أي على ما في  
التهذيب وهذا البحث اصحاب المهر وعبارته عن التهذيب وكذا لا يثبت اذا قرأ الكتاب ظاهرا وباطنا في عرفنا  
وهو ظاهر في اختصاص الكلام بما يعتد به في العرف من كلامه فلو قرأ كتاب فقه أو نحو لم يثبت وعلى هذا ينبغي  
لأن لا يثبت باقيا من درس تاءه قال الجوزي وفيه نظر (قوله لكن يعكس عليه) أي على هذا القياس والاستدراك  
لصاحب النهر أيضا قوله وأما الشهر) بيان لما في الفسخ (قوله فيثبت به) أي في عين عدم الكلام (قوله فقه  
المنظوم أولى) أي كادرس فيثبت به فالتقاس غير مسلم وهذا هو سر قوله فتأمل (قوله اليوم) ذكره اتفاقا (قوله)  
حدث) لانهم من القرآن ومنكر قرأتها يكفر (قوله والا لا) أي الا ينوما في الخلل بأن نوى غيرها ولم ينو أصلا  
(قوله لانهم لا يريدون به القرآن) بل التبرك ولو وقع الخلاف في قرأ نيته والاولى أن يؤت التعخير (قوله به يعني)  
هو قول أبي يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل والمقصود من قراءة  
القرآن عين القراءة اذا الحكم متعلق به ويثبت عنده بقراءة من كتاب فلان لا ينصف طر قال الحلبي وهو  
الموافق للعرف (قوله حاتف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح لأن الحكم فيه أن الجين على باقي اليوم قال  
في البحر فان قال في بعض اليوم واقه لا أكلمك اليوم فالجين على باقي اليوم فاذا غربت الشمس سقطت العين اه  
والذي مثل به في الكثرة كعامة المتن يوم اكلم فلانا فعلى الجديدين اه وسما جديدين لتجددهما دائما (قوله)  
لقرانه) أي الخلف (قوله بفعل لا يمتد) وهو الكلام والكلام فعل اللسان (قوله فتم) أي الليل والنهار (قوله)  
لانه الحقيقة) أي لان النهار حقيقة اليوم وهو مستعمل فيه أيضا واطلق المصنف في تصديقه فشمع الديانة  
والفضاء وعن أبي يوسف انه لا يصدق قضاء بحر (قوله فهو على الليل خاصة) كالتنهار فانه على ياض النهار  
خاصة (قوله لعدم استعماله مفردا) أشار به الى الجواب عما أورده بعضهم من قول الشاعر  
وكأحسبنا كل بيضاء شحمة • اما لي لا قينا جذاما وحسيرا  
سقيناهم كأسا سقونا بمنله • ولكنهم كانوا على الموت أصدرا  
فلان الليالي تكونها جماعت الايام وكلامنا في الليلة المفردة منع وذكره الحلبي (قوله أو قبل اذنه) أي في المنايا  
الاخيرين بقوله ولو بعد ما لا الاوى افراد الضمير لان العطف بأو (قوله بلعله التندوم والاذن غاية لعدم الكلام)  
والجين باقية قبل الغاية ومنتهية بعد ما لا يثبت بالكلام بعد انتهاء الجين أما حتى فيكون الغاية تظاهروا  
الا أن فالاصل فيها انها لا تستتد وتستهمل للامطر والغاية اذا تعدد الاستدعاء لمصلحة بينهما وهو ان حكم كل

ولو عزفه فعلى باقية (بخلاف لا عتكن)  
اولا ومن (شهر فان التعيين اليه) والفرق  
أن ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا يخرج  
ماوراءه وفيما لا ياوله لانه اليه فليح  
(حلف لا يتكلم) فقر القرآن أو سجد في  
الصلاة لا يثبت) اتفاقا (وان فعل ذلك  
خارجها حيث على الظاهر) كارجحه في البحر  
ويرجع في الفسخ عدمه مطلقا لا عرف وعليه  
الدين والملتقى بل في البحر عن التهذيب أنه  
لا يثبت بقراءة الكتاب في عرفنا انتهى  
وقواه في الشرع بلالة فائلا ولا عليك من  
الكثرة الصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس  
بما في المتن من درس ما لكن يعكس عليه ما في  
آه وخ واما الشهر فثبت به لانه كلام منظوم  
انتهى فقه من المنظوم أولى فتأمل (حلف  
لا يثبت) أي في عين عدم الكلام (قوله فقه  
المنظوم أولى) أي كادرس فيثبت به فالتقاس غير مسلم وهذا هو سر قوله فتأمل (قوله اليوم) ذكره اتفاقا (قوله)  
حدث) لانهم من القرآن ومنكر قرأتها يكفر (قوله والا لا) أي الا ينوما في الخلل بأن نوى غيرها ولم ينو أصلا  
(قوله لانهم لا يريدون به القرآن) بل التبرك ولو وقع الخلاف في قرأ نيته والاولى أن يؤت التعخير (قوله به يعني)  
هو قول أبي يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل والمقصود من قراءة  
القرآن عين القراءة اذا الحكم متعلق به ويثبت عنده بقراءة من كتاب فلان لا ينصف طر قال الحلبي وهو  
الموافق للعرف (قوله حاتف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح لأن الحكم فيه أن الجين على باقي اليوم قال  
في البحر فان قال في بعض اليوم واقه لا أكلمك اليوم فالجين على باقي اليوم فاذا غربت الشمس سقطت العين اه  
والذي مثل به في الكثرة كعامة المتن يوم اكلم فلانا فعلى الجديدين اه وسما جديدين لتجددهما دائما (قوله)  
لقرانه) أي الخلف (قوله بفعل لا يمتد) وهو الكلام والكلام فعل اللسان (قوله فتم) أي الليل والنهار (قوله)  
لانه الحقيقة) أي لان النهار حقيقة اليوم وهو مستعمل فيه أيضا واطلق المصنف في تصديقه فشمع الديانة  
والفضاء وعن أبي يوسف انه لا يصدق قضاء بحر (قوله فهو على الليل خاصة) كالتنهار فانه على ياض النهار  
خاصة (قوله لعدم استعماله مفردا) أشار به الى الجواب عما أورده بعضهم من قول الشاعر  
وكأحسبنا كل بيضاء شحمة • اما لي لا قينا جذاما وحسيرا  
سقيناهم كأسا سقونا بمنله • ولكنهم كانوا على الموت أصدرا  
فلان الليالي تكونها جماعت الايام وكلامنا في الليلة المفردة منع وذكره الحلبي (قوله أو قبل اذنه) أي في المنايا  
الاخيرين بقوله ولو بعد ما لا الاوى افراد الضمير لان العطف بأو (قوله بلعله التندوم والاذن غاية لعدم الكلام)  
والجين باقية قبل الغاية ومنتهية بعد ما لا يثبت بالكلام بعد انتهاء الجين أما حتى فيكون الغاية تظاهروا  
الا أن فالاصل فيها انها لا تستتد وتستهمل للامطر والغاية اذا تعدد الاستدعاء لمصلحة بينهما وهو ان حكم كل

واحد من الاستثناء والنسب والقبالة بخلاف ما بعده بجر (قوله سقط الحلف) أي لفوات محل البر وهذا بخلاف  
 حكم الشرط الاتي (قوله لانه لو قدمه) أي مع حذف الشرط الذي هو ان كلمته كما يدل عليه قوله فقال امرأته  
 طالق الا ان يقدم زيد والشراح تبس في هذا التعبير صاحب النهروا حسن منه تعبير صاحب البحر حيث قال قيد  
 بالشرط لانه لو قال أنت طالق الا ان يقدم فلان لا تطلق أي حلي (قوله بل للشرط) فان قدم فلان لا تطلق  
 وان لم يقدم حتى مات فلان طامنت (قوله لان الطلاق مما لا يحتمل التأني) لانه متى وقع في وقت وقع في جميع  
 الاوقات أي فلما لم تكن للقبالة لانها اوقيت (قوله فلا تطلق بقدمه بل بموته) وهذا لان معنى أنت طالق الا ان  
 يقدم زيد ان لم يقدم زيد فانت طالق كما صرح به في البحر قال قدم لا تطلق وما دام حيا لا تطلق لان العين مطلقة  
 فان مات تحقق شرط الحنث فطلقت اه حلي (قوله وقات القبالة) بان صارت غير متأنة (قوله بطل العين)  
 لعدم إمكان البرؤ ذكر التعريف لتاويل العين بالقسم (قوله كلمة ما زال الخ) فو قال والله لا اكلمه مادام عليه هذا  
 اللثوب وما زال أو ما كان فكله بعد ما نزع وابسه لا يحنث بخلاف ما لو قال لا اكلمه وعليه هذا اللثوب فزعه  
 وابسه فكله حنث لانه ما وقت بل قيد بصفة قسبي العين ما بقيت تلك المصفة أو ما لم يغير من العين (قوله فلو  
 حلف لا يفعل الخ) ونحو هذا لو حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير  
 الى بلدة أخرى لا امر فاصطاد الحالف قبل رجوعه أو بعده لا يحنث في عينه ولو حلف لا يدخل دار فلان مادام  
 ثلاث فخرج ثلاث بأهل ثم عاد ودخل الحالف لا يحنث في عينه بجر وفيه من باب العين في الضرب والقتل عن  
 الوقعات حلف لا يشرب النبيذ مادام يختار من شارب بخاري ثم عاد وشرب لا يحنث الا اذا عني بشربه مادام  
 بخاري أن تكون بخاري وطنا اه أي فتعمل نيته لانه شدد على نفسه والظاهر ان يقال كذلك في الباقي  
 (قوله لا يحنث بأكل باقيه) الذي يظهر تقييده بما اذا كان يملكه أكله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود وقيل  
 قدم المؤلف فقلع عن البحر ما يدل عليه حيث قال الاصل فيما اذا حلف لا يأكل معناه فكل بهضه أن كل نهي  
 يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله والأعلى بهضه اه (قوله وكذا لا تارقل حتى تغضي  
 حتى اليوم) أي ونيته أن لا يترك زوجه حتى يوطئه بهضه بجر (قوله لا يحنث بمعنى اليوم) أي والحال أنه لم يمارقه  
 (قوله بل يمارقه بعده) كذا وقع في البحر ومثله اذا فارقته في اليوم قبل قضاء حقه لانه لم يفعل المحلوف عليه  
 (قوله ولو قدم اليوم) بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى غضي اليوم ولم يمارقه ولم يعطه حقه لم يحنث  
 وان فارقته بعد مضي اليوم لا يحنث لانه وقت للفراق ذلك اليوم بجر (قوله وان فارقته بعده) عطف على محذوف  
 تقديره هذا اذا لم يفارقته بعده كمادات عليه عبارة البحر وليس التقدير هذا ان فارقته في اليوم كما فهم الخليل لانه  
 اذا فارقته في اليوم فان قضاء حقه فيه لا يحنث والا حنث كما أفاده هو (قوله أو ظهر شهود الخ) أي ولو بعد الجز  
 قبل التحليف (قوله لا يكلم عبده) مثال لاضافة الملك وقوله أو عرسه هو ونحوه مثال لاضافة غير الملك (قوله  
 ان زالت أضافته الخ) لافرق في هذه المسائل في الزوال بين أن يكون الى الحالف أو لا كذا في الذخيرة (قوله بيع  
 أي فماباع كالعبد والدار والنوب والطعام والداية (قوله أو طلاق) في العرس (قوله أو عداوة) في الصديق  
 (قوله وكلمه) الاولى أن يقول وفعل المحلوف عليه ليعم دخول الدار (قوله أشار اليه بهذا أولا) أي اذا لم يشرا اليه  
 لانه عقد عينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحتمل ما دامت الاضافة باقية وان كانت متعذرة  
 بعد العين ولا يحنث بعد زوالها لعدم شرط الحنث وأما اذا أشار اليه فلا ان العين فقدت على عين مضافة الى فلان  
 اضافة ملك فلا تبقى العين بعد زوال الملك كما اذا الم عين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لعين  
 في ملاكها والعين تنقيد بقصد الحالف ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على العين وان كانت في الحاضر على  
 ما ينما من قبل وهذه صفة حاملة على العين فتقيد بها فصار كأنه قال مادام ملكا فلان نظر الى مقصوده كذا  
 في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتعبد والحكم انه اذا لم يشرحه بالتعبد وان أشار لا يحنث به كما في الكثرة  
 حلي (قوله على المذهب) مقابل المذهب في العبد رواية ابن سماعة أنه كالصديق وفي الدار قول محمد انه عند  
 الإشارة إليها يحنث ولو زالت الاضافة لان الاضافة للتعريف والإشارة بالمعنى منها الصكونها فاطعة للشرع  
 فاعتبرت ولغت الاضافة فصار كالصديق والمرأة (قوله لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار) فانه يباح  
 في الاسواق كالحمار فالظاهر أنه ان كان منه اذى انما يقصد هجران سيده بجر (قوله لا الدار) هذا المعلوم

(وان مات زيد قبله ما سقط الحلف) قيد  
 بتأخير الجزاء لانه لو قدمه فقال امرأته  
 طالق الا ان يقدم زيد لم يكن للقبالة بل للشرط  
 لان الطلاق مما لا يحتمل التأني فلا تطلق  
 بقدمه بل بموته (كما لو قال لعبد) واقفه  
 لا أكلمك حتى يأذن لي فلان أو قال لعبد  
 واقفه لا أفارقك حتى تغضي حتى أو حلف  
 لي وفيه اليوم (فما فلان قبل الاذن أو  
 برى من الدين) فالعين ساقطه والاصل أن  
 الحلف اذا جحد بعينه غاية وفات الغاية  
 بطل العين خلافا لثاني (قوله ما زال وما دام  
 وما كان غاية صنتي العين بها) فلو حلف  
 لا يفعله كذا مادام بخاري فخرج بخاري  
 رجع ففعل لا يحنث لانتهاء العين وكذا  
 يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع  
 فلان بهضه لا يحنث بأكله وكذا لا أفارقك  
 العين يبيع البعض وكذا لا أفارقك الى  
 تغضي حتى اليوم أو حتى أفارقك اليوم بل  
 السلطان اليوم لا يحنث بغيره بل  
 بخارقه بعده ولو قدم اليوم لا يحنث الى  
 فارقته بعده بجر وكذا لو لم يتجزه الى  
 باب القاصي ويحلفه فاعتزفت الخصر وظهر  
 شهود مقط العين تقييده من جهة المعنى  
 بجمال أنكره كما سيجي في باب العين في  
 العرس (وفي) حلفه (لا يكلم عبده) أي  
 عبده فلان (أو عرسه أو صديقه أو لا يدخل  
 داره) أو لا يلبس نوبه أو لا يأكل طعامه  
 أو لا يركب دابته (ان زالت أضافته) بيع  
 أو طلاق أو عداوة (وكلمه لم يحنث في العبد)  
 ونحوه مما يملك كالدار (أشار اليه) بهذا  
 (أولا) على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار  
 عند الاحرار فكان كالنوب والدار (وفي  
 غيره) أي في تكليم غير العبد من العرس  
 والصديق والدار

من قوله سابقا ونحوه مما يملك كالأدار (قوله فتكون الأدار مسكونا عنها) أي تنكث عنها المصنف ولم يبين لها حكم  
وهذا به مقتضى من الغير بغير الأدار ولو علم أهمها لأن المصنف ذكر الأدار وغيرها أولا وخص العبد بغيرها وذكر  
الغير من باقي الصور حكما فتكون الأدار داخله في الغير ولو لا هذا التخصص (قوله بالطريق الأولى) وجه الأولى  
أن الحكم وهو عدم الحث بعد زوال الإضافة في العبد مطلق أي سواء أشار أولا وهو عاقل عكس كراهته لذاته  
فالأدار هذا الحكم لا يكونها لا تعقل ولا تعادي لذاتها أولى (قوله فتنبه) أشار به إلى أن ما في المصنف من التعميم  
غير مناسب (قوله أو عين) بأن ذكر كراهته وقال لا أكلهم صديق زيدا (قوله حث) أي به فعل المحلوف عليه بعد  
زوال الإضافة كما هو موضوع المثلة ولا يثبت بالتجديد كما في الحاي عن الكثر قال في البحر والحاصل أنه إذا أضاف  
ولم يشتر لا يثبت بعد الزوال في الكل لا تقطاع الإضافة ويثبت في التجديد بعد الإيم في الكل لوجودها وإذا أضاف  
وأشار فانه لا يثبت بعد الزوال والتجديد أن كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتث ثم ذكر أن ما في المتن أنه هو  
عند عدم التنية وأما إذا نوى شيئا فهو على ما نوى لأنه محتمل كلامه (قوله بأن اشترى عبد الخ) هذا لا يظهر لأن  
قوله وحث بالتجديد مطلقا ولا لا وهو أنما هو في حكم غير العبد لكن الحكم مسلم (قوله الطيلسان) معزب  
نيلسان أبدلوا التاء منه طاء من لباس العجم مدوز أسود لحنه وسداه صوف نهر ووزنه فيعلان بفتح الفاء والعين  
وقيل بكسر العين أبو السعود وثبت أنه عليه الصلاة والسلام تطيلس عند إرادة الهجرة حين خرج من بيته إلى  
بيت أبي بكر في الظهيرة للاختفاء (قوله مثلا) فلو قال لا أكلهم صاحب هذه الأدار وهذا الطعام فالحكم كذلك مع  
عن الذخيرة (قوله لأن الإضافة للتعريف) وذلك لأن الإنسان لا يعادي لأجل الثوب بل لعن فيه أفراد الذات  
تقابة وفيه أنه يجوز أن يكون الثوب حريرا يعادي لذلك جوى عن البرجندى (قوله ستة أشهر) سواء كان  
في الألبسة أو في بحر (قوله من حين حلقه) بخلاف قوله لا صوم من حين أوزمنا فان له أن يعين أي ستة أشهر  
شاء فتح (قوله لأنه الوسط) وذلك لأن الخبر يذكره في الساعة قال تعالى فسبحان الله حين تدعون أي ساءه  
تدعون ويطلق على أربعين سنة وقال الله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر والمراد من الإنسان آدم نهر  
والمراد بالحين أربعون سنة ويطلق على ستة أشهر قال تعالى توفي أكلها كل حين قال ابن عباس هي ستة أشهر  
فجعل عليه لأنه الوسط ونسبها لأمور واسطها ولأن العظيمة لا يقصد الامتناع عنها بالحين للقدرة على الامتناع  
بدونها وأربعون سنة بمنزلة الأبد ومن يؤمل أن يعيش أربعين سنة ولو قصد ذلك لاطلق في عينه ولم يذكر الحين لأنه  
يتأبد عند الإطلاق فتعين ما عيناه والزمان يستعمل استعمال الحين يقال ما رأيتك مذحين ومذحين  
ويستوى فيه المعزف والمنكر لأن ستة أشهر لما كانت معهودة انصرف المعرف إليها من التيقن بقليل زيادة  
(قوله أي بالنية) أي يصح بالنية ما نواه وبين الشارح بتفسير الضمير أن الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو  
من قبيل هوذا الضمير على مرجع مذكور متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدما رتبة لأن الأصل ما نواه كائن بها  
حلي (قوله إلى ما دون النصف) تبع في هذا التعبير صاحب البحر فلهذا البدائع والمناسب أن يقال إلى النصف  
بدليل جعلهم اليوم الخامس عشر آخر الأول وبعبارة القهستاني سألته من هذا حيث قال وأول الشهر من  
اليوم الأقل إلى السادس عشر وآخر الشهر منه إلى الآخر إذا كان تسعة وعشرين فات أوله إلى وقت الزوال  
من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر وأول اليوم إلى ما قبل الزوال أحلي وظاهر ما في الهندية أنهم يقولون  
فانه حال عن الأصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو قال لا أكلهم فلانا آخر يوم  
من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر تناول الخامس عشر والسادس عشر (قوله سلم الخامس عشر الخ) لف  
ونشر متوش (قوله والصيف الخ) في الهندية عن الوقايع تكلموا في معرفة الصيف والشتاء واختار أنه  
أن كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون به الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف إليه والافاؤل الشتاء  
مليحناج الناس فيه إلى لبس الحشو والقروو آخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهم والفواصل بين الشتاء  
والصيف إذا استغنى ثياب الشتاء واستغنى ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف  
من آخر الصيف إلى الشتاء لأن معرفة هذا أسير للناس اه (قوله هو العمر) أي ما ذكر من الدهر والأبد  
العمر ولا فرق في الأبد بين تعريفه وتنكيره كما في البحر (قوله عند عدم النية) أما إذا نوى فتعمل نيته (قوله ودهر  
منه صكر) هذا هو الصحيح خلافاً لما قال أن الاختلاف في المعرف أيضا (قوله لم يدروا) أي لم يعلمه إلا ما لم

لأنه الاتكالم فتكون الأدار مسكونا عنها العلم  
بأنها كالعبد بالطريق الأولى فتنبه (أن  
أشار) بهذا أو عين (حث) لأن الحزب  
لذاته (والا) يشترى عبد الأوتروج  
(وحلقه يند) بأن اشترى عبد الأوتروج  
بعد العين (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان)  
أي لا يكلمه بعد ما عاهدته (لأن  
الإضافة للتعريف ولذا لو كاسم المنقري لم  
يكن (الزمان والحين) متكررا ههنا  
كقوله (من حين حلقه) لأنه الوسط (ويش) أي  
الأمير (ما نوى) فيه ما على الصحيح بدائع  
بالنية (ما نوى) فيه ما على الصحيح بدائع  
(وغزة الشهر) ورأس الشهر أو ليلة منه  
(على فقه قوله) إلى ما دون النصف وآخره  
إذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلف أن يصوم  
أول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من أول  
الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر  
والصيف من حين انقضاء الحشو إلى لبس خد  
الشتاء بدائع (في حلقه لا يكلمه) الدهر  
والأبد هو (العمر) أي مدة حياة الحالف  
عند عدم النية (ودهو) منكر (لم يدروا) لا



كلها دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كذا في الزيادة وظاهره انه لا يحنث  
بواحد في الكل اه (قوله لان المنع لعنى في هؤلاء) قال في البحر الفرق ان في الفصل الاول المنع لانه في هذه  
الاشياء تقتضد العيب باعيان منسوبة الى فلان وقد ذكر النسبة باسم الجمع واقل الجمع ثلاثة اثنان في الفصل الثاني  
المنع لعنى في هؤلاء فتعلقت باعيانهم وصارت تقدير المسئلة لا اكلام هؤلاء فام بكلم الكل لا يحنث اه حلي قلت  
وهو مخالف للعرف فان اظهر يريدون عدم الكلام مع اى زوجة منهم وينبغي من كان له صداقة مع فلان (قوله  
فان كان يعلم به حث) لانه حث علم انه لم يكن الا واحد فقد اطلق الجمع واراد الواحد مجازا اه حلي (قوله  
والالا) اى وان كان لا يعلم لا يحنث لانه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع (قوله والحق في النهر الاصدقاء  
والزواج) اى بالاخوة في التصيل المذكور (قوله كفى الاشياء) اى واماها . والثانية وقف على اولاده  
وليس له الا واحد بخلاف بينه . والثالثة وقف على آثاره المقربين في بلد كذا فم يبق منهم الا واحد . والرابعة  
حلف لا ياكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد اه حلي وفي الثانية كلام ذكره المصنف في شرحه  
عن قاضي خان حله ان انظر اولادى وبني سواء وانه اذا كان له ولد واحد كان النصف له والنصف للفقراء  
(قوله فيقع على الواحد اجماعا) يعكس على دعوى الاجماع ما ذكره صاحب الذخيرة من الاختلاف في الرجال  
والعبد فقال فعند عامة المشايخ يحنث بالواحد وصرفه بعضهم الى كل الجنس اه فافى فرق بين النساء والرجال  
ويمكن الجواب بأنه لما كان العرف الى كل الجنس خلاف ما عليه عامة المشايخ نزل منزلة المدم أو أهله أو السعد  
(قوله لانصراف المعترف للمهد) يشير الى أنه لو ذكرها منكرة لا يحنث الا بثلاثة أو بالسهود (قوله والا فبالجنس)  
وهو الحقيقة وهي تصحق في فرد (قوله ولو نوى الكل) اى كل الاطعمة والنساء والحيات التي في الدنيا وانظر هذا  
مع قولهم أنه اذا حلف على ما لا يرد كل في مجلس ينصرف الى بعضه ما يجب بأن ذلك في اليقين على المعين ولا تعين  
هنا (قوله صح) اى ديانة على الظاهر قال في التهر في مسألة ان أكلت أو شربت ونوى معينا لا يصدق ولو ضم  
طعاما أو شرابا أو نوادين اذا قال عنت شيأ دون نى ما نسه قيد بكونه معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يحنث أصلا  
صدق قضاء قال في المحيط . ان لا يأكل كل طعاما أو لا يشرب شرابا من جميع الاطعمة أو جميع مياه  
العالم صدق قضاء والمذكور في الكنف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو المتقن به فان نوى الكل حتى لا يحنث  
أصلا صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان فيه تخفيفا على نفسه اه والظاهر ان هذا يجري  
في لفظ الجمع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### باب العيب في الطلاق والعناق

(قوله الاصل فيه) اى في مسائله اى بعضها (قوله ولدى حق غيره) فتتضي به العدة والدم بعده فافهم وأمه  
أم ولد يقع به الملق على ولادته (قوله لا في حق نفسه) فلا يسحق ولا يفسل ولا يصل عليه ولا يستحق الارث  
بوالوصية ولا يعتق اه حلي وفي بعضه نظرو سابق مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فانت كذا حث باليت  
بخطاف فهو حر (قوله اسم لفرد سابق) المعتبر في تحقق الاخرية وجود سابق بافعل وفي الاوليه عدم تقدم غيره  
عليه لا وجود آخر متاخر عنه كمال ولو قال المصنف والاول اسم لفرد لم يتقدمه غيره امكان أو وضع (قوله والاخر)  
يكسر الخاء (قوله لفرد بين العددين المتساويين) كالنساء من ثلاثة والنساء من خمسة ولم يثقل المصنفه كالكنة  
(قوله بأحدهما) هكذا في نسخة بالثنية وفي نسخة بضمير الجمع وهي الاولى لان المتقدم اشياء ثلاثة فلو قال آخر  
امرأة أو زوجها طلق فتزوج امرأته أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم طلق الثانية التي تزوجها مرة لان التي  
أعاد عليها التزوج انصفت بكونها اولى فلا تنصف بالاشربة للتضاد كما لو قال آخر عبد أو شربة فهو حر فغضب  
بعيد ام ضرب آخر ثم أعاد الضرب على الاول ثم مات عتق المصروب ثم تزوج (قوله ولا كذلك الفعل) اى انصافه  
بالاولية لا ينافي انصافه بالاشربة (قوله لعدمه) اى عدم التنافي وهذه العبارة تضيد أنه فعل واحد انصف بهما  
بفعله لان الفعل الثاني غير الاول فيبدأ أن المصنف بأحدهما غير المصنف بالآخر وهو كذلك فالمصنف بأحدهما  
سواء كان اجماعا أو فعلا لا يحنث بالآخر (قوله مرتين) ظرف للتمتوجة لا لطلقاتها اه حلي (قوله وقد وجد) قال  
المصنف تافى وفيه تأمل اه ولعل وجهه أن السابق يقتضي لاحقا ولم يوجد ولو قال لان الاول اسم لفرد لم يتقدمه  
غيره لكان أو وضع كما مر (قوله أصلا) اى لا في العبد ولا في العبد اما الاول فلفظا لا بالشرع وعله الثاني عكس

ولو كانت بينه على زوجانه أو اصدقاؤه  
أو اخته لا يحنث مالم يكلم الكل) عاصي  
لان المنع لعنى في هؤلاء فتعلقت باعيانهم  
بأعيانهم ولو لم يكن له الا أخ واحد فان كان  
يعلم به حث والا لا كفى الواحعات والحلي  
في التهر الاصدقاء والزواج قلت وهي من  
الاشياء التي لا يحنث بها الجمع  
كأن يحنث كافي الاشياء وأما الاطعمة  
والنساء والحيات التي في الدنيا وانظر هذا  
مع قولهم أنه اذا حلف على ما لا يرد كل في مجلس  
ينصرف الى بعضه ما يجب بأن ذلك في اليقين على  
المعين ولا تعين هنا (قوله صح) اى ديانة على  
الظاهر قال في التهر في مسألة ان أكلت أو شربت  
ونوى معينا لا يصدق ولو ضم طعاما أو شرابا  
أو نوادين اذا قال عنت شيأ دون نى ما نسه قيد  
بكونه معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يحنث أصلا  
صدق قضاء قال في المحيط . ان لا يأكل كل  
طعاما أو لا يشرب شرابا من جميع الاطعمة أو  
جميع مياه العالم صدق قضاء والمذكور في  
الكنف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو  
المتقن به فان نوى الكل حتى لا يحنث أصلا  
صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وهو  
الظاهر لان فيه تخفيفا على نفسه اه والظاهر  
ان هذا يجري في لفظ الجمع والله تعالى أعلم  
واستغفر الله العظيم

### باب العيب في الطلاق والعناق

الاصلي في الولد الميت ولدى حق غيره  
لا في حق نفسه بموت الاول اسم لفرد سابق  
والاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين  
العددين المتساويين وان المصنف بأحدهما  
لا يحنث بل لا يحنث في ولا كذلك الفعل  
لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو  
قال آخر تزوج أو تزوج فالتى تزوجها طلق  
طلعت التزوج مرتين لانه جعل الآخر  
وصفا للفعل وهو العقد وعقداه هو الآخر  
(اول عبد اشترته حر فاشترى عبدا عتق)  
(لامرأة ان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد  
(ولو اشترى عبدا من معاتم آخر طلاق) حتى  
(اصلا) عدم الفردية



السبق قالوا للشارح كتابه الحلي أن يقول لعدم القرينة والسبق (قوله عتي الثالث) أي المنفرد والمشتري  
بالدنانير أو حال كونه أسود وما قبله أي ينس (قوله عملا بالوصف) وهو الوحدة والسواد والشراب بالدنانير والاول  
أ- يقول اذا وجد الوصف (قوله وأشار الى الفرق الخ) وابدئ في العناية فترقا آخر هو أن واحد يقتضي نفي  
المشاركة في الذات ووحده يقتضيه في الفعل المقرون به دون الذات وقد اصدق القائل في قوله في المولى وجعل  
واحد وان كان معه شيء أو امرأه ويكون كاذبا اذا قال وحده فاذا قال واحد أضاف العتي الى أول عبده مطلق  
لأن قوله واحد الم بعد أمر ازاد على ما أفاده ما أول فكان حكمه كحكمه وإذا قل وحده فقد أضاف العتي  
الى أول عبده لا يشاركه غيره في التملك والثبات بهذه الصفة فعتي اه (قوله أن يكون حال من العبد) فيكون حالا  
من المفعول أي وعلى تقديره لا يعتق العبد لأن المراد وحدة الذات وهي متحققة في الجميع وقوله أو المولى وعلى  
تقديره يعتق تحقق الوحدة في المولى (قوله وجوز في البصر) أي يجوز أن يجر الخالف لفظة واحد لانه يجوز  
الذي في المتن لأن الآفة تمنع منه ومنه تجوز البصر اه حلي (قوله فهو كوحده) أي فيعتق العبد الثالث ورده  
في التهرل لأن الجز كالتصيب لانه يفيد نفي المشاركة في الذات فلا يعتق الثالث لأن كل واحد من الثلاثة أول بهذا  
المعنى لانه في ذاته فرد واحد وسابق على من يكون بعده فلم يكن الثالث أولى بهذا المعنى (قوله وجوز في التهرل الخ)  
عبارة ولم أرى كلامهم الرفع على أنه خبر لبدء المحذوف والظاهر أنه لا يعتق أيضا كالتصيب قد بره اه (قوله خبر  
لمبتدأ محذوف) تقديره لو لم يكن على أن واحد أو هو واحد فجاء الاحتمال كحال التصيب (قوله عتي الكامل) وذلك لأن  
عبد العبد ليس بعبد فلم يشاركه في العتق ولا يفتقر إلى وصف الأولية كما لو كان عتقه من قبله  
من الزيلعي (قوله للمزاوجة) لأن النصف برأسم كل نصف من النصف كز نصف من كل نصف من كز نصف من كز  
العبد فانه متصل بالنصف الآخر فيكمل العبد بصفته من غير أن يترأى في قول أول كز أم ملكه أو دخل زينة  
أم ملكه فهو هدي خلق كز ونصفا أو رطل ونصفا لا يلزمه نفي (قوله اذا ابتلا آخر) بكسر الخاء مجر وقد سبق  
ولو قال أول عبده أم ملكه فهو حر تتناول هذا العبد كافي الجبر والنصف بالاولية لا ينفك بالآخرية (قوله بخلاف  
العكس) اذا الأول هو ما لم يتقدم عليه غيره وهذا يتحقق وان لم يلحقه غيره (قوله بخلاف القيل) فاذا اختلفت جاز  
قبل لا يقتضي محي أحد بعده فان مناه أن أحد لم يتقدمه في الجهي (قوله ثم مات الخالف) فبدونه لا يعلم  
أن الثاني آ- ال- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠- ١٠١- ١٠٢- ١٠٣- ١٠٤- ١٠٥- ١٠٦- ١٠٧- ١٠٨- ١٠٩- ١١٠- ١١١- ١١٢- ١١٣- ١١٤- ١١٥- ١١٦- ١١٧- ١١٨- ١١٩- ١٢٠- ١٢١- ١٢٢- ١٢٣- ١٢٤- ١٢٥- ١٢٦- ١٢٧- ١٢٨- ١٢٩- ١٣٠- ١٣١- ١٣٢- ١٣٣- ١٣٤- ١٣٥- ١٣٦- ١٣٧- ١٣٨- ١٣٩- ١٤٠- ١٤١- ١٤٢- ١٤٣- ١٤٤- ١٤٥- ١٤٦- ١٤٧- ١٤٨- ١٤٩- ١٥٠- ١٥١- ١٥٢- ١٥٣- ١٥٤- ١٥٥- ١٥٦- ١٥٧- ١٥٨- ١٥٩- ١٦٠- ١٦١- ١٦٢- ١٦٣- ١٦٤- ١٦٥- ١٦٦- ١٦٧- ١٦٨- ١٦٩- ١٧٠- ١٧١- ١٧٢- ١٧٣- ١٧٤- ١٧٥- ١٧٦- ١٧٧- ١٧٨- ١٧٩- ١٨٠- ١٨١- ١٨٢- ١٨٣- ١٨٤- ١٨٥- ١٨٦- ١٨٧- ١٨٨- ١٨٩- ١٩٠- ١٩١- ١٩٢- ١٩٣- ١٩٤- ١٩٥- ١٩٦- ١٩٧- ١٩٨- ١٩٩- ٢٠٠- ٢٠١- ٢٠٢- ٢٠٣- ٢٠٤- ٢٠٥- ٢٠٦- ٢٠٧- ٢٠٨- ٢٠٩- ٢١٠- ٢١١- ٢١٢- ٢١٣- ٢١٤- ٢١٥- ٢١٦- ٢١٧- ٢١٨- ٢١٩- ٢٢٠- ٢٢١- ٢٢٢- ٢٢٣- ٢٢٤- ٢٢٥- ٢٢٦- ٢٢٧- ٢٢٨- ٢٢٩- ٢٣٠- ٢٣١- ٢٣٢- ٢٣٣- ٢٣٤- ٢٣٥- ٢٣٦- ٢٣٧- ٢٣٨- ٢٣٩- ٢٤٠- ٢٤١- ٢٤٢- ٢٤٣- ٢٤٤- ٢٤٥- ٢٤٦- ٢٤٧- ٢٤٨- ٢٤٩- ٢٥٠- ٢٥١- ٢٥٢- ٢٥٣- ٢٥٤- ٢٥٥- ٢٥٦- ٢٥٧- ٢٥٨- ٢٥٩- ٢٦٠- ٢٦١- ٢٦٢- ٢٦٣- ٢٦٤- ٢٦٥- ٢٦٦- ٢٦٧- ٢٦٨- ٢٦٩- ٢٧٠- ٢٧١- ٢٧٢- ٢٧٣- ٢٧٤- ٢٧٥- ٢٧٦- ٢٧٧- ٢٧٨- ٢٧٩- ٢٨٠- ٢٨١- ٢٨٢- ٢٨٣- ٢٨٤- ٢٨٥- ٢٨٦- ٢٨٧- ٢٨٨- ٢٨٩- ٢٩٠- ٢٩١- ٢٩٢- ٢٩٣- ٢٩٤- ٢٩٥- ٢٩٦- ٢٩٧- ٢٩٨- ٢٩٩- ٣٠٠- ٣٠١- ٣٠٢- ٣٠٣- ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٠٨- ٣٠٩- ٣١٠- ٣١١- ٣١٢- ٣١٣- ٣١٤- ٣١٥- ٣١٦- ٣١٧- ٣١٨- ٣١٩- ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٢- ٣٢٣- ٣٢٤- ٣٢٥- ٣٢٦- ٣٢٧- ٣٢٨- ٣٢٩- ٣٣٠- ٣٣١- ٣٣٢- ٣٣٣- ٣٣٤- ٣٣٥- ٣٣٦- ٣٣٧- ٣٣٨- ٣٣٩- ٣٤٠- ٣٤١- ٣٤٢- ٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥- ٣٤٦- ٣٤٧- ٣٤٨- ٣٤٩- ٣٥٠- ٣٥١- ٣٥٢- ٣٥٣- ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٥٦- ٣٥٧- ٣٥٨- ٣٥٩- ٣٦٠- ٣٦١- ٣٦٢- ٣٦٣- ٣٦٤- ٣٦٥- ٣٦٦- ٣٦٧- ٣٦٨- ٣٦٩- ٣٧٠- ٣٧١- ٣٧٢- ٣٧٣- ٣٧٤- ٣٧٥- ٣٧٦- ٣٧٧- ٣٧٨- ٣٧٩- ٣٨٠- ٣٨١- ٣٨٢- ٣٨٣- ٣٨٤- ٣٨٥- ٣٨٦- ٣٨٧- ٣٨٨- ٣٨٩- ٣٩٠- ٣٩١- ٣٩٢- ٣٩٣- ٣٩٤- ٣٩٥- ٣٩٦- ٣٩٧- ٣٩٨- ٣٩٩- ٤٠٠- ٤٠١- ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٤- ٤٠٥- ٤٠٦- ٤٠٧- ٤٠٨- ٤٠٩- ٤١٠- ٤١١- ٤١٢- ٤١٣- ٤١٤- ٤١٥- ٤١٦- ٤١٧- ٤١٨- ٤١٩- ٤٢٠- ٤٢١- ٤٢٢- ٤٢٣- ٤٢٤- ٤٢٥- ٤٢٦- ٤٢٧- ٤٢٨- ٤٢٩- ٤٣٠- ٤٣١- ٤٣٢- ٤٣٣- ٤٣٤- ٤٣٥- ٤٣٦- ٤٣٧- ٤٣٨- ٤٣٩- ٤٤٠- ٤٤١- ٤٤٢- ٤٤٣- ٤٤٤- ٤٤٥- ٤٤٦- ٤٤٧- ٤٤٨- ٤٤٩- ٤٥٠- ٤٥١- ٤٥٢- ٤٥٣- ٤٥٤- ٤٥٥- ٤٥٦- ٤٥٧- ٤٥٨- ٤٥٩- ٤٦٠- ٤٦١- ٤٦٢- ٤٦٣- ٤٦٤- ٤٦٥- ٤٦٦- ٤٦٧- ٤٦٨- ٤٦٩- ٤٧٠- ٤٧١- ٤٧٢- ٤٧٣- ٤٧٤- ٤٧٥- ٤٧٦- ٤٧٧- ٤٧٨- ٤٧٩- ٤٨٠- ٤٨١- ٤٨٢- ٤٨٣- ٤٨٤- ٤٨٥- ٤٨٦- ٤٨٧- ٤٨٨- ٤٨٩- ٤٩٠- ٤٩١- ٤٩٢- ٤٩٣- ٤٩٤- ٤٩٥- ٤٩٦- ٤٩٧- ٤٩٨- ٤٩٩- ٥٠٠- ٥٠١- ٥٠٢- ٥٠٣- ٥٠٤- ٥٠٥- ٥٠٦- ٥٠٧- ٥٠٨- ٥٠٩- ٥١٠- ٥١١- ٥١٢- ٥١٣- ٥١٤- ٥١٥- ٥١٦- ٥١٧- ٥١٨- ٥١٩- ٥٢٠- ٥٢١- ٥٢٢- ٥٢٣- ٥٢٤- ٥٢٥- ٥٢٦- ٥٢٧- ٥٢٨- ٥٢٩- ٥٣٠- ٥٣١- ٥٣٢- ٥٣٣- ٥٣٤- ٥٣٥- ٥٣٦- ٥٣٧- ٥٣٨- ٥٣٩- ٥٤٠- ٥٤١- ٥٤٢- ٥٤٣- ٥٤٤- ٥٤٥- ٥٤٦- ٥٤٧- ٥٤٨- ٥٤٩- ٥٥٠- ٥٥١- ٥٥٢- ٥٥٣- ٥٥٤- ٥٥٥- ٥٥٦- ٥٥٧- ٥٥٨- ٥٥٩- ٥٦٠- ٥٦١- ٥٦٢- ٥٦٣- ٥٦٤- ٥٦٥- ٥٦٦- ٥٦٧- ٥٦٨- ٥٦٩- ٥٧٠- ٥٧١- ٥٧٢- ٥٧٣- ٥٧٤- ٥٧٥- ٥٧٦- ٥٧٧- ٥٧٨- ٥٧٩- ٥٨٠- ٥٨١- ٥٨٢- ٥٨٣- ٥٨٤- ٥٨٥- ٥٨٦- ٥٨٧- ٥٨٨- ٥٨٩- ٥٩٠- ٥٩١- ٥٩٢- ٥٩٣- ٥٩٤- ٥٩٥- ٥٩٦- ٥٩٧- ٥٩٨- ٥٩٩- ٦٠٠- ٦٠١- ٦٠٢- ٦٠٣- ٦٠٤- ٦٠٥- ٦٠٦- ٦٠٧- ٦٠٨- ٦٠٩- ٦١٠- ٦١١- ٦١٢- ٦١٣- ٦١٤- ٦١٥- ٦١٦- ٦١٧- ٦١٨- ٦١٩- ٦٢٠- ٦٢١- ٦٢٢- ٦٢٣- ٦٢٤- ٦٢٥- ٦٢٦- ٦٢٧- ٦٢٨- ٦٢٩- ٦٣٠- ٦٣١- ٦٣٢- ٦٣٣- ٦٣٤- ٦٣٥- ٦٣٦- ٦٣٧- ٦٣٨- ٦٣٩- ٦٤٠- ٦٤١- ٦٤٢- ٦٤٣- ٦٤٤- ٦٤٥- ٦٤٦- ٦٤٧- ٦٤٨- ٦٤٩- ٦٥٠- ٦٥١- ٦٥٢- ٦٥٣- ٦٥٤- ٦٥٥- ٦٥٦- ٦٥٧- ٦٥٨- ٦٥٩- ٦٦٠- ٦٦١- ٦٦٢- ٦٦٣- ٦٦٤- ٦٦٥- ٦٦٦- ٦٦٧- ٦٦٨- ٦٦٩- ٦٧٠- ٦٧١- ٦٧٢- ٦٧٣- ٦٧٤- ٦٧٥- ٦٧٦- ٦٧٧- ٦٧٨- ٦٧٩- ٦٨٠- ٦٨١- ٦٨٢- ٦٨٣- ٦٨٤- ٦٨٥- ٦٨٦- ٦٨٧- ٦٨٨- ٦٨٩- ٦٩٠- ٦٩١- ٦٩٢- ٦٩٣- ٦٩٤- ٦٩٥- ٦٩٦- ٦٩٧- ٦٩٨- ٦٩٩- ٧٠٠- ٧٠١- ٧٠٢- ٧٠٣- ٧٠٤- ٧٠٥- ٧٠٦- ٧٠٧- ٧٠٨- ٧٠٩- ٧١٠- ٧١١- ٧١٢- ٧١٣- ٧١٤- ٧١٥- ٧١٦- ٧١٧- ٧١٨- ٧١٩- ٧٢٠- ٧٢١- ٧٢٢- ٧٢٣- ٧٢٤- ٧٢٥- ٧٢٦- ٧٢٧- ٧٢٨- ٧٢٩- ٧٣٠- ٧٣١- ٧٣٢- ٧٣٣- ٧٣٤- ٧٣٥- ٧٣٦- ٧٣٧- ٧٣٨- ٧٣٩- ٧٤٠- ٧٤١- ٧٤٢- ٧٤٣- ٧٤٤- ٧٤٥- ٧٤٦- ٧٤٧- ٧٤٨- ٧٤٩- ٧٥٠- ٧٥١- ٧٥٢- ٧٥٣- ٧٥٤- ٧٥٥- ٧٥٦- ٧٥٧- ٧٥٨- ٧٥٩- ٧٦٠- ٧٦١- ٧٦٢- ٧٦٣- ٧٦٤- ٧٦٥- ٧٦٦- ٧٦٧- ٧٦٨- ٧٦٩- ٧٧٠- ٧٧١- ٧٧٢- ٧٧٣- ٧٧٤- ٧٧٥- ٧٧٦- ٧٧٧- ٧٧٨- ٧٧٩- ٧٨٠- ٧٨١- ٧٨٢- ٧٨٣- ٧٨٤- ٧٨٥- ٧٨٦- ٧٨٧- ٧٨٨- ٧٨٩- ٧٩٠- ٧٩١- ٧٩٢- ٧٩٣- ٧٩٤- ٧٩٥- ٧٩٦- ٧٩٧- ٧٩٨- ٧٩٩- ٨٠٠- ٨٠١- ٨٠٢- ٨٠٣- ٨٠٤- ٨٠٥- ٨٠٦- ٨٠٧- ٨٠٨- ٨٠٩- ٨١٠- ٨١١- ٨١٢- ٨١٣- ٨١٤- ٨١٥- ٨١٦- ٨١٧- ٨١٨- ٨١٩- ٨٢٠- ٨٢١- ٨٢٢- ٨٢٣- ٨٢٤- ٨٢٥- ٨٢٦- ٨٢٧- ٨٢٨- ٨٢٩- ٨٣٠- ٨٣١- ٨٣٢- ٨٣٣- ٨٣٤- ٨٣٥- ٨٣٦- ٨٣٧- ٨٣٨- ٨٣٩- ٨٤٠- ٨٤١- ٨٤٢- ٨٤٣- ٨٤٤- ٨٤٥- ٨٤٦- ٨٤٧- ٨٤٨- ٨٤٩- ٨٥٠- ٨٥١- ٨٥٢- ٨٥٣- ٨٥٤- ٨٥٥- ٨٥٦- ٨٥٧- ٨٥٨- ٨٥٩- ٨٦٠- ٨٦١- ٨٦٢- ٨٦٣- ٨٦٤- ٨٦٥- ٨٦٦- ٨٦٧- ٨٦٨- ٨٦٩- ٨٧٠- ٨٧١- ٨٧٢- ٨٧٣- ٨٧٤- ٨٧٥- ٨٧٦- ٨٧٧- ٨٧٨- ٨٧٩- ٨٨٠- ٨٨١- ٨٨٢- ٨٨٣- ٨٨٤- ٨٨٥- ٨٨٦- ٨٨٧- ٨٨٨- ٨٨٩- ٨٩٠- ٨٩١- ٨٩٢- ٨٩٣- ٨٩٤- ٨٩٥- ٨٩٦- ٨٩٧- ٨٩٨- ٨٩٩- ٩٠٠- ٩٠١- ٩٠٢- ٩٠٣- ٩٠٤- ٩٠٥- ٩٠٦- ٩٠٧- ٩٠٨- ٩٠٩- ٩١٠- ٩١١- ٩١٢- ٩١٣- ٩١٤- ٩١٥- ٩١٦- ٩١٧- ٩١٨- ٩١٩- ٩٢٠- ٩٢١- ٩٢٢- ٩٢٣- ٩٢٤- ٩٢٥- ٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨- ٩٢٩- ٩٣٠- ٩٣١- ٩٣٢- ٩٣٣- ٩٣٤- ٩٣٥- ٩٣٦- ٩٣٧- ٩٣٨- ٩٣٩- ٩٤٠- ٩٤١- ٩٤٢- ٩٤٣- ٩٤٤- ٩٤٥- ٩٤٦- ٩٤٧- ٩٤٨- ٩٤٩- ٩٥٠- ٩٥١- ٩٥٢- ٩٥٣- ٩٥٤- ٩٥٥- ٩٥٦- ٩٥٧- ٩٥٨- ٩٥٩- ٩٦٠- ٩٦١- ٩٦٢- ٩٦٣- ٩٦٤- ٩٦٥- ٩٦٦- ٩٦٧- ٩٦٨- ٩٦٩- ٩٧٠- ٩٧١- ٩٧٢- ٩٧٣- ٩٧٤- ٩٧٥- ٩٧٦- ٩٧٧- ٩٧٨- ٩٧٩- ٩٨٠- ٩٨١- ٩٨٢- ٩٨٣- ٩٨٤- ٩٨٥- ٩٨٦- ٩٨٧- ٩٨٨- ٩٨٩- ٩٩٠- ٩٩١- ٩٩٢- ٩٩٣- ٩٩٤- ٩٩٥- ٩٩٦- ٩٩٧- ٩٩٨- ٩٩٩- ١٠٠٠- ١٠٠١- ١٠٠٢- ١٠٠٣- ١٠٠٤- ١٠٠٥- ١٠٠٦- ١٠٠٧- ١٠٠٨- ١٠٠٩- ١٠١٠- ١٠١١- ١٠١٢- ١٠١٣- ١٠١٤- ١٠١٥- ١٠١٦- ١٠١٧- ١٠١٨- ١٠١٩- ١٠٢٠- ١٠٢١- ١٠٢٢- ١٠٢٣- ١٠٢٤- ١٠٢٥- ١٠٢٦- ١٠٢٧- ١٠٢٨- ١٠٢٩- ١٠٣٠- ١٠٣١- ١٠٣٢- ١٠٣٣- ١٠٣٤- ١٠٣٥- ١٠٣٦- ١٠٣٧- ١٠٣٨- ١٠٣٩- ١٠٤٠- ١٠٤١- ١٠٤٢- ١٠٤٣- ١٠٤٤- ١٠٤٥- ١٠٤٦- ١٠٤٧- ١٠٤٨- ١٠٤٩- ١٠٥٠- ١٠٥١- ١٠٥٢- ١٠٥٣- ١٠٥٤- ١٠٥٥- ١٠٥٦- ١٠٥٧- ١٠٥٨- ١٠٥٩- ١٠٦٠- ١٠٦١- ١٠٦٢- ١٠٦٣- ١٠٦٤- ١٠٦٥- ١٠٦٦- ١٠٦٧- ١٠٦٨- ١٠٦٩- ١٠٧٠- ١٠٧١- ١٠٧٢- ١٠٧٣- ١٠٧٤- ١٠٧٥- ١٠٧٦- ١٠٧٧- ١٠٧٨- ١٠٧٩- ١٠٨٠- ١٠٨١- ١٠٨٢- ١٠٨٣- ١٠٨٤- ١٠٨٥- ١٠٨٦- ١٠٨٧- ١٠٨٨- ١٠٨٩- ١٠٩٠- ١٠٩١- ١٠٩٢- ١٠٩٣- ١٠٩٤- ١٠٩٥- ١٠٩٦- ١٠٩٧- ١٠٩٨- ١٠٩٩- ١١٠٠- ١١٠١- ١١٠٢- ١١٠٣- ١١٠٤- ١١٠٥- ١١٠٦- ١١٠٧- ١١٠٨- ١١٠٩- ١١١٠- ١١١١- ١١١٢- ١١١٣- ١١١٤- ١١١٥- ١١١٦- ١١١٧- ١١١٨- ١١١٩- ١١٢٠- ١١٢١- ١١٢٢- ١١٢٣- ١١٢٤- ١١٢٥- ١١٢٦- ١١٢٧- ١١٢٨- ١١٢٩- ١١٣٠- ١١٣١- ١١٣٢- ١١٣٣- ١١٣٤- ١١٣٥- ١١٣٦- ١١٣٧- ١١٣٨- ١١٣٩- ١١٤٠- ١١٤١- ١١٤٢- ١١٤٣- ١١٤٤- ١١٤٥- ١١٤٦- ١١٤٧- ١١٤٨- ١١٤٩- ١١٥٠- ١١٥١- ١١٥٢- ١١٥٣- ١١٥٤- ١١٥٥- ١١٥٦- ١١٥٧- ١١٥٨- ١١٥٩- ١١٦٠- ١١٦١- ١١٦٢- ١١٦٣- ١١٦٤- ١١٦٥- ١١٦٦- ١١٦٧- ١١٦٨- ١١٦٩- ١١٧٠- ١١٧١- ١١٧٢- ١١٧٣- ١١٧٤- ١١٧٥- ١١٧٦- ١١٧٧- ١١٧٨- ١١٧٩- ١١٨٠- ١١٨١- ١١٨٢- ١١٨٣- ١١٨٤- ١١٨٥- ١١٨٦- ١١٨٧- ١١٨٨- ١١٨٩- ١١٩٠- ١١٩١- ١١٩٢- ١١٩٣- ١١٩٤- ١١٩٥- ١١٩٦- ١١٩٧- ١١٩٨- ١١٩٩- ١٢٠٠- ١٢٠١- ١٢٠٢- ١٢٠٣- ١٢٠٤- ١٢٠٥- ١٢٠٦- ١٢٠٧- ١٢٠٨- ١٢٠٩- ١٢١٠- ١٢١١- ١٢١٢- ١٢١٣- ١٢١٤- ١٢١٥- ١٢١٦- ١٢١٧- ١٢١٨- ١٢١٩- ١٢٢٠- ١٢٢١- ١٢٢٢- ١٢٢٣- ١٢٢٤- ١٢٢٥- ١٢٢٦- ١٢٢٧- ١٢٢٨- ١٢٢٩- ١٢٣٠- ١٢٣١- ١٢٣٢- ١٢٣٣- ١٢٣٤- ١٢٣٥- ١٢٣٦- ١٢٣٧- ١٢٣٨- ١٢٣٩- ١٢٤٠- ١٢٤١- ١٢٤٢- ١٢٤٣- ١٢٤٤- ١٢٤٥- ١٢٤٦- ١٢٤٧- ١٢٤٨- ١٢٤٩- ١٢٥٠- ١٢٥١- ١٢٥٢- ١٢٥٣- ١٢٥٤- ١٢٥٥- ١٢٥٦- ١٢٥٧- ١٢٥٨- ١٢٥٩- ١٢٦٠- ١٢٦١- ١٢٦٢- ١٢٦٣- ١٢٦٤- ١٢٦٥- ١٢٦٦- ١٢٦٧- ١٢٦٨- ١٢٦٩- ١٢٧٠- ١٢٧١- ١٢٧٢- ١٢٧٣- ١٢٧٤- ١٢٧٥- ١٢٧٦- ١٢٧٧- ١٢٧٨- ١٢٧٩- ١٢٨٠- ١٢٨١- ١٢٨٢- ١٢٨٣- ١٢٨٤- ١٢٨٥- ١٢٨٦- ١٢٨٧- ١٢٨٨- ١٢٨٩- ١٢٩٠- ١٢٩١- ١٢٩٢- ١٢٩٣- ١٢٩٤- ١٢٩٥- ١٢٩٦- ١٢٩٧- ١٢٩٨- ١٢٩٩- ١٣٠٠- ١٣٠١- ١٣٠٢- ١٣٠٣- ١٣٠٤- ١٣٠٥- ١٣٠٦- ١٣٠٧- ١٣٠٨- ١٣٠٩- ١٣١٠- ١٣١١- ١٣١٢- ١٣١٣- ١٣١٤- ١٣١٥- ١٣١٦- ١٣١٧- ١٣١٨- ١٣١٩- ١٣٢٠- ١٣٢١- ١٣٢٢- ١٣٢٣- ١٣٢٤- ١٣٢٥- ١٣٢٦- ١٣٢٧- ١٣٢٨- ١٣٢٩- ١٣٣٠- ١٣٣١- ١٣٣٢- ١٣٣٣- ١٣٣٤- ١٣٣٥- ١٣٣٦- ١٣٣٧- ١٣٣٨- ١٣٣٩- ١٣٤٠- ١٣٤١- ١٣٤٢- ١٣٤٣- ١٣٤٤- ١٣٤٥- ١٣٤٦- ١٣٤٧- ١٣٤٨- ١٣٤٩- ١٣٥٠- ١٣٥١- ١٣٥٢- ١٣٥٣- ١٣٥٤- ١٣٥٥- ١٣٥٦- ١٣٥٧- ١٣٥٨- ١٣٥٩- ١٣٦٠- ١٣٦١- ١٣٦٢- ١٣٦٣- ١٣٦٤- ١٣٦٥- ١٣٦٦- ١٣٦٧- ١٣٦٨- ١٣٦٩- ١٣٧٠- ١٣٧١- ١٣٧٢- ١٣٧٣- ١٣٧٤- ١٣٧٥- ١٣٧٦- ١٣٧٧- ١٣٧٨- ١٣٧٩- ١٣٨٠- ١٣٨١- ١٣

أمة (قوله حنت باليت) تطلق أو تقتضي لأن الموجود مولود فيكون ولها حقيقة ويسمى به في التعريف وبه يعرف ولد  
 في الشرع حتى تقتضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولداه بجر (قوله ولو سقطا مستين الخلق) وفي الحديث  
 ينظري السقط بحببنا على باب الجنة حتى يدخل أبواب الجنة روى بالهمز وهو العظيم البطن المنتفخ من امتلائه  
 من الفضل وبقره وهو المتغضب المستعجب للشيء يخرج في المهدوزا حنطاً وهو زواجره أحبط على مقصود  
 شيئاً من السكال أبو السعود (قوله والالا) أي وإن لم يمتن به فله على حكم الولد المذكور بجر (قوله عتق  
 الحى وحده) أي عند الامام لأن مطلق الاسم تعيد بوصف الحياة لأنه قد أثبت الحرية جزاً وهي قوة حكمية  
 تظهر في دفع نسل الغرض فلا يثبت في الميت تعيد بوصف الحياة كما إذا قال إذا ولدت ولداً أحداً بخلاف جزاء  
 الطلاق وحرية الأم فإنه لا يصلح مقيد الولد بالحياة لأن الطلاق واقع وصفاً لغيره فلا يلزم تعيده وقال لا يمتنع  
 واحد منهما لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا فتصل العير إلى جزاء لأن الميت ليس بمحل للحرية وهي  
 الجزاء وكذا يجري هذا الخلاف فيما لو قال أول ولد تلد به فهو حر تعيد بوصف الحياة عنده حتى لو ولدت ولداً  
 ميتاً ثم آخر - يا عتق الحى - وعندهما لا يمتنع (قوله لبطان الرق بالموت الخ) لا يصلح تعليلاً للمصنف بل هو من  
 كلام الصاحبين جواباً عن موافقتها الامام في حكم فرع آخر هو ما لو قال أول عبد يدخل على فهو حر فأدخل  
 عليه عبد ميت ثم آخر - فإنه يمتنع الآخر الحى - بالإجماع فإن مقتضى جوابهما في هذا الفرع أن يوافق الامام  
 في الفرعين السابقين وحاصل ما اعتد به عنهما أن العبودية في هذا الفرع لا تبنى لأن الرق يطل بالموت أي فلم  
 يمتنع قوله أول عبد في الميت بل انما تقتضي العبودية في الحى فمتنع بخلاف الولد في قوله ان ولدت فهو حر  
 والولادة في قوله ان ولدت فانت كذا فانما يتحققان في الميت وقد علمت أن هذا من كلام الصاحبين (قوله بل لغة)  
 قال في النهر ولا يختص لغة بالسار بل قد تكون في الضار أيضاً ومنه فبشرهم بعذاب أليم ودعوى الجاهل مدفوعة  
 بما لا يشقاق اذ لا شك أن الاخبار بما يخافه الانسان يوجب تغير البشارة أيضاً اه أقول لا منافاة بين ما قاله  
 من أنها حقيقة في خبر تغير البشارة وبين تقرير البيانين الاستعارة التكميلية في الآية لأنه نظر فيما قاله إلى أصل  
 اللغة وهم فطروا إلى عرف اللغة وكلم من لفظ اختلف معناه في أصل اللغة وعرفها ككلاية فانها اسم لما يبد على  
 الارض في أصل اللغة وخصت في عرفها بذاوات الاربع وكالفاظ فان معناه في أصل اللغة الرمي خص في عرفها  
 بما يطرحه الفم كما في رسالة الوضع اهو البشارة بظواهر الجلاء من ذلك قولهم يا بشر الرجل امرأته لأنه يلحق بشرته  
 وبشرتها (قوله ومنه) أي من المعنى اللغوي (قوله خرج الكذب لا يعتبر) وار ظهر في بشارة الوجه الفرح  
 والسرور باعتبار الظاهر لكنه قد زال لما تبين خلافه اه بجر قال السكال وقد أورد على اشتراط الصدق  
 في البشارة أن تغير الوجه كما يحصل بالاخبار والسارة صدقاً كذا يحصل كذباً وأوجب بما ليس بعقيد والوجه فيه  
 نقل اللغة والعرف اه (قوله فيكون) أي البشارة وذكر التغيير باعتبار كونها خبراً (قوله دون الباقيين) فإنه منهم  
 خبر لا بشارة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم مرتان مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من  
 أحب أن يقرأ القرآن غضا طرياً كما أنزل فليقرأ بجزاء ابن أم عبد فإنه رآه أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما  
 قد جنى أبو بكر فكان يقول بشري أبو بكر وأخبرني عمر والاولى له ما وثق أن يقول دون غيره أشمل خبر الواحد  
 (قوله لما قلنا) من أنها لا تكون الا من الاول (قوله وتكون بكتابة) لأن الكتابة من الغائب بمنزلة الخطاب من  
 الحاضر بجر (قوله فتكون كحديث) في اشتراط المشافهة (قوله ان ذكر الرسالة) بأن قال له ان فلا يقول لك قد  
 قدم فلان وذكر مادة الرسالة ليس بشرط فيما يظهر (قوله والال الرسول) أي وإن لم يذكر الرسول الرسالة بأن قال  
 ان فلا نأخذ قدم ولم يقل قد أرسلني اليك فلان عبد لك بكذا وأخبر ذلك عتق الرسول دون المرسل (قوله عتقوا)  
 وإن قال عتبت واحد لم يدين في القضاء وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيه أنه أن يخبرنا منهم واحد انهم عتقوا  
 ويعملون البقية هندية (قوله فبشرهم وبفلام عليهم) فقد نسب تعالى البشارة إلى كل الملائكة الذين أخبروا بالخليل  
 عليه الصلاة والسلام بذلك وقد وقع من المؤلف في الآية التعيير بالعموم وكذا من الزباني والسكال وصاحب البصر  
 والاعلاق والارواح (قوله وعدوها) بضمح الموزن وهو ظاهر بالنظر إلى المصنف وأما بالنظر إلى الشارح فالاولى  
 المنع كبرهان الخبر يرجع إلى لفظ ذكر الذي قد مر (قوله فإنه يختص بالصدق مع البناء) لا فادتها الصافي الخبير  
 بتعني التقدويم خبر (قوله والكتابة كالخبر) الاخصر الاقتصار على قوله والكتابة بالهطف على الخبر (قوله لا يمتنع

حنت باليت) ولو سقطا مستين الخلق  
 والالا (بخلاف فهو حر فوالت ميتاً ثم آخر  
 حيا عتق الحى وحده) لبطان الرق بالموت  
 بخلاف الولد والولادة (البشارة عرفاً اسم  
 لتعسير بيان) خرج النار فليس ببشارة عرفاً  
 بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب أليم (صدق)  
 يخرج الكذب فلا يعتبر (ليس للعبودية علم)  
 فيكون من الاول دون الباقيين (قوله بل لغة)  
 كل عبد بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلاثة  
 ولا يمتنع عتق الاول) فقط لما قلنا وتكون  
 بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة فتكون  
 كالحدث ولو أرسل بعض عبده عبد آخر  
 ان في كل رسالة عتق المرسل والا الرسول  
 (وان بشره ومعناه عتقوا) لخصتهما من السكال  
 بما ليس بشريه وبفلام عليهم (و) البشارة  
 (لا فرق فيها بين) ذكر (الباء وعدوها  
 بخلاف الخبر) فإنه يختص بالصدق مع البناء  
 كما ترى الباب قبله (والكتابة كالخبر) فبذكر  
 (والاصلاح) لا يفتيه من الصدق ولو بلاياً  
 (كالبشارة) لأن الاعلام اثبات العلم

من الصدق وسكت عن اشتراط كون العلم خاليا عن العلمية والتأخر اشتراطه لانه عند الطهارة لا يقال له اعلام ثم  
 رأيت في الهندية ما وافقه وذلك بخلاف الاخبار (قوله والكذب لا يفيد) وذلك لان العلم الجزم المطابق  
 للواقع والكذب لا مطابقة فيه (قوله قاعدة النية الخ) مبتدأ وخبر والمراد بالنية نية التكفير عن بين أو ظنه أو أو  
 افطار في صوم أو قتل حيوي (قوله كالشراء) انما كان الشراء على العتق لانه عليه الصلاة والسلام يجعل الشراء  
 سبيلا للاعتاق قال عليه الصلاة والسلام لمن يحرز ولده والده الا أن يجده مملوكا فبشتره بعتق أي بعتق الأب  
 عند ذلك الشراء اذا فعل اذا عطف على آخره بالفاء كان الثاني ثابتا بالاول كسقاء فأرواه وأطعمه فأشبعه (قوله  
 مثلا) يستغنى عنه بالكاف (قوله لانه جبري) اذ يدخل في ملك الوارث بغير اختياره حتى لو قال استغنى عني ميراثي  
 من فلان لا يقطر وذلك لعدم الاختيار له فلا يصح نيته (قوله ريق العتق كامل) بأن لم يسخق العتق بوجه (قوله  
 بأن لم تقارن العتق) صادق بعدم النية أصلا بوجوهها متقدمة على علم العتق (قوله كاتم الولد) انما قصص ريقها  
 لاستحقاقها بالولادة العتق وبأن (قوله ثم قرع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصع شراء أبيه للكفارة)  
 ظاهر أن المراد بالاب أمه فبشعر الأم أيضا دلالة وكان الاتي بهذه المسئلة وما بعدها فصل للكفارة نهر وقال  
 أبو السعود انما قيد بالاب ليعلم الحكم في كل ذي رحم محرم بالاولى (قوله للمقارنة) أي لمقارنة نية التكفير على  
 العتق وهو الشراء (قوله لا شر من - ناف بعينه) بأن يقول لعبد غيره ان اشتريتك فانت حر فاشترته فأوباه  
 العتق عن كفارته وانما لم يصح لان هذه النية يشترط قرانها لنية العتق وهو العتق والغرض أنه لم يوجبها بشرط  
 حتى لو قال هو حر يوم اشترته بربطه عن كفارة يمتنع وأجزأ عن الكفارة اه ملخصا من النهر (قوله لعدمها)  
 فان علم العتق هنا المين وهو متقدم على الشراء (قوله عاق عتقها عن كفارته) بأن يقول لامة الغير التي  
 استولدها بشكاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يمتنع فانها تعتق ولا تجزئه عن الكفارة أما العتق فلو جرد  
 الشرط المذكور في المين السابقة وهو الشراء وانما عدم الاجزاء عن كفاية المين فلان ما استحققت العتق  
 بالاستيلاء لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولد هالم يكن كل العتق مضافا الى الشراء لان الاستيلاء على العتق  
 من وجهه والواجب عليه عن كفارة المين فلا تحرير كامل لا تحرير من وجهه دون وجه اه اتفاق وانما قيد  
 بتعلق عتق أم الولد للفرق بين تعلق عتقها عن كفارة العتق وتعلق عتق غيرها عنها الا حراز عن تعبير عتقها  
 عن كفارة العتق فقدم في الظاهر أنه لا يجوز أيضا (قوله بخلاف ما اذا قال لقتة) الذي في المتن الذي شرح عليه  
 المصنف جرد ما اذا قال لقتة وهو الاول لانه يتولى فيه المذكور والمرد وغيرهما (قوله حيث تجزئه عنها) لأن  
 حررتها غير متحققة بجهة أخرى وقد قارنت النية المين وهو العلم منع (قوله كاتهاب الخ) أي كاتهاب قريبه  
 قال في التبيين وعلى هذا الوجه له قريبه أو تصدق عليه به أو وصى له به فقبل ما وابع الكفارة بخلاف ما اذا  
 وورنه فانه جبري وليس له فيه صلح ولا اختيار اه وكان على الشارح أن يقول بعد قول المتن فصع شراء أبيه  
 للكفارة وكذا اذا وحب له أو تصدق عليه به أو وصى له به ما وبعده القبول اه حلي (قوله للماتر) أي من أنه جبري  
 وانما عزاه الى الزيلعي اشارة الى أنه منصوص لاهل المذهب ولعدم وقوف صاحب الجبر عليه قال ولم أره منقولا  
 صريحا وكلامهم يفيد دلالة (قوله ان تسربت أمه الخ) التسري فعل وهو اخاذ السرية والسرية ان كانت  
 من السرور لكونها تسريته من السرور وهو السري وهو السيادة فضع سينها على الاصل الا أنها  
 على الاول قلبت الراء الثانية كما به فيقال في تظليل تظليل وان كانت من السرور بمعنى الجماع أو بمعنى ضد الجبر فلها  
 قد غنى على الزوجات الحرار فضعفها من تغييرات النسب كما قالوا دهرى بالضم في النسبة الى دهر وسهل بالضم  
 في النسبة الى السهل من الارضين (قوله لمصادفتها الملك) قال في النهر لان المين اعتقدت في حقها لمصادفتها الملك  
 (قوله لا يفتق من اشتراها فانسراها) عندنا وهو قول الاثمة الثلاثة وقال زفر تصق ووجه عدم العتق فيها  
 أن التعلق انما يصح في الملك أو مضافا اليه وهذه الجارية المشتراة لم تكن مملوكة حال التعلق ولم يصف عتقها الى  
 الملك لانه لم يقل ان ملكك جارية وتسربت بها فهي حرة (قوله وبشيت التسري بالضمين) وهو ان يتوهمتا ويتوهمتا  
 من الخروج أقاده مسكين (قوله وله الوطء) فلو حصنها وأمتها الجماع الا انه لم يجعلها لم تفتق قدسهم  
 فانهم اخفوا التنبه عليه نهر (قوله وشرط الثاني عدم العزل) أي مع الشرطين المذكورين قال في النهر وهذا  
 الثاني ان لا يعزل ما مع ذلك قلنا ما دة الاشتقاق سواء اجتبرت من السرور وما يرجع الى الجماع وغيره ذلك

والكذب لا يفيد بدائع فائدة (النية اذا  
 قارنت على العتق) الاختيارية كالشراء  
 بخلاف الارث لانه جبري (و) الحال  
 أن (رق العتق) كامل مع التكفير  
 وال (بأن لم تقارن العتق) أو طارئة أو الرق  
 غير كامل كاتم الولد (لا) يصح التكفير ثم قرع  
 عليها بقوله (فصع شراء أبيه للكفارة)  
 للمقارنة (لا شراء من - ناف بعينه) اه  
 (ولا شراء) مستولدة بشكاح عاق عتقها  
 من كفارته بشرطها (لنقصان رقها) بخلاف  
 ما اذا قال لقتة ان اشتريتك فانت حرة  
 كفارة يمتنع فانسراها (حيث تجزئه  
 للمقارنة كاتهاب ووصية ما وبعده القبول  
 بخلاف ارث لما تزيلعي (وعتق قوله أد)  
 تسربت أمه فهي حرة من نسرها وهي  
 ملكة (حيث) أي حين اشتراها فانسراها  
 الملك (لا) يفتق (من اشتراها فانسراها) بشرط  
 وبشيت التسري بالضمين والوطء وشرط  
 الثاني عدم العزل فضعف

لا تقتضي الازال فيها لان كلامها انتهى دونه فاحذفه في المفهوم واعتباره لادليل عليه اه (قوله واقاد  
 الفرق) أي بين ما ذكر وبين قوله ان شرعت أمة فهي حرة فاشترها لانه (قوله بلامانع) أما في الأمة المشتراة  
 المتسرة وجد التسري وهو الشرط لكن منع من عمله مانع وهو أنه بالنظر اليها لم يقع في الملك ولا مضافا اليه (قوله  
 لصحة فليطبق طلاق المنكوحة بأى شرطان) والاولى زيادة وعنى العبد المملوك أما الاجنبية كالامة المشتراة  
 فلا بد من أن يكون مضافا الى الملك كان ملكك أو الى السبب كان نكحتك فأنت كذا (قوله فليحفظ) انما امر  
 بحفظه لوقوع الغلط فيه فان بعض من عامر صاحب البحر غلط ففاس فليطبق الطلاق بالتسري على تعليق حريتها  
 على التسري بها (قوله كل مملوك لى حر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من الايمان لعدم التعليق فيها فالاولى  
 بها أبوها اه حلي أقول يمكن أن تكون من الايمان بوقوعها جزاء بأن يقول ان ذهلت كذا فكل مملوك لى حر  
 وقس الباقى (قوله عتق عبده) أى القن أى وامره القن بدليل دخول امهات الولد وكذا يدخل المدبران حتى  
 لو نوى المدكور من هؤلاء لا يصدق قضاء كما افاده الشارح بعد قال في الهندية ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة  
 والاتب والمغصوب والمأذون سواء كان عليه دين أو لا وما عبيد المأذون اذا لم يكن عليه دين يعتقون بالنسبة عند  
 الامام وأبي يوسف ولا يدخل فيه المشترون وان فواء استحسننا (قوله ويدين في نية الذكور) قال في التبيين ولو قال  
 اردت به الرجال دون النساء من ديانة لاقضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام وهذا بخلاف ما لو قال نويت  
 السود دون البيض أو اباعهم كمن حيث لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه تخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا عموم  
 لما لم يدخل تحت اللفظ فلا تعمل فيه نية التخصيص ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لان المملوك حقيقة  
 للذكور دون الاناث فان الاتى يقال انها مملوكه لكن عند الاختلاف يستعمل فيهم لفظ التذكير عادة بطريق  
 التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفرادهن فتكون نيته لغوا بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة حيث يصدق  
 ديانة لانه نوى حقيقة كلامه كذا نوى خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وكذا لو قال نويت غير المدبر لم يصدق قضاء  
 اه حلي (قوله للمكتم يدور رقة) فانطبق عليهم لفظ المملوك والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله  
 كالمكاتب) أى فى أنه لا يدخل في المملوك لانه مثله في المرقوق أيضا لان كلا من الملك والرقي ناقص في حق  
 البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اه حلي (قوله ادم الملك يد) أى في المكاتب واهذا الاصل  
 اكسبه ولا يجعل له وط المكاتبه كفى البحر (قوله أن يعتق المكاتب) لان الرق فيه كمال (قوله لام الولد)  
 لان رقة ناقصة بسبب الاستلاد (قوله وكذا العتق والاقرار) يعنى لو قال لعبيد هذا حر او هذا وعرضا عتق  
 الاخير وله الخيار في الاذن وكذا لو قال لفلان على قلب درهم أو لفلان وفلان زمة خسمانة لاخير وله أن يجعل  
 الخسمانة لاخرى لى الاذن شاء (قوله ولا يصح عطفه الخ) جواب عن ايراد السكال بأنه كما يصح العطف  
 على الاحاد المفهوم من هذه وهذه يصح على هذه الثانية وحينئذ لا يلزم الطلاق في الثالثة لان الترتيد حينئذ  
 بين الاول والثانية والثالثة معا (قوله للزوم الاخبار عن المثنى بالفرق) لان الخبر الاول مفرد فيقدر نظيره  
 آخر ويصل المعنى ههنا لى أو هاتان طائقت ولا وجه لتقدير طالقان لعدم ذكره في المعطوف عليه والاصل  
 أن يشتر في المعطوف ما هو في المعطوف عليه وهذا أحد جوابين لصاحب التنقيح وفيه أنه يجوز أن يقدر الخبر  
 جنفى والدليل عليه المادة بقطع النظر عن الافراد ويكون الحكم حينئذ كالحكم الاتى عند ذكر الخبر للثاني  
 والثالث الجواب الثاني أن قوله وهذا مغر لما قبله والكلام انما يتوقف قوله على وجود المغر وهو أوفى يكون  
 من نفسه لا على ما ليس بغير وهو الواو المغيرة انشريك في السابق علم وحينئذ يثبت التغيير بين الاول  
 والثاني بلا توقف على الثالث فصار معناه احداهما طائقت ثم قوله وهذا يكون عطف على احدهما اه  
 (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق لعدم ذكر خبر احدا وبذلك خبر الثالث فقط بان يقول هذه  
 طائقت وهذه وهذه طائقت ذكره مسكوك (قوله بأن قال هذه الخ) لم يذكر الاقرار كما اذا قال لهذا اتقدرهم  
 أو لهذا اتقدرهم والظاهر أن الحكم كذلك (قوله حلف لا يساكن فلانا) محل هذه المسئلة باب اليمين  
 في الخسول والخروج والسكنى وقد هما الشارح بعينها هناك اه حلي (قوله وبه يفتى) علامه الشارح سابقا  
 بأنه لم يساكنه حقيقة (قوله ان لم تأت اليلة حتى أضربك) أى فأنت حر مثلا (قوله حنت عند الثاني) لعدم  
 جبر الضرب المقصود فحسب كأنه يقول ان لم أضربك اليلة بعد ان يساكنك فأنت حر ولم يوجد الضرب

(ولو قال ان تسربت أمة فأنت طائقت أو  
 عدى حر تسرى بمن في ملكه أو من  
 اشتراها بعد التعاق طلقت وعنى) واقاد  
 الفرق بقوله (لوجود الشرط) بلامانع  
 لصحة فليطبق طلاق المنكوحة بأى شرط كان  
 فليحفظ (كل مملوك لى حر) عتق عبده  
 ومدبره) ويدين في نية الذكور لا الاناث  
 (وامهات أولاده) للمكاتبهم يدور رقة  
 (لا مكاتبه الا بالنسبة ومعنى اليمين  
 كالمكاتب) اعدم الملك يد وفى الفتح يغنى  
 فى كل مرقوق لى حر أن يفتى المكاتبه لام  
 الولد الا بالنسبة (هذه طائقت أو هذه وهذه  
 طائقت الاخير وخبر فى الاولين وسكتا  
 فى الاقرار) لان اولاد احد المذكورين  
 وقد ادخلها بين الاولين وعطف الثالث  
 على الواقع منها ما فتى كذا احد كما طالت  
 وهذه لا يصح عطفه هذه على هذه الثانية  
 للزوم الاخبار عن المثنى بالفرق وذكر  
 لم يذكر الثاني والثالث خبرا (فان ذكر  
 بأن قال هذه طائقت وهذه وهذه طالقان  
 أو قال هذا حر وهذا وهذا حران) فانه لا  
 يفتى (احد ولا تطلق) بل يجبر ان اخذ  
 الايجاب (الاولى عتق) الاول (وحدده  
 وطلقت) الاولى (وحدها فان اخذ  
 الايجاب الثاني عتق الاخيران) وطلقت  
 الاخيران (حلف لا يساكن فلانا فاسافر  
 الحالف فكن فلان مع اهل الحالف حنت  
 عنده لا عند الثاني وبه يفتى قال اعبده ان  
 لم تأت اليلة حتى أضربك فاقى فلم يضربه  
 حنت عند الثاني

(قوله لا عند الثالث) قال في الخاتمة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الجار بيه ان لم تأتني الليلة حتى أغشاك  
فأنت حرة فانت في تلك الليلة تظن بفسها لا يثبت وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادات اذا ذكر  
فعلين أحدهما منه والاخر من غيره وبينهما كلمة - في واخره - ما لا يصلح غاية الاول ولا يصلح جراء لا بشرط للبر  
وجود الثاني اهـ (قوله اختلف في لحاق الشرط الخ) في عبارة غرض وعبارة الخاتمة رجل قال لجاره ان  
امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتى عندك البارحة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم  
قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كانت عند الحالف امرأة أخرى قال نصير بن يحيى تطلق امرأة الحالف وقال  
محمد بن سلمة لا تطلق وانما اختلفا لا اختلاف أبي يوسف ومحمد في لحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت قال  
أبو يوسف يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب الى قول الامام لأنه عند بصح الحاق الشرط القاسد  
بالبيع التام وقال محمد لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه أخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن  
السكوت يمنع تعلق الجزاء بالشرط فيمنع الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف وان كان الشرط للحالف  
بأن كان فيه تحقيق على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قوله ومثال ما فيه تحقيق على  
نفسه أن يقول ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم سكت ثم قال وهذه الدار اهـ حلبي فلا يلحق الشرط الثاني  
فتطلق امرأته بدخول الدار الاولى والمراد باليمين التعليق والظاهر أن اليمين غير المعلقة كذلك كما اذا قال والله  
لا اكلم فلانا ثم سكت ثم قال ولا فلانا فإنه لا يلحق ونحوه والله لا اكلم فلانا ومكت ثم قال ان ضربني مثلا فإنه  
لا يتعلق (قوله باليمين المعقودة) الاولى المعقودة لان اليمين وثيقة بما عا (قوله بعد السكوت) منه لفي بلحاظ صورته  
أن يقول ان دخلت الدار فعبدى حرة ثم سكت ثم قال وامرأته طالق والله تعالى أعلم والله اعلم

• (باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة) •

(قوله وغيرها) كالتمني والامس والجلوس حوى (قوله الاصل فيه) أي في هذا الباب أي في حكم بعض مسائله  
(قوله أن كل فعل تعلق حقوقه باليمين) قال البرجندى وهو كل فعل يجوز أن يثبت حكمه للعاقبة ثم قد  
ينقل من العاقدة الى غيره حوى وأشار بقوله يجوز أن يثبت حكمه للعاقدة الخ الى الخلاف المشهور بين الكرخي  
وأبي طاهر من أنه اذا وكله بشراء شيء ونحوه من كل عقد يرجع حقوقه الى العاقدة هل يثبت حكمه للوكيل أولا ثم  
ينقل للموكل أو يثبت للموكل ابتداء قال الكرخي بالاول وأبو طاهر ماذن وهو الاصح أبو السعود وهذا الاصل  
هو المراد بقوله كل ما يستغنى المأمور في مباشرة عن اضافته الى الأمر لم يثبت الا امر بعبارة المأمور وان كان  
لا يستغنى عن الاضافة يثبت (قوله لا حنت بفعل ما وره) صادق بالوكيل والرسول ووجهه أن العقد وجد من  
العاقدة حقيقة وحكما حتى رجعت الحقوق اليه ولذا لو كان هو الحالف حنت وانما الثابت للأمر حكمه الا أن  
ينوى غيره حوى بأن قوى انه لا يباشر بنفسه ولا بما مورده فيثبت لانه شدد على نفسه (قوله وكل ما تعلق حقوقه  
بالأمر) وهو ما لا يستغنى المأمور عن الاضافة فيه الى الأمر (قوله وصدقة) قد يقال ان الصدقة يستغنى فيها  
المباشر عن الاضافة الى الأمر بأن يطلق ويقول خذ هذا صدقة ويمكن ان يقال ان الاضافة للأمر موجودة  
حكما والا كانت من حال المأمور (قوله وما لا حقوق له) أي وكل ما لا حقوق له الخ وظاهر الشرح ان القسم  
ثلاثية وهو ما قاله قاضي خان واستحسنه في البحر والذى عليه الاكثر ان ثنائية بان يقال ان كل فعل يرجع  
الحقوق فيه الى المباشر لم يثبت الحالف فيه بفعل الوكيل والمأمور وما لا حقوق له ترجع الى المباشر سواء كان  
له حقوق أولا لم يثبت بما كلفه بنفسه والظاهر أن الخلاف للنظري (قوله كعارة وبراء) لعل المراد بالحقوق  
المنفية فيها الدنيوية أما الاخرية كالنواب فهو ثابت فيها لا أمر قال في البحر وقد جعل في المحيط العارية  
ونحوها مما يتعلق حقوقها بالأمر اهـ فيثبت فيها بالباشرة والأمر على كلا القولين (قوله بفعل وكيله) مراده  
بالوكيل المأمور (قوله أيضا) أي كما يثبت بعبارة نفسه (قوله ومعه) أي عن الأمر وهو عطف تفسير (قوله  
ومنه الهبة بعوض) قال في القضية حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يثبت وإذا كان الواهب بشرط  
العوض بائنا يجيب أن يكون القابل لهذه الهبة مستريفا فدخل في قوله ولا اشتري فاذا وكل فيها لا يثبت كما  
لا يثبت اهـ حلبي ولا يفهم من بحث الزاهد في القضية أنه لا يثبت فيها بالامر لان المراد دفع ايهام أنها لا تدخل  
في بحثه على ثني البيع وسياق ذلك تمة وقول الحلبي فاذا وكل فيها لا يثبت فيه قطر (قوله ومنه السلم) خلال في

لا عند الثالث وبقي اختلف في لحاق  
الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت فصححه  
الذاني وأبطله الثالث وبقي فبطلت  
في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا  
ثم ظهر أنه كان كذا خاتمة  
(باب اليمين في البيع والشراء والصوم  
والصلاة وغيرها) الاصل فيه أن كل فعل  
تعلق حقوقه بالمباشر كبيع والحاجة  
لا حنت بفعل ما وره وكل ما تعلق حقوقه كعارة  
بالأمر كعارة وصدقة وما لا حقوق له كخمس  
وبراء يثبت بفعل وكيله أيضا لأنه مستغنى  
ومعه (يبحث بالمباشرة) بنفسه (لا بالامر)  
اذا كان ممن يباشر نفسه في البيع ومنه  
الهبة بعوض ظهرية (والشراء) ثم السلم

البحر من الواقات حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم إليه في ثوبه حنت لانه اشترى مؤجلا اه قال الحلبي  
 واذا كان المسلم مسترياً يجب أن يكون المسلم اليه بائعاً فليجئنا بالابا مباشرة (قوله والاقالة) قال  
 في الظهيرية باع عبده من رجل وسلم الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال  
 البائع وقبل البائع الاقالة لا يحنث ولو كان الثمن ألف درهم فوفت الاقالة بمائة دينار أو أكثر من الثمن الا قال  
 أو أقل حنت قبل هذا قوله أو ما على قول الامام فلا يحنث لكونها اقالة على كل حال وحينئذ فلا يحنث بفعل  
 المأمور قال السعد الجوى الوجه في ذلك للامام ما تقرران مبنى الايمان العرف وفي العرف لا يقال لمن اقال  
 مبيعاً أنه اشتراه قنأه اه وحينئذ فاطلاقه ليس على ما ينبغي بل الاولى حذف الاقالة (قوله قبل والتعاطى)  
 قال في البحر ولو قال والله ما اشتريت اليوم شيئاً وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئاً لكن بالتماطى فقد قيل  
 يحنث في بيعته وفي مجموع الدوازل وضع المسئلة في طرف البائع فقال اذا حلف لا يبيع الخبز فجاء رجل فأعطاه  
 دراهم لاجل الخبز ودفع اليه الخبز لا يحنث وذكر في شهادات القدوري ما يؤيد ما ذكر في مجموع الدوازل فقال  
 لا يبيع من عابن ذلك أن يشهد على السبع بل يشهد على التعاطى والى هذا مال الماتريدي اه حلبي والذي  
 يفيد العرف أن التعاطى يبيع فلا يحنث فيه بفعله اه وروى (قوله والاجارة والاستجار) بأن حلف لا يوزر داره  
 فوكل من فعل ذلك أرحل لا يستأجر دابة فلان فوكل غيره أن يستأجره له منه لم يحنث (قوله كركها في أيدي  
 الساكنين) أي فانه ليس اجارة ولو قال للساكنين اقتدوا في هذه المنازل فهو اجارة بجر والظاهر من قوله  
 كركها أنه تركها في أيدي الساكنين ولم يأخذ اجارة اه والا كانت حين ما بعدها (قوله وكأخذ اجرة شهرة قد  
 سكنوا فيه) أي بعد الامين وأما قبل الامين فلا يتوهم (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) بأن أخذهم بعد الامين  
 اجرة أشهر مجله أي فانه يكون اجارة ويحنث قال في النهر وأنت خير بأن تعاطى اجرة شهر لم يسكنوا فيه ليس  
 الاجارة بالتعاطى فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق اه أي في شراء التعاطى (قوله مع الاقرار) هذا  
 التقيد بالنظر لما اذا كان الصلح من المذمى عليه أما اذا كان من المذمى فلا يحنث مطلقاً قال في البحر وأطلق  
 في الصلح عن مال وهو قيد بأن يكون من اقرار لانه حينئذ يبيع أما الصلح عن انكار فهو فداء الامين في حق  
 المذمى عليه فيكون الوكيل من جانيه صغيراً محضاً فكان من القسم الثاني أي ما يحنث فيه بالمباشرة والامر  
 ضلي هذا اذا حلف المذمى أن لا يصلح فلان من هذه الدعوى أو من هذا المال فوكل فيه لا يحنث مطلقاً واذا  
 حلف المذمى عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار ولا يحنث وان كان عن انكار أو سكوت حنت اه حلبي (قوله  
 لانه مع الانكار) وثله السكوت كما فادته العبارة السابقة والخبر في قوله لانه يعود الى الوكيل المعلوم من  
 المقام (قوله والقسم) بأن حلف لا يقسم مع شريكه فوكل غيره أن يقسم معه لم يحنث (قوله والخصومة) أي  
 على المقتضى بأن حلف أن لا يخاصم شريكه فوكل من خاصمه لم يحنث وفي القهستاني تفسير الخصومة بجواب  
 الدعوى سواء كان اقراراً أو انكاراً اه وفي الاسقاطي الخصومة لغة الجدل وعرفاً الجواب بنعم أو لا وفسرها  
 الجوهري بالدعوى العصبية أو الجواب الصريح (قوله وضرب الولد أي الكبير) ذكرنا أن أو اتى قال أبو السعود  
 وهو ظاهر في أن الاب ليس له تأديب ولده الكبير حتى لو فعل ما يوجب التعزير لا يتولى الاب ذلك بنفسه الا اذا  
 كان حال المباشرة انتهى عن المنكر ويؤيده ما صرحوا به من أنه اذا طلب الانفراد بالسكنى لم يملك الاب منعه  
 الا اذا كان صبيح الوجه دفع الامار عن نفسه وانظر حكم ولد الولد هل هو كالولد قال الجوى ظاهر تعليل المسئلة  
 بتوهم لان منفعة الضرب عائدة اليه وهي التأديب فلم ينسب فعله الى الاخرية فتضى الحاقه به اه بتصرف  
 وفي القهستاني وضرب الولد صغيراً كان أو كبيراً أو عبداً غيره أو حرّاً وان حرم ضربه وان أمر به الاب الا اذا  
 كان معلماً كما في كراهية المنية أو سلطاناً أو قاضياً كما في الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره  
 فن حل له ضربه مع أمر به فحنث بالضرب ومن لا يحل لا يبيع فلا يحنث لان منفعة التأديب ترجع الى الولد  
 لا الى الموكل كما في الاختيار (قوله كالقاضي) اذا وكل بضرب من يحل له ضربه مع أمر به فحنث بفعله اه  
 حلبي وأدخلت السكاف المعلم والسلطان والمحتسب كما مر عن القهستاني (قوله لا يباشر هذه الاشياء) أي  
 المخوف عليها التي ترجع الحقوق فيها الى العاقد (قوله ويقصد الخائف) فاذا قصد الخائف في الاشياء  
 السابقة أنه لا يفعلها بنفسه ولا بآمره صح واذا كان لا يباشر الشيء بنفسه عادة وحلف لا يفعل ونوى لا يفعل

والاقالة قبيل والتعاطى نرح وهبانية  
 والاجارة والاستجار) فلو حلف لا يوزر  
 وله مسئلة لا تجزئ امرأته وأعطته  
 الاجرة لم يحنث كركها في أيدي الساكنين  
 وكأخذ اجرة شهرة قد سكنوا فيه بخلاف شهر  
 لم يسكنوا فيه ذخيرة (والصلح عن مال)  
 وسبقه بقوله (مع الاقرار) لانه مع الانكار  
 صغير (والقسم والخصومة وضرب فبذلك  
 أي الكبير لان الصغير يملك كالقاضي (وان  
 اتى ويضرب فحنث بوكيله كقاضى (وان  
 اتى الخائف (ذا السلطان) كقاضى (نفسه حنت)  
 (لا يباشر) هذه الاشياء (نفسه حنت)  
 بالباشرة (وبالامر أيضاً) لتقيد الامين  
 بالعرف ويقصد الخائف (وان كان  
 يباشر مرة ويقتضى اخرى اعتبر الاغلب

نفسه الظاهر الصفة (قوله وقيل يعتبر السلطة) مقابل التفصيل الذي في المصنف (قوله والا) بأن كانت السلطة  
 عملا لا يترجم بنفسه لنفسها أو غير ذلك (قوله وفعل مأموره) لم يقل كما قال صاحب الكنز وما يبحث بهما الخ  
 بمعنى المباشرة والامر لانه لا يبحث بمجرد الامر بل لابد من فعل المأمور والمؤثر في الحث الامر والفعل شرط فيه  
 ومعلوم أن المأمور بهم الوكيل والرسول (قوله والتوكيل به غير صحيح) أي والرسالة به جائزة فلا يعبر بالوكيل لخروج  
 الاستقراض من هذا النوع مع أنه منه وانما لم يصح التوكيل به لأن الوكيل اذا قال أقرضني مبلغ كذا لا يثبت  
 المثلث الا للوكيل وان اضاف الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يتقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا  
 كان رسالة أو امر ولم يكن توكيلا ووجهه الزيلعي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالامتناع  
 بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول معبر والعبارة ملك  
 المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه وصح التوكيل بالاقتراض ويقبض القرض كأن يقول الرجل أقرضني ثم  
 يوكل رجلا بقبضه فانه يصح (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو يوكل فعقد الوكيل حث  
 ولو كان التوكيل قبل العين كما في التنازحية وكذا لو كان الحالف امرأه فلا يجزئ عن له ولاية الاجبار كالسبد  
 ينبغي أن لا تحت ولو تزوجه فضولي فان عده قبل العين لا يحتج بالاجازة مطلقا وبه يحتج بالاجازة القولية  
 هو المختار ولا يحتج بالقبض على ما عليه أكثر المشايخ فبقي نهر ملخصا (قوله لا الانكاح) أي للغير فانه  
 لا يحتج في عينه الا بمباشرة نفسه قال في النهر ولو قال واقه لا تزوج فلانة فأمر رجلا فزوجها لا يحتج بخلاف  
 لا تزوج والفرق أنه في الاول لم يلحقه حكم ولحقه في الثاني وهو الحلف كذا في البرازية وغيرها وظاهر هذا  
 أنه لا فرق بين تزويج الامة والبنات الصغيرة وغيرهما وأنه باتفاق وفي القهستاني ما يفيد غير ذلك فانه قال وفيه  
 اشارة الى أنه لو حلف أن لا تزوج أمته أو بنته المصغرة يحتج بنكاح الوكيل وعن محمد أنه لا يحتج كما لو كان  
 الحالف عليه ابنته وابنه الكبير اه (قوله والطلاق والعقاق) سواء كان بمال أو لا وما اذا اطلق فضولي فأجاز  
 الزوج قولاً أو فعلاً فالجواب فيه كما في النكاح وهو أنه ان اجاز بالقول حث على المختار وان اجاز بالفعل فعن  
 محمد لا يحتج وعليه الفتوى كما في الظهيرية حوى (قوله كنه ليق) صورته علق الطلاق أو الحزيرة بدخول  
 الدار ثم حلف أنه لا يطلق أو لا يمتق فدخل أو وقع الطلاق أو العتق لم يحتج ولو كان ذلك بعد العين حث حوى  
 (قوله وانطلق) هو كماله لا يرد ذلك كما اذا حلف أن لا يخالف امرأته فوكل غيره به فقتل حث (قوله والكتابة)  
 أي على الصحيح وجعلها في الظلم كالبيع ولو اجاز كتابة الفضولي حث كذا أطلقه غير واحد وقيام ما مر  
 أن يقيد بما اذا كانت بالقول نهر (قوله والصالح عن دم العمد) بأن حلف أن لا يصلح عن دم العمد فوكل حث  
 لأن المنافع تعود اليه بخلاف الصلح عن اقرار قد بقوله عن دم العمد لان الصلح عن غير دم العمد يكون صلحا  
 عن مال وتقدم أنه لا يحتج فيه بفعل الوكيل والفرق أن الصلح عن دم العمد في المعنى عفو عن القصاص بأخذ  
 المال ولا تجرى النيابة في العفو بخلاف الصلح عن المال حوى عن البرجندی قال أبو السعود واعلم أنه اذا وقع  
 الصلح عن غير دم العمد لا بد وأن يقع على أحد من اذير الدية كما أتى في محله اه (قوله وانكار) ومثله السكوت  
 كما تقدمنا على وهذا التفصيل في المذمعي عليه أما المذمعي فلا يحتج بالتوكيل مطلقا كما تقدم (قوله والهبة)  
 فلو حلف أن لا يهب موهبا مطلقا أو موهبا أو شخصا بماله فوكل من وهب حث صحبة كانت الهبة أو لا قبل  
 الموهوب له أو لا قبض أو لم قبض لانه لم يلزم نفسه الا بما عليه ولا يملك أكثر من ذلك حوى (قوله أو يعوض)  
 فان حلف لا يهب فوهب هبة عوض بنفسه أو بغيره فانه يحتج وهذا يسلط ما قدمه قريبا من أن الهبة  
 بعوض من البيع في الحكم وحكمه أنه لا يحتج فيه بفعل مأموره وما هنا هو الذي ذكره الشربلاني نصا  
 حيث قال في شرح منظومة ابن وهبان الخامس يعني عما يحتج فيه مطلقا الهبة حلف أن لا يهب مطلقا أو شخصا  
 بعينه فوكل من وهب حث صحبة ولا قبل الموهوب له أو لا قبض أو لا لان المفسر اذا ظاهر البطلان ولو كان  
 الموهوب غير مقصوم أو على عوض وفيه أنه ينبغي أن لا يحتج لانها بيع اتهم اه وهو بحث لا يرد المنقول  
 وقال في البصر وأما الهبة والصدقة في الظهيرية حلف أن لا يهب لفلان فوهب هبة غير مقصومة حث  
 وكذلك الاعمار والنقل والارسال اليه مع رسوله وصورة الاعمار أن يقول صاحب الدار لغزيرتي لك مائة  
 حيا فاذ امت ردت الي وكذا لو أمر غيره حتى وهب حث وكذا لو اجاز هبة الفضولي عبده ولو حلف لا يهب

وقيل يعتبر السلطة فلو عاينته بما يتفهمه  
 شرفها لا يحتج بوكيله والاحت (ويحتج  
 به فعل وفعل مأموره) لم يقل وكيلا لان من  
 هذا النوع الاستقراض والتوكيل به  
 صحيح (في النكاح) لا الانكاح (والطلاق  
 والعقاق) الواقعين بكلام وجيد بعد العين  
 لا قبله كمنطق بدخول دار زباني (وانكاح  
 والكتابة والصلح عن دم العمد) وانكار كما  
 (بهر) والهبة ولو فاسدة أو بعوض



فلان فوجب على عوض حدث ولا يثبت بالصدقة في عين الهبة ١٥ وما تقدم عن القصة من أنه لو حلف لا يبيع  
 فوجب بشرط العوض يتبقى أن يثبت ١٥ لا ينافي ما هنا لأن المقصود دفع إيهام أنها ليست كالبيع في هذا  
 الحكم إذا باشر حلفه وليس المراد أنها كالبيع في كل وجه قال الحلبي وسبب وهم الشارح ما قال في البحر  
 وعلى هذا فالهبة بشرط العوض داخل تحت عين لا يثبت نظر إلى أنها هبة ابتداء فيثبت ودخل تحت عين  
 لا يبيع نظر إلى أنها بيع انتهاء فيثبت بها ١٥ وأنت خير ببيان كلامه فيما إذا قل بنفسه والامصاح قوله يثبت  
 في الموضعين ١٥ وذلك لأنه لو حل على ما هو أعم من فعله وفعله مأموره لا يظهر قوله فيثبت الآخر لأن البيع  
 لا يثبت فيه بفعله ١٥ مأموره (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما مر بأن حلف لا يصدق فوك به حدث قال العلامة  
 ابن وهبان وكذا ينبغي أن يثبت لو حلف أن لا يقبل صدقة فوك بقبضه له ولو صدق على فقير بلفظ الهبة  
 ينبغي أن يثبت حوى (قوله وان لم يقبل) راجع إلى الهبة وما بعده حاجي عن النهر وهو على الراجح في القرض  
 ويقاس عليه الاستقراض وفي التنازع لا يكون قرضاً بدون القبول في قول محمد وأحمد في الروايتين عن أبي  
 يوسف (قوله وضرب العبد) وكذا الآية فلو عبر بالمولد لكان أولى حوى وجه الحنفية في ضرب العبدان  
 المقصود وهو الاتقان وراجع إليه بخلاف الولد ١٥ أبو السعد وقيل زيادة (قوله قبل والزوجة) قال في النهر  
 والزوجة قبل نظير العبد وقيل نظير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الأول  
 لأن النفع عائد إليه أما هبة وقيل أن يثبت فظير العبد والافتقار الولد ١٥ (قوله والبناء والخلاطة) هما من  
 الأمور الحسية (تنبيه) أعلم أن ما يثبت فيه بفعله الوكيل لو قال نويت أن لا أتى ذلك بنفسى في الأفعال  
 الحسية كالضرب والذبح يصدق قضاء ودبائنه لأنها لا توجد منه إلا بعينه فأن لا يباشرها لا يثبت  
 لأنه نوى حقيقة كلامه وفي غيرها كالطلاق والنكاح روايتان أشهرهما أنه لا يصدق إلا ديانة لأنه كما يوجد  
 بباشره يوجد بغيره فاذنوى المباشرة فقط قد نوى تخصيص النهر وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه نهر  
 عن الكافي (قوله وان لم يحسن ذلك) هذا أولى بالحكم والأولى أن يقول وأن أحسن ذلك (قوله والابداع) سواء  
 قيده بشخص أو أطلق نهر (قوله والاستيداع) أي صيرورته مستودعاً فيثبت في عينه لا يقبل ودبائنه أو ودبائنه  
 فلا نفع له وفعله مأموره (قوله والاعارة) فلو حلف لا يعير مطلقاً وشياً بعينه فوك بذلك حدث قبل المستعير  
 أولاً ولو عين شخصاً فأرسل المألوف عليه تصدأ آخر فاستعار حنث لأنه سفير محض فيحتاج إلى الإضافة إلى  
 الموكل فكأن كوكلي بالاستقراض نهر (قوله ان أخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة) بأن يقول ان فلانا  
 يستعير منك كذا نهر قال المحقق كلام المؤلف كالتبريق في أن هذا الحكم خاص بالاعارة والاستعارة مع أن  
 الوكيل في النكاح وما بعده سفير فلا بد من إضافة العقود المذكورة إلى الموكل كما سيأتي في كتاب الوكالة وأهل  
 كلام التنازع خاتمة عام في جميع المسائل فتروهم من نقله أنه خاص بها أين قلنا راجع أو تكون الإضافة إلى الموكل  
 غير أخراج الكلام مخرج الرسالة ١٥ (قوله وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين فأمر غير يثبت بقبض وكيله  
 فلو حلف لا يقبض من غيره اليوم وقد كان وكل قبل قبض الوكيل بعد العين لا يثبت برجسدى (قوله  
 والكسوة) بأن حلف لا يكسوه فأمر غيره مستأنى وفي النهر ما يفيد تعميم الكسوة لنفسه وغيره فأنه قال  
 فلو حلف لا يكسوى أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بهيمة أو مبعنا حنث بفعله وكيله لأن منفعة الأكل عائدة عليه  
 وكسوة غيره هبة ان كان لغنى وصدقة ان كانت لفقره أى وكل منهم ما يثبت فيه بالمباشرة وبالأمر (قوله  
 وليس منها التمكن) لأنه لا يسمى كسوة عرفاً وقد علم أن الإيمان مبناها العرف ١٥ حلي مزيدا (قوله الا اذا أرد  
 السر) أي يقوله لا أكسو فلانا وذلك لأن الكفن ساتر (قوله دون القليل) أي فأنه اذا نوى ذلك لا يثبت بالتكفن  
 لأن الميت ليس من أهل القليل (قوله والحلل) أي في غير الإجارة فأنه لا يثبت بالتوكيل كما مر وصورته حلف  
 لا يحصل على هذه الدابة فأمر غير بالحلل عليها ففعل حنث كما لو حل بنفسه حوى (قوله فيها وأربعين) قال  
 في النهر (تكمل) من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كما في منظومة ابن وهبان وقد مرنا أن منه ضرب  
 الزوجات والولد الصغير وأي قاضي خان ومنه تسليم الشفعة والأذن كما في النفقة كما في الاستيعاب  
 والوقف والأضحية والحبس والتعزير بالنسبة إلى القاضي والسultan وينبغي أن يقال في الحج كذا في شرح  
 المنظومة للشيخ عبد البر ومنه الوصية كما في الفتح وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كما لو حلف لا يجعل فلانا

(والصدقة والقرض والاستقراض)  
 وان لم يقبل (ضرب العبد) قبل والزوجة  
 (والبناء والخلاطة) وان لم يحسن ذلك خاتمة  
 (والذبح والابداع والاستيداع) كذا  
 (الاعارة والاستعارة) ان أخرج الوكيل  
 الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث  
 (وقضاء الدين وقبضه والكسوة)  
 التنازع خاتمة (وليس منها التمكن) الا اذا أراد السر دون  
 التملك سراً (والحلل) وقد ذكر منها في البحر  
 بينا وأربعين

فكل من يحيله أولاً يتبيل حوائثه أولاً يكفل عنه فكل بقول ذلك والقضاء والشهادة والاقراء ومثله  
 في البحر التولية فلو حلف لا يولي شخصاً فنقض الى من يفعل ذلك حثت وبمذاقت المسائل أربعة وأربعين  
 (تنبيه) من الحلف المصروفة الى القول قال لأدعه يدخل البادية فيه بالمع قولاً طاعه أو عصاه شرباً لآلية  
 قال ولنا فيه رسالة ١٥ ومحصلها أنه إذا حلف على غيره أن لا يفعل كذا كالحلف عليه أن لا يدخل هذه الدار  
 فإن كانت الدار ملك الحالف فبزمه بالقول والفعل حتى لو نهاه عن الدخول فدخل يحثت الا اذا لم يقدر على منعه  
 اظلمه أو كانت الدار في اجارته وان لم تكن ملكه فبزمه بالقول فقط حتى لو قال له لا تدخل ثم دخل لا يحثت ١٦  
 ومنه يعلم جواب حادثة تسئل عنها الفقير هي أن شخصاً حلف بالحرام على أخيه أن لا تتكلم قبل خروجه من  
 الدار ثم أتتكم قبل خروجه فهل يقع عليه الطلاق ويكون بائناً وهل إذا طلقها ثلاثاً لا بعده بل طلقها ثلاثاً  
 فأجيب بأنه حيث تكلمت قبل خروجه وقبل نفيه أيها عن الكلام فإنه يقع الطلاق لانه حلف على ما لا يملك  
 فبزمه بمجرد النهي فإذا وجد المحلوف عليه قبل البر فإنه يحثت ويكون طلاقه بائناً وإذا طلقها ثلاثاً وهي  
 في العدة فإنه يقع الطلاق الثلاث من قسم الصريح ويحصل أن ما شتهر من أن الحلف على ما لا يملك  
 لا ينفذ لا أصل له بل ينعقد وإذا وجد المحلوف عليه بعد النهي عن الفعل لا يحثت وهذا إذا كانت العين على  
 النقي فإن كانت على الفعل أي فعل ما لا يملك يعني في وقت معين ومعنى الوقت ولم يفعل فقياس ما سبق من أنه  
 يشترط لبرئه نفيه عن الفعل أن يقال هنا ان معنى الوقت ولم يفعل بعد أمره لا يحثت أيضاً أم أبو السعود (قوله  
 عن شارح الوهبانية) هو العلامة عبد البر (قوله مشيراً الى حثته) أطلق الإشارة وأراد الصريح وهو كثر  
 في كلامهم (قوله فقال الخ) هو من الطويل (قوله شراء) بالجر عطفاً على بيع - حذف حرف العطف فيه وفيما  
 بعده وقوله صلح مال احتز به عن الصلح عن دم العمد (قوله ولا دخل) المراد الام الاختصاص لا لام التعريف  
 كذا أشار اليه العيني أبو السعود (قوله قهره امنه) أي بالجملة لا تعلقها به لانه امر معنوي لا يوقف عليه كذا  
 في ايضاح الاصلاح لابن النكاح وشافيه ماذ كره البرجندى من قوله المراد بدخول اللام على الفعل تعلقه به  
 ولو قال ولا دخل ففعل كان اظهر اه قلت في قوله ولو قال الخ إشارة الى ما في الايضاح (قوله تجري فيه  
 الآية) اعلم أن الفعل على وجهين أما أن يحتمل النيابة كبيع ونظائره أولاً كاكل الطعام واشباهه ثم لا يحتمل  
 أما أن تدخل اللام على الفعل أو على العين فإن دخلت على ما يحتمل النيابة كان بعثت لك ثوباً فإنما تكون  
 لك اللام الفعل وإذا دخلت على العين كان بعثت ثوباً لك تكون لك العين سواء باعه بأمره أو لا علم أنه ثوبه أولاً لأن  
 اللام جاورت العين فأوجب ملك العين لملك الفعل وأما فيما لا يحتمل النيابة فإنما تكون لك العين سواء  
 قدمت اللام أو أخرت لأن اللام دخلت على ما يملك وهو العين وعلى ما لا يملك وهو الفعل فوجب صرفها الى ما يملك  
 وهو العين وقد أمكن تقدير تأخير اللام عن العين وأما في الفعل الاقول فكل واحد منهما ما يملك فكان كل واحد  
 منهما محتملاً فوجب الترجيح بالقرب والجملة أبو السعود عن الجوى (قوله اقتضى أمره) فإذا دس  
 الخطاب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من أجله لأن ذلك لا يتصور الا بالعلم بأمره بجر (قوله ليخصه به) أشار به  
 الى شرط في المسئلة وهو أنه لا بد أن يكون قد أمره المحلوف عليه بأن يفعل نفسه وليس المراد طلق الامر  
 لما في الظاهرية حلف لا يشتري لقان ثوباً فأمره أن يشتري لا يشبه الصغير ثوباً فاشترأ لا يحثت وكذا لو أمره  
 أن يشتري أمه ثوباً فاشترأ لا يحثت ١٧ من البحر ولو قال الخاص به لكان أظهر وبهذا علم ان التخصيص  
 من جانب المحلوف عليه فإنه أخرجه بما إذا أمره به لغيره وكلام الشارح حيث أعاد الضمير في قول المصنف به  
 الى المحلوف عليه يفيد أن التخصيص من الحالف بالمحلوف عليه وقد يقال انه لا بد من التخصيص من الطرفين  
 حتى ان الحالف اذا لم يخص المحلوف عليه بأن باعه له ولغيره أو اشتراه له ولغيره لا يحثت وحزيره نقلاً (قوله  
 اذا اللام للاختصاص الخ) وجه افادتها الاختصاص أنها تضيف متعلقها وهو الفعل الى مدخولها وهو كاف  
 الخطاب فيفيد أن الخطاب مختص بالفعل وكونه مختصاً به يفيد أن لا يستفاد إطلاق فعله الا من جهته وذلك  
 يكون بأمره وإذا باع بأمره كان بيعه أياً من أجله بجر (قوله لم يحثت في ان بعثت لك ثوباً) التصريح بالفعل به  
 ليس بشرط كما يسهل ناد من المحيط وانما صرح به المصنف لاختيار الاقسام قال في النهر وينبغي أن يكون شرطاً  
 فيما اذا دخلت على العين كما ساقى حوى (قوله سواء ملكه الخ) راجع الى قول المصنف اقتضى أمره ليخصه به

وفي التبر من شارح الوهبانية نظم والذي  
 ما لا حثت فيه بفعل الوكيل لانه الاقل  
 مشيراً الى حثته فيما بقي فقال  
 بفعل وكيل ليس يحثت طائف  
 ببيع ثم اصلح مال خصوصية  
 اجارة استجار الضرب لانه  
 كذا قصده والحث في غيرها التثبت  
 (ولام دخل) مبتدأ خبره اقتضى الاتي  
 (على فعل) أراد بدخولها عليه قهره امنه  
 ابن كمال (تجري فيه النيابة) للغير  
 (كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة  
 وبناء اقتضى) أي اللام (أمره) بجر  
 ليخصه به أي المحلوف عليه أمه المصنف  
 للاختصاص ولا يتحقق الا بأمره المصنف  
 لتوكيد (قوله يحثت في ان بعثت لك ثوباً ان  
 باعه بالأمر) لاتثناء التوكيد سواء (ملكه)  
 أي الخطاب ذلك الثوب (أولاً) بخلاف  
 ما لو قال ثوباً لك فإنه يقتضى كونه ملكاً  
 كما سيجي

(قوله لمعكوف عليه) المراد به العين (قوله لانه كمال الاختصاص) أى لأن الملك أى اختصاصه بالمخاطب  
هو الاختصاص الكامل فاللام على كل حال للاختصاص لكن الاختصاص فى الاقول ينصرف الى الامر  
وهنا للملك (قوله نوبه) أى النوب المملوك للمعكوف من أجله ولا يبحث لو أمره ببيع نوب غيره بانه (قوله هذا  
نظير الخ) الاولى أن يقول هذا مثال لدخول اللام على العين (قوله وأما نظير الخ) أى مثال (قوله لا يقع عن  
غيره) أى لا يقع النيابة (قوله ان أكلت لك طعاما الخ) أى بتقديم اللام وإذا اشترط الملك فى مجاورة اللام  
لا فعل فأولى اشتراطه فى مجاورته العين ولذا قال الشارح كما فى ان أكلت الخ (قوله اقتضى أن يكون الطعام  
ملك المخاطب) سواء كان بعله أو بأمره أو دونهما ثم هذه الجملة مستغنى عنها بقوله فان دخل على عين أو فعل  
لا يقع عن غيره الخ لكن المقصود التمثيل كما قاله الشارح (قوله لأن اللام هنا الخ) هذه الجملة لا تظهر  
الا فى دخول اللام على العين لا فى ما بعده وقد ذكرها صاحب البحريه (قوله وأما ضرب الولد) لما ذكر المصنف  
الطعام والشراب وأنهما لا بد أن يكونا مملوكين وأغفل ذكر الولد ولا تظهر فيه الملكية ذكر الشارح وجهه وبقي  
الكلام على ما دار قال الجوى فيبحث بدخول دارها اختصاص بالمخاطب أى تنسب اليه كذا فى الفقه وهو  
ظاهر فى حننه بدخول داره بالاجارة اه وكان الاولى للشارح التنبه عليه (قوله بل يراد الاختصاص به) يعنى  
بأن يضرب ولده الخاص به فأخرج به الولد المشترك كولد أم الولد الذى أدها الشريك فكان فلا يبحث بضربه لادم  
الاختصاص كذا ظهر ويحزر (قوله فيما فيه تشديد عليه) بأن باع نوباً مملوكاً للمخاطب بغير أمره فى المدة  
الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يبحث ولولا تنبيهه لما حثت أو باع نوباً لغير المخاطب بأمر المخاطب فى المدة  
الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يبحث ولولا تنبيهه لما حثت لانه نوى ما يحتمل كلامه بالتقديم والتأخير  
وليس فيه تحقير فصدقه القاضى بحر (قوله قضاء) لانه خلاف الظاهر وهو متمم (قوله ودين فيما له)  
كما اذا نوى أنه لا يبحث الاجتماع الامر والملك (قوله أو بآبته) أى اشتريته (قوله ففقد) أى الحالف الاعم  
من البائع والمشتري والضمير فى عليه يرجع الى العبد وقوله يعاير بضم الهمزة رتبة بالحقان ولو مشترياً بالان البيع يطابق  
على الشراء (قوله بالخيار لنفسه) أى فقد البائع بالخيار لنفسه أو فقد المشتري بالخيار لنفسه ومثل عقد البائع  
بالخيار لنفسه عقد بالخيار لاجنبى لا جنسى أو عقد بالخيار للبائع والمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقد  
بالخيار للاجنبي اه حلي (قوله لوجود الشرط) أى والملك أى فى البائع فلا نه اذا جعل الخيار لنفسه أولاً  
ولم يشتري أولاً جنسى فقط لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وأما فى المشتري فلان المبيع يدخل فى ملكه  
اذا جعل الخيار لنفسه أولاً جنسى عندهما وأما عند الامام فالبائع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل فى ملك  
المشتري لكن المعلق بالشرط كالمخرج عند وجود الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء أنت حر ولو لم يخرج المشتري  
بالخيار لنفسه المتفق ثبت الملك سابقاً عليه فكذا هذا بصر وغيره (قوله ولو بالخيار لغيره) لا يعنى اذا باعه الحالف  
بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه الحالف بشرط الخيار للبائع لا يبحث فى البصر ولا يبحث أنه اذا باعه بشرط  
الخيار للمشتري أنه لا يقتضى لانه باق من جهته وكذا اذا قال ان اشتريت فهو حر فاشترام بالخيار للبائع لا يقتضى أيضاً  
لا يباقي على ملك بائعه كما صرح به فى الذخيرة اه فظهر أن اطلاق الشارح الغير ايسر يصحح له قوله ما اذا باع  
الحالف أو اشتري بشرط الخيار لاجنبى وقد علمت الحكم فيه أنه يبحث اه حلي (قوله وان أجبر بعد ذلك)  
صادق بما اذا جعل الخيار للبائع وكان الحالف المشتري فلا يقتضى على المشتري بعد اجارة البائع البيع لانه فى مدة  
الخيار لم يخرج عن ملكه وانحلت العين بانه قد صادق بما اذا كان الحالف البائع وشرط الخيار للمشتري وأجاز  
البيع والامر فيه ظاهر نظروجه عن ملك البائع ثم دخوله فى ملك المشتري بالاجارة والشرط المذكور عطف  
على شرط محذوف تقديره هذا اذا اردت العقد الخ فاذا اردت العقد فى المسئلة الاولى لا يقتضى على المشتري لانه  
لم يخرج عن ملك البائع واذا اردت المشتري فى المسئلة الثانية لا يقتضى على البائع لان البيع انعقد باتان من جهته  
وخرج عن ملكه ثم عاد بالرد فليتماً (قوله فى الاصل) قال فى البصر وذكر الطحاوى اذا أجاز البائع البيع يعتق  
لأن الملك ثبت عند الاجارة مشتملاً (قوله لأن الوكيل معبر) أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجارة تدخل  
فى العقد حلي عن البدائع (قوله لا يرد) (قوله لا يرد) (قوله لا يرد) (قوله لا يرد) (قوله لا يرد) (قوله لا يرد)  
فى التبيين بخلاف ما اذا علمه بالملك بان قال ان ملكك فأنت حر حيث لا يعتق بدعته لانه لا شرط وهو الملك

(فادخل) اللام (على عين) أى ذات (أو)  
على (نعل لا يقع) ذلك المثل (عن غيره) أى  
لا يقع النيابة (كما كل وشرب ودخول  
وضرب الولد) بخلاف العبد فانه يقبل  
النيابة (اقتضى) دخول اللام (ملكه) أى  
ملك المخاطب للمعكوف عليه لانه كمال  
الاختصاص (فحث) فى ان يعتق نوبان  
ان باع نوبه بلا أمره (هذا نظير الدخول  
على العين وهو النوب لان تقديره ان ردت  
نوباهو مملوك وأما نظير دخوله على فعل  
لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) أى  
مثل ما مر من اشتراط كون المعكوف عليه  
ملكاً للمخاطب قوله (ان أكلت لك طعاماً)  
أو شربت لك شراباً (اقتضى أن يكون  
الطعام) والشراب (ملك المخاطب) كما فى  
ان أكلت طعاماً لك لان اللام هنا أقرب الى  
الامر من الفعل والقرب من أسباب  
الترجيح وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه  
حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان  
مضى حقه) أى حاشية (صدق فيما) فيه  
مضى (عليه) قضاء وديانة ودين فيما لم  
الفرق بين الدينة والقضاء لا يأتى فى المدين  
بالله لان الكفاية لا مطالب لها كما مر (قال  
ان بعه أو بآبته) فهو حر ففقد عليه بيعاً  
بالخيار لنفسه حثت (لوجود الشرط ولو  
بالخيار لغيره) لان اجبر بعد ذلك فى الاصح  
كما لو قال ان ملكك فهو حر لادم ملكه عند  
الامام

يوجد عنده لأن خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه اه حلي - مزيدا واظهار ان محل الخلاف  
بينهم في مدة الخيار فقط واما اذا مضى وتم البيع للمشتري يعنى عليه في قولهم جميعا لوجود الملك وفائدة الخلاف  
أنه الرضى في مدة الخيار عنده لا عندهما فاقول (قوله وقيد بالخيار) أى في جانب البائع أما الحكم في المشتري  
فظاهر لانه اذا كان يحسن بشرائه الذى فيه الخيار فحسنة بالشراء البات أولى (قوله لزوال ملكه) أى والخيار  
لا ينزل في غير الملك (قوله زيلجى) الذى في النهر عنه ويبنى أن تعزل المير لوجود الشرط وهو البيع حقيقة  
فظاهره أنه يحسنه والشارح ساقه مساق المتخصص (قوله في المثلثين) هما ان يعته أو ابتعه قاله الحلبي (قوله  
والشراء) الاولى التعبير بأولانهم مسلمان مستندان لا بجمعة مان (قوله القاسد) قال في المنع هو مجمل لابد  
من يسانه أما المثلث الاولى وهى ما اذا قال ان يعته فانت حر فباعه يعاقب فاسدا فان كان في يد البائع أو في يد  
المشتري فاتباعه بأمانته أو رهن يعنى لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا أو غائبا مضموما  
بنفسه لا يعنى لانه بالعدد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهى ما اذا قال ان اشترته فهو حر فاشتره شراء فاسدا  
فان كان في يد البائع لا يعنى لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد  
يعنى لانه صار قابضه عقب العقد فملكه وان كان غائبا في بيته أو محجور فان كان مضموما بنفسه كالمضروب  
يعنى لانه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو كان مضموما بغيره كالمير فانه لا يعنى لانه لا يصير قابضا عقب العقد  
حلي عن البدائع (قوله والموقوف) صورته فيما اذا كان الخلف البائع أن يبيعه لشخص غائب قبل عنه  
فصول في بيعه يعنى العبد على البائع عجزا لا ببيع وهو الشرط وهو البيع والمثلث الاولى لان البيع أو الشراء الموقوف  
لا يزيل ملك البائع بالاتفاق وإذا كان الخلف المشتري فانه اذا اشترى ببيع التصفوى يحسن لوجود الركن بشرط  
الاجازة فاذا أجاز صاحب العبد البيع ظهر أن العبد عتق من وقت الشراء وعن أبي يوسف أنه يصير مكرما  
عند الاجازة اه حلي ملخصا (قوله لا الباطل) الضابط في غير الباطل من الفساد أن أحد العوضين اذا لم يكن  
مالا في دين - ماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو غنائم بيع المنة حقت أفتها والدم والحر باطل وكذا البيع به  
وان كان مالا في بعض الأديان دون بعض ان أمكن اعتباره غنا كبيع العبد بالخمر وعكسه فالبيع فاسد وان تعين  
كونه مبيعا كبيع الخمر بالدرهم أو عكسه فالبيع باطل ذكره مسكين في البيع الفاسد أبو العود بصرف  
(قوله وان قبضه) أى وان قبض المشتري المبيع لانه لا يترتب على الباطل شيء من أحكام البيع كإثبات الزيلجى  
(قوله ولو اشترى) أى ان اشترى بالعتق مثلا مكرما أو مكاتب (قوله الاجازة قاض) راجع الى المدبر ووجهه  
أن المنافي زال بالقضاء لانه فصل بجهت دفعه والمراد باجازة القاضى قضاؤه بجوازيه (قوله ومكاتب) يرجع  
الى قوله أو مكاتب ووجه الحديث أن المكاتب انقضت باجازة المكاتب فارتفع المنافي فتم العقد واستعمل الاجازة  
بمعنى الازالة للمنافى وهى من القاضى انقضت ومن المكاتب بنفسه الكتابة (قوله والفرق في الظهيرة) حاصل  
الفرق أن الولادة من الزوج والتسليم من الأب مقدم فيقع ما تقدم سببه وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في  
الاجنبى وكذا لو قال ان اشترى من هذه الحاربة ثيابا ثم اشترى اها هو الزوج الذى ولدت منه فهى أم ولزوجهما  
ولا يقع تدبير المشتري المزمع (قوله لا) انما قيد بالبيع (قوله انما قيد الحنث بالفساد بالبيع أى ومثله الشراء) (قوله  
امراة وهذه المرأة) اشارة الى أنه لا فرق بين المعينة وغيرها (قوله فهو على الصحيح) حتى لو تزوجها كالحاق فاسدا  
لا يحسن (قوله في الصحيح) راجع الى قوله امرأه أو هذه المرأة وقابله التمهيل في المعينة فيحسن مطلقا وفى غيرها  
لا يحسن الا بالصحيح (قوله وكذا الوحاف لا يبيع) أى ولا يصوم) أى فانه على الصحيح حتى لو صلى بغير طهارة وصام بغير  
نية لا يحسن منع ولا يحسن بالفساد أى الذى في سادس مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذى طرأ عليه الفساد كما اذا  
سرع ثم قطع فيحسن به على التمهيل الا فى حلي (قوله ولا يبيع) ذكره هنا اشارة الى أن ذكر المصنف اليه فيما  
سبق ليس في محله اه حلي (قوله منها) أى من العجزوم والصلوة والحج (قوله ولا يثبت) أى ما ذكر من الثواب  
والحل (قوله فلا تعزل به اليين) أى لا يكون حائلا اليه (قوله لا يثبت) أى لا يثبت ما إذا اتصل به القبض (قوله  
كبيع) أى فيمثلان الفساد وأصل هذا الكلام اصحاب (قوله لم يحسن) فى انما أنه لو حلف لا يبيع فوجب هبة  
غيره قدسومة حنث كإثبات الظهيرة فعلم أن فاسد الهبة كصحة (قوله لا يثبت) اشارة الى أن فاسد الهبة لا يبيع اه أى يبيع  
المنافع (قوله ذلك كاه) أى النكاح والصوم والصلوة والحج (قوله كان تزوجت أو صحت) فيه نظرا لفق هذا

(و) قيد بالخيار لانه (لو قال ان يعته فهو  
حر فباعه يعاقب جميعا بلا خيار لا يعنى  
زوال ملكه وتعزل المير لوجود الشرط  
زيلجى (ويحسن) القاسد والموقوف  
(ب) البيع والشراء (القاسد) ولو اشترى  
لا الباطل) ادم لان وان قبضه ولو اشترى  
مدبرا أو مكاتب لم يحسن الاجازة قاض  
مدبرا أو مكاتب فرغ قال لا لانه ان بيعت منك  
ومكاتب فرغ فباع نفسه من زوجك ولدت  
شبا فانت حر فباع عتق المولى ولو يبيع  
منه أو من أبيه الم بيع عتق المولى ولو يبيع  
اجنبى وقع والفرق في الظهيرة (و) انما  
قيد بالبيع لانه (في حلقه لا يترتب) امرأه  
أو (هذه المرأة فهو على الصحيح) كونه  
الفساد (في الصحيح) (وهكذا الوحاف لا يبيع  
لا يصلى أو لا يصوم) أو لا يبيع لان المقتضى  
منها الثواب ومن النكاح الحل ولا يثبت  
بالفساد فلا تعزل به اليين بخلاف البيع لانه  
المقصود منه الملك وأنه يثبت بالفساد  
والهبة والاجازة كبيع (ولو كان ذلك كاه  
في الماضي) كان تزوجت أو صحت (فهو  
عليهما) أى الصحيح والفساد

مستقبل لانه تعليق على امر يحصل فيه والاولى أن يقال بقوله ما تزوجت وما صحت (قوله لانه اخبار) أى لان  
المأخوذ بقصد به الاخبار عن المسمى به لا الخلق والتعريف والاسم يطلق عليه ما يدايع (قوله فان عني به) أى  
بالنكاح كما يقتضيه تعليل الشارح بعدم سكوت عن الباقية والظاهر أن الحكم واحد (قوله صدق) أى قضاء  
منع (قوله المعنوي) أى المقصود الذي يترتب عليه الاحكام وفيه أن هذا اختصاص المأمور وهو لم يذكر قياسه  
أن لا يصدق قضاء الا في رواية كما اذا قال ان لبست ونوى نوباً مخصوصاً فليست أم (قوله فكذلك) أى امر أنه طالق  
نهر (قوله فلا يثبت باليقين) لجواز بيعه قبل وجود شرطه (قوله لتحقق الشرط) وهو عدم البيع (قوله بنوات  
محلية لبيع) أى يكون الخلو عليه غير محل للبيع (قوله حتى لو قال الخ) الاظهر أن يقول ولذا لو قال الخ  
يعني لتحقق الشرط بنوات محلية البيع (قوله ولا يعتبر تكرار الرق) قال في التهريل وقوع اليأس أى من البيع  
في الأمانة والمدبر ممنوع لجواز أن ترد فتجب فيكلمه الحالف وأن يحكم القاضي ببيع المدبر وأوجب بأن من  
المتابع من حال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان ما فرض أمر متوهم فلا يعتبر اهـ وكان الاولى  
لشارح أن يقول ولا يعتبر تكرار الرق بالردة ولا القضاء ببيع المدبر (قوله طلق المحلقة) لان الكلام عام وقد زاد  
على حرف الجواب فيجوز مبتدأ وقد يكون غرضه ايحاشاها حين اعترضت عليه فيما أحله التسرع ومع التردد  
لا يكون مقيد ولو نوى غير ما يصدق ديانة لقضاء لا يمتنع ببيع المأمور (قوله وعن الثاني لا) لان الكلام  
خرج جواباً فيطبق على السؤال فكأنه قال كل امرأته غيرك والاستثناء قد يكون دلالة كما يكون افساحاً  
فككون المحلقة مستثناة من عموم اللفظ دلالة فينصرف الطلاق الى غيرها (قوله ان في حال غضب) بأن كان جرى  
بينهما مشاجرة وخصوصية هيبت نفسه فانه يدل على قصد الفرار منها بطلاقها ومحل الخلاف فيما يظهر عند عدم  
النسبة ما اذا نواها فلا كلام (قوله بخلاف الاول) أى فان قوله كل امرأته يتناولها ويتناول غيرها (قوله فطاهر  
الحام حال في النهر وانما حلت المطلان المين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ما مضى وكان ذلك في الحام عين  
الفرور والافور والحام بعد الطيران يمكن عدلاً وعادة قد برأه (قوله قال لمحرم) أي زناً ورضاء أو مصادرة  
(قوله فترجها) أى عقد عليها (قوله الى ما يتصور) وهو العقد (قوله حلف) أي بيمين (قوله الخ) قال في البحر ولو حلف  
أن لا يتزوج بانكوفة ثم أراد أن يتزوج وهو بها فأنخرج له أن يزوجها بيمين ولا والمرأة كذلك ثم يخرج  
الوكيلان ويعقد العقد النكاح خارج الكوفة فلا يثبت الحالف لان المال (قوله اعتبره الغرض)  
لان غرضه غير الذي معه (قوله وقيل نطق) اعتباراً باللفظ (قوله لا يثبت بيمين ولدت له) اهل هذا قول محمد بدليل  
ما في حاشية الشارح من جملة فروع حلف لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن فولده ابن فكله يثبت في قولهما  
ولا يثبت في قول محمد الاول أنه يعتبر وجود المولود وقت العين وهو وقت التكليم كمال رحمه الله تعالى وفيها أيضاً  
حلف بطلاق ولا يلازم حلفه بواحدة أو أكثر بيمين ويعمل بما يقع عليه التحريم فان استوى فله يأخذ بالكثر  
احتساباً (قوله فلو قال ان دخل الخ) غشيل لدخول النكرة تحت المسكرة (قوله لتسكيره) بعدم تعريفه في الجملة  
المذكورة فبطل تحت النكرة وهو قوله أحد (قوله ولو قال دارى أو دارك الخ) قال السيد المحوى في حاشية  
الاشياء يعني اذا قال ان كلامي هذا أحد أو قال ان البست هذا القمص أحد أو قال ان دخل دارك هذه  
أحد فانت طالق أو قال ابعده ابعده اعني أى عبيدى شئت لا يدخل الحالف الا أن ينوي دخول نفسه حتى لو كان  
الحالف غلام نفسه أو لبس ذلك القمص أو دخلت دار نفسها تلك لم تطلق ولو اعني العبد نفسه لم يعتق لان  
المعرفة لم تدخل تحت النكرة لانها ماضية فلا يجتمعان وفي دخوله تحتها يلزم الاجتماع اذا مراد بالياء المتكلم  
وتأني في قوله البست وبكاف الخطأ في قوله دارك وبالمضمرة المستكن في قوله أعتق المعرفة فلا تدخل تحت  
النكرة وهي قوله أحد في الصور الثلاث الاول وكذا لو قال زوج ابني من رجل لا يدخل المأمور لما ذكرنا وأما  
المثله الرابعة فلان أباوان كانت معرفة عند النكاح الاصله الا أنهم ابتزله النكرة وكذا اذا قالت زوجتي هي بنت  
على ما في أوقاف هلال وقال البزدي لان الوكيل معرفة فلا تدخل تحت النكرة وانما وكلته أن يزوجهما من  
رجل منكروهذا عند الإطلاق أما عند ارادة الدخول لا يدخل كافي الخلاصة والجامع الكبير اهـ مخلصاً  
(قوله لا حث بالحالف) هذا في دارى والمأمن (قوله ابرجع الى قوله أوفى دارك) (قوله لتعريفه)  
فلا يدخل تحت أحد الذي هو نكرة (قوله فكان) (قوله يا) (الاضافة) عبارة البحر لا يدخل الحالف فيه

لأنه اخبار (فان عني به العجيج منق) لأنه  
النكاح المغدور بدائع (ان لم يبلغ البع هذا الرقبي  
فكذلك أعتق) المولد (أو دبر) رقبته تدبر  
(وطائفة) فلا يجتنب بالتبذير (أو استولد)  
الامة (حنت) لتحقق الشرط بنوات محلبة  
البيع حتى لو قال ان لم أجك فأنت حر فدبر  
أو استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة  
لأنه موهوم (فالتله) امرأته (ترتوجت  
على) فقال كل امرأة لي طالق طلقت السرخسي  
بكسر اللام وعن الثاني لا وجهه السرخسي  
وفي جامع قاضي خان ويدأ خذعامة وشايجنا  
عني لا خيرة ان في حال غضب طلقت والا لا  
تطهر قبل له الا امرأة غير هذه المرأة فقال  
(صلاة) لي فبعت كذا لا تطلق هذه المرأة  
الطهر مثلا هذه المرأة لا يحقر هذه المرأة  
فمن تدحت في كل بخلاف القول (فروع)  
يتزوج على الخنف انوات المحل نحو ان لم تدبر  
هذا في هدا العجن فأنت كذا كسره  
أو ان لم تدبر فتأق بهذا الحام فأنت كذا  
قطار الحام طلقت قال مهرمه ان ترتوجه بك  
فبعدى حر ترتوجه حنت لا تبيعته تنصرف  
الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالكفره عقد  
خارجها الا ان اعتبره مكان العقد ان ترتوجه  
فيها فهي كذا فطلق امرأته ثم ترتوجهانابا  
لا تطلق اعتبارا للعرض وقيل تطلق حلف  
لا يتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت  
لا يجتنب من ولدت له بجز (الانكرة تدخل  
تحت النكرة والمعرفة لا) تدخل تحت النكرة  
فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا  
والدار له ولو غدره فدخلها الحالف حنت  
سنة كبره ولو قال داري أو دار له لا حنت  
بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان مس هذا  
رأس أحد وأشار الى رأسه لا يجتنب الحالف  
سبه لأنه متصل به خلقة فكان معرفة أقوى  
من ياء الاضافة بجز وذكره المصنف قبيل باب  
المن في الطلاق من الاشياء

وان لم يضعه الى نفسه بياض الاضافة لان رأسه متصل به خلقة فكان أقوى من اضافته الى نفسه بياض الاضافة  
 اه (قوله دخل الحالف لو هو كذلك) اسمه محمد بن أحمد وله غلام قد كلفه (قوله لجواز استعمال العلم) وهو محمد  
 (قوله في موضع النكرة) كانه قال ان كلم غلام رجل مسمى بهذا الاسم أحد فدخل فيه غلام كل من مسمى  
 بذلك (قوله من عموم النكرة) وهو أحد (قوله كان دخل داري هذه أحد فأت طالق) قال الجوى فانما  
 وان كانت معرفة ببناء الخطاب انكم وقعت في الجزاء فلم يمنع دخوله تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة  
 في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يمنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملةين كلاهما  
 المختلفين وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء نحو ان فعلت كذا فأت طالق فانما معرفة  
 في الشرط ببناء الخطاب بخلاف أن تدخل تحت الجزاء وتكون منكرة في الجزاء باعتبار كونها واحدة غير معينة من  
 جملة معلومة ذكرت في الجزاء والذي يظهر أن المراد بالنكرة عندهم ما فيه شوب كسائي وان كان معرفة  
 بالاضافة (قوله لان المعرفة الخ) أي وهو معرفة بضمير المتكلم الذي هو الياء (قوله ويجب حج أو عرة) أي  
 استحدانا أو كان بمكة أولا لانه قد عرفت بذلك إيجاب أحد التكفين فصار بجواز الفو باحقيقة عرفية كقوله  
 على حج أو عرة سوى (قوله من بلده) على الرابع أن يوطوف طواف الركن لامن حيث يحرم من الميقات  
 والخلاف فيما إذا لم يحرم من بلده فان أحرم منه لم يزمه المشي منه انفاقا وان كان بمكة وأراد أن يجعل الواحد  
 الذي لزمه حجافانه يحرم من الحرم ويخرج الى الحرم ماشيا الى أن يوطوف طواف الزبابة ~~كغيره~~ فان أراد  
 إسقاطه بمسيرة فعليه أن يخرج الى المحل فيحرم منه وهل يلزمه المشي في ذهابه خلاف وتوجه يقتضي  
 أن يلزمه إذا الحاج يلزمه المشي من بلده مع أنه ليس محرم بل هو ذا هب الى محل الاجرام ليحرم منه فكذا  
 هذا جوى وأصله للكمال (قوله ان ركب) أي في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك تصدق  
 بقدره (قوله لادخاله النقص) أي في نذره (قوله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام) هذا قوله وقلا يلزمه  
 في هذين أحد التكفين والوجه أن يحمل على أنه تعريف بعدد الامام إيجاب التكليف فيه ما قلناه في رفع  
 الخلاف جوى (قوله اعدم العرف) عليه الجميع ما تقدم فليس الفارق في هذه الماثل الاعرف (قوله قبل له)  
 أي قال له سيده (قوله وأنكر العبد) ليتوصل بانكاره الى عتقه (قوله بكوفة) أي مثالا (قوله)  
 التضحية لا تدخل تحت القضاء لانه لا مطالب لها وذلك لان العبد لاحق له فيها يطلبه لان العتق لم يعلق بها  
 واذا بطلت الشهادة في التضحية بقيت في الحاصل على نفي الحج مقصودا والشهادة على النفي باطلة تلحق عن  
 السكال قال في البحر والحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفي صورة أو معنى اه وقد علم  
 ان قول الشارح اذا التضحية الخ جواب سؤال حاصله أن الشهادة أقيمت على اثبات التضحية بالكوفة لا على النفي  
 (قوله لا تدخل تحت القضاء) لانها ان كانت ناطقة فظاهر وان كانت واجبة فالقاضي لا يجبر عليها اه شلبي  
 عن الاتساق (قوله وقال محمد يعق) لانها شهادة على أمر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته انتفاء الحج  
 فيحقق الشرط وهو عدم الحج والوجه لهما أم اشهادة على النفي قصدا (قوله ورجعه السكال) أخذ من فرع  
 ذكر في المبسوط وهو لو قال ان لم تدخل الدار اليوم فأت حر فأتام البيضة أنه لم يدخل عتق وذلك لان  
 العبد كما لاحق له في التضحية لانها لم تكن شرط العتق فكذلك لاحق له في الخروج لانه لم يجعل شرطاً لعدم  
 الدخول كعدم الحج في مستثناة قول محمد أوجه وأقرب صاحب البحر ومن بعده (قوله بنية) أي بنية الصوم  
 أخرجه ما إذا أمسك بنية الاحتماء (قوله وان أفطر) أي هذا اذا لم يفطر وان أفطر لان الحنف بعد تحققه لا يرفع  
 بالافطار (قوله لوجود شرطه) أي شرط الحنف وهو الصوم وذلك لان حقيقة الصوم الامساك عن المفطران على  
 قصد التقرب وقد وجد لان الشارح في الفعل يسمى فاعلا ولان الامساك المستقر نكرا وتكرار الفعل المحلوف  
 عليه ليس بشرط للعتق وأورد أن الصوم المحلوف عليه الشرعي وأقله يوم وحل اللفظ على الشرعي أو لى من جملة  
 على الأقوى وأجاب صدر الشريعة بأن الصوم أطلق على ما دون اليوم بمعنى الاطعام شرعا في قوله تعالى وأقروا  
 الصيام الى الليل اه وفيه أن الكلام في الصوم المطلق لا المأمور بآتباعه وأقل المطلق شرعا يوم على أن المقصود  
 في الآية بيان غاية الصوم والله تعالى أعلم (قوله لانه مطلق فينصرف الى الكامل) وذلك بانها تعالى الليل وهذا  
 التعليل يرجع الى الفرع الاول وأما الثاني فوجهه أن اليوم صريح في تقديره أنه في البحر ولا يقال للصوم

(الا) بالنسبة وفي العلم) تان كام غلام محمد بن  
 أحد أحد فكذا دخل الحالف لو هو كذلك  
 لجواز استعمال العلم في موضع النكرة  
 فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بجزءات  
 وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة  
 الا المعرفة في الجزاء أي قد دخل في النكرة  
 التي هي في موضع الشرط كان دخل داري  
 هذه أحد فأت طالق فدخلت هي طاعت  
 ولودخلها هو لم يثبت لان المعرفة لا تدخل  
 تحت النكرة وقامه في القسم الثالث من  
 أيمان الطهيرة (ويجب حج أو عرة ماشيا) من  
 بلده (في قوله على المشي الى بيت الله تعالى) أو  
 الكعبة وأراق دما ان ركب (لادخاله النقص)  
 ولو أراد بيت الله بعض المساجد انما  
 شيء (ولا شيء يعلى الخروج) الى المسجد  
 بيت الله أو المشي الى الحرم أو الى الصفا  
 الحرام أو باب الكعبة أو ميلا (أو الصفا  
 أو المروة) أو مزدلفة أو عرفة اعدم العرف  
 لا يعق عبداً لانه لم أحج اللهم تأيت حتر  
 ثم قال حجبت وأنكر العبد أو في بشاهدين  
 (فشهد ابصره) الاضحية (بكوفة) لم تقبل  
 اقيامها على نفي الحج اذا التضحية لا تدخل  
 تحت القضاء وقال محمد يعق ورجعه السكال  
 (حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية)  
 وان أفطر لوجود شرطه (ولو قال) لا أصوم  
 صوماً أو يوماً حنث بيوم) لانه مطلق  
 فينصرف الى الكامل

مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلقه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي أن لا يحدث في الأقل الا يوم لا تائقول  
الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصحيح لانه اختيارى يترتب عليه  
حكم المطلق فيوجب الكمال (قوله صحت البين) أى اتفاقهم (قوله كصوره في الناسي) أى كصور الصوم  
بعد الاكل في الناسي أى الذى أكل ناسيا وكصور الصوم في الناسي أى النية بعد الزوال قال في النهروان خبير  
بأنه قد ورد فيها اذا حلف بعد الزوال في الناسي للنية الذى لم يأكل ممنوع واستشكل في فتح القدير قول الامام  
ومحمد باشقراط ما كان البر بان الله وفي صورة المصنف منصف وكونه ممكنا في صورة أخرى وهى صورة النسيان  
لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لا يصور الحلو ف عليه لانه لم يحلف الاعلى الصوم  
الشريعى وحزم في المحيط بالحنث وصححه في الظهيرية وقد مر عن الفاية الاتفاق عليه (قوله كما في الاستحاضة) يرد  
عليه اشكال الكمال السابق (قوله بخلاف مسئلة الكوز) أى اذا قال والله لا شربن ماء هذا الكوز ولا ما فيه  
(قوله فلا يترجمه) أى البر (قوله بركة) لان الصلاة عبادة عن أفعال مختلفة فالأفعال لا يوجد تمام  
حقية تمام (قوله بنفس السجود) أى على قول محمد وبالرفع عند الثاني قال الكمال والاوجه أن لا توقف أى على  
الرفع لتمام حقيقة السجود بوضع بعض الوجه على الارض وظاهر المستف توقف حذنه على القراءة فيها  
وان كانت ركلا زائدا وهذا احد قولين وقيل يحدث بدونها حكمهما في الظهيرية قال في الفتح والحق أن الاركان  
الحقيقية هى الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحروا وانما وجبت للتمتع فلا تعتبر ركناً في حق الحنث اه قال في النهروان  
وقد علم منها أنها شرط لاركن (قوله لا يعتق الا بأولى شفع) فلو صلى ركعة ثم تكلم لا يعتق لانه ما صلى ركعة لانها بغيره  
وقد علم منها أن النهى عن البتراء مانع لصحة الركعة لو فعلت والبتراء تصغير البتراء تأنيث الا بترو هو في الاصل  
مقطوع الذنب ثم صار يقال للناقص بجر (قوله وان لم يقعد) لان القعدة ركن زائد شرعت للتمتع فلا تعتبر ركناً  
في حق الحنث كما قرع الفتح وقد منعنا عن النهى أن شرط فأولى أن لا تعتبر حينئذ ثم ان هذا يخالف ما في البحر عن  
الظهيرية فمن أنه لا يحدث قبل القعدة وجعله الاظهر والا شبيه وقد جعل الكمال مانع له والظاهر فاختلف  
التصحيح وهو ما نقلنا متباينان وقد اشتبه الامام على الشريف أبى السعود فقال في حاشية مسكن ما قال  
فاحد قوله بخلاف لا يصلى الظاهر مثلاً الخ) قال في الظهيرية وان عقدها على الفرض وهو من ذوات المتنى  
فكذلك لا يحدث حتى يقعد وان كان من ذوات الاربع بحيث لو حلف لا يصلى الظاهر لم يحدث حتى يتشهد بعد الاربع  
اه فقول الذاريه فانه يشترط التشهد اى الثاني والمراد به القعدة (قوله بعد شروعه) عارف بقوله باقدا قوم (قوله  
لانه أهمهم) أى عرفا وشرعاً لانه لا يشترط في الامامة بغيرها وذكر الناطقى أنه اذا نوى أن لا يؤتم أحد افضلى خلفه  
رجلان جازت صلاتهم ولو لا يحدث لان شرط الحنث أن يقصد الامامة ولم يوجد (قوله وصدق ديانة الخ) قال  
في البحر وقصده أن لا يؤتم أحد اضر بيته وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحدث ديانة (قوله ولو في الجمعة) أى  
لو صلى هذا الحلف الجمعة بالناس ونوى أن يصلى لنفسه الجمعة استصحبنا لان الشرط الجمعة وقد وجد اه حلى  
(قوله لعدم كمالها) أى لان عيبتها انما انصرفت للصلاة المطلقة وهذا ما في الظهيرية وبه يعلم رد بحث الكمال حيث  
قال ويذهبى أنه اذا أتم في الجنائز ان أشهد صدق فيها والا ففى الديانة (قوله فانه يحدث) وشبني اجراء التنصيص  
المتقدم من الاشهاد وعدمه هنا (قوله وان كانت الامامة في النافذة منهم اعلمها) يعنى اذا كانت على وجه التداعى  
وهو أن يقتدى بأربعة بواحد (قوله لا مكان الوقوف عليها) أى على الصلاة لانها من الامور الظاهرة بجر (قوله  
طلبت على الاظهر) وبه أفتى الامام ركن الدين السعدى وقال بعضهم لا يقع وبه كان يفتى الشيخ الامام سيف  
الدين عبد الرحيم الكرايىسى اه قال الحلى والمواقف للعرف عدم الحنث لان تارك الصلاة فيه من لم يصل أصلاً  
(قوله استظهر الباقي) أى من قوانين في الفرع مذكورين في البحر وغيره (قوله لحديث فان ذلك وقتها) فيه  
أن مبنى الايمان على العرف وفى العرف هو مؤخر وان قضاها اه حلى (قوله فاطهارة منها) فاذا حلف لا يتوضأ  
من العرف فرفع ثم بال أو بال ثم عرف ثم توضأ فالتوضأ منهم ما جسدوا ويحدث ولو حلف أن لا يغتسل من امرأته  
هذه من جنبها فأصابها أخرى أو أصاب امرأة أخرى ثم أصاب الهولف عليها وغتسل فهذا اغتسال  
منه او يحدث في عينه وكذلك المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنبها أو من حيث فاصابها زوجها وحلضت  
واغتسلت فهو اغتسال منها ما يتجنى في جنبها وروى عن الامام فحين قال ان اغتسلت من زنى فهو طالق

(حلف يصوم من هذا اليوم وكان بعداً كاه  
أو بعد الزوال صحت) البين (وحنث الحال)  
لان البين لا تعد الجمعة بل العتور كصوره  
في الناسي وهو كالقول لا صر أنه ان لم يصل  
اليوم فأنت كذا فاضت من ساعها أو بعد  
ما صلت ركعة) فان البين نصح ونطلق في  
الحال لان در الدماء لا يمنع كما في الاستحاضة  
بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو  
الماء غير قائم الصلاة لا يصور بوجه (وحنث  
في لا يصلى ركعة) بنفس السجود بخلاف  
ان صليت ركعة فأنت حر لا يعتق الا بأولى  
قطعاً لا يعتق الا بركعة (وقى) لا يصلى  
(صلاة بشفع) وان لم يقعد بخلاف لا يصلى  
الظهيرية مثلاً فانه يشترط التشهد (و) حنث  
(في لا يؤتم أحد) باقدا قوم به بعد شروعه  
وان وصلى (قصداً أن لا يؤتم أحداً) لانه  
انهم (وصدق ديانة) فقط (أن نواه) أى أن  
لا يفترج أحد (لا يحدث مطلقاً) لا ديانة ولا قضاء  
بؤتم أحد (لا يحدث ولو في الجمعة استصحبنا  
وصح الاقراء ولو في الجمعة استصحبنا  
(كما لا حنث) لو أتمهم في صلاة الجنائز أو  
سجدة التلاوة لعدم كمالها (بخلاف النافذة) منها  
فانه يحدث وان كانت الامامة في النافذة منها  
عنها (فروع) ان صليت فانت حر فقال  
صليت وانكر المولى لم يعتق لا مكان الوقوف  
عليها بالخرج قال ان تركت الصلاة فطالت  
فصلتها قضاها طاعتها على الاظهر ظهيرية  
حلفت ما أخر صلاة عن وقتها وقد دام فقضاها  
استظهر الباقي عدم حنثها لحدوث فان  
ذلك وقتها اجتمع حدان فالظهيرية منها



وان اغتسلت من عمر قهفي طالق فجامع تزني ثم جامع عمر قهوا غتسل فهدا الاغتسال منها وبقع الطلاق عليها  
ثم علم ان الطهارة منها سواء اتحد بالجنس كان بالثوب او بالخلع او ببول وقيل الطهارة من الاول مطلقا  
وقيل ان اتحد اخي الاول والاخير لم يقبل ان اتحد لثوبها والاخي غلظهما كذا يفاد من البحر (قوله ثم يغتسل  
كما غرت) الذي في الهندية ثم جامع امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس (قوله فلا يغتسل) لان غسله وقع لئلا  
لأنها ركذا في الهندية عن القتاوى الكبرى وفيه أنه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى الغروب فكيف يبرئ ثلاث  
صلوات فيسمع أن البين منعقدة على خمس صلوات يقع فيه وان كان المراد ما يشمل الليل فكانت ثلاث صلوات  
اليوم والليل الخ بقية شذ كراجنس الصلوات فقتضاه الحنفى سواء وقع الغسل ليلا أو نهارا لان شرط الحنفى  
وهو الاغتسال وقع لان المراد حيث شذ ولا يغتسل ليلا ولأنها را على أن قوله بجماعة لا يدخل له في الاغتسال فليست  
أفاد بجماعة الحنفى (قوله حلف لا ينجح) مثله لا ينجح بجمعة متع (قوله أى محمد) بن الحسن الشيباني مخ (قوله ولا يغتسل  
في العمرة) أى فيها اذا حلف لا يعقر أو لا يعتمر مرة فنجح (قوله حتى يطوف أكثرها) أى أكثر طوافها وهو أربعة  
أشواط وذلك ركنا (قوله فهو هدى) اسم لما هدى الى مكة فنان كان شاة أو بدنة فأنما يجرجه عن العهد مذبحه  
في الحرم وان صدق به هناك ولا يجوز له اهدا بقيقته وفي اهدا الثوب يجوز التصديق بعينه أو بقيقته ولو نذر اهدا  
مالا ينقل كاهدا دار وغوها فهو نذر بالقيمة بجر (قوله أنصدق به انك) فيه أنهم قالوا انتم التصديق على  
فقراء مكة ألقينا بيمينه لنصهم على الفاء فعين الدرهم والمكان والنفير لأن يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى  
وبدنه بصيغة النذر بجر ووجه الفرق أن مدلول للهدى خاص بما يكون بمكة والصدقة لا تختص به بشرط لالة  
أفاده أبو السعود وقال فيكون حيث شذ المستقنى أمرين هذا والنذر المعلق كما قد سناه عند قوله ومن نذر نذرا مطلقا  
(قوله فلك الروح قطنا بعد الحلف) أفاده أنه لو كان القطن يملكو كاله وقت الحلف فغزله فليس فانه هدى  
بالاتفاف أبو السعود عن البحر (قوله فهو هدى عند الامام) لان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والاعتاد  
هو المراد وذلك سبب للمكة (قوله وله) أى للعائف (قوله بقيقته) أى الثوب المغزول (قوله وشرطا لمكة يوم حلفه  
أى أنه لا يجب عليه اهداؤه الا اذا كان الغزل في ملكه يوم حلفه لان النذر انما يصح في الملك أو مضاعفا الى سببه  
كان اشترت كذا فهو حر ولم يوجد فان اللبس المجهول شرطا ليس سببا لملك الملبوس ولا غزل المرأة سبب للمكة  
لان غزلها ان يكون من قطنا (قوله ودفق بقولها) وهو عدم وجوب اهداها (قوله لانها انما تغزل من كان نفسها  
الخ) فلم يكن اللبس سببا للملك فلم يوجد شرطا للنذر وهو الاضافة الى الملك أو سببه (قوله وبقوله  
في الديار الرومية لغز لها من كنان الزوج) لان العادة هناك أن يشتري القطن في البيت وهي تغزله فيكون  
المغزول مملوكا له والاعتاد هو المراد بالامانة فالتعلق بغزله يتعلق بسبب ملكه للثوب كانه قال ان لبست ثوبا  
أملكه بسبب غزلك قطنى فهو هدى قال العلامة نوح أفندي وأنت خير بان الحصر الواقع في هذين الكلامين  
في حيز المنع لان المفهوم من الكلام السابق أن جميع نساء ديار مصر لا يغزلن الا من كان منهن أو قطنهن وليس الامر  
كذلك فان بعض نساء يغزلن من كان أو قطن هو ملكا لزوجهن لاسيما نساء الاروام وأن المفهوم من الكلام  
اللاحق أن جميع نساء الديار الرومية لا يغزلن الا من كنان الزوج أو قطنه وليس الامر كذلك فان بعض نساء  
يغزلن من كنانهن أو قطنهن لاسيما نساء الجنود الذين يقيمون عن نساءهم سنين فالاولى أن يعتبر الغالب فان كان  
الغالب في المدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل المرأة من كنان الزوج أو قطنه فالواجب أن يفتى بقول الامام  
وان كان الغالب فيما أن تغزل المرأة من كنانها أو قطنها فالواجب أن يفتى بقولها ما (قوله لا يغتسل عند الثاني  
وعند محمد يغتسل) قوله لانه لا يفتى لابساعرافا بخلاف ما اذا لبس ثوبا من حرير فانه يكره على ما مضى في القصة  
لان المحرم استعمل الحرير مقصودا سواء صار لابساً أو لم يصرفه ووجد كالثوب سواء كانت تحت العمامة  
والسكيس الذي يملق وهذا المحرم باللبس ولم يوجد ولا يكره الزر والعري من الحرير لانه لا يعد لابساً  
ولا مستعملاً ولا يكره الزين من الحرير لانه مستعمل بما لا مقصود بجر ومخ (قوله كلابس) أى كلابس تحت  
لوحاف لا يلبس الخ وليس بفتح الباء (قوله لا يغتسل اذا كان فلان يهمل يهمل لانه حقيقة النسيج ما يفعل بيده  
فيحتمل على الحقيقة ما أمكن بجر وفيه حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فليس ثوبا من غزلها وغزل أخرى  
لا يغتسل لان بعض الملبوس ليس من غزلها وبعض الثوب لا يسمى ثوبا كالحلحفة لا يلبس ثوبا فلان فليس

حلف لا يلبس هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة  
ويجامع امرأته ولا يغتسل ليصل الفجر  
والظهر والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل  
والظهر والعصر بالمغرب والعشاء بجماعة  
كما غرت ويصل المغرب والعشاء بجماعة  
فلا يغتسل حلف لا ينجح فعل الصحيح منه فلا  
يغتسل بالفسل ولا يغتسل حتى يطوف أكثر  
من الثالث أى محمد (أو حتى يطوف أكثر  
من الطواف) المفروض (عن الثاني) وبه جزم  
في اتمام الصلاة عشرين سجدة العتق  
في الانصاري كان من كبراء قتها متجاري  
ومات جماعة من سببه ونسبته ولا يغتسل  
العمرة حتى يطوف أكثرها (ان لنسبته من  
مغزول فهو هدى) أى صدقة أو صدق بها  
بمكة (فلك) الزوج (قطنا) بعد الحلف  
(فقتله) ونسج (وليس فهو هدى) يغتسل  
الامام وله التصديق بقيقته بمكة لا غير بشرط  
ملكه يوم حلفه ودفق بقولها ما في ديارها  
انما تغزل من كان نفسها أو قطنها وبقوله  
في الديار الرومية لغز لها من كنان الزوج ثم  
(حلف لا يلبس من غزلها فليس تسكة منه  
لا يغتسل) عند الثاني وبه يفتى لانه لا يسي  
لابساعرافا (كلابس ثوبا من نسج فلان  
فليس من نسج غمامه) لا يغتسل اذا كان  
فلان يعمل بيده والاحت

انعين الجاهز (كما حث بليس خاتم ذهب) ولو  
رجلا بلا فئس (أوعده اوزار ورجل  
(أوزمزد) ولو غير مرصع عندهما وبه يفتي  
(في حلفه لا بليس حليا) لا يعرف (لا) يحث  
(بخاتم فضة) بدليل حله للرجال (الا اذا كان  
معه وعا على هيئة خاتم النساء بأن كان له  
فئس) فيحث هو الصحيح زبلي ولو كان بمزما  
بذهب يفتي حثه به نهر كنهال وسوار  
(حلف لا يجلس على الارض لخاس على)  
حائل منفصل كحشيب أو جلد أو بساط  
أو حصيرا أو حلف لا ينام على هذا الفراش  
فجعل فوقه آخر مقام عليه ولا يجلس على  
هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحث  
في الصور الثلاث كالواخرج الحث ومن  
الفراش للعرف ولو نكر الاخير من حث  
مطلبا للموم وما في القدر وري من تنكير  
غير بر حله في الجوهر مرة على المعترف  
(بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا  
السرير أو ألواح هذه السفينة فقرش على  
ذلك فرائش لم يحث) لانه لم يمت على الألواح  
بحر كذا في نسخ الشرح لكن ينبغي التمييز  
بأداة التشبيه نحو كالألواح آخر الكلام  
أو تأخيره عن مقالة القرام ليصح السرام  
كالباحي على ذوى الانعام وكما هو الموجود  
في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام قتيبه  
(ولو جعل على الفراش قرام) بالكسر الملاءة  
(أو) جعل على السرير بساط أو حصير  
حث لانه يحدنا وجالسا عليها عرفا  
بخلاف ما مر (بخلاف ما لو حلف لا ينام على  
ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة  
فقرش على ذلك فرائش) فانه لا يحث لانه  
لم يمت على الألواح (حلف لا يمتنى على الارض  
فخشي عليها: هل أوخف) أو مشى على ارجار  
(حث وان) مشى (على بساط لا) يحث  
• فرع • ان غمت على نوبك أو فرائش فكذا  
اعترا أكثر بدنه

(باب العيمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

عما يناسب أن يترجم إلى (الح) ان وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر وخبر بترجم وهو دال على الباب  
وعما يناسب خبره مقدم وقوله من القتل والكسوة بيان لقوله وغير ذلك ولوقته على الجملة الاولى امكن أن ينسب  
وأصل هذا التمييز لصاحب النهر (قوله يلذ) بضم الياء وكسر اللام ليناسب ما بعده أي يحصل اللذة والالم  
(قوله كسنته وتقيل) ان وتمر مر تب (قوله أو كسوتك) انما تقيدت بالحياة لانه يراد بها التخليك عند الاطلاق  
وهو من الميت لا يتحقق ومنه الكسوة في الكفارة فلأنه كساة عبدة أو مات عن كفارة يمينه لم يجزه لعدم التخليك  
كذا في الاتفاق وكون الميت لا يملك منقوض عما قالوه لونه بسبب تعلقها صيد بعدد ماله ملكه نهر ويجوز  
أن يقال ان ملكه في هذه الصورة يتحقق سببه في حال حياته بخلاف ما ذكرنا واسترزه بقوله عند الاطلاق عما  
اذ نوى بالكسوة السرفان الظاهر أنه يم الميت وقد سبق ما يفيد (قوله أو كسوتك) انما تقيدت بالحياة لان المقصود

نو بابين فلان وبين آخر لم يحث فكذا احدثي لو حلف لا بليس من غزل فلانة بليس نو بامن غزلهما وغزل غيرها  
حث وان كان من غزله فلانة خيط واحد لان الغزل ليس باسم الشئ مقدر فالبعض منه يسمى غزلا اه (قوله  
انعين الجاهز) وهو الامر به (قوله بليس خاتم ذهب) يفتح التام وكسرهما حوى (قوله بلا فئس) أي ولو بلا فئس وهو  
يفتح الفاء والعامه تكسرها حلي عن جامع اللغة (قوله أوزمزد) بضمات وتشديد هواز برجد كافي جامع اللغة  
فهو أكثر اه حلي (قوله وبه يفتي) قال في الهندية وقوله ما أقرب الى عرف ديارنا فيفتي بقوله ما لان التخلي به  
على الافراد معتاد وقال الامام لا يحث بغير المرصع لانه لا يتحلى به عرفا الا امرصعا ومبني الايمان على  
العرف والترصيع التركيب يقال ناج مرصع بالجواهر اه ثلثي (قوله لا بليس حليا) يجوز أن يقرأ  
بصيغة الافراد فيكون يفتح الحاء وسكون اللام وعليه اقتصر الاكل وبصفة الجمع فيكون بضم الحاء وكسر  
اللام وتشديد الياء وعليه اقتصر في الجرا أبو السعود مزبدا (قوله للعرف) عله اقوله وبه يفتي (قوله بدليل  
حله للرجال) أي مع منعهم من التحلي بالذهب والفضة وانما أبيع اسم لقصد التحتم للزينة فلم يكن حليا كاملا  
في حقهم وان كانت الزينة لازمة وجوده لكانها لم تقصده اه بحر (قوله هو الصحيح) لان بليس النساء انما  
يراد به الزينة دون التحتم به حوى ومقابل الصحيح قول طائفة انه لا يحث به مطلقا قال في الفتح وليس يعيد لان  
العرف في خاتم القضية يتق كونه حليا (قوله كنهال وسوار) ودلوج سواء كان من ذهب أو من فضة  
هذه به عن الكافي (قوله على حائل منفصل) أي ليس يتابع للمصانف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانها  
تبع له فلا تصير حائل ولا لو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحث لارتفاع التبعية مخ ولو جلس على حشيب  
فاذا ظهر أنه ينظر الى العرف فان كان يحد جالسا على الارض يحث وان كان لا بعد جالسا على  
الارض بل على الحشيب لا يحث حوى (قوله أو حلف لا ينام على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط  
كافي الهندية (قوله لا يحث في الصور الثلاث) أما الاولى فلانه لا بعد جالسا على الارض وأما الاخيرة فلان  
الشئ لا يكون تبعاً لثمة فتقطع النسبة الى الاسفل بحر (قوله كالواخرج الحثوا) أو رفع الظهارة ونام على  
الحشوكذا في القهستاني (قوله للعرف) يحتمل رجوعه الى كل المسائل (قوله حث مطلقا) سواء جعل عليه  
مثله أو لا (قوله للعموم) أي العموم اللفظ المنكر للاعلى والاسفل (قوله من تنكير السرير) أي وانه لا يحث  
بالاعلى (قوله الملاءة) التي تجعل فوق الطراحة فتح وفي الصحاح الملاءة بالضم مدود الربطة والجمع ملاء (قوله  
أو جعل على السرير بساط الخ) لان الجلوس في العادة هو الجلوس على ما يفرش عليه منخ (قوله بخلاف ما مر)  
أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف الخ) الاولى الايمان بالواو فان حكمه مامر حكمه وهو عدم الحث والاولى  
حذف هذه العبارة لانه قد تم التنبه عليها واهلها زيادة من النسخ آخرها قوله على الألواح (قوله أو مشى على  
أرجار حث) لانها من الارض بحر عن كافي الحاكم وظاهره أنه لا فرق بين كونها ممتدة بالارض أو لا (قوله  
لا يحث) الضارق للعرف (قوله اعتبارا كثر بدنه) فلوقال لامرأته ان غمت على نوبك فانت طالق فانتكأ على  
وسادة لها أو وضع رأسه على مرقة أو واضطجع على فراشها ان وضع جنبه أو أكثر بدنه على نوب من ثيابها  
حث لانه بعدنا عما وان انتكأ على وسادة وجلس عليها لم يحث لانه لا بعدنا عما بحر عن المحيط والله تعالى أعلم  
واستغفر الله العظيم

• (باب العيمين في الضرب والقتل وغير ذلك) •

(قوله عما يناسب أن يترجم إلى (الح) ان وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر وخبر بترجم وهو دال على الباب  
وعما يناسب خبره مقدم وقوله من القتل والكسوة بيان لقوله وغير ذلك ولوقته على الجملة الاولى امكن أن ينسب  
وأصل هذا التمييز لصاحب النهر (قوله يلذ) بضم الياء وكسر اللام ليناسب ما بعده أي يحصل اللذة والالم  
(قوله كسنته وتقيل) ان وتمر مر تب (قوله أو كسوتك) انما تقيدت بالحياة لانه يراد بها التخليك عند الاطلاق  
وهو من الميت لا يتحقق ومنه الكسوة في الكفارة فلأنه كساة عبدة أو مات عن كفارة يمينه لم يجزه لعدم التخليك  
كذا في الاتفاق وكون الميت لا يملك منقوض عما قالوه لونه بسبب تعلقها صيد بعدد ماله ملكه نهر ويجوز  
أن يقال ان ملكه في هذه الصورة يتحقق سببه في حال حياته بخلاف ما ذكرنا واسترزه بقوله عند الاطلاق عما  
اذ نوى بالكسوة السرفان الظاهر أنه يم الميت وقد سبق ما يفيد (قوله أو كسوتك) انما تقيدت بالحياة لان المقصود

من الكلام الافهام والموت بنا فيه لان الميت لا يسمع ولا يفهم وأورد انه عليه الصلاة والسلام قال لاهل القليب قليب بدر هل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من اجساد الارواح لها فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ما أنتم بآسمع لما أقول منهم وأجيب بأنه غير ثابت يعنى من جهة المعنى والافهام في الصحيح وذلك أن عائشة رضى الله تعالى عنها ردت بقوله تعالى وما أنت سمع من في القبور وانك لا تسمع الموت وقوله من جهة المعنى ينظر ما المراد به فان ظاهره يقتضى ورود اللفظ عن الشارع صلى الله عليه وسلم وان المعنى لابد من فهم وفيه ما فيه وأجيب أيضا بأنه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء لا لافهام الموتى كما روى عن علي أنه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين أما نساؤكم فتكنتم وأما أموالكم فتكنتم وأما دوركم فقد كنتم فهذا خبركم عندنا فما خبرنا عندكم ويرد أنه بعض الاموات ردت عليه بقوله الجلود تمزقت والاحداق قد صالت ما قد صلتنا وما كنا رجحنا وما خلفنا خسرنا أو كلا ما نحو هذا كافي بعض شراح الجامع الصغير وبما ورد عنه عليه الصلاة والسلام ان الميت لا يسمع خفق نعالهم اذا انصرفوا كمال وفي النهر أحسن ما أجيب به انه كان معجزة صلى الله عليه وسلم (قوله أو دخلت عليك) انما تقيده بالحياة لان المراد من الدخول عليه زيارته وبعد الموت يزوره اه بجر (قوله لا تنقيد بالحياة) لان هذه الاشياء تنحقق في الميت كما تحقق في الحي لان الفصل هو الاسالة والمقصود منه التطهير والميت يطهر بالفصل الا ترى انه لو حمله رجل قبل الفصل وصلى لا يجزى بعده ويجزى وكذا الوصل عليه قبل الفصل لا يجزى فلا ينافيه الموت وكيف ينافيه وغسله واجب على الاحياء والحمل يتحقق في الميت قال صلى الله عليه وسلم من حمل ميتة فليسوا بالمس للتعظيم أو الشفقة فيتحقق بعد الموت زيلعي (قوله ولو بالفارسية) مقابلة ما عن الفقيه أبي الليث أن العين اذا كانت بالفارسية لا يحث بعد الشعر (را الخلق والعض والحق أن هذا هو الذي يقتضيه النظر في العربية أيضا الا انه خلاف المذهب قاله الكمال) (قوله أو خنقها) أى مصر حلقها جوى (قوله خلافا لما صححه في الخلاصة) من انه انما يحث ان كان في حالة الغضب وان كان في حالة الملاعبة لا يحث وان أوجهها في الصحيح ولو تنفس شعرها فهو على هذا التفصيل هو الصحيح وعن هذا قال غير الاسلام ولو أدها في الملاعبة خطأ لا يحث ومثله في البحر من جامع قاضي خان جازم انه وفي الهندية عن قتادى قاضي خان رجل حلق لا يضرب امرأته فصرها أو عضها أو خنقها أو مدهشعرها فأوجهها حث في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحث وهو الصحيح اه فقد ذكرنا الصحيح ولم يتعقبوه فلا وجه لخالفه الشارح لمنصوهم (قوله والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو نعد غيرها فأصابها أو نفث النوب فأصاب وجهها فأوجهها أو ضرب أمتة فأصابها حث لان عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله وأما الايلام فشرط) وذلك لان الضرب اسم افسعل مؤل متصل بالبدن أو استعمال آلة التأديب في محل قابل للتأديب اه ولا يحصل التأديب الا بالتألم (قوله ويكنى جمعها) أى فيما اذا حلف على عدده من الاسواط قال في البحر حلف ليضربن عبده مائة سوط بجمع مائة سوط وضرب مرة لا يحث قالوا هذا اذا ضرب به ضربا يتألم به أما اذا ضرب به بحيث لا يتألم لا يبر لانه ضرب صورة لا معنى ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على يده بر في يمينه لانه صار مائة سوط لما وقعت الشعبتان على يده كل مرة وان جمع الاسواط جميعا وضرب به بها ضربة ان ضرب بعض الاسواط ينظر ان كان قد سوى رؤوس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضرب به ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه وانما اذا اندس من الاسواط شئ لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ وعليه الفتوى ثم قال رجل حلف بالله أن يضرب أيتته الصغيرة خمسين سوطا فانه يضربها عشرين ثمسرا وهو السعف وهو ما صغر من أعصان الفل (فرع) أراد رجل أن يضرب عبده خلف أن لا يمنع أحد عن ضربه فذهه انسان بعد ما ضرب به بخشبة أو بجنشين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حث في يمينه لان مراده أن لا يمنع أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حث في يمينه اه (قوله وأما قوله تعالى) جواب ما ورد على قوله وأما الايلام فشرط قال في النهر وأورد بأن أخذ الايلام في مفهوم الضرب ممنوع بقصة أيوب عليه الصلاة والسلام مع زوجته اذا حلف ليضربها مائة سوط فعلم سبحانه حيلة في عدم حنثه مع عدم ايلامها بقوله تعالى وخذ بيدك غضفا فاضرب به ولا تحث اه (قوله ضفتنا) الضفت في اللغة ما جعلته بكككك من نبات الارض فانزعته قال الشاعر

فعل بل بدو بولم ويثم وبسر تكككك  
وتقبيل (تقبيلها) ثم ترع عليه (فالوقال  
ان ضربت عليك أو قبلك أو كككككك  
أو دخلت عليك أو قبلك أو كككككك  
منها) بالحياة حتى لو علق بها طلافاً وعقها  
لم يحث بفعلها في ميت (بخلاف الفصل  
والحمل والمس والباس النوب م كككككك  
لا يضربه أو لا يجمله لا تنقيد بالحياة) يحث  
في حلقه ولو بالفارسية لا يضرب زوجته  
فخنقها أو خنقها أو عضها أو فصرها ولو  
بمازح خلافا لما صححه في الخلاصة (والقصد  
ليس بشرط فيه) أى الضرب (وقيل شرط  
على الاظهار) والاشبه بجر وبه جزم في الملاعبة  
والسراجية وأما الايلام فشرط به بقى  
ويكنى جمعها بغير اصابت كل سوط وأما  
قوله تعالى وخذ بيدك غضفا

وبعث ضغثا من خلاصه مطيب اه شلبي عن الاتقاني (قوله أي جرمة ربحان) وقيل قبضة من أغصان الشجر  
 نهر (قوله نخعوصية لرحمة) هذا جواب بالنسليم وهذا الجواب يمنع عدم الالم في ضرب أيوب عليه الصلاة  
 والسلام بالكلمة والاقل صرح به في الكشف حيث قال هذه رخصة باقية خصوصية لرحمة زوجة أيوب عليه  
 الصلاة والسلام ولا ينافي ذلك شرعية الحيلة في الجملة ورحمة بنت أفرام بن يوسف عليه الصلاة والسلام  
 وقيل بل هي بنت يعقوب عليه الصلاة والسلام ذهبت لحاجة فأبطأت خلف ان يرى ضربهم سامانة ضربة فخلل  
 الله تعالى بينه من ذلك اه شلبي عن البضاوي (قوله فهو على الكثرة) أي أن يضربه مرارا كثيرة وان لم تبلغ  
 الاقلام يبينوا حد الكثرة والذي يذكره في مثله انه ما بعده أهل العرف كثيرا (قوله والمبالغة) أي الشدة  
 راجع الى مسألة القتل واغضا المنع ولو حلف لقتل فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل اه (قوله ليضربه) أي  
 بالسياط كما صرح به في البحر وقال في شرح الملتقى وفي السباط حتى يموت فعلى المبالغة وفي السيف حتى يموت  
 فعلى الموت حقيقة اه (قوله أويك) أي يول هندية (قوله فعلى الحقيقة) فإلم فوجد حقيقة هذه الاشياء لا يبر  
 لان الغالب ارادة الحقيقة في هذه الاشياء (قوله ان علم عونه حنت والا لا) لانه اذا كان عالما به فقد عذبه  
 على حبة يحدتها الله تعالى فيه وهو متصور فينبغي ان يبحث للبحر العادي وأما اذا لم يعلم فقد عذبه على حبة  
 كانت فيه ولا يتصور فلا يبحث لان شرط انعقاد البين امكان التصور (قوله فضر به بالسواد) المراد به المقر  
 التي حولها سميت سواد الكثرة خضرتها (قوله لان المعبر) أي في البر والاحت (قوله زمان الموت ومكانه) نسر  
 مشوش وانما اعتبر ذلك لان القتل هو ازمان الروح فيعتبر المكان اوازمان الذي حصل فيه ذلك (قوله بشرط  
 كون الخ) فان كان قبل البين فلا حنت أصلا لان العين تقتضي شرطان في المستقبل لا في الماضي أبو السعود  
 عن البحر (قوله فهو على الاتيان ضربه أولا) لان حتى هنا معنى لام السبب ومن حكم لام السبب أن بشرط  
 وجود ما يصلح سببا لوجود السبب ومحل ذلك اذا دخلت على فعلين من جهتين لامن جهة واحدة أما اذا كانا  
 من جهة واحدة كان لم أجب اليوم حتى اقتضى عندك بشرط البر وجوده ما هندية (قوله فعلى التراخي) أي  
 فيضربه في أي وقت شاء والروية على القرب والبعد هندية (قوله فقرأ من قدر ميل) أو على ظهر بيت لا يصل  
 اليه هندية (قوله لم يبحث) لان هذا لا بد له اعرفا (قوله فيعتبر ذلك) المذكور من التفسير (قوله وان نوى مدة  
 فيها) قال في البحر فاما نوى بقوله الى قريب أو الى بعد مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة أو أكثر  
 في القريب سميت وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الآخرة كذا في الفتح (قوله ويدين فيما فيه تخفيف  
 بحر) أي بما حيث قال بعد ذكر عبارة الفتح القريبة ويغني أن لا يصدق قضاء لانه خلاف العرف الظاهر اه  
 وقد ساقه الشارح ساق المنصوص (قوله لا يكلمه مليا أو طويلا) يريد أنه تكلم بأحد هما والى المدة من الزمان  
 ومنه الملوان الليل والنهار (قوله فذلك) أي فالتعين ما نوا قريبا أو بعيدا (قوله فعلى شهر ويوم) فالى ومثله  
 الطويل شهر ويوم (قوله وفي النهر من السراج) الذي في النهر ومثله في الجوى بانظر وقياس ما مر أن يكون على  
 شهر أيضا (فرع) سلخ الشهر لغة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر فامن التاسع والعشرين أبو السعود (قوله  
 ما يرده البحار) أي المستعصى منهم ويقبله السهل كمال ورداء الزيف دون النهرية وقيل النهرية ما بطل سكته  
 فاستاني (قوله ما يرده بيت المال) لانه لا يقبل الاما هو في غاية الجودة والزيف هو الذي خلط به نخاس أو غيره  
 ففادت صفة الجودة فاستاني عن الطلبة وقيل ما ضرب من الدراهم في غير دار الضرب أو في غير دار السلطان  
 أبو السعود عن الجوى (قوله أو مستحقة للغير) بفتح الحاء وهي التي استحقها مستحق بعد القضاء أبو السعود عن  
 الجوى (قوله وبعتى المكاتب بدفعها) ولوردها المولى عليه منح (قوله أو مستوقة) بفتح السين المهملة وتشديد  
 التاء أبو السعود عن الجوى قال الاتقاني والمستوقة فارسية معربة ومعناها ثلاث طاقات لانهم اصفر عوه  
 من الجانيين بالفضة قال الكمال والمستوقة المغشوشة غشا زائدا وهي معربة سه نوة أي ثلاث طاقات  
 طبقتا الوجهين فضة وما بينهما من نحاس ونحوه شلبي (قوله لانهم ليسا من جنس الدراهم) بخلاف ما تقدم  
 فان الزيف ذهب وكذا النهرية والصيب في الجنس لا بعد ما بدليل انه لو تجوزهم ما في الصرف والسلم جاز وكذا  
 قبض المستحقة صحيح ولذا الواجبه المال جاز اه نهر (قوله ولذا) أي لكونه ليسا من جنس الدراهم (قوله  
 لو تجوزهم ما في صرف وسلم) أي لوجه لا بد لا في الصرف بالجباذ أو جلا راس مال السلم وتسامح العاقد في ذلك

أي حرمة ربحان نخعوصية لرحمة زوجة  
 أيوب عليه الصلاة والسلام فتح (حلف  
 ليضربن) أو ليقتلن (فلانا ألف مرة فهو على  
 الكثرة) والمبالغة كلفه ليضربه حتى يموت  
 أو حتى يقتله أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا  
 ولو قال حتى يقتلني عليه أو حتى يستغث  
 أو يبيك فعلى الحقيقة (ان لم أقتل زيدا فكذا  
 وهو) أي زيد (ميت ان علم) الحالف (عونه  
 حنت والا لا) وقد قدمها عند ليضربه  
 الهاء (حلف لا يقتل ولا نابا لكوفة فضر به  
 بالسواد ومات بها حنت) كلفه لا يقتله يوم  
 الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة  
 (وبكسه) أي ضربه بكوفة ومونه  
 حنت (البحر) لان المعبر زمان الموت  
 من عدمه هو (قوله الضرب والجرح بهد البين  
 في كذا) (ولو لم تأتني حتى أضربك فهو  
 على الاتيان ضربه أولا) لان رأيت لا ضربته  
 فعلى التراخي ما لم يوافق الفور ان رأيتك فلم  
 أضربك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر  
 على الضرب حنت ان اقتبل فلم أضربك فراه  
 من قدر ميل لم يبحث بحر (الشهر وما فوقه)  
 ولوالى الموت (بعد وما دونه قريب) فيعتبر  
 ذلك في يقضه بين دينه أو لا يكلمه الى بعيد  
 أو الى قريب (و) لفظ (العاجل والسريع  
 كالقريب والاجل كالبعيد) وهذا بالنية  
 (وان نوى) بقرين أو بعيد (مدة) معينة  
 (فهم ما فعلى ما نوى) ويدين فيما فيه تخفيف  
 بحر (حلف لا يكلمه مليا أو طويلا) لان نوى  
 شيئا فذلك والا فله في شهر ويوم (كذا في البحر  
 عن الظهيرية وفي النهر من السراج على شهر  
 وكذا كذا يوما أحد عشر والواو أحد  
 وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر (رجعة)  
 حلفه ليقتلني دينه اليوم لو قضاه رجعة  
 ما يرده البحار (أو زيوفا) ما يرده بيت المال  
 (أو مستحقة) للغير ويقتى المكاتب بدفعها  
 (لا) يبر (لو قضاه رصا صا أو مستوقة) وسطها  
 غش لانهم ليسا من جنس الدراهم ولذا  
 لو تجوزهم ما في صرف وسلم

(قوله لم يجز) لانه في الصرف افتراق من غير قبض يدل الصرف وفي السلم لم يكن رأس المال مقبوضا مع انه يشترط قبضهما في المجلس وانما لا ينوب دفع الرصاص والسقوة عن بدل الصرف ورأس مال لانهما لم يكونا من الدراهم التي وقع العقد عليها (قوله ونقل مسكين) عن الرسالة البوسنية (قوله فأخذها حرام) بلارضاء وعلية أن يتق الله تعالى اذا رضى بأخذها فلا يعطيه الغيرة بلايات اه أبو السعود وظاهره أن أخذ الزن وب التبرجة والمستحق لا يحرم ولو بغير رضاء وظاهر خلافه لانها معيبة أو ملك الغير فالصحيح واحد اذا دفع بغير بيان العيب لاشك في حرمة (قوله وهذه احدى المسائل الخمس) الثانية وحصل اشترى دارا بالجداد ونقد الزنوف أخذ الثمن بالجداد لانه لا يأخذها الا بما اشترى وقد اشترى بالجداد الثالثة الكفيل اذا كفل بالجداد ونقد الزنوف يرجع على المكتنول عنه بالجداد الرابعة اذا اشترى شيئا بالجداد ونقد البائع الزنوف ثم باعه من اجمعة فان رأس المال هو الجداد الخامسة اذا كان على آخر دراهم جداد فقبض الزنوف فأنقذهما ولم يعلم الابد الاتفاق لا يرجع عليه بالجداد في قول الامام ومحمد كالمقبوض الجداد اه حاشي (قوله ودفع للقاضي) وكذا لو نصب القاضي عنه وكلا فقبض لا يثبت كافي التمسك أيضا وهي احدى المسائل المستثناة من قوله سم ان القضاء على المسخر لا يجوز الا للضرورة بناء على ما هو العقد كافي البهرانية اذا توارى الخصم فالقاضي يرسل امينا ينادى على باب داره ثلاثة أيام ثم نصب عنه وكيل لادعوى وهو قول الثاني استحسنة وعلى به ونقل في شرح التنوير عن الوهبانية ما عزي الى أدب القاضي انه قول الكل وان القاضي يحتم مدة يراها ثم نصب الوكيل فالتا اشترى بالخيار فأراد الرذ في المدة فغاب البائع رابعها ثم كفل بنفسه على انه ان لم يوف به غدا فدينه على الكفيل فتوارى المكفول له فخاصها حاشي وفيه اليوم فتغيب الدائن سادسها جعل أمرها يدها ان لم تصل فنفقتها فتغيب والحاصل أن الخصم شرط قبول البينة اذا أراد ادعى أن يأخذ من يد الخصم شيئا أما اذا أراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده فلا يشترط حضرة الخصم فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل كذا في منية المفتي واعلم أن نصب المسخر في هذه المسائل فرع قوله سم لا يقضى على غائب لم ينصب عنه خصم حاضر وأتم على ما ذكره في الدرر من أن القضاء على الغائب ينفع على أظهر الروايتين عن الامام فلا حاجة اليه أبو السعود (قوله وكذا يبر بالبيع) ولو كان المبيع غير مملوكة كالمالوك كان وكلا في البيع وسواء كان مع البيع قبض للمبيع أولا بجر أو أبو السعود (قوله ونحوه) كالموت تزج الطالب أمة المطلوب على ذلك المال ودخل بها أو وجب عليه دين بالاستلام أو بالثبانية يبر أيضا بجر (قوله لان الهبة اسقاط) أي من صاحب الدين والقضاء المحلوف عليه فعل الحالف ولم يتحقق (قوله وحينئذ) أي حين اذ ذهب الدائن دينه والاولى حذف القسام من قوله فلا (قوله لو كانت البين موقفة) أما اذا كانت مطلقة فيثبت بالاتفاق لان التصور لا يشترط بقاؤه في البين المطلقة بل في الاستداء وحين جلف كان الدين قائما وكان تصور البر ثابتا فاعتقدت ثم حث بعد مضي زمن يقدر فيه على القضاء باليأس من البر بالهبة شر بلاية (قوله وامكان البر شرط) أي على قولهما ولا يشترط ذلك أبو يوسف (قوله كما روي مسألة الكوز) وهي مالو قال ان لم أنسب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فعدي حرق نصب الماء قبل مضي اليوم فان البين تبطل عندهما أبو السعود (قوله وعليه) أي على اعتبار هذا الشرط (قوله لم يبحث) لفوات امكان البر في القصد (قوله فقبض بر) أفاده أن القضاء لا يتحقق بمجرد الحوالة والا حبل لا بد منه من القبض قال في الهندية وان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق قضاء ودبابة ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فاعطاء على أحد هذه الوجوه حث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء (قوله لا يبر) لعدم القضاء من الحالف (قوله أو يحفظه) الذي في المنع والجر ويحفظه بالوفاة في الجرد كذلك لو حال بينهما ستر أو اسعوانه من أساطين المسجد وكذلك لو فقد أحدهما داخل المسجد والاسترخاء به والباب بينهما مفتوح بحيث يراه اه (قوله ولو نام أو غفل) أي الطالب من المطلوب قال في الهندية ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب عنه الطالب ولم يمنعه مع الامكان يبحث في عينه انتهى (قوله فر بما دفع اليه) صوابه اليها كافي الجرد وغيره (قوله قال) أي صاحب مجموع التنازل (قوله لم يبحث) ذكر المسئلة في الجرد وغيره من غير تعليل وتوجيها عسروا وتظهل هذا الحكم يخص الزوجية (قوله حلف لا يقبض دينه الخ) قيد بقوله دينه لانه لو قال لا يقبض من دينه درهما دون درهم فقبض البعض حث لان شرط الحلف هنا قبض البعض من الدين متفرقا من (قوله لو جرد شرط الحلف) على المحذوف تقديره

لم يجوز نقل مسكن أن النهر حصة إذا غلب  
غشيه لم تؤخذ وأما السقفة فاخذها حرام  
لأنها لمحاس انتهى وهذه إحدى المسائل  
التي جعلها الريف فيها كالجباد (ببر)  
المديون (في حلقه) الرب الدين (لا قضى مالاً  
اليوم) بخلافه فلم يجده ودفع لاقضى  
موضع لا قضى له حنت به بقى منية المقتى  
وكذا ببر (لو وجد فاعطاه فلم يقبل فوضعه  
بحسب تملكه لو أراد) قبضه (والا) يكن  
كذلك (لا) ببر ظهيرة وفيها حلف ليجهدن  
في قضاء ما عليه له لان باع ما لا يقضى به  
لورفع الامر اليه (وكذا ببر النسيم) ونحوه  
ما يحصل المقاصة فيه (ب) أي بالدين لأن  
الدين تقضى بامثالها (وفي) بمسألة  
(الدين منه) أي من المديون بالبيعة (بحسب  
لان الهبة اسقاط لا مقاصة) (وب زوجه  
حنت لو كانت البين موقته) اهدم مكان البر  
مع هبة الدين واسكان البر شرط البقاء (كما  
هو شرط الانداء كما ترى) مسألة الكوز وعليه  
(لو حلف ليقض بزدنيه غدا ففاته اليوم أو)  
أو حلف ليقض فلانا غدا ففاته غدا فأكاه  
حلف (يا سكن هذا الرغيف غدا فأكاه  
اليوم) لم يجتزأ به (حلف ليقض دين  
فلان غدا سرعير بالاداء أو حاله فقبض بـ  
وان قضى عنه متبرع لا) ببر ظهيرة وفيها  
حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ففاته  
بحسب راء أو يحفظه فليس يفارق ولو نام  
أو غفل أو نزل أو ناله انسان بالكلام أو منعه عن  
اللازمة حتى هرب غريمه لم يجتأ ولو حلف  
بطلاقه أن يعطيه بكل يوم درهم فاجاب دفع  
اليه عند الغروب وعند العشاء قال اذا  
لم يغفل يوما ولا ياله عن دفع درهم لم يجتأ  
(حلف لا يقض دينه) من غريمه (درهما  
دون درهم فقبض بعضه لا يجتأ حتى  
يقبض كله) قبضا (متفرقا) لوجود شرط  
الحلف وهو قبض الكل بصفة التفرق

(لا) يبحث (إذا ضمه يتعرب بضرورة) كأن يقبض كله بوزن لأنه لا بعد تنوينه قافاً مادام في عمل الوزن (لا يأخذ ماله على فلان الاجله أو لا جعاف ترك منه درهماً ما أخذ الباقي كيف شاء لا يبحث) ظهيرة وهو الحيلة في عدم حشنة في المسئلة الاولى (كما لا يبحث من قال ان كان لي الامانة أو غير أو سوى) مائة (فكذلك اعلمكمها) أي المائة (أو بعضها) لأن غرضه في الزيادة على المائة وحث بالزيادة لومعافيه الزكاة والا لا حتى لو قال (أمر أنه كذا ان كان له مال وله عرض) وضياح (ودور غير التجارة لم يبحث) خزائن الاكل (حلف لا يفعل كذا تركه على الابد) لأن العمل يقتضي مصدره انكره وانكره في قوله لم يفعل (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) بحث و (أفعلت) يمينه (وما في شرح الجمع من عدمه) هو (فلو فعله مرة أخرى لا يبحث) في كتاب (ولو قيد بها وقت) كواقعه لا أفعل اليوم (فرضي) اليوم (قبل الفعل بر) لوجود ترك الفعل في اليوم كله (وكذا ان حلف الحالف والمحلف عليه) بر اتفق اهدم ولو جح الحالف في يومه حنت عندنا خلافاً لا جد فتح (ولو حلف ليعلمه بر مرة) لأن الكثرة في الاثبات تخص الواحد هو المتيقن ولو قيد بها وقت فحضي قبل الفعل حدث ان بقي الامكان والاثبات وقع اليأس بمرته أو بنوت المحل بطلت يمينه كما مر في مسئلة الكوز بيلي (حاشاه وال يعلمه بكل داهر) بهم متين أي مفسد (دخل البلد تقيد) حاشاه (بقيام ولايته) بيان لكون اليمين المطلقة نصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد يمينه بغيره عليه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب أعلى فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله (كألو حلف رب الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلد الا بأذنه) تقيد بان خروج حال قيام الدين والكفالة لأن الاذن انما يصح من له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه (و) منها (لو حلف لا يخرج امرأته الا بأذنه تقيد بحال قيام الزوجية)

وانما حنت (قوله لا يبحث إذا ضمه الخ) أي استخسانا والقياح أن يبحث شاي عن الشيخ أبي المعين النسفي (قوله بوزن) أو أكثر لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة فصار هذا القدر مستثنى عنها ولأن هذا القدر من التقريب لا يسمى تقريباً عادة والعادة هي المعتدلة بيلي وأشار بقوله أو أكثر إلى أن المراد بالوزن تعدد الوزنات لا خصوص الوزنتين أبو السعود ويستفاد من المقام أنه اذا كان لا يحتاج الى الوزن ففرقه أنه يبحث والظاهر أن التقريب الحاصل من العدد كالتقريب الحاصل بالوزن (قوله مادام في عمل الوزن) لأن المجلس جامع للمتفرقات بخلاف ما لو شاغل بغير الوزن لأنه به يختلف مجلس القبض على ما عرف نهر (قوله كيف شاء) أي مجتمعا أو متفرقا (قوله لا يبحث) لأنه لم يأخذ جميع ماله متفرقا وهو شرط الحنت (قوله أو غير) حذف المضاف اليه وفي المضاف على الضم جوى (قوله لأن غرضه في الزيادة على المائة) فيصدق بالمائة ودونها نهر اذ يصدق أن الحسب ليس زائداً على المائة كمال (قوله لومعافيه الزكاة) كالدائره وعروض التجارة والسوانم أبو السعود رواه كان نصيباً أو لم يكن (قوله والا) فلو ملك عبد الخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالعقار والعروض غير التجارة فإنه لا يبحث في يمينه بحر (قوله حتى لو قال الخ) لا يظهر التفرغ (قوله وضياح) قال في واقعات العلامة عبد القادر العقار اسم للخدمة والخدمة اسم للخدمة لا غير ويجوز إطلاق اسم الضيعة على العقار اه (قوله حلف لا يفعل كذا) كأن قال لا أكلم فلاناً (قوله يقضي صدره انكره) وهو كلام مثلاً (قوله والنكرة في النبي نعم) وهنا قد وقعت فيه قسم جميع الاوقات المستقلة فكأنه قال لا يكون معنى كلامه فلان في جميع الاوقات المستقلة قال الحلبي وهذا ينافي ما تقدمناه في باب اليمين في الاكل أي من أن الشايت في ضم العمل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن العمل لا عموم له كما في المحيط من سبويه (قوله من عدمه) أي التحلل اليمين مرة (قوله هو) عما نصوا عليه وعما ذكره هو أي ابن مالك في ذلك الشرح في فصل طلاق غير المدخول بها كما أوضحه المصنف (قوله الا في كتابا) فإنه يبحث بالتكرار لاقتضاء العموم المستلزم للتكرار الا أنها في الطلاق تنتهي بانتهاء الطلقات الثلاث فأداه المصنف (قوله والمحلف عليه) الواو بمعنى أو (قوله تحقق العدم) أي عدم الفعل في اليوم (قوله ولو جح الحالف الخ) موضوعها الاثبات كما في الفتح وصورته لا كأن لرغيف في هذا اليوم فجز في هذا اليوم ولم يأكل أمافي صورة التي اذا جح ولم يأكل فلا شئ في عدم الحنت (قوله لأن النكرة) وهو المصدر الذي تضمنه الفعل وقال في الفتح لأن الملتزم فعل واحد غير عين اذا المقام للاثبات في غير فعل فله سواء كان مكرهافيه أو ناسياً أصيلاً أو كلاً عن غيره واذ لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنت حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو يوفى محل الفعل كالأول حلف بضرب زيد أو لياً كل هذا الرغيفات زيداً أو كل الرغيف قبل أكله فحينئذ يبحث وهذا اذا كانت اليمين مطلقة اه (قوله ان في الامكان) لأنه بشرط الامكان في المقيدة ابتداءً وبقاءً بخلاف المطلقة (قوله بطلت يمينه) فلا حنت ولا كفارة (قوله حاشاه وال) أي متمول في البلد نهر (قوله داهر) من الدهر وهو افساد كمال (قوله فميرميدة) أي بزن من مخصوص (قوله بدلالة الحال) وهي العلم بأن المقصود من هذا الاستخلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره بجزءه لأنه اذا زجره من بجزءه عمر آخر كمال (قوله بفور عمله) نظرا الى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره فالداعي يوجب التقيد بالفور فور عمله به كمال وهذا بحثه وظاهر الرواية كافي العناية وعليه اقتصر الشارح الزبلي أن الاعلام حال الدخول ليس بلازم وانما يلزمه أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي أو عزله أو موت المستخلف لأنه لا يبحث في المطلقة الا باليأس وذلك بما ذكره والجواب من المؤلف كيف يترك ظاهر الرواية ويذكر البحث (قوله واذا سقطت) أي اليمين بأن زالت ولايته (قوله لا تعود) لو عاد الى الولاية كمال (قوله ولو ترقى) هذا بحث صاحب البحر لا للكمال فالاولى تقديم قوله فتح على هذه العبارة وبهذا البحث جزم في النروية الجوهر وأبو السعود (قوله بلا عزل) أما اذا عزل بينهما سقطت اليمين والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي من التقيد بزمان مخصوص بدلالة الحال (قوله بأمر المكفول عنه) تبع فيه شيخه صاحب البحر ولم يذكر الجوهر وصاحب الفتح والنهر ولذا قال الحلبي الظاهر أنه ليس بقيد (قوله حال قيامه) أي قيام ما ذكر من الدين والكفالة ويحتمل أن الغمير راجع الى الدين ويكون التعليق للمستثنين لأن الدين اذا دفع في مسئلة الكفالة بطلت الكفالة (قوله تقيد بحال قيام الزوجية)

بجلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم لالة  
التقييد زيلعي (حلف ليهن فلا تافوه به له  
فلم قبله بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية  
ووصية واقرار (بجلاف البيع) ونحوه  
حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرف النقي  
والاصل أن عقود التبرعات بازاء الايجاب  
فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول  
معا (وحضرة الموهوب له شرط في الحنفية)  
فلو وهب الحالب لغائب لم يحث اتفاقا بين  
هناك فليحفظ لا يحث في حلقه لا ينهم رجحانا  
بنهم (ورد وباسين) والمقول عليه العرف فتح  
(ويعين) (النهم يقع على) النهم (المقصود  
فلا يحث لو حلف لا ينهم طبيا فو جدر يحه  
وان دخلت الراحة الى دماغه) فتح (ويحث  
في حلقه لا ينسرى بنفسها أو ورثا بشرأ  
ورقهما لا دهنهما) للعرف (حلف لا ينسرى  
فزوجه فضولي) فأجاز بالقول حث (وبالفعل)  
ومنه الحكاية خلافا لابن سماعة (لا يحث  
به يفتي خاتبة) (ولو تزوجه فضولي) ثم حث  
لا ينسرى بالقبول أيضا اتفاقا  
لاستناد هالوقت العقد كل امرأته تدخل  
في نكاحي) أو نصبر حلالا (فكذا فأجاز  
نكاح فضولي بالفعل لا يحث) بخلاف كل  
عبد يدخل في ملكي فهو حر فأجاز بالفعل  
حنث اتفاقا لكثرة أسباب الملك عمادية وفيها  
حلف لا يطلق فأجاز طلاق فضولي قولا  
أو فعلا فهو كالنكاح غير أن سوق المهر ليس  
بإجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة  
الغير ان دخلت دار فلان فأنت طالق فأجاز  
الزوج فدخلت طلقت (ومثله) في عدم  
حنثه بإجازة فعلا ما يكتبه الموثقون  
في التعاليق من محو قوله (ان تزوجت بامرأة  
بنفسى أو بوكيلي أو بفضولي) أو دخلت  
في نكاحي بوجه ما تنكح زوجته طلاقا لأن  
قوله أو بفضولي الخ عطف على قوله بنفسى  
وعاطفه تزوجت وهو خاص بالقول وانما  
ينسب باب الفضولي لوزاد أو أجزت نكاح  
فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان  
المعلق طلاق المزوجة فيرفع الامر الى شافعي  
ليفسخ البين المضافة وقد شافعي التعليق أن  
الاتقاء كاف في ذلك بحر (حلف لا يدخل  
دار فلان انتظم الملوكة والمجانبية)

واذا زال الدين والزوجة سقطت ثم لا يعود اليمن يعود هما فتح (قوله بجلاف لا يخرج امرأته من الدار) أى فانه  
لا يتقيد بحال قيام الزوجة (قوله لعدم لالة التقييد) أى لعدم دلالة تدل على تقييد البين برمان قيام ولاية  
الزوجة وقبه أن الدلالة موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته نعم ان قال لا يخرج من  
الدار يتحقق الحث تأمل (قوله ونحوه) كالأجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع نهر (قوله وكذا  
في طرف النقي) يرجع الى الهبة والبيع فاذا حال لأهب حثت بالايجاب فقط (قوله وحضرة الموهوب له شرط  
في الحث) في الابتناء وكذا في النقي كما اذا حال والله لأهب فلا نافلا يحث الابا الهبة له حاضر وان لم يقبل (قوله  
اتفاقا) بين المشايخ وزفر (قوله لا ينهم) بفتح الياء والشين مضارع نعمت الطبيب بكسر الميم في الماضي وجاء  
في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر (قوله وباسين) بكسر السين شلبي عن التحرير (قوله فتح) قال فيه  
بعد ما ذكر الخلاف في تفسير الريحان والذي يجب أن يعول عليه في ديارنا هذا ذلك كله لأن الريحان متعارف  
لنوع وهو ريحان الجاسم وأما الريحان الترقي فيمكن أن لا يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فيقال ريحان  
ترقي وعند ما يطلقون اسم الريحان لا يفهم منه الا الجاسم فلا يحث الا بيمين ذلك اه (قوله على النهم  
المقصود) اعلم بأن يقترنه من أنفه أو يستعنه ولو من بعد (قوله بنفسها) بفتح الباء جوى (قوله للعرف) أفاد  
أن المعتد العرف وعلى اختلاف العرف يحمل اختلاف المشايخ في المسئلة (قوله فأجاز بالقول حث) هو المختار  
وعليه أكثر المشايخ والفتوى عليه خلافا لما في جامع الفصولين أنه لا يحث بالأجارة القولية ووجه الحث بها  
أن المخلو ف عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو مختص بالقول والاجازة اللاحقة كالمسألة السابقة  
فكون للفضولي حكم الوكيل وللمعجز حكم الموكل بحر واجازة القول كرضيت وقبلت نهر (قوله وبالفعل) كبعت  
بالمهر أو بعضه بشرط أن يصل اليها وقبل الوصول ليس بشرط وتقبلها بشهوة وجماعها وان كرها نهر (قوله  
ومنه) أى من الفعل (قوله خلافا لابن سماعة) فجعله امن القول حتى لو قال والله لا أقول لفلان شيئا فكتب  
اليه كتابا حثت عنده ولا يحث عند المشايخ (قوله به يفتي) الاولى تقديم هذه العبارة عند قوله فأجاز بالقول  
حنث لأن لفظ الفتوى ذكر في الخاتمة في مسئلة القول لا الفعل (قوله لا يحث بالقول) أى بإجازة القول (قوله  
لاستناد هالوقت العقد) وفيه لا يحث بمباشرة اكونه قبل البين فبالاجازة أولى بحر مع زيادة (قوله أو نصبر  
حلالا) معناه أو نصبر حلالا بالتزوج فرجع الى اشتراط الاجازة بالقول تأمل (قوله فأجاز نكاح فضولي)  
بالفعل لا يحث) أى وبالقول يحث فهي مثل كل امرأته تزوجها كما في البحر (قوله لكثرة أسباب الملك) فيكون  
بالقول كالمشراء وبغيره كالارث والهبة منه والوصية له أى وأما الدخول في النكاح ليس له الاسباب واحد وهو  
النكاح وهو بالتزوج وهو مختص بالقول فلا فرق بين أن يذكره صريحا أو لا (قوله فهو كالنكاح) أى فيحث  
بإجازة القول لا بالفعل وهو كخراج متاعها من بيته فعلى كل حال يقع الطلاق وانما التفصيل في حثه اذا حلف  
لا يطلق (قوله غير أن سوق المهر) أى المؤخر منه مثلاً (قوله ليس بإجازة) أى فعليه لطلاق الفضولي  
فلا يقع الطلاق به (قوله لوجوبه) أى المهر قبل الطلاق فلا يحال به الى الطلاق بخلاف النكاح لأن المهر من  
خصائصه اه منح (قوله قال) أى فضولي (قوله فأجاز الزوج) أى تعليق الفضولي (قوله ومثله) أى مثل  
ما تقدم من المسائل (قوله ما يكتبه الموثقون) أى الذين يكتبون الوثائق من شهود وغيرهم بين الزوجين مثلاً  
وبفعل ذلك اذا خافت الزوجة ادخال أخرى عليها (قوله أو دخلت في نكاحي بوجه ما) مثله اذا قال بطريق من  
الطرق كما يحثه في النهر وكذا لو قال أو دخلت في نكاحي أو في عصمتي بحر (قوله أو بفضولي الخ) الاولى حذف  
الخ لأن العلة في غير الفضولي وهو قوله أو دخلت الخ أن الدخول ليس له الاسباب واحد وهو التزوج وهو  
لا يكون الا بالقول وليست العلة عطفه على قوله بنفسى فلي تأمل (قوله وهو خاص بالقول) فقوله أو بفضولي  
انما ينصرف الى اجازته بالقول فقط بحر (قوله فلا يخلص) بضم الميم مع تشديد اللام المكسورة (قوله طلاق  
المزوجة) أى المستحقة كان قال ان فعلت ما ذكر فالتى أتزوجها طالق (قوله المضافة) أى الى الملك (قوله  
ان الاتقاء كاف) أى الاتقاء بما روى عن محمد بن أبي أيمنه خوارزم أنه في المضافة لا يقع بل قد منع من النهر من  
الظهيرية أن هذا قول محمد اه حلي (قوله بحر) لم يذكر في العزجلة وقد من الخ (قوله انتظم الملوكة الخ)  
أى بطريق هو المهازومعناه أن يكون محل الحقيقة فردا من أفراد المهاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز بحر  
(قوله)



(قوله والمستعارة) اذا استعارها لوليمة أبو السعود وقد تقدمت هذه المسئلة في باب العين في الدخول  
 (قوله لأن المراد به المسكن) أي بما ذكر من الدار قال في البحر قيد بأن يكون مسكنا لأنه لو لم يكن ساكنا فها هو  
 ملكه لا يبحث إلا أن يدل الدليل على دار القلة ١٥ والذي في الشرح لا يلية عن الخلية أنه اذا دخل دار فلان  
 وهو لا يسكنها حنت ومثله في مختصر الظهيرية وأما إذا أبر فلان داره فدخلها الحالف لا يبحث على قوله ما  
 لأن الاضافة تنه طمع بالاجارة والتسليم كما تبطل بالبيع وحنت عند محمد أبو السعود ملخصا (قوله فدخل دارها)  
 أي المملوكة لها (قوله لم يبحث) اعترض بأن صاحب التهر نذسه قال في باب الدخول ولا فرق في المسألة كنة  
 بين كونها انبعا أو لا حتى لو حلف لا يدخل دار أمته أو ابنته وهي تسكن مع زوجها حانت بالدخول كما في الخلية  
 ١٥ وأجيب بأن الملك في الدار المحلوف عليه ما هنا للمرأة وقد صارت تابعة لزوجها في سكناها فانقطعت النسبة  
 وفي مسئلة الخلية الملك للزوج الأم أو البنت كما صرح بذلك فهم وأوقفه في البحر عنهما فلكون الدار في مسئلة الخلية  
 ملكا للغير من أضيف اليه حنت بدخواها وان تبعته في السكنى ولكونها ما ملكة في مسئلة الوقعات اشتراطوا  
 للبحث أن تكون سكناها بطريق الامالة لا التبعية فلم يكونا محكومين باختلاف موضوعهما أبو السعود وفيه  
 أن هذا التعديل يقتضي عكس الحكم المذكور (قوله أي محكوم بأفلاسه) أي حكم القاضي عليه بالأفلاس  
 (قوله غنى) على حذف أي التفسيرية (قوله لأن الدين ليس بحال) أي نظرا الى الحال لأنه عبارة عن شغل الذمة  
 وهو مال بالنظر الى المال حتى وجب فيه الزكاة فالحنت يلزمه بالنظر الى المال ولا يلزمه بالنظر الى الحال  
 فلا يبحث بالشك حوى عن العلامة بأكبر (قوله لا يتصور قبضه حقيقة) ولهذا قيل ان الدينون تضي بأثمانها  
 على معنى أن المقبوض مضمون على القابض لأنه قبض نفسه على وجه التملك ولزب الدين على الدين من مثله فالتق  
 الدينان قصاصا ١٥ بحر (قوله فان لم يفعل الحالف حنت) أي ما لم ينفه بالقول لأنه حلف على ما لا يعلم  
 (قوله ما لم ينو الاستخلاف) نقل أول إيمان البحر عن الولي الجني رجل قال لا تسرقه اتفعلن كذا أو قال والله  
 اتفعلن كذا أو قال لا تسرقن ان أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجنب الحلف يكون كل منهما ما حلفه الان قوله نعم  
 جواب والجواب بتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كانه قال نعم والله لا تفعلن وان أراد المبتدئ الاستخلاف  
 وأراد الجنب الوعد ليس على كل واحد منهما معنى لأن كل واحد منهما ما نوى ما يحتمله وان أراد المبتدئ الاستخلاف  
 وأراد الجنب الحلف فالجنب حالف والمبتدئ لا لأن كل واحد منهما ما نوى ما يحتمله وان نوى واحد منهما شيئا  
 ففي قوله الله الحالف هو الجنب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ ١٥ (قوله ما لم ينو الاستفهام) فيكون الكلام  
 على تقدير حمزة الاستفهام وفيه أنية الاستفهام لا تظهر هنا إلا لوجه لاستفهامه عن حلف نفسه (قوله  
 فالحالف الجنب) لما مر من أن السؤال معاد في الجواب ولا شيء على المبتدئ وان نوى ما في الفتح (قوله فيمنه  
 على النهي) أي بالقول ان لم يملك منعه بالفعل (قوله فعلى النهي والمنع جميعا) ظاهره أنه اذا منعه بالفعل ولم ينفه  
 بالقول لا يبرح وظاهره ما في المنهرة عن المنية وواقعات عبد القادر والظاهر خلافه بل المدار على المنع بالفعل  
 وان لم ينفه بالقول أو لا يبرح (قوله ببقوله اخرج) لأنه حلف على ما لا يملك اذ ملك المنفعة حنت للمستهاجر  
 وأذمنه أن العين المنصرفة للقول لا تنقص النهي (قوله وحلفه بر) لأنه لم يظهر له مال حتى يتركه  
 فالبر غير مقصود وأنه ما ترك ماله وانما منعه القاضي من المطالبة به أو أن الذي له عليه حال الانتكار العين  
 وقد استوفاه (قوله طلق) وجهه ما مر قريبا (قوله السؤال معاد في الجواب) المراد به ما يرمي الكلام السابق  
 واللاحق وان لم يكونا سؤالاً وجواباً حقيقة (قوله أو عبده) الضمير في عبده وعليه يرجع الى زيد (قوله فبرهن  
 بالمال) أي وتضي به القاضي أو حكمه به المحكم لأن البرهان لا يكون الا عند الحاكم وقوله حنت أي ولو كان  
 البرهان زورا واطهاره أنه اذا كان يعلم براءة ذمته لا يبحث ديانته (قوله الا أن ينوى ما عند الناس) بأن أراد أنه  
 يقبل عندهم والحال أنه ليس بتقبل عندهم فيبحث (قوله حنت) فيه أن مع للمصاحبة وهو لم يصاحبه  
 في العمل وانما صاحب شريكه والنظر الى مال المحلوف عليه خروج عما وضعه الملقظ (قوله ومع عبده المأذون لا)  
 لأنه لا يملك ماله بدليل أنه يباع للدين اذا وجد (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يبحث لأن نصف الدار لا يسمى  
 دارا كذا في الفتح (قوله اذا لم يكن ساكنا) أما اذا كان ساكنا فهي داره لأن الدار حيث نتم المستأجرة فأولى  
 المشتركة التي سكنها المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفره العظيم

والمتعارفة) لأن المراد به المسكن عرفا  
 ولا بد أن تكون سكنا لا بطريق التبعية فلو  
 حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها  
 وزوجها ساكن بها لم يبحث لأن الدار إنما  
 تنسب الى الساكن لا يبحث في حاله أنه لا مال له  
 عن الوقعات (لا يبحث في حاله أي محكوم  
 وله دين على مفلس) بتشديد اللام أي محكوم  
 بأفلاسه (أو على (على) غنى لأن الدين  
 ليس بحال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه  
 حقيقة فروع قال الفقيه والله لا تفعلن كذا  
 فهو حالف فان لم يفعله الحالف حنت  
 (قوله لا يستخلاف) قال الفقيه أجمعت عليك  
 المبتدئ ما لم ينو الاستفهام ولولا عليك  
 عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف  
 الجنب لا يدخل فلان داره فيمنه على النهي  
 ان لم يملك منعه والا فعلى النهي والمنع جميعا  
 آخر داره ثم حلف أنه لا يتركه فيها بر بقوله  
 لا تضي وحلفه بر قبل له ان كنت فعلت كذا  
 فامر أنك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلق  
 وفي الاشياء القاعدة الحادية عشر اسوال  
 معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق  
 أو عبده حر أو عليه الشيء لبيت الله ان فعل  
 كذا أو قال زيد نعم كان حالف الخ ادعى عليه  
 خفاف بالطلاق ماله عليه حتى يبرهن بالمال  
 حنت به يفتي حلف ان فلانا تقبل وهو عند  
 الناس غير تقبل وعنده تقبل لم يبحث لأن  
 ينوى ما عند الناس لا يعمل معه في القسامة  
 من لا يعمل مع شريكه حنت ومع عبده  
 المأذون لا يبرح ارض فلان فزرع أرضا  
 فيمنه وبين غيره حنت لأن نصف الارض  
 تسمى أرضا بخلاف لا يدخل دار فلان  
 فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا والله أعلم

• (كتاب الحدود) •

هي سنة أنواع حد الزنا وحد الشرب لغمر خاصة وحد السكر من غير هاء والكعبة مفردة فيها وحد القذف  
 وحد السرقة وحد قطع الطريق اه من ايصاح الاصلاح وتعامه فيه (قوله هو) أي الحد مفرد الحدود والمنع  
 ومنه سمي البواب والسبعان حدادا (قوله عقوبة) هي الالم الذي يلحق الانسان مستحقا على الجناية والفرق  
 بين العقاب والعقوبة أن ما يلحق الانسان مكان في الآخرة يقال له العقاب وان كان في الدنيا يقال له  
 العقوبة أبو السعود (قوله مقتدر) بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الآتية نهر (قوله وجبت) أي فرضت  
 أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله زجرا) قال في البحر التحقيق أن الحدود وموانع قبل الفعل زواجر بعده أي العلم  
 بمشروعيتها يمنع الاقدام على الفعل وإيقاعه بعده يمنع من العود اليه فهي من حقوق الله تعالى لانها شرعت  
 لمصلحة تعود الى كافة الناس فكان حكمها الاصل في الزجرا عناية بضرر به العباد وصيانة دار الاسلام عن  
 الفساد اه (قوله فلا تجوز) تفريع على قوله تجب الخ وجه عدم الجواز أنها طلب ترك الواجب (قوله بعد  
 الوصول للعاكم) أي والنبوت عنده أمّا قبل الوصول فتجوز فيه الشفاعة عند المدافع لبطلة كافي البحر وغيره  
 وكذا تجوز بعد الوصول قبل النبوت كافي الجوى (قوله وليس مطهرا عندنا) فإذا أقيم عليه الحد لم ينب  
 لم يسط عنه اثم تلك المعصية فالواجب على العاصي في نفس الامر التوبة فيما بينه وبين الله تعالى وذو ب كثير  
 من العلماء الى أنه مطهر بجر (قوله لعدم تقديره) لا ينافيه قوله ان أقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون سوطا  
 لأن ما بين الأقل والاكتر ليس بقدر ولانه يكون بغير الضرب بجر (قوله لانه حق الولي) هذا مذهبه وعندهما  
 حق المقتول وينقل الى الورثة بطريق الخلافة فالأولى أن يقول لانه حق العبد على أن المقتول قد يكون  
 مولى له ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو أفاده في الايضاح وقوله لانه حق العبد أي العقاب  
 فيه ذلك ذكره أبو السعود (قوله والزنا) بالقصر في لغة أهل الحجاز التي جاء بها القرآن فيكتب بالياء أو بالذ في لغة  
 نجد فيكتب بالالف والنسبة الى المقصور رنوى والى المدود زناوى نهر مزيدا (قوله الموجب للحد) أشاره  
 الى أنه ليس المراد به هذا المقضى للحرمة فقط فانه يدخل فيه وطء جارية ابنه ونحوه وليس موجبا للحد (قوله  
 وهو ادخال قدر حشفة) أنزل أولا والاوى ما في شرح المتن حيث قال أي ادخال حشفة أو قدرهما من  
 مقطوعها وظاهر التقييد بالحشفة أنه اذا أوجب أقل منها لا يحذر (قوله مكلف) أي عاقل بالغ ولا فرق في حق الجلاء  
 بين كونه مسلما أو ذميا أبو السعود مزيدا (قوله خرج الصبي) محتمر بالبالغ (قوله والمعتوه) مثله المجنون  
 وهما محترز العاقل (قوله مطلقا) سواء أقر بالاشارة أو أقيم عليه بالبرهان (قوله للشبهة) فالشبهة في الاقرار  
 عدم الصراحة وفي البرهان احمال ادعاء شبهة بجر (قوله لا بالبرهان شرح الوهبانية) قال العلامة عبد البر فلا  
 من الخيانة والاعمال اذا أقر بالزنا فهو معتزلة البصيرة في حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا يقبل كذا  
 في نسختي انتهى وهو مخالف لما في البحر حيث قال بخلاف الاعمال فانه يصح اقراره والشهادة عليه (قوله في قبل  
 مشتهاة) بضم الباء واسكانها أثر التعبر به عن الفرج لا اختصاصه بالانسان نهر وانما اقتصر على ذكر  
 الاشتها ولم يذكر واقد الحياة مع أنه شرط أيضا لالة الاشتها على الحياة أبو السعود والجار والمجرور متعلقان  
 بوطء (قوله خرج المكره الخ) ثمر مرتب (قوله ونحو الصغيرة) هو الميتة والبهيمة قاله الحلبي (قوله خال  
 عن ملكه) أي ملك عينه وملك نكاحه وهو صفة لقبيل (قوله وشبهته) أي شبهة ملك العين والنكاح مثال  
 الاول ما اذا وطئ جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو الجارية في المغنم بعد الاحراز بدوانا  
 في حق الغازي ومثال الثاني ما اذا تزوج امرأة بغير شهود أو أمة بغير إذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها  
 بغير إذن مولاه جوى عن المفتاح وقد ذكر الشارح احدى الشبهتين وترك الأخرى (قوله أي في المحلل)  
 ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطء جارية ابنه (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطء معتدة  
 الثلاث قال العلامة أبو السعود وليس المراد أنه يخدمع النسبة في الفعل مطلقا وان ظن الحل كما قد ينوهم  
 لما سأل أنه لا حد شبهة الفعل ان ظن الحل بخلاف الشبهة في المحلل فانها توجب نفي الحد مطلقا وان لم يظن الحل  
 وهذا هو السر في تخصيص شبهة المحلل بالارادة مع أنه لو أريد بالشبهة ما يعم شبهة الفعل بقيد ظن الحل في جانبها  
 لكان له وجه اه (قوله لانه لا حد بالزنا في دار الحرب) الا اذا نفي داخل العسكر والسلطان أو نائبه المأذون له

• (كتاب الحدود) •

(هو) لغة المنع ونهرا (عقوبة مقتدره  
 وجبت حقاؤه) زجرا فلا تجوز الشفاعة فيه  
 بعد الوصول للعاكم وليس مطهرا عندنا بل  
 المطهر بالتوبة وأجبعوا أنها لا تسقط الحد  
 في الدنيا (فلا تعزير) حد له عدم تقديره  
 (ولا قصاص حد) لانه حق الولي (والزنا)  
 (الواجب للحد) وهو ادخال قدر حشفة  
 من ذكر (مكلف) خرج الصبي والمعتوه  
 (ناطق) خرج وطء الانكرس فلا حد عليه  
 مطلقا للشبهة وأما الاعمال (طائع في قبل)  
 لا بالبرهان شرح الوهبانية (طائع في قبل)  
 مشتهاة) حالا وما ضا يخرج المكره والادبر  
 ونحو الصغيرة (خال عن ملكه) أي ملك  
 الواطئ (وشبهته) أي في المحلل لافي اهل  
 ذكره ابن الكمال وزاد الكمال (في دار  
 الاسلام) لانه لا حد بالزنا في دار الحرب

في إقامة الحد عليهم ومن مثل دار الحرب دار البقي أخاه الجوى (قوله أو تمكينه) بالرفع مطلقاً على وطء أو  
 لفتة - يه التوزيع وادع الإشارة يعود إلى الوطء (قوله فان فعلها ليس وطأ) وتضمنت الزانية مجازاً بجر (قوله فتم  
 التعريف) نهر بعض أصحاب الكفر حيث عرّفه بترتيب ناقص فقال والزنا وطء في قبل خال عن الملك وشبهته  
 فانه منقوض طرداً وعكساً كما وضعه في البحر واجاب عنه في النهر بأنه تعريف حقيقة الزنا الموجب وتلك  
 النهر وطء الزينة خارجة عن الماهية (قوله وزاد في المحيط العلم بالتحريم) حيث قال ان من شرائطه العلم بالتحريم  
 حتى لو لم يعلم بالحرمه لا يجب الحد وأصله ما روى سعيد بن المسيب أن رجلاً زنا باليمن فكتب في ذلك مردى  
 الله تعالى عنه ان كان يعلم أن الله تعالى حرّم الزنا فاجلده وان كان لا يعلم فاعلوه فان عاد فاجلده ولو ان الحكم  
 في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم وان كان الشيوع والاستفاضة في دار الاسلام أقبح مقام العلم ولكن لا أقل من  
 ايراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم  
 مقامه في الاحكام فله الحلي من البحر (قوله ورد في الفتح) بأن الزنا حرام في مائر الأديان حتى ان الحربي اذا  
 دخل دار الاسلام فأسلم وزنا وقال ظننت انه حلال يحدثون ففعل ذلك اقل يوم دشوله اه فكيف اذا ادعى  
 مسلم أصلي عدم العلم بجمرة الزنا أبو الوالد مودع عن الشربلاني والذي لاح أن رد السكال لا يظهر لان الحرمة  
 الثابتة في كل مله لا تنافي أن بعض الناس يجعلها وصاحب المحبط لم يدع حله من الملل وبعده ما ورد النص  
 من أمير المؤمنين ع مع عدم الانتكار عليه لا وجه لذلك كروي في قول صاحب المحيط فان كان الشيوع  
 والاستفاضة في دار الاسلام أقبح مقام العلم ولكن لا أقل من ايراث شبهة تنبيه على أن المراد رد الحد شبهة الجهول  
 كيف والباب تقبل فيه الشبهات فقد قال صلى الله عليه وسلم ادروا حدنا بالشبهات ولما وافقه تعالى أعلم أقز  
 صاحب الهندية ما في المحيط وأما ما ذكره السكال من مسألة الحربي اذا أسلم فله مبيع على قول من لا يشترط  
 العلم وفاقه سبحانه وتعالى أعلم (قوله أربعة رجال) أخذ التذكير من التابطين الأئمة نهر (قوله فلو متزقين  
 حدوا) قال في النهر فلو جاوزوا فردى حد واحد القذف ولو كان خارج المسجد بخلاف ما لجواز فردى وقعدوا  
 مقعد اليهود وقام إلى القاضي واحد بعد آخر حيث تقبل الشهادة (قوله لا يجوز لفظ الوطء والجماع) لأن لفظ  
 الزنا هو الدال على فعل الحرام بخلاف الوطء والجماع نهر والاضافة من اضافة ما كان صفة أي لفظ الوطء والجماع  
 الجرم وهو يفيد أنه لو طأ وطئاً أو طأها بما جازها هو زنا يحدث وهو ظاهر (قوله وظاهر الدرر الخ) قال الحلي  
 هي نص في ذلك ونصها وبنت بالشهادة بازنا أو ما يفيد منه ذلك فوقف الشيخ حسن فيه فقال ويظهر هل تقبل  
 الشهادة المجردة عن لفظ الزنا مع لفظ يفيد منه تأمل اه قال شيخنا ووجه تزده انه لم يقف عليه في كلام غيره  
 وسنده الذي أحال عليه هو ما ذكره في التميز أن حد القذف يجب بصره الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه  
 اللفظ اقتضاؤه كقوله في غضب لست بأبيك أو بابن فلان أي به أبو الوالد (قوله لأنه) بينا بما بعد وهو تعليل  
 للمشكلين (قوله لانه يدفع اللعان عن نفسه) قال في البحر فله هذا القول بعض الشهود ان فلان زنا وقاله  
 زنت ثم جاء وشهد عند القاضي لا تقبل شهادته لما ذكر في الزوج اه أي من تهمه دفع الحد عنه (قوله وبسقط)  
 بضم الباء (قوله لو قبل الدخول) لأن الفرقة جاءت من قبلها (قوله ونفقة العدة) عطف على نصف المهر (قوله  
 فبئس لهم الامام) أي السلطان وأما به وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وخرج للحكم حوى  
 (قوله أي من ذاته النرجسية) هي حقيقة المعرفة بقول المصنف وطء مكلف ليحترز به عن زنا العبد والبس  
 والرجل فانه يطلق عليه الوطء كذا في الدر المنثور (قوله لجواز كونه مكرهاً) نهر مرتب وفي الدر هو احتراز عن  
 زنا الابط والخذ والدبر كما في المضمرات اذ لا حد في القواطع بلام أو اجنبية عند الامام وهو الصحيح كالا حد بلامه  
 أو أمته أو منكوحه وبلا خلاف كما في القهستاني وفي اخراج ذلك باليكيفية نظر اذا الحقيقة تخرج ذلك ذكر الطواع  
 فيها (قوله أو بدار الحرب) أي أو البقي ولأن اتحاد المكان شرط اذ لو شهد انه وطئها في هذه الدار وآخران في أخرى  
 لم تقبل بخلاف ما لو شهد انه في مقدم البيت وآخران في مؤخره حيث تقبل لامكان التوفيق در (قوله أو في صباه)  
 لو قال أو بمقتاد لم المبي وغيره ويخرج أيضاً ما لو شهد انه في ساعة من النهار وآخران في أخرى لم تقبل وقالوا هذا  
 اذ لم يمكن التوفيق ولا تقبل در (قوله أو بأمة ابنه) أو احوال أن تكون زوجته أو أمته وهم لا يعلون نهر (قوله  
 فبئس قصص القاضي) أي يتتبع السؤال حتى يبلغ أقصى فيه (قوله احتياطاً لا قدره) أي تحيلاً لا دفع الحد (قوله

(أو تمكينه من ذلك) بأن استلنى ففعلت على  
 ذكره فانهم ما يحدثان لوجود التمكين  
 (أو تمكينه) فان فعلها ليس وطأ بل تمكّن فتم  
 ان تعريف وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلو لم  
 العلم لم يحدث له شبهة ورد في الفتح بجرمته في كل  
 مله (قوله ثبت بشهادة أربعة) رجال (في مجلس  
 واحد) فلو متزقين - حدوا (بلفظ الزنا لا)  
 المجزء لفظ الوطء والجماع) وظاهر الدرر أن  
 ما يفيد معنى الزنا بجموع مقامه (ولو) كان  
 (الزوج أحدهم اذ لم يكن) الزوج (قولهها)  
 ولم يشهد بزناها بولده لأنه لا يرفع اللعان  
 عن نفسه في الأولى وبسقط نصف المهر لو قبل  
 الدخول ونفقة العدة لو بعده في الثانية  
 فبئس لهم الامام (فبئس لهم الامام عنه ما هو) أي من  
 طاهرية (فبئس لهم الامام عنه ما هو) (وكيف هو)  
 ذاته النرجسية وهو الابلاحي عني (وكيف هو)  
 واين هو ومتى زنا وبمن زنا) لجواز كونه  
 مكرهاً أو بدار الحرب أو في صباه أو بأمة ابنه  
 فبئس قصص القاضي احتياطاً لا قدره

فان ينوه) أى بالوجود الخمسة كما يؤخذ من عبارة القدورى (قوله وقالوا رأينا) لا بد من ذكرهم هذه الجملة  
 حوى (قوله كليل) هو المروء بضم الميم (قوله فى المكحلة) بضم الميم والحاء (قوله وعدوا سرا) بان يثبت القاضى  
 ورفقه فيها اسماءهم واسماء محلتهم على وجه تميزه كل واحد منهم بان يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل  
 قبول الشهادة نهر (قوله وعلائية) بان يجمع القاضى بين المزكى والشاهد ويقول هذا هو الذى زكيت  
 يعنى سرا قالوا ويحبسه حتى يسأل عن الشهود كى لا يهرب للتهمة تعزير له اذ لا وجه لاختلاف الكفيل منه  
 ولم يكتب الامام هنا بظاهر العدالة احتيالا للدره نهر بخلاف سائر الحدود أى عند الامام حيث اكتفى فيها  
 بظاهر العدالة لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا اذا طعن الخصم فع يسأل القاضى  
 عن الشهود عنده ايضا شلى من الاتفاقى (قوله اذالم يعلم حالهم) أما اذا علم بحال الشهود لا يجب عليه السؤال  
 عن عدالتهم لان علمه بغيبه عن ذلك وهو اقوى من الحاصل من تعديل المزكى ولولا ما ثبت من اهدار الشرح  
 حكمه بعلمه بالزنا فى اقامة الحد بالنص لكان يحتمل بعله لكن ثبت ذلك هنا ولم يثبت فى تعديل الشهود اهدار علمه  
 بعد التهم فوجب اعتباره كمال والاكتفاء به بناء على انه يقضى بعله والمقتضى به انه لا يقضى بعله أبو السعود وفيه  
 أن القضاء بالشهادة لا بعله بالعدالة فتأمل (قوله وجوبا) أى اقتراضا للظهور الحق بجر (قوله وتزنا الشهادة به  
 أولى) تخفيفا للسر المذدوب اليه بقوله عليه السلام من ستر مسلما ستره الله فى الدنيا والآخرة فالشهادة بالزنا  
 خلاف الاولى التى حرجها الى كراهة التعزير وذكره فى غير مجلس القاضى بمنزلة الغيبة فيه يعنى عدم تهمه بغير حرم منها  
 ويحل منه ما يحل منها بجر مختصرا (قوله مالم يثبتك فالشهادة أولى) لان ما يطالب الشارع اخلاء الارض  
 عن المعاصى والفواحش واخلاؤها فى الميثاق بالحد وفى غيره بالتوبة (قوله ويثبت ايضا باقراره) ولو عبدا  
 وان كان مولا غامبا ولا بد أن يكون عند الحاكم فلا يعتبر اقراره عند غيره (ولو تكرر اقراره حتى لا تقبل الشهادة  
 عليه بذلك (قوله صريحا) اخرج به اقرار الاخرس فلا يعتبر (قوله صاحبيا) صرح بصفه وهما المضاف (قوله ولم يكذب  
 الاخر) سواء كانت انه تزوجنى او لا امرقه أصلا وكذا اذا أقرت وكذبها اخلافا لهما فى المثلين بجر (قوله  
 أوردتها) يظهر باخبار النساء قبل الحد لان اخبارهن بالزنى بوجوب شبهة فى شهادة الشهود وبالشبهة يدرى  
 الحد (قوله ولا أقرت زنا بغير ساء) أو كان بكابة أو بإشارة فانه لا يحد للشبهة بعدام الصراحة بجر (قوله لجواز ابداء  
 ما سقط الحد) هذه على عدم قبول الشهادة على الاخرس وعلى عدم صحة اقراره ما ذكرناه من الشبهة وبما صرح  
 فى البحر ويصح اعتباره على الاقرار والمعضاة لم تكن تسمى (محترز الى الذى دارنا (قوله ولو سرف أو زنا) أى  
 فى حال سكره وثبت عليه بالبينه (قوله حد) أى بعد الاقامة بما يسلمه من حد الشرب (قوله لان الانشاء) أى  
 انشاء الزنا والسرفه المعين للشهود حال سكره (قوله والاقرار بمقتله) فاعتبر هذا الاحتمال فى الاقرار بالحد لا بجر  
 بجر (قوله أربما) ولو كل يوم أو شهر مرة طهر به (قوله أى المقتر) لا القاضى على الاسع حتى لو سمع الناضى اقراره  
 وراح والمقرب لى لا يعتبر عزى زاده فان أقتر أربع مرات فى مجلس واحد كان ذلك بمنزلة اقرار واحد أبو السعود  
 (قوله كلما أقرده) أى الا فى الرابعة كما فى ايضاح الاصلاح وانظر هل يطلب رجوعه أو يرجع هو بنفسه والظاهر  
 الثانى (قوله بحيث لا يراه) أى القاضى اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام فى ما زنه وظاهر هذا انه اذا كان بحيث  
 يراه لا يختلف المجلس (قوله كما ترمي) الكاف اسم يعنى مثل صفة مصدر محذوف أى سأله سؤالاً مثل ما ترمى حوى  
 (قوله عن المرمى بها) فيه قصور لانه لا بد من السؤال عن الجنس اما السؤال عن الماهية والكيفية والمكان  
 فما لا خلاف فيه وأما عن الزمان فقد قيل انه لا يسأله لان التقادم لا يمنع الاقرار والاصح انه يسأله عنه لجواز  
 انه زنى حال صباه وأما عن المرمى بها فقال فى الابيضاح لث أن تقول لا حاجة اليه لان جهله لا يمنع وجوب  
 الحد بالاقرار والحق انه لا بد منه لجواز أن يبينه عن لا يحد بوجوبها بكارية بانه نهر مختصرا وفى نسخة حتى عن  
 المرمى بها وهى ظاهرة لكن الواجب عليها زيادة الزمان لانه قبل بالاستثناء عن السؤال عنه كما قبل فيها  
 فتأمل (قوله حد) ولا يحتاج الى حكم بخلاف الشهادة ولذا سترح بالحكم فيها دون حوى (قوله فلا يثبت  
 بعلم القاضى) فنرى على الاقتصار فى نبوته الى الشهادة والاقرار (قوله ولا بالبينه على الاقرار) لانه ان كان  
 منكر اقتدر رجوع وان كان مقرا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار كذا فى التبيين (قوله ولو قضى بالبينه الخ) ولو صدر ذلك  
 الاقرار بل القضاء لا يحد اتفاقا أبو السعود عن العلامة شاهين (قوله فاقتر مرة الخ) وكذا الخلاف لو أقتر مرتين

(فان ينوه وقالوا رأينا) ومثله فى فرجهما  
 كليل فى المكحلة) هو زيادة بيان احتسالا  
 لا ذرة (وعندوا سرا) وعلائية) اذالم يعلم  
 بحالهم (حكم به) وجوباً وتزنا الشهادة به أولى  
 فالم يثبتك فالشهادة أولى نهر (ويثبت) أيضا  
 (باقراره) صريحا صامحا حيا ولم يكذب الاخر  
 ولا يظهر كذبه بحجة أو دقة لها ولا أقرت زناه  
 بغير ساء وهى بأخرس لجواز ابداء ما سقط  
 الحد ولو أقتر به أو بسرفه فى حال سكره لا يحد  
 ولو سرف أو زنا حد لان الانشاء لا يحد  
 التمسك بيب والاقرار بمقتله نهر (أربما)  
 فى مجالسه) أى المقتر (الار بقتله) حتى من المرمى  
 بحيث لا يراه (وسأله كما ترمي) حوى (فان ينوه)  
 به لجواز بيانه بأية بانه نهر (فان ينوه)  
 مسكنا بغير حوى (قوله لا يثبت بعلم القاضى  
 ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه  
 فاقتر مرة

لم يحد عند الثاني وهو الاصح ولو أقر بباطل الشهادة أجماعا سراج (ويجلى سبيله ان رجوع عن اقراره قبل الجدة أو في وسطه ولو) رجوعه (بالفعل كوروه) بخلاف الشهادة (وانكاره الاقرار رجوع كأن انكار الرقة قوبة) كاسيحي ٢٩١ (وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحسان) لانه لما صار شرطا

للحد صار حذقلته تعالى فصيح الرجوع عنه لعدم المكذب بجر (و) كذا عن (سائر الحدود الخاصة) فله كذا شرب وسرقه وان ضمن المال (وذهب ثلثينه) الرجوع (بله) قبلت أولست أو واثبت بشبهة الحديت ماعز (ادعى الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان) كانت (زوجة للغير) بلائنه (ولو تزوجها بعده) أي بعد زناه (أو اشتراها لا) يسقط في الاصح اعدام الشهية وقت الفعل بجر (و) بر جسم محصن في فضاء حتى يموت) ويصفون كصفوف الصلاة لرجوعه كمنارجم قوم تنصوا ورجم آخرون (فلو قتله شخص أو فقاء عنه بعد القضاء به فهدر) وينفي أن يعززل قضائه على الامام نهر (و) لو (قوله) لم يجز في القضاء به (يجب القصاص في العمد) (و) بغير الخطأ) لأن الشهادة قبل الحكم بها لا حكم له (والشرط بداية الشهود به) ولو بحصة صغيرة الا مذكر كرض فبرجم القاتل بخصمته (فان أبو أو مافوا أو غابوا) أو قطعوا بعد الشهادة (أو بعضهم سقط) لرجم لقوات الشرط ولا يعتدون في الاصح (كالنهي عن بعضهم عن الاهلية) للشهادة (بعض رعي أو خرس) أو قذف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في الحدود وهذا هو محصنا أو ما غيره في حد في الموت والغيبة كافي الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم قاله ابن الرical وماتقه المصنف عن الكمال تعقبه في النهر (ثم الناس) أفاد في النهر أن حضورهم ليس بشرط فريهم كذلك فلوا منعه الم بسقط (ويبدأ الامام لومقرا) مقتضاه انه لو امتنع لم يحل لا قورم رجه وان أصرهم لقوات شرطه فتح اكن سيجي انه لو طال فاض عدل قضيت على هذا لارجم وسعك رجه وان لم تعين الحجة ويكره للحرم الرجم وان فعل لا يجرم المبرات (وغسل وكفن وصلى عليه) وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على القامدية (وغير المحصن بمئة مائة ان حر او نصفه للعبد) بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرام ذكره البضاوي وغيره وذكر الزاوي أنه

كافي النهر والظاهر أن الثلاث كذلك (قوله لم يحد) لان الشهادة انما تقام على الجاحد فاذا اقر اعتبر اقراره ولم يتم أو بغيره (قوله وهو الاصح) مقابلة قول محمد بالحد (قوله بطلت الشهادة) وحدها لا باقراره أبو السعود (قوله بخلاف الشهادة) فانه اذا هرب حال الرجم اتبع بالجلد حتى يوثق عليه بجر (قوله كاسيحي) أي في المرتبة (قوله لانه) أي الاحسان (قوله للحد) أي الذي هو الرجم (قوله لعدم المكذب) قصفت النسبة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه ولا كذلك ما هو خاص حق الشرع بجر (قوله باطل قبلت) أي ونحوه من غرخت أو تظرت أو تزوجت والمقصود أن يلغنه بما يكون ذكره اقرارا بجر (قوله الحديت ماعز) بن مالك الاسلي زنا باطمة فتاة هزال وقيل اسمها منيرة أو مهيرة فقد روي ان النبي عليه الصلاة والسلام قال لما أقرها قبلت أو غرخت أو تظرت (قوله بلائنه) متعلق بأدعى (قوله وقت الفعل) أي الزنا (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من أحسن اذا تزوج وهي من الكلمات التي جاء اسم الفاعل فيها على لفظ اسم المفعول ومنه أسبب فهو مسبب اذا أطال في الكلام والفج بالفاء والجيم فهو ملغج اذا اقتصر (قوله في فضاء) أي مكان متسع لانه أمكن لرجله نهر (قوله حتى يموت) ويتعمدون قتله لانه واجب القتل الا اذا رجه نهر فلو تعمد لم يجرم المبرات در سخي (قوله لا قضائه على الامام) أي لتعذيبه (قوله والشرط بداية الشهود) انما اشترط ذلك لان الشاهد قد يتجاسر على الاداء ثم يستعظم المباشرة فيرجع جوى (قوله أو قطعوا بعد الشهادة) قيد به لانهم لو قطعوا قبلها روى القاضي بخصمته لانهم اذا كانوا مقطوعا الايدي لم تستحق البداية بهم وان قطعوا بعدها فقد استحققت منع (قوله لقوات الشرط) وهو بداية الشهود (قوله ولا يعتدون في الاصح) لان امتناعهم ليس صريحا في الرجوع وقيل يحدون والاقول رواية المبسوط نهر وظاهره أن الخلاف في مسئلة الاباء فقط (قوله لان الامضاء) أي اضاء الحد ووقوعه بالفعل من القضاء أي فاذا لم يعضه ثم حصل مانع من العمل بالشهادة بعد قبولها فكانت لم يحصل القضاء بها أصلا (قوله كافي الحاكم) أي كاي حد لومات الحاكم أو غاب اه حلي وق نسخت كافي الحاكم وهي الاولى لان أصل العبارة في النهر وقد تنابها عن الحاكم الشهيد في الكافي وعبارة وغير المحصن قال الحاكم الشهيد في الكافي يقام عليه الحد في الموت والغيبة (قوله ثم الامام) أي أو نائبه (قوله هذا) أي روى الامام بعد الشهود (قوله وماتقه المصنف) من أنه اذا امتنع الامام سقط الحد (قوله تعقبه في النهر) بقوله وهذا انما يتم لو سلم وجوب حضوره كالشهود (قوله أفاد في النهر) أي حيث نقل عن الدراية انه يستحب للامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لاقامة الحدود اه والتعبير بالاستحباب يقتضي أنه ليس بشرط (قوله فلوا منعه الم بسقط) فيستأجر من برصه والاجر من بيت المال أو ينتظر حتى يجده من يرى كذا ظهروا وحزوه نقلا (قوله ويبدأ الامام) أي أو نائبه (قوله لكن سيجي الخ) أي فلم يشترطوا في اباحة الرجم من الذي اخبره القاضي رؤية الرجم من القاضي قال أبو السعود يمكن جل ماسيحي على ما اذا لم يتنع القاضي من البدء برجه ولا يحد الف حيث تذا في الفتح ورد ما في الفتح صاحب البحر أيضا بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضر رجه ماعز قطعا وانما رجه الناس بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله وان لم يعان الحجة) نعم البرهان والاقرار كما هو ظاهر اطلاقه (قوله ويكره للمعصوم) للاستغناء برى غيره (قوله لا يجرم المبرات) وان تعمد القتل كما سلف (قوله بدلالة النص) وهو قوله سبحانه وتعالى فعلن نصف ما على المحصنات من العذاب فعبارة النص في الاناث ودخلت الذكور بدلالته لساواتهم لهن وبكفي في الدلالة مساواة المسكوت للمنطوق ولا يشترط الاولوية وقوله تعالى فاذا أحسن لا مفهوما له فان على الارواح نصف المائة احصنوا ولم يحصنوا كمال (قوله انه غلب الاناث) فيكون حكم الذكور مأخوذا من عبارة النص لامن دلالة (قوله عكس القاعدة) وهو تغليب الذكور على الاناث نهر حتى لو قال الحربي أمتوني على بناتي لا يدخل الذكور بخلاف أمتوني على بناتي فانه يتم الذكور والاناث بجر (قوله والعبد لا يحد الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام أربع الى الولاة وذكر منها الحدود والظاهر أن العبد ليس بقيد لانه ليس عامرة بدلالة لان المولى يعز رعبه بلاذن الامام لانه حق العبد وهو المالك والمقصود منه التأديب (قوله وكنه) أي الحد (قوله في الصحاح) أفاد به أن العقدة هي الخثرة مستعار من خثرة الشجرة وقبل هي ذنبه والاولى أن يقول خثرة السوط عقدة طرفه وبغني تليين طرفه لما روي عن أنس بن مالك أنه قال كان في زمن عمر بن الخطاب يوم من باليسوط فتقطع غرته ثم يدق بين يجر بن حتى يلين ثم يضرب به والحاصل انه يجنب بكل من الخثرة

على الاناث على الذكر ركنه عكس القاعدة (و) العبد (لا يحد سببه بغير اذن الامام) ولو فعله هل يكنى اظاهرا لقوله ركنه اقامة الامام نهر (بسوط لا يحد له) في الصحاح غرة السوط عقدة طرفه

بعض العدة بمعنى القرع الذي يصير دينين نعم بما لا مشترك في الشيء شلبي ملخصا (قوله بين الجارح وغير المولم) ونزع  
 لاضاء الا قول الى الهلاك وخلف الثاني عن المقصود وهو الانزياح كذا في الهداية والحاصل انه المولم غير الجارح  
 بحر (قوله ونزع ثيابه) لان عبارتي الله تعالى عنه كان يأمر بالتعريض في الحدود ولان التعريض يبلغ في ابصال الام  
 البه بحر (قوله وفترق جلده الخ) لان الجع في عضو واحد قد يفضي الى التلف والحدود لا تجري لمتلف وانما يتق  
 الاعضاء الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام لذي امره بضرب الحدائق الوجه والمذاكير ولان القرع مقتل  
 والرأس يجمع الجوارح وكذا الوجه وهو يجمع المحاسن فلا يؤمن قوائمي منها بالضرب وذلك اهلاكه حتى فلا  
 يشرع حدا بحر (قوله قبل صدره وبطنه) قال في الفتح وفيه قطربل الصدر من المحامل والضرب بالسوط  
 المتوسط عدد ايسر الا يقتل في البطن فكيف بالصدر نعم اذا فعل بالعصا كما يفعل في بيوت الظلة ينبغي أن لا يضرب  
 البطن ذكره في النهر (قوله وقال علي الخ) ذكر الحكم بالدليل الا انه اوهام ان لفظ التعازير منه وانه بالافراد  
 واما كذلك ولفظه كما في البحر بضرب الرجال في الحدود اما والنساء فعودا اه وانما شرع القيام في الرجل لان  
 المبنى اقامة الحد على الشهير والقيام ابلغ فيه في حقه (قوله غير مدود على الارض) أي لا يلقى الحدود على الارض  
 (قوله كما يفعل في زماننا) من القضاء فلا يسلط لهم فيه والظاهر انه لا يجوز لانه خلاف المنعوع نهر (قوله وكذا  
 لا يذ السوط) بأن يرفعه الضارب فوق رأسه أو يمد على العضو بضرب فاحتمالات ثلاثة (قوله لان المشترك)  
 وهو لفظ مدود في الشيء وهو لفظ غير (قوله ولا تتزع ثيابه) فمزاج من كشف العورة (قوله الا القرو والحشو)  
 لانهما هما حصول الام الى الجسد الا ان لا يكون اما الا ذلك كما في المحوى عن الخزنة (قوله لما روي) من أثر  
 على ولا ناعرة فلو ضربت فاعمة لا يؤمن كشف عورتها بحر (قوله الى صدرها) أو سترتها درمنتي (قوله  
 وجاز تركه) لانه عليه الصلاة والسلام لم يأمر به أي لم يوجب فيه فلا ينافي انه صلى الله عليه وسلم أمر بالحفر للقادمة  
 أبو السعود (قوله ولا يربط ولا يمسك) الا اذا امتنع ولم ينف ولم يصبر لأمر بربطه على اسطوانة أو يمسك كمال  
 (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) اعدم وروده عن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام ولان الجلد يعمى  
 عن المقصود مع الرجم بحر (قوله أي تقرب في البكر) وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة  
 وتقرب عام منسوخ كمنطوره الاخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالجارية  
 (قوله وفسره في النهاية) أي فسر النبي المروي عن بعض الصحابة في زنا البكر بالبكر كاحل عليه قوله تعالى  
 أو ينقوا من الارض (قوله لانه يعود على موضوعه) وهو الانزياح (قوله بالنقض) لان في التغريب فتح باب الزنا  
 لانعدام الاستحياء من العشرة ثم فيه قطع مواد البقاء فر بما تقتضيه زناها مكمية وهو من أقم وجوه الزنا  
 ه بحر (قوله السياسة) هي مصدر من الوالي الرعية أي أمرهم ونهاتهم كافي القاموس وغيره فالسياسة  
 استصلاح الخلق وارشادهم الى الطريق التي في الدنيا والاخرة وهي من الانبياء على الخاصة والعامة  
 في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العلماء الذين هم ورثة الانبياء  
 على الخاصة في باطنهم لا غير كافي المنردات وغيرها اه قهستاني وعرفه بعضهم بأنهم تعلقوا بجزء جنسية لها  
 حكم شرعي حسم المأذة القساد وهي نوعان مردودة وهي الطامة ومقبولة وهي العادلة وباطن متبع جدا ولها  
 أدلة وقواعد وأقواها اذا ضاق الامر اتسع واختلاف الزمان وكثرة اقساده فلذا قالوا لم نجد الا غير العدل  
 اقنا أصلهم للنهاده والقضاء عليهم وقال في عين الحكام للقضاة تعالى كثير من هذه الامور حتى ادامة  
 الحبس والاغلاق على أهل الشر باجمع لهم والتعليق بالطلاق وغيره لا اختيار حاله ويضرب المتهم بسرة  
 ويحبسه الوالي والقاضي ومن عجز عن استيفاء حقه بالقاضي له أن يستعين بالوالي وان ذهب اليه أولا فمأخذ نابه  
 أن يذ من تابع القاضي ضمن الزيادة والاصح أن مؤنة المعين على المنزلة وقالوا في خدع امرأة انه يجلس حتى  
 يردها أو يموت في السجن اه ملخصا من الدر المنقوي وفي البحر وظاهر كلامهم أن السياسة فعل شئ من الحاكم  
 لمصلحة براهها وان لم يرد بذلك الفعل دلل على جزئ اه ويحفظ السيد المحوى ان السياسة شرع مطلق الا انه  
 لا يدخل فيه القاضي والمفتي والسياسة نوعان ظاهري والشرعية فخرها وعادة فتخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا  
 من الظالم وتزدع أهل الفساد وتوصلهم الى المقاصد الشرعية فالشرعية فوجب الصبر اليها والاعتماد في الظاهر  
 الحق عليها وهي باب واسع فن أراد تفصيلها فاعليه بجماعة معين الحكام للقاضي علا الدين الاسود الطر بلبي

(تبريطا) بين الجارح وغير المولم (ونزع  
 ثيابه خلا زارا) استعورته (وفترق) جلده  
 (على فترق جلده) ووجهه وفترقه (عبل  
 وصدرة وبطنه) ووجهه وفترقه (عبل  
 متوالية ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على  
 الاصح جوهر (و) قال علي رضي الله  
 عنه (بضرب الرجل فانما) والمرأة قاعدة  
 (في الحدود) والتعازير (غير مدود) على  
 الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر  
 وكذا لا يذ السوط لان المشترك في الشيء  
 ابن كمال (ولا تتزع ثيابه) (ويجوز له) الى  
 ونضرب جالسة) لما روي (وبجوز نهر  
 صدرها) (في الرجم) وجاز تركه استرها بثيابه  
 صدرها (في الرجم) (ذكره الشيخ)  
 ولا يجوز الحفر (له) (ذكره الشيخ)  
 ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان هو مفسر  
 لا يتبع والاتبع حتى يموت كما مر (ولا يجمع  
 بين جلد ورجم) في الحصن (ولا يجمع  
 ونقي) أي تقرب في البكر (أو ينقوا  
 في النهاية بالحبس وهو أحسن واسكن للفتنة  
 من التغريب لانه يعود على موضوعه  
 بالنقض (السياسة) ونعزير فيفتن  
 لأطام وكذا في كل جنابة نهر

الحق - اهـ واما ان تفهم من قوله والشربعة فوجب المصير اليها ان يكون للقاضي أو المفتي دخل فيها وانما المراد  
 أن يكون العمل بها جائزا شرعا بالنسبة لغير القاضي والمفتي كالسلطان ونائبه اذا غلب على ظنه  
 أن ظهور الحق يتوقف على العمل بها أو بالسعود وفيه أنه باطلا لا يتناقض ما في عين الحكام من أن للقضاة  
 تماطى كثير من هذه الامور (قوله ويرجم مريض زنى) لأن الاتلاف مستحق في الرجم فلا يمنع بسبب المرض  
 بجر (قوله ولا يجلد) لأن الاتلاف غير مستحق وهو في حالة المرض يقضى اليه (قوله في مقام عليه) أى بقدر  
 طاقته بدليل ما ذكره في ضيف الحلقة بحيث لا يرجى برؤه ويخاف عليه الهلاك اذا ضرب بجلد جلد أخفها  
 مقدارا ما يتحمل واستدل عليه بما روى أن رجلا ضيفا رافى فذكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكان ذلك الرجل مسلما فقال عليه الصلاة والسلام اضربوه حدة فقالوا يا رسول الله انه ضعيف بحيث لو ضرب بناء  
 قتلناه فقال عليه الصلاة والسلام خذوا من كلاله مائة ثم اخرجتم اضربوه ضربة واحدة قال ففعلوا وراه أحد  
 وابن ماجة والعشكال والعشكول عنقود التخل والشمراخ شعبة منه وفي الدر المنثور وجازى حدة الزنا ونحوه  
 أن تجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة لكن بحيث يصيبه كل واحد منها كما نقله القهستاني عن شرح التاويلات  
 (قوله ويقام) أى الحد بنوعيه (قوله لا قبله أصلا) أى لا رجاء ولا جلدا (قوله لوزناها بينة) أى لو ثبت زناها  
 بالينة ولا تجبس لو ثبت بالافرار غير (قوله حتى يستغنى) ظاهرا المختار أن هذه الرواية هي المذهب فلذا اقتصر  
 عليها بجر ويؤيدها ما روى أن الغامدية أتت النبي صلى الله عليه وسلم فأقرت بالزنا وأنها حبل وأمرته  
 أن يعقها فقال لها اذهبي حتى تلدى ثم أتته بعد الولادة فقال اذهبي فأرضعيه حتى تقطعيه ثم أتته به بعد  
 أن فطم وفي يده كسرة خبز فقالت ها يا نبي الله قد قطعتة وقد أكل الطعام فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الصبي  
 إلى رجل من المسلمين ثم أمرها بخفها إلى العدر وأمر الناس فرجموها فأصاب الدم وجهه خالدها فسمع النبي  
 صلى الله عليه وسلم سبه فقال مهلا يا خالد فوالذى نفسى بيده لقد تابيت نوبة لوزناها صاحب محكم لغفرله  
 ثم أمرها فقتلت وصلى عليه وأدفت أبو السعود (قوله حبسها سنتين) محمول على ما إذا ثبت زناها بالينة واللا  
 لا تحبس لما نقله سابقا من قوله بل تحبس لوزناها بينة أده أبو السعود (قوله لأنه مرض) فيؤخر الجلد إلى زمان  
 البرء منه (قوله وشرايط احسان الرجم) أى الشرايط التي هي الاحسان فالاحسان هو الامور المذكورة  
 وقيد بالرجم لأن احسان القذف غير هذا فإنه لا يشترط فيه الشكاح والدخول وسبأى نهر مزيدا (قوله سبعة)  
 وبما في الشرح تكون غمانية (قوله الحزبة) فليس العبد محصنا لأنه غير ممكن بنفسه من الشكاح الصحيح المفتي عن  
 الزنا بجر (قوله عقل وبلوغ) فهما شرطان فرج الصبي والمجنون لعدم أهلهما العقوبة على أن فعلهما ليس زنا  
 أصلا (قوله والاسلام) خرج الكافر لحديث من أشرى بالله فليس محصن ويرجم عليه الصلاة والسلام  
 اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الجلد ثم نسخ بجر (قوله والوطء) خرج من تزوج ولم يدخل لحديث  
 الثيب بالنيب والنسابة لا تكون بغير دخول ولأنه لم يستغن عن الزنا والدخول ايلاح الحشفة أو قدرها  
 ولا يشترط الانزال كما في الفحل لأنه تبع اهـ بجر (قوله بنكاح صحيح) خروج الوطء في الشكاح بغير شهود فلا يكون به  
 محصنا (قوله حال الدخول) مرتبط بقوله صحيح فخرج ما لو تزوج من علق طلاقها بترتيبها فان الشكاح يصح  
 لكن لو دخل بها عقبه لا يصح محصنا لو وقع الطلاق قبله نهر (قوله وكونها بصفة الاحسان) أى متصفين بهذه  
 الشرايط وقت الوطء فخرج من دخل بغير المحصنة كمن دخل بدمية أو أمة أو صغيرة أو مجنونة فلا يكون محصنا  
 لوجود النقرة عن نكاح وهو لا لعدم تكامل النعمة وخرج من دخل باهنة محصنة ولم يكن محصنا وقتها وصار  
 محصنا وقت الزنا لما ذكرنا فأده صاحب البحر (قوله فاحسان الخ) أى أن شروط الاحسان لا بد أن تتحقق فهما  
 معا والمعنى أن احسان أحد الزوجين شرط في احسان صاحبه واحسان أحد الزانيين ليس بشرط في احسان  
 صاحبه وقد صرح المصنف بذلك آخر باب الشهادة على الزنا حيث قال اذا كان أحد الزانيين محصنا بعد كل منهما  
 حده اهـ (قوله فلونكح الخ) تفريع على قوله وكونهم ما بصفة الاحسان إلى آخره (قوله بعد العتق) أى عتقها  
 في الاولى وعتقه في الثانية (قوله فيحصل الاحسان به) أى بالوطء الذي بعد العتق (قوله حتى لو زنى الخ)  
 تفريع على قوله فاحسان كل (قوله لا يرجم) لكونه غير محصن وقت الفعل وان كانت المرتبة المحصنة (قوله  
 الاباء دخول بعده) أى ولا حاجة إلى تجديده عقد اذا وقعت الردة والاسلام منهما معا واذا وقعت الردة مرة

(ويرجم مريض زنى ولا يجلد) حتى يبرأ  
 الآن يقع اليأس من برئه فيقام عليه بجر  
 (و) بقاء على الحال بعد وضعها لا قبله  
 أصلا بل تحبس لوزناها بينة (فان كان حدها  
 الرجم رجعت حين وضعت) الا اذا لم يكن  
 له ولد من ربه حتى يستغنى ولو ادعت  
 الحبل برينها النساء فان قل نعم حبسها سنتين  
 ثم رجمها اختيار (وان كان الجلد فيعده  
 (الناس) لأنه مرض (و) شرايط احسان  
 للرجم) سبعة (الحزبة والشكاف) عقل  
 وبلوغ (والاسلام والوطء) وكونه (بنكاح  
 صحيح) حال الدخول (و) كونها (بصفة  
 الاحسان) المذكورة وقت الوطء فاحسان  
 كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصنا  
 فلونكح أمة أو الحزبة عبد افلا احسان له لا بما  
 بطأها بعد العتق فيحصل الاحسان به لا بما  
 تلبس حتى توفى ذمتي بمسلة ثم أسلم لا يرجم  
 بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره ابن السكال  
 وهو أن لا يطل احسانهما بالارتداد فلو  
 ارتد انتم أسلاما لم يعد الا بالدخول بعده



فلا بد من تجديد العقد (قوله وقيل بالوطء بعده) هو قول الثاني (قوله ثم طلق) أي أو مات بعد الدخول  
 لاقبله فأوتت وان تكمل به المهر وأوجب عدة الوفاة لا يكون به محصنا (قوله ونظم بعضهم الشروط) نقله  
 القاضي زين الدين بن رشد صاحب العمدة عن القاضيين المالكي - كما في الثاني - ويوجد في بعض النسخ  
 شروط الحضانة في ستة (قوله شروط احسان) هذا الشرط من مقتوع الرجز والبقية من الكامل وقد عبره  
 فقلت شرائط احسان ستة - قاله الحلبي - وفيه أن البقية من المتعارف ووزنه فعوان أربع وعلى ما ذكر  
 في بعض النسخ يتوزن منه وذكر في شرح المتن جمعها لابن وهبان بشروطه

شرائط احسان به الرجم فزروا • بلوغ والسلام ومقتل بحجر

نكاح صحيح والدخول به به • وكل من الزوجين بالوصف يذكر

(قوله فخذها عن النظم) في بعض النسخ عن النص (قوله ورابعها كونه) أي كون الموصوف بما ذكر من البلوغ  
 الخ وهو صادق بهما وليس الضمير راجعا الى الزوج فقط لأن احسان كل شرط لاحصان الآخر وقد أخل بذكر  
 شرطين الأول كونهما بمبصرة الاحسان وقت الدخول الثاني أن لا يسل احصانهما بالارتداد والله سبحانه ونه الى  
 أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه) •

(قوله لقيام الشبهة) حلة لقوله والذي لا يوجبه (قوله لحديث ادروا الخ) هذا الحديث تلقته الناس بالقبول  
 وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وتحديد ما قد بين المنصف حذها على قواعد المذهب بقوله الشبهة الخ والدرء  
 معناه الدفع قال في المختار درء دفع وبابه قطع اه وهو علة لقوله لقيام الشبهة (قوله ما يشبهه) التذكير به  
 وفي قوله وليس نظر اللفظ ما والمراد بالثابت الحق وهذا التعريف انما يظهر في بعض الصور ولا يظهر في نحو  
 ما اذا ادعى الاكراه وأثبت (قوله في المحل) أي الموطوءة كما في الدر المنثور (قوله لانه) أي الشأن أو الاكراه (قوله  
 لا حد لازم) الأول أن يقول بثبت (قوله أي الملك) هذا محال لما فسر به العيني وهو في شرح المتن كما نقلناه  
 عنه أيضا (قوله أي الثابت) بالنصب تنسيب لقوله حكمية وضمر حله عائذ على المحل قاله الحلبي والمعنى أنها شبهة  
 ثبت حكم الشرع بحل المحل فيها ويدل لذلك قوله في المتن وشرحه وهي قيام دليل مثبت للمحل في المحل ناف  
 للحرمة في ذاته أي بالنظر للدليل مع قطع النظر عن المانع وعن ظن الجاني اه وبعبارة الاقتضاء أظهر حيث  
 قال والنوع الثاني شبهة في المحل وهي أن تكون الشبهة ثابتة في المحل بأن يكون في المحل شبهة الملك أعني شبهة  
 ملك الرقبة أو ملك البضع وهذه الشبهة تسمى شبهة حكمية باعتبار أن المحل أعطي له حكم الملك في اسقاط الحد  
 وان لم يكن الملك تابنا حقيقته (قوله وان ظن حرمة) لأنها تتحقق بقيام الدليل الثاني للحرمة في ذاته ولا توقف  
 على ظن الجاني واعتقاده بغير وسيين الدليل في المسائل الآتية ان شاء الله تعالى (قوله ولولو ولد حيا) مباقة على  
 قوله وولد ولده اه حلبي (قوله لحديث الخ) أي فان لام الملك أو وثبت شبهة في جارية الولد للاب فأقاده صاحب  
 البحر (قوله ولو ولد له اخلا عن مال) قال في الفتح بخلاف وطء المختلعة لأنها ليست من ذوات الشبهة الحكمية  
 وأخطأ من قال ينبغي حكمهما من ذوات الشبهة الحكمية أو السعود وفي الجبر عن جامع النسخ لا حد عليه  
 وان علم الحرمة لا خلاف الصعوبة في كونه تابنا والظاهر أنهم أقولان (قوله الكتاب راجع) فأورث شبهة  
 أي في ملك البضع وان كان المختار قول علي بوقوع البائن بها (قوله ووطء البائع الأمة المبيعة الخ) لأنها في يده  
 وضمانه ونعود الى ما ذكره من الماهية فاشبهت الملك بغير مزيدا (قوله والزواج الأمة الممهوردة) العلة فيه هي  
 ما في سابقه وما اذا وطئ الممهوردة بعد التسليم خرجت من شبهة المحل الى شبهة القهر (قوله لمسترو زوجة) انه  
 ونشر مرتب (قوله وكذا بعده في الفاسد) أما قبله فلهذا الملك وأما بعده فلا له حق الفسخ فله حق الملك بغير  
 والظاهر عوده الى البيع والشكاح (قوله أي أحد الشريكين) أو الشركا وجه الشبهة أن ملكة في البعض  
 ثابت حقيقة فالشبهة فيها أظهر بغير (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد المأذون الخ) لأن له حق في كسب عبده  
 فكان شبهة في حقه أو السعود (قوله وعليه دين الخ) هذا نص على المتوهم (قوله ووطء جارية من الغنيمة)  
 أي اذا وطئها أحد الغنمين لثبوت الحق بالاستيلاء بغير قال الحلبي وقياس إطلاقه - م - عدم انقطع لمن سرق  
 منها أي وان لم يكن منهم يقتضى عدم الحد هنا وان لم يكن الواطئ منهم والظاهر أن المراد أنه وطئها قبل القسمة

ولا بغير يجوزون أو عده عاد بالافاقه وقيل  
 بالوطء به • (و) أعلم أنه (لا يجب بقاء  
 النكاح ببقائه) أي الاحسان فلا نكاح في عمره  
 مرة ثم طلق وبقي مجزأ وذا في رجم ونظم بعضهم  
 الشروط فقال

شروط احسان أنت ستة

فخذها عن النظم مستفها

بلوغ وعقل وحرة

ورابعها كونه مسلما

وعند صحيح ووطء مباح

في اختلاف شرط فلن يرجع

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

لا يوجبه لقيام الشبهة لحديث ادروا

الحدود بالثبوت ما استظهرتم (الشبهة

ما يشبهه) النفي (الثابت وليس بثابت)

في نفس الامر) وهي ثلاثة أنواع شبهة

حكمية (في المحل وشبهة في اشتباه الفعل

وشبهة في العقد) والتحقق دخول هذه

في الاولين وسنذكره (فان ادعاهما) أي

الشبهة (وبرهن قبيل) برهانه (وسقط الحد

وكذا بسقط) أيضا (عجز دعوها الا في)

دعوى (الاكراه) خاصة فلا بد من برهان

لانه دعوى بنسب القهر فيلزم ثبوته بغير

(لا حد) بل لازم (بشبهة المحل) أي الملك

ونسعى شبهة حكمية أي الثابت حكم

الشرع بجملة (وان ظن حرمة كوطء أمة

ولده وولد ولده) وان - قل ولولو ولد حيا

فتح الحديث أنت وطأك لا يبيك (ومعنى

الكتابان) ولو خلا خلا عن مال وان نوى

بها ثلاثين لقول عمر رضي الله عنه الكتابان

راجع (و) وطء (البائع) الأمة المبيعة

والزواج الأمة (المهورة قبل تسليمها)

لمسترو زوجة وكذا بعده في الفاسد (وطء

الشريك) أي أحد الشريكين (الجارية

المستركة) وطء (جارية مكاتبه وعبد

المأذون له وعليه دين يحيط بماله وورقته)

زبلي (و) وطء (جارية من الغنيمة) بعد

الإقرار بدينها أو ناله (وقوله)

أما إذا وطئها بعد ما جئت لبعين المالك (قوله والتي فيها خيار له شترى) فأولى عدم وجوبه إذا كان الخيار له لأن ملكه باق فأداه صاحب البصر فالشارح نفس على المتوهم وإذا علم سقوط الخذف فما تقدم لما تقدم به لم سقوطه فيما إذا كان الخيار له ما أولاً جني ولم أر ما إذا وطئها المشتري والخيار للبائع (قوله والتي هي أخته رضاعاً) أي ووطئ أمته التي هي أخته رضاعاً قاله الحلبي والنسبة فيها ظاهرة لكونها ملكة حقيقة (قوله من لم يحزم به) أي بالمدكور من الرد وما بعده ما أم الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ نيل أفتوا بعدم الفرق برزتها وأما ما بعدهما فالاختلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه اهـ حلبي (قوله فدعوى الحصر) أي من مثلاً خسر وهو وإن لم يصرح بالحصر لكنه أفاده لأنه تعدد في مقام البيان أفاده المصنف (قوله ونسعى شبهة اشتباه) وشبهة مشابهة (قوله في حق من حصل له اشتباه) دون من لم يحصل له ولذا أفيد سقوط الخذف فيها بظن الحل (قوله العبارة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن) فإنه يحدان لم يدع وإن حصل له الظن ولا يحدان إذا دعاه وإن لم يحصل له ابن كمال لأن الأصل أن يكون صادقا فيما ادعاه فاعتبر شبهة وإن كان كاذبا في نفس الأمر (قوله كوطأ أمة أبويه) قال في إيضاح الإصلاح أعلم أن اتصال الأملاك بين الأصول والفروع قد يورثهم أن للابن ولاية وطأ جارية الأصل كافي العكس وغنى الزوج بمال الزوجة المفهوم من قوله تعالى ووجدك غائياً في أي بمال خديجة رضي الله تعالى عنها قد يورثهم شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة وبسبب الوطء بين العبد والمولى في الانتفاع بماله ورضاء به عادة مظنة لاعتقادهم حل وطأ جاريته لأن وطأ الجوارى من قبيل الاستخدام ومالكية المهر من المهرونة ملطيد يورثهم حل وطأ المهرونة له وبما أن المالك وهو العدة لا يمد أن يورث الاشتباه في حل وطأ المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة باعتبار حال كونها أم ولد اهـ (قوله ولو جله) يعني أن وطأ المطلقة بثلاث بلفظ واحد من قبيل شبهة الفعل فيحدان على الحرمة وقيل من قبيل شبهة المحل فلا يحد مطلقا لكن قال في الجواهر أطلق في الثلاث فشمع ما إذا لم يقعها جله أو متفرقا ولا اعتبار بخلاف من أنكر وقوع الجله لكونه مخالفا لقطعي كذا ذكره الشارحون وفيه نظر لما في صحيح مسلم من أن الطلاق الثلاث كان واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أهدى عمر رضي الله تعالى عنه على الناس الثلاث وإن كان العلماء قد أجابوا عنه وأولوه فليس الدليل على وقوع الثلاث بكامة واحدة قطعيا فإن قيل إن العلماء قد أجروا عليه فلنا قد خالف أهل الظاهر في ذلك كما نلوه في كتاب الطلاق فينبغي أن لا يحد وإن علم الحرمة والدليل عليه ما ذكر في الهداية من كتاب النكاح في فصل المهرمات أن الحد لا يجب بوطأ المطلقة باثنا واحدة أو ثلاثا مع العلم بالحرمة على إشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لأن المأخذ زال في حق الحل فيحقق الزنا اهـ وبغني أن تحمل إشارة كتاب الطلاق على ما إذا وقعها بكلمة واحدة وبعبارة كتاب الحدود على ما إذا وقعها متفرقة كما ذكرنا فوفقا بينهما كما لا يخفى اهـ كلام البصر وهو صريح في أن المطلقة ثلاثا من قبيل شبهة المحل لكن الذي في النسخ والتبيين وغيرهما الجزم بأنهم من شبهة الفعل وأنه لا اعتبار بخلاف الظاهرية لكونه نشأ بعد انعقاد إجماع الصحابة في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وما ذكره في البصر من الجمع فذا لا يحتاج إليه عند التعارض والإشارة لا تعارض العبارة بل العبارة هي المقدمة ولذلك لم يلتفت الشارح إلى كلام البصر اهـ حلبي (قوله في رواية كتاب الحدود) وفي رواية كتاب الرهن لاحد عليه ولو ظن الحرمة فيكون من النوع الأول ومحل الخلاف إذا علم الحرمة أما إذا ظن الحل فلا خلاف (قوله وهي المختارة) وهو الأصح بجرع الهداية قال في الدر المنثور قلت واستفيد منه أن الحكم المذكور في باب أولى من الحكم المذكور في غير باب لأنه كأنه استطراد اهـ (قوله المستعبر للرهن) اللام للتعليل أي الذي استعار أمة ليرهنه لا للتعدي به حتى يكون المعنى استعار أمة مهره من المهرين قاله الحلبي (قوله كالرهن) فيجري فيه الخلاف والتصحیح السابق (قوله وسبجي حكم المستأجرة) هو عدم الحد بزنا بها على خلاف فيها (قوله والمفوض به) حكمها أنه إذا غصبها ورث بها حدا إذا ملكها بعد تجاوز أخذ من مفهوم ما يأتي (قوله وبغني أن الموقوفة عليه الخ) يعني إذا وطئ الموقوفة عليه ظانا حالها فلا حد عليه (قوله ومعتدة الطلاق على مال) أما الباتن على غير مال فن الحكمية أبو الهود عن النهر (قوله وكذا المختلعة) أي على حال لما قدمنا عن النهر أن المختلعة على مال من قبيل شبهة المحل قاله الحلبي (قوله لمحضنة زنا) وانما سقط الحد لا مرجع إليه وهو اشتباه الأمر عليه أي ولم ينحصر في الأولى للشبهة في الحل اهـ بجر (قوله لا في المطلقة ثلاثا) وذلك

وطأ جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي أخته رضاعاً وزوجة صرحت برزتها أو وطئها قبل الاستبراء أو بجماعه لاسها أو بغيره إلا أن من الامة من لم يحزم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبصير فدعوى الحصر في ستة واضع مجموع (و) لاحد أيضا (بشبهة القتل) ونسعى شبهة اشتباه أي شبهة في حق من حصل له اشتباه (أن ظن حله) العبارة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن ولو ادعاه أحد ما قطع لم يحد حتى يتزوجها بعلها بالحرمة ثم (كوطأ أمة أبويه) وإن علمها بنسبة (ومعتدة الثلاث) ولو جله (والامة) يعني (و) أمة مبدوء (وطأ المرتين) الامة امرأته وأمة مبدوء (وطأ المرتين) الامة (المختلعة) في رواية كتاب الحدود وهي المختلعة (وفي الهداية المستعبر للرهن) كالمهرين وسبجي حكم المستأجرة والمفوض به وبغني أن الموقوفة عليه كالمهرونة ثم (و) معتدة (الطلاق على مال) وكذا المختلعة على العبد بدائع (و) معتدة (الاعتاق) (و) الحال أنها (هي أم ولد) (و) الوامني (إن ادعى التسبب في الأولى) شبهة المحل (لا في الثانية) أي شبهة القتل (لا في المطلقة ثلاثا) بشرطه

لأن الشبهة فيها شبهة في العقد بخلاف باقي محال شبهة الاشتباه فإنه لا شبهة عقد فيها اه بجر (قوله بأن تلد الخ)  
بيان للشرط أي ويحمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا يقول انه انعقد  
من هذا الوطء الحرام حيث أمكن حمله على الحلال اه حلي (قوله لا لاكثر) أو لقامهما مخ (قوله بالاولى)  
لأنها أقل من الثلاث (قوله والافى وطء امرأ الخ) الاستثناء فيها على رأي طائفة غير (قوله ولا حذا أيضا) أي  
كما في شبهة المحل مطلقا وفي شبهة الفعل عند ظن الحل وقيد بنفي الحد لأن التعزير واجب ان كان عالما قالوا يوجب  
بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة بجر (قوله كوطء محرم) أطلق في المحرم فشم المحرم نسباً  
ورضاعاً وصهرية اه بجر (قوله وقال ان علم بالحرمه حد) لأنه عقد لم يصادف محلاً فياغو كما إذا أضيف الى  
الذكر وهذا الآن محل التصرف ما يكون محلاً لحكمه وحكمه المحل وهي من المحرمات وللإمام ان العقد  
صادف محله لأن محل التصرف ما قبل مدة صوده والافى من نبات آدم قابلة لتوالده وهو المقصود وكان ينبغي  
أن يعقد في جميع الاحكام إلا أنه تقاعد عن افادة حقيقة الحل فيورث النسبة لأن النسبة ما ينسب به النابت  
لأنفس النابت وبما قل يسر يظهر أن الخلاف لم يوارد على محل واحد في الحلية فثبت نفوا محليتها أرادوا  
بالنسبة الى خصوص هذا العاقد أي ليست محلاً للعقد هذا العاقد ولذا علوه بعدم حلها ولا شك في حلها لغيره  
بعدد النكاح لا محليتها للعقد من حيث هو والامام حيث أثبت محليتها أراد مجليتها لنفس العقد لا بالنظر الى  
خصوص عاقد وإذا علل بقبول مقاصده ومساواتهم هنا تدل على أن من استعمل ما حرم الله تعالى على وجه  
الطن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالاً لا اذا ظنه حلالاً فانهم لم يحكموا في طلاق حل المحرم بالكفر وهو  
نظير ما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جائز كظن النجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل بتجربة أمر  
بما دى فهو ظن صادق والمنوع هو ادعاء علم الغيب والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام وليس بكفر بخلاف  
ادعاء علم الغيب فإنه كفر بجر مختصراً (قوله لكن في التهستانى عن المضمرات الخ) الاستدراك على قوله  
في جميع الشروح فإن المضمرات من الشروح فلم يتم العموم ولا حاجة اليه لأن ذلك لا يقتضى زجج قولهما على  
أن المراد بالجميع بحسب ما اطلع عليه أو أراد بالجميع المجموع (قوله خلا قالهما) نقل صاحب البحر الاتفاق  
في المسألتين الأخيرتين على عدم الحد وهو الاظهر (قوله فظهر أن تسميها ثلاثة أقسام قول الامام) ان أواد  
التقسيم من حيث الحكم فهي انسان عند الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل  
وعندهما حكم شبهة الفعل وان أراد التقسيم من حيث المفهوم فهي اثنان أيضاً لأن شبهة العقد منها ما هو  
شبهة الفعل كعقده الثلاث كما صرح به صاحب النهر في باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كمثل المتن  
اه حلي (قوله وحد بوطء أمه أخيه وعه) أي وان ظن الحل بجر (قوله لعدم البسوطه) أي لعدم توسع كل منهما  
بمال الآخر فدعوى ظنه الحل غير معتبرة وأورد أنه لو سرق من هؤلاء لا يقطع وظاهر هذا يقتضى وجود  
البسوطه بينهما وأجيب بأن القطع منوط بالاختصاص من الحرز وهو مستلزم لدخوله في يتم بالاستئذان عادة أما  
الحد فتسقط بعدم الحل وشبهته وهو ثابت نهر ولهذا لو سرق الضيف من المضيف لا يقطع ولو زنى بجاريته بمحض  
زنى بلعى اه أبو السعود (قوله وجدت على فراشه الخ) اتخاذه فيها لأنه بعد طول العجبة لا تخفى عليه امر أنه  
فلم يكن الظن مستنداً الى دليل وهذا لأنه قد بنام على فراشه غيرهما من المحارم التي في بيته بجر وتعليقهم بطول  
العجبة مأخوذ من تقييد قاضى خان بقوله وله امرأة قد بعة قال في النهر بلالية وينظر بماذا يكون  
قدمها أبو السعود (قوله لتمييزه بالسؤال) أي وغيره كذا في البحر كالحركات المألوفة ويؤخذ منه أنه بهذا الصبر  
في الدلالة المظلمة أبو السعود (قوله حتى لو أجابته بالفعل) محترز قوله أنه لو زنى بجاريته بجر  
أبو السعود وقد يقال ان قولهم بعد قوله ياهندم لا بمنزلة ما لو سمعت نفسها باسم زوجها (قوله حد) لأنه يمكنه  
التمييز أكثر من ذلك أبو السعود (قوله وجاز) أي انهطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يحد الحربي في الاولى)  
خلافاً لابي يوسف وقال محمد لا يحد أيضاً لأن امرأة تابعة فامتناع الحد في حق الاصل يوجب امتناعه في حق  
النسب (قوله الا حد القذف) أي فيقام وهذا اتفاق كما أنه لا يقام حد الشرب اتفاقاً بجر (قوله ولا يحد  
بوطءه) لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنابة لأن الطبع السليم ينفر عنه والجامل عليه نهاية السفه أو فرط  
السبق وهذا لا يجيب ستره اه بجر (قوله وتذبح ثم تحرق) لقطع التصدي بيه هذا اذا كانت البهيمة للفاصل

بان ذلك لا قل من سنتين لا أكثر الا بدعوة  
كما ترى بابه وكذا المختلة والمطلقة بعض  
بالاولى نهاية (و) الا (في وطء امرأة زنت)  
اليه (وقال النسا هي زوجك ولم تكن  
كذلك) معقد اخبر من ثبتت نسبه بالدعوة  
بجر (و) لا حد أيضاً (بشبهة العقد) أي  
عقد النكاح (عنده) أي الامام (كوطء  
محرم نكحها) وقال ان علم بالحرمه حد وعليه  
الفتوى خلاصة للسكن المرجح في جميع  
الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه  
أولى قاله فاسم في تصحيحه لكن في التهستانى  
عن المضمرات على قولهما الفتوى في المتن  
وحترز في الفتح أنها من شبهة المحل وفيها ثبت  
النسب كما مر (و) وطءه في (نكاح بغيره)  
لا حد بشبهة العقد وفي المجتبى تزوج بغيره  
أو منكوحه الغيراً ومعتدته ووطئها طائفاً الحل  
لا يحد ويعزرون طائفاً الحرمه فكذا لا يحد  
خلا قالهما قطره أن تسميها ثلاثة أقسام  
قول الامام (وحد بوطء أمه أخيه وعه)  
وساير محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه  
(و) بوطء امرأة وجدت على فراشه  
قلتها زنى (ولو هو اعلى) لتمييزه بالسؤال  
الا اذا دعاها فأجابته فائله أنا زنى جارك أو أنا  
فلا يحد باسم زوجته فواقعها لان الاخبار  
دليل شرعى حتى لو أجابته بالفعل أو بنسب  
حد (ودميمة) عطف على ضمير حد وجاز  
للفصل (زنى بغيره) مستأن من (و) حد  
(الحربي) في الاولى (والجارية) في الثانية  
والاصل عند الامام الحد وكذا لا يحد  
على مستأن من الا حد القذف (و) لا يحد  
بوطء (بهيمة) بل يعزرون بغير ثم تحرق

كان لا بد من ان ينفذها كان لها صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة بجر وكان أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى  
 يقول قول أصحابنا مذبح وهو قتل على وجه الاستصحاب حتى اذا كنت تؤكل تذبح ثم تؤكل عند الامام ونحوه  
 لما في الحق عن بعضهم الاحراق بالنار غير واجب لكنهما تذبح ثم تؤكل وقالوا تحرق ويضمن الفاعل القيمة من  
 ماله (قوله ويكره الانتفاع بها حية وميتة) هذه كراهة تنزيه لما روي عن الامام من جواز الاكل (قوله  
 وفي التهرات) حذف صدر عبارة وهي فان كانت الدابة لغيره أمر صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح  
 هكذا قالوا ولا تصرف ذلك الاسماع فيجعل عليه كذا في الشرح والظاهر أنه يطلب اي بالدفع على وجه السدب  
 ولا اقال في الخاتمة كان لصاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة اه (قوله لقولهم تضمن بالقيمة) هذا لا يفيج السدب وليس  
 في عبارة التهر (قوله ولا يجذب بوطه اجنية) بذلك قضى على كرم الله تعالى وجهه ولانه اعتمد دليل في موضع  
 الانتفاء اذا الانسان لا يجزى من امرأته وبين غيرها في أول الوهلة فصار كل ضرر بجر (قوله وقيل) أفاد أن مجرد  
 الزفاف اليه لا يكتفي بدون هذا القول أفاده أبو السعود (قوله خبر الواحد الخ) هل يشترط كونه امرأة لان هذا  
 مما لا يطلع عليه الرجال غالباً ولا يشترط يحزر (قوله وعليه مهرها) اي مهر مثلها (قوله بذلك قضى عمر) الذي  
 في الضر وغيره على (قوله أو بوطه دبر) أطلقه فنمل دبر الصبي والزوجة والا فانه لا حد عليه مطلقاً عند الامام  
 اه صرح وفي أبي السعود أي لا جلد ولا رجاء ان كان محصناً (قوله فلا حد اجاعاً) ولا يكفر باستحلاله بملاو كنه  
 شرباً ليس من التنازخانية قال وهو مما يعلم ولا يعلم اي ولا يعلم عدم الكفر والافه حرام أبو السعود (قوله بنحو  
 الاحراق بالنار) هو قول على كرم الله تعالى وجهه وذكر في الفتح أن خالد بن الوليد كتب الى أبي بكر أنه وجد  
 رجلاً في بعض نواحي العرب يتكلم كما تنكح المرأة فجعل أبو بكر الصحابة فسألهم فكان من أشدهم في ذلك قولاً على  
 رضى الله تعالى عنه فقال هذا ذنب لم تعص به الأئمة واحدة صنع الله تعالى بها ما علمت نرى أن تحرقه بالنار  
 فاجتمع رأي الصحابة على ذلك وظاهره أنه قول في المذهب بل ظاهره اجاع الصحابة عليه (قوله والتكيس من  
 محل مرتفع) قال في الفتح كن مأخذ هذا أن قوم لوط أهل كواكب ذلك حيث حلت قراهم وتكستهم ولا شك  
 في اتباع الهدم بهم وهم نازلون قلت بل اتبعوا بالاجار (قوله باتباع الاجار) الباء للمصاحبة (قوله أصح) أي  
 من التعزير بالامور السابقة والمراد بالجلد التعزير به (قوله معز بالجر) مجتاله وليس منصوحاً (قوله يفهم) من  
 الاتهام وفيه أنه لا يفهم منه إلا أن القتل في هذه الجزية للامام ولا يفهم منه تخصيص جميع جزيات  
 السياسة به (قوله أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة) ويفهم منه أن غير القاضي كلفى والاب والودى وأحد  
 الناس ليس لهم ذلك بالاولى وقد تقدم عن معين الحكام أن للقاضي فعل كثير منها فراجع (قوله الاستثناء)  
 حرام - اي بالكف وذكروا أنه ان خاف الزنا واللواط وفعله يجروراً - ابرأس فهو محمول على غير الضرورة  
 (قوله كره) يتطهر هل هي تحرمة على القاعدة الاغلبية في اطلاقها وتزنية (قوله ولا شيء عليه) من حد أو تعزير  
 (قوله عنها) أي عن الخطاب فيه أنه لا يلزم من كون الشيء خبيثاً في الدنيا أن لا يكون له وجود في الجنة ألا ترى  
 أن الخمر أرم الخبائث في الدنيا ولها وجود في الآخرة جوى وفيه أن خمر الآخرة ليس من جنس خمر الدنيا لانه  
 لا غول فيها قالوا البحث في كساح المحارم غير الاصول والفروع فانه جائز في الجنة قبيح في الدنيا (قوله  
 وفي الاشبه حرمتها عقلة الخ) قال محسبها العلامة الحوى أقول هذا انما يتم على مذهب المعتزلة القائلين بجرمة  
 ما استقبه العقل لانه عندهم موجب على القطع والبيان وما كرم بالحسن والقبح ومقتضى للمأمورية والمنوعة  
 شرعاً وان لم يرد كما أنه يحكم على الله تعالى بوجوب الاصل وحرمة تركه عندهم وليس له أن يعكس القضية الا أنه  
 قد يستقل كما في حسن العدل وقبح الظلم وقد لا يستقل كما في حسن صوم اليوم الآخر من رمضان وقبح صوم يوم  
 العيد لان الشرع لما ورد بحسن الاول وقبح الثاني علمنا أنه لو لا اختصاص كل منهما بشئ لاجله حسن وقبح لما ورد  
 الشرع به فالعقل مثبت في الكل والشرع مميّز في البعض وأما الخفية فالعقل عندهم آلة لمعرفة الحسن والقبح  
 لا موجب لهما ولا حاكم لهما والامام لا يرد ما نسخ لهما لان الحسن والقبح العقليين لا يرد عليهما التبدل  
 قالوا كرم والموجب هو الله تعالى أن يحكمهم عليه غيره فالشرع مثبت في الكل والعقل مميّز في البعض فله حظ  
 في معرفة بعض المشرعات كالاجماع وأصل العبادات والعدل والاحسان فثبت بهذا أن الامر دليل ومعرفة  
 الحقائق مثبتة في العقل وموجب لما يعرف به وأما عندنا الشاعرة بالحسن والقبح شرعيان بمعنى أنه لا حظ

ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجبى وفي التهر  
 الظاهر انه يطلب بها لقولهم تضمن بالقيمة  
 (و) لا يجذب (وطه اجنية زنت اليه وقيل)  
 خبر الواحد كاف في كل ما يعمل به بقول النساء  
 بجر (هي عرسك وعليه مهرها) بذلك قضى  
 عمر رضى الله عنه وبالعدة (او) بوطه (دبر)  
 قوله لا ان فعل في الا جانب حد وان في عبده  
 قوله أو زوجته فلا حد اجاعاً بل يعز  
 وقال في الدرر بنحو الاحراق بالنار وهم  
 الحداد والتكيس من محل مرتفع باتباع  
 الاجار وفي الحاوى والمجلد أصح وفي الفتح  
 يعزرو ويحسن حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد  
 اللواط قتل الامام سياسة قلت وفي التهر  
 معن التعزير بالامور السابقة والمراد بالجلد التعزير به  
 ليس له الحكم بالسياسة فرفع وفي الجوهر  
 الاستثناء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن  
 امرأته أو أمته من العبد بذكره حتى أنزل  
 كره ولا شيء عليه (ولا يكون) اللواط  
 في الجنة على الصحيح لانه تعالى استقبها  
 وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فقع  
 وفي الانساب حرمتها عقلة فلا وجود لها  
 في الجنة وقيل جمعية فتوجد

للعقل في معرفتهما أي العقل قبل ورود الشرع لا يعرف ما ينبغي أن يكون ما هو ربه ومنه ما يحسنه شرعاً فالتعريف هو المذهب الحسن والقبح ولو عكس القضية فحسن الشرع ما قبله العقل وبالعكس لم يكن متعدياً للحسن والقبح إنما يعرفان بالامر والنهي فهما ثابتان بنفس الامر والنهي لأنهم ما دليلاً على حسن وقبح بعض شئونهما بالعقل هكذا فهم يقرر المذاهب الثلاثة والتفرقة بينهما من عبارة الميزان وغيره من المتون والشروح ويعلقون به علم أنه لا خلاف بين العلماء في أن الحسن والقبح بمعنى ملامة العايب ومنافرة كل طوارق ومعنى كون الشيء صفة كمال وصفة نقصان كالعلم والجهل عقليان وإنما الخلاف في كون الشيء متعلق المدح في العاجل والنواب في الآجل ومتعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل كالعبادات والمعاصي هل هما شرعيان أو عقليان (قوله وقيل يخلق الله تعالى الخ) يوهم أنه قول ثالث وليس كذلك حوى وفيه أن غرض اللوطي بالنصف الأسفل وإذا كان على هيئة الاناث لا يتأتى غرضه (قوله لحدتها عقلاً) معناه أن العقل مسبق ومعرفة للحرمة لامتثالها والتمس حقيقة أنما هو الشرع فامتناد التصريح إلى العقل والطبع مجاز (تسمية) ذكر في الفتوحات المكية في صفة أهل الجنة أنهم لا أدبار لهم لأن الدبر إنما خلق في الدنيا لأخراج القائط النجس وليست الجنة محللاً للقاذورات اه قلت فعلى هذا لا وجود لها في الجنة على كل حال والحدثة الكبرى المتعالي حوى ملخصاً (قوله وزول حرمة بزواج وشراء) معناه أن الحرمة في الاجنبية ليست مؤبدة بل بغية بملك الدين أو النكاح بخلاف اللواط فان حرمتها مؤبدة (فائدة) قال في بحر الكلام علم أن الذنوب على أوجه فبها الزنا واللواط وشرب الخمر والقيبة واليهتان فهذه يرتفع الاثم فيها بالتوبة والاستغفار إذا لم يطلع البشر عليها أو ما إذا اطلع البشر عليها فلا تنكح التوبة بل لا بد من الاستحلال لمن اعتابه أو شبهه أو شرب خمره وكذا إذا زنى بأمره أو زوج فبغية الخبر لا يرتفع الاثم بالتوبة ما لم يجعله الزوج في حل لاستيفائه منافع بعضها الذي هو حقه هكذا صحت الرواية اه والعلة تفيد استتمام الاستحلال وان لم يبلغ الزوج الخبر (تذنيب) رأى النبي صلى الله عليه وسلم أقواماً على نل تنفخ في أدبارهم النار فتخرج من أفواههم وأنوفهم فدا ل جبريل وميكائيل عنهم فقالوا هؤلاء الذين يعملون عمل قوم لوط وهذا جراء الفضائل منهم والفعول وروى في أثر من فعل ذلك ومات عليه بلقي يقوم لوط وذكر الشمراني في القرآن وجلا مر على برصة ما في أراضى قوم لوط فتذكرهم وقال كانوا أخواتنا ووضع رجله فيها ففرق وأن هذه البركة يسع فيها بعض الاوقات وجبة يقال ان هذه نسع عند ربي لوطي فيها قد مات على هذا الحال وروى في الحديث ملعون من عمل قوم لوط (قوله على قول) أي لبعض العلماء وليس هذا مذهبننا (قوله بكفر مستحلهما) مفيد بما إذا كان في غير المملوكة لما تقدم أنه لا يكفر مستحلهما وان ارتكب انما عظمياً (قوله والبني) أهل البني طائفة من المسلمين يخرجون على الامام ولهم قوة وشوكة ومنعة ويخالفون بعض احكام المسلمين بالتأويل ويظهرون على بلد من البلاد اه (قوله في عسكر) أي في محل العسكر الخ أو ما لو خرج من العسكر فزنى لا يجهل به (قوله لاميره) هو الخليفة أو أمير مصر أما إذا كان مع أمير السرية أو أمير العسكر فلا يجتذله انما اقضى لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه أبو السعود عن الفتح (قوله ولا حذرنا غير مكاف) كصبي ومجنون ووطء الصبي يوجب المهر إذا كانت الموطوءة صغيرة أو كبيرة غير مطاوعة أو أمة وان كانت الموطوءة كبيرة مطاوعة لا يجب لها المهر عليه أبو السعود عن الزبلي (قوله لا عليه ولا عليها) لأن فعل الرجل أصلي في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحديث في حق الاصل يوجب امتناعه في حق التابع أبو السعود (قوله حد فقط) لأن امتناعه في حق التابع لا يوجب امتناعه في حق الاصل نهر وحده هنا اجلد والرجم وقد سبق أن الاصلان الموجب للرجم يعتبر في الزوجين لا في الزانين قتلت (قوله والحق الخ) هو قولهما وعلى قوله يعززان أشد التعزير أبو السعود عن الجوى (قوله باكره) أي من السلطان أو غيره على قولهما المتفق به بجر والمراد أنه لا يجب على الزاني المكروه فلوزنى مكرهاً مطاوعة وجب عليها الحد كما في حاشية الشنقي (قوله ولا باقرا أحدهما) أي أربها كما في أبي السعود (قوله ان أنكره الآخر) أطلقه فشمع ما إذا قال لم أطأ أصلاً وقال تزوجت وشمعل ما إذا كان المنكر الزجل أو المرأة وهو قول الامام بجر والظاهر أن السكوت هنا كالنكار وسرره نصلاً (قوله للشبهة) وذلك لأن الزنا فعل مشترك بينهما فامتناع أحدهما يورث شبهة في الآخر وإذا سقط وجب المهر تعظيماً لخطر البضع بجر (قوله وفي قتل أمة) قيد بالامة لانه لو زنى بحرة فقتلها حجة انفاً وكان عليه الحد

وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على ذلك كور والامة قبل كالات والعصم الا قول وفي البصر حرمتها أشد من الزنا لحرمتها عقلاً وشراً وطبعاً والزنا ليس بجرام طبعاً وزول حرمة بزواج وشراء بخلافها وعدم الحد عنده لا تخلفها بل التفتيح لانه مطهر على قول وفي المجتبى بكفر مستحلهما عند الجوى (أوزنى في دار الحرب أو البني) الا إذا زنى في عسكر لا ميره ولا لامة هداية في عسكر لا ميره ولا لامة هداية (ولا) حد (زنا غير مكاف بمكاف فقط) لا عليه ولا عليها (وفي عكسه حد) فقط (ولا) حد (زنا المستأجرة) أي الزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح (ولا باقرا أحدهما) لا (باقرا أحدهما) (ولا باقرا أحدهما) لا (باقرا أحدهما) (وفي قتل أمة بزناها) استبرئها ولو حرمة مجتبى

(قوله الحد بالزنا والقيمة بالقتل) أشار بذلك الى وجوب الحد والقية بانهم حاجتا بان مختلفتان بموجبين مختلفين وعن الثاني انه لا يحد لان تقدير ضمان القيمة بملاك الامة نهر (قوله فأورث شبهة) اي في ملك المنافع تجا نهر (قوله وتفصيل ما قرأنا في الشرح) ونفسه ولورني بكيرة فأضاهها فان كانت طاعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء في الانشاء ويجب العقروان كنت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها ثم يتطرق في الانشاء فان لم يستلح بولها فعليه دية المرأة كما لم له لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستلح بولها حد وضع ثلث الدية لما ان جنائيه جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان البول يستلح فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستلح فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافاً لما ذكرنا وان كانت صغيرة فيجاء بها في كل كبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجاء بها فان كان يستلح بولها الزمة ثلث الدية والمهر كاملاً ولا حد عليه فيمكن التصور في معنى الزنا وهو الابلاج في قبل مشناه ولهذا لا تثبت به حرمة المصاهرة والوطء الحرام في دار الاسلام يوجب المهر اذا اتى الحد فيجب ثلث الدية لكونه جاتفة على ما بينا وان كانت لا تستلح ضمن الدية ولا ضمن المهر عندهما وقال محمد بن مفضل المهر أيضاً لما ذكرنا وله ما ان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزء منه وضمان الجزء يدخل في ضمان الكل اذا كان في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل البرء بدخل ارض الاصبع في ارض الكف وبسقط احصائه بهذا الوطء لوجود صورة الزنا وهو الوطء الحرام اه حلي (قوله اتفاقاً) وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه عليه الحد كذا في فتح القدير (قوله بخلاف مالورني بها الخ) لعل الفرق تحقق بسبب الملك قبل الزنا وهو القصب في الاولى بخلاف الثانية (قوله لا يسقط الحد لانه لا شبهة وقت الفعل (قوله والاموال) كضمان المتلفات (قوله انا يتكهنه) اي يتكهن الامام من نفسه (قوله وبه) اي بما ذكر من المواخذة نهر حيث لم يذكر فيها قضاء القاضي (قوله لقلب الخ) علة للمبالغة (قوله واقامته اليه) اي ويحذر اقامته على نفسه لان اقامته بطريق الجزاء والنكال ولا يفعل أحد ذلك بنفسه فتم وضل نائبه كغفلة لانه بأمره فلا يشرع أبو السعود عن العيني (قوله بخلاف أمير البلد) اي وغيره ممن له امانة دون الخليفة (قوله بأمر الامام) الظاهر انه ليس بقيد فالقاضي مثله والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الزنا)

(قوله شهدوا بحد) اي بموجب حد بكسر الجيم (قوله بلا عذر) متعلق بشوله متقادم (قوله كرض) اي بالنسبة (قوله أو خوف طريق) ولورني أقل من مسانعة القصر أفاده الكمال (قوله للثمة) لان الشاهد في الحدود مخبر بين الحسين أداء الشهادة والفرق التأخير كان الاختيار السرف لا اقام بعد لسوء في باطنه من حقد أو عداوة سره فنتهم فيها والاصار آتفاً سابقاً بخلاف الاقرار وكما يمنع التقادم الشهادة يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لوهرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام عليه لان الامضاء من القضاء في الحدود منع (قوله اذ فيه حق العبد) اي والدعوى فيه شرط فيجمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب نفسيتهم منع (قوله فلا يسقط بالتقادم) لان الدعوى شرط في حقوق العباد فتأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يلزم فيه نفسيتهم ولا ثمة منع (قوله أكل بالحد) اي بموجب (قوله لا تنافي التهمة أي تهمة الحقد والعداوة لنفسه منع حزياً (قوله هو الاصح) هو قول محمد وعند الامام يفرض الى رأى القاضي اه حلي عن البصر (قوله حد الشهادة عند البعض) لان الشهادة في ذاتها قذف وانما يخرج عنه اذا اعتبرها الشارع شهادة ولم يعتبرها فبقيت قدفا اه حلي (قوله وقيل لا) قال الكرخي وهو الظاهر وعلة في العنابة بان عدد هم متكامل والاهلية للشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قدفاً أبو السعود (قوله بغيره) اي عن مجلس القضاء وهم يعرفون بها أبو السعود عن الشر بلالية (قوله حد) باجماع الاربعة وكذا اذا اقربه لا يقال بمقتل أن الغائبة تدمي النكاح فسقط الحد لا نقول دعواها النكاح مثلاً شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة واعتبارها باطل والا أدى الى نفي كل حد لان ثبوتها بالبيعة أو الاقرار والقرار الذي ثبت به يحتمل أن يرجع عنه وكذلك اليهود يحتمل أن يرجعوا فلو اعتبرت شبهة الشبهة اتنى كل حد اه حلي بالعنف

الحد بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو اذهب عنها الزمة بقيتها ويسقط الحد لملكه الجنسة العياناً وأورث شبهة هدابة وتفصيل ما لو أنفأها في الشرح (ولو غصبها ثم زناها ثم ضمن قيتها فلا حد عليه) اتفاقاً (بخلاف ما لو زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيتها كما لو زنى بغيره ثم غصبها) لا يسقط الحد اتفاقاً فتح (والخليفة) الذي لا والى فوقه (يؤخذ بالقصاص والاموال) لانهم ما من حقوق العباد يستوفيه ولي الحق اما بقصبة لجمعية المسلمين وبه علم أن القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل لا يتكهن فتح (ولا يحد) ولو قذف لقلبته حتى اقامته تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف ما ذكرناه) فانه يحد بأمر الامم (الشم اذ على الزنا والرجوع عنها) المتأذى بقصد متقادم بلا عذر (كرض لان الاستيفاء أو خوف طريق (لم يقبل) لانه لا يحد القذف) اذ فيه حق العبد (ووضع) المال (المسروق) لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم (ولو اقرب) اي بالحد (مع التقادم حد) لان قضاء التهمة (الا في الشرب) كما سيجي (وقد ادمه بزوال الرجوع ولغيره بمعنى نهر) هو الاصح (ولو شهدوا بزنا متقادم حد الشهود عند البعض وقيل لا) كذا في اللبانية (نهيوا على زناه بغائبة حد

اخره عن حد الزنا لان الزنا اقبح منه واغظ عقوبة وقدمه على حد التدف يسبق الحرمة في الشارح  
دون القاذف لاحتمال صدقه (قوله المحرم) قيد البيان الواقع لانه لا حد الا في شرب مخمر (قوله فاسلم)  
اي والريح موجودة (قوله لانه لا يقام على الكفار) في هذا التعليل نظرا لانه لو اقيم حينئذ يقام على مسلي  
وانما السبب في حال الكفر والظواهر انه لا يقام عليهم ولو على القول بطلابهم بفرع الشريعة لان فائدة  
في ترتيب العذاب عليه زائد على عذاب الكفر (قوله لكن في منية المفق الخ) هذا قول الحسن واعضه بعض  
الشافعي والمذهب انه لا يحد كما في فتاوى قارئ الهداية (قوله فلا يحد آخرس) سوانيت شره بالينة أو أشار  
باشارة موهودة نهر (قوله للنبهة) أي شبهة أنه خص بلقمة فنسبها اهل البيت (قوله مكلف) أي بالغ عاقل وقيد  
الاسلام صرح به المصنف قال في التهر وكونه مكلفا لا يخصص الشرب (قوله طائع) حكى مع قول المتن طوعا  
اتى على (قوله غير مضطر) ولو شرب لم يفسد عطش هلك لا يحد كما في الدر المنقي (قوله شرب الخمر) وهو الخمر  
من ماء العنب اذا غلا واشتد وان لم يقذف بالزبد عند هما وهو الاظهر وعليه الفتوى ولو غلط بالله فان كان ٦٠  
غاليا لا يحد الا اذا سكر كما في الخمانية والظاهر في المساوي أنه يحد سكر أو لا تغليب العاقل على المبيح أبو السعود  
(قوله أو سكر من نبيذ) ولو متخذا من عدل وحبوب (قوله به يفي) وهو قول محمد وقلبه حرام فبس نهر (قوله  
فالم شرب) أي بالفا ليفيد التعقيب فانه لو شرب بعد الاسلام بعدة أو أسلم بعد اقامته بدار الاسلام مدة يتبين  
له في حرمة الشرب في سنة يبقه فلا يحد بغير شرب يحد (قوله لم يمت في كل ملة) قد سلف عن بعضهم أنه لا يحد  
أن يكون عالما بالحرمة وقتنا انما يلزم من حرمة كل ملة علمها (قوله لم يمت بدمي) أي على هذا التعليل  
(قوله قاتل) أقول أمثله فرائيه غير وارد على ما في الظهيرية لان المذكور فيها الشرب لا السكر ولا يلزم  
من شرب الخمر وجود السكر (قوله فظاهره أنه بعد عيني) الاستظهار لصاحب التهر ولفظه مع الصفة وصحا  
من سكره هذا شرط لوجوب الحد ليعيد الضرب فائدة فله العيني وهو ظاهر في أنه لو حد في حال سكره لا يكتفي به  
لعدم فائدة اه ونظر الشرع لاني في التعليل بعدم الفائدة بأن العلم حاصل وان لم يكن كاملا وبصدق عليه  
أنه حد فلا يحد بعد موهو أبو السعود (قوله فن قصر الرخصة على الخمر) هو أي زاده محض صدر الرخصة  
(قوله وهو مؤث سماعي) فيه رد على صاحب الكفر حيث ذكره وأجاب في التهر بأن ذكر الخمر على معنى الشر  
أي ونهر ويجهاه وجود قال الجسري أقول لاحاجة الى هذا التكلف فان وجود مفعول به في فعل  
وفعل اذا كان تابعا للموصوف لا تلحقه علامة التأنيث فكذلك ما هو بمعناه أبو السعود وفسه نظر (نبيه)  
بقي من شروط الحد عدم الالتجاء الى الحرم فلا يحد من شرب سكر أو التجأ الى الحرم بعد أن شرب في الحلال  
أفاده في الدر المنقي بخلاف ما اذا شرب في أصل الحرم فانه يحد لانه قد استغف (قوله الا أن تنقطع الرخصة بعد  
المسافة) اعلم أنه اذا كان المكان قريبا فلا بد من وجود الرخصة عند أداء الشهادة فان شهد بالشرب وقيام  
الرخصة أو شهد به فقط فأمر القاضي باستكراهه فيستكه ويخبره بأن يجهاهم وجوده فان شهد به بعد مضي  
رجهاهم قرب المكان فسأني اه بحر والذي يأتي عدم الحد (قوله ولا يثبت الشرب بها) لان الرخصة تكون  
من غير كالسفر جل (قوله ولا يتقايها) مصدر تقاها وأوجهه أنه يحتمل أنه شربها مكرها أو مضطرا (قوله عن  
ماهية الاحتمال أنهم به ذون كل مطرب موجب الحد (قوله لاحتمال التقادم) فيه أنه لا يحد الامع قيام الرخصة  
فلا وجه للسؤال عن الزمان ثم التقادم مقتدر بزوال الرخصة عندهما وعند محمد بشهر ورجح في غاية البيان قول  
محمد وفي فتح القدير هو الصحيح والحاصل أن المذهب قول الامام وأبي يوسف الا أن قول محمد أرجح من جهة  
المعنى بحر لمصاحم رأيت في البحر قال وفيه أن يكون السؤال عن الوقت مبنيا على قول محمد وأما على المذهب  
فلا لأن وجود الرخصة كاف (قوله من السكر) بفتح عين عصر الرطب اذا اشتد وقيل كل شراب أسكر نهر (قوله  
أو يثبت باقراره) معطوف على قوله بل بشهادة رجلين قال في البحر وفي حصر الثبوت في البينة والاقرار دليل  
على أن من يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يهرم أحد يشربونها غيبا عنهم لم يسلوا  
يجلس من يشربها لا يحدون وانما يعزرون وكذلك الرجل يوجد معه ركوة من خمر (قوله كما من) فلا يضرب  
الرأس والوجه والفرج ويضرب بسوط لا تمرقه وينزع منه ثيابه في المشهور الا اذا احتراز عن كسبه  
العودة بحر (قوله فلا أقر مكران الخ) وذلك لزيادة احتمال الكذب في اقراره فبعضنا لا ندرك لانه خالص حق ايقه

المحرم (بحد مسلم) فلا يحد فاسم لا يحد  
لانه لا يقام على الكفار ظهيرة لكن في منية  
المفق سكر الذي من الحرم حد في الجمع  
لمرمة السكر في كل ملة (طائع) فلا يحد  
آخر من النبهة (مكلف) طائع غير مضطر  
(شرب الخمر ولو طاهر) فلا يحد سكر (أو سكر  
من نبيذ) كما به يفي (طوعا) عالما بالحرمة  
مقتنة أو حكمة كونه في دارنا فالوا  
لو دخل حرب دارنا فاله لم يفسد الخمر في كل  
بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا لحرمة في كل  
ملة قلت برده عليه حرمة السكر أيضا في كل  
ملة قاتل (بعد الاقامة) فلو قد قبلها  
ملة قاتل (بحد مسلم) اذا أخذ الشارب  
قضاءه أنه بعد عيني (أو نبيذ فتح في كل  
(وسمى شارب) من خمر أو نبيذ (موجود) حرم  
(وسمى على الخمر قد قصر) (موجود) حرم  
الرائحة على الخمر قد قصر (موجود) حرم  
الريح وهو مؤث سماعي (بحد مسلم) حرم  
الرائحة (بعد المسافة) وحتم فلا يحد  
بشهادة الشارب طائعا أو مقولا أو خمر  
وربها موجودة (ولا يثبت) التمسك بها  
بالرائحة (ولا يتقايها بل بشهادة رجلين  
بأهلها الا عام من ماهية أو كسبه لا يحد  
لا احتمال الاكراه (ومنى شرب) لا احتمال شرب  
لا احتمال (أو بن شرب) لا احتمال  
التقادم (أو بن شرب) لا احتمال  
في دار الحرب فاذا ائتمنوا ذلك حرم  
بأهل من حد التهم ولا يقضي بظواهرها  
في حد ما خاتبة ولو اختلفا في الزمان أو شهد  
أحد ما بسكره من الخمر (أو بن شرب) لا احتمال  
لم يحد ظهيرة (أو بن شرب) لا احتمال  
صاحبا ثمانية سوطا) منطوقه (بحد مسلم)  
وزعمه القيد وفرق على يد يحد الزنا كما  
بدر (فلا أقر مكران)



تعالى (قوله أو شهدوا بعد زوال ريحها) لعدم وجود الشرط وهو العلة فيما بعده (قوله ثم نبوته الخ) هذا الإشارة  
إلى ترجيح قول الشيخين بقول ابن مودفين شرب الخمر تلتله ومن مزوه ثم استكهوه فان وجدتم رائحة الخمر  
فاجلبوه ومن عجز أن يبرجل شرب الخمر بعد ما ذهبت رائحتها فاعترف به فعززه ولم يحته ولا يقال هذا  
استدلال بنى الحكم عند انتفاء الشرط وهو فاسد لا نأقوله بل هو استدلال بعدم الإجماع لأن ثبوت  
هذا الحد كمن باجتماع العصاة وكان إجماعهم يرى عروا بن مود وقد شرط فيه الرائحة ولا إجماع عند عدم  
الرائحة عروم قوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلبوه ونحوه بالمشط والمسكره بخلاف تخصيصه  
أيضا بإجماعهم زيلعي (قوله والمسكران الخ) انما عرفت بذلك لأن الحد عقوبة تترتب على ما فيه استنباط  
للدون نهاية السكر أن يغلب السرور على العقل فسيب التمييز أصلا ومادونه لا يتخلل عن شبهة الغصو والمغتر  
في هذا المسكر في حق الحرمة ما قاله انصافا لا احتياط في الحرمات زيلعي (قوله من يخطئ كلامه غالباً) غير  
محول عن الفضائل أي من يخطئ غالب كلامه والمراد من يكون أكثر كلامه هذا ناديل ما بعده (تمة) إذا أقتر  
السكران بطريق محظور بحق العباد انحصاراً كالقصاص والأموال والاشكاح يصح فلو أقر السرقة أخذ منه  
المال ولم يقطع وإذا سكر من مباح كشرب المضطر والمسكره فلا تعتبر تصرفاته لأنه بمنزلة الانغماء لعدم الحساية  
(قوله لم يصح) هذا في حق الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع قصد أن يشكبه هذا كالمغناء كفر  
وان كان من غير قصد فليس بكافر عند الله تعالى ولا في الحكم أفاده صاحب النهر (قوله كما بسطه المصنف)  
حيث قال وذكر شيخنا من الأحكام أن أحكام السكران فقال هو مكلف أقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم  
سكارى خاطبهم الله تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان  
من مباح فلا كافى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التعصيم فيما إذا سكر مكرها ومضطرراً فطلق قال وقد قدمنا  
في القوائد أنه من محرم كالمساحي إلا في ثلاث الرذلة والاقرب بالحدود والخاصة والاشهاد على الشهادة قال وزدت  
على الثلاثة تزويج المغيرة والمغيرة أقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينقذه الثانية الوكيل بالطلاق صاحبنا  
إذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينقذه على موكله الرابعة نصب من صاح ورده عليه  
وهو سكران وهي في فصول العمادى فهو كالمساحي إلا في بيع (قوله حرمة كل بيع الخ) بخلافه ما في الصرم  
أن التعصيم له والتوفيق بينهما بأن يحمل تعصيم البعير إلا ببيعة على أحد نوعي البيع وما هاء على النوع الآخر  
لأن البيع نوعان كما ذكره القهستاني آخر كتاب الأشربة أبو السعود مختصراً (قوله بل يعز) أي بما دون الحد  
وكذا يعز جورة الطبيب لكن دون حرمة الحسنة اهـ (قوله أن البيع مباح) هذا عندهما وعند محمد ما أسكر  
كثيره فقلله حرام وعليه الفتوى كما يأتي قاله الحلبي ويخالفه ما في الحسنة لوزال عقله بالبيع وطبق ان كان بعلمه  
حين التناول وقع والا فلا وعن أبي يوسف ومحمد لا يقع من غير فصل وهو التعصيم اهـ وهذا يدل على أن البيع حلال  
على الصحيح مخرج فالاولى ما سبق من حمله على أحد نوعيه (قوله لأنه حشيش) لانه في هذا التعليل وليس  
في عبارة العناية قاله الحلبي (قوله بعد انتقام) أي المفسر زوال الرائحة (قوله يستأنف الحد) أي لا سبب الثاني  
للاقول (قوله لتدخل المصداق) أي فيكون الحد الواقع في الثاني كافياً عنه وعن باقي الأول (قوله والا لا) لانه  
حينئذ ليس بمسبب لها فلا يضاف سببها اليه فلا يضمن مخرج بالمعنى (قوله مصنف عمادية) الاولى أن يقول مصنف  
عن العمادية فانه قلده عنها وعن جامع القسوين والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب حد القذف)

(قوله وشرا الرى بازنا) الاولى ما في العناية من أنه نسبة المحسن الى الزنا صريحاً ودلالة إذا الحد انما هو في  
المحسن نهر (قوله لكن في النهر الخ) نعم هو فيه إلا أنه عزاه الى الحلبي من الشافعية وقال المؤلف في شرح المتن  
والذى حررته في شرح منظومة والشيخنا الشيخنا النعم الغزالي الشافعي أنه من الكثر وان كان صادقا ولا  
شهود عليه ولو من الوالد ولده أو ولد ولده وان لم يحته به بل بعز وولوفير محسن وشرط الفقهاء الا حسان انما هو  
لويحوب الحد لا لكونه كبيرة وقد روى الطبراني عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قذف ذمياً  
مذنباً يوم القيامة بسيات من نار فمن المعلوم ضرورة أن قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها أكثر  
سواء كان سراً أو جهراً وكذا القول في مريم وكذا الرى بالواطئة نعم قال الحلبي من الشافعية قذف الصغيرة

(باب حد القذف)

هو لغة الرى وشرا الرى بازنا وهو من  
الكثرة لا إجماع فتح لكن في النهر قذف  
غير المحسن كصغيرة ومملوكة وحرمة من تكة  
من الصغار

أو شهدوا بعد زوال ريحها) لا بعد مسافة  
(أو أقتر كذلك) أو جمع من أقتراره لا يحد  
لانه خالص حق الله تعالى فعمل الرجوع  
فيه ثم نبوته باجتماع العصاة ولا إجماع إلا يرى  
عروا بن مود رضي الله عنهم أجمعين  
وهما شرط قيام الرائحة (والسكران  
من لا يفرق بين الرجل والمرأة) والسماء  
والارض وقال من يخطئ كلامه غالباً فلو  
نصفه من قضاة ليس بسكران مخرج  
للفتنى (قوله ما الضيف دليل الامام فتح  
الاولى) والسكران (لم تصح) فلا نعز  
عزسه) وهذه إحدى المسائل السبع  
المستتة من أنه كالمساحي كما بسطه المصنف  
وهو بالاشياء وغيرها وقتل في الأشربة  
عن الجوهرة حرمة أكل بيض وحشيشة  
وأقربون المحسن دون حرمة الخمر ولو سكر  
بأحد هذه لا يحد بل يعز زانته وفي النهر  
التعصيم ما في القساية أن البيع مباح لانه  
حشيش أمال السكره فحرام (أقيم عليه  
بعض الحد فهرب) ثم أخذ به التقادم  
لا يحد لما مر أن الاضواء من القضاء في باب  
الحدود (ولو) (شرب) أو زنى (ثانياً)  
يستأنف الحد) تندخل المصداق كما سيجي  
مخرج سكران أو صاحب جمع به فقهه فقدم  
انساناً فانما ان قادر على منعه ضمن والا لا  
مصنف عمادية

والملوك والحرة المتشكك من القذف له (قوله كية) أي قهرا وهو غافلون سوطان كل حر أو متعنه ان كان  
القاذف عبدا منع (قوله فثبت برجلين) أو باقرار أو القاذف مرة ولا تقبل فيه شهادة النساء ولا الشهادتين  
الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي منع (قوله يسألها ما الامام) أي أو نائبه المقوم اليه ذلك (قوله  
عن جابر) وهي معناه الشرعي قال الجوزي ينبغي أن يسألها عن المكان لا احتمال أن يكون قذفه في دار  
الحرب أو البني ومن الزمان لاحتمال أنه قذفه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يبطل به بخلاف سائر الحدود  
ثم رأيت الأول في البدائع اه أبو السعود (قوله وكيفيته) أي اللفظ الذي انصف به قائله الحلبي (قوله  
الا إذا شهد به بقوله يازاني) هذا التركيب يضد أن السؤال انما يكون اذا قال لا تشهد أن هذا قاذف هذا ولم يقولوا  
نشهد أن هذا قال له يازاني وهو ظاهر اه الحلبي (قوله عنهما) أي عن عدلتهما (قوله والا) أي ان كان  
لا يمكن احضارهم في ثلاثة أيام لا يجسه (قوله ولا يكفله) مضارع كفل المضاعف أي لا يأخذ منه كفلا  
الى المجلس الثاني اه الحلبي وعبارة التبريلالية عن الكمال ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف الاول وللهذا يجبر وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد بن حنيفة الكوفي  
فلهذا لا يجبر عند ه ما في دعوى حد القذف والقصاص ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص  
ثم قال وكان أبو بكر الرازي يقول مراد الامام أن القاضي لا يجبر على اعطاء الكفيل فأما إذا سميت به نفسه  
فليس به لأن تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بانفس انما يبطل به هذا القدر اه (قوله ولو امرأة) لا وجه  
المبالغة في عدم دخولها تحت لفظ الحر والعبد (قوله قاذف المسلم) خرج الكافر لقوله عليه الصلاة والسلام  
من أشرك بالله تعالى فليس بمسلم وقد سلف أنه يحذر يوم القيامة اقذف الذي يماط من نار (قوله الثانية  
حرية) أي باقرار القاذف أو بالبيعة إذا أنكر القاذف حريته منع ولا يثبت على القاذف حد الا حرا لا بانياتها  
فلو أنكر القاذف حريته نفسه وقال أنا عبد فعلى حد العبد كان القول قوله (قوله البالغ العاقل) فحذف الصبي  
ولو مرأقا والمجنون لا يوجب الحد وفي الجرح من الظهيرة لو قذف مرأقا فاذي البلوغ بالسنة أو الاحتلام  
لم يحذف القاذف بقوله اه قال في التبريلالية فهذا يستثنى من قول انما لوراها قاذفا لا بلفظة صفة قاذف أو احكامهما  
أحكام البالغين أبو السعود (قوله العفيف عن فعل الزنا) تباع فيه المصنف حيث قال وقسرت هذه العفة  
بأن لا يكون وطئ حراما قبل أن يقذف والمراد بالحرام هنا الزنا لا يدخل فيه وطء الزوجة في الحيض ويحت فيه  
الحلبي بأنه ان كان المراد بالزنا المصطلح عليه فله فحرم ولا يثبت على أن قاذف وطئ أمة أي أنه يحذف لانه ليس  
بزنا صلا حافه عفيف بالمعنى المتقدم وان كان المراد بالزنا لوطه الحرام ولو بشبهة كما قسره به التبريلالي  
في شرح منظومة ابن وهبان فهو غير صحيح لانه يقتضي أن قاذف وطئ جاريتة قبل الاستبراء لا يحذف لانه من  
شبهة المحل فيكون غير عفيف بهذا المعنى لدخوله في قوله في التعريف ولو بشبهة مع أنه يوجب ما أنما طمحه  
من كل وجه فالصواب أن يقال أخذنا ما يأتي العفيف من وطء في غير ملكه بكل وجه أو بوجه أو في ملكه  
المحرم أبدا (قوله فينقص عن احسان الرجم بشيتين) هكذا في النسخ بالياء الموحدة ولا حاجة اليه الا ان نقص  
منعته بنفسه (قوله أو آخرس) لأن حد القذف لا يستوفي الا بعد وجود الدعوى من المقتدوف والدعوى من  
الآخرس انما تكون بالاشارة اذا دعي بنفسه أو بالنائب وأي ذلك كان لا يمكن من استيفاء الحد لأن الحد عا  
لا يستوفي بالابدال وهذا على قوله ما لا يشكل لأن الحدود عنددها لا تستوفي بدعوى النائب ولو حصلت  
الانابة بالنطق فلا لا يستوفي ههنا وقد حصلت الانابة بالاشارة أولى وعلى قول الامام رحمه الله تعالى لو ادعي  
بنفسه لا يستوفي لانه يمكن في اشارته نوع احتمال فلا لا يستوفي اذا أتاب غير بالاشارة وقد يمكن نوع احتمال  
في هذه الانابة أولى اه الحلبي (قوله أو يجوبوا) هومعطوع الذكر والانثيين جميعا كما فسروه في باب العنين ولا يخفى  
أن مقطوع الذكر وحده منه له حينئذ لانهم ما وان صدق عليهم ما تعريف الحصن لا يلحقه حيا العار بذلك تظهور  
كذب يمين أبو السعود (قوله أو خصبا) يفتح الخصا من سلت خصيتاه وبني ذكره والشارح تباع في التبريلالية  
صاحب الثم وهو وهم سري من ذكر الجيوب لتقاربهما في الخصال قال في المحيط بخلاف ما لو قذف خصبا  
وعينا لأن الزنا منهما متصور لأن لهما آلة للزنا اه الحلبي (قوله أو ملك فاسد) الصفة لما قبله أيضا وهو النكاح  
وهو مسلم في النكاح لافي الملك لأن المراد به الشراء والشراء الفساد في الملك بالقبض وإذا قذفه فاسدا

(هكذا ذكر الرب كية وثبوتها) فثبت برجلين  
يسألها ما الامام من ماهيته وكيفيته الا اذا  
شهد بقوله يازاني ثم يجسه ليسأل عنها  
كما يجسه لنهم ويمكن احضارهم في ثلاثة أيام  
والا لا يظهرية ولا يكفله خلافا لثاني شهر  
(ويحد الحر والعبد) ولو ذميا أو امرأة  
(قاذف المسلم الحر) الثانية حرية والاقصه  
التعزير (البالغ العاقل العفيف) عن فعل  
الزنا فينقص عن احسان الرجم بشيتين  
النكاح والدخول وبني من الشروط  
أن لا يكون ولده أو ولد ولده أو آخرس أو  
مجربا أو خصبا أو ولى نكاح أو ملك فاسد

اشتراط هذه كافي القهستاني وقال في المحيط واذا تزوج امرأته فكيف حالها وما ووطم باسقط احصائه بخلاف  
 ما اذا اشترى جارية شرا فاسد او ووطم الا يسقط احصائه والفرق ان بب ملك المتعة في الامة ملك الرقبة  
 وقد ثبت ملك الرقبة بالنسبة والقبض حقيقة في حق الاحكام التي تأذي مع حرمة الملك فانه ثبت في حق العتق  
 لانه حكم تأذي مع الحرمة وان لم يثبت في حق الانقاع واستيفاء الوطء الذي لا تأذي مع حرمة الملك فثبت  
 ملك المتعة وهو حكم ملك الرقبة في حكم تأذي مع حرمة الملك (قوله او هي رقناه وقرناه) العلة فيه ما تقدمت  
 في الجيوب (قوله حتى لو ارادت) اي المقدوف قبل ان يقام الحد ومثله لو زنى او وطئ حراما كذلك وبني من  
 النمرود ان لا يكون محدودا في الزنا وان لا يموت قبل ان يحد القاذف لان الحدود لا تؤثر في قولهما وتورث  
 في قول أبي يوسف وأن يطلب المقدوف الحد اه منع والشرط الاول تنفي عنه العفة (قوله على ما في الظهيرية)  
 وخالف في الاول صاحب المبسوط وفي الثاني صاحب الخانية كافي النهر اه حلي (قوله ومثله) أي مثل ما ذكر  
 في أنه من صريح الزنا النيك فاذا قال رجل لا خير يا نائك او امرأته ما منيوك كانه قال يازاني او يازانية وفيه بعد  
 (قوله من شرح المنار) اي لابن ملك في بحث الكتابة منع (قوله ولو قال يازاني بالهمز لم يحد) الظاهر ان ذكر حرف  
 لم يسبق قلم فانه ذكر في المحيط فيها وجوب الحد وان نوى الصعود على شيء لان هذه الكلمة مع الهمز انما يراد بها  
 الصعود اذا ذكرت مقرونة بحمل الصعود اما غير المقرون فيراد به الزنا لان العرب قد تهمز اللين وقد تليز الهمز  
 فقد نوى ما لا يجزئ له لفظه فلا يصح اه حلي تزويد ما قال ما في البحر انه لو قال زناات اي بالهمز مقتصر بحد انما  
 (قوله بالهمز) فيه لانه لو كان بالياء وجب الحد اتفاقا منع وهذا قولهما وقال محمد لا يحد (قوله وحالة الغضب  
 تعين الفاحشة) وذكر الجبل انما يعين الصعود مرادا اذا كان مقرونا بكلمة على اذ هو المستعمل فيه منع (قوله لا الطالب)  
 فلا حد لانه نفي الولادة فنحن الزنا اه حلي (قوله المعروف به) اي الذي عرف اتصال نسبه به (قوله لا الطالب)  
 الذي هو ابنها وهذا اذا قذفت وهي مينة اما اذا قذفت وهي حية فالتب لبيها اي لا ينهاه حلي (قوله في غضب)  
 اما اذا كان حال الرضا فيحصل الزنا في الاولى على الصعود والثني في الاخيرتين على المشابهة في محاسن الاخلاق  
 (قوله لانه حقه) اي من حيث دفع العار عنه نهر (قوله وان لم يسمعه أحد) التفسير يرجع الى القذف وطريق اثباته  
 باقراره بعد بان يقول كنت قلت كذا (قوله بل وان امره القذف بذلك) لان امره غير معتبر شرعا فلم يعتبر  
 في اقاط الحد وفيه ان المشتول اذا امر القاتل بالقتل كان ذلك شبهة مسقطه للقصاص فالاولى في التعليل ان يقاتل  
 لانه حتى الله تعالى فلا يباح باباحة العبد وبأى ما يفسده (قوله والحشو) المراد به الثوب المحشو كالمضرب  
 بالقطن اه بحر (قوله باحتمال صدقه) الباء السببية وهو متعلق بالتخفيف (قوله بخلاف حد زنا وشرب) اي فانه  
 ينزع عنه ثبابة كلها الا الزنا بحر (قوله لصدقه) لانه ابن آية لا ابن جدته يعني (قوله لانهم آباء مجازا) اما الحد  
 فلا نه الاب الا على وأما الحال فلقوله عليه الصلاة والسلام ان حال أب وأما المالم فلقوله تعالى وآله آياتك اراهم  
 واسماعيل واسماعيل كان عماليق وقب واما الراب فلقوله تعالى حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام ان ابني  
 من أهلي قبل ان يكل ان كان ابن امرأته (قوله ولا يقول يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في الجود والسماحة والصفاء  
 وكان عامر بن حارثة يلقب بعماء السماء لكرمه وقالوا انه كان يقيم ماله في القطع مقام القطر وسبب أم المنذر  
 ابن امرئ القيس بعماء السماء لمسناه وجمالها وقيل لا ولادها بنو ماء السماء وهم ملوك العراق زباجي ولقب به أيضا  
 النعمان بن المنذر أبو السعود عن الحموي قال في البحر وظاهر كلام المصنف كغيره انه لا يحد في هذه المسائل  
 سواء كان في حالة الغضب أو الرضا وفي فتح القدير وقد ذكر انه لو كان هناك رجل اسمه ماء السماء يعني وهو معروف  
 يحد في حال السباب بخلاف ما اذا لم يكن اه حلي نكاته في حال السباب أراد نسبه الى هذا الرجل المعروف  
 (قوله فيه نظر) قال ابن الكلبي في اوضح الاصلاح وقوله يا ابن ماء السماء وباطي للعربي اذ لا يراد به ما  
 في النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة الغضب تأتي عن قصد التشبيه في الاول كما تأتي  
 عن قصد الصعود في زناات في الجبل انتهى وجوابه كافي النهر انما تقرر منه سبب نفي الشهامة والصفاء  
 عنه في هذه الحالة اما كونه نفياموجبا للحد فلا اذ لم يعمد استعماله لذلك التصدي اه وفيه ان هذا لا يظهر  
 الا في باطني فتأمل (قوله يا بطي) بفتح الواوحدة كافي القاموس نسبة الى النبط جبل من الناس بسواد العراق  
 الواحد بطي وعن ابن الاعرابي وجبل باطي ولا يقال باطي اه نهر وانما لم يحد فيه لان العرف في منسله

او هي رقناه وقرناه وان يوجد الاحسان  
 وقت الحد حتى لو ارادت سقط حد القاذف  
 ولو لم يحد ذلك فتع (بصريح الزنا) ومنه  
 انت اذن من فلان ومنى على ما في الظهيرية  
 ومثله السبك كما نقله المصنف عن شرح المنار  
 ولو قال يازاني بالهمز لم يحد شرح بكلمة (او)  
 بقوله (زناات في الجبل) بالهمز فانه مشترك  
 بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين  
 الفاحشة (أولت لا ييك) ولو زاد أولت  
 الثلاث اوقال است لا ييك (والمحال ان  
 ما بين فلان لا ييه) المعروف به (والمحال ان  
 (أنت محنة) لانهم المقدوف في الصورتين  
 اذا لم يحد احسان المقدوف لا الطالب  
 (في غضب) يتعلق بالصورة الثلاث (يطلب  
 المقدوف) الحسن لانه حقه (ولو) المقدوف  
 (غالب) عن مجلس القاذف (حال القذف)  
 وان لم يطلع أحد نهر بل وان امره القذف  
 بذلك شرح بكلمة (ويبرز القذف والحشوف فقط)  
 اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف  
 حد زنا وشرب (لا) يحد (بلست ما بين فلان  
 حذ زنا وشرب) وبسببه اليه والى خاله أو عمه  
 حذ (او ربه) بتشديد الباء مرية ولو غير زوج أمته  
 زباجي لانهم آباء مجازا (ولا يقول يا ابن ماء  
 السماء) فيه نظر ابن الكلبي (ولا) بقوله  
 (يا بطي لعربي)

أن يراى المشابهة للعرب والمشابهة لهذا الجيل في الاخلاق وعدم الفصاحة وقال العلامة الصوري في شرح  
 البلا مع الصغير لاسباط فلا حوا لهم أو قوم يسكنون بين العراقيين هو ان ذلك لاستباطهم الماء (قوله في التهر  
 الخ) قاله بحثا وأيده بما في المبسوط لو كان له لت بهانمى عزرا (قوله اجل الزنا) بفتح الميم وهو ولد المشقة  
 في أربعة أشهر بقرينة قوله يا محل الزنا (قوله قذف) لانه يراد به أنه ابن زنا (قوله بخلاف ما كبش الزنا) كلمة  
 لانه غير مصرح في القذف بالزنا (قوله أو ياحرام زاده) يعنى يا ابن الحرام لانه يراد به الخداع الماكرو في الشلبي من  
 الكمال لانه ليس كل حرام زنا (قوله فلا حد) وهل يعزرا لظاهرهم (قوله لانه ليس زنا شرعا) قال في المنع لانه  
 نسبها الى الفكن من الهام وهو لا يوجب الحد (قوله أو بجمارة) هي الاثان كافي القاموس (قوله أو بدمارهم)  
 أو رده عليه أن معنى الكلام زنت بدمارهم استوزجرت عليها فنحن أن لا يحد في قول الامام وهذا لا يحرف  
 الباء بسبب الاعراض والابدال وأجيب بأن هذا محتمل وما ذكرناه من أن المعنى زيت وأخذت البديل كذا  
 محتمل فينقلا بل المختلان فيساقطان وينى قوله زيت فكانه لم يرد على هذا فأداه في الجور وفيه أن هذا الاحتمال  
 قائم في الاول بأن يراد زيت وأخذت بده بعرف لم يقل فيه ما ذكرنا مثل (قوله لانه لا تصلح للايلاج) أى  
 الادخال في فرجها نهر (قوله لعدم العرف) أى لانه ليس العرف في جانب اخذ المال نهر وفيه أنه محتمل  
 أن يكون المعنى زيت بكذا دفعت به لا في الجور ولو قال رجل زيت يعبر أو باقة أو ما أنسبه ذلك لاحد عليه  
 لانه نسب الى ايمان الهام فان قال بامة أو دار أو قوب فعليه الحد كذا في الخفاصة والظهيرية (قوله بقذف  
 المصائب) قيد بالميت لانه المقدوف لو كان حيا فاطالبة له ليست لاحد غيره حتى لو كان المقدوف غائبا ليس لاحد  
 من يؤاخذه بالحد عزى زاده عن شروح الهداية (قوله بسبب قذفه) متعلق بالقصد (قوله وهم الاصول  
 والفروع) شمل الاصول الام قطالب بقذف ولدها كافي البصر وغيره ويستثنى من الاصول أب الام وأم الام  
 وخروجهم الم والمعة والمولى نهر ويخرج (قوله ولو كان الطالب محجوبا) كالحذو ابن الابن مع وجود الاب والابن  
 (قوله أو ورق أو كفر) فيه اشارة الى أنه لا يشترط احسان الطالب فأداه صاحب الجور وغيره (قوله أو ولد بنت) هذا  
 على ظاهر الرواية لان نسب الولد يتبع من الجائين الاب والام فكان القذف متنا ولا له وعليه فان الشريعة  
 شريفة وتوقف فيه السيد الحموي قال أبو السعود ورأيت بخط شيخنا معزيا الولد يتبع الاب في التسبب وتخرج  
 عليه في الشريعة لانه أن ولد العاصي من الشريعة ليس بشريفة قد سبقه اليه صاحب الجور ونسبه ان لم يكن  
 أوه شريفا لا يكون شريفا وأما أبو السعود أفندي مفتي الثقلي فأجاب بما نصه هو سيد وشريف فبه أنقى  
 أساذنا الاعظم مفتي الثقلي ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الخنفة بدعوى الشام هو سيد وشريف  
 لان السيادة والشرف بهذا التسبب المطهر المشرع شرفه الله تعالى في الاستدعاء من الام وهو كونه بنت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السفناقي ما نصه سألت الشيخ حميد الدين النوري عن له أم سيدة وأبو ليس  
 بنسب قال سمعت أستاذي شمس الدين الكردري قال هو سيد الخ قلت ومنهم من قال ان لشرفا نسبيا وهو  
 بطل أن يكون وجه التوفيق قال قول بأنه ليس بشريف معناه أن شرفه ليس كالشرف الحاصل من الاب  
 فالخلف النظم ثم رأيت بخط شيخنا نقلا عن خط السيد الحموي ضمن جواب له حين سئل عن أولاد البنات  
 في الموقف على الاولاد فذكر في أثناء الجواب عن ذلك أن نسبة أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم خروصية لها الخ وهو مصرح في عدم تسليم ما سبق عن مفتي دمشق من أن هذا التسبب  
 في الاستدعاء من الام انتهى ويؤيده ما روى كل نسب ابن أي فهو لا يبي الا ما كان من فاطمة فانه لا يتفرع  
 على الخلاف حل دفع الزكاة وليس العمامة الخضر او عدمها ولول من احدث لهم ليس الاخضر المأمون  
 لحبه في أولاد علي وخصمهم به لانه كان ليس السواد شعار العباسية وليس البيضاء ليس عاتمة المسلمين ليس  
 الاصفر شعار اليهودية فكانوا يلبسون الاخضر على رؤسهم وأبدانهم ثم مضت مدة تنوسى فيها ذلك فأحدث لهم  
 السلطان ثعبان الأشراف لباس الشظفة الخضراء في عمامتهم فأداه سيدى محمد الزرقاني في شرح المواهب  
 (قوله أو عضوه) أى عضوا لا قرب أو تصديقه لان ذلك لا يدفع القارعة وفيه هم منسحبون التسبب  
 عند عدم المساوى أو تصديقه بالاولى (قوله للموقوفهم العار) من اضافة المصدر الى مفعوله والعلو برفع فاعل  
 المصدر (قوله ليس الجزية) أى سبب كون الميت جزائهم أو كونهم جزائهم (قوله للتدخل) وجهان

في التهر في نسبة لنفسه قبلته أو نساء عنها  
 عزرو فيه بفتح الزا يا يرض الزنا يا جل الزنا  
 يا جل الزنا قذف بخلاف ما كبش الزنا  
 أو ياحرام زاده قنية وفيه الوجه أو نسبة  
 فلا حد (ولا) حد (قوله لا صرا) لانه ليس  
 يعبر أو يور أو يجمار أو يفرس) لانه ليس  
 بزنا شرعا (بجواز زيت يفرقة أو وبساة)  
 أو باقة أو بجمارة (أو يور أو يجمار) فانه  
 بجوازها لا تصلح للايلاج فيراد زيت وأخذت  
 البديل ولو قيل هذا الرجل فلا حد لعدم  
 العرف يا خن الماله (أو) أعما (بطله بفتح  
 الميم من فتح القصد في نسب بسبب قذفه  
 أى الميت (وهم الاصول والفروع) وان علوا  
 أو سفلوا ولو كان الطالب محجوبا أو بغير  
 عن الميراث) بطل أو ورق أو كفر (أو ولد بنت)  
 ولو مع وجود الأقرب أو عضوه أو تصديقه  
 للموقوفهم العار بسبب الجزية قيد بالميت  
 لعدم مطالبهم في القاتل لجواز تصديقه  
 فإذا حضر (قال يا ابن الزانية) وقد مات  
 أو بوا فعليه حد واحد) للتدخل الآتي

القالب في الحدود حتى الله تعالى وهي تتداخل منع (قوله ليس بقيد) أي في التداخل (قوله بل فائدة  
 في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا كانا حين فإن الطلب لهما منع (قوله وأزنها الحد)  
 ظاهر من هذا إلا أنهم ضحكوا بالحكم فليأتنا هذا والذي وقع في القبح والبصر والمنع أن ابن أبي ليس سمع من يقول  
 لرجل يا ابن الزائين لقد محدث في المسجد فبلغ أبا حنيفة فقال العجب لقاضي بلدتنا أخطأ في مسئلة واحدة  
 في خمس مواضع الأول حد مبدون طلب المقدوف والثاني أنه لو خاصم وجب حد واحد والثالث أن كان الواجب  
 عنده حدين ينبغي أن يتبرص بينهما وما أو أكثر حتى يحق أثر الضرب الأول والرابع ضربه في المسجد والخامس  
 ينبغي أن يعترف أن والديه في الأحياء وأولاً فإن كانا حين فالنصومة لهما والأخرى النصومة للابن اه فلعله  
 اختلاف من الرواية بالزيادة والنقص ثم أنه يمكن الجواب عنه بأن اجتاده أداها إلى ما قيل لأنه غير مقلد (قوله  
 وسرق) فتح الراي (قوله وزني غير محسن) أمالو كان محسناً فبأنى حكمه في الشرح (قوله بيقام عليه الكل)  
 عدم حصول المقصود ببعض الأعراض مختلفة فإن المقصود من حد الزنا صيانة الانساب ومن حد  
 القذف صيانة الأعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل جنس إلا مقصد شرعه بجر (قوله  
 بخلاف المتحد) سأل الكلام عليه آخر الباب (قوله ولا يوالى) بالبناء للفاعل وكذا يبدأ ويؤخر ليناسب قوله  
 ثم هو الخ (قوله لحق العبد) أي لما فيه من حق العبد وإن كان القالب فيه حق الله تعالى (قوله لثبوتها بالكتاب)  
 أي فاستوياقرة (قوله ولو قطعاً أيضاً) المراد بالحق جراحة توجب القصاص أفاده أبو السعود وانظر ما لوفقاً  
 في الصورة السابقة والظاهر أنه يبدأ به أيضاً (قوله وفي الحاوي الخ) قال في النهر متى اجتمعت الحدود لحق الله  
 تعالى وفيها قتل النفس قتل وزل ما سوى ذلك إلا أنه يضمن المال المسروق فيؤخذ من تركته لأن النعمان  
 انما سقط لضرورة القطع ولم يوجد اه وقيد بقوله لحق الله تعالى للاختراز عن حق العبد كالقذف فيقام عليه  
 (قوله أي أصله) ذكورا وأنا فاشمل الحدثة وان علت بجر (قوله بقذف أمه) ولا يطاقان بقذفهما بالأولى  
 بجر (قوله الحدثة) بأن اعتقت أم العبد وبقي رقيقاً وانما سقط الحد فيهما لانهما لا يعاقبان بهما حتى سقط  
 القصاص بقتلهما لقوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده فالحد الأول لعدم التيقن بسببه ولأن  
 ما يجب للعبد يكون حقاً للمولى فلو وجب لوجب له على نفسه وهو محال أبو السعود وهذا انما ينظر  
 كانت مينة فإن المطالبة لهما إذا كانت حية وأراد بالعبد الرقيق فعمل ما إذا كانت أمته ومثلاً أمة غيره  
 لأنه لا حد بقذف غير المحسن (قوله فلو كان لها ابن الخ) وليس عملوك لسواء كان حراً أو رقيقاً فغيره  
 أبو السعود (قوله وإذا سقط عنه الحد عزز) واستدل بما يأتي عن القنية قال ومافي العسر في النفس من  
 التعزير نفي لأنه إذا كان القذف لا يوجب شيئاً فالنهي أولى ممنوع اه (قوله بل يشتم ولده بعز) قال في النهر  
 واعلم أن المسطور في كتب الشافعية أنه مع سقوط الحد عنه يعز ثم رأيت في القنية ما يفيداه كذلك  
 عندنا حيث قال ولو قال لا آخر بإحرام زاده لا يجب عليه حد القذف وقد كتبت أنه لو قاله ولده يجب  
 التعزير ووجه أفادته أنه إذا كان التعزير يجب بالسب فالقذف أولى اه قال في البصر وفي النفس من  
 التعزير نفي لأن القذف إذا كان لا يوجب شيئاً فالنهي أولى اه وفيه أنه يجب عليه في القذف التعزير  
 (قوله ولا ارث فيه خلا للشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا بخلاف ما إذا كان المقدوف ميتاً فإن الطلب  
 ثبت لأصوله وفروعه أصالة لا خلفاً واعلم أن حد القذف اجتمع فيه الحقان لأنه شرع لا خلا العالم عن الفساد  
 وصيانة عرض العبد في حيث أنه حق الله تعالى لا يباح القذف بأباحته ويستوفيه الإمام دون المقدوف  
 ولا يتقلب ما لا عند سقوطه ويتصف بالرق ولا يجبس القاذف ولا يؤخذ منه كقبيل إلى أن ثبت وهذا عنده  
 ويجبس ويؤخذ الكفيل عندهما ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ولا يورث ولا يصح فيه  
 العفو ولا يجوز الاعتياض عنه ويجرى فيه التداخل ويشترط فيه احصائه ومن حيث أنه حق العبد  
 يشترط فيه الدعوى ولا يخل بالتقدم ويجب على المستامن وبقية القاضي إذا علم حال أوليه ويقدم استيفاءه  
 على سائر الحدود ولا يطل مع حد الرجم بل يقدم عليه ثم يفعل ولا يصح فيه الرجوع عن الإقرار فإذا تعارض  
 فيهما فالحقان كان المقلب فيه حق الله عندنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه حق العبد حاجته وغنى الشارع  
 فلهذا ما يجتمع حق العبد إنما يمكن الجمع بينهما وهذا يمكن لأن مال العبد من الحق يكون داخل أبو السعود لمنا

ثم موت أبويه ليس بقيد بل فائدة في المطالبة  
 ذكر في آخر الميسر أن منتهى فالت لرجل  
 يا ابن الزائين فجاء به إلى ابن أبي ليس فاعترفت  
 في هذا حدين في المسجد فبلغ أبا حنيفة  
 فقال أخطأ في سبعة مواضع في الحكم  
 على إقرار المعتوه وأزنها الحد وحدها  
 حدين وأقامه معاهداً وقال في الدرر ولم يعترف  
 وبلا حدية وليها وقال في الدرر ولم يعترف  
 أن أبويه حيان فتكونان نصومة لهما  
 وميتان فتكون للابن (اجتمعت عليه  
 أجناس مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق  
 وزني غير محسن (يقام عليه الكل) بخلاف  
 المتحد (ولا يوالى بينهما) خيفة الهلاكل بل  
 يجبس حتى يبرأ (ويبدأ بجحد القذف) لحق  
 العبد (ثم هو) أي الإمام (مخيران شامداً  
 بين شامداً شامداً بالقطع) لثبوتها بالكتاب  
 (ويؤخر حد الشرب) لثبوتها باجتهاد  
 العصاة ولو قطعاً أيضاً بدأ بالحق ثم بالقذف  
 ثم برجم لو محسناتاً وغيرها بجر وفي الحاوي  
 القدي ولو قبل ضرب القذف وضمن  
 للسرقة ثم قتل وزل ما في ويؤخذ ما سرقه  
 من تركته لعدم قطعه نهر (ولا يطالب بولد)  
 أي فرع وان سفل (وعبد أمه) أي أصله وإن  
 علا (وبده) لف وان شمرتب (بشذف)  
 أمه الحد المسلمة المحصنة (فلو كان لها ابن  
 من غيره) أو أب أو نحوه (ملك الطلب)  
 في النهر وإذا سقط عنه الحد عزز بل يشتم  
 ولده بعز (ولا ارث) فيه خلا للشافعي

(قوله ولا رجوع بعد اقرار) لوجود المكذب وهو العبد ولأنه الحق الشين بغيره ثم اذا رجع يكون ذلك اقرارا  
 واقاطا لغيره فلا يقبل شلحي عن الاتصاف (قوله ولا اعتياض) مقتضاه ان اذا دفع شيئا لمقتضوف  
 ليسقط حقه رجع به قال المولى سري الدين وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يسقط  
 وان كان قبله يسقط كذا عن فصول الصمادي قلت ينبغي ان يكون العفو على هذا التفصيل أبو السعود (قوله  
 ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل السابق أفاده المصنف وأورد ان الصلح هو الاعتياض  
 فلا وجه لذكره بعده وأجب بأن الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح (قوله ولا عفو) أي بعد ما ثبت عند  
 الحاكم الا أن يقول لم يقدني أو كذب شهودي اتصاف قلت وليس هذا عفو بل نفيه لمن أصله (قوله فيه وعنه)  
 لقب ونشر مرتب (قوله فلا حد) أي فلا يستوفى الامام الحد لان الاستيفاء شرطه الطلب وقد ترك بغير المعنى  
 (قوله وطلب حد) لان العفو كان لغوا فكأنه لم يخاصم الا الا بجر (قوله ولا الا يتم الحد) أي لاجل ترك الطلب  
 وعمله في الكافي باحتمال العفو والمعنى انه اذا بدأ بغير الحد والطالب حاضر فغاب عن المجلس قبل تمامه  
 فانه لا يكمل عليه وينتظر حضوره لاحتمال العفو أي ترك الطلب (قوله بل أنت حد) أو رده عليه أن التصريح  
 بالشرط ولم يوجد فكيف يجب الحد واجب بمنع نفي التصريح اذ قوله لا بل انت معناه انت زان لان كلمة بل  
 للاضراب عن الاول والاثبات للثاني ولان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فيصير مثل الصريح أبو السعود  
 عن المولى (قوله لقلبة حتى الله تعالى) فلو جعل قصاصا يلزمه اقاط حقه تعالى أبو السعود (قوله فتكافأ)  
 أي فسقط التعزير عنهما (قوله بخلاف الخ) خبرا مبتدأ محذوف أي وهذا التكافؤ بخلاف الخ (قوله وانضاربا)  
 أي ولو في غير مجلس القاضي بقرينة التعليل (قوله لم يشكافأ) فيعزرها ويبدأ بأقامة التعزير على البادئ منهما  
 منه اظلم والوجوب عليه اسبق بجر في مثله الضرب بقي هل له العفو ولو تناحبا بين يديه قال في النهر لم اراه  
 والظاهر لا أبو السعود (قوله وهو من اهل الشهادة) أي والقائل اهل للشهادة وقيد به لانه لو لم يكن اهلا لها  
 لم يكن موجب قذف لها نابل حدافيجد نقله الحلبي عن ايضاح الاصلاح (قوله فردت به) بأن قالت بل أنت  
 (قوله احتسالا للدره) أي دفع الحد عن الزوج وقوله واللعان الخ عطف له على معلول (قوله ولذا) أي لاحتمال  
 الدره (قوله بدى بالحد) أي بحد الزوج للام فتنى اللعان لان الحدود ليس أهلا لللعان قال في البصر ولو خاصت  
 المرأة أولا فلا عن القاضي بينهما ثم خاصت لام تحذو الرجل - قد القذف اه فلعن فرض المسئلة فيما اذا اجتمعا  
 للطلب (قوله للشك) لانه يحتمل انها أرادت الزنا قبل التكاح فيجب الحد دون اللعان لتصديقها باياه وانعدامه  
 منه ويحتمل انها أرادت زنا ما كمن معك بعد التكاح لا يأمرك احد اعريك وهو المراد في مثل هذه الحالة  
 وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان دون الحد لوجود القذف منه وعدمه منها فجاء ما قلناه اه حلبي عن الهداية  
 ولو زال الشك بأن قالت قبل أن تزوجك حدث فقط ولو ابتدأت الزوجة بزيت بك ثم قال لها يا زانية فالحكم  
 كما في المصنف للمعنى الذي ذكرناه أفاده صاحب النهر (قوله قيد بالخطاب الخ) فيه ان فيما بعده خطابا أيضا  
 فلا ولي ما في البحر حيث قال وقيد بقوله ما زيت بك لانها لو قالت الخ (قوله حد وحده) أبدى السكال التوجيه  
 في قطار هذا الفرع بأن أفعل في مثله يستعمل للترجيح في العلم فكأنها قالت أنت أعلم وفي ذلك لا يوجب حدا  
 وفي بعض النسخ حد وحدث وهو تحريف (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله يا زانية وردها بقوله لها  
 زيت بك (قوله حدثت) لاسها قذفته بالزنا وسقط حقه بانصديقها (قوله يلاعن) لان النسب يلزمه باقراره  
 وبالنفي بعده ما واذا فافلاعن منع (قوله حد للقذف) لانه لما كذب نفسه بطل اللعان لانه حد ضروري  
 صير اليه ضرورة التكاذب والاصل فيه حد القذف فاذا بطل التكاذب بصر الى الاصل منه (قوله لا قماره)  
 أي ابقا وألا حقا واللعان يصح بدون قطع النسب منع (قوله فهدر) أي باطل لا يتعلق به حد ولا لعان منه  
 لانه انكر الولادة وبانكارها لا يصير قاذفا وهل ينتفى نسب الولد بمجرد قوله ليس بابنك ولا بابي الظاهر لا  
 (قوله قلنا الاصل الخ) الذي في المنع ولهما انه احوال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة ولو قال لامرأتي زانية فحدثت  
 بالاجماع لان الاصل في الكلام التذكير والحاصل انه اذا قال لامرأتي زانية فحدثت بالاجماع الترخيم أو لكون الاصل  
 التذكير وحينئذ علمت ان قوله قلنا الخ علة للمسئلة الاولى (قوله ولا حد بحدف من لها ولد) سواء كان  
 الولد حيا - عند القذف أو ميتا بجر (قوله في بلد القذف) أي لافي كل البلاد بجر فهو أعم من مجهول النسب لانه

(ولا رجوع) بعد اقرار (ولا اعتياض) أي  
 أخذ عوضا ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه)  
 نعم لو عفا المقتضوف فلا حد لالعة العفو بل  
 ترك الا لم يبق لو عاد وطلب حد ثم نفي ولذا  
 لا يتم الحد الا بغيره (قال لا آخر بازاني  
 فقال الا آخر) لا (بل انت حد) لقلبة حتى الله  
 تعالى فيه (بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث  
 فقال بل أنت) لم يعزرا لانه حقه ما وقد  
 تساوا (فتكافأ) بخلاف ما سمي  
 لو تناحبا بين يدي القاضي أو نضار بالميتكافأ  
 لهنك مجلس الشرع وتفاوت الشهادة (فردت به  
 فانه لعنه) وهو من اهل الشهادة (فردت به  
 حدثت ولا لعان) الاصل ان الحدين اذا  
 اجتمعا وفي تقديم أحدهما اقاط الآخر  
 وجب تقديمه احتسالا للدره واللعان في معنى  
 الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت الزانية  
 الحد ولذا قالوا لو قال للعان (ولو قالت)  
 بنتي بالحد ليتنى اللعان (هدرا) أي  
 في جواب (زيت بك) أو معك (هدرا) أي  
 الحد وانما كان للشك قيد بالخطاب في قوله  
 أجبته أنت أنزفني في حد وحده (خاتمة  
 ولو كان) ذلك مع أجنبية حدثت دونه  
 لتصديقها (أو تزويجه ثم نفيه يلاعن وان  
 عكس حدث) للقذف (والولد فيهما) لا قراره  
 (ولو قال ليس بابي ولا بابنك فهدر) لانه  
 انكر الولادة (قال لامرأتي زانية فحدثت)  
 لان الهاء تحذف للتخميم (ولرجل يا زانية لا)  
 وقال محمد بن محمد لان الهاء تدخل للمباقة  
 كعلا متقلنا الاصل في الكلام التذكير  
 (ولا حد بحدف من لها ولد لا أبه) معروف  
 في بلد القذف

(أو من لا عنت بولد) لانه اماره الزنا (أو)  
 بقذف (رجل بوطى) هي غير ملكه بكل وجه)  
 كامة ابنه (أو بوجه) كامة متركة  
 (أو في ملكه المحرم ابدا كامة هي اخيه  
 رضا) في الاصح لقوات العفة (أو) بقذف  
 (من زنت في كفرها) لسقوط الاحسان  
 (أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاه)  
 لاختلاف العصابة في حرته فأورث شبهة  
 (وحسد قاذف واطى عرسه حائضا وأمة  
 محرمية ومكاتبه ومسلم تكلم محرم في كفره)  
 لشبهة في ملكه فهن وفي الاخيرة خلافا  
 (و) حد (مستأن قذف مسلمان) لانه التزم  
 ابقاء حقوق العباد (بخلاف حد الزنا  
 والسرقة) لانهم من حقوق الله تعالى  
 الهضة كذا نكروا ما الذم في حد الكل  
 الا الحرة غاية لكن قد مناعن النسبة تصح  
 هذه بالسر كرايضاً في السراجية اذا  
 اعتقدوا حرمة النكح كانوا كالمسلمين وفيها  
 لو سرق الذمى أو زنى فأسلم ان ثبت بأقراره  
 أو بشهادة المسلمين حد وان ثبت بشهادة  
 أهل الذمة لا أقتر القاذف بالقذف فان أقام  
 أربعة على زناه ولو في كفره لسقوط احصائه  
 كما في (أو أقتر بالزنا) أربعة (كأمر) عبارة  
 الدرر أو أقراره بالزنا فيكون معناه أو أقام  
 بيعة على أقراره بالزنا وقد حرر في البصر أن  
 البيعة على ذلك لا تعتبر أصلاً ولا بدول عليها  
 لانه ان كان منكراً فقدر جمع قتلغو البيعة  
 وان كان مقترراً لا تجمع مع الاقرار الا في  
 جمع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها  
 فلذا غير المصنف العبارة بعبارة (حد  
 المذوف) بمعنى اذ لم تكن الشهادة بعد  
 متقادم كما لا يخفى (وان جهز) عن البيعة  
 للمال (واستأجل لاحضار شهوده في المصر  
 يؤجل الى قيام المجلس فان جهز حد ولا  
 يكلف ايذهب لطالبه بل يحبس ويقال ابنت  
 اليهم) من يحضرون ولو أقام أربعة فساها أنه  
 كما قال دري الحد عن القاذف والمذوف  
 والشهود ملقط (يكتفى بعد واحد لحنايات  
 اتحد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها كما  
 بناء وهم اطلاقه ما اذا اتحد المذوف أم  
 تعدد بكامة أو كليات في يوم أو أيام طابت

كاهم أم بعضهم

من لا يعرف له أب في مسقط رأسه أبو السعود عن الشربلاية (قوله أو من لا عنت بولد) أي وبقي اللعان وقطع  
 القاضي نسبته وألفه بأمه حتى لو بطل بالكذب نفسه ثم قذفها رجل حد الزنا والتمسمة بنبوت التسبب منه  
 أو لا عنت ولم يقطع القاضي نسبه وجب الحد على قاذفه أو قيد بالولد لانه لو قذف الملاعنة بغير ولد فعليه الحد  
 لانعدام اماره الزنا بجر (قوله لانه اماره الزنا) تعليل للمستثنين (قوله وطى في غير ملكه) دخل تحته  
 المنكوحه فاسد والامة المستحقة والمكره على الزنا فان الاكرام يسقط الاثم ولا يخرج الفعل به من أن يكون  
 زنا كما في الشربلاية (قوله كامة مشتركة) فان الحرمة فيها من وجه دون وجه بخلافه في أمة الغير فانها من  
 كل وجه أبو السعود (قوله في الاصح) وقال الكرخي انه يحد لانها وان كانت مؤبدة فهي مملوكة له (قوله لقوات  
 العفة) تعليل للمسائل الثلاث (قوله من زنت في كفرها) الاولى من زنا في كفره لم يمس الذكر (قوله لسقوط  
 الاحسان) لتحقق الزنا منها شرعا وان كان الاثم قد ارتفع بسلامها وقد علمت أن حكم الذكر كذلك فتشمل  
 الطريق والذمتي وما اذا كان الزنا في دار الاسلام أو في دار الحرب وشمل ما اذا قال زنت وأطلق ثم أثبت أنه زنى  
 في كفره أو قال له زنت وأنت كافر بجر (قوله عن وفاه) قد يه ليعقد أن المكاتب اذا مات عن غير وفاه لا حد على  
 قاذفه بالاولى لونه عبدا بجر (قوله لاختلاف العصابة في حرته) أي وهي شرط في الاحصان (قوله لشبهة  
 في ملكه) أي ملك النكاح في الاولى والاخيرة وملك المهر فيما بيني (قوله وفي الاخيرة خلافا) بناء على أن  
 نكاح الكافر محرم صحيح عنده وعندهما فاسد بجر (قوله وحد من تأن) بكسر الميم كاف - بطلان في باب  
 والسبب والتاء للصبرورة (قوله بخلاف حد الزنا والسرقة) خاف في ذلك أبو يوسف فأوجب الحد (قوله لكن  
 قد مناعن النسبة) الاستدراك ليس في محله لان المذكور أن الذم لا يحد بشرب الخمر وهو ساكت عن السكوت  
 ١١ حلي وفيه انه لم يذكر الشرب (قوله وفي السراجية الخ) يصلح تقييد الما في الغاية ثم هذا مفرع على خطاب  
 بفروع الشريعة (قوله وان ثبت بشهادة أهل الذمة لا) لانها فاقعة على مسلم وهي لا تقبل عليه (قوله كما مر) أي  
 في أربعة مجالس منع (قوله وقد حرر في البصر الخ) انا نل أن يقول انما لا تعتبر في ايجاب الحد وتعتبر في اسقاط حد  
 القذف عن القاذف لان الحد وتدر بالاشبهات ولا شك أن هذه شبهة وقد يقال ان هذا منظور فيه للعوام وهو  
 قوله حد المذوف الا أنه - حيث كان على الشارع اسقاط قوله في سابق ولو في كفره لسقوط احصائه فانه لا حد  
 في ذلك (قوله مذكورة في الاشياء) نصها لا تسمع البيعة على - قتر لا وارث - قتر بدين على الميت فتقام البيعة  
 لاتحدى وفي مدعي عليه أقتر بالوصاية يبرهن الوصي أي عليها وفي مدعي عليه أقتر بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا  
 للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر  
 فيكون هذا أصلاً ثم رأيت رابعا كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاحتجاج تقبل البيعة به مع اقرار المسحق  
 عاينه لم تكن من الرجوع على بائعه ثم رأيت خامسا في القنية معزى الى جامع البرغوى لو خصم الاب بعت من  
 الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج  
 عن الخصومة ١١ ثم رأيت سادسة في القنية لو أقر الوارث لاه وصى له فانه تسمع البيعة عليه مع اقراره ثم رأيت  
 سابعة في اجارة منية المهرى أجردا به بعينها من رجل ثم من آخر فأقام الاول البيعة فان كان الا حرا فمضرا تقبل  
 عليه البيعة وان كان يقر بما يدعي هذا المذمى وان كان غائب لا تقبل ١١ حلي (قوله ولا يكلف) من التكليف  
 وفي نسخة يكفل من التكفل وهذا قول الامام محمد (قوله بل يحبس) أي بلازم بجر (قوله دري الحد الخ) تقدم  
 توجيهه قريبا (قوله يكتفى بحد واحد) أفاد أن الحد وقع بعد التكرار ما لو حد لأول ثم فعل الثاني يحد سدا آخر  
 للثاني سواء كان قذفا أو شرطا بجر عن الفتح (قوله ولا نل الثاني) عبارة الجهر ولا يثنى للثاني (قوله فمتى) بالبناء  
 للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهمزة ذكره ابن النخعي (قوله فان آخذ الثاني) أي طالبه في اثناء الحد أو بعد  
 تمامه ١١ حلي (قوله لان المقصود الخ) لا يخفى ما فيه لانه بالحد الاول لم يظهر كذبه في اخباره فقبل انما ظهر  
 كذبه فيما أخبر به ماضيا قبل الحد ويدل عليه قول الكمال وصار كالقذف شخصاً فحد به ثم قدنه بعين ذلك الزنا  
 بأن قال أنا باق على نسبي اليه الزنا الذي نسبته اليه أما لو قدنه بزنا آخر حذبه وعبارة الظهيرة نفي الحد مطلقا  
 كعبارة الزيلعي والاصل فيه ما روى أن أبا بكر لما شهد على المخيرة بالزنا وجلده من الخطاب رضى الله تعالى  
 عنه لقهره والعديد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد أن أغير تزنا فأراد مرضى الله تعالى عنه



وما اذا حذفت الاسواط ثم قذف آخر  
في المجلس فانه يسمى الاول ولا شيء للثاني  
للا داخل وما اذا قذف فثقت فثقت آخر حد  
لحد العبد فان اخذه الثاني بكل له ثمانون  
لوقوع الاربعين له ما فسخ وفي سرقة الزبلي  
قذفه فثقت فثقت لم يحسد ثانيا لان المقصود  
وهواطه اركن ذبه ودفع العار حصل بالاقول  
انتهى ومفاده انه لو قال له يابن الزانية واهمه  
مبينة فخافه حد ثانيا كما لا يخفى واذا قذف  
تقييده بالحد ان التعزير بتعدد بتعدد  
الفاظه لانه حتى العبد فرع عاب القاضى  
وجلازنى او يشرب لم يحده استصا انا وعن  
محمد بن محمد قيسا على حد القذف والحد  
قلنا الاستيفاء للقاضى وهو مندوب للدره  
بالخبر فله التهمة حوائى السعدية  
(باب التعزير) \*

(هو) لفظة التأديب مطلقا وقول القاموس  
انه يطلق على ضرب مادون الحد غلط خبر  
ويشعر (تأديب دون الحد) كمن يربيه  
وتلاون سوطا واقله ثلاثة) وبالنسبة  
وجعله في الدر على اربع مراتب وكما مبني  
على عدم تفويضه للعاكم مع انها ليست على  
اطلاقها فان من كان من ثمرات الاكثر لم  
لوضرب غيره فادماه لا يكتفى تعزيره بالاعلام  
وارى انه بالنسبة صواب نهر (ولا يفرق  
الضرب فيه) وقيل يفرق ووفقى بانه ان بلغ  
اقصاه يفسر والاولا شرح وهبانية (ويكون  
به) بالمجلس (بالصنع) على العنق (وفرك  
الاذن) وبالكلام العنيف وينظر القاضى له  
بوجه مبرور وبشم غير القذف) مجتنبى  
وقيه عن السرخسى لا يباح بالرفع لانه  
من اعلى ما يكون من الاستخفاف فحسان  
عنه اهل القبلة (لا يأخذ مال في المذهب)  
بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعه  
ان يمدد مدة التعزير بمسده له فان  
ايس من فوبته صرف الى ما يرى في المجتبى  
انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ  
(و) التعزير (ليس فيه تقدير بل هو مفوض  
الى رأى القاضى) وعليه من اجتناب زبلي  
لان المقصود منه الزجر وادخال الناس  
فيه مجتنبه بحر

ان يحسد ثانيا فسخه على رضى الله تعالى عنه فرجع الى قوله وصارت المسئلة اجماعية اه قال في البحر بعد هذا  
فظهر ان المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزبلي اه قات وهذا الدليل لا يفيد ذلك لان الزنا المشهود به واحد في  
المسئلة وعبارة الظهيرة تحمل على هذا التقييد (قوله ومفاده) أى التعليل (قوله انه لو قال له يابن الزانية) بعد  
قوله يابن زانى واهمه مبينة وبعد حدته فانه وان كان الطلب له فيه ما غير ان المقذوف الذى حدته اولاً نفسه والثاني  
أه وما اذا قالها كلمة واحدة او اثنان اطول بعد صدوره ولو متفرقا فانه يكتفى بحد واحد للداخل (قوله  
ان التعزير بتعدد بتعدد الفاظه) جزم الشارح به وقال المصنف اكنى لم ار من صرح بتكراره بتكرار الفاظه لكنه  
يؤخذ من كلامهم اه (قوله قلنا الاستيفاء) أى في حد الشرب للقاضى أى وان لم يكن طلب بخلاف القذف  
فلا بد فيه من الطلب والقود حتى الاستيفاء فيه لولى القليل (قوله وهو مندوب للدره) أى ان القاضى يطلب  
منه ان يدفع الحد لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم (قوله فله التهمة) أى حيث  
أعرض عن امر مندوب اليه فله اضعف عنده فاتهم كذا ظهر لى (فرع) قال في الحاشية رجل قال لغيره  
بالوطى لا حد عليه ولو زبى الى الاواطه صريحا لحد عليه عنده وقال صاحبنا بحد اه بحر والمراد بالصرح  
ان يقول له انت تفعل فمسل قوم لوط وأمالوطى فليس صريحا لحد الا حتم النسبة المحبة له والنسبة الى القوم  
وهو ايس بقذف صريحا فتأمل ثم رأيت في حاشية الشايجى انه لو طوى يستفسر ان اراد انه من قوم لوط عليه  
السلام لا يمتنع عليه وان اراد انه يعمل علمهم فاعلا او مفعولا فعليه الحد عندهما والعصم ان كان  
فى غضب يعزركما شى والله تعالى أعلم

(باب التعزير) \*

أصله من التعزير معنى الرد والردع من ذلك لانه يمنع من معاودة القبيح نهر (قوله مطلقا) أى ضربا وغيره وسواء  
كان الضرب دون الحد أو لا (قوله رقرول القاموس الخ) شله ما فى البحر عن ضبا الخلوم (قوله غلط) لان هذا  
وضع شرعى فكيف يذهب الى اهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله اه حلى وأصله في البحر عن ابن حجر وظرفه  
الجوى بأن المستفيض من صنيع صاحب القاموس انه لم يلتزم الاوضاع فقط بل يذكر المقولات الشرعية  
والاصطلاحية وكذا الالفاظ الفارسية فكثيرا للقاء ورجا به ركلا في الديانة بذلك اه أبو السعود  
والتعزير مشروع بالكتاب قال الله تعالى واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا امر بضرب الزوجات  
تأديبا وتهديبا وبالمنة فى الكافى عنه عليه الصلاة والسلام لا ترفع عصا لمنعه أن يركب وروى انه عليه السلام  
عز وجل قال لغيره يا نخث وفي المحيط روى انه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله امرأ علق سوطه يراه أهله  
وقوله في الصبيان للصلاة واضربوهم على تركها العشر والابحار فان العصاة رضوان الله تعالى عليهم أجمعوا  
عليه منح (قوله أكرهه ثمة وثلاثون سوطا) هذا قول الامام وظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه خمسة  
وسبعون سوطا اعتبارا بأقل حدود الاحرار وانقص عنه بخمسة وهو أنور عن على رضى الله تعالى عنه  
وفي الحاوى القدسي وبه نأخذ هذا في الحز اما العبد ان كثر تعزيره خمسة وثلاثون لأن أدنى حد اربعون فنقص  
عنه خمسة كالحز وروى هشام عنه وهو قول زفر وهو القياس أنه ينقص عنه سوط واحد وفي التتارخانية وهو  
الاصح وقول محمد مضطرب ففى بعض المواضع ذكره مع الامام وفي بعضها مع الثاني كذا فى الحلى عن النهر  
(قوله واقله ثلاثة) هذا رأى القدوى وذكره مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام حتى لو رأى أنه ينزجر سوط  
واحدا اكنى به اه حلى (قوله على اربع مراتب) تعزير اشراف الاشراف وهم العلماء والمعلمة بالاعلام  
بأن يقول له القاضى بلغنى أنك تفعل كذا فينجز به وتعزير الاشراف وهم نحو الداهقين بالاعلام والجلالى باب  
القاضى والخصومة فى ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجز والحبس وتعزير الاخساء بهم ذاك وبالنسبة  
اه حلى وحكى ذلك البدر العيني بقيل بعد أن قدم القول بالثبوت بعض الداهقنة اكابر القرية وقيل ما لكوها  
قارى معزب وانى وفي الصباح الدهقان قيل يطلق على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال ووعقار وواله  
مكسورة وفي لغة تضم وذكر الجوى عن رسالة ابن الكمال أن دهقان مركب من كلمتين احدهما سادة ومعه  
القرية والاخرى فان ومعناه الرئيس ثم جعل المركب منهم ما علما وأصل دهقان ده فعل على هذا دهقان من  
الالقاء الشريفة المشهورة بالدح والتعظيم اه أبو الوالد (قوله وكذا) أى ما فى المذهب والدر (قوله مع أنما)

(ويكون) التعزير (بالقتل كن وجده)  
رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها فقله  
ودمه هدر وكن هذا السلام وهبانية  
(ان كان يعلم أنه لا يفرج بصلاح وضرب عما  
دون السلاح والا) بأن مسلم نه يفرج عا ذكر  
(لا) يكون بالقتل (وان كانت المرأة مطاوعة  
قتلها) كذا زاء الزبلي الهندي واني  
ثم قال (و) في منية المقتل (لو كان مع امرأته  
وهو يزني بها أربع محرمة وهما معا وعان  
قتلها جميعا) انتهى وأقره في الدرر قال  
في البصر: وفاده الفسق بين الاجنبية  
والروبة والمهرم فغ الاجنبية لا يحل القتل  
الا بالشرط المذكور بن عدم الانزجار المتزور  
وفي غير ما يحل مطلقا انتهى ورد في النهي  
بما في البرازية وغيره من التسوية بين  
الاجنبية وغيرها وبذل عليه تكبير  
الهند واني للمراة نعم مافي المتبسة مطلق  
قوله في على المقيد ليتفق كلامهم ولذا جرم  
الحق بلا شرط احسان لانه ليس من الحد بل  
هو من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل  
ان كل شخص رأى مسلما يرتكب ما يحل له قتل  
ولما يتنفع خوفهم ان لا يصديق انه زنى  
(وعلى هذا) اني امس (المكابر بالظلم وقطاع  
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلة  
بأدنى شئ له قية) وجميع الكبار ولا عونة  
والسعاة بباح قتل الكل ويشاب قتلهم  
انتهى وأفتى الناصح: بوجوب قتل كل مؤد  
وشرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد  
وبالمجموع على بيت المقدس وبالأخراج من  
الدار وهدمها وكره دنان الخردا واطلوعا  
ولم ينقل احراق بيته (وبقيته كل مسلم حال  
مباشرة المعصية) قية (وأما بلدها فليس  
ذلك غير الحاكم) والزواج والمولى كما سيجي  
• فرع • من عليه التعزير ولو قال رجل اقم  
على التعزير فقله ثم رفع الحكم فانه يجنب  
به قية وأقره المصنف وشبهه في دعوى  
الخانية لكن في الفتح ما يجب حقا للبد  
لا يقيم الا الامام لتوقفه على الدعوى الا ان  
يجب كفاية فليصفها (ضرب غير بغير حق وضربه  
المضروب) أيضا (بوزان) كالتواشغا

أى تلك المراتب (قوله وأرى أنه بالضرب صواب) أقول المسئلة غير مطلقة بل قد حافى النهاية بأن يكون قوله  
بلغنى الخ مع النظر بوجه عبوس ولا يخفى أن هذا مع ملاحظة السبب فلا بد أن يكون مما لا يبلغ به أدنى الحد  
كما اذا أصاب من أجنبية غير الجماع ثم نبلاية فان كان السبب مما يبلغ به أدنى الحد فلا يكتفى بذلك بل يزوره  
بما فوقه لا بالضرب كما قاله صاحب النهر فانه افراط جوى وأقره أبو السعود والظاهر مافي النهر ثم هذا كله على  
الضعيف وهو عدم التفويض (قوله وقيل بفرق) قالوا يتقوا الواضع التي تتق في الحدود كالوجه والفرج  
والرأس وعلى قول أبي يوسف بقتل الصدر والبطن أيضا وبفرق خوف انلاف العضو (قوله والا لا) قد يقال انه  
قد لا يبلغ به أقصاه ويكون متلفا كما اذا ضربه نحو الثلاثين في محل واحد (قوله وبالصفع على العنق) هو الضرب  
بالكف على القفا اه فوج افندي (قوله وعناء الخ) أى وليس المعنى أنه يأخذ الحماكم لنفسه وأوليت المال  
كما يتوهمه الظلة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعى اه بجر (قوله فان أيس الخ) هذه  
عبارة المجتبى فالاولى تقديم قوله وفي المجتبى عليه (قوله ثم نسخ) مثلا يكون ذريعة الى أخذ الظلة اموال الناس  
بغير حق أبو السعود قلت ولعل القول بالنسخ قول من نفاه ويحتمل ما في البرازية والمجتبى على قول من أثبتته  
وعبارة الشاى وعن أبي يوسف أن التعزير بأخذ الاموال جائز للامام وعندهما والشافعى ومالك وأحمد لا يجوز  
بأخذ المال كما في ففتح قال في الفتح ومافي الخلاصة سمعت من ثقة أن التعزير بأخذ المال ان رأى الفاضل ذلك  
أو الوالى جاز من بلة ذلك رجلا لا يحضر الجماعة بوزنه يره بأخذ المال متى على اختياره قال بذلك  
من المشايخ يقول أبي يوسف انتهى قال في البحر وأما التعزير بالنسخ فلم أره الا في المجتبى عن شرح أبي البسر  
فقال التعزير بالنسخ مشروع ولكن بعد أن لا يكون قدفا اه (قوله مع امرأة) أى يزني بها وليس المراد مجرد  
الخلوة كذا يفهم من كلامهم (قوله ولو اكرهها الخ) أى ولو بدون الشرط الا ترى كما هو الظاهر وكذا يقال في الغلام  
والافلا فانه في هذا الكلام عند اتحاد الحكم ويجوز رأوا واورا نذر (قوله قتلها) أى بالشرط المذكور (قوله  
بما في البرازية وغيرها) نقل عن الخانية ما نصه رأى رجلا يزني بامرأة أو بامرأة قربى آخر وهو محصن فصاح به  
ولم يهرب ولم يتنفع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه اه وبعد وجرد النص بالتسوية  
ارتفع النزاع لكن قوله وهو محصن لا يظهر لان هذا تعزير لا حد (قوله وبذل عليه الخ) لاحاجة الى ذلك بعد  
وجود النص الصريح وانما ذكره ليعيد أن كلام الهند واني لا يباين كلام التوم (قوله طلق) أى عن ذكر  
الشرط (قوله ولذا جزم) أى للعمل المذكور (قوله بل هو من الامر بالمعروف) والنهي عن المنكر وهو حسن  
فان هذا المنكر حيث تميز القتل طريقا في ازالته فلامعنى لاشترط الاحسان فيه ولذا أطاعه البرازي نهر (قوله  
رأى مسلما) كذا وقع التقييد به في البحر وغيره والظاهر أنه ليس بقيد (قوله خوفا من ان لا يصدق) أفاد أنه مخبر  
بين القتل وعدمه فاذا قتله وقتل كان شهيدا (قوله وعلى هذا القصاص) الذى يظهر أن المراد به التفصيل  
المذكور فحين رأى شخصاً يزني بامرأة (قوله المكابر بالظلم) المكابر هو الذى يأخذ الشئ علانية وان كان  
في المصر اه من تقرير أبي السعود (قوله وقطاع الطريق) ظاهره وان لم يأخذوا شئ إلا أنه من باب التعزير  
اذ لو كان من باب الحد لم يقيم الا الولاة (قوله وجميع الكبار) عطف على قوله أدنى شئ والمراد أنه ظلم بأى كبيرة  
منها (قوله والسعاة) أى الذين يسعون بالفساد فانه يجوز قتلهم كما أفتى به الناصح وفي الهندية مثله على  
ابن أحمد عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فأوقع أهل عشرينه في أيدي الظلة بغير حق وبغير كفاية فقتلوه وهم  
وهم في السجن وضربوهم ضربا شديدا وغصبوا منهم أعبانا كثيرة بغير حق فلو أنهم صعدوا هذه الامور  
عند الفاضل هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزركذا في التتارخانية (قوله يباح قتل الكل) أى  
تعزير ان لم يفرجوا كما أفاده صدر كلامه (قوله وأفتى الناصح الخ) أى بالشرط السابق ولعل الوجوب بالنظر  
للإمام ونوايه والاباحة بالنظر لغيرهم فتأمل (قوله ويكون بالنفي عن البلد) ذكر البدر العيني في شرح البضارى  
أن من أدى الناس بقتل عن البلد نهر (قوله وبالمجموع على بيت المقدس) لكن بعد وعظمه أو لا قال في البرازية  
ورقدم الا عذار أى سلب المذرة على مظهر الفسق في داره فان كف والا حبه أو أذبه أو طأ أو زججه عن داره  
اذ الكل يصلح تعزيرا كذا في النهر وغيره من زيادة من أبي السعود (قوله وبدمها) قال في المنع من اعتداد القس  
بأنواع القصاص يهدم عليه بيته كذا في الفتاوى السراجية عن أصحابنا (قوله وان ملوها) لا يقال انها خرجت

يغذي القاضى ولم يشكافا كما مر (وبعد)  
بأقامة التميزر بالبادئ) لانه أظلم فنية وفي  
جميع الفتاوى جاز الجواز به في غير موجب  
سد للاذن به ولمن اتصروا غلله فأولئك ما  
عليهم من سبيل والعهود أفضل فن عقاوأصلح  
فأجره على الله (وصح حبه) ولو في نفسه  
لغيره من الخروج منه نهر (مع ضربه) إذا  
احتجرت بأداة تأديب (وضربه أشد) لانه  
خفف عدد الاضغف وصفها (ثم حد الزنا)  
لثبوته بالكتاب (ثم حد الشرب) لثبوته  
باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجزى  
في الحدود (ثم القذف) لضغفه باحقال  
صدق القاذف (وعز كل مرتكب منكر  
أو مؤذى من غير حق بقول أو فعل) الا  
إذا كان الكذب ظاهرا يكاد يكذب بجر (ولو بغير  
العين) أو إشارة اليه لانه غيبة كما يجزى  
الظن فرتكبه مرتكب محرم وكل حرم  
معصية لا حد فيها من التعزير اشياء (فيهر  
يشتم ولده وقذفه) (وقذف محلول) (ووثق  
ولده) (وكذب بصدق كافر) وكل من ليس  
بمحسن (زنا) ويبلغ غايته كل أو أصاب من  
أجنبية محرم ما غير جاع أو أخذ السارق بعد  
جمعه للمناع قبل أخراجه وفيما عدل لا يبلغ  
غايته (وقذف) أي يشتم (مسلم) (ما) (يا فاسق  
الآن يكون معلوم القسوق) ككاس مثلا  
أو علم القاضى بفسقه لان الشين قد ألحقه هو  
بنفسه قبل قول القائل (فخ) (فان أراد)  
القاذف (اثباته) بالبينه (بمجردا) بلا بيان  
سببه (لاسمع) ولو قال يا زنى وأراد اثباته  
تسمع) لثبوت الحد بخلاف الاول حتى  
لو ينواسبه بفسقه حتى أنه أول العبد قبلت  
وكذا في جرح الشاهد ويبنى أن يسأل  
القاضى عن سبب فسقه فان بين سببا شرعا  
كتقبيل أجنبية وعناقها وخلوته بها طلب  
بينه اعزده ولو قال هو ترك واجب سأل  
القاضى المشتموم عما يجب عليه تعلمه من  
القرائض فان لم يعرفه ثابت فسقه ما في  
النجس من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل  
شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر  
(وعز) (الشام) (يا كافر) وهل يكفر

بالعلم عن الحرمة لان المقصود الزجر عن ابتداء مثل هذا الفعل (قوله ولم ينقل احراق بيته) نقل الجوى عن  
المرجندى أنه يكون باحراق بيت التجار والقتل سياسة في حق الامام للمبتدعة اه أبو السعد (قوله ويقيم  
كل مسلم) هذا تنصيص على أن الضرب تعزير بملك الانسان وان لم يكن محتسبا وبه صرح في الملقى وهذا لانه  
من باب ازالة المنكر باليد والشارع جعل ولاية ذلك لكل مسلم حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا منكم منكر  
فليغيره بيده فان لم يستطع فليأمنه الحديث بخلاف الحدود فانهم لم تثبت ولا يثبت الا للولا اه شلي (قوله  
ظلم ذلك لغير الحاكم) لان النهي عامضى لا يتصور فيتمحض تعزير او ذلك الى الامام مخ (قوله والزواج) سمي  
أنه يؤذ بزوجه على خروجها من المنزل بغير حق وظاهر أن ذلك بعد عودها فقد ثبت التميزر به في غير حالة  
ارتكاب المنكر ومثله المولى (قوله فانه محتسب به) هذا محمول على تعزير وجب حقا لله تعالى لان كل أحد  
يتولى اقامته بحكم النيابة عن الله تعالى فلا يأتى ما بعده (قوله لايقيم الا الامام) لان صاحب الحق قد يعرف  
فيه غلطا وقيل لصاحب الحق كالقصاص بجر (قوله لتوقفه على الدعوى) أى وهى لاتكون الا عند الامام  
أو نائبه (قوله الا أن يحكم فيه) أى المدعى والمدعى عليه فالحكم فيه كالتقاضى (قوله بعززان) لان الضرب يتفاوت  
ولا تتأق فيه المكاناة (قوله ولم يشكافا) أى لا يحكم به كاشهم فى المورث لما قلنا فى الاولى ولهتلك حرمة  
مجلس القاضى فى الثانية (قوله بالبادئ) بالهمز (قوله جاز الجواز به) أى فى غير الضرب كما يفيد ما سبق (قوله  
ولمن اتصروا غلله) دليل الاذن (قوله من سبيل) أى مواخذة (قوله فن عقا) أى عن ظله وأصلح الوذينة  
بغيره فأجره على الله أى أنه ثابت لا محالة (قوله وصح حبه ولو فى بيته) ومع القيد فى السفه او الدعار وأهل  
الافساد جوى من المفتاح (قوله وضربه أشد) لانه جرى فيه التحفيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث  
الوصف كى لا يؤذى الى فوات المقصود قال العلامة قاسم يؤخذ من هذا التعديل أن هذا غير ما دون  
أكثره والا فمعة وثلاثون من أشد الضرب فوق ثمانين كما فضلا من أربعين مع تنقيص مع الاشد فينفوت  
المعنى الذى لا جله نقص جوى وقال فى الهندية وبضرب فى التعزير فاعلمه ثمانية ونزع عنه القرو والحشو  
ولا يعتد فى التعزير ويقرض الضرب على الاعضاء الا الوجه والفرج والرأس فى قول الامام ومحمد رجما الله تعالى  
كذا فى فتاوى قاضى خان وهكذا ذكر فى حدود الاصل وذكر فى أشربة الاصل بضرب التعزير فى موضع واحد  
وليس فى المسئلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التميزر  
أقصاه وموضوع الثانى اذا لم يبلغ كذا فى التبيين (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنا (قوله لثبوته بالكتاب) ولانه أعظم جنسية حتى شرع فيه الرجم بجر (قوله  
لضعف سببه) أى بخلاف الشرب لانه متيقن السببية (قوله وعز كل مرتكب منكر الخ) هذا الاطلاق يخص  
بإذ كره من الضابط حيث قال والضابط أنه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعا وبعد عار عارفا وعزروا الا  
ابن كمال (قوله يكاد يكذب) فهو ما يخبر برؤا شخص فى الهداية التعزير به لو كان المسبوب من الاشراف كلفقها  
والعلوية هندية وسأنى (قوله لانه غيبة) قال المصنف عن شرح الشريعة ان الغيبة لا تقتصر على اللسان  
صريحا بل التعريض فى هذا كالمصريح وكذا القول وكذا الابعاء والعزور والرمز والكنية والحركة  
وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل فى الغيبة حرام ومن ذلك المحاكاة كان يمشى منه ارجا وكما يمشى فهو غيبة  
بل هو أشد من الغيبة لانه أعظم فى التصور والتفهيم اه ملخصا (قوله وكل من ليس بمحسن) أى احسان القذف  
(قوله ويبلغ غايته) لانه أشبه فى اللفظ ما يجب به الحد وانما يبلغ به أعلاه فى الثانية لانه قارب ما يجب فيه الحد  
وكذا يقال فى الثالثة فتأمل (قوله محرم ما غير جاع) الذى فى البصر كل محرم غير جاع (قوله أى يشتم) أطلق  
المصنف القذف على الشتم وهو محرم ما غير جاع حقيقة لغوية بجر وقوله مسلم ما أى سواء كان عدلا أو مستورا  
ومثل الذكر الاتى وسأنى أن الذى كالمسلم (قوله بلا بيان سببه) بيان لقوله بمجردا (قوله لا تسمع) لان الشهادة  
على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بجر (قوله حتى لو ينواسبه) مفهوم قوله بلا بيان سببه (قوله أن يدأل  
القاضى) الشاتم (قوله كتقبيل أجنبية) ما ذكره مثال لما فيه حتى أنه تعالى ومنال حق العبد ما اذا قال انه سرق  
مال فلان وجعه ولم يخرج من الحرم (قوله سأل القاضى المشتموم) أى ولا يطلب منه بينة أفاده صاحب  
البصر (قوله من القرائض) أى والواجبات يدل عليه آ خر كلامه (قوله وهل يكفر الخ) قال ابن ملك فى شرح



استنكف اه محذوذكرا أبو السعود (قوله لا نأقول الخ) فيه أنه لا يلزم من سقوط الحد من القاعل سقوطه  
عن القاذف لما يلحق المقدوف العفيف من الشين وبعضهم جعل السبب في سقوط حد القذف أنه انما يجب  
اذا قذف بصريح الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كما اذا قال لست لابنك أو لست بابن فلان  
أيه في الغضب ولفظ القعبة لم يوضع لعن الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه لعن آخر ولا يدل عليه اقتضاء وفيه  
أن لفظ القعبة لم يسمع في غير هذا المعنى وأخذ من القحاب بمعنى السعال لا يدل على ذلك كذا يستفاد من الدرر  
وحاشية الفاضل عزى زاد وقال العلامة الوائى اختلاف معناه في نفسه كافى في دره الحد اه أبو السعود  
ملخصا (قوله قال المصنف وهو ظاهر) ونقله عن الشرنبلالى في الحاشية وأقره ونقل المنصف عن بعض أصحاب  
الخواشى ما نه والانصاف أن يجب به الحد في ديارنا إذا لا يستعمل أحد الا في مقام الزانية لاسيما حاله الغضب  
فكانه صار حقيقة عرفية وقول شارح القعبة في العرف أغثن من الزانية لا يتخلو بين الاشارة الى هذا المعنى  
اه (قوله يا ابن الفاجرة) هي التي تباشر كل ممة صفة والفاسقة أعم أقاده صاحب النهر (قوله أنت مأوى الزواني)  
أى تأوى اليه النساء الزانيات أبو السعود عن العبي (قوله يأس يلعب بالصبيان) لم أروجه وجوب التعزير  
بهذا اللفظ وقد يقال ان قرينة الغضب والسب دلت على أن المراد باللعب هو العمل القبيح اه أبو السعود  
(قوله فلذا لا يجزى) ذكر في المحتاج عن أبي الفضل الكرماني أنه يجزى بقله الجوى وفي القوساني عن الجوهري  
أنه يجزى على الصحيح كذا في شرح الملتقى قال أبو السعود والوجه عدم الحد لعدم القذف بصريح الزنا (قوله  
أقر على نفسه بالذم) أى أنه لا يمنع الناس من الدخول على امرأته (قوله أو يلاعن) قال في المنع وجل أقر على  
نفسه بالذم لا يقتل لكنه يكون فاذا فرجته فليزمه التعزير أو اللعان أو الحد إذا كذب نفسه وكان محصنا  
اه وقوله فليزمه التعزير أو اللعان أى إذا لم يكذب نفسه ولم يمين في العبارة الواجب منهم ما قال اللعان قائم  
بمقام الحد فاذا الاعن لا يحتاج الى تعزير لانه قائم مقام حد القذف في حقه وفيه أن الدوثن من لا يبارع على أهله  
أو محرمه فهو ليس بصريح في قذف الزوجة فكيف يجب به اللعان (قوله لا يكون رافضيا) فلا يجوز للشهود  
أن يشهدوا عليه أنه رافضى منع ولا كفارة عليه على الظاهر لانه لم يلعن بالكفر نعم ان قال ان رجعت  
فأنا رافضى أسب الشين أو نوى ذلك لزمته الكفارة لانه تعليق بما هو كفر وعلم أن الرافضى كافر ان كان بسبب  
الشين ومبتدع ان كان بفضل عليا علم ما يجر عن الخلاصة أكاده الحلي (قوله فوجع نكته كفارة يمين) لانه  
قصد تقوية المنع بهذا التعليق ولا يكفر الا اذا اعتقد أنه اذا رجع يكون كافرا كما رضى الايمان (قوله لا يعزى  
بما جازيا تعزيريا كلب) هذا مبنى على أصل ذكره في الحاوى القدسي وهو أن كل سب عاصي سببه الى الساب  
فانه لا يعزى فان عاد الشين فيه الى المسبوب عزى اه وعلم في الهداية بأنه ما الحق الشين به لتيقن بكذبه يجر  
(قوله ياتيس) قال في المصباح التيس الذكوس المعزاذ أى عليه - دول وقبل الحول جدى والجمع تيس - مثل  
فلمس وفلوس اه شلى (قوله واستحسن في الهداية الخ) وقوامه شجنا بأنه الموافق اضابط كل من اوتكبت منكرا  
وآذى مسلما بغير حق بقول أو فعل أو إشارة يذنبه الله عزى أبو السعود (قوله لو لمناط من الانراف) هم أعم  
من الفقهاء والعامة وأقاد في شرح الملتقى عن الفتاوى البديعة أن اهانة أهل العلم كفر على المختار (قوله  
يا أبله) هو الغافل مطلقا أو من الشر والاحق الذي لا يتميز له ومن داومت أى ليس له شر والحسن الخلق القليل  
الفضيلة لمداد الامور أى من غلبته سلامة الصدر جوى عن القاموس ببعض تغيير (قوله وأوجب الزيلجى  
التعزير في باب الجحام) قال في البحر وسوى في فتح القدير بين قوله باجرام وبين قوله يا ابن الجحام حيث لم يكن كذلك  
في عدم التميز وروى بينهما في التبيين فأوجب التعزير في يا ابن الجحام دون باجرام كانه لعدم ظهور الكذب  
في قوله يا ابن الجحام موت أىه فاسامعون لا يعلمون كذبه فلفظه الشين بخلاف قوله باجرام لانهم يشاهدون  
صنعتهم اه حلى قال في النهر وهو محكم وما فى البحر من الفرق مدفوع بأن الحد كمن تعزير غيره قيد بموت  
أيه جوى ملخصا (قوله يا ماجر) بكسر الجيم بمعنى المؤجر للشي ولا يجب فيه الا أن هذا اللفظ لهذا المعنى في  
الآفة خطأ وان كان بفتح الجيم بمعنى المؤجر بالفتح يقال أجرة المملوك قاسم المفعول مؤجره مؤاجر كذا في المغرب  
فتقدمه الى أن غيره قد استاجر ولا يجب فيه سواء كان صادقا أو كاذبا لانها قد شرحت بجره وضمه في شرح  
الملتقى عن أخذ أجرة الزواني اه حلى وفيه في الدرر عن يؤجر أهله لاننا لا نأهله بهذا المعنى لم يستعمل في عرفنا

لا يقال القعبة عرافة فخن من الزانية  
ايكون متجها - ربه بالاجرة لا نأقول لذلك  
المعنى لم يجز فان الزنا بالاجرة بسقط الحد  
عنده خلافا لما بين كمال لكن صرح في  
المضمرات بوجوب الحد فيه قال المنصف  
وهو ظاهر (يا ابن الفاجرة أنت مأوى  
الصوم أنت مأوى الزواني يا من يلعب  
بالصبيان يا ماجر زاده) معناه لا يتسأل في  
الوطء الحرام فيتم حالة الحضي لا يتسأل في  
العرف لا يراى ذلك بل يراى ذلك الاجابة  
كثيرا ما يراى به الخدايع التي لم يعرف بها  
منه فترى على نفسه بالذم أو يعرف به  
ولا يقتل ما لم يتسأل وفيه فافسح ذاب وقال  
بلاعن جواهر فتاوى وفيه فافسح ذاب وقال  
ان رجعت الى ذلك فانه هودا عليه  
ان رجعت الى ذلك فانه هودا عليه  
رافضى فوجع نكته كفارة يمين  
قال ان رجعت فهو كافر فليس بجوى  
كفارة يمين (لا) يعزى (بما جازيا) تعزير  
يا كلب ياتيس يا فرد (يا نور يا نور يا نور  
كذبه واستحسن في الهداية تعزير غيره  
المخاطب من الانراف وتبعه الزيلجى وغيره  
(يا جحام يا أبله يا ابن الجحام وأوهاميل كذلك)  
وأوجب الزيلجى التعزير في يا ابن الجحام  
(يا ماجر)



الله تعالى ومن ألقى بشعره الكذاب فقد  
أخطأ انتهى ملصا وفي كذا العبد عن  
الثاني من يجمع الخمر وشربه وترك الصلاة  
أحبسه وأؤذبه ثم أخرجه ومن يتهم بالقتل  
والسرقة وضرب الناس أحبسه وأخلده  
في السجن حتى يوب لان شره هذا على  
الناس وشر الاقل على نفسه (شم مسلم  
ذبا عزز) لانه ان يكتب معصية فتقيد  
مسائل التيمم بالمسلم اتصاف في دفع وفي القنينة  
قال ابو دى او مجموعى يا كاترا يا من انشق  
عليه وقتضه انه يعززل ارتكابه الاثم يجر  
وأقز المصنف لكن نظره في النهر قلت  
واهل وجهه مامزى يا فاسق قتأمل (يعززل  
المولى عبده والزوج زوجته) ولو صغيرة  
كما يحيى (على تركها الزينة) الشرعية  
مع قدرتها عليها (و تركها) غسل الجنابة  
على (الخروج من المنزل) لو بغية - غير ذلك  
الاجابة الى الفرائض لو طاهرة من نحو  
حيض و بطق بذلك ما لوضرت ولدها  
الصغير عند بكانه أو ضربت جارية عن  
ولا تنطق بوضته أو شتمته ولو نحو يا حمار  
أو دعت عليه أو مزقت ثيابه أو كلبته لبعها  
أجنبي أو كسفت وجهها لغير محرم أو كلبته  
أو شتمته أو أعطت مالم تجر العادة بلاذنه  
والضابط كل معصية لاحد فيها فلزوج  
والمولى التعزير وليس منه ما لو طابت ففقتها  
أو كسوتها وألحت لاصاحب الحق مقالا  
يجر (ولا على ترك الصلاة) لان المنفعة  
لا تعود اليه بل اليها كذا اعقده المصنف تبعا  
للدور على خلاف ما في الكنز والمثلثي  
واستظهره في حظر المجنبي (والاب يعززال ابن  
عليه) وقد منان للمولى ضرب ابن سبع على  
الصلاة ويطحن به الزوج نهر وفي القنينة  
اكرام ظنله على تعلم قرآن وأدب ولم يفرضه  
على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده  
(الصغير لا ينع وجوب التعزير) فيجبرى بين  
الصبيان (و) هذا الوجه عيدا ما (لو كان  
حق الله) بأن نفي أو مرق (منع) الصغرة  
مجنبي (من حد أو عزز فله قدمه هدر الا  
امرأة عزرها زوجها) بمثل مامز (فمات)  
لان تأديسه مباح فيقتيد بشرط السلامة

بنا في قوله فريسا فيكون مدعا شاهد الوصية آخر (قوله يقضى فيه بعله انفاقا) أى والشاهد او احد يحصله  
أو هو أولى منه (قوله ويقبل فيها الجرح المجزئ) أى من يان السبب وضرب فيها يعود الى حقوق الله تعالى كان  
يشهدوا على ناظر وقت أنه فاسق ولم يبينوا فسقه بما هو حق الله تعالى أو حق العبد فان هذه الشهادة تكون مقبولة  
على ما يفهم من كلامه (قوله كما مر) لم يزد ذلك بل ذكر أنه لا بد من بيانه بحق الله أو حق العبد كتنجيل أجنبية وسب  
شخص (قوله وطيه) أى على قبول خبر الواحد في حق الله تعالى (قوله فاما يكتب من المحاضر) قال في الفرر  
والدور المحضر ما كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الاقرار من المدعى عليه  
أو الانتكار منه والحكم بعد انكاره باليمين من المدعى أو التناول من المدعى عليه على وجه رفع الاشتباه وأمل  
المراد به هنا ما يكتبه جماعة الماين في شأن متولى وقت أو قاضى قرية ظلم ويرفع لقاضى القضاء (قوله فقد أخطأ)  
وجهه أنه فيما يقبل خبر واحد وهو صادق بذلة الكاتب (قوله وأؤذبه) يحتمل أنه المراد به الضرب وهو الظاهر  
ويحتمل أنه عطف تفسير (قوله ومن يتهم الخ) قد علمت من النقل السابق ما ثبت به التهمة (قوله والسرقة) الظاهر  
أن الواو فيه وفيما بعده بمعنى أولان التعليل بصدق على كل فرد بخصوصه (قوله واهل وجهه مامزى يا فاسق)  
أى من أنه ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل اه حلي (قوله فتأمل) أشابه الى ضعف هذا الوجه فانه  
وان كان قد ألحق الشين بنفسه لكن التزمنا بعد الذمة معه أن لا تؤذبه اه حلي (قوله الشرعية) أما اذا أراد أن  
يزنها بزنة الجال عامية تشبه فلها أن تمتنع وليس له أن يجبرها على ذلك (قوله مع قدرتها عليها) أما اذا لم تكن  
تقدره فلا تكلف لها وليس له تعزيرها (قوله وتركها غسل الجنابة) قال الشلي في حاشية الزيلعي وترك الغسل  
من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة ولا يجبر المسلم زوجته الذمية على غسل الجنابة لانها غير محاطة به ويعنيها  
من الخروج الى الكنائس (قوله وعلى الخروج من المنزل) يشترطه بعد اتمام المهر شلي (قوله ولو بغية) أى  
اذا كان بحق فليس له ضربها عليه يجر (قوله وترك الاجابة الى الفرائض) المراد من الاجابة التمكن من الوطء حوى  
(قوله لو طاهرة من نحو حيض) وكانت خالصة عن صوم الفرض حوى عن المفتاح (قوله ويطحن بذلك) أى  
بما ذكر من هذه الاشياء (قوله ما لوضرت ولدها الصغير عند بكانه) قال في البحر وينبغي أن يلحق به ما اذا ضربت  
الولد الذى لا يعقل عند بكانه لان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا أولى اه فلم يقيد بولدها (قوله شجرة) بفتح  
الفين المججمة (قوله ولا تنطق بوضته) هذه العبارة تفيد أنه لا يعزرها أو لمرة (قوله أو شتمته) سواء شتمها أم لا على  
قول العامة يجر (قوله ولو نحو يا حمار) ينبئ على ظاهر الرواية عدم التعزير في يا حمارا بله وعلى القول الثاني  
يعززان كان المقول له من الاشراف في فصل في الزوج الآن بفرق بين الزوجة وغيرها نهر (قوله أو كلبته) الضمير  
فيه وفيما بعده لغير المحرم (قوله أو أعطت مالم تجر العادة بلاذنه) أما اذا كانت العادة مساهمة المرأة بذلك بلا  
مشورة الزوج فليس له شريم (قوله لان لصاحب الحق مقالا يجر) الذى في البحر عن البرازية لان لصاحب الحق  
يد الملازمة ولسان التقاضى اه فذكر الشارح بعضه بالمعنى (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس  
منه ما لو طلب الخ لانه في معنى لا يضربها على طلب نفقتها (قوله على خلاف ما في الكنز والمثلثي) وما فيه ما هو  
ما عليه الكثير من أهل المذهب وعن بعض السلف لان ألقى الله وصداقه بالمدنى خير من أن أعاشرها وهو  
لانصلى أبو السعود (قوله عليه) أى على ترك الصلاة وبه جرم من لا خسرو في مختصره من (قوله ضرب ابن سبع)  
تبع فيه لهرم والذى قدمه في الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشر اه حلي (قوله وله ضرب اليتيم فيما يضرب  
ولده) به ويدن الامار والاخبار يجر (قوله الصغير لا ينع وجوب التعزير) قال في القنينة مران شتم عالما فعليه  
التعزير من (قوله فيجبرى بين الصبيان) يفيد أن التعزير يثبت اذا وقع بين الصبيان بعضهم لبعض (قوله وهذا  
لو حق عبد) جمع المصنف بين قولى من أوجبه على الصغير ومن نفاه عنه بحمل الوجوب على حق العبد وعدمه  
على حق الحق تعالى وهو تابع في ذلك لشخصه في بجره كصاحب النهر وتبعهم من يهدم (قوله قدمه هدر) لانه  
فعل ما فعل بأمر الشارع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفصاد والبراغ قال في ضياء الخلوم ذهب دمه  
هدرا أى باطلا يجر (قوله بمثل مامز) أى من الاشياء التى يباح له تعزيرها فيها (قوله لان تأديسه مباح الخ) قال  
المصنف قد ظهر هذا أن كل ضرب كان مأمورا به من جهة الشارع فان الضارب لاضمان عليه بموته وكل ضرب  
كان مأذونا فيه بدون الامر فان الضارب بضمه اذا مات لتقصيده بشرط السلامة كما رو في الطريق اه (قوله



قال المصنف أصله لشيعة في بصره (قوله وبهذا) أي بلا تعليل بأن تأديبه مباح (قوله ضربا فاحشا) هذا مجزؤ  
 تصوير وليس بقتيل لما في البصر صرح جوابه إذا ضربها بغير حق وجب عليه التعزير (قوله وبضخه لومات)  
 وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا العلم في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الجدة ولا الوصي لو بضرب معتاد  
 والاضحية باجماع الفقهاء كذا في شرح الملتقى (قوله لو زاد الفاضل على مائة) أما إذا لم يزد على مائة لا يجب  
 الضمان إذا كان يرى ذلك لأنه ورد أن أكثر ما مازر روابه مائة اه وبفهم منه حكم ما نقص عن المائة بالأولى وهذا  
 مقابل لقول المصنف من - قد أعزرت فذلك الخ وهو ضيف فالأولى - مذقه (قوله تجبر على الإسلام) بالحبس  
 والضرب (قوله وتعزرت خمسة وسبعين) جرى على قول أبي يوسف وهو الظاهر من الرواية منه ولا يبلغ أربعين  
 سوطا عندها قوله عليه الصلاة والسلام من بلغ حد في تعزير فهو من المأثمين أفاده الشافعي (قوله  
 ولا تتزوج بغيره) بل تقدم أنها تجبر على تجديد النكاح بغيره وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت  
 في الطلاق الثانية أن لا تبين رد القصد هذا الشيء الثالثة ما في النوادر من أنه يملكها حقيقة إن كان مصرفا  
 (قوله ارتحل إلى مذهب الشافعي الخ) كذا وقع في الهذبية وفي المنع قال وحكى أن أبا حفص بن عبد الله بن أبي  
 حفص الكبير رحمه الله تعالى ارتحل إلى مذهب الشافعي فأمر بالتعزير والنفي عن البلدة اه والذي في شرح  
 الملتقى ويعزرت الشافعي صار حنفيا ثم عاد للمذهب في قول اه ووجهه أنه يتردد بين المذاهب صار متلاعبا ما فيسحق  
 ذلك وأما مذكرة الشارح هنا تبع للمصنف وغيره فيعمل على ما إذا ارتحل عن مذهب أبي حنيفة محققا له  
 أو معتقدا بطلانه أما إذا انتقل لضرورة كان وجد تديرا في اتباعه مذهب الامام الشافعي فلا يحكم بما ذكر  
 ونقل الجوى عبارة البرازية وفيه اسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة عن شفهوى صار حنفيا ثم أراد العود  
 إلى مذهب الأول فقال الثبات على مذهب الامام الأعظم خير وأولى وما يجبه الطبع ولا يرضاه الامتناع  
 ما قاله البعض انه يعزرت أشد التعزير لانتقاله إلى المذهب الآدون والانصاف ما قاله الكمال وعبارة قالوا  
 المنفصل من مذهب إلى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير فلا اجتهاد وبرهان أولى اه  
 فلم يخص مذهب الآدون مذهب (قوله قذف بالتعريض) بأن قال أنا لست بزنا يعني بل أنت فانه لا يحذر عدم  
 موجب من النسبة إلى الزنا صرحا (قوله فيه قيمة النقصان) سكت عن الواجب على الماعل والظاهر أنه إن أقام  
 عدلين فالتعزير بأربعة على الزنا المذكور في باب ما يجب به الحد يحد ويحزرت (قوله وان حلف خصمه) أي  
 ان لم يقر بها ما وطلب المدعى عين المذمى عليه (قوله وبني الاشياء خدع الخ) قال في الهذبية رجل خدع امرأة  
 رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد أحبه بهذا أيدا حتى يردها أو يموت (قوله يعزرت  
 على الورع البارد) أصله كافي التمسك خاتمة ما روى أن رجلا وجد غرة ملقة في سوق المدينة في زمن عمر  
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه الغرة وهو يكره كلامه ومراومه من هذا اظهر اه  
 وورعه ودياته على الناس فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد الورع فانه ورع  
 يغضه الله تعالى جوى على الاشياء والآخر من الاستدلال أن التعزير مقيد باظهار الورع والديانة على  
 الناس وقد ذكروا الحكم مطلقا فينبغي تقييده به (قوله التعزير لا يسهط بالتوبة) قال في البصر من الشهادات فلا  
 عن سبيل التوبة أن الذمى إذا وجب عليه التعزير فأسلم لم يسقط عنه اه وفي القنية وبضرب المسلم ببيع الخضر با  
 وجب على خلاف الذمى حتى يتقدم عليه فان باع في المصر بعد التقدمة ثم أسلم لا يسقط عنه الضرب فهو ذليل  
 على أن التعزير لا يسقط بالتوبة اه قال بعض الفضلاء لا يفتي أن التعزير يتقسم إلى ما هو حق الله تعالى وإلى  
 ما هو حق العبد فأما ما وجب حقه تعالى فانه يسقط بالتوبة وعن صرح بذلك المصنف في بصره في بحث الشهادة  
 على الجرح المجزؤ وحينئذ فالطلاق المصنف هنا غير واقع موقعه جوى على الاشياء (قوله ما لم ينكح زرت)  
 قال القرطبي فان فعل مرة أخرى علم أنه لم يكن ذا مروءة أبو الهود على الاشياء (قوله تم افوا) أي تباعدوا أي  
 فنبوته في المذهبين بهذا الحديث (قوله اتق الله) انظر الجامع الصغير اتق الله يا أبا الوليد طار المناوى كنية عبادة  
 ابن الصامت قال ذلك لما بعته على الصدقة وفيه تكتية الصاحب والامير وعظه اه حلي (قوله لا تأتني) أصله  
 لا تأتني فحذف اللام كذا في المناوى اه حلي (قوله له رغاء) الرغاء صوت الابل كأن الخوا وحوت البقر  
 والترايح بالبناء المثلثة المضرومة وبعد هاء مرة مفتوحة معدودة ثم جيم صوت الفم (قوله قال يؤخذ منه الخ)

قال المصنف رحمه الله تعالى وبهذا يظهر أنه  
 لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلا  
 (أدعت على زوجها ضربا فاحشا وبنت ذلك)  
 عليه (عزرتا لو ضرب المسلم العبي ضربا  
 فاحشا) فانه يعزرت بضعه لومات شافعي  
 وعن الثاني لو زاد الفاضل على مائة فدون  
 فنهض الدين في بيت المال لقتله بفعل مأذون  
 فيه وغير مأذون في نصف زباني فروع  
 ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الإسلام  
 وتعزرت خمسة وسبعين سوطا ولا تتزوج  
 بغيره يبقى ملقط ارتحل إلى مذهب  
 الشافعي يعزرت سراجية قذف بالتمريض  
 يعزرت حاوى زنى بأمرأة بنته يعزرت اختيار  
 ادعى على آخر أنه وطن أمته وحملت  
 فنفقت فان برهن فله قيمة النقصان وان  
 اتفق شحمه فله تعزير المدعى منية  
 وفي الاشياء خدع امرأة نسان وأخرجها  
 وزوجها يجلس حتى يتوب أو يموت تسعة  
 في اليد قبالفاد من له دعوى على آخر  
 فلم يجبه فأسكت أهله لظلمة فحبسهم  
 وغرمهم عزرت يعزرت على الورع البارد  
 كتعريف نحو غرة التزير لا يسقط بالتوبة  
 كالحديث قالوا نفي الشافعي ذوى  
 الهيات قلت قد قد مناه لا يحل باعنا عن القنية  
 وغيرها وقرأ الباقي في أجناسه ما لم يتكبر  
 فيضرب التعزير وفي الحديث فجا فواهن  
 عقوبة ذوى المروءة الا في الحد وفي شرح  
 الجامع الصغير للمناوى الشافعي في حديث  
 اتق الله لا تأتني يوم القيامة بغير فضله على  
 وقتك له رغاء أو قرنة أو خوار أو شاة لها  
 نواج قال يؤخذ منه بغير يس السارق  
 ونحوه فليحفظ

عبارة المناوي قال ابن المنبر أطلق إن الله حكم أم أخذوا بغير ريس السارق ونحوه من هذا الحديث وهو  
والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب السرقة) •

لما كان المقصود من الحدود الانذار عن أسباب ما شقت عليه من المفاسد بروعي في تيمم إلى التعليم  
ترتب أسبابها في المفاسد فما كان مفاسده أعظم تشدد على ما هي أخف لأن تعليمه وتعلمه أهم وأعظم المفاسد  
ما يؤدى إلى فوات النفس وهو الزنا لما تقدم من كونه قتلا منى وبليه ما يؤدى إلى فوات العرض وهو الشرب  
لأنه كفوات النفس من حيث أن عدم العقل لا يفتع بنفسه وبليه ما يؤدى إلى فساد العرض وهو الغف  
فانه أمر خارج عن الذات يؤثر فيها ويلزم بها أمر اقبحا وبليه ما يؤدى إلى اتلاف المال فانه مخلوق وقاية لا نفس  
والعرض فكل أمر آخره منع والسرقة بفتح السين وكسر الراء ولا إسكانها مع فتح السين وكسر هاء تبعدي  
فعلها بنفسه وبه عرف الجزع من ملزما (قوله خفية) بضم الخاء وكسر هاء مصباح (قوله باعتبار الحرمه) أى  
لأباعتبار ترتيب القطع ثم ضررها اعتبارا بهامه المسلمين وهى الكبرى وسأنى أوبى المال وهى المقرى وقدمها  
لأنها أكثر وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثر الشروط كذا في شرح المتن (قوله أخذ كذا) أى خفية أى  
وكان لا أخذ كذا (قوله أخذ مكاف) أطلق في الأخذ فمثل الحق بفتح الحاء وكسر الحاء (قوله لا يؤتى السارق  
أخذ المتاع بنفسه والثاني) وأن يدخل جماعة من المصوص منزل رجل يأخذوا متاعه ويحملوه على ظهر  
فراجه ويخرجوه من المنزل فإن الكل يقطعون استصحابا يخرج بقيد المكلف الصبي والجنون لأن النطق  
مقروبه وهما بالباسم أحدهما فهو مخصوصان من آية السرقة لكنهما يضممان المال بجر (قوله أو عبدا) ولو أجبنا  
بقوله أو مجنوننا حال افاقته (ظاهر اطلاقه أنه إذا مر في الأفاقة يقطع وإن كان وقت القطع مجنوننا وظاهر  
ما قدمه هو أى صاحب النهر من أنه بشرط اطلاقه الحاء كونه من أهل الاعتبار بقضى اشتراط افاقته إلا أن  
يفرق بين الجلد والقطع فوجه ما سبق أنه ينتظر افاقته لأن الحد هناك بالجلد ولا قائدة في اقامته قبل افاقته  
لأن الأصل الذى يحصل به الاعتبار يزول قبل افاقته ولا كذلك القطع فإن سبب الاعتبار فيه لازوال له  
أبو الدهود (قوله لجهله بما لا غيره) يعنى أن الشأن فيه ذلك وإن لم يعلم السرقة (قوله عشرة دراهم) إنما قدر  
بها المارفعه الإمام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يقطع البدرى أقل من عشرة دراهم ولو كان موقفا لكان له  
حكم الرفع لأن المقدرات الشرعية لا تدخل للعقل فيها جرى (قوله جراد) بل جزعنا دراهم والاولى نصب  
لأن المقصود المميز لا التمييز الحلي وقيد بها لأنه لو مرق زيوفا أو نهرجة أو سرقه لا يجب القطع كذا في شرح  
التمسوى لأن نقصان الوصف يوجب نقصان المالبية ~~نقصان~~ نقصان القدر فأورث شبهة وعن أبي يوسف يقطع  
إن كانت تزوج لأنهم بالارواح صارت كالجسد شلى عن الكاكي (قوله أو مائة دراهم) أى قيمة المرق نصف دينار  
قيمة النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على عشرة فانه الحلي (قوله فلا قطع: مرة) فأنشأ القاموس التمرة  
لقطعة المذابة من الذهب والفضة والمراد الثاني (قوله وتعتبر القيمة وقت السرقة وقت القطع) قيل ووقت  
الانخراج كذا في شرح المتن فلو قيمته يوم الأخذ عشرة فانتقص بعد ذلك إن كان نقصان لما شاع من أن العين  
يقطع وإن كان نقصان السعرا لا يقطع في ظاهر الرواية بجر ويقوم بأثر الزنود كما رواه (قوله ضرب بتمام أو نقد  
بلد الذى يروج بين الناس في الغالب كما رواه أبو يوسف عنه) (قوله ومكانه) أى وتعهضه ضرب البتة أى القطع  
فلو مرق ثوباً قيمته عشرة دراهم فأخذ المالك في بلد آخر قيمة الثوب ثمانية دراهم درى قيمة مرأى شتمه صاحب  
الجر (قوله بتقويم عدلين) أى حال ~~مكون~~ القيمة كاتبة بتقويم عدلين وذلك لأنه من باب لبعض (أو فلا يثبت  
الإنجاب بئب السرقة بجر) (قوله عند اختلاف المقومين) أى في النصاب والاقبل منه لا في النصاب لعل لا كثر منه  
لأن ما حينئذ انقصا على النصاب أفاده الحلي (قوله قيمته دون عشرة) فقيده لأنه لو بلغت قيمة النصاب قطع  
(قوله إلا إذا كان وعاءا لها عادة) فانه يقطع حينئذ لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم الأثرى أنه لو سرق كيسا  
فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوى درهما بجر (قوله فلا يقطع ديناراً) أى قيمته عشرة دراهم جراد  
أو أكثر (قوله وهو) أى الاستهلاك (قوله وأبداً فقط لوليل) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال فجاءه  
ولو بعده مقاتله بمن في يده قطع به لا كنفاء بالخفية الأولى بجر (قوله وهل العبرة بالخ) محل الخلاف فيها أنزعم

• (كتاب السرقة) •

(هى) لغة أخذ الشيء من الغير خفية ونسبة  
المسروق سرقة مجاز وشربا باعتبار الحرمه  
أخذ كذا بغير حق نصا بأ ~~كان~~ أم لا  
وباعتبار القطع (أخذ مكاف) ولو أنى  
أو عبداً أو كافراً أو مجنوناً حال افاقته (فأقطع  
بصير) فلا يقطع آخرس لاحتمال نقطه  
بشبهه ولا أعى لجهله بما لا غيره (عشرة دراهم)  
لم يقل مضروبه لما في المغرب الدراهم  
لأن مضروبه (جباداً أو مقدارها) فلا قطع بنسبة  
وزنها عشرة لأن ساوى عشرة مضروبه ولا  
بدينار قيمته دون عشرة ومكانه بتقويم عدلين  
السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين  
لهم معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف  
المقومين ظهريه (مقصوده) بالآخذ  
فلا قطع بثوب قيمة دون عشرة فانه يشار  
أو دراهم مصرورة إلا إذا كان وقت القطع  
عادة تجنيس (ظاهرة الانخراج) فلو ابتاع  
ديناراً في الحسرة فخرج لم يقطع ولا ينتظر  
لتقوسطه بل يعنى أنه لأنه استهلكه وهو  
سبب الضمان للعالم (خفية) ابتداء وانتهاء  
لأن الأخذ منها أو منه ما بين العشاءين وأبداً  
فقط لولا وهل العبرة بزمان السارق أم بزمان  
أحدهما خلاف

الفر أن صاحب الدار علم به صاحب الدار لم يعلم به ففي النيبين لا يقطع لانه جهس وفي الخلاصة والمجسط  
والذخيرة أنه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما أيا كان والمسئلة رباعية لانه اما أن يعلم كل بصاحبه  
فلا يقطع أو اتفق علم كل بصاحبه فالقطع اتفاقا وان كان صاحب الدار يعلم بدخوله والشارق لا يعلم أنه يعلم فانه  
يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم الشارق كذا في الجبر وغيره وظاهره أنه لا خلاف في الثالثة (قوله فلا يقطع  
الشارق من الشارق) لعله لثبوت النسبة بدعوى الرد على المالكات أولاته غير مضمون في حق الشارق الا قول  
في الجلة فانه لو أهلكه وقطع به لا يضمنه (قوله متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين (قوله فلا يقطع بسرقة خسر  
مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خسر الذمى ولو قال فلا يقطع بسرقة خسر لكان أخسر وأتم  
٥١ شلي (قوله فلا يقطع بسرقة في دار حرب) فلو سرق بعض نبيار المسلمين من بعض في دار الحرب ثم خرجوا  
الى دار الاسلام فأخذ الشارق لا يقطعه الامام بجر (قوله من حزن) هو على قسمين حزنه وهو كل بقعة معدة  
للا حراز ممنوع الدخول فيه الا لاذن كالدور والحوانيت والخيم والخزائن والصناديق وحوز بغيره وهو كل مكان  
غير معد للا حراز وفيه حافظ كالساجد والطرق والعصراء وفي القبة لو سرق المدفون في مقبرة فانه يقطع بجر (قوله  
بسرقة واحدة) فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع وبغني أن يقيده بعدم القطع بالاخراج مرتين بما اذا  
تخلل بينهما اطلاع المالك أو إغلاق الباب أو إصلاح النقب فان لم يتخلل فالسرقة واحدة فية طاع كافي السراج  
حوى (قوله أم نهذه) فلو سرق واحد نصيبا من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصيبا من واحد لا قطع عليهم ما  
والعبارة للنصاب في حق الشارق لا المسروق منه بشرط أن يكون الحرز واحدا بجر (قوله لاشبهة الخ) خرج  
المخرج من دار محرمه كذا في شرح الملتقى (قوله ولا تأويل) كما إذا سرق معصفا من حوزة متبرفانه لا يقطع اتأوله  
القرار فيه (قوله وثبت ذلك) أي بطلان التبرف في الحدود (قوله عند الامام) المراد به من يقيم ذلك الحد (قوله  
واليه رجع الثاني) وكان يقول أول لا بد من اقرارين في مجلسين مختلفين (قوله أو شهد رجلان) أفاد المصنف  
بجهر الجلة في الاقرار والشهادة أنه لا يقطع بالنكول وان ضمن المال وأن العبد لا يقطع باقراره ولا عليه بها  
وان لزم المال بجر وسألت (قوله ولو عبد اشترط حضرة مولاه) قال في الفتاوى الهندية وإذا شهد اليهود على  
عبد ما دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجهده فان كان مولا حاضر اقطع عندهم جميعا وهل يضمن  
ان كان استلهمها لا يضمن وان كانت فائمة رذها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند الامام  
رجعه الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشاهد وشهد بأربعة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال  
ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضر أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة  
دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول الامام ومحمد ورجع الله تعالى وان كان الشهود شهدوا  
على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضر أو غائبا حتى  
لا يقطع العبد بالقطع ولا يؤخذ المولى ببيعه لأجل المال ولكن يؤاخذ به العبد بعد العتق كذا في الذخيرة  
وتمامه في الحلبي وانما يقيد بالرجلين لأن شهادة النساء لا تقبل في شيء من الحدود أمّا في حق المال فتقبل دعوى  
عن البرجندى (قوله وكيف هي) لا احتمال أنه نهب البيت وأدخل يده وأخذ المتاع فانه لا يقطع على ظاهر  
الرواية لانه محتمل لاهاتك للبرزلاق هناك الحرز في البيت لا يكون الا بعد الدخول فيه بخلاف مستدق  
الصبري ٥١ شلي (قوله وأين هي) لا احتمال أنه سرق في دار الحرب أو سرق من مستأمن في دارنا فانه لا يقطع فيه  
استصحابا لان حرمة ما موقوفة لا موقوفة ٥١ شلي (قوله وكه هي) لا احتمال أنه سرق بعض النصاب (قوله  
وما هي) لا احتمال أن الشاهد ينسبها الى السرقة لاستراق الكلام كما قال تعالى الا من ارتقى السمع أو لاستراقه  
من ركوبه أو مجوده بعدم الاعتماد فلا بد اذ امن السؤال عنها شلي وفي القهستاني أنه احتراز عن نحو  
الغصب والسرقة الكبرى (قوله ومتى هي) لا احتمال التقادم لان التقادم في الحدود والخلاصة حقا لله تعالى يطل  
الشهادة بالثمة (قوله وعن سرق) لا احتمال أن يكون قريب الشارق أو زوجه بجر (قوله وبجده حتى يسأل  
عن الشهود) لانه صار متهما بالسرقة فهو زوجه وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بالثمة وانما  
يجب عليه الى السؤال لان التوثيق بالكفالة ليس بمشروع فيما مناه على الدر والقطع قبل التمهيد لا يجوز زعمه عدم  
التلافي اذا وقع الخطا فتمين الحبس كذا يثبت الحق بالهروب شلي (قوله الا الزمان) كذا قالوا أو أقول لعمري

(من صاحب يد صحبة) فلا يقطع الشارق  
من الشارق فتح (علا لا يسارع اليه الفساد)  
كلهم وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق  
متقوما مطلقا فلا يقطع بسرقة خسر مسلم  
كان الشارق أو ذميا وكذا الذي إذا سرق  
من ذمى خسر أو خنزير أو دابة (في دار العدل)  
تقومها عندنا ذكره الباقاني (في دار العدل)  
فلا يقطع بسرقة في دار حرب أو يبنى بدائع  
الحق حزن) بجر واحدة فانه لا يقطع  
لشبهة لا تأويل فيه (قوله قطع ان اقترع اربعة)  
الامام كما يستفهم (طائفة) فاقرارها  
المرجع الثاني (طائفة) فاقرارها  
بشرط ومن اثنان من أفتى بجعله ظهيرة  
زاد اقله ستاني معز بالخزائن المتقين وبطل  
ضربة ليرة وسنة فقه (أو شهد رجلان)  
وليه شرط حضرة مولاه لا تقبل على  
اقراره وبجده (وسأله الامام كيف  
هي وأين هي وكه هي) زاد في الدرر وما هي  
ومتى هي (ومن سرق) وينها احتسابا  
للدر وبجده حتى يسأل عن الشهود لعدم  
الكفالة في الحدود ويسأل المقترون الكل  
الالزمان



لا تضيى اليه غالباً اه (قوله ارشه) أى ما ذكر من البدأ والسن (قوله لا لوصل ذلك بتسوره الجدار) أى على  
المعتد (قوله وسيعي في القصب) لم يذكره هناك فيما رأيت ومبارنه مع اثنين هناك حل قيد عبد غيره أو رباط  
دائمه أو فتح باب اصطبله أو قصص طائرته فذهبت هذه المذكورات أو دعى الى السلطان بمن يؤذيه والحال أنه  
لا يدفع بلارفع أو قال السلطان قد يغرم أنه قد وجد كثيراً فغرمه السلطان فانه لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم  
السلطان على هذه السعابة فمن وكذا يضمن لو سعى بغربه حق عند محله زجراله أى للساعي وبه يقضى وعز  
ولو الساعي عبد اطواب بعد عتقه ولو مات الساعي فله سى أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر  
الفتاوى ونقل المصنف أنه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكي دية لا لو مات بالضرب  
لدوره وقد عرفت في باب السرقة اه ونقل المصنف آحر قطع الطريق من الذخيرة ثمانية رجل أذى على رجل سرقة  
وقدم الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه فضربه السلطان مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير  
أن يعذب بخلاف المحبوس من التعذيب والقطع فمعد السطح لدية تفسد قطع من السطح ومات وقد لحقه غرامة  
في هذه الحدادته وظهور السرقة على يد أحرار لا لورثة أن يؤخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي  
أذاها الى السلطان لأن الكل حمل بنسبه وهو عتقه كذا في مجموع التوازي لعل هذا الجواب مستقيم  
في حق الغرامة أصلاً مثله السعاية غير مستقيم في مسئلة الدية لأنه معد باختباره وقيل مستقيم في الدية  
أضالاً لأنه مكروه على الصعود للفرار من حيث المعنى لأنه انما قصد الفرار خوفاً على نفسه من التعذيب اه (قوله  
فلا قطع) وينبغي تعزير المدعى على قول البعض أن كان المتهم عروفاً بالبر كما سبق (قوله ونذب تلقينه) لما روى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى يسارق فقال اسرق ما أخاله سرق ولأنه احتيال للدره وقوله أخاله بكسر الهمزة  
معناه أظنه وبالفتح كذلك وكلاهما فعل مضارع من الخيلة وهى الظن إلا أن الحديث جاء بالفتح كسر مخ (قوله  
في حقه) منه أن بقوله فلا قطع وأما الضمان فلا شك في انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها  
الظاهر (قوله تشارك جمع) المراد به ما فوق الواحد فلهستاقى ولا بد من دخول الجميع الحزب كما هو صريح  
عبارة الهداية حيث ذكر فيها مناهضه وإذا دخل الحزب جاعة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً اه قال الكمال  
وانما وضعها في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم لكنهم اشتركوا بعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع إلا الداخل  
أن عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كلهم وأبد حبسهم الى أن تظهر ثبوتهم اه (قوله استحصانا) والقياس أن يقطع  
الطاملى وحده وهو قول زفر والأغاة الثلاثة كمال (قوله أو محرم) أى من المسروق منه زاد الشئ عن الاتفاق  
أو أخرج (قوله لم يقطع أحد) ولا بد من اتميز بركا لا يفتنى (قوله حتى لو غاباً أو ماناً) أو غاب المدعى أو مات  
أبو السعود عن المهر (قوله سوى رجم) نفعه في الشريعة لانية بأن استثناء الرجم محال لما تقدم لهم في حد الزنا  
بالرجم من أنه إذا غاب الشهود أو ما واسقط الحد فلا نفع الاستثناء الجدل في مقام حال الغيبة والموت بخلاف  
الرجم لا شرط بداءة الشهود به أبو السعود (قوله وقود) قال في البحر وبعض القصاص أن لم يضر واستحصانا  
(قوله تصحيح خلافه) أى خلاف اشتراط حضور شاهدي السرقة وقت القطع قال في المنع وأما حضور الشهود  
القطع فليس بشرط على الصحيح الآخر من قول الامام وكذا عندنا وما وكذا بعد موت الشهود كذا في شرح  
المنظومة اه حلي (قوله ويقطع بساج الخ) لأن هذه الاشياء من أعز الاموال وأنفسها وهى محرزة ولا توجد  
مباحة الاصل في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصارت كالذهب والفضة أبو السعود قال المصنف والساج  
ضرب من الخشب تعلقوه الحرة وهو صلب كالخمر (قوله وآبنوس) بمذ الهمزة (قوله بفتح الباء) انما قصت حرباً  
من اجقاع الساكنين حوى (قوله وصندل) خشب أحمر وأصفر طيب الرائحة حوى عن البناية (قوله  
وقصص خضر) قال في شرح المتن وقيد الخضر اتفاقاً اه ولذا أطلقه صاحب الجمع حوى (قوله وزبرجد)  
بفتح الزاء والباء جبراً أخضر نفع من الصرع وكلال البصر حوى عن الخشخاش قال في البناية لأنه جبراً أخضر  
يشبه الباقوت الأخضر وليس له منفعة الا حسن المنظر اه أبو السعود (قوله ولعل) بالتحفيف هو ما ينفذه  
الجبر لا جبراً من الجبر والدرود يطلق على نوع من الزعفران (قوله وباب غير مركب) أما المركب فلا يقطع به كذا  
في شرح المتن وبشرط أن لا ينقل على الواحد حله لأنه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب فيلجى الاعتراض  
عليه بما يلمز امتناع القطع في سرقة فردة حل من قماش وهو من منظور فله بان التعليل قاصر على الثقل من

نمن الشاكي أرشه كالمال لا لوصل ذلك  
بتسوره الجدار أو مات بالضرب لدوره  
وعن الذخيرة لو سعد السطح ليرتخوف  
التعذيب فمقتضيات ثم ظهرت السرقة على  
يد آخر كان لورثة أخذ الشاكي بدية أيهم  
وبما غرمه السلطان لتعديده في هذا التسبب  
وسيعي في القصب (قضى بالقطع بنية  
أو اقرار فقال المسروق منه هذا ما  
لم يسرقه منى) وانما كنت أودعته (أو قال  
شاهد شهودى بزوراً وأقر هو بياطل أو ما  
عنه ذلك فلا قطع) ونذب تلقينه كذا يقر  
بالسنة (كما) لا يقطع (لوشهد كافران على  
كافر ومسلم بها في حقهما) أى الكافر والمسلم  
طريقية (تشارك جمع وأصاب كل قدر نصيب  
طعام وان أخذ المال بعضهم) استحصانا  
سداً الباب الفساد ولو فهم صفي أو مجنون  
أو غيره أو محرم لم يقطع أحمد (وبشرط  
القطع حضور شاهد بها وقت) وقت القطع  
(كحضور المدعى) بنفسه (حتى لو غاباً أو ماناً  
لا قطع) وهذا في كل حد سوى رجم وقود  
جبراً قلت نقل المصنف في الباب الا ترى تصحيح  
خلافه فتنبه (ويقطع بساج وقنا وآبنوس)  
بفتح الباء (وهو دوسن وأدهان ووزن  
وزعفران وصندل وعبر وفصوص خضر)  
أى زمرذ (وباقوت وزبرجد ولؤلؤ ولعل  
وفسيف ووج وانه وباب) غير مركب  
(ولو من خضرين من خضر)

الابواب فلا يرم كل ثقل وقام في أبي السعد (قوله وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها) اخرج به نحو  
 الحشيش والقصب المملوكين وجعله المصنفين مباح الاصل وعطف الانفس على الاعز عطف تقييد بقوله  
 ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل (خرج بذلك نحو المغرة) (قوله غير مرغوب فيه) (خرج به نحو الباب الثقيل  
 الذي لا يحملة واحد وفي حاشية أبي السعد انه احتراز عن الذهب والفضة واللؤلؤ والجوهر فانها توجد مباحة  
 في دار الاسلام ولكنهم مرغوب فيها) (قوله لا يقطع شافه) (قوله لا يجر زعاده) اما اذا جرت العادة باحراز  
 كالساج والابنوس فانه يقطع وهو مقيّد ايضا اذا لم يحدث فيه صنعة متقنة فان كان معمولاً يقطع فيه بحر  
 واتطهر هل الاحراز انما يعتبر بنظر الاعمال فلو لم يكن محرزاً أصلياً وانما حدث عليه الاحراز بعد لا يقطع فيه بحر  
 (قوله وحشيش وقصب) هما مباحان بحسب أصلهما (قوله ولو بطأ ودجاجا) لعلة لانهم ملن قبيل التماسه (قوله  
 وزرنيخ) بالكسر معروف فارسي معرب شامي (قوله ومغرة) يقصين الطين الأحمر والتسكين تحضف شامي  
 عن المصباح (قوله ونورة) يفتح النون بحرف الكس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكاس من زرنيخ وغيره  
 ونسبة مل لازالة الشعر وفي المغرب وهم زوا والنهرة خطا شامي والذي في الحوى عن المفتاح انه يضم النون  
 (قوله وزجاج) اجراه بعضهم على اطلاقه وقيد آخرون بغير المعمول منه اما المعمول منه فانه يقطع به حوى  
 (قوله وغم) لانه مباح الاصل (قوله وخزف) لسرعة الكسر وهي تظهر في الصيني (قوله وكل مهبالا كل)  
 قيد بالمهبالا لانه يقطع في غيره كالخطة والسكر اجماعا بحر (قوله مطلقا) ولو غير مهبالا لانه من ضرور تظاهرا  
 وهي نتيج التناول وعنه عليه الصلاة والسلام لا قطع في جماعة مضطرة عن عمد رضى الله تعالى عنه لا قطع  
 في عام سنة بحر (قوله وفاكهة رطبة) قيد بها لانه يقطع في اليابسة فيقطع في الزبيب والتمر بحر (قوله وتمر على  
 شجر) لانه لا احراز فيه اعلى الشجر ولو كان الشجر في حرز كايستفاد من الجوهر حوى (قوله وكل ما لا يبق  
 حولا) فاذا كان لا يبق حولا لا يجب القطع كذكره الاسيماي (قوله وأثرية مطربة) يقال أطربه  
 فطرب والطرب أن يستخف فرح أو حزن والمراد منها الاثرية المسكرة كما صرح به البزدوى وانما يقطع فيها لان  
 بعضها حرام يتأول سارقها اراقة وبعضها مختلف في اباحته فيكون ذلك شبهة في سقوط القطع لان لاختلاف  
 في اباحته يورث شبهة في عدم البلية والمختلف فيه كالتصنيف والباذق وماه الذرة والشعير فان كل مسكر حرام  
 عند الامام الا ان رضى الله تعالى عنه كالتجر ولا ماله شلي عن الغاية والمراج ووافقه محمد في حرمة ما ذكر  
 كثيره وقيل عليه القنوي وقيد بقوله مطربة اشعارا بانها لو كان خلا أو دبسا أو عسلا أو نحو ذلك قطع ومن محمد  
 أنه لا يقطع قهسا ثانی (قوله ولو الاناء ذهب) أي لانه تسع ما فيه أفاده القهسا ثانی الا انه نقله عن محمد قوله  
 وآلات لهو) لانها عندهما لا قيمة لها وعليه الفتوى فلا ضمان على من كسرها وعند الامام أخذها يتأول الكسر  
 فيها اخ (قوله وصليب ذهب أو فضة) سواء كان في معدنهم أو في بيت لهم وهذا عندهما وكذا عند أبي يوسف  
 الا اذا كان في البيت فانه يقطع ولا قطع في الصنم ولومن الجبرين والصليب مثل يتخذ النصراني قبلة  
 وانما يثلث ايداعا قالوا من ثالث ثلاثة وقبل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا أن عيسى صلب على مثله  
 فيستبركون به قهسا ثانی (قوله وشطرنج) ولومن ذهب وهو يكسر الشق شريلا لية وذكر الحوى انما اختلف في لفظ  
 الشطرنج هل هو عربي أو معرب فظاهر كلام ابن هشام انه عربي وأنه يقرأ بالسين والشين وقال الطبري بتعريبه  
 وعيانه الشطرنج يفتح الشين وقباس كلام العرب الكسر لانه اذا عذب الامم رد الى من يستعمل من قنانيهم  
 في لغتهم وزنا وليس في كلامهم فقال والذي في كلامهم على هذا الوزن فقل كسر القاء فلهذا وجب س  
 الشين اه (قوله وزند) يفتح النون وهو الذي تلعبه الافرنج عيني ولومن ذهب لما ذكره الشارح ثم ان ذكر الشطرنج  
 والزند مستدرك لذكر آلات الله فانها داخلان فيها ومن صرح بذلك القهسا ثانی (قوله لتأويل الكسر ثمينا  
 عن المتكر) بخلاف الدراهم التي عليها القتال لانها ما أعدت للعبادة فلا تنبت شبهة اباحة الكسر بحر وقوله ولا يبد  
 مسجد قال الحوى في شرحه والاولى باب مركب كافي الاصلاح لانه لا يقطع في الابواب مطلقا في الاحراز  
 فيها قال أبو السعد في الحاشية وليس المراد انه كلما كان الباب مركبا لا يقطع بسرقة كائنته لم يكن المركب  
 ما كان خارج البيت كافي الدرر فلو كان مركبا داخل المحرقة قطع اه وفي البحر عن غير الاسلام ان اعتاد سرقة

وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها  
 ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير  
 مرغوب فيه) هذا هو الاصل (لا) يقطع  
 (بتافه) أي حقير (يوجد مباح في دارنا كخشب  
 لا يجر زعاده) وحشيش وقصب وسمك) ولو  
 مباحا (وطبر) ولو بطأ ودجاجا في الاصحح غاية  
 (ومعدن زرنيخ ومغرة ونورة) زاد في المجتبى  
 (وشنجان وغم وغم) ونزف وزجاج اسرعه  
 وكسره (ولا يابسار) فساد كائين ولم  
 ولو قد نبت او كل مهبالا كل كفايا نام قضا  
 لا قطع بها مطلقا ثانی (قوله وفاكهة رطبة وغيره)  
 على شجر رطبة) وكل ما لا يبق حولا (وزرنيخ)  
 لم يحدد لعدم الاحراز (وأثرية مطربة)  
 ولو الاناء ذهب) وآلات لهو) لان صلاحته لله وحده  
 الفزاة في الاصحح لان صلاحته لله وحده  
 شبهة غاية (وصليب ذهب أو فضة) وسطرنج  
 وزند) وتأويل الكسر ثمينا عن المتكر  
 (باب مسجد) وداد





المالك حقيقة اكان حسنا خمر وهذا عجيب من التصريح بما في فصل كيفية القطع وثبانه كغيره بأبوابه بقطع  
 بطلب كل من لم يد حافظه وصريحه في القنيل لذلك يتولى الوقت بقطع بطلبه اذا سرق مال الوقت من يد  
 حقيقة أو حكما بأن أخذ من حوزة كان هذا بجناحة الممنقول ويظهر أن الاحسن في تعطيل عدم القطع  
 بسرقة حصر المسجد كونهم غير محررة أبو السعود ثم قال في هذا بقطع بسرقة أسنار الكعبة اذا كانت محررة  
 بطلب من لم يد حافظه خلافا لما تقدمناه عن البحر اه (قوله ومثل دينه) المراد المأثله من حيث الجنس فقط  
 وان لم يتساويا قدرا ولا صفة كما صرح به المؤلف وغيره (قوله أو أجود) هذا هو الصواب خلافا لما في القوساني  
 من القطع بالاجود والاردي (قوله لصيرورته شريكا) هو واضح في سرقة الزائد وما في سرقة الاجود فلا يظهر  
 هذا التماثل فيه بل الوجه فيه أن جسد مال الربا ورديته سواء لم يخرج عن المأثله (قوله لأن النقدين جنس  
 واحد) ولهذا كان للفاضي أن يقضي الدين بأحدهما بدل الآخر من غير رضا المالك وبضم أحدهما إلى  
 الآخر في الزكاة وليس للمالك أن يمنع من قبض أحدهما بدل الآخر بل يجر عليه أخاه الشلبي (قوله  
 في قطع به) لأنه ليس باستيفاء وإنما هو استبدال ولا يتم الاستبدال (قوله أو قضاء) يعني أن دفعه  
 هذه تدفع عنه الخذف وان لم يكن له الاقتضاء به عندنا (قوله وأطلق الشافعي) رضى الله تعالى عنه أى وسع في أخذ  
 خلاف الجنس أى غنينا لا قطع فيه قال في المنع وفيه أى في الجنبى أن ابن أبي ليلى والشافعي رضى الله تعالى  
 عنهم ما يطلق أن أخذ خلاف جنس حقه للمعانة في المالية وما قاله هو الاوسع ويجوز أن لا يذهب وان لم يكن مذهبنا  
 فإن الإنسان يعذر في العمل به عند الضرورة اه (قوله المديون) قد يذهب لأنه لو لم يكن مديونا لا يقطع السببه  
 لأن حق الأخذ به (قوله ولو سرق من غريم ابنه الصغير) أى لا يقطع لأن حق التملك في مال الابن وظاهر  
 إطلاقه بيم ما إذا لم يكن الابن متصرفا في مال الصغير سواء اختاره أو كان رقيقا ومثل الابن البنت فلو قال من  
 غريم ولده اكان أولى (قوله كسرقة شئ قطع فيه ولم يتغير) لأن القطع اوجب سقوط عصمة المول وبإزالة  
 المالك وان عادت حقيقة العصمة لكن بقيت شبهة السقوط لان اتحاد الملك والمحل وقيام الواجب وهو القطع حوى  
 وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شئ آخر قطع ههنا شافعي فان قيل حد الزنا يتكرر بتكرار الفعل في محمل  
 واحد فيجب أن يكون حد السرقة كذلك فداخذ الزنا يجب باعتبار المتوفى من منافع البضع والمتوفى  
 في الزنا الذي غير المتوفى في الاول أما حد السرقة فباعتبار العيز وهي لا تختلف حتى لو اخذت بأن تغيرت  
 وجب القطع أبو السعود عن الزيلعي (قوله اما لو تبدل العين) كالسرق غزلا فقطع فيه فردة ثم نسج فعاد فسرقه  
 فانه يقطع وعلى هذا المصنف والقطن والكان وكل عين أحدث المالك فيه صنعة بعد القطع ولو أحدثها الغاصب  
 يقطع به حق المالك منع (قوله والسبب كالبيع) أى كما إذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه فسرقة لأن  
 تبدل السبب كبديل العين لعصمة المتبدل أفاده المصنف قال في البحر ويذهب أن يكون حكم ما إذا باعه المالك  
 فسرقه من المشتري وجوب القطع بالاولى اه ولوبايعه المالك من السارق ثم سرقه منه قطع عند مشايخ  
 بخاري وقال مشايخ العسراق لا يقطع حوى عن الفخ (قوله على ما في الجنبى) وذكر الشيخ أنه لا يقطع عنه  
 مشايخ العراق منع (قوله لا يرضاع) متعلق بقوله محرم فقط لأن الرحم لا يكون الانسبا وأما المحرم فقد يكون  
 من الرضاع فأخرجه فكانه قال محرم نسبى حوى (قوله فقط كلام الزيلعي) حيث قال وقوله لا يرضاع  
 لا حاجة الى اخرجه لأنه لم يدخل في الرحم المحرم ورده في البحر بأن هذا ما من منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك  
 بل متعلق بالمحرم فقط اه على (قوله ولو المسروق مال غيره) لأن يشه ليس بغيره في حقه مطلقا فقوله المشايخ  
 بعد وعده أى الحرز يرجع الى هذا (قوله بخلاف ما إذا سرق من بيت غيره) فانه يقطع باعتبار المحرم (قوله  
 اعتبار الخ فيه) لب ونشر مشقوش قال في البحر ويذهب أن لا يقطع في الولاد لما ذكرنا من المشايخ في المحرم  
 القطع في الولاد للشبهة لا لعدم الحرز في المحرم لعدم الحرز اه (قوله صوابه مرضعه بلاتاه) ذكره مشايخنا  
 ما دامت ملتزمة تدينه الصغيرة في مرضع بلاتاه فإذا وضعت فهي مرضعة بناء والمراد الثاني فلو رقت المتاعف  
 محله في القاموس وأدضت المرأة فهي مرضع لها ولدت مرضعة فان وصفتها بارضاع الحول قلت مرضعة بعد فلو رقت  
 الثاني في محله على كلامه أيضا (قوله لما رت) أى من اعتبار الحرز عن أبي يوسف لا يقطع لأن له أن يدخل عليها من  
 غير اعتذار ولا وضعت منع (قوله ولا بسرقة من زوجته) ولو من وجهه كالمعتد ولو من ثلاث فلا يقطع كالسرقة

(ومثل دينه ولد) دينه (مفرد) لا أولاد  
 عليه) أو أوجه ودلصيرورته شريكا (إذا كان  
 من جنسه ولو حكما) بأن كان له دراهم  
 فسرق ذنابا ربه كسبه هو الاصح لأن  
 النقدين جنس واحد حكما بخلاف المرص  
 ومنه المولى فيقطع به ما لم يقل أخذه رهنا  
 أو قضاء وأطلق الشافعي أخذ خلاف  
 الجنس للمعانة في المالية قال في الجنبى وهو  
 أوسع فبطل به عند الضرورة (بخلاف  
 سرقته من) غريم (أبيه أو) غريم (ولده  
 الكبير) أو غريم مكاتبه أو غريم عبده المأثور  
 المديون) فانه يقطع لأن حق الأخذ به  
 (ولو سرق من غريم ابنه الصغير) لا كسرقة  
 شئ قطع فيه ولم يتغير) اما لو تبدل العين  
 والسبب كالباع قطع على ما في الجنبى  
 (أو من ذى رحم محرم لا يرضاع) فدا  
 محرمه برضاع قطع كابن عمه أو أخاه  
 فانه وحدهم نسبة بالمرضع (مال غيره) أى غير  
 الزيلعي (ولو) المسروق (من بيت غيره)  
 ذى الرحم (بخلاف ما إذا سرق من بيت غيره)  
 فانه يقطع باعتبار الحرز وعدمه (وبخلاف  
 مرضعته) صوابه مرضعه بلاتاه ابن كمال  
 (مطلقا) سواء سرق من بيتها أو بيت غيرها  
 فانه يقطع لما رت (لا بسرقة من زوجته)







والصداقة رضى الله تعالى عنهم العيين صنف (قوله من زنده) بفتح الزاى وسكون النون الرسغ قهستانى وهما  
 زندان الكوع والكوع والكوع طرف الزند الذى يلى الابهام والكوع طرف الزند الذى يلى الخنصر  
 وخصه لانه المتوارث حوى وهو حجة على من قال بقطع الاصابع فقط وعلى الخوارج فى قولهم تقطع  
 من المتكعب أبو السعود عن البدر العيني (قوله هو فصل الرسغ) الاضافة بيانية قال فى النهر من مفصل  
 الزند وهو الرسغ اه حلي (قوله وتحسم) لو أخره ليحسم كون قيد فى قوله ورجله أيضا لكان أولى حوى  
 والحسم الذى بجديدة عجمة ثلاثى ليدل دمه سكون وقيل هو أن تجعل يد السارق بهد القطع فى الدهن الذى  
 أغلى لينة قطع الدم ودليله ما روى الحاكم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام  
 أتى بسارق سرق ثمنه فقال صلى الله عليه وسلم ما أخاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به  
 فاقطعوه ثم أحسوه ثم اتفقوا به فقطع ثم حسم ثم أتى به فقال تب الى الله تعالى فقال تب الى الله قال تاب الله  
 عليك شلى عن الكمال (قوله وجوبا) لانه لم يحسم يؤذى الى التلف وأما تعليق يد فى عنقه فخلق للامام كمال  
 (قوله الا فى حر وبرد شديد) زاد فى المضاجع والافى حال المرض قال وجهه الحكم غافلون عن هذا الحكم اه  
 وقيد فى البناية بالمرض الشديد فقال لانه لا يجزئ عند شدة المرض أفاده الحوى (قوله فلا يقطع) انما ذكره ليقيد  
 أن الاستئناس من قوله تقطع لا من قوله تحسم وان قرب ذكره (قوله لا متلف) أى وقطعه فى أحد الحالتين متلف  
 (قوله كاجر جنداد) أى مقيم الحد وهو القطع هنا (قوله وكافة حسم) كمن وقود وأجره انما يفلى فيه الزنت  
 واحد (سارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المتخذ قال فى شرح الوهبانية قيل أجرة النخس أى المحضر  
 العيني (قوله فى بيت المال وقيل على المتخذ) كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والدهن الذى تحسم به العروق  
 سارق لانه المتسبب اه حلي (قوله من الكعب) عند أكثر أهل العلم نهر وهو أنور عن عمر وقال أبو نؤير  
 وآلوا فاض تقطع من نصف القدم من معقد الشرا لئلا يعلما كان يفعل كذلك ويدعه عقب عيشى عليها  
 أبو السعود عن البحر (قوله وعزرا أيضا) يعنى به زوال الضرب قيل حبه فى الذائنة والرابعة حوى وأفاده بقوله  
 أيضا أن الحبس من جلة التعزير وهو معلوم مما تقدم فى باب (قوله حتى يوب) مدة التوبة منقوضة الى رأى  
 الامام وقيل عمدة الى أن يظهر سيما الصالحين فى وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى أن يموت قهستانى  
 (قوله وما روى الخ) قال المحمادى تتبعنا هذه الآثار فلم نجد لثبوتها أصلا (قوله جل على السياسة)  
 استشكل أن السياسة حكم لم يرد به الشرع فكان الظاهر الاقتصار على التسخ اه قلت قولهم لا دخل للقاضى  
 ولا للمفتى فيها يشترى ذلك لكن يعكس عليه قولهم انما شرع مغلط أبو السعود (قوله وابهامه اليسرى) قيد  
 بالابهام لانه لو كان المقطوع اصبعاً غير الابهام أو شل فانه يقطع لان فوته لا يوجب خلافاً فى البطش ظاهراً  
 وقيد باليد اليسرى لانها لو كانت اليمنى شل أو ناقصة الاصابع يقطع فى ظاهرها رواية لأن المستحق بالنص قطع  
 اليمن واستيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز مخ (قوله منها) أى من اليسرى أى من اليد اليسرى فالضرب  
 راجع الى اليسرى لانه فى الاول (قوله أو رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطع الرجل اليمنى بقامها لانه لو كانت  
 رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام  
 والمشي عليها لم تقطع يده كذا فى البحر (قوله لم يقطع) أى لم يقطع شئ من يديه ورجليه أما اليد اليسرى والرجل  
 اليمنى فلا يمتنع لاحتلال القطع عندنا وأما اليد اليمنى فلا لأن اليسرى اذا كانت شل لم يمتنع ففوت جنس منفعة  
 اليدين وهو البطش وذلك أهلاك وان كانت الرجل اليمنى هى الشلاء لم تلغ اليد والرجل من جانب وهو أهلاك  
 أيضا اه حلي (قوله ولو عمدا فى الصحيح) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا شئ عليه فى الخطأ  
 ويضمن فى العمد وقال زفر يضمن فى الخطأ أيضا وهو القياس والمراد هو الخطأ فى الاجتهاد بأن رأى جل الآية  
 على قطع اليسرى وأما الخطأ فى معرفة اليمن واليسار فانه لا يجعل عنواً وقيل يجعل عذراً أيضاً بجرم زيادة  
 والقبيل الثانى هو الصحيح نهر والدلائل للجمع مستوفاة فى المطولات (قوله اذا أمر بخلافه) قيد بقوله بخلافه  
 لان الحاكم لو أطلق وقال اقطع يده لم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع انما فالعدم المخالفة اذا لم تطلق عليهما  
 وكذا لو أخرج السارق يده فقال هذه يمينى لانه فعله بأمره ونهى الضمان لا ينافى التعزير فبعد رذا فقل ماذكر عمدا  
 ثم قيل ان هذا القطع يقع حداً فلا ضمان على السارق لو استهلك العين لان القطع والعجزان لا يجتمعان وقيل

من زنده) هو مفصل الرسغ (وتحسم) وجوبا  
 وعند الشافعى ندبا ففتح (الا فى حر وبرد  
 شديد) فلا يقطع لأن الحد زاجر لا يمتنع  
 (ومن زنده وموتنه)  
 ويجبس توسط الامر (على السارق)  
 كاجر جنداد وكافة حسم (على الضرر للصوص  
 عندنا لتسببه بخلاف أجرة الحد نرح وهبانية  
 فى بيت المال وقيل على المتخذ الصحيح  
 قلت وفى قضاء الحائنة هو الصحيح  
 فى قضاء البزاية وقيل على المدعى وهو  
 فى قضاء السارق (ورجله اليسرى من  
 الاصم الكعب ان عاقدان عاد) نالنا (لا وحسب  
 الكعب ان عاقدان عاد) نالنا (لا وحسب  
 وعزرا أيضا بالضرب) حتى يوب (أى تظهر  
 أمارات التوبة نرح وهبانية وما روى بن جابر  
 قالنا وأربعان مع جعل على اليسرى  
 أو نرح (كمن سرق وابهامه اليسرى  
 مقطوعة أو شلاء أو أصبعان منها مقطوعة  
 سوى الابهام (أو رجله اليمنى مقطوعة  
 أو شلاء) لم يقطع لانه أهلاً بل يحبس  
 استوب (ولا يضمن فاطم) اليد (اليسرى)  
 ولو عمداً فى الصحيح نهر (اذا أجمع بخلافه)



عشر عشرين فسرق منه العشرة فبقطع السارق بخصومة عند فان هذا المال بمنزلة المصوب اذا الشراء  
 فانه بمنزلة اياه (قوله لم يبق له ملك ولا يد) المراد انه لا توجه له المطالبة على السارق وهذا الاثنان وجوب  
 الضمان على اكل الربا (قوله ولا قطع بسرقة اللقطة خاتمة) لم يذكر في الخاتمة من غير  
 صاحب البرقة فربما على ما ذكر فيها وهو وجوب القطع لقطعة فضاعت منه فوجد في يد غيره فلا خصومة  
 بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان له ان يأخذها من الثاني لان القطعة في يد الاول في ولاية اخذ اللقطة  
 وليس الثاني كالاوّل في ولاية اثبات الدية على الوديعة اهـ قال في البرقة ينبغي ان لا يقطع بطلب المقتطع  
 وفي هذا التفرع نظر لان كلام الخاتمة مفروض فيما اذا ضاعت منه اللقطة فوجدها عند غيره من ابن يؤخذ من  
 هذه العبارة عدم قطع السارق لقطعة اعم عدم القطع على الواحد الهابعد ان ضاعت من المقتطع الاوّل فعدم  
 وجود السرقة وما ذكره في الخاتمة من انه لا خصومة بينه ما اذا ضاعت منه اللقطة فوجدها عند غيره  
 لا يستلزم عدم الخصومة ايضا اذا سرقته افاده ابو السعود (قوله لان يده غير صحيحة) على قوله لم يقطع  
 بخصومة احد (قوله ايضا) كما يجب وكفى قرئ بهما أي في ساعة أي في اول وقت يقرب منا فاموس وهو يوم  
 الماضي والمستقبل (قوله وبقطع بطلب المالك) اطلقه فمـ مالو حضر المسروق منه وهو المودع ونحوه كالقاصب  
 او لم يحضر وهو ظاهر المذهب افاده ابو السعود (قوله ايجل من الثلاثة) كذا وقع من الزبلي والعيني وصاحب  
 البحر (قوله بقطع بطلب معطي الربا ويؤيده ما سلف قريبا) كذا قال المصوب وقدم قريبا كما يجب البحر انه  
 لا قطع بطلبه وعزاه الى الشئ ونحوه في السراج لانه بالتسليم لم يبق له يد ولا ملك (قوله وكذا بطلب الراهن الخ)  
 اعلم ان القطع بخصومة الراهن وحده مفيد بما اذا كانت العين فائمة وقد قضى الدين اما دالم يقضه او استهلك  
 السارق العين فلا يقطع بخصومته لانه قبل الايضاح لا حق له في المطالبة بالعين وبالا ستلزام لا صار المرهون  
 مستوفيا ليدنه قال الشارح ويقتضي ان يقطع بخصومته فيما اذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يلغ فاصلا  
 لانه المطالبة بما اذا زاد كالوديعة وارتضاء في الفسخ وهو مذكور في غاية البيان حموي (قوله اسقوط عهده)  
 لان المال غير متقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه الضمان بالهلال فلم تعقد موجبة في نفسها بحر (قوله  
 او بعد فادري بنسبة) كادعاء المالك من السارق ولا حاجة اليه لانه يصدق عليه انه قبل القطع (قوله فصار  
 كالقاصب) اشار به الى الرد على اطلاق الامام من الكرخي والطحاوي عدم القطع في السرقة من السارق  
 مع العين بان يد السارق ليست يدا مائة ولا ملك فكان ضامّا ولا قطع في اخذ مال ضائع (قوله رويانسان) قال  
 في التهرثم بعد القطع ليس للاوّل ولاية الاسترداد في رواية وفي أخرى له ذلك لحاجته اذ الرد واجب عليه اهـ  
 بزادة من البحر (قوله واختار الكمال الخ) قال في المنع واختار الكمال ان الوجه انه اذا ظهر هذا الحال  
 للقاضي لا يرده الى الاول ولا الى الثاني اذا رده لظهور رغبته كل منهما بل يرده من يد الثاني الى المالك ان كان  
 حاضر والا حفظه كما يحفظ اموال الغيب اهـ (قوله ورده قبل الخصومة) المسئلة رباعية لان الرضا ما ان يكون  
 بعد الترافع الى القاضي قبل الدعوى او بعد هاقبل الثبوت ولا قطع فيها او بعد الدعوى والثبوت قبل القضاء  
 او رده فيقطع فيها افاده صاحب البحر (قوله عند القاضي) متعلق بقوله الخصومة (قوله كاصوله ولو في غير  
 عياله) لان اهل ولا شبهة المالك فينبذ به شبهة الرد بخلاف ما اذا رده الى عياله اصوله فانه يقطع لانه شبهة النسبة  
 وهي غير معتبرة وانما قيد بالاصول لانه اذا رده الى فرعه وكل ذي رحم محرم منه يشترط ان يكون في عياله  
 والا فلا يرد وانما لم يقطع لان الخصومة شرط لظهور السرقة لان المينة انما جعلت جهة ضرورة قطع المنازعة  
 وقد انقضت الخصومة بحر (قوله او لم يملكه) بعد القضاء بالقطع لان الامضاء من القضاء في الحدود أي فمالك  
 الحادث في هذه الحالة كالمالك الحادث قبل القضاء لان القاضي امام بعض صار كانه لم يقض فلا يستوفى القطع  
 كما قبل القضاء وهذا لان القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحدود بمجرد دقوله قضت بل بالاستبصار  
 بجلد او بدية جأ وقطعة لا جرم كان الامضاء من القضاء بخلاف حقوق العباد فانه لا يجزئ قوله قضت  
 يخرج عن عهدة القضاء ولان السارق لو قطع بعد المالك قطع في ملك نفسه اهـ شلي (قوله ولو لم يسه مع قبض)  
 قال شيخنا القائل ان يقول لا يسه في القبض لان الهبة تقطع الخصومة لانه ما كان يجب ليضام فليست اهل  
 حموي ويقتضي بشبهة السرقة لا يقطع من التامع من القطع هو ملك المتسارق المسروق والهبة بدون قبض لا تتم

ببخلاف معطي الربا لانه باتت عليه لم يبق له  
 ملك ولا يد يعني ولا قطع بسرقة الامانة  
 خاتمة (ومن لا يده صحيحة) فلا يملك  
 الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع  
 لم يقطع بخصومة احد ولو مال المالك  
 صحيحة كما ياتي ايضا (ويقطع بطلب المالك)  
 أي من الدلالة وكذا  
 أيضا (لو سرق منهم) أي من الظاهر  
 بطلب الراهن مع غيبة المرهون على الظاهر  
 لانه هو المالك (لا بطلب المالك) للعين  
 (المسروقة او) بطلب (السارق لو سرق من  
 سارق بعد القطع) اسقوط عهده (بخله)  
 فاذا سرق (الثاني من السارق الاخر)  
 (قبل القطع) او رده مادري بنسبة (فانه  
 ولرب المال القطع) لان سقوطه لا يقطع  
 ضرورة القطع ولم يوجد فصار كالقاصب  
 ثم بعد القطع هل يرد له المالك (سرقه ماله)  
 واختار الكمال رده للقاضي (او لم يملكه)  
 قبل الخصومة عند القاضي (او لم يملكه)  
 ولو حكم كاصوله ولو في غير عياله (او لم يملكه)  
 أي المسروق (بعد القضاء) بالقطع ولو جبهة  
 مع قبض





كذا في التهرقيد الاستهلاك فيهم أنه إذا هلك عند هماليس لم تضمنهما (قوله فلهما لك تعجبه) ويربح المشتري  
 على السارق بالحق الذي دفعه لابل القبة هندية (قوله لم يضمن شيئا) لأن القطع واجب عن السرقات حكمها  
 فيبطل ضمان كلهما كالأصاوير واجبا وهذا لأن الحد عند تقدم أسبابه يقع عن الكل لعدم رجحان البعض  
 عن البعض وكل السرقات ثابتة في علم الله تعالى والقطع يستوفي حقه الله تعالى ولا يجب بالسرقات الاقطع  
 واحد للحد داخل فيقع عن الكل في علمه تعالى إلا أن القاضي لا علم له بسائر السرقات فظن أن القطع بأزاء الواحدة  
 فإذا ثبت الباقي من السرقات بالثبات بان له أن القطع بأزاء الكل والخصومة شرط لظهورها عند القاضي  
 لا لإجوبها فإذا خاصم الواحد وأثبت وضع التكليف للثاني بالقطع والمستوفي يعلم للكل والعكس واجب  
 في الحنفية فيقع عن الكل لعود دفعه إلى الكل ثلثي عن الكافي ونفعه هو زجر السارق وأطلق المصنف عدم  
 الثمن فانتظم ما إذا كان الكل لواحد كما إذا سرق نصابا من شخص بدفعات فخاصم عن بعضها وقطع له ثم خاصم  
 عن الباقي وما إذا كان متعدد وحضر الكل وقطع للبعض أو حضر البعض فقط من غير زيادة وقال في التهرقيد وأجمعوا  
 على أن الكل لو حضر وأقطع بمقصودهم لم يضمن شيئا اهـ (قوله لم يقطع فيه) ما والقيمة على السرقة وذكر  
 العائد نظر اللفظ ما (قوله ثم أخرجهم) فأدبه أن الشئ وقع في الدار فلو دفعه بعده قطع اتفاقا وإن لم تبلغ قيمته نصابا  
 كما يفهم من الهندية بقرينة صريح أبو السعود (قوله قطع) هذا مقيد بما إذا اختار تضمين النقصان وأخذ الثوب  
 ما إذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه فلا قطع اتفاقا لأنه ملكه مستندا إلى وقت الاختصاص (قوله فلهما  
 لم يضمن القيمة) أي من غير خيار هندية (قوله وهل يضمن نقصان الشئ مع القطع) أي فيما إذا دفعه نصفين ولم يكن  
 للأقا اهـ حلي وعلم أن الشئ تارة يكون بسيروا تارة يكون قاحشا ولا خلاف في القطع إذا كان بسيروا وفي عدم  
 وجوب الضمان وترك الثوب عليه وانما يضمن النقصان مع القطع وأما إذا كان قاحشا فقال أبو يوسف لا يقطع  
 لأنه أحدث فيه سبب الملك وهو الشئ القاحش فإنه يوجب القيمة فهلك المضمون وقيل هذا رواية عنه حوى  
 وله ما أن الشئ ليس بسبب موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما ثبت الملك ضرورة أداء الضمان كيلا  
 يجمع البدل في ملك واحد وله لا يورث الشبهة واختلفوا في الفرق بين القاحش والبسيروا والصحيح أن القاحش  
 ما يورث به بعض العين وبعض المنفعة والبسيروا لا يورث به شيء من المنفعة بل بتسبب به فقط أبو السعود عن  
 البدر العيني ملخصا (قوله صحيح الخبازي لا) أي لا يضمن لأنه لو ضمنه لكان ضامنا جرح هذا الثوب فيكون كأنه  
 ملك ماضين فيكون مشتركا بينهما فينتفي القطع (قوله وقال الكمال الحق نعم) فإنه قال والحق ما ذكر في حاشية  
 الكتب الاتهامات أنه يقطع ويضمن النقصان والتخص بالاسم لا غير وارد لأن الاسم لا يملك هناك بعد السرقة  
 بأن سرق واستهلك المسروق وما ضمن فيه ما إذا نقص قبل تمام السرقة فإن وجوب قيمة ما نقص ثابت قبل  
 السرقة ثم إذا أخرج من الحرز كان المسروق هو الناقص فاقطع حيث ذب ذلك المسروق الناقص ولم يضمنه أباه  
 ثم قال وأما قول الباحث فيكون مشتركين ما فقلط لأنه عند تحقق السرقة بالخراج ما كان له ملك في المخرج  
 فإن الجزء الذي ملكه بالضمان هو ما قبل السرقة وقد هلك قبلها ونحن وردت السرقة وردت على ما لم يضمن فيه  
 ذلك الجزء المملوك له اهـ شلبي ملخصا (قوله لما سرق) من أنه ملكه مستندا إلى وقت الاختصاص (قوله فذهبها فأنرجها)  
 قيد بالخراج بعد الذبح لأنه لو أخرجها حية وقيمتها عشرة ثم ذهبها بقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح حوى (قوله  
 وهو قدر نصاب) نصير يجمع لوم (قوله لتقوم الصنعة عندهما) لأن الصنعة عندهما مبدلة للعين والاسم  
 أما الأول فظاهر وأما الثاني فكان ذهباً وفضة ثم صار دراهم ودنانير (قوله خلافا له) بقوله قالت الأئمة الثلاثة  
 دليله أن هذه الصنعة في الذهب والفضة ولو تقومت وبذلت الاسم لم تعتبر موجودة شرعا بدليل أنه لم يتغير به  
 حكم الربا حتى لا يجوز بيع آتية وزنها عشرة فضة بأحد عشر فضة فكذلك المدين كما كانت مكانه قطع  
 وتوخد المال على أن الاسم باق وهو اسم النضة والذهب وانما حدث له اسم آخر مع ذلك الاسم شلبي عن الكمال  
 قال في التبيين وأصل هذا الخلاف في القاصب هل يملك هذه الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على أنها  
 متقومة أم لا اهـ (قوله فإن كان يبيع وزنا) ذكر الضمير باعتبار كون الآتية لها اسم (قوله فكذلك) أي يجري فيه  
 الخلاف لأن الصنعة لم يخرج من حاله الأول عنده وأخرجته عندهما (قوله فهي للسارق اتفاقا) لغرض  
 حالة عليه في تداوله ويبيعه وشراؤه (قوله ألت السويق) بمن أو عمل هندية (قوله فقطع) الخاطئة لأن

فلهما لك ذهنية (ولو قطع لبعض السرقات  
 لم يضمن شيئا) وقال يضمن ما لم يقطع فيه  
 (سرق ثوبا فذهب نصفه ثم أخرج به قطع ان  
 بلغت قيمته فصا به بعد شقه ما لم يكن إذا لا)  
 بأن ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمن  
 القيمة فيعمل مستندا إلى وقت الاختصاص  
 ويعلق وهل يضمن نقصان الشئ مع القطع  
 صحيح الخبازي لا وقال الكمال الحق نعم ومن  
 اختار تضمين القيمة يسقط القطع (الاسم  
 سرق ثوبا فذهبها فأنرجها) بل يضمن  
 لا قطع في اللحم (وان أخرج له نصابا) بل يضمن  
 قيمتها (ولو فعل ما سرق من الجوزين وهو قد  
 نصاب) وقت الاختصاص (دواهم وذنابهم)  
 آتية (قطع وردت) وقال لا يرد لتقوم  
 الصنعة عندهما خلافا له وأما يبيع القاص  
 لو جعله أو أنى فإن كان يبيع وزنا فكذلك  
 وان عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار (ولو  
 صبغها أجزا وطس الخلطة) أولت السويق  
 (قطع)

قطع السارق باعتباره سرقة الثوب الأبيض وهو لم يملكه أبيض بوجه ما واما لو كان السارق اغناهو المصوبع بحر  
(قوله لارذ) هو قوله لان الصبغ قائم صورة وفي حق لو اراد أخذ مصوبعاً بضمن ما زاد الصبغ فيه وحق  
المالك في الثوب قائم صورة لا معنى لأتري أنه غير مضعون على السارق بالهلاك وهو الحكم الثاني الذي أفاده  
المصنف بقوله ولا ضمان وفي الهندية عن نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذ قطع السارق وقد صبغ  
الثوب لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطبه قيصاً أفنى السارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه  
ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك  
الخططة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط وفي الدر المنثور قال محمد بن الثوب ويأخذ ما زاد الصبغ  
وعند الأئمة الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شيء (قوله لان السواد نقصان) فلا يوجب انقطاع المالك بحر  
(قوله خلافاً للثاني) فانه قال لا يرد لان السواد زيادة كالحمرة وعند محمد زيادة أيضاً لكنه لا يقطع حق المالك  
لان الثوب أصل قائم والصبغ تبع بحراه حلي (قوله ليس لسلطان) المراد به من له ولاية القطع (قوله تحت يده)  
السواد في زمانه ويلبسونه في زمانها محوري (قوله هذا الأصل) وهو أن كل حاكم لا يجزى حكمه الا فيما كان تحت ولايته وهل هذا  
أى ولايته وقت السرقة (قوله هذا الأصل) وهو أن كل حاكم لا يجزى حكمه الا فيما كان تحت ولايته وهل هذا  
خاص بالحدود ويجزى ربه الله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب قطع الطريق) •

قدمت السرقة الصغرى على الكبرى لاق الصغرى أكثر، وعما للترقي من القليل الى الكثير (قوله وهي السرقة  
الكبرى) أطلق على قطع الطريق اسم السرقة مجازاً لضرب من الاختفاء وهو الاختفاء عن الزمام ومن نصب  
الامام لحفظ الطريق من الكشاف وأرباب الادراك ولذا أطلق السرقة عليه الامم بسبب الكبري وانما كانت  
كبرى لان ضررها يعم عامة المسلمين حيث يقطع عليهم الطريق يزوال الامن بخلاف السرقة الصغرى فان ضررها  
خاص بالمسروق منه ولان موجب قطع الطريق أغلظ من حيث التمس ومن حيث قطع اليد والرجل من خلاف  
وليس في السرقة الصغرى مثل ذلك والاضافة فيه لا تدعى ملازمة والمعنى قطع المارة في الطريق أو أطلق الطريق  
على المارة من اطلاق اسم المحل على الحال قال في الدراية لقطع الطريق شرائط أن يكون من قوم لهم قوة وشوكة  
وأن يكون خارج المصر فلا يكون في المصر أو فيما يقرب منها أو بين قريتين خلافاً لابي يوسف فانه قال بتحقيقه  
في المصر لا يوليه الفتوى لمصلحة الناس كما في الاختيار وغيره ونقل القهستاني عن بعض المتأخرين أن هذا  
الشرط في زمانهم واما في زماننا فيتحقق في القرى والامصار اه وأن يكون في دار الاسلام وأن يكون المأخوذ  
قدرا النصاب وأن يكون القطع كلهم أجنب في حق اصحاب الاموال وأن يكونوا من أهل وجوب القطع ولو كان  
فيهم امرأة فلا يصح أنها لا تقطع وجعل في الفسخ المرأة كالرجال ونقله عن ظاهر الرواية وأن يؤخذ واقبل التوبة  
فان أخذوا بعد هارذ المال وسقط عنهم الحد بخلاف اه من حاشية الشلبي والنهر والدر المنثور (قوله  
ولو في المصر اطلاقاً) قيد بالليل ليقدر أنه اذا كان بالنهار لا يجزى عليه أحكام قطع الطريق بل يمزرو يؤخذ بموجب  
جنائيه اذا كان بغير سلاح أما اذا كان بسلاح فيجزي عليه حكم القطع كما يأتي (قوله وهو معصوم) بأن كان  
مسلياً أو ذمياً أو كان أو عبداً أو أخرج بقيد العصمة الحربى اذا غلب في دارا فانه يكون من استيلاء الكفار  
وان كان مستأناً في اقامة الحد عليه خلاف من (قوله ولو ذمياً) يرجع الى كل من المعصوم الاول والثاني  
(قوله فلاحه) لقيام السبب المبيع في مال المستأنس وهو كونه حربياً من غير ما زاد من المستأنس أن المراد  
بالعصمة العصمة المؤبدية (قوله وهو المراد بالنفي في الآية) وذلك لانه اما أن يراد نفيه عن جميع الارض وذالاً  
يتحقق مادام حياً وعن بلدة الى بلدة أخرى به لا يحصل المقصود وهو دفع أذاه عن الناس أو نفيه عن دار  
الاسلام الى دار الحرب وفيه تعريضه على الردة فدل على أن المراد نفيه عن جميع الارض بدفع نتر عن أهلها  
الاموضع حبسه اذ المحبوس يسمى خارجاً عن الدنيا شلي عن الكفاي وأنشد الزيلعي

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلسنا من الاحياء فيها ولا الموتى

اذا حافظ السجين يوماً الحاجة • هجنا وقتلنا جأهنا من الدنيا

(قوله وظاهر أن المراد بالاح) لان العمل بالاطلاق يقتضى أنه يجوز أن يترتب على أغلظها أخف الاجزى وعكسه

(لارذ ولا ضمان) وكذا لو صبغه بعد القطع  
بحر خلافاً لابي الاختيار ولو صبغه أسود  
وذه لان السواد نقصان خلافاً للثاني وهو  
اختلاف زمان لبرهان (سرق في ولاية  
اختلاف زمان لبرهان) اذ لا ولاية له  
سلطان ليس لسلطان آخر قطعه  
على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الأصل  
(اذا كان السارق كفان في معصم واحد)  
فليس يقطعان وقيل (ان تغزب الاصلية  
تؤامكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد)  
لانه غير مستحق للقطع (والا) تكن متميزة  
(قطعها هو المختار) لانه لا يتكفي من اقامة  
الواجب الا بذلك مرجح  
• (باب قطع الطريق) •  
وهي السرقة الكبرى (من قصده) ولو  
في المصر لانه ينفى (وهو معصوم على)  
شخص (معصوم) ولو ذمياً ولو على المستأنس  
فلاحه (فأخذ قبل أخذ شيء وقتل) نفس  
(حبس) وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر  
أن المراد توزيع الاجزى على الاحوال  
كما تقر في الأصول

وهذا مما تدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع الاغلاظ للاغلاظ والاخف للاخف اذ ليس من  
الحكمة أن يسوى في العقوبة مع التفاوت في الجناية كيف وقد روى حين قطع أصحاب أبي بردة الطريق على من  
جاء يريد الاسلام أن جبريل نزل بالحد على هذا التقسيم من قتل وأخذ المال صلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل  
ومن أخذ المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف ومن أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ المال نفي أبو السعود  
عن العلامة نوح (قوله بعد التعزير) صريح في أن الجبر ليس بتعزير وقد تقدم أنه تعزير جوى اللهم إلا أن يراد  
بالتعزير التعزير بالضرب (قوله لما شرته منكر الخوف) أى الخوف المنكر أى وكل من تكب منكر لا حذفه  
ففيه التعزير (قوله لا بالقول) أى لا تعتبر بوقته بالقول (قوله أو يموت) عطف على يتوب (قوله وان أخذ مالا  
معصوما) أى محفوظا بحفظ الشرع بأن أمر بحفظه وعدم التعدي عليه (قوله وأصاب كالانصاب) أى عشرة  
دراهم أو ما قيمته ذلك وقال الحسن بن زياد انصاب هنا عشرون لانه يقطع من قاطع الطريق طرفان فيشترط  
انصابان شلبي عن الاتفاق (قوله قطع يده ورجله) انما قطع الطريقان لوقوع أثر الجناية عاما ونظما شلبي (قوله انما  
ان كان صحيح الاطراف) فلو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع زيلبي (قوله انما  
يفوت نفقه) علة لقوله من خلاف (قوله حدا) - قاله تعالى جوى ولا يصلى عليه شلبي عن الكمال (قوله نذا  
لا يعفوهولى) وليس للامام أيضا أن يعفوه لقوله عليه الصلاة والسلام تعافوا الحدود فيما بينكم فاذا رفعت الى  
الامام فلا عفا الله عنه ان عفا جوى عن غابة البيان (قوله ولا يشترط أن يكون القتل وجبا للقصاص) من  
مباشرة القتل والآلة لانه وجب في قتله الجناية على حق الله تعالى والقاتل وغیره سواء وانما يشترط القتل من  
جدهم بجر (قوله بجر بته لله تعالى) المناعة على غير باهم (قوله بمخالفة أمره) فأطلق المخالفة على المخالفة من  
طلاق اسم السبب على السبب (قوله وبهذا الحل) هو قوله بمخالفة أمره قاله الحلبي (قوله عن تقدير مضاف) أى  
في قوله تعالى انما جازاء الذين يجارون الله ورسوله اه حلي والمضاف هو لفظ عباد أى يجارون عباد الله قال  
الكمال أى يجارون عباد الله وهى أحسن من تقدير أولياء الله لأن هذا الحكم ثبت بالقطع على الذمى وأما  
مخاربة رسوله فأما باعتبار عصيان أمره أو باعتبار أنه الحافظ لطريق المسلمين والخلفاء والمولود بعده نوابه فاذا  
قطع الطريق الذى تولى حفظها بنفسه ونائبه فقد حارب اه قال في التهر وأنت خير بان مخاربة رسوله اذا كانت  
باعتبار عصيان أمره فمخاربه تعالى كذلك فالداعى الى حذف المضاف حينئذ اه وقال الزحشرى أى  
يجارون رسوله ومخاربه المسلمين في حكم مخاربه وذكر اسمه تعالى تعظيما وتفصيلا وقيل هى المخالفة لاحكامهما  
اه (قوله وأخذ المال) أعاده معترفافا فادبه أن المراد المال المتقدم وهو الذى بلغ نصبا بالكل (قوله ان شاء قطع  
من خلاف) جزم على أخذ المال جوى والاحوال ثلاثة قطع وقتل وصلب والامام مخير ان شاء جمع بين الاقل  
والثاني أو بينه وبين الثالث أو اقتصر على الثاني أو على الثالث أو جمع بينهما أو جمع بين الكل وقال محمد لا يقطع  
وعن أبي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حيا) هذا لا يظهر لاجتماع القتل والصلب الا اذا كان  
الصلب متقدما (قوله فى الاصح) وعن الطحاوى أنه يقتل ثم يصلب (قوله وكيفيته فى الجوهرة) قال فى المنع  
نقل عنها وكيفيته الصلب أن تغرز خشبة فى الارض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضا يضع رجله عليها  
ثم يجعل على الاولى خشبة أخرى عرضا فوق الثانية ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح فى ثديه اليسرى ويخضع  
بالرمح الى أن يموت اه (قوله ويعج بطنه برمح) أى يشق قال فى القاموس بجعه كمنعه شقه فان قيل انه ورد الامر  
باحسان القتل فانه قال صلى الله عليه وسلم فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة قلت أجب  
ابن فرشته فى شرح المشارق عند التكلم على هذا الحديث بأن ذلك مستثنى من هذا الحديث ومثله الزانى  
المحصن حيث كان قتله بالرمح لان التمسيد فيه ما ورد من الشارع فأفاده الجوى (قوله من موته) أى لا من بجعه  
(قوله ثم يخنق بينه وبين أهله ايدفونه) نوقاع عن أذى الناس بريجه (قوله على الظاهر) أى ظاهرا الراية (قوله من  
أخذ مالا) ذكر الضمان يفيد أن عنه غير باقية فلو كانت باقية ردها الى مالكها ملحق (قوله وتجري الاحكام  
الذكورة) من حبس وتعزير أو قطع فقط أو قتل فقط أو تخيير بين الاحوال (قوله ويجري الاحكام  
فى قتل الكل وان لم يوجب أبو حنيفة القصاص بالمثل لان هذا ليس بطريق القصاص فلا يستدعى المماثلة  
كمال (قوله ان انضم الى الجرح أخذ) سواء كان الجرح واحدا أو متعددا شلبي (قوله لعدم اجتماع قطع وضمان)

(بعد التعزير) لما شرته منكر الخوف  
(حتى يتوب) لا بالقول بل بظاهر شيئا  
الصلاه أو يموت (وان أخذ مالا معصوما)  
بأن يكون المسلم أو ذمى كما مر (وأصاب  
كالانصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان  
صحيح الاطراف) لثلاثة نفقته وهذه حالة  
ثالثة (وان قتل معصوما) ولم يأخذ مالا  
ثالثة (هذه حالة ثالثة) (هذا) لا قصاصا (فلذا  
قتل) هذه حالة ثالثة (هذا) لا يكون القتل  
لا يعفوهولى ولا يشترط أن يكون (القتل  
موجب للقصاص) لو جوبه جزاء بمخاربه  
لله تعالى عفا الله عنه أمره وبهذا الحل يستغنى  
عن تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة  
ان قتل وأخذ المال خير الامام بين ستة  
أحوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل  
أو قطع ثم صلب) أو قتل الثلاثة (أو قتل  
وصلب أو قتل فقط) أو صلب فقط (كذا  
فصله الزيلبي ويصلب حيا) فى الامام  
وكيفية فى الجوهرة (ويجى) بطنه (برمح)  
تسهيلا ويخضعه به (حتى يموت ويترك  
ثلاثة أيام) من موته ثم يخنق بينه وبين أهله  
الدفن (لا أكثر منها) على الظاهر وعن  
الثاني يترك حتى يقطع (وبعد إقامة الحد  
عليه لا يضمن ما فعل) من أخذ مال وقتل  
وجرح زيلبي (وتجري الاحكام) المذكورة  
(على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل  
والاخافة (وجري وعصا لهم كدف) والحالة  
الثالثة (ان انضم الى الجرح أخذ قطع)  
من خلاف (وهو وجرحه) اهدم اجتماع  
قطع وضمان



مع مصادمه اطلاق الكتاب في المحاربين فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه (قوله قتلن) قصاصا  
 لاحد دليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون فاطعة طريق لان بنيتها لا تصلح للعراب قال  
 في السير بلالة وهذا مبق على غير ظاهر الرواية كما في الفتح اه حاشي وانما ذكر هذا الفرع ليعين فيه حكم النساء  
 المنفردات وذكر العشرة مثال (قوله ويجوز أن يقتل دون ماله) فن رأى الص دخل الدار وأخذ المتاع وأخرجه  
 فله أن يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك فان ربح به ليس له أن يقتله لانه لا يتناوله  
 الحديث مخ (قوله وان لم يبلغ نصابا) لان اسم المال يقع على القليل والكثير فأخذه المصنف قال في الهندية روى  
 ابراهيم عن محمد رجه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان فيهم  
 ولي القتل فاتبعهم فلهم أن يتبعوه ومالا فلا وان أخذوا ناعا لرجل فلهم أن يتبعوه وان لم يتبعهم  
 صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم أن يتبعوه لانه صار دينيا عليهم كذا في المحيط ولو أن لصوا  
 أخذوا متاع قوم فاستغنوا بقوم وخرجوا في طلبهم وكان أرباب المتاع معهم حل قتالهم ومكذبا اذا غابوا  
 والخارجون يعرفون مكانهم ويقدررون على رد المتاع اليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدررون على الرد  
 عليهم لا يجوز لهم أن يقتلوا لهم ولو اقتتلوا مع قاطع قتلوه لاني عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان قتلهم من  
 موضع لوتر كوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم اه (قوله  
 لا اطلاق الحديث الخ) لا يفيد جواز القتل والاولى الاسئلة لاجل مالهم بحديث قاتل دون مالك (قوله بكسر النون)  
 قال في المصباح المنير خنفة مخنفة من باب قتل خنفة مثل كنف وتكن للتحفيف ومثله الخلف والخلف اه شاي  
 (قوله في المص) قيد اتفاق في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل يخنق رجلا بخنفة خنق  
 حتى قتله الدية على عاقبته فان وجد وقد خنق غير مرة في المص وغير المص فلا دام أن يقتله اه شاي عن  
 الاتفاقى والخنفة الورز وما يجري مجراه وبناء على العادة وليس قيد أخاذه الشاي (قوله قتل به سياسة) قال  
 المقرري في الخطط ساس الامر سياسة بمعنى قام به وهو ساس من قولهم ساسه وسوسه القوم جموده كسوسهم  
 والسوس الطبع والخلق يقال النصيحة من سوسه والكرم من سوسه أى من طبعه فهذا أصل وضع السياسة  
 في اللغة ثم رعت بأنها القانون الموضوع لرعاية الادب والمصالح وانتظام الاموال والسياسة نوعان سياسة عامة  
 تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها والنوع الآخر سياسة ظالمة  
 والشريعة تحرمها اه بحر (فروع) من سقى رجلا سمما فمات قبل يجب القصاص لانه يعمل على النار والسكين  
 كذا في جنائات البنابيع قال السمرقندي في شرحه والعمل بهذه الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد  
 فقتل دفع الشريعة عن العباد ويحل قتل الاعوانة والسعاة والظلمة ويناب قاتله لان من شرط الاسلام على أهل  
 الاسلام الفرع لفرحهم والمزن لمزنتهم وهم بخلاف ذلك جوى (قوله لانه كاتل بالقتل) فحبب الدية  
 على العاقلة مخ وأفاده بالتشبيه أنه ليست منه بل مثله في ثبوت الشبهة عنده في الغم حيث كان في الآلة  
 قصور يوجب التردد في أنه قصد قتله بهذا الفعل أو قصد المبالغة في إبلاجه وادخال الضرر على نفسه  
 فانفق ماله شاي عن الكمال (قوله عند غير أبي حنيفة) هو صاحباه ومن وافقه ما والله سبحانه وتعالى أعلم  
 واستغفر الله العظيم

### • (كتاب الجهاد) •

الاجهاد يث في فضله كثيرة منها حديث البخاري في الصحيح باسناده الى عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه  
 قال قال رسول الله أى العمل أفضل قال الصلاة على مبقاها قال قلت ثم أى قال بر الوالدین قال قلت ثم أى  
 قال الجهاد في سبيل الله ولو استزدته لزدني وفيه أيضا عنه صلى الله عليه وسلم القدوة في سبيل الله أو بروحة خير  
 من المدينا وما فيها وفيه باسناده الى أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من أحبس فرسا في سبيل الله ايماننا بالله وتصدىقا بوعده فان شبعه ورى به ورويه وبوله في ميزانه يوم القيامة اه  
 شاي وأشق منه قصر النفس على الطاعات في التشايط على الدوام ومجانبة أهولتها ولذا قال عليه الصلاة والسلام  
 وقد رجع من غزاة رجلا من الجهاد الا صغرا الى الجهاد الا كبر فمخ وهذا الكتاب يعبر عنه بالسيرة أيضا  
 والمغازي فالسيرة جمع سيرة وهي فعله بكسر الظه اثن السيرة فتكون لبيان هيئة السيرة وحالته مخ قال صاحب

عشر زوة قطعن وأخذن وقتلن قتلن  
 وضمن المال (ويجوز أن يقتل دون ماله  
 وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه)  
 لا اطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو  
 شهيد فتح (ومن تكرر الخنق) بكسر النون  
 (منه في المص) أى خنق مرارا ذكره مسكين  
 (قتل به) سياسة اسعده بالقتل (والا) بأن  
 كان كذلك يدفع شربه بالقتل وقبيل القوم  
 خنق مرة (لا) لانه كاتل بالقتل وقبيل القوم  
 عند غير أبي حنيفة رجه الله تعالى  
 • (كتاب الجهاد) •

الاختبار السيرة الطريفة خبرا كانت أو شرأ يقال فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريفة قاله  
 فوج أفندي الأنم أغلبت في أساس أهل الشرع على أمور المفازي وما يتعلق بها كالتناسك على أمور الحج وأما  
 المفازي فجمع المفزاة من غزوت العدو قصدته لاقتال غزوا وهي الغزوة والغزاة والمفزة منح للمناوئط شرط أبحاثه  
 شيان أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعي اليه من الدين الحق وعدم الامان وعدم العهد بيننا وبينهم  
 والثاني أن يرجو الشوكة والقوة لأهل الاسلام بأجتهاده أو بأجتهاد من يعتقد في جهده ورأيه وإن كان لا يرجو  
 القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لما فيه من القاتل نفسه في التهلكة وأما ~~ك~~مه فمقوط  
 الواجب عن ذمته في الديناويل الثواب والعهادة في الآخرة كإتي العبادات مندية (قوله لا لتحاد المقصود)  
 وهو اخلاء العالم عن الفساد ولأن كلامهم ماعقوبة ولأن كلامهم ما حسن لغیره حموى (قوله ووجه الترتي  
 غير خفي) قال في شرح الملتقى وقدمها لكونها معاملة مع المسلمين وغيرهم وبالجملة مع الكفار وأثر قيامه من الأدنى  
 وهو الاخلاء عن الفسق إلى الأعلى وهو الاخلاء عن الكفر أولا قال الكفار أعظم أجرا اه (قوله مصدر  
 جاهد في سبيل الله) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل الجهاد بكل أمر معروف ونهي من منكره قاله الحلبي (قوله  
 وشرع الدعاء الخ) قال القهستاني وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم  
 و~~كسر~~ أصنامهم وغيره والمراد بالاجتهاد في قوة الدين بنحو قتال الحريين والذميين والمرتدين الذين هم  
 أخصب الكفار لا أنكار بعد الاقرار والبايعين ~~ب~~اه فتقوله وقتال من لم يقبله اقتصر على القتل لأنه الجزء المهم منه  
 والمراد قتالهم مباشرة أو معاونة بما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف ابن السكال تفصيل لأجمال هذا قاله الحلبي  
 (قوله أو معاونة بما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف ابن السكال تفصيل لأجمال هذا قاله الحلبي  
 الجرحى ونهية المطامع والمشارب (قوله هو المختار) وجهه أن مادونه لو كان رباطا لكان كل المسلمين في بلادهم  
 مرابطين وقال بعضهم إذا أغار العدو على موضع مرتبة يكون ذلك الموضع رباطا إلى أربعين سنة وإذا أغار مرتبة  
 يكون رباطا إلى مائة وعشرين سنة وإذا أغار ثلاث مرات ~~يكون~~ رباطا إلى يوم القيامة قاله السكال (قوله  
 أجرى عليه عمله) قال المؤلف في شرح الملتقى قد نظم شيخنا الشيخ ~~ب~~يد الباقي الحلبي ~~أ~~أخذت ثلاثة عشر من يجري  
 عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها الحفاظ السيوطي رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء يجري عليه الأجر عذبة ثلاث عشر  
 علوم بينها ودعاء فحبل • وغرس النخل والصدقات تجرى  
 ورواة مصحف ورباط ثمر • وحفر البئر أو جراه نهر  
 وبيت للقريب بناء يأوى • إليه أو بناء محمل ذكرو  
 وتعلم القرآن كبريم • شهيد في القتال لأجل بر  
 كذا من سنن صالحة ليعني • فخذها من أحاديث بشعر

ثم تظاهر الشرح أنه يجري عليه أجر عمله بتمامه من فرض ونفل وانظر هل باقي المذكورات في النظم كذلك  
 والذي يفيد حديث إذا مات ابن آدم الخ أنه يجري عليه ثواب المذكورات فيه فقط ووجه تجرى حال من  
 الصدقات وظاهره كالحديث أنه لا يجري عليه ثوابه إلا إذا كانت جارية فإذا انقطعت لا يجري ثوابه وظاهر قوله  
 ورواة مصحف أنه يجري عليه الثواب إذا ترك لورثته وإن لم يكونوا أهلا وإن لم يقرأ عليه وأما الوقف فداخل  
 في الصدقة الجارية وإن كان أهلا (قوله وأمن الفتان) بضم الفاء جمع فائق كذا ضبطه بعضهم والمراد منكر ونكير  
 وغيرهما (قوله هو فرض كفاية) أي يكفي فيه قيام البعض بخلاف فرض العين وفرض الكفاية فرض على كل  
 واحد من العالمين به بطريق البدل وقبل أنه فرض على بعض غيرهم والاول المختار لأنه لو وجب على البعض لكان  
 إلا أنهم بعضهم أو إذا غير مقبول قهستاني (قوله إذا حصل المقصود ببعض) هذا القيد لا بد منه فلا يتقصر  
 بالنظر العام فإنه مع فرضه مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود حموى وإنما كان فرضا لا واحدا  
 القطعية من الآيات القرآنية كقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وإنما كان على الكفاية لأنه ما فرض لعينه أذه  
 افساد في نفسه وإنما فرض لأعزاز دين الله عز وجل ودفع الشر عن العباد فإذا حصل المقصود ببعض سعة  
 من البايعين كصلاة الجنازة ورد السلام فأفاده المصنف فإن ظن كل طائفة من المسلمين أن غيرهم قد فصل عنه

أورده بعد الحدود لا لتحاد المقصود ووجه  
 الترتي غير خفي وهو لغة مصدر جاهد  
 في سبيل الله وشرع الدعاء إلى الدين الحق  
 وقتال من لم يقبله شئ وعرفه ابن كمال بأنه  
 سبيل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة  
 أو معاونة بما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف  
 ذلك انتهى ومن توابعه الرباط وهو المختار ووجه  
 في مكان ليس وراءه سلام وهو المختار ووجه  
 أن صلاة المرابط بمسألة ودرهمه  
 كسبع مائة وإن مات فيه أجرى عليه عمله  
 ورزقه وأمن الفتان وبعث شهيدا آمنا من  
 للملح لا كبر وتمامه في الفتح (هو فرض  
 كفاية) كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية  
 إذا حصل المقصود ببعض والا ففرض عين



والجواب

وله انه قد تم الكفاية لكتبه (ابتداء) وان لم  
يبدؤا به وأما قوله انه الى فان قالوا **كم**  
فأقولهم ونحريمه في الانهر الحرم فنبوخ  
باله ومات كقولوا المنذر **كم** في حيث  
وجد قومه (ان قام به البعض) ولو عيدا  
أولاه (مقط عن الكل والا) بقوم به أحد  
في زمن ما (أما بتركه) أي انهم الكل من  
المكاتبين وأما ان تنههم أن فرضيته بنسبته  
عن أهل الهند بقيام أهل الروم من لابل  
يفرض على الأقرب فالأقرب من الله وإلى  
أن تقع الكفاية ولو لم تقع الا بكل النسخ  
فرض عينا كسلاوة وم ومنه الجواز  
والعجز وقامه في الدرر (لا) يفرض (على)  
وبالغ له أو بان أو أحدهم لا نظاما  
فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس  
ابن مرداس لما أراد الجهاد الزم أمك فان  
الحنة عند رجل أمك سراج وفيه لا يحمل سفر

والجدة لآباس أن يخرج بغير إذنهم ثم انما يخرج بغير إذنهم بالتجارة اذا كانا مستغنيين عن خدمته أما اذا كانا محتاجين فلا كذا في التجسس (قوله فيه خطر) هو بالتحريك الاشراف على الهلاك قاموس (قوله ومنه السفر) أي من الذي لا خطر فيه أفاده في شرح المتن وعبرة البصرة تفيد التعجيل فيه كسفر التجارة فانه قال في البرازية ودلت الصلة أعني قوله لانه ليس فيه خوف الهلاك على الصالح المخرج الى العلم بالمخرج والتجارة ولأن الخروج المأجور للتجارة لأن يجوز له المولى (قوله لاني المولى والزوج) فان حقه حاشية قدم على الجهاد باذن الله تعالى فلو تعلق بهم مالزم ابطال حق جهله الله تعالى عينا لم يجهل به متعينا عليه فتح ملخصا (قوله ومضاده الخ) هذا التركيب يفيد أنه اذا امرها الزوج بالجهاد وجب عليها ما يجبها امتثالا لا امر الزوج وعبرة الفسخ سالمة من هذا حيث قال أمالو امر السيد والزوج العبد والمرأة بالقتال يجب أن يكون فرض = فاية ولا نقول صار فرض من لو وجوب طاعة المولى والزوج حتى اذا لم يقاتل في غير النصير العام يأثم لأن طاعتهما المفروضة في غير ما فيه الخططرة بالروح وانما يجب ذلك على المكلفين بخطاب الرب جل جلاله بذلك والفرض انتفاء عنهم قبل النصير العام اه قال في البحر وهذا في العبد مسلم له يوم وجوب الطاعة عليه وأما في المرأة ففيه نظر اذا لا يجب عليها امتثال أو امره الا فيما يرجع الى الذكاح اه وأقره في النور وانت خبير بأن كلام المحقق صريح في أن الوجوب عليها بايجاب الله تعالى لآباس الزوج وأمر الزوج اذن وفك للجهاد بعهده كلام الشافعي اه حلي وبقيده ما في شرح الحوى حيث قال وأقول وجوبه على كل من العبد والمرأة ليس باعتبار أو امر السيد والزوج كإفهامه في البحر وانما هو باعتبار ظهور الوجوب لانتفاء ما يقع باذنه وينبغي أن يفيد الوجوب في المرأة على ما فيه بما اذا كان لها محرم يذهب به الجهاد يدل على ذلك اشتراط المحرم لها في الحج وهو فرض عين اه (قوله يفيد خلافه) فانه يفيد أنه لا يفترض على المرأة مطلقا به صرح في الهداية في فصل فسخة الغنيم حيث علم عدم الرضخ للعبد والمرأة بجهاد ما عن الجهاد ثم قال ولهذا أي لجهاد ما عن الجهاد لم يلحقها ما فرضه أي فرض الجهاد ثم علم عدم الرضخ للعبد بانه لا يمكنه المولى من الجهاد وأن له منه أي من الجهاد جوى وهذا يفيد أن العبد اذا أذن له المولى وجب عليه واليه أشار أبو السعود وفي القهستاني عاطفا على من لا يجب عليه الجهاد وأمره حره سواء كان لها زوج أو لا لانها من قرنها الى قدمها عورة وفي الجهاد قد ينكشف شيء من ذلك لاحتالة كافي المحط فلا يختص بالزوجة كما ظن اه وليس بمعد وجود النص الا الرجوع اليه (قوله قال في البحر) أي في الرد على الكمال وقد تقدم ذكره (قوله أي أعرج فتح) نقله فيه من ديوان الادب وفي المجموع عايناه الى المغرب أنه الذي أقدمه الداع من الحركة وعند الأطباء هو الزمن وقبل المقعد المتشبع الاعضاء والزمن الذي طال مرضه اه (قوله لجهادهم) أي والتسكيف بالقدرة أي وقوله تعالى ليس على الاثمي حرج فانها زلت في أصحاب الاعذار تبين وفي القهستاني وفيه اشعار بان من عجز عنه لسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما أنشبه اليه في الاحتيار اه (قوله ومديون بغير إذن غريمه) قال في الهداية وان أراد المديون أن يفرزوا صاحب الدين غائب كان عنده وفاء بما عليه فلا بأس بأن يزرو ويوصي الى رجل لبعض دينه من تركه ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء فأولى أن يقيم فيجعل قضاء دينه فان غرام مع ذلك بغير إذن وب الدين فذلك مكروه فان أذن له صاحب الدين في الفزو ولم يبرهنه من المال فالمستحب أيضا له أن يشتمل بقضاء الدين وان غرامه في هذه الحالة لم يكن به بأس اه (قوله لوليامره) وان كفل بغير اذنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة اه (قوله ولولا النفس) لانه عليه حقا وقد يلزم الكفيل باحضاره ضررا اذا كان في مكان بعيد وهو عالم به وفي النية أن للكفيل بالنفس أن يجبهه عن السفر حتى يرد كفالاته ونحوه في الهداية (قوله فله الخروج ان علم الخ) لعدم فوجه المطالبة بقضائه والافضل الاقامة لقضاء الدين بجر (قوله ليس في البلدة أفقه منه) يفيد أن غير الافقه يضابط به ويجز حكمه ما اذا اقتضوا (قوله فليس له الفزو) لما كان ظاهر المصنف لا ينافي جواز خروجيه وكان الواقع أنه لا يجوز كما هو صريح العبارات المذونة في كتب المذهب زاد الشارح قوله فليس الخ ليفيد الحكم المذكور (قوله ولا يخفى أن المقيد بغيره بالاولى) المراد بالمقيد سفر الفقيه للفزو ووجه الافادة أنه اذا منع من السفر للفزو الذي هو فرض كفاية فلان يمنع من السفر لغيره وأنه ليس بفرض أولى انتهى حلي وفيه أن السفر لغيره لا يلزم أن يكون غير فرض بل قد يكون فرض عين كسفر الحج (قوله وفرض عين) يكفر بما حده اختياره

فيه خطره الا باذنهم او ما لا خطر فيه يحصل بلا إذن ومنه السفر في طلب العلم (وعبد وامرأة) الحق المولى والزوج ومضاده وجوب لوليامره الزوج به فتح وعلى غير المراجعة خبر قلت تعليل النفي بفسخ بنيتها بفسخ خلافة قال في البحر انما يلزمها أمره فيما خلافة قال في التكاثر ونوابه (وأعني ومعهده) يرجع الى التكاثر ونوابه (ومدبون أي أعرج فتح وأقطع) الهجرهم (ومدبون بغير إذن غريمه) بل وكفيله أيضا لوليامره تجسس ولولا النفس خبر وهذا في الحال أما الموجد هل الخروج ان علم بوجوه قبل حلولة ذنبيه (وعالم ليس في البلدة أفقه منه) فليس له الفزو وخوف ضلالتهم مراعاة وعزم في البرزخية السفر ولا يخفى أن المقيد بغيره بالاولى (وفرض عين

(قوله ان هجم العدو) قال في المغرب الهجوم الاتيان بغتة والدخول من وراء متذات من باب طلبية ل هجم عليه حمل اه وسواء كان العدو كافرا او باغيا كما في المفتاح قال المؤلف في شرح المتن فان قدر من يفرهم على دفعهم فالحجها فرض عين في حقهم ومن بعد منهم ففرض كفاية في حقهم الا اذا هجم الاقربون أو تكاسلوا عنه يصير فرض عين في حقهم أيضا ثم إلى أن يفترض على أهل الشرف والمغرب جبهه ما ومن لا عذر لهم ولا ثم بلا علم فان الانسان لم يحاطب بما لم يعلم اه ولذا ذكر الكمال أن من شروط كونه فرض عين دوام الحرب بقدر ما يصل الخبر والافه وتكليف بما لا يطاق وانقاذ الاسير واجب على الكل من أهل الشرق والمغرب عن علم وفي البرازية مسألة سميت بالشرق وجب على أهل المغرب تخليصه من الاسر لم تدخل دار الحرب اه وفي الذخيرة عليهم التخليص في النساء والذراوى ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم في حق المال اه (قوله المدنف) الدنف المرض الملازم حلي عن جامع اللغة (قوله وشروط وجوبه القدرة على السلاح) واقتال وملك الزاد والراحلة وغيره انقله في شرح المتن عن الخاتمة (قوله لا أمن الطريق) لانه اذا خرج الى الخاف لالى المأمّن (قوله لم يلزمه القتال) لعجزه (قوله ويقبل خبر المدنف) أى طالب النصر وهو الخروج الى الفز وأفاده الشاي وقيل خبر العبد فيه كما في شرح المتن (قوله وكره الجعل) أى غير ما على الظاهر حوى والكراهة على الامام والقوم أما الامام فلانه لا ضرورة له وبيت المال معذلتا واثب المسلمين وأما القوم فلانه يشبه الاجرة وحقيقة الاجرة على الطاعة حرام فباعتبارهم ما مكروه وعلى الامام كراهة في تنسيبه في المكروه وأفاده الكمال قال الجوى وهذا انما ظاهره على طريقة المتقدمين بل على طريقة الجليل في مقابلة شئ بفعله والمراد هنا ان يكلف الامام الناس بأن يقوى بعضهم بعضا بالكرام والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد وحى الجهاد ان يجاهد الانسان بنفسه وماله ولا ينبغي له في هذه الحالة أن يأخذ من غيره جعلا ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يبيع غيره بماله من نفسه ومن قدر بنفسه ولا مال له فان كان في بيت المال مال يعطيه الامام كفايته من بيت المال فان أعطاه كفايته لا ينبغي أن يأخذ من غيره جعلا ولا افله أن يأخذ الجعل من غيره بحر (قوله أى مع وجود شئ في بيت المال) ولو غير ذلك لانه لا ضرورة للجعل لجوار الاستقراض من بقية الانواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعتبرات انما ذكر بيت المال وهو الحق منع (قوله هنا بيم الغنمة) انما زاد هنا لانه لا بعدها اصطلاحا اذ هو المأخوذ من الكفار بغير قتال كلنراج والجزية وأما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة (قوله دفع الضرر الاعلى) وهو تصدى شراكتها الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو تكليف الاختصاص مؤنة جهاد المعزاه (قوله فان حاصرناهم) بأن حصرناهم عن الخروج لاحاطتنا بهم حوى (قوله دعوناهم) أى وجوبه ان لم تبلغ الدعوة ونديا فمن بلغته لم تتضمن الدعوة ضررا بأن يعلم أنهم بها يستعدون أو يحتالون أو يفصلون فلا يندب وغلبة الغنى في ذلك بما يظهر من أحوالهم كالصلح بل هو المراد اذ حققته بتعدا لوقوف علمه وأفاده الكمال (قوله فان أسلموا فيها) وحسبنا ذلك أموالهم ويحمل أراضهم عشرة ويا حرم بالقول من دارهم الى دار الاسلام لان مقام المسلم في دار الحرب مكروه كذا في شرح الطحاوى (تنبيه) الذى اذ تلفظ بالشهادتين يحكم بالسلامه وان لم يتبرأ عن دينه الذى كان عليه لان التلفظ بها مصادرة على الاسلام فاذا رجع الى ما كان عليه يقتل الا ان يعود الى الاسلام كذا أفق به صاحب السراجة قال صاحب البصر وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة وكذا يصحكم بالسلام الكافران صلى بالجماعة لا اذا صلى وحده الا اذا قال الشهود صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا ولا يصير مسلما بقرائة القرآن ولا بالسلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ملخصا (قوله والا فالى الجزية) ينبغي للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها ويعلمهم أنه انما يأخذها منهم في كل سنة مرة وان الذى يؤخذ منه كذا ومن الفقير كذا ومن الوسط كذا بحر (قوله لو محلا لها) كاهل الكتاب واليهوس وعبدة الاوثان من الهجم بدون العرب والمزدين فهستافى (قوله فان قبلوا ذلك) انما لم يقل فان بذلوا لان القتال ينتهي بمجرد القبول قبل وجوب الاعطاء والبدل حوى (قوله فلهم مالتا الخ) المراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو فزعنا دماهم وأموالهم أو فزعوا دما لنا أو أموالنا ما يجب ابدننا على بعض عند التعرض منع (قوله اذ الكفار لا يحاطبون به عندنا) الذى هو ترك النار وشرحه لصاحب البصر أنهم يحاطبون بالايان وبالبعقريات سوى حد الشرب وبالعلاوات وأما العبادات فقال السر قدى أنهم غير مخاطبين بها اذ اباوا اعتقادها وقال البصاريون انهم

ان هجم العدو فيخرج الكل ولو بلا إذن  
وبانم الزوج ونحوه بالمتع دخيرة (ولابد)  
لغيره (من) قيدا آخر وهو (الاستطاعة)  
ولا يخرج المريض المدنف (أما من) يفسد  
على الخروج دون الدفع ينبغي أن يخرج  
على السواد اذ هاجمته وفي السراج  
لا يخرج السواد القدرة على السلاح لا أمن  
وشروط وجوبه القدرة على القتال وان لم  
الطريق فان علم أنه اذا حارب قتل وان لم  
يحارب أو لم يلزمه القتال (وقيل) كان سلب  
المستغنى ومناذى السلطان ولو كان سلب  
منهما (فاسد) لانه خبر يشترط في الحال  
دخيرة (وكره الجعل) (مع الف) كذا  
الناس لا جيل الفزاة (مع الف) كذا  
وجود شئ في بيت المال درر وصدور الشريعة  
ومفاده أن الذى مضى به الا على ما لا دفع  
(والالا) دفع الضرر الى الاسلام فان  
(فان حاصرناهم دعوناهم الى الجزية) لو محلا لها  
أسلموا فيها (والا فالى الجزية) مالتا من  
كما سيجب (فان قبلوا ذلك فلهم مالتا) من  
الانصاف (وعليه ما علينا) من الانصاف  
نخرج العبادات اذ الكفار لا يحاطبون بها  
عندنا

غير محاطين بها اذ فقط وقال العراقيون انهم محاطون بها فبعثوا عليهم ما هو العتد اه حلي (قوله  
بؤيده الخ) هذا لا يتقى الخاطبات بالعبادات لان من قال به جعل عمرته اله حقوبة في الاخر على تركه زيادة على  
مقومة الكفر وكلام الامام على رضى الله تعالى عنه فيما يتعلق بالدين (قوله من لا تلحقه الدعوة) الاولى من لم (قوله  
بفتح الدال) وكذا في الدعوة الى الطعام وما في النسب في الكسرة قاله الباقر وذكروا غير انه في دار الحرب بالضم  
وفي النسب بالكسرة وفي الطعام ما يقع وذكر العلامة العيني ان عدى الرباب يكسرون دعوة الطعام ويفتخرون  
في النسب وذكر بعض ان الولا ثم غانية وتقل العلفى في حديث اذا دعى أحدكم الى ولبة عرس فليجب نظما مفيدا  
لفعل

أسمى الطعام اثنان من بعد عشرة \* سأسردها مقسومة ببيان  
ولبة عرس ثم عرس ولادة \* عقيقة مولود وكبرة باني  
وضبة ذى موت نقبة قادم \* وعذرة او عذار يوم ختان  
ومأدبة الخسلان لأسبيلها \* حذاق صغير يوم ختم قران  
وعائرها في النظم تحفة زائر \* قرى ضيف مع نزل له بقران

وفي طعام الاملاك وبسمى السندح والعتيرة وهي ما يذبح أول رجب والمأدبة قسمان فممن فخرى وجنلى اى خاصة  
وحاتمة أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله وهو) اى الدعوة وهو مرجع اسم الاشارة في قوله بذلك (قوله  
من لا شعوره) فيجب تليقهم قال المصنف في شرحه ولو قال لهم قبل الدعوة انتم لن تهتدى ولا غرامة لعدم العاصم  
وهو الدين أو الاقرار بالادوار كقتل التسوان والصبيان اه (قوله خلافا لما نقله للمصنف) حيث قال  
وأطلق في الدعوة فتعمل الحضيقة والحكمة فالحقيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرطا وغیرا أنهم الى  
ماذا يدعون وعلى ماذا يتلون فأقيم ظهورها مقامها اه وقد علمت بما ذكرنا ان قوله خلافا راجع الى قوله  
وهو وان اشتهر الخ (قوله الا اذا فتن ذلك ضررا) ذكرنا هذا الاستثناء في الاستحباب ولم يذكره في الوجوب  
مع امكانه فيه أيضا وزاد في شرح المتن عن الخط أن يطعم فيهم ما يدعونهم اليه (قوله بنصب الجانيق) لانه  
عليه السلام نصبا على الطائف وهو جمع متخنيق بفتح الميم واسكان النون وفتح الجيم ثم كسر النون مؤنثة  
فارسية هو الذى ترمى به الجارة الكبر حوى (قوله وحرهم) اى حرقت ذواتهم ويعلم منه سرقا منعهم  
ودورهم بالاولى أفاده صاحب النهر (قوله وافلا زرعهم) ولوعند الحصاد قهتاتى باطلاق النار أو الدواب  
فيها نهر (قوله الا اذا غلب) راجع الى جميع ما ذكره كما أورد اليه المصنف في شرحه حين قال وأطلق في جواز  
فعل هذه الاشياء تبعا لما في المتن المعتمدة وقيد الكمال الى آخر ما ذكره النارج وظاهر صنيع المصنف هذا ان  
هذا الاستثناء ضعيف (قوله وان ترسو ايضنا) سواء فيه الاسير والتاجر والسبي لان الرى يدفع الضرر العام  
بالذب عن بيضة الاسلام وقتل المسلم حرز خاص ولانه قلبا يحلوص من مسلم فلا يمنع لاعتباره لانتداباه  
أفاده صاحب البحر (قوله ونقصدهم اى الكفار) لا المسلمين لانه ان تعذر التمييز فلا تقدر امكن قصدوا الطاعة  
بحسب الطائفة (قوله لان القروض الخ) أو رد عليه كل المضطر حالة انحصار فانه فرض اقترن بالقرم والحق  
انه لا رد ليصلح الى الجواب اذا المذهب انه لا يجب عليه الاكل بل تركه اخذا بالعزيمة فصار كالباح مقيد بشرط  
السلامة حوى \* تنبيه \* لا يتعبر رفع الصوت في الجهاد ولا يكره فان كان فيه منفعة وتحرير للمسلمين  
فلا بأس به ويندب للجهاديين في دار الحرب توفير الاغفار وان كان قصها من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يده  
ودنا منه العدو رجيا تمكن من دفعه باغفاريه وهو نظير قص الشوارب فانه سنة والغزى في دار الحرب مندوب  
الى توفيرها وتطويلها ليكون أهيب في عين من يبارزه بحر (قوله لا يحمل قتل أحد منهم) لتحقق كون المسلم  
أو الوثقى فيهم (قوله ولو أخرج واحد الخ) المراد انه أخرج بعدد المسلمين أو لذمين الذين فيها ومثل الانخراج  
الخروج وظاهره انه لا يجب على المخرج التمسك عن معتقد الاندراج ويرد على ما ذكرنا ان الوثقى لا يمكن من الذهاب  
الى دار الحرب كباقي وقد يجب بان كان هناك أسيرا (قوله حل قتل الباقي لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار  
في كون المسلم أو الوثقى في الباقيين شك بخلاف الحالة الاولى \* فرع \* ذكر في الولا الجنية وغيرها لو كان المسلمون  
في سقينة فاحترقت فان كان غلبة ظنهم أنهم لو ألقوا أنفسهم في البحر فخلصوا بالسباحة فيجب عليهم أن يترحوا  
أنفسهم في البحر لخلصوا من الهلاك القطعى وان استوى الجانبان ان أقاموا احترقوا وان أوقعوا أنفهم

بؤيده قول على رضى الله تعالى عنه انما  
بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدما لنا  
وأموالهم كموالنا (ولا يحمل لنا أن نقاتل  
من لا تلحقه الدعوة) بفتح الدال (الى الاسلام)  
وهو وان اشتهر في زماننا شرطا وغیرا لكن  
لا شك أن في بلادنا ممن لا شعور له بذلك بنى  
لويلقه الاسلام لا الجزية في التلارخانه  
لا ينبغي قتالهم حتى يدعوهم الى الجزية  
نهر خلافا لما نقله المصنف (وندعونا من  
يلقه الا اذا فتن ذلك ضررا) ولو بطلية  
الظن مكان يستعدوا أو يستصنوا  
لا ينبغي فتح (والا) بقبل الجزية (ننتهين  
بأنه ونحاربهم بنصب الجانيق وحرهم  
وتحرقهم وقطع أئجارهم) ولو منقورة (وافساد  
زرعهم) الا اذا غلب على الظن ظفرا  
فيكره فتح (ورمهم) بنبيل ونحوه (وان  
ترسو ايضنا) ولونندوا بنى مثل ذلك  
التي (ونقصدهم) اى الكفار (وما أصيب  
منهم اى من المسلمين) لادية فيه ولا كسرة  
لان القروض لا تفرق بالقرامات (ولو فتح  
الامام بلدة وفيها مسلم أو ذقى لا يحمل قتل  
أحد منهم اصلا ولو أخرج واحد) ما (حل)  
حتنذ (قتل الباقي) لجواز كون المخرج  
هو ذاته فتح

في الصرع قوافهم بالخيار عند هب الاستواء الجاهلين وقال محمد لا يجوز لهم أن يلقوا أنفسهم في الماء لأنه  
 يكون اهلا كما يفعلهم اه (قوله ويجرم الاستغفار به) يعني عنه ما قبله (قوله وكتب فقه وحديث) مثل الفقه  
 التوحيد والاصول ولذا قال في التهرجنا وانت خبير بان النبي اذا كان معللا بالاستغفار فكل ما خيف عليه  
 ذلك من الكتب الشرعية التي لا يجوز الاستغفار بها بذكره ارجاه ايضا (قوله وامرأة) عطف على قوله ما يجب  
 تعظيمه (قوله ولو جهورا) ولو جارية قهستاني وقوله لداواة من مدخول المسالفة (قوله هو الاصح) مقابلة لما ذكره  
 الصدر الشهيد عن الطحاوي أن ذلك انما كان عند قلة المصنف كيلا يتقطع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا يكره  
 (قوله لا تسافروا بالقرآن) الدليل وان كان خاصا الآن العلة عامة المحقق كتب الفقه والحديث به (قوله الا  
 في جيش يؤمن عليه) أقل الجيش أربع مائة وأقل السرية مائة قاله الامام وفي الحاشية ينبغي للمسلمين أن لا يترؤوا  
 اذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو أكثر قال في الهندية هذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعسر  
 الواحد بالاثني وفي زماننا يعتبر الطاعة اه ولا بأس للواحد أن يفر من اثنين اذا لم يكن معه سلاح ويجوز له أن يفر  
 من الثلاثة مطلقا وتفر المائة من الثلاثة جوى (قوله لكن اخراج المهاجرين) والاولى عدم ارجاهن صلاحا خوفا  
 من الذنن ولا تسائر المرأة القتال الا عند الضرورة لانه يستدل به على ضعفهم اه يجر (قوله عن غدر) الغدر قضي  
 العهد وترك الوفاء بما التزم به رجدي وذلك بأن كان يينا وبينهم عهد على أن لا ينحاربهم في هذا اليوم حتى آمنوا  
 فلا يجوز المحاربة فيه لان هذا استأجرهم بالمحاربة فخذ العهد واما اذا كانت الحرب فائمه فانه لا يجوز  
 الاندفاع منهم بل يحاربهم في هذا اليوم حتى يأمنوا فقتلهم فيه أو يذهبوا بوجه آخر حتى يهتفوا  
 بأنهم ياتون فذلك فاداهم الجوى (قوله وغلول) بالضم الخيلة والسرقة من الغيبة مثل أن لا يظهر شيئا  
 مما غنمه هو أو غيره أو يحتمل بحيلة يلحق بها بعض الاسارى الى دارهم والغلول في الاصل الخيانة في كل شيء خفية  
 كالإغلال على ما قاله ابن الاثير قهستاني (قوله ومنه) قال في الصباح منلت بالقبيل مثلا من باب قتل وضرب  
 اذا جدته ونظروا فمارضك عليه تكبلا والتشديد بمبالغة والمثلة وزان غرة اه شلو والمثلة المروية في قصة  
 العرين منسوخة بالنهي المتأخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنوا لوأمان من جبن  
 جنبايات متعددة على جماعة ليس فيها قتل بأن قطع أحد رجل واحد رجل وقطع عيني آخر وقطع يدي آخر  
 ورجلي آخر فلا تترك في أنه يجب القصاص لكل واحد ادا خلقه لكن يجب أن يأتي بكل قصاص بعد الذي  
 قبله الى أن يبرأ منه فهي مثله فعضا لا يقتصدا وانما يظهر للنهي والتسليم فيمن مثل شخص حتى قتله فقتلني التسليم  
 أن يقتل به ابتداء ولا يئبل به قاله الكمال ان (قوله أما قبله فلا بأس بها) قيدته في الفقه بما اذا وقعت قتالا كبارا  
 ضربه فقطع أذنه ثم ضربه فقتل عنه ثم ضربه فقطع يده وأنته اه اي وأما اذا أخذ المسلم الحرب وأراد القتل به  
 فلا يجوز ومقتضى ما في الاختيار أن لا يترك حال قبله من حرب تمكن منه لانه عليه بأنه أبلغ في كتبهم  
 وأضر بهم نهر مزيدا (قوله وغير مكاتب) شامل للصبي والمجنون يجر (قوله لا صاحب له) اي عند التقاء الضفين يجر  
 (قوله ولا نسل له) أي لا يندرج على الابدحال لانه يحيى منه الولد فيكره محارب المسلمين ذرية وذكر الرازي في كتاب  
 المرتد من شرح الطحاوي أنه اذا كان كمل العقل فقتله ومثله فقتله اذا ارتد والذي لا يقتله الشيخ القاضي الذي  
 خوف وزال عن حدود العقلاء والمعتدين فيقتل بغيره فلا يقتله ولا اذا ارتد اه (قوله ولا اذا ارتد)  
 قد علمت من كلام الرازي أن موضوعه شيخ فان خوف الخ (قوله وراهب) مثله من ساح في الجبال (قوله  
 لم يخالطوا الناس) أما اذا خالطوا لم يقتلوا كالقسيس ونحوه وكذلك الراهب يجوز قتله ان دل على عبادة المسلمين  
 شلبي (قوله الا أن يكون أحدهم ملكا أو مقاتلا) قال في الفقه وكذا يقتل من قاتل من كل من قتل الله لا يقتل  
 كالمجنون والصبي والمرأة الا أن الصبي والمجنون يقتلان في حال قتالهما ما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم  
 فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة الملكة تقتل وان لم يقتلها بل وكذا الصبي الملك والمعتوه الملك لا يقتل  
 الملك كشر وكتبهم اه (قوله واذا رأى) لقتله صلى الله عليه وسلم يبريد بن الصمة وكان عمره مائة وعشرين سنة  
 أو أكثر وقد عي لماحي به في جيش هو ازن للرأي ذكره الكمال (قوله أو مال) قيدته في المقتي والنجابة بما اذا حبسه  
 اه اي عرض الكفار على حرب المسلمين قهستاني (قوله في الحرب) راجع الى الرأي والمال (قوله والاستغفار)  
 الواجب التوبة وان لم يلفظ بالاستغفار ولكنه أكل (قوله ونماه في السراج) ذكر المصنف عبارته فقال واذا

(ونماه في السراج) ما يجب تعظيمه ويجرم  
 الاستغفار به كتحصيف وكتب فقه وحديث  
 وامرأة) ولو جهورا لداواة هو الاصح ذخيرة  
 وأراد بالنهي ما في مسلم لا تسافروا بالقرآن  
 في أرض العدو (الا في جيش يؤمن عليه)  
 فلا كراهة لكن اخراج المهاجرين والاولى  
 (واذا دخل مسلم اليهم بأمان جاز رجل المعتصم  
 معه اذا كانوا يوفون بالعهد) لان الظاهر  
 عدم تعرضهم هداية (و) نهبا (عن غدر  
 وغلول) (عن مثله) بعد الظاهر (عن غدر  
 فلا بأس بها اختيار) (و) عن (قتل امرأة  
 وغدر مكاتب وشيخ) هرم (فان) لا صاحب له  
 ولا نسل له ولا يترك في اذا ارتد (وأعجز  
 ومقتله) وزمن ومعتوه وراهب (الا أن يكون  
 كتابا لم يخالطوا الناس) (او اذا رأى)  
 أحدهم ملكا (او مقاتلا) (او يخالطه)  
 او مال (في الحرب ولو قتل من لا يجز قتل)  
 من ذكر (فعله التوبة والاستغفار فقط)  
 كسائر المعاصي لأن دم الكافر لا يتقوم الا  
 بالامان ولم يوجد من لا يترك كونهم في دار  
 الحرب بل يجهلونهم فكثيرا للنبي ونماه  
 في السراج وسجي

لم يجر قتل هؤلاء فنبني أن يؤسروا ويصلوا إلى دار الاسلام إذا قدر المسلمون على ذلك ولا يتركونهم في دار الحرب  
لأن النساء إذا تركن يتخوى بهن أهل الحرب وكذلك الصبيان يلغون فيقاتلون وفي جملتهم منفعة للمسلمين  
في تكثير النسل وكذلك المعتوه والاعمى والمقعور وبأس الشق ومقطوع اليد والرجل من خلاف وأقطع البدن ليقى  
لا يتركون في دار الحرب لأنهم يطؤون النسب فيسلمون وفي ذلك تكثير عدد الكفار وأما الشيخ الصافي الذي لا يقدر  
على القتال ولا رأى له ولا هو ممن يفتح فان شأوا استرقوه وان شأوا تركوه لانه لا منفعة فيه للكفار يبدنه ولا يراه  
ولا ينسبه فان حملوه معهم ليدلوا به أسرى المسلمين جاز على قول من يرى المضادة وأما على قول من لم يرها  
فلا فائدة في حملهم ومثله العجز والكبر التي لا يبرح ولا دنيا كذا في السراج الوهاج اهـ (قوله لوفيه غيظهم) كأن  
كان مقتول من قوادهم أو عظمائهم أو بالسعود (قوله وأفراغ قلبنا) من حزن أصابه من جهنهم (قوله وقد جعل  
ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل) فخرق أذنه وبره منها (قوله كان شره على وعلى ألقى أعظم) لأن فرعون  
موسى رب موسى وليداً ومكث في حجره سنين فلما جاءه بالرسالة وأملأ به العناء تضاداً أولاً لم يرض له بقاء ملامحه  
وأغضبته بعض الأسباع وأما أبو جهل لم يشاهد منه إلا الأذى الشديد من أول أمره صلى الله عليه وسلم  
ولا ساعه وعجل على أنه أشد كفر من فرعون موسى أن فرعون موسى لما غرق في البحر قال آمنت أنه لا اله  
إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وألمن للمسلمين وأبو جهل قال وهو ماتي على الأرض تجذب روحه هل غير رجل  
قتله قومه ولم يؤمن (قوله لا بأس بنبيس قبورهم) قال في التهر الثاني لا بأس بنبيس قبورهم طلباً للمال  
نص عليه في التارخانية ولم أر بنبيس قبوراً أهل الذمة يجب أن يقال ان تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا بنت المال  
جائزته وفي الخانية ولا بأس بتعليم الكفرة القرآن ولا بأس بنبيس قبورهم طلباً للمال اهـ (قوله لا بأس بنبيس قبورهم طلباً للمال)  
كلام التهر قال الحق الطاهر أن قبر المسلم كذلك (قوله ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله) ذكره أو أماً من جهنم  
الآب أو الأم لو فانت النساء أخرج بالاصل الفرع فلا ب أن يبدأ بقتل ابنه الكافر لانه لا يجب عليه إحياؤه  
وكذا أخوه وخاله ومعه المشركون من غيرهم وأما حمل قتل الأصل لقوله تعالى وما حملها من الذي لم يمتعروا فأنزلت  
في الآية ولو لم يمتعروا ليدل على آلاية أقامه الكمال (قوله كما لا يتدنى قربه الباني) يعلم حكم الأصل منه  
بالأولى (قوله وينزع الفرع عن قتله) كما يمنع عن إطلاقه فيكون عدم قتل الفرع أصله على قتل غيره أفاده  
المصنف (قوله بأن يشغله) بالمحاولة أو بعرق فرسه أو بطرحه عنه ويلجئه إلى مكان ولا ينبغي أن يصرف عنه  
إلى مكان ويتركه لانه يصير حراً علينا من (قوله فان فقد) بأن لم يكن ثمة غيره نهر (قوله قتله) ولو امرأة ومحل كون  
النساء لا يقتلن ولو أجاب عند عدم تأنلتهن (قوله فهدر) أي باطل لا دية فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة  
والاستغفار كما في شرح الملتقى (قوله قتله) لانه لو كان مسلماً أراد قتل ابنه ولا يتمك من التضامن منه لا يقتله  
كان له قتله لتعنه طريقاً لدفع شره فهنا أولى كمال وصرح بعدم وجوب القتل في مثلنا في لوصال غير الآب  
ولا يمكن دفعه لا يقتله هل يجب قتله وما يأتي عن شرح الملتقى من أن دفع الهلاك بأي طريق أمكن واجب  
بقتضى وجوب القتل ويجوز (نبيه) لو كان الآب والابن في سفر وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لشجاة أحدهما كان  
للأب شر به ولو كان الابن جوت عطشا ذكره الكمال لأن الآب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وهو سقى  
سقى أباه مات من العطش فيكون هذا عانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الآب على قتل نفسه ولو الجبة  
قال الكمال وينبغي أنه لو سمع أيامه ذكر الله تعالى بسره أو رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون له قتله لما روى أن أبا  
عبيدة بن الجراح قتل أباه حين سمع بسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك اهـ (قوله مطلقاً) أي ولو كان الصائل مسلماً (قوله ويجوز الصلح على ترك الجهاد) هو ترك صورة لأن  
الموادعة جهاد بمعنى إذا كان خيراً للمسلمين والصلح جاز على أي مدة ولو طالت أفاده المصنف (قوله بجال منهم)م  
هو كالجزية أن كان قبل التروك بأسحتهم فتصرف مصارفها ولا تخمس وكالتي بعد التروك بها فيكون كالغنية  
فيخصمها ثم قسم الباقي بينهم لانه أخذ بقوة الجيش فكان مأخوذاً بالمقاطعة معنى (قوله أو منالو خيراً) لا يجوز  
دفع المال من المال من الخلق المذلة بالمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن أن يذل نفسه بالخوف الهلالية لا يدفع  
الهلالية بأي طريق أمكن واجب كذا في الملتقى وشرحه (قوله لقوله تعالى وان جهنم السلم فاجنح لها)  
أي وان مالوا الصلح قل له قال الكمال والآية وان كانت مطابقة لكن إجماع الفقهاء على تقييد هاروية مهلهمة

فرعان الأول لا بأس بحمل رأس المشرية  
لوفيه غيظهم أو ذراغ قلبنا وقد جعل ابن  
مسعود يوم بدر رأس أبي جهل وألقاها بين  
يديه عليه الصلاة والسلام فقال صلى الله  
عليه وسلم الله أكبر هذا فرعون وفرعون  
ألقى كان شره على وعلى ألقى أعظم من شر  
فرعون على موسى وأمنته ظهيرة الثاني  
لا بأس بنبيس قبور الكفرة فعمت الذنوب  
وحارة الخانية قبور الكفرة فعمت الذنوب  
ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله (قوله لا بأس بنبيس قبورهم طلباً للمال)  
كلام التهر قال الحق الطاهر أن قبر المسلم كذلك (قوله ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله)  
ذكره أو أماً من جهنم الآب أو الأم لو فانت النساء أخرج بالاصل الفرع فلا ب أن يبدأ بقتل ابنه الكافر لانه لا يجب عليه إحياؤه  
وكذا أخوه وخاله ومعه المشركون من غيرهم وأما حمل قتل الأصل لقوله تعالى وما حملها من الذي لم يمتعروا فأنزلت  
في الآية ولو لم يمتعروا ليدل على آلاية أقامه الكمال (قوله كما لا يتدنى قربه الباني) يعلم حكم الأصل منه  
بالأولى (قوله وينزع الفرع عن قتله) كما يمنع عن إطلاقه فيكون عدم قتل الفرع أصله على قتل غيره أفاده  
المصنف (قوله بأن يشغله) بالمحاولة أو بعرق فرسه أو بطرحه عنه ويلجئه إلى مكان ولا ينبغي أن يصرف عنه  
إلى مكان ويتركه لانه يصير حراً علينا من (قوله فان فقد) بأن لم يكن ثمة غيره نهر (قوله قتله) ولو امرأة ومحل كون  
النساء لا يقتلن ولو أجاب عند عدم تأنلتهن (قوله فهدر) أي باطل لا دية فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة  
والاستغفار كما في شرح الملتقى (قوله قتله) لانه لو كان مسلماً أراد قتل ابنه ولا يتمك من التضامن منه لا يقتله  
كان له قتله لتعنه طريقاً لدفع شره فهنا أولى كمال وصرح بعدم وجوب القتل في مثلنا في لوصال غير الآب  
ولا يمكن دفعه لا يقتله هل يجب قتله وما يأتي عن شرح الملتقى من أن دفع الهلاك بأي طريق أمكن واجب  
بقتضى وجوب القتل ويجوز (نبيه) لو كان الآب والابن في سفر وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لشجاة أحدهما كان  
للأب شر به ولو كان الابن جوت عطشا ذكره الكمال لأن الآب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وهو سقى  
سقى أباه مات من العطش فيكون هذا عانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الآب على قتل نفسه ولو الجبة  
قال الكمال وينبغي أنه لو سمع أيامه ذكر الله تعالى بسره أو رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون له قتله لما روى أن أبا  
عبيدة بن الجراح قتل أباه حين سمع بسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك اهـ (قوله مطلقاً) أي ولو كان الصائل مسلماً (قوله ويجوز الصلح على ترك الجهاد) هو ترك صورة لأن  
الموادعة جهاد بمعنى إذا كان خيراً للمسلمين والصلح جاز على أي مدة ولو طالت أفاده المصنف (قوله بجال منهم)م  
هو كالجزية أن كان قبل التروك بأسحتهم فتصرف مصارفها ولا تخمس وكالتي بعد التروك بها فيكون كالغنية  
فيخصمها ثم قسم الباقي بينهم لانه أخذ بقوة الجيش فكان مأخوذاً بالمقاطعة معنى (قوله أو منالو خيراً) لا يجوز  
دفع المال من المال من الخلق المذلة بالمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن أن يذل نفسه بالخوف الهلالية لا يدفع  
الهلالية بأي طريق أمكن واجب كذا في الملتقى وشرحه (قوله لقوله تعالى وان جهنم السلم فاجنح لها)  
أي وان مالوا الصلح قل له قال الكمال والآية وان كانت مطابقة لكن إجماع الفقهاء على تقييد هاروية مهلهمة

للمسلمين في ذلك ماية أخرى هي قوله تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الا علون فاما اذا لم يكن في المودعة  
مصلحة فلا يجوز بالاجماع والسلم بكسر السين وقصها مع سكنون اللام وقصها اه (قوله اي فعلهم) قال  
في المغرب نبذ الشيء من يده طرحه ورى به نبذ او نبذ العهد نقضه اه فقوله اي فعلهم تفسيره مراد ذكر الشرح ان  
النبد يكون على الوجه الذي كان الا مان عليه فان كان منتشر ايجاب ان يكون النبد كذلك وان كان غير منتشر  
بان آمنهم واحدا من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد كالجر بعد الاذن وهذا اذا صالحهم فرأى نقضه قبل  
مضى المدة واما اذا مضت المدة فانه يطول الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم ومن كان منهم في دارنا فهو آمن حتى يبلغ  
سأله لانه في يدنا بأمان ولا بد من اعتبار مدة يبلغ خبر النبد الى جميعهم ويكتفى في ذلك بمضى مدة يمكن  
ملكهم بعد عليه بالنبد من انفسنا لخبر الى أطراف مملكته لانه بذلك يفتي القدر فان كانوا خروا من حصونهم  
وتفرقوا في البلاد وأخروا حصونهم بسبب الا مان حتى يعود كلهم الى ما منهم ويعمر واحصونهم مثل ما كانت  
توقا عن القدر كذا في الصر فلو مضت تلك المدة ولم يعلم ملكهم فانهم لان التقصير منه فلم يكن غدارا فستأني  
ولو كان الصلح على جعل فنقضه قبل مضي المدة رد عليهم بحصته عيني وقوله فنقضه ينبذ ان التقصير اذا كان  
من جهتهم لا بد من المال شيئا في الفسخ وقوله تعالى واما تخلفن من قوم خيانة كنوه فقال تعالى فكاتبوهم ان علمتم  
فيهم خيرا فالاجماع على أنه لا يتقدم بمخوف اه (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة) نفع فيه  
الهدا بقورده الكمال حيث قال واما استدلاله بأن صلى الله عليه وسلم نبذ المودعة التي كانت بينه وبين أهل مكة  
ليق أن يجعل دليلا فيما يأتي من قوله وان بدوا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان باتفاقهم لانهم صاروا  
تضمن العهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدؤا بالقدر قبل  
مضى المدة فقاتلهم ولم ينبذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يغفهم هذا هو المذكور لجميع أصحاب  
السير والمغازي ومن تلقى القصة ورواها في حديث ابن اسحاق عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن مروان  
ابن الحكم والمصور بن مخرمة قال كان في صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا أن من شاء أن يدخل في عقد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل ومن شاء أن يدخل في عقد قريش يدخل فدخلت خزاعة في عقد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلت بنو بكر في عقد قريش فكثروا نحو السبعة والثمانية عشر شهرا ثم ان بنى  
بكر وشبوا الى خزاعة ليلالما يقال له الوتر قريش من مكة وطالت قريش هذا الليل ولا يعلم بالشاهد ولا يرانا أحد  
فأعانوا بنى بكر بالسلاح والكرع وقاتلوا معهم وركب عمر بن سالم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك  
يخبره الخبر فلما قدم عليه أنشده

لا هم انى فاشد محمدا • حلفا بينا وابه الاتلدا  
ان قريشا اخلقوا الموعدا • ونقضوا مثاقك المؤكدا  
هم بيتونا بالونير هجدا • قتلونا زكرا وسجدا  
فانصر رسول الله نصر اعتدا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرت يا عمر بن سالم ثم أمر الناس قصبهز واسأل الله تعالى أن يعصى على  
قريش حتى يغفهم في بلادهم اه حلي وقوله الاتلدا اي الاقدم يقال حلف مثل كعظم قديم وكان قد سبق لهم  
حلف مع سلفه صلى الله عليه وسلم وهجدا جمع هجود بالفتح يقال للناس والمستيقظ يقال هجدا هجدا أبقظه ونومه  
فهو من الاضداد ويؤيد أن المراد به المستيقظون قوله قتلونا زكرا وسجدا والمراد أنهم قتلوه وهم يصلون آخر  
الليل بين راكم وساجد والعبيد الحاضر والمهيا والعند ككرم المهيا وقد عتد ككرم عتادة وعتادا فعناء نصرا  
مهيا بالعدد والعدد والونير بكرا ما باسفل مكة لخزاعة وعبر عنه في القاموس بالونيرة (قوله يقتال ذى منعة)  
وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد في حق غيرهم ذكره الكمال (قوله انتقض حقهم فقط)  
فيقتلون ويسترقونهم ومن معهم من الذراري كمال (قوله ونصالح المرتدين) مثلهم عدة الاوثان من العرب  
في المودعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام والسيف كما أن أهل الذمة اذا نقضوا العهد كالشركين هندية وانما  
صح صلح المرتدين لان الاسلام مرجو منهم بخاتمة خبر قاتلهم طمعا فيه اذا كانت فيه مصلحة كذا في التبيين  
(قوله بلا مال) لانه يشبه الجزية لان كلاهما ترك القتل بالمال غير ان الجزية مؤبدة وهذا مؤقت وهم لا يقبل

(ونبذ) أي فعلهم بنقض الصلح مخزاعين  
القدر المحزوم (لو خيرا) لفعله عليه الصلاة  
والسلام بأهل مكة (ونقاتلهم) بلاندمع  
خيانة ملكهم (ولو يقتال ذى منعة) بانه ولو  
بدونه انتقض حقهم فقط (ونصالح المرتدين  
اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار  
حرب) لو خيرا (بلا مال والا) يغلبوا على  
بلدة (لا) لان فيه تقرير المرتدين على الرقة  
وذلك لا يجوز فتح



لهم الجزية فكذلك هذا كره الزباني ولم يبين حكم ما إذا كان المال متاعا لهم والظاهر أنه لا يجوز إلا على من حضر وزيه  
 قوله فانه يرد بعد وضع الحرب أو زواجها وما ذكر صاحب الدور من التسوية بين مال المرتدين والبغاة في عدم  
 العمل به في حق البغاة على ما إذا كانت الحرب قائمة والاختلف المتصوص والافراز الانتال والمراد بعد ترك  
 الحرب (قوله ولم ينج الخ) أي ولا تهب ولا فوصى لهم بها وخص البيع لانه السبب الغالب في تملك الاشياء  
 يربطه بالحق ولم أر حكم اعارة ذلك منهم ومعه يمتهم واستفادهم والظاهر عدم الجواز وعلى هذا فلا يكون  
 ما قيل ولا البيع قيدا يحوى وانما يجرى مع العسر من يجعله خيرا لان العسر ليس بالآلة المعصية بل بصير آلة لها  
 بعد ما يصير خيرا واما السلاح فانه آلة الفتنة في الحال ويكره بيعه من يعرف بالفتنة فانه الكمال (قوله يجرى أن  
 تباع) فأنهى للحرى وفي القهستاني يكره كراهة تحريم أن يملك بوجه كراهة (قوله وعبيد) لانهم يتوالدون  
 عندهم فيعدون حرا بعلينا مسلمانا الرقيق أو كافرا يجرى وفي النجاشية ونشرها ولا يباع سلاح منهم ما استعمل  
 للقتل ولو صغيرا لا لبرة وحيد وما في حكمه من الحرير والدياج فان غلظه مكروه لانه يصنع منه الراية اه (قوله  
 ولا يملكه اليهم) أي على يد تاجر وقيد بقوله اليهم لانه لا يمنع تاجرا أن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح وهو لا يريد  
 بيعه منهم وهذا إذا علم أنهم لا يتحذرونه ولا يمنع منه ولو دخل حربى النياب سلاحه فاستبدل به سلاحا  
 من جنسه وكان البديل مثل سلاحه أو أوردى منه فانه يترك وان كان من خلاف جنسه أو أجود من سلاحه  
 لم يترك كاقوس بالسيف أو كل سيف أو سيف أجود منه أو فاده المؤلف في الدر المنقي (قوله ولو بعد صلح) لانه  
 على شرف التقض أو الانقضاء زباني (قوله وأحر بالميرة) أي أمر غنامة فانه لما سلم قال أهل مكة صيوت فقال  
 أي ولقد صيوت ولكن أسلت وصفت محمدا وأمنت به وایم الذي نفس غنامة يده لا تأتكم حبة من البعاض  
 ما جئت وكانت يدهم مكة حتى يأذن فيها محمد وانصرف الى بلده ومنع أهل مكة حتى جهدت قريش فكتبوا  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه بأراحاءهم أن يكتب لهم غنامة يجعل انهم الطعام ففعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كال (قوله فجاز استصيانا) والقياس أن لا يجوز وعلى هذا فافعله أمراء مصر الآن من بيع  
 الخطة من أهل جزيرة قنطرة جازا لأنه ينبغي أن لا يبقى بجواز ذلك خشية الرغبة في البيع منهم بحيث يضيئ الحال  
 على أهل مصر ولو أنفق مفت مجاهد القياس لم يعد أن يكون صوابا جوى (قوله ولا يقتل من آمنه الخ) الأمان  
 أوالة الخوف عن ككافرو واحد أو أكثر ولو أهل بلدة أو حصن أو فاده القهستاني قال والمشهور أن الأمان  
 والأمن بالسكون والفتح مصدر أمن بالكسر اه وحكمة ثبوت الأمن للكفرة عن القتل والسبي والاستغناء  
 وأما إذا وحدى أيدهم مسلم أو ذى أسير فانه يؤخذ منهم تارخاينة وأما صفته فهو عقد غير لازم حتى لو رأى  
 المصلحة في نقضه نقضه كذا في الدر المنقي (قوله أو صيبا) أي عاقلا والصبي الذي لا يعقل لا يصح أماته يجرى (قوله  
 ذلك) أي أنه أمان وظاهره أن بعض المسلمين إذا لم يعرف أنه أمان لا يكون أمانا في حق ذلك البعض ويجوز (قوله  
 بشرط سماعهم ذلك من المسلمين) قال في الهندية وإن لم يسمعوا صوتهم بالأمان فلا أمان لهم ويجعل قتلهم  
 وسبيهم ولوناه وهم من موضع يسمون الآن العلم قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بل كانوا أسياما أو مشغولين بالحرب  
 فذلك أمان أو أراد بالعلم غالب الرأى لاحقة العلم وسماع الكل ليس بشرط لثبوت الأمان في حق الكل بل  
 سماع الأكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل اه (قوله كتحال إذا ظننه أمانا) قال في الهندية إذا قال المسلم  
 لي كافر تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام ونهه ولم يسمع آخر الكلام أو نهه إلا أنه لم يفهمه كان أمانا  
 ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا ومثل ذلك تعال ان كنت تريد القتال أو ان كنت رجلا أو حتى  
 ترى ما أصبح بك فانه على هذا التفصيل اه ملخصا (قوله وبالاشارة الاصبع الى السماء) فيه بيان أعطيت  
 دية له البعاض يجرى سواء كان معروفا بين المسلمين وبينهم أنه أمان أو لا كما في الهندية (قوله ولونادى المشرقة) برفع  
 المشرقة على أنه فاعل نادى كما هو صريح ما في البصرى وأجابه المسالون أو سكتوا (قوله لو منعنا) وان كان  
 في موضع ليس بمشيع وهو ما ذنبه ورعده فوقه يجرى (قوله وصع طلبه لذواريه لالهله) هذا غلط أو قه  
 فيه عدم التأخر في عبادة الصر وهي ولو طلب الأمان لالهله لا يكون هو أمنا بخلاف ما إذا طلبه لذواريه فانه  
 ينبغي تحت الأمان اه فأنهم صريحة في أنه يصح طلبه الأمان لالهله وذواريه بما غير أنه لا يدخل في الأول  
 ويدخل في الثاني بخلاف ما ترويه عبارة السارح اه حلقى ووقف الشريف الجوى في وجهه الفرق بينهما

(وان أخذ المال) (منهم لم يرد) لانه غـ بر  
 معصوم بخلاف أخذه من بغاة فانه يرد بعد  
 وضع الحرب أو زواجها (ولم ينج) في الزباني  
 يجرى أن يبيع (منهم ما فيه نفق يجرى على  
 الحرب) كحديث وعبيد وخيل (ولا يملكه  
 اليهم ولو بعد صلح) لانه عليه الصلاة والسلام  
 غنسى عن ذلك وأمر بالميرة وهي الطعام  
 والقمات لجاز استصيانا (ولا يقتل من آمنه  
 حر أو حرة ولو فاسقا) أو أعمى أو فانيا أو صيبا  
 أو عبد الأذن له سحا في القتال (بأي لغة  
 سكتى) الأمان (وان كانوا الأبيـ رفونهم باهد  
 كرهة المسكين) ذلك (بشرط سماعهم ذلك  
 من المسلمين فلا أمان لو كان بالبعد منهم) عليكم  
 وبالكفاية كتحال إذا ظننه أمانا وبالاشارة  
 بالاصبع الى السماء ولونادى المشرقة لالهله  
 صرح لو منعنا وصع طلبه لذواريه لا لالهله  
 ويدخل في الأول والأولاد الأبناء والأولاد  
 البنات ولونادى عليهم ككر آخرهم بعد  
 النسخة علوا بالأمان فعلى القائل الدية

وفي الهندية ولو أن جماعة من المسلمين آمنوا على قدر ما فاختارهم على خلاف فهمهم أمثرون  
 وأولادهم وأولاد أولادهم وأن هؤلاء من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا في السير الكبير ثم قال ولو  
 قال أمتوني على عشرة من أهل بيتي أو على عشرة من أهل حبي فلا مانع ونسمة سواء وهذا يقتضي بأنه لا فرق  
 بين المثلثين وليأتى (قوله وعلى الواطي المهر) أي مهر المثل (قوله والولد حر) من غير رقبة مسلم بطلان بهندية  
 (قوله بعد ثلاث حبس) فيوض عن عند عدل حتى تنقضي والعديل امرأة جوفقة لا رجل هندية (قوله ويقتض  
 الامام الايمان) ولو صدر منه ويعلمهم بالنقض كافي النقابة ونحوها (قوله يؤذ) ان لم أت ذلك مني منه  
 شرعاً فان لم يعلم ذلك لم يؤذ وباعتبر جهله عذراً في حق العقوبة كافي المبحث (قوله وبطلان ذمي) لأنه لا ولاية  
 على المسلمين ولأنه منهم بهم على المسلمين لو افقتهم اعتقاداً ومعناه أن يقولوا منكم أما إذا قال إن فلاناً  
 المسلم يقول أمتكم فانه يصح نهر بزادة من الكمال (قوله الا اذا أمر به مسلم) الذي في الهندية والظاهر  
 والبر تقيد المسلم بكونه أمراً عسكرياً وبعض منها بالامام وظاهره أنه لا يكتفي اذن غيره وعليه يعمل  
 اطلاق التقضي (قوله وأسرونا ج) لانهم ما هموا وان نقت أيديهم والايمان يقتضي عمل الخوف ولا نهيهم ان  
 عليه فيعري الايمان عن المصلحة لانه كما اشتد عليهم الامر فخلصوا بأمنهم ما لا ينفخ باب الفخ فله الكمال وانما  
 يطل في حق المسلمين اتاني منهم اخوه صحيح فلا يأخذ من أموالهم شيئاً بقدر ما هم ويكتف لا يأخذ ما نسب بنوا  
 جاء من أموال المسلمين بغير (قوله وجب) كونه من أموالهم فلا يأخذ من أموالهم شيئاً بقدر ما هم ويكتف لا يأخذ ما نسب بنوا  
 أذنوا فيمنع ما أتوا على الاصح فمستأنف (قوله وفي الخاتمة) نعمها قيل كتاب الايمان حربي له عبد كافر  
 مسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أماناً وفيه أن تطلقهم جواز امان الاسر والتجارة بانهم ما هموا وان  
 تحت أيديهم يقتضي عدم هذه القرع اه حلي ويمكن أن يجاب بأن عمله اذا استولى عسكرياً عليهم  
 وصلح هذا الكافر تحت القهر فخدمه عدم في هذا الحال فانما تكون أماناً (قوله ويحجبون) لانه بشرط لصة  
 الايمان أن يكون المؤمن ممنما بما جاهد بخصمه الكفار فمستأنف (قوله ويقتض أمنه ولم يجر البنا) لما  
 دنا من أن الايمان يقتضي عمل الخوف ولا خوف منه حال كونه مقيماً في دارهم لانه لا قوة دفاع كذا في  
 الفتح عليه قال في شرح الملتقى واذا دخل العسكر دار الحرب فطلب طاعة أمورها الا اذا كان أكبر أو هم  
 أن يوافقا بغيره بل طاعة طابعهم وكذا لو نهاهم عن القتال فطلبهم أن يمتنعوا ما لم تأت ضرورة أو مصلية  
 كما في الوجيز وغيره (قوله لانهم لا يكون القتال) فلا يكون الايمان واقعه سبحانه وتعالى أم  
 واستنراقه العظيم

• (باب المغنم وقسمه) •

لما ذكر قتال الكفار وذكر ما انتهى به المادة ذكر ما انتهى اليه القتل وهو القهر والاستيلاء على النفوس  
 منح وفي الاموس الغنم والغنيمة والغنم بالضم التي مغنم بالكسر غنما بالضم وبالفخ وبالنصر وبالعزيمة  
 القوز بالتي بلا مشقة بجر (قوله والتي ما نيل منهم بعد) أي بعد الحرب وقوله كدراج أي وضع على الاراضي  
 أو الرتب وكلامه لا يشمل هدية أهل الحرب اذا لم يفتدوها حرب قال في الهندية الغنيمة اسم لما يؤخذ من أموال  
 الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والتي ما أخذ منهم من غير قتال كالتراج والجزية وفي الغنيمة الخس دون التي  
 وما أخذ منهم هدية أو رقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة اه ملخصه (قوله اذا فتح الامام بلاد مسلماً) ويقتض  
 في هذه الاموال الخراج والعشر أي فان كان ماؤهم خراجاً صالحاً لهم على الخراج والافتح على العشر أو اقله  
 فمستأنف (قوله على موجه) بفتح الجيم (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحدهم لانه بمنزلة بعض الميراث  
 (قوله عنوة) من عنابة عنوة وعذوا اذا ذل وخضع ومنه وعنت الوجوه على النفوس لا تنسبها للقهر  
 أي هو طريق الكمال لان القهر يستلزم الذل والمسوخ لو فرعه في التعريف الا انه اقله انفسه في القهر عند  
 انقضاء وعنوة نصر على القيد كافي المعنى (قوله قسمها بين الجيش) بعد الخراج الجنيستة بفتح  
 على العشر وكذا يقسم الاموال بينهم وقسمتها كقصة الغنائم هندية (قوله أي أو أهلها عليها الخ) ويقسم اليهم  
 من المنقول قدر ما تنبأ لهم به العمل لان هر رضى الله تعالى عنهم فلا لهم ذلك وهو القسمة بين الباب ولا  
 فيمنعة الارض بالزراعة وهم لا يدرون على الزراعة الا بالانها كبركة أن يكسبهم بحدودها لها ذيل على قوله

وعلى الواطي المهر والولد حر لم ينال الاية  
 وترد النساء والاخوان الى أهلها يعني بعد  
 ثلاث حبس (ويقتض الامام) الايمان (لو)  
 جازوه (نحو) ومبشر بلا مصلحة يؤذ  
 (ويطل امان ذمي) الا اذا أمر به مسلم  
 شئني (وأسيرنا ج) لانهم ما هموا وان نقت أيديهم ولا نهيهم ان  
 من القتال) واضح جواز امان العبد وفي الخاتمة  
 خدمة المسلم مولاه الحربي امان له (ويحجبون)  
 من ضمن أسلم عنه ولم يجر البنا لانهم  
 لا يكون القتال  
 • (باب المغنم وقسمه) •  
 في القربى الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة  
 والحرب فاقعة فخصم وباقها القاتل والن  
 فاني منهم بعد كدراج وهو ما نيل من  
 (اذا فتح الامام بلاد مسلماً) (وأرضها بغير  
 وكذا من بعده) من الاموال (والفتح أي قهراً  
 ملوكة لهم ولو قسها عنوة) (والفتح أي قهراً  
 (قوله ما بين الجيش) ان شاء (أو أقر أهلها  
 عليها بجزية) على رؤسهم

بالأرضي لأنه في الحقيقة لا يجوز ولا يجوز أن يرد به الشرع بغيره ويضع على أرضهم العذر  
 في وقتها وظرف الخراج هدية وسواها فبذلك أنفس الفاتحين أول ما يظن بفعله عروضي الله تعالى عنه في سواد  
 العراق عسائر من الصحابة من غير كبير حوى (قوله وخراج على أرضهم) وإن تكون الأرض بمنزلة الوقف  
 على الخاتين هندية فلا تقسم بينهم فمستأني (قوله والاولى اولى) حتى الاولوية في البحر والتبيين بشي  
 (قوله وأزلهم اقوام غيرهم) من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة ومما اطعمه فينصرف خراجها  
 في الخاتين هندية (قوله وضع عليها العشر لا غير) لأنه ابتداء وضع على المسلمين كذا في المنع والذي في الهندية  
 وإذا قيل للمسلمين وصارت لأراضي ملوكهم جعل عليها العشر إن شاءوا وإن شاءوا من شاء عليها الخراج  
 ١٥ ولا قول هو الأول بالقرآن بعد (قوله وقتل الأسارى) بضم الهمزة وقسمها فاموس والسمع الضم  
 لا غير كما ذكر ما روى وغيره من المحققين فمستأني جمع أسير وهو الأخذ والمضيد والمحبون ويجمع أيضا على  
 أسرته وأسرى من أي يقتل الخاتين منهم سواء كانوا عربا أو غيرهم فبذلك يقتل النساء والذوات لمنفعة المسلمين  
 فمستأني والضمير في قتل للإمام وقيد به لأنه ليس لواحد من المفترقات أن يقتل أسيرا ولو قتل به لا يجزئ كونه  
 أن يهزله إذا وقع على خلاف مقصوده لأنه لا يضمن شيئا ذكره المصنف ودليل جواز قتل الأسارى فقه  
 على الله عليه وسلم بنى قريظة فاقبل مقاتلتهم واسترق ذرارهم وفيه جسم مائة الفداد زبلي (قوله  
 أو استرقهم) وإسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الأخذ كذا في الملق وشرحه وفي الهندية وإذا أصل  
 من ذمتهم مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار الأسير عليهم ولا على أولادهم ونسائهم  
 ولا على أموالهم ويوضع على أرضهم العشر دون الخراج وإذا استرقهم قبل إسلامهم قسمهم وأموالهم  
 بين المسلمين فإذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين المسلمين  
 ويضع على الأراضي العشر ١٥ (قوله ذمة لنا) أي حقا واجبا لنا عليهم من الجزية والخراج فإن الذمة الحق  
 والعهود والأمان وسعى أهل الذمة أهل ذمة خواهم في عهد المسلمين وأمانهم فقه - خلق عن ابن الأثير (قوله  
 كما ينبغي) في قوة مع المستن في فصل الجزية لأعلى وثق - فرق - لأن الجزية في حق أظهر فلهذا روي في  
 الخلافة بل منها لا الإسلام أو السيف ولو ظهرنا عليهم قسائهم ومساكنهم في ١٥ (قوله فأتانا بعد) أي ظما  
 أن تقاتلنا بعد الاثنان بالحرب وشذ الوفاق وأما أن تقاتلنا بعد (قوله قلنا نضع بقوله تعالى اقتلوا المشركين) لأن  
 المن والقتال المذكوران في سورة محمد وهي زلت بكه وآية السيف في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت وهو تب  
 صلى الله عليه وسلم على أخذ القدا يوم بدر بقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق الآية فليس صلى الله عليه وسلم  
 وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يكتان وقال عليه السلام لولا نزول من السماء عذاب لم نجعلنه  
 إلا عمر زبلي - وقد يقال إن الأخذ بظاهر قوله تعالى اقتلوا المشركين يجرم الاسترقاق ويحرم تركهم أحرارا  
 فقه لنا فإنه لا قتل فيما وقد يجب بأنهما إنما جازا لوجود النص فيهما من غير نسخ بخلاف المن والقتال  
 (قوله وحرم فداؤهم) بكسر الهمزة وفتحه وقصر ويفتح فيقصر فله العلامة فوح (قوله أمة قبله فيجوز المال الخ)  
 بظاهر كلام الزبلي - وسكن جواز القدا ما لم يبعدهم الحرب أيضا ويؤيده قول محمد في السير الكبير لا بأس به  
 إذا كان المسلمون حاجة قال في النهر وهذا ظاهر في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها  
 أو بعده فبوالصعود (قوله وقال لا يجوز) فيه قالت الأئمة الثلاثة لأن قبض المسلم أولى من قتل الكافر لثلاثة أع  
 لا يجر منه عتية وأما الضرر الذي يعود علينا بدفعه إليهم بدفعه ظاهر المسلم الذي يتخلص منهم لأنه ضرر  
 شخص واحد فيقوم بدفعه واحد من طائفة المسلمين فكانت وتبين فضيلة قبض المسلم وتمكينه من عبادته  
 وقد ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله في الفتح وهذا مقيد بما قبل القصة فلا يجوز الفساد  
 بعد هذا القادة الكمال ونحوه في التبيين مع بيان التوجيه وفي الهندية ثم في المخاداة يشترط رضا الجسد  
 لأن من لا يظن منهم عن العين على أي العسكر فلا يباعه الرجال ليس إلا بما أن يناديهم وفي الرجال إن كان  
 على الله منظره أن يندمهم بعد القبض ليس بذلك إلا غيرهم ١٥ (تنبيه) لو أدى دار الحرب أن يشتري  
 أسيرهم بغيرهم ورجال وسواهم على وجه المال فلا على تقديم الرجال والجهل طال وهذا الجواب إن كان منصوص  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لا فبغيره لا يقدح في النسخة بل يضاعف المسلمات فليسوا بالعلماء أحقر العلم

(ونزل) على أرضهم والاولى اولى عند  
 حاجة الفاتحين (أو أخرجهم) ثم أو أزلهم  
 قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية  
 (لو كانوا) كفارا فلو سلب ووضع عليها  
 العشر لا غير (وقتل الأسارى) إن شاءوا  
 لم يسلوا (أو استرقهم) أو تركهم أحرارا  
 (ذمتنا) الأسير كالعرب والمزنيين كما ينبغي  
 (أو استرقهم) أي أطلقهم - مجانا ولو به -  
 (ابن كمال) تعالى فأتانا بعد  
 (قوله قلنا نضع بقوله تعالى اقتلوا المشركين)  
 (قوله وحرم فداؤهم) نخرج جميع (و) حرم  
 (قوله أمة قبله فيجوز المال الخ)  
 (قوله وقال لا يجوز) بعد تمام الحرب المقابلة فيجوز المال  
 (قوله وقال لا يجوز) بعد تمام الحرب المقابلة فيجوز المال  
 (قوله وقال لا يجوز) بعد تمام الحرب المقابلة فيجوز المال



منهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع حرا فافيه مقابلة كراهة مطلقا اه فتح (قوله ومدد لحقهم ثمة كذا نزل)  
 اى في الاستحقاق في الغنيمة والمدد من يلحق بدار الحرب سوى وأشار بقوله لحقهم الى أنه لو قاتلهم في دارنا كان  
 للمقاتل والدار والمدد لحقه بعد القتال كذا في المحيط وفي حكم الرداء من مرض منهم أو صار مجرما وقبل  
 شهود الواقعة أو أسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز كذا في شرح الملتقى قال في الفتح ولا ينقطع  
 حق المدد الا بشلأه أمور الاحراز بدار الاسلام والقسم بدار الحرب وببيع الامام الغنيمة قبل لحاق المدد  
 اه واذا صار القتلى المفتوحة دار اسلام ذكره في شرح الملتقى (قوله لاسوقى) اى ليس كالمقاتل فلا يسهم له  
 ولا يرضخ لانه لم توجد منه الجائزة على قصد القتال فان عدم السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقى فيغيده  
 الاستحقاق على حسب حاله فارسا او رجلا عند القتال بجزء وفيه اجماع الى أنه لو دخلت امرأته دارهم لخدمته  
 الزوج أو عبده لخدمته المولى ولم يقاتل لاشئ له كذا في الاختيار وكذا في سائر الدواوين فتح (قوله ولا من  
 مات ثمة الخ) الحاصل ان الغزاة اذا مات قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام لا يورث نصيبه سواء مات في دار  
 الحرب او دار الاسلام وان مات بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب او دار  
 الاسلام أبو الوفاء وعن البرجندى (قوله وما في البحر من قياس الوقف على الغنيمة) حيث قال وصرف حوا  
 في كتاب الوقف ان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين وفي قول بورث ولم أؤثر جبا وبغنى أن  
 يفصل فان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيه فان الغنيمة  
 بعد الاحراز اذ ارأينا كذا الحق فيهما الغنائم ولا ملك لواحد بعينه في شئ قبل القسمة مع أن النصيب يورث فكذا  
 في الوظيفة وان مات قبل الاحراز في يد المتولى لا يورث نصيبه قياسا على مسألة الغنيمة وسيأتى أن من مات من  
 اهل الديوان قبل خروج العطاء لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة أو آخرها اه حاشي (قوله ردة في النهر)  
 حيث قال اقول في الدرر والفرع عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفى حتى ماتنا سقط لانه  
 في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اه وجزء في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي  
 وأنت خبير بأن ما يأخذه القاضي ليس مسألة كما هو ظاهر ولا أجر الا ان مثل هذه العبادة لم يقبل أحد بجواز  
 الاستيفار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه لا يترك عنهما في النظر الى الأجرة يورث ما يستحق  
 اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر والنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت  
 وبهذا عرف أن القياس على الغنيمة غير صحيح وسيأتى هذا من زيد بيان ان شاء الله تعالى اه حاشي وقال العلامة  
 فوح ما الامام او المؤذن اذا مات في أثناء السنة أو عزل وقد بان مدة فانه لا يحرم نص عليه الطرسوسى في  
 أنفع الوسائل في مسألة غلة الوقف وبسط الكلام هناك اه (قوله وحزناه في الوقف) لم يزل هناك على ما أفاده  
 صاحب النهر الا ترجيح القول بالسقوط لحكاية مقابلة بقيل (قوله ولهم اى للغنائم الخ) قال في البحر يأخذ  
 الجندى ما يكفه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيانته الذين دخلوا معه اه (قوله لا غير) كالتاجر والداخل  
 لخدمة الجندى بأجر فلا يحل لهم الا أن يكون خيرا لخدمة أو طبع اللحم فلا بأس به حينئذ لانه ملكه بالاستمالة  
 ولو فعلوا الا ضمان عليهم بجزء (قوله بعلف) قال في الفتح علف الدابة علفا من باب ضرب ضربها ففى معروفة  
 وعلف والعلف ما علفه اه (قوله وطعام) شغل المهيأ لا كل وغيره حتى يجوز له من ذبح المواشى ويردون  
 جلودها في الغنيمة بجزء (قوله ودغن) أطلقه فشغل ما يداوى به وهو كذلك عند الاحتياج كما صرح به  
 في المحيط (قوله أطلق الكل نعمه للسكر) وهي رواية السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة  
 فيجوز لكل من الفنى والفقيه تناول الامن وتقديم وشرط في السير الصغير الحاجة الى تناول من ذلك وهو القياس  
 فتح (قوله عن اكله) اى تناوله ليمضى نحو الحطب (قوله فان نسي لم يبيع) ينبغى تقييده بما اذا لم تكن حاجته اليه  
 أما اذا احتاج الى الأكل والشراب لا يعمل فيه حلي عن البحر ولا يباح أخذ الماء كقول وان شرب  
 وغيرهما الا مقدار ما يحتاج اليه واذا استعمل سلاح ونحوه يرد الى المقتل اه قهستانى (قوله وبلا يبيع) سواء كان  
 بالتقديم أو بالعروض بجزء احتج اليه أو لا شرح الملتقى (قوله ولا يتول) بأن يأخذه للاذخار (قوله كسبه) سواء  
 فيه البرى والبحرى بجزء (قوله فان هلك) اى المبيع (قوله وألغن أنفع) اى ولو كان المبيع قائما (قوله أجازة)  
 وقسم الثمن بين الغنائم (قوله والارده) اى الايهلاك ولم يكن الثمن أنفع فصح البيع ورد الغنيمة (قوله وبعد

(ومدد لحقهم ثمة كذا نزل لا سوفي)  
 وحري او من نذأ سلم ثمة (بلا قتال) فان  
 قاتلوا اشار كروهم (ولا من مات ثمة قبل قسمة  
 او بيع) لو مات (بعد أحدهم ثمة أو بعد  
 الاحراز بدارنا يورث نصيبه) لتأكد ملكه  
 حاشية (قوله بعد أحدهم ثمة أو بعد  
 الاحراز بدارنا يورث نصيبه) لتأكد ملكه  
 وبرزهين وقد قسمت لم تقض استحسانا  
 وبه وقض بقدر خطه من بيت المال وما في  
 يد البحر من قياس الوقف على الغنيمة ردة في  
 لا يورث رزاه في الوقف (ولهم) اى للغنائم  
 لا يورث (الاقتناع فيها) اى في دار الحرب  
 (بعلف وطعام وحطب وسلاح ودغن بلا  
 قسمة) أطلق الكل تبعاً للكرز وفي الوقاية  
 السلاح بالحاجة وهو الحق وقد اكله فان  
 في الظاهر يذبحه منهم (ولا يبيع)  
 نهي لم يبيع فينبغى تقييده بالتون به (ولا يبيع)  
 (ولا يتول) فلو باع ردة ثمة فان قسمت  
 ردة في يه لو غنير قبحه ومن وجد ما لا يملكه  
 اهل الحرب كصيد وغسل فهو مشترك  
 فتوقف بيعه على اجازة الا برفان هلك أو  
 الثمن أنفع أجازة والا ردة للغنيمة بجزء وبعد  
 الخروج من الامم الا برفاههم



بعد الفراغ من القتال لا يبقط عند البعض قال المصنف الأصح أن يبقط لأنه يظهر أن قصده التجارة اه وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارته ولو باع بعد الفراغ من القتال لا يبقطهم الفارس بالاتفاق وكذا إذا باعه حال القتال لا يبقط عند البعض قال المصنف الأصح أنه يبقط لأنه يظهر أن قصده التجارة اه ونحوه في التبيين والجوهرة والقوس تنافي فلا معنى للاستدراك والامر بالتنبه والحفظ والله تعالى الموفق اه حلي قلت ان ما استدل به المؤلف هو الصواب ونبه به على الخطأ الذي وقع للمصنف وهو أن يباع من ماذكره الحلي - ثم شهدا به على ذلك الخطأ وانما امر بالتنبه في المقام من الخفاء أو ما لا امر بالحفظ فراجع إلى كل القيود (قوله ورضخ لهم) (الرضخ في اللغة إعطاء القليل وهنا إعطاء القليل من سهم الغنمية بجر ورضخ كمنع وشرب والمرضاخ حجر يكسر به القوي والرضخ أيضا الخبز تسعته ولا تبقفه ونقل عن أخى جابي محتى صدر الشريعة أنه يضم الراية (قوله أو تدأوى الجرحى) هو من عطف الخاص ولا يطف بأوومثل المداوة خدمة الغنائم وحفظ متاعهم كما في البحر (قوله ومعه جواز الاستعانة بالكافر) قال في الفتح ولا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعا وبشرح لهم ولا يسهم ولا تكون لهم راية تخصهم ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سهم لهم وهل رذ من رذ في غزوة بدر وجاء أن يسلم اه (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود) أسند الواقدي عن حمزة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشركين من يهود المدينة غزاهم أهل خيبر فتح ثم قال واستعان في غزوة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك (قوله إذا دحل الخ) بخلاف ما إذا قاتل فلا يبلغ له السهم لأنه عمل الجاهل ولا يسوى في عمله بين من يصح منه ويؤجر عليه ومن لا يقبله الله تعالى منه ولا يصحبه فلذلك لم يبلغ به السهم فتح (قوله في زاد على السهم) لأن الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم التسوية لأن ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الأجرة فيعطى بالقاماط اه (تتمه) يرضخ للهدم المقاتل وان لم ياذن له سيده كما في الفتح وفي الجوى - ثم راط اذن الامام للصبي بالقتال (قوله والبراذين) جمع برذون بكسر الباء ويقال له السكوند يوكف ويثبته باليد قال الشاعر ذنبى إلى البهم الكودان أنفى • غلست في دلب العلى ونصبجوا (قوله والعتاق) لأن الارهاب مضاف إلى جنس الخيل قال تعالى ومن رباط الخيل الآية واسم الخيل ينطلق على جميع ما ذكر اطلاقا واحدا ولأن العربي أن كان في الطلب والهربة أقوى فالبرذون أصغر وألين عطفا في كل منفعة معتبرة فاستويا (قوله والهبعين الخ) هذا في الأبل ومن الناس الذي أمه أمة بتأية (قوله والمقرن) بوزن محسن فاموس (قوله لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الأبل ذكر اكان أو أنى والتأية فيها الوحدة أو لا تنقل من الوصفية إلى الاسمية والجل يختص بالذكر (قوله لهدم الارهاب) اذ لا يقاتل عليها بجر وهدم وورد النص لأنه كان في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه الجبال والجرى والبغال ولا يسهم أنى منها ولو أسهم لظاهر نقله لأنها كانت أكثر من الأفراس اتفق (قوله لليتيم) هو من لأبل له ولا يتيم به بلوغ حوى (قوله وباز صرفة لصف واحد) فذكر الثلاثة أصناف لبيان المصارف فتح (قوله وقد حققته في شرح المتن) نفسه والخمس الباقي من المنعم كالمعدن والر كازي يكون - صر فاليتيمى المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتنقسم هذه الاموال الثلاثة عندنا ثلاثا غير متجاوز عنهم إلى غيرهم فتصرف إلى كلهم أو إلى بعضهم فبسبب استحقاقهم يتم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل ولا يجوز الصرف لغيرهم ولا اقربهم اه حلي عن الشريعة لا يسهل تنافي (قوله وقد تم فقر اذوى القربى) مصدر يعنى القرابة فأيتام ذوى القربى يدخلون في سهم اليتامى ومساكين ذوى القربى يدخلون في سهم المساكين وأبناء السبيل منهم يدخلون في سهم أبناء السبيل حوى قال في شرح المتن والاضح أن يقال خمس الغنمية والمعدن والر كاز للعتاج وذوى القربى منه أولى اه (قوله من بنى هاشم) الذى في التمر وغيره من بنى هاشم والمطلب فقط لأن استحقاقهم ليس لهم القرابة بل للصرة أيضا وهي الموائمة به بالكلام والصاحبة لا المقاتلة وهذا القدر موقوف في غير بنى هاشم وبني المطلب فن يدفع له من الخمس أعم من جميع من الزكاة لا يخصاره في بنى العباس والحارث وعلى وعقيل وجميعهم وكلهم من بنى هاشم أقاده الحلي وفي حاشية التلخيص عن المتن روى أن الله تعالى لما بعث رسوله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم حددتهم قريش فتعاهدوا فيما بينهم أن لا يجاسوا بنى هاشم ولا يكلموهم - حتى يدفوا اليهم محمد يقتلوه وتعاهد بنو هاشم على القيام بنصرته صلى الله عليه وسلم ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عقد قريش ودخل بنو المطلب

(ولا) يسهم (العبد وصبي وامرأة وذئبي) ومجنون ومعتوه ومسكران (ورضخ سهم) قبل اخراج الخمس عندنا (إذا ما نثر والقشال او كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى) ارتداوى الجرحى (او دل الذئبي على العاردين) وفقد جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضخ لهم (ولا يبلغ به السهم الا في الذئبي اذ دل) في زاد على السهم لان ذلك الاجرة (والبراذين) خيل الهجم (والباقى بقسم) الثلاثة عندنا لليتيم والمساكين وابن السبيل وباز صرفة لصف واحد فتح وفي المتن لو صرفه للغنائم لحاجتهم (وقدم فقراء ذوى القربى) من بنى هاشم (منهم) اى من الاصناف الثلاثة (عليهم) لجواز الصدقات لغيرهم لاهم



في عهد بني هاشم حتى دخلوا معهم الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اكملوا  
 العلهزم من الجهد انتهى وفي الفتح من حديث أبي داود عن جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر وضع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى في بني هاشم والمطلب وتزلزلى بنو نوفل وبني عبد شمس فانطلقت انا وعفان  
 ابن عفان حتى اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا تترك فضلهم للموضع  
 الذى وضعك الله فيه فما بال اخواننا بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انا وبني المطلب لانتم في جاهلية ولا اسلام وانما نحن وهم شئ واحد وشبك بين اصابعه اشارهم ذا  
 الى ان نصرتم اياه بصرة الموانسة والموانعة في الجاهلية فانه ليس اذ ذاك النصر قتال بشري الى دخولهم معه في  
 الشعب حين تعاقدت قريش على هجران بني هاشم وأن لا يبايعوهم ولا يناكحوهم اذ قوله وما نقله المصنف حيث  
 قال وفي الحماوى القدسي وعن أبي يوسف الخمس يصر الى ذوى القربى والبناتى والمساكين وابن السبيل  
 وبه نأخذ اه وهذا يقتضى كتابة عليه شجرنا رحمه الله تعالى أن الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغناء  
 فليحفظ اه حلى (قوله تطرفه في النهر) حيث قال واقول فيه تطرل هو ترجع لا عطائهم وغاية الامر أنه  
 سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم اه وأنت اذا تأملت كلام الحماوى رأيت شاهد الما في البصر وهذه عبارته  
 وأما الخمس فيقسم ثلاثة قسم هم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لبناء السبيل يدخل فقرا ذوى القربى فيهم  
 وقد صرحوا ولا يدفع لا غنيائهم شئ وعن أبي يوسف أن الخمس يصر لذوى القربى والبناتى وابن السبيل وبه  
 نأخذ اه اذ لو كان كما قاله في النهر لمكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها قد بر اه حلى (قوله لتبركنا به)  
 وهذا قاله عامة الاصحاب وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام فاستافى  
 (قوله سقط بموته) قال في الاثر المتفق لانه حكم علق بموت وهو الرسالة فاستحقاقه للقيام بامور أمته بل بمحض  
 رسالته ورسالته وان لم تنقطع بموته عليه الصلاة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لكن لا يحفظه فيها  
 بخصوصها أحد من الانام فبوفاته فان المتصف بالاتفاق اذ لا رسول بعده فنفوت الاستحقاق لا لان رسالته  
 بعد موته يشوبه شئ من الانقطاع كما أخطأ فيه بعضهم وخاف الاجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهي  
 الرسالة فبين بعده من الخلفاء اذ لا يحفظه فيها كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير من الطلبة من غير تصور  
 تحقيق ولم أر من نبه على ذلك وبالله التوفيق اه حلى (قوله به طرفة لذه) من الغنيمة قبل القسعة واخراج  
 الخمس من دوع أو جارية فانه سخط بلا خلاف قال الرازي وكانت ضحية من الضحية كما رواه أبو داود (قوله ومن  
 دخل دارهم باذن الامام) ولو اهدا من اهل الذمة شلى (قوله أى قوة) فهو ضيق الميم والنون وقد تسكن وذكر  
 البرجندى أن المنعة جمع مانع والمراد بها الاعوان والافصا الذين يمنعون من قصد الاعداء جوى وعليه فهو  
 بفتح النون لا غير (قوله لانه غنيمة) الغنيمة هو المأخوذ قهر او غلبة لا اختلاسا وسرقة والخمس وظيفتها والقهر  
 موجود في المنعة والدخول بالاذن أما القهر في المنعة قطاهر وأما في الاذن فلا نة بالاذن التزم الامام نصرته  
 فكان في حكم المنعة وفي الجوى لو كان بعضهم باذن الامام وبهضمه بغير اذنه ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد  
 منهم حالة الاجتماع كافي حالة الانفراد وان كانت لهم منعة يجب الخمس اه (قوله والاجاز) أى الايكن  
 لهم منعة جائزة لاسقاط الخمس لانه انما وجب في غير ذات المنعة باذن الامام وله أن يطل اذنه بخلاف الخمس  
 في ذات المنعة فتأمل (قوله ونوب للامام) قيد بالامام لان امير السرية اذا انهاء الامام عن التفتيل ليس له أن  
 ينفل الا اذا وصى العسكر بنقله فيجوز من الاربعة أخماس وان لم ينه له ذلك لانه قائم مقام الامام وهو ساقى  
 أن المندوب انما هو الادعى للششاط والافاضل التمسير واجب (قوله أن ينقل) يقال نقله نقله ونقله تنفيل  
 لغتان فصيحتان كذا قال ابن دريد قال القهستاني وهو يقتضيان لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة به لانها زائدة على  
 محلات هذه الامة فان الغنائم لم تكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغنائم كذا  
 في المحيط وغيره (قوله وقت القتال) قبل احرار الغنيمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها كذا في المتفق وفيه اشارة  
 الى أنه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى أنه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حتى  
 الغنائم قهستاني (مهمة) ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في قول المتفق وقبل أن تضع الحرب أوزارها هو  
 اقتباس من القرآن وبه يستدل على جواز خلاص المازمة بعض الناس ونقل عن ابن النخعة جوازه وفيرة

(ولا حق لا غنيائهم) عندنا وما نقله المصنف  
 عن البحر من أن ما في الحماوى يفسد ترجيح  
 الصرف لا غنيائهم نظريه في النهر (وذكره  
 تعالى للتسبيل) بوجه في ابتداء الكلام اذ  
 الكل لله (وسمى عليه الصلاة والسلام سقط  
 بموته) لانه حكم علق بموت وهو الرسالة  
 (كأنه في) الذي كان صلى الله عليه وسلم  
 به طرفة لذه (ومن دخل دارهم باذن)  
 الامام (او منعة) أى قوة (فأغار خمس)  
 ما أخذ والانه غنيمة (والالا) لانه اختلاسا  
 وفي المنية لو دخل اربعة خمس ولو لا لانه لا قال  
 الامام ما أصبتم لأخيه فلولهم منعة لم يجز  
 والاجاز (ونوب للامام أن ينقل وقت القتال  
 حنا)



(قوله بخلاف ان قتلت قبلا) يعني لو خاطب واحد افقتل الخاطب رجلين فلا سلب الا قول خاصة اذا اقله ما معا  
 فله واحد والخيار في تعينه للقاتل لا لالامام ولو كان على العموم بأن قال للعسكر ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه  
 فقتل رجلين اثنين فأكثر استحق سلبه ما وهذا استحقان بحره وهدية (قوله ولو قال ان قتلت ذلك النارس الخ)  
 ذكر الجوى في شرح الكنز بعد نقل المسئلة عن قاضي خان بأن الاولى من باب الجهاد فلا يستحق الا اجر  
 كما لو استأجره ليوم الناس او اذن وأما الثانية فالفعل فيه ليس من باب الجهاد أى فتدفع الاجارة عليه وأقول  
 ما ذكره قاضي خان بقى على قول المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات اه حاشي لمصنف (قوله وهو  
 المشي لئلا) هذا باعتبار أصل الوضع فلا يلاحظ في الاستعمال (قوله والفرق في الدرر) ونصه أو يقول لسرية  
 لا عسكر جعلت لكم الكل أو قدر رامنه نقل في النهاية عن السير الكبير أن الامام اذا قال لاهل العسكر جميعاً  
 ما أصبتم فلكم فلا بالسوية بعد الخس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد الخس فان فعله  
 مع السرية جاز ذلك أن المقصود من التفضيل التعريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ  
 وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الرجل وابطال الخس أيضاً إذ لم يستثن اه قال في الشرح بلالية قوله  
 أو يقول لسرية الخ ظاهر كلامه أن ما ذكره من شامسته من مافعله عن السير فاقضى محتمل السرية دون العسكر  
 وقد نقل في البحر عن السكالك التوبة بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم  
 فهو لكم بالسوية بعد الخس والسرية لم يجوز لأن فيه ابطال السهمين للذين أوجبهم ما للسرعة اذ فيه تسوية الفارس  
 بالرجل وكذا لو قال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخس لأن فيه ابطال الخس الثابت بالنص ذكره  
 السير الكبير قال السكالك وهذا بعينه يطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئاً فهو له لا تحاشي الا لازم فيه ما  
 وهو بطلان السهمين المنصوصين بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئاً بانتهاه فهو أولى بالبطلان  
 والفرع المذكور من الخوانى وبه أيضاً يفتى ما ذكر من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة فيه  
 وفيه زيادة الجحاش السابقين وزيادة الفتنة اه حاشي (قوله الامن الخس) لأن الخس للمحتاج فاذا جاز لمحتاج  
 لم يقتل فللمحتاج مقاتل أحق ففتح وغيره وأورد أن فيه ابطال حق الاصناف الثلاثة وأوجب بأنه انما يجوز  
 باعتبار جعل المنزل من الاصناف الثلاثة وصرفه الى واحد كاف ولذا قال في الذخيرة لا ينبغي للامام أن يضعه  
 في القنى اه جوى (قوله وسلبه) فتحتن بعنى السلب فهستافى (قوله لا ما على دابة اخرى) ولا ما كان مع  
 غلامه ملتقى (قوله حكمه قطع حق السابقين) فلا يخمس ما أصابه ويورث عنه ولو مات بدار الحرب كذا في شرح  
 الملتقى (قوله لا المال) أى لا تمام المال والا فكم كيف يورث عنه ما لم يملكه أصلاً فاده في شرح الملتقى وهذا  
 عندهما وعند محمد يثبت المال بمجرد التنفيل وبه قالت الاثمة الثلاثة فتح (قوله لم يحمل له وطوها ولا يهملها)  
 وقال محمد بجلان ملتقى (قوله لم يحمل له اجاعاً) حتى يخرجها ثم يستبرئها تلبي عن الاتفاقية (قوله ليس لك)  
 الخطاب الحبيب بن سلة برويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف فهدت طريقة فترقى الى مرتبة الحسن  
 وتامة في الفتح (قوله فلهما حديث السلب على التنفيل) يعني أن قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه  
 يحتل نصب الشرع ويحتل التنفيل فيحمل على التنفيل جمعاً بينه وبين الحديث الاول اه حاشي (قوله وقمع  
 التنفيل الكلى) أى أن كل من أخذ شيئاً فهو له وليس المراد التنفيل بالكل للبعض وقد علمت من نقل كلام السكالك  
 السابق بطلان هذا وهذا فلا يصح هذا الفرع (قوله فبعد اعطاء الخس الخ) قلت يجوز الحال الآن فان الظاهر  
 عدم اعطائه فالتسوية موجودة على أنه يقتضى بقاء التنفيل المذكور الى وقتنا هذا وقد تقدم أنه ينقطع بالرجوع  
 فلا يجزى حكم تنفيل الامام السابق على اللاحق بالاولى الآن يحضيه بتنفيل مبتدأ منه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 واستغفر الله العظيم

### \*(باب استيلاء الكفار)\*

من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله فان حكمه ما ذكر كور في هذا الباب ونظيره قوله تعالى فحببتهم يوم ولقونه  
 سلام أى يحببهم بعضاً بالسلام أبو السعود عزبدا ولما فرغ من بيان حكم استيلاء عليهم شرع في حكم  
 استيلائهم علينا وقد عمم الاول على الثاني ظاهر من (قوله على بعضهم بعضاً) هذا التركيب فاسد وصوابه بعضهم  
 على بعض فالة الحاشي أو حذف بعضاً وهو شامل لاستيلاء الحربى على مثله أى على ذمى (قوله بدار الحرب) أفاد

بخلاف ان قتلت قبلا ولو قال ان قتلت ذلك  
 النارس فلك كذا لم يصح وان قطعت رأس  
 أولئك القتل فلك كذا صحيح (ولو نقل  
 السرية) هي قطعة من الجيش من أربعة الى  
 أربع مائة مأخوذة من السرى وهو المشي  
 للادرر (الرابع ومع العسكر دون الملهـم  
 النقل) استحقاقاً طهيرة وجزاء للتنفيل بالكل  
 أو بقدر منه لسرية لا لعسكر والفرق في الدرر  
 أو بقدر منه بعد الاحراز هنا أى بدارنا (الا  
 ولا يبدل بعد الاصل من واحد كما  
 من الخس) لجواز له صنف واحد (سلاحه  
 وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه)  
 وكذا ما على مركبه لا ما على دابة أخرى  
 (والتنفيل) حكمه قطع حق السابقين لا الملك  
 قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام  
 قبل أصاب جارية فهى له فأصاب ما سلم  
 (من أصاب جارية فهى له وطوها ولا يهملها)  
 فاستبرأها لم يحمل له وطوها ولا يهملها  
 أخذها المتخصص عنه واستبرأها لم يحمل له  
 اجاعاً (والسلب لا يملك ان لم ينقل) الحديث  
 ليس لك من سلب قبلك الا ما طابت به نفس  
 اما من قبلنا حديث الفتى ابى السعود هل  
 قلت وفي معروضات الفتى ابى السعود ان  
 يحمل وطه الامام المستتر من الغزاة الآن  
 حبيب وقع الاشتداد في قسمتهم بالوجه المستروح  
 فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن  
 في سنة ٩٤٨ وقع التنفيل السكلى فبعد  
 اعطاء الخس لا يبقى شبهة ابتداء انتهى فليحفظ  
 \*(باب استيلاء الكفار)\*  
 على بعضهم بعضاً وعلى أموالنا (اذا) كافر  
 كافر الآخر بدار الحرب

اطلاقه أنه لا يشترط الا حرا زدار المالك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت المالك  
 لكن كفا الترك ككفار الهند كذا في شرح الملتقى (قوله ملكه) بمجرد الاستيلاء لا أخذ وقبل انما يملكه اذا اعتقه واذلك  
 وقبل لا يملك الحربى حرييا آخر أصلا ويملك ماله (قوله لا يستلانه على مباح) لان أموالهم مباحة والاستيلاء على  
 مباح سبب الملك فكان استيلاؤهم على هذا المال كاستيلائهم على الصيد ونحوه كذا في شرح الملتقى (قوله  
 لا يملكونهم) وأما أموالهم فكانت مملوكة لهم (قوله وملكنا ما فتحه من ذلك السبي للكافر) هو فيه الحربى  
 وغيره وان كان بيننا وبين المأخوذين مودة فادع لانهم نفددهم انما أخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين  
 كل من العاتقين مودة فاقبلوا فغلبت احداهم افاقنا لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من  
 الغنائم شاي (تنبه) في منية الملقى اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجزى على  
 الرد وعن أبي سفيان أنه يجزى اذا خاصم الحربى ولو دخل دارا بأمان مع ولده فباع ولده لا يجوز في الروايات كلها  
 اه لان الولد دخل دارا بأمان وفي اجازة يمه نقص الامان سوى عن الولو الجنى (قوله ولو عبيد امومنا)  
 الاولى ولو رقية قاموا نال شمل الامة وبها صرح في شرح الملتقى (قوله أن الاصل في الاشياء التوقف) أى والكافر  
 ينفذه من لم يرد شرع لعدم خطابه واذ اقلنا بذلك الاصل لا يحكم به الا باحالة (قوله والاباحة رأى المعتزلة)  
 قال في الاشياء قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الامام الشافعى رضى الله  
 تعالى عنه او التصريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه  
 وفي البدائع المختار أن لا حكم للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان كان أزليا فالمراد هنا عدم تعلقه بالفعل  
 قبل الشرع فاتفق التعلق لعدم فائدته اه وفي شرح المنار لاهل الاصل في الاشياء الاباحة عند بعض  
 الحنفية ومنهم الكرخى وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى  
 أنه لا بد لها من حكم اكلهم نفع عليه بالمعقل اه وفي الهداية من فصل الامداد أن الاباحة اصل اه حلى  
 ولعله جرى منه على رأى بعض اهل المذهب موافقة للشافعى وحينئذ قدسبة القول بالاباحة الى المعتزلة  
 مما لا ينبغي (قوله بل لان العصمة) أى حفظ أموالنا أى وجوبه (قوله من جهة الاحكام المشروعة) لضرورة  
 تمكن المحتاج من الانتفاع فاذا زالت المكنة من الانتفاع عاد مباحا على أصله كما هو قضية قوله تعالى هو الذى  
 خلق لكم ما فى الارض جميعا فانه يقتضى اباحة الاموال على كل حال وزوال العصمة على التحقيق واليقين يتبين  
 الدارين فان الاحراز حينئذ يكون تاما وهو الاقدار على المل جلالات لا بالادخار الى وقت حاجته أفاده  
 الشافعى (قوله وهم لم يحاطبوا بها) جرى على غير الاصح والاصح أنهم مخاطبون بها اذا وادعوا اعتقادا كما تقدم (قوله  
 فبقى في حقهم ما لا غير معصوم) أى غير محفوظ فيكون مباحا لهم وحينئذ رجعنا الى القول بالاباحة فافتقر  
 رجوع اليه فتأمل وفي الشافعى الكافى ان قيل كيف يملكون أموالنا بالاستيلاء وقد قال الله تعالى وان يجول  
 اقله للمكافرين على المؤمنين سبيلا والمالك بالتقهر من أقوى جهات السبيل فلما النص تناول المؤمنين وهم  
 لا يملكونهم بالاستيلاء (قوله ويفترض علينا اتباعهم) قال في شرح الملتقى ويفترض علينا اتباعهم ماداموا يدارنا  
 أنهم لا يستنفذوا الاموال فان دخلوا بها دارهم لم يفترض علينا بل سبب اللذراى فيفترض اتباعهم مطلقا اه  
 بزيادة من الحلى (قوله فان أسلموا) أى بعد الاحراز فنقرض ملكهم قال في شرح الملتقى ولو أسلموا قبل الغلب  
 فلا يميل لاصحاب الاموال عليها لقوله عليه الصلاة والسلام من أسلم على مال فهو له جوهره (قوله اما قبله) أى  
 قبل الاحراز المفقود من أحرزوها (قوله مطلقا) سواء وجدها قبل القسمة او بعد ها (قوله فهو له بالقيمة) يوم  
 أخذ الغنائم كذا في شرح الملتقى وأطلقه فنمل ما اذتركه أخذ بعد العلم به زمانا طويلا بعد الانحياز من دار الحرب  
 يجرى فان قيل لو ثبت الملك للكافر بالاستيلاء على مال المسلم لما ثبت ولاية الاسترداد للمالك القديم من الغنازى  
 الذى وقع في سهمه أو من الذى اشتراه من اهل الحرب به ونرضى وأجيب بأن قضاء حق الاسترداد لحق المالك  
 للفقير لا يدل على قيام الملك له الا ترى أن الواهب الرجوع في الهبة والاعادة الى قديم ملكه بدون رضى الموهوب  
 له سمح زوال ملك الواهب في الحال وكذا الشفيع بأخذ الدار من المشتري لحق الشفعة بدون رضى المشتري مع  
 ثبوت الملك له ذكره الاكل ابو السعود (قوله جبر الضررين بالقدر المكن) قال في البحر بعد ذكر الدليل القلى  
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام ان وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شئ وان وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة

واخذ ماله ماله (قوله لا يستلانه على مباح)  
 (ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا)  
 (لا يملكونهم لانهم أحرار) (وملكنا ما فتحه  
 من ذلك) (السبي للكافر) (ان غلبنا عليهم  
 احرازنا بائرا مالا كهم) (وان غلبوا على  
 اموالنا) (ولو عبيد امومنا) (لا يستلانه على مباح لما  
 بدارهم ملكوها) (لا يستلانه على مباح لما  
 في الاشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة  
 لان العصمة من جهة الاحكام المشروعة  
 وهم لم يحاطبوا بها فبقى في حقهم ما لا غير  
 معصوم (قوله فبقى في حقهم ما لا غير معصوم)  
 في شرحه ويفترض علينا اتباعهم (قوله أى بعد  
 تقرض ملكهم) (وان غلبنا عليهم) (الا كهم)  
 ما أحرزوها بدارهم اما قبله فهو الا كهم  
 مجانا مطلقا (قوله جبر الضررين بالقدر المكن)  
 بين المسلمين لا بين الكفار كما حققه في الدرر  
 (فهو له مجانا) بلا شئ (وان جده بعد ما  
 فهو له بالقيمة) جبر الضررين بالقدر المكن



يقع بحال الله تعالى وإذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم بغير شيء فهو بائع أو مشتري أو مفذ ومقابل  
 القسمة وبهذا القسمة يؤدي موضع من بيت المال بجر (قوله ملكوه اتفاقاً) لعدم البدو العسمة (قوله أو متاع)  
 قال في القاموس المتاع المنفعة والسلعة والاداق وما تقتضيه من الخواصج اه والمراد السلعة أو ما يمتنع به (قوله  
 أخذ المالك العبد بجائناً) عند الامام وقال يأخذ العبد وما معه باليمن اعتباراً بالحالة الاجتماعية بحالة الانفراد مخ  
 (قوله وأخذ غيره باليمن) اعترض بأنه لما ظهرت يد العبد على نفسه فكان المناسب أن تظهر على المالك أيضاً  
 الاقتراف يد المولى عنه لانه في دار الحرب ويد العبد أسبق من يد الكفار وأوجب بأن يد العبد ظهرت على نفسه  
 مع المنار وهو الرق فكانت ظاهرة من وجهه دون وجهه فجعلنا ظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المالك أفاده  
 الحنف (قوله وعق عبد مسلم) عند الامام خلافاً له لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع  
 وقد انقطعت ولاية القبر عليه فبقي في يده ولاي حنيفة أن يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو  
 تبين الدارين مقام العلة وهو الاتاق تحليه كما يقام مضي ثلاث حبس مقام التعريق فيما إذا أسلت المرأة  
 في دار الحرب اه بجر (قوله لانه لو شراء الخ) الذي في العروا النهر أسره وعجالة الجرح قد يكون الحرب ملكه  
 في دار الاسلام لان العبد المسلم اذا أسره الحرب من دار الاسلام وأدخله داره لا يعتق اتفاقاً أما عندهما قاهر  
 وأما عنده فله انفع من حمل المقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم اه (قوله حق استرداده) الاضافة للبيان  
 وذلك لما نفع يظهر عند الظفر بجر (قوله كعبد لهم أسلمت فجاءنا الخ) مثله ما اذا خرج العبد من انحاء أي معاديا  
 مباغضاً من في دار الاسلام فان الحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه لحاجة فأسلم في دارنا فارتفع  
 الامام يبيعه ويحفظ عنه مولاه الحرب لانه لا يدخل بأمان صارت رقبته داخله فيه بجر (قوله أو الى عسكري ناقة)  
 لما روى أن عبيدا من عبيد الطائف في غزوة حنين أسلوا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض  
 بعثهم وقال هم ممتناه الله تعالى بجر (قوله أو اشتراه مسلم أو ذمتي أو حربي) هذا عند الامام لان قهر المستولى  
 عليه زال بالبيع وكان اسلامه واجب ازالة قهره عنه الا أنه تعذر الخطاب بالازالة فأنقذ ماله أثر في زوال الملك  
 مقام الازالة وهو البيع أفاده صاحب الجرح (قوله أو عرضه على البيع) من مسلم أو كافراً فانه يعتق قبل المشتري  
 البيع أو لم يقبل لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه بجر (قوله أو ظهرنا عليهم) قد بدا لظهور لانه اذا أسلم  
 ولم يؤخذ فهو رقيق الى أن يشتره مسلم أو ذمتي فاعتق ومثله في الحكم اذا أسلمت غلة ولم يأت دارنا أفاده في الجرح  
 (قوله في هذه التسع صور) أقول بل هي احدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستامن وأدخله دارهم  
 اتاهم أو ذمتي وقوله كالواستولوا عليه أي على العبد المسلم أو الذمتي اه سلمى (قوله ولا ولاه لاحد عليه)  
 لان هذا اتفاق حكومي ولو ثبت الولاء فيه ثبت لبيت المال وثبوته لبيت المال لم يشترع اه وقد ذكر ذلك الطحاوي  
 في العبد الذي خرج الياسما فقط فأخذ منه بعض الافاضل اطراعه فيما تحققت فيه العلة أفاده العلامة نوح  
 (قوله أخذنا يده) أي مستولوا عليه (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه وعندهما يعتق لصدر  
 ركن المعتق من أهله بدليل صحة اعتاقه عبد مسلماً في دار الحرب لكونه مملوكاً (قوله يبيانه) أي بنطقه (قوله  
 مسترق يبيانه) أي باستيلائه لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديده وهو أخذه له يده في دار الحرب بخلاف  
 ما اذا كان مسلماً لانه ليس يحمل التملك بالاستيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(باب المستامن)\*

أي الطالب للأمان قال العيني هو فاعل أي اسم فاعل من استامن إذا طلب الأمان ولما كان الاستمنا  
 انما يكون بعد القهر الذي به يكون الاستيلاء أخره عنه اه ولا مانع من جعله اسم مفعول والسين والتاء  
 للصيغة أي صار مومناً (قوله من يدخل دار غيره بأمان) هذا قصر يفهم لانه يشمل من فوعداً انما ان دخل  
 داره بغير أمانه فدخلها بأمانه (قوله اذا المسلمون عند شروطهم) قال في المنع لانه ضمن بالاستمنا  
 أن لا يتعرض لهم فالتعرض بعد ذلك يكون غدر أو القدر حرأماً الا اذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبه أو فعل  
 ذلك بغيره بغيره ولم يمنعه لانهم الذين نقضوا العهد اه وكذا لو أغار أهل الحرب الذين فيهم مسلمون مستامنون  
 على طائفة من المسلمين ولو خوارج فأسروا ذراهم ومزواهم على المسلمين فانه يجب عليهم قتالهم ان قدروا  
 عليه لانهم لا يبيعون رقابهم بغيرهم في أيديهم تقريرهم على الظلم ولم يلتزموا بخلاف الاموال محروية

(بخلاف ما اذا أبق اليهم بعد ارتداده  
 فأخذوه) ملكوه اتفاقاً (ولو أبق معه  
 فرس أو متاع فاشترى رجلاً) ذلك كله  
 منهم أخذ المالك (العبد بجائناً) لما مر  
 أنهم لا يملكونه (و) أخذ (غيره باليمن)  
 لانهم ملكوه (وعتق عبد مسلم) أو ذمتي  
 لا يبيع على جهه أيضاً زيلعي (شراء  
 مستامن هنا وأدخله دارهم) فله  
 تبين الدارين مقام الاتاق كما لو استولوا  
 عليه وأدخله دارهم فأبق منهم البساقيد  
 المستامن لان لو اشتراه حربي لا يعتق عليه  
 اتفاقاً لان حق استرداده نهر (كعبد لهم  
 أو اشتراه مسلم أو ذمتي أو حربي ناقة أو  
 عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بجر  
 أو ظهرنا عليهم) في هذه التسع صور يعتق  
 هذا اعتق حكومي (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه  
 لو قال الحربي لعبد أخذا يده أنت حر  
 لا يعتق عند أبي حنيفة لانه معتق ببيانه  
 مسترق يبيانه  
 \*(باب المستامن)\*  
 أي الطالب للأمان (هو من يدخل دار  
 غيره بأمان) مسلماً كان أو حربياً (دخل  
 مسلم دار الحرب بأمان حره تعرضه لشئ) من  
 دم ومال وفريق (منهم) اذا المسلمون عند  
 شروطهم

(فلو أخرج البنا شيئا ملكه) ملكا (حراما) للعدو (فيتصدق به) وجوباً بقيد بالأخراج لأنه لو غصب منهم شيئا رده عليهم وجوباً (بخلاف الأسير) فيباح تهرسه (وان أطلقوه طوعاً) لأنه غير مستأنس فهو كملكه من قاته يجوز له أخذ المال وقتل النفس دون ابتهاج الفرج) لأنه لا يباح الإبطال (الاذا وجد أسراً له لما سورة أو أم ولد أو مدبرته) لأنهم مملوكون بخلاف الأمة (ولم يباح لهم أهيل الحروب) اذ لو وطئوه نجس الذمة للشبهة (فان أدانه حربي) دينياً يبيع أو قرض (أو يعكسه أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا البنا لم يفتن) لاحت (يشي) لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى بل فيما يستقبل (ويجوز المسلم برز المقصوب) زيلعي زاد الكمال (و) برز الدين) أيضاً (ديانة) لا قضاء لأنه عذر (وكذا الحكم) يجري (في حربيين فعلاً ذلك) أي الادانة والغصب (ثم استأنسا) لما ينه (خرج حربي مع مسلم إلى العسكر فآذى المسلم أنه أسيره وقال) الحربي (ثم استأنسا) فاقول للبرقي الا اذا كانت قرينة ككونه مكتوباً أو مفلولاً أو عملاً بالظاهر جبر (وان خرجا) أي الحربيان (الياسمين) ونحوهما (فقتل بينهما بالدين) لو قوه معهما التراضي (وأما الغصب فلا) لما مر أنه ملكه (قتل أحد المسلمين المستأمنين صاحبه) عد أو خلعاً (نجب الديه) لسقوط القودعة كل ذلك (في ماله) فيهما تعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين (والتكفارة) أيضاً (في الخطا) لا إطلاق النص (وفي) قتل أحد (الاسيرين) الآخر (كفر فقط) لما مر بلا دية في الخطا ولا نفي في العمد أصلاً لأنه بالأسر صار تعاملهم فسقطت عصمته المقومة لا بالمؤمنة فلذا يكفر في الخطا (كقتل مسلم) أسيراً أو (من أسلم غنة) ولو ورثته مسلمون فيكفر في الخطا فقط لعدم الاراز بدارنا

(فصل في استئمان الكافر)

(قوله فلو أخرج البنا شيئاً) الاظهر الا ان بالاسند والبدل (قوله ملكه) لأنه نظير لما يباح وأما كونه حراماً للعدو وأما بغيره من المباح حتى لو كان جارية لا يجل له وطؤها وان أحرزها بدارنا ولا المشتري منه لقيام الخطر في الملك بسبب القدر وهذا ضد بما اذا علم المشتري الثاني بالحكمة بأن علم أنه ملكه ملكاً مختصراً لما في الخيانة المحرمة تتعد في الاموال مع العلم الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بجهنمه وقيد في الظهيرة بأن لا يهمل أرباب الاموال وقالوا الوتر زوج في دار الحرب منهم ثم أخرجها قهراً إلى دارنا ملكها به. في اذا أضر في نفسه أنه يخرجها لبيدها حتى لو أخرجها من دارنا لهذا الغرض بل لا عتاد أنه أن يذهب زوجته حيث شاء قال في الفقه ينبغي أن لا يملكها كما لو أخرجها طوعاً حوى (قوله لأنه لو غصب منهم شيئاً الخ) الغصب ليس بقيد اذ لو سرق أو غار كان الحكم كذلك كما لا يخفى اه طي والاولى أن يقول لأنه لو أخذ ولم يخرجها (قوله رده عليهم) أي ما دام في دارهم بقرينة قوله قيد بالأخراج قاله الحلبي وقوله وجوباً المراد منه الاقتراض (قوله لأنه لا يباح الإبطال) ولا قبل الاراز بدارنا والمراد بالملك ما بين الحقيق والحكمي (قوله الا اذا وجد أسراً له لما سورة) فيه إشارة إلى إيهام التكاح سواء سبقت قبل زوجها أو بعده لعدم تباين الدارين حكاه ملخصاً من شرح الماني (قوله بخلاف الأمة) أي فانه لا يجل له وطؤها مطلقاً لانها مملوكة لهم بحر (قوله نجس الذمة) فلا يجوز وطؤها حتى تنقضي عدتها بحر ((قوله للشبهة) أي شبهة الملك (قوله فان أدانه حربي) يقتضي الدال من الادانة وقولهم اذان بتدبير الدال من باب الافتعال حوى قيل اسم الدين شاملي يبيع ما يجب في الذمة بالعقد والاستيلاء وبالأستقراض كذا في السراج وبعضهم قصر على البيع بالدين (قوله أنه ما التزم حكم الإسلام الخ) أتاني الادانة فلا نه ولا ية له وقتاً ولا وقت القضاء على المستأنس لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى بل في المستقبل ولا يقضى على المسلم أيضاً المساواة لعدم التزام أحكامنا وأما الغصب فلا نه صار ملكاً لمن استولى عليه لمصادقته ما لا يباحا قال شيخنا في حواشيه هذا الظاهر في مال الحربي وأما مال المسلم فله عليه بحسب اعتقاد الحربي عدم عصمته فليتناحل وأقول ليس عدم العصمة بالنظر لا اعتقاد الحربي كما ظن بل لما قال في البناية من أن دار الحرب دار القهر والغلبة فاذا استولى أحدهما على مال الآخر فقد ملكه ولا يحكم بالرد وقال الثاني يفتي بالدين على المسلم دون الغصب كما قاله الشارح اه حوى (قوله لأنه غدر) التعليل به نفي وجوب الرد قضاء أيضاً (قوله لما ينه) من قوله لأنه ما التزم حكم الإسلام الخ (قوله ككونه مكتوباً) أو كان مع عدده من المسلمين فلا يكون قوله مقبولاً لأن الظاهر بكذبه ويكون القول قول المسلم أنه أسير لأن الظاهر يشهد له منع (قوله وان خرجا البنا الخ) الاولى تقديمه على قوله خرج حربي الخ لأنه متعلق به قبله (قوله أنه ملكه) أي ملكاً يبيعها لا يخب فيه لأنه استولى على مال مباح حوى وقوله لما مر أي في باب استيلاء الكفار أن الكافر يملك ما استولى عليه من مال الكافر (قوله لسقوط القودعة) لأنه لا يمكن استيفاء الاجنعة ولا منعة دون الامام وجاعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب (قوله فيهما) أي في العمد والخطا (قوله تعذر الصيانة الخ) الاولى أن يزيد ولان العاقلة لا تمقل العمد ليكون عليه توجب ما في ماله في العمد (قوله لا طلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتعير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله أبو السعود (قوله لما مر) من إطلاق النص (قوله لأنه بالأسر صار تعاملهم) لصيرورته قهراً في أيديهم ولهذا يصير معاملة بائتهم ومساقر أسفهم فبطل الاراز أصلاً وقالا في الأسيرين الديه في الخطا والعمد لان العصمة لا تبطل بعوارض الأسر كما لا تبطل بعوارض الاستئمان وامتناع القصاص لعدم المنعة ونجس الديه في ماله لما قلنا بحر (قوله سقطت عصمته المقومة) هي ما وجب المال عند التعرض فلم نجس الديه بأصلاً في العمد ولا في الخطا (قوله في العصمة المؤتمنة) وهي ما وجب الاثم عند التعرض باقية فنجس الكفارة في الخطا منع (قوله ولو ورثته مسلمون) الاولى مسلمين أو زيادة آل أي ولو كان ورثته المسلمون في دار الحرب (قوله فيكفر في الخطا فقط) ولا نفي في العمد أصلاً (قوله لعدم الاراز بدارنا) أي والعصمة المقومة أي المنية للانسان فبما جبتان من حكمها يكون عليه القصاص أو الديه تثبت عندنا بالاراز بدارنا بالاسلام لا بالاسلام ذكره العلامة فوجرحه الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في استئمان الكافر)

(قوله)



(قوله ثلاثا يصير عيناهم وعونا عليهما) العين الجاء ومن والعون الظهير على الامور والجمع أعوان أبو السعود وقال  
المصنف في شرحه لأن الحرب لا يمكن من أقامة طائفة في دارنا إلا باسترقاق أو جبر لأنه يصير عينا لهم وعونا  
فكنا نطلق المضرة بالمسلمين ويمكن من الإقامة البسيرة لأن في منعها قطع الميرة والجلب وسذاب التجارة فنفسنا  
يتم ما بسنة لانها مئة تعجب فيها الجزية اه (قوله من الامام) أي أو نائبه (قوله قيد اتفاق) أي بالنسبة للاغل  
لأن كثرة لا يصير زعمه بدينه بأكثر منها بغيره في قوله لا يمكن السابق (قوله وضعنا عليك الجزية) هي اسم لأمال الذي  
يؤخذ من الذمتي فله من الجزاء يعني القضاء لانها تجزى عن دمه حوى وما وقع من بعض المحدثين أن في ذلك  
نظر الكافر على أعظم الجرائم وهو الكفر فرد وبأنه دعوة الى الاسلام أحسن الجهات وهو أن يسكن بين  
المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فهستأق (قوله فهو ذمتي) منسوب الى الذمة وهي  
الهة سمى بها لأن نقضه يوجب الذم وانما قيل له ذمتي لأنه عاهد المسلمين على ترك الحرب وأمن على دمه وماله  
حوى (قوله وبه جزم في الدرر) تبعاً للمبسط قال في الحواشي السعدية واهل فيه روايتين وينبغي أن يظهر  
خاتمة الخلاف في ابتداء المدة التي يصير باقاً مائة ذمتاً فعلى الاول من وقت التقدم وعلى الثاني من وقت الدخول  
والقولان مذكوران في السراج (قوله ولا جزية عليه في حول المكث) لأنه انما صار ذمتياً بعده تعجب  
في الحول الثاني منع (قوله وتحرم غيبته كالسلم) فضلاً عما يفعله السفهاء من صفعه وشقه في الأسواق ظلماً  
وعدواناً كذا في الفتح فان قلت قوله تعالى يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً يقتضى أن لا تحرم غيبه  
على المؤمن لأن الأخ هو المؤمن قال تعالى انما المؤمنون اخوة قلت الحق الذمتي بالمسلم في هذا الحكم نص آتي  
بغير ذلك (قوله وبأخذه) الاولى وبأخذه (قوله ولومن أهل الذمة فيكفيل) الذي في البحر والنهر والحوى  
فان قدموا فلا بد أن يصحوا بسنة ولومن أهل الذمة فيأخذ المال بكفيل قيل هذا قوله ما خلا فله وقبل  
هو قوله جميعاً اه فالاولى للشارح أن يحذف الفاء من قوله فيكفيل وفي الجي عن النسخ انما قبلت شهادة  
أهل الذمة لانهم لا يمكنهم إقامتهم من المسلمين لأن أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة  
التسام فيما لا يطلع عليه الرجال اه (قوله ولا يقبل كتاب ملوكهم) أي بأنهم ورثته ولو ثبت أنه كتابه نهر (قوله  
لأن عقد الذمة لا ينقض) أي وفي رجوعه نقضه قال في التبيين لأن في عودهم ضرراً بالمسلمين بعودهم حرباً علينا  
وبتوالده في دار الحرب وقطع الجزية اه (قوله ومفاده الخ) كذا يجنه في الجور وعبارة الهدية صريحة فدية  
ونصها وثبتت أحكام الذمتي في حق من منع الخروج الى دار الحرب الخ وأصلها للكمال في الفتح (قوله  
بأن أزم به) والالتزام بمباشرة السب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن منها إذا كانت في ملكه أو زراعتها  
بالأجرة وهي في ملك غيره إذا كان خراج مساهمة فانه يؤخذ منه لامن المال فيه سير به ذمتياً ويلزم بالخراج  
ولو مستعيراً أو غصبت منه زرعها الغاصب أو لاعلى الصحيح وإذا زلزمه الخراج تلزمه الجزية بالسنة مستقلة  
لأنه يصير ذمتياً يلزم الخراج فتعتبر المدة من وقت زروعه اه ملخصاً من البحر (قوله وأخذته) كلام مستأنف  
لا يحط على أزم لا تقتضاه أنه لا يصير ذمتياً إلا بأخذه منه وقد صاف أنه يصير ذمتياً بتعاطي الأسباب (قوله لأن  
خراج الارض كخراج الرأس) فإذا التزمه صار ملتزماً المقام في دارنا بجر (قوله أو صار لها زوج مسلم أو ذمتي)  
يعمل ما إذا دخل المستأمن بأمر أنه دارنا ثم صار الزوج ذمتياً فليس لها الرجوع وكذا الواسم وهي كفاية وشمل  
ما إذا تزوج مستأمن مستأمنة في دارنا ثم صار الزوج مسلماً أو ذمتياً (قوله لكفاية) قيد بالنسبة الى الزوج  
المسلم لا الذمتي فانه الخطي (قوله لتبعيتهن) ظاهره أنها تصير ذمتية بمجرد التزوج ولو طلقت بعد ولو كان  
الزمن قليلاً ثم ان هذا التعديل لا يظهر في حق المسلم (قوله ولو تركها هذا الخ) قيد به لأنه لو تزوجها في دار الحرب  
فليس لها منه بجر (قوله ينبغي صيرورته ذمتياً) البحث صاحب البحر (قوله على ما ذكره الدرر) من أنه لا يشترط  
قول الامام إن أخت سنة وضعنا عليك الجزية (قوله ومنه) أي من حكم المهر علم حكم الدين الحادث أي في دار  
الاسلام أي دين غير المهر والا فالمردين حادث فيها والحكم أن للدائن منه من الرجوع فان ضمت سنة  
ولم ينفصلها ذمتياً (قوله لبطان أماته) نصاً صريحاً لا يلبس (قوله فأسر) أي من غير ظهور عليهم ~~م~~ كأن  
صار فيه مسلم في ظهر البحر فأسره (قوله فأخذه أو قتله) قيد بذلك لأنه لو هرب بعد الظهور وعليه قتاله كما يأتي  
(قوله سقط دينه) لأن إثبات البدعية بواسطة المطالبة وقيد بدينه من عليه أسبق من يد العاتية فيقتضيه

(لا يمكن حرب مستأمن في سنة) ثلاثا يصير  
عيناهم وعونا لمينا (وقيل له) من الامام  
(ان أقت سنة) قيد اتفاق لجواز ثوبت  
مادونهما كسنة وشهر بن دروكن  
ينبغي أن لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جزاً  
فتح (وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة)  
بعد قوله (فهو ذمتي) ظاهر المتن أن قول  
الامام له ذلك شرط لكونه ذمتياً فلو أقام  
سنة أو سنتين قبل القول فليس بذمتي وبه  
صرح العتابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر  
قال في الفتح والاول أوجه (ولا جزية عليه  
في حول المكث) لا بشرط أخذها منه  
فيه (إذا صار ذمتياً) بجرى القصاص بينه  
وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره  
وشنيزه إذا أنلفه وتعجب الدية عليه إذا  
قتله خطأ ويجب كف الأذى عنه وتحرم  
غيبته كالسلم فتح وفيه لومات المستأمن  
في دارنا وورثته سنة وقف ماله لهم وبأخذه  
بسنة ولومن أهل الذمة فيكفيل ولا يقبل  
كتاب ملوكهم (وإذا أراد الرجوع الى دار  
الحرب بعد الحول) ولو تجارة أو لقضاء  
حاجة كما يفهمه الاطلاق نهر (منع) لأن  
عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمتي  
أيضاً (كما يمنع) لو وضع عليه الخراج بأن  
الزم به وأخذته عند حلول وقته لأن  
خراج الارض كخراج الرأس (أو صار لها)  
أي المستأمنة الكفاية (زوج مسلم أو  
ذمتي) لتبعيتهن وان لم يدخل بها (لا يحكمه)  
لا مكان ملاقها ولو تركها هذا فطالبت  
بمهرها فلها منه من الرجوع تسارخانية  
فلولم ينف حق مضي الحول ينبغي صيرورته  
ذمتياً على ما ذكره الدرر ومنه علم حكم الدين  
الحادث في دارنا (فان رجع) المستأمن  
(اليهم) ولو لغير دارهم (حل دمه) لبطان  
أماته (فان تركه وديعة عندهم) مسلم  
أو ذمتي (أو دينا) عليهما (فأسر أو ظهر)  
بالبناء المعجول يعني غلب (عليهم فأخذه  
أو قتله سقط دينه) وسماه وما غصب منه  
وأجرة عين آجرها السبق يده

في قتل جرحوه والعهدة فيه ما ذكر بعد قول الشارح لسبق يده على الجميع ما قبله (قوله كودبته) عند معصوم  
وبالاولى غيره وانما صارت وديعته غنية لانها في يده تقدير الان يد المدوع كبده تصير فبا تبعا لنفسه (قوله  
واختلاف في الرهن) قال في البحر والرهن للمرتين يدينه عند أبي يوسف وعند محمد يساع ويستوفى منه والزيادة  
في المسلمين وينبغي ترجحه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة اه قال المحمدي ووجه في التهرب بان تقديم  
قول أبي يوسف يؤذن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت فيما لم يمتز أنها في يده حكم ولا كذلك الرهن اه  
وأقول بتسليم أن التقديم يفيد الترجيح دائما انما يفيد أرجحية قول أبي يوسف على قول محمد فسادا كان الرهن  
عند الدين أما اذا كان أزيد فلم يعلم حكمه على قول أبي يوسف وقد صرحوا في كتاب الرهن بانه أمانة غير مضمونة  
فلذا قال في البحر ينبغي أن يكون حكمه كالوديعة فيكون في يده حكما اه ثم اعلم أن ماله وان كان غنية لا خسر  
فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال بخلاف الغنية فانها لو كانت  
بمباشرة الغنائم وبقوة المسلمين بحر (قوله وجوب التسليم اليه) لان ماله لا يصير فبا إلا بأسره أو قتله ولم يوجد  
أحدهما (قوله وعليه) أي على وجوب التسليم (قوله في يده منه هنا) أي الذي استدانه في دارنا سواء كان  
الدين لمسلم أو ذممي وهو بحث لما صاحب البحر (قوله ولو صارت وديعته فبا) فان كانت الوديعة من غير جنس الدين  
باعتها القاضي وفي منها نهر (قوله فبا) يتم الوديعة فلا تصير فبا لأن أسره بطل بهروبه ويتفرع على كون المال  
له في وجوب تسليمه إلى أسره لا يأخذه ويحترق (قوله له عرس) العرس بالكسر امرأته الرجل وبالضم طعام الويلة  
فما لموس (قوله لعدم يده وولايته) قال في البحر أما المرأة وأولاده الكفاة لانهم حريون كما لو ليسوا بأبائهم  
كذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لا قلنا انه جرؤها وأما أولاده الصغار فلا لأن الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند  
انحصاد الدار ومع تباين الدارين لا يتحقق وأما أمواله فلا تصير بحرزة باحرار نفسه لاختلاف الدارين في حق  
الكل غنية اه وتعليل الشارح عام اكل الفروع (قوله فهو حق مسلم) تبعا لايه لانها اجماع في دار واحدة بحر  
(قوله فظهر عليهم) أي وجب بالطفل الى دار الاسلام (قوله محترمة) بالرفع خبر بعد خبر (قوله ولو عينا غصبها  
مسلم) هذا عند الامام وعندهما يجب أن لا يكون فبا الا ما كان غصبا عند حري وبه قالت الثلاثة شلبي (قوله  
لعدم النيابة) لان يدا الغاصب ليست بصحيحة اه شلبي أي فلا تنوب عن يدا المالك (قوله وللا مام حق أخذدية  
مسلم) فاذا أخذها وضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكره هنا والاحتكم القتل الخطا معلوم ولذا لم ينص  
على الكفاة لمساكن في الجنابات بحر (قوله ودية مستأمن) لان الامام ولي من لاولى له ولي المستأمن الذي  
في دار الحرب كالعدم (قوله قتلته نفسا معصومة) قال الاتفاقى انما وجبت الدية والكفاة لان ذلك حكم قتل  
المؤمن خطأ بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والمستأمن لما سلم  
صادم من أهل دار فاضار حكمه حكم مسلم اه شلبي (قوله قتل قصاصا) لان الدية وان كانت أضع  
للمسلمين من قتله لكن قد تعدوا عليهم من قتله منفعلة أخرى وهو أن ينزجر أمثاله عن قتل المسلمين بحر (قوله أو الدية  
صلحا) اذ ارضى القاتل بالدية اتفاقا (قوله لا العفو) لانه اصطناع معروف في حق غير وليس له ذلك وانما ولايته  
بطريق النظر ولا تطرق الى ابطال حق الغير في شيء شلبي (قوله حربي الخ) هذا أول الزيادة النابتة في نسخ المتن (قوله  
أو من وجب عليه قود) في النفس وأما فيما دون النفس فيقتصر منه في الحرم اجماعا ذكره الشارح في الجنابات  
(قوله التجبا بالحرم) أفاد به أنه لم يفتى القتل في الحرم فلو أنناه فيه قتل فيه اجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل  
فيه ذكره الشارح في الجنابات (قوله بل يحبس منه الغذاء الخ) أفاد بالاضراب أنه لا يخرج من الحرم للقتل  
ذكره الشارح في الجنابات والغذاء بكسر الفين وبالذال المجع ما يخذى به (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب  
الخ) بأن يظلم أهل الحرب على دار من دونا وأرثا أهل مصر وعلبوا وأجروا أحكام الكفر أو نقض أهل الفتنة  
الهدوء وتقبلوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الثلاثة وقال بشرط واحد لا تحبس  
وهو اظلمها حكم الكفر وهو القياس هندية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا تجري  
فيها وأن الاسير المسلم يجوز له التعرض لمادون الفرج وتنهكس الاحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام  
فتأمل (قوله باجراء أحكام أهل الشرك) على الاشتها روا أن لا يحكم فيها بحكم أهل الاسلام هندية وظاهر  
أنه لو جرت أحكام المسلمين وأحكام أهل المشرك لا يمكن أن تكون دار حرب (قوله وباتصالها بدار الحرب) وأن لا يظلم

(وصار ماله) كودبته وما عند شريكه  
ومضارب وما في يده في دارنا (فبا)  
واختلاف في الرهن ورجح في الرهن أنه  
لمرتين يدينه وفي السراج لو بحث من  
بأخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه  
اتهم وعليه في يده منه هنا ولو صارت  
وديعة فبا (وان قتل أو مات فقط) بلا  
عامة عليهم فديته وقرضه ووديعة لو رثته  
لان نفسه لم تصر مضمونة فكذلك ماله  
كالوظهر عليه فذهب ماله (حربي هنا  
له عرس عرس أو ولاد ودية مع معصوم  
وغيره فبا) هنا أو صار ذميا (ثم ظهر ما  
عليهم فكله في) لعدم يده ولايته ولو سبي  
طفله البنا فهو حق مسلم (وان أسلم فله حياه)  
هنا (فظهر عليهم فظهر حر مسلم) لا اتحاد له  
(ووديعة مع معصوم) لان يده كبده  
محترمة (وغيره في) ولو عينا غصبها مسلم  
لعدم النيابة فتح (والامام) حق (أخذدية  
مسلم لاولى له) أصلا (و) دية (مستأمن  
أسلم هتامن عاقلة فانه خطأ) قصاصا (أو  
معصومة) وفي العمدة القتل) نظر الحق العامة  
الدية) صلحا (لا العفو) نظر الحق العامة  
(حربي أو صرته أو من وجب عليه قود  
التصا بالحرم لا يقتل بل يحبس منه الفداء  
ليخرج فقتل) لان من دخله فهو آمن بالحرم  
وسبى في الجنابات (لا تصير دار الاسلام  
دار حرب الا بأمر ثلاثة) (باجراء أحكام  
أهل الشرك) وباتصالها بدار الحرب وبأن  
لا يفتى في مسلم أو ذممي

فإنها بلدة من بلاد الاسلام هندية (قوله بالامان الاول) الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باسلامه  
وللذمى بعقد المنة اه هندية (فائدة) نقل في شرح الملتقى عن الشرنبلالية مانصه سئل قارئ الهداية عن البحر  
الملح أهو من دار الاسلام أو الحرب فأجاب بأنه ليس من أحد الفريقين لأنه لا قهر لاحد عليه اه قلت قد مننا  
في باب تكاح الكفار أن البحر الملح ملحق بدار الحرب قتله اه وفي حاشية أبي السعود بعد ذكره ما لقارئ  
الهداية مانصه نقل عن شرح النظم الهاملي سطح البحر لحكم دار الحرب اه فكان ما ذكره قارئ الهداية  
بحسالة والنص مقدم قد برز ذكر الاستروشي في فصوله عن أبي اليسر أن دار الاسلام لا تصير دار الحرب ما لم يطل  
جميع ما به صارت دار الاسلام ذكره في أحكام المرتدين وذكر الاستيعابي في مبسوطه أن دار الاسلام محكوم  
بكونها دار الاسلام فيبقى هذا الحكم يبقاء حكم واحد فيها ولا تصير دار حرب إلا بعد زوال القرائن ودار الحرب  
تصير دار اسلام بزوال بعض القرائن وهو أن تجري فيها أحكام أهل الاسلام وذكر اللامشي في واقعائه أنها  
صارت دار اسلام بهذه الاعلام الثلاثة فلا تصير دار حرب ما بقي شيء منها وذكر الامام ناصر الدين في المنشور  
أن دار الاسلام صارت دار الاسلام باجاء أحكام الاسلام فابقيت علقمة من علائق الاسلام يترجم جانب  
الاسلام (قوله ساقط من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله لمجي بمعضه)  
أي في الجنايات وهو قوله ربي الخ (قوله ووضوح باقيه) هو قوله لا تصير دار الاسلام الخ وفي وضوحه نظير  
والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب العنبر والخراج والحزبة) \*

شروع في ما على المستأمن في أرضه من الوظائف المالية إذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير ذميا وذكر العشرية  
الخراج تبعا للوظيفة الأرض وقدم العشر لما فيه من معنى العبادة وألحق به الجزية لأن المصروف واحد والعشر  
لغة الواحد من العشرة والخراج اسم لما يخرج من غناء الأرض أو الغلام سمي به ما يأخذه الامام من وظيفة  
الأرض والرأس يعني مجاز الغويا والعلاقة السييسة فهو من اطلاق السبب وإرادة المسبب وعلى الامام  
إذا وصل اليه العنبر والخراج والجزية أن وصله مستحقه فان فعل فقد نجحوا والافالوزر والوبال عليه وان أخذ  
العشر والخراج على خلاف ما ورد في الشرع يكون ظلما والوا لا أخذ المستحق له كافر وأما من ساقطه فظالمون  
لأنهم أخذوا الخراج والعشر والجزية وصرقوه على خلاف ما ورد به الشرع وليس الخبر كالمعاينة جوى مختصرا  
(قوله وهي من حد الشام الخ) قال الكرخي هي أرض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية أي البادية  
والمدكور لغيره أن مكة من تهامة وهي يكسر التاء وقسمها اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز سميت به لشدة  
سرها وتغير هوأها من التهم ففتح التاء والهيا يقال تهم الدهر إذا تغير قال الكمال والحجاز جزيرة العرب سميت  
جزيرة لأن بحر الحبش وبحر فارس والفرات أحاطت بها وسمي حجازا لأنه يحجز بين تهامة ونجد وحدها طولاً  
وعرضاً ما اشتمل عليه هذا النظم وهو

جزيرة هذه الاعراب حدثت \* بجدة علمه للعشر باقي

فأما الطول عند محققه \* فن عدن الى ريف العراق

وساحل جدة ان سرت عرضا \* الى أرض لشام باتفاق

وانما كانت أرض العرب عشيرة لأنه لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من الخلفاء بعده رضي الله  
تعالى عنهم أخذ خراج من أراضيهم وكما لارق عليهم فلا خراج على أراضيهم ولشرف الرسول صلى الله عليه وسلم  
لأنه من العرب حوى بتصرف (قوله وما أسلم أهله طوعا) بلا قتال وبلا دعوة الى الاسلام أو كرهانم أقرأه له  
عليه كذا في شرح الملتقى (قوله أوقع عنوة) أي قهر بالسيف سواء أسلم أهله أم لا كذا في شرح الملتقى  
وفي النهر عن القارئ العنوة بالفتح من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وانما كانت عشيرة في هذه  
والتي قبلها لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر التي به لما فيه من معنى العبادة حتى يصرف  
مصارف الزكاة ويشترط فيه النية بمرجوحى (قوله وقسم بين جيشنا) لوقال بيننا لكان شاملا لما اذا قسم بين  
المسلمين غير الغائبين فإنه عسرى لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء كذا في شرح الملتقى عن القهستاني  
(قوله باجاء العصابة) وكان القيس عند أبي يوسف أن تكون البصرة خراجية لأنها من حيز أرض الخراج الا

(امنا بالامان الاول) على نفسه (ودار  
الحرب تصير دار الاسلام باجاء أحكام أهل  
الاسلام فيها) بجمعة وعيد (وان بقي فيها  
كافرا صلى وان لم تصل يد دار الاسلام) دور  
وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ  
الشرح فكانه تركه لمجي بمعضه ووضوح باقيه

(باب العنبر والخراج والحزبة) \*  
(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة  
الى أقصى اليمن (وما أسلم أهله طوعا) أوقع  
الجزيرة وقسم بين جيشنا والبصرة أيضا  
باجاء العصابة (عشيرة) لأنه النبي بالمسلم  
بكذا بستان مسلم أو كرهه كان داره دور

أن العصابة وضوعا عليها العشر فترك القياس لاجتماعهم من (قوله وحزناه في شرح الملتقى) نصه وفي دار جملته  
 بسا نخرج أن كانت لذتي مطلقا خلافا لهما ولمسلم سقاها بما به أي الخراج وان سقاها بما به العشر ففسر  
 ولو أن المسلم أو الذمي سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذمي بالخراج كما في المخرج  
 واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما إذا سقاها بماء الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية  
 عن السرخسي وهو لا يظهر وأجاب في البصر بأن المنوع وضع الخراج عليه جبرا أما باختباره فيصور  
 كما هنا وكألوأ حيا مواتا بآذان الامام وسقاها بماء الخراج فعليه الخراج اه حلي (قوله وسواد قري العراق)  
 في النهاية المراد بالسواد القرى وبه صرح القرائني وسعى سواد الحضرة أشجاره وزرعه والعرب تسمى الاخضر  
 اسودلانه كذلك على بعد كلام الشارح على حذف أي التفسيرية والاضافة لليان والمراد بالعراق عراق  
 العرب وهو بالكسراسم للكوفة والبصرة وبغداد ونواحيها كذا في شرح الملتقى وفي البصر عن الاتزاري  
 المراد من السواد المذكور سواد الكوفة وذكر حده كالصنف ثم قال وأما سواد البصرة فالاهواز وفارس اه  
 وفي شرح الملتقى عن أبي خالد رضي الله تعالى عنه أنه قال الدنيا أربعة وعشرون ألف فرسخ فلك السودان  
 اثنا عشر ألف فرسخ وملك الروم ثمانية آلاف فرسخ وملك فارس ثلاثة آلاف فرسخ وأرض العرب ألف فرسخ  
 قلت وعليه فللسودان النصف وللروم الثلث وللفارس النصف وللغرب ثلث النصف وهو قباط واحد والله تعالى  
 أعلم اه (قوله قرية من قري الكوفة) الذي في الشربلية ونحوه في شرح الملتقى أنه ما تميم قريب من الكوفة  
 اه ويمكن الجمع بحدوث قرية بشاطئ هذا الماء سميت باسمه (قوله غلط) لان الثعلبية منزلة من منازل  
 البادية من (قوله حصن صغير ببط البحر) قال في المصباح عبادان على صيغة التننية بلس على بحر فارس  
 كغرب البصرة وقيل جزيرة أحاط بها شعاب دجلة ساكتين في بحر فارس حوى (قوله ليس وراء عبادان قرية)  
 بل وراءها بحر فارس (قوله الامكة) فانها عشرة خست من ذلك بفعله عليه الصلاة والسلام حيث قصها  
 عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج قلت لعله لكونها واديا غريزي زرع كذا في شرح الملتقى (قوله  
 خراجية لانه ألبق بالكافر) قال في حاشية أبي السعود تغلا عن الجوى أما السواد فلا ن عمر رضي الله تعالى عنه  
 وضع عليه الخراج بمحض من العصابة وكذا على مصرحين قصها عمر بن العاص سنة عشرين من الهجرة  
 واجتمعت العصابة على وضع الخراج على الشام حين اقتتح عمر رضي الله تعالى عنه بيت المقدس ومدن الشام  
 كلها فمقت صلحا وأراضيا عنوة على يديهم وغيره واختلف في دمشق هل قصت صلحا وعنوة أو كثر العلماء على  
 أنه استقر أمرها على الصلح وقيل بل فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة ونص ابن اسحق وأبو عبيدة أن فتح دمشق  
 سنة أربع عشر من الهجرة وأما أقر أهلها عليه فلا ن الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر  
 والخراج ألبق به لنفسه من معنى العقوبة لانه يشبه الجزية التي هي عقوبة على الكافر ولان في الخراج تغليظا  
 ولهذا يجبر عليه وان لم يزرع لانه يتعلق بعين الارض وأما العشر فتعلق بعين الخراج اه (قوله وأرض السواد  
 الخ) مثله كل ما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو صلحو أو وضع الخراج على أراضهم كذا في شرح الملتقى (قوله  
 ونصرتهم فيها) بجهة ووصية واجارة ووقف وفورث عنهم الى أن لا يبق منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال كذا  
 في شرح الملتقى (قوله هي موقوفة على المسلمين) وأهلها مستأجرون لها لان عمر رضي الله تعالى عنه استطاب  
 قلوب الفاعين فأجرها قال أبو بكر الرازي هذا غلط من وجوه \* أحدها أن عمر لم يستطب قلوبهم فيه بل ناظرهم  
 عليه وشاور العصابة على وضع الخراج وامتنع بلال وأصحابه فدعا عليهم فأبى الاسترضاء \* ثانيها أن أهل النقة  
 لم يحضروا الفاعين على تلك الاراضي ولو كانت اجارة لا شرط حضورهم \* ثالثها أنه لم يوجد في ذلك رضاً أهل  
 النقة ولو كانت اجارة لا شرط رضاهم \* رابعها أن عقد الاجارة لم يدر بينهم وبين عمر ولو كانت اجارة لوجب  
 العقد \* خامسها أن جهالة الارض تمنع صحة الاجارة \* سادسها أن جهالة المدة تمنع من صحتها أيضا \* سابعها أن  
 الخراج مؤبد ونأييد الاجارة باطل \* ثامنها أن الاجارة لا تسقط بالاسلام والخراج يسقط عنده \* تاسعها أن عمر  
 رضي الله تعالى عنه أخذ الخراج من النخل ونحوه ولا يجوز اجارتها \* عاشرها أن جلعة من العصابة تأثروها  
 فكيف يبيعون الارض المستأجرة وكيف يجوز لهم شراؤها كذا في التبيين (قوله الا المشتراة من بيت المال اذا  
 وقفها لمشتريها الخ) قال في القصة المرضية أعلم أن الواقف لا راضي مصر لا يخلو أما أن يكون مالكها في الاصل

وفي باب العاشر بآتم من هذا وحزناه  
 في شرح الملتقى (وسواد) قري (العراق)  
 وحده من العذيب) بضم ففتح قرية من  
 قري الكوفة (الى عقبة حلوان) بن  
 عمران بضم فسكون قرية بين بغداد  
 وهمدان (عرضا ومن العلت) بفتح فسكون  
 فثلثة قرية شرقي دجلة موقوفة على العلوية  
 وما قبل من الثعلبية بفتح فسكون  
 مضاف عن المغرب الى عبادان  
 غلط بالتشديد حصن صغير ببط البحر في المثل  
 ليس وراء عبادان قرية مستصفا (طولا)  
 وبالايام اثنتان وعشرون يوما ونصف وعرضه  
 عشرة أيام سراج (وما فتح عنوة) ولم يقسم  
 بين جيشنا الامكة سواء (أقر أهلها عليه)  
 أو نقل اليه كفارا آخر (أو فتح صلحا خراجا)  
 لانه ألبق بالكافر (وأرض السواد عملاكة  
 لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرتهم فيها)  
 هداية وعند الاثمة الثلاثة هي موقوفة على  
 المسلمين فلم يجز بيعهم فتح (ويجب الخراج  
 في أرض الوقف) الا المشتراة من بيت المال  
 اذا وقفها لمشتريها فلا عشر فيها ولا خراج  
 شربلية معز الجبر وكذا لو لم يوقفها  
 كما ذكرته في شرح الملتقى (والصبي والجنون  
 لو) كانت الارض (خراجية والعشر  
 لو عصرية) درر وفي الزكاة

بأن كان أهلها وتلقى الملك من مالكها بوجه من الوجوه أو غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقع غيرهما فلا يحتمل أن تكون وصلت اليه باقطاع السلطان اياها أو بشرا من بيت المال بعد ما صارت لبيت المال فان كان الاول فقيمة تفصيل فان كانت موانا وملك للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسعاف وصرح الشيخ قاسم في فتاواه بأن من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله ايجارها وبطل بجموته أو اخراجها من الاقطاع لأن السلطان أن يخرجها منها اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا بأن وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال فان وقفه صحيح لانه مالك لها ويراعى شروط واقفه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وان كان الواقف السلطان من غير شراء من بيت المال فأقضى الشيخ قاسم بأن الوقف صحيح اه ملخصا بزيادة قولنا بان وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال (قوله وقالوا أراضي مصر والشام خراجية) قال في الحنفية المرضية والحاصل أن أراضي مصر خراجية في الاصل كما صرح به في الهداية فقال وعمر رضي الله تعالى عنه حين فتح السودان وضع الخراج عليها بمحض من العصابة رضي الله تعالى عنهم ووضعها على مصر حين اقتحمها عمرو بن العاص وكذا اجتمعت العصابة على وضع الخراج على سواد مصر أي قراها حين اقتضت صلحا على يد عمرو بن العاص وكذا ذكر العلامة العيني في شرح النقاية معزيا الى ابن مسعود في الطبقات أن مصر اقتضت عنوة أو صلحا على يد عمرو بن العاص ثم صالحهم على الجزية في رقابهم والخراج على أراضيهم اه فقد اتفقوا على أن مصر خراجية بوضع عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه وانما اختلفوا هل فتح صلحا أو عنوة ولا أثر له في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء فتح عنوة ومن على أهلها اه أو صلحا ووضع عليهم الخراج كما صرح به في الخلاصة وغيرها اه (قوله المأخوذ الان من أراضي مصر أجزا لخراج) فهي حينئذ قسم ثالث قال في شرح الملتقى وهناك نوع ثالث من الاراضي يسمى أراضي الملكة وأراضي الخوز وهو مامات أربابه بلا وارث أو الى بيت المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه على ما في التواريخ انية أنه يجوز للامام دفعه للزراعية باحد طريقين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو الخراج الموقوف وان كان بعض الخارج نخرج مقاسمة وأما في حق الاكره فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلذلك الدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج في أراضي الملكة والخوز كان المأخوذ منها أجرة لا غير فان قلت استيثار الارض ببعض الخارج لا يجوز لكونه اجارة فاسدة للبهائم فواجه الجواب قلنا انه جعل في حق الامام خراجا وفي حق الاكره اجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكم المأخوذ على دفعها باحد الطريقين لا يجوز بيعهم وتصر فيهم فيها ولا تورث اما على الثاني قطاها وأما على الاول فلا ان اقامتهم مقام الملاك للضرورة فيقدر بقدرها لان هذه التصرفات لا تصرف الا في الاراضي المملوكة العشرية أو الخراجية وأراضي الملكة والخوز ليست بمملوكة لا عشرية ولا خراجية ولا يملك منها بشئ الا بتلك السلطان اه اذا علمت قوله واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا تعلم أنه لا يجوز للمسلمين قولي قربة من السلطان أو نائبه الزيادة على الخراج الموقوف من أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه بناء منه على أن المأخوذ الآن من أراضي مصر أجرة فانه على تسليمه الاجرة مقدرة بقدر الخراج فلا أحدث من فراج ومنه وضيفة حرام بل لا بد من نص التارخانية المذكور تعلم بطلان ما ذكره خير الدين في فتاواه آخر جواب عن سؤاله سئل في أرض خراج المقاسمة كالأرضي بلادنا لوجعل والى الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما يغرس فيها فلم يسر له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس فيها فزرعها نحو الخنطة أو الشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أو لا يلزمه الاخراج المقاسمة أجاب لا يلزمه الاخراج المقاسمة لنفسه لاجل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام مال يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام أن يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه أنه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنها مامات أمهات ما صارت لبيت المال فكان دفعها بالحقبة من اربعة دراهم أو غيرهما من الدنانير والعروض وما يصلح أجرة اجارة قلزم في نفسه

وقالوا أراضي مصر والشام خراجية وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضي مصر أجرة لاخراج ألا ترى أنهم بالبيت مملوكة للزراعة كونه لبيت المال كين شيئا ففسا بلا وارث فصارت لبيت المال

أحكام الاجارة فيسلم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشراؤها لزم الاجارة من  
 التمكن من القرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله تعالى أعلم اهـ وانما كان باطلا لانه يفسد أن له  
 الاجارة بكل ما أحبته نفسه وهذه المطالم المأخوذة إلا أن تكون حلالا لأن الاكابر يزرع الارض مع علم بها  
 وبأن اصوله يدفعونها فيكون قابلا لزراعة الارض بهذا المبلغ ولا يخفى ما فيه ومع كون المأخوذة إلا أن أجرة ليس  
 لاحد أن يزرع الطين من يدين هو تحت يده كما ذكره العلامة خير الدين ونصه في فتاواه مسئلة في أراض ليت المال  
 يد جاعة يتواردون على زرعها مدة حياتهم وآبائهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآخرة يتوارى ذو عطاء  
 يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل لذلك شرع أم لا أجاب ليس لذلك شرع بل تبقى في يد زراعتها المتقدمة  
 اذ لا ملك لها فيها وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جوارا عطاها لمن اشتبهه نفسه وعملها  
 بالقاعدة المشهورة الاصل بقاء ما كان على ما كان والله تعالى أعلم اهـ والتماري هو الذي أقطع له السلطان القرية  
 مثلا عوضا عن عطاءه الديواني لأن التيمار هو العطاء الديواني كما ذكره خير الدين أول باب العنبر واذ اعلم الحكم  
 في المقتطع له يعلم الحكم في الملتزمين بالطريق الاولى لانهم علمه الامام في تخلص الميرى ونقل الموقوف في شرح  
 الملتقى عن بعض الموالى ان مال ليت المال يسمى بأراضي المملكة والاميرية والميرية فتؤجر فاسدا لترزع  
 ويؤدى خراج مقاسمتهما يسعون عشرين كرايا الروم وليست ملكا لهم الا بتكليف من الامام فاذامات أحدهم  
 قام ابنه مقامه ولا تعود ليت المال وان عطلها متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تنزع  
 وتدفع لا آخر ولا يقدرا أحدهم أن يضرغ لا خرا لا باذن السلطان أو نائبه اهـ ملخصا ثم نقل عن صدق أفندي  
 القانون المتعلق بالأراضي الا أن عرض على السلطان في سنة ثمانية عشر وألف فصدر بموجبه أمر مضمونه  
 أن الأراضي المحولة عن المتوفى لا تكون إلا لابنه وأن أراضي الصغار لو أعطيت لغيرهم فلمهم حتى لاخذ بعد  
 شين إلى عشرين سنين اهـ ملخصا واعلم أن رهينة الطين الذي ائبت المال لانصح وسميها بعض أهل قرى مصر  
 غاروقة لانه لا يجوز له فيها تصرف وحق صاحب الطين لا يسقط بأخذ دراهم على رهنه فقد ذكر خير الدين مانصبه  
 مسئلة في أرض سلطانة يد مرارعين يتعاقبون عليها بالزراعة جلا بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لأهل القرية  
 على مبلغ معلوم قبضوه منهم ثار طين عليهم ردها لدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين والا نيت دعون  
 أنهم لهمم وأنكروا الارتها هل اذابت عليهم ما شرح أعلاهم يدفعون عنها أم لا أجاب نعم يدفعون عنها لعدم  
 بطلان قديمتهم بما ذكرنا لا تزلهم به أعني بالرهن وان لم يصح وانما بطل قديمتهم بالترك اختيارا ولم يوجد  
 فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يدفعون عنها والله تعالى أعلم وأما خبر الدين أن بعض الزراع اذا أرادوا قسمتها  
 لا يكون منها ويترك القديم على قدمه كما نص عليه علما وإنما قال في أراضي بيت المال وليس لهم أى المزارعين  
 فيها حق الا حق الزراعة التي هي مجزومة منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي الاشياء والنظار الاجرة للارض  
 كالخراج على المعقود فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده اهـ  
 (قوله من وكيل بيت المال) هو الذي أمامه الامام متصرفا فيه (قوله فلا يجوز الا للضرورة) أو لمصلحة  
 كما في التحفة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وجازيعة عقار صغير من أجنبي لامن نفسه بضعف  
 قيمته أو لنفقة الصغير أو دين الميت أو وصية مرسله لانقاذها لامن أو تكون غلابة لا تريد على مؤنته أو خوف  
 خرابه أو نقصانه أو كونه في يده متقلب اهـ حلي (قوله لفضل الله الرضى) بوزن فعيل أو بوزن كساء (قوله كالعارية)  
 وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف الملاك من البيع ونحوه قاله الحلبي ونصوا على أن المقتطع  
 يجوز له الاجارة وتنضج باخراجه وأن المستأجر يجوز له أن يؤجر فواضع اليد اما مقتطع له واما مستأجر  
 وكلاهما يصح له الاجارة (قوله بأمر غيره) كوكيل بيت المال وهذا ينافي ما قدمه فريسن قوله ولا شراؤه  
 من وكيل بيت المال لشيء منها الا أن يحصل على ما اذا كان ذلك للضرورة (قوله واذالم يعرف الحال في الشراء  
 من بيت المال) هل وجد مسوق يجوز له ولا (قوله وباعرف) أى يكون الاصل العصة (قوله وأن شروط الواقفين  
 صحيحة) يجب اتباعها لأنها باقية على حكم بيت المال كما قد فهم حموى وهذا بخلاف ما أخذ من بيت  
 المال أى وجعل وقفا فان مناه على المسامحة اذ لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستصقال انبعاث ما يأخذونه  
 منه والارزاق التي تجرى ككل عام على الفقهاء من بيت المال في عهد عمر بن موسى الله تعالى عنه إلى زمن

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من  
 وكيل بيت المال لشيء منها لانه كولى النبي  
 فلا يجوز الا للضرورة والعياذ بالله زاد في الجرح  
 أو رغب في العقار بضعف قيمته على قول  
 المتأخرين المنقوب به قلت وسبب في باب  
 الوصى جواز بيع عقار الوصي في سبع  
 مسائل وأفتى مفتي دمشق فضل الله الرضى  
 بأن غالب أراضي سلطانة لا تقدر  
 ملكها فالت ليت المال فتكون  
 في يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن  
 الواقعات لو أراد السلطان شراء نفسه انتهى  
 بأمر غيره ببيعها ثم تبرعها منه لنفسه انتهى  
 واذالم يعرف الحال في الشراء من بيت المال  
 فالاصل العصة وباعرف صحة وقف المشتراة  
 من بيت المال وأن شروط الواقفين صحيحة  
 وأنه لا خراج على أراضيها

المتخصص قد غطت قرأى العلماء أن هذه الأوقاف أوجدت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذونه كل عام  
 فرخصوا فيها من كان هذه الصفة يجوز له فيها بينه وبين الله تعالى الأخذ منها وان لم يقم بمباشرة ما شرطه الواقف  
 ومن لم يكن بصفة القيام بالعلم اشتتالا واشغالا يحرم عليه الأخذ منها لأن هذا من بيت المال ولا يتناول عن حكم  
 الشرع به حكم أحداه منصفان شرح المتن (قوله بادن الامام) فبده لأن الأحياء يتوقف على اذن الامام  
 منع (قوله كاتر) من أنه اذا قال مع المسلمين أو دولهم على الطريق برضخه (قوله خراجي) لأنه ابتداء وضع على  
 الكافر منع (قوله اعتبر قربة) وان كانت بين الخراجي والعشري فخصه بمرعاة بجانب المسلم أبو السعد وهذا  
 مذهب أبي يوسف واعتبر محمد الماء فان أحياءها بما الخراج خراجي والافشريه لأن العبرة عنده لما اذ هو  
 السبب للثما (قوله ما قارب الشيء يعطى حكمه) استثناف قصد به التعليل قال في المنع لأن ما قارب الشيء أخذ  
 حكمه كقناه الارصاحم الانتفاع به وان لم يكن ملكا له أن ياتي فيه الطين وان يربطه باده واهو الحفر فيه  
 كاذكره الكمال (قوله وكل منهم الخ) أفاد العلامة نوح تقدمه الله برحمة أن هذا في الموات فقط والا فقد قسم  
 الارض باعتبار نفسها الى خراجية وعشريه بجمع قطع النظر عن الماء وأطال في تحقيقه فلا يوصف الموات قبل  
 سبه بالماء بكونه خراجيا أو عشريا وقد خالف المصنف ما قدمه قرياس اعتبار القرب فانه هنا اعتبر الماء وجرى  
 أولا على قول أبي يوسف وهو المختار كذا ذكره الجوى (قوله اذ الكافر لا يبتدأ بالعشر) فلا يأتى فيه التفصيل  
 في حالة الابتداء اجماعا وانما الخلاف فيه في حالة البقاء اذا ملكه عشريه هل يجب عليه الخراج وهو قولهما  
 أو العشر وهو قول محمد (قوله خراج مقاسمه ان كان الواجب بعض الخارج) فيستحق بالخارج ولا يتعلق بالتكثير  
 من الزراعة حتى لو عطلها قصد الم يجب تنق والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه بصرف مصادف الخراج  
 كذا في شرح المتن (قوله على السواد) أي سواد العراق (قوله بذراع كسرى سبع قبضات) وذراع العائمة ست  
 قاه الكمال (قوله وقبل العشر في كل بلدة عرفهم) فانه حافظ الدين في الكافي ونقله القهستاني عن المنهط (قوله  
 وعلى الاول المولى بجر) أصله للكمال قال لأنه على الثاني يقتضى تضاد الواجب مع اختلاف التقدير (قوله  
 يبلغه الماء) فيه نظر اذ لا يلزم من بلوغ الماء صلاحته للزراعة المنزلة في وجوب الواجب لأن عدم الصلاحية  
 قد يكون بغلبة الماء كما سبذ كره الشارح أفاده أبو السعد (قوله صاع من بر أو شبر) الصاع ثمانية أطلال وهو  
 صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الخراج فيقال صاع حجابي لأن الخراج أخرجه بهد ما فقد وهو  
 أربعة امانه ثلثي والاوى أن يقول صاعا من المزروع قال في البحر فيؤخذ فقير ما عوز حنطة أو شبر أو عدسا  
 أو ذرة هو الصحيح اه والافيه هو الصاع كفاشره بالولوى (قوله ودرهما من أجود النقود عيني) والمعتبر  
 في درهم أن يكون من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل أفاده في البحر (قوله ولجرب الرطبة) يفتح  
 الراء والانسب الرطب والجمع رطاب مغرب وهي غير البقول فالبعول مثل الكزات والرطاب هو القناط والبطنج  
 والباذنجان وما يجري مجراه جوى (قوله ولجرب الكرم) الكرم أرض يحيط بها حائط فيها أشجار العنب كذا  
 في شرح المتن (قوله متعلة) بمعنى أنه يشترط في تلك الأشجار التي للأصناف والتمرو وغيرهما أن يكون متعلا  
 بعضها بعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينهم ما أفاده المؤلف في شرح المتن فلو كانت متفرقة في جوانب الارض  
 ووسطها مزروع فلا شيء منها كالأشجار في غرس أشجار غير متفرقة بجر (تنبيه) انما تفاوت الواجب لتفاوت المونة  
 ألا ترى أن الواجب فيعاسق سحاما من الارض العشرية هو العشر وفيعاسق بغرب أو دالية نصف العشر والكرم  
 أخضاها مونة فالواجب فيه أعلى وهو عشرة دراهم وهذا لأنه ينبت دراهم يدا والزرع أكثرها مونة لاحتياجه  
 الى الكراب والاقا البذر والحصاد والدياس وهو ذلك في كل سنة والرطاب بينهم أي بين الاخف والاكثر لأنه  
 لا يحتاج الى البذر كل عام ولا تدرية فيه ويدوم أعواما لا كدوام الكرم فلذا جعل الواجب في الكرم أعلاها  
 وفي الزرع أدناها وفي الرطبة أو وسطها جوى (قوله ولما سواه) أي سوى ما ذكر من الاشياء الثلاثة الزرع والرطبة  
 والكرم وبينه الشارح بأنه هو الذي لا يوظف فيه من أمر المؤمن من غير رضى الله تعالى عنه فانه لم يوظف الا على  
 هذه الثلاثة (قوله لأن النصف عمن الانصاف) يفيد أنه لا يعدل عن النصف عند الطاعة مع أنه يجوز  
 النقص عنه (قوله فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول  
 فلا يزداد عليه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموظف اه طعن (قوله ولا في الموظف) الذي وظفه أمير المؤمنين

(ودوات أحياء ذمتي بادن الامام) أو رضى  
 له كاتر (خراجي) ولو أحياء مسلم اعتبر قربة  
 ما قارب الشيء يعطى حكمه (وكل منهما)  
 أي العشرية والخراجية (ان سقى الماء العشر  
 أخذ منه العشر الا أرض كافر سقى  
 بجاه العشر) اذ الكافر لا يبتدأ بالعشر  
 (وان سقى بجاه الخراج أخذ منه الخراج)  
 لأن الثما بالماء (وهو أي الخراج) نوعان  
 خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض  
 الخارج كالخمس ونحوه وخراج  
 ان كان الواجب شئ في الذمة يتعلق بالتكثير  
 من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضى الله  
 عنه على السواد كل جرب) فوسنون  
 ذراعا في مئة ذراع كسرى سبع قبضات  
 وقبل العشر في كل بلدة عرفهم وعرفهم  
 التقدير بالقدان فتح وعلى الاول المعول  
 به (بلغة الماء صاعا من بر أو شبر  
 ودرهما) عطف على صاع (من أجود  
 النقود عيني) ولجرب الرطبة خمسة دراهم  
 ولجرب الكرم أو اقل متعلا (قد قيمها  
 وضعها ولما سواه) مما ليس فيه توظيف  
 عمر (كزعفران وبستان) هو كل أرض  
 يحيطها حائط وفيها أشجار متفرقة ويمكن  
 الزرع تحتها فلو متعة أي متصلة لا يمكن  
 زراعة أرضها فهو كرم (طاقته) غابة  
 الطائفة نصف الخارج لأن النصف عين  
 الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة  
 ولا في الموظف على مقدار ما وظفه عمر

رضى الله تعالى عنه



عمر رضى الله تعالى عنه أو أراد الامام وضعه ابتداء قال في المنع وأما إذا أراد الامام موظف الخراج هي لرض  
ابتداء وزاد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه فانه لا يجوز عند الامام وهو الصحيح لأن عمر رضى الله تعالى عنه  
لم يزلما أخبر بزيادة الطاقة اه وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه التلثة على الارض زيادة على الموظف  
ولو سلم أن الاراضي آلت لبيت المال وصارت مستأجرة وسلف ما فيه (قوله وان طاقته) هذا عام فيها وظفه أمير  
المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه وهو في ما لم يوظفه كما تقدم قريبا فقول الحلبي وان طاقته قد فيها وظفه عمر رضى الله  
تعالى عنه غير ظاهر (قوله وجواز عند الطاقة) هذا العطف يقتضي أن الخراج من الكرم مثلا لو بلغ ألف درهم  
جاز أخذ ثلثه سمانه منها ولا فائز به ومراد الشارح أنها إذا طافت بأن بلغ الخراج الموظف أو أكثر جاز للامام  
أن ينقص من الموظف اه حلبي (قوله وبني لا يزداد على النصف الخ) هذا حكم خراج المفاسدة كما أفاده  
في البحر فانه الحلبي والانباء على طريق الوجوب فيها يظهر (قوله فعليه خراج الارض) الاولى خراج الزرع  
كما نقله الشارح عن جمع الفتاوى في باب زكاة الاموال أى في دفع صاعا ودرهما (قوله الى ان يطعم) بالبناء للفاعل  
والمتعول (قوله فعليه خراج الكرم) أى دائما لانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قال في الفتاوى الهندية  
قالوا من انتقل الى أخس الامرين من غير مذهب فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركه وزرع الحبوب  
فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له صكر مفضل وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا حتى يعلم ولا يفتى به  
كره ليطعم الثلاثة قسما سواء انما كان كذا في الكفاي (قوله واذا أطعم) مرتبط بالمسئلة الاولى فالاولى ذكره بعد قوله  
الحلبي أن يطعم (قوله ولا ينقص عما كان) وهو تنبيه ودوره وعمله في الهندية بقوله لانه كان معكنا من زراعة الارض  
قوله وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة الخ) مكترع ما تقدم فانه الحلبي (قوله وأما الانتصار التي على المسئلة) قال  
في جامع اللغة المسئلة العرم وهو ما ينبغي للسبل ليرد الماء اه حلبي (قوله قوم شرواضية الخ) أراد باسم الجمع  
الذي هو لفظ قوم الاثنين مجازا بقية قوله أحدهما واولا الجمع في شروا باعتبار ضرورة اسم الجمع فانه الحلبي  
(قوله فيها كرم) أراد به الجنس كالذي بعده بقية الجمع فيها بأى اه حلبي (قوله فلو لمع لوما الخ) أى ان كان  
خراج الكروم معلوما وخراج الارض كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء هندية (قوله والا كان جله) كذا  
في نسخة وفي نسخ والا كان كان جله وهو المتعين (قوله فان لم تعرف الكروم الا كروما) أى ولم تعرف الارض الا  
أرضا كافي الهندية ببعض لم يعرف أحد أن الكروم كانت أراضى وكذلك لا يعرف أحد أن الارض كانت كروما  
اه حلبي (قوله قد رخص) بمعنى أنه يقسم جله خراج الضبعة عليها على قدر حصصها كذا في الحلبي عن  
الحناية (قوله فطلبوا التسوية) أى طلب من كان خراج أرضه أكثر تسوية بينه وبين غيره هندية (قوله ان لم  
يعلم قدره ابتداء) أى ان كان لا يعلم أن الخراج في ابتداء كان على التساوى أم على التفاوت هندية أى وان  
علم أصله يعمل به (قوله الا اذا بقي من السنة ثم اعلمك الزرع فيه ثانيا) الفتوى على تقديره بثلاثة أشهر كذا في شرح  
الملتقى عن القضي (قوله كانهام الخ) قال في الفتاوى الهندية إذا أصاب الزرع آفة سماوية كالفرق والحرق والبرد  
الشديد والحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا سداً أن الدودة والقارعة والقردة والنمل كذلك وصرح  
كثير من علماءنا بعدم القوط في القردة والسباع والافعى في نحوها حيث أمكن المنع اذ العلة عدم القدرة على  
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمفاسدة والمشر بل بالاولى في الاخيرين لعلقه بعين الخراج فيها فما كانا  
بهذا الحكم اولى ومثل الزرع الرطبة والكرم ونحوها وهذا هو الصحيح والا قرب الى العدل والا بعد من الظلم اه  
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما لم يدر من سبب الاكس من أنهم كانوا إذا أصاب زرع بعض الرعية آفة غرموا له  
ما أنفق من الزراعة من بيت مالهم ويقولون المزارع شر يكفى الربح فكيف لا تشاركه في الخسران فالسلطان  
المسلم بهذا المطلق اولى هندية فان لم يعط شيئا فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج بجر (قوله بدودة) قال في التبر  
في كون الدودة ليست سماوية فظهر ظاهر بل لا ينبغي التردد في كونها سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها وعلى هذا  
فتسقط الاجرة بأكملها اه حلبي (قوله وقبله بسقط) أى الا اذا بقي من السنة ما يتكس فيه من الزراعة كما يؤخذ  
عما سبق (قوله نصف سراج) على حذف العاطف (قوله وقاية في الشرب لالة) لما كان قوله أخذ منه مقدار  
ما يباله الى مجهول وهو صدر المارة للمذكورة في الشرب لالة أردفه في هذا الخراج عبارة وهي وأما إذا  
بقي منه قال محمد بن بقية مقدار الخراج ومثله بأن بقي مقدار درهمين أو غلظين بن سراج الخراج وان بقي أقل من

وان طاقته على الضمج كافي (ورثة من عما  
وظف) عليها (ان لم تنطق) بأن لم يبلغ الخراج  
ضعف الخراج الموظف فينقص الى نصف  
الخارج وجوبا وجواز عند الطاقة وبني  
ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن النصف  
حدادي وفيه لو غرس بأرض الخراج كرم  
أو شجر فعليه خراج الارض الى أن يطعم  
وكذا لو قطع الكرم وزرع الحب فعليه خراج  
الكرم وإذا أطعم فعليه قدر ما يطعم ولا يزيد  
على عشرة دراهم ولا يتخص عما كان وكل  
ما يمكن الزرع تحت شجرة فبستان ولا يمكن  
فكره وأما الانتصار التي على المسئلة فلا تنفي  
فيها انتهى وفي زكاة الاندلس قوم شرواضية  
فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم  
فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم  
وأخر الاراضى وأرادوا قسم الخراج فلو  
معلوم ما كان قبل الشراء والا كان جله  
فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر  
الحصص قرية لم يعلم قدره ابتداء منزلة على ما كان  
التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء منزلة على ما كان  
(ولاخراج الزرع آفات سماوية) كنه  
الماء (أو أصاب الزرع آفات من السنة  
وسرق وشقة برد) الا اذا بقي من السنة  
وسرق وشقة برد (أما اذا كانت  
ما يمكن الزرع فيه ثانيا) ويمكن الاحتراز عنها  
الآفة (غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها  
(بما كل قردة وسباع ونحوها) كانهام  
وأردودة بجر (أو هلك) الخراج (بعد  
الحصاد) بسقط وقبله بسقط ولو هلك  
بعضه ان فصل عما أنفق في أخذ منه  
مقدار ما ينشأ مصنف سراج ونماه  
في الشرب لالة من بالبحر

قال **وكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة** (فان عطلها صاحبها وكان ثراجهام موطئا واسلم) صاحبها (واشترى مسلم) من دق (ارض حراج يجب) الخراج (ولو منع انسان من الزراعة او كان الخراج) خراج (مقاسعة لا) يجب شي مسراج وقد علمت ٤٦٧ ان المأخوذ من اراضي مصر اجرة لاخراج فابطل الان

من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجباره على السكنى في بلدة معينة يمدد داره ويزرع الاراضي حرا لا يشبهه غيره ونحوه في الشربة بلاية معز بالبحر حيث قال وتقدم ان مصر الان ليست خراجية بل بالاجرة فلا تخفى على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بتسيبها فابطله الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا لزوع الاخص قادر على الاعلى ككز ضران فملبه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كمالا يغير الظلمة (باع ارضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يتكمن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فليس البائع) غايه (ولا يؤخذ العشر من الخراج من ارض الخراج) لانها لا يجتمعان خلافا لما في (ولا يكثر الخراج بكثر الخراج في سنة ولو موطئا) والابان كن خراج مقاسمة (تكثر) لتمامه بالخارج حقيقة (كالعشر) فانه يكثر (ترك السلطان) او نأته (الخراج لرب الارض) او وجبه ولو بشفاة (جاء) عند الثاني وحل له لو مصرقا والا تصدق به بغير ما في الحواشي من ترجيح له لقبير المصروف خلاف المشهور (ولو ترك العشر لا) يجوز اجماعا ويحضرجه بنفسه للفقراء ميراج خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معز بالبرازية مقببه وفي النهر يعلم من قول الثاني حكم الاقطاعات من اراضي بيت المال اذا حصلها ان الرقبة لبيت المال الخراج ولو جئت فلا يصح بيعه ولا هبة ولا وقة نعم له اجارة تنحصر بها على اجارة المستأجرو من الحوادث لو اقطعه السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان من مات انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطعه في زمان سلطان آخر لم يكون لا ولاده لم ابره ومقبضى قواهم الغناء التطبيق بموت المعلق قد بده ولو اقطع السلطان ارضا موانا

مقدار الخراج يجب نصفه قال مشايختنا والصواب في هذا ان ينظر اولا الى ما اتفق هذا الرجل في هذه الارض ثم ينظر الى الخراج فيجب ما اتفق اولا من الخراج فان فضل منه شي ماخذ منه مقدار ما اذا اه حلي (قوله قال) أي في الشربة بلاية قاله الحلبي (قوله وكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة) قال في البحر وقيد بالخراج لان الاجرة تسقط بالاولين أعني ما اذا غلب الماء على أرضه أو انقطع وأما بالتالث وهو ما اذا أصاب الزرع آفة مساوية فذكر الوالي في فتاواه اذا استأجر ارضا للزراعة سنة ثم اصطلح الزرع آفة قبل مضي السنة فوجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة شأنا فاستوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف انفسح العقد في حقه اه وفيه ان هذا الحكم يخالف حكم الخراج فانه لا يؤخذ منه حصه ما استوفى فلا ينظر قوله وكذا حكم الاجارة فتأمل (قوله فان عطلها صاحبها) أشار بقية التعليق اليه الى انه كان مستكنا من زراعتها ولم يزرع فلو جهر المالك عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه فلا مام ان يدفعها الى غيره من ارضه وبأخذ الخراج من نصيب المالك ويسلك الباقي للمالك وان شاء آجرها واخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها بنفقة بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها واخذ من غنم الخراج وهذا بخلاف بحر (قوله يجب الخراج) انا في صورة التعليق فلا انقصير بها من جهته لتعين الخراج بالنماء التقديري وهو التمكن من زراعتها لا ترى ان رجلا لو استأجر ارضا وحاول ان يعطله فعليه الاجر حوى واما في صورة الاسلام فانما يتقن الخراج لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حال البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم وكذا يقال فيما اذا اشتراه مسلم من دق (قوله ولو منع انسان من الزراعة) (الخ) أي ولم يقدر على رده ووجه عدم الوجوب فيها عدم التمكن والوجه في الثانية ان الخراج فيها يتعلق بعين الخراج ولا خارج (قوله اجرة) هي بقدر الخراج كما سلف (قوله ولم يكن مستأجرا) اما اذا استأجرها من الامام ليجز صاحبها قالوا يجب الاجر اذا تمكن (قوله كذا لا يفسر الظلمة) أي على اخذ اموال الناس لاننا لو اقتبسنا بذلك يدعي كل عالم في ارض ليس هذا شأنها كانت تزرع الزعفران فباخذ خراجه فيكون هذا الخراج معدا (قوله ان بقي من السنة مقدار ما يتكمن المشتري من الزراعة) وهو قد رتب لانه اشهر على المفتي بطلانها المشتري من آخر وآخر من آخر حتى مضت السنة ولم يبق في يده ثلاثة اشهر فلا خراج عليه على احد في الصحيح وفي هذا من يرى ارض الخراج ولم يبق في يده ثلاثة اشهر فآخذ منه السلطان الخراج ليس له ان يرجع على البائع لانه ظلم وليس ان يظلم غيره اه مخلصا من شرح المفتي (قوله ولا يؤخذ العشر من الخراج من ارض الخراج) فهو ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذي وكذا لو اشترى الذي ارض العشر من المسلم حوى (قوله لانها لا يجتمعان) اقول عليه الصلاة والسلام لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم وعامة في الفتح (قوله ولا يكثر الخراج الخ) اعلم ان الخراج له شدة من حيث تعلقه بالتكمن وله خفة باعتبار عدم تكرر في السنة ولو زرع فيها مر او او العشرة شدة هو وتكرره بكثر زرع وخرج الخراج وخفة بتعلقه بعين الخراج كمال (قوله او نأته) وان لم يعلم السلطان بتركه هندية (قوله او وجبه) بان كان خراج مقاسمة فآخذ منه ثم وجبه له ومنه ما اذا اسقط عنه الخراج الموقوف (قوله ولو بشفاة) يرجع الى تركه وجب (قوله خلاف المشهور) أي عن أبي يوسف كما عطفه كلام النهر (قوله خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة) راجع الى قوله لا يجوز قال في الدر المنثور واما العشرة لا يجوز تركه ويحضره بنفسه للفقراء كما جزمه في التنوير قلت ولكن في الاشياء في قاعدة تصرف الامام على الرعية الخ من البرازية يجوز ترك العشر لمن هو عليه غنيا كان او فقيرا لكن لو كان غنيا عن السلطان العشر من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة لا لفقراء اه ثم رأيت في البرجندى في بيان مصرف الخيرية وكذا الوجه في العشر لانه مال حلال لا يملكه احد فليحفظ ولكن التوفيق قاله الحلبي أي بان يحصل القول بالمنع على غير المقابلة والقول بالحوار عليهم والله تعالى اعلم (قوله يعلم من قول الثاني) أي يجوز ترك الخراج ووجهه لمصرفه (قوله حكم الاقطاعات) هي المبرع بها في عرف بعض الناس بالانعام والبعض بعبر عن الباير والصدقة وصورته ان يعطى الامام قطعة ارض خراجية لبعض الناس يتنعم بها فذلك جائز اذا كان المم عليه مصرقا عند أبي يوسف (قوله لم ابره) لظاهر انم يتكون لهم لانهم مقطوع لهم اصاله لا بطريق التعليق تأمل (قوله الغاء المعلق) هو قوله الى ان من مات منهم الخ والمعلق هو السلطان الاول (قوله ولو اقطعه السلطان ارضا موانا)

أى فأحياءها بآذنه (قوله أو لمليكها السلطان) بأن أحياءها السلطان نفسه (قوله جاز وقفه لها) لأنه ملكها ما كاحقيقاً فيجوز له كل تصرفات المالك (قوله والأرصاء من السلطان ليس بإيقاف البتة) قال الشيخ عيسى الصفي الحنفي في رسالته المتعلقة بالأرصاء أول من وقف أرضاً في بيت المال على التكايا والمساجد وغيرها السلطان نور الدين الشهيد ولم يقع ذلك من أحد قبله واستثنى ابن حصرون في ذلك فأقامه بالجواز ووافقه على ذلك جماعة من المذاهب الأربعة ولم يراد من حصرون ومن وافقه أنه وقف حقيقياً إذ لا يصح الوقف من غير المالك وانما رأى ذلك أرصاداً واحراز البعض مال بيت المال على منحه ليصل اليه بسهولة أعانه للمحققين في بيت المال على وصولهم منه لما كان وصول الفضلاء والضعفاء إلى المالواخذهم منه متعذراً أو متعسراً اه وقال السيد الجوى في رسالته المتعلقة بأرصاء الجوامك والاطيان وغيرهما بعد أن فسر الأرصاد بأنه عبارة عن أن يفرز للمستحق في بيت المال ما يستحقه أو بعضه وهو جائز لا يجوز تحضه بالاتفاق ما حاصله أن الأرصاد للمرتبات الديوانية الصادر بأمر الوزراء المصريين لا يجوز تحضه وإبطاله بغير مسوغ شرعي حيث كان المرصد عليهم من مصارف بيت المال من العلماء والفقراء واليتام والنساء والأرامل وبناء المساجد والقائمين بشؤونهم من المؤذنين والائمة والخطباء وغير ذلك من الأمور الدينية لا فرق بين أن يكون المرصد طيناً أو جامكية ورزقا يخرج من الديوان لأن بيت المال أحد مصالح المسلمين وظاهر أنه لا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين من بيت المال وقد انفصل أكل الدين والبقية وابن جماعة من مجلس الظاهر برقوق على أن ما أرصد على من كان مصر فام من مصارف بيت المال لا يسيل إلى تحضه وسبقهم إلى ذلك ابن عبد السلام اه ملخصاً قوله بصحة اجارة المقطع له وجهها أنه لما لا تنافع بها بمقابلته استعداده لما أعد له فهو نظير المتأجر لا نظير المستعير والله تعالى أن يؤجر فكذلك لا قطع له أن يؤجر كذا يفاد من شرح الملتقى وبهذه من التهر (قوله وقده ابن نجيم) أى قد جواز الأخراج للأمام (قوله بغير الموات) الذي أحياءها بآذنه الإمام والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (فصل في الجزية) •

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الأول لقوته لوجوبه وإن أسلموا بمخلاف الجزية أو لأنه الحقيقة اذهو المتبادر عند الإطلاق ولا يطلق على الجزية إلا قيد أو هذه أمارة الجاهز تسمى جالية من جالوت عن البلد جلاء بالفتح والمذخرت وأجابت عنه والجالية الجماعة ومنه قبل لاهل الذمة الذين جلاهم عرضى الله تعالى عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية إلى الجزية التي أخذت منهم ثم استعملت في كل جزيرة تؤخذون لم يكن صاحبها جلى عن وطنه والجمع الجوالى فعلى هذا يكون إطلاق الجالية على مطلق الجزية مجازاً بمرتبين جوى وبيت على فعله لا دلالة على الهيمنة وهي هيئة الإذلال عند الاعطاء منع (قوله لأنهم اجرت عن القتل) أى كفت عنه بمعنى أن من قبلها سقط عنه القتل أفاده في البحر (قوله لا يقدر) أى بالتقدير الآتى والاه فهو مقدر بالصلم قاله الحلبي (قوله وما وضع بعد ما قهر والحق) وهذا الوضع لا يشترط فيه رضاهم هندية (قوله على فقير مقفل) قال الكاكي المقفل هو المكتسب والاعتماد الاضطراب في العمل وهو الاكتساب فلو كان مريضاً في السنة كلها أو نصفها أو أكثره لا يجب عليه ولو كان موسراً كافى الجوى ولو ترك العمل مع القدرة عليه فهو كالقفل كمن قدر على الزراعة ولم يزرع وأفادته على العمل شرط الوجوب في الفنى ونوسط الحال أيضاً وهى معلومة من قوله بعد لا تجب على زمن كتابه عليه صاحب النسر في المتن وشرحه وتوضع على ظاهر الفنى في أكثر السنة وكذا المتوسط والفقير كافى المنعرات فليصغف كون العبارة لا كثر السنة اه (قوله باى وجه كان) وإن لم يحسن خدمة ولا حرفة أفاده صاحب البحر (قوله لأنه بأقول الحلبي) قال العلامة المقدسى في رسالة الجوالى ينبغي أن يجعل أصل الوجوب في ابتداء الحلول ووجوب الاداء فى آخره وفي شرح ابن الجلبى ليس المراد بالوجوب بأول العام أنه يجب أداء الجزية كلها على الذى أول العام بل المراد أنه إذا دخل العام وجب عليه وجوباً موسعاً كالمسألة فأنما يجب بدخول الوقت وجوباً موسعاً فان أدى أول الوقت بدخول العام وجب عليه الواجب وانما قلنا توفيقاً بين قولهم يجب بأول العام وبين قولهم منقطع على الشهر جوى (قوله واعتبر أبو جعفر العرفى) أى يعتبر فى كل بلدة من خلف هذه القياس في بلدهم غنياً أو فقيراً أو وسطاً فهو كذلك وهو الأصح عندية وهو

أو لمليكها السلطان ثم قطعها له جاز وقفه لها والأرصاء من السلطان ليس بإيقاف البتة وفي الاشباه قبيل القول من الدين آفى العلامة قاسم بصحة اجارة المقطع له وأن للأمام أن يجره من ثمنه وقده ابن نجيم بغير الموات أما الموات فليس للأمام إخراج منه لأنه ملكه بالاحياء فليصغف

### • (فصل في الجزية) •

هذه الجزية لأنهم اجرت من القتل والجمع جزى كعبية وحلى وهى نوعان (الموضع من الجزية يصلح لا يقدر ولا بغير) فخرنا من القدر (وما وضع بعد ما قهر وأوتروا على ما لا كرههم بقدرى كل سنة على تقدير معتدل) يقدر على تحصيل التقدير بأى وجه سكا يتابع ونكفى منه في كل شهر درهم هداية (اننى عند ردها) فى كل شهر (وعلى وسط الحال ضمه) فى كل شهر درهمان (وهى إلى المتدبر ضمه) فى كل شهر أربعة دراهم وهذا التقدير لا لبان الوجوب لأنه بأول الحلول بآية (ومن ذلك عشرة آلاف درهم فعاد اعانته ومن ذلك مائتى درهم فعاد اعانته بآية) (ومن ذلك مائتى المائتين أو لا يملك شيئاً تقدر) قاله الكرخى وهو أحسن الأقوال وعليه الاعتماد جبراً واعتبراً بوجوه العرف وهو الأصح تاريخية

اختار اختيار (قوله) ويعتبر وجود هذه الصفات الخ قال في البحر ونسبني اعتباراً في أولها لانه وقت الوجوب  
ورده في النهر بأنه لو اعتبر الاقل لوجب اذا كان غنياً في أولها فقبراً في آخرها أن يجب جزية الاغنياء وليس  
كذلك نعم الاكثر كالكل اه قلت وهذا بعينه يرد على صاحب الفخ فانه على ما ذهب اليه يقتضي أنه لو كان غنياً  
آخراً فقيراً أكثره أن يجب عليه جزية الاغنياء وليس كذلك بل العبرة للاكثر كما ذكره غير واحد ولو كان غنياً أكثره  
فقيراً قوله وآخراً وجب عليه جزية الاغنياء والله تعالى أعلم ثم بعد رقه رأيت المرحوم أباً السعد عليه (قوله)  
وتوضع على كتابي) سواء كان عربياً أو عجمياً (قوله) لانهم يدعون بشريعة موسى عليه السلام) الا أنهم يخالفون  
في الفروع من (قوله) وأما الصابئة هم يعتقدون الانجيل والتوراة والتوراة والابور كذا في شرح الملتقى (قوله)  
تؤخذ منهم عنده خلافاً لما بناء على أنهم من النصارى عنده وعند ما بعدون الكواكب فكانوا كعبدة  
الاوثان وقد مر في المسالك أن الخلف لفظي نهر أقول ظاهر كلامهم أن الصابئة من العرب اذ لو كانوا من العجم  
لماتوا في الخلاف لما علمت أن العجمي تؤخذ منه الجزية ولو لم يشركوا اه حلي (قوله) ويجوز (قوله) هو من بعد النار  
(قوله على مجوس هجر) بفتح هاء اسم بلدة من البحرين حوى (قوله) وثني عجمي (قوله) عجمي خلاف العربي  
وان كان نصيباً من نسبة الى الوثن وهو ماله جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جواهر يثنت والجمع اوثان وكانت  
العرب تنصبها وتعبدها بحر وفي شرح الملتقى الوثن ماله صورة لا آدمي والصنم صورة بلا جنة اه  
والصليب ماله نقش له ولا صورة ولكنه بعد منح (قوله) لجواز استرقاقه هذا يقتضي أن النساء والصبيان يجوز  
ضرب الجزية عليهم لجواز استرقاقهم مع أنه لا يجوز وأجيب بأن ضرب الجزية مشروط بكون المحل قابلاً له لا  
شروط تأديراً مؤثراً والمرأة والصبي ليس كذلك لان الجزية من الكسب وهما عاجزان عنه أفاده الحلي وأدعى  
الحوى أن ما يدفعه الرجال عنهم وعن أتباعهم وهم نساؤهم وصبيانهم (قوله) لا على وثني عربي) لان الجزية في  
حقه أظهر فكثره أغلاطاً لانه عليه الصلاة والسلام نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فكانوا أعرف بعبادته  
وبوجود فضائله فغلب عليهم قال الله تعالى فقاتلوا نهم أو يسألون أبو السعد قال في البداية وقاتل أن يقول هذا  
منفوض بأهل الكتاب فان كفرهم تغلبت جعقة عليه الصلاة والسلام معرفة تامة محضة ومع هذا مكروا به  
وغيروا اسمه ولقبه من الكتب وقد قبل منهم الجزية وأجيب بأن التماس يقتضي أن لا تقبل منهم الجزية الا أنه ترك  
بالكتاب وهو قوله تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية حوى (قوله) أو السيف (قوله) نسبة القبول الى السيف  
مساعدة كافي الدر المنقى (قوله) قنساؤهم وصبيانهم في) الا أن نساء المرتدين وصبيانهم يجبرون على الاسلام أما  
الصبيان فانهم يجبرون بعبادتهم حيث يجبر آباؤهم وأما نساؤهم فاعاجير لغيرهم لسبق الاسلام منهم بخلاف نساء  
مشركي العرب وصبيانهم لانه لا جبر على آباءهم فكذلك على صبيانهم وكذا على نساءهم لانه لم يسبق منهم الاسلام  
شاي عن الاتفاق (قوله) وصبي) مثله الجنون والمعتوه حوى (قوله) وامرأة) لان الجزية وجبت بدلا عن  
القتل في حق المأخوذ منه أو عن القتال في حقنا والصبي والمرأة لا يقتلان ولا يقاتلان ويستثنى من هذا نساء بني  
نظب فانهم تؤخذ من نساءهم كانوا خد من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح حوى عن الخزانة (قوله) أو تعطى قواه  
أو طال مرضه حوى (تبيه) الاصل أن الجزية لا سقاط القتل في لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا أعانوا  
برأى أو مال فنجب عليهم الجزية كافي الاختيار وغيره (قوله) وأعمى) واكبه بالطريق الاول حوى (قوله) وفقر  
غير معتل) لان عثمان لم يوظفها عليه بمعضر من العصابة كالارض التي لا طاقة لها مع والنصراني الذي يكتب  
ولا يدخل منه شيء لا يؤخذ خراج رأسه حوى عن الفتح (قوله) وراهب) ولو قدر على العمل وهو واحد الرهبان  
عابد النصارى وقد يقال لواحد رهبان أيضاً والجمع رهبان مأخوذ من الرهب وهو الخوف قال البيهقي  
بالراهب لانه يجتمع عن تناول الاغذية فيبزل ويدق حوى (قوله) لا يخالط الناس) فلو خالطهم وضعت عليه حوى  
(قوله) ونقل ابن الكمال الخ) كلام ابن الكمال في الخاط ونهض الايضاح والاصلاح لا على راهب لا يخالط فأما  
الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يخالطون الناس فقال محمد كان أبو حنيفة يقول توضع عليهم الجزية  
اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف وقال عمر ونصر بن أبي عمر قلت لمحمد فافعل قال القياس ما قاله  
أبو حنيفة كذا في شرح القدوري لا قطع اه وذكر البرجسدي نقل عن قتادى فاضى خان تؤخذ الجزية من  
الراهب والقسيس في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يؤخذ اه فلي هذا يكون المصنف مشى على خلاف ظاهر

ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة  
فتح لانه وقت وجوب الاداء من (وتوضع  
على كتابي) يدخل في اليهود السامرة لانهم  
يدعون بشريعة موسى عليه السلام وفي  
النصارى الفريسي والارمن وأما الصابئة  
ففي الخاتمة تؤخذ منهم عنده خلافاً لما  
(ومجوس) ولوعربيا لوضعه عليه الصلاة  
والسلام على مجوس هجر (وثني عجمي)  
لجواز استرقاقه بخلاف ضرب الجزية عليه  
(لا) على وثني عربي) فلم يقبل منهم  
أظهر فلم يعذر (ومسند) فلم يقبل منهم  
سالا الاسلام أو السيف ولو ظهر ناعليهم  
قنساؤهم وصبيانهم في (وصبي وامرأة  
وعبد) ومكاتب ومدبروا بن آدم ولد (وزمن)  
من زمن زمانه نقص بعض أعضائه  
أو تطل قواه قد دخل المذلول والنسج العاجز  
(وأعمى وفقر غير معتل وراهب لا يخالط)  
الناس لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه  
وجزم الخذاي بوجوبها ونقل ابن الكمال  
أنه القياس وفاداه أن الاستحسان بخلافه  
قتل

الرواية اه جوى (قوله لم يوضع عليه) حتى تفضى تلك السنة هندية (قوله بخلاف التقدير) أى غير المعتل  
 اذا أسير بالصعل فأنه يوضع عليه لانه أهل الجزية وانما سقطت للجزية وأما اذا كان فقيرا وضعت عليه الجزية  
 لكونه معقلا ثم أسير بالمال فان كان يساره أكثر العام وضع عليه جزية الموسرين (قوله ليست رضامنا  
 بكفرهم) جواب عن سؤال ذكره في المنع فقال فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز أخذ العوض على التمكن منه  
 وانما جاز لك فلم لا يجوز أخذ عوض على التغطية بين الزاني والزانية وكذلك سائر المعاصي وحاصل ما أجاب به  
 المصنف أن أخذها عقوبة واذلال لهم وصغار بسبب إقامتهم على الكفر وربما يكون ذلك داعيا إلى الاسلام  
 ويقرب من هذا ما سلف من أن ذلك الأخذ دعوة إلى الاسلام لانها تؤخذ منهم وهم بين أظهر أهل الاسلام  
 ويرون محاسنه فيكون باعناهم إلى الدخول فيه وأجاب المصنف بجواب آخر فقال فيه هذا انما هو من شأنه  
 البهل بالحكام الشرعية والقواعد العملية لان الجزية ليست للتمكن من الكفر كما زعم هذا المعترض وانما هي  
 لاسقاط القتل لان القتل الواجب يجوز اسقاطه بعوض كالتصاص ويدل على جواز أخذ الجزية بقوله تعالى  
 وذكر الآية (قوله فاذا جازاهم اهلهم) ظاهره أنه يجوز ائمه اهلهم من غير مال إلى غاية ويجوز (قوله عن يد) قال  
 ابن عباس هو ان يعطوها بأيديهم يشون بها كارهين ولا يركبون بها ولا يربو بها (قوله وهم صاغرون) أى  
 مهرورون ذليون منخ (قوله ونصارى نجران) قال في المصباح نجران بلدة من بلادهم من اليمن قال  
 البكري سميت باسم بانيها نجران بن يزيد بن شبيب بن يعرب بن قحطان اه شلي (قوله وأقرهم على دينهم)  
 أى استمها لاهم لينظر واحسان الاسلام فيدخلوا فيه (قوله ثم فرغ عليه) أى على كونها عقوبة على الكفر فأداه  
 المصنف (قوله فقسمة بالاسلام) لانها عقوبة على الكفر وقد زال وقيد بالجزية لان الديون والجره والخراج  
 لا تقسم بالاسلام اتفاقا بغير (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن تقبل البعدي على المقارنة للتمام لانه لو أسلم  
 بعد تمام سنة فاسقط بالترك قبل الاسلام لا بالاسلام قاله الحلبي (قوله ويسقط المجهل للسنة) أى لو أدى  
 الجزية في أول السنة ثم أسلم فيها لا يرد عليه شيء منها (قوله في سنة) أى جزية سنة وهي السنة الثانية لعدم  
 وجوبها عليه (قوله والموت) انما سقطت به لان العقوبة لا تقام بعده بل به وصل إلى العقاب الا ككبر فلا حاجة  
 إلى الادنى بغير شلي والمراد أنه حصل الموت وما بعده قبل التكرار ولا كان السقوط به (قوله والزمانه) ظاهره  
 أن الزمانه تسقطها ولو في آخر السنة وهو شافى ما قدمه أول الفصل عن الهداية من أنها تكفى حصته في أكثر السنة  
 (قوله وصيرورة فقيرا) بحيث لا يقدر على شيء بجر (قوله لا يستطيع العمل) يرجع إلى قوله وصيرورة فقيرا وإلى  
 قوله شيئا كبيرا (قوله لان الوجوب بأول الحول) قال في الجوهره الجزية تجب في أول الحول عند الامام الا أنها  
 تؤخذ في آخره قبل غنائه بحيث يبقى منه يوم أو يومان وقال أبو يوسف تؤخذ الجزية حين تدخل السنة ويعضى  
 منها شهران اه أى وإذا كان الوجوب بأول الحول يلزم بدخوله التكرار (قوله بعكس خراج الارض) فانه بأخره  
 سلامة الانتفاع بجر (قوله وباتخاذ) ولا يتحقق الا بأخره لان الوجوب به (قوله وقيل لا يسقط)  
 محل الخلاف اذا تكرر الجزية من الزراعة فان لم يجر يؤخذ بالخراج عند الكل منع (قوله وبني ترجع الأول)  
 ذكر صدور الاسلام رجحه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة وروايتين والصحيح أنه يؤخذ هندية من  
 المحيط فانه قول عليه عدم السقوط (قوله وعزاه في الخاتمة له احب المذهب) قد علمت أنه روى عنه روايتا  
 السقوط وعدمه والكلام في الخراج الموقوف أما خراج المقاسمة فينبغي أن يخرج كالعشر (قوله لا يحمل) أى  
 لمن عليه الخراج أن يأكل الغلة حتى يؤذى الخراج منع ومثله العشر وانما كل ضمن والسلطان حبس غلة  
 أرض الخراج حتى يأخذ الخراج هندية ولا يحمل لا أخذ الخراج أن يحمل بينهم وبين الغلات حتى يتوفى الخراج  
 منع (قوله في الاصح) هذا قوله وعندده ان يجوز النيابة لانها للزجر بتقيص المال كافي الاختيار وغيره فاستأنى  
 (قوله ويقول أعط ما يدوا لله) زاد في غاية البيان أعط ما يهودى أو أنصرانى (قوله ويصفه في عنقه) حكاه في  
 شرح الحموى وقيل ونقله في البحر عن بعض الكتب وذكر صاحب البحر في شرح قول المصنف وغيره الذمى ما نصه  
 واذا وجب التمييز فبما فيه صفارا لا عزرا لان اذلالهم لازم بغير اذى من ضرب أو صفع بلا سب يكون منه اه  
 (قوله وبأن القاتل ان أذاه) مقتضاه أنه يعزر لارتكاب الاثم بجر وأقره المصنف لكن نظر فيه في التبرق وت  
 ولعل توجهه ما سترى بما قلنا أى من أنه هو الذى ألقى الشين بنفسه من قول القاتل أفاده المؤلف في التبرير

(والعبدة في الإلهية) للجزية (وعدها وقت  
 الوضع) فمن أفاق أو عتق أو بلغ أو برى  
 بعد وضع الامام لم يوضع عليه (بخلاف  
 العتق اذا أسير بعد الودع حيث يوضع  
 عليه) لأن سقوطها للجزية وقد زال اختيار  
 (وهي) أى الجزية ليست رضامنا بكفرهم  
 كما قلنا المصلحة بل انما هي (عقوبة) لهم  
 على إقامتهم (على الكفر) فاذا جازاهم اهلهم  
 فلا يستدعوا إلى الايمان بدونها فيها أولى وقال  
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 وأخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس  
 جبر وندارى نجران وأقرهم على دينهم ثم فرغ  
 عليه بقوله (فقسمة بالاسلام) ولو بعد تمام  
 السنة ويسقط المجهل للسنة لا لتبين فيرد  
 عليه سنة خلاصة (والموت والتكرار)  
 للتدخل كما سيجي (والعمى والزمانه)  
 وصيرورة فقيرا أو (مقعدا أو شيئا كبيرا  
 لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال  
 (واذا اجتمع عليه حولان تدخلت السنة  
 سقوط جزية السنة الأولى بدخول السنة  
 الثانية) زيلعي (لان الوجوب بأول الحول  
 بعكس خراج الارض) (وبسقوط الخراج)  
 بالموت في الاصح حاوى و (بالتدخل)  
 كالجزية (وقيل لا) يسقط كالعشر وينبغي  
 ترجيح الأول لان الخراج عقوبة بخلاف  
 العشر بجر قال المصنف وعزاه في الخاتمة  
 اصحاب المذهب فكان هو المذهب وفيها  
 لا يحمل (كل الغلة حتى يؤذى الخراج  
 ولا تقبل من الذمى لوبعها على يد نائبه)  
 في الاصح (بل يكفى أن يأتى بنفسه فيعطى ما  
 قائما والله يرضى منه فاعدا) هذا به وقول  
 اعط ما يدوا لله ويصفه في عنقه لا يكفر  
 وإنما القاتل ان أذاه به قسبة

(قوله ولا يجوز أن يحدث) بضم الباء وكسر الهمزة فاعله الكافروءة قوله ببيعة كما يقتضيه قول الشارح ولا صفا  
 وفي نسخة ولا يحدثوا أي أهل الذمة قاله الحلبي ومن الاحداث نقلها الى غير موضعها كما في البحر وغيره (قوله  
 ببيعة ولا كنيسة) البيعة بكسر الباء متعبد النصارى والكنيسة متعبد اليهود والاصل اطلاقهما على متعبد هما  
 ثم غلب في الاستعمال على ما قلناه وأهل مصر يطلقون الكنيسة على متعبد هما ويخصون اسم الدين بمتعبد  
 النصارى نهر قبل انهم ما عريان فالبيعة من البيعة كالجلسة على نحو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين  
 أنفسهم الاية والكنيسة من الكنائس بمعنى الاستنارة فعملية بمعنى الضاعل والنساء للنقل لان العباد فيها استترع  
 الناس ولا يخاطبهم ههنا (قوله ولا صومعة) هي بيت يبنى برأس طويل للتعبد فيه بالانقطاع عن الناس  
 منح (قوله ولا مقبرة) هو الظاهر ونقل في جواهر الفتاوى أنهم لا يمنعون من اتخاذ المقابر منح (قوله ولو قرية  
 في المختار) قال في الفتاوى الهندية ان أراد أهل الذمة احداث البيعة والكنائس والمجوس احداث بيت النار  
 ان كان في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا احداث ذلك في السواد  
 والقرى اختلفت الروايات فيه ولا اختلافها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ يمنعون  
 من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يمنع  
 وقال شمس الأئمة السرخسي الاصمح عندي أنهم يمنعون في السواد من ذلك كذا في الخاتمة وانما يجوز الاحداث  
 اقوله عليه الصلاة والسلام لا صومعة في الاسلام ولا كنيسة الاخصا بالكسر والمذغال مصدر خصا نزع خصيته  
 قبل هو المراد وقيل هو كتابة من التخلي عن اتيان النساء ووجه مناسبة الجمع بين الاخصا والكنيسة في الحديث لئلا  
 الاخصا نوع ضعف ليس في الفعل وكذا بناء الكنيسة في دار الاسلام يورث الضعف في الاسلام أو أن في الاخصا  
 تغييرا عما عليه أصل الخلقة وكذا في بناء الكنيسة اه وفي التعبير بالاحداث اشارة الى ما قاله في الفتح ان البيعة  
 والكنائس في السواد لا يهدم على الروايات كلها وكذا في الامصار على الاصمح وعليه عمل الناس فاما بنا كثيرا  
 منها لو اتت عليه أمة وأزمان وهي باقية لم يأمروا بدمها فكان متوارثا من عهد العصابة وعلى هذا الوصفنا  
 بزية فيها دبر أو كنيسة فوق في داخل السور يعني أن لا يهدم لانه كان مستحقا للامان قبل وضع السور فعمل  
 ما في جولى القاهرة من الكنائس على ذلك فانها كانت فضاء فادار العديون عليه السور ثم فيها الاكنائس  
 ويهدم من امام تمكيد الكفار من احداثها جهارا في جوف المدن الاسلامية فالظاهر أنها كانت في الضواحي  
 فأدبر السور فأحاط بها وعلى هذا أيضا فالكنائس الموجودة الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي  
 أن لا تهدم وتقام فيه ثم قال وفي أرض العرب التي هي من أقصى اليمن الى ريف العراق في الطول ومن جردة  
 وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام عرضا يمنعون من ذلك في أمصارها وقرىها فلا يحدث فيها كنيسة  
 اه (قوله وهدم المذموم) لان الابنية لا تبقى دائما ولما أقدم الامام فقد هدمهم الامم العادة منح ونقل في شرح  
 الملتقى عن الاشياء والتفاخر ما نصه نقل الامام السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه شرعي  
 لا يجوز اعادةها كذا ذكره السيوطي في حسن المحاضرة ويستنبط من ذلك أنهم اذا قبلت لا تفتح ولو بغير وجه  
 وتقام فيه (قوله من غير زيادة على البناء الاول) قال في المنع واذا تهدمت البيعة والكنائس القديمة بعد الصلح  
 أحادوها بالبن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالجبر والسيد بالاجر واذا وقف  
 الامام على بيعة جديدة أو من منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارة العتيق اه (قوله ولا يعدل  
 عن النقص الاول ان كنى) لانه لو عدل عنه مع كفايته لكان فيه زيادة الثانية على الاول ثم هو صحا (قوله وتقامه  
 في شرح الوهبانية) عبارة قد صرحوا بمنعهم من الزيادة فيؤخذ منه أنهم لا يشيدون ما كان بالبن بالاجر ولا ما كان  
 بالاجر بالجبر ولا ما كان بالجبر وخبث الخيل بالنقي والساج ولا يباصلين يكن ولا زخرفة ولا زينة (قوله وأما  
 القديمة الخ) قال في شرح الوهبانية اعلم أن كلمة أئمتنا متفقة على أن ما فتح من الامصار عنوة ثم صولوا على  
 ان يجعلوا ذمة يمنعون فيه من الصلاة في بيعهم وكنائسهم لانه لما أخذ قهر اكان غنية فكان لا بقاء للكنائس بعد  
 ما ظهرت شوكة المسلمين عليه حكم احداثه ابتداء فان كانت قديمة أمرهم أن يجعلوها مسكنا يسكنونهم واولا  
 ينبغي أن يهدمها لانها لما خضعت عنوة وقهر اصار المسلمون أحق بآفهم وكسر من أمصار المسلمين وانما لم يهدمها  
 لان الفرض يحصل بجهلها مناسا كن فلا يحتاج الى التخریب فلا خلاف في أنه لا يبقى كنيسة في مصر من الامصار

(ولا يجوز أن يحدث بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة) ولا صفا  
 حاوي (في دار الاسلام) ولو قرية في المختار  
 فتح (وبه اد المنهدم) أي لا ما هدمه الامام  
 بيل ما المنهدم اشياء في آخر الدعاء برفع  
 الطاعون (من غير زيادة على البناء الاول)  
 ولا يعدل عن النقص الاول ان كنى وتقامه  
 في شرح الوهبانية وأما القديمة فتنبه مسكنا  
 في المقبرة ومعبد في الصلحية بصر





ليس في حقه من يستكبه سعيه توجب له الضرر **هـ** قال السيد الجوى وقع في زماننا من يتسبب  
 للعلم والفضل مدحهم بالقصائد **هـ** وفي أبي السعود ولاشك في منع استكبارهم لأن ما آل الكتابة قبول قولهم  
 وفيه تشيظ العدالة (قوله ويغنى أن يلزم الصغار) فإذا استعمل على المسلمين حل لا دام قله **ك** كذا بجنه  
 السكال (قوله ويحرم تعظيمه) بخدمته أو بالقيام له قال في الذخيرة إذا دخل يهودى الجاهل هل يباح للقدام المسلم  
 أن يخدمه أن خدمه طمعه في فلو به فلا بأس به وإن فعل ذلك تعظيما له أن كان ليعيل قلبه إلى الاسلام فلا بأس به  
 وإن فعل ذلك تعظيما له من غير أن ينوى شيئا مما ذكرنا كره له ذلك وكذا إذا دخل ذمى على مسلم فقام له أن قام  
 طمعا في سبيله إلى الاسلام فلا بأس به وإن فعل ذلك تعظيما له من غير أن ينوى ما ذكرنا أو قام تعظيما لفناء كره له ذلك  
**هـ** قال الطرسوسى أن قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفر لأن الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر كذا في شرح  
 المنظومة (قوله وتكره مصاحفهم) أى لأن فيه نوع تعظيم وودع ظاهر اطلاعه أنها كراهة تحريم (قوله في الجواب)  
 أى جواب السلام (قوله ويجعل على داه علامة) قال في الفتح وكذا تميز دورهم عن دور المسلمين كلباية فساتل  
 فيه عوامهم بالمفخرة أو بعاملهم بالتضرع كما يضرع للمسلمين **هـ** قلت وبستفاد منه قبح ما يفعله سؤال زماننا  
 من الوقوف بين أيديهم بشفاعة الذل يدعون ويستعطفون منهم حموى (قوله وغمامه في الاشياء من أحكام  
 الذمى) منها أنه لا يمنع من دخول المسجد جنبًا بخلاف المسلم ولا يتوقف دخوله على إلا من من مسلم ولا يصح  
 نذره ولا يحد بشرط الحر ولا تراق عليه بل ترد عليه إذا غصبت منه ويضمن متلفها إلا أن يظهر ربه لمن  
 المسلمين فلا ضمان في اراقته أو بكون المتلف ما ماري ذلك بخلاف اتلاف خير المسلم فإنه لا يوجب الضمان **ح** كذا في  
 ولو كان المتلف ذميا ولا يمنع من لبس الحر والذهب ولا يتعرض له لولا أن الخوف فاسد أو **ج** كذا في  
 ثم أسلوا ولا يرجمون بما يجدون في المقتط كل شيء أمتنع منه المسلم أمتنع به الذمى إلا النحر والخنزير ولا يكره عبادة  
 جاره الذمى ولا ضيافته وفي الهندية وليس للأصراى أن يضرب في منزله بالساقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع  
 فيه بهم اغماله أن يصلى فيه ولا أن يخرجهوا الصليب أو غير ذلك من كائنهم ولورفعوا أصواتهم بقراءة الزبور  
 أو التخييل أن كان فيه اظهار الشكر منوعا عن ذلك وإن لم يقع بذلك اظهار الشكر لا يمنع ويمنع من قراءة  
 ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار النور والخنازير في المصر وما كان من فناء  
 المصر أو بكره للمسلم أن يوتر نفسه من كافر لعصر العنب واعلم أن الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله  
 تعالى دون حقوق الأديمين كالقصاص وضمان الأموال إلا في مسائل الواجب الكافر ثم أسلم لم يقطع ومنها  
 لو زنى ثم أسلم وكان ذميا ثابتة مسلمة لم يسقط الحد بالاسلام والاسقاط ويجرى الارث بين اليهود  
 والنصارى واليهوس والكفر كله واحدة عندنا بشرط اتحاد الدار ويعقل الكفار بعضهم بعضا وإن اختلفت  
 دلتهم **هـ** (نقطة) في جواز تسميتهم بأسماء المسلمين تفصيل ذكره ابن القيم فقسم يخصص بالمسلمين وقسم يخص  
 بالكفار وقسم مشترك فالأول كحمدوا محمد وآبى بكر وعمر وعثمان وعلى وطه واليزيد فهذا لا يكون من  
 التسمية به والثاني كجرحى وبطرس ويوحنا ونحوها فهذا لا يمنع منه ولا يجوز للمسلمين التسمية به لما فيه  
 من المذاهبة والثالث كجرحى وعيسى وأيوب ودود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وسلام ونحوها فهذا  
 لا يمنع منه المسلمون ولا أهل الذمة وأما منوعوا عن التسمية بأسماء المسلمين كما فى بكر ومكنوا من التسمية بأسماء  
 الانبياء كجرحى وعيسى لأن هذه الأسماء كراهتها كراهية المسلمين والكفار بخلاف أسماء الصحابة واسم فينا عليه  
 الصلاة والسلام فإنها محتصة فلا يمكن أهل الذمة من التسمية بها أبو السعود (قوله وفي الخانية وغيرناؤهم) **هـ**  
 فيجعل في أعناقهم طوق الحديد ويحذف أزارهم أزار المسلمين اختصارا في الفتح وكذا تؤخذ نسائهم بأزى  
 في الطريق فيجعل على ملأ اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقا وكذا في الحمامات **هـ** وسببى أن الذمى  
 في النظر إلى المسئلة كالرجل الأجنى في الأصح فلا تنظر أصلا إلى المسئلة كذا في شرح الملقى وفي القهستاقى  
 أن نساء أهل الذمة يمتن في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه **هـ** (قوله أى أراد نساءها) انما فسر بهذا  
 لقوله بعد لا يغنى أن تباع منه (قوله يجبر على بيعها من المسلم) وذكر في اجارة الخانية أنه يجوز ولا يجبر على البيع  
**هـ** جرح القول الفصل يصلح توفيقه بدين القوانين (قوله فأجاب الخ) لم يجب عن المسؤول عنه وجوابه أنها  
 يستحقان الرقبة لقيامهما بالعمل (قوله في الخانية وغيرها الخ) أى واستخدامهم ما ذكر فيه تعظيم لهم

وفي الحاوى ويغنى أن يلزم الصغار فيها  
 يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه  
 فيمنع من القعود حال قيام المسلم عنده جرح  
 ويجرم تعظيمه وتكرمه مصاحفهم ولا يباح  
 بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على  
 عليك وينبذ طمعه في المروءة ويجعل على  
 داره علامة وغمامه في الاشياء من أحكام  
 الذمى وفي شرح الوهبانية للنسب لى  
 وينعون من استيطان مكة والمدينة لأنها  
 من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام  
 لا يجمع في أرض العرب دينان ولو دخل  
 تجارة جاز ولا يبيع وأما دخوله المسجد  
 الحرام فذكر في السمع الممتع وفي الجامع  
 الصغير عليه والسيد الكبير آخر تصنيف محمد  
 جهادته تعالى فالتظاهر أنه أورد فيه  
 ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخانية وغيره  
 أسأؤهم لا يبعد هم بالكسح (والذى إذا  
 أفسرى دارا) أى أراد نساءها (في المصر  
 لا ينبغي أن يجمع منه فلا يشتري بجبر على بيعها  
 من المسلم) وقيل لا يجبر إلا إذا كثرت ورقت  
 وفي معروضات المفتى أبو السعود من كتاب  
 الصلاة مثل عن مسجد لم يبق في طارفيه بيت  
 أحد من المسلمين وأحاط به الكفرة فكان  
 الامام والمؤذن فقط لاجل وطيفهم ما ذهبان  
 اليه فيؤذنان وبسليمان به فهل تحل لهم  
 الوظيفة فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها  
 المسلمون بغيرها جبر على الفور وقد ورد  
 الامر الشريف السلطاني بذلك أيضا  
 فالحاكم لا يؤخر هذا أصلا وفيها من الجهاد  
 وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني  
 بعدم استخدام الذميين للعبادة والحوار  
 لو استخدم ذمى عبدا أو جارية فماذا يلزمه  
 فأجاب يلزمه التمييز الشديد والجلب في  
 الخيانة وغيرها وروى عن دورنا انتهى فاحفظ  
 لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فاحفظ  
 ذلك

(قوله واذا تكارى الخ) لما فرغ من التكلم على الشراء شرع بشكلم على الصكراء (قوله في المصير) ظاهر  
التقيد بأن حكم القرى يخالف ذلك ويجوز (قوله لعود نفعه علينا) أي باخذ الاجرة منهم (قوله وهو محفوظ)  
أي السكنى بناحية ليس فيها مسلمون (قوله في محله خاصة) لا ينافي ما في المتن لا كان حله على ما ذكره من  
سكناهم ينشأ تقليل الجماعة (قوله لكن رده) أي التقيد بالجهة الخاصة (قوله بأنه) أي صاحب الاشياء فهو  
خطأ أي فهو ما خطأ فهم ماض ويحتمل أن يكون الضمير في قوله بأنه يرجع الى فهم وفهم المذكوكر وفي العبارة  
مصدر خبران وخطأ صفة والمضى جزم بأن فهم صاحب الاشياء فهم خطأ (قوله فكانه فهم) أي صاحب  
الاشياء (قوله من الناحية) أي المذكورة في الذخيرة حلي عن الدرا المنق (قوله أنهم يؤمرون الخ) فعول  
فعل (قوله نقلاً) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه حلي (قوله والمراد الخ) الاوضح أن يقول بأن  
المراد ويكون متعلقا بصرح (قوله بالمنع المذكور) أي يمنع سكناهم عند تقليلهم الجماعة (قوله ولهم فيها  
منعة) الوال للعال وأقاده هذا التقيد أنهم لا يمنعون عن سكناهم في محله خاصة عند اتقانه قلت وكلام صاحب  
الاشياء محمول على هذا المراد أيضاً فلا يصح هذا القول الحلي والمنعة بفتح الميم والنون جمع مانع وقوله هم  
فلان في منعة أي في زعوشية يمنعونه من وصول أعدائهم اليه والعارضة اسم فاعل من عرض وفلان شديد  
العارضة أي الناحية أي ذو جدار وقدره على الكلام اه (قوله فاما سكناهم بينهم) أي ولوفى محله خاصة (قوله  
فلا كذلك) أي فليس كذلك وليس في عبارة الدرا المنق لفظ كذلك انتهى حلي (قوله الاسكوبي) بالباء  
اليوحدة قلت الحاصل أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهر لا يمنعون ولو كانوا في محله خاصة وأما  
ولا كان لهم منعة كما أقاده القرائني أولزم من سكناهم تقليل الجماعة كما أقاده صاحب الذخيرة فلا يمكنون  
منها ولو في محله خاصة بل يؤمرون بالاعتقال بناحية كقرية ليس فيها مسلمون وقول صاحب الاشياء والمعتد  
الجواز في محله خاصة محمول على ما إذا لم يكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به القرائني والله تعالى أعلم وفي الدر  
المنق وكذا يمنعون من التعلي في ثنائهم على المسلمين ومن المساواة عند العلماء وبقي التقديم على قدمه اه  
أي اذا ملكها عاليا ابتداء لا تهديم لانه يقتضي البقاء ما لا يفتقر في الابداء ومنه في الهبة فضالي

وينع الذي من أن يسكن • أو أن يحل مسكناً على البنا

ان كان بين المسلمين يسكن • بل أهل ذمة على ما ينو

اه قلت وعما يعين منهم عن المروءة عن عين العلماء والاشراف فانهم يفعلونه بقصد الاذلال لهم ونصوا على أنه  
يضيق عليه في الطريق وقد سبق أنهم يمنعون عن كل ما فيه عز وشرف لانهم من أهل العفاف (قوله وينقض  
عهدهم بالقلبة على موضع للعراب) لانهم صاروا حراً علينا فغيرى عقد الذمة عن القابضة وهي دفع شر الحراب  
وفي الفتح ولا ينقض امان ذريته بنقض عهده (قوله ويجعل نفسه طليعة للمشركين) لانه محاربة معني قال  
في القاموس طليعة الجيش من يهتبط لطلوع العدو الواحد والجمع ج طلائع مخ (قوله بأن يبعث ايطلع الخ)  
صورته أن يدخل مستاماً ويقبض سنة فيضرب عليه الجزية وقصد التخصيص على المسلمين ليضرب العدو (قوله  
فلو لم يعنوه لذلك) بان كان ذمياً أصلياً أو طراً عليه هذا المقصد (قوله وعليه يحمل كلام الهبط) عبارة  
كما في البصر الذي اذا وقف منه على أنه يضرب المشركين بعبود المسلمين أو يقتل رجالاً من المسلمين فيقبله لا يكون  
نقضاً للعهد اه وهذا الجمع لصاحب البصر جمع بين قول من جعل الطليعة منقوض العهد وبين من لم يجعله  
كذلك وتبعه صاحب النهر والجوى والمؤلف (قوله الا أنه لو أسرى بترق) واذا جاز من نفسه تاتياً عادت ذمته بصر  
وزوجته التي خلفها في دار الاسلام تبين منه اجساماً فتح (قوله والمرئذ يقتل) لان كفره أغلظ وأما المرتدة فانها  
تسترق اذا لحقت بدار الحرب جوى عن الخاصية (قوله لا ينقض عهده بقوله نقضت العهد) اشبهت حكمه صاحب  
النهر بأنه لو امتنع من قبول الجزية نقض عهده وليس ذلك الا بالقول اه بل يقال ان قوله نقضت العهد أظهر  
في ارادة المحاربة من لا قبل الجزية (قوله ولا بالاباء عن أداء الجزية) اعترضه صاحب الدرد بأن معنى  
الامتناع عن أداء الجزية التصريح بعدم أدائها فكان يقول لا أعطى الجزية وظاهر أنه ينافي بقاء الالتزام  
وأجاب الجوى بأنه انما يكون منافياً لو لم يصير على الاداء وهو عليه بغير وجه عند لم يترامعه عن الالتزام اه  
لانها صارت دينا في ذمته فيجب بها كمال الدين أبو السعود وما يضاقياه بدار الاسلام بكذب قوله لا أعطى

(واذا تكارى أهل الذمة دوراً فيما بين  
المسلمين ليسكنوا فيها) في المصير (جاز) لعود  
نفعه علينا وليرواتنا فلعلنا قبلوا (بشرط  
عدم تقليل الجماعة لسكناهم) بشرط الامام  
الحلواني (فان لم ذلك من سكناهم أمروا  
بالاعتزال عنهم) والمكسنى بناحية ليس فيها  
مسلمون وهو محفوظ عن أبي يوسف بصر  
عن الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكناهم  
بيننا في المصير والمعتد الجواز في محله خاصة  
انتهى وأقره المنصف وغيره لكن رده سفيح  
الاسلام جوى زاده وجزم بأنه فهم خطأ  
فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك  
فقد صرح القرائني في شرح الجامع الصغير  
بعدم نقل من النافعي أنهم يؤمرون ببيع  
دورهم في امصار المسلمين وبالخروج عنها  
وبالسكنى خارجها لا يكون لهم محله المذكور  
نقل عن التنقي والمراد أي بالتبع المذكور  
من الامصار أن يكون لهم في المصير محله  
خاصة يسكنون اولاهم فيها منعة مخوفة ياتية  
المسلمين فاما سكناهم بينهم وهم مقهورون فلا  
كذلك كذا في تناوي الاسكوبي فليحفظ  
(وينقض عهدهم بالقلبة على موضع  
للعراب أو بالعلق بدار الحرب) زادي الفتح  
أو بالامتناع من قبول الجزية (أو يجعل  
نفسه طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطلع  
على أخبار العدو وطولم يغنوه لذلك لم ينقض  
عهدهم وعليه يحمل كلام الهبط (وصار  
الذي في هذه الاربع صور (كالمرتدة)  
في كل أحكامه (الا أنه لو أسرى بترق)  
والمرتدة يقتل ولا يجبر على قبول الذمة  
والمرتدة يجبر على الاسلام (لا) ينقض  
عهده (بقوله نقضت العهد) زيلبي  
(بغلاف الامان) للعرية فانه ينقض  
بالقول بصر (ولا بالاباء عن أداء الجزية)

فلا يأتى الالتزام اه (قوله بل عن قبولها) أى عند الوضع وفيه لم يكن ذمبا حينئذ حتى ينقض عهده  
ويمكن تصويره في الجنون والصبي فانها لا توضع عليهم الكسرى على أحكام أهل الذمة فاذا اتفق المجنون  
أو بلغ الصبي ولم يتبلاها لم يجز أن يكسروا عليهم (قوله لكن ضعفه في البحر) حيث قال ولا يفتى بضعفها رواية  
ودراية كما أن قول العيني واختيارى أن يقتل بسب النبي عليه الصلاة والسلام لا أصل له في الرواية اه (قوله  
ولا يأتى بالجملة) لانه يقام عليه الحد وأثاره الى أنه لا ينقض اذا نكح مسلمة ولو وقع ذلك فالتكاح باطل  
ويعززان وكذا السامى بينهما ولو أسلم به ذلك لا يجوز التكاح لوقوعه باطلا قاله في البحر وانظر ما لو تسرى  
بأمة مسلمة هل ينقض عهده أو لا حموى والظاهر لا لأن التكاح أقوى ولا ينقض به العهد فالى مادونه ألا ترى  
أن الولد في التكاح يلحق مطلقا ولا يلحق في التسرى إلا بالدمعة (قوله وقتل مسلم) لانه يستوفى منه القصاص  
ويظهر فائدة كونه ذميا بعد القصاص في أولاده الصغار حموى وفي ماله حيث لا يكون فيما أبو السعد (قوله  
واقنان مسلم) مصدر اقن الرباعى اه حلى ولو أعانوا أهل البغي فحكمهم حكمهم فلا ينقض عهدهم ولا يجوز  
استرقاقهم ولا أخذهم للمسلم شلى وفيه عن حافظ الدين السنى إذا طعن الذمى في دين الاسلام طعنا ظاهرا  
جاز قتله لأن العهد مدعود معه على أن لا يطعن فإذا طعن فقد نكث عهده وخرج من الذمة (قوله وسب  
النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر الشيخ شاهين عن الذخيرة تفصيلا ان ذكره بسوء يعتقده ويتدين به بأن قال  
انه ليس بمرسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسبته الى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينقض عهده أما اذا ذكره  
بما لا يعتقده ولا يتدين به كما لو نسبته الى الزنا أو طعن في نسبه ينقض أبو السعد وهو محمول على اذ لم يعلن به  
(قوله لأن كفره الماقر له) أى لاخذ العهد (قوله فالطاري) أى بالسب زائدا على الكفر الاصلى (قوله  
لا يرفعه) فلا ينقض به (قوله فلو من مسلم قتل) ولا تقبل فوته في درة القتل عنه مطلقا سواء تاب بعد القتل  
عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه إلا أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في قابر المسلمين ويقتل  
ماله بين ورثته وأما اذا لم يتب فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن بل تستعمر ورثته ويدفن في مقابر الكفار  
ولا يقسم ماله بين ورثته بل يكون فيما للمسلمين لانه قتل ككفرا أفاده العلامة نوح رحمه الله تعالى (قوله  
قال العيني الخ) قد علمت ما قاله صاحب البحر (قوله وبه ابن الهمام) قال في البحر وقع لابن الهمام هنا بحث  
خالق فيه أهل المذهب وهو ما يتبع فيه العيني وقد أفاد العلامة قاسم في فتاواه أنه لا بد من ما يبحث شيوخه  
ابن الهمام الخالفة للمذهب نعم نفس المؤمن تميل الى قول المخالف في مسألة السب لكن اتباع المذهب  
واجب اه (قوله ثم رأيت في معروضات المفتى أبي السعد الخ) انما ذكره لافا من باب العمل بما فيها  
ذكره في شرح المتن وحاصله التفصيل بين الاعياد وعدمه فقتل معتاد السب لا غيره ومحملة اذ لم يعلن  
قال في شرح المتن قلوا على بنقه أو اعتاد قتل ولو امرأة اه وبه أفتى أى أبو السعد كما في شرح  
المتن (قوله ثم أفتى) أى أبو السعد (قوله بأنه يقتل) لانه أعلن به (قوله وبزيده) أى ما في المعروضات  
من أنه اذا أعلن قتل (قوله يا عائشة) بدل من الحديث وسببه كما في الفتح عن عائشة ان رطمان اليهود دخلوا  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليك فقال وعليكم فقلت وعليكم السلام واللعة  
فقال صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة فان الله يحب الرفق في الأمر كله قالت فقلت يا رسول الله ألم تسع  
ما قالوا قال صلى الله عليه وسلم قد قلت وعليكم اه وقد ثبت في رواية لا كوفي فاحشة كما ذكره المؤلف (قوله مانعه)  
الاولى أن يقول قال مانعه وخبر قال الى ابن الكمال (قوله تؤذى الرسول) أى بالسب (قوله مدحه صلى الله  
عليه وسلم) هو جواب لما في نسخة مدحه وتفصيل عما تقدم أن الذمى لا يقتل بالسب الا اذا اعتاده كما  
في المعروضات أو أعلن به كما في سير الذخيرة (قوله وتغلبية) أى وبالغية تغلبية نسبة الى تغلب بن وائل بن ربيعة  
قوم تصروا في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم فلما جاء الاسلام ثم من عمر رضى الله تعالى عنه دعاهم الى  
الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة فقال لا آخذ من مشرك  
صدقة فلقى بعضهم بالروم فقال النعمان بن زرعقة يا أمير المؤمنين ان القوم لهم باس شديد وهم عرب يأفون  
من الجزية فلانن عليك عدوهم وخذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم وضمهم فاجمع  
العصابة على ذلك ثم الفقهاء نهر ويحمر (قوله لامن طفلهم) وقترائهم وعجائزهم ومعانيهم لصلتهم على

بل عن قبولها كما مر ونقل العيني من  
الواقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول  
اللائمة لكن ضعفه في البحر (و) لا (بازنا  
بمسلة وقتل مسلم) واقنان مسلم عن به  
وقطع الطريق (وسب النبي صلى الله عليه  
وسلم) لأن كفره الماقر له لا يمنعها فالطاري  
لا يرفعه فلو من مسلم قتل كما سيجي (ويؤذى  
الذى ويعاقب على سب دين الاسلام  
أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم  
حاوى وغيره قال العيني واختيارى  
بجى السب أن يقتل انتهى فتبعه ابن الهمام  
قلت وبه أفتى شيخنا الخبر الرملى وهو قول  
الشافعى ثم رأيت في معروضات المفتى  
أبي السعد أنه ورد أمر سلطانى بالعمل  
بقول أئمتنا القائلين بقتله اذا طهر أنه معتاد  
وبه أفتى ثم أفتى في بكر اليهودى قال لبشر  
النصراني بليككم عيسى ولذا زابانه يقتل  
بسببه لا بنبينا عليهم الصلاة والسلام انتهى  
قلت وبزيده أن ابن كمال يأنى في أحاديثه  
الاربعة في الحديث الرابع والدلائل  
يا عائشة لا تكون فاحشة مانعه والحق أنه  
يقتل عندنا اذا أعلن بسببه عليه الصلاة  
والسلام صرح به في سير الذخيرة حيث  
قال واستدل محمد بن قيس أن عمر بن  
أعابن بسب الرسول بما روى أن عمر بن  
عدى لما جمع عهده بنت مروان تؤذى  
الرسول فقتلها بالمدح على ذلك صلى  
الله عليه وسلم انتهى فليحفظ (ويؤخذ من  
مال بالغ تغلبية وتغلبية) لامن طفلهم

ضعف زكاتها وهي لا تجب عليهم عند اختلاف نسائهم كذا في الدر المنق (قوله الاخراج) لانه وظيفة الارض  
وليس عبادة جبر (قوله ضعف زكاتها باحكامها) فباخذ السامى من غنهم السائمة من كل اربعين شاة شاتين  
ومن كل مائة واحد عشر من اربع شياه وعلى هذا في الابل والبقر ولا تبي عليهم في بقعة اهلهم وورقتهم  
كافي الاتفاقي بعض اذ لم يميزوا على العاشر اما اذا مزوا عليه فانه باخذ منهم ضعف ما ياخذ من المسلمين وبه  
بقوله زكاتها ان الماخوذ وان كان جزية لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من التائب بل  
شرائط الزكاة واسبابها لان الصلح وقع كذلك حوى (قوله كولي القرني) فتوضع الجزية وكذا الخراج على  
معقها لان الصدقة المضاعفة تخفيف والمعتق لا يلحق بالاصل فيها الا ترى ان الاسلام اعلى اسباب التخفيف  
ولا يتبعه فيه واما حديث مولى القوم منهم فمخصوص بجمرة الصدقة بالاجماع على انه على خلاف القياس  
ولا يلحق به ما ليس به **ك**ذا في الدر المنق (قوله ومصرف الجزية والخراج الخ) قيد بالخراج لان العشر  
مصرفه مصرف الزكاة (قوله وانما يقبلها اذا وقع الخ) اما اذا غلب على ظننا ان من يعنها يظن ان المسكين  
يقا تلون طمعا فلا تقبل هديته ثم انما تقبل من شخص لا يطعم في ايمانه لوردة هديته ائمانا يطعم في ايمانه  
اذا ردت عليه لا تقبل منه بجر (قوله وما اخذ منهم) أى من الكفار بل الحرب وهو يشمل ما ياخذ العاشر من  
اهل الحرب واهل الذمة اذا مزوا عليه وما لاهل بخران وما صولح اهل الحرب عليه لترك القتال قبل نزول  
العسكر وساحتهم بجر (قوله ومنه ترك ذى) اذ لم يكن له وارث او كان ولم يستغفرها حوى (قوله مصالحنا)  
جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يود دفعه الى الاسلام قهستانى (قوله **ك**ذا في الدر المنق) هو حفظ الموضع  
الذى ليس ودا اسلام وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خائفة وبالفتح ما كان مدعة  
بجر بالفتح **و** **ك**ون الغني المجهة موضع الخافة من فروج البلدان قاموس فيصرف الى الجماعة الذين  
يظنون موضع الخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون  
الدين في دار الاسلام عن المصوص وبناء مسجد وحوض ورباط قهستانى (قوله وبناء قطرة) هي ما لا ترفع  
لاحكام بنائها (قوله وجسر) هو ما يوضع ويرفع فوق الماء ليرتليه وهو بفتح الجيم وكسر هاء حوى (قوله وكفاية  
العلماء) هم اصحاب التفسير والحديث والظاهر ان المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو  
وغیرهما حوى عن البرجندى (قوله والقضاة) انما حفظهم على العلماء لان القاضي ربما لا يكون عالما ببعض  
كقضاة زماننا حوى (قوله والعمال) يدخل فيهم المذكر والواضع بحق وعلم كافي المنيق والوالى وطالب العلم  
والمحتسب والقاضى والمفتى والعلم بلا اجر قهستانى عن المضمرات (قوله وشهود قسمة) بالسبع المهسلة أى  
الذين يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركاء واستفاد حقوقهم وفي نسخة وشهود قسمة بالياء المثناة التصبة أى  
الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة (قوله ورقباء سواحل) أى الذين يرقبون على السواحل  
ما يقدم من المسافرين لئلا يخذلوا (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يتفع به  
قاموس وقال الراغب الرزق يقال للعلماء الجارى دينيا **ك**كان اودنيروا بالتهذيب ولما يصل الى الجوف  
ويتغذى به قهستانى (قوله مسكين) اقتصر مسكين على ارجاع الضعفاء الى المقاتلة (قوله لم اره) نقل الشيخ  
عيسى الصفى في رسالته مانصه قال ابو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا من بيت المال وفرض له  
استحقاقه فيه فانه يفرض لذريته ايضا تبعاله ولا يسقط بجمرة وقال صاحب الحاوى القنوى على أنه يفرض  
لذراى العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال ولا بد قط ما فرض لذراىهم بجمتهم اه (قوله  
والى هنا) أى من كتاب الزكاة هنا (قوله فهذا) أى ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أى وفجوهما  
بما ذكرهما (قوله مرقى الزكاة) هو الاصناف السبعة التى هي مصارف الزكاة (قوله مرقى السبر) هو المنسار  
اليه بقوله تعالى واعلموا انما غنم الآية (قوله ومصرفها لفقير) والفقراء الذين لا اولياء لهم يعطون منه  
نفقتهم وأدويتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنائيتهم بجر (قوله وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه)  
ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يخص به بجر (قوله وله ان يستقرض الخ) ثم اذا حصل من ذلك النوع  
شي رده في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات أو من خسر الغنية على اهل الخراج وهم فقراء  
فانه لا يرد فيه شيأ لانهم مستحقون للصدقات بالفقر بجر (قوله ويعطى بقدر الحاجة) قال في القنية **ك**كان

الخراج (ضعف زكاتها) باحكامها (ع)  
تجب فيه الزكاة (المعروفة بيننا لان  
الصلح وقع كذلك (و) يؤخذ (من مولاه)  
أى معتق التغلبي (في الجزية والخراج  
كولى القرني) وحديث مولى القوم منهم  
مخصوص بالاجماع (وهديتهم للامام)  
والخراج وما لالتغلي وهديتهم ان قتالنا للدين  
وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للحرب  
للاذنب جوهرة (وما اخذ منهم طهرية  
ومنه ترك ذى) وما اخذ عاشر منهم طهرية  
(مصلحتنا) خبره مصرف (كفاية العلماء) والعمال  
قطرة وجسر **ك**فاية العلماء (والقضاة  
تجنس وبه يدخل طلبة العلم فتح (والقضاة  
والعمال) ككتبة قضاة وشهود قسمة ورعاء  
سواحل (ورزق المقاتلة وذراىهم) أى  
ذراى كل من ذكر مسكين واعتمده في البر  
قاتلا وهل يعطون بعد موت آبائهم حالة  
الصغر لم اره والى هنا تمت جزية وخراج  
المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخراج  
ومصرف زكاة وعشر مرقى الزكاة ومصرف  
خسر وكاز مرقى السبر ونقى رابع وهو لقطه  
وتركة بلا وارث ودية مقبول بلاولى  
ومصرفها لفقير وفقير بلاولى وعلى الامام  
ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان  
يستقرض من أحدها بصرفه للاخر  
ويعطى بقدر الحاجة والفقير والفصل فان  
خصر كان الله عليه حبيبا زيلقى

أبو بكر رضي الله عنه إلى عنده يسوي في العطاء وكان عمر يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والالتزام  
 عندهم رضي الله تعالى عنه في زمانه أحسن حوى (قوله هو المفقى اليوم) لأنهم كانوا يحفظون القرآن  
 ويعلمون أحكامه (قوله ولا شيء لذي في بيت المال) نقل الحوى من القساح عن الزاهد لوانفق الامام على  
 فقير ذي من بيت المال جاز ولم يقدره بخوف الهلاك ويمكن حل قولهم ولا شيء لذي أي على طريق الوجوب  
 فلا يتأني ما في افتتاح أبو السعود (قوله جوعته) يقع الجيم المرتزم الجوع وفي القاموس الجوع ضد النسيج  
 وبالفصح المصدر جاع جوعا وبجاعة فهو جائع وجوعان انتهى (قوله عن ذكر) أي الذين تقدم ذكرهم في مصرف  
 الخراج والجزية (قوله في نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقية قوله ولو في آخره (قوله حرم من العطاء)  
 العطاء ما ينبت في الديوان باسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالجسمانية في عرفنا إلا أنها شهيرة  
 والعطاء مستوى قاله الكمال وفي شرح الحوى وأعلم أن الرزق والعطاء متقاربان إلا أن الفقهاء فرقوا بينهما فقبل  
 الرزق ما يخرج للجندي في شهر والعطاء ما يخرج له في السنة مرة أو مرتين اهـ (قوله لانه صله) أي صدقة  
 واحسان (قوله القاضي والمفقى والمدرس) عبارة البصر مثل القاضي والمفقى والمدرس وهي أول لنموها نحو  
 المقاتلة قاله الحلبي (قوله يستحب الصرف إلى قريته) اختاره العلامة العيني وشراح الجمع وذبح بعضهم  
 إلى أن صرف ذلك إليهم واجب واختاره ملاسكين قاله العلامة فوح قاله المحقق السكاك والوجه يقتضي  
 وجوب دفعه لورثته لانه حتى تأكد بانعام عماله في السنة كما قلنا أنه يورثهم الغازي بعد الإحراز بدار  
 الإسلام لتأكد الحق حينئذ وإن لم ينبت له ملك اهـ (قوله فينبذ الوفاة) أي لا يبت بدفعه لورثته (قوله  
 قبل يجب رد ما بقي) قال في الهداية لو استوفى القاضي رزق سنة وعزل قبل استكمالها الأصح أنه يجب الرد أي  
 رد رزق ما بقي من السنة وكذا صححه في الكافي قال شيخنا فلي هذا التصحيح ينبغي أن يراد إذا مات ما بقي بعينه  
 من الرزق لباقي السنة حوى قال أبو السوء ودوالتصيد برد العين بشرى إلى أنه لو لم يكن باقيا لا يرث مثله اهـ (قوله  
 وقيل لا كالنفقة المجهلة) عبارة الزبلي ولو جعل له كفاية سنة ثم عزل قبل تمام السنة قبل يجب رد ما بقي من  
 السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعنده ما لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأة  
 ليقربها وما يعتبره بالهبة اهـ وبه نعلم ما في عبارته من الإجمال (قوله والمؤذن والامام) قال الحوى  
 في شرحه وأما مدرس المدرسة والامام والمؤذن إذا ما فاقا أثناء السنة أو عزلا أو قد باشر وأما فانه لا يحرم  
 نص عليه الطرسوسي في أنفع الوسائل وبسط الكلام هناك فليراجع اهـ (قوله إذا كان له ما وقف الخ)  
 وأما الأجرة المجهولة المعينة فلا تسقط بالموت وعلى ما قاله الطرسوسي الحكم فيه ما واحد (قوله وهذا ثابت) أي  
 قوله والمؤذن الخ (قوله وعماه في الدور) قال فيها في فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود قربة فيها أراضى  
 الوقف على امام المسجد بصرف اليه غلتها وقت ما أدركه فأخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن ذلك القرية  
 لا يترد عنه حصه ما بقي من السنة وهو نظير موت القاضي وأخذ الرزق ويحل للامام أكل ما بقي من السنة  
 ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبة العلم والمدارس اهـ (قوله وقد نلصناه في الوقف) وتقدم قبيل كيفية القسمة  
 أيضا قاله الحلبي واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب المرتد)\*

لما فرغ من بيان أحكام الكفر الأصلي شرع في أحكام الطارئ والمراد بالكفر الأصلي ما لم ينقضه إيمان بعد  
 البلوغ والطارئ ما تقدمه إيمان بعد فسق ما قبل أن الإيمان أصل بحسب الفطرة وحينئذ فامعنى كون الكفر  
 أصليا (قوله وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان) فيه أنها تتحقق بالاعتقاد القلبي كما إذا اعتقد انصافه تعالى  
 بما لا يليق به فانه يرتد وان لم يلفظ به وكان أقوى الكفر بعد حين وقد يقال أن الموضوع الردة الظاهرة (قوله بعد  
 الاعيان) خرج به الكافر إذا تلفظ بكفر فلا يعطى حكم المرتد (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول  
 الظاهر إذ عاينه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العاقل من غير افتقار إلى نظر  
 واستدلال كل واحد بالنبوة والبش والجزا وموجوب الصلاة والزكاة وحرمه الخمر ونحوها اهـ حلبي عن شرح  
 المسألة وعليه فالإيمان حديث النفس التابع للعرف (قوله مما علم بحجته) أي به عنه تعالى وهو بيان لما في قوله ما جاء  
 به (قوله على من نطق) أي وعلى الإيمان التصديق فقط وهو المختار لا مشد جهور الأشاعرة وبه قال المنازعي

وفي الحوى المبراد بالحفاظ في حديث  
 لحافظ القرآن ما تباد ينار هو المفقى اليوم  
 ولا شيء لذي في بيت المال إلا أن جهات  
 لضعفه فمعطيه ما يبد جوعته (ومن مات)  
 من ذكر (في نصف الحول حرم من العطاء)  
 لانه صله فلا تملك إلا بالقبض وأهل العطاء  
 في زماننا القاضي والمفقى والمدرس صدر  
 شريعة (ولو) مات (في آخره) أو بعد تمامه  
 كما صححه أخى زاده (يستحب الصرف إلى  
 قريته) لانه أو في نصبه فينبذ الوفاة ومن  
 يجهله ثم مات أو عزل قبل الحول قبل يجب  
 رد ما بقي وقيل لا كالنفقة المجهلة زبلي  
 (والمؤذن والامام إذا كان له ما وقف ولم  
 يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط) لانه كإصالة  
 (وكذا القاضي وقيل لا) يسقط لانه  
 لا جرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط  
 من نسخ المتن هنا وعماه في الدور وقد  
 نلصناه في الوقف

\*(باب المرتد)\*

(هو) لغة اراجع مطلقا وشرعا (الراجع  
 عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر  
 على اللسان بعد الاعيان) وهو تصديق محمد  
 صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الله  
 تعالى مما علم بحجته ضرورة وهل هو فقط

وفي الاشياء لا تصح ردة السكران الا الردة  
بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل  
ولا يعفى عنه (من ارتد عن عرض) الحاكم  
(عليه السلام استصحبنا) على المذهب  
الابوغي الدعوى (وذكر كشف شبهة) بيان  
انما العرض (ويجيب) وجوبه وقيل نجا  
(ثلاثة أيام) مرض عليه الاسلام في كل  
يوم منها خاتمة (ان استعمل) أي طلب المهلة  
والاقتله من ساعته الا اذا رجع اسلامه  
بدائع وكذا الوارد ثانيا لانه يضر  
وفي الثالثة يجيب أيضا حتى يظهر عليه  
الدوية فان عاد فذلك تناخية قلت لكن  
قيل في الزواهر عن آخر حدود الخاتمة  
معتز بالجلبي ما يفيد قتله بلا قوبة قنية (فان  
أسلم) فاما (والاقتل) الحديث من بدل دينه  
فاقتلوه (واسلامه أن يبرأ عن الدين)  
سوى الاسلام (وعلى نقل اليه) بعد  
نطقه بالشهادتين وعلمه في البصر ولو أتى  
بهم على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبع  
بزازية (وكذا) تنزيها للماتر (قتله قبل  
العرض بلا ضمان) لان الكفر مع الدم قد  
بالسلام المرتد لان الكفار اصابوا خمسة من  
بسكر الصانع كالدهرية ومن سكر  
الوحداية كالتوبة ومن يقتلهم الكفر  
بكرهته الرسل كالفلسفة ومن ينكر الكل  
كالوثنية ومن يقتل بالكل لكن بسكر عوم  
رسالة الصانع على الله عليه وسلم كالمبوية  
في كنف من الاقارب يقول لا اله الا الله

يوسف بن علي (قوله بسبب النبي) قال في القس على الحاشية المذكورة (قوله فانه يقتل ولا يعفى عنه) في  
في البصر اذا كان سكره بسبب محظور مباشر مختار ابلأكره والافهوكا لمخزون اه حلي (قوله عرض الحاكم  
عليه) هو يوم الامام والقاضي وبهما صرح المصنف (قوله استصحبنا على المذهب) وقيل بوجوده وهو الظاهر  
من عبارة القندوري (قوله لبوغي الدعوى) أي ومن بلغته الدعوى لا يجب دعونه ثانيا وعرضه الاسلام  
عليه عبارة من دعونه اليه قال الحلبي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله والدعوى فاعل (قوله وثلاثة  
شبهته) فان كان له شبهة ابداهنا زال عنه وانما ذكر ذلك لان الغالب في حال المسلم أن لا يرتد الا عن شبهة (قوله ثلاثة  
أيام) قال الكمال انما تعيقت الثلاثة لانها ممتدة ضربت لابلأ الا عذار بدليل خبر ابن حبان في الخبر ثلاثة أيام  
ضربت للثأل لدفع الغبن وقصة موسى عليه السلام مع العبد الصالح فانه في الثلاثة قال لقد بلغت من لدني عذرا  
(قوله ان استعمل) هو ظاهر الرواية وفي رواية يعمله وان لم يستعمل (قوله والاقتل) أي بعد عرض الاسلام  
عليه وكشف شبهته وقد علمت أن الجبر على العود انما هو في حق المسلم قال في شرح المتقي وفيه ايماء الى أن  
اليهودي لو تنصر أو نجس أو النصراني لو تم زنا أو نجس لم يجبر على العود لما كان عليه لان الكفر كله مله واحدة كما  
في البرجندي وغيره (قوله لكنه يضرب) نشر بالابلاغ الحدي حوى وهذا الضرب بعد اسلامه بجر (قوله يجيب  
أيضا) أي كما يضرب بجر (قوله عن آخر حدود الخاتمة) قال فيها حكى أنه كان يغدا نصرانيا مرتد ان اذا أخذ  
نابا واذا تر كاعادا الى الردة قال أبو عبد الله الحلبي رحمه الله تعالى يقتل ولا تقبل فوبتهما اه أقول جعل  
في الفتح ما في التارخية يقول أصحابنا واستدل بقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا  
بهداهم وجعل ما في الخاتمة رواية النوادر اه حلي وذكر الجوزي بعد نقل ما في التارخية ماضيه لكن  
من أجناس الناطقي ما يخالفه حيث نقل عن كتاب الارتداد للحمسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد  
الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل أجله الامام ثلاثة أيام فان عاد  
الى الكفر رابعا ثم طلب التأجيل فانه لا يؤجل فان أسلم والاقتل كذا في النهاية ومثله في مختصر السرخسي  
اه وما في الخاتمة مروى عن علي وابن عمر وبه قال مالك وأحمد والشافعية وعلمه في الفتح (قوله والاقتل) يستغنى  
عنه الحرب اذا كره على الاسلام ثم ارتد فانه يجلس ولا يقتل أما الذي فلا يصح اسلامه بالاكره وفي المحيط  
من حكمه بالسلام تبعا اذا بلغ = انفراته يجبر على الاسلام ولا يقتل استصحبنا والمصنف الذي لا يقتل اذا ارتد  
يجبر على الاسلام بلاقتل وكذا اذا أسلم ثم بلغ مرتدا وأطلق المصنف في قتل المرتد ثم الحز والعبد يقتل العبد  
وان قضى قتله ابطال حق المولى وهذا باجماع لا لطلاق الدليل حوى عن الشريعة لابلأ (قوله بعد نطقه  
بالشهادتين) والاقارب بالبعث والنشور مستحب قاله الكمال والظاهر أن خصوص الشهادتين ليس بشرط  
ابل ما يؤذى معناه مثلها (قوله وعلمه في البصر) قال فيه هذا أي التبري فمن بين أظهرنا منهم وأما من في دار  
الحرب لو حل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو في دين محمد صلى الله عليه  
وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في هذا الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به الاسلام  
الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيعمل عليه ويحكم به بجر ذلك اه (قوله للماتر) من أن العرض مستحب  
ويكره فخر جماعة من أوجه افاده في شرح المتقي (قوله بلا ضمان) الا أنه يؤذ بقاتله أو قاطع عضوه ذكره  
الكمال (قوله قيد) أي المصنف بقوله واسلامه الخ (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر بقتلها عوموا  
بذلك اقول لهم وما يهلك الا الدهر اه حلي (قوله كالتوبة) هم الجيوش القتالون بالهين التور المسمي بزيان  
وشأنه خلق الخير والظلمة المسمي أمر من وشأنه خلق الشر اه حلي (قوله كالفلسفة) أي قوم منهم كاليونانيين  
والا فمهور الفلسفة يثبتون الرسل على ابلغ ربه لقولهم بالايجاب اه حلي أي اجاب الصالح والاصلي  
(قوله ومن ينكر الكل) كالوثنية هذا زيادة من الشارح على ما في البدائع لان المذموم في ريفها أربعة وهي  
ما عدا هذا وتبع الشارح في ذكره صاحب الدرر حيث قال وان قال الوثني أنه يدان لا اله الا الله أو قال أشهد  
أن محمدا رسول الله صارا مسلما لانهم ينكرون للاعتراف بما عفا بهم ما شهد دخل في دين الاسلام اه قال الحلبي فيه  
أن الوثنية لا ينكرون الصانع تعالى كما لا يخفى اه بل انما يعبدونه وناله فريتهم اليه نالي (قوله كالمبوية)  
قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الاصفهاني اليهودي قاله الحلبي (قوله في كنف من الاقارب الخ) هذا الخاتمة



وفي الثالث بقوله محمد رسول الله وفي الرابع  
 يا حدهما وفي الخامس بهما مع التبري عن  
 كل دين بخلاف دين الاسلام بدائع وآثر  
 كراهية الدرود حينئذ فيستفسر من جهل  
 حاله بل هم في الدرود اشتراط التبري في كل  
 بهودي ونصراني ومثله في فتاوى  
 المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن  
 فتاوى فائز الهداية كذا أفق علماء  
 والذي أفق به محقق بالنهادين لا تبري  
 لأن التلطف بهما صار علامة على الاسلام  
 فيقتل ان رجوع حال بعد (و) اعلم أنه لا يفتي  
 بتكفير مسلم أمكن حل كلامه على مجمل  
 حسن أو كان في كفره خلاف ولو كان ذلك  
 (رواية ضعيفة) كما حذر في البحر ومزاه  
 في الاشياء الى الصغرى وفي الدرود وغيرها  
 إذا كان في المسئلة وجوده فوجب الكفر  
 وواحد منه فعل المقتى المبل لما يمنع ثم  
 لو فيه ذلك فسلم والالم تنفع حل المقتى  
 على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعاء  
 صبا حوسا فانه سبب العصمة من الكفر  
 بعد الصادق الامين صلى الله عليه وسلم  
 اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا  
 وأعلم واستغفر لك لما لا أعلم انك أنت  
 علام الغيوب وقوة اليأس مقبولة دون  
 ايمان اليأس دروديه ايضا شهد نصرانيان  
 على نصراني أنه أسلم وهو ينكر لم تقبل  
 شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان  
 من المسلمين وفي التوازل تقبل شهادة رجل  
 وامرأتين على الاسلام وشهادة امرأتين  
 على نصراني بأنه أسلم انتهى (وكل مسلم  
 ارتد تقبولة مقبولة الا) جماعة من تكثرت  
 رذته على ما مر (الكافر بسبب نبي) من  
 الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل قوبته  
 مطلقا ولو سب الله تعالى قاتل لانه حق  
 الله تعالى والأول حق عبد لا يزول بالتوبة  
 ومن شك في عذابه وكفره كفر وغامه في  
 الدرود في فصل الجزية معز بالبرازية وكذا  
 لو أبغضه بالقلب فتح واشبهه وفي فتاوى  
 المصنف ويجب الحاق الاستهزاء  
 والاستخفاف به لتعلق حقه أيضا وفيها  
 سئل عن قال لشرى لعن الله والدين

لما في شرح المسارية من أنه لا يفتي بالتنويه من الايمان بالشهادتين والتظاهر أن الدرية مثلهم والوجه فيهما  
 أن كلاهما منكر للوحدانية والرسالة وان زاد الدرية تني الصانع فيحتاج الى الجملة الاولى لاثبات الوحدانية  
 والى الجملة الثانية لاثبات الرسالة كما لا يخفى اه حلي (قوله وفي الثالث بقوله محمد رسول الله) فيه أنه لا يلزم  
 من الاقرار برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الاقرار برسالة غيره وأجيب بالمانع اذ هو مرسل برسالتهم فن أقر  
 برسالتهم أقر برسالتهم (قوله وفي الرابع يا حدهما) قد تقدم وجهه عن صاحب الدرود وهو مخالف لما في شرح  
 المسارية مع عدم ظهور وجهه اه حلي (قوله وحديثه في تفسير) أي حين اذ علمنا أنهم أصناف خمسة وأن  
 الحكم فيهم مختلف (قوله بل هم) اضطراب انتهى (قوله اشتراط التبري) أي عا عا دين الاسلام ولا يكتفي  
 التبري عما هو عليه لأن النصراني متلاقي بغير أمما هو عليه ويريد الدخول في اليهودية متلاقياً فاد صاحب الدرود  
 (قوله والذي أفق به) هو المعمول به الا أن كذا في الدر المتني (قوله أو كان في كفره خلاف) صريح في أن الكفر  
 يدفع يا حدهما خلافاً لما في التهر من قصره على الثاني (قوله ولو كان ذلك رواية ضعيفة) ولو غير مدعينا  
 أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله صبا حوسا) الصباح تدخل أو راده من نصف الليل الاخير  
 والمساء من الزوال هذا فيما عبر فيه بهما وأما اذا عبر باليوم والليل فيعتبران تحديد من أوامها فلو قدم الماء ورده  
 فيه ما عليه لا يحصل له الموعودية أفاده بهض من كتب على الجامع الصغير للسيوطي (قوله من أن أشرك بك  
 شيئا) جليا أو خفيا فدخل الرياء (قوله واستغفر لك لما لا أعلم) أي للذنوب الذي فعلته ونسنته أو اعتقدت أنه قريبة  
 وروى الحديث باللفظ اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم واستغفر لك لما لا أعلم وهو المذكور في وظيفة سيد علي  
 أحمد زرق (قوله وقوة اليأس) أي التوبة من المسلم عن الذنب اذا وقعت منه حال يأبى من حياته تقبل هذا  
 ليس متفقا عليه بل صحيح بعضهم عدم قبول قوبته (قوله درود) قال فيها عللا بما يفيد الفرق لأن الكافر أجنبي  
 غير عارف بالله تعالى ابتداء ايماء ما عرفانا والفساق حال البقاء والبقاء أسهل من الابتداء والابتداء  
 عن قبولها مطلقا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه لا يقال البقاء في نفس الايمان دون الرجوع  
 عن المعصية فالكافر والمسلم سبب في الابتداء بالرجوع عن المعصية اذ الكفر معصية أيضا لا تقول المسلم  
 عارف بالله تعالى ويمأزل ومعتقد سرمة المخزومات وجزا السبب فالبقاء بهذا الاعتبار لا يجزم مدركة الله  
 وتوحيده أفاده العلامة نوح (قوله من تكثرت رذته) هذا غير المعتمد كما سبق (قوله الكافر بسبب نبي) المناسب  
 ذكره بواو ليكون معطوفا على من قاله الحلي قلت وهو مافى بعض التسخ (قوله ولا تأبى قوبته مطلقا) سواء جاء  
 تابيان نفسه أو شهد عليه بذلك بغير المراد أنه لا تقبل قوبته في اسقاط القتل كما في الفتح قال في البحر وهو يفيد  
 أن قوبته مقبولة عند الله تعالى وهو مصرح به اه (قوله لانه حق الله تعالى) ولغناه تعالى ثبت حقوقه على  
 المداخلة والمبارى تعالى نزع عن جميع المعايير بخلاف غيره فانه بشر والبشر جنس تلزمه المعزة لامن أكرمه  
 الله تعالى أفاده في الدرود (قوله وقامه في الدرود) قال فيها عن البرازية وقال ابن حصون المالكي أجمع المسلمون  
 أن شاتم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه وهو محمول على ما إذا لم يذب أمّا اذا تاب فنقبل  
 قوبته فيما بينه وبين الله تعالى ولا تسقط عنه القتل كما سبق قريبا (قوله والاستخفاف) عطف لازم ونعير به يرجع  
 الى صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله لشرى) أي من أولاد فاطمة فقط وليس المراد مايم نحو العباسي  
 لعدم دخول حضرة صاحب الرسالة في والديهم (قوله والدين والذى الذين خلفوك) بلفظ الجمع فيهما  
 أوفى الثاني فقط أو الأول فقط (قوله فأجاب) أي المصنف (قوله الجمع المضاف) في الأول وفي الثاني (قوله فيم  
 حضرة الرسالة) قلت وليم فوفاؤهم (قوله لا قوبته) أي لا تقبل قوبته في اسقاط القتل وان ثبت عند الله تعالى  
 (قوله باحتمال العهد) والمهود والودون الاقربون فلا يسم حضرة الرسالة (قوله الى ما لا يكفر) وهو قول أبي  
 هاشم وامام الحرمين (قوله مقام الرسالة) أي ذى الرسالة (قوله أو بفعله) ولو القلي (قوله لكن صرح في آخر  
 الشفا الخ) عبارته قال أبو بكر المنذر أجمع عوام أهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن  
 قال ذلك مالك والشافعي وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول الصديق ولا تقبل قوبته منه عند  
 هؤلاء وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والنوري وأهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي ردة وروى من له  
 عن ثالث وحكي الطبري منه عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نقضه صلى الله عليه وسلم أو برى منه أو كذبه انتهى



ووالذي الذين خلوه فاجاب الجمع الخاضع  
 يتم ما يقتضيه عهد خلافا لابي هاشم وامام  
 الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ نسيم  
 حضرة الرسالة في معنى القول بكفره واذا  
 كفر به لا فوبه على ما ذكره البرزاي  
 وفوارده الشارحون ثم لو لو خط قول أبي  
 هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا  
 كفر وهو الاثنان عذبتا تصریحهم بالعدل  
 الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة  
 قوله بأن سببه صلى الله عليه وسلم أو بفعله  
 بأن أبغضه بقلبه قتل هذا تكلم الصريح  
 به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه  
 ككفره ومفاده قبول توبته كما لا يخفى زاد  
 المصنف في شرحه وقد سمع من مفتي  
 الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد السلام  
 أن الكمال وغيره تبعوا البرزاي والبرزاي  
 تبع صاحب السيف الملول وعزاه اليه  
 ولم يميزه لاحد من علماء الحنفية وقد صرح  
 في التفت ومعين الحكماء وشرح الطحاوي  
 وحاوي الزاهد وغيرهما بأن حكمه  
 ككفره ولفظ التفت من سب الرسول صلى  
 الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم  
 المرتد يفعل به ما يفعل المرتد انتهى وهو  
 ظاهر في قبول توبته كما مر من الشفاء انتهى  
 فليحفظ قلت وظاهر الشفاء ان قوله بآب  
 ألف شذير أو بآب مائة كلب وان قوله  
 له اشئ لعن الله بنى هاشم كذلك وان شتم  
 الملائكة كالانبياء فليحفظ من حوادث  
 الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بنى  
 هل لاشافى أن يحكم بقبول توبته الظاهر  
 نعم لانها حادثة أخرى وان حكمه بموجبه نهر  
 قلت ثم رأيت في معروضات المفتي أبي  
 السعد وسؤال لمخضه ان طالب علم ذكر  
 عنده حديث نبوى فقال أكل احاديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعمل بها  
 فأجاب بانه يكفر أو لا بسبب استهفامه  
 الانكارى ونايا بالحاقة الشين للنبي صلى  
 الله عليه وسلم ففى كفره الاول عن اعتقاد  
 بؤمر بن جندب الايمان فلا يقتل والثاني بقيد  
 الزندقه

(قوله ومفاده قبول توبته) أى في اسقاط التل غنه (قوله وعزاه اليه) أى عز البرزاي بقوله بعدم قبول توبته  
 الى صاحب السيف الملول وهو السبكي كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء أى وهو لم يكن من أهل المذهب  
 (قوله بأن حكمه ككفره) فتقبل توبته مطلقا (قوله ويضعل به ما يفعل المرتد) فان أصر قتل وان تاب لا (قوله  
 في قبول توبته) أى بالنظر الى التل أيضا (قوله ان قوله) أى لشريف كاسيف (قوله كذلك) أى ككفره وقوله  
 له اشئ ليس بقيد حتى لو قال ذلك لغيره يكون الحكم كذلك (قوله وان شتم الملائكة) أى ولو غير الرؤساء الأربعة  
 أو قاله بصيغة الجمع (قوله هل لاشافى) أن يحكم بقبول توبته (قوله في اسقاط التل غنه وهذا) أى على ما ذكره  
 البرزاي وقد علمت أن أهل المذهب قالون بقبول توبته فلا وجه لما ذكره (قوله لانها حادثة أخرى) أى غير  
 حادثة الحكم بكفره (قوله وان حكم) أى الشافى بموجبه وهو وصل بمقتضيه وذلك لان موجباته متعددة من  
 اامة الزوجة واجبات العمل فلم يتعين الموجب في عدم قبول التوبة (قوله سؤال) صوابه سؤاله الا انه الحلبي  
 (قوله فاجاب بأنه يكفر الخ) فيه أن لكلام هذا القائل محلا حسنا بأن يكون مراده أنه لا يعمل الا بالصحيح  
 منه أو الحسن في اثبات الاحكام ولا يعمل فيه بالضعيف أو يكون مراده أن مانعها لا يعمل به أى وهذا  
 الحديث الذي سمعته اما ضعيف لا يثبت حكما واما ما نسوخ وبارادته ذلك أو باحتمالها لا يصح حكم عليه بالكفر  
 ومحل الاستهفام على قوله يعمل بها لا على قوله صدق (قوله بسبب استهفامه الانكارى) هذا يرجع الى  
 الاعتقاد ولذا قال بعد فنى ككفره الاول عن اعتقاد (قوله ونايا بالحاقة الشين) قد علمت أنه على الاحتمال  
 الى ان لم يلق شينا به صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني بقيد الزندقه) فيه أنه على تسليمه ارتداد لا زندقه كما بآب  
 بآبانه (قوله فاذنك) أى لوجود الخلاف (قوله لرعاية رأى الجاهل) أى من العلماء القائلين بقبول توبته  
 والقائلين بعدمه (قوله بأنه الخ) تهويل للرعاية (قوله بفهم خبرهم) هو بالباء العتية فبما رأته من نسخ هذا  
 الشرح وشرح المتتقى (قوله فينظر) كترزوع ماقوله (قوله من سب الشيخين الخ) وأما ان فضل عليا عليهما  
 فيستدع كذا في الخلاصة والبرازية (قوله وجزم به في الاشياء) سباني عن الجوى رذ (قوله وهذا يقوى القول  
 الخ) قد علمت أنه مخالف لنصوص المذهب (قوله وهو الذي يذبحى التهويل عليه) قلت الذي يجب التعويل عليه  
 ما نصه أهل المذهب فان اتباعنا المذهب واجب وليس المصنف من أبواب الترجيح فيه (قوله لرعاية الجانب حضرة  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم) هو بالموافقة رزق رحيم فالقول في حضرة العلية الصفي عنه اذا رجع (قوله لكن  
 في النهر الخ) قال السيد الجوى في حاشية الاشياء سبكي هو بن نجيم أن أخاه أفتى بذلك فطلب منه التقليل فوجد  
 الا على طرة الجوهره وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عاتق نسخ الجوهره لا وجه  
 له يظهر لما قد مناه من قبول توبته من سب الاباء عندنا خلافا للملكية والمنا بانه واذا كان كذلك فلا وجه  
 لا قول بعدم قبول توبته من سب الشيخين لم يثبت ذلك من أحد من الأئمة فبما علم اه ونقله عنه أبو السعود  
 في حاشيتها (قوله ويكفنا الخ) هذا مرئى بقوله وهذا يقوى القول الخ هـ فرع في الهندية لوقذف عائشة  
 بالزنا كفر بالله تعالى ولو قذف ما رزوه النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويسحق اللعنة كذا في خزنة  
 المصنف (قوله الزبورة) أى المكتوبة من الزبر بمعنى الكتابة والزبور الكتاب بمعنى المزبور أقاده في القاموس والمراد  
 المذكورة (قوله عن فـ وص الحكم) النصوص جمع فص منات القاء ومن معانيه مفصل الامر وحيدة العين  
 فالله في المراد قبل العلية مفصل الحكم يعنى أن هذا الكتاب فصلت فيه الحكم وينت أو هو حادثة عينها على  
 التشبيه ذكر المناوى في طبقاته عن الامام ناصر الدين الطبري أنه دخل القاهرة فوجد رجلا أعمى عليه لوانع  
 المعارف فكثرت اتباعه جذا وألحوا عليه في قراءة القصص فامتنع فإزاروا بلحون عليه ويرمون حتى وعدهم  
 بعد الاستخارة مرارا أن يقرأ لهم بشرط أن لا يقرهم أباه الاغباء وراى النيل من أرضه الجبيرة وأن لا يحضر  
 معهم غيرهم فقرره لهم هنالك تقريرا يدايعا بلسان الحقيقة المؤيد بالسر بعة ولزم ذلك مدة ثم انقطع يوم التوبة  
 فسأله عن الباب فقال نظرت للسبلة في الدرس فأشكى على موضع فيه فكررت النظر فرأيت الامر أشكى  
 فتوجهت وأخلصت في التوجه ليكنف لي ذلك فكشف لي لرأيت الشيخ في هذه المسئلة اختل كشفه فانتقل  
 نظره فامسكت من هذا الكتاب بخصوصه اه (قوله الشيخ محي الدين بن العربي) هو محمد بن علي بن محمد الحافى  
 الطائى الاندلسى المعارف الكبير ابن عربى ويقال ابن العربى ولد سنة ستين وخسمائة ومات في ربيع سنة ست

وثلاثين وسنة ودفن بالبحرية بقرية ابن رافة كان مجموع المصاقل مطبوع الكرم والنجاشي واحد  
 زوق وغره من القبول ذاكرين بعض فضله هو أعرف بكل فخر من أهله واذل لأطلق الشيخ الأكبر في عرف  
 القوم فهو المراد وقد عظم انتشار كسبه بأرض الروم فانه أخبر في بعض ما صفة السلمان سليمان وقصه للمسلم  
 في وقت كذا فكان كذلك فلذلك بنى على قبره قبعة عظيمة وجعل فيه طعنا ما وخيرات حتى احتاج بعض المنكرين  
 عليه من الفقهاء لدخولها بعد ما كانوا يبولون وبرونون على قبره وأخبره أرف الشمراني عن بعض اخوانه  
 أنه شاهد رجلا أقي لليلتين بلصرق ما بونه تخسيف به وغاب في الأرض فأحس به أهله فحفر واوجدوا رأسه فكلما  
 حفر وانزل في الأرض فنجح واواها لوالده التراب وكان رجل من دمشق فرض على نفسه أنه باعنه كل يوم  
 عشرين ثمن فمات وحضر ابن العربي جنازته ثم رجع وجلس في بيته وتوجه للقبة فلما جاء وقت الدفن حضر  
 إليه فلم يأكل ولم يزل على حاله إلى ما بعد العشاء فالتفت مسرورا وطالب العشاء وأكل فقبل له في ذلك فقال  
 القزمت مع الله تعالى أن لا أكل ولا أشرى حتى يغفر لهذا الذي كان يا بني وذكري له سبعين ألف لا اله الا الله  
 فغفر له ورحمه أخذا من الفارض والقنوي ومن كلامه ما ظهر على العبد الاما حصة تقرب باطنه فثأثر فيه سواء  
 فمن فهم هذه الحكمة وجعلها مشهودا راح نفسه من التعلق بغيره واعلم أنه لا يؤتى عليه بخير ولا شر الا منه  
 وأقام العذر لكل موجد ودوقا لشرط الكامل الاحسان الى أعدائه وهم لا يشعرون تخلفا بأخلاق الله تعالى  
 فانه دائم الاحسان الى من يماهم أعداء مع جهل الاعدا به وقال الصوفي من أسقط الياسات الثلاث فلا يقول  
 لي ولا عدي ولا تاعى أي لا يضيف الى نفسه شيئا وقال الدعاء مخ العبادة وبالجملة تكون القوة  
 فلذا يتقوى به عبادة العبادين وقال لاجل المؤمن من معصية من غير أن يحاطط طاعة فالخط هو المؤمن  
 الامسى فانه اذا عصى في أمر فهو مؤمن بأن ذلك **مك** والايان واجب فقد أتى واجبا فالؤمن مأجور  
 في عين المعبود وقال لا يفر تلك الهاله فان بطشه شديد والشق من وعظ بنفسه وقال لا يصح لعبده مقام المعبود  
 بالله تعالى وهو يحسب حكايا دامن شرائع الانبياء في ادعى المعرفة واستشكل حكما واحدا في الشريعة  
 المحمدية أو غيرهما فهو كاذب وقال العبد لا تخله بأية بل بسببه وان اقضرب بأية فانه يقضربه من حيث انه كان  
 مقربا عنه سببه لانه عبده منه وقال جميع الحركات من حيث الحقيقة اضطرابية مجبور عليها وان كان الاختيار  
 في الكون موجودا فغيره لكن ثم علم آخر علمنا به أن المختار مجبور في اختياره بل الحقائق تعطي أن لا مختار  
 لا تاريا الاختيار في المختار اضطرابا أي لا بد أن يكون مختارا وقال ان الله تعالى يخلق من انفس المؤمنين  
 الذاكرين اروا حاسية تتفكرون الله تعالى لصاحب الذكرا في يوم القيامة وكذا من أعمالهم المحودة التي فيها  
 انفسهم وقال المصلي والذاكر يخلق من ذكره وصلاته ملك يستغفر الى يوم القيامة وقال الذاكرون أعلى  
 الطوائف لانه جلوسهم وقال من عود نفسه الكذب على الناس استدرجهم الطاب حتى يكذب على الله تعالى  
 فان الطبع سراق وقال الصدق صفة جامعة للشرف عليه دلت المجهزات كلها فالزم الصدق أيها السالك تری  
 الهيب الجبابر اخل مع الحق على قدم الصدق اسبوعا بل أقل لولا أن أتاني على الله خلقت أنه يجعل الطير تطلق  
 والوحوش تملئ خلقت ويخرج منك نور بضي منه المشرق والمغرب وقال اذا رأى انسان انسا فاعلى مخالفة  
 حتى مشروع وفارقه في لحظة ثم رآه في لحظة أخرى وحكم عليه بالحالة الاولى فما وافى الالهية حقها ولا الادب  
 مع الله تعالى حقه وكان قريبا لبليس حليف الخسران سي "الظن بالله تعالى وبعباده فباطنه مظلم وخالقه سي  
 صورته مقت عليه وقال من نظر الخلق بعين الخورجهم ومن نظرهم بعين العلم مقتم وقه تعالى أمر وارادة  
 فانظر أي العارفين أنجي لك فاسلكه ومن كلام شيخه عي نسله به خير من نطق بتسليم عليه فاقصر من الكلام  
 على ما يقيم جهلك واهلك حاجتك وبالذات والافضل فانه يزل القدم ويورث الندم عي يزي بك خير من براءة  
 تأتي عليك وقال من جنى وعلم أن الحق غدار غفر له ومن لم يجن ولم يعلم أنه غدار فقد جنى وقال الاولياء على عدد  
 الانبياء فلا بد أن يكون في كل عصر مائة ألف ولي وأربعة وعشرون ألفا لا يريدون ولا ينقصون لكل نبي ولي  
 وقال لهم من ماش على الأرض والأرض تلعه كم من ساجد عليها وهي لا تقبله كم من داع لا يتعدى كلامه لسانه  
 كم من عدو يفيض في الصلوات والمساجد كم من ولي حبيب في البيع والكنايس حقت الكلمة وجفت الحكمة  
 ونفسه الامر فلا تنقص ولا مزيد بحكم نفسه لا راد لامره ولا مقب لحكمه انقطعت الرقاب سقط في الايدي

فهدأ أخذه لا تقبل توبته انما فاقه بقتل  
 وتوبته اختلف في قبول توبته ففقد أبي حنيفة  
 تقبل فلا يقبل وعند باقي الائمة لا تقبل ويقبل  
 هذا فدل ذلك ورد أمر سلطان في سنة أربع  
 وأربعين وثم عمارة فاضا الممالك الحمية  
 برعا يترأى الجانبين بأنه ان ظهر صلاحه  
 وحسن توبته واسلامه لا يقبل ويكنى  
 به مزيريه وجبسه هلا يقول الامام الاعظم  
 وان لم يكن من أناس يفهم خبرهم بقتل عملا  
 يقول الائمة ثم في سنة ٩٥٥ تقتره هذا  
 الامر يا خرفيطر القائل من أي الفريقين  
 هو فعمل يقتضاه انتهى فليحفظ وليكن  
 التوفيق (أو) الكافر (سبب الشيخين  
 أو) سبب (أحدهما) في البحر عن الجوهرية  
 معزيا لتهديد من سبب الشيخين أو من  
 فيه ما كفو ولا تقبل توبته وبه أخذ  
 الحديث وأبو اليت وهو المختار والقنوي  
 انتهى ويترجم في الاشياء وأقتره المصنف  
 قائلا وهذا بقوى القول بعدم قبول توبته  
 من سبب الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وهو الذي ينبغي التحويل عليه في الاتقاء  
 والقضاء رعاية الجانب حضره المصطفى صلى  
 الله عليه وسلم انتهى لكن في النهر وهذا  
 لا وجود له في أصل الجوهرية واذا وجد على  
 هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه  
 لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكتفينا  
 ما مر من الامر قد دبر في العروضات  
 المزبورة ما منه ما أن من قال عن فصوص  
 الحكم للشيخ محي الدين بن العربي أنه  
 خارج من الشريعة وقد صنفه للاضلال

ثلاث الاممال طاحت المعارف أهلك السلخ والخلع بلخ من هذا ويطلع على هذا فاعشبهوا  
 بأولى الابصار اه من طبقات العارف المزاوى رجا الله تعالى (قوله لمحمد) من الخد في الدين اذا احاد فيه  
 (قوله فيه كليات نبين الشريعة) قال بعض العارفين بعدما أنق على الشيخ بعض أوصافه غير أنه وقع في بعض  
 كتبه كلمات كثيرة أشكلت ظواهرها فكانت سببا لاعتراض كثير من لا يحسن به الظن ولم يقولوا كما قال  
 غيرهم من الجهالة المحققين ان ما أوهمته تلك الظواهر ليس مراد او انما المراد أمور اصطلح عليها متأخرو أهل  
 الطريق غير أنها احتاج إلى بدعها كذاب واصطلموا على التعبير عنها بتلك الالتفات المرهمة خلاف المراد  
 غير مباليين لأنه لا يمكن التعبير عنها بغيرها ومن كلام الشيخ نفعنا الله تعالى به كثير ما يهيب في قلوب العارفين  
 نفحات الهمة فان طغوا بها جهلهم كل العارفين ردها عليهم أصحاب الأدلة من أهل الظاهر وغاب عن هؤلاء  
 أنه تعالى كما أعطى أولياءه الكرامات التي هي فرع المعجزات فلا بدع أن تتفق أسنتهم ببارات تعجز العلماء عن  
 فهمها (قوله بعض المتصوفين) قال في القاموس نصفت تكلف المصنف وهو التكلم بما يكرهه صاحبك والتدح  
 بما ليس عندك وبمجاورة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبرا اه (قوله بانهم) أي عن مطالعة تلك الكلمات  
 المتارة (قوله من كل وجه) فلا ينظر فيها ولا يحفظها ولا يسجعها (قوله في سؤال) أقول بل أنى عليه كنيها  
 في غيره ويجعل كلامه على محل حسن أفاده المساوي (قوله وأدين الله به) أي أعبد الله تعالى به (قوله حالا)  
 أي بمجاهدة وفيه لا وصفة (قوله ورسم) الرسم وشي يجل به الدنانير وخسبة منقورة يصنع بها الطعام وأما الرسم  
 فهو تركافه والشيء اه والمعنى أنه من زين لاهل الحقيقة (قوله ويحكي رسوم المعارف) يطلق الرسم على ما لا ينص له  
 من الأسرار يقال رسم الغيث الديار عفاها وأبني أرضها أصقا بالارض والمعنى أنه أحيا ما اندرس من المعارف  
 وشبهه المعارف بما ياراني لها رسوم (قوله فعلا) أي أحياها بفعله (قوله واسما) أي وأحياها باسمها بظواهرها  
 لبنائها وفيه وتعليقه (قوله اذا تنقل فكري المرو) التنقل تقارب الخطى والمعنى أن الفكر اذا غارب فهم كلامه غرقت  
 خواطره وعبر بغيره فارق إشارة إلى تنزيل كلامه منزلة البحر والخواطر جمع الخاطر وهو الهاجس يقال هجس الشيء  
 في صدره خطر به لاه وهو أن يحدث نفسه في صدره بشي كالوسوس (قوله معاب) هو معظم السبل وارتناعه  
 وكثرته والمراد أنه كالسبل العظيم لا تنقص فضائله ولا تغير (قوله تناصى عنه الانواء) هي جمع نوء وهو النجم  
 اذا مال للغروب أو سقط النجم في المغرب وطلوع آخر يقابل من ساعته وتتقاصى تتباعد وتختفي والمراد أن النجوم  
 لا تظهر معه ومراده بالنجوم أهل زمانه من العارفين (قوله وتفرق) بالبناء لا بالجهول أو للعلم وحذف إحدى  
 التاءين (قوله فعلا الاتاق) جمع أفاق بضم وبضمين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك ومهب الشمال والجنوب  
 والصباء والديور قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق لاهل محذوف تقديره أيقنه بجهة معترضة بين المبتدأ  
 والخبر (قوله وناطق بما كتبه) المراد أنه مقرب وأن القول طابق الفعل (قوله ما أنصفه) الانصاف بالكسر  
 ويثقت النصفة يعني لم يهط حق وصفه (قوله وما على) أي حرج أو أباي من كلام من جهل قدر هذا المعارف  
 (قوله يظن الجهل عدوانا) الجهل مصدر يعني اسم المفعول أي يظن أن الجهول له عدوانا وتجاوزا عن الحد  
 أي ذا عدوان والجهول له هو العارف محيي الدين أي فلا يعتبر الجاهل بذلك (قوله والله) أعاد القسم تأكيداً  
 وذكر الرابع اظهار الفضيلة الشيخ (قوله برهانا) البرهان الحجة فاموس فهو حال مؤكدة (قوله بعض من مناقبه)  
 جمع منقبة وهي المنقبة فاموس (قوله الالهي) المراد به الاشفاق والخوف والمعنى أني ما زدت في شأنى عليه  
 الا حفت أن أكون نقصته لأن الناضل اذا ذكرت أدنى فضائله يكون تقصيره (قوله تلك المعضلات) أي الأمور  
 المضقة الشديدة قال في القاموس عضل عليه ضيق به الامر اشتد كأفضل وأفضل اه (قوله والكافر بسبب  
 اعتقاد السحر) قال الشافعي في حاشيته السحر قول بعظمه غير الله تعالى تنسب اليه التقديرات والتأثيرات وقال  
 الشيخ صالح ابن المهدي السحر اظهار أمر خارق للعاد من نفس شريفة خبيثة مباشرة أعمال مخصوصة تجري  
 بحري التعليم والتعلم وقال الكمال قال أصحابنا للسحر حقيقة وتأثير في بلام الاجسام خلافاً لمن منع ذلك وقال أنه  
 تخيل ونقل الكمال عن أصحاب ومالك واحد أن الساحر يحفر تحت يده ويضع فيه ماء معتقد فصرعه أو لا يقتل  
 وروى فيه حديثاً من فروع الساحر ضربة بالسيف وقال النافعي رضي الله تعالى عنه أنه لا يكفر ولا يقتل  
 الا اذا اعتقد باحتماله وفي حظر التشاؤم بالية الساحر اذا تاب فهو على وجه وان كان يعتقد نفسه

ومن طالع له لمحمد ما يبرزه أجاب نعم فيه  
 كلمات تبين الشريعة وتكاف بعض  
 المتصوفين لاربعها إلى الشريعة لكن يفتنا  
 أن بعض اليهود اقتراها على الشيخ قدس  
 الله سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك  
 الكلمات وقدمه راراً من طائفة بالهوى  
 فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ  
 وقد أنقى صاحب القاموس عليه في سؤال  
 وضع اليه فيه فقل اللهم انطقنا بما فيه  
 رضا الذي اعتقده وأدين الله به أنه كان  
 رضي الله عنه شيخ الطريقة حلالو علما  
 وامام الحقيقة حقيقة ورسم محيي رسوم  
 المعارف فعلا واسما

اذا تنقل فكري المرو في طرف  
 من علمه غرقت فيه خواطره  
 معاب لا تكدره الدلاء وسحاب تناصى  
 هذه الانواء كانت دعوته تخرق السبع  
 الطابق وتفرق بركته فعلا الاتاق  
 وانى أصفه وهو يقينا فوق ما وصفه  
 وناطق بما كتبه وغالب ظنى انى ما أنصفه  
 وما على اذا ما قلت معتقدي  
 دمع الجهول يظن الجهل عدوانا  
 والله والله العظيم ومن  
 أنامه حجة لله برهانا

ان الذي قلت بعض من مناقبه  
 ما زدت الالهي زدت نقصانا  
 الى أن قال ومن خواص كتبه أنه من  
 واطب على مطالعته انشرح صدره لتلك  
 المعضلات وحل المشكلات وقد أنقى عليه  
 الشيخ العارف عبد الوهاب الشمراني  
 سبباً في كتابه تنبيه الاغبياء على قارة من  
 بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله التوفيق  
 (و) الكافر (بسبب) اعتقاد (السحر)  
 لا توبة له

حالفنا بفعل وناب من ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل وان كان  
الساحر يستعمل السحر بالتعبد والامتناع ولا يعتقد ذلك أثر الا يقتل لانه ليس بكافر وساحر بمحمد السحر  
ولا يدري كيف يفعل ولا يقرب به قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر وفي بعض المواضع ذكر  
ان الاستتابة احوط وقال الفقيه ابو الليث اذا تاب الساحر قبل ان يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم  
تاب لم تقبل توبته ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول اه وفي تبين المحارم عن  
الامام ابي منصور المازني القول بان الساحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة فان كان في ذلك  
رد ما زام في شرط الايمان فهو كفر والا فلا ثم الساحر الذي هو كافر يقتل عليه الذكور دون الاناث والذي ليس  
بكافر وقبيل اهلالة النفس فيه قطع الطريق ويستوى فيه الذكور والاناث فلا تقتل المرأة بسحر  
لذلك فروتقتل للسبي في الارض بالفساد اذا كان مهرها قاتلاً وتقبل توبة الساحر اذا تاب فان مهره فروعون  
آمنوا فصح ايمانهم ومن قال لا تقبل توبة الساحر غلط اه قال ومن الساحر ما يفعله كثير في زماننا هذا من النساء  
والرجال بما يفرق بين المرء وزوجه من كذبة التعويذات والعقد المنفونات وغير ذلك من انواع مكبرهم  
وفسادهم بما يحدث الله تعالى به الغضب والنشوز والتفرق بينهما ابتلاء منه تعالى لانه اثر كالعق والبطرية باذنه  
تعالى وروى عنه عليه الصلاة والسلام العين حق والسحر حق قيل يؤخذ الرجل عن المرأة بالسحر حتى لا يقدر  
على الجماع وقال بعض العلماء من تعلم الساحر لم حقيقته ويتوفى عنه ولا يستعمله لا يلزم عليه شيء ولا يكفر  
بجهنم اعتقاد جوازها انما المنع من اتباعه والعمل به ونقل عن كتاب وجب به من اخذ مسج ورفات من سجد  
أخضر فدفنها بين حجرين ثم ضرب بالمال وقرأ عليه آية الكرسي ثم يمضون من ثلث حنيتات ويقفل منه  
فانه يذهب كل ما به من الساحر ان شاء الله تعالى وهو جيد للرجل اذا حبس عن أهله كذا في تفسير ابن عادل  
وقول المؤلف بسبب اعتقاد السحر لا يظهر على ما قاله السكالك لانه لا يشترط الاعتقاد فيه كإتقائه من الاصحاب  
ولا على ما ذكره عن حظر التنازع من التفصيل ثم من قال بعدم قبول توبته اغما في حق أحكام الدنيا  
انما في حق أحكام الآخرة فتقبل كما نقله ابو السموذ في حاشية الاشباة عن الفتح (قوله ولو امرأة في الاصح) مقابله  
ما في المتن انها لا تقبل ولكن تجلس وتضرب كارتدة (قوله ما بها في الارض بالفساد) أي فضرر كفرها  
بالسحر منه بخلاف المرتدة والحرجة الزبلي (قوله بسبب الزندقة) قال في فتاوى قاري الهداية الزنديق  
من يقول ببقاء الدهر ولا يؤمن بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد أن الاموال والمهرمات مشتركة وقال في موضع آخر  
هو ان لا يصفدها ولا يبعها ولا حرمه شيء من الاشياء ذكره البيهقي وبأن في الفتح أنه الذي لا يدين بدين  
وفي حاشية ابوالهود عن الملقطات الزنديق ثلاثة زنديق أصلي فانه يترك على شركان كان من الهيم وزنديق  
غير أصلي بأن كان مسلماً فنزق فانه يعرض عليه الاسلام فان أسلم والاقتل لانه مرتد وزنديق زندق بهذا أن  
كان ذمافاته يترك على حاله لان الكفر مرة واحدة اه وظاهره أن توبة الزنديق مقبولة زرع عنه القتل (قوله  
وجعله) أن عدم قبول توبة الساحر والزنديق (قوله المعروف) أي بالزندقة اه حلي (قوله الداعي) أي الذي  
يدعو الناس الى زندقته اه حلي وظاهر التقيد بالقديمين أنهم اذا اتفقا أو أحدهما لا يعطى هذا الحكم ويجوز  
(قوله ان الشقاق لا توبة له) أقاد بهيعة المبالغة أن من خنق مرة لا يقتل قال المصنف قيل الجهاد ومن تكرر  
الخنق منه في المضرقتل به والا لا اه (قوله الكاهن قبل كالداسر) قال في الفتح وأما الكاهن فقبل هو الساحر  
وقيل هو الزراف الذي يهدس ويخترع وقيل هو الذي له من الجن من يأتيه بالاخبار قال أصحابنا ان اعتقد  
ان الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر وان اعتقد أنه تخيل لا يكفر وعنده الشافعي وجه الله تعالى ان اعتقد  
ما لا يجب الا كفره قيل التقرب الى الكواكب وأنها فعل ما ياتيه كفره يجب أن لا يعدل عن مذهب  
الشافعي رضي الله تعالى عنه في كفر العراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت مزاولته لعمل  
السحر لسببه في الارض بالفساد لا بمجرد عمله اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه ملخصا (قوله الداعي  
الى الانطاد) أي الافساد في الدين قال الحلبي هو من ألحد في الدين اذا حاد عنه وظاهره بدم المبتدع الذي يدعو  
الى بدعته (قوله والاباسي) هو الذي يعتقد باحاطة كل الاشياء (قوله كالزنديق) فلا تقبل توبته (قوله وفي الفتح  
الشافعي الخ) وذلك لان عدم قبول التوبة في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة الذم ان يخفى

(ولو امرأة) في الاصح احدها في الارض  
بالفساد ذكره الزبلي ثم قال (و) كذا  
الكافر بسبب (الزندقة) لا توبة له وجهه  
في الفتح ظاهر المذهب لكن في حظر الخاتبة  
الفتوى على أنه (اذا أخذ) الساحر أو الزنديق  
المعروف الداعي (قبل توبته) ثم تاب لم  
تقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعد ما قبلت  
وأفاد في السراج أن الخناق لا توبة له وفي  
الشمي الكاهن قبل كالداسر وفي طائفة  
البضاوي لا لا خسرو الداعي الى الانطاد  
والاباسي كالزنديق وفي الفتح المنافق الذي  
يقتل للكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي  
لا يدين بدين وكذا من علم أنه يتكر  
في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر  
ويظهر اعتقاد حرمته وقامه فيه وفيه يكفر  
الساحر بجعله ويقتل لكن في حظر الخاتبة واستعماله  
للتجربة والامتحان ولا يعتقد له لا يكفر

كفره الذي هو عدم اعتقاده مدينا والمناقض مثله في الاخفاء وطريق العلم به انه ان يعثر بعض الناس عليه او يتصور  
الى من يأمنه عليه اه (قوله فالمستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد فقتلته مقبولة وهم من  
تكررت رذته ومن سب نبيهم من سب أحد السبعين والساخر والزنديق والخناق والكاهن والجلد والياحي  
والمناقض ومنكر بعض الضروريات باطناطة الحلبي (قوله والخناق) فانه كالرأفة يجس ويجبر على الاسلام كائنه  
الشيخ صالح عن السراجية (قوله ومن اسلامه تبعها) الصواب تبسج ورايت في نسخة مصحقة نسخ المتن  
ومن كان اسلامه تبعا وهو الذي في عبارة غيره وصورة صبي غير عاقل أسلم أو لم يبلغ ولم يسمع منه اقرار بعد  
البلاغ فانه اذا ارتد لا يقتل لانعدام الردة اذ هي الكذب بعد سابق التصديق ولم يوجد منه قصد في بعد  
البلاغ كذا في المجزى وهذا استحسان لان اسلامه لما صار تبعا اقبحه من شره في اسقاط القتل عنه والقياس  
أن يقتل كقول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم كذا ذكره بعض الافاضل أبو السعود (قوله والصبي)  
أي الكافر اذا أسلم ثم بلغ مرتد فانه يجبر على الاسلام بلاقتل شر بلا لانه (قوله والمنكره على الاسلام) وجه عدم  
قتله ان الحكم بسلامه انما هو من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد في صير شبهة  
في اسقاط القتل ويجبر على الاسلام لما فيه من النفع المتيقن ودفع أعظم المضار ولو قتله شخص قبل أن يسلم  
لا يلزمه شيء أبو السعود عن المصنوع (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) لان الرجوع شبهة  
مسقطه للقتل (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد) هذا على رواية النواوير كما ستره اه الحلبي  
اقوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقا الفرق بينهما أن المرتدة لا تقتل لجواز قبول شهادتهما بخلاف المرتدة ولكلها  
يجبر على الاسلام وهذا كقوله قول الامام وفي النواوير قبل شهادة رجل واحد على الاسلام وشهادة  
نصرانية على نصرانية انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي الحلبي واعتمد فاضل خان قول الامام  
في عدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان قضايا لا تقتل بشهادة النساء ذكره نوح قاسدي  
(قوله من ولده المرتدة) فانه يجبر على الاسلام بلاقتل (قوله وفي الاستحسان يصح) وهو الذي ذكره فاضل خان  
أول الاكراه قال بعض العلماء وهو الصواب لانه الموافق لسائر الكتب المشهورة حيث اطلقوا الجواب بصحة  
اسلام المكره وجبره بلاقتل ومراهم به الذم لان الحرب يقتل ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء وفيه أن  
الحرب المكره لا يقتل والخلاف انما هو في صحة اسلامه دون الذم أو الذي منه قتال (قوله فالمستثنى أربعة)  
عشر (المرأة والخنثى ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والحربي والذمي والمبسم من اذا كرهوا على  
الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد وابن والنهر انه اذا  
شهد عليه نصرانية انه أسلم على قول والنصرانية اذا شهد عليها نصرانية من ولده المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا  
والسكران اذا أسلموا المصنوع (قوله كبط عمل) فلا يثبت عليه (قوله لو قبل قبل فوته) بشرط في قوله السابق  
فيمتنع القتل (قوله كالرأفة تبسج عليه الملاءة الاسلام) قد تقدم ما فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا الفصل)  
فيطلق عدم الردة حتى في ثبوت الاحكام (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صواب خمسة عشر لانه هذا اذا شهدا تقدم  
تعدداده والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكما يجعل انكاره فوته فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت  
(قوله فأولاده وأولادها) أي ان لم يجسده النكاح (قوله وتجديد النكاح) أي بقى بذلك ولا يصح تجديد النكاح  
النكاح زاد في المحيط قدما لما صاحب قال وما كان خطا من الاثبات فلا يوجب الكفر فقامت ثم من على حاله  
ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك (قوله ولا يترك المرتدة الخ) لانه لم يشرع فيه  
الا الاسلام أو بالسيف يجر (قوله ولا يجوز استرقاقه) يعني اذا أخذ أسيرا يجر (قوله وبزول ملك المرتدة عن ملكه  
الخ) هذا مذهب وعندهما لا يزول ملكه قال في الفتح لا خلاف اذا أسلم أن أمواله بالتمتع على حكم ملكه  
فانه اذا مات أو قتل أو غلب انما يزول عن ملكه وانما الخلاف في ذواله لملكه الاشياء الثلاثة منصوصا على الخصال  
وهو قولهما أو مستند الى وقت وجود الردة وهو قوله ونمونه تظهر في نصر فاته فقتلها بها بالفرقة قبل الاسلام  
وعندهم موقوفة لوقوف املا كعجز وفي حاشية الشبلي عن الاتفاق ان حصة المال نابعة لصفة النفس فزنا  
وسقوطها غير تبادر للرجل لسط حصة النفس ليكونها حصة المقتل وتندقط حصة المال نابعة لهما فيكون  
كسب الارثاد فباعتدال الامام كمال حربي مقهور في أيدينا انما لا بد له المرتدة لا تقتل به حصة النفس لانها

وحديث فالمستثنى أحد عشر (و اعلم أن  
كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم ييب الا)  
جماعة (المرأة والخنثى ومن اسلامه تبعا  
والصبي اذا أسلم والمنكره على الاسلام ومن  
ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) زاد  
في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل  
واحد ابن التهمي ولو شهد نصرانيان على  
نصراني أنه أسلم وهو يكره لم يقبل  
شهادتهما وقيل يقبل ولو على نصرانية قبلت  
اتفاقا ونظامه في آخر كراهية الدرر يثبت  
بالصبي من ولده المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا  
والسكران اذا أسلم وكذا الاقط لان اسلامه  
سكنى لاحسن وقيد في الحاشية وغيرها  
المكره بالحربي أما الذمي والمبسم من فلا  
يصح اسلامه انتهى لكن جهل المصنف في كتاب  
الاكراه على جواب القياس وفي الاستحسان  
يصح قليظ وحديث فالمستثنى أربعة عشر  
(ثم دوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له)  
لان الكذب اليهود العدول بل (لان انكاره  
قوبة ورجوع) بعض ففتح القتل فقط  
ونبت بقية أحكام المرتدة ككتاب عمل وبه  
وقف وبينونة فوجه لو قبل فوته فوته والا  
قتل كالرأفة تبسج عليه الصلاة والسلام كما  
مر انباء زادي الجبر وقد رأيت من يغلط  
في هذا الفصل واقره المصنف وحديث فالمرتبلى  
أربعة عشر وفي شرح الوهابية للشرنبللي  
ما يكون كفر اتخا طيطل العمل والنكاح  
فأولاده وأولادها وما فيه خلاف يؤمر  
بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح (ولا  
يترك المرتدة على رذته باعطاء الجزية ولا  
بأمان موقت ولا بأمان مؤبد ولا يجوز  
استرقاقه بعد السابق) بدار الحرب بخلاف  
المرتدة ثانية (والكفر) كراهية واحدة  
خلافا للشافعي (فلو تبسج يعود) (وبزول  
ترك على حاله) ولم يجبر على العود (وبزول  
ملك المرتدة عن مالها زوالا موقفا

لا تقتل لعدم الحرب فلا سقط عصمة المال أيضا لأن كسبه في الرقة ميراث بين ورثتها المسلمين اه (قوله فان أسلم)  
 جله مفسرة لما قبلها جوى (قوله ويرث كسب اسلامه الخ) محله اذا لم يستصحبه معه كافي شرح الملتقى والكسب  
 بفتح الكاف وكسر هاء الجع فاموس ويصير كون الوارث وارثا عند أحد الثلاثة المذكورة فيما رواه محمد عن  
 الامام وهو الاصح كجاء المصنوع حتى لو كان له ولد كافر أو عبد فأسلم أو عتق بعد هاجل مونه أو قتل أو الحكم بلحاظه  
 ورثه جوى وفي القهسة ان من التكرمان في الاصح اعتبار كونه وارثا عند رقة ويحق وارثا عند مونه (قوله  
 ولو زوجته بشرط القعدة) لانه بالردة كانه من من من الموت لا اختياره بسبب المرض بصراره على الكفر مختارا  
 حتى قتل والتفصيلا بالعدة يقتضى ان غير المدخول به الاثر اصير ورثتها بالردة اجنبية جوى (قوله بعد قضاء دين  
 اسلامه) فان لم يبق كسب اسلامه أو لم يكن الا كسب الرقة فالدين فيه كذا في شرح الملتقى (قوله وكسب رقة  
 في) يوضع في بيت المال للمسلمين بطريق التي على ما كان شعبة في نسخة النخل وعلى الضعيفة والمخارج والقطعة  
 من الطبر والرجوع (قوله بعد قضاء دين رذته) روى الحسن عن النسي أن دين الرقة يقتضى من كسب الاسلام  
 الا ان لا ينفى في الباقي من كسب الرقة فالدين في البدهات والولوالحلية هو الصحيح لان دين الميت انما يقتضى  
 من ماله وهو كسب اسلامه انما كسب رذته فلجماعة المسلمين فلا يقتضى منه الدين الا لضرورة كذا في الميف  
 فحققت الضرورة فاقى المتن خلاف الصحيح أفاده لجوى (قوله وقال اميرت ايضا) لعدم زوال ملكه عنه (قوله  
 وان حكم القاضي بلحاظه حتى مدبره) التماذ كرا الحكم بالحق هنا لانه أي المصنف لم يذكره سابقا وانما ذكره  
 الشارح ان حكم الموت والقتل يفهم مما ذكره المصنف بالاول لان الحاق في حكمه ما هو مفروضهما وانما  
 المدبر لانه بالحق صار من أهل الحرب وهم اموات في حق احكام الاسلام لا تقطاع ولاية الازام كما هي منقطعة  
 عن الموقف فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه الا بقضاء القاضي لاحتمال العود اليها فلا يقتضى القضاء مخ (قوله  
 من ثلث ماله) الذي هو كسب اسلامه على الصحيح كما تقدم (قوله والولاية للمرتدة) أي للورثة ابتداء فبرثه  
 البهية بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة فانه يدخل فيه الاناث (قوله وينبغي أن لا يصح القضاء به) أي بالحقاق  
 اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء بالحقاق بل يكفي بالقضاء بحكم من أحكامهم وعاقبتهم أنه يشترط القضاء به سابقا  
 على القضاء بالاحكام أفاده في المتي ومخوف الفسخ وظاهرهما ان القضاء بالحقاق قد اجمعت وينبغي أن لا يصح  
 الا في ضمن دعوى حتى العبد لان العتق في يوم الموت لا يدخل تحت القضاء وينبغي أن لا يدخل الحاق  
 تحت القضاء قصدا بغيره فالعبد لا يصح له امر (قوله واعلم أن تصرفات المرتدة) قبله لان المرتدة  
 بتفصيل قصدها فانها كايان (قوله على أربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده  
 لا يندرجها (قوله ما لا يعتد غام ولاية) حال في التبيين لانها لا تستدعي الولاية ولا تعتد حقيقة الملك حتى صحت  
 هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه حلي (قوله الاستيلاء) صورة انما اجابته جارية بولد فاعاد  
 ثبت نسب منه ويرث ذلك الولد مع ورثته ونصير الجارية أم ولد بغير (قوله والطلاق) قال في البحر أورد كيف يقع  
 الطلاق وقد بان بالردة وأجيب بأنه لا يلزم من وقوع البيونة استناع الطلاق وقد سبق أن المبانة يلحقها  
 البحر في القعدة وورد طلب الفرق بين طلاقه وعتاقه والفرق أن الطلاق لا يعتد كمال الولاية بخلاف العتق  
 بطل وقوع طلاق العبد دون عتاقه اه حال في العتاق وقد وجد الاربعاد ولا تين كالوارث فاعاد اه فان قلت  
 ارثا اذ أحد الزوجين فسخ فكيف يلحق الطلاق عتق الفسخ أجيب بأن ذلك في الفرقة التي هي فسخ من كل وجه  
 كالردة مع الحاق اه حلي (قوله وتسليم الشفعة) قال في البحر ولا يمكن وقف التسليم لان الشفعة بطلت به  
 بطلانها اما بخلافه مع بطلان الشفعة حقيقة الملك الموقوف أو لا (قوله ما يعتد الله) أي ما يكون الاعتماد  
 في عصمة على كون قطعه معتقدا منه من الملل (قوله النكاح) سواء كانت المتكوجة مسئلة أو كافرة أو صليبة  
 أو مرتدة لانه مستحق القتل وامهاله لاجل التأمل والنكاح يفسخ عنه جوى (قوله والعبد) بالكسب والبازي  
 ومثله الذي بحر (قوله والشهادة) أي اذا حالها لقتلها (قوله والارث) يعني أنه لا يرث أحدا انما هو اذا مات من لا  
 يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون لكنه بالاستناد (قوله والمفاوضة) فان أسلم تفذت وان ذلك بطلت ونصير  
 هنا ما من الاصل عند جهات بطل عتده جوى وعلى موقف المفاوضة صاحب الدرر بقوله لانها تقتضي التساوي  
 في الدين ولا يدين له لئلا يقتل الرجوع اه (قوله ويتوقف منه عند الامام) شبه على زوال الملك كما سبق

فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على رذته  
 أو حكم بلحاظه (ورث كسب اسلامه وارثه  
 المسلم) ولو زوجته بشرط القعدة يلقى (بعد  
 قضاء دين اسلامه وكسب رذته) في بعد  
 قضاء دين رذته وقال اميرت ايضا ككسب  
 المرتدة (وان حكم) القاضي (بلحاظه حتى  
 مدرته) من ثلث ماله (وام ولد) من كل ماله  
 (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدى مكانه  
 الى الورثة والولاية للمرتدة لانه القتي بدائع  
 وينبغي أن لا يصح القضاء به  
 دعوى حتى العبد من اقسام (فبعت منه) اتفاقا  
 المرتدة على أربعة أقسام (فبعت منه) الاستيلاء  
 ما لا يعتد غام ولاية وهي خمس (الاستيلاء  
 الطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة  
 والتبرع على عبده) المأذون (ويطيل منه)  
 انما فاما يعتد الله وهي خمس (النكاح  
 والبيعة والصيد والشهادة والارث  
 ويتوقف منه) انما فاما يعتد الله  
 (المفاوضة) أو ولاية معتقدة (وهو  
 التصرف على ولده الصبي) يتوقف منه  
 عند الامام



فلم تكن غارة قاتل (ولدت أمته ولدافاداه  
 فهو ابنه حزينه في) أمته (السلطة مطلقا)  
 ولدت له لاقل من نصف حول أو أكثر لاسلامه  
 تبعه لاقته والمسلم يرت المرتد (ان مات)  
 المرتد (أو لحق بدارهم وكذا في) أمته  
 (النصرانية) أي الكفاية (الاذاجات  
 به لا كثر من نصف حول منذ ارتد) وكذا  
 لصفه له لوقته من ماء المرتد فبقيته لقرية  
 لاسلام بالجبر عليه والمرتد لا يرتد المرتد  
 (وان لحق بماله) أي مع ماله (وظهر عليه  
 فهو) أي ماله (فيه) لانفسه لان المرتد  
 لا يرتد (فان رجع) أي بعد ما لحق بماله  
 لا يرتد (فان رجع) أي بعد ما لحق بماله  
 سواء قضى بلحاظه أو لا في ظاهر الرواية وهو  
 الوجه فتح (فلقن) ثانيا (عالمه وظهر عليه  
 فهو لوارثه) لانه بالحق انتقل لوارثه فكان  
 ما كان قد بهما وحكمه ما مر به له (قبل قسمته  
 بلا شيء وبه دها بقية) ان شاء ولا يأخذ  
 لو ضل العدم الفائدة (وان قضى بعد) شخص  
 (مرتد لحق) بدارهم (لأنه فكاتبه) الابن  
 (بغض) المرتد (مسلم فبذلها أو الولد)  
 كلاهما (للأب) الذي عاد مسلما لجعل الابن  
 ككلو كبل (مرتد قتل رجلا خطأ فلقن أو قتل  
 فدينه في كسب الاسلام) ان كان والا فني  
 كسب الردة بجر من الحامية وكذا لو أقر  
 بفعله أو حالو كان النصب بالعبادة أو بالبيعة  
 فانه في الكسب (سبين اتذا فانه هجرية) وأعلم  
 أن جنابة العبد والامة والمكاتب والمدر  
 بجنابهم في غير الردة (قطعت يده عدا فارتد  
 والعياذ بالله ومات) منه أو لحق (بحكم به)  
 بقاء مسلمات منه (من القاطع نصف  
 الدية في ماله لوارثه) في المستثنين لان  
 السراية مات محلا غير معصوم فأحدثت  
 قيدا بالعبد لانه في النما على العاقلة (و  
 قيدا بالحيكم بلحاظه لانه (ان) عاد قبله أو  
 (أسلم ههنا) ولم يلحق (فمات منه) بالسراية  
 (ضمن) الدية (كلها) لكونه معصوما وقت  
 السراية أيضا ارتد القاطع فقتل أو مات ثم  
 جرى الى النفس فهدر لوعده الفوات محل  
 القود

فلم يتعلق به بماله بخلاف المرتد والحاصل أن زوجة المرتد تزنت منه مطلقا وزوج المرتد لا يرتد  
 الا اذا ارتدت مريضة بجر (قوله فتأمل) ثمانية فوجدته مفهوم ما قبله من قوله لمريضه أفاده الحلبي (قوله  
 ولدت له لاقل من نصف حول) من وقت الارتداد (قوله تبعه لاقته) لأن الولد يتبع خيرا لا يدين دينه أو الام مسلمة  
 (قوله أي الكفاية) نسره به ليعم اليهودية (قوله الا اذا جات به لا كثر الخ) أما اذا جات به لاقل من ستة أشهر كان  
 العلوق في حالة الاسلام فيكون مسلمات المرتد منح (قوله فبقيته لقرية للاسلام بالجبر عليه) أي يجبر الولد تبعها  
 لا يسه بخلاف ما لو تنوع الام فانه لا يكون قريبا منه لعدم جبرها عليه فلا يجبر تبعها (قوله أي مع ماله) قاله  
 للمصاحبة (قوله وظهر عليه) بالبناء للمجهول قال في المغرب ظهر عليه غلبه وهو من قوله لم يظهر فلان  
 السطح اذا علا وحقيقته صاد على ظهره أفاده المصنف (قوله لان المرتد لا يرتد) ولما منع من كون المال  
 فينادون النفس كمنكر في العرب منح (قوله بلامال) متعلق بلحق بني ما اذا لحق ببعضه ثم رجع ولحق بالباقي  
 ومقتضى النظر أن ما لحق به أولا في موطأه في ثانيا لورثته اه حلبي (قوله سواء قضى بلحاظه أو لا في ظاهر  
 الرواية) أما اذا قضى بلحاظه فظاهر لتقرر الملك للوارث بالقضاء بلحاظه وأما قبله فلان عوده وأخذه ولحاظه ثانيا  
 يرجع جانب عدم العود وبذلك كده فتقرر أقامته ثم فتنقر موته وما احتج القضاء بالحق لم يورثه ميراث  
 الاسترجاع عدم عوده فتقرر أقامته ثم فتنقر موته فكان رجوعه ثم عوده ثانيا بجملة القضاء وفي بعض  
 روايات السير جعل في الردة في الردة للمالك لا يسه بله للمالك الورثة والوجه ظاهر الروايات بجر من الفسخ  
 (قوله ولا يأخذ لومليا) أي بعد القسم (قوله فلقن أو قتل) فلقن أو قتل (قوله فكاتبه الابن)  
 سيد الكفاية لان الابن اذا دبره ثم جاءه الاب مسلمات فأن الولد لا يكون للأب بجر وكان الفرق أن الكفاية  
 تقبل الفسخ بالتجبر لم تكن في حق العتق من كل وجه بخلاف التدبير حوى (قوله فكاتبه الابن بقاء المرتد  
 مسلما) أي قبل أداء بدل الكفاية الى الابن فلا يؤاذه اليه ثم جاءه مسلمات فانه يمتنع على الابن حين أدى اليه بدل  
 الكفاية وكان الولد فلا يمتنع بعده الى أبيه ولا يمكن الاب فسخ الكفاية لصدرها عن ولاية شرعية بجر (قوله  
 بفعل الابن كالو كبل) وحقوق العقد ترجع الى المولى والولا مان يقع منه العتق (قوله فلقن أو قتل) يعني على  
 الردة فبذلك لانه لو أسلم تكون الدية في الكسبين جميعا مات أو لم يمت بجر (قوله فدينه في كسب الاسلام)  
 المكسوب في الردة اتوقف نصرته فيه انصاره فتكون في ماله وهو المكتسب في الاسلام لتفوز نصرته فيه دون  
 الا أن يقال أنه مبني على رواية الحلبي (قوله فلقن أو قتل) أي وأفسده فانه يجب  
 من كسب الردة وصحة في البداهة (قوله فلقن أو قتل) أي وأفسده فانه يجب  
 ضمانه في كسب الاسلام عنده (قوله فلقن أو قتل) أي وأفسده فانه يجب  
 البيان أنه في كسب الاسلام فان قصر (قوله كسب الردة) فلقن أو قتل (قوله كسب الردة) فلقن أو قتل (قوله كسب الردة)  
 والامة ان شاء فدى وان شاء دفع لانه (قوله كسب الردة) فلقن أو قتل (قوله كسب الردة) فلقن أو قتل (قوله كسب الردة)  
 فيكون وجب جنابته في كسب الردة (قوله كسب الردة) فلقن أو قتل (قوله كسب الردة) فلقن أو قتل (قوله كسب الردة)  
 جنابة المدر وسأقي في الجنابات الا (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 فلا شيء فيه لانه اذا كان لا يضمن فاس (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 حيث كان القطع وهو مرتد بجر (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 في التقدير فلا يعود حكم الجنابة في الجنابة (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 انما كانت له لانها بمنزلة كسب الاسلام (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 الدية وفيه أن العاقلة لا تعقل الاطراف فليست تأمل (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 نوجبه قوله ما وجه قول محمد أن اعتراض الردة اهدر السراية منه (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله  
 القاطع) لما بين حكم المقتوع المرتد أراد تبخير حكم القاطع المرتد (قوله فارتد) فأقاد بالفاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله



بمقتضى عدم الفرق في القاطع بين أن يرتد أولا (قوله فالدنية على العاقلة) لأنه حين القطع كان مسلما وتبين  
أن الجناية قتل بجر (قوله ولا عاقلة لمرتد) يعني إذا قطع وهو مرتد ثم سرت فإنه لا شيء على عاقلة القاطع (قوله  
وكسب مالا) عبر بالواو إشارة إلى أنه لا فرق في الكسب بين أن يحصل قبل الحاق أو بعده (قوله لو ارتد) أما على  
أصلها ماقطاعه لأن كسب الردة ملكه إذا كان حرا فكذا إذا كان مملوكا وأما عند أبي حنيفة فلا لأن المكاتب  
انما يملك كسابه بالكفاية والسكينة لا تنوق بالردة فكذا كسابه وحصوله في دار الحرب كسبه في دار الاسلام  
(قوله ولحقا فولدت) قيد بالولد بعد الحاق لأنه إذا كان وجوده منفصلا حين الردة قبل الحاق فإنه لا يكون  
مرتدا بردهما معا لأنه ثبت له حكم الاسلام بالتبعية فلا تزول بردهما الا اذا لحقاه أو أحدهما الى دار الحرب  
فانه يخرج من الاسلام لأنه كان بالتبعية لهما ولذا اردو قد اقدم الكل فيكون الولد فيحيا ويحبر على الاسلام اذا بلغ  
كالتبعية الا تم عليه بجر (قوله كاتهما) مفرد مضاف فيم الامتين وانما كاتهما لان المرتدة تسترق فكذا ولها  
وولد الولد اتمه حربية والحربية تسترق فكذا ولها (قوله يحبر بالضرب على الاسلام) ولا يقتل لو أبي كولد  
المسلم اذا بلغ ولم يصف الاسلام يحبر عليه ولا يقتل (قوله لتبعية لآبويه) أي في الاسلام والردة وهما يحبران فكذا  
هو وان اختلفت كيفية الجبر (قوله لعدم تبعية الجد على الظاهر) قال في الجبر علم أن الجد ليس كآب في ظاهر  
الرواية في ثمان مسائل أربعة في الفرائض وأربعة في غيرها الاولى من القسم الثاني أنه لا يكون مسلما باسلام  
جدته في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن تبعية هذه المسئلة المذكورة وهي أن ولد الولد لا يحبر كآب يحبر بجر  
مبنية عليها والثانية صدقة الفطر للولاد الصغار إذا كان جده مومرا ولا أب له أوله أب معسر أو عبيد لا تحجب  
الجد في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن تحجب عنه والثالثة - زواله وصورتها معتقة تزوجت بعبد وله أب عبد  
فولدت منه قالوا لا حرج بها لأمته ولولاه لموالي أمته فإذا اعتنق جده لا يحبر ولا يحفده الى مواليه عن موالي أمته  
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يحبر كآلوا اعتنق أبوه والرابعة الوصية لا تقارب لا يدخل الوالدان ويدخل الجد  
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يدخل كآب وأما الاربعة المتى في الفرائض فرد الام الى ثالث ما بيني وبين  
أم الأب والاخت لا تسقط بالجدة عندهما ونسقط بالآب اتفاقا والرابعة ابن الماتق يحجب الجد عن ميراث  
الماتق اتفاقا ولا يحجب الأب عند أبي يوسف فله السدس والباقي للابن ذكر هذه الاربعة الاكل في شرح  
السر اجبة وينبغي أن يراعى مسائلتان مذكورتان في التفقات الاولى الام تنارل الجد في نفقة المغير اثلاثا  
بخلاف الأب الثانية لا تفرض النفقة على الجد المعسر بخلاف الأب فصارت المسائل عشر او قد زيد أخرى  
هي أن الصغير يتصف بالبنوة موت أبيه لا بموت جدته اه (قوله حكمه كحرى) أسرف استرق أو وضع عليه الجزية  
أو يقتل وأما الجد فيقتل لاجل حاله لأنه المرتد بالامالة أو بسل بجر عن الفسخ (قوله عن امرأة) يشمل الزوجة  
والمملوك (قوله لأنه مسلم) تبعا لآبويه ولا يتبع أمته في الردة لعدم تحقق الملك عليها وقت ولا دية بخلاف ما اذا ولدته  
بعد السبي (قوله واذا ارتد صبي عاقل صحيح) قيد بالعقل لأن ارتداد الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كإسلامه لأن  
إسلامه لا يدل على تغيير حاله فبعدمه ويترب على جهة الردة من الصبي العاقل أنه لا يرتد من آفاده مسلمين  
أو كفارا ولو كانت زوجة تبين من زوجها ولو مات لا يعل عليه حوى ولا فرق فيه بين كونه كان مسلما بنفسه  
أو بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ فهو ساني (قوله خلافا للثاني) وجه قوله أنها ضرر محض قال في الفسخ وعن  
أبي مالك عن أبي يوسف أن أبا حنيفة رجح الى قول أبي يوسف ونحوه في حاشية الشلبي نقل عن المحيط (قوله  
ولا خلاف في تحلده في النار) قال الجوى في شرحه والخلاف أي خلاف أبي يوسف انما هو في أحكام الدنيا  
ولا خلاف أنه مرتد في أحكام الآخرة لأن الفسخ من الكفر ودخول الجنة مع النكاح لم يرد به شرع ولا حكم به  
عقل كذا في التلويح (قوله كدلالة) فتترب الاحكام من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة  
والارتد من السلم وغيرها على اقرار الصبي العاقل ونسب بقره بجميع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من الله  
فهو ساني (قوله ويجبر عليه بالضرب) ولا يقتل لأن القتل عقوبة وهو ليس من أهل أن يلزم العقوبة في الدنيا  
ببشارة سببه كإثر العقوبات ولكن لو قتله انسان لم يقرم شيئا لأن من ضرورة عصمة ردة أحد ارده دون  
استحقاق قتله كالمراة اذا ارتدت لا تقتل ولو قتله قاتل لم يلزمه شيء فانه الكمال (قوله وقيل الذي يعقل الخ)  
يعقوى هذا القيل قول الجوى في شرحه هو الذي يعلم أن الاسلام حق والكفر باطل وقول القهستاني

ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من  
يوم القضاء عليهم خاتبة ولا عاقلة لمرتد (ولو  
ارتد مكاتب ولحق) وكسبه مالا (وأخذ  
بماله ولم يسل قتل فبذل مكاتبته لمولاه  
وما بين من ماله لو ارتد) لأن الردة لا تؤثر في  
الكتابة (زوجان ارتدا ولحقا فولدت) المرتدة  
(ولدا وولده) أي لذلك المولود (ولد تظهر  
عليهم) جميعا (فالولدان في) كتابتهما (و)  
الولد (الأول يحبر) بالضرب (على الاسلام)  
وان حبلت به ثمة لتبعية لآبويه (لا الثاني)  
لعدم تبعية الجد على الظاهر في حكمه كحرى  
(و) قيد بردهما مالا (لومات مسلم فولدت هناك ثم ظهر  
حامل فارتدت ولحق الدار) فانه لا يرتد  
عليهم أي على أهل تلك الدار (ولو لم تكن ولده حتى  
يرث أباه) لأنه مسلم (ولو لم تكن مسلم) تبعا  
سبب ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم (لرقه  
لايه) (موقوف) تبعا لآبويه (فلا يرتد أباه) خلافا للثاني  
بدائع (واذا ارتد صبي عاقل صحيح) العفو عن  
ولا خلاف في تحلده في النار لعدم العفو عن  
الكفر تلويح (كإسلامه) فانه يصح اتفاقا  
فلا يرتد أبوه الكافر (تفرج على الثاني  
ويجبر عليه بالضرب) تفرج على الاول  
(والعاقل الأمين) وهو ابن سبع فأكثر مجتبي  
وسراجية (وقيل الذي يعقل أن الاسلام  
سبب النجاة وغير النجاة من الطيب والنجس  
من الرد)

لقول النفاية يعقل أي يعلم كلمة التوحيد وأنه تعالى واحد وأن الاسلام بسبب النبوة أو أن البيع خلاف الشراء  
 له زاد في المبسوط بحيث كونه يناظر ويضاهي ويفهم اه أما ابن سبع فلا يعقل من ذلك شيئاً خصوصاً في هذه  
 الازمان (قوله فائدة الطرسوسي) بفتح الراء ذكره القاري في شرح الشفاء (قوله وقد رأيت) بفتح التاء جلي  
 (قوله ويؤيده) أي التقدير بالسنة قد يقال إن ما أعطيه الامام على من التقي قلباً بباطل غيره في هذا السن (قوله  
 وسنة سبع) وقيل ثمان وهو الصحيح وعليه اقتصر البخاري وقيل ابن عمر وقيل ابن خمس عشرة سنة ولم يعصم  
 ذكره الكمال وهو أول من أسلم من الهيئان كان أول من أسلم من الرجال الا حارث بن الموالى أبو بكر الصديقي  
 رضي الله تعالى عنه ومن النساء خديجة رضي الله تعالى عنها ومن الموالى زيد بن حارثة كذا جع به ابن الصلاح  
 بين القول المتبينة وأما بناءه صلى الله عليه وسلم فلم يبق قدم له من اشراك وأما ورقة بن نوفل وبجيرا ونسطورا  
 فتوب الحلبي تبع للذهي أنهم من أهل الفترة من القسم الذين عسكروا بد بن عيسى قبل نسخه وآمن وصدق أنه  
 صلى الله عليه وسلم الرسول المنتظر وذلك نافع له في الاخرة وليسوا من أهل الاسلام لاجماع المسلمين على أن  
 أول من أسلم خديجة ولم يتقدمها في الاسلام رجل ولا امرأه وليسوا من العصاة أصلاً لأن العصاة من اجتمع به  
 صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمنين بما جاء به عن الله تعالى والمراد بالبعثة الرسالة بنزولها بها المذتر أخاه  
 في شرح الملتقى (قوله طرا) بفتح الطاء معناه جعاً يقال طرا الابل اذا ضمها من فواحها والضم جمع وبضم الطاء  
 ومعناه القطع يقال طرا الحارث اذا قطع من قدمه ناصيته كما علم تحت التاج (قوله غلاماً) قال في القاموس  
 الاسلام الطار الشارب والكهل ضد أول من حين يولد الى أن يشب وهو المراد هنا (قوله أو ان حلي) أي وقت  
 أبو نجي (قوله قهراً) مفعول مطلق لا معنى سقتكم فانه يتضمن معناه (قوله به ارم حتى) من اضافة المشبهة به الى  
 المشبه والصارم المقاطع وهو السيف (قوله وسنان عزمي) كالاضافة السابقة ويصح اجراء الاستعارة المكنية  
 فيه وفيما قبله (قوله ثم هل يقع فرضاً) قال في التحرير وشرحه لابن بادشاه وادنى نفي الاسلام من العبادات  
 الايمان فأنبت أصل وجوبه في العبي العاقل بسببية حدوث العالم لما فيه من الآيات الدالة على وجود المحدث  
 تعالى ولم يثبت وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو ليس بأهل الخطاب لعدم كمال العقل واعتمد الله فاذا أسلم العبي  
 عاقل اوقع اسلامه فرضاً لان صحته لا تتوقف على وجوب الاداء بل على مشروعيته كصوم المسافر فهو  
 في نفسه غير مستوعب الى فرض ونقل فتعين كونه فرضاً فلا يجب تجديده بالغا كتجديد الزكاة بعد السبب لوجوبها  
 اذ كل منها وقع بعد تحقق أصل الوجوب قبل وجوب الاداء فكما صح ذلك عن الفرض صح هذا عنه ونفي خمس  
 الاثمة أصل الوجوب عن العبي العاقل لعدم حكمه فاذا وجد حكمه الذي هو الاداء وجد الوجوب والاقل  
 أوجه اذا المسافر ومن لم تجب عليه الجمعة اتياناً بالصوم والصلاة مسبوق بالوجوب في الجملة فوقعه حراً  
 عن الفرض موجه بخلاف فعل العبي على طريق خمس الاثمة اه وقال في فصل الحاكم وزاد أبو منصور وكثير  
 من مناقب العراقي ايجاب الايمان على العبي العاقل الذي يناظر في وحدانية الله تعالى ونقلوا عن الامام  
 لم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بقوله لهم والجزاؤون قالوا الاتعلق لحكمكم الله تعالى بفعل  
 المكلف قبل بعثة رسول كالاشارة وهو اختار نقله المحقق ابن عبد البرولة عنهم وحينئذ فيجب حمل الوجوب  
 في قول الامام لوجب عليهم معرفته بقوله لهم على الانتفاء اه ملخصاً (قوله وفي شرح الوهبانية) أي للعلامة  
 عبد البر بن النخعي (قوله بعده) أي بعد التقيي (قوله ككفر بعضهم) قال في الشرح المذكور عن البرازية  
 قد استفاض في رسائيق شروان أن من قال درويش درويشان بكفر لان معناه جميع الاشياء مباحة فيلزم  
 أن يدخل فيه ما لا يجوز اباحته فيكون سبيح الحرام وأنه كافر وهذا باطل فان معناه مكنة المساكين أو طم  
 الفقراء فكانه قال تم ككلمة المساكين أو اقترنا اليك بغير فقر أو لا دلالة فيه قط على ما ذكر من اباحة  
 شيء مما فلا من اباحة جميع الاشياء موغاه فيه (قوله قبل بكفره) امل وجهه أنه طلب شيئاً لله تعالى والله تعالى  
 غني عن كل شيء والكل ممتنع من حاج اليه وينبغي أن يرجع فيها عدم التكفير لان لها تأويلاً فانه يمكن أن يقول  
 أريدت أن أطلب شيئاً كراماته تعالى اه من شرح الوهبانية وهذا البيت مجموع من بيتين حذف الشارح  
 شرط كل وهما

ومن حال شيء لله بعض بكفر \* ويخشى عليه الكفر بعض بكفر

قائلة الطرسوسي في أنفع الوسائل فائلاً  
 ولم أر من قدره بالسنة قلت وقد رأيت نقله  
 ويؤيده أنه عليه السلام عرض  
 الاسلام على علي وسنة سبع وكان  
 يقضيه حتى قال  
 سبقتكم الى الاسلام طرا  
 غلاماً ما بلغت أو ان حلي

وسبقتكم الى الاسلام قهراً  
 بصارم حتى وسنان عزمي  
 ثم هل يقع فرضاً قبل البلوغ ظاهر كلامهم ثم  
 انما تأو في التحرير المختار عند الماتريدي  
 أنه مخاطب بأداء الايمان كالبالغ حتى لو مات  
 بعده بلا ايمان خلد في النار نهر وفي شرح  
 الوهبانية  
 بدرويش درويشان بكفر بعضهم  
 وجميع أن لا كره وهو المحذور  
 كذا قول شيء لله قبل بكفر  
 وبأحضر يا ناظر ليت بكفر



بل من غيرهم ولا عبرة بغير الملقبها وما الملقول من الجتهدين ما ذكرنا وابن المذخر عرف بقل مذاهب الجتهدين اه  
وهو كلام وجبه الا أنه مشكل لأنه يقتضي عدم كفر الرافضة الذين يسبون النجيين ويشذفون عائشة وشكروا  
أن آيات برأتها من القرآن وهذا كفر صراح اه حلي وقد يجب أن ما ذكره مستحق لتكفيرهم (قوله  
لكونه من تأويل) أي ما ذكره من اعتقاد وجوب القتل الخ (قوله كما في باب الامامة) حيث قال ويستدع  
أي صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لا بما عاده بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا  
لا يكفر بها حتى الخوارج الذين يستولون دماءنا ومالنا وسب أصحاب الرسول وشكروا صفاته تعالى وجوار  
رؤيته لكونه من تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا لخطايتهم ومنهم من كفرهم وانكروا بعض ما علم من الدين  
ضرورة كفرها كقوله ان الله تعالى جسم كالأجسام وانكار حجة الصديق اه (قوله بالبدعة) أو باختلاف  
الخليفة الذي قبله اه قال في المسيرة وشرحها وينت عقد الامامة بأحد أمرين اما باختلاف الخليفة اه  
كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه حيث استخلف عمر رضي الله تعالى عنه ولباع النضابة  
على خلافته بذلك اجماع على صحة الاختلاف واما ببيعة من نصير بيعة من أهل المال والعقد ولا تشترط بيعة  
جميعهم ولا عدد محدود بل يكفي بيعة جماعة من العلماء أو جماعة من أهل الرأي والتدبير اه (قوله وجبرونه)  
بغيرهم المراد به البطش (قوله فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد باسلامهم لأن أهل الذمة اذا غلبوا على موضع  
للمراب صاروا أهل حرب كما تقدم لكن لو استعان أهل النبي بأهل الذمة فقاتلوا معهم لم يكن ذلك منهم نصرا  
لهم كما أن هذا الفعل من أهل النبي ليس نصرا للايمان فكذلك حكم البغاة كذا في القمع يعني بالبيعة للمسلمين  
لا على أهل التقيد بالاسلام بحر (قوله الذي الناس به في أمان) فان لم يأمن الناس به يكون غير نافذ الحكم  
ويخضع حكمه قريبا (قوله وغلبوا على بلدة) قيد به لأنه لا يثبت حكم النبي ما لم يظلبوا ويحجوا ويصير لهم منعة  
كذا في الهبط وظاهر اطلاق البلد يشمل لو غلب على بلدة من بلاد الكفر طائفة من المسلمين حوى وظاهر  
التقيد بالبلد أنهم اذا اجتمعوا في حصروا وصاروا ذممة أنهم لا يكونون بغاة ويحز (قوله وكشف شبهتهم)  
فلو أبدوا ما يجوز لهم القتال كن ظلمهم وظلم غيرهم ظلالا لشبهة فيه لا يكونون بغاة ولا يجوز حمله على الإمام عليهم  
بل يجب على المسلمين أن يعينهم حتى ينصروهم ويرجع عن جوارحهم لا ف ما اذا كان الحال منتهيا على مثل  
تحميل بعض الجبايات التي للإمام أخذها والحق الضرر بها الدفع ضررا عنهم كذا في القمع وفي السراج  
اذا تحقق ظلمه وكانت لهم شوكة وقائلهم فينبغي أن لا يعان الإمام ولا يعان البغاة ويكس الجواب عن المخالفة بأنها  
لا تختلف الزمان لا اختلاف البرهان فعدم معانوتهم هو الاشبه بمنعهم جوارحهم من غير دعوة  
الانساب بزما لتجاوز الولاية حوى (قوله استحيابا) لا جوابا فان أهل العدل لو قاتلواهم من غير دعوة  
الى الجماعة لم يكن عليهم شيء لانهم علموا ما يقاثلون عليه فخالهم كالمرتدين وأهل الحرب بدد بلوغ الدعوة بحر عن  
العناية (قوله حل لنا قاتلهم بدأ) على ما نقله خواهر زاده عن أصحابنا وهو المذهب ونقل القدوري أنه  
لا يدومهم حتى يدوه فان بدوه قاتلهم قد يفرق جمعهم كذا في البحر (تنبيه) خواهر زاده هو الامام أبو بكر  
محمد بن الحسين البخاري ومعناه ابن الاخت اشهر به لأنه ابن أخت القاضي الامام أبي ثابت القاضي هو قد  
وكان خواهر زاده اماما كاملا في الفقه بحر اغزير اصحاب التمايف ومبدوءه أطول المياسط وكانت وفاته  
فيما بلغنا في السنة التي توفي فيها شمس الأئمة السرخسي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة وكانت وفاة القدوري  
سنة ثمان وعشرين وأربعمائة اه شلي من الاتفاقى وذكرنا على ما لو أمكن دفع شرهم بالحس بعد ما قد بول  
فعل ذلك لأنه أمكن دفع شرهم بالاهون حوى (قوله اذا الحكم) وهو من القتال وأيضا لو اخطر الامم بدأهم  
بالقتال وبما لا يمكنه الدفع بعد لقوة استعدادهم (قوله على دليل) أي القتل فان الظاهر من اجزاءهم خضعت  
محتسبا ارادتهم القتال (قوله اقتضى عليهم اجابة) وما روى عن الامام من الاعتزال زمن السنة ولزوم البيت  
محول على أن الامام لم يدعه وأما خلف بعض العناية عنه فمحول على أنه لم يكن لهم مقدرة وبما كان يشترطهم  
في تزده من حل القتال وما روى اذا التقى المؤمنان بسيفيهما فقاتلوا والقتول في النار محمول على اقتتالهما جماعة  
وهي أول اجل الدنيا أو الملكة كذا في النسخ (قوله ولو ظلموا الموانعة) أي الجمع على ترك قتالهم (قوله ان  
خير المؤمنين) كما اذا جعل لهم لا يهيئون تلك المدة للعدو والعدو لقتال المسلمين فان المدة تمنع عنهم ولا يصح

وانما لم تكفرهم لكونه من تأويل وان كان  
باطلا بخلاف المسئل بل تأويل كما في باب  
الامامة (والامام يصير اماما) بأمرين  
(بالبيعة من الاشراف والاعيان وبأن  
ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره  
وجبرونه فان تابع الناس) الامام (ولم ينفذ  
حكمه فيهم لجهن) عن قهرهم (لا يصير اماما  
فاذا صار اماما فخارا لا ينزل ان) كان له  
قهر وغلبة (لعوده بالقهر فلا يفيد (والا  
ينزله) لأنه مفيد خاتمة وقامة في كتب  
الكلام (فاذا خرج جماعة مسلمون من  
طاعته) أو طاعة نائبه الذي الناس به  
في أمان درر (وغابوا على بلدة قاعهم اليه)  
أي الى طاعته (وكشف شبهتهم) استحيابا  
(فان تحيزوا فاختصم حل لنا قاتلهم بدأ حوى  
تفرق جمعهم) اذا الحكم بدأه على دليله وهو  
١- جفاح والامتناع (ومن دعاه الامام الى  
ذلك) أي قتالهم (لا اقتضى عليهم اجابته)  
لا طاعة الامام فيما ليس بمصلحة فرض  
فكشف فيها طاعة بدائع (لو قادرا) وال  
لم يثبت درر وفي المتن لو بغوا لاجل ظلم  
السلطان ولا يمنع عنه لا يغني للناس  
وما وند السلطان ولا ما وندتهم (ولو طلبوا  
المواذمة أجبوا) اليه (ان خير المؤمنين)  
كفى أهل الحرب (والا لا) يجابوا بحر

(قوله ولا يؤخذ منهم شيء) فلا يؤخذ منهم شيء فلا يؤخذ منهم شيء وهو ما  
 وأخذوا منار هوانا ثم غدرنا وقتلوا  
 وهو تال لاقتل وهو منهم ولكن يحسبون الى  
 أن يهلك أهل البني أو يثربوا وكذلك أهل  
 النمل إذا فعلوا به هوانا ذلك لا يفعل  
 به هوانا (ولكن) يحسبون على الاسلام  
 أو يصبروا ذمة (لنا) ولولهم قتلنا جهز على  
 جريحهم (أي أتم قتلنا) واتبع مولهم والالا  
 لهدم الخوف (والامام بالخيار في أسيرهم  
 ان شاء قتل وان شاء حبسه) حتى يتوب  
 أهل البني فان تابوا احيى اياها حتى يثبت  
 نوبة سراج وتقاتلهم بالنجني والاعراق  
 وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من  
 أهل الحرب) ككساف ونبوخ (لا يجوز قتله  
 منهم) ما لم يقاتلوا ولا يقتل عادل بحرمه  
 مباشرة ما لم يرد قتل (ولم ينسب لهم ذرية  
 وتغيب أموالهم الى ظهور نوبتهم) فقد  
 عليهم ويسع الكراع أولى لانه أنفع فسخ  
 ويقاس عليه العبيد نهر (وتقاتل بسلامهم  
 ويخيلهم عند الحاجة ولا يتفجع بغيرهما من  
 أمورهم مطلقا) ولو عند الحاجة سراج (ولو  
 قال الباني تب وأني السلاح) من يده  
 (كف عنه ولو قال كف حتى لا تظفر في أمري  
 لعلى أؤوب وأني السلاح) كف عنه ولو قال  
 أنا ملي دينك ومعه السلاح (لا) لان وجود  
 السلاح معه فريضة بقائه حتى ألقاه كف  
 عنه والالافق (ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم  
 فلا شيء فيه) لكونه مباح القتل فسخ فلا اثم  
 أيضا وقتلا ناشدا ولا يصلي على باغ بل  
 يكفون ويدفنون يدافع (وبكره نقل  
 رؤسهم الى الاثافي) وكذلك رؤس أهل  
 الحرب لانها مثله وجوز بعض المتأخرين  
 لوفيه كسر وكتمهم أذراع قلبه افتح ومرو  
 في الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصري  
 مثله عدا فظهر على المصري قتل به ان لم يجر  
 على أهله (أي المصري) (أكلهم) وان  
 جرى لا لاقطاع ولاية الامام عنهم (وان قتل  
 عادل باغيا ورثه) مطلقا (وبالعكس اذا  
 قال) الباني وقت قتلنا (أنا ملي باطل لا) يرثه  
 اتفاقا لعدم الشبهة (وان قال أنا ملي حق)  
 في الخروج على الامام فاصبر على دعواه

(قوله ولا يؤخذ منهم شيء) أي لا عذبة ولا مال لاجل الصلح (قوله لا تقتل رهونهم) لان الرهون صاروا آمنين  
 في أيدينا بشرط اباحة دمه باطل بجر (قوله أو يصبروا ذمة لنا) أو يحسبوا الاخذة لحذف النون قاله الحلبي  
 (قوله ولولهم قتلنا) أي طائفة قتلهم المتصدرون للقتال يرجعون اليهم سوى (قوله اجهز على جريحهم) أي وجعها  
 كما في التمهات في شرح الملقى يقال موت جهيز أي سريع (قوله واتبع مولهم) أي الهارب منهم ليقته وبأسره  
 لدفع شرهم (قوله ان شاء قتلنا) هذا اذا كان له ذمة قال في شرح الملقى وفيه شعرا بأنه لو أسر منهم لم يقتله  
 ان لم يكن لهم ذمة ولا قتله كما في المحيط (قوله حبسه أيضا) كما يحبس قبل التوبة (قوله كساف) أدخلت الكاف  
 الصياني والعبيان كما في البحر (قوله ما لم يقاتلوا) فان قاتلوا قاتلوا حال القتال وبعد الفراغ الا الصياني والجهانين  
 بجر (قوله ما لم يرد قتلنا) فاذا أراد قتلهم فله دمه ولو يقتله وان يدينه بقتله غيره ككفر دايه بخلاف أهل الحرب  
 انه ان يقتل عمره منهم مباشرة الا الوادين بجر (قوله ولم ينسب لهم ذرية) ولا نسبا لهن على كرم الله تعالى  
 وجهه من ذلك وهو القدر في هذا الباب (قوله ويسع الكراع أولى) الكراع بالضم في البحر والغنم بمنزلة الوظيف  
 في القرس والبحر وهو مستدق الا ان يذ كرو بؤن والمراد الدواب وبه عبي المحيط وانما كان أولى لان حبس  
 الثمن اقل لانه ربما تأنى نفقته على غنمه ولا يتفق عليه من بيت المال لتوفره وتهاوان لم يحسه وجبته شاق  
 الا ان كان في النهر (قوله وتقاتل بسلامهم الخ) لان عليا قسم السلاح بين اصحابه لقاجة لا لقتل ولا لالامام  
 ان يفعل ذلك في حال العادل عند الحاجة في حال الباني أولى فاذا صاحب البحر (قوله كف عنه) لا يرد  
 نوبة الباني بمنزلة الاسلام من الحرب في افادة العصمة والحرمه بجر (قوله وأني السلاح) الواو واللام  
 (قوله فني ألقاه الخ) قال في الفتح وما لم يلق السلاح في صورة من الصور كان له قتله حتى ألقاه كف عنه بخلاف  
 الحرب لا يلزمه الكف عنه بالقائه السلاح اه (قوله ولو قتل باغ مثله) وكذا اذا قتله عادل (قوله فلا شيء فيه)  
 من قصاص ودية منغ وعند الاثمة الثلاثة يقتل به لان عندهم كل موضع يجب فيه العبادات في أوقات كدار  
 العدل فسخ (قوله لكونه مباح القتل) ولان القصاص لا يستوفى الا بالولاية وهي بالذمة ولا ولاية عليهم فسخ  
 ولا يرد المستأمن اذا قتل أحدهما الآخر في دار الحرب فان الدية تجب مع انقطاع الولاية لان العصمة باقية  
 اذا دخول المسلم دار الحرب لا يوجب سقوط عصمته وكان القصاص وجوب القصاص لكنه سقط لانقطاع  
 ولاية الامام أفاده أبو السعود (قوله فلا اثم أيضا) تفريع على كونه مباح الدم قال في البحر فلما كان مباح الدم  
 لم يجب شيء اه (قوله وقتلا ناشدا) فيدفنون يد ما ثم ولا يفسلون ويصل عليهم منغ (قوله بل يكفون) أي  
 يجد أن يفسلوا بصر (فرع) لو تاب أهل البني لا يضمنون ما ألتفوا وروى عن محمد أنه قال أتبيهم بأن يضمنوا  
 ما ألتفوا من القفوس والأموال ولا ألتزمهم بذلك في الحكم قال نعم الاثمة وهذا صحيح فانهم كانوا متقدين  
 الاسلام وقد تبين خطوهم الا أن ولاية الامام كانت مقطوعة لانه فيقتلون به فسخ (قوله وجوز بعض المتأخرين)  
 قال في البحر ونه في المحيط في رؤس البغاة ووز في رؤس أهل الحرب اه (قوله وان جرى لا) أي  
 لا يقتل به ولكن يفتق عذاب الاخرة كمال (قوله مطلقا) سواء قال أنا ملي حق أو على باطل قال في البحر اذا  
 قتل عادل باغيا فانه يرثه ولا تفصيل فيه لانه قتل بحق فلا يمنع الارث وأصله ان العادل اذا ألتف نفس الباني  
 أو ماله لا يضمن ولا يأثم لانه مأور بقتاله فمفعول الشرهم كذا في الهداية (قوله ورثه) ولو كان تأويله فاسد لان  
 القاصد ملحق بالصحيح اذا ضمت اليه المنعة وقال أبو يوسف لا يرث الباني مطلقا لانه قتل بغير حق وتأويله الفاسد  
 لا يكون حجة على غيره (قوله ولو دخل باغ بأمان الخ) أفاده بوزان تأويله لانه ليس على شقا قاصم الكافر وقد  
 جاز تأويله فكذا هذلولاته قد يحتاج الى مناظرته ليتوب ولا يأتى ذلك ما لم يأمن كل من الآخر ومن الامان  
 أن يقول لا يأمن طائفة افادة الكمال (قوله كافي المستأمن) اذا قتل مستأمن في دارنا فسخ (قوله بلقاء مشبهة  
 الاثمة) هي فتخلف معلوم من المقام وهو ولا قصاص (قوله وبكره فخر) بجنا صاحب البحر حيث قال  
 وظهر كلامهم أن الكرامة فتورعية لتعليقهم بالا عات على القضية (قوله يسع السلاح) أقول البيهقي  
 بل كذلك لوجه لهم أو أودى لهم أو أعارهم أو أجرهم ذلك وهذا وان لم يرد فيمنعوه لان قواعد المذهب  
 لا تأخذون في قولهم بل كذا هذلولاته قد يحتاج الى مناظرته ليتوب ولا يأتى ذلك ما لم يأمن كل من الآخر ومن الامان  
 أن يقول لا يأمن طائفة افادة الكمال (قوله كافي المستأمن) اذا قتل مستأمن في دارنا فسخ (قوله بلقاء مشبهة  
 الاثمة) هي فتخلف معلوم من المقام وهو ولا قصاص (قوله وبكره فخر) بجنا صاحب البحر حيث قال  
 وظهر كلامهم أن الكرامة فتورعية لتعليقهم بالا عات على القضية (قوله يسع السلاح) أقول البيهقي  
 بل كذلك لوجه لهم أو أودى لهم أو أعارهم أو أجرهم ذلك وهذا وان لم يرد فيمنعوه لان قواعد المذهب  
 لا تأخذون في قولهم بل كذا هذلولاته قد يحتاج الى مناظرته ليتوب ولا يأتى ذلك ما لم يأمن كل من الآخر ومن الامان

منه (قوله وأما كلامهم الخ) عبارة التهم وعرف بهذا أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجلود الخفية  
والكمات النطوح والحمامة للطيارة والعصير والخشب الذي يتخذ منه الحافز ومافي روح الخشبية من أنه يكره  
بيع الامرد من فاسق يعلم أنه يعصى بمشكلا الذي جرم به الشارح في الخطر والافاحة أنه لا يكره بيع جارية  
لمن يات بها في دبرها أو بيع غلام من لوطي وهو الموافق لما رووه عندي أن ما في الحامية محمول على كراهة التزويج  
والنفي هو كراهة التصريم وعلى هذا فيكره في الكل تزويج ما هو الذي تطمئن النفس اليه اذ لا شك أنه وان لم يكن  
ممنه الا أنه منسب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا واقعه تعالى للموفق اه قال الجوزي وفيه تأمل وكأنه  
ميل منه الى أن ما في الخانية محمول على كراهة التصريم لأن الله - سبحانه - يبب هذه الاعمال قطع قريب من الحرام  
ولا يكون خلاف الاولى والله تعالى أعلم (قوله لو عاد لا) أي لو كان القاضي المولى من أهل العدل أفاده الكمال  
(قوله والا لا) قال في الفتح فاذا دوى البتة فاضيا في مكان غلبوا عليه فقتل ما شاء ثم طهر أهل العدل فرفعت  
أقضية الى قاضي العدل فقتلهم ما هو عدل وسكنا ما قضى برأى بعض المجتهدين لأن قضاء القاضي  
في المجتهدات نافذ وان كان مخالفا لراى قاضي العدل اه فقول المؤلف والا لا يظهر على المدعى لاقبل محله  
في القضاء المخالف لراى المجتهدين (قوله ولو كتب قاضيه الخ) محله فيما اذا كان هذا القاضي من أهل العدل  
قال في الفتح ولو طهر أهل البني على يد قتلوا فيه قاضيا من أهل ليس من أهل البني صح وعليه أن يقيم الحدود  
والحكيم بين الناس بالعدل فان كتب هذا القاضي كتابا الى قاضي أهل العدل بحق لرجل من أهل - صرته - شهادة  
بأنه لا علم عنده ان كان القاضي يعرفهم وليسوا من أهل البني أجاز له وان كانوا من أهل البني أو لا يعرفهم لا يعمل  
مخفهم - كغالب - فمن يسكن عندهم أنه منهم ولا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي أهل البني لانهم فسقة اه  
كنون فان علم أي القاضي المكتوب اليه كايهم من عبادة الكمال السابقة فان قوله أجاز له وقوله لا يعمل به  
صريح في ذلك تأمل (خاتمة) أسند التماسي في سننه الكبرى في خصائص علي الى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
عنهم قال لما خرجت الحروب اعترلوا في دار وكانوا ستة آلاف فقلت لعلي يا أمير المؤمنين ابر بالصلوات على  
المم هؤلاء القوم قال واني أخافهم عليك قلت كلا فليست ثيابي ومضيحت حتى دخلت عليهم في دارهم وهم  
يجمعون فيها فقالوا امر جبابك يا ابن عباس ما جاء بك فقلت أتيتكم من عند أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام  
المهاجرين والانصار ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره وعليهم نزل القرآن وهم أعرف بناؤيه  
منكم وليس فيكم منهم أحد لا بلغكم ما يقولون وأبلغهم ما يقولون فاقضى لي قرض منهم فقلت ها هو ما تقدمتم على  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وخنته وأول من آمن به قالوا ثلاث قلت ما هي قالوا احدا من  
حكم الرجال في دين الله تعالى وقد قال تعالى ان الحكم الا لله قلت هذه واحدة قالوا وأما الثانية فانه قال  
ولم يصب ولم يظن فان كانوا كفارا لقد حلت لنا ساوهم وأموالهم وان كانوا مؤمنين لقد حرمت علينا دماؤهم  
قلت هذه أخرى قالوا وأما الثالثة فانه محامنه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمير المؤمنين فانه أمير الكافرين  
قلت هل عندكم نبي غير هذه قالوا احسبنا هذا قلت رأيتم ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدتكم من سنة نبيه  
ما يرد قولكم هذا أترجعون قالوا اللهم نعم قلت أما في قولكم انه حكمكم الرجال في دين الله تعالى فانافروا عليكم  
أنه صيراه حكمه الى الرجال في أرباب غنم أربع درهم قال تعالى وتقدس ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله  
يحكمكم به ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفت شقاق بينهما فامرهما بقاها من أهلها  
أنشدكم الله تعالى أحكم الرجال في حق دماؤهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم احق أم في أرباب غنم أربع درهم  
قالوا اللهم في حق دماؤهم واصلاح ذات بينهم قلت انهم نعم قلت وأما قولكم انه فاقطع  
ولم يصب ولم يظن أنسبون أنكم عائنة فتقتلون من ساء ما نسلون من غيرها وهي أنكم لن تعلمن لقد كنتم  
فان قلت لم يستأنفكم كفرنم قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم فأنتم  
ضلائل فانافروا منها ما يخرج أخرجت من هذه الاخرى قالوا اللهم نعم قلت وأما قولكم انه صانع من أمير  
المؤمنين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقالوا اكسبوا  
هذا ما قضى عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم انك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا فالتنازل ولكن  
اكتب محمد بن عبد الله فقالوا والله انك رسول الله وان كنت نبوة يا علي انك كتب محمد بن عبد الله فقال رسول الله

(ورنه) أما لو رجع فبطل دبايته فلا ريب  
ابن كمال وفي الفتح ولو دخل بائع أمان فقتله  
عادل عند الزمة الدية كما في المأثم من لبقاء  
شبهة الاباحة (وبعبارة) فخره (بيع  
الصلاح من أهل الفتنة ان علم) لانه اعانة  
على المعصية (وبعبارة) ما يقتضيه كالحديث  
وتحريم بكرة لاهل الحرب (لا) لاهل البني  
او لم تفرقهم لعله - لا طاقه - من زوالهم  
بجلاف أهل الحرب زيل في قات وأعاد  
كلامهم انما قامت المعصية بسببه بكرة  
بعبارة ما والاقتضيه انهم وفي الفتح يفتد  
حكم قاضيه لو عاد لا والا لا ولو كتب  
قاضيه الى قاضيه كتابا فان - لم أنه قضى  
بشهادة مدعي فخره والا لا

خير من علي وقد حاشى نفسه ولم يكن يحوه ذلك فهو من النبوة أخرجت من هذه الأخرى فالله ثم نعم فرجع  
منهم ألقبان وبقي سائرهم قتلوا على ضلالتهم قتلهم المهاجرون نقله الكمال والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

### • (كتاب اللقيط) •

أي كتاب لقط اللقيط فهو ثانی والاوّل قول الجوى كتاب في بيان أحكام اللقيط لأن الكتاب معهود لبيان ما هو  
أعم من لقطه كنفقته وجنائه واره وغير ذلك (قوله عقبه مع اللقطة بالجهد) تبع في هذا التعبير صاحب النهر  
وفيه قلب وصوابه عقب الجهادية مع اللقطة (قوله عرضينها) بفتح العين والراء قاله الحلبي أي لكونهما  
متعرضين للهلاك والزوال أي كما أن النفس والأموال في الجهاد على شرف الهلاك ووضع ذلك قول  
الاتقاني ذكر اللقيط واللقطة بعد السير لما أن النفوس والأموال في الجهاد على شرف الهلاك أي كما أنهم فيها  
كذلك وقدّم اللقيط على اللقطة لكون النفس أعز من المال وإنما قدّم السير على ما لأن الجهاد لا علاه كلمة الله  
تعالى وإخلاؤه العالم عن الفساد الذي هو رأس كل معصية وهو الكفر والجهاد فرض على سبيل الكفاية بقوله  
تعالى أقتلوا المشركين أو فرض عين إذا كان النفي عاتماً والاتقاط مندوباً لقوله تعالى ومن أحباها فكأنما  
أحبي الناس جميعاً ذكره الشبلي (قوله ما يلقط) أي مطلقاً وقال القهستاني (قوله لشيء المأخوذ من الأرض  
(قوله ففعل بمعنى مفعول) أو بمعنى الفاعل كأنه يدعوصاً حبه إلى لقطه كما يقال ناقة حلوب إذا كانت كثيرة اللبن  
كأنها تدعوص صاحبها إلى الحلب شئ) عن خواهر زاده (قوله ثم غلب) أي في اللقطة على طريق الجواز وهو  
(قوله على الولد المنبوذ) ولوميتا بغاير المعنى الشرعي (قوله باعتبار المال) لأنه آيل إلى أن يلقط في العادة قاله  
الكامل فهو من باب وصف الشيء بالصفة المشاهدة كقوله من قتل قتيلاً فله سلبه زيلعي (قوله مولود) من صغار  
بن آدم قاله الاتقاني (قوله خوفان العيلة) بفتح العين وسكون الباء الفارقة قاله العلامة توح (قوله أو فراراً)  
بكسر الفاء وقوله من ثممة الرينة أي الزنا وإنما زاد لفظ ثممة تحسیناً للثقل والافتد بكون ابن زنا (قوله  
مضجعه آثم) هذا في الالتقاط المفترض وفي التدين هو من أفضل الاعمال ولهذا قيل محمزه غام بمعنى مذبذباً  
ومضجعه آثم وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا اه (قوله ان غلب على ظني  
هلاكم) بأن وجدته في مفارقة ونحوها من المبالغة (قوله ومثله) أي مثل الالتقاط في هذا التفصيل رؤية  
أعني الخ (قوله والافتدوب) أي كن يفتد بكون يحرم طرده بعد التقاطه لأنه وجب عليه بالتقاطه حفظه  
فلا يملك رده إلى ما كان عليه كذا في الدر المنثور عن الباقر (قوله) كالبائع في الالتقاط بالنسبة لما يترتب  
عليه من الأحكام أبو السعود (قوله لما فيه من الشفقة) أي على الأطفال وهو من أفضل الأعمال زيلعي (قوله  
والأحباء) أي أحباء النفس لأنه على شرف الهلاك قال تعالى ومن أحباها فكأنما أحبي الناس جميعاً زيلعي  
(قوله وهو حر مسلم) سواء كان الواجد حرّاً أو عبداً أو مكاتباً ولا يكون تبعاً لواجد بمجرد تترتب عليه أحكام  
الاحرار من أهلية الشهادة والاعتاق ونوابه وحدتها. فله لأنه لا يجهت فأذف أمته لأن احصان المقدوف شرط  
ولم يعرف احصانها من (قوله تبعاً للدار) فإن الدار دار الاحرار لأن الحكم للغالب وكذا الأصل في بني آدم الحزبة  
من الرق عارض والأصل عدم العارض جوى (قوله لا يجبة رقه) أي بالبيضة وبشرط في قبولها إلا أنهم  
لأنه مسلم بالله أو بالدين فلا يجبه عليه بشهادة الكفار إلا إذا اعتبر كافر الوجود في مواضع أهل الذمة وإنما أفسرنا  
الحجة بالبيضة فقط لأنه لا يرق بإقراره لذمعه ولو صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه لأنه يضرب نفسه به بعد  
الحكم بالحزبة وإن بلغ فأقر أنه عبد فلان وفلان يذمعه ان كان قبل أن يذمعه عليه بما لا يرضى به الأعلى الاحرار  
صح إقراره وصار عبد الله غير منهم فيه وإن كان بعد القضاء بنحو ذلك لا يقبل ولا يصبر به بعد إلا أنه انطال  
حكم الحاكم ولأنه حكماً في ذلك شرعاً فلا يستند ديناً أو بايع إنساناً أو كل كفاية أو هو أوتصدق وسلم  
أو كاتب أو دبر أو أعتق ثم أقر أنه عبد فلان لا يصدق في إبطال شيء من ذلك لأنه منهم من خلاصاً (قوله لسبق يده)  
منه لعل المتقط خصه أي لأنه أحق بثبوت يده عليه فلا تزول البيضة هنا بخلاف ما إذا ذم خارج نفسه فإن  
يده تزول بلائنة لأن منعة دعوها النسب تفوق المنفعة التي أوجب اعتباراً بده المتقط تزال حصول ما يفوق  
المقصود من اعتبارها من خلاصاً (قوله ومهر إذا تزوجه السلطان) أي أو نائبه كلقباض قال أبو السعود

### • (كتاب اللقيط) •

عقبه مع اللقطة بالجها لرضيتمه الانفوان  
النفس والمال وقدّم اللقيط لعلقه بالنفس  
وهي مقدمة على المال (هو) انفة ما يلقط  
فعل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنبوذ  
باعتبار المال وشرا (اسم الحى مولود طرحة  
أهله خوفان العيلة) أو فراراً من ثممة  
الرينة) مضجعه آثم ومحرمه غام (التقاطه  
فرض كفاية ان غلب على ظني هلاكم ولم  
يرفعه) ولولم يعلم به غيره ففرض عين ومثله  
رؤية أعني يقع في بئر نجي (والافتدوب)  
لما فيه من الشفقة والأحباء (وهو حر)  
مسلم تبعاً للدار (الاجبة رقه) على خصم  
وهو المتقط لسبق يده (وما يحتاج اليه) من  
نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر إذا تزوجه  
السلطان (في بيت المال)



في حاشية الاشياء ومنها أنه أي الملقط لا يجوز له أن يزوج غلاماً أو جارية فإن أمره القاضي بذلك جائز  
 (قوله أن يزوج على التقاطع) هذا في حق الاتفاق فلو أنفق عليه الملقط من ماله يكون تبرعاً لانه ليس له ولاية  
 الا لزام الا أن يأمره القاضي بالاتفاق عليه ليرجع على اللقط بها لأن القاضي ولاية عليه فيكون ديناً عليه  
 ولومات في صغره رجع في بيت المال فثبتتاني ولودعه الى القاضي فله أن لا يقبل لاحتمال أنه ولده ودفعه اليه  
 لتكون نفقته في بيت المال وان أقام بينة أنه لقط أو علم القاضي فذلك لانه بالاتفاق التزم حفظه وتربيته  
 ثم أراد أن يعزل نفسه فلا يبيع منه ان شاء كالوصي اذا أراد عزل نفسه بعد موت الموصي أبو السعود عن العيني  
 (قوله وارنه ولودية في بيت المال) قال في البحر فلو وجد اللقط قبلاً في محله كان على أهل تلك المحلة دينه  
 لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قلته الملقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة لبيت المال ولو قتلته عمدًا فالتبشير  
 الى الامام بين القتل والصلى على الدية وليس له العفو اهـ (قوله كجنياته) من دية وهو هاقه ساني (قوله وليس  
 لاحد أخذه منه قهراً) لانه ثبت له حق الحفظ لسبق يده ونهر وينبغي أن ينزع منه اذ لم يكن أهلاً لحفظه  
 كما في الحاشية بجر وينبغي أن يكون معناه أن الاول أن ينزع منه لأن يتعين عليه ذلك لما اقتضاه من الحاشية  
 فيما اذا علم القاضي بحزم عن حفظه بنفسه وأقرب اليه فان الاول أن يقبله نهر وفيه نظر فان كون الاول أن يقبله  
 الملقط عدم تعيين القبول على القاضي لا يقتضي عدم نزعه بل ينزع وجوباً بالدفعه لغيره وتكون نفقته في بيت المال  
 (قوله وحترق في النهر) أي عن الفسخ والبسوط وعبارته أقول المذكور في المبسوط أن للامام الا عظم أن يأخذه  
 بحكم الولاية العامة الا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفسخ أيضاً اهـ (قوله الاموجب) كما اذا كان غير أهل  
 لحفظه (قوله وهذا) أي محل كونه لا يؤخذ من الملقط كرها (قوله قسامة) أقاديه أنهم لم يمتازوا على بعضي به  
 للمسلم (قوله لانه أنفع للقط) لانه محكوم به بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه ولانه يعلمه أحكام الاسلام بخلاف  
 الكافر بجر (قوله فالراى فيه للقاضي) وينبغي أن يرجح ما هو أنفع للقط نهر ولو كان في يد ذمى ومجوسى ينبغي  
 أن يقدم الذمى حموى (قوله ويثبت نسبه من واحد) اذ لم يظهر كذبه فلو انفر رجل بالدهوى وقال هو غلام  
 فاذا هو جارية أو بالعكس لا يقضى له أصلاً ظهري به (قوله استفسانا) وجهه أنه اقرار المسمى بما يقضىه وبإبطال حق  
 الملقط وقع ضمناً ضرورية ثبوت التبع وكمن من ثبوت ضمناً لا قصد احوى لمخصاً (قوله والا فبالينة) وان لم  
 يتزلشأ نهر عن الحاشية فكان التهمة اذ يحتمل أن يظهر له مال بعد ذلك أبو السعود (قوله ومن اثنين - متولين)  
 اذا ادعاه معا ولا يرجح فلو ترجح أحدهما فهو أولى فيقدم الملقط على الخارج ولو كان الملقط ذمياً والخارج  
 مسلماً لا استواءهما في الدعوى ولا أحدهما ما يدفعكم للذمى وباسلام الولد يقدم من يقيم البينة على من لم يبرهن من  
 الخارجين والمسلم على الذمى والخارج على العبد والذي الخزع على العبد المسلم بجر (قوله كونه أمة مشتركة) تظهر من  
 الشارح لما في المصنف (قوله وعبارته المنية) هو ظاهره في غاية البيان والفتح ونحو في الهذبة من السراج (قوله  
 فعن الامام أنه يثبت الى خمسة) وقال أبو يوسف لا يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من أكثر من ثلاثة  
 بجر (قوله ولا بشرط اتحاد الام) قال في التتارخانية لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين بينهما وهل  
 يثبت نسب الولدين المرأتين على قياس قول الامام يثبت وعلى قولهما لا اهـ (قوله لكن في القهستاني الخ)  
 عبارته وفيه أي في قول النقابة ولورجاءين اشارة الى أنه لو ادعى أكثر من رجلين لم يثبت نسبه وهذا عند  
 أبي يوسف وأما عند محمد فقد ثبت من الثلاثة الا عند أبي حنيفة يثبت من الأكثر اهـ فتقوله وعند  
 أبي حنيفة الخ ينبغي باطلا لانه أنه يثبت من أكثر من خمسة قال في شرح الملقى وقد شبهه في المنع وغيرها بولد الامة  
 المشتركة وقد منها في الإطلاق عند الامام (قوله فليجوز) أقول ان ما في المنية والسراج صريح في انتهاء الدعوى  
 الى خمسة وما في القهستاني غير صريح والمعول على الصريح (قوله امرأة واحدة) صريح بغيره  
 المصنف بعد بقوله ولودعته امرأتان (قوله ولورجاءين امرأتين على الولادة) انما بالغ به لانه في العادة لا يطلع  
 على الولادة الا النساء فربما يتوهم رد شهادة الرجال (قوله فلا بد من شهادة رجلين) بخلاف ما اذا دعى رجل  
 أن اللقط انه فانه يقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقط وليس ذلك في دعوى  
 المرأة فلا يقبل قولها من غير بينة كذا في الحاشية (قوله خلافاً لها) فقال أبو يوسف لا يكون لواحدة منهما وكذا  
 قال محمد فبارواه أبو سليمان عنه وروى أبو حنيفة عنه أنه يجعل بينهما بجر (قوله وصف أحداهما علامة به)

أي يبيده

ان يبرهن على التقاطع (وان كان له مال)  
 أو قرابة (في ماله) أو على قرابته (وارنه)  
 ولودية (في بيت المال كجنياته) لان الغرم  
 بالقيم وليس لاحد أخذه منه قهراً) وهل  
 للامام الا عظم أخذه بالولاية العامة في الفسخ  
 لا واقره المصنف تبعاً للبحر وحترق في النهر ثم  
 لكن لا ينبغي أخذه الاموجب (فلو أخذ  
 أحد وناسخه الا قول رداليه) الا اذا دفعه  
 باختياره لانه أبطل حقه (و) هذا اذا تقدم  
 الملقط فلو تقدم وترجع أحدهما كما لو وجد  
 مسلم وكافر فتنازع القاضي به للمسلم لانه  
 أنفع للقط خاتمة ولو استويا فالراى فيه  
 للقاضي بجر بجر (ويثبت نسبه من واحد)  
 بجر رد دعواه ولو غير الملقط استخساناً للوجوب  
 والافدية خاتمة (ومن اثنين) مستوفين  
 كونه أمة مشتركة وعبارته المنية ادعاء أكثر  
 من اثنين فعن الامام أنه يثبت الى خمسة  
 ظاهراً - رة في عدم قبول دعوى الزاندولا  
 بشرط اتحاد الام نهر لكن في القهستاني  
 عن النظم ما يفيد بثبوت من الاكثر فليجوز  
 (ولو ادعته امرأة) واحدة (ذات زوج)  
 فان صدقها زوجها أو شهدتها القابلة  
 أو قامت بينة) ولورجاءين امرأتين على  
 الولادة (صح) دعوى (والالا) لنفسه  
 من تحميل الذنب على الغير (وان لم يكن  
 لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولودعته  
 امرأتان وأقامت أحدهما البينة فهي  
 أولى به وان أقامتا جميعاً فهو بينهما  
 خلافاً لها الكل من الحاشية (وان) ادعاء  
 خارجان (وصف أحداهما علامة به)  
 أي يبيده

عسكنا مة وسلمة وقوله أي باللقب أما اللقطة فلا يرجع صاحب العلامة عند التنازع وكذا التنازع  
 خارجان عينا في هذا السجود كرا حدهما علامة بجر (قوله لابن حبه) أي لانتهاج العلامة بالنوب جوى وكأنه  
 لانه غير ملازم فلا يفيد التعيين (قوله ووافق) فإذا لم يوافق أو أصاب في البعض وأخطأ في البعض فهو بينهما  
 ظهير به (قوله فهو أحق) لأن العلامة لها أصل في الشرع وذلك في قوله تعالى ان كان قبضه الخ وفيما إذا اختلط  
 أو تابا بموت الكافر بن فانه يعتبر فيه الزنى والعلامة (قوله وسبقه) أي بوضع يده قال في البحر وظاهر  
 ما في الفتح تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة (قوله قضى لهما) أي لكونه مطابقا لهما وفيه نظر لأن  
 الخفى المشكل باعتباره أشكاه ليس ذلك كرا ولا أتى فاني يكون مطابقا لاولى أن يعطل بعدم الترجيح (قوله  
 والاطن اذى أنه ابنه) أي ان وافق وان وافق الا سخره وله لانه اذا ذكر علامة لم يوافق الواقع لا يقضى له أصلا  
 كما في الظهيرية وإذا قال المقدسي ينبغي أن يقال والافان وافق (قوله قضى به للمسلم) لصحة الشهادتين وترجع  
 السلم بالاسلام أفاده الحلبي (قوله ولكن هو مسلم استحضارا) لأن دعواه تضمنت النسب وهو وقع الصغير  
 من حيث وجوب النفقة والحضانة ونفى الاسلام الثابت بالدار وهو ضروري وليس من ضرورة ثبوت النسب  
 من الكافر الكفر اذ يجوز أن يكون ابن الكافر مسلما بأن أسلمت أمه فصحة دعواه فيها بقعه دون ما يضره  
 جوى (قوله فيكون كافرا) لانه صار الحكم به هذه البينة بجر (قوله ان لم يكن) أي يوجد فيكن تامة (قوله أو يبعث  
 أو كنية) لأن المسلم لا يبعث ولده في البينة ولا الكافر في المساجد بلى (قوله خذ لم) أي انضافا (قوله فكافر)  
 أي انضافا ولعله فيما إذا ادعاه كافرا أما إذا لم يدعه فالأصل له الحكم بالاسلام (قوله لسبقه) أي سبق المكان  
 على البدل لانه يتحقق قبل وضع اليد أي والسبق من أسباب الترجيح قاله الكمال ومقابل ظاهر الرواية ما هو  
 ابن سماعة عن محمد أن العبرة للواجد قال الكمال وفي بعض نسخ المبسوط من كتاب الدعوى اعتبار الاسلام  
 أي ما بصير الولد به مسلما نظرا للصغير ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك فعلى هذا الوجود كافر في دار الاسلام أو مسلم  
 في كنيسته كان مسلما شلي (قوله وينبت نسبه من جد وهو حر) أما ثبوت النسب فلا ينفقه وأما الحرية فلا  
 ولد المملوك قد يمتنع قبل الانفصال وبعده وقد يكون الولد حران زوجين قنين بظاهر بجر ووصية وصورته  
 أن يكون للحر ولد قن لا جنبي فزوج الأب أمته من ولده برضا مولاه فولدت الأمة ولده فهو حر لانه ولد له  
 مولد الأمة اه (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبد السيد هالان الأمة أمه فإذا ثبت النسب منه أثبت  
 ما هو من ضروراته وهو الرق (قوله اثبتونه من الجانبين) فكان أكثر انبا نازيلي (قوله فهو له) فلا تسمع دعوى  
 الغير أنه له (قوله أو تخنه) كما هو دثار بخلاف ما إذا كان مدفونا تخنه بجر (قوله أو دابة) بالنسب عطف على  
 قوله فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو أي اللقيط عليها قاله الحلبي (قوله لا مكان بقر به) الظاهر أن لفظ في  
 ساقطة والاصل لا في مكان بقر به اه حلبي قال الجوى وبه عرف أن الدار التي هو فيها أو البستان لا يكون له  
 بالاولى وقد توقف صاحب البحر فيها والمال الذي في ذلك المكان اقطة (قوله لانه مال ضائع) أي لا حافظ له  
 وماله وان كان معه فلا قدر له على الحفظ فلقاضي ولا يصره اليه وكذا الغير انقاض بأمره كمال (قوله لانه  
 قضاء في فعل مجتمعه فيه) فان من العلماء من قال ان المنقط بشبه المعتق من حيث انه أحياء كاعتق فعلى هذا  
 لا يكون متبرعا بالانفاق بغير أمر القاضي اذ أشهد ليرجع كالوصى بجر من كآب اللقطة (قوله مال يعقل عنه بيت  
 المال) فإذا عقل منه لا يوالى أحد الا لا يكون ارثه له من غير غرم منه فلما غرم بيت المال الارش كان الغنم له  
 والظاهر أنه اذا قضى بولائه للملئق أنه لا يوالى أحد الا بلغ وان لم يعقل المنقط عنه تأييده بالحكم ورتبه (قوله  
 ويدفعه في حرفة) أي صناعة لانه من باب التنقيف وكان ينبغي أن يقال فيه ما قيل في وصى اليتيم أنه يعلم العلم  
 أولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة فهو التنقيف تقويم المعوج بالنقاف وهو ما يوصى به المراح وبه عار  
 للتأديب والتهديب نهاية (قوله ويقبض هبته) أي الهبة ان كان غنيا وصدقته أي الصدقة عليه ان كان فقيرا  
 لأن ذلك نفع محض ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وعمل له الأم ووصياها (قوله فهو من ضمن) أي الملتقط  
 لانه ليس له ولا يملكه فصار هذا الامر جانيا بجر (قوله ضمن) أي الختان وقد سكا في البحر يقبل وظاهره  
 أن المعتمد الضمان على الملتقط مطلقا وهل يرجع الختان على هذا القيل على الملتقط لا امره بجر (قوله لم ينبغي  
 منه) أي منع النقل من مصر الى قرية بخوف أن يضل بأخلاقهم وهي قبضة وبعلم منه بالاولى منع نقل

لا يبره (ووافق فهو أحق) اذ لم يعارضها  
 أقوى منها كنية الآخر وحريته وسبقه  
 واسلامه ولو اذى أحدهما أنه ابنه والآخر  
 أنه ابنه فإذا هو ختنى فله من كلاً قضى  
 لهما والاطن اذى أنه ابنه ولو نه للمسلم  
 ذهقان ولذمتي مسلمان قضى به للمسلم  
 تناخية (و) ثبت نسبه (من ذى و)  
 لكن (هو مسلم) استحب ان يفرج من يده  
 قبل عقل الا ديان مال يبرهن بمسكين أنه  
 ابنه فيكون كافرا نهى (ان لم يكن) أي  
 يوجد (في مكان أهل الذمة) كغيريهم أو  
 يبعث أو كنية والمسألة رباعية لانها إما  
 يبعث مسلم في مكان الفلم أو كافر في مكانهم  
 فكافر أو كافر في مكانا أو كنه فظاهر  
 الرواية اعتبار المكان لسبقه اخبار (و)  
 يثبت نسبه (من جد وهو حر) وان اذى  
 أنه ابنه من زوجته الأمة عند محمد وكلام  
 الزيلي ظاهر في اختياره (ولو ادعاه حران  
 أنه ابنه من هذه الحرة والآخر  
 من الأمة فالذى يدعيه من الحرة أولى)  
 لبينه من الجانبين زيلي (وان وجد معه  
 مال فهو له) مما لا يظاهر ولو غرقه أو تخنه  
 أو دابة هو عليه الامكان بقر به (فيصرفه  
 الواجد) أو غيره (اليه بأمر القاضي)  
 في ظاهر الرواية لانه مال ضائع (ولو فتر  
 القاضي ولاه للملئق صح) ظهير به لانه  
 قضاء في فعل مجتمعه فيه نعم له بعد بلوغه أن  
 يوالى من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال خاتمة  
 (ويدفعه في حرفة ويقبض هبته)  
 وصدقته (وليس له ختته) فلو فعل فهل  
 ضمن ولو علم الختان أنه ملئق ضمن ذخيره  
 (وله نقله حيث شاء) وينبغي منعه من مصر  
 الى قرية بجر

الى البادية وبه صريح في البحر (قوله ولا يتعد الملتقط عليه نكاح) لانه بعد الولاية من القرابة والمال والسلطنة ولا وجود لواحد منهما انهر والسلطان ان ينكحه ويمهره في بيت المال أبو السعود عن القهستاني (قوله ويسمع) أي يسمع ماله لان التصرف في المال لا يجوز الا بكامل الرأي ووجود الثقة وذلك يوجد في الاب والجد لا غير ولهذا لا تملكه الا مع أنها تملك النكاح فهذا أولى عيني وهذا صريح في أن الملتقط لا يملك بيع عرض الصغير بنفسه وان احتاجه للثقة بل بأمر القاضي وقد توقف فيه السيد الجوى أبو السعود (قوله وكذا الجارة في الاصح) وذكر القدوري انه ان يؤجره وسبأ في آخر الكراهية أن هذا أقرب لان فيه نفعا محضا شلي وفي القهستاني ولا جارة أي لا يملك لانه لا يملك اتلاف منافع فأنشبه العلم بخلاف الام فانها تملك اتلاف منافع بالاستخدام والجارة بلا عوض فتلك الجارة بالاولى اه والذي يظهر من المنع من اجارته على ما اذا أجره الملتقط لتكون الاجرة لنفسه فلا ينافي ما ذكره القدوري لانه على ما اذا كانت الاجارة للقطب وما سبق عن القهستاني يشير الى ذلك وكذلك اتطيلهم المنع بالاتلاف المنافع يشير اليه أيضا فلا خلاف في الحقيقة أبو السعود وفيه عن الاشياء من كتاب المظفر استخدام النبي بلا أجر حرام ولولا أخيه ومعه الا لانه وفيما اذا أرسله معه لأحضره بركة (قوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك) فإلزامه بالاستدانة او المباحة يؤخذ منه في الحال ولا يأتى آخرى ما بعد العقد وهذا لا ينافي أنه يصدق بالنسبة لقراره أنه عبد زيد اذا صدقه زيد حيث كان ذلك قبل أن تتأكد حريته بقضاء القاضي عليه بما لا يرضى به الاعلى الاحراز كالحذ الكامل كما تقدمناه عن النقاية أبو السعود (قوله ومجهول نسب كلقب) ظاهر اطلاعه أن جميع أحكام القبط يجرى في مجهول النسب (قصة) حكى أن القبط وجدت يثمداد وعند صدره هاروق منشورة هذه بنت شق وشقيقة بنت الطباخية والظلة ومعها ألف دينار جفريه ينسرى بها جارية هندية وهذا اجزاء من لم يزوج بنته وهي كبيرة وفي رواية وهي صغيرة كذا في المحررة وفي القاموس الطيب استحكام الحياقة والطباخية اللهم المشرع معرب تباهه والظلة البضاة قال في القاموس قلا كرماء ورؤس في قلا ومقلية أبغضه وكرمه غاية الكراهة فترسكه أو قلاه في الهجر وقلاه في البغض وقلي اللهم أنفجعه في القلي اه وهذا المعنى يناسب معنى الطباخية والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئله العظم

• (كتاب اللقطة) •

مناسبة الكتابين في غاية الظهور لوجود معنى اللفظ فيهما جميعا الا أن القبط اختص بالنسب ومن بنى آدم واللقطة اختص بالنسب ومن المال شلي وقدم القبط لشرفه فوح افندي (قوله هي بالفتح) ذكر في القاموس أنهم بالاضم والفتح أو السكون وبفتحين وكان التاء للتقل فهي لغة من الالتقاط بمعنى الاخذ أو المأخوذ فهستافى (قوله اسم وضع للمال الملتقط) قال في فتح القدير هي فعلة بفتح العين وصف بمبالغة لفاعله كهمزة لكثير الهمز وبسكونها المفعول كمنكحة الذي يضك منه وانما قيل للمال لللقطة بالفتح لان طباع النفوس تساد الى التقاطه فصار المال باعتبار أنه داع الى أخذه لغنى فيه كأنه كثير الالتقاط مجازا والاختصاص للملتقط (قوله ما يوجد ضائعا) أقاده أنه لم يعرف مالكة والا كان غرضه لوجوب ردّه ولا يعطى حكم اللقطة وأقاده أنه معصوم اذ لو كان مباحا كمال الحربي لا يضل انه ضائع فهو كالخطب والكلام المباح فهو كالتعريف الذي بعده الا أن الثاني أوضح من الاول (قوله ما لا يوجد ولا يعرف مالكة) يرد عليه ما كان محرزا بكان أو حافظ فانه ليس بلقطة وهو داخل في التعريف فالاولى أن يقال هي مال معصوم معرض للضياع بحسب ردّه في التهربان المحرز يخرج بقوله يوجد أي في الارض ضائعا لا يقال في المهر ذلك اه جوى قال في القاموس ضاع الشيء صار مهلا اه والمحرز ليس بمجهول (قوله رفع شيء الخ) فيه مسامحة لان اللقطة التي المرفوع لا الرفع وتأويله أن يرجع الضمير وان كان متنا على الالتقاط المفهوم من اللقطة فيكون من عود الضمير على متقدم معنى قاله الحلبي وفيه نكف والاولى أن يكون رفع بمعنى مرفوع وهو من إضافة الصفة (قوله لا التملك) الاولى للتملك (قوله نذب رفعها) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى قال في الولوالجية اختلاف العلماء في رفعها قال بعضهم رفعها أفضل من تركها وقال بعضهم تركها أفضل وجه القول الاول أنه لو تركها لا يأم أن يصل اليها يد خائنة فبعضها عن مالكة ووجه القول الثاني أن صاحبها ربما يطلبها في الموضع الذي سقطت فيه فاذا

(ولا يتعد الملتقط عليه نكاح وبيع وكذا الجارة) في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه للسلطان لخديث السلطان ولي من لا ولي له فروع • لو باع أو كفل أو دبر أو كاتب أو أعتق أو وهب أو صدق وسلم أمقر أنه عبد زيد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه متمم وقعة في الخبايا ومجهول نسب كلقب

• (كتاب اللقطة) •

(هي) بالفتح ونسب اسم وضع للمال الملتقط عيني وشرا ما يوجد ضائعا ابن كمال وفي التارخانية من المضمرة مال يوجد وفي التارخانية من المضمرة مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح كمال الحربي وفي المحبس (رفع شيء ضائع بالفتح) على القبر لا التملك وهذا يعنى ما علم مالكة كالواقع من السكران وفيه أنه أمانة لا لقطة لانه لا يعرف بل يدفع مالكة (نذب رفعها لمالكها)

تركها وجدها صاحباً في ذلك الموضع ثم قال والنول الاول اصح شلي (قوله ان آمن على نفسه نعرفها)  
 بأن وثق من نفسه أنه يعرفها وأما اذا تيقن من نفسه المتع فمن تركها وان شك كان أفضل (قوله والا) أي  
 ان لم يأمن بأن شك فلا ينافي ما في البدائع لعله على ما اذا أخذها لنفسه (قوله ووجب أي فرض) ينبغي  
 أن يقال قياساً على اللقط ان خاف على اللقطة الضياع ولم يعلم بها أحد غيره بكون الالتقاط فرض عين  
 والا ففرض كفاية جوى (قوله عند خوف ضياعها) الظاهر أن المراد بالخوف غلبة الظن اذ لا يفترض الالتقاط  
 بمجرد فوهم الضياع والضياع بالفتح المبالغة ويطلق على العيال وضرب من الطبيب وبالكسر جمع ضائع فاموس  
 (قوله كما مر) أي في اللقط وهو يشير الى ما قلنا من أن المراد بالخوف غلبة الظن لتصريح المصنف به هنا  
 (قوله فلو تركها الخ) أي وقد آمن على نفسه والا فالترك أفضل فلا يكون أنما به (قوله ظاهر كلام النهر لا)  
 الاولى أن يقول اسـ تظهر في النهر لا وعبارته وعلى فرض لو تركها حتى ضاعت فالظاهر أنه لا ضمان عليه لكنه  
 يأتيه ويدل عليه ما في جامع الفوائد لو انتفع زرق فز به رجل فلم يأخذه برئ ولو أخذه ثم تركه ضمن لو مالكة غائباً  
 لا لو حاضراً اه قال في البحر وكذا لو رأى ما وقع من كتم رجل اه وقالوا لو وضع المالك من أهـ والحق هلك  
 يأتيه ولا يضمن كافي البحر أي في باب أولى اذا تركها حتى ضاعت وفي الشلي عن الاسيحي لورفعها ووضعها  
 في مكانها ذلك فلا ضمان عليه في ظاهر الرواية وقيد به بعض المشايخ بما اذا لم يبرح عن ذلك المكان حتى وضعها في  
 مكانها اذا ذهب عن مكانه ثم أعادها ووضعها فيه فانه يضمن اه المراد منه فاذا كان عدم الضمان بعد الاخذ  
 فكيف يضمن اذا لم يأخذ أصلاً وقد اتضح أن ما في النهر هو الموقول عليه (قوله وظاهر كلام المصنف ثم) لا  
 جعل الترك نصيباً (قوله لما في الصيرفة الخ) قد يفرق بين الفرعين بأن الائلاف مشاهد محقق في كل الجار  
 فالواجب الحفظ ولا كذلك ترك اللقطة فان الائلاف غير محقق اذ قد تقع في يده من هو آمن منه عليها (قوله  
 حتى أكل) الاولى حذفه للاستعانة بقوله يأكل (قوله ثم ردها الى مكانها) أي قبل أن يقول عنه وقد سلف  
 (قوله في ظاهر الرواية) مشابه القول بالضمن سواء ذهب عن مكانه أو لا شلي عن شرح الاسيحي  
 (قوله وصح التقاط صبي) من إضافة المصدر الى الفاعل فاذا التقط ولم يشهد ضمن والتعريف الى وليه حلي  
 عن النهر (قوله وعبد) قال في النباهة ولو التقط العبد شيئاً بغير إذن مولاه يجوز عنه نأوه مالا وأحده  
 والشافعي في قول اه وفيه أن يكون التعريف الى مولاه كالصبي بجميع الجرح فيها وأما المأذون والمكاتب  
 فالتعريف اليهما أبو السعود عن الجوى والنهر (قوله لا يجنون الخ) فائدة عدم صحة التقاطهم أن الولي  
 أو السكران اذا أفاق ليس له الاخذ من أخذه منهم (قوله لعدم الحفظ منهم) بسبب عدم العقل أو استناره  
 وهذا يفيد تقييد الصحة في الصبي بالعقل (قوله فان أشهد عليه) أي الاخذ وأطلق في الاشهاد فانصرف الى  
 من قبل شهادته وهو عدلان ولذا قال في فتح القدير وظاهر المدـ وط اشترط عدلين وانما يشترط الاشهاد  
 عند الاختلاف حتى لو صادف على أنه أخذ للمالك فلا ضمان اجماعاً وعند الامكان فلو لم يجد من يشهده عند  
 الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنده يأخذ منه ظالم فتركه الا بهاد لا يضمن كافي الخاتمة فان وجد من يشهده فجاوز  
 ضمن بحر وفي الظهيرة ان كان في طريق أو فارة ولم يجد من يشهده عند الرفع يشهد اذا غفر جوى واعلم  
 أن الاشهاد لا بد منه على قول الامام عند الاخذ باتفاق المشايخ وانما اختصوا أهل بيته هذا الاسم عند الاخذ  
 عن التعريف بعده أو لا فقال الحلواني أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الاخذ يقول أخذتها لاردها  
 فان فعل ذلك ولم يعترفها كني بجمل الاشهاد تعريفاً ونحوه في الهداية فاقضى هذا الكلام أن يكون الاشهاد  
 الذي أمر به في الحديث هو التعريف ونحوه في التخي (قوله يشهد لقطه) يقال نشد الضالة بالفتح يشدها بالضم  
 نشده ونشدها بالكسر الثون وسكون السين فيها ما طلبها وأشدها عزفها يقال نشدك الله أي سألتك به ونشده  
 من باب نصر أبو السعود عن مختار الصحاح ولا فرق بين كون اللقطة واحدة أو أكثر ولا يجب أن يمين ذهباً  
 أو فضة خصوصاً في هذا الزمان شلي (قوله أي نادى عليها) اني وجدت لقطة لأدرى مالكمها فليأت مالكمها  
 وليصنعها لاردها عليه مخ ويعترفها حيث وجدها جهر الاسر اخلاصة ولو عجز عن تعريفها بنفسه دفعها للغير  
 ليعترفها له أو خاتبة ولو وجدها جهر لكان عزفاً جبراً واشتركا في حكمها حاوي القدسي (قوله حيث وجدها  
 وفي الجملع) أي يجتمع الناس كالساجد والأسواق والشوارع الا أنه يشادى على أبواب المساجد لانها

ان آمن على نفسه نعرفها والا فالترك  
 أولى وفي البدائع وان أخذها لنفسه حرم  
 لانها كالغصب (ووجب) أي فرض فتح  
 وغيره (عند خوف ضياعها) كما مر لأن المال  
 المسلم حرمه كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت  
 فهو مثل ظاهر كلام النهر لا وظاهر  
 أن من وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر  
 كلام المصنف نعم لما في الصيرفة جارياً لكل  
 حنطة انسان فلم يذهب حتى أكل قال في  
 البدائع الصحيح أنه يضمن انتهى وفي التخي  
 وغيره لورفعها ثم ردها الى مكانها لم يضمن في  
 ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد  
 لا يجنون ومدهوش ومعتوه وسكران لعدم  
 الحفظ منهم (فان أشهد عليه) بأنه أخذ  
 ليرده على ربه ويكفيه أن يقول من سمعوه  
 يشهد لقطه ولوه على (وعزف) أي نادى  
 عليها حيث وجدها وفي الجملع

(قوله الى ان علم ان صاحبها الخ) هو ما عليه الفتوى مضمرات والمراد بالعلم غلبة الظن بعدم الطلب وظاهر  
 الرواية التقدير بحول مطلقا كما في الاصل ثم اختلفوا فيه فقيل به زفها كل جمعة وقيل كل شهر وقيل كل سنة أشهر  
 وفي قوله الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها اشارة الى ان اللقطة اذا كانت شيئا يعلم ان صاحبه لا يطالبه كالقواة  
 وقشور الزمان يكون القوة اياها جازا لا تتفاد من غير تصرف الا أنه يبقى على ملك مالكه لان القليل من  
 الجهول لا يصح الا اذا قال حال الرمي لقوم عبيسين من اخذته فهو له برازيمه وكذا الحكم في التقاط السنابل  
 اذا كانت في مواضع متفرقة أما المجتمعة فهي من قبيل ما يطالب فيحفظ ولو رأى بعيرا مذبحا في البادية قريبا  
 من الماء وظن ان مالكه اياه لا بأس بالاخذ والا كلى منه وفي نوازل الفقيه اذا اجتمع للدهانين ما يقطر  
 من الاوقية في انائهم فان كان يسيل من خارج الاوقية يطالب لهم لانه ليس للثرى لان ما انفصل عنها  
 لا يدخل في البيع وان سال من داخل او من الداخل والخارج جميعا ولا يعلم ينظر ان زاد الدهان من عنده لكل  
 واحد من المشتريين طاب له وان لم يزد لا يطالب ويتصدق به الا ان يكون مجتمعا لا يتبعه ميل اللقطة (قوله  
 اولم يعرفها) أفاد ان التعريف لا بد منه ولا يكفي عنه الاشهاد وهو ما في المحيط والدرر وقيل يكفي وقد سلف  
 (قوله ان أنكر ربه الخ) وأما اذا دعا على أنه اخذها لملك فلا ضمان اجماعا بغير (قوله رقبيل الثاني قوله  
 بعينه) لان اخذها لصاحبها حسنة ولنفسه معصية فكان حمل فعله على الصلاح أولى من حمله على الفساد  
 وفي البناء لا يصح ان يمدح مع أبي يوسف (قوله ولو من الحرم) وقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم ولا تحل اقطعه  
 الا لشدها ما وليه انه لا يحل الالتقاط الا للتعريف وتخصيص الحرم ابيان انه لا يسقط التعريف فيه لمكان  
 أنه للغربا ظاهرا بغير (قوله اوله اوله أو كثيرة) هو المصدق وقيل في الماتين من الدراهم فصاعدا يعرفها سنة  
 وفيما فوق العشرة الى الماتين يعرفها شهر او في العشرة وربعه في الثلاثة دراهم وفي درهم يوما (قوله  
 فلا فرق بين مكانه وكان) ولو دار الحرب حتى لو دخل - لم دار الحرب بأمان فوجد لقطعة أي وأخرجها - حقه  
 ينبغي أن يعرفها في دار الاسلام لانها لقطعة وبعد الامان انتم أن لا يحبون وتلك هذه حسنة وتقامه في الحوى  
 (قوله فيفتقنها) أي بعد التعريف وغلبة ظنه ان صاحبها لا يطالبها (قوله على فقير) فلا يجوز ان تصدق بها  
 على غني ولا على ولد الغني الفقير الصغير سوى (قوله ولو على أصله) أي الفقير ذكره المصنف (قوله اذا اعترف  
 أنها لذي) بأن كانت زنا أو أصليا وليس المراد أنه اعترف من الذي فان اللقطة هي التي لا يعرف ماليتها أفاده  
 الحوى (قوله فانها موضع في بيت المال) للتوابع بغير (قوله لو رجا وجود المال) أي ولو بعد التعريف  
 واذا لم يرجه لا يجب الا بصا كما في البحر وقاواله اما كها رجا الظفر بصاحبها ودفه بالامام فان شاء قبل  
 وان شاء لم يقبل فان قبل ان شاء جعل صدقتها أو أقرضها من ماله أو دفعها ضاربة أو ردّها على الملتقط وهو بالخيار  
 ان شاء أدام الحفظ وان شاء تصدق على أن يكون الثواب لصاحبها وان شاء ما هو أو أملاك غنما فان جاورها  
 ليس له نقض البيع ان كان بأمر القاضي وان كان بغير أمره وهي قاعدة ان شاء أجاز له وأخذ الفخ أو أبطله وأخذ  
 عينه لمكة وان ملك له تضييع البائع فينفذ البيع من جهته والتصدق بيده في زمانة أولى من الدفع الى الحاكم  
 لانه لا يعلم هل يؤذيها الى مستحقها أم لا (قوله أو نضمينه) لانه تصرف في ماله بغير اذنه واباحة تصرفه من جهة  
 الشرع لا تنافي الضمان - قاله بعد كتناول مال الغير حال الخصصة نهر والاولى التعبير بالواو (قوله والظاهر أنه  
 ليس للوصي والاب ايجازتها) أي اجازة التصديق باللقطة من مال الصغير لانه يضر ربه بانقص ماله وجعل الحوى  
 لقطعة الوقت كلقطة الصغير (قوله وفي الوهبانية) أي في شرحها المصنفها كما في البحر (قوله وضمان في مالهما)  
 ذكره بجمنا قال في البحر واذا صح هذا البحث جاز تصدقهما (قوله ولو تصدقه بأمر القاضي) لان أمر القاضي  
 لا يرد على تصدقه بنفسه وهو به ضامن فهذا أولى (قوله كما أن له أن يضمن القاضي أو الامام) فهما في ذلك  
 كواحد من الرعايا لان التصديق غير داخل في ولاية الامام والقاضي لانه تصدق بحال الغير بغير اذنه فخير  
 لا يقال هذا يرد نقضا على قولهم ان الذم اذ لا يلحقهم عهد الضمان لا ناقول ذلك بالنسبة لما يكون فيه القاضي  
 ملزما كما اذا استوفى الحكم بشرائعه بخلاف ما هنا فانه غير ملزم أبو السعود (قوله وأبى ما ضمن لا يرجع على  
 صاحبه) أما المسكين فلا نه عامل لنفسه وأما الملتقط فلا نه ملكه بالضمان فظهر أنه تصدق بملك نفسه ذكره  
 العلامة نوح فالثواب له كما في البحر (قوله ولا نفي للملتقط) وان عوزه شيئا فحسن ولو الجبة (قوله أو وضال) أي

(الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها) وانما تصدق  
 ان يثبت كالا طعمة) والابا (كانت أمانة)  
 لم يضمن بل انعتد فلولا يشهد مع التمكن منه  
 أولم يعرفها نحن ان أنكر ربه الخ أخذته للرد  
 وقيل الثاني قوله بعينه وبه تأخذ حاوي  
 وأقره المصنف وغيره (ولو من الحرم أو قبله  
 أو ككثيرة) فلا فرق بين مكانه ومكان  
 واطقة ولقطة (في فتق) الرفع (بها لو فقيرا  
 والافتدق بها على فقير ولو على أهله ووفره  
 وعمره الا اذا عرف أنها لذي حتى فانها موضع  
 في بيت المال) تشارخية وفي الذم لورجا  
 وجود المالك وجب الا يصله (فان جاء  
 حالها) به بعد التصديق (خير من ايجازتها)  
 ولو بعد ذلك (ولا نواجا) أو نضمينه  
 والظاهر أنه ليس للوصي والاب ايجازتها  
 نهر وفي الوهبانية المصنف كالج فبنيمن ان لم  
 يشهد ثم لا يبه أو وصيه التصديق وضمانها  
 في مالهما لا مال الصغير (ولو تصدقه بأمر  
 القاضي) في الامم (لو فصل ذلك) لانه  
 القاضي (أو الامام) لو فصل ذلك (أو  
 تصدق بحال النسي بغير اذنه فخير) (أو  
 يضمن) (المسكين وأبى ما ضمن لا يرجع على  
 صاحبه) ولو العين فائمه أخذها من الفقير  
 (ولا نفي للملتقط) لال أو بجهة أو وضال (من  
 الجمل أصلا) الا بالشرط حتى رده فله كذا

صحي ضال ولو البهية (قوله فله أجر مثله) محله ما لم يكن الرادع مينا والافله المسحى أبو السعود (قوله ونذب التقاط  
 البهية) وقال الأئمة الثلاثة لا يندب وفي الفتح الظاهر أن الخلاف في جواز الأخذ وحده والبهية كل ذات أربع  
 ولو في الماء وكل حيوان لا يميز الجمع بهائم وعلى الثاني يشمل الدواب والطيور والابل والبقر والتمسك والدجاج  
 والحمام الأملح حاوى وقوله الضالة هي التي تكون في موضع لم يكن يقربه بيت مدرا أو غيرها وقوله نازلة أو دواب  
 في مراعيها بحر وما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أخذ البهية فأجاب عنه في المبسوط بأنه كان  
 إذا انقلبت أهل الصلاح أمانا في زماننا فالقبة لاهل الفساد والغواية ولا يأن وصول يد خاتمة البها فإذا جاء  
 ربه لم يجد بها خمر ملصقا وقول بالنهي في بعض البلاد التي أهلها تذهب الدواب في البرارى حتى يحتاجوا إليها  
 فيسكنوها وقت حاجتهم إذا فاند في الالتقاط في مثل هذه الحالة فأفاده الزيلعي (قوله ما لم يخف ضبا عها) مراد  
 بالخوف غلبة الظن (قوله فيجب) أي يفترض أتعابنا أو كفاية على ماسلف (قوله لو معها ما تدفع به عن نفسها)  
 فيه أنه لا يلزم من وجوده معها أن تدفع به (قوله متبرع) أي محسن حموى كما إذا قضى دين غيره بغيره بغير أمره  
 بحر (قوله إذا قال له قاض اتفق لترجع) ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنها للقطعة في الصحيح إذ يمتثل  
 أن تكون غصبا في يده فيجوز له ليجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة لكشف الحال فتقبل ولو مع غيبة صاحبها  
 وإن عجز عن إقامة البينة بقول القاضي بين جماعة ثقات أن هذا الذي أنها للقطعة ولا أدري أو صادق أم كاذب  
 وطالب في أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا في أمرته بالانفاق إن كان الأمر كما يقول أبو السعود (قوله لم يكن  
 دينافي الاصح) لأن مطلق الأمر قد يكون للترغيب أو المشورة وللزوم فلا يرجع بالاحتمال (قوله أي صدقة  
 على أن القاضي الخ) يدل له ما في الفتح حيث قال فإذا أنفق بالأمر الذي بصيربه دينا عليه فبلغ فادعى عليه لانه  
 أنفق عليه كذا فإن صدقة اللقط رجع عليه وإن كذبه فالقول قول اللقط وعلى الملقط البينة اه فقوله الذي  
 بصيربه دينا صريح في أنه صدقة في أمر القاضي المسترط فيه الرجوع لانه لا يكون دينا إلا بذلك (قوله لا حازمه  
 ابن مالك) من أنه إذا لم يأمره بالانفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقة اللقط أنه أنفق للرجوع عليه فله الرجوع  
 عليه لانه أقر بحقه حموى (قوله أو سيده) أي إذا أقام بينة على رقبته أو صدقة اللقط إذا كان بالغنا  
 كافي النفاية أبو السعود (قوله أو هو بعد بلوغه) فإذا مات صغيرا رجع الملقط على بيت المال أبو السعود عن  
 القهستاني (قوله أجراها) إذا كانت البهية مما تصلح للأجارة كالفرس والبهيمة التي (قوله باذن الحاكم) كذلك  
 في المنع والمقتى والقهستاني وغيرهما فيصد أنه ليس له الأجارة بغير إذنه (قوله وأنفق عليها منه) قال الاتفاقى  
 وإذا رجع أمر اللقط إلى القاضي فلقط فيها إن كان شيئا يمكن إجارته كالأداة أجراها وأنفق عليها من أجرها ابتداء  
 لحق مالكها صورة ومضى بإبقاء العين والمال وإن لم يمكن إجارته كالأداة يبيعه ويحفظ غنمه ابتداء لحق مالكه  
 معنى بالمالية حيث لم يمكن إبقاء الصورة لانه يخاف أن تستأصل النفقة القيمة ومع ذلك لو رأى الاتفاقى أصغر  
 إذن له في الاتفاق وجعل النفقة دينا على المالك لأن القسطنطيني ناظر في أمور المسكين فكم أراه أحفظ وأصلح  
 كان له ذلك شلبي (قوله بخلاف الآبق) فلا يؤجر إلا بآبق وهذا هو ما في المحيط والبدائع والخلاصة وسوى  
 في الهداية بينه وبين الضال ووفق المقدسي بحمل ما في الهداية على ما إذا كان المستأجر ذاقوة لا يخاف عليه  
 عنده وما في غيرها على خلافه أو على أن ما فيها محمول على الإيجار مع اعلام المستأجر بحاله فيمنظرة غاية الحفظ  
 وما في غيرها على الإيجار مع جهله بحاله أبو السعود (قوله وإن لم يكن) أي تقع أهما كانشاء حموى (قوله  
 بأعها القاضي) وهو نافذ منه وهو قوف من غيره وسع الملقط باذن القاضي كبيع القاضي وإذا بيعت أخذ الملقط  
 ما أنفق به باذن القاضي بحر (قوله أمر به) أي يؤمر بثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالكها فإذا لم يظهر  
 بأمره يبيعه لانه ذرة النفقة مستأصلة فلا تظهر في الاتفاق مدة مدية بحر من الهداية (قوله نظرية) نسبة  
 إلى النظر بمعنى التأمل أي أن حصة ولايته متوقفة على تأمله ووقوفه على ما فيه مصلحة (قوله وله منعها  
 من ربه) أي أخذ النفقة (فان امتنع صاحبها من أداء ما أنفق بأمر القاضي بأعها القاضي) وأعطى نفسه من تمنها  
 ورد عليه الباقي حاوى (قوله سقطت) لانه بصير كالحقن حكما سقط الدين في الكافي ولم يذكر فيه خلافا  
 وكذا اقتصر عليه صدر الشيرازي في النفاية وجهه القدرى في تقريره قول زفر وعندنا ثلثا لقط  
 لو ملكك بعدد وعقد أشار الحموى إلى ذلك في منظومه المسماة بقود الدرر فيما يقتضى به من أقوال زفر بقوله

قوله أجر مثله تارة ثانية ككافة غلصة  
 (ونذب التقاط البهية الضالة ونذر فيها  
 ما لم يخف ضبا عها) فيجب ذكره لومعها  
 ما تدفع به عن نفسها كقترن لبقرو كدم لابن  
 تارة ثانية (ولو) كان الالتقاط (في العصر)  
 أن تلقى أنها ضالة حاوى (وهو في الانفاق  
 على اللقط والقطعة متبرع) لقصور ولايته  
 (الأذا قال له قاض اتفق لترجع) فلو لم يذكر  
 الرجوع لم يكن دينافي الاصح (أو بعد صدقة  
 اللقط بعد بلوغه) كذا في الجمع أي بصدقه  
 على أن القاضي قال له ذلك لا حازمه ابن  
 مالك نهر نعم المديون رب اللقط وأبو اللقط  
 أو سيده أو هو بعد بلوغه (وأنفق عليها) منه  
 أجراها باذن الحاكم (وأنفق عليها) وان  
 كالضال بخلاف الآبق وسجى في بابها (وان  
 لم يبيح نافعها) القاضي وحفظ غنمها ولو  
 الانفاق أصلح أمره لأن ولايته نظرية  
 اختيار فلو لم يكن غنمه نظرية لكانت له في فتح  
 بجنا (وله منعها من ربه) أي أخذ النفقة فان  
 ملكك بعدد حصة سقطت وقبلة لا ولا  
 يدفعها إلى زفر

اتفاق ملقط بالاذن بسقط ان • بعد الهلاك بحبس للرفاه جلي

كما يشير اليه في الهداية اذ • اوى لترجيه من غير ما خطل

وفي الشريعة لالية عن المتقدمي • يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان (قوله جبر عليه) وله أن يدفعها له لاذاعة  
كما يأتي (قوله وله أخذ كفيلا) ولومع ذكر العلامة كما في البحر والفتح (قوله بخلاف الوديعة) الفرق بينهما  
أن الثاني في أخذ اللقطة كالأول ولا كذلك الوديعة بحر (قوله ومظالم) الواو بمعنى أو مانعة الخلق (قوله جهل  
أربابها) أما إذا علمهم فلا يبرأ دينا وأخرى الأبالدفع اليهم وعلم ودرثهم كعلمهم (قوله وأيس الخ) أما إذا كان يرجو  
المعرفة فلا يتصدق (قوله فليبه التصديق) أفاد بعلي أن ذلك لازم عليه (قوله لمن ماله) أي الخاص به أو الفصل  
من المظالم وليس المراد أنه يتصدق ليكون ثوابه بالأرباب لعدم الأذن منهم بالصدقة وانما هو ذخيرة عند الله  
تعالى عسى الله أن يرضى خصمه بذلك (قوله كن في بده عرض الخ) قال في البحر عن الخياصة رجل وجد  
عروض اللقطة فترها لم يجد صاحبها وفسره ثم أخفق على نفسه ثم أصاب مالا قالوا يجب عليه أن يتصدق على  
الفقراء بمثل ما اتفق على نفسه اه وهو المختار ولو لواجبة فأذا الاختلاف اه وهو فرع العمدة الاتي (قوله  
سقط عنه المطالبة الخ) كأنه والله تعالى أعلم لأنه بمنزلة المال الضائع والفقراء مصروفه عند جهل أربابه وقه علم  
الله تعالى صدق فيته في قضاء ما عليه وأيده ظاهر الأبالدفع إلى الفقراء وبالتوبة بسقط انم الإقدام على الظلم (قوله  
بمثله) أي يبدله ليم القصة (قوله جاز رفقه) أي ولم يتوقف على إذن قاض لعدم وجوده حينئذ وظاهره أنه يجوز  
البيع ولو كان للميت دواب تحتمل الامة والتعجير بالجواز فيد جواز عدمه فيصله إلى أهله والظاهر أنه إذا  
اتفق من عده شيئا يرجع به في التركة وان المراد البادية البعيدة عن وطنه والأقالقية لراحمكم الوطن  
وهل المراد وفي القافلة كما في التيم أو الهدى يحرز كل ذلك (قوله فاطمة) وقبل هو كاتماح إذا وجد في الماء  
(قوله مالم يكن كثيرا) انظر هل الكثير المقدر بصلاب أو يصلح على العرف (قوله بعد النقص) أي التفتيش (قوله  
فان لم يجد هم فله لمصرقا) هذا نص صريح بما أفهمه التشبيه من قوله كاللقطة (قوله أي برج) ذكره في القاموس  
معاني منها الزكر والحسن وواحد بروج السماء وكلمة مأخوذة من التبرج بمعنى الظهور والظهور وهذا المحصل  
(قوله اختلط بهم أهلي لغيره) المراد أن فيها صاحبها ما لغيره وان لم يكن أهليا فإذا علم أن ما في به برجه من حمام بروج  
الناس لا يحمل له لملكهم أباه بسبق يدهم بما أعدوه تحصينه (قوله لا ينبغي له أن يأخذه) انما قال ذلك وان كان  
الحكم في اللقطة نذب أخذها على ما عليه العادة لانه ربما يطير فيذهب إلى محله الأصلي (قوله طلب صاحبها)  
بتعريفه (قوله لانه ملك الغير) لتبعيته للأتم (قوله وإذا لم يملك الفرخ الخ) قال شمس الامة السرخسي • وبهذا تبين  
أن من اتخذ برج حمام فأوكرت فيه حمام الناس فبأيا أخذ من فراخها لا يحمل له وهو غزلة اللقطة في يده فان كان  
فقره له أن يتناولها لحاجته وان كان غنيا ينبغي له أن يتصدق بها على فقير ثم يشتريها منه بشئ ويحمل له تناول  
وهكذا يفعل شيخنا شمس الامة الحلواني • وكان مواهبا كل الجوارز اه قال في البحر والجوارز جمع جوزل  
وهو فرخ الحمام وفي شرح الوهبانية للعلامة عبد البر ابن الشحنة عن الخياصة رجل اتخذ برج الحمام في قرية  
ينسبني أن يحفظها ويمسكها ويعطفها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر به الناس اه (قوله وفي الوهبانية الخ)  
هذا معنى يبين منها وهما

ومن • ترا لا شجارا صريفا يحاط • وفي أرضه غمره الا كل انظر

لذا لم تكن تبقى ولا نهي عادة • ولا هو نصريح ولا منه يظهر

وفي شرح العلامة عبد البر عن الخياصة وغيره رجل مر في أيام الصيف بنهارا فطقت الاشجار قالوا ان كان  
ذلك في المصر لا يسهه أن يتناول شيئا منها إلا أن يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصا ودلالة لانه لا يكون ذلك مباحا  
في الامصار عادة وأما إذا وجد الثمار في الحائط أي البستان فان كانت الثمار عاتية و • فسد كالجوز والوز  
لا يسهه أن يأخذها مالم يعلم بالاذن وان كانت الثمار عاتية لا ينبغي اختناقها فيه قال بعضهم لا يسهه أن يأخذها  
مالم يعلم أن صاحبها أباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به إذا لم يعلم انتهى صريحا ودلالة أو عادة وعليه الاعتماد وان  
كان ذلك في القرى والساوا فان كانت غار ينبغي لا يسهه الأخذ إلا أن يعلم بالاذن وان كانت من غار لا ينبغي اتفقوا  
لي أنه يسهه أن يأخذها مالم يعلم انتهى وأما إذا كانت على الاشجار فلا تفضل له أن لا يأخذ في موضع مالم يؤذن له

جبر عليه (بلاينة فان بين علامة حل الدفع)  
بلا جبر (وكذا) يحمل (ان صدقه مطلقا) يب  
أولاه أخذ كفيلا الامع اليه في الاصح  
ثم بانه (القط لقطه فضاقت منه ثم وجدها  
في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف  
الوديعة) مجتبي وفوازل لكن في السراج  
الصحيح أن له الخصومة لا يده أحق (عليه  
دون وظالم جهل أربابها وليس) من عليه  
ذلك (من معرفتهم فليبه التصديق بقدرها  
من ماله وان استغرقت جميع ماله) هذا  
مذهب أصحابنا لانهم يهتم خلافا كن ويده  
معرض لا يعلم مستحقة اعتبارا للديون  
بالاعيان (و) متى فعل ذلك (سقط عنه  
المطالبة) من أصحاب الديون (في العقب)  
مجتبي وفي العمدة وجد لقطه وعثرها ولم ير  
وبها فانتقم به المقصود ثم أيسر يجب عليه ان  
يتصدق بمثل (مات في البادية جاز رفقه) يسع  
متاعه ومركبه وحمل نفسه إلى أهله حطب  
وجد في الماء ان فقيحة فلقطة وان لا يخلل  
لاخذه

وفي الحاوي غريب مات في بيت انسان ولم  
يعرف وارثه فقرضه كالقطة مالم يكن كثيرا  
فليت المال بعد النقص عن ورثته سنين  
فان لم يجد هم فله لمصرقا (محضنة) أي برج  
(حمام اختلط بهم أهلي لغيره لا ينبغي له أن  
يأخذها وان أخذها لم يطلب صاحبها ليرده عليه)  
لانه كاللقطة (فان فرخ عنده فان) كانت  
(الامر غريبة لا يتعثر لفرخها) لانه ملك  
الغير (وان الام لمصاحب المحضنة والغريب  
ذكر الفرخ له) ولو لم يعلم أن ببرجه غريبا  
لا ينبغي عليه ان شاء الله تعالى قلت وإذا لم يملك  
الفرخ فان فقير أو كاهن أو غني يتصدق به  
ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلواني  
ظهريته وفي الوهبانية مر بنار فقت اشجار  
في غير امصار لا بأس بالتناول مالم يعلم انتهى  
صريحا ودلالة وعليه الاعتماد ونها



الآن يكون ذلك في موضع كثير المتأخرين علم أنهم لا يشعرون بذلك فبسه أن يأكل ولا يسه أن يحمى ١٥  
 ملهنا وقد علمت أن كلام المؤلف مجمل ونقصه ما ذكرنا (قوله جاريا) ليس قدرا احترازا بل ولذا مبرهنة - م بالما -  
 (قوله يجوز) ولو كثر لأن هذا مما يسهل تركه كذا في شرحها وهذا مما يؤيد عدم التقيد بالجارى (قوله وفي الجوز  
 يتكر) ولو كان مفترقا على الاظهر كما في شرحها وفيه انما يتكر أخذه لنفسه لأنه مما لا يسهل ولا يمتنع أخذه لغيره  
 على ربه وهذا اذا كان له قيمة والاجزا أخذ لنفسه ذكره الحلبي (خاتمة) حكى أن بعض العلماء وجد لقطة وكان  
 محتاجا إليها وقد قال في نفسه لا بد من تعريفها ولو عرفتها في المصر ربما يظهر صاحبها فخرج من المصر حتى انتهى  
 إلى رأس بئر فذلى رأسه في البئر وجعل يقول وجدت كذا فخن سمعته ينادي بذلك فذله على - ويحب البئر رجل يرفع  
 شعلته وكان صاحب اللقطة قطع به حتى أخذها منه ليعلم أن المقدور كائن لا محالة فلا ينبغي له أن يترك ما لزمه  
 شرعا وهو اظهار التعريف وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يترككم ما يترككم يكون وما تترك ما يترك ١٥  
 وهو خطا من هذا المذهب لأن هذا ليس بتعريف اتفاقا فاجز وألفه سبحانه ونعالى أعلم وأتمه الله العظيم

• (كتاب الآتي) •

قال في القاموس أبي العبد كسج وضرب ومنع أيضا ويحرك وأبانا ككتاب ذهب بلا خوف ولا كد عمل واستغنى  
 ثم ذهب فهو آتي وأبوق وجعه ككفار وركع وفي المصباح الأ - كثر أنه من باب ضرب (قوله مناسبه) قال  
 في حاشية الشلبي - هذه الكتب الاربعة تناسبها المفاهيم معنى التوى والتلف وتالى بعضها فوق بعض قال  
 في البحر وتعبيرهم بالكتب لكل منها أنسب من الباب لما أن مسائل كل منها متقلة لم تدخل في شيء قبلها  
 ولا بعدها (قوله عرضة التلف والزوال) أي كون التلف والزوال يعرضان فيه وفيما قبله وانما تقدم المقضية  
 والقضية لأن خوف التلف فيها من حيث الذات وأما التلف في الآتي فانما هو من حيث الانتفاع للمولى  
 لأن حيث الذات لا نه لولم يسهل مولا لا يموت وعطف الزوال على التلف من عطف العام لأنه قد يهتق  
 الزوال عن اليد من غير تلف (قوله والآتي انطلاق الرقيق عزرا) هذا معناه التسريح وافتحه هو الهرب كما في شرح  
 الملتقى وفي الميسر والآتي عزرا في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وردا في الامور التي يظهر العبد من نفسه فرارا  
 تصير ماله بغيره فصار فرده الى مولا احسان وهل جراه الا احسان (قوله من موجه) يفتح الجيم  
 قاله الحلبي وهو المستأجر ولو عبر به ليناسب قوله ومستعبده اسكان أولى (قوله ومودعه) يفتح الدال ١٥ حلبي  
 (قوله ووصيه) أي الوصي عليه أهم من كون الوصي مختارا لبيت او منصوب القاضي (قوله أخذه فرض  
 ان خاف ضياعه) أي ان غلب على ظنه ذلك وجزم به كشخصه في بحره قال في الفتح ويمكن أن يجزى فيه التمهيل  
 في اللقطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذ مع قدرة نامة عليه فيجب والا فلا ١٥ (قوله ويجزم  
 أخذه لنفسه) لأنه تملك مال الغير من غير مرقع (قوله ان قوى عليه) أي قوى على حفظه حتى يوصله الى  
 مولا به خلاف من يعلم من نفسه الهز عن ذلك والضعف ١٥ شلبي قال الحلبي - فيه ان هذا الشرط لا يخص  
 ما ضمن فيه بل هو عام في سائر التكليف على أنه ترك ما لا بد منه وهو اشتراط عدم خوف الضياع (قوله  
 لما في البدائع الخ) على لقوله أخذه فرض (قوله واستوثق منه بكفيل) هو أحد القواين وظاهر اقتضائه عليه  
 اعتداده وذكر العلامة فوح قبل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لا أقام البينة أنه له جرم تأخير له لأن الدفع  
 في هذه الصورة واجب (قوله ويحلفه الحاكم أيضا) هذه من المسائل التي يجتمع فيها بين البرهان والعين لأن  
 المقصود من أحدهما غير المقصود من الآخر (قوله بوجه) كسج وهبة (قوله دفع اليه بكفيل) لعدم المنازع  
 كافي البحر وظاهر اطلاقهم وجوب الدفع والذي ذكره العلامة فوح ان الدفع في هذه الصورة غير واجب حتى  
 جازمعه قال فظهر بهذا ان بين البينة وبين الاقرار وذكر العلامة فورا وذلك لأن الدفع في الآليات بالبينة  
 واجب وفي الاقرار وذكر العلامة ليس بواجب ١٥ والظاهر ان أخذ الكفيل مخير فيه كما في المسئلة السابقة (قوله  
 يحلفه جمل) أي دفع جمل (قوله بذلك) أي بالآتي (قوله فان طالت المدة) ما أتى تقديره ب ستة أشهر قاله  
 الحلبي (قوله بآية القاضي) ظاهر على ما قدمناه من أن الآتي لا يجوز خوف اياقه ما على ما سبق في كتاب  
 اللقطة من الهداية والكافي من أنه يجوز فلا أبو السعود (قوله وأمسك من غنمه ما أتى عليه من غنمه) أي أمسك  
 من الغنم ليدفعه لبيت المال اذا كان اتقى من بيت المال قال في الفتاوى الهندية ويتفق عليه الامام في مدة

واخذت منه ما من النهر جاريا  
 يجوز تركه في الجوز يتكر  
 • (كتاب الآتي) •  
 مناسبه عرضة التلف والزوال والآتي  
 انطلاق الرقيق عزرا كذا عرفة ابن الكمال  
 ليدخل الهارب من مرقعه ومستعبده  
 وودعه ووصيه (أخذه فرض ان خاف  
 ضياعه ويجزم) أخذه (انفسه ويندب)  
 أخذه (ان قوى عليه) والا فلا بد لما في البدائع  
 حكم أخذه كلقطة (فان ادعاه آخر دفعه اليه  
 ان برهن واستوثق) منه (بكفيل) ان شاء  
 لم يوزان بدينه آخر (ويحلفه) الحاكم أيضا  
 بالله ما أخرجه عن ملكه بوجه وان لم يبرهن  
 عطفه على ان برهن (وأقر العبد أنه عبده  
 اذكر) المولى (علامته وحليفه دفع اليه  
 بكفيل فان أنكر المولى اياقه) بخاتمة جعله  
 (حلف) الآن يبرهن على اياقه أو على اقرار  
 المولى بذلك زيلعي (فان طالت المدة) أي مدة  
 البينة (بآية القاضي) ولو علم مكانه (لئلا  
 يضره لولم يمسك من غنمه ما أتى عليه من غنمه  
 صاحب ج) أمسك من غنمه ما أتى عليه من غنمه

حبسه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن غمه ان باعه كذا في الحلبي عن غاية البيان والاول  
 حذف قول الشارح من غمه لانه يغني عنه قول المصنف منه (قوله او يعلم) بتشديد اللام اي ذكر العلامة  
 والحلية قاله الحلبي والذي في القاموس التخصيف فانه قال وعلمه كنعصره وضربه وبسمه (قوله عن اعطاء الاذن)  
 اي لو اخذ الاذن (قوله الباهية) بفتح السين وتحفيف الباء لانهم عسكريون واصل وضعه المتكبرون كما يؤخذ  
 من عبارة القاموس (قوله ظلمهم اخذها من مشتريها) اي ويذعنون ما اتفق عليهم من بيت المال والاولى  
 ان يقول اخذهم لانهم عقلاء (قوله على ذلك) اي على ما ذكر من التدبير ومما معه (قوله واختلف في الضال) قال  
 السكال اختلفوا في اخذ الضال فقبل اخذه افضل لما فيه من احياء النفس والتعاون على البر وقيل تركه افضل  
 لانه لا يبرح عن مكانه منظر المولاه حتى يجده ولا يعني ان انتظاره في مكان غير مخرج عنه غير واقع بل نجد  
 الضلال يدورون مخبرين ثم لاشك ان محل الخلاف اذا لم يعلم واحد الضال ولا مكانه اما اذا علم فلا ينبغي  
 ان يختلف في افضلية اخذه وردده شاي (قوله صدق) اي يمينه على الظاهر فطافا اذهى المالك مالا (قوله  
 ولن رده) سواء كان الرادوا واحدا او اكثر (قوله من مدة سفر) تعتبر المدة من مكان الهروب كما يدل عليه  
 ما اذا وجد في المصرفاته تعتبر بحسبها على احد قولين ثم الظاهر انه تعتبر المدة في الرد ايضا فلو وجد في مقصر  
 من مكان هروبه الى ان سده حتى الواحد في مكان اخذه فالتظاهر عدم استحقاق الجعل لعدم العمل منه وحزيره  
 وما في الهندية فيقيد ما ذكرناه ونص عبارتها وتفسيره انه يجب لاراد من مسيرة ثلاثة ايام اربعون درهما فيكون  
 ياتاه كل يوم ثلاثة عشر درهما ونص في بعض ذلك ان ردم من مسيرة يوم ا (قوله ولو صيبا) والجعل له  
 لان الصبي من اهل استحقاق الاجر بالعمل بجر (قوله لكن الجعل لمولاه) لانه ليس من اهل ملك المال يدا (قوله  
 عن يستحق الجعل) بان لم يكن الراد يحفظ مال السيد او يخدمه او استعان به والجعل بالنعم الاجر والجعالة  
 بالكسر وبعضهم يحكي تلبسه او الجعيلة ككريمه انما فيه بجر (قوله لانه لا جعل لسلطان) العلة فيه وفيها  
 بعده الى قوله وعائلته وجوب العمل عليهم (قوله ونهضة) هو حائط المدينة ا (قوله وعائلته) اي المتبهم  
 وان لم يكن وصبا كعبد اللقيط اذا رده الملقط (قوله كان وجدته) تمثيل للاستعانة وقوله غنمه اي لقوده على  
 وقوله فقال نعم هذا شرط لا بد منه لانه به قد وعد الاعانة كافي البصر عن التتارخانية ا (قوله فلا ينصق شيئا  
 كما يشرح الوهبانية) (قوله او كان في عياله) فانه لا يجب الجعل استصفا لان الراد حمل على سبيل التبرع  
 عرفا وعادة فان اعراف فيما بين الناس ان من ابني عبده انما يطلبه من كان في عياله ويرده متبرعا فلو ثبت التبرع  
 نصا لا يجب الجعل فكذا اذا ثبت عرفا لان الثابت عرفا كالثابت نصا بخلاف ما اذا لم يكن في عياله لان التبرع  
 لم يوجد نصا ولا عرفا شاي عن الاتفاق (قوله مطلقا) اي سواء كان الابن في عياله الاب واحد او جين  
 في عياله الابن او لا قال في التبيين ولورد عبد ابيه او اخيه او سائرا فانه لا يجب عليه الجعل اذا كان في عياله  
 للمولى لجرى ان العادة الرادية حاول لم يكن في عياله وجب الجعل له الا الابن اذا رده ابيه او احد الزوجين  
 اذا رده عبد الاتزان فانه لا يجب له الجعل مطلقا لان رد الابن على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب  
 مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة احد الزوجين الاسترخاء حلبي (قوله وشريك) صورته وارث  
 اخذ الا بقر بعد موت سيده المورث ورد من مسافة قصر وهنالك ورثة غيره فلا جعل له لانه قد رده لنفسه  
 ولو بالنظر لنصيبه ومثل ذلك احد الشريكين اذا رده فليس له ان يسأل الشريك حصته من الجعل (قوله  
 وهبانية) هو في شرحها الابن النحلة فالاولى زيادة شرح وقوله ولو الجعيلة الاولى ان يقول ولو الجعيلة لان  
 عبارة تصدق ان صاحب النصف وشارح الوهبانية على ما قدمناه نقلا عن الوهبانية فيكون صاحب الوهبانية  
 ذكره واطلع عليه الشارح افاده الحلبي وفيه ان ما ذكره انما يتجه ان لو كان لفظ الوهبانية من جهة التنف  
 وشارح الوهبانية وهي من كلام المؤلف فيفيد ان صاحب الوهبانية نقله عنهم لان معناه جعلة انتهت ولو الجعيلة  
 والخطب سهل (قوله فالمستثنى احد عشر) باعتبار ان احد الزوجين تحت صورته وعندهما في البصر الابوين  
 اذا كانا في عياله وقد خلا تحت قول المؤلف او كان في عياله (قوله فبطل صلحه فيما زاد عليها) بخلاف الصلح  
 على الاقل لانه خط ابو السعود عن البصر (قوله استصفا) والقياس ان لا يكون له شي الا بالشرط كما اذا رده بجهة  
 ضالة او عبدا ضالوا به الاستصفا اجماع العملي رضى الله تعالى عنهم على اصل الجعل وان اختلفوا في مقدار رده

وان جاء المولى (بعد وره) او علم (رفع  
 باقي النسي البه ولاجلان) المولى (نقض بيعه)  
 اي بيع القماني لانه باصر التبرع كحكمه  
 لا ينقض قلت امكن رأيت في معروضات  
 المرحوم أبي السعود معنى الروم انه صدر  
 أمر السلطان بجمع القضاة عن اعطاء الاذن  
 ببيع عبيد العسكر بجهة ولا يصح  
 ببيع عبيد العسكر بجهة فلو لم يأخذها  
 من مشتريه او يرجع المشتري بجهة على البايع  
 وما في بيده الا فلان عاينا فكذا اذا كان بغيره  
 فاحسن والا فلان عاينا فكذا اذا كان بغيره  
 ايضا انتهى بالمعنى فاحفظ فانه مهم (ولو زعم)  
 المولى (تدبيره او كتابته) او استبلادها  
 (لم يصدق في نفسه) الا ان يكون عبده  
 ولم منها او يبرهن على ذلك غير (واختلف  
 في الضال) قبل اخذه افضل وقيل تركه  
 ولو عرف بيته فابصاه اليه اولى (ابن عبد  
 نجاة به رجل وقال لم اجد معه شيئا) من المال  
 (صدق) ولا شيء عليه (ولن رده) خبر لقوله  
 الاتي اربعون درهما (اليه من مدة سفر)  
 فاكبر (وهو) اي والحال ان ازاد ولو صيبا  
 او عبد لكن الجعل لمولاه (عن يستحق الجعل)  
 قديده لانه لا جعل لسلطان ونهضة وخفي  
 ووصى ببيع وعائلته ومن استعان به كان وجدته  
 نخذه فقال نعم او كان في عياله وابن  
 واحد الزوجين مطلقا بيلي وشريك تنف  
 وهبانية ولو الجعيلة فالسنة في احد عشر  
 (اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد عليها  
 (ولو بلا شرط) استصفا

فأوجبتنا الأربعة في مدة السفر وما دونها فمادونها ما بين الروايات حوى (قوله نرى هنا) أصله صاحب  
عقد الفرائد والبحث راجع إلى قوله فجعلنا وأما العقل فهو مخصوص عليه فإنه قال اتفق الأصحاب أن الصغير  
الذي يجب الجعل برده في قول محمد هو الذي يعقل الأباقي نص عليه في المخطوط قال ومفهوم كونه أي كونه ولد  
الامة رضى بها أنه لو كان غير رضيع وجب الجعلان وينبغي أن يشترط مع الطعام أن يعقل الأباقي كما مر عن المخطوط  
(قوله أشبهه بالنص) فلا يحط منه لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يحط منها لو كانت قيمة الرأس أنقص من صدقة  
الفطر قاله المصنف وقال محمد يقضى بضمه الأدرهما لأن المقصود أحباء مال المالك فلا بد أن يسلم له شيء يخصه  
للقائمه وذكر صاحب البدائع والاستيعاب أن الإمام مع محمد فكان هو المذهب بجر والذي عليه الأصحاب المتون  
مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يقول عليه لما وافقته للنص وفاقه تعالى أعلم من (قوله أن أشهد أنه أخذه  
ليرده) ينبغي أن يكون الشاهد شرطاً لوجوب الجعل ولعدم الضمان إذا أبى عن رده عند التمكن أما إذا لم يتمكن  
منه فلا يضمن اتفاقاً كما تقدمت نظيره في القطة والقول في أنه لم يتمكن من الشهاد بجر عن التناخانية (قوله  
والألائي) لا نزك الشهاد أماره أنه أخذه لنفسه (قوله يرضع له) يقال يرضع له كمنع وضرب أعطاه  
غير كثير فاموس واعتبار رأى الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء (قوله ولو من المص) هذا هو الأصح وقيل  
لا شيء له (قوله فيرضع له) أي أن لم يصطط على شيء (قوله ومدير) هو أحد قولين وقتل البرجندى عن الملتقط أنه  
لا جعل برد المدير إلا بقب حوى (قوله كفن في الجعل) لأنه أحيا المأبى اعتبار الرقة كما في المدير وأما اعتبار  
الكسب كما في أم الولد عنده حوى (قوله له تقه ما عوته) أي ولا جعل برد المخر (قوله ثم أنه أبى) أي في حاله  
الاستعمال أما إذا فرغ من الاستعمال وكان من نيته أن يرد إلى صاحبه فأبى فالظاهر أنه لا يضمن له رده  
إلى الوفاق وحزره (قوله وفي الوهبانية) نقله بالمعنى وبينها

وانكار مولاه الأباقي مقدم \* إذا فرغ من رد فالعبد مختار

(قوله ويلزم مريد الرقبة) أي إذا فرغ من حاله الخلق وظاهره ولو بعد الشهاد وبجر (قوله ما لم يبين إياقه)  
أي ما لم يبرهن على إياقه أو على إقرار المولى به أو بالهود عن الزبلي (قوله لأنه غاصب) أي وهو ضامن ولو هلك  
المضروب عنده من غير تعذر (قوله ولا جعل له في الوجهين) إيا في الأول فلا نه لم يرد إلى مولاه وأما الثاني  
فلا نه لما ترك الشهاد صار غاصباً مع (قوله في الثاني) وهو فيما إذا أبى أو مات قبل الإتياد أي فإنه يقول بالجعل  
فيه وفيه نظر فإنه يقول فيما إذا أبى منه بعد الشهاد بهدم وجوب الجعل فهذا أولى بل لا يقول بوجوب الجعل  
الأذا رده غير أنه لا يشترط الشهاد وهما يشترطانه فالأولى للشارح حذف قوله خلافاً للثاني من هذا الجعل  
وذكره عند قوله أنه أخذه ليرده ويحتمل أنه راجع إلى قول المصنف وضمن قبله فإنه القسم الثاني لقوله وان أبى  
منه بعد شهادته لم يضمن (قوله على المرتن) لأنه أحيا ما يسه بالرد وهي حتى المرتن إذا استيفاه منها والجعل  
في مقابلة أحياء المأبى فيكون عليه وسواء كان الزمان حياً أو ميتاً لأن الرهن لا يسلط بالموت بجر (قوله فإن بيع  
بد الخ) وان اختار المولى فضاء دينه كان الجعل عليه (قوله جنى خطأ) قيداً بالخطأ لأنه لو كان قبل عدا  
شهره فلا جعل له على أحد بجر (قوله لا يبدل الأخذ) أما إذا كانت في يده فلا جعل له على أحد بجر (قوله على  
من سبه غير إليه) فإن اختار المولى فداءه فهو عليه لعوده منفعته عليه وان اختار دفعه إلى الأولياء فعليه  
لعودها إليهم بجر (قوله على غاصبه) لأنه أحياه لتبرأ ذمته بدفعه وظاهره لزوم الجعل له ولورده إلى مالكه  
وبجر (قوله على موهوبه) لأنه المالك له وقت رد المنتفع به بجر (قوله بالرجوع) أي يرجع الوأهب في الهبة  
(قوله في ماله) لأن الإحياء (قوله كنفقة لقطه) فلا وفاق عليه إلا خذ بل الأمر القاضي كان متبرعاً ولو باذنه  
كان له الرجوع بشرط أن يقول له على أن يرجع إلى الأصح من (قوله وقيل يؤجره) قد تقدم ما فيه من حل كل  
من القولين على محل يليق به (قوله بخلاف القطة) فإنه يؤجرها (قوله والضال) أي فإنه يؤجر والذي  
في القصة تأتي عن التنف أن الضال كذا بقب في القطة (قوله وقد روى التناخانية) الأولى ذكره بعد قوله بل  
يجب تعزير وهذا التقدير إنما هو قبل حضور السيد (قوله ثم بعد ما يبيعه القاضي) أي ويرد ليت المال ما أنفقته  
منه كما تقدمناه هـ حلى (قوله لا يشتري رغب الأمر) لأنه يتضرر بالانتظار (خاتمة) لا تقطع يد لا بقب بسرقة  
ثبتت عليه حتى يحضر مولاه خلافاً لأبي يوسف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

كأمر \* فرع \* أبى بعد البيع قبل القبض لا يشتري رغب الأمر للقاضي إلى البيع

• (كتاب المقنود) •

مناسبتة لما قبله من حيث ان كلاهما غائب لم يدرا اثره وقال البرجندى اوردته غيب المقتلة والا ببق من حيث ان المقنود فقد اهلده وما فقد هما ما لكهما يقال فقدت الشيء اذا ضلته فلم يجده او طابته فلم يجده وكلا الماضين متحقق في المقنود لانه فقد عن اهلدهم في طلبه جوى واخره عما سبق لقله وجوده فهو متحقق (قوله هو امة المهدوم) قال في النساء وس من فقدته بقده فقد اوفدنا وفقد اعدمه فهو قبيح ومفقد بحر والفقدان بكسر الهمزة فهتافى (قوله هو غائب) اى بعيد عن اهلده ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة كذا في شرح المتن (قوله البلطغ) ويقال بها والمغنى واحد (قوله فدخل الاسير الخ) قال في البحر المذار انما هو على الجهل بجهانه وموته لانه على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي المحيط المسلم الذى اسره العدو ولا يدري اى ام بيت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرف انه في بلدة معينة من دار الحرب ولا ٥١ هذا وفي القافية مع سرهما للتهتافى هو غائب لم يدرا اثره اى لم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه ٥٢ وفي الهذلية والذى غاب عن اهلده وبلده او اسره العدو ولا يدري اى هو ام بيت ولا يعلم مكانه ومضى على ذلك زمان فهو مفقود هذا الاعتبار ٥٣ وصاحب البحر لم يستند الى نص صريح فاذكره وما في القهستاني والهندية صريح في الاثر اطلاقه والمقول عليه (قوله وهو متدخ) فيوقفه يرانه كالمفقد جوى عن التتارخانية (قوله بالاستصحاب) اى علاطة حاله الذى ذهب عليه (قوله نزع) اى مال المقنود وقوله من امنه بالانصر وكسر الميم قال تعالى الا كما امنتمكم على اخيه من قبل (قوله الماسجى الخ) فيه ان ما هنا اودعه بنفسه وما بجى في مال مورثه (قوله ولا تفسخ اجارته) لان الا تفسخ قبل الموت منع (قوله كغلا نه وديونه) قال في البحر اطلق الحق فتشمل الاعيان والديون المقترها لانه من باب الحفظ فيضاهى في دين يجب به فده لانه اصل في حقوقه ولا يتناصم في الذى ولا المقنود ٥٤ اى اذا انكره المديون (قوله ويقوم عليه) بنحو اخراجهم من سفينة وجهه في اليد وروحه مادية وتذريته وجهه في الخزن فالقيام عليه اعم من حفظه (قوله عند الحاجة) مرتبط بقوله ونصب القاضي بدليل ما بعده وقال في المنع وفي نصب الحافظ لاله والقيام عليه نظره لاسكن عند الحاجة فلو كان له وكيل لم تقدر بدنى ان لا ينصب القاضي وكيد لانه لا ينزل بقدمه كله اذا كان وكيد لا في الحفظ ٥٥ (قوله لاتعير داره) ولو امر به قال في المنع نقلا عن التجنيس والولوجية رجل غاب وجعل داره في يد رجل ابعدها او دفع ماله ليحفظه وقد اذاع فلان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا ٥٦ اى فالتصرف حينئذ للورثة لاله (قوله المنسوب) اهم من منسوب الغائب والقاضى (قوله ونحوه) اى نحو ما ذكر من رد تعيب او مطالبة لاسحقاق وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرثونه بعد موته ولم يثبت ٥٧ بحر (قوله بلا خلاف) لما فيه من نص في الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بين الاصحاب فمن وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة ام لا فنقد الامام يملكها وعندهما لا يملكها المعروف في وضعه ٥٨ حلى عن التبيين (قوله ولو قضى بخصومه لم ينفذ) اى لو قضى قاض مجتهد او مقلد يرى القضاء بخصومه لم ينفذ لان الخلاف في نفس القضاء فلا بد من تنفيذ قاض آخر يرى ذلك ليرفع الخلاف ٥٩ حلى (قوله زاد الزيلعي في القضاء الخ) نصه واما ان يكون الخلاف في نفس القضاء فغير روايان في رواية لا ينفذ ذكره المصنف وهو الصحيح لان محمل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى حينئذ وجد محمل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر وذلك مثل القضاء على الغائب والغائب وقضاء المهدود في قذف وشهادته بعد التوبة وقضاء الفاسق وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى على الغائب او قضى الفاسق او المهدود لا ينفذ الا اذا رفع الى حاكم آخر قضى بصحة حكمه حينئذ يلزم ولو فضحه انفسخ لان الخلاف في نفس القضاء فقبل القضاء لم يوجد محله ٦٠ ابو السعود وهو المأول عليه وقبل ان الاجتهاد فيه في القضاء على الغائب هو سبب القضاء وهو البيئة هل تكون حجة من غير خصم حاضر او لا فاذا رآها القاضي حجة وقضى بها فخذ قضاؤه وقال صاحب البحر لكن وقع الاشتباه بين اهل العصر في المراد بالقضاء على الغائب هل المراد به الا اعم من الحنفى وغيره والمراد بغير الحنفى ومنه في فهم عبارة الهذلية وغيرها هنا حيث قالوا اذا رآه القاضي فخذ هل المراد انه رأى له واعتقاد فيخرج الحنفى لانه لا يرى القضاء على الغائب والمراد اذا رآه القاضي مصلحة وقال في العناية الا اذا رآه القاضي اى جعل

• (كتاب المقنود) •  
 (هو) امة المهدوم وشرا غائب لم يدرا اثره  
 هو يتوقع قدومه (ام بيت اودع العدو  
 البائع) اى التفرجه بلا وقع فدخل الاسير  
 ومن تقدم يدرا الحق ام لا (وهو في حق نفسه  
 حى بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه فلا  
 تنكح عرسه غيره ولا يتيم ماله قلت  
 وفي معروضات المغنى اى اليهود انه ليس  
 لاه بن بيت المال نزع من يدين بيده عن امنه  
 عليه قبل ذهابه لما سيجى مع من الخزانة المقنين  
 (ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من) اى  
 (بأخذ حقه) كغلا نه وديونه انقربها  
 وكيد لا ينفذ ماله ودية وم عليه عند الحاجة فلو  
 (ويحفظ ماله ودية وم عليه) عند الحاجة فلو  
 وكيد له فله حفظ ماله لانه يرد اياه الحاكم  
 لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس (لكنه)  
 اى هذا الوكيل المقنود من دين ووديعة وشركة  
 فيما يدعى على المقنود من دين ووديعة وشركة  
 في مضار ودين ونحوه (لانه ليس بمالك  
 ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض بلا  
 جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا  
 خلاف ولو قضى بخصومه لم ينفذ زاد  
 الزيلعي في القضاء ونحوه السكال لا ينفذ  
 قاض آخر

ذلك رأيه وحكمه وقال في فتح القدير رأي رأي القاضي المصلحة في الحكم على الغائب اوله اه وعلى ما في العناية  
 جري الشارحون وصاحب الخلاصة والبرازية قال الجوى وظاهر كلامهم أن المراد بالقاضي المجتهد أو غير  
 الحنفى ممن يرى ذلك أما الحنفى فكيف يجعله رأيه ولا رأى له مع اعتقاده مذهب امامه اه وبه تم أن القضاء  
 على الغائب ليس مذهبنا على ما هو الصواب فإذا قضى به الغير في نفاذه روايتان صحيحتان فإذا نفذ قاض  
 آخر ارتفع الخلاف ولو قضى به الحنفى لا ينفذ لأن امامه لا يراه وقال في شرح المتن وسيجى في القضاء أن القاضي  
 المقلد متى خالف معتقد مذهب لا ينفذ حكمه في زماننا وينقض هو المختار للفتوى اه فقوله هم القضاء على  
 الغائب ينفذ في أظهر الروايتين محمول على أن القضاء مصدر من غير الحنفى وأظهر الروايتين هي رواية كتاب  
 الفقود ومقابلها رواية كتاب النصاب بهدم النفاذ وهي مصححة أيضاً قوله الفتوى على النفاذ أى ولومن غير  
 تنفيذ من قاض آخر (قوله يعنى للقاضي مجتهداً) أخرج به الحنفى فلا ينفذ قضاؤه به (قوله وأما بيت المال)  
 أى على ما يوضع فيه ولا تعلق له بالفقود (قوله مأورون) أى من امام زمانه (قوله وينفق على عرسه وقريبه  
 ولاداً) الأصل فيه أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله في غيبته  
 لأن القضاء حينئذ يكون عانة وكل من لا يستحق في حضرته إلا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته لأن النفقة  
 حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب يمنع من الأولاد الصغار والأثاث البكار والزنى من الذكور  
 البكار ومن الثاني الأخ والأخت والخالة وكل محرم اه فتح وقوله ولاداً نصب على التمييز هم أموله  
 وان علوا وفروعه وان سفلوا جوى ولم يقصد به قهرهم لماعلم في النفقات أنه لا بد منه إلا في الزوجة قائم باستحقاق  
 ولو غيبته وأطلق في الاتفاق من ماله وهو مقيّد بالدراهم والدنانير لأن حقهم في الملبوس والمطعم فاذ لم يكن  
 ذلك في ماله يحتاج إلى القضاء بالقيمة وهي الشهدان وقد علمت أنه على الغائب لا يجوز إلا في الأب فان لم يبيع  
 العرض لنفقته استشهدنا جوى وفي التتارخانية وبيع للنفقة ماسوى العقار والمنفق أخذ الكفيل بجر (قوله  
 ولا يفرق بينه وبينها) أقوله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود أنها امرأته حتى يأتيها البين وبين على كرم الله  
 تعالى وجهه بقوله هي امرأة ابنتي فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق ولأن النكاح عرف بثبوت الغيبة  
 لا فوجبه الفرقة والموت في حيز الاحتمال فلا يزال النكاح بالشك من (قوله خلافاً لما لك) به قال الشافعى  
 في قول واحد في رواية رضى الله تعالى عنه قال القهستاني وأفتى بقول مالك في موضع الضرورة فيبقى  
 أن لا بأس به أبو السعود فقوله العلامة عبد البر بعد ذكر ابن وهبان الخلاف عن الأئمة لا حاجة للحنفى في ذلك  
 فخذفه أولى ليس بأولى أفاده في شرح المائى أى لما أفاده القهستاني من أن الحنفى يفتى به في موضع الضرورة  
 (قوله فلا يرث من غيره) لأن قضاءه جابياً يستحب المال وهو لا يصلح حجة للاستحقاق من (قوله ولا ينفق  
 بقتل وابن) المراد أن له وارثاً غير الورثة الذين في التركة الأولى (قوله في يد البنين) أى بنى المتوفى (قوله والكل  
 مفقود بفقد الابن) أى أنهم لا يعرفون حاله من حياة أو موت ولا مستقره أما إذا علمت حياته فنصيبه من تركته  
 إليه يحفظ له وإذا علم موته بعد موت المورث يدفع نصيبه إلى ورثته ولومات قبله فلا شيء له (قوله واختصموا  
 للقاضي) أى رفعوا أمرهم له ليقضى بينهم (قوله أى لا ينزعه من يد البنين) لاحتمال عدم رجوعه فيحكم بموته  
 من يوم فقده فلا يرث من تركته إيه ومقتضى ما يأتي أن البنين تعطين النصف ويوقف للنصف ولا ينفقون النصف  
 فيصنّفه له (قوله ولا يستحق ما أوصى له أزمات الموصى) فإذا حكم بموته يرث المال الموصى به إلى ورثة الموصى  
 أبو السعود عن الزبلي (قوله إلى موت أقرانه) أى بالسن لأن من النادر أن يعيش الإنسان بعد موت أقرانه  
 فلا يبنى الحكم عليه فإذا بنى منهم أحد لا يحكم بموته بجر ولا ن ماتع الحياية إلى معرفته فطر يقه في الشرع  
 النظر إلى أمثاله كقيم التلقات ومهر مثل النساء من (قوله في بلده) وقيل في جميع البلاد والأول هو الأصح  
 ذخيرة (قوله على المذهب) مقابلها أحد عشر قولاً أقلها ثلاثون سنة والاربع مائى المصنف أفاده في شرح  
 المتن قال في البصر والعجب من المشايخ كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدى  
 أى حنفية رضى الله تعالى عنه اه (قوله تفويضه للإمام) فأى وقت رأى المصلحة فيه حكم بموته فيه جوى  
 (قوله من في يده المال) أى مال المفقود الذى وضعه تحت يده (قوله وينصب قيمياً) أى أن لم يجعل عليه المفقود  
 فكيف لا قبل فقده (قوله أقدري أفندى) اسمه عبد القادر (قوله أنه انما يحكم بموته بقضاءه) هو أحد قولين والثالث

لكن في الخلاصة الفتوى على التنازع  
 لو القاضي مجتهدان (ولا يبيع) القاضي  
 (ملا يخاف فساداً) فانه يبيع القاضي  
 بخلاف ما يخاف فساداً في معروضات الفتى  
 ويحفظ عنه ذلك لكن في معروضات الفتى  
 أبي السعود أن القضاء وأما بيت المال  
 في زماننا ما مورون بالبيع مطلقاً  
 وان لم يخف فساداً فان ظهر حياضه الثمن  
 لأن القضاء غير ما مورين بقضاهم  
 اذا يبيع بغبن فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ  
 (وينفق على عرسه وقريبه ولاداً) وهم  
 أصوله وفروعه (ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد  
 مضي أربع سنين) خلافاً لما لك (وميت  
 في حق غيره فلا يرث من غيره) حتى لو مات  
 رجل من قتلين وابن مفقود ولا مفقود بقتل  
 رجلين والتركة في يد البنين والكل مفقود  
 بفقد الابن واختصموا للقاضي لا ينفق له  
 أن يحرك المال عن موضعه أى لا ينزعه من  
 يد البنين حرانة المقتب (ولا يستحق ما أوصى  
 له أزمات الموصى بل يوقف قطعه إلى موت  
 أقرانه في بلده على المذهب) لأنه الغائب  
 واختار الزبلي تفويضه للإمام وطريق  
 قبول البينة أن يجعل القاضي من في يده  
 المال خصماً عنه أو ينصب قيمياً بل عليه  
 البينة ثم رقت وفي واقعات المفتين أقدري  
 أفندى معزلاً لا يقضى أنه انما يحكم بموته  
 بقضاءه لأنه أمر محتمل فيالم ينضم إليه  
 القضاء لا يكون حجة

أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قاله شرف الدين وغيره أخاه القهستاني  
 واقتصار قدرى أفندي على الأول يفيد ترجيحه أبو السعود (قوله فان ظهر قبله جبالخ) وكذا اذا ظهر بعده  
 قبل الحكم وأما اذا ظهر جباله بالحكم بموته فالظاهر أنه كالميت اذا أحيى والميت اذا أسلم قالوا في بدو رثته له  
 ولا يبطأ بما ذهب ثم بعد ذلك رأيت المرحوم أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له والاولاد  
 للثاني (قوله فتمتد عمره للموت) باربعة أشهر وعشرين كانت حرة وشهرين وخمسين ان كانت أمة ان لم تكن  
 حاملا والافوض الحبل فبما أفاده القهستاني (قوله بين من يرثه الآن) ولا يرثه وارث مات قبل المدة من  
 فكانه مات من ذلك الوقت معاينة اذ الحكمي معتبرا بالحقيق وكذا يحكم بموت مدبريه وأمهات اولاده في ذلك  
 الوقت بجر (قوله من حين فقده) ما لم نعلم حياته في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك الوقت من  
 أقاربه بجر (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله هجة دافعة) ولذا لم يحكم بموته في حق ماله من وقت فقده  
 لان ظاهر حاله وهو حياته يقتضي عدم قسمة ماله من وقت فقده (قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ) بيانه  
 رجل مات عن بنتين وعن ابن مفقود وابن أوفى ابن والمال في يد الاجنبي ونصاد قواعلي فقد الابن فطلبت  
 البنات الميراث بمطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الا آخر ولا يعطى اولاد الابن شيئا لانهم يحجبون  
 بالقسمة ولو كان حاقلا يتحققون الميراث بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت خباته من حق النفع  
 وغامه فيه (قوله كالحمل) فلو كان مع الحمل وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه للتيقن به على  
 الحمل حال كما اذا ترك انا امرأة حاملا تعطى المرأة الثمن وان كان من يسقط بالحمل لا يعطى شيئا وان كان من  
 يتغير يعطى الاقل للتيقن به مثاله ترك امرأته حاملا وجدة تعطى الجدة السدس لانه لا يتغير بها ولو ترك حاملا  
 وأخا لا يعطى شيئا لان الاخ يسقط بالابن وجاز ان يكون الحمل انا قد اراد امرين أن يسقط وأن لا يسقط فكان  
 أصل لاستحقاق مشكوكا فيه فلا يعطى شيئا ولو ترك حاملا وأما أخذت اثم السدس والوجه الثمن لانه لو كان  
 حيا أخذت ما ذكر ولو كان ميتا أخذت اثم الثالث والوجه الرابع فيعطيان الاقل واعلم انه يوقف للعمل  
 نصيب ابن واحد على ما عليه الفتوى (قوله ولذا حذفه القدوري) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث  
 الخ (قوله ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون) وليس له ابداءهما كذا في شرح المتن (قوله وله أن يكاتبهما)  
 وكذلك انه أن يؤجرهما كافي شرح المتن وفي شرح الوهبانية للعلامة عبد البر فقدت مولاها ولا تجد نفقة  
 وخيف عليها الفاسحة فللقاضي أن يبيعها أو يؤجرها من امرأة نفقة وليس له تزويجها (خاتمة) ذكر في الملبوط  
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال انما قلت المفقود فحدثني حديثه قال اكلت خبز ابا زاي والبياء المنة مرة  
 تطبخ بماء يصني من بلالة الخالة في أهل ثم خرجت فأخذني نفر من الجن فكنيت فيهم ثم بدلتهم في عتي  
 فأعقوني ثم أتوا بي قريسا من المدينة فقالوا أنعرف النضيل فقلت نعم فأتوا بي فأتوا بامرأتي بعد  
 أربع سنين فاعتدت وتزوجت فغيرني عمر بين أن يردها علي وبين المهر وثبت أنه لم يردها وطلب نكاح غيرها  
 كما في الفقه وفيه ثبت أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع الى قول علي كرم الله تعالى وجهه وهو مذنب وعامة فيه  
 وأهل الحديث يرون أن عمر لم يتأديه حين رآه وجهه ليقول بفسبأ أحدكم عن امرأته هذه المدة الطويلة  
 ولا يبعث بغيره فقال لا تعجل يا أمير المؤمنين وذكره نفسه في هذا الحديث دليل لمذهب أهل السنة أن الجن  
 يسلمون على بني آدم وأهل الزيف ينكرون ذلك على اختلاف بينهم فهم من يقول المستعبر دخولهم  
 في الآدمي لان اجتماع روحين في شخص واحد لا يتحقق وقد يتصور تسلطهم على الآدمي من غير أن يدخلوا فيه  
 ومنهم من قال اجنأ اجسام الطيفة فلا يتصور أن يملأوا اجساما كثيفان موضع الى موضع ولكل أهل السنة  
 تأخذ بما ورد به الا انما قال عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم وقال عليه الصلاة  
 والسلام ان الشيطان يدخل في رأس الانسان فيكون على قافية رأسه فتعقب الاثم ولا يستقل بكيفية ذلك  
 كذا في الدراية وفي المغرب أن النفقة وكان في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وخرافة كان في عهد علي رضي الله  
 وسلم وكان خرافة بعد رجوعه من الجن يحكي عنهم أشياء يتعجب منها ويقال هذا حديث خرافة لكل  
 ما لا تعرف محضه والخرافات كلان لاصحة لاهما مأخوذة من هذا شلبي لمفصا بقليل زيادة من الفقه والله تعالى أعلم  
 واستغفر الله العظيم

(فان غاب قبله) قبل موت آخراته (جباله  
 ذلك) القسط (وبعد يحكم بموته في حق ماله  
 يوم علم ذلك) أي موت آخراته (فتمتد منه  
 عرسه للموت) ويقسم ماله بين من يرثه  
 الان (و) يحكم بموته (في) حق (مال غيره  
 من حين فقده) فبما أفاده الاستصحاب  
 موته عند موته (لما تقر أن الاستصحاب  
 ووظاهر الحال هجة دافعة لا مثبتة (ولو كان  
 مع المفقود وارث يجب به لم يعط) الوارث  
 (شيئا وان اتى نص حقه به أعطى اقل  
 الصبيبين) ويوقف الباقي (كالحمل) ويحمله  
 الفرائض ولذا حذفه القدوري وغيره  
 «فرع» ليس للقاضي تزويج أمة غائب  
 ومجنون وبيدهما له أن يكاتبهما ويبيعهما

(كتاب الشركة)

هي ثابته بالسكاب وهو قوله تعالى فيهم شركاء في الثلث وقوله عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى أنا ثبات  
الشرك يكن مال بمن أحدهما صاحبه فإذا خانا خرجت من بينهما وأبوالاجماع فإن الأمة أجمعوا على جوازها  
وبالمعقول فإنها طريق لا يتفاء الفضل وهو مشروع لقوله تعالى أن يتفوا بأبوالكم أبو السعد عن الحموي  
والأولى الاستدلال بقوله تعالى ويتفوا من فضل الله وقوله تعالى ويتفوا من فضله وأما ما ذكره فهو  
في خصوص النكاح (قوله لا يحنق مناسبتهم الخ) أيضا ما قاله الحق في فتح القدير وأورد الشركة معقب المفقود  
اتهامهم ما يجوز حين كون مال أحدهما أمانة في يد الآخر كأن مال المفقود أمانة في يد الحاضر وكون الاشتراك  
قد يتحقق في حال المفقود كالمومات ومورثه وله وارث آخر والمفقود حى وهذه مناسبة خاصة والأولى عامة فيهما  
وفي الآتين واللقب واللقطة على اعتبار وجود مال مع اللقب اه (قوله هي بكسر فسكون في المعروف) ولك فتح  
الشيخ مع كسر الراء أو مكنونها نهر (قوله لغة الخلطة) قال الكمال والشركة لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز  
أحدهما والشركة اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر شركت الرجل أشركه شركا ظهر أنها فعل الإنسان وفعله  
الخلط اه ملخصا وأشار الشارح بقوله الخلطة إلى أنها الازمة الواحدة من الخلط فالنسبة للوحدة وفي نسخة الخلط  
بلا تاء (قوله لأنها مسببة) أي العقد فالنهر يرجع إلى العقد قال الكمال وتقال الشركة على العدة نفسه لأنه  
سبب الخلط فإذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة يائية وفي نسخة لأنها مسببة وفيها قلب والصواب لأنه  
سببها (قوله في الأصل والريح) أي في رأس المال وما يرجعه فلو كانت في الريح دون الأصل فصارية أركانها  
في الأصل دون الريح قبضاعة (قوله وركبتها) أي الشركة بالمعنى اللغوي في المصنف استخدام (قوله  
اختلاطهما) أي اختلاط المالكين بحيث يتعدرا ويتعسر تمييز أحدهما عن الآخر ومثله الخلط قاله الحلبي  
وفي حاشية الشلبي عن الاتفاق أن شركة المالك اجتماع النصيبين وحكمهما أن يكون المال مشتركا وكل واحد  
في نصيب الآخر كالأجني لا يجوز قصره فبدون إذن شريكه وركن شركة العقد الإيجاب والقبول بأن يقول  
أحدهما لصاحبه شاركك في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت اه وحكمها صبرورة العقود عليه أو ما يستفاد به  
مشتراكينهما اه نهر (قوله كون الواحد قابلا للشركة) احتريزه عن الوقف المعين فلا يجوز لناظر أن يشرك  
غير المستحق مع المستحق والأولى كون الموقوف عليه قابلا للشركة (قوله هي ضربان) هذا يقتضي أن الكلام  
في الشركة بالمعنى العام اللغوي والشري وهو شافى قوله بأقاهي عبارة عن عقد فلو حذف الكلام السابق  
واقصر على قوله هي ضربان وذكر تعريف كل ضرب بعده لكان أولى (قوله شركة ملك) سميت به لحصولها  
بأسبابها نهر (قوله أو حفظا) فيه أن هذا ليس من قبيل الشركة التي تجرى فيها أحكام هذا الباب قاله الحلبي بل  
هما بمنزلة المودعين فيجب عليهما الحفظ لذلك (قوله أو دينيا) كان يبيع اثنان فبالهما من شخص بغير دين فذلك  
الدين المشترك بينهما (قوله على ما هو الحق) وجهه ما ذكره من التفرع وهو رد لما قيل أن الشركة فيه مجاز  
لأن الدين وصف شرعي لا ملك وأما ما يتعلق من هو عليه فمجاز عن الاستقاط ولذا لم تجز من غير من هو عليه (قوله  
فلا آخر الرجوع نصف ما أخذ) أن كانت الشركة في التلف وليس له أن يقول هذا الذي أخذته حصتي وما بقي  
على المدفون حصتي ولا يصح من المدفون أيضا أن يعطيه شيا على أنه قضاء وأخرى قاله الكمال (قوله وأن  
من حيل اختصاصه بما أخذ أن يهبه الخ) ومنها أن يبيعه الدائن شيئا قليلا لكشف من يئيب بغير حاضر قدر  
ماله من الدين ويقضه منه ويرثه عماله عليه ويهبه بغير الهاء (قوله ويهبه رب الدين حصته) أي يبرئه منها وبه  
عبر في البحر (قوله بأي سبب كان) كما إذا لمسكنا هبة أو صدقة أو ابتلاها بأن استولى على مال حربي  
أو اختلاطا كما إذا اختلط مالهما من غير صنع من أحدهما أو اختلط بخلطهما ما خلط بهما مع التمييز أو تعسر  
كالخطة بالنهر بجر (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله أن يملك متعدد (قوله في الامتناع) الأولى حذفه لأنه إنما  
هو أجني في التصرف لا في الامتناع إلا أن يقال قوله أجني أي كأجني وبه يكون هذا الوجه الشبه  
(قوله عن تصرفه مضر) قال في شرح المتن قيد بالمضر لأن أحدهما أن يسهل سطح داره لشركة بينهما  
كما في المنية وللحاضر زراعة أرض مشتركة بينهما وبين غائب إذا نفع الأرض فلو نقصها أو زاد التركة فلو ليس له  
ذلك كما في شعب الكبرى فهو سنانى قلت وبني لونه أو باؤا ظاهر ما نفعه عن الكبرى المنع أيضا وفي الظهيرة

(كتاب الشركة)

لا يحنق مناسبتهم المفقود من حيث الأمانة  
بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه (هي)  
بكره فسكون في المعروف لغة الخلطة هي  
بها العقد لأنها مسببة وشرا (عبارة عن  
عقد بين المتشاركون في الأصل والريح جوهره  
وركنها في شركة العيين اختلاطهما  
وفي العقد اللفظ المضدي) وشروط جوازها  
كون الواحد قابلا للشركة (وهي ضربان  
شركة ملك وهي أن يملك متعدد)  
فأكثر (دينيا) أو حفظا كتوب هبة الريح  
في دارهما فانهما شريكان في الحفظ  
فهو سنانى (أو دينيا) على ما هو الحق فلو دفع  
المدفون لأحدهما فلا آخر الرجوع نصف  
ما أخذ فتح وسبب متنا في الصلح وأن من حيل  
اختصاصه بما أخذ أن يهبه المدفون قدر  
حصته ويهبه رب الدين حصته وبه يائس  
(بارت أو يبيع أو غيرها) بأي سبب كان  
جديرا أو اختياريا ولو متعاقبا كالأول  
شأنه أن يشرك فيه آخر منية (وكل من شركة  
الملك (أجني في) الامتناع عن تصرف  
مضري في (مال صاحبه) لعدم تفرعها الوكاله



(فصح له بيع حصته ولو من غير شركه)  
 بلاذن الا في صورة الخلط (المال بينهما بفعلهما)  
 كخطة بشعر وكبناء وشجر وزرع مشترك  
 قهستان في تمامه في فصل الثلاثين من  
 العمادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها  
 بعد ورقتين أن المبطنه كذلك لكن  
 فيها بعد ورقتين آخر بين جواز بيع البناء  
 أو الغراس المشترك في الأرض المشتركة  
 ولولا لاجني قننه فلا يجوز بيعه الا باذنه  
 ولو كانت الدار مشتركة دار بينهما باع  
 أحدهما يتامعنا أو نصيبه من بيت معين  
 فلا تخرآن يطل البيع وفي الواقات دار  
 بين رجلين باع أحدهما نصيبه لا تخرل يجوز  
 لانه لا يخلو اما ان باعه بشرط التركة وبشرط  
 القطع أو الهدم أما الاقل فلا يجوز لانه شرط  
 منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط  
 اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع  
 لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع  
 وفي الفتاوى شجرة بين قوم باع أحدهم  
 نصيبه مشاعا والاشجار قد انتهت  
 أو ان القطع حتى لا يضرهما القطع جاز  
 الشراء والمشتري أن يقطع لانه ليس  
 في القسم ضرر وفي النوازل باع نصيبه من  
 الشجرة بلا أرض بلاذن شريكه أن أو ان  
 انقطاعها جاز البيع لانه لا يضر  
 المشتري بالقسم وان لم يبلغ فقد انضمره  
 جهاد فيها باع بناء بلا أرض على أنه يترك  
 المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية  
 من الفصل الثالث من مسائل الشيوخ  
 (والاختلاط) بلا صنع من أحدهما  
 فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشركة  
 من كل حبة بخلاف فهو حرام وطاحون  
 وبعد ودابة حيث يصح بيع حصته اتفاقا  
 كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الطاهر  
 أن البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن  
 الملك ولو بهيمة أو وصية وتعامه في الرسالة  
 المباركة في الاشياء المشتركة وكه  
 بافعلى ابتلى بالافتاء

واخذ اشريك حصته من الثمرة ما كلفه باع نصيب الغائب وحفظ عنه جاز فان حضر وأجازوا لافضه قننه  
 وان لم يحضر فهو كالقطة قال أبو اليت هذا استحسن وبه نأخذ اه (قوله فصح له بيع حصته) فربح على  
 التقيد بمال صاحبه (قوله الا في صورة الخلط) فانه لا يجوز لاحدهما التصرف في حصته لاجني الا باذن  
 الا تخرآن قلت ما الفرق بين صورتي الخلط والاختلاط وبين غيرهما قلت ان الشركة اذا كانت بين من  
 الاستدعاء بأن اشتريا جنة أو ورثاها كانت كل حبة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبه شافعا جاز  
 من الشريك والاجني بخلاف ما اذا كانت الخلط والاختلاط فان كل حبة مملوكة بجمبع أجزائها لاحدهما  
 ليس للا تخرقها لشركة فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيستوفى  
 على اذنه بخلاف بيعه من الشريك للقدرة على التسليم والتسلم وذلك لما تقرر أن التصرف مع الشريك أسرع  
 نفاذا من التصرف مع الاجني بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك لا الاجني وكذا الجارة المشارع  
 من الشريك جائزة (قوله بفعلهما) قديده لانه الذي يقتضي الشركة ولا يقتضي ذلك مال الا تخر خلافا  
 ما اذا كان الخلط من أحدهما فان الخلط يملك مال الآخر من كل وجه لا يعتدى ويكون مضمونا عليه بالمثل  
 اه حلي ملخصا (قوله كخطة بشعر) مثال لما يتصرف به التميز ومثال التعذر والخطة بالخطة اه حلي (قوله)  
 وكبناء وشجر وزرع مشترك) منعه يقتضي أن هذا من قبل الخلط وليس كذلك وانما وقف البيع فيه من  
 الاجني على اذن شريكه لتضرر الشريك بالقطع والهدم كما سألني تفصيله اه حلي (قوله ونحوه في فتاوى  
 ابن نجيم) أي في كتاب البيع ونصه سئل عن بناء مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه لاجني هل يجوز البيع  
 أم لا أجاب لا يجوز البيع من الاجني ومن الشريك يجوز اه وأنت شخير بأن عدم جواز البيع من الاجني  
 مقيد بما اذا كان بدون اذن الشريك كما يدل عليه ما ذكره بعده اه حلي (قوله وفيها) أي في فتاوى ابن نجيم  
 كما هو صريح عبارته في شرح الملتقى قال الحلي لم أجد هذه المسئلة فيها والمبطنه المثل الذي زرع فيه البطيخ  
 قال في جامع الفوائد باع نصيبه من المبطنه برضا شريكه ولو شرطه القطع لم يجوز البيع ونصيب البائع للمشتري  
 ما لم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى بعد الا جازة اذ في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه  
 (قوله لكن فيها بعد ورقتين آخرين الخ) نصه سئل اذ باع أحد الشريكين في البناء والغراس على الأرض المشتركة  
 حصته من اجني هل يجوز البيع أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك اه حلي (قوله قننه) أشابه الى  
 التناقض الواقع في كلام ابن نجيم والذي تعلق به النفس هو الموافق ذكره غيره من عدم الجوازين للاجني  
 في البناء وأما الغراس كالشجر فيصالح الجواز فيه على ما اذ بلغ أو ان القطع (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع  
 الى قوله الا في صورة الخلط وما بعده قاله الحلي (قوله فلا تخرآن يطل البيع) لعدم تحقق نصيب البائع فيها باعه  
 لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة (قوله باع أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح  
 العمادية أما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازه أفاده الحلي (قوله أو الهدم) الذي في عبارة  
 الحلي عن العمادية والهدم بالوافيكون عطف تفريه يحتمل أن يراد بالقطع قلعه من غير هدم كان كان من  
 خشب وبالهدم تفريق أجزائه شيئا فشيئا بالحكم متحد (قوله كشرط اجارة في البيع) أي كانه اشترط عليه  
 اجارة الأرض عند بيع نصيبه من البناء وهو لا يجوز لانه ادخال عقد في عقد آخر (قوله باع أحدهم نصيبه) أي  
 من الشجر وبه عبري في شرح الملتقى (قوله قد انتهت أو ان القطع) الاولى قد انتهت أو ان قطعها وعبارته في شرح  
 الملتقى ان أن قطعها وهذا انما يظهر في شجر راد منه القطع وأما فيما راد منه الغر فلا (قوله حتى لا يضرهما)  
 الضمير يرجع الى الشريك والمشتري (قوله والمشتري أن يقطع) أي بعد القسمة (قوله وفي النوازل) هو عين  
 ما في الفتاوى (قوله ونص باع بناء بلا أرض) هي مسئلة الوقاعات السابقة (قوله والاختلاط بلا صنع من  
 أحدهما) كما اذا انشئ الكنسان فاختلط ما بينهما من الدراهم شلي (قوله لعدم شيوخ الشركة) أي في كل جزء  
 أي من المخلوط أو المختلط قال الحلي هو علم لعدم جواز البيع في صورة الخلط والاختلاط جميعا (قوله حيث  
 يصح بيع حصته) أي من غير شريكه (قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع في قول المصنف فصح له بيع حصته  
 ولو من غير شريكه بلاذن الا في صورة الخلط والاختلاط (قوله وتعامه في الرسالة المباركة) قال في النهر  
 وبقي الأحكام في الاشياء المشتركة يناء مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فعلى به ان يزداد بها

انهم لما لم يثبتوا بالاعتناء بنفسه وانوار القبول عليها ساطعة (قولهم زاد الوافي) أي على صوري الخلف  
 الاختلاف وبما يراه قوله الا في صورة الخلف والاختلاف اعترض عليه بأنه قد في أن يشير الى استثناء صورة  
 الشفعة أيضا فانهم الموقوف أرضا لا يجوز أن يبيع أحد الوارثين حصته من الأرض من غير شركه الا باذن  
 شركه اه ولا يخفى أن هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاف اه وفيه تأخر بل هذه من صور  
 الشفعة بسبب جبري فاذا آلت اليهما جاز لكل التصرف في حصته وان كان لشركه الشفعة  
 (قولهم خلاف الدابة وهوها) قال الجوزي وفي الدابة لا يركبها بغير اذنه للثقات كما في عقد القرائد وقالوا  
 في الدابة لا يكون عند أحدهما وما عند الآخر وما لو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل  
 لا يجاب له ولما ذكرنا التها بوفى الامه انجز الكلام الى مبحث المهايأة وقد نظره أبو السعود عن السراج وذكره  
 في عقد القبول المهايأة في المنافع المشتركة فقد جاز استنساها ويجرى فيها جبر القاض كالقصة الا أن القصة  
 أقوى في استحالة المنفعة لاسها جميع المنافع في زمان واحد والتأخر جمع على التعاقب ولا تبطل بالموت فليست  
 بالجملة ولا عارية بل طلائعها ويجوز لأحد الشركين نقضها اذا التقى القصة وليس لنا عقد لازم يجوز فيه  
 ما ليس عند آخر الا المهايأة فان أحدهما اذا طلب القصة قسم الحياكم ونسخ المهايأة وهي على ثلاثة أوجه  
 مهايأة في نفس يستحق بالقصة ولا يختار باختلاف المستعمل وهي بصحة كد اربين رجلين تهايا على أن يسكن  
 كل واحد منهما مباحضا منها سواء ذكر المهايأة مدة أم لا لانها مقدمة فلا تقتضي التوقيت ويجوز لكل  
 منهما أن يستغلا وبأخذ العوض سواء اشترط ذلك في عقد المهايأة أم لا على الظاهر فان تهايا على  
 أن يأخذ أحدهما لساو ولا آخر السفل جاز لان قسمة الأصل يجوز على هذا الوجه ولو تهايا في بيت صغير  
 على أن يقدم أحدهما في الاتفاع جاز فهي في معنى عارنه فيصل على أن كل واحد منهما أباح لصاحبه  
 الاتفاع في تلك المدة الوجه الثاني مهايأة في منافع شئ لا تنضم بقسمة الأصل الا أنها غير محتلفة كالعبد  
 على أن يضم أحدهما أحد الوليين والآخر المولى الآخر وهي ظاهرة على قوله لا يجوز قسمة الرقيق والامام  
 فان لم يقل بها الا أنه قال في المنافع يجوز لانها جنس واحد غير محتلفة فصار كمنفعة الدارين الوجه الثالث  
 مهايأة في منافع محتلفة كالأشجار اذا تهايا في ركويم ما وأخذ أحدهما دابة ليركبها والآخر الاخرى ليركبها  
 لا يمنع لاختلاف منفعة الدواب فان شرط فيها الاستقلال فعند الامام لا يجوز وعندهما يجوز وهو ظاهر  
 لان قسمة الأصل يجوز على هذا الوجه فكذلك المنفعة وعلى هذا الخلاف اذا تهايا في دابة واحدة بخلاف  
 العبد الواحد لان الركوب يتفاوت بهذا الركوب والخدمة لا تتفاوت لان العبد يخدم بأخذه فلهذا فصل  
 ما لا يخلقه وان تهايا في نفقة العبد مع بخلاف كونه لان التفاوت في الطعام لا يعتد به في العادة لقوله  
 في القسمة يكثر التفاوت فيها فلا يباح فيها عادة ولو تهايا في غنل أو شجر على أن يأخذ كل واحد جانباً  
 يستفروا وفي غنم على أن يقطع كل رجلين جانب منها لم يجوز لان المهايأة تقتضي بالمنافع ضرورة أنها لا تبقى في مذكر  
 شئ بل هذه أعيان بر عليها القصة عند حصولها ولا يماحصل من الاولاد والابان يتفاوتوا والاعيان  
 لا يجوز قسمتها الا بالتعديل وقد استفيد من السراج أن أحد الشركين اذا طالب المهايأة يقضى بها جبراً  
 ولا يتوقف على رضا الثاني ما لم يطلب القصة فيما يقسم وإذا علم هذا في الملك المشترك في الوقت  
 بالاول لعدم جواز القسمة فيه فلا فرق في المشترك بين الملك والوقت من هذه الجنية ويفرق بينهما من جهة  
 أن أحدهما لو طالب المهايأة والآخر لم يطلب القصة لا يجاب طالب القصة في الوقت ومن جهة أنه اذا سكن  
 الوقت أحدهما دون الآخر لم يبق له ما يمكنه السكن فيه وجبه أجر المثل بخلاف الملك اه (قوله وقامه  
 في الفصل الثالث والثلثين) قال فيه سكن دليلاً مشتركاً بغير شركه لا يلزم أجر حصته ولو مدة للاستقلال  
 لان الدوا المشتركة في حق السكن وفيها من فروع السكنى فصل ما لو كان لكل واحد من الشركين على سبيل  
 التكامل الأول فبصل كذا لا يمنع كل واحد منهما من دخوله وقعوده ووضع أمثله فبصل منافع ملكها وهو  
 لا يجوز كما كان كذا ما لم يتقاربا كما في ملك نفسه فلا أجر عليه لانه سكن بأول الملك وقال فيه كيلي أو ولفي  
 في ملكه قال أبو الفرج رضي الله عنه فإخذ الحاضر أو المبالغ حسنه جاز وانما يتخذ نفسه بلا خصم لو سلم فبصل  
 قال أبو الفرج رضي الله عنه لو كان طريق قبل أن يصل الى الثائب أو العبي هلك عليها اه مختصراً (قوله أيها القصة)

وزاد الوافي بمعنى الدور والشفعة أيضاً  
 فراجعه وأما الاتباع به بغير شركه ففي  
 بيت وخادم وأرض يتبع بالمثل ان كانت  
 الأرض يتبعها الزرع والا لا يجوز بخلاف  
 الدابة وهوها وقامه في الفصل الثالث  
 والثلثين من الفصولين (وشركه عند) أي  
 واقعة بسبب عقد

بشيء عند) أشار به إلى أن الإضافة من الإضافة إلى السبب وهي أقوى الإضافات وقد سبق من الكلام أن  
الإضافة للبيان (قوله فإبلا للوكالة) يعني عنه قول المستبعد بشرطها كون المقترحة له قابلا للوكالة (قوله  
وركنها الإيجاب والقبول) أي من أن تكون في خاص كالبر واليقول أو عام كما إذا شارك في عموم التعديلات (قوله  
ولو معنى) يرجع إلى كل من الإيجاب والقبول (قوله كالودع في ألفا الخ) أي قبل الآخر وأخذها وقبلها بغير  
الشركة بغير (قوله قابلا للوكالة الخ) وذلك يقع ما يحصله كل واحد منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بطريق  
الاصالة ولشريكه بطريق الوكالة ولا يمكنه ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاحتطاب والاحتشاش ونحو ذلك  
الأمساك لأن التوكيل لا يصح فيه فيكون ما يستسببه خاصة دون صاحبه كذا في التبيين (تنبيه) بله  
بالاشهاد عليها وكتب وثيقة فيها بيان قدر المالكين وأنه في أيديهما بشرطان وجهان جهما ويشترط  
كل منهما برأيه ويبيع بالثقة والثبوت وهذا وإن ملكه كل بطلن عقد الشركة إلا أن بعض العلماء لا يقول بانه  
كل واحد منهما ما ذكر إلا بالتصريح به فلا يميزه به يكتب ذلك ويذكر فيها أنه ما كان من وجه فهو بينهما على قدر  
ماله ما وما كان من وضعية أو ثبوت فذلك أفاده صاحب البصر (قوله ومعهما الشركة في الربح) الوافي  
(قوله وهي أربعة الخ) حاصل ما ذكره المؤلف في شركة العقد أنها مفوضة وعنان وقبول ووجوده قال في البحر  
وذكر الشارح أنها ستة باعتبار أن شركة المال وشركة بالأعمال وشركة الوجود وكل ينقسم إلى قسمين مفوضة  
وعنان وهو الأوجه وهو المذكر للشيخين الطحاوي والكرخي ولأن الأول هوهم أن لا شريك لا يكونان  
مفوضة ولا عنانا اه (قوله تمام فاضلة) قدست لأنها أعظم شركة بالحديث كذا في شرح الملتقى وجوازها  
في استحسان وفي القياس لا يجوز وهو قول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما وجه الاستحسان ملزوم  
أصحنا في كتبهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فاضل فاضل أعظم البركة وقال أبو بكر الرازي في شرحه  
للمختصر الكرخي وقد روى جوازها عن النبي وابن سيرين وغيرهما ولأن المسلمين نعا لواحدة الشركة من غير  
تكرير فكان دليله على جوازها اه شلي مختصرا (قوله من التفويض) فيه إشعار بأن المزيد يستحق من المزيد  
وهو خلاف المشهور كذا في شرح الملتقى عن النهسائي وقبل اشتقاقها من الفوض بمعنى الانتشار يقال فاض  
الماء إذا انتشر واستفاض الخبر إذا انتشر فلما كان هذا المقدم مبني على الانتشار والظهور في جميع التصرفات  
بمعنى مفوضة وفيه أن فاض الماء واستفاض الخبر من الأجوف اليائي والمفاضة واوى فكيف يصح اشتقاقه  
منه ذكره الفاضل الوافي. وكلام السكال يفسدان فاض الماء من الواوى حيث قال بل هي من التفويض  
أو من الفوض الذي منه فاض الماء إذا هم وانتشر اه (قوله بمعنى المساواة في كل شيء) قال في التلخيص  
المفاضة الاشتراقي كل شيء والمساواة اه ولا يلزم هذا في المفاضة الاصطلاحية لأن زيادة أحدهما على  
الآخر بالمقارن والعروض لا تنص (قوله ان تضمنت وكالة) ليس في ذكر هذا القيد فائدة تقناز بين غيرهما من  
أنواع الشركة لأن عقد كل شركة يتضمنها أفاده الزهلي (قوله وكفالة) لا يقال أن الكفالة لا تجوز إلا بقبول  
المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا مع الجهالة لا نقول ذلك في التكفيل مقصودا وأما إذا دخل في ضمن  
شيء آخر فلا يشترط كذا في التبيين (قوله لفظة الوكالة بالجهول ضمنا) جواب عن سؤال صاحب لفظ الوكالة  
بالجهول لا يجوز فوجب أن لا يجوز هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجهول (قوله بغيره) بغيره  
وخاصل الجواب أن التوكيل لا يصح بالجهول قصد أو يصح ضمنا حتى يصح المضاربة مع الجهالة لأنها توكيل  
بغير شيء بجهول في ضمن عقد المضاربة فكذا هذا وأقرب من هذا شركة العنان لأنها لا تبا لا جاع مع تبيينها  
ما ذكر من الجهالة أو نقول أنها تفسد الجهالة إذا أضحت إلى المنازعة وهنا لا نفرض اليها فيجوز بل هي مختصرا  
(قوله كاحقة الوافي) حيث قال أن شركة المفاضة عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق بالشركة فهذا  
يقضي المساواة في كل شيء فلا يميز فيه وقال الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره مؤخره  
محميا أن تكون في جميع التصرفات ولا يختص بأحد جهات بمضاربة دون شريكه وإن يكون ما يلزم أحد جهات  
من حقوق ما يتجران فيه لا يميز بينهما في شيء ولا يوجب لكل واحد منهما ما يجب للآخر فيكون يسكن كل واحد منهما  
فيه ما يجب لصاحبه من إزالة التوكيل وفيما يجب عليه إزالة التكفيل عنه ونسبوا مع ذلك في رؤوس الأموال في قديمها  
وقديمها من أن ياتي من ذلك لا يكره مفاضة وكانت بينهما في الربح لا يفضل أحدهما الآخر

قابلة للوكالة (ورسكها) أي ما عينها  
(الإيجاب والقبول) ولو معنى كالودع  
ألا قال أنه أخرج منها واشترى الربح بيننا  
(وشرطها) أي شركة العقد (مكون  
العقد وشرطه قابلا للوكالة) فلا يصح  
في مباح كاحتطاب (ومع عدم ما يقطعها  
كشرط دراهم مساهمة من الربح لأحدهما)  
لأنه قد لا يربح غير المسمى وحدهم  
الشركة في الربح (وهي) أربعة مفاضة  
وعنان وقبول ووجود وكل من الانشيين  
يكون مفاضة وهذا ما سيجي  
(تماما مفاضة) من التفويض بمعنى المفاضة  
في كل شيء (أن تضمنت وكالة وكفالة) لفظة  
الوكالة بالجهول ضمنا لا فضلا  
(وتساويا) لا يفسد به الشركة وكذا راجعا  
كحقيقته الوافي

لا يصح كون لا أحد من الناس في يد غيره مودعه مما يجوز فيه الشركة من الدراهم والمناقب والفلوس  
في قول أبي يوسف وعبد الله بن محمد في يد أحد من الناس من ذلك لنفسه لم يدخل في الشركة فسدت بالمعاوضة وكذلك  
أن يشارك في يد من ذلك بعد المعاوضة قائم بنفسه وتصير شركته عتاق إلى هذا لفظ الكرخي اهـ تبلي (قوله  
بمسئلة التناوب في الدين) ولا قال الزبلي لأن الاختلاف في الدين يؤدي إلى الاختلاف في التصرفات  
فإن الكافر إذا اشترى خنزرا أو خنزيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه ومن شرطه أن يقدر على بيع جميع ما اشتراه من شركته  
لكونه وكيله في البيع والشراء وكذلك لا يقدر المسلم على شرائها اهـ (قوله مع الكراهة) لأن الكافر لا يهتدي  
إلى المطالبة في المقهور كماله الزبلي (قوله فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبائع) لأن الحر البائع عك التصرف بنفسه  
وهو لا يملكه إلا باذن الولي والمولى ولا يملكه إلا بملك التكميل لكونه نعتا بداه وهو شرط فيها قاله الزبلي  
(قوله لعدم المأواه) على الجميع ما قبله (قوله لعدم أهليته ما لكفالة) ولو باذن الولي بغير (قوله وادونين)  
منهما المالكين خذ الجلي من الهدية (قوله لتأويلهما قيمة) أي فمساويا ككفالة قال في البحر وأما العبدان  
وإن كانا أحدهما أي التبعة باذن المولى يمكن تفاضلا فيهما لأنهما يتفاوتان في القيمة وقضية المعاوضة  
مستوية لكل واحد كقوله لا يصح مع طاهر صاحبه ولم يحقق كذا في المحيط (قوله ولا بشرط ذلك في العنان)  
أما إذا كان بشرط فيها أيضا كعدم اشتراط دراهم معلومة من الربح لا حدها فافهم لا تكون عتاقا أيضا  
وتكون فاسدة (قوله كالمير) فربما في قوله فلا تصح معاوضة وان صحت عتاقا بين حر وعبد وصبي وبائع ومسلم وكافر  
(قوله لا يصح شرائه) أي العنان فاه الجلي وذكر باعتبار أنها قد (قوله كاستيف) أي في قوله فصح  
من أهل التوكيل وإن لم يكن أهلا لكفالة اهـ الجلي (قوله وولاية الأزام بالجهة ثابته) لأن الدليل على كونه أيسر  
ما لا يتفق قائم وثبوت الجهة لازمة بتأجيل المسألة والاعتقاد في التبيين الحنفى والشافعي لم يتفاد في التصاوة  
وخمايانا أن الشافعي في زعمه أن شراء مذكور التسمية جائزه اهـ وفي زعم الحنفى غير جائز لما قد استويا  
في التصرف فيما يرجع إلى اعتقادهما اهـ (قوله ولا تصح إلا بلفظ المعاوضة) أهـ لفظ مقام المعنى لأنه صار علما  
على تمام المساواة في أمر الشركة بغير (قوله وإن لم يعرف فاعلمها) لأنها صريحة والصريح لا يحتاج إلى شبه (قوله  
أوبين جميع مقتضياتها) بأن يقول أحدهما وهما حران بالفان مسلمان أو دنيان شاركتك في جميع ما أملك  
من نقد ودراهمك على وجه التواضع العام من كل منهما مالا خفي بالتجارة والنقد والنسيئة وعلى أن كلا  
منهما من الآخر ما يلائمه من أمر كل بيع بغير (قوله استغسانا) والقياس أن يكون الطعام المشتري والكسوة  
المشتراة يتم ما لا يتم من عقود البصارة فكان من جنس ما به أول عقد الشركة كذا في التبيين (قوله لأن المعلوم  
البيع) وكل واحد من شاركتك صاحبه كان عالما بما حاجته ولم يقصد أن يكون نفقته ونفقة عياله على شريكه فكان  
هذا التصرف مستثنى من مقتضى العقد دلالة أو عادة وهو كالمطوق اهـ (قوله ما يمكن من سوائحه)  
كلا استنباطا للكتفي والركوب طابعه كالحج وغيره وكذا الإدام زبلي (قوله لاوط) مثله الخدمة قال في البحر  
وأما في باقي الجواهر باذن الشريك لأنه لو اشتترىها لوط أو لخدمة نفسه بغير إذن شريكه فهو على الشركة  
كأبي الجي (قوله كاستيفي) أي في الفصل اهـ الجلي (قوله ولو بائع مطالبه أيهما شاء) المشتري بالأصله والآخر  
بالمكفلة لا تصح (قوله ويرجع الآخر) أي على المشتري الخ) قال في البنايع وإن نقد المير من مال الشركة ضمن  
نصفه له أصبه فأنه يرسل إلى يده بطلت المعاوضة لأنه فضل مال لشريكه والفضل في المال يطل المعاوضة  
أو شئ من وجه الله تعالى (قوله أن أدنى من مال الشركة) وإن أدنى من غيره وهو مال لا يرجع وطلت المعاوضة  
إن كان من جنس ما تصح به الشركة لأنه بدو في ملكه إذا ماله والأصل لا يطل كما إذا دفع عرضا كالأهني (قوله  
وكل من أهدى الخ) لو طال المصنف وكل شئ لازم الخ الكنان أولى ليشمل ما لا أجر أحد للمعاوضة بينهما  
فإن المصنف أجر مطالبته الاستمرارية لعدم لأن الآخر أخذ الأجرة ولو كان بعد هذه الكلمة وكل شئ ثبت  
لا حد فيها جازية وتضمنها فلا تخير المطالبة ونحوه به لكان أقود لما في الظاهر بقا ناع أحد المتقاضين أو إذا كان  
وإذا كان كل واحد من الطرفين لا يوجب بالاختيار كذا في الأثران به أي إذا دفع البحر (قوله بعبارة) فدخل تحت  
القيمة حتى المشتري في البيع المطالبة في الظاهر سواء كان من كذا أو نفسه وجاز ما استأجره من وراء  
استأجره من كذا أو نفسه المطالبة بغير (قوله واستقر أم) قال في البحر ولو استقر من أحدهما أكرم الآخر

(ونصر فلودينا) لا يفتي أن التناوب  
في التصرف يستلزم التساوي في الدين  
وأجزائها أو يوجب مع اختلاف الملاءم  
الكراهة (فلا تصح) معاوضة وان صحت  
عتاقا (بين حر وعبد) ولو مكاتباً أو مأثوماً  
(وصبي وبائع ومسلم وكافر) لعدم المساواة  
وأما أن لا تصح بين مسيئين أهدى أحدهما  
للكفالة وادونين لتساويهما في  
(وكل موضع لم يصح المعاوضة افتقد شرطها)  
ولا بشرط ذلك في العنان (كان عتاقا) كما  
(لا يصح مع شرائه) كاستيف (وتصح)  
المعاوضة (بين حنفى وشافعي) وإن تفاوتوا  
تصرفا في مذكور التسمية ثابته (ولا تصح  
مالة وولاية الأزام بالجهة ثابته) ولا تصح  
الإبقاء للمعاوضة (وإن لم يعرف فاعلمها)  
سراج (أوبين) جميع (مقتضياتها)  
إن لم يذكر العتاق إذا العتاق لم يفتي في  
وإذا صحت (فاشتراء أحدهما بغير شريكه)  
الإطعام أهله (وكسوته) استغسانا  
لأن المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالمقال  
وأراد بالمستغنى ما يمكن من حوائجه  
ولو جازية للوط باذن شريكه كاستيفي  
(ولبائع مطالبته أيهما شاء) بفتح حاء  
أي الطعام والكسوة (ويرجع الآخر)  
على المشتري بقدر حصته (إن أدنى  
من مال الشركة) (وكل دين لازم أحدهما

في ظاهر الرواية وليس لاحد من هذه الا ارض في ظاهر الرواية (قوله ونصب) قال في البحر المحرر ان النصب مما يشبه  
شمان الصانع فيه خلط من الاستهلاك والوديعة المحسودة والمستهلكة وكذا الدابة لان تقرر النصب في هذه  
المواضع بغيره تلك الاصل فتصير في معنى التجارة اه عليه فعطف الاستهلاك عليه من صف النصب (قوله  
وكما في الجمال) من هذا خلافا لما ملق (قوله بأحد) اما الكفاية بلا امر فانه لا يلزم صاحبه في الصحيح كالخلاصة  
بالنفس فانه لا يميز اخذها بالاجماع ملق وشرحه (قوله ولو زوجه) اي الذين يقررون في الصور الثلاث كما في البحر  
معللة بانه اخبر عن امر ملك استثنائه (قوله الا اذا اقررتي) لا تقبل شهادته (قوله وفروعه وامرأته ومعتدها  
يلزم شريكه ايضا للبعد ومكاتبه بجر (قوله ولو معتدته) هو ظاهر الرواية بناء على انه لا تقبل شهادته لها  
وفي رواية الحسن انها تقبل (قوله وخلع) يعني اذا خلعت مع زوجها فاعلمها من بدل الخلع لا يلزم شريكها وكذا  
لو اقرت بيد الخلع ابو السعود عن الغاية (قوله وجناية) قال في التبيين ولا يلزمه ارض الجناية والمهر والخلع  
والصلح عن دم العمد ونفقة الزوجات والا فارب لان هذه الديون تكون بدلا عما لا يصح الاشتراك فيه ولا يلزم  
الا المباشر اه (قوله اذا اذني على أحدهما) ولو اذني عليهما شيئا كان له ان يستحق كل واحد منهما البتة  
لان كل واحد منهما يستحق على فعل نفسه فأيهما انكل من العيين يرضى الامر عليهما لان اقرار أحدهما  
كأقرارهما بجر (قوله فله تخلف الاخر) على عمله لان الدعوى على أحدهما دعوى عليه ما بجر (قوله فله تخلف  
الحاضر على عمله) لانه فعل غيره بجر (قوله فله تخلفه) أي الغائب الذي قدم (قوله البتة) أي العيين البتة فالبتة  
فان مقام المفعول المطلق المحذوف فتمام الصفة مثله للموصوف فله الخلف وانما تخلف كذلك لانه يستحق  
على فعل نفسه بجر (قوله وبطلت ان وجب الخ) لو قال وبطلت ان ملك أحدهما الخ لكان اخبروا فودوا وبطل  
ما ذكره الشارع من الصدقة والابواء فاده ابو السعود (قوله بما يجي) أي في قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير  
التقدين الخ (قوله ووصل ليد) ظاهر كلام الزبلي يقتضي أن القبض ليس بشرط في كل ما يورث من التقدين  
وانما ذلك اذا كان ما يورث من التقدين ديناً وصار الزبلي ولو يورث أحدهما ديناً وهو دونهما أو دونهما لا يورث  
حتى يقبض لان الدين لا تصح الشركة فيه وما ذكره في الشرع لا يثبت من أن القبض ليس بشرط في المودوث معللاً  
بأن الملك يحصل بمجرد موت المورث يحصل على ما اذا سكن عينا لا يثبت أبو السعود محتمراً (قوله وهي شرط  
كالاتداء) لان البقاء فيها ليس يلزم من العقود حكم الابتداء أو المفاوضة فانه أفاضه المصنف (قوله كعرض)  
أدخلت الكاف الذين فأنها لا تبطل بها الا بالقبض بجر (قوله بما ذكر) أي ملك أحدهما ما تصح فيه الشركة  
(قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها منع (قوله ذكر في المال) فبذلك المال لما تقدمناه أول الباب  
من أنهما يكونان تقبلاً ووجوهاً وكل منهما يصح لامال فليزم اعتبار هذا التقيد كافي العناية وبغيرها والا  
فلا يجاب الجزئي يناقض السلب الكلي اه (قوله النافذة) أي الرابحة قال السيد الخوئي ثم جوف الشركة  
بالفلس الرابحة قول محمد وعندهما لا يجوز والاصح أنهما يجوز عندهما لانها انما باصطلاح الشكل فلا تبطل  
ما لم يصطالح على منته (قوله والتيم) بالكسرتات الذهب والفضة قبل أن ينفذها فاذ اصفاها ذهب وفضة  
أو ما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ فاموس (قوله والقرة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة فاموس  
(قوله أي ذهب وفضة لم يضرها) لقب ونشر مرتب بناء على أن القرة لا تدل الذهب وهو ما ذكره صاحب الدرر  
وقد علمت ما ذكره في القاموس (قوله اذا جرى مجرى النقود) قال في المنع وأما التبرع فله في شركة الاصل  
ما جامع الصغير من القرة العروس وجعله في صرف الاصل كالاتان والاول ظاهر للذهب قالوا المختبر فيه المهر فله  
في كل بدعي التعامل بالمباينة بالتبرع فهو كالنقود فلا يثبت في العقود وتصح الشركة به ونزل التعاطل في استحالة  
تمهله في الشرع المخصوص وفي كل بلدة لم يجر التعامل به فهو كالعرض يتبع في التصرف ولا تصح الشركة  
فيه اه ملخصاً (قوله وصحت بغير الخ) أي صحت شركة الاحوال سواء كانت مفاوضة أو مفاوضة أو مفاوضة بغير مفاوضة  
ثم عند المفاوضة أو مفاوضة الخ الخ وانما صحت لان مفاوضة مفاوضة ليس فوات العرض بل لا يلزم تخلف من  
أمرين باطلاق أحدهما لزوم وجه ما لم يضمن والذات في جهات رأس مالي كل منهما عند التقسيم وكل منهما مستحق  
في هذه الصورة فيكون كل ما يجره الاخر وجه ما هو مضمون عليه ولا يحصل جهات في رأس مالي كل منهما عند  
التقسيم حتى يكون ذلك بالخارج فتصح الجهالة لانها مستوية في المال شرعاً كما في مفاوضة مفاوضة في كل

(قوله ونصب) واستهلاك (وكفاية جمال بأحد  
لزم الاخر ولو) زوجه (بقران) الا اذا اقر  
لمن لا تقبل شهادته ولو معتدته فليزموه  
خاصة كهر وتبلغ ويثابته وكل ما لا تصح  
الشركة فيه (و) فائدة لزوم انه (اذا اذني  
على أحدهما فله تخلف الاخر) ولو اذني  
على الغاية تخلف البتة ولو الجبنة (وبطلت  
ثم اذا قدم له تخلفه البتة ولو الجبنة (وبطلت  
ان وجب لاحدهما أو وورث ما تصح فيه  
الشركة) عليهما ووصل ليد ولو بصدقة  
أبوا بصدقة لقوات المساواة بقاء وهي شرط  
كالاتداء (لا تبطل قبض) ما لا تصح فيه  
الشركة (كعرض ومضار) اذا بطلت  
بذلك (صارت عنانا) أي تنقلب اليها  
(ولا تصح مفاوضة وعنانا) ذكر في المال  
والا فلهما تنبيل وجوه (بغير التقدين  
والفلس النافذة والتبر والنقرة) أي  
نذهب ونفسه لم يضرها (اذا جرى مجرى  
النقود) (التعامل بها) والا فلهما عرض  
(وصحت بغير الخ) هو الخارج غير التقدين  
وبغيره فاموس

ما يحصل من الثمن بينهما نصفين بجر (قوله ان باع الخ) قال في المنع يعني طريق محتمل أن يبيع كل منهما نصف ماله من القروض بنصف ماله لا يخرج منه فيصير اشر يكن في الثمن شركة مائة حتى لا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالمعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه اه قال الزيلعي وقوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضا اه والبيع من أحدهما كاف لتعقد الشركة به (قوله وهذا ان تساوا بقيمة) أي يبيع النصف بالنصف (قوله وان تفاونا الخ) يعني اذا كانت قيمتهما متفاوتة يبيع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة كما اذا كانت قيمة عرض أحدهما أربع مائة وقيمة عرض الآخر مائة فيبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فيصير المال كله بينهما أما إذا تساوا وجب أن تكون عينا لا مفاوضة أو اذا كان عرض أحدهما يساوي عشرة وعرض الآخر يساوي عشرة فإن صاحب الأقل يبيع نصف عرضه بربع عرض الآخر وما زاد من عرض الآخر لا يفسد لأن ملك العرض لا يطل الشركة (قوله اتفاق) أو قد صدق ليكون شاملا للمفاوضة والعنان لأن المفاوضة يشترط فيها التساوي بخلاف العنان أفاده الزيلعي (قوله ولا تصح بمال غائب الخ) في حاشية الشلبي عن الاتفاقى المال وقت العقد ليس بشرط في الشركة بل الشرط وقت الشراء حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال أخرج مثلها واشترى بربع فإرجعت فهو ينشأ ففعل صحة الشركة لقيام الشركة عند المقصود اه وهذا صريح في أن الشركة صحيحة أولا خلافا لما قاله أبو السعود أنها تنفسد أولا ثم تعود صحيحة بالدفع وفي الهذلية من الباب الثامن في شركة العنان وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضرا أو غائبا عن المجلس لكنه مشا ر إليه اه (قوله على موجب الشركة) من ككون الربح بينهما لعدم وجود المالين أو أحدهما والحجب بفتح الجيم (قوله وأما عنان بالكسر وتفتح) قال في النهر عنان بوزن كآب كفي القاسموس وقيل بفتح العين من عنان السحابة أي صاحبه لانها بصفتها ونهرتها علت كالسحاب ولذا انفقوا على محبتها وهي مأخوذة من عن كذا أي عرض ارطهره أن يشارك في البعض من ماله وقيل من عنان الفرس لأن كلامهم ما جعل عنان التصرف في بعض ماله لرفقه وبعضه لنفسه اه (قوله فقط) معنى قوله فقط أنهم لا تنفقد على الكفالة لأن اللفظ مشتق من الاعتراض يقال عن له أي اعترض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ وظاهر كلامه أنهم لو عقدوها على الكفالة لا تكون عينا لكانت مقيدة بما اذا كانت باقي شروط المفاوضة متوفرة بخلاف ذلك تكون مفاوضة وإن لم تكن متوفرة فبني أن تنفقد عينا فلا وإن يكون معنى قواهم لا تنفقد على الكفالة إن ذكر الكفالة فيها ليس بشرط لأن عدم ذكرها شرط وعامة في البحر (قوله فتصح من أهل التوكيل) عم الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحز والعبد المأذون له في التجارة والمسلم والكافر والمكاتب اه هذه بباختصار (قوله كصبي) مأذون له في التجارة من (قوله بل الوكالة) ذكره مع الاستثناء عنه ليربطه قوله ولذا الخ أي لكونها تقتضى الوكالة فتصح الخ لأن الوكالة تصح عاملا وخاصة مطلقا وموقتا والشركة مبنية عليها فتصح كذلك أفاده في البحر (قوله وموقتا) على إحدى روايتين حلبي عن البحر (قوله ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه) أعلم أنهم اذا شرطوا العمل عليهما وتساوا بما لا تفاوتا ربحا جاز عند علمائنا الثلاثة خلافا لفرق الربح بينهما على ما شرطوا أن عمل أحدهما فقط وإن شرطاه على أحدهما فإن شرط الربح بينهما بقدر رأس ماله ما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيمته وإن شرط الربح للعامل أكتفه من رأس ماله جاز أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع اكتفه من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس ماله ما أبدا أفاده صاحب العناية وبقي من الاقسام ما لو شرط لكل الربح لاحدهما فانه لا يجوز لانه حينئذ يخرج الى القرض أن شرط للعامل أو بضاعة أن شرط للمال حوى عن النهر فتحصل أن شرط التفاضل في الربح يخص الشركة الصحيحة أما القاعدة فانه يتبع رأس المال فيها أو ما شرط التفاضل في الوضعية فغير صحيح مطلقا صحة الشركة او غدت اذ هو تبع للمال أبو السعود (قوله وبخلاف الجنس) تخصيصه ذلك بشركة العنان يومهم أنه لا يجوز في شركة المفاوضة وليس كذلك فقد ذكر في الخزانة أنه اذا كان لاحدهما دنانير ولا آخر دراهم جازت المفاوضة ان تساوت قيمتهما لانهم ما جنس واحد من حيث القيمة وإن تفاضلا في القيمة صح عينا لا مفاوضة

ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقدوها (مفاوضة أو عينا وهذه حيلة لصاحب العرض وهذا ان تساوا بقيمة وان تفاونا باع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الآخر ان تصح (ولا تصح بمال غائب أو دين اتفاقا) كانت أو عينا ان تعذر المضي مفاوضة كانت أو عينا (واما عنان) على موجب الشركة (ان تضمنت وكالة بالبيع كسرو تفتح) (ان تضمنت وكالة فقط) بيان شرطها (تصح من أهل التوكيل) كصبي ومعتوه يعقل البيع (وان لم يكن أهلا للكفالة) لكونها لا تقتضى الكفالة بل الوكالة (و) لذا (تصح) عاملا وخاصة ومطلقا وموقتا (ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه) ويصح من أحدهما (ودراهم الجنس كدنانير) من أحدهما (الوصف من الآخر) بخلاف (الوصف من كبيض وسود وان تفاوت قيمتهما)



حوى من البرجندى ونحوه في الهندي (قوله والربح على ما شرطنا) يعنى عنه قوله ومع التفاضل في المال دون  
 الربح وعكسه قاله الحلبي (قوله ومع عدم الخلل) فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس  
 وفي الاستصحاب ان لا يشترط كافي المبسوط وغيره اهـ حاجي عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى  
 العقد) وهو الذي يسمى شركة عرفا والخلط ليس بشرط فيه أفاده المصنف (قوله فلم يشترط الخ) فربح على قوله  
 ومع التفاضل الخ وعلى قوله وبخلاف الجنس وبخلاف الوصف وعلى قوله وعدم الخلط (قوله ويرجع على شريكه  
 بحصته منه) لانه وكيل من جهته في حصته وقد قضى الثمن من مال نفسه فيرجع عليه فان كان شراؤه لا يعرف  
 الا بقوله فعليه الخ لانه لا بدعى وجوب المال في ذمة الاخر وهو ينكر والقول للمتكرم مع يمينه منح (قوله أى مع  
 بقاء مال الشركة) قال في البحر هذا اذا ادى من ماله مع بقاء مال الشركة أى نصا ولهذا قال في المحيط وان لم يكن  
 في يده مال فاض وصار مال الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكى العنان لا يملك الاستدانة الا ان  
 يأذن له في ذلك اهـ الحلبي (قوله وتبطل الشركة بهلاك المالكين الخ) في حاشية العلامة الشلبي عن الاتفاقى  
 ثم بطلان الشركة عند هلاك المالكين ظاهر وكذا اذا هلك أحد المالكين قبل وجود التصرف لان الشركة لما بطلت  
 في الهالك بطلت فيما يقابلها لان صاحبه لم يرض بمشاركته في ماله الا بشرط أن يشركه هو في ماله ايضا وقد عدم  
 هذا الشرط بهلاك أحد المالكين فبطلت الشركة في المالكين جميعا ثم الهالك يصير هالكاً من مال صاحبه حتى  
 لا يرجع نصف الهالك على الشريك الا آخر لانه لم يهلك على الشركة حيث بطلت الشركة بهلاك المال وهذا  
 ظاهرا اذا هلك في يد صاحبه وكذلك اذا هلك في يد الاخر لان المال في يده أمانة ولا ضمان على المبيع بخلاف  
 ما لو هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التميز اهـ وأطلق المصنف في الشركة فتم ظاهرها شركة الملك  
 فتبطل بهلاكها كما هو محذور حوى (قوله وعليه ما بعده) هذا عند عدم التميز كما يشهد له التعليق السابق أما اذا تميز  
 بعد الخلط كالدرهم اذا خلط بالدينار فظاهر انه كعدم الخلط وحذره نقلا (قوله فلو اشترى بينهما) لقيام  
 الشركة وقت الشراء فلا يغير الحكم بهلاك مال الاخر بعد ذلك اهـ (قوله شركة عقد الخ) فأنهم ما باع جازيجه  
 لما تقدم من التعليق وقال الحسن بن زياد هي شركة ملك لان شركة العقد قد بطلت بهلاك المال (قوله ويرجع  
 على شريكه بحصته منه) لانه وكيل في حصته شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه امدد الرضى  
 بعدم ضمانه بجزء ما قول الشارح لقيام الشركة فاعا ينظر فملا لكون المشتري بينهما كما ذكرناه فلا دوى ذكره  
 باصقه (قوله وان هلك مال أحدهما الخ) هذا تفصيل لاطلاق قوله سابقا وأحدهما قبل الشراء (قوله كل  
 منهما) الاولى كل من أفاده الحلبي (قوله بماله) هذا الحاجة اليه لانه يتكفى في التصريح في التوكيل قول كل  
 للاخر ما اشتراه كل من يكون مشتركا لان نصفه له بالاصالة ويكون نصفه بطريق الوكالة (قوله لصبر ورهنا شركة  
 ملك) على قوله لا يرجع اهـ الحلبي (قوله ولم يتصادقا على الوكالة) عبارة ابن الكمال ولم يتصادقا على الوكالة فيها  
 (قوله بطل ما في ضمنها من الوكالة) بخلاف ما ذكر صاحب الانما حينئذ مقصوده ابن كمال (قوله كما جازى) أى  
 في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى انه مكرر (قوله لانه شرط) بل لان هذا الشرط تنطبق به الشركة  
 اذ عساه أن لا يخرج الا قدر المسمى فيكون اشتراط جميع الربح لاحدهما على ذلك التقدير فتخرج الى القرض  
 أو البضاعة اهـ حوى وهذا المصنف من المؤلف واجب ركاكة في فهم المقصود فلو قال به عبارة المصنف هذا  
 على ما ذهب اليه صدر الشريعة وابن الكمال لانه يؤدى الى قطع الشركة وأخذ المصنف وصاحب البحر من  
 قولهم انها لا تبطل بالشرط الفساد لأن الشرط يبطل لا الشركة لكان أوضح (قوله وظاهره) أى ظاهر قوله  
 امدد فسادها بالشرط (قوله بطلان الشرط لا الشركة) في مسئلة المصنف (قوله ومصنف) فانه مال في المنع  
 كشخذه الى ما ذكر (قوله قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال) وكذا هو المأخوذ من عبارة الكمال وصاحب  
 النهر والحوى فأنهم قالوا بجزءهما من عقد الشركة الى القرض أو البضاعة فعدت الشركة اذا انما صح  
 وفسد الشرط (قوله ويكون الربح على قدر المال) هو حكم كل شركة فسدت (قوله وانكل من شريك العنان  
 والمفاوضة الخ) قال الحدادى وكل ما كان لاحدهما اذ انهاء شريكه منه لم يكن له فله ولهذا القول له اخرج الى  
 بمباط بعض مثلا ولا تجاوزها تجاوزها فلهذا المال ضمن حصته شريكه حوى (قوله أن يستأجر) لانها معتادة

(والربح على ما شرطنا) مع (عدم الخلط)  
 لاستناد الشركة في الربح الى العقد  
 لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط  
 (ربما اب المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن  
 المال (ويرجع على شريكه بحصته  
 منه ان ادى من مال نفسه) أى مع بقاء  
 مال الشركة والا فالشراء له خاصة انلا  
 يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن  
 بجزء (وتبطل) الشركة (بهلاك المالكين الخ)  
 أحد هـ ما قبل الشراء (والهالك على  
 ماله قبل الخلط وعليه ما بعده) وان  
 اشترى أحدهما ماله (وهلك) بعده (مال  
 الاخر) قبل أن يشترى به شيا (فلم يشترى)  
 بالنفع (بينهما) شركة عقد على ما شرطنا  
 (ويرجع على شريكه بحصته منه) أى من  
 الثمن انقسام الشركة وقت الشراء (وان  
 هلك) مال أحدهما (ثم اشترى الاخر  
 بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة)  
 بأن قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله  
 هذا يكون مشتركا فهو وصدر الشريعة  
 (فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا)  
 في أصل المال لا يرجع لصبر ورهنا (شركة  
 ملك لبقاء الوكالة) المصريح بها ويرجع  
 بحصته ثمة (والا) أى وان ذكرنا بجزء  
 الشركة ولم يتصادقا على الوكالة فيها ابن  
 كمال (فهو وان اشتراه خاصة) لان الشركة  
 ما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة  
 (وتفسد بالشرط درهم سمائة من الربح  
 لاحدهما) اقطع الشركة كما تزل لانه  
 شرط لعدم فسادها بالشرط بجزء مصنف  
 بطلان الشرط لا الشركة بجزء مصنف  
 قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال  
 بفساد الشركة ويكون الربح على قدر  
 المال (والا) لـ من شريك العنان  
 والمفاوضة أن يستأجر) من بجزءه أو يحفظ  
 المال (ويضيه) أى يدفع المال لبضاعة



بين التجار بجر (قوله بأن يشترط الخ) هذا معناه عرفا ومالفة فالباضع الشريك من يضع كمنع  
 كافي القاموس (قوله ويودع) لانه استخفاظ بغير أجر بجر (قوله وبغير) استخفاظا لا قياسا سواء أعاد اية أو نوبا  
 أو دارا أو خادما كافي الحاكم (قوله وبضارب) أي يدفع المال مضاربة على الاصح لان المقصود من الشركة  
 تحصيل الربح كما اذا استأجره بأجر أو ما اذا أخذ أحدهما مالا مضاربة أن أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتها  
 فالربح خاصة لانه لم يدخل تحت عقد الشركة وكذلك ان أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيها هو  
 من تجارتها ما اذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتها أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون  
 الربح بينهما مشترك نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال بجر عن المحيط (قوله ويوكل أجنبيا) قال  
 الاتفاق لان الشركة منعقدة على عادة التجار وفي عاداتهم فوكيل الشريك من يتصرف في مال الشركة بخلاف  
 ذلك أو نقول المقصود من عقد التجارة تحصيل الربح وكل واحد من الشريكين بالابتهام بالمباشرة بنفسه  
 للتجارة فلا بد من التوكيل فيثبت التوكيل في ضمن التجارة بدلالة الحال فصار كل واحد منهما أمرا صاحبه  
 أن يوكل اه شلي (قوله ولونهاء المناوض الاخر صرح فيه) التقييد بالمفاوض وبكون النهي في التوكيل اتفاقا  
 لما تقدم عن الحدادى أن كل ما كان لاحدهما فعله يصح من غير الاخر عنه (قوله ويبيع عازوهان) كالوكيل  
 بالبيع اه مخ وذكر المصنف والشارح في كتاب الوكالة مانصه وصح بيعه بعفى الوكيل بالبيع عاقل أو كثر وباع عرض  
 وخصام بالقبعة والنقد ودوبه بعفى برزاية اه ومقتضى ذلك أن يجري الخلاف في الشريك والتصحيف في الوكيل  
 تصحيف في الشريك فتأمل (قوله وقيل ان له حل يضمن) هو عين ما في الاشياء افاده الحلبي واختلاف في تفسير  
 ما لا حل له فقيل ما يحمل بالأجر وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة جوى عن جامع النصوصين والحاصل أن السفر  
 فسه خلاف على أقوال متعددة والصحيح أن له السفر مطلقا ووجهه أن الاذن بالتصرف يثبت بمقتضى الشركة  
 وأنهم صادرت مطلقة والمطلق يجري على إطلاقه لا بدليل (قوله من رأس المال) ذكر في الهندية من تصرف أحد  
 المفاوضين مانصه ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب الامام ومحمد  
 رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة ثم على قول من جوز المسافرة وأذن له الشريك في ذلك فله أن يتفق على نفسه  
 وطعامه وادامه من جله رأس المال روى ذلك الحسن من الامام رحمه الله تعالى فان ربح حسب النفقة منه  
 والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية وفي البحر ومنها أن يملك السفر بالمال هو والمستبضع  
 والمضارب والمودع عندهما خلافا لا يوصف سواء كان له حل وموتة أو لا لأن ما يلحقه من الموتة هو ملحق  
 برأس المال ولا بد منه التجار من باب الغرامة اه وفي الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب في المال قال  
 بخلاف الشريك لانه لم يجر التعارف أن الشريك العامل يتفق على نفسه من مال الشريك الاخر اه واقدمار  
 المشايخ على وجوب النفقة للشريك من مال الشركة يدل على اعتماده (قوله لا يملك الشريك الشركة) أي شريك  
 العنان لان الشئ لا يضمن مثله أما شريكه المفاوضة فيجوز له أن يشاركه عاقلانا لانها أدون من المفاوضة وان شارك  
 مفاوضة جاز بان شريكه وبدون اذنه تعتقد عاقلانا بجر عن المحيط (قوله ولا الرهن) فيكون ضامنا للرهن  
 وكذا لا يرتب رهنه بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا دلى عقده أو أمر من بولي بجر (قوله أو يكون هو)  
 أي الرهن العاقد الذي تولى عقد المباشرة قال في الخاتمة وان ولي المباشرة أن يرهن بالنهي اه (قوله  
 في موجب) بكسر الجيم قاله الحلبي (قوله ويثبت) أي حين اذ كان الراهن هو الماقد بنفسه قال في النهي  
 واقرار بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح اه (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة التجار بجر (قوله  
 أما المفاوض فله كل ذلك) فله أن يكتب عبدا من تجارتها وأيا ذن له في التجارة وفي أداء الغلة ويزوج الأمة  
 وان يرهن مال المفاوضة لان الرهن قضاء الدين حكما وأسدهما يملك قضاء دين المفاوضة ولو ارتب أحدهما رهنه  
 بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي سواء كان هو الذي يلى المباشرة أو صاحبه ولو كل واحد منهما أن يقر  
 بالرهن والارتهان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجوز اقراره على شريكه هندية باختصار  
 (قوله ولو فاض) أي شريك المفاوضة (قوله ولا تعتقد عاقلانا) وما خصه من الربح يكون بينهما وبين شريكه  
 (قوله ولا يجوز له ما تزويج العبد) أي عبد التجارة ولو من أمة التجارة استخفاظا هندية (قوله ولا الهبة) قال  
 في الهندية وهه أن يهدي من مال المفاوضة ثم انما يملك الاهداء في المأكول من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك

بأن يشترط الربح لرب المال (ويودع)  
 وبغير (وبضارب) لانها دون الشركة  
 قضيته (ويوكل) أجنبيا يبيع وشرا  
 ولونهاء المناوض الاخر صرح فيه بجر  
 (ويبيع) بما عازوهان خلاصة (ويثبت)  
 ونسبة (برزاية) (ويستأجر) المال له حل  
 أ ولا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له  
 حل بضمم والا لا ظهيرية وموتة السفر  
 والعهدة من رأس المال ان لم يربح  
 خلاصة (لا يملك الشريك) (الشركة)  
 الا باذن شريكه جوهر (ولا الرهن)  
 الا باذنه أو يكون هو العاقد في موجب  
 الدين وحينئذ يصح اقراره بالرهن  
 والارتهان سراج (ولا الكتابة)  
 والاذن بالتجارة (وتزوج الأمة) وهذا  
 كلامه (لو عاقلانا) أما المفاوض فله كل ذلك  
 ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا يعتقد  
 عاقلانا بجر (ولا يجوز له ما) في عنان  
 ومفاوضة (تزوج العبد ولا الهبة) أي انوب  
 ولو على مال (لا الهبة) أي انوب  
 ونحوه فلم يجز في حصته شريكه جاز في نحو  
 لحم وخبز وفاكهة

الاهدا بالذهب والفضة كذا في المحيط ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا وذهب دابة او الذهب والفضة والامعة  
والحبوب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك في الساكنة والعم والخبز واشياء ذلك كذا في الخاتمة اه  
ملخص قوله ولا القرض قال في الهندية وليس لاحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الراية وهو الصحيح كذا  
في الذخيرة الا أن يأذن له اذ نام مترحا أن يقرض ولا يدخل تحت قوله اعمل برأيك كذا في السراج ولو اقرض بغير  
اذنه ضمن نصفه ولا تسد المناوضة كذا في محيط السرخسي قالوا وينبغي أن يكون له الاقراض بما لا خطر  
للباس فيه كذا في المحيط وفي البصروان اذن كل من المالك خربا لاستقراض لا يرجع المقرض على الاخر لان  
التوكيل به لا يصح ثم قال ولو استقرض أحد شريك العنان مالا للتجارة لم يملك مال بئال فكان بمنزلة  
الصرف فتدبر (قوله في كل التجارة) قال في البصروان قال كل من المالك خربا لاستقراض لا يرجع المقرض وما كان  
ما يقع في التجارة كرهن والارتمان والسفرو والخطاط بما له والشركة بمال الغير لا الهبة والقرض وما كان  
اتلا فالامال او عليه كامن غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نصا اه (قوله وكذا كل ما كان اتلا فالامال)  
ولو في وجوه الخبر كوقف وبناء مسجد (قوله وصح بيع شريك مفاوض) انظر هل المفاوض قيد في كلام  
المصنف حوى (قوله لا يصح اقراره بدين) اي لمن لا تقبل شهادته له ا ما لغيره فيقبل كما سبق في قوله وكل دين لم  
أحدهما الى آخره وفي الهندية وان أقر أحد هما بدين في تجارتهم وانكر الاخر لم لا ترجع الدين ان كان  
أقرأه ولي العقد بأن قال اشترت من فلان عبدا بكذا وكذا محيط فاما اذا أقرأه ما وليا لم يملكه نصفه وان أقر  
أبناهما حبه ووليده كفي جميع نسخ كتاب الاقرار انه لا يلزمه شيء وهو الصحيح ظهري (قوله عنده) وعندهما يجوز  
ذلك في حق شريكه وقول الامام اظهر أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله أقر شريك العنان) ذكر المثلثة  
في الهندية غير مقيدة بالعنان (قوله ليس لاد خراخذ منه) ولله ديون أن يتبع من دفعه اليه كما اشترى من  
الوكيل له أن يتبع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل يرى من حصته ولم يبرأ من حصة  
المدين وهذا المستحسن كذا في الهندية (قوله أو أدانه) بالتخفيف يعني ليس للشريك الخصومة في المال الذي  
دفعه دين على شخص (قوله وهو أي الشريك) سواء كان شريك مفارضة أو عنان اه شلي (قوله أمين  
في المال) لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة نصار كالوديعة وخرج بقوله لا على وجه  
البدل المقبوض على سوم الشراء اي اذا ذكر له ثمنه كما يأتي في السوم وبقوله والوثيقة الرهن يجوز من بدا  
(قوله في مقدار الربح) ولو أقر بمقدار ربح ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن اقرار الاشياء  
(قوله والخسران) أي في التجارة وقوله والضياح اي ضياح المال كلا أو به ضا ولو من غير اعتبار (قوله والدفع  
الشريك) سواء كان الدفع لاصل المال أو للربح (قوله مستدلا بما في وكالة الولوالجية) حيث قال وظاهر  
وكلاهما هنا أنه لو ادعى دفع المال الى شريكه فاقول له مع البين سواء في حياته أو بعد موته وظاهر كلام  
الولوالجي يفيد فانه قال اذا ادعى الامين بعد الموت الدفع في الحياة وأنكر الوارث فان كان المقصود  
نفي الضمان عن نفسه كالوكيل بقبض الوديعة فالقول قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت  
كالوكيل بقبض الدين لا يقبل قوله اه حلي يعني اذا ادعى الوكيل الذي وكاه الميت بأن يأتي له بدين من فلان  
أنه استدان وأدى الى الميت لا يقبل قوله لما فيه من وجوب الضمان على الميت (قوله لا تجاوز خوارزم الخ) انظر  
ما لو قال سافر الى خوارزم هل بعد تقييدا كأنني عن مجاوزتها وظاهر كلامهم أن المعتبر النهي لا الامر (قوله  
جاز أي صح النهي عن البيع نسيئة وعن الخروج من المصر الذي عينه أحد الشرى يكن فلو خالف وهلك المال  
ضمن وفي الظهري لو قال أحدهما لا خرب بالنقد ولا تتبع بالنسيئة اختاف فيه المتأخرون بعضهم جوزوه  
أي والبعض الآخر لم يجزواها أبو السعود في حاشية الاشياء عن الجوزي (قوله والقول بخلافه غلط) قال في المنع  
نقلا عن الخاتمة متولى وقف المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا وذكر الناطقي  
رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضومة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احدها هذه والثانية السلطان  
اذا خرج الى الغزو وغنما أو ادع بعض الغنمة عند مبعوض الفاتمين ومات ولم يبين عند من أودع فانه لا يضمن  
والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان وأما أحد المتفاوضين  
اذا كان المال عنده مات ولم يبين حال المال الذي عنده ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحال الى شركة الاصل

(و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذنا  
صر بجافه سراج وفيه اذا قال له اعمل  
برأيك فله كل التجارة الا القرض والهبة  
(وكذا كل ما كان اتلا فالامال أو) كان  
(غليكا) للمال (بغير عوض) لان الشركة  
وصعت للاسترباح ونوابه وما ليس كذلك  
لا يقطع مع عقدتها (وصح بيع) شريك  
(مفاوض من تردش ادته) فانه وأيه  
(مفاوض من تردش ادته) فانه وأيه  
ويشذ على المفاوضة اجاعا (لا) يصح  
(اقراره بدين) فلا ينفذ على المفاوضة  
عنده بزازية وفي الخلاصة أقر شريك  
العنان بجارية لم يجز في حصة شريكه ولو  
باع أحد هما ليس لاد خراخذ منه (وهو) أي  
الخصومة فيما بعه أو أدانه (وهو) أي  
الشريك (أمن في المال فيقبل قوله)  
بمينه (في) مقدار الربح والخسران  
والضياح (و) الدفع لشريكه (لو) ادعاه  
(بعد موته) كذا في البحر مستدلا بما  
في وكالة الولوالجية كل من حكى أمرا  
لا يملك استئنافه ان فيه ايجاب الضمان  
على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان  
عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا  
الضابط (ويضم بالتعدي) وهذا حكم  
الامانات وفي الخاتمة التقييد بالمكان  
صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم لجاوز  
ضمن حصة شريكه عن الخروج وعن بيع  
أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع  
النسيئة جاز (كما في شريك) عسانا  
أو مفارضة بجزء (بونه مجزئة) لا نصيب  
صاحبه على المذهب والقول بخلافه  
غلط كما في وقف الخاتمة وسجني في الوديعة

وقد قلناه في التصاريح أنه يضمن نصيب من حصة ١٥ وقد سكر الملازمة في فقد أو لم الخراف في الوديعة  
 إلى أكثر من عشرة (قوله خلافا للشبهة) حيث ذكر في كتاب الامانة أن أحد المتفاوضين ادعات ولم يبين  
 حال المال الذي في يده لا يضمن ١٥ حلي فقد جرى صاحب الاشياء على اللفظ (قوله فان أجاز فاربح ١٥)  
 وان لم يجر نصيبه باطل فهو باق على ملكه (قوله فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط) وبالله  
 التمام ما كنا حينما فتنه في كسبنا في نصيبه في النصيب ان شاء الله تعالى (قوله ومقتضاه) أي مقتضى  
 الجواب بأن الشريك صلو غاصبا وقوله فسد الشريك نظروا وجهها إلى النصيب وانظر ما اذا عاد إلى الوفاق هل تعود  
 الشركة (قوله وفيه وتخرج الخ) عبارة متفرقة على كونه أمانة أيضا ما في تاروي فاري الهداية وقد سئل عن  
 شريك طلب من شريكه ومن عمل في المضاربة حساب ما به أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم به عمل بحاسبه  
 فأجاب بأن القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا  
 والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك ١٥ وعلى هذا الوصف ومنولى الوقف اذا قال لم يسبق معنا من مال  
 المقيم والوقف الا هذا فينبغي أن لا يلزم ما ذكر الامر مفصلا وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول  
 إلى ما يروونه من صحت الموصول ١٥ وأما صاحب الفتاوى الخيرية نقلنا عن الاشياء أنه لا يخلف الشريك  
 على دعوى الخيانة المبهمة من صاحبه (قوله لا يلزم) بالبناء المعجول قاله الحلي (قوله نهر) لا حاجة اليه بعد قوله  
 وفيه والاولى أن يده بتولته ويحمله بعد قوله وقضاة زماننا الخ ليقيد أنها من كلام صاحب النهر (قوله إلى  
 صحت الموصول) أي إلى الموصول الصحت والصح بالضم وبضعتين الحرام أو ما خبث من المكاسب فلزم منه  
 العار ١٥ قالوس (قوله وأما قبل) قال في القاموس قبل به نصر وجمع وشرب قبالة وتقبله العامل تقبلا فخذ  
 ١٥ سميت بذلك لقبول أحدهما العمل والقائه على صاحبه فهستاني وروى عن زفران هذه الشركة لا تصح  
 أصلا وبه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لأن الربح فرع المال ولا مال ولنا أن المسلمين في ما تروا لا مصارعة دون  
 هذه الشركة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما رأيت السلطان حسنا فهو عند الله حسن  
 ١٥ شلي مختصر بزيادة قليلة من أبي السعود (قوله وتسمى شركة صنائع) جمع صنعة كصنعة وصناعة  
 كرسالة ورسائل والصناعة كالصناعة حرف الصانع وعمله ولهذا تسمى شركة المخترعة وشركة النضن ١٥ ملخصا  
 من شرح الملتقى (قوله وأعمال) لأن العمل يكون منهما غالبا لأنه ليس يلزم فيها (قوله وأبدان) لأنهما يعملان  
 بأبدانهم أخاه الشلي (قوله فلا يلزم اقتصاد مكان وصناعة) لأن المعنى الجوز لشركة التقبل من كون المقصود  
 تفصيل الربح لا تفاوت بين كون العمل في دكان كمن أو دكان وكون العمل من أجناس أو جنس فلا وجه  
 لاشتراط شرط بل دليل موجب ١٥ حلي عن الفتح وشمل ما إذا كان له آلة القضاة ولا تخيرت اشتركا على  
 أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهما فانه جائز بجر ومن صور هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه  
 العمل بالنصف والقبول أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر الخافوت واستحسن جوازها لأن التقبل  
 من صاحب الخافوت عمل ١٥ عيني (قوله على أن يتقبلا الأعمال) أي عمل الأعمال وهي العروض فإن العمل  
 عرض لا يقبل التقبل فهستاني مزيدا وتقبلها جميعا ليس بقيد لأنهما لو اشتركا على أن يتقبل أحدهما المتاع  
 وبه عمل الآخر أو يقبل أحدهما المتاع وبه طعه ثم بدفعه للآخر أيضا به بالنصف جائز بجر ولو شرط على أحدهما  
 العمل وأن لا ينفق لا يجوز بخلاف ما إذا شرط على أحدهما العمل وسكت عن الآخر فانه يجوز لأنه عند  
 السكوت جعل أثباتها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع النفي أفاده في المحيط (قوله التي يمكن استحقاقها) خرج بذلك شركة  
 الدالين والقرابة بالزمنة لأنها غير مستحقة عليهم ثم لا بد أن يكون العمل حالا لما في البرازية لو اشتركا في عمل  
 حرام لم يصح بجر (قوله ومنه) أي من العمل الحلال الذي يمكن استحقاقه بالعدد ١٥ حلي (قوله على الخفي به) أي  
 الذي هو اختيار المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على القرابات ١٥ حلي (قوله بخلاف شركة دالين) فإن عمل  
 الدلالة لا يمكن استحقاقه بعد الاجارة حتى لو استأجر دلالا لبيع له أو يشتريه فلا جارة فاسد ما ذالم يبينه اجلا  
 كما صرح به في اجابة المجتبى حلي (قوله ومقتضى) لأن الغد مكرام حلي (قوله ويهود محاكم) لعدم صحة الاستخبار  
 على الشهادة ١٥ حلي أي فالعمل به حرام (قوله وتمازي) بفتح التاء المثناة فوق وحين مهملة بعدها ألف ثم زاي  
 جمع تمزي وهو المأثم الذي يصنع للأموال ومراهة عدم جواز شركة الفزاة في القراءات بزمرة في التعازي فني

خلافا للشبهة (فروع) في المحيط قد وقع  
 حادثان الاولى نهاء عن البيع نسبة فباع  
 فأجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته  
 شريكه فان أجاز فاربح لهما الثانية نهاء  
 عن الانخراج فخرج شريكه فأجبت أنه  
 غاصب حصته شريكه بالانخراج فينبغي  
 أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه  
 فساد الشركة نهر وفيه وتخرج على كونه أمانة  
 ما سئل فاري الهداية عن طلب بحاسبة  
 شريكه فأجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله  
 المضارب والوصفي والتولي نهر وقضاة زماننا  
 ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول إلى  
 صحت الموصول (و) اما (تقبل) وتسمى شركة  
 صنائع وأعمال وأبدان (ان اتفق) صانعات  
 (خطاطان أو خطاط وصباغ) فلا يلزم اقتصاد  
 مكان وصناعة (على أن يتقبلا الأعمال) التي  
 يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه  
 على الخفي به بخلاف شركة دالين ومقتضى  
 ونهوه محاكم وتزاد محاسن وتمازي

عبارة اختلف قال في القضية ولا شركة للمقراة في المقراة بالرمز في الجالس ولتعاوى لانها غير مستقيمة عليهم  
 اه قال ابن النخعي في شرح الوهابية والمؤلف بالغ في التكبير على اقراهم على هذا في زمانه وعلى القراءات بالقطب  
 ومنع جوازها ومنع استقامتها وقال جرحوب انكارها وأطنب في ذلك رجة اقله تعالى عليه وذلك فيما لا يحفظ  
 غطيطا يؤدى الى زيادة حروف ونحو ذلك أما القراة بالالحان اذا سلمت من ذلك فانها مستدوب اليها اه  
 وفي القاموس الرزمة الموت البعيدة دوى وتتابع صوت الرعد وهو أحسنه وأثمنه مطرا اه حلى (قوله)  
 ووعاط (قوله) أى شركة وعاط غيا بمصل أهم بسبب الوعاط لانه غير مستقيم عليهم (قوله) وقال (قوله) في القراءات  
 الظهيرية ولا يجوز شركة السوال لان التوكيل في السوال لا يصح أى وشروط جواز الشركة أن يكون ما عقد عليه  
 الشركة قابلا للوكالة حتى ان ما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة سوى (قوله) على ما شرطه الله تعالى وان لم يعمل  
 الاخر ولو حضر او امتنع عدا بلا عذر او لم يحسن العمل أملا أو استعان بغيره أو استأجره فان هذه الشركة  
 باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح أحسن العمل أو لا وكذا لو شرط العمل فمدين والرجح ان لا مانع  
 جاز استصفاها وكذا لو شرط الاكثر لادانها مما هو الصحيح لان الرجح بقدر ضمان العمل لا بحقيقة العمل فليحفظ  
 كذا في الدر المنقى (قوله) لانه ليس بربح (قوله) في المنع وجه الاستحسان في جواز اشتراط أكثر الرجح لاقطعها عملا  
 أن ما يأخذ لا يكون ربها لان الرجح عند اتحاد الجنس أى جنس رأس المال والرجح وقد اختلف لان رأس  
 المال على والرجح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم أى ويصح تقويم العمل القليل بالمال الكثير  
 كما اذا آجره بأكثر من أجره مثله اه زيادة (قوله) فطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب بالاجر ويبر بالادفع  
 (قوله) هذا ظاهر فما اذا كانت مفاوضة أما اذا أطلقا أو قيداهما بالعنان فتدبر هذين الحكمين استحسان ووجهه  
 كما في الهداية أن هذه الشركة مقتضية لضمان ألا يرى أن ما يقبل كل واحد منهما مضمون على الآخر وهذا  
 يستحق الآخر بسبب تقبله عليه فجرى مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البديل اه ولعل هذا هو السر  
 في حذف المصنف التمسيس على أنها تضمن وكالة فقط لانها انما تضمنت في غير هذين الامرين والاولى ما سوى  
 هذين الامرين فهي باقية على مقتضى العنان ولذا لو أقر بدين من نحن صابون مستلف أو أجر أجيرا أو بيت أو دكان  
 لمدة مضت لا يصدق على صاحبه الابينة لان نقاذ الاقراء على الآخر موجب للمفاوضة ولم ينعها عليها كذا  
 في النهر قال في البحر وتقسيمه بأسهل لالمبيع ونحو المدة لا احترازها اذا كان المبيع لم يستهلك ومدة الاجارة  
 لم تمض فانه يلزمهما كما في الهبط اه حلى (قوله) ويبر ادفعها أنت الضمير وان كان عائدا على الاجر شيئا وقيل  
 الاجرة (قوله) لان الشرط مطلق العمل قال في البحر كسب أحدهما بينهما أى اذا عمل أحدهما دون الآخر  
 قسم الاجرين على ما شرطه الله تعالى العامل فظاهر وأما غيره فلا نراه العمل بالتقبل فيكون ضمانه فيستحقه  
 بالضمن وهو لزوم العمل وعمله في البرازية بأن العامل معن القابل لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل  
 ألا يرى أن القصار اذا استعان بغيره أو استأجره ما مضى الآخر اه أطلقه فيه ما اذا عمل أحدهما فقط بعذر  
 لا أنكر كسر ومرض أو بغير عذر كأن امتنع عنه بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الرجح  
 بحكم الشرط في العقد لا العمل كذا في البرازية اه حلى (قوله) وأما وجوه (قوله) لان لها شركة المفاطيس فاستأنف  
 (قوله) على أن يشتريا حذف المفعول ايماء الى أنها تكون عاقبة وخاصة غير والى ذلك أشار الشارح بقوله نوعا  
 أو أنواعا (قوله) أى بسبب وجاهتهما) فالوجه المراد به الجلاء قال الكمال لان الجامعة لوب الوجه لما عرف غير أن  
 الواو انضمت حين وضعت موضع العين للموجب لذلك اه وقبل انما أضيفت الى الوجوه لانها بتبديل قيم الوجوه  
 لعدم المال ويحتمل أن يكون الوجوه بمعنى الاشراف ذكره الجوهري فان هذا النوع من الشركة لا يفسر  
 الا لوجه وجهه وشرف عند الناس اه وهو قريب من الاقل وقيل لانها اذا جلسا لتدبير أمر تقرر كل الوجه  
 صاحبه سوى من يد او قبل لانهم ما يشتركان من الوجه الذى لا يعرف كفى الدين (قوله) بالنسبة متعلق بقوله  
 يشتركان لان البيع أعم من أن يكون بالنقد أو بالنسيئة فكان ينبغي أن يقدم على قوله ويبيعا اه حلى  
 والى ذلك أشار الشارح بقوله لكن ما اشتريا الخ (قوله) ويكون كل منهما مانعا ومفاوضة قال في البحر وقتنا  
 أنها كالمصانع تكون مفاوضة ومنا مانعا قال في النهاية المفاوضة أن يكون الرجلان من أهل الكفاية وأن يكون  
 المستقرى بينهما منصفين وأن لا يلفظا بمنا المفاوضة زاد في فتح القدير وإن يتساويا في الرجح واذا ذكر مقتضيات

ووعاط وسوال لان التوكيل بالسوال  
 لا يصح قسبة وأشباهه (ويكون الكسب بينهما)  
 على ما شرطه الله تعالى الا يصح لانه ليس بربح  
 بل بدل عمل فصيح تقويمه (وكى) ما يقبله  
 أحدهما يلزمهما (وعلى هذا الاصل  
 فطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب  
 كل منهما) (بالاجر ويبر) ادفعها (بأدفع)  
 اليه) أى الى أحدهما (والحاصل من)  
 أجر (عمل أحدهما بينهما على الشرط)  
 ولو الآخر مريضا أو مسافرا أو مضاعف هذا  
 بلا عذر لان الشرط مطلق العمل لا عمل  
 القابل الا ترى أن القصار لو استعان بغيره  
 أو استأجره استحق الآخر برزاقه (و) اما  
 (وجوه) هذا رابع وجوه شركة المقدر  
 (ان مقداها على أن يشتريا) نوعا أو أنواعا  
 (بوجهه) أى بسبب وجاهتهما (وقد)  
 فما حصل بالبيع يدفعان منه نحن ما اشتريا  
 (بالنسبة) وما بقي بينهما (ويكون كل  
 منهما) من التقبل والوجوه (منا)  
 ومفاوضة) أيضا (بشرطه) السانين  
 واذا أطلقت كانت عانا



قيام المسجل فكيف يقر من نفسه حتى يطلب حوى مما لا بد من العلم كافي للمستهلك في جميع  
التجارة ولا يراد على نفس القيمة أى قيمة المباح يوم الاختلاف كان له قيمة والا فبني أن يكون الحكم فيه القيمة  
والقياس اه قوله يؤذن باختباره وهو المختار للفتوى حوى عن المفتاح وفي غاية البيان أن قول أبي يوسف  
استحسن (قوله بحد المال) لأنه نفاذ ونفعه فيه قد رتد حوى (قوله ولا عبرة بشرط الفضل) لأنه انما هو  
عن الاصل وهو تعيينه للمال عند هذه التسمية ولم نصح في طلب الشرط حوى (قوله فلو كل المال لاحدهما)  
محتز قوله بحد المال فإنه يفيد أن المال مشترك بينهما (قوله وكذلك السفينة) قال في القيمة سفينة فاشترى  
مع أربعة على أن يعملا بالسفينة وآلاتها وانحس لصاحب السفينة والباقي بينهما بالسوية ففي السادسة  
والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم (قوله ولو لاحدهما بقتل ولا شريك) أى وقد أمر أحدهما  
الاخر أن يجرهما وما بينهما منهما لهما أما إذا أجزكل منهما فإنه فلا مظهر (قوله لا جبر بينهما على) بل أجر  
البطل (الاولى أجر مثل البطل وقوله والبعض أى أجر مثل البعير فإن كان البعير يؤجر بضعف ما يؤجر به البطل مثلا  
فلسا صاحب البعير ثلثا الأجر ولصاحب البطل ثلثه وفي الهندية لو أجز البطل بعينه كان الأجر لصاحب البطل  
دون صاحب البعير اه (قوله أى شركة العقد) وأما شركة الملك فأم البطل وأما قول صاحب الدرر وتبطل  
الشركة مطلقا فالأطلاق فيها بالنظر للمفاوضة والعنان (قوله بموت أحدهما) لأنها تقتضى الوكالة وحى تبطل  
بالموت واذا بطلت بطلت الشركة اذ لا بد لها منها وانما بطلت الشركة بطلان الوكالة وإن كانت تابعة لها  
والمستوع لا يبطل بطلان التابع لأن الوكالة شرطها ولا يتحقق الشروط بدون شرطه (قوله بأن قضى بمطاعه  
محتزا) فإن لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فإن عاد قبل الحكم بقيت وإن مات أو قتل انقطعت وهل تنقلب  
عنا حال التوقف قضاء الامام وأثبتناه نهر (قوله وقوله لا عمل معك) فإنه بمنزلة فاحضتك هندية (قوله  
وضيح أحدهما) صورته اشتراكى أمتعة اشتريها ثم قال أحدهما الشركة لا عمل معك بالشركة وغاب فباع  
الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما بطل  
فسخها وإن كان المال مروضاً بخلاف المضاربة وهو المختار من الذى تقتضيه القواعد أن نصيبه في المروض  
على ما لك أنه أن يأخذ نصيبه منها فإن باعه الاخر كان غاصبا فإن كان قائما في يد من فريده أخذه مالكة وإن هلك  
أو استهلك أخذ قيمته يوم التصرف لأن الغصب تحقق وقته فتأقل (قوله خلافا لري) حيث قال بخلاف  
ما إذا فسخ أحدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم أو دنانير حيث يتوقف على علم  
الاخر لكونه عزلا قسديا اه حلى فإن قوله بأن كان المال دراهم أو دنانير يفيد أنه لا يكون له الفسخ إذا كانت  
مروضا (قوله ويتوقف) أى الفسخ في هذه الصور الثلاث (قوله ويجوزونه) قال في البصر مثل أبو بكر من شريكين  
جن أحدهما وعلى الآخر المال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما فاقعة إلى أن يتم أطباق الجنون عليه فإذا  
مضى ذلك الوقت عليه قال تنسخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للصامل والوضعة عليه  
وهو كالغصب للمال الجنون فطيب له ربح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيصدق به اه وظاهره أنه  
لا يحكم بالفسخ إلا بأطباق الجنون وهو مقرر بشهر أو نصف حول على الخلاف والظاهر أن يقال مثل ذلك فيما  
إذا تصرف أحدهما في المال بعد قول الآخر لا عمل معك أو فسخت الشركة أو أنكرها فإن الربح يكون للعامل  
(قوله ولم يترك أحدهما مال الآخر غيرا ذنه) لأن الاذن بينهما كما كان في التجارة والركاة ليست منها ولأن أداء  
الركاة من شرطه النية وعند عدم الاذن لا نية فلا تسقط عنه لعدمها حوى (قوله فإذا باعها) أى أذى كل  
منهما عن نفسه وعن شريكه اه حلى (قوله ضمن كل نصيب صاحبه) أو رده ينبغي أن لا يجب الضمان عند  
الامام لعدم سبق أداء الموكل فلم يقع فعل الوكيل فعلا واجب أن أداء الموكل أن لم يسبقه فسخا ففسخه  
تقديرا واعتبارا لأن تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف الوكيل فيصير باقيا معنى كالوكيل بالبيع مع  
الموكل إذا باعها وخرج الكلامان معناه أنه يفسخ الموكل دون بيع الوكيل بنية (قوله ونفاسا) أى كانت  
مفاوضة أو عنائا أو باعها (قوله أو رجع بالزيادة) ان كانت عنائا لم يفسخ فيها المالك (قوله وان أدت متاعا)  
أى وقدهم المتاعين والاقتدوا بوجده التعاقب في صورة الجهالة (قوله بكون الضمان على الثاني) لأنه  
أن يفيرا لأمر به فهو اسبقا للعرض عنه ولم يسقط فصار محالفا فيضمن علم الأول يعلم لأنه صار معزولا بأداء

قبل تقديمهم قول محمد يؤذن باختباره نهر  
وعناية (والربح في الشركة السادسة) فلو كل المال  
المال ولا عبرة بشرط الفضل) فلو كل المال  
لا أحدهما فلا جبر بينهما فاشترى فاسدة  
لرجل ليؤجرها ولا جبر بينهما فاشترى فاسدة  
والربح للمالك ولا جبر بينهما فاشترى فاسدة  
السفينة والبيت ولو لم يبيع عليه البطل فاشترى  
رب السيرة ولا جبر بينهما فاشترى فاسدة  
ولو لاحدهما بقتل ولا جبر بينهما فاشترى فاسدة  
بينهما على مثل أجر البطل والبعض نهر  
(وتبطل الشركة) أى شركة العقد (موت  
أحدهما) علم الآخر ولا لانه عزل حكمى  
(ولو حكم) بأن قضى بمطاعه رتدا (وتبطل)  
(ولو حكم) بأن قضى بمطاعه رتدا (وتبطل)  
أيضا (بأنكارها) ولو للمال مروضاً بخلاف  
(بفسخ أحدهما) ولو للمال مروضاً بخلاف  
المضاربة هو المختار رازية خلافا لري  
ويتوقف على علم الآخر لا بعده ذلك للعامل  
(ومجنونه مطبقا) فالربح بعد ذلك للعامل  
لكنه يفسد بربح مال الجنون تارة ثانية  
(ولم يترك أحدهما مال الآخر غيرا ذنه) (بمن كل  
فإن أذن كل فاذتباعا) أو جهل (بمن كل  
نصيب صاحبه) أو تقاصا أو رجوع بالزيادة  
(وان أدت متاعا) كان الضمان على الثاني  
علم بأداء صاحبه أو لا كالأمر بأداء الزكاة  
أو الكفارة (إذا دفع للغير بعد أداء الآخر  
بنفسه)

المزكى حكم الفوات المحل وذو الاختلاف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد اذا اذنته الموكل ينجز  
علمه أولا منع (قوله خلافا لهما) فلا ضمان عندهما اذا لم يعلم لهما أنه مأثور بالقلد من التفسير وقد أتى به  
فلا يضمن للموكل وهذا الذي في وسعه القليل لا وقرع عزم كما قلنا لعل بنية الموكل وانما يطلب منه  
ما في وسعه والمذكور في زيادات العتاق أنه لا يضمن عندهما علم بأدائه أو لم يعلم وهو الصحيح  
عندهما اهـ لمخص من البحر عن الفتح ومن المعلوم أن الاعتماد على قول الامام عند الاطلاق (قوله اشترى احد  
المتفاوضين الخ) الظاهر أن التقيد بالمتفاوضين انما ياتي بل كذلك أحد الشريكين عنانا ولا يجوز جوى قلت  
ان قوله بعد ولا بائع والمستحق أحد كل بينهما يخص المتفاوضة لان المطالبة عليهم لا تتحقق في العنان فأنزل  
(قوله باذن الآخر) قيد بالاذن لانه لو اشترى اللوطه بلاذن كانت شركة بجر (قوله فلا يضمن) كفى سكنونه  
فلا تكون له خاصة بجر (قوله وقال لا يلزمه نصف الثمن) لانه أدى دينه عليه خاصة من مال مشترك ف يرجع عليه  
صاحبه بنصيبه بجر (قوله وللبيع الخ) لانه دين وجب بسبب التجارة بجر وفيه تأمل (قوله وعقرها) يرجع  
الى المستحق قال الحلبي فهو نشر مرتب (قوله لتضمن المتفاوضة للكفالة) الاولى حذف الام لان الفهر  
متعد بنفسه وقيد بالمفاوضة لانه لا يرجع على غير المشتري في العنان (قوله لم يصح) لانه يتضمن بيع المتقول  
قبل قبضه أو بالاعود في حاشية الاشياء (قوله ولزمه نصف الثمن) حالان علم به (قوله فان كان القائل) أي الثاني  
(قوله فله ربعه) لانه طلب مشاركتيه وهو النصف وأجابه يعطى نصف النصف (قوله فله نصفه)  
وحيث يكون معنى قوله أنه اشترى كفى فيه اعطى نصفه وليس المعنى كفى شريك لانه حينئذ شركة له فيه (قوله  
لكونه مطلوبه شركته في كماله) أي لانه انما طلب مشاركتيه في كماله فلم يرض بغير النصف وهو لم يكن له الا هذا  
القدر من العبد فمطاه (قوله ما اشترى اليوم الخ) اليوم ليس بقيد حتى لو لم يقبل اليوم وبين منغصم الرقيق  
أو لم يبين النصف والوقت وذكر الثمن كما اذا قال ما اشترى بثلث فهو يدين وينك فانه يجوز اهـ يرى وليس  
لا حدهما أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه يعني لانهما اشترى كافي الشراء لا البيع أو بالعمو  
في حاشية الاشياء (قوله ولا شيء لآخرين) لانهم لم يكونوا شركاء كل على كل منهم ثلث العمل دن المستحق  
على كل منهم ثلثه بثلث الاجر فاذا عمل أحدهم الكل صا ومنطوقا في الثلثين فلا يستحق الاجر اهـ حلبي عن البحر  
قال ابن وهبان هذا الحكم من حيث القضاء أقام من حيث الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة اذا كان  
استعماههم غير مياومة لان الظاهر من حال العامل أنه انما عمل الجيع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي  
أن يجيب ظنه والغالب من أحوال العاملين المقر اهـ (قوله القول لمسكركم الشركة) حال في الهندية لو ادعى  
على آخر أنه شاركه مفاوضة فأنكر والمال في يد الجاحد فالقول للجاحد مع عينه وعلى المذمى البينة كذا في فتح  
القدر (قوله لم يقبل) لان المناوضة لا تقتضي بقا المال بل قد يهلك فلا بد من بيان أن هذا المال مشترك بينهما  
أو هذا العرض من مالهما (قوله حتى يبرهنوا الخ) أو أنه من شركة ما بيننا ما حينئذ يقتضي اهم بنصفه هندية  
(قوله قضى له بنصفه) ولا يقبل برهانهم وهذا قولهم جيعا كما يحتمل خمس الاثمة دن البينات لثبات خلاف  
الظاهر وان كانت الاشياء في يد أحدهما فحرم المناوضة فقد وقعت الفرقة بجمعه وهما من نصف  
ما في يده اذا قامت البينة على المناوضة لانه كان أمينا فبالجود بصرهما منا وكذا اذا جيعا وارثه عند موته  
هندية وانظر هل المناوضة قبل لان المناوضة لا تمتدق الا فيها أو ليست قدرا (قوله والاخرى السفر) ليس بقيد  
لانه مثال (قوله وأراد القسمة) أي أحدهما (قوله فقال ذواليد) فيه أن كلا منهما ذوبد وعليه فكل مهمما يصدق  
في دعوى الاستقراض (قوله أن المال في يده) كذا في المنع ولا حاجة اليه بعد قوله فقال ذواليد قال الحلبي (قوله  
ودفعوه) أي الثمن المفقود من البيع التزاما بالنصف صرح به اهـ حلبي (قوله قدسه في التراب) أطلق فيه فم  
ما اذا كان في ارض مملوكة له أو لا وظاهره أنه لا يعتد به في محو تراب لغيره امقرط او يحرق (قوله حصته) أي  
ما كان من الشركة منع والمراد أنه طلب ما أقرضه له وليس المراد أنه طلب قسمة أعيان الشركة فانها تقسم بينهم  
بلا انتظار (قوله لاضه) أي الى صيرورته تضادواهم أو ذانير قال الحلبي (قوله أخذ المتاع بقيمة الوقت) أي وقت  
الطلب أي ولا يأخذه بقيمة وقت الشراء (قوله بينهم ما متاع الخ) وأما لو كان بينهما بيع بل عليه أحدهما من  
الرسالة أي بأمر شريكه فمقط في الطريق فقصره الشريك بكن يتسيران كل نرجس حياته يضمن وان كان لا يرجع

لان فعل الامر عزل حكمه وفيه لا يشترط  
العلم خلافا له ما اشترى أحد المتفاوضين  
أمة باذن الآخر (سريحا لا يكتفى بكونه  
الوطاها ففى له) لا لا شركة (بلا شيء) تضمن  
الاذن بالشراء للوطه الهبة اذ طريق لعله  
الاجل الحرمة وطه الما شركة وهبة المشاع  
فما لا يقسم جائزة وقال لا يلزمه نصف الثمن  
وللبائع والمشتري (أخذ كل بينهما) وعقرها  
لتضمن المتفاوضة للكفالة (زوم من اشترى عبدا)  
مثلا (قوله له آخر اشترى في) فقال فعات  
ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ورسه  
نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به  
ولو قال اشترى فيه فله نصف ثم اتى به آخر وقال  
مثلا وأجب بنصف فان كان القائل (عالمنا  
بشركة الاول فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه)  
لكونه مطلوبه شركته في كماله (و) حينئذ  
(خرج العبد من ملك الاول) ما اشترى  
اليوم من أنواع العجارة فهو يدين وبذلك  
فقال نعم خاز اشياء وفيه اتقبل ثلاثة عملاء  
بلاعقد شركة ففعلوا أحدهم فله ثلث الاجر  
ولا شيء للآخرين فزوع القول لمسكركم  
الشركة برهن الورثة على المناوضة لم يقبل  
حتى يبرهنوا أنه كان مع الحى في حياة الميت  
برهنوا على الارث والحى على المناوضة  
قضى له بنصفه ففتح فصرف أحد الشريكين  
في البلد والاخر في السفر وأراد القسمة فقال  
ذواليد قد استقرضت أنفا قال القول له ان المال  
في يده وشراكم ما فباعوا بقرته ودفعوه  
لا حدهم ليعتد به قدسه في التراب ولم يجزه  
حلت فقط ودفع لاخر ما أقرضه نصفه  
وعقد الشركة في الكل فشرى أمتعة فطلب  
رب المال حصته ان لم يبرهنه أخذ المتاع  
بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق  
سقطت فاشترى أحدهما بنصفه الآخر  
خروا من هلاك المتاع أو فقهه رجع حصته  
قيمة



حياته لا يضمن واداد بجهه غير الشريك بضمن سواء كان برجي حياته أو لا برجي وهو الاصح ~~ك~~دافي محط  
 السرخسي وكذا الراعي والبشار اذا ذبح الشاة والبقر فان كان لا برجي حياته لا يضمن استخسانا وان كان  
 برجي حياته ضمن واذا ذبح الابن بنى كان ضامنا هندية (قوله دابة مشتركة) أى بين حاضر وغائب (قوله  
 قال البيطارون) جمع بيطارمه صالح الدواب قاموس (قوله لم يضمن) كانه والله تعالى أعلم لانه اعقد على خبر  
 أهل الذم ~~ك~~و يفهم منه أنه اذا فعل ذلك من تلقا نفسه ضمن (قوله دارين اثنين الخ) اعلم أنه يجوز له  
 السكنى بقدر حصته من دار غير مقسومة وأما المدة ومدة أنه أن يسكن في قسمه لا في قسم صاحبه قال  
 في الهندية دارين رجاين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته وكذا الخادم ان كان  
 بين رجاين فغاب أحدهما فلا آخر أن يستخدم الخادم بخصته ولا يلزم أجر حصه شريكه ولو كانت الدار مدة  
 للاستغلال وفيها دارين رجاين فغاب أحدهما فليس لأحد أن يسكن في نصيب  
 الغائب ولأن بواجره بغير أمر القاضى والقاضى أن يؤجره ان خاف أن يهجر لو لم يسكن أحد ويملك الأجر  
 للغائب وفيها دارين آخرين وأختين وله أزواج ولاختين زوجان فلا خوة أن ينعوا أزواج الاختين عن  
 الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزوجتهما ولو كانت بين اثنين يسكن فلهما فليس لأحدهما أن يمنع صاحبه  
 من الصعود على سطحها لانه تصرف في حقه اه (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم (قوله عمرها)  
 المناسب لقوله لا أرضى بهما ترك أن يقول عمرها بصيغة المضارع المبسووم - حصة المتكلم (قوله فهو متطوع)  
 لانه يجبر على الاتفاق على العبد وعلى أداء الخراج (قوله اذا فعله) أى الفعل المفهوم من قوله أن يفعل (قوله  
 فهو متطوع) لتسكنه من رفعه الى القاضى لجبره فلم يكن مضطرا كفى متفرقات قضاء البصر اه حلي (قوله  
 والا لا) أى ان كان لا يجبر أن يفعل مع شريكه اذا فعله أحدهما بلا إذن لا يكون متطوعا والفروع كلها ينظمها  
 الأصل المذكور والا مافي السراجية فليحذر اه حلي ولذا استدرك في شرح المتن على مافي السراجية بما  
 في جواهر الفتاوى فيظهر أن المعتمد مافي جواهر الفتاوى وافقته الضابط والنظائر ويحصل مافي السراجية  
 على ما اذا أنفق بأمر القاضى (قوله وصى وناظر) قال في وصايا الخليفة جدارين دارى صغيرين عليه  
 حوله يخاف عليه السقوط والكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين مرة الجدار وأبى الآخر قال الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل يهت القاضى أمينا نظره فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهما أجبر الا بى  
 أن يبنى مع صاحبه وايسر هذا كآباء أحد المالكين لأن عمه لا يرضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر ما هنا  
 الوصى أراد ادخال الضرر على الصغير فيصير أن يرم مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون الوقف كمال التيم  
 فاذا كانت الدار مشتركة بين وقتين احتاجت الى المدة فأرادها أحد الناظرين وأبى الآخر يجبر على التيم  
 من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البصر اه حلي وانظر مالو كانت الشركة  
 بين بالغ وقيم أو بين تيمم والضرر على أحدهما ومالو كانت الشركة في وقف شاع ومالك (قوله ضرورة نمذر  
 قسمة) الاضافة للسان (قوله ككرى نهر) أى اصلاحه (قوله ودولاب) كساقية وشريعة ومهصرة (قوله  
 فان كان الحائط يحتمل القسمة) بأن كان طويلا خلا في ملكيهما فانه يقسم بالذرعان فاقابل ملك طالب البناء  
 بناءه ولا يجبر الآخر (قوله السترة) أى ما يمتد به من جاره (قوله وكذا كل ما لا يقسم) فانه فصل فيه هذا التفصيل  
 قال في جامع الفصولين رضى بينهما خربت حتى صارت محصرا لم يجبرا على العمارة وتقسم الارض بينهما ولو قامت  
 بينهما أو أدواتهم الا انه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أن يهر مع الآخر ولو معسر اقبل الشريك أنفق أنت  
 لو شئت فيكون نصفه دينا على شريكه كذا الحام لو صار محصرا تقسم الارض بينهما ولو نفق شئ منه يجبر الا بى  
 على عاونه انهم داره أو بيتهم ما غنى أحدهما لم يرجع على شريكه شئ وكذا حمام وبر ما الدار والبيت فلا ن  
 ربه ما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت كبيرا يحتمل القسمة وما الحام اذا صار محصرا يمكنه القسمة  
 وأما البئر فله المطالبة فصار بتركها متبرعا ومن أن ذ الحولة لوبى الحائط يرجع لانه مضطرا لا يتوصل الى حقه  
 الا به وكذا البئر مع أن الشريك يجبر به أيضا لو طواب والتحقيق أن الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه لا فيما يجبر  
 فيه بنى أن يدو والتبرع والرجوع الى الجبر وعدمه وقفا وخلافا وقوة وضعفهما في الجبر بشرى وكفا فارجع  
 وقفا وفيما يقضى بالجبر ينبغي أن يقضى بالتبرع وهذا يحصل من الصبر الواقع في هذا الباب وقفا وان للقاضى ولاية

دابة مشتركة فليل البيطارون لا بد من كبر  
 فكرواها الخاضع لم يضمن دارين اثنين يسكن  
 أحدهما وخرت ان خربت بالسكنى ضمن  
 طاحون مشتركة قال أحدهما لصاحبه  
 عمرها فقال هذه العمارة تنكس في لا أرضى  
 بعمارته فخرها لم يرجع جواهر الفتاوى  
 وفي السراجية طاحون مشتركة أنفق  
 أحدهما في عمارتها فليس يمتطوع ولو أنفق  
 على عمارته مشترك أو أدى خراج كرم مشترك  
 فهو متطوع الكل من منع المصنف قلت  
 والضابط أن كل من أجبر أن يفعل مع شريكه  
 اذا فعله أحدهما بلا إذن فهو متطوع والا لا  
 ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث  
 وصى وناظر ضرورة تعذر قسمة ككرى  
 نهر ومدة قناة وبرود ولا بى بقية معينة  
 وحائط لا يقسم أسسه فان كان الحائط يحتمل  
 القسمة وينبغي لكل واحد في نصيبه السترة لم يجبر  
 والا جبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان  
 وطاحون وتغامة في متفرقات قضاء البصر  
 والمعنى والانسياح

الامر بالا اتفاق في كل موضع له ولاية الاجبار لو حاضرا وجازا الجبر على الاتفاق في فن وزرع ودابة مستقره  
ولم يجز جبر ذي السفل على البناء اه من الفصل السادس والثلاثين ملخصا (فروع) قال في الهندية ويجوز للاب  
والوصي أن يشتركا في مال أنفسهما مع مال الصغير ولو كان مال الصغير أكثر من مالهما فإن أشهدا يكون الربح  
على الشريك وان لم يشهدا يحمل فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال  
كذا في السراج الوهاج أب وابن بكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالمال كله للاب إذا كان الاب  
في عيال الاب لكونه معينه لا ترى لو فرس شجرة تكون للاب وكذا في الزوجين ان لم يكن لهما منى ثم اجتمع  
بعضهما أموال كثيرة ففي الزوج فهو له اه (قوله لم يجز) لانه بمنزلة المدوم (قوله وان أراد) أي غير الزارع (قوله قلعه)  
وما تغزله من قطن الزوج فهو له اه (قوله ويضمن الزارع نقصان الارض) أي يفرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض  
لو انقصت لانه غاصب في نصيب شريكه كذا في شرح المتن (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح  
لان عبارة الجعبي انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخ معتدة من نسخ الجعبي ولا وجه  
لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكة على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فضرر لشريك  
لكونها ملكه ما فان القسمه وقت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر اه وقد علمت ما ذكره المؤلف  
في شرح المتن من التعديل (فروع) في جامع القسوين غصب أرضا فزعهما فبنت فلما ملك أن يأمر الغاصب  
بقائه ولو أبي فلما ملك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك نصيبين نقصان أرضه  
اه وفيه بيع نصف الزرع انما لا يجوز لو كان اصحاب الزرع حق القرار بأن زرع بحق ولو لم يكن له حق  
القرار بأن تعدي في الزراعة كما لو كان غاصبا جاز بيعه اه اذ حينئذ يستحق عليه قلعه ومستحق القلع  
كمنعوع وفيه يجوز بيع نصفه كذا هذا وكذا يبيع نصف البناء بلا أرض جاز له تعدي في البناء ولو محققا وهذا  
مما يحفظ جدا اه (قوله لا جبر وقسم) أي يطلب أحدهما (قوله والابن) أي باذن القاضي لانه لا يحمل القسمه  
وكل ما كان كذلك يأتي فيها الجبر فان بناء بغير اذن كان متبرعا وهذا مقتضى الضابط السابق قد بر في الخلاصة  
طاحونة أو حمام مشترك انهم دم وأبي الشريك العمارة فيجوز هذا اذ اني منه شيء أما اذا انهدم السكل وصار حصرا  
لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له أنفق وبكون دين على الشريك وفسر الجعبي بأن ينفق ويرجع  
على الشريك بنصف ما أنفق نفعه أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله باع شريك) أي في شركة الملك (قوله لا تخر)  
بالجبر للضرورة (قوله ناظر) أي حضروا وما ذكره ليفيد صحة البيع بغير اذن مطلقا ولا يقيد بغيبه الشريك (قوله  
والتعاطي) تسكلمه والبيع بعه (قوله الاجنبي) يقرأ بضعف الباء للضرورة (قوله وهلكا) الالف فيه  
للاطلاق كالف باعوا وابتاعا (قوله وكان ذا بغير اذن الشركا) أمالوا أو توافلوا ليس لهم تضمين (قوله فان يشاءوا الخ)  
انظر ما وجه هذا التضمن والحال انه لم يوجد من البائع بالبيع ولا من المشتري بالشراء ولا تعديا هلاك  
اذ لا تعدي الا في الاستهلاك والوجه في الضمان انه لم نصيبه للمشتري من غير اذنه فهذا سبب الضمان وان كان  
البيع محصيا (قوله ضمنوا الشريك) محل تضمينه اذا سلمه أما اذا لم يسلمه بل أخذ المشتري من غير تسليم من  
الشريك البائع فان الضمان لا يكون الا على المشتري (قوله أو من اشترى) وهل يرجع على البائع أولا لعدم  
تعدي لانه انما باع حصته فقط (قوله لذل) أي للشخص الذي استأجر منه (قوله في ذا البناء) أي فيما صرفه  
فيه (قوله على الشريك الاخر) أي الذي لم يأذن كتب الشارح هنا على الهاشم مناهضة قلت ظاهره أنه يرجع  
على الاذن بغير يرجع أبكاه أم بحصته فليراجع اه حابي ووجدته في نسخة من نسخ مرسومة في صلب  
الشارح وفي آخرها اه منه وقوله منه قرينة على أنها هاشم فانها لا تكتب على عادتهم الا اذا كانت بالهاشم  
(قوله في الدار) أي في جميعها فليس للشريك أن يطالبه بأجرة السكنى ظاهره ولو معد الاستغلال وقد سلف  
وانظر ما لو كانت الشركة مع شريك أو في وقف (قوله مثل الاول) أي مثل الزمن الاول أي الماضي والله سبحانه  
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الوقف) •

هو مصدر ووقف أقف حبست ومنه الموقف لحبس الناس فيه للحساب وأوقفت لغرد بثة ادعى المازني أنها

وفي غصب الجعبي زرع بلا اذن شريكه فدفع له  
شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما  
قيل النبات لم يجز وبعده جاز وان أراد قلعه  
بقائه فبقيله من نصيبه ويضمن الزارع  
نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان  
الزرع وفي قسمه الاشياء المشتركة اذا انهدم  
فأبى أحدهما العمارة فان أحفل القسمه  
لا جبر وقسم والابن ثم أجره ابرجع وقامه  
في شركة المتطورة الجعبي وفيها  
باع شريك شقصة لا تخر  
ولو بلا اذن شريك ناظر  
فيما عدا التلاط والاختلاط  
جوز ذلك البيع والتعاطي  
ثم الشريك هنا ولو باع  
حصته من فرس وابتاعا  
ذلك منه الاجنبي وهلكا  
وكان ذا بغير اذن الشركا  
فان يشاءوا ضمنوا الشريك أو  
من اشترى منه على ما قدر وروا  
وان لا يمكن كل شريك آجرا  
حصته حمام له من آخر  
وكان شخص منهم ما قد اذنا  
لذلك في تعميدها وبالبناء  
فلا يرجع صاحب له مستأجر  
في ذا البناء على الشريك الاخر  
قلت ظاهره أنه يرجع على الاذن بغير يرجع  
أبكاه أم بحصته فليراجع انتهى منه  
لو أحد من الشريكين سكن  
في الدار مدة ضمت من الزمن  
فليس للشريك أن يطالبه  
بأجرة السكنى ولا المطالبه  
بأنه يسكن مثل الاول  
لكنه ان كان في المسكن قبل  
يطلب أن يماضي الشريك  
بجواب فافهم ودع التشكيكا  
• (كتاب الوقف) •

لم يسمع من كلام العرب قال الجوهري وليس في كلام العرب أوقف إلا أوقفوا واحدا أوقف على الأمر الذي  
 كتب عليه ثم اشهر في الموقوف فقبل هذه المداويف فلذا جمع على أوقف حوى وفعله يعتدى ولا يعتدى بهنى  
 العرب استعملت الفعل مرة متديا ومرة لازما فوقف بمعنى حبس متعدي ووقف بمعنى اتسبب لازم وفرقوا  
 بينهم بالمصدر فصدر المعتدى الوقف ومصدر اللازم الوقوف اه أبو الورد قال الامام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه لم يحبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الاسلام حوى وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تصدق  
 بسبع حواط في المدينة وخلق الرحمن عليه الصلاة والسلام وقف أوقافا باقية إلى الآن وقد وقف الخلفاء  
 الراشدون وغيرهم من الصحابة كذا في الأسعاف (قوله مناسبتة للشركة الخ) وقد تمت عليه لكثرة وقوعها  
 (قوله ادخال غيره مع في ماله) هذا في الشركة نظرا فانه يدخل غيره معه في التصرف والرجوع وأما الوقف  
 فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وهو ليس لازم فيه فلو قال كفاي التمر وغيره مناسبتة للشركة باعتبار  
 أن المنصوص بكل منهما الاتباع بما يزيد على أصل المال لأن المال في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج  
 عند الاكتمال مكان أو وضع أنما بعضه الحلبي (قوله على حكم ملك الوقف) قدر الحكم به للشركة لامية وهو غير  
 صحيح لأن الرقبة ملك الوقف حقيقة عند الامام قال الفقيه تاني وشرا عنه حبس العين ومنع الرقبة للملكة  
 بانقول عن تصرف الغير حال كونهما مقصورة على ملك الوقف فالرقبة على ملكه في حياته وملك لورثته  
 بعد وفاته بحسب سياع ويوجب ثم قال وبشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال  
 انه تعريف للوقف المختلف فيه اه حلي ويكن أن يقال ان المسجد اذا خرب واستغنى عنه أهله يعود إلى قديم  
 ملك الوقف عند الامام ومحمد فصيح أنه محسوس على ملكه حقيقة ككافة في جملته الاوقف حوى وفه  
 أن التعديل بقواهم يعود إلى قديم ملك الوقف بقية من خروجه عن ملكه حال كونه عامرا قال في البحر وسأني أن  
 أكثرهم أفتى في الوقف بقول أبي يوسف وأفتى بعضهم أفتى بقول محمد وما أفتى أحد بقول الامام اه وفي التفت  
 وقف دار بركة اوبعني جائز اه (قوله والتصدق بالمنفعة ولو في الجمل) زاد قوله ولو في الجمل جوازا عما زاده في الفتح  
 وتبعه ابن الكمال من قوله أو صرف منفعة الى من أحب لأن الوقف يصح لمن أحب من الاغنيا بلا قصد القرية  
 وهو وان كان لا بد في آخره من القرية بشرط التأييد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفا قبل انقراض  
 الاغنيا بالتصدق وبه هذه الزيادة يكون التعريف جامعها وحاصل الجواب أن المراد بالتصدق ولو في الجمل يدل  
 عليه ما في المحيط للوقف على الاغنيا لم يميز لانه ليس بقرية بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قرية  
 في الجمل اه حلي مختصرا وأورد على قواهم والتصدق بالمنفعة جواز الوقف على أولاده وعلى بنى هاشم  
 والتصدق عليهم لا يجوز كالاغنيا وأوجب بأن المحرم عليهم الصدقة الواجبة لصدقة التطوع كذا في الملتقى  
 حوى وفي حاشية أبي السعود على شرح العلامة مسكين بعد كلام قدّمه فحصل أن لجواز الوقف على الاغنيا  
 شرطين كونهم معينين يحصون الثاني أن يجعل آخره لجهة الفقراء اه (قوله والاصح أنه عنده جائز)  
 قال في الخاتمة الوقف جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى  
 وذكر في الأصل كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل اه فعلى قول الامام المعتمد  
 يصح الحكم به ويحل للفقراء أن يأكل منه ويناب ويتبع شرطه ويصح نصب المتولى عليه بغير (قوله على حكم  
 ملك الله تعالى) قال الكمال قال المصنف وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنها  
 إلى الله تعالى على وجه تعود منفعة العباد ولا ينبغي أنه لا حاجة الا لقولنا يزول ملكه على وجه تعود منفعة  
 للعباد لأن ملكا الله تعالى في الاشياء لم يزل ولا يزال فالعبارة الجديدة قول قاضي خان الا أنه عند أبي يوسف  
 ومحمد اذا صح الوقف بول ملك الوقف لا إلى مالك فيلزم ولا يملك والخلاف انما هو قبل الحكم به أما بعد  
 الحكم فلا خلاف في خروجه عن الملك ومنزل الحكم به التعليق بالموت اه شلبي ملخصا (قوله وصرف منفعتها  
 على من أحب) استغنى به عن قول غيره والتصدق بالمنفعة لانه أهم منه وإلى التعميم أشار بقوله ولو غنيا اه حلي  
 (قوله من أهلها) بأن يكون مسلمانا قلابا غنا وقبدا بلوغا غنا يظهر في بعض القرب كاهنا والافندية قري  
 السبي بالصوم والصلاة (قوله لانه مباح) علمه لقوله يعني بالنسبة يعني انما قلنا انه يباح بالنية لا بأصله لانه مباح  
 أصالة (قوله وقد يكون واجبا بالنذر) قال في البصرو صفة أنه يكون واجبا قرينة بغيرضا فالأول بلا قصد القرية

مناسبتة للشركة ادخال غيره معه في ماله  
 غير أن ملكه باق فيما لا فيه (هو لغة الحبس  
 وشرا حبس العين على حكم ملك الوقف  
 والتصدق بالمنفعة) ولو في الجمل والاصح اه  
 (عنده) جائز غير لازم كالعادية (وعندهما  
 هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف  
 منفعتها على من أحب) ولو غنيا فيلزم  
 فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى  
 ابن كمال وابن النخعي (وسببه ارادة محبوب  
 النفس في الدنيا بين الاحباب وفي الآخرة  
 بالنواب) يعني بالنسبة من أكلها لانه مباح بدليل  
 صفة من الكافرة قد يكون واجبا بالنذر

ولما ابيض من الغنى ولا ثوب له والثاني مع قصد هامن المسلم والثالث المنذور كما لو قال ان قدم والذي فعلت  
 ان اوقف هذه الدار على ابن السيل فقدم فهو نذير يجب الوفاء به فان وقفه على ولده وغيره عن لا يجوز دفع  
 زكاته اليهم جاز في الحكم ونذره باق وان وقفه على غيره سقط وانما صح النذر لانه من جنسه واجب فانه يجب  
 ان يقضى الامام للمسلمين وقفا مسجدا من بيت المال او من ماله ان لم يكن له بيت مال كذا في فتح القدير (قوله  
 فيصدق بها او بنها) خلط الشارع مسئلة النذر بالوقف بمسئلة مالو كانت صيغة الوقف ذرايع ان حكمهما  
 مختلف فاما النذر به فقد علم حكمه قريبا واما مسئلة مالو كانت صيغة الوقف نذرا فقال في البحر التاسع  
 لو قال هي السيل ان تعارفوه وقفا مؤبد للفقراء كان كذلك والاستل فان قال اردت الوقف صار وقفا لانه محتمل  
 لفظه او قال اردت صدقة فهو نذير يصدق بها او بنها وان لم ينو كانت ميراثا ذكره في النوازل اه حلي ملخصا  
 (قوله وفي نذره) انظر هل يجب عليه تعويضه بما هو بقدر قيمته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من أنه يكون قربة ومباحا  
 وواجبا (قوله وحكمه) أي الاثر المترتب عليه (قوله متى تعريضه) من أنه تصدق بالمنفعة (قوله ويجعله المال  
 المقوم) أل في المال للعهد أي المال المملوك له وقت الوقف حتى لو غصب أو ضاع وقفها ثم اشراها من مالها  
 ودفع عنها اليه أو صلحه على مال دفعه اليه لا يكون وقفا لانه انما ملكها بعد أن وقفها هذا على أنه هو الواقف  
 أما لو وقف ضبعة غيره على جهات فبلغ الغير فجاز بشرط الحكم والتسليم أو عدمه على الخلاف وهذا  
 هو المراد بوقف الفضولي ولو استحق الموقوف بطل الوقف (قوله وركنه الانفاذ الخاصة) قال في شرح الملتقى  
 ناقلا عن القهستاني انما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع شرائط بلا تعلق لم يسر وقفا لا اتفاق  
 اه ثم قال انه لم يصرف وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا بضمونه فانه اقرار بأني وقفت  
 كما ذكرته فيه او كلا ما نحوه فحينئذ يصير وقفا اه وفي الجوهره ألفاظه ستة ثلاثة صريحة وهي وقفت وحبست  
 وسبلت والثلاثة الاخرى بكايه فتوقف على النية وهي تصدقت وحرمت وأبدت اه وهو اقتصار منه على بعض  
 ألفاظه فانه ساسة وعشرون كافي البحر (قوله بلفظ موقوفة) ويجعلها وقفا على الفقراء واذا كان مفيدا لخصوص  
 المصروف أعني الفقراء لم يزمه كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تنقطع بمر (قوله قال الصدر الشهيد ونحن نفق به)  
 وذكر ان مشايخ بلخ أقروا به فالافتاء على قول أبي يوسف في أنه يصح الوقف بمجرد هذا اللفظ وان لم يذكر تأييدا  
 ولا جهة والا كثر على الاقتناء بقول محمد في اشتراط التسليم (قوله وان يكون قربة في ذاته) عند التصرف فلا يصح  
 وقف المسلم والغنى على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق والوقف على الاغنياء فيه  
 قربة لما في الذخيرة ان التصديق على الغنى نوع قربة دون قربة التقدير والمراد ان يكون شأن القربة والا فلا قربة  
 من كافر الا ان اعتبر زعمه ومن شروطه أن لا يكون الواقف محجورا عليه لفسه أو دين أطاعه الخصاص  
 وقال الكمال ينبغي أن لو وقف السفيه على نفسه ثم لم يمتنع أنه يصح عند أبي يوسف وهو الصحيح عند  
 المحققين وعند الكل اذا حكم به حكم ورده في البحر بأنه تبرع وهو ليس من أهله ويمكن أن يجاب بأن عدم أهليته  
 للتبرع اذا كان التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واضعفاق الغير انما هو بعد موته وقال الواقف المريض  
 المدبون الذي أحاط الدين بحاله ينقض الوقف ويراع للدين أما الصحيح الذي أحاط الدين بما له فوقه لازم لا ينقض  
 ان كان قبيل الحجر انفا فاصح كذا في الفقه ومن شروطه أن يجعل آخر مله لا يستقطع أبدا عند الامام ومحمد  
 وجهما الله تعالى وان لم يذكر ذلك لا يصح عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذكره هذا ليس بشرط بل يصح  
 وان سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للنقرا وان لم يسهم لان قصد الواقف أن يكون آخره للفقراء وان لم يسهم  
 فكان ذكر هذا الشرط ثابتا دالة كذا في الهندية ومن الشروط أن يكون المحل قابلا وهو كونه عقارا  
 أو منقولا ولو استقلالا على الصحيح وهو جواز وقف ما جرى التعارف به كالمصاحف ومقتضا عدم صحة وقف  
 الدراهم في الاقطار المصرية أما في الديار الرومية فجرى العرف فيها بوقف الدنانير والدراهم فتدفع مضاربة  
 وترصد بالفضل والفتوى على صحة وقف البناء والقرس دون الارض كما في فتاوى الهداية ويجوز وقف  
 البناء الكائن في الارض المتكررة ذكره صاحب البحر عن الخصاص وعبارة الخصاص لو أن رجلا وقف حوانيت  
 من حوانيت السوق قال ان كانت الارض بالإجازة في أيدي القوم الذين ينوها لا يخرجهم السلطان عنها  
 فالوقف جائز من قبل لانادرا يساه في أيدي اصحاب البناء يتوارثونها وتقسيم بينهم لا يتعرض لهم السلطان

فيصدق بها او بنها ولو وقفها على من لا يجوز  
 له الزكاة جاز في الحكم متى نذره وبهذا عرف  
 صفته وحكمه متى تعريضه (ومحله المال  
 المقوم وركنه الانفاذ الخاصة كارضى)  
 هذه (صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين  
 ونحو) من الانفاذ كوقوفة لله أو على وجه  
 الخير والبر أو كتي أبو يوسف بلفظ موقوفة  
 فقط قال الشهيد ونحن نفق به للعرف  
 (ونشره شرط سائر التبرعات) كترية  
 وتكليف (وان يكون) قربة في ذاته

فيها ولا يرهبهم عنها واعماله عليهم غلبه يأخذها منهم قد تداريتها الخلفاء ومضى عليها وهو على في ايديهم  
يتبايعونها ويؤبرونها ويجوزونها وما يهيمون بها ما يقدرون بناءها ويقدرونه وينون غيره فكذلك الوقت في الجبل  
اه حوى ملخصا ( قوله معلوما ) فالوقت شيا من ارضه ولا يصح ولا يصح ولو بين بعد ذلك اه حوى عن النهر  
وفي الهندية قال الخصاص اذا جعل هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد او على قرابتي فالوقت باطل لانه جعل ذلك  
على شك وكذا على زيد او عمرو ومن بعده على الساكنين كذا في المحيط ولو وقف ارضها اشجارا استثنى الاشجار  
لا يجوز الوقت لانه صار استثنى الاشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقت مجهولا اه ( قوله من غير  
لا معلقا ) لانه لا يخلف به وتعلق كل ما لا يخلف به لا يصح برأية ( قوله الابكائن ) لان التعليق به تخصيص حتى لو قال  
ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر انها كانت في ملكه وقت التكلم كانت وقفا اه حوى  
عن النهر ( قوله ولا مضافا ) نحو دارى صدقة موقوفة غدا وهذا غلط فقد حكى في البحر والنهر عن جامع الفضولين  
الجزم بصفة الاضافة قاله الحلبي ( قوله لا موقفا ) قال في الخاتمة رجل وقف داره يوما وشهرا او وقتا معلوما  
ولم يرد على ذلك جاز الوقت ويصكون الوقت مؤبدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر  
فالوقت باطل كان الوقت باطلا في الحال في قول هلال لان الوقت لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التأنيدي شرطا  
لا يجوز موقفا هندية فان ترا فصل في التوقيت بين ان يذكره مطلقا وبين ان يقول فاذا مضى الوقت كان باطلا  
في قول هلال وظاهر الخاتمة اعتماده وقيل يطل مطلقا وسيأتي ( قوله ولا بخيار شرط ) عند محمد ولو قال اطل  
الاشجار لا يخلو الوقت جازا عنده وضح اشراطه ثلاثة ايام عند الثاني ومحل الخلاف في غير وقف المسجد حتى  
لو اتخذ مسجدا على انه بالخارج جاز المسجد والشرط باطل هندية ملخصا ( قوله فان ذكره بطل وقفه ) هو المختار  
كافي النهر وغيره ( قوله فقتل اومات ) امان اسلم صح كافي البحر ( قوله واراد المسلم بطل وقفه ) وبصر ميراثا سوا  
قتل على رذته اومات او عاد الى الاسلام الا ان اعاد الوقت بعد عودته الى الاسلام كما اوضحه الخصاص آخر الكتاب  
ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل بغير وفي هذه المسئلة الاعتقادي في الابتداء لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة  
المقارنة للوقف لا مطلية بل توقف بخلاف الطارئة فانها باطلة تا اه حوى مزيدا ( قوله ولا يصح وقف مسلم لو ذمى  
على بيعه ) امان في المسلم قلعدم كونه قربة في ذاته واماني الذي قلعدم كونه قربة عندنا وعند غيره بشرط في صحة  
وقف الذي ان يكون قربة عندنا وعند غيره حتى لو وقف على انه يبيع به او يعقر لم يجز لانه ليس قربة عنده اه حوى  
عن الفتح ولو وقف شيئا ليرجى به بيت المقدس او يجعل في بيت المقدس جاز ولو قال تجرى غلته على بيعه كذا  
فان خربت هذه البيعة كانت القلة للفقراء والمساكين كانت للفقراء والمساكين ولا يتحقق على البيعة شيء فان وقف  
على ابواب الخير وابواب الخير عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على المساكين اجزمن تلك الصدقة  
وابطل غيره وان قال يجعل غلته في اكناف الموقر او خضر القصور فهو جاز وتعرف في اكناف مونا لهم وخر  
قبور فقرائهم ولو جعل الذي داره مسجد المسلمين وبناء كايين النسلون واذن لهم في الصلاة فبطلت البيعة  
ثم مان بصر ميراثا عند الكل ولو جعل داره بيعة او كنيسة او بيت نار في حقه ثم مان بصر ميراثا هندية ملخصا  
قال في البحر وانما يطل الوقت على الكنيسة والبيعة اذا كان في عهد الاسلام واتاما كان في زمن الجاهلية  
خالا صرح انه اذا دخل في عقد المذمة لا يترتب له والمراد بالجاهلية زمن كونه حرييا بدليل ما بعده ( قوله او حربي )  
وجه عدم صحته عليه انه ليس بقربة لانا قد نسينا عن برهم ( قوله قبل او مجتوسى ) العتد جوله على فقرائهم  
كانت في عبارة البصر عن القنية ( قوله لانه قربة ) نحو اذ دفع الصدقة والنذر والكفارة اليه اه حوى ( قوله  
لزم شرطه على المذهب ) نص على ذلك الخصاص ولا نعلم احدا من اهل المذهب خالفه غير ما نرى في الطرسوني  
فانه شنع على الخصاص بان جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان وهذا لا يبعد من الفقه فان  
شراطة الوقت معتبرة اذا لم يخالف الشرع والواقع مالكة ان يجعل ماله حيث امانه يمكن حصنة  
وله ان يخص من خلفا من الفقراء دون صنف وان كان الوضع في كلهم قربة ولا شك ان الصدقة على اهل المذمة  
قربة حتى جاز ان يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء  
او ايت لو وقف على فقراء اهل المذمة ولم يذم غيرهم ليس بحرمانه فقره المسلمين ولودفع التوى الى المسلمين كان  
ضامنا فهذا امته والاسلام ليس سببا في الحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب غلته لهذا المال والمسلم

معلوما ( منجزا ) لا معلقا لا بكان ولا مضافا  
ولا موقفا ولا بخيار بشرط ولا ذكر معه اشتراط  
يعمو صرف منه لما جبه فان ذكره بطل وقفه  
برأية وفي الفتح لو وقف المرتدة فقتل اومات  
او اراد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم  
او ذمى على بيعه او حربي قبل او مجتوسى  
وجاز على ذمى لانه قربة حتى لو قال على ان  
من اسلم من ولده او انتقل الى غير النصرانية  
فلا شيء له لزم شرطه على المذهب

هو اخطاء الواقف الثالث اه كمال ولو اشترط المعتبر في وقفه أن من صار يباخر عنه لم أخاده في البحر  
 وفي المنع وبصورته يشق قبور الصنفاء بعد الانداس وأن يجعل مكانها مسجدا أو مقبرة كسجد مدينة الزول  
 عليه الصلاة والسلام اه (قوله والملا يزول الخ) عبر عن لزوم الوقف بزوال الملك لأنه يستلزمه فيكون كتابة  
 وهي أبلغ من الصريح (قوله بافراز مسجد) ولا يحتاج الى القضاء فيه على قول من يشترطه وذلك لأن لفظ الوقف  
 لا يبنى عن الإخراج عن الملك بخلاف إفراز المسجد فإنه يبنى عنه أخاه أبو السعود (قوله أو بقضاء القاضي)  
 ولا يشترط المراجعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم الحاكم بمجتهديه كوقف وإجازة مشاع كذا في شرح الملتقى  
 ولا بد من القضاء بالفعل للزوم على قول الامام إذا خلا في محته وإنما الخلاف في لزومه فقال بعده  
 وقاله فلا يباع ولا يورث والترجيح بالدليل وقد أكثر الخلفاء من الاستدلال لهما بوقوف النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأصحابه وقد كان أبو يوسف يقول بقول الامام حتى جمع مع الرشيد ورأى ووقوف الصحابة بالمدينة  
 ونواحيها فرجع وأفتى بلزومه والحاصل أن المشايخ رجحوا قوله لما قالوا الفتوى عليه بجر (قوله لأنه مجتهد  
 فيه) الأولى أن يقول ببقاء القاضي اتفاقا ليكون ما ذكره له الاتفاق وعبارة البحر وهذا أعني للزوم بقضاء  
 القاضي متفق عليه لأنه قضاء في محل الاجتهاد فينفذ اه (قوله ومصورته الخ) قال في النهر والظاهر أن هذا  
 لا يتعين طريقا على قول أبي يوسف بل لو باعه فنهدها عليه بالوقفية فحكم بلزومه نفذ وهذا لأن الدعوى فيه  
 غير شرط جوى (قوله المولى من قبل السلطان) نصوا على أن القاضي إذا ارتضى أو أخذه برشوة لا ينفذ حكمه  
 وقل من يسلم من قضاء ما تمان من الرضى فاللزم حينئذ انما هو على قوله اه (قوله لا الحكم) على الصحيح فحكمه  
 لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يطله خاتمة أى على قول الامام وهو غير المقتضى به ولا يسوغ لقاض العمل به لأن  
 القاضي معزول بالنظر إلى غير المقتضى به (قوله تقبل بلا دعوى) لأن حكمه هو التصديق بالغة وهو حق الله  
 تعالى وفي حقوقه تعالى يصح القضاء بالتمهاده من غير دعوى محيط (قوله ثم هل القضاء بالوقف) قدي به لأن  
 القضاء بالملك ليس على الكافة بلا شبهة بجر (قوله أفتى أبو السعود مفتى الروم بالأول) ومثله القضاء بالجزية ولو  
 عارضة ونكاح امرأة والنسب ولا العتاقة فعلى هذا القضاء الذي يكون على الكافة في خمس أخاه في البحر  
 (قوله وجه المصنف) حيث قال وينبغي أن يبقى به ويعول عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه  
 بالخل والتسليط والدعوى المنفصلة قصد الإبطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى  
 القدسي بأنه ينبغي بكل ما هو أنفع للوقف فيها اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا  
 للوقف وصيانة لحق الله تعالى وإبقاء الخيرات والله تعالى أعلم اه (قوله ان المصنف الثاني) لأن القضاء بالوقف  
 بمنزلة استحقاق الملك الأخرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما جاز بيع الملك بخلاف ما لو جمع بين حر وعبد  
 وباعهما صفة واحدة لا يجوز بيع العبد فهذا يدل على أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء  
 يقتصر على المقتضى به وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف اه (قوله والموت إذا اعلق به)  
 كما إذا مات فقد وقفت دارى على كذا والصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور  
 التفرغ فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من إبطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وإنما يلزم  
 بعد موته وانما يمكن وقفا لما قد من أن لا يقبل التعليق بالشروط اه بجر وذكر الجوى يحويه عن النهر ويبحث  
 فيه بأنه تعليق بما هو كائن وهو المنجز أى فيصكون وقفا لا وصية والنص مقدم (قوله ولو لوارثه الخ) قال  
 في الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على ناتها من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن ماتت أسلوا  
 فإذا انتقضوا فلا يقرأ ثم ماتت من مرضها وخلفت من الورثة بقرين وأخت الأب والأخت لا ترضى بما صنعت  
 ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يميز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهمهم  
 ووقف الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهمهم ما عاشت البنات فإذا ماتت صرفت الغلّة  
 إلى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الواقعة لاحق للورثة في ذلك (قوله وان ردوه) وأصل ما قبله  
 أى وان رد الوقف على الورث بقية الورثة فإن الوقف يصح وردهم انما يعرف بالثلثين (قوله لكنه) أى الثلث  
 الذى صار وقفا يقسم كالثلثين مادام الموقوف عليه حيا كالبنين في الصورة السابقة فإذا ماتا أخرجت غلته  
 على شرط الواقف ودفع بالاستدراك ما تروهم من حصته وقفه أنه يجرى على شرط الواقف من أول الأمر

(والملا يزول) عن الموقوف بأحد أمور  
 أربعة بافراز مسجد كما سبق (أو) بقضائه  
 الثاني) لأنه مجتهد فيه ومصورته أن يسلمه  
 إلى التولى ثم يظهر الرجوع معين المفتى معزيا  
 للفتح (المولى من قبل السلطان) لا الحكم  
 وسبق أن البينة تقبل بلا دعوى ثم هل  
 القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا نسع  
 فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر ثم نسع  
 أفتى أبو السعود مفتى الروم بالأول وبه جزم  
 في المنظومة المحبة وجه المصنف صواعق  
 الحبل لا يطله لكنه نقل بعده عن البحر أن  
 المصنف الثاني وصحة في الدواكه البدنية وبه  
 أفتى المصنف (أو بالموت إذا اعلق به) أى بقرينة  
 كذا مات فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح  
 أنه كوصية يلزم من الثالث بالموت لا قبله قلت  
 ولو لوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالبنين

(قوله انه) اي الثلث الذي صم وقته (قوله اي حكا) خبر المبتدأ معلوم من المقام دل عليه ما ذكره فقديره مجهول  
 على الارث الحكمي أي أنه مع كونه وقفا بقسم قسمة الميراث أي مادام الموقوف عليه الاول موجودا (قوله  
 فلا خلل في عبارته) اي البرازي وهي قال أرضي ههنا موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدي وولدي  
 ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل اه وقصد  
 المؤلف الرد على صاحب البحر في تعقبه البرازي بقوله وهي عبارة غير صحيحة لما قد مناعن الظهيرة أن الثلثين  
 ملك والثلث وقف وان غلبه الثلث تقسم على الورثة مادام الوارث الموقوف عليه حيا اه وهذا الرد لا يظهر  
 لان عبارة البرازي صريحة في أن جميعها يصير ارثا مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل  
 والجواب الذي دفع به الخلل وان ظهر حال حيلة الابن مثلا لا يظهر بالنظر الى قوله فان مات صار كلها للنسل  
 لان الذي يصير للنسل انما هو الثلث لا الجميع فقدير (قوله فاعتبر الوارث الخ) قال في البحر والحاصل أن المريض  
 اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على أولادهم ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الاخر كل الكل وقفا  
 واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقف فمع أن الوصية للبعض لا تنفذ شي لأنه لم يخصص  
 للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يبيع  
 الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث  
 الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه فان قلت ما نقلته عن البحر في وقف المريض وكلامنا في تعليق الوقف  
 بالموت قلت ذكره هو قبله عن الطحاوي أن الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية بعد الموت اه حلي (قوله  
 والوصية) بالنصب عطف على قوله الوارث اي واعتبر الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبر  
 الغير بالنظر الى الوصية اي الى لزومها (قوله وان ردوا) اي الورثة اي بقسمتهم (قوله وان لم تنفذ لوارثه) الاوضح  
 أن يقول لعدم نفاذها للوارث ويكون له لقوله والوصية بالنظر للغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم  
 نفاذها للوارث (قوله لانه لم يخصص الخ) غلة لجموع الحكمين اي غلة كانت غير منحصصة للوارث أجز بنافعها  
 الاعتبارين (قوله او بقوله وقفته في حياتي وبعدها في مؤبدا) مثله ما اذا قال أرضي هذه صدقة محترمة مؤبدة  
 حال حياتي وبعدها في مؤبدا او قال حبيسة مؤبدة او قال حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعدها في مؤبدا  
 كما في الهندية (قوله فانه جائز عندهم) اي بنت جوازه عندهم والجواز بهذا المعنى لا يتألف في زومه عندهما (قوله  
 ففي هذين الامرين) الاول التعليق بالموت والثاني ما أشار اليه بقوله وقفته في حياتي وبعدها في مؤبدا فقولهم  
 الوقف لا يلزم الا في هذه الاربعة التي منها هاتان الصورتان المراد بالزوم فيها ما يعم الزوم الحالي والمآل آفاده  
 في شرح المتن والرجوع في الثانية قول الامام (قوله لو غير سجل) اي محكوم به فاطنى التسجيل وهو الكتابة  
 في السجل وأراد لزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشي كتب في السجل (قوله منظور فيه) لانه  
 لا يحتاج الى نسخ القاضي بل تصرف فيه بنفسه ولا يقيد بالتقيد وعلى المقتضى لا يجوز له التصرف ولا يجوز  
 لمقتضى ان يبقى بالنسخ لما تقدم من البراءة لم يفت بقول الامام أحد وأصل التنزيل للنسب لا في قول آخر قوله  
 شربلا لا يبعد قوله منظوريه لكان أولى وذكر أبو السعود عن السلامة نوح ربح بعض العلماء قول الامام  
 بأمرين أحدهما أن دوام الصدقة من الواقف بمنفعة الموقوف يقتضي بقاء ملك الواقف فيه اذ لا تصدق بملك  
 الثاني أن الموقوف من مال ملك الواقف من الواقف الى الله تعالى يقتضي أن لا يكون ملك الله تابعا فيه قبل الوقف  
 وهذا باطل لان ملك الله تعالى ثابت فيه قبل الوقف وبعده لان ملكه في الاشياء لم يزل قط ولا يزال اه وفيه نظر  
 وفي النهاية لو قضى ببيع قبل الحكم بلزومه فاض حنفي كان باطلا وما أتى به فائري الهداية مجهول على القاضي  
 المجتهد اه (قوله ويقرن) اي بالسمة وهو معنى على اشتراط القبض لتامه من شرطه لم يجوز وقف المشاع  
 ومن لم بشرطه جوزه والخلاف فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتملها فهو جاز انفاقا لان المسجد والمقبرة فانه لا يعم  
 مع الشبوع فيما لا يحتمل القسمة أيضا لان بقاء الشرك يمنع الخلو لله تعالى ولان المهايأة في هذا في غاية القبح  
 بأن يقر بها الموق سنة ويزرع سنة ويصلى لله تعالى فيه في وقت ويتخذ اصطبلا في وقت بخلاف الوقت لا مكان  
 لاستقلال والحاصل أن وقف المشاع مسجدا أو مقبرة غير جائز مطلقا انفاقا وفي غيرهما ان كان مما لا يحتمل  
 القسمة جاز انفاقا والخلال فيما يحتملها نحن أخذ بقول أبي يوسف في خروجه عن الملك بمجرّد اللفظ وهم مشايخ

فدول البرازية انه ارث اي حكا فلا خلل  
 في عبارته فاعتبر الوارث بالنظر لغلة والوصية  
 وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها  
 لم تخصص له بل لغيره فافهم (أو بقوله  
 وقفته في حياتي وبعدها في مؤبدا) فانه جائز  
 عندهم لكن عد الامام مادام حيا هو زجر  
 بالتصدق بالغة فعله الوفا وله الرجوع  
 ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت في  
 هذين الامرين له الرجوع مادام حيا غنيا  
 أو فقيرا بأمره فاض او غيره شربلا لا  
 الدرر لو اقر يقضه القاضي لو غير مسجل  
 منظوريه (ولا يتم) الوقف (حتى يفيض)  
 لم يقل للموتى لان تسليم كل شئ مما يليق به  
 في المسجد بالاقرار وفي غيره نصب المتولى  
 وتسليمه اياه ابن كمال (وبقرن)



لم ينفذوا بقوله في هذه ومن أخذ بقول محمد في القبض وهم مشايخ بخاري أخذ بقوله في وقف المشاع وصرح  
 في الخلاصة من الاجابة والوقف بأن الفتوى على قول محمد في المشاع وكذا في البرازية والولوالجبة وشرح المجمع  
 لابن الملك وفي التبيين ويقول يفتي وتبعه في غاية لبيان بحر (قوله فلا يجوز وقف مشاع) المشاع هو غير  
 المقصود من شاع يشيع شيعا وشيعوا وشاعا بحر عن القلموس (قوله ويجعل آخره لجهة قرية لا تنقطع) أي  
 ليكون مؤبدا قبل التأيد بشرط بالاجماع لأنه عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة  
 منبئة عنه لما ينافي أنه إزالة الملك بدون التخليك كالتعلق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد هذا للفقهاء  
 وإن لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد بشرط لأن هذا صدقة بالمنفعة وبإزالة ذلك قد يكون موقفا  
 تخلقه لا ينصرف إلى التأيد فلا بد من التخصيص كذا في الهداية والحاصل أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين  
 في رواية لا بد منه وذكره ليس بشرط وصح في رواية ليس بشرط وتفرع على الرواية ليس بالوقوف على انسان  
 بعينه أو عليه وعلى أولاده أو على قرابته وهم يحصون أو على أتمهات ولادغات الموقوف عليه فعلى الثاني  
 يعود إلى ورنه الواقف قال الناطق في الاجناس وعليه الفتوى وعلى الأول ينصرف إلى الفقهاء وهي رواية  
 البرامكة بحر عن الفتح (قوله هذا بيان شرائطه الخاصة) فيه أنه قدم في قول الامام أن لزومه لا يكون  
 الا بالقضاء ما نأى في الشرائط على قول محمد وهو مما لا ينبغي لأن الفتوى على قوله ما في لزومه بلا قضاء بحر  
 (قوله وجهه أبو يوسف كالاتفاق) بجامع اسقاط الملك وغرة الخلاف تظهر في مسائل الاولى لو عزل الواقف القيم  
 وأخرجه إلى غيره بلا شرط كان له ذلك عند موال محمد لا ينزل والولاية للقيم الثانية لومات وله وصى فلا ولاية  
 لوصيه والولاية للقيم الثالثة لو نزل الواقف بنفسه لا يملك ذلك وقال أبو يوسف الولاية للواقف وله أن يعزل القيم  
 في حياته وبولي غيره ويرد النظر إلى نفسه وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم عنده لانه بمنزلة وصيه (قوله  
 واختلف الترجيح) أي والاتفاق أيضا كما في البحرية متضاد أن القاضي والمفتي يخيران في العمل بأيهما كان  
 ومقتضى قوله يصح بالانفع للوقف أن لا يعدل عن قول الثاني لأن فيه ابقاءه بحمد القول فلا يجوز نقضه  
 (قوله أحوط وأسهل) ترجيحاً للنسب في الوقف بحر عن المحيط (قوله بطل اتفاقاً) مبنى على الصحيح أن التأيد  
 شرط اتفاقاً وانما اختلف في ذكره والتوقيت ينافيه (قوله وعليه) أي على بطلان الموقت اتفاقاً وهذا البناء  
 لا يظهر الأول كان الوقف على المعين باطلا اتفاقاً وهو ليس كذلك بل هذا الفرع مبنى على أن التأيد ليس  
 بشرط أصلاً عند الثاني فيكون وقد امدت حياة المعين وبعود ميراثه فالبني اعتبر فيه عدم اشتراط التأيد  
 والمبنى عليه اعتباره اشتراطه وحينئذ يلاحظ البناء المذكور والحاصل أن الوقف على المعين فيه ثلاث  
 روايات عن أبي يوسف الاولى ما ذكره الشارح وهو مبنى على أن التأيد ليس بشرط الثانية أنه يعود بعده  
 للفقهاء وهي منبئة عليه أيضا الثالثة ما عراه في النهر إلى أبي يوسف من أنه إذا وقف على نسل زيد وذكر جماعة  
 بأعيانهم لا يصح عند أبي يوسف لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادته غير بخلاف ما إذا لم يعين ويبنى على هذه  
 الرواية ما ذكره في الاسعاف من صحة الوقف إذا اقتصر على قوله أرضي هذه موقوفة بخلاف ما لو زاد على ولدي  
 حيث لا يصح لأن مطلق قوله موقوفة ينصرف إلى الفقهاء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يفيد العرف (قوله  
 به يفتي) - ينافيه ما تقدم فريته ما قبل أن التأيد بشرط عند الصالحين وإن كان أبو يوسف لا يشترط ذكره وهو  
 يقتضي أن لا يعود إلى ورنه الواقف بعد موت المعين إذ عوده ينافي تأييده ولكنه يوافق ما تقدم عن الاجناس  
 قريبا (قوله بصحة الموقت مطلقاً) أي سواء اشترط رجوعه إليه بعد الوقت أو لا قال في النهر وأن لا يكون موقفاً  
 بشهر أو سنة وفصل هلال بين أن يشترط رجوعه إليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وظاهر الثانية اعتماده اه  
 وعبارة الثانية رجل وقفاً له يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يرد على ذلك جازي ويكون وقفاً أبداً انتهى فان  
 قوله لم يرد على ذلك يسيراً إلى ما قاله هلال من التفصيل وحينئذ فلا طملا في عبارة الثانية كما ذكره الشارح  
 إلا أن يكون المراد أنه ذكر الوقت مطلقاً ويمكن التوفيق بين عبارات بأن يجعل القول بطلان الموقت مطلقاً  
 كما هو مذكور في النهر على أنه قول محمد المشترط لذكر التأيد لفظاً والقول بصحته مطلقاً على رواية أبي يوسف  
 القائل بعدم اشتراطه مطلقاً والقول بالتفصيل محمول على رواية أبي يوسف المشترطة للتأيد ولومعنى ولا يشترط  
 ذكر مكانه إذا لم يشترط الرجوع إليه بعد كان التأيد موجوداً معني وإذا اشترطه عليهم أصلاً فلا يصح (تنبيه)

فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافاً للثاني  
 (ويجعل آخره لجهة) آتية (لا تنقطع) هذا  
 بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه  
 صدقة وجهه أبو يوسف كالاتفاق  
 واختلف الترجيح والأخذ بقول الثاني أحوط  
 وأهل بحر وفي الدرر وصدور النريعة وبه  
 يفتي وأقره المصنف (وإذا وقفه) بشهر أو سنة  
 (بذل) اتفاقاً قدر وعليه فلو وقف على رجل  
 بعينه عاد بعد موته لورنه الواقف به يفتي فتح  
 قلت ويحرم في الثانية بعينه الموقت مطلقاً  
 قنیه وأقره السربلاني

لا يشترط صحة الوقف قبول الموقوف عليه. ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على عبد الله فقتل عبد الله  
 لا قبل فالوقف جائز والغلة للنقرا. ولو قال صدقة على ولد عبد الله ونذله فأبى رجل من ولده أن يقبل فالغلة لمن  
 قبل منهم ويجعل من لم يقبل بمنزلة الميت كذا ذكر هلال والخصاف (قوله لا يملك) أي لا يصير ملكا لصاحبه  
 من (قوله ولا يملك) أي لا يقبل التملك لغیره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه منع (قوله ولا يباع  
 ولا يرهن) لاقتضائهما الملك منع وفيه أن الموقوف عليه السكنى له أن يبيع كما يأتى قريبا (قوله فبطل شرط  
 واقف الكتب الرهن) لأن الوقف في بدستعده أمانة فلا يأتى الإيفاء والاستيفاء بالرهن به كما تقدم في التدبير  
 لكن في التفرع نظر فإن كلامنا في رهن الوقف لا في الرهن به اه حلي \* فروع \* قال في شرح الملتقى المسجل  
 لو انقطع ثوبه وأراد أولاد الواقف إبطاله فقال المفتي أبو السعود في معروضه قد منع القضاة من استماع هذه  
 الدعوى فليحفظ اه وفي صدر الشريعة جوز بعض المتأخرين بيع بعض الوقف إذا خرب لعمارة الباقي  
 والأصح أنه لا يجوز فإن الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحز لا يقبل الرقة وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا  
 في الاستبدال اه ثم قال الوقف يودع ويؤجر ويجوز بيع المصنف المحرف وبشراؤه آخر بمنه وقيل يجوز دفع البعض  
 لظالم طمع فيه لحفظ الباقي اه وما في بعض العبارات من جواز بيعه للواقف إذا اقتصر ونحوه قال في البصائر  
 في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسلما أي محكوما به ومع ذلك فهو على قول  
 الإمام المرجوح وعلى قولهما الرابع المفتي به لا يجوز بيعه قبل الحكم بلزومه لالوارث ولا لقبره ولو قضى قاض  
 بصحة بيعه فإن كان خفيا مقلدا فتحكمه باطل لأنه لا يبيع إلا بالصحيح المفتي به فهو معزول بالنسبة إلى القول  
 الضعيف وظاهر قولهم أن الوقف لا يملك ولا يباع يقتضى أن الوقفية لا تبطل بالخسار ولا يعود إلى ملك  
 الواقف أو وارثه وأنه لا يجوز الاستبدال ولذا قال قاضيان ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرطا الاستبدال  
 لم يكن له أن يبيعها ويستبدلها وإن كانت أرض الوقف سجنه لا ينتفع بها لأن تسهيل الوقف أن يكون مؤيدا  
 لا يباع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا تثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار  
 لا يملك المشتري رده وإن لحقه في ذلك غبن اه وفي شرح الوفاية أن أبا يوسف يجوز الاستبدال من غير شرط  
 إذا ضعفت الأرض عن الربيع ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فإن ظلمة  
 القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وقعلوا ما فعلوا اه وما في الذخيرة وغيرها حانوت احترق  
 في السوق وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر البتة وحوض محلة خرب وصار بحال لا يمكن عمارته فهو للواقف  
 ولورثته فإن كان واقفه أو ورثته لا يعرفون فهو لقطعة انتهى فيستدق به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بمنه  
 كما قاله الخاصي فقال الصدر الشهيد في جنس المسائل نظر بعضى لأن الوقف بعد ما خرج إلى الله تعالى لا يعود  
 إلى ملك الواقف وفي الخاتمة المتولى إذا اشترى من غلة المسجد حانوتا وأدارا أو مستقلا أجزا لأن هذا  
 من مصالح المسجد فإن أراد المتولى أن يبيع ما اشترى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار  
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذكرك شيئا من شرائط الوقف  
 فلا يكون ما اشترى من حله أوقاف المسجد اه وفي القنية أعما يجوز الشراء باذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء  
 من مجرد تقويض التوامة إليه فلو استدان في غنمه وقع الشراء اه (قوله ولو سكنه المشتري) أي سكن  
 العقار مطلقا بقرينة قوله أو لصغير وفي حاشية أبي السعود لو سكنه المشتري أو المرتين ثم بان أنه وقف لازم أجر  
 المثل وإن لم تكن الدار معدة للاستغلال وكذا يلزم أجر المثل إذا سكنه المتولى بلا أجر أو سكنه بلا إذن من المتولى  
 أو الواقف أو استأجرها من المتولى بدون أجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ وكذا  
 إذا آجره أجرة فاسدة كذا في فتاوى الشيخ فاسم وكذا متولى المسجد إذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه  
 المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار  
 إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل بجره فإن هدم المشتري البناء فالقاضي بالخيار أن شاء ضمن البائع قيمة  
 البناء وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه لأنه ملكه بالضمأن فصار ككأنه باع ملك نفسه وإن ضمن  
 المشتري لا ينقذ البيع ويملك المشتري البناء بالضمأن ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اه ولو استولى  
 شخص على زاوية مدة من الزمن يلزمه أجر المثل مدة وضع يده أبو السعود عن الغيبة (قوله أو لصغير) إنما كان

(فإذا تم وزم لا يملك ولا يملك ولا يباع ولا يرهن)  
 في التدبير ولو سكنه المشتري أو المرتين ثم بان  
 أنه وقف أو لصغير لم أجر المثل قنية

حكم عقاره كالوقف لتأكد حفظ ماله من الهلاك (قوله ولا يقسم) أي الموقوف بين مستحقيه لأن حفظهم انما هو في الغلة لا في العين وهذا بالاجماع كما نقله غير واحد اه حوى (قوله بل يتهايون) من التهايون ما ذكره في القنية ضبعة موقوفة على المولى فلم يقسم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك اه ومنه ما في البصر عن الاسعاف لوقسه الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزرع له دون شريكه توقف على رضاهم ولو نزل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله اه (قوله الا عندهما) قال في المتن وشرحه الا أنه يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف لانه القائل بصحة وقفه فلو قضى بجوازه لم يقسم عند الامام والاستحسان مع أبي يوسف فذكره القهستاني وغيره ومحمد معه كافي التنوير اه (قوله اذا كانت القسمة بين الواف وشريكه المالك) فاذا تعين نصيب الواقف في وضع لا يجب عليه أن يقفه ثانيا لان القسمة تعين الموقوف واذا أراد الاجتناب عن الاختلاف يقف المقسوم ثانيا واذا كان في القسمة دراهم فان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جازلا في حصة الوقف للوقف وما اشتراه بالدراهم فذلك له وليس يوقف بحر قال في المنع ناقلا عن أنفع الوسائل فلمخص لنا من هذا كله أن القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة الجمع بين الوقف والمالك على وجه الاجبار بل لابد أن يكون على وجه التراضي من الشريك اه ملخصا (قوله ان اختلفت جهة وقفهما) أما اذا اتحدت فلا حاجة الى القسمة لاتحاد المصرف وجئنا بكون الوقف صحيحا حتى عند محمد قال في البحر ولو كانت الارض بين رجلين فوقها أعلى بعض الوجوه ودفعها الى وال يقوم عليها كان ذلك جائزا عند محمد لان المانع من تمام الصدقة شيوع في أهل التصديق ولا شيوع هنا لان الكل صدقة غاية الامر أن ذلك مع كثرة المتصدقين والقبض من الوالى في الكل وجد بجهة واحدة فهو كالوقف بجهة واحدة اه (قوله فالتقاضي يقسمه) أي اذا كان بتراضي الجميع وليس له أن يجبره كما نفى (قوله وبعد موته لورثته) أي القسمة ثبت لهم (قوله فيقرز القاضي) الاولى أن يقرع بينهما نفيا للتمتع عن نفسه أفاده المصنف (قوله ولهم بيعه) أي بيع حصتهم المملوكة وظاهره ولو قبل القسمة (قوله وبعضهم جوز ذلك) لا يعتبر هذا القول لشذوذه عن الاجماع (قوله ولو كان بعضهم الخ) هاتان عبارتان احدهما للخصاف والاخرى لصاحب القنية مزج الشارح احدهما بالآخرى وعزا الاولى الى القنية ثم عزا الثانية اليها أيضا ولو كانت اليها جميعا لا اكتفى بالعزو الاخير اليها وبعبارة الخصاف وقصداره على سكنى قوم بأعيانهم أو على ولده ونسله ما تنسلوا فاذا انقرضوا تركى ونوضع غلته للمساكين ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يواجرها ولو زادت على قدر حاجته بسكاه ولا اعارة لغيره ولو كانت الاولاد ذكورا وانما وافي الدار مقاصير كان له أن يسكن بزوجته وهي بزوجها وان لم يكن فيها ذلك لا يستقيم أن تقسم الا أن يقع مهاباة وبهذا يعرف أنه لو كان بعضهم فلم يجز الا خر موضعا يكتفيه لا يستوجب الا خر اجر حصته على صاحبه بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج فعل والترك اه وبعبارة القنية أحد الشريكين اذا استقل الوقف كله بالقبلة بدون اذن الآخر فعليه أجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكاها أو للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معينا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستغل الوقف أن يقول لا خر أنا استعمله بقدر ما استعملت لان المهاباة انما تكون بعد الخصومة اه (قوله ولو بعد الاجارة) لانه سكنه وتأول ملك كما يأتي في الغصب اه حلى (قوله ولو بعضه ملك) سواء نصب ملكا ووقف اه حلى وقد يجاب بأنه وقف على المنسوب بالسكون على لغة ربيعة قال في شرح المتن والمختلزم الاجر على الشريك والزوج في دار اليتيم الملك كالوقف خلافا لما في الصيرفية وظاهره اعتماد وجوب الاجرة في البعض الوقف (قوله والمولى) قال في البحر وأطلق في المسجد فعمل المتخذ لصلاة الخنزة أو العيد وفي الخنزية مسجد اتخذ لصلاة الخنزة أو لصلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الخنزة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في حصة الاقتداء بالامام وان كان المقتدى منفصلا عن الصفوف وأما ما يسوى ذلك ليس له حكم المسجد وهو والجبانة سواء والاضافة الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجدا وصحة ولزوما عند الامام رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة (قوله بالنفل) يعني به الافراز ولو عبر به لكان أوضح قال في الهندية

(ولا يقسم) بل يتهايون (الا عندهما)  
 قسم المشاع وبه أفتى قارى الهداية وغيره  
 (اذا كانت) القسمة (بين الواقف وشريكه  
 المالك) أو الواقف الآخر وانما طهران  
 اختلفت جهة وقفهما فارقى الهداية ولو  
 وقف نصف عقار كل لهذا لقضى يقسمه مع  
 الواقف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد  
 موته لورثته ذلك فيذكر القاضي الوقف من  
 الملك ولهم بيعه به أفتى قارى الهداية واعتمده  
 في المنظومة المحبية (لا الموقوف عليهم) فلا  
 يقسم الوقف بين مستحقيه اجماعا درر رضى  
 وخلاصة وغيرهما لان قسمة ليس في العين وبه  
 جزم ابن نجيم في فتاواه وفي تساوى قارى  
 الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك  
 ولو سكن بعضهم ولم يجز الا خر موضعا يكتفيه  
 فليس له أجرة ولله أن يقول أنا استعمله بقدر  
 ما استعملته لان المهاباة انما تكون بعد  
 الخصومة قنية نعم لو استعمله كله أحدهم  
 بالقبلة بلا اذن الآخر لم أجر حصته شريكه  
 ولو وقفنا على كلاهما بخلاف الملك المشترك  
 ولو بعد الاجارة قنية قات ولو بعينه ملك  
 وبعضه وقف ويأتي في الغصب (ويوزل  
 ملكه عن المسجد والمولى) بالنفل

من بني مسجد لم ير ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه و يأذن بالصلاة فيه أما الافراز فلانه لا يخاص  
 لله تعالى الآية كذا في الهداية فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه  
 الطريق صار مسجدا في قولهم والافراز عند الامام وعندهما يصير مسجدا ونصير الطريق من حقه من غير شرط  
 وأما الصلاة فلانه لا بد من التسليم عند الامام ومحمد والتسليم في المسجد أن يصلي فيه الجماعة بأذنه اثنان فصاعدا  
 على الصحيح عنه ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذان واقامة جهر الاسر حتى لو صلى جماعة بغير اذان  
 واقامة سر الاجهر الا يصير مسجدا عندهما ولو جعل رجلا واحدا واذنا واما ما فاذن واقام وصلى وحده صار  
 مسجدا بالاتفاق واذن المسجد الى متول يقوم بمصالحه يجوز ان لم يصل فيه هو الصحيح وكذا اذا سلمه الى  
 القاضي أو نائبه اهـ ملخصا (قوله وبقوله) الواو بمعنى أو فيكون عنده أحدهما قال في الملتقى وشرحه وعن  
 أبي يوسف يزول بمجرد القول مطلقا وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرهما قول أبي يوسف وعلت أراجيته  
 في الوقف والقضاء ولم يرده أنه لا يزول بدونه لما عرفت أنه يزول بالفعل أيضا بخلاف واعلم أنه لا يشترط في تحقق  
 كونه مسجد البناء لما في الخاتمة لو كان له ساحة لانشاء فيها أمر قومه بالصلاة فيها جماعة قالوا ان أمرهم  
 بالصلاة أبدا وأمرهم بالصلاة فيها بالجماعة ولم يذكر الابد الا أنه أواديهما لا بد من مات لا يكون مبرا لانه  
 وان أمرهم بالصلاة فيها شهرا أو سنة ثم مات يكون مبرا لانه لا بد من التأييد والتوقيت ينافي التأييد (قوله  
 وشرط) أي مع الافراز كما تقدم عن الهندية (قوله بجماعة) أطلقها فم ما لو أتم جنبا أو أتم الجنى أن ينافيا بالجماعة  
 تنعقد بالجنى كما في آكام المرحان وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أتم الجنى وذكر السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة  
 وفرغ عليه أنه لو صلى في فضاء منفردا بأذان واقامة يبرأ إذا حلف أنه صلى بالجماعة لما ورد من صلى على هيئة الجماعة  
 صلى بصلاته صفوف من الملائكة ولا تؤكل ذبيحة الجنى أبو السعود (قوله وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية)  
 أي عن الامام ومحمد وروى عنهما أنه لا يزول الا بالصلاة جماعة جهر بأذان واقامة حتى لو كان سرا بلا اذان  
 ولا اقامة لا يصير مسجدا قال الشارح وهذه الرواية هي الصحيحة وتقام في الحوى (قوله وأراد أهل المحلة الخ) قال  
 في الهندية مسجد مبنى أراد رجل أن ينقصه وبينه نائبا أحكم من البناء الا أن ليس له ذلك لانه لا ولاية له  
 مضمرات الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم تشارخية وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل المحلة  
 فلهم أن يهدموه ويحذوا بانيه ويرشوا الحصيرة ويلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أمان مال المسجد  
 فليس ذلك الا بأمر القاضي خلاصة يضعوا حضن الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف  
 قال باني أولى اهـ وليس لورثة الباني المبتع من أهل المسجد من نقضه والزيادة وان أرادوا أن يزيدوا من  
 الطريق لهم ذلك اهـ (قوله ان الباني من أهل المحلة) أي الباني الثاني والمراد باني البناء فروع لا يجوز لقيم  
 المسجد ان يبني حوائط في حد المسجد أو فناءه قيم بيع فناء المسجد لا يجز فيه القوم أو يضع سرا جرها لا يجز  
 فيه الناس فلا بأس اذا كان لصالح المسجد ويعذر المستأجر ان شاء الله تعالى اذا لم يكن بمز العاقبة فناء المسجد  
 ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن بمز العاقبة المسلمين ولا يجوز صرف تلك الاجرة الى نفسه ولا الى الامام  
 بل تصدق بها على الفقراء اهـ وفي فتاوى النضلي اتفق المتأخرون وأستاذونا أن الأفضل أن ينصبوا متوليا  
 ولا يعلموا به القاضي في زماننا طمع القاضي في أموال الاوقاف وفي المجز عن الامام أن الباني أولى بجميع مصالح  
 المسجد ونصب الامام والمؤذن ولو دعت شعاع في رمضان الى مسجد فبقي منه شيء بعده ليس للامام ولا للمؤذن  
 أن يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المأذن يأخذه من غير صريح الاذن  
 في ذلك فله ذلك اهـ وكرهوا الاحداث الطاعات في المسجد ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه يحصل  
 ما لا يشع ولا يجوز وليس له أن يزعم من شغل موضعا عنه وواظب عليه عندنا واذن ان المسجد كان للمصلي  
 أن يزعم القاعد من موضعه لمصلي فيه وان كان مشغولا بالدرس والذكر أو قراءة القرآن أو الاعتكاف ولاهل  
 المحلة أن ينعموا من ليس منهم عن الصلاة اذا ضاق بهم المسجد وفي شرح الآما أن البيع وخصف النعل وانشاد  
 الشعر ما كان لا يعم المسجد من هذا غير مكره وما يعمه منه أو يغلبه فمكره يجوز الدرس في المسجد وان كان  
 فيه استعمال للبود والبوارى المسبلة للمسجد لوعلم الصبيان القرآن في المسجد لا يجوز وبأنه وكذا التأديب فيه  
 اذا كان بأجر وينبغي أن يجوز اذا كان بغير أجر وفي الحاوى لا بأس أن يدخل الكافرو أهل الذمة المسجد الحرام

(و) بقوله (جعلته مسجدا) عند الثاني  
 (وشرط محمد) والامام (الصلاة فيه) بجماعة  
 وقيل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهر  
 الرواية \* فروع \* أراد أهل المحلة تقص  
 المسجد ببناءه \* أحكم من الأول ان الباني  
 من أهل المحلة لهم ذلك والا لبرازية



ويصرف غنمه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد  
 وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد اهـ ملخصا ولو انهم  
 الوقف وليس له ما يعمر به كحائوت احترق في سوق وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة أو حوض محله  
 خرب وليس له ما يعمر به فمن محمد وروايتان في رواية السير الكبير لا يجوز به عليه ينتفع عوده الى ملك  
 الواقف أو ورثته وروى هشام عنه أنه يباع ليستبدل به غيره وهو الماحول به أفاده في النهي وفي الفتح روى  
 هشام عن محمد إذا صار الوقف لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بغيره وعلى هذا فينبغي  
 أن لا يفتى على قول محمد بدبر جوعه الى ملك الواقف وورثته بمجرد نهطه أو خرابه بل إذا صار بحيث لا ينتفع به  
 يشتري بغيره وقف يستغل ولو كانت غلته دون غلة الأول بجر (قوله ومثله في الخلاف الخ) فيعود ماد كرا الى  
 ملك الواقف أو ورثته عند محمد وينقل الى غيره عند أبي يوسف (قوله وكذا الرباط) هو المكان الذي يربط فيه  
 الدواب قالة العلامة فوح والذي في البحر عن المصباح الرباط اسم من رباط مرابطة من باب قاتل إذا لازم نفر  
 العدو والرباط الذي يبنى للفرار مولد ويجمع في القياس على ربط بختين ورباطات اهـ (قوله الى أقرب مسجد)  
 لف ونشر مرتب وظاهره أنه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصرف  
 وقفه لا قرب مجانس لها (قوله على قولهما) وقال محمد يعود الى ملك الباقي أو ورثته (قوله لم يصح) فلا يقدر  
 وصيه على التصرف فيه درر بل التصرف فيه للمتولى وظاهره أنه لا يصح تصرف الوصي فيه ولو كان المعطى  
 فقيرا مستحقا قال في الدرر إذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل أن يصرف غلته الى من شاء (قوله لا يمكن  
 سيجي) استدراكه على قوله لم يصح وسيجي: أن المؤلف لم يجوز ذلك (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) الضمير  
 يعود الى غير ذلك كورويهم مرجعه مما نقله المصنف في شرحه تبعاً للدرر فإنه قال بأن يجر رجل مسجدين  
 وعين لمصالح كل منهما وقفا وقل مرسوم بعض الموقوف عليه بأن انتقص مرسوم أحد المسجدين أو مؤذنه مثلا  
 بسبب كونه وقفا خرابا جاز للماكم الى آخر ما في المؤلف فالضمير في أحدهما يرجع الى المسجدين ورد هذا التصدير  
 العلامة فوح بما نصه أقول فال بعض الفضلاء جعل اتحاد الجهة على ذلك بخلاف لصرح كلام البرازي فإنه فسر  
 اتحاد الوقف والجهة بأن كان الوقفان على مسجد أحدهما الى عمارته والآخر الى امامه ومؤذنه ومنشأه أو همه  
 يتنيل البرازي لا اختلاف الجهة بأن بني مسجدا ومدرسة حيث ظن من ظاهره أنه لو كانا مسجدين لا يكون  
 من اختلاف الجهة وليس الأمر كذلك بل دائرة التنبيل أوسع من ذلك فيتنظم اختلاف الجهة صورة بناء  
 مسجدين كما ينظم صورة بناء مسجد ومدرسة كما به عليه بعض العلماء جعل الله سبحانه متكورا وعلمه مبرورا  
 والمصالح أن الجهة عبارة عن محل الوقف وهو المسجد مثلا ولم يتفطن المصنف لذلك وجعل اتحاد الجهة على  
 الاتحاد النوعي في المثل اهـ ملخصا وقد أوضع ذلك صاحب البحر قال وقد علم أنه لا يجوز لتولى الشيوعية  
 صرف أحد الوقفين لا آخر (قوله للماكم) التقييده بغيره أن الناظر لا يجوز له ذلك (قوله من فاضل الوقف)  
 أفاده أنه ان لم يفضل منه شيء لا يجوز الصرف الى الآخر (قوله اليه) أي الموقوف عليه الذي قل مرسومه  
 (قوله لا يجوز له) أي للماكم وقوله ذلك أي الصرف (قوله ولو وقف العقار) هو الضبعة فاموس وأخرج به  
 المدارك ووقف دارا فيها عبد وجه العبد تبعها لا يصح لأنه لا يصلح لتبعية لأن المقصود من الدار سكنها وهو  
 يحصل بدون العبد بخلاف زراعة الأرض لا تحصل إلا بالحرث والبناء (قوله وهم عبدة الخزانة) وسائر آلات  
 الحرث كدلك كذا في شرح الملتقى وفي المصباح أكرت الأرض حرثتها واسم الناعل كالحراثة والجمع أكرت  
 كأنه جمع أكرت كفرة وكافر (قوله صح) كما صح وقف بجر مع أرض وحمام مع برج ونخل مع كورة وهذا الأق  
 من الأحكام ما يثبت بها ولا يثبت قصد اكتساب في بيع الأرض والبناء في الشفعة كما في الاختيار وهذا  
 قول صاحبين وعند الامام لا يصح وقف المنقول ولو تبعه كذا في العروة وحكي صاحب الخلاصة الإجماع على صحة  
 وقف المنقول تبعاً وأطلق المصنف في صحة وقف العقار وقيد ذلك في القنية بذكر الحدود المستثنيات من المقابر  
 والطرق والمساجد والحياض العامة (قوله ونفقته) وان لم يشتريها الواقف وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من  
 غلته لم يرض بعضهم بنفق النفقة ان شرط ابراءها عليهم ماداموا احياء وان قال لهم لم يجزى شيء على  
 من يعمل عن العمل ولو باع العاقر واشترى بغيره عبدا مكانه جاز اهـ بجر (قوله وجنبايته في مال الوقف) وعلى

(ومثله في الخلاف المذكور) حديث  
 المسجد وحده مع الاستغناء عنهم ما وكذا  
 (الرباط والبراذن) ينتفع به ما يصرف وقف  
 المسجد والرباط والبراذن والحوض (الى اقرب  
 مسجد أو رباط أو بئر) أو حوض (البه)  
 تقربيع على قوله ما درر وفيه وقف ضبعة  
 على الفقراء وسلبها للمتولى ثم قال لوصيه  
 أعط من غلته فلا تكذ أو فلا نام يصح لرجوع  
 من ملكه بالتسجيل وقيد زاده أن لا واقف الرجوع  
 معزى الفتاوى وقيد زاده أن لا واقف والجهة  
 في الشرط ولو لم يسجل اتحاد الوقف والجهة  
 وقل مرسوم بعض الموقوف طه) بسبب  
 خراب وقف أحدهما (جاز للماكم أن يصرف  
 من فاضل الوقف الآخر اليه) لأن ما احتل  
 كشي واحد وان اختلف أحدهما بأن بني  
 وجان مسجدين أو رباط مسجد ومدرسة  
 ووقف عليها أو فافا (لا) يجوز له ذلك  
 (ولو وقف العاقر بغيره وأكرت) أتبعاً للعقار  
 عبدة الخزانة (صح) استصاح الرباط خلاصة  
 وجاز وقف التمن على مصالح الرباط خلاصة  
 ونفقته وجنبايته في مال الوقف ولو قتل عبدا

المتولى ما هو الاصل من الدفع أو الفداء ولو فداء بأكثر من ارض الخبايا كان منوطاً على الزائد فيض منه من ماله  
 كذا في الاسعاف وهل اذا كان وقف العبد غير واقف الرباط المحكم كذا في الظاهر لان كل وقف عتقت  
 مصارفه فليس للمتولى صرفه الى غير جهته وهل اذا زاد ربع الوقف بصرف عليه منه يجوز (قوله لا قود فيه)  
 كان وجهه أن في القود ضرر والوقف بضوات البدل قاله الحلبي والظاهر أن محل ما ذكره فيما اذا رضى القاتل  
 بدفع البدل اما اذا لم يرض الا بتسليم نفسه لاقتصاص فانه لا يجوز لان القصاص عندنا هو الاصل (قوله بل يجب  
 قيمته) كما اذا قتل خطأ وتطير العبد المدبر اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشتري بها عبداً او يصير مدبراً بخيرة  
 من الانصاف (قوله كما صح وقف شباع) اي بمحل القيمة وهو غير مسجد ومقبرة اما ما لا يجهلها فصح اتفاقاً  
 من غير احتياج الى قضاهاً ما لا يشوب في المسجد والمقبرة فلا يصح اتفاقاً وقد سبق ما فيه (قوله فلهذا) لا يظهر  
 التفرع اذ لا يلزم من كونه بمقتضى جهة قضاء الخلفي به الا أن المراد مجتمعه فيه عند أهل المذهب (قوله قولان  
 معصمان) لم يذيل أحدهما بأن الفتوى عليه مثلاً اما اذا كان كذلك فلا يعدل عن المذيل أفاده المؤلف في خطبة  
 هذا الكتاب (قوله جاز الاتناء والتضام بأحدهما) أفاده ليس له أن يبقى بالآخر بعد الاتقاء بالاول ولا يقضى به  
 لأن ذلك مما يؤدي الى العطف في الدين واهله وتباعه من مظنة أخذ الدار شوقاً وهذا اذا كان في حادثة واحدة  
 اما اذا كان في حادثة أخرى فالظاهر الجواز (قوله كل منقول قصد) به يستغنى عن ذكر وقف العقار بيقره  
 واكرته لانه اذا علم الحكم في القصدى يعلم في التبع بالاولى ولا خلاف بين صاحبين في صحة وقف الكسور  
 والصلاح لا سيما الواردة فيها وانما الخلاف بينهم في غير ما ذكرنا من المهور أن يجهدها الذي قال به بعض ما تعرف  
 وقفه منه وأيا يوسف يمتعه وحكي في المجنب أن محمد يجوز مطلقاً وأيا يوسف يجوز اذا جرى به التعامل وظاهر  
 التهرقير صحة وقفه في أما كن تعورف وقفه فيها وانما زعمه أبو السعود في ذلك فراجع (قوله بالحكم) اي  
 بوقف الدراهم والدنانير بصلته (قوله ومكبل وموزون) عطف على الصغير الجرد (قوله ويدفع غنمه مضاربة  
 أو بضاعة) وكذا الدراهم والدنانير الموقوفة وما خرج من الربح بصرف الى جهة الوقف (قوله فعلى هذا) اي  
 القول بصحة وقف المنقول (قوله وجنارة) بالكسر النعش (قوله وثباها) هي ما يغطي به الميت وهو في النعش  
 (قوله وكب) مطلقاً ولو اذ باذكرة العلامة فوح (قوله لأن التعامل بتركه القياس) وهو عدم الجواز لان التأييد  
 في الوقف شرط وهو لا يفتق في المنقول أفاده المصنف (قوله كتاب) يخص منه الاكسية الا في ذكرها (قوله  
 ومتاع) هو ما يتفق به عالم بغير المادة بوقفه كبايوح وحصر بجاس عليها في غير مسجد ونحوه قال في الجرد وخرج  
 الحيوان والذهب والفضة ولو حلباً لان الوقف فيه لا يتأبد وفي شرح الجوى قد جرى التعامل بوقف آلة القبانة  
 فينبغي أن يصح (قوله وهذا) اي ما ذكر من التفصيل (قوله والحق في البصر السفينة بالمتاع) اذ لم يجز التعارف  
 بوقفها وقد جرى في زماننا العرف في سفن بجر الزلزم فان بعضها وقف على نقل غلال الحرمين أفاده الحلبي (قوله  
 جاز بوقف الاكسية على الذقرا) اي اندفع اليهم وقت الحاجة ثم زدوا ما اذا وقف وقتا يشتري من ربه الاكسية  
 كل سنة تدفع لتكروراً ولله وذنن فلا ترد وقد وقع ذلك في وقف بعض امراء القاهرة (قوله ان يمحون جاز)  
 ظاهر التقييد أنهم اذا كانوا لا يمحون لا يجوز في الماتى وشرحه والمصنف ولو على اهل مسجد وبقراً  
 فيه أو في غيره والمارة فحسباني وهو يفيد عدم التقييد والاولى حذف النون من يمحون للجازم وفي نسخ  
 ان كانوا يمحون لجملة يمحون خبر كان (قوله ولا يكون محصوراً على هذا المسجد) نقل الجوى عن الخلاصة  
 أنه يقر أنه في ذلك الموضع وعليه اقتصر في الجرد كفي موضع آخر منها لا يكون مقصوراً على هذا المسجد  
 وما في القضية سبيل معصفاً في مسجد بهينه لا قراءة ليس له أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة يؤيد الاول  
 اه خلاصة وظاهر اعتماد الاول (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما يدينه بعد بقوله فان وقفها الخ قوله في  
 جواز النقل تردد فيه اختلاف عبارتين السابقتين في المصنف فاذا نظر الى ما ذكره صاحب الخلاصة  
 في أحد الموضوعين من جواز نقل المصنف الذي وقف على مسجد ابقر نفسه الى محل آخر حكم بجواز نقل الكتب  
 الخى عين محلها بجزالة الوقت واذا نظر الى عبارته الاخرى التي أفادت تعيين المسجد لذلك المصنف لا يحكم  
 بجواز النقل وقولهم ان الوقف يعمل فيه بالاصل يقتضى المنع فان اتفعا الطلبة بها بعد نقلها عن موضعها  
 ينسب لاسيما اذا استولى عليها في بيته ورجا تطاول الزمان فادعى أنها له ~~لكن~~ وأبو الناقل قد دعى ورثته

لا قود فيه برازية بل يجب قيمته لا يشتري بها  
 بدله (كما صح) وقف (شباع) ففى يجوز  
 لانه يجوز فيه فللعنفى المقاد أن يحكم بصحة  
 وقف المتاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح  
 واذا كان في المسئلة قولان معصمان جاز  
 الاتقاء والتضام بأحدهما مجزوم مصنف  
 (و) كما صح أيضاً وقف كل (منقول) قصد  
 (فيه تعامل) للثام (كفاس وقدر) بل  
 (ودراهم ودنانير) قلت بل ورد الامر للقضاء  
 بالحكم به كما في معروضات المفتى أبي السعود  
 ومكبل وموزون فيبيع ويدفع غنمه مضاربة  
 أو بضاعة فعلى هذا الوقف كذا على شرط  
 أن يقرضه لمن لا بد له ليزرع لنفسه فاذا  
 أدرك أخذ ماله ثم اقضه لغيره وهكذا  
 جاز خلاصة وفيها وقف بقره على أن ما خرج  
 من لبنها أو من ثمارها للفقراء ان اعتادوا ذلك  
 رجوت أن يجوز (وقدر وجنارة) وثباها  
 ومعصفاً ركب لان التعامل بتركه القياس  
 حديث ما رآه المسالون حسناً فهو عند الله  
 حسن بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب وصناع  
 وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار  
 والحق في البصر السفينة بالمتاع وفي البرازية  
 جاز بوقف الاكسية على الفقراء فبذلهم  
 شئاً ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف معصفاً  
 على اهل مسجد لقراءة القرآن ان يمحون  
 جاز وان وقف على المسجد جاز وبقراً فيه  
 ولا يكون محصوراً على هذا المسجد وبه عرف  
 حكم نقل ~~كتب~~ الاوقاف من محالها  
 لا لتفادعها بالوقفها بل لانها متولون فان  
 وقفها على مستحق وقفه لم يجز نقلها وان على  
 طلبة العلم وجعل قترها في خزانته التي في  
 مكان كذا فنى جواز النقل تردده



ذلك وهذا واقع كثيرا واقعه الى أعلم بالصواب (قوله ويبدأ من غلته) أي يجب على المقيم ذلك أخذه في شرح  
المتن ولا بد بالعمارة الا اذا خيف هلاك عينه أخذه أبو السعود في حاشية الاشياء والغلة كل ما يحصل من ربح  
الارض وكرتها وأجرة القلام ونحوه والمراد به منافع الوقف سوى ثمنا تكون العمارة من الغلة اذا لم يكن  
الخراب يصنع أحد أما اذا ربط المستأجر في رواقها الدواب ونحوها يضمن لانه فعل بغير الاذن كافي الجبري  
فيه من بعض وجهه أيضا اذا كان الوقف على الفقراء مثلا أما اذا كان على معين فهي في ماله اذا كان حيا ولا يؤخذ  
من الغلة شيء لانه يمكن مطالبة بسبب تعيينه (قوله بعمارته) بالكسر مصدر أو اسم ما يعمر به المكان كافي شرح  
المتن والعمارة المستحقة بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها فاما الزيادة فليست مستحقة فلا  
يصرف الا ربع فيها الا برضاهم ولو كان وقفا على الفقراء في الامم وحكم عمارته واقاف المسجد والرباط والحوض  
وأمثالها حكم الوقف على الفقراء سوى ملصقا وظاهرة قولهم بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقف عليها  
منع البياض والحجرة التي على المحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا منع بجر (قوله ثم ما هو  
أقرب أعمارته) فانه يصرّفه زمن العمارة أخذه في البصر خلافا لما في الحلبي من أنه انما يصرّف لهم من الفاضل  
بعد العمارة (قوله ومدرس مدرسة) بشرط ملازمته لمدرسة أيام التدريس المشروطة عليه كل جمعة ولو كان  
يدرس بعض الايام وهي أنقص من المشروط استحق بقدره قال في البحر وحاصله أنه ينظر الى ما شرطه الواقف  
وعليه من العمل ويقسم المشروط على ذلك فالبعض الشافعية وحكم المتعلم والمدرس سواء اه (قوله يعطون  
بقدر كفايتهم) فيه نظر فان كفايتهم قدر تزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجرة علمهم وقد ذكر ذلك صاحب  
البحر عن الخاوي والذي قدّمه أولا أنهم يعطون أجرهم فانه قال بعد أن ذكر نص الحاشية وظاهره أن من عمل من  
المستحقين في العمارة فانه يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان عالما لا يمكن ترك عمله الا بضربين كالامام والخطيب  
ولا يراعى زمن العمارة المطلوب المشروط فلي هذا اذا عمل المباشر والشاذ من العمارة يعطيان بقدر أجرة علمهما  
فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة اه وهذا أولى مما في الخاوي لما قلنا وذكر  
في الاشياء نحو ما في الخاوي وقال صاحب النهر بمدن فله عبارتها وهذا مخالف لما قلنا قول كلامهم كما مر في الناظر  
وغيره زمن العمارة اذا عمل كان له أجرة مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اه (قوله ثم السراج) بكسر السين  
أي القناديل ومراهم مع زيتها ويطبق به أجرة خادما وهو الواقف والقراض فيقدمان وتغييره بشئ من الواو يدل  
على أنهم ما مؤخران عن الامام والمدرس كذا في البحر (قوله كذلك) أي بقدر كفايتهم اه حلبي وقد علمت ما فيه  
ومنه يقتضى أن يقرأ السراج والبساط بصيغة المبالغة (قوله الى آخر المصالح) أي مصالح المسجد فدخل  
المؤذن والناظر ونحو القناديل والزيت والحصر ويطبق بنن الزيت والحصر عن ماء الوضوء وأجرة حمله وكافة نقله  
من البئر الى المضاء بجر (قوله لتبونه اقتضاء) لان قصد الواقف صرف اغلته وبدا ولا تبقى دائرة الا بالعمارة  
فيثبت شرط العمارة اقتضاء منع (قوله وتقطع الجهات) أي جهات المستحقين (قوله كالامام الخ) مراده أن هؤلاء  
لا يقطعون زمن العمارة بل يصرّف لهم معها ويقدمون على غيرهم من المستحقين لانه يلزم يقطعهم ضررين  
بالوقف وهو معنى قول المؤلف سابقا ثم ما هو أقرب الى عمارته (قوله وخطيب) وان لم يبعد في البلد اذا المراد  
بالضررين تعطل العمل من الجمعة والجماعة وعلى هذا فيحصل الضررين وان كان ثم ساجد تقام فيها الجمعة  
والجماعات كذا في الخاوي ورد به على صاحب النهر في تعيينه الخطيب بكونه متعديا في البلاد كسكة والمدينة  
(قوله قدموا) أي على غيرهم من الجهات فيعطون زمن العمارة وليس المراد التقديم على العمارة لايلازم عليه  
من ضياع الوقف خلافا لما في الحلبي (قوله فيعطوا المشروط لهم) بالجرم عطف على قدموا الواقع جواب الشرط  
وهذا ينافي ما قدمه من أنهم يعطون بقدر كفايتهم على ما فيه وينافي ما في البحر من أنهم يعطون بقدر أجرهم  
اذا عملوا زمن العمارة أخذه الحلبي (قوله لا المشروط بجر) قال فيه وأما الناظر فان كان المشروط له من الوقف  
فهو كاحد المستحقين فان قطعه والعمارة قطع الا أن يعمل فباخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا ثم قال  
وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة اه والحاصل أنه في زمن العمارة يصرّف الى  
ما في قطعه ضررين اذا عمل ولكنهم يعطون بقدر الأجرة وما ليس في قطعه ضررين لا يعطى أصلا ولو عمل هذا  
ما صرح به في البحر فقوله هم اذا عملوا أي عملا في العمارة وقوله ولو عمل أي العمل الذي كان يعمل قبل العمارة

(ويبدأ من غلته بعمارته) ثم ما هو أقرب  
لعمارته كالامام مسجد ومدرس مدرسة  
يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط  
كذلك الى آخر المصالح وتقام في البحر  
كذلك الى آخره (قوله لتبونه اقتضاء)  
(وان لم يثبت شرطه الواقف) لم يثبت ضررين  
وتقطع الجهات للعمارة ان لم يثبت ضررين  
فقط فان خيف كالامام وخطيب وفترش  
قدموا فيعطوا المشروط لهم وأما الناظر  
والكتاب والجباب فان عملوا زمن العمارة  
فاهم أجرة علمهم لا المشروط بجر قال  
في النهر وهو الحق

وبه ترتفع المناقاة تدبر واما اذا فرغت العمارة فقال الحلبي اذا فضل شيء من الغلة بعد العمارة وكان لا يكتفي  
 بجميع اهل النواحي فيصرف الى ما هو اقرب لعمارته فيعطيه بقدر الكفاية لا بقدر الاستحقاق هذا اذا كان  
 وقف على مسجد والا فان كان وقف على غير معين كالقراة فقال القهستاني فيصرف الفائض من العمارة الى ولد  
 الواقف الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلا وقال  
 أبو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شيء كافي المخط ١٥ وان كان على معين فسيأتي في المتن ١٥ (قوله  
 خلافا لما في الاشياء) حيث قال انه يصرف اليهم بقدر كفايتهم وقد تقدم ما قبله (قوله وفيها من الذخيرة الخ)  
 عبارة الذخيرة اذا كانت في تلك السبعة غلة تفترق القيم الغلة على المساكين ولم يترك الخراج شيئا فانه يضمن  
 حصة الخراج لانه بقدر الخراج وما يحتاج اليه الوقف من العمارة والمؤونة مستثنى عن حق الفقراء فاذا دفع  
 اليهم ذلك ضمن ١٥ (قوله وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه) المسئلة مذكورة في البصر فانه قال واذا ضمن  
 ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا اتفق على الابوين بغير اذنه  
 وبغير اذن الثاني فانهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين قالوا لانه ملكه بالضمن فبين انه دفع مال نفسه  
 وأنه متبرع ولا يرجع فيه ذكره في آخر النفقات وعلى هذا فينبغي انه اذا صرف على المستحقين وهنالك تعبير  
 واجب فعمرو من ماله ان لا يكون متبرعا بالتعمير ويكون عوضا عما زعمه من الضمان ١٥ وخالفه في التبرع وقال له  
 الرجوع مادام قائما لا ما اذا هلك ١٥ وصريح كلام البصري في شرح الاشياء يفيد ان الرجوع مطلقا ولو بعد  
 الهلاك لانه نقل عن الملقط ما حصله ان الانسان اذا دفع لغيره دراهم ثم اراد الاسترداد تبين ان الدفع اليه كان  
 بغير حق ان ادى اليه بناء على شرط باطل يرجع وان ادى بناء على سبب صحيح لم يرجع قال فلا ريب ان دفعه مع  
 الاحتياج الى العمارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع ١٥ أبو السعود (قوله وما قطع للعمارة بسقط رأسا)  
 فلا يبق دينا على الوقف الا حق ائتم في الغلة زمن التعمير وفائدة لو جاءت الغلة في السنة الثانية وقاض  
 شيء بعده ملوه هم هذه السنة لا به طمهم الفاضل عوضا عما قطع ١٥ كلام الاشياء ملخصا (قوله لم  
 الناظر الخ) والامر مفقوض للناظر فيرصد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه جوى وبصرف  
 الزيادة على ما شرط الواقف كافي الاشياء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة ككل سنة  
 والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يذخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع  
 الاشتراط تقدم عند الحاجة ولا يذخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفائض عنهم للفقراء  
 ١٥ (قوله لو زاد المتولى دانتها) قال الشرنبلالي صورته استاجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدرهم ودانت  
 واجرة مثله درهم ضمن جميع الاجرة من ماله لوقوع الاجارة له وهي في قاضي خان ١٥ حلبي والدائق سدس  
 الدرهم وهل هو قيد او لا فيغفر مادونه يحزر (قوله قيم) أي ناظر (قوله وشاذ) هو الملازم للمسجد مثلا  
 ليقف حاله من تنظيف ونحوه (قوله ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي) أي هل يقدمان مع من يقدم او لا  
 والمزلاقي نسبة الى منزله كعظمة التي يرد فيها الماء كذا في القاموس والمراد به الذي لا آتية الشرب  
 مثلا في المسجد (قوله قلت ولا ترد في تقديم بواب ومن ملاقي) مقصوده الرد على صاحب الحجر (قوله  
 وخادم مطهرة) هو الذي يمسحها بالتنظيف وليس المراد من ينقل اليها الماء فانه ذكره فيمن يقدم  
 (قوله انتهى) أي كلام الشرنبلالي (قوله لو مدرس المدرسة) ولا يكون مدرسا من الشعار الا اذا لازم  
 التدريس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا ١٥ اشياء وفي الجوى وقد مثل المصنف عن مدرس لم يدرس  
 اعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلوم اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة المعنية لتدريسه  
 استحق المعلوم لا لمكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير  
 الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره ١٥ فعلم ان المدرس اذا درس لغير الطلبة المشروطين استحق  
 المعلوم ١٥ (قوله وينبغي الحاقه بطلالة القاضي) رده البصري في القنية ان كان الواقف قد قدر للدرس لكل يوم  
 مبلغا فليدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يجل له ان يأخذ ويصرف اجره في البيوت الى مصارف المدرسة من  
 المربعة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا فانه يجل له الاخذ وان لم يدرس فيهم فالمعرف بخلاف غيرهما

خلافا لما في الاشياء وفيها من الذخيرة  
 لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير  
 ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه  
 بالدفع وما قطع للعمارة ثم الفاضل  
 لو شرط الواقف تقديم الناظر امسالك قدر  
 للفقراء أو المستحقين لزم الناظر امسالك قدر  
 العمارة كل سنة وان لم يحتجبه الا ان يجوز  
 ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا  
 لم يشترطه فليحفظ الفرق بين الناظر وعده  
 وفي الوهبانية لو زاد المتولى دانتها على اجر  
 المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة وفي  
 شرحها للشرنبلالي عند قوله  
 ويدخل في وقف المصالح قيم  
 امام خطيب والمؤذن به  
 الشعار التي تقدم شرط ام لم يشترط به  
 العمارة هي امام وخطيب ومدرس ووقاد  
 وفزاش وذن وناظر وغير ذلك وقناديل  
 وحصر وماء وضوء وكلفة نقله للمبشرة فليس  
 مباشر وشاهد وشاذ وجاني وخازن كتب من  
 الشعار تقدم فيهم في دفتر الحسابات ليس  
 بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي  
 قاله في الجرقا ولا ترد في تقديم بواب  
 ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى قلت انما  
 يكون المدرس من الشعار لو مدرس  
 المدرسة كما مر اما مدرس الجوامع فلا لانه  
 لا يتصل لغيره بخلاف المدرسة حيث تتدخل  
 أصلا وهل يأخذ أيام البطالة كغيره  
 ورمضان لم أره وينبغي الحاقه بطلالة القاضي  
 واختاره فيها والا صح انه يأخذ لانتها  
 للاستراحة

من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له اجر كل يوم او لا (قوله) اشياء من قاعدة العادة محكمة (عبارة) او من البطالة في المدارس كايام الاعياد يوم عاشوراء ونهر رمضان في دروس الفقه لم اره مصرحة في كلامهم والمثلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شي والافينبغي ان يلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم بطالته فتنازل في المحيط انه يأخذ في يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي منظومة ابن وهبان قال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون له مطالعة والتحرير عند ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طوله اذ اتى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة اه (قوله) فعمارته الذي في منزله المخرج فعمارته اه قوله ولا يجبر الا على العمارة) كالا يجبر صاحب البذر في المزارعة على الفاء بذر ولا يكون امتناعه رضاه بطلان حقه لاحتمال ان الامتناع لعدم الرضا يصرف ماله الى العمارة فلا يحمل على الرضا بطلان حقه ما انك منخ (قوله) ولا تصح اجارة من له السكنى) لانه يملك المنافع لا يبدل فلم يملك عليها ايدل وهو الاجارة والاملاك اكثر مما ملك ولا فرق في هذا الحكم اعني عدم الاجارة بين الموقوف عليه السكنى وغيره فلا يملكها المستحق للغة ايضا اه ولم يذكر الشارحون حكم العمارة من المتولى او القاضي هل هي مملوكة لمن له السكنى او لا وفي المحيط فان اجر القيم وانفق الاجرة في العمارة قتلت العمارة المهدنة تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة لصاحب السكنى فكذلك بدل المنفعة يكون له والقيم انما اجر له اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كالموعدا بنفسيه اه بجر وفي شرح المتن ان الواقف ليس له ان يؤجره (قوله) بل المتولى او القاضي) وليس للقاضي ولاية الاجارة مع ابا المناظر كما انه ليس له التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو منصوبه اه ابو السعود (قوله) بعد التعمير أي وبعد انقضاء مدة الاجارة (قوله) رعاية للعقدين) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تقوت السكنى اصل الجهر (قوله) فلا عمارة على من له الاستغلال) منهوم قول المصنف فعمارته على من له السكنى وما في الظهيرة من ان العمارة على من يستحق الغلة يحمل على ان العمارة في غلبها بجر وقدم في شرح قول المصنف ويريد ان غلته بعمارته مانعه ولو كان الوقف على رجل بعينه وآثره الفقراء فهي في ماله اذا كان حيا ولا يؤخذ من الغلة لانه معين يمكن مطالبة فليتأمل (قوله) لانه لا سكنى له) كان من له السكنى لا غلة له بجر (قوله) فلو سكن) أي من له الغلة والحال انه غير جائز له (قوله) لعدم الفائدة) لانها اذا اخذت منه دفعت اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة (قوله) نصب متوليا) غيره لظهور رخصة الاول (قوله) الظاهر لا) قال في النهر وفي التتارخانية لو كان الواقف حين شرط الغلة اقلان ما عاش شرط على فلان مرتين او اصلا حها فيما لا بد لها منه فالوقف جائز مع هذا الشرط قال في الجهر وظاهره انه يجبر على عمارته باقيا من ان اوقف عليه السكنى كذلك واقول الظاهر انه لا يجبر وسيأتي قريبا ما يؤيده انتهى ثم قال بعد ذلك في الهداية ولا يجبر الممنوع على العمارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لانه في حيز التردد اه وانت خبير بان هذا باطلا لانه يشمل ما لو شرط عليه الواقف المارمة لانها حث كانت عليه فكان في اجبارها اتلاف ماله وهذا التضع مأمور اه حلي قال السيد الحوي اقول الذي يأتي فيه اذا لم يشترط الواقف العمارة عليه والذي الكلام فيه ما اذا شرط العمارة انتهى أي فيجبر عليه ما هو فائدة صحة هذا الشرط والا فلا غرة له (قوله) او يردها لورثة الواقف) قال في الجهر بعد نقله وهو عجيب لانهم صرحوا باستبدال الوقف اذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال في الذخيرة عن المتن قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحال لا ينتفع به المساكين فلا قضى ان يبيعه ويشتري بئنه غيره وليس ذلك الا للقاضي واما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف او ورثته فقد قد متباذعه فالحاصل ان الموقوف عليه السكنى اذا امتنع من العمارة ولم يوجد مستأجرا بعها للقاضي واشترى بئنه ما يكون وقفا اه فسقط قول الشارح فلو كان هو الوارث لم اره لان الحكم الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وظاهر ضعف ما في فتاوى قارى الهداية وجيب من الشارح ان يرتكب مثل هذا بعد ما رأى كلام البحر خصوصا وقد اقره هو الوارث

اشياء من قاعدة العادة محكمة رسي في ماله غاب فليحفظ (ولو) كان الموقوف دارا فعمارته على من له السكنى ولو شهدا من ماله لمن العلة اذ القرم بالغنم درر ولم يزد في الاصح) يعني انما تجب العمارة على من له السعة التي وفتها الواقف (ولو ابي) من له السكنى (او عجز) لندره (عمر الحاكم) أي اجبرها الحاكم منه أو من غيره وعمرها (باجرته) كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح (الارض من له السكنى زياي ولا يصير الا ب) على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضي (نهرها) بعد التعمير (المنولى) رعاية للعقدين فلا عمارة (المنولى) لانه لا سكنى له فلو سكن على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل تازمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتج للعمارة فباخذها المتولى ليعمرها ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضي على عمارتها عليه من الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلته ماله ومورثها عليه صحا وهل يجبر على عمارتها الظاهر لا نعم وفي الفتع لو لم يجد القاضي من يستأجره لم يرده وخطري انه يجبره بين ان يعمرها او يردها لورثة الواقف قلت فلو كان هو الوارث

في النهر اه حاي (قوله لم ارم) يمكن ان يقال على الضعيف انه تكون ملكا لذلك الوارث بعد خرابها (قوله ما يفيد  
استبداله) أي على المفتي به وقوله أو رذخه أي على غير المفتي فأوتنوبع الخلاف للتخيم (قوله نقضه) بتثليث  
النون على ما ذكره البرجندى أي المنقوض من خشب وجرو وأجر وغيرها كذا في شرح الملتقي (قوله والا حفظه)  
أي وان لم يفتح العمارة اليه بأن احضرت المؤن أو كان المنهدم لقلته لا يخل بالانتفاع أو بالعود عن النهر (قوله  
لجنتاج) أي التي يحتاج قال المصنف والامام حكي يحتاج اليه كسلا ينعذر عليه أو ان الحاجة اه (قوله  
فبيعه) قال في العرف في هذا باب النقص في موضعين عند تدميره وعوده وعند خوف هلاكه اه (قوله لا في العين)  
والعين حق المال أو حق الله تعالى على اختلاف القولين ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد التي  
قدمت بين المستحقين وكذا عدم جواز أخذ ما بقي من شمع رمضان وزيتة للامام والو قادين حوى وفي البحر عن  
القسمة من آخر الوقف بعث شمه في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن  
ان يأخذ بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح  
الاذن في ذلك فله ذلك اه (قوله من الطريق مسجد) اطلق في الطريق فم التأخر وغيره وفي عبارتهم ما يؤيد ذلك  
في الهندية ذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع ففيه أهل المحلة مسجد أو ذلك لا يضر  
بالطريق فقههم رجل فلا بأس ان ينشروا فيهم يقوم بنوا مسجد أو احتاجوا الى مكان لينسج المسجد وأخذوا من  
الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز ان كان لا يضر بهم رجوت ان لا يكون به  
بأس كذا في المضرات وفي البحر عن الثانية طريق للعمامة وهو واسع ففيه أهل المحلة مسجد للعمامة ولا يضر  
ذلك بالطريق قالوا لا بأس به وهكذا روى عن الامام ومحمد لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم اه وظاهره انه  
يأخذ بحكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كما في التبريد لآلية ونصها المسجد الذي يقتض من  
الطريق لا يكون له حكم المسجد بل طريق الخ أبو السعود (قوله لضيقه ولم يضر بالمؤمنين) أفاد كلامه ان الجواز  
مقتضى من الشرطين (قوله لانهم للمسلمين) هذه العلة تظهر في الطريق العام والخاص وفي حاشية الشلبي  
ما نصه وفي كتاب الكراهية من الخلاصة عن الفقيه أبي جعفر عن هشام عن محمد أنه يجوز ان يجعل شيئا من  
الطريق مسجدا ويجعل شيئا من المسجد طريقا للعمامة اه يعني اذا احتاجوا الى ذلك ولا هل المسجد ان يجعلوا  
الرحبة مسجدا وكذا على القلب ويجوزوا الباب أو يحدونه بالباب ولو اختلوا فبنوا فيهم أكثر ولا ينع على ذلك ولهم  
ان يهدموه ويجددوه وليس لمن ليس من أهل المحلة ذلك وكذلك هم ان يعلقوا القناديل ويفرشوا الحصر كل ذلك  
من مال أنفسهم وامان مال الوقف فلا يفعل غير المترى الا باذن القاضي الكل من الخلاصة الا ان في قوله وعلى  
القلب يقتضي جعل المسجد رحبة وفيه نظر اه (قوله كعكسه) هذا يخالف ما في الهندية عن المحيط ونصه ان  
أرادوا ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح اه قلت لا يخالفه لان  
ما في المصنف في جعل الباني وما في الهندية في جعل أهل المحلة ثم يقال ان كان الباني عين الطريق وجعل  
ما على حافته مسجدين فالأمانع من مرور الحائض والتفاسد في الطريق وان كان بعد انعقاد المسجدية فلا يجوز  
احداث الطريق فيه قلت وظاهر كلام المصنف والشارح جواز الانه لا يعطى حكم الطريق من كل وجه  
(قوله حتى الكافر) فيه انهم نصوا على ان الكافر لا يمنع من دخول المساجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجعله  
غاية هنا (قوله كما جاز جعل الامام الطريق مسجدا الخ) هذا هو الموجود في نسخ المتن المجردة ولا وجود له فيما  
شرح عليه المصنف بل ذكره في شرحه ولم يقيد في الدواب بالامام بل الذي في الهندية عن الكبرى مسجد أراد أهله  
ان يجعلوا الرحبة مسجدا أو المسجد رحبة لهم ذلك اعملفنا وصورة ما ذكره المصنف ما اذا كان لمصدا طريقان  
واحتاجت العمامة الى المسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منه ما مسجد او ليس فيه ابطال حكمهم بالكيفية ذكره  
أبو السعود وكذا اقترعه الشيخ عبد الحى (قوله لا الموروث في المسجد) أي مرور الحائض والنفساء والدواب  
فلا بأس ما تقدم قاله الحلبي (قوله تؤخذ ارض) ولو كانت وقفًا طال في المتع وارض الوقف اذا كانت بحجب  
المسجد يجوز ان يزيد وامنأ في المسجد باذن القاضي وكذا من الدار والحائض ولو كانت ملك رجل وضاق المسجد  
على أهله تؤخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في الفصول العمادية اه لانه لما ضاق المسجد الحرام أخذ العجاجة أرضين  
بكره وزاد في المسجد زيلبي وهذا من الاكراه الجائز فلا يقال كيف صدر الاكراه من العجاجة أبو السعود (قوله

لم ارمه وفي قباوى قارى الهداية ما يبيد  
استبداله أو رذخه للوارث أو لنفسه  
(وصرف) الجأكم أو المتولى حوى (نقضه)  
أو رذخه ان تعذر راحة عينه (أي عارته ان  
احتاج والا حفظه ليجتاح) الا اذا خيف  
ضماعه فبيعه وبمسكنة ليجتاح (حوى  
(ولا يقسم) النقص أو رذخه (بين مستحق  
الوقف) لان حكمهم في التسامع لا في العين  
(جعل شيئا) أي جعل لضيقه ولم يضر بالمؤمنين  
الطريق مسجدا (كعكسه) أي يجوز  
(جاز) لانهم للمسلمين (كعكسه) أي يجوز  
عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد  
لتمعارف أهل الامانة صار في الجوامع وجاز  
لكل أحد ان يرفيه حتى الكافر الا الجانب  
والحائض والدواب زيلبي (كما جاز جعل  
الامام الطريق مسجدا لا عكسه) لجواز  
السلامة في الطريق لا الموروث في المسجد (تؤخذ  
ارض) دار وحائض (بحجب مسجد ضاق  
على الناس بالقيمة كرها) درر وعادية

جازبالاجماع) لان شرط الواقف معتبر في اعي كالنصوص وأوردان محمد ايشترط التسليم فكيف يقول بالصحة  
 هذا واجب بأن هذا لا ينافي التسليم لانه يمكن ان يسلم الى المسلم ثم يأخذ منه وفي النهاية يحصل انه لا يشترط  
 التسليم اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه لا يراعى (قوله عند الثاني) وقال محمد لا تكون له قبضه (قوله خلافا  
 لما نقله المصنف) أي عن السراجية من ان الفتوى على قول محمد (قوله ثم لو صبه ان كان) قال في شرح المتن  
 ولاية نصب القيم للواقف ثم لو صبه ثم لا قاضي ولا ولاية بلا ولاية وطالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر  
 لانه مولى فيريد التنفيذ ولو فوض المتولى الامر غيره لا يصح اهـ ملخصا وقرر الباشا في الوظائف مع وجود  
 القاضي يجوز بخلاف القضاء حوى من الغزى وذا فرغ شخص لشخص آخر عن وظيفة لا يثبت الحق له فزوج  
 له الا اذا اقره القاضي حتى قالوا يجوز للقاضي تقرير غيره المقرغ له وما ذكره الشيخ قائم بما يقتضى خلاف  
 ذلك مردود أبو السعود ملخصا (قوله وينزع وجوب الخ) وبأنه بتولية الخائن من غير الخيانة يبعه للوقت من  
 غير موقوف ومنها امتناعه عن العماره ونص المصنف ان تركه عمارته وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره يجبره  
 القاضي على عمارته فان عمره والا أخرجه أبو السعود ويحوى في شرح الجوى والا عاف (قوله أو عاجرا) قال  
 في الاسعاف لا يولى الا من قادر بنفسه أو شائبه لان الولاية مقبذة بشرط النظر وليس من النظر بتولية الخائن  
 لانه يخل بالمقصود وكذا قولية العاجز لان المقصود لا يحصل به اهـ (قوله أو ظهر به فسق) قال في الجرا الظاهر ان  
 الناظر اذا فسق استحق العزل ولا يغزل لان القضاء أشرف من التولية ويحتاط فيه أكثر منها والهد التوبة  
 شرط الاولوية حتى يصح تقلد القاضي واذ فسق القاضي لا يغزل على القول المتنى به اهـ (قوله أو كان بصرف  
 ماله في الكيمياء) وذلك انه استقرئ من أحوال متعاطيها انها تستجيزه الى ان يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب  
 عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد أن يجزى الحال الى اضاعة مال الوقف (فرع) قال في شرح المتن لو فوض النظر  
 لمعين ثم للعالم ففوض لغيره ثم مات هل ينقل للعالم ان في صحته نعم وان في مرضه لا مادام المتفوض اليه باقيا  
 اقتسامه مقامه بخلاف ما لو شرط مرتبا لمين ثم للقراء ففرض عنه لغيره ثم مات حيث ينقل للقراء كما في الاشياء  
 (قوله وان شرط عدم زعمه) هي من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف على ما في الاشياء وستأتى  
 (قوله كالوصى) أي فانه ينزع ولو قال أو صيتك على ان لا تنزع ولو خنت (قوله فلو ما ونالم نصح تولية غيره) قال  
 في شرح المتن معزى الى الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزل لا يصح  
 الثاني متوليا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منسوب القاضي أي لا الواقف وليس للقاضي الثاني ان يعيده  
 وان عزل الاول بلا سبب لجل أمره على السداد الا ان ثبت اهلته او اما الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يفي  
 ولو لم يجعل ناظر فنصبه القاضي لم يملك الواقف اخراجه كذا في فتاوى صاحب التنوير اهـ بتصرف وهذا  
 التفصيل المذكور في عزل القاضي الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل  
 الاخير من جامع الفصولين اذا كان للوقف متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القاضي لا يملك القاضي  
 نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظاهر وخيانة الاول أو نفي آخر اهـ قال وما في جامع الفصولين  
 مقدم على ما في القنية اهـ أبو السعود قال وكذا الشيخ خير الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله  
 مولانا السلطان فم اطلاقه ماله لو كان منسوب القاضي اهـ (قوله وجاز جعل غلة الوقف) أي ريعه كذا أبو بعضا  
 معينا كالتصريف والبيع على ان يجعل في الحج عنه أو في كفارات أياته أو لا كقوله على ان يقضى منه ديون وما  
 فضل بعد ذلك بصرفه الى الفقراء حوى (قوله أو الولاية) الصواب اقاطه لانه مكروه ما تقدم ومع ذلك  
 يوهم ان فيه خلاف الثاني مع انه بالاجماع كما قدمه اهـ حلى (قوله عند الثاني وعليه الفتوى) وقال محمد  
 لا يجوز لابي يوسف ما رواه المشايخ انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقته ولا يجل ذلك الا بالشرط  
 للاجماع على انه ان لم يشترط ذلك لا يجل اهـ حوى ملخصا (قوله وجاز شرط الاستبدال به) أي اجماعا وبعضهم  
 جعل ذلك قول أبي يوسف فان الفتوى عليه قال في البحر أجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل  
 الوقف ان الشرط والوقف صحيحان ويملك الاستبدال اهـ والسبب والتساه في الاستبدال زائدان (قوله أرضا  
 أخرى) قال في البحر ولو شرط الاستبدال بأرض ليس له الاستبدال بدار لانه لا يملك تغيير الشرط وله ان يشتري  
 أرضا اخر ارجح لان أرض الوقف لا يخلو عن وظيفة اما العشر واما الخراج ولو شرط استبدال الهبادا ليس له

(جمل) الواقف (الولاية لنفسه جان)  
 بالاجماع وكذا القول بشرطها الا حد فالولاية  
 عند الثاني وهو ظاهر المذهب بشرط خلافا لما  
 نقله المصنف ثم لو صبه ان كان والا فلا حكم  
 فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية وسبجي  
 (وينزع) وجوب بزازية (لو) الواقف مرد  
 فغيره بالاولى (غيره ما دون) أو عاجرا  
 أو ظهر به فسق كسب غير موقوفه أو كان  
 بصرف ماله في الكيمياء فاض ولا سلطان  
 عدم زعمه) أو ان لا ينزع كالوصى فلا  
 مخالفة لحكم النزع في مثل (وجاز جعل  
 ما ماله نصح تولية غيره اشياء) عند الثاني  
 غلة الوقف) أو الولاية (لنفسه عند الثاني)  
 وعليه الفتوى (و) جاز شرط الاستبدال به  
 أرضا أخرى حلت

استبد الهابأرض ولو قيد بأرض البصرة فقيده وليس له استبد الهابأرض الحوز لأن من في يده أرض الحوز بمنزلة  
 الاكثر لا يملك البيع ولو أطلق الاستبدال فباعها بمن ملك الاستبدال يحسن العصار داراً وأرض في أي بلد شاء  
 ولو باعها بدين فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي يوسف وهلال لأن القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك بدين فاحش  
 وفي القصة مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا كانتا في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من  
 المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها في أدون  
 المثلين لدناءتها وقلة رغبات الناس فيها اه (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت الفتوى على قول أبي يوسف بناء  
 على أن المسئلة خلافة (قوله أو بشرط بيعه ويشترى بتمنه أرضاً أخرى) الفرق بين هذه والى قبلها أن الفتن  
 في الاولى عقار وفي هذه دراهم يشترى بها عقار وهذا على غير ما ذكره صاحب الجرس أن يدل عقار الوقف لا يدل  
 أن يكون عقاراً قال في البحر ولو باع بدين مقبوض ومات بمجهل كان ديناً في تركته وفي المحيط لو صاع الفتن من  
 المستبدل لضمان عليه لكونه أميناً كالوكيل بالبيع اه وفي شرح الملتقى من الاشياء وغريها الفتوى على قول أبي يوسف  
 ولا يملك الا بالنقد كالوكيل بالبيع اه وفي شرح الملتقى من الاشياء وغريها الفتوى على قول أبي يوسف  
 فيما يلقى بالوقف والقضاء (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) الا بالشرط في اصل الوقف كذا في شرح الملتقى وفي القح  
 وعلى وزن شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من الماعلم اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان  
 له ذلك وليس لغيره الا أن يجهله واذا دخل وأخرج زلة ليس له ان يباين الا بالشرط اه وفي وقف الخصاص لو شرط  
 أن لا يباع ثم قال في آخره على أنه لا استبدال كان له الاستبدال لأن لا يخرج للاول وكذا لو شرط الاستبدال  
 أو لا ثم قال لا يباع المتبع الاستبدال اه (قوله ولو لاهم ساكراً) أي رجع ولم يظهر له وجه المبالغة قاله الخليلي  
 وله دفع به فوهم أنه اذا آل اليهم يجوز للقيم ولا يشترط القاضى رحمة بهم خصوصاً اذا كان بعيداً (قوله  
 فلا يملك الا القاضى) قال في رسالة الاستبدال ويحصل من كلام قاضى خان أنه اذا تعذر الاستغلال لمالك القاضى  
 الاستبدال بلا شبهة واذا ضعف ولم يتعد دفع الرواية التي جوزت له القيم فالقاضى بالاولى وعلى اعتبار المصلحة  
 اذا اراد القاضى كان له ذلك اه (قوله وشرط في البحر الخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضى خان في موضع  
 جوزة القاضى بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منه منع ولو مارت الارض بمال لا ينتفع بها  
 والمعتد أنه بلا شرط يجوز للقاضى بشرط أن يخرج من الانتفاع بالكلية وأن لا يكون هناك ربح للوقف  
 به مر به وأن لا يكون البيع بدين فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى اللجنة المفسريين العلم  
 والعمل لا يحصل التطرق الى ابطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب وزماننا اه ويجب أن يراعى في زماننا  
 وهو أن يستبدل به عقار لا بدراهم ودنانير فانه شاهدنا الفقارياً كلونهم ما قل أن يشترى بها بدلاً ولم نر أحداً من  
 الفضاة نقش على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اه فقد حذف الشارح بعض الشروط التي ذكرت في البحر  
 (قوله والمستبدل قاضى اللجنة) روى الحاكم من بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيان في النار  
 وقاض في الجنة قاض عرف الحق ففضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق بخار فعداه أفضى به فبرع له  
 فهو في النار (قوله فالنفس به مطمئنة) أي بالاستبدال أو بالقاضى لانه يحفظ الدراهم الى أن يستبدل بها  
 (قوله ولو بالدراهم والدنانير) أي ليس يستبدل بها لا ينصرف في غير ذلك قال السيد الجوى في شرحه أقول  
 الدراهم والدنانير عرضة لأن تستولى الايدي عليها فاعلمت القاضى أو بعوت المتولى بمجهلاً اه قلت  
 وحيث منع الاستبدال الا بهذه الشروط المذكورة فلا استبدال الواقع الآن لا يجوز لفقه كل الشروط  
 أو بعضها (قوله وكذا الوشرط) أي الواقف عدمه أي الاستبدال فانه يجوز للقاضى بالشروط المذكورة  
 (قوله وهي إحدى المسائل السبع) قال في الاشياء شرط الواقف كنص الشارع أي في وجوب العمل به  
 وفي المقهور والدلالة كائناً في الترح الا في مسائل الاولى شرط الواقف أن لا يعزل الناظر فله عزل غير  
 الاهل اه أي ولو كان الناظر واقف وهو بنى على أن المتكلم يدخل في عموم كلامه وقيل لا يدخل وقد بين  
 في الاصول الثانية شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان  
 في الزيادة تنفع للفقراء فلا تخاصي المتألفة دون الناظر اه لأن للقاضى ولاية النظر للفقراء والمستوى على  
 ابطال الاجارة الطويلة ولو بقدر كآباء الشارح ذكره وفيه من الاجارة أجر ضبعة وقفاً ثلاثين سنة وكتب

حينئذ (أو) بشرط بيعه ويشترى بتمنه أرضاً  
 أخرى اذا شاء فاذا فعل صار الثانية  
 كالأولى في شرائطها وان لم يبدلها  
 لا يستبدلها بثالثة) لانه حكم ثبت بالشرط  
 والشرط وجد في الاولى لا الثانية (وأما)  
 الاستبدال ولو لاهم ساكراً) (بدون الشرط  
 فلا يملك الا القاضى) (دور وشرط في البحر  
 خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البديل  
 عقاراً والمستبدل قاضى اللجنة المفسريين  
 العلم والعمل وفي النهران المستبدل قاضى  
 اللجنة فالنفس به مطمئنة فلا يفتنى ضياعه  
 ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عدمه  
 وهي إحدى المسائل السبع التي يحالف فيها  
 بشرط الواقف كالمسألة في الاشياء

في ذلك أنه أبر ثلاثين صدقا كل عقد عقب الاخر لا تضع الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى لمسانة الاوقاف  
واعلم أن الشرائط الراجعة الى القلة ونقصها لا يقدر المولى على مخالفتها وانما يجب فيها القاضي  
ومارجع الى غير القلة ~~مستترة~~ بر فرائض المسجد بغير شرط الواقف فغير جائز للقاضي ايضا وتصرف القاضي  
في الاوقاف مقيد بالمصلحة الثالثة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل اهـ وهذا مبني على قول الامام  
من كراهة القراءة على القبر وانه باطل التعيين والصحيح والفتاوى لا تنوي قول محمد من عدم كراهة القراءة  
عنده فليزم التعيين الرابعة شرط أن يتصدق بفاضل القلة على من يسأل في مسجد كذا الا برأى شرطه فلا يتم  
التصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل كذا في القنية ~~ممكن~~ قال بعده  
والاولى عندي أن راعى في هذا شرط الواقف قال بعض الفضلاء ويغني أن يلقونهم هذا ما لو شرط أن يذبح  
في أيام العز في محل كذا كقبر وغيره وكذا تفرقة شجر كاهو في كثير من اوقاف مصر ولم أر ذلك الا أن حوى  
الخامسة لو شرط للمستحقين خبرا ولما معينا كل يوم فالتعريف أن يدفع القبة من التصدق في موضع آخر لهم طلب  
العين وأخذ القبة اهـ كذا في النسخ والرواوي معنى أو للتصديق بهذا علم أن الخبر للمستحقين السادسة يجوز زيادة  
من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا اهـ وذكر المصنف في شرح الكثر أنه لو قضى  
بازيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجد لا يجوز ولا يتخذ اللهم الا أن يحصل على ما اذا لم توجد هذه الشروط  
حوى السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فلا قاضي الاستبدال اذا كان أصله ابر زيادة من حاشية المحرم  
ابي السعود (قوله وعزاها لانفع الوسائل) عبارته اذا نص الواقف على أن أحد الباشا في الكلام  
على هذا الوقت ورأى القاضي أن يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصى اذا ضم اليه غيره جبت يصح اهـ  
قال في البحر المنصرف هو المأموور بالحفظ لا تغييره وهو المشارف واحد وزيدت تاسعة وهي ما اذا شرط  
أن لا يؤجر بأكثر من كذا أو بأجر المثل أكثر قال السراج الحنفى لا يجوز أى اجارته بدون أجر المثل وان شرط  
الوقت ذلك وهاشرة ما اذا شرط أن لا يؤجر لم يتجوز فأجره منه وبجل الاجرة فانه يصح كذا ~~مكره~~ الطوري  
في ذخيرة الناظر وفيه نظر ظاهر لان العلة الخوف على رقة الوقف كما هو مشاهد في بني الاقامة بعدم العدة  
ولو مع تعجيل الاجرة ذكره ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وفيها لا يجوز استبدال العامر) أى في الاشياء  
حيث قال استبدال الوقف العامر لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط الواقف الثانية اذا غصب غاصب  
وأجرى الماء عليه حتى صار بحر الا يصلح للزراعة فيمنعه القيم ويشترى به أرضا بدلا عنه اهـ وفيه أن الوقف  
حينئذ يكون عامرا بالعين المجهدة لا عامرا بالعرف لا يحسن نظمه في ذلك ما نحن فيه حوى الثالثة ان يحجده الغاصب  
ولا يئنه وهي في الثانية قال الشيخ الامام محمد بن الفضل بأخذ من الغاصب قيمته ويشترى بها موصفا آخر  
فيوقفه على شرائط الاول قبل أن يسير الوقف لا يجوز فقال اذا ~~ممكن~~ كان الغاصب جاحدا وليس للوقف يئنه  
يصير مستحكما كالفرس المسبل اذا قتل والعبد الموصى بخدمته للكعبة اذا قتل اهـ الرابعة أن يرغب انسان  
فيه بدل أكثر غلة وأحسن مفعلا فيجوز على قول أبي يوسف المفق به كافي فتاوى فائز الهداية قال السبكي  
ولم أر من عين أكثرية الزيادة والظاهر أن الامر منوط بما يراه أهل العصر العدول قال في اجابة السائل قول  
فائز الهداية والعمل على قول أبي يوسف معارض بقول صدر الشريعة حيث ذكر أن أبا يوسف يجوز  
الاستبدال من غير شرط اذا وضعت الارض عن الربع وفن لا نفق به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يهتد  
ولا يحصى فان ظلة القضاة جعلوه حيلة لا بطل اوقاف المسلمين مع أنه في الاسعاف قال المراد بالقاضي هو  
قاضي الخنة المفسري في العلم والعمل اهـ واهمى أن هذا أعز من التكبريت الاحمر وما أراه الاقلنا ذكر  
فالاخرى فيه السد خوفان من مجاوزة الحد كذا ذكر العلامة البيهقي (تنبيه) فائز الهداية تليذ الاكل وشيخ  
الكامل وانما اشتهر بذلك لانه قرأ الهداية على شيخه الاكل ثمانى عشرة مرة ابو السعود (قوله قلت امكن الخ)  
استدل على ما في الاشياء (قوله يمنع استبداله) أى العامر (قوله وأمر) أى الامام (قوله تعالى جميع  
صدر الشريعة) مر تباقوله منع استبداله (قوله وفيها) أى في المعروضات كافي شرح الملقى (قوله فالتولون)  
أى الذين هم اولاد الواقف وهو مبتدأ آخره يعرضون (قوله للدولة) أى لارباب الدولة كالوزراء (قوله على  
مقتضى الشرع) مر تباقوله أى ويكون على كل منهما على مقتضى الشرع (قوله ومن دونهم) أى

وزاد ابن المصنف في زواجره ثامنة وهي اذا  
من الواقف ورأى الحاكم ضم مشارف  
جاء كالوصى وعزاها لانفع الوسائل وفيها  
لا يجوز استبدال العامر الا في أربع كانت  
امكن في معروضات المفق ابي السعود انه  
في سنة احدى وخمسين ونسبها ورد  
الامر الشريف بجمع استبداله وأمر أن يصير  
بان السلطان تبعا لجميع صدر الشريعة  
انتهى فليقتض وفيها ايضا لو شرط الواقف  
العزل والتعبد وسائر التصرفات لم يتولى  
من اولاده ولا يذخلهم أحد من القضاة  
والامراء وان داخلوهم فعليه اربعة اقله  
يمكن مدخلتهم فأجاب بأنه في سنة أربع  
وأربعين ونسبها قل حررت هذه  
الوقفيات المشروطة هكذا قال ولون لوم  
الامراء هم معروضون للدولة المطبوعة على  
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة



الامراء أي الأقل منهم رتبة وهو مبتدأ خبره يعرض (قوله يعرض بأرائهم) أي هم يذهبون للقضاء للعرض عليهم لعدم قسنتهم من العرض على الدولة وهذا العرض واجب لان الامام متى أمر بأمر ولو بما حاصروا وجبا (قوله على المشروع) أي ويكون كل منهما على الحكم المشروع (قوله من المواد) جمع مادة أي حادثة (قوله لا يخالف القضاء) أي ولا يخالف الدولة (قوله فالواقفون الخ) أي اذا علمت ما ذكر من العرض تعلم أن هذا الشرط باطل لان الواقفين الخ قال في البحر اذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو له لطلان كلام في الوقت فهو شرط باطل وللقاضى كلام لان نظره أعلى وهذا شرط فيه نفويت المصلحة له ووقوف عليهم وتعطيل للوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ (قوله أي فساد صدر) أي من المتولين وقوله بصدري أي من غير معارض لهم (قوله جميعها) بحقل قرأه بالنصب فوكيد اوبالرفع مبتدأ خبره لغو وعطف باطل عليه تفسيره بالجملة خبر أن وهذا يقتضي أنهم اذا لم يعرضوا بأنفسهم فللدولة والقضاء ما عرضتهم ولا حرج عليهم وانما الانتم على الواقف (قوله لا يصح) عليه كثير من أهل المذهب بجر (قوله فيه تعاملى) أي جرى العرف بوقفه (قوله والصحيح الحصة) استخرج منه الطرسوسى جواز وقف بناء وضعه صاحبه على أرض وقف استأجرها ولو كان على جهة أخرى وكذا لو بنى في الأرض الموقوفة المستأجرة مسجد أو وقفه لله تعالى والتظاهر ان حكمه على المستأجر مادامت المدة باقية فاذا انقضت يذهب إلى أن يكون من بيت المال اهـ (قوله عن وقف الاشجار بلا أرض الخ) نقل في البحر عن الظهيرية مانعة واذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة لا يتصلون وقفها بجوهرها من الأرض صح تبعاً للأرض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف الذى ذكرناه آنفاً اهـ وهذا على غير المأثريه كما سلف قريباً كالنقيض بقول الشرح لو الأرض وقفاً أيضاً (تنبيه) الغرس في المسجد يكون للمسجد لانه بمنزلة البناء في المسجد ولو غرس على طريق العامة أو على شطر نهر العامة أو على شاطئ القرية فالغرس للغراس وله رفعه لانه لا ولاية له على العامة (قوله في الأرض الموقوفة) هي الأرض الموقوفة التي جعل لها أجرة معينة كل شهر أو كل سنة وفى البحر عن الخطط أصل الحكم المنع اهـ ولا حاجة الى ذكر هذا أيضاً بعد ما قدم أن الصحيح حصة وقف البناء والغرس في الأرض الموقوفة وان اختلفت الجهة (قوله فأجاب نعم) هذا الجواب مجمل ويستأنه في البحر فقال ولو وقف ما في اجارة القبر صح ولا تبطل الاجارة فاذا انقضت أو مات أحد هـ ما صرفت الى جهات الوقف وأما وقف المرحون فان انتكح أو مات عن وفاء عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسراً وفى الاسعاف لو وقف المرحون بعد تسليمه صح وأجبه القاضى على دفع ما عليه ان كان موصراً وان كان معسراً بطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا فى الذخيرة والمحيط (قوله أو اجارة) يستثنى منه ما ذكره الخصاص من أن الأرض اذا كانت متفترقة للاحتكاك ارفاقه يجوز اهـ بجر (قوله وأما حكم الزيادة فى الأرض المحسنة الخ) لم يتكلم على الزيادة فى غير ما هو وأضحى في المتن وشرحه فقال لا يوجب الوقف الا بأجر المثل فيفسد بالاقبل ولو لم يستحق لجواز موته قبل انقضاء المدة أى وانتقال الحق لغيره لا ينقصان يسيراً واذا لم يرغب فيه الا بالاقبل ثم اذا أوجر بأجر المثل لا تنقض الاجارة ان رخصت الاجارة بسبب من الاسباب للزوم الضرر وكذا اذا زادت الاجرة فى نفسها الارغبة راغب ولا تمنع طالب بل لقلو السعر على رواية فتاوى أهل سمرقند وعلى رواية نرح الطحاوى ونفسخ وتجدد للاتى من الزمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستأجر المسمى وقد اغتفر الغبن اليسير لا القاسح فتكون فاسدة فتزجر منه أو من غيره بأجر المثل أو بزيادة بقدر ما يرضى المستأجر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لفساد العقد ولو ادعى رجل الغبن القاسح فان أخبر القاضى ذو خبرة أنها كذلك فبعضها ونقصه بزيادة وان شهد وقت العقد أنها بأجر المثل كفى أنفع الوسائل فيفضحها المتولى فان امتنع فالقاضي وهى من السائل الاثنى عشر التى يكفى فيها خبر الواحد وقد جمعها ابن وهبان فقال

ويقبل عدل واحد فى تقوم • وجرح وتعدل وأرض يفسد  
وتزجره والسلم هل هو جيد • وإفلاسه الارسال والعيب يظهر  
وصوم على ما مر أو عند علمه • وموت اذ الشاهد دين يخبر

يعرض بأرائهم مع قضاء البلاد على المشروع  
من المواد لا يخالف القضاء المتولين ولا  
المتولين القضاء بهذا وقد ورد الامر الشريف  
فالواقفون لو أرادوا أى فساد صدر وبصدر  
واذا داخلهم القضاء والاخره فمعلم المنة  
فهم المامون لما تقرر أن الشروط الخالفة  
للمشروع جميعها لغو وبطلان انتهى (تنبيه) بنى  
على الأرض ثم وقف البناء (قوله لا يصح) وقيل يصح  
ان الأرض ملوكة لا يصح (قوله لا يصح) وقيل يصح  
وعليه الفتوى مثل قارى الهداية عن وقف  
البناء والغراس بلا أرض فأجاب الفتوى  
على صحة ذلك ورجمه شاح الوهابية وأقره  
المصنف مع ما لا يأنه منقول فيه تعامل فيه بن  
به الاقواء (وان موقوفة على ما عمن البناء  
له جاز) تبعاً (اجامعاً وان) الأرض (الجهة  
أخرى فتختلف فيه) والصحيح الحصة كما فى  
المنظومة الحصة ومثل ابن نجيم عن وقف  
الانشاء بلا أرض فأجاب يصح ولو الأرض  
وقفها ولو لغير الواقف ومثل أيضاً من البناء  
والغراس فى الأرض المحسنة هل يجوز بيعه  
وقفه وهل يجوز وقف العين المرحونة  
أو المستأجرة فأجاب نعم وفى البرزخية  
لا يجوز وقف البناء فى الأرض المحسنة وفى  
وأما حكم الزيادة فى الأرض وقف فابى  
النيسة فانوت لرجل فى أرض وقف فابى  
صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر المثل  
ان العمارة لو رفعت نسباً جرباً كسرى ما  
استأجره أمير بريح العمارة

واذا أنكر زيادة أجر المثل ولدى أنها أضربا فلا بد من البرهان عليه وتعرض عليه عليه الزيادة مذقيل ان قيل  
والا فليغيره الا المزروعة فلا يجوز لغيره الزرع فتضمن عليه الزيادة من وقتها كمالا بنى أو غرس ومدة طوطة  
فلو قديمة متاهرة ولم يقبلها أجرها القبره كليا فرغ الشهر لانه قد هاء عند رأس كل شهر والبناء ان لم يضر رفته  
رفعه وان أضرب فهو المضيح للملكه في تلك المضايقه واحليه بطهه الوقف بقيقه مستحق القلع أو يصبر الى أن  
ينخلص ينأوه ثم يأخذ ولا يكون ينأوه هانعا من حصة الاجارة لغيره اذ لا بد له حيث لا يملك رفته وهذا ما ظهر لهذا  
الحقير من الجرم الغفير وينبغي أن يكون في غير الارض المحتركة أما فيها الخ اه ملخصا وفي البحر وحصل كلامهم  
في الزيادة أن الساكن لو كان غير مستأجر أو مستأجر الاجارة فاسدة فانه لاحق له وقبيل الزيادة ويخرج وبسليم  
المتولى العين الى المستأجر وان كان مستأجر اجاره فانه كانت تعنتا فهي غير مقبولة أصلا وان كانت الزيادة  
أجر المثل عند الكل عرض المتولى الزيادة على المستأجر فان قبلها فهو الاحق والا فان كانت أرضا فهي  
كغيره لا لكن ان كانت الارض خالية عن الزراعة أجرها من الثاني والاوجب الزيادة على المستأجر الاول  
من وقتها ويجب المسمى بحسب ما قبلها لان الزرع مانع من حصة الاجارة حدث كان من روعا بحق وهذا كذلك  
وان لم يكن من روعا بحق كالفاسب والمستأجر اجارة فاسدة فانه لا يمنع محبتها كافي الظهيرة والسر اجبسة لكن  
يمنع التسليم اه (قوله ويؤخر لغيره) لان نقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بحر (قوله والا تترك) أى  
وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لا فيه ضرورة بحر (قوله لو زيد عليه)  
أى بغير تعنت (قوله تقسح مندرأ من الشهر) لان الاجارة اذا كانت مشاهرة تنقصد عند رأس كل شهر بحر  
(قوله ثم ان ضرر رفع البناء الخ) صواب العبارة ما في البحر عن المحيط ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله  
رفعه لانه ملكه وان كان يضر به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر  
أن يملكه من القسم للوقف بالقيمة مبنيا أو مستزوعا أيهما كان أخف بملكه القديم وان لم يرض لا يملكه  
لان التملك من غير رضا لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه اه (قوله انتهى) أى كلام صاحب البحر (قوله)  
وأما وقف الاقطاعات الخ) تفصيل المقام فيها أن يقال ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو اما ان يكون  
مالكا لها من الاصل بأن كان من أهلها حين من الامام على أهلها أو تاتي الملك من مالها أو بوجه من  
الوجوه أو غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في حصة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرهما فلا يخلو  
اما ان وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له أو بشرام من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول  
فان كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من أعطعه  
السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلته ما عذله فله اجارتها وتبطل بعونه أو اخرجته من الاقطاع لان  
السلطان أن يخرجها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مشروع فان وقفه  
صحح لانها لكها وبراعى فيها شروطه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها  
الشرايط ان كان سلطانا أو أميرا بل يستحق ريعه من بيت المال فمحمول على ما اذا وصلت الى  
الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال  
من غير شرائها ففي العلامة قائم بأن الوقف صحيح أجاب به حين سئل عن وقف السلطان بجمع فانه أرضا  
من بيت المال على مصالح مسجد واقفي بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله جوى ملخصا على التحفة المرضية (قوله)  
يجعلونها مشتراة صورة) بضيد كلامه أن وقفها غير صحيح لما أن شرائها غير حقيقي وفي التحفة ما يفسد أنه اذا جهل  
الحال في المشري من بيت المال فالأصل فيه البعثة وراجع (قوله لمصلحة عت) كالوقف على المسجد وأخرج  
بذلك ما اذا وقف على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقراء كما أوضحه سرى الدين بن النخعي (قوله)  
ويؤجر) لان بيت المال مع ذلك صالح المسلمين فاذا أبدى على مصرفه الشرعى يناب لا سيما اذا كان يخاف عليه  
امراء الجور الذين يصرقونه في غير مصرفه الشرعى فيكون قد منعه من بيعي منهم ويتصرف ذلك التصرف  
ذكره العلامة عبد البر (قوله وفي شرهما للنسب لالى الخ) وكذا ذكره شارحها العلامة عبد البر عن النخعي  
وغيرها وعبارتها وان سلطانا اذن لقوم ان يبيعوا ارض من أراضى بلدة حوايت موقوفة على المسجد أو أمرهم  
ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة بنفسه لان البلدة اذا فقحت عنوة نصير ملكا للفقهاء

ويؤخر لغيره والا تترك في يده بذلك الاجر  
وقد نزل في البحر وفيه لو زيد عليه أن اجارته  
مشاهرة تقسح عند رأس الشهر ثم ان ضرر  
رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع أو يملكه  
الزبير رضا المستأجر فان لم يضر يبق الى  
أن يخلص ملكه محيط بقى لو اجارته مشاهرة  
أو مدة طويلة والظاهر أنه لا تقبل الزيادة  
دفع الضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان  
الزيادة انما كانت بسبب البناء لا زيادة  
في نفس الارض انتهى وأما وقف الاقطاعات  
في النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا  
في النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا  
أو ملكا للامام فاقطعها وجب لاقطاعها  
أو وقف الامراء بغير انما هو اقطاعات  
يجعلونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال  
وفي الوهبانية  
ولو وقف السلطان من بيت مالنا  
لمصلحة عت يجوز ويؤجر  
قلت وفي شرهما للنسب لالى وكذا يصح  
اذن بذلك ان فقحت عنوة لا صلحا لبقاء ملك  
مالكها قبل الفتح

فيجوز أمر السلطان فيها واذا افتتحت صلواتي على ملاكها اه (قوله أطلق القاضي) أي أجاز ذكره الوافي  
 (قوله غير المسجل) أي غير المحكوم به والمسجل المكتوب في السجل وهو كتاب القاضي من اطلاق اللازم العادي  
 وارادة لزومه فان العادة أنه اذا حكم بشئ كتبه عنده (قوله لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف)  
 قال في المنع فان قلت هذا كله انما ينفذ على قول الامام المسترط لتسجيل في صيرورة الوقف لازما وقد علمت  
 أن الفتوى على قوله ما في الوقف وعليه لا ينفذ قلت بل هو صحيح على قوله أيضا لوقوع القضاء في فصل مجتهد  
 نفسه وبه صرح الامام البرازي حيث قال وذكر خمس الاسلام اقترعوا الوقف واحتاج الى الوقف يرجع الى  
 الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبه ما يصح أيضا لوقوعه في فصل  
 مجتهد فيه اه كلامه وما يؤيده أيضا ما في فتاوى سراج الدين قاري الهداية من قوله سئل عن الوقف اذا رجع  
 عما وقف قبل الحكم بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم قاض بعبية الرجوع وبعبية الوقف الثاني  
 ولزومه على مقتضى مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهل يصح هذا الثاني أم لا أجاب اذا رجع  
 الوقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه فذهب أبي حنيفة أنه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف  
 وأنه يلزم من غير حكم الحاكم مع ذلك اذا قضى بعبية الرجوع قاض - نفي صح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة  
 أخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصار المعتبر هو الثاني لانه تأييد بحكم الحاكم اه وبهذا يندفع ما ذكره العلامة  
 قاسم ومن تبعه من عدم النفاذ مع ملا ذلك بانه قضاء على الرجوع وليس كذلك ما في السراجية من تعصيم أن  
 المفق يفتى بقول الامام أبي حنيفة على الاطلاق ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد  
 ولا يتخير اذا لم يكن مجتهدا وقول الامام مصحح أيضا فقد جزم به بعض اصحاب المتون ولم يؤولوا على غيره اه (قوله  
 تبعه الشيخ) هو صاحب الجبر (قوله والمثلا أبي السعود) فتى الثقلين حيث سئل عن واقف باع شيئا من وقفه  
 انصح وسأله الى المشتري ومنه سنون هل يطل الوقف ببيع ذلك الشيء أو لا فأجاب ان لم يكن مسجلا وقد باعه  
 برأى الحاكم تبطل وقفه ما باعه والباقي على ما كان مسجلا وان كان مسجلا محكوما ببيعته فالبيع باطل والملك  
 على ما كان من الوقفية اه (قوله لكن جلد في النهر الخ) حيث قال وما في الخلاصة احتاج الوقف الى الوقف  
 يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وفي القنية وقف قديم لا تعرف صحته ولا فساده باعه  
 الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضي بعبية البيع فنذر رقم باعه الوارث لضرورة فالبيع باطل ولوقضى  
 القاضي بعبية ولا يفسخ هذا الباب اه قال في الجرائد في وقف لم يحكم بعبية ولزومه بدليل قوله في الخلاصة  
 ان لم يكن مسجلا أي محكوما به ومع ذلك أيضا فهو على قول الامام المرجوح وعلى قوله - الرابع المفق به  
 لا يجوز به قبل الحكم بلزومه لا للوارث ولا لغيره ولوقضى قاض بعبية يمه فان كان حنفيا فقلدا لحكمه باطل  
 لانه لا يصح الا بالبيع المفق به فهو عزرول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فقر بعاصي الصحيح  
 فالبيع باطل ولوقضى القاضي بعبية وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين من بيعه قبل  
 الحكم بوقفه فمردول على أن القاضي مجتهدا وهو منه انتهى والحاصل أن القاضي اذا قضى ببيع غير المسجل  
 اختلف فيه والذي نقله المصنف صريح في صحته لانه حكم في فصل مجتهد فيه ولو كان القاضي حنفيا  
 وما في القنية صريح في بطلانه وهو ما عليه العلامة قاسم وتبعه صاحب الجبر والنهر وغيرهما وهو الاول سنداً  
 للباب كما قاله صاحب القنية على أن العلامة سراج الدين أجاب بالبطلان وخالف جواب الاول كما ذكره في شرح  
 الملتقى قال الحلبي وقول صاحب الجبر فهو على قول الامام المرجوح ممنوع فان قول الامام مصحح أيضا وذكر  
 ما نقلناه عن المصنف سابقا قلت ان قول الامام وان صح لم يفت به أحد كما ذكره صاحب الجبر اقول كتاب الوقف  
 والقضاء ممنوعون عن القضاء بغير المفق به في المذهب (قوله لا يصح بيعه) يفيدان اطلاق القاضي ببيع الوقف لغير  
 الوارث حكم بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غاية أن بيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير اسكن ينبغي  
 أن يكون البيع صحيحا وقفا على اجازة الوارث كما لا يخفى قاله الحلبي والذي في الدرر صريح في عدم الجواز  
 لاهدم العبادة وعدم الجواز لا ينافي العبادة مع عدم النفاذ (قوله باع القيم الخ) قال الحلبي ينبغي أن يكون  
 في صورة الاستبدال اه (قوله وأما المسجل) أي المحكوم به بأن وجد في سجل القاضي مثلاً لأن فلا وقف كذا  
 وحكم به القاضي ولكن لم توجد الآن بينة تشهد بشئونه لتطاول الزمان (قوله قد منع القضاة) ببناء منع للعجول

(أطلق) القاضي (بيع الوقف غير المسجل)  
 الوارث الوقف فباع صح (وكان حكمه بطلان  
 الوقف لعدم تبجيله حتى لو باعه الوقف  
 أو بعضه أو رجع عنه ووقفه لجهة أخرى  
 وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح  
 الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه  
 المصنف وأفتى به الشيخ وقارى الهداية  
 والنبلأب السعود قلت لكن جلد في النهر  
 على القاضي المجتهد فراجع اه (ولو) أطلق  
 القاضي البيع (لغيره) أي لغير الوارث  
 (لا) يصح بيعه لانه اذا بطل عادى ملك  
 الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعني  
 بغير طريق شرعية لما في العمادية باع القيم  
 الوقف بأمر القاضي ورأى به جاز قلت وأما  
 المسجل وانقطع بثبوت وأراد اولاد الوقف  
 ابطاله فقال المفق أبو السعود في معروضاته  
 قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى انتهى  
 فليحفظ

(قوله من الثلث مع القبض) يعني يعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيه من القبض والافراز اه حابي  
 عن الدور وظاهره ان اشتراط القبض أي قبض المتولى في هذا الفرع قول الجميع (قوله والابطال) أي لا يخرج  
 من الثلث ولم يجره الوارث (قوله ولو أجاز البعض الخ) قال في الهندية وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر  
 ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضي خان (قوله  
 وبطل وقف رهن معسر) في فتاوى ابن نجيم سئل عن وقف الهبة المرهونة والمساكنة هل يصح أم لا أجاب  
 نعم يصح فيه ما والى الجارة ماضية على حالها إلى نهاية ما في يد المستأجر وكذا الرهن في يد المرتهن حتى يفتسكه الراهن  
 فان افتسكه فالوقف نافذ على شرطه وان لم يفتسكه حتى مات ان كان له مال افتسكه الوارث أو الوصي وان لم يكن له  
 يساع في وفاة الدين اه حابي (قوله ومريض مدبون بمحيط) في فتاوى ابن نجيم سئل عن المريض اذا وقف داره  
 أو أرضه وعليه مدبون بمحيط بما له هل ينفذ الوقف أم لا أجاب لا ينفذ الوقف ويساع في الدين ويطل اه حابي  
 وفي حاشية أبي السعود عن الفواكه البدرية لابن الفرس الدين المحيط بالثمة مانع من نفوذ الاعتاق والايصال  
 والوصية للمال والحياة في عقود العوض في مرض الموت الا باجازه المداين وكذا يمنع من انتقال الملك  
 إلى الورثة فيمنع تصرفهم الا بالاجازة اه (قوله بخلاف صحيح) في فتاوى ابن نجيم سئل عن وقف وقفاه عليه  
 ديون ولا مال له هل يصح الوقف أم لا وهل توفي ديونه من غلته أم لا أجاب الوقف صحيح فان وقف على نفسه  
 بشرط أن يوفي دينه من غلته يصح الشرط ويوفي الدين من غلته وان لم يشترط يوفي من الفاضل عن كفايته  
 بلاسرف فان وقفه على غيره وجعل الغلة ذمها لمن جعله خاصة اه حابي (قوله لو قبل الخ) قال في الفتاوى  
 الهلدية ومنها أي من شروط الوقف أن لا يكون محجورا عليه بنفسه أو دين كذا أطلقه النصارى كذا في التمر  
 وينبغي انه اذا وقفها في الحجر لاسفه على نفسه ثم على جهته لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح  
 عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير اه حابي ورد في الجبر بأنه تبرع وهو ليس من أهله  
 ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم أهليته للتبرع يعني على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير انما هو بعد موته  
 ولو وقف باذن القاضي على ولده صح عند البلخي خلافا لغيره حوى (قوله فان شرط وفاء دينه) أصل العبارة  
 فان وقفه على نفسه بشرط وفاء دينه كما قدمناه عن فتاوى ابن نجيم حذوه الشارح استغناء ما قبل وهو قوله  
 ولو وقفه على غيره اه حابي (قوله لوله ورثة) أي ولم يجز وفاقوله والأي وان لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا  
 اه حابي (قوله فلو باعها القاضي) أي في صورتى المحيط وغيره قال في الهندية فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين  
 ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائما بدينه في يد الوارث تبرع كما هو وقفه وان لم يكن بأن باع الوارث  
 لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضا أخرى فتوقف مكانها وكذا لو باع القاضي الأرض  
 في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وقام بالدين يخرج الأرض من الثلث لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت  
 ويشترى به أرضا أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي ولو باع بعض الورثة دون بعض فمال بيع  
 يعود وقفا وما يبيع بشترى بيمينه وتوقف كذا في الذخيرة اه ملخصا (قوله فان مات عن عيني نفي) الأولى عن مال  
 بني لانه ربما يوههم الاختصاص بالعين دون غيره من العروض والاملاك قاله العلامة بعد البر قلت ان العروض  
 والاملاك اعيان فالأولى أن يقول دون غيره من الديون بأن كان له متوفى دين يوفى منه ما عليه (قوله والافيطل)  
 أي ان لا يتماثل ما يبيط الوقف قال الشرنبلالي في شرح البيت صورته رهن عقار ثم وقفه وقفا صحيحا فقدر  
 فلو لم يفتسكه حتى مضى منون لا يطل الوقف فاذا انتكأ أو أجاز المرتهن نفذ وليس له التصح فان مات الراهن قبل  
 الفسكال وله مال يبي بالدين قضى منه الدين ونفذ الوقف وان لم يكن له مال رفع امره للقاضي فيبطل ويباع الدين  
 وهذا يخالف حتى العبد الرهن لا يباع ويبقى في الدين ان لم يزد على قيمته ولا يطل العتق اه حابي (قوله وألغلة)  
 يهل) أو لحكاية الخلاف وظاهره أن هذا قول في المذهب وليس كذلك بل هو محتمل لبعض الافاضل  
 قال الشرنبلالي في الشرح وبهت فاضل فقال ينبغي أن لا يطل الوقف ويؤخذ من غلته لو قام الدين كحماية  
 العبد اذا لم يقدر بر من والجميع بينهما التهرير فان الوقف تحرر عن البيع وتعلق حتى الفهرتق من ويصه  
 كحماية العبد بل أنه أمكن اذ قد عوت العبد قبل اداء الحماية والعقار ياق رعاية للمصلحة فليست أملا اه (قوله  
 فليست أملا) ثالثة فوجدت هذا الصنيع ليس يحسن لما أنه ساق البحث مساق النص (قوله لكن) استبرأ للصل

(الوقف في مرضه) وهو شكه فيه  
 من الثلث مع القبض (فان خرج) الوقف  
 من الثلث أو أجاز الوارث نفسه في الكل  
 والابطال في الزائد على الثلث ولو أجاز  
 البعض جاز بقدره وبطل وقف رهن معسر  
 ومريض مدبون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل  
 ومريض مدبون وفاء دينه من غلته صح  
 الحجر فان شرط وفاء دينه من كفايته  
 وان لم يشترط يوفي من الفاضل عن كفايته  
 بلاسرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله  
 خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قد يحبط لان غير  
 المحيط يجوز في الثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة  
 والافقي كانه فلو باعها القاضي ثم ظهر مال  
 شري به أرض بدلها وقام به في الاسعاف  
 في باب وقف المريض وفي الوهبانية  
 وان وقف المرهون فافتسكه يجز  
 فان مات عن عيني نفي لا يغير  
 أي والافيطل أو لاغلة يهل فليست أملا قلت  
 لكن في معروضات الفتى أبي السعود

قوله بخلاف صحيح له حلي (قوله عن وقف على أولاده) ذكر الأولاد اتفاقاً فيما يظهر (قوله وهرب من الدين) الظاهر أنه اتفاقاً أيضاً (قوله من الحكم) أي بصفة هذا الوقف (قوله وتسجيل الوقف) عطف لازم وهذا مخالف لنص المذهب الصحيح كما سلف ولعل السر في المنع حفظ أموال الناس التي جعلها الله تعالى لهم فيما هو معنى قوله ممنوعون أن الامام منعهم من ذلك كما منع من استماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة (قوله أولاد اغنياء هم الفقراء) وأما الوقف على الاغنياء فطفه فلا يجوز لانه لا بد فيه من ابتداء قربة ولا يكون الاجل لحظة جانب الصدقة كذا في البحر من الطر وسى (قوله وسقايان) هي ما يستقى منها الخلق كبروصهرج (قوله لا احتياج الكل) أي من الاغنياء والقراء وهو علة لقوله يسئوى أفاده المصنف في الشرح (قوله بخلاف الادوية) أي الموقوفة في التمارخانة فإن الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فإن قلت حاجة المريض الى الدواء أشد أجيب بأن العطشان لو ترك شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التداءى لا ياتم حلي عن المنع (قوله بلا نعيم) الذي في المنع عن القنينة عن بعض المشايخ التوقف في حال التعميم (قوله أو تنصيص) أي على الاغنياء (قوله قبل دخل الاغنياء) هذا في التعميم أما في التنصيص فهم مقصودون فانه حلي (قوله ووارثه يعلم خلافه) قال في الهندية عن الثانية أقرب وقف صحيح وأقرب أنه أخرجه من يده ووارثه لم يكن يعلم أنه أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه صحيح وليس للورثة أن يأخذوه ولا تنجح دعواهم في القضاء اه ونقل صاحب الدرر ذلك عن الثانية وهو صحيح في أن يعلم من العلم وضبطه الوافي بضم الياء من الاعلام أي بخبر بخلافه وفرق بين عدم العلم بالثبوت وبين العلم بخلافه وقد علمت اصل العبارة (قوله قضاء) لا وجبه لانه قيد به لأن الوارث اذ لم يكن يعلم خلاف ما فعله المورث لا تسمع الدعوى في الديانة أيضاً فليس للمنفق أن يفتيه بأنه ارث لأن الظاهر أن ما أظهره المورث هو الواقع نعم يظهر على ضبط الوافي فإن الوارث اذا كان يعلم من المورث خلاف ما أقرب به بأن لم يصد منه وقف وانما قال ذلك اضراً بالوارث ساع له ديانته أخذ هذه وهذا بخلاف ما لو أنشأ الوقف حال فاته لا كلام للوارث فيه نابئاً مل (قوله وتبطل أوقاف امرئ بارتداده) في نسخ ويطل وقف ولا يصح النظم عليه لأن المنظومة من الطويل قال العلامة عبد البر في شرحه اشمل البيت على مستثنين من المحيط الاولى اذ وقف ارضاً وقفا صحيحاً ثم ارتد الواقف بعد ذلك وقتل على رذته أو مات بطل الوقف وصار ميراثاً لمطل وطعنه فان رجع الى الاسلام فإن وقف بعد الرجوع جاز والا فلا قال وعندى في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي أن يكون في ابطال نوابه لا في ابطال ما يتبعه به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اه وأجاب الشر بنبلاي من هذا النظر عا في الاساقفة من أنه لما جعل آخره للمساكين وذلك قربة الى الله تعالى فبطل اه وفيه أن الذي يبطل في القرب نوابه لا صورها لا ترى أنه لو اعتق أو صلى أو صام لا يبطل عتقه ولا صورته صلواته وصومه وانما الذي حبوط نوابها قال الحلي واعلم أن قول المحيط وقتل على رذته أو مات لا يعتبر مفهوماً لبطلان وقفه بمجرد ارتداده كما هو صريح النظم وقد تقدم قول الباب بل وآخر كلامه حديث قال فان رجع الى الاسلام فان وقف الخ صريح في الغاء هذا المفهوم اه الثانية اذا ارتد المملوك ثم وقف وقفا حال ارتداده فان مات أو قتل على رذته أو لحق بدوا الحرب وحكم لمقاتله بطل وقفه ويكون ميراثاً والمحافظة عن أبي يوسف فيما اذا اشترى شيئاً أو باع أو أجر أو عامل في ماله بشئ فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به الى الله تعالى وعلى قول محمد يجوز عنه ما يجوز من القوم الذين اتفق اليهم فاته وفي أوقاف الخصاص في باب وقف أهل الذمة قلت فها تقول في المرتدة من اهل الاسلام قال أما في قول الامام رحمه الله تعالى فانه يجزئها الوقف ان وقفت شيئاً ونصبه على ما سئلته الا أن تكون جعلت ذلك انقروم بغير أعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز وقفه بخلافه لما تقدم اه (قوله في حال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا والمعنى أن الوقف منه حال رذته لا يصحكون أحق بالامضاء من الوقف الذي صدر منه حال اسلامه ثم ارتد بل هو تمام مسأله أو أحق بالبطلان والله تعالى أعلم بالصواب واستغفر الله العظيم

• (فصل يراعى شرط الواقف) •

أي يجب العمل به قال في البحر وأفاده انه ليس كل شرط يجب اتباعه ففاهنا ان اشتراطه أن لا يتركه القاضي شرط باطل مخالف لما نزع وهذا علم أن قولهم شرط الواقف كمنع الشارع ليس على عومه قال

سئل عن وقف على أولاده وهرب من الدين هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف دار ما قبل بالدين انتهى فلا يفتى (الوقف) على ثلاثة أوجه (أما الفقراء) أولاد اغنياء هم الفقراء أو الفقراء كرمال وخان ومقابر وسقايان الفقريين كرمال وخان ومقابر وسقايان وقناطر ونحو ذلك كساجد ووطواحين وطلست لا احتياج الكل لذلك بخلاف وطست لا يحتج بالجزء في بلا تميم أو تنصيص الادوية فلم يجزئ في بلا تميم أو تنصيص فيدخل الاغنياء في الفقراء بفتح فروع فيدخل الوقف صحيح وأنه أخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء درر وفي أو هبانية وتبطل أوقاف امرئ بارتداده في حال ارتداد منه لا وقف أجدر • (فصل يراعى شرط الواقف في اجازته) •

فلم يرد القيم بل القاضى لانه ولاية النظر  
لفقهير وغائب وميت فلو اهل الوقت  
مدتهم اقبل تطلق الزيادة للقيم وقيل بقيد  
بينة مطلقا وبها أى بالسنة يعنى  
في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا  
كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا يختلف  
زمانا وموضعا وفي البرزانية لاحتياج ذلك  
بمقدور عقودا فيكون العقد الاول لازما لانه  
ناجز والثاني لانه مضاف قلب لكن قال  
أبو جعفر الفسوي على ابطال الاجارة  
الطويلة ولو بعقد ذكره الكرماني في الباب  
الثاني عشر وأقره قدرى أفندي وسبيح  
في الاجارة (وقرأ بجر المثل فلا يجوز  
بالاقل) ولو هو المستحق قارئ الهداية الا  
بقتان يسير أو اذا لم يرغب فيه بالاقل  
أشياء (فلورخص أجره) بعد العقد  
(لا يفسخ العقد) للزوم الضرر (ولو زاد)  
أجره (على أجر منه قبل بعده ثانيا على  
الاصح) في الاشياء لو زاد أجر منه في نفسه  
بلا زيادة واحدة فلا يتولى فسخها به يبقى ومالم  
يفسخ فله المسمى (وقيل لا) بعقد به ثانيا  
(زيادة) واحدة (فمنها) فانها لا تعتبر وسبغ  
في الاجارة (والمستأجر الاول أولى من غيره  
اذا قبل الزيادة والموقوف عليه المفضل)  
أو المستحق (لا يملك الاجارة) ولا  
الدعوى لو غصب منه الوقف (الابتولية)  
أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على  
ما عليه الفتوى عمادية لانه حق في الغلة  
لأهلين وهل يملك السكنى من يستحق الربع  
في الوهبانية لا وفي شرعها للشرع لاني  
والعبر برقم (و) الموقوف (اذا أجره المتولى  
بدون أجر المثل لم المستأجر) لا المتولى  
كما غلط فيه بعضهم (فنامه) أى تمام أجر المثل  
(كتاب) وكذا وصى خانية (أجره منزل صغيره  
بدونه) فانه يلزم المستأجر فنامه اذ ليس لكل  
منهما ولاية الخط والامساك وفي الاشياء  
من الغنية أن القاضى بأمره بالاستعجار  
بأجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية

العلامة قاسم في فتاواه أجمعت الامة أن من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر يعمل به ومنها ما ليس كذلك اه  
وقد سبق أنه يخالف شرط الواقف في منبر مسائل (قوله فلم يرد القيم) قال في البحر لو شرط الواقف أن لا يؤجر  
أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استعجارها وكانت اجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرا  
ولكنه يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرا القاضى أكثر من سنة لان القاضى ولاية النظر على الفقراء وعلى  
الميت أيضا ولو شرط أن لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرا بنفسه أكثر من  
سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضى اه (قوله لان ولاية النظر للقيم) هذا تعليل قاصر لانه لا يشمل  
الوقف على الاولاد أو المسجد (قوله وغائب) فانه يحفظ اللقطة ومال المفقود (قوله وميت) فانه يحفظ ماله  
ويقيم عليه وصاير قضى ديونه وينفذ وصاياه (قوله قبل تطلق الزيادة للقيم) أى تبقى على اطلاقها فلا تنقيد بعدة  
للقيم أن يؤجر أكثر من سنة منع (قوله وهذا) أى اختلاف مدة الاجارة (قوله لاحتياج ذلك) أى لطول مدة  
الاجارة (قوله قلت لكن قال أبو جعفر) قال في الهندية منه انه قد احتال بعض الصكاكين في زمات في اجارة  
لوقف لما كانت الفتوى على أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصلح أن فلانا وكل فلانا  
باجارة هذه الموضع من فلان كل سنة بكذا ومضى ما أخرج من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف  
في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر انما مال هذه الوكالة في الوقف تحجز بامتناع صلاح الوقف  
كما بطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة مبنية للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا مبنية  
للووقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات اه (قوله فلا يجوز بالاقل) قال في البحر واذا علم حرمة ايجار الوقف  
بأقل من أجر المثل علم حرمة اعارته بالطريق الاولى ويجب أجر المثل كما قد شاع وينبغي أن يصح كون خيانه من  
الناظر وكذا اجارته بالاقل عالم بذلك وذكر انصاف أن الواقف أيضا اذا أجر بالاقل بما لا يتغابن الناس في مثله  
فانها غير جائزة ويطلبها القاضى فان كان الواقف مأموونا فعمل ذلك على طريق السهم والغفلة أقره القاضى  
في يده وأمر باجارتهم بالاصح وان كان غير مأموون أخرجهم من يده وجعلها في يد من يوثق به وكذا اذا أجرها  
الواقف سنين كثيرة ممن يخاف أن تتلف في يده قال يطل القاضى ويخرجهم من يد المستأجر اه فاذا كان هذا  
في الواقف فالمتولى أولى انتهى (قوله ولو هو المستحق) أى ولو كان المستأجر المستحق لان مراعاة المصلحة للوقف  
أمر ذاتي له ولا حقال موت ذلك المستحق انشاء المدة وانتقال الاستحقاق لغيره (قوله الا بقتان يسير) المراد  
بانه صان اليسير ما يتغابن الناس فيه كما في الاسعاف (قوله للزوم الضرر) أى على الوقف بالفسخ (قوله تعسفا)  
التعسف طاب الزلة كما في الواتى والعلامة توضح روحهما الله تعالى والمراد الايقاع في المشقة (قوله والمستأجر  
الاول) هذا مبني على القول الاول (قوله والموقوف عليه) من امام ومدرس وأولاد درر وفي البحر من  
فتح اقدري وليس له موقوف عليهم سكانها بل الاستقلال كما أنه ليس له موقوف عليهم السكنى استغلال اه  
(قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المنافع لا بدل فلم يملك ثمنها لا يملك الاجارة والمالك أكثر مما يملك بخلاف  
الاعارة فله الكمال (قوله ولا الدعوى الخ) قال في المنع ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه  
حق الخصومة بغير إذن القاضى اه (قوله الا بقتان يسير) بان يجعله الواقف متوليا بحيث يذبح له حق التصرف  
منع (قوله على ما عليه الفتوى) وقال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولى بغير إذن القاضى لان الحق  
لا يعدوه (قوله لا العين) قال في المنع لانه لا حق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الغلة انتهى وهو أولى  
(قوله في الوهبانية لا) قال فيها

ومن وقفت دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى فباينقر

ومثله في المحمية (قوله وفي شرعها للشرع لاني) خبره قدم وجهه والتعبر برقمه متدا مؤخر قال في الشرح  
المذكور عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكناها له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك  
وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لا يملك فيه  
اختلاف المشايخ اه وأقول ليس ذلك مسلما والتعبر برخلافه فبذلك السكنى من يفسق الربع اه قتال (قوله)  
اذ ليس لكل منهما) الاولى منهم ايدخل المتولى (قوله يأمره) أى المستأجر كما في شرح الملقى (قوله وعليه)  
تسليم زود السنين الماضية) والذي تقدم عن شرعه لا ملحق أن الاجارة مالم يفسخ كان على المستأجر المسمى





فندبر) فيه أن ما ترفيعه لو غصب منه الوقف فإن الدعوى على الغاصب حق المتولى لا المستحق إلا أن يكون  
متوليا مادعوى المستحق استخماقه في الوقف فلا شبهة في محضها ولا يحتاج إلى التدبر اهـ حابي (قوله لنا شاهد  
حسنة) الأولى الاقتصار على قوله ليس لنا مدع حسنة فانه أفاد بمحصل العبارة الأولى فيما سلف (قوله والمفتي به  
لا) لأن الموقوف عليه حقه في الفلأ لا في الرقبة وسياق كلام الشمس الحانوفى على ما ذكره السيد الجوى يفيد  
ترجيح أن الوقف إذا كان على معين تصح منه بيع ولا تتوقف صحته على إذن القاضي اهـ أبو السعود في حاشية  
الاشباه (قوله وقد مر) الذى رآن دعوى الموقوف عليه المعين لا تسمع على الغاصب وما هناد دعواه أصل  
الوقف ولا شك في المغايرة (قوله لا يملك) كون انبائها للجهول اهـ هذا بناء على قول الامام أن الوقف حبس  
أصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره أفاده المصنف (قوله وفي العمادة تقبل) أى من غير بيان الواقف  
وهو قول أبي يوسف وإليه مشايخ بلج كابي جعفر وغيرهم وعليه اقتصر المصنف ومقتضى كون الفتوى  
على قول أبي يوسف في الوقف أنه يبقى بقوله هنا أفاده في المنع (قوله وان صرح حوايه) بأن قالوا عند القاضي  
ثم بدلتهم درر (قوله أى بالسماع) أشار به إلى تأويل الشهرة بالسماع فساغ تذ كبر الضمير والسماع والشهرة  
شئ واحد خلا لما باقى عن العلامة فوج (قوله في المختار) وقال الفضلى لا تقبل الشهادة بالتسامع (قوله  
بخلاف غيره) أى بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كالنسب فانهم إذا صرحوا بأنهم شهدوا بالتسامع  
لا تقبل درر (قوله لا تقبل بالشهرة) قال العلامة فوج الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه الضيقة وقف  
على كذا مشهور ومعرفة ويشهد بالشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أنا أشهد بالتسامع (قوله  
لا يثبت شرائطه) يعنى أنهم يهدد ما يبنوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ  
من غلته فيصرف إلى كذا ثم إلى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم هندية (قوله في الاصح) وعليه الفتوى  
هندية عن السراجية (قوله ما كان عليه في دواوين القضاة) أى دفاترهم وسجلاتهم قال في الفتح وهذا معنى  
التبوت بالتسامع وفي الهندية مثل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتهت مصارفة قال ينظر إلى المعهود  
من حاله فيما سبق من الزمان أن قواها كيف يعملون فيه وإلى من يصرفون وكم يعملون فينبى على ذلك كذا  
في المحط وهو ظاهر (قوله والمذمى أعم) من كونه جهلت شرائطه أولا ولا أيضا ما ذكره الكمال في وقف انقطع ثبوته  
ولم يعرف الامن الدواوين والمذ كور هناء وقف شهدوا بنبوته بالتسامع (قوله وبيان المصنف من أصله) جلة  
من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله وتقبل الخ اهـ وفى المنع كل ما يتعلق بصفة الوقف ويتوقف عليه فهو  
من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط اهـ (قوله وبهض مستحقه يتصب خصما عن الكل) صورته  
وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم أقام الحى بينة على واحد من أولاد الاخ  
أن الوقف بطن به بطن والباقي غائب والواقف واحد تقبل ويتصب خصما عن الباقي من (قوله وكذا بعض  
الورثة) أى يقوم مقام جميعهم فيما يستحق للميت وعليه لأن كل واحد خلف عنه فلا وصى الوارث بئالاميت  
وقضى له يكون قضاء الجميع الورثة في العمادة يثبت الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصى يجوز أن لم  
يكر فى أيديهم شئ من المتركة لانهائفة التمكن من الاخذ من مال الميت عند الظهور أبو السعود في حاشية الاشباه  
ملخصا (قوله ولا ثالث لهما) يزاد واحدة قال محمد لوقال سالم وزينغ وميمون أحرار واقام واحد منهم البينة  
على ذلك ثم جاء غيره لا بعيد البينة لانه اعتراف واحد اهـ بى (قوله وكذا الوثب امساره في وجه أحد القرماء)  
فانه يتصب خصما عن بقيتهم فلا يجس لهم (قوله وقالوا تقبل بينة الافلاس بفسية المذمى) قال المصنف  
في القضاة والمواقف في شرحه فيجبه بما رأى ثم يسأل عنه احتياط لا وجوب من جبرانه ويكتفى عدل بفسية دائن  
ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة اهـ ملخصا ولا وجه لذكر هذه المسئلة هنا لعدم انتصاب أحد من أحد  
فيها (قوله وكذا بعض الاولياء المتأخرين) كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ وخبر وجلة ثبت الاعتراض  
الكل كذا استئناف يأتى يعنى ان رضى بعض الاولياء المتسولين بنكاح غير الكفو قبل العقد أو بعده كرضا  
الكل لأن حق الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كذا وهذا على ظاهر الرواية وأما على المفتي به فالنكاح  
حيث صدق قبل الرضا باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم في باب الاولياء اهـ حابي من يدا (قوله وكذا الامان)  
يعنى أن أمان واحد من المسلمين لحربى كالأمان جميعهم كما تقدم في السير اهـ حابي (قوله والقود) أى أنه إذا عفا

وفي الاشباه لنا شاهد حسنة في أربعة عشر  
وليس لنا مدع حسنة إلا في دعوى الموقوف  
عليه أصل الوقف فانهم اتسمع عند البعض  
والمفتي به لا إلا بتواشئة فاذا لم تسمع دعواه  
فلا جنى أولى انتهى وقد مر تنبيهه (ويشترط)  
في دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف  
قدما (في الصحيح) بزيادة لا يكون انبائها  
للجهول وفي العمادة تقبل (و) تقبل فيه  
(الشهادة على الشهادة لا يثبت أصله وان  
الرجل والشهادة بالشهرة لا يثبت أصله وان  
صرحوا به) أى بالسماع في المختار ولو  
الوقف على معين حفظا لا لا واقف القديمة  
عن الاسلام لا بخلاف غيره (لا) تقبل  
بالشهرة لا يثبت (شرائطه في الاصح) درر  
وغيرها (كفى في الجنبى المختار) جله على  
شرائطه أيضا واعتده في المهر راج وأقره  
الشري بلالى وقوام في الفتح بقوله هم يثبت  
بمنقطع التبروت الجهرلة شرائطه ومصارفه  
ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه  
أن ذلك لا ضرورة والمذمى أعم بجزر (وبيان  
المصرف) كقولهم على مسجد كذا  
(من أصله) لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل  
بالتسامع (وبعض مستحقه) وكذا بعض  
الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشباه قلت وكذا  
لثبت اعساره في وجه أحد القرماء كما سيجي  
قتايل وقالوا تقبل بينة الافلاس بفسية  
المذمى وكذا بعض الاولياء المتأخرين يثبت  
الاعتراض لكل كذا وكذا الامان والقود

واحد من أولياء المقتول سقط القود كما اذا عفا جميعهم اه حابي قلت وكذا نفس القود فان للبعض أن يستوفيه  
قال المصنف والمؤلف في الجنائيات والكيار القود قبل كبر الصغار خلافا له ما والاصل أن كل ما لا يتجزأ  
اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على السكال كولاية إنكاح وأمان الا اذا كان الكبر أجنيا عن الصغير فلا يملك  
القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيلعي وذلك كمن لا يتوفى صغيرا وامرأته وهي غير أم الصغير (قوله وولاية المطالبة  
بازالة الضرر العام) قال المصنف من باب ما يجدنه الرجل في الطريق من نحو الكنيف والميزاب ولكل أحد  
من أهل الخصومة ولو دعي ما منعه ابتداء ومطالبة بتمتة بنقصه ورفع يده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أو لا  
اذا جنى نفسه بغير اذن الامام ولم يكن للمطالب شمله اه فقوله بازالة الضرر ليس بقيد بل يقوم أحد من له  
الخصومة بالمطالبة وان لم يضر (قوله والتبعية الخ) قصده الرد على صاحب الاشياء في قوله ولا ثالث لهما (قوله  
ثم انه يتصب أحد الورثة خصما الخ) قال في جامع الفصولين ادعى عليه ما أن الدار التي يده كمال ملكي فبرهن  
على أحدهما ان كان الدار بيد أحدهما يارث يكون الحكم عليه حكما على الغائب اذا أحد الورثة يتصب  
خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار في يده لا يكون هذا قضا على الغائب بل يكون قضا على يد الحاضر على  
الحاضر ولو كان بيدهما أو بيد أحدهما ثرا لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر اه وفي البرازية  
ولا بد في دعوى العين من كونها في يده حتى اذا ادعى على أحد الورثة عينا لم تكن في يده لا تسمع وفي دعوى الدين  
يكون خصما وان لم يكن في يده شيء اه (قوله بين جماعة) أي وهو في يد جماعة بقرينة ما بعده (قوله وقبل الخ)  
قائه القاضي عبد الجبار (قوله اذا كان الاصل) أي أصل الوقت (قوله لانه كالمصلحة) أي وهي لا تلك الا بالقبض  
(قوله وقيل لا يقطع لانه كالاجرة) قال الشيخ بدر الدين الشهاوي نقلا عن شيخ الشيوخ الديري ينبغي أن يعمل  
في حق المدرس والطلبة بهما القول وهو عدم سقوط المعلوم بموت المستحق لان معنى الاجرة غائب في حقهم نظرا  
الى سعيهم وما يقطع من المعلوم عند غيبتهم بخلاف المؤذن والامام فان الاولى أن يعمل في حقه ما ياتى سقوطه  
بالموت فان عمل الاذان والامامة من شعائر الاسلام وفروض الكفاية والاصل فيه أن لا يكون بمقتضى اجرة  
بل الثواب المحض وانما اختار المتأخرون جوازا أخذ الاجرة كآخذ على تعليم القرآن والعلم خشية التعطيل  
قال العلامة البيهقي بعد نقله وهو قه حسن وفكر دقيق وأقره أبو السعود وفيه نظروا فان الذي حاصل في السكال  
واذا قطع الامام والمؤذن لا يباح لهم أخذ اجرة ما قطعوه وقوله ان الاذان والامامة من فروض الكفاية فيه نظر  
بل التعليم هو الذي من فروض السنن فانية قدبر (قوله بأنه يورث) سئل العلامة ابن ظهيرة الفندسي الحنفي  
عن وقف على جماعة مات أحدهم في أثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بشطه أم لا وهل اذا كان  
الميت ناطرا على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شيء يستحق بشطه واذا كان للميت شيء من الصر والحطب وورد  
ذلك عن السنين الماضية في حصة الميت يستحق بشطه وهل يستحق من الصر والحطب يشطه من السنة التي  
مات فيها أم لا اجاب نعم يستحق الميت نصيبه مما وصل عن السنين الماضية وان كان مبرة من السلطان صار نصيبه  
في حكم المألوف ذكر الامام أبو الليث في النوازل أنه يكون لورثته اه وبويده ما في البرازية عن محمد قوم أمروا  
أن يكتبوا ما كين مسجدهم فكتبوا ورثوا أساميهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحدا من المساكين  
قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الراسلة لاهالي مكة المشرفة والمدينة  
المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أنشئت بدفع ذلك لولده أبو السعود عن البيهقي (قوله  
ان أجره المأثور سقط) لانه يرجع الى ريع الوقف والامام لم يقبض والصلا لا تغل الا بالقبض (قوله وان أجرها  
الامام لا) أي لا تسقط لانه أجر استحقاقه فنزل عقده منزلة قبضه (قوله أخذ الامام الغلة) أي قبض معلوم السنة  
يقامها كما في الخبر قال في الهدية امام المسجد دفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الغلة والمبرة  
بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل يحل للامام اكل حصة ما بقي  
من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طائفة العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت  
الادراك فأخذوا أحد منهم سقطه وقت الادراك فتقول عن تلك المدرسة كذا في المحطوط قوله لا يسترد منه غلة  
باقى السنة) ونقل في الفقيه عن بعض الكتب أنه ينبغي أن يسترد من الامام حصة ما لم يؤم فيه بحرقة وهو  
الا تقرب لغرض الواقف (قوله فصار كالجيزة) أي اذا مات الذي انشاء السنة لا يؤخذ منه الجيزة الا مضي

وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق  
المساكين والتبعية يقتضي عدم الحصر ثم انه  
يتصب أحد الورثة خصما عن الكل  
لوفي دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليعند  
(يتصب خصما عن الكل) أي اذا كان  
وقف بين جماعة واقفه واحد فلو أحد منهم  
أو وكيله الدعوى على واحد منهم أو وكيله  
(وقيل لا) يتصب فلا يصح (وهذا) أي انتصاب  
ما في يد الحاضر من (وهذا) أي انتصاب  
بعضهم (اذا كان الاصل ثابتا والا فلا)  
يتصب أحد المستحقين خصما وعامة في  
شرح الوهبانية (اشترى المتول بمال الوقت  
دارا) للوقت (لا تعلق بالدار) الموقوفة  
ويجوز بيعها في الاصح (لان لزومه كالأما  
كتبر او لم يوجد ههنا) مات المؤذن والامام  
ولم يستوفيا وظننتهما من الوقف سقط لانه  
كالمصلحة (كك القاضى وقيل لا) بسقط لانه  
كالاجرة كذا في الدرد قبل باب المرتد وغيرهما  
قال المصنف ثمه وظاهره ترجيح الاول لحكاية  
الثاني بتسليم قات قد جزم في البغية فليخص  
القضية بأنه يورث بخلاف رزق القات الذي كذا  
في وقف الاشياء ومن غيرهم ولو على الامام  
دار وقف فلم يستوفها الاجرة حتى مات ان  
آجره المأثور سقط وان آجرها الامام  
لا يحاديه أخذ الامام الغلة وقت الادراك  
وذهب قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقى  
السنة فصار كالجيزة وموت القاضى قبل  
الحول ويجعل للامام غلة باقى السنة ولو قتل  
وكذا الحكم في طائفة العلم في المدارس ودر

من الحول ويحتمل أن المراد أنه إذا عملها أثناء السنة ثم أسلم أو مات فأنه أو رثته ليس لهم استرداد ما جهل (قوله)  
ونظم ابن الشهنة (الخ) وهو ارتضاء منه لما في البرازية ونظم اغاب المتعلم عن البلد أياما ثم رجع وطالب وظيفته  
فان خرج مبرصا وليس له طلب ماضى وكذا اذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أكثر من ذلك لاسر  
لا بد له منه كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحمل اغيره أن يأخذ بحجته ووظيفته على حاله اذا كانت غيبته  
مقدار شهر الى ثلاثة أشهر فان زاد كان له به أخذ بحجته ووظيفته اه (قوله ومنه) أى من النظم وأشار به  
الى أنه لم يأت بالنظم كما لا يوصده

ومن غاب في الرضا خمسة وعشرة \* لما منه بدأ أخذه السهم يحضر  
(قوله مطلقا) أى سواء كان له منه بدأ ولا لكن بعد كونه مدة سفر كما أفاده بقوله والحكم في الشرع بدفعه فانه يدفع  
الياء من السفر قال العلامة عبد البر ناطمه والمراد بقوله في الشرع بدفعه أى من بدعه مسافرا شرعا اه وليس  
من الاسفار لكن في القاموس والسافر المافر لا فعل له (قوله قلت وهذا كله في سكان المدرسة) أى فيما اذا قال  
وقفت هذا على ساكني مدرستي وأطلق قال العلامة عبد البر وهذا كله فيما اذا كان الوقف على ساكني دار  
المختلفة أى طلبة العلم لانهم يختلفون الى الدروس أما لو شرط الواقف في ذلك كاشترط ان يتبع انتهى والاشارة  
في كلامه الى التفصيل في الغيبة المذكورة في النظم قال في البحر ان الواقف اذا شرط على المدرسين والطلبة  
حضور الدرس في المدرسة أياما معلومة في كل جمعة فانه لا يستحق المعلوم الا من ياتر خصوصا اذا قال الواقف  
ان من غاب عن الدرس بقامع معلومه فانه يجب اتباعه ولا يجوز للناظر الصرف اليه زمن غيبته وعلى هذا لو شرط  
الواقف أن من زاد غيبته على كذا أخرجه الناظر وقدر غيره اتبع شرطه فلو لم يزل الناظر مباشر لا يستحق  
المعلوم اه (قوله والمعلوم) أى لا يستحق المعلوم ولا يأخذ كذا في شرح المتن (قائدة) قال في شرح المتن صرح  
الطرسوسى في اتسع الوسائل بأن مفهوم التصانيف معتبر بعمل به (قوله لا تجزأ نسبة الغيبة) قال في البحر  
وحاصله أن النسب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتفرير ولو وجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل  
اكثر السنة وسكت عما به من الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله هل يستحقه النائب عليه أولا ولا الظاهر  
انه يستحقه لانها جارية وقد وفى العمل بناء على قول المتأخرين المقتضى به من جواز الاستتجار على الامامة  
والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للناظر  
الصرف الى واحد منهم ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الاستتجار على جواز الاستتجار وعدم  
اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلا اذن  
بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة اه (قوله سائر الارباب) أى أرباب الوظائف  
(قوله فذا من باب) أى ان عدم جواز الاستتابة مع عدم العذر أولى بعدم الجواز مع العذر (قوله لكنه في حكمه)  
أى في رتبته والمراد الوثيقة اتى عقد الايجار فيها (قوله من أى وجهه تولى الوقف) أى من الواقف أو القاضي  
(قوله ما يجوزوا ذلك) الايجار (قوله في ذا) أى الايجار (قوله بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف قال في جامع  
الفصولين متولى الوقف لو أجر الوقف أو تصرف فيه تصرفا آخر وكتب في الصلح تبرعه وهو متولى لهذا الوقف ولم  
يذكر أنه متولى من أى جهة لم يجوز وكذا الوصى اذا يختلف حكمه بحسب نصيبه وتقليده اذ وصى الاب ووصى الجد  
ووصى الام والوصى من جهة القاضي يختلف أحكامهم (قوله نفس كل التصرفات) أى على الاجارة وذلك  
كالبيع والشراء فيجوز حكم الاجارة عليها (قوله كيلا تلبس) على قوله ما يجوزوا والضمير الى الاحكام (قوله)  
سماها الضبابية) اسمها كشف الضبابية قال في القاموس أضب البوم صار ذا ضباب بالفتح أى ندى كالغيم أو سحاب  
رفيق كالدمحان (قوله ونقل الاجماع على ذلك) أقول قد تقدم في الجملة ترجيح استنباط الخطيب قاله الحلبي أى  
ففي الاستنباط في ذلك خلاف أى فلا تصح حكاية الاجماع قلت لعلم لم يعتبر الخائف أو ان الاجماع في غير ما ذكر  
(قوله ولاية نصب القسيم الى الواقف ثم لوصيه) قال في البحر أفاد أن ولاية القاضي مخيرة عن المشروط له  
ووصيه فيه فتقدم منه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقدير للمتولى  
وهو خلاف الواقع في زمانه بالقاهرة وقبله يسيرانتهى قلت ولا يقول عليه لخالصه النصوص (قوله ثم لوصيه)  
منه وصى المتولى قال في البحر اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضي نصب غيره وشرط في الجنتين

ونظم ابن الشهنة الغيبة المقتضية للمعلوم  
المقتضية للعزل ومنه  
وما ليس بدنه ان لم يزد على  
ثلاث شهر وهو يعنى ويغفر  
وقد اطلقوا لا يأخذ السهم مطلقا  
لما قدم في الحكم في الشرع بدفعه  
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير  
فرض الحج وصلة الرحم ما فيه ما فلا يستحق  
العزل والمعلوم حكمه في شرح الوهابية  
للتنزيل في المنظومة الحبية  
لا تجزأ نسبة الغيبة لا  
ولا المدرس اذ حصل  
كذا الحكم سائر الارباب  
أولم يكن عذرا فذا من باب  
واتولى لو وقف اجرا  
لكنه في حكمه ما ذكرنا  
من أى وجهه تولى الوقف  
ما يجوزوا ذلك حيث يلحق  
ونقله الوصى اذا يختلف  
حكمه ما في ذاهل ما يعرف  
بحسب التقليد والنصب نفس  
كل التصرفات كيلا تلبس  
قلت لكن السبوطى رسالة سماها الضبابية  
في جواز الاستتابة ونقل الاجماع على ذلك  
فليحفظ (ولا يثبت القسيم الى الواقف  
ثم لوصيه) ان قيامه مقامه

أن لا يكون المتولى أوصى به لرجل عند موته فإن أوصى لا ينصب القاضي اهـ وبأقوى ما يفيد (قوله خلافاً للثاني)  
 تبس فيه صاحب البحر وما في الهندية عن الغياثية يفيد أن المالك هو الثالث (قوله ثم جعل الآخر وصياً) أى  
 على ولده مثلاً وكذا إذا أوصى الرجل في وقت بعينه وأوصى إلى آخر في وقت بعينه فأنهما يكونان وصيين  
 فيهما جميعاً هندية (قوله مالم يمتنع) بأن يقول وقت أرضى على كذا وكذا وجعلت ولايتها إلى فلان وجعلت  
 فلا نوصياني تركي وجب جميع أموري فحينئذ يفرد كل منهما بما فوض له بغير من الاسعاف وهذا تخصيص  
 بالقرينة والافقوله وجب جميع أموري عام للوقت ومثال التخصيص الصريح أن يقول جعلت ولايتها لفلان فقط  
 وجعلت فلا نوصياني تركي فقط (قوله وتاريخ الثاني متأخر) بالاولى إذا كان في تاريخ واحد (قوله اشتركا)  
 لا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن الخصاف في الذرائع لا نافذ لان التولية من الواقف خارجة عن حكم  
 سائر الشرائع لان فيها التغيير والتبديل كما بداه من غير شرط في عقد الوقف على قول أبي يوسف بغير  
 وتأمل (قوله طالب التولية) ومثله طالب القضاء (قوله لا يولى) لحديث ورد يفيد أنه لا يولى على العمل من  
 أراده والظاهر أن الكلام محمول على الانبغاء أى لا ينبغي أن يولى. فلا يحرم توليته ويحترز (قوله فريد التنفيذ)  
 أى تنفيذ ما شرطه الواقف (قوله اذ لا ولاية لمستحق) علة لحدوف تقديره ولا تجعل الولاية لمستحق (قوله  
 وما دام أحد يصلح للتولية الخ) فان لم يجد منهم من يصلح لذلك ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه  
 عنه إلى أهل بيت الواقف هندية فان لم يجد من أقربائه من لا يتولى الوقف البرزق وقبله شخص أجنبي بدونه  
 فالامر للقاضي بقرمه أو المصلح بغيري (قوله لا يجعل المتولى من الاجانب) أى لا يجعل له هذا المصلحة فان  
 جعل صحيح مع الاتم لتصرف على ثواب ولاية النصب إلى القاضي اذا مات المتولى ولم يوص إلى أحد أو السعود  
 في حاشية الاشياء أقول كما نص علماؤنا على أن له ولاية النصب نصوا على أنه لا يجعل المتولى غير المصلح من  
 أقرباء الواقف فاذا ولى غيره خالف المتصور فيكون معزولاً بالنسبة اليه ولا مرجح لاحد النصين على الآخر  
 بل الاول أن ما هنا مخصص للمباراة الاولى فتكون الولاية للقاضي مطلقا الا اذا كان أحد من أقرباء  
 الواقف يصلح للتولية فلا يعدل عنه (قوله لانه) أى المصلح من أقارب الواقف (قوله رحمه) الاول حذفه ليصح  
 التفصيل الا أنى كما فعل في الاشياء (قوله ولا يملك عزله) لانه صار مولى من جهة الواقف (قوله وان في مرض  
 موته صحيح) ويقدم على القاضي كما صنف قال في خزائن الاكل ينبغي تقييده بما اذا لم يشترط الواقف أنه ليس له  
 أن يفوض لغيره اما اذا شرط ذلك كان النظر بعده للقاضي أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وينبغي الخ)  
 قال السيد الحوى وله التفويض إلى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من أحدهما الآخر اهـ (قوله كالإيصال)  
 فان وصى الابن مثلاً أن يوصى شخصاً وله عزله (قوله وان في مرض موته لا) أى لا ينتقل قبل عليه بل ينتقل  
 إلى الخ كما أيضاً لان التفويض العمل بالشرط المخصوص عليه من الواقف لانك حينئذ تجزئ فوض له  
 أن يفوض في مرضه وهكذا فلا يعمل بالشرط أصلاً حوى وذكر بعضهم أن هذه المسئلة بمالم يطلع على نص  
 فيها أبو السعود وفيه أن العبارة قاصرة على المفوض له ولا يستفاد منه جواز التفويض إلى ثالث وهم جزاء  
 (قوله ثم من بعده للقراء) كذا في نسخة وفي نسخة للقرآن (قوله فأجبت بالانتقال) أى بعده موت المستحق  
 وظاهره أنه لا يترتب للمفوض له مادام الفارغ حياً (قوله مطلقاً) - واه شرط لنفسه عزله أولاً (قوله به يفي)  
 هو قول أبي يوسف والذي في التبيين والفتوى على قول محمد أى بعدم العزل عند عدم الشرط وجرم به  
 في تصحيح القدوري للسلامة قاسم وكذلك المؤلف في رسالته قال البيهقي وهو من باب الاختلاف في الاختيار  
 أبو السعود (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن  
 ولا ريب أن المدرس كذلك من غير فرق قال في لسان الحكم ناقلاً عن الحاشية مانعه اذا عرض للامام والمؤذن  
 عذر منعه من المباشرة ستة أشهر للموتى أن يعزله ويولى غيره وتقدم في قاعدة العادة محكمة ما يدل على جواز  
 عزله اذا مضى شهر أبو السعود على الاشياء أقول ان هذا العزل ليس بسبب مقتضى والكلام عند عدمه (قوله لم يملك  
 الواقف اخراجه) ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولى (قوله ان علم الواقف  
 اتم القاضي صح) ظاهراً أنه بعزل مجرد العلم بعزل نفسه وان لم يعزله (تنبيه) من عزل نفسه للفراغ عن وظيفة  
 التفرار لرجل عند القاضي هل يجب على القاضي أن يقر بالتزول له وهكذا في ما مر الوفاة ان لم يكن المتزول له

ولو جعله على أمر الوقت فقط كان وصياً في كل شيء خلافاً للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل الآخر وصياً كانا نظرين مالم يخصص وغما في الاشعار فلو وجد كما مر في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر كما مر في فرع طالب التولية لا يولى الا المشر وطه النظر لانه مولى فريد التنفيذ (ثم) اذا مات المشر وطه بعده موت الزايف ولم يوص إلى أحد فولاية النصب (لقاضي) اذ لا ولاية لمستحق الا وليته كما مر وما دام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب لانه أشق ومن قصده نسبة من الاجانب (أراد المتولى اقامه غيره مقامه الوقف اليهم) أراد المتولى اقامه غيره مقامه في حياته) وصحته (ان كان التفويض له بالشرط عاماً صح) ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل (والا) فان فوض في وصيته (لا) يصح وان في مرض موته صح وينبغي أن يملك الاشياء (قوله وان في مرض والتفويض إلى غيره كالإيصال) قال وسنات عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض الناظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم فأجبت ان فوض في وصيته فتم وان في مرض موته لا مادام المفوض له باقياً اقامه مقامه وعن واقف شرط مريض بالرجل معين ثم من بعده للقراء فقرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للثالث فأجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطلقاً به في ولم يجعل ناظراً عزله لمدرس وامام ولاهما ولولم يجعل ناظراً فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف أو القاضي صح والا

أهلا لا شك أنه لا يقتره وان كان أهلا فكذلك لا يجب عليه وأفق العلامة فاهم بأن من فرغ لئسان عن وظيفته  
سقط حقه منها سواء قتر الناظر المتزول له أو لا انتهى فالقاضي أولى وقد جرى التعارف في مصر بالفراغ بالبراهم  
ولا يخفى ما فيه وينبغي الإبراء العام بعده اهـ (قوله ثم باعها المشتري من آخر) هذا ليس بقيد وانما ذكر  
في سؤال سئل عنه ابن نجيم ونصه في فتاواه سئل عن رجل يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر  
ومضى على ذلك مدة سنين ثم أظهر البائع مكتوبا شرعيا يشهد له بإيقاف العقار قبل البيع هل تسمع  
دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت بطل البيع أم لا يجاب نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت بطل البيع أه حلي  
(قوله أو قال وقف على) أي أنها وقفت على من أي مثلا (قوله فلا يملك المشتري) لأن الصلح يترتب  
على دعوى صحيحة أفاده صاحب الهندية (قوله وأبرزجة شرعية) أي مكتوبا يشهد بالإيقاف كما تقدم  
اه حلي أي في سؤال ابن نجيم وظاهره أن المكتوب يهمل به من غير بيان شرعي وهو مخالف  
لقاعدة المذهب أن الخطأ لا يعمل به على أن ابن نجيم حوّل في جوابه على البينة فقط نعم نقل بعض من حشوا الاشياء  
أنه يعمل بما في جمل القاضي المصون (قوله قبلت) لأن الدعوى وإن بطلت لا تنافض بقية الشهادة وهي  
مقبولة في الوقف من غير دعوى هندية (قوله ويلزم أجرة المثل فيه) لأن الوقف تلزم فيه الأجرة من غير عقد  
(قوله لا في الملك لو استحق) لعدم عقد الإجارة (قوله وليس للمشتري حصة بالنظر) لأن الحصة بمنزلة الزهر  
والوقف لا يرهن (قوله وهي إحدى المسائل السبع) الأولى أن يقول التسع بزيادة الموضعين الأولين كما يستضع  
قال في قضاء الاشياء من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه اه في موضعين اشترى عبدا وقبضه  
ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب فكذا وبرهن فانه يقبل لانه لما برهن على البيع من الغائب  
قبل البيع منه فقد أقامه على اقرار البائع أنه ملك الغائب لأن البيع اقرار من البائع بانتقال الملك إلى  
المشتري المرزوع الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها واستولدها  
وبرهن يقبل وبسـ ترددها وأمر كذا في بيع الخلاصة والبرازية لأن التناقص فيما هو من حقوق الحرية  
كالنذر والاسنيلاد لا يمنع صحة الدعوى جلا على أنه فعل ذلك ونذر وتاب فأقر بتدبيره وأستلدها فاقبل  
جلا على خروجه من المعصية وزدت مسائل الأولى باعه ثم ادعى أنه كان أخته وفي فتح القدير نقلا عن  
المشايع التناقص لا يضر في الحرية وفروها اه وظاهره أن البائع إذا ادعى التدبير والاستلاد تسمع فإجابة  
في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية يسوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما  
الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجدا أي وبرهن الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى  
أن البائع كان أخته وبرهن يقبل عند الثاني ويرجع بالنظر إلى البائع وقال لا تقبل بينة المشتري  
على البائع بعد الشراء الرابعة باع أرضا ثم ادعى أنها وقفت وهي في بيع الخلاصة وقضاها غير أن قاضي خان  
صحح عدم القبول وقال الزبلي أنه محبوب وأحوط وقف في فتح القدير فقال إن برهن أنه وقف لا تقبل  
ولو برهن أنه وقف صحح وم يلزمه قبل وفصل في الظهيرة تفصيل المسند الذي ذكره وظاهره ما في العمادية  
أن المعتمد القبول مطلقا سواء اقتصر على دعوى الوقف أو ادعى أنه وقف محكوم بلزومه الخامسة باع الأب مال  
ولده ثم ادعى أنه وقع بفن فاحش إلا إذا أقر بأنه باعه بمن مثله وكتب ذلك في الصك كما في عدة الفتاوى السادسة  
الوصى إذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك اه (قوله من سعى في نقض ماتم من جهته  
فسعيه مردود عليه) كما إذا باع ثم ادعى أنه أقره باعه بغير أمر صاحبه فانه لا يبيع ولو أقام البينة على اقرار  
المشتري أنه باعه بغير أمره لا يقبل ولو أراد أن يعلقه على ذلك ليس له ذلك خلاصة (قوله والا لا) لأن مجرد الوقف  
لا يزيل الملك بخلاف الاصل اه وهذا لما يتعلق على قول الامام أنه على ما في من أنه يتم بلفظ الوقف ونحوه  
فلا (قوله قبولها مطلقا) أي ولو كان وقفا على معين لأن الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالقله فلا تشترط  
فيه الدعوى كالتهاد على الإطلاق وعق الأمانة إذا كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لم يعط  
من القلة وبصرف جميع القلة إلى الفقراء لأن الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا تظهر إلا في حقهم اه (قوله  
وفي فتاوى ابن نجيم) هي المذكورة سابقا وقد جرى فيها على أحد الأقوال (قوله الا إذا عين القوم أصلح من عينه  
البائع) لأن منفعة ذلك ترجع إليهم أبو الهود (قوله أو بيني المسجد) أي المدرسة (قوله لتعذر التدريس فيها)

(بائع دارا) ثم باعها المشتري من آخر  
(ثم ادعى أني كنت وقفها أو قال وقف على  
لم تسمع) فلا يملك المشتري (ولو أقام بينته)  
أو أبرزجة شرعية (قبلت) في بطل البيع  
ويلزم أجرة المثل فيه لا في الملك لو استحق عليه  
المعتمد برازية وغيرها وليس للمشتري حصة  
بالنظر منسوبة من الاستنابة من قوله من سعى  
المسائل السبع المستنابة من قوله من سعى  
في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه  
واقعة في الفتح والبصر أنه ان ادعى وقفا  
محكوما بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن  
اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعقد  
الأول آخر الكتاب تبعه لا كمنزوعه  
وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو الختار  
وصوبه الزبلي قال وهو أحوط وفي دعوى  
المنزوعة المحبة وهذا في وقف هو حق الله  
تعالى أما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد  
قدمنا قبولها مطلقا لتوث أصله لما له للفقراء  
قد برهن في فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه  
وبينته ويبطل البيع (الباني) للمسجد (أولى)  
في القوم (ينصب الأصلح من عينه) الباني  
الا إذا عين القوم أصلح من عيني (عليه)  
(صح) الوقف قبل وجود الموقوف له أو على مكان  
قلو وقف على أولاد زيد ولا ولده أو على مكان  
هيا أبناء مسجد أو مدرسة سمح (في الأصح)  
وتصرف القلة للفقراء إلى أن يولد زيدا وينبغي  
المسجد عمادية زاد في النهروينجي أنه لو وقفه  
على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته  
قد درس في غير هاتين المدرستين فيهما  
لا تصرف القلة للفقراء كما يقع في الروم

أما خبرهم أو بعده العمران عنها (قوله فتقفلها وكيل الامام) كالباشا (قوله اساقية هي ملك) وبعابوهم هذا  
 القيد أن الساقية الاولى كانت وقفاً وحينئذ يقول الشارح ان الارصاد على الملك ارصاد على الملك المراد بالملك  
 فيه الساقية الثانية والمراد بالارصاد نقل المرصد على الاولى الى الثانية (قوله اجاب بعض الشافعية الخ) قال  
 في التمهيد وهذا المأوى في كلام علاننا الا أنه في الخلاصة قال المسجد والحوض اذا خرب ولم ينجح اليه اتفرق الناس  
 عنه صرفت أو خافه الى مسجد آخر أو الى حوض آخر اهـ وعلى هذا يلزم المرصد عليه أن ينجح اليه السقي الدواب  
 ونسب الى الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصاد اعلى المالك أنه لا يلزم ذلك قد بروقوله فيلزم المرصد  
 عليه أن ينجح اليه الساقية الثانية وقوله كما كانت أي الاولى (قوله يعني فيصح) أي الارصاد لكونه على شخص  
 على التصرف (قوله لما في الحماوى الخ) فيه أن النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي هذه الحادثة من وقف  
 الى ملك (قوله في حوض آخر) أي وقف كما يشهد اليه ما تقدم (قوله اختلف الاقواء) أي اقسام العلماء حين  
 شلوا عنهم واحدات بأدلة (قوله من خلاف مذكور في الذخيرة) وعبارة الوجه لـ نصف غلة أرضه انقرا  
 قرابته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قال لاد هو  
 قول ابراهيم بن خالد السعفي وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن احمد القارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون  
 اهـ (قوله اسكن في الخانية) استدواء على قوله اختلف الاقسام المفيد أن القولير على تسوا وقد علمت أن  
 الاقسام للصائرين لأن هنالك روايتين ذيلنا بالاقاء حتى يتبين الحق بل يتعين العمل بالاصح (قوله الظاهر الخ)  
 ولم يوجد نص في المسئلة كما تنفيده عبارة الجور (قوله لما في الحماوى الخ) لا يصلح دليلاً لما قبله بل هو مثله مثله  
 (قوله ان غرس للسبيل) أي جعلها سبيلاً ووقفنا لكل من اكل والذي في البحر عن المحيط رجل غرس في المسجد  
 يكون للمسجد لأنه بمنزلة البناء في المسجد وفي الخانية لو غرس الواقف للأرض الشجر فيها قالوا  
 ان غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه اسكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئاً أو قد غرس  
 من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم  
 أن يقطروا به هذا التفاح والعصير أنه لا يباح لأن ذلك صار للمسجد بصرف الى عمارته اهـ وفي فتح القدير  
 سئل أبو الفاسم الصفار عن شجرة وقف يس بعض ما بقي بعضها قال ما يبيح فسيبيله سبيل غلتها وما بقي بقولها  
 على حاله اهـ واذ اصح وقف الشجرة تبعاً لاصلها فان كان يتنع بأوراقها وأثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان تفسد  
 أغصانها ولو كان لا يتنع بأوراقها ولا بأثمارها فانه يقطع ويتصدق بها اهـ (قوله شرط الواقف) أي الذي  
 تكلم به قال في البحر وقد أشرنا أن الوقف على ما تكلم به لا على ما كتب المكاتب فدخل في الوقف المذكور  
 وغير المذكور في الصلوة أعني كل ما تكلم به اهـ وليس المراد أنه اذا كتب المكاتب شرطاً واسمها له وأقرها  
 الواقف أنه لا يعمل بها بل هذه مفروضة فيما اذا تكلم بأشياء وكتب المكاتب أنقص عما تكلم مثلاً وفي الفتاوى  
 الطبرية قد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط للما هو واقع لا لما كتب في مكاتب الوقف فلو أقيمت بينة لما لم يوجد  
 في كتاب الوقف عمل بها بل لا يرب وذلك لأن المكاتب خط مجرد ولا عبرة به لخروجه عن الجملج الشرعية واعلم أن  
 ما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتفل بخصيصه ولا تأويله بل يعمل به وما كان من قبيل الطاهر  
 كذلك وما اجتمل وفيه قرينة عمل عليها وما كان شرطاً لا يعمل به لأنه لا عموم له عند تأويله يقع فيه نظر لمحمد  
 اترجح أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجملة اذا مات الواقف وان كان جبار جمع الى يسانه (قوله أي  
 في المفهوم) المراد به ما يفهم من اللفظ ويحتمل أن المراد به مقابل المنطوق ونفي الخفية فهو مخالفة بأقسامه  
 في كلام الشارع فقط وأما في الروايات فقلوبه وبضفون حكم الصلة والشرط الى الأصل وهو العدم الاصل  
 الادلل وحكم الغاية والعدد الى الأصل الذي تقرر السمع وما سمع الشافعية مفهوم موافقة هو دالة النص  
 عندنا وتوضيحه في كتب الاصول (قوله والا أئم) أي ان لم يخدع ولم يتكلم بل اخذوا بها (قوله لا سيما يلزم  
 بتركها تعطيل) كدوس الدوسة (قوله الخلية كية في الاوقاف) الخلية كية كاهطاه هو ما ثبت في الديوان باسم  
 المقابلة أو غيرهم الا أن العطامستوى والخامة كية شهيرة يبرى عن الفتح وكلام البحر يفيد أن المراد بالخامة كية  
 المرتب من جهة الواقف وهو المتعين مراداً هنا قال في البحر فان قلت هل ما يأخذ صاحب الوظيفة أجره  
 أو صدقة أو صلة قلت قال الطاروسي في أنفع الوسائل فيه شوب الاجرة والصله والصدقة فاعتبرنا شائبة

\* فروع \* مهمة حدثت للفتوى ارصد الامام  
 أرضاً على ساقية ليصرف خراجها الكلفة  
 فاستغنى عنها لمراب البلاد فتقفلها وكيل  
 الامام اساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض  
 للشافعية بأن الارصاد على الملك ارصاد  
 على الملك يعني فيصح فختلزم المرصد  
 عليه اذ اربها خلك كما كانت لما في الحماوى  
 الحوض اذا خرب صرفت أو خافه في حوض  
 آخر قد رده دار كبيرة فيها يوت وقف بيناهما  
 على عبقه فلان والباقي على ذرئته وعبقه  
 ثم على عتقائه قال الوقف الى العتقاهم  
 يدخل من خصه بالبيت في الشائ اختلف  
 الاقواء خذوا من خلاف مذكور في الذخيرة  
 لكن في الخانية أوصى رجل بعمال والفقراء  
 بعمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب  
 الفقراء اختلفوا والاصح نعم استأجر داراً  
 موقوفة فيها أنجار ثمرة هل له الاكل منها  
 الطاهر أنه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل  
 لما في الحماوى غرس في المسجد اشجار تنمران  
 غرس للسبيل فلكل مسلم الاكل والاقبال  
 لمصالح المسجد قولهم شرط الواقف كنص  
 الشارع أي في المفهوم والدلالة وجوب  
 العمل به فيصحب عليه خدمة وطبقته أو تركها  
 لمن يعمل والا أئم لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل  
 الاكل من التمهيد وفي الاشياء الخامة كية  
 في الاوقاف هو الشائبة الاجرة أي في زمن  
 الباشا

الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يجابله من المعلوم وأعمالنا شائبة الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات أو عزل في أنه لا يترد منه حصه ما بقي من ثمن السنة وأعمالنا شائبة الصدقة في نصيب أصل الوقت فان الوقت لا يصح على الاعنياه ابتداء لانه لا بد في نفسه من ابتداء اقرب ولا يكون الانبلا حظه جانب الصدقة وقال قبل هذا ان المأخوذ في معنى الاجرة والماجاز للفقهاء اه (قوله والحل للاغنياء) أي اذا كان صاحب الوظيفة غنيا وباشر استحق معلومها وبطبيعته (قوله لا يترد للجهل) لان الصلة تثقل بالقبض وسواء كان الجهل له اماما وطالبا علم أو غيرهما ونقل في شرح الزعزاعي للجامع الصغير في رزق القاضي خلافا ثم قال أتروا الصحيح أنه يجب عليه رد الزاد وأبو السعود عن البيهقي (قوله فانه لا يصح على الاعنياه ابتداء) أي الا أن يكون قد جعله آخره للفقهاء أبو السعود والاولى في التعليل أن يقول فانه لا بد في نفسه من ابتداء اقرب (قوله وعاقبه فيها) قال فيه لما فادامات المدرس انشاء السنة مثلا قبل مجي الفقه وقيل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر بحرف قسمة الفقه الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده وييسر المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المتفصل والمتعل فيعلم بحسب ما به مدته ولا يعتري حقها اعتبار مجي زمن الفقه وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقت بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة مما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل اه (قوله يكره اعطاء نصاب الفقير من وقف الفقراء) لانه صدقة فأشبهه الزكاة أشباه (قوله الا اذا وقف على فقرا قرابته) فلا يكره لانه كالوصية أشباه (قوله ومنه يعلم حكم المرتب المكتبي) أي فانه لا يجوز اذا بلغ نصابا (قوله ليس للقاضي أن يقتر بوظيفة الخ) وكذا الناظر ليس له ذلك لما اشتهر من حرمة احداث الوظائف بالاوقاف وما اعترض به بعضهم على صاحب البحر من أنه فعل ذلك حين كان مدرسا بصغر غشم ولا يعلم له مدنى حله أجاب عنه بأنه وقف صر غشم وغيره من الوزراء والامراء والمولوك من بيت المال فهو وقف ضرورى وقد أنشئ المولى أبو السعود بأنه لا تراعى شروطها لانها من بيت المال وأترجع اليه بأن كان الواقف رقة بالبيت المال في عتقه نظير فجوز الاحداث اذا كان المقر في الوظيفة من مصارف بيت المال اه واعلم أن عدم جواز الاحداث في الاوقاف عقيد بعدم الضرورة كافي فتاوى الشيخ قاسم أما ما دعت اليه الضرورة واقضته المصلحة كتمددة الربعة الشهر بقة وقرائة العشر والجبابة وشهادة الديوان فيرفع الى القاضي وتثبت عنده الحاجة فيترجم من يصلح لذلك ويقدر له أجر مثله وأياذن للناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الولوالجية أبو السعود في حاشية الاشباه (قوله الا بالنظر) قد علمت أن ما احتاجه الواقف واقضته المصلحة يجوز احداثه (قوله فجوز الزيادة من القاضي الخ) ذكر في البحر قال الامام للقاضي ان مرسومي المعين لا يني بفتي ورفقة عيالي فزاد القاضي في مرسومه من أوقاف المسجد بغير رضا أهل المحلة والامام مستغن وغيره يؤتم بالرسوم المعهود وتطيل به الزيادة اذا كان عالما تقيا اه وفيه ولو نصب امام آخر فله أخذ ما زيد ان كانت الزيادة لقله وجود الامام وان كانت لمعنى في الامام الاول فهو فضيلة أو زيادة صبا حقه فلا تحمل للثاني اه (قوله ثم قال) أي صاحب الاشياء في مقام من يقرم في الصرف (قوله بل هو امام الجمعة) فهو أقوى أشباه (قوله ونقل) أي صاحب المحبة عن المبسوط أي مبسوط خواهر زاده كذا في شرح الملتقى والذي في الاشياء بعد ما نقل عن ينبوع السيوطي ما يفيض أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه يجوز ان كان بصفة الاستحقاق من عالم يعلم شري وطالب علم كذلك أن ياكل ما وقفه غير مقيد بما شرطه مانعه وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة ومخاطبة الشروط والحال أن ما نقله السيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما يليق للمال ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي ياعها السلطان وحكم بعهدها بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ثم قال فان قلت هذا في أوقاف الامراء أماني أوقاف السلاطين فلا قلت لافرق بينهما فان للسلطان الشرائع من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها الحق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشراف برسباى أنه اشترى من وكيل بيت المال أرضا وقفها فأجاب بما ذكرناه وأما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضا للمصلحة العامة فذكرنا قاضيان في فتاواه جواز ولا يراعى ما شرطه دائما اه فحينئذ ينبغي التفصيل فيما نقله صاحب المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضي والمزارع

والحل للاغتياؤه وشبهه المصلحة فلو مات أو عزل  
لا يسترد المصلحة فلو شبهه المصلحة فلو مات أو عزل  
أو وقف فانه لا يصح على الاغتياؤه ان يرد له أصل  
فيها بذكره اعلم ان صاحب القبر من وقف الفقهاء  
الا اذا وقف على فقراء قرابته اغتياؤه ومنه  
يعلم حكم الميراث الكذب من وقف الفقهاء بعض  
العلماء الفقهاء فليحفظ وليس للقاضي أن يعز  
وطبقه في الوقف بقدر شرط الواقف بأجره  
له فقر الاخذ الا النظر على الوقف على معلوم  
قضية فنجوز الزيادة من القاضي على معلوم  
الامام اذا كان لا يكتسبه وكان حاله فيهم قال  
بعده ووقفين والخطب لمحق بالامام بل هو  
امام الجبهة فأت واعتمد في المنظومة المحمية  
ونقل عن الملبوط أن السلطان يجوز له  
مخالفته الشرط اذا كان غالب جهات الوقف  
قري ومزارع فبعده بل بأمره وان غاير شرط  
الواقف لان أصلها بيت المال



من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه ون وقفها من بيت المال لا يجب مراعاتها (قوله يصح تعليق التقرير في الوفاق) هذا استنباط للطرسوسى أخذ من صحة تعليق القضاء والامارة بجماعة الولاية قال في الاشياء وهو تفقه حسن ويطل التعلق بموت من تلقى وهل له الرجوع قبل الموت أو الشفوع كرا العلامة البيرى عن الشهاوى ما يفيد عدم الصحة فلو قرر غيره لا يصح وهو ظاهر الوجه لانه بمجرد الشفوع يستحقه المعلقه فتقرير غيره يوجب عزله واخراجه بلا حجة شرعية وذلك لا يسوغ وقال بعض الفضلاء له الرجوع كالموكل اذا رجع عن الوكالة المؤبدة الصادرة بقوله كما عزلتك فأنت وكيلى فان القاضى كالموكل أفاده أبو السعود قلت والوجه الاول وقائده صحة التعليق أنه عند وجود المعلق عليه لا يحتاج الى تجديد تقرير (قوله أو شغرت وظيفة كذا) بفتح الشين والعين المجهتين أى خلعت عن العمل والبلد الشافرة الخالية عن المناصر والسultan (قوله ليس للقاضى عزل الناظر الخ) فلو عزله هكلى يعزل وبأثم استظهر ذلك الجوى أولاً يعزل واستظهره أبو السعود في غير منصوب القاضى امام منصوب القاضى فيعزل. طلقا وقد سلف ما فيه قال أبو السعود فيه اشارة الى أنه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا امتنع من اعادة الكتب الموقوفة كان للقاضى عزله بيرى وفي خزانه المفتحة اذا زرع القيم لنفسه يخرج القاضى من يده ويولى من يتق به اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا سكن دار الوقف ولو بأجر المثل كما في خزانه الاكمل اخراجه عن الولاية لانهم نصوا على أنه لا يجوز له أن يسكن دار الوقف ولو بأجر المثل كما في خزانه الاكمل اهـ بيرى (قوله وكذا الوصى) أى فانه ليس للقاضى عزله بمجرد الشكاية (قوله فهو رب) في نسخة مات بيرى (قوله بخلاف ما اذا قرط في خشب الوقف الخ) مثله بساط المسجد اذا تركه بالانقض حتى اكتمت الارضة فانه يضمن ان كان له أجرة كما في الصيرفة قال السيد الجوى وقياضه أن خازن الكتب الموقوفة لو لم يضمنها حتى اكتمت الارضة يضمن ان كان له أجرة وكذا ذكره البيرى وعزاه الى الصيرفة (قوله لا تجوز الاستدانة على الوقف) قال في الوالدية قيمة الوقف طلب منه الخراج والجبائيات وليس في يده من مال الوقف شيء فأراد أن يستدين فهذا على وجهه ان كان بأمر الواقف جزواً لم يأمر بالاستدانة فالتحريم ما ذكره أبو المثل أنه اذا لم يكن من الاستدانة بتدبير رفع الامر الى القاضى فأمره بالاستدانة ليرجع فيما يحصل من الغلة لأن للقاضى هذه الولاية الآن يكون بعيداً من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس أن يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فاما ما ذكرنا من وفقرها على المساكين ولم يسكن للخراج شب أفاده يضمن حصة الخراج حوى ملصقاً عن أنعم الوسائل (قوله الاول اذن القاضى) أما المولى فلا يمكنه اذا ادعى الاستدانة من القاضى لا يقبل قوله على الظاهر فاذا كان في الواقع لم يستأذن كان يتبرعاً أبو السعود عن بعض الافاضل (قوله الثانى أن لا يتيسر احارة العين) أطلق الاجارة فشمع الطويلة منها ولو يعقود فلو وجد ذلك لا يستدين أفاده البيرى وقد سلف أن الفتى به بطلان الاجارة الطويلة (قوله والاستدانة القرض) تبع في هذا التعبير صاحب الاشياء قال الحلبي صوابه الاستقراض وفي القاموس القرض ويهـ سراً سلفت من اساءة واحسان وما تعطيه لتقضاء اهـ وأخرج بذلك ما اذا اتفق القيم من مال نفسه على المستحقين أو أدخل جذاً له في الوقف لا يكون من الاستدانة له الرجوع لكنه قيده في جامع الفصولين بأن أشهد أنه اتفق ليرجع (قوله الجواب نعم) منشأ هذا التقرير عدم الوقوف على تحرير الحكم عن تقدمه في التنازل خاتمة سئل أبو يوسف عن المسجد اذا انتقض بعضه وقال أهل البصران لم تهدمه في هذه السنة يكون الضرر في العام الثانى اكثر فهدمه القيم وبناء من مال المسجد هل لذلك قارنم قيل واذا لم يكن للمسجد غلة للعمال فاستقرض العشرة بثلاثة شمر وعقد في الزيادة عقد اشريعاً وصرف القيم هذا القدر في بناءه ثم جاءت السنة الثانية هل يجوز للقيم أن يعترف من غلة المسجد المراجعة أو يضمنها القيم من مال نفسه فقال يضمنها القيم من مال نفسه وهذا هو الذى يقتضى به قالة البيرى ونحوه لابن المصنف عازياً الى القنية (قوله ثم لكها) سواء كان الملك بسبب اختيارى أو وجه بيرى أفاده في الاشياء (قوله صارت وقفاً) مؤاخذه له بزعمه اشياء (قوله يعمل بالمصادقة الخ) قال في الاشياء أقرت الموقوف عليه بان فلان يضمن معه كذا أو أنه يضمن الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المتردون غيره من اولاده ورثته ولو كان مكتوب الوقف مخالفه جلا على أن الواقف

يصح تعليق التقرير في الوفاق فلان قال  
القاضى ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا  
فقد قرنتك فيها صح ليس للقاضى عزل الناظر  
بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه  
خيانة وكذا الوصى الناظر اذا أجاز انساها  
فهو رب ومال الوقف عليه لم يضمن بخلاف  
ما اذا قرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن  
لا تجوز الاستدانة على الوقف الا اذا خضع  
الى المصلحة الوقف كتمه بيرى  
فيجوز بشرطين الاول اذن القاضى فلو بيع له  
منه يستدين بنفسه الثانى أن لا يتيسر اجارة  
العين والصرف من أجزائها والاستدانة  
القرض أو الشراء بثمن وهل للمولى شراء  
متاع فوق قيمته ثم يبعه للعبارة ويكون الربح  
على الوقف الجواب نعم أقر بأرض في يد غيره  
أنها وقف وكذب ثم ملكها صارت وقفاً يعمل  
بالمصادقة على الاستعانة وان خالف كتاب  
الوقف لم يكن في حق المقر خاصة



الذ كور على الاثا لانه اوجب لهم الحق على السواء ولا يخل اولاد البنات في ظاهر الرواية والفتوى  
عليه وذكركم لعل انهم يدخلون وتقل نفوسهم هذا من السراجية ومنية المفق وواقعات الحسامي  
والولوية وتقل المصنف اقل هذا السؤال ان هذه الحادثة وقعت بانام فلهما هي الحادثة التي وقعت  
لنفسها الشيخ يحيى بن المتقار والله تعالى اعلم. وذكرا المصنف في فتاويه انه اذا وقف وقفا مرتبا وقال فيه  
على القرية الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب المشروح  
في اولاد الظهور للذكر مثل حظ الانثيين فانحصر الوقف في ثلاثة ذكورهم اولاد بنت الواقف احدهم اخ لام  
واثنان شقيقان فاثبت احد الشقيقين قال الوقف الى اخيه الشقيقين واجبه لانه وقد قال الواقف في اولاده  
بمنقلبه الواحد ذكرا كان او اثني ويشترك فيه الاثنان فصاعد على حكم القرية الشرعية فهل تقدم الغلة  
منافسة بين الاخرين ام تكون على القرية الشرعية فأجاب تقسم الغلة بينهما من غير ان يعلما بالظاهر من  
عبارة الواقف ومنها قوله فاذا انقرض اولاد الظهور لم يبق أحد كان ذلك وقفا على من يوجد من اولاد  
البطون على الترتيب المشروح في اولاد الظهور للذكر مثل حظ الانثيين فقوله لذكر الخ بين قوله السابق مرارا  
على حكم القرية الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب  
المشروح في اولاد الظهور وان لم يبق أحد كان ذلك وقفا على من يوجد من اولاد البطون على الترتيب المشروح  
في اولاد الظهور للذكر مثل حظ الانثيين فقوله لذكر الخ بين قوله السابق مرارا على حكم القرية  
الشرعية من انه لم يرد عموم حكم القرية المتناول لذلك ذكرين كاخوين أحدهما شقيق والاخر  
لاب وما تقر وهو المرفق للغالب من احوال الواقفين فانهم لا يأخذون في وقفهم على لاطباق الارث في جميع  
الافراد بل الغالب من احوالهم قصر التفاوت على الذكر والاثني فاذا قال على حكم القرية الشرعية  
ينزل على الغالب المذكور وقد جرى في عبارة هذا الواقف الاطلاق تارة حيث قال اولاد على حكم  
القرية الشرعية والتقييد اخرى حيث قال آخر المذكور مثل حظ الانثيين والمطلق محمول على المقيده ملخصا  
(قوله وقفية مكان) مثله المنقول الذي تعرف وقفه (قوله ولا اثم على البائع) وكذا لا اثم على المشتري  
من عدم العلم (قوله اجزمه له) على المشتري (قوله فذلك) أي البناء والقرس وأفراد باعته المذكور  
وقوله لهما أي الباني والقرس ولو قال فلهما لكان أوضح (قوله فيسلك معهما بالانفع للوقف) أي مع  
البناء والقرس فان كان الانفع بهلما للوقف فلهما القيم وان كان الاصل ابقاء الوقف بالاجارة  
فحت يد المشتري ابقاءه والاولى حذف البناء من قوله بالانفع لانه نائب فاعل بذلك (قوله بعد نقضه) متعلق  
بالقيمة أي انما يرجع بقيته بنقوضا لا قائما (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) فانه يرجع بقيمة البناء مبنيا  
لا بقيته بعد نقضه حال في المنية شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالنتم بقيمة البناء مبنيا على البائع  
اذا لم اليه يوم تسليمه وان لم يملك فائتم لا غير كما لو استحق جميع بنائها لمات قرأ ان استحقاق متى ورد على  
ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا اه وفي البصر من خيار العيب شري فبني واستحق  
نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع بنتمه على بانه ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف  
وقامه فيه (قوله لو انقطع ثبوته الخ) قال في الفتاوى الخيرية مثل في طاحونة ثلثاهما وقف ثابت على ذرية  
واقفها من اولاد الظهور وثلثا تنازع معهم فيه اولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية  
ولا تمسك بقطع لاحدهما بل هناك الجمع مع كل منهما الاية يوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند اهل  
العلم واستنبه الامر في المصنف فما الحكم أجاب حيث لم يكن لهذا الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع  
فيه اهـ لغيره أثبت من القرية بين حقها وبين الشرعية فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله  
فما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا  
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتار خاتمة  
في الاوقاف التي تصاد عهدها ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها فجرى على الرسوم  
الموجودة في دواوينهم بمعنى القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة من أثبت  
في ذلك حقا يقضى له به اه وفي واقعات الناطق فان اصطلح القر بقاء على شيء فيما بينهم فالقاضي ينفذ

وفيها من يثبت بطون شرعي موقوفة مكان  
وجب نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم  
علمه ولا متولي أجر مثله ولو بني المشتري  
أو غرس فذلك لهما فيسلك معهما بالانفع  
للوقف وفي البازية معزى للبناء مع انما يرجع  
بقية البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري للبائع  
وان اتمه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق  
المبيع وانقطع ثبوته فما كان في دواوين  
القضاة اتبع والا فبرهن على شيء حكم له به

ذلك وفيه ضي بالغلة بينهم ١٥ وفي أنفع الوائيل عن الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام من وقف مشهورا شهت  
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المجهود من حاله فمما سبق من الزمان من أن قوامه  
كثير بعد لولن الى آخر العارة التي قدمها وألله تعالى أعلم (قوله والاذن برهن الخ) أفاد أن البرهان  
وآخر من العمل بما في الدواوين وهو الذي في عبارة الظهيرية السابقة ونصرت أنه يعمل بالذواوين وبسمل القوام  
السابقين كما في أنفع الوسائل وفيه خبر الدين في واضح متعددة (قوله والاصرف للفقراء) الذي تقدم  
عن التنازع نسبة أن القاضي يجعله موقوفه إلى أن يظهر الحال (قوله مالم يظهر بطلانه بوجه شرعي)  
بأن ظهر أنه جعله للاغنياء فقط أو اشترط به عند الاحتياط (قوله فيعود الملك واقفه) ان كان موجودا  
(قوله أولوارنه) ان مات الواقف (قوله أو أيت المال) ان لم يكن له ورثة (قوله فلورقه السلطان)  
أي وقف ما كان ليت المال وليس الحكم خاصا بما انقطع رسمه (قوله عامما جاز) قال ابن وهبان

ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمت يجوز وبجر

(قوله ولوجه خاصة) كل وقف على بن فلان (قوله قطا هر كلامهم لا يصح) قاله العلامة عبد البر في وقف السلطان  
ارضا من بيت المال على بن فلان ثم على الفقراء وعلمه بأن وقفه على جهة خاصة بطل حتى بطلت المسلمين وليس له  
استقاط حق البعض منه ١٥ ملخصا (قوله قطا هر كلامهم قبولها) لأن المتولى انما يشهد لاثبات اصل الوقف على  
الجهة لا لاثبات ما جعله الواقف له من الاجر: (قوله بل يهتده) لو بين أول ثلاثة كان فضل والا يكتفى منه باليمين بجر  
(قوله لو اتهمه بخلقه) وان كان أمينا بجر (قوله لا يلزم) أي كل من من هو بالبناء للجهول (قوله قبل قوله  
بلايحين) بانيه ما ذكره في شرح المتن غاي الى شروط الظهيرية لواجب الواقف أو وصيه أو القاضي أو أمينه  
ثم قال قبض الغلة فضاغت أو فزقتها على الموقوف عليهم وانكروه صدق بيمينه ١٥ وجب في المصارفة أنه  
لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كذا في شرح المتن (قوله في وقفه) أي في الموقوف عليهم من  
الذرية وأهل التسكيا (قوله قبض الاجرة للمنصوب) لأن المنزول أجرة الموقوف لانفسه بجر ولأن المنصوب  
هو المتولى ١٥ ووقفه خصوصا اذا كان الاول غائز مجبانا (قوله على الذمير) أي على أنه أذن له بالانصرافه  
حساب ما صرفه على القول بصفة المصادقة وعلى مقابله (قوله ليس للمتولى الخ) قال في البر وأما بيان ماله  
فلهو للمتولى فان كان من الواقف فله المشرط ولو كان أكثر من أجرة المثل وان كان منصوب القاضي فله أجر مثله  
وا- تلفوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي فتقل في القبة قولين ثانيهما ان القير يستحق أجر مثل سبعة دوا شرطه  
القاضي أو أهل المحلة أجرة أو لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشرط وقبل هذا وحاصل  
م ذكره انخفاف أن ما يجعله الواقف لاهل الوقف ليس له حقه من وانما هو على ما صارفه الناس من الجصل عند  
عقد الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف جميع ما يقع عنده فيما شرطه الواقف  
ولا يكف من العمل بنفسه الا مثل ما ينفعه ١٥ ماله ولا يذني له أن يصرف عنه وأما ما يفعله الاجراء والوكلاء فليس  
ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية لامرأة وجعلها أجرة املا لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا  
ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا لعلنا حكم ان الواقف انما جعل له هذا في ماله العمل وهو لا يعمل شي الا يكف  
الحاكم ما يفعله الولاية ١٥ (قوله أصلا) أي مطلقا سواء كان مساويا لاجره ١٥ (قوله ويجب صرف جميع  
الخ) هذا اذا كان له أجره قرر فلا ينافي ما ذكره خبر الدين في فتاواه حيث قال سئل في متولى وقف من جلب  
السلطنة العلية بأشرف نفسه وباتباعه وهذا على ما في نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ربح الوقف عوائد  
قديمة معهودة يتنازلها الناظر بسعيه هل لطلب تنازلها كما جرت به العادة القديمة أجاب نعم له طلبها وتنازلها  
اذ المعهود كالمشرط وقال في الجهر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه القيم يستحق أجر سبعة دوا  
شرطه القاضي وأهل المحلة أجرة أو لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشرط وقال في الاشياء  
عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشرط شرطه وصريح في استحقاقه لما جرت به العادة والله تعالى أعلم  
انتهى فان موضوعه فيما اذا لم يعقله أجر أو كانت العوائد كالأجرة كما يظهر من دليله المتقابل (قوله ويجب  
على الحاكم الخ) ليس هذا بما يقتصر على دعوى الوقف (قوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب بالكسر  
عاقبة الشيء كما في القلموس وهو مرتبط بقوله الرائي أي الذي دفع الرشوة عقب الدعوى الشرعية واذا عجب

والاصرف للفقراء مالم يظهر بوجه بطلانه  
بوجه شرعي فيعود الملك واقفه أو لوارنه  
أوليت المال فلورقه السلطان عامما جاز  
ولوجه خاصة قطا هر كلامهم لا يصح لو شهد  
المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد  
قطا هر كلامهم قبوله الا نلزم المحاسنة في كل  
عام وبكتفى القاضي منه بالاجال لو عروفا  
بالامانة ولو لم يتمها جبره على التمين شيئا فشيئا  
ولا يجبه بل جده ولو اتهم بخلقه قنية  
قلت وقد منى الشر كذا أن التزيت  
والمضارب والودي والتولى لا يلزم بالنفيل  
وان غرض قضائنا ليس الا الوصول لسهل  
المحصل لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله  
بلايحين لكن أنفى التلا بوالسود أنه ان ادعى  
الدفع من ماله الوقت في وقفه كالأولاد والأولاد  
أولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام  
بالحامع والبواب وهو ماله لا يقبل قوله  
كالواستأجر شخص للبناء في الجامع بآجرة  
مه لوه ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل  
قوله قال المذهب وهو تفصيل في غاية الحسن  
في ماله واعتداده به في حاشية الاشياء  
المث وجب في العارية به عزلا لا في زاده  
لو أجر القير ثم عزل قبض الاجرة له منصوب  
في الاصح وهل يملك المهرزول مضادقة  
المستأجر على التعمير قبل نعم قال المصنف  
والذي ترجح عندي لا ليس للمتولى أخذ زيادة  
على ما قدر له الواقف أصلا ويجب صرف  
جميع ما يحصل من ثمنه وعوائد شرعية وعرفية  
ما صرف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم  
أمر الرائي برده الزنة على الرائي غيب  
الدعوى الشرعية الكيل من فتاوى المصنف  
قلت

الرد للمدفع بعد المدعى الشرعية فيجب في المدفوع قبله وفي غير الشرعية بالطريق الأولى (قوله  
 لكن سيجي الخ) استدرالك على قوله ليس للمدعى أخذ زيادة الخ والأولى ذكره قرياً منه قلت لامتأفة  
 خان هذا من ولاد القاضي (قوله لو وقف لفقراء قرابته الخ) المقير في هذا الباب من بعد فقير في الزكاة على  
 المشهور ومن له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذا إذا كان له ثياب كفاف لأفضل فيها أو تناع  
 يت لا بد له منه وإن كان له مائتا درهم فضة أو عشرون مثقالاً ذهباً فلا حظ له في الوقف أو كان له فضل متاع  
 أو ثياب يساوي نصيباً ويعطى للمقبر الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كما في الخمانية قال صاحبان  
 في تعريف القرابة هي كل من ينسب إليه إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المهرم وغير المهرم  
 والقريب والبعيد والجسع والفرد في ذلك سواء ولا فرق بين أن يقول علي قريبي أو علي ذوي قرابتي ومذهب  
 الإمام التفصيل وبه لم يراجع المطولات ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعاً المذكور والآخر والمسلم  
 والكافر والخز والمملوك إلا أن ما يخص المملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم تخلق الفلانة ولا يدخل أبو الواقف  
 وأولاده أصله وظاهر الرواية عدم دخول الجد والذي ذكرنا في قوله لا قرابته ولد ذوي قرابته يجري في قوله  
 لأرحامه ولد ذوي أرحامه ولا نساءه ولد ذوي أنسابه هندية ملخصاً (قوله لم يستحق مدعيها الخ) قال في الهندية  
 إذا وقف أرض على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كلف إقامة البينة ولا تقبل بيته الأعلى خصم  
 والخصم هو الواقف إن كان حياً فإن مات فالوصي الذي الأرض في يده هو الخصم فإن أقر الوصي لواحد  
 بأنه من قرابة الميت لا يصح إقراره وانما هو خصم في إقامة البينة عليه ولا يكون وارث الميت خصماً للمدعي  
 في ذلك إلا أن يكون متولياً وكذلك أرباب الوقف فإن برهن على المتولي بأنه قسريب الواقف لا يقبل  
 حتى يبرهن على نسب ماله كالأخوة لا يورثون أولاد أولادهم ولا تقبل على الأخوة المطلقة وكذلك العمومة  
 اه ملخصاً (قوله ولو ولي الصغير) أي يدعي القرابة له قال في الهندية إذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده  
 وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيراً بخلاف الكبير فإنهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب  
 في هذا بمنزلة الأب فإن لم يكن له أب ولا وصي الأب وله أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء إثبات قرابة الصغير  
 وفقره إن كان الصغير في حجره استحساناً ثم إذا كانت الأم والأعم والأخ موضعاً للخلعة في أيديهم فما يصيب  
 الصغير يدفع إليهم ويؤمرون بالانفاق عليه والافوض في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط (قوله  
 الابينة على فقره) لأنه يدعي الاستحقاق والدعوى لا تقبل بقول المدعي أبو السعود (قوله مع بيان جهتها)  
 فإذا لم يفسر لا تنفع الشهادة لتوقع القرابة أبو السعود (قوله من حين الوقف عليه) أي لامن حين المقضاء  
 والذي ذكره في ولد البنت أنه لا يطالب بالمأضي لومته لكانه إذا كان قائماً بأبى (قوله أجاب نعم)  
 قال في البقرة على هذا الوشرط في حق الصوفية بالمدرسة عدم التزوج كما بالمدرسة الشيعونية بالقاهرة واعتبر  
 شرطه (قوله أو علي بن فلان الامن خرج) أصل هذا في غير القرابة أمافيها فقال في البحر وكذا الوشرط  
 أن من استقل من قرابته من بغداد فلا حظ له اعتبار لكن هنا إذا عاد إلى بغداد ردى إلى الوقف اه (قوله لومته تملكه)  
 أمالو كانت غلة السنين الماضية فائمة فانه يستحق أولاد البنات حصصهم فيها قال علاء الدين الحنطلي  
 وغيره إن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه ذكره العلامة عبد البر (قوله فله النصف) لأن  
 أهل الجسع اثنتان في الوقف والوصية قاله الحلبي ولو قال هذه موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله  
 له وكذا لو كان له أولاد فأنقضوا ولم يبق إلا واحد حاوي ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت  
 الغلة لولده الصلي يستوى فيه الذكر والأنثى وإذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولد الصلب كانت  
 الغلة له لا غير وإن لم يبق أحد من البطن الأول نصرف الغلة إلى الفقراء إلا إلى ولد الولد وإن لم يكن له وقت  
 الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشارك في ذلك من دونه من البطن ولا يدخل فيه  
 ولد البنت في ظاهر الرواية هندية ملخصاً (قوله للمدعى الأقالة) أي أقالة الاجارة إذا عدها بنفسه أما إذا  
 عدها غيره فلا صيرفة وفي القنية للمنصوب الأقالة أي لعنه المعزول بلا خلاف إلا أنه ذكرها في البيع قال  
 الحوى وبني أن تكون الاجارة كذلك لأنها بيع المنفعة ومحل جواز الأقالة إذا لم يقبض الاجرة أما إذا قبضها  
 فلا كذا في الاشياء (قوله أجبر عرض الخ) الخلاف في الوقف وأما ما دال البيت إذا أجبرها الوصي أو الأب بعرض

لكن سيجي في الوراء أيضاً أن لا يتولى  
 أجر مثل عمله فتنبيهه لو وقف الفقراء قرابته  
 لم يستحق مدعيها ولو ولي الصغير الابينة على  
 فقره وقرابته مع بيان جهتها فإذا قضى له  
 استحقاقه من حين الوقف عليه قد أوى ابن فقير  
 وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجه فلا بد  
 بعد وفاته ما دامت عزاً فماتت وتزوجت  
 وطلقت هل ينقطع حقها ما تزوجت أم لا  
 قلت وكذا الوقف على أثمان أولاده الامن  
 تزوج أو علي بن فلان الامن خرج من هذه  
 البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو علي بن فلان  
 عن زعم العلم قتل بعضهم ثم استقل به فلا نحى به  
 إلا أن شرطه لو عاد فله فليجف طهراته المتعين  
 وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد  
 مضي سنين فله غلة الأقاليم لا المأضي  
 لو استهلكه وقف على نبيه وله ولد واحد فله  
 النصف والباقي للفقراء وولي ولده الأكل لانه  
 مفرد مضاف فيهم لا يتولى الأقاليم لو خيرا  
 أجر بعرض معين صحيح وخصه بالفقراء

فانه يجوز بالاخلاف بحر (قوله لامستأجر غرس الشجر الخ) قال في القنية يجوز للمستأجر غرس الاشجار  
والأكرام في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون مخرج الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل  
للمتولى الاذن فيما يزيد به الوقف خيرا قلت وهذا اذا لم يكن حق القرار للعمارة اما اذا كان فلا يجرم الحفر  
والغرس لوجود الاذن في مثلها اه (قوله ربأذن) أي الناظر بالحفر لو خيرا (قوله وما بناه مستأجر الخ) قال  
في القنية القيم أو المالك قال مستأجرها اذنت لك في عمارتها فمرها بانه يرجع على القيم أو المالك وهذا اذا كان  
يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو يشغل بعضها كالتنوير  
فلا مال بشرط الرجوع ذكره في الوقف اه فلم منه أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم  
منفعته على المستأجر سوى في حاشية الاشياء (قوله والمتولى بناؤه الخ) اعلم أن البناء في أرض الوقف فيه  
تفصيل فان كان البناء المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف سواء بناه الوقف أو أطلق أو عينه لنفسه  
اذ لا يملك أن يبنى لنفسه في أرض الوقف بمال الوقف فيقع للوقف وان عينه لنفسه وان كان من ماله للوقف  
أو أطلق فهو وقف اذا كان المتولى غير الواقف مالو كان الواقف وأطلق فانه لا يكون وقفا بل هو ملك  
كافي الاخيرة وان بناه من مال نفسه لنفسه وأشهد أنه فهو له صرح بذلك في القنية والنجي وان لم يكن متوليا  
فان بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفضه لولم يضر وان أضر  
فهو المضيق لانه فليترتب الى خلاصه ولا يملكه المؤجر جبراً على المستأجر الا اذا كانت الارض تنقص بالفتح  
وأما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضا وقف ضبعة له على بناءه وأولاده بنى ابداماتنا لو جعل آخره للفقراء  
ثم غرس من الواقف في اشجرة فان غرس من غلة الوقف فالشجرة للوقف وان غرس من مال نفسه وقال عند الغرس  
انه للوقف فهو للوقف وان لم يذكرك شيئا فهو ميراث وزاد في الاسعاف مالو بنى بناء أو نصب بابا اه من  
الاشياء وحواشيها (قوله مال يمشد الخ) قد علمت أن محله فيما اذا بناه من ماله (قوله ولو أجر لابنه الخ) قال في البحر  
في الموضع الرابع في تصرفات الناظر لو أجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجره من ابنه  
أو أخته أو عبده أو مكاتبه للهبة ولا ينظر معها كذا في الاسعاف وفي جامع النصولين المتولى لو أجر دارا للوقف  
من ابنه البالغ أو أخته لم يجوز عند الامام الأبا كثر من أجرة المثل كبيع الوصي لو يتخذه مع عبده مالو خيرا للقيم  
مع عند الامام وكذا متولى أجر من نفسه لو خيرا بجمع والا لايه يبقى اه فعلم أن ما في الاسعاف ضعيف اه  
(قوله كعبده) أي المأذون (قوله وهذا) أي محل عدم جواز الاجارة لابن المتولى أو عبده اذا باشر المتولى  
العقد بنفسه فلو باشر القاضي الم قد صرح لارتفاع الهبة وفيه أنه كيف يتولى القاضي العقد مع وجود  
المتولى وقد يجاب بأن المتولى كان غائبا ومريضا فاجاز بجره القاضي الى من ذكر (قوله وكذا الوصي) أي فانه  
يصح بيعه من ابنه لانه يصح بيعه من نفسه وهذا اذا كان وصي الأب لوصي القاضي قال المصنف  
مع الشارح في باب الوصي وان باع الوصي أو اشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك  
مطلقا لانه وكيل وان كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للمصغر وهي قدر النصف زيادة ونقصا وخالا  
لا يجوز مطلقا اه وقد علمت أن الاجارة من قبيل البيع لانها يبيع المنافع (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يقد  
وكيل البيع والشراء والاجارة مع من تردها دونه للهبة عند الامام الا اذا أطلق له الموكل كع من شئت فيجوز  
بيعه لهم بمثل القيمة انما كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة انما قاله المصنف والشارح في الوكالة (قوله  
وقف على أصحاب الحديث الخ) الظاهر أن محله اذا لم تكن له نية بتخصيص عن يستغل بعلم الحديث والا فلا ريب  
في التخصيص حيث وقف على مراده ثم اذا لم تكن له نية يقال ان أهل المذاهب جميعهم أهل حديث بمعنى  
ان أعظم أخذوا به وعملوا بما دل عليه والحنفى وان كان يعمل بالمرسل ويؤتم خبر الواحد على القياس لا يقتضى  
تخصيصه (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو مانع العناية سقط (قوله وجاز على القبور) قال في القنية  
وقف بشرط أن يقرأ عند قبره فالتعيين باطل اه وصرح حوايان الوصية بالقراءة عليه باطلة وهذا معنى على  
غير المقتضى به والمفتى به جواز الاخذ على القراءة فيعين المكان والقوى على قول محمد بدم كراهة القراءة عنده  
بحر المنها (قوله لا على الصوفية) أي اذا كانوا على طريفة غير جيدة كافي الشرب لابي على الوهبانية قاله الحلبي  
ووجهه أنه ليس بقرينة حيث اذا كانوا على طريفة جيدة فصيح وعليه يحصل ما قاله شمس الأئمة من الجواز

لامستأجر غرس الشجر بلاذن الناظر  
اذا لم يضر بالارض وليس له الحفر الا باذن  
ويأذن لو خيرا والا وما بناه مستأجر  
أو غرسه فله مال يبنوه للوقف والمتولى  
بناؤه وغرسه للوقف مال يبنوه لنفسه  
قبيله ولو أجر لابنه لم يجوز خلافا لهما كعبده  
اتفاقا وهذا لو باشر بنفسه فلو القاضي مع  
وكذا الوصي بخلاف الوكيل  
وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه  
الشافعي اذا لم يكن في طلب الحديث  
ويدخل الحنفى كان في طلبه أو لا يزاره أي  
لكونه يعمل بالمرسل ويقام خبر الواحد على  
انه ليس وجاز على القبور والا كيفان لا على  
الصوفية

وفي فتاوى خير الدين المصرح به في كتب أصحابنا أن الوقف على الصوفية لا يجوز كما هو في الرواية المرجوح  
 اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والميزانية وكثير من الكتب أخرج الامام السعدي الرواية من وقف  
 الخصاص أنه لا يجوز في الصوفية فرجع الكل اليه اه (قوله والعميان) قال في البحر ولو شرط وقفه على  
 العميان فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لأن فهم الفقير والغني لا يحددهم ولا يحصون وكذا على المورث  
 والعرجان اه وفيه أن الوقف على الاغنياء والفقراء جائز والفقراء لا يحصون فتدبر (قوله اشتركا) فيستحقان  
 معلوم نظير الوقف معا (قوله ينظم الواحد والمتعدد) أي بهما والمتعدد يشمل المتني والجمع (قوله وفي النهر عن  
 الاسعاف الخ) فهم أبو السعود كفيته أن هذا السند الذي على ما قاله المقي فعمل الاشتراك عدم كون  
 أحدهما آسن وحيداً فالارشد والافضل واحد على ما فهماه وهو كذلك كما أفاده الشارح وفي الهندية  
 لو جعل الولاية لافضل من لا افضل فهي لا افضل أولاده فان صار ساقاً فالولاية لمن يليه في الفضل فان ترك  
 الافضل الفسخ وما رآه عدل وافضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه ولو أباي الافضل القبول فالولاية لمن يليه  
 في الفضل كما إذا مات ولوجهه لافضل أولاده وكانوا في الفضل سواء يكون لا كبيرهم سناً ذكرًا كان أو أنثى  
 ولو لم يكن فيهم أحد أهلاً لهما فالقاضي يقيم أحدهما إلى أن يصير واحداً منهم اه أهلاً لهما فإذ اليه اه ملخصاً  
 قال أبو السعود إذا استوفى الرشد والسن وكان أحدهم ذكراً والآخر رجلاً كورة أو يستويان لم أره اه (قوله  
 ولو أحدهما أدرع الخ) أي وقد جعله لافضل (قوله فهو أولى) أي الاعلم بأمر الوقف (قوله وكذا لو شرطه  
 لارشدهم) فانه كشرطه لافضل فيقال فيه ما قيل فيه (قوله ولو ضم انتاضى للقيم ثقة الخ) قال في البحر  
 وهنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد بالقاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر على الاوقاف قلت  
 هو قاضي القضاة لا كل قاضٍ لما في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان الوصي أو المتولى  
 من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في السجلات وهو الوصي من جهة حاكمه ولاية نصب الوصي  
 والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم لم يكن من حاكمه ليرسله ولاية نصب الوصي  
 فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى الا اذا كان ذكراً انتصر في الاوقاف والايام منصوباً عليه  
 في منشوره فصار حكم نائب القاضي فانه لا بد فيه أن يذكر أن فلان القاضي أذن له بالولاية فخرنا من حينها  
 الوهم (قوله لم يستقل) لانه اذا انقضى كونه خائلاً لا يحصل المقصود من ضم الثقة (قوله والا) أي بأن كان  
 للاعانة أو للاحتياط في أمر الوقف (قوله بل الحفظ) قال الكل وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف  
 (قوله ليس للمتولى أن يستدين الخ) مكررم ما تقدم قاله الحاشي (قوله وان كانوا أصلاً) صوابه اذا لم يكونوا  
 أصلاً فانه نقل في الدر المنقي عن مؤيد زاده عازي بالوجيز لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً ولكن يجوز  
 الرجوع عن الوقف عليه المشروط كالامام والمؤذن والمعلم اذا لم يكونوا أصلاً أو في أمرهم نظير فيجوز  
 للواقف الرجوع في هذه الشروط اه وفي الخلاصة وافظله لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً  
 ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه وتغييره وان كان مشروطاً كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصلاً  
 أو توافوا أمرهم فيجوز للواقف مخالفة الشروط اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام  
 ان لم يكونوا أصلاً ليس من الرجوع وانما هو مخالفة للشرط لكون هذه المخالفة أنفع للوقف فلا بد من  
 قوابة فيهم عن بطلانها كذا شرط أن لا ينزع من الولاية تخان فانه ينزع ولا يعتبر هذا الشرط ولو في غيره  
 وكذا اشرط أن لا يؤجر أكثر من سنة ولا رغبة فباعينه فانه يخالف وما كان ينبغي للمتولى أن يفرد  
 هذا بضرع مستقل لانه يومه أنه يجوز الرجوع في جميع الشروط لافي أصل الوقف وليس كذلك فتأمل  
 وقد تقدم من الشارح الحالة على هذه العبارة وقد علمت ما فيها (قوله لان الكتابة) أي التفسير والتعريف عنها  
 اصطلاح كوفي (قوله لا يقرب المكتبات) أي لا يقرب مرجع منها (قوله وكذلك مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها  
 الاجر وان لم يكن هنالك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير فيها (قوله وعكسه) مبتدأ خبره قوله وقفت  
 وانما كان عكسه لان ما قبله اعتبر به الاخيرة والاخيرة اعتبرت بالاولى لا بالاول فتأمل (قوله لانه اقرب الى زيد)  
 أي لأن لفظي (قوله هذا هو الصحيح) راجع الى أصل المسئلة ومقابل قول القاضي كامل الدين ان الهاء  
 تنصرف الى الواقف دون ابنه (قوله وقد منّا أن الوصف بعد متعاطفين) كالمسئلة الثانية (قوله عندنا) والى

والعميان هو الأصم ولو شرط الظاهر للارشد  
 فالارشد من أولاده فاستوى اشتركا في  
 الملا أبو السعود معللاً بأن أفضل التفضيل  
 ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر  
 عن الاسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستوى  
 فلا نسبهم ولو أحدهما أدرع والاخر أعلم  
 بأمر الوقف فهو أولى اذا من خبايته انتهى  
 جوهره وكذا لو شرط لارشدهم كما في أنفع  
 الوسائل ولو ضم القاضي للقيم ثقة أي فطرنا  
 حسنة هل للاختيار أن يستقل بالتصرف  
 لم أره وفي النسخ الاخ أنه ان ضم اليه  
 نيابة لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن  
 نهر وفي فتاوى مؤيد زاده معسر بالثانية  
 وغيره ليس للمشرف التصرف بل الحفظ  
 ليس للمتولى أن يستدين على الوقف للعمارة  
 الا باذن القاضي • مات المتولى والجباة  
 يدفعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يئنه  
 لهم صدقوا بينهم لانكارهم الغنائم •  
 لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً  
 • لا يجوز الرجوع عن الوقف عن الموقوف عليه  
 المشروط كالؤذن والامام والمعلم وان كانوا  
 أصلاً انتهى جوهره وفي جواهر الفتاوى  
 شرطه لنفسه مادام حياً ثم لولده فلان ما عاش  
 ثم بعده للاعنف الارشد من أولاده قالها  
 تنصرف لابن لا للواقف لان الكتابة تنصرف  
 لا تقرب المكتبات يقتضي الوضع وكذلك  
 مسائل ثلاث • وقف على زيد وعمرو ونسله  
 قالها • امره فقط • وقف على ولي وولد  
 ولي الذي كور فالد كور راجع لولد الولد  
 بحسب وعكسه • وقف على زيد وعمرو  
 لم يدخل زيد وعمرو لانه اقرب الى زيد فيصرف  
 اليه • هذا هو الصحيح وقد منّا أن الوصف  
 بعد متعاطفين لا خبر عندنا وفي الزباني من  
 باب الخزمات وقولهم ينصرف الشرط



جميع ما قبله عند الامام الشافعي (قوله اليهما) أي المتعاطفين (قوله فلان ذلك في الشرط المصرح به) كقوله فلانة طالق وفلانة ان دخلت الدار فيه يكون دخول الدار شرط المطلاق - ما لا الله مطوف فقط (قوله والاستثناء بعيشة الله تعالى) كقوله فلانة طالق وفلانة ان شاء الله تعالى أو كقوله امرأته طالق وعنده حزان دخلت الدار أو ان شاء الله تعالى (قوله الى ما يليه) ذكر الصغير باعتبار كون الصفة وصفا (قوله ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذلك البنات تدخل) وتكون الغلة له - بالسوية وهو الصحيح وهو كالقول ارضى موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشتركا جميعا كذا في الظاهرية وكان وجهه أنه من التغليب ولو قال موقوفة على بن فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن الامام أنه على الذكور ومن ولده دون الاناث وروى أبو يوسف ابن خلد السهقي عن الامام أنه - م يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى خاضى خان بن ياد قولي وكان وجهه أنه من التغليب وقوله فان في ذلك البنات تدخل البنات اسم ان وجله تدخل خبرها والظرف متعلق بتدخل (قوله وولد الابن الخ) قال في الهندية ولو وقف على نفسه أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعده واتهم (قوله كذا البنت) أي ولدت البنت فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جزء طاه الحلي (قوله لو وقف الوقف على الذرية) قال في الهندية رجل قال ارضى موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح ويدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوى فيه ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لولده وولدته كذا في قولنا على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الأول كذا في الحاوي (قوله وتنقض القصة في كل سنة) أي اذا حدث حادث من الذرية لم يستحق في السنة السابقة أو تنقض واحدة عما كان (قوله ويقسم الباقي) ان كان المجهول على الذرية بعض الوقف ويقسم كله ان جعل كلهم (قوله قد جعلنا) ألفه للاطلاق (قوله فقالوا ليس في ذاي دخل أولاد بنته) هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الوافعات والمنية والولول الجنية والعنيس والمزيد وذكر الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد وبنو أبي أن نصحه رواية الدخول قطعاً لان فيه نص محمد عن أصحابنا رحمه الله تعالى والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يفهمون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقاً لفظ واقه تعالى أعلم قاله العلامة عبد البر في شرحه لو وقف على ولده وولد ولده (قوله وافظ آباءي) أي لو وقف على آباءه دخل في ذلك أجداده وجدانه وأبوه وأمه لان جمع الذكور عند الاختلاط بشمل المؤنث كذا قاله العلامة عبد البر (قوله احسب) من الحساب بمعنى المذاق أي عذ هذا اللفظ فيها (قوله ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذريته مرتباً وجعل من شرطه الخ) قال في الاشياء وأنا أذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السبكي ثم أذكر بعده ما عسدي في ذلك وانما أطيل فيه الكثرة وقوعها أما حاصل السؤال أن الواقف وقف على ذرية مرتباً بين البطون ثم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولده اليه وعن غيره يولد الى من هو في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولده حيوات الواقف عن ولدين ثم مات أحدهما عن ثلاثة ولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم مات أحد الولدين من غير نسل وحاصل جواب السبكي رحمه الله تعالى ان ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى حال حياته ومن مات من الثلاثة عن غير نسل ودفع نصيبه الى أخويه فيكون النصف بينهم ما ومن مات من ولد نصيبه له مادام أهل طيبة أيه ثم مات بعدهم نصيبه بين جميع أولاد الاولاد بالسوية فدخل ولد المتوفى في حياته أيه فتنتقض القصة بموت الطبقة الثانية ويزول الخجب عن ولدي المتوفى حال حياته أيه مما بقوله ثم على أولاد أولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الأول فن مات من أهل البطن الأول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربيع على هذا فاذا لم يبق أحد من البطن الأول انتقل القصة ويكون بينهم بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن يقرض أهل تلك الطبقة فتنتقض القصة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يعمل في كل بطن وحاصل مخالفة السبكي أنه في شيء واحد وهو ان ولدي المتوفى في حياته أيه لا يجرمان مع بقائه الطبقة الأولى

اليهما وهو الاء - لي فلان ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء بعيشة الله تعالى  
المصرح به والاستثناء بعيشة الله تعالى  
وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام  
فتنصرف الى ما يليه فهو جائز وهو العالم  
الخ فاصف في المنظومة المحبة  
وارصف به دجل اذا أف  
يرجع للجميع فيما يشاء  
عن الامام الشافعي فيما  
ان كان ذا عطف بواو اما  
ان كان ذا عطف بتم وقفا  
الى الاخير باتفاق رجحا  
ولو على البنين وقفا يجعل  
فان في ذلك البنات تدخل  
ولد الابن كذا البنت  
يدخل في ذرية بنت  
لو وقف الوقف على الذرية  
من غير ترتيب فبالسوية  
يقسم بين من علا والاسفل  
من غير تفصيل لبعض فانقل  
وتنقض القصة في كل سنة  
ويقسم الباقي على من عينه  
ولو على أولاده ثم على  
أولاد أولاده قد جعل  
وقفا فقالوا ليس في ذاي دخل  
أولاد بنته على ما ينقل  
بنى أولادى كذا آثار في  
واخوتي ولفظ آباءى احسب  
بشرك الاناث والذكور  
ففيه وذلك واضح مسطور  
ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذريته مرتباً  
وجعل من شرطه أن من مات قبل استحقاقه  
وله ولد قام مقامه لولده حيوات الواقف على  
لو كان حياً وبنار للطبقة الاولى اولاد

وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض القسمة قلت أما مخالفة السبوطي في أولاد المتوفى في حياته  
فواجبة لا وجه ذكرها للسبوطي وأما قوله تنقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أتى به بعض علماء العصر  
وعزو ذلك إلى الخصاص ولم يتبها إلى ما صورته الخصاص وما صورته السبكي فإنه في مسئلة السبكي وقف  
على أولاده ثم على أولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسئلة الخصاص وقف على ولده وولده بالو أولادهم فصدر  
مسئلة الخصاص اشترك البطن الأعلى مع السفلي وصدره مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض  
القسمة وعدمه مبني على هذا فالخامس أن الواقف إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده  
ثم على ذريته ونسله طائفة بعد طائفة وبما بعد بطن تحجب الطائفة العليا السفلى على أن من مات عن ولد انتقل  
نصيبه إلى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته وعلى أن من مات قبل دخوله  
في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولداً أو ولداً ولداً أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان  
حياء هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعتبر بين الطبقات وبعضهم يعتبر بالو أو فان كان بالو أو  
يقسم الوقف بين الطائفة العليا وبين أولاد الواقف في حياة الواقف قبل دخوله فله سهم ما خص أباهم لو كان حياً  
مع أخوته فمن مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لأخوته فيستمر  
الحال كذلك إلى انقراض البطن الأعلى وهي مسئلة الخصاص التي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكر بالو أو  
وقد علمته وإن ذكر يتم ثم مات عن ولد من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده ويستعمل لا ينقض أصلاً بعده  
ولو انقراض أهل البطن الأول فاذا مات أحد ولدى الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من  
مات وله ولد والنصف الآخر لعشرة فاذا مات ابن الواقف استقر نصف للواحد والنصف للعشرة وإن استوا  
في الطائفة فقول على أن من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطن فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء  
ينقل إلى ولده وهكذا إلى آخر الباطن حتى لو قدر أن الميت مات عن ولد واحد والولد خلف ولد واحد وهكذا  
إلى البطن المأثر ومن مات عن عشرة وأخلف كل أولاد حتى وصلوا إلى مائة في البطن العاشر يعطى الواحد  
نصف الوقف والنصف الآخرين المائة وان استروا في الدرجة اهـ ملخصاً (قوله أفنى السبكي بالمشاركة)  
صوابه بعدم المشاركة وهذا الاتفاق في ولدى ولد الواقف الذي توفي حال حياته أبيه والسبوطي خالفه فأفنى  
بالمشاركة وذكر له أوجهاً يبين في الاشياء (قوله لكنه ذكر بعد ورقتين الخ) هو الذي ذكرناه في العبارة السابقة  
يقول فالحاصل الخ (قوله فبالو أو يشارك الخ) قد علمت أن كلام صاحب الاشياء في نقض القسمة لا في المشاركة  
وعدها (قوله فراجع متأخراً) راجعته فوجدته كما ذكرت لمناقضات ووجدت أهل العلم ردوا على صاحب  
الاشياء حيث قالوا كأنه يزعم أنهم مخفون وهو على الواجب والآخر بالعكس بل لا يربط فافق بذلك بعض  
مشايخه الذين هم بالصالح واتباع المنقول معروفون وقد أتى في نظير هذه الواقعة أفاضل الحنفية والشافعية  
والترتيب فيها بل ظم منهم شيخ الاسلام سري الدين عبد البر بن الشيخنة ونسبه المحقق نور الدين الحلي الشافعي  
والشيخ برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضى القضاة برهان الدين ابن أبي شريف ونسبه العلامة علاء الدين  
الاخميني وغيرهم فالوقف المشروط فيه ترتيب الطبقات ورد نصيب من يموت إلى ولده الخ لا يمتنع الحكم فيه  
وهو تنقض القسمة بانقراض جميع البطن الأعلى باختلاف الماطف بالو أو ومن كما أوضحه العلامة المقدسي  
مستنداً في هذا الرد إلى كلام الخصاص وردوا على صاحب الاشياء قوله وإن ذكر يتم ثم مات عن ولد الخ  
بأنه يلزم من هذا الاستنباط الفاعل إحدى الجهتين المشرطين لولد الولد في الاستحقاق بصريح قول الواقف  
على ولد ولدى الخ بلا وجوب مع إمكان العمل به ما في زمانين ولزم منه أيضاً حرمان ولد من مات قبل الواقف  
عند انقراض أهل الطائفة الأولى مع أنه يخالف صريح كلام الخصاص ومن أراد توضيح هذه المسئلة فليراجع  
الاشياء وحواشيها (قوله مع شرح الوهبانية) لامة عبد البر ونقله الشرنبلالي في شرحه أيضاً (قوله واقعيتين  
آخرين) تركت فلهما خوفاً الاطالة (قوله ولم يرزل العلماء الخ) أصله صاحب الاشياء (قوله لو وقف على عقبه)  
هذه النسخة صواب وفي نسخة على ولده (قوله دون الاما) لأن ولداً من الذكور والاناث عقبه فاما ولد  
بناته فليسوا من عقبه فانه العلامة عبد البر (قوله كل من يرجع نسبه الخ) فوضح لما قبله (قوله أنزلوا وصى لاسه  
وجنسه) قال الخصاص الجنس والآل بمنزلة أهل البيت والحكم فيهم واحد ونحوه في المحيط وعده في السير الكبير

أفنى السبكي بالمشاركة وخالفه السبوطي  
وهذه الخالفات واجبة كما أفاده بوجوب  
في الاشياء من القاعدة التاسعة لكنه ذكر  
بعد ورقتين أن بعضهم يعتبر بين الطبقات ثم  
بعضهم بالو أو فبالو أو يشارك بخلاف ثم  
فراجعته متأخراً مع شرح الوهبانية فانه نقل  
عن السبكي واقعيتين أخريين يحتاج إليهما  
ولم يرزل العلماء يعتبرين في فهم شروط الواقفين  
الأن رحم الله وقد أفتيت فحين وقف على  
أولاد الظهور دون الاناث فمات مستحق  
عن ولد من أبوهما من أولاد  
بنقل نصيبهما ما اصدق كنهما من أولاد  
الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من الاسعاف  
وغيره وفي الاسعاف والتتارخانية ولو وقف على  
عقبه يكون لولده وولده أيداً ما تناسلوا  
من أولاد الذكور دون الاناث إلا أن يكون  
أزواجهم من ولده وولده الذكور كل من يرجع  
نسبه إلى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل  
من سلك أبوه من غير الذكور من ولده الواقف  
من سلك أبوه من سببي وسببي في الوصاية  
فليس من عقبه انتهى وسببي في الوصاية  
لو وصى لآله وجنسه دخل كل من نسب  
إليه من قبل آباءه ولا يدخل أولاد البنات  
ولنهم بالو أو صحت إلى أهل بيتها وأولادها  
لا يدخل ولدها إلا أن يكون أبوه من قومها  
لأن الولد إنما ينسب لأبيه لا لآله فقلت  
وبه علم جواب حادثة ولو وقف على أولاد  
الظهور دون أولاد البطن فمات مستحق  
من ولد من أبوهما من أولاد الظهور هل  
ينقل نصيبهما ما اصدق كنهما من أولاد  
أهلهما اصدق كنهما من أولاد الظهور  
باعتبار والدهما المذكور والله أعلم  
(نفسل فيما يتعلق بوقف الأولاد)  
من الدرر وغيرها وعبارة الواقف في الوقف  
على نفسه ولده ونسله وعقبه جملة رابعة

لنفسه أيام حياته ثم وثم جازعند الثاني وبه  
يقف كعبه لولده ولكن يختص بالصبي  
وبم الثاني ما لم يقعد بالذكور ويستقل به  
أو احد فان اتى الولد الصبي فلقه فمردون  
ولد الولد الآن لا يكون حين الوقف صلي  
فيختص بولد الابن ولو اتى دون من دونه من  
البطون ودون ولد البنت في الصحيح ولو زاد  
جولد ولدى فقط اقتصر عليهم ولو زاد البطن  
الثالث علم نسبه ونسبى الا بعد والاقرب  
الا ان يذكر جليل على الترتيب كالوفا لابتداء  
على اولادى بلفظ الجمع أو على ولدى وأولاد  
أو ولادى ولو قال على اولادى ولكن سماهم  
فكانت أحدهم صرف نصيبه للفقراء ولو على  
امراته وأولاده ثم ماتت لم يختص ابنها  
بشيء مما اذا لم يشرط وتخصيب من مات منهم  
الى ولده ولو قال على بنى أو على اخوتي دخل  
الاناث على الاوجه وعلى بنات لا يدخل  
البنون ولو قال على بنى وله بنات فقط أو قال  
على بناتى وله بنون فالغلة للمساكين ويكون  
وقفه منقطعاً فان حدث ما ذكر عاد اليه  
ويدخل في قسمة الغلة من ولد ابون نصف  
حول من طلوع الغلة لالا كالأولاد  
مباشرة أو أم ولده الممتعة لكونه حقيقاً لثبوت  
نسبه بالأصل وطهراً فلا يحل خلا لاحتال  
عوقبه بعد طلوع الغلة وتقسيم بينهم بالسوية  
ان لم يرث البطن وان قال للذكر كاشقين  
فكذلك قال فلو رغبة فرض ذكر امسح الاناث  
وأنتى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم  
حصه الوصية للمعدوم فلا يرد من فرضه لبعده  
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى وبنى أبداً  
وكلمات واحد منهم كان نصيبه لنفسه فالغلة  
لجميع ولده ونسبه جميعهم وميتهم بالسوية  
ونصيب الميت لولده أيضاً بالاث ولا بشرط  
ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل  
كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد  
أو مكنت عنه ~~يكون~~ راجعاً لاصل الغلة  
للفقراء مادام نسله باقياً والنسل اسم للولد  
وولده أبداً ولو اتى والعقب للولد وولده من  
الذكور أى دون الاناث الا أن يكون  
أزواجهم من ولد ولده الذكور وآله ونسبه

بأن الانسان من جنس قوم أبيه لا من جنس قوم أمه وهذا اصطلاح عرفي والاختصاص للغة الجنس الضرب  
من كل شئ وقال في المذهب لو وقف على أهل يدخل فيه كل من يصل به من قبل أهله الى أقصى أبه في الاسلام  
يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل تحت الوقف الاب  
الاقصى لو كان حياً ويدخل تحت الوقف ولد الواقف وكذلك ولد ولده ولا يدخل أولاد البنات والاختوات  
ومن سواهن من الاناث الا اذا كان زوجها من بنى اعمام الواقف وعترته من بنى اخوة الواقف (قوله وانها  
لو أوصت الى اهل بيتها) نقل في التناخية عن شرح السراج الكبير عن أوصى لاهل بيت فلان أو وقف عليهم أنه  
ان كان المراد بيت السكنى فأهل بيته كل من يعوله ويتفق عليه في بيته من بيته وبيته قرابة وعن لا قرابة بيته وبيته  
وان كان المراد بيت النسب فأهل بيته جميع أولاد أبيه الذين يعرفون به (قوله وبه علم جواب  
حاشية) هو عين ما ذكره أولاهه المجلبي وواقفه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \* (فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد) \*

وبم الثاني لان المولود مأخوذ من الولادة وهي موجودة في حال حلي عن الدرر (قوله فان اتى الولد الصلي)  
أى اذا مات الصلي الموقوف عليه من ولد لا يستحق شيئاً من الوقف وكذلك لو كان حال الوقف ولد صلي وولد ولد  
ومات الصلي يرجع الوقف للفقراء لا لولد المولود (قوله فلا فقر) لا تقطع الموقوف عليه دور (قوله فيختص بولد  
الابن) فيكون ولد الابن عند عدم الصلي بمنزلة الصلي دور (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال  
لان الولد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى أمهاتهم بخلاف ولد الابن حلي عن الدرر (قوله ولو زاد ولد  
ولدى) حاصله كما قال العلامة نوح زمة انه تعالى برحمته ان الولد المضاف الى باه المتكلم ان لم يقيد بالذكور راد به  
الولد الصلي يستوى فيه الذكر والانثى وان قيد به راد به الذكر من الولد الصلي خاصة فلو قال رجل أرضى  
هذه موقوفة على ولدى كانت الغلة لولده الصلي ذكر كان أو أنثى ولو قال على الذكر من ولدى كانت الغلة للذكر  
من ولده الصلي خاصة واذا اتى الصلي صرفت الغلة للفقراء الى ولد الولد هذا اذا كان حين الوقف ولد صلي  
وان لم يكن حين الوقف ولد صلي بل ولد الابن ذكر كان أو أنثى صرفت الغلة له خاصة ولا يشترط فيها من دونه  
من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وعليه المقتضى ولو قال على ولدى وولد ولدى ان لم يقيد  
بالذكر يدخل فيه الصلي وأولاد بنيه وأولاد بناته على الصحيح فيشتركون في الغلة ولا يقتصر الصلي على أولاد  
الابن ولا أولاد الابن على أولاد البنت وان قيد به يدخل فيه الذكور من البنين والبنات على الصحيح اه (قوله  
اقتصر عليهم) أى على الولد وولده (قوله ولو زاد البطن الثالث) وقال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى  
دور (قوله علم نسبه) مقصود بالغلة الى أولاده ما تناسلوا الى الابد فقرأ ما بقى واحد من أولاده وان سفل  
لان ما ذكر البطن الثالث نفس التفاوت يعنى بكثرة الوسائط فترتفع صفة التخصيص فيبقى اعتبار ما يعنى  
الاتساق فيشمل الكل لوجوده في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الوساطة واحدة (قوله  
الا أن يذكر ما يدل على الترتيب) بأن يقول الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدى ثم على ولدى أو يقول بطنا  
بعد بطن فحينئذ يدعى بولد الواقف دور (قوله كالوفا لابتداءه) أى أولادى بلفظ الجمع فان الأقرب والابعد  
فيه سواء الا أن يذكر ما يدل على الترتيب وكذا يقال فيما بعد وما فى المصط شاذ لا يعول عليه لغا الغلة لما فى الكتب  
المعتبرة كما قاله العلامة نوح وأبو السعود العمادى وعبارة المصط لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أولادى  
يدخل فيه البطون كله العموم اسم الاولاد ~~يكن~~ يكون الكل للبطن الاول مادام باقياً فاذا انقرض  
يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشتركون هذه البطون في القسمة والأقرب والابعد  
فيه سواء اه (قوله ولو قال على أولادى ولكن سماهم) أى وجعل آخره لفقراء دور (قوله صرف نصيبه للفقراء)  
لأنه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى  
فان الوقف هذا على الكل لا على كل واحد منهم اه حلي عن الدرر (قوله ولو على امرأته وأولاده) المناسب  
ثم أولاده لبقائهم الكلام والمراد أنه جعل الاستحقاق بهذه الاولاد فلا يختص ولدها بنسبها (قوله لم يختص  
ابنهما) أى المتولد من الواقف حلي عن الدرر ما بينهما من غيره فلا يدخل له لانه انما وقف على زوجته وأولاده  
(قوله اذا لم يشرط) اما اذا اشترطه يكون لاولاده منه اخفط (قوله دخل الاناث على الاوجه) لان جميع الذكور

وأهل بيته كل من يناسبه إلى أقصى أبه  
في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أسلم أولا  
وقرأه وأرحامه وأنسابه كل من يناسبه إلى  
أقصى أبه في الاسلام من قبل أبيه سوى  
أبيه وولده لصلبه فانهم لا يسهون قرابة انفاها  
وكذا من حملهم أو سفل عندهما خلافا لمحمد  
فقد هم منها وان قيد بنفرتهم يعتبر الفقير  
وقت وجود الغلة وهو المحزول لا خذ الزكاة  
فلو تأخر صرفها سنين لم يضر فافتقر الغنى  
واستغنى الفقير بذلك الفقير وقت القسمة  
الفقير وقت وجود الغلة لأن العلات انما قللت  
سابقة بالقبض وطروا الغنى والموت لا يطل  
ما استحقه وأما من ولد منهم لدون نصف حول  
بعد مجي الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه  
فكان بقوله الغنى وقيل يستحق لأن الفقير  
من لا شيء له والحال لا شيء له ولوقيد بصلطتهم  
أو بالأقرب فلا قرب أو بالأحوج أو عين  
جاورهم منهم أربع سنين مصر قبيد  
الاستحقاق به عملا بشرطه وغاها في الاسماف  
ومن أحوجهم حوادث زمانه إلى ما خلق من  
مسائل الاوقاف فعليه بالكتاب المخصوص  
بالحكام الاوقاف المخلص من كتابي هلال  
والخصاف كذا في البرهان في شرح مواهب  
الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر  
الطرابلسي الطنقي تزيل القاهرة بعد دمشق  
المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين  
ومئتين وتسعمائة وهو أيضا صاحب  
الاسماف والله تعالى أعلم بالصواب  
(قول الاشباة اختلاف الشاهدين مانع  
الافى احدى وأربعين) قال في زواهر  
الجواهر حاشيتها للشيخ صالح ابن المصنف  
قد ذكر في الشرح الحال عليه مسائل لا يفتر  
فيها اختلاف الشاهدين وأنا ذكرها مرارا  
فأقول في الاولى شهد أحدهما أن عليه ألف  
درهم ونهد الآخر أنه اقرب بألف درهم تقبل  
الثانية ادعى ~~مكتور~~ حنطة جديدة شهده  
أحدهما بالجوودة والآخر بالردية تقبل  
بالردية ويقضي بالاقول في الثالثة ادعى مائة  
دينار فقال أحد هما يساوية والآخر  
بخارية والمدعى بتأي يساوية وهي أجود

عند الاختلاف يشعل الاناث كما سلف (قوله وعلى بن ابي لا يدخل البنون) ولا تدخل الغنى في هذه الصورة  
كلتي قبلها لانها لم يهاو هندية (قوله فالغلة للمساكين) ولا تبنى البنات أو البنين ادم صدق كل منهما على  
مدلول الاثر برهان (قوله ويكون وقفا من طما) وهو صحيح على قول أبي يوسف (قوله ويدخل في قسمة الغلة  
الخ) قال في الهندية اذا حال وقت أوصى هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة  
فادعاء الواقف ثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة  
كانت له الحصه من الوقف كذا في الحاوي فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط (قوله  
لا لا) كثر مثله اذا ولده لستة أشهر كثر (قوله الا اذا ولدت مباته) أي التي لم تقرب بانقضاء العدة ولو كان  
الطلاق رجحا فالجواب فيه كالجواب في المسكوكه هندية (قوله لدون سنين) أي من وقت الابانة والعق  
وان كان لاكثر من ستة أشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الجمل قبل الطلاق والعق طرفة الوط  
في العدة فيكون وجوده عند طلوع الغلة اه حلي (قوله فلو جعل) وطها بأن كانت أم ولد غير مصقة  
أو زوجة أو ممتدة رجعي قاله الحلبي (قوله فلا) أي لا يدخل في الاذاولت لدون ستة أشهر من وقت الغلة  
قال الحلبي تخلا عن الهندية تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة فيه ذكره لال رحمه الله تعالى هو  
اليوم الذي صدر للغلة فيه قيمة ولم ينسب نطر الفضل عن الموزن وقيل هو اليوم الذي صار لها قيمة فيه بحيث  
يفضل عن الموزن والخراج والنواب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي وهو اختيار  
المتأخرين من مشايخ بخاري رحمه الله تعالى كذا في الحاوي اه (قوله وتقسم بينهم بالسوية) يعني عنه  
قوله سابقا ويستوى الاقرب والابعد الآن بذكر ما يدل على الترتيب (قوله فلو وصية فرض ذكر) كذا  
في نسخ وصاياه ذكر كما هو في نسخ وهذه المسئلة فيها غرض ووضعها ما في مواهب الرحمن وشرها  
قال فيها ما يكون بينهم بالسوية ان لم ترتب البطون وان رتبها يجب الاقرب الابدوان قال لاذكر مثل حظ  
الاثنتين ~~وكذا~~ فلو اختلفت قسمة غلته بينهم على ما شرط فان كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط قسمت بينهم  
بالسوية بلا فرض ذكر أو أنى بينهم ولو كانت وصية فرض ذكر مع الاناث وأنى مع الذكور وقسمت  
لوصية عليهم لاذكر مثل حظ الاثنتين ويرجع سهمهم المفروض إلى الورثة والفرق أن الوقف اخراج الحكم  
عن ملكه فلو فرض معهم ذكر أو أنى لكان ذلك السهم لهم أو للمساكين وفي الوصية أو مسمى للذكور والاناث  
وهي غير صحيحة للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما لا يصلح منها ليرفع إلى ورثته اه (قوله ولو قال على ولدي  
ونسلي الخ) فوضيها كما في الدرر لو قال على ولدي وولد ولدي أبدا ماتا سلوا ولم يقل بطناءه بطن لكن شرط  
الشرط المذكور وهو رخص الميت إلى ولده فاقوله لجميع ولده ونسبه بينهم على السوية ولو مات بعض ولد  
الواقف وترك ولدا ثم جاءت الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا اعتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه  
استحق التعصيب قبل موته فأنسابه أي الميت من الغلة كان لولده بالارث فصير له أي لولد الميت سهمه الذي  
عينه له الواقف وسهم والده بالارث اه وقوله ونصيب الميت لولده أيضا أي كمال نصيبه الذي عينه الواقف له  
(قوله يكون) أي نصيب الميت (قوله راجعا لاصل الغلة) أي لما تصرف إليه الغلة لا لاعتدائه لانه انما يعود إليهم  
بعد انقراض جميع نسبه ولم يفرض (قوله وولده) أي ولد ولده (قوله ولو أنى) ذكره لال روايتين في دخول أولاد  
البنات في التل وكذا قاضي خان وصاحب المحيط ورجح كلامه بجهن كما يفيد كلام العلامة عبيد البر (قوله  
والعقب) سلف الكلام عليه (قوله وهو الذي أدرك الاسلام الخ) انما يفيد به لانه لا عبرة عن في الجاهلية (قوله  
إلى أقصى أب له في الاسلام) سواء أسلم أولا كما قال في سابقه (قوله وكذا من علامتهم) قال في الهندية وفي دخول  
الحذ روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير (قوله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة) فيستحق الغلة  
من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عند هلال رحمه الله تعالى (قوله وهو) أي الفقير وقد تقدم ما فيه (قوله فافتقر  
الغنى) بأن يشهد الشهود أنه افتقر قبل حدوث الغلة هندية (قوله واستغنى الفقير) أي بعد مجي الغلة قبل  
أن يأخذ حصته وفي حين الغلة كان فقيرا فأداه صاحب الهندية (قوله بشارك) من ذكره وهو الغنى الذي  
افتقر الفقير الذي استغنى (قوله لأن العلات انما قللت حنطة بالقبض) هذا يعبر على الفقير الذي استغنى  
فان قبضه غنا هو في حال غناه وانما أتى به لرفع فهم أن الوقف صار حقا للفقراء وهذا الغنى لاحق لغبه فيقال

يقضى بالجار به بلا خلاف في الرابعة لو اختلفا  
في الهبة والعطية الخامسة لو اختلفا  
في لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد  
أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أبدا على  
أقربائه ثلث فاتها وبغير آخر أقل من نصفها  
تقبل على الثالث السابعة أنه باع بيع الوفاء  
فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر  
بذلك تقبل الثامنة شهد أحدهما أنها  
جاربه والآخر أنها كانت له تقبل التاسعة  
أدعى ألفاء مطلقا فشهد أحدهما على إقراره  
بألف قرض والآخر بألف ودعة تقبل  
العاشر أدعى الإبراء فشهد أحدهما به  
والآخر أنه وهبه أو صدق عليه أو حله  
جازه الحادية عشر أدعى الهبة فشهد  
أحدهما بالإبراء والآخر بالهبة أو أنه حله  
جازه الثانية عشر أدعى الكفيل الهبة  
فشهد أحدهما به والآخر بالإبراء جاز  
وثبت الإبراء الثالثة عشر شهد أحدهما  
على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على  
إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل  
الرابعة عشر شهد أحدهما أنه فسخ  
منه والآخر أن فسخا وأودع منه هذا العبد  
يقضى للمدعى الخامسة عشر شهد  
أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حملت  
منه تقبل السادسة عشر شهد أحدهما  
أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها  
تقبل السابعة عشر شهد أحدهما أنها  
ولدت منه وذكر أو قال الآخر أنى تقبل  
الثامنة عشر أنكر أن عبده فشهد أحدهما  
على أذنه في النكاح والآخر في الطعام  
تقبل التاسعة عشر اختلف شاهدان  
الأقرباء بالمال في كونه أقربا غير ربيبة  
أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق  
العشرون شهد أحدهما أنه قال لعبد أمت  
والآخر أنه قال آزادي تقبل

في الجواب أن الوقت لم يصر حقه لأنه لا خلاف إلا بالقبض (قوله والموت لا يطله) يفيد أنه إذا مات بعد  
وجود الفقه لا يطل حقه (قوله لاحظة) في هذه الحالة ويستحق ما يستقبل من الغلات كما في الخاتمة وهذه  
ليست كالمسئلة السابقة فإنها في الوقت على الأولاد بدون وصف فقروا ما هذه فهي فيما إذا وقف  
على أقاربه الفقراء (قوله لأن الفقير من لانيه) هذا أحد قولين والثاني وهو المعقد أنه من يملك ما دون الله أب  
(قوله ولو قيد بصلحاتهم) فسر والصالح هنا من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الأذى قليل  
النشر ليس يمتنع ولا صاحب رية ولا قذاق للمحرمات ولا معروف بالكذب فإن كان هكذا فهو من أهل  
الصلاح ولو قال على أهل العقاب أو أهل الخير أو أهل الفضل فهو كقوله من أهل الصلاح هندية (قوله قول  
الاشياء) أي صاحبها (قوله اختلاف الشاهدين مانع) من قبولها أي فيما يشترط فيه العدد من الشهود لأن كل  
شاهد يكذب صاحبه والمذموم يكذب أحدهما ولا يعزروا أحدهما قلت وهذه المسائل محلها كتاب الشهادات  
والجواب أنه ذكرها في غير محلها وأحال عليه في محلها وقالوا لا بد من التماثل بين كلام الشاهدين لفظا ومعنى  
وهي بحيث يدل لفظها على ما يقع على معنى واحد بالمطابقة لا بالتضمن عند الامام وأما عندهما فلهما اتفاقا  
عليه فترد الشهادة عند الامام إذا شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لأن الدلالة على الأقل بالتضمن غيره معتبرة  
عنده وتقبل عندهما على ألف عند دعوى الاكتراث لهما اتفاقا على الأقل وترد عند دعوى الأقل لأن  
للمدعى كذب لشاهد الاكتراث الصحيح قولهما اه أبو السعود (قوله إلا في أحدي وأربعين) المناسب لما ذكره  
أن يقول إلا في اثنين وأربعين والمناسب أيضا أن يزيد هنا قوله ذكرتها في الشرح ليناسب قوله بعد ذكر في الشرح  
المحال عليه (قوله سردا) أي عدد من غير بيان الوجه فيها (قوله وشهد الآخر أنه أقر بألف درهم تقبل) هو قول  
أبي يوسف ورجحه الصدر وقال لا تقبل ومنها كما في خزانة الاكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بإقراره به  
وزاد في الوالوجية ما لو شهد أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الإقرار بذلك (قوله بالردية) الأنسب  
بالرداء قوله الحلبي (قوله فقال أحدهما نيسابورية) نظيره بالقاهرة المحمودي والمصفاوي مثلا (قوله الرابعة  
لو اختلفا في الهبة والعطية) ذكر في الجهر أنه لا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بعين ذلك اللفظ بل أما بعينه  
فلهو مرادفه في لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل وحاشا فلا وجه للاستثناء وقام في الجوى (قوله  
الخامسة) فيما في سابقتهما (قوله تقبل على الثالث) وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه  
يقضى بالنصف المتفق عليه سوى محل ما إذا كان المدعى يدعى الاكتراث لفرق بين كون المدعى عليه بقدر الوقت  
ويشكر الاستحقاق أو يشكرهما وأقيمت البيئة بما ذكر (قوله أنه باع بيع الوفاء) قال في البحر لا خصوصية لبيع  
الوفاء ولا لبيع بل كل قول كذا بخلاف الفحل والنكاح من الفحل (قوله أنها كانت له تقبل) لأن  
الاصل إقامتها كان على ما عليه كان (قوله أدعى ألفاء مطلقا) أي غيره قيد بقرض ولا ودية وظاهره أنه لو قيد  
بأحدهما لا تقبل لتكذيبه الآخر (قوله ولا تتر بألف ودعة) بالاضافة وعدمها كالذي قبله ووجه قبولها  
وإن كان القرض يخالف الودعة أنه إذا أنكر الودعة كانت مضفونة عليه كالقرض (قوله ولا يتر أنه وهبه الخ)  
وذلك لأن هبة الدين من المديون والتصديق عليه به وتحليله منه إبراءه (قوله أدعى الهبة) أي هبة الدين  
الدين له والوجه فيها ما ذكر في سابقتهما (قوله أدعى الكفيل الهبة) أي هبة الدين للأصل (قوله وثبت الإبراء)  
وبطلت الكفالة (قوله شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه العبد) صورتها أدعى رجل عبدا في يد رجل  
فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى البيئة بما ذكر فأنها تقبل وبأخذ المدعى العبد وثبتت في الصورة لانية  
(قوله شهد أحدهما أنها ولدت منه) صورتها على طلاقها على ولادتها منه فشهد بما ذكر تقبل ويقع الطلاق  
(قوله أنها حملت منه تقبل) لأن الحمل يلزمه الولادة غايبا فكانه شهدا (قوله أنه أقر أن المراهقة) أي أن المدعى  
عليه أقر بأن الدار له مدعى (قوله والآخر أنه سكن فيها) الصغير في سكن للمدعى ونفسه أن السكن قد نكون  
بالاجارة والاعارة فلا تصيد الملك إلا أنه الأصل فيها فلو قبلت خصوصاً وقد تأيدت بشهادة الآخر أنها (قوله  
شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكر) صورتها على الطلاق على ولادتها مطلقا (قوله ولا يتر) على أذنه في الطعام  
تقبل لأن الأذن في نوع بدم الأنواع كلها لأنه لا يقتضيه بنوع كما ذكره في المأذون والظاهر أن محله ما لم يتدع  
العبد أحد الشاهدين (قوله تقبل بخلافه في الطلاق) للاتفاق معنى في الإقرار بخلاف الطلاق (قوله آزادي) أي

• الحادية والعشرون قال لامرأته ان  
 كنت فلانا مات طلق فتهدأ أحدهما أنها  
 كنهه غدوة والآخر عسبة طلق • الثانية  
 والعشرون ان طلقك فعدى حر فقل  
 أحدهما طلقها اليوم والآخر أنه طلقها  
 أمس يقع الطلاق والعساق • الثالثة  
 والعشرون شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا  
 البتة والآخر أنه طلقها اثنتين البتة يقضى  
 بطلاقين وعلك الرجعة • الرابعة والعشرون  
 شهد أحدهما أنه أعتق بالعربية والآخر  
 بالعارسية تقبل • الخامسة والعشرون اختلفا  
 في مقدار المهر يقضى بالاقل • السادسة  
 والعشرون شهد أحدهما أنه وكله بصومعة  
 مع فلان في دار سمه وشهد الآخر أنه وكله  
 بصومعة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار  
 اجتماعه • السابعة والعشرون شهد  
 أحدهما أنه وقفه في صحته والاخر بأنه  
 وقفه في مرضه قبلا • الثامنة والعشرون  
 لو شهد شاهد أنه أوصى إليه يوم الخميس وآخر  
 يوم الجمعة جازت • التاسعة والعشرون اذنى  
 ما لا تشهد أحدهما أن المحتال عليه أحال  
 غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن  
 غيره فمهد هذا المال تقبل • الثلاثون شهد  
 أحدهما أنه باعه كذا إلى شهر وشهد الآخر  
 بالبيع ولم يذكر المدة تقبل • الحادية  
 والثلاثون شهد أحدهما أنه باعه بشرط  
 الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الخيار تقبل  
 فيها • الثانية والثلاثون شهد أحدهما أنه  
 وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي  
 الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت  
 شهادتهما الثالثة والثلاثون شهد أحدهما أنه  
 وكله بالقبض والآخر أنه جأء تقبل • الرابعة  
 والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله بقبض  
 والآخر أنه سلطه على قبضه تقبل •  
 الخامسة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله  
 بقبضه والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في  
 حياته تقبل • السادسة والثلاثون شهد  
 أحدهما أنه وكله بطلب دينه والآخر  
 بتقاضيه تقبل • السابعة والثلاثون شهد  
 أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل  
 • الثامنة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله  
 بقبضه والآخر أنه أوصى إليه بأخذه

بمد المال وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء ومعناه الخ (قوله الحادية والعشرون) هذه والتي بعدها مما نظر  
 فيه الى المقصود وهو حصول الشرط وقطع النظر عن الزمان (قوله شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البتة الخ)  
 قال في البحر شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا والآخر أنه طلقها اثنتين البتة يقضى بطلاقين وعلك الرجعة ذكره  
 في المتن عن هشام بن محمد بخلاف ما اذا شهد أحدهما أنه أعتقه كله والآخر أنه أعتق بعضه لا تقبل اه (قوله  
 وعلك الرجعة) أى اعادتها الى عصمته بعد قد جديد لكونه بعد طلاق بائن وهذا اذا كان لفظ البتة راجعا الى  
 الطلاق لا الى شهد (قوله شهد أحدهما أنه أعتق بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال يا حر ولم يذكر  
 الآخر أنه قال يا زادة فلا تكون مكربة مع العشرين (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقل) قال في جامع  
 القسوين شهد ابيدع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البدل لا تقبل الا في النكاح فقبل ويرجع  
 في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه فقوله يقضى بالاقل ينافي هذا (قوله في دار سمه) أى  
 الذى اذنى الوكالة (قوله قبلا) نحوه في الهندية لأنه لم يبين أن الوقت هل يكون في كلها أو في الثلث ان لم يخرج  
 الامتداده من المال واطاهر الثاني ورتبه قبلا (قوله شهد أحدهما أن المحتال عليه أحال غيره) عبارة القنية  
 اذنى ما لا تشهد أحدهما عليه أن المحتال عليه أحال عن غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره اعلم  
 أن الغريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورة اذنى زيد على عمرو مالا  
 فأكرهه والمال فأكرم زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرا محال عليه يعنى أن دأته أحال زيد عليه بما له عليه من  
 الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد  
 أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وسنأى  
 هذه الصورة في كلام الشيخ صالح لأنه قال يقضى بالكفالة لأنها الاقل (قوله ولم يذكر الاجل تقبل) لعدم تنافي  
 الشهادتين (قوله والآخر أنه جأء) من التجربة يعنى التسليم أفاده الحلبي (قوله أنه أوصى إليه بقبضه) الموصى  
 اليه بالقبض بمنزلة الوكيل لا وكيل حقيقة لأن الوكالة تبطل بالموت (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في الوهبانية  
 حوالة ابراء ضمان وصية • وكالاته انقذ الرهان التعذر  
 طلاق شراء بيع القرض دينه اخذتلاف المسكان الوقت ليس يؤثر  
 وفي الغصب والقتل النكاح جنابة • اذا اختلفا في واحد يستقر

وهو الضابط أن المشهود به ان كان قولاً محضاً فالأختلاف المذكور لا يمنع قبول الشهادة لا مكان الاعادة والتكرار  
 في القول وان كان فعلاً محضاً أو قولاً وفعلاً كالغصب اذا اختلف الشهود فيه زماناً أو مكاناً لم تقبل لأن ما عدا  
 النكاح أفعال مخصوصة والنكاح وان كان قولاً لكن شرطه حضور الشاهدين وهو فعل أفاده العلامة عبد البر  
 أى وان اذل الواحد لا يكرر (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين قال الحلبي (قوله ويكون  
 وقفا على الفقراء) ويطلق تعيين الشاهدين (قوله انتمى) أى ما في الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله قلت) من  
 كلام الشيخ صالح (قوله وهم الواتقي الشاهدان) مكررة مع الاربعين قال الحلبي قلت الفرق بينهما أن الاربعين  
 في الاقرار بالوقف وهذه في الاقرار بمال ولم يقلوا في الاربعين كجاء قاتل والالتكرار ما عدا هذه بالتاسعة  
 والثلاثين (قوله أنه طلق امرأته) وليس في نكاحه غير امرأة واحدة كما صرح به غير الدين (قوله ان المرأة التي  
 كانت له الخ) حينئذ تعين أن المطلقة هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها (قوله قبل هذا التطلق) الذى  
 وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين (قوله ملك داره) الاولى حذف الضمير (قوله أنها كانت ملكه تقبل) لأن  
 الاصل اجاء ما كان على ما عليه كان حتى ينقله ناقل شرعى (قوله قضى بالالف اجاعا) لأن كلام الشاهدين  
 صرح بذكر الف بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالالفين كما تقدم فان الفات اخذت في الفين فخذت او قد علمت أن  
 المقضى به فيها قول الصاجين بالقبول (قوله فان شهدته على الف مقبولة) ويقسم المطلوب شاهداً فانما على قضاء  
 الخمسمائة (قوله قلت الشهادة) لأنه المطلق قد يجمع مع المقيد (قوله خلافا لهما) استظهر صدر الشريعة قواهما  
 وهذا لما يذكر المذمى لو نأذ كرهنا بلوى ونقله المؤلف في باب الاختلاف في الشهادة (قوله شهد أحدهما  
 بكفالة الخ) مكررة مع التاسعة والعشرين (قوله لا في العزل) الا أن يقسم شاهداً ثانياً عليه (قوله عن الدستيمان)  
 أى المهر (قوله لأن كل بائع الخ) أى والزواج هنا باع لهما الدار بالدستيمان (قوله فاختلف المشهود به) من حيث أن



تقبل . التماسه والسلاطون اخلفا  
في زمن اقراره في الوصف تقبل . الاربعون  
اختلفا في مكان اقراره به تقبل . الحادية  
والاربعون اختلاف في وقته في خمسة اوفى  
مرضه تقبل . الثانية والاربعون شهد  
أحدهما بوقفه على زيد والاخر على عمرو  
تقبل ويكون وقفا على الفقراء انتهى . قلت  
وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف  
مسائل . منها لو اختلفا في تاريخ الزمان بأن  
شهد أحدهما أنه زمن يوم الخميس والاخر  
يوم الجمعة تسع عندهما خلا فالحمد جواهر  
الفتاوى . وهما لو اتفقا على الشاهدان على  
الاقرار من واحد عال واختلفا فقال  
أحدهما كتابا في مكان كذا وقال الآخر  
كتابا في مكان كذا تقبل . ومنها لو قال أحدهما  
والمسئلة بهما كان ذلك بالغداة وقال  
الاخر كان ذلك بالعشي تقبل . وهما في  
الولولة . ومنها شهد أحدهما على رجل أنه طلق  
امرأته وأحدهما يقول أنه عين منكوخته  
ينت فلان والاخر يقول ما عينها إلى أعلم  
وأشهد أن المرأة التي كانت في سوي ابنة  
فلان قد طلقها وأخرجها من داره قبل  
هذا التطلق قال غير الدين إذا شهد أحدهما على  
الطلاق إلا أنه عين أحدهما المرأة وذكرها  
ياحدهما ولم يعين الاخر انقضى في نكاحه  
وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح  
الشهادة وهي في جواهر الفتاوى . ومنها  
إذا شهد ملك داره فشدها أحدهما أمه  
أو قال ملكه وشهد الاخر أنها كانت ملكه  
تقبل . منه المأثري . ومنها إذا شهد ألفا  
وخمسائة فشدها أحدهما بألف والاخر  
بألف وخمسائة قضى بالألف اجماعا . منه  
. ومنها لو شهد أن له على هذا الرجل ألف  
دوهم وشهد أحدهما أنه قد قضاه المطلوب  
منها خمسمائة والغالب ينكر ذلك فان شهادته  
على الألف مقبولة . ولو اجماعا . ومنها إذا  
شهادة في بدرجل وجاء بشاهدين فشدها  
أحدهما أنها جارية غصبها منه هذا وشهد  
الاخر أنها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت  
الشهادة بجمع الفتاوى . ومنها شهد بأسرة  
مصرية واختلفا في لو أنها قبلت عنده خلا فالحما

الشاهد الثاني لم يشهد بالاقرباء الملك والاولى حذف الفاء لانه جواب لما ( قوله في الاشياء السكون كالنطق )  
الاولى أن يقول السكون ليس كالنطق الا في كذا وهو كذلك في نسخ . وهذا نقل لما في الاشياء بالمعنى فانه قال فيها  
القاعدة الثانية عشرة لا يثبت على ساكت قول ثم قال ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكون فيها  
كالنطق ( قوله عند مناسعة وثلاثين ) سكون البكر عند استئثار ولهم اقبل التزوج بعده أي ولها الاقرب  
أو رسولها فلو استأمرها بالذم مع وجود الاب لا يكون سكوتها كالنطق كما في الجوى . وقوله وبعبده عطف على  
قوله عند استئثار ولا مانع من عطفه على قبل . الثانية سكوتها عند قبضه مهرها فانما لا تسع دعواها على الزوج  
به لكونها رضى بقبضه . الثالثة سكوتها إذا بلغت بكرا يكون رضاها قطريسا بلوغها الا لو بلغت ثيبا فلا يطل  
خيارها بالسكون وهذا كله إذا كان الزوج غيبا بالبلد . الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها  
فسكتت حنت لان سكوتها بمنزلة رضاها بالكلام كما في الفصول العمانية . الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول  
لا الموهوب له . السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له والمتصدق عليه اذن . السابعة سكوت الوكيل  
قبول ويرتد بركة . الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بركة . التاسعة سكوت المفوض اليه القضاء أو الولاية  
قبول للتفويض وله رده . العاشرة سكوت الوقوف على قبول ويرتد بركة وقيل لا . الحادية عشر سكوت أحد  
المتبايعين في بيع الطينة حين قال صاحبه قد بدد إلى أن أجده . الثانية عشر سكوت المالك في العمانية تفسير الطينة أن  
يتواضع على أن يظهر البيع عند الناس امكن لا يكون قصدهما من ذلك البيع حقيقة . الثانية عشر سكوت  
المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين كالوأسرقن المسلم فوقع في الغيبة وقسم ومولا حاضر . الثالثة عشر  
سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري بسطة الخيار وقد بخار المشتري لانه لو كان الخيار للبائع  
والحالة هذه لا يطل كما في معنى الحكم . الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري  
قبض المبيع اذن قبضه . ومنها كان البيع أو فاسدا . قلت هو في الصحيح قول الطحاوي . وظاهر الرواية فيه  
أنه لا يكون اذنا بالقبض وله أن يسترده . الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع . السادسة عشر سكوت  
المولى حين رأى عبده يبيع ويشتري اذن في التجارة في غير ذلك التصرف الذي رأى . مولا فيه وفي ذلك لا ينفذ  
ولو رآه يشتري شيئا بجاهه فلم ينهه فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء كما في ذخيرة . السابعة عشر لو حلف المولى لا يذن  
لمحسبك حنت في ظاهر الرواية . الثامنة عشر سكوت القن وانقضاء عديعه أو رده أو دفعه بجنابة اقراره  
ان كان به قبل بخلاف سكونه عند اجارته أو عرضه للبيع أو تزويجه . والفرق بين الرهن والاجارة أن الرهن  
محبوس بالدين بحيث يمكن الاستيفاء منه عند الهلاك فيلزم من السكون عنده الاعتراف بالرق وايسر الاجارة  
كذلك . التاسعة عشر لو حلف لا يئزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لولا قال اخرج منها فأبى أن  
يخرج فسكت ووجه الفرق أن النزول يقبل ضرب المدة اذ يقال نزلت في داره يوما فكان لدوامه حكم انشائه  
بخلاف الخروج فانه لا دوام له اذ لا يقبل ضرب المدة لانه عبارة عن الانفصال من داخل إلى خارج . العشرون  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتمتته اقراره فلا يملك نفسه . الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم  
ولده اقراره بقبضه في العمانية بما إذا سكت يوما أو يومين وفي قوله أم ولده اشارة إلى أنه لو لم تكن أم ولده وسكت  
عند ولادتها لا يكون اقرارا بالولده . الثانية والعشرون سكوت قبل البيع عند اخبار العيب رضا العيب ان  
كان المخبر عدلا ولو فاسقا عنده وعندهما يكون رضا ولو فاسقا . الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها  
بتزويج الولي . على هذا الخلاف . الرابعة والعشرون سكوت عديعه زوجة أو قريبة عقالا اقرارا بأنه ليس له  
على ما أفتى به مشايخ نهر قند خلا لما شيخ بخاري رحمه الله تعالى فليظن المأثري وقبدها بالبيع لانه لو كان مكانه  
جارية أو اجارة أو رهن لا يكون اقرارا اجماعا لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولأن الانسان قد يرضى  
بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه وأما اذا باع شيئا بخصرة امرأته وهي ساكتة ثم ادعت هل تسع دعواها  
قولان صححان والفتوى على عدم السماع في القريب والزوج بترأيه . الخامسة والعشرون رأى يبيع حرضا أو  
دارا فنصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت ثم سقط دعواه وهذا الفرع فيه مما قبله زيادة نصرت المشتري زمانا  
بعدم الشراء وهو ساكت فهو قيد في الاجنبى لا في الزوجة والقريب كما فهمه اطلاقه وهو مصرح به في متن  
تنوير الابصار وبه أفتى شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي . وهي في فتاواه من كتاب البيع وكتب البيروني على قوله



ففي الكفالة لانهم اقل جامع القصاصين  
ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحدها  
ومنها شهد الآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق  
فكالة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي  
اتفق عليها وهي فيه أيضا ومنها شهد  
بوكالة ورؤا أحدهما أنه عزله قبل في  
الوكالة لافي العزل وهي منه أيضا ومنها  
أدعت أرضا شهد أحدهما أنها ملكها الا  
زوجها فدفعها اليها هو ضامن الدينان  
ومنها شهد الآخر أنها غلصها الا زوجها  
أنها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لشريكه  
فكانما شهد أنه ملكها وقيل رد لانه لما  
شهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد بالاعتد  
ومنها شهد الآخر باقراره بالملك فاختلف  
المشهود به أما لو شهد أحدهما أن زوجها  
دفعها عوضا والاخر باقراره أنه دفعها  
هو ضامن لا تهاقهما كالمشهد أحدهما  
بالباع والاخر باقراره وهي في جامع  
القصاصين انتهى كلام الشيخ صالح بن  
الشيخ محمد بن عبدالله الغزي في  
الاشياء السكون كالتطابق في مسائل  
بعض منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير  
البصائر مئتين الأولى مسألة السكون  
في الاجارة قبول ورضا كقوله اسكن  
داره اسكن بكذا والافتقار فسكت لزومه  
المسمى وذكر المؤلف في الاجارة الثانية  
سكون المودع قبول دلالة قال المؤلف  
في مجمر كونه عند وضعه بين يديه فانه قبول  
دلالة انتهى وزاد عليها في زواجر الجواهر  
مسائل منها عند قوله الرابعة والعشرون  
سكونه عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها  
عند بيع زوجها للماني البرازية الفتوى على  
عدم سماع الدعوى في القريب والزوج  
اتمى وصحح قاضي خان أنه انسمع فليست  
عند الفتوى قلت وزاد في صفح فوات  
التنوير من سكوت الجائر عند تصريف  
المشترى فيه زرع أو شاة وعز شاه البرازية  
وهكذا ذكر في تنوير البصائر عز يا ايها  
فالفجب من صاحب الجواهر الزاوي كيف  
ذكره كلام البرازية وزله الاخر ومنها  
لو تزوجت بغير كفوف سكنت الولي حتى ولدت كان سكوتها رضا بطلان

فتمصرف فيه المشتري زمانا ما ناصه كما اذا زرع أو بني وجاره ساكت قبل فلول يصرف المشتري ولكن رأى البيع  
والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع ولم يولد أو زوجته حاضرة ساكنة  
حيث تسقط دعواهما كذا في القنية وايسر الولد قسدا بل بعض الاقارب كذلك كما في فتاوى قاضي خان  
السابعة والعشرون أحد شريكي العنان قال لا تخرافي أشترى هذه الامه لنفسى خاصة فسكت الشريك  
لا تكون له ما بل للمشتري بخلاف شريكي المفاوضة فانها لا تكون له ما بل يظل نعم قاله العلامة عبد البر السابعة  
والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشرا معين الى أريد شراء لنفسى فشرى كأنه لا يلزمه عدم  
قبول الوكالة السابعة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن وبفهم منه أن الوصي  
والقاضي ليس كذلك والفرق ظاهر جوى السابعة والعشرون سكوت عند رؤية غيره يثق زفه حتى سال ما فيه  
رضا وبنا على ما ذاع قوله أي صاحب الاشياء سابقا ولو رأى غيره يملك ما له فسكت لا يكون اذا بان لانه قال  
الجوى قل لا من بعض الاضال يمكن حل ما هنا على الاتلاف الممكن تداركه الثلاثون سكوت الحائض  
لا يستخدم جلوده اذا خدمه بغير أمره ولم ينهه حنف وهذه الثلاثون في جامع القصاصين وغيره وزدت ثلاثا اثنتين  
من القنية الأولى دفعت لبنها في قهبرها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت فليس له الا ترداد الثانية  
أنفقت الام في جهازها ما هو عند فسكت الاب لم تضمن الام وليس هذا كالاتلاف الثالثة باع جارية وعليها  
حلي وقرطان ولم يشترط ذلك للمشتري لكن قسم المشتري الجارية فذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بخلاف  
التسليم فكان الحلي له ثم زدت أخرى القرامة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة نقطة في الاصم وأخري على  
خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا عذبه انكار وقيل لا يوجبس وهي في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون  
وقوله انكار أي شتمع البيعة عليه أو يكون تكولا في قضى عليه كما ذكره الزيلعي وقوله وقيل لا أي لا يكون انكارا  
ولا اقرارا فيجب عند الثاني كالمقال لا أقتر ولا أنكر فانه يجبس حتى يقر أو ينكر قال في العروة أمنت لما أن  
الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء ثم رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند  
سؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتين العين المرهونة ما في الاشياء  
زيادة من نحو اشياء قوله مسئله السكون في الاجارة منه قول الراعي لأرضي بالمسمى واعا أرضي بكذا فليس  
المستأجر لزمه المسمى ذكر في حواشي الاشياء قوله فانه قبول دلالة فيضمن اذا ترك الحفظ أو تعدي قوله  
عند قوله أي قول صاحب الاشياء قوله وكذا سكوت الخ قد مناه من جملة الصور قوله الفتوى الخ قد سلف  
أن في بيع الزوج مناع زوجته وهي ساكنة وعكسه قولر معصية قوله في القريب والزوج هذه لاصح دليلا  
لانه يحتمل انها هي البائعة قوله فليست عند الفتوى أي أن الملقى ينبغي له أن يتطرين الخصمين وبقى بالاحوط  
في حقهما قوله وزاد ما في متفرقات التنوير ونصه باع عقارا أو أنه وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه  
لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا سكنت وتصرف المشتري زرع أو شاة لا تسمع دعواه احلى فلول  
يصرف المشتري ولكن رأى البيع والتسليم لا تسقط دعواه قوله وهكذا ذكره في تنوير البصائر أي أن  
صاحب تنوير البصائر وهو حاشية على الاشياء والظاهر للشرع الغزي ذكر مسئله الجار معزى الى البرازية قوله  
من صاحب الجواهر الزاوي حاشية على الاشياء للشيخ صالح بن عصف تنوير البصائر قوله كيف ذكر صدر  
كلام البرازية وهو ما أفاده قوله وكذا سكوتها عند بيع زوجها قوله وزله الاخر أي آخر كلام البرازية وهي  
مسئلة المتفرقات قوله ونها لو تزوجت بغير كفوف الخ هذه مبنية على طاهر الرواية وأما على رواية الحسن الملقى  
بها فلا ينفع ذلك النكاح قوله وقبل التهنئة لا تكون من المستثنات الا اذا أريد بالقول السكون عند التهنئة  
قوله كما ثبتت بالصريح أي من الموكل وهذا غير ما تقدم فانه فيما اذا قال وكلتك وسكت الوكيل قوله قال ابن  
التم الكبيرة فرضها في الكبيرة لتكون موكلة أما الصغيرة فهي مجبورة قوله سكوت أهل العلم والصلاح لا وجه  
للاكتفاء في التعديل بالسكون لانهم ذكروا السكون في جانب من عرفة المزكى بالنسبة فانه لا يكتب أنه غير عدل  
بل يسكت احترازا عن التهنئة الا اذا عدله غيره وخاف أن يحكم القاضي بشهادته فيثبت بصرح به كما في التبيين اه  
أبو السعود ونقل قبله أن سكوت المعدل لا يعتد به في كل شخص ويمكن التوفيق بأنه يكفي بالسكون في التعديل  
اذا كان المعدل من أهل العلم والصلاح وأما غيرهم فلا يكفي في تعدلهم الا للصرح أو أن ما ذكره في التعديل



وفي الخاتمة أنه لا يخلف في إحدى وثلاثين خصله بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر (٩٧٧) سيرة الاختصار التبعة وفي تزويج البنت صغيرة أو كبيرة

وعندهما لا يخلف الأب في الصغيرة وفي تزويج المولى أمته خلافا لهما وفي دعوى الدائن الوصي فأنكره لا يخلف وفي دعوى الدين على الابن وفي الدعوى على الوكيل في المثلين كالوصي وفيما إذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل الشراء منه فأقر به لأحدهما وأنكر الآخر لا يخلفه وكذا لو أنكرهما خلف لأحدهما فأنكر فأنكر عليه لم يخلف للآخر وفيما إذا ادعى العبد الهبة مع التسليم من ذي اليد فأقر لأحدهما لا يخلف للآخر وفيما إذا ادعى كل منهما ما أنه رهنه وقبضه فأقر به لأحدهما أو خلف لأحدهما فأنكر لا يخلف للآخر وفيما إذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء فأقر بالرهن وأنكر البيع لا يخلف للمشتري ولو ادعى أحد هذين الاجارة والاخر الشراء فأقر بهما وأنكره لا يخلف لغيره ويقال لمذعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدة وفك الرهن وان شئت فافسخ وفيما إذا ادعى أحدهما المصدق والقبض والاخر الشراء فأقر لأحدهما لا يخلف وفيما إذا ادعى كل منهما الاجارة فأقر لأحدهما أو نكل لا يخلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي اليد الغصب منه فأقر لأحدهما أو خلف لأحدهما فأنكر لا يخلف للثاني كما لو ادعى كل منهما الايداع فأقر به لأحدهما يخلف للثاني وكذا الاعارة ويخلف ماله عليك كذا ولا قيمته وهي كذا وكذا وفيما إذا ادعى البائع رضا الموكل بالعيب لم يخلف وكيهه وفيما إذا أنكر فوكيله في المنسكح وفيما إذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا عين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل أنه استصنعه في كذا فأنكر لا يخلف الحادية والثلاثون لو ادعى أنه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبالمصومة فأنكر لا يخلف المديون على قوله خلافا لهما هكذا ذكر بعضهم وقال الحلواني يستخلف في قوله من جميعا انتهى وبه علم أن ما في الخلاصة تاهل وقصور حيث قال كل موضع لو أقر بغيره إذا أنكره

الدعوى في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص بعد أن ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه أخذ أحمد في ذكره الشربلاني في رسالة الابراء فافلا عن فتاوى ابن الجلبى ونصه أقرت امرأة أمه لا تسمع قبل جماعة عينتهم شيئا ثم ماتت لا تسمع دعوى ورثتها عما مورثتهم اقباهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذهب الاربعة (قوله الحمد لله العزيز الوهاب) جملة من ثمانية قصديهما الموقوف انشاء لثنا على الله تعالى على ما وفقه من هذا الجمع (قوله في الاشياء القسمة) بتقديم المثانة على السنين كاتى بعدها حالة الحلبي قال في التفسير وشرحه للمؤلف من كتاب الدعوى ولا تخلف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعه بعد ما هو أو هي بعد مدة وفي ابلاء أنكره أحداهما بعد المدة واستدل لا تسمع الامة ورق ونسب وولاه بان ادعى على مجهول أنه قسه أو أباهه وبالله كسر وحدوله ان والحاصل أن المقتضى به الخلف في النكاح الى الحدود اه ملخصا (قوله في تزويج البنت) عطف على التبعة أي وذكر عدم الاختلاف في تزويج البنت قال الحلبي أي إذا ادعى عليه أنه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مثله واحدة والازادت على المدد المذكور (قوله وفي دعوى الدائن) أي ان هذا المذعي عليه أو وصى اليه الميت ويريد استيفاء دينه منه (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) الذي تحقق الابن له فانه إذا أنكر الدين لا يخلف عليه (قوله في المثلين) أي إذا ادعى أنه وكيله في كذا فأنكر الوكيل الوكالة أو تحققت وكالته وأنكر ما ادعى به المذعي وهو ما صورته كالثلثين قبله ما (قوله كل الشراء) بدل مما قبله (قوله لا يخلفه) لانه بعد اخراج العين من يده ليس بخصم وانفسخ شراء الآخر وكذا يقال فيما إذا ادعى الهبة أو رهن (قوله وكذا لو أنكرهما) أي أنكر دعواه ما وهي صورة مستقلة ومثله يقال فيما بعده (قوله خلف) بالتشديد أي طلب منه البين (قوله رضى عليه لا يخلف للآخر) لما ذكرنا وكذا هي العلة فيما بعده (قوله وفيما إذا ادعى أحدهما الرهن) من المذعي عليه (قوله ويقال لمذعيه أي الشراء في الصور يمان أثبتة (قوله فانتظر انقضاء المدة) اف وشتر من وثق أي وبعدهما يكون له (قوله فأقر لأحدهما لا يخلف) لانه ليس بخصم نظروا المذعي مر به (قوله فأقر لأحدهما أو نكل) يقال على قياس ما تقدم في الشراء اما ان نصبر لانقضاء مدة المقتضى أو تبسخر (قوله لا يخلف) وفخص اجارة الآخر (قوله الغصب منه) أي من المذعي (قوله يخلف للثاني) لانه خصم بوضع يده على ما ليس له لانا غاصب (قوله ويخلف ماله عليك كذا) ظاهر في الغصب لا فيما بعده الا ان يقال ان المودع والمستهير بالانكار يكون غاصبا (قوله ولا قيمته) انما يحلف وكذا لانه لما أقر به لأحدهما فقد قوته على الآخر فصار رضاهما لقيته (قوله لم يخلف وكيهه) لان الرضا من جهة الموكل ولا يخلف على فعل الآخر (قوله فوكيله) أي فوكيل المذعي عليه النكاح المذعي (قوله والمستصنع) بكسر النون اسم فاعل (قوله لا يبين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفقا عليه فلا مستصنع أخذه وتركه كما هو مذکور آخر السلم في باب أولى اذا اختلفا (قوله فأنكر لا يخلف) لم قلنا (قوله لا يسلخ المديون) لانه لو استخلف قديس بكل فيلزمه الدفع وهو ضرره اذ قد لا يسلخ الموكل الوكيل عند ضرره فيضيع عليه مادفعه ان هات من غير تعة كما يعلم من باب الوكالة في الخسومة (قوله تاهل وقصور) حيث اقتصر على اثنتين ثلاث (قوله فاذا أقر الوكيل) أي برضا الموكل (قوله لو ادعى على الآخر رضاه) أي برضا المأمور ويحكم ل أن يرجع الضمير الى الآخر أي ادعى عليه رضائيه وفي نسخة لو ادعى الآخر رضاه أي لو ادعى الآخر على المأمور أنه رضى بالعيب ويريد الزامه (قوله وان أقر بغيره) أي لم يزل الوكيل اقراره أي مقتضى اقراره وهو ترك الخصومة معه لانه ثبت على الموكل ما أقر به وكيهه (قوله انتهى) أي ما في الخلاصة (قوله وزدت) من كلام صاحب البحر (قوله على الواحد والثلاثين) أي التي ذكرها قاضي خان (قوله ان أنكر قيام العيب للعالم) بأن ادعى المشتري أن العبد يسول في الفرائض ونحوه من العيوب الخفية والبائع يشكركه وذلك فيه (قوله كما مر في خيار العيب) لعلمها بوجوده في انقول منه والاخبار العيب ما أتى (قوله لا يسلخ للقطع) أي ليرتب على نكوله القطع أي ويستخلف فزوم المال (قوله ولا يسلخ الأب في مال الصبي) أي ان ادعى عليه سلطة فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله الا اذا ادعى عليهم العقد) بأن ادعى على أحدهم أنه أبرك من مال الوفق أمالي من مئلا وأنكره فانه يخلف لمن ادعى الاستحجار (قوله انتهى) أي ما في الشرح الحال عليه (قوله قلت وزدت) من كلام الشرف الغزي (قوله فقال المذعي عليه هو لا يخفى) هي المسئلة الاولى من كلام الاسيحياني

(قوله ضمن الوالد قيمة الارض) أي للمدعي قاله الحلبي (قوله مالو أقر لغائب) أي بما ادعى به عليه والمغيب  
في بعبوده ونصده بقوله الغائب (قوله لا تسقط عنه العين) أي في نصف المدعى فان نكل قضى به عليه وينتظر قدوم  
الغائب فان صدق المدعى فيها والادفع له وضمن قيمته للمدعي (قوله الى قول المصنف) أي ابن نجيم في بعبوده (قوله  
وفيه تأمل) اهل وجهه أن قول المصنف فيما اذا تحقق أنه مال العبي وبهنا لم يعرف أنه مال الا باقرار الاب ويمكن  
أنه أقر بغيره لادفع الدعوى عنه وفيه البطلان (قوله فأنكر المشتري الشراء) فيه أنهم مذكروا في باب طلب  
لشفعة أنه لا بد من الشراء هل اشترى أم لا فان أقر به أو نكل عن العين على الحاصل في شفعة الخلط  
أو على السبب في شفعة الحوار أو برهن الشفيع قضى له بها ولا حاجة له بما في التوازل فانه مفروض فيما اذا أقر  
انه لا يثبت إلا أن تعبد بأن المشتري أقر بأن ابنه (قوله ولا يثبت) أي للمدعي الشفعة على الشراء (قوله فلا يجوز  
الاقرار لغيره) وهو البائع أي ولو أقر من المالك العبد ببيع بئنا نكل عنه فيلزم دفعه للشفيع لأن النكول بذل أو اقرار  
فتخرج عن ملك الصغير (قوله الثالثة) مكررة مع قول البصر وفيما اذا كان في يد رجل نقي فادعاء رجلا أن  
كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كما في الزواهر قاله الحلبي (قوله لانه لو أقر بالغيب  
يجب عليه الضمان) وأما اذا أقر بشراء الثاني منه لا يجب عليه لانه خرج من يد المشتري آخر واقرار ليس حجة  
عليه غاية الامر أن المتزلة الثاني يرجع بالنسبة الذي دفعه ان ثبت الدفع (قوله فالقول للأب بلا عين) لانه  
قد تقدم أن الأب لا يستحق في مال العبي ولا شئ أن الثمن مال العبي (قوله ورب المسروق) أي وادعى  
رب المسروق الخ أي والنقض أنه قد قطع بقرينة عبارة التوازل (قوله قال السارق) أي بعد ما قطع وقوله  
فذلك المذنب لما بعده قد استهلكه وحكم الهالك والاستهلاك هنا واحد (قوله فالقول قوله ولا عين عليه)  
قال المصنف والشاوي في كتاب الهبة ولو ادعى أي الهالك لصديق بلا حلف لانه ينكر الرد (قوله السابعة الخ)  
مكررة مع قول البصر وفي دعوى الدائن الابضاء كما في الزواهر اه حلبي (قوله الزامنة الخ) مكررة مع قول البصر  
وفي الدعوى على الوكيل في المستلحق كالوصي اه حلبي (قوله لم تسترطه فالقول له) أي للمدعي هو بطله لأن الأصل  
والهبة أن تكون بغير عوض (قوله فالقول له) أي للمدعي الاذن لأن الضمير يرجع الى أقرب مذكور وذلك لأن  
صدور البيع منه دليل على بالاذن فيجوز أن يكون له فرض رده البيع وحرره (قوله لانه قوله على وجه الحكم)  
أي والحاكم لا يحلف وظاهر هذا التعليق أن البينة لا تقبل عليه اذا أنكر (قوله ولو اختلف الأب والزوج  
في بكارتها) وادعى الزوج أنها ثيب (قوله على العلم بذلك) أي على نفي العلم بالثبوت (قوله فادعى) أي المشتري  
أنها زواج ويرددها بغيره (قوله فثبت ودبعة) أي وقد حلف من غير نكاح فلا طلب له (قوله  
بل لنفسك) أي قرصا فلا فأت ملتزم به (قوله لا يحلف المدعي عليه) بل يكون القول للدافع فقوله قال الشاوي  
بيان لحكم المسئلة وهذا هو الظاهر ويحتمل أنه أراد أن القول قوله لنفيه الضمان عن نفسه (قوله وقيل  
يستحق على العلم) أي على نفيه أي ما يعلم أن ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الثاني) هذا يفيد أن محمد ليس  
مع الثاني والعبارة الاولى تنافيه (قوله فأبرأني عن هذه الدعوى) بيان لقوله ثم خرج من دعواه ذلك (قوله لانه  
يستحق على دعواه) أي يستحق المدعى على دعوى البراءة من المدعى عليه بل يحلف ان لم أبرئه من دعوى  
هذه هذا ما ظهر لي (قوله وأراد استخلافة على السبب) بأن يقول في حلقه والله ما شرقت لانه قد يخرقه بلذنه  
أو كان الشوب للمدعي عليه وخرقه على ذلك ثم باعه له فخرقه في الاستخلاف على السبب خرج ويحلف على  
الضمان أي انه لا ضمان عليه بهذا الطريق (قوله فائدة) قلت لا فائدة في ذكر الدائدة (قوله وبهذه مع ما قبلها)  
صارت اثنتين وخمسين أقول بل هي ثمان وخمسون في الخامسة احدى وثلاثون وزاد في البورستاق وتور  
البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة قاله الحلبي (قوله ان الجاهالة) كدعوى حصة غيره مبنية من داء (قوله  
أيضا) الاولى حذفها لادستغناء عنها بالكاف (قوله الا في مسائل الخ) قال في الاشياء القاضى اذا قضى في مجعده  
فه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيما له على عدم التفاد لقضى بطلان الحق بعض المتداه وقصده  
الرد في من قال من له حق في دار اذا لم يتخاصم ثلاث ستمين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا ينفذ  
فيه قضاء القاضي واذا برقع ذلك الى حاض آخر يطله ويجعل المدعى على حقه كذا في الخامسة قال صاحب الاشياء  
أبو القاسم في المجع من الاتفاق غابا على الصحيح لاحضرا اه وبهذه نفوذ لو حاضرا وهو خلاف الصحيح

يستحق الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء  
اذا وجد بالمشتري عيبا فأراد أن يردّه  
فالعيب وأراد البائع أن يحلفه باقه ما يعلم أن  
الموكل رضي بالعيب لا يحلف فاذا أقر  
الوكيل لزمه ذلك ويطلب حق الرد الثانية  
لو ادعى على الا مراضه لا يملك وان أقر  
لزمه الثالثة الوكيل ببعض الدين اذا ادعى  
المدينون أن الموكل أبرأ عن الدين وطلب  
عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر لزمه  
التي وزدت على الواحد والثلثين  
السابعة البائع ان أنكر قيام العيب للحال  
لا يحلف عند الامام ولو أقر به لزمه كما ترى  
خيار العيب والشاهد اذا أنكر رجوعه  
لا يستحق ولو أقر به ضمن ما تاب بها  
والسارق اذا أنكرها لا يستحق لقطع  
ولو أقر به قطع ولذا قال الاسياني ولا  
يستحق الاب في مال العبي ولا الوصي  
في مال البني ولا المتولى للمعسر والواقف  
الا اذا ادعى عليهم العقد فيحلفون حينئذ اه  
قلت وزدت على ما ذكره مسائل الاولى لو  
ادعى على رجل شيا وأراد استخلافة فقال  
المدعى عليه هو لا بئ الصغير فلا يحلف وفي  
قضايا النضي عليه العين في قوله جميعا  
فاذا استخلف فكل والمدعى أرض بقضى  
بالأرض للمدعى ثم ينتظر بلوغ العبي ان  
صدق المدعى كان كافا وان كذبه ضمن  
الوالد قيمة الارض وتؤخذ الارض من  
المدعى وتدفع للعبي وهذا بمنزلة مالو أقر  
لغائب لم يظهر رجوعه ولا نصده بقوله لا تسقط  
عنه البين فكذلك هنا قلت وعلى الاول  
وجوب هذه الى قول المصنف ولا يستحق  
الاب في مال العبي لانه لما أقر بها للعبي  
ظهر أنها من ماله وفيه تأمل الثانية لو  
اشترى دارا فخر الشفيع فأنكر المشتري  
الشراء قال في التوازل ولو أن رجلا  
اشترى دارا فخر الشفيع فأنكر المشتري  
الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يثبت  
فلا يثبت على المشتري لانه قد لزمه الاقرار  
لابنه فلا يجوز الاقرار بغيره به وذلك  
الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو  
قوب ادعاء رجلا أن قد تمه الى القاضي  
فأقر به لاحدهما أن يخرجه فادعى

من المذهب قال في البرازية اذا كان الزوج غائباً وبرهنت أنه عاجز عن النفقة وقضى شافعي المذهب بالتفريق  
 جازعاً عند مشايخ سمرقند لانه قضى في فصلين مختلفين فيهما الزفرين بالعجز عن النفقة والحكم على الغائب وكل  
 منهما مجتهد فيه وقال ظهير الدين لا يجوز قال صاحب الاسماء أو بصحة نكاح منية أي به أو أبه لم يصح عند  
 أبي يوسف اه لا حرمتهم انصوص عليهم في الكتاب فان النكاح في اللغة الوطء ولا ينفذ حكم الحاكم على  
 خلاف التمس وعند سمرقند لان هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائغ اه قال فيها أو بصحة نكاح أتم منية  
 أو غنها وهي على الخلاف السابق فان بين العصاية اختلافاً في هذه المسئلة فعلى وابن عود وعمران بن الحصين  
 وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم أجمعين قالوا بالحكمة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما كان لا يقول بالحكمة  
 وكان يقول الحرام لا يحرم الحلال اه قال فيها أو بنكاح المتعة لانها منسوخة وابن عباس وان قال يجوزها  
 الا ان قوله بخلاف الكتاب والسنة لا يهتبر كيف وقد صرح رجوعه عنها قال فيها أو بسقوط المهر بالتقدم فاذا  
 قضى به أخذ يقول بعض الناس من أن تقدم النكاح يوجب سقوط المهر اما بالانفا من الزوج أو بالبراء من  
 المرأة فتلك المزااة الطلب في هذه المقدمة دليل عليه فهذا القضاء باطل لانه مختلف لاجماع السلف قال فيها أو بعدم  
 تأجيل العنين حتى لو رفع افاض يترأجله حولاً ولا يبطل قضاء الا قول خاتمة قال فيها أو بعدم صحة الرجعة بلا  
 رضاها يعني راجع بلا رضاها فمضى القاضي بذهب الشافعي ان الرجعة لا تصح قبل لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف  
 قوله تعالى وبعلتهن أحق بردهن برأية قال فيها أو بعدم وقوع السلات على الحبل أو بعدم وقوعها قبل  
 الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة لان  
 انقضاء في هذا الموضع مختلف للسنة والاجماع كما في تنوير الاذهان قال فيها أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه  
 يعني في طهر جاهد هاهنا وبس المراد أنه أو وقع الطلاق عقب الوطء بلامه له قال فيها أو بنصف الجهازل بل طاقها  
 قبل الوطء بعد المهر والتجهيز قال في المحيط لو أن امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد كانت قبضت المهر  
 وتجهزت به فمضى القاضي للزوج بنصف الجهاز لانه كان يرى ذلك كما قال بعض الناس بناء على أن الزوج لما دفع  
 الصداق اليه انتقد رضي بصرفها فصار له من نفقاتها كصرف الزوج نفسه ولو أن الزوج اشترى ذلك لنفسه  
 وسلمه اليها ثم دخلها قبل الدخول كان له نصف الجهاز فكذا ههنا واذا قضى بذلك قاض لا ينفذ لانه مخالف لقول  
 الجهر وولاته تعالى جعل للزوج في الطلاق قبل الدخول نصف الموقوف والموقوف هو المسمى في العقد  
 والجهاز لم يكن مسمى في العقد فلا ينفذ فكان هذا قضاء بخلاف النص فكان باطلاً قال فيها أو بشهادة بخط  
 أي به الصواب كما في آداب القاضي للخصاف وبشهادة على خط أي به وصورته كما ذكره الشهيد أن الرجل اذا مات  
 فوجد الابن خط أي به في صلح وعلمه بانه خط أي به فانه يشهد بذلك له عند البهض لأن الابن خلفه الميت  
 في جميع الاشياء لكن هذا قول مجهول فلا يهتبر به من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى  
 الامن شهد بالحق وهم يعلمون وهو لا يهتبر به لم فاذا قضى القاضي به كان باطلاً فاذا رفع الى قاض آخر كان له أن  
 يبطل اه ويحتمل أن المراد بعبارة المصنف قضى بشهادة شاهدين على خط أي به قال فيها أو في قسامة يقتل  
 صورته قبل وبعد في محله ولم يرد في أولياء القتل على رجل انك قتله قال بعض العلماء وهو مالك والشافعي في  
 القديم اذا كان بين المدعى عليه والنسلي عدوة ظاهرة ولا يعرف له عدوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في  
 الهلة ووجوده قبل مدة قريبة فالقاضي يحلف على النيل على دعواه فاذا سلف قضى له بالقصاص وعند ثمانية  
 الدية والقسماء وما عا لم ينفذ القضاء لانه خلاف السنة وخلاف إجماع العصاية قال فيها أو بالتفريق بين الزوجين  
 بشهاد قارضة أو رفضي لولده أو لولده لانه قضاء لنفسه من وجه أم لا وقضى بشهادة الابن لا يهتبر به أو بشهادة  
 الاب لا يهتبر به بغير قضاؤه عند أبي يوسف خلافاً لحمد قال فيها أو رفع اليه حكم صبي أو عبداً وكان بعض  
 اذا لم ينفذ وقضى واحداً من هؤلاء فرفع الى قاض آخر فله قضاء لا ينفذ لان قضاء الصبي والعبد والكافر ولو كفايا  
 لا يجوز وفيه إن الكلام فيما ينفذ فيه قضاء القاضي وما لا ينفذ لا يرفع اليه من قضاء قاض آخر فلا ينفذ  
 حوى قلت اهل المعنى أنه لا ينفذ لكونه وقع غير نافذ قال فيها أو بالحكم بحجره وفيه أنهم يوصون في كتاب الحجر  
 أنه الصحيح صحة الحجر على المصفيه وهو قوله حار ذكر في تنوير الاذهان معزى الى المحيط أن القاضي اذا حجر على  
 المصفيه ثم رفع افاض آخر يرى جواز الحجر فأجاز القضاء الا قول بالجحر وأبطل تصرفات الحجر ثم رفع المصفيه من

ملك كاهن لا أوشر امن جهته لم يكن له أن  
 يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه  
 لانه لو اقترى بالغصب يجب عليه الضمان كذا  
 في النوازل اه الراية لو اشترى الاب لابنه  
 الصغير اراهم اختلف مع الشفيع في مقدار  
 الثمن فالقول للاب بلا يمين كما في كتب من كتب  
 المذهب اه الحاشية لو ادعى المسارق أنه  
 استهلك المسروق ورب المسروق أنه قائم  
 عنده فالقول للمسارق ولا يمين عليه قال  
 أبو الامت في النوازل وشمل أبو القاسم عن  
 السارق اذا تملك المسروق بعد ما قطع  
 يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما  
 استهلكه قبل الذم وفي بعد القطع قبله فان  
 قال السارق قد هلك وقال صاحب النحال لم  
 يضمن له كونه عند قائم هل يحلف قال  
 يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين  
 عليه اه السدسة اذا وهب لرجل شيئاً  
 وأراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك  
 الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كما في  
 الحاشية وغيرها اه السابعة ادعى عليه انك  
 وصى فلان الميت فأبكر لا يحلف اه الثامنة  
 ادعى عليه انك وكيل فلان فأذكر أنه وكيل  
 فلان لا يحلف وهما في البرازية والاشعة  
 قال الواهب اشترطت الوضوء وقال  
 الموهوب له لم تسترطه فالقول له بلا يمين اه  
 العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع أنت  
 محجور فقال العبد أنا ما أدون فالقول له بلا  
 يمين اه الحادية عشرة اذا اشترى عبداً من  
 عبده فقال أحدهما أنا محجور قال الآخر  
 أنا وأنت ما دون لنا فالقول له بلا يمين اه  
 الثانية عشرة باع القاض مال اليتيم فردّه  
 المشتري عليه يجب فقال أبرأتني منه  
 فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله  
 جارة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه  
 لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء  
 يدعى عليه اه الثالثة عشرة لو طاب أبو  
 الزوجت وزوجها بالمهر فله ذلك ولو صغيرة أو  
 كسرة بكرة ولو اختلها الاب والزوج في  
 بكرتها ولا يمين للزوج والتمس من القاضي  
 تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه  
 يحلف وذكر الخصاص أنه لا يحلف كالوكيل  
 بقض الدين اذا ادعى المديون أن صاحب  
 الدين أبرأه وأبكر الوكيل

لا يملك الوكيل وكذلك هذا كذا في  
 الشهادة الرابعة عشرة اشترى امة فادى  
 ثمنها وزوجها قال البائع لها زوج عبدي  
 فطاعها قبل البيع او مات فالتقول له بلايين  
 كذا في السراجيه والله أعلم هذا تحرير  
 من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية  
 الاشباه للشرف الفزى أيضا قلت وفي  
 حاشيته الشيخ صالح زاد سبعة آخر فقول  
 في الخامسة عشرة تلوطس المذمى عليه في  
 الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه  
 قبل شهادته فأكبر فأراد تخليفه لا يحلف  
 بجمع الفتاوى في السادسة عشرة اذا كانت  
 التركة مستقرقة يديون جماعة بأعيانها  
 فجاء غريم آخر وادعى ديناً لنفسه فالخصم  
 هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر  
 له لم يقبل فلم يحلف بجمع الفتاوى في السابعة  
 عشرة رجل له على رجل ألف درهم فافتر  
 بهائم أنكر اقراره هل يحلف بالله ما أقررت  
 قال الدجوي نعم وقال الصغارا وانما يحلف  
 على نفس المتي بجمع الفتاوى في الثامنة  
 عشرة دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال قبضت  
 وبيعة وقال الدافع بل ثمة لا يحلف  
 المذمى عليه قال الناضى القول لرب المال  
 لانه أقرب سبب الضمان وهو قبض مال الغير  
 بجمع الفتاوى في التاسعة عشرة رجل قدّم  
 رجلاً للاقاضى وقال ان فلان بن فلان  
 الفلانى توفى ولم يترك وارثاً غيرى وله على  
 هذا كذا وكذا من المال فأنكر المذمى  
 عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم انى  
 ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ما  
 ثم يحلفه على ما يدعى لايه من المال وقيل  
 يستخلف على العلم القول قول الامام  
 والثاني قوله او قال الخلوانى العجيج قول  
 الثاني انه يحلف ولو الجانية ومنه العسرون  
 لو ادعى عليه ألف درهم فقال المذمى عليه  
 للقاضى انه قد كان ادعى على هذه الدعوى  
 عند قاضى بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك  
 فأبرأنى عن هذه الدعوى خلفه أنه لم يبرئنى  
 منها فان حلف حلف له ماله على شئ  
 اختلف فيه والعجيج أنه يستخلف على دعواه  
 ولو الجانية ومنها لو ان رجلاً ادعى على رجل  
 أنه خرق ثوبه وأحضر

القضاء فليس له أن يطل ذلك القضاء ويجوز تصرفات المجهول لأن ذلك النفاذ صادر بحمل الاجتهاد في تقدير  
 ظاهر او باطنا وليس لاحد بعد ذلك أن يطله اه قال فيها أو ببيعة يسع نصيب الساكت من قرن حرره أحدهما  
 أو يسع متروكة التسمية عمداً هذا قول الشافى لخالفه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بذكر اسم الله عليه وقال لا ينفذ  
 قال في خزانة الاكمل الاصح عدم النفاذ قال فيها أو ببيعة أم الولد اعلم أن يسع أمتها الاولاد تحت نفقة في  
 الصدر الاول فعمرو على كماله ولا يجوز بيعها وهكذا روى عن عائشة وقال على آخره يجوز بيعها ثم أجمع  
 المتأخرون على أنه لا يجوز بيعها وقال في المسألة عدم نفاذ القضاء قول محمد وقال لا يسع النفاذ والخلاف  
 في النفاذ وعدمه يبقى على الخلاف في أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فقال محمد برفعهم وقال لا  
 لانهم مائة ولا نثبت الاجماع باتفاق من بعدهم يلزم تضليل بعض العصاة وهو محال وذكر الامام السرخسى  
 عدم النفاذ قال فيها أو يطلان عفو المرافعة عن القود صورته قتل رجل عمداً فغفر زوجته أو ابنته عن القاتل  
 فأبطل القاضى عفوها لانه يرى أن لا عفو للقاتل لانه لاحق له في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى  
 بالثبوت للرجل فقبل أن يقاد الرجل رفع الى قاض آخر يرى أن عفو القاتل صحيح فانه ينفذ ذلك العفو ويطل  
 القضاء بالقود لانه باطل لخالفه المجهول والكتاب وهو قوله تعالى ولهن الربع مما تركن وان كنات قد قبل  
 فالقاضى الثاني لا يترش بشئ هكذا ذكر الخصاص وصاحب كتاب الاقضية وغمامه في تنوير الاذهان قال فيها  
 أو ببيعة نعمان الخلاص مورته باع دارا ومن البائع وأجنبي للمشتري الخلاص وتنبه به أن يقول الضامن  
 للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من يديك فأنا ضامن لك استخلصها بالبيع أو بالهبة وأسلمها لك فهذا الضمان  
 باطل عندنا لانه نحن ماليس له قدرة على الوفاء به وعند بعض الناس يسع الضمان وهذا القول لم يستند الى قياس  
 صحيح واذا قضى بجواز هذا الضمان فقد قضى بباطل وفسر الصاحبان الخلاص بالرجوع بالثمن عند  
 الاستحقاق فهو والدرك والعهدة واحدة عندهما ومنه فالتقاضي صحيح واذا رجع الى قاض آخر لا يطله قال فيها  
 أو ببيعة اهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو جبل المظلة ثلاثاً بغير عقد الشافى بلا توقف على  
 الدخول كما قال ابن السبب لانه مخالف للامام المشورة قال فيها أو ببيعة ملك الكافر مال المسلم باحرازه  
 يدارهم أى دار الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف الصحابة فكان التمسك بعدم ثبوت الملك لهم مخالفاً للاجماع  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان ذهب اليه الشافى رضي الله تعالى عنه قال في تنوير الاذهان وعلى  
 ما في الهداية اذا رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك يلزم أن لا يطل قضاء ما صادفته محل مجتهد فيه قال فيها  
 أو ببيعة درهم بدرهمين يدايد أخذ بقراب بن عباس لانه قول به جوار ولم يوافق أحد من الصحابة عليه وقوله  
 يدايد ليس قيد احترازاً بل هو بالاولى اذا كان ذنباً وانما يقيد به لان خلاف ابن عباس فيه قال فيها أو ببيعة  
 صلاة المحدث صورته قال لا مرأته ان صليت اليوم صلاة صحيحة فأمر بك يدايد فصلى فرغف في أثناء صلاته  
 فنقض قاض ببيعة صلاته وكم بكون أم المرأة يدها بناء على أن الخارج من غير اليدين لا ينقض الوضوء  
 عند الشافى فاذا رفع هذا الحكم الى قاض حنفى أبطله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة  
 والسلام من قام أو رجع في صلاته فليست صرفاً وليتوضأ ولين على صلاته ما لم يسكن قال فيها أو ببيعة  
 أهل المحلة تلقى المال أو ببيعة القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أى في المعتق الذى هو بعض عبدة  
 المعتق اذا مات المعتق ولم يبينه هذا هو المراد فقيل لا ينقض قضاؤه لانه مجتهد فيه خالفه الشافى يقولان  
 بالقرعة وعن أبي يوسف أنه لا ينقض قضاؤه لان امته مال القرعة نوع قماره حرام وانه استخف وللمعمل بالتسوخ  
 باطل قال فيها أو ببيعة تصرف المرأة في ماله باغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حترته من البرازية  
 والعمادية والصيرفية والتتارخانية وزيد عليها ما لو قضى بشاؤه وعين لانه ينفذ قضاؤه لانه خلاف التنزيل  
 وقبل توقف على امضاء قاض آخر وما لو قضى في المسدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الى قاض  
 آخر يرى خلاف رابعه لا ينفذ قضاؤه وما لو قضى بما فى يده وانه قد نفي أدبته بشهادة على صلح لا يكرام فيه الا  
 أن يعرف خطه وخفه كذا في تنوير الاذهان (قوله ما لم يحتلف فيه) أى في نقضه وكذا هو رجع الضمير بعد (قوله  
 مشايخنا) أراد بهم الامام وصاحبه (قوله والثالث ما لا نص فيه عن الامام) فيه أنه بنى قوله بعد في القسم  
 الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الى حاكم يرى خلافه نقضه عند الشافى وعن الامام لا وقد



الاثيوب معه لافاضى وأراد استخلافه على السبب لا يحلف على السبب (قائدة) قلت (٥٨١) وبهذه مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين مسئلة خلصت فقط رقد أقاد

الامام الحارثي أن الجهالة كما جمع وول إليه  
تنوع الاختلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي  
وصى البتيم أو قيم الوقت ولا يذبح شيئا  
معلومه فانه يحلف بغير الوقت والبتيم وانه  
أعلم قول الاشبهه القاضي اذا قضى في  
مجهول فذبحه فند قصاؤه الا في مسائل الخ  
أى فينبط فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف  
الشيخ صالح بن محمد بن محمد الله في حاشيته  
عليها المسماة بزواهر الجواهر في التفسير  
على الاشياء والنظائر وقد ظهرت مسائل  
أخر زدتها في الثانية والثالثة وقسمتها على ثلاثة  
أقسام الأول ما لم يختلف فيه ما يجب  
والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص  
فيه عن الامام واختلاف أصحابنا فيه  
وتعارضت فيه تعارضهم فمن القسم الأول  
اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحققت  
منه وتعذر على البائع ردّها فقضى على  
البائع لا يشتري بدار مثله في المواضع  
والخطة والاذرع والبناء كقول عثمان  
البيتي ثم رفع لقاض آخر أبطله وألزم برده  
التي فقط الآن يكون أحدث بناء وأفرغها  
فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن ومنه ما حكم قاضي  
بطان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر  
فانه ينفقه ويثبت الشفعة للشريك  
لخالفته لنص الحديث ومنه المحدث في  
قذف اذا قضى بشئ بعد بؤنه ثم رفع الحاكم  
لقاض لبراءه أبطله ومنه ما لو حكم على  
رفع لقاض لم يره نفعه لانه ليس من أهل  
الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا حكم  
بشهادة العييان ثم رفع لا خرفة نفعه لانه  
كالجنون وكذا ما اذا أذاه النائم في نومه ومنه  
الحكم شهادة النساء وسد هن في شجاعة  
الحمام ورفع لا خرفا لحيثية ومنه الحكم  
باجارة المدبوع في دينه لا ينفذ ومنه القضاء  
بخط شهود أو مات لا ينفذ ومنه القضاء  
بجواز بيع الدراهم بالناتير نسيئة ومنه  
القضاء بشهادة أهل الفتنة في الاسفا  
في الوصية ثم رفع لانه لبراءته ومنه ذ  
قضى بشئ فرفع لا خرفة نفعه ولم يبين وجه  
النقض أمضى نفعه ومنه اذا باع رجلا

يقال المراد بالنص عنه نصر يعتمد عليه (قوله واختلاف أصحابنا فيه) أراد بالاصحاب الساجين كما يفيد كلامه  
في الاسم الثالث وقوله وتعارضت فيه تعارضت في أي الاصحاب بمعنى أهل المذهب قال في جامع الله ولير قضابا  
القضاة على ثلاثة أقسام الأول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل فكل من النضاة تنقضه اذا رفع اليه  
وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد تنقضه والثالث حكمه بشئ معين  
ففيه الاختلاف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل نفذ وقبل توقف على امضاء آخر فلو امضاء  
بصره كالقاضي الثاني اذا حكم في شئ فيه فليس لثالث تنقضه فلو أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه (قوله  
في المواضع) أي المسالك وقوله والخطة أي المحلة وقوله والاذرع أي عدد الاذرع قوله الحاشي (قوله كقول  
عثمان البيتي) الذي في حاشية أبي السوء وعلى الاشياء بالعز والى الرواها قال موار بن عبد الله وعثمان البيتي  
اذا رفع الى قاض آخر يخطه ويلزم البائع رد الشئ خاصة الا أن يكون أحدث بناء أو غرسا فيلزمه بقيمة ذلك  
مع الثمن ولا عبرة بغير خالف ولا يمين قال من أهل البصرة بوجوب قبضة الدار على البائع لان المبيع اذا لم يسل  
للمشتري لا يملك الفئ للبايع اه (قوله لخالفته نص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضى  
بالشفعة في كل ربع وحائط فلا يملك بخلاف من خالف في ذلك اه (قوله بعد بؤنه) أي بالبيعة وفي نسخة بعد  
خوبته بالناتير المنهارة من فوق وكلامه المالم يوجد في نقل أبي السعود (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) علة  
للمتنبين قبله (قوله تنقضه لانه كالجنون) ولا عبرة بغير خالف لخالفته النص وهو قوله سبحانه وتعالى واستشهدوا  
شبهدين من رجالكم وقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث الحديث فألحقه بالجنون والمجنون لا تقبل  
شهادته وكذا ما اذا أذاه النائم في نومه أبو السعود عن الحاشية المذكورة يعني اذا أذى النائم شهادة نقضى به ورفع  
لقاض آخر نفعه (قوله في شجاعة الحمام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة لصبيان فيما يقع  
في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان سدت الحاجات لمنع الشرع عما يستحق به السجن والملاعب  
الصبيان وحمامات النساء فكان التصريح من فإلهم لا الى الشرع بزيادة وصغرى ونزول لبلية لكن في الحاشي  
تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم الحدية ثلاثين دراهم اه فليتنبه عند الفتوى وقدمنا  
قبول شهادة الملم في حوادث الصبيان اه (قوله لا ينفذ) بل يخطه لخالفته النص الشريف وهو قوله سبحانه  
وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان (قوله لا ينفذ) لخالفته قوله تعالى وان كان زعم عمدة فنفذوا الى ميسرة  
(قوله ومنه القضاء بخط شهود أو مات لا ينفذ) لخالفته قوله تعالى وكذا جعناكم أهنة ويطا لكونوا شهداء  
على الناس قتلت (قوله ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم) لخالفته الحديث المشهور (قوله نفعه) لان الشهادة  
من باب الولاية وقال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله ومنه اذا قضى بشئ الخ) في كون  
هذه من القسم الأول نظر (قوله أمضى نفعه) لان الأصل صدور النقض على وجه الداد (قوله ثم ظهر فيه)  
أي في المبيع سواء كان عبدا أو أمته قوله الآية) انه قال ذلك لان محل الاستدلال فيما لم يذكر منها وهو قوله  
تعالى من نسايتكم الا التي دخلتم بين فان لم تكونوا دخلتم بين فلا جناح عليكم (قوله اذا اختلفت العصاة الخ)  
نقل في جامع الفصولين عن بعض المشايخ أن أصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم  
بل اعتبروا بخلاف الجمهور ونقل عن بعض آخر أن المختلف فيه بين السلف كخلافه بين العصاة (قوله ومنه  
اذا وطئ أمرا أه الخ) قال في جامع الفصولين زنا بأمه امرأته ولم يدخل بها فأقرها القاضى رضي الله تعالى عنه  
عليها نفعه حكمه في مجتهديه ثم هذا الحكم ينفذ وقافي حق المحكوم عليه وفي حق المحكوم له لو علمنا فكذلك  
عند محمد وعند أبي يوسف لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه باباحة القاضى (قوله ثم ان الزوج) وهو المحكوم له بالحل  
(قوله خلافا لابي حنيفة) راجع الى قوله لم يخطه فان الامام يقول بالاطلاق كاتفاده العبارة الاتية (قوله  
وذكر ذلك مطلقا) أي من غير ذكر خلاف (قوله مذهبه) أي مذهب الحاكم (قوله لخالفته نص ولا تنكحوا)  
أي ما تنكح آباؤكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا على ما ذكره في جامع الفصولين  
وعبارته ولو قضى بجواز نكاح منية الابن أو الابن للاب لا ينفذ عندنا اذا احدثه نص علم في الكتاب  
اه (قوله ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه الخ) قال في جامع الفصولين اعلم أن القضاء في المجتهدين نافذ بالاجماع  
عند جميع العلماء لكن ينبغي أن يكون عالما بمواضع الخلاف ويترك قول الخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول



أو أمة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقرب السامع به ولم تقسم به بيعة بأنه كان موجودا عنده فزده القاضي على البائع ثم رفع حكمه لا أثر فانه يطل الرد ويعيده لمنعوى ومنه إذا حكم بغير يمين المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لها حكم آخر بطل حكمه الأول لمخالفة النص وبإيكم اللاتي في جهوركم الآية ومن القسم الثاني إذا اختلف الصحابة على قولين ثم أخذ الناس بأحد غوليم وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينتقض عنده خلافا للثاني ومنه إذا وطئ أمرا بانه وجبكم ينقض النكاح ثم رفع آخر بربى خلافه لم يطله ثم إن الزوج بياحلا فهو في سعة وإن عالما لا يحل له المقام معها لأن القضاء لا يحل إلا بحرمة خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر الحاكم في المتن في رجل وطئ أمرا بانه قضى أن ذلك لا يحررهما ثم رفع آخر فرق بينهما وذكر ذلك مطلقا فاقهر أن ذلك مذهب أو قول الامام لمخالفة النص ولا تنكحوا وهو الوجه إذا قضى بخلاف مذهب غلط ووافق قول مجتهد ثم رفع آخر أمضاه عند الامام وقال ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه ومنه المديون إذا حبس لا يكون حبه حجرا عليه وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به ثم رفع لا أثر فنقضه وقال ينتقض فلو حكم الثاني بانه نفذ ولم ينتقض ومن القسم الثالث إذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الحاكم يرى خلافه فنقضه عند الثاني وعن الامام لا لا اختلاف الاثبات ومنه إذا قضى القاضي بتهادة الاب لا ينه أو بلسنه ثم رفع لا أثر لبراء أمضاه عند الثاني وينقضه عند مجتهد ومنه إذا تزوج الزاني بانه من الزنا وحكم الحاكم بطل ذلك ثم رفع لمن لا يراه أبطله لانه محايب نشنعه الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه رجل أعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي ببراءته للمعتق ثم رفع الحاكم آخر فنقضه وجعل ماله لبيت المال عند أبي يوسف وهو صحيح اقوله صلى الله عليه وسلم لا يلزم مولى الموالاة

جميع العلماء اتفاق الروايات اما لو لم يعلم مواضع الاجتماع ففي نفاذ حكمه عن أصحابنا روايتان ثم قال ولو مجتهدا فحكمكم رأي غيره ناسيا قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نفذوكذا عمده عند في الصحيح ولم ينفذ له رجه وقولهما يفتي وقيل بقوله ومعهما الثلاثة اه وقال السدحوقي في قول صاحب الاشياء القاضي إذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه مانصه هذا مقيد بالقاضي المجتهد أما المقلد فلا يقضى الا بالراجح من مذهبه حتى لو قضى بغيره لا ينتقض قضاؤه اه وفي فتاوى الكازروني معز بالشئ السلبى أن القاضي إذا قضى بقولهما على مخالفة قول الامام ولم يكن قولهما مرجحا لا ينتقض قضاؤه وينقض وذكر العلامة نوحي في الكلام على أوقات الصلاة من ذلك قول صاحب الدرر والشقق هو الحجة عندهما وعليه الفتوى أنه لا يجوز العدول عن الاثبات بقول الامام مطلقا كما في السراجية ونقل عن صاحب الهداية في التجنيس أن الواجب عندى أن يبقى بقول الامام على كل حال وبه صرح في البحر من كتاب القضاء معزى الى السراجية وابن الهمام وفي فتاوى الكازروني من الوقت أن الاختلاف في النفاذ وعدمه فيما إذا قضى بغير الصحيح ليس على اطلاع به هو مقيد بما إذا لم يكن السلطان قيد عليه أن لا يحكم بالصحيح من مذهب الامام فان قيد لم ينفذ باتفاق اه (قوله وقال القاسم بن معن حجر) أى حبه حجر (قوله فلو حكم الثاني) أى الحاكم الثاني بأنه حجر مؤيد بالحكم الاول (قوله ولم ينتقض) لتقويته بحكم الثاني (قوله إذا حكم بالشاهد واليمين) قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع أنه ينفذ في بعضها لا ينفذ في أفضى الجامع أنه يتوقف على امضاء قاض آخر اه (قوله لا اختلاف الاثبات) فبعضها أفاد جواز بعضها أفاد منعه (قوله امضاء عند الثاني الخ) فأبو يوسف يقول قد اختلف فيه الفقهاء ولا نس فيه فلا ينتقض بالاجتهاد ومحمد يقول هو مخالف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد الولد (قوله لانه محايب نشنعه الناس) أى أهل الفتن ومقتضاه أن يذكرفيه خلاف لانه من القسم الثالث (قوله ثم مات الممتن) بكسر التاء والذي بعده يفتحها (قوله وهو صحيح) أى ما ذهب اليه أبو يوسف لقوة دليله (قوله انما الولاء لمن أعتق) مل الولاء الذي من جله أحكام الارث للمعتق بالكسر لا للمعتق بالفتح فيكون هذا القضاء مخالفا للحديث (قوله ولا يلزم مولى الموالاة) يعنى إذا عقد رجلان عقد الموالاة بينهما وكان كل منهما مجهول النسب فان كلا منهما يربى الاثر عندهم وارث غيره أى فليس هذا نظير ولا العداقة لما ذكره (قوله لانه) أى الولاء المفهوم من المقام (قوله مستحق بالعقد) بخلاف ولا العداقة فانه مستحق بالعقد (قوله وهو) أى العقد فانهما هما أى موصوف كل منهما به فيرتب على ذلك الارث بينهما والارث والعقل (قوله كالزوجة) فانها قائمة بالزوجين فاستويا فيما يترتب عليهما في مطلق الارث لا في مقدار الانصاء (قوله فاعتقتم هذا المقام) أى فزبه من غير مشقة فان الغنم بطلق على هذا المعنى كما في القاموس والاعتناء افعال منه (قوله والمال) عطف مرادف وأل الله تعالى أن يغفر لوله ما فرط في هذا الجمع والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات وقه در الشاطبي حيث يقول

وسلم لاحدى الحسينين اصابة \* والاخرى اجتهاد دام صوبا فاحملا

ورجعة الله وسعت كل شئ

اللهم مل على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم

تم

تم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث قوله كتاب البيوع

بنيته وسلم انما الولاء لمن أعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه - تنق بالعقد وهو قائم بهما فاستويا كالزوجة فاعتقتم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب وأنه أعلم به واب واليه المرجع والمآب